

قلوبى وعميرة

حاشيت الأمانين المحققين والناشرين
المختصة بول الدين عثمان والشيخ عميرة
على من كلامه حسنات الدين المحقق
على من كلامه حسنات الدين المحقق
والشيخ عميرة والشيخ عثمان المحقق

والناشر الكتيب العربي
في من من البنايات

قليوبي وعميرة

حاشيتا الامامين المحققين المدققين الشيخ شهاب الدين القليوبي
والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين الهللي
على منهاج الطالبين للشيخ محي الدين النووي
في فقه مذهب الامام الشافعي
وبالمهامش الشرح المذكور
رحم الله الجميع
ونفعنا بهم
آمين

(تنبيه)

(قد وضعت حاشية العلامة القليوبي بأعلى الصفحة وحاشية الشيخ
عميرة بأسفلها مفصلاً بينهما بجدول والتنقيح لحاشية عميرة)

المَجْزُءُ الْأَوَّلُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد ابرار في نعمته وافضاله . و بدافع نعمة بزمه وجلاله . ويكافي ثمز يده بحسن فعله . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله . ومحبونا بعبه في أقواله وأفعاله . مادام الولي يفضل على عبيده بنوالة .
(أما بعد) فهذا ما تيسر جمعه من الحواشي على النهاج وشرحه للجلال الحلي وعلى ما يحتاج اليه في النهج وشرحه لشيخ الاسلام لم ينسج قبله على مثاله مستعمل على العتمد من الخلاف فيهما ومبين لقوامض ما خفي من عبارتهما . ومنبه على دفع اعتراضات عنهما ومن غيرهما . وجامع لمساترق في الحواشي عليهما وغيرهما معز يادان يسر بها الناظر اليها . وقوائد مهمة يبرفها المطلاع عليها . ومناقشات حجة محتاج للوقوف عليها ممن جرد فهمه عن التصسف واحتجاله . وخالف عن الحشو والتطويل . وعن الغزو غالبا لارادة التسهيل وكثرة الافادة والتحصيل . وسرعة الاطلاع على المراد من أقواله . والله السئول في النفع به على التعميم وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم . وسبيل الفوز بالنعيم المقيم . فانه القادر على ذلك بكرمه واجابة سؤاله وحسب من جعله وكيلاه في سائر أحواله **(قوله على انعامه)** هو خبر ثان للحمد وقدم الأول لأن استحقيقه للذات وهذا للوصف وقيد الحمد بالا انعام لوقوعه كالواجب أو واجبا لأن مع عدمه محتمل للتدب ولم يذكر النعم به لدفع توهم الخصوص وافادة الاحاطة والسئول لكل ما يتعلق به الانعام للقصور عن تعدادها اجمالا وتفصيلا **(قوله والصلاة الخ)** سيأتي الكلام على الصلاة والسلام ومحمد وأما السيد فيطلق على الشر يفى قومه أو العظيم أو القندي به أو المالك وأصله سيؤد بكسر الواو فقلبت ياء لتحركها واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها ثم أدغمت فيها وأما الآل فهم المؤمنون والمؤمنات من أولاد هاشم والمطلب وقيل عترته للنسور بن اليه من أولاده وأولاد بناته ما تناسلا وقيل أمة الاجابة قال الازهرى وهو الاقرب للصواب واختاره النووي وأصله أهل فقلت الهامزة وان كانت أنقل منها ليتوصل به الى قلبها أنفا وقيل أصله أول بفتح الواو فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل كل منهما أصل بدليل ما سمع من العرب من تصغيره على أهبل وأويل واختاره بعض مشايخنا للتأخيرين ولا يضاف الا الى العقلاء من الاشراف ولوادعاء جبرا لما لحقه من التغيير بخلاف أهل ولا ينافى ذلك تصغيره لأنه لبيان أصله ولا مكان استعماله فيمن هودون غيره فليس لتحقير **(قوله وأصحابه)** جمع محب لاجمع صاحب لأنه لم يشب ومحب باسم جمع لصاحب وقيل جمع له وهو بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا بنينا محمد ﷺ حال نبوته في حياته وإن لم تطل محبته أول مرة والمراد الاجتماع العرفي فيدخل نحو الأعمى والمجنون والناثم والصغير والحضر وعيسى صلى الله عليه وآله وسلم ويخرج من رآه في النوم أو اجتمع به في السماء ليله الاسراء ونحو ذلك ودخل في الصحابي الآدمي والجنى والملك وخرج بالثؤمن الكافر ولو حكما كالصغير واشترط الموت على الايمان لدوام الصحة بعدموته لا تسميته محبا ويغطف المحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم من غير الآل فهو أعم مطلقا

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله على انعامه والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وآله وأصحابه

بالنظر لقيد السابق ومن وجه بهنم النظره (قوله هذا) هو اشارة الى الشرح وهو كفة أسماء الكتب والتراجم اسم الالفاظ باعتبار دلالاتها على المعاني كما يأتي وهو الاصح من الاحتمالات الثمانية وهو من حيز علم الجنس فلا حاجة لما أطالوا به كما أوضحناه في محله فراجعه (قوله مادعت) لم يقل ما اشتدت كما قاله في جمع الجوامع لكثرة شروح النهاج وجملة مؤلفيها السابقين عليه لأن مرضى الله عنه ولد سنة احدى وتسعين وسبعمائة ومات رحمه الله أول يوم من سنة أربع وستين وثمانمائة وعمره نحو ثلاث وسبعين سنة وأخذ الثقة عن الشيخ عبد الرحيم المراق وهو عن الشيخ علا الدين الطار وهو عن الامام النووي (قوله التفهيم) جمع متفهم وهو طالب الفهم أى التعلم أو العلم (قوله لنهاج الفقه) لنهاج والنهج في الاصل الطريق الواضح وقد وجدت تسمية الكتاب بذلك بخط الامام النووي على ظاهر نسخه واضافته الى الفقه لاخراج منهاج الاصول وغيره (قوله من شرح) هو الكشف والاظهار وهو وما بعده بيان للمادعت (قوله يحل ألفاظه) يبين تراكيها من الفاعل والمفعول ومرجع الضمير للستر في هذا وما بعده للشرح ومرجع الضمير البارز في ذلك لنهاج وفي جميع ذلك استعارة بالكتابة وتزريع وعطف بين مراده عام على خاص (قوله مفاده) بضم الهم اسم مفعول أو مصدر وجوز بعضهم فتح الهم أيضا للضمي ما يستفاد منها أو فائدة ومعنى تسميته الحاق تحقيد أو الاشارة الى اسقاطه أو الى تميم فيها ظاهره المحصور أو عكسه ونحو ذلك (قوله على وجهه) حال من فاعل الافعال السابقة فهو متنازع فيه أو حال من ماقى مادعت أو من شرح (قوله لطيف) أى صغير الحجم بالنسبة لغیره من الشرح فما بعده تأسيس أو الراد صغر الحجم وبداعة الصنع فما بعده تأكيد وتفسير (قوله خال) أى فارغ عما ذكر بمعنى أنه يترك فيه الحشو وهو الزيادة للتميزة لغیر فائدة ولا التطويل وهو الزيادة غير المتعينة على أصل الراد لا لفائدة فيما معنى اسم المفعول ويجوز ارادة للمنى المصدري (قوله حاول الدليل) وهو ما يترك لاثبات الحكم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو استحسان فحذف التعليق عليه معماير لأنه اظهر لفائدة الحكم أو من عطف الخاص على العام للمنى التعليق من معنى القياس (قوله والله أسأل) قدم للمفعول لفائدة التخصيص وحذف مفعول ينفع اشعارا بالعموم (قوله وهو حسي ونعم الوكيل) حسي بمعنى كافى أو يكفىنى والوكيل بمعنى الحفيظ أو اللتمد أو اللجأ أو المعين أو القائم بمصالح خلقه والوكول اليه تديرهم وجملة نعم الوكيل اما عطف على هو حسي أو على حسي بتأويله بالفعل ففيه عطف الانشاء على الخبر وهو محذور في الجمل ويجاب بأن جملة هو حسي انشائية معنى أو بأنه بقدر قبل نعم مبتدأ فى الشقين ويجعل نعم متعلق بخبره أى وهو مفعول فى حقه نعم الوكيل ولا محذور فى كون متعلق الخبر انشاء وان عطف على حسي بلا تأويل فهو عطف جملة انشائية على مفرد ولا محذور فيه كعكسه وأنه من عطف مفرد على مثله بعمل جملة نعم واقعة موقوع للفرد لأن لها محلا من الاعراب على أن بعضهم منع كون الواو عاطفة بل هى اعتراضية على مذهب من يجوزونه آخر الكلام (قوله أفتتح) الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

(قول الشارح هذا مادعت اليه) الاشارة لوجود في الذهن ان كانت الخطبة متقدمة ولو جود في الخارج ان كانت متأخرة وانما لم يقل اشتدت كما قال في شرح جمع الجوامع لكثرة الشروح على النهاج وجملة مؤلفيها (قول الشارح التفهيم) جمع متفهم (قول الشارح منهاج الفقه) النهاج والمنهج الطريق الواضح وخرج بالفهق منهاج الاصول للبيضاوى (قول الشارح مفاده) بضم الهم بمعنى الذى استفيد منه ويصح أن يكون بمعنى المصدر (قول الشارح على وجهه لطيف) يحتمل أن يراد بدرة الحجم وبداعة الصنع مما ليكون قوله خال الخ تفسيره وبياننا الحشو بمعنى الحشو وكذا التطويل والتعليل (قول الشارح عن الحشو) هو الزيادة المستغنى عنها والتطويل الزيادة على المراد (قول الشارح أى أفتتح) قيل الاحسن أولف ليفيد

هذا مادعت اليه حاجة
التفهمين لنهاج الفقه
من شرح يحل ألفاظه
وبين مراده ويتم مفاده
على وجه لطيف خال عن
الحشو والتطويل حاو
للدليل والتعليل والله
أسأل أن ينفع به وهو
حسي ونعم الوكيل. قال
لمصنف رحمه الله تعالى
(بسم الله الرحمن الرحيم)
أى أفتتح (الحمد لله)

أولف لأنه خاص بالمقام علم جميع المؤلف وقدره فعلا ومؤخرا نظرا لاصل العمل ولا فائدة الاختصاص فالجمله
فعلية انشائية ويجوز كونها خبرية بتقدير فعل ماضٍ وكونها اسمية بتقدير مصدر مبتدأ وعلى كل تحصل بها
البركة وقد ذكرها الحمد بعدها تأكيداً وسكت الشارح عن تفسير ألفاظها طلباً للاختصار ولانفرادها بالتأليف
نعم ذكر شيخنا الرملي تبعاً لغيره أقساماً تسعة للاسم فينبغي ذكرها لغزنها والاعتناء بها أمدها وقوعه على
الشيء باعتبار ذاته كالأعلام تانيها وقوعه عليه باعتبار جزئه كالجوهر للجسم تاليها باعتبار صفة حقيقية قائمة
بذاته كالأسود والحار رابعها باعتبار صفة اضافية كالمالك للمالك وخامسها باعتبار صفة سلبية كالأعمى
والفقير سادسها باعتبار صفة نية حقيقية واضافية كالعالم والقادر لتعلقها بذاته وبمعلوم ومقدور سابعا
باعتبار صفتين حقيقيتين وسلبية كشجاع لا اعتبار للملكة وعدم البخل ثامنها باعتبار صفتين اضافيتين وسلبية
كأول لأنه سابق لغيره ولم يسبقه غيره وقيامه لا غير محتاج إلى غيره ومقوم لغيره تاسعها باعتبار الصفات
الثلاث كالاله لأنه ندال على وجوبه لذاته وعلى إيجاده لغيره وعلى تنزيهه تعالى واقده أعلم (قوله هي من صيغ
الحمد) أي من جملة الألفاظ التي يؤدي بها الحمد لأنه يؤدي بغيرها أيضاً كالجملة الآتية بعدها كالجن والاركان
اذ هو عرفاً مانيئ عن تعظيم النعم (قوله الوصف) أي التناء بالسان بدليل جعلهم المخولفين بقوله من
الحلق وهذا معنى الحمد لولم يقيد بالسان لشمل حمد الله تعالى لنفسه وفيما قرر في محله ومنه ما قيل عن
بعضهم هل المراد به اعلام عباده به لايمان به أو التثناء على نفسه به وأما أقوال ثالثها أولى لعموم قائده
(قوله بالجميل) فهو المحمود به سواء كان اختيارياً أو لا وحذف الحمد عليه وهو الفعل الجليل الاختياري
للعلم به ويحتمل أن الباء بمعنى على فهو المحمود عليه فيقيد الجليل بالاختياري وحذف الحمد به لعمومه
وعلمه من التناء (قوله اذ القصد بالجملة) علة لكونها من صيغ الحمد وفيها إشارة إلى أنه يعتبر فيها قصد التناء لأنها
خبرية لفظاً ومعنى وفيما يأتي ويحتمل أن المراد ان يقع بها التناء فلاحاجة إلى قصد وهو التبيين لحصول الحمد
بها نحن لا يعرف معنى التناء والخبر (قوله على الله) بمضمونها متعلقان بالتناء ومن أنال في بيان لمضمونها
ومالك ومستحق إشارة لفظي اللام في قوله جميع إشارة لفظي اللام في الحمد سواء جعلت للاستغراق أو العهد أو
للاجنس كالعلم من محله (قوله لأن يحمده) قال شيخ شيخنا عميرة لو قال بدل ذلك الحمد لهم لكان أخصر
واشمل لعمومه لا وقع ولا يسبق وفيه نظر اذ هذا الوصف ثابت له في الأزل فلا يتصور فيسبق حمد من
الحلق عليه ففيه إشارة إلى أن كل حمد وجد فهو مستقبل بالنسبة لوصفه تعالى به فتأمل (قوله لا لاخبار بذلك)
اسم الإشارة لمضمونها المتقدم وهذا زيادة تصريح بأنه لا يحصل بها الحمد إذا أريد بها الاخبار وكلامه متدافع
في حالة الاطلاق والذي حققه السيد رحمه الله تعالى حصول الحمد بهامع قصد الاخبار للاذعان بمدلولها الذي
هو الاتصاف بصفات الكمال (قوله أي الحسن) أشار بهذا التفسير إلى أنه من فضله وأنه كالوطن لما بعده
فيومن الترق ولعموم يره بتخلقه فهو أعم من قولهم هو الصادق فباوعد أوليائه أو الذي إذا عبد ثاب وإذا
دعى أجاب (قوله الجواد) ذكره لأنه ورد في رواة ضعيفة أنه من أسماءه تعالى أو بناء على أن أسماءه تعالى غير
توفيقية كمشي على الصنف وحقيقة الجود فعل مانيئ لمن ينبغي لا لفرض ولا لعلو وعلى هذا يكون مختصاً
بأقوه تفسير الشارح له الكثير الجود لعله أخذ من اللام ومن رعاية المقام والسجاء مرادف له أو هو سعة

نلبس الفعل كله باسم الله (قول الشارح الوصف) شامل لتناء الله تعالى على نفسه خلاف تفسير بعضهم بالتناء
بالسان (قول الشارح اذ القصد بها الخ) تحليل لقوله هي من صيغ الحمد (قول الشارح من الحلق) قيد يميز
بقربته الملك (قول الشارح لأن يحمده) الاخصره أو الحمد (قول الشارح بذلك) راجع للمضمون
(قول ابن البر) يقال بررت فلاناً بره برافاناً بره بوار (قول الشارح أي الكثير الجود) فضيته أن يقال
هو من صيغ البالغة

هي من صيغ الحمد وهو
الوصف بالجميل اذ القصد
بها التناء على الله بمضمونها
من أنه مالك لجميع الحمد
من الحلق أو مستحق لأن
يحمده لا لاخبار بذلك
(البر) بالفتح أي الحسن
(الجواد) بالتخفيف أي
الكثير الجود أي العطاء
(الذي جلت) أي عظمت

العطاء فهو أخص وإن قيل يمنع الطلاق على الله على ماسر والكرم أعم منهما معا (قوله جمع نعمة) بكسر
النون وبالفتح التمتع وبضم السرة (قوله بمعنى انعام) أى ليناسب ما قبله من كون الحمد على الوصف ولأنه
أمكن من الحمد على التمتع به ولأن عدم نسبة الضبط اليه باعتبار ما يرتب عليه أبلغ خلافا لبعضهم والنعمة
بمعنى تمنع به مرادفة للرزق على الأوجه وقيل ملايم للنفس تحمداً عقابته بدخول الجنة ورتبوا عليه أنه
لا نعمة لله على كافر بل هو موزوق (قوله أى بجميعها) هو مأخوذ من اللام الداخلة على جمع القلة (قوله
وإن تعدوا نعمة الله) هو مفرد مضاف أى جميع نعمه أو على حقيقتها إذ كل نعمة فيها نعم لا تحصى فتحو
اللقمة فيها الأقدار على تحصيلها وتناولها ومضغها واساعتها وهضمها وغير ذلك وفى الخبر لا يستدير الرغيف
ويوضعن يديك حتى يعمل فيه ثلثمائة وستون صناعاً أولهم ميكائيل وملائكة السحاب والشمس والقمر
والأفلاك وملوك الهواء ودواب الأرض وآخر ذلك الحجاز والرادأ أفرادها والأفصى منحصرة فى جنين
أخروى وهو بالعفو والرضا وعلو الراتب ودنيوى وهو اما كسبى بترك الرذائل والتحلل بالفضائل
والهيئات المقبولة والجاه والمال ونحو ذلك واما وهى وهو اما روحانى كنفخ الروح والنطق والفهم
والفكر واما جسمانى نحو كمال الاعضاء ومحتجها واعتدالها (قوله اللسان) أى العطى فضلاً أو الحدود نعمه
على عباده لا منه محمود ومن العباد على بعضهم مذموم الاصلحة تدفع مفسدة (قوله بالاطلف) بضم أوله
وسكون ثانيه وبفتحهما يطلق الاول على الرقى والرحمة والثانى على البر ور به ومنه ماسيد كره
(قوله بالافدار) ان أرى يده الوصف القائم به تعالى فالباية لتعدياً أو يده ما ينشأ عنه فالباية للسيبة
وصفة العبدى القدرة فان أرى يدها سلامة الآلات لم تختص بالمؤمن وإن أرى يدها العرض للمقارن
للقدر احتسب به وعلى هذا فالاطلف مرادف للتوفيق والطاعة فعل التأمرات وتوليد ما تترك الهيئات
ولو كراهة وأخص منها القرية باعتبار معرفة التقرب اليه فيها والعبادة أخص منها بما لها من اعتبار
فيها التنية (قوله أى الهداية) فسر الارشاد بها لدخوله فى حيز الن لا نه عطف على اللطف فهى الدلالة
للوصل (قوله الدال على طريقه) فيه اشارة الى ان الراد بالهداية مطلق الدلالة ولذلك عداها بعلى
(قوله وهو) أى الرشد وكذا الارشاد والرشد لاشهاد مرادفة معناها الاستقامة والفلاح وفعلمها رشد
كحجب أو رشد كحسن ومخالفة تفسيرها الذى سلكه الشارح لمناسبة لمخالفتها والذى صدق منها أنواع
الهداية لا تنحصر وأجاسها أربعة مقترنة أولها افاضة القوى على العقل والحواس الظاهرة والباطنة
ثانيها نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد ثالثها ارسال الرسل وأزال الكتب رابعها
كشف حجاب القلب مطلقاً وأولرى الاشياء كاهى وهذا خاص بالانبياء والاويل (قوله المقدر) هو
تفسير للوفى لما مأخوذ من التوفيق الذى هو خلق الطاعة فى العبد المرادف اللطف على ما تقدم وضده
الخذلان وهو خلق المصيبة فى العبد فالقاضى الحسب والمختص بالمعام من التوفيق أربعة اشياء ذكاه
القرينة وطبيعة صحيحة وعناية مليحة ومعلم ذو نصيحة واذا جمع العلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على
التعلم الصبر والتواضع وحسن الحلق واذا جمع التعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على العلم العقل والادب

(قول الشارح جمع نعمة الخ) لا يقال نزه الأثر عن الاحصاء بالعدا بلغ فى التعظيم من نزه بصفة الفعل
عن ذلك لاننا نقول اجراء هذه الصفات على البارى سبحانه وتعالى عقب حمده يشعر بأن الصنف حمد
على الانعام قال الشيخ سعد الدين والحمد على الانعام الذى هو من صفات فعل البارى أى مكن فى التعظيم من
الحمد على الأثر (قول الشارح أى بجميعها) هو من دلالة اللام لأنها تفيد العموم (قول المتن بالاطلف)
الظاهر أن الباء سببية لئلا يلزم تعلق الانعام بالاقدار على الطاعة (قول الشارح التنى) هو النسلال والحيبة
كما قاله فى الصحاح (قول الشارح أى المقدر) يقتضى مرادفته لاطلف

(نعمه) جمع نعمة بمعنى
انعام (عن الاحصاء) أى
الضبط (بالاعداد) أى
بجميعها وإن تعدوا نعمة
الله لا تحصوها (الان)
أى التمتع (بالاطلف) أى
بالاقدار على الطاعة
(والارشاد) أى الهداية لها
(المهادى الى سبيل الرشاد)
أى الدال على طريقه وهو
ضد التنى (الوفى لا تفتقه فى
الدين) أى المقدر

وحسن الفهم (قوله على التفهم) هو تفسير للتفقه وهو أخذ الفقه شيئاً فشيئاً يقال فقه إذا فهم وزنا ومعنى وفقه أذا سبق إلى الفهم وزنا ومعنى أيضاً وفقه بالضم صار الفقه سجية له وهذا معنى الفقه لغة وأما اصطلاحاً فهو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وموضوعه أفعال المكلفين واستمداده من الكتاب والسنة وغايته تكميل القوى التطبيقية والشهوية والقضائية للرب عليها أبواب الفقه والقوانين بالسادة الأبدية (قوله في الشريعة) تفسير للدين سمي شريعة لاملأ الشارع له علينا وديننا للدين به بمعنى الانقياد للعمل به ويسمى ملأ أيضاً للاملاء للذكور (قوله أراد به الخير) لمفسر الظلف بما سبق فراراً من التكرار ولعدم صحة ذلك المعنى هنا ومناسبة الحديث للذكور واللام في الخير للعموم والكمال أخذاً بما بعده (قوله له) ضميره عائداً على الخير لقرنه ورجوعه للتفقه بعيداً بعد من رجوعه عنه (قوله خبراً) هو نكرة في سياق الشرط فيعم كل خير وتنوينه للتعظيم فهو الخير الكامل فلا يدل على عدم الخبر لغيره قال بعضهم وفيه بشرى عظيمة للمتفقه لأن ارادة الخير من الله لا بسببية ويستدل عليها بالعلامات وهذه أقوالها لصدورها عن الرسول ﷺ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قال مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى التفقه هو الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بأمر دينه للدوام على عبادته به (قوله وأما كمله) أي آتاه (قوله للمعنى) ليس ذلك المعنى الذي ذكره موافياً بكلام المصنف لأن الألفية وصوله إلى منتهاه ولا يلزم منها علمه ولا يلزم من تمامه نوره ولا يلزم من نوره عمومهم فإذا جمعت هذه الكمالاً ثبت ما ذكره فأصراً عنها قائل ومعنى أصفه أعترف باتصافه بجميع صفات الكمال لا بمعنى أنه يأل بها لأنه لا يتصور وعلم من كلامه أعاد معنى الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحسوس والافعال فالتمام لنقص الذات والكمال لنقص صفاتها قائل (قوله والقصد الخ) تقدم ما فيه (قوله وهو أبلغ الخ) أي من حيث أن فيه التجدد إلى غير النهاية مع وصفه بأوصاف الكمال المتقدمة والأول أوقع أي أكثر تمكناً من حيث تفصيله أي تعيينه بالمالكية أو الاستحقاق وهذا المعنى موجود في الآخر أيضاً لأنه من جملة عموم وصفه المفيد لها (قوله وفي حديث مسلم الخ) أشار إلى أن ما مضى للمصنف موافق لما في الحديث وأشار بتفسيره إلى أن الحمد الأول علة في صدور الحمد الثاني (قوله أعلم) بمعنى أتيقن وأدع عن فلا يكفي العلم وحده ولا العلم والتيقن من غير ادعان كما وقع لبعض النافقين وضبط المصنف له في شرح مسلم بضم الهمة وكسر اللام لعله ليناسب معنى أشهد لأن الشهادة اعلام الغير لأنه المراد منها (قوله بحق في الوجود) ذكرهما لأنهما محل النزاع بين أهل السنة وغيرهم (قوله لواجب الوجود) هو الذي لا يحتاج في وجوده إلى شيء أصلاً مع استحالة عدمه (قوله فلا ينقسم بوجه) أي لا فصلاً ولا وهماً ولا فرضاً (قوله فلا شبهة) يتوهم بين غيره بوجه) أي لا ذات له ولا في صفاته ولا في أفعاله (قوله الفغار) قال الفرطني هو مع التعريف بال خاص بالله فيجوز أن يطلق الفعل منه والاسم منكراً أو مضافاً على غيره تعالى (قوله المؤمنين) سير تقييده بهم أنهما أضاف الذنوب (قول الشارح أي أراد به الخير) لمفسره بما سبق وفاء بما في الحديث الآتي (قول الشارح له) الضمير فيه راجع للخير من قوله أي أراد به الخير (قول الشارح من يردده به خير الخ) لا يقال فيه ترتيب التفقه في الدين على ارادته الله به خيراً ما لأننا نقول بل على ارادة كل خير أخذاً من عموم التكررة في سياق الشرط ولأن سلم عدم العموم فالتنكير للتعظيم (قول الشارح إذ كل منها جميل) أي والحمد هو الوصف بالجميل (قول الشارح من حيث تفصيله) أي تعيينه وهو صفة للمالكية (قول الشارح أي نحمده الخ) أي فكان المصنف قال أيضاً أحمده أبلغ حمد الخ لأنه مستحق للحمد (قول الشارح أي أعلم) أي وأدع أيضاً (قول الشارح لا ينقسم بوجه) أي لا فصلاً ولا فرضاً (قول الشارح من عباده المؤمنين) يقتضي أن الكافر

على التفهم في الشريعة (من لطف به) أي أراد به الخير (واختاره) له (من الصباد) هذا مأخوذ من حديث الصحيحين من روى الله به خيراً يفقه في الدين (أحمده أبلغ حمد) أي أنماها (وأكله وأزكاه) أي أنماها (وأشمله) أي أعمه المعنى أصفه بجميع صفاته إذ كل منها جميل والقصد بذلك إيجاد الحمد للذكور وهو أبلغ من حمد الأول وذلك أوقع في النفس من حيث تفصيله وفي حديث مسلم وغيره أن الحمد لله نحمده ونستعينه أي نحمده لأنه مستحق للحمد (وأشهد) أي أعلم (أن لا اله) أي لا معبود بحق في الوجود (الاله) الواجب الوجود (الواحد) أي الذي لا تعد له فلا ينقسم بوجه ولا نظيره فلا شبهة يتوهم بين غيره بوجه (الفغار) أي الساتر لذنوب من أراد من عباده المؤمنين فلا يظهرها بالعقاب عليها ولم يقل القهار

المستورة الى من أراد شمل ستر جميعها وهو لا يأتي في الكافر لان ذنب الشريك لا يغفر فلا يجوز الدعاء له
بغفرته ويجوز بمغفرة معاده خلافا للتووي بالرحمة وصحة البدن وكثرة المال والولد والهداية ويجوز
التأمين على دعائه ويجوز طلب الدعاء منه (قوله لان معنى القهر الخ) فيه نظرو الأولى أن يقال انه لاحظة
أن المقام مطلوب فيه الذلة والخضوع فلا ينبغي ما في الكتاب العزيز (قوله عمدا) هو علم منقول من صفة
هي اسم مفعول معطف بشكر برعته سبحانه بوجهه عبد الطلب بالمقام من الله رجاء أن تكثر خصاله الحميدة
فيحمله الناس كثيرا وقد حقق الله تعالى رجاءه كما سبق في علمه كذا قالوا وفيه نظر بما قبل ان تسميته
بذلك بأمر اللاتكة لأنه به وفيه بحث تأمل (قوله عبده) العبد في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء
والتعبيل كذلك والخضوع والعبودية أشرف من العبادة بل هي أشرف صفات الانسان ولذلك وص الله
تعالى بهانيه عليه السلام في أشرف المواضع ومن نظم القاضي عياض رحمه الله تعالى

وما زادني شرقا ونيتها • وكنت بأخصى أطراف التريا

دخول تحت قولك باعبادي • وأن صيرت أحمدي نيبا

(قوله ورسوله) وصفه بالمبالغة لانه تتبع أخبار مرسله لم يقل نبي لانه أخص الذي انبأ انسان ذكر حر من
بنى آدم سلم عن منقرطعا أوحى اليه بشرع يعمل به فان أمر نبليغ فرسول فكل رسول نبى ولا عكس
(قوله المصطفى) من الصفوة فأصل طائفة تارة المختار تفسيره (قوله من الناس) هم الانس والجن واللائكة
قاله شيخنا مر والراجع خلافا لما يخص النصارى لقوله ليدعوه الخ فان أراد شيخنا هذا فواضح
ويأتى من ذلك اختياره على سائر الخلق لانهم أفضل أنواع الخلق وخصهم بالذكر لأجل ما بعده والافق
مرسل لسائر الخلق حتى اللائكة والجماد والصحيح أن خواص البشر وهم الأنبياء وعدتهم مائة ألف
وأربعة وعشرون ألف منهم الرسل ثلاثمائة وأربعة عشر أو ثلاثة عشر أفضل من خواص اللائكة وهم
رسلم كجبريل خلافا للعترة وأنهم أفضل من عوام البشر وهم الأنبياء وهم أفضل من عوام اللائكة
وبنات آدم أفضل من الجور العين اللواتي خلقن من الزعفران أو من تسبيح اللائكة وأغبر ذلك (قوله صلى
الله وسلم عليه) الصلاة من القدر حموة من اللائكة استغفار ومن غيرهما دعا والمراد من الصلاة منهم كل لفظ
فيه دعاء كالرحمة والعفو والرضا ومعنى صلاتنا عليه عليه السلام طلب الصلاة من الله عليه أمان زيادة لمراتبه عليه السلام
فانها لانه لاهية لها وأما الحمد لاثواب لنائها وأما الكمال الطالب وتعظيم الطالب عليه فهي ليست من ذلك
لا يدخلها الربا بخلاف سائر الأعمال والسلام بمعنى السلامة من النقائص وعدى الصلاة على تضمنها معنى
الرحمة وان امتنع الدعاء له بالثناء العظيمة باهمال الذنب وآتى بالسلام لمشاركته للصلاة في الطلب وجمع
بينهما خروجا من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر لفظا وخطا معا وفي لفظا ونية وقيل لفظا فقط (قوله فضلا
وشرفا) عطف مرادف والأول للمعارف الباطنة والثاني للإخلاق الظاهرة وهما وليد معمو لا تزداد (قوله
والصدق الخ) فيه إشارة الى أن الجملة انشائية معنى لانه لا يحصل مضمونها ببقائها على الحقيقة وقياسها على
جملة الحمد فاستدليس الاخبار بها طلبا للصلاة والسلام فتأمل (قوله القليلة البركة) أى من حيث العنى وان
تمت في الحسن كمنه (تنبيهان) أحدهما أن المصنف سكت عن الصلاة على الآل والصحب يمكن أن يقال
لما كانت الصلاة عليهم مفادها حصول النعمة وقد حصلت لهم بذكر القهار فاستغنى به فتأمل . ثانيهما

لا يغفر له من المعاصي الزائدة على كفره (قول الشارح القهار بدل القهار) أى كما في الترتيل (قول
الشارح لان معنى القهر الخ) لا يقال هو معارض بما في الترتيل لاننا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل
على الرحمة والانعقاد فكان ذكر القهار هنا أنسب (قول اللحن المختار) صفة كاشفة (قول الشارح من الناس)
الاولى أن يقول من الخلق ليدعوه لان دعوته تم غير البشر (قول اللحن ليه) ظرف لقوله زاده

بدل القهار لان معنى القهر
مأخوذ مما قبله اذن
شأن الواحد في ملكه
القهر (وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله الصطفى
المختار) أى من الناس
ليدعوه الى دين الاسلام
(صلى الله وسلم عليه وزاده
فضلا وشرفا ليه) أى
عنده والقصد بذلك الدعاء
أى اللهم صل وسلم عليه
وزده وذكر التشهد الحديث
أبى داود والترمذى كل
خطبة ليس فيها تشهد فهى
كالبكة الجذماء أى القليلة
البركة

أنه قد اختار في جملة الحمد الفصل وهو عدم العطف للإشارة إلى استقلالها وقدم البسملة عليها لتعلقها بالذات
وعملها بالكتاب والاجماع واختار في جملة الصلاة والسلام والوصل وهو العطف بدخولها في جملة التشديد أي أانا
بالتبعية تمييزاً رتبة التابع عن رتبة التبوع (قوله أما بعد) ذكرها مندوب تبعاً له عليه السلام في خطبه وكتبه
ولا يؤتى بها إلا بين أسلو بين من الكلام وأول من نطق بها داود عليه السلام وهي فصل الخطاب الذي أوتي به لأن
جميع الكتب نزلت على الأنبياء بالمرية ابتداء كما ذكرناه في ليلة النصف موضحة وقيل قس بن ساعدة
وقيل كعب بن لؤي وقيل يرب بن قحطان وأصلها عند الجمهور معها يكن من شيء بعدما تقدم من البسملة
والحمدة وما بهما فكذلك فهم ابتداء وضمن معنى الشرط ويكن فعله وجملة هي الخبر على الصحيح وهي

تامة وقاعها ضمير يعود على مهو من شيء يبين لما ولا يصح كون شيء هو الفاعل ومن زائدة لخلاو الخبر عن
رابط يعود على البتداء تخفف مهو يكن وأقيم أمام مقامها اختصاراً وتفصيلاً للجميل الواقع في الذهن فحين
تضمنت معناهما لزماً الصوق الاسم والفاء وعملت في الطرف قضاء لحق ما كان بقدر الاكمان والظرف مبنى
على الضم لنية معنى المضاف إليه وروى منصوباً بلاتونين لنية لفظه وروى منونا مرفوعاً ومنصوباً لفظه
عنهما وهو مبني بعد والآخر في كلام المصنف صحيح على لقم من رسم التصوب بصورة الرفع والقصود
من ذلك تعليق فضل الاشتغال بالعلم على وجود شيء في الكون بعد البسملة وما بعدها والكون لا يتخلو عن
شيء فضل الاشتغال ثابت لأن المعلق على الوجود يترجم الوجود (قوله الاشتغال) أي بالعلم والتعليم
لا بطلبها وحده (قوله المجهود شرعاً) قال في العلم العهد الذي لكل علم يجوز الاشتغال به شرعاً والمراد به
المعلومات أو إدراكها (قوله بالفقهاء) رتبها كذلك لأنه اصطلاح الفقهاء في الرتبة ونظر الكثرة الوجود
وفضلها على عكس ذلك الترتيب (قوله فضل العالم) أي العامل بعلومه على العابد أي التعبد بعلومه والخطاب
لصاحبة أو لامة وهو أمدح والجهنس نحو الرجل خير من المرأة أو للاستفراق أي فضل كل عالم
على كل عابد والمعنى أن نسبة شرف العالم إلى شرف العابد كنسبة شرف عليه السلام إلى أدنى الصحابة أو الأمتى وفي
الحديث الذي حسنه بعضهم لفقهاء واحد أشد على الشيطان من ألف عابد وفي رواية إن الله وملائكته
وأهل السموات وأهل الأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في الماء يصلون على معلم الناس الخير
وعن أبي ذر وأبي هريرة قالاً باب تعلمه من العلم أحب إلينا من ألف ركعة تطوعوا باب من العلم نفعه
عمل به أول يعمل أحب إلينا من مائة ركعة تطوعوا أو قالوا أحب إلينا من سبعين غزوة في سبيل الله
وفي ذلك زيادة فضل التعلم على التعليم ولعله لا مكان العمل إلا أن كانت الفزوات أفضل من ألف ركعة
أو مساوية لها ويكون ذكر المائة ركعة مع ما قبله من الأخبار بالأقل قبل الأكثر وقيل لبعض الحكماء
هل العلم أفضل أو المال فقال العلم فقالوا هل نرى العلماء على أبواب الأغنياء ولا يرى الأغنياء على
أبواب العلماء فقال العلماء عرفوا منفعة المال والأغنياء جهلوا فضيلة العلم وتقدم حديث مجلس فقه
خير من عبادة ستين سنة وفي حديث قواء بعضهم وضعفه بعضهم نظرة في وجه العالم أحب إلى الله
من عبادة ستين سنة صياماً وقياماً (قوله أنفقت) يقال في الخير أنفقت وفي غيره أسرف وضيع
وغرمت (قوله نفائس) جمع نفيسة فلو عبر بدل الاوقات بمافردة مؤث كالساعات كان أولى قاله
الأسنوي (قوله وهو) أي ما أنفقت (قوله شبه الخ) فهو استعارة مصرحة لوقوعها في
المصدر أولاً تبعية لاشتقاق الفعل منه والجامع الوصول إلى المقصود ويصح كونها استعارة

(أما بعد) أي بعد ما تقدم
(فان الاشتغال بالعلم)
للمهود شرعاً الصادق
بالفقه والحديث والتفسير
(من أفضل انطاعات)
لأنها مفروضة ومندوبة
والفروض أفضل من
للتدرب والاشتغال بالعلم
منه لأنه فرض كفاية وفي
حديث حسنه الترمذي
فضل العالم على العابد
كفضلي على أدناكم (و)
من (أولى ما أنفقت فيه
نفائس الأوقات) وهو
العبادات شبه

(قول الشارح شرعاً) أي فيه فهو منصوب على نزع الخافض (قول الشارح فضل العالم على العابد) الظاهر
أن للمعنى كل عالم عامل على كل عابد (قول الشارح أدناكم) الضمير راجع لأصحابه عليه السلام وأولامة (قول
الشارح شبه الخ) أي فهو من الاستعارة التبعية المصراحة والجامع ما يحصل بكل منهما من الوصول إلى

للقصود و يصح كونها استعارة مكتنية وان التشبيه بالمال واثبات الاتفاق تخييل (قوله شغل) قال الدميري فيه أربع لغات ضم أوله وفتح مع سكون ثانيه وفتحهما وضمهما وزاد بعضهم عليه كسر الشين والعين وسكون العين مع كسر الشين وفتح الشين مع كسر العين (قوله لأنه لا يمكن الخ) فنفاستها في ذاتها وان لم تصرف في شيء (قوله للتناق) أي بين الافضلية المطلقة والأولو بالطلقة التي هي المراد عند الاطلاق لا بالنسبة لبعض الافراد فلا يراد قيل انه لاتناق لان النبي صلى الله عليه وسلم من الافضل وهم الأنبياء وهو أولاهم (قوله وقد) هي للتحقيق والتكثير مع المراد بالأحباب معظمهم والتصنيف جعل الشيء أصنافا مميزة كالأبواب والفصول والبسوط ما كثر لفظه والمختصر ما قل لفظه ولا نظر للشي فلا واسطة واختلف في أول من صنّف في الفقه فقيل محمد بن جرير شيخ مسلم بن خالد الزنجي شيخ الإمام الشافعي رضي الله عنهم وشيخ ابن جرير عطاء بن أبي رباح وهوعن ابن عباس وهوعن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل الربيع بن صبيح وقيل سعد بن أبي عروبة وأما غيره من العالم فيراجع من محله ومنه للؤلؤ الذي جمعنا فيه الأوليات الذي ليس له نظير (قوله في العشرة) فهو للشي الحقيقي لما (قوله وأنقن) أي أحكم والمحرم للشي المذهب وكون المحرم مبتدأ وماقبله الخبر أولى من عكسه نظرا للأشهر (قوله أني القاسم) هي كنيته والتكثي به احترام على واضعها ولوفى غير زمنه صلى الله عليه وسلم ولغير من اسمه محمد كما اعتمد شيخنا الرمي وقد اشتهر به الرافعي ولم يعلم واضعها فهو ممن يرى حلها بأن يقيد الحرمة بزمنه صلى الله عليه وسلم أو بمن اسمه محمد أو بهما كما قيل بكل منهما (قوله امام الدين عبد الكريم) فيه تقديم اللقب على الاسم ورأيت في بعض التواريخ أن اسمه محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن رافع فلا مخالفة الا من حيث الاسم وهي طريقة المؤرخين والراجع عند الحاجة عكسها (قوله فيها حكى) أي عن قاضي قزوين مظفر الدين قال رأيت بخط الرافعي وهو عندي في كتاب التدوين في أخبار قزوين أنه منسوب الى جده رافع بن خديج الصحابي انتهى وفيه رد على من قال هو نسبة الى رافعان بلدة من العمم بل قال القاضي جلال الدين لا يعرف في نواحي المعجم بلدة تسمى بذلك وعلى من قال هو نسبة الى بني رافع قبيلة من العرب (قوله الكثرة) هم من اللام الداخلة على جمع الفقه (قوله في العلم) لانه للاستغراق فانه كما نقل كان اماما في غالب العلوم شديدا احتراز في ترجيحها وفي نقلها ونزولها عليها اذا شئت في أصلها وكان العلم في أبيه

المقاصد واعلم أنه يصح تشبيه الاوقات بالمال فتكون مكتنية واثبات الاتفاق تخييل (قول الشارح بلا عبادة) أي أما الذي فات مشغولا بالعبادة فلا يطلب تمويهه (قول الشارح للتناق بينهما على هذا التقدير) أي أنه لا كونه وهو العطف على الجار والمجرور ما لانه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الافضل وذكر بعد ذلك أن الأولى صرى الاوقات التفليس فيه ولك أن تقول مقام الكلام الأول أن الاشتغال بالعلم بعض الافضل والافضل في ذاته متفاوت الرب ولا يلزم من كون الشيء بعض الافضل أن لا يكون أفضل كالشي صلى الله عليه وسلم فانه بعض الافضل الذين هم الأنبياء مع أنه أفضلهم فلاتناق في روعي ما في الواقع من أن الاشتغال بمعرفة الله سبحانه وتعالى أفضل (قول المتن وقد كثر) هي للتحقيق والتكثير اذ لامنافاة بينهما (قول المتن أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن من المبسوطات) أي من تصنيفها أو المراد بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فابده بيان أيضا (قوله مجازا) يرجع لقوله والصحة هنا مجاز علاقته المشابهة في التودد والتعاون (قول المتن وأنقن مختصر) أي من المختصرات المذكورة (قول الشارح امام الدين) فيه تقديم اللقب على الاسم وذلك مبنى على اصطلاح المؤرخين لا على اصطلاح النحاة من تأخيرهم عن الاسم (قول) أي في التحقيقات جمع تحقيق وتحقيق السائل اثباتها بالإدلة والتدقيق اثباتها بالإدلة واثبات الأدلة بأدلة أخرى (قول الشارح الكثرة في العلم) أخذه من دلالة اللام لانه تفيد

شغل الأوقات بها بصرف المال في وجوه الخير المسي بالاتفاق ووصف الاوقات بالنفاسة لانه لا يمكن نمو يض ما بقوت منها بلا عبادة وأضاف اليها صفتها للسجع وقد يقال هو من اضافة الاعم الى الأخص كسجد الجامع ولا يصح عطف أولي على من أفضل للتناق بينها على هذا التقدير (وقد أكثر أصحابنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والصحة هنا الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يرام من الاحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة وأنقن مختصر المحرر للإمام أبي القاسم) امام الدين عبد الصكر (الرافعي رحمه الله) منسوب الى رافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه فيها حكى رحمه الله (في التحقيقات) الكثرة في العلم والتدقيقات الغزيرة

وجده وجدته كافي كتاب الامالي (قوله في الدين) قال النووي وكان الرافعي اماما بارعا في المعارف والزهد والكرامات الحارقة توفي بقزوين او اخر سنة ثلاث أو أوائل سنة أربع وعشرين وستة وعمره نحو خمس وستين سنة فعلى هذا يكون مولده في سنة سبع أو ثمان وخمسين وخمسة مائة ومولد الامام النووي بعد وفاته بنحو مئتين سنة لانه ولد في الحرم سنة احدى وثلاثين وستة مائة ومات في رجب سنة ست وسبعين وستة وعمره نحو خمس وأربعين سنة رحمه الله تعالى (قوله ما حكي) أي عن الامام ابن النقيب رحمه الله تعالى (قوله أن شجرة أضافت عليه لما فقدت وقت التصنيف ما يبرحه عليه قال بعضهم وهي سبابة يده اليسرى وهذه أبلغ كرامة من اضافة الشجر لانه من جنس نابوقد في تنبيه في أصل التحقيق اثبات المسائل بالادلة والتدقيق اثبات تلك الادلة بأدلة أخرى وما ذكره الشارح أعظم من ذلك وأضافه الثاني للدين إشارة لقراءة دينه على علمه (قوله عليه) أي التصنيف أو الرافعي حين التصنيف (قوله القوائد) جمع فائدة وهي لغة كل ما يستفيد من علم أو غيره وعرفا كل مصلحة ترتب على فعل ولها أسماء بحسب المراد منها كما ذكرناه في محله (قوله في تحقيق الذهب) أي صوغه على الوجه الثابت الحكم والتدقيق على هذا المعان النظر والنوص على غوامض العلم (قوله الثاني) هو الامام الاعظم نسبة إلى جده شافعي ونسبه مشهور مذكور في محله ولد بغزة وقيل بسفغان سنة خمسين ومائة ومات بمصر ودفن بقرافته سنة أربع ومائتين وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما يناسب مقامه (قوله) وأصحابه أي في الذهب كاسر (قوله في المسائل) أي مطلقا أو الراجحة لأنها المقصود الأنظم (قوله) مكان الذهاب فهو حقيقة في المكان (قوله للفني) هو من يخبر سائله عن حكم في مسئلة ويجب عليه الجواب بشروط سبعة كون السؤال عن واجب وعلمه بالحكم الشرعي وخوف قوته وعذائته وانفراده بمعرفة الحكم وتكليفه وتكليف السائل قال الحاسبي رحمه الله تعالى يسئل الفتى يوم القيامة عن ثلاث هل أفني ديني علم وهل نصح في الفتاوى هل أخلص فيها لله تعالى (قوله) وغيره) كالمدرس والمعلم (قوله) من أولى الرغبات) بيان للغير أو له وللقبيل والمراد أولى الرغبات فيه لانه ولم يقبده للعلم (قوله) لو قال رجحه كافي أصله كان أعظم ونص بمعنى ذكر لانه يطلق على الدليل وعلى اللفظ الصريح وغير ذلك (قوله) معظم الاصحاب) أي أكثر اصحاب الامام التابعين في مذهبه وفي هذا ترشيح إلى أن الرافعي أول من ابتكر ترجيح واحد من الخلافات المتعددة وتبعه النووي عليه مع زيادة تمييز الأقوال وغيرها ولعل من بينهما في الترجيح كذلك وهم ثلاثة فان النووي أخذ عن المال سائر وهو عن الامام محمد صاحب الشامل الصغير وهو عن الشيخ عبد الغفار القزويني صاحب الحاوي الصغير وهو عن الامام الرافعي وهو عن محمد بن يحيى وهو عن محمد الغزالي وهو عن امام الحرمين وهو عن والده محمد الجويني وهو عن أبي بكر القفال المروزي وهو عن أبي زيد المروزي وهو عن ابن سريج وهو عن أبي سعيد الأنماطي وهو عن المزني وهو عن الامام الشافعي رحمه الله أجمعين وتقديم شيوخ الامام (قوله حسبما اطلع عليه) غرض الشارح من هذا دفع الاعتراض بالاستدراك الذي سيذكره بعد قال بعضهم فيه نسبة قصور الرافعي بعدم الملاعة على ذلك فالأولى أن يقول حسبما ترجع عنده وقيل التألف ولعل هذا الذي فهمه النووي

في الدين من كراماته ما حكي أن شجرة أضافت عليه لما فقدت وقت التصنيف ما يبرحه عليه (وهو) أي الممر (كثير القوائد) عمدة في تحقيق المذهب أي مذهب الب الشافعي وأصحابه من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب (معتمد الفتى) وغيره من أولى الرغبات أي أصحابها وهي فتوح الفتي جمع رغبة يسكنوها (وقد التزم مصنف رحمه الله أن ينص) في مسائل الخلاف (على ما صرح به) (الاصحاب) فيها (وفي) بالتخفيف والتشديد (بما التزمه) حسبما اطلع عليه فلا رافعي ذلك استدراكا على المتبعين في الموضع الآتية (وهو) أي ما التزمه (من أهم أو) هو (أهم) المطلوب (اطالب الفتى) من الوقوف على

المصوم (قول الشارح لما فقدت وقت التصنيف ما يبرحه عليه) التصدير في قوله عليه راجع للتصنيف (قول المتن عمدة) خبر ثان (قول الشارح مجاز الخ) أي فهو استمارة تبعية مصرحة (قول المتن معتمد) خبر ثالث (قول المتن من أولى الرغبات الخ) بيان لقوله وغيره (قول المتن أن ينص) أي يذكر كراماته أو ظاهر (قول المتن على ما صرح به) أي رجحه (قول الشارح حسبما اطلع عليه) صفة مصدر مخدوف أي وقفا حسبما الخ (قول الشارح الموضع الآتية) أي التي استدرك عليه بأن الأكثر على خلاف ما رجحه

حيث أطلق أنه وفي بالتزم وقول بعضهم أن هذه الواضع لواطع الاصحاب عليها لقبوها فهي ماعليه المظم
تقدرا كلام في غاية التفات وحقه أن لا يذكر (قوله للمصحح) ذكره لرعاية كلام المصنف والاولى
المرجح كما مر (قوله لكن الخ) هذا شر وع في العذر لا اختصاره (قوله منهم) هو عائد لأهل المصر وفيه
إشارة إلى استثناء أهل الغنايات من أهل المصر فإضافة أهل إلى أكثر وإضافة بعض إلى أهل بيانية
أول أن لفظة بعض ولفظة أكثر مقحمتان والمعنى أن أهل المصر فيهم أهل غنايات لا يكبر عليهم حفظه
وقيل إضافة أهل على معنى من والاستثناء من الأكثر والمعنى أن الأكثر فيهم أهل غنايات وبعضهم
لا يكبر عليه حفظه فينضم إلى الأقل الذي علم أنهم يحفظونه ولا يلزم كونهم من أهل الغنايات وقيل
لفظ أكثر يراق على معناه والاستثناء من مفهومه منقطع بمعنى لكن وإضافته إلى ما بعده حقيقة أو
بيانية والمعنى أن الكثير من أهل المصر الذي خرج بالأكثر أهل غنايات وبعضهم أوكلهم لا يكبر
عليه حفظه وقيل ضمير منهم عائد إلى الأكثر باعتبار معناه وكأنه استدراك عليه والمعنى أن الأكثر
الذي استفيد من العبارات أنهم يكبر عليهم حفظه ليس على الإطلاق بل منهم أهل غنايات وبعضهم
أوكلهم لا يكبر عليه حفظه فينضمون للكثير الخارج بالأكثر كما تقدم لكن فيه منابذة لظاهر
كلام الشارح كالذي قبله وقيل غير ذلك (قوله عليه) ضميره عائد إلى البعض وفي نسخة عليهم أي
البعض أيضا باعتبار معناه أو أهل الغنايات وفيه إشارة إلى أن الإضافة بيانية فتأمل (قوله من الرأي)
بمعنى الجزم أو المناسب أو نحو ذلك لأم الرؤية (قوله بأن لا يفوت الخ) دفع توهم وجود المحلل الذي
ر بما يفهم من الاختصار (قوله هو صادق الخ) قلاد بالتحو الزيادة بقرينة الوجود الخارجي وأشار
بقوله يسير إلى الرد على الاستوى القائل بأنه قدر ثلاثة أرباعه وسيصرح به (قوله أي المختصر)
للفهوم من اختصار دفع به رجوع ضميره لحرر كالذي قبله لعدم صحته (قوله ذلك المختصر) فالحال
من ضمير حفظه (قوله إن شاء الله) متعلقة بقوله اختصاره الخ (قوله في أثناءه) بيان للضم للوهم كونه
في محل واحد سابق أو لاحق وفي إطلاق الضم على نحو الإبدال تسامح (قوله قرب من ثلاثة أرباع أصله) فهو
أقل منها كقافيل والمشهد كذلك (قوله التنبيه) هولة الإيقاظ من السهولة بمعنى اليقظة والفتنة وهو
المراد هنا وفي إطلاق للصبر على اسم للفعول أي التنبه به وعرفا مع علم من عنوان البحث السابق إجمالا
وهو لا يناسب هنا فتأمل (قوله قيود) جمع قيد وهو ما يجي به لجمع أو منع أول بيان الواقع وهو الأصل فيه
أن كان من الحقيقة والافتد كره عبث وما خلا عن بيان الواقع يلزمه الاحتراز وعدم ذكر معيب أن كان
قيدا واحدا (قوله متروكات) دفع به توهم أن الحذف يلزمه سبق الوجود وأشار بقوله اكتفاء إلى أن

المصحح من الخلاف في
مسائله (المتن في حجة)
أي الحرر (كبر عن حفظ
أكثر أهل المصر) أي
الراغبين في حفظ مختصر
في الفتحة لا بعض أهل
الغنايات (سهم فلا يكبر
أي يعظم عليه حفظه
فرايت من الرأي في
الأمور المهمة (اختصاره)
بأن لا يفوت شي من
مقاصده (في نحو نصف
حجمه) هو صادق بما وقع
في الخارج من الزيادة على
النصف يسير (ليسهل
حفظه) أي المختصر لكل
من يرغب في حفظ مختصر
(مع) أي مصحوبا بذلك
المختصر بما أضمه إليه أن
شاء الله تعالى في أثناءه
وبذلك قرب من ثلاثة
أرباع أصله كقافيل (من
التفاسل المستجدات)
أي المسحونات (منها
التنبه على قيود في بعض
المسائل) بأن تذكر فيها
أهي من الأصل محذوفات
أي متروكات

(قول المتن كبر) أي مانع من حفظ أكثر أهل المصر (قول المتن البعض أهل الغنايات) هو استثناء
منقطع والراد بالبعض الأقل المقابل للأكثر وضمير منهم لأهل المصر لا الأكثر (قول الشارح بأن
لا يفوت الخ) الباء للإلحاح (قول الشارح من الزيادة) أي من كونه زائدا (قول المتن مع ما أضمه إليه)
فيه دلالة على سبق الخطية (قول المتن إن شاء الله تعالى) تنازع فيه ليسهل وأضمه (قوله أي مصحوبا)
أشار به إلى أنه حال من الضمير المحرور في حفظه أي حال كون ذلك المختصر مصحوبا بما أضمه إليه (قول
الشارح في أثناءه) دفع لما قد يتوهم من أن للضموم مستقل (قول المتن منها التنبيه) أي التنبيه به (قول
المتن على قيود) أي سواء كانت مختمة بتلك اللسالة أو مغممة وكأنه أنضمير فيها باعتبار أن البعض
اكتسب تأنيثا من الصفات الباء أو لأن معناه مؤنث (قول المتن قيود في بعض المسائل) أي معتبرة في بعض
للمسائل وأما جمعه لأن البعض متعدد (قول الشارح بأن تذكر) راجع للتنبيه والضمير في فيها يعود لبعض
للمسائل (قول المتن محذوفات) يرجع لقوله من الأصل (قول الشارح أي متروكات) الإحسان أن يقول

هذاساتع عند التصنيف فراجع (قوله ذكره فيها) أي ذكر المختار في تلك المواضع (قوله في خلافها) أي للمختار والجملة كالبدل من تراها لأن المراد ترى خلافها ففيه تقدير مضاف قبل الضمير كما أشار إليه بعد والدارك الأدلة (قوله بأوضح وأخصر) أي بواضح مختصر كافٍ إبدال كندوج بوعافى السرقه ولا يجوز يشترط في أول الطهارة فكل منهما راجع لسكن من الغرب والوهم فلا اعتراض ولا إيراد (قوله) ظاهرات في أداء المراد دفع به توهم التكرار فإنه لا يلزم من الإبدال بما ذكر دلالة على المراد (قوله) وأدخل (الخ) هو اعتراض على المصنف وقد اشبه على الشارح ما في لفظ غيره فقد نقل شيخ الإسلام من إدخال الباء على المأخوذ في حيز الإبدال هو الأصح المعروف لغة وعكسه في حيز التبديل والاستبدال والتبديل قال ومحله في السلك أن يبدل كرم المأخوذ والتروك غيرهما تأمل (قوله بيان القولين) أي ذكر عبارات يعلم منها أن الخلاف أقوال للإمام أو أوجه لأصحابه أو مركب منهما وحاصل ما ذكره أحد عشر صيغة وهي الظاهر والمشهور والقديم والجديد وفي قول وفي قول قديم والأصح والصحيح وقيل والنص والذهب والسنة الأول للأقوال وإن لم توجد السادسة مناهي كلامه والثلاثة بعدها للأوجه العاشرة المركب منها يقينا والآخرى محتملة للثلاثة وأل في القولين والذين بعده للجنس كما سيأتي (قوله الخلاف) بمعنى الخالف (قوله) وقد وضعنا تمييزا لمراتب باعتبار المجموع لأنها ما ذكرها في الأقوال والأوجه فقط فإن أراد بالمرتبة الراجح من غيره فهو في الجميع لكن لا يوافق في كلامه (قوله في السائل) متعلق بالقولين وما بعده (قوله) الحالات) أي حالات السائل فهي غيرها خلافاً لانسوى (قوله فتارة بين) أي نوع الخلاف أخذنا ما بعده ويلزمه بيان المرتبة لأن بيان النوع من المضاف إليه وبيان المرتبة من المضاف ومن غير المضاف والشارح لم ينظر للمرتبة ويلزمه قصور في كلام المصنف مع صراحته بالمرتبة فيه (قوله في الظاهر) لو أسقط الجار كالذي بعده لكان أولى (قوله لقوة مدرك) قوة الدرك وضف راجع للدليل الذي استند إليه الإمام السافى رضى الله عنه وقد لامله وأما يعلم الراجح بأمور كالنص على أرجحيته فالعلم بتأخره فالتفريع عليه يعني لأن هذا تفسير مراد إذا الخلف يستدعى سبق وجود (قول الشارح) اكتشاف بذكرها في المبسوطات) أي له أو لغيره (قول المتن ومنها مواضع) معطوف على قوله منها التنبيه (قول الشارح) الآتى ذكره (الخ) قيد مخصص للمختار يحترزه عن مختار الرافعى فإنها مذكورة فيه على وفقه (قول الشارح) ذكره الضمير راجع للمختار (قول الشارح في مخالفته) أي للمختار (قول الشارح نظرا) على لقوله سترها (قول الشارح) فذكر المختار فيها هو المراد تفريع على قوله الآتى الخ (قول الشارح) ولوع به) عطف على ذكر فالفاء مقفلة (قول الشارح) كان حسنا لم يقل كان أحسن لأنه لاسن عنده فباوقع من التعبير (قول المتن) غربا) حال (قول الشارح) أي موقعاً في الوهم) يريد أن المراد بالوهم هنا ما يشمل الاحتمال الراجح والمرجوح المساوى (قول الشارح) أي الذهن) الاحسن الاتيان يعنى والمراد بالذهن النفس (قول المتن) خلاف الصواب) أي مخالفته أي في اعتقاده (قول الشارح) أي الاتيان) تفسير للإبدال وآخره ليرتبط بالبدل (قول المتن) بأوضح) فضيحه أن الأول فيه إيضاح (قول المتن) بعبارات جليات) الباء اما سببية أو للابسة (قول الشارح) أي ظاهرات) أي يثبت لا مقابل النص (قول الشارح) من ادخلها) بيان للمعروف (قول المتن) القولين) أي أو الأقوال وكذلك قوله والوجهين أي أو الأوجه وكذلك قوله والطرقتين أي أو الطرق (قول المتن والنص) هو قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجه (قول المتن) ومراتب الخلاف) أي المخالف (قول الشارح في السائل) الظاهر أن سائر ما مر تنازع فيه (قول المتن) في جميع الحالات) يعنى السائل التي ورد فيها ذلك (قول الشارح) فتارة بين) أي النوع فقط وقوله وتارة لا بين أي النوع فقط (قول المتن) فإن قوى الخلاف) أي المخالف (قول المتن) قلت الخ) أي في أريد ترجمه

المختار في المذهب) الآتى ذكره فيها مصححا) كما سترها إنشاء الله تعالى في مخالفته نظرا للمدارك (واضحات) فذكر المختار فيها هو المراد ولو عبر به أولا كان حسنا (ومنها) إبدال ما كان من ألفاظه غربا) أي غير مألوف الاستعمال (أو موها) أي موقعاً في الوهم أي الذهن (خلاف الصواب) أي الاتيان بدل ذلك (بأوضح وأخصر منه) بعبارات جليات) أي ظاهرات في أداء المراد وأدخل الباء بعد لفظ الإبدال على الثاني به موافقة للاستعمال العرفي وإن كان خلاف المعروف لغة من ادخلها على المتروك نحو أبدلت الجيد بالردى أي أخلت الجيد بدل الردى (ومنها بيان القولين والوجهين والطرقتين والنص ومراتب الخلاف) قوة وضفا في السائل (في جميع الحالات) بخلاف الحرر فتارة بين نحو أصبح القولين وأظهر الوجهين وتارة لا بين نحو الأصح والظاهر (فحيث أقول في الأظهر أو المشهور فن القولين أو الأقوال) للسافى رضى الله عنه (فإن قوى

فالنص على فساد مقابله فافترده في محل أو في جواب فوافقته المذهب بحجته فإن لم يظهر مرجح فللمقلد أن يعمل بأي القولين شامو ويجوز العمل بالمرجوح في حق نفسه لافي الافتاء والقضاء اذالم يجمع بين متناقضين كحل وحرمة في مسئلة واحدة ويجوز تقليد بقية الاثمة الأربعة وكذا غيرهم مالم ياتهم تلتيق لم يقل به واحد كسج بعض الرأس مع نجاسة كلبية في صلاة واحدة ومالم يتبع الرخص بحيث تنحل ربة التكليف من عنقه فان فعل ذلك ثم قال شيخنا الرمي ولا يفسق على التعمد وقد نظم بعضهم ذلك بقوله
 وجاز تقليد لعبر الأربعة • في حق نفسه في هذا سه
 لافي قضاء مع افتاء ذكر • هذان السبكي الامام الشنهر
 ثم ما تقدم في الأقوال بجري في الأوجه والله أعلم (قوله يستخرجونها) أي غالباً من قواعد الامام الشافعي وضوابطه وقد تكون باجتهاد منهم من غير ملاحظة كلامه (قوله كإقال) أي النووي رحمه الله تعالى (قوله منه) أي التعبير (قوله مشعر) أي من حيث اللفظ الآن مقابله فاسمع من حيث الحكم المأمور من جواز العمل به واختلف في حكم المأخوذ من الأصح والصحيح أيهما أقوى فقيل الأول وعليه جرى شيخنا لزيادة قوته وقيل الثاني لأنه فريعبن الملقوط به وعليه جرى بعضهم وهو أوجه وكذا يقال في الأظهر والمشهور (قوله للذهب الخ) منه يعلم كون الخلاف طرقاتاً وهو الذي التزمه المصنف فيما سبق ثم أن أريد بمرتبة الخلاف أرجحية المذكور على مقابله فهي معلومة أيضاً كما مر وسبشير الشارح إليها وان أريد بها كون المبرعنة بالمذهب هو الأظهر والشهور والأصح والصحيح مثلاً فهو وارد عليه وأما كون الخلاف في الطرق أقوالاً أو أوجهاً فالصنف لم يلزمه فباسبق فهو غير وارد عليه خلافاً لمن زعمه (قوله كان يحكى) أي يجوز بثبوت القولين مثلاً ويقطع بعضهم أي يجوز بثبوت أحدهما سواء في وجود الآخر من أصله أو نفي حكمه بمحمله على غير ما يفيد حكم الأول فعلم أن الحكاية أو الحزم هو الطريق فيجزم عطف على يحكى ولوقال بأن يحكى لكان أولى والاختلاف في كلامه بمعنى المخالف (قوله وما قيل) أي عن الاستنوى كما ذكره بعضهم والرد بالاول طريق القطع واليه يرجع ضمير وأنه لا غلب ثم إن جعلت هذه الجملة حالاً من الأول والمعنى إن مراد المصنف الأول غالباً فهو قول واحد أو أقوالاً والمعنى أو والمعنى أن نفي ان طريق القطع مراد المصنف دائماً وقيل انه مراده غالباً والمنع منصب على كل منهما فيجوز أن يكون العبر عنه بالمذهب أحد القولين أو الوجهين من الحاكبة وحينئذ فهل هو الموافق لطريق القطع أو المخالف له قال الاستنوى والزر كشي بالاول وخالفهما شيخنا في شرحه تبعاً لابن حجر وكلام الشارح يوافق (قوله النص) أي هذه الصيغة تخصوصها بخلاف لفظ النصوص فقد يعبر به عن النص وعن القول وعن الوجه فالمراد به حينئذ الأرجح عنده (قوله وجه ضعيف) أي من حيث كونه مقابلاً للنص سواء عبر عنه بالأصح أو الصحيح (قوله لا يعمل به) أي من حيث مقابلته للنص ولا يجوز نسبته للإمام الشافعي رضي الله عنه إلا مقيداً (قوله وأو في قول قديم) أي لو فرض أنه عبر بذلك فلا يرد أنه لم يعبر به كما مر (قوله والقديم ما قاله الشافعي

لضعف مدركه (وحيث أقول الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأوجه) للأصحاب يستخرجونها من كلام الشافعي رضي الله عنه (فان قوى الخلاف قلت الأصح والأفصح) ولم يعبر بذلك في الأقوال تأدياً مع الإمام الشافعي رضي الله عنه كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله (وحيث أقول المذهب فمن الطريق أو الاختلاف) وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب كان يحكى بعضهم في السئلة قولين أو وجهين لمن تقدم و يقطع بعضهم بأحدهما ثم الرجح الذي عبر عنه بالمذهب أما طريق القطع أو الموافق لها من طريق الخلاف أو المخالف لها كما سيظهر في المسائل وما قيل من أن مراده الأول وأنه لا غلب متوع (وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله و يكون هناك) أي مقابله (وجه ضعيف أو قول مخرج) من نص له في نظير المسئلة لا يعمل به (وحيث أقول الجديد فالقديم خلفه أو القديم أو في قول قديم فالجديد خلفه) والقديم ما قاله الشافعي

رضي الله عنه بالعراق وكذا بعده قبل دخول مصر ولم يستقر رأيه عليه فيها قال الامام ولا يحل عده من الذهب ما لم يدل نص أو يرجحه من هو أهل للترجيح من الأصحاب والشهور من رواه أربعة الكرابيسي والزعفراني وأبو ثور وأحمد بن حنبل (قوله والجديد ما قاله بمصر) أي بعد دخولها وما استقر رأيه عليه فيها وإن كان قد قاله بالعراق والشهور من رواه أربعة الزنبي والبويطي والربيع الحيزي ومنهم حرمله وبنس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي قبر الشافعي في بيته وأبو به (قوله والعمل عليه) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يبنه على الرجح منها وما علمه من خوى اللقمان لا يبنيه عن ذكره وانظر هل هذا وما بعده إلى آخره هذه النفيسة داخل تحت أولها من بيان القولين الخ الظاهر نعم وتأخير هذا عن النص لا ينافيه لاختلاف نوعه لأن ما قبل النص في ذكر الرجح وما بعده في ذكر الرجوح فتأمل (قوله والصحيح أو الأصح) لم يقل فالراجح خلافاً لكأن يبدله لم الرجحية في مقابلته من لفظ ضيف فيه وليبين المعرفة أنه صحيح أو أصح ولما علم أن مقابل ما بعده أقوال ولم تعلم الرجحية نص عليها فقد نص في كل على ما لم يعلم من الآخر فتأمل (قوله ويتبين قوة الخلاف وضعفه) أي في المقابل للوجه والمقابل للقول وقيل راجع لقوله الذهب الخ (قوله يبنى) أي يطلب طلباً مؤكداً (قوله وما يضمن اليه) بالضم النامل له لأن الكتاب هنا اسم للنهاج كما هو من جملة (قوله بوصفها) وهو النفاسة الشاملة ما تقدم بقوله من التفاسير وزاد عليه بقوله يبنى إلى آخره (قوله اظهرها) علة لصرح وزاد (قوله فاتها) علة للعنر والقاء سببية أو تعليلية أي واحتاجت العنر بسبب أولها لئلا يهاجمها عن التنكيس أي الأعراس على الحرر (قوله في أولها) أي عنده أو عرفا في آخرها عقبه أو عرفا (قوله وقد قال الخ) كلام المصنف محمول على الأغلب في مفهومه ومنطوقه وقد توهم عمومها (قوله وما وجدته) تنبيه على دفع معاساة من توهم من سهواً وسبق فلم من المصنف (قوله في هذا المختصر) عدوله عن الكتاب الذي هو أقرب برشداً إلى أنه خاص بالماخوذ من كلام الحرر وهو صريح كلام المصنف والأنسب الأعم لمعموم ما بعده بقوله وغيره بجمهورها لما قبل الازدكار فتأمل (قوله ونحوها) عائد على زيادة ضميرها فإدبها للبلد والغرب وأعلى اللفظة فإن أراد بها الحرف فنحوها ما زاد عليه والكلمة فنحوها يشمل الزيادة عليها والنقص عنها ويشمل نحو البدال بتحويز لكن ضميرنا عتدها المائل لإدبها برشداً إلى عدول الضمير في نحوها إلى اللفظة فتأمل (قوله فلا بد) أي لافراق ولا يحد عنها أي في صحة الحكم وإن لم يكن معتقداً كإحدى زيادة كثير المذكورة (قوله وما وجدته) أي في المختصر والكتاب وتسميته بالنهاج الذي هو الظرفي الواضح قبل لم ترد عن المصنف وانها هي لمن بعض تلازمته لوجود المعنى المذكور فيه وقيل وجدت بخط المصنف على هامش بعض نسخه ولعله الأقرب

في استنباطك التصحيح عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله في فصل آخر ولا يتشكل (وما وجدته) أيها الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظه ونحوها على ما في الحرر فاعتمدها فلا بد منها) كزيادة كثير وفي عضو ظاهر في قوله في التيسر لأن يكون بجرحه دم كثير وألشيق الفاض

رضي الله عنه بالعراق وكذا بعده قبل دخول مصر ولم يستقر رأيه عليه فيها قال الامام ولا يحل عده من الذهب ما لم يدل نص أو يرجحه من هو أهل للترجيح من الأصحاب والشهور من رواه أربعة الكرابيسي والزعفراني وأبو ثور وأحمد بن حنبل (قوله والجديد ما قاله بمصر) أي بعد دخولها وما استقر رأيه عليه فيها وإن كان قد قاله بالعراق والشهور من رواه أربعة الزنبي والبويطي والربيع الحيزي ومنهم حرمله وبنس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي قبر الشافعي في بيته وأبو به (قوله والعمل عليه) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يبنه على الرجح منها وما علمه من خوى اللقمان لا يبنيه عن ذكره وانظر هل هذا وما بعده إلى آخره هذه النفيسة داخل تحت أولها من بيان القولين الخ الظاهر نعم وتأخير هذا عن النص لا ينافيه لاختلاف نوعه لأن ما قبل النص في ذكر الرجح وما بعده في ذكر الرجوح فتأمل (قوله والصحيح أو الأصح) لم يقل فالراجح خلافاً لكأن يبدله لم الرجحية في مقابلته من لفظ ضيف فيه وليبين المعرفة أنه صحيح أو أصح ولما علم أن مقابل ما بعده أقوال ولم تعلم الرجحية نص عليها فقد نص في كل على ما لم يعلم من الآخر فتأمل (قوله ويتبين قوة الخلاف وضعفه) أي في المقابل للوجه والمقابل للقول وقيل راجع لقوله الذهب الخ (قوله يبنى) أي يطلب طلباً مؤكداً (قوله وما يضمن اليه) بالضم النامل له لأن الكتاب هنا اسم للنهاج كما هو من جملة (قوله بوصفها) وهو النفاسة الشاملة ما تقدم بقوله من التفاسير وزاد عليه بقوله يبنى إلى آخره (قوله اظهرها) علة لصرح وزاد (قوله فاتها) علة للعنر والقاء سببية أو تعليلية أي واحتاجت العنر بسبب أولها لئلا يهاجمها عن التنكيس أي الأعراس على الحرر (قوله في أولها) أي عنده أو عرفا في آخرها عقبه أو عرفا (قوله وقد قال الخ) كلام المصنف محمول على الأغلب في مفهومه ومنطوقه وقد توهم عمومها (قوله وما وجدته) تنبيه على دفع معاساة من توهم من سهواً وسبق فلم من المصنف (قوله في هذا المختصر) عدوله عن الكتاب الذي هو أقرب برشداً إلى أنه خاص بالماخوذ من كلام الحرر وهو صريح كلام المصنف والأنسب الأعم لمعموم ما بعده بقوله وغيره بجمهورها لما قبل الازدكار فتأمل (قوله ونحوها) عائد على زيادة ضميرها فإدبها للبلد والغرب وأعلى اللفظة فإن أراد بها الحرف فنحوها ما زاد عليه والكلمة فنحوها يشمل الزيادة عليها والنقص عنها ويشمل نحو البدال بتحويز لكن ضميرنا عتدها المائل لإدبها برشداً إلى عدول الضمير في نحوها إلى اللفظة فتأمل (قوله فلا بد) أي لافراق ولا يحد عنها أي في صحة الحكم وإن لم يكن معتقداً كإحدى زيادة كثير المذكورة (قوله وما وجدته) أي في المختصر والكتاب وتسميته بالنهاج الذي هو الظرفي الواضح قبل لم ترد عن المصنف وانها هي لمن بعض تلازمته لوجود المعنى المذكور فيه وقيل وجدت بخط المصنف على هامش بعض نسخه ولعله الأقرب

(قول الشارح والجديد ما قاله بمصر) أي احداثاً واستقراراً (قول المتن فالراجح خلافاً) فباس ماسلفاً أن يقول فالأظهر أو المشهور خلافاً (قول الشارح في مظانها) أي يحملها التي تظن تلك السائل فيها والظاهر أن مفردة مظنة (قول المتن يبنى) أي يطلب ويحسن شرعاً ترك خلوها منها (قول الشارح اظهرها للعنر) أي لأن الزيادة تنافي الاختصار وهو علة لكل من قوله صرح بوصفها وقوله وزاد عليه (قول المتن وأقول في أولها قلت الخ) للرد بالاول والآخر معناهما العرفي فيصدق بماتصل بالاول والآخر بالمتن الحقيقي وقوله والله أعلم كأنه قصد به التبري من دعوى الأغلبية (قول الشارح لتتم الخ) أي مع التبري من دعوى الأغلبية (قول الشارح وقد قال مثل ذلك) قد هنا لتقليل وكذا قد الآية (قول الشارح وقد زاد عليه من غير تمييز) لكن هذا النوع انما هو في القليل مثل اللفظة واللفظتين (قول الشارح في هذا المختصر) الاحسن في هذا الكتاب (قول المتن من زيادة لفظه وقوله بعد ما فاعتمدها) أي الزيادة (قول الشارح كثير) راجع للفظه وقوله وفي عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة وقوله في قوله أي النووي (قول المتن وكذا ما وجدته) كذا خبر مقدم وما

أقدم بعض مسائل الفصل
لناسبة أو اختصار) بما
قدمت فصلا للناسبة)
كتقديم فصل التخيير في
جزاء السيد على فصل
القنوات والاحصار
(وأرجوان في هذا المختصر)
وقدمت والله الحمد (أن
يكون في معنى الشرح
للحرر فاني لأحذف)
أي أسقط (منه شيئا من
الخلاف ولو كان واهيا)
أي ضعيفا جدا مجازعا
الساقت (معنا) أي أتى
بجميع ما اشتمل عليه
مصنوعا بما (أشرت إليه
من النقائص) المتقدمة
(وقد شرعت مع الشروع
في هذا المختصر (في جميع
جزء لطيف على صورة
الشرح لدفاتي ههنا
المختصر) من حيث
الاختصار (ومقصودى به
التنبية على الحكمة في
الدول عن عبارة الحرر
وفي الحاق قيد أو حرف)
في الكلام (أو شرط
للسئلة ونحو ذلك) مما
بينه (وأكثر ذلك من
الضروريات التي لا بد
منها) ومنه ما ليس
بضروري ولكنه حسن
كما قاله في زيادة لفظة الضلاق
في قوله في الجنس فاذا
انقطع ليعمل قبل الفعل

كما قاله أشياخنا الذي هو لتحتاج بدليل ذكر غير المحرر هنا (قوله فاعتمده) تأكيد للتشبيه بقوله (قوله)
لناسبة أو اختصار) هي مائة خلو لا يترتب من أحدهما الآخر (قوله للناسبة) وسكت عن الاختصار هنا
لعدم محتته فيه (قوله وأرجو) هو دليل الجواب الثلاثا آخر الرجا عن التمام وسيأتي ما في الإشارة (قوله أن
يكون في معنى الشرح) لاشتهال على بيان دقايقه وخطي ألفاظه ومهمه خلافه ومرتبته وما يحتاج إليه من
قيد أو شرط وما غلط فيه وما بدله وغير ذلك ولم يجعله شرحا حقيقة لكونه خاليا عن الدليل والتعليل
ونحوهما (قوله فاني الخ) قال بعضهم هو لغة لاقبله وهو واضح لقوله مع ما أشرت الخ (قوله منه) أي من
الحرر أو من المختصر منه (قوله أصلا) أي شيئا أصلا بمعنى مقصودا أو من الأصول أو شيئا أبدا فهو من
تأيد الثاني (قوله ولو كان) أي الخلاف بمعنى المخالف بدليل ما بعده ففيه استخدام (قوله أتى) بعد المعزة
(قوله بجمع) هو بمعنى لأحذف شيئا وما بيان لضمير منه ومصححو بحال منها (قوله مع الشروع) أي
عقبه (قوله لدفاتي) وقد سمي ذلك الجزء بذلك اللفظ وهي جمع دقيقة وأصلها ما استخرج من خفايا العلم
بدقة الفهم (قوله من حيث الاختصار) أي من أجل اختصاره أي بيان سببه زيادة على ما مر من كبر حجمه
(قوله وأو حرف) بالمعنى الشامل للكلمة ولوقد سمي على قيد لكان أولى ليلتعلق الجار في السئلة به وبالشرط
(قوله عاينته) أي في الجزء اللطيف المذكور فنحوه مجرور عطفت على الحاق أو على قيد كما قاله بعض
مشايخنا لكن الثاني بعيد عما بل خال عن المعنى والأقرب الأول فتأمل (قوله وأو كتر ذلك) أي الذي في
الجزء أيضا (قوله التي لا بد منها) حاله وكذا أو صفة كاشفة (قوله ومنه الخ) هو بعض مفهوم الأكثر
(قوله اعتادي) هو بمعنى استنادي لكن مع مبالغة في هذا لأنه شدة الاستناد والمراد منها العونة والقوة
كما أشار إليه الشارح بقوله بأن يقدر في الخ (قوله في تمام) قيده مع احتمال السوم كالذي بعده ليناسب
ما رجاء المصنف سابقا بقوله أن تم هذا المختصر ليكن للاراد المختصر السابق ما كان من كلام المحرر وهذا
جميع المحتاج (قوله على تمامه) فيما مر بأن المراد بالتمام المذكور في كلامه الاتمام ولم يعد به ابتداء
لأجل مراعاة كلام المصنف وفيه إشارة إلى أن نسبة التمام إلى المختصر مجازية (قوله بما تقدم
مبتدأ مؤخر (قول المتن فاعتمده) جواب شرط مقدر (قول الشارح في نقله) الضمير راجع للحديث وقوله
لاعتناء أهله على لكونها متقدمة (قول المتن أن تم) جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيره يقتضي أن
العلق هو الرجا والظاهر أنه المرجو كالإيجي (قول المتن من الأحكام) من بيانية (قول المتن أصلا) أي أوصل
هذا الذي التمام أصلا (قول المتن ولو كان) أي الخلاف بمعنى المخالف ففيه استخدام (قول الشارح أي أتى
الخ) ير ببدان عامل الظرف مأخوذة من معنى قوله فاني لأحذف الخ (قول المتن النقائص) يدعي أني أخص
بما فيه تنكيث اذ لا أتد الحضرا لادخله في شرح عبارة الحرر (قول الشارح مع الشروع) هي بمعنى البعدي
لان معية لفظ آخر من أحكام واحدة تكون معنى البعدي (قول الشارح من حيث الاختصار) أي الكسائة
من حيث الاختصار وقوله أيضا من حيث الاختصار متعلق بقوله لدفاتي (قول المتن على الحكمة) هي
السبب الباعث (قول الشارح في الكلام) قدر ذلك لان الحرف لا يحسن تعلقه بالبدئية (قول المتن وأكثر
ذلك) أي اذكر من الدقائق الناشئة عن الاحتمار (قول المتن التي لا بد منها) صفة كاشفة (قول الشارح
كما قاله) أي كذا في قوله وفي التركيب فلاقة (قول الشارح في قوله) أي النوى (قول الشارح في تمام هذا
المختصر) قيد بذاته ليكون أطراف الكلام متآخية فيقوى الطابق بينهما ويحتمل التاميم نظير
ما قيل في قوله تعالى لا تعبدوا الله تعبدوا ما كنتم تعبدون (قول الشارح في قوله) أي حصول تمامه الثاني من تمامه
(قول الشارح ههنا المختصر) يعني الكتاب (قول الشارح بأن يقدر في) المراد بالقدرة العرض
غير الصوم والطلاق فان الطلاق لابد كقبيل في المحرمات (وعلى الله السكريم اعتادي) في تمام هذا المختصر بأن يقدر في على تمامه كما
أقدر في على ابتدائه بما تقدم

على وضع الخطبة) هذا أخذه الشارح من قول المصنف أن هذا المختصر ومن ذكر الشروع بقوله وقد شرعت الخ لأن هذين اللفظين من الخطبة وكل منهما يفيد أن بعض التهاج سابق عليها نظرا إلى ما هو الظاهر منهما وقد يقال إن المراد بقوله أن تم وجوده تاما بقوله شرعت عزمت على الشروع فالخطبة متقدمة على جميعه كما هو الأصل فيها وسيأتي هذا في الشارح فقيه اتقاده عليه ويدل ذلك ما قاله في أسماء الاشارة الواقعة في الخطب من أن الشير بها استحضار ما يريد تأليفه في ذهنه استحضارا تاما كما يحسوس عنده وأشار إليه وأيضا ذكر الأتمام يطلق على ما في من الخطبة وما بعدها إلى آخر الكتاب وأيضا يحتمل أن وضع الجزء المذكور مقدم على الخطبة بالكلية لاحتمال أن المصنف سبر عبارة المهرور وكتب عليها ما يتعلق بهائم لما شرع في التهاج نسجه على منوال ما كتب فتأمل (قوله فانه لا يراد الخ) أشار إلى أن المقصود من الجملة الحجة بآثاره الدعا، وكذا الجملة بعدها (قوله تفويضي) التفويض رد الأمر إلى الغير البراءة من الحول والقوة وأعم منه التوكيل (قوله في ذلك وغيره) عممه لعموم الاستناد عن الاعتقاد كإس (قوله قدر وقوع المطلوب الخ) أي قدر أن الكتاب قد تم فسأل النفع به وفيه دفع توهم تأخير الخطبة الثاني لما تقدم فراديا بالمختصر التهاج وفيه النفع بالآخرة لأنه المقصود (قوله بتأليفه) وكذا بتعليمه وكتابه ومقابلته فلو عممه لكان أولى الآن برادى الباء السببية وفيه بحث وحيث خصص هنا فكان الأولى التعميم فيها بعبارة بأن يجعل النفع فيه عام الغير التأليف ويجعل سائر معني الجمع حتى يشمل المؤلف أيضا وكان يستغنى بذلك عما ذكره بعده بقوله وتفهمه يستنبع الخ (قوله ورضوانه) يطلق الرضا بمعنى المحبة وبمعنى عدم السخط وبمعنى التسليم وبمعنى الغفرة وبمعنى الثواب وراعى كل محل بما يليق به (قوله جمع حبيب) اما بمعنى محبوب بدليل الفعل المضارع بعد أو بمعنى محبة قال بعضهم وهو الانسب هنا ولا ينافي ما ذكره من تكرار الدعا للمصنف لأنه محب لنفسه أيضا (قوله من عطف العام) وهو جميع المؤمنين (قوله على بعض أفرادهم) وهو الأحياء فهو من العطف على الظاهر بقرينة إعادة الجار لأعلى ضمير عني الذي هو ضعيف عند الجمهور بعدم إعادة الجار فلا اعتراض على الشارح خلافا لمن زعمه وأحكام الإسلام والإيمان تطلب من محلها

﴿ كتاب الطهارة ﴾

يطلق الكتاب لغة بمعنى الضم والجمع أي المضموم والمجموع أو الصام والجامع واصطلاحا بمعنى اسم الجنس من الأحكام أو بمعنى اسم جملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالبا ويرادفه الكتابة والكتبة ففى مصادر مشتقة منها لا مشتقة من غيرها ولا بعضها من بعض خلافا لبعضهم وهو من التراجم كالباب والفصل ونحوهما والاختار أنها أسماء لالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وقيل أسماء لالفاظ وقيل للمعاني وقيل للنقوش وقيل للأثنين منهما وقيل الثلاثة ففى سبع احتمالات غير الأولى المختار ومعانيها عرفا فاما وأما تختلف لغة قالاب فرجة في سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وبالعكس والفصل الحاجز بين الشيئين والفرع ما يبنى على غيره والأصل عكسه والمسئلة لغة السؤال وعرفا مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وأشاروا للقران للفعول لاسلامه الأسباب والآلات فقط وقوله كما أقدر في على ابتدائه مأخوذ من قوله وأرجوان تم الخ اذهوا ظهري في ذلك وأيضا من قوله وقد شرعت في جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع في المختصر أى بعده (قول المتن تفويضي) هو رد أموره إليه سبحانه وتعالى وقصده بها وقوله فانه لا ينجب من قصده واستند إليه كانه يشتر المسلف (قول الشارح) ثم قدر وقوع المطلوب برجا الاجابة الباء سببية لقوله قدر (قول الشارح في الآخرة) الأولى التعميم (قول الشارح) تكرره بالدعا لذلك البعض الذي منه المصنف رحمه الله تعالى

على وضع الخطبة فانه لا يرد من سأل واعتمد عليه (واله تفويضي واستنادي) في ذلك وغيره فانه لا ينجب من قصده واستند إليه ثم قدر وقوع المطلوب برجا الاجابة فقال (وأسأل النفع به) أي بالمختصر في الآخرة (لى) بتأليفه (ولسائر المسلمين) أي بأقبيهم بأن يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاستغفال به ككتابة وقراءة وتفهمه وشرح بعضهم غير ذلك كالإعانة عليه بوقف أو نقل إلى البلاد أو غير ذلك وتفهمه ويستنبع نفعه أيضا لانه سبب فيه (ورضوانه عني وعن أحيائي) بالتسديد والهمز جمع حبيب أي من أحبه (وجميع المؤمنين) من عطف العام على بعض أفرادهم تكرره بالدعا لذلك البعض الذي منه المصنف رحمه الله تعالى

﴿ كتاب الطهارة ﴾

﴿ كتاب الطهارة ﴾

بقولهم غالبا الى خلو بعضها عن بعض والطهارة بضم الطاء اسم لما الذي يتطهر به وبالكسر اسم لما يضاف الى الما من سدر ونحوه وبالفتح المراد هنا لغة النظافة والخلوص من الانسان حسية كانت كالنجاسات أو معنوية كالعيوب من الحقد والحسد والزنا والغيبة والنميمة ونحوها فهي حقيقة فيها وصحة البلغنى وقيل مجاز في أحدهما وقيل مشتركة وعطف الخلوص تفسير وعرفا زوال المنع المترتب على الحدث والحث قاله القاضي أوصفه حكيمه توجب لموصوفها صحة الصلاة به وفيه أوله قاله ابن عرفة المالكي وأشار بالأول للشوب وبأنى للكان وبالثالث للشخص ولم يقل أو عليه ليشمل الميت لأنه لا يظهر عندهم بالفصل ولا بد منه عندنا وقضية ما ذكرناه أنها لا تطلق حقيقة على الفعل ولا على المندوب وليس كذلك فإن صريح كلام المصنف في تعريفها إطلاقها عليه وعلى المندوب حقيقة حيث قال هي رفع حدث أو إزالة نجس أو مافى معناهما وعلى صورتها كالتييم والغسل السنوثة والوضوء المجدوم أو شبه ذلك انتهى وأشار بالتييم لما هو في معنى رفع الحدث بوجود الأباة ومنه طهارة الضرورة معنى إزالة النجس حجب الاستنجاء كذلك ولا يضر كون مافى المعنى على الصورة أيضا وبالأغسل المسنونة إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأكبر وهو غسل صورة وإزالة النجاسة أيضا على قول التحريم وأصلها من موجبات الفصل تنجس جميع البدن أو بضعه مع الاشتباه وتجدد الوضوء إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأصغر بالنسبة الثانية والثالثة إلى ما هو على صورة الأولى في الحدث والتنجس فهي شاملة لأنواع الطهارة الواجبة والمندوبة وعرفها بحجر بما يعين ذلك أيضا مع زيادة الاختصار بقوله هي فعل ما ترتب عليه باحة ولومن بعض الوجوه وثواب مجرد. ثم أعلم أن النجاسة قسمان أعممية وهي ما لا تتجاوز محل حلول موجبها كالنجاسات وأما حكمية وهي ما تتجاوز به فصل الاعضاء أو جميع البدن بخروج الخارج وزوال النقي وقد تطلق الحكمية على ما لا وصف لها وستر في بابها (تنبيه) لفظ لغة وعرفا وشراعا وأصلا مضموم على نزع الخافض على الأرجح وقيل على الحال من نسبة الثبوت بين المبتدأ والخبر ومن ضمير مفعول حذف مع فعله أي أغنى وقيل على التمييز وقيل بذلك (قوله هي شاملة للوضوء الخ) أي لا واجب من ذلك لأنه مسيد كالمندوب وفيه إجماع أنها في المندوب وتقدم رده وهذه الأربعة مقاصد الطهارة ولم يذكر مسح الخف لأنه من الوضوء ولم يذكر شموها للداغ ونحوه كما في التحريم وغيره لأنه حالة ومن ذكره فيها أراد بها ما يشمله كإفلاق دم الطيبة مسكا والخر خلاو بلوغ الماء للستعمل فلتين ونحو ذلك (قوله ما يتعلق بها) من الوجبات كالحدث والجنابة والنجاسة ومن الوسائل وهي ثلاثة الماء والتراب وحجر الاستنجاء وعد الاجتهاد والاداء من الوسائل باعتبار أنها وسيلة للوسيلة (قوله الذي هو الأصل) أي الغالب أو الأكثر أو المتبع لأن غيره تابع له على سبيل الشرطية أو الشرطية (قوله مفتتحا بآية) أي دل على المطلوب وقدمها بشأن الدليل التأخير تبعاً للإمام الشافعي رضي الله عنه والأصحاب كما أشار إليه بقوله كما فعلوا وحكمته أنها كلقاعدة الضابط الذي شأنه التقديم واختاروا هذه الآية على آية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به للنجس فيها على الطهوية المقصودة والسماء الجرم المعبود حقيقة والسحاب مجازا لأن الماء ينزل من سماء الدنيا قطعاً كباراً على السحاب ثم ينزل عليه وينزل من عيون فيه كالغربال وقيل السماء السحاب حقيقة لما قيل أنه يغترف من البحر الملح كالسفننج ثم يصدد إلى العلو

وهي بضم الطاء بقية الماء الذي يتطهر به (قول المتن طهورا) نقل النووي رحمه الله تعالى عن ابن مالك رحمه الله تعالى أن فعولاً قد يكون للبالغة وهي أن يدل على زيادة في معنى فاعل مع مساواته في التعدي كضروب أو الزورم كعبور وقد يكون اسماً لما يفعل به الشيء كالبرود لما يتبرده به فيجوز أن يكون الطهور من الأول وأن يكون من الثاني اه واعلم أنه قد أنكر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير وقالوا لا يز يدعى معنى المبالغة في وصف فاعله أقول كفاً كالحجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً

هي شاملة للوضوء والتسل
 وإزالة النجاسة والتييم
 الآتية مع ما يتعلق بها وبدأ
 ببيان الماء الذي هو الأصل
 في آلتها مفتتحاً بآية دالة
 عليه كما فعلوا فقال (قال
 الله تعالى وأزلفنا من السماء
 ماء، طهوراً) أي مطهراً
 ويعبر عنه بالطلق

ويُمنع فيزيل للامتنع يقصره الهواء والشمس فيحلو وطهوراً تأكيد لان الماء منصرف للفرد الكامل كما يأتي في الحديث وجملة الآية للأعم دون الحديث فتحكم وذكر التأكيدي لرفع العموم وكون التأسيس أولى ليس على إطلاقه في كل محل كذا قالوا والوجه أن يكون في الآية للتأسيس وحمل الحديث على الفرد الكامل بمقتضى تأمل وتفسير الطهور بالطهر للاردف للطلق لمناسبة كلام للصنف (قوله يشترط) عدل إليه عن قول أصله لا يجوز لأن الشرط يترجم من عدم العلم فيفيد عدم صحة الطهارة بشرط الإطلاق بخلاف عدم الجواز فإنه ربما أفاد الصحة بجمع الحرمة وعدم الصحة بالطلاق الحرم كالماء المسبل للشرب أو أفاد عدم الحرمة فيه فتأمل والحديث لغة الشيء الحادث وشرعاً هنا أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص والتنجس بفتح النون وكسر هاء سكن الجيم وكسرها وفتحهما معاقلة الشيء للبعد أو المستفاد وشرعاً هنا وصف يقوم بالحمل عند ملاقاته لمن من الاعيان التجسس مع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث لا مرضى (قوله الذي هو) أي الرفع الأصل ادغیره مسيح لارفع كالتيتم ومنسوباً ومجمل كالدين (قوله ما يقع عليه) أي ما يطلق عليه عند الشروع في عرفهم فيخرج المستعمل ويدخل المتعبر بنحو مقره لا عند الرأي للتأنيص كسكس ماذ كرفشمل مارشح من بخار الماء المتلى بضم اليم وفتح اللام لأنه ما بناء على انقلاب العناصر إلى بعضها وهو الأصل في الحكمة ولذلك ينقص الماء بقدرة وشمل الزلال وهو صورة حيوان في داخل الثلج اذا خرج منه صرامه وشمل مانع من الارض على أي صفة من الحلقة وشمل ماء البحر الملح ويقال له الملح والملاح وشمل مانع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أفضل المياه ثم ماء زمزم ثم الكور ثم نيل مصر ثم باقي الأنهار على ما صححه السبكي بقوله تعالى

وأفضل المياه ماء قد نبع • من بين أصابع النبي المتبع
يليه ماء زمزم قال الكور • فنيل مصر ثم باقي الأنهر

وخرج به مالا يسمى ماء من جامد أو مائع فذكر المانع في عبارة بعضهم مضراً وأولاً حاجة إليه وبذلك خرج الخل ونحوه ولم يذكر أنه مفهوم جنس (قوله اسم ماء) هو على الإضافة البيانية وأطلق القيد لأنه لا لازم حيث أطلق والماء جوهر لطيف سيال شفاف يتلون بلون انائه فهو لالون له (قوله الاعرابي) بفتح الحمة وهو ذو الخو يصرة التخييم واسمه حر قوص وهو أبو أصل الخوارج كذا في ابن حجر وفي القاموس ان الذي بالفي المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم هو ذو الخو يصرة التخييم وهو مسلم صحابي فليراجع (قوله ذنوباً) أي مطروق ذنوب لأنه اسم للدلو المثلثة ماء أو قربة الامتلاء ولم يذكره لقوله في الحديث من ماء (قوله والامر للوجوب) أي في الحديث (قوله والماء) في الآية والحديث أو في الحديث بمقتضى الآية كما مر (قوله لما وجب الخ) لان ذكر الماء بعد ذنوب القيد به دليل على تعيينه في اسقاط الواجب وللانقياد الامتنان به المفهوم من المقام المتقضى لتعظيم المنفعة المنفية في مشاركة غيره له (قوله وتحذرك) كطهارة دائم الحادث وكغسل الذمية أو الحنونة اذا غسلها حليها (قوله فالتبخر) هو مفهوم مطلق أو بلا قيد ذنوباً بمعنى واحد (قوله بمسختي عنه) منه ماء متغير بما لا يضر أو غير أشجار ونحوها ولو ورقاً كورد لا يورقها ولو ربيعاً (قوله كزعران) جمع زعر كزجران وتراجم (قوله غير طهور) فان زال تغيره رجع إلى طهور يتغير قبل ولم يقل غير مطلق للخلاف الذي عند الراعي بقوله ان مفهوم المطلق أعم لشموله المستعمل ولما زاده الشارح وفيه

وطهور فان الطهور هتان لم يكن بمعنى المطهر لم يستقم لغوات ما اختصت به الامة (قول الشارح وان قيد لموافقة الواقع) قال الاستوى الفرض أن يصح الإطلاق من غير تقييد بخلاف ما لا يصح الامتداد (قول الشارح ويشترط الماء المطلق) أي في غسل المستحاضة لو قال في وضوء المستحاضة لكان أولى (قول الشارح

يشترط لرفع الحدث والتنجس) انتهى هو الأصل في الطهارة (ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) وان قيد لموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذكر الامتداد كماء الورد فلا يرفع الحدث لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا الخ ولا التجسس لقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الاعرابي في المسجد صبوا عليهم ذنوباً من ماء متفق عليه والذنوب بفتح الدال المعجمة الدلو الملاء والامر للوجوب والماء ينصرف إلى المطلق لتبادره إلى الاذهان فلورفع مائع غيره ما وجب غسل البول به ولا التيمم عند فقدوه يشترط الماء المطلق أيضاً في غسل المستحاضة والغسل المسنون والوضوء المجدد ونحو ذلك مما لا يرفع الحدث ولا التجسس كالنساء الثانية والثالثة فيها (فالتبخر بمسختي عنه) مخاطط طاهر (كزعران تغيرا) يمنع إطلاق اسم الماء لكثرته (غير طهور) كما انه غير مطلق

اذ ما صدق الطهور والطلق واحد ولا يضر في الطهارة (نظر لا يمنع الاسم) لقلته (ولا متغير بمك وطعن وطحلب وما في مقره وعمره) ككبريت وزرنيخ لتغير صون الماء عما ذكر فلا يمنع التغيره اطلاق الاسم عليه وان أشبه التغير به في الصورة التغير الكثير بمستغنى عنه (وكذا) لا يضر (متغير بمجاور) طاهر (كمود ودخن) مطيبين أولا (أو بتراب طرحة فيه في الاظهر) لأن تغيره بذلك لكونه في الأول تروحا وفي الثاني كدورة لا يمنع اطلاق الاسم عليه والثاني يضر كالتغير بنجس مجاور في الأول ويزعفران في الثاني وفرق الأول بفظ أمر النجس وبطهورة التراب بخلاف الزعفران وان كان طاهرا لأنه لا يستعمل في حدث ولا نجس أما التغير بتراب تهب به الريح فلا يضر جزما وضبط المجاور بما يمكن فصله والمخالط بما لا يمكن فصله (وبكره الشمس) أي ما سخنته الشمس في البدن خوف البرص بأن يكون بقطر حار كالخيزان في انا منقطع كالحديد لأن

نظر فراجه (قوله اذ ما صدق) هو مركب مزجي يضم القاف وخبره واحد ومفهومها مختلف فان مفهوم الطلق ما يسمى ماء بلاقيد ومفهوم الطهور ما يرفع ويزيل وبذلك رد قول الرافي فيما مر (قوله في الطهارة) أي الرفع وإزالة النجاسة لاني الطهور المخرج الى تقدير مضاف قبل متغير كذا قيل والوجه تقدير المضاف وما في شرح شيخنا غير مستقيم واما قال في الطهارة ولم يقل في الاطلاق الذي هو مقتضى كلام المصنف لتهاوت العبارة اذ يصير التقدير ولا يضر في الاطلاق الاطلاق (تنبيه) شمل ما ذكر التغير التقديرى كان وقع في الماء ما يوافقه صفاته من الطهارات فيقدر مخالفا له وساطفها كطعم الزمان ولون عصره وريح اللادن بالذال للمعجمة قالوا ولا بد من عرض للصفات الثلاثة وان لم يكن للواقع الاصفة واحدة فمضى لم يتغير في واحدة فهو طهور وفيه نظر وحيث خرج عن اسم الماء في أحد التغيرين فلا يحتج به من حلف لا يشرب ماء لعلم وجود المخاوف عليه في الواقع عرفا (قوله لكثرة) أي يقينا فلو شك فيها ابتداء أو انتهاء فهو طهور على الاعتماد (قوله وطحلب) أي لم يفتى ويطرح فيه ويخالطه بعد طرحة كما تقدم (قوله ككبريت) ولو منسوعا لصلاح المقر لا صلاح الماء ولا عينا ومنه المجلس والجس والقطران المخاط أو المجاور فلا يضر مطلقا والمراد الكبريت المقت والافقو مجاور وكذا غيره (قوله مطيبين) بفتح التحتية المشددة أولى من كسرها لأنه اذا لم يضر المنوع فالخلق أولى (قوله بتراب) أي ولو مستعملا والمراد بتراب مقت والافقو مجاور فلا يضر قطعا كما مر (قوله طرح) ولومن عاقل قصدا ومثله الملح المائي والنظرون المائي الانان كان متعقدا من ماء مستعمل (قوله في الاظهر) فقصص الرافي في الشرح كون الخلاف قولين ورجعنا به وجبان وعلى كل فهو ضيف فكان الأنسب التمييز بالمشهور أو الصحيح (قوله تروحا) ظاهره ان المجاور لا تغير الا بالريح وليس قيذا بل الطعم والبلون كذلك ان وجدوا ولو شك في أنه مجاور أو مخالط فله حكم المجاور كذا قيل وهو غير صحيح اذ لا يتصور في الشيء الواحد ان يكون متميزا وغير متميز في رأى العين فتأمل (قوله وفي الثاني كدورة) هو يفهم انه ليس للتراب اللون وليس كذلك بل لو وجد له طعم أو ربح كان كذلك (تنبيه) جواز استعمال المتغير بالماء لصلاح الكونه من المطلق كما مر أو تسهيل على العباد ان لم يكن منه بد والأول أشهر والثاني أقصد (قوله بطهورة التراب) أي بحسب أصله (قوله وضبط المجاور) بما يمكن فصله وهو الأرجح عند الجمهور أو بما يتميز في رأى العين كالتراب وعكسه المخاط ويمكن زاحداهما للآخر واعلم أن الشيء قد يكون مجاورا ابتداء ودواما كالأحجار أو دواما كالتراب وابتداء كالاشجار (قوله ويكره الشمس من الماء) وكذا المانع وهو اسم مفعول وقاعله الشمس كما أشار إليه فلا يعتبر فعل غيره او كراهته شرعية وان كان أصله الطيب فيشأب تاركه امتثالا ولذلك حرم على من ظن فيه الضرر بعقل ولا يتنظر برودة ولو خاف الوقت بل بحسب استعماله ان لم يعلم ضرر أو الامم يحجز استعماله بل يتيمم ويصلى بخلاف من معماه يحتاج الى تسخينه وهو قادر عليه فيجب الصبر وان خرج الوقت (قوله في البدن) ولوليت أو ابرص وان استحكم برصه أو لنحو خويل بما يتغيره البرص وسواء داخل البدن وخارجه (قوله خوف البرص) ابتداء أو دواما أو تبعا كالبكت (قوله بقطر حار) فالمتغير القطر الا في بلد خالفت طبعه اصابة كالطائف بمكة فلا يكره فيه وكهران الشام فيكره فيها (قوله انا من مطيع) أي منظر في أي شأنه ذلك الا اذ ما صدق الطهور والطلق واحد) هو بالرفع (قول المتن ولا يضر تغير لا يمنع الاسم) دليله انه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمون قرضى الله تعالى عنهما من انا واحد في أثر العجين (قول المتن وطحلب) يشترط عدم الطرح في الطحلب ونحوه دون الطين فيه خلاف التراب الآتي ثم المراد هنا بالذكور أعم من المقت المخاط (قول الشارح فلا يمنع التغير بطلاق الاسم) كذا ذكره الامام حيث قال لا يبعد أن يكون عدم إمكان الاعتزاز مسوغا للاطلاق عند أهل العرف واللسان (قول المتن أو بتراب) أي بخلاف غيره من أجزاء

التقدين والعيرة في الموه بلاق الماء ان حصل بعرضه على النار شي (قوله تفصل منه زهومة) فلا يكتفى مجرد اتقائه الى السخونة (قوله تعال) أى تظهر في علوه والا ففى مثبتة في كل (قوله بسخوتها) فحمل الكراهة اذا استعمل حال حرارته وتردد المبادئ في اعتبار وقت الحرفان برد زالت الكراهة وان سخن بالنار بعدها بخلاف تسخينه بالنار قبل تبريده فلا تزول به الكراهة وأطبق به طعام مانع كذلك **في تنبيه** يكره استعمال الماء الشديد البرودة أو السخونة لئلا يسهل الاستساغ ويكره استعمال كل ماء أو تراب مغضوب على أهله كيدار عمود غير برائقة وديار قوم لوط وبئر برهوت وبئر ذروان محل سحره صلى الله عليه وسلم وأرض بابل (قوله والاستعمل الخ) هو خارج بمطلق لأنه معطوف على التغير بمستغنى عنه والخ لا حاجة لقول بعضهم وانما جعله جملة مستقلة لأجل الخلاف الآتي في أنه مطلق أولا (قوله عن الحدث) وكذا عن الحب وان كان من المعقونه وتخصيص الأول لكون الكلام فيه وهو محل الدليل وسيأتي الآخر في بابه (قوله كالغسل الأولى) أى بعد انفصالها عن العضو لأنه لا يحكم باستعمال الماء مادام مترددا على العضو نعم ان انفصل الى ما يلبس تقاذفه اليه من نحو رأس الغنسل الى صدره لم يحكم باستعماله والكاف استثنائية أولا دخلا ماء المسح أو ماء غسل الجيرة أو الخب بدل مسحها أو بقية السبع في نحو غسالات الكلب **في فرع** لو اتمس جنب في ماء قليل ونوى رفع الحدث ولو قبل تمام انقماشه ارتفع حدثه عن جميع بدنه بتمام انقماشه فان طرأ له حدث آخر ونواه قبل انفصال شئ من بدنه ارتفع أيضا والا فلا ولو اتمس جنبان في ذلك فان نويهما بعد تمام انقماشهما ارتفع حدثهما أو قبله ارتفع عما في الماء منهما أو مرتبا ارتفع حدث السابق مطلقا وان شكك قال شيخ الاسلام بعماسه لا يسلط الأنوار انه يرتفع حدثهما معا نظرا لاصل طهارة المامع عدم ترجيح أحدهما وفيه بحث والوجه انه يرتفع حدث أحدهما بهما فتأمل (قوله لم يجمعوا المستعمل) أى ما رفع المانع وهو الغسل الأولى لاقتصارهم عليها لقلة الماء أو مطلقا كالغسل الثانية والثالثة لاختلاف ما هما بهما الأولى غالباً وتكلف تنشيف الاعضاء بعد الأولى في مشقة ولأن الماء فيها تافه (قوله) والقديم انه طهور قال ابن العماد ومع ذلك لا يجب استعماله لقدراته (قوله وشملت العبارة الخ) في شمولها نظر مع ذكر الخلاف بعده لأن شمولها لما يقتضى الجزم فيها الآن براد شمولها من حيث الحكم وان كان مخالفا للطريقة الشارح فتأمل (قوله التيمم) أو غيرها من الكفار والمسلمة المجتنة أو الممتنعة وغسلها زوجها ولا بدمن التيمم في الجميع وانما يفيد بها لأجل ما بعدها (قوله لتحل لزوجها المسلم) هذا ما اعتمدته الخطيب واعتمد شيخنا ان قصد الحل كاف وان كان حليلها صبغيا أو كافرا أو لم يكن يرى توقف الحل على الغسل أو لم يكن لها حلل أصلاً أو قصدت الحل للزنا نعم لو قصدت حنيفة حل وطء حنفي يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملاً ولا يصح غسلها لأنه ليس في رفع مانع شرعاً وبذلك فارقنا الكافرة للكافر (قوله ليس بعبادة) أى فليس من فرض الطهارة (قوله وما توشأ بالصبي) لوقال وما وضوء الصبي كان أولى ليدخل ما وضوءه غير ميموضه ولبي في الحق قال شيخنا الرملي وله اذما يزان بصلي وفيه بحث دقيق (قوله لا ما لبدنه) أى ماتتوق عليه صحة العبادة المقصودة من الفاعل ولو لم يحبب الاصل كالحبث المغعونه كما فرج بذاك ماء غسل الرجل أو الرجلين في الخف بدم مسحها فهو طهور لأن المدة باقية مقيدة بالمسح وهو باق وأما غسل أعضاء التيمم عن توشأ بعد التيمم لعنرفان بطل التيمم بالغسل فالأمر مستعمل والا فلا وسيأتي في باب الخف

الارض كالنورة (قول المتن قيل ونفلهما) قال الاسنوى ليس معناه النفوذ دون الفرض اذ لا قائل به بل المراد ان النفذ في ذلك على هذا الوجه كالنقض فيتم أن تكون العبادة على الأول الفرض وعلى الثاني أحد الامرين من الفرض والنفذ فيفتح ان غسل الزميمة ليس بطهور قطعا وليس كذلك فكان الصواب ان يقول قيل بل عبادتها (قول المتن غير طهور في الجديد) الذي في الروضة ترجيح طريق القطع بذلك **في فائدة** جزم

زهومة نسلوا الماء فاذا لاقى البدن بسخوتها خيف أن تقبض عليه فتجبس السم فيحصل البرص بخلاف المسخن بالنار فلا يكره لهاب الزهومة بها (والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحدث كالغسل الأولى فيه (قيل ونفلهما) كالغسل الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنون (غير طهور في الجديد) لأن الصحابة رضی الله عنهم لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة الماء ليتطهروا به بل عدلوا عنه الى التيمم والقديم انه طهور لوصف الماء في الآية السابقة بلفظ طهور المقتضى تكرار الطهارة به كضروب لمن يتكرر منه الضرب وأجيب بتكرار الطهارة به فيما يتردد على المحدثون المتفصل جمعا بين الدليلين والاصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور وشملت العبارة ما غسلت به الزميمة لتحل لزوجها المسلم فهو على الجديد غير طهور لأنه زال المانع وقيل انه طهور لأن غسلها ليس بعبادة وما توشأ بالصبي فهو أيضا غير طهور اذ المراد بالفرض هنا ما لبدنه ثم تركه أم لا

ما يفيد بقاء تيممه مادام العذر (قوله وسيأتي الخ) هو مفهوم التقيد بقوله عن الحديث كاتقدم (قوله فبلغ قلتين) أي ولو احتمالا ولا يصرف تفرقه بعد الجمع (قوله والفرق الخ) هو ممنوع لأن الوصف بالنجاسة والاستعمال موجود فيهما قبل الجمع فإن أخرجه الجمع عن وصف النجاسة فلا ينجرجه عن وصف الاستعمال بالاولى لأن الانتقال في الاستعمال إلى الطهورة في فقط والانتقال في التنجيس إلى الطاهرة في الطهورة معا فتأمل مع أن وصف الاستعمال وإن لم يزل لا يصير لأن شرط منه القلة وتفسير النهج بالطاهرة مراده الطهورة وإنما اقتصر عليها لأنها أقل درجات الطهارة فهي كالبرهان (قوله) ولا تنجس قلنا الماء ولو احتمالا والرد الصرف يقينا بخالي من التغير السالب للطهورة وإن جمع من مستعمل وأنجس سواء كان في حفرة أو حوض بحيث لو حركت واحدة نحر كاعني فاعرك البقية كذلك فخرج ما لو بلغ قلتين بمائع استهلك فيه فإنه ينجس بمجرد الملاقاة ويصير مستعملا بانهما في الحديث فيه ويحتاج في الطهارة منه إلى نية الاعتراف وإذا وقع فيه طاهر قدر تخالفا وسطا لكن هل يفرض هذا الواقع وحده أو مع الاستهلاك الاول كل محتمل والظاهر هنا الثاني فراجع وخروج الكثير للتغير كثيرا بمستخفي عنه غير محمول على الثاني فإنه ينجس بمجرد الملاقاة أيضا وتقدم اعلموا زال هذا التغير أي بالطاهر فيما دون القلتين عا طهورا فنهنا أولى وخرج ما لو وقعت قلة من مائع في قلتين من ماء ولم يتغير حسا ولا فراضا أخذنا من قلة الباقى حكم القليل على أقرب احتمالين ودخل ما لو شك في كثرة ابتداء أو انتهاء حكم الكثير وللرغوة للترفعة على الماء عند البول فيه حكم الطهارة وكذا للتثاثر من الرشا عند (قوله) فإن غيره أي التنجس يقينا وحده فإن شك في نجاسة الواقع لم ينجس أو كان مع التنجس طاهر وتغير بهما فرض التنجس وحده مخالفا فإن غيره ضرر والأفلاو كلامه ظاهر فيما اذا تغير الماء جميعه أو ما لو غير بعضه فالباقي طهور وإن بلغ قلتين ولا يجب التباعدين للتنجس منه بقدرهما على القدم العمد هنا (قوله) فنحس وإن قل التغير (قوله) أو كان معفوا عنه أو تغير بمستخفي عنه أو بمجاور (قوله) فإن زال أي ظاهرا كما أشار إليه الشارح بقوله كالحرر أي لم يوجد الخ فلا ينافي ما بعده (قوله) من غير انضمام شيء إليه وإن نقل من محل إلى آخر (قوله) أو جاء ولو نجسا وإن لم يخالط صافي بكسر (قوله) انضمام إليه أو أخذنا من الباقي قلنا (قوله) كما كان أي فالعائد للطهورة (قوله) لزال سبب النجاسة وهو التغير المذكور وهذا في التغير الحسي وأما التقديرى كما لو وقع في الماء نجس لا وصف له فيقدر مخالفا أشد كالون الحبر وطعم الخل وريح السك فان غيره فنحس ويعتبر الوصف الموافق للواقع كما يأتي ويعرف زال التغير منه بزوال نظيره من ماء آخر أو بضم ماء إليه لانضمام للتغير حائل زال أو بمضي زمن ذكره أهل الخبرة أنه يزول به الحسى (قوله) أي لم توجد الخ

الرافى في الشرحين والمحرر بأن الاستعمال مطلق منع من استعماله تعيدا وقال النووي في تصحيح التنبيه انه الصحيح عند الأكثرين لكن صحفى في التحقيق وشرح للمذهب والقناوى انه ليس بمطلق (قول الشارح) وسيأتي الاستعمال في النجاسة في بابها أي هناك بين انه نجس أو طاهر أو طهور إلى غير ذلك من الاحكام الآتية ان شاء الله تعالى (قول المتن) ولا تنجس قلنا الماء لو كانت النجاسة جامدة فهل يجب التباعدها قدر قلتين أو لا الجديدهم والقنوى على خلافه فلو فرض ان الماء قلطان فقط فعلى الاول لا يجوز الاعتراف منه وعلى الثاني يجوز وإن كان الباقي ينجس بالانفصال وقيل لا قاله الرافى (قائمة) نقل الاسنوى ان الشافى رضى الله عنه نص على عدم وجوب التباعده في اختلاف (١) فيكون القنوى على الجديده الموافق للقدم (قول المتن) قلنا الماء أي الطهور فلو كان مسلوب الطهورة لتغيره بمخالط طاهر تنجس بالملاقاة على ما يفهم من كلامهم فلو زال التغير بعد ذلك فالوجه عدم الطهورة ومثل هذا هو تغير القليل بالانفصال سائلة ثم زال التغير (قول المتن) فإن غيره فنحس) نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك ثم اطلاقه يشمل التغير بمالانفص له سائلة وهو كذلك كما سيأتي قريباً في كلام الشارح

لشك في أن التغير زال وأستر بل الظاهر الاستمرار (وكذا تراب وجص) أي جيس (في الأظهر) لشك المذكور والثاني يظهر بذلك لأنه لا يلب فيه شيء من الأوصاف (٢٣) الثلاثة فلا يستتر التغير ودفع بأنه بكم الماء والكسورة من أسباب الشرفان صفا

يفيد أن أحد الأوصاف لا يستغيره فلو زال الرجح بالخل أو ازعر ان طهر وكذا البقية وأنه لا يفرض في التقديرى الاماوافق صفة الواقع فقط وفارق الطاهر بفظ أمر النجاسة كذا قبل وفيه تأمل دقيق (قوله) للشك (الخ) قال شيخنا محل الشك ان طهر رجح السك مثلاً والابان في رجحوم رجح النجاسة معافاته يظهر على العمدة وكذا البقية قال ومنه ثوب غسل بصابون ولم يظهر وصف النجاسة ولا الما بون فاته يظهر فان ظهر وصف الما بون لم يظهر وفيه بحث في وصف نحو اللون فراجعه (قوله) لأنه لا يلب (الخ) لتليل الثاني بذلك صريح في أن الأول يقول بأن التراب يستتر الأوصاف الثلاثة به صرح النووي وغيره رداً على الرافعي في جعله من أوصاف الرجح فقط وقال بعض مشايخنا ان صفات التراب مختلفة فكل يستر ما وافق صفته (قوله) فان صفا الماء) أي من التراب والجص المذكورين في كلامه ولا تثير به من أوصاف النجاسة طهر جز ما وكذا يظهر التراب أو الجص لو كان نجساً لأنه مجاور دواما كاجر (قوله) لما تقدم) وهو زوال سبب النجاسة (قوله) لمفهوم) أي لأجل اعتبار ذلك المفهوم من مطلق الحدثن لكن لا اعتبار للمفهوم بكونه لم يخرج مخرج القالب مثلاً (قوله) نعم (الخ) هو استثناء من الملاحظة الشاملة (قوله) بما) ولو نجسا لا ينحو ما ورد (قوله) أي أو رد (الخ) تفسير للمراد من محل الخلاف والحكم عام (قوله) والكلام) أي في هذه الأوجه الثلاثة الأخيرة فيما اذا خلا الماء عن نجاسة جامدة فهو معها نجس قطعاً وإن لم يكن به تغير لا يندون قلتين وتوهم بعضهم كالتنجس رجوع ذلك الوجه الأول الذي بلغ فيه الماء قلتين وهو غير مستقيم لانها ان غيرته لم يصح قول المصنف ولا تثير به وان لم تثيره فهي كالمسحوفه بعود التغير ليس في محلها تأمل (قوله) اسم) أي على مذهب الكوفيين والقول بأنه لا بد أن يتقدم عليها جرم يوافق عليه (قوله) بمعنى غير) ولا يصح كونها عاطفة لغوات شرطها وهوان لا يصدق أحد معطوفها على الآخر ولا شياً اذا دخلت على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى انها بقرة لا فارض ولا بكر (قوله) لادم لها سائل) بالرفع والتثنية ويجوز نصبه كذلك لولا الرسم ولا يجوز بناءً على الفاصل والرد اما شأنها ذلك فلا يضر وجود دم لها على خلاف الأصل ككسها والمعتول لمنها ومن غيرها حكم التبر ولو شك في أنها المدام لم تنجس وجاز جرحها كما قاله شيخنا في شرحه تبعاً للزلي وخالفه شيخنا (قوله) ما هنا) قال في الباقى ومنه الماء الذي ذكره في الحرر فعدوله اليه لعمومه له أو لم حكم الماء منه الأولى (قوله) بموتها فيه) وان تفتت مات تغيره سواء طرحت حية فيه أو وقت بنفسها وسواء ما نشأت منه وغيره (قوله) الا ان تثيره بكثرتها) فينجس فلو زال هذا التغير لم يطهر ان كان ماتاً مطلقاً أو ماء قليلاً على العمدة (قوله) ولو ماتت فيها نشأت منه) أي قبل اخراجها منه (قوله) ولو طرحت ميتة) ولو من غير آدمي كحكمة الاربع ومثلها وقت بنفسها (قوله) نجسته) سواء ما نشأت منه وغيره (قوله) لو طرح فيه من خارج) أي حيا مات فيه وهذه مسألة الشرح الكبير وهي في الماء خاصة وما قبلها في الساتع فهو إشارة الى أن الماء كالمائع أو هو منه كما مرعن الاتفاق فهي من أفراد كلام المصنف الأول وفهم كلام الشارح للذكور على غير هذا اما تنصف أو تكلف وعلم بما ذكر ان للذكور في كلام المصنف والشارح ثلاث مسائل الأولى ما لمات في المائع ومنه الماء بعد طرحها فيه أو وقوعها بنفسها حية سواء فيها نشأت منه أو لا فلا تنجس على الشهر الثانية ما لماتت فيها نشأت منه من غير اخراجها منه فلا تنجس جز ما الثالثة ما لو طرحت ميتة سواء فيها نشأت منه أم لا فانها تنجس جز ما وفي رابعة (قوله) الشارح) لأنه لا يلب فيه شيء من الأوصاف الثلاثة) أي لا يلب عليه صفة التغير

للماء ولا تثير به طهر جز ما (ودونها) أي والماء دون القلتين (ينجس) بالملاقاة) للمفهوم حديث القلتين السابق للخصص لمنطوق حديث الماء لا ينجس شيء السابق نعم ان ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها (فان) بلغها بماء ولا تثير به (فطهور) لما تقدم (فال) كثر ما يراى طهور) أي أورد عليه طهوراً أكثر منه (فلم) بلغها لم يطهر وقيل هو (طاهر لا طهور) لأنه مفسول كالثوب وقيل هو طهور كحاه في التحقيق رداً ينسبه الى أصله والكلام فيا ليس فيه نجاسة جامدة ولواتنى الاراداً والطهورة أو الأكثرية فهو على نجاسته جز ما ولا هنا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الجرف وهي مع صفاتها قبلها (وإستثنى) من النجس (ميتة) لادم لها سائل) عند شق عضونها في حياتها ككازنور والخنفساء (فلا تنجس) بموتها فيه (على الشهر) لشقة الاحتراز عنها الآن تثيره بكثرتها

والثاني تنجس كغيرها ولو ماتت فيها نشأت منه كالمقود ودود الخ لم تنجس جز ما ولو طرحت في المائع التي بدموتها نجست جز ما كما قاله في التمرح الصغير وقال في الكبير فيها نشؤه في الماء لو طرح فيه من خارج عاد الخلاف أي بموتها فيه (وكذا في قول

وهي ما لو وقعت بنفسها ميتة أو ألقاها الرجم والظاهر أنها لا تنجسه جزماً ولو ألقاها حية فماتت قبل الوصول أو عكس لم تنجس فيه ما على العتمد عند شيخنا الرمي وشيخنا الزايدى (تنبيه) من الميتة لئلا كورة نحو قراد أو بني أنشق جوفه في المائع وخرج ما فيه ولا يندب غمس غير الثياب لعدم المعنى الذى طلب غمسه لاجله ولو حمل ما فيه هذبل ميتة في الصلاة بطلت ومثله خل أوكا كفة فيها دود ميت ونحو ذلك لما في بعض نسخ شرح شيخنا مما يخالف شيئاً من ذلك غير مستقيم (قوله نجس) ولومن منطلق (قوله بصير) أى معتدل لا بواسطة نحو شمس ولا بد من فرض لون الواقع عليه مخالفاً لونه النجاسة (قوله لقلته) سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل أو لقصد أو بدليل الملاقاة مع التفصيل في الميتة بعدهم بعضهم قبيح بما إذا لم يكن عن قصد وسيأتى في شروط الصلاة سواء كان وقوعه في محل أو محال نعم لو كان إذا جمع صار كثيراً عرفاً لم ينع عنه على العتمد (قوله وما يعلق) قال شيخنا الرمي هو غطف على نقطة بول فهو ما لا يدركه الطرف خلافاً لابن حجر وفيه نظر الوجه ما قاله ابن حجر ما يكثر عرفاً (قوله الثياب) المراد به ما يعم نحو النحل والبعوض والفراس (قوله والثوب والبدن) كالمانع في ذلك اسم الإشارة تراجع لعدم التنجس بما لا يدركه الطرف وما بعدهم بعضهم جعله راجعاً للميتة أيضاً وفيه نظر وسواء في العقوف أو بالصلى وبدنه وغيره (تنبيه) من العقوف عنه قليل شر من غير مغلط ويعنى منه للراكب ونحوه أكثر من غيره ومنه قليل غير نجس ولومن مغلط وقليل دخان كذلك ومنه نحو رطاه على نار نجسة كسرجين لأنه يناع فينجس ونحو النجاسة طاهر وهو التصاعد منها بصير واسطة تارك كرمج من الدبر ويعنى عن فم نحوصى كمنجون وولد بشر التخم يندى أمه وعن منفذ حيوان غير آدمى ورجله وقدماته تنفصل منه عين النجاسة لأنه يبقى الاحتراز عنه نعم لا بدنى الحكم بالطهارة على فم نحو رة أو كفت فأرامل أن تسيب مدة يمكن أن ترد فيها ماء كثيراً ويعنى عن زرق طير في الماء وإن لم يكن من طوره وعن بحر نحو شاة وقع منها لبن حين حلبها ووعا على نحو كرش مما يشق الاحتراز عنه وعن جرة يعبر بكسر الجيم وعن روث نور الدياسة ومعاتيقه الفيران في بيوت الأخلية وإن أدركه الطرف خلافاً للحطيط وعن ملاقى ميتة نحو ذباب ودود أخرجه من مانع يعود أو باصبع مرة بعد أخرى ولا يضر وقوعه فيه بعدهم عنه وعن تحوزيت خلع بجن في دود لئلا كل وعن الحيز بالنجاسة كالسرجين بأكله أو ترده بمائع كلبين ولا يجب غسل القدمين من نحو الصلاة وتقل عن شيخنا أنه لا يسئ أيضاً وفيه نظر قال الحطيط ولا تبطل صلاته حمله وخالفه شيخنا الرمي وتعرف القلة والكثرة في جميع ما تقدم بالعرف (قوله والجارية) أى من الماء كما هو ظاهر كلام الشارح والمائع كالماء وكلام الصنف يشمله كاس وهو صحيح لأن الراد منه أن الجارية وإن كثرت فيه تنجس بالملاقاة لأنها كالراكد ولا ينجس ما قبلها مطلقاً وبنجس بما يمسها ما مر على محلها لأنه تنجس بها ولو زل المائع من علو على أرض متنجسة لم ينجس إلا الما لاقي النجاسة فقط لا ما فوقه خلافاً للحطيط في هذه (قوله تنجس) ولا بعدهم من واحدة في غير الملقطة ومن سببه فيها حكم الفسالة هذا إن لم تكن النجاسة واقفة ولا متناقلة بأن لازمت الجارية التي وقعت فيها والافينجس جميع ما يمر عليها وإن بلغ فلا فإن جمع في حفرة أو بلغ قلتين عاد ظهوراً ولا يضر تفرقه منها ولا مروره عليها (قوله بنداى) نسبة إلى بندا اسم بلد وأصله اسم بلدين بينهما نهر وكانت بندا كذلك والنهر بناها هو أبو جعفر عبدالله للنصور سنة أربعين ومائة وفيها لغات وهي بموحدة أو ميم ثم غين معجمة ثم دال مهملة ثم ألف ثم ذال معجمة أو مهملة أو نون بدلها

التي في الماء (قول الشارح) فإنه لا ينجس ما مثل ما ذكر (يرجع لقوله لقلته) (قول المتن والجارية كراكد) انظر هل للجارية من المائع غير الماء حكم الجارية من الماء في أن الجارية للتنجس لا تمتد لغيرها (قول المتن

نجس لا يدركه طرف) أى بصير لقلته كنقطة بول وما يعلق برجل الثياب من نجس فإنه لا ينجس ما لما لا ذكر (قلت ذا القول) أظهر والله أعلم من مقابله وهو التنجس كثيراً والثوب والبدن كالمانع في ذلك (والجارية كراكد) في تنجسه بالملاقاة (وفى) التقديم لا ينجس بلبتير لقوته فالجارية التي لاقاها النجس وهي كما قال في شرح المذهب الدفعة بين حافتي الثهر في العرض على الجديد تنجس وإن كان ماء النهر أكثر من قلتين فلا ينجس غيرها وإن كان ماء النهر دون قلتين لأن الجريبات وإن تواصلت حاصلة فاصلة حكماً إذا كل جري متطابقة للماء أمامها جارية مما وراءها (والقلتان خمسمائة رطل بنداى) أخذنا من رواية البيهقي وغيره إذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجسه شئاً والواحدة منها قدرها الشافعي أخذنا من ابن

النبات اعمامة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة
أسباع درهم
أو بلا أسباع أو ثلاثون
وهجر بفتح الماء والجيم
قسرة يقرب المدينة
النوبة (تقريباً في
الأصح) قسمة تقريباً
عكس الحرز ليشمل ما قبله
التصحيح والمقابل في قبله
ما قبل القلتان ألف رطل
لأن القربة قد تسع مائتي
رطل وقيل مائة رطل
لأن القربة ما قبله البعير أى
يحمله وبعير العرب لا يحمل
غالباً أكثر من وسق وهو
ستون صاعاً ثمانية وعشرون
رطلاً وخمسة عشر رطلاً
والجبل والصد على الثلاثة
قبل تحديد فيض أى شئ
نقص وعلى التقريب
الأصح لا يفيض في الحسابة
نقص رطلين وقيل ثلاثة
والساحة على الحسابة
ذراع أربع طولاً وعرضاً
وعمقاً بذراع الأدى وهو
شبران تقريباً (والتي
للزور طاهر أى نجس
طعم أولون أورج) أى
أحد الثلاثة كاف واحترز
بالمؤثر في النجس عن التغيير
بحقيقة على الشط (ولو
اشبهناه طاهر بنجس)
كان ولغ كلبى أحد

ومقدارهما على مصحح النوى بالمصرى أو بما تطل وست وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع من رطل
وبالمعنى مائة وسبعة أرباع وسبع رطل وعلى مصحح الرافى بالمصرى أو بمائة وأحد وخمسون رطلاً
وثلاث رطل وثلاثاً وأربع مائة وبالمعنى مائة وثمانية أرباع وثلاث رطل (قوله الرأى لما) من الرأى لئلا من الرواية
ولأن الرأى (قوله قرية يقرب المدينة النبوية) وهى الحديدين أرض الحجاز واليمن (قوله في الأصح)
بحر ووصفة لتقريب وقيل مبتدأ مرفوع (قوله نقص الرطلين) أى بحسب الاختيار الثاني عن الضابط
الذى هو لا يضر نقص قدره لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الأشياء الغيرة مثال ذلك أن
يؤخذ من قدر قلنتين وأخرى منهما بنحو رطل ويوضع في كل منهما قدر رطل زعفران مثلاً ويخض ثم
ينظر هل التغير متساو أو متفاوت فإذا وجد متساوياً أو غير متساو ثالث ناقص قدر رطل ونصف ويوضع فيه
قدر الزعفران المذكور ويمزج التغير فيه في رأى العين وهكذا وقد اختبر أهل الحجة ذلك فوجدوا أن
التفاوت يظهر إذا زاد النقص على الرطلين فحكموا به فلا يقل أن ذلك من التحديد فتأمل (قوله
والساحة) أى في المربع على التساوى الأبعاد الثلاثة على مختار النوى في رطل بغداد أو الأعم لأن الثفات يسير
(قوله ذراع ورع) أى خمسة أذرع قصيرة كل ذراع منها قدر ربع ذراع لأنها لو كانت أو بأعاقبة لكان
الحاصل منها ذراعين الثلاثة أسباع من ربع أى التسع ذراع تقريباً وذلك باطل فيجعل كل من الطول
والعرض والعمق خمسة يضرب أحدهما في الآخر ثم الحاصل في الثالث فيحصل مائة وخمسة وعشرون ذراعاً
قصيرة وهى الضابط في مقدار القلتين وإذا قسم عليها مقدار أربع مائة رطل ربع أى رطل واحد وهو مقدار
ما يسع الأناة التى كل من طولها وعرضها وعمقها ربع ذراع وأما ما احتجوا في الدور كرس البئر فهى ذراع
عرضاً وذراعاً ونصف طولاً وللمرأة عرض أطول خط بين حائطيها وبطولها عمقه فيسقط ذلك بأى
أذرعة صغيرة كما هو يسط المحيط كذلك وهو ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله البرهان الهندسى ثم يضرب
نصف العرض وهو اثنان في نصف المحيط وهو تسع وسبعان أو ربع العرض في جميع المحيط أو عكسه يحصل
مقدار السطح وهو اثنان عشر وأربع أسباع فيضرب ذلك في العمق وهو عشرة ويبلغ مائة وخمسة وعشرين
ذراعاً قصيرة أو خمسة أسباع ذراعاً فهو مقدار القلتين مع زيادة خمسة الأسباع والله أعلم (قوله بذراع الأدى)
وهو ينقص عن الذراع المصرى المعروف بنحوه (قوله واحترز الخ) هو جواب عن أن يقال ذكر
المؤثر في النجس مستدرك إذا التغير فيه مضى مطلقاً قليلاً وكثيراً (قوله على الشط) أى غير ملائمة للماء
(قوله ولو اشبهناه الخ) هذا شروغ في الاجتهاد الذى هو وسيلة لتطهير المياه بحسب الظن التى هى وسيلة
للتطهارة كاسر (قوله ماء) خصه ليكون الكلام فيه والافتراق مثله وكذا غيرها كاله بال غيره وثوب
طاهر غيره وغير ذلك فلا يسقط لفظ الماء لكان أخصر وأعم كإفصل في المنهج لكن في كلامه تكرار
وشمول بالملايص كما يعرفه الواقف عليه (قوله طاهر بنجس) المراد بالظاهر هنا الطهور نظر التطهير الآتى
وإن كان لا يتقيد به بالنجس أى التنجس أى التيقن بالنجاسة ومظنونها بغير تيقن على ما يأتى نخرج ما لو
رأى ماء متغيراً مثلاً وشك في سلب طهوره يتغيره التطهير بنظر الأصل ولا نظر لشك فيه وبذلك فارق ما لو وجب
عليه الاجتهاد فجهم وقطر قطره باطلة وإن صادف الطهور (قوله الشبهة عليه) وهو المميز في الطهارات
اتفاقاً وفي الأموال على التمسك بالأصلين حجراً فاشترط التكليف فيها أبناً (قوله بأن يبحث الخ) هذا
معنى الاجتهاد لغة ومعناه عرفاً بذل الجهود في طلب التصديق وعلم من كلامه هنا وما يأتى أن شروطه ستة
أن يكون في متعدد ابتداء اتفاقاً ودواماً على الأصح عند النوى خلاف الرافى فإن المفهوم من كلامه أنه
اجتهد أى لأن أصل التطهارة قد عارضه تعين النجاسة لكنه لما كان ترك الأصل في غير معين وجب النظر

للماءين واشتبه (اجتهد) الشبهة عليه فيما أبان يبحث عما يبين النجس كرشاش حول إناءه أو قرب
السكب منه (وطهر بمائتين) بالاجتهاد (طهارته) منها (وقيل إن قدر على طاهر بيقين فلا) يجوز له الاجتهاد فيما فوله اجتهد أى

جواز ان قدر على طاهر
يقين ووجوب ان لم يقدر
عليه كما ذكره في شرح
المهذب (والأعمى كصير)
فما ذكر (في الاظهر)
لانه يدرك أمانة التجس
بالس وغيره والثاني
لا يجتهد لفقد البصر الذي
هو عمدة الاجتهاد بل يقلد
(أو) اشبه (ما و بول)
بأن انقطعت رايته (لم
يجتهد) فهما (على
الصحيح) والثاني يجتهد
كالماءين وقرق الأول بأن
الماء له أصل في التطهير رد
بالاجتهاد اليه بخلاف
البول (بل يخطئان) أو
يراقان (ثم يتيمم) ووصلى
بلاعادة خلاف ماذا صلى
قبل الخلط وأخبره فيعيد
لان معه ماء طاهر ييقن
وقيل لا تعتذر استعماله
وهكذا الكلام فيما اذا
اجتهد في الامين ولم يظهر
له الطاهر ولا اعلم في هذه
الحالة التقليدي في الاصح
بخلاف البصر قال في شرح
المهذب فان لم يجد من
يقلده أو وجدته فحيرتيم
وقوله بل يخطئان بنون
الرفع كافي خطه استئنافاً أو
عطفاف على لم يجتهد بناء على
ما قال ابن مالك ان بل
تعطف الجمل وهي هنا وفيها
بعد للاستقلال من غرض

اذا تلف أحد الانامين قبل الاجتهاد لم يسقط وجوبه أو بعده سقط وكان جائزاً وان يصكون في محصور
فيخرج ما واشتبه اناه بأوان غير محصور فلا يجب عليه الاجتهاد بل يتيمم ولا استعماله الى أن يبقى قبر
الشبهة وقيل الى أن يبقى محصوره به قال ابن حجر وبذلك علم أن هذا شرط لوجوبه لا لجوازه وأن يتأيد
بأصل الحل المعبر عنه بقوله ان يكون له أصل فيما يطلب منه وأن يسلم من التعارض وان توجد الصلابة
وأن يكون لها مدخل ليخرج ما واشتبهت زوجته بأجنبيات وهذا الأخير شرط للعمل به والذي قبله شرط
لوجوده والثاني شرط لوجوبه وبالبقية شروط لصحة زواج بعضهم شرطان أيضاً اتساع الوقت واتحاد مالك
الانامين فان اختلفا تَوْضُحاً كل منهما باثباته وردهما شخناً الرمل (قوله كراش الخ) وله ذوق أحد الانامين
وتمتنع ذوق الآخر ما لم يفضل فيه بينهما لانه صير متيقناً لاجتماع الماءين عليه وبذلك علم رد ما
ذكره بعضهم لجوازه بأنه حال ذوق كل غير متيقن نجاسته (قوله جوازاً) أي من حيث العدول عنه وتركه
ووجوباً من حيث عدم ذلك والافلا اجتهاد واجب مطلقاً كما في مسح الحف وخصال السكفارة الخيرة وهذا ما
ماقاله الولي العراقي وهو الوجه وارده به شينخاني شرحه لا يجدي شفا فرجه (قوله ان قدر الخ) وكذا
لو بلغ قلتين بالخط في طهورين أو طهور ومستعمل بل يجب الخلط في هذين عند التحجير كما قاله بعضهم وفيه
نظر (قوله ووجوباً) أي موسماً بصفة الوقت ومضيها بصفة فلا يتيمم ولا يسقط الوجوب وان خرج الوقت
على التعمد (قوله فياذ ذكر) أي لا يباي من أنه يجوز للأعمى أن يقلد عند التحجير ولو للأعمى أقوى ادراكاً
منه بخلاف البصر (قوله ما و بول) مثله تراب طاهر أو طهور وتراب من أجزاء ميتة بليت ومن اعدامها
خلط جميع أجزاء أحدهما بجميع أجزاء الآخر (قوله لم يجتهد) ولو لطف ناراً أو عجن أو طين شرب التجس
لدواب أو غير ذلك لأن الاجتهاد فييد حل استعمال الشيء الموافق لخلقه الواقع فيرده الى أصله وليس ذلك
المتى في البول فتأمل (قوله في التطهير) لوقال فيما طلب منه كان أولى (قوله يخطئان) أي كلاً أو بعضاً بأن يخطئ
من أحدهما في الآخر ما يسلب طهوره يتلو كان مخالفاً أشد لخرجه بذلك عن يقين طاهره مغلظاً لا خيال
أن يكون قصب من الطاهر في التجس (قوله ما و بول) أو أحدهما لا ذكر ولم ينظروا لتعلق الطهارة
بالماء بعد دخول الوقت ومنع التصرف فيه لوجود الاشتباه وعلم من ذلك أنه لا يجب الخلط وان بلغ به الماء
قلتين وهو كذلك و به علم سخافة ما قيل بوجوب صب بول على ماء قلتين مع جماعه لا يفهم الا به حيث
لا يغيره ولو فرض مخالفاً أشد ولا يغتر بذلك ان حجره في شرحه على أن ذكره ليس الرضا به ولا لصحته وانما
ذكره لرد على الزركشي القائل بأن البول له أصل في التطهير يعود الى أصله الذي هو الماء المطلق ثم رأيت
ما رده في كلام العلامة العبادي بقوله وما ذكره بعض المخالفين عن مذهبه أن ذكر مثل ما تقدم ثم قال فهو
غلط بل صرح الشيخ أبو حامد بأنه نجس بخلاف (قوله بلاعادة) أي من حيث الماء فلا ينافي كونه نافذ
نجب من حيث الحل ان غلب وجود الماء فيه (قوله بخلاف ماذا صلى) عدل عن الظاهر وهو أن يقول
بخلاف ماذا يتيمم الخ قول الاسنوي في صحة التيمم وجهاً والاصح بطلانه كما قاله شيخ الاسلام وغيره (قوله
فيعيد) لعدم صحته لانه البنية على تيممه الباطل أو عكسه (قوله لأن مع الخ) أي مع تقصيره في اعدامه وعدم
احتياجه اليه فلا رد المحتاج اليه لنحو شرب (قوله ولا لأعمى) أي يجب عليه وان لم يرض الوقت على التعمد
(قوله في هذه الحالة) أي التحجير (قوله التقليد) ولو بأجرة لا ترض بدعى ماء الطهارة وقد رويها ويجب عليه
طلب من يقلده من محل يلزمه السعي اليه في طلب الماء في التيمم وضبط بعضهم له محل سعى الجملة فيه نظر
ويجب على من قصده الاجتهاد له ولو بأجرة وتجب له الاجرة ان لم يرض بمجاناوا نظره له أخذ الاجرة وان تحجر
راجمه (قوله يتيمم) وان اتسع الوقت لكن بعد اعدام كرامه (قوله عطفاف على لم يجتهد) ولا يصح جزمه عطفافاً
في التبيين (قول الشارح بنون الرفع الخ) أي ولا يصح عطفاف على يجتهد لثبوت النون وكان نسخة الجمال

ورد) بأن انقطعت راحته

(توضاً بكل) منها

(مرة) ولا يجتهد فيها

(وقيل له الاجتهاد) فيها

كلامين ووفر الأول بمثل

ما تقدم في البول (وإذا

استعمل ما ظنه) الطاهر

من المياحين بالاجتهاد

(أراق الآخر) ند بالثلا

يشوش بتغير ظنه فيه

(فان تركه) بلا راقه

(وتغير ظنه) فيه من

النجاسة الى الطهارة بأماره

ظهرت له واحتاج الى

الطهارة (لم يعمل بالثاني)

من ظنه فيه (على النص)

للايتقن ظن بظن (بل

يقيم) ويصلي (بلا اعادة

في الاصح) اذ ليس معه

طاهر ييقن والثاني بعيد

لان معه طاهراً بالظن فان

أراق قبل الصلاة لم يعد

جزماً وخرج ابن مريج

من النص في تغير الاجتهاد

في القبلة السمل بالثاني

فيورد الماء موارد الأول

من البدين والتوب والمكان

ويتوضاً منه ويصلي ولا

يعد كما لا يبعد الأول وهل

تسكني عنده النسل الواحدة

في أعضاء الوضوء عن

الحديث والنسب قال

الرافعي لا وقال المصنف في

شرح للهنب نعم وكل

منها قال بحسب فهمه

لوافق الرابع عنده في

على يجتهد لفساد المني كما هو ظاهر في تنبيه في تطهير من أحد الشبهين وشاش على المجتهد وأغمره لم يجب
غسله لعدم يتيقن نجاسته وتصح صلاته معه ان تطهر ممانه الرشا أو من غير الاناء من فان تطهر من الآخر
لم تصح صلاته قبل غسله لتيقن النجاسة عليه بهما (قوله أو وما ورد) ومثله الماء المستعمل وبجانب حجر في
هذه ان له الاجتهاد ويجري مثل ذلك في رابطه و مستعمل فيقيم بكل منهما مرة وما يقضيه ظاهر
شرح شيخنا غير مستقيم فراجع (قوله توضاً بكل منهما) وان كثرت قيمة ماء الورد لانه حاصل معه
بخلاف ما ريد تحصيله ولا ياتزمه العدول الى متيقن الطهور بقو يقتصر له التردد في النية ولا ياتزمه خطيئها
وان كان لا يضر لوفر مخالفاً وسواسياً ما خالفه وما هنا أولى بل قال بعض مشايخنا يجوز بعد دخول
الوقت والأولى أن يأخذ من كل منهما غرقة فيجعلها على جانبيه ويثوي اذ فيه الحزم بالنية ولا ياتزمه
ذلك لما في تكليفه له من المشقة للمبر عنها في كلامهم بالضرورة (قوله ولا يجتهد) أي للطهارة وله الاجتهاد
بهما الشرب ونحوه وقيل وعليه يحمل الوجه الثاني وله التطهر بالماء يتعاضل كل من الوجهين قال ابن حجر كما
يجوز له الوطء الذي لا يجوز فيه الاجتهاد تبعاً للاجتهاد في الملك في الامه (قوله أراق الآخر ند) والافضل
اراقته قبل الاستعمال ما لم يحتج اليه (قوله يتشوش) هكذا في الصحاح وفي اختيار الشارح له رد على
القاموس هو لحن والصواب يتشوش (قوله بأماره ظهرت له) هو صريح في أن تغير ظنه ناشئ عن اجتهاد وان
لم يبق من الأول شيء كما قاله الرافعي والوجه أن يقال ان الامارة التي ظهرت له كانت موجودة عند الاجتهاد
الأول ولم تظهر له الا بعد الاستعمال فهي راجعة الى الاجتهاد الأول وليس هذا الاجتهاد آخر واليه يرمى كلام
الشارح وعلى كل فاء في شرح شيخنا ليس في محله (قوله لم يعمل بالثاني) وان كان أرجح ولا يستعمل ما بقي
من الأول لو كان لتغير ظنه وفيه ما يأتي نعم ان غسل ماصبه الأول وكان الاشتبا مع ما ورد أو ما مستعمل
وجب العمل بالثاني قال البلقيني ولا يبعد ماصبه الأول وهو قياس ما في التوبين (قوله بل يقيم) ما لم يكن
باقياً على طهارته الأولى والا فيصلي بها و قول شيخنا الرمي صلى كفاد الطهورين سياق ما فيه وصح تبينه
مع اعتقاده نجاسة أعضائه لالغاء ظنه بعدم تحقق النجاسة (قوله بلا اعادة) من حيث الماء كاسر (قوله قبل
الصلاة) قال شيخنا وقبل التيمم (قوله فيورد الماء) أي ان لم يوجد ما تقدم (قوله عنده) أي ابن مريج
(قوله وتغير ظنه) أي واجتهاد لوجوبه عليه كما يأتي عن الروضة (قوله لكن بعيد) أي اذا تبين

الاسنوي التي وقعت له بحذف النون فانه قال انه مجزوم بحذف النون عطف على اجتهد انتهى واعلم أن الذي
سلكه الاسنوي فيه اشكال فان العطف على اجتهد يفسد على الأن يقال بل تقرر حكم ما قبلها وتثبت
ضده لما بعد ها وانعم ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المطوف كالمطوف عليه
(قول للثي توضاً بكل مرة) أي ويترق في رده في النية للضرورة قال بعضهم هذه الضرورة تنطبق بوجود
متيقن الطهارة مع ان الحكم أعم فيما يظهر في فرع في اذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد قال
في شرح للهنب ويجوز أن يتوضاً بكل منهما مرة ويقتصر التردد في النية للضرورة انتهى فقدان كشف
لأنه ليس معنى الضرورة تغذر الاجتهاد (قول للثي واذا استعمل ما ظنه) أي جميعه بقرين تقول الشارح
الآتي ولو بقي من الأول شيء وحيد فتقول وتغير ظنه أتاباً على طريقة الرافعي بمعنى أنه يجوز الاجتهاد ولا
يجب لانه على تقدير مخالفته لا لاول لا يعمل بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسئلة هي المرادة من قول الشارح الآتي
بخلاف ما اذا سبق منه شيء أمالو تلف أحد الاناء من قبل الاجتهاد فلا إشكال في وجوب الاجتهاد وجواز عند
الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر مالوا اجتهد وتغير أو ظن طهارة أحدهما ثم تلف أحدهما في الأولى والذي ظن
طهارته قبل استعماله في الثانية فانه ينبغي اذا تيمم وصلى ثم حضر صلاة أخرى أن يجتهد بالاجتهاد ويجوز
عند الامام الرافعي لان الحدوث في المسئلة الأولى أخصي مسئلة التلف بالاستعمال منتف هنا اللهم إلا أن يقال هذا

وصلى قبل الاعداء (قوله) باقيا على طهارته) أى ولم يتغير ظنه سواء بقى من الأول شئ أم لا فان تغير ظنه فقال ابن حجر والخطيب والعلامة ابن قاسم له أن يصلى بها أيضا كما شملته العبارة لأنهم اتفواظنه بدليل صحة تيممه كما تقدم فى كلام المصنف مع الجواب عنه فقول شيخنا الرملى يجب عليه غسل أعضاءه فان تغير صلى كغفاد الطهورين ولا يصلى بطهارته ليس على ما ينبنى فراجع (قوله) لزمه اعادة الاجتهاد وفى تغير ظنه وعدمه ما تقدم ثم إن كان ذا كره الدليل الأول لم يحتج إلى اعادة الاجتهاد (قوله) بخلاف ما زاد المبرق من الأول شئ) أى فلا يلزم من الاجتهاد وتقدم عن التزوي منه وعن الرافى جوازه (قوله) ولو أخبر (هو إشارة إلى تعميم التجسس المشتبه أى سواء كان ظن التجاسة فى الاناء حاصل عن معرفته بنفسه أو بشيئه (قوله) مقبول الرواية) وهو البالغ العاقل المدلل يقينا العارف بما يتجسس من غيره ولو أعمى أو أخبر عن مثله ولو أعمى (قوله) بخلاف الصى) والمجنون والفاسق ومجهول العدالة المبلغ عدد التواتر أو يستصدق به أو يخبر عن فعل نفسه بكت فى هذا الماء أو ألقت فيه نجاسة ولابد أن يكون فيه معرفة ما يتجسس للتأيد بتدريج ما يتجسس ولا يكتفى بحسبه وفى شرح شيخنا عدم قبول اخبار المجنون عن فعل نفسه وفيه نظر الآن قديما ليس له نوع تميز (قوله) موافقا) أى يقينا والاولا فلا بد من بيان السبب (قوله) فى ذلك) أى فى الحكم بتجسس الماء لو لم يوافقه فى مذهبه بل لو علم منه معرفة الحكم فيها عنده اعتمده وان خالفه فيها فى مذهبه (قوله) اعتمده) أى وجوبا إن لم يكن عن اجتهاد وسواء أخبره قبل استعمال الماء أو بعده ولو بحدوثه وجب عليه اعادة مصلاته قبل الاخبار لتبين وجوب الاجتهاد عليه وإن كان الذى استعمله هو الطاهر قال بعضهم وفى هذه الأخيرة نظر طوافقة فلهما فى الواقع وليست كما لو جهم كالأختفى (قوله) أو الفقيه المخالف أو الشكوك فى فقهه أو فى مخالفته (قوله) فلا يعتمد) أى فيتوقف ولا يلقى خبره كما يرشد إليه الاحتال (قوله) بتبينه) تقدم فى شروط الاجتهاد السلامة من التعارض فلو تعارض عليه هنا تخبرنا قدم الأكثر فالوقتى فالعين للسبب فان لم يكن مرجح نسا قاطروا رج إلى أصل الطهارة (قوله) ففروع) يعمل بأصل الطهارة فلما غلبت فيه التجاسة ككتاب مسمى الحر والجزان والصبان والمجانين ونحو ذلك ولو رفع نحو كلب رأس من انا فيه ماء قليل أو مانع وفهرط لم يحكم بتجسس ما فى الاناء إن احتمل ترطب فيه من غيره واليقول التاب فى التجاسة طاهروما لاقى التجاسة منه متجسس يظهر بالفضل ولو وجبت قطعة لحم مرمية أو مكشوفة فى نجاسة أو مصونة فى اناء أو خرقه فكذلك إن كانت فى بلد غلب فيها الجوس والافتطارة (قوله) ويحل استعمال الخ) هو شروع فى وسيلة الوسيلة التى هى ظروف المياه لاحتياجها إليها كالمز فى الاجتهاد والرد بالحل ما قابل الحرمة لأنه الأصل فى وما يأتى فى الكراهة فغرضه به للنصوب وجلد آدمى ولو مهرلا كالمزود غير ذلك وفارق جواز اغراء الكلاب على حيفة المهدر نظر الردع فيه وانما اقتصر على استثناء الذهب والفضة لنص الحديث عليهما ولتق توهم جواز استعمالها أخذان من تقى كراهة الشمس فيها كالمز ولكن الحرمة فيها ذاتها وبذلك حرما ولو على مال كهمما بخلاف غيرها فالحرمة فيها لمعارض ومن قيد الحل كفى المنهج لقوله من حيث الطهارة أراد أنه بمعنى المحبة وهو غير معناه الاصلى كالمز ويلزم عليه كون الاستثناء منقطعا وهو خلاف الأصل فيه فتأمل (قوله) كل اناء) أى ما يسمى اناء عرفا وإن لم يكن ظرفا كيا تى وقد

أعطى ثابت لهم من الاجتهاد فلا تجب اعادة الاجتهاد فيه (قول الشارح لم يرد جزم) هذا وجوب أن مراده الراق قبل الصلاة وقبل التيمم اذ لو أراقه بينهما لم يصح الجزم لأن من يجعل الراق شرطاً لصحة التيمم لا يعتبر الراق بينهما (قول الشارح لزمه اعادة الاجتهاد) أى إذا كان الذى ظن نجاسة باقيا والافان لم يكن هناك سوى شية الذى ظن طهارته فلا يستعمل ولا يتجه بل يتيمم ويصلى ولا اعادة سواء تغير ظنه فيه أم لا كما صرح به الكمال المقدسى فى شرح الارشاد وهو ظاهر (قول المتن وكان فقهيا موافقا) لو شك فى موافقته

ماصله بالتيمم لأن معه طاهرا يقيين وقيل لا لتغير استعمله فان أراقها أو خلطها قبل الصلاة لم يعد جزما ولو كان التسعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارته بما ظنه صلى بها ذكره فى شرح الهذب أو محدثا وقد بقى ما ظهر منه شئ لم يوافقه فى اجتهاد بخلاف ما زاد المبرق شئ ذكره فى الروضة كأصلها (ولو أخبر بتجسبه) أى لا (مقبول الرواية) كالمسند وللرأه بخلاف الصى (و بين السبب) فى تجسبه كولو غ كلب (أو كان قتيها) فى باب تجسس الماء (موافقا) للخبر فى مذهبه فى ذلك (اعتمده) من غير تبين للسبب بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف فلا يعتمد من غير تبين السبب لاحتال أن يخبر بتجسس مالم يتجسس عند الخبر (ويحل استعمال كل اناء طاهر) فى الطهارة وغيرها بخلاف

اناءهما (فيحرم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء قال صلى الله عليه وسلم «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما» متفق عليه ويقاس غير الاكل والشرب عليها (وكذا) يحرم (اتخاذ) أي اقتناؤه (في الاصح) لأنه يجزى الى استعماله والثاني لا انفصلا على مورد النهي من الاستعمال (ويحل) الاناء (للموه) أي الطلي بذهب أوفضة أي يحل استعماله (في الاصح) لقلة الموهبه فكأنه معدوم والثاني يحرم لخيلاده وكسر قلوب الفقراء ولو كثر الموهبه بحيث يحصل منه شيء بالعرض على النار حرم جزما (و) يحل الاناء (النفس) من غير الذهب والفضة (كياقوت) أي يحل استعماله (في الاظهر) والثاني يحرم للخيلاده وكسر قلوب الفقراء ودفع ذلك بأنه لا يدركه الا الخواص وعلى الحرمة في السلتين يحرم الاتخاذ في الأصح أخذنا مما سبق وصرح به المأمل في الثانية كما ذكره في شرح المذهب (وماض) من اناء (بذهب أوفضة

توضأ صلى الله عليه وسلم من شئ من جلد من قدس من خشب ومن مخضب من حجر والشن ففتح الشين للمجمعة والنون كالركوة للمخضب بكسر الميم وسكون الحاء للمجمعة وفتح الصاد للعجمه وآخره موحدة اناء كالفرد والاناء بكسر الهمزة والواو مفرد وجمعه آنية وجمع آنية أوان (قوله) من جلد ممتعة) ولومن مغلف على المعتد كما رجع إليه شيخنا في شرحه بقوله فيعقل ومحل الخ (قوله) في ماء قليل) أي ان لم يزل عليه تضخ بنجاسة في بدن أو نوبال فلا حرمه كالبول فيه المصحح بكرهته فقط ولوفى اناء طاهر (قوله) ومائع) الا الحاجة كوضع دهن في اناء عاج أو لوقود أو دنانير على غيره ويكره استعمال اناء تجسس جاني في جاني (قوله) الاذهب (وفضة) فيحرم ان لم يصدأ والا فكالملوه (قوله) اناءهما) ومنه للسكحلة والردود والحلال والمجرة ولللقطة والمشط والابرة ونحوها (فخرج) يحرم نوسد قطعة من أحدهما أو نوسد اناءها أو الوزن بقطعة منه وان لم تهبأ (قوله) لا تشربوا في آنية الخ) علم من الخبر أن الآنية اسم لما يعد للشرب والصحفة اسم لما يعد للأكل والمراد هنا الأعم في كل منها نعم يجوز استعمالها ما ذكره لنحوها وكرو وذهب لجلاء البصر وخرج بالآنية رأس نحو كوز لا يصلح لوضع شئ فيها فلا يحرم (فخرج) من الاستعمال المحرم ملاقة الماء بقمع من ميزاب الكعبة أن قريب منه بحيث يدمستعمله لغيره (فائدة) طريق من أراد أن يستعمل ما ذكر من غير حرمة أن يفرغ مائه في غيره ولو في كفة لا يقصد استعماله ثم يستعمله (قوله) اقتناؤه) خرج به اتخاذها لاجارته لمن يجوز له استعماله ولنحو تجارته فيه (قوله) ويحل الاناء الموه) وكالاتا السقوف والجدران ولولا الكعبة والمصحف والكرسي والصندوق وغير ذلك فيحل استعمالها لمن يحمل بالعرض على النار شئ منه والاحرم وأما قبل ذلك فحرام مطلقا وخرج بالتقوى به التحلية وهي قطع من التقدس تسمى غيرهما فقال شيخنا الزيدى بجملها في نحو الكعبة والمسجد دون غيرها كالصحن والكرسي وغيرها وسبأ في كلام وفي شرح شيخنا الرمي تحريمها في الكعبة والمسجد أيضا وهو الوجه وعبارته ويحرم تحلية الكعبة ومسائر المساجد بالذهب والفضة انتهى (تنبيه) ينبغي أن الزركشة من التحلية لا من التقوى فتأمله وراجعه (قوله) بالعرض على النار) أي لا بالماء الحار (قوله) حرم جزما) لمافيه من العين والحيلة (تنبيه) لعكس ما ذكره المصنف حكم عكسه كأنه ممن قد طلى بنحو تجسس فإن حصل بالعرض على النار شئ من حل والاحرم قال في التنبه والتصريح بهذه من زيادتي وذلك لأنه اذا حل الاستعمال مع ملاقة عين التقديع علمها أولى ولذلك حملوا كلام المصنف على الأولى مع احتمال الثانية على أنه قد يجعل كلام المصنف شاملا لها فلا تصح ولا زيادة فتأمل (قوله) ويحل النفس) أي إذا تمع الكراهة أما الصنعة كأنه من خشب يحكم الصنعة فلا كراهة أيضا (قوله) وماض) قال شيخنا وتسمر الدراهم في نحو الاناء كالصنعة (قوله) من اناء) فلا كراهة فيه نحو مردود وخال وغيرهما وخرج بالضبة الحلقة والسلسلة والغطاء والصفحة على حوائق الاناء والرأس التي ليست كالاناء فلا حرمه فيها كما لا يحرم تناوله الطعام بأصبع أتخذه من نقد (قوله) كبيرة) أي يقينا فلا حرمه مع الشك ولا كراهة أيضا (قوله) صغيرة) وان تعددت ما لم تكن لوجعت صارت كبيرة (قوله) بقدر الحاجة) والمراد بها اصلاح الاناء اصاله لا عدم غير النقد (قوله) فلا يحرم) ولا يكره بخلاف ومختلفه فالظاهر أنه كالخالف وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فبإظهار (قول) التشارح على الرجال والنساء) قال الرافعي لشمول معنى الخيلاد وان جاز لمن الحلى بالذهب والفضة تزينا كما كان افتراض الحرير يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم للبس عليهن انتهى وصحح النووي جواز افتراضهن للحرير لا إطلاق الحديث (قول) التين كياقوت) منه العقيق كما قاله في شرح المذهب ثم لم ينسب الذات دون الصنعة فقط (قول) التين أو صغيرة) تزينة الخ) استشكل الأسنوي هذا اتفاق الشيخين على تحريم تحلية السكنى والقامة ونحوهما مطلقا واتخاذهن الحاتم ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن النص ورد في تنقيب الأواني لا كثر الحاجة

في ضبة القضة وعلى مقابل الأصح في ضبة الذهب وكذا يقال في الحرمة قبله أي أنها حرام في القضة بخلاف
وفي الذهب على الأصح (قوله جاز في الأصح) أي مع الكراهة (قوله من صفيحة) قال شيخنا وان عمت
جميع الأناء على التعمد خلافا لما ورد وما قيل إن ذلك لا يسمى ضبة ممنوع (قوله العرف) هو التعمد
(قوله مشعبا) بيان المراد من السلسلة لاحقيقتها السابقة (قوله وتوسع المصنف) قد يقال لا توسع بل أنها
خير لكان المحذوفة مع اسمها ﴿تنبية﴾ قد أوصل بعضهم مسائل الضبة إلى اثني عشر ألف مسألة
وأربع مائة وعشرين مسألة خارجا عن مراعاة الخلاف فراجع

﴿باب أسباب الحدث﴾

هي جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته
واضافتها إلى الحدث بيانية ولامة للجنس كذا قالوا الوجه بقاء الاضافة على حقيقتها لأنها أظهر في الراد
وليس الغائت فيها التسمية الاسباب حدثا وليس فيه كبير أمر مع أنه معلوم بما عده فتأمل وفي اسمها وجه
تقديمها على الوضوء ولو افقاه الوجود والطبع والمراد بالحدث في عبارة الفقهاء الأصغر عند الاطلاق وكذا
عند غيرهم الاقرنة كنية المنجب رفع الحدث فينصرف إلى الأكبر بقرينة كونه الذي عليه ويطلق
حقيقة على أمور ثلاثة أحدها الاسباب التي شأنها أن ينتهي بها الطهر وهو الراد هنا كاقدم وتأتيها أمر
اعتباري يقوم بالأعضاء مع وجود تلك الاسباب وثالثها النعم من الصلاة ونحوها المرتب على الاسباب
حقيقة وعلى الأمر الاعتباري اعتبارا لأنه نتيجة له والافهم متقارنان بل الثلاثة متقاربة كما مر الإشارة
إليه والمراد بالأعضاء ما يضل وجو بأمن أعضاء الوضوء وهو في الرأس جزء مهم يتعين بوقوع اللبس عليه
ودخول اللدوب فيه من حيث شمول اسم الوضوء وقيل يقوم بجمعها فيدخل فيه اللدوب منها وقيل
بجميع البدن ويرفع غسل الواجب منها ومنع من نحو المصحف بغيرها أو بيعها ولو بعثغله لقوات
شرطه الذي هو غسل كلها وقوله التي ينتهي بها الطهر أي لو كان والافهي أسباب مطلقا كما مر الإشارة إليه
ولذلك صحت التسمية المضافة إلى غير الأول منها مثلاً (قوله بنواقض الوضوء) ذكره قول المصنف نقض فيما يأتي
أدنى الناقض ما يزيل الشيء من أصله اللازم عليه بطلان ماضى مما ترتب عليه كالعبادة هنا وليس مرادا
(قوله هي) أي الأسباب التي ترتب على كل منها قيام الحدث بجميع الأعضاء فيما مر (قوله أربعة) المحصر
فيها تعدي غير معقول المعنى فلا يقاس عليها خامس وشفاة دائم الحدث غير ناقض لأن حدثه لم يرتفع كذا
قالوه والوجه خلافه فقد قال النزائي وغيره انه لم يخرج منه شيء في أثناء الوضوء ولا بعد لم تبطل طهارته
بشفاة وحيدة فبطلانها بشفاة بعد خروج شيء منه في ذلك منسوب إلى ذلك الخارج الذي عني عنه الصلاة
للضرورة وقد ثبت أنها فاعمل وبطلان مسح الخف للمتطهر بوجوب غسل الرجلين فقط على أنه بسبب الحدث
السابق فتأمل وأما أفرادها فغير الخارج منها معقول المعنى مفاصل عليه وأما هو فلا والحق التادريه بالمعاد
من حيث عموم الخارج شموله (قوله خروج شيء) فهو الوجوب والمراد بتيقن خروجه فلا نقض بالشك
كما يأتي والانتفاع شرط للصحة والقيام للصلاة ونحوها شرط لضيق الوقت والمراد بما ذكره ما يخرج
إليه بخلاف غيره واعلم أيضا أنه لا يجوز زعم بالسيف والخاتم ونحوهما بالذهب وإن لم يحصل منه شيء
بالعرض على النار قال الأسنوي وقد يشكك على ما ذكره ثمان التوبة الآن يقال ذلك محمول على ما يلبس
بخلاف هذا أو يحمل ذلك على نفس القفل وهذا على الاستعمال قال ابن التقيب الاستعمال أولى بالمنع من
الفعل بدليل جريان الخلاف في اتخاذ دون الاستعمال

﴿باب أسباب الحدث﴾

(قول المتن هي أربعة) قال الأسنوي على النقض ما غير معقولة فلا يقاس على هذه الأربعة غيرها ولك أن

لحاجة جاز في الأصح)
نظرا للصغر وللحاجة
ومقابلة ينظر إلى الزينة
والصبر (وضبة موضع
الاستعمال) نحو الشرب
(كغيره) فإذا ذكر في
الأصح) والثاني يحرم
أنها مطلقا لمباشرتها
بالاستعمال (قلت المذهب
تحريم) أنه (ضبة الذهب
مطلقا والله أعلم) لأن فيه
الغفلة من النقطة أشد
وأصل ضبة الأناء ما يصلح
به ظله من صفيحة وغيرها
واطلاقا على ما هو للزينة
توسع ومرجع الكثرة
والصغيرة العرف وقيل وهو
أشهر الكبير مما تنوع
جانبها من الأناء كشفة أو
أذن والصغيرة دون ذلك
والأصل فيها ما روي أن
قدحه ﷺ الذي كان
يشرب فيه كان مسلسلا
بفضة لا تصداعه أي مشعبا
بخط فضة لا تنشقاق وتوسع
المصنف في نصب الضبة
بفعلها نصب المصدر وعبرة
الحرر والمضرب بالذهب
والفضة أن كان ضبة كبيرة
إلى آخره

﴿باب أسباب الحدث﴾

أي المراد عند الاطلاق
وهو الأصفر ويعبر بها
بنواقض الوضوء (هي
أربعة أحدها خروج شيء

الشيء وبه وإن عاد واستمر ومنه ما لو سل عوداً أدخله في نحو قصبته ذكره مع بقائها فلم أنه لا ينقض بال دخول إن لم يعد من الداخل شيء (قوله من قبله) هو مفرق مصنف قيم يخرج البول والحيض وقيل الخشني ويشمل التعدد إلا أن هذا يقينا على غير سمته الأصلي نعم في النقض الخارج من أحد ما مع الشك بحث يعلم من الخشني وغيره ومقتضى كلام العلامة ابن قاسم عدم النقض كإصرار به في المس كما يأتي فتأمله ويصبر من ذكرين يبول بأحدهما ويمنى من الآخر الأول وحده (قوله التوضي) أي حقيقة أو فراهيه تقريب والمراد الحلي الواضح فلا بد في الخشني من الخروج من قبله جميعا (قوله الطمئن) بكسر الهجمة وفتحها وأصله الطمأن فيه فحذف الجار فاقص الضمير واستكن (قوله الخارج) قال الجلال السيوطي من القبول أو البدر قال الغزالي ولو نادرا كالدلم وكلام الشارح غير مخالف له وحينئذ فلا قياس كما لم يرت الإشارة إليه (قوله كالدلم) ولو من الباسور قبل خروجه وينقض خروج نفس الباسور أو ز يادة خروجه وكذا مقعدة الزحور ولا يضر دخولها بعد الوضوء ولو بقطة ولا يضر فصل شيء على القطة لأنه من التفضل قبل الدخول (قوله الالتي) أي منية الموجب للفسل فخرج من غير ذال يختلط بمنية ومنية الخارج بعد استدخاله وخروج بالتي الولد ولو علقه ومضة فينقض الوضوء مع إيجابه للفسل مطلقا وقال شيخنا الرمي لا ينقض لو كان جافا كالتي وز وجها وطوقا عقب قبل الفسل ونقطر به لو كانت صامتا ثم تنقض به العدة وفي ذلك تبعيض الأحكام فراجعها وأما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا الرمي ولا تعيد أفعلة من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الفسل بكل جزء لا تعاد من منية ما ودفع بأنه غير محقق وقال الخطيب تخيير بين الفسل والوضوء في كل جزء (قوله الأعم) أي شموله جميع البدن فهو من قاعدة أن ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أدونها معه بعمومه كزنا المحصن فإنه أوجب أعظم الأمرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محصن فلا يوجب أدونها وهو الجلد بعموم كونه زنا فإنها أوجب الفسل بخصوص كونه منية فلا يوجب الوضوء بعموم كونه خارجا ولا يرد وجوب الكفارة بالجماع في رمضان بخصوص كونه جماعا مع وجوب القضاء لعموم كونه مفطرا ولا وجوب الكفارة في البين القموس بخصوص كونه غموسا مع التعزير بعموم كونها معصية لعدم المجاسة بين الأمرين كما أشار إليه الشارح بقوله الأعم المفسدان الأدون بعض الأعظم ولا يرد ما لو كفر في رمضان بالصوم لأنه بدل ولما كان يرد على ذلك أيضا الحيض والنفسان أجاب عنه الشارح بقوله أو أمانت في الحيض الخ (قوله لا فائدة لبقاء الوضوء إلى آخره) أي بخلافه في التي فليبقائه فائدة في سلس بصحة صلاته قطعاً أو بأنه ينوي بوضوء فيه سنة الفسل لا رفع الحدث لا يقال فليتصور مثل ذلك في النفس ونحوه لا نقول هذا نادراً على أنه لا يتصور سلس في الحيض والنفسان أصلاً نعم صح غسل الحائض وضوءها لذلك الفسل في تحوال الأحرار لأنه غير مبيح وأما المقصود منه النظافة (قوله أنسد) بأن صار لا يخرج منه شيء وإن لم يلبس (قوله يخرج) هو مفرق مصنف قيم ما لو أنسد كل من قبله وديره (قوله وانفتح) يفيد طر وانفتاحه وعطفه بالواو يفيد شموله لما كان الانفتاح قبل الانسد أو إذا كان يفعل أو كان على غير صورة الأصلية وهو كذلك وخارج به المنافذ الأصلية كاذنه وفيه فلا ينقض بالخارج منها خلافاً لابن حجر وإن لم يكن له غيرها (قوله يخرج) فإن تعدد وكان بعضه أقرب فينقض الخارج من كل منها (قوله وهي من السرة الخ) هذا حقيقة تعاند الفقهاء والأصوليين والنوويين وغيرهم والمراد بها أن من حيث الأحكام نفس السرة وما حاذها من خلفه وجوانبه كما أشار إليه بما في الدقائق (قوله المتاد) أي للشخص وإن لم يوافق بالنفس ومنه الرجح خلافاً لابن حجر ولعل تخصيصه بغير الرجح باعتباره النقض

من قبله أي التوضي (أو دبره) قال تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط الآية والغائط المكان الطمئن من الأرض تنقض فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للمجاورة وتوسوء في النقض الخارج المتاد كالبول والتادر كالدلم (الالتي) فلا ينقض الوضوء كان احتلم التامم قاعدة على وضوء لأنه يوجب الفسل الأعم من الوضوء وأما نقض الحيض مع إيجابه الفسل لأنه لا فائدة لبقاء الوضوء معه (ولو أنه يخرج) وانفتح) يخرج (تحت معدته) وهي من السرة إلى التخفيف تحت الصدر أي انفتح تحت السرة كما قاله في الدقائق (فخرج) منه (المتاد) نقض ويكفي نادراً كدود في الأطهر لقيامه مقام المنسد في المتاد ضرورة فكفا في التادر والثاني يقول لضرورة في قيامه مقامه في التادر فلا ينقض (أو) انفتح (فوقه) أي

تقول التعاليل الآتي في مسائل اللبس تنقض أنه معقول المعنى (قول المتن من قبله) قيل هذا التعبير من حيث شموله ما يخرج من مدخل ذكر الزوج والمرأة ويخرج بولها أحسن من قول المحرر وكثيره أحد السبيلين

فوق المدة بأن انتفتح في السر وما فوقها كقوله في الدقائق (وهو) أي الأصل (منبذ أو تحتها وهو منفتح فلا) ينقض الخارج منه المعتاد (في الاظهر) لأنه من فوقها بالقياس ما يحلها الطبيعة (٣١)

الى مخرجه مع انتفتح
الأصلي والثاني ينقض لانه
ضروري الخروج تحول
مخرجه الى الماذ كر وعلى
هذا لا ينقض النادر في
الأظهر ولو انتفتح فوقها
والأصلي منفتح فلا ينقض
كالتى وفي وجه وحيث
قبل بالنقض في التفتح
فقبله حكم الأصل من
اجزاء الاستنجا فيه
بالحجر ويجاب الوضوء
بمسو النسل بالإيلاج فيه
وتحريم النظر اليه فوق
العورة والإصحح للتع
لخروجه عن مظنة الشهوة
وخروج الاستنجا بالحجر
عن القياس فلا يتعدى
الأصلي أمالأصلي فأحكمه
باقية ولو خلق الإنسان
مسدود الأصل فنتفتح
كالأصلي في اتقاض الوضوء
بالخارج منه تحت المدة
كان أو فوقها والمسدود
كعنوزا من الخنثى
لا يجب بمسوه وضوء ولا
بإيلاجه أو الإيلاج فيه
غسل قاله الماوردي قال في
شرح المهذب ولم أر لغيره
نصر حامداً ففتحاً ومغلقاً
(الثاني زوال العقل) أى
التمييز بنوم أو غيره كجنون
أو اغماء أو سكر والأصل
في ذلك حديث أبي داود

بالخارج من النافذالى منها القوم ولا يتصور الاحتراز منه وألحق غيره كذا قيل وفيه نظر ومن المعتاد للذى
والودى والذى كقوله الدميرى وغيره وما ذكره الشارع بعبال بعض كتب النورى أنها من النادر مراده مالا
يكتر وجوده كالبول أو باعتبار التفتح وأما بحجب القلب بخروج المني من ذلك الماياتى في النسل فراجعه
(قوله بأن انتفتح الخ) أشار الى أن المراد بفوقها ما فوق تحتها فهو على حذف النافذ أو أنه اكتسب
الثاني من المضاف وفي نسخة فوقه وهي واضحة وفوقها مخطوف على تحتها لا بقيد الانسداد فلا يخالف
ما بعده (قوله لأنه ضروري الخروج) أى في نفسه تحول مخرجه أى صار له مخرج آخر فالعلة سالحة لمقابل
القولين قبله وفارق ما قبله بأنه لا حكم عليه بأنه مخرج قطعاً المناسب فامكن جملة مخرجاته (قوله وعلى هذا
لا ينقض) بإثبات لاعلى الصواب للتعين لفقد علة الضعيف المذكورة وقال شيخنا الرملى في شرحه
الصواب حذفها كما في بعض النسخ وفيه نظر فراجعه (قوله وحيث قيل) أى على الأقوال المذكورة
صحتها وضعفها (قوله والأصح للتع) فأحكام الأصل باقية له ما عدا النقص بالخارج ومثله النوم
يمكن أن امكن ولا يكتفى فيه بالحجر ولو لم ينتفع به مخرج أصلا مع انسداده الأصل في النقص بنومه ما يأتى
(قوله ولو خلق) أشار الى أن ما تقدم في الانسداد العارض وهذا في الخلق والمراد بالانسداد ما تقدم
(قوله فنتفتح) ولو فوق المدة أوفى أو على غير ضرورة الأصل كما مر (قوله بالخارج منه) ولونادرا (قوله
كعنوزا من الخنثى) لجميع أحكام الأصل انتقلت عنه اليوم منها الاكتفاء فيه بالحجر ومنها ستره عن
الأجانب وفي الصلاة ولو حال السجود لو كان في الجهة متلاعلا للتعبد لأنه عورة وكشفها يبطلها خلافاً
للخطيب وانظر قمر ما يجب ستره وبطل كشفه في الجهة وغيرها وذلك على أن قول شيخ الاسلام وحيث
أقيم الخ هو الانسداد العارض خلافاً لما تقتضيه عبارة (تنبيه) سيأتى حكم خروج المني من التفتح في
الانسداد الخلق والعارض فراجعه من القلب (قوله العقل) هو لغة للتع وسمى بذلك لمنه صاحبه من
الفواحي وشرعاً على التمييز وهو المراد هنا يعرف بأنه صفة يميز بها الحسن والتبصيح وهذا يزيله
اغماء ونحوه وعلى التمييز يعرف بأنه مخرجة تبعها العلم بالضرورة أى ضرورة بمعنى قهر على
صاحبه عند سلامة الآلات أى الحواس وهذا لا يزيله إلا بالجنون ومحل القلب وله شعاع يتصل بالدماع فهو
مطلقاً زوال الشعور من القلب ثم ان كان مع قوة حركة الأعضاء بلاطرب فهو الجنون أو مع طرب فهو السكر
أو مع فتور الأعضاء فهو الاغماء أو مع استرخاء المفاصل فهو النوم ويعرف النوم بأنه مخرج لطيفة تاتى من
الدماع الى القلب فتغضى العين فإن لم تصل الى القلب فهو النعاس ولا ينقض به ومن علامته سماع كلام
الحاضر بن وإن لم يفهمه ومن علامة النوم الرى بالسكن ولو وجدت الرى بأولم يتذكر يوماً أو شك هل نام أو
نفس فلا تنقض فيها وما في شرح شيخنا من النقص في الثانية تبعا لشرح الروض فيه نظر فراجعه (قاعدة)
نوم الانبياء لا ينقض الوضوء لانهم لا تمام فبه هو كافي الحديث (قوله كجنون الخ) أشار بالكاف الى ادخال
الذهول والعمه والبرسم والمطوب أى السحور (قوله وكأالمسه) بكسر الواو ولد وفتح السين المهمة
للشددة وكسر المهاء وأصل وكأالمه الحيط الذى يربط به فم نحو القرية لمنع خروج ما فيها فبهتت القطة به
(قوله وغير النوم أبلغ منه) وجه الألفية أنه أقوى في زوال الشعور من القلب كما مر وأنه ينقض مع التحكين
والظنة بمعنى الظن التزل منزلة اليقين لذلك بطل استصحاب يقين الطهارة ثم انتقل الحكم الى النوم فصار
ناقضاً وان كان مسدود المخرج أو يتيقن عدم خروج شئ كما خبر معصوم بعدمه نعم لوقاله للمصوم نوضاً وقال
(قول الشارع وعلى هذا لا ينقض النادر في الاظهر) كذا ذكره الأسنوى أيضاً (قول الشارع أى التمييز)

وغيره العينان وكأالمه فمن نام فليتوضأ وغير النوم معاذ كرا ببلغ منه في الذهول الذى هو مظنة لخروج شئ من الدبر كما أشعر بها الحديث إذا لسه
الدبر وكأله حفاظه عن أن يخرج منه شئ لا يشعر به والعينان كناية عن البقطة

(الأنوم يمكن مقعده) أي اليثيم من مقعده فلا ينقض لأن خروج شيء مخيم من دبره ولا عبرة باحتيال خروج رجم من القبل للندرة ولا يمكن لمن نام على قفاه ملصقا مقعده (٣٣) بمقره ولا لمن نام قاعدا وهو غير بل بين بعض مقعده ومقره نجاف (الثالث التقاء بشرى

الرجل والمرأة) قال الله تعالى أو لامستم النساء أي حسستم كما قرئ به واللمس الجس باليد كما فسر به ابن عمر رضي الله عنهما واللعنى في التقص به أنه مظنة للاتخاذ للثير للشهوة ومثله في ذلك باقي صور الالتقاء فألحق به وأطلق عليه في الباب اللمس توسعا (الاحرم) فلا ينقض لمسها (في الظاهر) لأنها ليست محلا للشهوة والثاني ينقض لعموم النساء في الآية والأول استنبط منها معنى خصصها والمحرّم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة وسيأتي بيان ذلك في النكاح (واللمس) وهو من وقع عليه لمس رجلا كان أو امرأة (كلامس) في اتقاض وضوءه (في الظاهر) لا شترا كما في لغة الجنس كالمشركين في لغة الجاهل والثاني لا ينقض ووقوفهم ظاهر الآية في اقتصاره على اللامس (ولا تنقض صغيرة) أي من لم تبلغ حد انتهي (وشمر وسن وظفر في الأصح) لا تنقاه العنى في لمس للذكورات لأن أولها

له لا تنقض واجب امتثال أمره فيها سواء نام أم لا (قوله الأنوم يمكن) ولو في الصلاة وإن طال ولو في ركبن قصير وخالف شيخنا الرمي في الركن القصير لأن تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث يعلم مما يأتي عنه في مسح الخف (قوله أي اليثيم) ولو عتيا أو راكبا على دابة أو ما دار عليه خلافا لبعضهم في هذه الصورة فلو زالت إحدى اليثيم عن مقرها فإن كان قبل انبهاه فيقتضى التقص وضوءه والأفلا كما لا ينقض لوشك هل كان متمكنا أو لا نعم لو أخبره معصوم بخروج شيء منه وجب عليه وضوءه بخلاف ما لو أخبره عدل كما قاله شيخنا لأن استصحاب يقين الطهارة أقوى منه وفارق اعتاده في تنجس الماء لانه وسيلة (قوله للندرة) فلو اعتاده ولو بمرة لغيره لاعتقض وضوءه بنومه إلا أن أمكنه وأمكن (قوله ولا يمكن التبع) أي فهو خارج من كلام المصنف فسقط اعتراض الأسنوي وغيره نعم لو جلس الحزبل على نحو قطن بما يمنع خروج شيء منه فلا ينقض والسمن للفرط كالهرال (قوله الرجل والمرأة) يقينا لاعم التنك ولومن الجن فيهما أو في أحدهما ولو على غير صورة الأدمى حيث علقت الخالفة كذا قاله شيخنا هنا في حاشيته وسيأتي عنه في النكاح أم لو تزوج بجنينة جاز لو طوؤها وهي على غير صورة الأدمية ولا ينقض لمسها وضوءه وسيأتي في باب الإمامة عنه أيضا أن شرط صحة الاقتداء بالجنى أن يكون على صورة الأدمى وكذا في صحة الجمعة حيث كان من الاربعين فالذي يتجه عدم التقص هنا إجراء للأبواب على نسق واحد ولعدم الاسم كالمسوخ واليه رجع آخرنا واعتمد وشمل الرجل والمرأة ما لو كانا ملتصقين فينقض الإفايشق وشمل بعض كل حيث سمى رجلا أو امرأة ولو لم يقبده شيخنا الرمي بما زاد على المصنف فعلم أن ليس المصنف ينقض وضوءه الحى ولا ينقض للمسوخ ولو حيوانا لعدم التسمية فلو تمسح بضوءه نوى الاسم على الباقي نقض والأفلا والسمى والصبي كالرجل والمرأة بشرطه الآتى وبذلك علم أن تعبير المصنف بالرجل والمرأة أولى بل هو الصواب فعُدول شيخ الإسلام إلى التعبير بذكر وأنثى ليس في محله فتأمل (قوله وأطلق عليه الخ) هو تصحيح لقوله بعد واللمس كلامس (قوله الاحرم) ولو احياء فلا ولا استلحق أبوهم وزوجته ولم يصدق أنه وشك في رضاع امرأة أو اختلطت محرمة بغير محصورات فلا تنقض في ذلك سواء قبل نكاحه أو بعده خلافا للخطيب وابن عبد الحنفى في الجميع نعم لو لمس من المختلطات زيادة على قدر محرمة في طهارة واحدة نقض ولا تنقض النفية بالعان خلافا للقبينى (قوله من حرم نكاحها الخ) فنقض بفت الزوجة قبل الإخلول بأهواها وتنقض أختها وعمتها مطلقا وكذا تنقض أم الموطوءة بشبهة وإبتها وإن حرمنا أبدأ عليه لأن وطء الشبهة لا يتصف بحل ولا حرمة فلا تنبت به الحرمة بخلاف النكاح وملك الميمن وهما الراد بالسبب للذكور في الضابط الآتى وينقض زوجات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وذلك ضبطوا الحرم بمن حرم نكاحها على التأنيد بسبب باج حرمتها (قوله ووقوف الخ) تقدم جوابه بقوله وأطلق الخ مع أن الآية ظاهرة في الذكر ولم يقصرها الثاني عليهم (قوله صغيرة) ولو زوجها كتمكه (قوله انتهى) أي للطباع السليمة ولم يقبده شيخنا الرمي بسبع سنين وعليه فهل بلوغ حد الشهوة يوجد فبادونها ولا يوجد إلا فافهم راجعه وعلى ذلك فامقداره فيها محرمة (قوله) وإن التذلل نظر إليه) أو لمسه وهذا جواب عما قالوه في النكاح من حرمة نظره ولمسه (قوله ولا ينقض

أي فلا استثناء الآتى في اللبن متصل (قول الشارح والاول استنبط منها معنى خصصها) اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعدي البنية أي مع أنها لا تنتهى وتنقض (قول الشارح والمحرّم من حرم نكاحها) أي على التأنييد فلا ردت الزوجة وخروج أصول الموطوءة بشبهة وفروها بين وكذا لا يرد عليه أمهات المؤمنين رضي الله عنهن (قول اللبن وظفر) فيه نفات ضم الطعام سكون الفاء وضما وكسر الطاء مع ليس محلا للشهوة وباقيها لا يلتزم به وإن التذلل نظر إليه والثاني ينقض نظرا إلى ظاهر الآية في عمومها للصغيرة والأجزاء المذكرة ويجرى الخلاف في لمس المرأة صغيرة لا يشتهى ذكره في شرح الهذب عن الدارمي ولا ينقض

بالتقاء الخ) ولا بالعضو للبان وان تعلق بجلدة حيث وجب قطعها فان التصق بحرارة الدم وحلته الحياة فله حكم
 ما التصق به فينقض عضو بهيمة اتصل بأدمي كذلك وخرج بالتقاء اللس مع الحائل ولور قياومه القشف
 الميت على الجلد بخلاف العرق ومنه الزجاج وان لم ينع اللون ولا ينقض لس نحو اصبع من نحو نقد وان
 وجب غسله عن الحث (قوله والخنثين) نعم لو اوضح الخنثى ما يقتضي النقص عمل به ووجبت الاعادة عليه
 وعلى من لاسمه (قوله والبشرة ظاهر الجلد) ويلحق به الحالم الاسنان واللسان وسقف الحلق وداخل العين
 والأنف وكذا العظم اذا وضح وقال ابن حجر بعدم النقص به وهو الوجه كالظفر قال في الانوار والبشرة
 ما عدا الشعر واللسن والظفر أي من ظاهر البدن وان أريد بالجلد في كلام الشارح البدن لم يحتاج الى
 الحلق وكان أولى من عبارة الانوار فتأمل (قوله مس قبل الأدمي) هو مفرد مضاف فيشمل ما لو تعدد
 وهو كذلك الا زائدا بقينا غير مسامت للأصلي كذا قاله شيخنا لكن في المشكوك فيه نظر يعلم من
 الخنثى ولذلك قال العلامة ابن قاسم بعدم النقص فيه ويشمل النقص ان سمي فرجا أو افلا والجن
 كالأدمي على ما مر في اللس وفي النقص يقبل الخنثى تفصيل في الطولات ضابطه أنه مس الأثنتين من
 نفسه أو غيره من واضح أو مشكل انتقض وضوءه وان مس أحدهما فان احتمل عدم النقص في وجهه من
 وجوه فرضه فلا نقض لأن يقين الطهارة لا يرفع بالشك في نقضها (قوله بطن الكف) هو ما يستتر عند
 وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير وقيد باليسير ليقول غير النافس من رؤوس الأصابع وفي
 ذلك قصور بالنسبة لبطن الابهامين وشمل الكف ما لو تعدد وهو كذلك الزائدا بقينا ليس على سمت
 الاصل كما تقدم سواء كان الجميع على معصم أو أكثر خلافا للخطيب وفي النقص بالمشكوك فيه ما تقدم
 وشمل الأصابع الأصلية منها والزائد واللسان وغيره وما في داخل الكف وفي ظهره وهو كذلك عند شيخنا
 وقيل ينقض ما في داخل الكف مطلقا ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كالسلة فيها ورد بالفرق الواضح
 بينهما (قوله حديث الترمذي) قدمه لانه أصبح ومخرجه أكثر وما بعده تفسيره (قوله لحديث) أي لمنطوقه
 وصح العمل عليه لا اعتبار مفهومه بكونه يخرج مخرج الخنثى بل هو من باب الظن والقياس كما صرح به
 شيخ الاسلام لأنه من باب الخاص والعالم المتعرض بأن ذكر فرد من أفراد العالم محكمة لاخصمه لانه يرد
 بأن العموم اما يكون من حيث الأشخاص وهو موجود في كل من الحديشين وليس الكلام فيه وانما
 الكلام فيهما من حيث الاوصاف والعمل فيهما من باب الاطلاق والتقييد كما أشار اليه بقوله ستروا حجاب
 وعطفه تفسير بالأعم ليشمل نحو الزجاج فانه حاجب لاساتروا ستروا بفتح السين ان أراد المصدر وبكسرهما ان
 أراد الساتروا وحجاب تفسير صحيح لكل منهما (قوله والافضاء) أي المراد هنا كما مر في القاموس أفضى يديه
 الى الارض مسها براحتها والى المرأة اختلى بها وان لم يمسها أو أفضى المرأة خلطها مسكها (قوله بطن الكف)
 وقال ابن سيده بجمعها يظهر أو بطنا ولعله محجور فلم يعول عليه (قوله أفحش) أي من حيث هو أو غالبا (قوله)
 لهنك الخ) هو لغة لقوله أفحش فعلة النقص في نفسه وفي غيره الفحش وكان بقياس الفحوى في غيره لانه
 لا لذة التي هي الاصل لا تتفاتها في مس نفسه وبذلك علم أن التحليل بقول بعضهم ولا أنه أشهى له غير لائق بل
 غير مستقيم قيل ولعلها عبارة من يعتبر اللذة جرت على لسان غير من غير قصد فتأمل وافهم (قوله ولهذا)

بالتقاء بشرتي الرجلين
 والمرأتين والخنثيين
 والخنثى والرجل أو المرأة
 والبشرة ظاهر الجلد
 (الرابع مس قبل الأدمي)
 ذكرنا كان أو أثنى من
 نفسه أو غيره (بطن
 الكف) الاصل في
 ذلك حديث الترمذي
 وابن حبان وغيرهما من
 مس ذكره وفي رواية فرجه
 فليتوضأ والمراد اللس
 بطن الكف لحديث ابن
 حبان اذا أفضى أحدكم
 يديه الى فرجه وليس
 بينهما ستر ولا حجاب
 فليتوضأ والافضاء لغة اللس
 بطن الكف ومس الفرج
 من غيره أفحش من مسه
 من نفسه لهنك حرمه غيره
 ولهذا لا يتعدى النقص اليه

سكون الفاء وكسرهما أو ظفورا (قول المتن بطن الكف) خرج به ظهر الكف فلا ينقض خلافا لا حمدرضى
 الله عنه وانما سميت كذا لأنها تنكشف الاذى عن البدن (قول الشارح الاصل في ذلك حديث الترمذي الخ)
 ان قلت لم يقدمه على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده أنص في المقصود من حيث ان الافضاء هو اللس
 بطن الكف بخلاف اللس قلت كما أنه أكثر مخرجه وأيضاً فقد قال البحاري هو أمح شيء في الباب (قول
 الشارح ولهذا لا يتعدى النقص اليه) أي بخلاف اللس

ماوراء الشفرين لم ينقض
بلا خلاف (وكذا في
الجديد حلقة دبره) أي
الآدمي قياسا على قبله
بجامع النقض بالخارج
منهما والقديم لاقض
بمسما وقوا مع ظاهر
الاحاديث السابقة في
الاقتصار على القبل وعبر في
شرح المذهب بالدير وقال
المراد به ملتقى المنفذ أما
ماوراء ذلك من باطن
الآيتين فلا ينقض بلا
خلاف انتهى ولام حلقة
ساكنة (لا فرج بهيمة)
أي لا ينقض مسهلتي الجديد
اذ لا حرمة لها في ذلك
والقديم وسكاه جمع جديد
أنه ينقض كفرج الآدمي
والرافعي في التشرع حكى
الخلاف في قبلها وقطع في
دبرها بدم النقض وتقبه
في الروضة بأن الاصحاب
أطلقوا الخلاف في فرج
البهيمة فلم يخصوا به القبل
(وينقض فرج الميت
والغدير وعمل الجب
والذكر الأشل وبالد
الشلا في الأصح) لأن عمل
الجبني معنى الذكر لانه
أصله ولشمول الاسم في
غيره مما ذكره والثاني
لانتقض المنكحورات
لاتتفاء الذكر في محل

أي المتك أي يكفه بما يترتب على اليس المتك فلا تحكم عليه بنقض الرضوء أيضا (قوله) وقيل فيه
خلاف للموس) نظرا لاصل اللذة وفيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله ملتقى شفرها) ليرقى
كغيره على التفتيح ما يلتقي على ما بين النفتين وما فوقهما كالبطر على العند وما قبل عن شيخنا الرمي
أن النظر قبل قطعه ومحل ينفقوه ناقض له ثبت عنه وإن وجد في بعض نسخ شرحه ما نقل عن شيخنا الرمي
جميع الذكر ما ثبت عليه الشرع في الدير ما ينضم من دائره كاسيد كره (قوله قياسا) قدمه لعدم النزاع فيه
الذي سلكه القديم في الاحاديث السابقة (قوله ولا حلقة ساكنة) أي على الشهور كحلقة العلم ونحو
الجديد (قوله لا فرج بهيمة) ومنها الطيور سميت بذلك لعدم نطقها وسواء الأصلية والعارضة كالسمك وما
تطور من الجن كما مر ذلك مال شيخنا إلى حرمة وطء زوجته المسوخة حيوانا لانه كالطلاق كما قالوه في
المدد وهو وجه فرجه (قوله في ذلك) لعل مرجع الإشارة هناك الحرمة المبررة في كلام غيره بوجوب
ستره ونحوه النظر إليه فراجع (قوله وحكاه جمع جديد) فيه تصريح بأن هذا غير القديم السابق في دبر
الآدمي فسقط ما هاهنا من الاعتراض وإن أمكن الجواب عنه (قوله وينقض فرج الميت) قبله وأذير (قوله
وعمل الجب) وهو هنا في الذكر ما حاذى اللقطة إلى جهة الداخل لامن الجوانب خلافا لبعضهم (قوله في
معنى الذكر) قيد بالذكر تمييز المصنف بالجلب ولو عبر بالفرج لكان أولى لبشمل عمل قطع قبل المرأة وهو
ما حاذى الشفرين من الجانبين لامن الداخل ولا من الخارج ويشمل الدير وهو ما حاذى ما كان ينضم
من دائره (قوله وبالد الشلا) خرجها للقطوعة وإن تعلق ببعض جلدها إلا أن كانت الجلدة كبيرة
بحيث يمنع انفصالها كما مر فرجه وخرج بها باليد من نحو نقد فلا نقض بمسما أيضا (قوله ولا تتفاء مظنة
الشهوة) ليرقى لعدم هتك الحرمة المناسب لعل به ولأنه لا يصح هنا الثاني لا ينكحرو بذلك علم الرد
عليه (قوله وأسر) وفي نسخته موس الأصابع ولو زائدة وبطن الكف كما مر أيضا وكذا ما بعده (قوله
وما ينضم) وهو ما يستمر من جوانبها عند ضمها وحرفها وهو ما لا يستمر الذي هو جانب السبابة والخصر وجانب
الابها وحرف الكف بمعنى جوانب الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره وهو من عطف العام بقول بعضهم
أن المراد بحرفها ما يستعمله في غيرها لا ينقض ذلك ككف وخروج عن الظاهر بلا حاجة
إليه (قوله لأنها من جنس الخ) وقياسا على الخف حيث ألحق جوانبها بباطن الدبر وجوع إلى الأصل فيها
لأن الأصل في الخف عدم محلة السطح إلا ما ثبت الرخصة فيه أو الأصل في البدن عدم النقض إلا ما ثبت النص
بالنقض فيه (قوله ويحرم الحديث) المراد بالحرمة في الصلاة والطواف عدم الصحة ولو سهواً أو في غيرها أنه
إن كان عامدا علانا وتعمد الصلاة معه كبيرة واستحلالها معه كفر ورؤد شيخنا في الطواف والمراد بالحدث
الامر الاعتباري فدعوى الإجماع صحيحة إذ لا يقول أحد بصحة شيء من ذلك مع ولا يرد صاحب الضرورة
والتميم وقائد الطهورين لوجود الخف ولا يصح أن يراد بالتمتع تهايف العباله إذ يصير للتمتع بمنع
وهو قاسد وتغيير شيخ الاسلام بالاحداث مراده بها الأسباب لأن غيرها لا تعتمد فيه ويصرح بما ذكره
بقوله أي بكل منها قيل ولا يلزم عليه عدم محتمد دعوى الإجماع فيها ليراد نحو الس والجواب بأن المراد الجنس
(قول الشارح والقديم وسكاه جمع جديد) أنه ينقض كفرج الآدمي أي بجامع وجوب الفسل بالإبلاج
في كل منهما (قول المتن والصغير) أي لشمول الاسم وهناك الحرمة بخلاف لس الصغيرة (قول المتن ولا
ينقض رأس الأصابع) قال في شرح المذهب لو ثبت أصبع زائدة في ظاهر الكف فلا نقض بها بخلاف مالو
ثبت على استواء الأصابع في باطن الكف كذا رأيت على هامش القطعة (قول الشارح وحرفها وحرف
الكف) لا يشكل على هذا الحاق حرف الرجل بالأسفل في مسح الخف لأن الأصل هنا بقاء الظاهر وهناك

أو المجموع لا يصح مع الكسبية والوجه أن الكسبية صحيحة من حيث الحدث بمعنى أنه يجمع على حرمة نحو الصلاة في كل سبب منها حيث كان حدثاً وحيث ترتب عليه الأمر الاعتباري مع أن ذكر الكسبية لدفع توهم نواقض الحرمة على وجود جميعها وإجماع الأشكال من جهة النظر إلى الأفراد لا ذكرها يقطع النظر عن ترتب الحدث عليها عند بعضهم فتأمل فانه واضح جلي (قوله الصلاة) سواء الفرض والتفعل وكذا الطواف (قوله لا يقبل الله) أي قبول محبة كما هو الأصل لا قبول كمال لا اختياره إلى صارف ولم يقل به أحد (قوله ومنها صلاة الجنائز) نص عليها لأنها تشمل الصلاة عرفاً ولذلك لا يعتد بها من حلف لا يعلو ورداً على النسيء والطهري القائلين بصحتها مع الحدث (قوله سجدة التلاوة) وكذا سجدة الشكر وخطة الجمعة (فرع) قال ابن حجر صورة الركوع الواقعة من العوامين بين يدي الشايخ حرام ويأثم فاعلموا لو بطهارة وإلى القبة وهي من العظام وأخشي أن تكون كثيراً وقول الله تعالى وخبروا له سجداً أي ركعاً لا مفسوخ أو أنه شرع من قبلنا وخالفه شيخنا الرمي وسيأتي (قوله وحمل المصحف) وهو اسم للكسبية فيه كلام الله تعالى بين الدفين كما في الحديث وثلاث رده ما يسمى مصحفاً عرفاً وقليل كحزب ولا عبرة فيه بقصد غير العراسة (قوله) ومس ورقه المراد من شيء منه وإنما صرح بالورق لدفع إيهام خصوص جملة ولا دخال هو اسم وما بين سطوره وحمل بعضه من أفراد ما سياتي وأما حرم على المجرم من الطيب دون حمله نظر الارتفاع للمفقود في الحمل ولو قطعت المواثيق لم يجرم معها مطلقاً وقال بعضهم يجري فيها تفصيل الجدل الآتي وخرج بحمله ومسه حمل حامله ومسه فلا يجرمان مطلقاً عند شيخنا الرمي وفي ابن خيران في حمله التفصيل في حمل التلح الآتي وكلام الحبيب يوافقه عند شيخنا الطبري أن حمل الحمل إن كان الموهول عن نسب اليه الحمل نحو طفل نهم يجوز حمله لحرف غرق أو حرق أو تنجس أو وقوعه في يد كافر أو ضياع أو سرقة بل يجب حمله في غير الأخيرين وتوسده كحملهم إن تعين طرقاً للتحو القناع ويجب عند إرادة حمل التيمم إن أمكن ودخل في حمله ما لو كان بحائل ولو تخيلاً حيث يد ماسعاً (قاعدة) حكى ابن الصلاح وجهاً غريباً بعدم حرمة مس للمسحف مطلقاً وحكى في التيمم وجهان من الأصحاب أنه لا يجرم الممسح للكسب وحده أو الممسح ولا ما بين السطور قاله الأستاذ (فرع) يجوز توسد كتب العلم لحرف الضياع (قوله وهو خبر) أي لفظاً لأنه مرفوع (قوله والمظهر) يفتح الماء بمعنى التطهر لإيقاعه الطهارة على نفسه وإنما احتج إلى التأويل ليصح النفي والاثبات إذ لا يكونان الأفيمن له الحال لكن ليس المراد الطهارة المقابلة للنجاسة في الأبدان ولا لللائكة مع اللوح المحفوظ وهو شامل للعلم والكافر وإنما جاز تبليغه عن ظهر قلب لأنه لاها في مع احتمال رجاء الإسلام (قوله وكذا جلده) أي يجرم مسه كما في غنمين للمقابل وسكت عن حمله لدخوله في حمل المصحف إذا الكلام في جلده للتصل به أما التفصيل عنه فيجرم حمله ومسه مادامت نسبت إليه فإن انقطعت عنه أو جعل جلده لغيره وانقضت النسبة فلا حرمته ويصح يمس الكافر مطلقاً (قوله والثاني الخ) هو مرجوح مبنى على مرجوح فتأمل (قوله وخريطة وصندوق فيها مصحف) وهما بالجر غطف على ورقه وأرفع عطف على جلده وعلى كل فهو في حرمة اللس واستغنى عن الحمل فيها بما مر من حمله لأنه فيها وحمل الحرمة

أن يكون المسح على الظاهر فاستصحاب الأصل في المضمين يؤيد به قال بعض العلماء المراد بما بين الأصابع الأخيرة الفاصلة بين أصول الأصابع والمراد بعرف الأصابع ما يستتر إذا انضم الأصابع وإن كان التبادر إلى الإقحام تفسير ما بينهما بهذا الأخير قلت سبب هذا قول الشارح رحمه الله وحرفها وحرف الكسب فإن حرف التخصيص والأهم بدخلان في حرف الكسب لأنه الراحة مع بطون الأصابع قيل ويجوز أن يكون المراد بعرف الأصابع جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر الكسب (قول المتن ومس ورقه) أي سواء كان باطن الكسب أو غيره وسواء كان بحائل أو غيره

(الصلاة) إجماعاً وفي

المصحيح حديث لا يقبل

الله صلاة أحدكم إذا أحدث

حتى يتوضأ ومنها صلاة الجنائز

وفي معناها سجدة التلاوة

(والطواف) قال صلى الله

عليه وسلم الطواف بمنزلة

الصلاة الآن الله قد أحل

فيه النطق فمن نطق فلا

ينطق بالانحدر واه الحاكم

وقال صحيح على شرط مسلم

(وحمل للمسحف ومس

ورقه) قال تعالى لا يمس

الاطهرون وهو خبر بمعنى

النهي والجلل أبلغ من

المس والمظهر بمعنى المتطهر

ذكره في شرح المهذب

(وكذا جلده على

الصحيح) لأنه كالجزء منه

والثاني لا يجرم مسه

لأنه وعاء له ككسبه

(وخرطة وصندوق فيها

مصحف

فيهما ان كانا لا تقيان به وعدها عرفا لانحو خالوة وغرارة وان عدتاه ولا نحو صندوق أمتعة هو فيه ويحرم
 من علاقته في نحو كسبه وكذا ما زاد منها عنه وأما زادن الحر يطة ان كان مناسبا ولا يحرم من الزائد ان
 كان منها مفرطا في الطول والكسرى كالصندوق فيحرم من جميعه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي
 وقال العلامة ابن قاسم لا يحرم من شيء منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضا ولي أسوة ولعله أوجب كلامه بما
 سنح له وقت سؤله وقال بعضهم يحرم من ما حاذى للمصحف لانه لا يزداد عليه من أعلاه وأسفله ولعل حرمة
 المس عندها من حيث كونه ماسا للمصحف بحال لا من حيث مس الكسرى وخرج بكسرى المصحف
 كرسى القارى فيه كالكراسى الكبار الشتملة على الخزان فلا يحرم من شيء منها نعم الدفان النطبة تان
 على المصحف يحرم مسها لأنهما من الصندوق التقدم (قوله وما كتب) عطف على خرطة لجمعهما في
 الخلاف فكلامه في حرمة مس ذلك المكتوب ولذلك جعل محله مقبسا على مسه وسلك غير هذا في كلام
 الصنف غير لائق به فتأمله (قوله لدرس قرآن) أى بقصد القرآن وحده ولو حرفا واحدا وخرج به ما قصد
 للتبعية ولو مع القرآن كما في فلا يحرم مسها ولا حملها وان اشتملت على سور بل قال الشيخ الخطيب وان
 اشتملت على جميع القرآن وخالفه شيخنا الرملي والبرعة بقصد الكاتب لنفسه أو لغيره بلا أجر ولا أمر
 والا فقصده المكتوب له أو بغير الحكم بغير القصد من التجمعة إلى الدراسة وعكسه (قوله كلوح) في إشارة
 إلى اعتبار ما يعد للكتابة عرفا لا نحو عمود فلا يحرم فيه الامس الأحرف وحرى بها عرفا ولو بحيث أحرف
 القرآن من اللوح والورق بحيث لا تقر ألم يحرم مسها ولا حملها لأن شأنه انقطاع النسبة عرفا وبذلك فارق
 الجلد (فروع) يحرم لصق أوراق القرآن بنحو النشا والرماس وجعلها وقاية ولو لم يوضع ما كحل عليها
 مع كحلها فلا فلا يملكها بل ما يملكها موضع نحو دراهم فيها ووضعها على نجس ومسها بشيء نجس ولو من
 بدنه لأحرقها بالية بل هو أولى من غسلها ويجب غسل مصحف نجس وان أدى إلى تلفه وكان لمجور
 ولا ضان به لم لا تحرم الوقاية بورق مكتوب عليها بنحو البسطة ويحرم السفر بالمصحف إلى بلاد الكفار ان
 خيف وقوعه في أيديهم ويحرم كتابة القرآن بنجس ولو معفو عنه كسبه بلا قراءة به بنجس وقيل يحرم
 ويجوز كتابته لأقرانه بغير العزبة ولها حكم المصحف في المس والجل ويجوز ما لا ينشر بالاهانة كالصياق
 على اللوح لمهوه لأنه اعانته ونحوه من رجله أى كونه خلف ظهره في نوم أو جالس لا بقصد اهانة في ذلك
 وكوضع للمصحف في رف خزانة ووضع نحو زجل في رف أعلى منه ويجوز ضم مصحف إلى كتاب علم
 مثلا في جلد واحد ولكل جانب حكمه ولما قابل كلامهما من الكعب حكمه وكذا اللسان ان كان مطبوعا
 عليه فان كان مفتوحا وهومن جهة المصحف حرم كله أو من الجهة الأخرى حل كله وقال ابن حجر بالحرمة
 مطلقة نقلها للمصنف (تنبيه) يجري في كتب العلم الشرعى وآلته ما في المصحف غير تحريم المس والجل
 لأنه بنشر بالاهانة (قوله حل محله) الضمير راجع للذكور من المصحف وما كتب لدرس قرآن بالنسبة للثنا
 وراجع لذلك باعتبار القرآن بالنسبة للتفسير كما يرشد إليه كلام الشارح ويجوز رجوعه للقرآن مطلقا تأمل
 (قوله تبعا) يفيدان الظرفية والجمعية ليسا للتقييد فيكفي مناع واحد ولو غير ظرف وصورتها أن يحمله معلقا
 فيه لئلا يكون ماسا له أو يقال لا حرمة من حيث الحمل وان حرم من حيث المس اذ لا تلازم بينهما وقد
 الخطيب المتاع بأن يصلح للاستبعا عرفا لانحو ابره أو خيطها وعلم من التبعية ان القرآن ليس مقصودا
 فان قصد وحده حرم اتفاقا وقصد مع المتاع حرم عند الخطيب كما في قراءة الجنب وخالفه شيخنا الرملي
 فيها وتفرق بأن هنا جرم ما يستتبع بخلاف القراءة ولا يحرم في الاطلاق ولا في قصد غير القرآن وحده
 (قول الشارح تبعا لها) أى كما يفهم ذلك من قوة العبارة فتأمل (فائدة) لو كان القرآن منقوشا على خشبة أو
 بعمام امتنع حرق الخشب وجاز أكل الطعام كذا نقله بعضهم عن القاضي والذي في الروضة كراهة الحرق لا غير

وما كتب لدرس قرآن
 كلوح في الأصح) لشبه
 الاولين المعدين للمصحف
 بالجلد والثالث بالمصحف
 والثاني لا يحرم مسها لأن
 الاولين كالوعاء للمصحف
 والثالث ليس في معناه
 وحمل الثالث كله ومس
 الاولين وحملها لا لمصحف
 فيها جاز (والاصح حل
 محله في أمتة) تبعا لها

القرآن أكثر من التفسير
 حرم قطعا عند بعضهم
 وصوبه في الروضة والس
 في الأخير بن كالحل
 (لاقلب ورفه بود) فانه
 لا يحل في الأصح لأنه في
 معنى الحمل لا تتقال الورق
 بفعل القلب من جانب إلى
 آخر (و) الأصح (ان الصبي
 المحدث لا يتنع) من مس
 الصحف والابح وحملها
 لحاجة تعلمه منها ومشفة
 استمراره على الطهارة
 والثاني على الولي والعلم
 منعه من ذلك (قلت
 الأصح حل قلب ورفه
 يعودو به قطع العراقيون
 والله أعلم) لأنه ليس بحمل
 ولا في معناه ولو لم يكن
 على يده وقلب به حرم
 قطعا وقيل فيه وجهان
 (ومن يثقن طهرها أو حدثا
 وشك في ضده) هل طرأ
 عليه (عمل يبقينه)
 استحبابا لليقين والأصل
 في ذلك حديث مسلم إذا وجد
 أحدكم في بطنه شيئا فاشكل
 عليه أخرج منه شيئا أم لا
 فلا يخرج من المسجد
 حتى يسمع صوتا أو يجرد بها
 والمراد بالشك التردد باستواء
 أورجكان كقائه في الدقائق
 فمن ظن الضد لا يعمل
 بظنه لأن ظن استحباب
 اليقين أقوى منه وقال

عندهما كغيرهما (قوله و في تفسير) لفظ تفسير عطف على أمتة كما أشار إليه الشارح فهو على الطريق
 المجادة في العربية وشمل التفسير ما على هوامش الصحف قاله شيخنا تبعا لشيخنا الرملي قال ولا نظر لقصد
 دراسة فيه وفيه بحث ظاهر قوي (قوله ودانير) وجدرا ن وسقوف وثياب ويحل النوم فيها ولو لجنب
 وكذا النوم عليها في نحو البساط لا الوطء عليها وقيل يجوز الوطء أيضا لا بقصد لهاة وكلام ابن حجر
 يؤول إليه والوجه خلافه فراجع (قوله ولو كان القرآن أكثر) قيد بذلك لا محل القطع فان سوا يا حرم
 على الأصح كالوشك في الكثرة وفارق الشك في الضبة بأن الأصل في القرآن الحزمة وفي الأناء المحل فعمل
 ان محل الحل إذا كان التفسير أكثر يثقنا قال شيخنا تبعا لابن حجر ونقله عن شيخنا الرملي والمبرة
 بالكثرة من حيث الحروف الرسمية بالرسم العثماني في القرآن وبقاعدة رسم الخط في التفسير وقال بعضهم
 يرسم الخط مطلقا وقال العلامة ابن قاسم المبرة باللفظ ونقله عن شيخنا الرملي وهو يخالف ما مر عنه فلهذا
 اختلف جوابه وكلامه في الشرح محتمل لكل منهما (قوله والمس في الأخير بن) وهما التفسير والدانير
 كالحل فلا يحرم من الحروف على الدانير ونحوهما إذا كرم مطلقا ولا في التفسير كذلك هذا صريح كلامه
 وبه قال الشيخ الخطيب وهو واضح وقال شيخنا الرملي بالحزمة إذا كان الذي منه مشتق لا في تفسير
 أكثر وفيه نظر لأنه لو قصد حمل القرآن وحده في هذا التفسير لم يحرم وكذلك الوعد به الدراسة كإمر (قوله
 لاقلب) هو بالجر عطف على حل كما أشار إليه (قوله ان الصبي) أي المميز والافحرم بممكنه منه لفقد تعلمه
 وخرج بالصبي البالغ وان شق عليه دوام الطهارة كمؤدب الاطفال وما نقل عن الشيخ ابن حجر من جواز
 المس والحل مع التيميم غير متعمد عند شيخنا (قوله المحدث) ولو حدثا أكبر (قوله لا يتنع) أي لا يجب
 منعه في ندب (قوله من مس الخ) ولان القراءة لا ولي لجوازها للمحدث (قوله لحاجة تعلمه) ومنها حلها من
 البيت الى المكتب وعكسه وخرج بها تعلم غيره ومنه حمل خادمه معه الى المكتب في حرم على البالغ وعلى
 ولي غيره بممكنه منه (قوله وبقطع العراقيون) فالانصب التعمير بالذهب (قوله لأنه ليس بحمل) يفيد
 أنه لو انفصلت الورقة على العود وحرم وهو كذلك (قوله ولو لم يكن على يده) كونه على اليد المقطع
 فان لم يكن على يده حل عند الشيخ الخطيب وخالفه شيخنا الرملي ولو لم يندب لبس ملبوسه وقلب به
 لم يحرم لأنه حينئذ كالعود (قوله حرم قطعا) خلافا لالام أحمد رضي الله عنه (قوله استحبابا لليقين) يفيد
 ان المراد باليقين الظن المستدل استحبابه لا هو لأنه لا يجمع الشك (قوله شيئا) أي ربما يحول في
 جوفه يطلب الخروج (قوله فلا يخرج من المسجد) أي لا يبطل صلاة نفسه بما وجد و يخرج من
 المسجد للوضوء والمراد لا يخرج من صلاته وسماها مسجدا مجازا (قوله حتى يسمع الخ) أي حتى يعلم انه
 أحدث بسماع أو غيره (قوله لأن استحباب) وفي نسخة لأن ظن استحباب اليقين أي الظن المستدل الى
 اليقين كإمر أقوى من الظن الذي لم يستدل اليقين وان استدل خير عدل كإمر عن شيخنا وتقديمه
 (قوله وقال الرافعي) يعمل بظن الطهر بعدتيقن الحديث ذكره الشارح ولم يبنه عليه وقد اختلف في الجواب
 عنه فقيل هو سهو منه وقيل انه سقط منه لفظة لا والأصل لا يعمل وقيل انه في ظن طهارة أحد المسلمين
 بالاجتهاد كإمر وقيل في النوم غير ممكن وقيل انه في المسئلة الآية عقب هذه وهو الأقرب وما قبله كلام صحيح
 في ذاته لكنه بعيد عن اللقاع (قوله وأسقطه من الرضة الخ) فاسقاطه دليل على عدم صحته (فائدة) قال
 بعضهم واستقرى كلام الشارح فوجد انه متى أطلق لفظ الرضة فغرداه واندها متى قال أصل الرضة فهو
 مانصرف فيه التووي من كلام الرافعي أو زاده غير محيز ومتى قال الرضة وأصلها فهو ما اتفق عليه معنى أو
 كأصلها فهو ما اتفق عليه لفظا فراجع (قوله فهو الآن منظر) سواء اعتاد التجديد أم لا (قوله يثقن

الرافعي يعمل بظن الطهر بعدتيقن الحديث قال في السكافية ولم أر ذلك لميره وأسقطه من الرضة (فلو يثقنهما) أي الطهر والحديث بأن وجد
 منه بعد طلوع الشمس مثلا (وجعل السابق) منهما (فضدا قبلهما) يأخذ به (في الأصح) فان كان قبلهما محدثا فهو الآن منظر لأنه يثقن

الطهارة) أى الرافعة للحدث الذى قبل الشمس الذى ذكره فلا صراحة بالمثل (قوله وشك في تأخر الطهارة) أى الثانية التى بعد الشمس (قوله) ان كان يتأخر بعد الطهارة) وتثبت العادة ولو بمرة في عمره للامتناع (قوله) ان لم يعلم ما قبلها) أخذ بمثل ما قبل ما قبلها فأغنى الأفراد الضدو في الإشفاق بالمثل (قوله) لزمه الرضوء بكل حال) أى ان لم يعلم شيئاً مما ذكره وكان يتأخر بعد الطهارة وهو متطهر دائماً (قائلة) قال القاضي رحمه الله تعالى لا يرفع اليقين بالشك الا في أربع مسائل (أحداها) الشك في خروج وقت الجمعة فيصالحون تطهراً (الثانية) الشك في بقائه مدة السجدة فيبطل (الثالثة) الشك في وصول مقصده فيتم (الرابعة) الشك في نية الإتمام فيتم أيضاً قال بعضهم لأن هذه رخصة لا يدين فيها من اليقين وحينئذ فكل رخصة كذلك ولا يختص بالذكور بل ان غير الرخص يقع فيها ذلك كما مر اتفاق المس والس وانظر اليقين للقبال للشك في الأخيرة ما هو قائل

(فصل في آداب الخلاوة في الاستنجاء) حقيقة وشروط وآداب والآداب بعد الهمة جمع أدب وهو ما يطلب الاتيان به ندبا أصالة والرداد به ناهما يطلب وجوباً وندباً لأجل غيره محبة أو كالأدب وهذا الفصل على الرضوء لأنه الأكل وأخره في الرضوء أشعاراً بجوارزه في حق السلم وأعاد العامل في الاستنجاء دفعا لتوهم ارادة آداب فقط (قوله) داخل الخلاوة) أى من أراد دخوله ولو صغيراً بأمر وليه أو حمله لغيره لغير قضاء الحاجة للخصوصية كوضوءه وازالة قنبره وأولى من تعبيره بالبيع وغيره بقاضى الحاجة والجواب بان هذا أعم لشموله الصحراء قنبره وبأن يراد بالخالص ما يشمله وسيأتي ما يشرحه بالبيع أن تعميم الحكم دون المحكوم عليه أولى من عكسه فأنزل (قوله) يساره) أو بدلها وكذا الجين (قوله) واليمين لغيره) أى غير المستقنر وشمل ما لشر فيه وقوله لا خسة فيقدمه منه كالشر يف وهو للقول للتمسك من شيخنا الرملى وان كان ظاهر شره خلافه لكن في تصويره نظر لأن الأقسام ثلاثة أمان مكان لمادونه فيقدم اليسار وأما على منه فيقدم اليمين وأما يساره فيتحيز كجزاء السجدة ومنه صود الخطب إلى التبرؤ نحو بيتين من دار بينهما فرجة ثم يقدم يمينه في خروجه من الكعبة إلى المسجد فكذلك شيخنا الرملى (قوله) يخرج من دخول الصاغة ونحوها من أمكنة المعاصي إلى الحاجة بقدرها (قوله) والخلاوة) بالمدى للخالص أى لمة (قوله) نقل) أى عرفاً (قوله) إلى البناء) لوقال إلى المكان كالذي قبله لكن أعم وكان يستغنى عن إيراد الصحراء فيما يأتي ولعله راعى الظاهر وسمى باسم شيطان يسكنه (قوله) مكتوب) قدره لصحة نسبة الحل إلى الذكر لأنه معنى

لكن فيه تثير أعراب النقطى وهو معيب فالأخر لفظ مكتوب عن ذكره كفاي بعض النسخ لسلم من ذلك (قوله) وأخبره) كنسوخ تلاوة ونورا أو تيدل وأسمه الله الخاصة به والشركة بقصده بمافي الخاتم وأسمه الأنبياء واللائكة ولو عوامهم قال شيخنا وكذا أسما صلحه للؤمنين كالصالحين والأوليا فبان دخل بشئ من ذلك غيبه في نحو محامته ويحرم تنجيسه ولو في غير الاستنجاء فراجع (قوله) مكره) ولو نحو مصحف وان حرم من حيث الحدث وعليه يحمل كلام الأئمة بالحرملة (تنبيه) ما نقل عن الجلال السيوطي من حرمة تنش محمد رسول الله على الخاتم انتهى عنه في الحديث صنف لصنف الحديث أو محمول على من أسمه محمد على قول في الكعبة أو على منزهه (قوله) على قول فيها أيضاً وأعلى ارادة المشاهدة (قوله) والصحراء كالبنين) - أو ردها نظراً للظاهر وان أمكن شمول المكان لها كسمر ثم قال بعضهم في هذين الأديين فيها خلاف فهما واردان من حيث الخلاف فراجع (قوله) ولو بال قانما الخ) اعتمد شيخنا الرملى مخالفاً للشيخ الاسلام والرداد بالبيض في عبارته الجلال الشارح وخارج بالبول القاطط

(فصل في آداب الخلاوة في الاستنجاء) (قول الشارح للصحراء كالبنين) نظير ذلك الصلاة في الصحراء فيقدم الجين عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار عند قصد الانصراف عنه (قائلة) من الآداب أن

الحدث عنها والاصل عدم تأخره وان كان قبلها متطهراً فهو الآن محدث لأنه يثبت الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والاصل عدم تأخرها ان كان يتأخر بعد الطهارة فان لم يتأخر بعد الطهارة فان لم يتأخر فالظاهر تأخرها عن الحدث فيكون الآن متطهراً فان لم يعلم ما قبلها لزمه الرضوء لتعارض الاحتمالين من غير مرجح والوجه الثاني لا ينظر إلى ما قبلها بل يقره الرضوء بكل حال احتياطاً قال في الرضوء وهو الصحيح عند جماعات من محقق أمهاتنا

(فصل في آداب الخلاوة في الاستنجاء) (قوله) داخل الخلاوة يساره والخارج يمينه) المناسبة اليسار للمستقنر واليمين لغيره والخالص بالمدى للخالص الخالى نقل إلى البناء للمد لقضاء الحاجة عرفاً (ولا يحمل) في الخلاوة (ذكر) الله تعالى) أى مكتوب ذكر من قرآن أو غيره تعظيماً له وحمله قال في الرضوء مكره ولا حرام والصحراء كالبنين في هذين الأديين (و يعتمد) في قضاء الحاجة (جالسا يساره) دون يمينه فينبغيه لأن ذلك أسهل لخروج الخارج ولو بال قانما فخرج بينهما

فيعتدما (ولا يستقبل القبة ولا يستدبرها) أدبا في البنيان (و يحرم من بالصحراء) قال صلى الله عليه وسلم إذا أنيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يقول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا ورواه الشيخان وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حيفة مستقبل الشام مستدبر الكعبة وروى ابن ماجه وغيره باسناد حسن كقائه في شرح الهنبل أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنده ان ناسيا بكره ان يستقبل القبلة بفروجهم أو قد فعلوا حولوا بمقعدتي الى القبلة لجمع الشافعي رضي الله عنه بين هذه الأحاديث بمحمل أولها للقيد للتحريم على الصحراء لأنها لم تكن لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فتدبىق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليان الجواز وان كان الأولى لنا تركه نعم يجوز فعله في الصحراء اذا استتر بمزق قدير ثلثي ذراع فأكثر وقرب منه على ثلاث أفرع فأقرب يحرم فعله في البنيان اذا لم يستتره على الوجه

فأما فهو كالجالس في اعتدال ساره وان كان القيام مكروها في كل منهما نعم ان خشي التجسس في حالة تعين خلافها (قوله القبلة) أي عين الكعبة ولو اجتهد لاجتهاد على التمسك وخرجها بيت المقدس فاستقبله واستدبره مكروه مع عدم السار ويكره استقبال القمرين لاستدبارهما (قوله يقول ولا غائط) هو على ألفاظ التشرع للرببة أي لاستقبالها ببول ولا تستدبروها بانفاط لان الاستقبال جعل الشيء قبلة الوجه والاستدبار جعل الشيء جهة ظهره أي خلفه فلا استقبال وقطوع أو استدبروا بالبحر وكذا لو استقبال ولو أدى ذكره بمناء يسار اختلاف عكسه لوجود الاستقبال بالمعرة والخارج مما في العكس دون ما قبله وماذا كره علم سقوط ما شنع به بعض كبار الفضلاء والعلماء على بعض الطلبة حين توقف في حكمة تمارضها لانه لا يتصور وجودها مما فضلا عن تمارضها فذكر شيخنا في شرحه وغيره عقلة عن الحكم المذكور وأما لزوم ما فليس من التعارض بل يقال لهما أشد حرمة فيتجنبه اذا تفرع اجتنابهما فراجع وحرر واقعهم (قوله ولكن شرقوا أو غربوا) أي ميلوا عن عين الكعبة الى جهة الشرق وإلى جهة الغرب وهو خطاب خاص بمن قبلتهم الجنوب كأهل المدينة الشريفة أو الشمال كأهل عدن لان هؤلاء يخرجون عن عين القبلة لو شرقوا أو غربوا بخلاف نحو أهل مصر بمن قبلتهم الشرق أو أهل السند بمن قبلتهم الغرب وقول بعضهم يؤخذ بعموم الحديث في هذا كقافي الخطاب في صدره اعتبارا باللفظ برده التعبير بالاستقبال والاستدبار في صدر الحديث على أنه لا يوجد ذلك حقيقة الا في بلاد مساوكة في الطول أو العرض كما يعرف من إدراية بذلك ويجب على الولي منع العصى والمجنون في عدم السار ويندبهم (قوله فعلوا) أي الكراهة بمعنى اعتقدوها أو بمعنى فعلوا ما يدل عليها أو بمعنى وقت منهم فهو توبيخ لهم وأشار بقوله حولوا بجمعني الى القبلة الى انهم إنما كرهوا ما نقل عنهم اعتيادا على فعله صلى الله عليه وسلم من جعله مقعده لتبر القبلة فهو تأن كيدني رافعا فهو وللقدامة اسم لنحو حجر بن عيسى قاضي الحاجة عليهم ما بينهما منفض (قوله لجمع الشافعي) فنبه الجمع على أن صاحب كافي عبارة بعضهم كالتهج على ضرب من التجوز (قوله أولها) وهو حديث لا تستقبلوا الخ (قوله كما فعله) أي في بيت حيفة وهو غير اللد لكنه مع السار بدليل الحكم عليه بكونه خلاف الأولى وان كان الاعتماد مكروه وسكت عن اللد للشارح بقله صلى الله عليه وسلم حولوا الخ لانه مما ذكرناه ليس خلاف الأولى وان كان الأفضل تركه حيث سهل غيره (قوله نعم الخ) فيه اشعار بأن للراد بالصحراء ما ليس بسار معتبر وان كان في البنيان وعكسه والسار في المستقبل للبول يكون امامه وفي الاستدبر للغائط يكون من خلفه (قوله بمرتفع) ولومن زجاج وما صاف ان أمكن أو بذيله كما يأتي وتقديره بثلثي ذراع نظر الغالب فلو كفاه دونها فله الاقتصار عليه واحتاج الى زيادة وجبت فلو بال قاعا وجب استعره ومانعها الى آخر قديمه لسكونه من حریم المعورة قاله شيخنا الرمي عن افتاء والده الوجه الاكتفاء بما حاذى المعورة قاصا وقال أيضا لادق السار ان يكون عرضا يستر جوانب المعورة فلا يكتفي نحو المعزوة والوجه خلافه قال ابن حجر رحمه الله تعالى (قوله الهيا) أي العصور يحصل بأن يهيا لذلك أو بقضاء الحاجة فيقع قصد المعود اليه بغير بناء أو بتكرار قضاء الحاجة فيعبر عنه العرف فيها ماعدا وهل نحو السكبان التي جرت عادة الناس بقضاء الحاجة عليها من اللدال شيخنا الى أنها ليست منه فراجع (قوله فلا يحرم) ولا يكره ولا خلاف الأولى كما مر وكذا الحرمة مع المنع بعجزه عن السار ولو

لا يبطل القصور على الحلاء لانه يحدث منه الباسور وهو مكروه كما قاله في الروضة (قول الشارح ولكن شرقوا أو غربوا) أي اذا كان قاضي الحاجة في المدينة الشريفة وماسماتها والا فقد يكون التشرى والتغريب على سبب الكعبة (قوله الشارح بمرتفع الخ) الظاهر أن السار في هذا الباب لا بد أن يكون غير صبا بحيث يستر المعورة

لذكره الا أن يكون في البناء الهيا لقضاء الحاجة فلا يحرم وان بعد السار وقصر ذكر ذلك في شرح الهنبل وغيره وذكره

حيث لا يسمع الخارج
منصوت ولا يسمع له ربح
(ويستر) عن أعين
الناس في الصحراء ونحوها
بحرف ثلثي ذراع فأكثر
ينمو بينه ثلاثاً أذرع فأقل
ولو ارخى ذنبه حصل به
الستر (ولا يبول في ماء
راكذ) لحديث مسلم فقال
واقعدن جابر أنه صلى الله
عليه وسلم نهى عن أن
يبال في الماء الراكد
والنهى فيه الكراهة وإن
كان قليلا لا مكان طهره
بالكثرة أما الجارى فنقل
في شرح المهذب عن جماعة
السكراهة في القليل منه
دون الكثير ثم قال ويبنى
أن يحرم البول في القليل
مطلقا لأن فيه اتلافا عليه
وعلى غيره وأما الكبير
فالأولى اجتنابه (و)
لا يبول في (جحر) لحديث
أبي داود وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم نهى عن
أن يبال في الجحر وهو بضم
الجيم وسكون الحاء والتب
وأخفى به السرب بفتح
السين والراء وهو السقي
واللغى في النهى ما قبل أن
الجن تسكن ذلك فقد
تؤذى من يبول فيه
(ومهب ريح) لتلاصق
له رشايش البول (ومتحدث
وطريق) لحديث مسلم

بذنبه كيرس وتستر ترك الاستقبال والاستدبار بنحو ربح مبيت عن جاني القبلة أن أمكنه لأن خشية
التنجس أشد (فتبينه) خرج بالبول والغائط استقبال القبلة واستدبارها بجماع أو بدم فصد أو حجامه أو
إخراج قبح أو ربح أو موى أو ألقاء نحاسة فلا حرمة ولا كراهة وإن كان الأولى تركه تعظيها لمنه للثقة
للمفتحة في الانسداد الخلق حكم الأصل كما تقدم أنفا (فرع) هل الذي كالبول فيأذ كر زاحيه (قوله) أنه
لو ارخى ذنبه) ومثله سلعة فوق عورة وشعر كذلك كاحبته (قوله) وبعد) بفتح أوله وضم ثالثة لأنه من
بعد اللازم كحسن لامن بعد التعدي والكلام حيث أمكن البعد وسهل عليه وأمن وأراد به والاسن لغيره
من الناس البعد عنه بقدر بعده عنهم ويندب أن يضيف شخصه عنهم أيضا والابنية الواسعة في هذا
كالصحراء وأما عقيدته بالأخراج الأبنية العدة (قوله) ويستتر) لازجاج وما صاف بخلاف سائر القبلة كيرس
ويقدم الستر على البعد وغيره لو عارضه والستر مندوب عن أعين من لا يحرم نظره إلى عورة سواء كان
بحضرة أو واحتمل مروره عليه وواجب في غيره كذلك وجوب النفض لا يسقط وجوب السترن إن علم
غض البصر بالقل لم يجب الستر (قوله) ونحوها) أشار به إلى أن الراد بالصحراء ما يحصل فيه النظر ولو احتالا
سواء كان في بناء يمكن تسقيفه أو لا والتقيد بثلثي ذراع وثلاثة أذرع غير معتبر لأنه ناشئ عن توهم اتحاد
سائر القبلة والاعين وليس كذلك لأنه لا تلازم بينهما من لا يحرم التكشف على محبوس بين جماعة تعذر عليه
الستر ولأنه خاف خروج وقت الصلاة بخلاف خوف خروج أول الوقت أو فوات الجمعة لاتساع الوقت مع
وجود البذل فيها كما يأتي (قوله) ولا يبول في ماء والغائط كالبول ومصبغاه كذلك (قوله) لا الكراهة إن كان
مباحا أو ملكا ولم يتعين للطهارة به أو الحرم مطلقا قال شيخنا الرمل لم يستبحر فتأمله (قوله) ويبنى أن
يحرم الخ) هو مروج الان حمل على أن معه خوف تنمخ بدن أو توب (قوله) لأن فيه اتلافا) تقدم جوابه
بأن مكان طهره بالكثرة (قوله) فالأولى اجتنابه) أي أن لم يستبحر والحاصل أن نحو البول في الماء مكروه بالليل
مطلقا لأنه ما وى الجن وأعمال يحرم كتنجس العظم لأنه قد لا يتنجس هنا أو لافيه من تنجس ما يتناولونه
بخلاف الماء ويكره بالتهار الا في أركد مستبحر وجار كثير (قوله) ولا في جحر) أعاد العالم لدفع توهم
عقب جحر على را كد فيكون المعنى في ماء جحر وليس مرادا فتأمله وكلامه في البول ومثله الغائط كما
تقدم (قوله) نهى أن يبال الخ) وصرفه عن الحرمة عدم الاقتضى له لذلك لو علم أن فيه أذى له بما فيه أولا
فيه به حرم الا في حيوان ينسحقه ولا تعذيب (قوله) التغب) فيه إشارة إلى أن الحجر والتقب مترادفان
وهو ما فيها استدارة وإن السرب والسنق ما فيها استظالة والمراد هنا الأعم فتأمله (قوله) ما قبل أن الجن
الخ) فيه إشارة إلى أنه غير مريض فغير الخن كذلك كيرس (قوله) ومهب ريح) أي جهة هبوبها حال هبوبها
سواء من الأعلى أو الجوانب أو الأسفل (قوله) رشايش البول) وكذا رشايش الغائط المانع أما الجلمد ففي
شرح شيخنا الرمل تعالى والله عدم الكراهة وخالفه شيخنا الحول ربح الغائط وسواء في المعد وغيره وما
ذكره من عبد الخلق وغيره من التعارض هنا بهبوب الريح عن عين القبلة وشيها يمكن عقلا لاعادة فتأمله
(قوله) تسببا الخ) جواب عن كونها يلغى أن أنفسهما كثيرا المفهوم من الحديث المذكور وسكت عن
جواب الشبهة لهما من تعدد المكان بالطريق والظلل (قوله) وللمنى الخ) يفيدان في الحديث مضافا محذورا
(قول الشارح) يحصل له رشايش البول) أي فيختص بالاستقبال وهذا ما في الرافعي وقال فيا روى من أنه
صلى الله عليه وسلم كان يستمخر الريح بمعناه ينظر من جحرها فلا يستقبلها لا بعد عليه البول لكن
يستدبرها انتهى وتارة قال في المراقي في ذلك لما في الاستدبار من عود الرائحة الكريمة (قول الشارح
الذي يتخلل في طريق الناس إلى آخره) هذا مفرد واللعانان منى فلا بد من تأويل وقد يقال هو منى في المعنى

الشتاء وشملهما قول المصنف متحدث بفتح الدال اسم مكان التحدث وكلامه في البول وصرح في الروضة بكرهته في فارة الطريق ومثلها التحدث أما التفوط فقال في شرح اللهب وغيره ظاهر كلام الاصحاب أنه في (٤١) الطريق مكروه ويغني أن يكون محرماً

فيه من إيذاء المسلمين ونقل في الروضة كأصلها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام وأقره ومثل الطريق في ذلك التحدث وعبارة الروضة هنا كأصلها ومنها أي الآداب أن لا يتخلى في متحدث الناس (وتحت مشعة) صيانة للثمرة الواقعة عن التلوّث فتعافها النفس والتفوط كالبول فيكرهه قال في شرح المذهب ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره قال ولم يقولوا بالتحريم لان التنجس غير متيقن (ولا يشكم) في بول أو تفوط بذكر أو غيره قال في الروضة يكره ذلك الا للضرورة فان عطس حمد الله تعالى قلبه ولا يحرك لسانه وقد روى ابن حبان وغيره حديث النهي عن التحدث على الفائط (ولا تستنجي بماء في مجلسه) بل ينتقل عنه فلا يحصل لمرشاش نجسه قال في الروضة الا في الأغلية العدة لذلك فلا ينتقل لانه لا يناله فيها رشاش ولا ينتقل المستنجي بالحجر لانتفاء الغنى المذكور (ويستبرئ) من البول) عند انقطاع

وهو التخلي أي اتقوا تخلي الخ والتخلي يشمل البول والفاض فهما مكروهان على المعتد من الخلاف المذكور في الشارح ومحل الكراهة في الحديث المباح والا فلا يكره ذلك بل يجب ان لا يكرهه عليه دفع معصية (قوله من إيذاء المسلمين) ودفع بأنه غير محقق والمراد بالطريق محل مرور الناس الجائر والا فلا كراهة (قوله انه حرام) هو مرجوح قال بعضهم في عدم الحرمة نظراً لانتفاء جواز لعن آكل البول ونحوه كالشوم فراجع (قوله صيانة للثمرة الواقعة) سواء كانت من مأكل أو غيره ولو لم يسم أو نحوها أو كورك وردورق ليدفن وسدر لنسل وغيره (قوله تنبيه) قال العبادي وسقى الشجر بالماء التنجس كالبول أخذاً من العلة فراجع (قوله في كرهه) من حيث البول وان حرماً من كون الأرض ملكاً لغيره قال شيخنا الرمي والفاض لا شدة كراهة وخالفه غيره (قوله وقت الثمرة وغيره) مما قبل انما روي عن ثعلب قال شدة كراهة الى وقت مولد نحو ودي فان ظن وجوده يظهر به الحال قبل وقت الثمرة فلا كراهة يظهر أن ذلك في البول فتأمل (قوله فرغ) يكره قضاء الحاجة في الصفاء والروضة ومنى وعرفة والمزدلفة وتفرغ ومحل الرمي وغيرها من أماكن اجتماع الحاج والفقول بالحرمة مرجوح ويحرم ذلك في مسجد ولو في أناة بخلاف القصد في اللغو عن جنس الدم ويحرم في مقبرة منبوشة لما فيه من تنجس أجزاء الميت ولو صديداً وعلى قبر مطلقاً بقرب قبر بني ويكره بقرب قبر غيره (قوله ولا يشكم) عطف على يقدم بأن تلفظ به بحيث يسمع نفسه بالقلع ولو كان سمعه معتدلاً (قوله في بول أو غائط) أي في محلهما سواء قبلهما وبعدهما وحالهما على التمسك كما أشار اليه الشارح بالظرفية دون على خلافاً للخطيب في غير الأخيرة (قوله بذكر أو غيره) كقرآن وكلام عرقي (قوله الا للضرورة) فلا يكره بل يجب أو لحاجة فيندب (قوله حمد الله بقلبه) ومثله الذكر للطلوب لونه قبل الدخول وأذكر الوضوء لوضوئه فيه والذكر بعده والأولى تأخيرها ويقدم عليه الذكر التعلق بالخلاء (قوله ولا ينتقل السنجي بالحجر) أي ندبا بل لا يجب لتيسر مع ما لا يكفيه أو علم عدم وجود الماء في الوقت (قوله ويستبرئ من البول) قال شيخنا الرمي وكذا من الفائط (قوله وتر) هو بالثناة الفوقية بعد النون ومعناه الخبز والمراد مسح ذكره بأبهامه وسبابته من أسفله الى أعلاه وفي المرأة بمصرعاتها (قوله وغير ذلك) منه المشي وأكله كما قيل سبعون خطوة وعبارة الخطيب وابن عبدالحق وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة انتهى وفيه نظر ويظهر أنه لا يتقيد بعدد بل بما يظن به على الظن انقطاعه به (قوله وجوبه) حمل على ما إذا غلب على ما في ظنه عدم انقطاعه (قوله عند دخوله) أي قبيل دخول ما ينسبه ولومن أول دهليز طويل وان كان دخوله لغير قضاء الحاجة كاس (قوله باسم الله) ويكره انماها (قوله اللهم اني أعوذ بك) أي أستجير وأعتصم بك فان كان دخوله بطل قال انه عوذ أو اني أعيذه وقدمت البسمة على الاستعاذة هنا عكس القراءة المناسبة لبعدها (قوله خروجه) أي بدتمامه وان بعد كدهليز طويل كاس (قوله غفرانك) ويندب تكراره ثلاثاً وسبب سؤاله خوف تقصيره في شكر نعم الله تعالى حيث أطعمه وسقاه ثم هضمه ثم سهل خروجه باعتبار الطريق والظل (قول المتن وتحت مشعة) قال في شرح المذهب سواء في ذلك المباحة والمأوكة (قول الشارح قال في الروضة يكره ذلك الا للضرورة) أي ولو كان ذلك برد السلام (قول المتن ويستبرئ) فائدة يكره خشو الذكر بطن ونحوه (قول الشارح لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية) زاد في الكفاية أيضاً ولأن الماء يقطع البول على ما قيل

(٦ - قليوبى وعيمره - اول) بالنجس ونثر الذكرو غير ذلك وهو مستحب لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كقوله في الكفاية ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه يشهد له رواية البخارى في حديث القبر بن لا يستبرئ (ويقول عند دخوله باسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك

وأتركه الذي كفي ذلك الوقت وان طلب تركه خصوصاً من صحبه تركه قلبى وغفرتك مفعول مطلق أو مفعول به (قوله الحلقة الذي أذهب) هذا لقاضى الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب (قوله بضم الحاء والباء) قال في الدقائق ويجوز إسكان الباء وقال في تهذيب الأسماء بأنه انضم خاصاً بعبادته والأسكان مطلق على هذا وعلى الشدة والمكره والكفر وعلى ذلك فلا حاجة لقول الشارح ولقوله (قوله) ويجب الاستنجاء أى على سبيل الشرطية وأما عبروا بالجواب مراعاة لرد قول أى خفيفة ولأن من أمتنا بضم وجوبه وهو بالماء يقال له استطابوا بالحجر استجمار وقيل الاستطابة بالاستنجاء وهو لونه القطع من نجوت الشيء فطعت لقطع للتنجى الذى عن نفسه به وعرفنا أن الخارج من الفرج عن الفرج بقاء أو حجر بشرطه أى لئلا يكون مطلقاً والحجر بما أتى أو بشرط الحجر لذلك كقول ابن حجر ونسبته بالإحكام الحجة أى بحسب عولضه لأن أصله الإباحة ثم انتقل إلى الوجوب وقد يندب كجفع الحجر جمع للماء كذا قال وفيه بحث والوجه تمثله بغير الملوئ كما أتى وقد يكره كما فى نحو ما من زمزم وسبأى عن شيخنا أخلاف الأولى والأولى تمثيل الكراهة بالاستنجاء من الریح على وجهه كما أتى وقد يحرم كفى التقليل بطوع وقد لا يجوز كفى الطعوم. وأما يجب من خارج ما أتى من آخر الفصل وإن كان قدراً لا يزيله إلا الله خلقاً للحطوب وخرج بالملوئ خروج الریح فلا يجب فيه الاستنجاء بل يكره ممنوعاً وإن كان المحل رطباً لأنه مظهر على الراجح بل يحرم لأنه عبادة فاسدة فراجع (قوله إزلة النجاسة) فهو ليس على الفور والتم عند خروج وقت الصلاة بتركها فقط نعم يجب الفور لعدم تأويله من علم علمه فى الوقت كما مر ويتضح عليه إرادة القيام إلى الصلاة ونحوها وموجب الخروج بشرط الانقطاع ويجب تقديمه على الوضوء فى حق صاحب الضرورة وعلى التيمم مطلقاً (قوله بقاء) شمل ما من زمزم وهو مكره وعند الحطوب وإن حجر وقال شيخنا خلاف الأولى لما قيل إنه يورث الباسور ويلحق به فى خلاف الأولى والكراهة مانع من بين أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وما الكثرة ولما للتضروب على أهله (قوله أو حجر) قال العلامة إن قاسم وهو رخصة ومن خصائص هذه الأمة وفيه نظر بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم سأل أهل قباء بماذا أتى الله عليكم بقوله فيه رجال الأئمة فقالوا لا رسول الله لا نعرف شيئاً إلا أننا كنا نضع الحجارة بالماء وقد يقال إن الخصوصية من حيث الانقضاء عليه فتأمل وشمل حجارة الذهب والفضة وإن حرم بالمياه أمنهما وشمل حجارة الحرم وكره بها وقال شيخنا لا كراهة وشمل الموقوفة غير المسجد مطلقاً ويجزى بها لكن مع الحرمة فيها وسبأى ما فى المسجد وشمل نحو الجواهر (قوله للوافى) هو مجرور تحت لما والحديث الأول دليل الجواز والثانى دليل الوجوب والثالث دليل عدم جواز النقص عن الثلاث وما بعد الأول دافع لتوهم الخصوصية به صلى الله عليه وسلم (قوله بأن يقدم الحجر) هو تصور الجمع قال شيخنا ولا يشترط في الجمع طهارة الحجر ولا كونه ثلاثاً فيسكن بالنجس ولومن مغلط قال ولا يسجد جمع للماء والحجر غير الاستنجاء من النجاسة ويقدم فى الاستنجاء بالماء قبله وفى الحجر ولوم الجمع دبره بسرعة عفاة ولستعمل من الماء قدر يظف على الظن زوال النجاسة به علامته زوال النعومة ولا يندب الاستماتة فى الاستنجاء بنحو الشان ولا شم اليد بعدة فان شهما فوجد رج النجاسة لم يضربان كان من بين الأصابع ويضربان كان من ثلاثاً للمحل لدلالته على (قول الشارح والحديث بضم الحاء والباء) قال فى شرح مسلم أكثر الروايات بأسكتة تمثيل هو المكروه مطلقاً وقيل الشر وقيل الكفر وقيل الشيطان (قول المتن) ويجب الاستنجاء) خالفه فى حقيقته ولأن من قيساعلى الأثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر لا يرمى مع وجود الماء وذهب بعض العلماء إلى تعين الحجر (قول المتن) وجهها إلى آخره) وعلى وجهه أهل من أن الشان عليهم لمهم

(وفي معنى الحجر) الوارد (كل جامد ظاهر قاع غير محتم) كالخشب والحرق (٤٣) والخشيش فيجزى بالاستنجا به

واحتز بالجامد الذي زاده على الحرر عن ماء الورد ونحوه كما قاله في الدقائق وبالظاهر عن النجس كالبرق والتقالع عن غيره كالقصب الأملس وبذر محترمه عنه كالطوموم في الصحيحين انتهى عن الاستنجا بالعظم زاد مسلم فانه تعلم اخوانكم يعني الجن مطعوم الانس كالخبز أولى فلا يجزى الاستنجا بواحد مما ذكر وبعضه في المحترم (وجلد دغ دون غيره في الاظهر) فيهما وجه الاجزاء في اللدوغ انه اتقل بالذبح عن طبع اللحوم الى طبع الثياب ومقابله يقول هو من جنس ما يؤكل ووجه علم الاجزاء في غير اللدوغ انه مطعوم ومقابله يقول هو قديد فليح في الثياب (وشروط الحجر) لأن يجزى (أن لا يحف النجس) الخارج (ولا يتقل) عن الوضع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه (ولا يطرأ

بقائها فتجب اعادته (قوله وفي معنى الحجر) أي قياسا عليه بماجم ازالة النجاسة وفيه القياس على الرخص وهو صحيح حيث استنبط لهما معنى كاهنا (قوله الوارد) دفعه به قياس الشيء على نفسه (قوله كل جامد) دخل فيه الحرر كالديباج والورجل فيحل على للتمد (قوله وبذر محتم عنه) أي الغنم فيحرم ولا يجزى ومنه نورة وأنجيل لم يبدل وكل علم شرعي وأكته كالنطق الآن لاما كان لأنه كان فلسفة ومنه جزي حيوان متصل مطلقا ولو نحو صوف أو منفصل من آدمي ولو مملها كحري ومرتود ومنه جزي مسجلوان انفصل وجاز يبعده بعض الأئمة وقال شيخنا به محتاجا يصح بيعه ومنه حجارة الكعبة الأولى من للسجد ولا نظير في ترددها ومنه جلد مصحف ولو منفصلا حيث نسب اليه وجلد علم حال اتصاله (قوله كالطوموم) وهو ما يت فيه الرابو منه جلد حوت جف وخشن بحيث لو بل أكل فان لم يؤكل جاز وبهنا يجمع التناقض (قوله فانها الرواية) الأولى فانه لو لم الشارح رواه بالمعنى (قوله كالخبز) أي ما لم يحرق والاجاز لخروجه من الطعوم وبذلك فارق العظم فانه لا يخرج بحرقه عن كونه مطعوما للجن وبمحرم حرق كل منها وقيل يشوز حرق العظم وهل نفس العظم هو الطعوم أم هو يودلمه ما كان عليه من اللحم وهل يأكلون عظام الميتة أيضا راجعه (قوله ويعصى به في المحترم) من حيث الاحترام ويعصى به في غيره ان قصد العبادة لفسادها وحرمه للطعوم خاصة بالاستنجا بخلاف زوال نجاسة به أو غسل الأيدي فجائز حيث احتجج اليه بقدر الحاجة (قوله وولد) هو من أفراد ما قبله ونحوه للخلاف فيه وهو محروور عطا على جامد مور فروع عطا على كل أو مبتدأ أخره محذوف أي في معنى الحجر (قوله لأنه اتقل) أي فجاز الاستنجا به وان كان يؤكل على للتمد والأقوال في جلد الدكة أما جلد ميتتها اذا دغ فالتقديم منه كما هو للتمد وأما جلد ما لا يدكى كالخار فلا يجوز كما به بدنه فقطما (قوله من النجاسات) ولو منع بعد انفصالها وكذا من الطهارات الرطبة ولا تنظر الجامدة (قوله فان جف) أي ولم يخرج بعده خارج يصل اليه ولو لم يكن غير جسده كارجع اليه شيخنا والكني الحجر فيه (قوله أو اتقل) أي انفصال على ما قاله الخطيب وهو ظاهر وان لم يجاوز الصفة والحشفة وقال شيخنا الرمي وان لم ينفسل بأن سال بعد استقراره مع الملاء في الأول تعيين للماء في النفسل فقط وعلى الثاني في الجميع وسيأتي ما فيه (قوله أو طرا) وكذلك كان سابقا على الحمل من غير الخارج وقيد به بالنجس لمصومه في الرطب والجامد ومثله لو كان من الطهارات الرطبة كبل من أثر نحو استنجا نهم لا يضر العرق لانه ضروري (قوله كالبهم) أي من غير الحيض (قوله أو كالذي) تنبع في كونه من التادر الروضة وهو غير صحيح كما هو لاني والذي والودي ودم الحيض من المتأد على الراجع فيها خلافا لمن زعم خلافه الآن يراد بالتدور قلته وجوده فليس كالبول مثلا وهو ظاهر كما تقدم (قوله أو انتشر) ولو برق ويعني عما يلاقيه غالبا من ملبوسه (قوله وحشفت) أو قدر هاهن مقطوعا أو من أمثاله من فاقدها في المراتل ولو بكر أن لا يدخل مدخل الذكر (قوله أما المجاوز لما ذكر) قال شيخنا الرمي وان ابتلى به خلافا لمن حجروا في شرحه موافقا من حجروا عليه شيخنا على من فقد الماء كافي بعض النسخ وفيه نظر (قوله بدون النفسل عنه)

بين الماء والحجر قال النووي لأصل له قال النووي بل وجه الشاء عليهم استعمالهم الماء لان العرب كانت تقتصر على الحجر (قول المتن وفي معنى الحجر كل جامد ظاهر الخ) نقل النووي في شرح الهنوب عن الخطابي جواز استعمال النخالة وديق الباقلا في غسل الأيدي ونحوها قال الزركشي والظاهر ان عدم استعمال الطعوم لا يمتنع الاستنجا الى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملح مع الملاء في غسل البهم قال وظاهره جواز استعمال الخبز ونحوه من ذلك وفيه نظر (قول المتن ووجد) قيل ان كان ابتداء كلام فلا خير له وان كان معطوفا على كل لزم ان يكون قسيما مع أنه فردد من كل جامد الخ وكذا اذا عطف على جلد ياتيه مثل هذا ولو

صفحته) في الفاظ (وحشفت) في البول (جاز الحجر في الاظهر) في ذلك الحاقا له لتكرار وقوعه بالمتأد الثاني لا بل تعيين الماء في جواز الحجر تخفيف من الشارع ودفعا تم به بالبول فلا يلحق به غير ما بالمجاوز لما ذكره في تعيينه في الماء جرمه وكذا غير المتصل بدون النفسل عنه

(ويجب) في الاستنجاء بالحجر ليجزى (ثلاث مسحات) بفتح السين جمع مسحة بسكونها (ولو بأطراف حجر) أي بثلاثة أحجار أو بثلاثة أطراف حجر روى مسلم عن (٤٤) سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها

ثلاثة أطراف حجر لأن المقصود عدد المسحات (فان لم يبق) الحبل الثلاث (وجب الانقاء) بإزالة عليها إلى أن لا يبق الاثر لا يزيله الا الماء أو صغار الحرف (وسن الاثر) بعد الانقاء للذكور ان لم يحصل بوتر كان حصل براية فيأتي بخماسة قال صلى الله عليه وسلم اذا استجمر أحدكم فليستجمر وترأ متفق عليه (و) سن (كل حجر) من الثلاثة (لكل محله) فيبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه وفي الثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين والسرية جميعا (وقيل بوزن لجانيه والوسط) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقيل من مقدمها وبالثالث الوسط (ويسن الاستنجاء بيساره) تأسيه صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو داود وغيره وروى مسلم عن سلمان نهانا رسول الله صلى الله

أى عن الجاوز وهو ما في داخل الصفحة والخشفة سواء تقطع أولا وسواء انتقل أولا وهذا بخلاف ما مر آنفا والوجه الأخذ بهذا العموم والحاصل أن النفل عن المخرج لا يجزى فيه الحجر مطلقا وأن للتصل بيكنى فيه الحجر ان لم يجاوز ما ذكر سواء انتقل أولا وبذلك علم أنه لا حاجة لما زاد في النهج بقوله أو تقطع فتأمل ~~مخرج~~ فرج الحجر في فرجى للشكل ولا في أحدهما الا ان اتضح به أو كان له ثقبه واحد وقدم اجزؤه في الثقب المتفتحة في الاسناد الحلقى دون العارض (قوله أى بثلاثة أحجار الخ) دفع هذا التفسير بما مر أن كل مسحة بثلاثة أطراف ويكنى طرفان أو طرف واحد ينجنس أو غسله وجفأ وكشط ما في الحبل منه (قوله عدد المسحات) وبذلك فارق رمى الجمار لأن مقصوده عدد الرميات كذا قالوا وفيه نظر واضح لأن المتبر هو المسح والرمى وهو متعدد فيها لا المسوح به والرمى بسواء تمدد فيها أولا واكتفى بغير الحجر هنا أيضا لأن المقصود زوال النجاسة (قوله ينيق) يقرأ بفتح الياء والقاف ويضم الياء وكسر القاف كذا ضبطه بعضهم والحبل فاعل في الأول ومفعول في الثاني (قوله بخماسة) وهو موضع الثالثة فتكون للسرية فان حصل بوتر لم نسن الزيادة عليه فعلم أنه لا يسن تثلثه كغسلات السكب ونقل عن شيخنا الرملى طلب تثلث النجاسة الكلبية وتثلث الاستنجاء بالماء فليظهر ما هو (قوله وسن كل حجر الخ) قال تعميم مندوب وكل عطف على الاثر قال شيخ شيخنا عميرة وهذا ما في الشرحين والروضة وعليه غالب المحققين ولم أر لشيخنا نبي شيخ الاسلام في النهج وغيره سلفا في وجوبه واعتداده شيخنا الزيدى والعلامة العبادي ورد على ابن حجر دعوى أن الوجوب منقول واعتمد شيخنا الرملى كوالده أن التعميم واجب تبعا لشيخ الاسلام لكن يلزم عليه الغاء الوجه الذي بعده بالتوزيع وجعله لشدة الاعتدال بما لا معنى له ولا معمول عليه (قوله فيبدأ) أي ندبا ويضع الحجر أولا على محل طاهر ندبا ولا يضر انتقال النجاسة في الادارة (قوله ويسن الاستنجاء بيساره) وهو بالماء واضح والحجر في الدبر ما تقدم وأما بالمجرى قبل فلم يذكر وهو في الرأاة كالدبر وفي الذكر أن يمسك الحجر بقبضه ان أمكن والا فييساره ويمسك ذكره يمينه ولا يجرى كما يضع الحجر على رأسه مرة بعد أخرى ولا يكرر الوضوء في محل واحد كذا في نحو الجدار وله المسح عليه لأعلى ولأسفل ويمتأشلا حيث لم يتكرر على محل واحد كما مر (قوله بالوث) خرج الملوث فيجب وان كان قدرا قليلا بحيث لا يزيله الا الماء أو صغار الحرف كما مروى يكنى فيه الحجر وان لم يزل شيئا كما أنه يكنى على قول التنب الذي كور في غير الملوث وتقدم حكم الرج

باب الوضوء

هو أول مقاصد الطهارة كما مر وقدمه لعمومه وهو لغة النظافة لأن أصله من الوضأة وهي النظارة والحسن وشرعا استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتتحة بنية وخسخت هذه الأعضاء لأنها محل اكتساب الخطايا التي يكفرها الوضوء وفرض مع فرض الصلاة وقيل بعد ستة عشر شهرا من الهجرة ولعلمهم على هذا كانوا

قال ومنه جلد لكان أولى والمخلص أن يقال هو من عطف الخاص على العام (قول الثن والوسط) كل موضع صلح فيه بين كالمص والجماعة والقلادة فانه باسكان السين لا غير وان لم يصح فيه بين كالدبر والساحة فالفتح ويجوز الاسكان على ضعف نبيه عليه النووي في الدقائق

باب الوضوء

عليه وسلم أن نستنجي باليمين (ولا استنجاء) للدود وير بفتح العين (بالوث في الاظهر) لفوات مقصود الاستنجاء من ازالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لأنه لا يتجاوز رطوبة خفيفة ويجزى الحجر فيه وقيل في قول التادار وعلى الأول يستحب الاستنجاء منه خروجا من الخلاف وقول للحرر لا يجب أوضح (باب الوضوء) هو مشتمل على

يصلون به لكن على سبيل الندب والنظافة لانه من الشرائع القديمة ولم ينقل وقوع صلاة لتبرع عن بدونه فراجعه وفرض أولاً لكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق الاعم للحدث وعلم أنه ليس من خصائص هذه الامة الاثر وهو بياض عليه يوم القيامة للسمي بالرة والتجليل (قوله فرض وسنن) اقتصر عليها ذكرها في الباب والردا بغير وضه أركانها وأما شرطه كالغسل في الماء المطلق والعلم به ولو ظنا بالاجتهاد وعدم المانع الشرعي كالحيض الا في نحو أغسال الحج وعدم المانع المحس كشمع وجري الماء على العضو ووجود التقضي لا نحو الشاك والاسلام لغير ذمية لتحل لجليها والتمييز لغير مجنونة كذلك وطفل في الحج وعدم الصارف كردونية تبرد ونحوها وعدم التعليق الا بان شاء الله بقصد التبرك فقط وتميز فرائضه من سنه الاجال لم يقصد بغيره نفلا ودخول الوقت لصاحب الضرورة وتقديم استنجائه وتحفظ احتيج اليه وأما غسل عضو زائد اشبهه والجزء الذي يتم به الواجب من كل عضو فهما من الاركان لانهما بعضا ويجوز عدما شرط الاعداد بها (قوله فيم كل فرض) أي جملة الافراد كما ذكره فهو من الحكم على لفظ العام لا على حكمه الذي هو كلية محكوم فيها على كل فرد فرد للتقضي أن كل فرد منها ستة فتكون ستة وثلاثين وهو باطل قطعاً (قوله نية) ويتعلق بها سبعة أحكام نظمها بعضهم بقوله

حقيقة حكم محل وزمن • كيفية شرط ومقدود حسن

خفيتها لغة العزم أو القصد وشرعا القصد للقران للفعل وحكمها الوجوب ولو في النفل للاعتدابه ومحلها القلب وزمنها أول العبادة وكيفيةها بحسب الابواب كالصلاة هنا وشرطها الاسلام والتميز والمقصود بها تمييز العبادات عن بعضها وأوعن العادات واشترط بعضهم قصد أفعال الوضوء كالصلاة واستظهره العبادي (قوله حدث عليه) المراد بالحدث السبب لان غيره لا يكون عليه تارة دون أخرى ولا يحتاج لتأويل بل رفع حكمه (قوله ما يصدق الخ) لاجمع افراده لانه منكره فيم (قوله حدث البول) بالاضافة البيانية كاعلم (قوله ارفع حكمه) أي أنه منزل على ذلك وان لم يلاحظه التاويل يعرفه وينصرف الرفع العام كاسياني (قوله ليدخل) أي صريحاً بخلاف عبارة الحرر لانهما أن الال للاستفراق وفي الادخال نظير من حيث الخلاف (قوله بعض أحداثه) أي فردا منها وان نفى بقيتها بخلاف من نوى جزء فردا منها فانه لا يصح كبعض حدث البول لانه اذا نفى بعضه نفى كله لعدم تجزئه ولا تعارض بالمثل لقوة جانب البقاء بالاستدامة وفارق الطلاق بأنه إيجاد بعض معدوم وليس دوام العصمة ارفعا لبقائه وفي الحقيقة انه لاجمع بينهما ما وانما نظير ما هنا ما لو قال أوقعت عليك طلبة ورفعت بعضها فانه يغلب جانب الباقي وحينئذ فلا تخالف بينهما فتأمل ولا يشك ما هنا أيضا بما قالوه من الحاق ما لم يظهر من الشمس بمظهر في وجود النهار وبقائه لأن وجود النهار قد تحقق بما هو ظاهر وليس بقاء الليل تحققاً بما خفي لاحتمال استمراره عما يمنع من رؤيته على أن اسم النهار يطلق على جزئ منه وكلامه من هنا يلمح قول البيهقي انه اذا نوى رفع حدثه في حق صلاة لا في حق غيره لم يصح ومثله لو رفعه لصلاة دون أخرى أو استباح به صلاة دون صلاة أخرى فكأنه في ذلك رفع بعضه وأبقى بعضه بخلاف ما لو قصد أن يصلي به صلاة دون غيره فاصبح لأنه في هذه رفع جميعه في صلاة وصلاة غيرها به موكول اليه وانما يصح فيما لو قال أصلي به في محل نجس لوجود النسي في فهو كالموكل الوضوء على شهيد للمركبة أو ليطوف به حالا وهو بمصر مثلاً وأصلي به صلاة لاسبب لمافي وقت الكراهة وقول شيخنا الرمي بالصحة في هذه يحمل على ما دأب به فقهاء الصلاة لصحتها في الجملة فهو كالموكل الوضوء للصلاة عار يافانه تصحح لذلك ولو نوى الوضوء للقراءة كان كفت والافلاصلاة يصح خلافه لابن حجر وفارق الزكاة نية عبادية بدنية ولو نوى رفع الحدث ان كان عليه والا فتجديد يصح عند شيخنا الرمي (قوله غير ما عليه) قال شيخنا الرمي وان لم ينصو رمنه كالحيض للرجاء لكن في وجوده والعلل له حينئذ نظر (قوله فتوى رفع حدث النوم) ونبته تنصرف لما عليه

فروض وسنن وبدأ بالأول فقال (فرضه) هو مفرد مضاف فيم كل فرد منه أي فرضه كافي للحرر (سنة أحداهنية رفع حدث) عليه أي ما يصدق عليه حدث كأن ينوي رفع حدث البول الصادر منه أي رفع حكمه كحرمة الصلاة وبعبارة الحرر وغيره رفع الحدث أي الذي عليه وعدل عنها إلى ما قاله قال في الدقائق يدخل فيه من نوى رفع بعض أحداثه فانه يكفيه في الأصح ولو نوى غير ما عليه كان بال ولو لم ينم فتوى رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح وضوءه في الأصح أو غالطا صح قطعاً

كأمر وليس عليه نوم فلم تصادف نيته حدثا وانما سمت الغلط لأن يتصادفت حدثا عليه باعتقاده أنه عليه فهو قاصد رفع النعم ولم يضره الغلط لأن التعرض للاستباحت لا يجب جملة ولا تفصيلا وبذلك سقط بالبعثهم هنا (قوله مقتصر) أي فرد من أفراد ما يقتضي الوضوء في نفسه وإن لم يقتضيه التاوي فصح بنية متى استباحة من للصحة ما لم يقصد الحاجة تعلمه لعدم افتقاره بهذا التقيد وصح الوضوء بهذه المسبحة أيضا (قوله أي الوضوء) فسر به بذلك أخذنا من عدم صحة بنية ما يتبدل به الوضوء الآتي وأخذ بعضهم له من الاستباحة لأصح لأن يترجم عليه صحة الوضوء بنية استباحة ما يتبدل به الوضوء وليس كذلك فتأمل (قوله فرض الوضوء) ومثله فرض الطهارة للصلاة أو الطهارة للصلاة وكذا فرض الطهارة للصلاة بخلاف العلامة الحطاب وشمولها لآلة النجاسة مبرح لأنه لا نية فيها وانما التعرض فيها وقوعها فرضا ولا يكتفي بنية الطهارة فقط اتفاقا والرد بالحدث في نية فرض الوضوء الشرط وهو يسمى فرضا لاحقية الفرض والالكان بأثم بتركه اذا خرج وقت الصلاة مثلا وكان لا يصح من المجدد ولا قبل الوقت لامن الصبي فتأمل (قوله لأنه قد يكون تجديدا) أي ولفظ الوضوء شامل للأوجب والتدبوس وربان نية فرض الوضوء وأداء الوضوء صحيحته من المجدد أيضا (قوله لبقاء حدثه) أي الأمر الاعتباري والنع العام لأنه لا تنصرف اليه الثانية كإمر وليس هنا الأهو فقط فريدخل الخاص أيضا فلا يقال ان لفظ الرفع مشترك بينهما فينصرف لذلك الخاص بالقرينة وبذلك فارق يترجم الحدث من الجنب وقوله اذا نوى الرفع الخاص بصحة نيته عما هو كونه ذلك القصد يتضمن الاستباحة الخاصة التي هي المقصودة منه لا بمعنى أنه رفعت جزءا من حدثه مطلقا لأن طهارته بدأ مسبجة لرافقة فتأمل فإنه يرض عليه بالتواجد (قوله لتكون نية الرفع للحدث السابق) أي لرفع النعم للرب على الحدث السابق على وقت النية لأن الحدث ارتفع وخلفه حدث آخر وكذا نية الاستباحة المذكورة (قوله لتضمنها لنية الاستباحة) هذا كلام مسلم لكنه مغالطة لأن الاستباحة التي تضمنها الرفع عامة لرفعها الأمر الاعتباري والنع العام كما تقدم وليس كذلك في صاحب الضرورة لأن الاستباحة له في أمرا خاص فلا تشبه احداهما بالآخرى ولذلك كانت نية الاستباحة في حق كنية التيميم سببا بحرف فرض ونوافل أو نوافل وجدها نعم لو أراد الرفع رخصا خاصا كفاه لتضمنه الاستباحة التي هي خاصة به (تنبيه) يشترط في وضوء دائم الحدث تقدم الاستنجاء كإمر لا تقسم ازالة النجاسة بخلاف التيميم لقوة الماء قاله شيخنا وفيه نظر لان الاستنجاء من ازالة النجاسة أيضا كإمر وقد يفرق فراجع به في فائدة في قد علم ما تقرر أن النية في حق السلم غير المجدد تؤدي بأوجه ثلاثة وهي كونها مضافة الى رفع أو الى استباحة أو الى وضوء وأن غير السلم له الوجهان الآخران وأن المجدد له الوجه الأخير نعم ان أراد بنية فرض الوضوء أنه فرض عليه لم يصح (قوله ومن نوى تبردا) أي مثلا ومنه غسل لعة في المرة الرابعة لان قصدها صارف (قوله ما مع معتبرة) أي مع استحضاره لها فان غفل عنها انقطع عتق بني السلم على ماضى بتجديد نية معتبرة على العضو الذي انقطع عنه النية ويثبت كل منهما على ماضى ان لم يكن متوقفا على نية أوليكن بطلانه باختباره (قوله لحصوله من غير نية) خرج ما لا يحصل الا بها وهو ما مطلوب للاصلاح كنية الغتراف في محلها من كون الماء قليلا كذا في الوجه خلافه نظرا الى أن شأنها الاصلاح فلا تضر مطلقا ولو نوى رفع المحدث معها ارتفع وصار الماء مستعملا وامام مطلوب للاصلاح كنية

(أو) نية (استباحة) مفتقر الى الطهر) أي وضوء كالصلاة والطواف ومس للصحة (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء وفي شرح المسبب في نية الوضوء وجه انه لا يرتفع به الحدث لأنه قد يكون تجديدا والأصل في الثانية حديث الصحيحين المشهور عما الأعمال بالنيات (ومن دام حدثه كتمسحاضة) ومن به سلس الثبول (كفاه نية الاستباحة) كثيرة (دون الرفع) لبقاء حدثه (على الصحيح) فيهما) وقيل لا تكفي نية الاستباحة بل لابد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لاحق وقيل تنكفي نية الرفع لتضمنها لنية الاستباحة (ومن نوى تبردا مع نية معتبرة) كنية كما تقدم (جاز) لذلك أي لم يضره في النية للمعتبرة (في الصحيح) لحصوله من غير نية والثاني يضره للاشراك في النية بين العبادة وغيرها ونية التنظيف كنية التبرد فيها ذكر (أو) نوى ما يتبدل

لهوضوء كقراءة أى نوى
الوضوء لقراءة القرآن
أو نحوها (فلا يجوز له
ذلك أى لا يكفي في التنية
في الأصح) لأن ما يندب
له الوضوء جازم مع الحدث
فلا يتضمن قصده قصد
رفع الحدث والثاني يقول
قصده حالة كإله فيضمن
قصده ما ذكر (ويجب
قرنها بأول الوجه) أى
بما بعد الوجه لحال أول
المسئلات وجوبها ولا
بما قبله لأنه سنة تابعة
للواجب (وقيل يكنى)
قرنها (بسنة قبله) لأنها
من جملة الوضوء كغسل
الكفين ولو وجدت التنية
في أثناء غسل الوجه دون
أوله كفت وجوب إعادة
للسؤال عنه قبلها كما قاله
في شرح الهذب فوجب
قرنها بالأول ليعتد به (وله
تفرقها على أعضائه) أى
الوضوء كأن ينوى عند
غسل الوجه رفع الحدث
عنه وهكذا (في الأصح)
كما يجوز تفرق أفعال
الوضوء والثاني لا كما
لا يجوز تفرق التنية في
الصلاة على أجزائها (الثاني
غسل وجهه) وقال تعالى
فاغسلوا وجوهكم (وهو)
طولا (ما بين منابت)
شعر رأسه غالبا ومنتهى
لحيه) أى آخرهما وما
الظمان اللذان عليهما

ما يندب له وضوء فهو كنية التبرد أو غير مطلوب كالتعلق فيضرم مالم يقصده التبرك وحده كما مر (قوله
أى نوى الخ) دفع هذا التقدير بما هو كلام المصنف من أن النوى نفس التدب الذي هو السبب كافي
الغسل السنوية وهو لا يصح هلالا طلب الوضوء لا يتوقف على تلك الأسباب هنا (قوله لقراءة القرآن)
بأن لاحظ في نية استحبابه القرآن فهو قيد بطلان فإن لم يلاحظ ذلك حال التنية صحت كما علم بعمام (قوله
قصده حالة كإله) هو فعل ماض وضيمير ملتصق بغيره لا نوى والبارز للنوى ويصح في حالة كإله أن يكون
حالا من الأول والثاني ولا يصح كونه مصدرا لما فإنه لقاء بعده وللتصرع بالفعل بعدها فتأمل ولا تعدل
عنه (قائدة) كل عبادة وقع فيها تشريك فإن فاعلها يثاب عليها إن غلب الأخرى كما لو انفرد قاله
الغزالي وقال ابن عبد السلام لا نوابه مطلقا والفقول الأول (قوله ويجب قرنها) أى لا يعتد بها الا كذلك
فأفهم (قوله بأول غسله) أى بأوله المسؤل لا بأول مسؤل منه بدليل ما بعده عن شرح الهذب ولو حمله
الشارح على المعنى الثاني لرد الشد إليه عبد المصنف عن عبارة المحرر وليكون له زيادة لفظ غسل فائدة لكان
أولى وكان فيه استثناء عما في شرح الهذب وكان فيه دفع إيهام عدم الاكتفاء بها أو أنها ليست مما يجب
فتأمل (قوله بما بعده) كاليدين ثم إن تفرغ غسل جميع الوجه وجبت عندهما وكذا بقية الأجزاء (قوله ولا بما
قبله) أى ما يطلب التنية عنده تدب من مطلوبات الوضوء كالتم والألف نعم إن اتسل شئ من الوجه مع أحدها
واقتربت التنية بكفت مطلقا وإن قصدهما وحدهما وتجب إعادة غسل ذلك الجزء مع غسل الوجه إن لم يقصد
الوجه وحده على التعمد وقال الخطيب لا يجب أن قصد تمامها أيضا يحصل نواب نحو الضميمة إن وجبت
إعادة غسل الجزء والافلا وقال ابن حجر بقوا مطلقا لا اعتداد بالتنية ووافق شرح شيخنا في بعض النسخ
قبل رجوعه عنه (قوله في أثناء غسل الوجه) ولو لم يقرنه ما يندب غسله منه من الشعر والبشرة كالخارج من
الشعور عن حد الوجه وأما استرسل من اللحية نعم لا تسكني مقارنتها الشعر باطن لحية كثيفة ولا يجب غسله
لأنه الواجب ولو لم توجد التنية مع السن المتقدمة فالتنية نوابها وإن سقط بها الطلب (قوله على أعضائه) أى
الوضوء ولو مندوب لكن يشع أن لا ينوى على التدب بنحو الرفع بل ينوى الوضوء فقط (قوله كأن ينوى
رفع الحدث) ومثل رفع الحدث غيره من نيات الوضوء السابقة كما يؤخذ من السكاك خلافا لمنعه في غير
الرفع (قوله عنه) وإن نفي غيره وهو قيد لكونه تفرقا لاحتياجه إلى التنية فيما بعده ولو لم يقل عنه لم يكن من
التفرق لشمول التنية لما بعده وكل الأعضاء بعده كذلك كما أشار إليه بقوله وهكذا وظاهر كلامهم أنه لا يوجد
التفرق في العضو الواحد فراجع (قوله كما يجوز تفرق أفعال الوضوء) وأما لم يزد لفظ له كما زاده في النهج
وغيره فإذ جواز التفرق لتمام الحدث وإن لم يجز له تفرق أفعاله كما هو المعتقد (قوله والثاني لا كالخ)
ورد بأن الصلاة لا يجوز تفرق أفعالها بنحو ثلاث خطوات مثلا (قوله غسل وجهه) وإن تعدد الأفعال
زيادته وليس على سميت الأصلى وتجب التنية عند كل وجه الاعتدال الذي هيئنا فلا تسكني عنده وإن وجب غسله
ولا بد منه مع كل مشبه والأيدى والأرجل كالوجه في السفل ويجب في الرأس مسح جزء من الأصلى إن علم
ومسح جزء من كل ما شبه (قوله لما أخذ منها الوجه) أى الذي هي سبب تسميته بذلك لا بمعنى الاشتقاق
النحوي ولا حاجة لما شنع به مضمنا (قوله إذا لا يجب غسل داخل العين) ولا شعر ينشفيه ومثله داخل
التم والألف وإن ظهر بقطع ماسترأهم يجب أن يغسل مآظهم بالقطع ما كان محاذيا للظاهر ويجب غسل
ظاهر نحو أنف من نقد وتسكني التنية عنده ولا ينقض لمسح وجهه غسل جميع ما ذكر عن النجاسة على التعمد
(قول الشارح والثاني يقول قصده حالة كإله) الضمير في قوله قد دبر رجوع للخص والضمير في كإله يرجع
لقوله ما يندب

ولا يستحب ومنتهى اللحين من الوجه وان لم تشمل العبارة (فمنه موضع الغم) وهو ما نبت عليه الشعر من الجبهة وليس منه موضع الصلع وهو ما تحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنه احتز بقوله غالبا (وكذا التحذيف) بالمعجمة أى موضعه من الوجه (فى الأصح) لحاذاته بياض الوجه وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزعة تعاد النساء والأشرف تنحية شعره لبتسج الوجه (لا الزعتان) بفتح الزاى (وما بياضان يكسفان) (٤٨) الناصية) أى ليستامن الوجه لانهما فى تدوير الرأس (قلت صحح الجمهور أن

موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال شعره بشعر الرأس ونقل الرافى فى شرحه ترجيحه عن الأكثرين وتبع فى المحرر ترجيح الفزالى للأول (و يجب غسل كل هذب) بالمهملزة (وحاجب وعذار) بالمعجمة (وشارب وخد وعنفقة شعر) بفتح العين (وبشرا) أى ظاهرا وباطنا سواء خف الشعر أم كشف لان كفافته نادرة فألقى بالغالب (وقيل لا يجب باطن عنفقة كثيفة) بالثنية وقيل لا يجب غسل باطن الكثيف فى الجميع لان كفافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به الواجبة (والاجبة ان خفت كهدب) فيجب غسلها ظاهرا وباطنا (والا) بأن كشت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها لعسر اىصال الماء اليه وغسل بعضها الخارج عن الوجه بطريق التبعية له لحصول المواجهة به أيضا (وفى قول لا يجب غسل

(قوله ولا يستحب) أى بل يكره (قوله وهو) أى موضع الغم فالغم اسم للشعر المذكور ويقال لشعر القفا أيضا والعرب تذهب لكل لانه يدل على البلادة والجبن والبخل وضده الأزع ولذلك يمتدح به كقول القائل ولانسكى ان فرق الدهر بيننا • أغم القفا والوجه ليس بأزعا (قوله التحذيف) من الحذف لانه يزال كإبائى والعامية تبدل الذال بالفاء وهو اسم للشعر كما يؤخذ من تفسيره (قوله بين ابتداء الخ) سبأى ضبطه (قوله لا الزعتان) ولا الصدفان (قوله لاتصال شعره الخ) الأولى لانه فى تدوير الرأس لا ليرد الغم (قوله هذب) بفتح أوليهما وضمهما أى ضم فكون (قوله وحاجب) سمي بذلك لحجبه عن العين ما يؤذيها وجمعه حواجب وحاجب السلطان جمعه حجاب بشديد الجيم وضم أوله (قوله وعذار) وهو ما حذى الأذن وقال ابن حجر هو ما نبت على العظم النابت فوق العارض وهذا ناظر لتعارف والذى تصرح به عبارتهم أنه اذا جل خيط مستقيم على أعلى الأذن وأعلى الجبهة فما تحت ذلك الخط من الماصق للأذن المحاذى للعارض هو العذار وما تحته أيضا ما بين العذار والزعة هو التحذيف وما فوقه مما حذى العذار والتحذيف هو الصدغ فابتداء العذار هو أوله الماصق للتحذيف تحت الصدغ والجبين هو ما حذى الجبهة فوق الصدغ فراجع ذلك (قوله وخد) أى شعره (قوله أى ظاهرا وباطنا) مما تفسر لشعر والبشرة فالمراد بها الباطن من الشعر لانه لا يدخله فى حد الوجه السابق وكلامه شامل لما خرج عن حد الوجه وسبأى ما فيه (قوله وقيل لا يجب الخ) هو وجه ثالث سكت عنه المصنف فاقضى كلامه القطع بفصل باطن الكثيف من غير العنفقة (قوله والاحية) بالعين الشامل للعارضين كما قاله ابن سيده وكلامه يشمل الرجل وغيره وسبأى ما فيه (قوله وأسقط من الروضة الخ) فهى أولى لانه لا خلاف فى عدم وجوب غسل باطن الاحية الكثيفة وباطن الخارج الكثيف وكان المناسب للشارح أن يحمل كلام المصنف هنا على ما فى الروضة والمحرر كما هو عادته ولا يعترض عليه اذا الاعتراض بالحل أخف منه بثبوت حكم قاصد بل حكم الشارح عليه بأنه زاد مع اطلاق عبارته غير مستقيم فأمثل. والحاصل للمعتد فى الشعور أن يقال لحية الرجل وعارضاه وما خرج عن حد الوجه مطلقا يجب غسله ظاهرا وباطنا ان كان خفيفا وظاهرا فقط ان كان كثيفا وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا ظاهرا وباطنا خفيفا وكثيفا من رجل أو غيره والمراد بالخارج ما جاوز حد الوجه من جهة استرساله بالظاهر فى الاحية ونحوها الطبقة العليا للمواجهة للتخاطب لا مواجه ولا ما بينهما وانما لم يجب غسل الصدغ بالكثيف الخارج من الشعور لانه لا يحاط به رتبته بخروجه عن المواجهة الحقيقية (قوله والحقيف الخ) فان لم يميز بأن لم يكن فى جانب واحد وجب غسل (قول الشارح فى وجوب غسل ظاهرا الخارج) هذا بعمومه يشمل الخارج من الاحية وغيره من الشعور النادرة الكثافة فتستفيد منه أن باطن الخارج الكثيف ولومن عذار ونحوه لا يجب غسله قطعا عند الشيخين فيكون مقال المنهاج وفى قول بالنظر للكثيف لا يجب غسل ظاهرها فى حد الوجه منها وان كانت خفيفة فهى كالشعور قول الخ بآبى ذلك (قول الشارح وزاد مع غيره) هو حكم ظاهرا الخارج من غير الاحية

(قول)

خارج عن الوجه) من الاحية وغيرها كالعذار خفيفا كان أو كثيفا لا باطنا ولا ظاهرا خروجه عن محل القرص وما ذكره من حكاية القولين فى وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهرا وباطنا نقله فى شرح المذهب عن جماعة قوصو به وحمل كلام الرافى وغيره فى حكاية القولين فى وجوب غسل ظاهرا الخارج وأن باطنه لا يجب غسله قولا واحدا على الكثيف وأسقط من الروضة الكلام فى باطن الخارج وزاد مع غيره هنا على المحرر وعبارته وأما الاحية الكثيفة فيكنى غسل ظاهرها فى حد الوجه منها وان كانت خفيفة فهى كالشعور الحقيقية غالبا ويجب أيضا غسل ظاهرا الخارج من الاحية فى أصح القولين انتهى والحقيف ما ترى البشرة من خلاله فى مجلس التخاطب

والكتيف ما يمنع الرؤية (الثالث غسل يديه) من الكفين والذراعين (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس قال تعالى وأيديكم الى المرافق ودل على دخولهما فله صلى الله عليه وسلم فيأروى مسلم أن أباهم رضى الله عنه توضأ فغسل وجهه فاسبق الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرف في العضد ثم اليسرى حتى أشرف في العضد ثم مسح (٤٩) برأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرف

في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرف في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ (فان قطع بعضه) أى بعض المذكور من اليدين واليد مؤنثة (وجب) غسل (ما بقى) منه (أومن مرفقه) بأن فك عظم الزراع من عظم العضد (فأرس عظم العضد) يجب غسله (على المشهور) لانه من المرفق ومقابله يقول لا وإنما وجب غسله حالة الاتصال بالضرورة غسل المرفق ومنهم من قطع بالوجوب وصححه في أصل الروضة (أو من) فوقه نذب غسل (بأق عضده) محافضة على التحجيل وسبأى (الرابع مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعره في حده) أى حد الرأس بأن لا يخرج بلده عنه ولو خرج عنه بالدم يكفه المسح على الخارج قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصرته وعلى العمامة فدل على الاكتفاء بمسح

الجميع وما في شرح شيخ الاسلام مما يخالف ما ذكره غير معتد به تنبيه بيجرى هنا ما سبأى في النفس من أنه يعني عانت طبع عسر زواله وان كثرت نجاسته لم يكن فيه مثله والله أعلم (قوله يديه) أى كل يده وان تعددت وعلمت يداها مع السامطة كأمروان زاد طول السامطة على الأصلية وسواء بقيت الأصلية أو قطعت وخالف العلامة ابن عبدالحق في الثانية لان غسلها كان للتعبة وقدرت والكلام في يد نبشت في غير محل الفرض والا فيجب غسلها مطلقا والجلدة يعتبر فيها محل اتهاها فان ثبت طرفاها فكأنها موقوفة اعتبار الابتداء في شجر نقل من الحرم وأعكسه لان النظر فيه الى الوصف بكونه حرما أولا ويجب غسل يديها بالوضوء في محلها بدولون غير صاحبها بعد قطعها بحجارة الدم بحيث ينجس من ازالها محذور يميم ويجب غسل ظاهر كرف أو أصبع من نحو نقد وغسل موضع شوكه ان كان لوقلت لا ينطبق موضعها ولا يصح الوضوء معها والافلاو يجب غسل ماعلى اليدين من شعروان كشف وطال ظاهرا وباطنا ويجب ازالها عنهم من نحو جرم كسع يمنع وصول الماء ولا يضرلون نحو صباغ ولادهن لاجرم له ويجب ازالة نحو كشف ميت وما تحت ظفر من وسخ يمنع الماء (قوله مرفقيه) ولو تقدير من أمثاله (قوله أشرف) بالهمز أوله في الجميع لأن أشرف وشرع بمعنى واحد فله (قوله لانه من المرفق) اذ المرفق اسم للعظام الثلاثة (قوله ومنهم من قطع) فيه اعتراض من حيث الخلاف (قوله لبشرة رأسه) ومنها البياض فوق الاذن لا ما حولها (قوله شعر) ويكنى شعرة أو بعضها (قوله في حده) أى حالة مسحه فلا يضر ازالته بالخلق بعده كقطع اليد بعد غسلها ولا يخرج عن الحد بطوله بعد المسح أيضا ومثله جلدة تدل فلا يكتفى بالمسح على ما خرج عن حد الرأس منها (قوله ولو خرج بالمد) أى من جهة استرساله (قوله لم يكف المسح على الخارج) لانه لا يسمى رأسا وصح تقصيره في الحج لانه يسمى شعرا تأمل (قوله من وصول البلل) يؤخذ من ذلك أنه لم يمسح شيئا على رأسه فوصل البلل اليه أنه يكتفى قال ابن قاسم ما لم يقصد ماعلى الرأس فقط كما في الحرموق وبوافقه بعض نسخ شرح شيخنا الرمل وقال ابن حجر والذى يظهر الاكتفاء هنا مطلقا لأن المسح هنا أصل ولأن ماعلى الرأس قد يطلب مسحه انتهى وهو ظاهر فتأمل (قوله لا يسمى مسحا) ولعل الأول يوافقه لكنه نظر الى حصول المقصود من المسح كما علل به فلا مخالفة الا في اللفظ اذ حقيقة النفس غير حقيقة المسح قطعاً (قوله كعبيه) ولو تقديرا لمن قد هما خلقه من أمثاله (قوله عطف على الايدى) كان الموافق للقاعدة العربية أن يقول على الوجوه كما فعل شيخ الاسلام (قوله ومعنى) أى تقديره فهو منصوب بفتحة مقدرة منع مناهركة الجوار لانها ليست حركة اعراب خلافا للداميني فقول له الجوار فيه تسامح لان الجار بالمجاز لا يكون مع الواو بفرض جواز زمعها على ما قاله النووي لا ينبغي تخرج القرآن عليه به تنبيه المراد بغسل الاعضاء المذكورة فاشمالها سواء بالفضل أو لا لكن مع ملاحظة في الثاني ويكتفى ظن غسلها ولا يشترط اليقين كما يدل عليه الحديث الحسن خلافا لمن نازع فيه أنه صلى الله عليه وسلم في حديث الوادى توضأ وضوءه لم يبل منه الثرى فائدة في ذلك كرحمة جمع المرافى وتنبيه الكعبين في الآية للشر يفهم أن الواقع عكس ذلك وهي ان لكل مرفق ثلاثة عظام جملة

(قول النارج حتى أشرف الخ) أى دخل فيها ومنه أشرف بابا الى الطريق أى فتحه ذكره الجوهري

(٧ - قلوبى وعمره) - اول البعوض والرأس مذكر (والاصح جواز غسله) لانه مسح وز باده (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلا مد) لحصول المقصود من وصول البلل اليه ومقابل الاصح فيها يقول ما ذكر لا يسمى مسحا (الخامس غسل رجله مع كعبيه) من كل رجل وهما العظمان الناثان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم قال تعالى وأرجلكم الى الكعبين قرى في السبع بالنصب وبالجر عطف على الايدى لفظا في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار والفصل بين المعطوفين للاشارة الى الترتيب بتقديم المسح على غسل الرجلين

ودل على دخول الكعبين في النسل فعله صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث مسلم في البدن وغسل الرجلين هو الاصل وسيأتي جواز المسح على الخفين بدله (السادس ٥٠) ترتيبه هكذا) أى كاذ كرم من البداية بغسل الوجه ثم البدن ثم الرأس ثم الرجلين للتتابع كافي

حديث مسلم السابق وغيره (فلو اغتسل محدث) بنية الوضوء بدله (فلاصح) انه ان لم يكن قد تدرى ترتيب بأن غطى ومكث قدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) أى ولن لم يكن تقدير الترتيب فيه بأن غطى وخرج في الحال من غير مكث (فلا) يصح له وضوء (قلت) الاصح الصحة بالمكن والله أعلم) لان التخليل يكنى للحدث الأكل فلا يصرف وأولى وقيل لا يصح في المكنى بضالآن الترتيب فيه تقديرى لا تحقيقى (وسننه) أى الوضوء (السواك عرضا) لحديث لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء أى أمر يعجب رواه ابن خزيمة وغيره وحديث إذا استسكمت فاستاكوا عرضا رواه أبو داود في مراسيله والمراد عرض الاستنان قال في الروضة كره جماعات من أصحابنا الاستنابك طولا أى لأنه يجرح التمتع بكل خشن) للحصول المقصود به وأولاه الاراك قال ابن مسعود رضى الله عنه كنت أجتى لرسول الله

المرفقين ستة أعظم أربع من رأس المصدين واثنتان من الساعدين فلو ذكر التثنية فيهما لتوهم اخراج الأربع الأولى وان لكل رجل كعبين ولو ذكرهما بصيغة الجمع لتوهم ان لكل رجل ثلاثة كعوب وليس كذلك فتأمل (قوله ترتيبه) ولا يسقط تجهل ولا نسيان ولا إكراه أو كراه على تنكيسه حصله الوجه فقط وله أن يتيمع بقية الاعضاء ولا إعادة عليه كما غضب ما رواه شيخنا الرملى فراجع (قوله اغتسل) ولو في ماء قليل (قوله غطى) بفتح الطاء يغطى بكسر ما كضرب يضرب (قوله بنية الوضوء) أى بنية من نيته أو بنية من نيات النسل غاطا ولا بد من مماسة الماء لجزء من الوجه عند النية لأتمام الاتمسك ولو منكسا (قوله بدله) بيان الواقع فلا يعتبر قصده (قوله إن النسل يكنى الخ) فلو كان عليه الأكبر كفاه أيضا نيته عن نية الأصغر وان نفاه لأصله حاله معه وقضية العلة أنه لو أغفل لمعة من بدنه لم يكف به عن الأصغر والمعمد أنها ان كانت في غير أعضاء الوضوء لم يضرب فيها وجب غسلها وغسل ما بعدها من أعضاء الوضوء لو وجب الترتيب حينئذ ولو اغتسل الجنب الأعضاء الوضوء ثم أراد غسلها ولو بعد حدث أصغر قبل غسلها لم يجب ترتيبها ولو اغتسل الأرجل مئلا ثم أحدث ثم غسلها ثم تولى ما يجب عليه إعادة غسلها أو يقال هذا وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة وقول بعضهم وخال عن الترتيب أيضا غير صحيح وهذه بقية الأعضاء كالرجلين راجعه (قوله فلا يصرف أولى) لأن قيام غسل جميع البدن مقام غسل بعضه أقوى وأشق بالاعتبار (قوله وسننه الخ) قد أصحبا بعضهم إلى نحو الحسين ستة فالحصر المستفاد من تعريف الجملة بالنظر لذلك هنا (قوله أى الوضوء) وكذا التيمم والنسل وان استاك للوضوء قبله على المعمد (قوله السواك) أى الاستنابك لا ينطلق لغة على آلة البلك ولو بشر سواك وعلى استعمال الآلة ولو في غير القم والمراد هنا استعمالها في القم ولذلك عرفوه بأنه استعماله لأخصوصة في أجزاء القم وأصله التدب ولا يخرج عنه مطلقا من حيث ذاته وقد يخرج عنه لما روى من حيث وصفه فيخرج نحو ضرر أو عدم إذن في سواك وغيره ويكره كما يأتى ويجب لنحو آلة نجاسة توقفت عليه وذكر بعضهم أنه من خصائص هذه الآلة وفيه نظر ففي شرح شيخنا حديث في الزيتون مخالف لذلك ولفظه هذا سواك وسواك الأنبياء من قبل وانه من شجرة مباركة انتهى قال ابن حجر وله أصل في السنة (قوله عرضا) هو ستة مستقيمة فلو عطفه بالواو لكان أولى (قوله عرض الاستنان) سواء ظاهرها أو باطنها وبين التيامن فيها بأن يبدأ من أول الأضراس من الجانب الايمن الى وسط الاستنان ثم من الايسر كذلك وأقله مرة (قوله كره جماعات) أى من حيث الكيفية أذهو مندوب في كل حال وفي كل وقت ويحصل به السنة وان حرم كمار (قوله ويكره طولا) أى في غير الاستنان فيسن فيمطو لظاهره وباطنه (قوله بكل خشن) أى طاهر خلافاً لنحو حجر وان كان الوجه الوجه مع كمار وكلام الشارح يوافقهم نعم يفتروا من التثنية (قوله وأولاه الاراك) ثم جرحه بالنخل ثم الزيتون ثم ذكر وجب طيب ثم المارح ثم رطب كل نوع أولى من إبسه ثم المندى بالماء ثم بنحو الماء الورد ثم البريق فالندى بالبريق من الاراك أولى من رطب الجرب بدو هكذا ويسن ان يبلغ ريقه أو لم يرقو بكره يعود المرسين لما قيل انه يورث الجذام (قوله لا يصح) قال شيخ الاسلام المتصلة فيسكني بالمنفصلة وباصبع غيره مطلقا واعتمد شيخنا ان اصبعه لا تنكفي مطلقا وان اصبع غيره تنكفي ان كانت متصلة من حى والا فلا ويحرم بالمنفصلة ولومن نفسه وأذن صاحبها لا تقطع حقه منها بقطعها ولا لا يصح غيرها كالشعر ويجزى بجزء غير الأذى من الحيوان قال بعضهم ولم يظهر لى حكمة تخصيص الاصبع بغيره مع انها منه بل يغنى المراد وكونها من أجزائه لا يظهر به المنع فتأمل (قوله ويسن الصلاة) أى يتأكد لها ولو لكل ركعتين قبيل

صلى الله عليه وسلم سوا كما نراك ورواه ابن حبان (لا يصح في الاصح) لأنه لا يسمى استنابا كالأثاني يكنى واختار في شرح المذهب حصول المقصود به وبكى باصبع وغيره قطعاً كما قاله في الدقائق وفيه باعلى زيادته المستناب والمستناب منه على المهر (ويسن الصلاة) لحديث الشيخين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أى أمر ايجاب

الشرع فيها لا بعده وقال شيخنا الرملي يطلب هذا الشرع فيها اذ لم يوجد قبلها بفعل خفيف ومخالفة الخطيب (فيه) متى كان السواك مستقلاً ندب له نية فان كان في ضمن عبادة فلا كذا قالوا وفي بحث فتأمل (قوله وتغير الثم) أي يتأكد له ولو بلون أو ربح سواء بنوم أو غيره كما قلنا لم يوجد تغير كره للصائم كما يأتي ويتأكد طلبه أيضاً لقراءة وذكر في غير صلاة فيهما ويقدم على التعمد لقراءة في غير الصلاة ويتأكد لتعلم أو تعليم أو سماع حديث أو علم شرعي أو آت له وسجود تلاوة وقراءة بعده وسجود شكر ولدخول مسجد أو منزل أو ملوك كالغربة أو خالبا (قوله آلة تنظفه) فطهر بمعنى مزيل ولولغير الربح واقتصار عليه ليس فيدا وتفسيره بذلك يشمل ما لو كان نجسا كما قاله ابن حجر وتقدم خلافاً عن شيخنا (قوله ولا يكره) أي الاستنكاح فخرج ما لا يسمى به كالاصبع التي لا تجزئ كما مر (قوله الا للصائم) خرج المسك وقيل بالكره فيه كما يحرم عليه ارتكاب المحرم ورد بأن سبب الكراهة الخلو وهو منتهى فيه (قوله بعد الزوال) ولو تقدر أو للصلاة أو الوضوء أو غيرها لا للتغير الثم بغير الخلو ولو معه فيسن له فلو لم يحصل تغير كره رجوعاً لأصله فيهما (قوله أظيب) أي في الدنيا والآخرة والمراد كثرة الثواب عليه لأن الصوم له تعالى كافي الحديث وبذلك فضل كدائد العلماء على دم الشهيد الذي هو كرمج المسك (قوله والمراد الخ) أي أن التقيد بالمساق في الرواية الآتية مبين للاطلاق في الرواية الأولى فتحمل عليها فهو من المطلق والمقيد لامن الخاص والعام كما ادعاه بعضهم اذ ليس فيه ما يدل على العموم وبذلك علم تقييد أحاديث الصلاة والوضوء ونحوهما به أيضاً في تأمل وتقييده بما جدد الزوال لأن التغير فيه من أثر الصوم وقبله من أثر الطعام غالباً فلو لم يوجد طعام لم يحال عليه التغير كما لو اصل والمجامع عادت الكراهة بالفجر أخذاً بالحكمة المذكورة قال شيخنا الرملي واعتمده وفيه بحث مع قولهم غالباً كما مر فراجع (قوله وأما الثانية الخ) وصدر الحديث أم الأولى فانه إذا كان أول ليلة من رمضان نظراً الله اليهم ومن نظر الله اليه لا يذبه أبداً وأما الثانية فها ذكره المصنف وأما الثالثة فان الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فان الله يأمر جنته فيقول لها استعدي وتزيني لعبادي أوشك أن يستريحوا من تعب الدنيا إلى دار كرامتي وأما الخامسة فانه إذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميع فقال رجل أهى ليلة القدر يا رسول الله فقال لا أثر أن العمال يعملون فاذا فرغوا من أعمالهم وقفا أجورهم (قوله تدل على طلب إبقائه) أي طلباً مؤكداً أخذاً من الألفية فصحت التفرع بقوله فتسكروا زلاته وتزول الكراهة بالغروب ولو لواصل لعدم الصوم بعده ثم إن أزاله غير نهاري بغير أنه حرم كما في دم الشهيد واذا مات بطل صومه فلا تتركه الازالة وفارق حرمة تطيب المحرم بعدوته لبقا ما أثر الاحرام بعده ومنه لدم الشهيد وانما لم تتركه المضمضة بعد الزوال لأنها لا تزال الربح بخلاف السواك (فروع) يتدبأن يستاك بيمينه لبعدها عن مباشرة القفر وعسل السواك ان حصل فيه قذر وضعه خلف أذنه السري والافعال في الأرض منصوباً لا مرمياً وغسله قبل وضعه وإن لم يستاك بطرفه الآخر وضعه فوق إبهامه وخنصره وتحب بقية الاصابع وكونه طول شبر وعدم امتصاصه وتقدمت نيته وذكر بعضهم له فوائد ترد على السبعين منها أنه يبيض الاسنان ويزيل القلق عنها وحفرها ويذهبها ويزيل بلة اللثة ووراحتها والرائحة الكريهة ويحمر اللون ويدفع فسادة ويقم الصلب ويصلب

(قول المتن الا للصائم بعد الزوال) انظر هل في معناه المسك لترك النية وتحذوك (قول الشارح والمراد الخلو الخ) لك أن تستشكل في هذا بأنه من باب ذكر فرد من أفراد العام بحكمه وهو لا يخص الآن يقال التخصيص واقع بالمفهوم نظيره ما قيل في الحديث من مس ذكره فليتوضأ مع حديث الافشاء ثم تأمل هذا الحديث مع أحاديث طلب السواك للصلاة والوضوء وتحذوك تجدهما متعارضين فما المرجح لحديث

(وتغير الثم) بنوم أو غيره
لأنه صلى الله عليه وسلم
كان اذا قام من الليل
يشوص فاه بالسواك أي
يدلكه رواء الشيطان
وروى النسائي وغيره
حديث السواك مطهرة
للثم بفتح الليم وكسر هاء
آلة تنظفه من الرائحة
الكريهة (ولا يكره
الا للصائم بعد الزوال)
لحديث الشيخين لخلاف
فم الصائم أطيب عند
الله من ربح المسك
والخلاف بضم الخاء للتغير
وأراد الخلو من بعد
الزوال لحديث أعطيت أمي
في شهر رمضان حسناً قال
وأما الثانية فانهم يمسون
وخلاف أفواههم أطيب
عند الله من ربح المسك
رواه الحسن بن سفيان
في مسنده وأبو بكر
السماعى في أمالية وقال
هو حديث حسن كما ذكره
المصنف في شرح المنه
عن حكاية ابن الصلاح
والساء بعد الزوال وأطوية
الخلوف تدل على طلب
إبقائه فذكره ازالته

(والتسمية أوله) للاروي للنسائي وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجده فقال صلى الله عليه وسلم هلم مع أحدكم ماء فأتى بماء فوضع يده في الاناء الذي فيه الماء ثم قال توضأوا باسم الله فأتى الماء فيفور من بين أصابعه حتى توضحاً وأواكوا الماء الذي يتوضأ به وقوله بسم الله أي قائلين ذلك وهو المراد بالتسمية وأكلها كما نحو سبعين والوضوء بفتح الواو (٥٢)

الحجم ويرضى الربو يزيد ثواب الصلاة ويزكر الشهادة عند الموت عكس الحشيشة وقد جمع بعضهم فيها مائة وعشرين مفردة دينية و بدنية تراجم من حملها كالواهب (قوله والالتسمية) ويندب قبلها الاستعاذة رب أعوذ بك من هزات الشياطين الآية وأن يقول بعدها الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والحمد لله على الإسلام ونعمته وهي سنة عين لنفرد كما في الوضوء وكثافة لغيره كإتي الجمع وضوء جماعة من إناة صغير عرفاً لا شيء بطهره أو قناتة ويكره على السكره والحرام عند العلامة البرلسي وقال شيخنا الرمي تحرم على الحرام على التعمد كطعام منصوب وإن اختلط بملكه وضوء بماء منصوب كذلك وخالفه شيخنا الزايد في نحو الوضوء لأن الحرمة فيه لانهما هو به قال الباقدي (قوله الذي يتوضأ به) أي الذي يصبح منه الوضوء كما هو ظاهر الحديث لاما أعدله مخلصه (قوله وهو) أي القول المذكور هو المراد بالتسمية فهو من إطلاق المصدر على اسم المفعول وحملها على الأقل لأجل الدليل وزاد عليه الأكل ويمكن شمول كلام المنصفه (قوله وأكلها أفضل) ولولجنب على التعمد (قوله ذي بال) أي حال بهم به شرعاً وتقدم محترزه (قوله وإن ترك) أي التوضؤ فهو معنى للفاعل وقول بعضهم أنه مبنى للفعول وضيمه للاتبان العلوم يرد وقول الشارح يأتي بها لم يقل بئوي بقوله يفسد المعنى عليه فتأمل (قوله في أثناءه) أي الوضوء ومثله غيره الانحوا الجماع مما يكره الكلام في أثناءه (قوله بعد الفراغ) وليس منه التشهد المطلوب قبله بعده وهذا ما اعتمدته شيخنا وفارق الأكل حيث يأتي بها بعد الفراغ منه لأن في غيرهم أنف الشيطان حيث يتقايماً أكله وهل يتقايماً في الاناء أو خارجه محل نظر (قوله يستباح) أي الأكل ذلك ومنه بسم الله وأخره بغير لفظ على ولو اقتصر على بسم الله كفي (قوله فينوي) بقلبه ويسمى بلسانه ثم ينوي بلسانه بنية من نبات الوضوء ولو رفع الحدث ويستاك قبل المضمضة فالمراد بالاولية تقدم جميع ذلك على فراغ غسل الكفين أو على المضمضة فلا معارضة ولا حاجة إلى دفعها بقوله من السواك أول سنه العلية التي فيه لانه وان البسملة أول سنه القولية التي منه وكذا النية وان غسل الكفين أول سنه الفعلية التي منه أيضاً ولولم ينو عند ذلك سقط الطلب وفاته الثواب كما مر (قوله بأن تردد) أخرج به يقيين النجاسة التي شمله كلام المنصف لأن الشمس معه محرم للتمضمض بها (قوله في الاناء) المراد به الماء دون القلتين ولوقى غيرنا أن كما أشار إليه الشارح (قوله إلى احتيال الخ) والاحتياط شامل للاستواء والرجحان للساوي لكلام المنصف (قوله لا يبسلهما ثانياً) أي الا بأعام الثلاث وهذه الثلاثة مطلوبة خارج الاناء في هذا الفرد المخصوص وهو حالة الشك وألحقوا بهالة اليقين ولذلك قالوا أن لو سبق غسلها عن النجاسة مرتين زالت الكراهة بواحدة خارج الاناء وأمرة زالت الكراهة بمرتين خارج الاناء أيضاً فليس طلبها لأجل طهارة البدول لكون الشارع إذا غيها حكم الخ كما قيل ثم هذا التسلل يكتفي عن التسليم المطلوب أول الوضوء فان بقى من الثلاثة شيء فله فعله داخل الاناء أو خارجه ولو كانت النجاسة خارج الاناء مغفلة لم تزل الكراهة لا يبسلها خارج الاناء سمعنا مع التريب قال شيخنا الرمي وهذه السبع مقام واحدة من الثلاثة المطلوبة للوضوء ويندب اثنان أيضاً خارج الاناء وقال شيخنا الخواف (قول المتن وغسل كفيه) قبل في غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق لطيفه وهي الاطاحة بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم والريح

قال في شرح المذهب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه أن حديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع من جهلة وأياته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قليل البركة (فان ترك) همدا أو سهواً (في أثناءه) يأتي بها تداركاً ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المذهب لغوات حملها وقال فيه إذا أتى بها في أثناءه يستحب أن يقول بسم الله على أوله وآخره والمراد بأوله غسل الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء وأوله ليثاب على سنه للتقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمى عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الاقليد (وغسل كفيه) لحديث الشيخين عن عبيد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل ماء فأكفأ منه على يديه فبسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده فامسح بها فمضمض واستغشق من كف واحدة فبسل ذلك ثلاثاً إلى آخره (فان لم يبقين طهرهما) بأن تردده (كره غشمها في الاناء قبل غسلها) لحديث إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يبسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده واما الشيخان الاقوله لانا فاسلم أشار بما عطل به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالخبر لانهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويلحق بالتردد بالنوم التردد بغيره وانزول الكراهة الا بسلها لانا كما ذكر في الروضة عن الشافعي والأصحاب للحديث والقصد الثانية والثالثة تديم الطهارة قال في الدقائق احتراز بالاناء عن البركة

(قول) كره غشمها في الاناء قبل غسلها) لحديث إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يبسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده واما الشيخان الاقوله لانا فاسلم أشار بما عطل به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالخبر لانهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويلحق بالتردد بالنوم التردد بغيره وانزول الكراهة الا بسلها لانا كما ذكر في الروضة عن الشافعي والأصحاب للحديث والقصد الثانية والثالثة تديم الطهارة قال في الدقائق احتراز بالاناء عن البركة

ونحوها والمراد فيه انا دون فلان فان يقن طهرهما لم يكره غسلهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه (والمضمضة والاستنشاق) لانه عليه السلام فعلها في وضوئه كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره يحصلان بإصالة الماء إلى داخل الفم والآنف (والأظفار فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي (ثم الأصح) على الفصل (بضمض غرة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) ومقابله فعلها بستغرفات والترتيب بينهما شرط كما أفاده ثم (ويبلغ فيها غير (٥٣) الصائم) لحديث لقيط بن صبرة

أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق الآن تكون صائما صححه الترمذي وغيره وفي رواية للدولابي في جمعه لحديث الثوري أن توشأ فأبلغ في المضمضة والاستنشاق مالم تكن صائما واسنادها صحيح كما قاله ابن القطان والمبالغة في المضمضة أن يبلغ بالماء أقصى الحنك ووجهي الإنسان والثلاث وفي الاستنشاق أن يصبغ الماء بالنفس إلى الحيشوم أما الصائم ففكره بالمبالغة فيها ذكره في شرح المهذب (قلت الأظهر تفضيل الجمع) بينهما (ثلاث غرف بضمض من كل) ثم يستنشق (والله أعلم) لحديث عبد الله بن زيد السابق وغيره وفي البخاري من حديثه بضمض واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث غرفات وقيل يجمع بينهما بغرة بضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا ودليل الفصل بينهما القياس على غيرهما

الطبراني له فعلها ما دخل الأنا والمائع في الكراهة المذكورة كالأداء (قوله فان يقن طهرهما أي مسقدا للغسل ثلاثا كما مر (قوله والاستنشاق) وهو أفضل من المضمضة لأنه قيل بوجوده عن أبي ثور والامام أحمد وعكسه ابن عبد السلام لأن الفم محل القرآن والاذكار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك (قوله فصلهما) وهو أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة والوصل أن يجمعهما فيها (قوله بستغرفات) مع التخلل أولا (قوله والترتيب بينهما شرط) أي مستحب وهو التمسك كافي المجموع ومقابله مستحب فالوقد يغسل الكفين الاستنشاق على المضمضة أوهما على غسل الكفين حسب المؤخر دون المقدم لوقوعه في غير محله على قول الاستحقاق كتقديم اليدين على الوجه وحسب الجميع على قول الاستحباب كتقديم اليد اليسرى على اليمين فيقول شيخنا المولى كواله يحصل المقدم وفوات المؤخر لفوات محله تعالى إلى الرخصة خلاف الصواب كما قاله الأسنوي ولعل تعبير الشارح بالشرطية إشارة إلى ذلك لانه لا يوافق واحد من القولين نعم ان اقتصر على مقدمه فقط اتجه حسبا لانه مأخوذ من فوات الجميع فإفادته بحكمة تقديم هذه الأعضاء الثلاثة في الوضوء ان بها تظهر أوصاف الماء الثلاثة (قوله أما الصائم) ومثله المسك هنا (قوله ففكره الخ) وأما لم تحرم كقبله لأن المني سابق فالوعاء سبق الماء هنا حرم أيضا قبل لأن المبالغة هنا مطلوبة في الأصل بخلاف القبلة ولأن القبلة بما تؤدي إلى فطر شخصين ولو احتاج إلى المبالغة لزالة نجس وجبت ولا يفطران سبقه الماء منها لانه مطلوب والأفطر كافي لمسألة الحيط (قوله ثم يستنشق) أو يخلل بينهما (قوله القياس الخ) قدمه على النص لعدم صراحته في الفصل (قوله توشأ) هو بضمير التنبيه ومثله أفردا (قوله وتثلث الغسل واللسح) لو أسقطها لكان أخصروا نعم لأنه يشمل السواك والنية والتسمية والدعاء والذكر عقبه وغيره ما يشمل السح مسح الجبهة والعمامة لاسح الحصى وهو كذلك على التعمد يحصل التثلث بتدريما الثانية ان لم يخلط بماء الأولى وبحريك عضوه فيماء كثير لا قليل خلافا لابن حجر لانه يصير مستعملا وقارق ماء الانهاس لقوته بكثرته ونظرفيه وليس من التثلث ما لتوشأ مرة ثم ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك بل هو مكر وله أنه تجديد قبل صلاة بالاول على التعمد قال بعض مشايخنا وأما لم يحرم لساقيه من خروج اساءته بالنقص وفيه نظرا لانه لم يخرج عنها لعدم حصول التثلث فالوجه الحرمه وبني الحرمه اذا جدد الثلاث قطعاً لانه عبادة فاسدة وقد يطلب ترك التثلث تدبياً كخوف فوت جماعة لا بوجوهها أو وجوباً كتحقيق وقت وقلة ما أو احتياجه لشره أو كان (قول المتن تفضيل الجمع) أي وأما أصل السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك (قول الشارح وفي البخاري من حديثه إلى آخره) هذا أصح من حديثه السابق وذلك لأن قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثا ان كان مرجع الإشارة داخل البدو ما بعده وهو الظاهر كانت تلك الواية مقيدة للغرفات الثلاث كما هنا وان كان مرجعها مضمض واستنشق لم يقدر ذلك والله أعلم (قول الشارح ودليل الفصل القياس على غيرهما إلى آخره) هذا قد يرد عليه الكيفية الثانية من كيفيتي الوصل المتقدمتين

في انه لا يقتل إلى تطهير عضو الا بعد الفراق مما قبله وروى أبو داود حديثه أنه عليه السلام فصل بين المضمضة والاستنشاق لكن فيه راو ضعيف وروى ابن السكن في كتابه السمع بالسنن الصحاح المأثورة أن علي بن أبي طالب وعثمان توشأ ثلاثا وأفردا المضمضة من الاستنشاق ثم قال هكذا توشأ رسول الله عليه السلام (وتثلث الغسل واللسح) لحديث مسلم عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم توشأ ثلاثا وحديث أبي داود عن عثمان أنه عليه السلام توشأ فمسح رأسه ثلاثا قال في شرح المهذب كابن الصلاح اسناده حسن وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم توشأ مرة وتوشأ مرتين مرتين وفي حديث عبد الله بن زيد السابق انه غسل وجهه ثلاثا وبديه

مرتين ومسح رأسه فأقبل يديه وأدبر مرة واحدة (و يأخذ الشاك باليقين) من الثلاث فيتمها وقيل بالأكثر حتى لا يقع في الزيادة عليها وهي مكروهة وقيل محرمة وقيل خلاف الأولى (ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد الله بن زيد السابق والسنة في كيفية أن يضع يديه على مقدمه رأسه ويطبق مسبخته الأخرى وإبهامه على صدغيه ثم يذهب بها إلى ففاه ثم يردهما إلى الأبداء وهذا لمن لم يشعر بنقله بالذهب والرد ليدل البليل إلى جميعه والأفلا حاجة إلى الرد فلو ردم لم تحسب ثانية (ثم) مسح (أذنيه) ظاهرهما واطنهما بما جاءه جديلا بابل ما المرأس بل روى البيهقي وإلحاقه (٥٤) وصححه عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي ﷺ يتوضأ يأخذ لأذنيه

مبشلا ومغصوا ويحرم استعمال ما يكتي لأوجب في مندوب (قوله وهي مكروهة) ان كانت في ماء مباح أو علك و يحرم من الماء المسبل ولولا الطهارة وعليه يحمل الوجه المشار إليه بقوله وقيل محرمة لأنها بدعية قبيحة وقولهم ترك سنة أولى من الوقوع في بدعة محمول على بدعة متبينة كالفسلة الثانية أو الثالثة مما ذكر كذا قالوه والوجه أن يقال ان إراءة التهمة بالحر وجن من عبدة الشارع أولى بالرأفة كافي الصلاة (قوله ومسح كل رأسه) وهو أفضل من مسح ناصيته وهو أفضل من مسح بع رأسه وهو أفضل من أقل منه خر وجامن خلاف من أوجبه وسواء في ذلك الرجل والخني والرأة ويقع من ذلك قدر الواجب فرضا والباقي تطوعا لا يمكن التجزى على القاعدة (قوله ثم مسح أذنيه) وان اقتصر على بعض رأسه على العمدة ويسن مسحها مع الوجه ومع الرأس والاستظهار أيضا فهي امتناع شرة مرة (قوله لا بلبيل الرأس) أي في المرة الأولى (قوله فان عسر) ليس قيداً كما أشار إليه الشارع فالعبرة بآدائه (قوله كدل بالمسح عليها) فلا يبتدى بها خلافاً للخطيب ولا يقتصر عليها ولا يمسح منها ما يحاذي ما مسح من الرأس ويكتي السطح فوق طيلسان عليها ولا يرفع يده قبل تمام مسحها لأنها تابعة وبذلك فارق التحجيل ولا يمسح على ما عليها نحو دم راغيت ولا حرم لبسها لأنه محرم بلا عذر خلاف نحو الغصوة (قوله وتخليل اللحية الكثة) وكذا كل شعر يكتي بفصل ظاهر الأحمر خوف إزالة الشعر لقر به وبذلك فارق الضمضة للصائم وتخليل كل مرة قبلها أولى لأنه أبعد عن الاسراف خلافاً لابن حجر وتقدم ذكر التخليل من حيث طلب التثليث فيه (قوله من أسفل اللحية) أي على الأفضل ويحصل بأي كيفية كانت وكذا يقال في تخليل الأصابع الآتي (قوله بالتشبيك) لأنه لا يكره إلا في المسجد ينظر الصلاة والحال أيها يخرج موضع الأصابع بين بعضها فلا يكره مطلقاً (قوله) بخنصر اليسرى) هو العمد (قوله في طهوره وترجله وتنعله) هو بيان الشأن وتفصيله وليس للذكر وكل الشأن إلا أن يجاب بأن الطهور إشارة إلى أن كل الطهارات والترجل إشارة إلى كل الشعور والتعلل إشارة إلى ما يتعلق بالأعضاء كاستحالة وتغيبا وخص شارب وحلق رأس وتقليم ظفر ومصافحة وبس نحو ثوب ونعل (قول اللين كدل بالمسح عليها) الظاهر أن حكمها كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الأولى ولو مسح بعض الرأس ورفع يده ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح صر الماء مستعملاً بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يفضل عنه كثير عند التكميل على العمامة ثم ذلك القدر الممسوح من الرأس هل يمسح ما يجازيه من العمامة ظاهر العبارة لا (قول الشارع بخنصر يده اليسرى) قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك سواء قال في التحقيق وهو المختار وقال في شرح المهذب وهو الراجح المختار (قول اللين) وتقدم (اليمين) قال القفال في محاسن الشريعة الحكمة في تقديمها اليمين إذ اليمين من اليمين وهو حصول الخبر والتبالي تسمى الشوماء

(أصابعه) لحديث لقيط السابق في المبالغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق أصابع يديه ورجليه وفي (أصابعه) كإصبعه بالفتح أو كإصبعه بالضم واستحبه ابن كعب وفيه حديث حسن الترمذي أي وهو كما قال الرازي مروي ابن عباس أنه ﷺ قال اذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك والتخليل في اليدين بالتشبيك بينهما في الرجلين من أسفل الأصابع بخنصر يده اليسرى يبتدى بخنصر الرجل اليمنى ويختم بخنصر اليسرى وروى البيهقي والدارقطني بإسناد جيد كما قاله في شرح المهذب عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه وقال أرسى رسول الله ﷺ فعل كما فعلت (وتقدم اليمين) من اليدين والرجلين على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتنعله

(قول)

والترجل نسرجه الشعر وروى أبو داود وغيره عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأتم فأبادوا بيمانكم فإن قدم اليسرى كرهه نص عليه في الأم أما الكفان والحذان والأذنان فيطهران دفعت واحدة وتسب البداة بأعلى الوجه لانتفاع الذكور في شرح الهذب عن الماوردي (وأطالة غرته وتحجيله) وهي غسل فوق الواجب من الوجه في الأول ومن اليدين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين أن أمي يدعو يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء (٥٥) فمن استطاع منكم أن يطيل غرته

فليطيل وحديث مسلم أنتم التراب المحجلون يوم القيامة من أسبغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطيل غرته وتحجيله وغاية التحجيل استيعاب الضندين والساقين ويغسل في الغرة صفحة العنق مع مقدمات الرأس (والسؤال) وأوجها القديم) وهي أن يوالي بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يجف الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والزاج قال في الكفاية ويقدر للمسوح مفصول دليل القديم حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمة قدر الدرهم لم يصحها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة وقال في شرح المهذب أنه ضعيف (وترك الاستعانة) في السب عليه لأنها رتبة لا تلحق بالتعبد فهي خلاف الأولى وقيل مكروهة والاستعانة في غسل الأعضاء مكروهة قطعاً وفي

لاخلمها فهو شامل لكل الشأن (قوله كره الخ) أي كراهة غير شديدة وهي خلاف الأولى كإس (قوله) فيطهران دفعة) الالتئام أو قطع ولا يضري التئام غسل كفيه مع ما بعد غسل وجهه لدفع استعمال الماء ومخالفة التئام خلاف الأولى على التعمد وكذا جميع ما بعده (قوله بأعلى الوجه) وفي اليدين والرجلين بالأصابع وفي صبغ غره عليه المرفق والكعب ومنه الخنفة المروقة (قوله وهي غسل الخ) لأن الغرة والتحجيل اسم مصلحة لخل الواجب والمندوب معا وتسقط أطالة الغرة بسقوط غسل الوجه لا التحجيل بسقوط محل الفرض لتبعية الأول دون الثاني قاله شيخنا المولى (قوله أمي) أي أمة الإجابة (قوله غرا محجلين) أي بيض الوجوه والأيدي والأرجل (قوله من آثار الوضوء) فلا بد من وجوده أو بدله وهل يدخل من وضوء الغسل بدموته قال شيخنا المولى نعم بل قال ابن حجر في شرح البخاري أن ذلك شأن هذه الأمة يشمل الصغير والمجنون ومن لم يحصل منه ذلك في عمره ولا في موته فراجعه (قوله بين الأعضاء) أي أفرادها وأجزائها (قوله بحيث لا يجف) واستظهر شيخنا عدم الحصول فلا يعتبر الخفاف بالفعل ولا علمه (قوله الهواء) والزاج والزمان أيضا (قوله المسوح) حقيقة أو حكما كنحو مسح ابرة (قوله ضعيف) أو محمول على الزجر مع أنه لا دليل فيه إذا الواقعة في الحديث بعد التئام والقديم في الشروع (قوله وترك الاستعانة) أي التمكن منها ولو لم يطلب ولو من كافر أو محذور وهل منها الخنفة المروقة راجحة ويندب وقوف العين عن يسار المتوضي ومثله نحو الأبريق وقوف حامل التديل عن يمينه ومثله أناة الاعتراض وبعضهم بحث نحو بل الأبريق إلى يمينه عند غسل يساره ليصحب كفه منه وهو ظاهر والفصل في ذلك كالوضوء وفي قول بعضهم يقف العين في الغسل عن يمين الغسل لمكان صلبه على شقه الأيمن ويتحول إلى يساره في الأيسر فراجعه (قوله في خي خلاف الأولى) هو التعمد في غير غسل الأعضاء والافتسكه اتفاقا (قوله) حيث كان له عنق فلا بأس بل تجب إذا احتاج إليها ولو بأجرة فتر عليها بما في الفطرة فإن عجز صلى بالتيمم وأعاد (قوله) وقيل خلاف الأولى) هو التعمد أيضا (قوله بالرفع) لقيام مقام المصاف كما أشار إليه وما قيل خلاف هذا فهو كلام سخيف لا يعول عليه وهو خلاف الأولى على التعمد (قوله ينفضه) بيان ليقول بمعنى يفعل والمراد بالتنشيف أخذ الماء عن العضو بغيره مثلا أو بذيله أو كفه كما فعله صلى الله عليه وسلم لبيان جواز ما لم يبالغة ليست مرادة ونقل عن الجلال السيوطي أن فعله بملبوسه يورث الفقر ومحل لغز عذر كبره أو خوف نجاسة أو غبار وبحث شيخنا المولى وجوبه في ظن النجاسة (قوله ويقول) مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء قال بعضهم كذا بصرفه سبانيه فراجعه (قوله بعده) فهو ليس منه كما مر خلافا لبعضهم ويسن بعده قراءة سورة القدر ثلاثا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويقف بطول الفصل عرفا قال شيخنا بالأعراض (قوله)

(قول المتن وأطالة غرته الخ) قال الأسنوي كلامه يدل على أنه يشترط اتصالها بالواجب وأنه إن شاء قدمها وإن شاء قدمها انتهى وقول الشارح وهي أي الإطالة لكن عبارة الأسنوي والغرة غسل مقدمات الرأس وصفحة العنق مع الوجوه والتحجيل غسل بعض الضندين مع الذراعين وبعض الساقين مع الرجلين

احضار الماء لأشبهها ولا يقال أنها خلاف الأولى وحيث كان له عنق فلا بأس بالاستعانة مطلقا (و) ترك (النفض) لما لأن النفض كالنبري من العبادة فهو مكروه وقيل خلاف الأولى والراجح في الروضة وشرح الهذب أنه مباح تركه وفعله سواء (وكذا التنشيف) بالرفع أي تركه (في الأمح) لأنه عليه السلام الجنب أنه ميمونة بالمندبل فرد جعل يقول الماء هكذا ينفضه رواه الشيخان والثاني تركه وفعله سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي نختار من نفعه والثالث أنه مكروه (ويقول بعده أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) لحديث مسلم من نواضعا قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله

فتحت أبواب الجنة الثمانية بدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذى على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت (٥٦) أستغفرك وأتوب إليك) لحديث الحاكم ومحمد بن موسى قال سبحانك

اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت إلى آخره كتب بريق ثم طبع بطابع ولم يكسر إلى يوم القيامة قوله بريق أى فيه والطابع بفتح الباء وكسرها الحاتم ومعنى لم يكسر لا ينظر في الباطل (وحذفت دعاء الأعضاء) للذكوري في الحرر وهو أن

يقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى واليسرى حساباً يسيراً وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشألي ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام وزاد على ذلك الراجفي في الشرح عند مسح الأذنين اللهم

اجعلني من الذين يستمعون القول فيستمعون أحسنه (إذ لا أصل له) كذا قال في الروضة وشرح المذهب أى لم ينج فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في الإذكار والتنقيح والراجفي قال ورد به الأثر

ففتحته) أى تكريمًا وتجديدها بينها كذلك والافدخوله من باب عمله الخاص به (قوله أستغفرك) الغفر الستر فلا يستدعي سبق ذنب فصح وقوعه من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو هو منهم للتعليم (قوله وأتوب) هو فعل مضارع ولا يلائمه التلبس فلا كذب فيه والمراد بطوبى فتيقن لها (قوله لا إله إلا أنت) ليس في الحديث لفظ أشهد كما فعل المصنف (قوله عند غسل الوجه) وتقدم ما يقوله عند غسل الكفين ويذكر بالله الماحظ بدى عن معاصيك كلها وعند المنضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرخني راحة الجنة إلى آخر الأدعية المذكورة (قوله لا أصل له) أى في حديث صحيح أو حسن فقوله وقائهما الخ مبنى على ما فهمه أنه لا يجوز معه العمل (قوله لا عمل بالحديث الضعيف) لكن بشروط ثلاثة أن لا يشتد ضعفه وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتد بالفاعل منية ذلك الفعل بذلك الحديث

باب مسح الحف

هو جزء من الوضوء قد ذكره عقبه وهو أنسب من ذكر بعضهم عقب التيمم نظراً للبديلة و يطلق الحف على الفردتين وعلى أحدهما فيجوز لبسها والمسح عليها حيث لم يبق من الأخرى شيء من نحو الذي يجب غسله في الوضوء وبذلك سقط القول بأن التيمم بالحفين أولى كافي النهج ولرجل من خشب حكم الأصلية وإن وجب غسلها والعلة كالصحيحة فلا يجوز للمسح على الصحيحة فقط لوجوب التيمم عن العلة ولزائدة وجب غسلها حكم الأصلية أيضاً ويجوز ضم أكثر من رجل في فردة أى من خف ويكفي عليه مسح واحد ومسح الحف رافع لا مبيح وهو رخصة ولا يفرض جوازها للقيم العاصي كالتييم وهو من خصائص هذه الأمة وأول مشروعيته في سنة الهجرة والرخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطويل مسح الحف ثلاثة أيام أو القصر والجمع وفطر رمضان وأربعة عامة كل للينة والثالثة على الراحة وترك الجمعة وإسقاط الصلاة بالتييم فتأمل (قوله يجوز) بمعنى لا يحرم فعله ولا يجب تركه الفسل إليه لا بمعنى يباح الذي رتب عليه شيخ الإسلام في النهج ما فيه تكلف وأصله التندب ومتى وقع كان واجباً كإياي فغتر به أربعة أحكام واستدلوا عليه بأحاديث كثيرة بل متواترة قال الحسن البصري حدثني سبعون صحابياً بأن نصل الله عليه وسلم مسح على الحفين قال بعضهم وأخشى أن يكون إنكاره كغفرا (قوله بدلا) بمعنى أنه كاف عن الفسل لأنه أصل كإياي في خصائص الكفارة وليس المراد حقيقة البديلة المتوقفة على تعذر الأصل فتى وقع كان واجباً كما مر (قوله والفسل أفضل) كما هو معلوم من الجواز والبديلة وصرح به لدفع توهم حقيقة البديلة ولا يجب لبسه ابتداء اتفاقاً ولومع ضيق وقتك تذكر فائتة وقلة ما وقد يجب على لابسها ما كان معه ما يكفي المسح ولومع سعة وقتاً ولإزالة قاله شيخنا راجعه وقد يجب المسح لما روى عن كافي ولو بطن غمره كدفوت عرفة أو إلى أطواف الوداع أو جماعة متعينة كالجمعة أو خروج الصلاة عن وقتها والمعنى في جميع ذلك أن هذا مسح أدرك الصلاة في وقتها وأدرك ما ذكر ولو غسل أدرك الصلاة فقط فيجب عليه المسح ويحرم الفسل وقد يندب دوامه فيكره نزع كخوف فوت جماعة غير متعينة وقد يندب المسح فيكره الفسل كالإقتداء به أو لرغبة عن السنة بمعنى أنه يرجع الفسل عليه لنظافته مثلاً لا بمعنى عدم اعتقاده سنته لأنه كفر أولئك في جوازه بمعنى

باب مسح الحف

(قول المتن مسح الحف) عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الحف انتهى قال بعض الأصحاب القراءتان في الرجل والنصب والجر كالآيتين فقرأة

عن السلف الصالحين وقائهما أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة لا عمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال (باب مسح الحف) (يجوز في الوضوء) بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لابس الفسل والمسح والفسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر واحتجوا بالوضوء

حديث الجنابة الآتي آخر الباب (للمقيم يوما وليلة وللسافر ثلاثة لياليها) لحديث أبي خزيمة وحبان أنه صلى الله عليه وسلم أرحس للسافر ثلاثة أيام وليالين وللمقيم يوما وليلة إذا ظهر فاقبس خفيه أن يمسح عليهما وروى مسلم عن شرح بن هاني قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وليالين للمسافر ويوما وليلة للمقيم (من الحدث بعد لبس) لأن وقت المسح يدخل بالحدث فاعتبرت مدته منه واختار المصنف في شرح المذهب قول أبي خروان المنراني ابتداء المدة من المسح لأن قوة الأحاديث تعطيه والمراد بليالين ثلاث ليال متصلة بهن سواء سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغرب أم لا كأن أحدث وقت الفجر فلو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعي قياس ذلك يقال في مدة المقيم ثم مسح السافر ثلاثة يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو

عدم طمأنينة نفسه إليه أو لمعارضة دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعيا ولا من وجه المسح كالوكره وقد يحرم كمنصبو يصبح أو يحرم بلا عذر ولا يصح (قوله عن النسل) وكذا إزالة النجاسة (قوله وهو) أي عدم كفاية المسح عن النسل مأخوذ من الجنابة ناصون غيرهما قياسا (قوله للمقيم الخ) وعند الامام مالك لا يتقيد المسح بمدة لقيم ولا للسافر وقيل لا يجوز عنده للمقيم أصلا (قوله أرحص) صريح في أنه رخصة ولو للمقيم العاصي كما مر (قوله ثلاثة أيام) منصوب على التوسع بإقامته مقام المصدر المضاف المحذوف لا معمولاً له لأنه لا يعمل محذوفاً والقوله أن يمسح بعده لأن ما بعد الحرف الصدرى لا يعمل فيما قبله وأن يمسح بدل من المصدر المحذوف (قوله من الحدث) أي من آخره كما صرح به شيخ الإسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الأحداث وهو الوجه وفاقا لوالد شيخنا الرمي واعتمده شيخنا مخالفا لما في حاشيته من التفصيل بين الأحداث الذي اعتمده شيخنا الرمي من أنه في النوم واللبس والسكوت تحسب المدة من أوله وفي غير ذلك من آخره لعدم ما ذكره لأن شأنه أن تكون عن اختيار ويحسب من المدة زمن الانغماء والجنون وان وجد في أثناءها ولو اجتمع حدثان باختياره وغيره حسب المدة من آخر الأول مطلقا وعلى ما مر عن شيخنا الرمي تحسب من أول الذي باختياره وان تقدم على الآخر كلبس في أثناء جنونه ولو قطع بولهم مع تواصل في آخره والأفن آخر أوله وغسل رجله ولو عن حدث في الخف في أثناء المدة لا يقطعها (قوله لأنه وقت المسح) أي الراجع للحدث فلا ينافي ندب تجديده كما في المجموع (قوله فاعتبرت مدته منه) لأنه لا معنى لوقت العبادة إلا ما يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وهذا هو المقصود لا اعتبار المدة من آخر الحدث مطلقا كما مر (قوله والمراد الخ) يقيد به معنى الإضافة والا فليدة اليوم سابقة عليه (قوله كأن) الأولى أن يقول بأن لأنه عكس مقابلة بحمل كلام المصنف على الأيام والليالي السكوات (قوله فلو أحدث) هي من أفراد ما دخل تحت المتن بقوله أم لا وربما يشمله كلام المصنف وأما صريح به ليرت عليه الجواب بعده ولا فائدة لذلك الكاف إذ يبق فرادى (قوله ثم مسح المسافر الخ) دفع به ما عساه أن يتوهم وهو أن السفر الطويل يشمل ما لو كان يومين لأنهما أوله فكيف يمسح فيهما ثلاثة أيام كذا قيل وفيها بهام منع مسح الثلاثة في اليومين لطولها وليس كذلك فالوجه أن ذكره ليفيد أن المراد بالسفر ما يقع فيه المسح لا ما قصد المسافر كما أشار إليه بقوله ولو ذهابا وإيابا وبصورته أن يرجع المسافر بعد يوم ونصف مثلا إلى غير وطنه لحاجة ثم يعود ولو أبدل لفظ قدرها بدوام سفره لكان أولى (قوله والعاصي الخ) فهو مقيم حكما وغاية ما يسنعه مستحالات أن لم يجمع المطر تقدما والافسدة وغاية

النسب للنسل وقراءة الجر للسح وهو رفع الحدث على الأصح في الزوائد خلافا للادل عليه كلام الرافعي في الشرح الصغير (قول الشارح أرحص للسافر ثلاثة أيام الخ) أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فانتصب المضاف إليه اتصابه على التوسع وأما قلنا ذلك لنصف عمل المصدر محذوفاً ولأن سلة أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله وقوله أن يمسح عليها بدل من المصدر المقدر ثم الظاهر أنه قد قدم هذه الرواية على رواية مسلم لأنها أم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة (قول الشارح لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه) هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك (قول الشارح اليوم الأول ليلته) اليوم مفعول مقدم وليته فاعل (قول الشارح كأن أحدث وقت الفجر) عرّف في هذا بالكاف وفي الذي قبله بإياه لأن عدم سبق الليلة ليومها صادق غير مدخول الكاف كما لا يخفى (قول الشارح ثم مسح المسافر ثلاثة) أي وهو سفره لا قصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهابا وإيابا وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لأن الأيام معتبرة بلياليها وكأنه حاول بذلك دفع اعتراض الأسنوي حيث قال شرط جواز

كالستحاضة تمسح
لفرض ونوافل وألنوافل
فقط كما سنأتي
(فإن مسح حضراتهم سافر
أو عكس) أي مسح سفرا
ثم أقام (لم يستوف مدة
سفر) تغلبا للحضر
ف يقتصر على مدته في
الأول وكذا في الثاني أن
أقام قبل مضيا فإن أقام
بعدها لم يمسح ويجزيه
ما مضى وإن زاد على يوم
وليلة ولو مسح سفرا بعد
حدثه حضر استوفى مدة
السفر ولو مسح أحد الخفين
حضراتهم الآخر سفا مسح
مدة السفر عند الرافعي تبعا
للقاضي حسين والبخوي
وصحح المصنف مقالة المتولي
والناشئ أنه يمسح مدة
الاقامة فقط (وشطره أن
يلبس بعد كمال طهر)
لحديث الأول فلو لبسه
قبل غسل رجله وغسلها
فيه لم يجزى مسح الأ
أن يزرعها من موضع
القدم ثم يدخلها فيه ولو
أدخل أحدها بعد غسلها
ثم غسل الأخرى وأدخلها
لم يجزى المسح إلا أن يزرع

ما يباح للسافر عشرة صلاة إن لم يجمع تقدما والافسبة عشرة (قوله كالستحاضة) قال ابن حجر غير
التحيرة لأنه يجب عليها الغسل لكل فرض وهو موجب للزعر نعم لو لبست الخف بعد غسلها وأخرت بما
يقطع للوالة وجب عليها الوضوء لهذا الفرض ولها المسح فيه قاله شيخنا الرمي ولها المسح ثلاثة أيام
مسافرة أو يوما وليلة مقيمة إن تركت الفرض وصلت النوافل فقط فليعلم أن مدته من دأب حديثه كغيره وأما
نقصت لوجوب الزعر عليه أن نزع هكذا ذكره وفيه بحث بما يأتي أن وجوب الغسل لمطل للدة وإن لم
ينزع إلا أن يقال ذلك كافيتيق فيه وجوب الغسل فتأمل والمسحاضة تتمتع بالقدما وصورته أن يلبس
الخف على يمين محض ثم يتحدث ثم يتوضأ فإنه يجب عليه غسل رجله في هذا الوضوء فيمسح عنه وإن حرم عليه
ذلك الوضوء للضرر لبقائه عليه وهذا صريح في بقاء طهارته الأولى بالتيمم مع استعمال الماء بالغسل وهو غير
بعد لبقاء العنبر فيه فراجعه (قوله فإن مسح حضراتهم) حاصل هذه المسئلة أنه إذا لبس الخف حضراتهم سافر
قبل الحدث ثم أحدث ثم مدة سفره وإن لم يمسح فيه وإن أحدث قبله فإن مضت مدة الحضر وجب الزعر وإن
لم يمسح فيه وإن سافر قبل مضيا فإن مسح ولو أحدثه حضرا ثم مدة مقيم والآن مدة سفره وإن لم يمسح
فيه وأنه إذا لبس الخف في السفر ثم أقام فإن لم يحدث أو لم يغض قدر مدة الحضر أتمها وإن لم يمسح في السفر
وإن أقام بعدها اقتصر على ما مضى في السفر وإن لم يمسح فيه أيضا فليعلم أن اللبس ودخول وقت الصلاة غير
معتبرين مطلقا وإن اعتبر للحدث مطلقا وإن قصر للدة مقيدا للمسح في الحضر بالغسل أو بالاقامة
من السفر مطلقا وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الإسلام **تنبيه** سفر للصبي كالحقير فالومسح عاصيهم
تاب أتم مدة حضر أو مضت مدة مقيم ثم تاب وجب الزعر ولو تحللت اقامة بين مسحين في سفر كان مسح في
السفر ثم أقام ولم يمسح ثم سافر قبل مضى مدة التيمم ثم مسح فيها لم يقتصر على مدة مقيم لأن المسح الأول
كأنه في الحضر لوجود الإقامة بعده أو يستوفي مدة السفر لوقوع المسح في السفر لكل محتمل والاقرب
الأول فراجعه وبذلك علم أن لفظ أو عكس مضرو ولا حاجة إليه (قوله بعد حدثه حضرا) أي وسفره قبل
مدة التيمم كامر (قوله استوفى مدة السفر) وإن لم يمسح فيه أصلا ومسح بعد يوم وليلة من الحدث المذكور
كما تقدم خلافا لبعضهم وأبتداء المدة من الحدث في الحضر كما مر تأمنا (قوله أو عكس) لا يخفى أنه لا حاجة إلى
وجود المسح في هذا كما مر فتأمل (قوله وصحح المصنف) هو للتعهد كامر (قوله وشطره) أي الخف أي
شرط صحة المسح عليه كما أشار إليه وتفسير بعضهم بالجواز ليس في محله والمراد ما يسمى خفاعة أو سباني
معتز به (قوله بعد كمال طهر) من الحدثين جميعا ومنه ألة النجاسة لمن طهرته بالتيمم كالأوبعضا عبارة
المرح بعد تمام طهر وهي أولى لأن التمام معتبر فيه عدم نقص الواجب من الثبات وهو المناسب للشرطية
والكمال معتبر فيه عدم نقص الأوصاف وهو يناسب الأول بفتأمل (قوله إلا أن يزرعها) أي ولم يجعلها
الاستدامة هنا لبسا كما في الأيمان لأن مبتناها على العرف كذا قاله والذي يشبهه أن هذا لا يخالف ما في
الثلاثة أن يكون السفر طويلا فإن قيل أعاليه بقيد السفر بالطويل لأن القصير وهو مادون اليوم واليلة
لا يتصور المسح فيه ثلاثاً أيام بل باليهين قلنا ممنوع فإن اسم السفر شامل للذهاب وللإياب وللإقامة بينهما إذا
كانت دون ثلاثاً انتهى وقولي يقتضي المحل وقف فتأمل (قول المتن فإن مسح حضراتهم سافر) خرج بالمسح
ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه ان مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وإن مضى
يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فإنه استيفاء مدة السفرين وأبتداءها من الحدث
الذي في الحضر هكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح نبهت عليه ولا يذهب الوهم إلى خلافه والله أعلم (قول
الشارح ولو مسح سفرا بعد حدثه حضرا الخ) أي ولا يضري ذلك كون ابتداء المدة من الحادث كما لو سافر
بعد دخول وقت الصلاة حضرا فإنه يجوز له قصره في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

الأولى من موضع القدم ثم يدخل عليه فيه ولو غسله في ساق الخف ثم أدخله في موضع القدم جاز للمسح ولو ابتداءً باليسر بعد غسلهما ثم أحدث قبل وصولهما إلى موضع القدم لم يجزئ المسح ودخل في قوله طهر وضوء دائم الحدث كالاستحاضة والوضوء الضموم إليه التيمم لمرض فيعجز عن المسح عليهما ويستفاد بما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض ونوافل أو نوافل فقط وإن كان فعله بفرض ويجب النزاع في الوضوء لفرض آخر (سائر محل فرضه) وهو القدم بكمية من كل الجوانب غير الأعلى (٥٩) فلو روي منه بأن يكون واسع الرأس لم يضر وكان به تخرق في محل الفرض ضرفل أو أكثر ولو تخرفت البطانة أو الظهارة بكسر أولهما والباقي صفيق لم يضر والا ضرو ولو تخرقا من موضعين غير متحاذين لم يضر (طاهرا) بخلاف التجسس كالمتخذ من جلد الميتة قبل الدباغ قال في شرح المهذب والمتجسس فلا يكفي المسح عليها لا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الأصلي من المسح وماعداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لها نعم لو كان بأسفل الخف نجاسة معفو عنها مسح من ماله نجاسة عليه ذكره في شرح المهذب ويؤخذ من كلام الرافعي كالوجيز أن الحكم كذلك في غير المعفو عنها فيستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة مس المصحف وحمله كإفاله الجويني في التبصرة (يمكن اتباع الشئ فيه لتردد مسافر لحاجاته) عند الخط والترحال وغيرها مما جرت

الأيان وإن ذلك يسمى لسا هنا أيضا أو بما يستدبه هنا لفوات شرطه وهو كون ابتداءه بعد كمال الطهارة فليتأمل (قوله ولو ابتداء الخ) وفي عكس هذه للمسح بأن نزع ما بعد اللبس إلى ساق الخف ثم أحدث عملا بالأصل فيهما (قوله كالاستحاضة) ولو متحيرة على ما تقدم (قوله عليها) أي على وضوء دائم الحدث والوضوء الضموم إليه التيمم لمرض يعني إذا لبس كل منها الخف بعد تمام وضوءه وغسلا وتيمما ثم أحدث فلأن يتوضأ كوضوءه الأول لا يغسل رجله فيه المسح على الخف الذي لبسه بعد الوضوء الأول ويصلي بهذا المسح نوافل فقط إن كان صلى بالاول فرضا والا فصلي بفرضا ونوافل (قوله ويجب النزاع لفرض آخر) أي إن أراد فعله أو لا يستمر للدة كما مر ويجب مع النزاع الوضوء كاملا على دائم الحدث وإن لم يكن محدثا وثبت النزاع لأن وضوءه مبيح لا رافع وكذا الوضوء الضموم إليه التيمم يجب الايتان بغسلا وتيمما لأن انضمام التيمم إليه جعله مبيحا لا رافعا وقيل بعيد التيمم وغسل الرجلين فقط وصرح كلامهم خلافه ولو أراد فرضا آخر أو أكثر وهو على الوضوء الذي غسل رجله فيه لم يجب سوى إعادة التيمم لكل فرض (قوله سائر) يعني كونه مانعا من لسه فيكني الزجاج كإيتاني (قوله محل فرضه) ولومن محل الحرز (قوله غير الأعلى) وفارق ستر العورة نظرا للأصل فيها غالبا فلا يرد السراويل (قوله قل أو أكثر) واعتقر الامام أبو حنيفة تخرقا دون ثلاثة أصابع واعتقر الامام مالك التخرق مطلقا حيث أمكن للشئ فيه (قوله والمتجسس) ولولا زاعدي محل الفرض على التعمد (قوله نعم لو كان الخ) هو للتمدد وإن عنته أو سأل الماء الباهو منها حل خرزه بشعر نجس ولومن مغلظ ويظهر ظاهره بالقصل مع التترتب يعني عن باطنه وإن كان شرجه مبتلة وصل في الفرض لعموم البايء به وذكر الاسفل في كلامه ليس قيدا (قوله ماله نجاسة عليه) فإن مسح على النجاسة لم يصح إلا أن عنته قاله شيخنا الرمي وخالفه شيخنا ولعل مفارقتها عند شيخنا الرمي لنحو ذرق الطيور في الساجد لأن الحاجة هنا أشد فرأى (قوله ويؤخذ الخ) هذا مرجوح وحمله على نجاسة طرأت بعد المسح ليس من محل الخلاف قطعا (قوله يمكن الخ) ولعتبر حاجات المسافر الغالبة في الأراضي الغالبة بومولية للقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر خلافا لابن حنبل في اعتباره في القيم حاجات الإقامة والاعتبار في القوة بأول للدة لا عند كل مسح ولو قوي على دون مدة المسافر وفوق مدة القيم أو قدرها فله للمسح بقدر قوته والراد قوته من غير معين من نحو مداس (قوله والمتخذ الخ) عطف تفسير للجورب (قوله ضيقا ينسج) قال شيخنا وأواسع يضيئ عن قرب (قوله والرخص لاتناط بالمعاصي) أي لاتتعلق بالمعاصي ورد بأن ذلك فهاذا كانت اللصية سببا للرخصة والخف تستوفي به الرخصة (قوله وغيره) كالأذهب والقضة وجلد الأديم وأما لم يصح الاستنجاء بذلك الجلد لفوات الشرط بكونه محترما نعم الحرام لذاته كخف لبسه محرم لغير عذر لا يصح المسح عليه كما مر قطعا

(قول الشارح) والمتخذ من الجلد الضعيف) هذا بالقظة جملة الاسنوي تفسير الجورب الصوفية وعبارة الرافعي وكذا الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع السكك وهي جورب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة الشئ عليها وتمنع نفوذ الماء إن اعتبرنا ذلك أما لصفتها أو لتجديدها

بالمادة بخلاف ما يمكن كذلك لفاظة كالخشب العظيمة أو رفته كجورب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك كسعته أو ضيقه فلا يكفي المسح عليه ولو كان ضيقا ينسج بالشئ عن قرب كفى المسح عليه (قيل وحالا) فلا يكفي المسح على اللغ وبلا رخصة والرخص لاتناط بالمعاصي والاصح لا يشترط ذلك فيكني المسح على الغصوب كالوضوء بماء مغسوب وعلى المسروق وعلى الحرير للرجل وغيره وقوله حلالا وسائرا وما بينهما أحوال من ضمير يلبس أي

وهو بهذه الصفات (ولا يجزى) منسوج لا يمنع ماء) أى نفوذه الى الرجل كفى الحرر لو صب عليه كفى شرح المذهب كالتهاية مع كونه قويا كفى البسيط (فى الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها نصوص المسح والثاني يجزى* كالتخرق ظهارته من موضع وبطائه من آخر وان نفذ (٦٥)

(قوله وهو بهذه الصفات) فلولم يكن بها أو ببعضها حالة اللبس ليصبح وان صار بها قبل الحدث على الذى اعتمده شيخنا تيمالشيخنا الرملى وقال العلامة ابن قاسم وواقفه بعض مشايخنا انه يكتفى لأن المقصود كونه حالة وجوب المسح متصفا بها كالوسد خرق أو طهره بعد لبسه وهو متجه وقول شيخ الاسلام فى النهج فان قلت الخ لا محل هنا لأنه ليس بما الكلام فيه فتأمله **(قوله نفوذه)** أى من غير محل خرجه **(قوله)** لا يمنع وصول بلل المسح أى حالا فلا يضر بعد طول المدة **(قوله)** مما خف الخ كلامه ظاهر فى أن كلا من الأعلى والأسفل يسمى جرموقا قال ابن حجر وهذا عند الفقهاء وأصل الجر موقوشى بليس كالخف وقال بعضهم انه اسم للأعلى فقط وكلام الشارع لا ينافيه فتأمله **(قوله)** بأنه يدخل يده أى مثلا **(قوله)** ويجوز المسح على الأعلى قال شيخنا ما لم يقصد الأسفل لأنه صار فيه نظير فراجع **(قوله)** فان مسح الخ ظاهر كلامه رجوعه لما إذا لم يكن الأعلى صالحا ومثله ماله كاتصالين ويمكن شمول كلامه ولو خاط أحدهما فى الآخر فى الصورتين كانا كخف واحد له ظاهر وباطن قال شيخنا ويتجعله أنه لا يكتفى مسح غير الأعلى فراجع **(قوله)** قصد الأعلى فقط قال شيخنا أوقصد واحدا لا يعبئه وخالفه العلامة ابن قاسم والطبري وقال بالاكتفاء فيها **(قوله)** بالبرى وتسمى الشرح بفتح المعجمة والراء بالجم **(قوله)** فتحت العرى أى كها وكذا بعضها اذا ظهر به شئ من الرجل لومش **(قوله)** لأنه اذا مشى ظهر فلولم يظهر لم يضر وفارق ماله أحرم بالصلاة وجوبه واسع بأن الضر هناك كثرة بالعورة بالفعل لو تأملنا ما فرغ من لولم ليس خف على جبير وتاجها المسح بأن أخذت من الصحيح شيئا لم يكف المسح عليه وان مسح الجيرة داخله فان لم يجب مسحها كفى مسحها ولا يضر تحوشى على الرجل طرأ بعد غسلها ولوقبل لبس الخف **(قوله)** الى ساقه قال شيخنا تيمالشيخنا الرملى الى أوله لأنه لا يندب التحجيل فيه وقال العلامة الخطيب وابن عبد الحق انه يندب فيه كايو خدم قول شيخ الاسلام الى آخر ساقه وحمل شيخنا الآخر فيه على الأول بأنه آخر الساق من جهة أسفله فيه نظر **(قوله)** ولا يسن استيعابه بالمسح فهو خلاف الأولى **(قوله)** ويكره تكراره الى آخره علل ذلك بأنه يعبئه ويقصده ومقتضاه طلب ذلك وعدم تكراره لو كان من نحو خشب قال شيخنا وهو كذلك

المسح الى الرجل لخفته لم يجزى* المسح عليه كاجزم به الماوردى وهو خارج بشرط امكان اتباع المشى **(ولا)** يجزى* **(جرموقان فى الاظهر)** هما خف فوق خف كل منهما صالح للمسح لان الرخصة وردت فى الخف لمعوم الحاجة اليه والجرموق لانهم الحاجة اليه والثاني يجزى* لان شدة البرد قد تحتاج الى لبسه وفى نزع عند كل وضوء للمسح على الأسفل مشقة ويجب بأنه يدخل يده بينهما ويسح الأسفل ولو لم يكن الأسفل صالحا للمسح فهو كالخفافه ويجوز المسح على الأعلى جزما ولو لم يكن الأعلى صالحا للمسح فهو كخرقة تلف على الأسفل فان مسح الأسفل أو الأعلى ووصل البلل الى الأسفل بقصده أو قصد ما أو أطلق أجزاء وان قصد الأعلى فقط فلا يلزم صلح واحد منهما للمسح فواضح أنه لا اجزاء (ويجوز مشقوق قدم شد بالبرى فى الاصح)

القديم أو التعلل على الأسفل (قول الشارع مع كونه قويا كفى البسيط) فى البسيط اعتبر النفوذ والصب والقوة (قول المتن ولا يجزى* جرموقان) هو فارسي معرب والجرموق خف فوق خف كذا عرّفوه وحينئذ فكل رجل فيها جرموق وهو الخف الأعلى والتثنية فى المتن بهذا الاعتبار (قول الشارع) مما خف الخ أى كل منهما خف أو أراد بيان حقيقة الجر موق مع قطع النظر عن خصوص التثنية هذا ولكن ظاهر عبارة كثرى أن كلاما من الأسفل والأعلى يسمى جرموقا وان فى كل رجل جرموقين وفيه بعد (قول الشارع كل منهما صالح) بين بأن هذه الصورة هى محل القولين دون باقى الصور الآتية فى كلامه (قول الشارع والثاني يجزى*) أى ويكون الأعلى بدلا عن الخف الأسفل والأسفل بدلا عن الرجل هذا هو الاظهر من ثلاثة وجهه على الجواز أيضا يجوز ثالثا وكثرا ولم نعلم عدم الجواز يشكك عليه تجوز تعدد الانتظار فى الرابطة فى صلاة الخوف مع أن السنة انماوردت بانتظارين ثالثا (قول الشارع) فان مسح الأسفل الخ مثل ذلك يجزى فى مثله القولين السابقة بأن يصور وصول البلل الى الأسفل من محل الحرز

لحصول الستر والارتفاق به والثاني لا كاي لولم على قدمه قطعة آدم أو حكمها بالشد فانه لا يمسح عليها وقرئ الاول بصير الارتفاق به الى الازالة والاعداد مع استيفاز المسافر ولو فتحت البرى بغل المسح وان لم يظهر من الرجل شئ* لانه اذا مشى ظهر (ويسن مسح غلاده) الستر لشد الرجل (وأسفله خطوطا) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر باليمنى الى ساقه واليسرى الى أطراف الأصابع من تحت مفرجا بين أصابع يده ولا يسن استيعابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجزى* ولو وضع يده

البشارة عليه ولم يرأه أو فطر عليه أجزاءه وقيل لا ويجزى بحرقه وغيرها (ويكنى مسمى مسح بخاذي الغرض) من ظاهر الحنف دون باطنه للاتفاق بالبشارة فلا يكتفى بكافه في شرح المذهب اتفاقاً (الأسفل الرجل وعقبها فلا) يكتفى (على المذهب) لأنه لم ير الاقتصار على ذلك كأورد الاقتصار على الأعلى فيقتصر عليه وفوقه على محل الرخصة (٦١)

فيا على الأعلى وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني والعقب مؤخر القدم قلت حرفه كاسفله والله أعلم) في أنه لا يكتفى الاقتصار عليه لقربه منه (ولا مسح لك في بقاء المدة) كأن شك في وقت الحدث بعد اللبس لان المسح رخصة بشرط منها المدة فإذا شك فيها رجع الى الأصل وهو التمسك (فإن أجنب) لابس الخف في أثناء المدة (وجب) عليه (تجديد لبس) ان أراد

المسح بأن يزع ويظهر ثم يلبس وذاك اللبس انقطع مدة المسح فيه بالجناية لأمر الشارع بنزع الخف من أجله حديث صفوان قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سفرنا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جناية صحته الترمذي وغيره دل الامر بالزعر على عدم جواز المسح في الفسل والوضوء لأجل الجناية فهي مانعة من المسح قاطعة لمدته حتى لو اغتسل لابساً

فراجع (قوله مسمى مسح) لانه أصل كإبر وقال الامام مالك وجوب تعميمه الامواضع الغضون أي الثنيات وقال الامام أبو حنيفة وجوب قدر ثلاثة أصابع منه وقال الامام أحمد وجوب أكثره (قوله من ظاهر الحنف) دخل فيه عراه وخبط متصل به لا شعر عليه لأنه لا يسمى خفاً خلافاً لابن حجر وبذلك فارق صحة مسح شعر الرأس (قوله دون باطنه) وان نفذ الى ظاهره نعم ان نفذ من محل الخبز زفقه تفصيل الجر موق (قوله وعقبها) خرج به كمها فيكنى مسح بما حاذبه (قوله والعقب مؤخر القدم) ما رواه الكعب وهو يفتح العين مع كسر القاف وفتح العين وكسر هاء مع كون القاف (قوله في أنه لا يكتفى الخ) فيه إشارة الى أن التشبيه من حيث عدم الاكتفاء فقط لا في طلب مسحه خطوطاً أيضاً خلافاً لمن زعمه (قوله ولا مسح شاك) أي لا يصح مسحه ولا صلته المترتبة عليه لانه رخصة يجب فيها العمل باليقين في قدر المدة والصلاة فالزوال شك بعدهما والمدة باقية أعاد المسح وما صلح حاله الشك (قوله فإن أجنب) ولو جناية مجردة عن الحدث الأصغر ومثل الجناية الحيض والثفاس لا غسل منذور ولا واجب عن نجاسة اشبهت فيه فلو غسل رجله وأدخل الخف فيه لم تنقطع المدة (قوله وجب تجديد لبس) المراد منه انقطاع المدة وكان الوجه أن يعبر به (قوله لا يمسح بغيره) وهو العمد خلافاً لما ذكره عن الكفاية (قوله ومن زرع الخ) أي أخرج رجله من ساق الخف لآله الا لا يخرج منه عن الاعتدال وكذا لو خرج الخف عن الصلحية (قوله أو انتهت) هو عطف عام (قوله غسل قدميه وجوباً) ولا بد من نية من نيات الوضوء لان نيته الاولى منزلة على المسح وقدر زال وشمل ذلك دأب المحدث وهو كذلك ويستبيح ما كان له لو بقي لبسه كما تقدم

باب التمسك

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد الطهارة وأخره عن الوضوء لقلته عنه كما أخرنا في النجاسة عنها لذلك ولصحتها معاقيل وكان واجباً لكل صلاة ثم نسخ وسكوا عن كون من خصائص هذه الامة ويقرب كونه منها وهو يفتح العين على الأصح وبضمها على الاشهر استعمالاً ويقال بالضم لاء الذي يفتسل به وبالكسر لما يضاف لاء من السدر ونحوه وهو لفتسليان لاء مطلقاً على الشيء وعرفا سليلان الماء على جميع البدن بنية مرة واحدة كما يأتي وما قيل انه كان يجب سبع مرات ثم نسخ لم ير ما يدل عليه من نقل معتبر في حديث أو أثر فراجع (قوله موجه) بكسر الجيم بمعنى سببه وان لم يحب أو وجب على الغير كما في

(قول المتن ويكنى مسمى مسح الخ) أي خلافاً لأنى حنيفة بالتقدير بثلاث أصابع وبالكاف التعميم الا مواضع الغضون ولأحمد في التقدير بأكثر الخف لما تعرض النصوص لمطلق المسح (قول الشارح أو سفرنا) جمع سافر كراكب وركب قاله الأسنوي (قول الشارح دل الأمر بالنزع) وجه استفادة ذلك من حديث صفوان أن الاستئناء ليس من يأمرنا بل من عدم النزع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد وحل الطلب للدلول عليه بإمرنا فيكون الاتبات الذي أفاده الاستئناء مطلوباً يومأموراً به ونظير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبوا الاياه (قول المتن غسل قدميه) أي والظاهر انقطاع المدة أيضاً كافي الجناية ثم رأيت في الكفاية صرح بأن زرع الرجل من الخف مبطل للمدة

باب الفسل

(قول المتن الفسل) قيل لما كان الفسل من الجناية معاقيل الاسلام من بقية دين ابراهيم عليه الصلاة

لا يمسح بقية كما هو مقتضى كلام الرافعي ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا تطول مدة المسح أنه يمسح بقية الارتفاع المانع (ومن زرع) خفيه أو أحدهما في المدة أو انتهت (وهو بطهر المسح غسل قدميه) لطلان طهرهما بالنزع أو الانتهاء (وفي قول يتوضأ) لطلان كل الطهارة بطلان بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح الهذيل كابر النذر أنه لا يلزمه واحد منهما صلى بطهارته (باب الفسل) (موجه)

الكافر والملت والمراد الموجب لذاته فلا يرتد تنجس جميع البدن لأن الواجب فيه إزالة النجاسة ولو بكشط
 الجلد مثلاً في التحريم غير مستقيم (قوله موت) وهو عدم الحياة عماماً شأنه الحياة فدخل السقط
 وخرج الجلد وقيل عدم الحياة وقيل عرض ضد الحياة وقيل مفارقة الروح الجسد (قوله إلا في الشهيد)
 اقتصر على استثنائه حرمة فيه دون غيره (قوله فيجب الخ) هو صريح في أن الخروج موجب وأن
 الانقطاع شرط لصحته ولا يجب على الفور ولو على الزاوي بتضييق بإزالة القيام للصلاة ونحوها ويتوسع
 بعدها وإن خرج عن وقت الصلاة وأنه تأخير الصلاة لا بعلم الفسل وعلى هذا يزيل ما ذكره شيخ الإسلام
 والازم القسادي بعض الأفراد تأمله (قوله ونفاس) بخروج ولده من أدمية وإن كان الولد على غير صورة
 الأدمى ككلب أو تعدد الولد فيجب بعد كل من التوأمين أو كان من غير طرية العناد ولومع انفتاح الأصل
 ومال شيخنا إلى محيى تفصيل التي خصوصاً مع تعليل الأصح بذلك فلا غسل بولادة الرجل والجن كالانس
 كما يأتي (قوله وكذا ولادة) أي لما ذكره بل لا يلزم في نفاس لكن اعتماد شيخنا الرمي أخيراً من
 التعليل أنها لا تنقض وضوء المرأة وأنه يجوز وطؤها عقبها وأنها تفطر بها لو كانت صائمة طاهرة وفيه
 بحث ظاهر منع ما فيه من تبعض الأحكام فراجعها وخرج بها إلقاء بعض الولدان عادي فنقض وضوءه فقط
 وقال الخطيب تنخير بين الفسل والوضوء ويجب الفسل بإلقاء آخر تجزئ منه اتفاقاً (قوله والعلة والضغة)
 أو ردّها على اللصنف لأنها ليسا ولادة لكن محل وجوب الفسل لكل منهما إن قال إنساناً فأكثراً من
 القوالب أنها أصل ولده ولو بقيت لتصور في فائدة ثبت للعلة من أحكام الولادة وجوب الفسل وفطر
 الصائمة بها وتسمية الدم عقبها نفاساً وثبت للضغة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء إن لم يقلوا فيها
 صورة أصلاً فإن قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز
 أكلامهم الحيوان لما كره عند شيخنا الرمي (قوله وجنابة) وهي لغة البعدا فيها من البعد عن
 العبادة ومحلهما شرعاً تطلق على دخول الحشفة وخروج التي بشرطها وعلى أمر اعتباري يقوم بالبدن
 يمنع محبة الصلاة بالمرخص وعلى التمتع للترتب على ذلك على ما مر في الحديث (قوله وتحصل) أي توجد
 وتتحقق لأنها نفس ذلك كما تقدم (قوله للرجل) أي الواضح وقيد به لكون الكلام في الفاعل ولقوله
 بعد المرأة كرجل والمراد بهما الذكر والأنثى ولومع الصغر وكذا الخنثى بشرطه (قوله بدخول حشفة)
 ولو في هواء الفرج أو بمائل لا بدخول بعضها إلا أن دخل البعض الآخر ولو في فرج آخر ولو من غير الجنس
 فرع لو دخل الرجل كلفه فراقاً قال شيخنا الرمي لا يجب الفسل فراجعها (قوله وأقدها) كلاهما بعضاً

موت) إلا في الشهيد
 فسبأني أنه لا يغسل
 (وحيض ونفاس) فيجب
 عند انقطاعهما للصلاة
 ونحوها (وكذا ولادة
 بلا بل في الأصح) لأن الولد
 متى منعقد والثاني يقول
 الولد لا يسمى منياً وعلى
 الأول يصح الفسل عقبها
 ذكره في شرح للهندي
 ويجري الخلاف بتصحيجه
 في إلقاء العلة والضغة بلا
 بل (وجنابة) وتحصل
 للرجل (بدخول حشفة) أو
 قدرها

والسلام كما في الحج والنكاح لم يمتحجج إلى بيان كيفيته في الآيات بخلاف وضوء (قول الشارح إلا في الشهيد)
 فسبأني أنه لا يغسل) برتبة ذلك أن المؤلف رحمه الله ذكره فلا يعترض به عليه (قول المتن وكذا ولادة بلا
 بل) الظاهر أن الولادة المذكورة تحرم الوطء كالحيض والنفاس قيل إن الولادة بلا بل توجد كثيراً في
 نساء الأكراد في فائدة إذا أوجبت الفسل منها فهل تبطل المصوم الأصح في التحقيق نعم والإقوى
 في شرح المذهب لا كالاتحلام (قول الشارح والثاني يقول الولد لا يسمى منياً) أي ويجب وضوءه كذا في
 الأسنوي وقد يفهم عدم وجوبه على الأول وفيه نظر لأنه منقطع من منياً ومنى الرجل (قول الشارح وتحصل
 للرجل) أي تتحقق وتوجد بالدخول للحشفة وخروج التي فليست غيرها والألفا وجه إضافة الوجوب
 هنا إلى أمر ترتب على دخول الحشفة وخروج التي وعدم اعتبار ذلك في باقي الأسباب كالحيض (قول المتن
 حشفة) قال الامام وفي اعتبار قدر الحشفة في البهيمة كالفرود ونحوه كلام يوكّل إلى فكر الفقيه (فرع)
 قال في الروضة لو استدخلت المرأة ذكرها مقطوعاً فغلبه الوجهان في نقض وضوءه بمسحها قال الأسنوي هكذا
 أطلق ومقتضاه عدم التفرقة بين استدخاله من رأسه أو أوصاله أو وسطه بجمع طرفيه وفيه نظر لا يمتحجج على

كيرة كانت أو صغيرة حيث اعتبرت من مقطوعها بخلاف فاقدها خلقة فيعتبر قدر حشفة أقرانه (قوله منه) أي الرجل و يعتبر ذلك القدر من المتصل بالقطع لأن الكلام في غير البان (قوله فرجا) ولومبانا حيث بقي اسمه أو من ميت من حيث فساد العباد و لوحجا وعمرة ووجوب النسل على الحي ووجوب كفارة به في الحج والصوم وإن كان لاحد ولا مهر فيه (قوله قفلا) أي من واضح أيضا أما الخنثى فلا غسل بالابلاج في قبله فقط ولا بإبلاجه في غيره نعم إن كان له ثقب فقط فكالواضح فإن أولج وأولج فيه وجب عليه النسل يقينا (قوله أو دبرا) ولومن خنثى (قوله من آدمي) والخنثى ذكر أو أنثى كالأدبي حيث تحققت الذكورة والأثورة ولو على غير صورة الأدبي. قاله شيخنا (قوله أو بهيمة) ولو نحو سمكة ولومبنة كما تنقسم (قوله) وبصير الأدبي) المفعول به جنبا ذكر أو أنثى وهذا أهم من قول المصنف الآتي والمرأة كرجل فلا يثنى عن هذا فافهم وكلامه في ذكر الرجل المتصل وهو غير قيد فإنه كالبان كذلك حيث بقي اسمه والبعرة بحشفته إن وجدت والافقدها بين أي جهة منه وغير الأدبي كالقرد كذلك وتعتبره حشفته بحشفة آدمي متعلل الخلفة وقال شيخنا يرجع إلى نظر الفقيه (تنبيه) لاشي على صاحب الفرج البان من رجل أو امرأة خلافا لما رويهم بعض الطلبة الضعيف الفهم السقيم الإدراك وقد أوحج الدهر إلى ذكر هذا والله أعلم (قوله) وبخروج مني) لا يتروله في قبة الذكر وإن قطع بهما لم يخرج من باقيه المتصل شيء* و يعتبر في المرأة خروجه إلى ما يجب غسله في الاستنجاء والمراد مني الشخص نفسه ولو مع مني غيره فلو قضت المرأة شهوتها واغتسلت ثم خرج منها مني وجب عليها النسل إقامة للظنة مقام اليقين ولو خرج التي في دفعات وجب النسل بكل مرة وإن قل (قوله كأنها تنكسر صلبه الخ) هو تخيل لخروجه من غير المعتاد لما يجب به النسل لأن الخارج لعله من ذلك لا يوجب وإن وجدت فيه الخواص بخلاف الخارج من المعتاد (قوله) فيعود فيه التفصيل) وهو المتمد فإن كان انسداد الأملى عارضا وجب النسل بالخارج من المنتفح في الصلب في الرجل وفي التراب في المرأة دون غيرها فلا يوجب الفسل وينبغي نقض الوضوء به إن كان مما تحت العدة لأنه من التادر فراجع وإن كان الانسداد خلقيا وجب النسل بالخارج من المنتفح في جميع البدن ولا عبرة بالخارج من المنافذ كما مر ولتعود المنتفح المذكور وخرج منه ما فيه خواص التي بقياس ماسر في الحادث وجوب النسل بكل منها ويحتمل الفرق فراجع (قوله) والصلب هنا كالمعدة) صوابه كنحت للمعدة إذ الصلب الذي هو فقرات الظهر تحت عظام الرقبة معدن التي هنا وكذا ترائب المرأة التي هي عظام صدرها (قوله) رجع عجبن) من نحو خطئة أو وجع طلع نخل وربطوا جافا حالان من التي (قوله) فإن فقدت الصفات) أي يقينا فلا واحتمل كون الخارج منه منيا أو وديا كأن استنقظ من نومه فوجد باطن ملبوسه شيئا أبيض فحنينا تخبر بين حكميهما فيغسل أو يتوضأ وإنما اقتصر على البياض والثلخن دون الرجع لانهما مناطا

الفقيه (قول الشارح من مقطوعها) يجوز أن يكون حالان من المضاف وكذا لمن المضاف إليه لأن المضاف بمعنى المائل فهو عامل ولا نه كما لجزأ أيضا وعلى الاحتمال الثاني تفيد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والترض من كونه منه. إيضاح المراد من العبارة ببيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حفر من أن يومه خلاف ذلك بسبب تنكير الحشفة بذلك على أن هذا مراده أن اللان في الكلام على التحليل في باب النكاح قال فإذا طلق الحر لثلاثا لم يحل له حتى تنكح وتغيب بقبلها حشفته أو قدرها قال الشارح من مقطوعها ولم يقل منه لأن الصغير هناك يعني عنه (قول الشارح منه) حال من المضاف إليه في قدرها (قول الشارح) وبصير الأدبي جنبا) نعم يستثنى منه البت فلا يجب إعادة غسله لانتقطاع التكليف عنه (قول المتن وبخروج مني) سمي بذلك لأنه يعني أي يصيب يقال مني ومني ومني والاول أفصح (قول الشارح مع فقور الذكر الخ) يرجع

من مقطوعها منه (فرجا) قبل أو دبرا من آدمي أو بهيمة وبصير الأدبي جنبا بذلك أيضا وبخروج مني من طريقه المعتاد وغيره) كان انكسر صلبه فخرج منه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير المعتاد حكم المنتفح المذكور في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كالمعدة هناك وفي شرح المذهب أنه الصواب وجزم به في التحقيق (ويعرف بتدفقه وألذة) بالمعجمة (بخروجه) وإن لم يتدفق لفتنه مع فقور الذكر عقب ذلك ذكره في الروضة كأصلها وأسقطه من الحرر لاستزاد المذلة (أورج عجب رطبوا بياض بيض جافا) وإن لم يتدفق أو يلتذبه كان خرج ما بقي منه بعد الفسل (فان فقدت الصفات)

الاشتباة وقول بعضهم لعل بعض الخواص كاللذة وجدولم يعلم به لنقل النوم فيه نظر لما قالوا أهلو وطى زوجته وهي تأثم له يجب عليها بخروج التي منها تباغسل لانها لم تقض شهوتها فله مصرح في عدم الأذنة في النوم وإنما تخير لتعارض الأمرين عليه وفارق وجوب الصلاتين على من نسي أحدهما باشتغال ذمته بهما وكذا زكاة الأكثر في المختلط من التقيدين لا مكان التمييز فيه وله الرجوع عن اختيار أحدهما إلى الآخر ولا بعيد ما فعله بالاول من صلاته ونحوها ثم ان تغير اختياره في الصلاة فينتجه البطلان للتردد حيثن في مجتها مع عدم تحقق اعتقادها فتأمل وأخص التخيير بالفصل والوضوء فلا يتعدى الحكم إلى غيرها كحرمة القراءة أو المكث في المسجد باختيار التي وتنحس ما أصابه باختيار غيره للشك في ذلك وخرج بباطن ملبوسه ظاهره فلا شيء عليه فيه لا احتمال كونه من غيره ولو تبين له الحال على وفق ما اختاره فهو كوضوء الاحتياط فيلزمه الطهر وإعادة ما فعله وقال العلامة ابن قاسم لا طهر عليه ويحزم ما فعله هنا لا غير مبرر به بخلاف وضوء الاحتياط فراجعه (قوله المذكورة) يشير إلى أن المراد بها الخواص بالصفات حقيقة نحو البياض كامر (قوله فلا تغسل) أي مطلوب فلا يجوز لانه عبادة فاسدة وعلى ذلك يحمل ما في النهج (قوله تحصل بما ذكر) يرد عليه الوجوب عليها بوطء نحو فردو بالذكر اللبان وقد مر التنبيه عليه الآن يقال ليس في كلامه ما يفيد الحصر والنحو وقد يقال كلامه شامل لذلك لمن تأمله (قوله وفي أن منها الخ) هو التعمد وعبر بالصفات موافقة لكلام المصنف (قوله بالجناية) ولا يصح رجوع الضمير للجواب المذكورة لان ما يحرم بالحض والنفاس سيأتي في بابها ولا معنى للحرمة في الموت ولان الولادة امان النفاس وامان الجناية (قوله والمكث) أي السلم غير نبي بما يمد مكثا عرفا ولو دون قبر الطمأنينة على المتعمد منه تركوب على دابة أو نحو سرير على الأغناق ان لم ينسب ذلك اليه والأفوه عبور ومن المكث دخول المسجد الذي ليس له الاباب واحدا أو أكثر ودخل من باب واحد بقصد الرجوع منه لان عن ذلك بعد ومنه دخوله لأجل أخذ اجرة حمام قال شيخنا الرملي الآن ينم قل دخوله ومكث بقدر حاجته ونوزع فيه ويجب على الولي منع غير المميز وكذا التميز بالحاجة تعليمه أما الانبياء فلا يحرم عليهم المكث تعظيما لشأنهم خصوصية لهم والقراءة منهم المكث وخرج بالمسلم الكافر ذكرنا كان أو أشي الخافض فلا يمنع من المكث فيه لانه لا يعتقد حرمة ولذلك فارق حرمة بيع الطعام له في رمضان لانه يعتقد حرمة الفطر في الصوم ولكنه أخطأه بمنع من الدخول له الا باذن بالغ مسلم أولنحو الاستفتاء من العلماء أو لمصلحة لنا وأحد الأمور كاف كما صرح به ابن عبدالحق وشرح شيخنا بخلاف ذلك لمن تأمله فان دخل بغير ذلك عزوز دخولنا أما كنهم كذلك ولو احتلم المسلم في المسجد ولم يجد موضعا يأمّن فيه على نفسه وخشي ضررا اجتزاه له المكث بقدر حاجته ويجب عليه غسل ما لا يضر من بدنه والتيمم ولو تراب المسجد الداخل في وقفه وان حرم عليه وهذا التيمم لا يبطله الاجابة أخرى (فرغ) أجاز الامام أحمد المكث في المسجد للوضي الجنب ولو بلا عنر وعنده أن خروج التي ناقض (قوله في المسجد) ولو مشاعا أو مظنونا بالاجتهاد بالقرينة خلافا لابن حجر وسواء أرضه وهو أو دونه ولو طائر فيه ووروشن متصل به وان خرج عن سمته لا غصن خارجة من شجرة أصلها فيه كما مال إليه شيخنا (قوله أي اجواز) دفع به توهم جواز التردد الذي شمله العبور وبحره الجماع في العبور ولو على دابة وفي

المذكورة في الخارج (فلا غسل) به (والمرأة كرجل) في أن جنباتها تحصل بما ذكر وفي أن منها يعرف بالصفات المذكورة وقال الامام والقراني لا يعرف منها الا بالتلذذ (ويحرم بها) أي بالجناية (ما حرم بالحدث) من الصلاة وغيرها (المتقدم في باب) والمكث في المسجد (لا عبوره) أي الاجواز به قال الله تعالى ولا جنبيا الاعابري سبيل خرج بالمسجد الرباط

لقول المتن أول ذة بخروجه (قول المتن والمكث في المسجد) أي ولو في هوائه ولو كان بعض المكان مسجدا على سبيل الشيوع حرم أيضا بخلاف الاعتكاف وصحة الصلاة للمؤمن المتابع عنه امامه فوق ثلثائه ذراع (قول الشارح ولا جنبيا الاعابري سبيل) أي فانه دليل على أن المراد بالصلاة في الآخرة مواضعها قال الله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصاوات (فائدة) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد جنبوا ومال إليه النووي رحمه الله

ونحوه (والقرآن)

ولو بعض آية حديث الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن. وبقراءة يفسد الحزم على النبي وبضها على الخبر المراد به النبي ذكره في شرح المذهب (وتحل أذكاره لا بقصد قرآن) كقوله عند الركوب سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين وعند الصبية اتانله وأنا إليه راجعون فان قصد القرآن وحده أوعى الذكر حرم وان أطلق فلا كراهة كلام المصنف خلافا للحرر ونبيه عليه في الدقائق وقال في شرح المذهب أشار العراقيون إلى التحريم قال في الكفاية وهو الظاهر (واقوله) أي الفصل عن الجنابة أو الحيض أو النفاس (نية رفع جنابة) أو حيض أو نفاس أي رفع حكم ذلك (أو استباحة مفتقر إليه) أي إلى الفصل كان ينوي به استباحة الصلاة وغيرها مما يتوقف على الفصل (أو أداء فرض الفصل) أو فرض الفصل أو أداء الفصل كافي الحواشي الصغير قياسا على أداء الوضوء وفي شرح المذهب قال الروابي لو نوى الجنب الفصل

المسك لغمر وفي ماء جار فيه ولا يحرم الغسل فيه وان دخل له بلامك (قوله والقرآن) من بالغ مسلم غيرني ويجوز تعليمه لكافر غير معاند ورجي اسلامه سواء الذكروا لاني وهذا مادم عن غير قراءة تلهيها معنى اقراءه اذ قرأه لا يتعمق منها مطلقا وعبروا في الكافر بعدم المنع من المسك والقراءة ولم يعبروا بالجواز لبقاء الحرمة عليه لأنه مكلف بفروع الشريعة ومنع من مس المسح وحمله لان حرمة ما بلغ بدليل جواز قراءة الحديث دون نحو مسه (قوله ولو بعض آية) ولو حرقا وان قصد الاقتصار عليه وشرط الحرة ما سمع نفسه ولو تقديرا وإشارة الأخرى كالنطق وقيد هاتين شيئا بالسان وهو غير بعيد لكن الأول هو الموافق لقولهم إشارة الأخرى كالنطق الآتي ثلاثة الشهادة والحنث وطلان الصلاة يظهر هنا عدم الحرمة مطلقا بدليل عدم الإيجابها عليه بدلا عن الفاتحة في الصلاة فتأمل نعم يجب على فاقد الطهورين قراءة الفاتحة فقط آخر الصلاة قال بعضهم وكذا لو نذر قراءة وقت معين وفيه بحث تأمل (قوله وتحل أذكاره) وكذا غيرها (قوله وان أطلق فلا حرمة) هو المعتمد ولا يحتج لحلف أن لا يقرأ لان الجنابة صارف وانما حرمت القراءة في قصد القرآن مع غيره هنا بخلاف ما مر في حمل المصنف مع غيره بقصد هما عند شيخنا الرمي لعدم جرم يستتبع هنا كمرى وخالفه الخطيب (قوله أي الفصل) أي ماهيته الشاملة لندوبه ولو لندوب الواجب في الغسل ليس له أقل وأكمل وتقييد الشارح بالواجب خصوص المحل (قوله عن الجنابة الخ) قيده بها ليناسب ما بعده وسكت عن الموت لانه لا يصح فيه تحوية رفع الحدث وعن الولادة لانها تصح بنية الجنابة قاله شيخنا (قوله بنية رفع جنابة الخ) أي من الغسل المعبر ولو صبيا أو ثوبا كزوج مجنونة أو متمتعة ولو كافرة بعد صحتها وله وطؤها إلى اسلامها ولو تبعا أو إلى حيض آخر وان طال زمنه يصح الغسل بنية رفع الحدث ان قصده عن جميع البدن وكذا ان أطلق لا نصرا فاعلم عليه فان عين وأخطأ لم يضر فان نوى الأصغر غلطاً ارتفع الحدثان عن أعضاء الوضوء غير الرأس لان واجبه المسح فلم يتناولوه التنية بخلاف بقية أعضائه لان واجبه الغسل في الحدثين وقضية ذلك بقاء الحدثين على الرأس ونقل شيخنا الرمي عن والده أنه يرفع عنها الأصغر لأن الغسل يكفي عن السجدة وفيه نظر فراجعوه يؤخذ من التعليل اختصاص الرفع بالقدر الواجب من اليدين والرجلين لا نحو عضد وساق وفي كلام العلامة ابن عبدالحق ما يشعر بخلافه ويندب له الوضوء اذا أراد غسل باقى بدنه بل هو أولى من تجرد جنابته عن الحدث (قوله أو حيض أو نفاس) ويصح رفع الحيض بنية النفاس وعكسه ولو عمدا لم يرد حقيقة الشرع ويصح كل منهما بنية حل الوطء وان لم يكن لها حل (قوله رفع حكم ذلك) أي فالتنوي الأسباب وينصرف إلى حكمها وان لم يقصد أول يعرفه كما مر في الحديث (قوله كان ينوي استباحة الصلاة) أو يأتي بنفس تلك الصيغة كما مر في الوضوء (قوله أو غيرها) كس مسح وسجدة تلاوة وحل وطء كاسر وله بذلك فعل الصلاة المفروضة وفي نية صاحب الضرورة ما مر في الوضوء (قوله فرض الغسل) ويدخل مندوباته تبعا كما في نية فرض الصلاة وفي الأغسال المندوبية ينوي أسبابها وكسبة فرض الغسل نية الغسل الواجب (قوله لم يجزئه) ما لم يصفه لمفتقرا وغيره مما كالتغسل الصلاة وليس المصحف ومثله نية الطهارة لذلك وفي نية الطهارة الواجبة ما مر في الوضوء فكفي خلافا للخطيب (قوله لانه قد يكون عادة وقد يكون مندوبا) أي فلا ينصرف للواجب الا بالنص عليه لان ما تردد القصد في بين

لمجزئه لأنه قد يكون عادة وقد يكون مندوبا

أسباب ثلاثة العامة كالتنظيف والتدب كالعيد والوجوب كالجنبه احتاج إلى تعيين بخلاف الوضوء ليس له
الاسباب واحد وهو الحادث فلم يحتج إلى تعيين لأنه لا يكون عادة أصلاً ولا مندوباً لاسبب وليست الصلاة
بالوضوء الأول للجدد سبباً للتجديد وانما هي مجوزة له فقط لأطالته ولذلك لا يصح اضافته إليها فافهم
ذلك فانه مما يكتب بالتبر فضلان الجبر فرحم الله نرى في هذا الشارح ما ذكرناه من اسباب الكلام وما أقوى
ادراكه بتأدية المرام والله ولي التوفيق والالهام **في تنبيه** لا تصح نية نحو خمس المصحف من الصبي اذا
قصد حاجة تعلمه كالوضوء. ولوشك النفس بعد الفسل في نية وجبت اعادته كالوضوء (قوله وهو أول
ما يفصل من البدن) وان كان عن سنة سابقة عليه كالوضوء فيمأ ولم يقع غسله عن البدن كالأول غسل محلا
متنجساً بمغظ ونوى عنده فيعتد بالنية ولو في أول غسلته منه وان وجبت اعادته غسله عن الحادث كما سر في
غسل الجزء من الوجه مع المضمضة قاله شيخنا واعتمده ونقل بعضهم عن شيخنا الرمي خلافة **في تنبيه** **في**
ظاهر كلامهم ان تفريق النية على الاعضاء لا يأتي في الفسل لان البدن كالوضوء الواحد فراجعه اذا لامع
منه (قوله وتعميم شره) الامانيت داخل العين أو الألف فلا يجب ولا يسن وان طال وخرج عن حد الوجه
كما صرح به العلامة ابن عبد الحق (قوله حتى الاظفار) قاله شره هنا أم من الناقض في الوضوء ومنها
ظاهر أنف أو اصبع أو رجل من نقد أو خشب كأي الوضوء (قوله وما تحت الشعر الكثيف) نعم يعني عما
تحت نحو طوبع عسر زواله وان كثرت ويجب ازالته مع الشعر ان لم يكن فيه مثله كحجبة المرأة (قوله ويجب
نقض الصفائر) ان لم يصل الماء إلى داخلها إلا به بخلاف ما تقدمت بنفسه فلا يجب نقضه وان كان بقفل
عنى عن قلبه ولو بقي من أطراف شره ثلاثي مولى واحدة بلا غسل ثم أزالها بقص أو تفت مثلاً لم يكف فلا
بد من غسل موضعها بخلاف مالو أزالها بعد غسلها (قوله ولا يجب مضمضة واستنشاق) نص عليها مراراً
للقول بوجودها عندئذ لا يكتفى عنها فاعلمها في الوضوء قبله (قوله وأى مطلق الفسل كما سر
(قوله ازالة القدر) أى الطاهر كما مثل وساقى النجس وينبأن لا يغسل إلا بعد بول وأن يقدم غسل
الفرج وما حواله ان اغسل بنحو ابريق لا احتياجه إلى غسله بعد فيزيم مس ناقض أو احتياج إلى لف فرقة
مثلاً قال ابن حجر يجب بعد غسله غسل ما أصاب الماء من يديه عند غسل فرجه بعد نية الفسل بنية من نيات
الوضوء لعود الحادث الأصغر عليه وهذا بما يغفل عنه فليقتبه له (قوله ثم الوضوء) والافضل كونه قبله ثم في
أثنائه سواء الفسل الواجب والتدب ونوى بسنة الفسل ان تجردت جنباته عن الحادث والأنوى له نية
معتبرة وان أخره عن الفسل لاجل الخروج من الخلاف لانه لا يفوت بتأخيره ولا يبطل بتأخير الفسل عنه
وان طال الزمن قال شيخنا ولا يجزئ قبله وفيه نظر لما مر من الخروج من الخلاف وقال ابن حجر نسن اعادته
(قوله كاملاً) يفيد أنه لا بد فيه من المضمضة والاستنشاق والترتيب وعن شيخنا الرمي خلافة لانه تابع
للاكثر وفيه نظر فتأمله (قوله والابطا) والقوق والقلب من الانف ويميل رأسه عند غسل أذنيه للادخول
فيها الماء فيضرب أو يقطر به لو كان صائماً **في تنبيه** في الترتيب السن المذكورة للأفضلية (قوله وفي الروضة
الح) هو القدم والأفضل تقديم أعضاء الوضوء وأعلى بدنه عن أسفلها والسنن الإيم من رأسه وعلم بما ذكر أن
بعض الأعضاء قد يتكرر غسله (قوله تحليل لحية) وكذا بقية شعوره (قوله شقها الإيم) ويقدم مقدمه

يكون مندوباً يصح بنية الوضوء (قول المتن وتعميم شره) لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنبه فعل به كذا وكذا من التارقال على فن ثم عاديت
شعر رأسي وكان يجزئ شره (قول الشارح حتى الاظفار) ليست من البشرة (قول المتن ولا يجب مضمضة
واستنشاق) خلافاً لأبي حنيفة (قول المتن ثم الوضوء) الظاهر أنه يستحب أيضاً في الغسل السنن أيضاً
(قول الشارح كغضون البطن والابطا) وكذا السرة بين الإيتين ونحت الاظفار ونحت الركبتين

وهو أول ما يفصل من
البدن فلونوى بعد غسل
جزءه وجب اعادته غسله
ومقرونة بالرفع في خط
الصنف وقيل بالنصب
صفة نية المقدرة المنسوبة
بنية الملقطة (وتعميم
شره) بفتح السين
وبشره) حتى الاظفار
وما يظهر من صاخي
الاذنين ومن فرج المرأة
عند قومدها لقضاء
الحاجة وما تحت الشعر
الكثيف ويجب نقض
الصفائر ان لم يصل الماء
إلى باطنها إلا بالنقض ولا
يجب مضمضة واستنشاق
كأي الوضوء (وأكلها زالة
القنر) بالمجمة كالني
على الفرج (ثم الوضوء)
كاملاً (وفي قول يؤخر غسل
قدميه) فينسلهما بعد
الفسل لحديث الشيخين
عن عائشة انه صلى الله
عليه وسلم توضأ في غسله
من الجنبه وضوء للصلاة
زاد البخاري في رواية عن
ميمونة غير رجله ثم
غسلها بيده الفسل (ثم
تهد معاطفه) كغضون
البطن والابطا (ثم يغض)
الماء (على رأسه ويحمله)
وفي الروضة وأصلها انه يغسل
الشعر بالماء قبل افاضته
ليكون أبعد عن الاسراف

من مؤخره وكذا الأيسر وفارق لليت بمشقة تحريكه (قوله من أوجب) وهو الإمام مالك والزمي من
أثمتاوا يستعين في غير ماصل اليده بخرقة وأجدار فقول بعضهم لا تصل اليه بدليس للتقييد والتدليك
بغقب كل غسلة أ بكل عند شيخنا الرمي خلافاً لابن حجر والوجهه (قوله ويث) والأفضل في خفيه أن
يقدم الأيمن على الأيسر كل مرة ويكنى في التلبيت ثلاث جريات في الماء الجاري أو تحريك بدنه ثلاثاً في
الرا كدويندب هنا بقية سنن الوضوء كالقسمة أوله والذ كر عقبه وغير ذلك (قوله وتنع المرأة) بكراً أو
ثيباً ولو خلية أو عجزوا وكذا الحنثي التضع بالانوة والفرج المنفتح والتحيرة نعم لا تنع المرأة مطيباً مطلقاً
ولا المحدث إلا بنحو أظفار (قوله أي أثر الدم) يشير إلى أن العتبر وجود الدم ولو دم فساد خلافاً للبعض نسخ
شرح شيخنا فمن لادملها لانتبه والحيض ليس قيداً وهو كذلك فيها (قوله وتدخله فرجها) بعد غسله
إلى المحل الذي يجب غسله كما قاله فيطلب للصائمة لأنه غير مغطى (قوله فإن لم يتيسر) أولم يرد وان يسر
(قوله كفى الماء) أي ماء التسليم في دفع الكراهة أو ماء أخرى حصول السنة وتقدم على الماء بعد الطين
نوى الزبيب ثم مطلق التوى ثم ما يرجع ثم طيب للمح (قوله في الأولوية) فالسنة تحصل بالجميع (قوله
ولا يسن تجديده) وكذا التيمم ولو مكمل به الوضوء على التعمد بخلاف الوضوء فيسن تجديده
ولو لم يمسح الخف أو مكمل بالتيمم ولا يسن لصاحب الضرورة ولا إذا فوت فضيلة كفضيلة أول الوقت
(قوله إذا صلى بالأول) أي بدخل وقت حواز التجديد بذلك موسعاً إلى إرادة فعل صلاة أخرى أو
غيرها فلا تسلسل ولا استغراق زمن كما ادعاه بعضهم فتأمل (قوله صلاة) ولو ركعة أو جنازة لا غير
الصلاة كسجدة تلاوة وشكر وطواف وقراءة قرآن وبذلك علم رد ما نقل عن والد شيخنا الرمي
من ندب قبل الصلاة بالقرأة وعن غيره من ندب لمن وقع منه ما قيل فيه بالنقض كس ميت فلا جدد
قبل الصلاة لم يصح لأنه عبادة غير مطلوبة فيحرم عند الشيخ الحطيب وقال شيخنا الزبدي أن قصد
به العبادة حرم والأفلا وعن شيخنا الرمي بصحته وأنه مكروه مطلقاً قال بعض مشايخنا وفيه نظر ظاهر
ولي به أسوة والوجه الأول (فرع) يندب لجنب رجل أو امرأة وحاظ بعد انقطاع حيضها الوضوء
لنوم أو أكل أو شرب أو جماع آخر أو نحو ذلك لتقليل الحدث قاله الجلال وهذا الوضوء لا يتبطل بواقض
الوضوء كالبول وأما يابطه جماع آخر أو نحو ذلك وهذا يلزم فيقال لنا وضوءه لا يتبطل بالحدث (قوله

(قول الشارح خروجاً من خلاف النخ) لنافوله صلى الله عليه وسلم أما أنا فأحشي على رأسى ثلاث حنيت
فاذا أنا فطهرت (قول الشارح كالوضوء) بل أولى (قول المتن وتنع لحيص) لوركته كره (قول الشارح
كفى الماء) عبارة الأسنوي كفى أي في حصول السنة كذا قاله الرافعي اه وقال غيره كفى في إزاله اللوم
بالترب على ترك هذه السنة المؤكدة لأنه كاف في حصولها ثم الظاهر أن المراد بكفاية الماء هو التسلسل
بالبشرى لا إدخال ماء في الفرج بدل الطيب المذكور (قول الشارح للإعلام بالتبويب في الأولوية) فيبرد
على الأسنوي حيث قال لا يؤخذ ذلك من عبارة الكتاب وإفادة الترتيب ظاهرة كونها في الأفضلية لا بقيد
النهاج (قول المتن بخلاف الوضوء) أي ولو كان مكملها للتيمم وأما التيمم فلا يستحب تجديده ولو مكمل
لوضوء (قول الشارح إذا صلى بالأول صلاة) كأن حكمة ذلك أن لا يكون بدونه في معنى الكراهة الرابعة
قال الأسنوي وهو مكروه إذا لم يؤد بالأول شيئاً قلت ينبغي أن تكون كراهة تحريم لأنه عبادة فاسدة
حينئذ (قول المتن والفصل عن صاع) من السنن أيضاً أن يقول بعده أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قاله في الروضة وفي التحقيق يقول بعده ما يقوله بعد الوضوء (فرع) تسن
الموالة فيه أيضاً كالوضوء

لا ينقص ماء الوضوء عن مدو القسل عن صاع) لحديث مسلم عن سفيانة أنه عليه السلام كان يفسله الصاع ويوصنه المد (ولا حد له) حتى

به نجس يغسله ثم يغسل ولا تكفي لمغسلة واحدة (وكذا في الوضوء) وذلك وجه في السلتين صححه الرافعي لأن الماء يصير مستعملاً أولاً في التجسس فلا يستعمل في الحدث (قلت الأصح تكفيه والله أعلم) ويرفعها الماء معاً (ومن اغتسل لجناية وجمعة حلاً) أي غسلها (أو لأحدهما حصل) أي غسله (فقط) عملاً بنواه في كل وقيل لا يصح الغسل في الأولى للامتناع في الثانية بين الغسل والغسل وفي قول يحصل بغسل الجناية غسل الجمعة لأن المقصود به التنظيف وفي وجهه يحصل غسل الجناية بغسل الجمعة لأن المقصود به حالة كمال ولا تكون الأبعاد ارتفاع الجناية (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو أحدث ثم أجنب أو عكس كفى الغسل) وأن لم ينو معه الوضوء (على الذهب والله أعلم) لا اندراج الوضوء في الغسل والوجه الثاني لا يكفي الغسل وإن نوى معه الوضوء بل لا بد من الوضوء مع الثالث إن نوى مع الغسل الوضوء كفى والأفلا

وفي الصورة الثانية طريق فاطم بالاكتماء لتقدم

الأكثر فيها فلا يؤثر بعده الأصغر فالتريقان في مجموع صورتين من حيث الثانية لا في كل منهما ولو وجد الحدثان معاً فكما لو تقدم الأضفر (باب النجاسة) (هي كل مسكر مانع) كالخمر وهي المتخذة من ماء العنب والتبديد كالتخمين الزبيب واحتز

لوتقص) ولو احتاج لزيادة زاد (قوله يغسله ثم يغسل) المراد أنه يغسله قبل غسل محله عن الحدث وإن لم يقدمه على الغسل (قوله ويرفعها الماء معاً) إذا لم يبق للنجاسة وصف وتقدم الاعتداد بالنية عنده (قوله أو عكسه) مرفوع كما يدل عليه كلامه بعد (قوله) وإن لم ينو معه الوضوء بل وإن نواه في المجموع (قوله) لا اندراج الخ) هذا يفهم أنه واجب وأنه سقط وهو صريح الخلاف وقول شيخنا الرمي أنه اضمحل معه فيه نظر إلا أن أراد أنه يحصل قهر عليه على ما هو المعتقد (قوله ولو وجد الحدثان معاً) هو تميم لإقسام المسئلة وسكوت المصنف عنه لمراعاة الخلاف كما قيل (قوله) لو اجتمع عليه أغسال واجبة أصالة كفى نية واحد منها عاناً وإن نفي باقيها ومعنى الكفاية فيها رفع الأمر الاعتباري أو ألغى المرتب عليها فلا يصح الغسل بعد بنية واحد من باقيها والأغسال المتدوية كذلك وقال ابن حجر معنى الكفاية فيها سقوط الطلب لاحصول الثواب فلو أراد الغسل واحد آخر لم يصح وما لشيخنا الرمي أن الی الواجب بالنذر كالأصلي وفي كلام العلامة ابن قاسم الليل إلى خلافه وهو الوجه الأدل في فهم اعتباري ولا منع فلا تشمل نية ما فيه ذلك فتأمل (قوله) قال في الأحياء لا ينبغي للإنسان أن يزيل شعثاً من شعره أو يقص شيئاً من ظفره أو يستحداً أو يخرج دماً أو يبين من نفسه جزءاً وهو جنب إذا سار أجزائه ترد إليه في الآخرة فيعود جنباً ويقال إن كل شرة تطالب بجنابها انتهى وفي عود نحو الدم نظر وكذا في غيره لأن العادة هو الأجزاء التي مات عليها الأنفس نحو عضو فراجع

باب النجاسة

وازالتها هي موجب أي سبب وازالتها مقصد فهو المقصد الثالث والواجب فيها في غير نجاسة نحو الكلب مرة واحدة كما يأتي ثانياً قيل إن غسلها كان سبع مرات ثم نسخ غير مستقيم وإن قال به الأمام أحمد لعدم ورود ما يدل عليه من نقل معتبر في حديث أو أثر فراجع وازالتها واجبة عند إرادته استعمال ما هي فيه وعند التضمع بها عينا وعند تنجيسه ملك غيره وعند ضيق الوقت وعن الميت إذا خرجت منه ومن المسجد والنجاسة في الأصل مصدر نجس بنجس كعلم وحسن وقدمت على التيمم لأن الزاها تهاطر في حجة بخلاف الوضوء والغسل ولولا صاحب الضرورة فيها وتقدم اشتراط تقدم استنجائه عند شيخنا وتقدم ما فيه هو كما مر في أول الكتاب ما حكمية بأن جاوزت محلها كالجنابة وأما عينية لم تجاوز هذه وتطلق على الأعيان النجسة وعلى الوصف القائم بمحلها وإطلاقها على الأعيان مجاز مشهور وأحقية عرفية ويقال لها باعتبارها لغة كل مستقذر وشرعاً مستقذر يمنع حجة الصلاة حيث لا مخصص وأسناد المنع اليها صحيح بدليل ما لو حملها وباعتبار محابها والاراد الاستقذار الشرعي لا بمعنى عدم قبول النفس ليصح الاستدلال به على نجاسة البتة بعدم استقذارها في التعريف الطول وهو كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا الحرمان ولا

(قول الشارح لأن الماء يصير مستعملاً أولاً في التجسس فلا يستعمل في الحدث) أي ولا يضرب في ذلك قصد الحدث معه بل لوجود قصد الحدث ارتفع الخبت دونته على رأى الرافعي رحمه الله تعالى وقوله مستعملاً يوافق بحث الشيخين في مسألة تجدد الحدث للنجس السالفة في الطهارة وقول الشارح ويرفعها الماء معاً أي جميعاً (قول المتن حلاً) قال في البحر والاكمل أن يغسل للجناية ثم للجمعة ذكره أصحابنا انتهى ولو صام عاشوراء عنه وعن نذر قال الأسنوي القياس عدم الصحة لو أحدهما لكن أفتى البارزي بحصولها معاً

باب النجاسة

(قوله هي كل مسكر) لما كان الأصل في الأعيان الطهارة لأنها خلقت لتنافع العباد وإن كان في بعضها ضرر

لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل كذا كره في شرح الروض مع محتر زاته فليراجع و يقال لها باعتبار الوصف وصف يقوم بالحل يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج و يقال له مع وجود طعم أولون أو ريح نجاسة عينية ومع عدمها حكمية من باب مجاز المشاكلة وقد تعرف الأعيان بالعدوهو أولى فبما قلت أفرادها وذلك سلكه الصنف بقوله هي كل مسكر مائم وكتاب الخ وقد ضبطها البلقيني رحمه الله بقوله الأعيان جماد وحيوان والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان فالجماد كله طاهر إلا السكر والحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما وأصل الحيوان كلئي والعلقة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزء الحيوان كيمته كذلك والمنفصل عن الحيوان ما يرشح رشحا كالعرق وله حكم حيوانه وإمالة استحالة في الباطن كالبول فهو نجس إلا ما استثنى (قوله عن البنج) ونحوه من كل ما فيه تخدير وتغطية للعقل فهو طاهر وإن حرم تناوله لذلك قال بعض مشايخنا ومنه الدخان المشهور وهو كذلك لأنه يفتح مجاري البدن ويهويها لقبول الأمراض المضرّة ولذلك ينشأ عنه الترهل والتنافيس ونحوها ويرى بما أدى إلى العمى كراهو محسوس مشاهد وقطع خبر من يوثق به أنه يحصل منه دوران الرأس أيضا ولا ينبغي أن هذا أعم ضرا من الكمور الذي حرم الزكوى أصله لضرره وما ذكره الشارح محبني على ما فهمه الصنف عن الرافعي من أن المراد بالسكر ما يغطي العقل وليس كذلك بل إنما هو ذو الشدة الطرية سواء الجامد والسائم فلا حاجة إلى احتراز وجواب ذلك ما هو كذلك نجس ولو من كسل أو بوزة أو غير ذلك قاله شيخنا الرملي (قوله وكتب وخنزير) وإن صار ملحاقا لشيخنا الرملي ويندب قتل الخنزير مطلقا وكذا الكلب كما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه وقال شيخنا يحرم قتل النافع منه وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر وبعضهم قال بوجوب قتل العقور (قوله أومع غيره) شمل الآدمي وهو كذلك إن كان على غير صورة الآدمي اتفاقا فإن كان على صورته ولو في نصفه الأعلى فأقضى شيخنا الرملي كراهه بطهارته وثبوت سائر أحكام الآدمي له ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات كدخوله للمسجد وعدم النجاسة بمسه مع رطوبة وعدم تنجس نحو ما منع بمسه ومحتضاه وإمامته واعتكافه وصحة قضائه وتزويجه ومولته ووصائه يعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته ونسبه وأرثه ولو من أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلاف فيما يجب فيه على قاتله فقيل بديه كامل وقيل أوسط الديات وقيل أخسها وقيل قيمته وقال الخطيب بمنعها من الولايات وقال ابن حجر بجواز تسريها إذا خاف العنت وقال شيخنا بارتائه من أمه وأولاده وماله إلى وجوب بديه كامل فيه (فائدة) نظم بعضهم أحكام الفرع مطلقا في جميع أبواب الفقه بقوله

ينبع الفرع في انتساب أباه * ولأم في الرق والحرية
والزكاة لاخف والدين الأعلى * والذي اشتد جزاء وديه
وأخص الأصلين رجسا وبذما * ونسكا والأكمل والأضحية

وبذلك علم أن الكلب التولدين آدميين طاهر ولا يضر تقبیر صورته كالسبع وان الآدمي بين الكلبين نجس قطعوا يظهر أنه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرملي من إعطائه حكم الطاهر في الطهارات إلى آخر ما مر عنه فراجعوه وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصبح منه أن يخطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه وأكله انتهى وقياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم أن التولدين سمك وآدمي له حكم الآدمي انتهى ومقتضاه حرمة أكله وهو ظاهر ومقتضاه أيضا أنه مكلف فاظنره كالأدي قبله (قوله أي مطهره)

ففيه نفع من جهة أخرى شرع المؤلف في ضبط الأعيان النجسة ليعلم أن ما عداها في حكم الطهارة وقد استدلل على نجاسة الخمر بالاجماع حكاه أبو حامد وابن عبد البر قال الاسنوي كأنهما أرادوا إجماع الطبقة التأخر من

هنا بما منع المز يدعى الحرر
عن البنج وغيره من
الحشيش السكر فانه حرام
ليس بنجس قاله في الدقائق
ولا ترد عليه الخمر للعقود
فانها ما منع في الاصل بخلاف
الحشيش المذاب (وكتب
وخنزير وفرعها) أي
فرع كل منهما مع الآخر أو
مع غيره من الحيوانات
الطاهرة تغلبا للنجس
والاصل في نجاسة الكلب
ماروى مسلم طهور اناه
أحدكم اذا ولغ فيه الكلب
أن يفسل سبع مرات
أولاهن بالتراب أي
مطهره والخنزير أسوأ

حلال من الكلب لأنه لا يجوز
اقتناؤه بحال بخلاف
الكلب وميته غير آدمي
والسمل والجرداد لحمة
تناولها قال تعالى حرمت
عليكم الميتة والدم وميته
السمل والجرداد طاهرة
لحل تناولها وكذا ميتة
الآدمي في الأظهر لقوله
تعالى ولقد كرّمنا بني آدم
وقضية التكرّم أن لا يحكم
بنجاستهم بالموت وسواء
الكلب والسمولون
(ودم) لما تقدم من تحرّره
(وفيج) لأنه دم مستحيل
(وقى) كالغائط (وروث)
بالمثلية كالبول (وبول)
للامر بصب الماء عليه في
حديث الصحيحين المتقدم
أول الطهارة (ومذى)
بسكون الدال المعجمة
للامر بسل الذرمة
في حديث الصحيحين في
قصة علي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنه
ويحصل عند ثوران
الشهوة (وودي) بسكون
الدال المهملة كالبول وهو
يخرج عقبه أو عند حمل
شئ* فقيل (وكذا مني غير
الآدمي في الأصح) لاستحالة
في الباطن كالمم (قلت)
الأصح طهارة مني غير
الكلب والخنزير وفرع
أحدهما والله أعلم) لأنه أصل
حيوان طاهر ومنى الآدمي

فطهور بضم الطاء (قوله لا يجوز اقتناؤه) أي مع صلاحته للاقتناء فلا يراد الخسرات (قوله وميته) وهي
ما زالت حياتها بفيز كذا شرعية فيها ما لا نفس له سائلة ومنها مذبح الحرم من الصيد ومنها مذبح من
لا يحل منا كحته كالخمس ومذبح غير اللأ كول وليس منها جنين الذكاة ولا جنين في جوف هذا الجنين
ولا ميتة مات بشق جارة ولا يبرع قرحين شرود نحو ذلك (قوله غير آدمي) وكالآدمي الجن والملك على
الاعتد (قوله لحمة تناولها) مع عدم الاستقدار وضرره (قوله في الأظهر) فيها اعتراض على الصنف
ومقابلة أن الميت نجس وبقال الإمام مالك وأبو حنيفة وعليه تستثنى الأنبياء قال بعضهم والشهداء وهل
يطهر بالنسل على هذا القول قال أبو حنيفة والبغوي من أمثنا أنه يطهر ومقتضى الذهب خلافه (قوله
وقضية التكرّم) أي قضية عمومها في الآية اذ لم يرتخصيص (قوله الكفار) وأما قول الله تعالى إنما الشركون
نجس فالمراد بنجاسة اعتقادهم وأجتنابهم كالنجس وغير الشرّكين مثلهم والمراد بهم مطلق الكفار والموت
كالحية (قوله دم مستحيل) أي إلى فساد فلا يراد دخوله كاللبن (قوله وقى) حيث وصل إلى المعدة التي هي
للتخفيف تحت الصدر ولو ما عاد حالاً لا تغير لأن شأن المعدة الاحالة فلا يجاب تسبيح فم نقايا مغلظا
قبل استحقاقه ولا يذره فذلك وقال شيخنا الزملي بوجوب تسبيح الفم في غير المستحيل وقال ابن حجر
بوجوب تسبيح الدرأ يضاف في غير المستحيل نعم ما ألقاه الحيوان من حبل وزرع لبنت ويض لوحض لفرخ
منتجس يطهر بالنسل لا نجس وكذا نحو حصة وعظم (فرع) يعني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن البلى يوان كثر في ثوبه
وبدنه وعن ما يخرج من فم النائم اذا غلب نجاسته بأن كان من اللدود يعرف بأنه منها يتغيره والأفواه طاهر
(قوله وروث) ولومن ما كور اللحم خلا للماك فهو أعظم من تمييز أصله بالعذرة لأنها فضلة الآدمي خاصة ومثله
البول (قوله ومذى) بسكون الدال المعجمة) أي مع تخفيف الياء وبكسر الدال مع تخفيف الياء وتشد يدها
وهو ماء أبيض رقيق وقيل أصفر رقيق وأبيض نخع في الشتاء وأصفر رقيق في الصيف نعم يعني عنه
لن ابتلى بالنسبة للجماع (فرع) قال شيخنا كغيره يحرم جماع غير المستنجي بالماء وإن عجز عن الماء
(قوله في قصة علي رضي الله تعالى عنه) لما قال كنت رجلاً مداماً فاستحييت أن أسأل النبي ﷺ عن قرب
ابنته مني فأمرت البعيرة فسأله فقال ينسل ذكره ويؤص (قوله وودي) بسكون الدال المهملة وفي ضبطه
وصفه ما قبله (قوله ومنى الآدمي) أن بلغ أوانه ولو خصياً وعسوا وعيناً وخشني فإن لم يبلغ أوانه
كان دون نعل سنين فقال شيخنا الزملي يداي بطهرته قياساً على لبن الصغير وهو مردود والفرق واضح
وسياق أنفاً ما يصرح بنجاسته (قوله كانت تحك التي الخ) قيل لادليل فيه لأن الصحيح أن فضلاته
عليه الصلوات السلام كاستر الأنبياء طاهرة ورد بأن القتال بالنجاسة استدلال بالحك المذكور لأن القول

المجتهدين والافقه خالف في ذلك ربيعة شيخ مالك والزملي (قول الشارح لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال) نقضه
الأنسوي بالحشرات انتهى وذهب مالك رحمه الله إلى طهارة الكلب والخنزير ولكن ينسل من ولو غهما
تبسداً (تنبيه) ما عدا ذلك من الحيوانات طاهر إلا البود للتلوم من الميتة والحيوان المر في بطن كلبه
على وجهه مرجوح فهما (قول الشارح) وكذا ميتة الآدمي في الأظهر) خص الاحوذ في شرح الترمذي
الحالف بغير الشهيد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالنسل عند أبي حنيفة واختار البغوي قال الأنسوي
والمرور من منهنجا خلاف ذلك (قول المتن وقى) لو ماء أو نحو قبل الاستحالة فينبغي كما قال
الأنسوي أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالكثرة أخذاً من مسئلة الحب الصحيح إذا ألقته الدابة
(قول المتن وروث) قال في الدقائق هو شامل للخارج من الآدمي وغيره بخلاف العذرة فإنها خاصة بالآدمي
(قول الشارح أنها تحك التي الخ) قال المحاملي رحمه الله يستحب غسله بطباً وكمياً بإسائه قلت لو قيل

طاهر لحديث الشيخين عن عائشة أنها كانت تحك التي من نوب رسول الله ﷺ ثم يسل

فيه ومنى السكب ونحوه
نجس قطعا (ولبن مالا
يؤكل غير الآدمي)
كلين الاثنان لانه يستحيل
في الباطن كالم من لبن
ما يؤكل لحم طاهر قال الله
تعالى لبنا خالصا سائغا
للشاربين وكذا لبن الآدمي
لانه لا يلبق بكرامته أن
يكون منشؤه نجسا ومن
ذلك يؤخذ ان الكلام في
لبن الأنثى الكبيرة فيكون
لبن الذكرو الصغيرة نجسا
كأصرح به بعضهم (والجزء
للفصل من الحى كيتمة)
طهارة ونجاسة فيد الآدمي
طاهرة وألية الحروف
نجسة (الاشعرلأا كول)
يفتح العين (فطاهر) وفي
معناه الصوف والوبر قال
الله تعالى ومن أصوافها
وأوبارها وأشعارها أثاناً
ومتاعا إلى حين واحترز
بالأ كول عن شعر غيره
كالحار فهو نجس (وليست
العلقة والضغة ووطوبة
الفرج) من الآدمي
(نجس في الأصح) لان
الاولين أصل الآدمي
كلثي والثالث كرمه والقائل
بالنجاسة يقول الثالث
متولد من محلها ينجس
ذكر الجميع ويلحق الاولين
بالم اذ الملقط دم غليظ
والضغة علقه جمدت
فصارت كقطعة لحم قدر
ما يمتنع الثلاثة من غير
الآدمي أولى بالنجاسة ويبنى عليها في الثالث تنجس البيض

بطهارة طاهري مع أن القول بعدم الدليل مبنى على انفراد منيه وحده وهو لا يتصور لانه لا يحتمل وأما يكون
منيه عن جماع ويلزم اختلاطه بمنى زوجها لان الفقهاء أقاموا فيه المظنة مقام البقن حيث أرموا الزوجة
بالفصل من خروج منى منها بعد الجماع وحيث دفع منى عائشة يقينا فنقض كونه دليلا وفي كلام ابن حجر
التصريح بأنه ^{عليه السلام} كان يحتمل لاعتن زوياً في النوم لانهما من الشيطان فراجع (قوله نجس
قطعا) فأي وجهه كلام الرافعي من جريان الخلاف فيه غير مراد (قوله ولبن ما يؤكل لحمه) لو ذكرى ولو على
لون الدمان انفصل منه بعد نكته أو انفصل في حياته ولومن ذكر كالنور أو بمنى ولست غير ما كول
كخبر بر من شاة فان انفصل بدمومه من غير ذكاته فنجس ان كان ماميتها نجسة والا كجراد لو كان له
لبن فينبغي طهارة لانه تنهياً للخروج كالبيض وقال بعضهم بنجاسته (قوله وكذا لبن الآدمي) ولو بعد
موته ومثله الجن والملاك كامر (قوله ومن ذلك يؤخذ الخ) رده الزركشي بأن اللبن من حيث هو من الآدمي
ولومن صغير منشأه بخلاف التي لان المقصود منه الاجبال ولذلك لا تثبت أمية الولد في أمه صغيرة وقد يسلك
فيه يكون لبن الصغيرة لا يحرم في الرضاع الا أن يقال لعدم التغذي فيه بالنعلى فراجع (قوله والجزء للفصل)
منه المشيمة ورنس الولد ونوب التعبان ونحوها (قوله الاشعرلأا كول) ما لم ينفصل مع قطعة لحم قصد
والافق ونجس تبعا لها وان لم يقصد فهو طاهر دونها وتفسل أطرافه ان كان فيها رطوبة أو دم وعلى هذا
يحمل ما في شرح شيخنا وغيره (قوله من الآدمي) قيده لأجل الخلاف والافهى طاهرة من غير الملقط
(قوله بنجس) قال الدميرى يفتح الجيم فهو مصدر فصح وقوعه خبرا عن المؤن ولا يصح بكسر الجيم
لانه اسم عين (قوله لان الاولين أصل الآدمي) لو سكت عن لفظ الآدمي لكان صوابا اذ هما من
الحيوان الطاهر طاهرا ان أيضا ويلزم على تنقيده سكوتة عنهما نعم يحرم أكلهما بخلاف الجنين من
لأ كول (قوله والثالث) وهو رطوبة الفرج وان انفصلت عنه وهي ماء أبيض يخرج بمائين ما يجب
غسله في الاستنجاء وآخر ما يصله ذكر الجميع للتعديل فإوراء ذلك نجس قطعا وما قبله طاهر قطعا
وفي كلام الشارح وغيره كشيخنا الرملى وابن حجر وغيره ان هذه الأقسام الثلاثة في فرج الآدمي
لا في فرج البهيمة وهو المعروف بالشاهد ثم رأيت عن البلقيني انه ليس للبهيمة الامنفذ واحدا بلول والجماع
فراجع (قوله تنجس البيض) ان اتعدا المخرج وهو المعروف بالشاهدو يعنى عنه وقال شيخنا الرملى ان
مخرج البيض مستقل وتقدم رده (فروع) سائر البيوض طاهرة ولومن غيراً كول وان استحالت دما
باحتلو حضنت لفرخت ولكن يحرم أكل ما يضر كبيض الحيات وكأها بالضاد الامن التمل فبالطاء الشالة
والریش والعظام والوبر والشعر محكوم بطهارتها وان وجدت ملقاة على الزابل وكذا قطع الجلود لاقطعة

باحتجابه مطلقا وجامن الخلاف لم يكن بعيدا (قول الشارح من الآدمي) الظاهر انه يقيد بذلك لان
الامام الرافعي رحمه الله قائل بنجاسته منى غير الآدمي فكذلك علقته ومضغه فباظهر ثم رأيت الاسنوى
قال يشترط في طهارة العلقه والضغة على قاعدة الرافعي أن يكون من الآدمي فان منى غيره نجس عنده فيما
أولى بالنجاسة منه قال وبدل عليه تردد في هذا الكتاب في نجاسته ما مع جزمه بطهارة التي يعنى من الآدمي
وأما على ما ذهب اليه المصنف من طهارة التي للذكور ففقيه نظر اه قال ابن النقيب لك أن تمنع كونها
أولى بالنجاسة من التي فاتهما صاراً أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الدموية منها وأما جزمه بطهارة
التي فهو منى الآدمي والشارح رحمه الله لم يفرض الكلام فيه بل فرضه في منى غيره والخلاف فيه اه
(قول الشارح بنجس ذكر الجميع) أى يجب غسل البيض قال في الشامل أمالولد فلا يجب غسله إجماعا
(قول الشارح أولى بالنجاسة) أى منها في الآدمي أى فيكون الاصح الطهارة في العلقه والضغة غاية
الأمر ان قلنا بالمرجوح وهو النجاسة في الآدمي فهنا أولى وهذا كإثرى ظاهر أو صريح في ان

الآدمي أولى بالنجاسة ويبنى عليها في الثالث تنجس البيض

لحم لان شأته أن يحفظ فان كانت ملفوفة في نحو خرقه أو في اناة فطاهره و بزر القز طاهر والسك التركي نجس لانهم دم خرج من فرج الغزال كالحيض وفي ابن حجر انه من حيوان غير مأكول وأما الذي من خراج من تحت سرة فطاهر ككفارة ان انفصل من حي أو مذكي أو تمها للوقوع قبل الموت كالبيض والزباد طاهر لانه ينسور بحري أو عرق سنور برى وهو الاصح ويعني عن قليل شرقيه عرفا في مأخوذ جامد وفي مأخوذ منه مائع والخبير طاهر لانه نبات بحري على الاصح نعم ما يبتله من حيوان البحر ثم يلقه نجس لانهم التي ويعرف بسواده وعسل النحل طاهر وهو من قم النحلة على الاصح وقيل من دبرها وقيل من بدي صغير لها وعلى كل فهو مستثنى والنشادر نجس ان علم أنه من دخان النجاسة والدم نجس وبطل الصلاة بانظير منه لا يماخى كالذي من العقب لانه في الداخل لانه تفرز ابرتها في داخل الجلد والنجاسة باليم أو بالعين وقيل الثاني اسم لما نزل من الرأس نجسة ان كانت من المعدة يقينا والافطارة ويعني في الاولى عما يشق لمن ابتلى به منها وأما الانفحة بكسر الهمزة وفتحها مع تخفيف الهمزة وتندبها وقد تبدل الهمزة ميما لجلدها وتسمى أنفحة أيضا طاهرة والانفحة التي في تلك الجلدة نجسة ويعني عنها في نحو الجبن وقال شيخنا الرملي وابن حجر والحطيب بطهارتها فان انفصلت من حيوان لم يأكل غير اللبن ولولم يملغ وذبح حالا وفيه نظر ظاهر والحاجة التي علل بها لانوج الطهارة وأما وجب العسفو والحصاة طاهرة مالم يغربطيب عدل انها انعقدت من البول في الشاة أو غيرها ومثلها الحزرة البقرية والجرة بكسر الجيم ماء بجرة البعير نجسة لكن لا يحكم بنجاسة ما تطاير منها ولا بنجاسة مائع وضع فيه فیه الا ان انفصل فيه عين نجاسة يقينا وكذا يعني عن مفتاح الحيوان وقه ورجله التيقن بنجاستها وان وضع في مائع مالم ينصل فيه عين النجاسة وأوعية الفضلات كجلدة المرارة طاهرة لا مافيها (قوله لا يخرج تخلل) كذنها ولومن عسل أو سكر أو غير محرمة بأن عصرها من يعتبر قصده ولو سكران أو كافرا بقصد الحمية وبغير الحكم عليها بتغير القصد واعتبر شيخنا قصد الوكل وبعضهم أجرى هنا ما في التيمية وهو ظاهر (قوله بطرح) المراد منه مصاحبة عين لملاحظة التخلل فان زعت قبله وهي طاهرة ولم يتحلل منها شيء يقيناً طهرت والا فلا ومن العين المضرة تلوث ما فوقها من الدن بوضع العين فيها أو بغيره لا ارتفاعها بنفسها فان وضع عليها في الاول ما يصل الى محل ارتفاعها ما يأتي طهرت كوضع خمر على خمر ولومن غير جنسها كنبذ وكوضع ما يتخلل معها كعسل وسكر وفي شرح شيخنا كابن حجر ان وضع العصير عليها مضر فراجعوه كوضع شيء عليها وأترو بها كورد ونزع قبل تخللها ويعني عما يشق الاحتراز منه أو ما يحتاج اليه كجبات قليات ونوى تمر كذلك وبطبر ما تخلل في حياته موكدا ما وضع عليه خل أو نحو عسل غير مغلوب قال شيخنا الرملي وفي نحو العسل نظرنا من أنه لا يضر مطلقا لانه يتخلل معها ولو زعت الحجرة ووضع مكانها عصير لم يضر لتنجسه حال وضعه قاله البغوي أي لانه ليس معه ما يتخلل معه فلا يخالف مام (قوله وكذا ان نقلت) والنقل مكروه على التعمد للاحرام خلافا للشارح وحديث انتخذنا من الحرج خلافا لا يحول على نجس العين (قوله والحرج المستباح) تعرفها هنا بالبيان حقيقتها لا يخالف مام (قوله وقال البغوي) تقدم ما يعلم منه أنه التعمد (قوله والا جلد) لا غيره من

(ولا يظهر نجس العين الا خمر تخللت) أي صارت خلا من غير طرح شيء فيها فطهر (وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه) طهر (في الاصح) فان خللت بطرح شيء فيها كالبيض والخبز الحار (فلا) طهر لتنجس الطروح بها فينجسها بعد انتقالها خلا وقيل لاستعمالها بالمعالجة المحرمة فعوقب بصدقه وبنى على العلتين الخلاف في مسئلة النقل المذكورة والحرج المشد من ماء العنب ويؤخذ من الاقتصار عليها ان التبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالزبيب لا يظهر بالتخلل وبصرح القاضي أبو الطيب لتنجس الماء به حالة الاشتداد فينجس بعد الانقلاب خلا وقال البغوي طهر لان الماء من ضروره (و) (الا جلد

الشارح رحمه الله يرى أن الرافعي قائل بطهارتهما من الحيوان الطاهر فيوافق ما سلف في النجاسة عن ابن النقيب (قول الشارح والحرج المشد الى آخره) كأنه عرفها حال وقوعها في اللبن أو لبن تب عليها المذكور بعد ذلك والافتدع فيها أول الباب بقوله هي المتخذة من ماء العنب (قول الشارح وقال البغوي الخ) فلت يدل له ما قاله أعني الامام البغوي لو أتى الماء في عصر العنب حالة عصره لاستقصاء ما فيه واستخراجه لم يضر بلا خلاف لانهم من ضروره

نجس بالموت فيظهر بدنه ظاهرة وكذا باطنه على الشهور (لحدّث مسلم اذا دغ الاهاب فقد ظهر والثاني يقول آله الدغ لا تصل الى الباطن ودفع بأنها تصل اليه بواسطة الماء وطروية الجدد للثاني لا يصل) (٧٣)

الاجزاء كلها وشعرهم يعني عن قليل شعر اصيل بالجلد وقال ابن حجر انه يظهر تبعاً (قوله ظاهره) وهو ملاقي الداغ وقيل الوجهان وهو مشكل الا ان حمل على وضع الداغ عليها (قوله كجلد الكلب) خلافاً لأبي حنيفة قيل واقتصراره عليه لما نقل عن صاحب العدة أن شعر الحزير في لحمه لا جلده لكن ظاهر كلام الفقهاء بخلافه وفي الكافي اشارة اليه (قوله كالنث بالمثلة) اسم شجر مر الطعم طيب الريح وبالموحدة أحد المعادن وكثر في الطيور وهو بالذال المعجمة (قوله اذ لو تقع في الماء عاد اليه الثن) فان لم يعد بقول أهل الخبر ذاء بالفتح طهر ما لم يكن فيه عيب قاله شيخنا الرمي وعطف الفساد على الثن عند من ذكر معه تفسير أومرادي وللرادي الدغ الاندباغ لانه لا يعتبر الفعل (قوله فيجب غسله) ولو سبها بتراب ان كان من مغلظ كرويه في تنبيه في ما يظهر بالاستحالة انقلاب الدم الظلية مسكان أخذ منها حال حياتها أو بعد موتها وقد تهيأ للوقوع والدم لبنا وأميناً بيضاء استحالت دماغاً فرخا وماء مستعمل بلغ قيتين وإنما اقتصر واعي الحمر والجلد لعدم انقلاب الحقيقة فيهما كذا قالوا هاتوا وهو مخالف لما قالوه في تفريق الصفقة فليراجع (قوله) وما نجس الخ) هذا شروع في المقصد الثالث من مقاصد الطهارة وهو إزالة النجاسة وشيخ الاسلام في المنهج فيما نجس بكونه من جامد وسياق المائع وقيد ما من حجر بظاهر أيضاً لان نجس لا يظهر وكل منهما منوع في النجاسة الطارئة اذ الاصلية معلوم بقاؤه الماصر حوايه فالأصاب شيء من نحو كلب بولاً من غير كلب أوما كثيراً متغيراً بنجس من أنه يجب غسل كل سبع مرات مع الترتيب ليظهر من النجاسة الكلبية وحيث ثبت ذلك في المائع فالجامد أولى وسياق أيضاً فبالواجتماع نجاستان على محل وغسل فتي من أحدهما الريح ومن الأخرى اللون أنه لا يضر فتأمل (قوله غسل) أي كفى اتصاله ولو احاطاً لا أفتي به البلقيني في الموت نجس حمام بشحو كلب من أنه اذا احتل مرور الماء عليه سبعا مع الترتيب ولو لم نعال داخله طهره ويجب الغسل حالاً على من تضعف بالنجاسة وفارق غسل الزاني لان ما غصص به هنا باق مستمر (قوله سبعا) ولو بسبع جريات أو تحركت وبحسب ذهاب الماء وعوده مرتين وفارق عددها بالعضو وعوده في الصلاة مرة واحدة نظر العرف وتحرك من الشقة ولانه اغتفر جنس الفعل في الصلاة في تنبيه في كون الغسل سبعا وبالتراب تعبدى (قوله والراد أن التراب الخ) أي قال التراب هو الثامنة وينب ثمانية بالماء خروجاً من خلاف الامام أحمد ولا يندب ثلث هذه النجاسة لان المكبر لا يكبره قاله شيخنا في شرحه وقاله غيره أيضاً (قوله فينسا قطن) بناء على أنه من المطلق والمقيد وهو المعتبر وقيل انه من العام والخاص وقد يقال لتناقص على كل منهما ويجب عن الثاني بأن كلا منهما فرد من أفراد العالم الذي هو رواية احدها يحكمه فلا يخصه وعن الأول أيضاً باحتال الشك من الروي كما قال في رواية أولاهن وأقال اخرهن أو يحتمل أولاهن على الأفضل واخرهن على الاجزاء واحداهن على الجواز وفي ابن حجر عكس هذا وهو لا يصح (قوله لانه اذا وجب الخ) يشترى أن القياس من حيث الحكم النجاسة واذا ثبت لزوم الغسل سبعا احدها

(قول الثن وكذا باطنه) قد رأيت على هامش قطعة الاستوى حاشية نصها للراد بالباطن ما يشق فيظهر قاله أبو الطيب انتهى (قول الشارح كجلد الكلب) خالف في هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قول المتن بحريف) هو الذي بحرف الفم قاله الاسنوي (قول المتن) لاشمس وتراب مثلها الملح كما في الزوائد قول المتن في أثنائه) ربما يقتضى عدم جواز تقدمه وليس كذلك اذ لو تقع في الماء ثم استعمل الادوية طهر على الاصح (قول المتن غسل سبعا) قال العجلي في شرح الوسيط وتستحب ثمانية (قول الشارح لكثرة ما يلث) الهمت ادلاع اللسان مع كثرة التنفس

(١٠) - (قليوبي ومعه) - اول) ويكتفى بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية الدارقطني احداهن بالبطحا وبقياس على الولوغ غيره كبوله وعرفه لانه اذا وجب ما ذكر في فقه مع أنه طبيب ما فيه بل هو طبيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلبث في غيره بطريق

الأولى (والأظهر تعين التراب) جمعا بين نوعي الطهور والثاني لا يقوم غير مقامه كالاشنان والصابون وسيأتي جواز التيمم برمل فيه غبار فهو في معنى التراب وجوازه هنا أولى (و) الاظهر (أن الحنظري رككب) فيأذركر لانه أسوأ حالا منه كما تقدم والثاني لابل يكتي القسل منه مرة واحدة بلا تراب كغيره من النجس ويحري الخلاف في التولد من كلب وخنزير والتولد من أحدهما حيوان طاهر لانه ليس كلبا ذكره في الروضة (ولا يكتي تراب (٧٤) نجس ولا تراب (مزوج بمائع) كالخل (في الاصح) نظرا الى أن القصد بالتراب

التطهير وهو لا يحصل بما ذكر فلا بد من طهوية التراب ومزجه بماء ومقابل الاصح ينظر الى مجرد اسم التراب والى استعماله بمزج وجامع المحافظة على وجود السبع بالماء كما صرح به ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء استواء السابعة بالتراب للمزوج بمائع لم يكف قطعا وماني الروضة كتابها أنه يكفي في وجهه قال في شرح المهذب هو خطأ ظاهر وحكي في التنقيح عن بعضهم أنه يكفي للمزج بمائع مع القسل سبعا بالماء دون القسل يستأنم صح عدم الاجزاء في الصورتين والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء المحل وقيل يكفي ما ينطلق عليه الامم ولا يجب استعمال التراب في الارض الترابية اذ لمعنى لتترب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيره (وما نجس ببول صبي لم يطعم غير لبن نضح) بأن يرش عليه ماء يعمه ويغلبه من غير

بالتراب اذ لا فارق بين فضله فسقط ما قيل انه لا قياس في التعدييات (قوله أولى) لا لكشفه هنا بالطين الرطب وبخلط قليل لا كغيره على العمدة (قوله فيأذكر) من كونه سبعا بتراب وفيه القياس على التعبدى وهو لا يصح وقد يقال القياس من حيث استواءهما في النجاسة ويترب عليه ما ذكر على نظير ما مر (قوله لانه ليس كلبا) هو لغة لجرى الخلاف فيه (قوله نجس) أى متنجس (قوله ولا يمزج بمائع) أى من غير اضافة ماء اليه والافسكتي ان لم يغيره كثيرا (قوله التطهير) فالتراب مطهر على سبيل الشرطية لا للضرورة على الاصح والتراب المستعمل في غير السابعة نجس وفيها طاهر كالسبابة مع بشرطها واذ ان التا الاوصاف قبل السابعة فلا بد من اتحاما أو بها أو بما جدها حسب سابعة وان كثر ما قبلها وقولهم كالأزال العين بحسب مرة واحدة لا يخالف ذلك هنا لانهم اتفقا على اوصافه في غير النجاسة التكنية ثم أجزوه فيها لان السبع فيها كالمر الواحدة في غيرها وحينئذ في زال الوصف ولو مع الجرم مرة سابعة فأكثر كفي هنا كما يكفي في غير ما هنا فقول بعضهم انها الأولى من السبع الترتيب عليه ما استشكل به الذي احتاج الى الجواب عنه بقوله ان كلامهم هنا ليس على اطلاقه وانما المراد منه ان العين بمعنى الجرم اذا توقفت ازالة الاوصاف بعدها على ست غسلات حسب ما قبل هذه السعة غسل واحدة فتأمل وافهم بالانصاف والرجوع الى الحق أولى من الاعساف ولا يضر زيادة على السبع بعد الترتيب (قوله فلا بد من طهوية التراب) فلا يكتي المستعمل في رفع الحدث أو ازاله خبث كافي حجر الاستنجاء لكن المستعمل فيه مالم يالح المحل فقط فلو كسبه كفي ما تحته ولو في التيمم وانما اكتفي في الاستنجاء بالطهارة لوروده بالحجر (قوله ومزجه بماء) سواء مزجه قبل وضعه في الاناء وهو أولى أو بعده وسواء وضع التراب في الاناء قبل الماء أو بعده وسواء كانت عين النجاسة باقية حال الوضع أولا (قوله مع صح الخ) ان أورد به جريان الخلاف في الصورتين لازم ذكره لما حكم بخطئه فهو اعراض وان أريد به الاعتقاد الذي لا ينافي القطع فلا اعراض (قوله في الارض الترابية) ولو كان ترابها نجسا وطارنا عليها وهي حجر أو رمل أو طيار منها شيء قبل تمام السبع وجب تقريبه مطلقا وغسله سبعا ان كان من الأولى والا فثاني من السبع وقال شيخنا ما بقي من السبع مطلقا في غسل في الأولى ستافقا وهو الموافق لقولهم لو جمع ماء السبع ونظير منه شيء وجب غسله ستا مطلقا مع تربيه ان يكن التراب في الأولى (قوله ببول صبي) ولو غططا بأجنبي ومطاريرا من ثوب أمه مثلا وخرج بقية فضله والأشئ والحشئ (قوله لبن) ولورائيا وفيه منفعة وأفضا ومن مغلف وان وجب تسبغ فيه لاسمونه وجبته وقسطه الاقطة لبن أمه فقط (قوله نضح) بماء مهملة أو معجزة (قوله بأن يرش) بعد ازالة اوصافه ولا يضطر طرارة محله بل بطرية تنفصل ويكتي ازالة الاوصاف مع الرش (قوله أم ينس) واسمها أئمية (قوله لم يأكل الطعام) أى ولم يبلغ حولين والاعسل (قوله أرق الخ) ولان في أصل الحلق من ماء وطين وهي من دم (قول الثن غير لبن) أى ولو من غير آدمي ولو مغلفا (قول الشارح فضحه) قال الجوهري النضح بالمعجمة مثل النضح بالمهمله سواء انتهى وقيل ما نحن كاطين قبل المعجمة وما روى كلاما قبل المعجمة (قول الشارح

أى

سيلان بخلاف الصبية فلا بد من بولها من القسل على الاصل ويتحقق بالسيلان والاصل في ذلك حديث

الشيخين عن أم قيس أنها جاءت بآبن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه قمار رسول صلى الله عليه وسلم بقاء فضحه ولم يفصله وروى الترمذى وغيره وحسنه حديث يشل من بول الجارية يؤرش من بول الغلام وقرق بينهما بأن الاتفاق يحمل الصبي أكثر فخنق في بوله بأنه أرق من بولها فلا يصبغ بالخل لصوق بولها به وقوله لم يطعم بفتح ألياء أى لم يتناول وقوله

غير لبن أى للتغذى كما ذكره فى شرح اللمب فلا يمنع الضع تحنيكه أول ولادته بتمر ونحوه ولا تناوله السوف ونحوه للاصلاح (وما نجس بغيره) أى بغير الكلب ونحوه وغير بول الصبي المذكور (ان لم تكن عين) من النجاسة فيه كبول جف ولم يدر كنه طعمه والولون ولا ربح (كفى جرى الماء) عليه مرة (وان كانت) عين منها فيه (وجب ازالة الطعم) ومحاولة (٧٥) غيره (ولا يضر بقاء لون أو ربح

عسر زواله (يكون الدم وريح الحمر بخلاف ما اذا سهل فيضسر (وفي الريح قول) انه يضر بقاءه في طهر الحبل وفي اللون وجه كذلك فترتكب الشفة في زوالها (قلت) كما قال الرافي في الشرح (فان بقيا معاصر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتها على بقاء العين والثاني للشفة في زوالها كما لو كانا في محلين ولا تجب الاستعاة في زوال الأثر غير اللاء. وقيل تجب وبمحله الصف في التحقيق والتفنيح (ويستمرط وورد اللاء) على الحل (للاصره) (في الاصح) فيها ومقابله في الأولى قول ابن سريج في اللاء القليل اذا أورد عليه المحل التجس ليظهره كالثوب يمس في اجاة ماء كذلك انه يطره كالأو كان واردا بخلاف ما لو ألقته الريح فيه فينجس به والخلاف في الثانية مبنى على الخلاف الآتي في طهارة الفسالة ان قلنا بطهارتها وهو الاظهر فلا يستمرط العصر والاشترط ويقوم

مقامه الجفاف في الاصح (والاظهر طهارة غسالة تنفص للابعد وقد طهر المحل) لأن المنفصل بعض ما كان متصلا به وقد فرض طهره والثاني أنها نجسة لا تتقال النجس اليها كافي الاستعمال في رفع الحدث ومسح حرج وفي القديم أنها مطهرة لما تقدم في الاستعمال في رفع الحدث فان انفصلت متعة أو غير متعة ولم يطهر المحل فنجسة قطعا

راجع للمستلكن لعاه بناء على الاظهر (قوله) وزنها) هو في النسالة القلبية ولا يضر في الكثيرة الا
التغير (قوله) أيهما في التمتع نعم) هو المعتمد فيحكم على بقاء نجاسة المحل بنجاسة النفس والعكس مطلقا
وعلى طهارة المحل بطهارة النسالة لا عكسه (قوله) ولو تنجس مائع) أي وان جدد بعد ذلك كسل انقصد
سكرا ولين انقصد لبا أو جينا بخلاف عكسه كدقيق عجن وبوامع فيطهر بالقل كما مر وأما نحو السكر
فان تنجس بعد جوده وطهر ظاهره بالقل أو بالكسطة وأحال أنما يعلم بطهر مطلقا كالصل كما نفيه عبارة
ابن قاسم وهو ظاهر كما مر ومن الجامد الزئبق بكسر الزاي العجمة وهزمة ساكنة فوحدة مفتوحة فلا
يتنجس بوضعه في نحو جلد كب حيث لا رطوبة والافيطهر بالقل مطلقا أوع التزيب في النجاسة
الكسبية مالم يثبثت والافيتعذر تطهيره فلو ماتت فيه فأرة لم تنجسه قاله ابن القلان أي حيث لا رطوبة
(تنبيه) لا يطهر لبن بكسر الباء عجن بسر حين مطلقا وقد سئل شيخنا الزيادي عن سؤال صورته
ما قولكم رضي الله عنكم في الجرار والازيار والاجانث والقل وغير ذلك كالبراني والأصحن بما يجنب من الطين
بالسرجين هل يصح بيعها ويحكم بطهارة ما وضع فيها من مائع أو ماء دون القلتين ويجوز استعماله وفي الجبن
المعول بالانفحة المتنجسة هل يصح بيعه ويحكم بطهارة ويجوز أكله حتى لو أصاب شيئا من بدن أو ثوب
يحكم بطهارة وكذا ما تولد منه من اللش المعول به الكسك هل يجوز أكله ويحكم بطهارة ولا تنجب
للضصة منه ولا غسل ما أصابه لأن هذا ما اتهم به البلوي وهل يجوز بيع الطوب المعجون بالزبل إذا أحرق
وبناء المساجد به وفرش أرضها ويصل عليه بلا حائل وإذا اتصل بشئ من بدن المصل أو ملبوسه بشئ من
صلاته تصح صلاته أفنونا إن شاء الله الجنب آمين فأجاب بمصورة بحرفه من خطه الحمد لله الحرف وهو الذي
يؤخذ من الطين ويضاف إلى الطين السرجين ما عمت البلوي به في البلاد فيحكم بطهارة وطهارة ما وضع
فيه من الماء والماءات لأن اللشقة تجلب التيسير وقد قال الامام الشافعي رضي الله عنه إذا ضاق الأمر اتسع
والجبن المعول بالانفحة المتنجسة مما علمت به البلوي أيضا فيحكم بطهارة ويصحبه وأه لا يجب
تطهير القم منه وإذا أصاب شئ منه ثوب الأكل أو بدنه لم يلزمه تطهيره للشقة وأما الأجر المعجون بالسرجين
فيجوز بيعه وبناء المساجد به وفرش عرصه به وصح الصلاة عليه بلا حائل حتى قال بعضهم يجوز بناء
الكسبة به والشش المنفصل عن الجبن المعول بالانفحة طاهر لمعول البلوي به حتى لو أصاب شئ منه بدنا أو
ثوبا لم يجب تطهيره والله أعلم وكتبه على الزياي الشافعي ثم سألت شيخنا المذكور في درسه عن ذلك فقال
قلت من عندي وإن كان مخالفا لظاهر المذهب ولم أر لأحد نصرا يحابه أو ما خرجه على قواعد الامام الشافعي
رضي الله عنه ثم رأيت ما ذكره شيخنا عن الامام الشافعي في منظومة ابن العماد وشرحه الشيخ الاسلام
(تنبيه) يتجعد عدم محصاة حامل شئ من هذه المذكورات إذا ضرورة فيها حينئذ على نظير قول
شيخنا الرمي بطلان صلاة حامل الخبز المغفونه فراجعوه وحرره (فرع) ما تنجس من المائع تنجب اراقته
مالم يتفقع به في شرب دواب أو قودا أو نحو ذلك ومنه غسل تنجس فيسقي للتحل ولا يتنجس عليها بعده

باب التيمم

(قول الشارح كالحل) قال الاسنوي أما غير الدهن فبالاجماع وأما الدهن فمحل الخلاف كما قاله في الكفاية
فإذا ذلت نجس الدهن يول أو خمر ونحوهما لا دهنية فيه فإن كان النجس له ودك الية لم يطهره بخلاف ولو
عصى الشخص بإصابته النجاسة كان ضمخ بها أو به ودنه وجب إزالته على النور والا فلا نظير الصلاة
ونحوها ذكره الاسنوي تقلا عن الروضة ثم قال وأما العاصي بالجناية فيحسب إصابته بذلك والتجعة خلافه
لأن ما عصى به في النجاسة باق بخلاف الجنب

باب التيمم

وزيادة وزنها بعد اعتبار ما يأخذ المحل كالغبار في الأصح وهل يحكم بنجاسة المحل فيها إذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر به يدرك وجهان أيهما في التمتع نعم والمستعمل في السكرة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط ولو تنجس مائع كالخل والديس والدهن (تنبيه) بالعجمة (تطهيره وقيل يطهر الدهن) كالزيت (نفسه) بأن يصب عليه من اناء ما يغليه ويحرك بخبثه حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ثم إذا سكن وعلا لدهن الماء يفتح الاناء من أسفله ليخرج الماء بعد على اشتراط العصر ورد هذا الوجه بحديث أبي داود وغيره أنه عليه السلام سئل عن القارة سموت في السمن فقال إن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقر به وفرواية ذكرها الخطابي فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك وقد أعاد الصنف السئلة في باب البيع

باب التيمم

هو إيصال التراب إلى الوجه والدين بشرط كما يؤخذ مما ساقى

وهو المقصد الرابع ولفظه مأخوذ من أمته وتأمته وتيممت قصده فبولغة القصد وشرا عما ذكر وهو ينوب عن طهارة الحدث في الوضوء وغيره لاعتبار غسل نجاسة وفرض سنة أربع وقيل سنة خمس وهو الراجح وقيل سنة ست وهو من خصائص هذه الأمة كما يدل له الحديث الآتي وهو رخصة مطلقة لأنه انتقال من صعوبة إلى سهولة وإعاجاز بالتراب المقصوب لأنه آلة لاسبب مجوز ووجوبه على العاصي لحرمه الوقت وقيل عزى لما ذكره والرخصة في إسقاط القضاء وقيل رخصة في التقصير الشرعي دون الحسي ودليله خبر مسلم جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وترتها طهورا فضمير لنا عائده عليه السلام ولأمته وتأكيده الأرض، بكلمها للرد على الأمم السابقة حيث خصوا جواز العبادة بالبيع والكنائس ولفظ التربة دليل لتخصيص التيمم بالتراب وبها تقيد كل رواية لم تذكر فيها ومقهوره عدم محته بغير التراب وما قيل إن لفظ التربة لقب لافهموه وإنه فرد من أفراد العام بحكمه فلا يخصه ولذلك جوزه الإمام مالك بما اتصل بالأرض كالشجر والزرع وأبو حنيفة وصاحبه محمد بنهما من جنس الأرض كالزريع والامام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما اغلبر فيه كالبحر والصلد أحيب عنه بأنه ليس من باب العلم بل من باب الطلاق والقييد كما في تقيد الرقبة وإطلاقها في الكفارات وأن الآية الشريفة تدل على اعتبار التيمم بقوله تعالى فاسجدوا بوجوهكم وأيديكم منه إذا لافهم من من الالاتيعض نحو مسح الرأس من الدهن والغبار والغالب أن لاغير لغير التراب فتعين وجعل من الابتداء خلاف الحق والحق أحق من الراء والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وأجيب بغير ذلك بما عرف من محله (قوله والجنب) عطفه على الحدث مغاير بمحمل الحدث على الأصغر أو خاص بمحله على الأعم وصرح كلام الشارح هو الأول لقوله ومثله الحائض والنفساء ومثله كل غسل مأثور به وهذا أولى من قول شيخ الإسلام ومأثور بغسل لا يراد الميت إلا أن يقال ذكره لمناسبة ما قبله وأولى منهما أن يقال وطهر مأثور به ليدخل الوضوء المجدد وخرج بالوضوء أبعاضه المتدبئة نحو غسل الكفيتين أو مسح الأذنين إذا امتنع استعمال الماء فيها لمرض أو قلة ماء بحيث يكفي للفرص فقط فلا ينسب التيمم عنها خلافاً لابن حجر (قوله لأسباب) أي لأحد أسباب وترك ذلك لوضوحه في الحقيقة أن السبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حساً أو شرعاً وغيره أسبابه حقيقة ولتيمم تجوز أو عدمها المصنف هنا ثلاثة وفي الروضة سبعة والخلاف لفظي من حيث العدد ونظم بعضهم الأسباب السبعة المذكورة بقوله

ياسألى أسباب حل تيمم * هي سبعة بسأعها ترتاح

فقد وخوف حاجة اضلاله * مرض يشق جيرة وجراح

(قوله فإن يتيقن) أو ظن خبر عدل ولو راية أو صدق بخبر وقيد شيخنا الأخبار بكونه مستندا إلى طلب فراجه (قوله المسافر) هو جري على الغالب فالمقيم مثله كاذكره شيخ الإسلام وغيره وفيه ما سياتي (قوله ففد) أي الماء في حد الغوث أو القرب كسألى ولا عرة بوجود ماء مسيل للشرب بقينا أو ظنا ولو بحسب العرف كالسقايات على الطرق (قوله توهمه) قال ابن حجر ضمه عائداً لضاف إليه على حد قوله فإنه رجس وهو متعين لأنه المراد انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله جواز ذلك) أشار إلى أن المراد بالتوهم مطلق التردد ولو

(قول المتن يقيم الحدث والجنب) قيل حكمة تخصيصهما كونهما محل النص في القرآن والسنة (قول المتن فإن يتيقن المسافر ففد) قيل التقيد به للغالب قلت لك أن تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة يتيقن الفقد توهم الوجود ويتيقن الوجود كما يعلم بالنظر في كلامه رحمه الله وحينئذ فالحال الثالث لك أن تتوقف في كون المقيم فيها كالسافر من كل وجه بدليل أن المقيم بقصد الماء التيقن وإن خرج الوقت بخلاف المسافر (قوله أيضاً فإن يتيقن المسافر ففد) قال الولي العراقي هو مثال لا قيد قال الأسوي هو غائب (قوله الشارح) أي وقع في توهمه أي ذهني الخ يعني بلس المراد بالتوهم في المتن معناه التعريف عند الأصوليين وبما للطرف

(يقيم الحدث والجنب)
ومثلهما الحائض والنفساء
(لأسباب أحدها فقد الماء)
قال الله تعالى وإن كنتم
جنباً فاطهروا إلى قوله
تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا
(فإن يتيقن المسافر فقد
تيمم بالطلب) إذ لا فائدة
فيه (وإن توهمه) أي وقع
في توهمه أي ذهني وجوده
أي جواز ذلك

براجحة ويخرج يقين الوجود والعدم وما الخ في مأمور وقول بعضهم التجوز يشمل يقين الوجود وهم من حيث الحكم كإسائي (قوله) بعد دخول وقت الصلاة) أي وقت كل صلاة مادام التوهم ولا يجب الطلب قبله وإن علم استغراق الوقت فيه على الاعتماد خلافا لما نقل عن شيخنا الرملي وإن أوجه كلامه في شرحه وفارق السلي إلى الجمعة لأنه وسيلة بخلافها وأنها مضافة إلى اليوم وإذا ضاق الوقت قطع الطلب وتيمم وصلى نعم لو طلب قبل الوقت لعطش أو فاته كفي وخرج بالطلب إلا أن في وقت فيجوز ما لم يقيد بمقابل الوقت وفارق عدم الاكتفاء بالاذن في القبلة بأن مبناه على الاجتهاد ولا يقوم اجتihad شخص عن آخر (قوله) من رحله) وهو ما ينسب إليه من امتعته وأوعيته وزادهم ركبة ونحو ذلك (قوله) ورفقته) وهم النسويون إليه والموافقون له عادة في الحظ والترحال والمساعدة وغير ذلك وإن كثر وأولزم على استيعابهم خروج الوقت لكن يقطع الطلب منهم إذا ضاق الوقت كما مر وما زاد على الرفقة داخل فيما بعده فيمكن في النظر ولو بلا سؤال (قوله) يوجد به) أن ظن منهم السباح به أو الإقناى بالبيع أن قدر على الثمن كإسائي (قوله) حواليه) ويقال حواليه وحواله وحواله (قوله) تردد) أي في الجهة المحتاج إلى التردد فيها (قوله) يترددان لم يخف الخ) ظاهره أنه لا يشترط الأمن على ما ذكر في الطلب من رحله ورفقته وليس كذلك وتقدم أنه يشترط الأمن على الوقت فيأتي هنا سواء وجد الطلب في أول الوقت أو في أثنائه وإن أخره لم ير عنر وإن توقف بعضهم في بعض ذلك (قوله) على نفسه) ذاتا ومنفعة والبعض كذلك (قوله) أو ماله) وإن قل وكذا اختصاصه والمراد المحترم من ذلك لا خوف قطع طريق تحتم قتله ولا زان محصن ولا عضو مستحق القطع في نحو سرقة ولو قال نفس أو مال كان أخصر وأعم وأولى ليشمل نفس غيره وماله غير المحترمين وإن لم يزمه الذنب عنه كما يصرح به كلامهم ولا بد أن لا يخاف الانقطاع عن رفقة أيضا ولو لمجرد الوحشة وفارق الوحشة هنا في الجمعة لأنها مقصد قال شيخنا والمراد بالوحشة أن يستوحش إذا ذهب طلب الماء فله ترك الطلب والتيمم وليس المراد بالوحشة برحلهم عنه لأنه قال شيخنا الرملي أنه إن برحل معهم وإن لم يحصل له وحشة كالمالك وحده أدليس لصلاته محل يزمه وقوعها فيه فتأمل ذلك وراجعه (قوله) إلى حديثه في غوث الرقاق) وهو قدر ما يسمعون صوته المعتدل ولذلك سمي به حديثه وأول من محله وقيل من آخر رحله وقيل من آخر رفقته ولم يرفقه شيخنا (قوله) قيل وما هنا الخ) فيمر على الأسنوي وإشارة إلى أن الاستفادة من العبارات الثلاثة واحد فسافة قدر نظره في السبوي متعلق بقدر لا يتردد يخرج بالتردد في وجود الماء في هذا الحد يقرن بوجوه الشارح بقوله بخلاف من معه ماء فلا يجوز له التيمم وإن خرج الوقت إلا ما عدا ولو حسبا كسب كإسائي فتأمل (قوله) فإن لم يجد) ولو حكما كعدم الأمن على مأمور (قوله) لظن فقده) بالمعنى الشامل لتفاته أو بالأولى واعتبر الظن هناك لو تمسكنا إلى طلب ومنه أخبار عدل بعلمه أو غير عدل واعتقد صدقه كأمير ولا عبرة بأخبار فاسق بوجود الماء مخالفة لأصل عدمه إلا أن اعتقد صدقه كما قاله شيخنا ومثل التقدير في سقينة أو سقينة أو سقينة أو سقينة في نحو بئر زحيم لا تنتهي إليه إلا بعد الوقت وظاهر كلامهم عندهم وجوب إعادة فيها لئلا يسافر والمقيم وقيد بعضهم بما إذا لم يبل وجود الماء في ذلك المثل ينبر ما حصل فيه الحيلة وفيه نظر فإن وجود البئر يجعل المثل محال على الطلب فيه الوجود قال

(طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوباً عاماً وهم فيه (من رحله) بأن يفش فيه (ورفقته) بضم الراء وكسر هاء مستوعباً لمكان ينادى فيهم من معه ماء يوجد به (و) أن لم يجد في ذلك (نظر حواليه) أن كان بمستوى من الأرض أي بينا وبينها وخلفاً وأماماً (فإن احتاج إلى تردد) بأن كان هناك وحدة أو جبل (تردد قدر نظره) في المستوى وهو كافي للشرح الصغير غلوة سهم وفي الروضة كآصلها أنه يتردد إن لم يخف على نفسه أو ماله إلى حديثه في غوث الرقاق مع مأمور عليه من التناقل بشغلهم قبل وما هنا كالمهرز أزيد من ذلك بكثير (فإن لم يجد تيمم) لظن فقده (فلا مكن موضع

الرجوع بل المراد به وقوع الشيء في الزمان راجعاً أو مر جواً ومستوى وقوعه وعدمه (قول المتن طلبه) إنما يجب الطلب لأنظار الضرورة لا ضرورة إمكان الماء وقوله من رحله هو مسكن الشخص من حجر أو شعر أو غيره يطبق أيضاً على ما يستصحبه من الأثاث (قول المتن ورفقته) هم الجماعة يتزولون معاً ويرحلون معاً سواء بذلك لا رتقاء بعضهم ببعض (قول الشارح مستوعباً لهم) قال العراقي الأثنى يخشى فوت الوقت

العلامة المبادئ إلا أن يقال أنه قد يوجد فيها الماء في وقت دون وقت مثلاً فليراجع (قوله وجوب الطلب) أي تعلقه بذمته ويسقط بشئ مما تقدم وقال بعض مشايخنا إذا أمعن النظر الأول لم يجب الطلب بعدهما ذكر واليه يشير كلام الشارح بقوله لكن كل موضع الخ (قوله صلاة أخرى) أي واجبة ولو جمعا أو قضاء أو نذراً (قوله فكذلك) أي يجب الطلب قطعاً (قوله فلو علم) أو ظن بخبر عدل أو فاسق اعتقد صدقه كإس لا بغير ذلك (قوله فوق حد الثوب السابق) ويسمى حد القرب وأوله من آخر حد الثوب ومن ضبطه بنصف فرسخ أدخل فيه حد الثوب السابق (قوله بخلاف ما إذا خاف ذلك) وكذا لو خاف خروج الوقت بأن يبق منها ما يسعها وتيممها أو خاف الانقطاع عن الرفقة كما مر وصرح بهما شيخنا الرملي في شرحه (قوله إلا أن يكون المال الخ) علمه أنه لا يشترط على الاختصاص وإن كثّر (قوله بعده) أي بعد الماء في نفسه فلو ذهب للاحتياط مثلاً إلى آخر الأمرين حد القرب فرأى الماء قرباً منه لكنه في حد البعد من محله أو من رحله لم يجب طلبه وكذا لو كان في آخر حد الثوب وتوهمه في حد القرب وقول بعضهم بوجود الطلب في ذلك لقر به بالفعل فيه نظر فراجع (قوله والماء في حد القرب) أي بقينا (قوله بحسب ما فهمه) قال بعضهم فهم الرافعي من كلام الأصحاب في محل يغلب فيه وجود الماء فأوجب الطلب وإن خرج الوقت وفهم النووي أن كلامهم في محل يغلب فيه التقيد فلم يوجبوه في هذا المجمع فساد من وجوه منها أنه يلزم عليه عدم صحة قول شيخ الإسلام ذكر المسافر جري على الغالب ومنها عدم صحة عموم الأحوال التي ذكرها بعده ومنها عدم صحة قولهم بخلاف من معهما إلى آخر ما تقدم ومنها اقتضاؤه أن الحدود الثلاثة خاصة بمن في محل التقيد ومنها غير ذلك من المواضع التي لا نستقيم وبذلك علم عدم صحة ما ذكره ابن حجر بقوله إن الخلاف في محل التقيد خلافاً للرافعي والذي يشبهه أن يقال إن الرافعي فهم من كلام الأصحاب في هذه الصورة عدم مراعاة الوقت لعدم نصر محبهم وأن النووي فهم أن إطلاقهم فيها محمول على ما في غيرها من مراعاة واشترط الأمن عليه فتأمل ذلك وراجعوه وحرره (فتنبيه) علم مما تقدم أن لتسيم أحوالاً في حدود ثلاثة أو لأحد الثوب فإن يتيقن فقد الماء فيه تيمم بالطلب وإن يتيقن وجوده فيه لم يطلبه إن لم يكن مانع ولا يتيمم وإن خرج الوقت وإن تردد فيه لم يطلبه أيضاً بشرط الأمن على ما مر ومنه الأمن على الاختصاص والوقت. ثانيها حد القرب فإن علم فقد الماء فيه تيمم بالطلب فيه بالأولى مما قبله أو علم وجوده فيه وجب طلبه بشرط الأمن كما مر ومنه الأمن على الوقت لا على الاختصاص والمال الذي يجب بذله ماء النظارة وإن تردد فيه لم يجب طلبه مطلقاً. ثالثها الحد البعد وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقاً سواء في جميع ذلك للمسافر والمقيم ومحل التقيد والوجود وما في كلام العلامة ابن قاسم تبعاً لشيخنا الرملي وغيره من أنه متى لزم لتسيم

(قول المتن ضرر نفس الخ) مثله مجرد الوحشة بخلاف نظيره من الجملة وتنسكب النفس والمال لافادة عدم الاختصاص به وأعلم أن خوف خروج الوقت مثل ذلك سبب في كلام الشارح (قول الشارح قال في شرح المهذب الخ) لم تعرض لئلا ذلك في الطلب من حد الثوب السابق وهو ما غتمده شيخنا في المنهج وشرحه وقرى بحصول اليقين هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات تقتصر هنا ولا تقتصر هناك (قول المتن) فإن كان فوق ذلك تيمم انظر هل الأمر كذلك في المقيم أولاً لأن القضاء لازم له على كل حال وفي شرح المقدسي أن المقيم يجب فصد الماء المتيقن وإن خرج الوقت ناقلاًه عن الروضة كأصلها وعلمه بما ذكرناه ثم رأيت في الروضة مبطوراً كما قال حينئذ فاستلها البئر التي قالوا فيها لا يجب الصبر إلى بعد الوقت إذا كانت التوبة لا تنصل إليه إلا بعد خروج الوقت تيمم فرضاً في السفر (قول الشارح ولما انتهى إلى النزول في آخر الوقت والماء في حد القرب) الظاهر أن حد الثوب كذلك بدليل مسألة البراءة علم أن التوبة لا تنصل إليه إلا بعد خروج الوقت (قوله قال الرافعي وجب قصده) هو ما اقتضته عبارة النهاج والمصنف

فريق ذلك تيمم) ولا يجب قصد الماء بعده ولما انتهى إلى النزول في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصد خرج الوقت قال الرافعي وجب قصده والصف بالإيجاب وكل منها نقل ما قاله عن مقتضى كلام الأصحاب بحسب ما فهمه (ولو يتيقنه

آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تعجيل التيمم ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت (أو ظنه) آخر الوقت (فتعجيل التيمم أفضل) من انتظاره
انتظاره أفضل لما تقدم
قال الامام القنولان في اذا
اقتصرت على صلاة واحدة
فان صلى بالتيمم أول
الوقت وبالوضوء آخره
فهو النهاية في احراز الفضيلة
وتبعه المصنف كالرافعي في
ذلك واعتضده ابن الرفعة
بأن الصلاة بالتيمم
لا تستحب اعادتها
بالوضوء كما قاله القاضي
حسين وذكر المصنف في
شرح المذهب أن الروائي
نقله ايضا عن الاصحاب
ويجب أن هذا من لا
يرجو الماء بعد بقرينة
سياق الكلام ونوطن
عدم الماء آخر الوقت
فتعجيل الصلاة بالتيمم
مستحب قطعا ولو استوى
عنده احتمال وجوده
وعدمه قال الرافعي فتعجيل
الصلاة بالتيمم أفضل قطعا
وربما وقع في كلام بعضهم
نقل القولين فيه ولا نوق
بهذا النقل وتعبه المصنف
بتصریح الشيخ أبي حامد
والساوردي والمجاشي
وأخرين بجران القولين
فيه (ولو وجد ماء لا يكفي
فلا يظهر وجوب استعماله)
في بعض أعضائه محدنا
كان أوجبا ونحوه
(و يكون قبل التيمم) عن

(٨٠)

القضاء من مطلب الماء اذا علمه ولو في حال البعد فيه نظر ظاهر بل لا يستقيم كما علمت من الماوارم السابقة
(قوله آخر الوقت) بزم من سبغ الوضوء والصلاة كاملة (قوله انتظاره أفضل) هو ظاهر وأصرح في أن الماء
يأتي اليه في منزله ويمكن شموله لذلك ولعكسه وهو العمد وماله الساوردي مرجوح فراجع (قوله
فتعجيل التيمم أفضل) خلافا للأئمة الثلاثة (قوله قال الامام الخ) هو المعتقد كما قاله شيخنا (قوله ويجب الخ)
اعتمد شيخنا هذا الجواب وقول بعضهم يحمل عدم الاستحباب فيه على الاعادة منفردا عنه نظر (قوله
مستحب) لم يقل أفضل لعدم الفضيلة في التأخير بالكلية فتأمل (في تيمم) متى اشتملت إحدى الصلاتين
على فضيلة خلت عنها الأخرى فهي أفضل مطلقا كجاءه وسر وخلق من حدث (فرع) يقدم الصف الاول
على غير الرخصة الأخيرة وتقدم هي عليه ويقدم ادراك الجماعة على آداب الوضوء كالثلث ويجب ترك
الآداب لضيق الماء والوقت أو ادراك الجمعة (قوله ولو وجد ماء) وهو ممدود كما هو صريح كلام الشارح
والمراد بوجوده أن يقدر عليه ولو بحرق لا مشقة فيه (قوله لا يكفي) أي لو اوجب وقيل لا مع الندوب (قوله
في بعض أعضائه) ويجب الترتيب في الأصغر ويندب تقديم ما يطلب تقديمه في الفل في الأكبى ويجب تقديم
ازالة نجاسة على بدنه وأثواب تغفر زعمه على التيمم لتوقف صحته على ازالته سواء في ذلك القيم والسافر على
المعمد وما في المجموع من وجوب استعمال تلج أو برد لا يذوب قال شيخنا كان في الرأس بعد غسل ما
قبلها فصحيح ولا يفرق معتمد (قوله عن الباقي) يفيد أنه يكفي تيمم واحد عن بقية أعضائه وهو كذلك
ولا يلهذا التيمم من نية مستقلة ولا يكفي عنه نية الوضوء فيه لان نيته مع النقل وهو مسح (قوله ولو لم يجد
ترابا إلى آخره) قيد لتويع الخلاف (قوله ولو لم يجد إلا التراب الخ) يفيد أن كلام المصنف في الماء ومثاله التراب
ولو جعلت ماموصلة لثمتها معا (قوله ويجب شراؤه) وكذا استجاره (قوله إلى الماء) وكذا التراب

لا يجب الظاهر أن الراد بعدم الوجوب ما يشمل عدم الجواز (قول الشارح ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة
على الصلاة بالتيمم أول الوقت) يعني أن فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كأن مفضولة التعجيل ناشئة عما
بعدها وغيره إلا سنوي رحمه الله لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتوابعه أفضل
(قول المتن فتعجيل التيمم أفضل) هذا قد يشكك عليه استحباب التأخير لمن رجا زوال عذره
للسقط للجمعة قبل خروج الوقت وفرق بينهما في شرح الروض بأن الجمعة تفعل أول الوقت غالبا
وتأخير الظاهر إلى وقتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع أن راجي الماء لاحد لتأخيره فيزيم منه
التأخير إلى آخر الوقت ويخاف معه فوات الصلاة (قول الشارح والثاني انتظاره أفضل) هو مذهب
الأئمة الثلاثة (قول الشارح لما تقدم) ولان تأخير الظاهر مأمور به عند شدة الحر محافظة على الخشوع
السنون فتأخير الصلاة محافظة على الوضوء والفروض أولى والفرق لا يلح (قول الشارح واعتضده ابن الرفعة
بأن الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادتها بالوضوء) اعترضه أيضا بأن الفرض هو الاول على الاصح ولم يشمله
فضيلة الطهارة بالماء ومدركه القائل بالتأخير أداء الفرض بالماء وهو متفها (قوله الشارح أن الروائي
نقله أيضا عن الاصحاب) الضمير في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب اعادتها (قول المتن ولو وجد ماء لا يكفي)
الاحسن قراءة نه بالماء المزمع ليحتز به عمالو وجد شيئا يصلح لاسح خاصة كبردا وتلج لا يذوب فان التيمم
يكفيه ويجب القضاء على الحاضر دون المسافر على الأصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب
(فرع) لو كان جنباً مثلاً وعلى بدنه نجاسة ووجد ماء يكفي أحداهما تين للنجاسة في غسلها ثم تيمم ولو تيمم
قبل غسلها جاز في الأصح (قول الشارح والثاني لا يجب) أي كإن وجد بعض الرقية في الكفارة وجوابه ظاهر

الباقى للتأخير ومع ما هو الثاني لا يجب استعماله ويدل إلى التيمم مع وجوده ولو لم يجد ترابا وجب استعماله

ثم
قطعا وقيل فيه القولان ولو لم يجد إلا الماء لا يكفي لوجهه واليدين وجب استعماله قطعا وقيل فيه القولان (و يجب شراؤه) أي الماء لظاهره

أقرضه أو هبته أو فقهه نعم لا يستمر على محجور عار بمضمنة بل غير مضمنة كالإعارة من مستأجر (قوله) أنه يجب سؤال المبة (النج) فالمراد في جميع ما وجب ما يعم القبول والسؤال (قوله الأولى) قال العلامة البرلسي هي قبول المبة وقال ابن عبدالحق هي سؤال المبة كما في الروضة والحاصل أنه يجب في الماء المبة والقرض والبراء والاعارة وفي الآلة الإعارة والشراء والإعارة فقط ولا يجب في الثمن شيء ويتضمن الوجوب بضيق الوقت ولا يجوز له مع سعة أن يقيم حتى يسأل (قوله) لو لم يقبل (قوله) أولم يسأل (قوله) أنه لا يجب الحج) دفعه بنوهم وجوب المبة ونحوها على المالك بسؤال غيره وخرج بالطهارة العطش وسبأني (قوله) أي الماء) ومثله منه وآلته (قوله) ثم تذكره) في النسيان ووجده في الاضلال (قوله) قضى في الاظهر) وحل الخلاف أنه إن أمن في النظر والأقضى قطعاً (قوله) لو وجد الماء معه) أي حاله يميمه ولو احتمالاً فإن تبين له أنه تلف بشئ قبل نيمه فلا قضاء (قوله) فلا يقضى) أي إن أمن في النظر والأقضى قطعاً وفارق ما هنا اضلاله في رحله بأن يحجم الرفقة أوسع من تحجيمه قال ابن حجر شأنه ذلك وإن اتسع تحجيمه أو ضاق تحجيمه رفته واعتمد شيخنا خلفه تعالى شيخنا الرمل وأخذ من العلة (قوله) أنه لا يمكن معه حال الصلاة ماء) أي قادر على استعماله حالة التيمم وعليه يكونه معه قبل الاضلال ولا يضر وبذلك علم أنه لو أدرج في رحله أو خفي عليه بئر هناك أو غصب منه أو تلف أو أنفق أو أنفق ثم به في الوقت أو ضل عن الرفقة أو القافلة أو عن الماء كالبئر أو حال نحو سبع أو علم انتهاء نوبته بعد الوقت كإسقاط فلا قضاء في جميع ذلك ولا يجوز التصرف في الماء أو في ثمنه أو آله بعد دخول الوقت ولو لم يسترداه أو يصح قبل الوقت مطلقاً نعم إن أمكن عوده في الوقت كبيع نخيل أو هبة فرفع وجب الفسخ والرجوع وفارق ما هنا صحة بيع نحو عبد محتاج إليه لنحو دين أو كفارة بأن الدين والكفارة استعملها الذمة وليس لها وقت محدود في فرع **في** يحرم الحديث على من طهر بعد دخول الوقت قبل الصلاة حيث لا ماء معه (قوله) يحتاج ظاهر كلامه أنه مبنى للفاعل وضبطه غير البناء للفعول ليشمل حاجة غير من هو معه ولو في قافلة كبيرة ولذلك قال النووي يحرم الوضوء في ركب الحاج لأنه لا يتخلو عن عطشان وقوام من حجرو فيه نظر بقولهم يعتبر في العطش المبيح ما يعتبر في المرض من قول الأطباء والمراد بالاحتياج وقت التيمم والصلاة فلا يضر طرود عدم الحاجة بعدهما كحدوث مطر فلو تبين أنه غير محتاج إليه أو إلى بضه ولو لم يكن صلاة واحدة وجب إعادة كل صلاته وجدت مع بقاء غير المحتاج إليه **في** فرع **في** يجب جمع الماء بعد التطهر به عن حدث وأخبت لسقي دابة وغيره ويمز ويجوز في غيرها فلمن مع ماء مستعمل وطهور أن يشرب الماء الطهور وينعم (قوله) إليه

القبول فيما ذكر أنه يجب سؤال المبة والعار في الأصح ومثلها القرض والأولى في الروضة وأصلها وأنه لو لم يقبل في هذه الصورة وصلى بالتيمم ثم ولزمته الاعادة وفيه أنه لا يجب على مالك الماء الذي لا يحتاج إليه بذله لطهارة المحتاج إليه ببيع أو هبة أو قرض في الأصح (ولونسيه) أي الماء (في رحله) أو أضله فيه فلم يجد بعد الطلب هذا تفسير

لغة القرآن والثانية جاءت بها أحاديث كثيرة (قول المتن وجب القبول) أي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت (قول الشارح) الأولى في الروضة وأصلها) بر بد الأولى قبول المبة والعار في القرض والثانية سؤال ذلك (قول الشارح) ثم ولزمته الاعادة) أي مادام إمكان الوضوء باقياً فإن تمدد بالرجوع أو التفت فلا كمالو ألتف الماء الذي معه بعد دخول الوقت ولو لم يضر غرض شرعي قاله ابن المقرئ وكذا لو بلغ فوق حد القرب (قول الشارح) أي الماء) مثل الماء ثمنه (قول المتن) فلم يجد بعد الطلب) في الرفاعي تصوير المسألة بما إذا لم يجد بعد وغلب على ظنه عدمه قال الاسنوي وهو للإحراز عما إذا تحقق بقاءه ولكن التبس عليه وضاق الوقت فإنه لا يقيم بل يستمر على الطلب إلى أن يجدد كمنظيره من الإزدحام على البئر انتهى قلت قد قالوا في مسئلة البئر لو علم أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد خروج الوقت نيم وقول الشارح الآتي ووجده كذا هو في الرفاعي وشرح المذهب وهو يقتضي الجزم بعدم القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى مراده ما يشمل الاعادة في الوقت أي قاله ولان جار يان سواء وجده بعد ذلك في الوقت أو خارجه هذا هو الظاهر وخلافه بعيد جداً **في** تنبيه **في** قيد الاسنوي محل القولين في الثانية بما إذا ضمن في الطلب فلا ذلك عن

اضلاله (فتيمم) في المستلئين وصلى ثم تذكره ووجده (قضى) الصلاة (في الاظهر) لوجود الماء معه ونسبته في ايماله حتى نسيه وأضله الى التقصير والثاني لا يقضى لعنره بالنسيان وعدم الوجدان (ولو أضل روحه في رحال) فتيمم وصلى ثم وجده وفيه الماء (فلا يقضى) لانه لم يكن معه حال الصلاة ومقيل في قضاءه القولان (الثاني) من الاسباب (٨٣) (أن يحتاج اليه) أي الماء (لطقش)

حيوان (محترم) من نفسه أو رفيقه أو غير ذلك (ولو) كان الاحتياج اليه ما ذكر (مألا) أي في المال أي المستقبل فانه يجوز التيمم (مع وجوده) صياغة للروح أو غيرهما عن التلف وخرج بالجهنم غيره كما تقدم (الثالث) من الاسباب (مرض يخاف معه من استعماله) أي الماء (على منفعة عضو) بضم أوله وكسره أن تذهب كأن يحصل باستعماله عى أو خرس أو صمم وفي الحرور والشرح والروضة الخوف على الروح أو الضو أيضا (وكذا بطل البرء) أي طول مدته (أو الشين) الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر) والاصل في التيمم للرض قوله تعالى وان كنتم مرضى الى تيمموا الى آخره أي حيث خفتم من استعمال الماء ما ذكر ومقابل الاظهر يقول ليس في البطء والشين المذكور كبير ضرر والشين الاثر المنكسر من تغير لون أو

أى الماء وقول بعضهم بعد الضمير الى الماء أو نمته أو كنهه لا يناسب ما بعده مع ما فيه من التكرار مع ما تقدم فتأمل (قوله لطقش) فيده بقوله ولو ما لأن لا غيره فيه خلاف تقدم (قوله رفيقه) بالفاء والقفاف بعد الراء (قوله وغير ذلك) من كل محتاج اليه ولو في القافية كما مر ويتر في الحاجة للطقش ما يأتي في الخوف المرض من قول طبيب عدل على ما يأتي ومقتضى ذلك عدم جواز ولو مع مشقة لا تحتل عادة خصوصاً عدم وجود طبيب وفي ذلك من الحرج ما لا يخفى ومحاسن الشريعة تأتي في ذلك صياغة للروح فهو كالاضطرار ولذلك جاز للطحشان ولغيره لأجله أن يأخذ الماء من ماله اذا لم يكن عطشاناً ولا معه عطشان فمر اعليه ومقاتلته ولا ضمان لوفائه لأنه ظالم بمنع بل الطالب مضمون لو أظفله لأنه مظلوم كما في الصائل والمصول عليه وكالعطشان من معه حيوان عطشان ويقدم حاجة الطشان الحالية على حاجة ماله المائية (فرع) يقدم في الحاجة الى الماء الطشان ثم الميت ثم أسبق الميتين ثم التنجس ثم الحافض والنفساء ثم الجنب ثم المحدث نعم أن كفى المحدث دون الجنب قدم ولذا استوى اثنان قدم بالرحم ثم بالأفضلية ثم بالقرعة نعم أن كفى أحدهما دون الآخر قدم الأول على نظير ما قبله ويحرم الوضوء بالماء المحتاج اليه كما تقدم (قوله غيره) كما تقدم (ومنه العاصي) بسفر فليس له التيمم قبل توبته في العطن والمرض الآتي (قوله منفعة عضو) أي محترم كما في شرح شيخنا كابن حجر ومثل الضو غيره (قوله أن تذهب) أو تقبل ولو في المستقبل (قوله وفي الحرراخ) وهو مفهوم بالاولى (قوله بطل البرء) بضم الواو وفتحها فيها ومثلها زيادة الألف (قوله أي طول مدته) قال بعضهم لا يبد مضط أقل الطول بقدر وقت صلاة فراجعه (قوله والشين) أي من حيث هو (قوله المهنة) بفتح الميم وحكى كسرها (قوله وسكت الخ) أي فيها واحد كما قاله شيخ الاسلام (قوله واستشكه ابن عبد السلام) فقال قدم من الزيادة في الثمن ولو تافهة تجوز المدول الى التيمم وما هنا يشمل مالوكان يستعمل رفيقا ينقص قيمته تقصاً فاحشاً وأجيب بأن الزيادة في الثمن محققة وفيها نفوت حاصل ولا كذلك في الرقيق مع أنه لا يتر من نقص القيمة نقص الثمن وهذا هو الوجه في الجواب وغيره منقود

تصور الرافي رحمه الله (قول الشارح وقيل في قضاءه القولان) محله اذا أمن في الطلب (قول الثمن ولو مألا) قال الشيخ أبو محمد لو غلب على ظنه في الماء عند الاحتياج اليه للطقش لو استعمل مامعه لزمه استعماله والظاهر أن هذه مقالة في الروضة لأن يتزوده وان كان يرجو الماء في القند ولا يتحققه على الأصح (قول المتن مرض يخاف معه) مثله الخوف من حدوث المرض (قول المتن على منفعة عضو) أي كلا أو بعضا (قول الشارح أي طول مدته) أي وان لم يزد الألف ومثل ذلك زيادة المرض وان لم تطل للدة وقلة الاظهر ان الضرر بهذا أشد من بدل الزيادة اليسيرة على ثمن الماء وقد جوزوا التيمم لأجلها (قول الشارح ومقابل الاظهر الخ) استنداقه أيضاً لماورد عن ابن عباس من تفسير المرض بالثني يخاف معه التلف ولأن الشين المذكور فوات جمال فقط (قول الشارح) فلا أثر لخوف ذلك (الاشارة ترجع لكل من قوله قليل سواد وقوله عن الفاحش) (قول الشارح واستشكه) الضمير فيه يرجع لقوله ذلك ووجه الاستشكال ما فيه من الضرر لاسيما اذا كان ذلك في مالوك نفس فان الحسران فيه أكثر تحول واستحشاف وثرة تبقى ووجه تزيده الرافي في آخر الديات في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرافي هنا ما يبدو عند المهنة غالباً كالجوهر والبدن وقال في الجنائيات في الاختلاف في سلامة الاعضاء ما يؤخذ منه انه مالم يكون كشفه هنكاً للروء وقيل ما عدا العورة وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضعين واحترزوا بالفاحش عن اليسير كقليل سواد وبالتقييد بالظاهر عن الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكه ابن عبد السلام ويعتمد في خوف ما ذكر قول

عدل في الرواية وقيل لا بد من اثنين (وشدة البرد كمرض) في جواز التيمم لها اذا خيف من استعمال الماء المعجوز عن تسخينه ماذكر
من ذهب منقعة عضو أو غير ذلك (واذا) (٨٤) امتنع استعماله أي الماء (في عضو) للعلل (ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم

وكذا غسل الصحيح على
المذهب) والطريق الثاني
في وجوب غسله القولان
فيمن وجد من الماء مالا يكفي
ذكر ذلك في شرح المذهب
وذكر في الدقائق انه عدل
عن قول المهرر غسل
الصحيح والصحيح أنه
يتيمم إلى ما في المنهاج لأنه
الصواب فان التيمم
واجب قطعاً زاد في
الروضة ثلاثا يبقى
موضع الكسر بلا طهارة
وقال لا أرخا في وجوب
التيمم لأحد من أصحابنا
ويتلطف في غسل الصحيح
المجاور للعلل بوضع خرقة
مبلولة بقره ويتحمل
عليها لينغسل بالمطهر منها
ما حوله من غير أن يسيل
إليه (ولا ترتيب بينها)
أي بين التيمم والغسل
(للجنب) وجوباً بالأولى
له تقديم التيمم ليزيل
الماء أثر التراب ذكره في
شرح المذهب في الجنب
وتنحوه في الحديث (فان
كان) من به العلة (محدثاً)
فالأصح اشتراط التيمم
وقت غسل العليل (رعاية
لترتيب الوضوء والثاني
يتيمم متى شاء كالجنب لان
التيمم عبادة مستقلة

فراجعه (قوله عدل في الرواية) وهو البالغ العاقل الذي لم يركب كبيرة ولم يصبر على صغيرة وكالعدل فاسق
ولو كافراً اعتقاً صدقه ويعمل بمعرفة نفسه ان عرف الطلب ملقاً واعتد شيخنا بفعال شيخنا الرمي
عدم الاكتفاء بالتجربة وإكتم في الاستسوى وابن حجر وغيرهما واعتمد بعض مشايخنا وهو الوجه كما في
جواز العدول إلى التيمم خوفاً من استعمال الطاهر في الضطر والجواب بأن لزوم الصلاة محقق لا يجدي
نفعاً ولا يكتفي بمجرد الخوف اتفاقاً ولا بد من سؤال الطبيب في كل وقت احتمل فيه عدم الضرر ولم يجد
الطبيب وصلى بالتيمم لزمه إعادة ما صلاه وان وجده بعد ذلك وأخبره بجوازه قاله شيخنا فراجعه (قوله وقيل
لا بد من اثنين) كالوضوء ففرق بأنها حق آدمي ومقتضاه اعتبار كونها على شهادة به صرح الاستسوى
كالقاضي (قوله المعجوز عن تسخينه) ويجري هنا فيما يسخن به ما مر في طلب الأمان الحدود السابقة
وأحوالها (قوله وإذا امتنع) أي حرم ولو في بقاء البرء والشئ خلاف لابن حجر وقيد شيخنا الرمي الحزمة بما إذا
غلب على ظنه الضرر وقيل للعي امتنع الوجوب فلا حزمة قال ابن حجر (الأي فن منعه سيده (قوله في عضو)
ومنه الوجه فيقيم على الدين بنية عندهما (قوله ان لم يكن عليه سائر) وكذلك ان كان ولم يأخذ من الصحيح شيئاً
(قوله غسل الصحيح) أي من باقي العضو العليل وأما غيره فلا خلاف في غسله كما سيذكره الصنف وبدن
الجنب كعضو واحد (قوله واجب قطعاً) فذكر الحرر الخلاف فيه معترض وسكت عن تغييره بالصحيح عن
المذهب لأنه لا اصطلاح فلا يعترض به عليه (قوله لينغسل الخ) فهو غسل حقيقة فان تغدر غسله غسلًا
خفيفاً كما قال الشافعي رضي الله عنه أسماه بلا افاضة ولا يكفي مسحه بالماء وما قيل ان الشافعي قال مسحه
بماء فهو خطأ وتحريف في عبارة الامام السابقة وفارق الاكتفاء بمسح الحية عنه لأن مسحها بدل عن
غسله وما هنا أصل ولا يكفي المسح عنه لأن الغسل أقوى ولذلك قال بعضهم لو تغدر على غسل محل العلة غسلًا
خفيفاً يكفي عن التيمم لأن التيمم أقوى منه وتجب الاستعانة على ما ذكره ولو باجرة قدر عليها فان تغدر
وجب القضاء ولا يجب زرع سائر خيف من زرعها والواجب الزرع خلافاً للثلاثة (قوله ولا ترتيب الخ)
لكن الأولى كون التيمم وقت طلب غسل محل العلة ويجب امرار التراب على محل العلة ولو على أفواه العروق
(قوله وفي الحديث) أي اذا كانت العلة في أعضاء التيمم (قوله فتيمة) أي ان وجب الترتيب بينها

من الحسran الحاصل من الزيادة على ثمن المثل وأوجب بما حاصله انه يقتصر في الاستعمال من
الضرر مالا يقتصر بسبب التحصيل بدليل ان الماء المستغنى عنه يستعمله في المقازة ولو بلغت
قيمه أضعاف ثمن ماء الطهارة وبأن نقصان القيمة غير محقق بخلاف الزيادة المذكورة قال
بعضهم ولأن الحسran في مسئلة الشراء يرجع إلى المستعمل بخلاف هذه أي فان الحسran فيها
يرجع إلى مالك الرقيق (قول المتن غسل الصحيح) المراد من ذلك العضو الجريح أماباق الأعضاء فلا
خلاف في وجوبه وعمل وجوب غسل باقي العضو الجريح بالقياس على وجوب غسل باقي الأعضاء عند فقد
أحدها (قول الشارح قول المهرر غسل الصحيح) هو اقتصر منه على الطريقة القاطعة لأنها الراجحة (قول
الشارح لينغسل بالمطهر منها الخ) لو تغدر بنفسه وجبت الاستعانة ولو باجرة فان تغدر ففي شرح المذهب
أنه يقضى لندوره ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف منه لأن الواجب اغماؤه والغسل كذا نقله
الرافعي عن الأئمة انتهى واستشكله الاستسوى بأن الجيرة اذا تغدر غسل ما تحتمل من الصحيح يجب مسحه كما
نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب فأنت تغدر في شأن واجب الجيرة المسح وهو بدل عن الصحيح
الذي تحتها حيث أمكن مسح الصحيح اتجه وجوبه بخلاف هذه المسئلة (قول المتن فان جرح عضواً الخ)

والترتيب انما يرعى في العبادة الواحدة (فان جرح عضواً) أي الحديث (فتيمة) على الاصح
المذكور وعلى الثاني تيمم واحد وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد وينب أن يجعل كل واحدة كعضو (وان كان) بالعضر

سائر (كجيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور مما سبق (غسل الصحيح وتيمم كاسبق) بمغافيه من الخلاف وما يرتب عليه من السائل السابقة وفيه هنا قول أنه لا يجب مع وجوب غسل الصحيح ومسح (٨٥) الجيرة بالماء والقول بعدم وجوب

غسل الصحيح هو على القول بوجوب التيمم اكتفاء به والرافعي في الشرح حكى في قسم السائر في وجوب غسل الصحيح الطريقين وفي وجوب التيمم القولين ثم قال في قسم عدم السائر في غسل الصحيح وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في القسم الأول والجيرة ألواح تهيأ للكسر والانخلاع تجل على موضعه والصوق بفتح اللام ما يحتاج إليه الجراحة من خرقه وأقطة ونحوهما وله ولعله حكم الجيرة ومحلها فيما تقدم وما سيأتي (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) استعمال الماء ما أمكن (وقبل بعضها) كالخف ولا يتأقت مسحها وبمسح الجنب متى شاء والمحدث وقت غسل العليل واعتذر بماء عن التراب فلا يجب مسحها إذا كانت في محل التيمم ويشترط فيها ليكن في الأمور الثلاثة المذكور أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله وجب بأن يضع خرقه

والإكراه لو عمت العلة الوجه واليدين فيكني لهما تيمم واحد عنهما وكذا لو عمت جميع الأعضاء لسقوط الترتيب (قوله سائر) أي على محل العلة وأخذ من الصحيح زيادة على قدر ما يحتاج إليه ومنه عصابة القصد (قوله لا يمكن نزعها) هو شرط لوجوب المسح ومحمته لا لتيممها ولا للحكم عليها (قوله كاسبق) لا لصح رجوعه لما في الحرر لا لقضائه القطع في غسل الصحيح ولا لما في النهاج لا لقضائه القطع في التيمم وأشار الشارح بقوله بمغافيه من الخلاف إلى تعهد الاعتراض عليه بما ذكره بعده (قوله وما يرتب عليه) من الترتيب في غير الجنب وعدمه فيه ومالو جرح عضواه وغير ذلك (قوله وفي التيمم الخ) أي لأن مسح الجيرة عنده كاف عما تحتها من الصحيح والليلل معا (قوله اكتفاء به) أي بالتيمم عن العليل والصحيح معا (قوله والرافعي في الشرح) هو ظاهر في تقرير الاعتراض على الصنف في التشبيه المذكور (قوله وله ولعله الخ) هو مستدرك لدخوله في السائر السابق (قوله ومسح كل جبيرته) أن كانت كلها في محل الفرض والا لم يجب مسح ما حاذى الخارج عنه ويغني عن الدم عليها وان اختلط بماء المسح قصدا لا منه ضروري ويتوقف صحة المسح عليه قال شيخنا فلو جمد الدم على العلة حتى صار كالجيرة وجب المسح عليه وكفى (قوله ولا يتأقت الخ) دفع به توهم التأقت المستفاد من التشبيه بالخف فالمراد به من حيث الاكتفاء بمسح البعض ومعلوم أنه يتأقت مسحها ما كان النزع (قوله فلا يجب) أي بل يندب إذا كان معه مسح بالماء على ما سيأتي (قوله) ويشترط الخ جعله الأسنوي ذلك شرطا لعدم وجوب القضاء فالمسح عليها واقع مما أخذته من الصحيح المحتاج إليه وغيره وإنما وجب القضاء لفوات شرطه بأخذ ما زاد على الحاجة وبذلك قال شيخنا وأنبأه ويمكن تزييل كلام الشارح عليه بأن يراد بقوله ليكتفى أي في عدم القضاء وظاهر كلامه خلافه وأن المسح لم يقع عن الجزء الزائد عن قدر الحاجة بل إن قدر على نزع السائر عنه وغسله فذاك والأفوق على عدم الطهارة فصلاته مع صلاة فاقد الطهورين فوجوب القضاء لذلك لعدم وضع الجيرة على طهر فكل مسألة

لا يقال إذا جرح بعض وجهه ويده مثلام غسل صحيح الوجه يعني أن يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبرا فيما يمكن غسله ساقا فما لا يمكن لأننا نقول لا يجب بأن الضو الواحد لا تنجز طهارته ترتيبا وعدمه (قول المتن كجيرة الخ) إيضاحه ما قاله الرافعي رحمه الله العتري في حاجة الالتقاء أن يخاف شيئا من المضار السابقة لولم يلحقها قال والقالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه إيصال الماء وإنما يقصد الاحتياط انتهى وقوله لا يمكن نزعها قال الأسنوي الأولى ولا يمكن نزعها لأن العبارة توهم أن الممكن النزع لا يسمى سائرا قلت يمكن دفعه بأن كان ناقصة وأقبا علم (قول الشارح بأن يخاف منه محذور مما سبق) منه تعلم أن الجيرة يجب نزعها وإن وضعت على طهر ما لم يخش الحذور رغبة الأوامر أنها إن وضعت على حدث وجب القضاء والأفلا (قول الشارح وفي التيمم هنا قول أنه لا يجب الخ) علوا ذلك بأن المسح على الجيرة بدل عن الصحيح الذي تحتها دون الجرح فالتعليل مشكل نعم ظاهر عبارة الرافعي وغيره أنه بدل عن جميع ما تحتها وهذا التعليل يعضده قول الشارح ولا يتأقت مسحها أي على الأصح ومقابله ثلاثة أيام للسافر ويومولية للمقيم قال الإمام محل الخلاف أنا أمكن الرفع عندنا قضاء المدة من غير ضرر فإن لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدانة انتهى وفيه نظر يرجع من الأسنوي (قول الشارح فلا يجب مسحها) لكن يستحب وأما عند عدم السائر فاستحب مسحها بالتراب (قول الشارح ولو قدر على غسله وجب) لو تعذر غسله ولكن أمكن مسحه بالماء وجب أيضا (قول الشارح على طهر) أي كامل كالخف لاطهارة العضو فقط وبحث في الحادمان من عليه حدث أصغر لو وضعه في غير أعضاء الموضع ثم

مبلولة عليه يعصرها لينتقل بالمقطر منها وسيأتي أن الجيرة إن وضعت على طهر لم يجب القضاء وأعلى حدث وجب (فإذا تيمم) المذكور (الفرض ثان) بأن أدى بظاهرها فرضا إذا التيمم وان انضم إليه غسل الصحيح لا يؤدى به عبر فرض ونوافل كاسيأتي (ولم يحدث

لم يعد الجنب غسلًا لما
غسله (ويبيد المحدث)
غسل (ما بعد عليه) حيث
كان رعاية للترتيب (وقيل
يستأنفان) الفصل
والوضوء و يأتي المحدث
بالتيميم في محله وهذا يخرج
من قول تقدم في مسح
الخفانه اذا نزعها و انتهت
للدة وهو بطهر السح
توضاً وجه التخرج من
الطهارة في كل منهما مركبة
من أصل و بدل و قد بطل
الأصل بطلان البذل هناك
فكذا هنا (وقيل المحدث
كجنب) فلا يعد غسل
ما بعد عليه لبقاء طهارته
اذا لا ينقل بها وانما يعد
التيميم لضغفه عن أداء
الفرض (قلت هذا الثالث
أصح والله أعلم) لما ذكر
واحتز بقوله ولم يحدث عما
اذا أحدث فانه كما سبق
ينسل الصحيح من أعضاء
الوضوء و يتيمم عن العليل
منها وقت غسله و يمسح
الجيرة بالماء ان كانت وان
كانت العلة بغير أعضاء
الوضوء يتيمم الجنب مع
الوضوء للجنبانة

﴿فصل﴾ يتيمم بكل تراب
طاهر (قال تعالى قتيتموا
صعيدا طيبا ان ترابا طاهرا
كما فسر ما بن عباس وغيره
وطاهر هنا يعني

أخرى أشار إليها بقوله وسيا في الخ (تنبيه) علم ما تقدم ان التيمم يدل عن العليل فقط وان المسح يدل عما
تحت الجيرة من الصحيح المحتاج اليه وحده أو وما زاد عليه على ما رواه الترمذي تأخذ من الصحيح شيئا سقط
السح وان المسح رافع كالغسل وانه لا يجب مسحها بالتراب ولا أن لا يجب مسح ما وقع منها في غير محل الواجب
وانه اذا سقط الترتيب لعموم العلة لا أعضاء متواليه اثنين فاكثر كفي عنها تيمم واحد ولو عمت الجيرة الرأس
بأن لم يبق ما يجزى عن الواجب شي موجب التيمم عن الواجب أو عن كله المتمثل على الواجب وسقط المسح
ولا يكفي به عن التيمم فان بقي من الواجب شي بقدر استمسك الجيرة وجب المسح ولا بد من مسح كل
الجيرة وان كان ما تحتها أكثر من الواجب لان مسح كلها شرط في الاعتدال بمسح كل جزء منها وسقط التيمم
بل لا يكفي به عن المسح على العتمة وقال بعضهم يكفي بأحدهما والمسح أفضل والجمع بينهما أكمل ولو امتنع
استعمال المسح في بعض الوجه أو بعض اليدين أو بعض كل منهما تعدد التيمم في الثلاثة ووجب مسح
محل العلة بالتراب في الكل ان لم يكن سائر وندب عليه ان كان ولو عمت العلة أعضاء الوضوء وأعضاء التيمم
وعمت الجيرة أعضاء التيمم سقط المسح والتيمم كالغسل كما قال في الكفاية ان التراب ضعيف لا يؤثر
فوق حائل فيصلي كغفاد الطهورين ويعدو عن بعضهم وجوب المسح هنا قال ولو عمت أعضاء الوضوء
وجب الوضوء ومسحا وعن بعضهم هنا وجوب التيمم فوق الجيرة ولو بقي من عضو التيمم شي صحيح بقدر
الاستمسك تحت الجيرة وجب مسحها وفي التيمم ما علمت وعن بعضهم ندب التيمم هنا ولا يجب (قوله)
وانما يعد التيمم ويكفيه تيمم واحد وان تعدد في الاول وجوب الترتيب وبذلك علم سقوط الترتيب في
التيمم مع تعدد محال العلة ومنه جنب به علة في أعضاء الوضوء وعلة في غير هاتيكفة تيمم واحد عنهما له تقدمه
على غسل الصحيح وتأخره عنه وتوسطه فلا أحدث وأراد فرضا آخر فكذلك لسقوط الترتيب بالنسبة
لذلك القدر ولا نظر لاختلاف المحل ومنه جنب في ظهريه جيرة فصل الصحيح من بدنه وتيمم عن العليل
ومسحها بالماء وصلى فرضا ثم أحدث ثم جرح يده ثم أراد الصلاة فيكفيه تيمم واحد لما روي في القول بالزوم
تيمم في ذلك لا اختلاف المحل فيه نظر خصوصا اذا تيمم وقت غسل يده (قوله بغير أعضاء الوضوء) ليس
للتقييد وله تقدم التيمم على الوضوء لانه عن الجنايق يدخل فيه الاضربا كذا قاله شيخنا واعتمده
وهو يؤيد ما تقدم ومن أحدث وجب عليه التيمم لحديث الاكبر ان أراد فرضا غير ما فعله والا كفاه
الوضوء كما لو لم يكن صلى فرضا وكذا الجنب لا يعد التيمم لعلة في غير أعضاء الوضوء الا ان كان فعل فرضا
وأراد فرضا آخر كما تقدم ﴿تممة﴾ لو رفع السائر فرأى العلة قد اندملت أعاد كل صلاة كانت بالمسح مع
الاندمال ولو احتلأ لا ولو سقط السائر أو توهم البرد فضعفان ظهر فيهما من الصحيح شي بطل تيممه وصلاته
والابطلت صلاته لترده في محتها لا تيممه لبقاء موجب وتحقق البرد كوجدان التيمم للماء في التفصيل الآتي
﴿فصل﴾ فيما يتيمم به وكيفية التيمم وما ينبغيهما ﴿قوله﴾ (يتيمم) أي يصح أن يتيمم الخ وهو أي من تقدير
الجواز وهو اما بصيغة الفاعل أو المفعول (قوله تراب) هو اسم جنس وقال البرد هو جمع واحد ترابو يقال
له الرغام بفتح الراء (قوله طاهر) ولو احتلأ لا كتاب مقبرة لم تنبش يقينا ولا بالاجتهاد كان تنبش أحد جانبي
الصبرة من التراب أو كان بخليط مانع واجتهديه فيهما سواء تفرقت أو اختلفت بالجمع
وان تفرقت فقول بعضهم لا بد لصحة الاجتهاد من نفر يقا غير صحيح منطوقا ومعنوا فأنمله (قوله) بمعنى
أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن لم يعد) بضم أوله وقوله غسلا بفتح أوله (قول الشارح غسل) هو
بفتح أوله (قول الشارح الغسل والوضوء) قال في شرح الهنبد اتفق الأصحاب في كل الطرق على أن
استئناف الغسل غير واجب وقال الراعي فيه خلاف كما في الوضوء قال والذي قاله ضعيفا ومتروك انتهى
﴿فصل﴾ (قول المتن يتيمم بكل تراب) ذهب ابو حنيفة رضي الله عنه الى جوازه بكل ما هو من جنس

التيمم بالمستعمل (حتى مايدوى به) كالطين الارضى بكسر الهمزة وفتح اليم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (و برمل فيه غبار) لانه من طبقات الارض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لا يبعث) كنسور وزرنيخ بكسر الزاى (وسحافة خرف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى كالكيزان لانه ليس في معنى التراب (و تختلط بدقيق ونحوه) لان الخليط يمنع وصول التراب الى العضو (وقيل ان قل الخليط جاز) كما في الماء (ولا يستعمل على الصحيح) كالماء والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث بخلاف الماء، يدفع بأنه اتقل اليه المانع (وهو) أى المستعمل (ما يقى بعضه) حالة التيمم (وكذا ما تاتر) بالمتلة حالة التيمم من العضو (في الاصح) كالتقاطر من الماء والثاني يقول التراب لكثافته يدفع بعضه بعضا فلم يعلق ما تاتر منه البعض بخلاف الماء لرقته ويؤخذ من حصر المستعمل فيذكر جواز تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيمم بالتراب النجس وهو ما أصابه

(الطهور) وقال ابن حجر معنى ما يشمل الطهور فقول المصنف لا يستعمل تصريح بالمفهوم على الاول وقيد لاخراج بعض ما دخل على الثاني وهو اولى الا تصريح بالمفهوم من شأن الشروح فدعوى انه خلاف الصواب ليست في محلها (قوله حتى مايدوى به) تعميم في ارادة أنواع التراب كما في أنواع الماء من بياض أو حمرة أو خضرة أو غيرها (قوله ومن شأن النخ) فذكره تصريح بما هو معلوم (قوله و برمل) أى يلبس بالعضو فيه غبار أى منه كان سحق حتى صار له غبار كما يصرح به قول الشارح لانه أى الرمل من طبقات الأرض فدعوى بعضهم أن الغبار ليس من الرمل بل هو فيه وان صواب العبارة أن يقول وغبار فبرمل خلاف الصواب فأمال (قوله ويشوى) أى يحرق بأن يصير كالحجر أو الرماد أما سواده بالشي فلا يصير لانه ليس خرفا (قوله ونحوه) منه رمل يلقى وفئات أوراق تقع على الأرض (قوله وقيل ان قل الخليط) قال الامام بحيث لا يرى وقال الرافعى لو اعتبرت الأوصاف الثلاثة في الماء لكان مسلكا وتبعه المصنف وصرح به الغزالي معنى لو اعتبر التراب ماء وفرض الخليط مخالفا وسطا (قوله كما في الماء) و فرق بأن الخليط في الماء لا يمنع وصوله الى البشرة لرقته الماء بخلاف الخليط هنالك كثافة التراب (قوله بأنه اتقل اليه المانع) فهو كما في وضوءه صاحب الضرورة فلا يصح بتراب غسالت نحو السكب وان طهر ولا يبالى في الحبل من حجر الاستنجاء وانما جاز تكرار الاستنجاء به لان العتريه الطاهرة لا الطهورة (قوله وهو أى للمستعمل) في رفع الحدث وتقدم المستعمل في رفع الخبث (قوله ما يقى بعضه) أى المسوح أو اللامح ولم يحتج الى ترده فيه ما وهذه المحترز عنها بقول الرافعى وأعرض التيمم عنه (قوله حالة التيمم) احتراز اعما على عضوه قبل المسح أو تاتر منه قبل المسح فانه ما على طهور يتيمم بهما أمال التاتر بطالس فلا يصح التيمم به وان احتاج اليه كان أخذه من الهواء كإس (قوله والثاني النخ) قال بعضهم هذا الوجه واه جدا أو غلط فكان ينبغي التعبير عنه بالصحيح ثم اذا تأملت ذلك وجدت محل الخلاف في إصابته وعدمه وأما ما علم من إصابته فلا يصح جزما وما علم من عدمها فيصح به جزما وانما امتنع مع الاحتمال لوجود السبب كما في بول الظبية في الماء فلا ينافى ما مر (قوله ولا يجوز النخ) هو تصريح بما علم بالأولى من المستعمل والمرد بالنجس النجس

الأرض كالأحجار وغيرها وذهب مالك رضي الله عنه الى ذلك وزاد الصحة بكل ما هو متصل بالأرض كالأشجار والزرع لنا الآية فانه دالة على ذلك خصوصا مع قوله تعالى منه فانها تدل على أن المسح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه وقد أنصف الزمخشري من الخفية فانه ذكر سؤالا يدل على المنع بالحجر ونحوه ثم قال قلت هو كما يقول والحق أحق من المراء اه ولنا من السنة أيضا حديث جعلت لنا الأرض مسجدا وأوتيناها وفي رواية أخرى بها ظهور حيث لم يقل وطهورا والتراب اسم جنس وقال البرد جمع واحده ترابة (قول الشارح ومن شأن التراب) أى فترك المصنف تقييد في الغبار كما فعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعي رضي الله عنه ترابه غبار ولذا قال الأسنوي لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار (قول المتن و برمل فيه غبار) أى منه حتى وسحق الرمل وتيمم به جاز كما قاله النوى في فتاويه لانه من طبقات الأرض والتراب جنس له قال ابن النقيب في عبارة المتن المذكورة التيمم بالغبار لا بالرمل (قول المتن وتختلط بدقيق ونحوه) ولومن فئات الأوراق التي تقع على الأرض بكثرة (قول المتن وقيل ان قل الخليط جاز) نقل الرافعى عن الامام أن ضابط القلة والكثرة ظهور الرؤى وعدمه ثم قال أعنى الرافعى ولو اعتبرنا الأوصاف الثلاثة كما في الماء لكان مسلكا (قول الشارح والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث) كذا علمه الرافعى رحمه الله قال الأسنوي وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قول المتن وكذا ما تاتر) قال الرافعى انما يثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالسكية وأعرض التيمم عنه قال الأسنوي وعليه فلا يؤخذ منه الهواء وتيمم به جاز (قول الشارح فلم يعلق) هو بفتح اللام (قول الشارح ولا مانع من ذلك) أى كما يجوز وضوء

(قوله ما تخرج) ومنه صد المولى في مقبرة نشت وهذا لا يطهر بالفسل ومثله تراب وقع فيه ذرة من نجاسة حامدة واشتبهت فيه وان كثرا ما تخرج غير ما ذكر في طهر التراب منه بالفسل ويصح التيمم به اذا جف (قوله قصده) أى التراب بخلاف قصد العضو فلا يتركها باقى (قوله بأن تنقلوه) يفيدانه عبر عن النقل بالقصد وليس غيره وقيل الباء للتعليل أى لاجل النقل فهو عبارة غائية للقصد وقيل انها بمعنى مع وسبأى فى كلامه التصريح بهذا (قوله عليه) أى العضو ولو يجرى كذا لخذ التراب به والاكفى اخذ من التراب الذى (قوله فردده) أى غير انفساله عنه وعوده اليه والا كفى كما بأتى (قوله بضم أوله) اختاره على فتحه لانه لا يلزم من الحرمة الفساد (قوله وقيل ان قصد النخ) واختاره السبكي وهو مردود والفرق ان الطهارة بالماء قوية (قوله ولو يم) أى يمسح غيره وهو مكروه بلا عذر وغير مكروه معه بل واجب ان توقف عليه ولو بأجرة قدر عليها كإفى الاستماع فى الوضوء (قوله ولو نوى الأذن) أى عند نقل الأذن وعند مسح الوجه كالأوتقل بنفسه (قوله اقامة لفعل مأذونه النخ) هنا يقتضى انه لا بد من اسلام الأذن له وتميزه به قال بعضهم واعتمد شيخنا خلافه فيكنى كافر وحيوان كقرد ولو غير معلم لانه له (قوله ولو يم) غير اذنه لم يجز) يفيد ان المراد اذنه بنته لا أمره لغيره فيكنى بغير أمره بل ومع نهيه (تنبية) سبأى ما يتعلق بوزبانية والحدث (قوله وأركانه) عددا المصنف خمسة كما يؤخذ من كلامه وعددها فى الروضة سبعة يجعل القصد والتراب ركنتين ومال شيخنا الى موافقته فى التراب فهى عند ستة وفارق عدم عدلها فى الوضوء لضعف التيمم والوجه خلافه (قوله نقل التراب) فلا يشترط الضرب والمراد به وجود الثانية قبل ماسة الوجه حاله كون التراب على ما يمسح به كاليد (قوله وفى ضمن النقل النخ) أى قصد التراب جزء من الثانية للقرار للنقل فلا يجرى جدا فنفاكه عنه فالمراد الثانية والنقل المعتبران شرعا فيسقط ما قبل لا يلزم من النقل القصد ولا عكسه (قوله رعية لفظ الآية) ادليس فيه معنى زاد عليه (قوله ذكره) قال شيخ شيخنا حمير بضمير يعود لقوله وفى ضمن النخ وقال غيره عائد لقوله على أن النخ وعلم ما ذكر أنه لا يشترط قصد العضو بل ولا يضر قصد غيره فلو نقل بقصد الوجه فتبين انه مسح به باليدين (قوله بعدم مسحه) أى لم يخلط بتراب مسحه (قوله فيهما) أى صورتى

الجماعة من اتمام واحد قاله الاسنوى (قول المتن وأركانه النخ) ذكر له خمسة أركان وجعل القصد شرطا لكانه فى الروضة جعلها سبعة قصد القصد والتراب ركنتين وما فى النجاس أولى قال بعضهم جعل القصد ركنا أولى من النقل لتعرض الآيه بخلاف النقل (قول الشارح لما تضمنه) يعنى من أن القصد شرط وانما يتحقق بالنقل قال الرافعى وغير هذا الاستدلال أوضح منه انتهى (قول الشارح ذكره فى الشرح الصغير النخ) الظاهر ان مرجع التيمم قوله وفى ضمن النقل الى هنا (قول الشارح وكذا لو اخذه من العضو النخ) مثله فى جريان الخلاف والترجيح لو سفت الرجح ترابا على كنه فمسح به وجهه نعم لو أحدث بقصد نقل التراب من الارض وقبل المسح قال الاسنوى بطل نقله وعلية النقل ثانيا واستشكل بما سلف وبمسألة التعلك اه وأحب شيخنا فى شرح الروض بأن محل الاحتياج الى النقل ثانيا اذا لم يجد الثانية بعد الحدث فان قلت على مقاله شيخنا متى بنوى قلت يحتمل أن يكون محلها عند رفع اليد بمدامسح الوجه ويحتمل تخريجها على التعلك فيكنى بها عند وصول التراب للوجه وفيه بعد اذ النظر الى ذلك يقتضى عدم اشتراط الثانية عند أول نقل التراب نعم ينبغي أن يلحق بالتعلك ما لو وضع وجهه على التراب الذى بيده مع الثانية لانه حينئذ يصدق عليه أنه نقل العضو للمسوح اليه كما عاين بذلك مسئلة التعلك وبالمجمل فهذا المحل مشكل يحتاج الى تأمل فان قولهم يجب اقتران الثانية بأول النقل واستصحابها ذكرنا الى السمع يشكل على مقاله شيخنا ويرجع كلام الاسنوى فليتأمل (قول الشارح والثانى لا يكتفى فيهما) الضمير يرجع لكل من قول الثانى فلو نقل من وجه النخ ومن قول الشارح وكذا لو اخذه من العضو وردده (قول الشارح كالنقل من بعض العضو الى بعضه) يريد

الأول في الأولى ونقل من عضواً آخر بخلاف
احدى الدين الى الأخرى
بخرقة مثلاً وفيه وجهان في
الكفاية أحدهما لا يكفي
لأنهما كمضوء واحد
والثاني وصححه في الجواهر
يكفي لانفصال التراب ولو
تمك في التراب للعضو من
غير عذر قيل لا يكفي إدم
النقل والاصح أنه يكفي لأنه
نقل بالعضو الممسوح اليه
ذكر التعليل في الشرح
الصغير (وينة استباحة
الصلاة) ونحوها كالطواف
ومس المصحف (لأرفع
الحدث) لأن التيمم لأرفعه
(ولو نوى فرض التيمم لم
يكفي في الاصح) والثاني
الاول بأن التيمم طهارة
ضرورة لا يصلح أن يكون
مقصوداً ولذلك لا يستحب
تجديده بخلاف الوضوء
ولو نوى التيمم لم يكف جزاً
والكلام هنا في التيمم
الصحيحة للتيمم في الجملة
وسبأني ما استباح به بسببها
(ويجب قرنهما بالنقل) أي
بأوله الحاصل بالضرب
(وكذا استدأمنها إلى مسح
شيء من الوجه على الصحيح)
والثاني لا كفاية بقرنها
بأول الأركان كإني الوضوء
وأشأب الأول أن أول
الأركان في التيمم مقصود
لغيره بخلافه في الوضوء
(فإن نوى) بالتيمم (فرضا

المن والشرح وجمع المقابل لاتحاد العلة (قوله في الأولى) فيدها الكون بها نقل من عضواً آخر بخلاف
الثانية (قوله وصححه في الجواهر) هو المتمدن صورته بالخرقة لأنه لا يمكن مسح العضو بنفسه (قوله
والاصح أنه يكفي) وهو المتمدن (قوله لأرفع الحدث) ولا الطهارة عنه (تنبيه) صريح كلامهم فيما تعدد
التيمم في الطهارة أو أحداً أنه لا بد من التيمم في كل تيمم وأنه لا يكفي نية الوضوء في غسل الصحيح منه لو كان فيه
جراحة عن نية التيمم فراجع (قوله لأرفعه) لأنه منصرف إلى أرفع العام في المنع أو إلى الأمر الاعتباري
وإنما ينصرف لأرفع الخاص لعدم القرينة عليه كما مر في الوضوء ولو أراد كفي ويكفي نية الأصغر عن الأكبر
غاطلاً (قوله يكفي) قال شيخنا الرملة كان حجر مالم يقصد البديلة عن الوضوء أو الغسل الواجب ولم يضم اليه
ما يتوقف على استباحة كصلاة ومس مصحف (قوله والثاني يكفي) قال في شرح المهذب وعليه يستباح ما عدا
الفرض (قوله لا يستحب تجديده) ولو مضموه للمسحول ويندب تجديده للمسحول وحده كما تقدم في الوضوء
(قوله لم يكف جزاً) أي مالم يوجد مأمراً أو يذكر البديلة في الغسل المندوب كنوب التيمم أو بدلا عن
غسل الجملة (تنبيه) لو قال نويت استباحة مفترقاً إلى تيمم كفي من الجنب دون الحدث لشموله لنحو
القراءة (قوله لا يفرق نية التيمم على أعضائه) كإني الوضوء (قوله بأوله الحاصل بالضرب) فيده به لصح
ذكر الاستدانة بعده إذا نقل شامل لما قيل مسح الوجه كما مر ولا استدانة فيه وهذا التفسير لبعض أفراد
الواجب وهو أنها أفصح لتبسيط الوجوب عليه (قوله إلى مسح شيء من الوجه) وهذه الفاية داخل في الغلبا
لما يأتي (قوله والثاني لا) أي لا يجب الاستدانة المذكورة (قوله كفاية) أي كفاية (قوله كفاية) أي كفاية (قوله كفاية) أي كفاية
يدل على أن محل الوجهين فيما إذا لم توجد النية بعد النقل لامع الوجه ولا قبله وهو بعيد أنها إذا وجدت مع
الوجه اكتفى بها فاعلموا حينئذ في الاستدانة ليست معتبرة لأنها على الوجهين وإنما اعتبرت على الأول لأجل
مقارنة النية للوجه وهذا يدل على صحة ما اعتمد شيخنا الزايد تيمم الشيخنا الرملة فيما لو عزيت
النية بعد النقل منه أو من مأذونه أو منهما أو وجد الحدث كذلك أنه لا يضر ذلك حيث استحضرت النية مع
المسح فقط دون ما قبله وسقط ما طالوا به من الكلام هنا نعم اعتمد شيخنا الرملة فيما لو نقل بنفسه وأحدث
بعده أنه يشترط وجود نية قبل مساهة الوجه ومعه متأمل (قوله فإن نوى بالتيمم فرضاً) أي عينا بأن تلفظ به
كالظهر ولا حظه وكذا أن أطلق كإرجاعه إليه شيخنا عما كان اعتمده تيمم الشيخة عميرة قال لأن الإطلاق
منصرف إليه نظراً لقرينة كونه عليه أصالة بالأصاف عنه وصلاة الجنائز نادرة وليس عليه فليست
صارفة الأمع حضورها أو ملاحظتها فهي الآن صارفة وتكفي الحليل نادراً بضابط لا يتصور من المذكور
فلا تنصرف النية إليه الأمع حضورها أو ملاحظتها (تنبيه) فرض الطواف ولو لوداع كفر فرض الصلاة
ونقله كنفليها فلو نوى فرضين فأكثر لم يضره استباحة واحد فقط ولو نوى أن الفرض الذي نواه ليس
عليه أو أخطأ فيه لم يصح تيممه فيهما تعين الاستباحة ولوجوب التعرض للفرض هنا وبذلك

به التردد على العضو بدليل قوله الآتي بخلاف تردده عليه يعني أن التردد المذكور غير كاف لعدم تحقق
النقل به لأنه تردد لا نقل كاستدانة في قول المن فلو سترج (قول الشارح بخلاف تردده عليه) أي فانه
لا يسمى نقلاً (قول الشارح لانفصال التراب) أي به ينقطع عن التراب حكم النقول منه كما تقدم (قول
الشارح والاصح أنه يكفي الخ) يعني أن يكون مثلاً أو أخذ التراب بيده من غير نية أو سترج عليها ثم
وضع وجهه عليه مع النية (قول المن لأرفع الحدث) أي لأن التيمم لأرفعه لقوله الله عليه وسلم في قصة
عمر ويا عمر وصليت بأصحابك الصبح وأنت جيب ثم إن امامته بهم مشكلة على قول الشافعي نازم الأعادة في
التيمم من البرد (قول الشارح والثاني يكفي كإني الوضوء) قال ابن شعبة وتكون كمن تيمم للنقل ثم رأيت
الاسنوي عزاه لشرح المهذب

فارق الوضوء (قوله) جاز له فعل فرض غيره) وان دخل وقته بعد التيمم كأن نوى فائتة فدخل وقت حاضرة أو عكسه (قوله) فله النفل) وان نى فله فان نوى عدم استباحته لم يصح التيمم (قوله) فلا أخذ بالاحوط) أى فيما تساوت أفراده فى الطلب بغير ندور فى بعضها فلا يخالف مام (قوله) فكأن نوى بوضوء الخ) وأوجب بقوة طهارة الماء (قوله) وقطع بعضهم) هو مصدر مجرور مضاف معطوف على حكاية لفائدة أن فى كل من المستثنين طريقين لكن طريق القطع فيها مختلفة (قوله) والرافى الخ) فيه اعتراض على الرخصة فى بيعتيه الرافى فى كون الخلاف أوجه الأعلى الرافى لأنه ليس له اصطلاح (قوله) أو أصلا الجنازة) فهى فى مرتبة النفل جزا وان تعينت كقوله ابن حجر فهو شامل ما لو تعينت بانفراد أو نثر وتقييد الشارح لها بالأول فيما يأتى ليس قيد وان كان الوجه معه وأما خطبة الجمعة فقال شيخنا انها كالنفل مطلقا وكذا قاله شيخنا الرملى فى شرحه الا فى جواز جمع خطبتين بيمين بعلابن حجر وقال شيخ الاسلام بمنع أن يصلى بالتيمم لها الجمعة مطلقا وان يجمعهما بيمين وأن يجمع بين خطبتين كذلك وهو قياس الاحتياط (قوله) دون النفل) ومثله يمكن الحليل وان كان فرضا حاصل ما ذكره ثلاث مراتب الأولى فرض الصلاة والطواف ولو بالنذر فيها الثانية فلهما وصلا الجنازة الثالثة ما عدا ذلك كقراءة وان تعينت وسجدة التلاوة والشكر والاعتكاف ومس مصحف وحمله ومكث بمسجد وتعمين حليل وان تعين ذلك أو شئ منه بنذر أو غيره وله فى كل مرتبة استباحتها ومادونها ولو متكررا

(قول المتن) أو فرضا الخ) لو نوى فرضين استباح أحدهما ولو ظن أن عليه فائتة بيمين لها فإن خلافا لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوبية الاستباحة ولا به رفع الحدث (قول المتن) أيضا أو فرضا الخ) لمع الفرض أيضا صلاة الجنازة كما سيأتى فى المتن وأما خطبة الجمعة فهل لها فلهما مع الفرض وقع لشيخنا فى المنهج وشرحه التصريح بجواز ذلك حيث قال لمع الفرض نفل وصلاة جنازة وخطبة جمعة ثم قال بعد ذلك لو نوى بالتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع به بينها بين صلاة الجمعة اه قلت قد صرح الاسنوى عند قول المنهج ولا يصلى بيمين غير فرض بشمول الفرض فيه لخطبة الجمعة وهذا للقول والحق بل كلامه فى شرح البهجة كالصريح فى ذلك والذي أوقعه فى ذلك نظره الى أنها من فروض الكفاية فألحقها بالجنازة ثم لما وجدهم مصرحين بامتناع الجمع بين الجمعة وخطبتها بيمين حاول حمل ذلك على ما إذا تيمم لخطبة الجمعة فلا يصلى به الجمعة لأنها أعلى ورب على فهمه هذا أن له بنية النفل فعل خطبة الجمعة كما له صلاة الجنازة حيث قال فى المنهج أو نوى نفلا فله غير فرض عيني من التوافل وفروض الكفايات اه وبالجمله فليس له أن يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو صريح فى كلامهم وأما استفادة خطبة الجمعة بنية النفل فكلما هم كالصريح فى امتناعه أيضا كما أنه كالصريح فى صحة الفرض بنية خطبة الجمعة والله أعلم ثم رأيت ابن المقرئ صرح باعتقاده فى ارشاده حيث قال والتيمم لفرض فرض واحد كخطبة ومنذورة ولو نوى غيره مع نفل وجنازة اه (قول المتن) أو نفلا) لو نوى النفل ونى الفرض لم يستبح الفرض قطعا بظاهر (قول الشارح) أما فى الأولى فكأن لو نوى بوضوء الخ) هذا يوجه بأن الوضوء برفع الحدث (قول الشارح) وأما الثانية فلأن الصلاة تتناول الفرض والنفل) اختاره الاسنوى وعضده بأن المفرد المحكى باليمين وبأن ما استند اليه الأول من القياس على ما لو تحرم بنية الصلاة حيث تمنع نفلا برد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح (قول الشارح) وله بنية النفل صلاة الجنازة) زاد فى المنهج وسائر فروض الكفاية وقضيته أنه يستبح بنية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر (قول الشارح) لان النفل أكد منها) أى لانه من مهمات الدين بدليل

غيره من التوافل معاهولة بنية النفل صلاة الجنازة كما سيأتى وسجود
التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله لان النفل أكد منها فلو نوى مس المصحف استباحه دون النفل ذكر ذلك فى شرح المنهج

(وقوله ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه) على وجه الاستيعاب وما يقبل عنه ما يقبل من الألف على الشفة وعطف بم لافادة وجوب الترتيب كما في الوضوء (ولا يجب إصالة) أى التراب (منبت الشعر) بفتح العين (الخفيف) لصره (ولارتب في نقله في الأصح فلو ضرب يديه) دفعة واحدة (ومسح بيمينه وجهه وبيساره يمينه جاز) والثاني يجب الترتيب في النقل كاللمس وفرق الأول بأن للمس أصل والنقل وسيلة (وتندب التسمية) كالوضوء (ومسح وجهه وبديه بضرتين) قلت الأصح الخصوص وجوب ضربتین وان أمكن بضربة بخرفة ونحوها والله أعلم (لانه الوارد روى أبو داود أنه عليه السلام تيمم بضرتين مسح باحدهما وجهه وروى الحاكم حديث التيمم ضربتان بضربة للوجه وضربة لليدين إلى الرقيقين ولو كان التراب ناعما كفي وضع اليد عليه من غير ضرب (ويقدم بيمينه) على يساره (وأعلى وجهه) على أسفله كما في الوضوء (وتخفف الغبار) من الكفين ان كان كثيرا بأن ينفضها أو ينفخه

(قوله ومسح) أى إصالة التراب إلى الوجه ولو بغیر اليد (قوله وجهه) أى جميعه وان تعدد الأجزاء يقينا ليس على سمع الأصل كما مر في الوضوء واكتفى أبو حنيفة بناله (قوله مع مرفقيه) خلافا للإمام مالك وان اختاره النووي وقيل انه قول قديم عندنا (قوله ما يقبل الخ) ومثله مسترسل الوجه (قوله وجوب الترتيب) ولو في الحدث الأكبر أو الغسل المندوب لعدم استدباب البدن فيه (قوله كما في الوضوء) يفيد أنه لا يسقط بجمل ولا نسيان ولا إكراه (قوله ولا يجب إصالة) لما تحت الشعر الخفيف ولا بسب أيضا وان طلبت إزالة التراب تحت الأظفار كما رجح الشيخنا (فرع) لا يكتفى بالنقل بعوض متنجس ان كان يغیر نجس معفو عنه إذ لا يصح التيمم معه ولا يفيصح كما في الروضة فليراجع ولا يكتفى بالضرب على عضو امرأة لا مانع من النقص بلمسه ان منع الغراب لمسه صاح (قوله ولا ترتب في نقله) أى ضربه أخذًا ما بعده إذ لا يتصور عدم الترتيب في النقل (قوله دفعة واحدة) ذكره نظرا للظاهر ويعلم منه عكس الترتيب أيضا كما لو ضرب باحدى يديه فاو واجهه ثم ضرب بالأخرى ناويا يديه وله مسح وجهه بالثانية وبديه بالأولى (قوله التسمية) ولوجب وكما له أفضل (قوله وجوب ضربتین) بمعنى عدم جواز النقص عنها وتكره الزيادة عليها لغير حاجة (قوله وان أمكن الخ) قال بعضهم هذه الغاية لا تستقيم والأولى أن يقال انها قضية شرعية لا تستلزم الوقوع فانه لو ضرب بخرفة كبيرة ومسح بعضها وجهه وقصد مسح يديه بباقيها ومسحها به كفى لأن الضرب ليس شرطا وانما للتعبر النقل وهذا نقل آخر انتهى وهذا خطأ مردود فان الفعل الذى تقتدر به الثانية وان كثر بعد نقله واحدة والثنية الثانية لا تلغى التنية الأولى فالبعض الذى قصد به مسح اليدين بقية النقلة الأولى لا تنقله أخرى فهو نظير ما لو ضرب بيمينه مسح باحدهما وجهه وبالأخرى يده فانه لم يقل أحد بأن مسح اليد باليد الثانية نقله ثانية مع قصد ما كسر بل أوجبوا عليه نقله أخرى وأيضًا يلزم على قول هذا القائل استحالة قول الرافعي بالاكتفاء بنقلة واحدة وهذا واضح جلي لا غبار عليه ويتعين اتباعه والمصير إليه به يضح كلام المصنف ويندفع ما أطالوا به عليه من الاعتراض والاشكال وكثرة القيل والقال والله ولي التعمية والأفضل (قوله ضربة للوجه وضربة لليدين) هو بيان للآكل والأفضل فلو مسح بضربة وجهه وبعض يديه وبالأخرى ما بقى من يديه وان قل كأصع أو عكسه كفى (قوله ولو كان التراب الخ) يشترط أن التعبير بالضرب في الحديث وكلام المصنف التابع ليس شرطا (قوله كفى) وان لم يظهر منه غبار نعم ان كان عدم الغبار لنحو ندوة لم يكف

حله للتحجرة ومنعها من المسح والقرادة في غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك (قول المتن ولارتب) هو بالفتح لا بالرفع عطفًا على إصالة ثم المراد تنفي الوجوب لا السنة (قول المتن فلو ضرب يديه) قال الاسنوى يفهم منه أن الشرط عند من وجوب الترتيب تأخر الضربة للمسحة لليدين للمسحة للوجه لا عن مسحه ويفهم منه أيضا أنه لو ضرب باليمين قبل اليسار ثم مسح يساره وجهه وبيمينه يساره جاز أيضا وانظر هل يشترط في الأخير أن ينوى مع ضربه اليسار أولا (قول المتن ومسح وجهه الخ) أعلم أنه اذا ضرب راحتيه بعدمسح الوجه نادى فرضها بمجرد الضرب وعاسة التراب وقيل لا ولا الماصح الغبار الذى عليها مسح محل آخر من اليدين فعلى الأول يكون ماذ كروه في الكيفية المشهورة من أنه عند انتهائهما مسح احدى راحتيه بالأخرى مستجابا على الثاني واجبا ثم انهم اغتفر وانتقل التراب من احدى اليدين إلى الأخرى بخلاف الوضوء قال ابن الصباغ وغيره للفرق أن اليدين كمضوء واحد فلا يحكم بالاستعمال إلا بالانفصال والماء منفصل بخلاف التراب وأيضا التيمم يحتاج إلى ذلك بأنه لا يمكنه إتمام النزاع بكفها نقله الاسنوى (قول المتن وجوب ضربتین) ويستحب في كل ضربة أن تكون باليدين جميعا

أخرى (قوله بطلت) الأولى بطل التيمم لأن التيمم هو المحدث عنه ولا يزمه بطلان الصلاة لأنها تابعة له (قوله) محافظة على حرمتها) شامل للفرض والنفل كما سيذكره الشارح فقول بعضهم إن النفل يبطل قطعاً بخلافه أو هو طريق لم ينظر إليها الشارح ولا يعتمد عليها وتعليل بعضهم بوجوب القضاء وعدمه فيه قصور فإنه يندب قضاء النفل أيضاً (قوله فلا تبطل) نعم لو نوى القاصر الاتمام ونوى الإقامة أو أدى بتم أو وصلت سقيته دار إقامته بعد رؤية الماء أو معة على الاعتماد بطلت صلاته ومثله لو نوى التنفل الزيادة وأخرج وقت الجمعة وبفراغ الصلاة يبطل التيمم وإن نفل الماء قبله وله التسليم الثانية لأنها ملحقه بها لا سجود سهو ولو تذكره بعد السلام عن قرب وإنما بطلت صلاة أعشى قلبه بصيراً في القبلة ثم أبصر فيها لأنه لم يفرغ من البدل وكذا صلاة من تحرق خفه فيها لتقصيره بترك البحث عنه قبل الشروع (قوله إن قطعاً) وإن عزم على إعادتها بالماء لوجوده معه بلا مانع فلا يخالف ما مر عن الساوردي أو كان في جماعة نفوت بالقطع كما قاله ابن حجر واعتمده شيخنا بخلافه في حاشيته عن شيخنا الرمي (قوله أي الفريضة) قبل محل الخلاف فقطع النفل أفضل قطعاً لأن رؤية الماء تؤخره أقوى من الفرض لما قيل بطلانه كما مر بذلك علم أنه لا يندب قلب الفريضة ففلا ولكنه يجوز وقال ابن حجر بعدم الجواز وهو وجه لأنه كافتتاح صلاة أخرى كما مر فيلزم من قلبه بطلانه فقام له (قوله ليتوضأ) ولو وضوءاً مكمل بالتيمم كما شمله إطلاقهم (قوله حيث وسع الوقت) أي جميعه والاحرم القطع على الاعتماد ككتبي ابن قاسم بركعة وتقلعه عن شيخنا الرمي (تنبيه) خرج بوجود الماء فيها الذي هو بمعنى العلم به ما لو تردد فيه كأن رأى ركبا ظلم أو سحابة قطرها عطره أو رأى طيراً فظنه يحوم على الماء أو سمع من يقول عندى ماء وأتى عقبه بقوله لغائب أنجس أو ودعة فلان مثلاً فلا يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً وخرج قولنا فيها ما قبلها فيبطل تيممه بجميع هذه التوهمات إن كان في حد الغوث والأفلا وخرج قولنا في محل يجب طلبه منه ماله وجده في حد البعد فلا يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً وخرج بالصلاة الطواف وقرأة القرآن ولو لقدر معين ولو بشر وغير ذلك فيبطل تيممه مطلقاً بوجود الماء وبشوهم في حد القرب كما مر ومن أنفق ما ذكرناه لم يخف عليه ما في عبارة شرح النهج من المحل الذي منشؤه المحافظة على الاختصار (فروع) يجب على الواضئ النزاع إذا رأى موطوءه الماء وعلم برؤيته بقاءه والأفلا بقاء تيممه باعنده ولو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود صلى يتحل لا يلغ فيه أو عكسه فالعبرة بمحل الصلاة عند شيخنا وخالفه العلامة السباطي والطندثاني ولو اختلف محل أول الصلاة وآخرها فالعبرة بالتحريم ولو صلى في محل ثم شك هل يزم فيه القضاء أو لا لم يزمه كمن لو شك في ترك شرط بعد الفراغ أو القضاء أو ما يلزمه بأمر جديد يؤخذ من التشبيل لزوم القضاء إذا شك في المحل قبل فراغ الصلاة وهو واضح إن قارن الشك تحريمه فراجع له ولو نزاع الجبيرة لتوهم البرء فوجد الجرح غير أن يبطل تيممه وكذلك لو سقط جبرته لكن لو كان التهاج وإن أسقطها فلا تنال لما لم تبطل في هذه الحالة التوهم فكذلك بالتحقق لأنهما متلازمان ألا ترى أنهما يؤثران قبل الشروع ولا يؤثران بعد الفراغ اهـ وهو كما ترى دال على أن التي لا يسقط فرضها بالتيمم يؤثر فيها توهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لمقتضى الإرشاد وتصریح شارحه (قول المتن والنشر فلا تبطل) استشكل ذلك الأسنوي بمالو أبصر إلا نعى في الصلاة بعد التقايد في القبلة (قول المتن وقيل يبطل النفل) قال الأسنوي إدخاله للنافذة في الصلاة المنقسمة إلى ما يسقطها ولا يسقطها فيبدأن التيمم القيم ونحوه كما يزمه قضاء الفريضة يستحب له قضاء النافذة المؤقتة على خلاف ما يقتضيه كلامهم (قول المتن والأصح أن قطعاً الخ) أي ولا يستحب قلبها لنفل لأنه إنشاء نفل وتأثير الماء في الفرض كمو في النفل (قول الشارح من إتمامها) خرجها من حرم الاتمام (قول المتن لا يجاوز ركعتين) أي لأنه الأحب والممودف (قول الشارح إذا وجد الماء قبل إتمامها) خرج به ما لو شرع في

سبائي (بطلت على الشهور) والثاني لا يل يتمها محافظة على حرمتها والخلاف كافي الروضة وغيره وجهان وعبر في الحرر بالأصل وفي شرح الهذب بالمشهور بعد حكايته الثاني وجهاً فإنها موافقه لخالف لاصطلاحه السابق (وإن أسقطها) كحالة المسافر كما سبأ في (فلا) تبطل فرضاً كانت أو نفلاً (وقيل يبطل النفل) لقصور حرمة عن حرمة الفرض (والأصح أن قطعاً) أي الفريضة (ليتوضأ) ويصلي بدلها (أفضل) من إتمامها حيث وسع الوقت لذلك والثاني إتمامها أفضل (و) الأصح (أن) التنفل لا يجاوز ركعتين في النفل الطلق إذا وجد الماء

في صلاة بطلت فيهما مطلقا (قوله قبل آتامهما) فإن رآه في أثناء ركعة بعدهما آتمها مطلقا (قوله) لانعقاد نيته عليه) اما قصد أوترز لا كأن أطلق في الوتر فإنه ينصرف الى ثلاثة أقل السكال ويتردد النظر على ماذا يقتصر على قول الخطيب أنه يتخير بين أفراد الوتر فراجعوه يظهر أنه يفعل ما اختاره فتأمله ومثل انعقاده من الوتر زيادة بعد التحريم وقبل رؤه بالقاسو يمكن شمول كلامه (قوله ولا يصلي) بالبناء للفاعل وللفعول وغير مفعول أو نائب فاعل والطواف كالصلاة (قوله غير فرض) أن أغنى عن القضاء فله جمع معادة ولو وجوبه بجمع أصلها وله جمع جمعة وظاهر معادة وجوبه بأوله جمع صلاة بمحل يثلب فيه الوجود معها بمحل يثلب فيه الفقد وشمل ما ذكر الصبي نعم أن بلغ قبل صلاة الفرض لم يصله قاله شيخنا الرملي وغيره وشمل الفرض المذكور المؤداة والمقضية ومنها ما يقضيه نحو المجنون بعد كاله والصبي بعد بلوغه والكافر بعد إسلامه عندهم يقول بطله وفيه نظر واضح يعلم عابا في النسبية وفي قضاء الحائض والوجه جواز الجمع (قوله والنذر) أي اللغو من كل نوع كفرضه الأصلي لو كان أو المراد اللغو من الصلاة والطواف بخلاف غيرها كتنزيل القراءة والاعتكاف ونحو ذلك كما مر فله جمع فرض منه بتيمم فقول المصنف ولا يصلي الخوان كان في مفهومه تفصيل أولى من قول شيخ الاسلام ولا يؤدي لعدم صحته في غير الطواف والصلاة وليس منه نقل نذر انما له لبقائه على التثنية وان حرم الحرج ومنه والمراد بالنذر ما انعقدت صيغته عليه أو عند صلاة واحدة فنذر التراويح كفاه تيمم واحد لجميعها وكذلك نذر الوتر أو الضحى وان نذر فيها التسليم من كل ركعتين لأن وجوبه بالنذر لا يزيد على وجوبه الأصلي كما في التراويح ونذر من لم يركعه تيمم لكل وتر تيمم كما مر وهكذا وهذا الذي اعتمدته شيخنا آخره وقال في مرة متى سلم تركه تجديد التيمم والا فلا وفي مرة أن نذر السلام وجب تجديد التيمم والافلاذ قال ابن حجر في نذر الوتر ين مثلا يكفيه تيمم واحد وفيه نظر (فرع) نذر أربع ركعات من النفل المطلق فان صلاها بحرام واحد كفاه تيمم واحد اتفاقا أو باحرامين كأن سلم من ركعتين ولو غير نذر السلام منها لركعة تيمم كذا قاله شيخنا نعمنا شيخنا الرملي وفيه نظر ظاهر والوجه خلافه فراجع (فائدة) ذكر الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في شوارب الفوائد لنظرا يتعلق بما ذكرهنا بقوله

أليس عجيبا أن شخصا سافرا • الى غير عصيان تباح له الرخص

اذا ما تروضا للصلاة أعادها • وليس معيدا للتي بالتراب خض

ثم قال وصورة كافي الروضة ما لو أجنب مسافروا نسي الجنابة وصار يصلي بالوضوء اذا وجد الماء ويصلي بالتيمم اذا فقد فيه عدل الصلاة الوضوء لبقا الجنابة على غير أعضاء الصلاة التيمم رفعها عن جميع البدن بقيامه مقام السك والوجه أن ذلك فيما لو نوى رفع الحدث الخاص بالفرض أو استباحة ذلك وبلا حظ الحدث الأصغر فيها لأنه ينصرف الى الجنابة بقرينة كونها عليه مع جعل نسيانها لها كالغلط والافتاتيم كالوضوء فراجع ذلك وحرره (قوله في الأظهر) الأولى التعبير بالشهور لضعف المقابل جدا كافي الروضة (قوله في أصح الأوجه) هو المعتقد (قوله والأصح) انما ذكره الشارع مراعاة لقول المصنف والافلاذ الأولى التعبير بالصحيح لضعف المقابل كافي الروضة (قوله أن من نسي إحدى الخمس) ولو احتلها فيها أومع غيرها كما لو شك حاج في أن متر وكه طواف أو صلاة فيجب عليه الخمس مع الطواف ويكفيه تيمم واحد لجميع ذكره في

الثالثة فله آتامهما (قول الشارع) ولو كان النوى ركعة لم يزد عليها) واردة على الكتاب لأن الواحد لا يسمى عددا (قول المتن ولا يصلي بتيمم غير فرض) لأن يصلي مع الفرض العادة في الجماعة كالنسي في خمس بجعلها بتيمم لأن الفرض واحد (قول المتن غير فرض) خالف في هذه أبو حنيفة رضي الله عنه (قول الشارع في جواز الترك) أي وعدم انحصار العدد

قبل آتامهما ليسلم عنها ويتوضأ ويصلي ماشاء (الامن نوى عددا فيتمه) وان جاوز ركعتين لانعقاد نيته عليه ومقابل الأصح في الأولى أنه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان النوى ركعة لم يزد عليها (ولا يصلي بتيمم غير فرض) لأنه تطهارة ضرورة (و يتنقل ماشاء) لأن النفل لا ينحصر فخفض فيه (والنذر) بالمعجمة (كفرض في لا يظهر) والثاني لافله أن يصلي مع الفرض الأصلي (والأصح صحة جناز مع فرض) لشبه صلاة الجنائز بالنفل في جواز الترك وتعيينها عند انفراد المكلف عارض والثاني لاتصح لاشها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث أن لم يتعين عليه صحت وان تعينت فلا وتصح أيضا مع نقل نيته في أصح الأوجه في شرح المهذب وعبر فيه بالجمع كما هنا ليقيد الصحة في الفرد للمبر به في المحرم من باب أولى (و) الأصح (أن من نسي إحدى الخمس) ولا

الروضة وله الاجتهاد في أيهما التروك قال شيخنا وله الاجتهاد في التروك من الجنس أيضا وكذا في الذكر قربة
 وشك في أنها صوم أو صدقة أو عتق أو صلاة فله الاجتهاد على التعمد فرأى (قوله لمن) هو متعلق بكفاه كما
 هو الأصل في التعلق بالفعل فيدخل مالو التيمم لغيره من أولواحدة منهم قال شيخنا الرمي وله بالتيمم لواحدة
 منهم أن يجمع بينهما وبين فرض آخر وأن يصلي به فرضا آخر ونظريه باحتمال أن التيمم لها في الأولى هي
 التي عليه وأنه في الثانية غير التي عليه وهي واقعة نافذة نعم أن قصد في الثانية بتيممه التي عليه منهم فهو
 قريب ولو تذكر النسبة بعد ذلك لم تجب إعادة تعالي للتعبد وفارق وضوء الاحتياط بإمكان البقن فيه
 بنحو اللس ووجوب الفعل هنا (قوله لأن الفرض واحد) فلو كان المنى اثنين وجب تيممان وهكذا وقد
 جعلوا لذلك ضابطا كإياها بعبارة مختلفة أحداها أنه يتيمم بعدد المنى ويصلي بكل تيمم عدد غير المنى مع
 زيادة واحدة. ثانيا أن يضرب المنى في المنى فيه ويزاد على الحاصل قدر عدد المنى ثم يضرب المنى في
 نفسه ويسقط الحاصل من الجمة فالباقي هو القضي موزع على التيممات التي بعد المنى كما مر. ثالثا أن يزداد
 مثل عدد غير المنى فأكثر على عدد المنى فيه بحيث ينقسم صحيحا على المنى فالمتجمع هو القضي موزع
 على التيممات المذكورة أيضا ففي نسيان صلاتين يجب تيممان ويصلي بكل تيمم أربع صلوات بقدر عدد
 غير المنى مع زيادة صلاة أو يضرب المنى وهو اثنان في المنى فيه وهو خمسة يحصل عشرة يزداد عليها عدد
 المنى المذكور وهو اثنان يجتمع اثناعشر ثم يسقط منها مضروب الاثنين في نفسها وهو أربع يبقى ثمانية
 تقسم على التيممين كما مر ويزاد على المنى فيه وهو خمسة مثل عدد غير المنى وهو ثلاثة يحصل ثمانية
 وقسمتها صححة على المنى الذي هو اثنان فيخص كل تيمم أربع صلوات كما مر أيضا فأم (قوله مختلفتين)
 أي يقينسا أو علم أنهما من يوم أو من يومين أو لم يعلم ذلك (قوله صلى كل صلاة) أي ندبا على الوجه الأول
 ووجوب على الوجه الثاني (قوله وأن شاء) أي على الوجه الأول (قوله ليس منها التي بدأ بها) فيحرم فعلها لأنها
 عبادة فاسدة قاله شيخنا وقال في مرة فعلها فيصلي بكل تيمم خمسة لأن محل النع من فعلها أذا ترك واحدة
 غيرها أو الأول هو الوجه (قوله لأنه لا يتخلو الخ) ومجموع ذلك عشر احتمالات واحدا بقوله والصباح والشاء وستة
 بقوله أو أحدهما مع إحدى الثلاث وثلاثة بقوله أو يكون من الثلاث تأمل (قوله هو المستحسن) لقلة
 التيمم فيه وفي شرح البهجة أن هذه الطريقة لا تنس في أياها لم يعلم تخالف المنى التعدد لاحتمال أن الذي
 عليه من جس مافعله مرة واحدة (قوله ولاء) مثال لا شرط فهو من التوالي لامن الموالاة كما فهمه بعضهم
 (قوله متفتقنين) ولو احتمالا أو خذابا لا حواط كما هو محل عدم ما عليه من الصلوات ولو نسي ثلاث صلوات من
 يومين وشك هل فيها متفتقان لزمه صلاة يومين وكذا لو نسي أو بع أو خمسا أو سبعا أو ثمانية فانه
 يلزمه صلاة يومين فإن كانت الثلاث مثلاث لزمه صلاة أيام لزمه صلوات ثلاثة أيام كذا نقله شيخنا الرمي عن
 فتاوى الفقهاء ومعالم أنه لا بد في الثلاث من ثلاثة تيممات وفي الأربع من أربع وهكذا فانظر كيفية فعل
 صلوات اليومين بها فالوجه أن يقال يصلي الجنس ثلاث مرات أو أربع مرات وهكذا (قوله قبل الوقت)
 عدل إليه عن قول المصنف وقت فعله ليقيد أن مؤدى العبارتين واحد أو معني وقت فعله وقت يصح فيه فعله
 في ذاته لا بالنظر لشخص بعينه خلافا لمفاهيم العلامة البرلسي وبنى عليه ما يأتي عنه على أن وقت الفعل
 بالفعل ولو لشخص بعينه ليس معتبرا بالاجتماع والاصح التيمم قبل السترة أو الاجتهاد في القبلة والجامعة
 قبل الخطبة أو للخطبة قبل اجتماع من تنعقد به لم يصح إيراد التنجس كما يأتي فيصح التيمم للرابعة التي بعد
 الفرض قبل فعله و يفعل به القبلة أو غيرها وقول شيخ شيخنا عميرة بعدم محتمل يذكره على أنه المذهب

يعلم عنها (كفاه تيمم لمن) لأن الفرض واحد وماعاده وسيلته والثاني يجب خمسة تيممات لوجوب الجنس (وان نسي مختلفتين) لا يعلم عنها (صلى كل صلاة) من الجنس (بتيمم) وان شاء تيمم مرتين وصلى بالأول أو بواحدة أو أي الصبح والظهر والعصر والمغرب (و بالتالي أربع) ليس منها التي بدأ بها أي الظهر والعصر والمغرب والشاء فيخرج عما عليه لأنه لا يتخلو أن نككون المنبتان الصبح والشاء أو أحدهما مع إحدى الثلاث أو يكونان الثلاث وعلى كل صلى كلا منها بتيمم والثاني هو المستحسن عند الأصحاب وقوله ولاء مثال لا شرط (أو) نسي (متفتقنين) لا يعلم عنها (من صلوات يومين) (صلى الجنس مرتين) بتيممين وفي الوجه السابق بعشر تيممات (ولا يتيمم لفرض قبل) دخول (وقت فعله) لأن التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت ويدخل في وقت الفعل ما تجتمع فيه الثانية من وقت الأولى (وكذا النقل الوقت) كالأواب مع الفرائض وصلاة العيد

(قول المن لمن) متعلق بكفاه لا بتيمم (قول المن ليس منها التي بدأ بها) الظاهر أن فعله لا يلاوي بالتيمم الثاني حرام فتأمل (قول المن قبل وقت فعله) قضيه أن الرابعة البعدية لا يصح التيمم لها الأبعد فعز الظهر وفيه

بل أخذهم من لفظ فعلهم من كلام الصنف وقد علمت بطلانها فاعتاد غيره له ليس في محله ولا يرد عدم صحة التيمم بنية العصر قبل فعل الظهر لمن يجمع تقديمه إلى أن وقت الجمع لم يدخل لتوقفه على نية في الأولى ولا بطلان تيممه لها بعد فعل الظهر إذا بطل الجمع بعده ودخل وقتها مثلاً لتبين أنه قبل الوقت فهو كما لوطن دخول الوقت ونسب خطؤه فلا حاجة لقولهم لأنه لم يسبح به وإنه لم يسبح غيره الأولى وإنما وقفت صحة التيمم على إزالة النجاسة لأنه لا يباح معهما ما يبره ولا غيره (قوله الغسل) أي الواجب ولو تيمم الجنائز فحضرت أخرى جاز أن يصلي به على الثانية قبل الأولى وأمعنا ونجوز الصلاة على البيت من التيمم وإن لم يزل القضاة مع التوضي وكذا منذ نفردوا إذا سقطت به ولو مع وجود التوضي على التعمد خلافاً لابن حجر وحمله بعضهم على ما إذا لم يصل التوضي والحال لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم وهو واضح ودخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع غالب الناس لمن ير يدفعها جماعة وبارادته أن أرادها فرادى وصلاة الكسوف بالتغير سواء أرادها جماعة أو فرادى ووقت الغائسة بتذكرها والنزوة المطلقة بارادة فعلها وكذا ما تأخر سببه (قوله الاوقات الكراهة) أي إلا أن أراد فعله في وقتها فلا يصح التيمم به ولو فعلها فإن لم يرد فعله فيه صح التيمم به ولو فيه لأنه وقت محتم في الجملة (قوله ومن لم يجد ماء) في المحل الذي يجب طلبه منه على ما مر ولا تراباً كذلك لأنه يجب طلبه كالأمر (قوله لزمه الخ) اعلم أن اللزوم في كلامه مستعمل في الوجوب والصحة معاً بدليل حكاية القديم لقول الندب والحرمة وليس في النفل لزوم كما هو معلوم فتقيد بالفرض لإخراج النفل عما هو من حيث الصحة المشار إليها بقول الشارح واحتراز الخ فسقط ما ذكره بعضهم هنا فراجع (قوله أن يصلي) أي عندئذ بأسه منهما ولو في أول الوقت وهي صلاة حقيقة بحثها من حلف لا يصلي ويطلبها ما يبطل غيرها ويحرم فعلها بلا عنتر تم بطل تنوهم الماء أو التراب في محل يجب طلبهما منه وإن كان يسقط به فيه القضاء على التعمد (قوله الفرض) أي الصلاة المفروضة الموقفة ولو بالنذر في وقت معين وله التمسك الأول وغيره من الندب باتمها بالاحوال السورة للجنب يجب عليه قصد القراءة في الفاتحة ولا تجوز الندوبات فيها كسجدة التلاوة ولو في صبح الجمعة وسجود السهو الانبعاث لمامه فيهما ودخل في الفرض الجمعة فتلزمه وإن وجب أعادتها ظهراً ولا تجب على الأربعين كذا قالوه وظاهر هذا عدم صحتهما منهم لو كان فيهم منهم أو كانوا كلهم كذلك وهو يخالف ما قبله فراجع ودخل صلاة الكسوف إذا نذرهما ويصلها بالمهية التي قصدتها في نذره أو بما يحتمل عليه عند الإطلاق ولا تقضي إذا خرج وقتها (قوله حرمة الوقت) أي الحقيقي فلا يجوز قضاء فاتية تذكرها وإن فاتت بغير عنذر (قوله ويعيد) صوابه التعبير بالقضاء لأنه محل الأقوال وأما الأعادة في الوقت فلا خلاف في وجوبها ولو بالتراب في محل لا تسقط به بقول بعضهم

نظر بقوى عند خروج وقت الفريضة (قول الشارح وسيأتي في آخر الجنائز) هذا الكلام ر بما يؤخذ منه عدم صحة التيمم للجمعة قبل فعل الخطية لكن صرح شيخنا في شرح شيخنا بخلافه (قول الشارح حرمة الوقت) أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أمها فهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أناساً في طلبها فحضرت الصلاة ولبسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فصالوا وهم على غير وضوء. فأقر الله آية التيمم ورواه الشيخان وقد تمسك من منع وجوب الأعادة بهذا الحديث وأوجب بأن ذلك كان قبل نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاتهم إذا ذلك بغير ظهور ناشئة عن غدر علم ويستفاد من قوله حرمة الوقت أن الغائسة ولو بغير عدل لا فعلها وهو كذلك أي لا يجوز فعلها (قول المتن و يعيد) أعلن أن كل موضع وجبت فيه الأعادة فالذي عليه الجمهور أن الفرض هو الأعادة وقيل كتابها وهو الأقفه وقيل الأولى وقيل أحدها لما بعينها قال في شرح المذهب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا أراد أن يصلي الثانية بتيمم الأولى

لا يتيمم قبل وقت (في الأصح) والثاني يجوز ذلك توسعة في النفل وصلاة الجنائز كالنفل ويدخل وقتها بانقضاء الغسل وسيأتي في أواخر الجنائز كراهتها قبل التكفين فيكره التيمم لحاقه أيضاً كما يؤخذ من شرح المذهب والصلاة النذورة في وقت معين كالفرص الأصلية والنفل المطلق يتيمم به كل وقت أرادته إلا وقت الكراهة (ومن لم يجد ماء ولا تراباً) كالحبوس في موضع ليس فيه واحد منها (لزمه في الجديد أن يصلي الفرض) حرمة الوقت (و يعيد) إذا وجد أحدهما وفي القديم أقوال أحدها له يتنب الفعل والثاني يحرم ويعد عليها والثالث يجب ولا يعيد كراهة في أصل الروضة واختاره في شرح المذهب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها في قول قال به المزني وهو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وأما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء وذكر فيه في الفتاوى على الجديد أنه إنما يعيد بالتيمم في موضع يسقط به الفرض فإن كان فيها

لا يسقط به كالحضر لم تجب الاعادة اذ الفائدة فيها واحترز بالفرض عن التفل فليس له فعله قطعا (ويقضى للقيم التيمم لفقد الماء) لتدور ففده في الإقامة وعلى المختار السابق لا يقضى (للمسافر) التيمم (٩٧) لفقده لمعوم فقدده في السفر (الا

العاصي بسفره) كالآبق فيقضى (في الاصح) والثاني لا يقضى لوجوب تيممه كغيره وعورض بأن عدم القضاء رخصة فلا تنافى بسفر العاصي وفي وجهه لا يصح تيممه فليتب لصح وما ذكر من القضاء في الإقامة وعدمه في السفر جرى على الغالب فلو أقام في مفازة وطالت اقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولودخل المسافر في طريقه فربو وعدم الماء وصلى بالتيمم وجب القضاء في الاصح (ومن تيمم لبرد فيقضى في الاظهر) لتدور فقد ما يسخن به الماء والثاني لا يقضى مطلقا وبواقفه المختار السابق والثالث يقضى الحاضر دون المسافر (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقا) أي في جميع أعضاء الطهارة (أو في عضو ولا سائر) بذلك من جبرية فأكثر مثلا (فلا) يقضى لمعوم المرض (الا أن يكون بحر حدم كثير) فيقضى لعدم العفو عن الكثير فبارحجه إلى الرافعي كما سياتي في شروط الصلاة وزاد المصنف لفظه كثير وقال في الباقي لا بد منها إلى

المراد بها ما يعم القضاء غير مستقيم (قوله لم تجب الاعادة) أي ولا تجوز فتحرم (قوله واحترز بالفرض عن التفل) سواء الوقت وغيره ومثله صلاة الجنازة فلا تجوز وان تعينت عليه بأن لم يكن غيره فيدفن الميت بلا صلاة ومثله قراءة الجنب القرآن بقصد ومكته بالمسجد وتكفي الحليل فلا يجوز شئ منها في تنبيهه بلحق بفائدة الطهورين في المتع من التفل ونحوه من على بدنه نجاسة بخاف من غسلها ومن حبس على نجاسة على المتعمد بخلاف غيرها كقفاق ستره ومتيمم بمحل يلب فيه الوجود ونقل عن شيخنا الرمي الحاق نحو مربوط على حشية بفائدة الطهورين في ذلك (قوله للمقيم الخ) المراد به كما سيذكره من في محل يلب فيه الوجود والمسافر عكسه (قوله الا العاصي بسفره) المراد بالسفر هنا تحقيقه فيلزمه التيمم ويصلى ويقضى وهذا في فقد الحصى وأما الشرعي كعطش فلا يصح منه التيمم حتى يتوب ومثله أكل الميتة وخرج به العاصي بالأفامة فلا يقضى لأنه ليس من شأنها فقد لا فرق فيها بين فقد الحصى والشرعي والعاصي بها وغيره (قوله بأن عدم القضاء رخصة) قال بعضهم هذا يقتضي أن التيمم عزيمة ويدل له تقليل المقابل القائل بعدم وجوب القضاء ولعل سكوت الشارح عنه لذلك وفيه ما تقدم (قوله أو المرض) ولو في محل يلب فيه الوجود وكالمرض حيلولة نحو سعي أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك (قوله لعدم العفو) اعترض بأن التيمم باطل لعدم اجتماع النجاسة كإسار فالقضاء بطلان لا لادم وحمله شيخنا الرمي على دم طرا بعد التيمم وأعلى أن في مفهوم الكبير تفصيلا وفيه نظر اذ ليس في كلامه ما يفيد صحة التيمم بل عدم العفو صريح في بطلانه فتأمل (قوله ويرجع للمصنف هناك) أي في أي مثله هنا وهو كذلك (قوله بالأعضاء) أي غير أعضاء التيمم كما سيذكره وأخذ السائر بقدر الاستمسك فقط (قوله على طهر) أي من الخدين على المتعمد فلا يكفي طهر عضو السائر مثلا خلافا

(قول الشارح لم تجب الاعادة اذ الفائدة فيها) قضية كلامية في شرح الهذب تحررهما (قول المتن ويقضى للقيم التيمم) هذا بمعومه يشمل صلاة الجنازة فيسكت الشخص التوجه إلى القبر ليعبد الصلاة اذا وجد الماء بعد أن صلى عليها بالتيمم ويحتمل خلافا لمثله نعم نقل الاستوى عن ابن خيران أن القيم لا يصح صلاته بالتيمم على الجنازة في تنبيهه لو لم يلب وصلى عليه ثم وجد الماء وجب عليه لأنه خاتمة أمره ذكره البغوي ولكن نازع فيه الزركشي في الحاد ومحملة على الحضر (قول الشارح التيمم لفقدته) ولو لظما أو سبعا أو آلة الاستسقاء ونحو ذلك (قول الشارح لوجوب تيممه) أي اذا وجب صار عزيمة لا رخصة ذكره الرافعي وعمله الامام بأنه لا لزوم فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة محل هذا اذا كان التقدم حسيما فان كان الماء موجودا وأراد التيمم لمرض أو عطش أو نحوهما فانه لا يصح التيمم ذكره في باب السجدة على الخفين من شرح الهذب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الاستوى (قول الشارح وما ذكره من القضاء في الإقامة الخ) انظر هل العبرة بمحل التيمم أو الصلاة الذي في شرح الارشاد الأول (قول الشارح وجب القضاء في الاصح) أي وان كان حكم السفر نافيا (قول الشارح والثالث يقضى الحاضر دون المسافر) يدل له قضية عمر واذ لم ينقل أنه أمرهم بالقضاء أو أجيب بأنه على التراخي وتأخير البيان جاز (قول الشارح لمعوم المرض) أي فكان مسقطا للشقة كإزالة الحصى لمعومه أسقط القضاء (قول الشارح وما سياتي له) أي للرافعي (قول المتن على طهر) هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الأول كالحف نم بحث الزركشي أن الحديث حدثا أصغر لو وضع الأصوب في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر

(١٣) - (قليوبي وعميرة) - اول - في مراد الرافعي للعفو عن القليل في محل وماسياتي له في شروط الصلاة من تشبهه بدم الاجنبى فلا حفي عنه في الاصح محمول بقرينة التشبيه على المنتقل عن محل وجرح المصنف هناك العفو عن القليل والكثير (وان كان) بالاعضاء أو بعضها (سائر) كجبرية فأكثر (ليرضى في الاظهر ان وضع) السائر (على طهر) لانه حينئذ قد مسحه بالماء كما تقدم وجوبه شبه

والثاني يقول مسح العنبر وهو نادر غير دائم (فان وضع السائر على حدث وجب نزعه) ان امكن بأن لا يتخاف منه ضررا كما ذكره

في شرح المذهب ليتطهر فيضعه على طهر فلا يقضى كما تقدم (فان تعنبر) نزعه لحوف مخدور مما ذكره في شرح المذهب (قضى) مع مسحه بالماء (على الشهور) لاتقاء شبهه حينئذ بالحنف والثاني لا يقضى للعنبر والخلاف في التسمين فيما اذا كان السائر على غير محل التيمم فان كان على محله قضى قطعا لنقص البديل والبدل جزم به في أصل الروضة ونقله في شرح

المذهب كالرافعي عن جماعة ثم قال اطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى وابن الوكيل قال الخلاف في القضاء اذا لم تقل تيمم فان قلنا بتيمم وتيمم فلا قضاء قطعا واستغنى المصنف بتيممه بالشهور للشعر بصفه الخلاف

عن تعبير المحرر كالشرح باصح الطريقين والثانية حاكية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المستثنين الاظهر أنه ان وضع على طهر فلا إعادة والا وجبت انتهى وعلى المختار السابق له لا تجب

باب الحيف

للسبائط تبعا للزركشي وغيره (قوله على حدث) أى أوعلى طهر من حيث وجوب النزح (قوله فان تعنبر) أى في الوضع على الحدث (قوله لنقص البديل) يؤخذ منه أنه لو لم يكن سائر ولكن لم يمكنه اساس محل العلة بالتراب أنه يجب القضاء وهو كذلك (قوله واستغنى الخ) أى ان التيمم بالشهور يشعر بأن مقابلة من الخلاف غير قوى سواء كان طرفا أو اقوالا فاسر التيمم به عن التيمم بالنهيب والأظهر كذلك فتأمل

باب الحيف

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس فهو من الزيادة على الترجمة وليس معيها. والحيف لغة السيلان يقال حاض الوادى اذا سال وشرع ادم جبلة أى طبيعة يخرج من أقصى رحم المرأة فى أوقات مخصوصة وتعدد الفرج يعتبر بما في الحدث وحكمته الأصلية أنه لا سال الماء الشجرة حين كسرتها حوا فى الجنة قال الله تعالى لها لأدينك كما آدميتك فأول وجوده كان فيها وقول بعضهم أول وجوده فى بنى اسرائيل يحمل على أول ظهوره وانتشاره والاستحاضة يقال لهادم فساد لغة كالحيف وشرع ادم يخرج من أدنى رحم المرأة من عرق يقال له العاذل بمجعة وأومهلها بالراء بدل اللام مع الاعجاب والنفاس لغة الولادة واصطلاحا الدم الخارج عقب فراغ الرحم من الحمل وقبل مضى خمسة عشر يوما فحينئذ التوأمين حيف وفي وقته ودم فساد فى غيره وكذا ما يخرج مع الولد وسعى نفاسا لانه عقب نفس غالبا يقال نفس المرأة بضم النون أفصح من فتحها وكسر الفاء ويقال للحائض نفست بفتح النون وكسر الفاء وللحيف عشرة أسماء نظمها بعضهم بقوله

حيف نفاس دراس طمس اعصار • ضحك عراك فراك طمت اكبار

والذى يحيف من الحيوان ثمانية كما ذكره الجاحظ بحجم ثم جاء مهمة مكسورة وظاء مسألة أر بعباقفاق وهى المرأة والارب والضع والحفاش وأر بعة على الاصح وهى الناقة والحجرة أى الاشئ من الحيل والكلبة والوزغة قال بعضهم ولعل معنى حيف غير المرأة فترى مقدمها وليس حيفا حقيقة فلا يعتبر له أول ولا أكثر ولا غيرهما من الاحكام وقد جمعها بعضهم بقوله

ثمانية فى جنسها الحيف ثبت • ولكن فى غير النساء ابوقت

نساء وخفاش وضع وأرب • كذا ناقة وزغ وحجرة كابة

(قوله أقل سنة تسع سنين) وغالبه عشرون سنة ولا حدلا أكثره وقيل ستون سنة ولفظ تسع فى كلامه كغيره مرفوع من الخبر المرفد عن أقل لا منصوب ظرف من الخبر الجملة عنه خلافا لمن زعم ذلك فى كلامهم ورب عليه عدم معرفة قدر الأقل لكونه مظهروا فى التسع وهذا معنى ما فى النهج فقوله فيه والتسع مبتدأ وليست ظرفا خبره وما قبل مبتدأ أيضا وليس بشئ خبره وما بينهما اعتراض فراجع (قوله قرية) منسوب إلى القمر لا اعتبارا بها به حيث اجتماعه مع الشمس لامن حيشروته هلالا وهى ثلثائة وأربع وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه على الاصح وخرج بها التسمية المنسوبة إلى الشمس لا اعتبارا بها من حيث

(قول المتن قضى على المشهور) الذى فى الشرحين وشرح المذهب وأشرفت به عبارة المحرر حكاية طريقين أظهرهما القطع بالوجوب والثانى على القولين فى الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الخف فكان يبنى التيمم بالمذهب كما قاله الاسنوى (قول السارح وابن الوكيل الخ) قضية اطلاقه ان كلامه هذا فى الموضوعه

باب الحيف

على حدث نقل البخارى فى صحيحه عن بعضهم أن الحيف أول وقوعه فى بنى اسرائيل انتهى وقيل بل وقع لامناحوا عند قطع الشجرة (قول المتن تسع سنين) أى تمام التاسعة وقيل نصفها وقيل الطعن فيها هو جارى فى إمكان بلوغها بالانزال بخلاف الصبي قيام التاسعة وقيل نصف العاشرة وقيل تمامها والفرق حرمله طبع النساء ذكره النووي فى شرح المذهب (قول السارح قرية) أى هلالية وهى ثلثائة وأربع وخمسون يوما وسدس

قربها فلو رأت الدم قبل تمام التسع بماليس حيا وطهرها فهو حيض أو بما يسعها فلا (وأقله) زمنا (يوم وليلة) أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ ذلك من مسئلة تأتي آخر الباب (وأكثره خمسة عشر يوما (طليها) وإن لم يتصل أخذنا من المسئلة الآتية وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الامام الشافعي رضى الله عنه (وأقل طهر بين الحيضتين) زمنا (خمسة عشر) يوما لأن الشهر لا يتخلو عادة عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم أن يكون أقل الطهر كذلك واحتز بقوله بين الحيضتين عن الطهر بين الحيض والنفس فانه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوما تقدم الحيض كما سيأتي آخر الباب أو تأخر بأن رأت النفس أكثر النفاس وانقطع الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوما ذكره في شرح المنهب (ولاحد لاكثره) أي الطهر وغالب بقية الشهر بعد غالب الحيض (ويحرم به) أي بالحيض (ما حرم بالجنازة) من الصلاة وغيرها (وعبور المسجد إن خافت نلو شيه)

بالمثلية

حاولها في نقطة رأس الحمل الى عودها اليها وهي ثلثاثة وخمسة وستون يوما ويرى يوم على الأصح الاجزاء من ثلثاثة جزء من اليوم (قوله أو بما يسعها فلا) أي فليس حيضا وان اتصل بدم قبله فلو رأتهما عشرين يوما من آخر التاسعة فأمر به أيام وجزء يوم من أول العشرين فساد **(تنبيه)** ذكر شيخنا الرملي هنا في شرحه أن سن التي في الذكر والأثني تقريبي كالحيض فإذا رأى أحدهما منيا في زمن لا يسع حيا وطهرها حكم بياوغة وذكر في ذلك الشرح في باب المجره أنه تحديدي فيها وهو الوجه واعتمده شيخنا لأن الشيء يرجع بذكره في بابها والتي لا يقدر بوقت محدود (قوله يوم وليلة) أي متواليين سواء اعتدلا أو لا وأشار بقوله قدر همالي دخول مالوطرأ في أثناء يوم أوليله بقوله متصلا إلى أن الأقل حقيقة لا ينصور الامع الاتصال (قوله كما يؤخذ الخ) هو راجع لاعتبار ذلك القدر حيث اعتبر واقبالو تخلص نقاء لأن تنقص أوقات الدماء عن أربعين وعشرين ساعة قدر اليوم والليلة بحيث لو أدخلت قطنة في الحمل نلوت بالم وقوله كما يؤخذ الخ لوقال كما يأتي الخ لكان حسنا لا يؤخذ الشيء في نفسه فتأمل (قوله بالاستقراء) أي التام فلو اطردت عادة امرأة بأقل من يوم وليلة أو بأكثر من خمسة عشر لم تعتبر واعتبار الاستقراء لعدم ضابط هنا لذلك شرعا ولغة فليس مخالفا لقول الاصولين بتقديم الشرع ثم العرف ثم اللغة (قوله لا يتخلو عادة) وعبارة شرح المنهج غالبا أي جرت عادة النساء وغلب فيهن لا اشتراك في شهر على حيض وطهر وأما كون الحيض خمسة عشر فلا يتوقف على عادة ولا غلبة لثبوت الحكم بالفرد والتأثير فالزوم المذكور صحيح وبذلك علم أنه لا ينافي الحكم في اعتبار السنين بالعمرية فتأمل (قوله بين الحيض والنفس) وكذا بين النفاسين كان وطى عقب الولادة وألقت علقه بعد الستين أكثر النفاس لدون خمسة عشر يوما (قوله تقدم الحيض) الانسب تقدم أو تأخر كما هو صريح عبارة شيخ الاسلام في المنهج فراجع (قوله من الصلاة الخ) وثاب الحائض على ترك ما حرم عليها إذا قصدت امتثال الشارع في تركه لا على العزم على الفعل ولا الحيض بخلاف المريض لأنه أهل لما عزم عليه حاله عزمه (قوله وعبور المسجد) خافت نلو شيه المراد بالحيض ما يشمل التوهيم وأما عبور غير المسجد كالباط وملك الغيرة فاما يحرم عن الطن ويكره لمعا عبور المسجد مع الأمن لغلظ حدتها ولذلك كان خلاف الأولى في الجنب نعم لا ركعة ولا خلاف الأولى إذا كان لحاجة كقرب طريق **(تنبيه)** كل من به نجاسة نلوت كجراحة نضاحه حكم الحائض فيأذ كر سواء في بدنه أو ثوبه أو نعله ويحرم ادخال النجاسة في المسجد وأما هافيه ومنه تحو قلم ميت في ملبوس نعم يعني عن ذلك في تحو نعله للضرورة ويحرم القاء نحو القمل حيا مطلقا عند شيخنا الرملي وفيه ابن حجر بما إذا علم أنه يتأذى أو يؤذى والافسكه كالتفاه في محل فيه تراب مسجدا أو غيره يجوز قتله في المسجد أن أسرع باخراجه ويجوز القصد فيه أن يلوث وأسرع باخراجه وفارق حرمة البول فيه مطلقا ولو في اناه للعموم عن جنس الدم ويحرم تقديره يوم لقوله تعالى يسألونك عن الأهلة (قول الشارح تقريبا) وقيل تحديدا وعليه فقيل يضرب بقية اليوم وقيل إن رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة بعدها يوما وليلة فالجميع حيد وان انكس فليس بحيض وان كان يوما وليلة بعضه قبل وبعضه بعده فجهان والثاني قول التولي ورجحه في التحقيق (قول الشارح كما يؤخذ) يرجع لقوله متصلا (قول الشارح) أيضا كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي هي قول المصنف والنقاء بين الحيض إذا قضية جمل أقل النقاء التخلل بين دماء أقل الحيض حيا أن لا تكون دماء الأقل التي تخللها ذلك النقاء أقل الحيض في حالة تخلل بل الحيض هي مع ذلك النقاء فيعمل بلا ربان شرط تحقق أقل الحيض حيا فقط أن يكون دماء متصلة قدر يوم وليلة فالخالص أن يتحقق وجود الأقل فقط لا يكون الامع الاتصال لا يفرض نقافي خلال دم اليوم والليلة زاد الحيض عن الأقل (قول اللق خمسة عشر) ذهب الحنفية الى أن أكثر الحيض عشرة (قول الشارح أحذنا من المسئلة الآتية) يرجع لقوله وإن لم يتصل

الطهر من نفسه فكأنه قال لم يحل قبل الطهر الا الطهر مردود لانهما استثناء من عموم ما حرم فتأمل (قوله) وهي ان تجاوزوا (زاخ) فيه فهو رأت كل دم ليس في زمن حيض أو نفاس استحاضة وان لم يتصل بها ولعله ذكر ذلك إشارة إلى تقديمه على النفاس فتأمل (قوله) حدث دائم هو بيان لحكم من أحكامها للتفسير لها الثلاثين من سلسل للأنثى أو البول أو نحو يسمى استحاضة ولا قائل به كذا قالوا وفي نظرنا هذا كقولنا الانسان حيوان ذو رجليين ولا يأنه أن يكون كل ذي رجليين انساناً تأمل (قوله) فلا تمنع الصوم والصلاة ولو تفلا ولا غيرها فلهذا ولوع جبر بان الدم ولا كراهة فيه الا في متحيرة على ما يأتي (قوله) فتغسل بالماء أو تمسح بالأحجار (قوله) وجوباً بيان للراد من الطلب (قوله) مشقوقة الطرفين أي أو الطرف المقدم فقط قال بعضهم ولا بد في الحشوان لا يكون شيء من القطنة مثلاً يراها الى ما يجب غسله في الاستنجاء للالتصير بمعاملة متصل بنجس فراجع (قوله) وان تأتت أي ولو بمجرد الحرقان تركته وكلامه في الشد ومثله الحشو ولا يضر خروج الدم بعد ذلك وان لو تبلى بها في تلك الصلاة خاصة ولا يجوز لنحو السلس تعليق تحقارورة ليعطى فربها ولا مثلاً وجوب الصلاة بل تبطل صلاته (قوله) صائمة أي ولو تفلا تركت الحشونهارا وان احتاجت اليه وتحمل ليلته أو أصبحت صائمة والحشو باق فلهذا لم يرد ما دخل أصابها لأجل صحة الصلاة حرره كذا قال بعضهم وفيه نظر مع ما مر في شرط الحشو (تنبيه) علم بما ذكر ان صلاة الصائمة مع ترك الحشو صحيحة كدومها فمراعاة الصوم انما حصلت بترك الحشو وبذلك علم سقوط استحالة ما هنا بمسئلة الخط الآتية في الصوم التي فيها لزوم بطلان أحد ما هو الماتلغ خطا قبل الفجر وأصبح صائماً وطرفه خارج حيث راعوا فيها الصلاة بزعم صحتها لا الصوم ببقائه وبطلانها فحاجة للجواب عنها لأن الاستحاضة علة مزمنة ربما يمتد معها قضاء الصوم فتأمل (قوله) فرع فدمرناه لا يشترط في وضوء دائم الحدث تقدم ازالة النجاسة لأن الطهارة بالماء قوبة فتكون طهارة المستحاضة كذلك بل انهما من أفرادها (قوله) وتوضأ أو تنيم ولوعر بالفاء في الحشو والعصب والوضوء لمكان أولى كما فعل شيخ الاسلام في النهج لافادة الفورية الواجبة (قوله) وقت الصلاة تنازع ما قبله من الفصل وما بعده (قوله) كالتيتم أي من حيث التنية وما يسبق به الوقت وتثبت التسلسل والوضوء ونحوها خلافاً لمن منع ذلك وعلم من التشبيه انها لا تغسل لفرض الكفاية وهو بخلاف ما ساقى في المتحيرة ولعل الفرق تحقق عدم الحيض فراجع وعلم أيضاً أنه لا يانها صلاة الفرض التي تطهرت له فلو تطهرت لحاضرة فقد كرت فائتة أو عكسها فلها فعل أيها شامت كما نقل عن الأذرى (قوله) وتبادر أي وجودها أو يتفرق قدم ما بين صلاتي الجمع ولها فعل الزواب القليلة قبل الفرض (قوله) تقليلاً للحدث أي لدم التازل عليها (قوله) وانتظار جماعة أي كون صلاتها جماعة ولو بواحد معها وذهاب لسجد ونحوه اذان واقامة واجابته والرد بالاذان في حقها اجابته أو زمنه لا غير مطلوب منها (قوله) لم يضر أي وان طال الزمن وان خرج به الوقت وان حرم عليها نعم ان كانت عادت ان لا تقطع بقدر الطهر والصلاة امتنع التأخير (قوله) فرع لها ان تصلى النوافل المؤقتة في الوقت وبعده والطلقة في الوقت فقط قال

(قول الشارح) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويستمر فسرهما بهذا ليعلم ان قوله حدث دائم ليس تفسيراً للاستحاضة (قول المتن) حدث دائم قال الأسنوي ليس تفسيراً للاستحاضة بل هو حكم اجمالى ولا يلزم أن السلس ونحوه استحاضة والسلس يفتح اللام مصدر قال الأسنوي بعد ذلك وقوله كسلس للتشبيه لانه يمثل (قول الشارح) وهو ان لا ينقطع يفيد ان السلس في المتن يفتح اللام (قول الشارح) بأن تشده الخ يسمى ذلك تلجياً واستغفاراً قال الأسنوي من التلجيم ونظر الدابة لانه يشبهها (قول الشارح) وان كانت صائمة تركت الحشونهاراً أي وانما المراد مصلحة الصلاة لدوام الاستحاضة وان الحشو لا يزيل الدم بخلاف مسئلة الخط المتبع قبل الفجر وطرفه خارج فان الاصح مراعاة الصلاة

حسنة (والاستحاضة) وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويستمر (حدث دائم كسلس) أي سلس البول وهو أن لا ينقطع (فلا تمنع الصوم والصلاة) للضرورة (فتغسل) للاستحاضة فربها وتصبه وجوباً بان تشده بعد حشوه مثلاً بخرقة مشقوقة الطرفين تخرج أحدهما إلى بطنها والآخر إلى صلبها وترطبها بخرقة تشدها على وسطها كالتيمة وان تأتت بالشد تركته وان كان الدم قليلاً يندفع بالحشو فلا حاجة للشد وان كانت صائمة تركت الحشونهاراً واقتصرت على الشد فيه (وتوضأ وقت الصلاة) كالتيتم (وتبادر بها) تقليلاً للحدث (فلو أخرت لمصلحة الصلاة) كتر وانتظار جماعة لم يضر (والا فيض على الصحيح) والثاني لا يضر كالتيتم (و يجب الوضوء لكل فرض) كالتيتم لبقا (وكذا تجديد العصابة في الاصح) وان لم يزل عن موضعه

ولا ظهر الدم بجوانبها قياسا على تجديد الوضوء والثاني لا يجب تجديدها الا اذا زالت عن موضعها زوالا له وقع أو ظهر الدم بجوانبها وحيث قيل بتجديدها فتجدد ما يتعلق بهما من غسل الفرج وإبدال القطنة التي يفهمه (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم

(١٠٢)

والدشخا الرمي وبهذا يجمع بين كلام الرضا والمجموع وفيه نظر فراجعه (قوله ولا يظهر الدم) نعم يعني عن قليل ساله فلا يجب تجديد العصب وتغييره بالعصابة فيه تجوز والأولى العصب ولو زالت العصابة لضعف الشد وأخرج الدم في الحشوا وشفيت بطل الوضوء سواء وجد ذلك فيه أو بعده (قوله ولو انقطع دمها) ولو في الصلاة في الوقت أو بعده (قوله أو اعتادت) أي أو أخبرها تقة (قوله ووسع) راجع للصورتين قبله كما يصرح به بعد (قوله بأقل الخ) أي بأخف تمكن على العادة وقول الأسنوي يعتبر به للمسافر كمتأخر بما يؤمر وجوب الفصر عليها وليس كذلك (قوله وجب الوضوء) وكذا إعادة مصلته كما يأتي (قوله فلو عاد الدم الخ) فلو كانت نوى تين بطلان هذا الوضوء الثاني لبقاء الأول ولأن هذا الوضوء كان زوال الحدث وقد تبين بقاءه (قوله تين الخ) نعم إن كانت شرعت في الصلاة قبل الانقطاع في هذه وما قبلها لم تجب أعادتها (تنبيه) محل بطلان الوضوء والصلاة فإذا كان خرج منها دم في الوضوء أو بعده قبل الصلاة أو فيها والأفلا تطل طهارتها وتصلي بها ولا تطل صلاتها ولا تجب أعادتها لعدم المانع تأمل (تنبيه) من به جراحة نضاجة كالسحاضة في وجوب الفسل وما ذكره كمرته كمرته الإشارة إليه

(فصل في بيان السحاضة وأقسامها) وهي سبعة كما ذكرها بقوله أنها أمة مبتدأة أو معتادة وكل منها إما مبرزة أو لا وهذه إما محافظة للقدر والوقت أو ناسية لها أو لأحدهما وستأتي زيادة على ذلك (قوله رأت) أي الأثني ولو بوجوده كالخشي إذا حاض لأنه يتضح به (قوله أقله) أي قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة كمار (قوله ولم يبر) أي الدم لا يقيد كونه أقله (قوله الآن يكون الخ) يفيد أن المراد بسن الحيض زمنه الذي يمكن وجوده فيه وهذا الاستثناء معلوم بقرنه وأقل الظهر الخ فليس وارد على كلامه خلافاً لادعاء (قوله كان رأت الخ) فلو رأت ثلاثة دما ثم ثلاثة فثم ثلثي عشر دما وأثنى عشر دما ثم ثلاثة فثم ثلثة دما فالثاني يتجه فيها إن حبسها السابق فقط وهو الثلاثة في الأولى والأنا عشر في الثانية فراجعهم إن الحكم على الثلاثة الأولى بأنها حيض فقط ربما ينافيه ماسياً في آخر الباب من اتقاء الحيض فمالوا زادت أوقات الدماء مع التقاء بينها على خمسة عشر الآن يقال إن ماسياً في محمول على ما إذا لم يكن في أوقات الدماء مقدار حيض كامل كاصور وما وعلى ما إذا لم يزد أوقات الدم والتقاء على أكثر الحيض فراجعهم بقرنه لم ينقطع ما لو استمر فإن أمكن كونه كله حيضاً بل يبر ما زاد على خمسة عشر فلا يعد الحكم عليه بأنه كله حيض وإن لم يمكن وكانت مبتدأة لا مبرزة فحيضها يوم وليلة من الثلاثة الأول فقط وكانت معتادة لا مبرزة فلداتها فراجع ذلك (قوله والصفرة والكسرة حيض) فهما من الدماء سواء اجتمع معاً غيرهما أو انفردا أو أحدهما لم يجاوز

(قول الشارح والثاني لا يجب تجديدها) أي لأنه لا معنى للأمر بإزالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الأمر بالطهارة مع استمرار الحدث قال الأسنوي والوجهان جريان بيان فالوا انقضت طهارتها بلس أو رج أو نحوه كمالوا زادت صلاة فرض بأن فان بالتوجب التجديد فقط (قول الثاني بعد الوضوء) أي ولو في الصلاة (قول الشارح فوضوءها باق بحاله) قال في شرح البهجة الا اذا جدت الوضوء بعد الانقطاع فإنه يبطل بهذا المودلانه وضوء أزال الحدث فتأخر به

(فصل) (قول الشارح فأكثر) أي دفع هذا ما قبل أقله لا يمكن أن يعبراً أكثره (قول الشارح أو معتادة) رأت الدم بصفة أو بصفتين ولو تأخر القوي لأن الفرض عدم عوبه وخمسة عشر (قول الشارح في غيرها) أي غير أيام المعتادة هذا بعمومه يفيدك أن الخفاء ثابت في الصفرة والكسرة الواقعتين للمعتادة في غير أيام عاداتها وللبتداء للسحاضة وغيرها وظاهر اقتضاء استواء الخلاف في الكل والذي في القطعة الحال

الثاني

تعد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك (ووسع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوءا والصلاة) بأقل ما يمكن (وجب الوضوء) أما في الحالة الأولى فلا احتمال الشفاء والأصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء العبادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل إمكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضوءها باق بحاله فتصل به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلو امتد الزمن بحيث يسع ما ذكره فصليت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة (فصل) اذا (رأت) دماً (لسن الحيض أقله) فأكثره (ولم يبر أكثره) أي لم يجاوز (فكله حيض) أسود كان أو أحمر أو أشقر مبتدأة كانت أو معتادة تغيرت عاداتها أولاً إلا أن يكون عليها بقية طهر كأن رأت ثلاثة أيام دماً ثم اثني عشر نقياً ثم ثلاثة أيام دماً ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض ذكر ذلك في شرح للهندي مفرقا (والصفرة والكسرة)

أي كل منها (حيض في الأصح) مطلقاً لأنه الأصل فيما تراه للمرأة في زمن الامكان والثاني لأنه لا ليس على لون الدم للناد الا في أيام المعتادة فهو فيها حيض اتفاقاً وقيل بشرط في كونه حيضاً في غيرها تقدم دم قوي

من سواد أو حمرة عليه وقيل
وتأخره عنه وعلى هذين
يكنى أى قدر من القوى
وقيل لابد من يوم وليلة
هذهما فى الروضة وأصلها
وفى شرح المذهب لافرق
فى جريان الخلاف بين
البتداء والمادة وحكاية
وجه فى الواقع فى أيام
العادة باشتراط تقدم دم
أسود أو أحمر عليه معترضا
بذلك على الرافى وغيره
فى فهم الخلاف فيه (فان
غيره) أى غير الدم أكثر
الحيض أى جاوزه (فان
كانت) أى من عبر دمها
أكثر الحيض وهى
الستحاضة (مبتدئة)
أى أول ما ابتدأها الدم
(مميزة بأن ترى قويا
وضميفا) بشروطها
الآتية كالأسود والأحمر
فهو ضعيف بالنسبة الى
الأسود قوى بالنسبة الى
الأشقر والأشقر أقوى
من الأصفر ومن الأكر
إذا جعلنا حيضا وماله
رائحة كريهة أقوى مما
لارائحة والتخين أقوى
من الرقيق فاللئى أو
التخين من الأسودين مثلا
أقواما وللئى والتخين
منها أقوى من اللئى أو
التخين (فالضعف
استحاضة والقوى حيض
ان لم ينقص عن أقله

المجموع خمسة عشر (قوله فى شرح المذهب) أى فيمكن حمل ما فى الروضة عليه النزل عليها ما فى النهج
(قوله باشتراط تقدم الخ) وقياس ما مر أن يقال وتأخره عنه وعلى هذين يكنى أى قدر من القوى وقيل
لا بد من يوم وليلة واقتصار الشارح على الأسود والأحمر يقتضى أنه لا يكنى تقدم الأصفر والأكر ولعله
لحل الاتفاق والدم الخارج مع طلقها ليس بحيض ان لم يقع فى زمنه وان لم يسبقه يوم وليلة كالمات بعد
رؤيته قبل يوم وليلة ولا يهاول لم نلد لاستمر حكم الحيض وانما تقطع ذلك الحكم بالنفاس لانه عارض قوى
ولا يوصف الدم الواحد بكونه حيضا ونفاسا كما قد قالوه فتأمل (قوله أى أول ما ابتدأها الدم) أى فى بفتح
الدال اسم مفعول وفيه رد على ابن الصلاح القائل بأنه لم يسمع فى كلامهم ابتداء الشئ وانما هى بكسر الدال
أى مبتدئة فى الدم (قوله بشروطها) هو قيد للحكم فى قول المصنف فالضعف الخ وظاهر كلامه كالشارح
انه قيد لتسميتها مميزة كسابقى (قوله أقواما) والأصفر أقوى من الأكر فان تساوى الدمان عمل
بالأسبق (قوله والضعف استحاضة) أى وان طال وتعادى سنين كالوراثين وما وليلة أسود ثم أظقت الحمرة
نعم لوراثين قوى أو ضعيفا أو أضعف فالقوى مع ما يناسبه فى القوى من الضعيف حيض بثلاثة شروط تقدم القوى
وأصل المناسب به وصلاحيتهما معا الحيض كخمسة أسود ثم خمسة أحمر ثم أظقت الصفرة والاكثر
أسود ثم ستة أحمر ثم أظقت الصفرة أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم أظقت الصفرة أو خمسة أسود ثم خمسة أصفر
ثم أظقت الحمرة فالحيض فى الكل هو الأسود فقط والحكم على القوى بالحيض والضعف بالاستحاضة فى
أى زمن وجد بهذه الشروط والادالكلام فىمن دام معها كاستبدل عليه بقوله فان عبره الخ أما لو انقطع فلأتانى
فيه الشروط ولا ترد عليه كأن رأت عشرة أسود وعشرة أحمر وانقطع فالحيض العشرة الأسود وبثطلابه
عادة (قوله والقوى حيض) أى وان تخلله نقاء أضعف أو عقبه ضعيف على ما تقدم (قوله ان لم ينقص

الثانى أن تكون مبتدئة فإذا رأت صفرة أو كدرة قللوا فى مرمدها حكم الواقع فى غير أيام العادة عند
الجمهور وقيل حكم الواقع فى العادة كذا ذكره الرافى وغيره وظاهر هذا التصویر انما هو فى المستحاضة فلو
رأت البتداء ذلك ولم يجاوز أكثر الحيض فهل يخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع فى غير أيام
العادة محل نظر انتهى (قول الشارح من سواد أو حمرة) اقتصاره عليها يقتضى ان تقدم الشقرة لا يكنى
(قول الشارح بين البتداء والمادة) أى ولو كانت الصفرة والكدرة واقعيتين فى أيام العادة ولاننا فى ذلك
قوله وحكاية وجه يجوز أن يكون مراده الواقع فى غير أيام العادة واعلم أن الذى فى الأسنوى عن صاحب
التمتة حكاية وجهين فى أيام العادة أحدهما هذا الذى نقله الشارح رحمه الله عن شرح المذهب والثانى اشتراط
دم قوى سابق على الصفرة لاحق هكذا ذكره الأسنوى بعد ان نقل فى الروضة وأصلها التقط بعدم الخلاف
فى الواقع فى أيام العادة (قول الشارح أى أول ما ابتدأها الدم) أى فى بفتح الدال فى عبارة اللئى وتوقف ابن
الصلاح فى قولك ابتداء الشئ وقال لم أحده فى اللغة وعليه فيقرأ فى اللئى بكسر الدال أى ابتدأت فى الدم
(قول اللئى بأن ترى قويا وضعيفا) يرجع لقوله مميزة (قول اللئى فالضعف استحاضة) أى وان تمدى
سنين لأن أكثر الطهر لاحد له صرح به الأسنوى وغيره والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة
بنت أبى حيش إذا كان دم الحيضة فانه دم أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان
الأخضر قوضى وصلى فاعماه عرق رواء أو دود (فرع) لوراث خمسة أسود ثم أظقت الحمرة فالعشرة
حيض وكذا كل دور بعد ذلك فبإظهار أخذ من نظيره فى المعتادة المميزة كإبائى ان شاء الله تعالى (قول
اللئى والقوى حيض) أى مع لاحقه نسبي يمكن الجمع بينهما (قول اللئى ان لم ينقص عن أقله الخ) هذه
الثلاثة شروط فى تحقق التمييز مطلقا سواء كان تمييزا مبتدئة أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها هنا عدم

ولا عبر أكثره ولا نقص
الضعيف عن أقل الطهر)
بأن يكون خمسة عشر يوما
متصلا فكثر تقدم القوى
عليه أو تأخر أو توسط
كان رأيت خمسة أيام أسود
ثم أطبق الأحمر إلى آخر
الشهر أو خمسة عشر يوما
أحمر ثم خمسة عشر أسود
أو خمسة أحمر ثم خمسة
أسود ثم باقي الشهر أحمر
بخلاف ما لو رأيت يوما أسود
ويومين أحمر وهكذا إلى
آخر الشهر لعدم اتصال
خمسة عشر من الضعيف
فهي فاقدة شرط تمييز
وساوي حكمها وفي وجه
في الصورة الثالثة ان خمسة
الأحمر مع خمسة الأسود
حيض (أو مبتدأة لا مميزة
بأن رأته بصفة أو) بصفتين
مثلا لكن (فقدت شرط
تمييز) من شروط السابقة
(فالظاهر أن حيضها يوم
وليلة وطهرها تسع
وعشرون) بقية الشهر
والثاني تحيض غالب
الحيض ستة أو سبعة وقيل
تتخبر بينها والأصح
النظر إلى عادة النساء ان
كانت ستة فستة أو سبعة
فسبعة وبقية الشهر طهرها
والعبرة بنساء عشيرتها من
الأبوين وقيل بنساء
عصبتها خاصة وقيل بنساء
بلدها وناحتها كذا في

الخ) هذه الشروط معتبرة في المتأدأة أيضا (قوله ولا نقص الضعيف الخ) أي لا مكان جعله طهرا بين
حيضين (قوله أو تأخر) لانه لا يلحق الاضعف بالأقوى الا ان تقدم الأقوى كما مر كأن رأيت خمسة
عشر أحمر ثم خمسة عشر أسود ثم أطبقت الصفرة قال الرافعي فترك الصلاة شهرا وليس لنا من
تركها شهرا إلا هذه واعترض عليه بأنها قد تركها ثلاثا أشهر ونصفا كأن ترى خمسة عشر من كل من
الأحمر ثم الأصفر ثم الأشقر ثم الأحمر ثم الأسود الخ الخ ثم الأسود للثاني فقط ثم الأسود للثاني الخ
وأجاب عنه ابن حجر بأن الدور شهر وقدم فلم ينظر إلى القوة بعد تمامه فهي فاقدة شرط تمييز كما في
شرح الروض فحيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون انتهى وفيه بحث فتأمل (قوله من شروطه) شمل
كل ما له الورأت عشرة أسود ثم عشرة أحمر ثم عشرة أسود وهكذا فيقتضي أن حيضها يوم وليلة وفيه نظر بما
قاله في الورأت خمسة ثم عشرة فقام ثم عشرة فقام ثم عشرة فقام الخ الأولى والأخيرة لوقوعهما في زمن
الحض وهل فرق بين النقاء والدم الضعيف راجع وهذا فيمن عرفت وقت ابتداء الدم والاشحيرة كما
سيأتي (قوله أو بصفتين) يفيد أن فقدت عطف على صفة فهي غير مميزة وقيل عطف على لا مميزة فهي مميزة
مقيدة بفقد شرط ومشي عليه في التهاج والأول هو ما في الروضة وأصلها والاختلاف في الاسم مبتدأ والافلا حكم
واحد والثاني أقيد (قوله يوم وليلة) أي من كل شهر كما يؤخذ مما بعده (قوله وطهرها) مرفوع مبتدأ
خير مما بعده وهو ظاهر كلام الشارح بعده وقيل منصوب عطفًا على حيضها فهو من محل الخلاف قال
الأسنوي وهو ظاهر عبارة الكتاب وأصله وترك ان تمام العدد لان المعلوم محذوف أو تقليبا ليلي (قوله
بقية الشهر) لم يقل تسع وعشرون كما فعل المصنف قبله لان الاعتبار بالشهر الهلالي كما مر وقال شيخنا المراد
شهر السحابة لان دورها ثلاثون دائما من غير اعتبار هلال ولوطر أنها مبروزة إليه نسخا لماضي بالمتجز
(قوله تحيض) هو يضم القوفا ونشدب الشاء التحتية مسمى للجهول (قوله فبسة) فان نقصن كاهن عن
الستة أوردن على السبعة حيضت مثلهن أو اختلفن فبسة بأضوا في كلام شيخنا شيخنا عميرة انه يعتبر الأغلب

جرباها في تمييز المتأدأة الآتي (قول المتن ولا نقص الضعيف الخ) قال الرافعي رحمه الله لا نريد أن نجعل
الضعيف طهرا والقوى بعده حصة أخرى وإنما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوي لذلك
بالورأت يوما وليلة أسود أو أربعة عشر أحمر ثم عاد أسودا فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه نجعل لنا القوى حيا
والضعيف طهرا والقوى بعده حيا آخر يلزم نقصان الطهر عن أقلها انتهى (قول المتن أيضا ولا نقص
الضعيف عن أقل الطهر) عبارة الروضة ولا نقص الخ يمكن جعله طهرا بين حيضتين (قول الشارح ثم
خمسة عشر أسود) أي فهي الحيض فلو جاوز الأسود خمسة عشر ولومع تن تجد في الحصة عشر الأخيرة
فهي فاقدة شرط تمييز خلافا لما في الملهات فبذا كانت الحصة عشر الأخيرة أغلظ مما قبلها نبه عليه
شيخنا في شرح الروض (قول الشارح بخلاف ما لو رأيت يوما أسودا الخ) أي فليس هذا من القيمة الاعتبار
وان كانت حصة الضعيف لا تنقص عن خمسة عشر (قول الشارح وفي وجه في الصورة الثالثة الخ) علته الحجة
فويستسبق والسواد باللون (قول المتن فالظاهر ان حيضها الخ) علته ان سقوط الصلاة عنها في هذا
القدر محقق وفيما عداه مشكوك فيه وليس ثم أمارة ظاهرة من تمييز أو عداة ثم محل هذا اذا علمت وقت
ابتداء الدم والافتحيرة (قول المتن وطهرها) ينبغي أن يقرأ بالنصب لاننا وان فرغنا على الظاهر لنا قول
بأن طهرها خمسة عشر احتياطا (قول الشارح بقية الشهر) أولى من قول المتن تسع وعشرون
فليتأمل (قول الشارح والثاني تحيض) بشدب الباء كما ضبطه الشارح رحمه الله (قول الشارح والعبرة
بنساء عشيرتها الخ) قال الرافعي فهلا اعتبر عاداتهن في الطهر دون بقية الشهر ولو لحضت بعض
العشيرات ستا وبعض سبعا اعتبر الأغلب فان استوى البعض أو حاض البعض دون الست والبعض

الروضة كاصلا ومعنى من
 الأيوين بقربته الثاني
 المتبر في مهر المثل مافي
 الكفاية أنه لا فرق بين
 الاقارب من الأب أو الأم
 (أو معقدة بأن سبق لها
 حيض وطهر) وهي غير
 مميزة (فقد الهمما قدرا
 ووقتا) بأن كانت حافظة
 لذلك (وتثبت العادة)
 الرب عليها ما ذكر (بمرة
 في الاصح) لانها في مقابلة
 الاستداء والثاني بمرتبتين
 لانها من العود فمن حاضت
 خمسة في شهر ثم ست في آخر
 ثم استحيضت ردت الى
 الحجة على الثاني لتكررها
 والى الستة على الأول ومن
 حاضت خمسة ثم استحيضت
 ردت اليها على الأول وهي
 كبتداء على الثاني ذكره
 الشيخ في اللمب (ويحكم
 للعادة المميزة بالتمييز
 لا العادة) الخافله (في
 الاصح) لانه أقوى منها
 بظهوره والثاني يحكم
 بالعادة فلو كانت عادت
 خمسة من أول الشهر وبقية
 طهر فمرات عشرة أسود
 من أول الشهر وبقية
 أحمر حكم بأن حيضها
 العشرة على الأول والحجة
 الأولى منها على الثاني
 والباقي عليها طهر (أو)
 كانت (متحيرة)

ان وجدوا الاحيض ستا احتياطا فراجعه (قوله وهي غير مميزة) أي بأن تراه بصفة فقط (قوله قدرا ووقتا)
 وان بلغت سن البأس أو زادت عاداتها على تسعين يوما كان لمحض في كل سنة الخامسة أيام فبقية الستة طهر
 (قوله من المود الخ) قال الاسنوي وهو استدلال باطل لان لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به انتهى ومحل
 اعتبار العادة ان لم تختلف وسكت الشارح عن اختلافها وقد ذكره شيخ الاسلام في المنهج بقوله أما لو
 اختلفت فان تكرر الدور واتظمت عاداتها ونسبت انتظامها ولم ينتظم أول ينسبكر الدور ونسبت التوبة
 الأخيرة فيما حيفت أقل النوب واحتاطت في الزائد انتهى ومعنى التكرار عود الدور مرة أو أكثر ولو
 على غير نظم الأول ومعنى الانتظام كون كل شهر أكثر ما قبله أو أقل ما قبله فالورأت في شهر خمسة ثم في شهر
 ستة ثم في شهر سبعة أو عكسه فهذا انتظام فان عاد الدور كذلك فهو تكرار أيضا فالورأت في شهر ستة ثم
 في شهر خمسة ثم في شهر سبعة فهذا عدم انتظام فان عاد الدور كذلك فهو تكرار أيضا وادعى بعضهم أن هذين
 من الانتظام أيضا توافق الدورين وليس كذلك وان لم يعد الدور بأن أطبق الدم بصفة واحدة فلا تكرر
 في ذلك كما هو لا انتظام في الأخيرة في هذه الاقسام كلها ردى كل شهر لما قبله ان حفظت ذلك والاحيض أقل
 النوب وهو الحجة فمما ذكر واحتاطت بالنسب بعد الستة والسبعة ولو تكرر الدور من غير توافق كان رأى في
 شهر سبعة ثم في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم رأى في الشهر الرابع ستة ثم في الخامس سبعة ثم في السادس خمسة
 وهكذا ردت الى التوبة الأخيرة ان حفظها لانها نسخت ما قبلها والاحتاطت كما مر وظاهر كلام المنهج
 المذكور أنها ردت الى التوبة الأخيرة في قسمي عدم الانتظام السابقين وليس كذلك وأشار بقوله فيها
 الى قسمي عدم الانتظام وعدم التكرور في بعض نسخها فيها بضمير الجماعة والوجه الأول وشمول كلامه
 لبعض صور ليست في كلامهم صريحا غير مضر خلافا لنارغ فيه فاعلم (قوله بالتمييز لا العادة) أي ان لم
 يتخلل بينهما نقاء أو ضعف قدر أقل الطهور والاعمل بهما فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر ثم رأى في
 شهر عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا فهذا الحجة حيض لقوتها والحجة الأولى من العشرين حيضا أيضا
 لو وقعها في محل العادة وقد أشار الى ذلك في المنهج بقوله أما اذا تخلل بينهما أقل طهر كان رأى بعد خمستها
 أي السابقة التي تثبت بها العادة عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة أي من أول العشرين
 وهو خمسة حيض أي لو وقعها في محل العادة والقوى حيض آخر أي لقوته فراجعه (قوله حكم بأن حيضها
 العشرة) ثم ان انقطع الدم بعد شهر تلك العشرة ثبت لها بعادة ناسخة لا ولا فلو أنه بعد ذلك بصفة
 واحدة حكم بأن حيضها عشر منه في محل تلك العشرة فان لم ينقطع الدم رجعت الى خمستها الأولى فقط لان
 ثبوت العادة بها محقق بوجود الطهر بعدها بخلاف العشرة فقوله ثبت للعادة بالتمييز عادة ناسخة
 للأولى بحمول على ما اذا انقطع الدم بعدها بذلك علم سقوط ما طال به شيخ شيخنا عميرة فراجعه (قوله أو
 متحيرة) سميت بذلك لتحيرها في أمرها فهي بكسر التحتية وقيل بفتحها من باب الحذف والايصال
 والاصل متحيرة في أمرها يقال لها محيرة بكسر التحتية لانها حيرت الفقيه في أمرها وفتحها لان الشارع

فوق السبع ردت الى الست احتياطا فان نقصت عاداتهن كهن عن الست أوزادت على السبع فالأصح
 اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لانه أقرب الى عاداتهن (قول الشارح ستة ثم في آخر ثم
 استحيضت) أي في آخر (قول الشارح حكم بأن حيضها العشرة على الأول) اعلم أن للبداية المميزة
 ذكرها في شأنها أن ما بعد القوى استحاضة وان عمادى سنين وقضية قولهم هنانا التمييز بنسخ العادة
 السابقة ويثبت به عادة جديدة وان الاضهر التي تلي شهر التمييز تحيض للمرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز
 وان أطبقت الدماء فيها بصفة واحدة قد يشكك في ما تقرر في البداية قال ابن الصلاح فيحمل قولهم ثبتت
 العادة بالتمييز على من ثبت لها مع الحيض طهر يميز عن الدم المطبق (قول المتن) ومتحيرة الخ قال الرازي

حبرها فيه وهي من المعتادة لكنها ناسبة لعادتها فسر او وقتاً واحداً وعلق بهما من شكت في الوقت أو في أنها مبتدأة ومعتادة فلو قال كان لكان أولى ليشمل هذه الأقسام لكنه ناظر الى قول بعضهم ان اطلاق التحريم على غير الناحية لها مجاز أي من حيث الاسم لان من حيث الحكم فتأمل (قوله فتححيض) بالتشديد والبناء للجوهر كاتقدم (قوله يوما وليلة) أي من أول الشهر الهلالي على هذا القول المرجوح لتعذر معرفة وقت ابتدائه فلا يتبين ما مر من أن شهر المستحاضة ثلاثون يوما فتأمل (قوله وجوب الاحتياط) قال شيخنا الرمي قبل سن اليأس فلا يجب بعده وفيه نظر بما مر من ردها لعادتها وان بلغت سن اليأس الا أن يجب بأن لها هناك وقت حيض معلوم فاستصحب بخلافه هنا فتأمل نعم تعدد ثلاثة أشهر في الحال دفعا للضرر (قوله فيحرم الوطء) قال بعضهم الان خاف العنت بالاولى من جوازها حينئذ مع الحيض المحقق كما مر وغير الوطء من الباشرة حرام أيضا وانما خاص الوطء لانه محل الاتفاق وتجب نفقته على زوجها ولا خيار له في الفسخ لتوقع الوطء بالشقاء (قوله والقراءة) أي بقصد القرآن فلا حرم في الاطلاق أو فساد الذكر كما في الجنب وحينئذ فلا حاجة لقولهم ويدفع النسيان بالنظر في المصحف أو باجرائه على القلب وبالقرأة في الصلاة لجوارها فيها ولو بلجميع القرآن لطلب القراءة فيها مع عدم تحقق المانع وبذلك فارت الجنب لا يقال بانهم على هذا أنه لا يعتد بقراءتها الفاتحة في الصلاة غير قصد القراءة لا نأقول ان كانت حائضا فصلاتها غير معتد بها فلا فائدة في قصدها والافقارها معتد بها بالافسد وبذلك علم أن طلبهم قصد القراءة في غير الفاتحة اللازم على قولهم يجوز لها قراءة جميع القرآن فيها لا حاجة اليه بل الوجه تركه وليس طلب السورة منها أو ارادة الثواب لها معوج لذلك مع احتمال الحرمه فتأمل (قوله وتوصلي) أي ولو في المسجد كما يدل له كلام الاحكام وصرح به ابن حجر وغيره كافي الجنبه الشكوك فيها كما مر ولا وجه لقول شيخنا انه لا يجوز لها دخوله الا لما يتوقف عليه كالنحية والطواف فراجعهم (قوله الفرائض) ولو نذر أو كفاية فتسكت صلاة الجنابة منها ولو يسقط بها المخرج ولو مع وجوده متطهر كامل قاله شيخنا الرمي وأنبأه ويحجه خلافاً لموافقة للاختياط ومن تبعه (قوله وكذا النفل) من راتب وغيره قبل الفرض بعده وفي الوقت بعده الا النفل المطلق بعد الوقت كاتقدم عن والشيخنا الرمي وتقدم ما فيه وغير الصلاة منها كاعتكاف وطواف من فرض ونفل (قوله وتقتل) أي تنظر لكل فرض ولو كفاية ولا ياترهما المبادرة به وان خرج وقتهم وحرم عليها نعم ان أخرت الاصلحة الصلاة لزمها الوضوء (تنبيه) اكتفاؤهم بالفصل صريح في اندراج وضوئها فيه وهو كذلك

بأن نسيت عاداتها
فقرأ ووقتاً ولا تميز
(في قول كبتدأة) غير
مبصرة فتححيض يوما وليلة
وطهرها بقية الشهر على
الظاهر السابق (ولشهور
وجوب الاحتياط) وليست
كالمبتدأة لا احتمال كل زمن
يمر عليها للحيض والطهر
(فيحرم الوطء ومس
المصحف والقراءة في غير
الصلاة) لا احتمال الحيض
(وتوصلي الفرائض
أبداً) لا احتمال الطهر
وكذا النفل في الاصح
اهتماماً به والثاني يقول
ضرورة اليه (وتقتل)

انما يخرج الحافظة للقدس عن التحريم المطلق يحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض انتهى (قول المتن بأن نسيت) يعني لم تعلم ليشمل من اعترأها الجنون في الصغر وثبت لعادته ثم افاق وهي مستحاضة (قول الشارح ولا تميز) أما مع التمييز فهو المعتبر (قول المتن في قول كبتدأة) أي فعل هذا القول لا عبرة بالتحريم بل بقضي بأن حيضها يوم وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا ياترهما احتياط نعم تخالف المبتدأة السابقة في أن حيض تلك من أول رؤية السهو حيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتدائه (قول الشارح فتححيض) بتشديد الياء يوما وليلة أي لان العادة النسبية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالمسومة كأنها التمييز اذا فقد بعض الشروط كان كالعدم ولما في القول الثاني من الشبهة وقوله يوما وليلة أي من أول الشهر لانه الغالب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو الممعة في تزيف هذا القول (قول الشارح وطهرها بقية الشهر) أي الهلالي (قول المتن والشهور وجوب الاحتياط) لكن تعدد ثلاثة أشهر في الحال دفعا للضرر (قول المتن فيحرم الوطء) أي وعليه النفقة ولا خيار لأن وطأها يتوقع تنبيه حكم الاستمتاع بها بغير الوطء كالخائض (قوله المتن والقراءة في غير الصلاة) بخلاف الصلاة ولو لم يبر الفاتحة (قول المتن وكذا النفل في الاصح) خلاف نقل الصلاة جارفي نقل الصوم والطواف

لأنه كان غسلها بعد الانقطاع في الواقع فهو مندرج فيه قطعاً والافهوض وبصورة العسل فقول بعضهم اندراجها في غسلها لأنه للاحتياط غير مستقيم ويرده أن يقال لهم أنها لو نوت فيه الأكل كرهاً لأن جهل حدثها جعلها كالغائلة ولها غسل النفل بنسب الفرض كما علم (فرع) قال الشيخ الطباي لم يحدث بين الفسليين لم يجب عليها الفوض وفيه نظر لأن ارادة غير حدثها الدائم لا يستقيم وحيث وجب العسل بحدثها الدائم مع احتمال كونه ليس حيضاً فأولى أن يجب الفوض والتحقق كونه خارجاً ولو غير حيض وإنما اغتر وجوده في المتعدي للضرورة وحيث بطل بالنسبة للفعل فأولى أن يبطل بالنسبة للفوض فتأمل (قوله لا احتمال الانقطاع) وإنما التواهدا الاحتمال حالة الطهارة وقبل الصلاة وفيها لأنه لا حيلة في دفعه كما ألغوا احتمال طرو الحيض قبل الصلاة فلم يجزوا تركها ولا للبادة بها وقبل الطلاق فلم يحرموه كل وقت نعم قد مر عن شيخنا الرمي أن حيضها يوم ولية من أول الشهر الهلالي ومقتضاه الحرمية فيه قطعاً والجواز في بقية الشهر قطعاً وسأيت في المدائنها والطلقت وقديني من الشهر أكثر ما عيس حيضاً وطهرها انتقضت عدتها بشهرين بعد تلك البقية ومقتضاه الحرمية فيها وفيها قبلها من الشهرين قطعاً والحل في غير ذلك قطعاً وحيث يجب بأن اعتبار ذلك للضرورة ولا يتعمد من قيام الاحتمال مطلقاً فتأمل (في تمة) قد نص الشافعي رضي الله عنه والأصحاب قاطبة على أنه لا قضاء على المتحيرة وإن صلت في أول الوقت واعتمده شيخنا الزاوي وشيخنا الرمي كوالده والحطاب وغيرهم وقال الشيخان بوجود القضاء عليها وكفيتها طرقاً لطلب من الطلوات (قوله وتصوم رمضان) أي وجوباً وكذا كل صوم فرض ولو نذر موسماً ولها صوم النفل بالأولى من صلاته كما مر (قوله كالميلين) حال مؤسسة وصح مجيئها من النكرة لجمعها مع العرفة واعتبار السكال فيها لقوله فيحصل من كل أربعة عشر نعم إن سبقت عازتها بانقطاع الدم ليلا حصل من كل خمسة عشر ولا يبقى عليها شيء (قوله ويطرأ الدم في يوم الخ) وهذا ما عليه الأكثرون قالوا ونص الشافعي وأصحابه أنه يحصل من كل خمسة عشر لأن تقدير طريان الحيض نهاراً تقدير للفقد بعد الانقضاء والأصل عدمه محمول على ماذا علمت الانقطاع ليلاً كما تقدم وفيه نظر لأن هذا الحمل لا يناسب التعليل للذكور مع أن قولهم آمن تقدير طريان الفقد إنما يناسب اليوم الأول وإنما يقال فيها بعده آمن من سبق المانع الآن يقال لما كان فساد غير الأول مرتباً على الطرو فيه جعل طروها في الجميع فتأمل (قوله من ثمانية عشر) قال ابن قتيبة ترسم بالالف مع اثبات هاء التأنيث ومع حذفها واثبات الشدة التحتية مفتوحة وسأكنة ومع الشدة وكسر النون وفتحها ورسم بحذف الالف مع اثبات الشدة هكذا نعتي عشرة وأشار الصنف بقوله ثم صوم الخ إلى أنه يشترط أن يقع قدر مائتي عليها في طهرين سابقاً على الحيض أو متأخراً عنه وله قواعد منها أيضاً يمكن محل جواز النفل مطلقاً ما يخرج وقت الفريضة على ما في المجموع والتحقق وشرح مسلم خلافاً في الزوائد (قول المتن لكل فرض) نعم يكفي غسل واحد للطواف وركعتيه إذا أوجناهما (قول الشارح بعد دخول وقته) أي ولا يلزمها البدار لأنه يمكن تكرار الانقطاع بين العسل والصلاة وأما احتمال وقوع الفعل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه ويبحث الرافي وجوب البدار لأن فيه تعليل الاحتمال (قول المتن كالميلين) لوقال كاملاً كان أولى نعم حصول أربعة عشر من كل يتوقف على كون رمضان ثلاثين (قول المتن ثم تصوم من ثمانية عشر الخ) إشارة إلى طريقة مذكورة في الحاوي وغيره كما أن قوله بعد ويمكن قضاء يوم الخ إشارة إلى طريقة أخرى كذلك ذكر صاحب البهجة الأولى بقوله

أو فلتصم مثل الذي قالوا * ثم من السابع عشر تبعاً * وبين ذين اثنين كيف وقما

* هذا لصف سبعة أيام *

وانزل الخ والثانية بقوله قبل ذلك

لكل فرض) بعد دخول وقته لا احتمال انقطاع الدم حيث قال في شرح المذهب عن الأصحاب فإن علمت وقت انقطاعك عند الغروب لزمتها العسل كل يوم عقب الغروب وتصلي به المغرب وتتوضأ لباقي الصلوات لا احتمال الانقطاع عند الغروب دون ماسواه (وتصوم رمضان) لا احتمال أن تكون طاهرة جميعه (ثم شهراً كاملين) بأن يكون رمضان ثلاثين وتأتي بعده ثلاثين يوماً متوالية (فيحصل) لها (من كل) منها (أربعة عشر) يوماً لا احتمال أن تحيض فيها أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم وينقطع في آخر ففقدتة عشر يوماً من كل منها فإن كان رمضان ناقصاً حصل لها منه ثلاثة عشر يوماً (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوماً (ثلاثة) وأما ثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان لأن الحيض إن طرأ في اليوم الأول من صومها ففاته أن ينقطع في السادس عشر فيصح لها اليومان الآخرين وإن طرأ في اليوم الثاني

صح لما الأول والاخير أوفى الثالث صح لما الأولان أو في السادس عشر صح لما الثاني والثالث أوفى السابع عشر صح السادس عشر والثالث
أو في الثامن عشر صح السادس عشر والسابع عشر (١٠٨) عشر والسابع عشر (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر) من

اليوم الاول لان الحيض ان طرأ في اليوم الاول سلم السابع عشر أوفى الثالث سلم الاول وان كان آخر الحيض الاول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وان حفظت شيئاً من عاداتهن أو شيء كان حفظ الوقت دون القدر وأعكس ذلك (فليقين) من حيض وطهر (حكمه وهي في المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوط وطاهر في العادة وان احتمل انقطاعا وجب الفصل لكل فرض) احتياطاً ويسمى محتمل الانقطاع طهراً مشكوكا فيه والذي لا ياحتمله حياً مشكوكاً فيه والحفاظة لو قوت كان تقول كان حيضاً يتبدى أول الشهر في يوم وليلة منه حيض ييقين ونصفه الثاني طهر ييقين وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والحفاظة للقدر كأن تقول حيض خمسة في الشهر الاول من الشهر لأعلم ابتداءها وأعلم أني في اليوم الاول طاهر فالسادس حيض ييقين والاول طهر ييقين كالسنتين الاخيرين

ما يمكن فيها قضاء أربعة عشر يوماً فأقل وهي أن يقال تصوم قدر ما عليها متواليات تصوم قدره كذلك من سابع عشر أول صومها وتصوم يومين بين الصومين سواء وصلت بها الصوم الأول أو الثاني أو لم تصلها أو واحد منها أو وصلت أحدهما بالاول والاخر الثاني يوم وهذا الأخير ما ذكره المصنف في قضاء اليومين (تنبيه) أوصل بعضهم صور قضاء اليومين في ثلث صورة وصورة واحدة فليراجع (قوله) ويمكن قضاء (الح) أشار بذلك إلى طريقة ذكرها البراهي استدراكاً على الأصحاب في اقتصارهم على الأولى مع أن الصوم عليها أقل منه على الأولى لكنها تأتي في قضاء سبعة أيام فأقل وهي أن يقال تصوم قدر ما عليها مع زيادة يوم مفرداً في خمسة عشر يوماً تصوم قدره أيضاً مفرداً بعد سادس عشر أول صومها بشرط أن ترك بين هذين الصومين بقدر ما بين الأولين فأقل ويمكن قضاء اليومين عليها بصوم خمسة أيام فقط بأن تصوم يوماً واثنته وخامسة وسابع عشره وتاسع عشره وقد أشار البهائي للنهيج فراجع (تنبيه) هذا الذي تقدم في صوم غير متتابع أما للتتابع بنحو نفران كان سبعة فأقل صامت قدره متواليات ثلاث مرات بشرط كون الثالث من سابع عشر الاول وأن تفصل بين الصومين بيوم فأكثر وإن كان أربعة عشر فأقل صامت قدره كذلك بالشرط الاول مع زيادة صوم يومين متصلين بالصوم الاول وإن كان شهرين صامتاً متوالياً مع يوماً متواليه والقد أعلم (قوله) وان حفظت أي التحيرة لا بقيد السابق (قوله) شيئاً أي الوقت فقط أو القدر فقط بقيد الآتي وأخرهذين القسمين عن حكم الصوم في القسم السابق لمخالفتها له من حيث أن فيها حياً محققاً وطهراً محققاً (قوله) حوض ييقين أي اعتبار اخبارها وكذا الطهر (قوله) في الشهر الاول قيد لا بد منه فإن قالت خمسة ولا أعلم ابتداءها فهي من القسم الاول وتنبه بالوط على ما ألحق به عامراً بالعادة على ما ألحق بها ما تقدم أيضاً ومحل غسلها لكل فرض فيها احتمال الانقطاع والافقيتها الوضوء كما في شرح الهبة وغيره (قوله) محتمل للانقطاع أيضاً اقتضت هذه العبارة أن الطهر الذي بعد السادس ليس ناشئاً عن الانقطاع وأنه أصلي كالتى قبله وليس كذلك لأنه غير ممكن مع ييقين الحيض قبله قالوجه أنه ناشئ عن الانقطاع أيضاً فلعل المراد أن الانقطاع ممكن الوجود في الثاني دون الاول مع قطع النظر عن وصف الطهر (قوله) والتقاء أي الذي لم يبلغ خمسة عشر يوماً (قوله) بين دماء أقل الحيض أي قدر أقله فأكثر كما مر

ومرة تأتي بفوت الصوم مع واحد تزيده في عشره مع خمسة مفرداً ومرة

سابع عشر كل صوم وإلى خامس عشر الثاني عنه فلا

البحر ثم اقتصر المصنف على قضاء الصوم ظاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة لكنه رجح كرافى الوجوب (قول الشارح صح لما الثاني والثالث) أي لان الحيض السابق ينقطع في الاول فيفسد (قول المتن والسابع عشر) إشارة إلى طريقة البراهي وعلى الطريقة الأولى انما يخرج عن عهدة اليوم بأربعة أيام (قول الشارح كأن تقول (البحر) هذا للثالث يرشدك إلى ما قاله البراهي رحمه الله من أن الحفاظة لقدر الحيض انما يخرج عن التحجير المطلق اذا حفظت أيضاً قدر الدور وعلمت وقت ابتداء هذا اللفظ ومنه نقلت (قول المتن والظاهر أن دم الحامل الخ) أي ولا تنقض به العدة بالأقراء أي أن كان الحبل لصاحبها أو من شبهة فإن كان من زنا ناقضت العدة به (قول الشارح) ومقابلها فيها يقول هو دم نساء) ويستند أيضاً لقوله صلى الله عليه وسلم في سبابها وطاس إلا لا نوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وجهه لا يجعل الحيض دليلاً على براءة الرحم فدل على أن الحمل لا تحيض ورد بأن الشارع انما حكم ببراءة رسمه تعالى الغالب فإن

والثاني في آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع إلى آخر العاشر محتمل للانقطاع أيضاً

وفوق

(والاظهر أن دم الحامل والتقاء بين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) أنا في الأولى فلا شبهة دم الحيض ومقابلها فيها يقول هو دم فساد إذ الحبل يفسد مخيض دم الحيض

وسواء على الأول تخلل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوما أم أقل وقيل في تخلل الأقل ليس بحيض وأما الثانية وهي أن ترى وقتادما وقتانها وهكذا ولم يجاوز ذلك خمسة عشر يوما لم تنقص الدماء (١٠٩)

والنقاء بينها حيض في الأظهر ربما لها والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والنسل ونحوها دون العدة والطلاق والنقاء بعد آخر الدماء طهر قطعا وان نقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وان زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوما فهي دم استحاضة (وأقل النفاس) أي الدم الذي أوله عقب الولادة (لحظة) (وأكثر مستون) يوما (وغالبه أر بعون) يوما فيما استقرأه الإمام الشافعي رضي الله عنه وعبر بدل اللحظة في التحقيق كالتنبية بالجهة أي الدفعة وفي الروضة كالشرح بأنه لاحدا أقله أي لا يتقرر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من حجة ويعبر عن زمانها بالاحظة فالمراد من العبارات واحد (ويحرم ما حرم بالحيض) قياسا عليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما صرح به الرافعي في بابه والصف هنا (وعبوره) (ستين) يوما (كعبوره) أي الحيض (أكثره) فينظر ابتداء في النفاس

(قوله والثاني) فيه إشارة إلى أن محل الخلاف في غير العدة ونحوها (قوله النفاس) سمي بذلك لأنه يعقب نفسا غالبا كما مر وهولة الولادة أي ونحوها وشرعا كما مر (قوله يعقب الولادة) لو قال يعقب فراغ الرحم من الحمل كما مر لكان أولى ليشمل نحو المضة ويخرج ما بين التوأمين فإنه دم فساد ودم حيض ان كان في زمنه كما مر والراد بعقب الولادة أن يوجد قبل مضي خمسة عشر يوما من تمامها وان لا يوجد في أثناءه نقاء خمسة عشر يوما منصلة والا فهو حيض والولادة في الأول خالية عن النفاس وحيث لم تر نفاسا عقب الولادة فزوجه وطؤها وعليها أن تصلى وغير ذلك لأن الأصل عدم وجوده فان وجد قبل مضي خمسة عشر يوما فهو نفاس وكذا ما قبله كإتيان نقاء الحيض فاصلته مثلا يقع لها نفلا مطلقا لكن لا تتعطف الحرمة على وطء الزوج وهكذا بقية الأحكام وقال شيخنا الرملي أنما يتجنب من النفاس من حيث عدته من السنين يوما أو ألبا بعين يوم ما لا من غير ذلك حتى لو لم تكن صلت فيه وجب عليها قضاء صلاتها وغير ذلك ونوزع فيه بما هو واضح فراجع (قوله وأكثره مستون) وقال أبو حنيفة وأحمد أكثره أر بعون يوما (فائدة) قد أبدى أبو سهل الصلوكي حكمة لكون أكثر النفاس ستين يوما فقال لان دماء الحيض غذاء للحمل بعد نفعه في روح فيه فلا يبق منه شيء يخرج بعد الولادة وقبل ذلك أر بعون شهر نصفها حيض وهو مستون يوما يحتاج إلى خروجه بعد الولادة في مثلها أي ولا نظري في كونها قد جمع الدم فيها في أزمان متفرقة وخرج في أزمان متوالية فتأمل (قوله قياسا عليه) أي قياسا للنفاس على الحيض فهو مثله قال الرافعي (أي أمرين أحدهما عدم تغلق البياض به لو جوده قبله وثانيها عدم تغلق العدة والاستبراء به أيضا لخصوا لها قبله بمجرد الولادة نعم لا تنقص العدة بحبل الزنا كما يأتي ويبنى أنها تنقص النفاس بعد فراجع و زاد بعضهم ثالثا وهو عدم سقوط صلاة بآفه (قوله والصف هنا) أي في سدا الباب من الرضة (قوله ولا يضبط في الضعيف) أي فهو وقوع حيض الحمل نادر فاذا حاضت المرأة حصل الظن ببراءة الرحم اذا الظاهر عدم حملها فان كان خلافه على التدور بأن تبين بعد ذلك أنها حامل وجب التمسك بما بان (قول الشارح وسواء على الأول تخلل الخ) بل لو اصابها كان كذلك (قول الشارح) ثم يجاوز (الخ) أي أن جاوز فهو استحاضة وان نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر (قول الشارح والنقاء) بينها حيض في الأظهر أي ولو أكثر جدا (قول الشارح والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والنسل ونحوها) أي كالجماع (قول المتن النفاس) هولة الولادة (قول الشارح أي الدم الذي أوله عقب الولادة) مثله ولو لبثت ولدا جافا ثم رأت الدم قبل خمسة عشر فانها نفسا من حين الولادة على الأصح وقوله الولادة أي ولو عتقة ومضفة ولو خرج بين توأمين فهو حيض لانفاس (تنبيه) لو ولد ولم تر دما أصلا إلا بعد خمسة عشر يوما قال فلا نفاس لها بالسكينة في أصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب انتهى قلت يوسد سوزا وطء هذه المرأة عقب الولادة (قول المتن وأكثره مستون) قال الأسنوي أبدى الأستاذ ر سبيل الصلوكي بذلك معنى لطيفا دقيقا قلناه عنه ابن الصلاح في فرائد رحله وهو أن التي يمكث في الرحم أر بعين يوما لا ينقض ثم يمكث مثلها علقه ثم يمكث مثلها مضفة ثم ينفض فيه الروح والولد يسمى بدم الحيض وحيث قلنا فلا يجمع الدم من حين النفاس لانه غذاء للولد وانما يجمع قبل ذلك ومجموع الدماء السابقة أر بعون شهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما فيكون أكثره ستين يوما انتهى قلت قضية هذا أن يكون الغالب أي غالب النفاس أر بعون عشرة وأثنى عشر وعشرين ولم يقلوا به (قول الشارح أي الدفعة) وهي بضم الدال (قول الشارح ولا يضبط في الضعيف) أي لان الطهر بين أكل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر

أمر معتادة غير قائم غير معتز به يقاس بما تقدم في الحيض فردد البتة ابتداء الميزة إلى التمييز بشرط أن لا يزيد بالقوى على ستين يوما ولا يضبط في الضعيف وغير المعتادة إلى لحظة في الأظهر والفسادة

مستثنى من التشبيه كما استثنى منه نقص القوى عن الأقل أيضا ﴿ فرع ﴾ يجب على المرأة تعلم أحكام الحيض وماعه وبحر على زوجها منهما من الخروج لتعلمه إلا أن علمها بنفسه أو بسؤاله وبحر عليها الخروج لزيارة القبور أو أهلها أو غيرهم أو لحضور مجلس ذكر أو جماعة بغير رضاه وله وطؤها عقب طهرها بلا كراهة وإن خافت عود الدم لكن يندب له التوقف احتياطاً ﴿ قاعدة ﴾ الوطء قبل النسل في الحيض أو النفاس يورث الجذام في الولد كما قيل وأما علم

﴿ كتاب الصلاة ﴾

بالمعنى الشامل للفرض والنفل وهي تطلق لغة بمعنى الرحمة ومعنى التبعيد بمعنى الدعاء وغير ذلك ومنه مأمور أول الكتاب أنها من أقدر رحمة الخ وقال النووي أي أنه معنى شرعي أيضاً فهو ما اتفق فيه الشرع واللغة وهي مأخوذة من ذلك أو من صلبت المود بالنار ليلته لأنها تلين القلب ولا مانع من كون ذلك اشتقاقاً إذ يجوز اشتقاق الواو من الباء وعكسه كالبيع مشتق من الباع واليد مشتق من العود أو مأخوذة من الصواب وهما قرآن عند خاصرة للملئ من الجانبين بخنيان بخناها عندئذ كوعو وسجوده وقيل غير ذلك وشرعا أقوال وأفعال مفتتحة بالكسيرة مختمة بالتسليم غالباً أو وضاً فلا ترصلا الأخر من الرريض لمر وض للسان ودخل في التعريف صلاة الجنازة لأن قيامتها أفعال وإن لم يحنث بهما من حلف لا يسل نظرًا للعرف وخارج سجدة التلاوة ونحوها لأن المراد بالأقوال والأفعال الواجبة فقط لأن التندوب ليس من حقيقتها بل هو تابع عارض فيها وفرض ليلة الأسراء سبع وعشرين من رجب قبل الهجرة بسنة ونصف على الأصح وهي أفضل أركان الإسلام بعد الإيمان ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة على الصحيح ﴿ قوله أي للفريضة ﴾ هو تفسير المراد في كإصرح بلام الشارح في الأذان كتاباً في ذكر بعضهم أن المكتوب أعجم فيشمل التندوب ﴿ قوله في كل يوم وليلة ﴾ أي ولو تقدر أفيها كأيام الدجال وليلة طلوع الشمس من مغربها فقد ورد أنها قدر ثلاث ليال خلافت نازع فيه ﴿ قوله خمس ﴾ أما خصوص كونها خمساً مقبدي وكذا خصوص عدد كل صلاة وكذا مجموع عدد الحسن من كونها سبع عشرة ركعة وبضمه ذكر لها حكمه بأن ساعات اليقظة سبع عشرة ساعة منها النهار اثنا عشر ونحو ثلاث ساعات أول الليل وساعتين آخره فكل ركعة تكفر ذنوب ساعة فتأمل ودخل في الحسن الجمعة لأنها خامسة يومها وأراد بعضهم لها مردود بقوله كل يوم مع أن الأخبار بوجوب الحسن وقع قبل فرض الجمعة وحين فرضت لم تجتمع مع الظهر فتأمل وجمع الحسن من خصوصيات هذه الأمة فقد ورد أن الصبح كانت لآدم والظهر لداود والعصر لسليمان والفرح ليعقوب والعشاء ليعونس كما قاله الرافعي وأفضل الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وأفضل الجماعات نابع لفضل الصلاة كما قاله المصنف لكن الذي نقله شيخنا الرملي وغيره أن جماعة عصر الجمعة غير هساواة وأنهم مؤخره عن جماعة العشاء وستأتي ﴿ قوله كما هو معلوم ﴾ أي كونها خمساً معلوم من الدين بالضرورة رأى علم ذلك ضروري يشترك فيه كل أحد لا يتوقف على نظر واستدلال بدعوت أصله بما سيذكره ﴿ قوله خمسين صلاة ﴾ لكن غير هذه الحسن لم تنم كقيمتها ولا كيتها وفي كلام الجلال السيوطي ما يرشد إلى أنه ناعى هذه الكيفية فكانت الظهر مثلاً عشرة والعصر كذلك وهكذا وقال أيضاً

إن النسخ لم يقع في حقه عليه السلام فبقاؤها من خصوصياته ونازع فيه بعضهم بأنه لم ينقل أنه فعلها كذلك في يوم ولا في وقت مع توفر الدواعي على الحرص عليه وأجاب بعضهم بأن من حفظ حجة على غيره

﴿ كتاب الصلاة ﴾

(قول الشارح أي للفريضة) أي على العين (قول المتن خمس) الصبح لآدم والظهر لداود والعصر لسليمان والفرح ليعقوب والعشاء ليعونس ذكره الرافعي في شرح السعد وأورد فيه خبراً (قول الشارح ليلة الأسراء)

المميزة إلى التمييز للعادة في الأصح وغير المميزة المحافظة إلى العادة وثبت مرة في الأصح والتناسبة إلى مرد البتة في قول وتحتاج في الآخر الأظهر في التحقيق

﴿ كتاب الصلاة ﴾

(الكتابات) أي للفريضة منها كل يوم وليلة (خمس) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمتي ليلة الأسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى

جعلها خمسا في كل يوم
وليلة وقوله للاعرابي خمس
صلاوات في اليوم واليلة
ولما دخل لما بعث الى اليمن
أخبرهم أن الله تعالى قد
فرض عليهم خمس صلاوات
في كل يوم وليلة رواها
الشيخان وغيرهما (الظهر
وأول وقت زوال الشمس)
أي وقت زوالها وعبرة
الوجيز وغيره بدخل وقته
بالزوال (وأخره مصير)
أي وقت مصير (ظل شيء)
مثله سوى ظل استواء
الشمس) أي الظل الموجود
عنده وبيان ذلك أن
الشمس اذا طلعت وقع
لكل شاخص ظل طو يل
في جهة الغرب ثم ينقص
بارتفاع الشمس الى أن
تقضي الى وسط السماء
وهي حالة الاستواء يبقى
حيث ظل في غالب البلاد
ثم تميل الى جهة الغرب
فيتحول الظل الى جهة
الشرق وذك الليل هو

(قوله جعلها خمسا) أي من الصلوات بدليل خبر الاعرابي مفروضة بدليل خبر معاذ ووجوهنا عينا لاجبال
للقول فيه وهو موسع في جميع وقتها لكن يجب في أوله العزم على الفعل أو الشروع فيه ولا يفي عن هذا
العزم ظهور حال الشخص أنه لا يخرج الصلاة عن وقتها ولا العزم العام عند أول التكليف على الاتيان
بكل واجب في وقته واذا مات قبل الفيل لم يأتهم ما لم يبل عن ظنه الموت لان تأتيمه بخروج الوقت محقق
وبهذا فارق للموت قبل الحج من استطاع فانه يأم من آخر سني الايمان عند شيخنا وقال غيره من أولها
(قوله الظاهر) بدأ بها لانها أول صلاة ظهرت في الوجود بل وأول صلاة فرضت اما بخبر الله صلى الله عليه
وسلم أو بتوقف الوجوب على التعليم بالفعل لا بالقول خلافا لمن توهمه وسميت بذلك لما روي لفظها في وقت
الظاهرة ولان وقتها أظهر الأوقات صريح هذا وما يأتي أنه صلاها بهذه الهيئة لما قيل أنه صلاها بنبر ركوع
غير مستقيم فراجعه (قوله بدخل وقته بالزوال) أي فوق الزوال ليس من الوقت وان أوهته عبارة
للصنف مع أن فيها إيهام الاخبار بالمعنى عن الزمان وقد أشار الشارح الى الجواب عنه والزوال المراد هو
ميل الشمس عن وسط السماء كما سيذكره يعرف بحدوث الظل بعدد مئة أو يزيد بانه فوتها في قصره
وذلك بحسب ما يظهر لنا والافتقد قال جبريل ان حركة الفلك بقدر النطق بالحرف الحرك قدر خمسة عام
أور بعد وعشرون فرسخا (قوله ظل الشيء مثله) لا ينبغي أن الظل يوجد في جميع النهار ويقاله بعد
الزوال التيء أيضا وله ثلثة الستر واصطلاحا أمر وجودي خلقه الله لنفع البدن وغيره لاعدم الشمس بل هي
دليل عليه والمثل القدر و يقال له الثامة وهو طول كل شاخص على بسط الارض وطول كل انسان بقعته
سنة أقدم ونصف قدم تقريبا وهذا جملة الوقت ينقسم الى ستة أوقات وقت فضيلة وسبأى أنه بقدر
الاشتغال بها بأسبابها وستها وشروطها وكل لقم يكسر بهادة الجوع وتحفظ من حدث دائم ونحو
نعم وتقصم وكل ذلك بالوسط المعتدل وقول القاضي انه الى ربع الوقت ضعيف ثم وقت اختيار قال
القاضي وهو الى نصف الوقت ثم وقت جواز الى أن يبقى ما يسع واجباتها واذا أحرم بها ليلة الاتيان بسنها
لان تأخر بعضها الآن من الدالجات ثم وقت حرمة أي يحرم تأخيرها ليه لان إيقاعها فيه واجب ويحرم
الاتيان بمندوبها اذا أحرم بها فيه ثم وقت ضرورة بإدراك قدرتك كبيرة آخره ثم وقت عنز وهو وقت العصر
لمن يجمع (قوله أمتي جبريل) أي صلى اماما (قوله عند البيت) فباين الحجر بكسر الحاء والمحل المعروف
بالمعجمة كذا قالوا وهو صريح في أنهم كانوا مستقبلين للكعبة وهو مخالف لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم
صلى الى بيت المقدس بأمر الله قبل الهجرة ثلاث سنوات لا يقال انهم صلو الى ذلك المحل مستقبلين الشام لما ورد
أنه لما أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل الكعبة بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك المحل فتأمل ذلك
وراجعه من أما كنه قال بعضهم انهم لما أتى جبريل صلى الله عليه وسلم لأجل تعليمه نادى صلى الله عليه
هي قبل الهجرة بسنة وقيل بسنة وعشرين (قول المتن الظاهر) بدأ بها لانها أول صلاة صلاها جبريل
بالنبي صلى الله عليه وسلم فان قيل ايجاب التحس كان ليلة الاسراء فلم يدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهور
دون الصبح فالجواب محمول على حصول اعلامه صلى الله عليه وسلم بأن أزل وجوب التحس من الظهور ذكره
التووي في شرح المذهب وأجاب غيره بأن الاتيان بها بتوقف على بيانها ولم يبين الا عند الظاهر  فائدة
قال الجوهرى الظاهر بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظاهر انتهى وقيل سميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت
أولها تفعل وقت الظاهرة (قول المتن ظل الشيء مثله) الظل في اللغة الستر ثم الظل يكون في أول النهار الى آخره
والتي مختص بما بعد الزوال (قول الشارح الى وسط السماء) هو يفتح السين (قول الشارح وذلك الليل
هو الزوال) هذا الليل طريق معرفته حدوث الظل بعدد مئة حالة الاستواء أو زيادته على الوجود فيها
وعبرة الأسنوي ثم اذا ماتت الشمس الى جانب الغرب حدث ظل في جانب الشرق ان لم يكن قد بقي عند

حين حرم الطعام والشرب
على الصائم فلما كان الغد
صلى في الظهر حين كان ظله
أى الشئ مثله والعصر
حين كان ظله مثليه والفرج
حين أظفر الصائم والعشاء
الى ثلث الليل والنجم
فأسفر وقال الوقت ما بين
هذين الوقتين رواه أبو
داود وغيره وصححه الحاكم
 وغيره وقوله صلى في الظهر
حين كان ظله مثله أى فرغ
منها حينئذ كما شرع في
العصر في اليوم الاول
حينئذ قاله الشافعي رضى
الله عنه نافية اشترأ كما
في وقت وهو موافق لحديث
مسلم وقت الظهر اذا زالت
الشمس مالم تحضر العصر
وقوله حين أظفر الصائم أى
حين دخل وقت افطاره
وفي الصحيحين حديث
اذا أقبل الليل من ههنا
وأدبر النهار من ههنا فقد
أظفر الصائم (وهو) أى
مبصر ظل الشئ مثله (أول
وقت العصر) وعبرة

الوجيز وغيره وبه يدخل
وقت العصر (ويبقى)
وقته حتى تقرب الشمس
لحديث الصحيحين ومن
أدرك ركعة من العصر
قبل أن تقرب الشمس فقد
أدرك العصر وروى ابن
أبي شيبة وقت العصر مالم
تقرب الشمس واستأنده
في مسلم (والاختيار أن

وسلم الصحابة فاجتمعوا فقال ابن جبريل جاء بهم لمك الصلاة فأحرم جبريل وأحرم النبي ﷺ خلفه
وأحرم الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لكرمهم لا يرونه فصاروا يتابعون النبي ﷺ كالراية
قال بعضهم وفي هذا نظر فراجعه واحتياجه ﷺ الى التعليم هنا قصيلا لا ينافي كونه أعطى علم
الاولين والآخرين اجمالا لان ذلك من معجزاته وهي ثلاثون ألف معجزة سوى القرآن وفيه ستون
ألف معجزة (قوله حين حرم الخ) قال بعضهم هذا يفيدانه كان هناك صوم واجب لان الحرمة لاتعلق
بالتدبوس الآن يقال المراد حين امتنع على من ير يد الصوم وولفلا (قوله فلما كان الغد) هو من طلوع
الشمس نظرا الى حقيقة الأصلية فالصبح من اليوم الاول لذلك (قوله ما بين هذين الوقتين) أى
ما بين ملاقى أول الاولى مما قبلها وملاقى آخر الثانية مما بعده وهذا من التقدير الذى تتوقف صحة
الكلام عليه خصوصا في وقت المغرب فيجب تقديره والتأويل بخلاف ذلك لا يخلو عن تكلف مع عدم
الوفاء بل اراد تأمل (قوله قاله الشافعي رضى الله عنه) فيه حزا في انعقاد وقت الفراغ والشروع فلاراد
عقبه بذلك يعلم أن صلى في مستعمل في الايام من الشروع والفراغ (قوله نافية اشترأ كما في وقت
واحد) ردا لما قاله الامام مالك من أنهما مشتركان في قدر أربع ركعات ووافقه الزنى من أنهما لهما للاقاء الامام
أبو حنيفة من أنه لا يخرج وقت الظهر الا بمبصر ظل الشئ مثليه وبما قاله الزنى في ثانيا قوله (قوله وهو)
ضميره عائذ الى ما قاله الشافعي في الحديث دليل على ذلك التأويل فقدم على عكسه الذى قيل انه الاول لانه
الواقف للأصل من محل اللقيد على اللطيق مثلا تأمل (قوله دخل وقت افطاره) أى وقد كان معلوما
عندهم فلا ينافي أن رمضان كان لم يفرض بعد الدارر وقت الافطار من مطلق الصوم فافهم (قوله اذا أقبل
الليل من ههنا) أى من جهة الشرق وأدبر النهار من ههنا أى من جهة المغرب والتمسح الذى ذكره النهج
في كلام القاضى وغيره من شمول وقت الجواز في كلامهم لوقت الضرورة والحرمة (قوله العصر) وهو
لغة الشئ وهى الصلاة الوسطى في أرجح الأقوال (قوله وبه يدخل) أى فويلس من وقت العصر بل
من وقت الظهر كما مر (قوله حتى تقرب) أى يتم غروبها ففتحى بمعنى الى فاصدها خارج وشمل الغروب
حقيقة وتقدير كما مر ولو عادت بعد غروبها عادت وقت العصر فصلاته الآن أداه كفى قصة الامام على رضى الله
عنه وتجب اعاده المغرب على من صلاها وقضاء الصوم على من أفطروا ولو جبت استمر الوقت (قوله وروى
ابن أبي شيبة الخ) دفع هذا الحديث ما يتوهم من الذى قبله أن ما دون الركعة ليس من الوقت ولانه أصبح
في المراد (قوله والاختيار) سمي بذلك لأن جبريل ﷺ اختار الصلاة فيه أولا اختيار وقوعها فيه أو
لاختيار أن لا تؤثر عنه وهذا هو الذى اختاره المصنف

الاستواء ظل وزاد ان كان قد بقي والتحول الى الشرق بمحدوده أو زيادته هو الزوال الذى به يدخل وقت
الظهر (قول الشارح والعشاء الى ثلث الليل) أى انتهت الى الثلث (قول الشارح فأسفر) يحتمل
أن ير يدفرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الاسفار والافطاهه كآثرى انه أوقفها في الاسفار
(قول الشارح أى بمبصر ظل الشئ) قال الأسنوى غير أنه لا بد من حدوث زيادة وان قلت وتلك الزيادة
من وقت العصر لان خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقيل انها وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما
بفاصلة (قوله فافهم) العصر لغة الشئ قال الجوهرى ومنه سميت صلاة العصر اه والعصران النداء والشئ
(قول الشارح وروى ابن أبي شيبة) اما احتاج الى هذا من حديث الشيخين السابق لصراحة هذا
دون ذلك فليتأمل ان يجزم أن ير يدقد أدرك كما معنى وجبت (قول المتن والاختيار الخ) قال الأسنوى
من هذا التعبير يعلم أن سميته المختار لما فيه من الرجحان أى على غيره من باقى الوقت وقال في الاقلید
سمى بذلك لا اختيار جبريل اياه ثم عبارة المصنف وسميته يفيدك أن جميع وقت الظهر اختيار وهو كذلك

اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز الى اصفرار الشمس ثم وقت كراهة أى بكرة تأخير الصلاة اليه (والغرب) يدخل وقتها (بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الاحمر في القديم) كما سيأتى واحترز بالاحمر عما بعده من الاصفر ثم الابيض ولم يذكره في الحرر لا تصرف الاسم اليه لثة (وفي الجديد ينقضى بمضى قدر) زمن (وضوء وسترورة وأذان واقامة وخمس ركعات) لان جبريل صلاحها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها والحاجة الى فعل ما ذكر معها اعتبر مضى قدر زمنه والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط للعدل وسيأتى سن ركعتين خفيفتين قبل الغرب في وجه صححه المصنف فقياسه كما قال في الشرح الصغير اعتبار سبع ركعات (ولو شرع) فيها (في الوقت) على الجديد (وسد) بالتطويل في القراءة وغيرها (حتى غاب الشفق الاحمر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الاصح في غير القرب أنه لا يجوز

(قوله بالنسبة اليها) ذكره في هذه وفي العشاء والصبح اشارة الى الجواب عن اختلاف صلاة جبريل فيها في اليومين مع قول جبريل الوقت ما بين هذين الوقتين بخلاف وقت الظهور والغرب (قوله) وبعده وقت جواز أى زيادة على ما قبله من وقت الفضيلة والاختيار ومعنى الجواز فيه جواز أن تؤخر اليه فرائضها والام يجزله للحد قطعاً بل يحرم الاتيان بالمندوب فيها كما مر وفي وقت يسع فرضها في جواز مده وجهان أرجحهما جوازه وان لم يدرك ركعة في الوقت وقتنا انها قضاء والثاني عدم جوازه على ما تقدم (قوله) ثم وقت كراهة أى حتى يبقى ما يسع ما فوق حرمة ثم وقت ضرورة ولما وقت عنز كما مر فلها سبعة أوقات (قوله والغرب) سمي بذلك لفعلها وقت الغروب اذ الغروب لثة البعد أو وقته أو مكانه (قوله وضوء) الأولى طهر ليشمل التيمم والفسل وازالة الجبس عن بدن أو ثوباً ومكانه ويقدر مغلفاً (قوله عورة) لو أسقطه لكان أولى لما مر (قوله الى فعل الخ) خرج به القول وسد كره (قوله) بالوسط للعدل أى لغالب الناس كما قاله شيخنا الرمي أو لفضل نفسه كما قاله ابن حجر ولم يلم عليه طوله تارة وقصره أخرى (قوله ولو شرع الخ) حاصله انه اذا شرع في غير المغرب في وقت لا يسع الصلاة وان أدرك ركعة في الوقت وقتنا انها أداء واذا شرع في مثل ذلك في وقت المغرب على القول الجديد فعلى الجواز في غيرها يجوز فيها قطعاً على عدم الجواز فيه يجري فيها وجهان أحدهما لا يجوز تغييرها والصحيح الجواز كما يدل له الحديث فقوله ومدأى طول حتى استغرق وقت الشفق كما يدل له كلام الشارح وليس المراد به اللد المخصوص لانه جائز في جميع الصلوات ولا كراهة فيه على الصحيح والمراد بقوله حتى غاب الشفق قرب منغيبه فالعناية خارجة كما صرح به الشارح بعد نظر المراد منها ومراده بقوله وبناء قائل الثاني الخ أنه خص التطويل باللد المخصوص أى وهو ممنوع عنده لانه لا يقول بهذا صريح ما قاله الشارح ولا يتجهم فهم خلافه وما في غالب الشروح والحواشي من مخالفته ينبغي عدم الليل اليه وعدم التعويل عليه والله للوفى

(قول المتن وفي الجديد الخ) قالوا وذلك يسع العشاء لم يجمع معها فان لم يسع بسبب الاشتغال بالاسباب فلا جمع وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز مدها وسلف ك ما في معناها ونقضه بأن سائر الصلوات يجوز مدها (قول المتن وسترورة) انظر هل المراد ستر جميع البدن وأفاد الاسنوى رحمه الله ان الحرة في غير الصلاة انما يجب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط (قول الشارح بالوسط للعدل) قال الاسنوى السورة المعتبرة في الفرض تكون من قصار الفصل (قول المتن ومدى حتى غاب الشفق) عبارة الرافعي ومدى الى غروب الشفق قال الاسنوى وهو يقتضى الانساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة الكتاب قلت عبارة الكتاب أحسن خلافاً لابن النقيب (قول الشارح على الاصح في غير المغرب) هذا المبني عليه صورته ما لو أخر غير المغرب من غير فعل حتى خرج بعضه بدليل قول الشارح كما سيأتى وفي هذا هو الآتى وأيضاً فقوله المبني على الاصح صريح في ذلك لما استعرف من كلام الروضة وأيضاً فكلام الروضة صريح أو كالصريح في ذلك قلت فاحكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت اذا شرع في وقت يسعها قلت قال في الروضة لم يأنم قطعاً ولا يكره على الاصح ونقل من زوائده عن تعليق القاضي وجهاً قائلاً بالأنم قال الاسنوى رحمه الله وقياس هذا الجزم بالجواز في الغرب انتهى قلت لعلها فارتت غيرها من حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في اليومين في وقت واحد فكان ذلك ظاهراً في عدم جواز اخراج بعضها عن الوقت في الصورة المذكورة فذهب اليه مقابل الاصح ومن ثم اتضح لك (١) كون النبي صلى الله عليه وسلم المبني عليه هو تأخير غير المغرب من غير مدأى اذا قلنا بتجريم ذلك على الاصح قلنا في الغرب اذا خرج بعضها بالمد خلافاً لاختصاصها عن غيرها بكونها فعلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها فلا بد ما عساه يتوهم

تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداء كما سيأتي والثاني المنع كما في غير المغرب واستدل الأول بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين كليهما معهما المحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقرأته لهاترب من مغيب الشفق لتدبره ومدة في الصلاة الى ذلك يجوز بناؤه على (١١٤) امتداد وقتها ليعمل عدم امتداده اليه بناه قائل الثاني على الامتداد فقط

(قوله قلت القديم أظهر) ووجهه جماعة كثيرة منهم ابن المنذر وابن خزيمة والحطاي والسهيلى والغزالي والبعوى والرويانى والعجلي وابن الصلاح والطبري والنووي في جميع كتبه وأجاب النووي عما عارض به الجديدين حديث جبريل بأن جبريل أعابين الاوقات المختارة ونحن نسلم ان وقت الاختيار في المغرب مساو لوقت الفضيلة نعم يستثنى من كلام النووي الظاهر لما مر فيه ولولم يفسد الشفق عند قومه كأن طلع الفجر مع غروبه اعتبر بعد غروب الشمس زمن يفسد فيه شفق أقرب بلد اليهم أى قدر ذلك ومضى ذلك يصلون العشاء ويخرجون وقت المغرب مع بقاء شفقهم والمراد بقدر ذلك بالنسبة الجزئية الى ليل البلد الأقرب مثاله لو كان البلد الأقرب ما بين غروب شمسهم وطلوعها مائة درجة وشفقهم عشرون منها فهو خمس ليلهم فمفس ليل الآخرين هو خمسة شفقهم وهكذا طلوع فجرهم وعلى هذا فلا حاجة لما ذكره بعضهم من الاستدراك على عبارته وغيره كما يعلم بمراجعتهم ونحوه وعلى هذا القديم فلها خمسة أوقات حقيقة توسعة أوقات اعتبارا وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وهو أوله بقدر وقت الجديد ووقت جواز بكرة الى أن يبقى ما يسع على ما مر ووقت حرمة بعده ووقت ضرورة ولها وقت عنر وزاد بعضهم وقتا آخر وهو ما زاد على وقت الفضيلة من وقت الجديد وسماه وقت جواز بلا كراهة وفيه نظر كما علم (قوله ظاهره) أى فليس صريحا وقال بعضهم بل هو صريح لان نفي التفريط يلزمه كونها في وقتها وهو ما قيل الاخرى الآن يقال يحتمل أن يراد في الحديث صلاة معهودة فلا يكون فيه العموم المراد من الدليل (قوله والعشاء) وهى لغة أول الليل وليست من خصائص هذه الامة كاعلم مما مر خلافاً لقائل قاله (قوله انصرف اليه الاسم) قال فيه للمهد اما الذهني كما مر في كلام الرافعي وألده كرى هنا تقديم في كلام المصنف (قوله لولا أن أشق) أى في الشقة تنافي الوجوب لالتنب (قوله عن ثلث الليل) أى الأول والعشاء سبعة أوقات ووقت فضيلة أوله واختيار الى آخر ثلثة وجواز بلا كراهة للفجر الأول وبكراهة الى الفجر الثاني ووقت حرمة وضرورة وعنر (قوله والصبح) بالضم ويجوز فيه الكسر وهولته أول النهار ويقال له الفجر وتسميته غداة خلاف الأولى لامكروه على المتمد (قوله معترضاً) أى في عرض الافق من جهة الشرق فيما بين شماله وجنوبه والسنتيل الصاعد الى الاعلى الى وسط السماء والعرب تشبهه بذب السرحان بكسر السين أى من ان الله في المغرب أولى بالجواز من غيرها (قول الشارح ومده) هو بضم الدال (قول المتن والعشاء) قال الاسنوى هو اسم لأول الظلام سميت الصلاة لانها تغفل فيه (قول الشارح انصرف اليه الاسم) يبنى عن هذا أن يقول الالف واللام فيه للمهد الذ كرى (قول المتن ثلث الليل) يجوز فيه ضم اللام واسكانها والنصف مثلث النون ويقال فيه نصف على وزن رغيص وقالوا أيضاً في الخمس خميس وكذا في الثمن والتمس والعشر واختلفوا في الربع والستس والسبع قال أبو عبيدولم أسمع في الثلث شيئا انتهى واعلم ان قدم هذا الحكم على القول بعدم مع ان حديثه ثابت قال في الكفاية لانه تضافر عليه خبر جبريل في رواية ابن عباس وخبر أن موسى الاشعري قال الشيخ أبو حامد ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (قول المتن والصبح بالفجر الصادق) أى لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفرنكم أذان بلال ولا هذا العارض له عمود الصبح حتى يستطير والصبح بالضم كما قاله الاسنوى وفيه لغة الكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة (قول الشارح مستطيلا) هذا تشبهه العرب بذب الذئب من حيث الاستطالة وتكون النور في

(قلت القديم أظهر والله أعلم) ووجهه طائفة قال في شرح للمذهب بل هو جديد أيضاً لان الشافعي علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت فيها أحاديث منها حديث مسلم وقت المغرب ما لم يفسد الشفق (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) أى الاحمر للنصرف اليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويبقى الى الفجر) أى الصادق وسيأتي لحديث مسلم ليس في النوم ففريط وأما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيى وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس أى غير الصبح لما سيأتي في وقتها (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (وفي قول نصفه) لحديث لولا أن أشق على أمي لا غرت صلاة العشاء

الى نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المذهب يقتضى ان الاكثرين عليه (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضاً بالا فاق) أى نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلا ثم يذهب ويقبه ظلمة (ويبقى) الوقت

حديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح (والاختيار لا تؤخر عن الاسفار) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (قلت يكره تسمية المغرب عشاء الأولى في حديث البخاري لاتنيلكم الأعراب على اسم صلاتكم للمغرب وتقول الأعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لاتنيلكم الأعراب على اسم صلاتكم إلا أنها العشاء وهم يسمون بالليل بفتح أوله وضه وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناه انهم يسمونها العشاء لكونهم يعتمون بحلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث بعدها) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكرههما رواه الشيخان عن أبي برزة (الأي خير والله أعلم) كقراءة القرآن والحديث ومذاكرة الفقه والحديث ولا يكره الحديث لحاجة (ويسن تعجيل الصلاة لأول

الذنب لكونه تعقب ظلمة غالب (قوله حتى تطلع الشمس) وطلوعها بطول جزء منها بخلاف غروبها الحاقا للحنى بالظاهر بخلافه في الكسوف للابتنام عدم صلاته غالباً (قوله أن لا تؤخر عن الأسفار) أي إليه فمن يعني إلى فوق الأسفار ليس من وقت الاختيار بقوله في الحديث فأسفر أي فدخل بعد الفراغ في وقت الاسفار الذي هو وقت الجواز بلا كراهة إلى الاحمرار ثم بكرهه حتى يبقى ما بينهما حرمة ثم ضرورة فلهامة أوقات (قوله ويكره) للهني عنه وماورد من تسميتها بذلك بيان للجواز أو خطاب لمن لا يعرفه الابه (قوله تسمية المغرب عشاء) ولومع التغليب أو مع وصفها بالأولى كإبشيره كلام شيخ الاسلام ونقل عن شيخنا الرمي عدم الكراهة في التغليب ومشى عليه الخطيب (قوله والعشاء عتمة) أي يكره ذلك وقيل خلاف الأولى قاله في المجموع وأصل العتمة الظلمة (قوله والنوم قبلها) أي قبل فعلها وبعده دخول وقتها لالتفلة للنوم فلا يكره الاظن استغراق الوقت بالنوم فيحرم ويجب إيقاظه على من عليه في هذه ويندب في غيرها ما قبل دخول وقتها بخلاف الأولى وإن علم استغراق خروج الوقت بالنوم أمّا الحديث ونحوه فلا يكره ويجزى ما ذكر في غير العشاء من بقية الصلوات ولو جمعة فلا يكره النوم قبل الزوال وإن لم يأتها به على التمسك عند شيخنا الرمي وخالفه غيره (قوله والحديث بعدها) أي بعد فعلها في وقتها الأصلي خوفاً من فوات الصبح بالنوم بعدها الحديث ولا يكره بعدها فعلها مجموعة مع المغرب الا بضمي ما يسهان وقتها الأصلي بخلاف النفل الطائفي بعد فعل العصر مجموعة مع الظهر لتعلق الكراهة فيه بالفعل والكل في حديث مباح فغيره أشد كراهة وأحرمة هنا (قوله وإيناس الضيف) غير نحو القاسق والافيجرم لغير عن (فتبينه) ففعل أن ما ذكر من كراهة النوم والحديث يجزى في سائر الصلوات وأما خصت العشاء بذكرها لأنها محل النوم أصالة وإنا لم يكره الحديث قبل النعاس لأن الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه (فروع) ينسب بإقظ من تام أمام الصلبي أن في المحراب أو في الصف الأول أو في بيت وحده أو على سطح لاحتاجه أو في عرفة وقت الوقوف أو في بدرج غير بائين العجبة أي زفر كحسب لحوام أنام بعد الصبح وإن صلاه أن الأرض تصيح أي تصيح مستحكية إلى الله من ذلك أن نام مستلقاً وهو أنى أو متكبها وهو ذكر لأنها مومة يفضها الله تعالى ولصلاة ليل ونحوه تسحر (قوله ويسن تعجيل الصلاة) بإقظ جميعاً في وقت الفضيلة ولا يكتفى بالأحرار فيه خلافاً لمن زعمه يجوز تأخيرها عنه بشرط العزم كمر وقد يطلب التأخير كما يأتي

أعلاه (قول الشارح لحديث مسلم) قدم بهذا على حديث الصحيحين لأنه أصرح منه (قول المتن عن الاسفار) أي الإضاءة يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل هذه العبارة على استعمال عن معنى إلى لتوافق عبارة الرضة وغيره أو يراد الجزء الأول من الاسفار قائماً إذا وقعت فيه صدق أنها أخرت عن الجزء الأول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنة آخرها للجزء الأول من الاختيار فتأويل الأول أولى بل متعين (قول المتن قلت يكره الخ) أي وماورد من التسمية بذلك محمول على بيان الجواز وهو خطاب مع من يشبه عليه الحال (قول المتن عتمة) هي في اللغة شدة الظلمة (قول المتن والنوم قبلها) قال الاسنوي سياق كلامهم بشر بتصور المسئلة بما عارض بعد دخول الوقت وقبل الفعل ولقائل أن يقول ينبغي الكراهة أيضاً قبله للحنى السابق يعني خوف استغراق الوقت بالنوم وقوله والحديث بعدها قال الاسنوي إطلاقه يشمل ما لو جمعها مع المغرب جمع تقديم والتجسس خلافاً قال فلنا عدم الكراهة قبل تكون بدخول الوقت أم بعض قدر زمن الفعل محل نظر قال وإطلاق النصف والحديث يقتضي الكراهة سواء أصلى السنة أم لا (قول المتن ويسن تعجيل الصلاة لأول الوقت) قال القاضي ولا خلاف في أنه لو افتتح الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسنًا وخالف الغزالي في الأحياء فقال إن

الوقت) لحديث ابن مسعود سألت النبي ﷺ أي الأعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها رواه البخاري وغيره وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين ونظف الصحيحين وقتها فيشتغل أول الوقت بأسبابها كالطهارة والستر

ونحوهما إلى أن يفعلهما سواء النساء وغيرهما (وفي قول تأخير النساء أفضل) أي مالم يجاوز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٦) يستحب أن يؤخر النساء وجوابه ما قال في شرح المهذب أن تقديمها هو الذي

واجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم (ويسن الإبراد بالظهر في شدة الحر) إلى أن يصير للحيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة لحديث الشيخين أبردوا بالصلاة في رواية للبخاري بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم أي هيجانها وفي استحباب الإبراد بالجمعة وجهان أحدهما أنهم لحديث البخاري عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يبرد بالجمعة وأصحهما للشدّة الخطر في فواتها المؤدى إلى تأخيرها بالتكاسل وهذا مفقود في حق النبي صلى الله عليه وسلم (والأصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا ظل في طريقهم إليه فلا يسن في بلد معتدل ولا لمن يصلي في بيته منفردا ولا لجماعة مسجد لا يأتهم غيرهم ولأن كانت منازلهم قريبة من المسجد ولا يمنعون اليهم من بعد في ظل والثاني لا يخص بذلك فيسن في كل ما ذكر لاطلاق الحديث وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة (ومن وقع من صلاته في الوقت وضعا خارجه فالأصح أنه أن وقع في الوقت (ركعة) فأكثر فالجميع أدوا) لأن الوقوع فيه أقل من ركعة (ففضاء) لحديث الشيخين من أدرك ركعتين الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومة إن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفريق

الدلى إلى خروج وقت الفضيلة خلاف الأفضل (قول المتن ويسن الإبراد الخ) الحكمة في ذلك ما في الحركة في ذلك الوقت من المشقة السالبة للخشوع (في تنبيه) يحصل ما في الأسنوي أن أذان الظهر كصلاته

(قول) وقع من صلاته في الوقت وضعا خارجه فالأصح أنه أن وقع في الوقت (ركعة) فأكثر فالجميع أدوا) لأن الوقوع فيه أقل من ركعة (ففضاء) لحديث الشيخين من أدرك ركعتين الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومة إن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفريق

(قوله ان الركة تشتمل على معظم أفعال الصلاة) أى وأقوالها وأراد بالأفعال ما يشملها تقليداً وأولها فعل اللسان (قوله كالتكرير لها) أشار بالكاف الى أنه ليس بتكرار حقيقة لاعتبره في نفسه ولزادته بالتشهد ومأمعه (قوله وعلى القضاء الخ) قيل ان ما ذكره الشارح هنا مخالف لما ذكره في شرح جمع الجوامع وليس كذلك خلافاً لمن زعمه (قوله نظراً الى الظاهر للسند الى الحديث) لأن لفظ الادراك فيه يفهم منه أنه كمن أدرك جميعها في الوقت وهو لا يتم فيه وهذا مثله (قوله ومن جهل الوقت) أى جهل دخوله لعدم ظنه فخرج من أخبره بعدل رباً عن علم أو سمع أذانه في الصحراء أو أذنان ما ذكره ولو صدياً مأموناً في ذلك أو رأى مزلة وضعا عارف ثقة وأقرها لأنها كالخبر عن علم ومثلها منكاب مجرب وأقوى منها بيت الابرة المعروف لعارف به (قوله بورد ونحوه) لفظ نحوه قيل مستدرك لأن ما دخل تحته من الورد وكلام الشارح يشير الى رد لأن الورد ما كان بنحو ذكر أو قراءة ونحوه ما كان بنحو صناعة ومنه سماع صوت يدك مجرب وسامع من لم يعلم عدلته أو من لم يعلم أن أذانه أو أخبره عن علم وسماع أذنان ثقة عارف في العمل لكن له في هذه تقليده مخرج بالتقليد المذكور القاسق ومجهول العدالة ولو استوره الصبي وان كان مأموناً عارفاً في محو وماتقل عن التوثيق والمروى من قبول قول الصبي فيأطرقه الشهادة كروية النجاسة ودلالة الأعمى على القبلة وخلو الوضع عن الماء وطولوع الفجر والشمس وغر وبها لأفياطرقه الاجتهاد كالافتاء لم يعتمد عليه شيخنا الرملى (قوله جواز الخ) هو نظير ما مر في المباحة فالتى أنه يجوز له ترك الاجتهاد مع القدرة على غيره لاستغنائه عنه به ولا يجوز له تركه مع العجز ومتى وقع كان واجباً والقدرة ثم ما كان بالصبر كما ذكره الشارح وما كان بغيره كوجود خبر عن علم عنده أو في محل يجب طلب السامع وتمكن من سؤاله بلا مشقة وهو هنا كذلك وفارق منع الاجتهاد وجوب السؤال في مثله في القبلة بتكرار الوقت وقول شيخ الاسلام في النهج بجواز التقليد ولولا اعمى أقوى ادراكه وان كان قادراً على الاجتهاد كالصبر العاجز لمعجز البصير حقيقة والاعمى في الجملة يقتضى أن التقليد لا يجب على اعمى العاجز وأنه يمتنع تقليد المجتهد البصير القادر المجتهد آخر ومقتضى ما بعد عن التوثيق جواز له كإسراء والذى اعتمده شيخنا الرملى أنها ان كانا عاجزين وجب التقليد أو قارئين تخيراً بين تقليد المجتهد والاجتهاد وهذا مستثنى من منع تقليد القادر على الاجتهاد المجتهد للشفقة هنا وبذلك فارق تقليد منع اعمى لغيره في الاوائى مالم يشجر (تنبيه) قال شيخنا معنى الاجتهاد الوراد أنه اذا فرغ من الورد صلى من غير بحث وفيه نظر والوجه خلافه لأن الورد سبب للاجتهاد تأمل ولنجسم العمل بحسب وجوبه كإيفاء الصوم وقياسه أن من صدقه مثله وقول النهج أنه كالخبر عن علم أى بصداء خبره لأنه يمتنع الاجتهاد حينئذ كإسراء (قوله فان يتقن) أو أخبره عدل أن صلاته كلها أو بعضها قبل الوقت سواء علم في الوقت أو بعده وتقييده بقوله وعلم بعده ببيان

(قول الشارح والرابع ان ما وقع في الوقت أداء الخ) الظاهر أنه على هذا بنوى الأداء فقط نظراً الى الافتتاح قاله المحب الطبري (قول الشارح وعلى القضاء بأتم الخ) عبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا والقضاء ومرجع الإشارة للتحقق (قول المجتهد بورد ونحوه) لو أخبره عدل عن عيان كروية الفجر طالما امتنع الاجتهاد ومنه أذان المؤذن في الصحوا إذا كان ثقة عارفاً وأما في يوم النعم فقد صحح التوثيق اعتاده خلافاً للرافعي قال الاسنوى لأنه لا يتقاعد عن الديك انتهى قلت ظاهر هذه العبارة أنه في هذه الحالة لا يمتنع عليه الاجتهاد (فرع) لو صلى من غير اجتهاد أعاد ولو ظن دخول الوقت وتبين وقوعها فيه (قول المجتهد في الاظهر) اعلم أن لنا خلافاً في التبيين وقوعها بعد الوقت أى تقع قضاء أم أداها والصحيح الاول فالأظهر ههنا مبنى على القضاء ووجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابلته مبنى على الاداء

ان الركة تشتمل على معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتكرير لها مجمل ما بعد الوقت تابعاً له بخلاف ما دونها والوجه الثاني ان الجميع أداء مطلقاً تبعاً لمساقي الوقت والثالث أنه قضاء مطلقاً تبعاً لمساقي الوقت والرابع أن ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء بأتم الصلي بالتأخير الى ذلك وكذا على الاداء نظر التحقيق وقيل لانظراً الى الظاهر للسند الى الحديث (ومن جهل الوقت) لنعم أو جسر في بيت معظم أو غير ذلك الاجتهاد بورد ونحوه (كخبراطة وقيل ان قدر على الصبر الى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد فقوله اجتهاد أى جواز ان قسر وجوباً ان لم يقدر وسواء البصير والاعمى (فان يتقن صلاته) بالاجتهاد (قبل الوقت) وعلم بعده (فرض في الاظهر) والثاني لاعتباراً بظنه فان علم في الوقت أعاد أى بخلاف كإفائه في شرح المنهيب (والا) أى وان لم يتقن الصلاة قبل الوقت بأن يتقنها في الوقت

لحل الخلاف كما ذكره ولتسميتها قضاء **﴿ فرع ﴾** يجب القضاء على من جهل وجوب الصلاة أو الصوم لأنه ليس عنرا فهو على الفور أيضا **﴿ قوله أول مرتين الحال ﴾** بأن لم يعلم أنها قبل الوقت أو فيه أو بعده أي ظن شيئا من ذلك أو شك فيه نعم إن غلب على ظنه أنها قبل الوقت وجب قضاؤها كما اعتمد شيخنا الرمي كالركن بعد الوقت هل صلى أولا بخلاف ما لو شك بعده هل عليه صلاة أولا وهذا يجمع بين التناقض ويفرق بأن الأول شك في الفعل والأصل عدمه والثاني شك في براءة ذمته والأصل براءة ما عدا ما ينظر في كلام النووي في أي الصورتين هما متأمل ولو قضى صلاة شك فيها ثم تبين أنها عليه لم يجز مقابلة ويجب قضاؤها وفيه بحث ولوملت قبل أن يظهر له الحال لم يقابل في الآخرة وإذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى ما لم يشقن فله قاله القاضي وهو الراجح فيذهب عند المتأخرين كشيخنا الرمي وأتباعه وقال النووي بقضي ما تبين تركه فقط على الأصح ثم قال ينبغي أن يختار وجه ثالث وهو أنه إن كان يصلي تارة ويترك أخرى ولا يصدقها كقول القاضي وإن كان تركه نادرا فهو مكافئه **﴿ قوله فلا يقضى ﴾** وإن وصل بعد فراغ صلاته إلى بل لم يدخل وقتها فيه كمن خلفه مطمئنا كمن أقام بعد فراغه من مجموعة مقصورة قاله شيخنا وفيه نظر بما قاله في الصوم أن له حكم البلد المنتقل اليه في جميع الأحكام وقاس على ما ذكره غير مستقيم وفي شرح شيخنا وجوب إعادة وهو واضح والمراد بالقضاء ما يشمل إعادة الإدخال ما لم يتبين في الوقت أنها وقعت قبله **﴿ قوله كالنوم والنسيان ﴾** هما متان للنوم ويمكن أن يكونا لغيره بأن حصل عن نحوه لم يوجب شرط نيم **﴿ قوله ويسن ترتيبه ﴾** أي البداية بأول مفاته وشمل ذلك ما سبق مفاته بغيره وهو كذلك لأن مراعاة الترتيب أولى بل قال شيخنا أنه لا تلام عليه إذا شرع في القضاء ولو أقصد صلاة عمدا لم يجب فعلها فورا على ما اعتمد شيخنا الرمي وقال شيخنا يجب فعلها فورا أو يتجه أن يقال بالفور بأن ضاق الوقت والأفلا وعليه يحمل التناقض للذكر واللام في حديث فليصلها للأمر وصرفه عن وجوب الفور بقدر الحديث الوادي وقد نازع فيه بأن التأخير في حديث الوادي لكونه كان به شيطان كما صرح به في الحديث فتأخيره ليفارقه لأجل ذلك لا يدل على عدم الفور يقتأمل **﴿ قوله للتأخير فإتة ﴾** يفيد أنه لا يقبل الثالث حيث كان يدرك

أو بعده أول مرتين الحال
(فلا) يقضى (ويبادر
بالقائت) وجوباً إن فات
بغير عنروندياً إن فات
بغير كالنوم والنسيان
مسارعة إلى براءة الذمة
(ويسن ترتيبه) كأن
يقضى الصبح قبل الظهر
والظهر قبل العصر
(وتقدمه على الحاضرة
التي لا يخاف فوتها) محاكاة
للإداء فإن خاف فوتها بدأ
بها وجوباً للتأخير فإتة
(وتكره الصلاة)

(قول الشارح أو بعده) أي ولا تضرية الإداء (قول الشارح إن فات بغير) حكى ابن كعب عن ابن بنت الشافعي أن غير المنور لا يقضى عملاً بمفهوم الحديث بن سني صلاة أو نائم عنها الخ قال الاسنوي وحكمته التغليظ وهو مذهب جماعة وقواء الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الإقليدوايده بأن تارك الأبعاض عمدا لا يسجد على وجهه ما أحوج إلى الجبر (واعلم) أن القاضي والمتولي والر وياني في بابصفة الصلاة صرحوا بأن من أقصد الصلاة صارت قضاء وإن أقصمها في الوقت لأن الحر وجهها لا يجوز قال الاسنوي وحينئذ يتجه أن يقال إن أوجبنا الفور لم يجز تأخيرها إلى آخر الوقت وإن لم يجز في جواز إخراجها عن الوقت الأصلي نظر ويتجه التمتع انتهى (قول المتن ويسن ترتيبه) أي ولا يجب وإن كان الوارد يوم الحندق هو الترتيب في قضائه **﴿ قوله ﴾** قياسا على الصوم قال الاسنوي ولأن الفعل الجرد لا يدل عندنا على سوى الاستحباب ولو فاته الظهر بغير العصر بغير عنر فالظاهر مراعاة الترتيب أيضا ويحتمل خلافه (قول المتن التي لا يخاف فوتها) صادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين والروضة بالاتساع والضيق لا بالقوت وعدمه **﴿ فرع ﴾** قال في شرح المنهبر إجماع الترتيب ولو فاتت الجماعة قال فيصلى أولا والثالث منفردا ثم إن أدرك الجماعة في الحاضرة صلاها أو الصلاة منفردا ومثله في زوائد الروضة في آخر صفة الصلاة واعترضه الاسنوي وأطال في ذلك ونقل عن البيهقي وغيره أنه يبدأ بالحاضرة **﴿ فرع ﴾** لو شرع في الثالثة ثم خلف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه بلزمه قضاؤها فلو قصاها ثم تبين أنها عليه لم يجز بل خلاف أقول فالمرتبة حتى مات فالظاهر أن ذلك

ترفع الشمس كرمح) و
بعد (العصر حتى تقرب)
للهي عنها في حديث
الشيخين وليس فيه ذكر
الرمح وهو تقرب وفي
الحرر وغيره وعند
طلوع الشمس حتى ترفع
كرمح وعند الاصفرار
حتى تقرب أي للهي عنها
في حديث مسلم السابق من
غير ذكر الرمح ولم يذكر
ذلك للصف كثيره مع
قوله في شرح الهمز ان
ذكره أجود رعاية
للاختصار فانه يندرج في
قوله بعد الصبح والعصر
أي لمن صلى من حين
صلاته ولم يصل من
الطلوع والاصفرار وأشار
الرافعي إلى ذلك بقوله بما
انقسم الوقت الواحد إلى
متعلق بالفضل وإلى متعلق
بإزمان (الإصلا) (سب)
كفائته فرض أو نفل أو
صلاة جنازة كما في الحرر
(د) صلاة (كسوف
ونحية) للسجد (وسجدة
شكر) أو تلاوة فلا تتركه
في الأوقات المذكورة لانه
صلى الله عليه وسلم فانه ركعتا
سنة الظهر التي بعده فقصاها
بعد العصر رواه الشيخان
وأجمعوا على صلاة الجنازة
بعد الصبح والعصر وقيل
غير ذلك مما ذكر عليه في
الفعل والوقت وحمل

من الحاضرة ركعة في وقتها وبصرح في الكفاية واعتمده شيخنا تبعا لشيخنا الرمي ومقتضى ما في الروضة
والشرحين أنه لا بد من إدراك جميع ما فيه واعتمده الطبراني وابن حجر وخرج بقوتها فوت جماعتها
ولو جمعة لم يترك غيرها وهو كذلك فاذا رأى أماما في حاضرة وعليه فائتة فالأفضل فعل الفائتة منفردا
ثم إن أدرك مع الإمام من الحاضرة شيئا فصله والافلا ولأن يحرم بها خلف الحاضرة أو يحرم بالحاضرة
مع الإمام لكن في الأول اقتضى في مقضية خلف مؤداة . وفي الثانية عدم الترتيب وفيهما خلاف
ولو شرع في حاضرة فتذكر فيها فائتة أتمها وجوابا وانسخ الوقت وكانت الفائتة بغير عذر ولو شرع
في حاضرة منفردا فرأى جماعة فله قبلها فنلا وقتصر على ركعتين إن لم يكن جاوزهما واتسع الوقت والا
فلا ولو شرع في فائتة متعديا ساعة الوقت فبأن يضيئه عن جميع الحاضرة وجب قطعها ولا يجوز قبلها نفلا
وان أم ركعتين وكان في التشهد لان اشتغاله ولو بالسلا فبوت جزءا من الوقت وهو حرام قاله شيخنا
واعتمده وهو الوجه ونقل عن شيخنا الرمي جواز قبلها نفلا ولم يرضه شيخنا فراحه (قوله) عند
الاستواء) ولو قد رآه كافي أيام السجالات أي لو صادف التحريم لم تنعقد لانه وقت ضيق (قوله) بعد الصبح
أي المؤداة المغنية عن القضاء وكذا يقال في العصر (قوله) كرمح) وهو قدر سبعة أذرع في رأي العين تقريبا
والافلا سافة طويلة لان الفلك الأعظم يتحرك في قدر النطق بحرف محرك أو أربعة وعشرين فرسخا
كباس (قوله) بعد العصر) ولو مجموعة تقدم ما على العتد (قوله) كثيره) أي كما لم يذكره غيره فبوت تابع
له وهذا ما قاله الأسنوي وإن خالفه ظاهر عبارة الشارح (قوله) إن ذكره أجود) لان من الطلوع إلى
الارتفاع ومن الاصفرار إلى الغروب متعلق بالزمان سواء صلى الصبح والعصر أولا (قوله) فقصاها بعد
العصر) أي وداوم على ركعتين في ذلك الوقت كما قالوا لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه اذا قبل شيئا
داوم عليه (قوله) وأجمعوا على صلاة الجنازة (الخ) أي سواء حضرت بعد صلاة الصبح أو العصر أو قبلهما
ولم يتحر فاعلها تأخيرها لأجل صلاتها في ذلك الوقت وأما الواقع الآن من قصد تأخيرها لأجل كثرة الجماعة
فلا يضرب (قوله) وقيل غير ذلك (الخ) أي وقيل على سنة الظاهر المقضية الثابتة بفعله صلى الله عليه وسلم وعلى
صلاة الجنازة الثانية بالاجماع غيرهما من نحو التحية ومما بها (قوله) لا سب لها) أي أصلا كالنافلة المطلقة وإن
لم يقصد تحريمها وإن نسي الوقت والحق بها لما سبب متأخر وسيد ذكره ركعتي الاحرام والاستخارة (قوله)
كرهية تحريم) هو المعتقد (قوله) فلا يحرم بها) أي على التحريم أو التز به أخذنا بما بعد لم تنعقد والحرمة على
التحريم ذاتية وعلى الآخر للتلبيس بالعبادة الفاسدة كما قاله ابن عبد الحق وغيره فراحه (قوله) وقيل تنعقد
أي على التز به أخذنا من التنبيه بقوله كالصلاة في الحام وفرق بأن تعلق الصلاة بالوقت لتوقفها عليه أشد
من تعلقها بالمكان لعدم ذلك وبأن النهي في الوقت راجع للذات والمكان لمنى خارج (قوله) وفي الروضة
(الخ) أشار إلى أن ما له سبب غير متأخر اذا تحريمه لا يتعدي أي مادام قاصد التحريم وإن خاف الوت فإن نسي
التحريم أو نذر كره لكن قصد إيقاعها للأجله أو أعرض عنه انقضت صلاته في ذلك كما اعتمده
الطبراني وهو واضح وإن زدد فيه شيخنا ولو قصد التأخير جاهلا لم يتحر فهل تبطل صلاته لوجود التحريم
أول الجاهل فيه فنظر وظاهر ما ذكر في النسيان الثاني (قوله) لا يملك التحية) فان قصد ما حفظ فلا تنعقد قال
شيخنا أومع غيرها لا تنعقد أيضا وكذا يقال في الثانية (قوله) وسجدة شكر) خرج سجدة التلاوة وإن

ينفقه في الآخرة كالوضوء احتياطا (قول الشارح والاستثناء في حديث أبي داود) فيه أيضا أن جهنم
لا تسجر يوم الجمعة (قول الشارح رعاية للاختصار) علة لقوله ولم يذكر ذلك للصف (قول الشارح) فانه
الضيق فيه يرجع لقوله ذلك (قول الشارح) لم تنعقد) قال بعضهم لان الأمر بالفضل لا يتناول جزئياته
المكروهة

التهى على صلاة لا سب لها وهي النافلة المطلقة وكرهتها كراهية تحريم عملا بالأصل في النهي وقيل كراهية تز به فلا يحرم بها لم تنعقد كصوم

وأصلها لودخل للسجدة في أوقات الكراهة ليصلي التحية فوجها أنقيسها الكراهة كما لو أخر الفاتحة ليقضيها في هذه الأوقات ولا تكرر صلاة الاستسقاء فيها على الأصح والثاني ينظر إلى أنها لا تقوت بالتأخير وتكره ركعتا الأحرار فيها على الأصح لأنه السب ولم يوجد وقد لا يوجد والثاني يقول السب إرادته وهي موجودة قال في شرح الهذب وهو قوي وسيأتي في صلاة العيد أن وقتها من طلوع الشمس وذكرها للساوري وغيره من ذوات السب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة الضحى على مافي الروضة وإن وقتها من طلوع الشمس فلا تكرر إن ارتفاعها ويسن تأخيرهما إليه كما سيأتي (والأصل في) حرم مكة) السجدة وغيره لاسب لها فلا تكرر (على الصحيح) لحديث يابن عبد مناف لا تمتعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح والثاني تكرر فيه كغيره قال والصلاة في الحديث ركعتا الطواف ولها سب

قرأ بقصد السجود في وقت الكراهة حرمت القراءة والسجود ولا تنقذ ولا يقصده فلا يسن وتنقذ (قوله) ولا تكرر صلاة الاستسقاء) وكذا صلاة الكسوف وإن تحرى فعلها لانهما صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عن سببها وهو أول التغير متقدم على صلاتها أو مقارن لها إن علم به وأوقع إحرامه مع أوله وقد يكون مقارن الوقت الكراهة والتحية كذلك والحاصل أن السب إن اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الأصح فهو أمان متقدم عليها ومتأخر عنها أو بالنسبة للوقت فمقدّم على مقارناتها أيضا (قوله) بأن السب إرادته (الخ) ورد بأن السب هو الإحرام والإرادة من ضروره بأنه لاسببه ذلك كانت الإرادة سببها امتنع النفل للطلق مطلقا سبق إرادته على الإحرام فأنال (قوله) فلا يكرهان) هو للتعبد في العيد والرجوع في الضحى لأن التعبد أن أول وقتها من الارتفاع وعدم الكراهة هنا في العيد من حيث وقت الكراهة لا ينافي كراهتها من حيث طلب تأخيرها كما يأتي في بابها (فتبينه) خرج بما ذكره من الأوقات الثلاثة أو الخمسة غيرها كوقت إقامة الصلاة بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وبعد غروب الشمس في الصلاة للفرب بوقت صمود الخطيب إلى المنبر فالصلاة في تلك الأوقات مكروهة كراهة تنزيه ومنعقدة وأما الصلاة حال الخطبة فحرام ولا تنقذ أجماعا ولو فرضا لا كرهت التحية ولو مع غير حاجتي لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنعت الصلاة مطلقا لعدم طلب التحية في غير المسجد (قائمة) قال بعضهم تكره الصلاة في سبع أماكن على الكعبة وعلى صخرة المقدس وعلى طور سيناء وطور زينا وعلى الصفا والروضة وعلى جمره العقبة وعلى جبل عرفات فليراجع (قوله) والثاني تكرر) وبه قال مالك وأبو حنيفة والتمتع عندنا أنها خلاف الأولى لا مكروهة خروجا من خلافها قال الهاملي وفيه نظر وتعميم الشارح في الحرم لغير المسجد دفع توهم إرادة السجود حده نعم يتجه أن الصلاة وقت الخطبة لا تنقذ في الحرم كغيره فراجعه والله أعلم

فصل في شروط وجوب الصلاة ومن تجب عليه وما يمتنعها (قوله) أنما تجب) أي يطلب فعلها وجوبا (قوله) كل مسلم) أي يقينا فلا واشتبه بصبيان مسلم وكافرو بلغام بقاء الاشتباه لم يطلب أحدهما بما يقال على هذا الناشئ من مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة إذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا الرمي في شرحه عن الأذري عن أبي لم يعلمه إسلام كضمار المالك الذين يصفون الإسلام بدارنا لا يؤمر بها لاحتمال كفره ولا بتركها لاحتمال إسلامه وقال الخطيب الوجه أمرها قبل بلوغه وجوب بها عليه بعده وهو ظاهر (قوله) بالغ عاقل) أي عالم الحواس وبلغته الدعوة فلا يطلب بهما من خلق أعشى وأصم وأبكم ولأمن لم تبلغه الدعوة ولا يجب على الأول القضاء إذا صحت حواسه بخلاف الثاني فيجب عليه القضاء فوراً كما مر إذا بلغته نسبتته إلى تقصير في حقه أن يعلم في الجملة ولا بد من أهلية الخطيب ليخرج التام والساهي والجاهل بوجوبها لعدم تكليفهم وجوب القضاء عليهم وجوب انعقاد سبب كإسائي

(قول الشارح كالصلاة في الحمام) الفرق بينهما أن تعلق الله بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة ودون أماكن مخصوصة وأيضا فالنهي في الوقت راجع للذات وفي المكان لمعني خارج كإيّن في الأصول (قول الشارح والثاني ينظر إلى أنها لا تقوت بالتأخير) ونظراً إلى أن سببها متأخر وهو الدعاء فكانت كهلاة الاستسقاء قال الرافعي ولصاحب الوجه الأول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستسقاء (قول الشارح فلا تكرر) قال الهاملي لكن الأولى أن لا يفعل خروجا من خلاف مالك وأبي حنيفة (قول الشارح والثاني تكرر فيه كغيره) قال الأسنوي ولأن الحديثين إذا كان كل منهما أعم من الآخر من وجه لا يقدم خصوص أحدهما على عموم الآخر إلا يرجح انتهى ولك أن تقول المرجح أن أحاديث النهي في هذه الأوقات دخلها التخصيص بخلاف هذا

فصل (قوله) أنما تجب الصلاة) هذه العبارة ترد على مفهومها سؤال تقديره إن عدم الوجوب إن أريد

عليه وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم صحتها لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تفرق في الأصول لتسكنه من فعلها بالاسلام وبخلاف الصبي والمجنون لعدم تكليفهما وبخلاف الحائض والنفساء لعدم صحتها لهما (ولا قضاء على كافر) اذا أسلم ترغيبا له في الاسلام (الا المرتد) بالجرفانه اذا عاد الى الاسلام يجب عليه قضاء ما فاته في زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تليظا عليه بخلاف زمن الحيز والنفساء عزيمة وعن المجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها (ولا قضاء على الصبي) ذكر اكان أو أنى اذا بلغ (ويؤمر بها السبع ويضرب عليها لعشر) لحدث أنى داود وغيره مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وهو حديث صحيح كما قاله المصنف في شرح المذهب قال والأمر والضرب واجب على الولي أبا كان أو جدا أو وصيا أو قيا من جهة القاضي وفي الروضة كاصلا يجب على الآباء والأمهات تعليم

(قوله لعدم صحتها) أي مع قصيره بعدم الاسلام كما سيذكره (قوله وجوب) مقاب (الخ) لان الكافر ولو حرىيا مطالب من الشارع بجميع الشرعيات وجوباً في الواجب وندياً في اللذوب وقيل بعدم خطاب الحربى لعدم ذمته (قوله) فلا تجب على الحائض وان نسبته في الحيض بدواء أو نحوه وتنب على الترك امتثالاً (قوله) ولا قضاء على كافر قال شيخنا الرملى أى مطالب فلو قضى لم ينقد وقال الحلي ب ينسب له القضاء وهو ظاهر وعليه فينبى أن يجرى في قضاء ما بأتى في قضاء الصبي فراجع (قوله) ترغيباً في الاسلام) اذ في وجوبه عليه تنفير له عنه ومشفقة شديدة واذا أسلم الكافر أثب على ما فاته في الكفر بما لا يتوقف على نية كصدقة وعتق (قوله) (المرتد بالجر) على التبعة أى فهو أولى وخرج بالمرتد المنتقل من دين إلى آخر قبل اسلامه فلا قضاء عليه على التعمد عند شيخنا الرملى والزايدى وفي قضاءه مامس (قوله) حتى زمن الجنون فيها) أى في الردة ان استمرت فلوحكم باسلامه تبعاً لأحد أبو به فلا قضاء ما بعد ذلك الحكم فتأمل (قوله) بخلاف زمن الحيض والنفساء فيها) ولومع الجنون خلافاً لما في المجموع وحمل شيخنا الرملى ما فيه على جنون سبق الحيض أو تأخر عنه ويراد فيه بذى الحيض من بلغت سن الحيض وفيه نظر ظاهر إلا أن يقال فيه خروج عن السهو الى التكرار وهو أسهل (قوله) (رخصة) أى لئله وهى السهولة والحفة لاصطلاحاً لانها الملقى بفعل المكلف (قوله) ولا قضاء على الصبي) أى واجب فينبدل قضاءه ما فاته في زمن التمييز ولو قبل سبع سنين وحكم قضاءه كأدائه من تعين القيام فيه وعدم جمعه فرضين بينهم وعدم وجوب نية الفرضية عند شيخنا الرملى ولا يقضى ما قبل زمن التمييز ولا ينقد لوفعه ويحرم عليه وفي كلامه اطلاق الصبي على الاثنى وهو من أسرار الامة (قوله) ويؤمر بها) مع التهديد لسبع أى بعد تمامها على التعمدان ميزاً لاف السبع وان ميزاً أيضاً والتمييز هنا أن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجى وحده كالصلاة في الامر والضرب سائر الشرائع الظاهرة ولومندوبة كالسواك أى ما يقتضه الولي ويدخل فيها ما توقف عليه كاطهاره للصلاة ويدخل فيها أيضاً ما لم يطلب منه قضاؤه مما بعد السبع كالاداء (قوله) (ويضرب عليها لعشر) أى من ابتدأها على التعمد عند شيخنا الرملى تبعاً للصميرى بفتح الميم على الاصح خلافاً للشيخ الاسلام لانها مظنة البلوغ (قوله) والضرب واجب على الولي) أى لاجل التأديب لالكونه عقوباً في تنقيح المكلف أى فهو بولاية المقصود منها التأديب فلا يشكل بما بأتى (قوله) (في الروضة الخ) أشار به الى أن المراد بالولي في بابيه الجنس وأن المراد هنا ولا بخاصة لشمولها للأمهات ولو مع وجود الآباء وأن أوفى الأول بمعنى الواو فيفيد طلبه من الامهات وان علون مع وجود الآباء وان قربوا وهو فرض كفاية في حق الجميع وبعدهم الزوج لكن في الامر لافي الضرب لان الضرب لحق نفسه لاحق الله ثم الوصي أو القيم ثم الملتقط والمستير والوديع ثم المسجون ولغير الزوج الضرب والفتية في التعلم كالزوج فله الامر بالضرب الامن حيث ان له التأديب فان وكه الولي فام مقامه ومن وجب عليه الامر وجب عليه النهى عن المحرمات ولوصفاته ومنهاتك القيام في الصلاة ولومقضية أو معادة كإمر بفرع ب إذا

به عدم وجوب المطالبة والعقاب معاورد الكافر وان أراد أحدهما فقط لم يلزم حكم الآخر مع ورود الكافر أيضاً على تقدير ارادة الثاني ذكره الاسنوى (قول الشارح اذا أسلم ترغيباً في الاسلام) ويناب على القرب التي لاحتاج الى نية كالتعلق (قول المتن الالمرتد) بفرع ب لو انتقل النصرانى الى اليهود مثلاً لم أسلم فإظهاره انه لا قضاء في مدة اليهود أيضاً (قول الشارح تليظا عليه) أى ولانه التزم الصلاة بالاسلام فلا تسقط عنه الماردة كحقوق الآدميين بفرع ب لو أسلم أبوه في حال جنون الولد من الردة فإظهاره انه لا يقضى من الآن لانه جنون في زمن الاسلام المحكوم به تبعاً (قول الشارح) ذكر اكان أو أنى) ظاهره اطلاق الصبي على الاثنى وبه صرح الاسنوى نقلاً عن اللغة (قول المتن ويؤمر بها الخ) يؤمر أيضاً بقضاء ما فاته بعد السبع الى البلوغ فاذا بلغ لم يؤمر بذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام ثم انه لا بدنى بلوغ السن للذكور من التمييز فلا

بلغ الصبي رشيد اسقط الطلب عن الأولياء والاستمرار وأجرة تعليمه ولولم يندوب في ماله ثم على الأب ثم على الأم ويجب تعليمهم ما يضطرون اليه من الأمور التي يكفر جاحدها ومنها أنه صلى الله عليه وسلم أبيض مشرب بحمرة قولة بمكة وبث فيها وهاجر إلى المدينة ومات بها ودفن فيها (قوله ولا قضاء على شخص ذي حيض أو نفاس) أي لا قضاء مطلوب منهما اتفاقا فيكره لكل منهما القضاء وقال شيخنا الزملي وبتعدقوله وتيقم نفلا مطلقا فلها جمع صلوات منه بقبم كإمر وهل تجب فيه نية الفرضية راجعة وأجاب عن استشكله بعدم الانعقاد في الاوقات المكروهة على القول بالكرهية بفساد الوقت هناك وفيه نظر قوي وقال شيخنا الزملي كالحطيط بالكرهية وعدم الانعقاد كإمر عنه في الحيض وقدر الشارح لفظ شخص ليصح عطف الانغماء والجنون عليه (قوله أو جنون أو اغماء) أي لا قضاء واجب عليهما فينبط لهما القضاء ويجب فيه ما في الاداء من قيام وغيره كإمر في الصبي وإنما واجب قضاء صوم يوم استغرقه الانغماء لعدم تكرره فلا مشقة فيه واستشكل طلب القضاء هنا مع عدم طلبه من الصبي غير اللبذ وأجيب بأن الكلام هنا فيمن وصل إلى سن التمييز كسبع سنين فأكثر على العمد وقيل الكلام هنا فيمن سبق له تمييز وقيل فيمن سبق له تكليف وقيل فيمن وصل إلى سن التكليف وهو الوجه الوجهية ومحل عدم القضاء في الجنون والاغماء والسكر في غير التعدى بها بعد البلوغ ولم تقع فيها تعدى به والاوجب القضاء فيها ومنها الواقع في نحو جنون بلا تعدى ردة أو في سكر بعد فيقضى ما انتهى اليه زمن الردة أو السكر لا ما بعده فقوله لم يسكر مثلاً بعد من جن بلا تعدى في زمن السكر لا زمن جنونه بعده بخلاف زمن جنون المرتد لان من جن في ردة مرتد في جنونه حكماً ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً انتهى كلام ساقط منها نفات والفرق المذكور فسد لان زمن الجنون الذي لا يقضى هو ما اتصل بالسكر لا ما وقع فيه كأن الجنون في الردة إنما يقضى ما انتهى اليه زمن الردة فقط لا ما بعده كإلو أسلم أحد أصوله في زمن جنونه للحكم بإسلامه تبعاً كإمر فهم في الحكم سواء حتى لو كان له أصل مسلم قبل جنونه لم يقض من زمن الجنون شيئاً فمأتمل وافهم في تنبيه بمقتضاه كلامهم من دخول كل من الجنون والاغماء والسكر على مثله أو غيره منها يرجع فيه أهل الخبرة وحديثنا ينظم منها صور كثيرة تدل على ما ذكرناه وبين صورة لان كلامنا الثلاثة ما يتعدى ولا وكل منها ما في ردة ولا فنهذا اثنتا عشرة صورة وكل منها ما مع مثله أو مع غيره فهي مائة وأربع وأربعون صورة بحسب الضرب والممكن تصويره منها ست وستون صورة بحسب العقل والواقع منها ما يقول أهل الخبرة به وحاصل الحكم فيها أن ما وقع منها في ردة وانفرد بالتعدى أو اجتمع مع متعدى به أي بضمن مثله أو غيره منها واجب فيه القضاء وإن كان بغير تعدى سواء انفرد بعدم التعدى أو اجتمع مع غيره متعدى به من مثله أو غيره لم يجب فيه القضاء وأنه إذا اجتمع ما متعدى به وغيره وجب قضاء زمن التعدى به سواء أسبق أو تأخر والله العليم والمهم (قوله الأسباب) كان الأولى التعبير بالوانع لان المراد موانع الوجوب كالصلا موانع المحبة الآن براد أسباب المنع وهو بعيد (قوله قدر تكبيرة) أي فأكثرت إلى قدر زمن لا يسعها فهو مساو لوقت الحرمة ولا بد أن تصل ذلك بالحال ومن وقت

أولادهم الطهارة والصلاة
بعد سبع سنين وضربهم
على تركها بعد عشر سنين
(ولا) قضاء على شخص
(ذي حيض) أو نفاس إذا
طهر (أو جنون أو اغماء)
إذا أفاق (بخلاف) ذي
(السكر) إذا أفاق منه فإنه
يجب عليه قضاء ما فات من
الصلاة زمنه لتعدي به بشرط
السكر فإن لم يعلم كونه
مسكراً فلا قضاء (ولو زالت
هذه الأسباب) أي الكفر
والصبا والحيض والنفاس
والجنون والاغماء (و) بقي
من الوقت تكبيرة (أي
قصرها) (وجبت الصلاة)
لادراك جزء من الوقت

يكنى أحدهما قال الأسنوي والتعليم والضرب عليه بشرعان بمجرد التمييز كما هو المعمود الآن من المملكين
(قول المتن ولا ذي حيض) أي ولونسببت بخلاف الجنون إذا نسببت في حصوله ومثله الاغماء (قول المتن
أو جنون) وذلك لانه ورد النص في الجنون أعني حديث رفع القلم عن ثلاث وقبس على الجنون من في معناه
والاصل أن من لا تفرمه العبادة لا يفرم قضاءها خرج التام والناسي لحديث من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها
إذا ذكرها فبيق من عدا على الاصل في فرع ذكر ان الصلاة والنوى في طيقهما معان البيضاوي في
شرح البصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للعجلي أنه مكروه وكذا في البحر قال بكره
للحائض ويستحب للجنون والمغنى عليه (قول المتن بخلاف السكر) أي ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف

التي بعدها فإن لم يتصل به لم يعتبر إلا أن كان قدر اربع الصلاة وطهرها فإن وسع التي قبلها أيضا وجبت أن كانت تجمع معها (قوله) كما يجب على السافر (الخ) مقتضى هذا التنبيه الوجوب بدون قدر تكبيرة وأجاب عنه ابن حجر بما حاصله أن ما كان أقل من التكبيرة غير محسوس فيتمنى الوقوف عليه أنيط الحكم بقدر محسوس بخلاف الربط في صلاة السافر فإنه يوجد بأي جزء منها وفيه بحث فتأمل (قوله) أخف ما يقدر عليه أحد يفيد أنه لا يعتبر الوسط المعتدل ولا فعل الشخص نفسه وسيأتي ما فيه (قوله) كأن الجمعة (الخ) وأوجب بأن ما هنا فوات أصل وما في الجمعة فوات وقت أو بأن ما هنا ادراك اسقاط وما في الجمعة ادراك أثبت فاحتيط في كل منها أو يقال ما هنا فوات بغير بدل فاكثفي الوجوب فيه بالقدر اليسير بخلافه في الجمعة فتأمل (قوله) بل لا بد (الخ) مقتضى تليل هذا القول اشتراط ادراك قدر زمن طهارة الأولى في وقتها أيضا وظاهر ما سيأتي من أنه لا يشترط في الوجوب على القولين ادراك ذلك بخلافه فتأمل (قوله) ركعتين للسافر قال شيخنا إن لم ير إلا أنما والا اعتبر قدر أربع ركعات وقال بعض مشايخنا الوجه اعتبار ركعتين في حقه مطلقا بدليل أنهم اعتبروا أخف ما يقدر عليه أحد كما مر وأنهم اعتبروا في الفرض قدر وجبته فقط لا مع سنه كالسورة والقنوت فراجع (قوله) ويشترط فيه أي في الوجوب والاستقرار أيضا امتداد زمن السلامة في وقت الثانية أي امتداد متصل كما يشير إليه لفظ الامتداد فيخرج ما لو خلا قدر الطهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر أنه لا وجوب وبالله مال شيخنا واعتمده فراجع (قوله) زمن مكان الطهارة (والصلاة) أي قدر زمن الواجب من طهارة الحدث وإن تعددت ومن طهارة الخبث وإن كثرت ومن أفعال الصلاة وأقوالها الواجبة ولا نظر لما كان تقديم الطهارة من نحو الصبي والكافر على التمسك عند شيخنا وهذا يقتضي اعتبار كل شخص بمحاله فتأمل وقول ابن حجر إن اعتبارهم هنا من الطهارة الممكن تقديمها من نحو الصبي وعدم اعتبارهم فيها بأي مشكل انتهى مردود بأن زمن تلك الطهارة لم يتغير من وقت الصلاة التي وجبت في المعلن وأما زمن الطهارة المعتبر هنا من وقت الصلاة الثانية لأجله لا لأجل الأولى المذكورة منها قدر التكبيرة تأمل فإن المعلن سواء ولا بد مع ذلك من الحلو من اللوان قدر المؤداة وطهرها فلما أدرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة قدر ما يسع ركعتين لم تجب واحدة من الثلاث أو قدر ثلاث ركعات أو أربع ركعات وجبت المغرب فقط أو قدر خمس أو ست وجبت المصرا أيضا على السافر دون المقيم أو قدر سبع أو ثمان أو تسع أو عشر وجبت الظهر أيضا على السافر أو قدر إحدى عشر ركعة فأكثر وجبت الثلاثة على المقيم أيضا ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعة ومن وقت المغرب قدر ثلاث ركعات وجبت المغرب فقط فلو كان قد شرع في العصر وقعت له نفلا مطلقا بقيت المغرب في ذمته ولو أدرك من وقت العصر ركعتين ومن وقت المغرب كذلك لم تجب واحدة منها فإن كان قد شرع في العصر وقت نفلا أيضا قاله شيخنا الرمي وأتباعه فراجع ويقاس بهذا ادراك الزمن في وقت الصبح بعد ادراك جزء من وقت العشاء (تنبيه) فداعتبروا وقت الطهارة وتسكونا عن وقت الستر والاجتهاد في القنوت ونحو ذلك ولعله لشدته احتياج الصلاة إلى الطهارة دون غيرها بدليل وجوب إعادة فيها مطلقا (قوله) بالنسب أي بآبائه لأنه الممكن في الأصل وقد يتصور بالتي فيها إذا أحس به في قصة الذكر ولم يخرج إلى الظاهر فنه من الخروج

ما لو جهل حاله (قول الشارح) أخف ما يقدر عليه أحد) ظاهره أنه لا يعتبر فعل الشخص نفسه (قول الشارح) كأن الجمعة (الخ) أي ولم يفهم حديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وردة القنوت بأن المفهوم لا يفيد عدم الزوم وإنما يفيد أنها لا تسكون مؤداة (قول الشارح) وثلاث للمغرب أي ثلاثة للمغرب في آخر وقت العشاء زيادة على التكبيرة في آخر وقت العشاء (قول الشارح) زمن من مكان الطهارة لو زال الصبا آخر الوقت ثم اعتراه جنون مثلا بسع من يسع الفرض فقط فينبغي لزومه لأن الطهارة يمكن

كما يجب على السافر الاتهام باقتدائه بمقيم في جزء من الصلاة (وفي قول يشترط ركعة) أخف ما يقدر عليه أحدا أن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة (والظاهر) على الأول (وجوب الظهر بأدراك تكبيرة آخر) وقت (المصرو) وجوب (المغرب) بأدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لأن وقت الثانية وقت الأول في جواز الجمع فكذا في الوجوب والثاني لا تجب الطهر والمغرب بما ذكر بل لا بد من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم وركعتين في السافر وثلاث للمغرب لأن جمع الصلاتين للمحقق به أنها تتحقق إذا تمت الأولى وشرع في الثانية في الوقت ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بأدراك جزء مما بعدها لا لتقاء الجمع بينهما ولا يشترط في الوجوب ادراك زمن الطهارة ويشترط فيه امتداد السلامة من اللوان زمن إمكان الطهارة والصلاة (ولو بلغ فيها) بالنسب

بأسا كما يحائل مثلافاته بحكم بياوغه ويتم صلاته ويجرى فيها ما في البلوغ بالنسب ولا يجب عليه غسل حتى لو قطع الذكر وفيه المني لم يجب الغسل أيضا ما لم يمر زمن المتصل بالبدن شيء ولو يسيرا كما مر فتأمل (قوله واجزأته) ولو مجموعته مع التي قبلها أو كانت التيميم وإن لم ينو فيها الفرضية على ما اعتمده شيخنا الرمي فلا تجب عليه إعادتها ولا يجب عليه الجمعة لو أدركها نعم يندب له فعل الجمعة حينئذ وينبغي انعقادها به لو كان من الأربيعين (قوله ولا تجزأته) أي على هذا القول كالحج وفرق بأن الحج وظيفة العمر فاعتبر فيه الكمال والكمال الصبي العبد إذا عتق بعد أن شرع في الظهر ولو في يوم الجمعة قبل فعلها فلا تجب عليه وإن أمكنه فعلها نعم يندب له فعلها حينئذ كما مر (قوله والثاني تجب) فيه ما تقدم (قوله لو قوعها حال نقصان) أي وطرو السكال في أثناء الوقت مثله في أوله وعلم من ذكره الجيئ أن المراد بالإعادة في هذه والتي قبلها على القول بالجواب الرجوح وعلى التدب الاعتماد ما يعم ما بعد الوقت وفيه نظر لأننا إن كانت من المأذنة في صلاة الجمعة فشرطها الوقت أو ما يطلب قضاءها منه فهذه ليست مقضية لأنه فعلها قبل بياوغه فراجعه وخرج بالصبي الحنفي إذا أصبح بالآة وكورة ولو بعد فعل الظهر فتجب عليه الجمعة أن أدركها لتبين أن من أهل وجوبها ويجب عليه إعادة الظهر إن لم يدرك الجمعة (قوله أول الوقت) هو قبل لصحة الحكم بكون الظهر يمكن تقديمه وخروج الحلو في أثناء زمنه لا يسع الفرض وظهره متصلا كما مر في أول من عدول شيخ الإسلام عنه إلى الأثناء لشموله للملحوظ ذلك القدر في أزمته متعددة كأن أفاق قدر الطهارة ثم جن ثم أفاق قدر ركعتين ثم جن ثم أفاق قدر ركعتين أيضا من جن ولا ينبغي الرجوع في مثل ذلك لما مر من شرط اتصال الحلو والملاوخل في نحو وسط الوقت قدر الفرض فقط فانه يقتضي الرجوع إن كان الظهر مما يمكن تقديمه وليس كذلك خلافا لما يقتضيه كلامه في شرح الروض ولأنه يلزم استدراك ما زاده بقوله وظهر لا يمكن تقديمه فتأمل (قوله أخف ما يمكنه) كذا عبر هنا وهو يقتضي اعتبار فعل نفسه وقال فيما مر أخف ما يمكنه أحدهو لا يقتضي ذلك وقد يوجه بقوله ههنا لو شرع في الصلاة أو الوقت لأمكنه أن ياتى بها قبل طرو المانع وهو صريح في اعتبار فعل نفسه بخلاف ذلك فتأمل وقال بعض مشايخنا ينبغي اعتبار الوصل المعتدل من فعل غالب الناس في ظنه حتى لو شك في أدراك ذلك لا يلزمه فراجع (قوله فإن لم تجزأ طهارته قبل الوقت الخ) هذا يفيد أن الكلام فيمن حصل له ذلك أول الوقت وكان قبله من أهل الصحة فانظر مع ما مر (فصل في كيفية الاذان والاقامة) وحكمهما وما يطلب فيهما وما عجز بعضهم بالباب وهو أنسب لأنه ليس من أجزاء الصلاة والاذان من آذن بعد الهزمة أو آذن بتشديد الدال بمعنى أعلم ويقال له التأييد والاذان لغة الاعلام واصطلاحا ألفاظ مخصوصة يعلم بها دخول وقت الصلاة والاقامة لغة كالأذان وشرعا ألفاظ مخصوصة تقال لاستنهاض الحاضرين لفعل الصلاة وما حاق للصلاة على القدمين للتبديع باليقول لا وقت وينبغي على ذلك أن المسافر المؤخر هل يؤذن للأولى في وقتها (قوله أي كل منهما) هو تأويل لصحة الاخبار بتقديمه على زوال المانع بل ينبغي جريان مثل ذلك في زوال الكفر لان الطهارة ممكنة بأن يسلم هذا ولكن قضية اللين والشرح خلاف ذلك (قول اللين وأجزأته على الصحيح) أي لانه مأثور بها مضروب عليها وقد شرع فيها بشرائط فلا يضر تغير حاله إلى الكمال كما بعد إذا شرع في الظهر يوم الجمعة عتق قبل أتمامها وقبل فوات الجمعة (قول اللين فلا إعادة على الصحيح) لا يقال هذا نقل فكيف يسقط الفرض لا نقول أجيب بأنه مانع من تعاقب الفرض لا لمسقط (قول الشارح لعدم التحكم من فعلها) أي وكالو هلك النصاب قبل التحكم من أدائه

فصل الاذان والاداء في اللغة الاعلام يقال آذن بشيء أو ذلوا تأذينا وأذنا أعلم به وأذان من الله ورسوله إلى الناس أي أعلمهم والاذان بفتح الهمز والدال الاستماع (قول اللين والاقامة) سميت بذلك لأنها

(أتمها) وجوبا (وأجزأته) على الصحيح (والثاني لا يجب أتمامها بل يستحب ولا تجزأته لا بدتها في حال نقصان (أو) بلغ (بها) في الوقت بالنسب أو الاحتلام أو الحيض (فلا إعادة على الصحيح) والثاني تجب لو قوعها حال نقصان (ولو حاضت) أو نفست (أو جن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغرقه ما ذكر (وجبت تلك) الصلاة (إن أدرك) من عرض له ذلك قبل ما عرض (قدر الفرض) أخف ما يمكنه لتسكنه من فعله بأن كان متطهرا فإن لم تجزأ طهارته قبل الوقت كالتيميم اشترط أدراك زمن الطهارة أيضا (والا) أي وإن لم يدرك قدر الفرض (فلا) تجب تلك الصلاة لعدم التحكم من فعلها (فصل الاذان) بالجمعة (والاقامة) أي كل منهما

(سنة) مؤكدة لمواظبة السلف والخلف عليها (وقيل فرض كفاية) لأتهما من شائر الاسلام الظاهرة فان اتفق أهل بلد على تركها قولنا على الثاني دون الأول (وإنما يشرعان للمكوبة) دون (١٢٥) النافلة (و يقال في العيد ونحوه)

كما تشرع فيه الجماعة كالسكوف والاستسقاء والتراويج (بالصلاة جامعة) لوروده في حديث الشيخين في السكوف ويقاس به نحوه ونصب الصلاة على الاغرام وجامعة على الحال كما قاله في الدقائق (والجسد نديه) أى الأذان (للتفرد) بالصلاة في صحراء أو بلدان لم يبلغه أذان المؤمنين وكذلك بلغه كما صححه المصنف في التحقيق والتفتيح والأصل فيه الحديث الآتي والقديم لا ينسب له لأن المقصود من الأذان الاعلام وهو منفصل في التفرد قال الرافعي بمد ذكر القولين كالوجيز والجمهور اقتصر وأعلى أنه يؤذن ولم يتعرضوا للخلاف وأصح في الرخصة بترجيح طريقتهم واكتفى عنها ناهيك الجدي للحرر ويكفي في أذانه اصباح نفسه بخلاف أذان الاعلام (ويرفع صوته) بنادى وبى البخارى عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صصمة أن أبا سعيد الخدرى قاله انى أراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك أو باديته فاذا نزلت للصلاة

(قوله سنة) أى على الكفاية حتى غير التفرد وكذا في حقهم وتعين ما عليه عارض كحالة الجنازة وقيل سنة عين في حقهم وقال شيخنا في شرحه لا بد في البلدان ظهور الشارع ولومع تعدد احتياج اليه (قوله لمواظبة السلف والخلف عليها) هو دليل للتأكد لا لزوم السنة وقيل دليل للسنة فقط والثا كيد من القول بالوجوب بعده فأنما (قوله وقيل فرض كفاية) أى للجماعة فقط (قوله وإنما يشرعان) أى نداء أو وجوباً فهو جار على القولين وأول ظهور مقرر وعينهما في السنة الأولى من الهجرة في المدينة الشريفة فلا ينافي ما قيل ان جبريل أذن وأقام بيت المقدس لصلاته ﷺ بمن فيه ليلة الاسراء ولا ما قيل انه ﷺ رآها ليلة المعراج في السماء على أن رؤيته لهما لا تقتضى مشر وعينهما قيل وبذلك يعلم أنهما ليسا من خصائص هذه الامة فراجع (قوله للمكوبة) أى من الجنس كما يؤخذ بما يأتي لأن اسم المكتوبة خاص بهما عند الاطلاق وأولها المرادة في الاطلاق فهم المباحق أصالة كما مر فلا يراد طلب الأذان في أذن من ساء خلقه ولو بهيمة أو الغنوم أو المصروع أو الضبيان أو عند مزمج الجيش أو على الحرير أو وقت قول التيسلان وطلبهما معا خلف المسافر وفي أذن الولود (قوله دون النافلة) ومنها المعادة وكذلك المنزورة وصلاة الجنازة فيكرهان في جميع ذلك (قوله ويقال) أى بدلا عن الإقامة أصالة على التعمد فهو مرة واحدة عند ارادة الجماعة الفعل فلا يراد عدم طلب ذلك للتفرد (قوله في العيد) أى اذ اقبل جماعة (قوله ونحوه) أى العيدين في كل نفل تطلب فيه الجماعة اذا أراد بفعله جماعة فخرج صلاة الحنارة قال شيخنا ويندب في كل ركعتين من التراويح لأتهما كصلاة مستقلة وكذلك من الوتر ونحوه اذ اقبل كذلك فراجع (قوله الصلاة جامعة) ومثله هلموا الى الصلاة أو الى الفلاح أو الصلاة برحمة الله ونحو ذلك (قوله ونصب الخ) أى في غير عبارة المصنف لتعين الرفع فيها نابة عن الفاعل ويجوز رفعهما على المتبادر والخبر ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه على ما ذكر (قوله أى الأذان) دفع بذلك عود الضمير لكل الوجه لجران الخلاف في الإقامة وليس كذلك (قوله للتفرد) أى الذكر كما يأتي (قوله وكذا ان بلغه) أى اطلب له الأذان لنفسه وان بلغه أذان غيره الا ان سمع الأذان من محل وقصد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يطلب له الأذان فيه (قوله واكتفى عنها) أى طريق الجمهور بذلك الجدي بدول وجهه أن القائل بالجد يدعي قد يكون نافيا للقديم فهو قاطع وقد لا ينفيه فهو حاك وقيل غير ذلك (قوله ويرفع صوته) أى المؤذن التفرد زيادة على ما يسمع نفسه المذكور قبله بوطئته وقيل المؤذن مطلقا (قوله قاله) أى لعبد الله بن عبد الرحمن وقيل لعبد الرحمن كاقبل عن الشافعي رضي الله عنه (قوله سمعت ما قلته لك) وهو انى أراك تحب الخ بخطابى بل من رسول الله ﷺ كما يأتي (قوله وأوردوه) أى ذكر الماوردي والامام والقرائى التمدث المذكور بلفظ يدل على أنه من لفظ النبي ﷺ على حسب فهمهم ولفظ الماوردي أنه صلى الله عليه وسلم قال

تقيم الى الصلاة (قول المتن سنة) أى وليس ابفرض لأن النبي ﷺ لم يأمر بهما في حديث الاعرابى السى صلاته مع ذكره الموضوع والاستقبال والقائل بالفرضية استدلل بحديث فليؤذن اسمك أحدكم (قول المتن للمكوبة) أى من الجنس (قول الشارح) مما تشرع فيه الجماعة أى الا لجارية لأن الشيعة حاضرون ولا ترد على التهاج لأنها ليست نحو العيدين ثم الأذان والإقامة في هذين مكر وهان (قول الشارح أى الأذان) استر زعن الإقامة فانها متدوية له على القولين كما سينبه عليه الشارح رحمه الله فبيل قوله و بقم للغاتة (قول الشارح وأصح الخ) أى بخلافه فانها وان انصبحت فداشار اليه (قول المتن ويرفع صوته) الضمير فيه يرجع للتفرد من قوله والجديد نديه لا للتفرد (قول الشارح ليظهر الاستدلال) الأحسن أن يجعل هذالة

فأرفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهده يوم القيامة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أى سمعت ما قلته بك خطابى كما فهمه الماوردي والامام والقرائى وأوردوه باللفظ الدال على ذلك ليظهر الاستدلال به على أذان

للتفرد ورفع صوته وقبل
ان ضمير سمعته لقوله
لا يسمع الى آخره فقط
(لا يمسجد وقعت فيه
جماعة) قال في الروضة
كأصلها وانصرفوا أي فلا
يرفع في ذلك للثلاثين
السامعون دخول وقت
صلاة أخرى سبأ في يوم
التم وذكر السجدة جرى
على الغالب ومثله الرباط
ونحوه من أمكنة الجماعة
ولو أقيمت جماعة ثانية في
السجدة من لم الأذان في
الأظهر ولا يرفع فيه
الصوت خوف اللبس على
السامعين وتسبب الإقامة في
الستين على القولين
فيما (وبقية لفاتة) من
يريد فعلها (ولا يؤذن) لها
(في الجديد) والقديم يؤذن
لها أي حيث تفعل جماعة
ليجتمع القديم السابق في
للؤداة فانه اذا لم يؤذن
للتفرد لها فالفاتة أولى
كما قاله الرافي وعلى ما تقدم
عنه من اقتصار الجمهور
في المؤداة على أنه يؤذن
يجري القديم هنا على
اطلاقه ويدل للجديد
حديث أبي سعيد الخدري
أنه ^{عليه السلام} فانه يوم الخندق
الظهر والمصر والغرب فدا
بلا لا فامرهم فأقام الظهر
فصلاتهم أقام العصر فصلها
ثم أقام المغرب فصلها ثم أقام

لأن سعيد الخدري أنك رجل يحب التعم والبادية فاذا دخل وقت الصلاة فأذن وارف صوتك بالنداء فانه لا يسمع
مدى صوت المؤذن جن ولا ناس ولا شيء الا شهده يوم القيامة (قوله) وقبل ان ضمير (الخ) وهذا ما ذكره
الشافعي رضى الله عنه وفيه الدلالة على نده للتفرد فان طلب رفع صوته به مستلزم لطلبه (قوله) لا يمسجد
(الخ) أي لا يرفع صوته بالاذان لنفسه في مسجد ملت فيه جماعة وانصرفوا كافي الروضة وسبأ في
في الشارح الاشارة الى أن التفرد والسجدة لجماعة جرى على الغالب وكذا الانصراف ووقع الصلاة
أخذنا من التعليق بقوله ثلاثين السامعون ولو غير الصليين أو غير المنصرفين (قوله) دخول وقت صلاة
أخرى ان كان هذا الأذان قريبا من آخر الوقت أو عدم دخول وقت تلك الصلاة قبله ان كان قريبا من
أوله (قوله) من لهم أي للجماعة الثانية وان لم تنصرف الجماعة الأولى أو كانت الجماعة مكروهة (قوله)
ولا يرفع فيه أي الأذان للجماعة الثانية الصوت فوق ما يسمعون (قوله) خوف اللبس على السامعين من
توهم مأمور والمراذ أن شأن ذلك اللبس فلا يرد مالهم يمكن هناك الاعراف (قوله) وتسبب الإقامة في
الستين) وهما مسئلة التفرد في كلام الصنف ومسئلة الجماعة في كلام الشارح (قوله) من يريد فعلها
أي عند ارادة فعلها سواء الذكر وغيره (قوله) ولا يؤذن أي الذكر كالمال لأن الأتي لا يطلب منها الأذان
مطلقا كما يأتي (قوله) ليجمع القديم السابق فيه اشعار بأن القديم هنا غير القديم الأول وحينئذ فلا حاجة
لقوله ليجمع الخ لاحتمال أن القديم هنا يقول بنده للتفرد في المؤداة فان كان هذا هو الأول فكان
للتناسب أن يقول لانه لا يقول بنده للمنفرد في المؤداة فالفاتة أولى فتأمل وافهم (قوله) وعلى ما تقدم
عنه أي عن الرافي الموافق لما في الوجيز (قوله) من اقتصار الجمهور وهي الطريقة القاطعة لنافية للقديم
هناك الموافقة للجديد من الحاكبة (قوله) فانه يوم الخندق (الخ) ولم يصل صلاة الخوف لانه لم تكن شرعت

لا ورواه يمكن أن يجعل علة لقوله أي سمعت (قول المتن) لا يمسجد وقعت فيه جماعة) قال الاسنوي
التقيد بالمسجد يقتضي أنه يرفع في غيره وكان سببه شدة الاعتناء في الساجد بأمر الأذان فيكون
الايهام فيها أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلأن الأذان قبلها لا يستحب لانه مدعو بالاول
اتهى وهذا الكلام يقتضي أن قولهم في المنفرد يؤذن وان بلغه أذان غيره يجب حمله على منفرد يرد
الصلاة بداءة الجماعة أو يصلى في غير المسجد وفيه نظر (قول الشارح) ولو أقيمت (الخ) لا يقابل عن
هذا قول النهاج ويرفع صوته لا يمسجد الخ لا نأقول ذلك في المنفرد وقوله ولا يرفع فيه صوته يستثنى الرفع
بقدر ما يسمع الحاضرون فانه شرط في الأذان للجماعة كما شترعه (قول الشارح في الستين) أي هذه
ومسئلة الجديد وقول الشارح في الاظهر توجيهه مقابله أن كل واحد من الجماعة الثانية مدعو بالأذان الاول
وقد حضروا فكان أن الجماعة الأولى اذا حضروا لا يطلب منهم اعادته كذلك الثانية لاشتراك الجميع في
الدعاء بالاول ووجه الاظهر ظاهر والله أعلم (تنبيه) قد استفدنا من هذا الكلام أن أجاد الجماعة
بالاول قبل اقامتها لا يطلب منهم أذان لانهم مدعوون بالاول وهو كذلك لكن قالوا ان التفرد يؤذن وان
بلغه أذان غيره وذلك بعمومه يشمل ما لو حضر للمسجد بعد سماع الأذان يصلى منفردا وقسلف ان
الاسنوي قال في قول النهاج وقعت فيه جماعة ان قيد الوقوع مخرج ما قبله فلا يستحب له الأذان لانه مدعو
بالاذان الاول اتهى وقد يجعل هذا على مر بد الصلاة مع الجماعة لكن يمنع منه أن كلام النهاج في المنفرد
(قول المتن) وبقية لفاتة) أي اتفقا (قول الشارح) أي حيث تفعل جماعة) يقتضي ان التفرد لا يؤذن
للفاتة لافي الجديد ولا في القديم ويكفي قوله قلت القديم أظهر خاصا بالجماعة نعم على طريق الجمهور
لا اشكال (قول الشارح) على اطلاقه أي فليقبل الفعل لجماعة وذلك لأن ما على به التقيد من قوله ليجمع
القديم الى آخره لا يأتي على هذا التقدير

الشاء فصلا هرواه الشافعي وأحمد في مسنديهما باسناد صحيح كرقاله في شرح الهذب واستدل في الهذب بتقديم محدث ابن مسعود في ذلك أيضا وفيه فامر بلا فاذن ثم أقام فضلى الظاهر ثم أقام فضلى العصرالى آخره رواه (١٢٧) الترمذى في فقهه يادة علم بالأذان على الاول

فقدم عليه ثم ظهر أنه
منقطع فان الراوى عن ابن
مسعود وهو ابنه أبو عبيدة
لم يسمع منه كقالة الترمذى
لصفره فقدّم الاول عليه
فى الجديده (قلت القديم
أظهر والله أعلم) لحديث
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
نام هو وأصحابه عن الصبح
حتى طلعت الشمس فساروا
حتى ارتفعت ثم نزل
فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة
فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ركعتين ثم صلى
صلاة العداة (فإن كانت
فوانت لم يؤذن لغير الاولى)
قطعا وفى الاولى الخلاف
(ويندب جماعة النساء
الإقامة) بأن تأتى بها
أحداهن (لا الأذان
على الشهور) فيهما لأن
الأذان يخاف من رفع المرأة
الصوت به الفتنة والإقامة
لاستباض الحاضرين
وليس فيها رفع الأذان
والثانى يندبان بأن تأتى بهما
واحدة منهن لكن لا ترفع
صوتها فوق ما تسمع
صواحبها والثالث لا يندبان

حينئذ **(قوله)** فامر بـ (الاذان) الخ لا يقال هذا الاذان للحاضرة لانه لا يندب لها اذان في هذه الصورة على الاظهر الا ان **(قوله)** انه منقطع أي فلا يستبدل به على طلب هذا الاذان **(قوله)** قلت القديم هنا الغافل بالاذان للفاتنة أظهر وبه قال الأئمة الثلاثة **(قوله)** حتى ارتفعت الشمس أي وخرجوا من الوادي الذي أخبر صلى الله عليه وسلم ان به شيطانا ثم اذن بلال بالصلاة قال بعضهم في تعديته بالياء دون اللام اشعار بأن معنى اذن أعلم الناس بصلاته النبي صلى الله عليه وسلم ليحضروها ليعني الاذان المشهور فراجع **(قوله)** صلاة الغداة أي صلاة الصبح التي فاتت بالنوم ونومه **ﷺ** بعينه اللتين يتعلق بهما رؤية الشمس لينا في أنه لا ينام قلبه **(قوله)** فان كانت فوات أي وصلاته متواليه وان تذكر كل واحدة بعد فراغ ما قبلها وكذا لو لوى بين حاضرة وفاتة وان قدم الفاتنة أو لوى بين حاضرتين كما في صلاتي الجمع وتقييد الصنف بالفوات لان عدم الاذان للفاتنة مع الحاضرة على الاظهر لا مقطوع به كما أشار اليه الشارح بقوله قطعا نعم ان دخل وقت الحاضرة بعد فراغ ما قبلها لانه لا لدخول وقتها الحقيقي فلا يخالف ما مر وكذا لو اذن لصلاة ثم أراد تقديم غيرها عليها فالحج أنه يؤذن لها أيضا فراجع **(قوله)** لم يؤذن لغير الأولى فيحرم بقصد لانه عباداة قاسدة **(قوله)** ويندب لجماعة النساء الاقامة لا الاذان على المشهور إمامه أن يستفاد من كلام الشارح أن كلام الاقامة والاذان للنساء حرام مع رفع الصوت قطعا وهو للتعلم في الاذان فقط وكذا لو قصدت به التشبه بالرجال والافكيره وليس اذا ناما لمقابل على صورته **(قوله)** ويجرى الخلاف في المنفردة يجمع أحكامه المذكورة وأشار بقوله بناء على ندب الاذان للمنفرد أي أنه لا يندب لها قطعا اذا لم يندب له وأنه يندب لها اقامة قطعا وما في كلام شيخ شيخنا عميرة هانغا مرستقيم فراجع **(قوله)** والختي الشكل في هذا كله كالمراة في الحرمة والكراهة اجتماعا وانفرادا في جريان الخلاف أيضا فخرج بالاذان قراءة القرآن والغناء بكسره أوله مع المد من ذكر فلا يجزئ ولو برفع الصوت لانهما ليسا من وظائف الرجال ولحق ابن عبد الحق الرافعي بالاذان واعلم انه يحرم سماع الأجنبي لشي من ذلك مع الشهوة أو خوف الفتنة **(قوله)** ان شفع يفتح أوله وفتح الناء أي ان يأتي بشعنا **(قوله)** ثم للراة معظم الاذان والاقامة والصنف راعى لفظ الرواية وأشار بقوله فان كلة التوحيد بالخ إلى أن المراد العظم من حيث الكلمات لانه اخرج به التكبير أول الاذان والتوحيد آخره وهما خمس كلمات من خمس عشرة كلمة وأخرج به التكبير أول الاقامة مع لفظ الاقامة وهما ريع كلمات من احدى عشرة كلمة ورد عليه أن التكبير آخر الاقامة مثنى أيضا فهم مع ذلك كانت كلمات من الاحدى عشرة المذكورة ودعوى أنه لم يعبه لتكراره أو لتساوي الاذان والاقامة فيه لا يستقيم مع عدله المذكور ولو أراد العظم من حيث النوع لكان أولى لان أنواع الاذان ستة أو سبعة ان عد التكبير مرتين وهي تكبير ثم شهادة لله ثم شهادة لرسوله ثم حيلة صلاة ثم حيلة فلاح ثم تكبير ثم توحيد ومنها خمسة أنواع مثنى وأنواع الاقامة كذلك مع زيادة لفظ الاقامة فهي سبعة أو ثمانية ومنها خمسة أفراد فتأمل وافهم وكانت الاقامة أقل من الاذان لانها كنانة كما في خطبتي الجمعة وتكبيرات العيد وفراة

للسكندر في هذا كله كالمرة (والأذان مني والاقامة فرادى اللفظ الاقامة) فانه مني لحديث الشيخين أمر بلال ألا
 الا الاقامة أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كافي النسائي ثم المراد معظم الأذان والاقامة فان كلمة التو

أدراجها وترتيله) للأمر بذلك في حديث الحاكم والأدراج الأسراع والترتيل الثاني (والترجيع فيه) وهو كما في الدقائق أن يأتي بالشهادتين مرتين سرا قبل قولهما جهرًا ولوروده في حديث مسلم والبراد بالسرا والمجر خفض الصوت ورفع كعب يهمني شرح مسلم وغيره (والثنوب) بالثنية (في الصبح) وهو أن يقول بعد الحيلتين الصلاة خير من النوم مرتين لوروده في حديث أني داود وغيره باستناد جيد كما قاله في شرح المذهب قال وسواء ما قبل الفجر وما بعده انتهى وقبل أن يوب في الأول طر شوب في الثاني واحتز بالصبح مما عداها فيكره فيه الثنوب كما قاله في الرضة (و) يسن (أن) يؤذن قائمًا لحديث الشيخين بإبلا قم فناد ولأنه بلغ في الإعلام للقبلة لانه النقول سلفًا وخلفًا والإقامة كالآذان فيأذكر ويسن الالتفات فيهما في الحيلتين يمينًا في الأولى وشمالًا في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما (ويشترط ترتيبه ومولاته) لأن تركهما يخل بالإعلام (وفي قول لا يضر كلام وسكون طوبلان) بين كانه تكبير من الآذان كما قال في شرح المذهب لم يدم لم فحش الطول بحيث

الصلاة (قوله والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع) لا يخفى أن الصواب عدم اعتبار الترجيع هنا لأن به يصير كل من الشهادتين أربعين في المظالم السابقة وليتأمل (قوله والأدراج الأسراع) لانه بلغ في استنهاض الحاضرين (قوله والترتيل الثاني) لانه بلغ في إتمام الغائبين والرد به كما قيل أن يأتي بكل كلمة في نفس التكبير والوجه أن يراد مع ذلك امتداد الحروف وتطول بها (قوله أن يأتي الخ) فهو واسم للآول على التعمد وقيل للثاني وقيل لهما وضفا بأن اسقاطه لا يخل بالأذان وفيه نظر (قوله سرا) بأن يسمع المنفرد بنفسه وغيره أهل المسجد أو نحوهم (قوله قبل قولهما جهرًا) فإن جهر في الأولين أعادهما سرا (قائمة) قول المؤذن الله أكبر أي من كل شيء وأشهد أعلم وأذعن والفلاح الفوز بالمطلوب والقياس ضمراء الكبر والاول والقول بفتحها غير صحيح خلافا لما في شرح الروض تبعًا للبراد وما عدا ذلك ممنوع (قوله والثنوب) من ثاب أذاعر لانه طلب ثاب بالحضور إلى الصلاة وأصله أن من دعاه لخصاص بعد يلوح إليه بشوب لبراد وخص بالصبح ولو مقضية لما يعرض في وقتها من التكاثر بالنوم والفساد بما في الأذان وما يندب أن يقول المؤذن بعد الأذان على الأولى أو بعد الحيلتين لأشدهما لانه يبطل الأذان في الليلة ذات المطر أو في أوقات الصلاة أو في حال حكم ويكره أن يقول على غير العمل مطلقا (قوله الصلاة خير من النوم) أي اليلة لها خير من راحته (قوله قائمًا) فيكرهه قاعدة ومضطجعًا أشد الاعترا كراكب (قوله القبلة) فيكرهه لغيرها في المنفرد مطلقا وفي غيره إلا أن توقف الإعلام على تركها كال دوران حول النار في وسط البلد ولا يشترط أن يسمع آخر أذانه من سماع أوله ولو في السفر على التعمد والإقامة كالآذان ويندب فيه كونه على حال كمنارة للمسجد أو سطحه وأن يضع أسمعيه أو أحدهما في أذنيه واللبس بحد أدنى ليعلم البعيد أنه يؤذن فيجب (تنبيه) الدوران حول النار لجهة بين المؤذن حال استقباله القبلة كإيمان الطواف كذلك وإن كان عكس ما هنا في الصورة وكذا دوران دابة الرحي والسانية والدراسة لانه عن بين مستقبلها فتأمل (قوله ويسن الالتفات) لانه بلغ في الإعلام في الآذان والإقامة بذلك فأرق الخطبة (قوله فيهما) أي في الحيلتين أي نوعيهما في الآذان والإقامة لانهما خطاب آدمي كالسنة يترفع غيرهما ومنه الثنوب لانه ذكر (قوله يمينًا) في مرتين في الحيلة الأولى فيبدأ مستقبلًا ويشتمعها ملتفتًا وكذا يسار في مرتين في الحيلة الثانية (قوله ويشترط ترتيبه ومولاته) فلا يتغير بمرتبة بعده في محله ويكره عدم ترتيبه إن لم يغير المعنى والافيجهر ولا يصح ولا يعتد بغير التوالى على ما يأتي والإقامة كالآذان ولم يجعل الضمير عائدا إلى كل كإفعل أول الباب نظر لظاهر ولما تقدم من الإشارة إليه يشترط كونهما بالربية إلا في أعجمي لنفسه أو لأعجم ولا يشترط سماع نفسه ولو بالقوة وسماع جماعة أذن لهم ولو أواحد منهم ولو بالقوة وسماع أهل البلد بحيث يظهر الشعار ولو بالقوة هذا التفرع وهو كذلك الأمر الثاني عدم إقامتها جهرًا وعليه منع ظاهر لان المنفرد وان قلنا لا يؤذن بقم جزما كما سلف وقد يتبرع به بأن قوله بناء إلى آخره راجع للخلاف في الآذان فقط (قول المتن وترتيله) يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبير تن في نفس واحد خلفه فقط (قول الشارح كافي الدقائق) بخلاف ما في شرح مسلم من أنه اسم للآياتين بالشهادتين ثانيا وبخلاف تعبير الشرحين والروضة من أنه اسم للأمرين معا وقيل الترجيع ركن لوروده كباقي الفاظ الآذان ورد بعدم ذكره في أصل الآذان من حديث عبد الله بن زيد الرازي قلت وفي الرد بذلك نظر (قول المتن والثنوب في الصبح) شامل للقضية بناء على أنه يؤذن للثانية وهو محل نظر (قول المتن ويسن أن يؤذن قائمًا) يكره من جالس مع القدرة على القيام إلا في حق المسافر إلا كركب (قول الشارح يمينًا في الأولى) أي يقول الأولى مرتين في مرتين الالتفات والثانية كذلك (قول الشارح تكبير من الأذان) الضمير يرجع لنول المتن ترتيبه

(قوله ولا يضر البيران) من الكلام والسكوت وان قصدهما القطع لأنه لا يخل بالاعلام وبذلك فارق الفاتحة ولا يندب الاستئناف في ذلك ولا يضر في كل من الأذان والأقامة لحن لكن يكره للقادر وقيل يحرم ان غير اللحن ومشي عليه العبادي ولا يضر فيهما يسير نوم أو انحاء أو جنون لكن بسن الاستئناف ولو غطس حمداه بقلبه ويسن تأخير رد السلام وتسميت العاطس حتى يفرغ منهما كالطلي ولا يكره لورد نعم قد يجب الكلام لتجوز رؤية أعشى يعق في بر أو عرق ندب على انسان مثلاً ولا يشترط لهانية بل عدم الصارف حمدا فلا يضر الغلط فيها أذن له ويشترط عدم بناء غيره وان اشتبهاصوتا والعلّة للأغلب أو المراد الشان (قوله) وشرط المؤذن (ومثله القيم كما مروا عن خاصه لما بعده (قوله) فلا يصح أذان الكافر) أي ولو مرئدا لكن للتردد فيه أن يثنى ان قصر زمن الردة ويستحب أن يؤذن غيره للريبة ويحكم بإسلام الكافر اذا ثبتي بالشهادتين ويستأنف ما مضى نعم لا يحكم بإسلام عيسوي ولا يتد بأذانه وهم طائفة من اليهود منسوبة إلى أي عيسى اسحاق بن يعقوب الاصفهاني كان يعتقد أن محمدا صلى الله عليه وسلم رسول العرب خاصة قال بعضهم وهذا مشكل لأنه حيث اعتقد رسالته ونوته لزمه تصديقه وقد قال ما صح عنه أرسلت إلى الناس كافة بالعجم والعرب فتأمل (قوله وسكران) أي الذي أوائل نشأة السكر (قوله) وليسوا من أهلها) يفيد عدم صحة نصب الامام لو احدهم ومثله بالغ غير أمين أو غير عارف بالاقوات بنفسه أو بخبر ثقة عن علم وان صح اذانهم ولا يستحقون المعلوم قاله شيخنا وقول شيخنا الرمي متى صح أذانه صح نصبه وان حرم على الامام ويستحق المعلوم فيه نظر بما ساقى أعنى نفى نصب من يكره الاقتداء به حيث قال لا يصح نصبه ولا يستحق المعلوم فالوجه أن ما هنالك بل إلى ما لا يخفى ولعله عند ذكر هذا لم يكن مستحضرا هنا ما ذكره هناك فتأمل وراجع ويجوز للإمام وغيره الاستنجار للأذان بشرط ذكر مدة وأجرة معلومتين نعم لو قال الامام استأجرتك كل شهر بكذا من بيت المال صح وكذا لو وقف عليه منه وليس للإمام أن يرزق مؤذنا أو يقف من بيت المال وهناك متبرع ويدخل الإقامة في الاجارة للأذان ولا يصح افرادها بالاجارة لعدم الكفاية فيها (قوله) والذ كورة) ولومن نحو أمرد وان حرم سماع لمن خشى منه فتنة (قوله للرجال الخ) أشار بذلك إلى دفع التكرار في كلام المصنف أي علم صحة اذان المرأة والحشى للرجال مذ كور هنا وعدم محبة منهما لها وللنساء مذ كور في امر فهو منهما ليس أذانا مطلقا وان كان على صورته ولذلك حرم منهما التشبه بالرجال كما تقدم فليس التقييد بالرجال لاجل الصحة منهما لغيرهم كما أشار إليه الشارح خلافا لما فهمه بعضهم فرتب عليه صحة اذانها لها وللنساء الا لازم عليه مناقضته لما سبق بل قال شيخنا ان الذ كورة شرط في اذان نحو المولد عامر ونظر فيه بعضهم ووجه النظر ظاهر فتأمل ذلك وحرره (قوله) ويكره للحدث) أي يكره الاذان للصلاة من الحدث غير التيميم وغيره فاقد الطهورين ولولفسه وفي استثناء التيميم نظر لأنه غير محدث فتأمل فلا يكره لغير الصلاة كنحو المولد ولا للتيميم لنفسه ولغيره ولا لفاقد الطهورين لنفسه فقط ويكره أذان الاعلام أيضا من التفاسق والاعمى والصبي المميز ويحصل بأذانهم طلب الشعار وبأذان الصبي فرض الكفاية اذا قلنا به كصلاة الجنابة منه (قوله) وللجنب أشد) ومنه الجنب الحدث (قوله) والأقامة غلط) والحائض أغلط أي وان اختلف الحدث كأذان

لا بعده مع الأول أذانا ولا يضر البيران جزما وفي رفع الصرت بالكلام البير تردد للموئبي ويثنى من ترك التيب فيه على المنتظم ولو ترك كلمة منه أتى بها وأعاد ما بعدها (وشرط المؤذن الاسلام والتميز) فلا يصح أذان الكافر وغير المميز من صبي ومجنون وسكران لأنه عبادة وليسوا من أهلها (والذ كورة) فلا يصح أذان المرأة والحشى المشكل للرجال كاماتهما لهم وسبق أن انهم انفسهما وللنساء (وكره للحدث) حدثا أصغر لحديث الترمذي لا يؤذن الا متوضى (واجنب أشد) كراهة غلط الجنابة (والاقامة أغلط) من الاذان في الحدث والجنابة لقربهما من الصلاة (ويسن صبت) أي على الصوت لأنه أبلغ في الاعلا (حسن الصوت) لأن أثبت صلى الاجابة بالصور

(قلت الاصح انه أفضل)

(منها) (والله أعلم) لأنه

لاعلامه بالوقت أكثر

نفعهما والثالث هما سواء

في الفضيلة (وشرطه) أي

الأذان (الوقت) لأنه

للاعلام به فلا يصح قبله

(الا الصبح فمن نصف

الليل) يصبح الاذان لها

كما صححه في الروضة وقيل

من سيعبق من الليل في

الشتاء ونصف سبع في

الصيف تقريبا لحديث

فيه ورجحه الرافعي وكأنه

أراد به بقوله في الحرر آخر

الليل قال في الدقائق

قول المنهاج نصف الليل

أوضح من قول غيره

آخر الليل والأصل في ذلك

حديث الشيخين ان لالا

يؤذن بليل فكلوا

واشربوا حتى يؤذن

ابن أم مكتوم (و يسن

مؤذنان للمسجد يؤذن

واحد للصبح (قبل

الفجر وآخر بعد)

لحديث المذكور فان لم

يكن الا واحدا أذن لها

المرتين استحباً أيضاً

فان اقتصر على مرة

فالأولى أن يكون بعد

الفجر (و يسن لسامه)

أي المؤذن (مثل قوله)

لحديث الشيخين اذا

سمعت النداء فقولوا مثل

ما يقول المؤذن (الاف جملته فيقول) يدل كل مهمما

(قول)

جنب مع اقامة محدث خلافاً لقول الاسنوي باستوهمافي هذه نعم لو طرأ الحدث في اثناء الاذان أو الاقامة

فقامعهما أفضل ولا كراهة لانه دوام (قوله عدل) أي في الشهادة لأنه للتصرف اليه عند الاطلاق ان

أريد نصبه لها والا كفي عدل الرواية (قوله أنه أفضل منها) أي الامامة ولوللجمعة ومن خطبتها وان ضم

اليها الاقامة والامامة أفضل من الاقامة وامامة الجمعة أفضل من خطبتها اذا أخذ الافضلية عموم النفع ثم

الوجوب وبهذا علم سقوط تزي شيخ الاسلام نظر الى أن فضل الاذان في الجهر في نفسه لا على غيره وإلى

أن السلف والخلف واطبوا على الامامة دونه وإلى أنها فرض كفاية دونه وقد يجاب بشغلهم بمصالح المسلمين

وبأنه لا مانع من تفضيل السنة على الفرض كابتداء السلام ورد وجوب الزكوى فيه نظر فراجع (قوله

وشرطه الوقت) أي ولو في الواقع كما علم من عدم احتياجه إلى نية كما مروى ويحرم قبله مع العلم ان قصد الاذان

والافلا الا لشيء مما مروى وصغيرة على الاعتماد قال شيخنا ويحرم تكرير الاذان وليس منه أذان المؤذنين

المعروف ويبحث العلامة ابن قاسم عدم الحرمة في التكرير ان حصلت به فائدة وهو ظاهر ووقت الاقامة عند

ارادة الدخول في الصلاة بشرط أن لا يطول الفصل المندوب كما مر الامام بنسوية الصفوف بنفسه أو غيره

فانه ينبذ له اذا كبر المسجد ان يأمر من يطوف عليهم ويناديهم بذلك الا في الجمعة (قوله فمن نصف الليل)

هو المتمد شتا و صيفا لكن الأولى كون الاذان في الشتاء والصيف على عكس ما في الوجه الآخر وهو سبع

الليل صيفا ونصف سبعة شتا لتساوي الزمن في ذلك تقريبا (قوله فائدة) السحرا لمسدس الأخير من

الليل وقال الخطيب اسم للنصف الثاني من الليل (قوله ابن أم مكتوم) وكان اسمه عمر اوقيل الحصين فسماه

التي صلى الله عليه وسلم عبد الله وعمر بعد بدر يستثنى على الاصح واسم أبيه قيس بن زائدة واسم أمه

عاتكة ومروى من حديث ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسعوا أذان بلال فقلوب قاله

في فتح الباري (قوله هو يسن مؤذنان) أي فأكثر بحسب الحاجة يؤذن كل وحده سواء في الصبح وغيره

وكلام المصنف والحديث لا لاغلب لا للتفصيل ولطف المسجد كذلك (قوله يؤذن واحدا للصبح) وكذا اذا

الجمعة ما يخرج وقت الاختيار والاقتصر على واحد فان تارعا فاعرف لاستواء الاذانين في الفضيلة والاذان

الأول في الجمعة حدث في زمن الامام عثمان رضي الله عنه وينبذ كون الاذان في المسجد بركه خروج

المؤذن عنه الا لجل قريب منه ولا يكتفي اذان مكان عن آخر ويكره خروج المؤذن قبل الصلاة لغير عذر

(قوله و يسن لسامه) أي ولو كان كل منهما جاحداً أو محدثاً أو السامع نحو الحائض أو لم يفهم كلامه وأقارنا

الى خلاف ما تقتضيه الطباع (قول المتن عدل) خرج به الفاسق فانه يجوز أذانه مع الكراهة

وصرح في شرح المهذب باستحباب الحرية (قول الشارح لانه لا علامه بالوقت الخ) أي وأما عدم

مواظبه صلى الله عليه وسلم عليه فلاحتياجه إلى فراغ الصلاة او اعادة الاوقات وكان صلى الله عليه وسلم مشغولاً

بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه صلى الله عليه وسلم انه اذا عمل عملاً داوم عليه

لكن هذا الحكم استشكله الاسنوي من حيث ان الاذان سنة والامامة فرض كفاية من حيث

انها اقامة للجماعة التي هي فرض كفاية (قول الشارح فلا يصح قبله) قال الاسنوي ولا يجوز

(قول المتن فمن نصف الليل) فائدة السحرا لمسدس الأخير من الليل (قول المتن لسامه)

أي وان لم يستمع أي يقصد السماع قال في شرح المهذب ولعلم الاذان ولكن لم يسمع بعد أو صم

فالظاهر أنه لا تنسرح له الاجابة واذا ترك الاجابة حتى فرغ المؤذن فالظاهر أنه يتدارك قبل طول الفصل

لا بعده قال الاسنوي ولك أن تقول تكبير العبد أي الذي يقال عقب الصلوات يتدارك ان الناس وان

طال الفصل فما الفرق انتهى واذا لم يسمع الترجيع فالظاهر أنه يجب فيه لقوله مثل ما يقول واذا سمع

مؤذنين واحدا بعدوا حديثيبي السكول ولكن الأول مثلاً كدكره تركه ذكر ذلك كله في شرح المهذب

أودا كرا أوطافا أومدرسا أومصليا والأولى تأخيرها لمقارضا وتبطل الحيلعات لأجوابها وبالتثويب
 وجوابه الانحوص صدق الله ورسوله وسوا سمع الكل أو البعض ويجب في الاذان ما كان غير الصلاة
 الفصل قال الاسنوي بخلاف الذكر عقب العبد فراجع من محله ودخل في الاذان ما كان غير الصلاة
 كأذان اللود وخالفه في العباب وخرج أذان للراة لأنه ليس أذانا ودخل في الذكر ما كان عقب
 الرضوء. لكن قال البلقيني يقدم ذكر الرضوء إذا عارضه الاجابة وفيه نظر اذ لا يتصور فيها تعرض
 فراجعه نعم لانسن الاجابة لقاضي الحاجة والجماع ونحوهما الابد الفراغ وقبل طول الفصل وخرج
 بسامعه نفسه والاصم على العتمد ويشمل ما ذكره التومند المؤذنون واختلطت أصواتهم فيجب
 الكل وإذا ترتبوا فاجابة الأول أفضل الا في أذان صبح وجمعة فلا أولوية (قوله في كل كلمة عقبها)
 أي كما استفيد من سامعه فهو الأفضل ولا تضر مقارنته ولا سبقه بفراغ الكلمة قال بعضهم ولا يبقية
 الاجابة قبل فراغ الاذان لقوله في الحديث مثل ما يقول دون مثل ما يسمع قال شيخنا وإذا أجب بعد
 فراغه كالصلى مثلا فيعيد الاذان الا الحيلعات فيقول جوابها ولا يعيدها فراجع (قوله فيقول الخ)
 ولا يندب أن يقول معها حي على خير العمل كما هو ولا يكتفى عنها الوقت قصر عليه بل انهمك ومطلقا كما هو
 (قوله والاقامة كالاذان) أوردتها بجمل ضمير سامعه الاذان كما هو الظاهر ولو جعلها اجمالا للكل المترجم
 بأول الباب لم تردو يكرر الفاظ الاجابة في اقامة الحنفى لأن العبارة بالمفعول (قوله ويأتي الخ) أي فالتثنية
 في كلام المصنف باعتبار النوح (قوله فيقول صدقت الخ) وتقديم ما يزيد في نحو الآية ذات الطر ونحوها
 ويقول المحب له لاحول ولا قوة الا بالله كالحيلة (قوله ويستحب لكل من المؤذن وسامعه) أي والمقيم
 ويسلمه ولو أدخله في كلامه كما هو لكان أولى وإن خالف الظاهر (قوله أن يصلى) ويسلم كافي للنهج
 وغيره (فائدة) أول حدوث السلام للشهور كان في مصر في عام أحد وثمانين وسبعائة عقب عشاء
 ليلة الجمعة بالخصوص ثم حدث في بقية الاوقات الا للغرب لقصر وقتها في عام أحد وتسعين وسبعائة أحدثه
 المحتسب نور الدين الطنبذي واستمر الى الآن ويندب أن يقول المؤذن والمقيم ومن يسمعها بعد المغرب
 اللهم هذا اقبال ليك وادبار نهارك وأصوات دعائك اللهم اغفر لي ويمس أوله بعد الصبح ويطلب الدعاء
 بين الأذان والاقامة وروان الدعاء بينهما لا يرد (في نبيه) علم بما ذكره المصنف وغيره أنه يشترط
 في كل من الاذان والاقامة الاسلام والتحيز والترتيب والموا لاقعة عدم بناء الغير ودخول الوقت والعريقة لمن
 فيهم عربى واسماع نفسه للنفرد واسماع غيره في الجماعة ونفرد الاذان باشتراط الذكورة وانه يندب فيها
 الطهارات والعدالة والقيام والاستقبال والاتفات في الحيلعات يميناً وثمناً والاجابة لها والصلاة والسلام على
 النبي صلى الله عليه وسلم عقبها وانفراد الاقامة بالادراج وانفراد الاذان بالترجيع والتربيل ورفع الصوت
 وكونه على عال ووضع الأصبع في الاذن والادارة حول المنارة ان احتج اليه نعمان احتج في الاقامة الى

(قول المتن لاحول ولا قوة الا بالله) يبرعها بالحولقة وبالحولقة أما الثاني فظاهر مأخذه وأما الأول فالحال
 من حول والقاف من قوة واللام من الله قال الاسنوي وهو أولى لشموله جميع الالفاظ (قول الشارح ويأتي
 لتكرير الحيلعتين) من هنا قال الاسنوي لوجع فقال الا في حيلعاته ليشمل الالفاظ الاربع لكان أوضح
 (قول الشارح لحبر ورد فيه) قال الاسنوي ما دعا من الورد وغير معروف قال وفي وجهه يقول صدق رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم قال أغنى الاسنوي وهو وجه منقاس (قول الشارح ويستحب
 أن يجيب في كل كلمة عقبها) قال في شرح الهذب أي لا يقرآن ولا يتأخر ومقتضاه الامتناع عند التقدم
 ولو كان السامع في صلاة أو جماع ونحوه أجب بعد الفراغ ولو كان في قراءة أودكر استحب قطعه
 ليجيب وفي المهات لوفارنه كنى والله أعلم (قول المتن أن يصلى) غاهاه لا يكره افرادها عن السلام

(لاحول ولا قوة الا بالله)
 لحديث مسلم وإذا قال حي
 على الصلاة قال أي سامعه
 لاحول ولا قوة الا بالله وإذا
 قال حي على الفلاح قال
 لاحول ولا قوة الا بالله
 والاقامة كالاذان في ذلك
 ويأتي لتكرير الحيلعتين
 فنه يحولقتين أيضاً كما قاله
 في شرح المهذب ويقول
 بدل كلمة الاقامة أقامها الله
 وأدامها لحديث أبي داود
 (قلت والا في التثويب
 فيقول) أي بدل كل من
 كتبه كما قاله في شرح
 المهذب (صدقت وبررت
 والله أعلم) قال في الكفاية
 لحبر ورد فيه ويستحب
 أن يجيب في كل كلمة عقبها
 (و) يسن (لكل) من
 المؤذن وسامعه (أن يصلى
 على النبي ﷺ بعد فراغه)
 لحديث مسلم إذا سمعتم
 المؤذن فقولوا مثل ما يقول
 ثم صلوا على ويقرأ المؤذن
 على السامع في الصلاة
 (ثم) يقول (اللهم رب هذه
 الدعوة التامة والصلاة

رفع صوت أو علو نذب فيها أيضا والله أعلم (قوله الوسيلة والفضيلة) لم يقل كآصله والدرجة العالية الرفيعة لما قالوا إنهم تردى شئ من طرق الحديث وعطف الفضيلة على الوسيلة مرادف أو مضاف لما قيل إنها قبتان في أعلى عليين أحدهما لمحمد وآله والأخرى لأبراهيم وآله والأولى من باقوة بضاء. والثانية من باقوة حرما، وقائدة سؤالهم تحقق أنها لها إظهار شرفها وحصول الثواب للداعي بها (قوله والمؤذن يسمع نفسه) أي فيدخل في حديث الصلاة المذكورة لا مطلقا فلا يجيب نفسه كما مر وذلك أدخله شيخ الإسلام بالقياس ولو فعل الشارح مثله لكان أولى إذ دخوله في هذا دون مقابلة ترجيح بلا مرجح فتأمل (فرع) يندب الفصل بين الأذان والإقامة بقدر اجتماع الناس وفعل الرتبة القبلية يحمل قول الشافعي رضي الله عنه ما إذا تعدل المؤذنون أن الإمام لا يبطل بالحروج حتى يفرغ من بعد الأول بل يخرج ويقطع عليه الأذان على ما إذا خيف فوات الوقت الفضيلة فتأمل (قوله والدعوة) الأذان التامة السالمة من النقص (قوله لانت) لفقد شرطه من التعريف والتسكير ويجوز كونه مغفولًا لمخوف أو خيرا كذلك والله أعلم

(فصل) في حكم استقبال القبلة في الصلاة وعبر بعضهم بالبواب وهو الانسلا مرفى الأذان (قوله أى الكعبة) أى عنها يقيناً مع القرب وظننا مع البعد عندما ما نرى الشافعي رضي الله عنه ودليله الشطر في الآية لأن المعلن لغة وتفسيره بالجهة اصطلاح لبعض الفقهاء بل قال بعضهم إن أصل الجهة لغة العين لأن من انحرف عن مقابلة شئ لا يقال أنه متوجه نحوه فالشافعي رضي الله عنه لم يخرج عن المعنى اللغوي أصلا ومن جعل الجهة أعم من العين أراد المجاز والحقيقة معاً إن هذا يقل به غير الشافعي رضي الله عنه واعتبر الإمام مالك الجهة والإمام أحمد اعتبر العين مع القرب والجهة من البدو واعتبر الإمام أبو حنيفة جزءاً من قاعدة مثلث زاوية العظمى عند ملتقى بصره. وكانت الكعبة قبله أباصلى الله عليه وسلم فكان يستقبلها ثم لا يمر بالتوجه لبيت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنوات كان يحمل الكعبة بينه وبين فلقها هاجر إلى المدينة تعزير عليه ذلك خولت القبلة إليها بعد الهجرة بستة عشر شهراً أو تسعة عشر شهراً فرب في صلاة الظهر بعد صلاة ركعتين منها فاستدار هو ومن معه إليها قول البخاري أن أول صلاة صلاها للكعبة العصر محمول على الكسالة وسميت كعبة لقرعها وقبلة لأن المصلى يقابلها بوجهه وصدره (قوله شرط) فلا يسقط بحبل ولا غفلة ولا إكراه ولا نسيان نعم لو استدير ناسيا وعاد عن قرب لم يضر قاله شيخنا الراملي (قوله القادر) أى حسب ادليل ما بعده من التسهيل والاستثناء (قوله فلا تصح صلاة بدونه) أى الاستقبال لا بقيد كونه العين بدليل تذكر الضمير فالاجماع في محله فتأمل (قوله كبريى) ومثله من تخاف نحو غرق بنفسه مثلاً وكذا من تخاف ضياع ماله أو تخلفا عن رفقته وتزجرهم لإعادة تخلفا ماسياً في فمن خطف نعله بالفعل قاله شيخنا (قوله ويبد) أى لعدم استقباله ومنه يعلم أن الاستقبال شرط في حق العاجز أيضاً لأن يقال إنه القادر شرط للصحة والعاجز شرط للأجزاء فتأمل (قوله بالصدر) أى بجمعه يقيناً مع القرب وظننا مع البدو فلو خرج جزء منه عن مجازاة العين لم تصح صلاته ولعبر في الاستقبال في الركوع والسجود العرفي لا الصدر قال العلامة العبادي ومنى كان بين الإمام والمأموم أكثر من سمت القبلة بطلت صلاتهما كما قاله الثفاري وهو ظاهر جلي ولا يأتى فيه قولهم الخطأ غير محقق لأنه مع عدم الرابطة انتهى معنى وهو وجب ولا يجوز العدول عنه والله المعلن نعم في بطلان صلاة الإمام نظراً إذا ظن أنه مقابل للعين فتأمل (قوله لا بالوجه أيضاً)

(قول المتن الذى وعدته) والحكمة في سؤاله مع وقوعه لاحتالة إظهار شرفه وعظم منزلته (قول الشارح بدل مقابله لانت) وذلك لأن ما قبله منكر وقد وقف هنا منكر في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث حكاية لما في القرآن (تنبيه) يستحب الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد تكراره أو بدو أو دو والتزمى وحسنه (فصل في استقبال القبلة) (قول المتن القبلة) هى في اللغة الجهة (قول الشارح اجماعاً) هو يدلك على

القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابنه مقاما محمداً الذى وعدته الحديث البخارى من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتى يوم القيامة أى حصلت والمؤذن يسمع نفسه والدعوة الأذان والوسيلة منزلة في الجنة رجا ^{عليه} أن تكون له والمقام المذكور هو المراد في قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا وهو مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة يحمد فيه الأولون والآخرون وقوله الذى وعدته بدل عما قبله لانت

(فصل في استقبال القبلة) أى الكعبة (شرط لصلاة القادر) عليه فلا تصح صلاة بدونه اجماعاً بخلاف العاجز عنه كبريى لا يجيد من يوجهه إلى القبلة ومربوط على خشبة فيصلى على حاله ويبعد ويعتبر الاستقبال بالصدر لا بالوجه أيضاً لأن الالتفات لا يبطل الصلاة كما يؤخذ مما سياتى من كراهته (الا في شدة الخوف) أى لا يشترط الاستقبال فيها

وما شيا) أى صوب مقصده
كما يؤخذ مما سياتي لأنه
مستحب كان يصلى على
راحلته في السفر حينما
توجه به أى في جهة
مقصده واه الشيخان
وفي رواية لها غير أنه لا يصلى
عليها للكتوبة وفي رواية
للبخاري فإذا أراد أن
يصلى للكتوبة نزل
فاستقبل القبلة وألحق
الماشي بالراكب وسواء
الراية وغيرها وقيل
لا يجوز العبد والكسوف
والاستسقاء للراكب وفي
شرح المذهب والماشي
لندرتها (ولا يشترط طول
سفره على المشهور) والثاني
يشترط كالقصر وفرق
الأول بأن النفل يتوسع
فيه كجوازه قاعدة للقادر
على القيام ويشترط ما
سيأتي في باب صلاة المسافر
أن لا يكون السفر معصية

أى في القائم والقاعد أمال الضطجع والمستلقي فيجب بالوجه مع تقدم البدن فيها ومع رفع الرأس في السلق
ان تيسر (قوله) كما يؤخذ مما سياتي) أى في انحراف الدابة وغيره (قوله) الا في شدة الخوف) أى وما لحق
به من قتال وغيره مما سياتي في بابها (فرع) لو قدر على الاستقبال قاعدا لاقاما صلى قاعدا مستقبلا
لأنه قد عهذ ترك القيام كما في النفل مع القدرة دون الاستقبال (قوله) نفل السفر) أى نفل يفعل فيه وان
فالتحضر (قوله) فلهما سفر) يفيد أنه مباح وان الاستقبال مستحب والمراد ما دام السفر فتركها أعمال القبلة
وجوبها فإن لم يفعل بطلت الاذان اضطرابه (قوله) راكبا وما شيا) ولا يضرهما التحول عنها لمعطفات
الطريق ولولنجو زحمة أو غبار أو سهولة ولا يكافئ التحفظ ولا الاحتياط ولا عدم العدو ولرا كبر الركض
لحاجة تلو للوقوف بعد ولو وطئت الدابة نخاسة رطبة مطلقا أو ياسة ولم يفارقها حالاً أو أوطأها نخاسة ولو
ياسة أو اتصل بها نخاسة ولو في غضون أعضائها أو بالت بطلت صلاته ان كان زمامها بيده في جميع ذلك والا
فلا ولو وطئ الماشي نخاسة عمد أو ياسة أو رطبة سهواً أو ياسة سهواً لم يفارقها حالاً أو عدل عن طريقه
لأنه لم يطل صلاته نعم ما عتبه بالباوي لا يضر بشرطه كذرق الطيور في الساجد والمراد بالماشي غير
الراكب في شمل نخواز الحاف (قوله) وفي رواية للبخاري) دفعها توهم تركها أو صلاتها على الأرض لمقصده
(قوله) ولا يشترط طول سفره) وأقله تحصيله ويقرب منه محل لا يسمع فيه النداء في الجمعة وشرط شخصنا
مع ذلك أن يعدم مسافر آخر فأنوزع فيه والنفل بمجرد تجاوز السور أو العمران خلافاً لان حجر (قوله)
و يشترط الخ) أشار به الى تقييد السفر هنا بمسائتي ولا حاجة اليه لأنه المفهوم عند الإطلاق كاسر (قوله)
في مرفد) ومثله كما في البهجة وغيرها المحفة للمروقة والسفينة لغبر ملاح وهو ممن له دخل في سير السفينة
ومثله مسير الدابة كما قاله شيخنا فها كثيرهما معنى الامكان السهولة كما سيذكره (قوله) وان لم يمكن
الراكب) أى المذكور وهو ممن في الرقده كما هو ظاهر كلامه والأعم وسيأتي ما فيه (قوله) ذلك) أى أعام جميع
الأركان والاستقبال في الصلاة جميعها وهذا اصادق بما اذا لم يسهل عليه شئ منها أو سهل عليه أحدها أو
بعض أحدهما أو بعض كل منهما فاشمل (قوله) فالأصح انه ان سهل عليه الاستقبال) أى في جميع الصلاة كما
يؤخذ من الأوجه الآتية (قوله) وجب) أى الاستقبال لا بقيد كونه في جميع الصلاة كما هو صريح الأوجه أيضا
(قوله) والا فلا) أى وان لم يسهل عليه الاستقبال في جميع صلاته لم يجب عليه شئ منه وان سهل (قوله) مطلقا)
هو تعميم على الوجهين في مقابلة الأصح أى سواء سهل أو لا (قوله) فان تعذر) أى الاستقبال في جميع صلاته على

أنه أراد بالقبلة أعظم من العين (قول الشارح للضرورة) قال تعالى فان خفتهم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر
مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها قال نافع لا رأى عبد الله رضي الله عنه ذكر ذلك الا عن النبي عليه السلام
(قول المتن) والاق في نفل السفر) أى حيث لم يمكنه الاستقبال وأتمام الأركان في هودج ونحوه كاسياتي
وخرج بالنفل الجنازة فانها ملحقة بالفرائض لأن نجويزها على الراحلة يؤدي الى محصورتها قال الرافعي
وقضية العلة جوازها على الراحلة قائما اذا تمكن منه يعني في حال مشيها واستظهره الأسنوي وقال قياسه
صحتها ما شيا في الصلاة على الثائب وغيره ولكنه في شرح المذهب قد صرح بامتناع الشئ والله أعلم وجوز
الأصطخري فعل النافلة للحاضر المتردد في حوائجه (قول المتن للمسافر) ظاهره كغيره انه يستحب
الاستقبال (قول الشارح وفي رواية للبخاري) اعتماد هذه لأن ما قبلها لا يمنع من أن يصلى للكتوبة
على الأرض لجهة مقصده (قول الشارح كالقصر) أى بجامع ان كلامهما تفسير في الصلاة نفسها ورد بأن
المعنى الذي شرع هذا لاجله وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه الى كثرة التوافل وملازمة الاوراد موجود
في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد تأليل والقاصي والبغوي أن يخرج الى الحد
ذلك (فالأصح) أنه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا) يجب والسهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافها أو تحرر فيها أو سائرة
وبيده زمامها وهي سهلة وغير السهل ان تكون مقطوعة أو صعبة والثاني لا يجب مطلقاً لأن وجوبه يشترط عليه السير والثالث يجب مطلقاً فان

وقال ابن الصباغ القياس أنه مادام واقفاً لا يصلي إلا إلى القبلة وبطل للأول أنه عليه السلام كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبال بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركعاً رواه أبو داود بإسناد حسن كما قاله في شرح الهذب (ويحرم انحرافه عن طريقه) لأنه بدل عن القبلة (إلا إلى القبلة) لأنها الأصل فإن انحرف إلى غيرها عمداً بطلت صلاته أو ناسياً وعاد عن قرب لم تبطل وإن طال بطلت في الأصح (ويؤمى) بركوعه وسجوده أخفض من ركوعه أي يكفيه الإيماء بهما ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع تمييزاً بينهما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يؤمى إيماء الافتراض وفي حديث الترمذي في صلاته عليه السلام على الراحلة بالإيماء يجعل السجود أخفض من الركوع (والأظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده يستقبل فيما وفي أحرامه) أي يلزمه ذلك لسهولته عليه باللبث (ولا يمشي) أي لا يجوز له المشي (إلا في قيامه)

الوجه الثالث لم تصح صلاته وإن سهل في بعضها (قوله) ويختص الاستقبال الذي سهل في جميع صلاته على الأصح بالتحرّم فلا يلزمه في غيره مع سهولته بدليل ما بعده (قوله) وبدل للأول) انظر هذا الدليل فإنه لا يطابق للدلول إلا أن كانت راحلته عليه السلام يسهل استقباله عليه في جميع صلاته فتأمل (فتبينه) ما قرأناه في كلام الصنف والشارح هو صريح كلامهما وغيرهما من الشراح والنهج وغيره وقد تقدم أن الراكب إما خاص بمن في تخوله قدراً وشاملاً له. وحاصل ما في كلامهم من حيث الحكم أن ذلك الراكب إن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وأنعم جميع الأركان لزمه وإن لم يسهل عليه ذلك لزمه شيء من أهله وإن سهل الاستقبال في التحريم لم يسهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وهو ما مشى عليه ابن حجر وغيره واعتمد شيخنا الزبائي وشيخنا الرملي أن من في تخوله الرقاد إذا لم يستقبل في جميع صلاته ولم يتم جميع الأركان لم تصح صلاته فيتركها وأن غيره يجب عليه ما سهل من الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها ومن أنعم الأركان كلها أو بعضها وهو ما قاله الأسنوي وزعم بعضهم أن كلام الأسنوي في الدابة الواقعة ككافل ابن الصباغ غير مستقيم وليس في شرح الرض وخاويه ما يفيد تقييده بذلك لمن تأمله والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (قوله) ويحرم انحرافه أي بنفسه أو دابته فإن أحرّف غيره ولو قهراً بطلت صلاته مطلقاً ولو قال ولا ينحرف لكان أولى لأن النهي يفيد الفساد بخلاف الحرمة ولو قصد بالانحراف قطع الصلاة لم يحرم وتبطل صلاته لجواز قطع النقل ويجوز ركوب الدابة مقولاً بلجهة القبلة ولكن لا يكفيه (قوله) إلا إلى القبلة أي فلا يحرم ولا تبطل صلاته بانحرافه الحيوان كانت خلفه على العمد (قوله) أو ناسياً أو جاهلاً وكذا الجمالح الدابة أو غفلته عنها أو اضلال طريق فلا يضر ذلك إن عاده عن قرب ويسجد للسهو في الجميع على العمد وإذا نوى الرجوع لمقصداً آخر فلينحرف فوراً وله سلوك طريق لا يستقبل فيه وإن سهل ما يستقبل فيه (قوله) يؤمى أي الراكب الذي لا يلزمه أتمام الأركان كما سأل (قوله) أي يكفيه الإيماء دفع ذلك إيهام كلامه وجوب الاختصار عليه فله الأتمام إن سهل ولا يكف بطل وسعه في الإيماء ولا السجود على نحو عرف الدابة وإن سهل (قوله) ولا بد من كون السجود أخفض دفع به إيهام كلامه عدم وجوبه ومحلّه إن سهل عليه (قوله) إن الماشي يتم ركوعه وسجوده أي وجوباً وكذا استقباله فيهما وفي أحرامه فإن عجز عن شيء من ذلك لم تصح صلاته نعم إن شق عليه الأتمام لنحو وحل أو خوض في ماء كغفاه الإيماء أيضاً (قوله) وفي أحرامه ومثله الجلوس بين السجدين (قوله) ولا يمشي معطوف على يتم ففيه الأظهر ويقابله تخصيص للمشي بالقيام وانظر لم يكت عنه الشارح (قوله) الأفي قيامه ومثله الاعتدال وتشهده ومثله السلام والعلة للأغلب وذلك انتظام بما قاله إن الماشي يمشي في أربع ولا يمشي في أربع فيستقبل فيها ويسمها وأفرد السلام بالترك لأجراء الخلاف فيه على

لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء (قول المتن) ويختص بالتحرّم قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحو لزمه الاستقبال قال ابن النقيب يؤمى التوجه إلى القبلة فإن سار سير القافلة جاز أن يمشي إلى جهة مسيره وإن كان هو المار بدلالة لزمه أن يمشي إلى القبلة بل إن كان زل في أثناء لزمه ذلك قبل ركوعه لأنه بالوقوف لزمه التوجه اهـ وقوله قبل ركوبه أي والحال أنه المار بدلالة هذا الظاهر ويحتمل خلافه بالحكمة في الاختصاص بالتحرّم أن يقع أول الصلاة بالشرط ثم يعمل ما بعده تابعاً له كالنية (قول الشارح) لا يصلي إلا إلى القبلة أي فإذا سار ولو أراد أن يتم لجهة مقصده وصحّته الناشئ وخالف الساوردي فكان الشارح رحمه الله يذهب إلى ما عتمدنا في شرح الهذب (قول الشارح) عمداً مثله المكره وإن قصر الفصل لدوره ومثل الناسي ما إذا انحرف خطأ أو لجأ إلى الدابة (قول الشارح) ولا بد أن يكون السجود أخفض من الركوع أي ولا يلزمه بذل وسعه في خفضه بعد التمييز بينهما (قول المتن) ويستقبل فيما لا (الخط) فظاهر إطلاقهم سواء سهل ذلك أم لا (قول المتن) ولا يمشي (الح) هذا التعليل يفيد للمشي

والنزعة في الاحرام في الأصح
ولا يلزمه على القولين في
السلام على الأصح (ولو)
صلى فرضا على دابة
واستقبل وآتم ركوعه
وسجوده وهي واقفة (جاز)
وان لم تكن معقولة
لاستقراره في نفسه (أو)
سائرة فلا يجوز لأن سيرها
منسوب إليه بدليل جواز
الطواف عليها فلم يكن
مستقرا في نفسه (ومن)
صلى في الكعبة واستقبل
جدارها أو بابها مردودا
أو مقفوعا مع ارتفاع عنبتها
ثلاث ذراع أو أعلى سطحها
مستقيلا من ثباتها سابق)
أي ثلثي ذراع (جاز) أي
ما صلا بخلاف ماذا كان
الشخص أقل من ثلثي
ذراع فلا تصح الصلاة إليه
لأن الشخص ستره صلى
فاعتبر فيه قدره أو قد سئل
صلى الله عليه وسلم عن فقال
كؤخرة الرجل رواه مسلم
وهي ثلثا ذراع إلى ذراع
تقريبا بذراع الأدي ولا
فرق في الجواز بين القرض
والنفل وفي الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم صلى
فهار ركعتين (ومن أمكنه)
علم القبلة

القولين لعدم طوله فاعتبر بسهولة الشيء فيه كالاتدال (قوله ولو صلى فرضا) ولو كفاية أو بحسب أصله وأعرضا
فتمثل صلاة الجنادة وصلاة الصبي والمعدة ولونيد والنفورة وخرج النفل وإن نذر أتمه لجوازها قاعدا
وعدم وجوب قضائه لو فسد وقول شيخنا الرمي أنه كالقرض غير مستقيم كقوله عن والده أنه لو نذر ركعتين
على الدابة صح فعلها عليها لأن الوصف ينافي النذر ولا حاجة لجعل هذه مستثناة فراجع (قوله على دابة)
ومنها الآدمي ومنها الأروحية والسفينة والسرير على الأنفاق (قوله وهي واقفة جاز) وكالواقفة
ما لو كان زمامها بيد غيره وكذا حامل السرير ولو لوحدا من حامله حيث ضبط بقيهم وكذا لو كان مسير
السفينة غيره لعدم نسبة ماذ كراهيه ولذلك لا يصح طوافه عليه (قوله أو سائرة) ولو في أثناءها ومنها
المنقورة فلا يصح نعم إن خاف من نزولها عنها انحوا انقطاع عن رفقة وإن لم يتضرر صلى عليها وأعاد وقال ابن
حجر بلا إعادة وقول النهج لما قيل أراد به العجز في أول الباب وإن كان ذلك حسبا وقيل أراد به ما في التيمم
وهو بعيد وإن كان في شرح الروض (تنبيه) لو شئت الدابة الواقفة ثلاث خطوات محتوية إلى أو ثبتتوبة
فأحده ولو سهوا بطلت صلاته كذا قالوا وفيه نظر فراجع وفي كلام شيخنا الرمي أنه محتمل ولا يضر تحريك
ذنبها أو رأسها أو رجلها (قوله ومن صلى في الكعبة) وهي أفضل من السجود أفضلها جهة الباب والصلاة فيها
أفضل منها خارجها إلا نحو جماعة خارجها إن كانت أكثر ثم نفل السبب فيه أفضل منعها (قوله)
واستقبل جدارها (الح) وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع فلا يكتفى باستقبالها وإن كان بخلافه من خارجها
في كفيه هو أوها ولو أعلى منها أو محل هدمها أو محل جزء هدم بحيث لا يخرج جزء من يده عنه وخرج بذلك
جدار الحجر بكسر الحاء وهو أو فلا يكتفى بهما قالوا لأن ثبوته من البيت ظني فراجع (قوله مع ارتفاع
عنبتها ثلثي ذراع) تقر بياومثلها رايها غير المختلط بغيره ومنها شجرة نابتة فيها وخشب مسمرة فيها وأمنية
أو مدفوعة كالوئد وإن لم يكن لها عرض لا مقروزة ولا مربعة ولا حشيش نابضها وبذلك علم أن قول
بعضهم أنه يكتفى بهما ما يدخل في البيع عند الإطلاق لا يستقيم منظوقا ولا مفهوما فليتأمل ولو أزيل الشخص
في الانتهاء لم يضر كالرابطة قاله شيخنا والخطيب وخالفهما شيخنا الرمي وفرق بأن أمر الاستقبال أشد ولو
خرج عن عن محاذاته في الانتهاء كشعبة معرضة في هوا الباب أو بين ساريتين بطلت عنده ركوعه أو سجوده
لأن صلى على جنازة لدوام الحاذة فيها (فرع) لو كان يسر الشخص إذا صلى ويزيله إذا فرغ كفي عند
غير شيخنا الرمي (قوله كؤخرة الرجل) بيم مضمومة فهمزة ساكنة وقد تبدل واوا كذلك غناء
معجمة فراهمة مفتوحين ثمراء وحامه ملتئين وهي الحقيقية المشوة التي يستند إليها الركب خلفه
من كور العير (قوله ومن أمكنه) أي سهل عليه كإسبيل إليه بلا مشقة لا تحتمل عادة من ذكر أو أنثى حر
أو قريب بالغ أو غيره صبرا أو أمي (قوله علم القبلة) أي علم مقابلة عنها رؤيته في صبر أو لبس الأعمى ولو
بواسطة كخبر معصوم أو عدد تواتر مطلقا أو فعلهم في حق صبر وكوض نشأ فيه بشحومكة وعلم فيه إصابة

في الاعتدال دون الجالس بين السجدين وهو كذلك والفرق بين (فرع) لو خاف انقطاعا عن الرفقة
بسبب الاستقبال وأما الأركان فهل يفتقر ذلك ويومى هو محتمل (قول الشارح ويلزمه في الاحرام في
الأصح) تقر على الثاني وقضيته الزوم وإن لم يسهل (قول الشارح بدليل جواز الطواف) أي بخلاف
السفينة فانها كالدار ونظر بعضهم في هذا بأنه لو علم السبل حول الكعبة فطاف في زورق فالظاهر الصحة
قلت بل الظاهر خلافه وأيضا العدول إلى السير في السفينة متعذر أو متعسر في حال السير بخلاف الدابة
(قول الشارح وفي الصحيحين (الح) روى الشيخان أيضا أنه ﷺ لم يصل في الكعبة والجواب
عنه أن الدخول وقع مرتين لم يصل في الأولى وصل في الثانية كذا رواه الإمام أحمد في مسنده وذكره ابن
حبان في صحيحه (قول المتن علم القبلة) قال الأسنوي ومحراب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وكل موضع

عينها وكروية أو لمس محراب أجمع على أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه ومال شيخنا إلى أنه يلحق بذلك
 القرنفة القطعية (قوله ولو حال الخ) هو قيد لوجود الشاهدة للمكنة والس كذلك بعد زوال مانعها
 المشار إليه بقوله وشك الخ (قوله لسهولة علمها) بالشاهدة أو بالس في نحو الاعمى كامر (قوله وقول
 الروضة الخ) هو كذلك لأن العلم مقدم على خبر الثقة وهو مستفاد من قول المصنف والا أخذ الخ وربما
 أدخله المصنف في التقليد ويرشد إليه تقديمه على الاجتهاد فتأمل (قوله ولو حال الخ) هذا مفهوم ما تقدم
 وهو ما يتبع العلم بالقلة فينتقل لما بعده وشرط البناء أن لا يكون متديبا ولا كفافا زاله أو صموه أو
 دخول المسجد (قوله للشفقة في تكليف العائنة) قال بعض مشايخنا ومن الشقة تكليف الاعمى الذهب
 إلى حائط المحراب مع وجود الصفوف أو نعره الجالسين أو بالسواري ونحوها أو أصله خلف امام بعيد عن
 حائط المحراب (قوله ويؤخذ الخ) هو استدراك على ما فهمه كلام الروضة من تقديم الاجتهاد على الخبر عن
 علم مع أنه ليس كذلك وأشار إليه بما سيأتي من أن شرط الاجتهاد فقد الخبر عن علم (قوله أخذ بقول ثقة)
 هو عدل الرواية كإبائي (قوله بخبر) عدل عن قول بعضهم أخبر وعن قول بعضهم مع اخباره ليفيد أن
 وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل اخباره كما أشار إليه الشارح فيجب سؤاله حيث لا مشقة وكان في محل يجب
 طلب المأمنة كإبائي (قوله عن علم) كرويته للكعبة أو لنحو المحراب السابق وليس منه الاخبار برؤية
 القطب ونحوه خلافا لمن زعمه لأن من أدلة الاجتهاد كإبائي وأما الخبر عن الخبر عن علم فهو في مرتبه وان
 قدم الاول عليه (قوله بخلاف الفاسق) قال شيخنا ما لم يصدق منه الكافر وسأني ما فيه (قوله والمميز) ما لم
 يصدق وكان الأنسب أن يقول وغير البالغ لأن الخارج بالقيده لا بما جمعه ولعله نظر إلى ما يمكن منه الاخبار
 (نبيه) يقدم بعد الخبر عن علم برؤية محراب بيت الأحاديث صلى الله عليه وآله وأخباره به بعد محراب
 معتمد بأن كثر طرقه المعروف ولم يطعنوا فيه ولو ببلد صغير وفي مرتبه بيت الابرار المعروف فلا يجتمع مع
 شيء من ذلك نعم له الاجتهاد في هذين ينتمى بسيرة بخلاف ما قبلهما من جميع ما تقدم (قائدة) أصل المحراب
 صدر المجلس لقوسه بذلك لأن الصلي محارب فيه الشيطان ولا تكرر الصلاة فيه ولا ين فيه خلافا للجلال
 السيوطي (قوله فان فقد) أي الثقة بالخبر عن علم وكذا ما أتى به مما ذكر بأن لا يوجد في محل يجب طلب
 المأمنة وألحق به مشقة لا تحتمل عادة (قوله بأن كان عارفا بأداة القبلة) هو تصور لا مكان الاجتهاد ولا بد أن
 يكون معرفة الأدلة من معلم مسلم أو من كافر بلغ حد التواتر أو أقر عليها مسلم عارف والافلا عبرة بها ولا يعتمد
 عليها وان صدق العلم عليه قاله شيخنا المولى واعتد به وتقدم عن شيخنا اعتبار التصديق (قوله والنجوم)
 عطف على علم الشمس والقمر ومنها قلب المقرب الذي هو نوص في قبة مصر عند طلوعه من الأفق ومنها
 الكوكب المسمى بالجدى بالصغير وبالقطب لقرب منه والودو بفاس الرحي وهو أقوى الأدلة وأعمها لانه
 يستدل به في جميع الأماكن للازمته مكانه فيجعل في الجنب قبالة الوجه وفي نحو الشام خلف الظهر وفي نحو
 العراق خلف الأذن اليمنى وفي نحو مصر خلف الأذن اليسرى وقد قيل في ذلك نظما
 من واجه القطب بأرض اليمن • وعكسه الشام تخلف الأذن
 عراق اليمنى ويسرى مصر • قد صحح استقباله في العمر
 (قوله من حيث الخ) هو بيان لمراد من معرفة ما ذكر ليخرج به معرفة ذاتها وأسمائها ونحو ذلك

ولا حال بينه وبينها كان
 كان في السجدة أو على جبل
 أي قيس أو سطح وشك
 فيها لظلمة أو غيرها (حرم
 عليه التقليد) أي الأخذ
 بقول المجتهد بأن يعمل
 به فيها (والاجتهاد)
 أي العمل به فيها بسهولة
 علمها في ذلك وقول الروضة
 كأصلها لا يجوز له اعتاد
 قول غيره يرمي المجتهد والخبر
 عن علم ولو حال بينه
 وبينها جبل أو بناء في
 الروضة وأصلها العمل
 بالاجتهاد للشفقة في تكليف
 للعائنة بالعود أو دخول
 للمسجد ويؤخذ بما سيأتي
 أنه يعمل بقول الخبر عن
 علم مقدما على الاجتهاد
 (والا) أي وان لم يمكنه علم
 القبلة (أخذ بقول ثقة بخبر
 عن علم) سواء كان حرا أم
 عبدا كرا أم أجنبي بخلاف
 الفاسق والمميز وليس له
 أن يجتهد مع وجوده (فان
 فقد وأمكن الاجتهاد)
 بأن كان عارفا بأداة القبلة
 كالشمس والقمر والنجوم
 من حيث دلالتها عليها

بنت صلا فيه ينزل منزلة الكعبة في جميع ما ذكر فيها (قول المتن حرم عليه التقليد) لوقال بدله الرجوع
 إلى غيره لكان أولى لبواقي عبارة الروضة الآتية (قول المتن أخذ بقول ثقة) مثل ذلك الخارج بالوجود
 في بلاد المسلمين السالمة من الظن (قول الشارح بأن كان عارفا بأداة القبلة) أي أو أمكنه التعلم مطلقا
 على ما في النهاج تبعاً لرامزي أو بشرط أسفر على المختار في الروضة كما سيأتي كل ذلك آخر الصفحة والله

(حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد فان ضاق الوقت عنه صلى كيف كان ونجب الاعادة (وان تحب) المجتهد بنم أو ظلمة أو تعارض أدلة (لم يقلد في الاظهر) (لجواز زوال التحير عن قرب) (وصلى كيف كان) (١٣٧) حرمة الوقت (وقضى وجوبا والثاني يقلد ولا يقضى قال

تنبيه من من الادلة الجبال والرياح وهي أضغها وأسوأها ثم الشمال ويقال لها البحرية ومبدؤها من القطب للتقدم فلها حكمه فيما تقدم ويقاس عليها غيرها ما يناسبها ويقابلها الجنوب ويقال لها القبلية لكونها الى جهة قبلة المدينة الشريفة ومبدؤها من نقطة الجنوب والصابا ويقال لها الشرقية ومبدؤها من نقطة الشرق ويقابلها الببور ويقال لها الغربية ومبدؤها من نقطة الغرب (قوله حرم التقليد) أى العمل بقول مجتهد آخر ولو أعلى منه معرفة (قوله ووجب عليه الاجتهاد) ولوعلى الاعمى (قوله وان تحب لم يقلد) أى ان كان بصيرا والافله التقليد ولا عمى أقوى ادراكا منه (قوله فان ضاق الوقت عنه) أى الاجتهاد صلى فلا يصلى قبل ضيقه لانه حرمة الوقت قال شيخنا الان أس من زوال التحير فىمضى وقت بأسه ولو فى أول الوقت وليس له أن يؤخر حتى يخرج الوقت وفارق من علم ما فى حد الثبوت حيث يجب عليه طلبه وان خرج الوقت لتيقن الماء معه (قوله والخلاف) أى الاظهر فى أنه لا يقلد ومقابلها جارسوا ضاق الوقت أم لا فالتعليل بحجرة الوقت يراد به عدم خلو الوقت عن الصلاة (قوله وقال الامام محله) أى الخلاف المذكور (قوله وسكت فى الروضة كاصلها على مقالة الامام) أى ارتضاها وحيث قد فلسفة ذات طرق فتأمل (قوله) وانه قال) أى وسكت فى الروضة على أن الامام قال الخ وهذا يفيد أن الخلاف قبل آخر الوقت انما هو من بحث الامام وهو معارض لما ذكره فى شرح المذهب من جريان القولين فيه فسكوت المصنف عليه فى غير محله فتأمل (قوله وفيه) أى التقليد احتال بجوارز أول الوقت كالتيتم (قوله ويجب تجديد الاجتهاد) ولوعلى الصبي ومثله تجديد الاعمى ونحوه ممن يجوز له التقليد وكلامه شامل لمن تحير فى وقت السابقة ولا مانع منه لا مكان زوال التحير فى هذه (قوله لكل صلاة تحضر) أى يدخل وقت فعلها بدليل شموله للقضية كما ذكره الشارح (قوله من المحس) ومنها العادة وجوبا وخروجها غيرا عما يحضر وقت فعله كسلاة الجنابة والنافله ولو مؤقتة ومنها العادة ندبا خلافا لابن حجر وألحق الاسنوى النذرة بالمحس وضعف (قوله وفرق الرافى) أى من حيث الخلاف لا الحكم قال بعضهم والرد بالمسافة أى القربة ما وافقت فى الاقليم الواحد والباعدة ما خالفت فيه وفيه نظر ظاهر فراجعهم (قوله فالذا كر له) أى الاجتهاد عند حضور الفرض الثانى لم يحتاج الى اجتهاد وظاهر هذا جواز الفرض الأول وان نسي فيه الدليل قبل شروعه فيه كان آخره ولو بلا عذر وهو الذى مال اليه شيخنا آخر ما اعتمدته وفارق المعادة لفساد الأولى بأنها فرض ثانى صورة ومعنى تذكر الدليل الأول أن لا ينسى ما استند اليه فى الاجتهاد الأول كالتمس أو القطب وقيل ان لا ينسى الجهة التى صلى اليها أولا (قوله ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة) فهو من عطف السبب على السبب لأن المعجز عن الاجتهاد بالمعجز عن تعلمها كذا قالوا والوجه أن يراد بالمعجز عن تعلم الادلة عدم معرفتها وان قدر على تعلمها لماسياتى أنه فرض كفاية وما ذكره الشارح تفسير للمعجز ذاته قال شيخنا ويجوز تعلمها من كافر قاله للوردى وقال شيخنا الرملى بحرمته وعلى كل لا يمتد لها الا ان أقر عليها مسلم عارف كاسم (قوله فلدقة

أعلم أى بعد قول للثان فيحرم التقليد (قوله الشارح وسكت فى الروضة كاصلها على مقالة الامام) قال الاسنوى رحمه الله نقل الرافى كلام الامام وأقره ثم جزى فى آخر المسئلة فى الكلام على لفظ الوجيز بأن الاطلاق محمول على هذا التقيد وغفل عنه فى الروضة ففعل كلام الامام ساكتا عليه انتهى (قول الشارح وفيه أى التقليد احتال من التيمم أول الوقت) أى اذا علم وصوله الى الماء آخره (قول للثان على الصحيح) هذا الخلاف يجرى فى الفتى فى الاحكام الشرعية وفى القلدهناتى فى القبلة وهنالك وفى الشاهد اذا زكى ثم شهدا ثانيا بعد طول الزمن وفى طلب التيمم الماء لم ينتقل عن موضعه (قول للثان فلدقة) لو

القرية نعم الخلاف مقيد بما اذا لم يكن ذا كرا لدليل الاجتهاد فالذا كر له لا يجب عليه تجديده قطعا كما قال فى الروضة فى كتاب القضاء فى مسئلة وقوع

الحادثة مرة أخرى للاجتهاد المقضية على مسئلة القبلة انما كان ذا كرا لدليل لم يلزمه التجديد قطعا (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كاعمى) لعدم رؤيته لها وبصر ليس له اهلوية معرفتها (فلدقة

عارفاً) أى بالإدلة بجتهده (قوله والمميز) قال شيخنا لم يصدق ومثله الفاسق ومنه الكافر كما تقدم (قوله ولا يقضى ما عليه بالتقليد) أى أن لم يظهر له الخطأ فلو أصر الأعمى أو زالت الظلمة فرأى أنه ليس على الصواب أداها أن كان بعدها واستأنفها أن كان فيها البطلان ولو اختلف عليه عار فان قوله تقليد أهمها شأن لكن يندب تقديم الأوثق والأعلم ولو في الصلاة فيتحول كإثباته بانه نعم أن قاله الثاني أن ثبت الخطأ فطعام وان لم يكن أعلم أو قاله أن الخطأ كان هو أعلم وجب الأخذ بقوله مطلقاً ولو فيها فيتحول وجوباً بان ظهر له الصواب مقارناً للخطأ كان أخيره به أيضاً وإبطلت وان ظهر له الصواب حالاً وفاقاً هذا ما قبله بدعوى الخطأ في هذا دون ذلك (قوله ويعيد فيه السؤال) أى وجوباً ويازم إعادة الاجتهاد من السؤال لانه يجتهد له ومحل وجوب السؤال ان لم تكن مشقة بما يسقط الجمعة والاصلي وأعاد كما مر (قوله وان قدر) بما يصرفه في الحج ولو بالسفر الى مسافة القصر وتعتبر القدرة في المسلم من بلوغه وفي الكافر من اسلامه بعده (قوله الشخص) أشار به الى أن الضمير ليس عائداً لمن أمكنه التعلم فقط كما يوهمه كلام المصنف والى شموله لغير الذكر كما مر (قوله وقال في الروضة الخ) أفاد كلامها وجوب التعلم عينا على المتفرس وسرا وحضراً وكفاية على غيره كذلك وليس كذلك بل العتمد أنه ان وجد محراب معتمد في حضر أو سفر في طريقه أو مقعده أو وجد عارف ولو واحداً في بلد كبير أو كبيراً وان كبر ففرض كفاية والافترض عين ويمكن حمل كلامها عليه بأن يراد بالسفر فيها عدم العارف وبالحضر وجوده وبذلك علم أن قول شيخ الاسلام لم يمكنه تعلم أدلتها مبنى على الرجوح للفهوم من كلام الروضة وقد ذكر من يوثق به أن ساقط من نسخة المؤلف وأن ولده ألحقه بها منها مصححاً عليه والوجه اسقاطه كاعلم من أن لتتمكن من التعلم أن يقلده عارفاً أنه ليس عارفاً فلا ينافي ما هو للعلوم من أنه ليس المجتهد أن يقلد مجتهداً آخر لأنه في العارفين فتأمل (قوله بالاجتهاد) أى بسببه منه أو من مقدسه وكذا بخبر ثقة عن علم أو غيره مما مر بالحرب (قوله فتبين الخطأ) وان لم يظهر له الصواب والمراد باليقين ما يتجسس معه الاجتهاد فيشمل خبر الثقة للمان للكمية أو القطب أو الحراب العتمد وخرج به الظن ولو بخبر الثقة كما مر نعم لا عبرة بتردد يحصل في حال الصلاة لأنه لا يمكن التحرر عنه غالباً (قوله قضى) أى لم يفعل الصلاة أنيا لاستقراره في ذمته ولو في الوقت ولا يشعل حتى يظهر له الصواب ولو بعد الوقت لأنه متمكن من اليقين بالصبر أو بالانتقال الى محل آخر وبذلك فارق عدم لزوم القضاء بالأكمل ناسياً الصوم وبالخطأ في وقوف عرقه ونحو ذلك لأنه لا يأمن وقوع الخطأ في القضاء أيضاً (قوله وجب استئناها) بمعنى أن فعلها يستقر في ذمته ولا يلزمه الا اذا ظهر له الصواب كما تقدم

اختلف مجتهدان فالأحجب تقليد الأعم قل يجب فان استويا خبر (قول المتن فالاصح وجوب التعلم) كالوضوء وغيره من شروط الصلاة (قول الشارح بل هو فرض كفاية) أى لأن الحاجة إليه نادرة (قول الشارح ان أراد سفر افترض عين) أى لسكره الاشبهة فيه (قول المتن فتبين الخطأ) أى ولو باخبار ثقة ومثله محارب المسلمين السالمة من الطعن (قوله المتن قضى) يومهم اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما في نظير ذلك من الاجتهاد في الوقت لكن في كتاب دلائل القبله لان الناص جريان القولين مطلقاً كما مضى عليه الشارح ثم ما ذكر هنا في المجتهد اذا تبين الخطأ وتغير اجتهاده يجرى في المقلد اذا انبرهن من قده يبين الخطأ وتغير اجتهاده أو أخبر بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده (قول المتن في الاظهر) أى أنه لا يتيقن الخطأ فيما من مثله في القضاء بخلاف الخطأ في الوقوف برقته بخلاف الأكل ناسياً الصوم (قول الشارح والثاني لا يجب) هو مذهب الأئمة الثلاثة لأنه ترك الاستقبال لعرف كان كالترك للقتال واستدلوا بقضية أهل قباء في تحوّلهم لما بلغهم النسخ وأجيب بأن النسخ ان لم يثبت في حقهم الا بعد الحير فلا إشكال وان ثبت قبل ذلك فهم كانوا متمسكين بنص فلا ينسبون الى تقصير بخلاف المجتهد فقد يكون قصر (قول الشارح بناء على القضاء) قد

عارفاً) بها ولو كان عبداً أو امرأة بخلاف الفاسق والمميز ولا يقضى ما عليه بالتقليد ويعيد فيه السؤال لكل صلاة تحضر على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية (وان قدر) الشخص على فعلها (فالاصح وجوب التعلم) عليه (فيحرم التقليد) فان ضاق الوقت عن التعلم صلى كيف كان وأعاد وجوباً والثاني لا يجب التعلم عليه بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما عليه به هذا ما ذكره الرافعي وقال في الروضة المختار ما قاله غيره أنه ان أراد سفر افترض عين والافترض كفاية صححه في شرح المذهب وغيره (ومن صلى بالاجتهاد فتبين الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (قضى في الاظهر) والثاني لا يجب القضاء لعنونه بالاجتهاد (فلو يتقنه فيها وجب استئناها) بناء على القضاء

(قوله فظهر له الصواب) أي مقارنا لظهور الخطأ أو عقبيه من غير تخلل زمن ولا بطلت كما مر لتأدي جزئها لغير القبلة بغير نظر لها (قوله عمل بالثاني) وجوباً مطلقاً كان أرجح فإن تساوى امتنع العمل بالثاني فيها وتغير قبلها ويعدم ما فعله كما قاله البغوي لتردده حال الشروع (قوله وسواء الخ) هذا التعميم صحيح بالنسبة لعدم القضاء للعمل بالثاني كما علمت وقائمة العمل بالثاني بعدها بالنسبة لصلاة أخرى (قوله أربع ركعات لأربع جهات) وكذا أكثر في أكثر وهذا حيث لم يظهر له خطأ فيها أو بعدها في جهة منها (قوله ويندرج فيها الخ) أي والتخصيص بالجهة أولى مراعاة لقول المصنف أربع جهات (قوله وفيها انحرف) أي إن كان الثاني أرجح كما مر (فتنبه) قال السبكي محل جواز تقليد محارب السامعين إذا لم يظهر له فيها خطأ بالاجتهاد فيها والامم يجوز تقليدها اهـ

﴿باب صفة الصلاة﴾

أي بيان ما اشتملت عليه ذاتها ولما كانت الصفة اتصالاً للأمر بالحال عند الذات القائمة بها سواء كان لازماً لها أو لا وهذا لأنصح إرادته هنا لأنه لا يخرج الأركان المقصودة بالذات احتياجاً إلى تفسير الصفة بالكيفية التي هي اسم للأركان والسنن والشروط لأنها من كليات الفعل أي كون أفعالها مقارة للوضوء مثلاً وبذلك صح اشتراكها على الشرط (قوله وهي) أي الكيفية ولا يصح رجوعه للصلاة لأنها اسم حقيقة للأركان خاصة ولهذا لو اقتصر عليها كفاؤه وكانت صلاة حقيقة ولأنهم قالوا انه يسمى ما يجبر بالسجود بضاً لشيء للبعض الحقيقي لا يقال يلزم على ذلك أن ما زاد على أقل ما يجزئ من الأركان ليس منها لأننا نقول مفهوم الركن يشمله مطلقاً كما أن مفهومها يشمل غير الأركان بما هو منها لدخوله في نيتها (قوله وعلى سنن) ويسمى ما يجبر بالسجود منها بضاً ولا يجبر هيئة وسكت عن الشرط لعدم ذكرها في الباب وإن كانت من الكيفية كما مر وقولهم شبهت الصلاة بالإنسان فركنها كركبها وشرطها كحياتها وبعضها كعضو وتهيئتها كشيء أرادوا بها الصلاة باعتبار كیفيتها الفعلية لا بحسب مفهومها فتأمل (قوله كالجزء) أي

أشار إلى ذلك المتن بقوله فلو بالغاه (قول الشارح) وينحرف الخ) استدله بقصة أهل قباء (قول المتن) وإن تقرر اجتهاده أي ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح) فظهر له الصواب) يريد أن محل العمل بالثاني إذا اقترن ظهور الصواب بظهور الخطأ والأفان كان خارج الصلاة فهو متجبراً فلا يقدر ويصلي كيف كان ويقضى وإن كان فيها وجب الاستئناف وإن قدر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته إلى غير قبلة محسوبة (فائدة) قال في شرح الإرشاد والمراد بالمقارنة أن يظهر معها أو يظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا إشكال في قولنا يريد أن محل العمل الخ واعلم أن الاجتهاد الثاني إذا كان مساوياً للاول فالتدريج جزء به الطيرى والاسنوى وجوب البقاء على الجهة الأولى فاصححه في المجموع من وجوب التجول في هذه الحالة أيضاً أخذ باطلاق الجمهور مردود بل قال الاسنوى انه باطل ومخالف لما اقتضاه كلام الرافعي من وجوب الاستئناف وبعبارة الاسنوى في القطعة عند قول المنهاج وإن تقرر اجتهاده عمل بالثاني ماضيه تنبيه الثاني محل ماسبق إذا رجح الثاني فإن استويا وكان خارج الصلاة فهو مخير وإن كان فيها فإن عجز عن إدراك الصواب عن قرب بطلت وإن قدر فهل ينحرف ويبنى أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كذا قاله الرافعي وزاد في الروضة الصواب الاستئناف قال الاسنوى وما ذكرناه هنا لا يستقيم فراجع من الجهات انتهى ومراده ما سلف نقله عنه كالبنوي من البقاء على الاول (قول الشارح) وفيها انحرف وآمها) قال الاسنوى لا يعود فيه الخلاف المذكور في الجهة لأن التيامن والتياسر أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجهه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد في الجهة في أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح

﴿باب صفة الصلاة﴾

وينحرف على مقابله إلى جهة الصواب ويتمها (وإن تقرر اجتهاده) فظهر له الصواب في جهة غير جهة الاول (عمل) بالثاني ولا قضاء (لما فعله بالاول لان الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلاة أم فيها (حتى لو صلى) صلاة (أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لها لما ذكر ويندرج في عبارة المصنف الخطأ في التيامن أو التياسر فإن يقفه بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الظاهر فيها وإن ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحرف وآمها

﴿باب صفة الصلاة﴾

أي كیفيتها وهي تشتمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سنن تأتي معها (أركانها ثلاثة عشر) وفي الروضة سبعة عشر عدمها الطمأنينة في حالها الأربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزء من ذلك وهو اختلاف في

بدليل عدم اعتبارها ركناً في التندم والتأخر (قوله دون المعنى) لأنها لا بد منها مطلقاً ولا بد من تداركها إذا شك في فعلها مثلاً ولم يصح الصلوة ركناً هنا لتحقق صورة الصلاة عقلاً وحساً في الخارج بدونها وذلك فارق للصوم بمعنى الإمساك والبيع بمعنى التملك (قوله وهي التقصد) أي هي لمة ذلك ومفهوم التقصد يتم ما كان فيه ملاحظة للفعل أولاً وما كان مقارناً للشرع في الفعل أولاً فإن لوحظ الفعل واقتربت بأمله فهي التية شرعاً ولذلك يقال التية شرعاً قصد الشيء مقترباً بفعله فقوله أراد أي شرع وقول بعضهم إن التية لمة وشرعاً قصد الفعل مطلقاً واعتبار الاقتران مصحح له ليعتد به مردود وكذا قول بعضهم اعتبار الأمور الثلاثة الآتية في التية بخلاف تعريفها فتأمل (قوله فرضاً) أي ولو منذوراً أو جنازة وتكون نية التندر في التندور عن نية الفرضية وأما منذور الأعم فهو باق على التقلية ومثله نذر المحافظة على الرواتب مثلاً ولا تسكني نية الكفاية عن نية فرضها لأنها قد تسكون في التندوب (قوله ما هو فرض) أشار بذلك إلى أن المراد بالفرض ما يوصف بالفرضية ولو على غير الفاعل فلا ينافي ما بعده ويشمل صلاة الصلوة والمعدة والصغير في فعله عائد إلى ما بهذا المعنى فتأمل (قوله وهي هنا الخ) لا يخفى أن هذا لاحاجة إليه لأن النية من الصلاة

اللفظ دون المعنى (التية) وهي التقصد (فإن صلى فرضاً) أي أراد أن يصلي ما هو فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة وهي هنا ماعداً التية لأنها لا تنوي ولذلك قيل إنها شرط (وتعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره (والاصح وجوب نية الفرضية) مع ماذكر

لأن فعل الصلاة الذي هو في كلام المصنف والشارح وحيث قد لا حاجة لقول بعضهم إنها كالشاة في الزكاة تركي نفسها وغيرها ولا لقول بعضهم بغير ذلك بل لا يصح ذلك أيضاً لما سيأتي على أنه يعمم أخراج التكبير من ذلك أيضاً لأنها بقصدتها التحريم وفعل غيرها ولا يصح قصد فعلها بالما سترفعوا واختلف في المراد بقوله لأنها لا تنوي قبيل معناه أنه لا يتصور نيتها على الوجه المراد هنا وقد علمت بطلانه وقيل إن المعنى أنه لا يجب نيتها وإن أمكن ملاحظتها منفردة كأن ينوي أنه ينوي الصلاة مثلاً وهو باطل أيضاً لأن انفرادها بمعنى سبقها الفعل كما مثل ليس مراد هنا مقتضى علم وجوبها تصورهما مع المقارن وهو غير صحيح لأنه أن نوى مع التكبير أنه ينوي الفعل لم يصح تكبيره ولا صلته وإن نوى نفس الفعل فليس هذا نية التية وسيأتي مثل ذلك في نية التكبير فيها فتأمل وقول النهج ولو نفلاً هو غايصة الصلاة لا لنية أي الصلاة ولو نفلاً لا بد من نية فعلها فلا يكفي قصد الصلاة من غير تعرض للفعل كما قاله وقد يقال هو غايصة لا كسقاء نية الفعل في النقل فلا يحتاج للتعرض للتقلية على المرجح الآتي فهو إشارة لرد الخلاف الذي جرى على طريقته والمراد بقوله لتعيين عن نية الأفعال أي التي لا تحتاج إلى نية وألغيت الصلاة (قوله ولذلك قيل إنها شرط) قيل فائدة الخلاف تظهر فيما افتتحها مع مقارنة مفسد كخبث وزال قبل إتمامها فإلى الركنية لا تصح وعلى الشرطية فصح وهو مردود بأن مفاد الشرط والركن في اعتبار الصحة واحد ولأنه يتأتم التكبير بتعيين أنه في الصلاة من أولها فإما بمقارنة جزئيتها لعدم الشرط وهو مفسد وقد صرحوا بما يأتي أن الكلام الكثير ولوسهوا في أنشائها مطلقاً وغير ذلك فافهم وتأمل (قوله بالرفع) أي عطف على قصد لا بالجر عطف على فعله لأن قصد التعيين لا يكفي في النية اهـ (قوله من ظهر أو غيره) من كل ما يفيد التعيين في الظاهر نحو صلاة يسر الإبرادها وفي الصباح نحو صلاة نوبتها أو صلاة العداة أو صلاة الفجر أو صلاة بقست لها أبدأ ونحو ذلك كذا قالوا وفي نظر وسيأتي قوله في النهج ليعتبر عن النقل أي لأن قصد الفعل والتعيين من حيث هو موجودان في النقل فلا يتميز الفرص عنه إلا بنية الفرضية وليس المراد بالتعيين تعييناً مخصوصاً كالظهور مثلاً ومراده بالنقل الأصل فقط ما توهمه بعضهم من إرادة تعيين محسوس فأوجب إسقاط هذا التعليل فتأمل والمراد بالفرض ما يرتجبه نية الفرضية والتعيين في العادة على التعمد (قوله معاذكر) هو قصد الفعل والتعيين وضيم الصادق ويتعين عائد إلى ما ذكر وهذا بناء منه على وجوب نية الفرضية في

(قول الشارح أي أراد أن يصلي ما هو فرض) كأنه دفع ما اعترض به الاستصحاب من أن نية التية شرط في فعله الآتي لا يصح عوده على الفرض لأن ذلك سيأتي في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القائل في رحمه الله كلام

بغلاف المادة فلا ينصرف إليها إلا بقصد الاعادة (دون الاضافة الى الله تعالى) فلا تجب لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى وقبل تجب ليحقق معنى الاخلاص (و) الأصح (أنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه) هو قول الأكثرين القائلين بأنه لا يشترط في الأداء نية الأداء ولا في القضاء نية القضاء وعدم الصحة مبنى على اشتراط ذلك ومرادهم كإقال في الرخصة الصحة لمن نوى جاهل الوقت لغيره أو نحوه أى ظاهراً وروح الوقت وبقائه ثم تبين الأمر بخلاف ظنه أما العالم بالحال فلا تنقذ صلاته قطاً لتلاعبه قلبه في شرح المذهب عن تصرفهم (والفضل ذو الوقت والسبب كالفرض فمما سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة العيد لغيره أو النحر وصلاة الضحى وراتبة العشاء والوتر وصلاة الكسوف والانسقاء (وفي) اشتراط نية التقلية وجهان (كما في نية الفرضية (قلت الصحيح لاشتراط نية التقلية والله أعلم لعدم المعنى الملل به

للمادة وقد علمت ضعفه وأما صلاة الصبي فيجب فيها نية الفرضية أيضاً عند شيخ الاسلام وغيره كمراد الشيخين الرملي وضعفه شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي واعتمداً على المجموع وفارقت المادة بأن صلاته تقع فلا اتفاقاً وبذلك علم أنه لو فرض ما فاته في زمن التميز كإمراة لم يجز عليه نية الفرضية فيه وإن كان الآن مكلفاً به خلافاً لبعضهم (قوله) لا يقصد الاعادة) مقتضى ذلك وجوب قصد الاعادة فيها على القول الثاني فراجع (قوله) دون الاضافة الى الله تعالى) أى لا يجب التعرض لها بمعنى ملاحظتها لتحقيق معنى الاخلاص فلا ينافي في كونها لا تنفك عنها إذ لا يتصور في عبادة الواحد أن تكون لله تعالى ومثلاً اليوم والشهر والسنة وعدد الركعات والقبلة لكن بسن التعرض لما ذكر ولا يضر الخطأ فيه ولو بالتأخير إلا في عدد الركعات كما قاله شيخنا الرملي وغيره وفيه نظر لأن الخطأ بالقلب فنام (قوله) لمن نوى جاهل الوقت الخ) ظاهره وإن قصد معناه الحقيقي وتبين خلافه و به قال بعض مشايخنا وفيه نظر والوجه خلافه كما يؤخذ من تقديم مسئلة البارزى وهي أنه سئل عن رجل كان محبوساً في موضع مظلم عشرين سنة وكان يترأى إليه الفجر فصلى ثم تبين له بعد ذلك أنه خطأ سابق على الوقت فساداً بقضى فأجاب بأنه يلزم قضاء صلاة واحدة لأن صلاة كل يوم تقع قضاء عن اليوم الذي قبله بناء على الأصح أنه لا يشترط نية القضاء والأداء قال العلامة ابن قاسم والوجه أن محل ذلك المالم يقصد فرض ذلك الوقت الذي ظنه بخصوصه والافتاتع عن الفائتة وافقه على ذلك شيخنا ابن حجر والرملي وذكر مثل ذلك في مسئلة الرخصة المذكورة إذا كان عليه صلاة فائتة (قوله) أما العالم فلا تنقذ أى أن قصد المعنى الحقيقي والأبأن قصد المعنى اللغوي وهو أن الأداء بمعنى القضاء وعكسه أو أطلق لم يضر وتوقف شيخنا في الاطلاق ولا سكنى نية صلاة الوقت قالوا لأئمن الجائر أن يترك فائتة وهذا وقتها وفيه نظر مع الاكتفاء بنحو الظاهر أو العصر أو بنحو صلاة الصبح أو صلاة ثوب لماع وجود المعنى المذكور في ذلك وقد يجاب بأن الاشتباه في هذا ماعلم من النوع فقط ف يرجع الى نية الأداء والقضاء وقدر عدم اعتبارهم في الأول أع من ذلك فلا يكتبوا له بعومه مع أن نحو الصبح علم والاشتراك فيه لفظي (قوله) وتعيينها كصلاة عيد) أى وإن نذر ماعلم نية الفرضية كإمر (قوله) والوتر) ولا يكتفى راتبة العشاء فيه وإن كان من الواجب كإسباني (قوله) وجهان) ذكرهما في المحرر بالتعريف فاقضى أيها الوجهان السابقان في نية الفرضية وأن الأصح وجوب نية التقلية هنا وتبعه للصنف أولاً ثم كسب أداة التعريف وصحح عليه ليقيد أنها وجهان غير الأولين ولذلك عبر هنا بالصحيح والاستدراك حينئذ على مقتضى اطلاعهما وفي قول الشارح كإني نية الفرضية دون أن يقول هما السابقان في نية الفرضية أو نحو ذلك إشارة الى هذا فتأمل (قوله) في اشتراط الخ) أورد ذلك عليه مع إمكان ادخاله في التشبيه السابق جرياً على ترتيب كلام الصنف من ذكره نية الأداء وما بعده نية الفرضية فيما قبله حيث لم تجب نية التقلية فهي مندوبة كما ذكر (قوله) وهو لا يتقيد الخ) فيه إشارة الى وجه تسميته بالمطلق (قوله) ولم يذكر الخ)

الوفاً في ذات الفرض لا في صفته وثاني على المكس فلا يرد ما قاله الأسنوي رحمه الله (قول الشارح الصادق الخ) يرجع لكل من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى) مثله قول الرافعي في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن سمي أو لم يسم (قول الشارح ليحقق معنى الاخلاص) استدلل بعضهم بقوله تعالى وما لأحد عنده من نعمة تجزي الآية وجه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تقع بمجرد الذبح حتى يعتني بها وجهه بالأعلى (قول الشارح وتعيينها) مطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح كإني نية الفرضية) من هنا قال الأسنوي لو قال الوجهان كان أولى (قول الشارح وفي اشتراط نية الأداء) والأصح الخ) عبارة المتن تفيد ذلك فتأمل أى كما

في الفرضية وفي اشتراط نية الأداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكتفي في النفل المطلق) وهو لا يستفيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصولها بها ولم يذكرها هنا خلافاً في اشتراط نية التقلية ويمكن مجيئه كإقال الرافعي ويجوز الخلاف في الاضافة الى الله

فيه اشارة الى ندب ذلك هنا وقول التبع بخلاف الفرضية ولم يقل نية الفرضية ليفيد أن نية الفرضية في
 المعادة لاتعملها فراضا الواقع الذي هو المنظور اليه في الفرق فتأمل والحق للمتعجب سنة الرضوء والتحية
 والاحرام والاستخارة بالنفل المطلق هو من حيث الاكتفاء في ذلك بنية فعل الصلاة من غير تعرض الى
 سببه في نيته فهو مستثنى من وجوب نية السبب فيها له سبب وهذا كما ترى يفيد أنه من النفل للقيد لكن
 اطلاقه صادق بوقوعه في وقت الكراهة وهو واضح فيها وجد سببه كالتحية وسنة الرضوء لحصوله فيها
 عليه لانها يقع بالاستخارة لأنه مع ملاحظة سببه لا يصح فع عدمها لا يصح بالأولى فليخص الاستثناء
 بغير وقت الكراهة أو بمواقع سببه ولومن غير الأربعة التي ذكرها كما يأتي وبهذا علم عدم صحة قول
 بعضهم لاجابة الى الاستثناء لأنه نقل مطلق حصل به ذلك القيد خصوصاً مع قول بعضهم ان ما له سبب متأخر
 لا بد من ملاحظته حال الشروع وشملت سنة الرضوء ونحوها مال وقت بأكثر من ركعتين وهو كذلك
 والتعبير بها أولى من التعبير بركن الرضوء ونحوها كما علم من مراجعة صلاة النفل وما ألحق بذلك أيضاً
 صلاة الطواف والحاجة والزوال واردة السفر والعود منه وزوال المسافر ومفارقة المنزل ونحو ذلك (قوله)
 وسبق لسانه) وكذا لو تعدد (قوله بالنوى) أى ما تطلب نيته وجوباً أو نداءً أو غير ذلك كورثنا كالفرضية
 والافتداء والجماعة والتفلية والأداء والاضافة الى الله تعالى ولأجل إتمام إقتصار كلام المصنف على هذه
 حوله الشارح وما قيل غير هذا مردود وخرج بالنوى التسمية والتية كما مرّت الاشارة اليه لكن لا يضر
 النطق بالنية كقوله نويت كذا بل قال بعضهم بنده ولم يخالفوه فراجعهم وخرج بذلك التعليق بالمشيئة بل
 هو مبطل لانية الامر قصد التبرك كسائر العبادات فيضرب الاطلاق هنا لأن مبنى النيات على الجزم بخلافه في
 نحو المعقود ويضربها التعليق بغير المشيئة أيضاً كحصول شيء وان لم يكن متوقفاً الا ان كان ما يجوز شرطه
 في الاعتكاف كما سيأتي في باب (قوله تكبيرة الاحرام) سميت بذلك لأنه يحرم على أى بها ما كان حلالاً
 له قبلها في الفرض مطلقاً وفي النفل ان لم يقصد الخروج منه ولا ينكر او داخله فالأين حرجاً من كراهها
 لا يقصد شيء أو يقصد الذكر لم يضر أو يقصد الافتتاح خرج بكل شفع ودحل بكل وزر ويدخل بكل ان
 قصد الخروج فيه ولو شك هل أحرم فأحرم لم تنعقد ولو كبر بغير ركعتين ثم كبر بنية أو بغير ركعات لم تنعقد
 أيضاً ولو كبر امام مرتين لم يفارقهما على الكمال ويندب النظر قبله الى موضع سجوده واطراق رأسه قليلاً
 (قوله الله أكبر) خص هذا اللفظ لانه يدل على القدم والعظم بخلاف غيره ويندب أن يجهر به الامام وان
 لا يقصر بحيث لا يفهم وأن لا يطول بالتحطيط فالاسراع به أولى من تعطيله للتأخر ولنية بخلاف تكبير
 الانتقالات للتلاخل بآيقاعها الذكر وبذلك علم أن مدوه ان طال لا يضر وهو ما أتى به شيخنا الرملى وفي
 شرحه خلافه حيث كان عالماً وطول الى حد لا يقول به أحد من القراء وقد قدر الطول ست ألفاً واعتمده

يؤخذ من قوله كالفرض فيما سبق (قول المتن تكبيرة الاحرام) يقال أحرم الرجل اذا دخل في حرمة
 لاهتمك قاله الجوهري قال الاسنوي فلما دخل هذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور وقيل لها تكبيرة
 الاحرام انتهى وذهبت الحنفية الى أنها شرط يدخل في الصلاة عقبها وفائدة الخلاف تظهر في النجاسة اذا
 كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحسان للمصلى
 عظمت من تهيأ للوقوف بين يديه ليتأمل هيئته فيخشع ولا يفسد قلبه (قول المتن الله أكبر) قال الاسنوي هي
 موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية يؤهم أنه يجب على المصلى قطعها وليس كذلك اذ يصح
 أن يقول أموماً الله أكبر بوصلها جزم به في شرح المذهب (قول المتن ولا تضرز بزيادة لاتمتع) جعل للوردى
 من أشنة عدم الضرر الله لا اله الا أكبر ومثل في الروضة لما يضر نطقه الله لا اله الا هو الملك القدوس
 أكبر انتهى وعلل الرافعي ذلك بأن هذه الزيادة تخرج عن التكبير (قول المتن كاته الأكبر) علله

تعالى (والنية بالقلب)
 فلا يكفي النطق مع غفلة
 ولا يضر النطق بخلاف
 ما فيه كأن قصد الظهر
 وسبق لسانه الى العصر
 (ويندب النطق بالنوى
 قبيل التكبير) ليعايد
 اللسان القلب (الثاني)
 تكبيرة الاحرام وتعين
 فيها (على القادر الله أكبر)
 لأنه ^{عليه} كان يستفتح
 الصلاة به واه ابن ماجه
 وغيره وقال صلوا كما
 رأيتموني أصلي رواه
 البخارى فلا يكفي الله
 الكبير ولا الرحمن أكبر
 (ولا تضرز بزيادة لاتمتع)
 الاسم كاته الأكبر

شيخنا الزياي ووصل هزمة الله خلاف الأولى نحو ما موما الله أكبر وقطعها أفضل وأبدلها وأواو مبطل
كدها وكابدل هزمة: أكرأواو العالم دون الجاهل وقيل لا يضر مطلقا لانهالة كذا في شرح شيخنا
وكادخال وأواسا كنة أو متحركة بين الكمتين وكابدل كاف أكبر هزمة الاعمز وأجعل عنبره أولن
هي لقتومكر يادة ألف ببدل الوحدة والراء أو تشديدها ولا يضر اللحن فيها ولا تشديدا لأمول لا تكرر
ولارفعها وماورد من أن التكسير جزم فليس حدشا وبفرضه فمعناه الجزم بالنية بعدم التردد فيها لانه
مبطل كالوكان في أثناء الصلاة فتردد أنه في غيرها وكان تردد على الظاهر أنه في ظهر أو عصر أو ظن أنه في
عصر فأتى ببعض الصلاة ثم تذكر أو مضى سنة الصبح أنه في الصبح ففتت ثم تذكر أو نحو ذلك
ففي جميع ذلك أن طال الفصل أو فضل ركنا ولو قوليا مع التردد بطلت والأفلا ومثله مالو شك في الطهارة
ولم يعلم حاله قبل الشروع (قوله الله الجليل) ومثله كل وصف لم يطل يز يادته على ثلاثة أوصاف نحو عوز جل
ونحو الرحمن الرحيم بخلاف الضمير ونحوه والتداء والطويل نحو الله أكبر والله سبحانه أكبر
والله تعالى أكبر والله بارحم من أكبر والله لا اله الا هو أكبر خلافا لظاهر كلام شيخ الاسلام في هذه
(قوله لا أكبر الله) فلا أتى بلفظ أكبر بعده لم يصح الان قصد الاستئناف بلفظ الله ويجب في التكسير
أن يسمع نفسه أو بحيث يسمع ان لم يكن صحيح السمع أو كان تحلوطا (قوله لانه لا يسمى تكبيرا) وبذلك
فارق محبة عليكم السلام في الخروج من الصلاة لانه يسمى سلاما كما يأتي (قوله عن التكسير) أي
بالمرية وقدر بغيرها (قوله ولا يعدل الخ) أي لان غيره من الأذكار ليس فيه ما يؤدى معناه
كأمر بهذا فارق الفاتحة ونحوها (قوله ويجب التعلم) ووقته من البلوغ في السلم ولتوبنا ومن
الاسلام في البالغ واعتبر ابن حجر التمييز في السلم ولا تصح الترجمة من الصبي القادر على المرية (قوله
ولو بالسفر) أي ولو سفر القصر وان طال أن أطافه ووجد سؤته بما في وجوب الحج (قوله عند ضيق الوقت)
أي ان رجي التعلم في صلاة الاصل والصلاة ولومن أوله (قوله ويجب على الأخرس) أي الطارى فخرس ومنه مرض
يمنع من النطق بخلاف الاصل لا يضر به ذلك وان قدر عليه (قوله نحر بك لسانه الخ) أي ان تمكن منه بمحاولة
تخارج الحروف السابقة له والاهامة الجلدة للصفحة في سقف الحنك (قوله وهكذا حكم الخ) أي وجوبا في
الواجب ونديا في التدبؤ واذ عجز عن ذلك نواه بقلبه كالمرضى (قوله ويسن رفع يديه) أي كفيه ان وجدا

الأسنوي بأنه دال على التكبير مع زيادة مبالغة في التعظيم وهو الاشعار بالتخصيص (قول اللن لأ أكبر الله)
أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بأنه يسمى سلاما وهذا لا يسمى تكبيرا (قول
اللتن ومن عجز ترجم) أي فهمي بالمرية واجبة ودليله أن النبي ﷺ فعلها وقال صلوا كما رايتهم في أصل
وقوله ترجم أي لان التكبير زكن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب اليه من غيرها (قول الشارح بأى لثناء)
وقيل تعين السريانية والعبرانية لان الله أنزل بهما كتابا فان عجز فبالفارسية فان عجز فبالهشاهة وقيل
الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لانه أقرب الى المرية (قول الشارح ولو بالسفر الى بلد آخر)
ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وفيه نظر (قول الشارح ويجب على الأخرس الخ) فان عجز نواه بقلبه
(قول الشارح تشهد) الأحسن جعل الضمير عائدا على الصلي لا على الأخرس فقط (قول اللن ويسن رفع
يديه) لما فرغ من بيان واجب التكبير شرعا في بيان سنة (فرع) لو قطعت يده من الكوع رفع الساعد
أو من الرفق رفع العضد أو لم يقدر على الرفع المسنون بل كان اذا رفع يدا ونقص يأتي بالممكن فان قدر
عليهما فالز يادتا أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وأن يفرق بين الأصابع تفريفا وسطا وأن يأتي
بالتكبير أي تكبير التحريم مينا بلا مد والحكمة في تفريق الأصابع أن يكون لكل عضو استقلال في
العبادة بصورته (قول اللن حذو) قال الأسنوي معناه مقابل

والأفراش ساعديه والأفراش عضديه سواء الرجل وغيره ويندب في الكفين لمن ذكر كشفها وأما القوس
أصابعهما للقبلة وتفر يقبوا وسطا ليكون لكل عضو استقلال بالعبادة ولا يكره سترها ويفوت سن الرفع
بفراغ التكبير (قوله إن يحاذي النخ) أي إن كان معتدلا سلبا والاراعي ذلك القدر إن أمكن والأفضل الممكن
من الزيادة والنقص فإن تعارض فضل الزيادة (قوله والأصح في وقت الرفع) أي الأفضل فيه ذلك والافتحص
السنة بجميع ما ذكره فيها اهـ (قوله وقيل بسن انتهاءهما) ضمير للثنية عائد إلى الخط والتكبير كما
هو الظاهر من كلامه والتمتع بخلافه وهو انتهاء الرفع والتكبير معا وبضمهم قال إن هذا هو الذي في كلام
الشارح يجعل الضمير عائد إلى الرفع والتكبير وفي نظر فراجعه ويجعل يديه بعد التكبير تحت صدره
وإن صلى مضطجعا أو مستقبليا وهذا في القيام أو بدله وانظر ما محلها في نحو الاعتدال وفي القيام بدل
القبود (قوله يعني يجب فترها النخ) بأن تصور في ذهنه كل ما يجب في الثنية ويندب من قصد الفعل وغيره
قبل التكبير ويستمر مستحضرا لذلك من أول التكبير إلى آخره وهذا معنى قول بعضهم استحضرها
ذكرنا لاحكا أو أنه يستحضر ذلك مع النطق بأوله وان غفل عنه في بقية التكبير وهذا معنى الاستحضر
حكما وهو أن لا يأتي بما ينافيها فقولوه ينصرون النخ جار على القولين وقيل معنى فترها أن يجدد ذلك
القصد عند كل جزء من التكبير قال بعضهم وهذا ظاهر كلام المصنف وأشار الإمام إلى أن هذا لا تقدر عليه
القوة البشرية (قوله وقيل يجب بسطها عليه النخ) أي أن يقصد فعل الصلاة في جزء من التكبير والتعيين في
جزء آخر والفرضية في آخر وهكذا واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعدم مستحضر الصلاة
وهو المتمتع عند شيخنا الرمي والزبدي وغيرهما واختلفوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر
الثنية حال التكبير مع بذل الجهد وقال شيخنا الرمي المراد به الاكتفاء باستحضار ما مرقى جزء من التكبير
أوله أو وسطه أو آخره وقال بعضهم هو استحضر ذلك قبيل التكبير وإن غفل عنه فيه وقال الأئمة الثلاثة
والذي يتجه هو المعنى الأول لأنه المنقول عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضرا للصلاة أي ما يطلب
استحضارها وأما استحضر ذاتها من غير تعرض لغير ذلك فلا يكتفي قطعا (ننبه) هل يجب قرن الثنية بما
يزا دين لفظ أقدم أكبر اعتماد شيخنا الرمي على عدم الوجوب قال لكن ظاهر كلامهم بخلافه ونقله العبادي
عنه وقال ابن عبدالحق كالبقيني كذا قالوا فيه نظر والوجه أن يقال هل يكتفي اقتران الثنية بذلك أو لا لأن
التمتع كما مر الاكتفاء بالمقارنة في جزء من التكبير فتأمل (قوله الثالث القيام) والواجب منه الذي يؤدي
به الزكركن قدر الطمأنينة ببقية الأركان وتطويله بقدر الفاتحة للضرورة الاتيان بها وكذا السورة وهو أفضل

(قول المتن والأصح رفعه مع ابتدائه) لترك حتى أتى ببعض التكبير من الرفع أيضا بخلاف ما لو رفع منه
قبل الرفع (قول الشارح ويكبر مع خط يديه) أي ويكون انتهاءهما معا للتلاخو ج من الصلاة بلا ذكر
كذا ساق الأسنوى هذا الوجه لكن هنا وجه ثان وفي الأسنوى ثالث وجعل الأسنوى الثاني أن يرفع غير
مكبر ثم يكبر ويده فارتان فاذا فرغ أرسلهما (قول الشارح واستصحابها) قال السبكي اختلفوا في هذا
الاستصحاب فقيل المراد أن يستمر استحضرها إلى آخره قال ولكن استحضر الثنية ليس بنية
وإيجابها ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوالى أمثالها فاذا وجد القصد للغير أولاجد مثله وهكذا من غير
تخلل زمن وليس تكرير الثنية كتنكير التكبير يضر لان الصلاة لا تتعدا الفراغ من التكبير قال
وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن لها كل أحد ولا يغفل (قول المتن وقيل يكتفي) غل هذا الوجه بأن
استصحاب النية ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرف الأول بأن النية شرط في الانقاد وهو
لا يحصل إلا تمام التكبير وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير (قول الشارح
وقيل يجب بسطها عليه) هذا يتخلف في النقل المطلق لأنه فيه مقصود واحد (قول المتن الثالث القيام)

معنى حذو منكبيه أن
يحاذي أطراف أصابعه
أعلى أذنيه وإهاماه
شحنى أذنيه وراحته
منكبيه وذال حذو وما
تصرف منه معجمة
(والأصح) في وقت الرفع
(رفعه مع ابتدائه) أي
التكبير والثاني يرفع قبل
التكبير ويكبر مع خط يديه
وسواء على الأول انتهى
التكبير مع الخط أم لا وقيل
يسن انتهاءهما معا (و يجب
قرن الثنية بالتكبير) يعني
يجب قرنها بأوله واستصحابها
إلى آخره كإني الروضة
وأصلها والمحرر وغيره
(وقيل يكتفي فترها) (أوله)
ولا يجب استصحابها إلى
آخره وقيل يجب بسطها
عليه وتصور فترها بأوله
بأن يستحضر ما نبوى
قبيله (الثالث القيام في
فرض القادر) عليه فيجب
حالة الاحرام به وهنا معنى
قوله في الروضة كإصليها يجب
أن يكبر قائما حيث يجب

القيام (وشرطه نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فان وقف منحنيًا الى امامه وأخلفه (أو مثلاً) الى الخمين أو اليسار) بحيث لا يسمى قائماً له يصح قيامه (فان لم يطق اتصافاً وصار كراخ) لكبراً وغيره (١٤٥) (فالصحيح انه يقف كذلك) لقر به من

الاتصاف (وزيداً نحنأه
لركوعه ان قبر) على الزيادة
وقال الامام بقعد فاذا
وصل الى الركوع ارتفع
اليه لأن حده يفارق حد
القيام فلا يتأدى القيام به
(ولو أمكنه القيام دون
الركوع والسجود) لعلته
لظهره (قام وفعلهما بقدر
امكانه) في الانحناء لهما
بالصلب فان عجز فالرقبة
والرأس فان عجز أوماً
الهما (ولو عجز عن القيام)
بأن يلحقه به مشقة
شديدة أو زيادة مرض
أو خوف الفرق أو دوران
الرأس في السفينة (قد
كيف شاء، واقتراشه أفضل
من تركه في الظاهر) لانه
قعود عبادة بخلاف
التربع وعكسه وجه بأن
الاقتراش لا يتميز عن قعود
التشهد بخلاف التربع
ويجري الخلاف في قعود
التفعل (ويكره الاقواء) في
هذا القعود وسائر قعدات
الصلاة (بأن يجلس)
الشخص (على ركبته)
وهماصل الفخذين (ناصباً
ركبته) ودليله حديث
نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الاقواء في
الصلاة صححه الحاكم (ثم

الاركان ثم السجود ثم الركوع ولا يضر وقوفه على ظهر قدميه ولو بلا عنبر ولا استناد له نحو جدار ولو
بحيث لو أنزل لسقط مالم يكن معلقاً وإذا طول الاركان وقع مازاد على قدر الواجب منها فلا كسح
الرأس لامكان تجزئ ذلك خلافاً لما في شرح الروض وشمل وجوب القيام ما لو كان مع الاعانة بشئ * كما
سواء احتاج اليه لئلا يهضم فقط أو لدوام قيامه ولهما ما على العمد وتجب الاجرة ان توقف عليه وقدر عليها
بما في التيمم وقال شيخنا بما في الفطرة وأخر القيام عن التبة والتكسيرة لأن ركبته مضمومة بعد ما هو
قبلها مشروط لصحتها فلا يفرض مقدارها لأول جز منه كفي ولا نهما معتبران في الفرض والتفعل بخلافه
(قوله في فرض) ولو كفاية أو بالاصالة فشمّل صلاة الصبي والجنابة والمعدة والمنشورة (قوله فيجب حالة
الاحرام به) أي على سبيل الركبة كالمع وتفسير كلام المصنف بما ذكره فيه قصور لخروج القيام بعد الاحرام
عنه مع شموله له وحمل ما في الروضة وأصلها عليه غير مستقيم لتصريحها بوجوب القيام تاملاً (قوله
فقاره) هو جمع مضاف مفردة فقارة كأشار اليه الشارح بذلك ضميره نظراً للجمع وجمع العظام نظراً
لنائه (قوله) بحيث لا يسمى قائماً بأن صار الى أقل الركوع أقرب خلافاً للادعى في حالة الاستواء (قوله)
فان لم يطق بلحق مشقة تذهب خشوعه أو كاله كامر (قوله يقف كذلك) أي وجوباً وكذا زيد
ويكفيه ذلك ولو في التفعل للطلق ولا يكلف تأخيرها الى القدرة (قوله ان قدر) فان لم يقدر على الزيادة
وجب قصد الركوع بقلبه (قوله) وقال الامام بقعد أي حالة الاحرام والقراءة (قوله ولو أمكنه القيام)
ومثله الجلوس أو الاضطجاع (قوله قام) أي وجوباً ولو بمعين كامر (قوله وما الهما) أي بأفخانه فان عجز
فيقلبه وسبأني (قوله مشقة شديدة) أي بما هو وقال شيخنا بأن لا تحتمل عادة ولو تسبب في عجزه فاته
الثواب ولا إعادة عليه (قوله أو زيادة مرض) وكذا حدوته بالأولى ولا استمسك نحو بول حالة الجلوس
وجب الجلوس قاله شيخنا الرمي ولو كان لوصلي جماعة جلس ولو صلى فرادى قام جاز الأمران قاله
شيخنا ونقله ابن قاسم عن شيخنا الرمي وفيه نظر والوجه مراعاة القيام وقد عدو يجوز للجلوس
لأرويته ولا فساد تدير (قوله واقتراشه أفضل) ثم بعده الاقواء المنسوب ثم التربع وليس في كلام المصنف
مخالفة لذلك كإزماع (قوله) ويجري الخلاف في قعود التفعل أي القادر كالعاجز (قوله ويكره الاقواء)
وكذا مد الرجلين أو أحدهما أو تقديهما على الأخرى معتمداً عليها كالمتروح (قوله بأن يجلس الخ) خرج
بذلك جلوسه على عقبه ناصباً قدميه فانه اقواء مندوب في كل جلوس بعقبه حركة ويكره فيه فرش قدميه
(قوله ناصباً ركبته) وان لم يضع يده على الأرض على الاصح (قوله وهما على وزان الخ) أي تقريبا في
الآتي وتحقيقاً هنا كالاختي (قوله بالمعنى السابق) وهو للشفقة أي لشفقة أنواع القعود (قوله صلى

يكره ان يقدم احدي رجله على الأخرى وان يلفق قدميه ويستحب اطراف الرأس (قول المتن فقاره)
جمع مفردة فقارة (قول الشارح وقال الامام) اعترض بأن الامام وافق على إيجاب القيام على الركبتين
مع أنها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن ولو أمكنه القيام الخ) لو قدر على الركوع دون السجود
نظراً لقدر على أقله أي به مرتين مرة للركوع ومرة للسجود وان قدر على أكثره فذلك ولا يترتب في
الركوع الاقتصار على الأقل لما فيه من نفوت سنة (قول المتن بقدر امكانه) لو احتاج في ذلك الى اعتدال
على شئ ثمزه (قول المتن قد كيف شاء) لو نزل صلا ركعتين قائماً فعجز فهل يجزئه الجلوس وجهان (قول
المتن من تركه) وكذا باقي الجلسات (قول الشارح بالمعنى السابق) يعني كيف شاء والاوجه أن يرجع

(١٩) - (قلوبى وعبرة) - (اول) ينحنى هذا للملئ قاعدا (الركوع بحيث تحادى جبهته ماقدام ركبته)
وهذا أقل ركوعه (والأكل ان تحادى موضع سجوده) وركوع القاعد في التفعل كذلك وهما على وزان ركوع القائم في الحاذة وسبأني
(فان عجز) للملئ (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى)

لجنبه) أى عليه وجوبا (قوله استحبنا) متعلق بالآمين ان قدر على الايسر أيضا والافوجو با (قوله) ويجوز على الايسر) وان كرمه مع القدرة على الآمين فان عجز عنه وجب الايسر (قوله فان عجز عن جنبه) أى عن كل من الجنين (قوله) فستقلبا على ظهره) ولا يجوز منكبا على وجهه الا فى الكعبة يظهر منع الاستلقاء فيها اذا لم تكن مسقفة فراجع (قوله) ورجلا للقبلة) ندبان رفع رأسه قليلا أو كان فى الكعبة وهى مسقفة والافوجو با (قوله آتى بهما) أى تأمين بالفعل (قوله وأما بهما) أى بجميع يديه كما أشار اليه فان عجز أو ما برأسه وجوبا فان عجز أو ما بأجفانه كذلك فان عجز فقلبه ويجب كون الاعاء للسجود أخفض منه الى الركوع فى جميع ذلك خلافا لابن حجر فى بعضه ﴿ تنبيه ﴾ لو طرأ العجز فى أثناء الصلاة فكما مر من فعل الممكن لكن يجب عليه القراءة فى هو به من القيام قبل فراغ الفاتحة كما قاله الشيخان خلافا لما فى الباب ولو طرأت القدرة فى أثناءها وجب النهوض فوراً لما قدر عليه من اضطجاع أو قعود أو قيام ويجب تأخير القراءة كالأول بعضا لما انتقل اليه ان كان قبل فراغها ولا يقرأ فى نهوض ولا يندب اعادتها ولو قدر فى الركوع مثلا على القيام قام راسكا وجوبا ولو بعد الطمأنينة فان تصب بطلت حملته على العمد وفيه نظر بعد الطمأنينة أوفى الاعتدال على القيام مثلا لم يحز له القيام ان كان بعد الطمأنينة لا لثبوتها فان قام بطلت صلاته ويجب القيام ان كان قبلها لطمأن فيه فان لم يقم بطلت صلاته (قوله وللقدار على القيام التنقل قاعدة) أى مع اتمام الركوع والسجود وله القيام فى أثناءه أى ان لم يكن فى محل وجوب الجلوس كالتشهد الآخر ودخل فى كلامه قعود القائم وفى القراءة مامر فى طرو العجز أو القدرة فى الفرض (قوله وكذا مضطجعا) أى له مع القدرة على القيام أن يصلى النفل مضطجعا على أحد جنبيه ابتداء أو فى الانتهاء مع اتمام الركوع والسجود أيضا بان يقعد لها وجوبا وله القعود والقيام فى الانتهاء وفى القراءة مامر ولا يجوز للصلى قائما أن يقرأ فى الموى للركوع ولا فى النهوض للقيام خلافا للخطيب ﴿ تنبيه ﴾ يقدم القيام الواجب على الجماعة ويجوز تركها فى الندوب وانفراد فيه أفضل ولو أمكنه قراءة الفاتحة فى القيام دون السجود جاز له فعلها من قعود وتركها أفضل ﴿ فرع ﴾ للتمتع عند شيخنا الزبائدى وشيخنا الرملى تفضيل عشر ركعات من قيام على عشرين ركعة من قعود لأن القيام أفضل واشق واعتماد ابن حجر تفضيل العشرين من حيث كثرة القراءة والاذكار وتفضيل العشرين من حيث القيام وتوقف شيخنا البلقينى فى ذلك لوجه منها انه لا تسكاد أن تنف فى الصلاة فى الحشوع والتدبر والطمأنينة وعدم حديث النفس والقراءة والاذكار قال والوجه أن يعمل التفضيل فى الحديث على خصوص القيام مجردا عن غيره من مبادىء فانه واضح جلى (قوله والرد بالنائم) أى فى الحديث المضطجع لاحقية النائم للعلم باتفائه بنقص وضوئه بالنوم وتسميته ذلك بمعنى العجز السابق أوله وللقعود معا (قول الشارح) ويجوز على الايسر) لا لاسلاف الحديث (قول المتن مستقليا) أى ويجب رفع رأسه بوسادة وتحوها ليكون وجهه للقبلة قبل رد على المنهاج جواز الصلاة مستقليا للقدار على القيام اذا احتاج الى ذلك لمداواة بصره (قول الشارح) والسجود أخفض من الركوع (فان لم يمكن ذلك أو ما بطرفه وكذا بحاجبه كاذكره المحضرى شارح الهذب فان عجز أجرى الافعال على قلبه ﴿ فرع ﴾ لو شرع فى السجود فعجز فكما قاعدا ولا يلزم مقلعه لم يركع ﴿ فرع ﴾ لو صلى منفردا لصلى قائما ولو صلى مع جماعة فقد فى بعضها الأولى أن يصلى منفردا كذا قاله ورضهم انه يجوز له أن يحرم قائما مع الجماعة ثم اذا عجز له العجز جلس فليعلم ذلك (قول الشارح) لحديث البخارى (الح) قال الاسنوى هو وارد والا لم ينقص الاجر

لجنبه الآمين) استحبنا
ويجوز على الايسر
(فان عجز) عن
الجنب (فستقلبا) على
ظهره ورجلاه للقبلة
والاصل فى ذلك حديث
البخارى انه صلى الله عليه
وسلم قال لعمران بن حصين
وكانت به وباسرصل قائما
فان لم تستطع فقاعد فان
لم تستطع فعلى جنب زاد
النسائى فان لم تستطع
فستقلبا لا يكلف الله نفسا
الا وسعها ثم اذا صلى على
هيئة من هذه الهيات
وقدر على الركوع
والسجود آتى بهما والا
أوما بهما منحيا وقرب
جبهته من الارض بحسب
الامكان والسجود
أخفض من الركوع
(وللقدار) على القيام
(التنقل) قاعدة وكذا
مضطجعا فى الاصح
لحديث البخارى من
صلى قائما فهو أفضل ومن
صلى قاعدا فله نصف
اجر القائم ومن صلى
قائما فله نصف اجر القاعد
والمراد بالنائم المضطجع

تأمن حيث كونه على صورته فتأمل (قوله واليمين) أى الجنب اليمين أفضل من الجنب اليسار ان قدر عليهم ما واليمين القدير منها وإذا قدر عليها فهل يكره اليسار على نظير ما مر في العاجز في القرض فراجع (قوله وقيل يومئذ) أى الركوع والسجود مع بقائه على جنبه والاعاء على هذا بالاجفان أو بالقلب وظاهره الاكتفاء بالثاني مع القدرة على الأول فراجع ذلك وحرره (قوله القراءة) فيما أشاره الى أن الركن هو مطلق القراءة وكونها للفتحة شرط عند من يقول بتعيينها وذلك كفى بينها عند من لا يعينها وكونها في القيام معلوم من الترتيب الأولى ومن ذكرها عقب فتأمل (قوله ويسن) أى لكل مصل ولو أتى أو خشي أو عاجز عن الفتحة وغيرها أو أماً أو ماسع قراءة ما علم على ما سياتى (قوله بعد التحريم) أى لاقبله خلافاً للامام مالك وشمل ما بعد التحريم وان طال الفصل ما لم يشرع في التعمد أو القراءة لأنه يفوت بذلك ولو سهواً أو جهلاً ومراد من عبر بعقب الافتتاح كالمهيج تقديمه على ما ذكر لاحقيقة العقبة ويفوت أيضاً بالسجود مع الامام ولو لتلاوة لا بتأمينه لقراءة امامه (قوله لفرض) أى غير صلاة الخنازة ولو على القبر وغيره أحرم بها وقت الحرم وتعمد ذلك (قوله أو نفل) أى من الصلاة كاهل الراد لاسجدة تلاوة وشكر ويظهر عدمه في نفل يخرج به كله أو بعضه عن وقته لأن وقوعه كله في وقته أولى وفي ذى سبب يخرج به سبب قبل فراغه (قوله دعاء الافتتاح) سمي بذلك لكونه في مفتتح الصلاة (قوله نحو وجهت) فلا يتقيد بما ذكر وان كان غير المأثور لكن للمأثور أفضل ومنه هذا المذكور ومعنى وجهت وجهي وأقبلت بذاتي أو بعبادتي وفطرت أوجد الله على غير مثال سبق والسماوات جمع سما وهي لغة اسم للمعالي والمراد بها هنا الاجرام المخصوصة المسماة بالافلاك العلوية الدائمة بالحركة لتنعيم العالم وجمعها لا تتفادنا بجميع الاجرام التي فيها من الكواكب السيارة وغيرها وهذا معنى قولهم بجميع اجزائه لأن السبعة السيارة وهي زحل وأستري والمريخ والشمس والزهرة وقطارد والقمر مشبوبة في السماوات السبع على هذا الترتيب وماعداها في الفلك الثامن السمي بالسكري وعلى هذا فالمراد بالسماوات ما يشمله وأفراد الأرض لا تتفادنا بالعلمائها فقط وحينما تأملنا عما يخالف الدين الحق أو مستقبلاً لاطلاقها عليها وعلى مله ابراهيم مسلماً متقادماً أو تأمن المشركون بقوله الذكر والاشي على أنه للتغليب أو متأزلاً على ارادة الشخص ان صلاتي العروفة ونسكي عبادتي فهو عطف عام على خاص ومحياى أى احياى وعمائى أى اماتنى لله لتفريه ربأى مالك العالمين الخواص لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وبذلك المذكور أمرت من الله وأتأمن المسلمين فيه ماض و يجوز الاتيان بنظم الآية وأنا أول المسلمين على ارادة معنى ما قبله أو مطلقاً فان أراد معناه لم يحز بل يكفر بذلك (قوله ثم التعمد) أى وان لم يفتتح ويفوت به الافتتاح ولو سهواً على

(قول الشارح ومقابل الاصح الخ) عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على القرض ويقول المراد به المرض الذي يمكنه القيام أو القعود مع شدة عيشة فيجوز المدول الى القعود أو الاضطجاع والاجر على النصف وان تحمل المشقة وأتى بما يقدر عليه ثم أجره وذكر زيادة على ذلك فليراجع من شرحه (قول الشارح لمن يقيس الاضطجاع الخ) لك أن تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرط القس أن لا يكون تابناً بالنص (قول المتن ويسن بعد التحريم) خلافاً لما لاك في استحبابه قبله (قول المتن دعاء الافتتاح) لو تعمده قبله ولو سهواً لم يعد اليه ولا يفعله للسبوق إذا أدرك الامام في التشهد وقدم مع الامام ثم قام بصد سلامه (قول الشارح نحو وجهت) أقبلت بوجهي وقيل قصدت بعبادتي وفطرت ابتداء الخلق على غير مثال وجمع السماوات فقط دون الأرض لأنها أشرف وقال القاضي أبو الطيب لأنها لا يتفتم من الأرض الا بالطبقه الاولى بخلاف السماوات فان الشمس والقمر والنجوم موزعة عليها والخفيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الاول المراد المائل الى الحق والخفيف أيضاً عند العرب من كان على مله ابراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص وما تأمن المشركون يقول هذا ولو كان امرأة ومثله من المسلمين

واليمين أفضل من اليسار كما قاله في شرح مسلم ويقعد للركوع والسجود وقيل يومئذ بها ومقابل الاصح يقول لمن يقيس الاضطجاع على القعود الاضطجاع بمعنوية الصلاة خلاف القعود قال في شرح مسلم فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم يصح (الرابع القراءة) أى للفتحة كما سياتى (ويسن بعد التحريم) لفرض أو تفل (دعاء الافتتاح) نحو وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض خنيفاً مسلماً وما أنا من المشركون ان صلاتي ونسكي ومحياى وعمائى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للاتباع وذلك رواه مسلم الاكلة مسلماً فابن حبان (ثم التعمد)

ما مروى يأتي بهوان خرج الوقت حيث كان من المدالجاز ولا فلانهم لو أحرم الامام في غير القيام تابعه فيما هو فيه الا ان أحرم في الجلوس الأخير ولم يجلس معه فله الاتيان به في هذه يحصل التعوذ بغير الصيغة المشهورة عما يفيد دفع الشيطان (قوله للقرأة) ولو بدلا وكذا لبدلها من ذكر أو دعاء خلافا للاسنوي وشملت القرأة غير المطلوبة بقرأة السورة قبل الفاتحة ويتعوذ للفاتحة للسورة كما يأتي (قوله اذا أردت قراءته) أي ولو في غير الصلاة ولو في نحو مدرسة لغير الأول أيضا (قوله الشيطان) هو اسم لكل متمرد وهو من شاط بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بدله بعد عن الخير والرحمة أو ممن تعوذ والرجيم بمعنى الرجوع باللعن أو الطرد أو بمعنى الرجوع بالسوسة (قوله كل ركعة) أي في قيامها ولو في النفل حيث قام فيه أو في بدله ولا تجزى به في النفل القرأة في نهوضه الى قيامه ولا في هويته منه خلافا للخطيب فيها ولغيره كان حجر في الثاني وتعليقه بأنه أكل من الجلوس الجاز فيه ذلك مردود لأنه حيث التزم القيام فيه اعتبر حكمه بالزامها فيه ولو لقال كل قرأة في صلاة لكان أولى ليدخل صلاة الكسوف في كل من القيامين ويدل له التعليق المشهور وينسب التعوذ والتسمية لكل قرأة خارج الصلاة لا التسمية في سورة براءة على ما يأتي ويحجر بها ان جهر بالقرأة ولو من أثناء السورة ولا يتعوذ بعد سجدة الثلاثة في الصلاة ولا خارجها (قوله بما بعدها) وهو مرتبة واحدة (قوله في الأولى فقط) قال شيخنا فلولا بآتيه فيها فات في البقية ولا يتعوذ للسورة بعد الفاتحة كما ذكره من العلة (قوله كل ركعة) أي مرة في غير صلاة الكسوف وفيها مرتين في كل ركعة وقد تعدد لعراض كما لو نذر أن يقرأ الفاتحة كلعاطس وقتنا بصحة النذر على المعتد لا مرغوب فيه لما فيه من راحة البدن فإذا عطس في القيام قرأها فيه كذلك قالوا وفيه بحث ظاهر والوجه عدم شمول النذر لهذا مكره وأحرام ثم على محنته ان عطس فيها كررها أو بعدها أعادها أو قبلها فقد تعارض عليه واجبان فيحتاج الى تمييز فراجع وان عطس في غير القيام أخرها بالمد بالفرغ من الصلاة ومن العاجز تعدد ما في بعض أحواله عندنا نقاله الى الكل (قوله السلي صلاته) من الاساءة بمعنى النقص في أفعالها المخل بها واسمه خلاد بن رافع الزرق الانصاري وذكر الحديث الأول لقوته ودلالته على عدم الصحة (قوله مسبوق) وهو هنا من لم يدرك مع الامام زمانا يسع قراءتها للوسط المعتدل سواء أذكره في الركعة الأولى أو غيرها ولو في الركعات الأربع كبطي الحركة أو الاقتداء بأئمة متعددة فقول بعضهم انه في غير الأولى مكسوق حكما لاحاجته اليه بل هو حقيقة فقولهم مع الامام يشمل ما لو أحرم منفردا أو سكنت مدة طويلة ثم اقتدى بمن في الركوع فانه ركع معه ونسقط عنه القرأة ولا يبعد الزامه فراجع (قوله فاتها لاتعين) ظاهره رجوع الضميرين للفاتحة فيكون المعنى لا يستقر تعينها عليه لتحمل الامام لها عنه ويحتمل عودها للقرأة ويرشده الى ما بعده من التأويل بقوله أي الفاتحة فلا حاجة الى التأويل السابق (قوله والبسملة منها) ومن كل سورة الاسورة براءة لنزولها في وقت الحرب والسيوف والبسملة للامان فتسكروا في أولها وتندب في أثناءها عند شيخنا الرمي وقال ابن حجر والحليب وابن عبدالحق تحريم في أولها وتسكروا في أثناءها وتندب في أثناءها غير اتفاقا (قوله عملا) أي من حيث العمل فلا يجب اعتقاد أنها من الفاتحة أي ولا من غيرها بل ولا يجب اعتقاد أنها قرآن فلا يكفي جازح قرأ بينها ولا مشتبها لعدم تواترها والكلام في غير البسملة التي في أثناء سورة النحل (قوله وتندبها) أي شدتها الاربع عشرة شدة فلو خفف شدتها فقيهه تفصيل الابدال الآتي أو شدتها تخففا أو زاد حرفا فمعه عليه ولا تبطل

(قول الشارح للقرأة) فن لا يحسنها ينبغي عدم الاستحباب في حقه وقوله من الشيطان الرجيم الشيطان اسم لكل متمرد من شطن اذا بدأ وشاط اذا احترق والرجيم الطرد وقيل للرجوع وفي الاقل يدهو بمعنى فاعل لأنه يرجع بالسوسة (قول الشارح) فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) هو بيان لالاكمل (قول الشارح) أي دعاء الافتتاح والتعوذ (الداخل) قياسا على الاذكار السجدة (قول الشارح) في قول يستحب في الجهر بقراءة الجهر) أي تبعا للقرأة، وكذا في خارج الصلاة (قول الشارح والثاني) مؤذني الأولى فتمنا لو تركه على هدي الأولى أي في قيامه

للقرأة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي اذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (ويسرها) أي دعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية وفي قول يستحب في الجهرية الجهر بالتعوذ (ويتعوذ كل ركعة على للذهب) لأنه يبتدى فيه قرأة (والأولى أكد) عما بعدها والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يتعوذ في الأولى فقط لأن القرأة في الصلاة واحدة (وتعين الفاتحة كل ركعة) لحديث الشيخين لاصلا لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة كما في حديث السلي صلاته في رواية ابن حبان وغيره ثم اقرأ بأم القرآن الى أن قال ثم اصنع ذلك في كل ركعة (الاركة مسبوق) فاتها لاتعين فيها على الاصح الآتي في صلاة الجماعة (والبسملة منها) أي من الفاتحة عملا لأنه عليه عدها آية منها صححه ابن خزيمة والحاكم ويكنى في سبوتها من حيث العمل الظن (وتندبها منها) لانها هيأت لحروفها

صلاته الا ان غير المعنى وتعمد (قوله) وجوبها) أى الحر وف شامل لهيئاتها ومن الهيئات الحركات والسكنات
 والمدا والقصر ونحو ذلك فان خالف شيئا من ذلك ففيه التفصيل الآتى أيضا (قوله) ولو أبدل ضادا بظاء قيد
 بها لأنها محل الخلاف فغيرها مثلها (قوله) آتى بدلها) أشار الى دفع توهيم أن الباء داخله على التلوك كإمر
 عنه وتقدم ما فيه أول الكتاب (قوله) تلك الكلمة) وفي غيرها التفصيل الآتى فى القطع وظاهره عدم
 بطلان الصلاة وفيه ما يأتى والحاصل أنه متى خالف فى شيء مما يجب فى الفاتحة سهوا لم يحرم مطلقا ولا تبطل
 صلاته ولا قرأته لكن بحج إعادة ما فيه بديل أو تغيير معنى عند تذكره ويكتفى ما قبله قبل اعادته فان لم
 يتذكر حتى طال الفصل بعد الفراغ وجب الاستئناف أو عمدا حرم مطلقا وبطلت صلاته حالان غير المعنى فان
 نادى واعتقد معناه كفر وان لم يغير وجب اعادته ولو منع غيره أن يقطع القراءة قبل الركوع فان ركع قبل اعادته
 بطلت صلاته والحرمة فيما ذكر صغيرة ومن القصر للمعنى ابدال الضاد بالظاء والحاء بالهاء والذال للمجمة
 بالهمزة أو بالزاي وتخفيف اياك وكسر كافها وكسر تاءه أنصت وأضما والكلام فى التقدير أو من أمكنه
 التعلم وليس من المعترض راء الرحمن ولا فتح الوحدة فى تعيد ولا كسر نونه ونون نستعين ولا ضم صاد
 الصراط ولا التطقى بقاف العرب المترددة بين القاف والكاف لأنه ليس ابدال بل حرف غير صاف خلافا لابن
 حجر ومثل الفاتحة فى جميع ما تقدم بدلها من القرآن وكذا من غيره من حيث البطلان قال بعضهم والحرمة
 أيضا فى راجعه والقراءة بالشاذ فيها التفصيل المتقدم وهى ما وراء السبعة وعند الشيخين واعتمده شيخنا
 الرملى أو ما وراء العشرة واعتمده الطبرلاوى وابن حجر كما نقل عنه (قوله) فلو بدأ بنصفها الثانى لم يعتد به) أى
 مطلقا سواء بدأ به عمدا أو سهيا (قوله) وبنى) أى يكمل الفاتحة بقراءة النصف الثانى على النصف الأول
 الذى قرأه بعد النصف الثانى الذى بدأ به ان سها بتأخير كالأول أى لم يقصد عندئذ روعه فيه التكميل به
 على الثانى الذى بدأ به ولا ولم يطل الفصل بين فراغه من النصف الأول وبين شروع فى الثانى الذى يعيده بعد
 الأول ويستأنف ان تعمد تأخير الأول بأن قصد عندئذ روعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به (قوله)
 أو طال الفصل) أى عمدا بين ما ذكره فالقصر قصد التكميل وعدمه وإعماله رابا السهو وعدمه نظرا للغالب
 من أن الساهى لا يقصد ذلك والعامد يقصده (قوله) فان تخلل ذكر) أى من علمه عالم ومنه الجمع عقب
 الطلاس مثلا فليقطع القراءة وان قلنا انه مندوب حالة قراءة الفاتحة مع أن الوجه عدمه بده كما قاله العلامة
 ابن قاسم ومما ذكره علم أن الذكر الكثير ساهيا ككونه الكثير ساهيا فلا يضر على التعمد ودخل فى
 الذكر القرآن غير الفاتحة مطلقا ولقرأ بعضهما مع الشك فيما قبله كأن شك هل قرأ ما قبله ثم تبين أنه قرأ
 زمه استأنفها كلها على الأوجه وقبل يعيد ما قرأه مع الشك وحده ولو كرر رآه أو كلف منها فان كان
 لأجل سخطها لم يضر والافتقار التولى ان كرر ما هو فيه أو ما قبله واستصحب بنى والا فلا وقال ابن سريج
 يستأنف مطلقا وقال الامام والجنوى بنى مطلقا والتعمد الأول عند السباطى وشيخنا **فائدة** **✽**
 الذكر بكسر أوله ضد السكوت وقيد على أن ما قبله كلام الآدميين وهو المراد هنا وبضمه ضد النسيان
 وقيل هما لغتان فهما (قوله) قطع الموالاة) وان لم يقصد فيه القطع بخلاف السكوت أى لغاتة **لا** عاجز
 وبذلك فارق نحو الأذان والوضوء (قوله) كتأنيته لقراءة امامه) وان لم يؤمن الامام لا يمتدحون ويعلق
 به كل مندوب تعلق امامه كسؤال الرحمة عند قراءة آيتها أو استغفار كذلك أو استعاذة من عذاب كذلك

ثم هذا الخلاف يجرى فى القيام الثانى من صلاة السبوت (قول المتن لم تصح قراءته) هذا اذا لم تعمدوا ولا
 فالوجه بطلان الصلاة لتغيير المعنى (قول المتن فان تخلل ذكر) أى ولو قرأنا قال الأسنوى لو آتى بذلك ناسيا
 للصلاة فمقتضى كلام الرافعى أنه كالسكوت الكثير ناسيا وهو لا يضر **فائدة** **✽** الذكر بالسان ضد
 الانصات وذال مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذال همزة مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما لغتان بمعنى

الشدة وجوبها شامل
 لهيئاتها (ولو أبدل ضادا)
 منها أى آتى بدلها بظالم
 تصح قراءته) تلك
 الكلمة (فى الأصح)
 لتغييره النظم والثانى تصح
 لعسر التمييز بين الحرفين
 على كثير من الناس (ويجب
 ترتيبها) بأن يأتى بها على
 نظمها للمروءة فلو بدأ
 بنصفها الثانى لم يعتد به
 وبنى على الأول ان سها
 بتأخير ولم يطل الفصل
 ويستأنف ان تعمد أو
 طال الفصل (وموالاتها)
 بأن يأتى بأجزائها على
 الولا (فان تخلل ذكر)
 كتسبيح لداخل (قطع
 السوالاة) وان قل (فان
 تعلق بالصلاة كتأنيته
 لقراءة امامه وقتحه عليه)

أو سجود تلاوة كذلك أو صلاة على النبي ﷺ كذلك كما قاله العجلي وقال النووي بعدم سنه
وحمله شيخنا الرمي على مالو أني بالظاهر نحو اللهم صل على محمد لانه يشبه الركن وحمل الاول على الاتيان
بالضمير وشيخنا الزبدي قال بعدم القطع في جميع ذلك حيث تعلق بامامه وبالقطع ان تعلق بغيره وان كان
مندوباً بل تبطل صلاته في جميع ذلك ان لم يقصد ذلك كما يأتي وفي شرح الروض عدم القطع بقراءة غير الامام
ولم يمتدوه (قوله اذا توفى) أي في القراءة ولو مندوباً فلا يفتح عليه مادام يردد هاتان فتش عليه حينئذ
قطع للوالة ولا بد من قطع الذكر في الفتح ولومع الفتح والابطلت حلالته وظاهر كلامهم أن الفتح مندوب
ولو في الواجب وفيه نظر في القراءة الواجبة في الركعة الاولى من الجمعة وقياس النظائر وجوبه في هذه وانه
لا يقطع وان طار وهو كذلك على التعمد (قوله مندوب) أي لمصلحة الصلاة والا فالاستسباح للداخل والمحد
للماطس مندوب مطلقاً انه يقطع القراءة كما مر (قوله يقطع السكوت الطويل) العمد بالفعل ولو لتدبر
أو تأمل أو غيرها الا لغير كعباءة أو جهل أو غلبة نحو سعال أو نذ كراية على التعمد أو نسيان للوالة أو
للسلاة أو للقراءة ولا يفتقر نسيان الترتيب في القراءة أو الالتركان لانه أقوى وأكد (قوله وكذا يسير) أي
بالفعل حالة المدمع قصد القطع (قوله لو شك في قراءة الفاتحة) أي في شيء منها قبل فراغها استأنفها أو بعده
لم يؤثر وكذا سائر الالتركان (قوله لان قصد القطع لا يؤثر وحده) أي من غير سكوت لانه لم يشرع في القاطع
وبذلك علم انه لا يضر قصد قطع بقية الالتركان كقطع الركوع وهو فيه لان ذلك غير مناف للنية بخلاف قصد
قطع الصلاة وأنه لو سكت في الفاتحة مع قصد الاتيان بسكوت طويل انقطعت قراءته لشروعه في القاطع
وأنه لو قصد الاتيان بثلاثة أفعال وشرع فيها بطلت صلاته والفرق بأن الفعل مناف للصلاة يرد بأن السكوت
مناف للقراءة فتأمل (قوله لم يرفها وقت الصلاة) أي لم يعرف شيئاً منها حال فعل الصلاة والايتمه الاعداد لو
عرفها بعده ولو في الوقت ما يقصر وسيأتي لوعرف بعضها وأشار بقوله تنصرت إلى أنه المراد بعدم المعرفة
وفسر الجبل بعمدها لدفع توهم أن من جعل شيئاً لا يأتي فيه قصد الاتيان يبدل عنه فتأمل (قوله لعدم العلم
أو المصحف) دخل في العلم الحسي بأن لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب العلم منه والشرع بأن توقف على أجرة
عجز عنها كافي شراء العلم والوجه انه لا يلزم مالك المصحف اعارته ولا جارتها وان لم يكن غيره ولا يلزم
العلم اعاره نفسه وان انفردوا بزمه جارتها وشارك المصحف بدوام نفع للعلم بأنه قد عهدت الاستعانة
بالأبدان بلا بدل ولم يعد هذا المال بالبدل الا في المضطر كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي وفي
شرحه ما يفيد عدم الزوم كالمصحف فراجعه وفارق ما هنا وجوب اعاره فحل تعين للضراب بوجوب البدل
هنا فتأمل (فروغ) لو قدر على مصحف لالتزمه القراءة في مع بدل الاجرة وله ولو تعارض عليه القراءة
مع القيام كأن كانت الفاتحة منقوشة في أسفل جدار أمامه وتضرع عليه فراءتها من القيام أومع الاستقبال
كان كانت منقوشة خلفه أو معهما كان كانت منقوشة في أسفل جدار خلفه وجب عليه قراءتها فاعدا
ولتبر القبله ويجب عليه القيام والاستقبال في كل ركعة قبل قراءته أو بعده للركوع وقال بعضهم له قراءتها في
غير الركعة الاولى قبل أن يقوم فراجع (قوله وغير ذلك) كبلاد وضيق وقت قال بعضهم ومنه نسيانها
كلما حفظها فحضره (قوله فسبق آيات) انظر هل يجب موالاتها وموالاة الذكر والدعاء كالفاتحة راجعه
ويجبه اعتبارها في ذلك وظاهر كلامهم عدم وجوب نوال آيات التوالية من حيث الاكتفاء بها هنا

اذا توقف فيها (فلا) يقطع
للوالة (في الاصح) بناء
على أن ذلك مندوب وقيل
ليس بمندوب فيقطعها
(و يقطع السكوت) العمد
(الطويل) لاشعاره
بالاعراض عن القراءة
(وكذا يسير) قصد به قطع
القراءة (في الاصح) والثاني
لا يقطع لان قصد القطع
لا يؤثر وحده والسكوت
اليسير لا يؤثر وحده فكذا
اذا اجتمع وجوابه للنوع
(فان جهل الفاتحة) أي لم
يعرفها وقت الصلاة بطريق
أي تنصرت عليه لعدم العلم
أو المصحف أو غير ذلك
(فسبق آيات متوالية) يأتي
بها بدل الفاتحة التي هي
سبع آيات بالبسملة (فان
عجز) عن التوالية
(فتفسر) قلت الأصح

(قول المتن فلا في الأصح) قال الاسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طار وفيه نظر (قول الشارح
وقيل ليس بمندوب) هو شامل لما اذا ترك الامام التأمين فأمّن للمأمومين (قول الشارح العمد) قال الرافعي
سواء كان مختاراً أم لمعارض كالمسأل والتوقف في القراءة ونحوها فان كان ناسياً لم يضر قال في الكفاية
والاعياء كالنسيان (قول المتن فسبق آيات) أي بشرط أن تشمل على الشدائد أو على حرفين بدل الحرف

فراجعه (قوله جواز التفرقة) وان لم تقدمنى منظوما كتم نظرونها فواتح السور من الحروف المتفرقة وان لم يقصد القراءة بهلان العتبر عدم الصارف وكذا في الذكر والدعاء الآتى (قوله يجب سبعة أنواع من الذكر) الشامل للدعاء ولا يجب تقديم الذكر على الدعاء لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخره ولو بالعجمية على ما يتعلق بالدينا ولو بالعربية وشمل ما ذكره كالو كانت السبعة أنواع من التسبيح وحده مثلا قال بعض مشائخنا هو كذلك ولعل صورته أن يقول سبحان الله آمين بالله وهكذا لا نحو سبحان الله سبحانه الله ما في السموات ونحو ذلك وفيه بحث وشمل ما ذكره كالأفاظ التعمد ودعاء الافتتاح لكن يتجه في الركعة الأولى ان يقصده البديلة لانه محل اتصاله كمال اليه شيخنا الزايدى وهو الوجه فى كلام العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملى خلافه وقال ابن قاسم وينبغي أن يقال ان طلب البدل الاثنيان بالتعمد والافتتاح حتى لو لم يقدر على غيرها كرهما عن الندوب والواجب فالتمجعه اعتبارا قصد البديلة والا فلا فراجعه (قوله والاول اقرب) هو للتعاملان الأنواع كالأيات (قوله ولا يجوز نقص حروف البدل) ولا يجب أن نساوى حروف كل نوع من المذكور آية من القرآن لكل آية من الفاتحة (قوله وحروفها) بالسبعة مائة وستة وخمسون حرفا و يقوم الشدد عن الشدد واللفكان من البدل عن الشدد لاجل عكسه كما اعتمد شيخنا الرملى ومال شيخنا الى خلافه (تنبيه) فوله لو قدر على بعض الفاتحة أى وهو آية فأكثر قاله شيخنا الرملى واستدل بعدهم المحدثه من الذكر ولم يجعلوه من بعض الفاتحة حيث قالوا أنواع الذكر سبحانه الله والحمد لله والاله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومثل الفاتحة فى ذلك غيرها من القرآن قال بعضهم بدليل عدمه ماشاء الله من الذكر كرمع أنها بعض آية أيضا والقدر عليه من آيات الفاتحة أو بعض القرآن ولم يبلغ قدر الفاتحة بكرهه ان لم يقدر على بدل من الذكر والدعاء ولو قدر على بعض الفاتحة وبعض القرآن ولم يبلغ مجموعهما قدر الفاتحة كمل عليها من الذكر والدعاء ان قدر عليها والا كرر بقدر الباقي قال بعضهم ويقدم تكرير بعض الفاتحة على تكرير القرآن ولا بد من رعاية الترتيب فيما يحفظه من الفاتحة مع غيرها فاذا كان المعجوز عنه آية فأكثر أو آخرها قدم ما يحفظه منها وآخر البدل أو وسطها ووسطه كذلك أو طرفها قدمه وأخره كذلك ويقدم البدل ولو بترجمة الذكر والدعاء على التكرير كما يقدمه على الوقوف ولا تكرر فى الذكر والدعاء بل يأتي بما يحفظه منهو يتم عليه من الوقوف بعده وقال الشيخ عميرة بكرهه كالقرآن ورده شيخنا وفرق بأنه واجب بدلا فلا يقوم عن بدلين واجبين أصليين ولارد القرآن لشرفه فتأمله فان فيه بمقادير (قوله وقف قدر الفاتحة) ومثلها السورة والتشهد وكذا بقية الأذكار ووجوبها بالواجب وندبا في الندوب (قوله فى ظنه) اقتضى أنه لا يشترط اليقين وهو يخالف ادراك الركعة بالركوع كإسباتى والفرق بأن ذلك فى أصل الاثنيان بالشئ بخلاف هذا فيه نظر والأولى أن يقال ذلك رخصة بخلاف هذا ولو قدر على مرتبة قبل الفراغ مما بعدها عاد بها وجوباً أو بعد الفراغ ندب الموداليا ولا يجب ولو بالوقوف (قوله ويسن) أى بعد سكتة لطيفة

الشدد (قول المتن جواز التفرقة) نازع الأسنوى فى ذلك وقال ان الذى استند اليهم للصف فى الجواز لم يصروا به بل أطلقوا الكلام اطلاقا يصح معه الحمل على ما قيد غيرهم (قول الشارح سبعة أنواع) تشبيه المقاطعة الأنواع ببايات الآيات نحو سبحان الله والحمد لله والاله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله الملى العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد (قول المتن ولا يجوز نقص حروف البدل) يشترط أيضاً ان لا يقصد غير البديلة ولو افتتحا أو تمودا أو بحث الأسنوى اشترط قصد البديلة فيها لما كان القرينة عند الاطلاق بخلاف غير الافتتاح والتعمد (قول المتن وقف قدر الفاتحة) مثلها التشهد والقنوت قال الاسنوى والسورة فيما يظهر اهـ ثم انظر هل يجب تحريك لسانه كفى الأخرس (قول المتن ويسن عقب الفاتحة) أى لكن بعد

النصوص جواز التفرقة مع حفظه متواليه والله أعلم فان عجز عن القرآن (أتى بذكر) غيره كتسبيح وتهليل قال البغوى يجب سبعة أنواع من الذكر وقال الامام لا قال فى الروضة كأصلها والاول اقرب (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة فى الاصح) وحروفها مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة تمالك الألف والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصر قضاء عن يوم طويل ودفع بأن الصوم يختلف زمانه طولا وقصرا فلم يعتبر فى فضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر فى بدلها المساواة (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا ذكر (وقف قدر الفاتحة) فى (ظنه) ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الاعجاز فيها دون (ويسن عقب الفاتحة) لقارنها (آمين) للاتباع رواه أبو داود

عقب الفاتحة وكذا بدلها ان اشتمل على دعاء ولومن أوله وفارق نذب التعوذ في البدل مطلقا لانه لدفع الشيطان وشمل قارئها في غير الصلاة وخرج بعقب نحو سجوده ولوسهوا فيفوت به ويحسن بعد آمين والحمد لله رب العالمين ولا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن حجر جرب أغفر لي ولوروده يدل له قولهم انهم أما كن اجابة الدعاء ولم يوافقوه عليه (قوله بالمد) قالوا هو أفصح ونظروا فيه بأنه هذا الوزن ليس عربيا كما صرح به الرافعي وغيره لان هذه الصيغة من أبنية العجم كقبايل واعتذار بعضهم بأن الألف متولدة من اشباع الفتحة غير صحيح تأمل ويسن بعد آمين سكتة أيضا وهي من الامام بقدر قراءة المأموم الفاتحة ويسن سكتة ثالثة قبل الركوع وقول الزركشي بسكتة بعد التحريم في نظر لانه يتعذ فيها ويفتح سرا كما مر الا أن يقال انه سكوت عن الجهر أو مجاز أو الارسا سكتة بين التكمير والافتتاح كما زاد ابن حجر سكتة بين الافتتاح والتعوذ وسكتة بين التعوذ والقراءة فتكون سكتات ستة (قوله مبني على الفتح) أي للتخفيف ولوشدد اليه لم يضر الا ان قصد غير الدعاء وحده فلا يضر الاطلاق على التعبد كذا والشرك على قياس نظاره وتجاوز فيه الا ما لمع البدو القصر (قوله في الجهرية) أي بالفعل وان كانت في الأصل سرية وفي شرح شيخنا الرمي ما يقتضي خلافه (قوله مع تأمين امامه) أي في الوقت الذي يطلب منه فيه سواء أمن الامام فيه أو قدمه عنه أو أخره أو تركه ويؤمن المأموم نفسه أيضا فان فرغنا مع كفاة تأمين واحد وسر المأموم في تأمين نفسه وأما كن طلب الجهر من المأموم خمسة هذا والفتح على الامام ودعاء القنوت في محله الثلاثة ولا يؤمن المأموم اذا لم يسمع قراءة الامام أو لم يميز ألفاظه وفي العباب والدمعري انه يؤمن اذا سمع تأمين المأمومين وصف (قوله للملائكة) وهم من شهد تلك الصلاة في الارض أو في السماء وقيل الحفظة وقيل جميع الملائكة لانه محل تأمينهم في صلاتهم (قوله ويسن سورة) لغیر الجنب الفاقدا الطهورين والا الفاتحة لمن يعرفها وتكرره في غير القيام لافيه ولوقيل الفاتحة ولا تحصل بها السنة قبلها وهي اسم لقطعة من القرآن أفلها ثلاث آيات والمراد هنا أنهم من ذلك ولو بالسملة أو بعض آية ونقل الاسنوي عن الجويني أنها تحصل ولو غير مرتبة وفيه نظر ان خرجت بذلك عن القراءة والافتحة الحصول وان كرهه وأحرم من حيث الاعجاز فراجعه فان قيل لم تجب السورة كالفاتحة لحديث صلوا كما أتموني أصل أجب بأن لم يوجبها عليها ولحديث أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضا عنها وأقل كال السورة ثلاث آيات وسورة كاملة أكل من قدرها أو أكثر منها أكل منها وتحصل السورة بالذكر والدعاء لمن عجز عن القرآن ولا يكرر الفاتحة ان حفظ شيئا من ذلك فان لم يحفظ غير الفاتحة كرها عن السورة قال شيخنا في هذه مظهر له خلل في قرآنه الاولى كفته الثانية كجلبه الاستراحة ويحتمل خلافه كوضو الاحتياط راجعه (قوله الا في الثالثة والرابعة) أي من الصلوات الخمس وان ترك التشهد الاول ما غير هافقرا السورة ما لم يشهد (قوله والسورة على الثاني أقصر) أي مجموع القراءة في الأخيرين أقصر من مجموعها في الأولين ويسن تطويل قراءة الأولى بأن تكون الثانية على النصف من الأولى أو قريبة منه كإني الخادم (قوله لما قام عندهم) قالوا وهو اتفاق الشيخين البخاري ومسلم على النفي وانفراد مسلم بالاثبات والتخفيف على الصلبي (قوله وفيه تفصيل) أي الفصل بسكتة لطيفة لتمييز القرآن من غيره (قول المتن خفيفة اليم) لوشدد مع اللام تطيل صلاته لأنه دعاء اذ لم يتي حيث شئنا قاصدين اليك وانت أكرم من أن نخيب من قصدك (قول المتن وتسن سورة) أي غير الفاتحة (قول المتن في الأظهر) هذا القول نص عليه في التقديم وكذا في الجديد من المزني والبيهقي وأفتي به الأكثرون والثاني نص عليه في الأم (قول الشارح للاتباع) فان قلت فقد قال عليه السلام صلوا كما أتموني أصل فهل وجبت السورة في الأولين فلتماورد من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضا عنها (قول الشارح والسورة على الثاني) اقتصر في الخادم على النصف أو قريب منه

وغيره (خفيفة اليم بالمد ويجوز القصر) وهوامس
صل بمعنى استجب مبني
على الفتح (ويؤمن)
للمأموم في الجهرية (مع
تأمين امامه) فان لم يتفقه
ذلك أمن عقب تأمينه
(ويجهر به في الأظهر) نبعا
له والثاني يسره كالتكبير
والنفرد يجهر به أيضا
(ويسن سورة بعد الفاتحة)
الافى الثالثة والرابعة في
الأظهر للاتباع في الشيق
رواه الشيخان ومقابل
الأظهر دليله للاتباع في
حديث مسلم والاتباعان في
الظهر والعصرو يقاس عليها
غيرهما والدورة على الثاني
أقصر كما اشتمل عليه
الحديث وسيأتي آخر الباب
سن تطويل قراءة الأولى
على الثانية في الأصح
وكذا الثالثة على الرابعة
على الثاني ثم ترجيحهم
الاول تقديم دليله الثاني
على دليل الثاني للثب
عكس الراجح في الأصول
لما قام عندهم في ذلك
والعبارة تصدق بالامام
والنفرد بالمأموم وفيه
تفصيل يأتي

في المأموم وأما الامام والمنفرد فلا تفصيل فيهما بل يقرأ في الأولين مطلقا ولا يقرأ في الأخيرين مطلقا ولو لم يقرأ أحدهما في الأولين لم يتدارك القراءة في الأخيرين قياسا على ما سياتي ولأن هياتهما عدم القراءة كما في الجهر وعدمه ولو سهو أو نسيان وقول بعضهم انه يتدارك فيه نظر (قوله فان سبق بهما) أي الثالثة والرابعة من صلاة نفسهقرأها فيهما بشروط ثلاثة أن لا يقرأها في الأولين وأن لا يتمكن من قراءتها فيهما وأن لا تنقطع عنه تبعا للفاصلة فيهما قال بعضهم وفي هذا السقوط نظر لان الامام لا يطلب منه السورة فيهما فكيف يحتملها الآن يراد بسقوطها عدم طلبها من المأموم لعدم ادراكه منها فراجع وليتأمل وكلامهم في الرابعة ومثلها الثلاثة ويقرأ في الثالثة سورتي الأولين كما ذكره في شرح العباب ولعلهما لو فاتته فيهما وطلبت في الثالثة فان فاتته في احدهما طلبت سورتهما فقط وفي كلامه نظروا بما رآني قيام الركعة يسمى سورة وان كثرت وليس هنا طلب سورة معينة لكل ركعة كما في الجمعة فراجع (قوله على النص) ومقابله قاسه على الجهر قال الاسنوي تبعا للشرح المهذب الأول قال السنة في آخر الصلاة عدم الجهر والسورة لا يسن فعلها وبينهما فرق ورده بعضهم بأن مفاد العبارتين في المعنى واحد لرفض الاباح مع أن الثانية أبلغ لأفادتها الكراهة صافتا (قوله وهو مفرع الخ) فيه نظر على القول الثاني لانه عليه مطلوبة أصالة فلا حاجة للاستدراك عليه ولا على السبق أيضا وما ذكره شيخنا عميرة غير مستقيم فأنمله (قوله وللسورة المأموم) أي لا يندب له في الجهرية لفعل الامام ولو في السرية ويسن للمأموم تأخير فاتحته عن فاتحة الامام في الأولين ولو في السرية بقلبه ظنه ويستغل اذا لم يسمع بهما (قوله فلم يسمع قراءته) أفاد أن الراد بالعدم السماع فيشمك الاصم وكذلك السمعاء ولم يميز لفظا ظاهرا وفاق ما هنا الجابة المؤذن بطلب البدل هنا (قوله قراءة السورة) قال شيخنا الرمي ولو سورة السجدة أو أية فيها سجدة وخالفه ابن حجر واعتمده شيخنا وغيره لانه طلب من المأموم خصوص عدم قراءة أية فيها سجدة خلف الامام لعدم تمكنه من السجود فيخص به العموم هنا فأنمله وأفتى شيخنا الرمي بطلان صلاة من قرأ أية سجدة بقصد السجود الا في صبح الجمعة بخصوص سجدة سورة الم تزيل وخالفه شيخنا في غير السورة قال لأنه محل السجود في الجملة فلا يضر قصد السجود في غيرها وظاهر ذلك البطلان بمجرد القراءة الوجه علمه حتى يشرع في السجود (قوله ويسن) أي لمنفرد وامام محصورين لأن المطلوب هنا نوع القراءة لا خصوص سورة معينة نعم يسن في صبح المسافر سورتا الاخلاص (قوله طوال)

(قلت فان سبق بهما) من صلاة نفسه (قرأها فيهما) حين تداركهما (على النص والله أعلم) لتلاخل صلاته من السورة ذكره الرافعي في الشرح في آخر صلاة الجماعة وهو مفرع على القولين فيهما وقيل على الثاني فقط (ولا سورة للمأموم) في الجهرية للهني عن قراءتها وأبو داود وغيره (بل يسمع) لقراءة الامام قال تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له (فان بعد) فلم يسمع قراءته (أو كانت) الصلاة (سرية) (قرأ) السورة (في الاصح) والثاني لا لاطلاق الهني وان ورد في الفجر (ويسن للصبح والظهر طوال

(قول المتن فان سبق بهما) لو تركها الصلي عمدا في الأولين فالظاهر تداركها في الأخيرين كتنظيره من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه أن الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه لم يدركهما مع الامام وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فيهما أي في الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه عند تداركهما بهذا التقرير صار التضمير ان من قوله بهما وقوله ارجع لشي واحد خلافا لما شرحه الاسنوي (قول المتن قرأها فيهما) الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر أن القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكانت أخف على أن مقابل النص قائل بعدم التدارك قياسا على عدم الجهر وقرئ في شرح المهذب بأن السنة في آخر الصلاة الاسرار بخلاف القراءة فلا تقول يسن تركها في الأخيرتين بل تقول لا يسن فعلها وبينهما فرق (قول الشارح وهو مفرع على القولين) أما مفرعه على الأول فواضح وأما على الثاني فوجه تفرع مقابل النص عليه ما يلزم هنا من تطويل الأخيرتين على الأولين (قول الشارح فلم يسمع قراءته) قال الاسنوي أو سمع صوتا لا يميزه كما دل عليه كلامهم (قول المتن أو كانت سرية) مثل ذلك الاسرار بالجهرية وأما عكسه فمحل نظر نعم رأيت في شرح البهجة أن العكس المذكور حكم الجهرية وعزا له لاروضة وشرح المهذب في الشين واقصر الاسنوي على نقل الشق الأول وعزا لشرح المهذب (قول المتن طوال) بكسر الطاء جمع مفردة طوييل وطوال يضم

بكسر الطاء جمع طويلة وفي شرح الروض والنهج جواز ضمها أيضا وهي لغة صحيحة وفي ابن حجر جواز
تنديد الواو بمبالغة في الطول ولما منع منه وقول التثاني المالكي طوال بكسر الطاء لا يبرح جمع طويل
و يضمها الرجل الطويل و يفتحها المدد لا ينافي ذلك فعله من المشترك في بعض أحواله وقول بعضهم الوجه أن
يقال طوال الفصّل جمع طويلة لأنه اسم للسور مردود لعدم التثنية الحقيقي مع أن نقل الثقات لا مطعن
فيه (قوله الفصل) سمي بذلك لكثرة فواصل سورته المتعددة أن الظهر يس فيها القريب من الطوال كما
في الروضة (قوله وطواله الخ) الغاية في ذلك داخله فيها بعدها على الأصل فيها واعتقد شيخنا الرملي
والزبادي كأنهم اسقاط هذا التجديد لورود نحو لم يكن مع الطارق (قوله الحجرات الخ) هذا هو المرجح
وقيل أوله القتال وقيل أوله الجانية (قوله و أصبح الجمعة) عطف على الصبح قبله فيفيد أن الكلام في غير
الأموم وهو دليل لما مر عن ابن حجر والمراد بالامام هنا ما يعبر غير المحصورين و يس دوام ذلك ولا نظر
لتوهم اعتقاد العوام وجوبها فائدة **﴿﴾** قال السبكي يس بسورة الجمعة والنافقين في عشاء ليلة الجمعة أبدا
وسورتي الاخلاص في مفرها كذلك لوروده (قوله الم تنزل الخ) وكذا غيرها على ما تقدم (قوله
بكلها) على الأكل وله الاختصار على بعض كل ولو آية السجدة بل هو أولى أن ضاق الوقت وقراءة
سورتين قصيرتين أولى من ذلك البعض مطلقا (قوله وهذا) الإشارة لقوله وللصبح الخ تفصيل للسورة فيما
سبق بقوله وتسن سورة بعد الفاتحة (قوله براءة شئ) ظاهره ولو كذا هو كذلك خلاف ما قيل منعه وتقدم
كلها (قوله وان كان أطول) مرجوح كما (قوله وفي أصل الروضة) هو العمد كما تقدم وكون
السورة أحب هوفي الركعة الأولى مطلقا وكذا في الثانية ان كانت أقل عاقرا في الأولى والاقتصر منها على
مادون الأولى وتسن القراءة على ترتيب الصحف وموالاة حتى يقرأ في الأولى سورة الناس قرأ في الثانية
من البقرة أقل منها ثم يقرأ في آتي في الأولى من صبح الجمعة قسورة ثم تنزل في الثانية ولولم يقرأ واحدة
منهما في الأولى وإن قرأ غيرها جميعها في الثانية ولولم يقرأ أحدهما قرأ بدلها سبح وهل أتاك ولا قرأ
سورتي الاخلاص ويستثنى من أفضلية السورة ما ورد فيه نص ببعضها كما بيني البقرة وقال عمران في ركعتي
الفجر والتراويح المطلوب فيها التيام بجميع القرآن في الشهر قال شيخنا الرملي فإن لم يرد فيها القيام
بجميع القرآن فالسورة أفضل **﴿﴾** تنبيه **﴿﴾** يس الجهر لغير مأموم في صبح وأولتي المغرب والجمعة
والعبدن وخسوف القمر والاستسقاء وكذا التراويح ووتر رمضان وإن وصله وركعتا الطواف
ليلا أو وقت صبح والمقضية ليلا أو وقت صبح لان العبرة فيها بوقت القضاء على المعتدو يسرى غير
ذلك ولو رابعة الصبح والعشاء والمغرب ويسن للمرأة والحائض الاسرار مطلقا حيث يسمع أجنبي والآ
فالتوسط بين الجهر والاسرار كخوف الليل المطلقة ولولم يقرأ أن لم يحصل تشويش على نائم أو
مصل والاكره وقيل يحرم والاسرار بقدر اسباح نفسه والجهر ما فوق ذلك وإن لم يسمع من يقر به وعلى
هذا تصور الواسطة بينهما بخلاف الاول فيرداها عليه الاسرار في بعض والجهر في بعض فتأمل (قوله
الركوع) وهو لغة الانحناء مطلقا وشرا انحناء مخصوص قال ابن حجر وهو من خصائص هذه الأمة ونظر
فيه بأنه شاركهم فيه سجود الثلاثة لآدم وسجود اخوة يوسف وأبو يهف فانه كان بصورة الركوع وبما
يصرح به الأئمة من أن هذه الصلاة كانت لحمة من الانبياء وكل ما ثبت لشيء فهو لأمته الاما ثبت اختصاصه به
وبذلك علم رد ما قيل ان صلاة جبريل الظهر صبيحة الاسراء كانت بغير ركوع فتأمل (قوله أن ينحني) ولو
يحين ولو بأجرة فسر عليها كما مر ومع ميل لا يخرج عن الاستقبال فان عجز فبرقته فان عجز فيقصد ويثنى

الطاء وتخفيف الواو وسعى للفصل لكثرة الفصل فيه بين السور (قول انشراح وهذا تفصيل) الإشارة فيه
راجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر الخ (قول انشراح) يتأدى أصل الاستحباب بقراءة شئ من القرآن

الفصل للعصر والعشاء
أوساطه وللقرب قصاره
لحديث النسائي وغيره في
ذلك وأول الفصل الحجرات
كما صححه في الدقائق قال
بعضهم وطواله إلى عم ومنها
إلى الضحى أوساطه ومنها
إلى آخر القرآن قصاره
(ولصبح الجمعة في الأولى
الم تنزل في الثانية هل
أتى) بكلهما للاتباع
رواه الشيخان وهذا
تفصيل للسورة فيما سبق
ويتأدى أصل الاستحباب
بقراءة شئ من القرآن
لكن السورة أحب حتى
ان السورة القصيرة أولى
من بعض سورة طويلة أي
وان كان أطول كما يؤخذ
من الشرح الصغير وفي
أصل الروضة أولى من
قدرها من طويلة الخامس
الركوع) ومعلوم أنه
انحناء (وأوله للقيام) أن
ينحني

وضع الراحتين على الركبتين
بالانحناس وحده أومع
الانحناء لم يكف ذلك في
الركوع والراحة ما عدا
الأصابع من الكف كما سياتي
في السجود وتقدم ركوع
القاعد (بطمأينة بحيث
ينفصل رفعه عن هويه)
بأن تستقر أعضاؤه قبل
رفعه ودليله قوله صلى الله
عليه وسلم للشيء صلته
ثم أركع حتى تظمئن رأكعا
متفق عليه (ولا يقصده
غيره) أي الهوى غير
الركوع (فلوهوى لتلاوة
جعلها) عند بلوغ حد
الركوع (ركوعا لم
يكف) عنه بل عليه أن
يعود الى القيام ثم يركع
(وأكله تسوية ظهره
وعنقه) كالصفحة
للاتباع ورواه مسلم (ونصب
ساقه) لانه أعون
(وأخذ ركبتيه بيديه
وتفرقة أصابعه) للاتباع
رواه في الأول البخاري
وفي الثاني ابن جبان وغيره
(للقلة) أي لجهتها لأنها
أشرف الجهات (ويكبر في
ابتداء هويه ويرفع يديه
كأحرامه) أي يرفعهما نحو
منكبيه مع ابتداء التكبير
كما تقدم في تكبيرة الاحرام
(ويقول سبحان ربي
العظيم ثلاثا) للاتباع ورواه
في التكبير والرفع الشيخان

عن قتادة الاتيان بذلك هو بشرط في الانحناء أن يكون خالسا يقينا والافلا يكفيه وتبطل صلاته ان نعد
فقلوه ومعلوم أن انحناء مستترك مع ما تقدم الآن أن يكون قول للصف أن ينحن ساقا من النسخة التي
وقعت للشارح فراجعهم ثم أتبعهم ذكر أنهما مكتوبة بهامش نسخة المؤلف بشرطه (قوله إذا أراد النخ)
لا حاجة اليه مع التعبير قبله بقدر بلوغ النخ (قوله بحيث النخ) هو تفسير لطمأينة لأنها تسكون بين حركتين
ولا يكفي عنهما زيادة خفض الرأس أو غيره (قوله عن هويه) يضم الهاء وفتحها وقيل بالضم الصعود
وبالفتح السقوط من هوى بهوى كرمى برى وأما هوى بهوى كيتى يبقى فهو بمعنى أحب (قوله ولا يقصده
غيره) أي يجب أن لا يقصد الهوى غير فقط من غير أفعال الصلاة فلا يضر قصد غيره ولو من غير أفعال
الصلاة ولا يقصد غيره من أفعال الصلاة فلو شك بعد ركوعه في قراءة الفاتحة فماد يقصد قيامه القراءة تها قد كرر
فيها أو بعدها أتمرها كفا هذا القيام عن الاعتدال كما يأتي (قوله فلهوى لتلاوة) أي يقصدها فقط
(قوله لم يكف) أي لم يكفه هويه لتلاوة عن هويه للركوع لان التلاوة تلبس من أفعال الصلاة نعم ان كان
ناجيا لامر فأيسجدة لتلاوة ثم هوى فبوى معه بقصد التلاوة على ظن أنه يسجد لجهاتين أن امامه هوى
للركوع كفا هويه معه للركوع لوجوب التلابة عليه فلو تبين له ذلك بعد سجوده وجب عليه العود
للركوع فقط فان عاد القيام عاداعلاما بطلت صلاته (فتبني) وهوى للسجود ساهيا عن الركوع فتبين أن لم
يقف لم يكفه هويه عنه بل يجب عليه الاتصا بل يركع منه خلافا لا سئوى لالتما فقل الساهي كذا قيل
والوجه ما قاله الأسنوى كما مر قبله (قوله ونصب ساقه) لوقال نصب ركبتيه لكان أولى لانه يلزمه نصب
الساقين دون عكسه (قوله لجهتها) دخل فيه عين العين ويسارها وخرج عنه عين الجهة ويسارها وهو ما ذكره
شيخنا في شرحه (قوله ويكبر) بالرفع عطفاعلى تسوية يجوز نصبه أيضا (قوله كما تقدم في تكبيرة الاحرام)
أي من حيث مقارنة ابتداء الرفع ابتداء التكبير في حالة القيام فيمد التكبير هنا بعد سط يديه الى الركوع كما
في بقية الاركان (قوله ثلاثا) هذا لكل مصل وأكله لمنه للفرد ونحوه خمس فسمع فسمع فاحدى عشرة
وتحصل السنة بدون الثلاث ولو بغير هذه الصيغة (قوله ويذكر الفرد النخ) والتسبيح السابق أفضل من

ظاهره ولو كلفه وفيه نظروا بني اشتراط الفائدة (قول المتن راحته) جمع الراحه اخرج بغيرناه (قول المتن
بحيث ينفصل رفعه عن هويه) هذا وكذا تفسير الشارح رحمه الله الاتى فيديك أنز زيادة الهوى على أقل
الركوع من غير استقرار لا يفي عن الطمأينة شيئا وهو كذلك ثم الهوى بالضم والفتح السقوط والضم
الصعود والفعل هوى بهوى كضرب يضرب بخلاف هوى بهوى كعلم يعلم بمعنى أحب (قول المتن ولا يقصده
غيره) أي وأما أن يقصد بالركوع الركوع فليس بشرط وكذا سائر الأركان كافتاء بانسحاب التنية الاولى
(قول الشارح بل عليه أن يعود الى الخ) الظاهر أنه يسجد للسبوء أيضا (قول الشارح للاتباع) هو ما ورد من أنه
عليه السلام كان أدارك شخص رأسه لم يصوبه ومعنى شخص يرفع ويصوب يخضف (قول الشارح لأنها أشرف
الجهات) أي وقياسا على السجود فان ذلك وارد فيه (قول المتن ويكبر النخ) قال الأسنوى في شرح هذا المثل
اعلم أن أكل الركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ الصنف منه والثاني في الذكر وقد شرع الآن فيه
أه قلت وحيث ذفي جوز قراءة يكبر بنصب الرا عطفاعلى تسوية فيكون التقدير أكله أن يسوى وأن
يكبر قال الأسنوى وكيفية الرفع أن يبتدىء به قائما وهو قائم مع ابتداء التكبير فاذا حاذى كفاه منكبيه
أغنى نقله في شرح المذهب عن الأصحاب وتفسير المنهاج بخلافه (قول الشارح مع ابتداء التكبير) قال الأسنوى
ولا يعود هنا الخلاف هناك في الابتداء أو الانتهاء (قول المتن ويقول سبحان ربي العظيم النخ) العمد في
عدم وجوب هذه الأذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى عدم ذكرها
للسنة وصلاته ولا أن تقول يحتمل أنه تركها لعم الكمال كما اعتبر به أئمتنا عن ترك التشهد والسلام وغيرهما وقد قال

وفي التسبيح مسلم وفي تليته أبو داود (ولا يزيد الامام) على التسبيحات الثلاث تخفيفا على المؤمنين (ويذكر الفرد اللهم اكركم

الافتقار على هذه الزيادة وانضمام التسبيح الثلاث اليها أفضل من بقية التسبيح (قوله خضع الخ) هو دواع
أول المراد على صورة الخاضع وفي الحرر بعد دعوى شعري وبشري (قوله دعى) هو مفرق مضاعف والافتقار
قديما والمراد جميع بدنه ودخل فيه اللبس لأنه يكره كنه لكونه يسجد عليه ~~و~~ فرع ~~في~~ تكرار القراءة
في غير القيام في الصلاة أن قصه القراءة ولوع غير ها ولا افلا للصارف كما في الجنبية (قوله لله) قال بعضهم هو
يدل من كاف لك وفيه نظر لأن شرط ابدال الظاهر من المضمرا أعدوا ر الحاطة أو التسلو أو كونه بضاً
أو كالعض فراجعه (قوله الاعتدال) ولو في نفل وفي القدرة عليه والعجز عنه ما هو وعله الاستقامة
والساواة ونحوهما (قوله قائم) لو أسقطه أوعر بما يأتي لكان أولى ونصبه قبل على الحال من فاعل
الاعتدال ونظر فيه بأن الصدر لا يتحمل ضميراً (قوله والصلى قاعدا) لو قال وغير القائم الذي هو مفهوم
كلام المصنف لكان أولى ولو قال للصف والاعتدال يعود لبده كما قال في المنهج لكان أولى وأعم فيدخل
فيه الصلى مضطجعا ومستلقيا لأنه يجب على كل منهما التقويم ليركنه فيه مودلى بدنه وهو القوم قد نزع
أن هذه العبارة تقتضى عود المضطجع الى الاضطجاع والسئاق الى الاستلقاء لم يصح وهو اما ساءه وأمتلاه
أو ركن فهمه عن الصواب واهن من قدر في الفرض على القيام بعد ركوعه قاعدا لعجز يجب عليه العود الى
القيام وعكسه بعكسه ولا يرد للعذر (قوله مطمئنا) منصوب على نزع الخافض وأصله بطمأنينة وعدل عنه
لمناسبة قائما وقيل في اعرابه ما مر (قوله أى خوفا) أشار الى أن فزعاً بفتح الزاى مفعول لاجله ليكون في محض
التصديق الاعتدال فهو أولى من كونه حالا بكسر الزاى أى فازعني خافقاً لانه لا ينافي قصد الاعتدال
معه وهو لا يضر كإسار (قوله لم يكتف) ويجب عليه أن يعود الى المحل الذي وجد فيه الخوف ويندب له سجود
السهو حيث أتى بما يبطل عمده كإسائتي (قوله ويسن) أى لكل مصل أى ولو أومأ وأمر أو رفع يديه
أى كفيه مع ابتداء تكبيره ثم رسلهما ويمد التكبير كإسار (قوله قالوا) اماماً وأومأ وأومأ وخص الامام
مالك التمسع بالامام والتحميد بأعموم (قوله سمع التملن حمده) ومثله من حمد الله سمعه أو سمعه (قوله
ر بذلك الحمد) قال ابن حجر وهي أولى لوردوها ويجوز وبناؤه الحمد قال شيخنا هو أولى بزادها ويجوز
الهمز بئالك الحمد أو لوك الحمد بئاً والحمد بئاً أو بالحمد ويندب أن يز يدحداً طيباً كثيراً ماباركا
فيه ما ورد أنه يتسابق اليها ثلاثون ملكاً يكتبون ثوابها لقائلها الى يوم القيامة وحكمة الثلاثين كونه اعداد
حروفها (قوله ملء السموات الخ) ذكر في المجموع أن لا يسن لامام غير المحصور بن وكلامه هنا يخالفه
(قوله والبلغ كالامام) أى في ذنب الجهر وعدمه وفي تدبير بئالك الحمد خلافاً لآية التلاوة (قوله بتقدير
كونه جسماً) أى من نور كإن السبائك تقدر جسماً من طلعة ولا بد من ذلك التقدير على كونه مصفاً أيضاً (قوله
بد) هو صفة لشيء أى شيء كان بعد أحوال من هو يصح تعلقه بل وشتت يضاهي من قال لا يصح تعلقه بشت

أحمد بن جوبها (قول الشارح قدرب العالمين) الظاهر أنه بدل من الكاف في لك (قول الشارح إلى آخره) أي وهو رب العالمين التي زادهال شارح **فرع** ويكرر قراءة القرآن في غير القيام (قول المتن فرعاً) يصح فراءته بالكسر أيضاً مفاعيل منصوب على الحال (قول المتن سمع الله من حمده) الوفا لمن حمد الله سمعه كني ذكره الاسنوي نقله عن الروضة (قول المتن بنا لك الحمد) روى أيضا في الصحيح بإرواهي عاطفة على محذوف أي أطعناك ولك الحمد على ذلك (قول المتن بعد) الظاهر أنه متعلق على مدون شئت لاسيما أي في كلام الشارح ويجوز تعلقه بعلى معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قول الشارح ويسر بما بعده) أي في الاعتدال كاذكار الركوع والسجود (قول الشارح كالكرسي الخ) هذا يفيد أن قوله بدمتعلو من شئت للثلاثين أن يكون خلق الكرسي متأخرا عن السموات والأرض والظاهر خلافه يجوز تعاقبه بنشئت على معنى ما شئت

بسم الله لن حمده ويسر بما بعده ويسر للمؤمن والمنفرد بالجميع والمسلم كالامام ذكره في شرح
 للهنب ومعنى سمع الله من حمده ^١ قال منه ويل ^٢ بالرفع صفوه بالتصحيح لا اى ما لا يتقدر ان يكون حسا وقوه من شئ بعدى كالكرسى

رواه مسلم الى عصى وابن حبان النخ جعل لطوله زيادة للنفرد به وألحق به امام قوم محصورين رضوا بالتطويل (السادس الاعتدال قائما) لجدي ثم أرفغ حتى تعتدل قائما متفق عليه والصلى قاعدا يعود بعد الركوع الى القعود (مطمئنا) لما في حديث السبيء صلاته في رواية ابن حبان وغيره فاذا رفعت رأسك أى من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها (ولا يقصد به غيره فلو رفع فزعا) أى خوفا (من شئ) لم يكف) رفعه لذلك عن رفع الصلاة (و يسن رفع يديه) حذو منكبيه (مع ابتداء رفع رأسه) فإذا سمع الله لمن حمده فاذا انتصب قال ربنا لك الحمد وملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد ويزيد للنفرد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما مننت ولا ينفع ذا الجند منك الجند) لا للتابع رواه البخارى الى لك الحمد وسلم الى آخره جعل عجزه لطوله زيادة للنفرد وألحق به امام قوم محصورين رضوا بالتطويل وبحر الامام

وسع كرسية السموات والأرض وأهل بالنصب منادى والثناء المدح والمجد العظمة وأحق مبتدأ ولا مانع الخ خبره وما بينهما اعتراض والجد التثنية ومنك بمعنى عندك قاله الأزهرى (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح (١٥٧) وهو اللهم اهدني فيمن هديت

(الخ) كذا في المحرر وتتمه كافي الشرح وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيا أعطيت وفي شرم ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت للتابع رواه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه فیدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني الى آخر ما تقدم لكن لم يذكر ربنا وقال صحيح ورواه البيهقي عن ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح فذكر ما تقدم وفي رواية له كان ﷺ يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل هؤلاء الكلمات ذكر ما تقدم قال الرازي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز من عادت قال في الروضة وقدمت في رواية البيهقي (والامام بلفظ الجمع) لأن البيهقي رواه عن ابن عباس أيضا بلفظ الجمع فحمل

لأنه يقتضي تأخر خلق الكرسی غير مستقيم تأمله (قوله) وسع كرسية أى ففى فيه كحلقة ملقاة أرض فلاة وكذا كل شيء معافى جوفها قال بعضهم وكذا العناصر والكرسى وما حوى بالنسبة للخلق الأعظم السمي بالعرش وبالفلك الأطلس كذلك (قوله منادى) ويجوز رفعه خبرا لأن تأتى أنت المتأهل (قوله) وأحق مبتدأ) ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله أى هذا القول أحق بحواله الله كذا وخبر عن الجحد فلك خبر أول أو متعلق بالجحد (قوله) ولا مانع الخ خبر أى لفظا وهو مقول القول معنى وعدم نصب مانع بلأما أنه لغة أو أنه من باب وصف المتنادى لاداءه للوصف (قوله) وما بينهما اعتراض أى بين الابتداء وخبره وأورد عبد باعتبار كل من جهة لفظه (قوله) والجد أى بفتح الجيم وأما بكسرهما فلا يجتهدو يطلق الأول على أب الأب مثلا وعلى القطع ويجوز اعادة الثاني في الحديث أيضا (قوله) ويسن أى بعد ما يطلب الاتيان به للمنفرد وغيره (قوله) القنوت وهو لغة العبادة والدعاء مطلقا وشرعا ما شتمل على دعاء وثناء ولواية قصده بها (قوله) في الاعتدال (الخ) فلو قنت قبله لم يجز ثم خلا لا الامام مالك كاسر (قوله) اللهم اهدني (الخ) وهذا أفضل من قنوت سحر الآتى في سجود السهو وهو أفضل من غيرهما جميعا أفضل مطلقا يقدم هذا على ذلك (قوله) فيمن أى معهم وأو كن فيهم (قوله) لا يذل) بفتح فسكر أى لا يحصل له ذلة في نفسه أو بضم ففتح أى لا يذله أحد ومثله يعز الآتى (قوله) قال في الروضة (الخ) وقال فيها أيضا وسن لك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك لأنها وردت أيضا (قوله) والامام بلفظ الجمع) أى ويسن للامام أن يأتى في القنوت ولو بغير ما ورد بلفظ الجمع لأن المأمومين يؤمنون على دعائهم بهذا فاروق بقية ادعية الصلاة فالأولى فيها اتباع الوارد فكفره مخالفتها فيها بخلاف القنوت (قوله) سن الصلاة وكذا السلام عليه وكذا الصلاة والسلام على آله وعلى أصحابه كسابقا فى سجود السهو (قوله) وحمل على الامام) وحديث ما من امام يؤم قوما فيخص نفسه بدعوة الا خاتمهم يحول على القنوت فقط ولو بغير ما ورد للماسر (قوله) رفع يديه فيه) أى في القنوت وكذا في سائر الأدعية ولو في غير الصلاة فعامتها تصدق بقرى أو جمع وهو أولى وكشفهما ورفع أصابعهما وجعل بطونهما الى السماء في الثناء مطلقا وكذا في الدعاء ان لم يكن بدفع شيء والافكسه ويكره بيده نجسة ورفع بصره الى السماء قال

ملا به بعد ذلك (قول الشارح) وأحق مبتدأ) يجوز ان يصلح مع ذلك أن يكون خبرا لما قبله أى هذا القول أحق مقال العبد (الخ) (قول الشارح والجحد التثنية) قال الاسنوى وروى بالكسر وهو الاجتهاد في الحرب (قول المتن) ويسن القنوت) لو قنت قبل الاعتدال لم يجز به ويسجد السهو لعله مطلوب باقولا لم يبطل فعله **في فائدة** القنوت له معان منها الدعاء كما هنا سواء كان بخبر أم بشر يقال قنته وقنت عليه (قول المتن) فيمن هديت) أى معهم مثل قوله تعالى فادخلني في عبادي (قول المتن) والامام بلفظ الجمع) علفي الا ذكر بأن الامام يكرهه لخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه ومقتضاه اطرافه في سائر ادعية الامام وبه صرح الغزالي في الاحياء وكذا الجبلى ونقله ابن النضر عن الشافعي ثم قال وثبت أنه ﷺ كان يقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي الخ اللهم نقى اللهم اغسلني وبهذا يقول قال الاسنوى وعلى هذا فالفرق أن الكل مأمورون بهما بخلاف القنوت اه قلت وكلام الشارح هنا اذا تأملت تجد مظاهرها في اختصاص ذلك بالقنوت (قول الشارح بلفظ وصلى الله على النبي) أى هكذا من غير زيادة قاله الاسنوى

على الامام (والصحيح سن الصلاة على رسول الله ﷺ في آخره) رواه النسائي في قنوت الوتر الذي علمه النبي ﷺ الحسن بن على وهو ما تقدم مع زيادة فامه انك وواو انه بلفظ وصلى الله على النبي فالخبر به قنوت الصبح والثاني يقول لم ترد في قنوته (و) الصحيح سن (رفع يديه) فيه لما تقدم في حديث الحاكم والثاني فاسه على غيره من ادعية الصلاة

كأقبس الرفع فيه على رفع
النبي عليه كالأصل العدة
يدعو على الذين قتلوا
أصحابه القراء بتر معونة
ر واهل البيهقي (و) الصحيح
أنه (لا يمسح وجهه) أى
لا يسن ذلك لعلم ووروده
والثاني يدخله في حديث
سأله الله يطول أن أكفكم
ولتأثروا بظهورها فإذا
فرغتم فامسحوا بها
وجوهكم لكن قال أبو داود
روى من طرق كلها وأهية
والخلاف كإقال الرافي إذا
قلنا برفع يديه فإن قلنا لا
فلا يمسح جزما وسكت عن
ذلك في الروضة العلم به
(و) الصحيح (أن الإمام
يجهر به) للاتباع في ظاهر
حديث الحاكم للتقدم
والثاني لا كالأدعية
أما التفردي فيسر به جزما
(و) الصحيح بناء على
جهر الإمام به (أنه يؤمن
للمأموم للدعاء ويقول التناء)
وأوله أنك تقضى والثاني
يؤمن فيه أيضا وألحق
الحب الطبري الصلاة على
النبي ﷺ . بالدعاء
فيؤمن فيها هذا ان سمع
الإمام (فان لم يسمعه) لبعد
أوغره (فنت) كما يفتت
بناء على أنه يسر (و يشرع

بعضهم في الصلاة خاصة ويكره للخطيب رفع اليمين مطلقا (قوله كما قبس) هذان ثمة كلام الثاني أى
فهو معارضة قياس بقياس أى القول الاول فأس الرفع في القنوت على الرفع في صلاة العدة والثاني فأس عدم
الرفع فيه على عدم الرفع في غيره من بقية أدعية الصلاة واعتضد الاول بمحدث الحاكم المذكور وبمناسبة
القنوت الدعاء في محله (قوله العدة) هي صلاة الصبح وذلك مدة ثلاثين يوما كما ساقى وقال الاسنوي ولعل
الحامل على ذلك دفع ترد القائلين ومن دعائه فيه أيضا أنه ﷺ مكث قدر تلك المدة يدعو على
عامر بن الطفيل العامري حتى مات كافرا يقول اللهم اكفني عامر بن الطفيل بمأشئت وابعث عليه ما يقتله
فأرسل الله عليه طاعونا فمات به (قوله لا يسن) أى بل يسن تركه ففعله خلاف الاولى (قوله والثاني يدخله في
حديث الخ) وأخرجه الاول منه بأن الصلاة يطلب الكف فيها فيسن خارجها وقد قال البيهقي لم يرد المسح في
الصلاة في حديث ولا أثر ولا قياس وورد خارجها من طرق صحيحة فيسن ويكره مسح الصدر وغيره مطلقا
(قوله وأن الامام يجهر به) أى في الجهرية والسرية ولوقضاء كصباح وتر نهارا بان طلعت الشمس وهو
فيه أو قبله وشمل القنوت الدعاء والتناء وللزائد وغيره ما هو كذلك وكذا يسن للإمام أن يجهر بكل دعاء
دعابه في الصلاة كسؤال الرحمة واستعاذة من عذاب وأن يوافق للمأموم فيه (قوله أما التفردي فيسر به) وفي
شرح شيخنا الرملي تبعا لافناه والده أنه يجهر به في التنازل لم يرضه شيخنا الزبائدي (قوله يؤمن) أى
جهرا (قوله ويقول التناء) أى سرا أو يقول فيه جهرا أشهد أو بلى أو وأؤمن الشاهدين أو يقول فيه
صدقت وموافقته الإمام أولى كبقية أدعية الصلاة وأعمالها تبطل بصدقت ويرتفع أنه خطاب آدمي لما بين
الإمام والمأموم من الرابطة ولوروده أيضا بذلك فارق اجابة المؤذن في الصلاة لأنها مكر وهمة من الصلي كإسر
وقال الخطيب بالطلان فيهما كالتناء الاستعاذة من النار وسؤال الجنة ونحوهما مما يطلب من المأموم فعله
فيوافق الإمام فيه ان جهر به والأسره (قوله فيؤمن فيها) أى في الصلاة على النبي ﷺ وقال بعضهم
ينبغي أن يؤمن أن أتى فيها بلفظ الأمر نحو اللهم صل على محمد ووافق فيها أن أتى بغير لفظه نحو وصلى
الله على محمد وقول بعضهم لا يأتي بهذه الصيغة لأنها ركن في التشهد الاخير مردود وان نقل عن بعض
المصنفات ولو أتى الإمام بقنوت الإمام عمر فقال شيخنا الزبائدي نقلا عن شيخ الاسلام انه يشارك من
أوله الى اللهم غيب الكفرة فيؤمن الخ ويتوقف في أوله لا نه دعاء (قوله فان لم يسمعه) وكذا لو سمع صوته
ولم يجز حر وفه (قوله فنت) أى سرا كما يفتت للمأموم بناء على القول بأن الإمام يسر كما تقدم (قوله و يشرع

(قول الشارح كما قبس الرفع فيه الخ) فيه بحث إذ كيف يسوغ القياس مع كون الحكم منصوبا عليه في
حديث الحاكم (قول الشارح أى لا يسن ذلك) من هنا قال الاسنوي لو قال لا يمسح وجهه كان أولى اه قال
البيهقي لم يرد في المسح في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس وأما ورد خارج الصلاة حديث ضيف مستعمل
عند بعضهم خارجها فقط (قول الشارح فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم) قال الاسنوي وزد في حديث
حكمة ذلك وهي الإفاضة عليه بما أعطاه الله تعالى اه (قول المتن وأن الإمام يجهر به) أى حتى بالتناء ولو
قلنا ان المأموم يوافق فيه هذا قضية اطلاقه وقال الاسنوي يحتمل أن يسر به ويحتمل أن يجهر به كما لو
سأل الإمام الرحمة واستعاذة من النار فانه يجهر ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح المهذب اه والذي ذكره
من أن الإمام يجهر بالدعاء مسئلة مهمة لا يقع لها ثمة هذا الزمان (قول المتن وأنه يؤمن) أى يجهر كتابته
لقراء امامه وأما اذا قال التناء فالظاهر أنه يسره (قول الشارح والثاني يؤمن فيه أيضا) أى لا إطلاق الحديث
والظاهر أن التأمين وان فرق التناء يرجع الى الدعاء الاول فان التناء المذكور له ارتباط بمعنى الدعاء السابق
(قول المتن فان لم يسمعه فنت) لو سمع صوتا لم يسمعه فالظاهر أنه تكلمم بالسجدة بالكلية (قول الشارح كما يفتت
بناء) يرجع لقوله كما يفتت وقوله على انه يسر الضمير فيه يرجع للإمام من قوله هذا ان سمع الإمام

القنوت) أو يستحب (في سائر الكسوبات) أي باقيا (للتأذلة) كالو باء والقحط قال في شرح المهذب والمودلانه صلى الله عليه وسلم قنت
شرا يدعوى قائله أصحابه القراء بيته معونة رواه الشيخان ويقاس غير المدعوية (١٥٩) (لامطلقا على الشهور) لعدم

وروده فيها عدا التأذلة
والثاني يتخير بين القنوت
وعنده لانه دعاء ويجهر
الامام به في السجدة الجهرية
وعمله اعتدال الركعة
الآخرة (السابع السجود
واقفه مباشرة بعض جهته
مصلاه بأن لا يكون عليها
حائل كصاية فان كانت
لجراحة أجزأ السجود
عليها من غير إعادة ذكره
في الرضوة والمراد ما في شرح
الذهب عن الجويني أن
شرط جواز ذلك أن يكون
عليه مشقة شديدة في إزالة
العصاة ومشي عليه في
التحقيق فقال وشق إزالتها
(فان سجد على متصل به)
كل طرف عمامته (جازان لم
يتحرك بحركته) في
قيامه وقعوده لانه في معنى
التفصل عنه بخلاف ما
يتحرك بحركته فلا يجوز
السجود عليه لانه كالجزء

منه فان سجد عليه عمدا
علما بتحرره بطلت صلاته
أوجاهلا أو سهيا لم تبطل
وبجبا إعادة السجود قاله
في شرح المهذب (ولا يجب
وضعي يديه وركبتيه وقميه)
في السجود (في الأظهر)
لانه لو وجب وضعا لوجب

القنوت) أي التقديم في الصبح وقال ابن حجر يفتي أن يؤتى في كل نازلة بما يناسبها (قوله أي باقيا) لأن
الصبح فيها القنوت مطلقا وخرج بالسكوبات غيرها فيكره في الجنازة وفي نفل لم يطلب فيها الجماعة وبيح
فباطلب فيها الجماعة منه (قوله للتأذلة) أي العامة والتأذلة خاصة بمن قنت أو يقره وتعدى نفعه كمال وشجاع
كافيد به شيخنا الرمي وابن حجر تبعنا لالسنوي ولقيد به شيخنا الزبدي كالزاد (قوله كالو باء
والقحط) وكذا الجراد والطاعون على التعمد (قوله والثاني يتخير) أي يباح في التأذلة وغيرها والثالث
ذكره في الرضوة يستحب مطلقا (قوله ويجهر الامام به) أي لا التفرد وفيه مامر (قوله السجود) وهو
لغة النظام والذلة والخضوع وشرعا ماسيا في وقدي يطلق على الركوع ومنه وخروا له سجدا كما مر ومنه واذ
قلنا للامانة اسجدوا لآدم وحكمة نكراره مرتين كونه محل اجابة الدعاء أولان آدم صلى الله عليه وسلم
سجد لما أخبر بأن الله نال عليه فحين رفع رأسه رأى قبول تو به مكتوبا على باب الجنة فسجد ثانيا أولان
النفس غابت صاحبها بوضع أشرف أعضائه على محل موالي الأقدام وقرع التعال فأعاده ارغامها أولان
ابليس لما امتنع حين من أمر به لآدم ففكر رغباه أو لغته ذلك (قوله جهته) وهي طول ما بين صدغيه
وعرضا ما بين منابت شعر رأسه وحاجبيه (قوله بأن لا يكون عليها حائل) نعم لا يضر شعر بنت عليها أو بعضها
في كفيه السجود عليه وان لم يتويعها وان سهل على الخالي منه لانه مثل بشرتها ونخصت بالكشف دون
بقية الأعضاء لسهولته ولما فيه من غاية التواضع بمباشرة الانسان بأشرف أعضائه موالي الأقدام وقرع
التعال كإمر ولا الهالست عورة في الصلاة لكل أحد أصالة (قوله مشقة شديدة) أي لا تختمل عادة وان لم
تبح التيمم ولا إعادة الا ان كان تخمنا نجس غير مفعونه (قوله على متصل به) أي وليس جزءا من يده كشره
وسلعة وفيه والا فلا يصح السجود عليه مطلقا في غير مامر (قوله كل طرف عمامته) أي وهي على رأسه أو
كتفه مثلا فان كانت في يده لم يضر كبدل وعود فيها ولو التمس بجهته شي في سجدة فان سجدة قبل سجوده
ثانيا لم يضر والام بحسب (قوله بخلاف ما يتحرك بحركته) أي في قيامه ان صلى قائما أو في قعوده ان صلى
قاعدا وهذا ما عليه عامة الأصحاب والتأخرن ومشي عليه شيخنا واعتمد شيخنا الرمي أن ما يتحرك في قيامه
يضر وان صلى قاعدا يلزم عليه استدراك قولهم أو قعوده فتأمل والحركة خاصة بالجهة (قوله بطلت صلاته)
أي ان رفع رأسه قبل زواله وسجوده الشرعي والام تبطل نعم ان قصد ابتداء الاقتصار على ذلك بطلت بمجرد
شروع فيه لانه قصد البطلان وشرع فيه (قوله ولا يجب وضع جزء الخ) أي عند الرافعي وبحسب النووي
وجوب وضع ذلك الجزء وهو يشمل بعض باطن اصبع فكفي وان كرهه الاقتصار على جزء من بقية الأعضاء

(قول الشارح أي باقيا) أي وأما الصبح فقد سلف ﴿ نبيه ﴾ لو كانت التأذلة خاصة فهل يستحب ان
نزلت به لغيره القنوت محل نظر (قول الشارح قنت شهرا) قال الاسنوي وغيره كان الحامل له على القنوت
في هذه الفصة دفع تمر القائلين (قول الشارح والثاني يتخير) أي عند عدم التأذلة كإشرحه كذلك الاسنوي
قلت الكلام حيث يحتاج الى تأويل لان قوله والثاني يتخير يقتضي ان الخلاف في الجواز وقول الشارح
أولان يشرع بمعنى يستحب يقتضي ان التني بعد ذلك عدم الاستحباب لاعدام الجواز فليتأمل فينبغي
أن يكون هذا مقابلا لاول الكلام وهو قوله وشرع القنوت الخ (قول التني السجود) هولة النظام
(قول التني واقفه مباشرة) سيأتي دليله في حديث أمته أن أسجد على سبعة أعظم وكثيرا ما يقع للشارح
مثل هذا بترك الدليل أولا لعموم دليله يأتي بعد محافظة على الاختصار

الاعاء بعاند العجز عن وضعها والاعاء بها لا يجب فلا يجب وضعا (قلت الأظهر وجوبه والله أعلم) لحديث الصحيحين أمته أن أسجد
على سبعة أعظم الجهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين والاول يقول الأرميه أمر يندب في غير الجهة ويكفي على الوجوب وضع جزء من
كل واحد منها والاعتبار في اليد بباطن الكف

سواء الأصابع والراحة قاله
في شرح المهذب وفي الرجل
بيطون الأصابع ولا يجب
كشف شيء منها وعلى علم
الوجوب بتصوير رفع
جميعها بأن يصلى على
حجرين بينهما حائط صغير
ينطح عليه عند السجود
ويرفضها قاله في شرح
المهذب (ويجب أن
يطمئن) لحديث الصحيحين
ثم اسجد حتى تطمئن
ساجدا (و ينال مسجده)
بفتح الجيم بضبط الصنف
أى موضع سجوده (تقل
رأسه) فإن سجد على
قطن أو نحوه وجب أن
يتحمل عليه حتى ينكس
ويظهر أثره في بدلو فرض
تحت ذلك (وأن لا يهوى
لغيره) بأن يهوى له أو من
غيره (فلو سقط لوجهه)
أى عليه في محل السجود
(وجب الود إلى الاعتدال)
لهوى منه لا تفتاه الهوى
في السقوط ولو هوى
ليسجد فقط على جهته
ان نوى الاعتدال عليها لم
يجب عن السجود
والاحسب (وأن ترتفع

(قوله سواء الأصابع والراحة) أى غير الأصابع الزائدة كما يأتى (قوله يبطون الأصابع) أى الأصلية ولو
قطعت الكف أو الأصابع من الرجل سقط الواجب كقوله وظاهره السقوط وان جعل لها بدلا من نقد
أوغیره وقياس نظائرها وجوب وضع البدل ان سهل فراجعه وقد يفرق بمشقة وضع الباطن هنا في الجملة
أوى يقال ان يجب غسله وجب وضعه والا فلا هو محتمل ولو تعدت الأجزاء فان علم الزائد منها لم يكف وضعه
أو الأصل كفى وضع جزء من واحد منه كما مر وأشبهه وجب وضع جزء من كل من الشبتين ولا يكتفى
الشبتين مع عدم وضع أصلى كما هو معلوم (قوله ولا يجب كشف شيء منها) بل يكره كشف الركبتين مطلقا
والقدمين واليدين من غير الذكر بل يحرم كشفها ان لم عليه بطلان الصلاة (قوله ويجب أن يطمئن) أى
حال وضع جميع ما يجب وضعه من الأعضاء في وقت واحد وهو حال وضع الجبهة (قوله بفتح الجيم) أى على
الأفصح ويجوز كسر هالكن فيه إيهام بالوضع التخيلى مسجدا لا من الشترك (قوله ويظهر أثره) أى
أن يحس به حيث أمكن عرفا لا نحو قنطار قطن مثلا ومن ذلك الصلاة على التبن ولا يجب التحامل في غير
الجبهة كما قاله الزركشى وهو المتمد خلافا لما في التهج (قوله بأن يهوى الخ) دفع بذلك ما يوهى كلام
المنصف من وجوب قصد في الغير فلا يصح التفرع عليه بقوله فالو سقط الخ لكن في كلام إيهام أن الهوى
بقصد غير السجود معه مضر وليس كذلك كما مر وانما ضمر مع الإطلاق لسبق قصد الصارف عليه
فاستصحب ولولم يسبق قصد الصارف لم يضر الإطلاق (قوله ان نوى الاعتدال عليها) أى فقط لم تحسب عن
السجود لوجود الصارف ويجب عليه العود إلى المحل الذى نوى الاعتدال فيه فان زاد عليه عامدا عابا بطلت
صلاته وهذا هو الوجه الذى لا يتجه غيره فقول شيخنا الرملى يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع وإذا زاد
عليه بطلت صلاته فيه نظر لان هوى به قبل نية الاعتدال معتد به وبعده لا عرف ففهم ان كان لما قبلها فهو زيادة
فعل بلا موجب فيضرب أولها بها فهو نقص عما عليه فلا يكتفى وبهذا علم ما في قول المنصف من العود إلى
الاعتدال وما في قول شيخنا الزايدى تبع الشيخة الطنطاوى من وجوب عوده لمحل السقوط فتأمل (قوله
والا) بأن ينو الاعتدال على جهته فقط سواء نوى السجود وحده أو مع الاعتدال أول ثم نويش (قوله حسب)
أى استصحبنا لما كان قبل الصارف لان السقوط بغیر اختياره فلا بد فعلا ولو سقط جنبه وجب عليه العود
لمحل ما مر فان لم يقصد غير الهوى فله السجود من غير جالس ان لم ينو برفعه منه الاستقامة فقط والاوجب
(قول الشارح ولا يجب كشف شيء منها) في الحديث شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرضا في
جباهنا وكفنا فلم يشكنا وهو دال على وجوب كشف الأكف وهو قول للإمام الشافعى رحمه الله
وعلى عدم الوجوب بأن المقصود اظهار الحسن وع التواضع ووضع الجبهة قد حصل به غاية التواضع وأيضا
هى بارزة لا تشق مباشرة الارض بها بخلاف الكفين فقد تشق مباشرة الارض بهما لحراو بر كذا قاله
والرواية المذكورة في مسلم ودلائها بينة تحتاج إلى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم أجاب بأن النبي صلى الله
عليه وسلم صلى في مسجده بنى عبد الأشهل وعليه كما ملتبس يضع يديه عليه يقيه برد الحصى رواه ابن
ماجه (قول الشارح بضبط الصنف) انما ضبطه بذلك لان الكسر وان كان جائزا يؤهم هنارادة للوضع التخذ
مسجدا (قول الشارح فان سجد على قطن الخ) الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم
اذا سجدت فكن جبهتك من الارض ولا تنقرقرا وذهب الإمام إلى عدم اشتراط التحامل قال ويكتفى
مجرد الامساس بل الشرط أن لا يقل رأسه اهـ (فرع) ظاهر كلامهم أن الأعضاء الستة لا يشترط فيها
التحامل وقد يوجه (قول الشارح ولو هوى ليسجد الخ) مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط
قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شعبة وفيه نظر (قول الشارح والاحسب) استصحبنا للقصد الاول أى
ولا يقدر كون السقوط لبس فعلا بالاختيار

أسافله على أعالیه فی الاصح) بأن رفع أسافله فیما اذا كان موضع الجبهة مرتفعاً قليلاً والثاني يجوز تساوى الاسفل والا على فلا حاجة الى رفع الاسفل فيما ذكر ومهما كان المكان مستویاً فالاسفل أعلى ولو كانت الاعالی أعلى من الاسفل لارتفاع موضع الجبهة كثيراً لم یجرئه جزاء لعدم اسم السجود كما لو أكل على وجهه ومدرج له نعم ان كان به علة لا یمكنه السجود الا بعد الرجلین أجزاء ذكره للتولی وأقره فی شرح المنب (وأكله یكبر لهوی به بلارفع) لیدیه (١٦١)

للانباغ رواء فی التكبیر الشیخان وفی عدم الرفع البخاری وفی الباقی الأربعة وحسنه الترمذی (ثم جهته وأثفه) للانباغ فی ضم الانف الی الجبهة رواء أبو داود (و یقول سبحان فی الاعلی ثلاثاً) للانباغ رواء من غیر تلیث مسلم وبه أبو داود (ولا یزید الامام) علی ذلك تحفیفا علی المأمومین (و یزید المنفرد اللهم لك سجدتوبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهی للذی خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارک الله أحسن الخالقین) للانباغ رواء مسلم جعل لطوله زیادة للمنفرد وألحق به امام قوم محصور بن رضوا بالتطویل (ویضع یدیه) فی سجود (حذو منكبیه) للانباغ رواء أبو داود (و یفسر أصابعه مضومة للقلبة) للانباغ رواء فی النشر والضم البخاری وفی الباقی البیہق (و یفرق ركبته و یرفع بطنه عن غذیه ومرفقه

الجلوس لبسجد منه ولا یقوم فان قام عاددا علما بطلت صلاته (قوله أسافله) وهی عجیزة نهو ما حولها وأعالیه رأسه ومنكبیه وكذا بداه (قوله ومهما حال) أی منی سجد علی الهيئة المطلوبة فی السجود من رفع بطنه عن غذیه وكان المكان مستویاً لزم ان ترتفع الاسفل وهذا واضح ولا یجوز فهم غیره من كلام المنصف (قوله أجزاء) أی وللاعادة علیه وكذا لو لم یمكنه السجود الا بوضع نحو مخدة تحت رجليه أو رأسه فیجب ولو بأجرة قدر علیها ان حصل حقيقة السجود بنسكيس وغیره والا فیندب فلوا كان فی سفینة ولم یمكنه التنكيس لیلها صلی علی حسب حاله الحرمة والوقت وتزامنه الاعادة كما لو تغیر علیه بعض الاستقبال أو اعلم بعض الاركان وليس له صلاة التفل مع شی من ذلك كما سر (قوله وأكله یكبر لهوی به) أی یندی بالتكسیر مع ابتداء الهوی وبعده التكسیر الی السجود (قوله وأثفه) أفاد بالواو یندب وضمهما معا یندب كشفه ثم فیما قبله الترتیب ومخالفة شی من ذلك مكرهة وأخلاف الأولى (قوله للانباغ) أی فی حدیث أبی داود وفیه بحثان الذی فی الحدیث المذكور یدل علی وجوب وضع الأنف وفی الصحیحین ایضاً ما یدل له كقائه فی شرح المنب ولا یعارضه حدیث السبعة المذكور لان زیادة ثقة قد یجب بانهم أجمعوا علی أن الامر فیہ للندب ولذلك لم یستدلوا به علی وجوب الجبهة (قوله سبحان فی الاعلی) خص هذا بالسجود لدفع توهم البعد عن الله بانخفاضه وأقره وأدنی كراهة ثلاث كذا ذكره ما كثرة احدى عشرة والأولى زیادة وبجمعه وتقدم فی الركوع بیان الافضل من یأتی المأموم بما یمكنه من غیر تخلف (قوله وصوره) دفع به توهم ارادة خلق المادة فقط (قوله وشق سمعه وبصره) أی منعذهما (قوله تبارک الله) أی تعالی شأنه فی خلقه وحكمته والخالقین المقدرین تقدیراً (قوله یضع) أی الصلی . ملحقاً (قوله و یفرق) أی الذی ذكر كما صرح به شیخنا الرملى فی شرحه كان حجر (قوله ركبته) سواء صلی قائماً أو قاعداً (قوله و یرفع مرفقه عن جنبیه) أی الذکر ویندب رفع الساعدين عن الارض فی السجود ولو امرأة وخنی الالتحاق طول السجود (قوله بین القدمین) أی فی القيام والسجود قال فی القواعد ویسن تفريق أصابع الرجلین أی ان أمكن (قوله فی الركوع والسجود) لو أسقطه لكان أولى لیشمل ضم القدمین والركبتین فی

(قول المتن أسافله على أعالیه) المراد بالاسفل العجیزة وبالأعالي الرأس والتسكبان ودلیل ذلك ان البراء ابن عازب رضی الله عنه وضع یدیه واعمد علی ركبته ورفع عجیزة نهو قال هكذا كان رسول الله صلی الله علیه وسلم یسجد (قول الشارح والثاني يجوز تساوى الاسفل والا على) علل بحصول اسم السجود بذلك (قول الشارح ومهما كان المكان مستویاً بالخ) اذا نظرت الی مسالف من اعتبار موضع الركبتین واطراف القدمین اتضح لك ما قاله الشارح (قول المتن وأثفه) وجوب وضع الأنف قوی من جهة الدلیل ولا بد حدیث أمرت أن أسجد علی سبعة أعظم حيث أسقط الأنف لان ذكره زیادة ثقة وقد ورد ذلك فی أبی داود قال فی شرح المنب وهو صحيح وفی الصحیحین ما یدل له اه (قول المتن ویضع یدیه) لو قدمه علی التسبیح فی السجود كان أولى (قول الشارح یستحب التفريق بین القدمین بشیر) قال فی القواعد ویستحب ایضاً تفريق أصابع الرجلین (قول الشارح ویقاس به التفريق بین الركبتین) أی فی الركوع والسجود

(٢١) - (فلیوی و عمرة) - اول) عن جنبیه فی ركوعه وسجوده) للانباغ فی الثلاثة فی السجود وفی الثالث فی الركوع رواء فی الأولین فی السجود: أبو داود وفی الثالث فیہ الشیخان وفی الثالث فی الركوع الترمذی وقال حسن صحیح ویقاس الاولان فیہ الزیدان علی الحرر وغیره بالأولین فی السجود وفی الروضة یستحب التفريق بین القدمین بشیر ویقاس به التفريق بین الركبتین (وتضم المرأة والحنثی) بعضهم الی بعض فی الركوع والسجود كما اقتضاه السياق لأنه أسترلها وأحوط له وضمان الحنثی للزید علی الحرر

مذكور في الروضة كاصلا في الركوع وفي نواقص الرضوء من شرح للهندي في السجود أيضا وفيه هنا عن نص الامان المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين الى الجنبين (الثامن) (١٦٢) الجالس بين سجدتيه مطمئنا) حديث الصحيحين ثم ارفع حتى تطمئن

جالسا) ويجب ان لا يقصد برعفه غيره (فلا يرفع للدغة عقب أو دخول شوكة في جنبه عليه ان يعود للسجود قاله القاضي حسين في فتاويه (وان لا يطوله ولا الاعتدال) لانهم للفصل وسيأتي حكم تطويلهما في باب سجود السهو (وأكله بكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مفترشا) للاتباع رواه في الأول الشيخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الافتراش (واضعا يديه) على فخذه (قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه) مضومة للقبلة كما في السجود أخذ من الروضة (قائلا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود وبقية ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالأولى) في الأقل والاكمل كما في المحرر (والمشهور سن جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد لحديث مالك بن الحويرث انه رأى النبي

الركوع والقيام والقعود وضبط البطن الى الفخذين والمرفقين الى الجنبين في السجود والعاري كالأمر أو لوقف خالو فوقه يجب الضم على سلس يستمسك بوله به يسكن كشف قدمي الذكر كما سولا يكتفي سترهما كالسكتين (قوله أي المرفقين الخ) لو سكت عنه كان أولى لبشمل جميع ما تقدم **فرع** **✽** يندب في السجود أيضا سبح قدوس رب اللانكة والروح اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأله وآخره سمر وعلايته اللهم اني أعوذ بركا من سخطك وبغفوك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ويندب كثرة الدعاء في السجود مطلقا ورد الاجابة فيه كحديث أقرب ما يكون البعد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء في سجودكم فقمن أن يستجاب لكم وفيه بفتح القاف وكسر اليم أو فتحها بمعنى حقيق **فرع** **✽** لو قال سجدت لك في طاعة الله أو ثبت الى الله يضر مطلقا بخلاف ما لو قال استعنا بالله بعد قول الامام وياك نستعين فلا بد من قصد الدعاء ولومع غيره وفي شرح شيخنا الرمي في الكلام على الشروط أن التشريك مضر وفيه نظر (قوله للدغة تقرب) اللدغ بالمهملة ثم المعجمة لتواتر السموم وبكسها لغيرها كئناز ولم يرد في اللغة الماهل ولا اعجابهما (قوله وان لا يطوله الخ) أي ما لم يطلب تطويلهما نعم لا يضر تطويل الاعتدال الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لا تطلب تطويلها في الجملة وسيأتي في سجود السهو ان تطويل الاعتدال المبط بقدر ما يسع الفاتحة للوسط المعتدل فأكثر زيادة على ما يطلب لذلك الصلي عند ابن حجر وشيخنا الرمي وعلى ما يطلب للفرد مطلقا عند بعضهم وتطول في الجالس بقدر ما يسع التشهد الواجب على ماذكر (قوله يكبر مع رفع رأسه) ويمد الى جلوسه (قوله واضعا يديه على فخذه) وان تسانمت رؤوسهما آخر الركبتين فأورسلهما في جانبيه فلا بأس (قوله واجبرني) أي في كل ما يحتاج الى جبر وقيل معناه اغثنني فطفت ارزقي بعده عام وقيل معناه ارزقي فطفته مرادف فابعدته تاكيد له وطلب الرزق ينصرف للحلال منه وكون الرزق ما ينفع ولوحرا ما هو فيها اذا استعمل بالفضل فالطلب المطلق لا ينصرف اليه اتفاقا فاعترض به بعضهم هنا ناشي عن الغفلة وعدم التأمل (قوله وعافني) أي من بلا الدنيا والآخرة واعف عني رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الاعز الاكرم بهي قلبا تقيا من الشرك برب لا كافرا ولا شقيا (قوله والأكل) ومنه التكبير مع رفع رأسه بمد اليه القيام ولا يكبر مرتين ثم يسجد السجدة الثانية (قوله كالأولى) فهما ركعتان وواحدة في الدور كنان في التقديم والتأخر كما يأتي (قوله خفيفة) أي بقدر الجالس بين السجدين كقائه ولعل المراد به التذوق ولو ضبط بقدر الطوبى في التشهد الأول كن أن أولى فرجعه ولأهم ولو بطي الحركة فعلمها لكن مع الكراهة وان تركها الامام بخلاف التشهد الأول فيجب تركه لطلوه ويكره تطويلها على ماذكر ولا تبطل به الصلاة خلافا لابن حجر وغيره وهي فاصلة بين الركبتين على الاصح (قوله في كل ركعة) خرجها بسجود التلاوة ونحوه فلا تنس فيه (قوله يقوم عنها) ولو بارادته فشمع من قصد ترك التشهد الأول فتنس له وخرج من بطي قاعدا

(قول الشارح على فخذه) ولو أورسلهما من جانبيه فخذه كان كارسالهما في القيام فله في الروضة ولو انعطفت أطراف أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله الرافعي (قول المتن ثم يسجد الثانية كالأولى) انما شرع تكرار السجود في كل ركعة لأنه أبلغ في التواضع ثم ان صنيع الصنف كما يرى يقتضي ان السجدين معاكرن واحد وفي ذلك وجهان حكاهما التزالي وغيره وصحح أعني التزالي اهمال كئناز قال في الكفاية فائدة ذلك تظهر في التقديم على الامام والتأخر عنه **فرع** **✽** جزم في الروضة بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع

صلى الله عليه وسلم صلى فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا رواه البخاري والثاني قول) لاتسن لحديث واثن بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من السجود استوى قائما ذكره صاحب الهذب وغيره قال الصنف وهو غريب ولوصح وجب حملها ليوافق غيره على تعيين الجواز في وقت أو أوقات ثم السفة في هذه الجلسة الافتراش للاتباع رواه الترمذي

بيانه (التشهد وقعوده ان عقبهما) مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (سلام ركعتان والافستتان) أما القسم الثاني فلا نه عليه الصلاة والسلام قام من ركعتين من الطهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم رواه الشيخان دل عدم تداركه على عدم وجوبه وأما القسم الاول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى الدارقطني والبيهقي وقالا اسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الخ والمراد فرضه في الجلس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فينبغيه في الوجوب (وكيف قد في التشهدين (جاز ويسن في الاول الافتراش فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلى نظرها الارض (وينصب يتناول يضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه

(قوله التشهد) سمي بذلك لاشتغاله على الشهادتين (قوله فالتشهد وقعوده) أي لا يقعد كونهما ركعتين فليس التعريف للمبد الذكري أوله بقطع النظر عن فيده (قوله مع الصلاة) نص عليها لأجل قول المنصفان عقبهما سلام لا يسكونه عنهما لأنه سيدكرها بعد ذلك وكان الانسب جعل التشهد شاملا لما تدخل في مع قعودها ويكون ذكرها بعد لبيان وجوبها دفعا لتوهم أنها كمعص ألفاظ التشهد للندوة فتأمل (قوله ان عقبهما) المراد بالعقب البعدية وغلب في ذلك التشهد على القعود لأن السلام فيه لا عقبه كما تأتي الإشارة اليه وفي بعض نسخ المنهج ان عقبها ضمير التثنية الرابع للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنسب مما في بعض النسخ من ضمير غير التثنية الرابع الى الثلاثة للتشهد والصلاة والقعود لأنه أنريد قعودهما خارج قعود السلام أو القعود مطلقا لأن كون السلام عقب قعود وكل باطل وفيه تسح أو الرابع الى الصلاة على النبي ﷺ فقط لأنه لا يوم وجوب التشهد في غير الآخر وفيه ما ذكر (قوله ركعتان) والركن من التشهد ألفاظه الواجبة ومن القعود ما قرأها مع الصلاة والسلام وان لم تشمل العبارة قيل وقول بعضهم الركن من القعود جزء بطمأنينة ولوقيل التشهد كما قيل يمثل ذلك في قيام القراءة كما تقدم برده قولهم هنا والقعود لها أي التشهد والصلاة والسلام والوجه مساواة ما هنا وما هناك ولا معارضة فتأمل نعم لا يجب القعود في نقل المسافر للمشي ويكنى الاضطرار في نقل غيره كما تقدم فيها (قوله أما القسم الثاني) قدمه لسهولته مع دليله (قوله كنا نقول) أي في السنة الثانية من الهجرة في الجلس الأخير كما هو الظاهر أو التمعين فلا حاجة لقوله والمراد فرضه الخ لأن يكون ذكره لقوله وهو محله الخ وضمير نقول عائذ الى الصحابة ولعلمهم كانوا تابعين له ﷺ ولجبريل فيه فكانوا يقولونه اذ يبعد اختراع الصحابة له (قوله قيل أن يفرض علينا التشهد) ظاهره أن القول السابق لم يكن مفروضا أصلا أول يعلموا بفرضيته ويحتمل توجه الفرضية الى ألفاظه المحصورة فلا ينافي كون الأول كان مفروضا مع فرض الصلاة ثم بدلت ألفاظه وهو الظاهر من ملازمته عليه أنه لا ينقل تركه وقول المنهج قبل عبادته هو بيان أنهم كانوا يقدمون ذكر الله على ذكر عبادته لأنهم كانوا يتلفظون بذلك (قوله على فلان) بيان أنهم كانوا لا يقتضرون على ذكر جبريل مثل ملائكة يذكرون غيره نحو ميكايل واسرافيل وليس ذلك من ألفاظهم لكن لم يرد مقدار معين فمما يقولونه فراجعهم (قوله لما تقدم) أي في حديثه أنه قام من ركعتين الخ وهذا دليل لكونه في الآخر وأما دليل كونه في الصلاة فهو صريح خبر الصحيحين ولقطة كما في شرح الروض وغيره أمر الله أن يصلي عليك فكيف يصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ه وعلى هذا فلا حاجة لقوله وأولى أحوال وجوبها الصلاة لأن ما ذكر نص في ذلك واردة الصلاة عليه من التأويل البعيد ولعل الامام الشافعي رضي الله عنه لم يستدل به لذلك (قوله والاولى) بمعنى الانسب أن يكون وجوبها خاصا بالصلاة والتبري بقوله قالوا لما ذكره الكشف من أن في وجوبها خارج الصلاة ثلاثة أقوال ووجه المناسبة للجمع بين الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم في محل الختام (قوله جاز) أي بالاجماع بمعنى لم يحرم فلا ينافي كراهة الافعاء كما مر وصرح به شيخنا الرملي هنا (قوله ويسن في الاول) أي في غير الأخير الافتراش سمي بذلك لأن رجله كالفرش له كما سمي التورك بذلك لجلوسه على الورك وعند الامام مالك رضي الله عنه يسن التورك مطلقا وعند الامام أبي حنيفة يسن الافتراش مطلقا (قوله يضع أطراف أصابعه) أي بطونها ويضع يديه على فخذه كما في الجلس بين السجدين (قوله لا قيام) أي أصالة فيندب كالتورك لمن يصلي من (قول المتن والصلاة الخ) اختار الحليمي وجوب الصلاة عليه ﷺ كما ذكر (قول الشارح قبل أن يفرض) هذا وكذا قوله الآتي قولوا الخ موضع الاستدلال (قول الشارح لما تقدم) يرجع لقوله قام من ركعتين من الظاهر الخ (قول المتن جاز) أي بالاجماع (قول المتن يتناه) أي قسمها

السجود بعده والثاني يتورك ان الاول متباعدة لمامه والثاني نظرا الى أنه قعود آخر الصلاة والثالث في الاول ان كان جالوسه محل تشهده افتش والا تورك للاتباع (و يضع يديه) أي في التشهدين (يسراه) على طرف ركبته اليسرى (منشورة الاصابع) للاتباع رواء مسلم (بلا ضم) بأن يفرج يدها فترى بحاجتها (قلت الاصح الضم والله أعلم) ليتوجه جميعا الى القبلة (ويقبض من يمينه) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الخنصر والبصر) بكسر الهمزة وتاليهما (وكذا الوسطي في الاظهر) للاتباع رواء مسلم والثاني يحلق بين الابهام والوسطي للاتباع أيضا رواء أبو داود وغيره والاصح في كيفية التحليق أن يحلق برأسهما والثاني يضع رأس الوسطي بين عقدتي الابهام (ويرسل للسبعة) وهي التي تلي الابهام (ويرفعها عند قوله الا لله) للاتباع رواء مسلم (ولا يحركها) للاتباع رواء أبو داود وقيل يحركها للاتباع أيضا رواء البيهقي وقال الحديثان صحيحان اه وتقدم الاول الثاني على الثاني

جالوس وفيه اعلام غيره بالتشهد الذي هو فيه ودفع اشتباه ما فعل من الركعات (قوله يفتش السجود) أي ولو خليفة عن الامام الأصلي ولو في الجمعة وقدم على مراعاة المستخلف للاتفاق هنا (قوله والساهی) أي من طلب منه سجود السهو ولو لعمد ولم يرد تركه وان كان مأموما وعلم من امامه تركه ولو أراد السجود بعد التورك فهذا الافتراش كعكسه ويندب الافتراش والتورك ولولن لا يحسن التشهد ولن يصلي مضطجعا ان أمكن وطلب الافتراش هنالكن أطلق لكون الجالس الأخير محل سجود السهو اصالة لا ينافي طلب ترك الرمي في طواف القدوم لمن لم يرد السعي عقبه لأن عمله اصالة طواف الاقافسة (قوله الاصح الضم) ولولا الابهام (قوله الى القبلة) أي لعينها غالباً فلا يرد من صلى في الكعبة أو مضطجعا أو مستلقيا (قوله ويقبض من يمينه) أي بعد وضعها منشورة كما صرح به شيخنا الرمي كالحطيط وشيخنا الزبدي وناظر كلام غيره من القبض مقارن للوضوء فالواو في ويضع في عبارة المنهج وغيره على الأول للبعدية وعلى الثاني للعبية (قوله وتاليهما) الافصح الفتح في ثالث المختصر قاله الفارسي (قوله ويرسل المسبحة) بكسر الباء سميت بذلك لأنه يشار بها الى التسييح وتسمى السبابة لأنه يشار بها عند السبأ أيضا (قوله ويرفعها) أي عمدة الرأس ان قدر على رفعها والا فلا يرفع سبابة اليسرى عنها بل يكره لأن ههنا عدم الرفع فلا تغير بل قال بعضهم لا تسمى مسجبة لأنها ليست للتزينة (قوله عند قوله) أي معان قدروا افوقته كما يرفع العاجز عن القنوت يديه في الوقوف لهو بقصد أن المعبود واحد فيجمع في التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد وخص ذلك لأن لها عرقا متصلا بنايط القلب فرفعها يحركه لينتبه للتوحيد ويدبر فرفعها الى القيام والسلام بخلاف الوسطي فان لها عرقا متصلا بالذكر ولذلك يستحب الإشارة بها ولو جعل للسبابة بدلا وأمكن رفعه نذب (قوله ولا يحركها) لأنه مكروه خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى (قوله لما قام الخ) وهو ان المطلوب في الصلاة عدم الحركة أو لان التحريك يذهب الخشوع وتحريكه عنه لما لبين الجواز بل قال البيهقي ان المراد بالتحريك في حديث الرفع فلا معارضة (قوله ضم الابهام اليها) بحيث تكون رأس الابهام على طرف الراحة عند أسفل السبابة (قوله) كما قد ثلاثة وخمسين) هذا قول المتقدمين وشرط فيه التأخر عن وضع الخنصر فوق البصر والافهوا

(قول المتن والساهی) المراد به من عليه سجود سهو كما عبر به في المحرر سواء حصل سببه لسهو أو عمد ثم ان هذا واضح ان أراد الله جوداً أو أطلقه والانهما توجه التورك (قول المتن بلا ضم) أي في ساعلي وضعا على الركبة في الركوع (قول المتن قلت الاصح الضم) حتى لا يهمل (قول الشارح وتاليهما) قال الفارسي الفصح فتح صاد المختصر (قول المتن ويرسل المسبحة) سميت بذلك لأنها يشار بها الى التوحيد والتزينة ومن البين ان التسييح هو التزينة وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند الخاصة والسب (قول المتن ويرفعها) حكمة الرفع الإشارة الى أن المعبود واحد فيكون جامعاً في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة اليسرى لو لم يرفعها من اليمنى (قول الشارح وفي يحركها) قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في هذه الرواية هو الرفع (قول الشارح لما قام عندهم) منه أن التحريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم (قول المتن والاظهر الخ) قال الاسنوي والثاني يرسله بضمع طول المسبحة وقيل يقبضه ويحمله فوق الوسطي قال فقول المصنف اليها يعني الى المسبحة خرج القول بقبضها وجعلها فوق الوسطي وقوله كما قد ثلاثة وخمسين أشار به الى جعل الابهام مقبوضة تحت المسبحة فخرج به قول ارسلها معها وهذا التقدير هو الصواب وذكر المصنف ان عقد ثلاثة وخمسين شرطها عند الحساب ان يضع طرف الخنصر على البصر وأما الصورة المذكورة فهي سبعة وحسون وأما غير الفقهاء بالأول دون الثاني اتباعا لرواية ابن عمر

لثالث لما قام عندهم في ذلك (والاظهر ضم الابهام اليها) كما قد ثلاثة وخمسين للاتباع والثاني بضع الابهام على الوسطي لما قبضة كما قد ثلاثة وعشرين للاتباع أيضا رواءهما مسلم (والصلاة على النبي عليه السلام فرض في التشهد الآخر)

آمنوا صلوا عليه وأولى
أحوال وجوبها الصلاة
والتناسب لها منها تشهد
آخرها فتجب فيه أي معه
كأعبر به الغزالي ومعة
لفظ آخر من متكلم
بمعنى البعدي فاللعني
انها بعده وذلك موافقا
سبأ من وجوب ترتيب
الأركان وصرح به في شرح
المهذب فقال يشترط أن
يأتي بالصلاة على النبي
ﷺ بعد فراغه من
التشهد (والأظهر رسنها
في الأول) أي الاتيان بها
فيه قياسا على الآخر
وتكون فيه سنة لكونه
سنة والثاني لاسن فيه
لبناؤه على التخفيف (ولا
تسن الصلاة على الآل
في الأول على الصحيح)
وقيل تسن فيه والخلاف
كما في الروضة وأصلها مبنى
على وجوبها في الآخر فإن
لم تجب فيه وهو الراجح
كما سبأ لم تسن في الأول
جزما (وتسن في الآخر
وقيل تجب) فيه لحديث
أمرنا الله أن نصل على ك
فكيف نصل على عليك قال
قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد النبي رواء
الشيخان الاصدده فلم
فاصلاته فيه على الآل للزبدة
في الجواب مطلوبة قال
الثاني على وجه الوجوب

تسعة وخمسون والخلاف في الأفضل وتحصل السنة بالجميع ومنها التحليق بين الإبهام والوسطى ووضع رأس
الوسطى بين عقدتي الإبهام وارسال الإبهام بجانب السبابة فهي كيفية خمس ويلصق ظهور أصابعه بركبته
﴿ فرع ﴾ لو جعز عن هيئة الافتراش أو التورك المروفة وقدر على عكسها فله لأنه ليسور ولو قدر
على بعضه كتصبيغ يده فقط أتى بما قدر عليه لأنه هيئت فلا تعتبر كافي السبابة فيهما ﴿ فائدة ﴾ في كيفية العدد
بالكف والأصابع المشار إلى بعضه بقوله كف ثلاثه وخمسين كما نقل عن بعض كتب المالكية قالوا
ان الواحد يكتفي عنه بضم المختصر لاقرب باطن الكف منه والاثني بضم البنصر معها كذلك والثلاثة بضم
الوسطى معها كذلك والأربع برفع المختصر عنها والخمسة برفع البنصر معها مع بقاء الوسطى والسنة بضم
البنصر وحده السبعة بضم المختصر وحده على لجة أصل الإبهام والجمانية بضم البنصر معها كذلك والتسعة
بضم الوسطى معها كذلك والعشرة بجعل السبابة على نصف الإبهام والعشرين بجمعها معا والثلاثين
بلموقط في السبابة والإبهام والأربع بعين بعد الإبهام بجانب السبابة والحسين بعطف الإبهام كأنهارا كة
والستين بتحليق السبابة فوق الإبهام والسبعين بوضع طرف الإبهام على الآلة الوسطى من السبابة مع
عطف السبابة عليها قليلا والثمانين بوضع طرف السبابة على ظفر الإبهام والدسعين بعطف السبابة حتى
تلتقي على الكف وضم الإبهام اليها والمائة بفتح اليكها (قوله أو ردها نظرا إلى أن
لفظ آخر يستدعي سبق أول وحوال الآخر على معنى آخر الصلاة لتشمل ذلك اه (قوله وأولى أحوالها الخ)
أي لا تضامها إلى السلام الذي في التشهد للخر وج من كراهة أفرادهما وقول امامنا الشافعي رضي الله
عنه بوجوبها وقائه عليه جمع كثير من الصحابة وغيرهم فمن الصحابة عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وأبو
مسعود البدرى وجابر بن عبد الله ومن التابعين محمد بن كعب القرظي والشعب ومقاتل ومن غيرهم اسحاق
ومالك وابن المواز بواو مشددة وآخره زاي معجمة وابن الحاجب وابن العربي وأحمد في آخر قوله فمن ادعى
أن امامنا الشافعي رضي الله عنه شذ في ذلك ولا سلف له فيه فقد غلط مع أن إجماعنا لم يخالف نسا وإجماعا
ولا قياسا ولا مصححة واحتج وجوبها كان في السنة الثانية من الهجرة كما مروى في ليل الاسراء (قوله
والعني انها بعده) أي أخذنا من إضافة المعية إليها والافالعية صادقة بكنهه (قوله أي الاتيان الخ) أشار إلى
انه لا خلاف في سننها خلافا لما يرويه كلام المصنف وأما الخلاف في الاتيان بها وعدمه المستند للقياس وعدمه
(قوله والخلاف) الذي هو الأظهر ومقابله المذكوران في الصلاة على النبي ﷺ في التشهد
الأول يخرج بان في الصلاة على الآل فيه بناء على القول بوجوبها في الأخير وان قيل يندبها في الأخير وهو
الراجح لم تندب في الأول قطعا وهذه الطريقة القاطعة هي المعبر عنها في كلام المصنف بالصحيح وان كان
على خلاف اصطلاحه كما أشار إلى ذلك الشارح بذكر البناء فتأمل (قوله كالذي بعدها) فيه تصريح بأنه

ثم نقل أئني الأسنوي عن صاحب الاقلايد انه أعجب بأن اشتراط وضع المختصر على البنصر في عقد ثلاثة
وخمسين طريقة أقباط مصر وأما غيره فلا يشترطون فهذا ذلك اه ﴿ فائدة ﴾ كيف فعل المصلي من
المهينات المذكورة حصل السنة وأما الخلاف في الأفضل (قول الشارح والتناسب لها منها تشهد آخرها)
كان وجه التناسب لثلاثه اشتد على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلا نه خاتمة الصلاة (قول الشارح فتجب
فيه أي معه) أعني أصنع هكذا لأن قوله فتجب فيه بمعنى قوله يفرض في التشهد وهو المستدل عليه ثم فسره بقوله
أي معه ليكون هذا التفسير تفسيراً لأن وقوله فالعني انها بعده أي المراد من (قول الشارح قياسا على
الآخر) أي ولأن السلام سنة مشروعة فيه فلتسكن الصلاة كذلك لأن جميعها مستحب (قول الشارح لبناؤه
على التخفيف) في أي داود أنه ﷺ كان يجلس في الركبتين كأنه يجلس على الرضف والرضف
الحجارة المحماة (قول الشارح وخلاف كافي في الروضة وأصلها) والأسوي أنا اذا قلنا بالوجوب في

صلى في الاول على النبي ولم
نسئله فيه اوصلى فيه على
الاول ولم نسئله فيه مع قولنا
بوجودها في الثاني فقد
نقل ركننا قولنا من محله
الى غيره فتبطل الصلاة
بعده وجهه يأتي في باب
سجود السهو وال التي
عليه آثار به المؤمنين من
بني هاشم و بنى للطلب
(واكمل التشهد مشهور)
ورديه احدث اختار
الشافعي رضي الله عنه منها
حديث ابن عباس قال كان
رسول الله ﷺ يعلنا
التشهد فكان يقول
التحيات للباركات الصلوات
الطيبات لله السلام عليك
أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا اله الا الله وأشهد
أن محمدا رسول الله رواه
مسلم (وأقوله التحيات لله
سلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته سلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا اله الا
الله وأشهد أن محمدا رسول
الله) اذ ما بعد التحيات
من الكلمات الثلاث نوابغ
نه وقد سقط أولاها في
حديث غير ابن عباس وجاء
في حديثه سلام في موضعين

لا خلاف فيه خلافا رعم بعضهم جر بان الخلاف في الصلاة على ابراهيم فراجعه (قوله هذا الخلاف) المذكور
بقوله تسن في الأخير وقيل تجب وصوب الأسنوي ما في النهج كتحريم المذهب (قوله في وجه) أي مروج
ولا ينس سجود السهو في هذا أيضا على الراجح كإسائي (قوله أثار به المؤمنين) أي المؤمنين فلو ثبت
وقيل كل مسلم واختار النووي في مقام الدعاء (قوله اختار الشافعي منها حديث ابن عباس) مع انه انفرد به
مسلم على حديث ابن مسعود الذي هو في الصحيحين لمسافيه من القوائد كذكر البركات التي وافق لقوله
تعالى تحية من عند الله مباركة وغير ذلك (قوله التحيات) جمع تحية بمعنى البقاء الدائم والسلامة من الآفات
وهي مبتدأ لله خبر عنها وما بعدها نعت ان لم يذكر معه الخبر والا فهي جمل وقد ورد فيها العطف أيضا والسلام
بمعنى التسليم أو السلامة من النقص أو اسم الله تعالى وضمير علينا للعبادة الحاضرة من انس وجن
وملائكة وغير الصلوات كقوله الأسنوي وقيل لكل مسلم والصالحين جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق
عباده فقطعه خاص (قوله وأقوله) أي التشهد فلا يجوز اسقاط كلمة أو حرف منه وتبطل الصلاة ان لم بعده نعم
لا يتعين الجمع بين لفظ أشهد الثانية والواو جمعهم امكن الأكل كقوله شيخنا الزايد نقلا عن شيخنا الرمي
ولا يضر اسقاط شدة الراء من رسول ولا اسقاط شدة اللام من أن لا اله الا الله كما أفني به شيخنا الرمي وخالفه
شيخنا الزايد في الثانية وهو ظاهر وفي شرح شيخنا أنه يضر في العالم دون الجاهل و يظهر أن التنوين في
محمد كذلك ولا يجوز ابدال كلمته كالتي والله ومحمد والرسول والرحمة البركة بغيرها ولا أشهد بأعلم ولا ضمير
علينا بظاهر ولا ابدال حرف منه ككاف عليك باسم ظاهر ولا ألف أشهد بالنون ولا هاء بركانه بظاهر
وجوزه بمص مشاغبا في الثاني ويجوز ابدال ياء التي بالهمزة يضر اسقاطها مع افعال مشاغبا الا في الوقف
ويضر اسقاط تنوين سلام التكرار فلا يجوز حرج ولا يضر تنوين المرف ولا زيادة بسم الله أو التشهد بل
بكره فقط (قوله) وقد سقط أولاها قال النووي في ثابته (قوله) وقيل يقول وان محمدا رسوله وهذا

الثاني ففيها في الأول الخلاف المذكور في الصلاة على النبي ﷺ في الأول اه وهذا البناء كما ترى
فتبينه ترجيح النية خلافا لظاهر كلام الشارح وقد ينشتر عنه بأن مراده الخلاف من حيث هو لا هذا
الخلاف الذي في النهج بترجيحه (قول الشارح اختار الشافعي الخ) قال الأسنوي لأمر منها زيادة
الباركات على وفق قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ومنها أن صفرس الراوي يقوى معه رجحان
التأخر واعلم أن حديث ابن عباس في مسلم وحديث ابن مسعود رواه الشيخان وهو أوضح (قول الشارح
فكان يقول التحيات) قال الأسنوي جمع تحية فقيل هي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من
الآفات وقيل الملك وهو للمعروف سمي بذلك لأن الملوك كانت تحيا بتحية معروفة كمن صاحبها أوتيت اللعن
واما جمعت لأن كل ملك كانت له تحية والعي أن الالفاظ الدالة المستحقة له تعالى (قول الشارح للباركات
الخ) تقديره والباركات كقولنا الذي بعده بدليل التصريح بالعطف بقية الزايد فأما للباركات فعنها
التأنيب والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والطيبات تحية الخ
واللحن ان الكلمات الطيبة الصالحة لثناء على الله انما يستحقها الباري دون غيره وقيل المراد بها
الأعمال الصالحة وقوله سلام عليك فيه قولان حكاهما الأزهري أحدهما اسم السلام أي اسم
السلام عليك فانه من أسماءه تعالى لأنه السلم من الآفات والثاني سلام الله عليك تسليما وسلاما
وقوله علينا أي على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة اه (قول المتن وأشهد) انما وجبت
الواو هتادون الأذان لأن كلمات الأذان يطلب فيها السكوت على كل كلمة ثم ألحق به الإقامة هذا
حكمته فبما يظهر للعمدة الاتباع (قول الشارح وقد سقط أولاها الخ) قد جعل الرافعي المناط في جواز الاسقاط
كون اللفظ تابعا لغيره أو اسقاطا من بعض الروايات (قول المتن يقول) أي في الاتيان بأقل التشهد أو أن

بالتنوين واه الشافعي والترديد يقال فيه حسن صحيح (وقيل يحذف وركاته) للتي عنه رحمة الله (وقيل يحذف
(الصالحين) للتي عنه باضافة العباد الى الله لا نصرافه الى الصالحين كما في قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله (وقيل) يقول وأن محمدا رسوله بدل

بلفظ وأن محمد عبده ورسوله فالمراد اسقاط لفظ أشهد والمراد بقوله وقيل الإحكاية ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه وفي الروضة كأصلها لو أخل بترتيب التشهد لظن أن غير تقييداً بمبطل للعنى لم يحسب مجاهداً وإن نعمده بطلت صلاته وإن لم يطل للعنى أجزاء على المذهب وقيل فيه قولان والتحية ما يحياه من سلام وغيره ومنه الصلاة أى الدعاء بخير والقصد التناء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات والناميات والطيبات الصالحات (وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله) كذا في الروضة وأصلها وهو يتناول الصلاة الواجبة والتدوية في التشهدين على ما تقدم وأكمل من قوله وآله أن يقال وعلى آل محمد كما تقدم في الحديث (وإن زيادة إلى حميد مجيد) الواردة فيه وهي كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما بارتك على آل إبراهيم أنك حميد مجيد (ستنى) التشهد (الآخر) بخلاف الاول فلا تنس فيه كالانسن فيه الصلاة على الآل لبنائه على التخفيف وهو مأخوذ من

الوجه قد اعتمد شيخنا الزملى وشيخنا الزبادى (قوله لو أخل الخ) هذا الاخلال حرام وإن أجزأ ومفارقة الفاتحة ظاهر وعن العلامة العبادى أنه إن غير العنى وتعمد بطلت صلاته وإن لم تعمده لم يجزئه فراجع ونشترط الوالافية أيضاً وتعتبر بامرى الفاتحة نعم لا يضر زيادة تميم في عليك ولا ياء دعاء قبل أيها ولأوحده لا شريك له بعد أشهد أن لا اله الا الله ولوردها في رواية كما قاله شيخنا ولاز ياء عبده مع رسوله ولا زيادة سيدنا قبل محمدنا وفي الصلاة عليه الآتية بل هو أفضل لأن في مع ساوك الأدب امتثال الأمر وأما حديث لانسيدونى في الصلاة فباطل بانفاق الحفظ (تنبيه) اللحن في اعراب التشهد كما ترتب (قوله) مالك لجميع التحيات) فلذلك جمعت لانه كان لكل ملك تحية خصوصه كما نتم صباحاً وأمساً وأبيت اللعن وغير ذلك (قوله) وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويجزى فيها مرمى في التشهدين الترتيب والوالا والالحن ويجوز فيها صلى الله على محمد والصلاة على محمد وقيداهن حجراً ما اذا قصد الانشاء ولم يذكره شيخنا في شرحه ولعله لا يشترط ويجوز ابدال الصلاة بالرحمة وفي زيادة سيدنا ما تقدم ويجوز ابدال لفظ محمد بالنبي والرسول لا يغيرهما كاحمد والمقاب والحاشرو عليه فارق الخطية بعدم الورود هنا (قوله) وأكمل الخ) أى لفظ محمد أكثر حر وفان الضمير الذى خفف فهو من الأكل (قوله الواردة فيه) أى في الحديث (قوله) إبراهيم) خص بالذكر لاختصاصه بجمع الرحمة والبركة له بقوله تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت والتشبيه في كصليت عائداً ل محمد لاله أيضاً لانه أفضل من إبراهيم وآله إلا أن يقال آمن من حيث طلب الدعاء أو الكيفية ولذلك قال الشافعى رضى الله عنه ان التشبيه لاصل الصلاة بأصل الصلاة أو المجموع بالمجموع قال النوى وهذا أحسن الاجوبة وقيل لإفادة الضاعفة له صلى الله عليه وسلم دون إبراهيم (قوله سنة) وإن ضاق الوقت لان من حيث أكرم في وقت يسع جميعها (قوله في التشهد الآخر) أى لا مأموم ومأموم ولو مسبقاً قبل امامه (قوله بخلاف الاول) فلا تنس فيه بل تكره للإمام والمأموم ولو فرغ المأموم من قبل امامه وهما في غير التشهد الآخر فللمأموم أن يدعو بمشاهدواً فور الاتى ولا يأتى بها ولا بما بعدهما من تمام التشهد ولا يجوز الدعاء له عليه السلام بالرحمة فيكره وقيل يحرم لعلم وروده وما قيل من وروده وهم (فرع) لو عجز عن التشهد جالساً لكونه مكتوباً على رأس جدار مثلاً فاقله كما في الفاتحة في عكسه ثم يجلس للسلام (تنبيه) كان تشهد عليه السلام كتشهدنا بلفظ وأن محمد رسول الله فقول

محمد رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به الأسنوى وغيره وأن محمد عبده ورسوله (قول الشارح فالمراد اسقاط لفظ أشهد) قال الأسنوى لكن هذا الاستدلال يكره عليه تعين لفظ الجلالة فانه قد ثبت الاتيان بالضيم بدلها هو مراده ثبت ذلك في البخارى ومسلم كما نبه عليه قبل ذلك (قول الشارح) أخل بترتيب التشهد الخ) أما الترتيب بين التشهد والصلاة فهو ركن كما سلف (قول الشارح) وأكمل من قوله الخ) أعانبه على هذا هنا لأن قول المتن الآتى وإن زيادة الخ لا يفيد ذلك لأن العنى وإن زيادة على الأقل المذكور لا يقال وعلى آل محمد يصدق عليه أنه زائد على الأقل المذكور لأن قنات الضمير من آله مانع من كون ذلك زيادة عليه نعم هو زيادة على بعض الأقل المذكور فرحمه الله وتغننا بما آدره بأساليب الكلام (قول الشارح الواردة فيه) أى في الحديث ير بدمرحمه الله أن فى الزيادة للعهد الذهني وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المتن سنة في الآخر) قال الأسنوى دليل عدم وجودها فيه وعدم استحبابها في الاول الاجماع (قول الشارح فلا تنس فيه) لو أدرك المسبوق ركعتين من الرباعية تشهد التشهد كاملاً بعبارة اللامام (قول الشارح وفيما قاله إشارة) يريد أن قوله وإن زيادة بعد قوله وأقل الصلاة الخ يفيد أن ما في الحديث هو أكل الصلاة يعنى بمجموعة أن آل ل لفظ الزيادة للعهد الذهني وهي الواردة في الحديث (قول الشارح وفي الروضة وأصلها الخ) قال في شرح المذهب وينبئ أن يجمع ما في الاحاديث

وفيما قاله إشارة إلى أن ما في الحديث أكل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الأكل على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في الموضعين وهو مأخوذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها أيضاً بعد آل إبراهيم الثاني في الملين

وآل ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أي بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآل حسنة للإمام وغيره
يدني أودنيوى لحديث اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله الى آخرها ثم يتخير من المسئلة ماشاء أو أحب رواه مسلم وروى
البخارى ثم يتخير من الدعاء أعجبه (١٦٨) اليه فيدعو به أما التشهد الاول فلا يس من بعده الدعاء لما تقدم (ومأثوره) عن النبي

المنهج نقلا عن الرافعي انه كان يقول واني رسول الله مردود لان لم يرد في الصلاة واذا ذكره بعضهم على
تردأ انه ذاك قال في أذان فله مرة في سفر (قوله) آل ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما) وكل
الأنبياء بعدهما من أولاد اسحق وليس من أولاد اسمعيل نبي غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قال
بعضهم وفي ذلك حكمة امتيازهم وانفرادهم صلى الله عليه وسلم بسائر أنواع الكلمات والفضائل وفيما
ذكر تصريح بأن المراد بأولادهما ما بين الأنبياء وغيرهم فتأمل (قوله) وكذا الدعاء) أي بغير محرم
ولا تعليق والاقبطل فيهما (قوله) فليقل (الخ) وصرفه عن الوجوب الاجماع (قوله) فلا يس بعده
الدعاء) ولولم يفرده امام محصورين بل يكره فيه لما سكرنا تقدم (قوله) ما قدمت وما أخرت) المعنى
ما مضى من ذنوب في كلها ما تقدم منها على غيره وما تأخر عنه أو العنى ما سلف منها وما سيقع ومعنى غفرانه
على هذاعدم مؤاخذه به اذ وقع ومن المأثور اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن
فتنة الحيا والميت ومن فتنة المسيح الدجال اللهم اني أعوذ بك من اللأثم والغرر اللهم اني ظلت نفسي ظلما
كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم والمسبح بالحاء
الهمله أو المعجمة واللأثم بالثناة الفوقية أو الثلثة الانتم والغرر بالعين المعجمة ثم الهمله ما يجرم أداءه بالحق
ور بما يوجد فيه خلف وعد أو خلف ككذب أو نحو ذلك وفتنة الحيا الدنيا والشهوات ونحوها كترك
العبادات وفتنة الميت بنحو ما عند الاحتضار أو فتنة القبر (قوله) وفي الرضة) هو العتيد والمراد أقل مما
آتي به منهما سواء الأقل أو الأكل (قوله) الا أن يكون اماما) أي لغير محصورين في فكره ولا يكره ولا
يندب لامامهم فلأن يطيل ماشاء ما لم يقع في سهو كالتمفرد (قائدة) قال في الآم فان لم يزد أي الصلي مطلقا
على ذلك أي التشهد والصلاة كرهته (قوله) والاسلام في الواجبين) انما قيد بذلك نظر الخلاف بعده في
الندوب (قوله) ان قدر) وقبل القدره يأتي بذكر غيرهما ولا يترجم (قوله) فلا يجوز) أي ويبتطل صلاته
(قوله) والعاجز) وان قصر في التعلم (قوله) فلو ترجم) أي القادر بطلت صلاته (قوله) فلا يجوز اختراع (الخ)

الصحيحة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وذريته كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد اه (قائدة) انما خص ابراهيم عليه السلام لان الصلاة من الله هي الرحمة ولم
تجمع الرحمة والبركة لشي غير الله قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد فسأل النبي صلى الله عليه وسلم
اعطاه ما تضمنته الآية من اسبق اعطاؤه لابراهيم ويدر كمال الاسنوى على أن الاشارة بهذه الآية اتفاق
آخرها مع آخر التشهد في قوله حميد مجيد والحمد للمحمد والمجيد بمعنى الماجد وهو الكامل في الشرف
والكرم (قول الشارح أودنيوى) لنا وجه بأنه اذا قال اللهم ارزقني جارية حسناء صفتها كذا ونحوه تبطل
صلاته (قول الشارح لحديث الخ) الصارف عن الوجوب الاجماع (قول الن) وما أخرت) قيل معنى هذا طلب
غفران ما سيقع على تقدير الوقوع وقيل أراد المتأخر من الذنوب التي صدرت منه وهذا الأخير هو الذي ذكره
الاسنوى في بعض شروح الرسالة نقلا عن الاصحاب والاول بحث امر حقه الله (قول الن) على قدر التشهد
والصلاة قال الدميري الظاهر أن المراد أقله ما اه وقال ابن الرفعة كلهم ما والا فكانت سنة عند اسقاط سنة
(قول الن) العاجز) أي قياسا على الواجب

الاتقالات والتسبيحات (العاجز لا القادر في الأصح) فيهما العنر الاول دون الثاني فلو ترجم بطلت صلاته والثاني يترجمان أي (قول)
يجوز لهما الترجمة لقيام غير العربية مقامهما في أداء المعنى . والثالث لا يترجمان اذا ضرورة الى الندوب حتى يترجم عنه ثم المراد الدعاء . والذكر
لأن الأثران فلا يجوز اختراع دعوة أو ذكر بالعجمية في الصلاة فطاعة الرافعي عن الامام نصر بحافي الاولى واقتصر عليها في الرضة واشعارا في

ثانية للأقل (قلت الأصح للنصوص لا يجزئه والله أعلم) قال في شرح المذهب ثبتت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم ولم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد (و) الأصح (أنه لا تجب نية الخروج) من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني تجب مع السلام ليكون الخروج كالدخول بنية لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة (وأكله السلام عليكم ورحمة الله مرتين مينا وشمالا لمتن الثاني الأولى حتى يرى خده الأيمن وفي الثانية الأيسر) للاتباع في ذلك رواه البارقفتي وابن حبان وغيرهما ويتبدى السلام في المرتين مستقبل القبلة وبنيه مع تمام الالتفات (ناويا السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وجن) مؤمنين أي ينويه بمرّة اليقين على من على اليقين وبمرّة اليسار على من على اليسار أما كان أو مأموماً والمنفرد ينويه بالمترتين على الملائكة كذا في الروضة كاصلاً (وينوي الإمام السلام على المقتدين) هذا يزيد على ما تقدم بالمقتدين وخلفه وليس في

أي وتبطل الصلاة بذلك مع العاجز كالقادر (قوله وأقله السلام عليكم) وكذا عكسه وإن كرره ثلاثية معناه وحكمة السلام أن المصلي كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل عليهم وشترطه إسماع نفسه ومولاته وعدم زيادة فيه وتعريفه والخطاب فيه وميم الجمع ولا يضر تنوينه مع التعريف ولا زيادة أو أقله وفارق التكبير بالاحتياط للانقطاع ولا زيادة التام بعد السلام ولا سكوت لا يقطع الفاتحة ولو قال السلام عليكم بكسر فسكون أو فتح فسكون أو فتح فان قصد به السلام كني والأفلا لأنه يكون بمعنى الصلح والافتقار ونحوه أصالة (قوله بالتونين) في غير تنوين لا يجزئ اتفاقاً (قوله لا يجزئ) بل تبطل صلاته إن تعدد مخاطب أو قصد الخروج (قوله) لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة) أي على الوجهين فلو عين غير ما هو فيه عمداً بطلت عليه ما أخطأ بطلت على الثاني الرجوع دون الأول الراجح نعم من صلى نفعاً مطلقاً وسلم قبل أمام ما عينه من غير نية إقصاء ولا قصد خروج بطلت صلاته قاله شيخنا الرمي (قوله ورحمة الله) ولا يسن زيادة وبركانه (قوله مرتين) والثانية من ملحقات الصلاة لأنها فاحترم لعروض مانع كحدث وخروج وقت جمعة وتخرق خف وكشف عورة وطرد ونجاسة لا يفي عنها ولو سلمها معتقداً أنه سلم الأولى فإن علمها أعادها مع وجود الصارف لما ليس منها وسجد لسهو قبل سلامه بخلاف ما لو شك في أنه سلم فيجب عليه أن يسلم وإن طال الفصل ولا يسجد لأنه سكوت في ركن طويل (قوله مينا) أي في المرة الأولى وشمالاً في المرة الثانية ولو سلم الأولى عن يساره سلم الثانية كذا قاله شيخنا الرمي وقال بعضهم يسلم الثانية عن يمينه على نظير ما في قراءة سورتي الجمعة والمنافقين في الجمعة فراجعه (قوله مستقبل القبلة) أي بوجهه في ابتدائها ونهيهما انتهاء الالتفات وبفضل بينهما بسكتة لطيفة ولواقتصر على تسليمه واحدة فتأمله إلى القبلة أولى (قوله ناويا بالسلام) وإنما احتيج إلى ذلك لأن وضع السلام من الصلاة للتحلل منها ولو حضة للسلام عليهم أو لأعلامهم بفرغ صلاته بطلت صلاته (قوله) أما كان أو مأموماً هذا تعميم في فاعل ناويا ويجوز وعلى ذلك تكرار مع ما يأتي بقوله وبنوي الإمام الخ وأجاب عنه الشارح بقوله ناويا يدالغ فتأمل (قوله مؤمنين) هو صفة كاشفة في الملائكة وقيد في الأنس والجن ودخل فيهم غير المسلمين ونوعهم بعد المسافة إلى منقطع الأرض كإمام (قوله كذا في الروضة) تراهم لأنه لا يقتضي أن الإمام والمأموم لا ينوي أن على من خلفهما أو أمامهما وإن المنفرد لا ينوي على المؤمنين مطلقاً وليس كذلك وقول بعضهم إن السلام في المصلين مع بعضهم بخلاف المنفرد رد عليه مأموم في طرف صف مينا أو شمالاً (قوله في ذلك) أي فيمن خلفه وكذا إمامه والمنفرد كالمأموم كإمام (قوله فينويه منهم الخ) وهو ميني على المطلوب من تأخر تسليمي المأموم عن

(قول المتن السلام) قال الفقهاء في الحسن في السلام معنى وهو أنه كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم اه ثم كلام المؤلف يفهم أن الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قول الشارح بالتونين) أما بغيره فلا يجزئ قولاً واحداً فرع إذا قلنا بعدم الأجزاء فكان الاتيان بمبطل الصلاة فلما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كغيرهما من العبادات ولأنها أعني النية تليق بالأفعال دون التروك كذا قاله الاستوى وأحسن منه ما قاله غيره لأن النية الأولى شاملة لذلك (قول الشارح مع السلام) أي الأولى وانظر هل يجب الأمران بأوله أو بجميعه (قول الشارح) لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة) لكن لو عين عمداً غير ما هو فيه بطلت صلاته لتابعه فرع التنفل إذا نوى عدد ثم سلم قبل تمامه لم يربو التحلل بطلت صلاته كما قاله في الحاد (قول المتن ورحمة الله) مقتضاه أنه لا يقول وبركانه وهو المشهور والثاني يستحب والثالث في الأولى دون الثاني حكاية السبكي واختار الثاني قال الاستوى وإذا اقتصر على واحدة فعلها لتمام وجهه كأن حكمة هذا المحافظة على العدل في حق من سلم عليهم وقيل يبدأ بها مينا ويكملها شمالاً فائدة يسن أن يفصل إحدى التسليمين عن الأخرى (قول الشارح والمنفرد الخ) هذا قد يشكك عليه حديث سنة المصير الآتي ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله كذا في الروضة

يساره بالأولى ومن خلفه
باليمنى ما هو بالأولى أفضل
ويستحب أن ينوي
بعض المأمومين الرد على
بعض والاصل في ذلك
حديث على كان النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي قبل
العصر أربع ركعات
يفصل بينهن بالتسليم على
اللائكة المقربين ومن
معهم من التسليم
والمؤمنين رواه الترمذي
وحسنه وحديث سمرة
أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن نرد على الإمام
وان تحب وأن يسلم
بعضنا على بعض رواه أبو
داود وغيره ويستحب
لكل مصل أن ينوي
بالتسليم الأولى الخروج
من الصلاة أي أن يوجبها
(الثالث عشر ترتيب
الاركان) السابقة (كما
ذكرنا) في عددها الشتميل
على وجوب قرن التنية
بالتكبير ومعلوم أن محله
القيام كما تقدم وان قعود
التشهد مقارنه فالترتيب
المراد فابعدا ذلك وعدده
من الاركان بمعنى الفروض
كما تقدم أول الباب صحيح
ومعنى الاجزاء فيه تغليب
(فان تركه) أي الترتيب
(عمدا) بتقديم ركن فلي
(بأن سجدة قبل ركوعه
طلت صلاته) لتلاجه
خلاف تقديم القولي كأن

تسليمي الامام والحاصل أن كل مصل ينوي السلام على من لم يسلم عليه ونوى الرد على من سلم عليه من عن
يمينه أو يساره أو خلفه أو أمامه (قوله حديث على الخ) هو في السلام ولو في غير المقتدين وشامل للجهات
الأربع وعطف للمؤمنين فيه مراد أو خاص لشمول ما قبله للتأقنين لاجراء أحكام الاسلام عليهم
ظاهرا (قوله) وحديث سمرة) هو في الرد على الامام ويقاس عليه غيره فكان الانسب للشارح ذكره
(قوله) ان تحب وأن يسلم بعضنا على بعض) هو من عطف السبب أو المراد أو الغابر بحمل المحبة
على نحو عدم المشاحة قال ابن حجر ومصافحة المصلين خلاف الأولى من حيث كونها خلف الصلاة
(قوله) أن ينوي الى آخره) أي مقارنا لسلام أول بعضه فان نوى الخروج قبله بطلت صلاته وصريح
هذا وما قبله أنه لا يشترط قصد السلام من الصلاة مع ذلك مع أنه صار وقد تقدم أنه يشترط قصد
الاركان معه فلذلك مال بعضهم الى الاشتراط وانما سكتوا عنه لعل به من غيره والوجه عدم الاشتراط
هنا ويفرق بأن موضوع السلام للتحلل من الصلاة فنية غيره لا يخرج عنه الا ان تمحض لغيره
ولذلك قيل بوجوب نية الخروج معه والى هذا مال شيخنا (في تنبيه) هل يجب على غير المصل الرد
لسلام المصل عليه الوجه نعم ان علم أنه قصد به (قوله) ترتيب الاركان) خرج بها السنن مع بعضها ومع
الاركان فترتيبها شرط للاعتداد بها من حيث حصول نواها وسكت عن موالاة والوجه فيها ان
يقال ان فسرت بعدم تطويل الركن القصير أو بطول الفصل بعد السلام تاسيافه شرط له حجة والافلا
(قوله) ومعلوم) أي فلا يضر عدم تقدمه في الاركان السابقة (قوله) التشهد) الشتميل على الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله) فباعد ذلك) فيه نظر بالنسبة للقيام مع القراءة الا أن يقال ان الشارح يرى أن
القيام يحصل بجزء ما قبل القراءة وفيه ما تقدم (قوله) وعده الخ) هو بمنى على أن الترتيب بمعنى الترتيب
الذي هو الهيئة الحاصلة للشيء والترتيب الافرادي من الافعال لأنه جعل كل شيء في مرتبته (قوله) صحيح) أي
حقيقة والافوه صحيح مطلقا (قوله) ركن فلي) أي على فلي آخر ولا حاجة لقوله أو على فلي ليدخل
تقديم الركوع على القراءة فانه مبطل لان البطان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعل ولذلك
قال بعضهم لا يتصور تقديم فعل على فلي محض ولا عكسه ولا فعل على مثله كذلك ولا فلي على فلي كذلك
والجواب بما قيل ان الركن الفعلي في القيام والقعود هو ما سبق على القولي مرود بأن محل القول منه
انفاقا ولذلك عدوه ركنا طويلا يلزم أن الفاعلة ليست في القيام وانها في قيام آخر وكل باطل أو بما قيل
ان النظور اليه في محل القولية هو الاقوال والفعل تابع لما لم يعد تصور وجودها بدونه مرود أيضا بعدم
سقوط الفعل بسقوط الاقوال عند العجز عنها والوجه أن يقال ان الفعل المقدم على محله يخرج عن الركنية
لعدم الاعتداد به كاهو صريح قولهم فما بعد التروك لقوله ولذلك يجب اعادته ولا نظري في قصده ولا الى صورته
التي سموه ركنا لاجلها ولا يتصور تقديم ركن على محله مع بقائه ركنية مطلقا وانما جاء البطان من جهة
الحلل بترك الركن للتقدم وكان حقه البطان مطلقا وانما اختص البطان بالفتيل المختلف لوجود انحراف
هيئة الصلاة فيها دون غيرهما تأمل هذا وارجع اليه وعرض عليه بالنواجز فانك لا تتعرض لمثله في مؤلف
واحد ثلثي واللهم (قوله) بخلاف تقديم القولي) على مثله أو على فعله كالشهد قبل السجود وهذا كله
بحسب الصورة لخروجها عن الركنية كما مر والبطان بتقديم السلام على محله للخروج به من الصلاة لامن
كأصلها (قول المتن الثالث عشر ترتيب الاركان الى آخره) لحديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة
لنا الا نؤمنوا بأصلي قال في شرح المذهب وجعل الترتيب والمواظرة شريطين أظهر من جعلهما ركبن ومصورة
ترك المواظرة بطون الركن القصير (قول المتن الاركان) أما السنن فالترتيب ينهار كن أو شرط في الاعتداد بها
لا في الصلاة (قول الشارح ومعلوم) انما قال ذلك لانه لم يدخل في عدده السابق بخلاف قرن التنية بالتكبير

صل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد فيعيداه بعده (وان سها) في الترتيب بترك بعض الأركان (فإن فعله) (بعد التروك لنوع) لوقوعه غير محله (فإن تذكر) التروك (قبل بلوغ مثله فعله) (والأى وان لم) (١٧١) يتذكر حتى فعل مثله في ركعة

أخرى (تت به) أى مثله
الفعول (ركعتيه) التروك
آخرها لوقوعه في محله
(وتدراك الباقي) من الصلاة
و يسجد في آخرها للسهو
كما سيأتي في باب (فلو يتقن)
في آخر صلاته ترك سجدة
من (الركعة) الأخيرة
سجدها وأعاد تشهدها
لوقوعه قبل محله وسجد
للسهو (أو من غيرها) رمة
ركعة) لأن الناقصة كملت
بسجدة من التي بعدها
ولغايقها (وكذا إن شك
فيهما) أى في الأخيرة
وغيرها أى في أيتهما
التروك منها السجدة فإنه
يلزمه ركعة أخذ بالاحوط
ويسجد للسهو في
الصورتين (وان علم في
قيام ثانية ترك سجدة) من
الاولى (فإن كان جلس بعد
سجدة) التي فعلها
(سجد) من قيامه
اكفاء بجلاسه سواء
نوى به الاستراحة أم لا
(وقيل إن جلس بينة
الاستراحة لم يكفه) لقصد
سنة (والا) أى وان لم
يكن جلس بعد سجدة
(فليجلس مطمئناً ثم
يسجد وقبل يسجد فقط)

جهة الركبة (قوله) فيعيداه بعده) أى وجوباً والابطلت صلاته لعدم الاعتداد بها لخروجها عن الركبة
كالقعودها لأن الاعتداد به تابع للاعتداد بها فليس فيها ترك فعل محلل ولا تقديم أو على مثله كما تقدم
(قوله) فإن تذكر التروك) أى علم بتركه أو شك فيه (قوله) فعله) أى وجوباً وفوراً فلو كنت ليتذكره بطلت
صلاة إلا في قراءة الفاتحة قبل الركوع ويسعد المأموم تبعاً لأمامه فيتدارك بعده (قوله) التروك آخرها)
أى حقيقة أو حكماً لأن ما بعد التروك ولو كان إثباته بقوله لوقوعه في غير محله فالآخر تروك أبدأ يخرج
بركعة أخرى فعل مثله في ركعة كقراءة في نحو سجود لنذكر أنه لا يقرأ في القيام فلا يعتد به ولا يقوم سجود
التلاوة مقام سجود الصلاة لأنه ليس منها بذلك فارق جلسة الاستراحة حيث تقوم مقام الجالس بين
السجدين (قوله) في آخر صلاته) أو بعدها وقبل طول الفصل وان مشى قليلاً عرفاً أو تسكلم كذلك أو
استدبر القبلة وكذا الوطى نجاسة غير معفو عنها عند شيخنا وخالفه شيخنا الرملى (قوله) وأعاد تشهدها)
أى ويحسب جلوسه عن الجالس بين السجدين ولو بقصد التشهد لأنه من الصلاة ومثله جالس من صلى
من قعود بقصد القيام وكذا هو من نسي الركوع فيقوم عند تذكره كما على التعمد وبطلت صلاته
باتصا به فقول ابن حجر وان نيمه شيخنا في شرحه وغيره بوجوب باتصا به غير مستقيم إلا أن حمل على هوى
ليس في صورة هوى الركوع قاتل (قوله) إن شك) أى تردد برحبة وأمر جوحية (قوله) أى في أيتهما
الح) أشار إلى أن ترك السجدة متيقن وانما التردد في محلها وهذا مراعاة كلام المصنف ولا يتقيد الحكم
به بل الشك في فعلها كذلك وكذا بقية الأركان نعم الشك في التنية أو التكبيرة ليس في صلاة خلافاً لجامع
(قوله) لقصد سنة) تقدم أنه لا يضر (قوله) وإن علم) والشك مثله كما تقدم (قوله) سجد من قيامه) أى نزل
ساجداً فإن نزل جالساً بطلت صلاته (قوله) اكفاء القيام) ورد بأنه لا غنى عن صورة ما طلب في موضعه
(قوله) رابعة) نسبة إلى الرابع المدلول عن أر بع (قوله) ويلغو باقياها) مما بين التروك والمسحوب (قوله)
أخذ بالأسوأ) أى بما فيه الزوم أكثر في جميع الصور ومقابله في الأولى لزوم ركعة فقط يكون السجدين
من ركعة فقط أو من ركعتين متواليتين (قوله) وفي السلسلة الثانية) أى على الأخذ بالأسوأ ومقابله لزوم ركعة
وسجدة فقط يجعل التروك سجدين من ركعة غير الأخيرة وسجدة من الأخيرة قال الاسنوى تبعاً لغيره
والصواب في هذه لزوم سجدة وركعتين لأن الأسوأ فيها ترك أولى الأولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة
وفي الأربع لزوم ثلاث ركعات يجعل التروك مثل ما ذكر في أولى الصورة السابقة مع سجدين من الثالثة
وفي الست لزوم سجدين وثلاث ركعات يجعل للتروك ما ذكر مع سجدين من الرابعة وهذا التقدير

(قول المتن) تمت به) الضمير فيه يرجع إلى الثلث من قوله قبل بلوغ مثله كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أى مثله
الفعول (قول الشارح) التروك آخرها) أعاقيد بذلك لقوله تمت به ركعتيه وذلك لأنه لو كان التروك من أثناء قيام
المتأني بمقام ذلك التروك لم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعتيه (قول المتن) أو من غيرها) أى سواء علم
عنها أو لم يعلم (قول المتن) رابعة) هو نسبة إلى الرابع المدلول عن أر بع (قول المتن) يجب ركعتان) قال
الاسنوى الصواب في السلسلة الثانية أنه يلزم ركعتان وسجدة لأن الأسوأ ترك السجدة الأولى من الأولى
والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فإن قيل إذا قدرنا ترك السجدة الأولى وبطلان السجود
التي بعدها فلا يكون التروك ثلاث سجعات فقط قلنا هذا خيال فاسد فإن المدلول تركه إنما هو التروك

اكفاء بالقيام عن الجالس لأن القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام ويسجد في صورتين للسهو (وان علم في آخر رابعة ترك سجدين
أو ثلاث جهل موضعها) أى أحس في السلتين (وجب ركعتان) أخذ بالأسوأ وهو في السلسلة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة
من الثالثة فينجزان بالثانية والرابعة ويلغو باقياها وفي السلسلة الثانية ما ذكر وترك سجدة

لا يحصى عنه فان قيل هذا فيه ترك شيء آخر وهو الجالوس وكلام الأصحاب في ترك السجدة فقط قلنا هذا خيال فاسد لأن المأثري وهو باطل شرعا كالتر وكحساب السجدة أسوأ التقادير انتهى كلامه وهو ظاهر جلي اذ لا يتصور أن يحسب الجالوس مع عدم سجود قبله وقد علمت بهذا رد ما قاله السبكي وغيره كإثباتي وان تبعه شيخنا الرملي في شرحه وما قيل في رد ذلك الاعتراض بتصوير الأصحاب للسجدة بما لو سجد على كور عمامته لا يجدي نفعهما قيل ان الاسنوي ذكر الاعتراض وردده فغير مستقيم ولعله متقول عليه وقد ذكر التاج ابن السبكي في التوضيح ما يوافق كلام الاسنوي في السجدة الثانية قوله ونظما هذه الايات وتارك ثلاث سجدة ذكر • وسط الصلاة تركها فقد أمر بحملها على خلاف الثاني • عليه سجدة وركعتان وأعمل الأصحاب ذكر السجدة • وأنت فانظر فلتق ذلك عده ولما رأه والده السبكي كتب عليه جوابا من رأس القلم بقوله

لكنه مع حسنه لا يرد • اذ الكلام في الذي لا يبعد
الا السجود فاذا ما انضم له • ترك الجالوس فليعمل عمله
واما السجدة للجالوس • وهذا كالمثل الواضح المحسوس

وقد علمت ردهما ذكره الاسنوي فيما مر فتأمل والله اللوفق والهادي (قوله من ركعة أخرى) يعني الثانية والرابعة (قوله جمل موضعها) في الجمع فان علم حملها فهو واضح وقد صرح به في العباب وغيره فراجع (قوله فتلقوا الأولى) فيه تسماع والمراد ما بعد الترتوك منها كما هو معلوم هنا وفي إثباتي ولو قال فتكمل الأولى بالثانية والثالثة لكان أولى ومقابل الأسوأ في هذه لزوم ركعتين فقط يجعل الترتوك سجدين من كل من ركعتين (قوله فتكمل) أي الثالثة لو قال فتكمل الأولى بالثانية والرابعة لكان أولى بل كان صوابا ومقابل الأسوأ في هذه لزوم سجدة وركعتين يجعل السجدة الخامسة من الركعة الرابعة (قوله وأنه في الست) (أخ) ومقابل هذا لزوم سجدين وركعتين يجعل الترتوك سجدين من كل ركعة غير الثالثة (قوله وفي الصور السبع) وهي ترك سجدين وما بعدهما ولا حاجة لجعل المحل في السبع ولا في الثمان وتصوير بعضهم له بمن أدرك سجدين من آخر صلاة الامام صحيح لكن لا مفهوم له (قوله وتصور) أي الترتوك لا يبعد الجمل كما علم (قوله ادامة نظره) ولو بالقوة كالاعمي والمأجور ومن في ظلمة أو على جنازة وكذا الوصي خلف نبي أو عند الكعبة أو فيها نعم يندب النظر الى جهة العنق في الخوف والى مسبحة ولومستورة عند رفعها في التشهد الى

حس لا المأثري به حسا الباطل شرعا لسلوك أسوأ التقادير اذ قلنا بهذا الزم في كل صورة وحينئذ فيستحيل قولهم لو ترك ثلاث سجدة أو أربع لأننا ذابنا الترتوك من الركعة الأولى هو السجدة الثانية كما سلك الأصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك ما عدا السجود باطلا وهكذا في غيرهما وحينئذ فلا يكون الترتوك هو السجود فقط بل أنواعا من الاركان قالوا إنما تركت هذا الخيال وان كان واضح البطلان لأنه قد يحتاج في صدر من لاحصله والافن حق هذا السؤال السخيف أن لا يدون في تصنيفه ومتعنى اشكاله هذا أن يلزم في الاربع كالحس ثلاث وفي السبع كالست ثلاث بعد سجدة بأن يقدر في الاربع ترك أولى الأولى وثانية الثانية وثلاثين من الثالثة وفي الست بقدر الخامسة والسادسة من الرابعة فيأتي بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدراك لابن الخطباء في كتابه على التذرية ذكر • في مسئلة الثلاث فتبعه غيره كابن المقرئ (قول الشارح فلتلقوا الأولى) ينبغي أن يكمل الأولى بالثانية (قول) • وتو يلقوا باقهما (قول) • الثمن يسن ادامة نظره الى آخره) أي ولو كان تجاه الكعبة وقوله لأنها أقرب الى المحتوج • من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الاطلاق جريان ذلك في حالة الركوع

من ركعة أخرى (أو أربع)
جمل موضعها (سجدة
ثم ركعتان) لاحتمال انه
ترك سجدين من الركعة
الأولى وسجدة من الثانية
وسجدة من الرابعة فتلقوا
الأولى وتكمل الثانية
بالثالثة (أو خمس أو ست)
جمل موضعها (فثلاث) أي
فيجب ثلاث ركعات لاحتمال
أنه في الخمس ترك سجدين
من الأولى وسجدين من
الثانية وسجدة من الثالثة
فتكمل بالرابعة وأنه في
الست ترك سجدين من
كل من ثلاث ركعات (أو
سبع) جمل موضعها
(سجدة ثم ثلاث) أي
ثلاث ركعات لأن الحاصل
له ركعة الاسجدة وفي ثمان
سجدة ياترعه سجدتان
وثلاث ركعات وتصور
بترك طمأنينة أو سجود
على عمامة وفي الصور السبع
يسجد للسهو (قلت يسن
ادامة نظره) أي للصلي
الى موضع سجوده لأنها

أقرب إلى الخشوع (قيل بكرة تمضيض عينية) لفعل اليهودية (وعندى لا يكره أن يخضع ضرا) إذ لم يرد فيه شيء (و) يس (الخشوع) قال الله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (وتدبر القراءة) (١٧٣)

الملك مبارك ليدير وآياته
(والذكر) قياسا على
القراءة (ودخول الصلاة
بنشاط) لئلا يزد
ذلك قال تعالى وإذا قاموا
إلى الصلاة قاموا كسالى
(وفراغ قلب) من
الشواغل لأنها تشوش
الصلاة (وجعل يديه تحت
صدره أخذاً يمينه يساره)
مخبراً بين بسط أصابع
اليمنى في عرض القفص
وبين نشرها في صوب
الساعدين ويسلم عن وائل
ابن حجر أنه صلى الله عليه
وسلم رفع يديه حين دخل
في الصلاة ثم وضع يده
اليمنى على اليسرى زاد ابن
خزيمة على صدره أي أخره
فيكون آخر اليد تحت
وروى أبو داود على ظهر
كفه اليسرى والرسغ
والساعدين في الرسغ
أفصح وهو للفصل بين
الكف والساعد (والدعاء
في سجوده) لحديث مسلم
أقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد
فأكثروا الدعاء أي في
سجودكم (وإن يعتمد في
قيامه من السجود والقعود
على يديه) أي طنمها
على الأرض لأنه آمنون له
وهو مأخوذ من حديث

قيامه وأسلمه ولو كان في محل سجوده ما يلهمي كثر يوق أو صور لم يسن النظر إليه ويسن النظر إليه عند
التحريم وإزالة ما فيه ومكنه بطرف ثوبه ورع بما يشعر به التعبير بالأدامة (قوله لفعل اليهود) أي لأنه
شعارهم كما قاله العبدى من أئمتنا رحمهم الله تعالى (قوله وعندى لا يكره) أي فيباح نعم يندب أن حصل به
خشوع أو نحوه مما يطلب ويكره أن يخاف به ضرر الله أو لغيره بل يحرم أن يثب به الضرر ويندب فتح العينين
في السجود ليسجداً معه وكذا في الركوع (قوله ويسن الخشوع) أي في دوام صلاته وقيل يجب عليه
فيستكني بوجوده في جزء منها وهو سكون الجوارح مع حضور القلب فلا يسطر وداؤه مثلاً كره تسويته
الاحتاجة كافي الأحياء وقصور دان من خضع في صلاته وجبت له الجنة وخرج من دنو به كيوم ولدته أمه (قوله
أي تأملها) أي بمعرفة معانيها ولو اجالها ويندب للصلى وغيره ترتيلها لسأورد أن حرفاً يرتيل كحرفين
غيره ثواباً ويسن لكل منهما أيضاً سؤال الرحمة عند أيها وسؤال الجنة عند أيها والاستعاذة من النار عند
أيها والتسبيح عند أيها والصلاة على النبي ﷺ عند أيها والتفكير عند أيها مثلاً وأن يقول بلى وأنا
على ذلك من الشاهدين عند أبيس الله بأحكم الحاكمين والله رب العالمين عند آخر تبرك وأمنت بالله عند
في أي حديث بعده الآية ولا تكذب بالآلة برب عند أي آلاء ربك ما تكذب بالآلة ولا بقصد في شيء من ذلك
غير القرآن أو الذكر وحده (قوله والذكر) أي تدر به بمعرفة معانيه قال شيخنا لا يثاب عليه إلا أن عرف
معناه ولو اجالها بخلاف القرآن للتعب به وقال ابن عبد الحنفى شاب مطلقاً كالقرآن (قوله من الشواغل) أي
ولو أخرى أوفى مسألة فقهية وهذا زيادة على حضور القلب المتقدم في الخشوع فتأمل (قوله وجعل
يديه) أي بعد حط من التكبير وقيل أرسلها بل قيل بكرهته ويندب ذلك الجليل في كل قيام أو بدله ولو
اضطجعا أن يسر (قوله تحت صدره) أي يحده قلبه إشارة إلى حفظ الأمان فيه (قوله يمينه) أي بكفها أو
زندها لو قطعت (قوله بخبرنا الخ) أي أن السنة تحصل بذلك كله وسياً الأفضل (قوله على ظهر كفه
اليسرى والرسغ والساعد) أي قابضاً بعض كل منهما وهذا أفضل الكيفيات أو قابض وهو بعد هافى
الفضيلة وهذا الحديث محتمل لها وما قبله أعم منها ولو أرسل يديه من غير عبث فلا بأس لأن المقصود من
القبض المذكور عدم العبث بهما وقد وجدوا المراد بظهر كفه اليسرى بعض كوعها وهو العظم الذي يلي إبهام
اليد لآس الزند كما قيل (قوله وهو للفصل الخ) أي لآس عظم الكوع (قوله والدعاء في سجوده) أي بدنى
أودنيوى إن كان منفرداً أو أمام المحصورين أو لم يحصل بطول والأفلا (قوله ونطو بل الخ) أي فيا لم يطلب
وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استئنا حالة متشهدانه بنظر للسمحة وقول المن أنظره أي ولوى ظلمة (قول
المن قيل يكره تمضيض عينية) قاله العبدى من أصحابنا (قول الشارح لفعل اليهودية) ولأنه خلاف
ما تقتضيه الطبيعة من استرسال الأعضاء فيكون متكففاً (قول المن أن لم يخضع ضرا) أي من نحو عود
(قول المن والخشوع) هو السكون وفسره الامام بلين القلب وكف الجوارح ولحديث في شخص عبث في
صلاته بلحيتة لو خضع قلب هذا الخشعت جوارحه وفي الرافعى وجهه أنه شرط لكن في بعض الصلاة كما قاله
الحب الطبرى والعبث مكره حتى لو سطره رداؤه أو طرف عمامته كرهه تسويته قاله في الأحياء (قول المن
وتدبر القراءة) قال بعضهم لأن مقصود الصلى من الفعل والترك سؤال الرحمة والموذ من العذاب ونحو ذلك
متفق عليه (قول المن وفراغ قلب) قيل إذا كثر حديث النفس أبطأ قال في السكافة ولو تفكر في أمور
الآخرة فلا بأس (قول المن وجعل يديه) أي في القيام وبدله وكذا في الاضطجاع إن لم يشق (قول الشارح
مخبرنا الخ) هو ما نقله الرافعى عن الفقهاء وأقره (قول المن والقعود على يديه) أي نحو قعود التشهد

البخارى في صفة صلاة النبي ﷺ فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمه على الأرض ثم قام (ونطو بل قراءة الأولى على الثانية
في الأصح) للأنواع في الظهر والعصر

ر واه الشيخان وفي الصبح ر واه مسلم ويقاس غير ذلك عليه الثاني لا يسن تطويلها للاتباع في التسوية بينهما في الظهر والعصر ر واه مسلم ويقاس عليهما غيرها وفي تطويل (١٧٤) الثالثة على الرابطة اذا قلنا بقراءة السورة فيها الوجهان أحدهما نعم فياساعلي تطويل الأولى على الثانية والثاني

لا بل يسوي بينهما للاتباع في حديث مسلم في الظهر والعصر ويقاس عليهما النساء ويصح في الروضة الأول وتقديم القياس فيه على النص لأن دليل أصله وهو الحديث المذكور الثاني لقراءة السورة في الأخيرين مقدم على حديث اثباتها المذكور كما تقدم (والذكر بعدها) أي الصلاة كان رسول الله ﷺ اذا سلم من الصلاة قال لا اله الا الله وحده لا شريك له للملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجملتك الجد ر واه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام لثلاثة لا اله الا الله وحده لا شريك له للملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر ر واه مسلم ويسن بعد الصلاة الدعاء أيضا (وان يتنقل للنفيل من موضع فرضه)

عكسه فيه كملاة ذات الرقاع وكسبح وهل أتاك (قوله) ر واه الشيخان ومنه الحديث المتقدم للثابت للقراءة في غير الثالثة والرابعة (قوله) لأن دليل أصله (الح) أي دليل القراءة في الأولين الثابت فيه تطويل الأولى على الثانية مقدم فالقائل بالقامة في الأخيرين يقول بتطويل الأولى منهما على الثانية منهما قياسا على الأولين فسقط بذلك اعتراض بعضهم هنا (قوله) كما تقدم أي عند قولهم فيما روى عن سورة بعد الفاتحة (الح) (قوله) والذكر بعدها أي عقبها فنفوت بطول الفصل عرفا وبالآية التي روى فيها مع عمل النهار ولا يفوت ذكره بذكر آخر وقال شيخنا ما روي أنه أمر مخصوص بنفوت بمخالفة كقراءة الفاتحة والمودتين والاختلاص بعد صلاة الجمعة قبل أن يبنى رجله وبنفوت بشامه رجله ولو جعل بمنه للقوم وقال ابن حجر لا يفوت الذكر بطول الفصل ولا بالآية وإنما الفاتحة كماله فقط وهو ظاهر حيث لم يحصل طول عرفا بحيث لا ينسب اليها (قوله) وله الحمد وفيه واغتر يادة بحجي ويحيى (قوله) لا مانع (الح) تقدم ما يتعلق به في ركن الاعتدال (قوله) من سبح (الح) أي قال سبحان الله والحمد لله والله أكبر ولا فرق بين أن يربتها كما ذكر أولا ولا بين أن يأتي بعد ذلك نوع وحده أو لا والزيادة على العدد المذكور لا تضر خلافا لمصوفة لأنهم قالوا الذي ذكره كسانا للمفتاح اذا زاد لم يفتح ويندب أن يقدم القرآن أن طلب كآية الكرسي ثم الاستغفار ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الخ ثم التسبيح وما معه (قوله) دبر كل صلاة أي من المحس قال شيخنا ولو اصاله فتدخل العادة وفيه نظر لأن العمل على للعادة وجوبها بظاهر التعبير بكل فوات الثواب المذكور بترك ذلك الذكر أو بعضه ولو في صلاة واحدة ولو سهوا وتوقفه على مداومة ذلك في بقية عمره وفي ذلك نظر فراجع (قوله) غفرت خطاياهم هو بظاهره يشمل الكبائر وخصه غالب المحدثين والفقهاء بالصغار وذكر النووي أنه يقلل من الكبائر اذا لم يكن له صفات حتى يحوها (قوله) ويسن الدعاء أي بما شاء ديننا ودنيا بكرة لامام غير محصورين تطويله ان انتظر وهو مثله الذي كرت للتقدم ويسن الاسرار بهما الانحوم (قوله) وان يتنقل للنفيل من موضع فرضه وكذا عكسه وكذا من محل فرض لفرض آخر ومن محل نقل لنقل آخر وتقييد المصنف لأجل ما بعده لا لخراج غيره ولوقال ان يتنقل من محل صلاة لأخرى لشمع الجميع ويندب الاتقان بعد الاحرام بفعل خفيف لمن لم يتنقل قبله خلافا للخطيب ويسن لمن لم يتنقل الفصل بكلام انسان أو نحوه ولا يسن لكل ركعة مثلا غير احرام (قوله) وأفضله الى بيته أي وفعل النفل في البيت أفضل منه في المسجد ولوالسجدة الحرام ولم ينه عن خارج الحرم ويستثنى من ذلك صور ركعتي الطواف والاحرام من ميقات به مسجدا والاستخارة

(قول الشارح) لأن دليل أصله الى آخره) لك ان تقول دليل أصله المذكور ناف للقراءة في الأخيرين وقضية اعتبار رفع هذا الحكم الثابت بالقياس وبأضاف تطويل الثالثة على الرابعة فرع عن ثبوت القراءة فيهما وهو فرع عن اعتبار الدليل وهو مانع من تقديم الأول فلا يكون عاضدا للقياس (قول المتن والذكر بعدها) قد ورد أن النبي ﷺ كان يستغفر الله ثلاث مرات اذا انصرف من الصلاة قال الأسنوي بعد سقود الأذكار الواردة يستحب ان يبدأ من ذلك بالاستغفار للتقدم كما قاله أبو الطيب (قول الشارح الدعاء أيضا) من الوارد في هذا المجل اللهم أعني على ذكرك الحديث ومنه ما سلف استحبابه بين السجدين ومنه اللهم اني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أردأني أذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب الاسرار بالذكر والدعاء الاعتدال في التعليم (قول المتن وان يتنقل للنفيل) قال في شرح الهذب فان لم يتنقل فلينسل بكلام انسان في مسلم التهي عن وصل صلاة بصلاة الابد كلام أو خروج (قول الشارح) فانها تشبه له قد ورد في تفسير قوله تعالى فما بكت عليهم السماء والأرض ان المؤمنين

انكسر الموضع السجود فانها تشبه له قاله البغوي (وأفضله الى بيته) لحديث الصحيحين صلوا أيها الناس في بيوتكم اذا قان أفضل الصلاة لله في بيته الا المكتوبة (واذا صلى وراءهم نساء

والضحى وإنشاء سفر وقدم منه وما شرعت فيه جماعة وسنة متقدمة دخل وقتها وهو السجدة أو خوف فوت وقت أو تكبر في جمعة أو تعلم أو تعليم أو خوف تكاسل أو في اعتكاف أو نحو ذلك (قوله مكتوا) أى الرجال ولو احتاجوا لا يقتضيهما الخائف وينصرف الخائف فرادى قبل الرجال وبعدها النساء وقول الاسنوى في المهابت والقياس استحباب انصرافهم فرادى اما قبل النساء أو بعدهن لا يخالف ما تقدم لانه بالنظر لكونهم فرادى وهو مطلوب مطلقاً فأملاً ويسن للنساء المشاورة في الانصراف ويندب انصراف المرد كالخائف بعدهم (قوله فيمينه) هو محرر كما أشار إليه الشارح والرداءه عند خروجه من محل الصلاة كباب السجدة مثلاً وقيل عند انصرافه من مكان مصلاته نعم ان كان جهة يمينه طريقه التي جاء منها انصرف جهة يساره تقدماً مخالفة الطريق (قوله) لا تنقض القدوة بسلام الامام أى بفراغه من الميم من عليكم في التسليمة الاولى ولا تنقض مقارنة للمأموم فيها لان القدوة تختل بشروعها فيها ولذلك لو أحرمت شخص خلف الامام حينئذ لم تنقض صلاته عند شيخنا الرملى وأتباعه خلافاً لابن حجر والحطيب كاسياني ولو سلم المأموم قبل شروع الامام في السلام عداً عالماً بطلت صلاته ان لم يكن نوى مفارقة نوبت المأموم أن لا يشترع في التسليمة الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية ويندب للامام بعد فراغه أن يتحول عن القبلة بحيث يعلم الداخل أنه ليس في الصلاة وهذا امر ادمن عبر القيام ويندب جعل يمينه للقيام ولواله دُعائه الا في مسجده ^{في كل} لمن في مقابلة الحجر الشريفة فيجعل يساره اليهم للتلايم بر القبر الشريف ويندب لمن صلى على ميت في ذلك أن يجعل رأسه لجهة القبر أيضاً وخرج بما ذكرنا من بدني المسجدين أمام الحجر وخلفه فهو كغيره من المساجد ونظر فيه بعضهم بأن فيه مخالفة للأدب أيضاً (قوله فللأمام) أى التي فرغت صلاته والافان كان جلوسه مع الامام في محل جلوسه لو كان منفرداً كالشهادة الاولى فله التطويل وان كرهه والافليقم فوراً بعد فراغ الامام من تسليمته فان مكث بعدهما زاد على قدر جلسة الاستراحة المطلوب وهو بقدر ما بين السجدين أو بقدر أفاظ التشهد الواجب كما مر بطلت صلاته ان كان عداً عالماً واقدماً

باب

مكتوا حتى ينصرفن) للاتباع في مكث النبي صلى الله عليه وسلم والرجال معه لذلك رواه البخاري (وأن ينصرف في جهة حاجته) أى جهة كانت (والافيمينه) أى وان لم يكن له حاجة فينصرف في جهة يمينه لأنها محبوبة (وتنقض التسليمة الاولى) (فللأمام) أن يستغسل بدعاء ونحوه ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (تتين والله أعلم) احرازاً لفضيلة الثانية

بالتنوين لقطعها عما بعده ويجوز تركه على نية الاضافة للجملة بعده وعلى كل هو خير لمخوف أو عكسه والمذكور فيه شروط الصلاة وموانعها وأخره مما قبله مع أن الشروط تنقسم على للشروط اما لان الاعتبار فيها مقارنتها له ولضعف الموانع اليه ولا يتصور تقديمها (قوله شروط الصلاة) هي جمع شرط بسكون الراء ويجوز فتحها ويجمع الفتوح أيضاً على شرائط واشراط ويقال له شريطة والشرط لئلا العلامة وشرعا ما ياتر من عدمه العلم ولا يترتب من وجوده وجود ولا عدم لذاته والوجه أن يراد بالعدم في أولها يعم عدم الصحة كالقادر على الطهارة وعدم الاجزاء كقفاط القهطورين وخرج به السبب فانه ما ياتر من وجوده الوجود ومن عدمه العلم لذاته وخرج به الآخر المانع فانه ما ياتر من وجوده العلم ولا يترتب من عدمه وجود ولا عدم لذاته واخرجه بهذا أنسب من اخرجه بأوله وقيد لذاته زاده ابن السبكي ليدخل الشرط للعارن

اذا مات بك عليه مصلاته من الارض ومعه عمله من السماء ثم هذه العلة تقتضي أن يشغل للفرض من موضع نقله التقدم وأن يتقيا شكل صلاة بفتحها من أفراد التوافل كالضحى والترائج (قول المتن والافيمينه) قال الاسنوى فذا أطلق النوى في راي الصالحين انه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات أن يذهب في طريق وأن يرجع في غير هاهو باطلاً في مخالف ما هنا (قول الشارح التسليمة الاولى) لكن يستحب للمأموم أن لا يسلم الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية (قول المتن فللأمام الى آخره) أى ويسجد لسهوان سها

باب شروط الصلاة

(قول المتن شروط الصلاة) الشرط في اللغة الإلزام كما في شرح بهجة لا العلامة كما في الاسنوى والشرط

للسبب أو المانع فإن لزوم الوجود للآل والعدم للثاني لمقارنهما ذكر لآل ذات الشرط قال شيخ الإسلام ولا حاجة إليه ذكره إيضاح لأن قوله ما يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وصدوره عنه وخص الجلال المحلى ذلك التقيد بشرط التعريف الثاني والوجه رجوعه لأوله أيضاً يدخل فقد الشرط للمقارن لموجب كصلاته فاذا طهور بين فإن يحتمل الحرمة الوقت، لا لعمد اشتراط الطهارة والام يجب قضاءها فتأمل وعد للوائح من الشروط مجاز أو حقيقة عرفية وهو ما مال إليه الامام الرافعي رحمه الله تعالى وهو أولى لصديق تعريف الشرط السابق عليه لأن عدم العدم وجود وقوله مفهوم الشرط وجودى يصدق عليه أيضاً وما وجهه الأول من أنه يلزم من جعل اللوائح شروطاً بطلان الصلاة بالكلام القليل ناسياً لأن الشروط لا يؤثر فيها النسيان مردود بأن هذا ليس مما دخل في الشرط كما لم يدخل التجسس للعفونة في طهارة الخبث فتأمل (قوله خمسة) أى بنعم عد اللوائح شروطاً والافقهى تسمية كما عدها شيخ الإسلام كذلك ولم يعدوا الإسلام والتمييز اكتفاء عنهما بطرح الحدث ولا يرد بقاء طهارة المرد لأنه قطع في الدوام ولا طهارة نحو الولي لغير المميز كالصلى لطوافه لوجود الشرطين في التنية وإنما اعتبرت من غير الفاعل للضرورة ولآلية الكافر في نحو الكفارة ونية الكافرة في الطهر من نحو الحيض لأن الكلام هنا في تنية التقرب لآلية التمييز ولم يعدوا العلم بالكيفية لأنه غير معتبر مطلقاً فإن من اعتقد أن جميع أفعال الصلاة وأقوالها فرض صحت صلاته مطلقاً أو أن جميعها نفل لم تصح صلاته مطلقاً أو أن بعضها فرض وبعضها نفل صحت صلاته إن لم يقصد بفرض نفلاً والام تصح قال ابن حجر وسواء في هذا العاوى والتفقه وخسه شيخنا الرملى بالعاوى ليخرج التفقه وهو من عرف من العلم طرفاً يبتدى به إلى باقيه فلا بد فيه من معرفة الفرض من السنة حقيقة والام تصح صلاته (قوله أى العلم الخ) أشار إلى أن المراد بالمعرفة ما يميم العلم والظن وإن في كلام المصنف مضافاً محذوفاً هو المقصود (قوله لم تصح) وإن وقت في الوقت وهذا شأن كل ما له نية لتقوفاً على الجزم بخلاف غيره كالأذان وقطر رمضان (قوله وسترة العورة) وهى لعة النقص والمستقب عن العين ولومن الجن والملائكة (قوله فإن تركه من القدرة لم تصح صلاته) بخلاف العاجز عنه ويجب عليه إتمام جميع أركان صلاته كركوعه وسجوده ولا إعادة عليه ومنه احتياجه لفرض سترته على نجس محبوس عليه أو تنجسها مع عجزه عن ما يفسلها به أو من يفسلها له أو عن ثمن مثله وأجرة مثله ويجب قطع ثوبه إن لم ينقص بقطعه قدر إزائه عن أجرة ثوب يصلى فيه ولا نظر ثمن ما ولا غيره على الاعتماد ولا يباع فيها مسكن ولا خادم (قوله وعورة الرجل) أى الذكر يقينا ولو غير ميم يظوف الولي به (قوله ما بين الخ) شمل البشرية والشرع وأخرج المبلعن العورة وقبل عورة دارجل سواه أنه فقط وخرج السرة والركبة فلبستا من العورة لكن يجب ستر الخلف واللاصق منهما لما حاتم سترها الواجب كذا عورته مع النساء المحارم وأومع الرجال مطلقاً وامع النساء الأجانب جميع بدنه وأما في الخلو فمساواة (قائدة) السرة محل القطع والسر مثلت بفتح الراء العلامة وجمعه أشرط (قول الشارح أى العلم بدخوله الخ) أى ليس المراد ما تصدق به العبارة الأولى من تصور حقيقته ونحو ذلك (قول اللث وسترة العورة) هى في اللغة النقصان والمستقب عنهما القدر الآتى لقبح ظهوره (قول اللث وعورة الرجل) المراد به مقابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير ميم وإن كان يجوز النظر إلى عورة غير المميز لكن فائدة ذلك إذا أحرم الولي عنه فيجب الستر في الطواف (قائدة) السرة الموضع الذى يقطع منه السرو وهو الذى تقطعه القابلة وفيه ثلاث لغات سرعى وزن فعل وسرر بكسر السين وسرر بفتحها يقال عرفك قبل أن يقطع سرك ولا يقال سرتك لأنها لا تقطع قاله الجوهري (قول الشارح الخاطفها بالرجل) بجماع إن رأسها ليس بعورة نعم يفترق أن في أن لنا وجهان بأن عورة الرجل القبل والبر خاصة وهذا لا يخفى في الأمة

منها (خمس) أولها (معرفة الوقت) يقينا وأولنا كما عبر به في شرح المذهب أى العلم بدخوله أو ظنه كما عبر به في الروضة كأصلها فمن صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (و) ثانيها (الاستقبال) على ما تقدم في فصله (و) ثالثها (ستر العورة) صلى في الخلو أو غيرها فإن تركه مع القدرة لم تصح صلاته (وعورة الرجل) حراً كان أو عبداً (ما بين سترته وركبته) لحديث البيهقي وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجبهره فلا تنظر إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا الأمة) عورتها ما بين السرة والركبة (في الأصح) الخاطفها بالرجل والثاني عورتها كالخلة الرأسها أى عورتها ما عدا الوجه والكفين

الأول هو ما قطع منها **(قوله عورتها)** أى الأمة فى الصلاة وكذا مع الرجال المحارم أو النساء وأما مع الرجال الأجانب فجميع بدنهن على ماسياتى فى النكاح وفى الخلوة كالرجل كما قاله ابن حجر وقال شيخنا كالحره وسبأى ولو عتقت فى صلاتها مكشوفة الرأس مثل أن تبطل إن كانت عاجزة عن سترها أو سترتها فوراً بالأفعل كثير وبلا استدبار قبلة أو البطلت وإن جهلت العتق ولو قال لها سيدها أن صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس صحت صلاتها مطلقاً وعتقتان عجزت عن الستر والأفلا **(قوله وكذا البعضة)** فصلها لأن فيها وجهاً أنها كالحره مطلقاً كفى الأسنوى **(قوله وعورة الحرة)** أى فى الصلاة وقيل ليس باطن قدميها من العورة وأما عند النساء الكافرات فما لا يبدو عند المهنة وأما عند النساء المسلمات ورجال المحارم فكالرجل وأما عند الرجال الأجانب فجميع البدن وأما فى الخلوة فكالمحارم وقيل كالرجل **(تنبيه)** عورة الخنثى الرقيق لا تختلف والخنثى الحر كالأنثى الحرة ابتداءً وكذا إذا واعدت شيخنا الرملى وخالفه ما خطيب وشيخنا الزيادى وابن عبدالحق واعتمدوا أنه لو أنكشف شئ منهن من غير ما بين السرة والركبة بعد احرامه لم تبطل صلاته للشك بعد تحقق الاعتقاد كفى الجملة ولو كان ذلك الأربعين ثم بطلت صلاة واحد منهم ورفق شيخنا الرملى بأن الشك هنا فى شرط راجع لذاته وذلك فى شرط راجع لغيره لا يجدى فنعلم أن تأمله فراجع **(فرع)** يجوز التكشف فى الخلوة لأدنى غرض كثير وكفى ستراب وتنظف وخوف غبار سواء المرأة والرجل ولا يجب ستر عورة الشخص عن نفسه مطلقاً إلا فى الصلاة لاجلها **(قوله)** كفى القفال لما كان للتمثل بين يدي كبير من العباد يتجمل بطهارة الثياب والبدن فينبى رب العباد أولى وأحرى **(قوله مامنع)** أى جرم منع كما سبأى وجعل مامصدراً لا جمل صحة الحمل لا يمنع من ذلك للابرد عليه نحو الطاعة ودخل فى الجرم الحرير للرجل وإن حرم عليه بأن وجد غيره ولو طيناً وحشيشاً ولا يبرم قطع ما زاد على العورة منه ويقدم عليه النجس فى غير الصلاة ويقدم غير الحرير فيها ولو نحوطين عليه كإسرو ويقدم الحرير على المغصوب ومن الجرم خيمة خرقها فى عتقه وجب ضيق الرأس وحفرة كذلك وكذا الأرض المضطجع أسبل فوقه ثوب قاله بعض مشايخنا نوزع فيه لكن ينبغي الاكتفاء بما قطعاً فى باطن قدمي المرأة الواقعة وبكفى إرخاء ذيلها على الأرض فإن تقلص حالتهز كوعها بطلت صلاتها ويجب قول عارية السترة واستنجارها وسؤالها أن جوز الاعطاء ولو بأجرة قدر عليها ولا يجب قبول هبتها ولا فرضها ولو من نحوطين فيها ولا تمنها مطلقاً يحرم التصرف فيه بعد دخول الوقت ولا يصح لو وقع ولا صلاته عارياً يحرم غصبهان مالكها إلا لنحو حراً أو مضر **(قوله ولو هو وطن)** فطين خبر لمبدأ أعذوف والجملة خبر لكان فلا اعتراض بأن لو تخلص بالافعال وأنه يجب نصب طيناً خبر لكان **(قوله على جنازة)** أى أو غيرها أو مكنتها تمام ركوعه وسجوده فى الماء بلا مشقة قال الخطيب وابن حجر وله فى هذه الصلاة على البراءة بإلزامه أن كان مشقة فكذلك عندهما بالأولى ويخبر فى هذه عند شيخنا الرملى بين ما ذكره بين أن يصلى فى الماء بإلزامه أو بالخروج للسجدة على البر وجود إلى الماء ولا إعادة فيها أيضاً **(قوله على فاقد الثوب)** أى فاقد السترة ولو بغير الثوب وهو الراديه ويظهر أن يعتبر فى محل قدمها فيقول فى فقد الماء فى التيمم فراجع **(قوله ولا يكتفى الخ)** لكن يجب السترة **(قول الشارح فى حال خدمتها)** أى قياساً على الحرة **(قول الشارح وهو مفسر إلى آخره)** ولأنهما لو كانا من العورة ماوجب كشفهما فى الإحرام **(قوله)** فائدة صوت المرأة ليس بعورة على الصحيح فلا يحرم معانعه ولا تبطل الصلاة لو جهرت والخنثى كالأنثى رفاً وحرة **(قول المتن مامنع)** مامصدرة **(قول المتن لون البشرة)** أى بشرط أن يكون له جرم كما هو ظاهر وأما ما يصف الحجم دون اللون كالسراويل الضيقة فيذكر للمرأة وهو خلاف الأولى للرجل وفيه وجه يبطلان الصلاة **(قول المتن البشرة)** هى ظاهر الجلد والباض يسمى أدمة **(قول المتن ولو وطن)** أى ولو مع وجود الثوب

والرأس والثالث عورتها
ملا يسدو منها فى حال
خدمتها بخلاف ما يبدو
كالرأس والرقبة والساعد
وطرف الساق وسواء
القنة والمذبرة والمسكبة
والمستولدة وكذا البعضة
(و) عورة الحرة ماسوى
الوجه والكفين **(ظهرهما)**
و بطنهما إلى الصكوعين
قال تعالى ولا يبدن زينة
الأمم منهن وهو مفسر
بالوجه والكفين
(وشروطه) أى السائر
مامنع ادراك لون البشرة
(ولو) هو طين وماء
كبر كان صلى فيه على
جنازة وفى كل منهما وجه
أنه لا يكتفى فى الستر لانه
لا يعد سائراً **(والاصح)**
على الأول **(وجوب التطين)**
على فاقد الثوب ونحوه
والثانى لا يجب لمافيه من
المتنقة والتلوين ولا يكتفى
ما يدرك منه لون البشرة
كالثوب الرقيق والعليل

بالتوب المذكور عند عدم غيره ولومن الطين ولا تصح صلاته بدون مع وجود لانه ليسور وخرج بالون
 البشرة ما يحكي حجمها كالسراويل فلا يضر بل يجب الستر به وان كان مكرها وحده في المرأة وخلاف الأولى
 في الرجل والبشرة ظاهر الجلدة ويقال لباطنه اذمة (قوله ولله الصافي والزجاج) لا يكتفي وكذا لو ان الحبر
 والحناء ونحوهما (قوله فستر مضاف الى فاعله) فلهذا يجب أن يستر على السار وجوانبه العورة ويجوز
 كونه مضافا الى مقوله أي يجب أن يستر للصلى أعلاه وجوانبه أي أعلى عورتها وجوانبها وهذا وان احتاج
 الى مضاف أولى عاقله لا لا يخفى ويجب سترها حتى عن نفسه وان لم يرها هو كالأنثى أو لم يرها غيره (قوله من
 جيبه) وكذا من كنه الواسع فيجب ارتداؤه ولو رؤيت منه بعد الإرخاء لم يضر كفي كم المرأة الواصلة الى ذيلها
 بخلاف التقيير نحو الرسخ (قوله في الاحسن) أي في الثلاثة أما الثالث فلم يمد صلاحية بين فيه بعدم تعدده
 فالأصح مع صلاحية السكون وأما الثاني فلخفته ومقابل الاحسن فيه الصلح ولا يجوز الكسر وأما الأول
 ففحاسة الراو للثوبه من اشباع ضمة الماء والاصح في هذا الوجوب خلاف الغلب في تجوز الكسر
 والفتح أيضا نظرا الى أنه قد يكون قبل الواو لا يناسبها (قوله من ذيله) أي في قيام أو ركوع أو سجود سواء
 رآها هو أو غيره لا تنقص ثوبه بل لنحو جمع ذيله على عقبه فلو قال كان الخ كان أولى وله قصر لكونه في
 الحر (قوله في القسمين) هما الجيب والذيل (قوله بحيث ترى) أي بحيث لو وجه الناظر نظره اليها لراها
 على حالتها التي هو عليها سواء رؤيت بالفعل أم لا (قوله أحصهما الأول) هو العمد وقال بعض مشايخنا ينبغي
 أنه ان قصد حال احرامه أنه لا يزرها مثلاً في جميع صلاته لم تنقذ نيته فليحذر (قوله له) أي يكفيه أخذ من
 مقابلته فهو واجب يديه وكيفية يديه غيره وان حرم ولا يجب على واحد منهما ما لمع الحرمه وظاهره يشمل ما لو
 كان البعض المكشوف قدر يده أو أكثر ولو جمع العورة وقصص شيخنا الجواب بالأول وفي الباب يجب
 على العاري وضع ظهر احدى يديه على قبله والأخرى على دبره ولم يرضه شيخنا إذا ستر يديه سقط عنه
 وجوب وضعا على الأرض في السجود بل لا يجوز له مراعاة للستر لانه متفق عليه بين الشيخين فاعلم القيني
 وتبعه الحلي واعتمده شيخنا الخا يادى وقال شيخنا الخا لم يلزم وجوب الوضع تبعاً لرواي لا بالآن عاجز عن
 الستر ونقله عنه شيخنا في حاشيته وقال ابن حجر يشتر بينهما التعارض الواجبين عليه ولو تعارض القيام أو
 التفات مع الستر لنحو قصر السار فلي ما ذكر من الخلاف قال شيخنا وستر العورة لا يندرج خارج الصلاة كرو
 فيها (قوله والكلام في غير السوءة) وهي ما ينقص مسها الوضوء وهي المراء بالقبل والدبر فما بعده كذا قاله
 وفيه نظر اذ ما ينقص في الدبر مستور بذاته والوجه أن يراد به ما يستتر بالالين فتأمل (قوله لانه للقبلة) أي
 أو بدلها كمقصداً للمساير للتعقل ومقتضى هذا تخصيص الحكم المذكور بالصلاة الا أن يجعل مستنداً للاقوال

(قول الشارح أي السار) أي وليس الضمير عائداً الى الشخص لفساد المعنى حينئذ (قول المتن من جيبه) يقال
 جيب التميمص أجيبه وأجوبه اذا قورته (قول الشارح بضم الراء) لمكان التميمص (قول الشارح لم يضر ذلك)
 أي لان العادة لم تجز برؤيته من أسفل (قول الشارح في القسمين) مما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح
 من ذيله (قول الشارح أحصهما الأول) وجه الثاني أن السار اما شعر لحيته أو رأسه أو النطاق
 صدره يوضع ازاره عند الركوع والستر ببعض الانسان لا يصح على وجه يأتي ومدر كالأول صحة
 الستر ببعضه كغنا في الاستوى (قول المتن ذين لهما) ولا يأتي الوجه القائل بعدم استعمال الماء غير
 الكافي للظاهرة لوضوح الفرق نعم له وجهان لا يبين لساوئين لا شتر كالجمع في وجوب الستر
 صرح به الاستوى وسيصرح به الشارح في قوله ومنهم من يحكي بدل التوب الى آخره فائدة
 ليس للعاري أخذ الثوب من ماله كدبره ولا يرمه قول العارية لا الهبة نعم يتجه الوجوب في الماء
 الكدر والطين والثوب النجس كالماء بخلاف الحرر فإنه يجب لبسه

لعورة (لا أسفه) لمأفتر
 مضاف الى فاعله (فلا
 رؤيت عورته) أي للصلى
 (من جيبه) أي طوق
 قبضه لسته (في ركوع
 أو غيره لم يكف) الستر
 بهذا التميمص (ظنره
 أو يشد وسطه) بضم الراء
 وفتح الميم والسبب في
 الاحسن حتى لا ترى عورته
 منه ولو رؤيت عورته
 من ذيله بأن كان في علو
 والرائ في سفله لم يضر ذلك
 وقد ذكره في الحرر ومعنى
 رؤيت عورته في القسمين
 كانت بحيث ترى ولو لم يفعل
 ما أمر به في القسم الأول
 وأحرم الصلاة هل تنقذ ثوبه
 بطله عند ترك ركوع أو غيره
 أو لا تنقذ أصلا وفي جهان
 أحصهما الأول وعليه يصح
 الاقتداء به قبل الركوع
 ويكتفي ستر موضع الجيب
 قبله (وله ستر بعضها يديه في
 الاصح) لحصول مقصود
 الستر والكلام في غير
 السوءة والثاني يقول بضمه
 لا يجد سارا ويكتفي بستر
 غيره قطعا وان ارتكب به
 حرمانه في الكفاية (فان
 وجد كافي سوائيه) أي
 قبله ودبره (تمين لهما)
 لانهما أفحش من غيرها
 وسببا سوائين لان
 انكشافهما يسو ما حبا
 (أو) كافي (احداها)

بينهما تعارض الغنيين والمعنى أنه يجب أن يستبرأ فيه وفيل دبره وفيل أيمه ماشاء وسواء الرجل والمرأة في السلتين ومنهم من حكى بدل الوجوب فيها الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فيما إلى غير السواين وفي الثانية (١٧٩) على الوجه الأول إلى الدبر وعلى الثاني إلى القبل لم تصح

صلاته كما يفهم من شرح المذهب وعلى الاستحباب نص (و) رابع القسوط (طهارة الحدث) فلو لم يكن متطهرا عند إحرامه لم تنقد صلاته وإن أحرم متطهرا (فان سبقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطان طهارته كما لو تعدم الحدث (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (يبني) بعد الطهارة على ما قبله منها لغرضه بالسبق بخلاف للمعدم ويلزمه أن يمسى في تقرب الزمان وتقليل الافعال ما أمكنه ومالا يستغنى عنه من الذهاب إلى الماء واستقائه ونحو ذلك فلا بأس به ويشترط أن لا يتكلم إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء وليس له بعد تطهره أن يعود إلى الوضع الذي كان يصلي فيه إن قدر على الصلوة أقرب منه الآن يكون اماما لم يستخلف أو مأموما بقصد فضل الجماعة فلها العود إليه كذا في الروضة كأصلها والراي في الامام اذا نظره المأمومون وفي التأموم اذا

(قوله وسواء الرجل والمرأة) وكذا الحنفي والراد قبله أثناء الرجال والنساء فان كني أحدهما قدس آله الرجال بحضرة النساء وعكسه والآخر وهذا يقتضي عدم التخير في الواضح فراجعوه ولو تعارض جمع فينبغي تقديم الحرمة ثم الرقعة ثم الحنفي الحريم الرقيق ثم الأمرد ثم الرجل ويقدم من يستبرأ جميع عورته ولو رجلا على من يستبرأ بعضها ويقدم الصلوة على الميت عليه ثم بعد فراغ الصلاة يكفنه بهكذا ذكره العلامة ابن قاسم (قوله متطهرا) ليس قيدا من حيث الحكم فافقد الطهورين ودائم الحدث في غير حدثه الدائم كذلك وانما فيه بعد لعل القول الآخر (قوله فان سبقه) وكذا لو أكره عليه أمالونسيه فبطل اتفاقا كما لو تعدم قلة شيخنا الزيادي كشيخنا الرمي وبناب الناسي وغيره على ما لا يتوقف على نية كالأذى والقرأة في غير الجنب وعلى قصد العادة ويندب لمن أحدث في الصلاة أن يأخذ بأفقه ليومهم الناس أنه رفع ثلث أيام الناس بالوقعية فيه وكذا كل من ارتكب ما يومه الوقعية فيمطدب ورد في ذلك (قوله) بقصد فضل الجماعة قال الاسنوي فالجماعة عندهم مطلقا والتفرد والامام للسخطف كذلك فتأمل (قوله) وتندر دفعه أي فيها والقافض في الثوب أيضا كإسائي وخرج بذلك نجاسة جافة ألقاها حالاً ورطبة وأتو به بهامان غير مرس ولا حمل فيها فلا تبطل نعم ان لم تنجس مسجدي لقاء الرطبة واتسع الوقت حرم القافضا وتبطل صلاته **﴿فرع﴾** يحرم تنجيس بدنه أو ثوبه في غير الصلاة بغير حاجة ويعني عن ذرق طير في فراش أو أرض ان عمت البلاء في بشرط عدم رطوبته في أحد الجانبين وعدم مكان خال منه وعدم تعدد وطئه ولا يلزمه التحفظ في مشيه ولا جلوسه ولا سجود فان تبين أنه واقف متلاعيا وجب التحول حالاً فان لم يجد مكانا خاليا منها بطلت صلاته قال شيخنا فراجعوه فان الوجه خلافه (قوله في الحال) قال شيخنا ومنه الفصل كنقطة بول وهو بجانب نهر فلا تبطل صلاته (قوله ربيع) ليس قيدا بل الحيوان ولو آدميا كذلك وتبطل بكشفه عورة نفسه مطلقا ولو سوا أو نسياناً أو بأكراهه غير أنه على كشفها وكذا لو أكرهه على الانحراف عن القبلة

(قول الشارح والمعنى أنه يجب إلى آخره) أي فالخلاف في الوجوب بل في الصحة أيضا (قول الشارح في السلتين) هما وجوب ما يكتفي السواين ووجوب ما يكتفي أحدهما وقوله فيها الضمير في قوله قبله فيها راجع للمسلتين (قول المتن سابق سبقه) هذا قد يخرج به تعدد إخراج إيقاعه لكن حكى المراقبون عن النص أنه لا يضر أي نفر يعا على القديم لأن طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثا آخر كان الحكم كذلك وكذا صححه في شرح المذهب نفر يعا على القديم لكن صحح في التحقيق البطلان نفر يعا عليه أيضا انتهى (قول الشارح كما لو تعدم) أي فانها تبطل قطعاً ولو كان ناسياً للصلاة وأما المنكره في البيان أنه على القولين قال الاسنوي وللتنجس أنه ان لم يحدث منه فعل كان أثق على امرأة أن يكون كالسابق وإن حدث منه فعل نقص قطعاً كالساحي (قول المتن وفي القديم يبنى) أي ولو كان أكبر **﴿تنبيه﴾** لوسيقه في الركوع وفرعنا على القديم قال الصيدلاني يعود إليه وقيل الامام فقال ان سبقه قبل الطمأنينة عاد إليه أو بعدها فالظاهر عدم العود إليه لأن ركوعه قد تم قال الرافعي بعد حكمه بذلك يجوز أن يجري كلام الصيدلاني على إطلاقه كي ينقل من الركوع إلى الركبن الذي بعده فان الانتقال واجب والله أعلم (قول الشارح كذا في الروضة كأصلها) يشير بهذا إلى شيء ذكره النووي في التحقيق بخلاف هذا قال الاسنوي الصواب وهو المذكور في التحقيق أن الجماعة عندهم مطلقاً يدخل التفرد والامام المستخلف

لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بأن يكون في الصف الأخير للاسائي في ذكره اقف وقوف المأموم فردا (ويجزيان) أي القولان (في كل منافض) أي منافع الصلاة (عرض) فيها (بلا تقصير) من الصلوة (وتندر دفعه في الحال) كان تنجس ثوباً أو بدنه واحتاج إلى غسله لعدم المعفو عما تنجس به فبطلت صلاته في الجديد ويعني في القديم على ما قبله منها (فان أمكن) الدفع في الحال (بأن كفته ريم

فستر في الحال) أو تنجس رداءه فألقاه في الحال (لم يطل) صلاته ويقتصر هذا العارض (وان قصر بأن فرغت مدة خف فيها) أي في الصلاة فاحتاج إلى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعاً لتقصيره حيث افتتحها وبقيت للمدة لانسعها (و) خامس الشروط (طهارة النجس) (١٨٠) في التوب والبدن والمكان) فلا تصح الصلاة مع النجس الذي لا يفي عنده في واحد

منها (ولو اشتبه طاهر ونجس) من توين أو بيتين (اجتهد) فيهما الصلاة قال في المهر كما في الأولى أي جوازاً أن قصر على طاهر يتيقن وجوباً أن لم يقدر عليه كما قال في شرح المنهب ومن القدرة عليه أن يقدر على ماء يفسل به أحدهما ولو صلى فيها ظنه الطاهر من التوين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح ذكره في شرح المنهب والتحقيق فلو اجتهد فغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح ذكره في الروضة كأصلها فيصلى في الآخر من غير إعادة كالأجتهاد الأولى ومقابل الأصح يصلى عرياناً وتلزمه إعادة ذكره في شرح المنهب ويقاس بالتوين فيما ذكره اليتان ويقال فيهما في مقابل الأصح يصلى في أحدهما ويبعد ولو اجتهد في التوين فلم يظهر له شيء صلى عرياناً ويجب إعادة ذكره في الروضة (ولو نجس بعض ثوب وبدن وجهه) ذلك البعض

لندرة الإكراه فيها بخلاف ما لو دفعه فأحرقه عنها وأضاقه كذلك أن عادها لافيهما (قوله وألقاه في الحال) أي على ما تقدم ومنه خروج الدم بنحو فحدث لم يوثق إلا بغيره في غير ذلك لا يطل بلد العنقرب بخلاف الحية (قوله على القولين) أي في الأول كالتقديم في الطهارة (قوله لتقصيره) ظاهر أنه افتتحها علماً بقصر المدة وقال السبكي وشيخنا الرمي إذا علم بانقضاء المدة قبل فراغها لم تنعقد من الابتداء وشمل ما ذكره ما لو كان واقفاً في ماء وهو كذلك لضروره الحكم بالحديث قبل التسليم وفارق دفع النجس حالاً فيما مر بأنه لم تهد صلاة مع حدث بلاعادة لعدم الإكراه من النقل المطلق بقدر لانسع المدة صح إكراهه على الأوجه لا مكان اقتضاه على قصر ماته منه (قوله والبدن) أي ولو داخل عينه أو أذنه أو أذنه (قوله مع النجس) أي وان جهله ويجب على من رآه علامه (قوله من توين أو بيتين) وكذا من بدنين كان تنجس بدن واحد من ثلاثة واشتبه في كل اثنين مع الثالث مافي اليتين أو التوين مما ذكره الشارح (قوله) على ماء يفسل به أحدهما) وإذا غسله بالاجتهاد فله الصلاة فيهما ولو مجموعين ولو خفيت النجاسة في مكان كبيت وجب غسل كل إنصافاً عرفاً والأفلا وله الصلاة في كل ولو بغير اجتهاد الأقدر موضع النجاسة ومن هذا يعلم أن الشك في النجاسة لا يضري صحة الصلاة ابتداءً ودواماً ومنه ما لو وضع يده مبتلة على محل مشكوك في نجاسته فلا يحكم بنجاسة يده ولا يترمه غسلها لأن يصبى بمحله ولو كان في أثناء الصلاة لم يطل بالأولى للشك بعد تحقق الانقضاء مافي شرح الروض من البطان في هذه وفي غيره من البطان فيما نقله رجله وهو في أثناء الصلاة على محل مشكوك في نجاسته معنى على البطان بالشك وتقدم ضعفه وأعاد شيخنا الرمي له فيها في نظر وإن واقع غير عليه نعم إن كان البطان لتردده في بطان بينه أو في بطان صلاته فهو ممكن مع النظر فيه لانهما هذا التردد كافي للشك في التقديم على الإمام وكافي للشك في حدثه وغير ذلك فراجع ذلك وحرره (قوله لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح) أي لأن الدليل هنا غير محقق للتغير وبهذا فارق وجوب تجديده في القبلة والأواني (قوله عمل بالاجتهاد الثاني) أي كافي القبلة وكافي في الأواني إذا غسل

(قول المتن لم يطل) أي بخلاف قال الإمام والقياس تخبر به على القولين انتهى ومدركه النظر إلى أن تلك المحظة من الصلاة وقد سبقه إلى ذلك العراقي شارح المنهب معللاً بما ذكرناه (قول المتن بطلت) رحمه السبكي على ما لو دخل طائفة الوقت فأنقطع بانقضاءها قبل الفراغ فالتجسس عدم الانقضاء انتهى وفيه نظر حيث أمكن التسليم في الصلاة قبل فراغ المدة (قول المتن وطهارة النجس) قال الرافعي النجاسة قسماً قسم لا يقع في مظنة العذر والعذر وقسم يقع فيهما أما الأول فذكر ما هنا الخوازم وأورد الأمر بالطهارة في اللباس والبدن والمكان والأمر بالشيء يغيب الله عن ضده والنهي في العبادات يقتضي الفساد ولو صلى بنجس لم يعلمه بطلت لأنه من باب خطاب الوضع بدليل تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقيل بغير الجاهل بالنجس نظر إلى أنه من قبيل الناهي بدليل تزعمه من البول ونحوه والجاهل بغيره خطاب التكليف وسأني هذه للسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط فقبل الفصل الآتي (قول المتن في التوب) لقوله تعالى ونيا بك فطهر وقوله يني في حديث الحنبل وإذا أوردت اغسلي عنك الدم ووصلى وقوله في حديث الأعرابي صبا عليه ذو يمين ماء الحديث الأول لا ثوب والثاني لا بدن والثالث للمكان (قول الشارح من توين) زاد الأسنوي أو بدنين وأما قصر الشارح على ذلك تبعاً للرافعي رحمه الله (قول المتن ولو نجس) يجوز فيه فتح الجيم وكسرهما

في جميع الثوب أو البدن (وجب غسل كل) تصح الصلاة في الأصل بقاء النجاسة مافي جزء منه (قوله) لا يغسل ولو أصاب شيء رطب بعض هذا الثوب لم يحكم بنجاسته لانه لا يثيق نجاسة موضع الإصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلاً وجهه موضعاً وجب غسل مقدمه فقط (فلو ظن) بالاجتهاد (طريقاً) منه النجس كالمك أو اليد (لم يكف بغسله) على الصحيح

لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد ومقابلة الذي في الحرر على الشرح يجعل الواحد باعتبار أجزائه كالعدد وفي الشرح لو أشبه مكان من بيت أو بساط لا يتحرى في الأصلح أي يلجئ جزئياً التحري كإعبار به في الرخصة وفي شرح (١٨١) للذهب لو أخبره فقاً بأن النجس هذا

الكم مثلاً يقبل قوله فيكني غسله (ولو غسل نصف نجس) كتب (ثم باقية فالأصح) أنه (ان) غسل مع باقيه مجاز (ه) من التسول أولاً (طهره) (وال) أي وإن لم يغسل الجوار (فغير المتص) بفتح الصاد يظهر والتب وهو الجوار ونجس للماء وهو وطرب بالنجس والثاني لا يظهر بذلك لأنه من الجوار مجاوره وهو من النصفين إلى آخر الثوب وانما يظهر بغسله دفعة واحدة ودفعاً بأن نجاسة الجوار لا تعدى إلى ما بعده كالسمن الجامد نجس منه ما حول النجاسة فقط (ولا يصح صلاة ملاق بض لباسه نجاسة وإن لم يتحرك بحركته) كطرف عمامته للتصل بنجاسة من غير حركة أو معها (ولا قابض طرف شيء) كحبل (على) نجس إن تحرك ذلك الشيء الكائن على النجس بحركته (وكذا إن لم يتحرك) بها (في الأصلح) لأنه حامل لتصل بنجاسة في السائل الأربع فكانه حامل لها ومقابل الأصلح في الرابسة ليس حاملاً

أعضائه بين الاجتهادين اذ ليس فيه نقض احتياطاً بخلافه فبطل أعضاءه من ماء الاجتهاد الأول في المياه وبرز الثوب الذي صلى فيه بالاجتهاد الأول هنا لم يجمع بين مقتضى الاجتهادين لانفصال الاجتهاد الأول من الثاني ولو لم يفسل أعضائه بين الاجتهادين وأصل هنا الثوب لم يصح صلاته لاجتماع مقتضى الاجتهادين عليه وبذلك عرف أن ما هنا مسأله في المياه فالفرق بينهما كافي كلام بعضهم غير مستقيم فتأمل (قوله لأن الواحد) أي حالة الحكم عليه بالنجاسة ولو شبه نصفين مثلاً لم يجز الاجتهاد فيهما لاحتال انقسام النجاسة فيهما فنقول بعضهم لو فصل كما جاز الاجتهاد يحمل على ما اذا علم عدم انقسامها ولا بتقيد الحكم فتأمل (قوله بالاجتهاد) وسيأتي الاحتراز عنه بقوله في شرح الذهب لو أخبره الخ (قوله ولو أشبه مكان من بيت أو بساط) أشار بذلك إلى أن قول المصنف فيما تقدم بعض ثوب أو بدن ليس فيه ما يجب غسله كإيضالكن إن ضاق عرفاً إلى آخر ما تقدم (قوله لم يجز التحري) أي في حره فهو بفتح أوله من الجوار لا ينضم من الأجزاء كما قاله الأسنوي قال شيخنا والحرمة من حيث العمل بالاجتهاد لا من حيث ذاته فراجع (قوله ولو غسل) أي بالصبي في غير إحاطة أما بالصب فيها فلا يظهر إلا بصل كدفعه كما قاله شيخنا الرملي لأن ما لم يفسل منه ملاق للماء القليل في الإحاطة مع عدم الشقة وبهذا فرق غسل الأثناء بالنجس ثم إن غسل النصف الثاني مع مجاوره الذي هو للنصف في الإحاطة حاز لقدماء كرقائل (قوله نصف نجس) أي متنجس كله بيقين أو بضعه وأشبهه لكن في نجاسة الماء إذا غسل بعضه في إحاطة بالصب بالخلاف السابق في النجس بالشك (قوله فغير المتص) أي جانباه وهما غير الجوارح (قوله لا تعدى إلى ما بعده) أي من بقية الثوب للتسول فالوقوع في مانع أو ماء قليل نجسه أو مسه أمدح رطوبة تنجس مامسه به (قوله بعض لباسه) وهكذا محموله وبذنه (قوله وإن لم يتحرك بحركته) وفارق صحة السجود على ما لم يتحرك بحركته بأن المتعب هنا الاتصال بالنجس وهناك كون السجود على قرار (قوله ولا قابض) أي حامل ولو بلا قبض كوضعه على

(قول الشارح لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد) بل فصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضاً لاحتال أن تكون النجاسة على موضع الشق نعم إن كان صورة المسألة إصابة النجاسة لموضع متميز كالكم ثم عرض اشتباهه بالكم الآخر فيها يجوز الاجتهاد بعد فصل أحد الكمين (قول الشارح وفي الشرح إلى آخره) موقع هذا الكلام عاقبه التعرض للبيت البساط (قول المتن ولا تصح صلاة ملاق) قال في الرخصة ولو صلى في موضع نجس لم يفسد فيه مثلاً تعارض ستر الموعر وتغطية الحبل قلع ثوبه صلى على رايانا ولا إعادة على أظهر القولين والثاني يصلي على النجاسة وبعدها تنهى وعادة الأسنوي هنا لو نجس في موضع نجس وجب عليه أن يصلي ويتحامل قدر الممكن ولا يجوز أن يضع وجهه على الأرض بل ينحني إلى السجود إلى القدر الذي لو زاد عليه أصاب النجاسة ثم بعيد كذا في شرح المذهب تنهى (قول المتن بعض لباسه) يفهم حكم البدن الأولى (قول المتن وإن لم يتحرك بحركته) أي لأنه مدد ومن لباسه فصار كذيل قبضة الطويل الذي لا يرتفع بارتفاعه فإنه لا تصح الصلاة مع تنجس الذيل المذكور واستشكل السبكي ذلك بصحة السجود عليه قال وهو يحتاج إلى دليل (قول المتن ولا قابض طرف شيء إلى آخره) مثل القبض الشديد في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الأسنوي ولو كان طرف الحبل ملق على ساجور ركبا ومشدود بالساجور وهو الخشبة التي تجعل في عنق السكاب فوجهان مرتبان على مسأله السكاب وأولى بالصحة لأن بين السكاب وطرف الحبل واسطو ولو كان طرف الحبل على موضع طاهر من حمار عليه نجاسة فقل الخلاف في الساجور وأولى بالصحة لأن الساجور قد يعد من أنواع الحبل وأجزاء ذكره الرافعي وصح في أصل الرخصة البطلان في السليتين

لأطراف المتصل بالنجاسة بخلاف طرف العمامة المتصل بها لأنه من ملبوسه (فالوجه) أي طرف الشيء الكائن على نجس (تحت رجليه) صلاته (مطلقاً) أي سواء تحرك بحركته أم لا

عائقه ولو انصل نحو الحبل بطاهر متصل بنجس كأن كان على ساجو ركب وهو ما يجعل في عنقه وأعلى ظهره دابة بها نجس في محل آخر أعلى محل طاهر من سفينة فيها نجس فإن لم يكن مشدودا به لم يضر مطلقا والا بطلت نعم ان لم تنجر السفينة بجزء أي الحبل أو الشخص بأن لم يكن فيها معا أو في أحدهما فو تنجر بها عرفا في بر أو بحر لا يظن ولو حمل طرف حبل مربوط بوتر مربوط بمحبل سفينة فيها نجس متصل به فينتجه أن كان بين الحبلين ربط بطلت والأفلا فراجعه (فرع) لو جلس على محل نجس لزمه أن يصلي فيه بالإيماء وينخفض في سجوده إلى حبل أو زادلس النجس وتزعمه الإعادة نعم ان كان معه ما يفرش على النجس ولو سار عورته فرشه عليه وجوبه ولو صلى على ما يلو بمحضرة من يحرم نظره ويجب عليهم غض بصرهم ولا إعادة عليه كإسره (قوله ولا يضر الخ) نعم يكره أن يقرب منه بحيث يمد يده إلى عرقا ومثل صدره ظهره وبقيته بدنه من سائر جهاته ولو قال يحاذي شيئا من بدنه أو ملبوسه شمل ذلك (قوله ولو وصل) أي الكف المختار العائد العالم أو غير معصوم خلا فالن حذر لأنه معصوم على نفسه كما سري التيمم (قوله واحتياجه) بنحو خلل في العضو أو مبيع تيمم (قوله لفقد الطاهر) أي لعدم القدرة عليه في محل يجب طلب للمانة في التيمم في وقت ارادة الوصل ولا عبرة بوجوده بعده كالأعبرة بوجود عظم الأدي ولو حر بيالته ممنوع من الوصل به مطلقا لا سترامه (قوله الصالح للوصل) أي وليس النجس أصلح منه ولا كظم كب لقول أهل الخبرة أنه أوفق العظام لعظم الأدي فقال الأسنوي أنه يضر فيه واقفه شيخنا كالخطيب وخالفهم شيخنا الرمي (قوله فعذور) أي فيعطى حكم الطاهر مطلقا فلا يظن صلاة حامله ولا يتنجس مانع به ولا جامد مع رطوبة وإن لم يكن لحما أو جلدا كإسائي ومثل هذا ما لعله غير مكلف كصبي ومكره ولا يلزمه زعمه كإسائه (قوله وليس عليه زعمه إذا وجد الطاهر) وهو للتعديل بحرم أن يخيف منه ضرر كما يأتي (قوله أي وجدته) يعني إذا كان الطاهر الصالح موجودا مقدور عليه فإتقدم وقت الوصل بالنجس وإن فقدته بعده (قوله وجب عليه) ولو حاضرا ولو بدل الوصل وأحسن لكن صدافاقته زعم ذلك النجس ومثله المحترم سواء أكتفى لمحو جلداتيهما أو لا لكن مع أمن الضرر لأن حكم التعدي مستمر عليه وبذلك تفرق مافي التهمة لأنه إذا امتنع من زعمه بنفسه زعمه لما كفره عليه يؤخذ من العلة المذكورة وجوب النزاع على الكافر إذا أسلم دون المكره كالتيمم (قوله والاصح) أي عند خوف

قلت فرض الإرشاد السئلة بمالو شطرف الحبل بالساجور أو الحمار فأفهم أن الالتقاء بخلافه قال شارحه وقول الحاوي لا ساجور ركب أي لا حبل لقي ساجور ركب فلا يظن ينال صورة الشدة والراجح فيها البطان وحمله على ملاقاته بدون شدة خلاف الظاهر انتهى وهو يخالف كلام الأسنوي وقوله الكائن على النجس أي بالمضطر تحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا أن لم يتحرك بحركته أي قياسا على مسئلة طرف العامة (قول الشارح لعدم الحل) فأشبهه بالوصل على سباط طرفه متنجس أو تحت البساط نجاسة (قول المتن يحاذي صدره) الخلاف جاريا يحاذي شيئا من بدنه كإسائه أصل الرضة سواء الركوع وغيره وهو يومه جريانه في الألى والجواب قال الأسنوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري أنه يكره استقبال الجدار النجس أو التنجس (قول المتن ولو وصل عظمه الخ) حكم الوشم كالوصل وكذا لو غلط جرحه بنحو نجس ونحوه ولو وصل جوفه محرم نجس أو غيره ولو لمكرها وجب عليه أن يتقاه (قول الشارح فضية مافي التهمة الخ) فإن قلت ياتر إذن اتحاد الشقين قلت قد يفرق بأنه على هذا يحتمل أن يكتفى بأى ضرر وإن لم يترق إلى مبيع التيمم أو يقال قوله الآتي قيل وإن خاف لا يأتى هنا فافترق (تنبيه) لو كان الوصل بالنجس أسرع انجبرا من الطاهر فيحتمل أن يكون ذلك عنرا (قول الشارح وهو ما يبيع التيمم) منه بطء البرء (قول الشارح رعاية لخوف الضرر) أي ولأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف الضرر كما كل الميتة كذا قالوه ولكأن

لعدم الحل له (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح) لعدم ملاقاته له والثاني يقول المحاذي من مكان صلته فتعتبر طهارته (ولو وصل عظمه) لا تسكاره واحتياجه إلى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (فمذخور) في ذلك فتصح صلاته معه وليس عليه زعمه إذا وجد الطاهر كإسائه وضلها فضية مافي التهمة أنه يجب زعمه أن لم يخف منه ضررا (والا) أي وإن يفقد الطاهر أي وجدته (وجب) عليه (زعمه) أي النجس (إن لم يخف) من زعمه (ضررا ظاهرا) وهو ما يبيع التيمم كتلف عضو فلا تصح صلاته معه (قيل وخاف) ذلك وجب عليه زعمه أيضا لتعدي بوصله والاصح عدم الوجوب رعاية لخوف الضرر (فإن مات) من وجب عليه النزاع قبله (لم ينعز

الضرر عدم الوجب قال شيخنا بل يحرم النزع كافي البتة الآتي (قوله أي لم يجب النزع كافي المحرم) ولو قال لم يجز النزع كما هو مفاد عبارة المصنف وافق العتمد وكان أولى من جملة على عبارة المحرم ونصح الصلاة عليه وغسله وإن لم يكن جسدا ولا لحا (قوله لتلايق الخ) هذه كلمة الرجوح ونظروا فيها بأن الأجزاء يوم القيامة ترد إلى أمحائها وأوجب بأن الرادلي ملائكة الله في القبر والمراد أول أحوال قدومه على الله (فرع) كل ما مر من أحكام الوصل يجري في الوشم وخياطة الجرح يحيط نجس والتداوي بنحوه من نجس فيحرم فعله على مكثت مختار عامد عالم بالتحريم بغير عنر ولو خافا ورققا وتجب إزالته عليه مع علم الخوف ولا تصح صلاته معه ونجس الما لا ماء مالم يكن جسدا ولو رقيقا وجب على من أكل حراما أو شربه كخمر قال شيخنا ولو لعذر كما كراه أن يتقاه مع عدم خوف الضرر نعم صلاته معه صحيحة لانه في معدن النجاسة بخلاف نحو الوصل كما مر ويحرم استعمال شيء من أجزاء الأذى ولو مهدرا كما مر وأما الحضاب وصنع نحو الشر والتنقش ونظير نحو الأصابع وتعمير الوجه وتجميل الشعر فحرام بالنجس مطلقا وكذا السواد اللحية الرجل الحار لارباب العدو وكذا بغير السواد يمنع منه تحليل والأقبح جز لكن مع الكراهة في الحلية ومع التدب بنحو الحناء في نحو يدا المرأة ولحية رجل ويحرم أخذ شعور نحو اللحية والحواجب ووشر الإنسان أي تزيينها بنحو البردو يكره تف الشب ولومن لحية رجل وأخذ شعر الحد والرقبة وقص اللحية ويجوز عجن نحو سرجين ولورط البارض والأفيعرم وكما حرم فعله نجس إزالته فوراً (قوله) يعني عن محل استجماره) وكذا عما يلاقي من البدن والثوب غالباً بعدة ولو يركوب أو جالس ولا يضر عرق المحل وسيلانه إذا جاوز صفحة أو حشفة فيجب إزالته الجميع وعلى هذا يحمل التنافض في الروضة وغيرها (قوله في صلاته) بخلاف غيرها كتنجس مانع أو ماء قليل وقع فيه نجس قال شيخنا ومقتضى هذا علم العفو في الطواف والوجه خلافه (قوله ولو حمل مستجمرا بطلت) وكذا لو حمل حمله وكالحمل القبض على ثوب أو يده أو عكسه وكالمستجمر كل ذي نجاسة ولو معفو عنها كحيوان متنجس النفذ وصي شوب أو بدنه نجس أو غير متنجس وبضة استحالة ما وعقدوا استحالة باطنه فخر أو ميتة ومذكاة ولومن نحو سلك ومنه وصل عظمه بنجس قاله شيخنا وهو يشمل مالوكا لعذر أو أكنسى جسدا أو لحا وفي عمومهم وقفة فراجع ومنه ما خبر بسرجين عند شيخنا الرمي وخالفه العلامة الخطيب قال بعضهم ومنه ما وقفت فيه ميتة لادم لها سائل وفيه نظرا لانه باق على طهارته الآن يحمل على مالوكه وهي فيه فراجع (فرع) يحرم انغماس مستجمر في نحو ماء قليل لتنجسه به وذلك فارق غمس نحو الذباب ونحرم الجماعة مع استجمار أحد الزوجين وزوجه منعه وأجازه بعضهم لنحو مسافر اه (قوله وطين الشارع) وكذا ماؤه والمراد به محل المرور (قوله التيقن نجاسته) ولو تخبر عدل ما لم تميز عين النجاسة والأفلا يعني عنها وشملت نجاسة الطين مالوكا كانت من مغلطا ولومن دمه وهو كذلك (قوله يعني منه) أي في الصلاة ونحوها كما قاله شيخنا الرمي في هذا وجميع العفوات الآتية وخرج به نحو الأكل والشرب والماء القليل والسابع ودخول المسجد وتلو بته فلا يعني في شيء من ذلك وقال ابن حجر ينبغي العفو عما يبق الاحتراز فيه من ذلك كإخراج مانع من ظرف ويجري ذلك في جميع ما يأتي وسواء أصابه الطين المذكور من شارع أو من شخص أصابه أو من محل اتقل إليه ولومن نحو كلب انتفض كمال إليه شيخنا آخر أو لا يكلف التحرز في مروره

تقول بشكل عليه منع المظر العاصي منها فلتشترط التوبة (قول الشارع لعدم الحاجة إلى آخره) هذا التعليل اقتصر عليه المذهب وشرحه وذكر الرافعي تعليلا آخر وهو أن في النزع مثله وهتك الحرمات البتة قال وقضية هذا التعليل حرمة النزع كما أن قضية الأول الجواز (قول المتن مستجمرا) مثله ما لو حمل شخصا عليه نجاسة معفو عنها أو طيرا متنجسا النفذ قال في شرح الإرشاد أو ما فيه نجاسة لادم لها سائل وإن لم يصرحوا به

منه أي لم يجب النزع كافي المحرم (على الصحيح) لعدم الحاجة إليه بزوال التكليف والثاني يجب النزع لتلايق الله تعالى حاملا لنجاسة تصدى بحملها وسواء في وجوب النزع في الحياة أو الموت أكنسى العظم اللحم أم لم يكنه وقيل إن أكنسه لا يجب نزع (ويصلي عن محل استجماره) في صلاته رخصة (ولو حمل مستجمرا) في الصلاة (بطلت في الأصح) إذا جازع إلى حمله فيها والثاني لا يثبت للعفو عن محل الاستجمار (وطين الشارع التيقن نجاسته يعني منه)

زمن الصيف ويعني في
الذييل والرجل عمالاً يعني
عنه في السك واليد وما
لا يتعنر الاحتراز عنه غالباً
لا يعني عنه وما ظن نجاسته
لغلبتها فيه قولاً الأصل
والظاهر أظهرهما طهارته
عملاً بالأصل ومالم يظن
نجاسته لا بأس به (و)
يعني (عن قليل دم
البراغيث وونيم الذباب) أي
روته في الثوب والبدن
(والاصح لا يعني عن
كثيره) لكثرة (ولا عن
قليل) منه (انشر بعرق
لجأزته محله) (وتعرف
الكثرة) والقلّة (بالعادة)
وتختلف باختلاف الأوقات
والأما كن فيجهد المصل
في ذلك فإن شك في شيء
أقليل هو أم كثير فله حكم
القليل في ترجح احتمالي
الامام والثاني أحوط
(قلت الأصح عند المحققين
العفو مطلقاً والله أعلم)
لعموم البلوى بذلك وقوة
كلام الرافعي في التشرح
نطقي تصحيح العفو في
كثير دم البراغيث كما
صححني أصل الروضة وهو
مقيد بالأس لما قال في
التحقيق لو حمل ثوب
براغيث أو صلى عليه ان
كثرت ضرراً وافلاً في
الاصح ويقاس بذلك

عنه ولا العدول إلى مكان خال منه (قوله عما يتعنر) أي عن الثوب الذي يشق الاحتراز عنه وهو الما ينسب
صاحبه إلى سقطه أو كبره أو قلة تحفظ (قوله ويختلف) أي العفو في الطين المذكور ويعني في حق الأعمى
الما يعني في حق البصير (فرع) مياه اليازيب والسقوف ونحوها محكوم بإفائها وأقبح ابن الصلاح
بطهارة أو قلة تبسط على الخيطان المعبون بالرماد النجس فراجع (قوله يعني) أي في الصلاة فقط
أو فيها وغيرهما عام على مامر (قوله عن قليل دم البراغيث) ومثله فضلات الانفساء سائلة قال شيخ
شيخنا عميرة ومثله بول الخفاش كما في شرح شيخنا أوجع العلابة ابن قاسم المنع عن كثيره أيضاً قال وذرقة
كبيرة وقال تبعالان حجر وكذا سائر الطيور ويعني عن ذرقها وبولها ولو في غير الصلاة على نحو بدن
أو ثوب قليلاً أو كثير طيباً أو جافاً ليلاً أو نهاراً لمنشقة الاحتراز عنها فراجع مع ما ذكره في ذرق الطيور في
للساجدة ناصح في محافلته ثامر عن شيخنا الرمي من عدم العفو مطلقاً في غير نحو الصلاة والعفو مطلقاً
فيها فالوجه حمل ما هنا على ما قاله فتأمل وحرر (قوله وونيم الذباب) هو رونه وهو عطف على دم
البراغيث والرد القليل عند الرافعي وبوله كذلك ان كان لبول أو لعلم بتعيينه بالمول في الطيور ان وجد
والأقل شاهد عدمه والذباب مفرد على الاصح وجمعه ذبان وأذبة كغراب وغربان وأغربة (قوله
في الثوب والبدن) سواء الحاف والرب بعرق أو غيره ولا يخرج من العفو ملاقاته لأجنبي يشق
الاحتراز عنه كما موضه أو غسل أو ماساقت من نحو أكل أو شرب أو باقى أو ما حلق أو دهن ريشة ففصادة
وغير ذلك (قوله ثم تنجها) يقيدان دم البراغيث من التلويح لاسان الزوث فراجع (قوله وهو مقيد باللبس)
أي العفو المذكور في دم البراغيث وونيم الذباب مقيد باللبس في الصلاة فقط كما مر والرد باللبس المحتاج
اليه ولولا لتجمل وقيد بالكثير للعفو عن القليل ولو غير اللبس كما مر (قوله العفو مطلقاً) أي كثيراً كان
أو قليلاً لكن في اللبس في الصلاة على مامر عن شيخنا الرمي ومحل العفو مالم يختلط بأجنبي لا يشق فيها ومالم

(قول الشارح وما ظن نجاسته إلى آخره) قال في التحقيق وغلطوا من ادعى طرد القولين في كل أسهل
وظاهر فقد نجزم بظاهر كاليئة والحجر ومسئلة الظبية أو بالأصل كن ظن طهارة أو حداً أو أنه صلى أو بما
(قول المتن وقليل دم البراغيث إلى آخره) وكذا القمل والبق وغيرهما على نفسه سائلاً بول الخفاش
لأنه تم به البلوى (فائدة) البراغيث مفردة بعروث بانهم والفتح قليل والذباب مفرد يجمع على
ذبان وأذبة كغراب وأغربة وغربان ولا يقال ذبابة قاله ابن سيده والازهرى قال الجوهرى الذباب
معروف الواحدة ذبابة ولا يقال ذبابة بنون في آخره وجمع القمل أذبة والكثرة ذبان كغراب وأغربة وغربان
انتهى (قول الشارح لجأزته محله) هذا التعليل موجود في محل النجس أو ذائق وقد قال الرافعي فيه
بالعفو فالأحسن ما قاله غيره من التعليل بعدم محوم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الاسنوي وكان
الشارح لم يرض ذلك حيث علل العفو الآتي بعموم البلوى وعلله الأسنوي بأن الثالب في هذا
عسر الاحتراز فألقى غير الثالب منه بالغالب كالتقصير في السفر (قول المتن بالعادة) أي ما يقع التلويح
به غالباً ويعسر الاحتراز عنه قليل وان زاد فكثير لأن أصل العفو ثبت لمنشقة الاحتراز فينظر أيضاً في العرف
اليه قاله الرافعي (قول الشارح فله حكم القليل) لأن الأصل العفو إلا عند تحقق الكثرة قاله الرافعي (قول المتن
مطلقاً) هو شامل للكثير المنفرد بعرق بل وللحديث الحاصل بالقتل ولكن الاصح خلافه في الثاني كما
في التحقيق وغيره (قول الشارح في التشرح) أي التشرح الكبير (قول الشارح كما صححه) أي النبوى
(قول الشارح وهو مقيد باللبس) قيداً أيضاً بعدم القتل كمن في متن الارشاد ونقله الاسنوي عن التحقيق
وشرح المذهب (قول الشارح دم البراغيث الخ) لعل هذا ما ذكره كونه نوطقة لعني التشبيه الآتي (قول الشارح
بسكونها) والفتح لغة

مافيه وونيم دم البراغيث شحات تصها من بدن الانسان ثم عجزوا وليس لها دية في نفسها ذكره الامام وغيره (ودم
البراغيث) بفتح اللام مع ثمة بسكونها وهي خراج صغير (كالبراغيث) أي كدمها فيعني عن قليله فقط على تصحيح المجرر سواء أخرج

بنفسه أم عصره (وقيل ان عصره فلا) يعني لانه مستغنى عنه وصحح في أصل الروضة الغفوع كثيره وعن العصور ولم يقيد بالقبيل كما قيده به في شرح المهذب كالرافي وظاهر التهاج تصحيح الغفوع الكثير العصور وغيره (والداميل والفرج) أى الجراحات (وموضع الفصد والحجامة قبيل كالبريات) فيعني عن دمها قليله وكثيره على ماسبق (والاصح) (١٨٥) ليست مثلها لانه لاكثر كثرتها

يقال في دمها في جزئياته (ان كان مثله يدموم غالبا فكل استحضاه) أى كدمها فيحنط له كما قال في الشرح الصغير بازالة ما أصاب منه وعصب محل جرحه عند ارادة الصلاة نظير ما تقدم في المستحضاه ويعني عما يستصحب منه بعد الاحتياط في الصلاة كما ذكره الرافى في المستحضاه هنا (والأى) وان لم يكن كذلك بأن كان مثله لا يدموم غالبا (فكدم الاجنبى فلا يعنى) أى دم الاجنبى كثيرا كان أو قليلا لانه لا يشق الاحتراز عنه (وقيل يعنى عن قليله) للسماح فيه فيكون حكم ذلك الدم الذى لا يدموم مثله غالبا كذلك ففيه عدم الغفوم فى الاحتياط فى الذى يدموم مثله غالبا عدم الغفوا أيضا وما يعنى بعده ضرورى لاختلاف فيه قلت الاصح انها كالبريات والظاهر الغفوع قليل دم الاجنبى من انسان وغيره (واقدم أعلم) قال فى شرح المهذب وقيد صاحب البيان بغير دم الكلب والخنزير وما تولد

يكن كثيرا بفعله أو بفعل غيره ولو غير مكاف بأمره ورضاه قصد افهم كما قتله في نو به أو بدنه لا في نحو نوم (قوله عن الكثير العصور) هو خلاف العمدة (قوله أى الجراحات) تفسير للقروح وللاستكرامع ما بأتى (قوله وكثيره) لعله على الوجه المرجوح (قوله في جزئياته) أى بالنظر لكل دمل على انفراد (قوله) ثم فى الاحتياط (الخ) أشار بذلك الى الرد على الاستوى حيث قال لاختلاف فى عدم الغفوع ما يدموم منها (قوله والظاهر الغفوم) أى فى الصلاة فقط على ماسر (قوله عن قليل دم الاجنبى) أى ما يمكن من مغفل ولم يحنط بأجنبى ولم يتضمخ به عينا كما نقله شيخنا فى شرحه عن افتاء والده وصرح كلام ابن حجر الغفوع التضمخ به أيضا الآن يتضمخ به فى الصلاة فقط بل وهو ظاهر ومثل ذلك التضمخ بالابدر كالتطير ونحوه من الغفوات والمراد بالاجنبى ما يدموم غيره ودم نفسه اذا جاوز محل سيلانه غالبا واشتغل عن محله ولومن العضوالبه أومن عضوه لعضوه الآخر وشمل الغفوم ما كان متفرقا ولو جمع صار كثيرا عرفا وهو كذلك للتوسع فى الدم وفارق بذلك ما لا يدركه الطرف كما مر فى محله (قوله كالدمل) أى دم البريات فى نخاسته (قوله فى جميع ما ذكره) أى فيعني عن قليله وكثيره بشرطه السابق من عدم الغفوع عند اختلاطه بأجنبى

(قول المتن وقيل ان عصره) معطوف على قوله كالبراغيث (قول الشارح وصحح) أى النوى (قول الشارح كما قيده الخ) وكذا فى التحقيق وعليه معنى الارشاد وهو المعتمد قال الاستوى صرح فى شرح المهذب بأن الوجين فى المصر محلها عند القامة قال يعنى فى شرح المهذب والوجان كالوجين السابتين فى دم القامة ونحوها ذاتا فى بدنه أو ثوبه قال الاستوى والذى قاله جميعه يقتضى ان العصور القليل لا يعنى عنه جزما وان الحكم فى دم المقتول من نحو القمل كذلك وبصرح ابن الرفعة وحينئذ فيكون العصر هنا نظير القمل هناك فاذا خرج بلا عصر واقتل وكان قليلا يعنى عنه جزما وكذا ان كثر فى الاصح وان خرج بعصر واقتل فإن كثر لم يفت عنه وان قل عن غنى فى الاصح قال وعبرة الكتاب تشعر بأن الاصح قال بالغفوم عن دم البراغيث وان كان كثيرا مع العصور وليس كذلك اه (قول الشارح كالرافى) أى فى الشرح الكبير (قول الشارح وظاهر التهاج الخ) أى فى قوله وقيل ان عصره فلا (قول المتن قيل كالبريات) أى لانها وان لم تكن غالبية فليست بنادرة فاذا وجدت الداميل دامت (قول المتن والاصح ان كان مثله الخ) قال الاستوى تعبير المهرر والكتاب يقتضى جريان الخلاف فى يدموم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحضاه بلا شك كما تقدم فى الحظ وصرح به فى التحقيق هنا وشرح المهذب قال فى الوجيز ولطخت الداميل والفصدان دام غالبا فكدم الاستحضاه والا فى الحاقها بالبريات تردد اه قلت يمكن حمل ما فى الكتاب على ما يدموم مثله غالبا وليس سيلانه دائما الذى فى هذه الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فان تصحيح المصنف الغفوم كما سياتى لا فرق فيه بين ما يدموم وما لا يدموم (قول المتن والاصح) مقابل قوله قيل كالبريات يعنى (قول المتن) فكدم الاجنبى) أى لان البريات أعم وجودا منها وأغلب لكن سلف فى التيمم ان الشارح حمله على المنتقم بقرينة التشبيه بدم الاجنبى (قول الشارح ففيه عدم الغفوم فى الاحتياط الخ) غرض من هذا أن يوضح وجه اشتمال التشبيهين المذكورين فى المتن على عدم الغفوم كضخ بذلك وجه مقابله (قول الشارح فى الاحتياط الخ) توجيه لجريان الخلاف فيما يدموم غالبا بأن القول بالاحتياط معناه عدم الغفوم والا لم يجب الاحتياط (قول المتن قلت الاصح الخ) هذا تصحيح لقوله فيما تقدم قيل كالبريات (قول المتن والظاهر الغفوع قليل الخ) لو تلطخ به عمدا فالظاهر عدم الغفوم عن ذلك قال فى التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد

لانه أصلهما (وكذا ماء الترمج والتنفط الذي له ريح) كالتمج في نجاسته وما ذكر فيه (وكذا بلا ريح في الاظهر) لتحلله بسله والثاني هو طاهر كالعرق (قلت للذهب طهارته والله اعلم) أي انه طاهر قطعاً كما حكاه الرافي (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه (لم يملك) ثم علمه في نوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجديد) لأن ما أتى به غير معتد به لفوات شرطه والقديم لا يجب القضاء لغيره بالجهل (وان علم بالنجس ثم نسى) قضى ثم تذكر (وجب) القضاء (على للذهب) أي وجب قطعاً الاعادة لتفريطه بترك التطهير والطريق الثاني في وجوبه الذولان لغيره بالنسيان والمراد القضاء الاعادة في الوقت أو بعده ونجب اعادة كل صلاة يتيقن مصاحبة النجس لها بخلاف ما احتل حدوده بعدها فلا تجب اعادتها لكن يستحب كما قاله في شرح المذهب

فصل في (تبطل) الصلاة

ومنه رطوبة النافذ عند شيقنا الرمي كدمه وريقه وخالفه ابن حجر لانه ضروري ومن عدم العفو عن الكثير بفعله كعصر الدمل أو محل النفوذ والحجم أو حرك الدمل لنحو وضوءه عليه ولو مكرها على ذلك أو بفعل غيره بأمره أو رضاه وليس من الفعل بخر الدمل بنحو آبرة كما قاله شيخنا في فرع في البلغم الخارج من غير اللثة لماهر والخارج منها نجس ولا يفي عنه الا عن فهم من ابتلى به يعني عن الخارج من فهم التام ان كان من اللثة بقينا مطلقاً ولو في نوبه وبدنه للشفة بكثرته فان لم يكن من معدته يقينا فهو طاهر في تنبيه في متى أريد غسل نجس معفو عنه كطين الشارع وجب فيه ما في غيره ومنه التسليم والتراب في نحو كلب فهم قدم في النجاسة عن العلامة ابن قاسم أنه لو غسل نوبه فعدم براغيث لاجل تنظيفه من الوسخ لم يضر بقاء لون النصفه ولا يضر اختلاطه بما الفسل فراجع (قوله وجب قطعاً) حمل الذهب على طريق القطع لقراءة المصنوع عن الاظهر اليه وليوافق ما في شرح المذهب من تصحيحه وليس في الرضوخ ولا أصلها ترجيح لواحد من الطريقين (قوله لفوات الشرط) هو أدنى من تحليل شيخ الاسلام بالتفريط اذ لا تفريط مع عدم العلم اصالة ولا يلزم على التفريط من وجوب القضاء فوراً بعد الوقت مع أنه على التراخي وذكر الشارع التفريط في الثانية لاجل طريق القطع فيها وعليه فالقضاء فيها على الفور وقيل على التراخي (قوله بخلاف ما احتل الخ) أي فلا يجب قضاؤه وهو يشمل ما راجع إليه أمر جسيماً أو استواء وهو المتمد نظراً للتخفيف على وزن من شك بصلاته في ترك فرض نعم قدم من غير علمه فوات أنه يقضى ما لم يتحقق فله منها وهو المتمد وقد يفرق بأن نافذ وجد الفعل يقينا فلا يرجع القضاء مع الشك في الصحة قيل وفيه نظر لأن الشك ليس في الفعل وعدمه اذ لا جامع حيثئذ وإنما الشك في أنه هل عليه شيء من الصلوات وتقدم أنه لا يلزمه في هذه قضاء وما هنا من هذه فتأمل قال بعضهم وفي الأول بعد ولله عمل قول القاضي بوجوب القضاء اه في فرع في لو مات قبل علمه بوجوب القضاء وقبل تمكنه منه في وسع الله ان يعفو عنه لغيره حالة الفعل ولا ينافيه الحكم عليه بالتفريط في امراته لثرت القضاء عليه في ذمته ويجب اعلام من على بدنه نجاسة كامر وان لم يعلمها ويجب قبول خبره بتسل فيها وفي نحو كشف عورة وكل مبطل فيلزمه الاعادة الا في كلام قليل مبطل ويجب تعليم من رأى بمثل عبادة قرأى مقلده عينا ان لم يكن ثم غيره وله أخذ الاجرة عليه ان قول بل ولا يلزمه مع عدم بذلها ولم القادر عليها بذلها وحمل الوجوب مع سلامة الماقية

فصل في بقية شرط الصلاة في التي هي اللوانع وتسمى شروطاً باعتبار عدمها كإني الطهارة من الحدث والنجس كامر (قوله تبطل) ويرادفه تفسد لأن الباطل والفاسد يندنا سواء قال النووي الا في أربع مسائل الفسك والمارية والكتابة والخلع واعترضه الاسنوي بأن غير هذه الأربعة مشتملة كالمهية والاجابة

نصريحاً بخالفته ولا موافقته قال الاسنوي قد وافقه الشيخ نصراً في فتاويه القصور قال أعني الاسنوي وما يفي عنه البلغم إذا أكثر كاسبق في النجاسات (قول الشارع لانه أصلها) عبارة الاسنوي لانه ما دمان مستحيلان الى متن وقصاد (قول الشارع كالمدم في نجاسته) قياساً على النجس والصديد (قول الشارع وكذا بالاربع) قال في التحقيق وشرح المذهب وحيث نجاسته فيكون حكمه حكم البثورات لادم القروح (قول الشارع أي انه طاهر قطعاً) يريد ان الذهب غير به عن طريقة القطع وما قبل ذلك من الاظهر ومقابل على طريقة الخلاف (قول الشارع لغيره بالجهل) ولحديث الثعل (قول المتن وجب على الذهب) في فرع في لو أرباني نوب شخص نجاسة لاجله ما وجب علينا اعلامه لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على الصياني بل هو كزوال الفساد قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قول الشارع لكن يستحب) يؤخرف من هذا أنه يستحب للإنسان اعادة الصلاة التي يترك في أنها عليه فصل تبطل

القرآن والذكر والدعاء على ماسياتي (بحرفين) أفعها أولاً ونحوهم وعن (أوحرف مفهم) نخوف من الوفاة (وكذا مدة بعد حرف في الاصح) لانها ألف أو أو أو ياء والثاني قال انها لانعد حرفاً وهذا كله يسير فبالسكبر من باب أولى والاصل في ذلك حديث مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنحاة (والاصح ان التنضح والضحك والبكاء والابتن والتفخ ان ظهر به) أي بكل ما ذكر (حرفان) بطلت والا فلا تبطل هو الثاني لا تبطل به مطلقاً لانه ليس من جنس الكلام (ويصنف يسير الكلام ان سبق لسانه اليه أو نسي الصلاة) أي نسي أنه فيها (أو جهل تحريمه) فيها (ان قرب عهده بالاسلام) بخلاف بعد العهد به لتقصيره بترك التعلم (لاكثره) فانه لا يسير فيه في الصور الثلاث (في الاصح) لانه يقطع نظم الصلاة بخلاف اليسير والثاني يقول يسوي بينهما في العذر كما سوي بينهما في العمد واليسير بالعرف ويصدق على الشرح عن

اذ الباطل ما كان لفقد ركن من أركانه ولا يترتب عليه حكم من شأنه أو غيره وفعله بعد ذلك لا يسمى قضاء والفاصل ما كان لفقد شرط من شروطه وحكمه كحجبه في الضمان وعدمه وفعله بعد ذلك يسمى قضاء فتأمل (قوله بالتلقين) أي التلطف قال شيخنا ولو بغير اللسان كاليد والرجل والأنف ان سمع نفسه ولو كان حديث السمع أو كان بحيث يسمع ولو كان معتدله (قوله من غير القرآن الخ) دخل في التبرع منسوخ التلاوة والتوراة والاعجيل والاحاديث ولو قدسية ولو قال قال الله أو قال النبي أو قال أوصاد بطلت عالم بقصد أنهم من القرآن وخرج بالتلقين الإشارة ولومن أخرس أو باللسان وان قصد بها الافهام كما يأتي ويندب للملئورد السلام بها كما يجوز زده والتسميت بغير الخطاب نحو عليه السلام ورحمة الله كما سياتي (قوله بحرفين) أي بسماء أو كذا الحرف (قوله أفعها) أي مجموعهما فلا بد من تواليهما كما قاله شيخنا المولى وهو ظاهر قال العبادي وانظر ما ضابط الموالاة هنا قال بعضهم ينبغي اعتبار العرف فراجع (قوله مفهم) أي في نفسه وان قصد به عدم الافهام ككسبه (قوله نخوف) من الوفاة وعن الوعى وف من الوفاء ومن من الوشى وحذف هاء السكت في ذلك من الخطأ صناعة لوجوب فيها جبر الكلمة بما دخلها من الوهن بالخلف حتى بقيت على حرف واحد ولا يترك الكلام من أقل من حرفين كما أشار اليه الشارح بصرف الحديث اليه (قوله ان ظهر) أي وجد من عالم عائد غير معنور (قوله به) أي بما ذكره ولو لمرض أو من خشية افتاداً لمصلحة الصلاة (قوله حرفان) أو حرف مفهم أو مدة بعد حرف كما سر (قوله لأنه) أي ما ذكره كريس من جنس الكلام فلا يعتبر ما اشتمل عليه (قوله أو نسي الصلاة) خرج من نسي تحريم الكلام فيها فتبطل (قوله أو جهل تحريمه) أي نسي ما أتى به فلا تبطل وان علم تحريم جنس الكلام فيها لأنه ما يخفى ومنه تكبير مبلغ أو امام جهرا وتبسيح من منبه على خطأ أو فاق على امام بقصد الاعلام في ذلك فلا تبطل مع الجهل بشعره ومنه من أتى بشيء غير مبطل وظنه مبطلاتكم بقليل عائد فلا تبطل وفارق من أكل في الصوم ناسيا فظن أنه أظفر فأكل عائد فانه يفسد على الاصح عند النووي بأن جنس الكلام اغتفر عمداً في الصاد وخرج بما ذكر من علم تحريم ما أتى به وجهل كونه مبطلاً أو نسي حرمة الكلام في الصلاة كما قاله الخطيب فانيها تبطل (قوله ان قرب عهده بالاسلام) أي أسلم قريباً ولو غلب الطائفة قبله ومثله من بدعن العلماء بحيث لم يجد ما يوصله اليهم بما يجب بذله في الحج ^(تنبيه) محل هذا في الأمور الظاهرة أما دقائق العلم كقصد الاعلام في البالغ مثلاً فيعتبر فيها مطلقاً لأنه لا ينسب تاركها إلى تقصير كما علم (قوله لأنه) أي الكلام الكثير (قوله يقطع نظم الصلاة) أي فلا مساواة مع هذا الفرق الظاهر كما يقول للقابل (قوله ويصدق) أي الكلام اليسير عرفاً بما في الشرح وهو خمس كلمات فأقول لأن نحو الشئ لا يساويه ويصدق بغيره وهو الأكثر من ذلك فمقتضى ما في الشرح البطلان بالسته ومقتضى ما في غيره عدم البطلان بأكثر منها وللمتمد خلافهما وهو عدم البطلان بالاستتالي مادونها والبيطلان بما زاد عليها فلذلك أمسقطهما من الرخصة وللتبطل من الكلمات العرفية بدليل أنه ^(تنبيه) لما مر معاوية بالاعادة بقوله وأشكل أمامه ما شأنكم تنظرون إلى ما

بالتلقين (قول الشارح والثاني قال انها لا تصدر حرفاً) عبارة الاستوى لأن المدة قد تنشق لاشباع الحركة ولا تعد حرفاً (قول للين والبكاء) أي ولو لأمر الآخرة (قول الشارح لأنه ليس من جنس الكلام) زاد الرافعي ولا يكاد يبين منه حرف فأشبه الصوت الغفل (قول المتن ان سبق لسانه) لأنه أولى من النسيان ودليل الناس حديث ذى الدين ودليل الجاهل حديث الأموم وهو معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف النبي ^(تنبيه) وردته القوم بأبصارهم واعلم أن الكلام في الصلاة له حالتان عدم العفو وقد سلف وحالة عذره وقد شرع الآن في بيانه (قول الشارح لأنه يقطع نظم الصلاة) وان سبق والنسيان في الكثير نادر (قول الشارح ويصدق بما في الشرح الخ) عبارة الاستوى الأظهر العرف والثاني القدر الواقع في حديث ذى الدين والثالث ثلاث كلمات

الشيخ أبي حامد أنه
الكلماتين. والثلاث
ونحوها وأسقط ذلك من
الروضة (و) يعذر (في
التنحج ونحوه) عما تقدم
وغيره كالسعال والعطاس
وان ظهر بحرقة (الغلبة)
هي راحة للجميع (وتعذر
القراءة) لافاتها هزاجع
الى التنحج فقط كما اقتصر
عليه في الروضة كأصلها
(لا الجهر) بالقراءة (في
الاصح) لأنه لا ضرورة
الى التنحج له والثاني يعذر
في التنحج إقامة لشعاره
وسكتوا عن ظهور أكثر
من حرفين (ولو أكرهه على
الكلام بطأت في الأظهر)
لندرة الأكراف فيها والثاني
لا يتطلى كالناسي وهذا يشعر
بأن الخلاف في اليسير وأنها
تبتل بالكثير جزماً (ولو
نطق بنظم القرآن بقصد
التفهم) كياجي خذ
الكتاب مفهما به من
يستأذن في أخذ شيء
بأخذه (ان قصده) أي
التفهم (قراءة لم تبطل) كما
لو قصد القراءة فقط (والا)
بأن قصد التفهم فقط (بطلت)
بهوان لم يقصد به شيئاً في
شرح المذهب ظاهر كلام
المصنف وغيره أنها تبطل
لأنه يشبه كلام آدمي فلا
يكون قرأناً إلا بالقصدي
الدقائي والتحقيق الجزم

قال للعاض رحمه الله ونظر اليه الصحابة نظر اعتراض فصرىوا بأبديهم على أفخاذهم مع أن ذلك أكثر
من سبع كرات نحوه وقيل الكثير مازاد على ثلاث كرات وقيل مازاد على ما وقع في قصة ذي الدين وقيل
ما يقع في قدم مائة ركعة من تلك الصلاة وقيل ما يسع الصلاة كلها فذهب ستة أقوال (قوله الغلبة) أي
وكان قايلاً عرفاً في الجرم ولا نظر لحره وان كثرت لأن المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه نعم ان صار
طبيعته بحيث لا تخلو منه من مائة الصلاة عذر فيه مطلقاً ولا بضر الصوت للفعل أي الحال من الحروف
وعن نحو تنحج من تلقا وقيد بعضهم بما إذا لم يكن متصلاً بحرف ولا فيضلاً لأنه كالنداء فراجع ولوصل
كالفرس مثلاً فهو كالتنحج فيبطل ان ظهر فيه حرفان (قوله لافاتها) وكذا كل قول واجب كالشهاد
الأخير (قوله راجع الى التنحج) أي لأن غيره ما ذكره لا تتوقف القراءة عليه ولا يتقيد العذر في
هذا بقا ولا بكثره بل بقدر الحاجة وان كثرت حروفه يعذر في التنحج أيضاً لأخراج تخافة خيف منها
بطلان صومه أو صلاته كان حصلت في حد الظاهر (قوله لا الجهر بالقراءة) ولو لافاتها وكذا غير القراءة
كتنكير الأحرار والتبليغ وان توقفت صحبة صلاة غيره عليه لأنه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره نعم ان توقفت
صحبة صلاة نفسه عليه كجهر مبلغ توقف عليه سبع الأربعين في الركعة الأولى من الجمعة عذر فيه (قوله
وسكتوا الخ) أي في السعة الواحدة مثلاً لأنه الذي في الروضة وأصلها كقوله شيخ شيوخنا عميرة (قوله
ولو أكرهه على الكلام بطلت) وكذا لو أكرهه على الصلاة بغير طهر أو بغير استقبال أو بغير ستر بخلاف ما لو
غضب منه (قوله بنظم القرآن) أي بصورة قرآن على نظم المعروف وزاد لفظ نظم ليصح التقسيم وسواء
ابتدأه أو انتهى في قراءته إليه أو قاله تبعاً لأمه أو لم يصلح للأفهام ومنه كميم مثلاً وخرج بذلك نحو
ق من ونحوه يا أرحم الراحمين فان قصد القراءة مع كل منها على أفراد لم تبطل صلاته ولا بطلت سواء
جمعها أو فرقها وخرج نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فيبطل
ان تعتمد الألفا ويسجد للسجود قال الفقهاء وبكأن يعتمدوا عقدها معناه (قوله ان قصده) أي التفهم
قراءة أي أو ذكر أنه أصبح قصداً كذا بالقرآن لا عكسه (قوله وان لم يقصد به شيئاً) هذه ما يشملها كلام
المصنف وإنما أفرد هاهنا لضرورة التقسيم (قوله كلام المصنف) هو أبو إسحق صاحب المذهب (قوله
انها تبطل) هو يعتمد على قصد التفهم فقط (قوله لا يكون) هو تفرع على ما يشبه المستفاد من القرينة

ونحوها خالو الشارح رحمه الله الثالث الى الأول (قول الشارح) ان ظهر بحرقة (مثنى في الارشاد على
اعتبار القليل دون الكثير وبحث الاسنوي اعتباره وان كان كثير للغاية (قول الشارح للجميع) أي قول المتن
وفي التنحج ونحوه (قول الشارح إقامة لشعاره) قيل يدخل في هذا التعليل أنه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة
ثم احتاج للتنحج لجهر لا يعذر جزئاً لأن شعاره قد وجد بقراءة بعض السورة (قول الشارح) وسكتوا عن
ظهور أكثر من حرفين (هو كما قاله في السعة الواحدة مثلاً فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتها
كذلك فقول الاسنوي عند قول أنها جارية مقتضى كلام الشيخين في كتبهما عدم الفرق بين القليل
والكثير لكن في الشرح والروضة ان عليه الكلام والسعال يفرق فيما بين القليل والكثير يجب أن
يكون المراد به السكتة والتهني نفس السعال لاني الأحرف الخارجة باسمه الواحدة وعبارة الروضة الحال
الثاني في الكلام بعذر من سبق لسأله الى الكلام من غير قصد أو غايه الضحك أو السعال فإن منه حرفان
أو تسكماً ناسياً أو جاهلاً مخبراً بالكلام فان كان يسيراً لم تبطل وان كثرت على الأصح اه وهو عند
التأمل يورث نظراً في قول الشارح رحمه الله وسكتوا (قول الشارح وهذا) يرجع الى قوله كالناسي (قول
المتن ولو نطق الخ) شروعه في بيان القرآن والذكر فليعلق بالكلام المضمر لعرض (قول الشارح) كالمو
قصد القراءة) والله غيره بالخيار على التبيين الوارد في الفتحة على الامام

الصارفة كقراءة الجنب (قوله ولا تبطل بالذكر) وإن لم يقصد حيث خلا عن صارف أو قصد ولومع
الصارف كما مر في القرآن ومنه سبحانه الله في التنبيه كما يأتي وتكثيرات الانتقالات من مبلغ أو أمام جهرا
قال شيخنا ولا بد من قصد الذكرك في كل تكبيرة أو كفي العلامة الخطيب بقصد ذلك في جميع الصلاة عند
أول تكبيرة ومنه استغنت بالله أو توكلت على الله عند سماع آيتها ومنه عند شيخنا الرمي وشيخاننا يادى
كل لفظه الخبر نحو صدق الله العظيم أو آمنت بالله عند سماع القراءة بل قال شيخنا يادى لا يضر الاطلاق في
هذا كما في نحو سجدت لله في طاعة الله ومنه ما لوالق الفافر أو السلام فإن قصد انه اسم الله أو الذكرك لم تبطل
والابطل **تنبيه** من الذكر التلطف بالقرية كندس وعقو وقف وصدقة حيث خلت عن خطاب
وتعليق قاله شيخنا كابر حجر وشيخ الاسلام واعتمد شيخنا الرمي البطلان في غير نذر التبرير سواء قال الله
على كذا أو نذر على كذا أو نذر لله كذا ولا يتقدم اذ كر بالكلام القليل (قوله والدعاء) غير الحرم
ولو منظوما خلافا لراي عبد السلام أو مسجعا أو مستحيا خلافا للعبادي لعدم حرمة ولائهم من التخي أو ضمنيا
نحو أنا للذنوب كم أحسن إلى وأسأت و لوالق النعمة أو العافية فإن لم يقصد الدعاء بطلت (قوله إلا أن
يخاطب به) أي بالذكرك أو الدعاء ولو لم يصر عاقل كقوله للفرع في وور بك الله وما ورد انه **تنبيه** قال
لا يلبس في الصلاة ألتك بلفظ الله فاعله كان سهوا أو قبل ورود المنع أو مروى بالحكاية وتقدم جواز الذكر
والدعاء بغير العربية للأثور دون غيره (قوله ورسوله) أي لا تبطل خطاب رسول الله محمد نبينا **تنبيه**
ولو في غير التشهد كالصلاة عليه عند ما ذكره كملى الله عليك يا محمد **تنبيه** يؤخذ مما ذكر أن
اجابته صلى الله عليه وسلم ولو بعدموته ولو بكثير القول أو الفعل ولومع استدبار القبلة كما يؤخذ مما بعده
لا تبطل الصلاة به حيث لم يزد على فسر الحاجة كخطابه والمراد بها جواب كلامه ولو بلا مناداة فلا ابتداء
الصلى بها بطلت صلاته وإذا تمت الاجابة بالفعل أتم صلاته كما هو مشل شيخنا عمو لو كان المحجب اماما وزم
تأخره عن القوم أو تقدمه عليهم بأكثر من ثلاثمائة ذراع لو تجب عليهم نية المفارقة حالاً أو بعد التلبس
بالبطل أو بعد فراغ الاجابة أو يقتصر عوده الى خله الأول أو لهم متابعتة في محله إلا أن كسدة الخوف فقال
سئل شيخنا الرمي عن ذلك فأجاب بأن القلب الى الأول أميل وفيه بعد الوجه الليل الى الثاني إلا أن كان هو
للمراد من كلامه أما غير اثنين من الأنبياء فتجب اجابته بالقول أو الفعل ولو بعدموتهم ولو في الفرض
وتبطل الصلاة بها على التعمد كخطابهم أيضا ونقل عن والشيخنا الرمي أن اجابته مندوبة وضعف وأما
اجابة غير الأنبياء فحرام في الفرض مطلقا ومكر وهن في التقبل إلا لو ادلوا أي أو بعيدا ان شق عليه عدم
الاجابة فلا تكره وتبطل الصلاة في الجميع (قوله ولو سكت طويلا) ولو عمدا بلا قصد قطع لم تبطل ومنه لو سكت
يمكن ولو في ركن فغير اذ لم يتعمده فيه (قوله ويسن البخ) يعني أن التسييح للرجل والتصفيق للالاشي
بالكيفية المذكورة عند التنبيه مندوب والخبر كالأني فلو فعل ذلك لعارض أو صفق الرجل طلقا أو
لمرة بغير الكيفية المذكورة أو سبحت حصلت سنة التنبيه وإن كان من حيث المخالفة وعلى هذا يعمل ما في
التنهج وغيره والتنبيه في نحو انذار الأعمى واجب فلو توقف على شيء أو كلام مبطل وجب وبطلت به ولا بد في
التسييح من قصد الذكرك ولومع غيره كما مر ولا يضر في التصفيق قصد الاعلام ولا تواليه ولا زيادته على
الشارح وخطاب الله ورسوله لا يضر لا تبطل باجابة النبي **تنبيه** قال الأسنوي وكذا اجابته
بالفعل (قول الشارح في الأول) هو الطويل ناسيا (قول المتن ويسن لمن نابه الخ) عبارة الكتاب نقض
ان الخشني يسبح وليس كذلك بل السنة في حقة التصفيق كما جزمه الناضبي أبو الفتح (قول المتن كتنيه
امامه) مثل ذلك اعلام غيره بأمر ما أراد في اعلامه (قول المتن وانذاره أعمى الخ) المراد من كلام
الكتاب التفرقة بين حكم الرجال والنساء فلا يفي كمن الانذار واجبا

بالبطلان (ولا تبطل بالذكرك
والدعاء إلا أن يخاطب به
(كقوله لعاطس رحك
الله) فتبطل به بخلاف
رحمه الله وخطاب الله
ورسوله لا يضر كما علم من
أذكار الركوع وغيره ومن
التشهد (ولو سكت طويلا)
عمدا (بلاغرض لم تبطل في
الاصح) لأن السكوت
لا يضر هيئة الصلاة
والثاني يقول هذا السكوت
مشعر بالعارض عنها أما
السكوت اليسر فلا تبطل
به جز ما وكذا الطويل
ناسيا أو لفرض كندرك
مانسيه وقيل في كل وجهان
لكنهما في الأول مبنيان
على ان عمده مبطل وسيأتي
في باب يلى هذا ان تطويل
الركن القصير بسكوت
يبطل عمده في الاصح
لا خلافا بالمواودة (ويسن لمن
نابه شيء) في صلاته (كتنيه
امامه) على سهو (واذنه
لداخل) أي ليستأذن
في الدخول (وانذاره
أعمى) ان يقع في بر مشلا

(ان يسبح) الرجل أى يقول سبحان الله (وتصفى) المرأة (بضرب) بطن (العين على ظهر اليسار) فلا وضرب على بطنها على وجه الله جل جلاله وان كان قليلا لمنافة (١٩٠) اللب للصلاة والاصل في ذلك حديث الصحيحين من نابه شيء في صلاته فليسبح وانما

التمصيق للناء (ولو فعل في صلاته غير هان كان من جنسها) كز يادركوع أو سجود (بطلت) لتلاعب بها (الان ينسى) انه فعل مثله فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجداً تسعاً ولم يدها متفق عليه ولو اقل في حال سجود الامام مثلاً وجبت مناته فيه وسيأتى في باب يلى هذا انه لو نقل ركناً قولياً عمدا لم تبطل صلاته في الاصح وكذلك قاله مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك احتراز بقوله فليدرون أى (والا) أى وان لم يكن من جنسها كالنسي والصرب (فتبطل بكثرته لا قليله) لانه صلى الله عليه وسلم اقام سجداً وضعا واذا قام حملها متفق عليه وسيأتى في صلاة شدة الخوف انه يحد فيها في الكثير لحاجة في الاصح ويستثنى من القليل الاكل فتبطل به لما سيأتى (والكثره) والقلة (بالرف) فالخطوتان والضربتان قليل والثلاث من ذلك (كثير ان نوات) لان

(قول المتن ان يسبح) قالى شرح الهنبد هو مندوب اذا كان التنية قرية ومباح اذا كان مباحا قال غيره و واجب اذا كان واجبا قال الأسنوى والفتح على الامام فيه تفصيل القراءة السابقة اه بمجامع (قول المتن بكثرته لا قليله) وجه ذلك بعد كثرة الأدلة ان العمل يسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية التعظيم فمضى عن القليل الذي لا يحل بالتعظيم دون الكثير (قول المتن فالخطوتان) الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالصامح لما بين القدمين قاله الأسنوى (قول المتن نوات) أى ولو من أجناس كخطوة وضرة وخلع عمل (قول المتن في سبعة) مثله ما لو حر كها في عقد شئ ما وحله قال الأسنوى ولغير سب (قول الشارح والثاني ينظر الخ) أى وعليه يكون ذهاب الاصبع وجذها حركه واحدة

تفرقت بان تعد الثانية مثلاً متصلة عن الاولى عادة (وتبطل بالوئية الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة الحافق لها الكبير (الاحكام الخفيفة المتوالية كتحريرك أصابعه في سبعة أو حرك في الاصبع) الحاقها بالقليل والثاني ينظر الى كثرتها (وسهو الفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة (في الاصح)

(قول

(قوله الذي اقتصر عليه الجمهور) وقالوا لان الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ استيلاء السفيه دون اعتاقه لا يقال فداغتفر هنا قليل الفعل عمدا لانه لما شق الاحتراز عنه (قوله بقليل الأكل) بضم الهززة أى لا أكل والمراد به كل مفطر فيشمل المشروب وغيره ولو بادخل نحو عود في ذاته (قوله أو جاهلا) أى معذورا كما قاله شيخنا الرملي (قوله فلا تبطل به) أى بقليل الأكل ناسيا أوجاهلا ومجمله ان لم يشتمل على مضغ كثير لانه من الفعل (قوله بطلت في الأصح) قال شيخ شيخنا عميرة قد اعترض على هذا بتصحیح طريق القطع في كثير الفعل سهوا مع العفو عن قليله وعدم العفو عن قليل الأكل انتهى وقد يجاب بأن ما اعتبر هنا المفطر وكثير الأكل ناسيا غير مفطر فكان قياسه أن لا تبطل به الصلاة فلا يقال بالقطع فيه فتأمل (قوله وعدل الخ) قال بعضهم الوجه اسقاط هذا لانه مبني على أن المراد بالأكل في هذا كذا الفعل وليس كذلك كما تقدم نعم في كلام الاستسوي ما يفيد أن الخلاف مركب منهما معا فليراجع (قوله ويسن بالخ) وأما لم تجب مع حرمة المرور مراعاة حرمة الصلاة من طلب الخشوع وعدم الحركة فيها (قوله للصلى) فرضا أو نفلا وقدم هذا على النفل للماسي في سجود السهو ومثل الصلى من أحرم بسجود ثلاثة أو شكروا يسن للدفع لغير الصلى عنه لان حكمته الأصلية ازالة المشكوك وتوشيش الخشوع (قوله اذا توجه) فمر توجه بل صبح عطف بسط وخط عليه وقدر اذا دفع توهيم أن توجه مصدر نائب الفاعل فتسكروا مع ما بعده ولا فائدة شرطية الدفع واختصاصه بوقت وجود السترة حقيقة أو حكما في جميع صلاته أو بعضها سواها ووضعها للصلى أو غيره ولو تجوز مع ولو مضى أو ذات أعلام أو متجنبة أو نجسة لان الحرمة والكره اربعة لأمر خارج نعم لا تعتبر سترته محل منسوب لانه لا قرار لها ودخل فيها ما لو كانت حيوانا ولو غير آدمي ومنه الصفوف والجنائز وهو ما قاله ابن حجر وعليه حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يعترض راحلته فيصلى إليها واعتمد شيخنا الرملي والزبائدي أنه لا يعاد الحيوان ستره بل يكره استقبال رجل أو امرأة وفيه نظر لمران الكراهة لاتفاق اعتبار السترة فتأمل (قوله الى جدار أو سارية) وهما مرتبة فأولهما للتخيير وفيها بعدا للتنوع فلا ينتقل الى مرتبة مع قدرته على ما قبلها

(قول الشارح الذي اقتصر عليه الجمهور) يعنى أن الجمهور اقتصر على حكم البطلان ولم يذكر الوجه الآخر ولهذا كان الأصح في هذه المسئلة طريقة القطع بالبطلان لانه الذى ذهب اليه الجمهور وعلى ذلك بأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ احوال السفيه دون اعتاقه وقالوا ولا يعترض بأن الصلاة تبطل بقليل الكلام العمدة دون قليل الفعل العمدة لان القليل من الفعل يصير الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قول الشارح واختاره في التحقيق) محمده أيضا في التثمة وهو أقوى بشده حديث ذى اليبدين (قول الشارح أخذنا مما سيأتى) الذى سيأتى هو قوله مع النسيان أوجهل التحريم (قول الشارح لاعتاره بالاعراض عنها) أى فليس كثير من الأعمال ومثل الأكل سائرا مفطر الصائم والحاصل أن الامساك عن المفطرات شرط كما يشترط ترك الأعمال وترك الكلام (قول المتن في الأصح) اعترض على هذا بتصحیح طريق القطع في الفعل الكثير سهوا مع أن قليل الأكل مضر بخلاف قليل الفعل (قول الشارح لحصول المقصود) اعلم أنه اختلف في الاطال بالاكل فقليل ما فيه من العمل وقيل لوجود المفطر وهو الأظهر وينبنى عليهما الوجه في مسئلة السكر اذا وصلت من غير فعل ~~في~~ تنبيه ~~في~~ لو نزلت نخامة من رأسه وتعارض بها مع ظهور حرفين فأكثر في قمتها فاعلم أنه يتعلمها وينتفرظ ظهور ما ذكر (قول الشارح اذا توجه) نقدير لصحة عطف بسط وخط قال بعضهم ويجوز أن يكونا من المجل الحالية أو للوصف به لان لا منظر بهجنس فتكون الحالية باعتبار النطق والوصفية باعتبار المعنى (قول المتن أوسارية الخ) لا يقال ظاهر التنازع استواء الجميع في الرتبة لان رتبة بيان حكم في التنازع هذه الأحوال والسلك سواء في تمسك الصلى من الدفع وأما بيان حكم الصلاة إليها فبترتبه ضلله نعم في كلامه إشارة الى حسن الصلاة إليها

الذى اقتصر عليه الجمهور لانه يقطع نظمها والثاني واختاره في التحقيق انه كهد قليله فلا تبطل به وجهل التحريم كالسهو أخذنا مما سيأتى (وتبطل بقليل الأكل) لاشعاره بالاعراض عنها (قلت الا أن يكون ناسيا أوجاهلا تحر بموافقا علم) فلا تبطل به كما ذكره الرافعي في الشرح بخلاف كثيره فتبطل به مع النسيان أو جهل التحريم في الأصح والقلعة والكثرة بالعرف (فلا كان بضمه سكرة) فذابت (فبطل) بكسر اللام (ذوبا بطلت) صلاته (في الأصح) لحصول المقصود من الأكل والثاني لا تبطل لعدم الضع وعبارة الحرر كالشرح سكرة مذوب وتسوع أى تنزل الى الجوف من غير فعل وعدل عنه الى البلع لانه أظهر في التفرع وهو قريب من تعبير الغزالي بامتصاصها (ويسن للصلى) اذا توجه (الى جدار أوسارية) أى عمود

والإمام يعتبر حكمهما كما ذكره الشارح (قوله عصا) ومثلها مرج ونشابة وغيرهما (نفسه) قال القراء أول شئ سمع من الأئمة هذه عصاى وأناصهي عصاى كإني الكتاب العزيز (قوله كسجادة) ومثلها متاع أو تراب جمعه ولا يقدح في اعتبار السجادة أماكن جمعها كالتعاضد ولا كراهة الصلاة عليها وأهلها إذا كانت ذات أعلام وكذا نحو الجدار كإمر (قوله أى تجاهه) هو تفسير لقبالة من حيث معناها اللغوي وليس معتبراً كما يأتي (قوله طولاً) أى فإين جهة القبلة وموقف المصلى لأعرضين يمينه ويساره خلافاً لابن عبدالحق وابن حجر وفي شرح شيخنا موافقة ابن حجر في أن أصل السنة تحصل في العرض أيضاً يظهر بقاء طلب الدفع فرأجه (قوله دفع المار) أى بالأخف فالأخف لأنه سائل بأفعال لا تبطل الصلاة ولا ضأن عليه بالتلف ودخل في المار ما لو كان غير عاقل ولو حاملاً أو رقيقاً أو غير مكلف أو أدمية حاملاً (قوله المراد بالمصلى) بفتح اللام أى ماصلى عليه وأمامه (قوله أعلام) أى من جهة القبلة ومثلها الخط (قوله إذا لم يزد ما بينهما) أى بين أحد الذكورات الجدار والسارية والعصا باعتبار أسفلها والصلب والخط باعتبار أعلاهما كإمر وبين المصلى بكسر اللام بما في التقديم على الإمام في القائم قدما وفي القاعدة أياء وفي الغلط جمع جنبه وفي المستلحق رأسه وعلى ذلك يحمل ما في كلام شيخنا الرمي بما يروهم المخالفة في بعض ذلك واعتبر العلامة السباني في القاعدة كنبه وفي المستلحق قدميه وله وجه إذا كان طول المصلى بكسر اللام ثلاثة أذرع فأكثر وانظر ما حكمه على الأول ويظهر أنه يعتبر طوله فرأجه (قوله أى شئ يستمر من الناس) لعل المعنى ما يمنع الناس شرعاً من المرور بين يديه أخذاً بما بعده فتأملوه والمراد بدار أن يمر أى يشرع في المرور بين يديه (قوله فليدفعه) وفي رواية فليقبله فأنما هو شيطان بمعنى أنه شيطان الأنس أو موعه شيطان من الجن يأمره بذلك وصرف الأمر عن الوجوب كإمر (قوله والخط به الباقين) وهما المصلى والخط لأن البنية فيها أماناً يحصل بخطيهما أو من أسفلهما أو من أحد جانبيه إذا كانا عن يمين المصلى أو شماله وهذا هو المراد بقوله إلى السترة التي هي عليه الخ (قوله وتحريم المرور) أى على العامد العالم بالسكف المعتقد للحرمة وإن زالت السترة كإمر ويحرم على الولي تمكين مولى غير السكف من المرور نعم إن قصر المصلى بوقوفه في محل المرور لم يحرم المرور ولا يسكن الدفع (قوله أر بعين) في رواية البرار أر بعين خير بقاى عاماً (قوله ظاهر في التحريم) أى من لفظ عليه فقدم على التنب عليه فالدفع أخف لأنه كالنبيه (قوله رواية البخاري) فيه ردعى من قاله كإمر حجر إن لفظة من الأنهم تزجدي رواية (قوله أو تبعاعنها) ومن التباعد مجاوزة أعلى المصلى أو الخط على ثلاثة أذرع من موقف المصلى وإن لم يكن طولهما ثلاثة أذرع (قوله إلى السترة) خرج المصلى على سترة كالسجادة لأن الصلاة عليه لآله (قوله لئيمناه أو شماله) ظاهره استوائهما في الفضيلة وبكره أن يصمد إليها إلا في نحو جدار عرض يصرفه ذلك ولا يخرج بالكرهية عن سن الدفع وحرمة المرور كما علم عامر (قوله أن يكون الخط كذلك) أى يكون طوله فإين أعلاه إلى جهة المصلى ثلثي ذراع فأكثر وصرح به نافع شمول ما قبله له لعدم دخوله في سترة القبلة المقدس عليها ما هنا المصلى كالحط وسكت عنه لأنه نسي الصلاة عليه اتفاقاً كما علم (قوله الشارح إليه) أى الاستفادة حكمه من كلام الصنف من غير توجه إلى إفادته كاستفادة صحة صوم الجنب

(قول المتن أو عصا) قال القراء أول شئ سمع هذه عصاى وأناصهي كإني الله سبحانه وتعالى عصاى (فرع) يكره أن يصلى بين يديه امرأة أو رجل مستقبلة (قول المتن والصحيح تحريم المرور) إن قلت فهما وجب الدفع إزالة لشكر كإيمته الأسنوي في المهمات قلت كما هنا في الفعل من منافاة الخشوع المطلوب في الصلاة قال الإمام وإذا قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهي الحال إلى دفع محقق ولكن يسر برفق بقصد التنبيه (قول الشارح المشار إليه) منشأ الإشارة جعل سن الدفع في هذه الأحوال قاله نفيد أنها إذا صلى إلى سترة فالسنة

أن يجعلها مقابلة لئيمناه أو شماله ولا يصمد لها بضم الليم أى لا يجعلها تلقاء وجهه وهي كإيمته في استقبال القبلة ثلثاً ذراعاً قال بعضهم ويظهر أن يكون الخط كذلك وسن الصلاة إليها المشار إليه في كلام الصنف دليله الاتباع رواه في الجدار أبو داود بإسناد صحيح

وفي الاسطوانة والعزة اى العمود والحربة الشيخان والصلى قيس على الخط للامور به ان لم يكن معه عاصف حديث أبي داود وابن ماجه ومحمد ابن حبان وغيره فهما اى الخط والصلى عند عدم الشخص كفى الروضة وأصلها (قلت يكره الالتفات) بوجهه (لالحاجة) لحديث عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس (١٩٣) يختلسه الشيطان من صلاة العبد

رواه البخارى ولا يكره
لحاجة لأنه صلى الله عليه
وسلم صلى وهو يلتفت الى
الشعب وكان أرسل اليه
فارسا من أجل الحرس
رواه أبو داود باسناد
صحيح (ورفع بصره الى
السما) لحديث البخارى
ما بال أقوام يرفعون
أبصارهم الى السماء في
صلاتهم ليتبين عن ذلك
أو لتخطفن أبصارهم
(وكف شعره أو ثوبه)
حديث أمرت أن أسجد
على سبعة أعظم ولا كف
توبى بالاشعار واه الشيخان
وهذا لفظ مسلم ولفظ
البخارى أمرنا أن نسجد
ولانكف والعنى الى النهى
عن كفه أنه يسجد معه قال
في شرح المذهب والنهى
لكل من صلى كذلك سواء
تعمده للصلاة أم كان قبلها
لمنى وصلى على حاله وذ كر
من ذلك أن يصلى وشعره
مقصود أو مردود تحت
عمامته أو ثوبه أو كمشمر
(ووضع يده على فمه بلا
حاجة) لحديث أنى هرة
نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يغطي الرجل
فاه في الصلاة واه أبو داود

من آية أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائك وقول بعضهم ان هذا من الاقتضاء لتوقف صحة الكلام
عليه فيه نظر **تنبيه** تقدم السترة المذكورة على الصف الأول وتعارضها (قوله والعزة) بفتح العين المهمة
والتون والزاي المعجمة هي الحربة يفتح الحاء وسكون الراء المهمتين ثم موحدة كما فسرها الشارح (قوله
والصلى قيس على الخط) لكن قدم عليه لأنه أظهر في المراد ولا يفتح فيه كراهة الصلاة عليه إذا كان فيه
أعلام كاهن (قوله حديث أبي داود) ومن لفظه فان لم يكن معه عاصف ليخط خطا لم يضره ما مر أمامه
اتمى ومعنى لا يضره عدم نقص أجره بنشوش خشوعه كما حمل القطع في حديث يقطع الصلاة إلا وأه السكب
والجار على قطع الخشوع كفى شرح الروض (قوله يكره) أى تنزى بها الالتفات لا بقصد لهب والاحرم وبطلت
صلاته وكذا لو لوى عنقه خلف ظهره (قوله الحاجة) فلا يكره كلح البصر (قوله اختلاس) أى نقص من
نواب الصلاة (قوله ورفع بصره) ولو أعمى الحاجة وكذا جميع الكروهاات وذكر الحاجة في بعضها
لحكمة كنص حديث أو نحوه (قوله في صلاتهم) فلا يكره في غيرها بل يندب في دعاء الوضوء كفى الاحياء
ولا اعتبار كقوله ابن دقيق العيد لأنه يزىل الهموم (قوله وكف) أى الصلاة مع انكشاف ذلك ولو كان سابقا
على احرامه أو بغير فعله ومثله شذوطة ولو على جلده (قوله شعره) أى الصلى نعم يجب كف شعر امرأة
وخشى توقفت صحة الصلاة عليه ولا يكره بقاؤه مكفوا بالضفر فيما (قوله أو ثوبه) أى ملبوسه ولو نحوشد
على كفته قال ابن حجر وكثير من جهة الفقهاء يفرشون ما على أكتافهم ويصاؤون عليه ولعله لم يكن لغنى
أوحاجة كدفع غبار أو حرا أو برد (قوله والعنى) أى حكمته الأصلية فلا يرد أن يكره الكسف في صلاة الجنائز
وللقاعد والطائف (قوله ووضع يده على فمه) وكذا غيرها (قوله كالنشاب) وهو مكروه إذا كان باختياره
وعلم من الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يتناب قط (قوله بيده) والأولى بظهر اليسار (قوله لأنه تنكف)
يفيد أنها مرفوعة عن الأرض وهو المسمى بالشافق فلا يكره كونها على الأرض مع عدم الاعتدال عليها لراحة
مثلا ويندب تفريق قدميه بنحو مشرب فيكره ضمهما ويسمى الصافق (قوله والصلاة حائفا وأحاقبا) أحدهما
بالموحدة للفاظ والآخر بالنون للبول وبالملم هو وسياق الأولى تفرغ نفسه وان فاته الجماعة ويجب تفرغ
أحوال كمال حيث ارتبط السن بها (قول الشارح ومحمد ابن حبان وغيره) عبارة الروضة قلت وقال جماعة في
الاكتفاء بالخط قولنا للشافق رضى الله عنه قال في القديم وسن حرمة يستحب ونفاه البو بطل لاضطراب
الحديث الوارد فيه وضعه انتهى قلت واختار الامام وغيره أن الخط لا يكتفى وعلاؤه بأنه لا يظهر للارة
(قول المتن قلت يكره الخ) أى وهذه أمور يطلب اجتنابها في الصلاة (قول الشارح لحديث عائشة الخ) روى
أبو داود والنسائي عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا
التفت انصرف عنه وورد أيضا لو لمع الصلى من مناجى ما التفت بيننا ولا لثاملا وفي التثنية ان حرام (قول المتن
ورفع بصره) **قاعدة** نقل الدمبرى عن الغزالي في الاحياء أنه قال يستحب أن يرمى ببصره السماء في
الدعاء بعد الوضوء (قول الشارح ولا كف ثوب الخ) الذى فى الاسنوى أمرت أن لا أكف الشعر ولا الثياب
وأسنده رواية الشيخين قال والكف الجمع (قول الشارح أو كمشمر) أو مشدود الوسط أو مغرور عذبة
العمامة فانه في شرح المذهب (قول الشارح نهى الخ) قال الاسنوى حكمه ذلك منافاته لمعية الخشوع (قول
الشارح فليمسك بيده الخ) في رواية تاسم أيضا هذا فلا يخطئكم ما استطاع (قول المتن والصلاة حائفا الخ) قال

(٢٥) - (قليوبى وعميرة) - اول) ومحمد ابن حبان وغيره ولا يكره الحاجة كالنشاب فيس فيه لحديث مسلم انا تاب
أحدكم فليمسك بيده على فمه فان الشيطان يدخل (والقيام على رجل) واحدة لانه تنكف بنافى هيئة الخشوع نعم ان كان الحاجة كوضع
الأخرى فلا كراهة فيه (والصلاة حائفا) بالنون أى بالبول (أو حلقا) بالموحدة أى بالفاظ (أو

نفسه ان خاف ضرر ايسح التيم وان خرج الوقت ولا كراهة في العارض في الائنة وفي خوف حبه ماذكر
(قوله بمحضرة) بتقليد الماء وما قرب حضوره عرفا كالحاضر **(قوله أي يشتاق)** فسر به التوفان
 ليفيد أنهما مساو بان لشدة الجوع عند من غير به فبدأ كل قدر الشبع الشرعي على التمتع كقوله النووي
 وخرج الشوق وهو ميل النفس الى الاطعمة اللذيذة فلا كراهة معه وتوفان الجماع بمحضرة حليلته كالأكل
(قوله الاخيان) استدلاله بذلك لأحدهما يفيد أن لامة للجنس وصدق بهما بالآلوي ويسمى
 الحاقن بالمع كمر **(قوله مسافة الريح)** ويسمى الحاقن بالفاء والراي وكذا بالحف ويسمى الحاقن
 بالراي والفاق وذكر النووي في تفسيرهما عكس ذلك ولا مانع منه لأنه حجة **(قوله قبل وجهه)** بكسر
 القاف وفتح الموحدة أي جهة أمامه ولو غير جهة القبلة كنفل السفر **(قوله أو عن يمينه)** أكراما للملكة
 لأنه كاتب الحسنات **(قوله بخلاف يساره)** قيل لعدم مراعاة ملكة لأنه كاتب السيئات وقيل لأنه يتنجس
 عنه حالة الصلاة وهذا مردود وان ذكره شيخنا في شرحه كما يعلم من محله ثم يكره لجهة اليسار في الروضة
 الشريفة أكراما لصلی الله عليه وسلم ولو في غير الصلاة يكره البصاق خارج الصلاة قبل وجهه مطلقا ولجهة
 القبلة وجهة يمينه أيضا **(قوله فانه يتنجس به)** مدلول الحديث أكثر ما يفيد الدليل فتأمل **(قوله حرم**
البصاق فيه) كأي في المسجد قال العبادي وأدخل البصاق فيه حرام أيضا وجدانه ولو من خارج مثله ومحل
 الحرمة في ذلك ان انفصل بجر منه وليس مستهلكا في تحوما مضمضة لأن قطع هوا المسجد بالبصاق مكروه
(قوله يحرم) يحرم البصاق إذا اتصل بغير ملكه ولو في غير المسجد كحصر المسجد وخزائنه من حيث استعماله
 بغير ملكه ويحرم اخراج أجزاء المسجد منه كجص وحجر ورأب وغيرها وكذا الشعم والراي بقوله العبادي
 فراجعوه ويحرم استعمالها فيما لا يجوز **(قوله ولكن عن يساره)** وفي رواية أو تحت قدميه أي ان لم يكن
 يساره فارغا ولا يتنوع ومحل ذلك في غير المسجد كما علم في تنبيهه **(قوله تكرر الصنائع في المسجد)** واتخاذ
 حائوتا لها ان لم يكن تضيق على الصليين ولا ازراء به فيهما والاحرمت كالوضوء مع العار على حصيره **(قوله**
وكفارتها دفنها) أي اذهب صورتها ولو في تراب المسجد الداخل في وقته أو عني بلاطه أو حصيره وان حرم
 من حيث استعماله ملك غيره مثل الدفن المذكور قاطع لدوام الأثم عند شيخنا الرمي ولا بدائه أيضا
 عند شيخنا الزياي **(قوله لفتان)** ويقال بالسين أيضا فهي ثلاثة **(قوله ووضع يده الخ)** ويسمى

بمحضرة طعام يتوق اليه
 بالثناء أي يشتاق لحديث
 مسلم لأصلاة بمحضرة طعام
 ولا وهو يدافعه الاخيان
 أي البول والغائط وتكره
 أيضا مع مدافعة الريح ذكره
 في الروضة كما صافى صلاة
 الجماعة وسواء في الطعام
 المأكول والمشروب (وان
 يصبى) اذا عرض له البصاق
 (قبل وجهه أو عن يمينه)
 بخلاف يساره لحديث
 الشيخين اذا كان أحكم
 في الصلاة فانه يتنجس به عز
 وجل فلا يترقب بين يديه
 ولا عن يمينه ولكن عن
 يساره وهذا كما قال في شرح
 المهذب في غير المسجد فان
 كان في مسجد حرم البصاق
 فيه لحديث الشيخين
 التراق في المسجد خطيئة
 وكفارتها دفنها بل يصبى
 في طرف ثوبه من جانبه
 الايسر ككفه ويصبى
 ويزق لفتان بمعنى
 (ووضع يده على خصره)

الاسنوي وينسحب نفيه من هذه الامور وان فاته الجماعة **(قول المتن يتوق الخ)** مثل هذا فيما
 يظهر لو كان بمحضرة حليلته وهو يتوق الى جماعها وقوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو
 كذلك فان كثير من القواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو
 لم يحضر ذلك وحصل التوفان كان الحكم كذلك كذا ذكره في الكفاية تعالى عن بونس واعتذر عن
 الشيخ في ذكر الحضور بالتبرك بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضي زوال الكراهة برأى التوفان
 وان لم يحصل الشبع وهو كذلك فيما يظهر قياسا على ما قاله في الاعذار المسقط للجماعة نقل عن
 الاصحاب نعم في الصحيحين اذا أقيمت الصلاة فبدأوا بالصلاة ولا تعجلوا حتى يفرغ من عقال في شرح
 مسلم فيه دليل على أنه يأكل حاجته بكاملها وهذا هو الصواب وامامنا تأوله بعض الاصحاب من أنه
 يأكل لقا بكسر بهاسورة الجوع فليس يصحح قال الاسنوي كلامه هذا بخلاف الاصحاب وجعل العذر
 قائما الى الشبع لأنه لا يلزم به الكراهة في مسائلنا الى الشبع يعني مسئلة الكتاب المذكور ووجه عدم
 الزوم أنه يجوز ان تقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وان طلب منه استيفاء الشبع
 الا لا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعد كل اتيه **(قول الشارح في غير المسجد)** الاولى في هذه
 الحالة أن يصبى في ثوبه فان فيه اذهب الصورة بخلاف البصق على اليسار وان كان هنا جزاء **(قول**
الشارح حرم) قال الاسنوي المشهور في كتب الاصحاب الكراهة **(قول الشارح لفتان)** بمعنى بالسين

لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصرا (١٩٥) رواه الشيخان والرواة في ذلك كالرجل

كما ذكره في شرح الهمداني (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لمجاوزته أكله الذي هو فعل النبي ﷺ من تسوية ظهره وعنقه كما تقدم (والصلاة في الحمام) ومنه مسلخه (والطريق والمزبلة) أي موضع الزبل (والسكنية) وعطن (الابل) هو الوضع الذي تنحى إليه الابل الشارة شيئا فثبتنا إلى أن تجمع كلها فيه فتساق إلى الرمي (والقفرة الظاهرة) بأن لم تنبش (والله أعلم) لحديث الترمذي أنه ﷺ نهى عن الصلاة في المذكورات خلافاً للكنيسة فلم ترد في حديث والحق بالهجم واللعني في الكراهة فهما هما أي الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المزبلة نجاستها تحت الثوب للفروش عليها مثلاً وفي عطن الابل غبارها الغشوش للخشوع وفي القفرة غير النبوشة ولم يقيده في الحديث نجاسة ما تحتها بالصديد أما النبوشة فلا نصح الصلاة فيها من غير حائل ومع تكرره وأخطأ بطن الابل ماؤها ايلاً لأعني المذكور فيه ولا

الاختصار كما في الحديث ويكره الشيء كذلك خارج الصلاة لغيره عن أنهما شبهة إبليس (قوله لمجاوزته أكله) يفيد أن الراد بالمبالغة ما خالف الأكل سواء بخفض رأسه فقط أو مع صدره وأقل الركوع كأكله ولا تقوم هذه المبالغة مقام الظمان كما في هذا لا يصح ركوعه في هذه وتبطل صلاته إن اعتدل قبل أن يطمئن فراجع (قوله في الحمام) أي القديم بأن كشفت فيه العورات وإن درس أو هجر ما لم يتخذ نحو مسجد لأن جديده خلافاً لغيره وتكرره في الحش مطلقاً لأنه يصير مأوى الشياطين من ابتدائه ولا تتركه على سطحهما مطلقاً (قوله والطريق) أي محل المرور في وقت المرور كما قاله شيخنا في شرحه والمراد بمكان المرور ما شأنه الطريق وبوقت المرور ما جرت العادة بالمرور فيه في ذلك الوقت ولو في البرية على القمعة كالاسواق ورحاب المساجد (فرع) تكرره الصلاة خلف شبائك المدارس على الشوارع فتكره الصلوة الأولى فيها أولى (قوله والحقنا) يفيد عدم الكراهة على سطحها وهي معبد اليهود والبيعة بكسر اللوثة ومعبد النصارى وعكس ذلك الذي اشتهر في العرف بين العامة خلاف الأصل (قوله نجاستها تحت الثوب) إن كانت منبوشة والافتكره على ما حاذى الميت لنجاسة ما تحتها من الصديد ولذلك لا تتركه في مقابر الأنبياء والشهداء (تنبيه) محال النجاسة كحال القضاة كالمقبرة فيها ذكر (فرع) تحرم الصلاة متوجهاً قنبري وتكرره في غيره ولا تبطل فيها قاله شيخنا (قوله وفي عطن الابل غبارها) لأنه شأنها وإن لم توجد ولا تتركه في مثل ذلك من غم وبقر وحبر الامع وجود الغبار بالفضل والله أعلم

باب في بيان سجود السهو وما يتعلق به

وقد عرفت على صلاة النفل وسجدة التلاوة والشكر مع طلبه فيها اهتماماً بشأن الفرض ولأنه محل طلبه أصالة على أنها لو أخر عن النفل وغيره لتوهم توقف طلبه على وجود أسبابه كلها فيه وليس كذلك إذ أثر كالتأمر به من الإيعاض لا يأتي في الفل منه إلا الصلاة على الآلى في التشهد الأخير وارتكاب ما لا يومه بأطلاً أولى من عكسه فتأمل وقدم سجود السهو على سجود التلاوة لاختصاصه بالصلاة وآخر سجود الشكر لاختصاصه بالخلافات أسكرها (قول الشارح في ذلك) يرجع إلى قوله نهى (قول المتن والمبالغة) قال السبكي التقييد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والاجتهاد رضي الله عنهم أجمعين ولك أن تقول حالة الركوع الكماله فيها خفض رأس باعتبار الحافة قبلها والزيادة على ذلك تصدق أنها مبالغة فلا إشكال (قول المتن في الحمام) علل ذلك بأنه مأوى الشياطين واعتمده الشيخان وقيل لكثرة النجاسة ونقص عليه في الآم ويدين عليه ما للصلاة في السليخ أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكر مأخوذ من الحمام (قول المتن ونزلة) فتح الباب وضحاها (قول المتن والسكنية) هي للنصارى والبيعة لليهود ونزعت أهلها من دخولها حرم (قول المتن والقفرة) تنبش ألبا (قول الشارح اشتغال القلب بمرور الناس) يؤخذ من هذه العلة أنه لم يستقبل الطريق وصلى كما ذكرنا (قول الشارح نجاستها تحت الثوب) قال الاستوى هذا البسط على النجاسة أما البسط على ما غلبت فيه النجاسة فإنه يزيل الكراهة على ما نأخذ من كلام الرافعي لأنه أمر قد ضعف باختل (قول الشارح نجاسة ما تحتها بالصديد) ثم الذي دل عليه كلام القاضي كما قال في السكينة احترامه قال الاستوى ومن العنيتين يظهر لك أن صورة المسئلة فيالو حاذى الميت حتى لم يقرب بين الموتى فلا كراهة نعم يكره استقبال القبر الأقبية ﷺ فيحرم أي وما صور به المسئلة حاله في السكينة فقال تتركه على القبر وبنجائه وبالبه «تتمه» قال في الإساءة تتركه الصلاة في الاسواق والرحاب الخارجة عن المسجد

باب سجود السهو

تكرره في مراح الغم يضم إليه أي ماؤها ايلاً لا تتعد ذلك الغنى فيها وإن تصور فيها مثل عطن الابل فلا تتركه فيه أيضاً

باب

بخارجها ووسط سجود التلاوة لوجوده فيها وأصل مشروعيته لجر الخلط في الصلاة غير المبطل وقد يطلب لرغم أنف الشيطان والسهو لثة اللين ويرادفه الذهول والغفلة والنسيان وقيل السهو زوال الصورة عن الذاكرة دون المحافظة والنسيان زوالها عنهما معا والغفلة تعمهما والذهول مثلها أوسع زوال الحكم وشرا

سجدة إلى آخر ما يأتي (قوله بالتسوية) دفع به توهم الإضافة للمقتضى لفقد أحركتي الاستناد وهو الابتداء (قوله وهو) أي سجود السهو أو السهو على مأمور (قوله سنة مؤكدة) لثبوت سنة وبذلك فارق جبرائيل الحج (قوله من الصلاة) خرج به للتدوير فيها كقنوت النازلة وسجود التلاوة فلا سجود لتركه أو سبأني (قوله ولو بالنسبة) أي للمأمور والمنهي فالأول كالشك في ترك بعض والثاني كالشك هل صلى صلاة ثلاثاً أم أربعاً أي في المأمور والمنهي ما يعمها من جنس أفعال الصلاة أولاً (قوله فرضاً كانت الصلاة أو نفلًا) نعم لا لسجود في صلاة الجنازة وألحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولا مانع من زيادة الجبر لأن الخلط وهو فيهما واحد (قوله بالكاف) قيل لأنه الذي في خط للصف وقيل لأن اللام تقتضي أنه لا يشترع السجود لزيادة أو تقتضي طلب السجود لها دائماً وليس كذلك فيها وقيل لادخال مسألة الشك المذكورة لأن السجود فيها لا يتردد في الزيادة وليس فيها زيادة وقيل لأن اللام ترجح أن يكون السجود فيه لسكونه من الفعل انتهى عنه فلا يصح جعله من ترك المأمور به كما فعل للصف فحينئذ بالكاف مثلاً به وإيضاحه أن يقال إن الصف لما ذكر أن الركن ليس من المأمور الذي يكتفي بالسجود لتركه وأنه لا بد من تداركه أشار إلى حكم آخر يترتب عليه وهو طلب السجود مع تداركه ولو كان من المعلوم أن طلبة غير منحصر في الزيادة أشار الشارح إلى أنها مثال لا قيد ولعل هذا هو الأقرب وألحق أن الكاف في كلام الصف يدفع بما يلزم على اللام من الاعتراض فتأمل (قوله من حصولها) أي لامن السجود لها أيضاً كما توهمه العبارة (قوله وقد يقال يسجد له) هو مرجوح والاعتماد خلافه وفي كلام الشارح هنا أمور منها أن ما ذكره بقوله وقد تقدم الخ صريح في أن الكلام في السكوت الطويل عمداً وصريحاً بمقابله بقوله قد ذكره أنه في السكوت سهواً ومنها أن ما سبأني مبطل فلا سجود فيه ليؤخذ منه السجود في هذا ومنها أنه إن أراد أن السجود هنا مأخوذ من مقابل الأصح فما سبأني فكان حقه أن يقول وقد يقال يجري في الأخذ هنا وجهان أحدهما أن أخذ الحكم من ضعف ليجري على صحيح في غاية البعد ومنها أن صريح ما سبأني أن السكوت الطويل سهواً في الركن القصير لا يبطل بجزء ما صريح بما تقدم أن فيه وجهين في الركن الطويل وهذا مما لا يسع القول به ولا الصبر إليه فتأمل وافهم (قوله وهو القنوت) أي العبود لله وأهوا ما شتمل على ثناء ودعاء سواء أورد عنه ^{مما لا يسع} أو عن حمداً أو عن غيرهما وترك بعض أحد الأولين بعد الشروع فيه أو إبدال حرف منه بغيره ولو بغناه كترك كـ (قوله أو قيامه) أي كـ أو بعضه بأن لا يقف زماناً يسع أقل قنوت مأمور والام يسجد وعلى هذا حمل شيخنا الرمي إفاء والده يعلم السجود ^{بغيره} فخرج ^{بغيره} لاقتدى شافعي بخلافه يعني في الصبح سجدة الشافعي وإن قنت كل منهما لأن المأمور يرى طلبه في صلاة الإمام فتركه لا اعتقاد عدمه يجعل كالسهو بتركه وفعله له ليس في محله عنده فهو زيادة في الخلط الذي هو غير مبطل عنده ومثله ما لو اقتدى صلى الظهر بمصلي الصبح ولم يثبت لاعتقاد المأمور خلافاً لصلاة الإمام بخلاف عكسه وبخلاف ما لو اقتدى صلى الصبح بمصلي سته لعدم الخلط

(قول الثن سنة) الصارف لأحاديثه عن الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له نافلة والسجدة ثمان ولأن البديل كبده أو أخف ولذا وجبت جبرائيل الحج دون هذا والله أعلم (قول الشارح من الصلاة) خرج به قنوت النازلة ونحوه لأن ذلك سنة في الصلاة لانها (قول الشارح ولو بالشك) دفع لما اعترض به من قصور العبارة عن إفاضة الركن مع التردد في فعله (قول الشارح من حصولها) أي لامن السجود أيضاً كما توهمه العبارة (قول الشارح يسجد) أي

بالتسوية (سجود السهو) وهو كما سبأني سجدة ثمان بين التشهد والسلام (سنة) عند ترك مأمور به (من الصلاة) أو فعل منهي عنه فيها ولو بالشك على ما سبأني بيانه فيها فرضاً كانت الصلاة أو نفلًا (فالأول) للتروك منها (إن كان ركنًا وجبت تداركه) بفعله (وقد يشترع) مع تداركه (السجود كزيادة) بالكاف (حصلت بتداركه ركن كما سبق في) ركن (الترتيب) من حصولها وقد لا يشترع السجود بأن لا تحصل زيادة كما إذا كان المتركة السلام فنه كره ولم يطل الفصل فيسلم من غير سجود فإن طالع الفصل فهو مسألة السكوت الطويل وقد تقدم في باب يليه هذا أنه لا يبطل الصلاة على الراجح وقد يقال يسجد له أخذاً عما سبأني في تطويل الركن القصير بالسكوت (أو) كان (بعضاً) وهو القنوت أو قيامه

وان استلزم تركه ترك القنوت (أو التشهد الأول أو قعوده) وان استلزم تركه ترك التشهد (وكذا الصلاة على النبي ﷺ فيه في الاظهر) بناء على الاظهر أنها سنة في كمالها (سجد) لتركه وان كان عمدا (وقيل ان) (١٩٧) ترك عمدا فلا يسجد قلت

وكذا صلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم وذلك في التشهد الأول على وجهي في الآخر على الأصح كما تقدم فانه يسجد لتركها (ولا تحير سائر السنن) أي باقيا اذا تركت بالسجود لعدم وروده فيها بخلاف الإباحة لو روده فيها فانه ﷺ قام من ركعتين من الاظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدتين رواه الشيخان فيه ترك التشهد مع قعوده للشر وعله وفي معناه ترك التشهد وحده وقيل عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه للشر وعله بجماع الذكر المقصود في محل مخصوص والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقة بالتشهد لما ذكره وسميت هذه السنن أبعاضا لقرنها بالسجود من الإباحة الحقيقية أي الأركان وفي الرضا لو أراد القنوت في غير الصبح لكانت فقلنا فنفسه لم يسجد للسهو على الأصح ذكره في البحر (والثاني) أي الفعل النهي عنه في الصلاة (ان لم يطل عمده كالالتفات والحطوبتين لم يسجد

في صلاة الامام وتحمله خلل للمأموم (قوله وان استلزم الخ) يعني أن القيام ببعض وان لم يتصور تركه منفردا فيجوز قصد جبر خله وحده بالسجود وأما قيام من لا يحسنه فواقع أصلا بدلا أو بدلا فقط كقيام الفتاة ومثل هذا يقال في قعود التشهد (قوله أو التشهد الأول) أي في الصلوات المحس قال شيخنا الرمي وكذا المقصود في النقل المطلق فلا يحرم بأمر بركعات فأكثر وقصد أن يتشهد عقب كل ركعتين مثلاً فترك واحدا بما قصده ولو سبوا ثانيا يسجد وخالفه ابن حجر وكذا ابن قاسم وهو الوجه وذلك لأن التشهد ان لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وان عزم عليه لان عزمه لا يجعله مطلوبا وان طلب فالوجه السجود له وان لم يعزم عليه فتأمل (قوله فيه) أي في التشهد أعاد الضمير للتشهد وهو متعين لقوله في الاظهر وعوده للقنوت أيضا كما فعله شيخ الاسلام غير مستقيم لأنه ليس في كلام الشافعي وأما ذكر طلبه عن بعض المتأخرين واعتمدوه (قوله بناء الخ) أي القول بأنها مع مبنى على القول بأنها سنة ومقابلته مبنى على مقابلة (قوله حيث سنناها الى آخره) خصه الشارح بالتشهد دون القنوت لما تقدم وجملة الإباحة في كلام المصنف ستة القنوت وقيامه والتشهد الأول وقعوده والصلاة على النبي ﷺ بعده وعلى آله بعد الأخير وان عد قعودهما نفسي ثمانية وزاد التأخر من الصلاة والسلام على النبي ﷺ وآله وصحبه بعد القنوت وهذه ستة باسقاط القيام لها وسبعة بعده واحدا واتنا عشر باعتبار كل منها جملتها على هذا عشر ونحو الخلاف في عددها الفظي ويتصور السجود لترك الصلاة على الآل في التشهد الأخير بترك امامه لها لان نفسه لأنه ان سلم عمدا تركها فأتى أوساها وعاد لها لطلب فعلها لا للسجود عنها فتأمل ذلك (قوله ولا تحير سائر السنن) فلو سجد لشيء منها عمدا علمنا بطلان صلته والام بطلان ويندبه سجود السهو لا لخلل الحاصل بهذا السجود ﴿ تنبيه ﴾ لا يلزم من معرفته طلب السجود معرفة فعله خلافا لمذنبه (قوله بجماع الخ) أي مع كونه من الشعار الظاهرة أو مع كونه ليس تابعا ولا مقدمة لغيره فلا يرد نحو أذكر السجود ودعاء الافتتاح (قوله في الر وضاح) هو مفهوم ما يقوله من أن القنوت النازل مسنون فيها كسجود التلاوة فلا يسجد له وان قصد تركه لأجل السجود بخلاف قنوت ورمضان (قوله) ماسيا أي في نقل القول (قوله كذا لعمدة) ولولا المصنف لم يسجد له لشملها والجمل بالشرعية كالسهو فيا يظهر اذا علم بتركه فراجع (قوله فانه باطل) أشار إلى أن الخلاف في البطلان لافي السجود

عمدا كان ذلك أوسها أخذنا من المأخوذ الآتي (قول الشارح بناء على الاظهر) أي ومقابل الاظهر مبنى هنا على مقابل الاظهر هناك ولما فهم ذلك من ذكر البناء استغنى عن التصريح بالمقابل وكثيرا ما يقع ذلك (قول المتن سائر السنن) فلو سجد فيها فاجاز به بطلان صلته الآن يكون قريب العهد بالاسلام وأنشأ ببادية بعيدة قاله البغوي ونظيره الاسنوي وابن العراقي النظر بأن من هو كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن عرف ذلك عرف محلها غالبا (قول الشارح بجماع الخ) هذه العلة موجودة في تكثيرات العبد في اذكر الركوع ونحو ذلك لا وجود لها في التنزيل اختصاص السجود بهذه الأبعاض بأنها من الشعار الظاهرة المحصورة بالصلاة انتهى وخرج بالمحصورة بالصلاة تكثيرات العبد قاله الاسنوي (قول الشارح والصلاة على النبي الخ) علل غيره السجود للصلاة على النبي ﷺ بأنها ذكر يجب الاتيان به في التشهد الأخير فيسجد لتركه في الأول قياسا على التشهد (قول الشارح لم يسجد للسهو) لانه سنة في الصلاة لانها فلا يرد على التهاج

لسهو لعدم ورود السجود له ويستثنى من ذلك ماسيا في قوله للسهو كذا لعمدة كما ذكره في التحقيق ونشره المهذب (والا) أي وان أبطل عمده ركعة زائدة (سجد) لسهو (ان لم يطل) الصلاة (سهو ككلام كثير) فانه باطل بسهو (في الاصح) كما تقدم ودليل

السجوداته عليه صلى الظاهر حسا وسجد السهو بعد السلام واه الشيخان وقياس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم التسفل في السفرا إذا انحرف عن طريقه إلى غير القبلة ناسيا وعاد على قرب فان صلاته لا تبطل بخلاف العائد كما تقدم ولا يسجد للسهو على المنصوص المذكور في الروضة (١٩٨) كاصلها ومحقق في شرح المذهب (وتطويل الركن القصير) سكوت أو ذكر

لم يشرع فيه بطل عمده في الأصح لا خلاه بالموالة (فيسجد لسهوه) والثاني لا يبطل عمده في السجود لسهوه وجهان أحدهما نعم (فلا اعتدال قصير) لأنه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في الأصح) لأنه للفصل بينهما والثاني طويل كالجلوس بعدهما (ولو نقل ركنًا قوليا) إلى ركن طويل (كفأخاه) أو بعضها (في ركوع أو جلوس) (تشهد) آخر وكنته أو بعضه في قيام (لم تبطل بعده في الأصح) والثاني تبطل كتنقل الركن الفعلي وقرق الأول بأن نقل الفعلي يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القولى ولو نقل بعض الفاتحة أو التشهد إلى الاعتدال ولم يطل فيه الخلاف ولو أطاله بنقل كل الفاتحة أو التشهد بطلت في الأصح وهذا من صور ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على عدم البطان (يسجد لسهوه في الأصح) لتركه التحفظ لما مور به في

ولو لم يذكره المصنف لكان أولى إذا لا سجود مع البطان (قوله ولا يسجد) المقدم أنه يسجد فلا يستثناء (قوله وتطويل الركن القصير) وهو في الاعتدال بقدر ما يسجد الفاتحة أو وسط التعديل زيادة على ما يطلب لذلك المصلى قاله الشيخان الزايد وشيخنا الرمي بما لا ينحصر لزيادة على ما يطلب ثم دفعه مطلقا وفي الجلوس بين السجدين بقدر ما يسجد التشهد الواجب زيادة على ما ذكره لا يضرب تطويل مطلوب كحالة التسبيح ولا تطويل اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح قال شيخنا أو من غير هاتين طلب فيه التطويل في الجملة وتقدم أن القنوت للنازلة في نحو العبد غير مكره وعو في الركن وأتبكره ومقتضاه البطان لعدم طلبه والوجه خلافه (قوله لأنه للفصل) بدليل أنه لم يشرع فيه ذكر واجب مع موافقته للمادة كالقيام ولا يرد التشهد الأول والقنوت لأنهما مسنونان المراد أنهما مقاصد الفصل فلا ينافي أنه مقصود في نفسه أيضا بدليل وجوب الطمأنينة فيه ليوجد فيه الحشوع والسكينة وكذا يقال في الجلوس واختار النووي من حيث الدليل أنهم أطول بل ونقله عن الأكثرين في فرع في لو قام ناسيا للتشهد الأول فعادله بعدما صار إلى القيام أقرب طلب منه أن يسجد لأن عمده هذا في غير محله مبطل فهو من قاعدة ما يبطل عمده (قوله ركنًا) سيأتي مفهومه (قوله قوليا) أي غير التكرير والسلام لأن نقل أحدهما مبطل وغير الصلاة على النبي عليه قبل التشهد فلا يسجد لأن القعود محلها في الجملة ويظهر أن غير الفاتحة من بدلتها من قرآن أو ذكر لا يكون ركنًا لا بقصد وكذا نحو التشهد والصلاة على النبي عليه (قوله إلى ركن طويل) قيد به لأجل تحيله بالفاتحة لأنها في القصير مطالة وتقييد التشهد بالأخير لجملة ركنًا لا لاختار فالوجه عدم التقييد فيهما ولا يلزم من وجود الفاتحة في الاعتدال تطويله لا مكان وجودها في قبر زمن الذكر المطلوب فيه ولأن اعتبار الركن غير مشروط (قوله وعلى هذا تستثنى الخ) وكذا يستثنى ما لو فرقه الإمام في صلاة الخوف مثلاً بغير فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثاً بالأخرى ركعة فانه يسجد على العمدة لما قلناه لا انتظار في غير محل وروى أنه مكره غير منهي عنه فلا يرد عدم طلب السجود لا لا انتظار في نحو الركوع والسجود لأنه مكره ويسجد أيضاً من حضر ذلك الانتظار أو أفتدي بعده (قول الشارح لا خلاه بالموالة) قال الرافعي وكما لو قصر الأركان الطويلة ونقص بعضها وبعبارة ابن الرقعة في إيراد ما عطل به الشارح رحمه الله نقلاً عن سائر الأركان فديحوز تطويلها فإذا طول القصير أيضاً فأتت للموالة وهي شرط في صحة الصلاة قال الرافعي ولن ذهب إلى الوجه الآخر أن يقول معنى الموالة أن كان بأن لا يتخلل فصل طويل لبس من الصلاة بين أركانها فهو مقصود هنا وإن كان بمعنى آخر فلا نسلم اشتراط الموالة بمعنى آخر (قول الشارح أحهما نعم) علله الرافعي بأن المصلى مأمور بالتحفظ واحضار الذهن أمراً مؤكداً كذا كبد التشهد الأول فيسجد عند تركه قياساً عليه وقضيت كما قال الأسنوي أن يسجد عند ذلك أيضاً اه وصيأتي ذلك في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن قصير) أي فيؤمر المصلى فيه بالتخفيف ولهذا لا ينسب تكرار الركعة بخلاف غيره (قول الشارح بخلاف نقل القولى) زاد الأسنوي ولهذا لا يبطل الصلاة بشكره على المنصوص (قول الشارح ولو أطاله بنقل كل الفاتحة الخ) ظاهره ولو خلا الاعتدال عن الذكر للشرع وفيه تبطل وانه لا يقدح في ذلك كون الذكر للشرع وفيه أطول من الفاتحة وفي شرح الركن وض ما وافق ذلك حيث ذكر ما حاصله أن التطويل يلحق بقدر القيام الواجب انتهى (قول الشارح ما تقدم) المراد به قوله بسكوت أو

الصلاة مؤكداً كذا كبد التشهد الأول (وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من قولنا) التقديم (ما لا يبطل عمده) ذكر لاسجود لسهوه) ويضم إليها ما تقدم في تطويل القصير تفر يباعلى للرعيح وقوله ويسجد لسهوه كذا لعمده كما سوى بينهما في شرح المذهب وقياسه بالمعدني تطويل القصير على الرجوع فيه وذكر في الروضة في صفة الصلاة

أنه لو قُت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يعيده بعد الرفع من الركوع ويسجد للسهو على الأصح النصوص وذلك صادق بالعمد والسهو فخصم مسئلة السهو إلى الستة (ولو نسي التشهد الأول) مع قعوده أو وحده (١٩٩) فذكره بعد اتصابه لم يعده لتلبسه

بفرض فلا يقطعه لسنة (فإن عاد) عاصدا (علما بتحريره بطلت) صلاته لزيادته قعودا عاصدا (أو ناسيا) أنه في الصلاة (فلا) تبطل ويترمه القيام عند تذكره (ويسجد للسهو أو جاهلا) تحريمه (فكذا) لا تبطل (في الأصح) لأنه مما يخفى على العوام ويسجد والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم هذا كله في المنفرد وفي معناه الامام ولو تخلف للمأموم عن اتصابه للتشهد بطلت صلاته إلا أن ينوي مفارقتها فيعزولو عاد الامام قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه باتصاف الامام ولو اتصبت معه ثم عاد هولم يجزه لم يتابعه في العود لانه اما غطى به فلا يرافقه في الخطأ أو بعد فصلاته باطلة بل يفارقه أو ينتظره حملا على انه عاد ناسيا وقيل لا ينتظره ولو عاد معه علما بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا لم تبطل (وللاموم) اذا اتصبت دون الامام سهوا (العود لتلبسه امامه في الأصح) فهي بحوزة لعوده الممتنع في غيره والثاني ليس له العود لتلبسه بركن القيام كغيره

(قول انه لو قُت الخ) أشار إلى بيان مفهوم الركن والمتمم فيه أنه اذا نقل التشهد الأول أو القنوت أو السجدة سجدان نوى ذلك الافلا ولا سجد فلفتحوا التسبيح وان نواه ثم لا سجدوا لتقديم السجدة على الفاتحة في القيام ولا لتقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على القنوت في قيامه أو على التشهد في جلوسه ولو الاخير كما تقدم لأن ذلك محلها في الجملة وللصلاة على الآل في التشهد الأول لأنه قيل بنديها فيه ولا للتسمية قبل التشهد وان كرهت على المتمم كما تقدم (تنبيه) فعدم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تكون ركبا نارة كالتشهد الاخير وبضارة كالاول وسنة نارة عند سماع ذكره ومكرهه نارة كاستدعاء محلها فاذا أتى بها في غير محلها فتجبه أنه لا يسجد إلا أن يقصد بها أحد الاولين فراجعه وقول العبادي بعدم سجود في نقل التشهد في المجلسين بن السجدة في نظر ظاهر (قوله ولو نسي) أي المصل مطلقا ولو مأموما بدليل وجوب العود عليه كما يأتي وليس النسيان قيدا وسيأتي وقول الشارح هذا كله الخ راجع لقوله نادى آخره ورجوع الضمير ونحوه لبعض أفراد العالم صحيح ولا يخصصه (قوله بعد اتصابه) إلى محل تجزئه القراءة فيه بأن صار إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع ومثل القيام نائبه كشرع للمصلي قاعدة في القراءة وعمدا فان عاد إليه في هذه بطلت صلاته على المتمم عند شيخنا الزايد كشيخنا الرمي ولم يعتمد افتاء والده بعدم البطلان كما في قطع القراءة لدعاء الافتتاح أو التوعد لوجود الفرق للممر من النيابة هنا ونجى ان عدم البطلان هو الأصح لأن المخالفة واقعة في الفصل في الفصل كما هو ظاهر وعلى هذا فلا يجزئه ما تبعه عليه بقوله فان عاد ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ويسجد للسهو على القاعدة (قوله فان عاد) لم يقله كما قال غيره لأنه لا ينقطع مع قوله أو ناسيا أنه في الصلاة (قوله أو ناسيا أنه في الصلاة) كذا ذكره الشارح وتبعه عليه غيره من الشراح وفيه نظر اذ كيف ينسأها مع انه عائد إلى التشهد فيها فالوجه أن يقصر بنسيان تحريم العود كذا كروه مع أن ظاهر كلام المصنف أو صريحه ومثل نسيان حرمة العود شكه فيها وفارق بطلانها لمن نسي حرمة الكلام بأن العود من جنس أفعال الصلاة وعدم اغتفار قليل الكلام عمدا وتبطل لمن جهل البطلان مع علمه بحرمة العود (قوله مما يخفى على العوام) أي وكل ما شأنه ذلك يعسر في جهله المتفق وغيره لانهم مدققو العلم كما مر (قوله عن اتصابه) أي الامام وان جلس للاستراحة أو بقصد التشهد ولم يأت به لان المجلس لا يكون للتشهد الا بذكره (قوله بطلت صلاته) قال شيخنا إن طال الفصل أو قصد التخلف أو شرع في التشهد ففحش المخالفة في الأولى وشرعه في البطل في الثانية ولأنه أحدث جلوس تشهد لم يفعله امامه في الثالثة وبذلك فارق تخلفه للقنوت لموافقته للامام في قيامه كذا قالوا وفيه نظر لانه قد وافق الامام في المجلس اذا جلس ولانه هناك أحدث قيام فتوكل يفعله امامه فتأمل (قوله بل يفارقه) وهو أولى من اتظاره ولا يعتد بفاصله قبل المفارقة من تشهد أو غيره (قوله سهوا) قيل وجوب العود في العمدي مستحب وان اتصبت وسيأتي (قوله الأصح وجوبه أي العود) إلا ان

ذكر (قول الشارح) أنه لو قُت قبل الركوع صورة ذلك أن يقتت بنية القنوت والافلا وسجد قاله الخوارزمي في السكافي وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في ذلك (قول الشارح وفي معناه الامام) لكأن تقول هلا دخله في العبارة نصا وقد يعتذر بأن أفراد الضائر السابقة تمنع من ذلك لا يقال يمكن رجوعها إلى المصل لاننا نقل المصلي يشمل الامام (قول الشارح سهوا) هو تصريح بما تقدمه عبارة لأن لان كلامه في النسيان وامامه القيام فيسأى في قوله ولو نهض عمدا فلا ينبغي أن ترد صورة عمدا للمأموم على عبارة الكتاب وانما تعرض لها الشارح رحمه الله قريبا تنصبا للأحكام أقسام للمأموم (قول الشارح لوجوب متابعة الامام) عبارة غيره لان التابعة أمرها متأكد بدليل سقوط القيام والقراءة بها

بل يصدر إلى أن يلحقه الامام (قلت الأصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته وأصل الخلاف هل يعود أو لا وحقان حكاهما الامام والفرق في الجواز والشيخ أبو حامد ومن تبعه في الوجوب وحاصل ذلك

لحقه الامام قال شيخنا الرملي في شرحه أو نوى فراقه فلا يجوز له العود ولا يعتد بما فعله قبلهما على التعمد وفي نية المفارقة نظر لان فعله لا غ في اعتدبه والاكتفاء بما يؤدي الى الاعتداده بخلاف حقوق الامام له لان في عوده حينئذ فحش مخالفة مع موافقة الامام فيه وفارق الاعتدال بحقوقه ما وجوب العود على من قام ظانا سلام امامه وان سلم امامه بعد قيامه أو نوى مفارقتها بعده بأنه ناقض شيئا للامام فعله وقداوقته فيه (تنبيه) يجرى ما ذكر في عكسه بأن سجد المأموم والامام قائم واعلم أن معنى عدم الوجوب على العائد من حيث ان صلاته لا تبطل لو لم يعد والافه حرام لان من سبق ولو من ابتدائه ومعنى الوجوب على الساهي من حيث بطلان صلاته لو لم يعد بعد علمه والافلا حرمه عليه ومحل وجوب العود عليه ان صار للقيام أقرب قبل علمه في صورة القيام أو بلغ حد الرأى في عكسه والاندب له العود لعدم فحش المخالفة وقيل يجب العود هنا مطلقا لا لتمام ابتداء فعله فراجع (قوله ثلاثة أوجه) وهي يجب يجوز لا يجوز لان لا يجب مساو ليجوز فيها واحد نعم يدخل التنبع عدم الوجوب وليس مرادا (قوله انتص) أي وصل الى محل اجزاء القراءة وهو قيد لقول الامام بحرمه العود اذ قبله لا حرمه (قوله استسحبوا العود) هو التعمد والعمد هنا كالمسبو لعدم فحش المخالفة (قوله في أي مثل ذلك) أي الاستصحاب وهو التعمد كما في التحقيق (قوله الصلى ولو مأموما) لكنه لا يسجد لتحمل الامام عنه (قوله عاد) أي ندب مطلقا (قوله ويسجد) أي ان دامت صلاته فان نوى التنفل الاقتصار على ما فعله وعاد لم يجزه السجود (قوله منه) أي من نفسه (قوله ولو نهض (الخ) قال شيخنا في شرحه وهو محترز نسي فيا تقدم وهو كذلك لكن في اطلاقه نظر يعلم بما يأتي فالمراد بالتشهيد في الاول والمراد بقوله عمدا عزمه على ترك ذلك التشهد حال نهوضه وحال عوده فبطلان صلاته بالعود فقط بانعتب ولذلك رتبته المصنف عليه بقوله فعاد بطلت صلاته فقول بعضهم ان بطلانها بالنهوض والعود معا غير مستقيم لان نهوضه محسوب له مطلقا وقول الاسنوى انه تبطل صلاته بوضو له الى ذلك المحل هو فيا اذا كان قيامه في التشهد الاخير لان نهوضه حينئذ عتبت لعدم حسبانها له وسيأتي ما يصرح بأن هذا هو الحق الذي يجب المصير اليه (قوله فعاد) أي بالفعل فلا تبطل بقصد العود نعم ان عزمه في ابتداء نهوضه على العود بطلت صلاته بمجرد نهوضه لا بشروع في البطل (قوله ان كان صار الى القيام أقرب) أي منه الى القعود فان عاد قبله لم تبطل صلاته مطلقا ولو بعد فراغ صلاته لان من الفعل القليل كالخطوتين فتأمل ﴿ تنبيه ﴾ حاصل المسئلة ان من قام عن التشهد الاول غير قاصد تركه فله العود ما لم ينتصب ويسجد للسهو ان صار الى القيام أقرب منه الى القعود والافلا وان قام عنه قاصدا تركه لم تبطل صلاته بالقيام مطلقا ثم ان عزمه على فعله بعد قصد تركه فله العود ايضا ما لم ينتصب لان التنفل يجوز فعله بعد قصد تركه ما لم يفت محله ويسجد للسهو ان صار الى القيام أقرب كما مر والافلا وان من قام عن التشهد الاخير ساهيا غير قاصد تركه فله العود وان انتصب ويسجد للسهو ان صار الى القيام أقرب والافلا وان قام قاصدا تركه بطلت صلاته ان صار الى القيام أقرب أو قصد وضو له لذلك وان لم يعد لانه ما يبطل عمده والافلا كما يأتي وعلى هذا ينزل كلامهم فافهم هذا فانه ما يجب المصير اليه ولا يجوز العود عنه الى غيره ولا التعويل عليه

عن المأموم (قول الشارح ولو انتصب عمدا) أهل الشارح رحمه الله ما لو صار للمأموم في نهوضه عمدا الى القيام أقرب فيحتمل أن يكون حكمها كالاتصاف كأن الأمر كذلك في حق غير المأموم فيجوز فيها ما تقرر عن الامام وغيره ويحتمل تعين ماسيأتي عن التحقيق (قول الشارح منه) أي من نفسه (قول الشارح لتغييره نظم الصلاة) عبارة الرافعي لانه في فعل غير نظم الصلاة ولو أتى به عمدا في غير موضعه لبطلت صلاته واعلم انه في التحقيق وشرح المذهب صحح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقا (قول المتن ولنهض عمدا) هو قسم قوله السابق ولونسي التشهد الاول كما أن قوله السابق ولوندد ذكر قبل

ثلاثة أوجه كما حكاه المصنف في أصل الروضة مع تصحيح الوجوب فيه أخذنا من قوة كلام الشرح ولو انتصب عمدا قطع الامام بحرمه العود كما لو ركع قبل الامام عمدا وتعبه الرافعي بأن العراقيين في القيس عليه استحبوا العود فضلا عن الجواز يعني في أي مثل ذلك في القيس ورجحه فيه في التحقيق حاكيا فيه الوجوب ايضا (ولو ندد ذكر) للصلى (قبل اتصافه عاد للتشهد) الذي نسيه لانه لم يتلبس بفرض (ويسجد ان كان صار الى القيام أقرب) منه الى القعود لتغييره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما اذا كان الى القعود أقرب أو كانت نسبه اليهما على السواء فلا يسجد لقلة ما فعله حينئذ (ولو نهض عمدا) من غير تشهد (فعاد بطلت) صلاته (ان كان) فلما نهض (الى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما اذا كان الى القعود أقرب أو كانت نسبه اليهما على السواء فلا تبطل صلاته وشمل الصورتين قول الروضة كأصلها وان عاد قبل ما صار الى القيام أقرب

(ولونسي فتوناقد كره في سجوده لم يعله) تلبسه بفرض (أوقبله عاد) لعلم التلبس به (٢٠١) (وسجد السهوان بلغ حد الرأك)

في هو ياز ياذت ركوعا
بخلاف ما اذا لم يبلغه فلا
يسجد (ولونك في ترك
بعض) بالمعنى السابق كالقنوت
(سجد) لان الأصل عدم
فعلة (أو ارتكاب نهى)
أى منهى يحبر بالسجود
ككلام قليل ناسيا (فلا)
يسجد لان الأصل عدم
ارتكابه ولوشك هل سهوه
بالأول أو بالثاني سجدتين
مقتضيه ولوشك في ترك
مندوب في الجملة لا يسجد
لأن المتروك قد لا يقتضيه
(ولوسها) بما يجبر بالسجود
(وشك هل سجد) أولا
(فليسجد) لان الأصل
عدم السجود (ولو شك)
أى تردد (أصل ثلثا أم
أربعا أتى ركعة) لان
الأصل عدم فعلها (وسجد)
للتردد في زياتها ولا يرجع
في فعلها الى ظنه ولا الى
قول غيره وإن كان جمعا
كثيرا والأصل في ذلك
حديث مسلم اذا شك أحدكم
في صلاته فم يشرأصل
ثلاثا أم أربعا فليطرح
الشك وليبين على ما استيقن
ثم يسجد سجدتين قبل أن
يسلم فإن كان صلى خمسا
شفعن له صلاته أى ردتها
السجدتان الى الأربع
(والاصح انه يسجد وإن
زال شك قبل سلامه) بأن
تذكر أنها رابعة لفعلها مع

(قوله ولونسي) أى الصل مطلقا وتحلف بعض الأحكام في المأموم لاضر والنسيان ليس قيدا
(قوله تلبسه بفرض) فهو بعد وضع الأعضاء السبعة كما قاله الحطاب واعتبر شيخنا معه التحامل
والتنكيس وإن لم يطمئن ومن عاد بعد هو أو وسجوده اليه ففيه ما مر في القائم عن التشهد الأول (قوله إن
بلغ حد الرأك) أى أقل الركوع (قوله ولوشك في ترك بعض) اعلم ان جملة صور ترك الندوب ولوقينا
أو غير بعض عشرة أحدها يتقن ترك بعض معين كالقنوت وفيه السجود ثانيا يتقن ترك بعض مبهم في
الأباض كالقنوت أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه مثلا وفيه السجود أيضا هاتان معلومتان من
كلام المصنف بالأولى ثالثا الشك في ترك بعض معين كالقنوت هل فعلا ولا وفيه السجود لأن الأصل عدم
فعله وهذا هو الذى في كلام المصنف رابع الشك في ترك بعض مبهم فيها كأن شك هل فعل جميع الأباض
أو ترك شيئا منها والوجه فيها عدم السجود كإتي النهج لاسها المحترز عنها بقوله معين لانه اجتمع فيها مضعفان
الشك والأبهام خامسا يتقن ترك مندوب مبهم في الأباض والهيئات سادسا يتقن ترك هيئة معينة
كتنسيح الركوع سابعا الشك في فعل هيئة معينة كما ذكرنا ثانيا يتقن ترك هيئة مبهم تاسعا الشك في
ترك هيئة مبهم عاشرها الشك في ترك مندوب مطلقا ولا سجود في هذه السنة كما فهم من كلام المصنف لان
المتروك في أولها قد لا يقتضى السجود وفي البقية ليس بعنا وعدم السجود في الشك فيها أولى من عدمه
مع يتقنها وما ذكر علم أن تقييد شيخ الاسلام البعض بالمعين لا بد منه ولا يفتى بما اتقده عليه بعض
أكابر الفضلاء والعلماء والحق أحن بالاتباع والتسليم له أولى من النزاع (قوله بالمعنى السابق) وهو كونه
بما يجبر بالسجود (قوله أصل ثلثا أو أربعا) أى في صلاة رابعة ولومن النفل المطلق الذى عقد نيته عليه
وجواز الاقتصار له لا يتبع من ذلك (قوله لتردد الخ) أشار الى أن السجود ليس للشك في فعله للنهي عنه
فلا يخالف ما مر في كلام المصنف (قوله ولا يرجع في فعلها الى قول غيره) ولا في تركها كذلك إلا ان تذكر
ذلك وعليه يحمل ما وقع في قصة ذى الدين من أنه صلى الله عليه وسلم تذكر ما وقع له حين نبهوه عليه وهذا
أولى من قول بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم يرجع الى قول الصحابة لبلوغهم عدد التواتر كإتي لانه يحتاج الى
ثبوت كونهم كانوا كذلك على أن ذلك في وقت جواز نسخ الأحكام وتغييرها كما أشار اليه ذى الدين فيها
ذكره فتأمل (قوله وإن كان جمعا كثيرا) أى ولم يبلغوا عدد التواتر والارجع الى قولهم لانه يفيد اليقين
قال شيخنا وفعلهم كقولهم كما في صلاة الجمعة ونحوها (قوله ردتها السجدتان الى أربع) أشار الى أن
سجود السهو نزع منها الزيادة الواقع بها الحلل فرجعت الى أربعة كاملة كما هو أصلها وجمع ضمير شفعن
باعتبار انضمام ما بين السجدين اليهما وبهذا اندفع ما قيل ان معنى شفعن له صلاته جعلتها ستا بضم
السجدين بعد جعلها ركعة مع الركعة الزائدة الى الأربع وكذا ما قيل ان معناه ان السجدين شفعن وقد
انضما الى شفع ولا يخفى نكارة هذين القولين الدلائل بأن السجدين بركعة ولا بأن بعض ركعات الصلاة
الواحدة فرض وبضها نقل فاذا ذكر في بعض الأحاديث بما هو ان الزيادة نافذة براد بمطلق الزيادة أو
انه يناب على ما لا يتوقف فيه على نية ثواب النافذة أو أن الحديث ضعيف أو مروى بالمعنى (قوله ما صلحه

اتصاه قسم قوله السابق فقد كره بعد اتصاه (قول المتن ان بلغ حد الرأك) شرط لقوله ويسجد للسهو (قول
الشارح أى تردد) أى باستواء أو رجحان فلا يمل بظنه ولا يقول غيره لان لفظ الشك وقع في الحديث وهذا
معنا في اللغة (قول الشارح للتردد في زياتها) هذا التعليل هو للتعتمد وقيل العلة الخبر ولا يعقل معناه لانه لم
يتقن ترك ما موروا لفضل منهى (قول الشارح ولا يرجع في فعلها الخ) لا يقال بشكل عليه قصة ذى الدين
لانهم لم يخبروه بالفعل إنما أخبروه بالترك نعم قضيتها تأثير الشك بعد السلام للسند الى قول الغير إلا ان يحجب
بأنه لا يترك تذكر عقب اخبارهم (قول الشارح أى تردد الخ) يبنى ان الخامسة والحلل الحاصل بزيادة زياتها لا شرعا

مرتددا واحتمل كونه زائدا) انه يسجد للتردد في زيادته وان زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال شك مثاله شك في الثالثة) في الواقع من الرابعة (انتهى امر اربعة فذكر فيها) انها الثالثة واتى برابعة (لم يسجد) لان مافعله منها مع التردد لا بد منه (لو) تذكر (في الرابعة) التي اتى بها ان ماقبلها الثالثة (سجد) لان مافعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على التشيور) لان الظاهر وقوع السلام عن تمام والثاني مؤثر لأن الأصل عدمه فغير قبيح على المتيقن ويسجد كما في صلب الصلاة ان لم يطل الفصل فان طال استأنف كما في أصل الروضة ومرجع الطول العرف ولا فرق في البناء بين أن يتكلم ويمشي ويستدير القبلة وبين ان لا يفعل ذلك (وسهوه حال قنوته) كأن سها عن التشهد الأول (يحملة امامه) كما يحمل عنه الجهر والسورة وغيرها (فلو ظن سلامه فلم يبان خلافا) أي خلاف ظنه (سلم معه) أي بعد سلامه

مرتددا) وكان ما يبطل عمده (قوله في الواقع) رفع به التناقض في كلامه لانه لا يتصور الشك في أنها الثالثة أو اربعة مع علمه انها الثالثة (قوله أوفى الرابعة) قال الاسنوي وكذا لو نذر قبلها بعد ان صار الى القيام أقرب منه الى القعود واعتز به شيخ الاسلام بأن يبطل أمامه النهوض مع العود لانه نهوض وحده وهنا لم يرد داهس حجر واتصل بالاسنوي وهو الوجه الأول في الشك في الروضة ولو قام امامه الخامسة فان ظن في قيل ان صار الى القيام أقرب لم يسجد والاسجد وتقدمه ما يعلق في رابعه لا يفرع عنه بل من ركعتين من رابعة مثلا ظانا عامها وأحرما باخرى بعدهما ثم يذكر كماله في حال الفصل بين سلامه وأحرامه فالثانية صحيحة وبعد الأولى أو بين سلامه ونذره بعد أحرامه بالثانية طلعا ولزومه اعادة تمامها ان لم يطل الفصل بين على الأولى وأتمها ولا يحسب مافعله من الثانية فيجب أن يقعد ثم يقوم لا تمامها ولا يضر أحرامه بالثانية ولا استدباره القبلة قبل أحرامه ولا وضوءه نجاسة ولا مفارقه مصلحا ولا كلام قليل وبحود ذلك (قوله ولو شك بعد السلام) أي طرأ له بعد سلامه التردد في حاله قبل صلاته أو فيها وخرج بالتردد نذرك حاله وأخبار عدد بالتواتر قال شيخنا وكذا ظنه بخبر عدل لأن الظن معه كاليقين (قوله في ترك فرض) عدل عن ان يقول في ترك ركن ليشمل الركن وبعضه والشرط وبعضه من منها والمهم كترك الفاتحة أو بعضها أو الركوع أو طمأننته أو بعض الأركان أو الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها أو السترك ذلك أو الوضوء أو بضه ولو نيته وان كان الآن غير متطهرا ونية الاقتداء في غير الجمعة أو بعض ذلك ومنه ما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث أو عكسه وقال شيخنا بوجوب الاعادة في صورة العكس نعم التردد في نية الصلاة وتكسيرة الاحرام موجب الاعادة لان التارك لو اعادة منها ليس في الصلاة لأن نذرك فعلها ما ولو بطل الزمان وخرج بالتردد بعد الفراغ كما مر ما لو تردد قبل الشروع وحكمه ظاهر وما لو تردد في أثناء الصلاة فيلزم فعل ما تردد فيه في غير الشرط وبطل صلاته فيها نعم التردد في بعض الركن بعد فراغه منه لا يؤثر فيه فلا يلزم اعادةه بغيره فيركع عليه صلاتان فصلي واحدة منهما ثم بعد فراغه منها شك في أتمها التي صلاها لزم اعادةها معا لتباعدت بينهما وقتها وهو ظاهر وليس هذان الشك في النية كإتمام بعضهم (قوله لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام) والأصل في أفعال العقلاء وقوعها على السداد (قوله وسهوه حال قنوته) أي مدى وجودها حاسا أو حكما كسهو الفرق الثانية في ركعتها الثانية في صلاة ذات الرقاع (قوله يحمله امامه) ان كان أهلا لتحمل والمراد أنه يحتمل مقتضاه كما قاله ابن حجر وغيره قال شيخنا وهو سجود السهو فلا يطلب من المأموم ويتجه أنه يحتمل الحلل الواقع في صلاته أيضا بمعنى كأنه لم يوجد فراجع (قوله كما يحتمل) أي قياسا على ذلك وقدم القياس على الحديث لانه ضعيف ولعل ذكره حينئذ لبيان ضعفه كإسيان (قوله وغيرها) كالقنوت في الحرية قال العلامة ابن قاسم وكسجود التلاوة وفيه نظر ظاهر بل لا وجهه فراجع (قوله أي بعد سلامه) أي المأموم أي يجب على المأموم ان يسلم ثانيا مع الامام أو بعده بعد سلامه الواقع منه قبل سلام الامام لو فوعه لغوا في غير محله وهذا ما قاله الله سبحانه من عبد الحق ومشي عليه شيخ الاسلام وقيل ضمير سلامه عادلا لامام فبعد تفسير لمع أي يجب على المأموم ان يسلم بعد سلام الامام وهذا مع بعده يومه عندهم صحة سلام

وذهب آثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من النقصان تارة ومن الزيادة أخرى (قول الشارح تذكر في الرابعة) لو نذر بينهما قال الاسنوي فالقياس السجود ان كان بعد ماضا الى القيام أقرب والأفلا قال وقديقال يسجد مطلقا بناء على ان الانتقالات واجبة (قول المتن ولو شك بعد السلام الخ) قضية حديث ذي الدين انه يؤثر عند اخبار الجميع الا ان يحتمل على أن النبي ﷺ نذر كالحال عقب اخبارهم (قول الشارح لأن الظاهر الخ) علل أيضا بأن عروض هذا الشك للصبي كتركه لو شك بتدراكه بعد السلام عسر وشق (قول المتن يحمله امامه) لحديث معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف رسول الله ﷺ

(ولاسجد) لان سهوه في حال القدرة (ولو ذكر في تشهد ذكر ركن غير النية والتكبير قام بعد سلام امامه الى ركعتي التي فاتت بفوات الركن كأن ترك سجدة من ركعة غير الاخيرة فان كانت من الاخيرة كلها (ولا يسجد) لان سهوه في حال القدرة وزاد على المحرر قوله كالشرح غير النية والتكبير لان التارك لواحدة منهما ليس في صلاة (وسهوه بعد سلامه) أى سلام امامه (لا يحمله) أى امامه لانهاء القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) فذكر حاله (بني وسجد) لان سهوه بعد انتهاء القدوة ولوسها المتفرد ثم اقتدى لا يحمله الامام سهوه (ويلحقه) أى للاموم (سهو امامه) كما يحمله الامام سهوه وفيهما حديث ليس على من خلف الامام سهو فان سها الامام فليسه وعلى من خلفه السهو رواه الدارقطني والبيهقي وضعه (فان سجد) أى امامه (لزم متابعتها) فان تركها عمدا بطلت صلاته واستثنى في الروضة كأصلها ما اذا تبين له حدث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يحمله الامام سهوه وما اذا تيقن

للاموم مع الامام وليس كذلك الآن يحمل على الاكمل (قوله ولا يسجد) وان كان مافعله مبطلا لو تعدد (قوله ولو ذكر) أى تذكر أى علم وخرج به الشك فسجد لاحتال الزيادة كما مر (قوله ولا يسجد) جواب لكلام المصنف ولقول الشارح كلها (قوله لان التارك لواحدة منهما) أى النية والتكبير (قوله ليس في صلاة) وكلامه في العلم بتركها ومثله الشك في تمام يتذكر قبل فعل ركن أو مضى زمنه قال شيخنا الزملي والشرط مثلهم ما في ذكر وقدموه ويجرى الشك في النية والعلم بتركها في غير الصلاة من العبادات واستثناء بعضهم الصوم من الشك ليس في محله الا ان حمل على الشك في أن النية فيه وقعت قبل التحضر أو بعده فراجع (قوله وسهوه بعد سلام امامه) هذا صريح في أن سهوه مع سلام امامه محمول عنه فقوله بسلام امامه بمعنى بعده لأنه تصور لما قبله ولذلك فرعه بالقاء وهذا ما قاله ابن حجر قال واذا أحرم شخص خلف الامام حينئذ انقضت صلاته جماعة ولا يضر في ذلك اختلال القدوة بالشروع في السلام لبقاء حكمهما وخالفه شيخنا الزملي فقال ان سهوه في ذلك غير محمول فسجد له ولا ينقض احرام الشخص المذكور لاختلال القدوة بما ذكر وقال العلامة الخطيب يحمل السهو فلا يسجد له وانقض احرام الشخص المذكور فرادى لاجتماعه وفيه نظر لأن فيه جماعين الضدين (قوله فلو سلم المسبوق) خرج ما لو قام ليأتى بما عليه طائفا بسلام الامام فبان عدمه فيجب عليه القدوة ولا يعتد بمافعله قبله ولا يكفيه نية المفارقة في قيامه نعم ان كان حصل منه قعود فينبغي أن يعتد به وبما بعده كأن لم يتذكر الا في ركعة ثانية بعد قيامه فراجع وعلى كل يسجد للسهو (قوله ويلحقه سهو امامه) وان اقتدى به بعد سجوده للسهو كما يفيد فعوى كلامهم وجبر الخلل لا يمنع وجوده فتأمل (قوله فان سجد أى امامه) ولو لم يسهو كاعتقاد حتى ترك الضنوف في الوتر وان أتى به الاموم معني محله لزمه متابعتها وان لم يعلم بسهوه لأنه الآن لحض التابعة حتى لو ترك بعضها منقطع على الاموم امامه وبذلك فارق عدم متابعتها لوقى قيامه لخامسة وأما السجود لأجل سهو الامام فهو في الأخير نعم ان كان الاموم مسبقا وسجد الامام المحقق بعد سلام نفسه لم يجز له متابعتها وانما يسجد في آخر صلاة نفسه وكذا لو كان الامام شافيا موافقا لزم الاموم التشهد الواجب أو الصلاة على النبي الواجبة فيجب عليه التخلف لان تمامها لأنه سجود جابر لالحض التابعة وهو لا يقع جابر قبل تمام الواجب خلافا لابن حجر فلو سجده قبل تمامها عمدا اعلا بطلت صلاته لأنه غير معتد به ثم يجب عليه أن يسجد بعد تمامها ولو بعد سلام الامام لاستقراره عليه بفعل الامام فان لم يسجد وسلم عمدا أو سهوا وطال الفصل بطلت صلاته فيها والواجب عليه العودة الى الصلاة ليسجد فان لم يعد بطلت أيضا ولو لم يسجد الامام لم يتعين على الاموم السجود ولو سجد الامام في هذه سجدة فقط لم يتعين عليه أيضا ولا يجوز للمسبوق فعل الثانية ويندب للوافق فعلها كما في غير هذه وهو أولى بمالو تركه الامام (قوله عمدا) فلو كان سهوا وجب عليه فعله بعد التذكر ولو بالبعد بعد سلامه وان سلم الامام فان لم يفعل بطلت صلاته على ما تقدم (قوله بطلت صلاته) أى بشر وع الامام في المصلى للسجدة الاولى ان قصد للاموم التخلف والافشور وعه للمصلى للسجدة الثانية (قوله وماذا تيقن غلط الامام الخ) قال ابن الملقن وغيره كافي التصحيح لابن قاضي عجلون وهذه المسئلة مشككة تصويروا وحكما واستثناء اذ كيف تصور تيقن الغلط مع كونهما في الصلاة وكيف لا يسجد مع (قول النبي فان بعد سلام امامه) كذلك الحكم فكيف بالوشك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أو لا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجعت وقلت لا يسجد قال العراقي السجود أظهر كالسجود اذا شك في ادراك الركوع (قول النبي فلو سلم المسبوق) لو اقتصر على قوله السلام ثم تذكر قبل الخطاب قال الاسنوي لم يسجد كما قاله النبوي ثم بحث أغنى الاسنوي السجود اذا نوى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام (قول النبي بسلام امامه) ظاهره ولو كانا معا (قول النبي لزمه متابعتها) أى ويكون سجوده لاجل سهو الامام غلط الامام في نفسه وجوده مقتض للسجود فلا يتابعه فيه (والا) أى وان لم يسجد امامه

(فيسجد) هو (على النص) وفي قول مخرج لا يسجد وهو ناظر الى أنه لا يلحقه سهو امامه وان لزمه متابته في السجود وهذا الكلام في الموافق (ولو اقتدى مسبق بمن (٢٠٤) سها بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح وسجد) الامام (فالصحيح) في الصورتين

(أنه) أي السبوق (يسجد معه) رعاية للثبته (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح أنه لا يسجد معه نظرا الى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الأولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الاصح أنه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (فان لم يسجد الامام سجد) هو (آخر صلاته نفسه) في الصورتين (على النص) ومقايله القول المخرج السابق (وسجد السهو وان كثر) أي السهو (سجدتان كسجود الصلاة) في واجباته ومدنوا به وحكي بعضهم أنه يستحب أن يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهولائق بالخال وقوله في الحرر بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجديد أن محله) أي السجود (بين تشهد وسلامه) أي تشهد الختم بالصلاة على النبي وآله كما قاله في الكفاية

أن يسجد الامام غلط ما وجب للسجود وكيف يستثنى غير الساهي من الباهي وأجيب بأنه يتصور التيقن بكتابته أو يد السجود للسورة مثلاً وأنه تكمل له بذلك قليلاً ناسياً أو جاهلاً أو بعد سلام نفسه وقيل سلامه بأن الحكم للنبي هنا عدم متابته في هذا السجود وأما كون سجوده هذا يقتضي السجود له في آخر صلاته فذلك حكم آخر وبأن الاستثناء من حيث الصورة (قوله) يسجد هو أي للمأموم السجدين سواء تركهما الامام أو واحدة منهما أو كان يرى السجود بعد السلام وقصد ذلك لأن القدوة انقطعت (قوله) وهذا ناظر الى مخرج هو صريح في أن حقوق سهو الامام للمأموم في خلافه ولم يتقدم ما يدل عليه فراجع (قوله) وهذا الكلام أي قوله ويلحقه سهو امامه (قوله في الموافق) والمراد به هنا من تتم صلاته مع تمام صلاة الامام (قوله) رعاية للثبته (فالسجود معه واجب ولو خلفه عن الامام الأصلي فمن لم يسجد معه عمدا علما بطلت صلاته كما تقدم (قوله) ثم يسجد الخ) قال شيخنا الرمي ندبا وإن فاتته المتابعة بنحو غفلة وفارق الموافق المتقدم بأن يسجد الامام في محل سجوده هو كما تقدم وقال ابن حجر بالوجوب هنا أيضا (قوله) وفي قول) هو من مقابل الصحيح وعبر عنه بالقول لأنه مخرج (قوله) يسجد هو أي ندبا كالما فوق (قوله) وان كثر السهو) ويقع السجود جابرا لجميع الخلل ان لم يقصد بمجر خلل معين والافات جبر غيره ولا يكره له ولو تبين أنه لم يسه ما عينه بل بغيره سجد للخلل بهذا السجود بدخل معه جبر غيره ان لم يقصد تركه (قوله) سجدتان) أي بنية سجود السهو وجوبا بالقلب فقط قال ابن حجر ولا يحتاج للمأموم إلى نية كما هو واضح وبه قال شيخنا الرمي في شرحه واعتمده شيخنا الزايد كافي سجود الترتي لا يفي ولا يحصل الجبر بسجدة واحدة بل ان قصد الاقتصار عليها قبل فعلها بطلت صلاته بشر وعفيها أو بعد فعلها لم يطل ولو عن له السجود بعد ذلك لم يكفه سجدة واحدة لأن قصد ترك السجدة التي لم يفعلها التي التي فعلها كذا يخرج مع بعض مشايخنا فليراجع (قوله في واجباته) فان أدخل بشي منها فهو كولو تركه فكفيه التفصيل المذكور آنفا (قوله بين تشهد) أي الشامل للصلاة على النبي ﷺ ويؤخره عن الواجب وجوبا وعن المندوب ندبا ولا يضطر طول الفصل قبله ولا بعده ولا تشهد بعده أيضا (قوله قبل السلام) نعم يندب للامام تأخير سجوده لما بعد سلامه في السرية وان طال الفصل قاله شيخنا الرمي وفيه نظر فراجع (قوله) أو زيادة

وقيل لأجل المتابعة وبني عليها مسائل منها الخلاف الآتي في سجوده إذا لم يسجد الامام ويجب على المأموم المتابعة ولو لم يعلم سهو الامام بل لو لم يسجد الا واحدة سجد للمأموم أخرى حملا على انه نسي أقول وقد يشكل الالتئام بقولهم الى خمسة فان المأموم لا يتابعه مع احتمال ان الامام تذكر ترك ركعتين فقام لباي ركعة وجب بان المأموم لو تحقق الحال أعنى الخلل في السجلتين طلب منه المتابعة في السجود وامتنع عليه الموافقة في الركعة التي قام الامام لباي بها لأن صلاة المأموم قد تمت بل لو بقي على المأموم ركعة لم يتابعه فيقام اليه أيضا ذكره في الروضة (قول المتن) فيسجد على النص) أي ولو كان الامام يرى السجود بعد السلام فان المأموم يسجد بمجرد سلام الامام ولا يتأخر حتى يأتي الامام بسجوده لأن القدوة انقطعت بالسلام (قول المتن) وان كثر) لو سجد في هذه الحالة لبعض الاسباب فقط قال في البحر فيحتمل الجواز وينبغي ما نوافه فقط ويحتمل البطلان لأنه زاد سجودا على غير الشرع ويحتمل الاجزاء ان قصد الأول دون غيره (قول الشارح وفي التقديم الخ) لو حصل زيادة ونقص سجد على هذا قبل السلام فذلك على الاصح في الروضة قال ابن الرافعة لأن المتن ذهبوا الى أنه بعد السلام في الزيادة قالوا بصحته قبله انتهى أقول كيف يجتمع هذا مع قول الاستوى رحمه الله والخلاف في الاجزاء وقيل في الأفضل ويجاب بأن المراد بالقول بصحته أي في حال النقص

وفي التقديم ان سها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده وفي قديم آخر يتخير ان شاء قبله وان شاء (قول) بعد لتبوت فعل الامر من عنه في الحديثين الاولين في الباب واستند القديم الاول الى أن السهو في الاول بالنقص وفي الثاني بالزيادة

من التعرض للزيادة (فان سلم عمدا) على الجديد وكذا القديم في النقص من غير سجود (فات في الاصح) ومقابله ان كاسهوا ان قصر الفصل سجد والا فلا (وسهوا وطال الفصل) ومرجه العرف (فات في الجديد) بخلاف القديم في السهو بالنقص فلا يفوت عليه (والا) أي وان قصر الفصل (فلا) يفوت (على النص) لما تقدم من الحديث المحمول على ذلك وقيل يفوت حذيرا من الغاء السلام بالصود الى الصلاة (واذا سجد) في صورة السهو على النص أو القديم (صار عاذا الى الصلاة في الاصح) فيجب ان يعيد السلام كما صرح به في شرح المهذب واذا أحدثت بطلت صلاته والثاني لا يضر لحصول التحلل بالسلام ودفع بأن نسيانه السهو الذي لو ذكره لسجد لرغبته في السجود يخرج السلام عن كونه محلا واذا سجد على مقابل الاصح في السلام عمدا لا يكون عاذا الى الصلاة قطعا (ولوسها امام الجمعة وسجدوا فبان فوتها نحوها ظهر) كاستدائي في بابها

أي فقط أومع النقص (قوله وحمل الجديد الخ) فان قيل انه لم يرد أنه ^{يترك} قد سلم بعد السجود قلنا هذا كاف في سقوط دليله الذي استند اليه مع أنه لم يرد أنه لم يسلم بعده أيضا (قوله لما في الحديث) أي السابق في كلامه التعرض للزيادة بقوله فان كان صلى خسا شفعن له صلاته وهذا يدل على أن الزيادة تقضى في المعنى كاسر (قوله في النقص) قيد بقوله أو سهوا (قوله وطال الفصل) أي بين تذكره وسهوا ومثله ولو وطى نجاسة أو ترك كثيرا أو أتى بفعل مبطل وكالسهو الجهل (قوله فلا يفوت) أي وان خرج الوقت لأنه من اللذم يفوت بعروض مانع كتحرق خوف وفراغ مدته وحدث وان تطهر عن قرب ورؤ بقاء لم يتيم ولا يصح العود فيها ونية اتمام أو إقامة وضيق وقت جمعة عنه ويصح عوده في ذلك ولو مع العلم به ولا يضر في عودها انقلابا لجمعة نظرا وان كان حراما لقوات الوقت ولا لزوم الاتمام ونحوه ويؤخر السجود الى قبيل السلام وهذا ما اعتمد شيخنا الرملي كما نقله عنه العلامة البادى ولا يخلو عن نظر خصوصاً في لزوم الاتمام فتأمل (قوله واذا سجد) أي أراد السجود (قوله صار عاذا الى الصلاة) أي على القول بأن السجود قبل السلام أما على الآخر فلا يصح عاذا وعلى الأول لو ترك ركنا أو شك فيه لم يتركه تداركه قبل سجوده فان سجد قبله بطلت صلاته وهذا يلزم فيقال لنا شخص أتى سنة فآمره فرض ^{في تنبيه} لو كان اماما وخلفه مأثوم فان كان مسبوقا وجب عليه العود اليه والجلوس معه وان كان قد قام ويبلغ ما فعله وله موافقته الى سلامه أو مفارقتها وان كان موافقا وقد سلم قبل عود الامام أو سجد للسهو أو شرع فيه لم تعد فوته بعد الامام ولا يلزمه موافقته والاعادت ولزمه موافقته وهذا ما يستفاد من شرح شيخنا وغيره فراجع (قوله والثاني لا يضر) قال الاسنوي وبج إعادة السلام كافي التهذيب وغيره (قوله بأن نسيانه السهو) أي لما نسي السهو أو ما سلامه مع عدمه مطلقا (قوله كما يجبر غيره) أي بما وقع فيه بعد ما أدى اذ وقع كان مجبورا نعم لو قصد السجود جبر معين جبره فقط وفات جبر غيره وليس له السجود ثانيا لجبره وتقدم أن السجود لا يجبر نفسه ^{باب في حكم سجودى التلاوة والشكر} وذكرهما هنا استطرادى ومحلها بعد صلاة النفل لأنه اكمل (قوله بالتنوين) تقدم ما فيه (قوله نسيان

(قول الشارح من التعرض للزيادة) أي ولأن الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يشكل على هذا قولهم في مسئلة الحديث الثالث ان السجود للترك دلالا للزيادة (قول المتن فات في الاصح) أي أن محله قبل السلام وقد قطع الصلاة بالسلام فقوته على نفسه عمدا ووجه مقابلة القياس على النوافل التي تقضى لافرق بين تركها عمدا وسهوا (قول المتن فات في الجديد) لتعذر البناء (قول الشارح بخلاف القديم الخ) علله الرافعي أنه عبران الصلاة فجاز أن يترأخى عنها كجبران الحج قال الأسنوي قضيت عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قول الشارح في السهو بالنقص) انما قيد بذلك لجل قول المتن أو سهوا فلا يرد ان القول بالسجود بعد السلام يوجب المبادرة أيضا (قول الشارح من الغاء السلام) الذي هو ركن بسبب سنة تداركها لأنه يصير الأمر في الالغاء وعدمه موقوفا على اختياره وذلك غير معهود قلت بل هو معهود كما لو تقدم المأثوم على امامه بركن كركوع فانه يجوز زلة العود فيلغو (قول الشارح ودفع بأن نسيانه الى قوله يخرج السلام عن كونه محلا) انظر كيف يتجه ذلك مع عدم وجوب العود فان عدم ايجاب العود دليل على كونه محلا ويجاب بأن الراد يخرج منه عن كونه محلا اذا عاد (قول الشارح قطعا) قال الأسنوي كذا قاله الامام فقلده فيه الرافعي وليس كذلك بل في عودها وجهان صرح بهما القوراني والعمراني ^{في تنبيه} سكت المصنف عن التفرع على القول بأن السجود بعد السلام قال الأسنوي وحكمه وجوب المبادرة واذا سجد لا يصح عاذا الصلاة جزما

^{باب تسن سجدة التلاوة}

(وسجدوا) أيضا التين ان ذلك السجود ليس في آخر الصلاة (ولو ظن سهوا فسجد في ان عدمه سجد في الاصح) ان زيادة السجود الاول والثاني لا يسجد لان سجود السهو يجبر نفسه كما يجبر غيره ^{باب} بالتنوين (في سجودى التلاوة والشكر) (تسن)

والنحل والاسراء ومريم
والفرقان والنمل والم نزل
وحم السجدة وثلاث في
المفصل في النجم والانشاق
واقرا وفي التقديم احدى
عشرة باسقاط ثلاث المفصل
واستدل للجديد بحديث
عمر بن العاص اقراني
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خمس عشرة سجدة في
القرآن منها ثلاث في المفصل
وفي الحج سجدتان رواه
أبو داود بإسناد حسن
والسجدة الباقية منه سجدة
ص وسبأ الكلام فيها
واستدل للتقديم بحديث
ابن عباس أن النبي ﷺ
لم يسجد في شيء من
المفصل منذ تحول المدينة
رواه أبو داود وضعفه
البيهقي وغيره (لا سجدة
ص) أي ليست من
سجدة التلاوة (بل
هي سجدة شكر) كما
نص عليه (تسجد في غير
الصلاة تحرم فيها) وتبطلها
(في الأصح) من غير ذلك
فإن جهله أو نسى أنه في صلاة
فلاكن يسجد للسجود
والثاني لا تحرم فيها ولا
تبطلها تتعلق بالسجدة
بخلاف غيرها من سجدة
الشكر وفي وجهه لأن
سبحانهم من سجدة
التلاوة للخبر الأول

سجدة التلاوة) للحديث الواردة فيها منها حديث مسلم عن أبي هريرة قال إذا قرأ ابن آدم آية سجدة
وسجد اغتزل الشيطان بيكي يقول يا ويلته أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود
فصبت في النار ومحل السجدة أن قرأ في غير الصلاة وغير وقت الكراهة ولو بقصد السجود أو قرأ في الصلاة
لا بقصد السجود أو في صبح يوم الجمعة ولو بقصد السجود ولكن خصه شيخنا الزملي بسجدة الم نزل في فقط
وعنه شيخنا الزملي يادي في كل آية سجدة وما عدا هذا لا يسجد لكن أن قرأ في الصلاة بقصد السجود وسجد
بطلت صلاته وأن قرأ في وقت الكراهة لا بقصد السجود لم تتركه القراءة ولا يسجد السجود ولا يبطل وأن قرأ
فيه ليسجد بعده فكذلك مع الكراهة للقراءة وأن قرأ فيه أو قبله بقصد السجود فيه فيها حرمت القراءة
والسجود وكان باطلا (تنبيه) لا يصح نذر السجود إذا لم يسجد كسائر العبادات ولو تنازع مع التحية
قدمه عليها لقول أبي حنيفة بوجوبه ولا يفوت أحدهما الآخر فرع يقوم مقام السجود للتلاوة
أو الشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم يرد فعلها ولو متطهر أو هو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر كما
يأتي (قوله) أربع عشرة سجدة قال ابن حجر وحكمة اختصاص السجود بهذه المواضع أن فيها مدح من
يسجد وذم غيره نصريحاً أو تلو بحافز أجمعه (قوله) منها سجدة الحج نص عليها بخلاف الامام مالك
وأبي حنيفة في الثانية منهما ومحلها بعد تملحون ومحل الأولى بعد ما يشاء (قوله) في الأعراف أي بعد
آخرها وفي الرعد بعد الأصال وفي النحل بعد يؤمرون وفي الاسراء بعد خشوعا وفي مريم بعد بكيا وفي
الفرقان بعد نفوروا وفي النمل بعد العظم وفي الم السجدة بعد لا يستكبرون وفي حم السجدة بعد
لا يسأمون وفي النجم بعد آخرها وفي الانشقاق بعد لا يسجدون وفي اقرأ بعد آخرها (قوله) أي ذكر
لي وأخبرني (قوله) وضعفه البيهقي أي فلا يحتاج به بقرض محتمه بحاجب بأن الأول مثبت وأن التارك إنما
ينافي الوجوب (قوله) لا سجدة ص) ومحلها بعد أناب (قوله) بل هي سجدة شكر) فصحت من قارئها وسامعها
بنية الشكر لامية التلاوة وظاهر كلام المصنف بمقتضى الطواف وفي شرح شيخنا أنها تبادت فيه وليس في
كلام ابن حجر ما يخالفه قال بعضهم وينبغي ندب سجود الشكر فيه مطلقا (قوله) وتبطلها أي بمجرد الهوى
فإن جهل البطلان أو أن نوى معها التلاوة يجب على المأموم مفارقة امامه غير الحنفى والابطلت صلاته وله
انتظار امامه الحنفى لأنه لا اعتقاده لها كالساهی وهو أفضل لأن المأموم يرى السجود في الجملة وبذلك
فارق وجوب مفارقتها في المس ونحوه ويسجد المأموم إن لم يفارق قبل الهوى وسجوده لاجل سجود امامه
لا لتظاره لأنه كالساهی به وهو محمول على الامام وعلى هذا يحمل القول بعدم السجود ولو هوى معه فظنه
أهرك فالوجه انتظاره في الركوع وبودعه (قوله) وفي وجهه الخ) وعليه فينوي بها التلاوة وتدخل
الصلاة (قوله) على قبول نوبته أي تنفع كذلك وإن لم يلاحظه أو لم يعرفه وخص داود ﷺ بذلك
لأنه لم يقع لشي غير ندب على ما وقع منه مثله لانه بيكي حتى ثبت العشب من دموعه ولا يرد آدم ﷺ
لأن بكاءه لا مردوي ولا يعقوب ﷺ لذلك ولأنه ليس على أمر وقع منه أولانه حزن لا بكاء فيه
ولا يتم أن يكون يباض عليه عن بكاء (قوله) وأسقطه الخ) أي لاهامه اعتبارا للالحة (قوله) لا قارئ
ومعلوم أنه غير ولو أصم وأبى وصغرا لجميع الآية فلا يكتفى بماء مضاه من غير قراءة ومشروعة بأن لا تكون
حالة ذاتها كقراءة جنب مسلم قصد ها ولا مكرهه لذاتها كقراءة مصل بقصد السجود أو في جنازة
مطلقا وفي غير القيمه وإن كان من غير كرفع صوت امرأة بحضرة أجنبي أو كرهت كذلك كقراءة في سوق

(قوله) الشرح حديث الثاني) في الاستوى المشهور أنه من أجل الاله حجة لا اعتقاده بقول ابن عباس
رسول الله صلى الله عليه وسلم من سجد السجود

والشع) أي فاصد السماع (و) بتأ كدله بسجود القاري قلت) كذا قال الرافعي في الشرح (و) سن السامع) من غير قصد للسمع (والله أعلم)
 روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن (٢٠٧)

فيسجد ويسجد معه حتى
 ما يجحد بعضنا موضعها
 لمكان جهته وفي رواية
 لمسلم في غير صلاة (و) ان قرأ
 في الصلاة سجد الامام
 والنفر (أي كل منهما
 لقراءة فقط) أي ولا
 يسجد لقراءة غيره (و)
 سجد (للمأموم لسجدة
 امامه) أي ولا يسجد لقراءته
 من غير سجود ولا القراءة
 غير الامام من نفسه أو غيره
 (فان سجد امامه فتخلف)
 هو (أو انكس) ذلك أي
 سجد هو دون امامه
 (بطلت صلاته) لخالفته
 وقول المصنف الامام
 والنفر تنازع فيه قرأ
 وسجد فالقراء يعلمها
 فيه والكافي يقول
 حذف فاعل الاول
 والنصر يون يضمونه
 وهو مفرد لامني ما تقدم
 من التأويل فالتركيب
 صحيح غيه كعمارة (ومن
 سجد سراج الدعة) أي
 أراد السجود (نوي)
 سجدة السلاوة (وكبر
 للاحرام) أي كبر
 كبر تكبيرة الاحرام
 (نوي) (و) ان قرأ
 في الصلاة سجد
 رأسه (وكبر) أي
 أيضا

أوفى طريق فدخل قراءة العلم والتعلم والمدرس ومن يقرأ عليه فيسجد كما معه ودخل الخطيب لكن
 لا يسجد سامعوه وان سجد فوق المنبر أو تحت لانه اعراض (قوله وللشع) أي لجميع الآية فلا يكتفي
 بعضهم قاري واحد فلا يكتفي من اثنين فأكثر عزم ولوجبنا أو لمكافأ أو كافرا ولوجبنا أو معاندا لعدم
 اعتقاده الحرمه لامن يجنون ونائم وساه وسكران وطير قراءة مشروعة بجامر ومنها قراءة مصل في
 القيام ولوقبل الفاتحة لانه محلها ولا يسجد لبذل الفاتحة ولو الآية الأخيرة منه ولا يسجد من لم يسمع
 لصم أو بعد وان علم أنه سجود تلاوة نعم يردد النظر في سماع قراءة تصي عزمجنب بقصد التعلم (قوله
 وبتأكد الخ) فلا يتوقف سجود أحدهما على سجود الآخر ولا ينسب الاقتداء ولا يضر (قوله في
 غير صلاة) لعل هذا فر من أفراد العالم بحكمه فلا يخصه فلا يقال يلزم خلوا السجود في الصلاة عن
 دليل (قوله ولا يسجد لقراءة غيره) لعدم طلب اضافته ولو مصليا أيضا (قوله ولا يسجد لقراءة)
 أي لا يسجد للمأموم لقراءة امامه من غير سجود امامه ما لم يفارقه وله فراقه للسجود وهو فراق بعذر
 لا يفوته فضل الجماعة وما لم يحدث امامه واليسجد ولو تبين له حدث الامام قبل قراءة الآية لم
 يسجد وان سجد الامام وادام يفارقه في الاولى سجد بعد النراغ ان لم يطل الفصل ويندب للامام
 تأخير السجود الى ما بعد الفراغ ان خشي على بعض المأمومين التخلف ليعاد أو صم أو جهل أو اسراره
 في القراءة أو نحو ذلك ولو لم للمأموم بسجود امامه بعد استصا لم يسجد أو قبله وجب أن يهوى خلفه فان
 رفع الامام قبل سجوده هو وجب عود معه ولا يسجد وعارق سجود السهو فيها بأنه يطلب فعله من المأموم
 وان تركه الامام كذا قالوا وفيه نظر بجامر فالأولى ان ينال ان سجود السهو حار بخلاف هذا وفيه نظر
 أيضا والوجه ان يقال انه هنا للجماعة كسجود السهو في موفى فتأمل (قوله من نفسه) أي لا يسجد
 للمأموم لقراءة نفسه خلف الامام أي ما يفارقه والا فان قلنا لا يسجد للمأموم قراءة آية سجدة حلف الامام
 لم يسجد أيضا وهو ما قاله ابن حجر وان قلنا لا بكره له لا في السجود وهو ما قاله شيخنا الرمي ان كانت
 قراءة له لا بقصد السجود كما تقدم (قوله أو غيره) أي غير نفسه وغير امامه وان قرأ امامه كما مر (قوله
 بطلت صلاته) أي بمجرد شروعه في التخلف عن غيري الامام أو بمجرد شروعه في الهوى دون الامام ان
 قصد الخالفة فيها لا مشروعه في البطل فان لم يقصد ما يرفع رأس الامام من السجدة الاولى وسجوده هو
 في الثانية ان خلفه بعد علمه وقال بعضهم اعترض بطل رفع رأسه من السجود أيضا (قوله من التأويل) بقوله
 كل منهما (قوله نوي سجدة التلاوة) أي نوي السجود للتلاوة ولانجب ملاحظة الآية ولا عنها (قوله
 وكبر للاحرام) أي من جلوس أو قيام ولا يندب القيام لآتي بهامه لعدم ورود (قوله تكبر للهوي) قالو
 كبر تكبيرة واحدة ففيه ما يأتي فيمن أدرك التكبير (قوله وتكبيره الاحرام شرط) أي كن وكذا
 ما بعدها كما اشار اليه الشارح وجوز ما ذكره من ان ركنا أو بعبارة ثانية وتكبيره الاحرام والسجدة والسلام

(قول الشارح روى الشيخان) قال الاسنوي من الأدلة على دخول السامع قوله تعالى وإذا قرأ عليهم
 القرآن لا يسجدون وقال من لم يسمع بالكيفية وان دخل في الاضلاع فهو خارج بالاتفاق وان دخل
 برؤية الساجدين ونحوه (قول الشارح حذف نعت الاول) أي وهو اسم ضابط وهو الساجد
 البصريين (قول ابن وكبر للاحرام) قال الاسنوي في الاستبصار في السجدة واستحب الرمي
 فضيلته وخالف النووي فصحيح استحباب تركه (قول ابن وكذا السجدة) أي كذا السجدة
 فتفتقر الى التحلل كالصلاة (قول الشارح ولا يسجد في الشهر) أي لا يسجد في شهر رمضان
 (قول ابن وكذا السجدة) أي كذا السجدة

(وسلم) من غير تشبه بكسليم الصلاة (وتكبيره الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في ما يرب) أي لا بد منهما وتشرط الثانية أيضا
 وقيل لا ومدرك الخلاف في هذه الثلاثة ان السجدة تذهب في الصلاة أو لا تلحق بها ولا يستحب التشديد في السجود

(ونشتر شروط الصلاة)
 قطعاً كالطهارة والستر
 والاستقبال (ومن سجد
 فيها) أى أراد السجود فى
 الصلاة (كبر للهوى ولا رفع)
 من السجدة ندباً (ولا رفع
 يديه) فيها (قلت) كما قال
 الرافعى فى الشرح (ولا
 يجلس للاستراحة) بعدها
 (واقفاً أعلم) لعدم وروده
 (وبقول) فيها داخل
 الصلاة وخارجها (سجد
 وجبى للذى خلقه وصوره
 وشق سمعه وبصره بحوله
 وقوته) رواد أبوداود وغيره
 من غير لفظ ونسوره
 وحسنه الترمذى (ولوكرر
 آية) خارج الصلاة أى أتى
 بهامرتين (فى مجلسين
 سجد لكل) من المرتين
 عقبا (وكذا المجلس فى
 الأصح) والثانى تكفيه
 السجدة الأولى عن المرة
 الثانية والثالث بكفيه إن لم
 يطل الفصل فإن لم يسجد
 للمرة الأولى كفاه سجدة
 عنهما (وركمة كجلس)
 فيها ذكر (وركعتان
 كجلسين) فبمسجد فيها
 (فإن لم يسجد) من سن له
 السجود عقب القراءة
 (وطال الفصل لم يسجد)
 بخلاف ما إذا قصر فبمسجد
 ومرجع الطول والقصر
 العرف ومن كان محدثاً عند
 القراءة وتظهر على القرب

وأما الرفع من السجود فهو واجب لأن به يتم السجود وسكت عن الجالس للسلام لعدم تعيينه إذ يكفي عنه
 الاضطجاع كفى النفل المطلق فلا يكفي غيرهما عند شيخنا الرملى وكلام ابن حجر لا يتخالفه خلافاً لمن زعمه
 (قوله كالطهارة) أى من الحدث والنجس غير العفونة فى الثوب والبدن والمكان (قوله والاستر) لما
 بين السرة والركبة فى غير الحرة وفيها لماعدا الوجه والكفين وبقي من الشروط أن لا بد من تمام الآية فلا
 يجوز للقارىء أى السامع أن يسجد قبل تمامها ولو بحرف وأهلا بد من قراءة كلها أو بعضها من قارىء
 واحد كما تقدم وغير ذلك مما مر (قوله ومن سجد فيها) أى فى الصلاة أماماً أو منفرداً أو مأموماً وتجب
 نيتها على غير المأموم وتندب له وقال الخطيب لا تجب لها نية مطلقاً الشمول لنية الصلاة لها بواسطة شمولها
 للقراءة والثنية بالقلب فإن تلفظ بها بطلت كالأو كبر بقصد الاحرام (قوله ولا يجلس للاستراحة) أى لا يدب
 له ويسن أن يقرأ قبل ركوعه شيئاً من القرآن (قوله ويقول) أى ندباً وهذا داخل فى التشبيه السابق
 فذكره ليوضح ويندب أن يقول أيضاً اللهم اكتب لي بها عندك أجراً واجعل لي عندك ذخراً وضع عني بها
 وزراً وتقبلها عني كما تقبلها من عبدك داود أى كما تقبلت جسدها منه (قوله أى أتى بها مرتين) يقيد أن قصد
 التكرار غير مراد والتفصيل للمرتين قال العلامة ابن عبدالحق لكونه محل الخلاف وهو ظاهر جلى وقال
 غيره لأنه حقيقة التكرار لما قال السعدان ما زاد على المرتين تكرارات متعددة وعلى كل لا يتقيد الحكم
 بمرتين والرداد بالمجلس تعدد محل قراءته (قوله وكذا المجلس) أى لو كرر الآية فى مسجد لكل مرة عقبا
 (قوله إن لم يطل الفصل) أى بين السجدة وقراءتها (قوله كفاه سجدة عنهما) أى عن المرتين وظاهر
 كلامه أن هذا جارى على الأوجه الثلاثة ومحل على الأول ما لم يقصد بها إحدى المرتين بينهما والأولى عنها
 ويسجد للآخرى إن لم يطل الفصل ولو زاد على مرتين فله تكرر السجود بعدد ما أخره عن جميعه كما لو
 طاف أسابيع من غير صلاة لكن محلها أن لم يطل فصل بين كل مرة وسجودها وله جمعها فى سجدة واحدة
 كفى الطواف وسواء كررها خارج الصلاة أو فيها وفيهما معاً ولا يحتاج المصل إلى قيام لما بعد السجدة
 الأولى نعم لا يسجد فى الصلاة لقراءة قبلها فقط فيما يظهر (قوله محدثاً) أى حدثاً أو صغراً مطلقاً أو كبروهو
 غير القارىء وسكت عن قوائمه بالاعراض مع قصر الفصل والذى نقله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملى
 عدم الفوات فى العود والذى قاله شيخنا أنها نفوت به كفى التحية (تنبيه) سجدة التلاوة إذا فأت
 لا تقضى وكذا سجدة الشكر وإن نذرهما كذوات السبب (قوله وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) هو
 قصر صريح ما علم بالأولى من سجدة من كمال (قوله فلو فعلها فيها بطلت) إن كان عامداً علماً والافلا تبطل

التشهد كالقيام (قول المتن ونشتر شروط الصلاة) منها دخول الوقت قال فى شرح المهذب وذلك بأن يكون
 قد قرأ الآية أو سمعها وذكر فى الشرحين والروضة قريباً منه قال الاسنوى وهو يقتضى أن سماع الآية
 بكاملها شرط كفى القراءة فلا يكفي سماع كلمة السجدة ونحوها فليتقطن له انتهى (قول المتن ولا يرفع يديه إلخ)
 أى كفى سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج فى هذا السجود إلى نية اتفاقاً لأن نية الصلاة تنسحب عليها
 أى بخلاف سجود السهو فإن سببه لم تشمل نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة من غير نية (قول
 الشارح من غير لفظ وصورة) ولذا أخذ فيها فى التحقيق وقوله والثانى تكفيه إلى آخره أى كاتسكنى الثانية
 عن الأولى عند تركه فى الأولى (قول المتن وركمة كجلس) أى وإن طالت وركعتان كجلسين أى وإن
 قصرتا نظراً لآدم فيها قال الرافعى ولو قرأ الآية فى الصلاة ثم أعادها خارجها فى مجلس واحد فله أن يقتصراً
 وإطلاق الخلاف فى التكرار يقتضى طرده هنا (قول الشارح بخلاف ما إذا قصر الخ) لو قصد عدم السجود م
 بداله فأنظر أنه يسجد أعني مع قصر الفصل

يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت الصلاة ونسب للمجهوم بعمه

والروضة كالشرح من حيث لا يحتسب قال في البحر الأول كحدث ولد أو ماله والثاني كنجاته من المهدم والفرق روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه شيء يسره خرساجدا ولا يسن السجود لاستمرار النعم (أورؤ بمبتلى) كزمن (أو عاص) قال في الكفاية عن الأصحاب بظاهر بصيانه روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية زمن والسجدة لذلك على السلامة منه (و يظهرها للعاصي) لعله يتوب (لا البتلى) لثلا يتأذى و يظهرها أيضا لحصول نعمة أو اندفاع نعمة كافي الروضة وأصلها وفي شرح المذهب فإن خاف من اظهار السجود للفاسق مفسدة أو ضرا أخفاه (وهي سجدة التلاوة) خارج الصلاة في كفيته وشروطها (والاصح جوازها) أي السجدين (على الراحة للسافر) بأن يركع بها لمشقة التزول والثاني لا لفوات الركن الأظهر أي السجود (فإن سجد لتلاوة صلاة جاز عليها قطعا) كسجود الصلاة عليها

باب بالتون

و يسجد للسوء (قوله) أو اندفاع نعمة) هو عطف على النعمة فيعتبر فيه المحجوب أيضا ولا بد من كون هجوم النعمة أو اندفاع النعمة ظاهرة لا يخرج مالا وقع له وقول النهج ليخرج للعرفه وستر المساوي ضعيف والتمتع السجود لها (قوله) من حيث لا يحتسب) أي في وقت لا يتبين حصولها فيه وإن كان متوقفا لها قبله قال شيخنا الرمي كان حججوق. يحتجز به عن شيء وقع عقب سببه عادة كرجع متعارف لتاجر وفيه نظر (قوله) كحدث ولد) نعم لا تسن له بمحضرة عقيم وكذا كل نعمة بمحضرة من ليس له مثلها (قوله) إماله) وكذا لولده أو صديق أو نحو عالم أو عموم المسلمين وكذا يقال في اندفاع النعمة (قوله) لاستمرار النعم) أي النعم المستمرة كدوام السمع والبصر والنعم ونحو ذلك للتلاوي ذلك لاستغراق العمر في السجود (قوله) أو رؤية مبتلى) أي العلم به ولو لأعمى (قوله) كزمن) ومثله نقص عضو ولو خلقه أو اختلال عقل أو ضعف حركة أو نحو ذلك (قوله) أو عاص) وإن لم ينسق كغفيرة لم يصرف عليها بسبب النعمته فهو أولى من تعبير النهج بفاسق قال شيخنا ومنه الكافر وشافى يرى حنفيا يشرب نبينا ومنه رؤية مقطوع في سرقة أو مجادل زنا و يسجد العاصي لرؤية عاص آخر إلا أن اعتد اجتماعا أو عاصفة ومخلا وقد رآه في سجود صاحب الأثر في القدر نظر فتأمله وفي كلام العبادي عدم تصور الاتحاد في الصبيان فراجع (قوله) بظاهر بصيانه) اعتمده شيخنا قال وتجب التوبة من الصغيرة ولو بعد فعل مكفر لها وقفا لقول السبكي هو التكبير به أمر يتعلق بالآخرة وعليه فيسجد ولو بته بعد المكفر ولا يسجد لآدميته بعد التوبة لكن التعليل بالسلامة منه بخلافه وقد صرح في شرح البهجة بالسجود لكن لا يظهر له وهو الوجه كما علمنا (قوله) و يظهرها (التي) ولو اجتمع فيه الابتلاء والصبيان أظهر هالو بين السبب (قوله) وهي سجدة التلاوة) في جميع ما تقدم فيها ومنه قواتها بطول الفصل والأعراس ولو مع عدم قضائها إذا ناست أو منذورة ومنه تكرارها بتكرار السبب ولو من شخص واحد كعاص فيسجد كل آله جمع أسباب في سجدة واحدة لاجع تلاوة وشكر في سجدة واحدة فلا يصح وفارق الطهارة لأنها مبنية على التداخل (قوله) في كفيته) شمل أركانها وسننها ومنها التنية فينوي سجود الشكر وإن لم يلاحظ كونه عن نعمة أو دفع نعمة أو لم يبين سببا بعينه فإن عينه كان عنه وله السجود لغیره بشرطه تنبيه علم عاذكر أنه لا يجوز التقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير ما ذكر ولو عقب صلاة أو ركوع ونحوه كذلك ولا صلاة بنية الشكر أو بنية التلاوة ومن ذلك صورة الركوع عند تحية العظماء فهو حرام بل قيل إنه كفر وحمله شيخنا الرمي على من قصد تعظيمهم كتعظيم الله تعالى كما مر

باب بالتون

أي لا بالإضافة لما تقدم في البابين قبله واعلم أن النفل مطلقا لغة الزيادة وفيه السكون والتحريك أو التحريك في الأموال وشرعا ما يطلب الشارع فعله وجوز تركه ويرادفه الندوب والرغب فيه والحسن اتفاقا وكذا السنة والمستحب والطوع على الاصح وقيل السنة ما واطب النبي صلى الله عليه وسلم فعله (قول الشارح وفي الحرر الخ) هذا الذي في الحرر وغيره مستفاد من لفظ المحجوب فستفي عنه ثم انظر لو طال الزمن هل يسقط أولا (قول الشارح كحدث ولد) يقتضي كلام الكفاية أن حدث النعمة على الولد ونحوه كسبي عليه قال الاستوى والظاهر أن المراد ما يشمل العلم به وإن كان في ظلمة ونحوها (قول المتن) أو رؤية مبتلى (أو عاص) لورآهم أو جمعت عليه نعمة مثلا فهل يكفيه سجود واحد الظاهر نعم كظهير من سجود التلاوة السابق وباحتمل خلافاه وبفرق ولو تأخر سجود الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل وعدمه كسجود التلاوة (قول المتن) و يظهرها للعاصي الخ) ظاهر صنيعة أنه لو أسرف العاصي وأظهر في المبتلى حصل أصل السنة وقد غنم في الثاني (قول الشارح) بأن يركع بها الخ) صنيعة يشعر بأنه لو استوفى الشروط صح لوجب المقصد عليها قطعاً وهو محل نظر ثم أحراره للقبلة لا بد منه فبأظهر (قول الشارح والثاني لا) رجع هذا في الجنازة لتدبرتها

باب صلاة النفل

والستحب ما فعله أحيانا أو أمر به والتطوع ما ينشئه الانسان من نفسه ولذلك لم يصر للصنف كالوجيز والتائب وغيرهما واحد من هذه ولم يصر الحسن لما قيل انه يشمل الواجب ولا بالمغرب فيها ' او ' عبارته ولا بالندوب لما فيه من الحنف والايصال اذ أصله للندوب اليه وأصل مشروعيته لجبر خلل يحصل في العبادات الأصلية غير مبطل لها أو ترك شيء من مندوباتها كترك خشوع وتدبر فراه في الصلاة وفعل نحو غيبة في الصوم ولا يقوم مقام الفرائض وقال النووي لا مانع من قيامه عنها اذا لم يكن فيها فعله منها خلل وتحسب بقدر زيادة فضلها عليه كأن يجعل في الصلاة مثلا كل سبعين ركعة منه بركة منها (قوله وهو) أى النقل لا بقيد كونه في الصلاة ما عدا الفرض من عبادات البدن لان العبادة اما قلبية كالإيمان والفرقة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله وسوله والطهارة من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون الا واجبا وقد تكون تطوعا بالتجديد واما بدنية كالاسلام والصلاة والصوم والحج والازكاة وأفضلها الاسلام وفيه ما رمى بالإيمان ثم الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة فرض كل منها أفضل من نقله بسبعين درجة ففرض الصلاة أفضل الفرائض البدنية ونقلها أفضل النوافل كذلك وانما كانت أفضل أعمال البدن لانه اجتمع فيها ما تفرق في غيرها من ذكر الله وسوله وقراءة وتسبيح ولبس وطهارة وستر واستقبال وترك أكل وشرب وغير ذلك وزادت بالركوع والسجود ونحوهما والكلام في الاكثر منها مع الاختصار على الأكدم من غيرها وفى شغل الزمن للمعين بواحدة منها وهذا أوجب وأدق والأصوم يوم أفضل من ركعتين بلا خلاف وفي الاحياء أن اختلاف فضيلة هذه الاركان باختلاف أحوالها كما يقال التصديق بالخبر للجانع أفضل من الماء وللعطشان عكسه والتصديق بدهر من غنى شديد البخل أفضل من قيام ليلة أو صيام يوم ونحو ذلك (قوله قسم لايسن جماعة) قدمه لا نضام بعضه الى الفرض ولكثرة وقوع أفرادها وعمومها ولكونه كاليسبغ ولكثرة تكرارها ونحو ذلك وانما أخر النقل المطلق لانه يعتبر في تعريفه فقدا قسمين معا فتأمل (قوله على التمييز) أى لاعلى الحال للفساد لزوم عدمه بدو لفعل جماعة وليس كذلك (قوله لم يكره) بل هو خلاف الأولى والمراد أنه لا تسن الجماعة فيه على الدوام فلا يردنوب الجماعة في نحو وتر رمضان (قوله فنه الرواتب مع الفرائض) يطلق الراتب على التابع لغيره وعلى ما يتوقف فعله على غيره وعلى ماله وقسمين فقوله مع الفرائض بيان للواقع على الاول وقيد لاخراج نحو التهجيد على الثاني وفيه تجوز بالنسبة للراتب المقدم ولاخراج نحو العيد على الثالث (قوله ركعتان قبل الصبح) وكاتتا واجبتين عليه صلى الله عليه وسلم من خصائصه كما في العبابو يسن الاضطجاع بعدهما ولو في القضاء وان أخرهما عن الصبح وحكمته تذكر ضجعة القبر ليفرغ وسعه في الاعمال الصالحة من أول النهار فان لم يضطجع نذب أن يفضل بكلام أو نحوه ثلاثا يعتقد العلوم أن الصبح أربع كاتتال من محله الصلاة نقل لانه غير مطلوب بين الفرائض وروايتها وفي بينهما عشر كيفيات سنة الصبح أو ركعتي الصبح والفجر أو الورد بسكون الراء أو التثنية أو الوسطى على قول ولا يضر لو قال ركعتي الفجر سنة الصبح وما قيل انه يطلب تخفيفها بعارضه قولهم ويندب فيها قراءة آية البقرة قولوا آمنا بالله وما أتى إلينا من قوله مسهلون في الأولى وآية آل عمران قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الى قوله مسهلون في الثانية أو قراءة سورة الكافرون في الأولى والاخلاص في الثانية قال القرطبي وقراءة أم نرشح في الأولى وأم تر كيف في الثانية لما قيل ان من قرأ فيها بالم أو ألم لم يسه في ذلك اليوم ألم أى وجع أو ضرر مثلا (قوله هو بد

(صلاة النقل) وهو ما عدا الفرائض (قسمان قسم لايسن جماعة) بالنسب على التمييز المحول عن نائب الفاعل أى لا تسن فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكره قاله في الروضة في صلاة الجماعة فنه الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الطهر وكذا بعدها وبعد

(قول الشارح وهو ما عدا الفرائض) شامل لما واظب عليه ﷺ ولما فعله أحيانا أو أمر به ولما ينشئه الانسان من الاوراد واطلافة على ذلك متفق عليه بخلاف التطوع فان منهم من خصه بالخير (قول المتن لايسن جماعة) لوقال يسن فرادى كان أولى (قول الشارح بالنسب على التمييز) أى لاعلى الحالية لئلا يلزم أن

المغرب والعشاء) لحديث الشيخين عن ابن عمر أنه رضي الله عنه كان يصلي ما ذكر (وقيل لارابعة العشاء) وما ذكر بهداه في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل (وقيل) من الرواتب (أربع قبل الظهر) لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربع ركعتين (وقيل وأربع بعدها) لحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار وصححه الترمذي (وقيل وأربع قبل العصر) لحديث (٢١١) على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم حسنة الترمذي (والجميع سنة وأما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكد فعلى الوجه الأخير الجميع مؤكد وعلى الأول الراجح المؤكد العشر الأول فقط (وقيل) من الرواتب (ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت هما سنة على الصحيح في صحيح البخاري الأمر بهما) ولفظه صلوا قبل صلاة المغرب أربع ركعتين كما في لفظ أبي داود وفي صحيح ابن حبان أنه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل لمقابل الصحيح بما روى أبو داود عن ابن عمر قال ما رأيت أحدا يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده حسن كما قال في شرح المهذب ودفع بما روى

المغرب) قال شيخنا الرمي والأكل تطويلها ومقتضى كلام الرضة يخالفه نعم إن حمل الأول على من أخرها عن أول وقتها والثاني على من يادر بها لكان وجهها لأن اللائكة تنتظره إذا بدر بها لترفعها مع عمل النهار فلا ينبغي التطويل عليهم بانتظارهم له فتأمل (قوله والعشاء) ولولا الحاجة يعرفون ويندبه ترك النفل المطلق (قوله كان يصلي ما ذكر) أي بأواب عليه أخذان من كان الداخل على الضارع وللواظية للآزمة على الشيء بأن لا يتركه إلا العسر (قوله يجوز أن يكون من صلاة الليل) أي تأقت للواظية عليها لمقتضى التأكد كدفع قوله لارابعة العشاء أي مؤكدة فقوله بذلك والجميع سنة الخ صحيح (قوله والجميع سنة) أي مؤكدة أخذان من كان الداخل على الضارع فيه كما مر وخروج البعض عن التأكد على القول الأصح لمعارضته بعدم الواظية بالفعل فقول النهج وزيادة ركعتين قبل الظهر الخ مراده الزيادة على المؤكد لانه بدليل رفع الموطوف بعدهم وإذا أحرم قبل الظهر ركعتين انصرفنا للمؤكدين وإن لم يقصدهما وله أن يحرم بالاربع في إحرام واحد وكذا في التأخر وله إذا أخر التقدم أن يحرم بالثمانية إحرام واحد فإن أحرم حينئذ بأربع انصرف للمؤكديات القليلة والبعدية ولا بد في إحرامه مطلقاً أن يعين القليلة أو البعدية أوهما (قوله هامة) أفاد أن الخلاف في أصل سنتيهما كما يصرح به كلام الرافعي الآتي في التأكد وعدمه ويقدم عليهما جواب المؤذن لو تعارض أن يمكن تعارضهما يؤخرهما لما بعد صلاة المغرب إن عارضتا نحو فضيلة التحريم الامام (قوله وبدل الجمعة أربع ركعات ركعتان) أشار إلى أنها ناضن للشافعي رضي الله عنه ونوى بالقليلة سنة الجمعة وإن لم يتحقق وقوعها وكذا البعدية إن لم يشك في وقوعها وإذا وجبت الظهر صلاها بسنتها وتغلب سنة الجمعة التي صلاها قبلها نفلًا مطلقاً ولا تغلب على سنة الظهر (قوله وقبلها ما قبل الظهر) لم يقل وقبلها أربع كالتى بعدها إشارة للقياس كما ذكره

يكون المعنى نفي سنتيهما حال كونه جماعة وهو فاسد (قول المتن والجميع سنة الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح رحمه الله في رابعة العشاء وما ذكر بعدها يجوز أن يكون من صلاة الليل (قول الشارح من حيث التأكد) أي في كلام المتن أن الجميع سنة ورواتب وأما الخلاف في أنها مؤكدة أم لا هكذا ذكره في الرضة وشرح المهذب فمنهم من يقول الجميع مؤكداً لظاهر الأدلة السابقة ومنهم من يقول العشر فقط لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها (قول الشارح فعلى الوجه الأخير الجميع مؤكد) وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لأنها تفيد أن قائل ذلك قائل بما قبله (قول الشارح قبل شروع المؤذن الخ) أي بعد اجابة المؤذن كما قال الاسنوي انه لتجبه بدليل حديث بين كل أذانين صلاة انتهى قلت فلو كان الاشتغال بالاجابة يمنع فعلهما قبل إقامة الصلاة فيحتمل أن تراعى الاجابة لا مكان تدارك الركعتين أداء بعد صلاة المغرب (قول الشارح كره الشروع) خرج الدوام فانه يكمل النفل ما لم يخش فوت الجماعة كما سيأتي في صلاة الجمعة (قول الشارح قال الرافعي الخ) أي وهذا يتضح لك أن ما يفهمه ظاهر المتن من أنها من الرواتب للمؤكدة ليس مراداً أو وجه الإقحام عطفها عليها (قول المتن وبدل الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر) هذا الصنيع يقتضى أن الاربع بعدها رواتب مؤكدة

الشيخان عن عقبة بن عامر وأنس أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله ﷺ قال أنس وكان يرانا نصلهما فلم ينهنا قال في شرح المهذب واستحبهما قبل شروع المؤذن في الإقامة فان شرع فيها كرهه الشارع وغير المسكوبة لحديث مسلم إذا قُيِّمَت الصلاة فلا صلاة إلا للمسكوبة فقال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عندهم قال باستحبهما ولم يصرح بذلك في الرضة لالم به (و بعد الجمعة أربع) وكذا ركعتان كافي الرضة الأول لحديث مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعات في الحديث الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) من ركعتين أو أربع الأول لحديث

ابن ماجه جاء سليك النطفاني ورسول الله ﷺ بخطب فقال له أصليت قبل أن نجي . قال لا قال فصل ركعتين ونحوز فيهما والثاني بالقياس على الظهر قال في الروضة (٢١٢) ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه أنه ﷺ كان يصلي قبل الجمعة أو بها

قال واسناده ضعيف جدا (ومنه) أي من القسم الذي لا يسن جماعة (الوتر وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة) ركعة (وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله في شرح المهذب فيحصل بكل مما ذكر قال ﷺ من أحب أن يوتر بخمس فيفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فيفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فيفعل رواه أبو داود باسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب وروى الدارقطني وأتوا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة وروى الترمذي وحسنه ثم سلمة قالت كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث عشرة وحمل على أنها حبت فيه سنة العشاء (ولمن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلام فينوي ركعتين مثلا من الوتر كما قاله في شرح المهذب (وهو أفضل) من الوصل الآتي لزيادته عليه بالسلام وغيره (والوصل بنشهد) في الآخرة (أو تشهدين في

الآخرين) قال ابن عمر كان النبي ﷺ يفصل بين الشفع والوتر بسلام رواه ابن حبان وغيره وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرها وقالت لما سئلت عن وتره ﷺ كان يصلي تسع

(قوله أصليت قبل أن نجي) صريح في أنه ليس المراد بالركعتين تحية المسجد بل هما سنة الجمعة فيصح الاحرام بهما بقصد سنة الجمعة والتحية داخلية فيهما وإن لم ينوها وهي المصحفة لهما حتى لو كان في غير مسجد امتنعنا أصلا كما صرح به الخطيب واعتمده شيخنا الزبدي وفيه نظر مع مقتضى الحديث المذكور فتأمل (قوله أي من القسم الخ) أي فليس هو من الروايات وفي الروضة أنها منه ومشي عليه في المنهج وحاول الأول على معنى أنه لا تصح إضافته في النية إلى الفرائض كسنة العشاء مثلا والثاني على أن وقته وفترة العشاء لكن يرد على هذا التهجيد والتراخي وقد يعتذر بعدم طلبهما وما داموا كذلك وبأن المراد تصحيح التسمية (قوله وأقل ركعة) والاقصا عليها خلاف الأولى كما قاله شيخنا تبع الشيخنا الرملي للخلاف في جوازها وسأني (قوله وأدنى الكمال ثلاث) قال شيخنا الزبدي تبع الشيخنا الرملي وعليها يحمل نيته المطلقة ونذره الطلق فلو قام لراعاة فيها بطلت صلاته أو نواها مع الفرض في الثاني بطلت نيته وقال الشيخ الخطيب كالعلامة السباطي أنه في الاطلاق يتخير بين ماعد الركعة ويندب أن يقرأ في أول هذه الثلاثة سورة تسبح وفي الثانية منها الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمعوذتين سواء اقتصر عليها أو زاد عليها بوصل أو فصل ومتى صلى الركعة المفردة وحدها أو مع غيرها سواء وصل أم لا أو بقى منه شيء لم يجز الايتان به لقواته وإن كان منزها عند شيخنا خلافاً لآن حجر وغيره ومتى صلى شيئا منه غيرهما حصل له ثواب كونه من الوتر (قوله وحمل على أنها الخ) أي أن أم سلمة لما رآته ﷺ يصلي بعد العشاء ثلاث عشرة ركعة ظنت أنها كلها وتر فأخبرت به وعلى الراجح لأحرم بها كذلك باحرام واحد بطل الجميع أو ركعتين ركعتين بطل الاحرام السادس فإن كان جاهلا وقع فعلا مطلقا (قوله الفصل) أي فصل الأخيرة بإحرام مستقل سواء فصل ما قبلها أو وصله وله فيه حينئذ التمهيد في كل ركعتين أو أكثر وله فيه أن ينوي سنة الوتر أو مقدمة الوتر أو من الوتر أو الوتر أيضا ولا يصح بنية الشفع ولا بنية سنة العشاء ولا بنية صلاة الليل وما قبله وإن وصل الثلاثة الأخيرة أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة رده الإمام الشافعي رضي الله عنه بأن محل مراعاة الخلاف إذا لم يقع في حرام أو مكروه كما هنا (قوله وهو) أي الفصل أفضل من الوصل قال شيخنا الرملي إن تساوى باعدا فراجع (قوله بنشهد) وهو أفضل لأن تشبيه الوتر بالمغرب مكروه (قوله الشفع) أي الزوج الشامل لركعتين أو أربع أو ست أو ثمان أو عشر لكن وإن ما قبلها كالظهر والمعمدا ماصرح به في التحقيق واقتضاه كلام الروضة وشرح المهذب مع أنها كالظهر (قول الشارح قال فصل ركعتين ونحوز فيهما) إن قيل محتمل أنهما التحية قلت يمنع منه قوله أصليت قبل أن نجي (قول الشارح أي القسم الذي لا يسن جماعة) فاقضت عبارة الكتاب أنه قسم الروايات والاعتماد في الروضة من أنه قسم منها أو أفضلها وعلى ذلك مشي شيخنا في المنهج رحمه الله قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا وافق أباحنيفة على وجوبه حتى صاحبه (قول الشارح) زيادته عليه بالسلام وغيره) منه التكثير والنية وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجوز الفصل قال الاسنوي والذي رأيته في اللطيف مجزؤه بأنه الوصل بركه وقيل الأفضل في حق المنفرد الفصل بخلاف الإمام لأنه يقتضى به الخالف وغيره وعكس الرواية فقال أنا فصل منفرد أو فصل اماما لا يتوهم خلل فيذهب إليه الشافعي رضي الله عنه وهو ثابت صحيح قال الاسنوي محل الخلاف إذا أوتر بثلاث فإذا زاد الفصل أفضل بخلاف كما في شرح المهذب والتحقيق (قول المتن بنشهد) أي وهو أفضل من التشهدين كما يحتمل في التحقيق والمراد التشهدين من غير سلام والافضل أفضل على غيره (قول المتن أو تشهدين) أي من غير سلام في الأول والآخر عن الوصل (قول الشارح) كأن يفصل بين الشفع والوتر بتسليم اعلم أن الشارح ساق هذا دليل للفصل الفاضل كما فعل

ركعات لا يجلس الا في الثامنة ولا يسلّم والتاسعة ثم يسلم ر واهما مسلّم ولا يجوز في الوصل أكثر من تشهدين ولا قبل أو لما قبل الآخرين لأنه خلاف للنقول من فعله عليه السلام (ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لحديث أبي داود وغيره ان الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها فيما بين العشاء الى طلوع

(٢١٣)

ينقل عنه عليه السلام أنه زاد في أحرام على ركعتين كذا قيل ويرد ما ذكره الشارح عقبه بقوله خلاف للنقول الخ وينبأن يقول بعد الوتر سبحان الملك القدوس ثلاثا اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (قوله ولا يجوز في الوصل الخ) فلو جلس وتشهد وأجلس بقصد التشهد في ذلك بطلت صلاته قاله شيخنا وفيه نظر فراجعه (قوله صلاة العشاء) فلا بد من فعلها ولو مقتضية أو مجموعة تقدمها وهل وإن لم تنعن عن القضاء فراجعه (قوله حمر) هو يسكون اليم جمع أحمر لا يضمها جمع حمار وخضها بالذال كرها أعز أموال العرب عندهم (قوله وقيل وقته وقت العشاء) أي فلا يتوقف على فعلها وهو كالنقل الأول من حيث الزمن (قوله تهجد) هو في الأصل اسم لليلة يقال هجد إذا نام وتهجد إذا زال نومه (قوله أي تنقل) ليس قيد بل الفرض كقضاء كذلك حيث وقع بعد فعل العشاء وبدنومه ولو قبل وقت العشاء وقع الوتر في هذه تهجد أو وتر الوجود النوم قبله (قوله ان من لا تهجد الخ) أشار به الى أن قول المصنف صلاة الليل لا مفهوم له وفعل بعض آخر الليل ولو فرادى أفضل من كله أو له ولو جماعة (قوله لم بعده) أي لم تجز عاداته في بطل من العالم العامد ويقع لغيره نقلا مطلقا (قوله لا وتران في ليلة) أي أداء ولو بركعة وإن كان الاختصار عليها خلاف الأولى على العمدة وصح أنه عليه السلام أوتر بركعة وحمل على بيان الجواز ويجوز أكثر من اثنين قضاء (قوله وقيل يشفعه الخ) قال شيخنا فيخرج عن كونه وترا الى النقل المطلق على هذا الوجه ولا ينزع فيه بقوله ثم يعيده لأن المراد بعيد صورته (قوله وفي الوتر بركعة) أوردناه على كلام المصنف نظرا الى أن المراد آخر ركعات وتره ولو حمل على آخر ما قبله ورا لنسبها وبه صرح في النهج (قوله لما جمع عمر رضي الله عنه الناس) أي جمع الرجال على أي بن كعب ليصل بهم التراويح وجمع النساء على سليمان بن أبي حنيفة فثلثة سكنة ليصل بهن كذلك (قوله واقتضاء السجود) أي سجود السهو بتركه وكذا بفعله في غير محله لعدم بطلان صلاته به كما لو قنت في النصف الأول وإن طال به الاعتدال كما اعتمدته شيخنا وتقدم عن شيخنا الرمي بطلان صلاته بتطويله

الاسنوي رحمه الله (قول الشارح ليوتر النقل) قال الأسنوي في ردعي هذا يعني كونه وتر في نفسه أو ورا لما قبله فرضا كان أو سنة (قول المتن ثم تهجد) المجدود في اللغة النوم يقال هجد إذا نام وتهجد إذا زال النوم كأنهم وناموا في اصطلاح صلاة التطوع ليل بعد النوم قاله الرافعي قال وسمي بذلك لما فيها من ترك النوم فهو من باب قصر العام على بعض أفرادها وذكر الماوردي أنه من الأضداد يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام انتهى أقول وقوله وسميت بذلك ظاهره الرجوع الى المجدود يابأه قوله فهو من باب قصر العام على بعض أفرادها ولوجمل مرجع الإشارة التهجد لاستقام (قول الشارح كما فعل ذلك ابن عمر وغيره) يسمى هذا نقض الوتر قال في الاحياء وقد صح النهي عن نقض الوتر (قول الشارح وفي الوتر بركعة) أشار بهذا الصنيع الى أن هذه الصور غير داخلية في عبارة الكتاب كما قاله الأسنوي (قول الشارح روى أبو داود الخ) أي وحيث فعل ذلك عمر رضي الله عنه ولم يخالف فهو إجماع (قول الشارح لاطلاق ما تقدم الخ) لهذا قال في شرح المذهب هذا الوجه قوي وقال في التحقيق إنه اختار أقول وقصة عمر رضي الله عنه قد يقال لا تخصمه لأنهم ذكر بعض أفراد العام بحكمهم وروى بأن العموم من لفظ الراوي فلا حاجة به بل هو مطلق كما أشار

(وينبأ القنوت آخر وتره) ثلاث أو أكثر وفي الوتر بركعة (في النصف الثاني من رمضان) وروى أبو داود أن أبي بن كعب قنت فيه لما جمع عمر الناس عليه فصلى بهم أي صلاة التراويح (وقيل في كل السنة) لاطلاق ما تقدم في قنوت الصبح من أنه عليه السلام كان يقنت في وتر الليل وعلم الحسن بن علي قنوت الوتر (وهو كقنوت الصبح) في لفظه ومحلّه والجهر به واقتضاء السجود بتركه كما صرح بها في المحرر وفي رفع اليدين وغيره مما تقدم (ويقول قبله اللهم اننا نستعنيك نستغفرك الى آخره) أي ونشهدك ونؤمن بك

وتوكل عليك وثني عليك الجبركة نشكرك ولا نكفرك ونخلم ونترك من يفجرك اللهم اباك نعبدوك نصلي ونسجدوا اليك نسعي ونحسد
أى نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجذاب الكفار ملحق هذا ما في الحرر ر واه البيهقي يشوعه من فعل عمر رضي الله عنه
(قلت الأصح) بقوله (بعده) قال في الروضة لأن فتوت الصباح ثابت عن النبي ﷺ في الوتر أى كما تقدم وذكر في شرح المهذب في
باب صفة الصلاة أن الجمع بين (٢١٤) الفتونين للنفرد ولما لم يوافقهم من رضى بالتطويل وأن غيرهما يقتصر على

(قوله ونحسد) الحفدهو بالمهمله آخره الاسراع والجذب بكسر الجيم الحى والذى لا يتخلف والمالحق بكسر
الحاء المهملة وفتحها بمعنى الا لاحق بهم والذى الحق الله بهم (قوله هذا ما في الحرر) وعن القاضي أبى
الطيب ياد الله غلب الكفرة أهل الكتاب والمشركين الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسولاك
ويقاتلون أوليائك و يدينون ديننا غير دينك اللهم اغفر للسليين والسلمتين والمؤمنين والمؤمنات وأصلح
ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة وبنهم على ملة رسولك ﷺ
وأوزعهم أن يوفوا بعهدك الذى عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم والحق فاجعلنا منهم انتهى
والحكمة المرادة هنا ما يمنع من القبيح وأصلها وضع الشيء في محله ومعنى أو زعمهم اللهم والمراد بالهد القيام
بأوامره واجتناب نواهيه ولا يسن قراءة آخر سورة البقرة مثلا لكرها القراءة في غير القيام كما مر
(قوله وأن الجماعة تندب في الوتر) أى ولو قضاء كالتراويح قاله بعض مشايخنا وفيه نظر يعلم من عدم طلب
الجماعة في القضية من الجنس فهذا أولى فراجعه (قوله ولو أراد الخ) ليس قيما كما تقدم بل ولو ترك التراويح أيضا
(قوله الضحى) وهى صلاة الأوابين وصلاة الاشراف على التعمد عند شيخنا الرملى وشيخنا ازى بى وقيل
كفى الاشياء انها صلاة ركعتين عند ارتفاع الشمس (قوله ركعتان) وقراءة سورة روى الاخلاص فيها أفضل
من قراءة الشمس والضحى (قوله وأكثرها) اثنتا عشرة ركعة وهذا وجهه مرجوح (قوله وأفضل) يعلم
الح) فيه اشعار بجواز جمع أربع أو ست أوثمان في احرام واحد هو كذلك وله التشهد في كل شفع فان
تشهد في وتر ففیه ما في النفل المطلق وسياق (قوله وأن أو تر قبل أن نام) لأنه ﷺ علم أنه لا يستيقظ
آخر الليل فيفوت وقته (قوله وضعه في شرح المهذب) فيسقط كونه دليلا (قوله وأكثرها عند
الأكثرين) ثمان ركعات فضلا وعددا وهذا هو التعمد فان زاد عليها فكالو زاد في الوتر كما مر ولما منع من
أفضلية الأقل على الأكثر كفى القصير بل يبلغ سفره ثلاث مراحل (قوله من ارتفاع الشمس) هو التعمد
وكونه الى الزوال هو التعمد أيضا وهو للراى يقول الراعى الى الاستواء وهذه صاحبة وقت فلا يؤثر فيها وقت

اليه الشارح بقوله لا طلاق ما تقدم ومن البين أن المطلق يحمل على القيد (قول الشارح وتوكل عليك) التوكل
هو الاعتقاد واظهار العجز وقوله تحفدهم من حقدوا أحقد لفظة فيه والجدمعنا ما الحق قال ابن مالك هو بالفتح
النسب والعظمة والحظ وبالكسر نقيض المزول بالضم الرجل العظيم انتهى وملحق بالكسر ويجوز
الفتح (قول الشارح ومتراخيا عنها) زاد بعضهم ومع ترك التراويح (قول الشارح وتر غير رمضان الخ)
هذا يخفى عنه قول المتن السابق ومنه الوتر (قول المتن الضحى) قال الأسنوى ذكر جماعة من المفسرين
أنها صلاة الاشراف المشار اليها في قوله تعالى يسبحن بالضحى والاشراق أى يصلين ولكن في الاحياء أنها غيرها
وأن صلاة الاشراف ركعتان بعد طلوع الشمس عند زوال وقت الكراهة (قول الشارح وأفضل منه ست)
زاد الأسنوى نقل عن الشرح المذكور انه يسلم من كل ركعتين ويتوى ركعتين من الضحى انتهى أقول
والظاهر أن التسليم المذكور سنة وأن الوصل جائز ثم رأيت شيخنا في شرح المنهج صرح بأنه سنة

عائشة كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربعين ركعة ورواه مسلم
وقالت أم هانئ صلى النبي ﷺ سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين ر واه أبو داود بإسناد على شرط البخارى كما قاله
في شرح المهذب في الصحيحين عنها قريب منه والسبعة بضم السين الصلاة وعن أبى ذر أنه ﷺ قال ان صليت الضحى عشرا لم يكتب
لك ذلك اليوم ذنب وان صليتها اثنتى عشرة ركعة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجنة ر واه البيهقي وقال في اسناده نظر وضعفه في شرح المهذب
وقال فيه أكثرها عند الأكثرين ثمان ركعات وأدنى السكائر بع وأفضل منه ست ثم وقفها فما حزم به الراعى من ارتفاع الشمس
فول

عائشة كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربعين ركعة ورواه مسلم
وقالت أم هانئ صلى النبي ﷺ سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين ر واه أبو داود بإسناد على شرط البخارى كما قاله
في شرح المهذب في الصحيحين عنها قريب منه والسبعة بضم السين الصلاة وعن أبى ذر أنه ﷺ قال ان صليت الضحى عشرا لم يكتب
لك ذلك اليوم ذنب وان صليتها اثنتى عشرة ركعة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجنة ر واه البيهقي وقال في اسناده نظر وضعفه في شرح المهذب
وقال فيه أكثرها عند الأكثرين ثمان ركعات وأدنى السكائر بع وأفضل منه ست ثم وقفها فما حزم به الراعى من ارتفاع الشمس

الى الاستواء وفي شرح المهذب والتحقيق الى الزوال وفي الروضة قال أصحابنا وقت الضحى من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها الى ارتفاعها وقال الماوردي وقتها المختار اذا مضى ربع النهار انتهى وكأنه سقط من القلم (٢١٥) لفظة بعض قبل أصحابنا يكون المقصود حكاية وجه بذلك كالاصح في صلاة العبد وان لم يحكم في شرح المهذب والاول اوفق لى الضحى وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم اوله ومنه قال الشيخ في المهذب وقتها اذا أشرقت الشمس الى الزوال أى أضاءت وارتفعت بخلاف شرقت ففناه طلعت (وتحية السجدة) لدخله على وضوء (ركعتان) قبل الجلوس لحديث الشيخين اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين قال في شرح المهذب فان صلى أكثر من ركعتين بسلامة واحدة جاز وكانت كلها تحية لاشتمالها على الركعتين (وتحصل بغيره أو نفل آخر) سواء نويت معه أم لا لان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجبت بما ذكر ولا يضر نية التحية لانه سنة غير مقصودة بخلاف نية فرض وسنة مقصودة فلاصح (لاركمة) أى لا تحصل بها التحية (على الصحيح قلت) كما قال الرافى في الشرح (وكذا

الركمة (قوله المختار) أى الذى يختار تأخيرها اليه لانه (قوله وكأنه سقط) أى من عبارة الروضة (قوله وتحية السجدة) التحية بما يحياه النى أو يعظم به وهى أنواع فتحية للسجدة ولو المسجد الحرام بالصلاة وتحية البيت بالطواف ولا يفوت أحدهما الاخر والاولى تقديم الطواف وتحية الحرم بالاحرام وتحية منى بالرمى وتحية عرفة بالوقوف وتحية للسلم عند لقائه بالسلم وتحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة وتفوت التحية بالاعراض أو بطول الفصل ولونسائنا وأجفلا أو بالجلوس عمدا لىأتى بهامنه ولومتكنا وللشرب وضوء ونحوهما مستوفزا ولا سجدة تلاوة سمعنا عند دخوله ومثلها سنة الوضوء وشمل السجدة للشاع والنقل بعد اثباته كلباله ونحو ذلك أثبتته ووقفه مسجدا ثم أزاله وشمس للظنون بالاجتهاد لا بالقرينة كناية ومنه روى وشرايف فلا دلالة في ذلك على السجدة قال شيخنا الرملى وتسن التحية لكل واحد من المساجد الثلاثة ولم يرفع شيخنا الزايدى لان لها حكم السجدة الواحد في جميع الأحكام وهو الوجه وخرج به الرابط والمرسومة صلى العبد وما في حريم النهر وما أرضه تحسنة أو مستأجرة نعم ان بنى في هذين دك مثلاً ووقفها مسجداً فلها حكم السجدة ما لم يكن فيه مخالفة لشرط الواقف والأفلا يصح وقفه مسجداً فعمل ان قول النهج غير السجدة الحرام غير مستقيم إلا ان يرد به نفس الكعبة لان تحيتها الطواف كاسم (قوله لدخله) ولوزحفاً وحسباً أو محمولاً وان لم يرد الجلوس فيه على التعمد نعم ان خاف فوت جماعة ولو نفل أو غير الجماعة القائمة أو كان فصل جماعة أو خاف فوت رابعة مثلاً كرهته كخطيب دخل في وقت الخطبة فقول النهج يرد الجلوس فيه ضعيف (قوله على وضوء) وكذا لو توضأ فيه على قرب ان جلس لمستوفراً كاسم قال في الاحياء يكره دخول السجدة على غير طهر فان لم يكن منظرها أو لم يرد التحية بالصلاة فليقل سبحان الله والحمد لله والاله الا الله وأقداً كبراً أربع مرات كفى الاذا كان فانها تعدل ركعتين زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهى الباقيات الصالحات والقرض الحسن والذكر الكبير وصلاة سائر الحيوان والجد لقوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده واستثنى بعضهم الحمار والكلب والغراب الأبقع (قوله أكثر من ركعتين) شفعاً أو تراعى عدداً أو لاوله التشهد في كل ركعتين أو أكثر كفى النفل المطلق وانظر لى نوى عدداً هل له التقص عنه أو الزادة عليه كل محتمل والقالب الجواز أميل (قوله وتحصل الخ) أى تحصل التحية وفضلها ما لم تنف والاسقط الطلب فقط ورد في الاطلاق بأن نية غيرها بما يحصل به نية لها ضمناً فثبتها معه تصريح بها ولو خرج من السجدة فى أثناءها بطلت للعامة العالم وانقلبت نفلاً مطلقاً لغيره ولو نوى قلبها نفلاً مطلقاً بطلت كما قال به العلامة ابن قاسم قبل هو وجه وفيه نظر (قوله لانه سنة غير مقصودة) ومثلها سنة الوضوء وكنا الطواف والاحرام والاستخارة وقدم السافر ونحو ذلك مما سياتى ويتجه في ذلك جوازاً أكثر من ركعتين أيضاً وقياس ما مر جواز الزيادة والتقص فيما نوى فيها فراجع (قوله للحصول الاكرام بها الخ) لكن أوجب بأنه ليس في معنى ما ورد به الحديث (قوله ويدخل وقت الرواتب الخ) هذا للذكر كور في وقت الفعل وأما الوقت الزمانى

(قول الشارح كالاصح في صلاة العبد) يرجع الى قوله بذلك (قول الشارح على وضوء) أى أما اذا كان على غير وضوء فليقل سبحان الله والحمد لله والاله الا الله وأقداً كبراً كره في الاحياء وحكاة النبوى عن بعض السلف وقال لى بأس به وجزم به ابن بونس وابن الرفعة زادوا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وذكر النبوى أن ذلك يستحب اذا كان له شغل يشغله عن الصلاة أو سنوى (قول الشارح سواء نوى يتعمدهم لا) نظر

الجنائز وسجدة تلاوة (سجدة شكر) أى لا تحصل بها التحية على الصحيح للحديث السابق والثاني تحصل بواحدة من الأربع لحصول الاكرام بها المقصود من الحديث (وتكرر) التحية (يشكر الدخول على قرب في الاصح وأقداً علم) كالبعد والثاني للشفقة وهذه السجدة زاده في الروضة (بنا) ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبه

النفل الوقت) كلماتي
العبد والضحي ورواتب
الفرائض (نذب قضاؤه في
الانظر) كما تنقضي
الفرائض بجامع التأقيت
والثاني لا ينذب قضاؤه
لان قضية التأقيت في
العادة اشتراط الوقت في
الاعتداد بها خولف ذلك
في الفرائض لأمري جديد
ورد فيها كما في حديث
الصحيحين من نام عن
صلاة ونسها فليصلها اذا
ذكرها والثالث يقضى
للسنن كالعيد والضحي
لمشابهته الفرائض في
الاستقلال بخلاف رواتها
وكل هذا بالنظر الى
القياس واستدل للارول
باطلاق الحديث المذكور
وأنه صلى الله عليه وسلم
قضى ركعتي سنة الظهر
للتأخرة بعد العصر رواه
الشيخان وركعتي الفجر
بعد الشمس لما نام في الوادي
عن الصبح رواه أوداود
بإسناد صحيح وفي مسلم
نحوه ثم على القضاء يقضى
أبدا وفي قول بغضى فائت
النهار ما لم تقرب شمس
وقائت الليل ما لم يطلع فجره
ولامدخل للقضاء في غير
للمؤقت ماله سبب كالنحية
والكسوف (وقسم
يسن جماعة كالعيد

فدخل بوقت الفرض فيهما بدليل ما بعده (قوله بفعله) أي ولو في القضاء (قوله باطلاق الحديث المذكور)
لشموله للنفل والفرض (قوله قضى ركعتي سنة الظهر النخ) وورد أنه مواظب على صلاة ركعتين في ذلك
الوقت أبدا وهو من خصائصه (قوله ولا مدخل للقضاء الخ) وان نذر ذلك وان أم صلاته بغير غلر ومنه
صلاة الاستسقاء وفعلها بعد السبق لا قضاء نعم نذب قضاء نفل مطلق أبطله أوورده فانه (نبيه)
علم من لفظ من في كلامه ولأن أفراد هذا القسم غير منحصرة فبأذكره وهو كذلك كما يأتي وبنوى في
أفراد أسبابها مطلقا وفعلها ولو في وقت الكراهة لا مأتاخر سببه كركعتي الاستسقاء ومن أفراد ركعتان
بمنزله عند ارادة السفر بعد قدم منه قبل دخول منزله وكونهما بمسجد أفضل وركعتان عقب خروج من
حمام أو من مسجده صلى الله عليه وسلم للسفر أو في أرض لا يعبد الله فيها ولمن زفله عروس قبل الوقاع
ولها يضاهي بعد الخروج من الكعبة مستقبلهما وجههما وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن وبعد
الوضوء والغسل والتيمم وتنفي الاط وقص الشارب وحلق العانة وحلق الرأس قال في الاحياء وبعدا لاكل
والشرب عند بعض الصوفية وللإستخارة وللحاجة الى الله والأدب وأصلها في الاحياء الى اثني عشرة ركعة
وله في الحاجة الى الله الى الأدي فراجعه وللقفل ولو بحق وللثوبة قبلها وبعدها ولو من صيرة وصلاة
الأوابين عند غير شيخنا الرمي المعروفة بصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء وأقهار كعتان وأكثرها شعرون
ركعتو بعد الزوال ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح أربع ركعات اما بسليمة واحدة وهي نهارا أفضل
أو بسليمتين وهو أفضل بليل يقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة وقبل الركوع خمس عشرة مرة
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله أكبر زاد في الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي كل
من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما وبعدهما عشرتا فذلك خمس وسبعون مرة في كل
ركعة وثلاثة في الركعات الأربع وفي الحديث أنه يطلب فعلها في كل يوم وفي كل جمعة أو في كل شهر أو في كل
سنة أو في العمر مرة وأما صلاة الغائب وهي ثنائة عشرة ركعة في أول جمعة من رجب وصلاة مائة ركعة
في ليلة نصف شعبان فبما بدعتان مذمومتان قبيحتان سواء فعلتا جماعة أم فرأى (نبيه) أفضل
هذا القسم الوتر ثم ركعتا الفجر عقبه ثم الرواتب المؤكدة ثم النسخ ثم ما تعلق بفعله أو سبب غير فعل كالزوال
ثم ركعتا الطواف والاحرام والتجعة وسنة الوضوء ثم النفل المطلق هذا ما اعتمدته شيخنا الزايد (قوله)
وقسم يسن جماعة) سكت عن اعرابه لعله مما تقدم وهو أفضل مما لا يسن جماعة أي من حيث مابة
الجنس بالجنس فلا ينافي ما بعده وأفضل هذا القسم صلاة عيد الاضحى ثم الفطر ثم كسوف الشمس والقمر
ثم الاستسقاء ثم التراويح واذما جمع مع القسم الاول فهما على ترتيبهما الآن مرتبة التراويح عقب الرواتب
غير المؤكدة (قوله كالعيد الخ) قيل هذه الكافي استقصائية وفيه نظرا لانه لا يذكر التراويح والوتر هنا

فيه في المهمات وقال لو قيل بأن الأمر بسيط ولا يحصل ثواب النحية لاحتجعت ويؤيده حديث انما
الأعمال بالنيات (قول الشارح ففعل القبلية الخ) هو مستفاد من جعل الخروج مترقباً على الخروج
ولنا وجه أن للتقدمة يخرج وقتها بفعل الفرض ووجه أن سنة الظهر التأخرة يدخل وقتها بدخول
وقت الفرض قال الأسنوي والقياس طرده في سائر السنن (قول الشارح ماله سبب) يرد على هذا
الاستسقاء فان صلاته لا فقه بالسبقا قاله الأسنوي أقول ولاننا نقول هي أداء لا قضاء فلا استثناء ولا
ورود (قول المتن وقسم يسن جماعة) يأتي في نصبه ما سلف في القسم الاول وكان رحمه الله استغنى عن
ذكر ذلك هنا كتفاه بمسلف روما لا اختصار (قول الشارح بسن الجماعة فيه) حكى في الكفاية
وجهاً لها فرض كفاية في المذكورات (قول المتن الرابة للفرائض) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المؤكدة
وغيرها ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وهذا الأخير هو الصواب ثم رأيت صرحه في

والكسوف والاستسقاء) لما سبقت في أبوابها (وهو أفضل مما لا يسن جماعة) لتأ كده
بسن الجماعة فيه (لكن الاصح تفضيل الرابة) للفرائض (على التراويح) بناء على سن الجماعة فيها كما سبقت لمواظبة النبي صلى الله عليه

وسلم على الرتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراخي فيها والثاني تفضيل التراخي على الرتبة لسن الجماعة فيها فان قلنا لاسن فيها فالرتبة أفضل منها جزماً (و) الاصح (ان الجماعة تسن في التراخي) وهي عشرون ركعة بعشر تسليبات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر والاصل فيها ما روى الشيخان (٢١٧) عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله

عليه وسلم خرج من جوف الليل ليالي من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس صلاته فيها وتكاثروا فلم يخرج لهم في الرتبة وقال لهم صبيحتنا خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فنعجز واغنها وروى ابن خزيمة وحبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمانين ركعة ثم أوتر فلما كانت القبالة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج البناحي أصبحنا الحديث وكان جابر انما حضر في الليلة الثالثة والرابعة وما روى أنه صلى بهم عشرين ركعة كما قال الرافي ضعفه البيهقي وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففعل بعضهم ذلك فجمعهم عمر على أن يبن كعب ففعل بهم في المسجد قبل أن يمازوا واه البخاري وروى البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح كما قال في شرح الهنبد أنهم كانوا

(قوله على الرتبة) أي على جنسها كما مر (قوله كما يؤخذ من أدلتها السابقة) من دخول كان على المضارع غالباً كما مر آنفاً (قوله دون التراخي) أي دون مواظبته على جماعة التراخي التي هي سبب في تفضيلها فلا ينافي ماسأى وصلاتها بجميع القرآن أفضل من سورة الاخلاص (قوله وهي عشرون ركعة) قيل والحكمة في ذلك أن الرواب للوكدة في غير رمضان عشر ففوضت فيه لأنه وقت اجتهدا وتشمير وكانت ليلاً لقوة الابدان فيه بالنظر ولأنه محل عدم الراء (قوله خرج من جوف الليل) أي فيه وهو ما بين العشاء والفجر والمراد أوله (قوله ليالي) أي ثلاثاً لقوله بعده فلم يخرج لهم في الرتبة قالت عائشة رضي الله عنها واستمر يصلها في بيته فرادى الى آخر الشهر ~~في~~ تنبيه ~~في~~ هذا يشعر كآرى أن صلاة التراخي تنشر الا في آخر سنة الهجرة لانهم ربدانه صلاهامة ثانية ولا وقع عناساؤال فراجع (قوله خشيت أن تفرض عليكم الخ) أي خشيت للشقة عليكم بنوهم فرضتها أو فرضية الجماعة فيها بسبب اللازمة أو أن الله كان أخبره بأنه ان لازم على جماعتها فرضت هي أو جماعتها وهما وأن الله خبره بين أن يجعلها فرضاً فيلزم عليها ولا يزالاً وغير ذلك (قوله حضري في الليلة الثالثة) أي وكان الباقي منها غان ركعات أخذاً عما قبله وعلى هذا فلا حاجة الى تضعيف رواية البيهقي من حيث معارضتها في العدد (قوله ففعل بعضهم ذلك) أي صلاهها جماعة في المسجد (قوله فجمعهم) أي جمع عمر رضي الله عنه الرجال على أن يبن كعب لانه أكثر قرأنا والنساء على سليمان بن أبي حشمة كما تقدم وقيل على تميم الدار (قوله أي يستريحون) أي من فعل الصلاة ويطوفون طوافاً كاملاً بين كل روي وخيتين ثم ان أهل المدينة الشريفة لما لم يكن عندهم طواف جعلوا بدل كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستة وثلاثين ركعة ينوي بها كآها التراخي وكان ابتداء حدوث ذلك في آخر القرن الأول ولم ينكر أحد فصار اجماعاً وقال الامام الشافعي العشرون في حقهم أحب الى ولا يجوز الزيادة المذكورة لتعريضهم لشرفهم بهجرة ~~في~~ ودفع موطنه والمراد بهم من وجد فيها أو في مزارعها ونحوها في ذلك الوقت وان لم يكن، نعمها والبدرة في قضاءها بوقت الاداء فمن فاتته وهو في المدينة فله قضاءها ولو في غير المدينة ستا وثلاثين أو وهو في غير المدينة قضاها ولو في المدينة عشرين ولو أدرك بعض رمضان في المدينة وبعضه في غيرها فلكل حكمه وهل يمكن في ادراك اليوم جزء من ليلته أو نهاره أو منهما كل محتمل و يظهر الا كسقاء بكل ذلك فراجع (قوله لم تصح) فتبطلان علم وتعمد والافقي نقل مطلق (قوله لانه خلاف الشروع) أي مع نأ كدهذه بطلب الجماعة فيها فاشبهت الفرائض فلا تنعبر عن الاجماع الواردة فيها بذلك فارتجوز جمع سنة الظهور ونحوها عامر (قوله كعبهم من

(٢٨) - (قليوبى وعمبرة) - (اول)

وروى مالك في الوطأ ثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون ثلاثاً وسميت كل أربع مناهز ومجة لانهم كانوا يوترون وعقها أي يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراخي أو من قيام رمضان قال ولو صلى أربعاً بتسليمه لم تصح ذكره القاضي حسين لانه خلاف الشروع ومقابل الاصح ان الانفراد بها أفضل كغيرها من

صلاة الليل) يقال لا قياس مع الفارق بأن هذه أشبهت الفرائض كما تقدم (قوله) ورجوع النبي ﷺ إليه) ويرد بأن رجوعه كان خوف المشقة لا لأفضليته فتأمل ﴿تنبيه﴾ ما يقع عند فعل التراوح من الوقود والتنافس فيه أن كان من ريع وقف علم الواقع به في زمنه أو من مال مطلق التصرف وفيه نفع جاز ولا فحرام (قوله وهو) أي النفل المطلق مالا يتقيد بأي مال ليس محبوسا بوقت ولا معلقا بسبب (قوله خبر موضوع) بضافة موضوع البهأى أفضل عبادة وردت كما تقدم وقال بعضهم بنقضها وبزعمه مساواة الصلاة لغيرها وفوات الرغبة الشارعية بقوله استكثر أو أقل وكل غير مستقيم (قوله أنه صلى الخ) أشار إلى أن المراد بالحصر المذكور من حيث العدد في نيته لا للقبال بالانتحصر أفراد (قوله من ركعة) بلا كراهة ولا خلاف الأولى بخلافها في الوتر للخلاف في جوازها فيه (قوله فله التشهد) أي من غير تسليم أخذها مما بعده (قوله في كل ركعتين) أو كل ثلاث أو كل أربع وهكذا وإن كان ما أحرم به فردا وفارق الوتر بتعين الوارد فيه (قوله من ركة) بأن يشهد عقب الركة الأولى مع إحرامها بكثرتها أو أن يوقع ركة بين تشهدين ولم يرد الاقتصار في الصورتين فتبطل بشروعه في التشهد حتى لو قصد ذلك في نية ثم تنعقد قاله شيخنا الزبدي كشيخنا الرمي ويجري هذا الحكم في غير النفل المطلق من التوافل والفرائض وخالف ابن حجر في الفرائض لأنها لا تستقر أمرا هالبا بضر فيها ما ذكر إذا غابته أنه نقل مطلوب قوي لغير محله وهو وجهه حينئذ وعلى كلام شيخنا تشهد في الثالثة من الرابعة دون الثانية هل تبطل صلاته نظر التشهد المطلوب بعد الثالثة أولا ونظر الفعل فراجع ﴿تنبيه﴾ نوى ركة وتشهد عقبها ثم فصدز يا ذكر ركة يأتي بها وتشهد عقبها ثم قصد أخرى وهكذا هل ذلك من المنوع فتبطل صلاته أولا كل تحمل والتلبس إلى الصحة أميل لأن كل تشهد مطلوب منه حالة فعله حرره ولو قصد النقص في أتمام ركة بتركها فيها قبل نصح وتركها فيها ولا تبطل صلاته لجواز ترك النفل أو تبطل ويخص قصد النقص ركة كاملة حرره أيضا والقلب إلى البطلان أميل ويصرح به إيراد الشارح الركة على كلام المصنف في النقص (قوله إذا عاهد بذلك في الصلاة) أي لم

الصبر فيه يرجع إلى قوله كل أربع (قول الشارح أم أطلقا) قال الاسنوي هذه الحالة تعرض لها المصنف وأما تعرضه للآتي ولم يستوفها يعني تعرض للآتي بقوله فإن أحرم بأكثر الخ وبقوله وإذا نوى عددا وعدم الاستيفاء من جهة أن الركة الواحدة ليست بعدد وكأن الشارح رحمه الله حاول استفادة ذلك من صدر المتن (قول المتن في كل ركعتين) كذا له ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فإن قلت صنع الشارح رحمه الله في هذا المجل لا يفي بذلك وما مراده رحمه الله قلت مراده والله أعلم بيان مراد الرافعي على وفق مافي الشرح الكبير حيث قال رحمه الله ثم إن تطوع بركة فلا بد من التشهد فيها وإن زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة ولأن يشهد في كل اثنتين كما في الفرائض الرباعية فلو كان العدد وترا فلا بد من التشهد في الأخيرة أيضا وهل لأن يشهد في كل ركة قال امام الحرمين فيه احتمال لا بالاجتد في الفرائض صلاة على هذه الصورة ولكن الاظهر الحواز لأن له أن يصلي ركة ويتحلل عنها فيحجز له القيام منها إلى أخرى انتهى فقوله رحمه الله ويشهد في الركة أن اقتصر عليها هي السئلة الأولى من كلام الرافعي وقول المتن فإن أحرم بأكثر إلى قول الشارح في الأخيرة هو قول الرافعي ولأن يشهد من كل اثنتين إلى قوله أيضا فقول النهاج ما أكثر من ركة شامل للشفع والوتر كما فصله الشارح رحمه الله في العدد للشفع وفي العدد الوتر وقول الشارح رحمه الله يأتي بشهدين في الأخيرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الأخيرة أيضا كما قال الرافعي لكان أوضح وقول المتن وفي كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الامام هو قول الرافعي وهل لأن يشهد بالغ ثم لا ينجي أن قول المتن وفي كل ركة مراده سواء كان العدد شفعاً أو وترا وقول الشارح رحمه الله إلى آخره ليس في الكبير فعله في الصغير وقوله أعني الشارح رحمه الله آخر

صلاة الليل لبعده عن الرياء ورجوع النبي إليه بعد الليالي السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يذو الصلاة خبر موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان في صحيحه فله أن يصلي ماشاء من ركة وأكثر سواء عين ذلك في نيتهم أم أطلقها ويشهد في الركة أن اقتصر عليها (فإن أحرم بأكثر من ركة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كما في الرابعة وفي العدد الوتر يأتي بشهدين في الآخر (وفي كل ركة) لجواز التطوع بها ذكره الامام والغزالي قال الرافعي وفي كلام كثير من الأصحاب ما يقتضي منعه (قلت الصحيح منعه في كل ركة والله أعلم) إذا عاهد بذلك في الصلاة وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة لأنه لو اقتصر عليه في الفريضة لجاز فإن اقتصر عليه قرأ السورة في جميع الركعات

وان أتى بشهدين فني قراهما بعد الاول القولان في الروضة (واذا نوى عدا فله أن يزيد) عليه (و) أن (ينقص) عنه (بشرط تغيير التنية قبلهما) أي قبل الزيادة والنقصان (والا) بأن زاد أو نقص قبل التغيير عمدا (٢١٩) (فتبطل) صلاته لخالفه لما نواه (فلو

يعهد لتلاصقاً أكثر من ركعة بفتح فها ركعة غير الأخيرة بين التشهدين الخ (قوله في قراءتها إلى آخره) أي متى أتى بتشهد لاقرأ السورة فيما بعده وعدم التشهد أولى لكثرة القراءة وكره ما فيه تنبيه بالمغرب بأن تقع الركعة الأخيرة بين تشهدين وخالف بعضهم في هذه فقال لأن ذلك خاص بالوتر كما مر وهو ظاهر أخذنا من عدم كراهة الركعة هنا وفارق قراء السورة هنا عدم قراءتها في الفرائض بعد الأولين وإن ترك التشهد الأول اطلبه بعدها بخصوصه ولذلك يسجد لتركة (قوله فلأن يزيد عليه) الملائع كزوجة بما قبل الزيادة (قوله فينبطل صلاته) بمجرد شر وعنى النقص كهوى من قيام أو تشهد في جالس أو في الزيادة كشر وعنى في القيام لأن ذلك شروع في البطل (قوله فقام) أي وأوصار إلى القيام أقرب منه إلى القعود كما أشار إليه بقوله ويسجد للسجود فإن لم يصل إلى ذلك لم يسجد كما تقدم ولوشك في عدد ما رواه اقتصر على اليقين فإن قام لغيره بلائقز يادة بطلت صلاته فراجع (قوله أنه يقعد) أي بحجب عليه القعود وإن لم يصل إلى الحد الآخر (قوله ثم يقوم) أي إن شاء القيام فلأن يصل إلى الزيادة من قعود لا ينهفل ويمكن رجوع قول النصف إن شاء إلى هذه أيضاً وإن خالفه ظاهر كلام الشارح (قوله والثاني الخ) أجيب عنه بأن التبع لوقوعه في فعل لاغ (قوله ولو نوى ركعة) أورد هاعلى كلام النصف لأنها ليست عددا ولعدم وجود النقص فيها على ما مر (قوله ثم آخره أفضل من أوله) أي نصفه الآخر أفضل من نصفه الأول كما ذكره الشارح عن الروضة ويدخل فيه السدس الرابع والخامس وإن كانا أفضل من بقية ما قبل بخلاف هذا غير واضح ونجته أن السدس الخامس أفضل من السادس والمراد بالليل في جميع ما ذكره كجوفه للتقدم (قوله أي الصلاة أفضل الخ) فلا بد من تقدير مضاف في السؤال أو في الجواب بمعنى أي أوقات الصلاة أفضل أو صلاة جوف الليل أفضل (قوله ينزل أمره) أي حامل أمره كإني رواية الله يأمر مناديا ينادى إلى آخره (قوله بأن ينويهما) فإن نوى وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان المحدث شععا أو وترا هو قول الرافعي أولا وإن زاد فلأنه يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام والله أعلم (قول الشارح وإن أتى بتشهدين الخ) شامل لماذا تشهد من كل ركعة على القول به قال الاسنوي وهو للتجه ومقتضى تحليل ذكره القاضي حسين انتهى (قول المتن وإذا نوى عددا الخ) لونوى خمسة من الوتر مثلا فهل له الزيادة والنقص أو لا محل نظر (قول المتن إن شاء) يرجع لقوله يقوم (قول الشارح والثاني لا يحتاج الخ) علله الاسنوي بأن القيام في النافذة ليس بشرط (قول الشارح فقد وتشهد) لا يقال لو ترك فقد لاستغنى عنه لأننا نقول يلزم من ذلك جريان الخلاف في القعود وهو فاسد (قول المتن قلت نفل الليل الخ) قال الاسنوي فإن قيل اطلاق النصف والأحاديث واللعنى يقتضى أن تكون الرواتب الليلة أفضل من النهارية قلت منع من ذلك حكمهم بتفضيل سنة الفجر انتهى (قول المتن وأوسطه أفضل) قال الاسنوي هذا إذا قسمه إلى أثلاث متساوية فإن أراد الأثلاث بثلاث مافال أفضل الرابع والخامس لحديث صلاة داود عليه الصلاة والسلام (قول الشارح كما قال في الروضة) عبرتها فإن أراد نصف الليل فالنصف الثاني أفضل وإن أراد أحداً ثلاثة فالأوسط وأفضل منه السدس الرابع والخامس انتهى وبعبارة الاسنوي فإن أراد الأثلاث بسدس مافأفضل الرابع والخامس انتهى ثم لا يخفى أن هذا الأخير أفضل منهما (قول الشارح وأفضل منه الخ) علل هذا بأن النوم قبل القيام أكثر فيكون أنشط مع ما ورد في حديث صلاة داود والذي يظهر من كلامهم أن الآتي بهذا أفضل مطلقا ويليهِ الثلث الأوسط ويليها أحياء النصف الثاني أي ولو جمعه كاهو صورة المسئلة (قول الشارح وقال أحب الصلاة الخ) معطوف على قوله وأفضل منه وقوله حين يبق ثلث الليل قضية هذا إن محل هذا النزول آخر الثلثين الأولين لأن نفس الثلث الثالث وقد يجاب بأن النزول في هذا

(و) یسن (آن یسلم من کل رکعتین) فی النفل الطلق فی لیل أو نهار بأن ینویہما

أكثر منهما فالأفضل الاتيان به ولا يندب التثقل بالواتار ولا يكره التشبه بالمغرب كما مر (قوله أو يطلق) أي الأفضل لمن أطلق النية أن يقتصر على ركعتين وإن كان له أن يزيد لما شاء (قوله مني) أي اثنين اثنين والثاني تأكيد لدفع توهم ارادة اثنين فقط (تنبيه) لا تجوز الزيادة ولا النقص في غير النفل المطلق وما لحق به من بطل الصلاة فيه ما نعلم من أحرم يفرض منفرداً رأى جماعة يدركها فله بشرط أن لا يجاوز ركعتين أن ينوي قلبه ففلا يقتصر عليهما ويسلم ويدرك الجماعة (قوله التثقل) ولو لم يرفه حينئذ وتروجهج كما مر والفرض وقضاءاً ونفراً كالنفل (قوله بعد النوم) ولو قبل وقت العشاء بعد فعلها ولو جموعة تقدماً كما تقدم (قوله ومن الليل فيجبهه) أي بالقرآن أي صل بالليل صلاة تسمى بالتهجد أو سميت الصلاة قرآناً لاشتغالها عليه (قوله ويكره قيام كل الليل) أي سهره ولو بشير صلاة ما بعينه فيكره أن حصل به ضرر والا فلا (قوله دائماً) فيكره وإن لم يضر لأن شأنه ذلك فربما يقوت به مصالح النهار من غير استدرار وهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر لأنه يستدرك بالليل ما لم ينهار (قوله ليلة الجمعة) لأنه بما حصل ضعف عن أعمال نهارها بخلاف بقية الليالي ولا كراهة في ضم غيرها إليها لحصول الأمان غالباً سواء كان قبلها أو بعدها متصلاً بها قيل أو منفصلاً عنها كافي الخروج من كراهة الأفراد في الصوم وفيه نظر والفرق ظاهر (قوله بقيام) أي صلاة فقط لا غيرها كقصرنا وذكر وصلاة على النبي عليه بل عنه فيها أفضل من القرآن غير سورة الكهف (قوله اعتاده) قال شيخنا ويندب قضاءه إذا فاتته فراجعه (قوله مثل فلان) قيل أنه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورده ابن حجر بأنه يقف عليه في شيء من الطرق (فروع) يندب عدم الإخلال بصلاة الليل وإن قلت وإن ينوبها عند النوم وطاللة القيام فيها أفضل من كثرة الركعات وإن اعتاد منها ما يظن مداومته عليه وأن مسح وجهه من النوم إذا انبسط منه وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ آيات في خلق السموات والأرض وأن يقتنع بتهجده ركعتين خفيفتين وأن ينام إذا نسي فيه وأن يكبر من الدعاء والاستغفار خصوصاً عند السحرا ممن من نزل أمر الله تعالى

﴿ كتاب صلاة الجماعة ﴾

أي بيان أحكام الجماعة في الصلاة وأفضل الجماعة ما في الجمعة في صبحها ثم في صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولومن يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذا عند شيخنا الرمي وجعل ابن قاسم فضل الجماعة بأفضل الفضل الصلوات وقد تقدم وقال بعضهم الأولى تفضل جماعة يوم الجمعة على غيرها (قوله فيها) وكذا في غيرها لأن أقل الجماعة لثة اثنان وأقل الجمع ثلاثة (قوله امام) وإن لم ينو الإمامة اذ لا تتوقف الجماعة ولا فضلها للمأموم على نيتها من كبرائى (قوله ما يدل على ذلك) يدل عليه في الحديث قوله تعاقب فيهم دون يقيمون (قوله سنة) أي على الكفاية لأنه صلى الله عليه وسلم يعاتب من تركها واستحوذ الشيطان بكون في ترك الندوب كالواجب (قوله الفذ) بالفاء والذال المعجمة أي المنفرد (قوله درجة) أي صلاة وقدمت رواية سبعة الوقت ثم يستمر (قول المتن كل الليل الخ) بخلاف صيام كل الدهر لأن ما يفوته من المأكل كل نهاراً يمكن استيفاءه دليلاً بخلاف قيام كل الليل دائماً فإنه يعطل عليه المصالح النهارية مع ضرره للزوجة وغيرها وظاهر كلامه أنه لو ترك من الليل ما بين المغرب والعشاء مثلاً يكره والطاهر التمويل على ما يضر (قول المتن وتخصيص ليلة الجمعة إلى آخره) كأن حكمته خوف التخصيص في التكبير للجمعة بخلاف المعتاد في هذا نظر

﴿ كتاب صلاة الجماعة ﴾

(قول الشارح أقل الجماعة الخ) أي سواء كان الرجل مع ولده أو زوجته أو رفيقه لقوله عليه الاثنان فما فوقهما جماعة وهذا حكم شرعي مأخذه التوقيف فلا ينافي ما اشتهر في المذهب من أن أقل الجمع ثلاثة لأن البحث عن أقل الجمع بحث لغوي مأخذه اللسان قاله ابن الرفعة (قول الشارح درجة) قال ابن دقيق العيد لا يظهر

أو يطلق الليل مني مني رواه الشيخان وفي السنن الاربع صلاة الليل والنهار وصححه ابن حبان وغيره (ويسن التهجيد) وهو التثقل في الليل بعد نوم قال تعالى ومن الليل فتهجد به (ويكره قيام كل الليل دائماً) قال عليه لعبد الله ابن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل فقلت بلى يا رسول الله قال فلا تفعل صم وأفطر وقم وتم فإن لجسدك عليك حقاً إلى آخره رواه الشيخان وقوله دائماً احتراز عن أحياء ليل منه في الصحيحين عن عائشة أنه عليه كان إذا دخل العشر الاواخر من رمضان أحياء الليل (د) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) لحديث مسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي (د) يكره (ترك تهجد اعتاده والله أعلم) قال عليه لعبد الله ابن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان

﴿ كتاب صلاة الجماعة ﴾

أقل الجماعة فيها امام ومأموم وسبأى ما يدل على ذلك في مسئلة إعادة

رواه الشيخان وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم من بعد الهجرة وذكر في شرح الهذب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن (٢٢١) صلى في اثنين له كذلك لكن

درجات الأول أكمل وسأني في باب الجمعة ان الجماعة شرط في صحتها فتكون فيها فرض عين كما عبروا به هنا وقوله غير بالنصب بمعنى الأعراب المستثنى وأضيفت اليه كما تقرر في علم النحو (وقيل فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشارع في القرية) مثلاً في القرية الصغيرة يكفي اقامتها في موضع وفي الكبيرة والبلد تقام في الحال فلو أطبقوا على اقامتها في البيوت لم يسقط الفرض (وان امتنعوا كلها) من اقامتها على ما ذكر (قوتلوا) أي قاتلهم الامام أو نائبه وعلى السنة لا يقاتلون وقيل نعم حذرنا من اقامتها (ولا يتأكد التنبؤ للنساء تأكد كده للرجال في الأصح) لزمهم عليهم قال تعالى وللرجال عليهن درجة والثاني نعم لمعموم الاخبار فيذكره تركها للرجال دون النساء على الأول وليست في حقهن فرضاً جزماً (قلت الأصح للنصوص أنها فرض كفاية) كما صححه في أصل الروضة (وقيل) فرض

وعشرين نظراً للاهتمام بالقضائ قال البلقيني وحكمته أن أقل الجمع ثلاثة والحسنة بعشرة أمثالها في ثلاثون يرجع لكل رأس ماله واحد فيبقى ماذ كراته في أي والحكمة في شيء لا ياترطد اطرادها في غيره (قوله) بعد الهجرة) متعلق بواظب لأنه لم تقع جماعة بمكة ولم تشرع الا بعد الهجرة قاله ابن حجر وغيره ولعله بعد يومين الذين صلى فيهما جبريل فقام (قوله أكمل) أي أكثر ثواباً من حيث الكيفية (قوله بالنصب) أي على الاستثناء لأنها بمعنى الا ويجوز على الحالية لأن غير لا تصرف بالإضافة اذا وقعت بين ضدين ويجوز فيها الجبر يجعل اللام للجنس لأنه يصير نكرة في المعنى (قوله الشارع) بكسر أوله المعجم وقطعه جمع شميرة بمعنى علامة أي بحيث يظهر عند أهل البلد اقامتها فيها (قوله في القرية الخ) بيان لبعض أفراد ما يظهر به الشارع والمراد الحال التي يسهل حضور طلب الجماعة اليها (قوله في البيوت) ومثلها ما تقتصر فيه الصلاة (قوله لم يسقط الفرض) أي ان لم يظهر به الشارع (قوله على ما ذكر) أي على الوجه الذي لم يظهر به الشارع من أهل وجوبها اذا عبرة بظهوره من غيرهم (قوله قوتلوا) أي كالغاة (قوله في فكره الخ) يفيد أنها غير مؤكدة في حق النساء وبه صرح في العباب وغيره فيحمل التأكيدي كلام المصنف على مجرد التنبؤ (قوله الأصح للنصوص) هو نص الامام فالأصح معنى الزاجح والتعبير عنه أولاً بقيل حكاية كلام أصله وحكاية مقابله بقيل صحيحة لأنه وجه للاصحاب وكان الأنسب بكلامه التعبير بالنصب (قوله انها فرض كفاية) هو التعمد في الهذب وعليه يشترط في الوجوب كونه على الأحرار الذكور البالغين العقلاء القميين غير المذمومين بمرض ونحوه وكونه في الركعة الأولى من المؤداة من الجنس وان لم تكن عن القضاء وتندب للرفيق ولو بغير إذن سيده ولذى سفر وامرأة لا لبصراء عراة في ضوء فهي والانفراد في حقهم سواء ولذى عذر ان لم يكن منه ولا جبران رضي مؤجره و يظهر حرمة الاجارة وبطلانها على من توقف عليه الشارع وحرمة السفر كذلك (قوله الاستحوذ عليهم الشيطان) وبقي الحديث فليكن بالجماعة فأما بكل الذنب من الغنم القصاصة أي العبيدة (قوله حزم) بضم الحاء وروى بكسر هاء فتح الزاي العجمة فيها جميع حرمة أي جملة من أعداء الخطب (قوله فأحرق الخ) هو اما

ان المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من الواظبة ومن الحديث الأول أيضاً وأما عدم الوجوب فن لفظ أفضل (قول الشارع بعد الهجرة) يرجع الى قوله معلوم (قول الشارع بمعنى الا الى آخره) أعربه الأسنوي حالا وماقاله الشارع أقدموا ما جعلها صفة فمتنع لعدم كونها معرفة (قول المتن وقيل فرض كفاية) هذا وقول الغني لا يجريان في العادة (قول الشارع في الحال) جمع محلة وهي الحارة (قول الشارع لم يتركها عليهم) ولما في اجتماعهم من العسر والمشقة (قول الشارع في فكره تركها) قضيت قوات ثواب الصلاة منفرداً حيث ترك الجماعة لتغير عذر (فخرج) اذا قلنا بانها فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشارع فظاهر انها مأمراً كدفع في حق غيره بحيث يتركها أيضاً كما يرشد لذلك عموم قولهم وعذر تركها كذلك هذا الخ قول النجاشي الآتي ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا لعذر (قول المتن قلت الأصح الخ) قال الأسنوي والذي استدل به الأولون محمول على من صلى منفرداً لقيام غيره بفرض الكفاية انتهى ومراده بدليلهم قوله ^{عليه السلام} أفضل من صلاة الفرد اذا المراد بالفرد من صلى منفرداً يسقط الفرض بغيره (قول الشارع الأول الحديث ما من ثلاثة الخ) كان وجه حمل الحديث على الكفاية ان الفرض من الجماعة اظهر الشارع وذلك حاصل بفعل البعض

(عين) وليست بشرط في صحة الصلاة كما قاله في شرح الهذب (والله أعلم) الأول الحديث ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة الاستحوذ عليهم الشيطان أي غلب رواد أو دود وغيره ومحمداً ابن حبان وغيره والثاني وحكاية الرافعي أيضاً الحديث لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار

رواه الشيخان وأجيب بأنه بدليل السابق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المؤداة أما القضية فليست بالجماعة فيها (٢٢٢) فرض عين ولا كفاية قطعاً ولكنها سنة في الصحيحين أنه عليه السلام

لأن جراً قبل تحريم حرق الحيوان أو لخصوص هؤلاء أو باجتهادهم نقض أو أنه يحرق البيوت دون أصحابها كقولهم لمن أحرق مال غيره أحرق على فلان ماله أو للرادات في المال كما يقال لمن ألتف ماله أحرق ماله بالشارع نزيها لهم (قوله السابق) وهو أول الحديث بقوله أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها لأتواها ولو حبوا ولقد هممت الخ (قوله ولا يصلون) أي قالتحرى عليهم بحتمل أن يكون تركهم الصلاة لا الجماعة وتركهم الجماعة مع توقف الشارع عليهم فسقط الاستدلال به على كون الجماعة فرض عين (قوله أي لا تستسحب) أي أن لم تندب الجماعة فيقبل التذر والأفهي على أصلها كالعيد وإذا فعلت الجماعة فيما لم تنس فيه مع غيره مما يحلها أصالة فيها أو في أحدهما كفر فرض خلف نقل ولوموطلاً وعكسه حصل فضل الجماعة فيما أصله الجماعة كقوله شيخنا الرمي وسبأني ما فيه يصح نذر الجماعة بمن لا يتوقف عليه الشارع لأنها متأكدة في حقه نداء وكفاية ومطلقاً نظراً لأصلها بكرة له تركها وإذا نذر هالم تبسر لم سقطت عنه (قوله في المسجد) أي أن قلت أفضل مناهي غيره وإن كثرت للراد غير المرأة المذكور يقينا ولو بالغين (قوله وجماعة المرأة في البيت) وإن قلت أفضل مناهي المسجد وإن كثرت وألحق بها الخنثى والأمر بالجليل عند شيخنا (قوله أفضل صلاة المرأة) سواء أطلبت فيها الجماعة ولا في بيته ولو منفرداً لا لاكتوبة ومثلها ما طلبت فيه الجماعة وألحق بها صلاة الضحى وسنة الاحرام والطواف والاستسحابة وقدم السفر وفي هذا الحديث ما يقتضي أن الانفراد بالسجدة في المسجد أفضل من الجماعة فهناي غيره وهو وجبه ولم يوافق عليه شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي (قوله لا تلتصقوا) فيكره منعهم منها (قوله وإمامة الرجل) أي الذكر كرم الخنثى لمن أفضل ولومع خلوة محرمة وحرمها خارج (قوله المسجد) أي محل الجماعة ولومع غير الرجال فذكر المسجد والرجال جرى على الغالب ومثل الشواب وذوات الحيات وألرجع من العجائز ويحرم الحضور على ذات الحليل بغيرادته ويحرم عليه الأذن للجمع خوف الفتنة منها وعليها ويسن الحضور للعجائز على السجدة كالعيد وحيث تكون الجماعة في المسجد لمن أفضل من الانفرادي بيوتهم (قوله من الساجد) وكذا غير الساجد ولعل تقييده بها لقول المصنف أو تعطل مسجدان كان ليس قيدها أيضاً بم جماعة الساجد الثلاثة وإن قلت بل الانفراد فيها أفضل من جماعة غيرها وأفتى شيخنا الرمي بأن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وأن الانفراد في مسجد المدينة أفضل من الجماعة في الأقصى ويحمل قولهم فضيلة الذات مقدمة على فضيلة المكان على ما إذا ارتكن فضيلة المكان متضاعفة فتأمل وتوقف شيخنا كالعلامة ابن قاسم في الثاني ولي بها أسوة لأن الصلاة في مسجد المدينة بصلاتين في الأقصى والجماعة بسبع وعشرين (قوله كالعزلي) والقدرى والرافضي والمجسم وكل

صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتهم بالوادي وبين في شرح المهذب أن سنيها في مثل ذلك مما يتفق فيه الإمام والمأموم كأن يفوتها مظهر أو عصر وأما غير ذلك فسيأتي الكلام فيه وللضرورة لا تشترع الجماعة فيها أي لا تستسحب كإفسرها في الروضة وتقدم ما تنس في الجماعة من النفل في بابها (و) الجماعة (في المسجد لعبر المرأة أفضل) مناهي غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة في البيت أفضل مناهي المسجد قال صلى الله عليه وسلم فيها رواء الشيخان أفضل صلاة للمرأة في بيته لا لاكتوبة أي فهمي في المسجد أفضل وقال لا تلتصقوا نساءكم الساجدو بيوتهم خير لمن رواد أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وإمامة الرجل لمن أفضل من إمامة المرأة وحضورهم للمسجد في جماعة الرجال يكره للشواب دون العجائز خوف الفتنة (وما كثر جمعه) من الساجد (أفضل) مما قل جمعه قال صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده صلاة الرجلين أزكى من صلاته وحده

والصواب استفادة ذلك من قوله فهم (قول الشارح بدليل السياق) يرصد صدر الحديث وهو ما في البخاري أن أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لأتواها ولو حبوا ولقد هممت الخ واستدل الرافعي على عدم الوجوب بحديث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الواحد (قول المتن وفي المسجد الخ) لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد في الحواشي للمسجد أولى وفي تعليق القاضي البيت أولى قال الزركشي وهو قضية تقديم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بكنها انتهى وظاهر أن صلاته في المسجد جماعة أولى وإن لم يزل على ذلك صلاة أهله على الانفراد ويحتمل خلافه (قول الشارح) وحضوره الخ كذا في الرافعي قال الأسنوي وهو صريح في استحباب ترك الحر والرجل العجائز وقال في خروجهن للجمعة لأبأس به إذا احتزن عن الطيب وصحح استحبابه في العيد والدرك في الجميع

(وادرالك تكبيره الاحرام)
مع الامام (فضيلة) وانما
تحصل بالاشتغال بالتحريم
عقب تحريم امامه) بخلاف
التراضي عنه (وقيل) تحصل
(بادراك بعض القيام
وقيل بأول ركوع)
أي ابدراك الركوع الاول
كافي المحرم وغيره قال في
الروضة نقلا عن البسيط
وأقره الوجه الثاني والثالث
فيمين لم يحضر احرام الامام
فأما من حضره وأخرف قد
فاتته فضيلة التكبيره وان
أدرك الركعة (والصحيح
ادراك الجماعة مالم يسلم)
أي الامام وان لم يجلس معه
بأن سلم عقب تحريمه
والثاني لا يدرك الا ركعة
لان مادونها لا يحجب
من صلاته ودفع بحسبان
التحريم فتحصل به فضيلة
الجماعة قال في شرح المهذب
لكن دون فضيلة من
أدركها من أولها (وليخفف
الامام) ندبا (مع فعل
الأباض) والهيأت أي
السنن غير الأبعاص
فيخفف في القراءة
والأذكار كما في الهذب
قال في شرحه فلا يقتصر
على الأقل ولا يستوفي
الأكمل المستحب للفرد
من طول الفصل وأوسطه
وأذكار الركوع والسجود

ذي بدعلا يكفر بها ومثله الفاسق والتمتع به والمخالف كالمساكي والحنفي اذا لم يأت بمبطل ولا يضرب اعتقاده
سنية بعض الواجبات كالإقتداء بالتمتع وتحصل الفضيلة خلف هؤلاء مطلقا ولا كراهة ان تعزرت الجماعة
بغيرهم قال شيخنا الرمي لان الكراهة في ذلك خارج فلا ينافي بقاء الكراهة فيه وفيه نظر وينظر
مامعنى الخارج هنا (قوله مسجدر قرب) ليس قيدا بل جماعة بيته اذا تعطلت لغيتها وان قلت أفضل من
المسجد من من عليه امامة في مسجد تجب عليه الصلاة فيه وان لم يحضر أحد يصلى معه لانه لا يفوت للسجود
بالمسجود بخلاف مدرس لم يحضر طلبة لا تعلم بالتمتع (قوله بالاشتغال بالتحريم) ولا يندب الاسراع
لاذكارها أو غيرها وجميع الركعات الا خوف فوت الوقت أو الجماعة أو الجمعة بل يجب على من زامته
وتوقف ادراكه عليه (قوله بخلاف التراضي عنه) مطلقا لغير وسوسة خفيفة أو بقدر ركنين منها
(قوله أي ابدراك الخ) هو دفع لما يرويه كلام المصنف من أن ادراك الجزء الاول من كل ركوع كاف
في الفضيلة (قوله قال في الروضة الخ) يفيد حصول الفضيلة في الوجه الاول سواء حضر تكبير الامام
أولا وهو واضح فراجع (فرع) يقدم الصف الاول على فضيلة التحريم وعلى ادراك غير الركعة
الأخيرة (قوله مالم يسلم) أي يشترع في التسليمه الاولى والا فلا تنعقد صلاته جماعة ولا فرادى عند
شيخنا الزايدى تبع الشيخنا الرمي وان كان شرحه لا يفيد وعند الخطيب تنعقد صلاته فرادى وعند
ابن حجر تنعقد جماعة نعم لو لم يعلم بسلام الامام لا بعد عوده للصلاة لتحسب سجد سهو فالوجه انعقاد صلاته
جماعة لتبين ان الامام لم يخرج من الصلاة فراجع (قوله دون فضيلة الخ) ولهذا لو راجع الجماعة يدركها
من أولها ندب له انتظارها مالم يخف خروج وقت فضيلة أو اختيار وانما أدرك الفضيلة في هذه من أول صلاته
لان سحاب الجماعة عليها وبهذا فارق الامام اذا نوى الامامة في أثناء صلاته حيث لا تتعطف الجماعة على ماضى
وفارق نية الصوم قبل الزوال لانه لا ينبض (قوله من طوال الفصل وأوسطه) أي فلا يأتى بهما بل
بالقصار ولا يأتى ببعض السورة من الطوال مثلا لان السورة أكمل من بعضها كما تقدم وينقص من الاذكار
قدرا يظهر به التخفيف نعم الميزان هل أتى في صبح يوم الجمعة يندب أن يستوفيهما مطلقا (قوله
يستحب) هو العتد ومحل في غير الأرقاء والاجراء ونحوهم فلا عرة برضاهم بغير اذن لهم في التطويل ولو
رضى للمأمومين الواحد أو اثنين مثلا راعاه ان لم يكن ملازما والمراد بالمحضورين أن لا يصلى وراءه

واحد قال ولا يجب على الزوج الاذن لعجز ولا شابا كقائه في شرح المهذب (قول المتن وادرالك تكبيره
الخ) دليله قوله عليه السلام من صلى أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيره الاولى كتب له برائة من النار وبراءة
من النار وبراءة من النار وبراءة من النار وقال انه مرسل لان عمارة لم يدرك أنساضى الله عنه كذا قاله الاسنوى
وهو لا يحسن الاستدلال به (قول المتن بالاشتغال) أي بشرط أن يكون حضر التكبيره وذلك لانه علق
الحصول في الحديث الذى في الحاشية على الادراك قاله الاسنوى و يدل له أيضا فاذا كبر فكبروا انتهى
أقول وهو يحسن أن يكون عاضدا للرسل المذكور في الحاشية أي التي قبل هذه (قول المتن وقيل
بادراك الخ) أي لانه محل التكبير وتعليل الثالث القياس على ادراكه بالركوع (قول الشارح وان لم يجلس
معه الخ) علل ذلك بأنه لو لم يدرك الجماعة بذلك لم يكن لجواز الاقتداء في هذه الحالة معنى ولو أكرم
معتقدا ادراك الامام فقيس سبى الامام له بالسلام ثم عاد الامام عن قرب لسجود سهو فالظاهر انعقاد
القدوة (قول المتن وليخفف الامام) فان طول ركزه كره في شرح المهذب وهو يفهم بالاولى من
قول المتن الآتى ويكره التطويل ليلحق آخرون (قول المتن الآن رضى بتطويله الخ) قال الاسنوى
نقلنا عن شرح المهذب فان جعل حالهم أو اختلفوا في الاختيار أو كان المسجد مطروقا بحيث يدخل

والأصل في التخفيف حديث الشيخين اذا أم أحدكم الناس فليخفف وغيره (الآن رضى بتطويله محصورون) أي لا يصلى وراءه غيره فلا
بأس بالتطويل كافي الروضة وأصلها في شرح المهذب عن جماعة يستحب

(أحسن) الإمام (في الركوع وأول التشهد الأخير بداخل) يقنّدي به (لم يكره) متظاره (في الأظهر) ان (يبلغ فيه) أى (الانتظار (ولم يفرق) ضم الراء (بين الداخلين) بالظنار بعضهم لصداقة أو سيادة مثلا دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار **هـ** تعالى لا للتودد إليهم واستئالة قلوبهم قلت للذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة (والله أعلم) وأصل الخلاف هل ينظره أو لا قولان أحدهما نعم بالشروط المذكورة حكاهما كما قال في شرح للذهب كثير من من الأصحاب في الكراهة نافية الاستحباب وآخرون في الاستحباب نافية الكراهة فعنى لا ينظر على الأول بكره وعلى الثاني لا يستحب فحصل من هذا الخلاف أقوال بكره يستحب لا بكره ولا يستحب وهو مراد الرافعي عارجه أى يباح كما حكاه الماوردى وجه الكراهة مافية من التطويل المخالف لما مر بالتخفيف ووجه الاستحباب الاعانة على ادراك الركعة في المسئلة الأولى والجماعة في الثانية ووجه الاباحة الرجوع الى الأصل لتساقط

في الصلاة لم يحضر أولاً بطل بالاتفاق (قول الشئو بكرة التظلو يا الخ) لو حضر بعض المأمومين والامام يرجو زيادة فالمستحب ان لا يؤخر الاحرام قاله في شرح المعنى ولو اقيمت الصلاة لم يحل له الانتظار بخلاف قوله ليلحق آخرون أى لم يحس بهم هدامه اذ فلا يكون تكرار مع قوله الآ ولا ينتظر في غيرهما لان ذلك مفروض فيه لو أحس بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول اللئ احس) هي اللغة المعروفة وفيه لغة أخرى بدون همز قوم الاولى قوله هل تحس منهم من أحد (قول اللئ ان لم يبلغ) لو خلق آخرون كن انتظاره يؤدى الى المبالغة مع ضمنية ما حصل قبل دخوله فيحكمه كما لو كان يؤدى الى المبالغة على انفرادة قاله الامام (قول الشارح للتودد الخ) قال الأسنوى هي وارادة على المصنف يعنى لو سوى بينهم في التودد كان الحكم كما لو فرق بينهم (قول الشارح على الاول بكرة) أى لان فيه نشر يكافى العبادة وما قاله الشارح من التعار بل (قول الشارح أى بباح) مثل هذا في الأسنوى (قول الشارح ووجه الاستحباب الاعانة الخ) فاستدل عليه أيضا بالقياس على الحكم للسفاد من قوله ^{عنه} في شأن الرجل الذى دخل المسجد بعد الصلاة من تصدق على هذا (قول الشارح يحزم بكرة انتظار الخ) عبارة الأسنوى بعد ذكر قول الكراهة ولها شرط الثاني أن لا يفرق بين الداخلين فان خص بعضهم بهصدافته أو شرفه كان مشوا عاجزا وكذا اذا هم ولم يقصد التقرب الى الله تعالى بل التودد والامانة قال وحب انتظار لا يقصد التقرب بطلت صلاته بالاتفاق نقله في الكفاية للنشر يك انتهى وفيه نظر فقد صرح الشيخان بعدم البطلان على قول الكراهة (قول الشارح أى اباحة) هنا يقتضى أن رد الباشط الذى عود الركوع والتشهيدا تقسم من الجزم بالكراهة في غيرها

الدليلين بتعارضهما ودفع التعارض بأن المراد من التخفيف عدم المشقة، والانتظار المذكور لا يشق على المؤمنين وحيث
 لا يشترط من الشروط المذكورة بحزم بكرة الانتظار على الطريق الأول وبعدم استحبابه أي بإباحته على الثاني (ولا ينتظر في غيرها)

الحاجة اليه وقبل يطرده
 الخلاف فيه لأفاده بركة
 الجماعة (ويسن للملى)
 صلاة من المحس (وحده)
 وكذا جماعة في الأصح
 إعادتها مع جماعة بركتها
 في الوقت قال صلى الله عليه
 وسلم بعد صلاته الصبح
 لرجلين لم يصليا معه وقال
 صلينا في رحلتنا إذا صلينا
 في رحلتنا كأمم أتينا مسجد
 جماعة فصلياهم معاً فانها
 لكما نافذة رواء أبو داود
 وغيره وصححه الترمذى
 وغيره وقوله صلينا يصدق
 بالانفراد والجماعة ومقابل
 الأصح يقصره على
 الانفراد نظراً إلى أن
 الصلى في جماعة عقد حصل
 فضيلتها فلا تطلب منه
 الإعادة وجوابه منع ذلك
 وسواء على الأصح استوت
 الجماعة أم زادت الثانية
 بفضيلة ككون الإمام
 أعلم أو زرع أو الجمع أكثر
 أو المكان أشرف وقيل
 لاسن الإعادة في
 السستين والعبارة
 تصح بما إذا كانت الأولى
 أفضل من الثانية وسيأتى
 ما يؤخذ منه الاستحباب
 في ذلك (وفرضه) في
 الصورتين (الأولى في
 الجديد) لما سبق في
 الحديث وفي التقديم
 أحداهما لا يبعثا بمحسب

بناء على حصول فضيلة الجماعة فيها وقول النهج كاهمهم بعضهم إشارة إلى الجلال المحلى شارح الأصل ومافهم
 الجلال هو الوجه الوجه إذا الطريقة التي في المجموع هي طريقة الغزالي التي اعتمدها في وجيزه وقال الرافعي
 أنها كالركبة من الطريقين الأولين ولم يصرح عليها (قوله) ويسن للملى صلاة لاتنضم إعادتها ولو أتى
 أو خشي أو ضل أو قف في مسجد أو غيره (قوله) من المحس (ومنها) الجمعة في بيدها جماعة من أدركها في محل
 آخر من بلده أو غيرها ولا تصح إعادتها ظهر أو لا عكسه نعم لو أدركها معذور ببدان صلى ظهرها صلاها لكان
 لا يقال للمعادة قال شيخنا لأنها فرضه الآن وتقلب ظهره فلا مطلقاً ولذلك تنقلب لو كان من
 البربعين فراجعه ومنها صلاة الخوف وصلاة السفر ونحو إعادة المقصورة تامة وعكسه حضرة أوسفر على
 ما ذكر في محله وخرج بالحق صلاة الجنازة كإتاء أو التور أو ان طلبت فيه الجماعة أو نذرته والتفعل المطلق وإن
 نذرته فلا تصح إعادة شيء من ذلك ومثلهما سبب كالتحجيج ولا تنبأ إعادة التفل المؤقت وإن نذرته لكن
 تصح إعادته نعم تنبأ إعادة ما تنس في الجماعة وإن نذرته (قوله) مع جماعة) أى في جماعة فيكنى مع الإمام أو
 مأموم وإن كانا معيدين (قوله) بركتها) أى الجماعة في جميعها بأن لا ينفرد بجزئ منها كتنأخر أحراراً مأموم
 عن أحراراً إمام معيد أو تأخر سلام مأموم معيد عن سلام إمامه ولو تلام تشهد واجب أو لأرادة مسجود
 سهو أو لتدارك غمور كن فانه يفتل في جميع ذلك ولا ينفرد أحراراً مسجود بركتها منها ظاهر كلام ابن حجر
 أنه يكتفى إدراك الجماعة ولو يجزئ منها ولا بد في الجمعة من إدراك الركعة فأكثر مع الجماعة وقال الخطيب
 لا بد من إدراك الركعة فأكثر مع الجماعة مع طائفي الجمعة وغيره (تنبيه) يظهر كلام ابن حجر والخطيب
 أنه لا تنقيد الإعادة مرة وسيأتى وقال شيخنا الرملى لا تجوز الإعادة المرة فقط وإن جرى خلاف في صحة
 الأولى وقال شيخنا الزبائدي إذا جرى خلاف في صحة الأولى ولو مذهبي أقوى مدركه جازت إعادتها ولو
 بالانفراد إذا تى بما يرفع الخلاف كخروج من محام صلى فيه وتجاوز إعادتها ثالثاً بالجماعة وقال الشيخ
 الطبرلاوي وغيره كالركبة من أتممتها تجوز الإعادة أكثر من مرة ولا تنقيد بعدد ولا بجماعة (قوله) في الوقت
 أى في وقتها وإن كان وقت ركعة أو يكتفى فيه إدراك ركعة لأدونها لوجود الإداها وبذلك فارت
 الجماعة عند شيخنا الرملى ونقل عنه باعتبار إيقاع جميعها في الوقت (قوله) بعد صلاة الصبح) وكان في
 مسجد الحيف بنى (قوله) ومقابل الأصح (الخ) فيه نظر لأن جماعة الثانية لا تنقلب إلى الأولى قطعا واستدراك
 جابر لما فات من الكمال لا يتوقف على جماعة في الثانية وغير ذلك نعم إن كان المقابل متباعد في القديم فهو
 ظاهر لكن جوابه المذكور غير مستقيم (قوله) منع ذلك) أى منع عدم الطلب المذكور لأصول الفضيلة
 (قوله) أفضل من الثانية) وكذا لو خلت الثانية عن الفضيلة كركعة بصراء في ضوء (قوله) وفي القديم (الخ)
 وقيل فرضه الثانية وقيل كل منهما فرض للأمر في الحديث فينبو الفرض فيه ما عليه فالمراد بالنافذة في
 الحديث مطلق الزيادة (قوله) ينوب بالثانية الفرض) لكن لا يقصد أنه عليه ولا لا تصح في كفيه الإطلاق

(قول المتن مع جماعة) لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة ثم قصدا الإعادة من غير أن يكون
 منهما أحدهما يحضر الجماعة فظاهر الاستحباب ويحتمل خلافه (فرع) ذكر بما يستفاد من شرط الجماعة
 وجوب نية الإمامة كالجمعة (قول الشارح بعد صلاته الصبح) من فوائد هذا الحديث الرد على الوجه القائل
 بالاستحباب في إعادة الصبح والعصر (قول الشارح منع ذلك) ويؤيد المنع قصة معاذ في إمامته بقومه (قول
 الشارح وفي القديم (الخ) لأن النافذة لو تعينت للنفقة لم يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لأن الثانية
 مأمور بها الأولى مسقط للحرر كما يفتل فرض الكفاية ثانياً بعد فعله أو لاولئك ذكر خلا في الأولى أفتى
 الغزالي بإجزاء الثانية لكن نقل النووي في ردوس المسائل عن القاضي أبى الطيب وأقره وجوب الإعادة لأن
 الثانية تطوع محض (قول المتن ينوب بالثانية الفرض) خطري في توجيه ذلك القياس على فرض الكفاية إذا

أيضا والثاني واختاره امام الحرمين بنزوى الطهر والعصر مثلا ولا يتعذر للفرض قال في الروضة الراجح اختيار امام الحرمين قال ويستحب لمن صلى اذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده ان يصليها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب بحديث أبي سعيد الخدري ان رجلا جاء الى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من تصلي على هذا فصيلي معه ففعل مع رجل رواه أبو داود والترمذي وحسنه قال المصنف في شرحه (٢٢٦)

أقل من الأولى وأنه يستحب الشفاعة الى من يصلي مع الحاضر من له عذر في عدم الصلواته وأن الجماعة تحصل بامام ومأموم وأن للسجد للطرور لا تكره في جماعة بعد جماعة (ولارخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) هي سنة لتأكدها (الابن) لحديث من سمع النداء فربأته فلا صلاة الا من عذر رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كطر) ليلا كان أو نهرا ليله الثوب ومثله تلج بيل الثوب (أورج عاصف) أي شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) بفتح الحاء (شديد على الصحيح) لتلوينه الرجل بالمشي فيه والثاني قال يستدل بالخف ونحوه (أو خاص كمرض) لشدة الشئ معه (وحر وبرد شديد) لمشقة الحركة فيه لا لكان

أو كونها فرضا في الجملة أو على المكافئ تنبيه لو تبين له الفساد في الأولى لم تجزئه الثانية عنها وقع نفلا مطلقا وقول الغزالي بالاكتفاء حمله شيخ الاسلام على القول القديم بأن الفرض احدا بالجماعة وقال شيخنا بالاكتفاء ان أطلق فيها نية الفريضة وهو وجبه ويجعل عليه مافي النهج والراد بقوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ أي فلا يسيى ظهر امثلا لفرض وجوده نعم ان نسي الأولى عند فعل الثانية كفت عنها وحمل عليها شيخنا الرملي مافي النهج وفيه نظروا واضح (قوله ارجع الخ) أي من حيث المثل لأنه المذهب (قوله وهذا) أي استحباب الصلاة مع الثاني (قوله فقال) أي التي صلى الله عليه وسلم (قوله ففعل مع رجل) هو الامام أبو بكر الصديق رضي الله عنه (قوله من له عذر) متعلق بالشفاعة وليس قيدا لكن لمعنى العذر هنا (قوله وان للسجد للطرور) وهو ما تكرره في الصلاة ولو فرادى ولا تكره الصلاة فيه جماعة قبل الراتب ولا بعده ولا معه وتكره في غير الطرور الا بذن الراتب وهو ما يصلي فيه الصلاة واحدة أول الوقت ويقفل الى صلاة أخرى وأخذ المصنف ما ذكره من الحديث فيه نظرا لان الواقعة فيه بالذن ولا يثبت بها الطرور (قوله ولا رخصة) أي لا تسقط الكراهة على قول التنبأ والحرمه على قول الوجوب نعم يتوقف عليه الشعار فيه ما لا يبرهن نعم يحصل لمن قصد فعلها مع الجماعة ولو لا العذر ثواب قصده والرخصة يكون الحام المعجزة لفة السهولة وعرفا تتقال من صعوبة إلى سهولة لتعريض قيام السبب الاصلى قيل وفتح الحاء اسم للشخص نفسه (قوله الابن) وهو ما يذهب الخشوع أو كاله والتعليل بغيره للزومه له (قوله عام) وهو ما لا يختص بمعين (قوله كطر) لم يبعد كناية عن في وقتا طر السقوف كالطر (قوله وحل) بفتح الهمزة وسكونها لفتح دينة (قوله عاصف) وصف للرجح باعتبار لفظها لانها مؤنثة ومثلها الباردة وشدة الظلمة (قوله بالليل) ومنه ما بعد الفجر (قوله لتلوينه الرجل) هو تفسير للشدة وسواء فيه الليل والنهار (قوله واقتصر في الروضة) هو ضعيف (قوله في معناها) هو للتعبد (قوله وذكر) أي الحر والبرد من الخاص هنا أي في النهج كالحرق وهو يخالف مافي الروضة وأصلها وأشار الى

فعله فرقة ثانية بدسقوطه بالأولى لكن يفرق بأنها تقع لهم فرضا بخلاف الاعادة هنا (قول المتن ولا رخصة) هي بالسكون ويجوز الضم وأما بالفتح فهو الشخص المترخص والرخصة لفة التسهيل وشرع امر عرفة (قول الشارح الامن عذر) زاد البصري والمعنر قال خوف أو مرض انتهى وصح في شرح المذهب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الاسنوي وغيره ونقلوا الحصول عن الاحاديث وعن جماعة من اصحاب أقول وقد يؤيد بأن من صلى قاعدا لمعجز فله مثل اجر القائم واختاره السبكي فيمن كان له عادة ثم حبه العذر (قول الشارح أي شديدة) أفاد بهذا ان الرجح مؤنث وهو كذلك وأما عاصف نظر اللفظ (قول الشارح بفتح الحاء) واسكانها لفتح دينة (قول الشارح لتلوينه) قال بعضهم هو أشق من المطر قال الاسنوي والراد ما لا يؤمن معه التلوين وان لم يكن الوحل متفاحشا (قول الشارح ليلا كان أو نهرا) روى أبو داود عن ابن عمر قال كان منادي رسول الله ﷺ ينادي بالمدينة في الليلة للظلمة والعداة للقرة ألا صلوا في حالكم والقرة بالفتح الباردة مشتقة من القر بالضم وهو البرد (قول الشارح ثم قال) أي الرافعي

أونها را كما اقتضاه كلام الرافعي واقتصر في الروضة في شدة الحر على الظاهر كما اقتصر عليه الرافعي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البرد بين الليل والنهار ان شدة الحر في معناها لم يذكر ذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذكرنا هنا كالحرق من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لانهما قد يحس بهما ضعف الحاقة دون قويا فيكونان من الخاص بخلاف ما اذا أحس بهما قوى الحاقة فيحس بهما ضعفهما من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كأصلها وحضره

(قول)

الطعام والشراب وتاقت نفسه اليه فيبدأ بالاكل والشرب فيأكل كل لقما تكسر حدة الجوع الآن يكون الطعام بما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق والابن (ومداقة حدث) من بول أو غائط أو ريق فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لأن الصلاة تكسر مع هذه الامور كما تقدم في آخر شرع الصلاة فلا تلزم معها فصلا من طلب الجماعة فيها وعمل من قول المهرر وغيره شديد في اليا هو بمناخه يخالف التعبير بفيا قبله ومن قوله وغيره ايضا لا تخشيت بالثلة أي البول والغائط الى حدث لبشمل الريح (٢٢٧). المصريح في الشرح والروضة

(وخوف ظالم على نفس أو مال) له أولن يلزمه التلب عنه ولا عبرة بالخوف ممن يطالبه بحق هو ظالم منعه بل عليه المحضون وتوفية ذلك الحق (و) خوف (ملازمة غريم نمسر) بإضافة غريم كما قال في الدقائق للنهي ان يخاف ملازمة غريمه بأن يراه وهو مصرا لا يجد وقاه

لدينه في البسيط وعسر عليه اثبات ذلك والفرم يطلق لفظه على الدين والدائن ولفظ المهرر أو خاف من حبس الغريم وملازمته وهو مصروف الروضة كاصلا عطف لللازمة بأو (وعقوبة يرجي تركها ان تنيب أياها) بأن يعنى عنها كالقصاص مجانا أو على مال وكحد القذف بخلاف

الجواب عنه (قوله وتاقت) هو تفسير للظهور المساوي للاشتياق وخرج به الشوق وهو الليل الى الاطعمة اللذيذة فليس عنرا وما قرب حضوره كالحاضر (قوله فيأكل كل لقما) قال شيخنا تبعا لشيخنا الرمي بليا كل الى أن يصل الى الحالة لا يميز فيها ابتداء (قوله فيبدأ) أي أن اتسع الوقت وانقضى الجماعة والاحرم قطع الفرض ان لم يخش ضررا يقينا وظنا والواجب قطعه وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ أن تأتيا (قوله ظالم) ليس فيبدأ اذا التفتت قوات مصوم من نفس أو مال وان قل أو اختصاص ومنه فوات وقت بدر بتأخير وفوات تلك مباح كمد وفوات ربح شوقه وأكل طير لينرا وزرع وتلف خبز في تنور (قوله أولن يلزمه التلب) أي الدفع عنه ليس فيبدأ وهو بالذال المعجمة وللوحدة وخرج بالمصوم نفس مرتد أو حرمي وزان محصن وتارك الصلاة وأمواله (قوله بإضافة غريم) أي ليس يكون الخوف منه مذكورا والأفيعوز تنويعها بدمصة له أو حال ولكن كلام الضنف لا يساعدهم ويراد بالفرم للدين والدائن والخوف منه محذوف (قوله وعسر الخ) فلو قدر على اثبات اعساره ولو يمين من غير حبس لم يكن عنرا (قوله أياها) وان كثرت وبلغت شهورا أو سنينا مادام يرجو العفو كمد حتى يبلغ (قوله كالتصاص) ومثله التزير ولوقه (قوله كحد السرعة) وكل مالا يقبل العفو كحد الزنا والشرب (قوله والتخفيف) أي بجواز التوبة المؤدى للتأخير (قوله وأجاب) أي الامام قال الاذبحي والاشكال أقوى (قوله وعري) بكسر الراء الهملة مع تخفيف التحنية بكسرها مع التشديد للراديه عدم وجود لباس لاني ومثله علم وجود مركوب كذلك (قوله لسفر) لغير زهق وبكفي مجرد الوحشة (قوله وأكل ذي ربح كره) كسوم وكراث وصل وفجل وأكلها محكروه في حقه ^{في} على الرجاء وكذا في مقتنا وفي غير الميسر بكم دخول الميسر لمن أكلها ثم قال ابن حجر وشيخ الاسلام لا يكره أكلها لمن قدر على إزالتها ربحها والابن لم يرد الاجتماع مع الناس ويحرم أكلها بقصد اسقاط واجب من ظهور شمار أو جمعة ويجب السعي في إزالة ربحها ويجب الحضور وان تأذى الناس به ويصل معتزلا وحده وتقييد الشارح بالنهي جميع فيه الجمهور وقال ابن حجر وشيخنا الرمي ان الحكم معلق بظهور ربحها سواء كانت بنش أو مطبوخة أو مشوية ^{في} نبيه ^{في} يلحق بذلك من به ربح كره في بدنه أو ملبوسه

(قول الشارح لأن الصلاة تكسر مع هذه الامور) راجع لكل من قول للصف وجوع وعطش ومداقة حدث (قول اللق على نفس أو مال) قال الاسنوي ومن الحق على المال أن يكون خبزه في التنور وقدره على النار ولا يوصف قال فلو حلف للصف لفظ ظالم لبشمل ذلك (قول الشارح بإضافة غريم) أي فيكون مفعول المصدر محذوف تقديره وخوف ملازمة غريم مصرا بإياه الصبر ويجوز أيضا التنوين مع نصب مصرا أو مع جره أيضا وعلى الأخيرة يكون قائل المصدر محذوف (قول اللق وعري) يقال فرس عري أي لاشي عليه ويقال يضاعري من ثيابها اذا عري كمدى يرى غرا يضم العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجوهري قال الاسنوي فيجوز قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قول الشارح وأحسن) أي لأن للطبوح من التوم مثله راحة كرهه ولكن اغتفرت لقلتها أي في الاكتفاء بالكسرة نوع خفاء

(وعري) وان وجد سائر المورة لأن عليه مشقة في خروجه كذلك الآن يصاده (وتأهب لسفر مع رقة) رحل للشقة في التخلف عنهم (أو كل ذي ربح كره) كبدل وكراث وثوم في ولم يمكنه إزالة ربحه بنسل ومعالجة للتأذي به بخلاف المطبوخ لقلة ما يبقى من ربحه فيفتقر وأسقط من المهرر وهو في استثناء عنه بكسره ولو ذكره كان أوضح وأحسن (وحضور قريب مختصر) أي حضره الموت وان كان له متعهد

بالحاضر تضرر للريض
بنيته فحفظه أو تأنيبه
أفضل من حفظ الجماعة
وللملوك والزوجة وكل
من له مصاهرة والصدى
كالقريب بخلاف الأجنبي
الذى له متهد أما الذى
لا متهد له فالحضور عنده
عشر كاشم له قول المهر
المرض عنر اذا لم يكن
للريض متهد ولو كان
المتهد مشغولا بشراء
الأدوية مثلا عن الخدمة
فكالم لم يكن متهد
فصل لايصح اقتداؤه
بمن يعلم بطلان صلاته
كلمه بحدته أو نجاسة
نوبه لأنه ليس فى صلاة
(أو يعتقد) أى البطلان
(كمجتهدين اختلفا فى
القبلة أو فى (اناءين)
من الماء طاهر ونجس
بأن أدى اجتهاد أحدهما
الى غير ما أدى الى اجتهاد
الأخر فى المستلئين وتوضأ
كل من انائه فى الثانية
فليس لواحد منهما أن
يقضى بالآخر فى كل من
المستلئين لاعتقاده بطلان
صلاته (فان تعدد الطاهر)
من الآنية كان كانت
ثلاثة والطاهر منها اثنان
والمجتهدون ثلاثة وظهر كل
منهم طهارة انائه فقط
(فالاصح الصحة) أى صحة
اقتداء بعضهم ببعض (مالم
يعتق اناء الامام للنجاسة)

كبحر ووصان وجراحتة منقطة (فائدة) ذكر بعض الثقات ان من أكل النجس ثم قال بعده خمس عشرة
مرققة نفس واحد اللهم صل على النبي الطاهر لم يظهر منه ربحه ولا يتجنى منه وقال بعض الأطباء
علم أكل رموس النجس ما فيها من الضر لم يضر على رأس فحله قال ومن أكل عروق متبدا بأطرافها
لا يتجنى منه أيضا (قوله لتأمر فريه) أى الحى بنيت عن المرض (قوله أى بالحاضر) ولو بطن الحاضر
(قوله والصدى) ومثله الزوجة والملوك والمتق والتقيق والاستاذ (قوله كما يشمله قول المهر) بخلاف
كلام التناح لأن الأئمة ليس عنرا فى الاجنبى بخلاف القرىض (تنبيه) من الاعذار زلزلة ونعاس وسى
فى تحصيل مال ولو لغيره ودخولهم عليه أو اشتغال بما يتعلق بميت ونسيان واكره وتطويل قراءة امام
وبطء قراءة مؤثر كمنه متقصودة وكراهة الاقتداء به وفسقه ولو بالتهمة واشتغال بمندوب نحو مناضلة
وسابقة وسمن مفرط وخشية فتنة له أو به وجود مؤذ له ولو بالتمرد وعصى وان أحسن للشيء بالعا الا ان
وجد قاتلا لا تقاه ولو بأجرة قدر عليها فى الفطر أو برص وجدام ويندب للامام منع صاحبهما من الساجد
ومخالطة الناس والجمعة والجماعات

فصل فى صفات الأئمة الواجبة على معنى الشروط وللندوة على معنى الكمال وقد يتعين كون
الانسان اماما كأعمى أصم لا يهتدى بغيره أو مومأ كالتعمق فى رأى (قوله أو يعتقد أى البطلان) كما
بأنى واعلم أن العتبر فى صحة الاقتداء كون صلاة الامام مشتملة على ما لا بد منه من الاركان والشروط عند
الأموم ولا يضر اعتقاد نذب بعضها للناسى عن تقليد المذهب بخلاف اللواقف فلا يصح الاقتداء به ولو الامام
الاعظم وتذيق الفتنة بصورة المتابعة من غير ربط وبهذا علم صحة اقتداء مشافى نوى الاتمام بحسن نوى
القصر وقد نوا إقامة أربعة أيام مع أن الشافى يرى القصر فى الجملة وصحة الحكم باستعمال ماء طهارة
الحنى بلانية مع أن الشافى يرى ذلك فى غسل النجاسة فتأمل (قوله فليس لواحد) فلو اقتدى ثالث
بأحد ماعلم من طهارته فله الاقتداء بالآخر اذا تغير اجتهاده فيه على قياس مسئلة التوبين ولا بد من تنازع فيه
(قوله فقط) أى بأن لم يظن فى واحد من الاناءين الآخرين طهارة ولا نجاسة (قوله وهو) أى الاناء لاصاحبه
بدليل ما بعده بقوله بصاحبه (قوله الثالث) المراد به ثالث دائرى الثلاثة وهو اناء امام الثالثة مع امام الأولى
والثانية واناء امام الثانية مع امام الثالثة (قوله والثانى لايصح) ومقال أبو حنيفة كائى نسيان واحدة من
الحسن قال ابن حجر ويؤخذ من ذلك أن الاقتداء مكروه فلا فضيلة فيه ومظاهر عبارة شيخنا الزملى مخالفته

(قول الشارح عطف على مختصر) يلزم على هذا اخراج الاجنبى المحتاج الى المتهد مع أن حكمه كالقريب
وقد ذكر فى المهر من الاعذار غلبة النعاس والسمن المفرط

فصل لايصح اقتداؤه (قول المتن أو يعتقد) أى يتقيد البطلان من حيث اجتهاد نفسه كإفى الاجتهاد
فى القبلة والأولى أن يؤمن حيث اختلاف الأئمة فى الفروع كإفى مسئلة الحننى الذى من ذكره والحاصل أن المراد
من هذا القسم أن تكون صلاة الامام صحيحة فى اعتقاده وغير صحيحة فى اعتقاد الأموم الناسى معاذ كراهه
بخلاف القسم الاول فإنه لا اعتداد بصلاة الامام أصلونه الاستنوى رحمه الله أن المراد بالاعتقاد هنا الظن
الغالب لا مطلق الاصولى فى الحكم الجازم لغير دليل (قول المتن كمجتهدين) مثل الاثنين فى القبلة
الاكثر منهما كما أن مثل الاثنين الاكثر منهما اذا كان الطاهر واحدا (قول الشارح وهو فى
الثلاثة الثالث) أى بخلاف الثانى لأنه جاهل بحال والاصل عدم وصول النجس الى انائه فموضح فى ذلك
وجوز كما اذا لم يعلم الأموم حال الامام فى الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الثالث فانا بصدان حكما بصحة
الاقتداء بالثانى لما ذكره من الثالث للنجاسة اذا سئل الى الحكم بصحة الاقتداء بالكل ليعتق النجاسة

لسكرته عنه (قوله لتردد الخ) كان الأنسب أن يقول لتردده في طهارة امامه وأما التي هذا التردد لما رسته بالاجتهاد عند الأصح (قوله السابق) أشار إلى أنهما الوجهان السابقان خلافا لما هو عبارة الحرر كالمنهاج من أنهما غيرهما (قوله لتعين أنهما) أي إمامي العلماء والمغرب للنجاسة بحسب فعلهم لأنه لا مانع من الاقتداء مع احتمال الطهارة وعدم ظن النجاسة وبالاقتداء لمرت الطهارة ولم يبق في الأخير احتمال ما لا يمنع من الاقتداء فيمحيث خالف رسته الاعتدال والناسط أن قال بعد كل منهم ماصلا مأموما آخر أبعد للنجس فلو كان النجس اثنين أعاد كل منهم صلاتين وهكذا (قوله لما تقدم) وهو التردد للذكور (قوله أي باعتقاده) أي فاعتقاد المأموم الصحة أنفي اعتقاد الامام البطلان وان كان الامام عالما بحال نفسه بدليل تحليل مقابل الأصح بأنه متلاصق وحمل شيخنا الرملي الأصح على أن الحنفى غير عال بحال نفسه وحمل التلاعب على صورة التلاعب غير متجهة فأمه (قوله ولو ترك) أي يقينا لأنه مأموم بعده مفهوم الظن السابق والمراد الترك بالفعل فالقصد به قبل الترك صحيح وان علم من عادته الترك لاحتمال مخالفة العادة والمراد بقوله لم يصح الاقتداء به أي دوامه بالتابعة بل بحجبة الفارقة حالان علم أنه ترك عمدا والاعتدال انتقاله إلى ركن بعده لاحتمال السهو وقول شيخنا بعدم صحة الاقتداء من الابتداء يردده مسألة الجيب المفتوح لاحتمال دوام الصحة نعم ان علم أنه قاصد للترك حال احرامه لم يصح الاقتداء به ابتداء (قوله ولو حافظ) أي يقينا كما علم (قوله ولو شك الخ) هذا الحكم يأتي في الموافق في المذهب أيضا واذ وجد الترك فيه ما مر ان علم حاله والافقه ما يأتي فيا لو بان امامه امرأة الخ بذلك علم أنه لا يجب على المأموم ان يبحث عن حال الامام ولو فاسقا كما لا ينزله البحث عن طهارة الماء ولو رأى من أغفل لمة في أعضاء وضوئه لم يصح اقتداؤه به وحمله على التجديد بعيد ولو طول الامام الاعتدال لكون مذهبه يراه دون مذهب المأموم فلهو افتقده فيه كمن اقتدى فيه بمن في القيام وله السجود وانظاره فيه لأنه ركن طويل وقول شيخنا الرملي يتعين الثاني غير متجه وسيأتي ما فيه (قوله في نو في الخلاف) أي في مراعاته بفعل ما يطلب فيه (قوله بمقتد) ولو احتمل حال قوته ولو حكا فلو وقف اثنان سواء بصليان جماعة فمن ظن منهما اماما لم يحتصلاته ومن ظن أنه مأموم أو شك في أنه امام أو مأموم لم تصح وبجبه عليه الاستئناف ان شك في الابتداء لعدم صحة التنية منه مطلقا وكذا ان شك قبل الفراغ وطال الفصل أو فعل ركنه مع الشك كما في أصل التنية وأما بعد الفراغ فان تذكر ولو بعد سنين أنه امام فلا اعادة أو أنه مأموم أعاد فان لم يتذكر شيئا فعلى قول شيخنا الرملي ان الشك في نية الاقتداء بعد الفراغ لا يؤثر في غير الجملة لا يلزمه الاستئناف أيضا وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الشك والظن (قوله فلا يجتمعان) أي التبعة والاستقلال (قوله كقيم تيم) أي يحل يغلب فيه وجود الماء، وعلم المأموم بحاله والا فهو من تبين الحدث الآتي ولو تبين قادر على القيام والسيرة وجبت الاعادة بخلاف مثل ذلك في الخطبة لأنها

في أحد الآيتين (قول المتن في الأصح) عبارة الحرر فعلى الأصح قال الأسنوي وتبعه ابن القيس بجوز أن يكون مراده مراد الحرر ويجوز أن يكون عدوله إلى الفاء إشارة إلى أن هذا خلاف في قدر للمقتضى مفرع على الأصح السابق قال الأسنوي و يرشد إلى الثاني إتيانه بالفاء في قوله فلا واشبه الخ انتهى فليست أملا (قول المتن) فالأصح الصحة إلى قوله اعتبارا بنية المقتدى) أي فهو كالأختلاف الاجتهاد في القبلة والأواني لا يقتدى أحد المختلفين بالآخر نظرا إلى اعتقاده ومقابل الأصح قال به الفقهاء وعلى بأن الحنفى متلاعب في القصد ونحوه فلا يلزم منه صحة بخلافه قال الأسنوي ولعله الحق اه وأجيب عن طرف الأصح بأن صورة للسئلة ما لا تنافي الامام القصد ودخل في الصلاة بنية جازمة تفهالز ركني عن صاحب الخواطر السريعة واستحسنه أقول لو علم المأموم قصده ثم صلى اماما فظاهر صحة الاقتداء حمله على أنه نسي وان

بمقتد) لأنه تابع لغيره بلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهوا لغيره فلا يجتمعان ولا يمكن تكرره اعادة كقيم تيم) لعدم الماء وفقد الطهورين لعدم الاعتداد بصلاته

وقيل يجوز اقتداء مثله به (ولا قدوة) قارىء بأى (الجديد) لأن الامام صدق يحمل القراءة عن المأموم للسبوق فإذا لم يحسنها لم يصلح لتحمل والتقديم يصح اقتداءه به في السرية لقراءة المأموم فيها بخلاف الجهرية فيتحمل الامام عنق التقديم وفي ثالث مخرج يصح اقتداؤه به في السرية والجهرية بناء على لزوم القراءة للمأموم فيها في الجديد قال في الروضة هذه الأقوال جارية سواء علم للمأموم كون الامام أميا أم لا وقيل هي اذا لم يعلم كونه أميا فان علم لم يصح قطعا (وهو من يحمل بحرف أو تشديدة من الفاتحة) بأن لا يحسنه (ومنه ارت) بالثناة (يدعم في غير موضعه) أى الادغام (والتثنية بالثناة) (ببدل حرفا بحرف) أى يأتي بغيره بدله كأن يأتي بالثناة بدل السين أو الباء بدل الزاء فيقول للتثنية غيغ الضوب (وتصح) قدوة أى (بثله) فيما يحل به كارت بارت والتثنية بالغ في الكلمة بخلافهما في كلتين وبخلاف الارت بالتثنية وعكس فلا تصح لأن كلا منهما فيما ذكر يحسن مالا يحسن الآخر ومن هذا التعليل أخذ التقييد بالكلمة فباسق

وسيلة (قوله) وقيل يجوز (الخ) أى فلا إعادة (قوله) بأى) نسبة إلى الأم كأنه على حالة ولادته وأصله لغة من لا يكسب واطلا على ما هنا قيل مجاز وقيل حقيقة عرفية ولا يصح الاقتداء به من الابتداء كالأشئ خلافا للأسنوى (قوله) مخرج) أى من الجديد السابق في صلاة القائم بالقاعد (قوله) أم لا) يشمل الموشك في أميته وهو ما قاله ابن حجر (قوله) أو تشديدة) دفع به توهم ارادة الحرف الحقيقي فيما قبله فهو عطف خاص (قوله) من الفاتحة) و بدلها مثلها بخلاف غيرها كالتشديد والسلام وتكثيره الاحرام على التعمد عند شيخنا وفقيه ذلك أن الخلف شئ من هذه لا يسمى أميا في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تنال صلاته ولا امامته وهو غير مستقيم لاسيما أن شرط الخطيئة صحة امامته بالقوم في الجمعة عند شيخنا الرمي وتقدم أن الاختلاف ببعض الشدائد في التشديد محل أيضا فراجع فان كان المراد من حيث التسمية فهو ممكن وعليه فالوجه اسقاط بدل الفاتحة على أن الاعتبار فيه مقدار جرح وفيها صح ما قل (قوله) بدغم) و يلزمه الابدال (قوله) ببدل الخ) ولومع الادغام فكل ارت التثنية ولا عكس نعم لا تضر ثلثة يسيرة لا تخرج الحروف عن أصلها (قوله) في الكلمة) أى ان يحد محل الحرف المعجوز عنه في الكلمة الواحدة وان اختلفا في المآتي به كغيغ وغم فان اختلف محل الحرف لم يصح وان اختلف الحرف المآتي به والكلمة كان كان أحدهما ببدل ونون نسمين الأولى والآخر ببدل الثانية (قوله) بخلافهما في الكلمتين) وان اختلف الحرف المعجوز عنه كان ببدل أحدهما الرامن المصراط والآخر الرامن من صراط (قوله) وبخلاف الارت بالتثنية وعكس) فلا تصح سواء كان في كلمة أو كلمتين نعم ان اختلفت الكلمة والحرف المعجوز عنه وعمله صح الاقتداء كان ببدل أحدهما سين المستقيم مثلثة وأبدلها الآخر مثناة وأدغمها فيما بعدها وقول شيخنا حميرة بالصحة فبالو اسقط أحدهما حرفا وأبدله الآخر في نظر لأن صلاة من لم يأت ببدل باطله من أصلها (قوله) ومن هذا التعليل) وهو المذكور بقوله لأن كلا منهما يحسن مالا يحسنه الآخر ومنه يؤخذ أيضا عدم صحة اقتداء آخرس بآخرس وقيد شيخنا بالحرس الطارىء فيها لأنه يجب على طارىء آخرس تحريك لسانه وشفثته ولها أنه بقدر امكانه فقد يحسن أحدهما مالا يحسنه الآخر من ذلك فان كان أصليا فيها صح اقتداء كل منهما بالآخر وان اختلفا فصح اقتداء الأصل الطارىء دون عكسه قال ذلك شيخنا تبا شيخنا الرمي وفي شرحه اطلاق عدم الصحة فلا خيرين مطلقا وقال أيضا انه يصح اقتداء الأدنى بالأعلى في ذلك كمن يحسن غير الفاتحة بمن يحسنه دون عكسه والوجه الصحة فيهما مع المعجز كما في اقتداء القائم بالقاعد ولا وجه لشمع أن قضية

فرض دخول الحنفى في الصلاة وهو عالم بالنقد وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فانه لا ينافيها الا أن يقال هو جازم باعتبار ما عند المأموم (قول المتن في الجديد) محل الخلاف اذا قصر في التعلم (قول الشارح والقديم الخ) عبارة الرامى والقديم ان كانت سرية صح والا فلا بناء على القول القديم فان المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل عنه الامام وفي السرية يقرأ لنفسه فيجوز له ذلك اه أقول فلو سبق على هذا في السرية فانظر ما حكمه (قول الشارح فيتحمل الامام) أى في الجهرية (قول الشارح في ثالث) أى جديد (قول الشارح بناء على لزوم الخ) استنداقا لهما أيضا الى القياس على اقتداء القائم بالقاعد والمؤخر يفرق بأن الأركان الفعلية لا يدخلها التحمل وبمؤمر البوى في المعجز عن القيام وبأن المعجز عنه ليس بنقص بخلاف القراءة في الجميع (قول المتن أو تشديدة) قال الأسنوى يثنى عنه ما قبله ونبه على أنه اذا ابلغ الشخص في التشديد كرهت صلاته (قول المتن بدغم في غير موضعه) اما بالابدال كقارىء مستقيم بناء مشددة أو سين مشددة واما زيادة كتشديد الزام من مالك أو الكاف منه قال الأسنوى والبطان خاص بالقسم الاول كما يعرف ذلك من مسئلة الفقهاء قال ولا يرد على المصنف لأنه جعل الارت قبسا من الاصح وقد فسر الامى بمن يحل بحرف أو تشديدة (قول الشارح فيما يحل به) لو أبدل السين تاما أو بدلها الآخر زاي فالظاهر الصحة ومثله فيما يظهر لو كان يسقط

وهو من يكرر التاء (والفأفاه)

بهمزتين ممدودا وهو

من يكرر الفاء، وذلك في غير

الفاتحة ادلافا فيها وجواز

القدوة بهما معز يادتهما

لعنرهما فيها (واللاحن)

بلا يغير العنى كضم هاء

له (فان غير معنى كانت

بضم أو كسر أطل صلاة

من أمكنه التعلم) ولم يتعلم

(فان عجز لسانه أو لم يعض

زمن امكان تعلمه فان كان

في الفاتحة فكأن) قدوة

مشبه به صحيحة وقدوة

صحيح اللسان به كقدوة

قارى بأى (والا) بان كان

في غير الفاتحة (فتصح

صلاته والقدوة به) قال

الامام ولو قبل ليس

لهذا الاحن قراءة غير

الفاتحة لم يكن بعيدا لانه

يتكلم بما ليس بقرآن بلا

ضرورة (ولانصح قوة

رجل ولا خشي بامارة ولا

خشي) لان المرأة ناقصة

عن الرجل والحشى المأموم

يجوز أن يكون ذكر او الامام

أشئ ونصح قدوة المرأة

بالرأة والحشى كما تصح قدوة

الرجل وغيره بالرجل

(ونصح) القدوة (للمرضى

بالتيمم) الذى لا يترجمه

اعادة (وبما يحسن الحف)

للاعداد بصلاتها (والقائم

بالقاعد والمضطجع) وللقاعد

بالمضطجع روى الشيخان

التعليل المذكور عدم الصحة في جميع ذلك (تنبيه) يجري في الأذى الذى أمكنه التعلم ما في الاحن الاذى (قوله وكرهه بالتمام) وكذا يجوز الاسلام والحركة الأمية والأتونة وغيرها قال بطهم صحيح ولا يضر الشك في ذلك لانه لا يجب البحث عن حال الامام كاسر ولا ينافي ذلك وجوب الاعادة عند العلم بنقصه كإبائى نعم يجب البحث بعد الفراغ عن حال من أسرف في جهرية ولا تجب مفارقتها في الانتهاء وان تردد فيه عند الاقتداء أو بعده ولا تزمه الاعادة الا اذا علم الخلل بخلاف ما لو قال بعد السلام أسروا لمعى بجواز أو لم يعلم حاله (قوله وهو من يكرر التاء) أشار الى أن التيمم زائدة وأشار بالفأفاه أن غير الفاتحة مثلها في ذلك وكذا سائر الحروف (قوله لعنرهما) ليس قيداً لغير المذكور مثله لان الكسر حرف قرأ في على الصحيح (قوله واللاحن) من اللحن بالسكون على الألفصح الخطأ في الاعراب والتحرير كذا في الفطنة كذا في الصحيح وفي القاموس أنه بالتحرير والسكون يطلق على الفطنة وعلى الخطأ في الاعراب والمراد هنا الأعم منهما (قوله بلا يغير العنى) وان كان عالماً بماذا وان حرم عليه في الفاتحة وغيرها ومنهضم هاءه أو لاهه وكسر دال الحمد وكسرون نستعين أو كسر تاء أو زنون نعيداً أو فتح باه أو كسر هاء أو ضم صاد الصراط أو هاء عليهم أرواء الرحمن ونحو ذلك (قوله كأنتم بضم أو كسر) أو تخفيف اياك وإبدال الحاء هاء أو ذال الذين زايأ أو دال المهملة وسبأ (قوله أطل صلاة من الخ) يلزمه بطلان امامته وهذا في الفاتحة مطلقاً وكذا في غيرها ان علم وتعمدوا الصحت صلاته وامامته ووقت امكان التعلم من البالغ ولو بالاحتلام للسلم العاقف والافن الاسلام أو الألفافة والمراد بان كان التعلم القدرة على الوصول الى العلم بما يجب بذله في الحج وان بسنت المسافة (قوله فتصح صلاته الخ) نعم ان كان عالماً بماذا قادراً لم تصح صلاته ولا امامته ويجب على المأموم بمفارقة ان علم بذلك والألفاظ انتظاره الى الركوع فان لم يجد القراءه على السوابق فاره (قوله ليس لهذا الاحن الخ) فتحرم عليه القراءة على المعتد في البطلان ماسر والحاصل أن اللحن حرام على العالم العائد القادر مطلقاً وان مالا يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقدوة به مطلقاً واماماً يغير المعنى في غير الفاتحة لا يضر فيه ما الا ان كان عادماً عما قادراً وأما في الفاتحة فان قدر وأمكنه التعلم ضرر فيها والافكأى (قوله ولا تصح قدوة رجل الخ) سواء في ابتداء والدوام فلا يصح الربط لمن علم في الابتداء وبين البطلان لمن علم في الانتهاء أو بعد الفراغ (تنبيه) يكره لمن اتضح بالأتونة أن يقتدى بالمرأة أو لرجل أن يقتدى بمن اتضح بالذكورة نعم ان اتضح بأمر قطعى لم يكره كالولادة ونحوها (فرع) يصح الاقتداء بالملك وان لم يتصف بذكورة أو أتونة والجن كالانس قال العلامة العبادى وان لم يكنوا على صورة البشر وخالفه شيخنا وهو الوجه هنا وتقدم فيعز يادة في باب الحدث (قوله وللقاعد المضطجع) وكذا غير السنتاق مع علم الانتقالات (قوله فهو ناسخ) أى لانه آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم لان امامة أبى بكر بالناس كانت في ظهر يوم الأحد

الحرف الأخير والآخر يبدله (قول المتن من أمكنه التعلم) هذا اذا كان عالماً بماذا سواء الفاتحة وغيرها فان كان مع الجهل أو النسيان لم يضر في غير الفاتحة وضرر في موالاتها فان نطق للصواب واستأنصح ثم امكان التعلم في الكافر من وقت الاسلام وفي المسلم من التغير بما يظهر وحينئذ فلا تصح صلاة المميز ولا الاقتداء به اذا أمكنه التعلم هذا حاصل ما في الأسنوى (قول المتن والافكأى الخ) اقتضى هذا جواز قراءة غير الفاتحة له خلافاً لما حوله الامام لكن هل ينسب له الصورة محل نظر ومثله يقال في الفأفاه ونحوه في اللحن الذى لا يغير المعنى (قول الشارح لان المرأة ناقصة) والحديث لمن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلاً (قول المتن والمضطجع) أى ولو مومياً (قول الشارح فهو ناسخ الخ) قال البيهقي لأن ذلك كان في صلاة الظهر يوم السبت والأحد ثم توفي صلى الله عليه وسلم ضحى يوم الاثنين

عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعداً وأبو بكر والناس قياماً فهو ناسخ لما في حديثهما عنها انما جعل الامام ليؤتم به من

قوله وإذا صلى جالساً فواجباً لجميعين ويقاس المضطجع على القاعد فقعدة القاعديه من باب أولى (و) تصح (للكامل) أى البالغ الحر (بالصبي والعبد) للاعتداد بصلتهما وسواء فى الصبي الفرض والنفل - وروى البخارى أن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست وأربع سنين وأن عائشة كان يؤمها عبد هاذ كان نعم البالغ أولى من الصبي والحر أولى من العبد قال فى شرح المذهب والعبد (٢٣٣) البالغ أولى من الحر الصبي (والأعمى والبصير سواء على النص) وقيل الأعمى أولى لأنه

وكانت وفاته عليه السلام عقبه فى صبيحة يوم الاثنين (قوله أجمعين) بالنصب حال من الضمير أو بمحذوف على أنه نأ كيدمقطع أو أؤامفمقول به أى أعينكم (قوله والحر أولى من العبد) أى أن ستوا بابلوا وأعدمه الان كان العبد أفضله فيساويان (قوله فى شرح المذهب الخ) هو تأكيد لما شمله عموم الاستثناء قبله (قوله والأعمى) وكذا الأصم (قوله أى سلس البول) قيده نظراً لما هو المتعارف عند الإطلاق والا فالمراد الأعم (قوله فلا تصح القدوة) قال شيخنا الرملى ويجب القضاء ما ذين الحال قال بعضهم وفيه نظر لان هذا من نيين الحدث بل أولى بعدم القضاء منه (قوله وجوب القضاء عليها على الصحيح) أى عند الشيخين وقدم عن شيخنا الزياى كشيخنا الرملى ووالدهان المتعمد عدم وجوب القضاء عليها ومع ذلك لا يصح الاقتداء بها على المتعمد أيضاً نظراً للقول بالوجوب ويمكن نزع كلام المصنف عليه (قوله امرأة) هو وما بعده منصوب على التمييز المحول عن الفاعل أو مرادف الفاعل والأصل ولو بانت أئونة امامه أو كفره وهكذا سواء كان المأموم فى المرأة رجلاً أو ختنى وان ظنها عند الاقتداء رجلاً (قوله أو كافراً) أى ولو بقوله نعم أو لم صلى اماماً ثم أخبر عن نفسه أنه لم يكن أسلم عن حقيقة أو أنه ارتد لم يقبل خبره ولا تزمه الاعادة لأنه كافر بهذا القول (قوله لتقصير بترك البحث) فى هذا التعليل نظر مع ما مر من أنه لا يجب البحث عن حال الامام الآن يقال ان الأمور التى قل أن نخفى على أحد ينسب تاريخها إلى التقصير فى البحث عنها أو يقال هذا تعليل من وجوب البحث جرى على لسان غيره وليس مقصوداً عنده فراجع (قوله جنباً أو محدثاً) وكذا كل ما يخفى على المأموم كترك النية أو كونه مأموماً ونية إقامة مبطله ونحو ذلك وسواء نيين ذلك فى الاتناء أو بعد الفراغ وتجب نية الفارقة فى الأولى ان استمر الامام فى صورة الصلاة وفضل الجماعة حاصل للمأموم فى ذلك نعم ان نيين ذلك فى الجمعة وكان من الأربعين وجبت عليه الاعادة (قوله وإذا نجاسة خفية) هى عند شيخنا الزياى والرملى الحكيمة بأن لا نذكر بطعم أولون أو روج ومقابلها الظاهرة وتساوى عند الطيللاوى والسنباى وغيرهما هى التى لو تأملها المأموم بفرض فوقه ملبوس الامام ومع القرب منه لم يرها وظاهر شرح شيخنا موافقة هذا (قوله الأصح) بمعنى الراجح والمنصوص بمعنى النص للامام الشافعى رضى الله عنه وقول الجمهور بمعنى ترجيحهم له (قوله هنا) قيده لأنه محل

(قول المتن بالصبي والعبد) وكذا الصبي العبد ولو أسقط الواو دخلت هذه الصورة ولو اجتمع عديقه وحر غير فقيه حكى فى شرح المذهب ثلاثة أوجه أحها أنها سواء أو حكاها فى التقدم فى امامة الجنازة من غير ترجيح ورجح النووي هناك تقديم الحر قال الأسنوى والبابان سواء (قول الشارح وقيل البصير) رجحه النووي فى مختصر التهذيب مع ما لبأن التحرز عن النجاسة شرط والخشوع سنة (فائدة) الأصم فى هذا الكلام على قاله الأسنوى (قول الشارح لصحة صلاتهما الخ) أى وكفى بالنجاسة للعفو عنها (قول الشارح لوجوب القضاء عليها) أى فهو مستفاد من النجاسات فى هذا المثل قاله ابن النقيب (قول المتن أو كافراً) ولو أخبره كائنص عليه (قول المتن وجبت الاعادة) علل الشافعى رضى الله عنه مسئلة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون اماماً بخلاف الجنب كفى حالة نيمه وعلله الأصحاب بما ذكره الشارح قال الرافعى ويبنى على العلتين مسئلة مخفى

الكفر

بخلاف مخفيه فلا تجب الاعادة فيه فى الأصح (لا) ان بان (جنباً) أو محدثاً كفى المحرر (وإذا نجاسة خفية) الكفر فى ثوبه أو بدنه فلا تجب اعادة صلاة الوتر به لا تتفاء التقصير منه فى ذلك بخلاف النجاسة الطاهرة وفيها كلام يأتى (قلت الأصح المنصوص وقول الجمهور ان مخفى الكفر هنا كملته والله أعلم) فتجب اعادة صلاة الوتر به لنقصه بالكفر بخلاف الجنب مثلاً لانقص فيه بالجنازة وذكر فى الروضة مع تحولاته يدهنان ما صححه الرافعى من عدم وجوب القضاء هو الأقوى دليلاً

وان صاحبي التهمة والتهذيب وغيرهما قطعوا بأن النجاسة كالحديث ولم يفرقوا بين الحنفية وغيرها وان الامام أشار الى أن الظاهرة كسئلة الزندق لانها من جنس ما يخفى أى فتكون على الوجهين فيه قال في شرح المهذب (٢٣٣) وهذا أقوى وعليه يحمل كلام

الشيخ في التنبيه أى فانه

أطلق النجاسة وحكم

بالاعادة وتعقبه في التصحيح

بالحنفية معبرا بالصواب

لكنه قال في التحقيق ولو

بان على الامام نجاسة

فكمحدث وقيل ان

كانت ظاهرة فوجهان وفي

الكفاية عن حكاية القاضي

الحسين وجوب الاعادة

فيها (والاى كالمراة في

الاصح) بجمع النص

فيعيد القارى المؤثم به

والثاني كالجنب بجمع

الحنفاء فلا يعيد المؤثم به

والخلاف مفرع على الجديد

للمانع من قدوة القارى

بالاى ولو بان في أثناء

الصلاة كون الامام محدثا

أو جنباً نوى للمأموم

المفارقة وآتم الصلاة بخلاف

مالو بان امرأة أو نحوهما

ذكر فيستأنفها كما هو

ظاهر ولو عرف المأموم

حدث الامام ولم يتفرقا ولم

يتطهر ثم اقتدى به ناسيا

وجبت الاعادة (ولو اقتدى)

رجل (بخنى) وقدم عا

تقدم من عدم صحة القدوة

انه يجب القضاء (فبان

رجلا لم يسقط القضاء في

الانظر) لانه وجب لعدم

صحة القدوة في به الظاهر

للتردد في حاله والثاني ينظر

المخالفة بين الرافعي والنووي لان الكافر ليس من أهل الصلاة لأظاهر ولا باطنا فذلك اعتمد النووي فيه وجوب الاعادة هنا وفي غير ما هنا لمخالفة (قوله) وان صاحبي التهمة والتهذيب (الخ) حاصل ما ذكره أنه لا خلاف في عدم القضاء في الحنفية وان في الظاهرة طرقا ثلاثة أحدها قاطعة بعدم القضاء فيها كالحنفية وهي ما في التهمة والتهذيب وغيرهما ثانياً قاطعة بالاعادة فيها وهي ما في التنبيه والكفاية وهي الراجحة ثالثاًها كاية لوجهين وهي ما في التحقيق وكلام الامام والخلاف جاري في المصير والاعمى وقال شيخنا ان الاعمى لا قضاء عليه مطلقا على التعمد وفي ذكر الشارح كلام التحقيق اعتراض على المصنف بمخالفة كلامه في كتبه (قوله معبرا بالصواب) أى قائلا لاعادة في الحنفية على الصواب (قوله والاى كالمراة) فتجب الاعادة فيه ومثله كل ما شأه عدم الحفاء كترك القيام والسترة والقراءة أو بعضها والتسكيرة والتبشيد والسلام نعم لو كبر للمأموم عقب تسكيرة الامام ثم كبر الامام ثانياً لتسكيرة الأولى مثلاً لم يعلم للمأموم به لم يضر (قوله) والخلاف الى آخره) يشير الى أن تعبير المصنف بالاصح في محله خلافاً لمن اعترض عليه (قوله) ولو بان في أثناء الصلاة (الخ) أشار بذلك الى ضابط هو أن كل ما لا تنرم فيه الاعادة بعد الفراغ اذا تبين في الاتناء تجب فيه المفارقة خلافاً من غير استئناف ولا يخفى عنها ترك التساوية وان كل ما تنرم فيه الاعادة بعد الفراغ اذا تبين في الاتناء يجب فيه الاستئناف ويبطل ماضى (قوله) ولوعرف (الخ) هذه مستثناة عما عدا من ان بيان الحدث لا يوجب الاعادة (قوله) ولم يتفرقا) قيد لا بد منه يخرج به مالو تفرقا زمنياً يمكن فيه طهر الامام فلا إعادة نظراً لظاهر من حاله وبذلك فارق مسألة المرة حيث لم يحكم بطهارة فيها وان لم يحكم بنجاسة ماء ولت فيه كذا قاله الوجه أنها سواء فتأمل (قوله) ولو اقتدى (بخنى) أى في الواقع بدليل التعليل بالتردد في حاله أى في أنه رجل أو خنى وهذا التردد لا يضر في النية كما لا يعتصده بالحل على السكال وليس الراد بالتردد في حاله كونه في نفس الامر ذكر أو أوشى مع علمه بأنه خنى لعدم انعقاد نية في ذلك بخلاف وكذا يقال فيما أتى وشمل التردد الظن والشك والوهم وخرج به مالو جزم بأنه رجل في اعتقاده حالة النية ثم تبين أنه خنى وأتضح بالذكرة قبل طول الفصل في أثناء الصلاة ومطلقاً بعد فراغها فلا إعادة على التعمد عند شيخنا الرمى فراجع (قوله) والمأموم امرأة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها أو المأموم امرأة وعليها الظهور أن أى سواء بان المأموم في الأولى امرأة أم لا أو بان الامام في الثانية رجلاً

الكفر اه (قول الشارح) وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان) قد جعل طريقة الخلاف ضعيفة فيخالف ما سلف عن شرح المهذب (قول المتن والاى كالمراة في الاصح) اعلم انه قد سلف في المتن ولقارى بإمى في الجديد وتقدم هناك عن الشارح أن مقابله قول قديم يفصل بين السريرة والجهرية وقول يخرج بالصحة مطلقاً وان النووي قال في الروضة ان هذه الأقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام أمياً أم لا لا يقال قوله أم لا هي عين المسئلة المذكورة هنا فكيف عبر بالاصح والخلاف أقوال لا نافعول معنى الكلام ان اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الاصح لا تصح وتجب الاعادة والثاني بقول انما بطلت القدوة فقط والصلاة صحيحة لا تجب اعادتها والله أعلم (قول الشارح) والثاني كالجنب (الخ) فرق الرافعي بأن فقد القراءة نقص في الصلاة بخلاف الجنابة بأن الوقوف على كونه قارناً أسهل من الوقوف على كونه متطهراً وان شاهد الطهارة فمروض الحدث بعدها أسهل بخلاف عوده أمياً بعدما سمع قراءته (قول الشارح) ولو بان في أثناء الصلاة) هو قسم قوله السابق بعد الصلاة (الخ) (قول الشارح) للتردد كذا ذكره الشيخان وهو يقتضى عدم القضاء فيها لو ظن كونه رجلاً من أول الأمر ثم ظهر انه كان خنى

(٣٠) - (قايوني وعميرة) - (اول) الى ما في نفس الامر ولو بان في أثناء الصلاة استمر المأموم فيها على الثاني واستأنفها على الاول ويجري القولان فيها اذا اقتدى خنى بإمرأة ثم بان امرأة أو خنى بخنى ثم بان رجلاً أو امرأة ثم بان رجلاً أو المأموم امرأة

أن لا يحافظ على الشرائط (والاصح ان الاقفة أولى من الاقرأ) أى الأكثر قرآناً (والاورع) أى الأكثر ورعاً وهو زبادة على العدالة بالغة وحسن السيرة لانه يحتاج فى الصلاة الى الاقفة لكثرة الوقائع فيها وقيل الاورع أولى من الآخرين لانه أكرم عند الله وما يقع فى الصلاة مما يحتاج الى كثير الفقه فقدر وقيل يستوى الاقفة والاقراء لتقابل الفضيلتين وقيل الاقرأ أولى من الآخرين حكاه فى شرح للذهب ويدل له فى قيل حديث مسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالإمامة أقرؤهم وأجيب بأنه فى المستويين فى غير القراءة كاللغة لان أهل العصر الأول كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارى الا وهو فقيه فالحديث فى تقديم الاقرأ من الفقهاء للمستويين على غيره وفى أصل الروضة فهما من الشرح ان الاقرأ يقدم على الاورع عند الجمهور (و يقدم الاقفة والاقراء على الاسن السبب) فصل أحدهما من باب أولى أما الاقفة فلما تقدم وأما الاقرأ فالحقا به والمراد بالاسن من غشى عليه فى الاسلام زمن أكثر من زمن الآخر فبعو بالنسب من ينسب الى قريش أو غيرهم بما يتبرق الكفاة كالعلماء

أم لا (قوله والعدل) أى فى الرواية ولورقفا وامراً وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصّر على صغيرة وأغلب طاعته على معاصيه (قوله أولى من الفاسق) فللفاسق حق فى الإمامة وذلك يحصل فضل الجماعة فى الاقتداء به مطلقاً عند شيخنا الرملى وإن كان يكره الاقتداء به الا اذا تمز غيرهم **مؤخر** قال شيخنا الزبائدى وشيخنا الرملى يحرم على الامام أو القاضى أو الواف أو الناظر أن ينصب فى الإمامة من يكره الاقتداء به كفاسق ومبتدع ولا يصح نصبه لوقع منه ولا يستحق العلوم وقول بعضهم وليس منه من ينهمأ أكثر القوم بأمر مذموم شرعاً لانه يكره لأن يصل اماماً ولا يكره الاتهام به كما أشار اليه شيخ الاسلام بقوله ويكره امامته الى آخره فيه نظروا ضح فتأمل (قوله الاقفة) أى باحكام الصلاة ومحل هذا التقديم فى المستويين فى البلوغ وغيره **مأمر** (قوله أى الأكثر قرآناً) أى الأكثر حفظاً بعد الاستواء فى صحة القراءة بالسلامة من اللحن وتفسير وأصاف الحروف ونحو ذلك والاقال أقل أولى و يقدم من تميز بقراءة من السبعة بذلك على غيره (قوله وهو) أى الورع من حيث هو يقدم به على من بعده والمراد بالفتنة ترك ما فيه شبهة وبجس السيرة الذكر بين الناس بالحجر والملاح وأعلى الورع الزهد كما قالوا فيه بحث دقيق وهو ترك ما زاد على قدر الحاجة من الحلال وقوله مراتب متفاوتة ولعلها من أقسام الورع كما مرّت الاشارة اليها فيقدم منها الاعلى فالاعلى فصح التعبير فيه بأفضل التفضيل بقوله الأكثر ورعاً فيقدم به على غيره لانه ليس بعده مرتبة أعلى منه فتأمل (قوله كاللغة) أى فقه السنة بدفعه القرآن وحينئذ فى الحديث دلالة على أن تقديم الاقرأ فيه ليس من حيث زيادة قراءته بل من حيث زيادة فقهه اللازم لها فاذا استويا فيها وزاد أحدهما بقية السنة فهو المقدم فتأمل (قوله وفى أصل الروضة الخ) دفع به ما أوهمه كلام المصنف من استواء الاقرأ والاورع وليس كذلك لان الاقرأ مقدم عليه على التمسد (قوله من بعض النسخ) أى فيقدم شاب أسلم أس على شيخ أسلم اليوم ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً مالم يبلغ قبل اسلام الآخر قاله شيخنا وفيه نظر اذا الكلام فيها اذا استويا فى البلوغ كما تقدم واذا استويا فى سن الاسلام قدم بسن الصغرى فى العمر

مشكلاً ثم اوضح بعد ذلك كونه رجلاً قال الاسنوى وهو ظاهر لاسباب اذا رخص قبل تبين الرجولية تركن قال وقد ذكر الروايات عن والده احتمالين فى نظيره هذا وهو ما اوقدنى غنى بمرأة يظهر جلاله بان الخنى أشجى واعلم ان قول الشارح للتردد فى حاله هى عبارة الرافعى وعبارة الاسنوى التى نسبها الرافعى وبنى كلامه عليها للتردد فى النية وليس الأمر كما قال ثم ان آخر كلامه كثرى يوم انه لو انكشف الخنوة ثم الاتصاح فى أثناء الصلاة صححت وان تأخر الاتصاح وليس كذلك وقوله للتردد فى حاله يقتضى انه اقتدى به وهو يعلم الخنوة وبه صرح السبكي حيث قال غنى فى ظنه وحينئذ يلزم أن يكون الثانى قائلاً بصحة الاقتداء مع علم الخنوة وان القضاء وعدمه متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قول المتن والعدل أولى الخ) ما سلف الى هنا متعلق بمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح ومن هنالى آخر الفصل فيمن هو أولى بالإمامة (قول المتن والاصح ان الاقفة) أى فيما يتعلق بالصلاة (قول الشارح أى الأكثر قرآناً) يعنى فليس المراد الأكثر تلاوة نعم لو كان الاقل قرآناً أصبح لكون الأكثر يلحن لحناً لا يبره المعنى فيحتمل أن لا يكون من محل الخلاف واستندل فى التقليد على تقديم الاقفة بتقديم أى يكرى فى الصلاة بأمر رسول الله ﷺ وغيره أكثر قرآناً كفى ومعاذ وزيد بن ثابت وأبى زيد وأبى الرداء فان كلامهم جمع القرآن رضى الله عنهم أجمعين قال الاسنوى وهو دليل جيد اه اقول الجواب عن حديثه علم الآتى فى كلام الشارح رحمه الله بشكل عليه هذا الدليل فتأمل والله أعلم (قول الشارح لكثرة الوقائع فيها) بخلاف الذى يجب من القراءة فى الصلاة فانه محصور والوقائع لا تنحصر (قول الشارح وأما الاقرأ الخ) عبارة غيره لان الفقه والقرآن يتختمان بالاسن من زمن أكثر من زمن الآخر فبعو بالنسب من ينسب الى قريش أو غيرهم بما يتبرق الكفاة كالعلماء

والصلحاء (والجديد تقدم الأسن على النسب) لأن فضيلة الأولى في ذاته والثاني في آياها وفضيلة الذات أولى والقديم تقديم النسب لأن فضيلته مكتسبة بالآباء وفضيلة الآخر مضى زمن لا اكتساب فيه والفضيلة المكتسبة (٢٣٥) أولى وسكت المصنف كأصله عن

المجرة وهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى دار الاسلام بعده من دار الحرب وفي الروضة كأصلها عن الشيخ أبي حامد وجماعة تأخيرها عن السن والنسب نافين الخلاف في ذلك وعن صاحب التتمة والتحذير تقديمها عليهما واختار في شرح المهذب والتحقيق وقسم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب وأخره في التنبيه عن الكل وأقره في التصحيح (فإن استويا) أي الشخصان في الصفات

المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن في الاسلام والنسب وكذا الهجرة (فنظافة الثوب والبدن) من الاوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه يقدم بها لأنها تنفي إلى استالة القلوب وكثرة الجمع أي يقدم بكل منها على مقابله فإن استويا فيها وتشاحق أعرض بينهما ذكره في التحقيق وشرح المهذب (تتمة) يقدم في النسب الهاشمي أو الطائي من فريش على غيره وسائر فريش على سائر العرب وجميع العرب على جميع

(قوله مكتسبة الآباء) أي في الآباء كذا كروا ولا وذلك قال الرافعي ان شرف النسب فضيلة اكتسبها الآباء والمعنى ان الشرف الخاص لهذا العاشر إلى السبب فضيلة اكتسبها آباؤه ولا يعد ان يقال ان فضيلة هذا مكتسبة له بسبب آياته كما هو ظاهر العبارة (قوله) واختاره في شرح المهذب) وهو العتمد وما في التنبيه مرجوح فيقدم الورع على الهجرة وهي على السن وهو على النسب ويقدم الهجرة الاقدم هجرة على غيره (قوله) يقدم في النسب) أي بعد تقديم النسب إلى المهاجر ومن قبله والنسب إلى الهاشمي مثلا يقدم على النسب إلى من بعده وهكذا البقية بما ذكره الشارح وغيره (قوله على من لم مهاجر) وان لم يطلب منه الهجرة على العتمد كأهل المدينة الشريفة (قوله وأولاد من هاجر) وكذا أولاد من تقدمت هجرته ومنهم أولاد من يقدم بصفة ما تقدم كالافقه والأفرا (تنبيه) ما اقتضاه ما ذكر من تقديم التابى وولده على الصحابي وولده صحيح وليس فيما يقتضي تفضيل التابى على الصحابي كما فهمه بعض سخفاء العقول واغتر به غيره (قوله نظافة الثوب الخ) أي بدحسن السيرة بدحسن النظافة الثوب بالبدن فطيب الصنعة حسن الصوت فحسن الوجه الشارح إليه يقول المصنف ونحوها وقدم الاثر على بلبس البياض على غيره وهو واضح (تنبيه) في ذكر حجل ما تقدم على ما هو الراجح وهو أنه يقدم العدل فالافقه فالأفرا فالورع فالهاجر فالأقدم هجرة فالأسن فالنسب فالأولاد هؤلاء على ترتيب الآباء فالأحسن سيرة فالأظنظ ثوبا فبدنا فالأطيب صنعة فالأحسن صونا فالأحسن وجها (قوله الأجنبي) قيده للآري دما يأتي من تقديم السيد والمير

بالصلوات الأولى لمرة أحكامها والثاني شرط فيها بخلاف السن والنسب وغيرهما (قول الشارح لأن فضيلة الأولى) (اتماخ) لم يستدل بحديث مالك بن الحويرث يؤمكم أكرهم رواه الشيخان لأن ظاهره كبر السن المعروف ولأن النووي قال انه خطاب لما لك ورفقته وكانوا في الاسلام والنسب والمجرة والفقه والقراءة سواء اه والمعجب ان الاسنوى استدلل بهم قله هذا الكلام عن النووي قبيل ذلك يسير وتبعه شيخنا في شرح البهجة وقد بوجها فالاول دفع الاشكال بأن نقول المبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (قول الشارح والقديم تقديم النسب الخ) استدلل به بقوله (عليه السلام) الناس تبع لقريش في هذا الشأن رواه مسلم يعني الامامة العظمى وقبس عليها المغري وعلى نسب فريش غيرها (قول الشارح لأن فضيلته مكتسبة بالآباء) عبارة الرافعي لأن شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء اه وهي أوضح من عبارة الشارح بل عبارته لا سكاكتهم فتأمل ولولا قال الآباء لوافق منيع الرافعي (قول المتن فإن استويا الخ) قال الاسنوى قبيل هذا يخلص أن الرجحان الأصول ستة الفقه والقرآن والورع والمجرة والسن والنسب فإن استويا فيها فسيأتي وان اختلف أحدهما بأحد هاجع الاستواء في الباقي فقدم وان تعارضت ففيه ما سبق اه (قول الشارح على أولاد غيرهم) ربما يشمل ذلك ولما الهاشمي وصرح بـ شيخنا في شرح النهج وجهان الهجرة مقدمة على النسب قوله المهاجر مقدم كآيه وهذا الكلام فيه نظر لأن الرافعي قد صرح بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب واتفق الشيخان على تقديم نسب فريش على غيره فكيف يجوز ذلك أن يذهب ذاهب إلى تقدم ولد المهاجر غير القرشي على ولد القرشي هذا وهم من شيخنا بلا شك وأما عبارة الشارح رحمه الله فغاية للتأويل والله أعلم (قول المتن ونحوه) مثل له الاسنوى رحمه الله بالوصي له بالنفقة مدة حياته فانه يستحقها ولا يملكها لأنها لا تورث عنه وحينئذ فعبارة النهاج لا تشمل للمستعير والعبد (قول الشارح من غيره الأجنبي) قيده للآري دما يأتي من تقديم السيد والمير

العموم في الهجرة من هاجر على من لم مهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته على أولاد غيرهم (ومستحق النعمة بملك ونحوه) كآجرة وعارة واذن من سيد العبد له (أولى) بالآباء ما فيها استحقاق منفعته اذا كان أهلا لها من غيره الأجنبي

عن ذلك الموضع (فان لم يكن أهلاً لها كأمراء الرجال) (فهذا التقديم) لمن يكون أهلاً وفي ذلك حديث مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لأبي داود وفي بيته ولا في سلطانه وعبارة الروضة كاصلها والمحرر وسكان الموضع بحق وصفه على الصور الأربع المذكورة كإني الروضة وأصلها أوضح من صدق (٢٣٦) قوله مستحق المنفعة عليها أنوزع في صدقه على الأخيرين منها (وقدم)

السيد (على عبده الساكن) فان لم يكن أهلاً ولو بنحو أنوة أو كفر فله تقديم من هو أهل وعلم بذلك ان لم يكن هو أهل أن يقدم غيره بالأولى وشمله أقول شيخ الاسلام ولتقديم مكان تقديم وخرج به القسم بالصفات كالفقه فلا يعتبر تقديمه (قوله لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) أي لا يتقدم الرجل على الرجل في محل استحقاقه ويقاس بمافيه غيره ودفع بالرواية الثانية حمل السلطان على الملك وحده (قوله وصدقه) الأولى وصدقه الآن يؤول بالذكر كوروما ذكره مبنى على أن ونحوه في كلام الصنف مجرور عطفاً على ملك كاجرى عليه بعضهم فان جعل مرفوعاً عطفاً على مستحق كان صدقه على الأخيرين أولى من عبارة الروضة لا يقال هذا لان في الاوصية للاهم في الرفع والجراذه بأن كلامهم في فساد الصدق لا في إهمال الاعراب فتأمل (قوله السكون) هو مصدر بمعنى السكينة (قوله لأن سيده أجنبي منه) أخذ بعضهم من هذه العبارة ان هذا في المكاتب كتابه صحيحة وفيه نظر لأنه مستقل بالكسب في الفاسدة أيضاً فراجع (قوله الملك) قيده لأنه محل الخلاف كما يفيد تحليل المقابل وأما تقديم السائر من السائر عليه فلا خلاف فيه (قوله الملكة الربة) أي والنفقة كما علم بمقابله (قوله والامام الراتب الخ) أي ان الامام الراتب يقدم على غير الوالي ويقدم الوالي عليه الا ان كان قسريه الامام الأعظم فيقدم على الوالي أيضاً وهذا في مسجد غير مطروق بأن لا يصلي فيه في كل وقت والاجماع واحدة ثم يقفل كما مر والاف الراتب كغيره ولو يحضره فلا تكره جماعة غيره حينئذ معه ولا قبله ولا بعده كما تقدم ويقدم الراتب في محله ولو على الساكن في الأعلى من ولاء (قوله والوالي الخ) ولو فاسقاً أو جائر أو الراد به ما يعين القضاة ويقدم منهم الاعم ولا يقلد أهم والأعلى فالأعلى وفي كلام ابن حجر ما يقتضي أن محل تقديم الراتب ان شملت ولايته الامة فراجع

﴿فصل﴾ في شروط الاقتداء وآدابه. وشروطه سبعة عدم التقدم في المكان واتحاده وعدم الالتفات لونية

(قول المتن فان لم يكن) اسم يمكن ضمير يعود على السائق فيفيدان المستعير لا يأذن بحضرة المعبر به عليه الاسنوي رحمه الله ووجه الافادة أن المستعير والمبعد على مآشر الاسنوي لا يستفادان من التناهي (قول الشارح على الأخيرين منها) اذ المستعير لا يستحق المنفعة قال الاسنوي ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما المبعد فظاهر أقول وقرئ ونحوه بالرفع انضخ شمول عبارة التناهي لذلك واستثنى عن المثال الذي نكفاه الاسنوي واعلم أن الاسنوي جعل قول التناهي بملك عائداً على ملك المنفعة والشارح رحمه الله أتى الكلام على ظاهره من ملك الربة كما يلوح ذلك من صنيع الصنف (قائده) السكون مصدر سكن السكان (قول الشارح لرجوع قائده السكون اليه) زاد الرافعي فهو الملك والساكن (قول الشارح اليه) الضمير في راجع لقوله المستعير (قول المتن على السكينة) أي الملكة الربة كما أشار اليه الشارح رحمه الله فيما يأتي أما السكينة غير الملكة فالمسكن مقدم عليه بلا خلاف (قول الشارح للملكة الربة) الاحسن ما قاله غيره لأنه قادر على منع المستعير ووجه الاحسن في شمول هذا المعبر غير الملكة الربة فانه مثل الملك كما يظهر (قول المتن والملك) أي اذا رضى بإقامة الجماعة في ملكه قال الاسنوي والوالي يشمل القضاة وغيرهم (قول الشارح فما ذكر معهما أولى) لأن أن تقول من جملة ما ذكر العدل والتوجه انه أولى من الملك الفاسق أعني اذا رضى بإقامة الجماعة في ملكه اللهم الا أن يقال معنى أولوية الامام انه يدرضا الملك بإقامة الجماعة يسن له التقدم من غير توقف على اذن الملك له خصوصه ولا كذلك العدل مع الملك الفاسق

﴿فصل﴾

الاعتداء والتبعية وموافقة نظم الصلاة وعدم مخالفة في السن وأشار للصنف إلى هذين بقوله فان اختلف فلهما الخ أي نظم صلاتهما إلا للفنوت والتشهد ولذكور من هاتين الثلاث الأولى (قوله لا يتقدم) أي يقينا في غير صلاة شدة الخوف على إمامه فيأوجه إليه ولو جهة مقصده في المسافر والمرايا لا يتقدم كونه متقدما على الإمام سواء كان بفعل نفسه أو بفعل الإمام كأن تأخر عن المأموم أو لا بفعلهما كدوران سرير أو سفينة ونقل عن افتناء شيخنا الرمي في الثانية قطع القدوة دون البطان فراجعه والمراد بالموقف مكان الصلاة ولو بغير وقوف وذكر الوقوف للأغلب والأكثر فان تقدم بغيرية مفارقة حرم عليه في الفرض وبطلت صلاته مطلقا إن كان عامدا عالما مطلقا أوجهلا وناسيا وطال الفصل عرفا ولا فلا (قوله في الفعل) أي للبط كإسائي (قوله لا لا تبطل الخ) أي قاسيا على ذلك جامع مخالفة المطلوب فيهما (قوله وعبارة الحر لم تعتقد) فهي ظاهرة في الابتداء وعدول للصنف إلى الائتاء علم الابتداء منه بالاولى ولعمومه تعليقا أو حقيقة فهي مساوية لعبارة للشرح (قوله لو شك) ولو حال النية لأن الأصل عدم الفساد مالم يتحقق (قوله نصح صلاته) هو المتمد (قوله قليلا) أي عرفا (قوله فكره مساواته) ولو في إمامة النسوة نعم تندب المساواة في إمامة عار لعارض بصرا في ضوء (قوله بالعقب) أي لمن اعتمد عليه وفي السجود بالركبتين لمن اعتمد عليهما وفي الجلوس بالآلية كذلك وفي المستلق بالرأس ومقدم البدن وفي المضطجع بالجنيين وفي الملحق بالحيل الملحق به والضايط في ذلك كله أن لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الإمام سواء اتحد في القيام وغيره أو اختلفا وقد أصحها بعضهم إلى ست وثلاثين صورة فلو تقدم المأموم رجلا وآخر أخرى فان اعتمد على التقدمية وحدها بطلت صلاته والأفلا (قوله وفي القعود بالآلية) أي بجميعها أو بما اعتمد عليه منها كما علم (قوله وفي الاضطجاع بالجانب) أي بجمعيه أو بما اعتمد عليه منه فلا يضر التقدم في جزء من ذلك كما علم (قوله ويستديرون) فندب في أفضل من غيرها وإن اتسع السجود وقفا في أخرياته (قوله خلف المقام) بحيث يكون المقام بين الإمام والكعبة لأن وجهه كان من جهتها والقرب منه أفضل وإن فوت ركعتي الطواف على غيره لقصر زمن الصلاة (قوله ولا يضر) أي في صحة الاعتداء وإن كرهت المساواة والاقرية القوتان لفضيلة الجماعة وبذلك علم أن الصف الأول هو المتصل بها وراء الإمام كما قاله شيخنا كابن حجر وغيره وقول شيخنا الرمي أنه من ليس بينه وبين الكعبة حائل وإن كان أقرب من الإمام فيه نظر لمنافاته لما ذكر ولبعده فبالرأي يمكن مثلا الرجلان متقدمان في جهة واحدة فتأمله (قوله في جهته) أي الإمام ومنها بعض كل من الركبتين عن عينه وشماله فلو استقبل المأموم أحدهما لم نصح أن اعتمد على الرجل التي من جهة الإمام وكذا ان اعتمد عليهما لوجود التقدم هنا حقيقة وبذلك فارق ما روى واستقبل الإمام ركعتا لم يضر التقدم عليه في إحدى الجنتين عن يمينه وشماله ولا في أركانها على ماسر (قوله والجمهور قطعوا الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف وتقدم موافقته للروضة مع عدوله عن عبارة أصله ويجري ذلك في المسئلة بعدها كما أشار إليه الشارح

(لا يتقدم الخ) (قول الشارح لا لا تبطل الخ) أي جامع أنها مخالفة في الموقف (قول المتن ولا نضر مساواته) قال ابن الرفعة لا ينافي (قول المتن وينب تخلفه الخ) قال الاستوى خوف من التقدم ومراعاة للترتبة بل تكره المساواة اه (قول الشارح وهو مؤخر القدم) إيضاح هذا ما نقل القاضي عياض عن الأصمعي أنه القدر الذي أصاب الأرض من مؤخر الرجل قال وقال نائب القعب ما فضل من مؤخر القدم عن السابق اه أقول وهذا الأخير فيه نظر فان كثيرا من الناس في ساقه تدور ولا يفضل شيء من مؤخر قدمه عن ساقه والله أعلم (قول المتن ويستديرون) كأنه قال محل مسلف اذا بعدوا عن الكعبة والأفحكمهم هذا

يضر كونه أي المأموم (أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام) منه البهاقي بهته (في الأصح) نفر بعالي الجديد لا تتفاء تقدمه عليه والثاني بقوله هو معنى التقدم عليه ودفع بأنه لا يظهر بمخالفة متكررة بخلاف الأقرب في جهة الإمام فيضر جزما والجمهور قطعوا بالاول

وعبر فيه في الروضة بالذهب وقول الحرر في الاظهر أى من الخلاف (وكذا لو وقفا) أى الامام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلف جهتها) كأن كان وجه المأموم الى وجه الامام وأظهره الى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب الى الجدار الذي توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه في الاصح لما تقدم وزاد في أصل الروضة سكنا يطرى القناع به توصف معها بما ذكره الرافعي في الاولى ولو وقف الامام في الكعبة والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى أى جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه للمأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام على الجديد لتقدمه (٢٣٨) حيث قل عليه (ويقف الذكر عن يمينه) أى الامام بالغا كان المأموم أو صغيرا

(فان حضر آخر) في القيام (آخر عن يساره) ثم يقدم الامام أو يتأخر (ان) حيث أمكن التقدم والتأخر لسعة المكان من الجانبين (وهو) أى تأخرها (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال بتعدن خاتمي بميمونة فقام النبي ﷺ يصلي من اليسار فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامني عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله ﷺ يصلي فقامت عن يساره فأخذ يده حتى أدارني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعا حتى أقامنا خلفه ترجم النبي عليه باب الرجل يأتي مع الرجل وعلى الاول باب الصبي يأتي مع الرجل ولو جاءه الثاني في التشهد أو السجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وان لم يكن الا التقدم أو التأخر لتسبق

(قوله ولو وقفا بالعكس) هذه تمام الاحوال الاربعه والضابط فيها أن يقال يشترط أن لا يكون ظهر المأموم الى وجه الامام حقيقة أو تقديرًا **في تنبيه** **في** محله وقصه فطول في آخرها يات المسجد وأخرجه مستحالة من حاذي بدنه كما جرم الكعبة فيجب ان يعرف غير ما عينا والقول بأن الجرم الصغير كلما بعد كثرت محاذاته فاسد كما لا يخفى على عاقل فضلا عن فاضل لأن الذي يكثر معنى يتبع انما هو قاعدة الزاوية الحادثة من الخطين للالتقيين على مركزه الخارجين الى غير نهاية وتقدم أنه متى كان بين الامام والمأموم أكثر من سمت الكعبة طلعت صلاحها على ما مر فتأمل (قوله عن يمينه) وان فاته نحو سابع فراءة على التعمد (قوله في القيام) ومنه الاعتدال (قوله ثم يتقدم الامام الشيخ) ظاهره استمرار الفضيلة لها بعد تقدم الامام وان دام على موقفهما من غير ضم أحدهما الى الآخر وكذا لو تأخر أو لا بد فيه لطلبه هنامتهما ابتداء فلا يخالف ما سياتي فراجعه (قوله فأخذ برأسى الشيخ) وهذا من معجزاته **في** ومنه يؤخذ طلب الارشاد ولو بالفعل لمن خالفه مطلقا (قوله أو السجود) ومنه الركوع على التعمد عند شيخنا في شرح شيخنا الحاقه بالقيام نعم الشيخ الاسلام يظهر أنه الأقرب لسهولة (قوله حتى يقوموا) أى ان قاموا فلا تقدم لمن يصلي جالسا (قوله لرجلان) والاولى كون الحر واللبان منهما الجهة اليمنى (قوله امرأة) ولو حرمة أو وليته وكذا ما يأتي (قوله أم سليم) بضم السين وفتح اللام هي أم أنس واسمها مليكة (قوله وبنيت) واسمها صبرة وقيل سلم بن أم سليم المذكورة (قوله لا احتمال أنه امرأة) هذه علة عدم مساواة الرجل وما بعدها علة عدم مساواة المرأة **في** يؤخذ من ذلك أنه لو حضر ختي منفردا مع الامام أنه يقف في يمينه وخلفه تعرض الاحتمالين (قوله ثم الصبيان) ان لم يكن في صف الرجال ما يسمهم والاكمل بهم واستوجه بعضهم تقديم الاحرار على الارقاء ولا بد فيه وأفضل صفوف الرجال اولها ان يذكره ثم ما يليه وهكذا وكذا النساء والخلص وأفضل صفوفهن مع الرجال الخالص والختاني آخرها ثم ما قبله وهكذا اه ومثلهن الختاني واذا اجتمع الختاني مع الرجال والنساء فالقياس تفضيل اوسط صفوفهم ثم ما يليه مما قبله وما بعده وهكذا ومتى أمكن جعل الختاني صفوا واحدا فلا ينبغي تعددهم وأفضل كل صف بينه وان فلت نحو سابع فراءة كما مر **في** تنبيه **في** يؤخر جنس النساء ولو بعد احرامهن لتبرهن وتؤخر الختاني لجنس الذكور ولتؤخر الصبيان للرجال وتؤخر المرأة للستورين من جسمهم (قوله ثلاثا) ان كان الراد أنه قال ما ذكر ثلاثا بعد المرأة الاولى ففيه دليل لحكم الختاني والا فلا وتقدمهم على النساء للاحتياط (قوله اولوا الاحلام والنهي) أما الاحلام فهي جميع حلم بضم الحاء الهمزة وسكون اللام بعدها معنى الاحتلام أى (قول الشارح والمرأة خلف الرجل) لو كانت محرما للرجل فالظاهر أنها يصفان خلفه (قول الشارح وبنيت خلفه) أى فثبت ذلك في البهي والرجل في الرجلين من باب أولى

المكان من أخذ الجانبين حافظا على الممكن (ولو حضر) مع الامام في الابتداء (رجلان أو رجل وصي صفا) أى قاما صفا (خلفه وكذا امرأة أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه وان حضر مع رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر مع امرأة ورجلان أو رجل وصي قام الرجلان أو الرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفهما روى الشيخان عن أنس قال صلى النبي ﷺ في بيت أم سلم فقامت أنا وبنيت خلفه وأم سلم خلفنا ولو حضر مع رجل وامرأة وختي وقف الرجل عن يمينه والختي خلفها لا احتمال انه امرأة والمرأة خلف الختاني لا احتمال انه رجل ويقف (خلفه الرجل ثم الصبيان ثم النساء) قال **في** ليليني منكم أولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله ليليني

(قول

بشدت النون بعد الياء وبخفيف النون وابتان والنهي جمع نهي بضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الأشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس في الصلاة الرجال ثم المبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كتابه ثم الخناني ثم النساء (وتعقب امامتهن وسطنهن) بسكون السين روى البيهقي باسنادين صحيحين (٢٣٩)

عنهما أمثناهما فقامتا

وسطنهن ولو أمهن خشي تقدم عليهن ذكره في الروضة وكل ما ذكر مستحب ومخالفته لا تبطل الصلاة (ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصف ان وجد معه) فيه (والافليج شخصاً) منه (بعد الاحرام وليساede المجرور) بموافقة فيقف معصفاً روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى خلف الصف أيها الصلي هل ادخلت في الصف وأجريت رجلي من الصف فيصلي معك أعد صلاتك وضعفه والامر بالاعادة للاستحباب لما روى البخاري عن أبي بكر أنه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركب قبل أن يصل على الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصاً ولا تعد وفي رواية لأبي داود بسند البخاري فرمك دون الصف ثم مضى الى الصف ولم يأمره بالاعادة مع أنه أتى ببعض الصلاة منفردا خلف الصف وفي الروضة

وقته وهو البلوغ وقبل جمع سلم بكسر الحاء بمعنى التأتى ويلزم العقل وأما النهي بضم النون وفتح الهاء فهي جمع نهي بضم النون وهو العقل وقبل هما بمعنى البلوغ (قوله بشدب النون) وهي امانون التوكيد التثنية مع حذف نون الواقية أو الخفيفة مع بقاء نون الواقية وادغامها فيها والقلم فيهما منى على فتح آخره وهو الياء ومحل جزم بلام الأمر ومع التخفيف قانون للواقية والقلم مجزوم بخف الياء (قوله امامتهن) وكذا امام عراة بصراء في ضوء كاسر (قوله يسكون السين) على الأفصح وكذا كل ملصق فيه معنى ين والافلاصح الفتح كوسط الدار (قوله فقامتا وسطنهن) وكان ذلك بلم النبي صلى الله عليه وسلم أو أمره فتأمله (قوله وكل ما ذكر) بقوله يقف الذكر الى هنا (قوله ومخالفته لا تبطل الصلاة) لكتبا مكرهه تفوت بها فضيلة الجماعة على الامام ومن معه ولو مع الجهل بها ومنه ما لو أحراما مع منيته ولم يتقدم امامهما ولم يتأخر خلفه (قوله فردا) بأن يكون في كل من جانبيه فرجة تسع واقفا فأكثر وان كان بين الصفوف والفئات في نقطع الصفوف فضيلة الصف لافضلية الجماعة عند شيخنا الرمل وأتباعه (قوله سمه) بفتح السين والمراد بها هنا ما يشمل الفرجة وأصلها ما دون الفرجة وأقل الفرجة ما يسع واقفا كاسر (قوله فليجرح) ندبا و قبل احرامه وسيأتي وقته الفاضل (قوله شخصاً) أي حراً أو رقيقاً مع سلامة عاقبة ويدخل الرقيق في ضانه وان جعل رقه (قوله منه) أي الصف ان كان أكثر من اثنين والاقوف معهما ان أمكن والاخر فهما ووصف مع الامام وللثلاثة فضيلة الصف الأول لعنهم ولو صف شخص أو أكثر امام الصف الأول بلا عنكرهم وقيل يحرم وليس لهم فضيلة الصف الأول ولا فضيلة الجماعة أيضا على الوجه الوجه مخالفته المطلوب من حيث الجماعة خلافاً لن ادعاء نعم ان قصر الصف الأول كجمده عن الامام بأكثر من ثلاثة أذرع فالتقدم حينئذ هو الصف الأول كما هو ظاهر (قوله بعد الاحرام) فيكره قبله ان لم يكن المجرور مكرها والاحرام الجرح (قوله وليساede المجرور) ندبا وان جهل الحكم كأن أسره اليه قبل جرحه بل يندب له التأخير ولو بالجر ويحصل به الاغاثة أجزأ كجرصفه أو أكثر وقيل تنبى له فضيلة صفه (قوله للاستحباب) ولومنفردا كما قاله شيخنا وفيه نظر لما رأنا أنه لا تندب الاعادة منفردا الا ان جرى خلاف في بطلان صلاته الا ان يقال هذا خصوص الأمر بالاعادة فيه فراجع (قوله له ان يخرق الصف) وان تعدد وخرج بالخرق التخطي فهو كالجمعة (قوله فرجة) فليخرق للسعة على التعمد (قوله تنصبرهم) خرج ما لو تركوها تنحور أو مطر أو طرأت بحد احرامهم (قوله فوات فضيلة الجماعة) هو التعمد والفئات جميع البرجات بفئات في لاقية غيره (قوله علمه) أي قبل سبقه بمطل ركعتين فمليين وان لم يعلم وقال الطبراني لا بطلان مع عدم العلم ويجرى على نظم صلاة نفسه الى أن يوافق الامام (قوله يسعه) أي الامام ولو وافقاً أو صلباً (قوله مبلغا) ولو غير متصل ان كان عليهما رواية أو غيره ولو كافرا وعنفه صدقة أو صلباً أو موناو بض

(قول الن وسطنهن) قال الجوهرى جلست وسط القوم بالسكين لانه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال قبل موضع صلح فيه بين فهو بالاسكان والأفوه بالفتح وز بما يسكن وليس بالوجه اه (قول الشارح روى البيهقي الخ) في السكابة عن الشافعي رضي الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان ابن سليم قال من السنة أن أت النساء أن تقف وسطنهن قال الشافعي رضي الله عنه وذلك ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول للمتن وليساede المجرور) ينبغي أن تحصل لهذا الساعد

كأصلها ان يخرق الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قدمه انتصبرهم بتركها يؤخذ من السكابة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما ساق في المقارنة (و يشترط علمه) أي المأموم (باتصالات الامام) ليمكن من متابعتها (بأن يرام أو بعض صف أو يسعه أو مبلغا) وفي الروضة كاصلا

وقديهم بهداية غيره اذا كان اعمى أو أصم في ظلمة (واذا جميعا منجد صبح الاقضاء وان بعدت المسافة وحالت أبنية) نافذة أغلق أبوابها
أو لا وقيل لا يصح في الغلاص (٢٤٠) واذ لم تكن نافذة لا بعد الجامع لهما مسجد واحد (ولو كاه

بغضاء) أى مكان واسع
(شرط أن لا يز يدما بينهما
على ثلثائة ذراع) بذراع
الآدمى (تقريبا وقيل
تعديدا) وهذا التقدير
مأخوذ من عرف الناس
فانهم يعدونها في ذلك
مجتمعين وعلى التقريب
لا تضرب زادة أذرع بسيرة
كثلاثون نحوها وتضرب على
التحديد قاه في شرح
اللمنب (فان تلاحق
شخصان أو صفان) كذا
في المحرر أيضا والمراد به
ما في الروضة كأصلها انه
لو وقف خلف الامام صفان
أو شخصان أحدهما وراء
الأخر (اعتبرت للمسافة
الذكورة (بين الأخيرين
والاول) من الشخصين
أو الصفيين لا بين الأخير
والامام حتى لو كثرت
الصفوف وبلغ ما بين الامام
والاخير فرسخا جاز
(وسواء) في الحكم
للكور (الفضاء للملوك
والوقف والبيض) أى
الذى يعضه ملك وعضه
وقف والوات كما في المحرر
والحوط والسقف كما في
شرح المنب كأصل الروضة
فهما من التشرح (ولا
يضرب) بين الشخصين
أو الصفيين (الشارع

الصف كالمبلغ (قوله اعمى وأصم) وفي نسخة اعمى أو أصم وهي أولى للتلازم استدراك الظلمة (فرع)
زوال المبلغ في الاتناء كالابتداء فجب نية الفارقة ان لم يرج وجوده قبل مبطل (قوله واذ جميعا) أى
يشترط أن يجمع الامام والمأموم مكان مسجد أو غيره فلا بد من اتحادهما بالقرب وغيره وقال عطاء بكفى العلم
بالاتقالات وان بعدت المسافة وحالت أبنية كثيرة قيل وهو مخالف للكتاب والسنة والمراد بالمسجد
الحاصل ومنه رحبته وهي ماحوط عليها عند البناء لأجله وان هجرت أو أتته وتوالت بزم الواقف تمييزها
عن المسجد قاله شيخنا الرملى فان علم حدودها بعد ففى كحر به وهي ماحوط عليه لأجل القاء نحو قامة
وليس له حكمه والمساجد المتلاصقة للنافذة كالمسجد الواحد ان فر دكل بامام ولا يضرب نحو غيرها الا ان
كان سا بقا عليها (قوله نافذة) بحيث يمكن الاستطراق منها عادة بلا نحو وثبة فاشته (قوله أغلق أبوابها)
ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح ما لم تسمر فان سمرت ولو في الاتناء ضر كزوال مرق ذكة أو سطح ليس لها
غيره كجدار حائل بينهما وقيد شيخنا الرملى كإن حجر ما اذا كان بأمرهما ولا يضر قال بعض مشايخنا
ويجرى مثله في التسمر وغيره عامر (قوله لا يدخل) فلا تصح القدوة وان وجد ترو يمين نحو شبك
ولو في المسجد دخلا فلا لا سنوى (قوله بذراع الآدمى) وهو شبران تقريباً يوز يد على الذراع المصرى بنحو
منه (قوله من عرف الناس) لان الملاصقة لفة ولا شرعاً فرجه المعروف وحكمته وصول صوت الامام
للمأموم في ذلك غالباً (قوله ونحوها) معاهودونها كما صرح به الاسنوى وغيره فضر الزادة على الثلاثة
مطلقاً (قوله والمراد به الخ) فالتلاحق ليس معتبراً (قوله والمراد الآخر) فيده بالانه الذى في الروضة وسبأى
اليمين والبسار وعبارة للصف شاملهما كما قاله الاسنوى فلو أبقاها الشارع على عمومها لكان أولى
(قوله حتى لو كثرت الخ) لكن لا يصح احرام واحد من صف يمينه وبعين من قبله أكثر من المسافة الا بعد
احرام واحد من الصف الذى قبله ولو زال بعض الصفوف بعد الاحرام فبما راذن من خلفه وبغير أمر لم يضر
ولا يتوقف أفعال صف على أفعال من قبله لانها ليست روابط لبعضها (قوله في الحكم المذكور) الذى هو
اعتبار المسافة للذكورة (قوله بعضه وقف) أى بعضه الشارع موقوف مسجد أو غيره أو بعضه العين
موقوف غير مسجد (قوله والوات) عطف على الملوك أى الذى كاه موت وكذا بعضه العين اذ لا يتصور
التسويق في الوات مع غيره (قوله الطروق) أى الذى يكثر طروقه بالफल ولو في وقت الصلاة
فضيلة الذى كان فيه ولا يضر تأخره عنه (قول الشارع وقديهم بهداية غيره الخ) منه تعلم أن المؤلف رحمه الله
لو عبر بالكاف بدل الباء كان أولى ونبه الاسنوى رحمه الله على أنه لا يشترط العلم بالاتصال في حال الانتقال
بدليل الاكتفاء برؤية بعض الصف قال وحينئذ فالتحجج حصول العلم قبل تأخره عن شئ يكون به متخلفاً
بغير عنونه أى باعاض على أن فضية اطلاقهم ان المبلغ لافرق فيه بين المولى وغيره وان يبنى أن يقبل خبر الصبي في
ذلك كدلالة الأعمى على القبلة فقد قال في شرح المنب يقبل خبر الصبي فيما طر يقه المشاهدة قال الاسنوى
ومستلنا فرمته اه (قول الشارع نافذة) منه قد يؤخذ ان الواقف في نفس جدار المسجد اذ حال يمينه وبين
للمسجد شبك لا تصح صلاته لكن خلف في ذلك البلقين وأفتى هو وكذا الاسنوى بالصحة في الصورة
المذكورة قال بعضهم هو متجه لان مدار ما على به الشيخان عدم الصحة عند عدم التوضؤ على انه لا يبعد
البناء ان حيثئذ مسجد اذ ذلك متخلف في الصورة للذكورة اه أقول وهو سند قوى والله أعلم (قول المن
تقريباً) قال الامام كيف يطمع الفقيه هنا في التحديد ونحن في اثبات التقريب على علاه انتهى وعلة
الفقيه من عدم ورود ضابط (قول المن ولا يضر الشارع الخ) أى قياساً على غير ذلك من الغضاء وكما لو كان في

والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه إلى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر محدود على حافته وذکر في شرح المذهب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصنفين عن بين الامام أو يساره أيضا (فان كانا في بنابين كصحن وصفة أو بيت) من مكان واحد (فقط يقان أصحابهما ان كان بناء المأموم ميمنا أو شمالا) لبناء (٢٤١) الامام (وجب اتصال صف من

(قوله عن عين الخ) ويدخل فيه أو يقاس عليه أعلاه وأسفله (قوله من مكان واحد) بأن لا يكون بينهما ما يقتضي تعدده ببعده المسافة أو نحو جدار لا منفذ فيه (قوله فطر يقان) هما طريق الخراسانيين ويقال لهما طريق الراوزة وهي الأولى في كلامه وطريق العراقيين وهي الثانية المعتمدة (قوله ليحصل الربط الخ) فضيته توقف جعل السكان واحدا على المأموية بمعنى أنه يشترط تقدم احرام هذا الواحد الواف على احرام غيره لاتقدمه في الموقف على غيره ولا توقف أفعال غيره عليه ونقل عن بعضهم ما يخالف ذلك وليس بتجته (قوله) فرجة لاتسع واقفا) ومثلها عتبة كذلك فان كانت عريضة فلا بد من وقوف واحد عليها (قوله وقف أحدهما الخ) وفي تقدم احرام هذا الواحد الواف على احرام غيره وتقدم أفعاله وغير ذلك مامر (قوله تقريبا) أي فلا تضرب زيادة قدر لاسع واقفا كالذي تقدم (قوله القصر المشروع) محجور صفة ثلاثة أذرع وجملة يعدان إلى آخره خبر مبتدأ محذوف ويجوز رفعه مبتدأ وبعدان خبره على معنى أنه علمه (قوله مافية) هو من تقدير ما توقف صحة الكلام عليه إذا لم يصح كون الباب النافذ حائلا (قوله بمخاضته) أي في مقابلته ولو من يمينه أو يساره بحيث لا يخرج بدنه أو بعضه من محاذاته وان بعد بحيث أن لا يزبدما بين ذلك الواف وبين آخر المسجد ولا يبينه وبين الصف وراه ولا يبين كل صفين وراء الحائل على ثلثية ذراع (قوله فوجهان) اعلم أنه لم يقع في كلام المصنف اطلاق الوجبين من غير ترجيح الا في هذا الموضع وفي باب التفقات وفي موضع ثالث في باب الدعوى بناء على مرجوح قيل ورابع في صفة الصلاة قيل وخامس في كتاب الوكالة وأوجب عن هذين بأن الترجيح فيهما معلوم من تعريضهما (قوله أي لم تصح القدوة) أي ولا الصلاة كما صرح به ابن حجر وتأويل الشارح لدفع توهم سبق الانقضاء بذكر البطلان وقول المنهج أو لم يقف صوابه ولم يقف بالواو كذا قيل فراجعه وتأمله

سفينتين مكشوفتين من مكان واحد وقضيته انه لو كان البيت والصحن مثلان من مكانين لم تصح الصلاة لعدم الاجتماع وهو انما يتجبه بالنسبة إلى الطريقة الثانية ولكن الاسنوي رحمه الله ادعى ان الذي دل عليه كلام الرافعي ان السكان كالسكان قال أعني الاسنوي رحمه الله لكن مع مراعاة في الشروط من محاذاته الأسفل للأعلى يجوز منهما ما وقوله لكن مع مراعاة الخ أراد به أن أصحاب الطريقة ينفون بشرطون مع الذي اعتبره فيهما المحاذاة أيضا وقد تبعه على ذلك صاحب الارشاد لكن الشارح كما سيأتي خصه بالأول ثم انما اقتضاه صنيع الاسنوي رحمه الله من صحة الصلاة في البناء من من مكانين حتى عند أصحاب الطريقة الثانية هو الحق فقد رأيت في التحقيق التصريح بذلك والله أعلم وقوله أيضا من مكان واحد متعلق بالثالثة قبله وذلك كما في المدارس الشتملة على هذه الامور الثلاثة فاذا وقف الامام في أحدها والمأموم في آخر فحكمه ما ذكره الشيخ رحمه الله (قوله التناضح) عبارة المحرر وأولاهما ولم يصرح في غيره بترجيح الأولى معروفة بالخراسانيين والعراقيين (قول المتن كالقضاء) أي قياسا على القضاء في كلامه اشارة للدليل (قول) المتن ان لم يكن حائل قال الاسنوي أي ما ذكرناه من الطريقين محله ان لم يكن الخ والتميز فيه فلاقة ويتعنى أن الباب النافذ يسمى حائلا أو أمال الشارح فانه فرض الكلام في الطريقة الثانية ثم ألحق

(٣١) - (قيلوبى وبعميرة) - (اول) لا يزبدما بين الامام والمأموم على ثلثية ذراع (ان لم يكن حائل أو حال) مافية (باب نافذ) يقف بمخاضته نصف أو رجل كافي الروضة وأصلها (فان حال ما يمنع المرور والارفة) كالشباك (فوجهان) أصحهما في أصل الروضة عدم صحة القدوة أخذنا من تصحيحه الآتي في المسجد مع الموات (أو) حال جدار بطلت) أي لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) والوجهان في المسئلة قبلها على كل من الطريقين أيضا

و يلحق بالجدار الباب للفق وبالشباك الباب المردود أخذاً مما سياتي ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الأولى فرض الباب والشباك بجملهما عليها قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم وإذا صح اقتدؤه في بناء آخر على الطريق الأول أو الثاني (صح اقتداء من خلفه وإن حال جدار بينهما وبين الإمام) ويكُون ذلك كالإمام لمن خلفه لا يجوز تقديمه عليه قال القاضي حسين ولا تقدم تكبيرهم أي للأحرار على تكبيره وجزمه في التحقيق (ولو وقف على الإمام في سفل أو عكسه) كصحن الدار وصفة مرتفعة أو سطح بها (لمطر محاذة بعض بدنه) أي للمأموم (بعض بدنه) أي الإمام كان محاذي رأس المتألف قدم العالي فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار في السافل بمعدل القامة حتى لو كان قصيرا أو قاعدا فلم يحاذ ولو قام بمعدل القامة لحاذي كفي ذلك ثم هذا الشرط المبني على الطريقة الأولى ليس كافيا وحده بل يضم إلى ما تقدم حتى لو وقف المأموم على صف مرتفعة والإمام في الصحن فلا بد على الطريقة

(قوله) يلحق بالجدار أي على الطريقين أيضا الباب المردود بخفيه الوجهان وأشار بقوله ويؤخذ الخ إلى أن الباب المردود والشباك قد ذكرهما المصنف في الحائل بين المسجد وغيره فيأتي مثله هنا في الحائل في غير المسجد على الطريقين أيضا ولا بد من عدم الحائل أو وقوف واحد بعزاء الباب النافذ على الطريقة الأولى أيضا (قوله من خلفه) وكذا من بأحد جانبيه وتعتبر المسافة التي هي ثلاثمائة ذراع بينهم وبينه لا بينهم وبين الإمام ولو أغلق الباب أورد أو سمر بينهما فإن كان شيء من ذلك بفعل أحدهما أو بأمره أو بآذنه بطلت صلاته ولا فلا تطل ما يطل الزمان من غير عود فتحته أو بنية المفارقة (قوله) وإن حال الخ أي بأن كان بحيث لا يصل إلى الإمام إلا باستدبار القبلة (قوله) كالإمام فيشترط كونه ممن يصح اقتداء من خلفه به بخلاف أني لذكر أو أسمى لقاري ولو تعدل الرابطة فلا بد من تعيين واحد للاتباع وظاهره تعيين كونه واحد للجميع وفيه مجسّم يظهر أنه يصح أن يكون لكل طائفة رابطة بحسب مرادهم ولو نوى ترك متابعتها بطلت صلاته لقصد المبطل لا لقطع نية كائنت عليه ولو أريد نقل المتابعة من رابطة رابطة آخر في التعدد امتنع لما ذكره فان نقل بطلت إلا أن فسدت صلاة الأول كذا قاله العبادي وفيه تأمل فراجعوه على وجوب تقدم احترام الرابطة لا يجوز جله من تأخر احترامه نعم إن بطل الرابطة ففسدت صلاته لا يجوز الرابطة بالتأخر للضرورة هنا فتأمل وحرر (قوله) لا يجوز تقديمهم عليه أي لاني المكان ولا في الأضلاع وإن كان بطي الحركة أو تخلف لغروان فاتهم الركعة تبعاله وله سبقهم ولو سبقه أحد منهم ركعتين فعليين بطلت صلاته ولو تخلف هو عن الإمام ركعتين فعليين عمدا بلا عذر وجب عليهم نية مغارفته ويتابعون الإمامان علموا باتقالاته ولو بالسباع كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي كالأول الت رابطة في الانتهاء راجعه (قوله) ولا تقسم تكبيرهم أي للأحرار وكذا سلامهم (قوله) في علو أي بنحو أبنية لا بنحو ارتفاع المكان كجبل أحدهما في أسفله والآخر أعلى منه عليه فلا يعتبر بينهما الأقدار المسافة فقط كما في شرح الروض (قوله) أو عكسه بالجر عطفًا على علو ضميره يعود على الوقوف المفهوم من وقف (قوله) حتى لو كان الخ وأما عكس هذه بان وجدت المحاذاة بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذي بضر لوجود المحاذاة حقيقة وقيل بضر (قوله) المبني على الطريقة الأولى الخ أي وأما الطريقة الثانية للراجحة فالمرغوب فيها بالمسافة المتقدمة وذكر العلامة ابن قاسم أن الارتفاع يعتبر من المسافة متندا وهو قياس ما قاله الشيخ حمزة في قرية على فلة جبل يسمون نداء الجمعة وقد خالفه شيخنا الزبدي وغيره كشيخنا الرمي في ذلك واعتبروا زوايا الوافرض القرية على محاذة محلها من الأرض وقياس ذلك عدم اعتبار قدر مسافة الارتفاع هنا فراجع ذلك وحرره

الأولى هي الباب للفق والمردود والشباك كما نبه عليه آخر (قول الشارح فرض الباب) أي الموقوف والمردود بل وكذا المنفوخ فيما يظهر وبه يظهر لك أن صنيع الشارح حماقه أحسن من صنيع الاسنوي السالف في الحاشية التي قبل هذه (قول المتن أو عكسه) قال الاسنوي ضميره يرجع إلى الوقوف (قول الشارح أي المأموم) كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار أنه المحدث عنه وخالف الاسنوي فقال أي بعض بدن أحدهما بعض بدن الآخر (قول الشارح والاعتبار في السافل الخ) لو كان محاذيا بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذي الظاهر الصحة خلافا لما في شرح الروض (قول الشارح المبني على الطريقة الأولى) خالف الاسنوي في ذلك حيث قال وصورة للسئلة أن لا يكونا في مسجد فإن كان صحيحا مطلقا لا فاقضي ضميره أن الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعض صاحب الارشاد وضم إلى مسألة المسجد ما كان للرفع كما نظرا إلى أنهما في قرار واحد وان اختلفا علوا وسفلا لم يكن العراق فهم كإفهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة في جريان ذلك على الطريقين (قول الشارح على الطريقة المذكورة) لعل هذا المأخذ الشارح البناء على الأولى

آخر في الصحن مثلاً بمقاله الراضى وأسقطه في الروضة (ولو وقف في موات وأمامه في مسجد) اتصل به الموات (فان لم يحل شيء) بين الامام والمأموم (فالشرط التقارب) أي أن لا يزيد على ثلثاته ذراع كافي الفضاء (٢٤٣) (معتبر من آخر المسجد) لأنه محل الصلاة فلا يدخل في الحد

الفاصل (وقيل من آخر صف) فيه فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقفه (وان حال جدار) لا باب فيه (أو) فيه (باب مغلق منع) الاقتداء (وكذا الباب للردود والنسب في الأصح) نظراً إلى المنع للشهادة في الأول ومنع الاستطراق في الثاني والمقابل ينظر إلى الاستطراق في الأول والشهادة في الثاني لكن جانب المنع أولى بالتغليب أمّا الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بخذاه والصف المتصل به وان خرجوا عن المحاذاة بخلافه العادل عن محاذاة فلا يجوز اقتداءه للحائل وقيل يجوز اذا كان الجدار للمسجد لأنه من أجزائه والشارع التصل بالمسجد كالموات وقيل يشترط اتصال الصف من المسجد بالطريق والقضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كذا كره في شرح المذهب والتحقيق وهو جامع لما في الروضة كأصلها ان البنوي قال باشتراط اتصال صف من المسجد بالقضاء وأنه ينبغي أن يصحكون كالموات قلت بكره ارتفاع

(قوله وأسقطه في الروضة) اما لطلبه عامروا لمع اعتبار ما استثناء عنه بمحاذاة البدن المذكورة (قوله في موات وأمامه في مسجد) وكذا عكسه كما في نسخته وذلك تتم الاحوال الأربعة للراد بالموات هنا ما ليس مسجداً خالصاً في نسبة الاتصال لموات اعتبار ما أخير عن المسجد فهو أولى من عكسه ويجرى ما ذكره قالو وفاقاً مسجدين بينهما موات وأضرع وأظهر ليست أرضه مسجداً كما (قوله فان لم يحل شيء) أي ما يمنع الرور أو الرؤية (قوله وان حال جدار) وأقله قال شيخنا أن يحوج إلى وثبة فاحشة ومثل الجدار وهدية بينهما كأن كان على سطحين بينهما شارع متلافاً يصح الا ان كان لكل منهما درج مثلاً من المنخفض بحيث يمكن استطراق كل منهما إلى الآخر من غير استدبار للقلبة وهذا الراد بقولهم ازورار وانطاف وهومن عطف التفسير أو الرادف أو الاخص ولا يضر نحو نيامن أو تياسر (قوله والشارع للنصف) ومثله البناء كما (قوله والقضاء المملوك) وكذا اللغض وظاهر كلامه للنصف والشارع أن الطريقين في البناء لا يجريان في المسجد والقضاء وظاهر كلامه شرح الروض جريانها فيها (قوله) ينبغي أن يكون هو المتمد وكلام البغوي مرجوح **فرع** لو كان في سفينتين صح اقتداء أحدهما بالآخران لم يكونا مكشوفتين ولم تربط أحدهما بالآخرى بشرط المسافة وعدم الحائل والماء بينهما كالتوبين السكابين (قوله بكرة ارتفاع المأموم على امامه وعكسه) ولو على جبل أو حائط في المسجد وغيره وتقوت به فضيلة الجماعة خلافاً لان حجر في مسجد بني كذلك والراد ارتفاع يظهر في الحس عرفاً وان لم يكن قسراً فامة وضيمير عكسه عائد لارتفاع المأموم فهو انخفاؤه عن الامام والعنى أنه يكره لكل مأموم أن يكون موقفه مرتفعاً عن موقف الامام أو منخفصاً عنه وهذا بظاهره يشمل ما لو ارتفع الامام وحده أو انخفض وحده ونسبة الكراهة للمأموم لأنه تابع والوجه في هذين نسبة الكراهة للامام حيث لا عذر على أن يظهر كلامه للصف أن العكس راجع لارتفاع الامام فنسب الكراهة إليه بدليل الاستثناء بعده بقوله كتعلم الآن يؤول بأنه مستثنى من ارتفاع الامام الفهوم من انخفاض المأموم وما بعده مستثنى من ارتفاع المأموم فتأمل (قوله ولا يقوم) أي يندب والمراد يتوجه ولو قاعداً ودخل فيه الامام نعم يندب لتقليم أن يقيم قائماً وكذا بطي الحركة أن يقيم في وقت يدرك فيه فضيلة التحريم (قوله مريد الصلاة) هو أولى من التعيير بالمأموم كاعلم (قوله المؤذن) المراد المقيم وان لم يؤذن والتعيير به بالغالب

(قول المتن وقيل من آخر صف) أي نظراً إلى أن الاتصال مرأى بينه وبين الامام لا ينبغي بين المسجد **تنبيه** لو كان المأموم في المسجد والامام خارجاً فالاعتبار من آخر المسجد أيضاً من موقف المأموم نبيه على الامام رحمه الله (قول المتن منع) أي وان علم المأموم الانتقال (قول الشارح وقيل يشترط اتصال الخ) يعنى وقيل يأتي هنا طريق المروزة وقس عليه ما سياتى عن البنوي **فرع** الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيها الطريقان (قول الشارح وهو جامع لما في الروضة الخ) وذلك لأن قوله في القضاء المملوك أنه كالشارع مقتضاه أن الصحيح الحاقه بالموات وقيل يشترط الاتصال فالحاقه بالموات هو ما بحث في الروضة واشتراط الاتصال المحسكى بقيل هي مقالة البغوي (قول الشارح وهو جامع أيضاً) الضمير فيه راجع لقوله كذا ذكره وقوله بالقضاء راجع لقوله والقضاء المملوك (قول الشارح وأنه) الضمير راجع لقوله ان البنوي (قول المتن ولا يقوم) قال الانصوى ينبغي أن يرده التوجه والاقبال ليشمل من يصلي من غير قيام (قول المتن حتى يفرغ المؤذن) ينبغي أن يجعل على معناه

المأموم على امامه وعكسه (الاحاجة) كتعليم الامام المأمومين صفة الصلاة وتكبير الامام (فيستحب) ارتفاعه لذلك ولا يقوم مريد الصلاة (حتى يفرغ المؤذن من الإقامة) لأنه وقت الدخول في الصلاة

(قوله ولا يتبدى فلابعدشرعه) أى ففكره (قوله فوت الجماعة) أى ان لم يرج جماعة بعدها والا فلا يقطع (قوله قطع النفل) أى بدائى غير الجمعة ووجوبها فيها وخرج بفوت الجماعة فوت بعض الركعات والتحرر من النفل الفرض فلا يجوز قطع المقتضى منه الا لجماعة تندب فيه بأن يكون فى نوعه وليس فور ياولا المؤدى منه ان ضاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لأجل جماعة تندب فيه بعدقله ففلا يندب أعم ركعتين منه بعدقله ففلا ويسلم منهما ان لم يخف فوت الجماعة وفى شرح شيخنا ما يفيد أنه ان يسلم من ركعة بعدقله ففلا يفرجه **فصل** فى ذكر بعض بقية شروط الاقتداء السبعة المتقدمة والمذكور منها هنا ثلاثة نية الاقتداء وافتاق نظم الصلاة والموافقة فى السنن التى تفتش مخالفتها (قوله فى الابتداء) فيده لقوله مع التكبير لأنه محل الافتاق وسياق مفهومه (قوله مع التكبير) أى مع جزء منه كفى أصل النية وأولى لو قصد عدم الاقتداء فى جزء من صلاته كان قال نويت الاقتداء الا فى الركعة الأولى مثلا والأولى تسبىحات الركوع مثلاً صلاص الاقتداء ولما مقاصده (قوله وتعين بالقرينة) والقرينة صارفة للنية الى مصادقتها كنية المأمومة المطلقة المنصرفة الى الامام الحاضر بقرينة الحضور أو كنية الحدث الطلق من الجنب للنسرة الى الجنابة بقرينة كونه عليه فتأمل (قوله والجمعة كغيرها) من حيث اعتبار المتابعة والا فالجمعة لاتصح بدونها كالعادة والمجموعة بالمطر تقدما وقيدا بل مذكرة لاخراج النية فى الانتهاء الآتية **فقرع** قال شيخنا الرملى من شرط عليه الامامة فى محل لا يجب عليه نية الامامة فراجعه (قوله فلو ترك هذه النية) أى لم يتحقق الاتيان بها ولو لئسان أو جهل ولم تذكر الاتيان بها قبل طول الفصل بطلت صلاته فى نحو الجمعة وصار مفردا فى غيرها كما قاله شيخ الاسلام واعتمده (قوله وتابع) عالما وأحلاها غير معذور (قوله فى الأفعال) ولو فعلا واحدا فلامه للجنس ومثله السلام (قوله لأنه وقفا على صلاته) أى مع انضمام المتابعة لأن الانتظار لا يضر كىأتى ان كان يسيرا مطلقا وكثيرا مع عدم المتابعة ولو انتظر فى كل ركعة يسيرا ولو جمعا كان كثير لم يضر عند شيخنا الطبرائى وخالفه العلامة ابن قاسم (قوله لا لأجله) أى الامام أو فعله (قوله فلا نزاع فى المعنى) لأنه ان كان الاتيان بالفعل لأجل فعل الآخر ضارفاً أو لأجله لم يضر اتفاقا (قوله ولا يجب تعيين الامام) باسم أو صفة بلسان أو بقلب الا ان تعددت الأئمة فيجب تعيين واحد (قوله الحاضر) هو بيان الواقع فلا حاجة للملاحظة لتعيينه بالقرينة كما مر (قوله معه) ليس قيدا

القوى ليشمل ما لو أقام غير من أذن (قول الشارح اذا اقيمت الصلاة) وفى رواية ابن حبان اذا أخذ المؤذن فى الإقامة (قول الشارح ان لم يخش الخ) بحث الاسنوى اعلمه اذا رجا جماعة أخرى بسبب تلاحق الثانى قال وحينئذ فينبغى أن يجعل آل فى الجماعة للجنس لا للمذهب (قول الشارح لأنها أولى منه برفضها للخ) عبارة الاسنوى لأنها فرض أو صفة فرض ونقله عن الراعى رحمه الله ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال يقتصر منه على ما يمكن قال أعنى الاسنوى وهو أوصوب من تعبير غيره يعنى بالقطع ونقل عنه أيضاً أنه يطلب منه ذلك لو خاف فوت فضيلة التحريم وان ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب ذخائر ثم رحمه **فصل** شرط القدوة والخ (قول المتن مع التكبير) قال الراعى كسائر ما ينبو به فضيته كما قال الاسنوى أن يكون مع أول التكبير الخ ثم اعترض اشترط كونهام التكبير بصحتها فى خلال الصلاة وانما اشترطت النية لأن المتابعة عمل وقال **فصل** فى أعمال النيات (قول الشارح وتعين بالقرينة بالحالية لا لاقتداء) عبارة السبكي كأن مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التى مع الامام ف يرجع ذلك الى نية الاقتداء (قول الشارح فلا حاجة للخ) ذكر الاسنوى بدله وكان التصريح بنية الجمعة فى التصريح بنية الجماعة (قول الشارح من غير رابط بينهما) زاد غير موفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيمنع منه (قول الشارح فى النية) هو معنى عبارة

الروضة (الصحيح) لأنه وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما والثانى يقول المراد بالمتابعة هنا أن يأتى بالفعل بعد الفعل الروضة لأجله وان تقدمه انتظار كثيره فلا نزاع فى المعنى (ولا يجب تعيين الامام) فى النية بل تكفى نية الاقتداء بالامام الحاضر أو الجماعة (معه

كان فيه أنه ان لم يخش فوت الجماعة) باتمامه (والله أعلم) فان خشيه قطع النفل ودخل فى الجماعة لأنها أولى منه برفضتها أو تأكدها وقد تقدم أنها تترك ما لم يسلم الامام ففوتها باسلامه كما صرح به هنا فى شرح المذهب **فصل** فى شرط القدوة فى الابتداء (ان ينوى المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة) والا فلا تكون صلاته صلاة جماعة ونية الجماعة صالحة للامام وغيرها فيه أبو اسحق ذكره فى الكفاية وتعين بالقرينة الحالية لا لاقتداء وللإمامة وقد نقل القاضى حسين عن أبى اسحق ان الامام ينوى الجماعة ويصح أنه لا ينويها فاصراً بها على الاقتداء وذلك فى باب صفة الصلاة وسياق جواز قدوة المنفرد فى خلال صلاته فى الظاهر ولا تكبير فيها (والجمعة كغيرها) فى اشترطات النية المذكورة (على الصحيح) والثانى يقول اختصت بأنها لاتصح الا بالجماعة فلا حاجة الى نيتها فيها (فلو ترك هذه النية وتابع فى الأفعال بطلت صلاته على

فان عينه وأخطأ) كان
نوى الاقتداء بز يد فبان
أنه عمر و (بطل صلاته)
لمتابعة من لم ينو الاقتداء
به فان قال الحاضر أو هذا
فوجهان قال في الروضة
الأرجح صحة الاقتداء
(ولا يشترط للامام نية
الامامة) في صحة الاقتداء به
(وتستحب) له ليليل فضيلة
الجماعة وقيل نالها من غير
نية لتأدي شعار الجماعة
بما جرى وقال القاضي حسين
فيمن صلى منفردا فافتدى
به جمع ولم يعلم بهم ينال
فضيلة الجماعة لأنهم نالوها
بسببه كذا في أصل الروضة
عن القاضي حسين زاذني
شرح المذهب عنه ان ان علم
بهم ولم ينو الامامة لم تحصل له
الفضيلة وعبر في قوله بالوجه
الثالث ومن فوائد الوجهين
انه اذا لم ينو الامامة في صلاة
الجمعة هل تصح جمعته
والاصح لاتصح وبه قال
القاضي حسين وسكت
الشيخان عن وقت نية
الامامة وذكر الجويني في
التبصرة انها عند الاحرام
وقال في البيان في باب صفة
الصلاة تجوز بعدد وقال هنا
لاتصح عنده أي لانه ليس
بامام الان (فلو أخطأ في تعيين
تابعه) الذي نوى الامامة به
(لم يضر) لأن غلظه في النية
لا يز يد على تركها وهو جازر

(قوله فان عينه) أي قلبه بأن لاحظ اسمه كز يدأو وصفه المعلق باسمه كالحاضر من حيث انه ز يدولو يلاحظ
شخصه وأخطأ أن ظهر أنه غير زيد بطلت صلاته أولم تنعقد فان لاحظ الحاضر من غير تعلق بالاسم أو لاحظ
شخصه ولو لم يعلق بالاسم لم يطل لأن الشخص لا يمكن فيه الخطأ وهذا معنى قولهم فان أشار إليه الخ وليس
المراد الإشارة الحسية وعلى هذا التقدير ينزل كلامهم الذي ظاهره المخالفة أو التناقض فتأمل وافهم (قوله
لمتابعة) أي لم يطله متابعتها بمن لم ينو الاقتداء به واذا بطلت في هذا مع كون المتبوع عن صبح الاقتداء به
فبطلانها بر بطها بمن لا يصح الاقتداء به أو في كماله رأى شخصاً فظنه معصياً فنوى الاقتداء به فبين أنه غير
مصل أو رأى مجاداً ملفوقاً في ثوب كالأدي فافتدى به فقول بعضهم في ذلك ونحوه انها تنعقد فرادى مردود
لنوى الاقتداء بجزئه كيدته مثلاً فان نوى به جملة صح والافلا قاله شيخنا الرملي (قوله
وتستحب) أي ان يجي من يقتدى به والافلا تستحب لكن لاتضر لو أتى بها نية الامامة في كل صلاة
شرطها الجماعة كالجمعة (قوله ومن فوائد الوجهين الخ) سكت عن الثالث لأنه لا يخرج عنهما (قوله
والاصح لاتصح) وهو المتمدن أي لاتصح جمعة الامام غير نية الامامة وكذا القوم ان علموا به او افكوا لو بان
محدثاً (قوله تجوز بعده) أي تصح نية الامامة من الامام بعد الاحرام في أثناء الصلاة في غير نحو الجماعة ولا
تعطف على ماضى قبلها بخلاف الصوم فإنه لا يتجزأ ولا يخالف للمأموم المسبوق لأنه استصحاب (قوله
لاتصح) نية الامام الامامة عند الاحرام على الوجه المروجح قال الأذري ولو في الجمعة وهو غريب وعليه
فيبنى القورية بها عند الاحرام واحدهم خلفه ويتفرق مضي ذلك الجزء فرادى أو يقال بانعطف النية هنا
للضرورة (قوله لأنه ليس بامام الآن) وأجيب بأنه يصير اماماً ولا يخفى أن هذا الجواب مساو للاشكال
(قوله لم يضر) أي الخطأ نعم يؤخذ من العلة أنه بضر الخطأ في نحو الجماعة لأنه مما يجبه التعرض فيه للمأموم
جملة ولو عين في الجمعة دون أربعين بالعدد أو بالأسماء يضر الان نوى عدم الامامة بغيرهم فيضرب سواء كان
زائداً على الأربعين أو لا كذا ذكره شيخنا كغيره وفي بحثنا مله مع امر

الروضة وحيث قال لا يجب على المأموم أن يعين في نيته الامام اه وعلة ذلك أنه قد لا يعرف فيسقط تكليفه
المعرفة (قول المتن فان عينه الخ) ليس المراد تعيينه بالإشارة القلبية الى ذاته وانما المراد ان يعتقده بقلبه
زيدا فيبين عمرا كذا ذكره الشارح لكن لو عبر الشارح بالباب بدل الكاف كان أولى فيما يظهر فليتأمل (قول
الشارح لمتابعة) أشار بهذا الى أن وجه البطلان للمتابعة بعد ذلك والافتداء انعدت منفردا واذا لم يتابع
لابطلان وهذا ما حاوله السبكي والأنسوى وخالف شيخنا تبعاً للزركشي ويشهد لها حالة سبق الامام بالتحريم
وما وصل خلف رجل فبان أنه (قول الشارح فان قال الحاضر) (ليس المراد تعين القول اللفظي وانما المراد ان
يقصد بقلبه الحاضر أو يشير إليه إشارة قلبية وقوله فان قال أي في حالة التعيين ثم الخطأ فافتدى ذلك ان
التعيين قد يفارق البط القلي بالحاضر وتصوره عسر قال في النهاية وان تكلف متكلف تصور عقد
الاقتداء بز يد ملقاً من غير ربط بمن هو في الحراب فهذا في تصور عسر مع العلم بأنه يعنى من حضر ومن
سير كبره كوعو يسجد بسجوده اه (قول الشارح في صحة الاقتداء به) أي أمارة الامام فصحيحة على
كل حال لأن أفعاله غير مربوطة بفعل غيره بخلاف المأموم نعم اذا لم ينو كان منفردا على الصحيح وكذا لاتصح
جمعه وخالف الثقال لجعل نية الامامة شرطاً في صحة الاقتداء به اذا علم بهم ولنا قول أيضاً انها شرط كمنه
أحمد (قول الشارح ومن فوائد الوجهين) أحدهما قول الشارح وقيل نالها من غير نية وقوله الاستفاد من
حكاية (قول الشارح والاصح لاتصح) أي ولكن اذا كان زائداً على الأربعين وجهها حاله جمعهم صحيحة
كأول ما بين حديثاً في قول الشارح جمعه دون الجمعة إشارة لما قلناه نعم ان قلنا بالوجه الشاذ ان نية الامام للإمامة
شرط في صحة الاقتداء احتمل حينئذ ان لاتصح الجماعة واحتمل أن تصح كمسئلة الحديث لعسرهم بالجهل

كاسين (وضع قدوة المؤدي بالقاضي (٢٤٦) والمفترض بالتفعل وفي الظهر بالعصر والمكوس) أي القاضي بالمؤدي والتفعل بالمفترض

وفي العصر بالظهر ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم (وكذا الظهر بالصبح والغرب وهو) أي للقدني في ذلك (كالمسبوق) يتم صلاته بعد سلام امامه (ولا يضر متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الأخير في المغرب وله فراق اذا اشتغل بهما) بالنية واستمراره أفضل ذكره في شرح للهنب (وتجوز الصبح خلف الظهر في الاظهر) وقطعه ككسبه بجامع اهما صلاتان متفتتان في

لانه أحدث تشهدا يفعله الامام بخلاف الصبح خلف الظهر (فان اختلف فعلهما) أي الصلاتين (كمكوس وكوسوف) (قول)

(قوله) وتصح قدوة للمؤدي الى آخره) وهذا مفاد شرط اتفاق نظم الصلاتين وهذا الاقتداء تصاحبه الكراهة ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة فباستلزام فيه أصالة عند ابن حجر وتيمم شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي كالحالف عند شيخنا الرمي وتقدم عن ابن حجر خلافا وعدل عن قول المهرج يجوز وان ازمه الصحة لأن الكلام في الاشتراط وعدمه مع ايهام الجواز لا لإباحة أو السنية (في تنبيه) هذه الأنواع متداخلة ان تحمل على ما لا يداخل فيه (قوله) ولا يضر اختلاف الخ) لعدم فحش المخالفة فيها (قوله) ولا يضر متابعة الامام الخ) وهذا مفاد شرط عدم مخالفة الامام في سنن تفحش المخالفة فيها ولهذا نعرض لمتابعتة كان هو المأموم للسجود والامام في قيام القنوت وقام عن التشهد الأول والامام فيه واجلس للانيان التشهد المذكور بعد قيام الامام وكذا لو تخلف لآمامه كقوله شيخنا كابن حجر وخالفه شيخنا الرمي في هذه وجعلهم للمؤدور ايضا كما مروى تخلفه لاتباع القاتحة بعده كذا قالوا انها ظنهم مع امر في سجود السهو في قولهم يؤام المأموم عن التشهد وتصيب الامام فيه وأوزل الى السجود عن القنوت والامام فيه حيث قالوا انه ان كان ساهيا أو جاهلا وجب عليه المؤد الى الامام أو عابدا غائبا بين المؤد وبقائه حتى يلحقه الامام والافضل له المؤد فوجه ان يخص المخالفة هنا السنن المطلوبة في الصلاة لانها كسجود التلاوة وقراجع وانظر وسياق قريبا ما يفيد ذلك (قوله) وله فراق) أي ولا فتوته الفضيلة (قوله) كمكوس) وهو خلاف فيه فالمناسبي في التعبير بالمذهب (قوله) فارق بالنية) أي بعد تشهده معه وتجوز قبله (قوله) فنت) أي ندبا بان أدركه في السجدة الأولى وجوز ان لم يسبقه بركنين فليكن ولا يفتل صلاته ان لم يتوفى فنت قبل تمامها (قوله) لا يجبر بالسجود) هو للتمدد بخلاف ما لو اقتدى بمخالف في الصبح فانه يسجد مطلقا لاعتقاده خلافا في صلاة امامه كما مر (قوله) وله فراق) لعدم للمفارقة أفضل (قوله) بل يفارق بالنية) أي وجوبا وان جلس الامام للاستراحة أو تشهد لأن ذلك في غير محله (قوله) لأنه أحدث الخ) أي لأن المأموم أحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام مع طلبه منه ومن ذلك ما لو اقتدى بمصلي الصبح بمصلي الظهر وقام الامام من غير تشهد أول فتجب نية المفارقة على المأموم والضايق أن يقال تجب على المأموم نية المفارقة الا ان فرغت صلاته في محل يطلب للامام فيه التشهد أو تشهد فيه بالفعل ثم له الانتظار في السجدة الأخيرة كالواقدي به فيها وكذا الواقدي به في التشهد (قوله) وكسوف) أي وهذا مفهوم شرط اتفاق نظم الصلاة فحمل البطلان لمن أحرم فيها بر كوعين وكذا لا يجوز الاقتداء في صلاتي كسوف احدهما بر كوع والأخرى بر كوعين نعم صبح الاقتداء بمصلي الكسوف بر كوعين بعد الركوع الأول من الركعة الثانية لاتفاق النظم حينئذ ولحق به ابن حجر وابن عبدالحق ما بعد التكبيرة الرابعة من صلاة الجنائز ولم يرتضه شيخنا الرمي والزبدي ولا يصح اقتداء المصلي بمن يسجد للتلاوة والشكرو ويصح عكسوه بصبح الاقتداء بمصلي صلاة التسيب ويقتصر على الاعتنال والجلوس للاتباع فانه شيخنا الزبدي عن شيخنا الرمي وفي شرحه ما يخالفه تبعه ابن حجر وعليه فينتظره

(قول المتن والمفترض بالتفعل) دليله قصة معاذ رضي الله عنه وقيس عليه الأولى والأخيرة (قول المتن كالمسبوق) فيه اشارة الى الدليل أعني القياس على المسبوق (قول الشارح ذكره في شرح للهنب) أي ويستحب له ايضا استمراره في القنوت والتشهد كالمسبوق ور ما يؤخذ ذلك من قول المنهاج كالمسبوق (قول المتن وتجوز الصبح خلف الظهر) ولا تجوز الجمعة اذا كان من الأر بعين خلف الظهر ولو مقصورة (قول الشارح كمكوس) راجع لقول المنصف يجوز الصبح خلف الظهر (قول الشارح والثاني ينظر الخ) أي وذلك يجوز الى المفارقة ورد بانها غير لازمة بل الانتظار أفضل قال الأسنوي ويستفاد من تعليق البطلان أن الامام لو سبقه بالأوليين من الظهر صبح الاقتداء جزما (قول الشارح ولا تسمى محلة) قال الأسنوي القياس السجود اه ولعل وجهه القياس على المخالف اذا تركه لا اعتقاده عدم مشروعية الركوع بعده (قول المتن وله فراق) قال السبكي وتركه الفرق أفضل قطع القدوة بالعذر

صلاته فاذا اقتدى صلى المكتوبة بمصلى الحانزة لا يتابعه في التكبيرات والاذا كارتالي بينها بل اذا كبر الامام الثانية تخبره هو بين أن يخرج نفسه عن التابعة و بين أن ينتظر سلام الامام أو بمصلى الكسوف تابعه في الركوع الاول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارق فوان شاء انتظره قبل الرفع ولا ينتظره بعده لمافيه من تطويل الركن القصير

فصل (تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله أى للمأموم (عن ابتداءه) أى الامام أى ابتداء فعله (ويتقدم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أى فراغ الامام من الفعل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سأتى بيانه وفي صحيح مسلم حدث لا يبدروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا وفي الصحيحين حديث انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا (فان قارنه) في الفعل أو القول (لم يضرا) تكبيرة الاحرام ففضر المقارنة أى تمنع انعقاد الصلاة وينتظر تأخر جميع تكبيرة المأموم عن

اذا اعتدل في السجود بعده وفى الركوع قبله وهو اولى واذا جلس في إحدى السجدين والاولى اولى (قوله) أوجزنا (وعبر بالاولى) الصور الستة (قوله) تعدد التابعة) أى عيب الوضع ولو في ابتداء أو لم يعلم بنية الامام أو جهل بالظلال في ذلك والله اعلم

فصل في بشية شروط الاعتناء والمذكور فيه شرط واحد وهو التبعة (قوله) متابعة) الاولى تبعية الامام اذا لمعنى لافعالها (قوله) بأن يتأخر ابتداء فعله الخ) هو من المفرد المضاف أى بان يتأخر ابتداء كل فعل من أفعال المأموم عن ابتداء مثله من أفعال الامام (قوله) ويتقدم الخ) أى ويتقدم ابتداء كل فعل من أفعال المأموم على فراغ مثله من أفعال الامام كما ذكره الشارح وحينئذ فقوله ويتقدم الخ متعين لا بد منه خلافاً لزمع أنه مستدرك لا لايضاح وبذلك سقط اعتراض بعضهم على المصنف وما في شرح شيخنا كابن حجر غير مستقيم ثم تفسير التابعة الواجبة بما ذكره صحيح سواء أرى يدها بمبطل تركها كالتخلف أو السبق بركنين أو ما يحرم تركها وان لم يبطل كالسبق بركن أو بعضه أو ما يشمل تركها كالسكرو كالقارنة على نظير قولهم تندب الطهارة ثلاثاً وجوباً ولاها وتفسيرها بالمندوبة لا يستقيم (تنبيه) تندب المقارنة فى بطى القراءة وفيمن علم أنه لا يطمئن مع الامام الابهو يندب للامام انتظار المأموم ليطمئن معه (قوله) لا يبادر والخ) فيه نفي السبق فقط فذكر الحديث الاول لصراحته في التهيى (قوله) أو القول) زاده ليكون الاستثناء في كلام المصنف متصلاً (قوله) ففضر المقارنة) أى في التكبيرة فبقينا أو ظناً وشكاً في الابتداء أو الاتناء الا ان تذكر قيل طول الفصل في اثباتها أو بعدها مطلقاً ثم لو كبر عقب تكبيرة امامه ثم كبر امامه ثانياً خفية لشك في تكبيره مثلاً ولم يعلم به المأموم ليرض على أصح الوجهين للتمتع وانما اثر الشك هنا لاحتياط للنية فلا ينافي الشك في حال الامام كما سر وقول الأذخري فيمن ظن احرام امامه فأحرم أن صلاته تنعقد فرداى مرجوح (قوله) ويتنظر تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام) بقينا أو ظناً ولا يكتفى الشك كما سر ذكره بل دفع إيهام أن المقارنة السابقة لا تنصرف الى الجميع كما هو الظاهر منها (قوله) ثم المقارنة في الأفعال) أى المطلوب فيها عدمها ومثلها الأقوال المطلوب فيها ذلك ولو أدخلها في كلامه هنا كما فعل أولاً لكان أنسب (قوله) مكروهة مفقوة فضيلة الجماعة) أى في قارنه فيه فقط وخرج بالمقارنة السابق فهو مكروهة في الفاتحة مطلقاً كما تاتي في كلام المصنف وحرام في الأفعال كما سر (قوله) ان الجماعة تحصل) أى فنصح

(قول المتن) أوجزنا) قال الاسنوى لو عبر بالاولى لأفادست مسائل في المذكورات فصل نجب متابعة الامام (قول المتن) متابعة) لو عبر بالتبعة كان أولى لان التابعة مفاعلة من الجانبين (قول المتن) بأن يتأخر الخ) هذه العبارة تفيد أن المأموم يطلب منه الشروع في التابعة عقب شروء الامام في الهوى للركوع أو السجود وان لم يصل الامام اليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أى ابتداء المأموم على فراغه يصدق على الوقوع ابتداء المأموم عقب ابتداء الامام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الامام رأسه منه وبالموسبق المأموم بالركوع هذا تأخر الابتداء وليس مراد (قول الشارح) على ما سأتى بيانه) أى ففهوم العبارة فيه التفصيل الآتى فلا اعتراض وأما المقارنة ففقد صرح بها (قول الشارح) انما جعل الامام الحديث) هذا الحديث يستفاد منه منع التقدم والتأخر والاول خاص بمنع التقدم لكن دلالاته أصرح (قول الشارح) ويتنظر الخ) غرضه من التنبيه على هذا ان عبارة المتن لا تفي به بل ربما هو جواز الشروع قبل فراغ الامام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم يفهم منها امتناع التقدم في التكبيرة فقوله بعد ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك (قول الشارح) مفقوة لفضيلة الجماعة) ينبغي أن يتخص نفويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة (قول الشارح) وفي أصلها) أى والذي في أصلها الخ

جميع تكبيرة الامام وقيل نظر المقارنة في السلام أيضاً اعتباراً للتحلل بالتحريم ثم المقارنة في الافعال مكروهة مفقوة لفضيلة الجماعة جزمه في الروضة وفي أصلها ذكر صاحب التهذيب وغيره يؤخضه ان الجماعة تحصل لبنيتها وأما التابعة شرط في حصول فضيلتها (وان تخلف)

صلاته وان لم يكن عنر
(في الاصح) لان تخلفه
يسير والثاني تبطل في
التخلف من غير عنر ولو
اعتدل الامام والمأموم في
القيام لم تبطل صلاته في
الأصح في الروضة (أو)
تخلف (بركنين بأن فرغ)
الامام (منهما وهو فاقبله)
قبلهما) كان ابتداء الامام
هو السجود والمأموم
في قيام القراءة (فان لم يكن
عنر) كتخلفه لقراءة
السورة (بطلت) صلاته
لفحش تخلفه من غير عنر
(وان كان) عنر (بأن
أسرع) الامام (قراءته
ورك قبل انمام للمأموم
الفاتحة) وهو بطي القراءة
ولو اشتغل باتمامها
لاعتدال الامام وسجد
قبله (فقبل يتبعه وتسقط
البقية) للعنر (والصحيح)
لا بل (ينهما ويسعى خلفه
مالم يسبق بأكثر من ثلاثة
أركان مقصودة وهي
الطويلة) فلا يعد منها
التقصير وهو الاعتدال
والجلوس بين السجدين
كما تقدم في سجود السهو
فيسعى خلفه اذا فرغ من
الفاتحة قبل فراغ الامام
من السجدة الثانية أو مع
فراغها بان ابتداء الرفع
اعتبارا ببقية الركعة

مهما الجمعو يخرجها عن نذرهما وتصح معها المعادة يسقط بها الشارو ويجري فوات الفضيلة في كل مكروه
من حيث الجماعة كالانفراد خلفه لا في أثناء ولا في نحو صلاة حاقن وقول شيخنا بالفوات في الفارقة
المخير فيا بين الانتظار وعدمه كبطي القراءة الآتي فيه نظر فراجع (قوله والثاني الخ) كلامه يفيد أن تعميم
الاول من حيث الحكم دون الخلاف ومقتضى ذلك أن هذا التخلف حرام لقول مقابله بالبطان واعتمد
شيخنا الرملي أنه مكروه كراهة نهي كالمقارنة وتوكل التخلف في السئلة بعده حرام عنده كغيره (قوله)
ولو اعتدل الخ) هو تخلف بركن وبعض ركن وفيه الخلاف خلافا لما يروى به كلام الصنف والتخلف بركن
أو بعضه معلوم من كلام الصنف بالاولى وعلم من ذلك أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطله حتى جلس
الامام بين السجدين لم تبطل صلاته وقارن البطان بمثل ذلك في سجود التلاوة بأنه ليس من الصلاة بان
الطلان فيه من فحش المخالفة لامن السبق وما في شرح شيخنا هافيه نظر (قوله لقراءة السورة) ومثلها
الفنوت وجلوس الاستراحة والشهاد الاول ولولا تأمك ان تقدم من شيخنا كابن حجر وفي شرح شيخنا ان
التخلف لا تأمك مطلوب والتخلف لهذا التأمك معذور كبطي القراءة وفيه نظر كما مر (قوله بطلت
صلاته) أي بمجرد تخلفه ان قصدوا الاقيد تمامهما نعم لو كان في التشهد وشك في سجديته فله فعلهما بعد
سجدة في الامام وكذا لو شك فيها قبل قيامه بعد قيام الامام لعدم المخالفة الفاتحة واعتبارا للدوام في ذلك
(قوله من غير عنر) منه نوم لم تبطل به كأن نام في التشهد الاول لم ينتبه فقام فركع الامام فانه يتخلف ويتم
الفاتحة وهو متخلف بعنر كبطي القراءة كذا في شرح شيخنا وقال ابن حجر يجب أن يركع معه حيث
لم يدرك قدر الفاتحة وهو الوجه ومن العنر نسيان الفاتحة أو الشك فيها قبل ركوع امامه ولو بعد ركوعه
فيعود اليها وجوباً بالركع معه الامام قبل عوده ومن العنر ما نسي أن في الصلاة ومن العنر انتظار
لما وافق فراغ امامه من الفاتحة في الأولين ولوفي السريعة سواء اشتغل بدعاء الافتتاح أولاً ومن العنر
وسوسة خفيفة غير فاوليس منه ترك قراءة الفاتحة عمداً لغير موجب كما يأتي (قوله وهو بطي القراءة) أي
خلقة وأشار بهذا الى أن الاسراع في كلام الصنف هو القراءة أما الاسراع الحقيقي فيكني للمأموم
في ما قرأه ولو بطي القراءة يجب عليه الركوع مع الامام فان يركع بطلت صلاته نعم ان كان اشتغل بسنة
فقياس ما قبله أنه يتخلف لقراءة قدر ما فاتته من زمن الفاتحة لا بقدر ما أتى به وهو حينئذ معذور (قوله اذا
فرغ الخ) يفيد أن السبق بركنين فاقبله شامل لما في المأكل والاول خالفه ظاهر كلامه (قوله بأن ابتداء
الرفع) ومنه الشروع في النهوض مالم يكن الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع كما أشار اليه بقوله قائم لانه
حينئذ شروعه في الركعة التي تليها وما قبله منسوب الى الاولى لقوله اعتبارا ببقية الركعة مع أن الركعة تم تمام

(قول المتن بركن) أي فقط (قول المتن لم تبطل في الاصح) لكنه مكروه نقله السبكي عن النووي (قول
الشارح ولو اعتدل الامام الخ) كأن وجهه عدم ادراج هذه في عبارة النهاج (قول الشارح ولو اشتغل الخ)
حكمة ذكر هذا بيان شرط جريان الخلاف ثم انظر كيف هنا مع فرض المقسم فيمن تخلف بركنين
(قول الشارح أومع فراغها منها بأن ابتداء الرفع الخ) قصيته ان لم يات بغيره قبل فراغه لا يسعى على
نظم صلاته لكنه قد فسر الأكثر فجا يأتي بأن يفرغ الاول امام قائم عن السجود أو جالس للتشهد
فهذه الصورة كما ترى تجاذبها الطرفان لكن يؤيد الثاني ما في الرافعي والروضة من أن محل القولين
فيمن زعم عن السجود اذ اركع الامام في الثانية وقبل ذلك لا يوافق اه لكن قال الاسنوي ان
الرافعي مثل الأكثر تصريحا بما يفهم من هنا والله أعلم ولا يجوز أن يقال للمقارنة ولو في جزء
لانا نقول المراد من المقارنة في المتن المساواة بما ذكر ومثله أيضا بما اذا رفع الامام رأسه من
السجدة الثانية والمأموم في القيام اه فليراجع الرافعي فاني لم أر الثاني فيه لكن مع عجلة في الكشف
(قول الشارح اعتبارا ببقية الركعة) انظر هل المراد بهذه البقية الجزء الأخير الذي فيه الامام من

لوجالس للشهد (فقبل بفرقه) بالنية لتعذر الموافقة (والاصح) لا يفرق بل (يقبضه فها هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الامام) ما فاته كالسبوق وقيل يراى نظم صلاة نفسه ويجرى على أثر الامام وهو معذور (ولو لم يكن) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركع الامام (فمعذور) كبطي القراءة فيأتي فيعاسبق (هذا كلفي) للمأموم (٢٤٩) (الموافق) بأن أدرك محل الفاتحة

(فاما مسبق ركع الامام في فاتحته فالاصح ان ان لم يشغل بالافتتاح والتعوذ ترك قراءته وركع) مع الامام لأنه لم يدرك غير ما قرأه (وهو) بالركوع مع الامام (مدرك للركعة)

حكا (والا) أي وان اشتغل بالافتتاح أو التعوذ (لزمه قراءة بقدره) لانه أدرك ذلك القدر وقصر بتغويته بالاشتغال بحال يؤمر به والثاني يترك القراءة ويركع مع الامام مطلقا وما اشتغل بمأمومه في الجملة والثالث يتخلف ويتم الفاتحة مطلقا لانه أدرك القيام الذي هو

عملها فان ركع مع الامام على هذا والثنى الثاني من التفصيل بطلت صلاته وان تخلف عن الامام على الوجه الثاني والثنى الاول من التفصيل لأتمام الفاتحة حتى رفع الامام من الركوع فاتته الركعة لانه غير معذور ولا تبطل صلاته اذا قلنا بالتخلف بركن لا يبطل وقيل تبطل لانه ترك متابعة الامام فيما قامت

السجود (قوله أوجالس للشهد) بأن شرع فيه والافوي وجالس استراحة فلا يعتبر واطلاقه للشهد يشمل الأول والثاني وبه قال شيخنا الرمي وخالف الخطيب في الأول وانما بطلت بالفرغ من الركنين لعدم اغتفار الأكثرية فيهما (قوله لا يفرق) أي لا يترجمه مفرقة (قوله والاصح يقبضه فها هو فيه) وهو قيام الثانية وهل ينتدئ لها قراءة أو يكفى بقراءة الأولى عنها عند شيخنا الثاني اذا لم يجلس وعليه لو فرغ عما زرعه قبل الركوع ركع معه وفي شرح شيخنا جميع الأول وتبعه جماعة وعليه فيترك ما بقي مما لم يشرع في قراءة جديدة الثانية ويأتي فيها ما وقع في الأولى وهكذا على الثاني أيضا لو لم يفرغ مما زرعه الا في الرابعة تبعه فيها ويغترف كل ركعة ثلاثة أركان لأنه موافقة الامام في أول القيام بتجديده حكم مستقل وان لم يقصد موافقته بل وان قصد مخالفته (قوله لشغله بدعاء الافتتاح الخ) وان لم يطلب منه كان علم عدم ادراك الفاتحة مع شغله به (قوله هذا كلفي للموافق) وهو من أدرك أول القيام مع الامام ولو في غير الركعة الأولى كما أشار اليه بقوله أدرك محل الفاتحة دون أن يقول قسر الفاتحة وقد يطلق الموافق على من يدرك زمان يسع قسر الفاتحة للعدول وان لم يدرك أول القيام وهذا معتبر في الزامه بأتمام الفاتحة وفيه ما يأتي في كلام البغوي كأناتي الإشارة اليه (قوله فاما مسبق) هو من لم يدرك أول القيام وان أدرك الفاتحة (قوله ترك قراءته وركع) وكفبه ما قرأه وان كان بطيء القراءة فان لم يركع بطلت صلاته كما هو يجري هذا في الموافق بالأولى (قوله حكا) لتحمل القراءة عنه كما يأتي عن الروضة (قوله وان اشتغل) أوسكت (قوله بقدره) أي بقدر زمنه لا بقدر حروفه خلافا لما في شرح شيخنا وابن حجر وغيرهما (قوله بما لا يؤمر) أي بحسب الأصل (قوله والثنى الثاني) وهو ان لم يشغل الأول هو ان اشتغل (قوله فاتته الركعة) فينبغي الامام في هوى السجود ولا يركع فان ركع بطلت صلاته وتلف قراءته (قوله والتولى كالفاضي الخ) ليس كالفاضي الذي اعتدل ان فرغ والامام في الركوع ركع وأدرك الركعة أوفى الاعتدال هوى معه للسجود ولا يركع والامام يتابعه وتجب عليه نية المفارقة عينا قبيل هوى الامام للسجود لا قبل ذلك وان علم أنه لا يفرغ قبله فان لم ينوها بطلت

الركعة عند فراغ المأموم من الفاتحة فيه نظر لانه يتخلف فيها لو زحم عن السجود وكان المراد القدر الذي أدركه المأموم مع الامام أولا (قول الشارح للشهد) انظر هل المراد الأخير (قول المتن يقبضه) أي فلو تخلف أدنى تخلف بطلت نظر الماضي من التخلف وان كان معذورا هذا ما ظهر لي من كلامهم فليتأمل نعم يستثنى ما اذا كان عنده في التخلف لرحمة وكذا نسيان القدوة كما قاله ابن القررى أي فانه لا يضر التخلف بالأكثر مادام عنذر الرحمة والنسيان قائما ثم قولهم يتبعه ظاهره في وجوب السجود والامام للشهد واما في مسئلة القيام للثاني فعقد اتفاقا في القيام فلوفرأ أنه لم يكمل الفاتحة بعد انظره انه ينبغي على ما قرأ منها قبل ثم لو فرض ركوع الامام قبل اكتمالها فيحتمل أن يتخلف البقية مع ما يسبقه أكثر من ثلاثة أركان (قول الشارح وركع مع الامام) لعدم قوله عليه السلام واذا ركعوا (قول الشارح الذي هو محمله) أي بخلاف ما اذا ذكرها كما (قول الشارح) وان تخلف عن الامام انظر هذا التخلف (قول الشارح غير معذور) أي مع أمره بالتخلف كما هو فرض المسئلة (قول الشارح) فان لم يدرك الامام عبارة شيخنا في شرح البهجة فان لم يدرك الامام في الركوع فاتته الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هوىه للسجود فله الامام ونقله عنه في المجموع وجزم به في التحقيق قال

(٣٣) - (قيلوني وعميرة) - (اول)

بهركة فهو كالخلف بها أما التخلف على الشق الثاني من التفصيل

ليقرأ قدر ما فاته فقال البغوي هو معذور لازامه بالقراءة والتولى كالفاضي حسين غير معذور لاشتغاله بالنسة عن الفرض أي فان لم يدرك الامام في الركوع فاتته الركعة كما قاله الغزالي كاماه ولا ينافي ذلك قول البغوي

لور كع الامام عقب تكبير المسبوق ركع معه وسقطت عنه القراءة وسكتا هنا عن سقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا ينبغي له ذلك كما عبر به في الحرر وغيره (بل) يشتغل (بالفائحة) فقط (الا ان يعلم) أي يظن (ادراكها) مع الاشتغال بسنة من افتتاح أو تعود فيأتي بها قبل الفائحة (ولو علم المأموم في ركوعه انه ترك الفائحة) بأن نسبها (أو شك) في فعلها (لم يد البها) بالعود الى محلها لقوته (بل يصلى ركعة بعد سلام الامام فلو علم بتركها (أو شك) في فعلها (وقد ركع الامام ولم يركع هو قراها) لبقاء محلها (وهو متخلف بغيره) كما في بطيء القراءة وقيل لالتقصير بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل (ركع) ويتدارك بعد سلام الامام) ركعة (ولو سبق امامه بالتحريم لم تنقذ) صلاته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بالفائحة أو التشهد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الامام فيه (لم يضره ويجزئه) وقبل تجب اعادته مع فعل الامام له أو بعده وقبل يضره أي

صلاته بشروع الامام في الهوى للسجود (قوله بغيره في التخلف) أي فلا حرمة ولا كراهة في تخلفه (قوله المسبوق) أي الذي لم يدرك أول القيام كاسر (قوله لا ينبغي) أي لا ينبغي له بل يندب تركه وأشار الشارح بذلك الى دفع الحرمة المفهومة من كلام للسلف فقوله فيأتي بها أي يذبا (قوله يظن) أي بحسب حاله وحال الامام فالركع الامام على خلاف ظنه فغير معنور فيه ما مر في كلام البغوي اذا عبره بالظن البين خطأ ما عسى علم الطلب اصاله (قوله في ركوعه) أي مع الامام وأقبله وادركه الامام فيه كاسر ومثل الفائحة بقية الركائ (قوله فلو علم بتركها الخ) ولو تعدت ركعات حتى ركع الامام فقال ابن حجر تبطل صلاته والاصح لا ويأتي فيه ما مر على كلام البغوي وعن شيخ الاسلام انه يجري في هذه على نظم صلاة نفسه اذا فرغ منها قبل هوى الامام للسجود ولم يرضه شيخنا (قوله قراها) أي ما لم يتذكر أنه قراها وكذا يقال في التي قبلها وهذا كله في حق المأموم وأما الامام والنفرد فيجب عليها العود الى قراتها مطلقا فان لم يعودا بطلت صلاتهما الا ان تذكر في الشك عن قرب ولشك الامام والمأموم معا وجب على الامام العود وكذا على المأموم ان علم بشك الامام والاربحز له العود معه وقال شيخنا لا يعود المأموم مطلقا ينتظر الامام في هوى فيه ان كان ركنا طويلا والافقيا بعده فليراجع (قوله كافي بطيء القراءة) فيفتنر له أكثر من ثلاثة أركان طويلة في تنبيهه فقدم على ما تقدم أن من أدرك الامام في أول القيام يقال له موافق وان لم يدركه في الركعة وان من أدرك ذلك الزمن يقال له أيضا موافق وان لم يدركه في الركعة وضد السبق فيها ويتحصل من ذلك أربعة أحوال وقد علم حكمها علم ولشك في الزمن الذي أدركه كل واحد يسع الفائحة أولا فان كان قبل ركوعه تخلف لانعاه وهو مسبور كبطيء القراءة والافاقته الركعة وهذا ما عساه شيخنا الرمي وخالفه بعضهم (قوله لم تنقذ صلاته) أي لاجتماعه ولافرادي على التمسك (قوله ويجزئه) لكن تسحب اعادته خروجا من خلاف من أوجبها وقد تمسك رعاة هذا الخلاف لقوته على مراعاة الخلاف في ابطالان بشكر الركن القولي كما قاله ابن حجر وفي الأنوار عدم نسيب الاعادة في الخروج من هذا الخلاف

انفارق في صورة للسئلة ان يظن انه يدرك الامام قبل سجوده والافاقته قطعاً ولا يقرأ اه أقبل وكلام انفارق في هذا مشكل لا يسمح بمن منعه من الركوع وأوجب القراءة عليه بتقصيره بالاشتغال بالسنة عن الفرض فليتاكمل (قول الشارح وسكتا هنا الخ) حيث قال في الفائحة (قول الشارح أي يظن الخ) لو اشتغل بها بناء على هذا الظن فأخلف فيحتمل انه بغير كبطيء القراءة كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسئلة البغوي والقاضي والتولي السابقة عند عدم الظن بدليل التعليق بالتقصير وقولهم لأنه قصر باشتغاله بمأمور به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأمور بها فلا تقصير لكن لا ينبغي أنه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لأن الفرض انه لم يدرك من نسيب الفائحة وأما احتمال أن يركع لمعذره ولا يلزمه قراءة بقدرها لانه مسبور وقد اشتغل بشئ هو مأمور به فيعيد بل يحتمل ان يفاضر مسئلة البغوي والقاضي في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأت البارزى صرح به وحينئذ يشكل التعليق السلف (قول المتن وهو متخلف بغيره) لو فرض ترك الفائحة عمدا حتى ركع الامام فمن ابن الرفعة يفارق ويقرأ وبحسب شرح الروض انه يقرأ وتجب المارقة وقت خوفه من السبق بركنين (قول المتن وقيل يركع) أي لحديث واذركم فاركعوا (قول الشارح بأن فرغ من ذلك قبل شروع الامام الخ) أفهم أنه لو تأخر شروع عن شروع الامام ولكن فرغ الامام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا الواسقة ولكن لم يفرغ قبل شروع (قول المتن لم يضره) لان ذلك لا ينشيط كافي بعد الامام أو اسرارها أو وجود لفظ أو نحوها ولم يدم فحش المخالفة وقوله وفيه تجب اعادته علل بأن فعله

فلا تبطل لكن لا يمتد بتلك الركعة فيأتي بدسلام الامم بركة (والا) بأن كان التقديم ركن أو أقل (فلا تبطل عمدا) كان أو سهواً لأن المخالفة فيه يسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمد تام بأن فرغ منه والامام فياقله قيل (٢٥٩) وغير تام كأن ركع قبل الامام ولم يرفع حتى ركع الامام والتقدم بركنين يقاس بما تقدم في التخلف بهما لكن مشله المراقبون بما اذا ركع قبل الامام فغادر الامام أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد قال

الرافعي وتبعه المصنف فيجوز أن يقرر مثله في التخلف ويجوز أن يخص ذلك بالتقدم لأن المخالفة فيه أغنى (تمة) اذ ار كع للمأموم قبل الامام ولم تبطل صلاته في العمد يستحب له العود الى القيام ليركع مع الامام على أحد الوجهين للنصوص والثاني وقطعه به البقوى والامام لا يجوز له العود فان عاد بطلت صلاته لأنه أدى ركنا وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود وفي السهو يتخير بين العود والقيام وقيل يجب العود فان لم يبدت صلاته وقيل يحرم العود حكاه في الروضة كما صله في باب سجود السهو وفي شرح المذهب وغيره انه يحرم التقديم بفعل وان لم يبطل الحديث انتهى أول الفصل وغيره (فصل) اذا خرج الامام من صلاته (خرج الامام من صلاته) اذا (خرج الامام من صلاته) بعدت أو غيره (انقطعت القدوة) به

وقوع في الخلاف الآخر للذكور وقد علمت جوابه (قوله فلا تبطل) ويجب عليه العود الى الامام على التفصيل الآتي بعده في الركوع (قوله بركن أو أقل) وكذا بركن وبعض ركن بطريق الأولى وهذا سبق ولو ببعض ركن حرام على العمد العالم فالتقييد بقوله تام تصوير للركن ويقول غير تام تصوير للأقل (قوله يقاس الخ) هذا هو التعمد عندنا نحن (قوله يستحب له العود) هو التعمد والامام يهدى الامام للسجود لم تبطل صلاته لأنه لم يسبقه بركنين فليتنى فيمتد ولو يدرك الامام واذا عاد ولو بقصد الاعتدال أو موافقة الامام وركع مع الامام حسب له الركوع الثاني كما قاله ابن حجر وخالفه شيخنا وهو الوجه لأن الثاني للتابع فان لم يركع مع الامام حسب له عند ما يحسب قيامه عن اعتداله وان لم يقصده حال عوده ولور كع الامام قبل عوده امتنع عليه العود (قوله وفي السهو يتخير) هو التعمد وينبغي كون العود أولى لأجل الخروج من الخلاف (قوله فاقول) أي أقل من الركن وذكره لأجل ما بعده (قوله ويجزئه) قال شيخنا الرمي ويستحب اعادتها مراعاة للخلاف الأقوى كما مر

(فصل) في انقطاع القدوة وما يتبعه (قوله أو غيره) أي من كل ما تبطل به صلاة الامام ولو في اعتقاد المأموم كترك طمأنينة اعتدال أو ترك وضع واحد من الأعضاء السبعة (قوله انقطعت القدوة) أي وان بقيت الصورة بدوام الامم ويجب على المأموم نية المفارقة في هذه ولا يكتفي بطلان صلاة الامام لدوام الصورة حيث انقطعت فلما أمم الاقتداء بغيره وعكسه وسهو نفسه غير محمول عنه ولا يلحقه سهو غيره (قوله جاز) أي فلا تبطل الصلاة به وان حرم في نحو توقف الشارع عليه نعم تبطل في العادة وفي الركعة الأولى من الجمعة نواها (قوله لأن السنة لا يلزم اتماها) الا في الحج والعمرة من غير البالغين الأحرار لعدم الاكتفاء بأحيائهم فهما سنة في حقهم ولزوم الاتمام لهم من حيث عدم صحة الخروج من الأحرار لالوجوب عليهم (قوله الا في الجهاد وصلاة الجنازة) ظاهره وان كدروا وصلاوا فيها طائفة بعد أخرى لوقوعها فرض كفاية من الجميع وكذا يقال في الحج والعمرة عند حصوله بالاحياء وكان في غير حجة الاسلام لأنها فرض عين وخرج صلاة الجنازة غيرها من أمور تجوز للميت فلا يحرم قطعها الا ان نعتيت ولا يحرم قطع العلم ونحوه لمن شرع فيه لاستقلال مسأله

مرتب على فعل الامام فلا يمتد ما أتى به قبله (قول الشارح فلا تبطل) لو علم الحال بذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهواً فانه يتخير كما سيأتي على الأصح وقد يقال في الأولى الواجب عوده الى الامام أو الركن الذي لا يبطل السبق به ولم أر في ذلك شيئا وعليه فهو هوى للسجود والامام بعد في القيام ثم علم الحال جاز له العود الى الاعتدال أو الركوع كما يجوز في القيام وهو محل نظر (قول الشارح بأن فرغ منه) زاد الاستوى وان لم يصل الى غيره (قول الشارح فيجوز أن يقدر مثله الخ) أي فيجوز أن يجزئهم مقالتهم هذه في التخلف الخ ولكن للتمسك في التقديم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح (قول الشارح في العمد يستحب ثم قوله وفي السهو يتخير) أقول قد سلف عن غير المراقبين أن محل البطلان اذا تقدم الامام بركنين وشرع في الاعتدال الى ما بعدهما وقضيته ان هذا الحكم للذكور ههنا في العمد والسهو جاز في ما سبقه بالركوع وانتقل الى الاعتدال ولم يفرغ منه أي فيستحب العود في العمد وسهو يتخير في السهو

(فصل خرج الامام من صلاته الخ) (قول المتن انقطعت القدوة) أي فلا يقال ان المأموم باقي فيها حكاه في أن يقتدى بغيره يقتدى بغيره ويسجد لسهوه أيضا كذا في الاستوى وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الامام الفاعل خلفه (قول الشارح سواء الخ) الحاصل ان ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشرع

(فان لم يخرج وقطعه المأموم) بأن نوى المفارقة (جاز) سواء قلنا الجماعة سنة أم فرض كفاية لأن السنة لا يلزم اتماها وكذا فرض الكفاية الا في الجهاد وصلاة جنازة (١) هكذا موجود بالنسخ التي بأيدينا وليس موجودا بالشارح ما كتبنا عليه

(قوله لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم) وحمل النهي على الكراهة في السدوب والحق الجماعة به لطلب التخفيف فيها جميعا بين الأدلة لما هو معلوم من الأحاديث من جواز قطع صوم التفل وغير الصوم مثله وأما الاستدلال بجواز مفارقة الفرقة الأولى في صلاة الخوف ومفارقة الرجل معاذ حين طول غير ناهض دليلا لأنهم حالة العذر (قوله وألحقوا الخ) أي فهم من عذر الترك ولو في الابتداء لأن المراد النظر لمن عاده التطويل والقراءة غير قيد فاستأثر أفعال الصلاة وأقوالها كذلك ولو لم يرض بالتطويل ابتداء إذا حصله غير (قوله لمن لا يصبر الخ) هو قيد لجواز الترك وفيه اعتراض على المصنف حيث أسقطه من الحرر مع أنه قيد لا بد منه ومضابطه كما قاله شيخنا الرمي أن يذهب به الخشوع أو كماله (قوله ترك سنة مقصودة) قال ابن حجر والمراد بها ما يجبر بالسب أو قوى الخلاف في وجوبها أو ورد دليل بعظم فضلها كالسورة هنا وهذا بيان للسنة المقصودة من حيث هي وظاهر كلام الشارح اختصاص الحكم هنا بالأول ومحل ذلك في غير ما تجب فيه الجماعة علينا كالجمعة (قوله منفردا) خرج مالو أحرم بها جماعة ثم نقلها لجماعة أخرى فإن كان لبطان الأولى أو فرغا فلا كراهة ولا أفيكرهه على الأول يحمل قول التحقيق أنه يجوز بلا خلاف كما صوره في المجموع ومثل هذه صور الاستخلاف (قوله فيصير اماما) لكن لا تحصل له الفضيلة إلا أن نرى الإمامة من وقتها ولا تنقطع ينته على ماضي من صلاته سواء علم بالمؤمنين أولا كما تقدم ومقتضى هذا أن فضيلة الجماعة تستكرر في الصلاة الواحدة أو بعضها وسيأتي خلافه فراجع (قوله يؤدي) أي أدى. روي كما يدل له ما بعده وألحق ما لم يؤد بما أدى ومعلوم أن الجماعة لا تنقطع على ماضي قبلها كافي الإمام قاله شيخنا (قوله وتبطل الصلاة الخ) أي على القول الثاني ولو فرغ البقاء لكان أولى ويحتمل أن يقرأ بالتحنية عطفا على قول وصرح العلامة ابن عبدالحق (قوله وقطع بعضهم) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله في هذه الصورة) وهي وإن كان في ركة أخرى أخذنا من العلة نعم لو اقتدى المنفرد في جلاوسه الأخير بمن ليس فيه كقيام لم يحز له متابعتة ولا يلزمه نية المفارقة فيستظهر فيه أنه دوام وكذا لو اقتدى في سجوده الأخير بعد ما أُنبتته وكذا قبلها وبعد وضع الأعضاء السبعة فيستظهر فيه ولا يجوز انتظاره في الجلاوس بعده فإن كان قبل الوضع المذكور وجب عليه المتابعة للإمام ولو في القيام (قوله قائما كان) أي الإمام أوقعا وسواء كان المأموم أيضا قائما أوقعا في غير من فرغ من ملو اقتدى في الجلاوس بين السجدين بمن في القيام فيجب عليه القيام فورا ويغفر له تطويل الركن القصير للمتابعة وبحسبه ما فعله قبل الاقتداء إن كان اطمأن فيه أو لا فافعله مع الإمام فلو فارق الإمام قبل فعله أعاده وجوبا وشمل أيضا لو اقتدى قائما أو في الاعتدال بمن في التشهد أو في جلسة الاستراحة فيجب عليه الجلاوس معه وبأن في قيامه (قوله وإن شاء انتظره) أي إن لم يكن في ذلك أحداث جلاوس تشهد كما تقدم (قوله وهو أفضل) أي إن لم يلزم

الافبا استثنى قال الاسنوي ولأن إخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصولها بدليل جوازها في الجمعة بعد حصول ركة أو مراده حصولها قبل القطع وكأنه يرى حصول التواب وهو خلاف ما سيصرح به الشارح ويقال مراده حصول أصل الجماعة (قول الشارح وألحقوا به) قضيتان هذا لا يخص في الابتداء (قول الشارح لمن لا يصبر الخ) أي فليس التطويل عن الأيهن القيد (قول المن والو أحرم منفردا الخ) خرج بهذا ما لو افتتحها في جماعة ثم نقل نفسه أخرى فإنه لا يجوز قطعاً كافي التحقيق وشرح المذهب (قول الشارح يؤدي الخ) معناه أنه صار مأموما بالنية وقد يكون افتتح هذه الصلاة قبل الإمام فيصير محرما بهذه الصلاة قبل إمامه فيها وفي العبارة أشعار بأن الجماعة تنقطع على الماضي (قول المن فإن فرغ الإمام الخ) لو كان في التشهد الأخير والإمام قائم فيحتمل الجواز وأن يفارق في الحال ويحتمل النع وأما الضحمة مع الانتظار فربما يمنع منها عدم اتفاقها في الجلاوس كافي القرب خلف الظاهر (قول الشارح وهو أفضل) قد يقال كيف يكون أفضل مع

قول) قال في شرح المذهب قدیم (لا يجوز إلا بعد) فتبطل الصلاة بدونه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وقوله (برخص في ترك الجماعة) أي ابتداء هو مضابط به الإمام العذر وألحقوا به ما ذكره بقوله (ومن العذر تطويل الإمام) أي القراءة لمن لا يصبر لضغط أو شغل كما في الحرر وغيره (أو تركه سنة مقصودة كتشهد) وقتوت فيفارقه ليأتي بها (ولو أحرم منفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز) ما نواه (في الأظهر) كما يجوز أن يقتدى جمع بمنفرد فيصير اماما والثاني يقول الجواز يؤدي إلى تحرم المأموم قبل الإمام وتبطل الصلاة بالقدوة (وإن كان في ركة أخرى) أي غير ركة الإمام متقدما عليه أو متأخرا عنه وقطع بعضهم بالنع في هذه الصورة لاختلافها (ثم ينبع قائما كان أو قاعدا) وإن كان على خلاف نظم صلاته لم يفتقد به رعاية لحق الاقتداء (فإن فرغ الإمام أولا فهو كسبوق) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أولا (فإن شاء فارق) بالنية (وسلم وإن شاء انتظره ليسلم معه) وهو أفضل

على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصباح بالظهر ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد بصاحبه الكراهة كما صرح بها في شرح الهذب ويؤخذ منها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس (٢٥٣) ما تقدم في القارة وفواتها في

الأولى أيضا ظاهر بقطع القدوة وظاهر انها لا تقوت في المفارقة الخبر بينها وبين الانتظار (وما أدركه السبوق) مع الامام (فأول صلاته) وما يفعله بعد سلام الامام آخرها (فيعيد في الباقي) من الصبح التي أدرك الأولى منها وقت مع الامام (القنوت) في محله وفصله مع الامام للتابعة (ولو أدرك ركعة من المغرب تشهد في ثابته) لأنها محل تشهد الأول وتشهد مع الامام للتابعة نعم لو أدرك ركعتين من الرباعية قرأ السورة في الأخيرتين لثلا تخلو صلاته منها كما تقدم في صفة الصلاة (وان أدركه) أي الامام (راكعا) أدرك الركعة قلت بشرط ان يعطى قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم) كما ذكر الرافعي ان صاحب البيان صرح به وان كلام كثير من النقلة أشعر به وهو الوجه ولم يتعرض له الأكثرون انتهى وفي الكفاية ظاهر كلام الاثني عشر في لا يشترط وفي السلسلة حديث البخاري عن أبي بكر انه انتهى الى النبي ﷺ

عليه نحو خر وج وقت والأفضل يعني الأولى كما قاله ابن حجر لم يافيه من بقاء العمل الذي ارتكبه باقتدائه المكروه فلا دليل فيه على فضيلة في القطع ولا على فضيلة جماعة في البقاء وقول شيخنا الرمي بحصول فضيلة الجماعة أخذنا من ذلك فيه نظر ظاهر بل لا وجه له ويدل عليه كلام الشارح (قوله بصاحبه الكراهة) بلا خلاف وهو للعمد (قوله في الثانية) وهي اقتداء المنفرد (قوله في الأولى) وهي قطع القدوة فقوله بقطع القدوة متعلق بفواتها أي فواتها بسبب قطعه قدوة نفسه أي لا العذر كما تقدم (قوله وظاهر الخ) هو في غير السلتين المذكورين كالاقتداء في الصباح بالظهر كما يصرح به كلام الشارح المذكور قبله ودفع بهذا توهم استواء القيس والقيس عليه في الفوات وعلى ما عتمده شيخنا الرمي من أن الاقتداء وان كره لا تقوت به فضيلة الجماعة وأنه يخبر فيه بين المفارقة والانتظار يحمل السلام هنا على عمومهم يلزمه عدم اعتناؤكلام الشارح في الثانية المذكورة مع انه معتمد اتفاقا فالوجه ما تقدم بل الوجه أن يحمل على ما لا كراهة فيه أصلا كترك الامام سنة مقصودة (قوله وما أدركه السبوق فأول صلاته) خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى (قوله نعم الخ) هو استدراك على ما قبله بقوله وما يفعله بعد سلام الامام آخرها للقنوت لعدم طلب القراءة فيه محل فواته لما ان لم يقرأها مع الامام ولم تنسقط عنه تبعاً للفاتحة ولم يتمكن من قراءتها كما تقدم وخرج بالسورة الجهر فلا يقضيه لأنه صفة (قوله راكم) أي أحرم حال الركوع الامام لاقبله وان لم يقرأ من الفاتحة شيئا فلا يأتى فيه التفصيل المذكور ويجب الاحرام على من تنسقط عنه الفاتحة في آخر الوقت للخر وج من الحرمة ولو أحرم منفردا وسكت قدرا يسع الفاتحة ثم نوى الاقتداء بامام في الركوع ركع معه ولا يتخلل لقراءة الفاتحة خلافا لبعضهم بخلاف من سكت بعد احرامه مع الامام كما مر (قوله ما أدرك الركعة) وان بطلت صلاة الامام عقب احرامه في ركع هو وبطل الركعة بنفسه قاله شيخنا فانظره (قوله ان يعطى) أي يقبض كما يؤخذ ما بعده ومثلها ظن لا تردد مع كاهو ظاهر في نحو بعيد أو عجمي واعتمده شيخنا الرمي (قوله وسيأتي في الجمعة الخ) يفيد أنه لا بد أن يكون الركوع محسوبا للامام والا فلا يدرك المأموم به الركعة ولا تدرك بالركوع الثاني من صلاة الكسوف لمن يصلها كذلك وكذا المن يصلها كسنة الظاهر في غير الركوع الثاني من الثانية كما تقدم لا أدرك الركعة به في هذه دون غيرها بل لا تصح صلاته كما تقدم (قوله سهوا) وان لم يعلم بالمأموم وكذا عمداد لم يعلم بعمده نعم ان كان انيان الركعة تنقض كان ترك ركعتا قبلها سهوا وعلمه بالمأموم جازله متابعتة فيما يأتي به بل يظهر وجوبها عليه وتحسب به ويدرك بها الجمعة لو كان مسبوفا

حكمه بكراهة الاقتداء وقد يجاب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لان بنا في الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قول الشارح ثم الجواز في مباح الله) احتراز بعن قطع الصلاة فانه حرام في فرض العين دون غيره الاما استثنى من فرض الكتابات (قول الشارح) ويؤخذ منها الضمير في يرجع لقوله الكراهة (قول الشارح وظاهر انها لا تقوت في المفارقة الخبر بينها وبين الانتظار) من جملة صورته اقتداء المنفرد في خلال صلاته وفراغه قبل الامام وقد صرح الشارح أولا بأن مثل هذا لا فضيلة له فليحمل كلامه على غير هذا فان أراد من صلى الصبح ابتداء خلف الظاهر اقتضى ذلك انها مسنونة في مثل ذلك وقضية قولهم يجوز الصبح خلف الظاهر في أظهرها ليست فرضا ولا سنة فابن الفضيلة الحاصلة للجماعة وان أراد التصور بما تواتر ان الامام بعضا أو طول اشكل عليه قوله وبين الانتظار الاهم الآن يؤول الانتظار بالاستمرار في الصلاة وبالجملة فظهر صنيع الشارح ان مراده السلتان المذكورتان في كلامنا أولا وهو مشكل اذ كيف يحكم بالكراهة في الأولى ثم يعترف بحصول الفضيلة (قول المتن تشهد في ثابته) قدوافنا الحنفية على

وهو راكم فركع الى آخره السابق في الفصل الثاني وسيأتي في الجمعة أن من لحق الامام المحدث راكم لم تحسب ركعته على الصحيح مثل من لحق الامام في ركوع ركعة زائدة سهوا

كما ذكره هناك (ولوشك في ادراك حد الأجزاء) بالطمأنينة على ماسبق قبل ارتفاع الامام (لم تحسب ركنه في الأظهر) لأن الأصل علم الإدراك والثاني يقول الأصل بقاء الامام في الركوع ونعم الحرر والفرزاني في حكاية الخلاف قولين وحكاية في الشرح عن الامام وجهين وصححه في أصل الرخصة وصوبه في شرح الهذب مع نصيحة مطرقة قاطعة بالأول قال لأن الحكم بالاعتداد بالركن كما يدرك الركوع رخصة فلا يصار إليه اليقين (ويكبر للاحرام ثم للركوع) كغيره (فان نواهما بشكيرة لم تنعقد) صلاته للتشريك بين فرض وسنة مقصودة (وقيل تنعقد نفلا) قال في الهذب (٢٥٤) كما لو أخرج خمسة دراهم ونوى بها زال كانه صدقة التطوع أي تنقذ صدقة تطوع

(قوله ولوشك) أي تردد ولو برأحية على التعمد من انظر إليه الشك بعد سلام نفسه لا يؤثر كما اعتمد شيخنا الرملي وهو ظاهر لأنه من أفراد الشك بعد السلام في ترك فرض وقد تقدم (قوله وتبع الحرر الخ) فيه اعتراض على الرافعي حيث تناقض كلامه فعلى المصنف أولى وكان حقه التعبير بالأصح أوله ذهب (قوله ويكبر) أي من أدرك الامام في الركوع ويشترط ان يقع جميع التكبير في محل تجزئ فيه القراءة والتمتع فرضا قطعاً ولا تنفلاً على الأصح (قوله كغيره) أي كغير من ذكرنا وكبير الركوع (قوله فان نواهما الخ) ظاهره ولو لوجه بذلك وهو الذي اعتمد شيخنا الرملي هنا وفي كلامه في شروط الصلاة ما يخالفه (قوله ليس فيه جامع معتبر) أي لأن الاتيان بالواجب هنا شرط للاعتداد بالندوب وأضاف فرق كبير بين عبادة ماليه وبدنية (قوله فتعاضتا) أي ولا مرجح فلان في ماليه بدأ الافتتاح بدل الفائدة لمعززه عنها لأن قرينة البديهة رجحة قال بعض مشايخنا ومحل ما ذكره فيمن هو ملاحظ لتكبير الركوع أمامن لم تخطر بباليه لجهله بطلبها أو غفلته عنها فتكبيره من جهة مطلقاً (قوله في التشهد) ومنه الصلاة على الأهل والتسبيح والثناء في أي بهاتين (قوله ودون السجود) أي فانه غير محسوب له قال شيخنا الزبلي ويكبر لسجدة التلاوة ان سمع قراءة الامام أخذ من العلة بخلاف ما إذا لم يسمع لأنه لمحض التابعة ولا يكبر لسجود السهوان لم يكن جائزاً ولا يكبر له لذلك (قوله عقب الأولى) فان قام قبلها ولو قيل تمامها عامداً لما بطلت صلاته والام تبتل لكن يجب عليه أن يعود للوقوف عندئذ كرهه واعلمه ولو بعد سلام الامام ولا يعتد بما فعله من قراءة ونحوها قبل عوده (قوله بطلت صلاته) قال الأذري ان زاد

هذا (قول المتن ويكبر للاحرام الخ) لو وقع بعض التكبير راحكاً لم تنعقد فرضاً قطعاً ولا تنفلاً على الأصح (قول الشارح ليس فيه جامع معتبر) كان وجه هذا واقفه أعلم أن تكبير التحريم ركن في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد صار وفيه حالة التشرىك بللار ببخلاف مثله الصدقة فان فقد التطوع مانع من اعتبارانية الفرضية لا يضر في كونها تطوعاً لا بقال وقصد الفرضية في الصلاة لا يقدح في فقد النفلية لأننا نقول قصد النفلية هنا معناه فسد التكبير لا انتقال للركوع وذلك لا يصح انعقاد الصلاة نفلاً قطعاً بخلاف قصد التطوع بدرهم فانه صحيح وان صحبه بنية الفرضية على انه يجوز أيضا الفرق بأن البنية أضيق من السالبة (قول الشارح والأول يقول الخ) استشكل الأسنوي رحمه الله الحكم بعدم انعقاد لوجود التكبير مع النية المعتدلة زاد العراق ولهفته الآن يكون التكبير للتحريم وقصد الأركان لا يشترط اتفاقاً اه أقول كأنهم والله أعلم لمكان قرينة الركوع اشترطوا هنا قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والأشكال فيه قوة (قول المتن والأصح انه يوافقه) علته الموافقة (قول الشارح أولى وأثانية) ربما يخرج هذا سجدة التلاوة وقد قال الأذري يكبر لأنها تحسب له (قول الشارح أو في غيره بطلت الخ) في شرح الروض بحث الأذري اغتفر قدر جلسة الاستراحة

في الركوع و فرق الأول بان الركوع محسوب له دون السجود ومنه التشهد (واذا سلم الامام قام للسجود كبراً) (قول) ان كان جلوسه مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً بأن أدركه في ثانية للغرب وأثالة الرباعية (والا) أي وان لم يكن جلوسه مع الامام موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية الرباعية وأثالة للغرب (فلا) يكبر عند قيامه (في الأصح) والثاني يكبر لتلاخل الانتقال من ذكر والسنة للسجود ان يقوم عقب تسليمه الامام ويجوز ان يقوم عقب الأولى فلو كنت بعدهما في موضع جلوسه لم يضر أوفي غيره بطلت صلاته قال في شرح الهذب ان كان متعمداً عالماً فان كان ساهياً لم تبطل صلاته ولو بسجدة السهو وهل للمسبوقين أولي المقين خلف مسافر الانتفاء في بقية صلاتهم وجهان أحدهما للتعانق الجماعة حصلت وإذا أعفوا فرادى نالوا فضلها كذا في الرخصة كما سلف في كتاب الجمعية

بلا خلاف كما قال المصنف في شرحه ودفع القياس بأنه ليس فيه جامع معتبر (وان لم ينو هاشم لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) والثاني تنعقد فرضاً كما صرح به في شرح الهذب لأن قرينة الافتتاح تصرف اليه والأول يقول وقرينة الموى تصرف اليه فتعارضنا وان نوى بالتكبير التحريم فقط أو الركوع فقط لم يخف الحكم كما قال الحرر من الانعقاد في الأولى وعدمه في الثانية (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله) فما بعده انتقل معه مكبراً) مولفة له في تكبيره (والأصح انه يوافقه في التسبب والتسبيحات) أيضا والثاني لا يوافقه في ذلك لأنه غير محسوب له (و) الأصح (ان من أدركه) أي الامام (في سجدة) أولى وأثانية (لم يكبر لا انتقال اليها) والثاني يكبر لذلك كما يكبر لو أدركه

جالوسه على قدر جالوس الاستراحة المطلوب لان جالوسه لتشهد الامام فيه ليس جالوس استراحته وان لم يشهد هو فيه (قوله من حيث حصول الفضيلة) أي ان الفضيلة قد حصلت له ولا فلا يجوز الاقتداء لأجلها لعدم حصولها وليس فيه منع محبة الاقتداء في نفسه فلا يخالف ما في شرح المهذب من حتمتها فأمثل

باب كيفية صلاة المسافر

وما يتبعها وشرعت في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الأثير وقيل في ربيع الآخر من السنة الثانية قاله الدلاوي وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة (قوله المختص هو بجوارها) فيه تصريح بأنهما مباحان وفيهما ما مرفى مسح الخف وسبأ في بعضه ومن وجوب الجمع ما لو بقي من وقت الأولى قدر لو لم ينو الجمع فيه عصي ومن وجوب القصر ما لو بقي من وقت الثانية قدر لو لم يقصر ما فيه خرج شي منهما خروجا تام وهو ان لم ينو الجمع في وقت الأولى (قوله) لو أدرك جماعة في وقت لا يسعها فرادى ولو أحرم معهم أدرك كلها في الوقت لسقوط الفاتحة عنه. مثلاً لزمه الاحرام معهم لخروجه من الأثم وان كان ولو أحرم معهم أدرك ركعة في الوقت لم يلزمه الاحرام معهم لان كونها أداء لم يخرجها عن الأثم ولو كان في وقت يسعها منفردا لاجتماعه فله الاحرام معهم لانه من الدوهو جائز (قوله من المحس) ولو بحسب الأصل فشمعل صلاة البسي وصلاة قافدا الطهورين فله القصر كغيره وشمعل المعادة وجوب بالتغير افساد وان كان أتم أصلها على التعمد وشمعل المعادة ندبا لكن ان قصر أصلها كما اعتمد شيخنا والام يجوز قصرها كما لو شرع فيها تامة ثم أفسدها وخرج النافذة ولو مطلقا والمنفردة (قوله مؤداة) أي بقينا كما يأتي ولو عجزا بان شرع فيها بعد شرع في السفر وأدرك منهار كفي الوقت كما يصريح به شرح شيخنا الرملي وغيره وقول شيخنا الزايد أي تعالى الله عن شيوخنا الرملي أنه يكتفي أدراك زمن يسع ركعة من الوقت بعد الشروع في السفر مرادهما ان يجوز قصرها لكونها فاتمة سفر خلافا لعلامة الخطيب من منع قصرها لانها عند فاتمة حضور ولا يجوز ان يقال انها عند مؤداة بذلك الزمن لثلاثين عدم محبة وصف الصلاة بالقضاء ولما من الاتفاق على القضاء فالمراد بوقوع منهار كفي الوقت وان كان شرعوه في وقت يسعها فأكثرت فأمثل (قوله أي الجائز) فالمراد بالباح غير الحرام (قوله طاعة) شمل الواجب والتدبوع وبصح أن يكون سفر الحج مثالا له ولو جوبه في حالة تدبوع في أخرى (قوله أو غيرها) مباحا ومكروها وبصح كون سفر التجارة مثالا لها لانه قد يكون مكروها كالتجارة في كساف الوقت والسفر منفردا قال ابن حجر ولا تزول الكراهة بالثلاثة (قوله يقصر فيها) اعتبارا بوقت الفوات (قوله ولو شاك) أي تردد ولو برجعان (قوله احتياط) أي بالرجوع الى الأصل من لزومها وتامة

(قول الشارح من حيث حصول الفضيلة الخ) يعني منع منه لان الاقتداء في خلال الصلاة مكروه وما منع من الفضيلة كما سلف فلهاذا قال في الروضة يمنع من ذلك هذا مراده فبا يظن وان كان اللاتمله أن يقول من حيث فوات الفضيلة

باب صلاة المسافر

(قول المتن انما تقصر) قدم القصر لاجتماع عليه (قول الشارح فلا قصر في الصباح) تعرض لمختر هذا القيد دون القيود الآتية لان الخارج بها يأتي في كلام المصنف (قول الشارح أي الجائز) أي فليس المراد معناه الأصولي وحيدنا فالخارج به الحرام لا غيره وما يدخل فيه المكروه كسفر المنفرد (قول المتن لا فاتمة الحضر) لانها قد ترتبت في ذمته أرحا (قول المتن فلا يظهر قصر الخ) نظر الى قيام العذر (قول الشارح والثاني يقصر فيها) أي لانه أعيا لم يفرغ في القضاء كما يلزمه في الأداء (قول الشارح اعتبار اللاداء) عبارة غيره لانها صلا تدرت الى ركعتين فاذا فاتت يؤتى بأربع كالجمعة (قول الشارح فالمراد الخ) هذه العبارة يراد عليها حكم فوات الحضر

وامه كغيره

باب صلاة المسافر

أي كقيمتها من حيث

القصر والجمع المختص هو

بجوارها وختم بجواز

الجمع بالطر للقيم (أما

تقصر باعية) من المحس

فلا قصر في الصحيح والمغرب

(مؤداة في السفر الطويل

الباح) أي الجائز طاعة

كان كالسفر للحج وزيارة

قبر النبي صلى الله عليه وسلم

أو غيرها كسفر التجارة

(لا فاتمة الحضر) أي لا تقصر

اذا قضيت في السفر (ولو

قضى فاتمة السفر) أي

أراد قضاءها (فلا يظهر

قصره في السفر دون

الحضر) لانه ليس محل

قصر والثاني يقصر فيها

والثالث يتم فيها اعتبارا

للاداء في القصر وهذا هو

الموافق للحضر في المؤداة

دون ما قبله فالمراد من نفي الحضر للقصر في القضية ما ذكر فيها من التفصيل على الزايج فيضممته الى المؤداة مقضية فاتمة السفر فيه ولو شاك في أن الفاتمة فاتمة حضر أو سفر أتم فيه احتياط (ومن سافر من بلدة)

لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص بها وان كان داخله مواضع خربة ومزارع لان جميع ما هو داخله معدود من البلدة (فان كان وراءه عمارة) أي دور متلاصقة كافي الروضة وأصلها وفي المحرر عمارات ودور (اشتراط مجاوزتها) أيضا (في الأصح) لتبعتها للبلد بالاقامة فيها (قلت الاصح لا يشترط) (٢٥٦) مجاوزتها (والله أعلم) لانها لاتعد من البلد وهذا التصحيح في أصل الروضة

(قوله لها سور) هو بالهمز اسم لبقية الشيء وبعده اسم لمرادها بمعنى المحيط بالشيء والمراد به هنا ما يختص بالبلد ولون نحو تراب لمنع العدو وأجبل وان تعددان لم يهجر وسافر من جهته فان لم يكن اعتبر الخندق وهو ما يحفر حول البلد استغناء به عن السور وان لم يكن فيماده فان فقدنا اعتبر القنطرة وهي ما عقد خارج الباب في عرض حائطه لاما زاد على عرضها وسواء في جميع ذلك سافر في البرأ في البحر في عرض البلد أو طوله وما في شرح شيخنا الرمي ما يؤم انه يعتبر مع السور ما يعتبر مع العمران في سبيل البحر غير مستقيم ولم ينفذ شيخنا الزاوي (قوله دور متلاصقة) أفاد أنه لا بد من ملاصقتها للسور وانها المراد بالعمارة فقط وفي المحرر لها تفسير (قوله وهذا التصحيح في أصل الروضة) وهو ما اختصره النووي من عبارة الشرح الكبير للرافعي وهذا يبعد للاعتراض (قوله وهو محتمل) أي عبارة الشرح محتملة للاشتراط وعدمه وليس فيها تصحيح لأحدهما فنسبته التصحيح اليه في أصل الروضة المذكور وفي شرح المهذب غير مستقيمة كما صرح بذلك الاسنوي وغيره وما قيل خلاف هذا مرجوح عنه (قوله مجاوزة العمران) أي خروجه منها ان سافر من داخلها وخروجه من محاذاتها ان سافر من جانبها وسير السفينة في البحر كذلك فيشترط خروج السفينة من محاذات العمران لمن سافر في طول البحر وجريها أو جرى الزورق اليها آخر من فلن سافر في عرضها ابتداء وان سافر بعد ذلك في طوله فلن في السفينة بعد جرى الزورق آخر مرة ان يترخص وان كانت واقفة (قوله وقيل يشترط الخ) هو للتعمد والكلام في خراب لم يدرس ولم يهجر بالتحويل على الناس والافلا يشترط مجاوزته قطعا وفي كلام العلامة السبائي ما يصرح بخلاف هذا ولعله سبق فلم (قوله المتصلة) راجع للسائين والمزارع (قوله فلا يشترط مجاوزتها) هو للتعمد (قوله لما ذكر) بقوله لانه معدود من البلد (قوله في بعض فصول السنة) يحتمل أن المراد فصل منها فأكثر أو بعض كل فصل منها (قوله والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها) هو للتعمد كما لا يشترط مجاوزة مطرح الرماذ والمقار ونحوها في البلد والقرية على التعمد بخلاف الحلة (قوله لا انفصال بينهما) أي عرفا كما قاله ابن حجر وهو للتعمد (قوله يشترط مجاوزتها) هو للتعمد وان اختلف اسمها وكالقرية بين الثلاث والأكثر (قوله يكني) هو للتعمد (قوله واشترط ابن سريج) مرجوح (قوله لم يشترط مجاوزة السور)

لستفاد من حصر القصر في المؤدة اللهم إلا أن يراد بالتفصيل ما يشمل قول المتن لا فاتة الحضر فلا يراد حينئذ (قول المتن سورها) هو بالهمز البقية وبعده المحيط بالبلد (قول الشارح أي دور متلاصقة) قال الاسنوي أي تلاصقا معنانيا ونقل عن صاحب التتمة أنه لم يكن على باب البلد قنطرة اشترط مجاوزتها (قول الشارح وفي شرح المهذب) يعني حكى في شرح المهذب عن شرح الرافعي هذا التصحيح قال الشارح وهو محتمل ثم راجع الرافعي فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولذا نسب الاسنوي الى الرافعي انه يؤخذ منه كلامه في الشرح الكبير ذلك وقال اعتمد ولا تفت بمافي الروضة (قول الشارح وهو محتمل) هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح يقول هذا الذي نسبته للنووي لشرح الرافعي من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير يحتمله (قول الشارح وصححه في شرح المهذب) هذا الذي نسبته لشرح المهذب صورته الاسنوي وغيره بما اذا لم يهجره بالتحويل على العامر دونه ولا تأخذ مزارع ونفي ابن النقيب الخلاف في المبحور والمختار مزارع (قول الشارح لما ذكر) يرجع

يشترط مجاوزة المحوطة وكذلك قال الامام في البسائين دون المزارع والقرية لان انفصال بينهما يشترط مجاوزتهما وفيه احتمال الامام والنفس لثان بكني مجاوزة احدهما واشترط ابن سريج مجاوزة الثقفار بين ولوج سور قري متفاصلة أو بلدين متقاربين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفرها سكن الحيام) كالاعراب والاكرا

لقوله

(مجازرة) الحلة مجتمعة كانت أمتفرقة بحيث يجتمعون للسمر في ناد واحد ويستبر بعضهم من بعض وهي كآبنة القرية والحلتان كالقرتين المتقاربتين ويعتبر مجازرة مرافقها كطرح الرماذ وملعب (٢٥٧) الصبيان والنادي ومعاطن الأبل

فاله القصر في جداره حيث فارق العمران وإن سافر من جهته (قوله مجازرة الحلة) وإن اتسعت كالبلد وهي بكسر الحاء في الأصل اسم للحي النازل فيها أولئذله ومنه الرافق الذكورة والجمعة في الأصل اسم لأربعة أعواد تنصب ويسقف عليها شيء من نبات الأرض وجمعها خيام وجمع خيام كقلمة وقلم وقلاع والطلاق الجمعة على التعارف من التباين ونحوها مجاز وهو المراد هنا (قوله بحيث الخ) قال شيخنا هو قيود للترفة لتبرير كالتجتمعة فراجع ولو كانت الحلة في بعض وادأو بعض معمدأو بعض مهبط اشترط مجازرة بقية ذلك في الثلاثة إن اعتدلت وعليه يحمل ما في شرح المنهج وغيره ولو كان لكل حلة مرافق خاصة بها فهي في اعتبار كل واحدة بالها على حدتها كالقرى فيأمر من كان نازلا وحده اعتبر مجازة قوله **بحسب** تنبيه **ك** شمل ماذ كرجواز الترخص لمن قصد سفر قصر أجازوا ما تعتبر مجازة وإن قصد إقامة بعده ولو بموضع قريب فله الترخص قبله وكذا فيه إن نوى إقامة لا تقطع السفر وسيأتي من نوى الرجوع (قوله واذارجم) هو قيد لأجل ما بعده والافتح الانتهاء لا يتقيد بالرجوع وعدمه (قوله ببلوغة) أي وصوله إلى السور أو العمران أو مرافق الحلة ومن نوى رجوعا إلى وطنه وإن لم يرد الإقامة به أولم يكن سافرا من أجل حاجة وليس وطنه لألحاجة انقطع سفره بمجرد نية فليس له الترخص في موضعه وإن لم يصلح للأقامة ولا في رجوعه إن لم يبلغ سفر قصر (قوله بموضع) سيذكر ما يعتبر فيه وفيما بعده (قوله بوصوله) وإن لم يمت فيه وله الترخص بعدم غرقه وإن بقي من مقصده دون مسافة القصر وكذا بعد إقامة الأربعة الآتية (قوله بيقم) أي يمتك ولولحطة (قوله وكان) هو عطف على يقيم فهو حديث آخر (قوله وراه) أي المذكور والأنسب رواها كإكمال (قوله وتعتبر ببليلها) فهي تابعة للأيام فلا تدخل في أثناء ليلة لئلا اليوم قبلها وبقاياها (قوله بحسبان منها) أي بحسب مدة إقامته فيها منها

لقله لأنه معدود من البلد وقوله بحيث يجتمعون للسمر متعلق بقوله أو متفرقة (قول المتن واذارجم) قال الاسنوي أي من سفر القصر ثم قال وأما الرجوع من دونه فإن كان بنية الإقامة انتهى سفره بعزمه على العود وإن رجع لألحاجة فإن كان المحل وطنه لم يترخص وإن كان محل إقامته من غير استيطان فله الترخص قال وحيث قلنا لا يترخص إذا عاد فإنه يصير عادلا بالنية وإن لم يعد اه أقول لم يبين حكم نية الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال إن كان لألحاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر النية وإن كان لوطنه فينقطع الترخص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديده ثم رأيت في النهاج في الفصل الآتي ما يوافق هذا عند التأمل وإن لم يصح فيه بحكم العود لألحاجة (قول المتن ببلوغة الخ) قال الاسنوي رحمه الله أنشأ سفر من المدينة إلى مكة ونوى أن إذا قضى مناسك الرجوع إلى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصح القولين اه ولعل محله إذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها السقاط لامن لا يترخص (قول الشارح) أو غير ذلك) منه مرافق الحلة وقوله فينتهي ترخصه هو الحكم المراد من المتن (قول الشارح عنه) لو كان ذلك الموضع على دون مسافة القصر من مبدأ سفره فالحكم كذلك من الترخص إلى وصوله اعتبارا بقصده أولا مسافة القصر قلت وقد يشكل عليه ما لو قصد بعدان سار مسافة القصر الرجوع إلى المحل الذي سار منه ليقم به وكان محل إقامته فإنه ينقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كما سيأتي في كلام الشارح (قول الشارح ولونوى الخ) منه تعلم أن مجرد وصول المقصد من غير إقامة الأربعة ولا يثبت إلا يؤثر شيئا في الترخص (قول الشارح الإقامة بمكة) زاد الاسنوي رحمه الله قبل الفتح (قول الشارح والثاني) قال السبكي معناه أنه يؤخذ من إقامتها ما يكمل به الرابع (قول الشارح بحسبان) أي بحسب منها مدة الإقامة منها وقوله كما يحسب من مدة

صار مقيا على الثاني ولودخل ليلالم تحسب بقية الليلة على الأول ولونوى إقامة أر بة أيام العبد أو الزوجة أو الجليس ولم ينوالسيد ولا الزوج ولا الامير فأقوى الوجهن لم الفصر لانهم لا يستقلون فبينهم كالعدم ذكره فى الرضة وغير فى شرح المذهب بالاصح ولونوى إقامة الأر بة الحارباب أى القم على القتال فكثيره

(قوله فأقوى الوجهن) هو التعمد (قوله فكثيره) هو التعمد أيضا (قوله مطلقا) أى عن التقيد بة (قوله ولونواها وهو سائر) أى لنوى الإقامة فى بلد بعد دخوله أوفى موضع هوفيه واستمر سائرا فيها لم ينقطع سفره على التعمد (تنبيه) سكنت عن إقامة ما بين ثلاثا أيام وأر بة لعدم تصور وماتى للنهج محمول على نية ذلك فتأمل (قوله كل وقت) مراده مدة لا تقطع السفر (قوله فصر) أى ترخص بغير سقوط الصلاة بالتيمم والتوجه لغير القبلة فى النافاة (قوله الحرب هوازن) وهى غزوة الطائف حين حاصرهم ^{عليه السلام} تلك اللدة بعد فتح مكة للشرقة وقد أقام فى فتح مكة تلك اللدة بقصر أيضا (قوله ثمانية عشر) وروى سبعة عشر وتسعة عشر وعشرين وحمل الأخير على حساب يومى الدخول والخروج والذى قبله على أدمها والأول على فوات يوم قبل حضور الراوى له (قوله أى غير نامة) لان التامة داخلية فى خلاف الحارباب بعده (قوله وبعبارة الحرر الخ) أشار بذكرها الى محمدا ذكره من عدم تمام الأر بة ففى أولى من عبارة

مسح الخف الخ يعنى معناه انه اذا وقع الحدث فى وقت الظهر مثلا حسب باقى النهار من اللدة ولانهم لم ويندأ من القد قال السبكي وعلى الأول يعنى الصحيح الذى فى المتن لا يضر انضمام إقامة يومى الدخول والخروج الى الثلاثة ولو زادت بالتلفيق على الأر بة (قول الشارح صار مقيا على الثاني) أى بخلافه على الأول فانه لا يصير وان دخل ضحوة يوم السبت على عزم عشية الأر بة واعلم ان الشخص لونوى إقامة تر بدعى الثلاثة وهى دون الأر بة لم يصير مقيا عند الجمهور كما سلف فى عبارة الشارح لكنه قد يخالف قول الغزالي كسبخته اذا نوى زيادة على الثلاث صار مقيا قال الراوى رحمه الله هو مخالف فى الصورة ولا مخالف فى الحقيقة لان الجمهور احتملوا زيادة لا تبلغ الأر بة بغير يومى الدخول والخروج وهما يحتملان زيادة على الثلاث غير يومى الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الأر بة ويكون غير يومى الدخول والخروج محال لا يمكن اه وبه تعلم ان قول الشارح كالجمهور تقتضى زيادة على الثلاث اذا كانت دون الأربع معناه ان زيادة من يومى الدخول والخروج (قول الشارح لم تحسب بقية الليلة على الأول) وذلك لانها لم يدخله فحكمها حكم يومه بخلافه على الثاني فان البعض الذى أقامه منها من الأر بة والله أعلم (قول المتن فصر ثمانية عشر يوما) يحتمل اطراد هذا فى الرخص من الفطور وغيره ويحتمل اختصاصه بالقصر لانهم منعه فبازاد على الثمانية عشر لعدم وروده مع أن أصله فطور فلان منع فيما يرد بالسكاية أو لى قال الاسنوى رحمه الله وهذا أقوى وقوله فلان منع فيما يرد أى بمنع منه فى الثمانية عشر كما امتنع القصر بعدها لعدم وروده (قول المتن وقيل قصر أر بة) عبارة السبكي ثم يعود على هذا الوجه ما تقدمت كيفية احتسابها قال وقضية ذلك محى وجهين أحدهما قصر الأر بة ملقة يعنى وهو ضعيف والثانى يعنى وهو الاصح الى أسبق غايين اما أر بة نامة أو خمسة ملقة (قول الشارح غير نامة) جواب عن قول الاسنوى الصواب التمييز بدون الأر بة كفى الشرح والروضة والحاصل ان هذا الوجه يرى أن القم حاجة كغيره (قول الشارح لان القصر يمنع بنية إقامة الأر بة) أى التامة (قول الشارح أى أر بة) الغاية خارجة وقوله كما وصفنا أى غير يومى الدخول والخروج (قول الشارح محكى قولنا فى طريقة) أى محكى من تلك الطريقة على حاله هوفيه مقابل القول الصحيح من تلك الطريقة بقية هو مرجوح بهذا الاعتبار وزاد ضعفا نفيه من الطريقة الأخرى وقوله فساغ التعير فيه بقيل نظرا للطريقة الحاكية له كان مراده منه أن نفيه فى الطريقة الفاطمة لما منع نسبتها للإمام ساغ التعير فيه بقيل كان منه

الاقامة مطلقا فاقطع سفره وفيما اذا لم يمكن الموضع صالحا لم كالمغارة قول انه لا ينقطع وينتبه لقول قال فى شرح المذهب لونواها وهو سائر لا يصير مقيا لوجود السفر ذكره البندنجي وغيره انتهى وذكر فى التهذيب انه يصير لأن الاصل الإقامة فيعود اليها بمجرد النية (ولو أقام ببلد) أو قرية (بنية أن ير حل اذا حصلت حاجة يتوقها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما) لانه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هوازن بقصر الصلاة رواء أبوداود (وقيل) قصر (أر بة) فقط أى غير نامة لان القصر يمنع بنية إقامة الأر بة كما تقدم فبقيلها أولى لانه أبلغ من النية (وفى قول) قصر (أر بة) أى بحسب الحاجة لظهور أنه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم على الثمانية عشر لقصر فى الزائد أيضا (وقيل الخلاف) المذكور وهو فى الزائد على الأر بة المذكورة (فى خاتمة القتال) والمقاتل لا التاجر ونحوه

كالنكح فلا يقصر ان فى الزائد عليها قطعاً والفرق أن فى الحرب ترقى تغيير صفة الصلاة وعبارة المحرر فله القصر الى أر بة أيام كما وصفنا والاصح ان له القصر الى ثمانية عشر يوما فاذا زاد لم يقصر ومقابل الاصح السابق لا ادعى الأر بة محكى قولنا فى طريقة منى فى أخرى أسقطها من الروضة فساغ تعير فيه هاب قبل نظر الطريقة الحاكية له وان كان مشوشا فلهم على أنها الصحيحة فلو

قال بدل قيل وفي قول لكان حسنا ولا ينبغي أن الاربعة لا يحسب منها يوم الدخول وكذا يقال في الثمانية عشر (ولو علم بقاءها) أي بقاء حاجته (مدة طويلة) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة (فلا قصر) لأصلا (٢٥٩) (على المذهب) لانه مطمئن بعيد عن هيئة المسافر بخلاف

للتهاج وتعبير المحرر بالأصح لاعتراض عليه لأنه ليس له اصطلاح في التعبير عن الخلاف وتعبير الشارح بمقابل الأصح بخلافه لأنه لم يصرح فيه للهاج بنوع الخلاف وحكي مقابله نارة بقيل ونارة بقول ومراد الشارح بمقابل الأصح ما عبر عنه للهاج بقيل لأنه محل الاعتراض عليه ومراده بالطريقة المحكي فيها قولاً ما ذكرها المصنف والمحرر لأن مقابله التي هي منفي فيها غير مذكورة وإنما عرض لها ليلين بهاشدة ضعف هذا القول بنفيه فيها للسوغ للتعبير فيه بقيل في الطريقة الحكيمة وأشار بقوله نظرا للطريقة الحكيمة له إلى أن المصنف لما اعتنى بذكر الطريقة الحكيمة لاحتاج لذكره ولكن تعبيره فيه بقيل مشوش للفهم لابهامه أنه وجه وأشار بقوله على أنها الصحيحة إلى سبب اعتناء المصنف بهادون الطريقة الأخرى وفيه تقوية للتشويش أيضا (قوله لكان حسنا) فعبارة المصنف لاحتسان فيها أصلا واقتصاره على عدم حساب يوم الدخول لعدم وجود يوم الخروج على كل قول

(فصل في شر وط القصر وهي ثمانية طول السفر وجواز ودوامه وعلم القصد ونية القصر وعدم الربط بتم وعدم الناقب للقصر والم بالكنية) الذي زاده الشارح (قوله طول السفر الخ) وبكفي ظن طوله بالاجتهاد (قوله علقه البخاري بصيغة الجزم) التعليق حذف أول السند كحذف شيخ الراوي والجزم عدم صيغة التمريض تخويل وروى والاسناد عدم حذف واحد من السند (قوله عن توفيق) أي سماع أوروبا من الشارع إذ لا مدخل للاجتهاد فيه فصح كونه دليلا (قوله بومين معتدلين) بغير ليلة بينهما أوليتين كذلك بغير يوم بينهما أو يوم وليلة متصلين ولا يكونان الا فتر معتدلين والمراد بالاعتدال أن لا يكون من الأيام أو الليالي الطويلة أو القصيرة ويعتبر مع الاعتدال زمن صلاة أو كل نحوه (قوله الحيوانات) أي الأبل (قوله فلو قطع) أي لو فرض ذلك والمراد بالاحظة ما يسع قصر أو لمصلحة بعضها وإن أقام بعد نية فيها

تخرج الحكيمة وقوله وإن كان مشوشا لفهم أنه لا يقتضي أنه وجه وقوله على أنها الخ باعث آخر على التشويش وذلك لأن الطريقة الحكيمة هي الراجحة وحكاية بقيل مع اقتضائها أنه وجه يوم أنه طريقة مرجوحة هذا مراده رحمه الله ومشوش الكاشف لك عما قرره في بيان مراده قول الرافعي رحمه الله في المسألة طريقتان أظهرهما قول أن أحدهما ليس له القصر يعني فيما يبلغ الأربعة فأكثر لأن نفس الإقامة أبلغ من نيتها وأصحها بقصر لقصة هوزان وعليه كم بقصر قول أن أحدهما المدة الواردة في القصص وبينها الثاني أبدأ وذكروا دليله والطريق الثاني بقصر ثمانية عشر جزما بعدها قول أنه وقوله على أنها الصحيحة أي مع أن حكاية بصيغة التمريض يقتضي كونه ليس من الطريقة الراجحة وإن كان هو فيها مقابل الأصح (قول الشارح يوم الدخول) لم يقبل يوم الخروج كأنه والله أعلم لكون الفرض أنه يتوقع حاجة وقد انقضت المدة المذكورة ولم تحصل فلا خروج وقوله فقيل هذا ولا ينبغي أن الاربعة يعني بها التي أقامها لا تمنع القصر وهي النافعة وحينئذ فلا وجه لحساب يوم الخروج هنا لأن الوقت الذي لا يبلغ الاربعة ولا يبلغ الثمانية عشر بقصر فيه مكث أو خرج فإن بلغ الاربعة أو أكثر الثمانية عشر قبل الخروج فلا قصر فبإزاء فلان في حساب يوم الخروج (قول الشارح وهي الزائدة على الاربعة المذكورة) أي غير التامة (قول الشارح وقيل فيها الخ) قال الاستوحي رحمه الله وجه القصر القليل على عدم انعقاد الجملة بهذا الشخص (قول الشارح أربعة أيام) أي ناقصة

(فصل طويل للسفر) (قول الشارح أي سير يومين معتدلين) عبارة الاستوحي ومها يوم وليلة أو يومين معتدلين أوليتين معتدلتان أه ولم يقيد اليوم واليلة لانهما قدر اليومين المعتدلين أو الليلتين (قول الشارح الانباء) لفظ

لا بقصر
(فصل في طول السفر ثمانية وأربعون ميلا هاشمية) وهي ستة عشر فرسخا وبها عبر في المحرر وهي أربعة برد مسافة القصر كان ابن عمر وابن عباس يقصران وبقطران فأربعة برد علقه البخاري بصيغة جزم وأسند البهقي بسند صحيح ومثله إنما يفعل عن توفيق (قلت) كإقال الرافعي في الشرح (وهو مرحلتان) أي سير يومين معتدلين (بسير الأثقال) أي الحيوانات المثقلة بالأحمال (والبحر كالبر) في المسافة المذكورة (فلو قطع الأميال في ساعة) أو لحظة لشدة جري السفينة بالهوام (قصر) فيها (والله أعلم) كما بقصر لو قطع الأميال في البر في يوم بالسي ولا تحسب من المسافة

مدة الرجوع حتى لو قصد موضعا على مرحلة بنية أن لا يقم فيه بل يرجع فليس له القصر لادها ولجأتا وإن تالته مشقة مرحلتين متواليتين لا تعال بسعي سفر طويل والغالب في الرخص الانباء

والسافة تحديد وقيل تقريب فلا يضر نقص ميل وهو منتهى بعد البصر أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام واحترز بالهاشمية أي
للسوق لبني هاشم عن النسوة (٣٦٠) لبني أمية فالسافة بها رء بعون اذ كل خمسة منها قدر ستها شمية (ويشترط

(قوله والسافة تحديد) هو المعتمد لوجود التقدير فيه ما عن الأحماب وكون القصر على خلاف الأصل
وبهذين فارق مسافة الاقتداء واعتبار المرحلتين لوجود المسافة فيما يقينا أو ظنا **(قوله والخطوة)**
بفتح الحاء ما بين القدمين من الآدى كما يؤخذ من ذكر القدمين لأنها من نحو الفرس حافران ومن نحو
البقر ظلفان ومن نحو الجمل خفان ومن نحو الطير والأسد ظفران وقيل من البعير وقيل من الفرس وقيل
من أي حيوان وبالضم التخطي **(قوله ثلاثة أقدام)** جمع قدم وهواثنا عشر أصبعا وهو نصف ذراع
فالذراع أربعة وعشرون أصبعا والأصبع ست شعيرات معترضات والشعيرة ست شعرات من شعر
البرذون فالسافة بالبرد والفراسخ والأميال ما ذكره وبالخطوات مائة ألف خطوة واثنان وتسعون
ألف خطوة والأذرع مائتا ألف وعمانية وعثمانون ألفا وبالاقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا
وبالأصابع ستة آلاف وثلاثمائة ألف وتسعمائة ألف واثنان عشر ألفا وبالشعيرات أحد وأربعون ألف
ألف وأربعمائة ألف واثنان وسبعون ألفا وبالشعرات مائتا ألف ألف وعمانية وأربعون ألف ألف
وعمانية ألف واثنان وثلاثون ألفا **(قوله ليعلم أنه طويل)** فاد أن المراد بالجل العين كون السفر
مرحلتين في الابتداء وإن غيره بعد شروعه فيه كان قصدا أن يرجع متى وجد غرضه أو أن يقيم
بمحل قريب وله القصر إلى وصوله **(قوله وهو من لا يدري الخ)** أي ولا غرض له صحيح ويقال له عاث
فان لم يلزم طريقا قبله راكب التماسيف **(قوله لا تتفاء العلم الخ)** راجع للهائم وما بعده **(قوله قصر)**
أي إلى أن يقيم وإن زاد على مرحلتين على التعمد **(قوله وبشمل الهائم الخ)** أي يشترط أن يكون له غرض
صحيح كما قاله شيخنا وفي تسميته حينئذ هائما يجوز **(قوله بكسر الصاد)** على الألف **(قوله كما ضبطه)**
المنصف (أي في باب النسل من دقائق الروضة **(قوله لغرض)** أي غير القصر ولومع القصر على التعمد
(قوله وكذا نزه الخ) الذي اعتمده شيخنا أنه يقصر لأنه ليس الحامل له على السفر بل على العدول فقط
(قوله بل مجرد القصر) فالقصر ليس غرضا وفي كلام غيره أنه غرض غير صحيح فليس يجوز للقصر مطلقا
ويعلق به من لا غرض له أصلا وإنما قصر الشارح كلام المنصف عليه لأجل محل الخلاف وكالتزده النقل
لرؤية البلاد **(قوله فلا يقصر)** ولوجاهل أو غالطا **(قوله المقطوع به)** إشارة إلى أن المسألة ذات طرق فحقه

حديث رآته في الرافعي مرفوعا أهل مكة لا تقصر وأى أدنى أو بغيره من مكة إلى عسفان وإلى طائف
أه وهو ظاهر فيما نقرر (قول الشارح نقص ميل) بل وميلين قاله الاسنوي نقل عن ابن بونس وابن
الرفعة (قول الشارح ليعلم أنه طويل) فيه بحث فإن علم الطول لا يتوقف على قصد موضع معين ثم عبارة
التهاج هنا بردي عليها ما لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين وكذلك طالب القريم والآبق
والهائم عند قصد المرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما يشير إليه الشارح فربما نعم تفيد أن طالب الآبق
مستقر قصد سفره طويلا من الأول ثم عن له بعد الشروع فيه أن يرجع متى وجده يجوز له القصر وهو
كذلك إلى أن يجده (قول الشارح أين يتوجه) زاد الاسنوي ويسمى أيضا راكب التماسيف وعليه ذلك
أن باب القصر وهو اعانة السافر على مقاصده متمتع موقوف فيه اه بمعناه (قول الشارح لا تتفاء العلم
بطوله) هو صالح لأن يجعل عليه المسألة الهائم أيضا (قول الشارح بل مجرد القصر) لا يخفى أن الحكم
كذلك اذ لم يكن غرض أصلا نعم هل هو من محل الخلاف فنية صنع الشارح والمحرر الاسنوي لاوعبارة
الاسنوي فنية عبارة التهاج أن يقصر جزءا من غرض القصر فقط مع أنه محل القولين اه بمعناه
(قول الشارح مباح) نازع ابن الرفعة في الإباحة قال وإذا حرم ركض الدابة وانها لم يلزم غرض
فتعاب نفسه أولى وأورد حديث أن النبي يفيض للناشين في الأرض من (قول الشارح ولو بلغ

قصد موضع معين أولا)
أي أول السفر ليعلم أنه
طويل فيقصر فيه (فلا
قصر للهائم) أي من
لا يدري أين يتوجه (وإن
طال تردده) وقيل إذا بلغ
مسافة القصر له القصر قال
في أصل الروضة وهو شاذ
منكر (ولا طالب غريم
وآبق يرجع متى وجده) أي
وجد مطلوبه منها (ولا
يعلم موضعه) وإن طال
سفره لا تتفاء العلم بطوله
أولاهو علم أنه لا يجده قبل
مرحلتين ولم يعلم موضعه
قصر كما قاله الرافعي وتبعه
في الروضة ويشمله قول
المحرر ويشترط أن يكون
قاصدا لقطعه أي الطويل
في الابتداء وبشمل الهائم
أيضا إذا قصد سفر مرحلتين
(ولو كان لمقصده) بكسر
الصاد كما ضبطه المنصف
(طريقان طويل) يبلغ
مسافة القصر (وقصير)
لا يبلغها (فذلك الطويل
لغرض كهولة أو أمن)
أوز يارتوا عيادة وكذا
نزه وفيه تردد للجويني
(قصر والآن) وإن سلكه
لا لغرض بل مجرد القصر كما
في الحرر وغيره (فلا)
يقصر (في الاظهر)
المقطوع به كما لو سلك

لغير غرض قصر بخلاف (ولو نسيح العبد أو أله وجة أو الجندی مالک أمره) أي السید أو الزوج أو الامیر (في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لم لا تتفاء علمهم بطول السفر أو له فلو ساروا مرحلتين قصر وا (٢٦١) ذكره في شرح المهذب أخذ من مسألة النص المذكورة في

التعير بالمذهب (قوله لغير غرض) أي صحيح ومنه مجرد القصر كما (قوله قصر وا) أي لأن التعير قصد متبوعهم ومنعهم من القصر ابتداء لعدم علمهم به وقد علموه ولهذا فأرقوا المسام ولم قصر ما فات من الصلوات قبل علمهم (قوله قصر بعد ذلك) أي وان قصد الحرب أو العود إذا تمكن منه وكذا العبد إذا قصد الأباق أو أثار جوع ان عتق وكذا الزوجة إذا قصدت الشوز أو الرجوع إذا طلقت (قوله ويؤخذ) أي بالأولى لوجود التبعية هنا (قوله مما تقدم) فيمن علم أنه لا يجد مطوا به الخ (قوله لو عرفوا) أي بأخبار متبوعهم وان امتنع عليه القصر لعدم غرض صحيح أو عصيان كما في شرح شيخنا الرمي كابن حجر لعدم سران معصيته عليهم أو برؤيته بقصر أو يجمع أو نحو ذلك لا بإعدادة زادا كثيرا مثلاً الا ان غلب على ظنهم أنه لطول السفر (قوله كما تقدم) أي فبالأولى إقامة أربعة أيام المداخ (قوله ولو قيل الخ) حاصله أن المراد عند الشارح بكونه تحت فخر الأمير اختلال نظامه بدمار هباب العدو ولسقوط هيئته عنده وذلك يحصل بمخالفة الجيش وبكونه ليس تحت قهره ضد ذلك ومخالفة الأحاد لا تؤثر فيه نظر للآليات في الديوان وعدمه ومما غير الشارح بما ذكر سقوط هبة الأمير مثلاً في نفسه أو عند جيشه وعدمها وذلك يحصل بمخالفة الثبوت دون غيره لأنه لا حكم له عليه وهذا الذي مشى عليه في النهج واعتدش شيخنا أن كلام الأمرين يتخلل به النظام فلا تعتبر بنية التثبيت ولا بنية الجيش فراجع ذلك وحرره (فايده) الجندی واحد الجند وهم الأنصار في الأصل ثم أطلق على كل مقاتل (قوله بل لها الترخص) قال شيخنا وان علما بنية التسبوع وخالف العلامة ابن قاسم في العلم بل قال الوجه أنه يلزمهم أيضاً إعادة ما قصر ودهم وقت بنية إقامة متبوعهم لأن العبرة بما تقدم فتأمل (قوله وسكت عنه المصنف) أي لعدم ذكره في الشرح على أن بعض نسخ الحرير يذكر فيها الخلاف ففعلها التي وقت للمصنف (قوله نوى رجوعاً) أو رجوع بالفعل أو تردفيه (قوله انقطع سفره) أي في موضعه ان مكث فيه مادام فيه نعم ان نوى رجوعاً لسفر وطنه لحاجة لم ينقطع سفره فله الترخص في موضعه ولو إلى ثمانية عشر يوماً كما (قوله إلى مقصده الخ) صريحاً به لا يتخص اذا سار إلى مقصده الا ان كان الباقي له قدر مرحلتين وهو يخالف ماسبقاً في راجعه (قوله ولا يترخص العاصي) خلافاً للزني من أتمنا ولو شرك في سفره بين حرام وجائز لم يتخص تغليبا لما

الخ) قال الأسنوي هي أولى بالمنع ما قبلها لأنها تعاب لا لفرض أصلا وفيه نظر (قول المتن مالک أمره) انما صح افراد الضمير للعطف بأو ومالك أمر الأمة الزوجة سيدها أو الزوج باذنه (قول الشارح فلو ساروا مرحلتين قصر وا) خالف ذلك ماسلف في طالب التزم ونحوه لان لا متبوع هنا فصار صحيحاً (قول الشارح ويؤخذ مما تقدم) أي بطريق الأولى فتأمل (قول الشارح مرحلتان) قال الأسنوي وقصدوه (قول الشارح وقهره) وان كان الأمير مالک أمر الجندی في الجملة (قول الشارح ومنهلهما الجيش) أي ولو متطوعاً فيما يظهر ولا ينافيه قول النجاشي مالک أمره لانه مالک له في الجاه لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله المالک لامرأى باعتبار ملكه لا مرجلة الجيش وهو منهم وان كان الجندی في ذاته ليس تحت يد الأمير وقهره من حيث ان الأمير لا يابى بتخلفه وانفراده عنه ومنه يستفاد أن الجندی لا فرق فيه بين التثبيت في الديوان والطلوع وأنه لو نوى الإقامة دون الأمير امتنع رخصه بخلاف الجيش كما سلف (قول المتن ثم نوى رجوعاً) أي قبل بلوغه مسافة القصر أو بعدها وانما انقطع بنية الرجوع لزوال قصد مسافة القصر للبيح للقصر قال في شرح الروض وصوره للسألة أن نوى الرجوع لغير حاجة يعود والفاقية تفصيل بين الوطن وغيره (قول المتن ولا يترخص العاصي) هو محتمر زوله أو الألباح

رجوعاً انقطع سفره فلا يقصر (فان سار) إلى مقصده الاول أو غيره (فسفر جديد) فان كان مرحلتين قصر والا فلا (ولا يترخص العاصي بسفره كآبق وناشدة) وعريم قادر على الأداء لان السفر بسبب الرخصة بالقصر وغيره

فلانط بالمصبة (فلوأنشأ) سفرا (مباحاً جعله معصية) كالسفر لقطع الطريق أو الزنا بامرأة (فلانترخص) له (في الأصح) من حين الجبل والثاني له الترخص اكتفاء بكون السفر مباحاً في ابتدائه ولو تاب ترخص جزماً ذكره الرافعي في باب القطة (ولوأنشأ عاصياً ثم تاب فنفى السفر) بضم الميم وكسر الشين (٢٦٢) (من حين التوبة) فإن قصد من حينه لم يرتحل ترخص والا فلا وقيل في ترخصه

(قوله فلانط) أي تعلق (قوله ترخص جزماً) أي وإن لم يبق لمقصده مرحلتان نظراً لمنشئه ومنعه الخطيئة في دون الرحلتين (قوله عاصياً) أي متلبساً بسفر حرام في ذاته لكونه سبباً لتحصيل حرام أو ترك واجب فمقتضى سفر من لزمته الجمعة إذا سافر بعد الفجر وقبل فواتها وسفره في غير أوانه لكن قال شيخنا إن ما زاد في الترخص عقب اللفظ والبالغ إذا قصد كل منهما في الابتداء سفره ولو بان بقي منه دون مرحلتين لا تقطع العصيان عنهما وبدل له قول شيخنا الرمي في شرحه عن زوائد الرخصة لو قصد صبي أو كافر سفر قصر ثم بلغ أو أسلم فله الترخص انتهى فيكون حكم هؤلاء مستثنى من قول الصنف فنفسى سفر من حين التوبة وفي شرح شيخنا كلام غير مستقيم فراجع (قوله بضم الميم وكسر الشين) لعل هذا الضبط لكونه مرسوماً بالياء التحتية والأصح فتحهما أي فابتداء السفر ذلك ولو قصد المصبة بعد توبته لم يرتخص فإن تاب نافعاً في الترخص وإن لم يبق من سفره قدر مرحلتين لأن التوبة الأولى قطعت المصبة الأولى كما اعتمد شيخنا الرمي (قوله ولو اقتدى بتم) أي ولو في نافلة والرداحل اقتدائه فلو لم يزل مع الإمام بعد المفارقة جاز للمأموم القصر وكذا لو عاد الإمام لسجود سهو بعد سلامهما ونوى الإمام فإن عاد له قبل سلام المأموم لزمه الإمام كالإمام لتبين بقاء القدوة (قوله أحدث هو) أي المأموم وكذا الإمام (قوله لزمه الإمام) فنبهه القصر لا تنصر وإن علم حال الإمام لانه من أهل القصر في الجملة بخلاف المقيم إذا نوى القصر لا تصح نيته (قوله قطعاً) أي لا خلاف في إتمامها (قوله رغب) هو مثل العين والفتح أفصح ثم الضم ثم الكسر وإن قل الرافعي لأن دم النافذ غير مفعول عنه عند شيخنا الرمي مطلقاً وخالفه ابن حجر في القليل لأن اختلاطه بالاجني ضروري هنا (قوله أو غيرهم) أي وهو موافق لنظم صلاة الإمام والأفان نو والاقْتداء بآزهم الإمام والأفلا (قوله واقتدى به إلى آخره) وقيل يلزمه الإمام وإن لم يقتد به لتلازم نهض الأصل عن الفرع (قوله وابن أمه محدثاً) أي بعد لزوم

(قول الشارح والثاني له الترخص) أي لأنه يقتضي في الدوام ما لا يقتضي في الابتداء (قول الشارح ترخص جزماً) أي فينبغي على القصر الأول هذه الحاشية كتبها ثم راجعت الكتب فلم أر لها سلفاً فيها غير أني رأيت الشيخ في شرح المنهج صرح بخلافها فكشفت التهمة للإمام فأريت عبارته دالة على ما قاله شيخنا رحمه الله (قول الشارح وقيل الخ) قال الأسنوي الجمهور قطعوا بالاول لأن الإصلاح بمحو الذنب بخلاف العكس (قول المتن ولو اقتدى بتم الخ) ولو في نافلة قال الأسنوي كلامه بوجه أنه لو أخرج نفسه من القدوة ثم نوى الإمام الإمام يلزم المأموم قال فلو قدم لحظة على من لم يكن أولى اه وفيه نظر لأن تعليق الاقتداء بالتم لا يحصل حقيقة إلا في حال التلبس بالإمام (قول الشارح أو أحدث هو) أي المأموم ومنه الإمام (قول المتن لزمه الإمام) دليله ما روى مسلم عن موسى بن سلفة قال سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة ولم أصل مع الإمام فقال ركعتين سنة أبي القاسم عليه السلام وقوله أيضاً لزمه الإمام أي وأحرامه جميع لا يضرنية القصر وإن علم الحال بخلاف المقيم نوى القصر فإن أحرامه فاسد (قول الشارح بلا خلاف) وجهه عدم توافق الصلاتين بخلاف الظهر خلف الصبح (قول الشارح قطعاً) راجع لقوله تامة (قول الشارح ويصح ادراجها في التيم) مرجع الضمير الصلاة التامة بقسميها (قول المتن ولو رغب) هو مثل العين ولكن الضم ضعيف والكسر أضعف منه (قول المتن ولو بان أمه) خرج به ما لو بان حدث نفسه وهو واضح (قول الشارح لانه التزم الإمام الخ) أي فكان مثل فوات الحضرة

المقتدين وغيرهم (ثم القتون) السافرون لانهم مقتدون بالخليفة حكماً بدليل أن سهوه يلحقهم (وكذا لو عاد الإمام واقتدى به) يلزمه الإمام (ولو لم يزل مع الإمام مقتدياً) كما تقدم (فصلت صلاته أو صلاة أمه أو ابن أمه محدثاً) لأنه التزم الإمام بالاقْتداء وما ذكر لا بدفعه قال في شرح الهنبد ولو أحره منفرداً ولو نوى القصر ثم فصلت صلاته لزمه الإمام (ولو اقتدى بمن فنه مسافر) فتوى

(قول)

المقتدين وغيرهم (ثم القتون) السافرون لانهم مقتدون بالخليفة حكماً بدليل أن سهوه يلحقهم (وكذا لو عاد الإمام واقتدى به) يلزمه الإمام (ولو لم يزل مع الإمام مقتدياً) كما تقدم (فصلت صلاته أو صلاة أمه أو ابن أمه محدثاً) لأنه التزم الإمام بالاقْتداء وما ذكر لا بدفعه قال في شرح الهنبد ولو أحره منفرداً ولو نوى القصر ثم فصلت صلاته لزمه الإمام (ولو اقتدى بمن فنه مسافر) فتوى

القصر الذي هو الظاهر من حال المسافر أن ينوي (فبان مقياً) أم لتقصيره في ظنه إذ شمار الأقامة ظاهر (أو) اقتدى ناوياً بالقصر (من جهل سفره) أي شك في أنه مسافر أو مقيم (أم) وإن بان مسافراً قصر لتقصيره في ذلك لظهور شمار للسفر والقيم والأصل الأحكام وقيل يجوز له القصر فيما إذا بان كذا ذكر (ولو علمه) أو ظنه (مسافراً أو شك في نيته) القصر (قصر) أي جاز له القصر بأن ينوي به لأنه الظاهر من حال المسافر أن بان أنه متم لزمه الأحكام كاصرح به الرافعي في (٢٦٣)

الروضة (ولو شك فيها)

أي في نية الإمام القصر

(فقال) معلقاً عليها في نيته

(إن قصر قصرت والا)

أي وإن أم (أعمت قصر

في الأصح) وعبارته المهر

لم يضر أي التعليق كما في

الروضة وأصلها الأصح

جواز التعليق فإن أم الإمام

أم وإن قصر قصر والثاني

لا بد من الجزم بالقصر أي

في جوازه في قصر الإمام

يلزم هذا للمأموم الأحكام

وعلى الأصح لا يلزم مفعول

الشيخ قصر أي في قصر

الإمام للعلم بأنه إذا أم يلزم

للمأموم الأحكام قطعاً وعلى

الأصح لو خرج من الصلاة

وقال كنت نويت الأحكام

لزم للمأموم الأحكام أو

نويت القصر جاز للمأموم

القصر وإن لم يظهر للمأموم

ما نواه لزمه الأحكام احتياطاً

وقيل له القصر لأنه الظاهر

من حال الإمام (ويشترط

للقصر نيته) بخلاف الأحكام

لأنه الأصل فيهم وإن لم

ينو (في الأحكام) كأصل

الأحكام كاهو القرض فإن باناً ما أوسبق علم الحدث فله القصر لا تنفاد الربط في الحقيقة المقتضى للأحكام وحصول فضيلة الجماعة خلف الحدث لانتفاء ذلك نظر لعدم تقصيره قال شيخنا الميرزا يؤخذ من العلة أن الكلام في اقتداء صحيح في صلاة متنية عن القضاء والا كاماً أي أو يتيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فله القصر انتهى وفيه بحث فتأمل ولو بين للمأموم حدث نفسه فله القصر أيضاً (قوله بان أنه متم) أي ولم يبين له الحال كالتي بعدها (قوله وعبارته المهر) هي أولى من عبارة للصف لان الخلاف في جواز التعليق لافي القصر الرب عليه (قوله أي في جوازه) أي لافي نيته فهي لاغية وغير مضرة على الثاني أيضاً (قوله وعلى الأصح الخ) قضية كلامه أن هذا لا يجري في مسألة العلم والظن السابقة والتي ينبغي جريانها فيها وقد يراد بقوله فيما بان باناً ولو بقوله وأحياناً فبإسواء ما هنا فتأمل (قوله كأصل النية) أي حكماً وخلافاً كما قاله الأسنوي (قوله أي شك الخ) أفاد أن التردد طرأ له في أثناء الصلاة لاحتفاء النية فلا مدافعة ولا منافية (قوله في الجواب) بقوله أم ليس من المعتبر عنه بقوله وأحكام العطوف على أمرهم لأنه من الثاني للقصر من غير تردد في نيته (قوله ما ليس) أي لأنه أراد بالثاني ما يفعله باختياره وهذا بطل وإن كان من الثاني أيضاً فتأمل (قوله فشك الخ) وله متابعة الإمام إذا علم أنه متم والأفلا يتابعه وله انتظاره ولا تبطل (قول الشارح أم لتقصيره) ولو بان حده مع بين أقامته أو قبله قصر قالوا لأنه لا قدوة في الباطن للحدث ولا في الظاهر لظنه أيام مسافراً واستشكله الأسنوي بأن الصلاة خلف مجهول الحدث جماعة على الصحيح اه وقد رأيت في الرافعي معنى هذا الاشكال حيث قال بعد ذكر عدم الأحكام وقد نبذنا عنه كلامهم في السبوق إذا أدرك الإمام في الركوع ثم بان أن الإمام محدث فانه يرجعوا الإدراك وما أخذ المسألين واحد اه أقول وما كان هذا مبنياً على مرجوح عدل عنه الأسنوي (قول الشارح لأنه الظاهر) علل أيضاً بقاء التقصير لان النية ليس لها اشعار تعرف به (قول الشارح وعبارته المهر الخ) غرضه من هذا دفع ما نواه به عبارة للصف من جريان هذا الخلاف في حالة تبين الأحكام (قول الشارح وإن قصر قصر) هو آخر كلام الروضة (قول الشارح والثاني لا بد من الجزم) الظاهر أن المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم إجراء الخلاف من مسألة الظن السابقة (قول الشارح وعلى الأصح لا يلزمه) يرجع لقوله الأصح جواز التعليق وقوله يلزم للمأموم الأحكام أي من غير استئناف (قول الشارح وعلى الأصح الخ) قضية صنعه كالأسنوي إن هذا التفصيل لا يجري في مسألة العلم والظن السابقة على مسألة التعليق والوافق لكلام البهجة والمشي عليه شيخنا جريانه وهو متجهونه الأسنوي على أن فساد صلاة المأموم كفساد صلاة الإمام فيما ذكره الشارح رحمه الله (قول المتن ويشترط للقصر نيته) لأنه إن لم ينوهُ انقضت تأمة (قول الشارح كأصل النية) قضية التشبيه أن القارة هنا كما هناك (قول المتن والتميز عن منافيا دواماً) أي فلا يشترط استحضارها ذكرنا (قول الشارح أي شك) فسر هذا بالشك لان التردد في السأة قبلها ليس بهذا المعنى واعلم أن الأسنوي اعترض عبارة المتن حيث جعل للمقسم الاحرام قاصراً ثم جعل من الأقسام الشك في نية القصر اه أقول المراد أحرم قاصراً في نفس الامر فلا تدافع (قول الشارح لضمه اليهما الخ) لك أن تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه مشي الأسنوي (قول المتن فشك الخ)

النية (والتميز عن منافيا دواماً) أي في دوام الصلاة كنية الأحكام فلو نواه بعد نية القصر أم (ولو أحرم قاصراً ثم تردد في أنه قصر أمهم) أم (أو) تردى أي شك (فإنه نوى القصر) أم لا ثم وإن تذكر في الحال أنه نواه لتأذي جز من الصلاة لان التردد على التحام وهاتان المسألتان من المعتبر عنه ولم يصدرهما بالقام لضمه اليهما في الجواب ما ليس من المعتبر عنه اختصاراً فقال (أوقام) هو عطف على أحرم إمامه ثالثه فشك

هل هو متهم أم ساه أم) وان بان أنه ساه كالوشك في نية نفسه (ولو قام القاصر لئلا عمدا بلا موجب للإتمام) من نيته أو نية الإقامة أو غير ذلك (بطلت صلاته) كالوقام (٢٦٤) التمس إلى ركة زائدة (وإن كان) قيامه (سوها) فتذكر (عاده وسجدته وسلم فإن أراد

صلاته بالتظار وان تبين أنه متهم لانه مذور وخرج بشك ما لم يحسنه بعد ثلاثه مراحل فلا يلزمه الأتمام وله انتظاره ومقارفته ويسجد لسهو وله الأتمام ولكن لا يوافقه في السهو بالقيام معه (قوله وان بان أنه ساه) وفارق عدم لزوم الأتمام في الوشك في نية امامه كما تقدم فقاء النية عليه (قوله قام) أي صار الى القيام أقرب منه الى القعود أخذنا ما بعده ولم يقصد في الابتداء الوصول الى ذلك الحال والاطل صلاته بمجرد شروعه في القيام لانه شروع في البطل فقله عمدا أي قاصدا القيام من حيث هو فإن لم يصل الى ذلك عاد ولا تبطل صلاته لان ذلك لا يبطل عمده كما تقدم (قوله ناو بالآتمام) فان لم ينو حال فعوده فله القصر وارادته الواقعة قبل قعوده لغولاله ما هي فيه وبهذا فارق ما لورد في النية كاسر (قوله والقصر) أي من ابتداء السفر كما اشار اليه بقوله بلغ السفر ولم يقل للمسافر نعم الأتمام لديم السفر وللاح السفينة أفضل مطلقا مراعاة للام أحد رضي الله عنه وقسم لوافقه لالصل عندنا (قوله فالآتمام أفضل) فالقصر خلاف الأولى لأمركه وعليه يحمل قول الامام الشافعي بالكرهية أي غير الشديدة وكذا الأتمام أفضل فبازدعى أربعة أيام لحاجة يتوقفها كل وقت وقديكره الأتمام في تخوم من يتخلو عن حدته مع القصر أو من يقتدى به أو كرهت نفسه القصر أو لم تظمن اليه أو زادت صلاته مع القصر بفضيلة نحو جماعة وقديحرم الأتمام كمن يخاف بفوت عرفة أو انقاذ أسير أو ضيق وقت كاسر (قوله صوم رمضان) قال شيخنا الرملي ومثله كل صوم واجب كنذر أو كفارة ومنه ما صر في الواجب بأمر الامام في الاستسقاء بل تقدم عنه أنه لا يجوز فطره فيه الا لضرورة والحق الزركشي النفل المؤقت من الصوم بالفرض ولم ير فضه شيخنا (قوله) فالقصر أفضل (الح) وحينئذ فالصوم خلاف الأولى على نظير ما صر في القصر أو أمركه فان تحقق الضرر بالصوم وجب الفطر وقديكره الصوم بما تقدم في كراهة الأتمام وشمل الضرر ما في الحال أو المستقبل خصوصا في الجهاد والحج والله سبحانه أعلم

فصل في الجمع بين الصلاين سفر او حضرا (قوله يجوز) أي يباح وقد يطلب فعله أو تركه وجوباً أو ندباً كما يعلم ما صر في القصر ومنع أبو حنيفة والزمي الجمع مطلقا في عرفة ومز دلفه للقيم والمسافر لانه عندهما للنسك لا للسفر (قوله الظهر) ومثلهما الجمعة في جمع التقديم (قوله والغرب والعشاء) عدل عنه في النهج الى القر بين اختصار أو غلب المغرب للهي عن تسميتها عشاء وهو صريح في أن التغليب لوقال العشاءين لا يخرج من الكراهة وفي الأنور خلافة وهو العتمد (قوله سائرا في وقت الأولى) أي ولو مع الثانية أو نازلا فيهما على العتمد لسهولة جمع التأخير (قوله والوالا) أي بان كان نازلا في وقت الأولى فقط على العتمد أيضا والحق ابن

وفارق صحة الاقتداء بالمسافر الذي جهل حاله في النية بوجود قرينة القيام هنا (قول المتن أم) راجع لقول الشارح في الجواب (قول المتن والقصر أفضل) لحديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كذا استدلل به الاسنوي وفيه نظر لانه متفق عليه (قول المتن ثلاث مراحل) هي مدة القصر عندنا في حنيفة ومن ثم تعلم أن قول الشيخ بلغ ثلاث مراحل أي كان مدته ذلك وان لم يقطعها بالفعل (قوله خروج من الخلاف) راجع لكل من قول المتن والقصر أفضل وقول الشارح فالآتمام أفضل (قول الشارح للمسافر سفر اطويلا) أي مرحلتين فأكثر ما القصر فلا يجوز الفطر فيه (قول الشارح لمافيه الخ) بهذا فارق كون القصر فاضلا على ما سلف

فصل يجوز الجمع الخ (قول المتن يجوز) فيه إشارة الى أن ترك الجمع أفضل خروج من الخلاف

القصر (والصوم) أي صوم رمضان لسافر سفر اطويلا (أفضل من الفطر ان لم يتضرر) به أي بالصوم لمافيه من ثبوتة التذمة والمحافظة على فضيلة الوقت فان تضرر به فالفطر أفضل (فصل) (يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقدمنا) في وقت الأولى (وتأخيرا) فلا وقت الثانية (و) بين (الغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصر في قول فان كان سائرا وقت الأولى فتأخرها أفضل والا

فمكة) أى وإن لم يكن سائرا وقت الأولى فتقدمها أفضل روى الشيخان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رتحل قبل ان
 تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم زل جمع بينهما فان زاغت الشمس قبل أن يرحل صلى الظهر والعصر ثم ركب وروى أيضا واللفظ
 لمسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جده السبر جمع بين الغرب والعشاء وروى مسلم عن أنس أنه عليه السلام كان اذا عجل
 به السبر يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر الغرب حتى يجمع بينهما بين العشاء حين يغيب الشفق وروى أبو داود عن معاذ
 انه عليه السلام كان في غزوة تبوك اذا غابت الشمس قبل أن يرحل جمع بين الغرب (٢٦٥) والعشاء وان رتحل قبل أن تغيب

الشمس أخر المغرب حتى
 ينزل للعشاء ثم جمع بينهما
 وحسنه الترمذى وقال
 البيهقي هو محفوظ ودليل
 القول المرجوح اطلاق
 السفر في الاحاديث
 والراجح فيه بالطويل
 كفى القصر بجمع الرخصة
 ولا يجوز الجمع في سفر
 العصى ولا جمع الصبح
 الى غيرها ولا العصر الى
 الغرب (وشروط التقديم
 ثلاثة البداية بالأولى) لان
 الوقت لها والثانية تبع فلو
 صلى العصر قبل الظهر لم
 يصح وبعدها بعد الظهر
 وكذا صلى العشاء قبل
 المغرب (فلو صلاحها)
 مبتدئا بالأولى (فبان
 فسادها) بفوات شرط
 أورك (فسدت الثانية)
 أيضا لانتفاء شرطها من
 البداية بالأولى لفسادها
 (ونية الجمع) لتمييز التقديم
 المشروع عن التقديم
 سهوا (ومحلها) الفاضل
 أول الأولى ويجوز في

حجبه بالنازل فيهما وظاهر الاحاديث الآتية بواقعه وظاهر كلام المصنف اختصاص التأخير بالنازل في وقت
 الثانية فقط أو بهو بالسائر فيهما وظاهر النهج قريب منه نعم لو اقترن باحداهما بجملة فضيلة كجماعة أو ستر
 فهو أفضل من الآخر مطلقا والافضلية في أحدا لجمعين اذا جمع لانتفاء أن ترك الجمع أفضل فتأمل (قوله
 عجل) هو بتشديد الجيم كافي الصحاح (قوله) وشروط جمع التقديم ثلاثة بل أكثر لانه يشترط فيه
 أيضا بقاء السفر الى عقد الثانية وعدم دخول وقتها قبل فراغها وتيقن صحة الأولى وتيقن نية الجمع (قوله
 البداية بالأولى) أى وكونهما صحيحة يقينا وان وجبت اعادة نية الجمع فالدخول في الطهورين مثلا اذا أيسر في
 وقت الأولى من وجود أحدهما قبل فوات الثانية سواء جمع التقديم والتأخير ولا يجمع التحيرة بتقديم أحدهما
 الجمع تأخير ولا نظرا لاحتمال طهرها وقت الأولى (قوله) لم يصح أى فرضا مطلقا ولا نفلا للعالم (قوله) فسدت
 الثانية أى فسد كونها فاعلى ماذكر (قوله) ونية الجمع يقينا أى حال تلبسه بالسفر وان شرع فيه في
 أثناء الأولى (قوله) ومحلها الفاضل أى الجائز فاقترن الاعتراض على الحصر فى كلامه (قوله) مع التحلل
 منها أى في التسليمية الأولى وان كان رفضها قبل ذلك أو فسدت ركعها أما بعد التحلل ومنه التسليمية الثانية
 فلا يكتفى بالنية فيها ولا بعدها وان قصر الفصل نعم ان رفضها بعد التحلل وقبل شروعه في الثانية أو ارتد
 كذلك ثم عاد لها وأسلم على الفور فله الجمع خلافا لابن حجر وان رفضها في أثناء الثانية بطلت كما ذكره ابن
 حجر ولو شك هل نوى في الأولى أو لا فلا جمع لأن تذكره عن ركنين (قوله) ومن السير قدر الإقامة وكذا
 قدر نية وضوءه ولو جدد أو طلب خفيف كما سيذكره بان لا يكون المصروف فيه أكثر من قدر ركنين
 مع الاعتدال فزمن هذه الأمور معتقروا لم توجد فيه أو وجد فيه غير مطلوب منه كاذان امرأة أو خنثى
 والاعتبار بالوسط المعتدل لا بفعل الشخص بنفسه فلا يربط به الحركة (قوله) لو صلى النخ وغير الرتبة
 كذلك ولو في الزمن للتغير وخرج بقوله صلى ما لم يطل فلا يضر وان كان الزمن قدر زمن ركنين خلافا
 لما في شرح شيخنا كان محذور هل سجدة التلاوة والشكر كالصلاة راجعه والقلب الى عدم النع أو ميل
 وينبغي عدم النع أيضا في صلاة ركعة فقط أو جنازة فراجع (قوله) بعد فراغهما قيد به ليخرج
 ما لو تذكره قبل ذلك فان كان قبل فراغ الأولى آتمها والجمع أوفى أثناء الثانية لغا حرامها بها يكمل
 الأولى ان لم يطل فصل بين سلامها وتذكره وله الجمع أيضا ولا يطلأ وله أن يجمع أيضا وقولهم ان لم يطل

(قول البن فسدت) قال السنوى لكن تنعقد نفلا كما تنعقد في الكفاية عن البحر نظير ما لو أحرمت بها قبل الوقت
 جاهلا (قول البن بالعرف) وذلك لانها لم يرد فيها بط (قول الشارح روى الشيخان النخ) حكمة ذلك ان الثانية
 تابعة والتبعية لا تتحقق بالابواب (قوله) الشارح بعد فراغها كذا في الشرح والروضة فلو علم في أثناء الثانية
 تركه من الأولى فان طال الفصل فهو كما بعد الفراغ والابنى على الأولى وبطل احرامها بالثانية وبعد البناء باقى

(٣٤) - (قلىونى وعبرة) - (اول) أثناءها في الظاهر) لحصول الغرض بذلك والثاني لا كالقصر وعلى الأول يجوز مع
 التحلل منها في الاصح (والوالة) بأن لا يطلو بينهما فصل فان طال ولو بعد (كالسهو والاعمال) (وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا يضر فصل
 يسير ويعرف طولها) وقصره (بالعرف) ومن السير قدر الإقامة روى الشيخان عن اسامة انه عليه السلام لما جمع بين الصلاتين وإلى
 بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما (ولتيمم الجمع على الصحيح ولا يضر تحلل طلب خفيف) ولتيمم بين الصلاتين لان ذلك
 من مصلحة الصلاة والمانع بقول تحلل ذلك المحتاج اليه بطول الفصل بينهما قال في شرح المذهب لو صلى بينهما ركعتين سترتبة بطل الجمع (ولو
 جمع بين الصلاتين) (تم علم) بعد فراغهما (ترك ركن من

الأولى بطلنا) الأولى لترك الركن ونعذر التدارك بطول الفصل والثانية لاتتفاء شرطهما من الابتداء بالأولى لبطلانها (ويعيدها جامعا) ان شاء (أو علم تركه) (من الثانية فإن لم يطل) الفصل (تدارك) وسحنا (والا) أى وان طال (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل فهاهنا يفيد هاتين وقها (ولو جهل) أى لم يدرك الترك (٢٦٦) من الاولى أم من الثانية (أعادهما لوقتهما) رعاية للاختلافين إذ احتال الترك

من الأولى بطلنا و باحثاه
من الثانية يتمتع الجمع لما
تقدم والمسئلة الأولى علمت
عما تقدم وذكر هنا
مبدأ للتقسيم (واذا
آخر الأولى) الى وقت
الثانية (لم يجب الترتيب)
بينهما (والوالة ونسبة
الجمع) فى الأولى (على
المسحح) ويستحب
ذلك كما صرح به فى شرح
المذهب والثانى يجب ذلك
كافى جمع التقديم وفروق
الاول بأن الوقت فى جمع
التأخير للثانية والأولى تنبع
لها على خلافه فى جمع
التقديم فلا يجب الترتيب
واذا اتنى انتفت الموالاة
ونبة الجمع أو على الثانى لو أدخل
بالترتيب أو أتى به وأخل
بالموالاة أو نية الجمع صارت
الأولى قضاء يتمتع قصرها
فى وجه تقدم (ويجب
كون التأخير) الى وقت
الثانية (بنية الجمع) قبل
خروج وقت الأولى زمن
لو ابتدئت فيه كانت أداء
نقله فى الروضة كاصطباع
الاصحاب وفى شرح المذهب
عنهم زمن يسما أو
أكثر وهو مبنين المراد
بالاداء فى الروضة الاداء

فصل يفيدان ما فعله من الثانية قبل تذكره لولا تكمل بالأولى لبنائه على احرام لاغ وقال بعض مشايخنا
انه لا يلقو منه الا قبل مثل التروك وهو الذى فيه التفصيل بين طول الفصل وعدمه فراجعهم فى ابن حجر
ان هذا التفصيل يجرى فيها بعد الفرغ منها (قوله بطلنا) أى الأولى مطلقا والثانية فراضا تقع له نقلا مطلقا
كما قاله شيخنا الرملى (قوله فان لم يطل الفصل) أى بين سلامه من الثانية وتذكر التروك (قوله لطلول
الفصل بها) أى بالثانية الباطلة فلا يعيدها جامعا وان قصر الفصل لما مر أن وجود الصلاة بينهما مضر مطلقا
فلا قال لفعل الثانية لكان أولى الآن يقال لشبهة بطلانها (قوله لو فيها) يفيد انه لا يجمع تأخيرها به قال
ابن عبدالحق واعتمده وفى المنهج خلافه واعتمده شيخنا الزايدى كشيخنا الرملى (قوله انتفت الموالاة)
أى وجوبها كالتية (قوله فى وجه تقدم) صوابه فى قول لما مر فى أول الباب قضاء الفائتة فيجب اعادةها
ان كان صلاحها مقصورة لتبين بطلانها على هذا الوجه (قوله بنية الجمع) أى بنية التأخير لاجل فلا يكتفى
نية التأخير مطلقا فلو نسي النية حتى خرج الوقت لم يبطل الجمع قاله فى الاحياء وهو غير معتمد ان أراد ان
الأولى أداء والا فظاهر (قوله الأداء الحقيقى الخ) هو الاعتماد وهو ما يسع ركعتين ان أراد القصر وان لم
بفعله بعد أو أربع ركعات فأكثر مطلقا (قوله بأن يؤتى الخ) أى بأن يكون الزمن يسع ذلك (قوله
خلاف الاتيان بركة) أى بالفعل وهو غير موجوده لان الفرض أنه بر بذان يجمع تأخير أو ادراك الزمن
لاتبعية فيه كما مر (قوله فى زمن الخ) بأن يسع الزمن ايقاع جميعها فيعصى بتأخيرها الى وقت الحرمة
وتكون قضاء لان لم يقع منها فى الوقت شيئا بالفعل ولا عبرة بادراك الزمن كما مر وهذا لا غبار عليه وما
اعترض به شيخ الاسلام وغيره مبنى على أن ادراك الزمن كافى فى الاداء وليس كذلك فتأمل

بها أو من الثانية تداركو بنى وأما قيد الشارح رحمه الله كلامه الذى بقوله بعد فرغها هذا التفصيل الذى
لا يصح معه عموم قوله بطلنا ويعيدها ولا قوله ولا فباطلة ولا جمع فتأمل (قول المتن على الصحيح) هما
فى الجمع مبنين على اشتراط الموالاة نقله الاسنوى عن شرحى الرافعى رحمه الله (تنبيه) لو جمع تأخير افتدرك
فى تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر أو الظهر فعليه أن يصلى ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون
جامعا فان كان أحرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء وجب اعادة الصلاتين لا احتيال أن يكون من
الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر قاله فى البحر (قول الشارح وإذا اتنى الخ) وذلك لان المراد انتفاء الترتيب الذى
اعتبره الوجه الثانى فيلزم من نفيه نفي الموالاة ونية الجمع الذى اعتبره الوجه الثانى أيضا فان وجوبهما عنده
انما هو مع وجوب الترتيب فاذا اتنى انتفيا وأحسن من هذا وأخصر أن يقول لانه لا معنى لاشتراط الموالاة
مع عدم لزوم الترتيب وحيث انتفت الموالاة اتنى نية الجمع (قول الشارح انتفت الموالاة) استدلالها بان على
ذلك بأنه عليه السلام لا دفع من عرفه الى الزلزلة نزل فصلى المغرب ثم تأخر كل انسان بعرفة من منزله ثم صلى
العشاء واد الشياخ عن أسامة رضى الله عنه ولان الأولى بخروج وقتها الاصل أشبهت الفائتة ثم اذا أوجبتنا
الترتيب والموالاة فلو تركهما صحت الثانية لوقوعها وقتها وصارت الأولى قضاء كما ذكره الشارح رحمه الله (قول
الشارح فى وجه تقدم) فيه يجوز فان التقدم قول لوجه (قول المتن بنية الجمع) لو نسي السنة حتى خرج الوقت
لم يبطل الجمع قاله فى الاحياء (قول الشارح وهو بين الخ) قيل يشكل عليه وفى الروضة والاصصى وصارت
قضاء قلنا ما حاول الشارح أن يفتا بشكل عليه قول النجاشى والاصصى وصارت قضاء اللهم الا أن يقال صارت قضاء

الحقيقى بأن يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركة منها فى الوقت والباقي بعده
فقسميته أداء بترتبة ما بعد الوقت كما تقدم فى كتاب الصلاة (والا) أى وان أخر من غير نية الجمع أو بنيتها فى زمن لاتكون الصلاة فيه
أداء على ما ذكر (فيعصى وتكون قضاء) يتمتع قصرها فى وجه تقدم (ولو جمع تقدما)

بأن صلى الأولى في وقتها أو بالجمع (فصار بين الصلاتين) أوفى الأولى كافي المحررو غيره (مقها) بنية الإقامة أو باتها السفينة الى مقعدة (بطل الجمع) زوال العذر فتيمن تأخير الثانية الى وقتها ولا تتأثر الأولى بما اتفق (وفي الثانية وبعدها) لوصار مقها (لا يبطل) الجمع (في الاصح) لانقاذها أو تمامها قبل زوال العذر والثاني يقول هي معجلة على وقتها العذر (٣٦٧) وقد زال العذر قبله وأدركه الصلي

فليعدها فيه (أو) جمع (تأخيرا فأقام بعد فراغها لم يؤثر) ماذكر تمام الرخصة في وقت الثانية (وقبله) أى قبل فراغها (يجعل الأولى قضاء) لأنها تابعة للثانية في الاداء العذر وقد زال قبل تمامها وفي شرح المذهب اذا أقم في أثناء الثانية يبنى أن تكون الأولى اداء

(ويجوز الجمع) بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء (المطر تقديم) السابقة روى الشيخان عن ابن عباس أنه عليه السلام بالدينة سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا سفر

قال الامام مالك أرى ذلك بعذر المطر (والجديد منعه تأخيرا) لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع والقديم جوازه كافي الجمع بالسفر فيصلى الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع قاله العراقيون وفي التهذيب اذا انقطع قبل دخول وقت

(قوله كافي المحررو غيره) وهو معلوم مما ذكره المصنف بالأولى فالمراد بجمع شرع فيه كما يعلم أيضا من كلامه بعده (قوله ولا تتأثر الخ) أى لا تصير قضاء ولا تبطل بما وجد (قوله قبل زوال العذر) أى فالتبعية باقية بذلك ولهذا لا يخرج وقت التبعية بأن دخل وقتها الحقيقي في أنائها بطل الجمع فتبطل ويجب استئنافها (قوله قبل فراغها) سواء قدم الأولى أو الثانية وسواء زال العذر في الأولى أو الثانية والتعليل للأعلا وبأن هذا ما قبله لأن زوال الوصف بكونها صارت قضاء مع صحتها أخف من زوال الأصل باطلها ولأن وقت الثانية وقت الأولى في غير العذر (ينبيه) لوجع تأخيرا فذكر في تشهد العصر ترك سجدة وشك هل هي من الظهر أو العصر فعليه أن يصلي ركعة أخرى لأتمام العصر ثم يعيد الظهر ويكون جامعاً فإن كان قد أحرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء وجب إعادة الصلاتين لاحتال أن تكون من الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر قاله في البحر واعتمده شيخنا خاتمة وفيه نظر ظاهر كما تقدم ولعله سبق فقام فتأمل (قوله يبنى الخ) للمتمدخلة (قوله بالمطر) خرج به الوحد والرج والظلمة والحوف فلاجع بها وكذا المرض خلافاً لما مشى عليه صاحب الروض نبال الروضة من جواز الجمع بتقديمها وتأخيرها وإن قال الأذري أنه الفتى به ونقله أن نص الشافعي رضي الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حال الاحرام بهما وعند سلامة من الأولى وبينهما كافي المطر (قوله) سبعاً جميعاً وثمانياً أى من الركعات وذكر ذلك دون أن يقول جمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء لأجل دفع توهم جواز العصر مع الجمع (قوله أرى ذلك) هو بضم الهزرة وفتحها أى أظن أو أعتقد ورواية ولا مطر شاذة أو برادو لمطر كثير أودائم (قوله وفي التهذيب الخ) أى بناء على الجديد (قوله) وشرط التقديم هذا الشرط بدل السفر في المسافر وإن لم يساه في جميع الوجوه لعدم تصور مثل ما هنا في السفر (قوله وجوده) أى المطر يقينا كما اعتمده شيخنا الرملى أو ظناً كما اعتمده شيخنا الزبائدي فإن شك في بقائه بطل الجمع وإن قصر الفصل (قوله ليتصل) أى فلا اتصال شرط فلو انقطع بينهما بطل الجمع (قوله) فلا يجوز الجمع قال شيخنا الان كان قطعاً كبيراً فيجوز حينئذ الجمع (قوله جماعة) أى ولو في الركعة الأولى من الثانية قاله شيخنا الزبائدي واكتفى شيخنا الرملى بالجماعة حال الاحرام الثانية وإن صلى الأولى منفرداً

نظر الى أن صورة المسئلة خروج الوقت كانه بذلك (قول الشارح بأن صلى الأولى الخ) فايهم من الفراغ من الصلاتين ليس مراداً بقريته في الكلام (قول الشارح أوفى الأولى) أى كما يفهم بطريق الأولى (قول الشارح والثاني يقول هي معجلة الخ) هو تعليل للمستثنى معا وقد عرفت الأولى أيضاً بالقياس على العصر ورد بأن تخلف العصر لا يوجب بطلان الصلاة بخلاف هذا م اذا قلنا بالبطلان في المسئلة الأولى قال السنوي فيحتمل أن يقال إن نوى الإقامة لا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا الوجه وصنع السنوي يخالفه فليراجع يقتضى أنه لم تحصل الإقامة لا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا الوجه وصنع السنوي يخالفه فليراجع (قول الشارح أى ضاهية ذلك خروج الفقير عن الاستحقاق بعد التجبيل (قول المتن لم يؤثر) كافي جمع التقديم وأولى (قول الشارح يبنى الخ) زاد السنوي ولم ينقل عن أحد خلافه بل زعم أن كلام الرافعي محله اذا أقم قبل فراغ الأولى (قول المتن والاصح اشتراط الخ) قال السنوي يبنى الاكفاء باستصحاب المطر وإن لم يتحقق البقاء وإن أومر الرافعي خلافه (قول الشارح فإن لم يدو بفلا الخ) استثنى في الشامل ماذا كان

الثانية لم يجز الجمع ويصلى الأولى في آخر وقتها (وشرط التقديم وجوده) أى المطر (أو لهما) أى الصلاتين لبقارن الجمع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الأولى) أيضاً ليتصل بأول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدها سواء قوى المطر وضعفه اذا بل الثوب (والنلج والبرد كطيران ذابا) لبهها الثوب فإن لم يدو بفلا يجوز الجمع بهما (والاظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة

بمسجد بعيد يتأذى بالمطر في المسجد بباب داره فلا يترخص لاتقاء المشقة كثيرا عنه والثاني يترخص لاطلاق الحديث وقوله والأظهر هو لفظ المحرروفي الروضة الأصح وقيل الاظهر نعا لأصلها

(باب صلاة الجمعة)

بضم الهم وسكونها هي كثيرا من الحسن في الأركان والشروط وتخص باشتراط أمور في لزومها وأمور في صحتها والباب معقود لذلك مع آداب تشرع فيها ومعلوم أنها ركعتان (انما تميم) أي تجب وجوب عين وقيل وجوبها وجوب كفاية (على كل مكلف) أي بالغ عاقل من المسلمين (حر ذكر مكرم بلاءرض ونحوه) فلا الجمعة على صبي ولا محنون كثيرا من الصلوات قال في الروضة والتمعي عليه كالتجنون بخلاف السكران فإنه يلزمه قضاؤها ظهرا كثيرا هو الأعلى عبدو امرأة ومسافر ومريض لحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل الجمعة لا امرأة أو مسافرا وعبدًا ومريضًا رواه الدارقطني وغيره وألحق بالمرأة الحنثي لاحتمال أن يكون أنثى فلا يلزمه

عندما بكفية الثانية (قوله يتأذى) أي بالفعل أو بالنظر لغالب الناس نعم لآلام المسجد ومحاوره الجمع تبعاً لغيرهم وعلى هذا حمل جمعه عليه السلام بالمطر مع قرب بيته للمسجد أو ملاصقته له ولأن الفرد الجمع في المسجد بالشروط السابقة (قوله أو كان المسجد) ليس المسجد قيد والمراد محل الجماعة عليه تنبيهه عليه السلام علماً بما رآه لا يصلي رتبة بين المجموعتين وجوباً في التقديم وتبدياً في التأخير وكذا لا يقدم رتبة الثانية على الأولى مطلقاً ولا تأخير رواتب الأولى للتقدمة عن الثانية كالتأخر وحديثه فلا بد أن يصلي الرواتب على أي كيفية أراد من ترتيب وعدمه وجمع في أحرام وعدمه لكن لا يجمع بين راتبي صلاتين في أحرام واحد

(باب صلاة الجمعة)

هي صلاة أصلية تامة على قدر القصور وقيل ظهر مقصورة وتسميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لاجتماع فيها من الحبرات أو لجمع خلق آدم عليه السلام في آخر ساعة من يومها أو لاجتماعه بجوار في عرفة فيها أولاً لأنه جامعها فيها وأخيراً ذلك ويومها أفضل أيام الأسبوع وعند الإمام أحمد أفضل الأيام مطلقاً حتى من يوم عرفة وليلتها كيومها في الأجر والأفضلية وفرضت بمكة الشرفة ولم تقم بها كالم تقم بها صلاة الجمعة لقلة المسلمين ولخفاء الإسلام وأقامها أسعد بن زرارة بالمدينة الشريفة قبل الهجرة بنسج الحضبان بنون مفتوحة ففاف مكسورة فتحتية ساكنة فعين مهملة غناء مفتوحة معجمة فضاء معجمة مكسورة فقيم فألف وآخره فوقية اسم قرية على ميل من المدينة وكانوا أربعين رجلاً (قوله بضم الهم) واسكانها وفتحها وحكى كسرهما (قوله والباب معقود لذلك) أي القصور منه ذلك وذكر غيره معه غير مقصود (قوله بخلاف السكران الخ) يفيد أن النبي قبله شامل لعدم القضاء والافهول لاجتماعه عليه أيضاً وأما وجب القضاء عليه لا انعقاد السبب في حقه مع تعديه نعم أن أفاق قبل قواتها لزمه فعلها ومثله في هذا المنهون والتمعي عليه (قوله ومسافر) الراد به من في غير بلد الجمعة من أهل محل لا يسمع أهله النداء منها وله الانصراف ولو بعد إقامتها كما في شرح الروض وغيره (قوله لا امرأة الخ) هو مرفوع على تأويل عليه بمعنى لا يترك فهاستثناء من كلام غير موجب معنى وكذا يقال في حديث الأثر به للذكور في النهج ويجوز في هذا الحديث الرفع على البدلية من أربعة بخلاف الأول الآن يقال هو استثناء من أربعة المذدوفان صح ونقل عن الجلال السيوطي أن بعض المتقدمين يرمي النصب بصورة الترفوع والمجور ويمكن حمل الحديثين عليه (قوله على معذور الخ) ومنه الاحتياج إلى كشف العورة بحضرة من يحرم نظره بخلافه في خروج الوقت لأن لها بدالاً ودونه ومنه الاشتغال بتجهيز البيت ومنه إجارة العين لمن لم يأذن له المستأجر أو لزم فساد عمله ومنه حبس لمن منع من الخروج لها وإن حرم منه بأن يكون في خروجه مصلحة ومنه مرض يشق مشقة لا تحتمل عادة ومنه العي نعم والاجتماع من هؤلاء في محلهم جمع تصح به الجمعة منهم فيه كما اعتمد شيخنا ومن العذر إقرارهم من حلف على شخص أنه لا يخرج من بيته متلاًخوف عليه ومنه أينما من حلف أنه لا يصلي خلفه يدفعون في يدها ما في الجمعة وقيل في هذه يصلي خلفه ولا تحت لأنه مكروه شرعاً لكن خلف لبطان زوجته البلية فاذا هي حاض وكما لو حلف أنه

البرد قطعاً كبار أو خاف من السقوط عليه (قول الشارح لاتقاء المشقة) وقوله عنه متعلق بقوله لاتقاء المشقة والضمير في عنه يرجع لقوله يترخص

(باب صلاة الجمعة)

سميت بذلك لاجتماع الناس فيها أو لاجتماع فيها من الخير (قول المتن ونحوه) من ذلك الاشتغال بتجهيز البيت ودفعه كما قاله الشيخ عز الدين ولما ولي خطابة الجامع العتيق بمصر كان يصلي على اللوق قبل الجمعة ثم يقول لأهلها وحملها ذهبوا فلا الجمعة عليهم (قول الشارح في الحديث لا امرأة الخ) هكذا الروايات لرفع ولعل فيها اختصاراً والتقدير الأثر به امرأة الخ فيكون أربعة هو السنن وأما تأخير مبتدأ مخدوف بدل عليه

الرجح العاصفة بالليل فلا يتصور في الجمعة (والمسكن) لاجمة عليه لأنه عبد ماني عليه درهم (وكذا من بعضه رفيق) لاجمة عليه (على الصحيح) تغليب الجانب الرق والثاني عليه الجمعة الواقعة في نوبته ان كان بينه وبين (٢٦٩) السيد مائة (ومن محت ظهره) من

لا يزرع ثوبه فأجنب واحتاج الى زعجه لتعذر غسله فيه والفرق بأن لاجمة بدلافيه نظر (قوله الرجح العاصفة الخ) ثم تصور ههنا بعد الفجر على بعيد الدار (قوله والمسكن الخ) أفادته معطوف على معذور معنى ورفع استقلا لا لتنافر الطيف وذكره مع شمول العبد للخلاف فيه وان لم يذكره فتأمل (قوله محت جمته) أي أجزأته عن ظهره كما ذكره الأسنوي لأنه المقصود ولا يلزم من الصحة الأجزاء وعليه نصح الأولوية لأنه اذا سقط بها الظهر عن السكاملين فمن غيرهم أولى كذا قاله بعضهم وفي كلام الشارح ما يقتضي خلافه الآن يؤول بعمل يحجز ثم عطف تفسير على محت مثلاً فلا مخالفة بدليل ما يأتي (قوله ونجزته) أي فلا يلزم قضاء بعد ذلك وان كان عند الأصوليين ان معنى الصحة والأجزاء واحد وهو الكفاية في سقوط الطلب في ذلك الوقت وان لم يلزمه القضاء (قوله والعجز) أي ان أذن الزوج ولم تكن ذنبت هبة أوريح (قوله قبل فعلها) أي ولو بعد اقامتها ومنه من أكل ما له ربح كرهه لا بقصد اسقاطها على العمد ومنه الجوع والعطش أيضا ونحوها وخرج بقوله قبل فعلها ما لو شرع فيها فلا يجوز الخروج منها ولو قبلها فلا (قوله ونحوه) أي من سقط عنه الحضور للشقة كالأعمى كامر (قوله فيجرم انصرافه) ان لم يكن صلى الظهر قبل حضوره وعلى الحرمة لو انصرف لم يلزمه العود (قوله انتظار فعلها) أي ابتداء أو دواماً (قوله مركبا) أي لا تتناولوا نحو فرد كذا فائدة الأعمى (قوله باجارة) أي لثلاثة زائدة على ما يلزمه في الفطرة (قوله وأغارة) أي لما لا منه فيه وهل يجب عليه السؤال في الاجارة أو الاعارة فيه نظر ويظهر الوجوب كافي طلب الماء في التيمم وقد يفرق بوجود الدليل شارحه (قوله وقال القاضي الخ) حمل شيخنا الرمي على من منزله قريب من المسجد بحيث لا مشقة عليه أصلاً ولا فلا يلزمه مطلقاً (قوله وأهل القرية الخ) في رد على الإمام أي خيفة في اسقاطه الجمعة عن أهل القرى (قوله عال) أي معتدل وكونه بالأذان ليس قيداً (قوله لم يلزمهم) أي لاجمة في محلهم في الصورة الأولى ويحرم عليهم تعجيلها منها وان فعلوها في غير ذلك ولو امتنع واحد منهم من فعلها فيه حرم عليه وسقطت عن البقية لتقصيرهم ولا تصح منهم ولا حرمة عليهم ولا يلزمهم السعي الى بلد الجمعة وان سمعوا النداء منه وتزيمهم في بلد الجمعة في الصورة الثانية ثم لو صافى العيد جاز لهم الانصراف وتركها الا ان دخل وقتها عقب فراغ العيد

رواية أبي داود الجمعة حق واجب على كل مسلم الأربعة عبد مملوك الخ قبل ويجوز ان يكون صفة لمن معنى غير نحو الناس كلهم هلكت الا المعلنون ونوزع بأن فيه وصف العرفة بالنسكة (قول المتن والمسكن) عطفه على ما سبق يقتضي ان ليس معذوراً في تركه الجماعة وليس كذلك (قول الشارح) من لا يلزمه الجمعة كذا في الحرر (قول الشارح) لأنها تصح الخ ايضاحه ما قاله الرافعي في حق أبواب الأعداد اذا حضروا انعقدت لهم وأجزأتهم لأنها أكمل في المعنى وان كانت أخصر في الصورة واذا أجزأت عن السكاملين الذين لا عندهم فلا تجزى أصحاب العذر بالأولى اهـ (قول المتن) وجداً مركباً قال الأسنوي قياس ما سبق في ستر العورة أن لا يجب قبول هبته ونقل عن الشاشي عدم الوجوب اذا وجد من يحملها قال الأسنوي كأنه أراد من الأديبين فيكون متجنباً (قول المتن) وأهل القرية) خالف أبو حنيفة رضي الله عنه فخص الوجوب بأهل الدائن ﴿تنبيه﴾ حكم أهل البساتين والحياض كأهل القرى (قول المتن) أو بلغهم أي أولئك من فيهم أجمع المذكور ولكن بلغهم صوت الخ (قول المتن) من طرف يليهم) قال ابن الرفعة سكنوا عن الموضوع الذي يقف فيه السمع والظاهر ان موضع اقامته اهـ وقوله لبلد الجمعة يفيد ان أهل القريتين اذا نقص عدد كل عن الواجب لا يجب عليهم الاجتماع في إحدى القريتين ﴿فائدة﴾ انما اعتبر طرف البلد لأنه أقرب مكان صالح للجمعة (قول المتن) يليهم لبلد الجمعة لزمهم والا) أي وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور

الشئ بالصا من غير قائل لزمه (وأهل القرى) بقاء كل منهم جمع تصح به الجمعة وهو أن يكون من أهل السكالك كسائقي (أو بلغهم صوت عال في هذو) للاصوات والراح (من طرف يليهم لبلد الجمعة لزمهم والا) أي وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور

(فلا) نلزمهم الجمعة وسيأتي ما يدل للأولى و يدل الثانية حديث أبي داود الجمعة على من سمع النداء ثم اعتبر سماع من أصغى إليه ولم يحاور سمعه حد العادة ولا يعتبر أن يقف النداء على موضع عال كشارة أو سور ولا في الموضع الذي تقام فيه الجمعة ولو كانت قرية على قبال جبل يسمع أهلها النداء لعلاها ولو كانت

(٢٧٠)

لا تخافها ولو كانت على استواء لسمعوه فوق جهن أصحهما في الروضة كأصلها لا تجب الجمعة في الأولى وتجب في الثانية اعتبارا بتقدير الاستواء والثاني وصححه في الشرح الصغير عكس ذلك اعتبارا بنفس السماع وعدمه (و يحرم على من لزمته) الجمعة بأن كان من أهلها (السفر بعد الزوال) لتفويتها (الآن) يمكنه الجمعة (طريقه) أو مقعده كافي المحرر وغيره (أو يتضرر بتخلفه) لها (عن الرفقة) بأن يفوته السبقر معهم أو يخاف في لحوقهم بعدها (وقبل الزوال) كبعده في الحرمه (في الجديد) والقديم لعدم دخول وقت الجمعة وعورض بأنها مضافة الى اليوم ولذلك يجب السعي اليها قبل الزوال على بعيد الدار وفيد التشبيه للمفهم للحرمه بقوله (ان كان سفرا مباحا) أي كالسفر للتجارة (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كالسفر للحج بقسميه (جاز) قطعاً (قلت الأصح ان الطاعة كالسباح)

وقبل انصرفهم (قوله من أصغى) أي لو أصغى وهو يطرف ذلك الجبل أيا على مستنونه والمراد بالطرف آخر محل لا تقتصر فيه الصلاة من سافر منه (قوله ولم يحاور) زالح) اعتبار الاعتدال في الصوت والسماع بفهم أنه لا يعتبر تميز كلمات الأذان وانما تليق بقيل السمع والأصم حيث سمع المعتدل وأنها لا تليق من سمع لحدة سمعه مثلا (قوله اعتبارا بتقدير الاستواء) فان اعتبر هذا القيد في كلام المصنف فهمان أفراده والأفهما وارادان عليه ومعنى التقدير المذكور عند شيخنا كافي شرح شيخنا الرمي أن يفرض وال الجبل وار تفاع للنخض وتيجل القرية على الاستواء في محاذة محلها الأصلي وقال شمس شيخنا عميرة يفرض الصعود أو الهبوط عمدا لا غير جهة بلد الجمعة والقرية على طرفه لا يهتم بقطع تلك المسافة في الوصول اليها (قوله والثاني) (الخ) مرجوح والعند الأول (نبيه) علم غاذر أن الناس في الجمعة ستة أقسام باعتبار الزوم والصحة والاعتقاد أحدها من وجد فيه الاوصاف الثلاثة وهو الكامل ثانيها من اتفت كلها في كالجنيون ثالثها من وجد فيه الزوم والصحة وهو المقيم رابعها من وجد فيه الصحة والاعتقاد وهو المذمور بنحو المرض خامسها من وجد فيه الزوم وحده وهو الرئس سادسها من وجد فيه الصحة فقط وهو الرأه السافر ونحوهما (قوله) ويحرم على (الخ) فإذا سافر فهو عاص ويتنعم عليه رخص السفر حتى يخرج وقتها وإلى اليأس من ادراكها وقد تقدم عن شيخنا اعتماد هذا نعم لو طرأ عليه جنون أو موت سقط عنه الالتزام من ابتدائه قاله شيخنا فراجع فانه غير ظاهر وخروج السفر النوم قبل الزوال فلا يحرم وان علم فوت الجمعة به كاعتمده شيخنا الرمي لانه ليس من شأن النوم القوات وخالفه غيره وبكره السفر ليلتها بأن يحاور زالسور قبل الفجر قال في الاحياء لانه و رد في حديث ضعيف جدا أن من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكا (قوله يمكنه) أي بحسب ظنه فلا يحرم عليه السفر الا ان توقف عليه جمعة بلده بأن كان من الأثر بعين كهماء وقول شيخنا في حاشيته تبعاً لشيخنا الرمي في شرحه بعدم الحرمه في هذه لانه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره ممنوع اذ الحرمه عليه لتعطيله جمعة بلده فتأمله وقد مال اليه شيخنا آخر (قوله) (يضرر) ولا يكتفي بمجرد الحوجة بخلاف التيم لانه وسيلة ويشكر كثيرا (قوله بتخلفه) أي بسببه سواء في محله أو بعد لحوقه فلم كإفعاله الشارح (قوله) وقبل الزوال) أي من الفجر على هذا القول وغيره وحاصل كلام الرافي أن السفر للبالح حرام قبل الزوال و بعده وان الطاعة لا تحرم قبله (قوله مباحا) أي غير مطلوب فيشمل السكره وهو أو هوأى منه (قوله واجبا) أي غير فوري والا كالسفر لانتقاد أسير وادراك عرفه فهو واجب فضلا عن الجواز (قوله وما في نسخ المحرر) التي عبارتها ويحرم السفر بعد الزوال ان كان مباحا اه لانه آخر فيها الشرط لما بعد الزوال ومحل قبله

والحرر وروقته ابن عصفور وضعفه غيره (قول الشارح وسيأتي ما يدل للأولى) قال الأسنوي دليلها عموم الأدلة خلافاً للحنفية في منعهم الجواب على أهل القرى قال ولودخل أهل القرية في المسئلة الأولى البلد وأقاموا الجمعة مع أهل البلدة سقط عنهم وأساءوا لتعطيلها في بقعهم والتعير بالأساءه وقفع في الروضة والرافعي وشرح المذهب ومدلولها التحريم الآن الأكثرين قد صرحوا بالجواز وصرح جماعة بالتحريم اه (قول الشارح) ولو كانت على استواء لسمعوه) للرادلو فرضت مسافة تخفافها بمدد على وجه الأرض وهي على آخرها لسمعتهم هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقس عليه نظيره في الأولى (قول المتن الان) يمكنه) للرادنه غلبة الظن (قول الشارح وقد اتى التشبيه الخ) أي فليس الشرط راجعا للقسامين كإفهمه الزركشي ليوافق ما في المحرر (قول المتن ان كان سفرا مباحا) قال الأسنوي كلامه يشمر

فيحرم في الجديد (والله أعلم) وهذه الطريفة تحكي في الروضة وأصلها عن مقتضى كلام العراقيين بأن ورجحها فيها أيضاً ما للسفر لطاعة بعد الزوال في الروضة لا يجوز وفي أصلها المفهوم من كلام الأصحاب أنه ليس بعذر و يوافقها إطلاق للنهائج الحرمه كالشرح الصغير وما في نسخ المحرر من تقييدها بالبالح من غلط النسخ بتقدير الشرط على محله (ومن لاجمة عليهم) وهم

ببلد الجمعة (نسن الجماعة في ظهرهم) وقتها (في الاصح) لعموم أدلة الجماعة والثاني لان سن لان الجماعة في هذا الوقت شعار الجمعة فان كانوا غير بلد الجمعة سنت لهم الاجماع قاله في شرح المهذب (و يخفونها) استحبابا (ان خفي عنهم) لتلايتهم وما بال رغبة عن صلاة الامام فان كان ظاهرا فلا يستحب الاخفاء لاتقاء التهمة (و يندب لمن أمكن

(٢٧١)

زوال عنده) قبل فوات الجمعة كالعبد

يرجو التقى والمريض

يتوقع (الحقة تأخير ظهره

الى اليأس من) ادراك

(الجمعة) لانه قد يزول عنده

قبل ذلك فيأتي بها كاملا

ويحصل اليأس برفع الامام

رأسه من ركوع الثانية

(و) يندب (لغيره) أي لمن

لا يمكن زوال عنده

(كالمرأة والزمن تعجيلها)

أي الظهر ليحوز فضيلة

أول الوقت قال في الروضة

وشرح المهذب هذا اختيار

الحراسين وهو الاصح

وقال العراقيون يستحب

له تأخير الظهر حتى تقوت

الجمعة لانه قد ينشط لها

ولان صلاة الكاملين

فاستحب كونها المقدمة

قال والاختيار التوسط

فيقال ان كان هذا

الشخص جازما بأنه لا يحضر

الجمعة وان تمكن منها

استحب له تقديم الظهر

وان كان لو تمكن أو نشط

حضرها استحب له

التأخير (ولصحتها) أي الجمعة

(مع شرط غيرها) من المحس

أي كل شرط له وقد تقدم

ذلك (شرط) خمسة (أدعها

(قوله بلد الجمعة) أي وهم من أرباب الاعذار اما أهل قرية دون أر بعين فالجماعة في حقهم فرض كفاية (قوله) فلا يستحب الاخفاء قال شيخنا بل يستحب الاظهار وأما عسكه التقديم فهو خلاف الأولى ان كان في أمكنة الجماعة (قوله تأخير ظهره) ما لم يخرج وقت الجواز فلو لم يؤخر وزال عنده بعد فعله الظهر لم تنزله الجمعة وان تمكن منها الان كان غثي وأضح بالكورة فيلزمه فعلها ان تمكن منه والأعاد الظهر لتبين انها في غير محلها ولا يلزمه إعادة ظهره كل جمعة تقدمت وقوع ظهره التي بعده قضاء عنها ومثله عبد تبين عتقه ولو اوضح في أثناء ظهره بطلت ان كان قد أحرم فوات الجماعة ولو عتق العبد أو بلغ الصبي أو أقام المسافر في أثناء ظهره فله انماها وتجز به وله قلبها ونقله ويسلم من ركعتين ان أدرك الجماعة مع ذلك والاندب قطعها لادراكها (قوله) ويحصل اليأس برفع الامام (الخ) أي لا بعدم التحكن كعبد الدار قال الاسنوي ويجب الظهر فور اعل من أبيس منها بمن تلزمه والوجه خلافه كما قاله شيخنا (قوله وهو الاصح) وهو للعقد (قوله) أي كل شرط) أشار الى أنه مفرد مضاف فيعم ولا يمتنع كون غير متوالة في الإيهام (قوله شروط خمسة) وعدها في النهج ستة بجعل شرط الجماعة وهو كونهم أر بعين شرط بالجمعة (قوله) أحدها وقت الظهر) أي ظهر يومها كإفديده التعريف وكونها لا تقتضي وجوزها الامام أحمد قبل الزوال (قوله كلها) أي مع خطبتها كما يأتي (قوله نجمع) يضم ففتح أي تحطب ونضلي ففيه زيادة كون الخطبة في الوقت (قوله) تنبع (الي) أي تحرى الشيء في الظل (قوله فلا تقتضي) أي وفي يوم جمعة أخرى أو تبعا لجمعة أخرى كما يفيد التفرع بالفرع يع في محله (قوله فلو ضاق الوقت) أي يقينا أو ظنا ولو تخبر عدل الرواية وكذا لو شك فيه ولم في هذه تعليق التية قاله شيخنا بعبا لان حجر (قوله صلاوا ظهرا) أي أحرموا بها فلا يصح احرامهم بالجمعة حتى لو تبين ضيقه بعد احرامهم بها تين بطلان الاحرام بها ولو لا تنقلب ظهره فقولوه ولو خرج الوقت وهم فيها (الخ) أي وكان الاحرام في وقت يسعها يقينا أو ظنا ولم يظهر خلافه كما علم (قوله) ولو خرج الوقت (الخ) يفيد أنهم

بأن المراد المستوى الطرفين وبصرح في شرح المهذب وحينئذ فيكون ساكتا عن المسكروه وخلاف الأولى والقياس امتناع الترك بهما اه أقول وهذا ظاهر غنى عن البيان فانه اذا حرم المباح حرم المسكروه وخلاف الأولى بالأولى (فرع) يكره السفر لبلد الجمعة ذكر ما بن أبي الصبيح الجني ونقله عن الحب الطبري وارتضاء (قول المتن نسن الجماعة) قيل الصواب التعبير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف هل هو جازع على كل أقول طلب الجماعة وهو خاص بقول السنة (قول المتن ان أمكن) عبر في الشرح والحرر والروضة بالتوقيع والرجاء وهو أولى (قول المتن الى اليأس) أو رده عليه ما اذا كان منزله بعيدا وانتهى الوقت الى حد لو أخذ في السعي لم يدرك فان اليأس حاصل ومع ذلك يستحب التأخير الى رفع الامام رأسه من الركعة الثانية (قول الشارح) استحب له التأخير) أي كالضرب الاول (قول المتن وقت الظهر) قال ابن الرفعة لانهم اصلا نا وقت على البديل فكان وقت أحدهما وقت الآخر كصلاة الحضر والسفر ولان آخر الوقت فيهما واحد اجماعا فوجب أن يكون الاول كذلك (قول المتن فلا تقتضي) قال الاسنوي هو بالاول بالافاء لان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط الوقت لان ثم واسطة وهي القضاء في وقت ظهر يوم آخر كما في ربي أيام التشرقي (قول الشارح) اذا فانت لوفاته فآخر القضاء الى الجمعة الأخرى فلي الحاضرة مع الامام ثم أدرك جمعة ثانية في البلد فأراد قضاء الثانية معهم فالظاهر امتناع ذلك أيضا (قول الشارح الوقت) بل يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق المذكور

وقت الظهر) بأن تفعل كما فيه روى البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم يرجع تبع النبي (فلا تقتضي) اذا فانت (جمعة) بل تقتضي ظهرا (فلو ضاق الوقت) عنها) بأن لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فرعا على ما لا بد منه (صلاوا ظهره ولو خرج الوقت) وهم فيها

وجب الظاهر بناءً على ما فعل منها فبسر بالقرأة من حيثئذ (وفي قول استئنافاً) فينبى الظاهر حيثئذ بنقل ما فعله من الجمعة نفلاً أو بطل قولان أصحهما في شرح المهذب الأول ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها أو هاجمة لأن الأصل بقاء الوقت وقيل ظنوا عوداً إلى الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله (٢٧٢) في حق الإمام والمؤمنين (والمسبوق) المدرك مع الامام (ككفره)

في أنه اذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاته ظهراً (وقيل يتمها جمعة) لأنها تابعة لجمعة صحيحة (الثاني) من الشروط (أن تقام في خطة أبنية أو طان الميممين) لأنها لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في مواضع الإقامة كما هو معلوم وهي ما ذكره سواء في المسجد أو البار والفناء بخلاف الصحراء وسواء كانت الأبنية من حجر أم طين أم خشب ولو انهدمت أبنية البلدة أو القرية فأقام أهلها على العمارة لزمهم الجمعة فيها لأنها وطنهم وسواء كانوا في مظال أم لا (ولو لازم أهل الحيام الصحراء) أي موضعاً من كافي المحرر (أبدافلا جمعة) عليهم (في الاظهر) إذ ليس لهم أبنية للمستوطنين فلا تصح جمعهم فلا تزمهم والثاني تزمهم الجمعة في موضعهم لأنهم استوطنوه ولو لم يلازموه أبداً بأن اتفقوا عنه في الشتاء أو غيره فلا جمعة عليهم جزماً ولا تصح منهم في موضعهم وعلى الاظهر في

لوعلموا بضيقه عما في مناهم انقلب حتى يخرج الوقت وفي ابن حجر خلافه ولم يعتمد شيخنا كافي مسألة الخلاف لا يمكن هذا الطعام غداً حيث لا بحث بتلفه قبله (قوله وجب الظاهر) وان فصار ركعة أو أكثر خلافاً للإمام مالك (قوله بناءً) أي وجوباً وكذا استئنافاً (قوله فينبى الظاهر) أي بأحكام وتكبير ولو تبين سعة الوقت وجبت الجمعة وتقلب الظاهر فلامطلقاً أن أعوها قبل التبيس والانطقت (قوله وينقل الخ) أي بلا تشهد وسلام ولم يرضه شيخنا الزايد (قوله ولو شك) أي تردد باستواء لا منهم في ظن خروجه ولو يتغير عدل يلزمهم الاستئنافاً كما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا (قوله والمسبوق) أي المدرك مع الإمام ركعة فأكثر كثيراً فيما ذكره (قوله قبل سلامه) ونجس المفارقة على من يمكنه معها السلام في الوقت بالانقضاء على أخف يمكن وتم الجمعة لمن كانوا رعين والأزهر الظاهر استئنافاً (قوله يتم صلاته ظهراً) لأنه لم يدرك الوقت حقيقة ولا حكماً وهذا فارق من أدرك ركعة مع الإمام لوجود العدودية للمقتدي الجمعة في التشهد (قوله الثاني أن تقام) أي أن تقع أقيمتها (قوله في خطة) هي بكسر الخاء المعجمة لقطة علامة البناء والمراد بها هنا ما بين الأبنية لأن الجمعة لا تصح في محل يصح فيه قصر الصلاة لا استئنافاً ولا بتأويلها ما اقتضاه شرح شيخنا الرمي كثيراً وما نقل عنه من محبتها لمن امتنع عليه القصر في محل القصر تبعاً غير متجذبة وان مال إليه شيخنا الزايد (قوله وهي) أي المواضع (قوله الصحراء) أي ما يجوز فيه قصر الصلاة ولو لم يسجدوا ولو تبعاً كما مر (قوله فلا جمعة عليهم جزماً) أي ما لم يقيموا إقامة تقطع السفر والازمهم فيها يسعون النداء منه (قوله فأقام أهلها) وهم المستوطنون بها وقت الخراب وان لم تزلهم لصغر مثلاً وكذا ذكرتهم بعدهم كما مال إليه بعض مشايخنا وخرج بأهلها غيرهم كالطائر بين لعمارتها فلا تصح منهم (قوله على العمارة) أي على عدم التحول وان لم يقصدوا محل العمارة أخذوا بما بعده (قوله أي موضعاً منها) قيد لمحل الخلاف أخذاً بما ذكره بعد (قوله في الأولى) ومثلها الثانية حيث انقطع سفرهم (قوله لزمهم) أي في ذلك المحل أو غيره (قوله الثالث من الشروط أن لا يسبقها الخ) أي أن لا يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة (قوله وعسر) أي شق بما

(قول المتن وجب الظاهر) أي ولو فعلوا في الوقت غالبها خلافاً لما لا وقع في الوقت ركعة لنا تبعاً عبادة لا يجوز الابتداء بها بعد خروج الوقت فتقطع به كالحج وأيضاً الوقت شرط ابتداء فيكون شرط دوام وقول المتن بناءً أي وجوباً (قول المتن وفي قول استئنافاً) قال الزايعي القولان مبنيان على أنها ظهري مقصورة أو مستقلة لكن صحح النووي في الزوائد الثاني مع أن الراجح البناء كما سلف (قول الشارح وقيل ظهراً) أي كالشك في خروج الوقت قبل الشروع فيها (فرع) لو أخبرهم عدل وهم فيها بخروجه قال الدارمي أن أجماعه الآن يعلموا اهـ وبشكل عليه مسألة الشارح الآتية بدقول المتن وقيل بأول الخطبة (قول المتن ككفره) قال الاستوى فيه إشارة إلى الدليل وهو القياس (قول الشارح لأنها الخ) أي كما يقتضي حق المسبوق حضور الخطبة والعدد فرق بان اعتناء الشارح بالوقت أشد (قول المتن في خطة الخ) قال الاستوى أراد بها الرحلة للعدد ومن البدل قال والخطبة هي التي خط عليها أعلام بأنها اختيرت للبناء (فرع) لو أقيمت في خطة الأبنية بأربعين رجلاً وقد سدى بالإمام جماعة آخرون لكنهم خارجون عن الخطبة الظاهر الصحة تبعاً لن في الخطبة ويحتمل خلافه والله أعلم (قول الشارح وعلى الأظهر في الأولى الخ) ظاهره أن الذين لا يلزموا مكاناً لاجتماع

الأولى لو سمعوا النداء من محل الجمعة (لزمهم الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا يبقاها جمعة في بلديتها) عليهم لا امتناع تعدد أقالم البلدة إذ لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم (الآذا كبرت وعسر اجتماعهم في مكان) واحد فيجوز تعدد ما حيثئذ (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) ويحمل فيها الشقة في الاجتماع في مكان واحد

(وقيل ان حال نهر عظيم بين شقيا) كبداد (كانا) أى الشقان (كبدلين) فيقام فى كل شق جمعة (وقيل ان كانت) البلدة (قرى فاصلت) أبنيها (تعددت الجمعة بعددها) فيقام فى كل قرية جمعة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت الشافعى رضى الله عنه لما دخل بغداد على اقامة جمعتين بها وقيل ثلاث فقال الأول الاصح سكونه لعسر الاجتماع (٢٧٣) فى مكان والثانى لان المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة رحمه الله بالتعدد والثالث لحيلولة النهر والزابع لانها كانت قرى فاصلت (فلو سبقها جمعة) والبناء على امتناع التعدد (فالصحيحة السابقة) مطلقا (وفى قول ان كان السلطان مع الثانية فهو الصحيحة) حذرا من التقدم على الامام ومن تفويت الجمعة على أكثر أهل البلد الصليين معه بإقامة الأهل (والتعبر سبق التحريم) وهو باآخر التكسير وقيل بأوله (وقيل) سبق (التحلل) وقيل) سبق (بأول الخطبة) نظرا الى أن الخطيئين بمثابة ركعتين ولودخلت طائفة فى الجمعة فأخبروا ان طائفة سبقهم بها استحب لهم استئناف الظهر ولهم أتمام الجمعة ظهرا كما لو خرج الوقت وهم فيها (فلو وقعنا معا أو شك) فى العية (استؤنفت الجمعة) بأن وسعها الوقت لتدافع الجمعيتين فى العية فليست احدهما أولى من الاخرى ولان الاصل فى صورة الشك عدم جمعة

لا يحتمل عادة اجتماعهم أى فى مكان من الامكنة التى جرت العادة بفعلها فيها فى ذلك البلد. ولو غير مسجد قال شيخنا الرملى كان حجرو العبرة بمن يغيب حضوره وان لم يحضره وان لم تازمه وقال شيخنا الزايدى العبرة بمن حضر بالفعل وان لم تازمه وقال العلامة الخطيب العبرة بمن تازمه وان لم يحضره وفى شرحه على أى شجاع موافقة شيخنا الزايدى وفى شرحه هناموافقة شيخنا الرملى ونفيه فيه بقوله لا بمن تازمه راجع لمن غلب حضوره فراجعهم وقال العلامة ابن عبدالحق العبرة بمن تصح منه كذلك واعتمده بعض مشايخنا ويقدم عند جواز التعدد من امامها أفضل ثم من مسجدها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعها أكثر ومن صور جواز التعدد بعد طرفى البلد بحيث تحصل مشقة لا تحتمل عادة لانها تنسقط السى عن بعيد الدار ومن جوازها أيضا وقوع خصام وعداوة بين أهل جانبي اللبدوان لم تكن مشقة وعليه لو نقص عدد جانبيه أو كل جانب عن الأربيعين لم يجب عليهم فيه ولا فى الآخر (قوله الاصح) هو صفة للأول أو مبتدأ والأول أقرب لما بعده (قوله فالصحيحة السابقة) و يازم السبوقين الظهر ان علموا بعد سلام الجمعة فان علموا قبل سلام امام السابقة لزهم الاحرام معه ولو قيل سلامهم لان احرامهم كان باطلا ما علموا بعد سلامه وقبل سلامهم فقال شيخنا فاهم بناء الظهر على ما فعلوه وفيه نظر لان احرامهم كان باطلا فالوجه انه يازمهم الاستئناف فتأمل مع ماسياق (قوله مطلقا) يقابله التفصيل بعده (قوله السلطان) ومثله نائبه وامام واده (قوله ولتعتبر) أى فى السبق سبق التحريم أى عامه من أحد الامامين قبل الآخر (قوله ولودخلت طائفة فى الجمعة) أى احرموا بها (قوله فأخبروا) أى أخبرهم عدل ولوروا فقا كتر فى وقت لا يمكنهم فيه ادراك الجمعة مع السابقين قاله ابن حجر وقال شيخنا فى وقت لا يدركون فيه الاحرام مع امام السابقين لان اليأس انما يحصل بسلامه (قوله استحب لهم الخ) أى لزهم الظهر اما استئنافا وهو أفضل لانساع الوقت أو بناء على ما فعلوه من الجمعة واستشكل الزركشى محبة البناء مع فساد احرامهم قال العلامة السنباطى وهو اشكال قوى وقد يجاب عنه بأن ظنهم الصحة عند احرامهم كاف فى صحته ويكنى فى الفساد اذا تبين عدم صحته جمعة انتهى وفيه نظر ويرده مامر (قوله كما لو خرج الوقت) أى من حيث الاعام وان كان فى هذه واجبا لخرج الوقت (قوله استؤنفت الجمعة) أى ان أمكن اجتماعهم قال شيخنا الرملى وان أيس من ذلك فالواجب الظهر وجماعتها حينئذ فرض كفاية وفعل رواتها جميعها وما فعل من رتبة الجمعة بنقلب نفلا مطلقا (قوله كأن سمع الخ) دفعوا بهذا ما قيل ان من تازمه الجمعة اذا تركها يكون فاسقا فلا يقبل خبره وان كان دفعه ممكنا بقرب المسجدين مثلا (قوله صلاوا ظهرا) أى وجوب استئنافا والجماعة فيها حينئذ فرض كفاية قاله شيخنا وقول شيخنا الرملى تسن الجماعة فى هذه وجواز البناء فيها لعدم تعيين البطلان غير مستقيم ادلاؤه لوجوب الظهر على الكاملين

عليهم وان سمعوا النداء وهو ظاهر (قول المتن وقيل ان حال نهر الخ) هذا الوجه الذى يليه اعترضهما الشيخ أبو حامد بأنه يلزم قاله ما جواز انقص الاداء وجواز قرى من تلك القرى فالزعم بذلك القائل (قول الشارح والثانى لان المجتهد الخ) قال الاسنوىى للمتنجه ان الخطيب المنسوب منه مثله (قول الشارح سبق التحلل) أى آخره وعلته حصول الامن من عروض فساد طرأ فى الصلاة فكان اعتباره أولى (قول الشارح كما لو خرج الوقت) نظير قوله ولهم أتمام الجمعة ظهرا (قول الشارح ولان الاصل الخ) هذا جعله التنويى جوابا عن بحث الامام الآتى (قول الشارح كأن سمع مريضان الخ) أما غير هؤلاء ففاسق بترك الجمعة

(٣٥) - (فليوفى وعمره) - (اول)

مجزئة وبحث الامام بأنه يجوز فيها تقسم احدى الجمعةين ولا تصح جمعة أخرى فينبغى لتبرأ ذمتهم يبين أن صلاوا عددا للظهر قال فى شرح الهذب وهذا مستحب (وان سبقت احداهما يومين) كأن سمع مريضان أو مسافران خارج المسجدين تكبير نداء منى فحينئذ فأخبرا بذلك ولم يعرفا التقدمة منهما (أو تعين وتنبت صلاوا ظهرا)

طريقة قاطعة فى الثانية
بالاول وأشار فى الحرر الى
ذلك بتعبيره فى الاولى
بقيس القولين وفى الثانية
بالاصح ولو كان السلطان
فى احدى الجمعتين فى الصور
الاربع وقتنا فيها قبلها ان
جميعته هى الصحيحة مع
تأخرها فهنأولى والا فلا
فلا آثر لحضوره (الرابع)
من الشروط (الجماعة)
لانهم تفعل فى عصر النبي
صلى الله عليه وسلم والخلفاء
الراشدين فمن بعدهم الا
كذلك كما هو معلوم
(وشرطها) أى الجماعة
فيها (كغيرها) أى
كشرطها فى غيرها كنية
الاقتداء والعلم باتقالات
الامام وعدم التقدم عليه
وغير ذلك مما تقدم فى باب
الجماعة (و) زيادة (أن)
تقام بأمر بعين مكلفا حرا
ذكرنا) روى البيهقى عن
ابن مسعود أنه صلى الله
عليه وسلم جمع بالمدينة
وكانوا أربعين رجلا
والصفات المذكورة مع
الاقامة الداخلة فى
الاستيطان تقدم اعتبارها
فى الوجوب واعتبرت هناك
الانقضاء (مستوطنا) بمحل
الجمعة المعلوم من الشرط
الثانى (لا يظن) عندئذ
ولاصفا للحاجة) لانه

مع سن جماعتها ولا لبناؤه الظاهر مع العلم بطلان الاحرام لانه لا شك فيه وإنما الشك فى كونه فى أى الطائفتين
بل مقتضى تعليقه بعدم تعيين البطلان وجوب تمام الجمعة وليس كذلك **في تنبيه** قال شيخنا الرملى
يسن فعل الظهر لمن ظن أنه من السابقين أو أن التعدد لحاجة بقصد الخروج من خلاف من منع التعدد
مطلقا ويجب على من ظن أو شك أنه من السابقين أو أن التعدد لغير حاجة انتهى وخالفه شيخنا فى
الاول وهو كذلك لان فعل الظهر بمن ظن أنه من السابقين مثلا إعادة للجمعة ظهرا وهو باطل اتفاقا
والخروج من الخلاف لا يراعى اذا كان يوقع فى خلاف آخر على ان ذلك لا يتقدم بما ذكر بل يوجد مع
تعيين الحاجة للتعدد فتأمل ويجوز فعل رابعة الجمعة القلبية مع احتمال صحتها ولا يجوز فعل رابعة البعدية
الا لمن ظن صحتها (قوله الرابع الجماعة) ولوفى الركعة الأولى فقط ولا يكتفى دون ركعة وسواء المسبوق وغيره
(قوله كنية الاقتداء) أى مع التحريم من الامام والمأموم فالمراد بهانية الجماعة (قوله بأمر بعين) لان ذلك
القدر هو قدر من بحث الأنبياء وقدر ميثاق موسى صلى الله عليه وسلم والجمعة ميثاق المؤمنين وقدر
العدد الذى كاقبل لم يجمعهم الا وفهم لى الله تعالى وشرطهم صحة امامة كل منهم للباقيين ودوامهم الى تمام
الركعتين بأن لا تبطل صلاة واحد منهم وان اختلفوا فى وقت سلامهم فلا تصح وفيهم نحو حنفى تارك لنحو
البسمة مثلا ولا أى (قوله وكانوا أربعين رجلا) ولم تثبت اقامتها بدون ذلك العدد سلفا وخلفا وخروج الجماعة
عن القياس جعلها كالركعة يقتصر فيها على ماورد وجوزها بأورخية فامام ومأموم والامام مالك اثني عشر
وشرط كون الخليل من المستوطنين (قوله المعلوم) هو مجرور صفة لحل لدفع ارادة مطلق الاستيطان
الشامل للمسافر لانه مستوطن ببلده وقيل منصوب صفة لمستوطنا دفع اعتراض الاسنوى وهو مردود
كما يعلم من مراجعة كلامه (قوله لا يظن الخ) هو تفسير لمعنى الاستيطان ولواستوطن بلدين اعتبر ما فيه
أهله وماله ثم ما فيه أهلهم ما قامت فيه أكثر فان استويا انتقلت به فى كل منهما (قوله مع عزمه الخ) اعلم

(قول المتن الجماعة) لم يقيد الشارع بالركعة الأولى كما فعل ابن المقرئ وغيره كما أنه والله أعلم لانها اذا حصلت
فى الركعة الأولى به فقد حصلت الجماعة فى جميع صلاته حكما وان تخلف الثواب فيها اذ افارق بغير عذر فتأمل
(قول المتن بأمر بعين) لو كان فيهم أى قال الاذعى فقلان فتاوى البغوى لم تصح الجمعة اه ومثله فيها يظهر لو
كان فيهم محل يخالف ترك البسمة مثلا وقيد شارح الروض مسئلة الاسى بأن يكون قصر فى التعلم والافتصاح
اذا كان الامام قارئا **في فرع** من زيادة صاحب الروض لو كان فى المأمومين ختنى زاد على الأثر بعين ثم
انقض بعضهم وكل العدد بالحنثى لم يضر لاننا شك فى المانع من الصحوة فى شرح الروض فقلان القاضى
والبغوى أنه يجب أن يتأخر احرام من لا تنقذ به قال الشارع ولا يشكل بصحتها خلف الصى والسافر لان
الامام متبوع وتقدم احرامه ضرورى فاغتفر اه وجزم فى الأنوار بذلك (قول المتن أيضا بأمر بعين) خالف
أورخية فجوزها بامام ومأمومين وحكى عندنا عن القديم وقوله مع راجع لقول المتن مكلفا الخ (قول الشارع
للمعلوم من الشرط الثانى) خالف الاسنوى وغيره من جهة أن الأول وصف للكان وهذا للاشخاص أقول
الحق مع الشارع رحمه الله نظرا الى اضافة الاوطان فيما سلف للجمعين فتأمل هذا ويحتمل أن يكون قوله
للمعلوم بالجرح صفة لحل الجمعة والحق أن الراد ما فأنه أولا (قول المتن لا يظن الخ) خرج المتفقة مثلا اذا
أقاموا ببلدهم طويلا ولكن على عزم الرجوع الى بلادهم وقوله لا يظن صفة كاشفة (قول الشارع مع عزمه
على الاقامة يا ما الخ) هذا ما قاله تبعاً للاسنوى وغيره وأطبق عليه الشراح وهو لا يحسن أن يكون دليل على
عدم انقضاءه بالمقيم غير المستوطن لما ثبت فى الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من
المدينة فى حجة الوداع لم يزل يقصر حتى رجع اليها وصرح النووي فى شرح المذهب فى باب صلاة المسافر بأنه

أن الوجه الحق الذي لا يتجه غيره أن يقال في تقرير الدليل أنه لما كان العزم على الإقامة غير موجب للتجمع اقتضى أنها غير معتبرة في ذاتها فلا اعتراض بما قيل أنه لم يجمع لعدم قصد إقامة تقطع السفر لما في الصحيحين أنه استمر يقصر ويجمع مدة دوامه بمكة وهو ثمانية عشر يوماً وأقل أو أكثر ولا بما قيل إن عدم تجمعه برفة لعدم الأنية ولا بما قيل إن عزمه وهو برفة على الإقامة بمكة لا يجعله مقياً برفة ولا بما قيل غير ذلك فتأمل (قوله وانقادهما بالمرضى) وتنقلب ظهروهم لو كانوا فصولها فلامطلقاً كذا قالوا ولله خذرا من إعادة الطهر جمعة وقد يقال لأحاجة إليه لأن الكلام في الانقاده هو لا يتوقف على لزوم قالوجه أن المسوس لم يظهرهم التي صلواهما أولاً لأنها في محلها وإن هذه الجمعية التي كالنفل المطلق فليست معادة ولا مانعة من الانقاده يصرح بذلك ما من عن شيخنا من عدم لزومها لم فراجعه وشمل ذلك ما لو كان الأربعون مرضى وهو كذلك ويظهر عدم صحة ظهروهم جمعة ويجب عليهم إقامتها إذا انفردوا كما مر ومثلها الإجراء والموسون والحرس حيث خطب لهم ناطق وصح اقتداء بعضهم ببعض بأن لا يكون فيهم طارى الحرس ولا أصم لأنها لا تنعقد بن فيهم أصم ومثلهم الأميون بالشرط للذكور بأن اتفقت أمتيهم ولا تقصير منهم في التعليم وما في شرح شيخنا من صحتها منهم وإن اختلفت أمتيهم حيث لا تقصير فيه نظر ولم يررضه شيخنا للمرضى من شرط صحة اقتدائهم بكل واحد منهم وتعتقد بالجن حيث علمت ذكرتهم قال شيخنا وهم على صور الأدميين خلافاً لما قيل عن العلامة ابن قاسم (قوله كالسافرين) لم يقل كالعبيد مثلاً لقوة شبه الرريض بالسافر بطرو السقط (قوله إن عادوا الخ) ويجب إعادة ما فعل من أركانها في غيبته (قوله ومرجعه العرف) هو للتعهد وضبطه الامام الرافعي بما بين صلاتي الجمع وغيره بما في صيغة البيع (قوله بينهما) أي بين فراغ الخطبة واحرام الامام واداء عودا فورا أدركوا الجمعة ولو بعد احرام الامام مطلقاً فإن أحرم الامام فورا وطال الفصل قبل عودهم أدركوا الجمعة أيضاً إن قرأوا الفاتحة والافلاحة من التباطؤ وقيل يلزم الاستئناف هنا بخلاف التباطؤ لأن فيمضون اجرام الامام والتمتع الأول (قوله أو بعضهم) أي الذي يتحقق البطان بانقضاضه فلا يرد عدم البطان فيقالوا كانوا احداً وأربعين وفيهم خثنى وبطلت صلاة واحد منهم للشك في طلائها (قوله بطلت) أي بطل كونها جمعة فيتم بها الباقيون ظهروا كما صرح به الشارح سواء كان النقص في الركعة الأولى أو الثانية إلا أن عاد النبي انقص في الركعة الأولى وأدركه كالفاتحة

عليه في حجة الوداع أقام بمكة وبراءة وبني وبالمحب وفي كل ذلك لم تبلغ إقامته أرباعاً لم ينقطع سفره وأيضاً فرقات لم يكن بها خطاً بنية تصح فيها الجمعة والله أعلم ثم أخبرني من أتق به أنه كشف عن الشبهة من شرح المهذب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها صاحب المهذب استدلالاً بذلك فأعرضه الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلناه قلنا الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على التنازع قال لم يصح عندي دليل على عدم انقادهما بالمقام اه تمضية شرط الاستيطان أنه لو أقام أربعين رجلاً في بلد سبئ كثيرة من غير استيطان وليس فيها غيرهم لا تجب عليهم الجمعة وهو مشكل وإن كان هو قضية للمهذب (قول المتن ولو انقض الأربعون) قال الرافعي رحمه الله المدلل للشرط في الصلاة وهو الأربعون بشرط إضافتي سماع الواجب من الخطبة وخالف أبو حنيفة فأكفى بالتنازع منفرداً (قول المتن الأربعون) لا يستقيم الاعلى اشتراط كون الامام زاعدا عليهم (قول المتن لم يحسب الفعول) أي بلا خلاف وأجروا خلافاً في الانقضاء في الصلاة كما سبأني قال الامام الفرق أن كل مصل يصل لنفسه فجاز أن يتسامح في العدد والمقصود من الخطبة إسماع الناس فلم يهتم بانقضاء العدد (قول المتن وجب) أي سواء كان الانقضاء بعذر أم لا (قول الشارح فيجب اتباعهم الخ) ولأن اللوالة لها موقع في استمالة النفوس (قول المتن بطلت) أي لأنه إذا أتر ذلك في الخطبة التي هي مقدمة في الصلاة أولى

فوامها كالوقت فيتمها من بقى ظهرها (وفي قول لا) بطل (ان بقى انسان) مع الامام اكتفاء بدوام مسمى الجمع وفي قديم بكني واحدتها اكتفاء بدوام مسمى الجماعة يشترط في الواحد والاثنين صفة السكال في الصحيح وفي رابع يخرج كلام الامام الجمعة وان لم يبق معه أحد وفي خامس يخرج ان كان الانقضاء (٢٧٦) في الركة الاولى بطلت أو بعدها فلا يتم الامام الجمعة وحده وكذا

من معه ان بقى أحد كما في للسبوق المذكور ركة من الجمعة يتمها (تتمه) ولو لحق أو بعون قبل انقضاء الاولين تمت بهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة وقال الامام لا يمتنع عندي اشتراط بقاء أو بعين سمعوا فان لم يسمعها الا الحاقون لا تستمر الجمعة ولو لحق أو بعون على الاتصال بانقضاء الاولين قال في الوسيط تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة ذكر ذلك في الروضة كاملها (وتصح) الجمعة (خلف العبي والعبد والسافر) أي خلف كل منهم (في الاظهر اذا تم العدد بغيره) لصحتها منهم وان لم تاتهم والثاني يقول الامام أولى باعتبار صفة السكال من غيره والخلاف في الصي قولان وفي العبد والسافر وجهان قطع البغوي بأولهما ورجح القطع به في أصل الروضة وزاد في شرح المذهب وقال البندنجي وغيره قولان ولو صلي ظهر يومها قبل الجمعة في

مع الامام فستمر جمعة (قوله فيتمها من بقى ظهرها) قال شيخنا وان اتسع الوقت وأمكن اقامة الجمعة بعدها واحتمل عدم من انقض ولا يلزم انتظار عوده لأن هذا دوام ولا يلزم من انقض أن يقيموا الجمعة ان بلغوا أربعين وأمكنهم والا فلهن أن يصلوا الظهر ولو فوروا ولا يلزم من صلى الظهر من ذكر أن يصلي الجمعة وان أمكنه وفي شرح شيخنا كلام غير مستقيم فلا يضر به خروج بانقضاء مالو تبين حدث بعضهم غير الامام بعد الفراغ فتمت الجمعة لغيره ولو هو الامام وحده لبقاء العدد صورة الى تمامها والظاهر أنه لا يلزم الامام انشاء جمعة للقوم فراجع (قوله خامس يخرج) أي من اشتراط الجماعة في الركة الاولى دون الثانية (قوله) ولو لحق أو بعون) أي تسعة وثلاثون لأن الامام منهم وهو باق على احرامه الا ان كان ممن لا تعتقده وسواء أحرمو أم لا ومربان أن لم ينقض واحدا من الاولين الا بعد احرام واحد من اللاحقين وسواء في الركة الاولى أو الثانية وسواء أدركوا الفاتحة مع الامام أم لا وارق التباطؤ بالتقصير فيه (قوله وقال الامام الى آخره) مرجوح (قوله أو بعون) فيعاصر قبله لبقاء الولاية (قوله على الاتصال) بأن لا يتطول فصل عرفا بين انقضاء آخر الاولين واحرام أول اللاحقين (قوله قال في الوسيط الخ) هو للعمد (قوله سمعوا الخطبة) أي حضر واخطبه ذلك المثل كما قاله شيخنا قال بعضهم ولا بد من قراءتهم الفاتحة ان لم يكن قرأها الأولون وفيه نظر بعدم تقصير هؤلاء كما مر وقيل يكفي سماع خطبة ولو لم يغير ذلك المثل ولو من خطبة متعدين سمعوا من كل بعضها (قوله ونصح خلف العبي والعبد للسافر) أي وان نوا غير الجمعة كالظهر وفي الانتظار ما هو معلوم من محله (قوله والخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف في كلامه تغليب (قوله ولو صليا) أي العبد والسافر وكذا الصي وأما لم يذكره لأن صلاته تغل مطلقا أصليا كانت أو معدودة وظاهر كلامهم أن هؤلاء قد نوا الجمعة وأنه لا تصح نيهم الظهر لأنها معدودة وشرطها الجماعة تمامها الا أن يقال نصح نيهم الظهر لاحتال انتظار غيرهم لهم الى تمامها طر وطلتها لا يضر في صحة جمعة القوم راجعها قال بعضهم وفيما ذكرناها اعادة الظهر جمعة وقد منعه كمنه فعمل هذا مستثنى الوجه أن يقال ان صلاتهم الجمعة هذه كالنفل الطلق أو سنة كالتقدم في المرض فراجع (قوله من الأربعة) وهم الصي والعبد والسافر والتنفل وهذا صريح في أن الثلاثة الأول معيدون ناوون الجمعة وتقدم ما فيه وخارج بهؤلاء الثلاثة مستوطن أعادها ومسافر أقام وطنه ومن يرض حضر بعد أن صليها ظهرهما فتعقد الجمعة بهم كما قاله شيخنا وتقييد بعضهم بهم بكونهم زائدين عن الأربعين ليس في محله لان الكلام في الاعتقاد كما مر وللا يلزم مساواة من هو من أهل الوجوب لغيره فيقوت مفهوم تقييد المصنف بالعبد والصي والسافر فتأملوه ويتجه أن يلحق بهم صي بلغ وعبد عتق بعد أن صليها ظهرهما فراجع (قوله ولو بان الامام جنباً أو محدثاً تحت جهمهم في الاظهر ان تم العدد بغيره) سواء بان أنه كان محدثاً في الصلاة أو في الخطبة أو فيهما معا وخارج بالامام غيره

(قول المتن ان بقى انسان) أي من أهل السكال على الصحيح كما سيأتي في كلام الشارح (قول الشارح وان لم يكونوا سمعوا الخ) زاد الاسنوي قضية كلام الرافعي وان لم يكونوا من أهل السكال حين الخطبة اه وأفهم ذلك انه لا بد أن يكونوا من أهل السكال وقت الصلاة (قول المتن في الاظهر اذا تم العدد بغيره) قال الاسنوي لو كان الامام منتقلا ففيه القولان وأولى بالجواز لانه من أهل القرض ولا ينقص فيه اه وقوله اذا تم

العدد

محتها خلفها القولان في محبتها خلف المتن الذي تم العدد بغيره أظهرهما الصحة وظاهر أنه اذا تم

العدد بواحد من الاربعة لا تصح الجمعة جزئاً (ولو بان الامام جنباً أو محدثاً تحت جهمهم في الاظهر ان تم العدد بغيره) كغيرها والثاني لا تصح لان الجاعة شرط في الجمعة دون غيرها وهي لا تحصل بالامام المحدث ودفع هذا باننا لا ندل على عدم حصولها للمأموم الجاهل بحاله بل تحصله وينال فضيلتها في الجمعة وغيرها كما قال بالاكثر ونظرا لاعتقاده حصولها وحكي في شرح المذهب طريقة قاطعة بالاول

وصحها (والأى وان لم يتم العدد بغيره بأن تم به (فلا) تصح جمعتهم جزما (ومن لحق الإمام الحديث) أى الذى بان حديثه (راكما لم تحسب ركنه على الصحيح) فى الجمعة وغيره ما عدا البناء على حصول الجماعة بالإمام (٢٧٧) الحديث لأن الحديث لعدم حساب

صلاته لا يتحمل عن السبوق للقراءة والثانى تحسب ولا حاجة الى اعتبار التحمل (الخامس) من الشروط (خطبتان قبل الصلاة) للاتباع قال فى شرح المهذب ثبت صلاته عليه السلام بعد خطبتين وروى الشيخان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما (وأركانها خمسة حمد الله تعالى للاتباع وروى مسلم عن جابر قال كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثنى عليه الحديث (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن ما يقتصر الى ذكر الله تعالى يقتصر الى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة (ولفظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) كما جرى عليه السلف والخلف فيكفى الحمد والصلاة على رسول الله (والوصية بالتقوى) للاتباع روى مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على الوصية بالتقوى فى خطبته (ولا يتعين لفظها) أى

من الأربعين وقد تقدم أنها تتم بغير الحديث ولو بالإمام وحده ومثل الحديث النجاسة الحفية وكل ما لا يلزم الاعادة معه وخرج بذلك ما لو بان امرأة أو خنى أو كافرا أو نحو ذلك من كل ما تلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة لأحد من الذم وإن كثرت والأزواج الاعادة لهم قاله شيخنا الزملى (قوله الحديث) ومثله لو كان فى ركعة زائدة لم يلزم به (قوله الخامس) أى على ما سلكه للصف وهو السادس على ما ذكره غيره (قوله خطبتان) أى فائدة هي الخطب الشروعة عشر منها ست فى غير الحج وهو فى الجمعة والعديد والكسوفين والاستسقاء وفى الحج أربع ركعات بعد الصلاة وجوبها فى غير الاستسقاء وجوازها فى الجمعة وعرفة وكلها ثمان الا الثلاثة الباقية من خطب الحج (قوله قبل الصلاة) وجوبها بالشرط لا بتقديم على مشروطه قال شيخنا الزملى وللتمييز بين التضرع والتفل وفيه نظر لا يراى در خطبة عرفة ونحوها فراجعه وليدرك الصلاة لم يدرك الخطبة وظاهر قول الله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض (قوله للاتباع) أى للتعقد عليه الاجتماع فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من السلف والخلف اذ لم تقع فى زمنه الا قبل الصلاة ومخالفة الحسن البصرى فى اجتهاده بجوازها بعد الصلاة شاذة مردودة لأنها بعد انقضاء الاجتماع فهى غير معتبرة (قوله حمد الله) أى مصدر الحمدوا اشتق منه وان تأخر كماله الحمد فلا يكتفى لاله الا الله خلافا لمالك وأبى حنيفة ولا نحو الشكر لله ولا غير لفظ الله كالرحمن (قوله والصلاة) أى مصدرها وما اشتق منه قال شيخنا الزملى ولا يضر فيها قصد الحبرية ولا صرفها الى غيرها ونوعه فخرج نحو الرحمة والبركة وتندب الصلاة على الآل والصحب (قوله على رسول الله) وكذا بقية أسانها كالعاقب والحاشر وخرج بأسانها ضميره كصلى الله عليه وسلم فلا يكتفى وان تقدم له مرجع (قوله يقتصر الى ذكر رسوله) أى غالبا فلا يراى لزوم لوجود السامع فيه باهام التشريك (قوله ولفظهما متعين) أى على ما مر وخالفنا غيرهما للتعب بلفظهما كما قاله التوى فى شرح المهذب (قوله والوصية بالتقوى) فلا يكتفى التحذير من الدنيا وغرورها من غير بحث على الطاعة قاله شيخنا الزملى (قوله أى الوصية بالتقوى) لو اقتصر على لفظ الوصية لكان أولى لأن عدم تعين لفظ التقوى لا خلاف فيه كذا فى الأسنوى وظاهر كلام الشارح خلافا

العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم (قول الشارح وان لم يتم العدد بغيره ما عدا) الظاهر أن مثل هذا المورث بعض المأمومين الفاتحة أو آية منها كاليسمة وهذا يقع كثيرا فى جمع الأرباب من المأمومين السالكين فليتبين له (قول الشارح) فلا تصح جمعتهم جزما أى لفقد العدد وهذا يشكل عليه ما نقله الشيخان عن صاحب البيان وأقرناه لو كان الإمام منظره أو المأمومون محدثين تحصل الجمعة للإمام اه ثم اذ حصلت للإمام فهل يسوغ بذلك إنشاء جمعة تقوم على نظر (قول الشارح لأن الحديث النخ) هذا الكلام يفيدك أن الحكم كذلك سواء أدرك بعد الفاتحة أم لا وأمر حتمه فى هذا قول الرافى رحمه الله فأما غير المحسوب فلا يصلح للتحمل فيه عن الغير بخلاف ما لو أدرك جميع الركعة فإنه قد فعلها بنفسه فتصح على وجه الانفرد فان الركوع لا يبدأ به اه (قول الشارح والثانى تحسب) قال الأسنوى وهذا محمى الرافى فى باب صلاة السافر (قول الشارح الحديث) منه عقب هذا ثم يقول وقد عدا صوته واشتد غضبه من يهده الله فلا ملل له الخ (قول المتن والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) الظاهر استحباب الصلاة على الآل (قول المتن متعين) فلو قال لاله الا الله لم يكف خلافا لمالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما (قول الشارح لأن غرضها الوعظ) لم يقلوا فى الحمدان الغرض منه الثناء فما الفرق (قول الشارح والثانى وقف الخ) عبارة الأسنوى والثانى ناس على الحمد والصلاة (قول الشارح أى فى كل منهما) قال الأسنوى لأن كل واحدة خطبة وللاتباع

الوصية بالتقوى (على الصحيح) لأن غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفى أطيعوا الله والثانى وقف مع ظاهر الحديث (وهذه الثلاثة أركان فى الخطبتين) أى فى كل منهما (والرابع قراءة

آية في احداهما) لا يعينها (وقيل في الأولى وقيل فيهما) أي في كل منهما (وقيل لا تجب) في واحدة منهما بل يستحب وسكون عن محله و يقاس
بمحله الوجوب وعلى الأول قال في شرح المهذب يستحب جعلها في الأولى والأصل في ذلك ما روى الشيخان عن علي بن أبي حمزة قال سمعت
النبي ﷺ يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وغيره من الأحاديث الدالة على أنه كان يقرأ في الخطبة وذلك محتمل للوجوب
والندب وصادق بالقراءة (٢٧٨)

(قوله آية) أي كاملة وكذا بعض آية بقدر آية كجاسيائي ويجري فيها ما في الفاتحة من اللحن والعجز عنها
(قوله وقيل فيهما) لأنها ركن فأشبهت ما قبلها (قوله ونادوا يا مالك) أي آية ونادوا إلى آخرها لذلك اللفظ
فقط ولو أن آيات تتضمن جميع الأركان لم يتدبرها لأنها لا تسمى خطبة عرفاً و آية تتضمن ركناتها اعتد
به ان قصد هذا الركن فقط فلو قصد ههنا ركنين لم تكف عن واحد منهما كان غير الآية كالصلاة والوصية
فان كان أحدهما هو الآية وقصد ما في شرح شيخنا كان حجر أنها محسب عن القرآن كالمقصود وحده
أو أطلق وفيه نظر فراجع (قوله والفتحة) وكذا الحكمة ومفسوخ الحكم دون التلاوة ويسن
قراءة سورة في الخطبة الأولى وان لم يرض الحاضر ولو نزل رده عنه عليه السلام قاله بعضهم وينبغي أن يحل
فيها إذا لم يكن تعدل لغير حاجة وفيه نظر لأن المعتبر التحريم (قوله ويعتبر كونها مفهومة) معتمد (قوله ولا
يعد الخ) معتمد (قوله وللإدخال) أي من حيث كون التفهم مندوباً ولا يحتاج في دخول الآيات فيه
إلى قصد تغليب أو من حيث ذكرهن بخصوصين وأقل ما يكفي في الركنية دخول أربعين دعائهن من
الحاضرين الذين تعقد بهم الجمعة ولو بقصدهم فقط ويحرم الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم
كأمر (قوله قال الإمام) هو المعتمد (قوله غير مقتصر الخ) فيجوز كونهما للدنيوي والأخروي
(قوله لا بأس به الخ) معتمد (قوله لأئمة المسلمين ولاة أمورهم) هو من عطف العامد المراد بالأئمة
من ههنا ولاية عظيمة كالسلطان (قوله ويشترط الخ) فدل من كلامه أنه لا يجب نية الخطبة ولا نية
فرضيتها وفي معرفة كيفية ما في الصلاة فأمر ويشترط كون الخطيب ذكراً وكونه تصح امامته القوم كما
قال شيخنا الرمي واعتمده شيخنا الزبدي وكونه من أهل البيت أو من غيرهم لا بأس فكالإمام
كأمر وشروط المذكورة جارية في سائر الخطب كالإسراع والسماح وكون الخطبة عربية (قوله كلها) أي الخطبة
أي كل أركانها الخطبتين ولا يضر غير العربية في غير الأركان وان عرفها (قوله عربية) وان كان القوم
لا يعرفونها وجوابها ما سبق عن القاضي ولا يكفي غير العربية وفي القوم عربي (قوله خطب أحدهم
بلسانه) ولو غير لسان القوم وان عرفه وهذا في غير الآية بل يقف بقدرها كأمر في الفاتحة (قوله ولم يتعلمها
أحدهم عسوا) صريحه أنه لا يكفي عنهم تعلم خصوصي وعبدوا قال بعضهم بالاكتماء لصحة خطبتهما بهم
وامامتهم لهم (قوله بل يصلون الظهر) ظاهره ولو في أول الوقت وأنهم لا يلزمهم السعي إلى الجمعة في بادئ سمعوا

(قول المتن وقيل فيها) علل بأنها بدل من ركعتين (قول المتن والخامس ما سبق) قال الأذري لا أعلم على ركنيته
دليلاً ولا على تخصيصه الثانية (قول المتن وقيل لا يجب) أي لأنه لا يجب في غير الخطبة فكذلكها كالتمسيح
(قول الشارح وكانت من الفاتحتين) قال البيضاوي التذكير للتغليب والاشارة بأن إعطائهم تقصير عن طاعة الرجال
الكاملين حتى عدت من جملة من أنسأهم فتكون من ابتدائية (قول الشارح وأن يخصص بالسامعين) ينبغي
أن يكون المراد بهم الحاضرين ولو من غير أهلها (قول الشارح) والمختار أنه لا بأس به إذا لم يكن الخ) قال ابن
عبد السلام ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة بالضرورة (قول الشارح وقيل لا يشترط الخ) قال الأذري لمعه إذا

مقابلة الدعاء في الثانية وحكي الوجوب والاستحباب قولين أيضاً سواء في الآية والوعود والوعيد والحكم والقصة قال الإمام ويعتبر كونها مفهومة فلا يكفي ثم نظر وان عد آية ولا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية) كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب بل يستحب وحكي الخلاف قولين أيضاً والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبه ما عاين في الوسيط وفي التنزيل وكانت من الفاتحتين قال الإمام وأرى ان يكون الدعاء متعلقاً بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا وان يخصص بالسامعين كان يقول رحمكم الله أما الدعاء للسلطان بخصوصه ففي المهذب لا يستحب لما روي عن عطاء أنه عاهد وفي شرحه اتفاق أصحابنا على أنه لا يجب ولا يستحب

والمختار أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها ويستحب بالاتفاق الدعاء لعامة المسلمين ولاة أمورهم بالصالح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجوبه في الإسلام وفي الرخصة بعض ذلك (و يشترط كونها كلها عربية) كما جرى عليه الناس وقيل لا يشترط ذلك اعتباراً بالمعنى وعلى الأول ان لم يكن في الصلوات من يحسن العربية خطب أحدهم بلسانه ويجب ان تعلم واحد منهم الخطبة بالعربية فان مضت مدة التعلّم ولم يتعلمها أحد منهم عسوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر هذا ما في شرح المهذب وهو مبنى على ان فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الرخصة كالمسلمين أنه يجب ان يتعلمها كل

واحد منهم وأنها إن لم يشأه وأعوامني على قول الجمهور أن فرض الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجمع في لم تشعوا ومعناه اتقي التعلل عن كل واحد منهم وأجاب القاضي حسين عن سؤال ما فإذا الخطبة بالربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة ووافقته ما في (٢٧٩) الروضة كأصلها فإنها لو سمعوا الخطبة

ولم يفهموا معناها أنها

نصح (مرتبة الأركان

الثلاثة الأولى) كما ذكرت

من البداية بالحمد ثم الصلاة

ثم الوصية كما جرى عليه

الناس وسبب أن تصحيح

الصف لعدم اشتراط ذلك

ولا يشترط الترتيب بين

القراءة والدعاء ولا بينهما

وبين غيرها وقيل

يشترط ذلك فيأتي بعد

الوصية بالقراءة ثم الدعاء

كما في شرح المذهب (و)

كونه بعد (الزوال) للاتباع

روى البخاري عن السائب

ابن يزدق قال كان التأذين

يوم الجمعة حين يجلس

الامام على المنبر في عهد

رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأبي بكر وعمر رضي

الله عنهما قال في شرح

المذهب في باب هيئة الجمعة

ومعلوم أنه ^{عليه السلام} كان

يخرج إلى الجمعة متصلا

بالزوال وكذلك جميع الأئمة

في جميع الأمصار (والقيام

فيهما أن قدر والجلاس

فيهما) للاتباع وروى مسلم

عن جابر بن سمرة أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان يخطب خطبتين

التي الأولى لا يسقط عنهم وجوب التعلم بساعة فراجعه وحرره (قوله مبني على قول الجمهور) وهو للمعتمد خلافاً لما قبله عن شرح المذهب وعلم بقوله ولا جمعة لهم أنه لا تنصح خطبة واحد منهم بغير العربية (قوله وسقطت لفظة كل الخ) أي أنه يلزم على عدم إسقاطها أن فرض الكفاية يجب على واحد ولا يسقط إلا بفعل الجميع ولا قال به بذلك بطل قول الاستوى أن ما في الروضة غلط فراجعه (قوله العلم بالوعظ) أي مع كون العربية هي الأصل فلا يرد مثل ذلك في غير العربية (قوله ولا يشترط الترتيب الخ) أفاد أن ذكر الأركان الثلاثة الأولى ليس قيداً والكلام في أركان كل خطبة مع بعضها لا في أركان خطبة مع أركان الأخرى (قوله بعد الزوال) أي في وقت الظهر من يومها شيئاً وظنا ولو عبر بذلك لكان أولى (قوله والقيام الخ) وعدم القيام هنا شرطاً لا نه خارج عن ماهية الخطبة لأن حقيقتها الوعظ بخلافه في الصلاة (قوله ولو خطب قاعداً) فصل بسكته وجوبه أو كذا مضطجعا مستلقيا كالعجز في الصلاة (قوله ويجوز الاقتداء به) والحال أنه صلى قائماً كما يدل له ما بعده لا يجب سؤاله عن فعوده في الخطبة ولا عن كونه مخالفاً في المذهب أولاً (قوله فإن بان) أي قبل الصلاة وكذا بعد صلاة قائماً إذ لو صلى قاعداً وتبين أنه قادر لم تمت إعادة الجمعة للكل وإن كان زائداً على الأربعين لأن القيام شأنه الظهور فهو كالو بان امرأة مثلاً كما مر وأما جعل في الخطبة كالحديث لها وسيلة كما يأتي فتأمل (قوله كالو بان الإمام جنباً) فلان لم إعادة الخطبة لها وسيلة سواء كان من الأربعين أو زاد عليهم كما قاله شيخنا الرملي وقيد شيخنا الزبيدي بالثاني (قوله في الجلاس بينهما) خلافاً للأئمة الثلاثة (قوله لم يفصل الخ) أي لم يكف الاضطجاع أي من غير سكوت والوجه الاكتفاء بالاضطجاع لأنه أبلغ من السكوت الذي يكفي في المضطجع أو المستلقي (قوله واسماع أر بعين)

علم القوم ذلك اللسان (قول الشارح ومعناه اتقي التعلل الخ) أي فهو من باب عموم السلب لا من سلب العموم (قول الترتيب الأركان الخ) جعل الترتيب هنا شرطاً بخلاف نظيره من التيمم والوضوء والصلاة (قول الشارح ولا يشترط الترتيب الخ) قال الاستوى كذا أطلقه الرافعي وقضيته جواز القراءة في أول الأولى والدعاء في أول الثانية اهـ (قول الشارح وقيل يشترط ذلك) مرجع الإشارة للترتيب بينهما وبينهما و بين غيرها وحينئذ فيلزم هذا تبين القراءة في الثانية الآن يقال مراده أنه إذا فعلت القراءة في الأولى تكون بعد الحمد والصلاة والوصية وكذا الدعاء في الثانية يكون بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فإن فرض تأخير القراءة إلى الثانية كانت مع الوصية مؤخرين عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية ثم رأيت في شرح الإرشاد ولا ين كل واحد منهما وبين غيره وهي مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرها (قول الشارح قال في شرح المذهب الخ) غرض الشارح من هذا التيمم الدليل الأول فإنه ليس فيه دلالة على بعد الزوال (قول المتن والقيام فيهما) عدة شرطاً هنا بخلاف الصلاة لأن الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فإنها أقوال وأفعال (قول الشارح سواء قال لا استطاع الخ) بحث الاستوى اختصاص هذا بالقية الوافق كإني نظاره (قول الشارح فهو كالو بان الإمام جنباً) قضيته أنه يشترط لصحة صلاة القوم وسامعهم أن يكون زائداً على الأربعين وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاؤه له بقدر شرطهما (فرع) لو علموا حاله قبل الصلاة فالظاهر أن الخطبة صحيحة (قول المتن واسماع أر بعين) قال الاستوى هو مفيد

يجلس بينهما وكان يخطب قائماً فان عجز عن القيام فلا أولى أن يستنيب ولو خطب قاعداً جاز كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء قال لا استطاع القيام أم سكنت لأن الظاهر أنه ما عجز لعجزه فان بان أنه كان قادراً فهو كالو بان الإمام جنباً وقد تقدم ونجب الطمأنينة في الجلاس كما في الجلاس بين السجدين ولو خطب قاعداً لعجزه لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل بسكته وهي واجبة في الإصح (واسماع أر بعين كملين) عدد من تعمد بهم الجمعة

بالإتفاق مع قطع النظر عن الإمام بأن يرفع صوته ليحضر وعظم المقصود بالخطبة فلو لم يسمعوا بعدهم أو أصراره لم تصح ولو كانوا كلهم أو بعضهم كما لم تصح في الأصح والشرط إسماع أركانها فقط كما تقدم في الانقضاء (والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام) فيها (ويسن الانصات) لها والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات واستدله بقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير أنها نزلت في الخطبة وسميت

والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأومأ الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ماذا أعدت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من أحببت وجه الاستدلال أنهم يشكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والأمر في الآية بالاستحباب جمعاً بين الدليلين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا وقيل بطرد القولين فيه تخريجاً على أن الخطيبين بمثابة ركعتين أولاً والخلاف في كلام لا يتناقض بغرض مهم ناجز فأمّا إذا رأى أمي يقع في بئر أو عقر بائناً إلى انسان فأذنه أو علم انساناً شاكراً من الخبر أو أنها ممن شكر فهذا ليس بحرام قطعا ويجوز للدخل في أثناء الخطبة أن يتكلم بالمأخذ لنفسه مكاناً والقولان بعد

قعوده وعلى القديم ينبغي أن لا يسلم فإن سلم حرمت حاجبته ويحرم تسميت الماطس على الصحيح فيها قالوا وعلى الجديد يجوز أن يقطعوا يستحب التسميت على الأصح وصحح بغوى وجوب السلام ووافقه في شرح المذهب وصرح فيه بكرهه السلام على القولين وحيث حرم الكلام لا تنطلي جملة التكلم قطعاً هذا كله فيمن سمع الخطبة وزاد على الأر بعين أمان لا يسمعها ليعمدن الإمام وزاد على الأر بعين السامعين فيه على القديم وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب أن يستقل بالذكر والتلاوة وأصحبها يحرم للتلاوتين

وان لم يعرفوا معاني ألفاظ الخطبة لا يشترط طهرهم ولا تسريحهم ولا كونهم محل الصلاة قال شيخنا ولا كونهم داخل السور والعمران بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم ما من من عدم صحة إلتها في ذلك ولو تبعاً (تنبيه) يعتبر في الجمعة في الخوف إسماع ثمانين من كل فرقة أربعين كياناً (قوله بأن رفع) أشار إلى أن هذا هو الرد بالإسراع فلا يصح في قولهم ولو بالافوة وإنما يحتاج إليه في السماع حتى لا يضر اللفظ مثلاً قال شيخنا ولا يضر النوم خلافاً لمن جعله كالتصميم وما في شرح شيخنا يجب عمله على ذلك (قوله أو بعضهم) أي غير الخطيب لأنه يعلم يقول وفارق ما في سماع النداء بأن الغلبة هنا سماع الحاضرين بالفعل وهناك سماع شخص ما ولو بالقرض (قوله والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام) ويستند بنسب الاستثناء عنه بالإشارة ما أمكن (قوله الانصات) هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينبغي ما من وجوب السماع على أي طريقة الاستوى القائل بوجوب السماع بالفعل فتأمل (قوله والقديم يحرم) وبه قال الأئمة الثلاثة ومحل الحرمة في وقت ذكر أركان الخطبة فلا يحرم اتفاقاً قبلها ولا بينها ولا بعدها بل ولا يكره أيضاً ولو بدجلوس الخطيب قاله شيخنا واعتمده (قوله إن رجلاً) هو سليلك القطفاني وهذه واقعة قولية والاحتمال بعها كما أشار إليه الشارح (قوله فهذا ليس بحرام) بل يجب في الأولين ويندب في الآخرين وكذا ينسب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره ولو برفع صوت بلا مبالغة لا سباً بعدة منكراً واللعن في الحديث سبق للتفسير أو محمول على غير نحو هذا فراجع (قوله) وصحح بغوى وجوب رد السلام على من سلم وهو العتمد (فرع) تحرم الصلاة اجتماعاً فرضاً ونقلاً وكذا سجدة التلاوة والشكر بعد جلوس الخطيب ولا تنقدوان لم يسمع الخطبة مادام يخطب ولو حال الدعاء للسلطان نعم تصح التحية للدخل قبل جلوسه ولو في ضمن غيرها كسنة الجمعة ويجب تخفيفها كعادة الخطيب في أثناءها بأن لا يستوفي الأكل ولا يزبد على ركعتين فيها ابتداء وكذا إذا ما فلو تخففها بطلت ولو أحرم بأربع ركعات جلس الخطيب فيها ولو بغير ركعتين وجبة قطعها وقال بعضهم لها تمامها ولا يبطل في غير

لاشترائط السماع من الحاضرين وذلك لأن الاستماع لا يتحقق إلا بحضور السماع اه متقحا وأقول

فإن تأييدنا لسلكه الشارح رحمه الله في تعليق الطلاق على الإقباض حيث قال في قول التهاج ويشترط لتحقيق الصفة وهي الإقباض للتضمن للقبض اه (قول الشارح بالاتفاق) وذلك لأن لنا وجهاً باشتراط كون الإمام زائداً على الأر بعين كما سلف (قول المتن ويسن الانصات) قال الاستوى هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينبغي ما سبق من وجوب السماع (قول الشارح واستدله) زاد الاستوى ولا يهمل عن الركعتين على قول مشهور انتهى أي كونهم مؤتمون حال الخطبة (قول) الشارح أنها من منكر) ربما يشكك على ذلك تسمية الأمر بالانصات لغوا في حديث إذا قلت لصاحبك الخ ثم رأيت في الروضة أنه في مثل هذا تستحب الإشارة ولا يتكلم ما أمكن وبه يحصل جواب الاشكال وأيضاً فاللعن يصدق غير الحرام (قول الشارح وأصحبها يحرم الخ) عبارة الروضة وفي وجوب الانصات على من لم يسمع الخطبة وجهان أصحهما يجب نص عليه وقطعه الأكثرون

مسجد لعدم التحية (قوله) وعبر في الحرر بالقوم) أي فهمي أولى من عبارة المصنف لعدم احتياجها للتأويل المذكور وفي التعميم بقوله سمعوها أو الإشارة إلى جعل القديم ومارتب عليه ووطرقا مقابلا للجديد كذلك (قوله) ان ترتيب الاركان ليس بشرط (أي في كل من الخطبتين (قوله) اشتراط اللوالة) أي بين أركان الخطبتين وبينهما وكذا بينهما وبين الصلاة وهي وإن علمت مأمري الانقضاء لم تذكر هناك بعنوان الشرطية وضبطها الرافعي بما بين صلاتي الجمع كما تقدم عنه ولا يضر الوعظ بين الأركان وإن طال عرفا لأن طال غير العربية كالسكوت الطويل في فائدة لو سرد الأركان وألثم أي بها متخلة فان لم يطل فصل بالتخلة حسب الأولى والأحببت المتخلة (قوله) لم يتدخل فبيد أنه لا يعتد بما فعله في حال الحدث قطعا ولا بما قبله ان طال الفصل كذلك مطلقا وأنه لا يبنى بنفسه وان قصر الفصل على الاصح للتمتع نعم ان استخلف عن قرب واحدا من حضرمضى بنى على ما فعله الأول الا في الغما فلا يبنى خليفته مطلقا وجوز الخطيب البناء كالذي قبله وفي شرحه للكتاب في الفصل الآتي آخر الكتاب موافقة شيخنا الرمي بعدم الصحة في الغما هنا مطلقا في تنبيهه في سكتوا عن المعجز عن السرة والطهر عن الحدث والحديث للإشارة إلى أن المأجور عنها لا يخطب بخلاف القيام كما مر كذا قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه صحة خطبة المعجز عن السرة كالصلاة الأولى (قوله) من التبر بفتح فسكون وهو الارتفاع وسواء في مكة أو غيرها (قوله) لا يخطب عليه أي على منبره وأول من أمر به تميم الباري والذي نجده بقوم الرومي وكان ثلاث درجات غير المستراح ومن خشب اللاتل على الاصح من عشرة أقوال والمأخبط عليه أبو بكر نزل درجته ثم عمد درجة ثم على درجة فلما نولى معاوية لم يجد درجة ينزل إليها فزاد فيه سدرجته من أسفله فصار تسعا فلما احترق أبده المظفر صاحب العين بغيره ثم أبده الظاهر

وقالوا البعيد بالخيار بين الانصات وبين الذكر والتلاوة ويحرم عليه كلام الآدميين وغيره أمضى على القديم (قول الشارح في تنبيه) هو يشكل على التعليل الذي قبله (قول الشارح) فقول المصنف (الخ) هو مفرغ على قوله وأجمعها يحرم وقوله وان زادوا قال الاسنوي رحمه الله اختلفوا في محل القولين فقيل أر بعون حتى اذا لم يسمعوا أتم الجمع كغرض الكفاية وهي طريقة الامام والغزالي وقيل السامعون خاصة ومن لم يسمع ليعاد وصمم لأنهم عليه جزا وهو مافي الحرر وقيل في المأمومين مطلقا لا يكثر الخط وهو الصحيح في الشرحين والروضة وغيرها قال وتعيير المصنف محتمل للثلاثة وهو في الأول أظهر ونبيه على ان محل القولين بعد جالس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذ له موضعا وكذلك في حال الدعاء للولوك كذا قاله في المرشداه وما نسب للغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصور حيث قال قال الغزالي ان القولين فيمن عدا الأربيعين وأشار إلى أن الأربيعين يحرم عليهم الكلام جزاها وفي نكت العراق طريقة الغزالي في الامام ان القولين فيمن عدا الأربيعين وأما الأربيعون فيحرم عليهم جزاها ثم راجع الرافعي رحمه الله فرأيت الامر على ما قال السبكي وقول الاسنوي وقيل في المأمومين مطلقا الذي في الرافعي في حكاية هذه الطريقة ان القولين في السامعين وفي غيرهم وجهان كما قرره الشارح المحلى رحمه الله (قول الشارح) كما جرى عليه السلف استدل على ذلك أيضا بأنه عليه السلام كان يصلي عقب الخطبة فلزم أن يكون متطهرا مستترا والثاني لا يشترط شمل ذلك الحدث الأكبر وهو كذلك قيل القولان في الطهارة وما بعدها مبنيان على أن الخطبة بدل عن ركعتين ثم لا قال الامام لأرضاه مع التقطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه بناؤه على اشتراط اللوالة وعدمه لانه يحتاج أن يظهر بعد الخطبة فتختل اللوالة (قول المتن على منبر) كان عليه السلام ألا يخطب إلى جذع فلما أخذ المنبر تحول اليه فحين الجذع حتى سمع منه مثل صوت العشار فأنه النبي صلى الله عليه وسلم فالتزمه فسكن والعشار الا بالثمن إلى أولادها في فائدة في كان

على السامعين فيتنخبر بين السكوت وبين ما ذكره فقول المصنف عنهم أي على الأربيعين السامعين للخطبة وان انضم اليهم غيرهم من السامعين سمعوها ولا وعبر في الحرر بالقوم (قلت الاصح ان ترتيب الأركان ليس بشرط والله أعلم) حصول المقصود بدونه (والأظهر اشتراط اللوالة وطهارة الحدث) الا في البدن (والحديث في البدن والثوب واللباس) (والستر) للعورة في الخطبة كما جرى عليه السلف والخلف في الجمعة والثاني لا يشترط واحد مما ذكر فيها أما اللوالة فلحصول المقصود من الوعظ بدونها وأما الباقي فلسببه الخطبة بالأذان فانها ذكر تقدم الصلاة وعلى اشتراط الطهارة فيها لو سبقه حدث لم يعتد بما يأتي منها حال الحدث فلو ظهر وعاد وجب استئناها وان لم يطل الفصل في الاصح ومسئلة السرة مزيدة على الحرر مذكورة في الروضة وأصلها (وتسن) الخطبة (على منبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يخطب عليه رواه الشيخان

(أو موضع مرتفع) أن لم يكن منبر كافي الروضة وأصلها لقيامه مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويسكن كون المنبر على عين المحراب لأن منبره عليه السلام كان كذلك أي على عين السجود للحراب كما هو معلوم (و يسلم على من عند المنبر) إذا انتهى إليه كافي المحرر أي يسكن ذلك (وإن يقبل عليهم إذا صعد) المنبر (و يسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) يفتح الذال في حال جلوسه لا يتابع في جميع ذلك روى الأخير أي التأذين حال الجلوس البخاري كما تقدم ومافيه البيهقي وغيره عبارة المحرر ويجلس ويشغل المؤذن بالأذان كما جلس وإذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود (٢٨٢) المنبر ما في الروضة وأصلها أن يبلغ في صعوده الدرجة التي تلي موضع الجلوس السمي

بالمسراح وفي المذهب أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الدرجة التي تلي المسراح قال المصنف في شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه ويلزم السامعين رد السلام عليه في الرتين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع (و يسكن) أن تكون (بلغة) لا مبتذلة ركيكة فانها لا تؤثر في القلوب (مفهومة) أي قريبة من الافهام لا غريبة وحشية فانها لا يفتنع بها أكثر الناس (قصيرة) لأن الطويلة تمل وفي حديث مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة بضم الصاد وعبارة المحرر كالوجيز ماثلة الى القصر أي متوسطة كما عبر به في الروضة كأصلها وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا أي متوسطة (ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً في شيء منها) بل يستمر على

بغيره ثم أبدله المؤيد شيخ غيره ثم أبدله الظاهر خوش قدم بغيره فلما احترق أبدله السلطان الأشرف قايتباي طاب ثراه بالمنبر الرخام الموجود الآن على صفة منبر معاوية تقريباً (قوله أو مرتفع الخ) أفاد الشارح أن أول التنوع للتخيير فإن لم يكن من مرتفع استند الخطيب ظهره الى خشبة أو نحوها كما كان عليه السلام يستند الى الجنب الذي هو أحد سوارى مسجده ويقال له العنق يفتح العين لأنه اسم للخنخة وكسرها اسم للفتن وذلك قبل عمله المنبر المذكور فلما قارقه الى المنبر حن كحنين العشار فنزل عليه السلام اليه وأمره وخبره بين أن يفرسه فيعود أخضر أو يكون في الجنة معه فاختر الجنة فوعده بها فسكن ثم دفن تحت المنبر الشريف فلما هدم المسجد أخذته أبي بن كعب فاستمر عنده حتى أكلته الأرض (قوله على عين المستقبل للحراب) بعيداً عنه بنحو ذراعين قاله شيخنا الرمي (قوله و يسلم على من عند المنبر) وكذا كل صف مر عليه قبالة ولا تطلب له التحية ان حضروا خطبة (قوله وإن يقبل عليهم إذا صعد) مستدبر القبلة ولو في المسجد الحرام عند الكعبة لأنه المطلوب في مقاصد التحديث ولذلك طلب كون المنبر في صدر المسجد لئلا يلزم استدبار خلق كثير ويندبه استقبالهم من جهة يمينه كما قاله شيخنا نجا لغيره واعتمده فراجع (قوله يفتح الذال) دفعا لترجم عود ضميره للخطيب عند كسرها وإن كان صحيحاً يعود الضمير للمؤذن المعلوم من المقام ويندب كون المؤذن واحداً كالقيم وكان بلال يؤذن بين يديه (قوله وعبارة المحرر الخ) هي أولى من عبارة المصنف لأفادتها مقارنة الأذان للجلوس لأنه الوارد عليه السلام فرغ عليه السلام أخذ المرق المعروف بدعة حسنة لما فيها من الحث على الصلاة عليه عليه السلام بقراءة الآية المكرمة وطلب الاضات بقراءة الحديث الصحيح الذي كان عليه السلام يقرأه في خطبه ولم يرد أنه ولا الخلفاء بعده اتخذوا مرقياً وذكر ابن حجر أن له أصلاً في السنة وهو قوله عليه السلام حين خطب في عرفة لشخص من الصحابة استنصت الناس (قوله بلغة) أي فصيحة جزة (قوله أي متوسطة) فهو المراد من القصر لأنه بالنسبة الى الصلاة لما ورد أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة وحكمته لحوق التأخر (قوله بل يستمر الخ) دفع به توهم طلب استدباره لهم أو عكسه ويكره مخالفة ما ذكره كالاتيان لأنه يجلب النوم (قوله ويستحب أن يكون ذلك في يده اليسرى) من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى يميناً كما يدفعه له بعد نزوله بها ويكره وقوفه على كل درجة في طلوعه

منبره عليه السلام أر بعد جرح من مهاد درجة المسراح (قول المتن أو مرتفع) فإن لم يكن من مرتفع استند الى خشبة ونحوها لحديث الجنب (قول الشارح إذا انتهى اليه) قال الاسنوي لأنه يرد فرأهم (قول الشارح كما جلس) قال الاسنوي أي عند جلوسه وفي نكت العرائق قال في التنوير قال في الدفاع أن هذه اللفظة ليست عربية وإن العجم تطلقها بمعنى عند (قول الشارح ولا شمالاً) زاد الشارح لفظ لا يقع ما قبله لا التفت يميناً فقط ولا شمالاً فقط صدق أنه لم يلتفت يميناً ولا شمالاً لا بد على العبارة (قول الشارح من الأقبال عليهم الخ) فلو استدبرهم أو استدبروه كره عليه السلام فرغ عليه السلام يكره أن يجتنب والامام خطب لأنه يجلب النوم (قول الشارح في يده اليسرى) ظاهره حتى

ما تقدم من الأقبال عليهم أي فراغها أي يسكن ذلك ويسكن لهم أن يقبلوا عليه مستمعين له (و يعتمد على سيف أو عصا ونحوه) روى أبو داود أنه عليه السلام قام في خطبة الجمعة متوكفاً على عصا وقوس وروى أنه اعتمد على سيف قال في الكفاية وإن لم تثبت فهو في معنى القوس والحكمة الى أن هذا الدين قام بالسلاح ويستحب أن يكون ذلك في يده اليسرى كمادة من يريده الضرب بالسيف والرمح والقوس ويشغل يده اليمنى

بحرف التبر فان لم يجد شيئاً ذكر جعل النبي على اليسرى أو أرسلهما ولا بعث بهما (ويكون جلوسه بينهما) أي الخطيئين (نحو سورة الاخلاص) أي يسكن ذلك وقبله بحرف فلا يجوز أقل منه (واذا فرغ) من الخطبة (شرع للؤذن في الإقامة) وبادر الامام لبيلغ الحرب مع فراغه) من الإقامة فبشرع في الصلاة للمنى في ذلك للبالغة في تحقيق اللواة التي تقدم وجوبها في شرح الهذب يستحب له أن يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغها وبأخذ للؤذن في الإقامة و يبلغ الحرب مع فراغ الإقامة انتهى فيه تصريح باستحباب ما ذكرهنا (ويقراً) بعد الفاتحة (في الأولى الجمعة والثانية للنافقين جهراً) (٢٨٣) للتابع رواد مسلم بلفظ كان يقرأ

وهو ظاهر في الجهر وروى هو أيضاً انه كان يقرأ الجمعة سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الفاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما ستان وفيها كاصلها للوزن في الجمعي الأولى قراهما مع للنافقين في الثانية ولوقراً للنافقين في الأولى قرا الجمعة في الثانية كي لا تخلص صلاته عن هاتين السورتين فصل في غسل النسل لحاضرها) أي لمن يريد حضور الجمعة وان لم يجب عليه (وقيل لكل أحد) حضر أولاً ويدل للاول حديث الشيخين اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل أي اذا أراد مجيئها وحديث ابن حبان وأبي عوانة من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصرف الأمر عن الوجوب الى التنب حديث من نوضاً يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فاقبل أفضل رواء أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وصححه

ودفعه الراجح برجله أو غيرهما والاسراع في صعوده أو هبوطه أو في الخطبة الثانية والإشارة بيده أو غيرهما من أمن الحاضرين والاكل والشرب بلا غش كذلك (فرغ) بكرة كراهة قوية ككتابا الحفاظ في رمضان وتفرقها على الصلبن وقبورها والشئيين الصفوف لسؤال أو غيره والتصدق عليه (قوله بحرف التبر) أي ان لم يمس نجاسة كوقوفه عليها ولا يقبض حرفان كان ينجر بحره وعليه أوفيه نجاسة (قوله نحو سورة الاخلاص) ويندب أن يقرأ فيها شيئا من القرآن وسورة الاخلاص أولى من غيرها كافي العباب وابن حجر (قوله شرع للؤذن) أي ندب كبادرة الامام ولو غير الخطيب (قوله ويقرأ الخ) أي وان لم يرض للمؤمنين بهما وقراءة بعض كل منهما أفضل من قراءة سورة غيرها (قوله جهراً) ولو مسبقاً في ثابته ويقرأ فيها للنافقين مطلقاً وقال شيخنا تعالى شيخنا الملى يقرأ الجمعة فيها ان أدرك الامام في قيام الثانية لعدم تحملها عنقه في نظر قال بعضهم وعلى هذا فيجمع معها النافقون فراجمه (قوله وهل أتاك) وان كانت أطول من سبح لو ردد مع حكمة الحقوق للتأخر كما مر (قوله قراهما مع للنافقين) أي اتسع الوقت والاقتصر على النافقين أو على بعضهما (فرغ) قالوا حكمه قراءة هاتين السورتين كون الأولى فيها اسم الجمعة الموافقة لاسم يومها وللنافقين ثلثها في المصحف الشريف والتوالي مطلوب واقطع

فصل في ما يطلب في الجمعة وغيرهما من الآداب ومنها الاغتسال المسنونة والمقصود منها ما في الجمعة وغيره تبع (قوله يسكن) وقد يجب بالنظر ويندب الوضوء لذلك الغسل كما صرح به في العباب وكذا سائر الاغتسال ولو لحاضراً ونفساً أو لم يكن محدثاً أو التيمم عند المعز عن الماء (قوله لمن يريد حضورها) ظاهره وان حرم عليه الحضور كذا قال حليل بغيره انه وهو متحواً وخالف بعض شايخنا فيه فخره (قوله وقيل لكل أحد) فهو كالحديث لليوم وفرق الأول بأن غسل العيد للينة (قوله كل محتلم) وشمله لقبه لمعلم اختصامه بالحاضر (قوله ووقته من الفجر) ظاهره على القولين فراجعه على الثاني (قوله وتقر به) أصلاً وبدلاً من ذهابه أفضل وان كثر ريعه الكبريه ويقدم على التكبير ان عارضه ويخرج وقته بصعود الخطيب الى المنبر أو يفرغ صلاة الجمعة ولا يبطله حدث ولا جنابة وتندب اعادته (قوله نيم) أي عن الغسل أي بعد تيممه عن الوضوء ولو جمع ما في نية كني قاله شيخنا (قوله بنية الغسل) قال شيخنا فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكتفي نويت التيمم عن الغسل لعدم كبر السبب كسائر الاغتسال ولا يكتفي نويت التيمم لظهر الجمعة أو للجمعة وللصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البديلة ويكره ترك التيمم من أول الصعود وانظر اذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للاقبال عليهم هل يكون مبدأ التحول من جهة يمينه أو يساراً يستوى الأمران (قول المتن للنافقين) انظر ما حكمتها (قول الشارح مع النافقين) لو كان الباقي من الوقت ما يسع احداً ما حفظ فالظاهر انه يقرأ للنافقين ولو وسعها فالظاهر البداء بالجمعة (فصل يسكن الغسل الخ) (قول المتن لكل أحد) أي فيكون حقاً لليوم (قول الشارح معها) الضمير فيها راجع للخصلة أو لليلة (قول الشارح في غير أعضائه) الضمير راجع للوضوء (قول الشارح بنية الغسل) فيقول نويت التيمم لغسل الجمعة

أبو حاتم الرازي وقوله فأبى بالسنة أذناى بما جوزه من الوضوء مقتصر عليه ونعمت الحيلة أو الفعلة والغسل معها أفضل ويدل للثاني حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي بالغ والراداه ثابت عليه ندباً لما تقدم (وقته من الفجر) لحديث الشيخين من اغتسل يوم الجمعة وسبأى تمامها (وتقر به من ذهابه) الى الجمعة (أفضل) لأنه أفضى الى الغرض من اتقاء الراحة الكبريه حال الاجتماع (فان عجز) عن الغسل لتفاد الماء بعد الوضوء أو لقروح في غير أعضائه (تيمم) بنية الغسل (في الأصح) وحاز الفضيلة

والثاني وهو احتمال اللامام ورجحه الغزالي انه لا يتيمم لأن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الواو الكبرية والتيمم لا يفيد هذا الغرض (ومن السنون غسل اليد والكسوف والاستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة وسبأ في وقت غسل العيد في باب في شرح المهذب في باب صلاة الكسوف ويدخل (٢٨٤) وقت الغسل للكسوف بأوله (و) الغسل (لغسل الميت) مسلما كان

كالغسل (قوله ومن السنون) أي من بعض ألتها كثيرة وإنما لم تجب جرياعلى القاعدة أن كل ذى سبب مستقبل مندوب وكل ذى ماض واجب الامن الانعام والجنون والاسلام ولا بد من نية السبب في جميع الاغسال الا في الجنون والاغماء فينوب فيها رفع الجنابة وأما لثبت الأ كبراء الغسل الواجب لاحتمال انزاله وقد قال الشافعى رضى الله عنه قل من جن الا أو أنزل والحج به الاغماء قال شيخنا الرملى وينوب به رفع الجنابة فيها وان لم يتصور منه جنابة كصبي وخالفه الخطيب ومال اليه شيخنا الزايدى لاستحالة مياضف اليه وأما لم يجب الغسل لذلك الاحتمال اقامة للظنة مقام اليقين كما في النوم مع احتمال الخارج لأن الغسل هناله علامة وشأنه الظهور وهي التي وهذا مردود لمن تأمله ولو بان بعد الغسل أنه جنب وجبت اعادته كوضوء الاحتياط وفيه نظر خصوصاً على ما قاله شيخنا الرملى فتأمل (قوله لاجتماع الناس لها) هوالة لطلب الغسل في أهلها وان طلب للمنفرد (قوله وقت غسل العيد) ويدخل نصف الليل وفارق الجمعة نظراً لاتساع وقته فيها (قوله للكسوف بأوله) يخرج بالانحلال (قوله لغسل الميت) وان كان الغاسل له حائضاً أو حرم الغسل كالنهيدي أو كره كالكافر الحر في وأصل طلبه ازالضعف بدن الغاسل بمعالجة جسدها ولتلك يندب الوضوء من تيممه لأن فيه مس جسده ومثله الحبل لكن بعده وقيل قبله ويندب الوضوء قبله أيضاً ليكون حملة على طهارة وعلى هذا حمل شيخنا الرملى حديث من حملة فليتوضأ بقوله من حملة أي أراد حملة ويخرج وقته كمنظيره من غسل الجنون والاغماء والاسلام وكل غير موقت بطول الفصل أو الاعراض ولا يقضى اذا فات كذا قاله شيخنا ويتجه عدم فواته بذلك واذا وجد غسل بعده دخل فيه فتأمل (قوله والكافر الخ) شمل الاشي اذا غسلها زوجها ويندب له حلق رأسه ولو أنشأ أو صغيراً قال العلامة البرلسي بعد غسله وهو الوجه وفي شرح الرض قبله وقال شيخنا الرملى ان أجنب في الكفر فبعده والا فتقبله (تنبيه) قال بعضهم هذه العبارة كالتى قبلها مقلوبة والأصل ولن أسلم من كفره ولن أفاق من جنونه أو اغماها ولا حاجة اليه لأن اذا الوقت فتفيد ذلك مع طلب المبادرة أيضاً (قوله ثمانية نال) بالثلاثة فيمواضم الثلاثة الأولى والمهمة (قوله وهذا الخ) أي طلب الغسل للتدوب وحده (قوله وجب) أي مع التدوب ولعل أمره بطلبه لقيس بذلك كان مع أمره بالواجب أو مع علم قيس به أو هو الواجب لما قيل انه كان له أولاد في الكفر ومن لازمه الجنابة (قوله واغسال الحج) زماناً ومكاناً ومثله العمرة كالاحرام ودخول الحرم ومكة والدينة وحرما وغير ذلك ومن السنون الغسل للبالغ بالسن وللاعتكاف وللادان ولكل ليلة من رمضان ولدخول المسجد الحرام قال ابن حجر وكل مسجد ومن حلق العانة والرأس وتنف الأظافر وقص الشارب ونحو القصد وتغير البدن وكل اجتماع ولواصلة قال شيخنا الرملى الا الصلوات الخمس وللخروج من الحمام أي عند ارادة الخروج منه بما معتدل الى البرد في سيل وادوكل يوم في أيام زبادة النيل فيه بل في كل وقت فيها وغير ذلك كورات (قوله صحبة كثيرة الخ) يؤخذ من ذلك أن أفضلها ما كثرت أحاديثه ومحتما اختلف في وجوبه ثم ما حدثت أحاديثه ثم ما تعدى نفعه قال بعضهم وهذا شيء يتوقف على سبب الأحاديث وقد أيس منه

أو كافراً ذكره في شرح المهذب لحديث من غسل ميتاً فليغتسل رواه ابن ماجه وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان والصارف للامام عن الوجوب حديث ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه صحه الحاكم على شرط البخارى (والجنون والغنى عليه اذا أفاق) روى الشيخان عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغنى عليه في مرض موته فاذا أفاق اغتسل وقبس الجنون بالغنى عليه (والكافر اذا أسلم) لأمره صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل لما أسلم وكذلك ثمانية ابن أنالدرهما ابن خزيمة وحبان وغيرهما وليس أمر وجوب لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم بالغسل كما هو معلوم وهذا حيث لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة أو حيض فان عرض لذلك وجب عليه الغسل ولا عبرة بغسل مضى في الكفر في الأصح (واغسال الحج) وسأق في باب (وآ كرها) أي الاغسال المسنونة (غسل غاسل الميت) غسل (الجمعة وعكسه القديم) فقال آ كدها غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت (قلت القديم هنا أظهر ورجحه الأكثرون وأحاديثه صحيحة كثيرة) وهي أحاديث غسل الجمعة كإني الروضة منها حديثا الشيخين السابقان أول الفصل

(قول الشارح وهو احتمال اللامام) قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه والشيخ أبو اسحق والامام والغزالي من أصحاب الوجوه (قول الشارح كالجمعة) أي قاله الدليل القياس عليها (قول المتن والغسل لغسل الميت)

قال (واغسال الحج) وسأق في باب (وآ كرها) أي الاغسال المسنونة (غسل غاسل الميت) غسل (الجمعة وعكسه القديم) فقال آ كدها غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت (قلت القديم هنا أظهر ورجحه الأكثرون وأحاديثه صحيحة كثيرة) وهي أحاديث غسل الجمعة كإني الروضة منها حديثا الشيخين السابقان أول الفصل

(وليس للجديد حديث صحيح والله أعلم) يعني من الأحاديث المطالبة لغسل الميت بل اعترض في شرح المهذب على الترمذي في تحبسه للحديث السابق منها فعلى صحيح ابن حبان له وأولى وجه الرافعي وغيره الجديد بأن الشافعي قديماً بوجوب غسل الميت دون غسل الجمعة واعترض بأن له قديماً بوجوب غسل الجمعة أيضاً وإن كان هذا غير بياض (٢٨٥) مشهور وأعلم بما ذكرناه ترد في

القديم في وجوب غسل
غسل الميت وندبه كإنبه
عليه الرافعي وأسقطه من
الروضة وذكر فيها من
فوائد الخلاف أن من معه
ماء يدفعه لأولى الناس به
و وجد من ير يده لغسل
الجمعة ومن ير يده للغسل
من غسل الميت لأيهما
يدفعه (والتبكير إليها)
لحديث الشيخين من
اغتسل يوم الجمعة غسل
الجنابة أي كغسلهم أراح
في الساعة الأولى فكأنما
قرب بدنه أي واحدة
من الأبل ومن راح
في الساعة الثانية
فكأنما قرب بقرة ومن
راح في الساعة الثالثة
فكأنما قرب كبشاً أقرن
ومن راح في الساعة الرابعة
فكأنما قرب دجاجة ومن
راح في الساعة الخامسة
فكأنما قرب بيضة فإذا
خرج الإمام حضرت
للائكة يستمعون الذكر
وروى النسائي في الخامسة
كأن يهدي عصفوراً وفي
السادسة بيضة والساعات
من طلوع الفجر وقيل من
طلوع الشمس قال في شرح
المهذب فمن جاء في أول

(قوله) وليس للجديد حديث صحيح قال ابن حجر أي متفق على صحته ولا حاجة إليه فراجع (قوله) والتبكير إليها) أي من ير يحضرها قال شيخنا حيث طلب ولوم امرأة وخشني في التقيد بالطلب تأمل والوجه الإطلاقي كأمير (قوله ثم راج) قال العلامة البرلسي مقتضاه خصوص هذا الثواب بمن اغتسل ولتعمد خلافه وأصل الرواية السيرة بعد الدال والروسي به ما هنالك نسي لما يحصل بعده في حديث آخر سيذكر الشارح الإشارة اليهود من غسل يوم الجمعة واغتسلوا بكر وابتكر ومشى ولم يركب ودان من الإمام واستمع ولم يلغ كان لكل خطوة عمل سنة أجر صامها وقيامها فقله غسل بالتخفيف على الإفصح بمعنى غسل بدنه فما بعده تأكيذاً بمعنى غسل حليته أي ألزما الغسل بوطئه لها لأن مندوب تلك الليلة لنافيه من غض البصر في السعي الآتي أو بمعنى غسل أعضاء الوضوء أو بمعنى غسل ثيابه أو بمعنى غسل رأسه من دهن استعمله فيه كما هو عادتهم ومعنى بكر مخففاً عجل الحضور ومشداً بإدراك الصلاة أول الوقت ومعنى ابتكر أدرك أول الخطبة وقيل هما بمعنى واحد وهو تعجيل الحضور كإمارة الراد بالخطوات من محل آخر وجهه من بيته مثلاً إلى محل جلوسه في المسجد فلا ينتهي بوصول المسجد خلافاً للبعض (تنبيه) يحصل التبكير لمن في المسجد بأن يتبأ الصلاة يؤخذ من هذا ومن الرواج فيما مر أنه لا بد من أن يقصد من ير يد الحضور أن حضوره للصلاة وإن يعرف معنى التبكير وهو ظاهر فراجع (قوله واحدة من الأبل) شامل للذكر والأنثى فهما في الوحدة (قوله فإذا خرج الإمام) أي لصعود المنبر من نحو خلوته (قوله الذكر) أي الخطبة (قوله كأن يهدي عصفوراً) وهذا الساعة ساقطة من الرواية الأولى (قوله والساعات من طلوع الفجر) على الصحيح للعمدة وقيل من طلوع الشمس وقيل من الزوال وآخرها على كل قول إلى صعود الإمام للندب والمراد أن ذلك الزمان يقسم ستة أقسام متساوية كقسم منها يسمى ساعة (قوله قال في شرح المهذب الخ) هو للعمدة (قوله وعلى هذا القياس) في البقرة والكبش والدجاجة والعصفور والبيضة ومحل حصول هذا الثواب أن استمر في محل الصلاة إلى أن على أي أخرج بعذر وعاد عن قرب أو ألقاه ومحل له ثواب ساعة عوده وسئل شيخنا عن أسنان تلك الحيوانات فأجاب بأنها كالأضحية فقبله فالدجاجة والعصفور فتوقف ثم مال إلى اعتبار الكمال عرفاً في الجميع (قوله لا يستوي الخ) تقدم ما يعلم منه جوابه في كلام

قال الأسنوي اختلفوا هل هو تعبد أم لنجاسته عندهم قال بها ويستحب أيضاً الوضوء له (قول الشارح بل اعترض الخ) ر بما يشير بهذا إلى الدعي الأسنوي رحمه الله في قوله عبر الرافعي بقوله لأن أحاديثه يعني القديم أصح وأثبت وهو أصوب من تغيير المصنف اه (قول الشارح واعترض) المعترض هو الجدل الأسنوي رحمه الله (قول الشارح وعلم بما ذكر) يعني قوله وعكسه القديم بقوله الشارح رحمه الله ووجه الرافعي رحمه الله وعبارته واعلم أن ما نقلناه يقتضي تردد قوله في وجوب هذا الغسل في القديم لأنه لو جزم فيه بوجوبه لما انتظم منه القول بأن غسل الجمعة أكدمه اه وغرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام دفع ما يقال كيف صح الحكم في القديم بأن غسل الجمعة أكدمه مع أن الجزم بوجوبه في القديم كما ورد الأسنوي وقال أن الرافعي حاول الجواب يعني بما سلف عنه قال أني الأسنوي رحمه الله وسبب هذه المحاولة منه عدم غلظه على أن للشافعي قولاً بوجوب غسل الجمعة (قول الشارح من اغتسل يوم الجمعة الخ) هذا الحديث يفيد أن الثواب المخصوص إنما يحصل لمن اغتسل (قول الشارح وقيل من طلوع الشمس) قال الرافعي رحمه الله لأن

ساعة منها ومن جافى آخرها مشتركان في تحصيل أصل البدنة والبقرة أو غيرهما ولكن بدنة الأول كمن بدنة الآخر وبدنة المتوسط متوسطة بيني وعلى هذا القياس وفي الروضة كالمصالح المراد تيب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه للاتباع في الفضيلة رجلاً حياً في طرف ساعة

شرح المذهب (قوله) وليس المراد بها الفلكية) وهو كذلك لأنها خمس عشرة درجة دائماً ولا الزمانية أيضاً لأنها نصف سدس النهار دائماً وأوله من طلوع الشمس إلى الزوال ولا تزيد درجات السابقيين لأنه بقوت عدد الساعات كما هو الظاهر وتقدم المراد بها (قوله والخالج) أي لأن اليوم الثاني مائة وخمسون درجة في أقصر الأيام ونصفه خمس وسبعون درجة فلا يكمل فيه ست ساعات إلا مع حصة الفجر واليوم الصائف مائة وأربعون درجة وخمسة عشر درجة ونصف مائة وخمسون درجات فهو نحو سبع ساعات بغير حصة الفجر فتأمل (قوله وفي الحديث الخ) هو دليل للنفي بقوله وليس الخ (قوله ان الامام الخ) وهو الصحيح وحكمة عقوبة الميت فيه وتشفو الناس له يحصل له ثواب البكر أو أكثر قاله شيخنا لكن ينظر أي فرد من أفراد البكرين فرأى من فرجه ومن يغني أن يراد ثواب الساعة التي لو اطلب التأخير لجاه فيها فرأى من بكر فهو كغيره في البدنة وغيرها (قوله ماشيا) أي في ذهابه ان لاق به المشي ولم يحصل له مشقة تذهب الحشوع وتخبر في رجوعه لانتهاه العبادة قال الاسنوي يندب المشي في عوده أيضاً لما ورد أن رجلاً قبله هلا شترت لك حماراً تركه إذا أتيت الصلاة في الرضاء والظلماء فقال أني أحب أن يصكت لي أجر عشاى في ذهابي وعودي فقال له عليه السلام فكذلك الله لك ذلك وأجيب بأن ذلك خصوصية لتلك الرجل نظراً لاعتقاده أو بأن المراد كتبه مجموع ذلك أي الذهاب وحده جمعا بين الدليلين من أنه عليه السلام ركب في عوده ولا يقال ان ركوبه لبيان الجواز لأن بيان الجواز فيما يشوم فيه الحرمة وليس كذلك هنا فركوبه لبيان عدم الاختصاف فتأمل (قوله لا ركباً) أشار به إلى أن المراد بالمشي مطلق المضى ليلام ما بعده (قوله في حديث رواه)

وليس المراد بها الفلكية والاختلاف الأمر باليوم الثاني والصائغ في حديث أني داود والنسائي باسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر للآوردى أن الامام يحتار له ان يتأخر إلى الوقت الذي تقام فيه الجمعة اتباعاً لرسول الله عليه السلام وخلفائه (ماشيا) لا ركباً للبحث على ذلك مع غيره في حديث رواه

أهل الحساب منه يحسبون اليوم ويعدون الساعات ورجع الأول بأتم أول اليوم شرعاً وبدخل وقت الفصل (قول النارح وليس المراد بها الخ) عبارة الرافعي رحمه الله وليس المراد على الوجه كلها الأربع والعشرين التي قسم اليوم والليل عليها اه فان قلت فالمراد بالساعات باعتبار أحكام الشارح عن شرح المذهب قلت قيل جعل كل يوم من أيام الجمعة شتاً موصيفاً مقسوماً على اثني عشرة ساعة كما نطق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتيب السابق في الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانية عند علماء الميقات وهذا الكلام في فيه بحث من حيث ان الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البين ان الحصة من الفجر إلى الزوال أزبد من باقي النهار بنحو ثلاثين درجة فيلزم زيادة الساعات فيها سواء اعتبرنا الفلكية أم غيرها فليتأمل (قول النارح والاختلاف الأمر باليوم الثاني والصائغ) زاد الرافعي ولغات الجمعة في اليوم الثاني لمن جافق الساعة الخامسة اه وجهه ان الطويل مناهز بدساعته وقول النارح وفي حديث أني داود الخ دليل لقول الشيوخين وليس المراد الفلكية والاختلاف الخ وفي قطعة السبكي رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على اللحظات ويؤيده حديث يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة الخ واعلم ان الساعات الفلكية أربع وعشرون ساعة تخص كل ساعة ستة عشر درجة فإذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وخمسين درجة فإذا وصل أحدهما بعد ذلك إلى نهاية طوله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون غاية القصر الانتهاء إلى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الميقات وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس والراجح كما علمت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولاخفاء ان الحصة من الفجر إلى الزوال أزبد من باقي النهار بكثير ففي اعتبرنا الفلكية لزم زيادة عددها على الست واختلافها في الشتاء والصيف وان حملناه على الزمانية بالنظر إلى اختلاف البدنة مثلاً كما لا يقتضي كما أشار إليه في شرح المذهب فلا يصح ذلك الا بأن يقسم من الفجر إلى الزوال ست ساعات متساوية الأجزاء لكن يلزمه زيادة أجزاء كل ساعة من هذه الحصة على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصة الأولى كما علمت فليتأمل وقول الرافعي رحمه الله ولغات الجمعة الخ لم أر مفعلاً خصوصاً مع تصحيحه اعتبارها من الفجر

أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (بسكنية) لحديث الشيخين إذا أُنِيت الصلاة فليكن بالسكنية وهو مبين للراد من قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكره أي امضوا كما

(٢٨٧)

فاسعوا إلى ذكره أي امضوا كما

قري به وفي الروضة كأصلها

تقييد المثنى إلى الجمعة على

سكنية بما لم ينص الوقت

وأنه لا يسعى إلى غيرهما من

الصلاة أيضا (وأن يشتغل

في طريقه وحضوره) قبل

الحظية (بقراءة أو ذكر)

أوصلة على النبي صلى الله

عليه وسلم والطريق مزيد

على المروي وغيره وفي التنزيل

في بيوت أذن الله أن ترفع

ويذكر فيها اسمه وفي

المصحيحين فإن أحدكم

في صلاة ما دامت الصلاة

تحبه وفي مسلم فإن أحدكم

إذا كان يعد إلى الصلاة

فهو في صلاة (ولا يتخطى)

رقب الناس للحدث على

ذلك مع غيره في حديث

رواه أبو داود وصححه ابن

حبان والحاكم على شرط

مسلم قال في الروضة كأصلها

الا إذا كان اماما أو كان

يحل يديه فرجة لا يصلها بغير

تخط قال في شرح المنه

فلا يكره له التخطي أما الامام

وفرضه فيمن لم يحيط بقفا

الابه فللضرورة وأما غيره

فلتقريب الجالسين وراء

الفرجة بتركها سواء وجد

غيرها أم لا سواء كانت

قريبة أم بعيدة ولكن

يستحب ان كان له موضع

هو المتقدم آنفا (قوله بسكنية) وهي التأتى في المثنى والحركات واجتناب العبث والوقار مرادف لها أو هو حسن الهيئة كخفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات يمينا وشمالا ويطلب ذلك للراكب فيه وفي دابته (قوله بما لم ينص الوقت) أي وقتها بخروجها لم يسرع أو بفواتها المبسوق كذا في أول الوقت فيجب الاسراع في ذلك كما قاله المذهب الطبري واعتمده شيخنا قال وان لم يبق به إلا المرام ولا يجب السعي قبل التجرؤ ولا يدرى كماله كعبه الدار (قوله لا يسعى الخ) أي يكره له ذلك المرام بخش فوات الجماعة بسلام الامام فلا يسعى لادراك تكبيرة الاحرام ولا لاركات (قوله من الصلوات) ومنها كل عبادة وكذا يندب تخالف الطريق وأن يذهب في الأطول (قوله في طريقه) فلا تكرر القراءة فيها إلا للخل قلب أوله ويؤمن من الأدلة للذكورة كراهة العبث باليدين (فرع) قال ابن حجر يكره التشبيك لمن في المسجد ينتظر الصلاة كما فيها في ذلك ولو عقبها وعليه حمل التشبيك منه صلى الله عليه وسلم في خبر ذي الدين (قوله ولا يتخطى) أي سواء ألف موضعا لصلاته لا يتخطى أو لا فيحرم ان تحقق أذى لا يحتمل عادة وعليه حمل الحديث والا فلا يحرم وفيه ما يأتي (قوله رقب الناس) أي الجالسين كإسائي فلا يكره خرق الصفوف مطلقا (قوله اماما) ومثله كل من يتسامح بتخطيه لصلاح أو منصب أو جاء أو كان بمن تنعده الجماعة لا يسمع الا بالتخطي بل يجب التخطي في هذه كإمام (قوله فرجة) وهي خلا ظاهر أفعاله ما يسع واقفا وخرج بها السعة فلا يتخطى لها مطلقا (قوله نديان لا يتخطى) فان تخطى خلافا الأولى (قوله بحيث الخ) هو بيان للقرينة بأن لا يكون فيها تخطى أكثر من صف فقوله ونحوها أي الرجلين كالرايين والعصيين وقيل المراد به صف آخر وحمله على رجل واحد غير صحيح لما يأتي (قوله دخلها) أي نديانها ظاهره سواء ربحي سدها أولا (قوله بعيدة) بأن يكون فيها تخطى صفين فأكثر وهذا هو المراد بقول المنهج واحدا واثنين وحمله على رجل واحد أو رجلين مردود لان الرجل الواحد ان خلا جانباه أو أبعدهما ومن الجهة الخالية فلا يتخطى أصلا فيما أومن غير الجهة الخالية في الثانية فهو من تخطى صف لامن تخطى رجل فأنال (قوله ولا يتخطى) فان تخطى خلافا الأولى وفي المنهج أنه مكروه وهو غير معتمد (قوله والا فليتخط) أي نديا (تنبيه) علم ماذكر أن التخطي يوجد في ستة أحكام فيجب ان توقفت الصحة عليه والا فيحرم مع التأذي ويكره مع عدم الفرجة امامه ويندب في الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعا وفي البعيدة لمن لم يرج سدها ولم يجد موضعا وخلاف الأولى في القريبة لمن وجد موضعا وفي البعيدة ان يرجي سدها ووجد موضعا على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد موضعا (فرع) يكره التخطي في غير الصلاة من مجامع الناس بلا أذى ويحرم إقامة شخص ولو في غير المسجد ليجلس مكانه فان قام باختياره فلا بأس لكن يكره انتقاله الى دون محله نوابا للصحة كمنحوا عالم وفاري ويحجز أن يبيت من مجلس في مكان يقوم له منه اذا قدم ويكره بعت سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم احياء البقعة خصوصا في الروضة الشريفة ولبعضه تمنعها الأولى أن تكون بغير حمل ثلاثي منها (قوله وان يترين) أي من حضر غير المعجوز ونحوها (قوله وطيب) أي لغير محرم وصائم وامرأة تزد الحضور ولو عجوزا كإمام (قوله البيض) وأولاهما الجديدان لم بخش نلوشه (قول المتن ولا يتخطى) أي ويحرم أن يقيم رجلا ليجلس مكانه فان قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس مكانه ثم ان تقرب من الامام أو انتقل إلى مثل الأول لم يكره ولا كره له ان لم يكن له عتزان الاشارة بالقرب مكروه (قول الشارح في حديث رواه أبو داود والخ) هو من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب الخ

غيرها أن لا يتخطى وان لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ونحوهما دخلها وان كانت بعيدة ورأى أن يتقدموا إليها اذا أقيمت الصلاة استحب أن يقدم موضعه ولا يتخطى والا فليتخطى (وأن يترين بأحسن ثيابه وطيب) لذكرهما في الحديث السابق في التخطي وأولى الثياب البيض فان لبس مصبوغا فاصغ غزله

ثم نصح كالبرد لا ماصنخ
منسوجا (وازالة الطفر)
والشعر للاتباع وروى
البخاري في مسنده عن أبي
هريرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ أظفاره
ويقص شاربه يوم الجمعة
قبل أن يخرج إلى الصلاة
(والريح) الكبرية
كالصنمان لأنه يتأذى به
غيره فيزال بالمال أو غيره
(قلت) كإفال الرافعي في
الشرح (وأن يقرأ
الكهف يومها وليلتها)
أي لحديث من قرأ سورة
الكهف في يوم الجمعة أضاء
له من النور ما بين الجمعتين
رواه الحاكم وقال صحيح
الاستناد وحديث من قرأ
سورة الكهف ليلة الجمعة
أضاء له من النور ما بينه
وبين البيت العتيق رواه
الدارمي في مسنده (ويكثر
الدعاء) يومها رجاء أن
يصادف ساعة الاجابة ففي
حديث الشيخين بعد
ذكر يوم الجمعة في ساعة
لا يوافقها عبد مسلم يسأل
الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار
يده صلى الله عليه وسلم
بقلها وفي رواية مسلم وهي
ساعة خفيفة وورد تعيينها
أضافي حديث يوم الجمعة
ثنتا عشرة ساعة السابق
قريباً القسوها آخر ساعة
بعد العصر وفي حديث
مسلم هي ما بين أن يجلس
الامام أي على المنبر إلى أن

(قوله كالبرد) منها المعروف بالطرح والقلعة عند العوام (قوله لا ماصنخ منسوجا) فهو بعد البرد وهي
أولى من الساذج وغير الأسود أولى منه ولا يكره لبس غير الأبيض نعم ادامة لبس الأسود ولو في التعلال
خلاف الأولى (قوله وإزالة الطفر) على ما جرت به العادة وتقيد بعضهم بأيام الغالب وتحصل السنة
بأى كيفية وجدت لكن الأولى في كفيته في الرجلين عافى التخلص في الرضوء وفي اليدين بما قاله النووي
وقيل انه ورد في رواية ضعيفة وهو أن يبدأ بسبابة اليمنى على التوالى ويختمها بإبهامها ثم يبدأ بإبهام اليسرى
ويختمها بسبابةها ونقل في التجارب عن السبكي والبرماوى وسواهما في اليدين والرجلين أن ازالتها على خلاف
التوالى أمان من اليرقان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة على توالى حروف
خواس يجعل كل حرف من أول اسم أصبع ثم يبدأ بإبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر
على توالى حروف أو خضب على ما تقدم ويكره الاقتصار على إزاله الطفر يد أو بعضها كالاتعال في رجل
واحد أو ينفى غسل موضع فم الطفر لما قيل إن الحكة به قبل الغسل يورث البرص ولا يكره القص في غير يوم
الجمعة وما نسب لسيدنا علي بن أبي طالب أو غيره من كراهته لم يثبت وإن كان منظوماً (قوله والشعر) من
الابط والعانة والشارب وغيرها على ما جرت به العادة وتقيد بعضهم بالعانة بأربعين يوماً بالغالب (فتبينه) خلق
الرأس في غير المولد وإسلام الكافر والنسك للحج والعمره بدعائه ^{عليه السلام} لم يخلق رأسه إلا في نسك
مرتين وقيل ثلاثاً (فرع) يكره الفرغ بقاف فرأى معجزة مفتوحتين فمهله وهو خلق بعض الرأس ولو
متعدداً (قوله كالصنمان) أشار إلى أنه لا فرق بين ربح القم وغيره ولومن الفرج أو الشارب (قوله فيزال)
أي ندبا بل وجوباً فإياها كله بقصد اسقاط الجمعة ونحوها وقد تقدم في اعذار الجماعة ما له تعلق بهذا نحوه فليراجع
منه (فتبينه) هذه الندوبات المذكورة لا تختص بالجمعة بل فيها ما يختص بالصلاة كاتقدمت الإشارة إلى
بعضه (قوله سورة الكهف) لما فيها من ذكر أهوال القيامة الواردة أن قيامها في يوم الجمعة وهي أفضل من
الصلاة على النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فيه وقد ورد أن من دأب على العشر آيات أو كلها من من الدجال (قوله يومها)
وهو أفضل من الليل وبعد الصبح أكدوا لاكثر من قراءتها وأقله ثلاث مرات أفضل (قوله أضاء له)
أي غفر له كما في رواية أو أكثر له الثواب في يوم القيامة قاله العلامة السبكي لكن يرد حديث وغفر له إلى
الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام وحديث غفر له ما بين الجمعتين وغير ذلك وفي رواية لمن قرأها ليلاً
زيادة وصلى عليه ألف مملك حتى يصبح وعوفى من البلية وذات الجنب والبرص والجذام وفنته الدجال
لكن هذا راجع إلى أن قراءتها ليلاً أفضل من قراءتها نهاراً إلا أن يراد مجرد الترغيب والرائد بالجمعيتين
الماضية والمستقبلية وظاهره سواء قرأها في إحدى الجمعتين أو فيهما ثم إن كان المراد بالبيت العتيق الكعبة
فلا إشكال فيه على أن المراد بالاضافة مامر وكذا إن أر بد بالبور حقيقته وبالبيت العتيق ما في السماء
لاستواء الناس بالنسبة إليه فإن أر بد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور العبد عنه على نور القريب ولما منع
منه أو يجعل على اختلافه بالكيفية كما في درجات الجماعة وعلى مجرد الترغيب (قوله ساعة الاجابة) أي إن
الدعاء فيها مستجاب ويقع ما دعى به حالاً فينبغي أن ينافى أن كل دعاء مستجاب كإرجاع من محله (قوله بد
العصر) لا حاجة إليه لأنه معلوم من آخر ساعة أو مضره إلا أن جعل طر فالأخر لأنه أكثر من ساعة (قوله
عرباين) أي لحظة لطيفة فيها ين جالس الحظي على التبرقيل الخطيئة إلى فراغ الصلاة وقيل بين الخطيئتين
رأى لكل خطيئة فيعتمد بتعدد الخطيئة ولو في الحبل الواحد ولما منع منه ويحتمل أنها بعد الزوال وأنه
(قول الشارح لا ماصنخ) قال البندنيجي وغيره بكرة لبس ذكره في شرح الروض (قول المن يومها وليلتها)
قال الأذرى وقراءتها نهاراً أكد (فائدة) ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم الجمعة (قول الشارح
أضاء له من النور) ذكر ابن الرفعة بدله غفر قال والمراد بالجمعة الماضية وقيل للمستقبلية

تقضى الصلاة أى يفرغ منها قال فى شرح المنهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل أنها منتقلة تكون فى بعض الأيام وفى وقتى بعضها فى وقت آخر كما هو المختار فى ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التبيين بما ذكره غيره قال القاضى عياض وليس معنى هذه الأقوال ان هذا كما هو قوت لهذه السابعة بل المعنى أنها تكون فى أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده يقللها قال وهذا الذى قاله القاضى صحيح وذكر فى الروضة فى كتاب صلاة العبدان ان الشافعى رضى الله عنه بلغه انه يستجاب الدعاء فى ليلة الجمعة وأنه استجاب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله ﷺ) يوم الجمعة وليلتها لحديث أكثرنا الصلاة على ليلة الجمعة (٢٨٩) ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا رواه

البيهقى باسناد جيد وصح ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين حديث من أن أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على فيه (و) يحرم على ذى الجمعة أى من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) للزيد فى الروضة من العقود والصنائع وغيرها (بعد الشروع فى الأذان بين يدي الخطيب) قال تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع أى اتركوه والأمر للوجوب وهو بالترك فيحرم الفعل وقيس على البيع غيره بما ذكر لانه فى معناه فى نفوت الجمعة وتقييد الأذان بين يدي الخطيب أى بوقت كونه على المنبر لانه الذى كان فى عبده صلى الله عليه وسلم كما تقدم فانصرف النداء فى الآية اليه فلاؤذن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يحرم

اذا صادفها أهل محل كانت فى ذلك الوقت لا ينافى طلب الدعاء هنا وقت الخطبة ما مر من طلب الانصات فيه لانه يرد بالدعاء استحضار القلب كما قاله البلقينى وأما عدا وقت ذكر الاركان كما قاله الحليمى وهو أظهر للمؤمن علم حرمة الكلام وعدم كراهته اتفاقا فى غير وقت ذكرها (قوله فى شرح المنهب) هو خلاف المعتد كالبنى عليه (قوله صحيح) هو المعتد (قوله وذكر فى الروضة النسخ) هو اعتذار عن جعل كلام المصنف شاملا لما لم يدرى ذكرها هنا فى كلام الشيخين (قوله ويكثر الصلاة النسخ) أى لما قيل انه لا يسمع الصلاة عليه بأذنين فى يوم الجمعة وليلتها لكان ان الجوزى لم يصح فيه شئ وأقل إكثارها ثلثا مرة كما قاله أبو طالب السكى ويقدمها على قراءة القرآن غير الكهف والنبا ويقدم عليها تكبير العبد لىوافى ليلة الجمعة لأن الأهل أولى بالرعاة كما طلب ترك أخذ النظر والشرع فى يوم الجمعة فى عشر ردى الحجة لمريد التضييق ترك الطيب فى الصلاة والمعدة ونحو ذلك تنبيه على ما ذكرنا كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فلا اشتغال به فيها أولى من غيره ولو من قرآن أو ما تروى آخر (قوله فى نفوت الجمعة) قال شيخنا فان لم نفوت لم يحرم ولو حال الركعة الأولى لدوران الحكم مع العلة وفى كلام الأذرى عن الشافعى رضى الله عنه ما يدل له وفى كلام شرح شيخنا الرملى مما يخالف بعض ذلك لم يعتمد (قوله لاعتاته) فهو أعاتاته وهو دون أم التشاغل وأما لم يحرم على المالك الاعانة فى بيع الحاضر لىأدى لأن فى الاعانة نفوت واجب على الغير وهو لا يجوز فعله ثم نفوت استعاض على الناس وليس المالك ممنوعا منه لجواز ارادته له ابتداء وأما لم يحرم على الشافعى الكلام مع المالكى وقت الخطبة لان الكلام لا يتوقف على اتنين بخلاف نحو البيع وشمل كلامهم حرمة التشاغل ولو لمصلحة كشراماء مطهرة وسائر عورة ودوا مريض وطعامه ونفقة نحو طفل قال شيخنا وهو كذلك وخرج بالمصلحة الضرورة كاضطرار وكفن ميت خيف تغبره فلا حرمة حينئذ ويقدم الولى العقد بلام على الريح به (قوله بعد الزوال) أى فى بلد جرت عادتهم بالتأخير نحو مكة للشرع فماله بفحش التأخير (قوله بخلافه قبل الزوال فلا يكره) نعم ان كان من يجب عليه السعى من الفجر حرم عليه ما يفوت كغيره كعبادة الدار والله أعلم

(قول الشارح بعد ذكر أقوال التبيين) أى الأقوال التى ساقها فى شرح المنهب (قول الشارح وغيره) الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر (قول المتن التشاغل بالبيع وغيره) هذا يفيد ان الشخص اذا تقرب منزله جدامن الجامع ويعلم الادراك ولو توجه فى أثناء الخطبة يحرم عليه ان يمكث فى بيته لشغل مع عياله وغيرهم بل يجب عليه المبادرة الى الجامع عملا بقوله تعالى اذا نودى للصلاة الخ وهو أمرهم ففطن له بتمتة فى قال فى شرح المنهب كراهة تشبيك الاصابع فى المسجد خاص بمن فى الصلاة أو ينتظر الصلاة اه ولم يستمع الخطيب اذا ذكر التنبى عليه قال فى شرح الروض وقضية تسببهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاولنا خلاف الأولى محافظة على الاستماع ولو احتاج الى البيع مال التيمم وقت النداء لضرورة دفع فيه شخص

(٢٧ - فليؤى وعبرة - اول) البيع كما قاله فى الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمت من حق من جلس له فى غير المسجد أما اذا سمع النداء فقام به بقصد الجمعة فباع فى طريقه أو قدم فى الجامع وباع فلا يحرم كرا صرح به فى التتمة وهو ظاهر لكن البيع فى المسجد مكروه انتهى ولو تابع اثنتان أحدهما من تلزمه الجمعة دون الآخر أى آخر أيضا لاعتاته على الحرام وفى شرح المنهب عن البند نجى وصاحب العدة كراهه وهو شاذ فيه اذا تبايعا وليس من أهل فرض الجمعة لم يحرم بحال ولم يكره (فان باع) من حرم عليه البيع (صح) بعبارة اللزوم لحنى خارج عنه ويقاس بغيره من العقود (ويكره) التشاغل الذى كور (قبل الأذان) الذى كور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يكره

وافترض في الروضة كاصلا
على البيع في الصكراة
وعندما

(فصل من أدرك ركوع
الثانية) من الجمعة مع
الامام واستمرعه الى أن
سلم (أدرك الجمعة) أى
لم تقته (فيصلى بعد سلام
الامام ركعة) لانامها قال
صلى الله عليه وسلم من
أدرك من صلاة الجمعة
ركعة فقد أدرك الصلاة
وقال من أدرك من الجمعة
ركعة فليصل بها أخرى
رواهما الحاكم وقال في كل
منهما اسناده صحيح على
شرط الشيخين قال في
شرح المذهب وقوله فليصل
هو بضم الياء وفتح الصاد
وتشديد اللام وتقدم في
الباب أن من لحق الامام
المحدث راكعا لم تحسب
ركعته على الصحيح
فاستغنى به عن التقييد
هنا بتفسير المحدث (وان
أدركه) أى الامام (بعده)
أى بعد ركوع الثانية
(فاتته) الجمعة لفهم
الحديث الأول (فيتم بعد
سلامه) أى الامام (ظهور
أر بما) وفيه حديث من
أدرك الركوع من الركعة
الأخيرة يوم الجمعة فليصلي
بها أخرى ومن لم يدرك
الركوع من الركعة الأخيرة
فليصل الظهر أو بما رواه

فصل في ما يدرك به الجمعة وحكم الاستخلاف والرحمة وما يتبع ذلك (قوله ركوع الثانية) أى مع
سجديتها ومع استمرار القوم فيها وان بطلت صلاة الامام في التشهد بعدهما وتقييده بالاستمرار لاجل
ما بعده وليس شرطاً وتجب عليه المفارقة كثيراً ولو لم ينزل من الركعة إلا ركعة واحدة لم يفسد ما مضى
شك وهو مع الامام في سجدة فعلها فان فرغ منها قبل سلام الامام تمت جمعتها ولا تأثم بطلانها ولو أدرك الركعة
مع نفسه حسب له كما لو أحرمت فاستخلفه الامام قبل الركوع وأوفى ولم يركب بارداً كركعة قام الامام لها
سهواً بل لا تجوز له متابعتها فيها فان تابعه عالماً بما بطلت صلاته ولا الاقلال ولا تحصل له الجمعة وان انتظره
القوم وقال ابن عبدالحق وابن حجر تحصل له وفيه نظر نعم ان علم ان قيامه للحجر بركن تركه متلاوٍجب عليه
القيام معه ويتركها الجمعة ان انتظر القوم الامام ولا فلا وعلى هذا العلم القوم ترك الركن هل يجب عليهم
القيام معه أيضاً ظاهر كلامهم أنه لا يجوز ولو كان الركن بما يزومهم استئناف الصلاة بركعة كالفتاححة وبعضها
فالتقياس وجوب الاستئناف عليهم مع لان صلاتهم باطلة فراجع ذلك وحرره (قوله لم تقته) دفع به ايهام
كلام المصنف ان الجمعة تحصل له بترك الفاتحة فالمعالم استأنفها ما بعده (قوله لانامها) ويحجر فيها ولو اقتضى
بهذا المسبوق في هذه الركعة أر بعون ناو بن الجمعة حصلت لهم الجمعة كذا أفنى به الشهاب ابن حجر وخالفه
شيخنا الرملى فأفنى باتباع صلاتهم ظهروا بتمتونها أر بما ان كانوا جاهلين والامام ينقذ احرامهم من أصله
وهو الوجه الوجه بل وأوجه من عدم انعقاد احرامهم مطلقاً فتأمل (قوله لم تحسب ركعتك) أى الا ان كان
أدرك مع فرقة الفاتحة فتحسب له لان لم يتحمل عنه شيئاً ومنه التساوى بأن حضر احرام الامام وأول قيام
الثانية ولم يحرم حتى ركب الامام فانه ان قرأ الفاتحة وأدرك الامام في الركوع أدرك الركعة والجمعة ولا يقبل
صلاته وحده ان كان زائداً على الأر بعين والاطلعت صلاة القوم أيضاً فراجع (قوله أر بما) تأ كيد لدفع
توهم أن الجمعة تسمى ظهراً مقصورة ولو أدرك هذا المسبوق جمعة صحيحة وجب عليه فعلها وتقبل ظهروه
للكورة فلا مطلقاً له شيخنا الرملى (قوله موافقة للامام) أى بحسب ما هو شأنه الاصل فلا يرد ما لو كان
محرم بالظاهر بنحو سفر ونية الجمعة جائزاً فله ان لا تزومه وواجبة على من نازمه كذا قالوه وهو شامل لمن علم ضيق
الوقت عن الركعتين بعد سلام الامام وفيه نظر كما قاله بعض مشايخنا والوجه في هذه وجوب نية الظهور ولا
تصح نية الجمعة كاتقدم ويدل له تعليلهم بأن اليأس انما يحصل بالسلام اذ قد يتذكر الامام ترك ركن فيأتى
بركعة فيدرك ذلك المسبوق الجمعة أى اذا صلاها المسبوق معه والقوم ينتظرونه كاتقدم مع ما يتعلق به اذ
لا ندرك مع ضيق الوقت فتأمل وقد أشاروا بهذا التعليل بعد الاولى والوجوب نية الجمعة على المسبوق وان لم

من أهل الجمعة دينار او دفع فيه شخص من غير أهلها نصف دينار قبل يجب الأول أو الثاني احتالاً للروايات
فصل من أدرك ركوع الثانية (قوله الشارح واستمرعه الى ان سلم) هذا طوئة لقول المتن فيصلى بعد
سلام الامام ركعة وليس بشرط اذا لفرقه في التشهد سحبت الجمعة كاصح به الجاهل السنوى وهو ظاهر نعم
لو أحدث الامام في التشهد فيحتمل عدم صحة جمعة المسبوق لعدم تحقق التبعية لجمعة الامام وسيأتى في أول
الحاشية السطورة بذييل الصفحة أى على قول الشارح لانه لم يدرك وهي في الصفحة الثانية وأول كلام
المثنى زاد السبكي في قطعت أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية وهذا كله
مشكل فقد قال الاصحاب ان من اقتدى بالامام في الثانية ثم استخلفه فاقتدى به شخص فيها آثم الخليفة
الظهر والمقتدى به الجمعة وظهره كما ترى أن المقتدى به يتم الجمعة حينما أدرك معه الركوع والسجود سواء
بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة تماماً في موضع مستثنى ولا يضره حدث
الامام فليتأمل (قول المتن فيتم) يفيد أنه لا حاجة الى استئناف نية

يكن الامام ناويلها كإمر وقد علمت جوابه وأنه لاجابة اليه ويخرج عن التعليلين كما قاله بعضهم ولو كان للسوق والامام عن لانضمامهم الجمعة وقد نوى الامام الظهر فلا يلزم السوق نية الجمعة في هذه الأولى عامر وظاهر كلامهم بخالفه وإذا قام الامام الذي نوى الظهر لانضمام صلاته فلم يسبق العالم بحاله أن يقوم معه ويدرك الجمعة أن أتم ركعة قبل سلام القوم وتوقف اليأس هنا على سلام الامام لأنه فيمن تلازمه الجمعة وهو لا يجوز له الاحرام بغيرها مع إمكان ادراكها كإمر فلا تخالف ما مر من حصول اليأس برفع الامام رأسه من ركوع الثانية لأنهم فيمن تلازم من العذورين فلا يقوت عليه فضيلة أول الوقت بانتظاره إلى فراغها (قوله تمة) هي مفهوم ما ذكره أولا بقوله واستمر مع مناسبة كلام المصنف كإمر (قوله كراف) وبخاسة وقعت عليه وتعد دفعها حالا وكذا الانعما، لأنهم في الحديث بخلافه في الخطبة كإمر (قوله جازله) أي للامام فلا يجب عليه مطلقا ولا على القوم فينبذ لهم إلا في الركعة الأولى من الجمعة فيجب عليهم الاستخلاف فيها ويجب امتثال من أريد تقديمه في هذه لتوقف صحته على الامام ويجوز في غير الجمعة استخلاف أكثر من واحد ليصل كل واحد بجماعة إلا أن سبق خليفة لا يحتاجون معه إلى تجديد نية فيمتنع على غيره ما لم ينقطع القدوة به ولو تعدد الخليفة في غير سبق الذكر وقدم خليفة الامام الراتب ثم خليفة القوم ثم خليفة الامام غير الراتب ثم من استخلف نفسه ثم كان الخليفة هو الراتب قدم مطلقا كذا قالوا وفيه نظر فتأمله وحرره ويمكن أن يصور بماذا وقع خليفان أو ثلاثة معا ولو تعدد الخليفة من نوع كان استخلف الامام اثنين مثلا تساقطا وقام معا والقدم الأول (نبيه) خروج الامام بالحدث عمدا يطل صلاة المؤمنين عند أي حيفه رضى الله عنه (قوله يثمنوها وحدا) فلا يصح الاستخلاف على هذا الوجه إلى الجرح وفي استخلاف للقتدى في غير الجمعة طريق قاطع بصحته (قوله يثمنوها ظهرا) أي على هذا الوجه للرجم أيضا ويكون ما وقع عن رأي جواز فواتها وإن أمكن فعلها (قوله يشترط حصول الاستخلاف) أي الذي لا يحتاجون معه إلى تجديد نية (قوله فلو فعلوا) ركنوا ولو قوليا أو قسروا وكذا لو طال الفصل عرفا وقدره شيخنا بما يسع الركن المذكور وخارج بالركن فعل ما دونه فلا يمنع ولا يلزمه اعادته (قوله امتنع الاستخلاف) أي في غير الجمعة بالاحتياج نية فيها مطلقا وتبطل إن كان في الركعة الأولى ولا تغلب ظهرا لأنه كاستخلاف غير القلتدى (قوله مقتديا به) ولوصورة فقوله قبل حدثه أي قبل ظهوره وإن كان حالة الاقتداء محدثا كما أفقته به الشهاب ابن حجر (فرع) الاستخلاف في الخطبة كالصلاة فلا يستخلف في أثناءها إلا من حضر ما مضى منها

(قول المتن جازله الاستخلاف في الاظهر) وذلك لأن غاية أمره الاقتداء بما مدين وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضى الله عنه مرتين الأولى حين ذهب عليه السلام ليصلح بين بني عمرو بن الجموح والثانية في مرض موته عليه السلام واستدل للثاني بأنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر أنه جنب لم يستخلف وقال مكانكم حتى يرجع وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه ورد بأن رواية البخاري صريحة في أن الجنب كانت قبل الاحرام وعلى تقدير البعدي فذلك لبيان الجواز وأيضا قصة المرض آخر الأمرين فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعنا عنه عليه السلام أشار إلى أبي بكر أن ثبت مكانه فترك ذلك أدبناهم بطرق دليل الأول كما قال السبكي أن أبا بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينهض دليلا على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الامام قال فالأولى الاستدلال باستخلاف عمر رضى الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه اه وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفادا بالأولى من قصة أبي بكر رضى الله عنه (قائدة) خرج الامام بحدث عمدا بطلت صلاة المؤمنين عند الحنفية (قول الشارح يثمنوها ظهرا) أي وأخرج عليهم في ترك الجمعة أنذر هذا معنى كلامهم فيما يظهر

الظهر لأنها التي يفعلها
 (تمة) من صلى الركعة
 الأولى مع الامام ثم فارقه
 بغيره أو بغيره وقبلنا بالراجح
 انه لا تنصرف للفارقة أمها
 جمعة كالأحداث الامام
 في الثانية (واذا خرج
 الامام من الجمعة وغيرها)
 من الصلوات (بحدث أو
 غيره) كراف (جاز) له
 (الاستخلاف في الاظهر)
 فيتم القوم الصلاة مقتدين
 بالخليفة من غير استئناف
 نية القدوة كما سيأتي والثاني
 يقول يثمنوها وحدا نافي
 الجمعة إن كان الحدث في
 الأولى يثمنوها ظهر أو في
 الثانية فيثمنوها ظهر من
 لم يدرك مع الامام ركعة
 وعلى الاول قال الامام
 يشترط حصول الاستخلاف
 على قرب فلو فعلوا على
 الأفراد ركننا امتنع
 الاستخلاف بعده (ولا
 يستخلف للجمعة المقتديا
 به قبل حدثه) لأن في
 استخلاف غير للقتدى

ولا بعد فراغها لصلاة الامن حضرها من أولها قاله شيخنا الرملي وفي الثانية نظر ظاهر الوجه خلافه (قوله) ابتداء جمعة إلى آخره) أي والابتداء المذكور ممتنع وان كان حكما كاستحلاف السبوق من يتم أوجاز التعدد لعدم الحاجة اليه هنا وهذا ان نوى الخليفة الجمعة وان لم نأزمه فان نوى الظاهر لم يصح نيته ان كان ممن نأزمه كما هو الواجب واستمر الجمعة فيه فراجع (قوله ولا يشترط الخ) وكذا لا يشترط توافق نظم صلاته لصلاة الامام أو القوم لوجود ربط الاقتداء قبله فلا يخالف ما يأتي (قوله أدرك الركعة الأولى) أي أدرك ركوعها مع الامام وان أحرم فيه أو لم يقرأ شيئا من الفاتحة قبله ولو أحرم معنى القيام لا يشترط ركوعه معه لكن لا يركع الخليفة الا بعد آتمام فاتحته وان استخلفه الامام بعد آتمام فاتحة نفسه (قوله في الأولى) كاعتدالها أو سجودها (قوله فتيهما ظهرا) ويكون الاستخلاف ولومن نفسه خلا فالأين حجر عنرا له في فواتها ومعلوم أنه لا بد أن يكون زائدا على الأربعة والامام تصح جمعهم وعلم من التعليل بقوله لأنه لم يدرك مع الامام ركعة أن الخليفة لم يدرك الركعة الأولى وأدرك الركعة الثانية بركوعها وسجودها مع الامام بأن استخلفه بعدها أنه يدرك الجمعة كما قاله البغوي وهو المستند لقول شيخ الاسلام وقضيت الخ بمنوع لأنه مبني على التعليل بأنه لم يدرك الأولى وليس هو كذلك فتأمل وانما اشترطوا هنا أدراك جميع الركعة الثانية مع الامام واكتفوا في الأولى بأدراك الركوع لتوقف صلاة القوم على امام في الأولى دون الثانية (قوله ويراعى السبوق الخ) علوه بأنه التزم ذلك بالابتداء بالامام ولذلك لا يحتاجون معه الى تجديد يدنية ومقتضاه ان غيره لا يراعى الانظم صلاة نفسه ويجب على القوم موافقته فيها هو فيه وان كانوا في غيره على ما تقدم في اقتداء الصلي في أثناء صلاته بغيره وهو كذلك وللراعاة مندوب في التدبؤ للامام الأصلي من

(قول المتن حضر الخطبة) أما السباغ فلا يشترط قطعا (قول الشارح وقيل يشترط) أي كما أنه لا يصح ابتداء امامته من لم يحضر الخطبة (قول الشارح وقيل يشترط ادراك الركعة الخ) أي ليكون مدركا للجمعة وغير الشارح بالادراك في هذه المسئلة لأن مجرد حضور الركعة الأولى ليس كافيا ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الأولى (قول الشارح كأن اقتدى في الثانية) عبر بالكاف إشارة الى أن مثل ذلك ما لو اقتدى في الأولى بدفوات الركوع (قول المتن دونه) انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائدا على الأربعة (قول الشارح لأنه لم يدرك الخ) زاد السبكي في قطعه بخلاف ما اذا استمر مأموما الى آخر الصلاة فإنه اذا أدرك ركعة جعل تبعاً للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن جعله تبعاً للمؤمنين وبخلاف ما اذا أدرك في الركعة الأولى وأحدث الامام فيها لأن الاقتداء في الأولى أكد وأقوى فإنه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيدان من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وأن شرط ادراكها بركوع الثانية أن يستمر مع الامام الى السلام اه أقول فعل الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى أن سلم لكن السبكي كما نرى انما شرط بقاء الامام الى السلام لا بقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يفرقه في التشهد ويستمر معه الى أن يسلم فتأمل بقى شيء شخص أدرك الامام راكعا في الأولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الأولى لأحسب أحدا يتوقف في حصول الجمعة لهذا السبوق بكيفية القوم ومن الذين ان جمعتهم انما جعلت تبعاً لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل ربما يناع في حواره السبكي الا أن يجب بأن الاقتداء في الأولى أكد كما سلف في قضية كلام السبكي أن السبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها تم استخلفه يتم ظهروا فيه ونظروا بني أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح التهج ونقله عن البغوي (قول الشارح والثاني تم لأنه صلى ركعة في جماعة) أي كالسبوق

ابتداء جمعة بعد انقضاء جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط ١) في جواز الاستخلاف (كونه) أي المقتدى (حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الأصح فيها) وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراكه الركعة الأولى وان لم يحضر الخطبة (تم) على الأصح (ان كان أدرك الركعة الأولى تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الأولى أم في الثانية كما قاله في المهر وغيره (والا) كأن اقتدى في الثانية (فتتم الجمعة لهم دونه) أي غيره (في الأصح) لأنه لم يدرك مع الامام ركعة فتيهما ظهرا والثاني تم لأنه صلى ركعة في جماعة (ويراعى السبوق) الخليفة

(نظم) صلاة (المستخلف فاذا صلى) بهم (ركعة تشهد) جالسا (وأشار إليهم) بعد التشهد عند القيام (ليغارقوه) بالنية ويسلموا (أو ينتظروا) سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في شرح الهذب وبأني ثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقتدى به مسبوق في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناء على صحة الجمعة خلف الظهر وهو (٢٩٣) الراجح ونصح جمعتهم بكل حال

لأن لم الانفراد بالركعة الثانية فلا يضر اقتداؤهم فيها بحمل الظهر وقوله ليغارقوه الى آخره علة غائية للإشارة أي فيكون بعدها وليس ناشئا عنها كما قيل أما غير الجمعة فيجوز أن يستخلف فيها غير مقتد به عند الأكرين بشرط أن لا يخالف في ترتيب صلاته كأن يستخلفه في الأولى أو الثالثة من الرابعة بخلاف الثانية أو الأخيرة لاحتياجه بعدهما الى القيام وهم يحتاجون الى القعود ولو استخلف مقتديا به في غير الأولى جاز اتفاقا كما قاله في شرح الهذب ويراعى الخليفة نظم صلاة الامام ففي استخلافه في ثانية الصبح يقتضيهما ويقعد للتشهد وبأني به كما صرح به في شرح الهذب ثم يقتضيه في ثانيته لنفسه وعند قيامه بها يغارقونه بالنية ويسلمون أو ينتظرون سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في التحقيق وإن لم يعرف السبوق نظم صلاة الامام في استخلافه فolan قال في الروضة

الأقوال والأفعال ومنها سجود السهو وإن حصل السهو قبل اقتدائه وإذا سجد بهم وانتظروه بعده فينبغي أن لا يبدؤهم معه أيضا بركعة في آخر صلاة نفسه فيمتنع عليهم موافقته فيه على الوجه وكذا مراعاته مندوب في الراجح من الأقوال وانما يجب في الواجب من الأفعال فقط قاله شيخنا واعتمده من تناقض في كلامهم كثير وقوله تشهد أي ندبا (قوله أو ينتظروا) وجاز لكل منهم الانتظار مع أنه ليس يعرف الواقف عليه (قوله وأشار إليهم) أي ندبا (قوله أو ينتظروا) وجاز لكل منهم الانتظار مع أنه ليس محل جلوسه لو كان منفردا مراعاة للإمام الأصلي على أن جلوسه مطلوب منه ما وجوب أو ندبا فمهم قداوا فمهم في جلوس مطلوب له فلا يخالف ما مر في سجود السهو كذا قيل فراجع (قوله ثلاث ركعات) على الأصح السابق من أن الجمعة لاتم له أو ركعة على مثاليه (قوله في الركعة الخ) وكذا في التي بعدها من بقية صلاته حيث انتظر القوم سلامه حتى ولو اقتدى به في ثانيته لا يجوز له القيام معه في رابته بل يجب عليه نية للفرقة عينا لانه ليس محل جلوس الخليفة ولا الامام الأصلي ويسلم لنفسه تمام جمعة وهذا الذي اعتمده شيخنا خلافا لمن منع صحة الاقتداء عليه كالمرجي وغيره زاعمين بأن الاقتداء بالحكمي لا يثبت الا ان سبقه اقتداء حقيق ولو جاء مسبوق فرأى الامام قد سلم والقوم في الركعة الثانية وجب عليه الاقتداء واحدهم من وتمامه الجمعة كذا أفنى به ابن حجر كما مر فراجع فان فيه نظرا ظاهرا وله سهو أو غفلة (قوله وقوله ليغارقوه الخ) جواب عن قول الاسنوي التحذير لا يصح أن يكون ناشئا عن الإشارة لانه لا يفهم منها خصوصا مع البعد وعدم الاستقبال فكيف جعله المصنف ناشئا عنها انتهى (قوله فيها) أي في الركعة الأولى وهو قيد لحل الخلاف كما سيذكره (قوله غير مقتد به) أي وهو يصلي أيضا وهذا يراعى نظم صلاة نفسه كما مر فلا حاجة لما تردد في بعضهم هنا موافقة النظم والقور به هنا شرط لعدم احتياجهم لنية اقتداء فيجوز الاستخلاف مع مخالفتهم بعد طول الفصل لكن يحتاجون في جواز التابعة الى نية اقتداء كما مر ولا عبرة بمخالفة نظم المأمومين حيث توافق نظم الامام والخليفة (قوله ولو استخلف) أي في غير الجمعة لانه للقسم والظرف بقوله في غير الأولى متعلق باستخلف (قوله جاز اتفاقا) أي بخلاف سواء وافق في نظم الصلاة أم لا فليس كثير القندي المتقدم (قوله وراعى الخليفة) أي للذكر أنه كان مقتديا بمقتل استخلافه كما مر شداليه مابعد ويصرح به ما تقدم (قوله يقتضيهما) ولترك هذا القنوت لم يطلب منه سجود السهو (قوله ويقعد للتشهد) أي وجوبه بالنية من الأفعال كما مر (قوله وبأني به) أي ندبا كما مر (قوله أظهر ما صحت) هو العمد (قوله وراقب المأمومين الخ) أي ليرجع إليهم في كيفية صلاة الامام قبله فليس هذا ما مر في قولهم انه

(قول المتن نظم صلاة المستخلف) أي لا نظم صلاة نفسه (قول المتن تشهد جالسا) قال الاسنوي الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لان حاله لا يرد على بقاء امامه حقيقة قال بل للتجه أيضا أن القعود غير واجب لان المأموم يجوز له المفارقة بعد ادراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبه عليه أنه يجوز للخليفة أيضا أن يقدم من يسلم بهم (قول الشارح بكل حال) أي سواء قلنا نحصل للخليفة الجمعة أم لا (قول الشارح كما قيل) ير يد الامام الاسنوي رحمه الله حيث اعترض بأن التحذير لا يفهم من الإشارة لا سيما مع الاستدبار وكثرة الجماعة (قول الشارح اتفاقا) أي بخلاف الجمعة كما سلف الخلاف فيها (قول الشارح ويقعدن بأني به) ظاهره الوجوب وقد يشكل على ما سلف قلنا له عن الاسنوي في بحثه عدم الوجوب في

أرجحهما دليلا وفي شرح الهذب أقيسهما أنه لا يصح وفي التحقيق أظهرهما صحت وراقب المأمومين اذا أتم الركعة فان هو بالقيام قام والا قعد (ولا يلامهم استئناف نية القعدة) أي أن بنووها بالخليفة (في الأصح) في الجمعة وغيرها لا تنزىل الخليفة منزلة الأول في دوام الجماعة الثاني يقول بخبر وجه من الصلاة صلا

منفردين (ومن زحم عن السجود) على الارض مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة (فأمكنه على انسان) مثلاً كظهره أو رجله (فعل) ذلك ازوماً لم تكنه من سجود

(٢٩٤)

لا يرجع في صلاته الى فعل غيره فقول ابن حجر انه مستثنى منه ليس في محله (قوله ومن زحم) أي منع من السجود مع الامام لأجل الزحمة (قوله في الركعة الاولى من الجمعة) قيد بذلك لأجل كلام المصنف بعدم (قوله على انسان) ولو رقيقاً ولم يأن وشق عليه ولا يضمنه ان لم يتلف بسبب سجوده كغيره (قوله وما) أي في الركعة الاولى من الجمعة كها هو الفرض وينبغي غيرها ان لم يتضرر بالسجود عليه ولم يخش منه فتنة (قوله أي وان لم يمكنه السجود) أي بهيئته على الصحيح وأطلقه الشارع ليجري على الوجهين فالصحيح أنه ينظر أي في المحل الذي زحم فيه سواء الاعتدال أو غيره ولا يجوز أن يجلس وينتظر والانتظار واجب في الركعة الاولى من الجمعة وفيها الجماعة شرط في صحته او متدوب في غير ذلك ويندب للامام تطويل القيام ليدركه الغلور وان كان في الركعة الثانية أو الثالثة (قوله قبل ركوع امامه) أي قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية سجد على نظم نفسه كذا هو صريح كلام المصنف والوجه اعتبار اتصافه في الركعة الثانية فتي اتصاف الامام فيها وافقه للمأموم وجوبا فيه ولا يجري على نظم نفسه فراجعه (قوله وهو مكسوق) فبذلك الركعة ان اطمأن يقينا قبل رفع الامام عن أقل الركوع وتمت جمعة مع الامام والقوم والآن بركعة بعد سلام الامام (قوله فها هو فيه) من الاعتدال أو السجود وأجوس التشهد فان تبعه في الاعتدال نزل معه ساجدا وحسب له أو تبعه ساجدا سجد معه بالأولى سواء أدركه في السجدين أو في الثانية منهما فاسجد هو الثانية وان تبعه في التشهد بعد فراغ الامام من سجدتيه فلاه سجودهما كما في شرح شيخنا وقد مر خلافاً لأدري وغيره في فراغه منها ماسياً (قوله معه) أي الامام فقهه طريقان (قوله وان كان) أي امامه سلم أي شرع في السلام قبل رفعه من السجود ولو احتال ولم يعد الامام لسجود سهو مثلاً كما يأتي فاته الجمعة بخلاف ما لو قال انه فاعتمد شيخنا انها

إذا اشتد الزحام فليسجد أحكم على ظهر أخيه ولا بد في امكانه من القدرة على رعاية هيئة الساجد بأن يكون على مرتفع والسجود عليه في منخفض وقيل لا يضار الخروج عن هيئة الساجد للعذر (والا) أي وان لم يمكنه السجود على شيء مع الامام (فالصحيح أنه ينظر) التحتمن منه (ولابوي) به لقد تدره عليه والثاني بوي به أقصى ما يمكنه كالريض للعذر والثالث يتخير بينهما (ثم) على الصحيح (ان تمكن) منه (قبل ركوع امامه) في الثانية (سجد فان رفع) من السجود (والامام قائم قرأ) فان ركع الامام قبل امامه الفاتحة ركع معه على الأصح الآتي في قوله (أو اركع) فالأصح ركع معه (وهو مكسوق) لأنه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لأنه مؤتم به في حال قراءته بخلاف للسبوق فيختلف ويقرأ ويسعى خلفه وهو متخلف بسدرك (فان كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافقه فيها هو فيه)

خليفة الجمعة (قول الشارع منفردين) أي دليل تحمله سهوهم المعارض في هذه الحالة قبل استخلافه (قول المتن ومن زحم) قال الامام ليس في الزمان من يحيط بأطراف مسألة الزحام (قول الشارع في الركعة الاولى) حمله على هذا التقيد لكلام المصنف الآتي أما اذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو بعده نعم ان كان مسبوقاً لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام سجد وأدرك الجمعة والأفادت (قول المتن والا إلخ) قضيته أنه لا يجوز اخراجه نفسه من الصلاة قال الامام وهو الذي يظهر عندني لأنه يتوقع المضي فيها فكيف يخرج عنها عمداً كذا نقله عنه الشيخان وأقره قال الأسنوي وليس الأمر كذلك على الشهور في المذهب والذي نص عليه الشافعي أنه يجوز له ابطال الصلاة وينظر الجمعة ان زال الزحام اه أقول الوجه ماقاله الامام رحمه الله وذلك لان هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم يزل الزحمة الابد فراغ الامام من الركوع تابعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض اخراجه نفسه فزال الزحام كذا كرنا فاته الجمعة فكيف يفسح له في نفوذها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا ونصريحهم بأن من أدرك الامام في التشهد يجب عليه أن ينوي الجمعة لاحتال أن يترك الامام ترك ركن فيعود اليه (قول الشارع لقد تدره عليه) ويدور هذا العذر وعدم دواحه (قول الشارع للعذر) متعلق بقوله بوي (قول المتن فان رفع إلخ) ذكر فيه أربعة أحوال تعلم من كلامه (قول الشارع والثاني لا يركع معه) هو مقابل الأصح في المتن وفي كلام الشارع ثم على هذا الثاني يجب أن يقتصر على الأركان ويحتمل أن يأتي بالسنة مع مراعاة الوسط نقله الرافي عن الامام (قول الشارع في حال قراءته) التزمير راجع للامام من قول المتن والامام قائم (قول المتن فاته الجمعة) لا يخفى أنه لو عاد الامام لسجود السهو كان للمأموم مدرك للجمعة (قول المتن في قول إلخ) لقوله عليه السلام فإذا سجد فاسجدوا

كالسبوق (ثم صلى ركعة بعده) وهذا قطع الامام وحكي غيره معه الوجه السابق أنه يشغل

وقد

يترتب صلاة نفسه (وان كان سلم فاته الجمعة) لأنه لم تتم له ركعة قبل سلام الامام بخلاف ما إذا فرغ أسمن السجود فسلم الامام في الحال فيتم في هذا الجمعة وفي قبله الظهر (وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية (ففي قول يراعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن

(والأظهر أنه مركب معو بحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه أتى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني للثابعة (فركنه ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية) الذي أتى به (وتدرك بها الجمعة في الاصح) لصديق (٢٩٥) الركعة في الحديث السابق بها

والثاني يقول لا نقصها

ومقابل الأصح السابق

بحسب ركوعه الثاني دون

الاول لطول المدة بينه

وبين السجود وعلى هذا

تدرك الجمعة بهذه الركعة

جزما (فلوسجد على

ترتيب صلاة (نفسه علما

بأن واجب المتابعة) في

الركوع على القول الاظهر

ذاكر ذلك (طلت صلاته

وان نسي) ذلك العلوم

عنده (أوجهل) ذلك

(لم يحسب سجوده

الاول) لخالفته بالامام ولا

تبطل به صلاته لعنفره

(فاذا سجد ثانيا حسب

هذا السجود قاله التزالي

كالامام والعيدلاني وهو

المراد في قول المحرر

فالمقول انه يحسب به أي

فتكمل به الركعة (والاصح

ادراك الجمعة بهذه الركعة)

اللفقة من ركوع الاولى

وسجود الثانية لما تقدم

(اذا كملت السجودتان)

فيها (قبل سلام الامام)

بخلاف ما اذا كملتا بعد

سلامه وبحث الرافعي فيما

ذكر عن التزالي وغيره

بأنه اذا لم يحسب سجوده

والامام ركع لكون

فرضه للثابعة وجب أن

لا تفوته فيأتي بركعة بعده (قوله بطلت صلاته) أي مجرد هو به للسجود لانه شروع في البطل وبزومه الاحرام بالجمعة مع الامام لعدم اليأس (قوله وان نسي) أي استمر نسيانه حتى فرغ من سجود ركعته الثانية أوحى سلم الامام فان تذكر قبل ذلك لانه موافقة الامام فيها هو فيه سواء احسب له أم لا (قوله ذلك المعلوم عنده) وهو وجوب المتابعة وقيد به ادفع توهم انه نسي الصلاة مثلا (قوله أوجهل) أي وان كان مخالطنا لانه مما يخفى على العوام (قوله فاذا سجدتانيا) قال في النهج ولم يتفردا على أي متابعة الامام لانه حال القدوة (قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وان فعله حال جلوس الامام للتشهد أو حال ركوعه أو أوعده الله على المتعمد كما تقدم واما حسب هذا السجود للاعتداد بالمجهر لانه لا لاحق للامام بخلاف هو به الاول لخالفته للامام القائم في الثانية فأتى السجود المرتب عليه كالقيام والركوع بعده لان صورة المسئلة انه سجد أولا ثم قام وفرأو ركع وسجدتانيا فان تذكر أو علم حال قيامه في الثانية وجب عليه المجهر للثابعة بالركوع وان أدرك مع الامام السجدين أو الثانية سجد هو ثانياً حال جلوس الامام لعدم الفحش وتمت ركعته وان أدركه في جلوسه بعد فراغه من سجديته في شرح شيخنا أنه سجد سجديته أيضا لما ذكره ركنه لاجل الجمعة بذلك كما مرأ فافوا خلفه شيخنا فقال لا يسجد الا بعد سلام الامام وتفوته الجمعة (قوله لما تقدم) يفيد هذا أن الاصح هو السابق وتقدم مقابله (قوله قبل سلام الامام) أي قبل شروعه فيه على ما تقدم ولابد للامام لسجود سهو والاعتناء بالجمعة وان كان سجد بعد سلام الامام لتبين بقاء القدوة ولم يسجد الامع الامام للسجود بحسبه عن سجود ركعته على الوجه الوجيه ويطلبه سجود السهو في آخر صلاة نفسه (قوله وبحث الرافعي الخ) تقدم جوابه وجواب بعضهم بأنه يجب الاول لا مكان ادراك الركعة للثابعة بعد بخلاف وقد سجد امامه ولقوله ومافاكم فأموا أو فاقضوا ودليل الاظهر قوله ^{عليه السلام} واذركم فاركعوا والامام راكع الآن فوجب أن يركع معه وأما اذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا نظرا الى الفاء التعقيبية والسجود قد فاتت ويضد قوله فيه واذركم فاركعوا أو فاقضوا ومافاكم فأموا الخ فلو قلنا به هنا لطلنا أول الخبر بخلاف أمره بالمتابعة فان فيه عملا بأول الخبر وآخره لانه يأمر بالمتابعة تحلا وبتدراك الفاتت ما اذا سلم وهذا مانص عليه في الأم (قول المتن في الاصح) هذا الأصح ومقابله الآتي قال الرافعي رحمه الله ذكرنا أن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال في ركع في الثانية ونسقط الاخرى فمن قائل أراد بالآخرى الاخيرة ومن قائل أراد الاولى قالوا والاول أصح والثاني أشبه بكلامه (قول الشارح والثاني يقول لا نقصها) رد بان التلقيق ليس بنقص في حق العذوران كان نقصها هو غير مانع الا ترى ان اذا احتسبنا بالركوع الثاني في مستلثنا حكمنا بادراك الجمعة بخلاف مع حصول التلقيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرافعي (قول الشارح ومقابل الاصح السابق الخ) أخره الى هنا لان قول المتن وتدرك بها الجمعة في الاصح مفرع على الاصح الاول خاصة دون مقابله (قول الشارح ذا كر ذلك) يدل على أن هذا مراد اللان بقوله الآتي وان نسي (قول الشارح ذلك المعلوم) وهو وجوب المتابعة (قول المتن أوجهل) مقابل قوله علما (قول المتن والأصح ادراك الجمعة) لم يذكر الشارح مقابله لعلهم من نظيره السابق ولذا اعلل الأصح هنا بقوله الآتي لما تقدم وعبار الاستوى رحمه الله والثاني لا وان قلنا تدرك باللفقة لان اللفقة فيها نقص واحد وهنا اثنان كما سبق اه وأحد النقصين هو التلقيق والآخر القدوة الحسكية فانه لا يتابع امامه هنا في معظم ركعته متابعة حسية بل سجد متخفلا أو لحقناه بحكم الكون معنورا (قول المتن اذا كملت السجودتان) وظاهر أن ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام

لا يحسب والامام في ركع بعد الركوع وقال المفهوم من كلام الأكثرين أن لا يحسب له شيء مما أتى به على غير سبيل المتابعة واذا سلم الامام سجد سجدتين لتمام الركعة ولا يكون مدر كبالجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح الهنبد قطع به الصنف والجمهور

في الأولى (ناسيا) له
(حتى ركب الامام
الثانية) فذكره (ركب معه
على السجدة) أي كما
صرح به في المحرر على
القول الأظهر الذي قطع
به بعضهم والقول الثاني
يراعى نظم صلاة نفسه
كالزحوم و فرق القاطع
بالاول بأنه مقصر بالنسيان
قال الروياني وطريق القاطع
أظهر (تتمه) لزوم عن
السجود في غير الجمعة حتى
ركب الامام في الثانية ففيه
التولان وقيل يركب معه
قطعا وقيل يراعى نظم صلاة
نفسه قطعا وانما ذكرنا
الزحام في باب صلاة الجمعة
لانه فيها أكثر

باب صلاة الخوف

أي كيفيتها من حيث انه
يحتمل في الفرائض فيه في
الجماعة وغيره اما لا يحتمل
في غيره على ما سياتي بيانه
(هي أنواع) أربعة كما
سيأتي (الاول) ما يذكر في
قوله (يكون العدوى) في
جهة القبلة فيربب الامام
القوم صفين ويصلي بهم
فإذا سجد سجد معه صف
سجديته وحرس صف
فإذا قاموا سجد من حرس
ولحقوه وسجد معه في
الثانية من حرس أولا
وحرس الآخرون فإذا

الثاني فيه نظر فتأمل (قوله ولو فرغ من سجوده الخ) يفيد أن هـ بـ انقلب من القول إلى الاعتداده لنعفل
الامام له بعده كما لو ركب قبل الامام وركب الامام بعده وانما انقلب سجوده مع ذلك لتكتمه منه بعد كما هو
الغرض بخلاف الموهى فتأمل (قوله ناسيا) وسائر الأعداء كذلك (قوله يركب معه) أي وجوباً أو نهيًا على
ما روى وقيل ركوع الامام يجري على نظم نفسه لانه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان (قوله في غير الجمعة) ولو في
ركعة ثالثة أو رابعة (قوله وانما ذكرنا الخ) وكذلك ذكر الركعة الأولى

باب في كيفية صلاة الخوف

أي الخائف وأحواله الخوف من حيث انه يتغير فيها ما لا يتغير في الامن ولعلها من خصائص هذه الأمة وما
ينبغيها (قوله في الفرائض) أي المؤداة والقاتية فيعرفون وكذا النفل المؤقت كالعيد والضحى وعلى هذا
يحمل إطلاق النهج (قوله هي أنواع أربعة) اختار الشافعي رضي الله عنه الثلاثة الأولى منها من ستة عشر
نوعا وردت في الأحاديث واختار الرابع من القرآن ولم ترد به السنة خلافا لما في شرح شيخنا وشرعت صلاة
الخوف في غزوة ذات الرقاع فيما بين سنة أربع وخمسين لم يقع فيها قتال بل خوف وغشيمة وكانت قبل غزوة
الحندي ولم تقبل فيه فقد شرطها قال شيخنا وهذه الأنواع موزعة على أحوال العدو فلا يجوز فعل نوع منها
في غير حاله الا ان جاز في الأمن (قوله ما يذكر في قوله الخ) أشار إلى أن المذكور هو محل النوع لانفسه
والنوع مذکور في ضمنه وكذا ما يأتي (قوله يكون العدوى جهة القبلة) أي ولا سائر وفي المسلمين كثرة على
ما يأتي قال شيخنا وهذه الشروط الثلاثة لصحة وجوازها فلا يصح مع فقد شرط منها ولا يتوقف على ضيق
الوقت كالأنواع الآتية (قوله هذا كرافيا) أي الرواية سجود الصف الأول والخ وكل في مكانه (قوله وبكسه)

(قول الشارح ولو فرغ الخ) يريد أنه لا يأتي هنا بحث الرافعي السابق (قول الشارح فتابعه في سجديته الخ) ولم
يتمكن الا في السجدة الثانية سجدها والظاهر أنه يسجد الاخرى خلافا للزكري حيث بحث الانتظار في
السجدة التي سجد بها مع الامام وأجرى أحبا لا كما يتطرق في الجالس بين السجدين (قول الشارح على القول
الأظهر) متعلق بقوله أي كاصح به (قول الشارح كالزحوم) أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في
الزحوم (قول الشارح وقيل يركب مع قطعا) لعل وجه هذا كثرة الزحام في الجمعة كأن وجه الذي بعده فيما
يظهر كون الجماعة شرطاً في الجمعة أو نقول وجه الاول التردد في حصول الجمعة إلى الركعة الملققة ووجه الثاني
التردد في حصول الجمعة بالقنوة الحسكية والرافعي ذكر ما ذكره الشارح ولم يذكره تعليلا

باب صلاة الخوف

(قول الشارح أربعة كما سياتي) قال الاستوى ثلاثة وكذا جعل الثاني والثالث واحدا (قول الشارح وبعبارة
النهاج الخ) أعلم أن عبارة كما قال العراقي صادقة بأربع كليات سجود الصف الاول في الاولى والثاني في
الثانية والعكس مع التقديم والتأخر وعدمه في كل منهما وان كان قول الشارح الآتي ويجوز فيه أيضا بما يروى
اقتصار الصدق على ثلاثة (نبيه) قال السبكي أفضل الكيفيات ما جاء في مسلم اه وهو لا يأتي للتخيير
لذلك كوفي الحاشية الآتية على قوله وبكسه ثم الظاهر أن محل التقديم والتأخر اعتدال الثانية لانه وقت الحاجة
وفي شرح الارشاد ما يقتضي أن محله قيام الثانية (قول الشارح وبكسه) هو ما ذكره الشافعي رضي الله عنه
في المختصر ثم قال وهذا نحو صلاته ﷺ بسفان اه فأخذ كثير من به وقالوا انه ورد في رواية وعلوه بأن
الصف الاول أقرب إلى العدو فاذا حرسوا كانوا جهة من خلفهم ومنعوا من معرفة عدل المسلمين ورده أبو حامد
وغيره بأنه يخالف للحديث بأن الصف الاول أفضل فقدمهم بالسجود وخير بينهما جماعة قال الاستوى
ورجعه في المحرر وتبعه في النهاية والنهاج ومحمده في الروضة وغيرها فقال هو مراد الشافعي فانه ذكر الحديث ثم

وهو جازز أيضا ويجوز فيه أيضا أن يتقدم في الركعة الثانية الصف الثاني ويتأخر (مسن (روح) كما فعلها رسول الله ﷺ
(٢٩٧) كما تقدم (وهي ركعتان يحرم بها) بنية كبر في العبدن في الأولى سبعا

أى عكس ذلك المذكور في الرواية وهو سجود الصف الثاني في الأولى والأول في الثانية وكل منهما في مكانه
والعبارة صادقة بغير ذلك أيضا كما يعلم بما تاتي (قوله وهو جازز أيضا) أى كما جاز الأصل الذى في الرواية (قوله)
ويجوز فيه) أى فى ذلك الأصل الوارد في الرواية ولا يجوز جوع ضميره للعكس لما فاته لقوله أيضا ولما يأتى
بعد أى إذا سجد الصف الأول في الأولى وأراد الصف الثاني أن يسجد في الثانية فلأن يسجد مكانه كما سر
وله أن يتقدم مكان الأول ليسجد ويتأخر الأول مكانه ليحرس لأن الحراسة للتأخر أنسب ومحل التقدم
والتأخر القيام ومنه الاعتدال (قوله إذا لم تذكر أفعالهم) ولم تتفر كثرة الأفعال هنا لعدم ورودها (قوله)
وهل هذا التقدم الخ) ظاهر وعدم ورود التقدم والتأخر في الرواية مع نصريحهم أنه وارد فيها وسيأتى ما يفيد
الآن يقال حمل الوجه الآخر على بيان الجواز لا الأفضلية (قوله وجهان) أرجعهما أفضلية التقدم والتأخر
(قوله والأول) هو مبتدأ راجع للتقدم والتأخر وموافق خبره وللوارد متعلق بهذا الخبر وفى العكس متعلق
بالمبتدأ وفى الحديث متعلق بالوارد والمعنى أن صورة العكس فيها سجود الصف الثاني في الركعة الأولى وهو
في مكانه فإذا تقدم فيها السجود مكان الصف الأول وتأخر الصف الأول فيها للحراسة كان ذلك موافقا لما في
الحديث من التقدم والتأخر في الركعة الثانية فلم أن هذا التقدم والتأخر ليس من الوارد في الحديث كما
مرت الإشارة إليه ويظهر على هذا أنه في الركعة الثانية في صورة العكس يعود الصف الأول الى مكانه
ويسجد وتأخر الصف الثاني الى مكانه ليحرس فراجعوه وحاصله أن عبارة الصف كالحرس صادقة بسجود
الصف الأول في الأولى في مكانه وسجود الصف الثاني في الثانية وهو في مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما
واردان في الرواية المذكورة وصادقة بعكس ذلك وهو سجود الصف الثاني في الركعة الأولى وهو في مكانه
أو بعد التقدم والتأخر وهما غير واردين وتقدم أنها صادقة بمثل هذا في الركعة الثانية أيضا فراجعوه وتأمل
واقفهم والله أولى من وفق وأهم (قوله ولو حرس الخ) قال شيخنا الرملى بشرط المقامه فى كل حارس ولا
يتقيد بما ذكره المصنف ويكره كون الحارس أقل من ثلاثة (قوله وعسفان) أى يضم العين وسميت بذلك
لنصف السيول فيها أو لكون السيول عسفها فأذهبت آثارها وتعرف الآن ببيت ريفيا (قوله في غيرها) أو فيها
مع سائر كرام (قوله وهي وان جازت في غير الخوف الخ) صريحه أن الاقتداء فى الأصلية خلف المعادة في
الخوف سنوقى الامن مباح وكراهة اقتداء المفترض بالتسلف محمول على غير المعادة وقال شيخنا الرملى بسنها
فى الامن أيضا كالخوف وكلام الشارح هنا وفيما يأتى بخالفه وعلى كلام شيخنا الرملى يقال ان الامن يفارق
الخوف من حيث شرطية كثرة السبلين فى الخوف دون الامن وفيه بحث وقال بعضهم إنها فى الامن

ذكر الكيفية الأخرى اعلا ما يجوزها أيضا اه (قول الشارح ويجوز فيه) الضمير فيه راجع لقوله وبكعه
(قول الشارح في العكس) أى وهو سجود الصف الأول في الأولى والثاني في الثانية فلما راد العكس هنا عكس
العكس السابق في عبارة الشارح رحمه الله (قول الشارح ودفع الخ) هو معنى قول غيره القدر المحتمل في ركعة
للعذر لا بضر انضمام مثله اليه في ركعة أخرى كالخلف بركن في ركعة أو بركن في أخرى (قول الشارح ما يذكر
في قوله) هذا وكذا ما سلف وما يأتى دفع لما يقال الانواع هى الصلوات للمفعولة في هذه الاحوال لانفس
الاحوال (قول الشارح وتكون له نافلة) قال الاسنوى يمكن الاستثناء عن هذا بتعدد الامام ثم الصحابة
لا تؤثر خلف النبي ﷺ فلذا سوى بينهما في الاقتداء به اه أقول في حالة الخوف قطعوا النظر عن
تكليف مثل هذا واغترق اقتداء بما ورد كأن كان كلام صلاة عسفان وذات الرقاع مشتمل على ما يفيد
عند الامن ولكن جاز ذلك في الخوف لو روده ومن هذا الذى قلناه وما يذهب الفهم الى استشكل تفضيل
غيرها عليها

(٣٨) - (فليوفى وحجرة) - (اول)
عند كثرة السبلين وقلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة وسواء كانت ركعتين أم ثلاثا أم أربعا

والنوع الثالث ذكره في قوله (أو تنقف فرقة في وجهه) أى العدو (و يصل) الامام (بفرقة ركعة فاذا قام الثانية فارقت) بالنية (وأتمت وذهبت الى وجهه) أى العدو (وجاء الواقفون) والامام منتظر لهم (فاقتدوا به فجلس بهم الثانية فاذا جلسوا للتشهد قاموا قاعوا ثانیتم) وهو منتظر لهم (ولحقوه وسلم بهم وهم هذه صلاة (٢٩٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) رواها الشيخان أيضا (والاصح

مكروهة كغيرها وانما سئت في الخوف والعنروقيل غير ذلك (قوله والنوع الثالث) هذه الترجمة أخذها الشارح من التعبير بالاربع فبإسبائى واستغنى الصنف عن الترجمة بتعبيره وأبالي هي للتنوع فتأمل (قوله فارقت) أى وجوبها وجواز عند الرفع من السجود ونحوها في القيام وجوبها بعند ركوعهم ولو لم تفارقه وذهبت الى وجه العدو ساكنة ثم جاءت الفرقة الثانية فجلس على يار كعتة الثانية ثم ذهب ساكنة الى وجه العدو ثم عادت الأولى بعد سلام الامام الى محلها وأتمت صلاتها وذهبت الى العدو ثم عادت الفرقة الثانية الى محلها أيضا وأتمت صلاتها جاز كما في رواية ابن عمر رضى الله عنهما وبغفر لها الافعال الكثيرة بلا ضرورة لقيام الخوف (قوله قاموا) ولو فوروا يندب لهم كالفرقة الأولى التخفيف (قوله وهو منتظر لهم) أى في القيام كإسبائى (قوله أفضل من بطن نخل) أى ومن عسفان أيضا وقول النهج للاجماع على صحته في الجملة فيه نظر لان الفرقة الأولى فيها نية المفارقة وقدمتها في الامن أبو حنيفة مطلقا وأحمد لم يعر والفرقة الثانية بمنوعة اجماعا فان أراد بالجملة الركعة الأولى لكل من الفرقتين ورد عليه أن الاجماع موجود في الفرقة الأولى بركنيتها في صلاة بطن نخل وفيمن سجد مع الامام في صلاة عسفان فتأمل (قوله لسلامتها الخ) قال العلامة العلقمى يؤخذ من ذلك الفرق تفضيل عسفان على بطن نخل وهو قياس ما قاله وخالفه شيخنا الزبائى وشيخنا الرملى ومحصل ما قاله أن ذات الرقاع أفضل للجميع وأن بطن نخل أفضل من عسفان لعدم اشتغالها على مبطل في الامن وهذا التعليق مصرح بأن اقتداء المفترض بالتنفل في العادة من محل الخلاف وهو مخالف لما سر عن شيخنا الرملى وقدمته (قوله وذات الرقاع) سميت بذلك لانهم لفوا اقدامهم فيها بالحرق لما قطعت جلودها وهذا هو الاصح لو ردد الحديث به في الصحيح عند السفر اليها وقيل لترفع راياتهم فيها وقيل سميت باسم شجرة فيها وقيل باسم جبل فيه بياض وحرمة وقيل غير ذلك (قوله موضعان من مسجد) أى من أرض عطفان بفتح أوله المعجم وثانيه الممل (قوله والقطع الخ) أفاد ان المسئلة ذات طريقتين قاطعة وهي في التشهد أرجح وحكاية وهي في القراءة أرجح (قوله وما ذكر في الصلاة الثانية) ومنها الجمعة فتصح كصلاة عسفان بسماع أر بعين الخطبة وكصلاة ذات الرقاع بشرط سماع ثمانين فأكثر واحرام أر بعين منهم في كل من الفرقتين ويضر نقصهم في الفرقة الأولى في ركنيتها الا في الثانية بعد الاحرام كما قاله الجوزجورى ومال اليه شيخنا الزبائى ليسكون لاشتراط سماع ثمانين قائمة واعتمد شيخنا الرملى أنه لا يضر النقص حال احرامهم أيضا وفيه نظر ظاهر (قوله الجائز) أى لا الفاضل الذى يفهمه

لها أفضل من) صلاة (بطن نخل) لسلامتها عما في تلك من اقتداء المفترض بالتنفل المختلف فيه والثاني عكسه لان الاقتداء في كل الصلاة أفضل منه في بعضها وبطن نخل وذات الرقاع موضعان من مسجد (ويقرب الامام في انتظاره) الفرقة (الثانية) في القيام الفاتحة والسورة (ويشهد) في انتظارها في الجلس وبعد لحوقها في القيام بقرا من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ثم ركع (وفي قول يؤخر) القراءة والتشهد (لتلحقه) فقدر كهما معه ويشغل هو بما شاء من الذكر والتسبيح الى لحوقها وقطع بعضهم بالأول والقطع به في التشهد هو الراجح في الروضة كما صلبنا نظر الى أن المعنى الذى أخرت القراءة له في قول التسوية بين الفرقتين في القراءة هما وهذا المعنى لا يحجى في التشهد وما ذكر في الصلاة الثانية (فان صلى مغربا في فرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه)

(قول الشارح والنوع الثالث) ذكره في قوله بمعنى عبارة السابقة لان وقوف فرقة في وجهه العدو ليس من الصلاة (قول المتن فاذا قام الثانية فارقت) ير يدأن المستحب هذا وان جازت المفارقة عقب رفع رأسه من السجدة الثانية وقوله في المتن وتخرج به كيفية أخرى رواها ابن عمر هي ذهابها الى العدو موصلة ساكنة وتجيى الأخرى فصلى معركه وسلم ثم قضى كل طائفة ركعة وهي مفصول وقيل بمنعته (قول الشارح والامام منتظر) لو ترك الانتظار وركع فادركه فيه محتم صلاتهم كإنى الامن (قول المتن قاعوا ثانیتم) وبقراون سرالاهم مقتدون حكما (قول الشارح بزياة تشهد) هذه الزيادة بالنسبة الى الصلاة للمؤمنين ودون الامام (قول الشارح والثاني انتظاره في الجلس أفضل) أى فضله يستمر جالسا فاذا أسر موافقهم اليهم مكبرا ويكبرون

الجائز أيضا (في الاظهر) لسلامته من التطويل في عكسه بزياة تشهد في أولى الثانية

والثاني عكسه أفضل لتنجبه الثانية عما فاتهما من فضيلة التحريم (ويستظر) الامام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده أو قيام الثانية وهو) أي انتظاره في القيام (أفضل في الاصح) لانه محل التطويل بخلاف جلوس التشهد الأول والثاني انتظاره في الجلوس أفضل ليدركوا معه الركعة من أولها كانت الأولى وتبع الشيخ هنا المهرر في حكاية الخلاف وجوبه في الروضة كما صلبنا في حكاية

قولين وهل يقرأ الامام في اتظاره في القيام أو يشغل بالذكرو فيه الخلاف السابق قال في شرح المذهب وكذا الخلاف في أنه يشهد في اتظاره بعد قوله ان الفرقة الاولى انما تفارقه بعد التشهد لانه موضع تشهدهم (أو) صلى (رباعية) بأن كانوا في الحضر أو أرادوا الانمام في السفر (فبشكل) من الفرقتين (ركعتين) ويشهد بهما ينظر الثانية في جلوس التشهد وأقيام الثالثة وهو أفضل كما تقدم (فلو صلى) بعد جلوسهم أو يفرق (بكل فرقة ركعة) وفارقته كل فرقة من الثلاث وأتمت وهو منتظر فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهد وأقيام الثالثة وفراغ الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في تشهده (٢٩٩) الأخر فيسلم بها (صحة صلاة

المجمع في الظاهر) والثاني تبطل صلاة الامام بان يادته على الانتظارين في صلاة التي ^{عليها} في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علموا بطلان صلاة الامام والثالث تبطل صلاة الفرق الثلاث لمفارقتها قبل اتصاف صلاتها على خلاف المفارقة في صلاة التي المذكورة فانها بعد الاتصاف والرابع ذكره في الروضة تبطل صلاة المجمع وأسقط قول الحرر في جواز ما ذكر اذا مست الحاجة اليه التي نقله في الشرح عن الامام ولم يتعبه في الروضة لما قال في شرح المذهب لم يذكره الاكثرون والصحيح عدم اشتراطه وبقية كلام الامام أنه ان لم تكن حاجته فو كفه في حال الاختيار وبخاص بما ذكر للفرب اذا صلى بكل فرقة ركعة (وسهو قول الفرقة) من الفرقتين

افضل التفضيل لأنه قيل بكرهته (قوله قولين) قال بعضهم وهو الصواب (قوله بعد قوله الخ) دفعه به نوههم ارادة التشهد الاول أوع الأخر كإني عبارة شرح المذهب وأعمال الراد به هنا فيها تشهد الامام مع الأثير لأنه محل الانتظار فأنمل (قوله وينشهد بهما) أي الفرقتين أي يكون تشهد حاله اقتداءهما ثم تفارقه الأولى وهو جالس ينظر الثانية على الوجه الأول وأحال قيامه في اتظاره على الوجه الآخر (قوله وهو منتظر فراغ الخ) الأولى وهو منتظر الحضور الخ الآن يكون أثر الفرقة الرابعة فقبلها على من قبلها وان كان موها غير المراد فأنمل (قوله تحت صلاة الجميع) ويندب سجود السهو في كل ما خلف الوارد من هذه الكيفيات لأنه قيل فيها بالبطان كاذكره الشارح (قوله والصحيح الخ) هو العتمد (قوله وسهو كل فرقة الخ) حاصله ان سهوا الامام يلحق من حضره أو أخر عنه لا من فارق قبله وان سهوا القوم محمول حال اقتداءهم ولو حكاها بعد مفارقتهم (قوله بخلاف الترس والدرع) فيكره محله كالجعبة وكلامه محتمل لأن يكون ذلك من السلاح

متابعه له قاله السبكي رحمه الله ومنه نستفيد ان الشخص في حالة الامن اذا كبر والامام في التشهد الأول فقام عقب احرام المأموم يطلب من المأموم ان يكبراً يضامنا بعبادة وهي مسألة حسنة (قول المتن في الظاهر) لأن الحاجة قد تقتضي ذلك ولأن الانتظار انما هو باطالة القيام والقعود والقراءات والذكر ولو لم تكن حاجة جاز ذلك أيضاً كسبائتي عن شرح المذهب (قول الشارح والثاني تبطل صلاة الامام) قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فان الأولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو الواقع في الثالثة لخالفته الوارد من جهة ان المنتظرين فيأوردهم الطائفة الثانية بخلاف المنتظرين هنا ويضامن جهة طوله كما بينه الرافعي رحمه الله فان قلنا بقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط ان علمت وان قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة ان علمت فقول الشارح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تفرع على قول الجمهور المذكور في الاموم يعلم ان قوله لا يادته على الانتظار بن الخ ليس المراد منه ان يادته بانتظار ثالث لأن البطان بالانتظار الثالث وهو الواقع في الرابعة قول ابن سريج كما علمت وانما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الامام فيها مايل المراد بان يادته من حيث الطول الخالف لما ورد في انتظار النبي ^{عليه السلام} أو باعتبار أن الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهذا يندعي ذلك وذلك لا يكاد يبين من كلامه الا بما رجعه أصوله والله أعلم (قول الشارح لمفارقته الخ) أرشدك به الى ان مراده الأول بخلاف الرابعة فانها لم تفارق وذلك على الصعقة (قول الشارح تبطل صلاة الجميع) الظاهر ان علمه هذا عدم الورد (قول الشارح والصحيح عدم اشتراطه) مقابل قوله لم يذكره الاكثرون (قول الشارح كعلمه في حال الاختيار) أي فتبطل صلاة الرابعة فقط ان لم ينو المفارقة (قول الشارح من الفرقتين في الثانية) كذا في الحرر أو ما لفرقهم أربع فرق فالحكم في الركعة الأولى مستمر في الأربع قال السبكي ولك أن تدرج في كلامه وثانية الرابعة كثانية الثانية وثانية البواني كثانية الأولى (قول الشارح لمفارقته الامام الخ) هل مبذوها اتصبا بالامام قائماً لأن الجميع صاثرون اليه أم فرغ رأسه من

في الثانية (محمول في أولاهم) لا اقتداءهم فيها وللقدي يحمل سهوا الامام (وكذا ثانية الثانية) سهوهم فيها محمول (في الصبح) لاستمرار اقتداءهم بانتظار الامام لهم والثاني يقول انفرادها بحاسا (لثانية الاولى) لمفارقته الامام أولها (وسهو) أي الامام (في الاولى) يلحق الجميع) فتسجد الاولى آخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام (و) سهو (في الثانية) لا يلحق الاولين لمفارقته لم قبل سهوهم ويلحق الآخر (و) يسن حمل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والنشاب بخلاف الترس والدرع (في هذه الأرواع) الثلاثة من الصلاة احتياطاً (وفي قول يجب) قال تعالى وليأخذوا أسلحتهم وقطع منهم بالاول وبعضه بالثاني وما في الطاهره فالتجسس كيف عليه دم أو سقي ما يجسها

ونيل يرش مينة لا يجوز حملوه وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجبهة ويكره حمل ما يتأذى به أحد كالرمح في وسط القوم ولو كان في ترك الحبل
نمرض للهلاك ظاهر اوجب على (٣٠٠) الاول أيضا ويجوز ترك الحبل للعذر كمرض الامام ووضع السيف مثلا

وهو مستثنى اذ انه ليس منه براد بالسلاح ما يقتل الغير لا ما يدفع مطلقا والاول ما في غير المجموع والثاني
ما فيه كقوله الخطيب (قوله ويكره حمل ما يتأذى به الخ) بل يحرم ان غلب على الظن انه يؤذي كقوله الاسنوي
وهو التعمد (قوله وجب الخ) أي ولو مؤذيا أو نجسا ولو وجب القضاء كسيأتي (قوله كحملة) أي من
حيث الاكتفاء بعينه لا في حكمه اذ قد يجب الوضع حيث يحرم الحمل كالنجس (قوله الرابع) أي النوع
الرابع من الأنواع السابقة (قوله بمحله) أي مع محله بدليل عدم التأويل بما ذكر كالأنواع قبله أو البلاء
ظرفية أي في محله ردا على الاسنوي القائل بأنه ليس في محله والصواب التعبير بالثالث قال بعضهم ولا مانع
من ارادتها معا (قوله ولو الخ) علة لعدم تحكيمهم من أحد الأنواع السابقة (قوله فيصلي) أي ولو أول
الوقت حيث وجد أي بعد الشروع وكذا قبله حيث لم يرجح الامن فيه كإمرافان رجاءه ولو بقدر رخصة في
الوقت وجب التأخير (قوله ولا يؤخر الصلاة) أي التي تقدم ذكرها أو الباب (قوله فلا يحرف) هو محترز
سبب العدو (قوله وطال الزمن) أي عرفا فان لم يطل لم يطل ويسجد للسبب على العتمة على ما تقدم (قوله
كالمسلمين حول الكعبة) نعم يفتقرها التقدم على الامام في جهته وزيادة المسافة على ثلثائه ذراع (قوله
وصلاة الجماعة الخ) وتقع لهم سنة لا فرض كفاية للعذر كذا قاله وفيه نظر فراجع نعم ان كانوا في محل غير
محتاج لشعار فظاهر (قوله وكذا الأعمال) ومنها النزول والركوب (قوله الحاجة اليها) بخلاف ما لا حاجة
اليه فلا يفتقر ان كان يصرف في الأمن ولو انضم المحتاج اليه مع غيره فكذلك كإلوا احتاج الى ضرورة ففقد
الأثر بعقوض شروعه في الثانية أولى اثنين لم تضر الأربعة ولو احتاج الى ثلاثة ففقد ستة ضر شروعه
في الرابعة فان احتاج الى أربعة لم تضر كلها لعدم قصد البطل كذا قالوا هنا وقياس الامن في الوقت قد ثلاث
خطوات حيث لا يؤبر شروعه في الأولى أنه يضرها كذلك لأن غير البطل مع البطل مبطل فان قالوا اغتفر
هنا للضرورة قلنا فالواجب التقدير بقدرها فتأمل (قوله لاصباح) أي نطق بمبطل ولو بالرفع صوت
(قوله لعدم الحاجة اليه) أي شأنه ذلك فتبطل به وان احتاج اليه كدخيل أو ليعرف أنه فلان بل وان
وجب كتنبه من يراد قوله أو خوف وقوعه في مهلك ونقل عن شيخنا الرمي عدم البطلان مع الحاجة
ووجوب القضاء كسالك السلاح النجس ولم يصح عنه وصاح مرفوع عطا على الأعمال وكلام الشارح
يصرح به وقيل مجرور عطفا على ترك واختار الأول لافادته الشأن المذكور سابقا (قوله أو يحمله) أي
فروا يفتقر حملهم زمن جله للضرورة وان زاد على زمن الالتقاء والبيضة المانعة من السجود كالسلاح

السجود وجهان قال السبكي ومبدؤا هانية المفارقة اه وقد سلف على قول المتن فاذا قام للثانية فارتفع
ان الأفضل تأخير المفارقة الى القيام (قول الشارح) ويجوز ترك الحبل للعذر الخ) أي على قول الوجوب
وكذا يصح تخريفه على قول السنة أيضا لان الراد الجواز المستوي الطرفين (قول الشارح بمحله) يعني
انه ذكر النوع ومحله وقال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكر كأنه مجرد تفنن (قول
المتن ان يلتحم القتال) مأخوذ من التصاق اللحم باللحم (قول الشارح) ولا يؤخر الصلاة عن الوقت) فيها شعار
بأن هذا النوع اعراض نكس عند ضيق الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض وشرحه وأما باقي الأنواع
فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك (قول المتن وكذا الأعمال الكثيرة) الظاهر ان الراد الثلاث للتولية وبمحتمل
الكثرة عرفا (قول الشارح لعدم الحاجة اليه) لو احتاج الى انذار أحد من يريد الكافر القتلى فيه فيحتمل
اغتفاره وعدم القضاء وبمحتمل وجوب القضاء (قول الشارح شرعا) رد لما قيل التعبير بالعجز غير صواب
(قول المتن في الاظهر) قال الاسنوي هذا يخبرج الامام ومقابله هو النصوص والمنقول عن الاصحاب فلي

واحد لتدبر الحاجة اليها في دفعه (لاصباح) أي لا يعزفه لعدم الحاجة اليه (و يلقى السلاح اذا دمي)
حذرا من بطلان صلاته في الروضة كأصلها أو يجعله في قراية تحتر كإبالي أن يفرغ من صلاته ان احتمل الحال ذلك (فان عجز) عماد ذكر
شرعا بأن احتاج الى اسمته (نفسك ولا قضاء) لصلاة حينئذ (في الاظهر) وتقل الامام عن الاصحاب

للمصنف

أنه يقضى لندو عن ذره أدمى السلاح ومنع لهم ندو رة وقال هو عام وخرج السئلة على القولين فيمن صلى في موضع محس وقال هده اوى بنى القضاء للقتال الذى احتمل له الاستدبار وغيره قال الرافعى جعل الأقبس بنى القضاء والأشهر وجوبه واقتصر فى الحرر على الأقبس ولم يزد فى الروضة على كلام الامام شيئا وقال فى شرح المهذب قبله ظاهر كلام الأصحاب (٣٠١) القطع بوجوب الاعادة (وان عجز

عن ركوع أو سجود أو ما)

بهما (والسجود أخفض)

من الركوع فى الإيماء

بهما (وله ذا النوع) أى

صلاة شدة الخوف (فى كل

قال وأهزجة مباحين)

أى لأنهم فيها كقتال أهل

العدل لأهل البنى وقتال

الرفقة لقطع الطريق

بمخلاف عكسهما وكهرب

السلمى قتال الكفار من

الثلاثة بمخلاف مادونها

(وهرب من حريق وسيل

وسبع) اذ لم يجد معدلا

عنه (وغرر عند الاعصار

وخوف حيسه) بأن

لا يصدقه المستحق وهو

عاجز عن بيعة الاعصار

(والأصح منعه لمحرّم خاف

فوت الحج) بفوت وقوف

عرفة لوصلى متمكنا لأنه لم

يخف فوت ما هو حاصل

كفوت النسب والثانى

يقول الحج بالاحرام

كالخالف والقوات طار عليه

وعلى الأول وجهان أحدهما

يؤخر الصلاة ويحصل

الوقوف لأن قضاء الحج

صعب وقضاء الصلاة

هين والثانى يصلى متمكنا

وفوت الحج لعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه

بالشرح الكبير وأقرب فى الصغير وقال فى الروضة الصواب الأول (ولو صلوا) هذا النوع

(لسواد ظنوه عندا بقاء بمخلاف ظنهم) كابل أو شجر (قضايا الأظهر) لتركهم فرضا من الصلاة بظنهم الذى تبين خطؤه والثانى لا يجب

القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا وسواء فى جر بان القولين كانوا فى الدار الحرام دار الاسلام استند

ظنهم الى أخبارهم لا وقيل ان كانوا فى دار الاسلام أولم يستند ظنهم الى اخبار وجب القضاء قطعا

المتنجس (قوله أنه يقضى) هو نص الشافعى ونقل الأصحاب وهو العتمد وكلام المصنف معترض (قوله
أولى بنى القضاء) أى على المرجوح هناك كاهنا (قوله والأشهر) هو من كلام الرافعى فلا يخالف
ما مر عن الأصحاب (قوله والسجود) يصح نصه ورفع وكونه أخفض وجوبا (قوله وله الخ) ان كان فى
الصلاة مطلقا ولا يلزمه قطعها ولو فى أول الوقت وكذا ان كان قبل الشرع ولم يرجع الى ما فى بقية الوقت
والافند صفيه (قوله لأنهم فيهما) فالمراد بالمباح غير الحرام وكلامه يفيد أن الباغى آثم بقائه (قوله من الثلاثة)
ليس قيد فى غير الصف ولو تمكن من نوع من الثلاثة السابقة قدمه على هذا (قوله من حريق) لاشية حر
على العتمد (قوله وسبع) ومثله خوف لحوق له من عليه قصاص برجوا العفونه وخوف انقطاع عن رفقة
وخرج من أرض معصوبة ولحوق ابة شررت أو عبد أبى أو خاطف تحونه لان خاف ضياع ذلك والا فلا
ولا يضر وطء نجاسة جافة لم يعمده وقار فها حالا والابطلت صلاته وان ضاق الوقت واذا زال عن ذره آثم
صلاته مكانه مستقبلا ولا اعادة عليه وان كان ركوعه وسجوده بالاياء كما مر نعم ان تبين حاله مع من وصول
نحو السبع اليه لزمه القضاء كما بآى فى العدو ويؤخذ من الحلاق فى هذا أنه لا يلزم التأموم قطع قدوته عن
الامام وأنه لا يضر بعدم صافته عنه ولا تأثر عنه كما مشى عليه ابن حجر والخطيب وابن قاسم وغيرهم
وخالفهم شيخنا فى ذلك (قوله والأصح منعه لمحرّم بالحج) خرج به مريد الاحرام (قوله فوت الحج) خرج
به العمرة لتيسر قضائها بل لعدم قوتها كما قاله شيخنا تبعنا لابن حجر واعتمد شيخنا الرملى أن العمرة
للندوة فى وقت معين كالحج وفيه نظر (قوله فوت ما هو حاصل) أى له فلا يراد أنهم الملقوا بالحج فى جواز
الترك انقاذ ريق أى ليس عبده ولادابته ونحوه وخوف صائل أى على غير نفسه أو ماله وخوف انفجار
ميت أو ما نحو عبده وما لو ان نفسه فمى كخطف نعله فهاجر (قوله أحدهما يؤخر الصلاة) وهو العتمد ولو أعواما
(قوله هذا النوع) وكذا ما قبله بما عتيم فى الامن (قوله ظنوه عدوا) ولو يخبر عدل والمراد به مطلق
التردد الشامل للشك (قوله بخلاف ظنهم الخ) وكذا يجب القضاء لو بان كاظنوا أنه عدو ولكن ظهر بينهم
مانع كخندق أو ما أو حصن أو بان العدو قدر ضعفهم فأقل نعم لو بان أن قصد العدو المصلح فلا قضاء لعدم
الاطلاع على النية فقوله الذى تبين خطؤه يعنى بما يمكن الاطلاع عليه

المصنف اعتراض حكاية القولين ومخالفة النصوص وقول الأكثرين (قول الشارح أى دعى السلاح) جعل
الأسنوى دعى السلاح من العام وعلى القضاء بندرة القتال الذى ينشأ عنه ذلك (قول الشارح أى صلاة
شدة الخوف) أى بلا اعادة (قول المتن فى كل قتال الخ) يجوز له ذلك أيضا اذا كان عليه قصاص يرجو
العفونه لو سكن غليل الولى ذكره الرافعى رحمه الله وقول الشارح أى لا آثم فيهما أى ليشمل المباح الواجب
وغيره من الجائز (قول الشارح أحدهما يؤخر الصلاة) أى وجوبا (قول الشارح لأن قضاء الحج الخ) أى
لأنه بعد تأخير الصلاة لما هو البسر من هذا كفى الجمع ولو أمكنه مع تأخير الصلاة ادراك ركعة قال الأسنوى
فالتجته القطع بالجواز (قول الشارح هذا النوع) مثله كما نقل الرافعى عن البنى صلاة عسفان وذات الرقاع
اه نككن يبنى ان يخلص البطلان فى صلاة ذات الرقاع بالفرقة الأخيرة وفى صلاة عسفان بغير الامام

و يفوت الحج لعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه بالشرح الكبير وأقرب فى الصغير وقال فى الروضة الصواب الأول (ولو صلوا) هذا النوع
(لسواد ظنوه عندا بقاء بمخلاف ظنهم) كابل أو شجر (قضايا الأظهر) لتركهم فرضا من الصلاة بظنهم الذى تبين خطؤه والثانى لا يجب
القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا وسواء فى جر بان القولين كانوا فى الدار الحرام دار الاسلام استند
ظنهم الى أخبارهم لا وقيل ان كانوا فى دار الاسلام أولم يستند ظنهم الى اخبار وجب القضاء قطعا

حذيفة حديث تلبيسوا الحرير ولا الديباجر وروى البخاري عنه أيضا أنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباجر وأن تجلس عليه (و يحل للمرأة لبسه) لحديث أحل الذهب والحرير لآلات أمتي وحرم على ذكرها قال الترمذي حسن صحيح والحنثي كالحرج (والأصح تحريم افتراشها) إياه لأنه لبس في الفرس مافي اللبس من التزين للزوج الطالب (وان للولي لباسه الصبي) اذ ليس له شهامة تنافي خنوة الحرير بخلاف الرجل (قلت الأصح حل افتراشها) إياه (و به قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) لاطلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس للولي لباسه الحرير بل ينعم منه كغيره من المحرمات والثالث الأصح في النحر له لباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها كيلا يتعاده وتقبحه في الروضة بأن الأصح الجواز مطلقا كافي الحرر قال ونص الشافعي رضي الله عنه والأصحاب على تزيين الصبيان يوم العيد على الذهب والصبغ

﴿ فصل ﴾ في بيان ما يحل وما لا يحل من اللبوس الذي منه يحتاج إليه القتال وما يذكره (قوله على الرجل) جمع رجل وهو الذكر ولو احتمل أن يشتمل الخنثى البالغ العقل ولو كان كافرا وإن لم ينعم منه (قوله استعمال الحرير) الشامل للقر كإتاني بما يتعارف فيه في البدن بلا حائل بغطاء أو فرش أو لبس فشمس الجلوس تحت ناموسية وإن صعدت أو شخانة والغطاء بالحاف ولومع حائل تحته وخرج الجلوس عليه على حائل بينهما ولو رقيقا واتخاذ لا يقصد استعمال من يحرم عليه والثمن عليه ولو بفرض حائل وستر حيوان به ويحرم ستر جدران ونحوها به كستر ضرائح الأولياء والألحكة وقبور الأنبياء نعم لا يحرم ستر الجدران به في أيام الزينة بقدر ما يدفع الضرر ويحرم الروو والفرجة عليها التبرجاة خلافا لابن حجر (فتنبيه) يعلم مما هنا وما يأتي في زكاة النقدان الحمل للشهور غير جائز ولا تحل الفرجة عليه ولا يصح الوقوف عليه ومثله كسوة مقام إبراهيم عليه السلام وكذا الذهب الذي على الكسوة والبرقع فراجع ذلك وحرره ويحل لبس خلع الملوك لمن خاف من تركها ضررا بقدر الحاجة ولا يحل غطاء حمامة قال شيخنا للرجل ولا يحل لبس كتابه عليه ولو لصادق امرأة أو اسمها ولا يحل الرسم عليه وتحل خيائنه لأنها لا تعد استعمالا لغيره (و به) يحل منه الأزرار بالعادة كالطريف الآتي وخطب خياطة وخطب سبعة لأشرا ربها ونقل عن شيخنا الرمل جواز الشراب ببيع الخيط ويحل خيط مصحف وكبسه لا كبس دراهم ويحل خيط غطاء كوز وغطاءه لا مندوب وخطب ميزان وخطب منطقة وقنديل وليقة ودواة ونحو تلك لباس وخطب مفتاح ويحل اتخاذ ورق الكتابة منه لأنه استعماله ونقل عن شيخنا الزبادي حل مندبل فراس الوجه للرجل قال لأنه لا يعد استعمالا كالاستنجاء بالحرير للتقدم حله وفيه نظر فراجع (قوله الحرير) ومنه القز ومثله للزعفران صبغ أكثره ويكره للصفر (قوله والتدثر به) ولومع حائل كامرا الان كان حشوا ولو للحدأة وحلفا ومنه ما لو خاط نو باعلى وجه الحفاف وأخط نو بحرير بين نو بين من غيره فان كان بفرض خياطه حرم فيها (قوله واتخاذ سترا) ومنه الناموسية ونحوها كاحر حيت عدم استعماله عرفا ولومع حائل (قائدة) استعمال الذهب كالحرير يعتبر فيه العرف فيحرم الجلوس تحت السقوف الذهبية إن حصل بالعرض على التارشي منها والأفلا كافي الأواني المموهة وأما التحل فحرام مطلقا كإمرفها أيضا (قوله ويحل للمرأة لبسه) ولو رمز كشابذهب أو فضة ولو في الداس ولا يحرم على الرجل النوم معها ولا علوها ولا معانقتها مالم يدخل في الثوب معها (قوله وأن للولي) ولو غير أب وجد لباسه الصبي والمجنون والتعل من اللبوس (قوله) حل افتراشها) ومثله تدثرها نعم يحرم فيها للزركش بما مرأ نفأ (قوله بأن الأصح الجواز مطلقا) هو للتعبد (قوله يوم العيد) أي مثلا (قوله والصبغ) بقتيدلة للوحدة أي المصبوغ (قوله لبسه) وفرشه والتدثر به (قوله مهلكين) للرادضر لا يحتمل عادة وإن لم يبع التيمم (قوله وللحاجة) ولو بنعم أو تقصص حيث لا زار ومنها ستر العورة في الحاجة ولا يلزمه قطع ما زاد على الحاجة منه (قوله وحكة)

﴿ فصل يحرم على الرجل الخ ﴾ (قول الشارح ولا الديباجر) هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويجوز فيه الفتح والكسر وأصله ديباه بالهاء (قول المتن افتراشها) مثله التدثر بالأدوي وقول الشارح لأنه ليس في الفرش الخ أي كأنه يجوز لها التحلي بالذهب ويحرم عليها الأكل في الأواني منه (قول الشارح والوجه الثاني الخ) قال الأستوي رحمه الله الأوجه في الصبي جارية في استعمال الحلي أيضا ونقل عن شرح المذهب بأن محل الخلاف في الصبي في غير يوم العيد (قول المتن ويجوز للرجل) استثنى ثلاث صور حالة الضرورة والحاجة والقتال (قول المتن لبسه) أفهم جواز غير اللبس بالأدوي (قول المتن مهلكين) قال الأستوي بمثل ذلك الخوف على العضو والمنفعة قال بل لتنتج الحق الأثم الشديد بذلك (قول المتن ولم يجد غيره) يعني أن يكون قيداني

الفاء. وفتح الجيم والمد
وبفتح الفاء. وسكون الجيم
(وللتقال كديبايح لا يقوم
غير مقامه) في دفع السلاح
قباسا على دفع التمثل
(و يحرم للركب من
ابر يس) أي حرير (وغيره
ان زاد وزن الابر يس
ويحل عكسه) تقليبا
للاكثر فيهما (وكذا)
يحل (ان استويا) وزنا
(في الاصح) والثاني
يغلب المحرام وابر يس
بفتح الميمزة والراء
وبكسر هاء وبكسر المعزة
وفتح الراء (و يحل ما طرز
أو طرف بحسب قدر
الصاد) في التطريف
وقدر أر بع أصابع في
الطرار كما في الروضة
وأصلها فان جاوز ذلك حرم
روى مسلم عن عمر قال سمى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ليس الحرير
الاموضع أصبعين أو ثلاث
أوار بع وروى مسلم أيضا
عن أسماء بنت أبي بكر أنه
صلى الله عليه وسلم كانت
لهجة يلبسها لبنة من
ديبايح وفرجها مكشوفة
بالديبايح واللينة بكسر اللام
وسكون الواحدة بعدها
نون رقة في جيب
القميص أي طوفة وفي رواية
لأبي داود مكشوفة الجيب

من عطف الخاص لاهاجر بابس وحل الجواز ان آذاه غيره ولا يضرقدرته على انزالها بدوام مثلا (قوله
وللتقال) ولا يتقيد بالفتحة فهو أعم وما في ابن حجر غير مستقيم (قوله كديبايح) بكسر الدال وفتحها
فارسي معرب وجيمه بدل من هاء ما خوذ من التدبيح وهو النش والتحسين وجمعه ديبايح وأدبايح (قوله
ان زاد وزن الابر يس) ولو احتالا لا ينسب طار تاعلى الثوب ولذلك لوشك في زيادة وزن الطرز لم يحرم كافي
الصبة ولطف الابر يس فارسي معرب وهو مات موت دونه فيه فان خرجت منه حبة فهو القتر وأسم الحرير
يعمهما (قوله يحل ان استويا) وزنا في الاصح) وهو العتمد بخلاف القرآن مع التفسير نظر الأصل مع التعظيم
(قوله ما طرز أو طرف بحسب) خرج ما طرز أو طرف بذهب وقصة فحرام مطلقا كالمنسوج بهما من لا يحرم
لبس نحو شاش في طرفه نحو قصب لم يحصل بوضعه على الثارشي وان كان منسوجا فيه (قوله في التطريف)
وهو التسجيف ولا يعتبر فيه وزن بل عادة أمثاله فلو فعل زائد الزم قطعه ولا يسقط القطع بينهما لمن هو عادته
كألو باع كافر دارا بناها عالية وسلم ولو اشترى زائدا على عادة أمثاله من أهل بلده لم يلزمه القطع لأنه دوا لم ياشترى
كافر دارا عالية من مسلم (قوله وقدر أر بع أصابع) أي عرضا ولو احتالا وان زاد طولها (قوله في الطراز)
والمعترية الوزن وأصله ما على الكف والمرد هنا الأعم الشامل لما في داخل الثوب وخارجها ولو بالآرة
وسواء في المنسوج ما حلته الحرير أو سده أو بعض كل منهما وخرج بالحرير الكتان والقطن والصوف
ونحوها وان غلت أعمامها عنه (فروع) نسن العذبة بطرف الهامة وكونها بين الكفتين ولا يكره تركها
ويحرم اطرافها فحاشا ويسن في كم رجل إلى رسته وفي ذيله إلى نصف ساقه ويكره زيارته على الكعب
ويحرم مع الحيلة وفي كم المرأة الخشن ما يحصل باحتياط السرور في ذيله باز بادة تصور بع ذراع عن الكعب
ويندب التفتيح والتسرول والازرور للرجال ويحرم افراط سعة الاكمام أو الثياب أو طولها مع الحيلة
ويكره غيرها الا ان صارت شعارا لله لنحو علم بل يندب ان كان سببا لامتنال أمر أو اجتناب نهى ويندب
التعميم قائما والتسرول جالسا لان عكسهما يورث الفقر والفتيان ويكره اللشي في ثقل أو خف واحد
والاتعمال قائما لغير نحو مداس خشية السقوط ويندب خلع النعل أو اخف للجلاس وجعله في غير امامه
الاحشوف عليه (فائدة) لم يتحرر في طول عمامته صلى الله عليه وسلم شي وان كان ازراه اربعة أذرع
ونصفا تقر بباقي عرض ذراعين تقر بياو كذا رداؤه وقيل كان ستة أذرع في عرض ثلاثة وكلاهما من صوف
(قوله ويحل لبس الثوب النجس) أي للتنجس لما يأتي وكالبس الاقتراش والتدثر به ونوسده ولو في

السنتين قبله (تنبيه) خطر يذهني أن يقال هلا يجوز التزين بالحرير في الحروب غظا للكفار ولو وجد
غيره كتحلية الآلة لان باب الحرير أوسع والجواب أن التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة الانفصلة عن
البدن بخلاف التزين بالحرير فيهما والله أعلم على أن ابن كعب جوز اتخاذ القباء وغيره ما يصلح للقتال من الحرير
وان وجد غيره للثمن السابق وقد علمت جوابه (فائدة) تجوز كتابة الصداق في الحرير كسجته وخياطته
للراءة كما أفتى به غير الدين ابن عساكر مفتي الشام ونبه عليه ابن عبد السلام والبارزي لكن أفتى النووي
بالتحريم من حيث ان الكتابة استعمال من الكتاب للحرير (قول المتن من ابر يس) قال في الكفاية هو
الذي حل من على الدودة بعد موتها وفي القتر ما قطعه وخرجت منه حبة فانه لا يمكن حله وينزل كالكتان قال
كذا في آيته في كلام بعضهم (قول المتن الابر يس) فارسي معرب (قول المتن وكذا ان استويا في الاصح) لان
الأصل في المنافع الإباحة (قول المتن أو طرف الخ) الطرف هو الذي جعل في طرفه حرير قال الانسوي سواء
كان من خارج أم من داخل (قول المتن النجس) أي للتنجس وانما جاز ذلك لان استدامة الطهارة تنق
خصوصا على الفقير وفي الليل.

والكمين والفرجين بالديبايح والمكشوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أي سحاف (و) يحل (لبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها)

أى لا يحل لبسه (الا
لضرورة كنفجأة قتال)
ولم يجد غيره لان
الحظر لا يحل الانتفاع به فى
حياته بحال وكذا الكلب
الا لغراض مخصوصة فبعد
موتها أولى (وكذا جلد
البيته) لا يحل لبسه الا
لضرورة (فى الاصح) كجلد
الكلب والثانى يحل مطلقا
بخلاف جلد الكلب لفظ
نجاسته (وبحل الاستصحاب
بالدهن النجس على
المشهور) سواء عرضته
النجاسة كازيت أم لا
كودك البيته والثانى لا
يصب بدن الانسان وثيابه
من الدخان عند القرب
من السراج وأجيب بأنه
قليل معفو عنه وروى
الطحاوى فى بيان المشكل
عن أبى هريرة سئل النبي
صلى الله عليه وسلم عن فأرة
وقعت فى سمن فقال ان
كان جامدا فخذوها وما
حولها فالقوموا ان كان مائعا
فاستحبوا به أوقا فتصعدوا
به وقال ان رجلا ثقت
وروى الدارقطسى
استحبوا به ولأنما كلبه
وسنده ضعيف

باب صلاة العبدین عبد
الفرط وعيد الاضحى

(هى سنة) مؤكدة
لواظبة النبي ﷺ

مسجد كما باتى ولغير آدمى نعم يحرم ان لم تنجس بغير عرق (قوله كالتواف) هو مثال لغير الصلاة ونحوها
لأنحوها كما توهمه بعضهم لانه لا يحرم قطعه ولو فرضا ومثله خطبة الجمعة وغيرها (قوله مطلقا) هو تعميم
لبشمل الصلاة ونحوها كما يدل له تعليل الشارح بقوله لقطع الخ وقيل هو تعميم فى غير الصلاة ونحوها
ويدخل فيما كان حاجة أولا (قوله فى ذلك) أى الصلاة أو نحوها ولو أسقطه المصنف لكان صوابا كما ذكره
فى التنجيس اذا لبس من حيث هو جائز ولو فى الصلاة والسجدة حرمتها فيها قطع الفرض وصون المسجد عن
التنجاسة والمراد بنحوها نفل صلاة نذره لحرمة قطعه حيث نذر ولم يخل الشارح لعدم تصويره كإعانت (قوله
لقطعها الفرض) من الصلاة كما علم بخلاف النفل مطلقا الا ان استمر فيه تلبسه بعبادة فاسدة (قوله أى لا
يحل لبسه) أى جلد الكلب والحزير لغيرهما ولو غير آدمى وبحل لها مخرج بلبسه إقراره والتدبر به فيها
حلال مطلقا وكالجلد بقية الأجزاء فيحرم تسميد الأرض ودخ الجلد بدهنها نعم يحل استعمال الثبته
المعروفة لشلط السكان ما لم تكن رطوبه (قوله الا للضرورة) أو حاجة كما مر فى الحرير (قوله وكذا جلد
البيته لا يحل لبسه) وكذا لا يحل استعمال بقية أجزائها نعم يحل الامتناع بمشط من نحو الماعج على العمد
حيث لا رطوبة وبحل حرمة لبسه للأذى ولو غير عريزا فوق الثياب كقراء الذناب وبحل لغير آدمى
إقراره مطلقا والتدبر به كذلك (قوله وبحل الاستصحاب) الا فى مسجد مطلقا وفى ملك غيره وموقوف
ان لو فىهما وبحل طلاء السفن به وإطعامه لبيمة وجعله صابوا مثالا (تنبيه) يجوز تنجيس البدن
لفرض كعجن سرجين ووطء مستحاضة وأصلاح فتيلة فى زيت نجس بشحو أصعب وان وجد غيره والتداوى
به وبحل تنجيس ملكه كوضع زيت نجس فى اناء مظهره لم يضع به مالا وتنجيس ملك غيره وموقوف بما
جرت به العادة كالوقد بالسرجين فى البيوت وتربية نحو البجاج فيها وتسميد الأرض ودخ الجلد بغير
مغلف كما مر (فرع) قال شيخنا الرملى يحرم القاء القمل ونحوه فى المسجد وحيا لا نسيه لموته فيه
ويحرم القاء الحى فى غيره ان تأذى وأذى وخالفه ابن حجر وجوز إلقاءه حيا بلا تأذى ولو فى المسجد وهو ظاهر
(قوله كودك البيته) أى من غير مغلف كما مر

باب صلاة العبدین

التغفر فيها ما لا يتغفر فى غيرها كرفع اليدين فى التكريات وان نوالى والطوب فيها ما لم يطلب فى غيرها
وهى من خصائص هذه الأمة والعيد مأخوذ من العود لان الله تعالى يعود على عباده فيه بالسور كل عام
ولذلك طلب عقب الصوم والحج والوجوبين للفرغ من الذنوب التى هى أعظم أنواع السور وقيل لعوده فى
كل عام وقيل غير ذلك ويرسم بالياء مفرده وجمعه ليتميع عن أعواد الخشب (قوله لواظبة النبي صلى الله عليه
وسلم) هذه علانها كيد اللازم لها السنة فهى دليل لها واستدل بعضهم على السنة بأنها صلاة ذات
ركوع وسجود لا أذان لها كفى الاصول ومشرعيتها كانت فى السنة الثانية من الهجرة كاللاضحية وأول
عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر فيها وفرض رمضان فى شعبانها وزكاة الفطر فى رمضانها
المذكور (قوله جماعة) ولو للنساء والعبيد والصبيان وكذلك الحاج الا فى منى فتندب له فرادى

(قول المتن لاجلد كلب وخبر) (لنجاسة عنهما)

باب صلاة العبدین

(قول الشارح نظرا الى أنها الخ) أى فيعذر كراهتها ونابا للدين (قول المتن ولتفرد الخ) لانها صلا نفل كالاستسقاء
ونقل عن القديم أنها كالجمعة فى الشرائط حتى لا تصح للتفرد وغيره ممن ذكره المصنف الاتباع للقوم نعم
يستثنى على هذا القول أقامتها فى الحطة وتقديم الخطيبين قال بعضهم والمدد قال فى الروضة ولو تركها لم

تطلب فان تركها أهل بلد قنوا على الثانى دون الاول (ونشر جماعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولتفردوا بالعبد والرا أقوال السافر) ولا يخطب التفرد

ويخطب امام المسافرين (ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها لترتفع الشمس (كرمح) كما فعلها رسول الله ﷺ وقيل إنما يدخل وقتها بالارتفاع لينفصل عن وقت الكراهة ودفع بأنها ذات سبأ أي وقت كانت قد تقدم (وهي ركعتان بحرم بها) بنية عيد الفطر أو الاضحية (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذي وحسنه أنه ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة (يقف بين كل نتين كآية معتدلة (٣٠٥) يهلل ويكبر ويمجد ورواها البيهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (ويحسن) في ذلك (سبحان الله والحمد لله (ولاله إلا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة (ثم تتعوذ ويقرأ الفاتحة وما سأتى) (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصيغة السابقة (قبل القراءة) للحدث السابق (ورفع يديه في الجميع) السبع والخمس قال البيهقي رويانه في حديث مرسل ويضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين (ولسن فرضاً ولا بعضاً) فلا يجبر ترك شيء منها بالسجود (ولونسها وشرع في القراءة فانت) لقوات محلها (وفي القديم يكبر مالم يركع) فان ذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبر ثم استأنفها أو بعدها كبر واستحب استئنافها فان ركع لا يعود إلى القيام ليكبر (ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى وفي الثانية اقترت بكاملها مجهرًا) روى مسلم عن أبي واقد

(قوله) ويخطب امام المسافرين) وكذا غيرهم كالعبيد والصبيان وكذلك النساء ان من ذكر ولا يخطب امامتهن فان وعظتهن واحدة بغیر خطبة فلا بأس (قوله) طلوع الشمس) أي ابتداء على العتمة من يوم بعديها للناس ولو في نائي شوال كما يأتي (قوله) ويسن تأخيرها لترتفع) فلو فعلها قبله لم تكرر على العتمة خلافاً لابن حجر (قوله) بدعاء الافتتاح) ولا يقف بالتكبيرات لندرتها ولو يقف بالتعوذ كسائر الصلوات (قوله) سبع تكبيرات) ولو في القضاء على العتمة ويكره ترك شيء منها والزيادة عليها وعند الامام مالك في الركعة الأولى ست وعند الامام أبي حنيفة ثلاث في كل من الركعتين وهي في الركعة الأولى قبل قراءة الفاتحة والركعة الثانية بعد قراءة الفاتحة والسورة فلا يوافقه في فعلها ولا يلائمه مفارقتها ولا ينبطل صلاته خلافاً لابن حجر وعلى كل لو كان للمأموم شافعيًا وتركها امامه أو نقص عنها ولو بغیر اعتقاد تابعه فيهما ولو زاد عليها لم يتابعه في الزيادة ندباً وان تابعه في التكبير لم يضرب أو في رفع اليدين معه ونواي بطلت صلاته نعم لو صلى العيد خلف المصلي لم يتركها للمأموم بخلاف عكسه وبأخذ الشاك في عدها باليقين (قوله) يقف) أي يفصل ندباً وان صلى جالساً أو مضطجعا فيسكروه نوايها ولو مع الرفع ولا ينبطل صلاته خلافاً لابن حجر كما مر (قوله) بين كل نتين) في اضافة بين الى كل تسامح وخرج بها ما قبل التكبيرات وما بعدها فافصل (قوله) كآية معتدلة) ضبطها بعضهم بقدر سورة الاخلاص (قوله) ويمجد) أي يعظم بتسبيح وتحميد (قوله) ويحسن) فهو أولى من غيره من الاذكار وغيره من الاذكار أولى من السكوت وزاد عليه في الباب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً (قوله) ولو نسيها) فالعبد والى بالفوات (قوله) وشرع في القراءة) بخلاف التعمود فلا تقفوت به كالأيقوت الافتتاح وان فات بالتعمود (قوله) فانت) ولا يتداركها في الثانية على العتمة (قوله) في الأولى (الخ) وفي تركها ما في الجمعة (قوله) بكاملها) ولو امام غير محصورين وفي بدلها ما في الجمعة (قوله) جهراً) ولو منفرداً (قوله) ويسن بعدها خطبتان) لا ينشر فيجب ان يشترط لهما حينئذ ما في خطبة الجمعة

تنبطل الصلاة (قول الشارح) ويخطب امام المسافرين) سكت عن جماعة العبید والتمتجه الخطبة وأما النساء فالتجبه فيهن أن لا خطبة لانهما ليست من شأنهن نعم ان وعظتهن واحدة فلا بأس وهذا الذي ذكرته في أمر النسوة قد ذكره الاصحاب فيهن في خطبة الكسوف كما سأتى (قول الشارح) كما فعلها ﷺ) ولينزل وقت الكراهة وخروجها من الخلاف (قول المتن) سبع تكبيرات) واقترن بين روى دون ذلك تابعه من غير زيادة (قول المتن) ويمجد) أي يعظم (قول الشارح) عن ابن مسعود) قال في الكفاية ولا يقبل ذلك الا عن توقيف اه ولان كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر مسنون فكذلك هذا فلو والى كره (قول الشارح) وهي الباقيات الصالحات) قال البيضاوي هي أعمال الخير التي يبقى للشخص ثم ثمرتها ابدأ ويندرج فيها ما فسرت به من الصلوات وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان الله والحمد لله ولاله إلا الله والله أكبر والكلام الطيب (قول المتن) ولسن فرضاً ولا بعضاً) نقل في الكفاية عن نص الإمام أنه يكره تركها وموالاتها والزيادة عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة منها (قول المتن) وفي القديم (الخ) أي لاني محلها باقي وهو القيام (قول المتن) وفي الثانية اقترت) أي يجهر ولو منفرداً (قول المتن) ويسن بعدها خطبتان) أي ولو بعد خروج الوقت قاله في الروض وشرح

(٣٩) - (قلوبى ومعمرة) - (ب أول)

بق واقتربت وعن النعمان بن بشير أنه ﷺ كان يقرأ فيهما بسبح اسم ربك الاعلى وهل أثاك حديث العاشية قال في الروضة فهو سنة أيضاً (ويسن بعدها خطبتان) روى الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وتكررها مقيس على الجمعة لم ثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة

ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة لم يعتد بها كالسنة الراتبة بعد القرية إذا قدمت (أركانها كهي) أي كإركان الخطبتين (في الجمعة) وهي حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ والوصية بالتقوى فيها وقراءة آية في أحدهما والدعاء للؤمنين في الثانية ولا يشترط فيها القيام فإن قام قال في شرح المهذب يسن الجالس بينهما أما الجالس قبلهما على المنبر فليل يشرع ولا يصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال في شرح المهذب ويردون عليه كاستق في الجمعة (ويمامهم) استحبابا (في) عيد (الفطر الفطرو) في عيد (الأضحية ٣٠٦) الأضحية أي أحكامها والقطر صدقة الفطر وهي كإقال المصنف بكسر الفاء

مولدة وإن الرفعة كان أبي
لهم بعضهم (يفتح) استحبابا
(الأولى بنسب تكثيرات)
ولاد (والثانية بنسب ولاه)
قال عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود من
التابعين أن ذلك من السنة
رواه الشافعي والبيهقي ولو
فضل بينهما الحمد والتهايل
والثناء جاز قال في الروضة
نص الشافعي رضي الله عنه
وكثيرون من الأصحاب
على أنها ليست من
الخطبة وإنما هي مقدمة
لها ومن قال منهم بفتنح
الخطبة بما يحمل على ذلك
فإن افتتاح الشيء قد يكون
ببعض مقدماته التي ليست
من نفسه (ويندب الغسل)
لعيد روى ابن ماجه عن
ابن عباس أنه صلى الله عليه
وسلم كان يغسل للعديد
وسننه ضعيف (و يدخل
وقته بنصف الليل وفي قول
بالفجر) كالجمعة ووجه
الأول بأن أهل القرى الذين
يسمعون النداء يكرهون
لصلاة العيد من قراهم فلو

الا العدد ونحوه كإقاله شيخنا فراجعه وفي شرح شيخنا وجوب القيام وحده في نذرهما وفيه نظر (قوله)
فلو قدمناهم يعتد بها بل يحرم أن قصدناها لعبادة فاسدة (قوله) ولا يشترط فيها القيام ولا غيره إلا الاسماع
والسماح وكونها عربية وذكورة الخطيب فصاح خطبة الجنب لكن يشترط قصد الآية وأن حرم عليه
قراءتها (قوله) والاصح يستحب هو العتمد بقدر جالس الجمعة (قوله) مولدة أي لأعرابية ولا معربة
(قوله) يفتح الخ) يفيد أن التكثيرات ليست من الخطبة وهو كذلك لأنها مقدمة لها على خلاف
الأصل (قوله) من السنة الخ) هو قول تابعي واحتج به لأنه لا مدخل للراي فيه فالحق النهج مروج فراجعه
(قوله) ولو فصل الخ) ويسن أفراد كل تكبير بنفس وتغوت التكبيرات بالشروع في الخطبة ولا تتدرك
كافي الصلاة (قوله) جاز بل قال الامام الشافعي رضي الله عنه حسن وعليه قلنا إدا بالولاء عدم طول الفصل
بينهما عرفا تنبيه يطلب في القضاء ما في الأداء من تكبيرات الصلاة وطلب الخطبة أن صلوا جماعة وإن
لم يطلب تكبيراتها والجهر والسرورين وتعلم أحكام الفطر والأضحية وغير ذلك (قوله) ويندب الغسل ولو
لنحو حائض وذكرة موطئة لقوله ويدخل وقته وكذلك كل مندوب بات العيد كالتكبير كإقاله ابن حجر وسبأ في
ما يخالفه عن شيخنا المولى وأنبأه وتخرج كلها بالغروب (قوله) بنصف الليل) وبعد الفجر أفضل وتقر به
من ذهابه أفضل وليس هناء درجات كافي الجمعة لعدم النص هنا (قوله) بأن أهل القرى) والأولى لهم إقامتها في
قراهم ويكره ذهابهم لغيرها (قوله) والتطيب) بفوقية أوله كافي بعض النسخ وهي أولى لأنه لا يتعلق به الندب
ولناسبة ما بعده ومأقبه (قوله) والذين كالجمعة) التي عشر ذرى الحجة لم بدالتضحية نعم يندب هنا أعلى
للبوس ولو غير أيضا لاظهار النعمة ويقدم على الأيض ولو وقع العبد يوم الجمعة على أنه لا تارض خلافا
لمن زعمه فتأمل (قوله) والخارج الخ) نعم راي الاستسقاء لو وقع يوم العيد (قوله) أدوات الجبال والمهينة)
قال شيخنا الواو بمعنى أو على العتمد (قوله) وفعلها بالمسجد أفضل الخ) ويندب عدم تعدها ولا مالم النسخ
منه لغير حاجة كما في الأنوار

الاسنوي (قول الشارح) ولا يشترط فيها القيام أي لأنها مسنة كصلاة العيد قال الاسنوي وكذا لا يشترط
الوقت ولا الأثر بعون قال ومقتضى التعبير المذكور في المنهاج عدم اشتراط العربية وسر المورة والطهار وهو
متجهاه (قول الشارح) مولدة أي لأعرابية ولا معربة وكما هي من القطر التي هي الخلقة أي كإقاله الخلقة وهي اسم
للمخرج (قول الشارح) من التابعين) نه على هذا أن قول التابعي من السنة كداليس له حكم الرفع على الصحيح
بخلاف الصحابي ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حاجة فيه أيضا (قول المتن والتطيب) قال الاسنوي
هو التاء المفتوحة في أوله ليستثنى عن الضار ووافق ما بعده ومأقبه من المصاد (قول الشارح) بأن يتزين
الخ) هو مستفاد من التشبيه في المتن نعم من الذين استعمل الطيب فهم ممن عطف العام على بعض أفرادها
فرع (قوله) لو اتفق الخروج للاستسقاء والعيد ترك التزين فيما يظهر

لم يجوز الغسل قبل التجر لثقت عليهم والفرق بين العيد والجمعة تأخير صلاتها وتقدير صلاته فعلق غسله بالصف الثاني (قول)
وقيل بجميع الليل (و) يندب (التطيب والذين كالجمعة) بأن يتزين بأحسن ثيابها وازالة الطرور والرج الكريمة كالقدوم سواء في الغسل وما
بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال أما النساء فيكره أدوات الجبال والمهينة الحضور ويستحب المعجائر وتنظف بالماء ولا يطين
ونخرج من ثياب بذلتهم (وفعلها) أي صلاة العيد (بالمسجد أفضل) لشرفه (وقيل بالصحر) أفضل لأنها أرفق بالراكب وغيره (العنبر)
كفتيق المسجد على الأول فنكره فيه القشو يش بالزحم ووجود الطرأ والتلج على الثاني فذكر في الصحر على قياس كراهتها في المسجد

قال في شرح الهذب عن الأصحاب اذا وجد مطرا أو غيره وضاق السجدة الأعظم صلى الامام فيه واستخلف من صلى بياق الناس في موضع آخر وفي الروضة كاصلها ان السجدة الحرام أفضل قطعا والحق به بيت المقدس السيد لاني قال في شرح الهذب والبندنجي وسكت الجمهور عنه وظاهر الخلافهم انه كثيره اه اما مسجد المدينة فقال أبو هريرة أبو هريرة أصابنا مطر في يوم عيد ف صلى بنا رسول الله ﷺ في السجدة رواء أبو داود باسناد جيد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري أنه ﷺ كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة الى آخره أى يخرج الى الصلاة لذكرها فيه فهو ما ثبته على الخروج (٣٠٧) اليها ضيق مسجده عن محض صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة

(ويستخلف) (ويستخلف) (من) خروج له للصحراء (من) يصلى بالضفة) كالشيوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه أبا مسعود الانصاري في ذلك رواء الشافعي باسناد صحيح واقتصرهم على الصلاة بفهم أن الخليفة لا يخطب وقد صرح به الجبلى في شرح التنبية (ويذهب في طريقه ويرجع في آخره) لغعله صلى الله عليه وسلم ذلك رواء أبو داود وغيره وفي صحيح البخارى عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق والارجح في سبب ذلك انه كان يذهب في أطول الطريقين تكتريا للاجر ويرجع في أقصرهما وقيل انه كان تصدق على فقرائهما وقيل ليشهد له الطريقان ويستحب الذهاب في طريق والرجوع

(قوله قال في شرح الهذب) ذكره تعارض القولين فيه (قوله من صلى) ويكره أن يخطب بغير أمر الامام ولا علم رضاء ويحرم مع التهيؤ وصى الامام بمن في المسجد واستخلف من صلى بغيرهم خارجة فيه مامر (قوله موضع آخر) أى كن (قوله أفضل قطعا) ثم مسجد المدينة ثم الاقصي ثم غيره خالفا لما يوهه كلام الشارح (قوله لا يخطب) على ما مر وما في التهج مؤول ولا يتناول الاذن غير مرة هنا وكل ما لا يتكرر كالكسوف تنبيه يدخل في نولية امامة العيد خطبته وفي نولية الكسوف خطبته وفي نولية الصلوات الخمس خطبة الجمعة ولا يدخل واحد منها في غيره منها يدخل في امامة العشاء ولوم الخمس امامة الوتر في رمضان والتراويح (قوله تنكير الاجر) أى على ما مر في الجمعة يؤخذ منه عدم الاجر في الرجوع لانه ليس عادة ولا وسيلة لها وان نوزع فيه نعم تنبذ الركوب للزراعة اربابا بالعدو (قوله ويكره الناس) من الفجر لتبرع الدار وهولن في المسجد بالتهيؤ يؤخذ منه اعتبار قصد الصلاة لم بد التبركيز كما مر في الجمعة وقال ابن حجر التبركيز هان من نصف الليل فراجع فانه المناسب كما مر (قوله وقت صلاته) وأفضله في الفطر بغير التهاور في الاضحى بعد سدسه قاله الامام وفيه نظر ظاهر قاله غيره خلافه كاذكره ابن حجر ومشي عليه شيخنا في شرحه من موافقة كلام الامام المذكور (قوله ويجعل) أى الامام الحضور لا يخطب ويخطب وحكمته اتساع وقت التضحية وعكس ذلك في عيد الفطر لا تساع وقت اخر ارج الزكاة والتعجيل عقب وقت الكراهة وقال شيخنا من أول الوقت وفيه نظر (قوله البحرين) هو اقليم بين حضرموت والبصرة ومنه مدينة عجر (قوله وبأكل) ولو في الطريق ولو الامام ويكره تركه كالمساكن في الاضحى (قوله يطعم) يفتح أوله والعين آفاد ان المراد بالما قول المعلوم ولمشروا بأفضله على ما في الفطر للعالم وعلم ما ذكر نسخ تحريم الفطر قبل الصلاة أول الاسلام (قوله وحكمته) أى الاصلية فلا يرد مفطر رمضان وأوصام عرفة (قوله بالمبادرة الخ) أى تطالب المبادرة والتأخير في العيدين كاف في تمييزهما على غيرهما الذي لم يطلب فيه واحد منهما وقال

(قول الشارح والحق به بيت المقدس الخ) استظهره الاذرى ونقله عن النبوى وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجدها بل جبال وأوعار (قول الشارح) أما مسجد المدينة (الخ) عبارة الاسنوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعنى بالمسجد الحرام في نفي الخلاف مع وجود العلة وهي الشرف لحدث السابق يعنى ما يأتى في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن ويذهب في طريق) أى أطول (قول الشارح تكتريا للاجر) قضية هذه العلة عدم الاجر في الرجوع ويتخالف ما ثبت في مسلم في قصة الرجل الذى سأل في شراء حمار ركبته في الظلواء والمضاء كما أسلفنا في باب الجمعة هذا معنى ما في الاسنوى ولك أن تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلا تنكسون العلة المذكورة مائة من الاجر في الرجوع قال النسبى وقول الامام ان الرجوع ليس بقربة غلط بل يناب في رجوعه اه (قول المتن قلت وبأكل الخ) ويكره تركه كما نقله في المجموع عن النص وينبى أن يقاس به

في آخر الجمعة وغيرها ذكره المصنف في رايه (ويكره الناس) لا أخذوا بحالهم وينتظروا الصلاة (ويحضر الامام وقت صلاته) لحدث أبي سعيد الخدري السابق (ويجعل) الحضور (في الاضحى) ويؤخره في الفطر قليلا كتبر رسول الله ﷺ الى عمرو بن جزم حين ولاء البحرين أن عجل الاضحى وأخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (وبأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك في الاضحى) عن الأكل حتى صلى قال برودة كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحى حتى صلى رواه الترمذى وصححه ابن حبان والحاكم وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادر بالأكل كل أو تأخير

ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة لم يعتد بها كالسنة الرائدة بعد الفريضة اذا قدمت (أركانها كهي) أي كان أركان الخطبتين (في الجمعة) وهي حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ والوصية بالتقوى فهما وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين في الثانية ولا يشترط فهما القيام فإن قام قال في شرح المهذب يسن الجلوس بينهما أما الجلوس قبلهما على التبر فقل لا يستحب والأصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال في شرح المهذب ويردون عليه كما سبق في الجمعة (ويعلمهم) استحباً (في) عيد (القطر الفطرو) في عيد (الأضحى ٣٠٦) (الأضحية) أي أحكامها وما الفطرة صدقة الفطرو وهي كإقال الصنف بكسر الفاء

مولدة وابن الرفعة كابن أبي
لهم بعضها (يفتح) استحباً
(الأولى بتسع تكبيرات)
ولاء (والثانية بسبع ولاء)
قال عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود من
التابعين إن ذلك من السنة
رواه الشافعي والبيهقي ولو
فصل بينهما بالحدوث التهايل
والتمناز قال في الروضة
نص الشافعي رضي الله عنه
وكثيرون من الأصحاب
على أنها ليست من
الحطبة وإنما هي مقدمة
لها ومن قال منهم يفتح
الحطبة بها يحمل على ذلك
فإن افتتاح النسي قد يكون
ببعض مقدماته التي ليست
من نفسه (و يندب الغسل)
لعيد روى ابن ماجه عن

الاعدد ونحوه كإقاله شيخنا فراجعه وفي شرح شيخنا وجوب القيام وحده في بذرها وفيه نظر (قوله)
فلو قدمها لم يعتد بها) بل يحرم أن قصد هالانها عبادة فاسدة (قوله) ولا يشترط فيها القيام) ولا غيره إلا الاستماع
والسمع وكونه أعرابية وذكورة الخطيب فتصح خطبة الجنب لكن يشترط قصد الآية وإن حرم عليه
قراءتها (قوله) والأصح يستحب) هو الاعتماد بقدر جلوس الجمعة (قوله) مولدة) أي لأعرابية ولا معربة
(قوله) يفتح الخ) يفيد أن التكبيرات ليست من الحطبة وهو كذلك لأنها مقدمة لها على خلاف
الأصل (قوله) من السنة الخ) هو قول نأبي واحتج به لأنه لا مدخل للرأي فيه فإني المنهج مرجوح فراجعه
(قوله) ولو فصل الخ) ويسن أفراد كل تكبيرة بنفس وتنفوت التكبيرات بالسرور في الحطبة ولاتتدرك
كما في الصلاة (قوله) جاز) بل قال الامام الشافعي رضي الله عنه أنه حسن وعليه فالمراد بالولاء عدم طول الفصل
بينهما عرفاً (تنبيه) يطلب في القضاء ما في الأداء من تكبيرات الصلاة وطلب الحطبة أن صلوا جماعة وإن
لم تطلب وتكبيراتها والجهر والسرورين وتعليم أحكام الفطرة والأضحية وغير ذلك (قوله) ويندب الغسل) ولو
لنحو حاضر وذكره توطئة لقوله ويدخل وقته وكذلك كل مندوب العيد كالتكبير كإقاله ابن حجر وسيأتي
ما تخالفه عن شيخنا الرمي وأنباعه ونخرج كلها بالغروب (قوله) بنصف الليل) و بعد الفجر أفضل وتقر به
من ذهابه أفضل وليس هنا درجات كما في الجمعة لعدم النص هنا (قوله) بأن أهل القرى) والأولى لهم إقامتها في
قراهم ويكره ذهابهم لغيرها (قوله) والتطيب) بقية قوله كما في بعض النسخ وهي أولى لأنه التعلق به الندب
ولمناسبة ما بعده وما قبله (قوله) والنزول كالجمة) الأني عشر ذى الحجة رد بالتضحية نعم يندب هنا على
اللبوس ولو غير أبيض لأظهار النعمة ويقدم على الأبيض لو وقع العيد يوم الجمعة أنه لا يعارض خلافاً
لن زعمه فتأمل (قوله) والخارج الخ) نعم برأي الاستسقاء لو وقع يوم العيد (قوله) لذوات الجال والمهتية)
قال شيخنا الواو بمعنى أو على التعمد (قوله) وفضلها بالمسجد أفضل الخ) ويندب عدم تعددها ولا إمام النع
منه لغير حاجة كما في الأنوار

الاسنوي (قول الشارح ولا يشترط فهما القيام) أي لانهما سنة كصلاة العيد قال الاسنوي وكذا لا يشترط
الوقت ولا الأثر بعون قال ومقتضى التعمير المذكور في المنهاج عدم اشتراط العربية وستر العورة والطهارة وهو
متجه اه (قول الشارح مولدة) أي لأعرابية ولا معربة وكما هما من الفطرة التي هي الخلقة أي زكاة الخلقة وهي اسم
للخرج (قول الشارح من التابعين) نبيه على هذا لأن قول التابعين من السنة كذا ليس له حكم الرفع على الصحيح
بخلاف الصحابي ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضاً (قول المتن والتطيب) قال الاسنوي
هو التاء المفتوحة في أوله ليستثنى عن الأضبار ووافق ما بعده وما قبله من الصادر (قول الشارح بأن يترن
الخ) هو مستفاد من التشبيه في المتن نعم من الترن استعمال الطيب فيوم من عطف العالم على بعض أفراد
فرع (لوافق الخروج للاستسقاء) والعيد ترك الترن فيها يظهر

لم يجوز الغسل قبل الفجر لشرق عليهم والفرق بين العيد والجمعة تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالصف الثاني (قول)
وقيل بجمع الليل (و) يندب (التطيب والترن كالجمة) بأن يترن بأحسن ثيابها وازالة الظفروا الرج الكريمة كما تقدم سواء في الفصل وما
بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال أما النساء فيكره لذوات الجال والمهتية الحضور ويستحب المعازر وينظفن بالاموال يطيبن
ويخرجن في ثياب بذلتهن (وفعلها) أي صلاة العيد (بالمسجد أفضل) لشرفه (وقيل بالصحراء) أفضل لأنها أرفق بالراكب وغيره (الاعذر)
كمنيت المسجد على الأول فنكره فيه للتشويش بالزحام ووجود المطر أو الثلج على الثاني ف. كره في الصحراء على قياس كراهته في المسجد

قال في شرح المذهب عن الاصحاب اذا وجد مطرا أو غيره وطاق السجدة الاعظم صلى الامام فيه واستخلف من يصلي بياق الناس في موضع آخر وفي الروضة كاملها ان السجدة الحرام افضل قطعاً والحق به بيت المقدس الصعيد لان قال في شرح المذهب والبيدنجي وسكت الجمهور عنه وظاهر اطلاقهم انه كثيره اما هـ مسجد المدينة فقال أبوهريرة أصابنا مطر في يوم عيد فصرى بنا رسول الله ﷺ في المسجد رواه أبو داود باسناد جيد وروى الشيخان عن أنس سعيد الخدرى أنه ﷺ كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة الى آخره أى يخرج الى الصلّى لذكرها فيه ومواظبته على الخروج (٣٠٧) اليها يصلي مسجده عن محضر صلاة

العبد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الامام عند خروجه للصحراء (من) يصلي بالضعة) كالشيوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه أبا مسعود الانصارى في ذلك رواه الشافعى باسناد صحيح واقتصرهم على الصلاة بفهم أن الخليفة لا يخطب وقد صرح به الجبلى في شرح التنبيه (ويذهب في طريق ويرجع في آخر) لنعلم صلى الله عليه وسلم ذلك رواه أبو داود وغيره وفي صحيح البخارى عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق والارجح في سبب ذلك انه كان يذهب في أطول الطريقين تكثيراً للاجر ويرجع في أقصرهما وقيل انه كان تصدق على فقرائهما وقيل ليشهد له الطريقان ويستحب الذهاب في طريق والرجوع

(قوله) قال في شرح المذهب ذكره لتعارض القولين فيه (قوله) من يصلي ويكره أن يخطب بغير أمر الامام ولا علم رضاء ويحرم مع النهي ولو صلى الامام بمن في المسجد واستخلف من يصلي بغيرهم خارجة فيه مامر (قوله) موضع آخر) أى كن (قوله) افضل قطعاً) ثم مسجد المدينة ثم الاقصى ثم غيره ما خلا قطعاً يومه كلام الشارح (قوله) لا يخطب على مامر وما في التخرج مؤول ولا يتناول الاذن غير مرة هنا وكل ما لا يتكرر كالسكوف **تنبيه** يدخل في تولية امامة العبد خطبته وفي تولية السكوف خطبته وفي تولية الصلوات الخمس خطبة الجمعة ولا يدخل واحد منها في غيره منها يدخل في امامة العشاء ولومع الخمس امامة الوتر في رمضان والتراويح (قوله) تكثيراً للاجر) أى على ما مر في الجمعة ويؤخذ منه عدم الاجر في الرجوع لانه ليس بعبادة ولا وسيلة لها وان يؤخذ فيه نعم ينسب الركوب للزارة ارها بالعدو (قوله) ويكره الناس) من الفجر لغير بعيد الدار وهول من في المسجد التهيؤ يؤخذ منه اعتبار قصد الصلاة بدالتكبير كما مر في الجمعة وقال ابن حجر التكبير هنا من نصف الليل فليراجع فانه المناسب كما مر (قوله) وقت صلاته) وافضل في الفطر بعديع النهار وفي الاضحى بعد سدسه قال الامام وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه كما ذكره ابن حجر ومضى عليه شيخنا في شرحه من موافقة كلام الامام للذكور (قوله) ويجعل أى الامام الحضور للخطبة ويخطب وحكمته اتسع وقت التضحية وعكس ذلك في عيد الفطر لاتساع وقت اخراج الزكاة والتعجيل عقب وقت الكراهة وقال شيخنا من أول الوقت وفيه نظر (قوله) البحرين) هو اقليم بين حضرموت والبصرة ومنه مدينة هجر (قوله) وبأكل) ولو في الطريق ولو الامام ويكره تركه كالامساك في الاضحى (قوله) بطعم) بفتح أوله والعين أفاد أن الرادبالما قول المعلوم ولم يشروءوا افضل على ما في الفطر للصائم وعلم عما ذكر نسخ تحريم الفطر قبل الصلاة أول الاسلام (قوله) وحكمته) أى الاصلية فلا يرد مفطر رمضان وأصنام عرفة (قوله) بالمبادرة (الخ) أى تطلب المبادرة والتأخير في العبدن كاف في تمييزهما على غيرهما الذي لم يطلب فيه واحدمنهما وقال (قول الشارح والحق به بيت المقدس الخ) استظهره الاذرى ونقله عن البغوى وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجدها بل جبال وأوعار (قول الشارح) أما مسجد المدينة (الخ) عبارة الاسنوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعنى بالمسجد الحرام في نفي الخلاف مع وجود العلة وهى الشرف للحديث السابق يعنى ما يأتي في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن) يذهب في طريق) أى أطول (قول الشارح) تكثيراً للاجر) قضية هذه العلة عدم الاجر في الرجوع وبخالفه ثابت في مسلم في قصة الرجل الذى سأل في شراء حمار ركبته في الظلما والمضاء كما أسلفناه في باب الجمعة هذا معنى ما فى الاسنوى ولك أن تقول الثعب افضل من الرجوع فلان يكون العلة الذكورة مائة من الاجر في الرجوع قال السبكي وقول الامام ان الرجوع ليس بقربة غلط بل ثاب في رجوعه اه (قول المتن) قلت وبأكل (الخ) ويكره تركه كما نقله في المجموع عن النص وينبغى أن يقاس به

في آخر في الجمعة وغيره ذكره المصنف في رياضه (ويكره الناس) لياخذوا مجالسهم وينظروا الصلاة (ويحضر الامام وقت صلاته) لحديث أنس سعيد الخدرى السابق (ويجوز) الحضور (في الاضحى) ويؤخره في الفطر قليلاً كتبر رسول الله ﷺ الى عمرو بن حزم حين ولاه البحرين أن عجل الاضحى وآخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (قلت) كما قال الراعى في الشرح (وبأكل) كل في عيد الفطر قبل الصلاة بمسك في الاضحى) عن الأكل حتى يصلى قال برده كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلى رواه الترمذى وصححه ابن حبان والحاكم وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل أو تأخير

(وذهب ماشيا) كالجمعة (يسكنة) لحديث الشيخين اذا اُتيت الصلاة فعليكم بالسكينة (لا يكره النفل قبلها) بعد ارتفاع الشمس ولا بعدها (لغير الامام والله اعلم) بخلاف (٢٠٨) الامام فيكره له ذلك لخالفته لفعل النبي ﷺ اذ صلى عقب

السبكي في الحكمة ان فيه موافقة للمساكين في طلب الصدقة في الفطر قبل الصلاة وفي الاضحى بعده (قوله قبلها) أي الصلاة ولا يتعد بها قبل الخطبة نعم يكره لمن يسمع الخطبة كذا قاله شيخنا وينبغي أن لا يفتقر بمن يسمع (قوله بخلاف الامام) ان حضروا وقت الصلاة والا فلا يكره له

﴿ فصل في طلب التكبير في العبد ﴾ وكيفيته ووقته (قوله يلتي العبد) ولوليلة الجمعة كامر (قوله ودليله) أي التكبير للرسل وهو في الفطر أفضل والمقيد في الاضحى أفضل منه فيهما (قوله في النازل الخ) دخل فيه خلف الصلاة ويزاد على ما في كلامه نحو التراويح (قوله برفع الصوت) لا الغير ذكر بحضرة غير محرم (قوله حتى يحرم الامام) أي حتى يدخل وقت احرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفرد أو لم يصل أو أخر الامام الصلاة وهذا ما عتمد عليه شيخنا الرمي (قوله ولا يسن التكبير عقب الصلوات) أي من حيث كونه عقب الصلوات ويسن من حيث دخوله في عموم الوقت فيأمر (قوله ويكره الحاج) سواء كان بمنى أو غيرها والتعليل جرى على الغالب وأما من هأنه قاله ابن حجر وخبره بالعموم فيكره ان لم يكن مشتغلا بذكر طواف وسعى على المقعد (قوله من ظهر الخ) أي ان تحلل فيه لان العبرة بالتحلل سواء قدمه أو أخره على ما استقر عليه أمر شيخنا فغاية ما يقع فيه التكبير للحاج من الفرائض خمس عشرة صلاة من ظهر النحر الى صبح آخر التشريق (قوله في ذلك) أي مبتدئا تكبيرة فالصائرا بعده راجعة للقولين وآخر الوقت على هذين القولين أيضا صبح آخر التشريق كما ذكره (قوله كما تقدم) في كلام المصنف في الحاج (قوله من صبح يوم عرفة الخ) والمعتبر الوقت وهو طالع الفجر وغروب الشمس آخر الايام سواء وجد فيه صلاة أولا نعم يستثنى من ذلك ليلة العيد لما مر من دليلها الخاص المتقدم على العموم هناك يلزم على دخولها ان يسمى تكبيرا مقيدا ومرسلا ولا قائل بوجاها ما يقع فيه التكبير من صلوات الفرائض على هذا القول الصحيح عشرون صلاة وعلى ادخال الليل ثلاثة وعشرون وقال شيخنا يكره عقب المغرب التي عقب أيام التشريق أيضا فزاد على ما ذكر (قوله والعمل على هذا) أي عمل الناس في الامصار وهو

حكم الامساك في النحر ﴿ فرع ﴾ الشرب كالأكل (قول الشارح ولا بعدها) يستثنى من يسمع الخطبة ﴿ فصل يندب التكبير الخ ﴾ (قول الشارح قوله تعالى وتكبروا لله) قال الاسنوي الواو وان كانت لطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أرجح كما قاله السهيلي ولان الأدلة تثبت المراد اه وقال في الكفاية الواو لطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب قال وقال بعضهم حمل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الاجماع فتعين حملها على الترتيب اه (قول الشارح والثاني حتى يخرج) أي لان بخروجه تشتغل الناس بالتهيؤ والاستقبال والقيام الى الصلاة (قول الشارح والثالث الخ) توجيهه أن الامام ومن معه يقيمون الشعار بالصلاة فن لا يصلي بقبه بالتكبير (قول المتن ولا يسن) أي التكبير الخ شروع في بيان التكبير المقيد (قول الشارح والثاني بقبه الخ) عبارة الاسنوي والثاني يقول هو عيد يستحب له المقيد وهو عند التأمل موافق لتعليل الشارح ﴿ فرع ﴾ هل يكبر خلف القوائت على هذا الوجه محل نظر (قول الشارح لانها أول صلاته) هو تعليل لابن دانه وأما أصل مشروعيته فقلوه تعالى فاذا قضيت مناسككم الآية وقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وهي أيام التشريق (قول المتن من مغرب ليلة النحر) أي قيسا على تكبير عيد الفطر على القول به هذا كلام الاسنوي رحمه الله فليتأمل ذلك مع التعليل السابق لمقابل الاصح في عيد الفطر عن الاسنوي والشارح (قول الشارح كما تقدم) راجع لقوله وبختم الخ (قول المتن وفي قول من صبح عرفة الخ) أي فيكون

التلبية (ويتم صبح آخر) أيام (التشريق) لانها آخر صلاته بمنى (وبغيره كهو) جامعاً أي غير الحاج كالحاج في ذلك (في الاظهر) نبهنا (وفي قول) بغير غيره (من مغرب ليلة النحر) ويتم صبح آخر أيام التشريق كما تقدم (وفي قول من صبح) يوم (عرفة) ويتم بعصر آخر) أيام (التشريق والعمل على هذا) في الامصار قال في الروضة وهو الاظهر عند المحققين

(५.९)

لأنه يفتاد أو هابل (تصلي من الغدا) لعظم حرمها والقول الآخر الفوات كطريق القطع به الرجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده فالعبرة بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما

جامعين الذكر في الأيام العاشر والأيام المعدودات (قول المتن في هذه الأيام) هذه العبارة تشعر بأن التكبير يكون عقب الصلوات في هذه الأيام ولوقبل فعل الصبح وبمفعول العصر (قول الشارح وأما هو شعار الخ) ليدكره الأسنوي بل قال والثاني عقب الفرائض خاصة مؤداة أو فائتة مطلقا كالأذان يطلب في هذا دون غيره. والثالث عقب فرائض هذه الأيام أداء أو قضاء لأنه قضا ما كان التكبير مأثورا به فيه الرابع عقب ما ذكرناه فيه وعقب السنن الرواب ونبه على أن عبارة المصنف قاصرة عن إفاضة مشروعية ذلك عقب الاستسقاء والكسوف ونحوهما وعن تناول العيد والفتحي ونحوهما من حيث أن الرتبة هي التابعة للفرائض اه معناه (قول المتن ويستحب أن يزبد) وجه اختيار هذه الزيادة الاقتداء بالتي صلى الله عليه وسلم حيث قالها على الصفا يوم فتح مكة (قوله بعد التكبير الثالثة) اقتضى هذا الصنيع من المتن والشرح أنه يزبد بها ثم يختم بـ لا اله الا الله والذى في الحرر كما قاله الأسنوي بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزبد فيه أحد شيئين إما اللذ كورة أولا وهو لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد وأما كبيرا الى أصيلا ولم يذكر الخ في بعضها اه ثم رجعت الروضة فرأت فيها بعد الذى حكاه الشارح عنها لا اله الا الله والله أكبر وكان وجه اسقاط الشارح لذلك دخوله في قول النهاج ولا اله الا الله الخ وقوله أيضا بعد التكبير الثالثة برشد لهذا النظر للمتن (قول الشارح جمع الناس والصلاة) أى ولوركمة (قول الشارح والعق المعلقين الخ) وكذا يجوز صومه اذ لم يكن من التشريق فما يظهور وقد يمنع بظاهر حديث القطر يوم يفطر الناس (قول المتن متى شاء الخ) هو في بقية اليوم أولى قال الراغب فان عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول المتن وقيل في قول الخ) مقابل قوله وفات الصلاة (قول الشارح قاله بوقت التعديل الخ) أى لانه وقت جواز الحكم ووجه الثاني استناد التعديل الى الزيادة

لايفوت أداؤهابل (تصلی من)

﴿تتم﴾ بنداب احياء ليلتي العيدين بذكر أو صلاة وأولاه صلاة التسبيح ويكني معظمها وأقله صلاة العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح كذلك ومن ثلها ليلة نصف شعبان وأول ليلة من رجب وليلة الجمعة لانها محال اجابة الدعاء ﴿فائدة﴾ التهنئة بالأعياد والشهور والاعوام قال ابن حجر مندوبه يستأنس لها بطلب سجود الشكر عند التمتع وبقصة كعب وصاحبيه وتهنئة أي طليحة

﴿باب صلاة الكسوف﴾

للمشتملة على ما لا يجوز في غيرهما مع عدم تكرارها وأول كسوف وقع كان في السنة الخامسة من الهجرة أوفى العاشرة كما يأتي وميل الجلال إلى أنهما من خصائص هذه الأمة وهي من كسف كصبر متعديا ولازم ما يقال كسفت الشمس وكسفها الله تعالى وكذا يقال في خسف ﴿قوله وهو أشهر﴾ لان الكسف السر والحسف المحو ونور الشمس لا يفرق جرمها وانما يستر القمر عنا بحجب لولته عند اجتماعها ولذلك لا يكون الكسوف الا في أواخر الشهور فان وقع في غيرها فهو من خرق العادة ونور القمر معتد من نور الشمس وليس له نور في ذاته فاذا حالت الارض بينهما محي نورهم وذلك عند مقابلتها ولذلك لا يكون الخسوف الا في أواخر الشهور ومواقع في غير ذلك فهو من خرق العادة أيضا ومن الاول أيضا كون الشمس في عاشر ربيع الاول يوم موت ابنه ابراهيم صلى الله عليه وسلم في سنة ثمان من الهجرة ومات وعمره سبعون يوما على الصحيح ومنه الكسوف يوم عاشر المحرم حين قتل الحسين في سنة احدى وستين ﴿نبيه﴾ وقع في حاشية العلامة البرلسي هنا كلام غير مستقيم يعرف من له الخبرة بحركات الافلاك ﴿فائدة﴾ تس الصلاة فرادي لابلية الآتية لبقية الكواكب والآيات السابوية والزلازل والصواعق ولا يجوز لها خطية ولا جماعة وبدخل وقتها بوجدها ونخرج بزوالها كالكسوف فيصبح في وقت الكراهة ﴿قوله لانه الخ﴾ كلامه يقتضي أن هذا دليل التاكيد وفيه نظر فراجع ﴿قوله فيحرم الخ﴾ أي مع تعيين الشمس أو القمر وتعيين كونها بركوعين أو لا ولا يجوز غير ما نواه فلا يطلق التبعيخ بين الكفيتين وفارق النور بعدم تعدد الركعات هنا اذ لا يجوز الاحرام بها بأكثر من ركعتين قال شيخنا واذا اختار كيفية تعيّن وقال بعض مشايخنا له الرجوع عنها قبل الوصول لما بيننا كالقيام الثاني في كيفية الركوعين أو المولى للسجود في الكيفية الأخرى ثم يلزم للمأموم موافقة الامام فينوي ما هو فيه وتنصرف نيته الطلقة اليه وان أدركه في التشهد على الوجه وقيل في هذه يتخير وفيه نظر لان في فعله خلافه يلزم مخالفة نظم الصلاة وقدم منه فراجع ﴿قوله هذا أقلها﴾ أي أقل ركعاتها وأقلها حقيقة كسنة الظهر ﴿قوله فأكثر﴾ وان زاد على خمسة خلافا للاسنوي ولا حاجة الى هذا الا لأجل مقابل الاصح ﴿قوله والأصح للنع﴾ أي فرادي لما يأتي ﴿قوله فقدمت﴾ لانها للتيقن وغيرها محتمل اذ لم يرتكر فعلها منه صلى الله عليه وسلم بعد الروايات وحينئذ فيمتنع غيرها ابتداء وادوما والجواب بجعل الروايات على بيان الجواز غير مستقيم بل هو سبق قلم لاقتضائه جواز فعلها بأكثر من

﴿باب صلاة الكسوف﴾

﴿قول الشارح لانه﴾ أمر بها والصارف عن الوجوب الى التدب حديث هل على غيرها ﴿قول الن فيحرم الخ﴾ مسئلة مكررة في الكتاب ﴿قول الن ثم رفع ثم يعتدل﴾ فيه ميل إلى أنه يكفي في الرفع الاول ويقول في الثاني سمع القمل حمده والسئلة ذات خلاف صرح بهذا الماوردى ونقله عن النص وكذا ذهب اليه ابن كجب ولكن نص الأم ومختصر الزنى والبو يطى على أنه يقول سمع القمل حمده فيها واعتمده الشارح كما سيأتي وهو كالصريح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها ﴿قول الن ثالث﴾ جعل الاسنوي الخلاف ثابتا في زيادة رابع وخامس لورودها في بعض الروايات ومنع من الزيادة على الخامس قطعا ﴿قول الشارح من الركوعين﴾ أي فليس الضمير عائدا للركوع الثالث لفساده ﴿قول الشارح والثاني زاد﴾ هو يمكن في

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فيها خسوفان وفي الاول كسوف والثاني خسوف وهو أشهر وحكي عكسه ﴿هي سنة﴾ وفي الروضة كاصلها مؤكدة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها وصلى لكسوف الشمس رواها الشيخان ﴿فيحرم بنية صلاة الكسوف﴾ ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد السجدةين ويأتي بالطمانينة في محالها ﴿فهذه ركعة ثم يصلى ثانية كذلك﴾ هذا أقلها كما في الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان كما فعلها صلى الله عليه وسلم ﴿ولا يجوز زيادة ركوع ثالث﴾ فأكثر ﴿فتمادى الكسوف ولا نقصه﴾ أي نقص ركوع من الركوعين ﴿للاجل في الاصح﴾ والثاني يزداد وينقص ما ذكره ولا يذكر ويجري الوجهان في إعادة الصلاة اذا بقي الكسوف بعد السلام والأصح للنع وما في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات وفي أخرى له أربعة ركعات وفي رواية لأبي داود وغيره خمسة ركعات أجاب الامة عنها بأن روايات الركوعين أشهر وأصح فقدمت

(قلت الصحيح تطويلها) كما قال ابن الصلاح (ثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسى ولفظه صلى بأطول قيام وركوع وسجود ما رأته قط بفعله في صلاته ومن حديث عائشة ولفظها في صحيح البخاري في الركعة الأولى فسجد سجوداً طويلاً وفي الثانية ثم سجد وهو دون السجود الأول وفي صحيح مسلم ما ركع أكثر ركوعات ولسجدت سجوداً طويلاً كان أطول منه وذكر الرافعي أن تطويل السجود في صحيح مسلم (ونص في البويطي أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم) قال البغوي فالسجود الأول كالركوع الأول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختاره في الروضة (وتسن جماعة) بالنصب على التمييز المحول عن نائب الفاعل أي تسن الجماعة فيها وينادي لها الصلاة (٣١٢) جماعة كما فعلها صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس جماعة وبعث لها

مناديا الصلاة جماعة رواها الشيخان وتسن للمنفرد والعبد والراة والمساكين كذا ذكره في شرح المهذب وتسن في الجامع (ويجهر بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لان الأولى في الليل والثانية في النهار وماروى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته والترمذي عن سمرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسع له صوتا وقال حسن صحيح قال في شرح المهذب يجمع بينهما بأن الأسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم) بعد الصلاة (يخطب الإمام) كما فعل صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس رواه الشيخان (خطبتين) بأركانها في الجمعة قياساً

(قوله الصحيح) الأولى التعبير بالأصح كما في الشرح وغيره أو بالأظهر لان الخلاف أقوال الكاظم الأن يؤول بمعنى الراجح أو يقال فيه إشارة إلى رد تعبير الرافعي بالأظهر للشعر بقوة الخلاف وعلى كل فهو خلاف اصطلاحه (قوله ثبت في الصحيحين) في هذا وما سياتى بقوله ذكر الرافعي الخ رد على الرافعي في الاستدلال عليه بالقياس لان النص مقدم (قوله في البويطي) نسبة إلى بويط قرية بعيدة من الأدي وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان خليفة الشافعي رضى الله عنه في حلقة مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين (قوله فالسجود الأول كالركوع الأول والسجود الثاني كالركوع الثاني) وهكذا فيسبح قدر مائة آية كما في المنهج وغيره في الأول ثم غائين في الثاني ثم سبعين في الثالث ثم خمسين في الرابع أو بعض من ذلك ولا يطيل الاعتدال ولا الجالس بين السجدين اتفاقاً (قوله واختاره) يحتمل عوده إلى كلام البغوي ويحتمل عوده إلى الحكم (قوله وتسن جماعة) وغير جماعة على ما مر في العيد وكذا في حضور النساء فيها (قوله يجمع بينهما الخ) هو صريح في أنه ﷺ صلى لكل منهما (قوله ثم بعد الصلاة يخطب) فلو قدمه لم تصح ويحرم أن يقدمها كما في العيد ولا يندب فيها ولا في صلاتها استغفار ولا تكبير ولا تكفي خطبة واحدة ويندب هناك ثياب البنية والهنة وعدم التزين وغير ذلك كما في الاستسقاء (قوله ويحرضهم) الإمام أو نائبه أو قاضى المحل أو غيره كما يأتي ويجب ما ذكر بالأمر كما في الاستسقاء وسياق ما فيه (قوله ويخطب امام المسافرين) وكذا امام العبيد والصبيان وكذا امام النساء كما مر في العيد (قوله أى شئنا منها) يشترى إلى أن عدم ادراك الركعة لا خلاف فيه كما يعلم مما بعده (قوله ثم أى الخ) فله يتوالى ثلاثة قيامات وثلاثة ركوعات (قوله وتفوت صلاة الخ) وبالمزروعات الخطبة لانهما تابعة فلو انحلت بعد الصلاة لم تقف الخطبة وعلى هذه يحتمل ما في المنهج وشرح شيخنا وغيرهما لانهما وعظ وقول شيخنا بعدم فوات الخطبة في الحال الأولى فيه نظر فراجع

(قول الشارح واختاره في الروضة) يحتمل عوده إلى مقالة البغوي ويحتمل عوده إلى الحكم (قول الشارح بالنصب الخ) دفع لاعتراض الاسنوي على نصها بالأحرار فمعها الموحى إلى التقدير (قول الشارح والجهر في كسوف القمر) أى فيكون النبي ﷺ قد صلى لكسوف القمر (قول المتن وأقيم ثان الخ) وأما بعد ما فظاهر أنه لا يحصل سوى الجماعة (قول الشارح أى شئنا منها) هي عبارة بالحرر وهي أوضح (قول الشارح قام هو الخ) أى ولا يسجد لانه اذا أدرك بالركوع ما قبله من القيام فلا يحصل له السجود الذي فعله بالأولى (قول المتن وتفوت صلاة كسوف الشمس الخ) بمعنى يمنع فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الاداء (تنبيه)

تقييده

عليها (ويح) الناس فيها ما على التوبة والخير) قال في الروضة ويحرضهم على الاعتاق والصدقة ويحذرهم الغفلة والاعتراض في صحيح البخاري عن أسماء أن النبي ﷺ أمر بالعتاق في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب امامة النساء ولو قامت واحدة وعظتهن فلا بأس (ومن أدرك الامام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات (أوفى) ركوع ثان أو قيام ثان) من أى ركعة (فلا) يدرك الركعة أى شئنا منها (في الاظهر) لان الركوع الثاني وقيامه كالتابع للأول وقيامه والثاني يدرك بالحق بالامام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فاذا كان ذلك في الركعة الأولى وسلم الامام قام هو وقراً وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم أوفى الثانية وسلم الامام قام هو وقراً وركع ثم أى بالركعة الثانية ركعوا وضرب هذا القول بان الاتيان فيه بقيامه ركوع من غير سجود بخلاف نظم الصلاة (وتفوت صلاة) كسوف الشمس

ولو حال سحاب وشك في الانحلاء صلى لان الاصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصل حتى يستيقن (و يبرو بها كسفة) لعدم الانتفاع بها بعد الغروب (و نفوت صلاة كسوف القمر بالانحلاء) لما تقدم (وطاوع الشمس) لعدم الانتفاع به بعد طلوعها (لا طوايع القمر في الجديد) لبقاء الانتفاع بضوئه والقديم نفوت به لذهاب الليل (ولا يبرو به) قبل الفجر (خاسفا) كما لو استمر غمام ولو خسف بعد الفجر صلى في الجديد غاب أم لا قبل ان لم يغب صلى قطعاً ولو شرع في الصلاة قبل الفجر أو بعده وطلعت الشمس في أثناءها لم ينطل حكماً لو انجلى الكسوف في الأثناء (ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الفرض) الجمعة وغيرها (ان خيف فوته) لتضييق وقته ففي الجمعة يخطب لها ثم يصليها ثم يصلي الكسوف ثم يخطب لها (والا) أي وان لم يخف فوت الفرض (فلا يظهر تقديم الكسوف) تعرضها للفوات بالانحلاء (ثم يخطب للجمعة) في صورتها

(قوله بالانحلاء) أي التام يقيناً قبل الشروع فيها فله الشروع مع الشك فيه فان نيين الانحلاء قبل الشروع بطلت ان كان قبل الفراغ والا وقعت نفلان فعلها كسنة الظهر والا فلا ولا يضر الانحلاء في أثناءها قال شيخنا الرملي ولا توصف باداء ولا قضاء ثم قال ولا مانع من وصفها بذلك كغيرها بادرارك ركعة قبل الانحلاء أو دونها (قوله صلى) وان قال للنجوم انها انحلت كسبأني (قوله حتى يستيقن) يفيد أنه لا يجوز الشروع في الصلاة مع الشك في وجود الكسوف وأنه لا يكتفي ظنه ان يصيب لا بد من مشاهدته بنفسه أو بأخبار عدد التواتر عن مشاهدته وأنه لا يكتفي خبر عدلين عن مشاهدته ولا بعد التواتر عن غير مشاهدته لأنه ليس عن محسوس ومنه اخبار النجمين سواء أخبروا بوجوده أو دوامه هكذا عن شيخنا تيممنا الرملي وقال بض مشايخنا ولي به أسوة انه ينبغي الاكتفاء بخبر عدل ولو عن غير مشاهدته بل وبخبر نحو محسوس اعتقد صدقه كافي صوم رمضان والتعليل بعدم الاكتفاء بذلك هنالكا احتياط في هذه الصلاة التي لا تظهر لها منوع بامر من جواز الشروع فيها مع الشك في الانحلاء مع أنه يقتضي عدم التمع فيها اذا فعلها كسنة الظهر فتأمل (قوله لبقاء الانتفاع بضوئه) أي لبقاء وقت الانتفاع بضوئه فله الشروع بعد الفجر وان غرب كساف قبله و يجهر مالم تطلع الشمس (قوله وأفرض آخر) ولو منذروا لانه يسلك به مسلك واجب الشرع (قوله تقديم الكسوف) أي صلاته وندب تخفيفها براءة سورة قصيرة وان اتسع الوقت والأولى صلاتها كسنة الظهر ويؤخر خطبتها لما بعد صلاة الجمعة كما في تحرير العراق (قوله ولا يجوز أن يقصد الخ) لم يجب قصد الجمعة هنا وحدها لوجود الصارف فلا تصامع مع الاطلاق على التعمد والمراد القصد في الاركان فلا يتناقض بقوله متعرضاً للكسوف لانه فيما بين الاركان وفي هذه الحالة تنسقط خطية الكسوف استثناءً بالتعرض المذكور وعليه يحمل ما في شرح الروض ويظهر أنه اذا لم يتعرض للكسوف لانتفوت خطبته ولم أر من ذكره فليراجع (قوله) تنريك بين فرض ونفل أي نفل مقصود فخرج بذلك ما لو اجتمع عيد وكسوف فهو كاجتماع الفرض مع الكسوف لكن لانه ان يوالى الصلاتين ويؤخر الخطبتين وحينئذ فله أن يقصدهما معا بالخطبة لحصول المقصود وبذلك فارق عدم محمداً الجمع بين سنتين مقصودتين من الصلوات كذا قاله شيخنا الرملي وفيه نظر مع منعه ذلك في خطبة الجمعة كما مر قبله (قوله قدمت) أي الجنازة وجوباً بان خيف

تقييده الفوات بالصلاة يقتضي ان الخطبة لا تفوت بذلك وهو كذلك (قول الشارح قبل الفجر) لا يشكل على ذلك ما قيل ان القمر لا يخسف الا ليلة الثالث عشر أو الرابع عشر وهو فيها لا يغيب قبل الفجر لان هذا قول النجمين والله على كل شيء قدير ولان الفقيه يفرض المسائل للتدريج وان لم تقع (قول الشارح ولو خسف بعد الفجر الخ) لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي تخريجها على القولين فيألو غاب بعد الفجر خاسفاً (قول المتن تقديم الكسوف) قال الاسنوي فعلى هذا يقرأ في كل قيام بالفتحة وقل هو الله أحد وما أشبهها نص عليه في الامم تنبيه إذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر اطلاقهم تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لانه لا تفوت بالانحلاء وايضا فقوله يقتصر على الفتحة الخ يرشد الى ذلك ثم رأيت في تحرير العراق نقلاً عن التنبيه انه يصلي الكسوف ثم الفرض ثم يخطب والله اعلم (قول المتن قدمت) أي ان حضر ولها وغير الجمعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم تعلم أن الناس مخبطون فيما يفعلونه لان من تأخير الجنازة مع اتساع وقت الفرض قال العراق وهذا خطأ يجب اجتنابه اه وقال السبكي قضية تعليمهم يخوف تغير الليت ان تقدم الجنازة على الفرض عند اتساع الوقت واجب اه واذا ذهب معها الى فلاة عليه وكذا الحالون والظاهر ان الصديق والصرح والزوج كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وترك الجمعة فالوجه الامتناع (قول الشارح لما يخاف من تغير الليت)

(٤٠ - (قليوبي وعميرة) - اول) (متعرضاً للكسوف) ولا يجوز أن يقصد الجمعة بالخطبتين لانه تنريك بين فرض ونفل (ثم يصلي الجمعة) والثاني يقدم الجمعة والفرض الآخر لانهما أهم (ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة قدمت الجنازة) لما يخاف من تغير الليت

تغير الميت وان خرج وقت الصلاة ولو فرض اولو جمعة فان لم يتغير تغيره قدمت الجنازة وجوباً أيضاً ان اتسع وقت الصلاة ولو فرض ان خيف خروج وقت الفرض قدم عليها والحاصل ان في شرح الروض وغيره انه اذا اجتمع صلوات فعند امن الفوات تقدم الجنازة ثم الكسوف ثم الفريضة أو العبد وعند خوف الفوات تقدم الفريضة ثم الجنازة الا مع خوف تغير الميت كما مر ثم العبد ثم الكسوف تقدم الا خوفاً لا كد أي بعد تقديم الاله الذي هو الفرض ولو قال قدم ما يخاف فونه مطلقاً ثم الاله ما لا خوف فلا كد لكان أولى ولا مانع من اجتماع الكسوف مع العبد أو بفرض وقوعه في تنبيه إذا قدم الكسوف على الفرض صلى الفرض ثم خطب للكسوف في فرع قال بعض مشايخنا يقدم عرفه اذا خيف فواتها على انفجار الميت لانه يمكن الصلاة على القبر بلا مشقة بخلاف قضاء الحج فانه يشق وهو ظاهر

باب صلاة الاستسقاء

التي وقوعها نادر عن الكسوف يقال سقاء وأسقاء بمعنى ويقال سقاء للخير وسقاهم بهم شراباً طهوراً وأسقاء لغيره وأسقيناهم ماء غدقاً وشرعت في رمضان سنة من المهرجوة يظهر أنهم من خصائص هذه الامة فراجعه (قوله طلب السقيا) أي لفة من الله وغيره فسينها الطالب ولو بلا حاجة وشرعنا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم وهي ثلاثة أنواع أدناها مطلق الدعاء ويليها الدعاء خلف الصلوات ولو نفلاً وأعلىها الصلاة بالكيفية الآتية (قوله وسقائي الخ) هو بيان لمرجع الضمير بقوله هي سنة أي مؤكدة (قوله لا تقطع ماء) وكذا ملوحتة ونحوها والزرع ليس قيداً فالوجه اسقاطه (قوله ولو لا تقطع الخ) هو ما دخل في كلام المصنف وتوهم في المنهج أن الشارح أورد على كلام المصنف جعله من زيارته وفيه نظر فان الزيادة لانفسهم فيها نفع لهم فلا تخلو عن حاجة فامل (قوله عن طائفة) أي غير أهل بدعة أو بض (قوله والسافرون) وكذا النساء والعبيد والبيان وسكت عن ذكرهم هنا لطلب خروجهم فيها يأتي أو لان الكاملين هم المقصودون بالاصالة وفي صلاتهم والحطبة لهم ثم في العبد والكسوف (قوله وتناد) ولو لم نرد فلاتتقيد اعادتها بجماعة ولا بثلاث مرات بل حتى يحصل المقصود ثم ان اشندت الحاجة لم تتوقف اعادتها على صوم والافعه كما في الابتداء (قوله للصلاة) بلا صوم أومعه كما مر (قوله والدعاء وصالون) هما تفسير للشكر أو تفصيل لانه يطلق على القول والفعل أو يصلون تفسير للشكر والدعاء لاشتغال الصلاة عليهما لانهما يشكروا وفيها دعاء (قوله وصالون) أي بالهيئة الآتية مع الحطبة وانما لم يمتنع بفوات سببها كما مر في الكسوف لانه لا غنى للناس عن وجود الغيث مرة بعد أخرى اذ لا يخلو عن ينفع به فكان سببها لم يفت كذا قيل ولا حاجة اليه لما يأتي بعده (قوله شكرًا) أي نعم شكرًا ولا بد فيهم نية الاستسقاء على الاعتماد (قوله للاستزادة) أي التي ينفع بها ولو بلا حاجة ظاهرة (قوله بامرهم الامام) ومثله نائبه أو قاضى المحل أو مطاع فيه أو حاكم في بلد الامام فيه أو بامرهم بحج عليهم الصوم وغيره مما يأتي ويكتفي فيه مافي النذر ولا يتقيد وجوب ذلك بالامر بالاستسقاء بل كل ما ليس معصية يجب بامرهم ولو لمباح ولا تجب

أقول ولان صلاتها فرض كفاية

باب صلاة الاستسقاء

(قول المتن وتناد الخ) روى ان الله يحب للمحجن في الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدي في الكامل والعقيلي وابن طاهر نعم في الصحيحين يستجاب لاحدكم ما لم يعجل بقوله دعوت لم يستجب لي فان قيل لم شرعت الاغادة هنادون الكسوف كما سلف قلت اجاب بعضهم بشدة الحاجة هنا والله أعلم (قول المتن وتناد) أي وأكثر (قول المتن والدعاء) أي لطلب الزيادة (قول الشارح شكرًا) قال صاحب اللذاكرة و ينوون بصلاتهم الشكر ويبدلون الشكاية بالشكر اه وقول المناهج والدعاء وصالون كانه عطف تفصيل للشكر لانه

بتأخرها وان اجتمع جمعة وجنازة ولم يصبق الوقت قدمت الجنازة وان ضاق قدمت الجمعة ولو اجتمع خسوف ووتر قدم الخسوف وان خيف فوات الوتر لانها أكد باب صلاة الاستسقاء أي طلب السقيا وسقائي انهار كتمان (هي سنة عند الحاجة) لا تقطع ماء الزرع أوفلته بحيث لا يكفي بخلاف انقطاع ما يحتاج اليه في ذلك الوقت ولو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت سن لغيرهم أيضا أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم وسواء في سنها أهل الامصار والقرى والبوادي والمسافرون لاستواء الكل في الحاجة وقد فعلها صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وتناد تانيا وثالثا ان لم يسقوا) حتى يسقيهم الله تعالى (فان تأهروا للصلاة فبقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء وصالون على الصحيح) شكرًا والثاني استند الى أنه صلى الله عليه وسلم ماضى هذه الصلاة الا عند الحاجة وقطع بالأول الأكثرين وأجرى الوجهان فيما اذا لم ينقطع الماء وأرادوا أن يصلوا للاستزادة (و بامرهم الامام يصلون

ثلاثة أيام أو لا والتوبة والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر والخروج من الظالم) في الدم والعرض والمال لأن لكل ما ذكرنا: بأسفله الدماء (ويخرجون إلى الصحراء في الرابع صبا ما في ثياب بذلة وتخشع) قال ابن عباس خرج رسول الله ﷺ إلى الاستسقاء متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى الصلابة الحديث وفي آخره أنه صلى ركعتين كما يصلي العبد قال الترمذي حسن صحيح وقوله متبذلا هو كما يؤخذ من النهاية من تبدل أي لبس ثياب البذلة والبذلة بكسر الواو (٣١٥) وسكون المعجمة المهنة قال في شرح

المهذب وثياب البذلة هي التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته (ويخرجون الصبيان والشيوخ) لأن دعاءهم أقرب إلى الإجابة (وكذا البهائم في الأصبح) والثاني لا يستحب إخراجها إذ ليس لها أهلية دعاء ورد

بحديث خرج نبي من الأنبياء يستسق فإذا هو بمنظار فرفض قوائمها إلى السماء فقال أرجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن النملة رواء الدارقطني والحاكم وقال صحيح الإسناد (ولا يمنع أهل الذمة الحضور) لأنهم مستتر زقون وفضل الله واسع (ولا يختلطون بنا) لأنه قد يجل بهم عذاب بكفرهم التقرب به في اعتقادهم (وهي ركعتان) كما فعلها صلى الله عليه وسلم رواء الشيخان (كالعبد) في التكبيرات سبعا وخمسا والجهنم بالقرأة وما يقرأ لحديث ابن عباس السابق

طاعته في الأمر بالعصية ولكن يعز من خالفه لثقل الصلابة ولا يجب شي على الإمام بأمره لأن للتسليم لا بدخل في عموم كلامه وبعيد إيجاب الشخص شيئا على نفسه ولا يسقط الوجوب رجوعه عن الأمور لا بالسقيان أثناءه ويجب في الصور تبييت النية ليلا ولا يقضى إذا قامت ويجزى عنه صوم غيره ولو نفلا في هذه الأيام ولا يجوز للسافر فطره وإن تضرر بما لا يبيع التيمم قاله شيخنا الرمي وخالفه شيخنا الزيادي كابن حجر فقال لا يجزى عنه غيره ويجوز فطره بما يجوز به فطر رمضان وهو الوجه (قوله ثلاثة أيام) بل أربعة أيام الخروج فانه من جملة الأمر ويجوز صومها ولو من نصف شعبان الثاني لأنه لبس (قوله والتوبة) ووجوبها بالأمر تأكيدي لوجوبها شرعا وتردد شيخنا على وجوبها على من لا ذنب عليه (قوله بوجوه البر) كالصدقة يجب منها أقل متمول فإن عين قدرا كالفطرة فأقل اعتبر بها أو كالكفارة اعتبر بها قاله شيخنا وهو يشمل الكفارة العظمى ويعتبر فيها بالمرء الغالب والاعتق ويعتبر قيمته بما في الكفارة به ككفاية المرء الغالب والحاصل أن كل ما يجب على الكسفر يجب والأفلا (قوله والخروج إلخ) والأمر به تأكيد لوجوبه الشرعي كإمر (قوله) ويخرجون إلخ) ظاهر كلامه أن هذا وما عطف عليه ليس بمادخل في الأمر وإنما ينس فعله لهم في ذاته وفي شرح شيخنا الرمي أنه ليس للأمام الأمر به كالصيام لكن هل يجب بأمره بحث بعضهم أنه يجب لأنه أمر مندوب كما مروى زع فيه فراجع (قوله إلى الصحراء) أي ولو بمكة وللدنية (قوله وتخشع) عطف على ثياب وندب الشئ والحفا لا كشف الرأس والعري (قوله) ويخرجون الصبيان وموئنة إخراجهم في ملهم فإن لم يكن لهم مال فطى من تازمهم مؤنتهم ومثلهم النساء غير ذوات الهيئات ولا بدمن أذن حليل ذات الحليل وكذا العبيد باذن ساداتهم لا المجانين وإن أمنت ضرورتهم خلافا لابن حجر (قوله وكذا البهائم) وتبعوا ولا دها عنها ليكثر الصياح والضجيج (قوله) هو سليمان عليه السلام (قوله) قيل اسمها حرمي وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجي وقال الدميري اسمها عيجلون (قوله رافة إلخ) وهي ملقاة على ظهرها وهي تدعو بقولها اللهم انا خلق من خلقك لا غنى بنا عن رزقك فلا تسكننا بذنوب بني آدم أو بفقر ذلك من الأدعية (قوله ولا يمنع أهل الذمة) أي لا يجب منعهم بل يندب على أحد احتياطين لابن حجر فتعنيهم من خروجهم مكروه كإخراجهم (قوله ولا يختلطون بنا) أي يكره لنا تمكينهم من ذلك في معالنا أو غيره ولو غير باغين وينعمهم الإمام من خروجهم استقلالاً في يوم ومات الأهموول (فرع) يجوز إجابة دعاء الكافر ويجوز الدعاء له ولو بالفطرة والرحمة خلافا لما في الأذكار المغمفرة ذنب الكسفر موه على الكسفر فلا يجوز (قوله كالعبد) فلا يصح أن يحرم فيها أكثر من ركعتين على العتمد خلافا لابن حجر وفي بعض نسخ شرح شيخنا الرمي موافقة ونقل أنه ضرب عليه القلم وعلى مقاله ابن حجر ينظر في التكبير فما زاد هل يتركه أو يزيده أو ينقصه حرره (قوله) والأصح هو للعتمد (قوله ضعيف) أي لحديث وإن كان قراءة السورين سنة أيضا كافي الجمعة (قوله في أي

يطلق على القول والفعل (قول المتن والخروج من الظالم) نصريح ببعض أركان التوبة (قول المتن وتخشع) عطف على قوله ثياب الخ (قول الشارح) لا لبس لها أهلية دعاء ولأن الناس يشتغلون بها وأصواتها

(لكن قيل يقرأ في الثانية) بدل اقتربت (انأرسلنا نوحا) لاشتغالها على الاتي بالحال وهو قوله تعالى استغفر وار بكه كان غفارا يرسل السماء عليهم مدرارا والأصح يقرأ اقتربت كما يقرأ في الأولى ق وما روى الدارقطني عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الأولى سبع اسم ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل أنالك حديث الفاشية قال في شرح المهذب ضعيف (ولا تختص بوقت العيد في الأصح) فيجوز فعلها في أي

ن ليل أنهار والثاني يخص بأخذنا من حديث ابن عباس السابق (ويحطب) بعد الصلاة وسيأتي جواز أن يحطب قبلها دليل
 بتحديث ابن ماجه وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء فصرى ركعتين ثم حطب (كالمد) أى كخطبته في الاركان وغيرها
 سكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أولهما فيقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم وآتوب اليه بدل كل تكبيرة ويكررى أثناء
 الخطبة من الاستغفار ومن قول (٣١٦) استغفر واربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (و يدعوى الخطبة الاولى

اللهم أسقنا غيثا) هو المطر
 (معنى) بضم الهم أى
 مرويا مشعبا (هنيئا) هو
 الطيب الذى لا ينقص شئ
 (مرثيا) بالهمز هو المأمود
 العاقبة (مرثيا) بفتح الهم
 وكسر الراء أى ذاريع أى
 غناه (غدا) بفتح الغين
 المعجزة والدال المهملة أى
 كثيرا الخبر (بحال) بكسر
 اللام يجلى الأرض أى
 يعمها كجل الفرس (سحا)
 بالهملتن أى شديد الوقف
 على الأرض (طبقا) بفتح
 الطاء والباء يطبق الأرض
 فيصير كالطبق عليها
 (دائما) الى انتهاء الحاجة
 اليه (اللهم اسقنا الغيث
 ولا تجعلنا من القانطين)
 أى الآيسين بتأخيرهم (اللهم
 اننا نستغفرك انك كنت غفارا
 فأرسل السماء) أى المطر
 (علينا مدرارا) أى كثيرا
 روى الشافعى عن ابن عمر
 أنه عليه السلام كان اذا استسقى
 قال اللهم اسقنا غيثا
 الى آخره وفيه بين
 القانطين وما بعده زيادة

وقت) ولو وقت الكراهة لأنها ذات سبب متقدم ولوأسقط لفظ العبد كان أولى ولعله انما ذكره لكونه
 محل الخلاف كما أشار اليه الشارح (قوله والثاني يخص به) وحمل على انه المختار (قوله فيقول) أى بدل كل
 تكبيرة واستغفر الله الخ خبر الترمذى من قالها غفر له وان كان قد فرغ من الزحف (قوله أسقنا) هو يقطع
 المزمع من أسقى وقد تقدم ما يفيد جواز وصلها من سقى (قوله معني) هو فى الأصل النقص من الشدة (قوله
 هنيئا) بالمد والهمز كمرثيا (قوله مرثيا) بفتح الهم وكسر الراء وبهذه منازة تحية قبل العين المهمة وروى
 بضم الهم وسكون الراء وبهذه ما هو مذكورة وفوقه كذلك وما هي ما قبلها من أربع البعرا كل
 الر بيع ورتف الماشية أكلت ماشاءت (قوله يعمها) أى بالنبات الناشئة منه (قوله بالهملتن) أى مع تشديد
 الثانية يقال سح اذا سال من أعلى الى أسفل وساح اذا سال على وجه الأرض (قوله زيادة مذكورة الخ)
 وهى اللهم بالعباد والبلاد من الأوامر والجهد والضعف كالانكسار بالنون الا الايك اللهم انبت لنا الزرع
 وأدرنا الضرع واستغننا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري
 واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك واللاواء بالهمز والمشددة الجوع والجهد والتب والضعف
 شدة التعب (قوله وأسقطه) أى الأكثر وفيه اقتصار على بعض حديث ولا بدع فيه (قوله يستقبل) أى
 ندب بعد صدر الخطبة الثانية ولو استقبل فى الأولى لم يعد فى الثانية لأنه ليس من هنيئتها (قوله) ويبالغ فى
 الدعاء قال الامام الشافعى رضى الله عنه ويطلب لكل منهم أن يقول اللهم انك أمرتنا بدعائك ووعدتنا
 اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغفرة ما فرنا واجابتك فى سقينا
 وسعة فى رزقنا ويندب لكل من حضر كثرة الاستغفار والشفاعة الى الله تعالى ورسوله بخاصة وعمله وأهل
 الخير والصلاح (قوله بظهور أ كفه الخ) حاصل الجمع بين التناقض فيمان الإشارة بظهر الكف فى كل
 صيغة فها رفع نحو كشف وارتفاع وبطنه فى كل صيغة فيها تحصيل نحو اسقنا وانبت لنا وما فى النهج من
 اعتبار القصد ليس على اطلاقه ولواجتمع التحصيل والرفع راعى الثاني كما لو سمع شخصا دعاهما فقال
 اللهم افعل لى مثل ذلك ويكره رفع اليد بالنجسة فى الدعاء ولو بمائل كدخال كفه (قوله وبحول) أى
 الذر عند أى بعد استقباله رداه لا غير من نحو قيضه (قوله وحول) أى الذى عليه السلام رداه وكان طوله

(قول التث معني) قال الاسنوى هو المنقذ من الشدة (قول الشارح هو المأمود العاقبة الخ) بنسبين الدواب
 ونحو ذلك (قول التث مدرارا) صيغة مبالغة ومعناه كثير الدر (قول الشارح وأسقطه) قال الاسنوى تعجب
 من ذلك فان الجميع حديث واحد رواه الشافعى فى الامم والمختصر والضمير فى قوله وأسقطه راجع لقوله
 أكثرها (قول التث ويبالغ فى الدعاء) ويكون منه اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما
 أمرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغفرة ما فرنا واجابتك فى سقينا وسعة فى رزقنا ذكره فى الحرر
 كما قاله الشارح فيما يأتى (قول التث عند استقباله) انظر هل يفعل التحويل عند اعادة الاستقبال أو معه

مذكورة فى الروضة وأصلها ذكر فى الحرر أكثرها وأسقطه المصنف اختصارا (و يستقبل القبلة او

بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو قولها كما قاله فى الدقائق (و يبالغ فى الدعاء) حيث ذكر (سرا وجهرا) ادعوا بكم نضر عا وخيفة فاذا سردعا
 الناس سرا وادجرهم أنموذوا يرفعون كلهم أيديهم فى الدعاء مشيرين بظهور أ كفه الى السماء وروى مسلم عن أنس أنه عليه السلام استسقى فآشار
 بظهر كفيه الى السماء والحكمة فيه ان القصد دفع البلاء بخلاف قاصد حصول شئ فيجعل يطن كفيه الى السماء وذكر فى الحرر دعاء أسقطه
 للصنف اختصارا (و يحول رداه عند استقباله فيجعل ميمنه يسار وعكسه) روى البخارى عن عبدالله بن يزيد بن حاصم للزنى أنه
عليه السلام فى استساقه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداه وروى أبو داود فى حديث عبدالله المذكور أنه عليه الصلاة

والسلام حول رداءه. فجعل عطاؤه الايمن على عاتقه الايسر وجعل عطاؤه الايسر على عاتقه الايمن (و ينكسه على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) روى أبو داود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضا قال استسقى رسول الله ﷺ وعليه خيمته سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على أنه مستحب وترك السبب المذكور والقديم نظرا إلى أنه لم يفعله ويحصل التحويل والتنكيس يجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايمن والطرف الأسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر والحكمة فيها التفاؤل بتغيير الحال إلى الحسب والسعة روى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه ﷺ استسقى وحول رداءه ليتحول القمط (ويحول الناس مثله) أي مثل تحويل الخطيب (٣١٧) للشمس على التنكيس في الروضة

كأصلها والحرر ويفعل الناس بأردتهم كفعل الامام روى الامام أحمد في حديث عبد الله بن زيد أنه عليه الصلاة والسلام حول رداءه وقلب ظهره لبطن وحول الناس معه (قلت ويترك محولا حتى تزع الثياب) لانه لم ينقل عليه الصلاة والسلام غير رداءه بعد التحويل ويتركه وينزع مبنيا للفعول في الروضة كأصلها ويتركها أي الاريدة محولا إلى أن ينزعوا الثياب فاذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلا أقبل على الناس بوجهه وحنهم على طاعة الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آية وآيتين وقال استغفر الله لي ولكم (ولترك الامام الاستسقاء ففعله الناس) محافظة على

أربعة أذرع ونصفا تقريبا وعرضه زرعان تقريباً وجسده من الصوف كازار قدر أوجسنا وعمامة جنسا ولم يردفها تقديراً للتحويل يكون فيما قرب ذلك لاني نحو البردة (قوله وينكسه) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه مخففاً من باب نصر ويضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه مستدداً ولا يلزم تنكيس الرداء غير المربع كما لا يلزم التحويل ولا التنكيس من المرأة والخنثى (قوله والقديم الخ) أي ولان في التنكيس مع التحويل يعود وجه الرداء للاتصاف بالثياب إلى حاله قبلها المتأني لتغير الحال ففعله والحكمة فيها أي من حيث المجهوع أو المقصود أو من حيث الفعل أو تحويل الطرفين لأنهما يستمران على التغيير (قوله ويحول الناس) أي المذكور كإمر (قوله للشمس على التنكيس) أي ليصح الدليل بعده فيها (قوله وقلب ظهره لبطن) أي بالفعل والدوام لأنه ﷺ لم ينكس أو بالفعل فقط لأن الرداء معهما يعود إلى حاله الأول ككسائتي وفي ذكر معنى الحديث بقوله فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه نظير يترك بالثأمل (قوله حتى تزع الثياب) أي بالفعل أو بالعود إلى محل زرعها (قوله ولو ترك الامام الاستسقاء) أوله يكن امام ولا من يقوم مقامه كإمر (قوله فعله الناس) أي ندأولو بالهيئة السابقة من الحر وج إلى الصحراء وأوغره نعم بكرة ذلك بتغيير أمره ويحرم أن خافوا فتنة منه (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) وكذا يجوز ترك الخطبة دون الصلاة وعكسه لتوسعهم في الاستسقاء بدليل جواز الصلاة بعد السقيا كإمر وبهذا فارق نحو الكسوف (قوله ويسن) أي مؤكداً (قوله لا أول ومطر السنة) المراد به المطر الأول في ابتداء السنة سواء أوله وسطره وآخره وهذا من حيث الأكديّة ولا يفتدب لكل مطر وأول كل مطراً كدتم وأسطه وأسماء كل مطر خمسة فالأول الوسمي ثم الولي ثم الرسع ثم الصيف ثم الخيم وفي مطابقة الدليل للدلول تأمل (قوله ويكشف غير عورته) وهي عورة الصلاة وغير عورة الخلوّة كان خالياً وليس هذا من الحاجة التي تكشف لها العورة والوجه أن يراد هنا عورة الحمار فراجع (قوله يشكو به) أي إيجاده وزوله (قوله ويتوضأ)

أوعقه (قول المتن وينكسه) قال الاسنوي يقال نكس ينكس كقعد يقعد (قول الشارح في الروضة) متعلق بقوله للشمس في هذا الحديث الشر يف وقلب ظهره لبطن لا يمكن منع الجمع بين التحويل والتنكيس السابقين ثم رأيت ذلك مسطوراً من بحث الرافي وكذا السبكي في شرحه لكن الحديث لا إشكال فيه لانه ﷺ لم ينكس وانما فعل التحويل فقط والقلب معه يمكن (قول الشارح مبنيا للفعول) أي فيمثل ذلك المؤمنون بدليل ماسقة عن الروضة (قول المتن ويسن أن يبرز الخ) قال ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى وأترلنا من السماء ماء مباركا قال فأنأ أحب أن نصيب البركة رأسي ورجلي (قول الشارح روى مسلم الخ) قال السبكي في شرحه اتفق الشافعي والأصحاب على التخصيص بل ظاهر الثاني العموم

السنة (ولو خطب) له (قبل الصلاة جاز) نقله في الروضة عن صاحب التذمة قال ويحتج به بالحديث الصحيح في سنن أبي داود وغيره أنه ﷺ خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أجبنا بتقديم للخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الاوقات (ويسن أن يبرز لاول مطر السنة ويكشف غير عورته لصبه) المطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله ﷺ فحسروا به حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه حديث عهد به به أي يشكو به وتزيله ورواه الحاكم بلفظ كان اذا مطرت السماء حسروا به عن ظهره حتى يصبه المطر الحديث وفي الصحاح حسرت كى عن ذراعى كشفت (وأن ينسل أو يتوضأ في السبل) روى الشافعي في الام أنه ﷺ كان اذا سال السبل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتنظروا منه

(و يسبح عند الرعد البرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبية والروضة وكان ذكره لمقارنته الرعد المسموع (ولا ينبع بصرة البرق) روى الشافعي في الامع عن عروبة بن الزبير أنه قال إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير إليه الودق بالمهمله (الطر) و يقول عند المطر اللهم صبا) بنسبة الدياليم

(٣١٨)

هي مائة خالو جمعها أفضل ثم التسلي وحده ثم الضوء وحده ولا يحتاج فيها من حيث التبرك إلى نية وله نية السبب فيها مائة غيرهما إن صادفه ويحصلان معه كإني التحية وهذا المعتقد والنيل كالسبيل فسن التسلي فعل كل يوم في أيام الزيادة كقوله شيخنا للحكمة المذكورة في الحديث (قوله) وكان ذكره (الطر) ظاهره عدم نية التسبيح للبرق وحده والمعتقد خلافه والناسب فيه أن يقول سبحان من يرى كم البرق خوفا وطمعا وفي الحديث بث الله السحاب فطفت أحسن النطق وضحت أحسن الضحك فالرعد تطعها والبرق ضحكها وعن مجاهد أن الرعد ملك والبرق لعمان أن جنحت إليه يسوق بها السحاب قال الأنسوري فيكون المسموع صوته أو صوت تسبيحه أو صوت سوف ولا عبرة بقول الفلاسفة أن الرعد صوت اصطكاك السحاب والبرق ما يتقدم ذلك اصطكاك قوله وذكر بالبناء المفعول (قوله لمقارنته) قال العلامة البرلسي أي لا يكونه يشرع له ذكر مستقل وقد علمت ما فيه (قوله الرعد المسموع) يفيد أن الأصم لا يسبح للرعد إلا أن يراد ما شأه السماع فيشمله وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله فلا يشير) شامل للإشارة بغير البصر فليراجع (قوله أو الودق الخ) قال بعضهم وكان السلف الصالح لا يشير ون إليه ويقولون عنده لا اله إلا الله وحده لا شريك له يسبح قدوس (قوله) يقول أي ندبوا ولانا (قوله صبا) من صاب يصبو إذا نزل إلى أسفل وفي رواية بالسبب بمعنى العطاء (قوله بنسبة الدياليم) ويجوز تخفيفها وهو الأنسب مع السين (قوله) عند التقاء الصغوف الراد بها المقارنة بالصغوف الجهادو بقامة الصلاة ألقاها أو التوجه إليها (قوله) ويكره الخ) وأما لم يحرم كإني الذبح لإلهام الفاعل هناك وانفراد التوجه بها (قوله بنوء) لو قال في نوء كذا لم يكره وهو محتمل (قوله بوقت النجم الفلاني) أي بوقت سقوط منزلة من المنازل في الأفق الغربي المقارن لطول ظن ظنهما من الأفق الشرقي في مدة ثلاثة عشر يوما في الحقيقة إن إضافة المطر والحرق والبرد وغير ذلك أتاها لطلالة وأما ناسب الفاعلة نظر الاسم النوء الذي هو السقوط (قوله كفر) أي حقيقة كإني الحديث لأن فيه اعتقاد التأثر من غير الله (قوله إله) بكسر الهمزة وسكون اللام ثلثو بفتحهما (قوله لإلهامه الأول) أي أنه فاعل وقبيل نظر لأن الفاعل محذوف ونائبه ضمير مطرناو بنوء ظرف لعلوا لأن يقال لإلهامه السببية القريبة من الفاعلية (قوله ويكره سب الريح) قال شيخنا الرمي وطلب الدعاء عندها ما ورد أنه عليه السلام كان يقول عند هبوبها اللهم أني أسألك خيرا وخيرا ما فيها وخيرا ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها الخ (قوله أي من رحمته) أي في الواقع ونسبة العذاب إليها في الظاهر لا ينافيه وقيل المراد مجموعها (قوله بكثرة) بثلاث الكاف (قوله بأن يقولوا) أي ندبوا لأن الدعاء برفع الضرر مطلوب وليس منافيا للتوكل (قول الشارح لمقارنته الرعد المسموع) يعني ذكر لأجل المقارنة لأنه يشرع لأجله تسبيح (قول المتن صبا) قال الأنسوري من صاب يصبو إذا نزل من علو إلى أسفل وفي رواية لأن مائه اللهم صبا وهو العطاء (قول التارخ وكافر) أي حقيقة أن اعتقاد التأثر وكافر بنعم الله سبحانه وعالي أن لم يعتقد التأثر (قول المتن وسب الريح) في صحيح مسلم أنه عليه السلام كان إذا عفت الريح قال اللهم أني أسألك خيرا وخيرا ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به

وسلم كان إذا رأى المطر قال ذلك (و يدعو بمشاه) للحديث البيهقي يستجاب الدعاء في أربعة مواطن عند التقاء الصغوف وزول الغيث وإقامة الصلاة وروية الكعبة (و) يقول (بعده) أي بعد المطر أي في آثره كما عبر به في شرح المذهب عن الأصحاب (مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا) يفتح النون والميم آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء فإن اعتقد أن النوء هو الفاعل للمطر حقيقة كفر وإن أراد أنه وقت أوقع الله فيه المطر فهو محمل الكراهة لإيهامه الأول وروى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أتدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي

مؤمن في وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن في كافر بالكوكب ومن قال بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر في مؤمن بالكوكب (و يكره) (سب الريح) روى أبو داود وغيره بإسناد حسن عن أنس بن مالك أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روحه تعالى أي من رحمته تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها (ولو تضرر وأبكته المطر فالسنة أن يسألوا الله رفعه) بأن يقولوا كما قال عليه السلام لما شكى إليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) رواه الشيخان

أى اجل للمطر في الأودية والرعى لاني الابنية نحوها ولا يصلى لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة (باب) بالتنوين (ان ترك) المكلف (الصلاة) الممهودة الصادقة بحدى الجنس (جاحدا وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (كفر) لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فيجبرى عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لقرب عهده بالاسلام (٣١٩)

لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه (أو تركها) (كلا قتل حدا)

لا كفرأ قال صلى الله

عليه وسلم أمرت أن أقاتل

الناس حتى يشهدوا أن

لا اله الا الله وأن محمدا

رسول الله و يقيموا

الصلاة الحديث رواه

الشيخان وقال خمس

صلوات كتبهن الله على

العباد فمن جاء بهن فلم

يضيع بهن شئنا استخفافا

بغيرهن من لعن الله عهد

أن يدخله الجنة ومن لم

يأت بهن فليس له عند الله

عهد ان شاء عذبه وان

شأه أدخله الجنة رواه أبو

داود وابن حبان ولا يدخل

الجنة كافر (والصحيح

قتله بصلاة فقط) لظاهر

الحديث (بشرط اخراجها

عن وقت الضرورة) فيما

له وقت ضرورة بأن تجمع

مع الثانية في وقتها فلا

يقتل بترك الظهر حتى

تقرب الشمس ولا يترك

المغرب حتى يطلع الفجر

و يقتل في الصبح بطول

الشمس وفي العصر بغروبها

وفي العشاء بطول الفجر

قال في المحرر كالشرح

فيطالب بأدائها اذا ضاق

وقتها و يتوعد بالقتل

والتفويض لله (قوله ولا يصلى لذلك) أى الصلاة المتقدمة بل يصلى له فرادى كما مر في الزلازل والرياح

باب

هو أنسب من التعبير بالفصل لانه في الفرض ولا يترك فلا يدخل تحت تغييره الباب قبله وقدم على الجنائز تماثلت في الجمهور ولا تتعلق بصلاة في الحياة فهو أنسب من ذكر الوجيز والشرح والروضة بعدها ومن ذكر جماعة أوائل الصلاة ودفع بذلك التنوين توهم الاضافة لتسادها الآن يراد الاضافة للجملة (قوله الصلاة) خرج غيرهما فإزالة الحجج بقائل عليهما والصوم بحبس ويمنع الاكل حتى يصوم كذا قاله شيخنا (قوله الجنس) خرج بها النافلة والمنذورة ولوفى وقت معين (قوله بأن أنكره الخ) هو تفسير للجملة وجحد ركن مجمع عليه أو شرط كذلك وعلم ان الحاجة للجمع بين الترك والمجدل على أن الاول لازم للثاني (قوله كلا) قال شيخنا الرملى وأتواونا (قوله فيهما الخ) أفاده ان المراد بوقت الضرورة وقت العسر لان وقت الضرورة في جميع الصلوات (قوله فيطالب) أى يطالبه الامام أو نائبه في ذلك فلا عبرة بطلب غيرها والتوعد بالقتل ان لم يفعل كالامر ولا يحتاج لجمعها خلافا لما في التنج (قوله اذا ضاق وقتها) متعلق بأدائها فتكني المطالبة ولوفى أول الوقت الى أن يبقى بعد الامر ما يسعها بطورها (قوله فان أصر) أى لم يفعل بدليل ما بعده وخرج التوعد للذكر ما تركه قبله ولو غالب عمره فلا يقتل به (قوله في الحال) هو التوعد بالاستعجاب (قوله وقيل في الوجوب) أى كالمرتد و فرق بأن المرتد يخلد في النار فوجب اتقاده

(قول المتن باب) عبر في المحرر بفصل وتبعه المصنف وأولام خط عليه وعبر بالباب وقدم على الجنائز تماثلت في الجمهور وفيه مناسبة وذكره في الوجيز بعدها توحيته في الشرح والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة (قول الشارح بأن أنكره بعد علمه) يخرج بنحو قريب العهد بالاسلام كما سيأتي وأعلم ان كل مجمع عليه كذلك لكن بشرط أن يكون من أمور الاسلام الظاهرة المعلومة بالضرورة وأعلم أيضا ان على عبارة المتن مؤاخذة من حيث ان المجحد كاف في الكفر وان لم ينضم اليه الترك ثم عبارة الشيخ تشمل جحد الجمعة وفيه نظر من حيث اننا نقول بأنها فرض كفاية والحنفي يخالف في وجوبها على أهل القرى (قول الشارح لانكاره الخ) أى فيكون تكذيبا للشارع (قول الشارح حتى تقرب الشمس) قال الاسنوى هناك ثلاثة أشياء خرج الوقت بالكيفية وضيق بحيث يبقى ما لا يسع الفعل وضيقه عن ركعة وقد قيل بكل والاوجه على ما أوضحته في المهات باعتبار الركعة (قول الشارح اذا ضاق وقتها) هذا في غير الجمعة وأما فيطالب فيعند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة (قول الشارح فان أصر وأخرج الخ) اقتضى هذا انه لو اتى التوعد للذكر فلا قتل وهو كذلك فظاهر ان المراد بالتوعد في وقت الاداء حتى لو ترك التوعد في وقت الظهر مثلاً ثم توعد في وقت العصر على الظهر فلا قتل (قول الشارح أوجه) وجه الاول أن الواحدة يحتمل تركها شبهة الجمع ووجه الثاني أن الثلاث أقل الجمع فيفتقر لاحتال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستدلى تأويل من ترك النبي ﷺ يوم الحندق أر بع صلوات قاله ابن الرقعة (قول الشارح اذا ضاق وقت الثانية الخ) اضطر على هذا اذا ترك الصبح مثلاً فهل لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة ولا يعتبر هنا وقت الضرورة وهل يشترط أن يطالب منه الفعل في كل من الفرضين عند ضيق وقته أم يختص بالثاني (قول الشارح من أدائها) الضمير فيه

ان أخرجهما عن الوقت فان أصر وأخرج استوجب القتل ومقابل الصحيح أوجه أما يقتل اذا ضاق وقت الثانية وامتنع من أدائها اذا ضاق وقت الرابعة وامتنع من أدائها اذا ترك أر بع صلوات وامتنع عن القضاء اذ ترك قدرا يظهر بهلنا اعتياده لا ترك (ويستتاب) على السك قبل القتل ونسكتي الاستتابة في الحال وفي قول يميل ثلاثة أيام وهما في الاستعجاب وقيل في الوجوب والعنى أن الاستتابة في الحال

أو يموت) وقيل يضرب بالحشب حتى يصل أو يموت (ويفسل) ويكفن (و يصل عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره) وقيل لا يفسل عليه يكفن ولا يصل عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر (تمة) تارك الجمعة يقتل فان قال أصلها ظهرا فقال القزالي لا يقتل وأقره الرافعي وهشي عليه في الحواشي الصغير وزاد في الروضة عن الشافعي أنه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي (كتاب الجنائز) بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للميت في النعش من جنزه أي ستره وذكره هنادون الفرائض لاشتماله على الصلاة (ليكثر) كل مكلف (ذكر الموت) استحبابا قال صلى الله عليه وسلم أكثروا من ذكر هادم اللذات يعني الموت حسنة الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم زاد النسائي فانه ما يذكر في كثير الاقوال ولا قيل الاكثره أي كثير من الامم والدنيا قليل من العمل وهادم بالذال المعجمة أي قاطع (و يستعد) له (بالتوبة ورد المظالم) الى أهلها بأن يبادر اليها فلا يخاف من فجأة الموت لهما وصرح بردالمظالم وهو من جملة التوبة لئلا يغفل عنه (والريض أكيد) بما ذكرنا أي أشد طلبا به من غيره .

(قوله ثم يضرب عنقه) أي من الامام أو نائبه في ذلك لا غيرهما ولو من أهل السطوة فان قتله غيرهما بعد الامرو لو قبل خروج الوقت وليس مثله لم يقتل به الا ان قتله في حالة جنونه أو سكره (قوله تارك الجمعة يقتل) أي ان تركها في محل جمع على وجوبها فيه كالامصار لا القرى لعدم وجوبها فيها عند أبي حنيفة كالا يقتل فاقد الطهورين لذلك ولا يقتل بها حتى يبق من وقت الظهر ما لا يسع خطبته أو كتمها لاقبله وان أيس منها على المعتد ولو أمكنه ادراكها في غير بلده لا يبعد الوجوب (قوله انه يقتل) ما لم يتب بأن يصل بالفعل ولا يكتفي بقوله أملى أن قال صليت أو تركتها العثر كعدم الماء صدق فلا يقتل وان ظن كذبه لكن يؤمر بأن يصل وجوباً في العثر الباطل وينادي في غيره (تمة) قال القزالي رحمه الله تعالى من ادعى أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة أو أباحت له الحرام أو كل مال الناس كزعم بعض المتوفقة فلا شك في وجوب قتله بل قتل مثله أفضل من قتل مائة كافران ضرره أكثر والله سبحانه أعلم (كتاب الجنائز)

المشتمل على بعض أفراد الصلوات التي من جعلتها الصلاة على المقتول بتركها (قوله اسم الميت في النعش) وقيل بالفتح اسم لذلك والكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل عكسه وقيل غير ذلك وبنى على ذلك نية الصلي اذا قال أصلي على هذه الجنازة فعلى كونها اسم النعش لا تصح النية مطلقا وعلى كونها اسمها في النعش لا تصح على ميت بلا نعش قال شيخنا وهذا باعتبار معناه القوي وقد هجر فالتوبة صحيحة مطلقا (قوله) ليكثر (ذكر الموت) أي بلسانه وقلبه باستحضاره بين عينيه (قوله أي قاطع) لقطعه مدة الحياة وبالمهلة من زيل الشيء من أصله كهدم الجدار والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض يضاد الحياة ونقض بشموله للحياة وقيل مفارقة الروح والجسد ونقض باخراجه للجنين قبل نفخ الروح فيه والروح جسم لطيف سار في البدن كسر بان الماء في العود الأخضر وقيل كسر بان النار في الفحم وقيل الدم وقيل غير ذلك (قوله) ويستعد أي وجوباً بالتوبة ولو من صغيرة وان أتى بمكفر لا نه أمر يتعلق بالآخرة وتوبة من لا ذنب له مجاز (قوله ورد المظالم) أي الخروج منها في المال والعرض والنفس ومن عجز عنها يجب عليه العزم على الخروج منها اذا قدر عليه (قوله والريض أكيد) ويكره له الجزع والتضرع مطلقا والشكوى الان نحو طيب وصديق ولا يكرهه إلا بين واستغفاله بذكر أو قرآن أو لى منه ويندبه تعهد نفسه بتلاوة وذكر وحكاية الصالحين ووصية أهلها بالصبر وترك تحنوح ونذب وغيرهما وتحسين خلقه واسترضاء من له به علقه من خدمة أو معاملة وترك المنازعة في أمور الدنيا وتندب عيادته ولو من تحورم ودان لم يعرفه ولو كافرا رجي اسلامه وله قرابة أو جوار والاجازت وتكره لنحو مبتدع وتكره اطالها وتكرارها الا لتأس ونحوه

راجع لقوله الثانية (قول الشارح ان لم يقب) استشكل بأن الحد لا يسقط بالتوبة واجب بأن الحد هنا شرطه دوام الامتناع (فرع) تارك الجمعة لا يسقط قتله الا بالتوبة بل ان فعل الظهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فانها تسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاوى هو حاصله أن التوبة في غير الجمعة لا تنحقق الا بفعل الصلاة وأما في الجمعة فتتحقق بالتوبة فقط (قول المتن أو يموت) أي لان النقص ودمه على الصلاة لا قتله (قول المتن و يفسل) (الخ) أي كسائر باب الكبائر بل أولى لان الحد يسقط العقوبة بالآخرة كقائه النوى رحمه الله

كتاب الجنائز

(قول الشارح استحبابا) وأما العطف الآتي فمعلوم انه واجب وبذلك تعلم ان على عبارة المتن نوع مؤاخذة (قول الشارح وصححه ابن حبان والحاكم) وقال انه على شرط مسلم قال العراقي نقلعن محمد بن طاهر معني شرط البخاري وشرط مسلم انهما لا يخرجان الا الحديث الجامع على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور (قول الشارح) أي قاطع قال الاسنوي وأما بالاهمال فهو الزيل لشي من أصله وقول المتن ورد المظالم أولى منه أن يقول

و يضحج المختصر) أن من حضره الموت (جنبه الأيمن إلى القبلة على الصحيح) فإن تسر لضعف مكان ونحوه) لهجة بجنبه (التي على فها ووجهه وأخضاه) بفتح الهم (القبلة) بأن رفع رأسه ليلا كما ذكره في شرح المهذب ومقابل الصحيح الالتقاء للذكور قال الامام عليه عمل الناس ووسط في شرح المهذب ينو بين الاضطجاع على الأيمن عند نمرة الاضطجاع على اليسرى إلى القبلة وظاهره انه اذا قيل بالالتقاء على الفقاؤلا فتعذر يضحج على جنبه الأيمن والاخصان هما أسفل الرجلين وحقيقتهمما النخفص (٣٢١) من أسفلهما قاله في الدقائق

(و يلقن الشهادة) أي (لا اله الا الله قال صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله) رواه مسلم قال الصنف المراد ذكروا من حضره الموت وهو من باب تسمية الشيء بما يصر اليه (بلا الحاح) ثلاثا يضحج ولا يقال له قل بل يتسهد عنده وليكن غير وارث ثلاثا يتهم بالاستعجال للارث فان لم يحضره غير الوتره لقنه أشفقهم عليه واذا قالهم فلا تعاد عليه الآن يتكلم بعدها ونقل في الروضة وشرح المهذب عن جماعة من أصحابنا انه يلقن محمد رسول الله ايضاً قال والأول أصح لظاهر الحديث (و يقرأ عنده يس) قال عليه السلام اقروا على موتاكم يس رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان وقال للرد به من حضره الموت لأن البت لا يقرأ عليه (و يبحسن ظنه) يروى سبجانه وتعالى) روى مسلم عن جابر قال سمعت

كثيرك و يندب أمره بالصبر ووعده بالأجر والدعاه بالشفاء ومنه: سأله الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفاعة سبع مرات وأن يرغبه عاتده في الوصية والتوبة وأن يطلب الدعاء منه وأن يوصي خادمه بالرفق به والصبر عليه (قوله) يضحج أي ندبه بعد التلقين أي ان تسر الجمع بينهما والافلاما (قوله) يلقن ندبا ولوصيا هنا لبعد الدفن وسيأتي (قوله) لا اله الا الله) ولا يندب الرقيق الأعلى كما وقع له عليه السلام (قوله) ولا يقال له قل ولا اشهد لأن القصد كونها آخر كلامه ليفوز بها مع السابقين أو يعلم الحساب أو يتقدم على من لم يهل مثله وعليه حمل الحديث فيجب تلقين الشهادتين لكافر رجي اسلامه ويقال له قل (قوله) ثلاثا يتهم أي شانه ذلك وان لم يكن له ارث و ينفى تلقن الحكم بالثمة لغير الوارث (قوله) أشفقهم ان وجدوا الأثر كره (قوله) الآن يتكلم بعدها) ولو بأخرى (قوله) والأول أصح) هو التمسد (قوله) لا يقرأ عليه أي عادة بل يقرأ عنده ولا مانع من الأول كالسلام عليه و يندب قراءة سورة الرعد عنده ايضاً لتسهيلها خروج الروح وللماروي في الحديث أنه يموت ريانا يدخل قبره ريانا ويخرج منه ريانا و يندب أن يجمع ماء خصوصان ظهر منه أمرة طلبة وقد قيل ان الشيطان يأتيه بما هو يقول قل لا اله الا الآن حتى أسقيك (قوله) ثلاث أي من الأيام (قوله) يستحب لمن عنده أي للحاضرين عند المريض من الناس (قائدة) وقد دلت الأحاديث على أن جبريل يحضر موت كل مؤمن بالميت جنباً (قوله) تحسبن ظنه) يروى بحدوثه يجب على من رأى منه بأساً وقوطاً والرجاء له أولى كالصحيح ان غلب عليه اليأس والا فاقول له أولى ان غلب عليه الامن والاستوى انعم الأولى للمريض تقديم الرجاء وعكسه (قائدة) الظن أقسام واجب كحسن الظن بالله وحرام كسوء الظن بالله و يمسك الظاهر المعدا والقوم باح كمن يتخالط الريب ويتجاهر بالخبائث ومن الجائز ظن الشهود وتوقيف الأمور وأروش الجنائيات

والحر وج من الظالم ليشمل ابراء صاحبها وغير ذلك (قول الشارح من حضره الموت) أي أخذ من قوله تعالى حتى اذا حضر أحدكم الموت (قول الشارح ومقابل الصحيح الخ) أي فليس الخلاف اجمالا لاستقبال أيضاً كما يرويه المتن (قول الشارح وحقيقتها) أي وهذه الحقيقة ليست مرادة هنا (قول المتن و يلقن الشهادة الخ) قيل عموم الكلام يشمل الصغير المميز لكن قياس عدم تلقينه بعدموته عدمه هنا و فرق الزركشي بأنه هنا للصحة في فعل وهناك للفتنة وهو لا يفتن بل يبحث وجوبه على الولي كتعليم الشرائع (قول الشارح وليكن غير وارث) لو كان فقيراً لا شيء له فالجرح ان الوارث كغيره (قول الشارح الآن يتكلم بعدها) لأن الغرض أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله وقال الصميري لا يبعد ما لم يتكلم بكلام الدنياي بخلاف التسبيح ونحوه اه و يمتثل خلافه نظراً للفرض السابق وفي الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة بحث في الخادم أن يكون الكلام أعم من اللفظي والنفساني وانه لو نطق بما يدل على التوحيد يكفي كقوله عليه السلام اللهم الرقيق الأعلى (قول الشارح لظاهر الحديث) واستحسن بعض التأخرين أن يلقنه الشهادتين أولاً ثم يقتصر بعد ذلك على لا اله الا الله (قول الشارح روى مسلم عن أم سلمة الخ) زاد في شرح الروض ثم قال القم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المدين واخلفه في عقبه في الغاربن واغفر لانه لا يارب العالمين وافصح في قبره ونوره (قول الشارح اذا قبض تبعه الخ)

(٤١) - (قلوبى وعبرية - اول) النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته ثلاث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن أنه يرحمه ويعفوه ويستحب لمن عنده تحسبن ظنه وتطمئنه في رحمة الله تعالى (فاذا مات غمض) والابليغيت عيناه مفتوحتين وفتح منظره وروى مسلم عن أم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأخضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر قال الصنف

فاظر أين تذهب وقبض خرج من الجسد وشق بهر به بفتح الشين وضم الراء شخص أى بفتح الشين والحاده قال فى شرح الهنوب ويستحسن أن يقول حال انماضه باسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وشد لحياه بصابة) عرضة تربط فوق رأسه لئلا يبتلى فنه مفتحة فتدخله الهوام (وليت مفاصله) فيرد ساعده الى عنقه وساقه الى فخذه وفخذه الى بطنه ثم يدها ويلين أصابعه أيضا وذلك ليسهل غسله فان فى البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة اذا لبت الفواصل فى تلك الحالة لانت والام يمكن تليينها بعد ذلك (وسترجع بدنه ثوب خفيف) بعد نزع ثيابه كإذ كره فى شرح الهنوب يجعل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجليه لئلا ينكشف واحترز بالخفيف عن الثقل فانه يحمله فيه غيره روى الشيخان عن عائشة قالت سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مات ثوب جبره هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح للوحدة وهو من يرود العين وسجد (٣٢٢) غطى جميع بدنه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) كراة لئلا يلتفتخ

فان لم يكن حديد فطين رطب ويسان للمصحف عنه (ووضع على سريره ونحوه) لئلا يصيبه نداء الارض فتغيره (وزعت) عنه (ثيابه) التي مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله فى شرح المذهب فانها تسرع اليه الفساد فى حصى (وجهه للقبلة) كمتحضر (وقد تقدم كيفية توجيهه (ويتولى ذلك) جميعه (أرقق محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه قال فى الروضة ويتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم أو النساء من رجال المحارم جاز (ويبادر) بفتح الدال (بفسله اذا تيقن موته) بظهور أماراته مع وجود العلة كأن تسترخى قدما فلا تنصب أو يميل

(قوله ناظرا) ولو أعمى وبقاء النظر بعد مفارقة الروح غير بعيد لبقاء حرارة البدن خصوصا فى عضو أقرب الى محل خروج الروح لأنها تدخل وتخرج من اليافوخ والعين آخر شئ يتزعج منه الروح وأول شئ يتخله الحياة وأول شئ يسرع اليه الفساد (قوله وليت مفاصله) ولو بنحو دهن توقف عليه وان لم يفسل والعلة للغالب (قوله جميع بدنه) أى الا رأس الهرم ووجه الهرمة (قوله بعد نزع ثيابه) ولو نيا وشهدا والعلة للغالب وأجاب عن ذلك شيخنا الرملى بمافيه نظرا فليراجع وتردياب الشهد اليه كإياتى (قوله على بطنه) أى فوق ماستر به بدنه وأتحته (قوله تقيل) نحو عشرين درهما فأكثر وكونه من الحديد أولى كإذ كره (قوله ويسان للمصحف عنه) وجوب ان خيف تنجسه والافنديا وكتب العلم كذلك (قوله على سريره) وان لم يكن فعلى أرض والعلة للغالب (قوله وزعت) أى قبل ستره (قوله وجهه للقبلة) فيشدهما تقبل به بطنه بنحو خرقه (قوله ويتولى ذلك جميعه) أى التغميض وما بعده (قوله فان تولاه الخ) قال الانزعى والزوج كالحرم ويجوز من الأجانب مع غرض البصر بلاس واستبعد شيخنا الرملى (قوله ويبادر) أى وجوبا ان خيف تغيره بالتأخير والافنديا (قوله اذا تيقن موته) قال شيخنا هو راجع الى التغميض وما بعده وان خالفه ظاهر الشارح (قوله كأن تسترخى قدما) وينخلع كفاهو تنقلص خصيتاه وتسترخى جلدتهما (قوله آخر) أى وجوبا (قوله فروض كفاية) وان تكرر موته بعد حياة حقيقة ويحرم تركها على من علمه ولو غير قريب وعلى جارك قصر فى علمه بعدم البحث عنه (عليه السلام) ومشروعية التسلى والحنوط والسدر والكافور وكون الثياب تروا والحفرو الصلاة بهذه الكيفيات من خصائص هذه الأمة فلا تعارض أن اللاتكة غسلت آدم وصلى عليه وأول من صلى عليه النبي ﷺ أسعد بن زرارة وأول من صلى عليه فى القبر البراء بن معرور وأول من صلى عليه غائب النجاشى (قوله بدنه) ومنه ما يجب غسله فى الاستنجاء (قوله وصحح الصنف) هو الاعتماد (قوله نية الفاسل) ولا من يعم (قوله أى لا تشترط) أفادته المراد من عدم الوجوب الذى لا يلزمه البطلان

فائدة قيل ان العين آخر شئ يتزعج منه الروح وأول شئ يسرع اليه الفساد (قول المتن وزعت) قال الاسنوى كان ينبغي تقديم هذا على ما سلف اه أقول قد أشار الشارح الى هذا فيما سلف (قول المتن وغسله الخ) انظر هل يسقط بفعل الميزم وجود الرجال كغسلهم من الصلاة وهو متجه

أنفعا وينخسف صدغه وان شك فى موته بأن لا يكون به علة واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات فزع (قول) أو غيره أخر الى اليقين بتغير الرخمة وغيره (وغسله وتسكينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية) فى حق الميت السلم بالاجماع اما الكافر فسيأتى حكمه فى فرع الأولياء (وأقل الفسل تعمم بدنه) مرة (بعد إزالة التجس) عن ان كان كذا فى الروضة كأهلها أيضا فلا يكتفى لهما غسل واحد وهو مبنى على ما صححه الرافعى الى الحى ان الفسل لا تسكنه عن التجس والحدث وصحح المصنف أنها تسكنه كما تقدم فى باب الفسل وكأنه ترك الاستدراك هناك لم يعمى بهن هناك (ولا تجب نية الفاسل) أى لا تشترط فى همه الفسل (فى الاصح) لأن القصد بفسل الميت النظافة وهى لا تتوقف على نية والثانى يجب لأنه غسل واجب كغسل الجنابة فيشوى عند افاضة الماء القراح الفسل الواجب أو غسل للبتة كرهى فى شرح الهنوب (فيكنى) على الاصح (غرفة) عن الفسل (أو غسل كافر) له (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (الصحيح للمصر وجوب غسل الفريق والله أعلم)

لأنهم مرون بفسل اللب فلا يسقط الغرض عنا إلا بفعلنا (والأكمل وضعه بموضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله إلا الغاسل ومن يعينه والولى لانه كان يستتر عند الاغتسال فيستر بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره ظهوره وقد تولى غسله ﷺ على الفضل بن عباس وأسماء بن زيد بنالو الماء والعباس واقفتم روادين ماجه وغيره (على لوح) أو سرير هي ذلك وليكن موضع رأسه ليلى لتجدر الماء عنه ولا يقف تحته (و يسفل في قبض) يلبس عند غسله لانه أستر له وقد غسل ﷺ في قبض رواء أبو داود وغيره وليكن التميمص سخيفاً وباليا ويدخل الغاسل يده في كمان كان واسعا ويغسله من تحته وان كان ضيقاً فترى رءوس الدخار يص وأدخل يده في موضع الفتق فلو لم يوجد قبض أو لم يأت غسله فيمست (٣٣٣) منه ما بين السرة والركبة وسيأتي

حكم نظره في السائل النشوة (بما بارد) لانه يند البدين بخلاف السخن فانه يرخيه الا أن يحتاج اليه لوسخ أو برد وفي المهر وغيره أنه يكون الماء في اناء كبير ويعدن الغسل بحيث لا يصيبه رشاشه (و يجلسه الغاسل) يرفق (على الغسل) مائلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه وإيمانه فيقرة قفاه لثلا يميل رأسه (و يسند ظهره الى ركبته) الخبي ويبر يسار على بطنه امرار ابليغا يخرج ما فيه من الفضلات ويكون عنده حينئذ حجرة متقدمة فائحة بالطيب والمعين يصب عليه ماء كثيرا لثلا نظهر رائحة ما يخرج (ثم يرضعه لقفاه ويسفل يساره وعليها خرقه) ملفوفة بها (سواء يه) أي يده وقبله وما حوله كما يستنجي الخي وفي النهاية

(قوله لانا) معاشر الآميين ولو غير المسلمين ومنهم الليت لو غسل نفسه كرامة والجن كالآدمي على المعتد بخلاف اللانكة والصلاة كالنسل نهم يعني تكفين للانكة ودفعهم لوجود البستر (قوله مستور) وتحت سقف كافي الام ويندب كافي وقت موته أن يغطي وجهه في أول وضعه كما قاله للزني عن الامام ويندب التبخير عنه من وقت موته وبعده كافي المجموع وان كان محرما (قوله والولى) أي ان لم تكن عداوة والا فالأجنبي أولى (قوله وأسماء بن زيد بنالو الماء) وكذا شقران مولا ﷺ فهم خمسة على الفضل وشقران وأسماء والعباس وكانت أعينهم مصوبة وكان موته ﷺ ضحوة يوم الاثنين ودفن ليلة يوم الاربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية المفروضة وصلاوا عليه فرادى خلافا لما في المجموع لانه الامام لم يكن خليفة بعدي جعل اماما وجملة من صلى عليهم اللانكة ستون ألفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا وأول من صلى عليه ﷺ عمه العباس ثم بنوه هاشم ثم المهاجرون ثم الأنصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الانبياء ثم اللانكة ثم الرجال ثم الصبيان ومات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كلهم له محبة خلافا للزالي ومن قال انهم صلاوا عليه ثلاثة أيام محمول على أنه سمي باليلة يوما بالتغليب أو على أن المراد بيلة الاربعاء التي تليه وفيه نظر (قوله سرير) ويندب رفعه من خيف الرشاش (قوله وقد غسل ﷺ في قبض) وذلك بعد أن اختلف الصحابة في تحريم يده أو فلاقتهم جميعا الناس فسمعوا قائل يقول لا تجردوا رسول الله سريرا الذي غسل عليه صلى الله عليه وسلم استمر بعده موجودا الى أن غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قوله بما بارد) وأولاه الملح ويقدم غير ما مرزم عليه (قوله في اناء كبير) يفرغ منه بصغير الى متوسط يصبه فلا ياتية ثلاثة (قوله ويجلسه الخ) لا يخفى مرجع هذه الضائر (قوله بليغا) أي من حيث تكراره لاشدته (قوله بخرقه) ملفوفة وجوبا الا في حق الزوجين فتدب على المعتد لجواز اللس والنظر فيهما (قوله الأول) هو للمعتد (قوله وغسل يده) أي أن تلوث كما قاله الرافعي وتبعه شيخنا الرملي (قوله على اليد) أي اليسرى (قوله أصبه) أي السبابة (قوله كما يستاك الخي) من حيث الامرار اذ الأولى في الخي أن يكون جود وفي باطن الانسان (قوله أصبه) أي الخنصر من اليسرى ويزل ماتحت أظافره ان لم يلقها (قوله وبوضه كالخي) يفيد وجوب التيقف واعتمد شيخنا الزبائي ندها كالغسل والتيمم ويكفيه فينية سنة الغسل قاله شيخنا الرملي ولا يندب تكرير الوضوء بخلاف الغسل كاسيائي (قوله ويسرحهما) أي في

(قول المتن على لوح) روى أن النبي ﷺ غسل على سرير وأنه استمر الى أن غسل عليه يحيى ابن معين وحمل عليه في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قول المتن بما بارد) واستحب الماوردي والصيمري

والوسط أنه يسفل كل سواة بخرقه وهو أبطل في النظافة لكن الذي ذكره الجمهور والاول ويتعد ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد القاء الخرقه وغسل يده بما وأشنان (يلف) خرقه (أخرى) على اليد (و يدخل أصبه) فهو يمرها على أسنانه) بشي من الماء كما يستاك الخي ولا يفتح فاه (و يزل ما في منخره) بفتح اللب وكسر الحاء (من أذى) بأصبه مع شئ من الماء (وبوضه كالخي) ثلاثا ثلاثا بمضضة واستنشاق وقيل يستنجي عنها بما تقدم ويميل رأسه فيها لللا يصل الماء لبطنه ولخوف ذلك حكى الامام تردد أنه في وصول الماء مقادير الثغر والنخرين أو يوصل الداخل ويطعم بأن أسنانه لو كانت متراصة لا تفتح (ثم يغسل رأسه من لحية يسار ونحوه) أي خطمي (و يسرحهما)

وَيُحْمَلُ فِي الْأَصَحِّ الْحَاقِقُ لِفَقْدِ الْغَاسِلِ بِفَقْدِ الْمَاءِ وَالثَّانِي يَضِلُّ الْبَيْتَ فِي ثِيَابِهِ وَيَلْفُ الْغَاسِلَ عَلَى يَدِهِ خَرْقَةً وَيَضُفُ طَرَفَهُ مَا امْكَنَ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى النَّظَرِ نَظَرَ لِلضَّرُورَةِ (وَأَوَّلَى الرِّجَالِ بِهِ) أَيْ بِالرِّجْلِ فِي غَسْلِهِ (وَأَوَّلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ) عَلَيْهِ وَهُمْ رِجَالُ الصَّبَاتِ مِنَ النَّسَبِ ثُمَّ الْوَلَدُ كَمَا سَيَأْتِي وَقِيلَ تَقْدِمُ الزَّوْجَةَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَنْظُرُ مِنْهُ إِلَى مَا لَا يَنْظُرُونَ وَهُوَ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرِّكْبَةِ وَبَعْدَهُمْ ذُو الْأَرْحَامِ ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجَةُ ثُمَّ النِّسَاءُ الْحَارِمُ وَقِيلَ تَقْدِمُ الزَّوْجَةَ عَلَى الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ (وَأَوَّلَى النِّسَاءِ بَهَا) أَيْ بِالْمَرْأَةِ فِي غَسْلِهَا (قَرَأَتْهَا وَبَقَدَمْنِ عَلَى زَوْجِي فِي الْأَصَحِّ) وَوَجْهَ مُقَابَلَتِهِ كَانَ يَنْظُرُ مِنْهَا إِلَى (٣٢٦)

الْفَتْنَةُ (قَوْلُهُ يَمُ) بِنَيْتِ نَدْبِهَا كَالْفَسْلِ وَلَوْ صَرَفَ الْوُضُوءَ أَوْ الْغَسْلَ أَوْ التَّبَسُّمَ لَعَبْرَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَمْ يَنْصَرَفْ وَلَا بَدَّ مِنْ زَوَالِ نَجَاسَةٍ عَلَيْهِ وَلَوْ مِنْ الْأَجَنِيِّ قَبْلَ التَّبَسُّمِ وَبَقَدَمْنِ غَسْلَهَا عَلَيْهِ أَنْ قُلَّ الْمَاءُ فَأَنْزَعْنَا الزَّوْجَةَ تَدْفِنُ بِهَا صَلَاةً فَإِنْ تَبَسَّرَ قَبْلَ دَفْنِهِ وَجِبَ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا وَقَالَ شَيْخُنَا فِي مَرَّةٍ يَنْشَأُ أَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَوْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ نَيْمِهِ لَفَقَدَهُ وَجِبَ غَسْلُهُ وَاعَادَةُ الصَّلَاةِ أَنْ غَلِبَ وَجُودُ الْمَاءِ كَالْحَيِّ وَوُجُودُ الْغَسْلِ كَوُجُودِ الْمَاءِ فَيُذَكَّرُ (فَرَعَ) لَوْ أَمْكَنَ مِنَ الْأَجَنِيِّ الْغَسْلَ بِالْمَسِّ وَلَا نَظَرَ وَجِبَ بِنَاءُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ (قَوْلُهُ وَأَوَّلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ) أَيْ مِنْ حَيْثُ الْبُرْجَةُ كَأَنَّ الْمَنْجَرَ لِيُخْرِجَ بِهِ الصَّفَةَ كَالنَّاسِ وَالْفَقْهُ قَالَ شَيْخُنَا كَسْبُنَا الرَّمْلَ وَهَذَا التَّرْتِيبُ مَدْبُوبٌ إِلَى التَّقْوِضِ لِعَبْرِ الْجَنَسِ فَوَاجِبٌ (قَوْلُهُ وَقِيلَ تَقْدِمُ الزَّوْجَةَ عَلَيْهِمْ) وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا بَعْدَهُمْ وَذَكَرَ الشَّارِحُ لِهَذَا مَعَ أَنَّ السَّكَّامَ فِي الرِّجَالِ لِقَهْمِهِ أَنَّ الرِّجَالَ لِيَسْأَلُوا قِيدَ (قَوْلُهُ وَبَعْدَهُمْ ذُو الْأَرْحَامِ) أَيْ بَعْدِيَّتِ الْمَالِ إِنْ اتَّظَمَ (قَوْلُهُ ذَاتُ حَرَمِيَّةٍ) أَيْ مِنْ حَيْثُ النَّسَبُ (قَوْلُهُ فَإِنْ اسْتَوَتْ ائْتَانِ الْحَالِ) الْعَمْدُ تَقْدِمُ مِنْ فِي مَحَلِّ الصُّوْبَةِ وَإِنْ بَعْدَتْ عَلَى غَيْرِهَا (قَوْلُهُ ثُمَّ بَعْدَ الْقَرَابَاتِ) تَقْدِمُ فِي الرِّجْلِ تَقْدِمُ ذُو الْوَلَاءِ عَلَى ذُو الْأَرْحَامِ وَقِيَاسُهُ هُنَا تَقْدِمُ ذُو الْوَلَاءِ عَلَى ذَوَاتِ الْأَرْحَامِ فَارْجَاهُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْقَرَابَاتُ تَبَعُ الْقَوْلِ الْمَنْصُفِ ذَلِكَ صَرَحَ فِي مَحْتَمَلَةٍ خِلَافًا لِلسَّنَوِيِّ (قَوْلُهُ وَبَقَدَمْنِ عَلَيْهِمُ الْحَالِ) وَيُؤْخَرُ عَنْ الْأَجَنِيَّاتِ (قَوْلُهُ شَرْطُهُ الْإِسْلَامُ) وَالْحَرَمَةُ الْكَامِلَةُ وَعَدَمُ الْقَتْلِ وَعَدَمُ عِدَاوَةٍ وَفُسُوقِ صَاحِبِ جُنُونٍ وَوَصَايَةُ (قَوْلُهُ وَلَا يَقْرُبُ الْحَرَمُ الْحَالِ) أَيْ فَيَحْرَمُ تَطْيِيبُهُ لَا الْبُخُورَ وَعِنْدَهُ يَحْرَمُ اخْتِشَاعُهُ وَلَوْ مِنْ رَأْسِهِ فَلَا يَحْلِقُ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَيَحْرَمُ

كَافِرٍ وَامْرَأَةٍ أجنبية غسله الكافر وصلت عليه المرأة (قول المتن بهم في الأصح) انظر لو كان على القبل أو القبر نجاسة ماذا يفعل ثم رأته في شرح الروض قال الظاهر أنه يزول بها لأنه لا بد لها (قول الشارح وأولى النساء) هذا الذي قدره الشارح هو المراد وأن كان قضية العبارة وأولى الرجال بها قرأنا بها التمييز بالقرابات نظرية الأسنوي من وجهين أحدهما أن المؤلف توهم أن القرابة خاصة بالثاني الثاني أن القرابات من كلام العوام كما قال الجوهري وسببه أن المصدر لا يجمع إذا اختلف نوعاً وأضاف مصدر وقد أطلقنا على الأشخاص وقال قبل ذلك إنهم مصدر بمعنى الرحم تقول بيني وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتي ولا تقول هم قرابتي ولا هم قراباتي والعامة تقول ذلك ولكن قل هو قرابي قاله الجوهري اه (قائده) مذهبا أن الموت محرم للنظر بشهوة في حق الزوجة وبين دون النظر بشهوة وأعلم أن قول الشارح أولى النساء يندفع به أشكال الأسنوي الأول (قول المتن ذات حرمية) كبر بما يؤخذ من عمومته أن بنت المم البعيدة إذا كانت أماً من الرضاع أو أختاً تقدم على بنت المم القرينة ولكن الظاهر كما قال الأسنوي أن المراد الحرمية من حيث النسب وإن لم يرب بالرضاع هنالك الكيفية (قول الشارح ثم بعد القرابات ذوات الولاء) اقتضى هذا أن ذوات الأرحام يقدمن هنا على ذوات الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل فما الفرق ولله قوة الذكور بدليل عقلمه عنه (قول الشارح ثم كل من قدم شرطه الإسلام) لا يقال قضيته أنه لا بشرط في تقدمه البلوغ والحرية ولا العدالة لا نأقول قد أحالوا على الصلاة وسيأتي في الصلاة

غسله وكفنه (ولا يؤخذ شعره ومظهره) إبقاء لأثر الأحرار قال عليه السلام في الحرم الذي مات وهو واقف معه برفة لا تسوّه طبيب ولا تخمر وأرأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبارواه الشيخان (وطيب العتدة) التي كان يحرم عليها الطبيب بأن كانت في عتدة وفاة (في الأصح) لزوال المعنى الترتيب عليه تحريم الطبيب وهو التمتع على زوجها والتحرز عن الرجال والثاني يستحب التحريم قياساً على الحرم وريان التحريم في الحرم لغير الله تعالى ولا يزول بالموت (والجديد أنه لا يكرهه في غير الحرم أخذ ظفره وشعر أبطه وعاتيه وشاربه) قال الرازي كالي وياي ولا يستحب وقال في الروضة عن الأكبرين وأكبرين الجد يد أنه يستحب كالحى والتقديم

ان

أنه بكرة لان مصبره الى البلا (قلت الأظهر كراهته والله أعلم) لما قاله في الروضة من أن أجزاء اللبث محترمة فلا تنهك بهذا قال ولم ينقل عن النبي ﷺ والصحابة فيه شيء معتمد ونقل في شرح المهذب كراهته عن الأم (٣٢٧) والمختصر وذلك عبرهنا بالظاهر وفي

الروضة قال أصحابنا ونقل هذه الأمور قبل النسل (فصل) (يكفن بماله ليهب حيا) من حرير وغيره للمرأة وغير حرير للرجل ويحرم تكفينه بالحرير ويكره تكفينها به للسرف قال في الروضة ويتبر فيه حال اللبث فان كان مكرها فمن جباد الثياب ومتوسطا فمن وسطها أو مقلها فمن خشنها وسيئها في الزيادة كلام آخر (وقوله ثوب) وهو ما يستر العورة أو جميع البدن الأرض المحرم ووجه الحرمة وجهان أحدهما في الروضة وشرح

المهذب الاول فيختلف قدره في الذكورة والأنوثة وجزءه بالثاني الامام والغزالي والنبوي وغيرهم (ولا تنفذ) بالتشديد (وصيته باسقاطه) أي الثوب الواحد لانه حق لله تعالى بخلاف الثوب الثاني والثالث الآتي ذكرهما في الأفضل فانهما حق لبث تنفذ وصيته باسقاطها ولو أوصى بستر العورة ففي شرح المهذب

أخذ ظفرو ولا فدية على فاعل ما ذكره ذلك قبل التحلل الاول وهو بعده كغيره ويحرم أخذ القلفة ولومن غير محرم وإن عصي بتأخيرها واندازها ازالها تحتها أو غسل يديه بصلاة خلافا لابن حجر حيث قال يصل عليه بعد تيممه عما تحتها أو زال نعم شر وظفر توقف عليه زوال نجاسة أو غسل ما تحتها ولومن محرم

(فصل في التكفين) أي كيفيته وما يكفن به وما يتبعهما (قوله يكفن) ولودميا (قوله بماله ليهب حيا) أي بما يجوز له ليهب له الحاجة فلا يكفن بالحرير من ليس له حكة أو قل وكذا لقتال وجوزة شيخنا في الشهيد في القتال تبع الشيخ المولى ويكفن بصبي ومجنون وإن كره كالمراة يقدم الحرير على الجلد وهو على الحبش وهو على الطين والزعر كالحرير ويكره للمصفر وللراة ويكفن بالنجس بعد الصلاة عليه عاريا إن لم يوجد نحو طين وكل كفن نقص عن جميع البدن ثم ما بعده وستر الثابت كالتكفين (قوله) (يعتبر) قال شيخنا ندبا والمعتبر في القاء والتوسط والاكثر العرف (قوله فمن جباد الثياب) وإن كان مقترا على نفسه إلا أن كان عليه دين مستغرق إن برأه ذمته أو لوى يبق الفس على ما كان لرضا نفسه بالذلة (قوله) فمن خشنها) وإن اعتاد الجياد في حياته (قوله المورة) وهي هنا ما بين السرة والركبة في الذكر وما على الوجه والكفين في الأنثى ولو رقيقة لأن الرق يزول هنا بالموت قاله ابن حجر (قوله) وجزء بالثاني الامام وهو للتمدد (قوله أي الثوب الواحد) وهو ما يستر العورة على الاول أو جميع البدن على الثاني الذي هو العتمد ومعنى كون الثوب أقل هو من حيث سقوط الواجب في نحو بيت المال كما يأتي (قوله لانه) أي الثوب الواحد حق لله تعالى أي محض حقه في سائر العورة ومع الأدنى فبما بقي من جميع البدن (قوله حتى لبث) أي محض حقه وسواء السلم والكافر في جميع ما ذكر (قوله لم يصح وصيته) أي وإن قلنا بأن الواجب ستر العورة فقط لان النقص عن جميع البدن مكروه كذا قاله شيخنا المولى (قوله فقال بعض الورع الخ)

إن الحر البعيد يقدم على الرقيق القريب وبأى الكلام على غير ذلك أيضا (قول الشارح في مقاله في الروضة الخ) وأيضا فافيا ساعلى عدم ختنه (قول الشارح عن الأم والمختصر) أي فهو جديد أيضا ولا عبر بالأظهر ولم يقل قلت القديم أظهر

(فصل يكفن الخ) (قول الشارح بالحرير) بحث الأذرع استثناء الحر إذا كان على قتل المركة لاسيا اذا تعلق بالم فدين فيه كاهو (فرع) يجوز تكفين المدة فبا حرم عليها ليهب كما يجوز تطيبها (قول الشارح فمن جباد الثياب) لو كان عليه دين مستغرق ومن عاده التقدير على نفسه فينبغي اعتبار ما كان عليه في حياته من التقدير ولا يكون من جباد الثياب (قول المتن ثوب) فثبت علم جواز التطين وهو ظاهر نعم إن تقرر الثوب فعمل وبحث الأنسوى وغيره تقديم الأخر ونحوه عليه (قول الشارح أصحهما الاول) استشكل ذلك بأن كسوة الرقيق لا يكتفي فيها ستر العورة لانه تحقير وإذلال كما قاله الرافعي قاليت أولى ثم هذا الخلاف مبني على خلاف غريب وهوان الشخص بموته هل يصير كعهودة أم عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن بونس شارح التعجيز (قول المتن باسقاطه) بحث الأنسوى اسقاط الزائد على ستر العورة في هذه السألة بناء على أن الواجب ستر العورة (قول الشارح لم يصح وصيته الخ) قال جماعة من التأخرين هو محمول على مذهب الامام والغزالي من أن الواجب ستر جميع البدن (قول الشارح كفن ثوب) هذا قد يشكل عليه ما سياتي عن التهمة الذي قال في الروضة انه أقبس

عن صاحب التقرير والامام والغزالي وغيرهم لم يصح وصيته ويجب تكفينه بستر لجميع بدنه ولو لم يوص فقال بعض الورع يكفن ثوب يسترجع البدن أول ثلاثة وبهضم بستر العورة فقط وقلنا بجواز كفن ثوب ثلاثة وثلاثة في شرح المهذب ولو قال بعضهم يكفن ثوب وبهضم ثلاثة

كفن بها وقيل شوب ولو اتفقوا على ثوب في التهذيب يجوز وفي التهمة انه على الخلاف قال في الروضة قول التهمة أقيس ولو كان عليه دين مستغرق فقال القرماء ثوب والورثة ثلاثة أجيب القرماء في الأصح لانه الى براءة ذمته أوج من الى زيادة البستر قال في شرح الهذب ولو قال القرماء يكفن بستر المورثة والورثة بستر جميع البدن نقل صاحب الحاوى وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفقت الورثة والقرماء على ثلاثة أبواب جاز بخلاف صرح (٣٢٨) به القاضي حسين وآخرين وقد يشكك فيه انسان من حيث ان ذمته تبقى مرتهنة

بالدين انتهى (والأفضل للرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب بمائة بيض ليس فيها قميص ولا عمامة رواء الشيخان (و يجوز رابع وخامس) قال في شرح الهذب من غير كراهة (ولها) أى الأفضل للمرأة (خمس) رعاية لزيادة السترة بها وزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للسرف والخنى كلما رأها فإذ كر (ومن كفن منها بثلاثة قمص لثياب) يستكمل منها جميع البدن (وان كفن) الرجل (في) حصة ز يد عمامة وقميص تختمن) روى البيهقي أن عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أبواب قميص وعمامة وثلاث لفائف (وان) كفت في خمسة فازار وخمار وقميص ولفافان وفي قول ثلاث لفائف فازار وخمار والازار والمئزر مانستر به المورثة والخمار ما يغنى به الرأس ويجعل بعد القميص وهو بعد الازار ثم تلف روى أبو داود

هما مسألتان أحدهما لو قال بعضهم يكفن شوب وبعضهم بستر المورثة ثانيتهما لو قال بعضهم يكفن بثلاثة وبعضهم بستر المورثة فالجواب طالب الثوب في الاولى وطالب الثلاثة في الثانية لانه طالب الأكثر فيهما وهذا الثاني وجوب الثلاثة ولو بالطلب كما باتى (قوله كفن بها) هو المتمد كالوكان في الورثة محجور عليه (قوله قول التهمة أقيس) هو المتمد فيكفن بثلاث وان كان فهم محجور عليه كما قاله ابن حجر وغيره (قوله أجيب القرماء) هو المتمد (قوله نقل صاحب الحاوى الخ) هو المتمد (قوله وقد يشكك الخ) قد يقال رضا القرماء بذلك يؤدى الى إرجاء إرائهم له وأعدم مطالبته في الآخرة فلان كون ذمته مرهونة فثامل (قوله والأفضل) أى من الزيادة الآتية فلا ينافى فيها واجبة والخنى كالمرأة (قوله من غير كراهة) بل هى خلاف الاولى وتحرم ان كان في الورثة محجور عليه أو غائب أو امتنع منها بعضهم (قوله مكروهة) أو حرام بالاولى عامر (قوله قمص لثياب) قال في المجموع ندبا وقال شيخنا الرملى وجوب ولا تجاب الورثة لو طلبوا غيرها وكان فهم محجور عليه وهذا عند الافتقار عليها فلا ينافى ما بعده وقال بعضهم الاولى واجبة لثباتها والآخر بان واجبتان لاداء المستحب وبذلك صح إسقاطهما بالوصية مثلا ومنع الورثة من النقص عنهما لاداء المستحب لانهما متماثل (قوله لا مكروه) للتمد كراهته (قوله فازار الخ) أى غير المحرم (قوله للملحفة) هى لفافة وكذا الثوب للذ كورمها (قوله يبدأ به) أى يقدم بها على مال الوارث أو الاجنبي وان طلباه نعم ان رضى جميع الورثة بشكفنه من مال الاجنبي جاز ولا يجوز للورثة إبداله ولا يفرمهم رداه ان أبدلوه الا ان علموا جواز من دافعه ولو سرق الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها أو بعدها فكذلك ان كفن في دون ثلاثة والأفضل من تفرغه نفقته لو كان حيا وعلى بيت المال أو المسلمين قاله شيخنا الرملى وفناء الكفن كسرقته ان ظهر من الميت شئ ولو فتح قبره فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ويكفى وضه عليه من غير لف فيه ان لم على لفة تمزق الميت والالف فيه ولو كل الميت سبع مثلا قبل بلاء (قول الشارح انه على الخلاف) فضيته وجوب الثلاث ولا يشكك على قولهم أقل الكفن ثوب أو سائر المورثة لان معنى ذلك انه لا يحتاج في إسقاط الفرض الى زيادة بيت المال أو غيره وأما عند اتساع التركة فقتضى الثلاث وجوبا (قول الشارح وقد يشكك فيه انسان الخ) لأن نقول للميت خربت ذمته وقد تعلق الدين بالتركة فاذن القرماء في صرفها في الكفن والخال ما ذكرتم ضمن للساعة بما يتعلق من الدين بذلك فلا تزل تعلقه بالتمتع بعد ذلك بل يجوز ان يمنع المطالبة به في الآخرة ويحبس طرف النوى بأن ذلك لا يسقط الدين عن ذمته بدليل ما لو ظهر له مال ثم المسألة التى قبلها قابلة لهذا التشكيك بناء على أن الواجب ستر المورثة وقد يمنع الترميم من الزائد (قول المتن ويجوز رابع وخامس) أى ولكن الأفضل خلاف كما تقدم قال الاذرى ولو كان في الورثة نحو صغير امتنع الزائد على الثلاث (قول المتن قمص لثياب) فان اقتصر على لفافة مع قميص وعمامة للرجل فهو خلاف الاولى لما كروهه قاله في شرح الهذب (قول المتن وفي قول الخ) توجه به أن الخمسة فيها كاللثة في الرجل (قول المتن ومعه أصل التركة) دليله الاجماع وأن النبي صلى الله عليه وسلم كفن مصعب بن عمير في ثوبه والرجل الذى مات محرما في ثوبه ولم يسأل هل هناك عليدين أم لا

أنه عليه السلام أعطى الفلاسات في تكفين بثمته كل يوم رضى الله عنها الحفائى ثم الدرعى ثم الحار (قول) ثم للملحفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر والحفاء بكسر الحاء الازار والدرع والقميص (و يس من الأبيض) قال عليه السلام البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم رواء الترمذى وغيره وقال حسن صحيح وسيأتى في الزيادة أن الفسول أولى من الجبد (ومعه أصل التركة) يبدأ به في جملة ثوبه التجهيز منها كما سيأتى أول الفرائض انه يبدأ من ثوبه التي بمؤنة تجهيزه الا ان يتعلق بين التركة حتى فيقدم

عليها يستثنى من هذا الأصل من زوجها مال فكفنها عليه في الأصح الآتي (فإن لم تكن) لبيت في غير الصورة الستة تركة (فعل) من عليه نفقته من قريب بسيد) سواء في المبت الاصلي والفرع الصغير والكبير لعجزه بالموت والقتن وأم الولد والمكاتب لا نفساخ كتابته بموته (وكذا الزوج) معطوف على أصل التركة أي عليه كفن زوجته في جملة (٣٣٩) مؤنة تجهيزها (في الأصح) لوجوب

نفقتها عليه في الحياة والثاني قال صارت بالموت أجنبية وعلى الأصح لو لم يكن الزوج مال وجب في مالها وادام يكن للبيت مال ولا كان له من نفقته نفقة يجب كفنه ومؤنة تجهيزه في بيت المال كنفقته في الحياة فإن لم يكن في بيت المال مال فعلى عامة المسلمين ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن عليه نفقته وقيل يلزمهما التكفين بثلاثة أبواب (وتيسر أحسن الفقهاء وأوسمها والثانية فوقها وكذا الثالثة) أي فوق الثانية (ويذكر) بالمعجزة (على كل واحدة حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب وكافور يذر على الأولى قبل وضع الثانية وعلى الثانية قبل وضع الثالثة (ويوضع الميت فوقها مستلقياً) على ظهره (وعليه حنوط وكافور) ويستحب تبخير الكفن بالعود أولاً (وتشدها) بخرقه بعد أن يدس بينهما قطن عليه حنوط وكافور (ويجعل على منافذ بته)

الكفن عاد للورثة وإن كان قد كفنها جنى (قوله من عليه نفقته) ولو في وقت الموت فدخل الابن الكبير الفقير كما يؤخذ من التعليل بقوله لعجزه بالموت نعم لا يلزم الفرع كفن زوجة أبيه ولو مات من نفقته النفقة بعد موت غيره وضاق ماله قدم هو على غيره على التعمد (قوله والقتن الخ) واللبعض يوزع كفنها بحسب الرق والحرية وإن كان بينهما مهايأة لبطلانها وبمحتمل اختصاصه بذى النوبة (قوله وكذا الزوج) أي عليه كفنها بقية مؤنة تجهيزها ومحلف في الزوج للموسر ولو بما خصه من التركة أو بمال حصل له بعد الموت وقبل دفنها وبعتبر اليسار بمافي القطر وقال ابن حجر بمافي الفلس وفيه نظر بما مر في زوجته لاستوائها في زوال الاعاقف والخدمة بوجها ما فرجه (فرع) لو أوصت الزوجة بأن تكفن من تركها نفياً وصية لوارث فتتوقف على اجازة بقية الورثة (قوله لوجوب نفقتها) شمل الحررة والامة والبائن والحامل والرجعية لا الناشئة مثلاً وخادم الزوجة بالنفقة مثلاً ولو مات له أكثر من زوجة معاً ومروا بقديم من تخاف تغير فيها والا فبالفرقة في الأولى وبالسبق في الثانية وكذا الوفاة من نفقته نعم بقدمي العلية الأب والأم ثم الأقرب فالأقرب وقدم بعضهم البر على الفاجر (قوله عامة المسلمين) أي الموسرين منهم بمافي الكفارة ولو كفنها صبي أو مجنون كفى عنهم (قوله وكذا بيت المال) بل يحرم عليه ما زاد على الثوب ونحو الحنوط (قوله ومن عليه نفقته) ومنه الزوجة ولا يجب تركتها ما زاد على الثوب ولو كفنها غيره من ولي أو لغيره ولو لغيرته مثلاً رجع عليه أن كفن باذن حاكم أو أشهد (قوله على كل واحدة الخ) فالمراد بالتساوي كونها تتر جميع البدن وكذا المازيد عليها (قوله نوع من الطيب) وقال الزهري هو صندل وكافور وذريرة فقب مخلوطة وقال غيره كل ما خلط لاجل البيت فهو حنوط وعلى هذين فغطف الكافور عليه من عطق الجزء على الكل (قوله على ظهره) وبداه على صدره وأمرس لثامه بجنبه (قوله بخرقه) كالستحاضة وادخال القطن في ذريه واجب لعنر والا فركوه واصلح الصلاة عليه إذا كان بعضه خارجاً مطلقاً وقال بعض مشايخنا نصح مع العنر (قوله منافذ بته) ومنها الجراحات فيه وينس وضه أيضاً على مواضع السجود أكراماً لها (قوله ونشد) أي في غير محرم لأنه من العقد المحرم عليه (فرع) قالوا يحرم كتابة شيء من القرآن وأسم معظم على شيء مما يتعلق بالميت لأنه يتنجس بالصديد (قوله نزع الشداد) أي شداد اللقائف فقط تنفاً ولا انحلال الشدة عنه وقيل جميع ما فيه تعقد بدليل قولهم لا يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود (قوله ولا بليس ولا يستر)

(قول المتن فعلى من عليه نفقته) قضته أن الأب لا يجب عليه تكفين الابن البالغ الفقير لأن نفقته غير واجبة عند المصنف لكن نقل في الكبير عن التمتع بوجوب تكفينه وعليه بأن نفقته تجب إذا كان عاجزاً والبيت عاجزاً وجزم بذلك في الوضة وأشار إلى ذلك الشارح بقوله لعجزه بالموت (قول الشارح والقتن الخ) لو كان ببعضه فعليه وعلى السيد فيظهر أن كان بينهما مهايأة ثم ماتت نوبة أحدهما احتمل أن يكون الأمر كذلك لبطلان المهايأة كافي الكتابة وبمحتمل اختصاص ذلك بذى النوبة (قول الشارح معطوف على أصل التركة) جواب عما يقال ظاهر العبارة أن محل التعلق بالزوج إذا لم تكن تركة (قول الشارح في الحياة) وكانتمه كالأب والابن لكن تكفينها ومؤنة تجهيزها واجب على الزوج وإن كانت المرأة غنية (قول الشارح ومن عليه نفقته) دخل فيه الزوج (قول المتن والثانية فوقها الخ) المراد الثانية والثالثة في الرتبة فيفيد اعتبار السعة والحسن فيوافق ما في شرح المذهب (قول المتن نزع الشداد) الظاهر اختصاص النزع بشداد اللقائف دون شداد

(٤٢) - (قيلوني وعميرة) - اول من المنخرين والاذنين والعينين (قطن) عليه حنوط وكافور (وتلف عليه اللقائف) بأن يثني كل منها من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحى بالقابو ويجمع القاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتند) بشداد خوف الانتشار عند الحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه (ولا بليس المحرم الذكر محيط ولا يستر

رأسه ولا وجهه المهرمة) ابقاء لأثر الاحرام وتقدم انه لا يقرب طيباً (وحمل الجنائز بين العمودين أفضل من التربع في الاصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ واما الشافعي في الأم الأول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف والثاني التربع أفضل والثالث سواء (وهو) أي الحمل بين العمودين (أن يضع الحنبتين المتقدمتين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما) يعمل للمؤخرين رجلاً) أحدهما من الجانب الايمن والأخر من الاسر ولتوسط المؤخرين واحد كالقدمتين لم يرمين قدميه بخلاف المتقدمين (٣٣٠) (والترتيب أن تقدم رجلاً ويتأخر آخران) في حملها يضع أحد المتقدمين

أي فيما حرام **﴿ فرع ﴾** يكره اعداد الكفن الامن وجهه حلال أو أثر صالح ولا يجوز ابداله وان لم يعلم أنه ما ذكر مراعاة لنقض الميت وهذا فارق ابدال ثياب الشيد **﴿ قوله ﴾** أفضل من الترابيع) والجمع بين الكيفيتين نارة وتارة أفضل ومن حملها تبركاً قدمه على المؤخر والايمن من الحامل على اليسر **﴿ قوله ﴾** والمشي امامها بقرها) لوقالوا بامامها بقر بها كان أولى لافادة ان كل واحدة سنة مستقلة كما صنع الشارع والحاصل الذي ينبغي أن يقال ان المشي أفضل ولو خلفها أو بعيداً من الركوب ولو امامها أو قريباً أو امامها أفضل منه خلفها ولو مشى بالقرب وهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل **﴿ قوله ﴾** قال الراكب الخ) وفي رواية أنه **﴿ عليه السلام ﴾** رأى ناساً ركباناً في جنازة فقال ألا تستحيون ان ملائكة الله يمشون على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب **﴿ قوله ودون الحبيب ﴾** بخامعة فوجدت من هو المشي على الهينة والتأني **﴿ قوله من غير الاسراع ﴾** هو مفهوم تقييده بالخوف قبله بالاسراع لافادته انه لو خيف تغيره مع الاسراع من غير كسدة حرطت الزيادة في الاسراع ولذلك عبر بقوله زبد في الاسراع ولم يقل أسرع ويترجم من خوف التغير بما ذكره مع الاسراع أن يكون الخوف مع التأني أولى ولذلك سكت عنه **﴿ قوله ﴾** في الاسراع) أي بقدر الحاجة **﴿ فائدة ﴾** يندب القيام للجنازة على العمدان بدعواهما بشي عليهما خبران كانت أهله وأن يقول سبحان الحلي الذي لا يموت أو سبحان الملك القدوس أو هذا ما عاهدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ما نأوتد بقا وتسلياً وأالله أكرههما ما وعد الرحمن وصدق الرسول لانه ورد أن من قال ذلك كتب له عشرين حسنة والله أعلم

﴿ فصل في الصلاة على الميت وما يتبعها ﴾ وتقدم أنها بهذه الكيفية من خصائص هذه الامة ولم تشرع الا في السنة الاولى من الهجرة في المدينة الشريفة ولم يصل عليه الصلاة والسلام على زوجته خديجة بمكة **﴿ قوله ﴾** يجب قرن التبة بالكبير) ويؤخذ من التشبيه جواز الاقتداء في أثنائها وهو كذلك فلا وجه لقصر كلامه على الحالة الأولى فقط **﴿ قوله فلا بد من التعرض له ﴾** أي للعرض ظاهرة وان كان الصلي صلباً ولمع الرجال وهو الاجوه وفارق عدم وجوبه عليه في الصلوات الخمس على رأي شيخنا الرمل بأن في صلاته هنا اسقاطاً عن المكلفين في الجملة والمرأة كالصبي

الا ليين السابق ونحوه **﴿ قول المتن بقرها ﴾** لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يراعى **﴿ قول الشارع من غير الاسراع ﴾** يعني لواني بالسنة وهي الاسراع ولكن خيف التغير لا من الاسراع بل من أمر غيره كسدة الحر ومن ثم قال الشارع فيما يأتي زبد في الاسراع ولم يقل أسرع بها **﴿ قول الشارع زبد في الاسراع ﴾** تمتة **﴿ النصوص وقول الأكثرين عدم استحباب القيام لها وخالف التولي واختار مقالته في شرح المذهب ﴾** فصل لصلاته أركان الخ) **﴿ قول المتن وتسكني نية الفرض ﴾** أي كفاً أن الظاهر مثلاً لا يشترط أن يتعرض لكونها فرض عين **﴿ قول الشارع فلا بد الخ ﴾** هو شامل لصلاة الصبي ولصلاة النساء وقد صرح النووي في شرح شرط البخاري (و يسرع

بها) ندبا لحديث الشيخين أسرعوا بالجنازة فان تلك الصالحة فقير تقدمونها اليه وان تلك سوى ذلك فشر المذهب تضمنوه عن رفاكم (ان لم يخف تغيره) أي الميت بالاسراع فيأتي به حينئذ والاسراع فوق المشي المعتاد ودون الحبيب للالتقاط الصفات فان خيف تغير الميت من غير الاسراع أو انفجاره أو اتفاحه زبد في الاسراع **﴿ فصل ﴾** (لصلاته أركان أحدها التبة) كسائر الصلوات (ووقتها كثيرها) أي كوقت نية غيرها من الصلوات وهو وقت التكبير للاحرام كما تقدم في باب حفة الصلاة انه يجب قرن التبة بالتكبير (وتسكني نية الفرض) فلا بد من التعرض له وفيه الخلاف المتقدم في باب الصلاة (وقيل يشترط نية فرض ككفاية)

العمود الايمن على عاتقه
الايسر والآخر العمود
الايسر على عاتقه الايمن
والتأخران كذلك
(والمشي امامها بقر بها)
يبحث لو التفت رآها
(أفضل) منه ببعدها فلا
يراهالكثرة المشايين معها
والمشي امامها أفضل منه
خلفها للراكب والمأشئ
وفي الروضة ينبغي أن
لا يركب في ذهابه معها الا
لعذر كمرض أو ضعف قال
في شرح المذهب فلا بأس
به وهو لغیر عن يكره مروي
أصحاب السنن الأربعة عن
ابن عمر أنه رأى النبي صلى
الله عليه وسلم وأبا بكر
وعمر يمشون امام الجنائز
ومحمه ابن حبان وروى
الحاكم عن الفيرة انه صلى
الله عليه وسلم قال الراكب
يسير خلف الجنائز والمأشئ
عن يمينها وشمالها قريباً
منها والسقط يصل عليه
ويدعى لوالديه بالعافية
والرحمة وقال صحيح على
شرط البخاري (و يسرع

نرضالكمال وصفها (ولا يجب تعيين الليت) كزبداء عمرو أو رجل أو امرأة بل تكفيه نية الصلاة على هذا الليت وإن كان ماموماً ونوى الصلاة على من يصلي عليه ماموماً (فإن عين وأخطأ) كأن نوى الصلاة على زيد فذا هو عمرو أو رجل فكان امرأة (بطلت) أي لم تصح صلاته كما عبر به في المحرر وغيره زاد في الروضة هذا إذا لم يشر إلى العين فإن أشار (٣٣١) صحت في الأصح (وإن حضر موتي نواهم) أي قدمهم في نيته وعبار المحرر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المقتدي نية الاقتداء (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس أنه عليه السلام صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً (فإن خمس) عمداً (لم تبطل) صلاته (في الأصح) لأنه زاد ذكرًا والثاني يقول زاد ركناً وروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه عليه السلام كان يكبر خمساً لا يبطل في السهو جزماً ولا يدخل لسجود السهو فيها (ولو خمس أمانه) وقلنا لا تبطل صلاته (لم يتأبه) في الأصح (وفي الروضة) كأصلها الأظهر ورجح في شرح المنهك القطع به (بل يسلو) ينتظره لیسلم معه) والثاني يتأبه وإن قلنا بالبطان فافرقه (الثالث السلام) وهو (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع قراءة الفاتحة) كغيرها من الصلوات

(قوله ولا يجب تعيين الليت) أي الحاضر أم الغائب فلا بد من تعيينه اتفاقاً لعدم قرينة الحضور فيه (قوله نواهم) وله أن ينوي معهم ميتاً آخر كما سيأتى فإن نوى معهم حياً أو متصفاً منهم بالحيث أو زاد عليهم بعد نيته أن ينوي معهم ميتاً بعضهم كذا أو ذكر عددهم فيأبوا كثرته بطلت في الجميع نعم إن جهل الحي في صورته لم تبطل قاله شيخنا الرمي وكذا وأشار المهر في الأخيرة لم تبطل كقائه العلامة ابن قاسم ومشي عليه شيخنا (قوله فإن خمس) المراد فإن زادوا كثر من خمس وإن كرر الذاكر في الزيادة أو غيرها إليها نعم لو رفع يديه في الزيادة ثلاثاً متواليات بطلت كمال إليه شيخنا وكذا لو اعتقد البطان بالزيادة كقائه الأذرى (قوله لم يتأبه) أي لم تندب له متابته فلا يضر لو تابع على ما تقدم وانتظاره أفضل سواء كان الإمام ساهياً أو عاصياً للسبوق موافقة الإمام في الزائد ويحسبه (قوله كغيرها من الصلوات) منه عدم صحة اقتداء من يحسن القرآن بمن يحسن الذكر ولاهما بمن واجبه الوقوف ولا مانع منه بمصرح ابن عبدالحق (قوله بعد غير الأولى) ولو لم يبال بالربعة ولو ما زاده عليها وفارقت الفاتحة غيرها من الأركان بأن القراءة أكل وقيل إنها في صلاة الجنازة دخيلة أي غير أصلية إذا اطلب فيها صلاة الدعاء وفيه نظر قال الاسنوي ولزم من ذلك خلو الأولى عن ذكر وجمع ركعتين في غيرها قال شيخنا الرمي وعمل تأخيرها في غير السبوق ومثله من شرع فيها وتازع بعضهم فيها وخصوصاً الثانية ولا بأس بالشرع في نحو القنوت لا مكان التدارك هنا وسيأتى (قوله الصلاة) قال ابن حجر ويندب السلام معها ولا يكره هنا أفراد الصلاة لأجل الوارد أقل ذلك اللهم صل وسلم على محمد وآله وهل بقية أسماؤه عليه السلام كذلك كالحاشر والعاقب راجعه

للنهب بأن النساء إذا صلين مع الرجال تقع لهن نافلة (قول الشارح نرضالكمال وصفها) قال الاسنوي بدله ليمتيز عن فرض العين والأحسن مقال الشارح فليتأمل ولك أن تقول هل يجري نظير هذا الوجه في فروض الأعيان وقد يجاب بأنها الأصل والتألب (قول المتن ولا يجب تعيين الليت) لأنه قد لا يعرفه (قول الشارح كزبداء عمرو) واستثنى بعضهم الغائب وعليه فيعينه ولو بإضافته للبلد ونحوها فيما يظهر (قول المتن نواهم) لنوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقدهم عشرة فيأبوا أحد عشر وجب إعادة الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين بخلاف العكس ذكره في البحر ونبه على أنه لو صلى على حي وميت صحت مع الجهل دون العلم (قول المتن لم يتأبه) في الأصح قال الاسنوي هذا الخلاف في الوجوب لأجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب (قول الشارح فافرقه) لوفعل الإمام ذلك على وجه السهو ونحوه فالأمر بخير بين الفارقة والانتظار (قول المتن الثالث السلام) لحديث تحليلها التسليم (قول المتن قراءة الفاتحة) روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأ فيها بالفاتحة وقال فعلته لتعلموا أنها سنة قال النووي رحمه الله وقوله أنها سنة كقول الصحابي من السنة كذا فيكون مرفوعاً (قول المتن قلت تجزئ) الخ) يستفاد منه كمال قال الاسنوي ثلاثة أشياء أخلاه الأولى عن ذكر يكون فيها وعدم اشتراط الترتيب بين ركن القراءة وغيره والجمع بين ركعتين في تكبيرة واحدة (قول الشارح عقبها) قال الاسنوي والتخصيص بالثانية يحتاج إلى دليل

(بعد التكبيرة الأولى) قبل الثانية كما هو ظاهر كلام الغزالي روى البيهقي عن جابر أنه عليه السلام كبر على ليت أربعاً وقرأ بأمر القرآن بهذا التكبيرة الأولى (قلت تجزئ) الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم) قال في شرح المنهك صرح به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كأصلها من النص أنه لا يقرأها إلى التكبيرة الثانية جاز (الحامس الصلاة على رسول الله عليه السلام)

بعد الثانية) أى عقبا ذكره فى شرح المهذب عن السرخسى وكأنه مبنى على تعين الفاتحة قبلها روى الدارقطنى والبيهقى عن عائشة حديث لا يقبل الله صلاة الا بطهور والصلاة على لكن ضعفاء (والصحيح ان الصلاة عن الآل لا تنجب) فيها بل تسن وقيل تنجب وهو الخلاف المتقدم فى التشهد الآخر وهذه أولى بالمنع لبثنا على التخفيف (السادس الدعاء لبيت بعد الثالثة) قال فى شرح المهذب لا يجوز فى غيرهما بل خلاف وليس لتخصيصه بهاديل واضح (٣٣٣) انتهى وأقله ما يطلق عليه الاسم نحو اللهم ارحمنا اللهم اغفر له وسبأى أكله

(قوله بعد الثانية) أى بحسب ارادته أخذنا مما تقدم (قوله) وكأنه مبنى على (قوله) للمعتد تعينها عقبا وما بحثه الشارح من البناء مرجوح (قوله بل تسن) ويندب أن يقدم قبلهما الحمد لله ثم يؤخر عنهما الدعاء للؤمنين والمؤمنات (قوله الدعاء لبيت) أى بخصوصه ولو فى عموم بقصد ولا بد من كونه بأخروى (قوله اللهم الخ) ولو فى صغير ومنه اللهم اجعله فرطا وذخرا لوالديه الخ والبراد بقوله وليس لتخصيصه الخ فى دليل تخصيص عدم الخلاف لا فى دليل الدعاء لبيت فلا ينافى ما فى الصلاة على النبي ﷺ قبل قائله ذلك (قوله القيام) ولوصى وامرأة مع الرجال (قوله فى جواز الترك) أى لا فى جواز التفل بصورتها (قوله فى التكريات) أى المطلوبة لا فيأزاد عليها لكن لا يضروا رفع الأفيام (قوله قال السنة) عبارة المنهج قال من السنة والمراد الطريقة الشرعية (قوله دون الافتتاح) وإن صلى على غائب أو قبر ويندب الاسرار بالتعود وغيره من سائر أذكارها لا التكريات والسلام وأما خص المصنف القراءة لأنها محل الخلاف (قوله ويندب التأمين) وبعده الحمد لله رب العالمين كما فى الروضة (قوله) ومحبوه وأحبائه) المشهور فيها الجري مجوز رفهم جملة حالية (قوله ما يحبه ومن يحبه) الضمير المستتر فيهما المائت والبارر المحبوب المائت من عاقل وغيره (قوله زل بك) أى صار ضيفا عندك (قوله) وإن كان مسيئا (الخ) ولا يضر هذا التعليق وإن صلى على نبي مثلا على نظير دعاء الاستخارة بقوله اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر الخ ولكن الأولى فى نحو النبي ﷺ تركه (قوله جنبه) بنون فوحدة مثنى جنب وبثلاثة ففتنة فوقية وهى أولى لعمومها لجميع البدن كما قاله الاستوى (قوله ولقنه) أى اعطته تكمرا وما آمنتم من فتنة القبر وسؤاله (قوله) فإن كان الميت امرأة (الخ) ولو كان خنى أو غير معروف قال علوك (قوله) ويؤت الضائر) أى الا ضمير منزل به فيجب أن يذكر مطلقا سواء أفرده كذا كروا وجمعه كزولهم لأنه عائد إلى الله تعالى فإذا أنشأ عمدا عالما خيف عليه الكفر (قوله على ارادة الشخص) قال شيخنا وما اقتضاء كلامه من اعتباره انه يلاحظ ذلك غير مراد (قوله) ويقدم عليه) ويندب أن يقدم عليه ما علمناه واه عرف بن مالك عن فعله ﷺ وهو اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجة واعذه من

(قول الشارح وكأنه) الضمير فيه وفى قوله ذكر مرارح القول أى عقبا ذكره فى شرح (لكن ضعفاء) أقول روى الحاكم عن أنى امامه ان رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ أخبره وان السنة أن يكبر الامام ثم يصلى على رسول الله ﷺ ويخلص الدعاء لبيت فى التكبيرة الثالثة ويسلم ثم قال انه على شرط الشيخين (قول الشارح وأقله) ظاهر اطلاقه كغيره ان هذا الأقل حتى فى الطفل فلا يكتفى بالدعاء لوالديه لكن قد يشكك على ذلك السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه ويمكن دفع الاشكال (قول الشارح نسيم رحما) قال الاستوى ويراد به القضاء أيضا

(السابع القيام على الذهب) ان قدر عليه كغيره من الفرائض وقيل وجهان أحدهما لا يجب لشبهها بالنافلة فى جواز الترك والثانى يجب ان تصيغ عليه (و يسرفع يديه فى التكريات) فيها حذو منكبىه ووضعها على صدره كغيره من الصلوات (وامرار القراءة) فيها فى ليل أو نهار (وقيل) يجبر ليل) روى النسائى عن أنى أئمة بن سهل قال السنة فى الصلاة على الجنائز أن يقرأ فى التكبيرة الأولى بأمر القرآن مخافة ثم يكبر ثلاثا والتسليم عند الأخيرة (والأصح) ندب التعود دون الافتتاح (طوله) والثانى يندب أنى فى غيرها والثالث لا يندب واحد منها تخفيفا ولا تندب السورة فى الأصح ويندب التأمين عقب الفاتحة (ويقول فى الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك

(الخ) وبقية كما فى المحرر خرج من روح الدنيا وسعته بفتح أولها ما نى نسيم رحما واتساعها ومحبوه وأحبائه فيها (قول) أى ما يحبه ومن يحبه إلى طرفة القبر وما عاقله أى من الأحوال كان يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابنا وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له اللهم ان كان محمدا نافرذ فى احسانه وان كان مسيئا فاغفر له وتجاوز عنه ولقبر حتمك رضاك وفنته القبر وعذابه وافسح له فى قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقبر حتمك الامن من عذابك حتى تبعه آمنة إلى جناتك بأرحم الراحمين جمع الشافعى رضى الله عنه ذلك من الاحاديث واستحسنه الاصحاب فان كان لبيت امرأة قال اللهم هذه أمك أنت عبيدك ويؤت الضائر قال فى الروضة ولو ذكرها على ارادة الشخص لم يضر (و يقدم عليه

الله اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأتانا اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان) روى أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة قال صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا الح زائد الترمذي اللهم لاتخرمنا أجره ولا تفلتنا بعده والجمع بين الدعاءين ذكره في الشرح الصغير وأشار إليه في الكبير ولم يذكره في الروضة ولا شرح المذهب وتقديم الثاني منها لأنه بعض الأول المعنى (و يقول في القفل الأول المعنى)

(٢٣٣)

مع هذا الثاني اللهم اجعله فرطاً لأبويه أى سابقاً ميتنا مصالحهم في الآخرة (وسلفاً وذخراً) بالذال المعجمة (وعظة) أى موعظة (واعتباراً) وشيخاً وتقل به موازينهما وأفقر الصبر على قلوبهما وفي الروضة كآصلها ولا تفننهما بعده ولا تخرمهما أجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث الغيرة السابق والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة (وفي الرابعة اللهم لاتخرمنا أجره) بفتح التاء وضماً (ولا تفنننا بعده) أى بالاشلاء بالمعاصي وفي التنبيه وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الأولان في حديث أبي هريرة (و لو تخلف للتقدي بلا عن فلم يكبر حتى كبر امامه أخرى بطلت صلاته) لأن التخلف بالكسبية هنا متفاحش شبه بالتخلف بركة وفي الشرح الصغير احتال انه كالتخلف بركن (ويكبر

عذاب القبر وقتنته ومن عذاب النار انتهى وهذا أصح ما في الباب والردابديل الزوج ولو تقديراً أوصفه فيدخل من لم يتر وج ومن المحور العين لأن بنات آدم أفضل منهن ولكل انسان من بنات آدم ثنتان فقط (قوله وميتنا) ولا يكتفي بهذا عن الدعاء لئيت الان قصده فيه بخصوصه ولو في عمومهم وحديثك في ولو في الصغير لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب كقوله ابن حجر (قوله في القفل) أى من أولاد السالطين يقيناً وفي المشكوك فيه يعلق كإيائى في الاختلاط وفي الطفلة يؤنت ضارها كأمرويراعى في الدعاء ما يناسب فلا يقول فرطاً ونحوه الأفيمن له أصل مسلم ولا عظة ونحوه الأفيمن له أصل صحيح وهكذا وفي كلام ابن حجر حرمة الدعاء للكافر بأخروى وفيه نظر وإلا راجع خلافه كما هو مقرر في محله ومنه جواز الدعاء له بالمغفرة خلافاً لما في الأذكار كما تقدم (قوله وفي الرابعة) هو عطف على المنسوب لأن ذكره هامندوب وبند تطولها بقدر ما يأتي به في الثلاثة قبلها وان يقرأ فيها آيات الذين يحملون العرش إلى العظم (قوله وقد تقدم الأولان) لكن لفظ ولا تفلتنا (قوله ولو تخلف للتقدي) وكذا لو تقدم ثم ان أحرم للتقدي عقب أحرام الامام ولم يكبر حتى كبر امامه أى شرع في التكبير الثالثة بطلت صلاته ومثلها الرابعة لمن أحرم عقب الثانية للإمام وخرج بالتكبير الشرع في السلام فلا يضر وخرج بالتالي والرابعة ما زاده الامام فلا يضر التخلف به لأنه لا يندب متابعتها فيه وقالوا انتظاره فيه أيضاً كما مر وقيل انه كغيره أيضاً (قوله بلا عن) أفعال كان لعن كسنيان وجعل وعدم سماع امام و بطء قراءة فلا تبطل يتخلفه بتكبيره ولا بتكبيرتين كافي للتحج واعتمده شيخنا الرملى والذى منى عليه ابن حجر ومال إليه شيخنا عدم البطلان ولو بجميع الصلاة وهو الوجه في غير عدم السماع بل معه وأولى من الصلاة الأصلية (قوله المسبوق) قال شيخنا الرملى وشيخنا الزايدى الرادبدي من تأخر احرامه عن احرام الامام في الاولى أو عن تكبير فيها بعدها وان أدرك من القيام فسن الفاتحة وأكثر بدليل قولهم و يقرأ الفاتحة وقولهم فلو كبر الخ (قوله و يقرأ الفاتحة الخ) قال ابن حجر جوازاً لا يجوز تأخيرها لما بعد الاولى وذكره شيخنا في حاشيته ثم اعتمد كشيخنا الرملى الوجوب قال وهذا مستثنى مما تقدم آتفاظاً لسلطوبها هنا فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ أقدم ما أدركه منها قبل تكبيرة الاحرام حتى لو قصد تأخيرها لم يعتبر قصده وكذا لا يعتد بتكبيره لو كبر وقد يقال انما سقطت هنا عن المسبوق نظر الى ان هذا محلها الأصلي وان لم تعين فيه فلا حاجة للاستثناء (قوله ولو كبر الامام) التكبير الثانية وغيرها (قوله كبره) أى وجوباً وكذا لو كبرها وخرج بقوله كبر الامام ما لم يسم فقيم المسبوق الفاتحة لقوات الثانية (قوله والاصح هناك)

(قول المتن وأفرغ الصبر الخ) انظر له يسقط هذا اذا كان أبواه ميتين وكذا قوله وعظوه واعتباراً (قول المتن) وفي الرابعة قال في شرح المذهب اتفق الاصحاب على عدم وجوب ذكرها (قول المتن فلم يكبر الخ) لو كبر المأموم مع تكبيرة الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شرع وعفيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر (قول الشارح متفاحش) وجه ذلك ان المتابعة هنا لا تظهر الا بالموافقة فيها الخلوعا عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره انه لو تخلف بالاربع حتى سلم الامام لا تبطل صلاته (قول الشارح يتخلف ويتبها) أى ما لم يسبق بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف

للمسبوق و يقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها) كالاعادة رعية لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صاف عن الأشكال أى لما قدمه عن الندم من جواز تأخير قراءتها الى التكبير الثانية (ولو كبر الامام أخرى قبل شرعه في الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيرة (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كمالو ركب الامام عقب تكبير المسبوق فانه كبره (وان كبرها هو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) والثاني يتخلف ويتبها وما كالجوهين فبا اذ ار كع الامام في فاتحة للمسبوق والأصح هناك كما تقدم ثالث وهو انه ان اشتغل بافتتاح أو تعوذ

تختلف وقرأ بقدره والاتابع الامام ولم يذكر الشيخان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جريانه به صرح القنوري ان أي بناء على نيب
التعود والافتتاح (وإذا سلم (٣٣٤) الامام تدارك السبوق باقي التكريرات بإذكارها) كما في تدارك بقية الركعات

هو التعمد هنا أيضا (قوله ولا يضر رفعها قبل أعامه) ولاخر وجهان القبلة ولا بعد المسافة ولا وجود حائل
وكذا لو أحرع عليها فارة لجهة القبلة ثم رفعت فان أحرع عليها سائر مع الشروط لم يضر غير بعد المسافة
ونقل عن شيخنا الرمي أنه يضر خر وجهان القبلة أيضا وخالفه شيخنا الزبيدي نعم لا يصح الاقتداء بهذا
السبوق في أحواله الثلاثة خلافا لبعضهم (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة كغيرها ولا يجوز فيها
سجود سهو ولا تلاوة وتبطل بهما من العاد العالم (قوله كالطهارة) أي للبت والماتصل بهما يصرف إلى الحي
كذا قاله شيخنا وهو صحيح من حيث الحكم والوجهان المراد طهارة للصلى أخذ من انضمامها لبقية الشروط
من استقبال القبلة والستر وغيرهما يمكن شمولها لمسألة شيخنا شحوز وعليه يضر نجاسة على رجل
تابوت والبت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لأنه كنفجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه
(قوله لا الجماعة) أي لا تشترط الجماعة فيها وكذا لا يشترط المدأ أخذ ما بعده فالجماعة والعدد فيها مندوبان
(قوله بواحد) ولو بصياح وجود بالغ كإسائي ومصليا بالذكروا بالوقوف لعجز مع وجود قادر على الفاتحة
أو غيرها واكتفى بالصلى لأن دعاءه أقرب إلى الإجابة المقصودة فلا ينافي عدم الاكتفاء به في إحياء الكعبة
وردا السلام على البالغ (قوله وسواء الخ) راجع للأقوال الثلاثة بدليل عبارة الروضة (قوله أحصمها نعم) هو
التمتع أو فردهم بالذكر لأن الخلاف فيهم طرق (قوله عدد زائد) سواء صلاوا مع غيرهم أو وحدهم أو أفراد
(قوله وهناك) أي في محل بحسب السعي فيه للجمعة بسباع النداء بعضهم ضبطه بما يأتي في الغالب وهو الذي
مشى عليه شيخنا (قوله رجال) أي ذكر ولو واحدا ممن تزمه الصلاة والأفهم كالعدم كما تقدم وتوجه
على النساء مع الصبي أمره بالصلاة وضرر به عليها فان امتنع صليان وإن حضر بعد صلاتهن أو صلاة واحدة منهن
رجل لم تجب عليه إسقاط الفرض بهن ونسب الجماعة للنساء وحدهن على التعمد وتقع صلاتهن مع

وفي قول لا تشترط
الأذكار) بل يأتي بياق
التكبيرات نسفا لأن
الجنابة ترفع بعد سلام الامام
فليس الوقت وقت تطويل
ويستحب أن لا ترفع حتى
يتم السبوق ولا يضر رفعها
قبل أعامه وتشترط شروط
الصلاة في هذه الصلاة
كالطهارة وستر العورة
والاستقبال ويشترط أيضا
تقدم غسل الميت كإسائي
في الزيادة (لا الجماعة) نعم
تستحب فيها كمادة السلف
(و يسقط فرضها بواحد)
لحصول المقصود به (وقيل
يجب) لسقوط الفرض
(اثنان) أي فلهما (وقيل
ثلاثة) لحديث الدارقطني
صلا على من قال لا اله الا الله
وأقل اجمع اثنان أو ثلاثة
(وقيل) يجب (أربعة)
كما يجب عندنا أنه أن يحمل
الجنابة أربعين في أقل
منها ازدراء بالبت قال
وسواء صلاوا جماعة أم أفرادا
كنا في الشرح وعبارة
الروضة ومن اعتبر العدد
قال سواء الخ واقتصر فيها
على حكاية الأول والثالث
قولين والرافعي ذكر ذلك
عن جماعة بعد تعبيره بالوجه

بغيرهنا (قول الشارح أي بناء على نيب التعمد الخ) قضيت إذا لو فرضنا على عدم النيب بخلاف واشتغل
بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظر بل هو أولى بالتخلف فيما يظهر (قول المتن وفي قول) محل
الخلاف إذا رفعت أما إذا بقيت بسبب ما فيقول الأول كإسائي قاله الحب الطبري في شرح التنبيه أقول
فلأبقوها مراعاة للأمر السندوب وهو استمرارها حتى يفرغ السبوق فالخلاف ثابت فيما يظهر وكلام
الحب الطبري هذا لا يني بذلك (قول الشارح ويستحب أن لا ترفع) فلو رفعت لم يضر ولو حولت لغير
القبلة (قول المتن لا الجماعة) كغيرها من الصلوات الخمس وكما في صلاة الصحابة على رسول الله ﷺ
ثم المراد في الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما في الجماعة أفرادا فمستفاد من قوله الآتي ويسقط
فرضها بواحد ولو حملنا الجماعة النقية على العموم لكان قوله ويسقط فرضها بواحد مغنيا عن ذلك
(قول الشارح لحصول المقصود به) عبارة غيره لأن الجماعة ليست شرطا فيها فكذلك العدد كإسائي
الصلوات (قول المتن اثنان) لأنه لم ينقل الاختصار على واحد من النبي ﷺ ولا في زمن الخلفاء
الراشدين هكذا استدلل الأسنوي رحمه الله والشارح رحمه الله على ذلك كما نعرفه من بقية كلامه
الآتي وقوله وأقل اجمع اثنان يرجع لقوله اثنان وقوله أو ثلاثة يرجع لقوله وقيل ثلاثة وقوله قال
وسواء يرجع لقوله عندنا (قول الشارح واقتصر فيها الخ) غرضه من هذا أنه في الروضة ذكر
الأول والثالث قولين وذكر الثاني والرابع وجهين (قول الشارح على حكاية الأول) المراد به ما في قول
المتن ويسقط فرضها بواحد (قول المتن وهناك) قال الأسنوي أحقره زعمنا إذا غاب عن المجلس أو البلد
فان التحية الحافة بالصلاة على الميت كاستعره فان كان في محرم فيحتمل الحافة بطلب الماء كما في التيمم

انتهى

كما في الحرر ويترفع عليها ما بان حدث الامام أو بعض المأمومين ان في العدد للتعبد بسقط الفرض

والأفلا وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه وفي وجهان أحصمها نعم قال في شرح اللمع قال أصحابنا اذا صلى على الجنازة
هدد زائدا على الشروط وقت صلاة الجميع فرص كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال في الأصح) لأن دعاءهم أقرب

الى الاجابة والثاني استند الى صحة صلاتهن وجماعتهن كالرجال فتأني عليه الوجوه السابقة فيهم وعلى الاصح فيهن ان لم يكن رجل صلي
لفرضه منفردات وسقط الفرض بهن ولا تستحب لهن الجماعة وقيل تستحب في جنازة المرأة قال في الروضة اذا لم يحضر الا النساء توجه
الفرض عليهن واذا حضر مع الرجال لم توجه الفرض عليهن فلو لم يحضر الرجل ونساء وقتنا لا يسقط الا بثلاثة توجه التتميم عليهن والظاهر
ان الخشني في هذا الفصل كالمرأة وجزم بهذا التشبيه في شرح المذهب وقال فيه (٣٣٥) في باب الاحداث اذا صلى الخشني

الاكتفاء بغيرهن نافذة كياناً (قوله وقيل تستحب) هو الاعتماد ولو في جنازة الرجال خلافا لما ذكره الشارح
(قوله ان الخشني كالمرأة) أي من حيث عدم الاكتفاء به مع الذكور اذ لا يكتفي بصلاة النساء معه كإسائي
ولو تعدل لم تسقط الا بصلاة الجميع و يسقط بهن الفرض عن النساء (قوله على الغائب) خلافا لما لك
وأى خفيفة ومحلها ان علم أو ظن طهره والراد به من يشق عليه الحضور مشقة لا تحتمل عادة ولو في البلد (قوله
فصل على الخ) أي التجاشي هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قيل انرفع وهو بالجيشة اليه صلى الله
عليه وسلم محمول على رفع الحاجر أو يتمثلا وما قاله ابن حجر في هذا المحل غير صحيح فراجع (قوله) وما يشترط
أن لا يكون الخ) ويشترط عدم الحائل بينهما الاصلية غير مسمرة وقبره وبيت مغلق غير مسمر (قوله) من
أهل فرضها) أي ممن يجب عليه وتسقط به ذلك الوقت بأن يكون بالغاً عاقلماً طاهراً فلا تصح على
الغائب والقبر ممن انصف بهذا ذلك كالصبي بخلاف وغيره على الاعتماد خلافاً للإمام (قوله وقت اللوت)
للعتمد وقت الدفن (قوله وقيل أبداً) هو الاعتماد (قوله من الانبياء) ومنهم سيدنا عيسى عليه السلام
بعد دفنه وتصح قبله بمن حضر موته قال شيخنا وتحرم الصلاة على قبورهم والتوجه بها إليها ولو في غير صلاة
الجنازة ولكن لا تبطل (فرع) تنديب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في أقطار الأرض
وينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه فهذه أسهل النيات وأولها (قوله فرع) زاد الترجمة بالخ) فيه تسليم
أنه ليس بمبني على ما قبله فذكره ليس في محله وأجاب شيخنا الرملي بأن الصلاة تستدعي مصلياً وهو يستدعي
انتهى وقوله رجال قال الاسنوي مثلهم الواحد والصي وفي شرح الارشاد المؤلف ما يخالف كلامه في مسألة
الصبي قلت وما أدري ماذا يقول الاسنوي فيما اذا لم يوجد بالبلد الا النساء والصبيان فان الفرض يتعلق بهن
بلا ريب وأما صحتها منهن فلا إشكال فيها فان قال بصحتها وتعلق الفرض بهن وانعم ذلك لا يسقط منهن الا
بفضل الصبي في غاية البعد وهذا الفرع مما لم يسبق به في عصر بل قاله أولاً والله أعلم (قول الشارح) لم توجه
الفرض عليهن) بل قل صلواتهن معهم نافذة (قول الشارح الا بثلاثة) كذا يقال لو قلنا بثنتين أو أربع (قول المتن
عن البلد) قضية كلامهم ان الشرط غيبته بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه الخارج من البلد بخلاف الذي
في البلد وان أفرط اتساعها واعلم أن إسائي ان الشخص اذا مات هدم وتعذر غسله لا يصلي عليه وقضيته ان
الغائب اذا كان ببلاد الحرب ونحوها وغلب على الظن عدم تقسيه لا يصلي عليه بل لو شك في غسله كان الامر
كذلك فيما يظهر ثم رأيت الزركشي نقل عن صاحب الوافي انه لو كان الميت خارج السور قرر بمانته فهو
كداخله (قول المتن والاصح تخصيص الصحة) أي في الغائب والدفن (قول المتن بمن كان من أهل فرضها)
قال الرافعي وغيره لان هذه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا التعليل يقتضي التبع في الحاضرة أيضاً اذا لم
يتصف الشخص بالأهلية الابدالموت واعلم أن معنى قولهم لا يتطوع بها انه لا يجوز ابتداء بصورتها
من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فانه يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب قاله النووي في شرح المذهب وكان
الحامل له على ذلك أنها تقع نافذة اذا أعيدت وان كانت الاعادة غير مندوبة وتقع نافذة أيضاً للنساء اذا قلعتها
مع الرجال (قول الشارح وقيل أبداً) قال السبكي هو أضعفها (قول الشارح بما اشتمل عليه) الضمير راجع

على الميت فله حكم المرأة
فلا يسقط به الفرض في
الاصح (و يصلي على
الغائب عن البلد) لانه صلى
الله عليه وسلم أخبرهم
بموت التجاشي في اليوم الذي
مات فيه ثم خرج بهم الى
المصلى فصلى عليه وكرأربا
رواه الشيخان وذلك في
رجب سنة تسع وسواء
كان الميت في جهة القبلة
أم لا على مسافة القصر
أم لا أما الحاضر في البلد
فلا يصلي عليه الا من حضره
ويشترط ان لا يكون بينهما
أكثر من ثلثة ذراع
تقريباً قاله الشيخ أبو محمد
(ويجب تقديمها) أي
الصلاة (على الدفن) فان
دفن قبلها أثم الدفنون
وصلى على القبر كما قال
(وتصح بعده) أي بعد دفن
على القبر سواء دفن قبلها
أم بعدها وقد تقدم حديث
صلاته صلى الله عليه وسلم
على القبر (والاصح)
تخصيص الصحة بمن كان
من أهل فرضها وقت اللوت
والثاني بمن كان من أهل
الصلاة وقت اللوت فمن كان
وقته غير من صلواته

فطاعوا من كان وقته غير الانصب صلاته على الاول وتصح على الثاني والى متى يصلي على القبر قبل الى ثلاثة أيام وقيل الى شهر وقيل ما بقي شيء من
الميت وقيل أبداً (ولا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا قبر غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكره
في شرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد رواه الشيخان ويشترط في الصلاة على القبر
أوليت الحاضر أن لا يتقدم عليه في المذهب كإسائي في الزيادة (فرع) زاد الترجمة بطول الفصل قبله بما اشتمل عليه كانه نص ترجمة التعرية

بفضل القصر الفصل قبله (الجديد أن الولي أولى بامامته) أي الصلاة على النبي (من الولي) لأن دعاء أقرب إلى الاجابة والقديم ان الولي أولى من الولي كما انه أولى من الثالث في امامة الصلوات و بعد الولي على القديم امام السجدة الولي (فيقدم الأب ثم الجد) أبوه (وان علام ثم الابن ثم ابنته) وان سفل (ثم الأخ) لان الأصول أشق من الفروع والفروع أشق من الحواشي ودعاء الاشق أقرب إلى الاجابة (والاظهر تقديم الأخ لأبوين على الأخ لأب) لان الاول أشق برز يادقربه والثاني همساواة اذ لا مدخل للازمة في امامة الرجال فلا يرجح بها وفي الروضة كاصلها تصحيح طريق القطع بالاول وعبر في المهر بالاصح (ثم) بعدهما (ابن الأخ لأبوين ثم لأب ثم العصبه) الباكون (على ترتيب الارث) يقدم المأمورين ثم لأب ثم ابن العم لأبوين (٣٣٦) ثم لأب وفي شرح المهذب لواجتمع عمن أو ابناهم أحدهما لأبوين

معرفة أو صافه التي تقدم بها (قوله الولي) أي القريب ولو غير وارث ويقدم على الموصي له بها (قوله أولى) أي من الاجانب فلم يولايه والترتيب مندوب فلو تقدم الأجنبي لم يأثم ونائب من له الحق مقدم على البعدان غاب ولا نائب له قدم الابد (قوله والقديم) و يقال الائمة الثلاثة نعم لو خيف الفتنة تقدم اجماعا و بعد الولي على القديم امام المسجد أي ان كان هذا الولي هو الذي ولي امام المسجد وأعلى منه والقديم امام المسجد عليه وكذلك يقال على الجديد أيضا (قوله وفي الروضة الخ) اعتراض على النصف حيث لم يوافق اصطلاحه ولأصله (قوله على ترتيب الارث) منه يعلم تقديم الأخ للأب على ابن الأخ للأبوين وابن الأخ للأبوين على ابن الأخ للأب على الأظهر السابق (قوله وفي شرح المهذب) اعتراض أيضا عليه حيث لم يذكر الخلاف في الأعمام وبنيهم وجوابه ما ذكره عن الروضة (قوله ثم عصبة) ثم امام بيت المال ثم نائبه ان انتظم (قوله ثم ذوو الأرحام) يقدم منهم أولاد البنات ثم أبو الأم ثم الأخ للأم ثم الحال ثم العم للأب و يقدم الزوج على الأجانب وكذا الزوجة عند فقد التوكور وتقدم القربات بتقديم الذكر و يقدم السيد في عبده على أقارب العبد ولو أحرارا وولي المرأة أولى بالصلاة على أمها (قوله أما الفاسق والمبتدع فلا) ولاحق له في الامامة أصلا وكذا القتال قاله العلامة البرلسي كما في الفسقل ويمكن كون الفاسق شاملا له (قوله و يقدم الحر العبد على العبد القريب) بمعنى الأقرب اذ الكلام فيمن لهما قرابة واستويا بلوغا والقديم العبد البالغ على الحر الصبي والرفيق القريب على الحر الأجنبي وتقدم الأجانب على الصلوات (قوله قطعا للزناح) يفيدان القرعة لاذ كرلو وتقدم غير من خرجت فرغته أو

لفرقه وقوله بفضل متعلق بقوله ترجمة (قول الشارح لان دعاء أقرب إلى الاجابة) أي لان كسار قلبه وتأله وأيضا فالصلاة عليه حق من حقوق فكانت كالتكفين والقديم قال الائمة الثلاثة ولنا وجه أيضا مرجوح ان الموصي له بالصلاة مقدم على القريب (قول الشارح أبوه) خرج أبوه الأم فانه من ذوى الأرحام (قول الشارح اذ لا مدخل الخ) أجيب بأنه لا يلزم من انتفاء استقلالها عدم صلاحيتها للترجيح (قول الشارح تصحيح طريق القطع) أي الحافا لهذه للسئلة بالارث والطريق الاولى للحافا بولايه النكاح وتحمل العقل فان فيها ما قولين (قول المولى على ترتيب الارث) منه تستفيد أن ابن الأخ لأب مقدم على ابن ابن الأخ لأبوين (نبيه) ما سلف في الفسقل من اشتراط أن لا يكون قاتلا بنبي أن يأتي هنا (قول المولى ثم ذوو الأرحام) قد استفدنا من كلامه ان الزوج لا مدخل له هنا وبحت بعضهم تقديمه على الأجانب وهو ظاهر (قول الشارح أي من المجتمعين في درجة) انما

على النص (من الأقفة ونص في سائر الصلوات على أن الأقفة أولى من الأسن من الأصحاب من خرج من كل من السنتين قولاني الاخرى والجمهور قرروا النصين و فرقوا بين صلاة الجنائز وغيرها بأن الفرض منها الدعاء للنبي والأسن أشق عليه فدعاه أقرب إلى الاجابة والراية الاكبر سنا في الاسن وان كان شابا واما تقدم احدث حاله اما الفاسق والمبتدع فلا كذا في الروضة وأصلها عبارة المهر فالأسن أولى على الاصح ان كان عا ولا الحر أو ولي من الرقيق أي من المجتمعين في درجة وقال النصف بدل هذه السئلة لوضوحها (و يقدم الحر العبد على العبد القريب) أي كأخ رقيق وعمر حنظرا للحره وقيل العكس نظرا للقرى وقيل هما سواء لتعارض العنيين ولواجتمعوا في درجة واستوت خصلهم فان رضوا بقتلهم واحد فذاك والا فترع بينهم قطعا للزناح (وقف الصلي اماما) كان أو منفردا

(عند رأس الرجل وعجزها) أي المرأة كذا فعل أنس رضي الله عنه فقيل هل كان هكذا رسول الله ﷺ يقوم عند رأس الرجل وعجز المرأة قال نعم رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وفي الصحيحين عن سمرة أنه ﷺ صلى على امرأة فقام وسطها قال في شرح الهذوب والخنى كالمراة يقف عند عجزه (وتجوز على الجنائز صلاة) لأن المقصود منها الدعاء والجمع فيه يمكن والأولى افراد كل جنازة صلاة ان أمكن وعلى الجمع ان حضرت دفعة قدم الى الامام الرجل ثم الصبي ثم الخنى ثم المرأة فان كانوا رجالا أو نساء قدم اليه أفضلهم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه (٣٣٧)

اليه الاسبق من الرجال أو النساء وان كان التاخر أفضل فلو سبقت امرأة ثم حضر رجل أوصى آخرت عنه ولو سبق صبي رجلا قدم الصبي وقيل الرجل ولا بد من رضا الأولياء بصلاة واحدة فان رضوا وحضرت الجنائز مرتبة بقول السابقة أولى رجلا كان ميتة أو امرأة وان حضرت معا أقرع بينهم (وتحرم) الصلاة (على الكافر) حريا كان أو ذميا قال تعالى واتصل على أحقهم مات أبدا (ولا يجب غسله) على المسلمين ذميا كان أو حريا لكن يجوز زلمه وقد غسل على رضي الله عنه أباه رواه أبو داود وغيره وضعفه البيهقي وضم في شرح الهذوب الى المسلمين غيرهم في الشقين وإلى الغسل التكفين والدفن في الجواز للمسلم ويقاس به غيره وسواء في الجواز القريب والاجنبي وسيا في الزيادة أن القريب الكافر أحق من المسلم (والاصح وجوب

أجنبي لم يأم بأمر: الترتيب مندوب نعم لو اجتمع انباغ أحدهما أخ لأم قدم (قوله عند رأس الرجل) أي الذكر وان كان معاً شئ في نفس واحد أوصى على قبره مثلاً (قوله وعجزها) ولو على القبر أيضاً والخنى كالمراة (قوله وتجوز على الجنائز صلاة) بأن يجمعهم في نية كما مر فذلك في صحة النية وهذا في جواز ذلك فلا تكرار (قوله ان حضرت) أي في محل يحرم الامام عليها فيه (قوله فان كانوا رجالاً أو نساء) زاد في بعض نسخ المتن أو خنثى والصواب اسقاطه لأنه لا تقدم فيهم كاذ كره بعده والتقديم المذكور هو في جهة القبلة كما قاله السبكي وفي شرح شيخنا وغيره أن التقديم بالقرب من الامام بدليل ما استدلل به ابن عمر صلى على تسع جناز فجعل الرجال بمائيه والنساء بمائلي القبلة الا أن يقال انه من حيث الجواز (قوله رجل أوصى) ينشئ غير النبي راجعه وقياس الباب عدم التنحية كجاهل سبق علما ومثلها الخنى وهل (قوله) رضا الأولياء) سواء كان أولياء رجال أو نساء أو خنثى أو مختلفين (قوله فان رضوا) أي بصلاة واحدة فلا ينافي ما بعده من وقوع النزاع بينهم لانه فيمن يقدم فالقرعة واجبة حينئذ (قوله وتحرم) أي ولا تصح على الكافر ولو حكما كالأطفال لان من لم يبلغ منهم يعامل في الدنيا معاملة الكفار والصحيح أنهم في الآخرة في الجنة عدلاً لا مهلاً ومحل الحرمة فيمن تحقق كفره والافكاسلم وفي ابن حجر خلافة وقد مر أنه ينبغي فيه التعليق كالاختلاط (قوله في الشقين) وهما عدم الوجوب والجواز (قوله في الجواز للسلم) أي قطعا فلا ينافي ما بعده (قوله تكفين الذي ودفته) ومثله للعاهد والمؤمن (قوله على المسلمين) أي بعدم نازمه نفقته ثم ثبت السال (قوله عضو) ولو ظفرا أو شعرا الا للشعرة الواحدة على التعمد والشيمة السبية بالخلص كالعضولانها تقطع من الولد في جزء منه أما الشيمة التي فيها الولد فليست جزءا من الام ولا من الولد انتهى (قوله مسلم) ولو بالدار يقيناً لا بدراهم ولا من شك في اسلامه (قوله علم موته) أو ظن قبل انفصال العضومته يقيناً فان علم انفصاله حال حياته ولو بعد جرح مثلاً وان مات بعده به أو شك في وقت انفصاله ندب مواراته بتجرقة ونحوها كالدم والظفر والشعر من الحى (قوله بعد غسله) أي وجوباً ومواراته كذلك (قوله بنية الصلاة على جملة الميت) أي وجوباً ان كان يقبته غسلت ولم يصل عليها

فسر بذلك كلام المهر لان قوله والرجع عطف على قوله فالاسم وكلاهما مسبق بقوله ولو اجتمعا في درجة (قول الشارح والاولى افراد النخ) لانه أكثر عملاً (قول الشارح قال تعالى واتصل على أحد النخ) أي ولأن غفران الشرك محال والمقصود من الصلاة الدعاء (قول الشارح أو حريا) لان الغسل كرامة وليس الكافر من أهلها (قول الشارح في الشقين) المراد بهما ما في قول المتن ولا يجب غسله وما في قول الشارح لكن يجوز لهم (قول الشارح ويقاس به) الضمير راجع للمسلم من قوله في الجواز للسلم (قول المتن ودفته) أي كما يجب أن يطعم ويسقى اذا عجز وقابله بدمته (قول الشارح ولا يجب تكفين الحربي النخ) انظر هل ذلك تكرار مع الذي سلف عن شرح الهذوب ولك أن تقول ليس بشكرار لان هذا في نفي الوجوب وذلك في الجواز (قول الشارح وفي وجهه) كأنه من جملة المحكى بقيل (قول الشارح بنية الصلاة الخ) أي ولو علقت الصلاة على

(٤٣) - (قلوبى وعميرة) - (اول) تكفين الذي ودفته) على المسلمين اذ لم يكن له مال كذا كره في شرح الهذوب وقاه بدمته والثاني يقول انتهت دمه أي عهده بالموت فلا يجبان قال في شرح الهذوب بل يندبان ولا يجب تكفين الحربي ولا دفنه قطعاً وقيل يجب دفنه في وجهه وفي وجهه لا يبحوز اغراء الكلاب عليه فان دفن فلا تذاذي الناس برأحتهم والردة كالحربي (ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى عليه) بعد غسله ومواراته بتجرقة بنية الصلاة على جملة الميت كما صلت الصحابة رضي الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتاب

ابن أبي أسيد رضي الله عنه ألفها طائر نسر بمكة من وقعة الجمل وعرفوا أنها يد بخاتمه رواها الزبير بن بكار في الأنساب وذكرها الشافعي بلاغا ووقعة الجمل في جمادى سنة ثمانين ولولم يعلم موت صاحب العضول يصل عليه لكن يدفن كأول (والسقط) بثلاث السنين (ان استهل) أي صاح (أو بكى) ثم مات (ككبير) فصلى عليه لتيقن حياته وموته بعدها ويسل ويكفن (والا) أي وان لم يستهل أولي بك (فان ظهرت أماراة الحياة كاختلاج) (٣٣٨) أو تحرك (صلى عليه في الأظهر) وقيل قطعا لظهور حياته بالامارة

والثاني لعدم يقينها
و يسفل قطعا وقيل فيه
القولان (وان لم تظهر)
أماراة الحياة (ولم يسلم أربعة
أشهر) حد تفخ الروح فيه
(لم يصل عليه) لعدم إمكان
حياته (وكذا ان بلغها)
فصاعدا لا يصل على (في)
الظاهر) لعدم ظهور حياته
والثاني ينظر الى إمكانها
ولا يسفل في الأولى ويسفل
في الثانية قطعا والفرق بين
الصلاة والغسل أن الغسل
أوسع فان الذي يغسل بلا
صلاة كما تقدم وقيل في
الغسل فيها قولان وحكم
التكفين حكم الغسل (ولا
يغسل الشهيد ولا يصل
عليه) أي لا يجوز ذلك
وقيل يجوز زغسله ان لم
يكن عابدا لم الشهادة وقيل
تجوز الصلاة عليه وان لم
يعجزه وتترك للاشتغال
بالحرب روى البخاري
عن جابر أن النبي ﷺ
أمر في قتلى أحد بدفنهم
بدمائهم ولم يغسلهم ولم يصل
عليهم وفي لفظ لم يغسلوا
ولم يصل عليهم بفتح اللام
والحكمة في ذلك ابقاء أثر

وندا ان كان فصل على فان لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بنيتها فقط فان نوى الجملة لم تصح
فان شك في غسل البقية لم يجز بنيتها اذا علق بكافه ابن حجر (قوله لم يصل عليه) أي لم تصح الصلاة عليه
تنبيه تعميمه بالغسل في العضو يقتضي أن لا يأتي فيه التكفين وهو كذلك ان لم يكن من أعضاء التكفين
ويدفن بدله بخرقه بلا طهارة ولا صلاة والاوجب تيممه والصلاة عليه وتعميمه بستره بخرقه بفهم عدم
اعتبار التفافه فيه ولو كان أكثر من النصف مثلاً لاشيخنا يظهر أمان سمي رجلاً وأمرأة فكل الكامل
والأفلا اعتبار بما يقض له الوضوء وعدمه يقف الصل على عند رأسه ان كان ذكراً وعجزه ان كان
أنثى فان لم يوجد وقف حيث يشاء ويجب دفن الجزء ما يجب في الجملة ويندب دفن جزء الحى كإمر
(قوله والسقط) هولة مأخوذة من السقوط وهو النازل قبل تمام أشهر السنة (قوله صاح) أي وان
مات قبل تمام انفصاله فهو كبير (قوله أولي بك) صوابه الواو (قوله فصاعدا) ظاهره وان بلغ ستة أشهر
وهو ما قاله ابن حجر وشيخ الإسلام وشيخنا الزبدي وغيرهم وهو الوجه الذي لا يتجوز غير وخالف
شيخنا الرملي لجعل من بلغ ستة أشهر كبير وان لم يظهر خلقه ونقله شيخنا في حاشيته ولم يعتمد
(قوله وحكم التكفين حكم الغسل) وكذا حكم الدفن أيضا (قوله ولا يغسل الشهيد) سمي بذلك لشهادة الله
ورسوله بالجنة وألان دمه يشهد له بالجنة ولشهادة دمه بقتله حيث يبيت وهو يسيل أولاً لانه يشاهد الجنة
حين موته أولاً لانه تشهد ملائكة الرحمة قبض روحه (قوله ابقاء الخ) أي لانه فنية لا تنكسبة تعلم بانثرا
وبهذا فرق الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم (قوله من مات) صفراً كان أو كبراً ذكراً أو أنثى حراً أو
رقيقاً عاقلاً أو مجنوناً قصد الحرب أو لا حيث قاتل (قوله في قتال الكفار) أي في محاربة كافرين واحداً أو
مرتداً أو في قطع طريق أو في صياله وقتله كافر استعان به البغاة وكذا عكسه بان قتله باغ استعان به كافر
وتوقف شيخنا الرملي في القتل من البغاة بكافر استعان به عليهم (قوله وأوردى في حملته) أو عادوا اليه بعد

باقية لكن لو علمت الصلاة وعلم فصل هذا العضو بعد الغسل وقيل الصلاة فالظاهر عدم وجوب الصلاة
وان وجب التكفين والدفن ولو علمنا عدم تفصيل الباقي فالظاهر أنه بنوى الصلاة على الجملة (قول الشارح
كالأول) قضته الوجوب لكن الذي في الروضة وأصلها في الأجزاء المنفصلة من الحى استحباب
الدفن وقد لا يشك على هذا للجعل بمحاله للوثة والحياة وفيه نظر (قول المتن والسقط) هو مأخوذ
من السقوط (قول الشارح أولي بك) الأحسن ولي بك (قول الشارح لعدم يقينها) أي ولم يفهم حديث
اذا استهل الصبي ورث وصلى عليه وكان وجهه كونه التحرك لا يحصل اليقين احتمال أن تكون
الحركة غير اختيارية بل لانضغاط ونحوه (قول المتن لم يصل عليه) صرح الاسنوى في الفصل الآتي بأن
دفنه أيضا غير واجب ذكر ذلك عند قول النهاج ويوضع في اللحد على يمينه (قول الشارح وحكم
التكفين حكم الغسل) قال السبكي لكن بعد بلوغه إمكان نفخ الروح قد انفقوا على وجوب البستر
بخرقه سواء أوجبنا الغسل أم لا وذكر أن الرافي فسرد ذلك بما يكون على غير هيئة التكفين وأطال
السبكي في الكلام عليه ثم قال ولو فسرد ذلك بوضع خرقه من غير احاطة به كاحاطة الكفن لاستقام
الكلام (قول المتن فان مات الخ) اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاث قيود لئلا يخل

القتال

الشهادة عليهم والتنظيم لهم باستنابهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل على (من مات في قتال الكفار بسببه) كأن قتله أحدهم أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاحه أو ردى في حملته في وهدة أو سقط
عن فرسه أو رمته دابة فمات أو وجد قتيلاً بعد انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وان لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال
(فان مات بعد انقضاءه) وفيه حياة مستقرة بجراحة في القتال يقطع بموته منها

القتال وحركة الحرج وحركة حركة
مذبح فشهيد بلا خلاف
أو وهو متوقع البقاء فليس
بشهيد بلا خلاف (وكذا)
لومات (في القتال لاسبية)
كل مات بمرض أو وفاة
فغير شهيد (على المذهب)
وقيل انه شهيد في وجه
لومه في قتال الكفار أما
الشهيد العاري عن الضابط
للكور كالقريب والبطون
والطعون واليت عشقا
واليت طلقا والمقتول في
غير القتال ظلمًا فيفسل
ويصلي عليه (ولو استشهد
جنب فالأصح أنه لا يغسل)
كغيره والثاني يغسل لأن
الشهادة تأثر في غسل
وجب بالموت وهذا الغسل
كان واجبا قبله فلنا وسقط
به كما سيأتي والوجهان
متفقان على أنه لا يصلي عليه
(و) الأصح (أنه) أي
الشهيد (تزال نجاسته غير
الدم) أي دم الشهادة بأن
تغسل والثاني لا تزال سدا
لباب الغسل عنه وبعبارة
الروضة كاصلاها ولو أصابته
نجاسة لأبسط الشهادة
فالأصح أنها تغسل والثاني
لا ولا الثالث أدى غسلها إلى
إزالة أثر الشهادة لم تغسل والا
غسلت وبعبارة المحرر والأصح
أن الجانب إذا استشهد كغيره
وأن النجاسة التي أصابته
لا بسبب الشهادة تزال وهي

انهمزهم فقتلوه والحقوة الحية في شدة القتال (قوله) في قتال البغاة) ولم يقتله كافر استعانوا به مثلا كما مر
(قوله) أما الشهيد) أي الذي يعطى منازل الشهداء في الآخرة (قوله) العاري الخ) أي العاري عن شهادة
الدنيا التي هي عدم الغسل والصلاة فعمل أن الشهيد قسبان شهيد في الآخرة دون الدنيا وهو العاري عن الضابط
للكور وشهيد فيها وهو من فيه الضابط المذكور نعم ان لم يكن قد صد اعلا كلمة الله تعالى بل تحصيل
الكسب أو المفاخرة أو ليقال ان شجاع مثلا فهو شهيد في الدنيا دون الآخرة فهو قسم ثالث وبحت بعضهم
أنه لو علم عنه ذلك وجب فيه الغسل والصلاة كغير الشهيد فراجع (قوله) كالقريب) أي أو عصي فيه بنحو
شرب خمر نعم يستثنى منه من غرق بسير سفينة في وقت هيجان الأمواج (قوله) والطعون) أي الليت
بالطعون ولو في غير زمنه أو بغيره في زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه صابرا محتسبا (قوله) يحرم دخول
بلد الطاعون والخروج منها بلا حجة لوجود النهي عن ذلك ولا يكره الفرار من غير الطاعون نحو حافظ
ماثل إلى السقوط وهدف وحجر وحريق وغير ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم فعله (قوله) واليت عشقا) أي
ولم يتسبب فيه كإفالة شيخنا الرمي ولم ير فضة شيخنا الزاوي وسواء كان لم يحرم عشقه كالمرء أو لا وشرطه
أن يكتم وبغض عما يحرم ولو بنحو نظر (قوله) واليت طلقا) ولومن زنا ما لم يتسبب في الاجهاض (قوله)
والمقتول ظلمًا) ولو بحسب الهيئة كإقبال ومن هذا القسم من مات في غربة أو بهدم أو في طلب العلم والحاصل
كما قاله شيخنا الرمي أنه ان كان سبب الموت معصية كشرق بشرح خمر أو ركوب بحر لشر به أو تنسير
سفينة في وقت رج عاصف كما مر أو نحو ذلك فغير شهيد ولا فشهيد ولا يضر مقارنة معصية ليست سببا
كزنا ونشوز وإيق وشرب خمر كما كب سفينة لغير شرع فبأتم (قوله) جنب) أي نحو محتاض (قوله) والثاني
يغسل) أي عن الجنابة وعليه هل يجب نية الجنابة عنه أو لا كل محتمل وأما سقوط غسل اللوث فلا خلاف فيه
كما عرفت من كلامه (قوله) تزال نجاسته) أي وجوبا (قوله) غير الدم) أي دم الشهادة أما هو فيحرم غسله ولو
بماء نحو اللورد وأما حقه بنحو عود فمكروه ومطلقا وقال شيخنا الرمي أن أزال الأثر فكلما ولا يحرم على
الشهيد إزالته من شدة لأنه حقه (قوله) بأن تغسل) لأنها ليست منبها عن إزالتها وليست أثر عبادة بخلاف دم
الشهادة (قوله) فالأصح أنها تغسل) أي وان لم يزل عليه إزالته من الشهادة أخذ من التفصيل بعده وهو العتمد
(قوله) بخلاف عبارة التهاج) قال شيخنا الرمي فيه نظر بل هي مساوية لها بل هي أولى من عبارة المحرر
والروضة وأصلها لشمولها في الشهادة وان حصل بسبب الشهادة على العتمد (قوله) لللطخة) ليس
قيدا بل يندب تنكفيه في نية مطلقا لكن اللطخة أولى (قوله) تم) أي إلى ستر جميع البدن وجوبا وما زاد
تدبا وجب تنكفيه في ثلاث لفائف كما في غيره ان كان له تركه ودخل في نية ماله كانت حريرة أو قديم جوارحه
عن شيخنا كشيخه ومافي التهج مبنى على رأيه الرجوح كاتقدم (قوله) أما المراء) أنشأ إلى أن المراد
بنيابه فامر ما اعتيد التنكفيه فيها (قوله) فتزج) أي تدبان لم يكن في الورقة محجور مثلا ولا فوجوبا
(فصل في كيفية دفن الميت وما يبعه) (قوله) أقل القبر) ومثل القبران بوضع مامات في سفينة بعدة عن
البر بين لوجين وبقي فيه ويندب أن يشق ليصل إلى القرار (قوله) حفرة) خرج بها وضعه على وجه الأرض
محتمل

تصدق بما أذانت إزالته إلى إزالته من الشهادة بخلاف عبارة التهاج (ويكفي في نية اللطخة بالدم) ندبا (فإن لم يكن نو بساغتيم) وان
أراد الورثة نزع ما عليه من الثياب وتنكفيه في غير هاجز أما المراء والجلود والقراء والحفاف فتزج عنه (فصل) (أقل القبر حفرة) (تم)

أذا رمت (الراححة) أن تظهر منه فتؤذي الحى (والسبع) أن يبتش ليا كل الليت فتنهك حرمة وفي ذكر الراححة والسبع وأن لم ين منع أحدهما منع الآخر بيان فائدة الدفن (ويندب أن يوسع ويعمق قامته وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويسط يديه مرفوعة قال صلى الله عليه وسلم قتل أحد أحفر وأوسعوا وأعمقوا رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضى الله عن أن يعمق قبره قامته وبسطة (واللحد أفضل من الشق) بفتح الشين (أن صلبت الأرض) بخلاف الرخوة فالنقى فيها أفضل وهو أن تحفر في وسطها كالنهر وبين الجانبين باليمن وأغبره بوضع اليث بينهما ويسقف عليه باليمن وغيره قال في شرح المذهب ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس اليث واللحد من جهة القبلة مقدار ما يمس اليث روى مسلم عن سعد بن أبى وقاص أنه أن يحفر في أسفل حائط القبر الذى (٣٤٠)

قال في مرض موته الحدوا لي لحدا وانصبا على اللبن نضبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع رأسه) أي الليت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند أسفله رجل الليت ويسل من قبل رأسه فرق روى أبو داود أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي أدخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة قال البيهقي إسناده صحيح وروى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه

الشرح (الآن يكون امرأه
الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الاب
شرح المذهب وذكر فيه بعد
لم يكن أحدهم المحارم فعيده
لضعف شهورهم فان لم يكونوا
استوى اثنان في درجة قدم
وبقولهم الأولى بالصلاة الأو

(قول المتن أن يوسع) هو الزيادة في الطول والعرض والتعميق الزيادة في النزول وهو من مادة قوله تعالى من كل فج عميق وحكى ابن مكي أنه يقال بالعين أيضا أنه قرئ به شاذًا (قول المتن والاحد) يقال لحدث وفي اللغة ألحدث وأصله الليل (قول المتن الاحق بالصلاة) نبيه الاسنوى على أن الافقه هنا مقدم على الأسن والاقر بقال فاما تقديمه على الأسن فقد ذكره في شرح المهذب واما تقديمه على الأقرب فقد ذكره صاحب البيان عن النص واتفق الاصحاب قال ورأيت أيضا في نص الام ولم يصرح في شرح المهذب بهذه المسألة واما حكي الاتفاق على تقديم البعيد الفقيه على الاقرب الذي ليس بفقيه ونبيه الاسنوى على أن الوالي لا يقدم هنا قطعاً وان قدمناه في الصلاة على قول (قول الشارح فبيدها) بحث بعضهم تقديم محارم

الشرح (الآن يكون امرأة زوجة فأولاهم) به (زوج والله أعلم) ولاحق له في الصلاة عليه الاحق بها من المحرم
 الابن ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم الاخ ثم العم وفي تقديم من يدلي بأبوين على من يدلي بأب الحلاف السابق في الصلاة ذكره في
 شرح المذهب وذكره بعد العلم المحرم من ذوي الارحام كآبي الأم والحال والعلم لا يؤخذ بمناقمة في الصلاة أن الاخ للام يلي أبا الام فان
 لم يكن أحد من المحرم فبعيداه وهم أحق من بنى العلم لأنهم للحال في جواز النظر ونحوه على الاصح فان لم يكن له عبيد فالحفيان الأجانب
 لضعف شبهتهم فان لم يكونوا فذوو الأرحام الذين لا حرمية لهم كبنى العم فان لم يكونوا فأهل الصلاح من الأجانب قال في شرح المذهب ولو
 استوى اثنان في درجة قدم أفقهما وان كان غيره أسن نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والردد بالافقه الاعلم بإدخال البيت القبر
 وبقولهم الأولى بالصلاة الأولى في الدرجات لاقى الصفات أيضاً في فلا رد عليه تقديم افقه على الاسن (ويكونون وزراً) ثلاثاً كثر

بحسب الحاجة روى ابن حبان عن ابن عباس أنه عليه السلام دفنه على العباس والفضل (و يوضع في اللحد على عينية) ندبا (للقبلة) وجوبا فلودفن مستدبرا أو مستلقيا نبش ووجهه للقبلة ما لم يتغير فان تغير لم ينش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كره ولم ينش ويقاس باللحد دفن ذكر جميعه الشق ويشمل ما قبله في شرح المذهب ويجب أن يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب أن يوضع على جنبه الأيمن (ويستند وجهه الى جداره) أي القبر (وظهره بلبنة ونحوها) حتى لا ينكب ولا يستلقي ويجعل تحت (٣٤١) رأسه لبنة أو حجر ويفضي بجذعه

على الثلاثة فما فوقها لضرورة الجمع في كلام المصنف (قوله) دفنه على العباس والفضل وفي رواية على الفضل وأسماء بن زيد وعبد الرحمن بن عوف ومعهم خامس وفي رواية على الفضل وقم وشقران مولاه ومعهم خامس قال بعضهم ولعل الخامس في ال (وايتين هو العباس المذكور في رواية الأولى (قوله) للقبلة وجوبا) أي في السلم وبوجه الكفار لأى جهة كانت نعم يجب استدبار القبلة بكافة حامله مسلم اذا بلغ أو ان نفخ الریح فيه كما نقل عن شيخنا الرمي لأن وجهه الى ظهرها وتدفن بين مقابر المسلمين والكفار (قوله) أو مستلقيا نبش) وجوبا وان كان رأسه مرفوعا ورجلاه للقبلة (قوله) مالم يتغير) أي ولو بالرأحة (قوله) ويستند) أي ندبا (قوله) وجهه) ورجلاه (قوله) حتى لا ينكب الخ) ولا يجب نبشه لو انكب أو استلقى بعد الدفن وكذا لو انهم القبر أو التراب عليه كذلك ويجوز زينة واصله أو نقله لهل آخره شيخنا الرمي نعم لو انهم القبر أو التراب عليه قبل طمعه وجب اصلاحه (قوله) ويسد فتح اللحد) أي ندبا إن لم يصل التراب للهل الى الميت والاوجب ولو بملك غائب ولا ينسب الأذان عند الدفن كما قيل (قوله) بلين) أي ندبا وكان عدد لبنات لحد عليه السلام تسع لبنات كافي مسلم (قوله) مخومون دنا) فالدينون لا زلم وهو مندوب أضافهم لا ينسب الدينون حصل فيه مشقة والحنو في التراب إن لم يمتنع منه نجاسة لرطوبته مثلا (قوله) تراب) وكونه من تراب القبر ومن جهة رأس القبر أولى (قوله) ويستحب أن يقول مع الأولى الخ) ويستحب أن يز يد مع ذلك في الأولى اللهم لقنه عند السألة حبه وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم جاف الأرض عن جسده عليه السلام فائدة عليه السلام قراءة انا أنزلناه على شيء من تراب من داخل القبر سبع مرات ووضعه على صدره تحت الكفن أمان من الفتان (قوله) لغة في يخس) أي والصفة جمع بين اللتين والياء أفصح من الواو كما يشعر بكلام الشارح والحنو الأخذ بالكفن مع قبيل أو بأحدهما (قوله) بالمساحي) سميت بذلك لأنها تمسح الأرض وهي جمع مسحاة من الحسو أي الكشف فيهما زائدة ولا تكون الا من حديد بخلاف الحجر فلهي من خشب (قوله) شبرا) أي قبره تقريبا ورفع القبر فوق شهر مكرهه (قوله) في بلاد الكفار) وكذا لو خيف نبشه لعداوة أو أخذ كفن (قوله) في قبر) أي شق أو لحدا ما لوفى لحدين ولو في قبر واحد جاز اتفاقا (قوله) لا يجوز) أي لا يباح (قوله) فيكون دفن اثنين فيهما مكرها) وهو ما شئ عليه شيخ الاسلام وغيره واعتمده بعض مشايخنا واعتمد شيخنا الزيادي

الرضاع والمصاهرة على العبيد (قول المتن) للقبلة) لوجعل القبر مستدأ من قبلى الى بحرى وأضحج على ظهره وأخصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في الحضر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم (قول المتن) يخومون دنا الخ) عبارة الكفاية يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للقبر البعيد وعبرة الشافعي لمن على شفير القبر (قول المتن من يخى الخ) أي فالمصنف رحمه الله كأنه أشار الى اللتين حيث قال يخس وقال وحشيات (قول الشارح بالمساحي) سميت بذلك لأنها تمسح الأرض (قول الشارح) فيكون دفن اثنين الخ) انظر ما وجه ترتيب الكراهة على ما سلف

أولى من تنسيبه) كما فعل غيره عليه السلام وقبري صاحبيه روى أبو داود بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر أنه رآها كذلك والثاني نسيه أولى لأن التسطيع صار شعارا للاراض فترك مخالفة لهم وصيانة للميت وأهله عن الاتهام بالبدع ودفع بأن السنة لا تترك توافق أهل البدع فيها (ولا يدفن اثنان في قبر) قال في شرح المذهب هي عبارة الأكثرين وصرح السيرخي بأنه لا يجوز وصرح جماعة بأنه يستحب أن لا يدفن اثنان في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كأصلها يستحب في حال الاختيار أن يدفن كل ميت في قبره فيكون دفن اثنين فيه مكرها

(الافسورة) كأن كثر الموتى لوباء أو غيره وعسر أفراد كل واحد بغير (فيقدم) في دفن اثنين (أفضلهما) إلى جدار المحذر وى البخارى عن جابر أنه عليه السلام كان يجمع بين الرجلين من قتل أحدي نوب واحد ثم يقول أيهم أكره أخذنا لقرآن فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد و يقدم الأب على الابن وإن كان الابن أفضل منه لحرمه الأبوة وكذا تقدم الأم على البنت و يقدم بين الرجل والمرأة الاعتدال كدالفرض وروى يجعل بينهما حاجز من تراب

(٣٤٢)

والرجل على الصبي ولا يجمع وكذا بين الرجل والمرأتين على الصحيح في الروضة وفي كلام الرافعي إشارة إليه (ولا يجلس على القبر) ولا يتكأ عليه (ولا يوطأ) أى يكره ذلك الحاجة بأن لا يصل إلى قبر ميتة إلا بوطئه قال في الروضة وكذا يكره الاستناد إليه قال عليه السلام لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها واهم مسلم وروى الترمذى عن جابر نهى رسول الله عليه السلام أن يوطأ القبر وقال حسن صحيح وسيأتى بطوله في التجصيص (و يقرب زائرته) منه (كقبر بهمنه) فيز يارته (حيا) أى ينهى ذلك كما عبر به في الروضة وأصلها وسيأتى بنى زيارة القبور للرجال (والتعزية سنة قبل دفنه وبعده) أى حماسوا في أصل السنة وتأخيرها أحسن لاشتغال أهل البيت بتجهيزه قال في الروضة إلا أن يرى من أهل البيت جزعا شديدا فيختار تقديمها ليصبرهم (ثلاثة أيام) تقريبا فلا تعزية بعدها إلا أن يكون العزى والعزى غائبو في شرح المذهب قال أصحابنا وقت التعزية بمن من الموت إلى الدفن و بعد الدفن ثلاثة أيام وتكره بعد الثلاثة أى لتجدد الحزن بها للصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالباً ومعناها الأمر بالصبر والحمل عليه و بعد الأجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء لميت بالفترة وللصاب بجبر الصديق وى الشيخان عن أسامة بن زيد قال أرسلت إحدى بنات النبي عليه السلام تدعوه وتخبره أن ابناً لها في الموت فقال الرسول أرجع إليها فأخبرها أن الله تعالى ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فمرها فتصبر وتحتسب (و يعزى السلم بالمسلم) أى يقال في تعزيت به (أعظم الله أجرك) أى جمعه عظماً

(قول الشارح كان يجمع الخ) الحامل على ذلك أمران كل منهما لا وفاء لذلك كافى في نفي الكراهة كثره الموت والحاجة إلى تكفين اثنين في النوب الواحد لفقد الثياب الفاضلة عن الكفاية (قول المتن قبل دفنه وبعده) المعنى ما قبله وما بعده (قول المتن ثلاثة أيام) أخذنا من مدة الاحداد على غير ذلك وج (قول الشارح ومعناها) أى اصطلاحاً وأما معناها لفة فهو التسلي و قوله الأمر بالصبر أى على العزيز المفقود (قول المتن أعظم الله أجرك) قال الأسنوى هو أفصح من عظم خلافاً لعب

والصحيح أنها زيب (قوله أعظم) هو أفصح من عظم خلافاً لعب

قوله

بعدها إلا أن يكون العزى والعزى غائبو في شرح المذهب قال أصحابنا وقت

التعزية بمن من الموت إلى الدفن و بعد الدفن ثلاثة أيام وتكره بعد الثلاثة أى لتجدد الحزن بها للصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالباً ومعناها الأمر بالصبر والحمل عليه و بعد الأجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء لميت بالفترة وللصاب بجبر الصديق وى الشيخان عن أسامة بن زيد قال أرسلت إحدى بنات النبي عليه السلام تدعوه وتخبره أن ابناً لها في الموت فقال الرسول أرجع إليها فأخبرها أن الله تعالى ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فمرها فتصبر وتحتسب (و يعزى السلم بالمسلم) أى يقال في تعزيت به (أعظم الله أجرك) أى جمعه عظماً

(وأحسن عزاءك) بالمدنى جملة حسنا (وغفرليتك) بالسلم (بالكافر أعظم الله أجرك وصبرك) وفي الروضة كأصلها وأخلف عليك (والكافر بالسلم غفر الله ليكتك وأحسن عزاءك) ويجوز للسلم أن

(٣٤٣)

أخلف الله عليك ولا نقص عدك وهذا الثاني لتكرار الجزية للمسلمين قال في شرح المذهب وهو مشكل لانه دعاء ببقاء الكافر ودوام كفره فالتحتم تركه (و يجوز البكاء عليه) أى الليث (قبل الموت وبعده) وهو قبله أولى قال في شرح المذهب وبعده خلاف الأولى وقيل مكروه روى الشيخان عن أنس قال دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبراهيم ولده وجود بنفسه فجعلت عيناه تذرفان أى يسيل دمعهما وروى البخارى عن أنس قال شهدنا دفن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت عينيه تدمعان وهو جالس على القبر وروى مسلم عن أنس بن مالك فى اللوطى والشافعى وأحمد بن مسنده وأبو داود والنسائى وغيرهم بأسانيد صحيحة كما قاله فى شرح المذهب حديث فإذا وجبت فلا تبكين بأكية قالوا وما الوجوب يارسول الله قال الموت استبدل بمن قال بالكراهة وقال الجمهور

(قوله جملة حسنا) أى بالصبر عليه (قوله وصبرك) وفي معناه أحسن الله عزاءك (قوله ويجوز) بل ينسب للحوار وفريق (قوله أخلف الخ) هذا فيه من يوجب له كالدوالا كالأب فيقال خلف بلا مرمى أى صار الله تعالى خليفة عليك (قوله نقص) هو مخفف ويجوز فى عددك رفعه فاعلا ونصبه مفعولا (قوله فالتحتم تركه) مرجوح وجوابه علم بمقابلته (فرع) قد عزي الحضر صلى الله عليه وسلم أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدموته بقوله ان فى الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فتقوا وإياه فارجوا فان الصاب من حرم الثواب (فائدة) الحضر نبي حى الى آخر الدهر عند جماهير العلماء واسمه بران بن ملكان بن قالم بن ارغندين سام بن نوح وقيل الياس حى أيضا واقف بخراسان عند سدأبوج (قوله البكاء) هو بالقصر ما كان بلارفع صوت ولودمع عين وحزن قلب ولا خلاف فى اباحتها بالمدنى كان برفع الصوت وهو محل الكراهة وغيرها ولا يحرم مطلقا عند شيخنا الرملى وقال شيخنا الزايدى بحرمته كمن فى أذى كارتوى (تنبيه) ان كان البكاء على الليث خوفا عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به وأحبوبة ورقة كطفل فكذلك لكن الصبر أجمل وأصلاح وبركة وشجاعة وقد نحو علم فندوب أو لفقد صلوة أو روفيا مصلحة ففكروا ولعلم تسليم القضاء وعدم الرضا به فحرام (قوله أولى) أى بغير حصة المحضر (قوله نذران) هو بالذال المعجمة من باب ضرب ارسال الديموع بلا بكاء (قوله ويحرم التذنب) ولو بغير بكاء وهو صغيرة كبقية المحرمات الآتية وليس منه ما نقل عن فاطمة الزهراء رضى الله عنها أنها قالت يوم موت أبيها عليه السلام بأثناء أجابى ردا عا بأثناء جنة الفردوس وما أيا بأثناء جبريل تنعم (قوله بتعديد) الباء زائدة لأن التعديد هو التذنب مع قرينة تأسف ويحرم رفع الصوت بالتذنب ولو بغير بكاء (قوله وضرب الحد) المعروف بالطمع وكذا التضييع بنحور ماد وطبن وصنع إسوداف ملبوس وفعل كل ما ينافى الانقياد والاستسلام لقضاء الله وقدره (فرع) لا بأس بالزناة بالقصائد كقول السيدة فاطمة بنت النبي عليه السلام

ماذا على من شم زرة أحمد • أن لا ينمى الزمان غاليا

صبت على مصائب لو أنها • صبت على الأيام عدن لياها

ومحل ذلك ما لم تشمل على تجديد حزن أو تأسف أو مجاوزة حدا ونبرم أو كثرة منها ولا يندب الليث الا بما

قوله وأحسن عزاءك التسليمه وعلم من ذلك تقديم الدعاء للحى انتهى أقول فداشتمل هذا الأمر بالصبر والحل عليه بوعدا لأجر والدعاء للحى بحجر المصيبة (قول المتن وأحسن عزاءك) فذكر كرهها هنا دون المسألة قبلها اشعار بأن معناه تعلق باميت أيضا فليتأمل (قول الشارح نذران) من ذرف بذرف ذرفا كضرب يضرب ضرا (قول الشارح من قال بالكراهة) قال الاسنوى محل الخلاف البكاء الاختيارى قال والبكاء بالقصر الدمع والمندرف الصوت قال وكلام المصنف محتمل الأمرين انتهى قلت لكن صرح النووى فى أذكاره بتحريم رفع الصوت بالبكاء (قول المتن بتعديد) قال الاسنوى لانه معنى الباء لانفس التعديد ونه على أن الراد التعداد مع البكاء كقيدته فى شرح المذهب قال الاسنوى لثلايدخل المذاح والمؤرخ قال ويحرم أيضا البكاء اذا انضم الى التذنب كهمسه والشائلى جمع شمال بكسر الشين وهو ما انصف به الشخص من الطباع كالسكر ونحوه انتهى ومحاولة من التقييد بالبكاء بعيد وقوله يدخل الخ عليه منع ظاهر فان المذاح والمؤرخ لا يندبه فى وصفها والمحرمة هاهنا هو التذنب ولها صيغ مخصوصة الوجه فيها التحريم مطلقا المعموم انتهى عن دعوى المجاهلية والله أعلم (قول المتن بضرب الصدر الخ) ألحق بذلك النووى فى الاذكار المبالغة فى رفع

لراد أن الأولى تركه ذكره فى شرح المذهب (ويحرم التذنب بتعديدها) نحووا كهم غناه واجبلاه (والنوح) وهو رفع الصوت بالتذنب (والجزع بضرب الصدر ونحوه) كشى الثوب ونشر الشعر وضرب الحد قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الحدود وشق

الجوب ودعا بدعوى الجاهلية رواه الشيخان وفي رواية لمسلم في كتاب الجهاد بلفظ أو بدل الواو وقال صلى الله عليه وسلم الثالثة اذ لم ينب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب رواه مسلم والسربال القمصين كالدرع والقطران بكسر الطاء وسكونها دهن شجر يطل بهال بال الحبر ويسرج به وهو أبيض في اشتغال النائحة (قلت هذه مسائل مشنورة) متعلقة بالباب (يبادر بقضاء دين الميت) تنفيذ (وصته) (٣٤٤) كما ذكره الرافعي في الشرح تعجيلا لاخبر وروى الترمذى وغيره وحسنه حديث

أوصى به من ذلك والله أعلم (قوله قلت هذه مسائل مشنورة) أى متفرقة تشبيها بنثر الدر أو الجواهر (قوله يبادر) أى يندب فى الدين والوصية ان لم يكن طلب والا فوجوب وقدمه المصنف على ما بعده اهتماما بقضائه (قوله محبوسة) أى ان قصر فى وقائه حال حياته ولم يخلف وقاءه وليس نبيا ومنه رهن درع صلى الله عليه وسلم مع أن الصحيح أنه أفسكه قبل موته كما يأتى وينبى لوليه اذ لم يتيسر وقاؤه حالاً أن يسأل غرامه قبل غسله ان يحتالوا به عليه ويازمهم اجابته وبتأمر أمة الميت وينب أن يحلوه لغير حقيقة لانها حواله المجازية قال ابن حجر والاجنبى كالوئى فبما ذكر قال شيخنا الا فى لزوم الاجابة (قوله ويكره تبنى الموت فى الروضة وفى شرح المذهب لضرر فى بدنه أو ضيق فى دينه ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يتعين أحدكم الموت لضرر أصابه فان كان لابد فاعلا فليقل اللهم آمين ما كانت الحياة خيراً لى ونوفى اذا كانت الوفا خيراً لى رواه الشيخان (لا لفتنة دين) أى لا يكره خوف فتنة فى دينه كما أفصح به فى شرح المذهب وقال ذكره البغوى وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور وهو بمعنى قول الروضة لا بأس (ويسن التداوى) كما ذكره الرافعي قال صلى الله عليه وسلم ما نزل الله داء الا أنزل له شفاء رواه البخارى وصححه الترمذى وغيره أن الاعراب قالوا يا رسول الله أتداوى فقال تداؤوا فان الله لم يضع داء الا وضع له دواء غير الهرم قال فى شرح المذهب فان ترك التداوى نكالا فهو فضيلة (ويكره اكرهه) أى الرىض (عليه) (قول

نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه قال المصنف المراد بالنفس الروح ومعلقة محبوسة عن مقامها الكريم (ويكره تبنى الموت لضرر زله) كذا فى الروضة وفى شرح المذهب لضرر فى بدنه أو ضيق فى دينه ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يتعين أحدكم الموت لضرر أصابه فان كان لابد فاعلا فليقل اللهم آمين ما كانت الحياة خيراً لى ونوفى اذا كانت الوفا خيراً لى رواه الشيخان (لا لفتنة دين) أى لا يكره خوف فتنة فى دينه كما أفصح به فى شرح المذهب وقال ذكره البغوى وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور وهو بمعنى قول الروضة لا بأس (ويسن التداوى) كما ذكره الرافعي قال صلى الله عليه وسلم ما نزل الله داء الا أنزل له شفاء رواه البخارى وصححه الترمذى وغيره أن الاعراب قالوا يا رسول الله أتداوى فقال تداؤوا فان الله لم يضع داء الا وضع له دواء غير الهرم قال فى شرح المذهب فان ترك التداوى نكالا فهو فضيلة (ويكره اكرهه) أى الرىض (عليه) (قول

أى التداوى وفى الروضة على تناول الدواء أى لما فى ذلك من التشو يش عليه وقال فى شرح المذهب حديث لا تتركوهامرضاًكم على الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقيهم ضعيف ضعيف البيهقي وغيره وادعى الترمذى أنه حسن (و يجوز لاهل البيت ونحوهم) وفى الروضة وشرح المذهب وأصدقاؤه بدل ونحوهم (تقبيل وجهه) روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قبل عابان بن مطعون بعد موته بوصحه الترمذى وغيره وروى البخارى عن عائشة أن أبابكر رضى الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته (ولا بأس بالاعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها)

ذكره في الروضة وصح في شرح الهذب أنه مستحب (بخلاف نهي الجاهلية) فإنه يكره كإفاله في الروضة وشرح الهذب وهو النداء بموت الشخص وذكر ما تره ومفاخره روى البخاري عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال في إنسان كان يقم المسجد أي يكنسه فمات دفن ليلا أفلا كنتم أذتموني به وفي رواية ما منعكم أن تعلموني وروى الترمذي عن حذيفة قال سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي وقال حديث حسن ومراده نهي الجاهلية لا مجرد الاعلام بالموت وهو بسكون العين وبكسرهما مع تشديد الباء مصدر نعا ينعيه (ولا ينظر الفاسل من يده الا قدر الحاجة من غير العورة) بأن يريه معرفة الغسل من غيره أي يكره نظر الزائد على ذلك وبحرم نظر العورة أي ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها في شرح الهذب الأول خلاف (٣٤٥) الأولى وقيل مكروه وان الس فيه كالنظر وان نظر المعين فيه مكروه في الروضة وأصلها لا ينظر المعين الا للضرورة (ومن تذر غسله) كأن احترق ولو غسل لتهرى (يم) ولا يغسل محافظة على جنته لتدفن بالمهاد كره الرفاعي قال ولو كان عليه قروح وخيف من غسله تسارع البالية بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر الى البلاء (ويغسل الجنب والحاظ الميت بلا كراهة) ذكره في الروضة قال في شرح

(قوله مستحب) أي ان كان لكثرة الصلوات (قوله) فإنه يكره أي ان لم يشتمل على التدب كما مر وتقدم ما في المراتي (قوله) وهو النداء بموت الشخص وذكر ما تره ومفاخره) هذا صريح في أن النعي اسم لمجموع ما ذكره وقال العلامة البرلسي انه اسم للأول فقط وضم ما بهد اليه انما هو على عادة العرب ولعل الشارح انما فسر به ما ذكره لاجل الحكم عليه بما يكره اذ الأول لا كراهة فيه كاذ كره بعده (قوله) أذتموني (بالمد) أي أعلموني (قوله) يكره هو المعتد (قوله) يحرم أي في غير صغير لا يشتهي وغير الزوجين ولا يحرم فيهما ولا في غيرهما ضرورة (قوله) ان المس كالنظر هو المعتد فلا يحرم في الزوجين بل يكره ولو لمع الشهوة وقال السبائطي يحرم مع الشهوة فيهما ولا كراهة فيهما (قوله) يم ولا تجب نية كالتسل والغسل والوضوء (قوله) وكرهما الحسن والمراد به في هذا وما بعده الحسن البصري (قوله) ولكن الغاسل أمينا) وكذا معناه ومعنى ينبغي يستحب ويحرم على الامام نصب غير أمين وتفويضه له ويكره للقرى تفويضه لفاسق (قوله) فان غسله فاسق) أجزأ ولو أخبر انه غسله كفي ولا يكفي أن يقول انه غسل لأن الأول اخبار عن فعل نفسه (قوله) أن يتحدث به) أي نداء ان لم يخف وقوع الناس في بدعته والاوجب (قوله) وهذا البحث (الخ) صريح كلامه كلتهج رجوع الاستثناء للثاني قال شيخنا والوجه رجوعه للأول أيضا ليخرج ما لو كان موصوفا بالخبر ورأى عليه بعض علامات أهل البدعة فيسن علم ذكره (قوله) أفرغ قال شيخنا وجوبا ولو على يد قاض رفع اليه الأمر (قوله) وهو المرأة) ومثلهما الرجل والخنثى في العصف

(قول الشارح انه مستحب) عبارة الاسنوي بل يستحب ذلك بالنداء ونحوه كإفاله في شرح المهذب في الكلام على الصلاة اه وفي شرح المهذب أيضا ما يكره ذكر المفاخر والمآثر وهي نهي الجاهلية (قول المتن نهي الجاهلية) اعلان النعي هو الاخبار بالموت وكانت الجاهلية اذا مات فيهم كبير بعثوا راكبا الى القبائل ينادي بموته ذاكر المفاخر والمناف والمفاخر (قول الشارح ومراده نهي الجاهلية) في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام نهي النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج الى الصلوة فصلى عليه (قول الشارح مع تشديد الباء) متعلق بقوله وبكسرهما (قول المتن ومن تعذر غسله الخ) لو علم فقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه وقبل دفعه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي (قول الشارح وقع الموقف) نعم المتجه كإفاله الاسنوي عدم الاكتفاء باخباره في انه غسله (قول المتن حرم الخ) في صحيح مسلم من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وورد كنفوا عن مساوهم يعني الموتى وضعف بعضهم وصححه الحاكم وابن حبان (قول المتن والكافر أحن) قال الله تعالى والذين كفروا ابغضهم أولياءهم (قول الشارح وهو المرأة) أما الرجل فهو مكروه في حقه

(٤٤) - (قلوبى وعمرية) - (اول) في شرح المهذب كالروضة قال فيه فان غسله فاسق وقع الموقف (فان رأى خبرا ذكره) استحبابا كما قاله في الروضة (وأغره حرم ذكره الاصلحة) كذا في الروضة وفي شرح الهذب ان الجمهور أطلقوا وان صاحب البيان قال لو كان الميت مبتدعا لمظهر ابدعته ورأى الغاسل فيها ما يكره فالتى يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس زجرا عن بدعته وانما قاله متعين لاعدول عنه وان كلام الاصحاب خرج على الغالب انتهى وهذا البحث هو مراده بقوله الاصلحة (ولو تنازع أخوان أو زوجتان) في التسل ولا مرجح لاحدهما (أفرغ) بينهما قطعا للنازع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحن بقرية الكافر) من قر به السلم في غسله كذا في الروضة وأصلها ومثله التكفين والدفن (ويكره الكفن العصف) (ولزرع لمن لا يكرهه في الحياة وهو المرأة) قاله في من الزن بنوقد صرح في الروضة وشرح الهذب بالمرأة وللزعر أيضا

(و) نكره (الغلاة فيه) أى فى الكفن بارتفاعه فى الثمن ويستحب تحسينه فى البياض والنظافة وسبوغه وكشافه ذلك كله فى الروضة وشرح المهذب قال عليه السلام لا تغالوا فى الكفن فإنه يسلب سلبا سريرا رواه أبو داود باسناد حسن كإفاله فى شرح المهذب وقال عليه السلام إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه رواه مسلم (والغسل) بأن لبس (أولى من الجديد) كما ذكره فى الروضة وشرح المهذب لانه للصديق والحقى أحق بالجديد كإفاله أبو بكر رضى الله عنه ورواه البخارى (والصبي كإفاله فى تنكفنه بآبواب) فيستحب تنكفنه بثلاثة كإفاله فى الروضة وشرح المهذب (والحنوط) أى ذره كإفاله (مستحب وقيل واجب) كالكفن وعبر الرافعى بالتنحيط (ولا يعمل الجنائز إلا الإرجال وإن كانت أثنى) لضعف (٣٤٦) النساء عن حملها (و يحرم حملها على هيئة مزرية) كحملها فى غرارة (وهيئة

يخاف منها سقوطها) ذكر المسئلتين الرافعى قال فى شرح المهذب ويحمل الميت على سرير أولوح أو يحمل على شئ حمل عليه أجزأه فإن خيف تغيره وانفجاره قبل أن يهأى له ما يعمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأبدى والرقاب حتى يوصل إلى القبر (و يندب للمرأة ما يسترها كتابت) وفى الروضة كالخيمة والقبه قال فى شرح المهذب على سرير وفيه عزو التعبير بالخيمة لصاحب البيان والقبه لصاحب الحاوى وبالمسكة وانها تغطي بثوب للشيخ نصر المقدسى وانهم استدلوا بقصة جنازة زيب أم المؤمنين رضى الله عنها وان البيهقى روى ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يتخذ لها ذلك

ويحرم عليهما المزعفر كما فى حال الحياة وقد مر (قوله وتكره الغلاة فى الكفن) بل يحرم من التركة وفى الورثة محجور قاله الأذرى (قوله وكشافه) أى صفاته والقطن أولى من غيره (قوله فليحسن كفنه) وفى رواية حسنا أو كفان موتا ثم فاتهم يزارون بها فى قبورهم (قوله بثلاثة) يقتضى أن كلام المسنف فى الذكر أخذ من قوله كإفاله والصبي والحنطى فى خمسة كإفاله (قوله بالتنحيط) وهو المناسب لقوله مستحب (قوله ولا يحمل الخ) أى ندبا فيكره لغيرهم مع وجودهم والأوجب عليهن وتقدم ما يندب لمن (قوله كتابت) وهو فى اللغة سرير الميت والمراد بالقبه والخيمة والمسكة المذكورات والمسكة هى المروفة الآن (قوله زيب أم المؤمنين) أى لابلته عليه السلام كما توهم الاسنوى (قوله ففعلوه) وهو أول نفس غطى فى الاسلام وأول من فعل له ذلك بنته فاطمة بأمر زيب وزوجته عليه السلام المذكورة لانها رآته بالحشة ثم فعل بزوجته المذكورة مثله وصورته ما عهد فى بلاد الرىف عند العوام من كونه نوبا على جريد (قوله وروى الترمذى الخ) أفاده أن الانصراف بعد الدفن لا بعد الصلاة كما يفهمه الحديث الأول (قوله ولا بأس) فهو مباح وعليه حمل الامر فى الحديث (قوله تشديد اللثاء) لانه التابع لا بأسكانها للموم أن التابع غيره بأمر مثلا (قوله قربه الكافر) وكالقرب الزوج والحار والصدىق والولى والعبدوزارة قبره كذلك وخرج غيرهم من الأجانب فيحرم الملقية من التعظيم وبذلك فارق جواز زيارة قبورهم أى مع حيائهم وأقبل حرام فيها وما لم يعم الشارح المصغر للرجل والمرأة لانه جعل مراد اللين بيان الكراهة الحاصلة بسبب الموت (قول الشارح بأن لبس) قصة أى بكر تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن فى ثوبه بالحق وزيادة ثوبين (قول الشارح كإفاله) مرجع الضمير قوله لانه للصديق الخ (قول المتن مستحب) أى كإفاله الفلاس تحب له الكسوة دون الطيب (قول الشارح كحملها فى غرارة) وكذا يحمل الكبير على الأبدى والكشف من غير نعش ووضع النعش بالأرض وجره بالحبال ونحو ذلك (قول المتن كتابت) قال الاسنوى هو سرير فوقه قبة أو خيمة ونحو ذلك قال وأول من فعله زيب زوجة رسول الله عليه السلام وكانت قد رأته فى الجلبة لما هاجرت وأوصت به يبنى الى أختها أم حبيبة رضى الله عنهما انتهى وقول الشارح الآتى وهى قبل زيب فيه رد على الاسنوى فى قوله وأول من فعله زيب (قول الشارح على سرير) متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبه (قول الشارح أى لها) أى للمرأة (قول الشارح وغير ذلك) كان المراد به نفس السرير أو ارتفاعه (قول الشارح روى أبو داود الخ) قال الاسنوى ليس فيه دليل لطفى القربة لان عليا رضى الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بموتته فى حال الحياة ونبه على انه يجوز أيضا زيارة قبره كإفاله فى شرح المهذب نقلا

عن ففعلوه وهى قبل زيب بسنتين كثيرة فقوله كتابت أى لها فإنه مشتمل فى العادة على ما هو كافى على تغطيته عن بستانة وغير ذلك (ولا يكره الركوب فى الرجوع منها) هو معنى قوله فى الروضة وشرح المهذب لا بأس به روى مسلم عن جابر بن سمرة ان النبي عليه السلام صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس معرورى فكرهه وفى رواية له بفرس عرى قال المصنف هو معنى الأول وهو بفتح الراء الثانية منونة انتهى وفى الصحاح عارور بفتح الفرس ركبته عرا بفتح عرى ليس عليه سرج وروى الترمذى عن جابر بن سمرة ان النبي عليه السلام تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس وقال حديث حسن والدحداح مهملات وفتح الدال (ولا بأس بالتابع السلم) بتشديد المثناة (جنازة قربه الكافر) هو معنى قوله فى الروضة وشرح المهذب عن الأصحاب لا يكره روى أبو داود وغيره عن على رضى الله عنه قال أنبت النبي عليه السلام فقلت ان عمك الضال قد مات فقال اذهب فواره قال فى شرح المهذب اسناده ضعيف وقال

غيره حسن (ويكره اللفظ في الجنازة) وعبرة الروضة في المني معها والحديث في أمور الدينابل المستحب الفكر في الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفي شرح المهذب عن قيس بن عباد يضمن العين وتخفيف الموحدة ان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنازة وعن الحسن انهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (واتباعها) (٣٤٧) بكون التثنية (بنار) قال في الروضة

في حجر أو غيرها وفي شرح المهذب يكره البخور في الحجر بين يديها الى القبر وعنده حال الدفن لأنه يتفاد بذلك قال السوء وفي سنن أبي داود مرفوعا لاتنبح الجنازة بصوت ولا نار لكن فيه مجمل وان روى البيهقي عن أبي موسى أنه وصي لاتنبعوني بصارخة ولا بحجرة ولا بجعلوا بيني وبين الأرض شيئا وروى مسلم في كتاب الايمان بكسر الهمة عن عمرو بن العاص قال اذا أتممت فلا تصحبني نار ولا نائحة (ولو احتلط مسلمون بكفار) كأن اتهم عليهم سقف ولم يتمزوا (وجب) للخروج عن الواجب (غسل الجميع والصلاة) عليهم (فان شاء صلى على الجميع) دفعة (نقص المسلمين) منهم (وهو الافضل والمنصوص) أو على واحد فواحدناويا الصلاة عليه ان كان مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما) ويغفر التردد في التيلة للضرورة وقوله وهو الأفضل والمنصوص زاده في الروضة على الرافي وقال

الكر اهملها فيما من الانعاط وقال ابن حجر بالحرمة فيها أيضا وضحف (قوله) ويكره اللفظ هو بسكون العين المعجمة وفتحها الأصوات المرتفعة ويقال فيه لفاظ بوزن كتاب وسواء كان بالقراءة والذكر أو الصلاة على النبي ﷺ قال شيخنا الرملي ويندب القراءة والذكر سرا (قوله بنار) أي الالحاجة كمنراج وشعمة لمشي أو دفن ليل أو التبخير لنحو رمحة كريمة وقد مر ندب التبخير عنده من أول موته الى دفنه (قوله ولم يتمزوا) ليس بالجمع في هذا ومافيه قيدا قال بعض مشايخنا ويكني التمييز بالاجتهاد فراجع (قوله للخروج عن الواجب) أي مع جواز ضده فلا معارضة فيه ولا معارضة في الصلاة أيضا (قوله غسل الجميع) وما يجب من ثمن الماء وغيره من مؤن التبخير من كفن وحمل ودفن في تركه كل وان لم يكن واجبا في الكافر للضرورة فان لم يكن تركه فعلى من عليه نفقته ثم على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين كما مروى في ابن حجر أنه لا بد من فرقة وأنه يغتفر التفاوت للضرورة أيضا فراجع فيه نظرا ظاهرا (قوله اغفر له ان كان مسلما) فيه نظر لأن الدعاء للكافر بالمغفرة جائز الا ان كان على طريقة المصنف كما تقدم أو يقال ان العموم يشمل ذنب الكفر وهو غير جائز (قوله واختلاط الشهداء الخ) نعم هنا يجوز الدعاء بالمغفرة للجميع ويدفنون في مقابر المسلمين ويدفن غيرهم بين مقابر المسلمين والكفار وبلحق بهم من شك في كفره واسلامه كعارض يثبتن مثلا يصل عليه بالكيفية الثانية (قوله كاختلاط الكفار) أي من حيث وجوب غسل كل والصلاة عليه والافضل الشهيد حرام كالصلاة عليه وقدم وجوب الغسل على حرمة نظرا الى أن الأصل في الميت المسلم وجوب الغسل مع أن باب الغسل أوسع بدليل غسل الكافر وغسل النجاسة المؤدى الى زوال دم الشهادة ولا تعارض في الصلاة لتقيد بتأخير الشهيد منهم كما مر (قوله وغسله) أي طهره ولو بالتيمم (قوله لم يصل عليه) هو للمتمدد وفارق صحة صلاة فائد الطهورين في الصلوات بحجرة الوقت (قوله وجوازها) منصوب عطفا على ضمير زاده دفعه مار بما يتوهم من

عن الأكثرين (قول الشارح بل المستحب الخ) زاد الاسنوي نقلا عن شرح المهذب فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرها (قائمة) اللفظ بسكون العين وفتحها الأصوات المرتفعة ويقال فيه لفاظ على وزن كتاب قاله الجوهرى (قول المتن ولواخطأ الخ) انظر المؤنة هنا على من وماذا يجب على أرباب المسلمين مع عدم معرفة أعيان الموتى (قول المتن مسلمون) أي ولو واحدا (قول الشارح) يغتفر أي كما اغتفر ذلك في الزكاة نحو نوبت هذا عن مالى الغائب ان كان باقيا ولا فغن الحاضر وفي الصوم كان يشوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان منه وفي الحج كان ينوى احراما كاحرام زيد قال الاسنوي وقد تعين الكيفية الأولى اذا كان التأخير لاجتماعهم يخشى منه التغيير واعترض مسألة اختلاط الشهداء بأن غسله حرام فدار الأمر بين فعل حرام وترك واجب قال وجبت فيلزم امتناع الغسل ويلزم منه امتناع الصلاة (قول الشارح واختلاط الشهداء الخ) أي ولكن في الدعاء بقول اللهم اغفر له لم يطلق ولا يقول ان كان غير شهيد نبيه عليه البقي (قول المتن تقدم غسله) أي كصلاة الميت نفسه ولأنه المتأثر (قول الشارح لفقد الشرط) قال الاسنوي هو مشكل والقياس وجوب الممكن كافي الحى (قول الشارح وجوازها) الضمير فيه راجع للصلاة من قول المتن ويشترط لصحة الصلاة (قول المتن على الجنازة الحاضرة) في القوت ولو صلى على الجنازة وهي سائرة قبل أن توضع في محبتها وجها (قول المتن على المذهب فيها) قال الاسنوي عبر بالذهب لأن في المسئلة على مانحخص من

واختلاط الشهداء بغيرهم كاختلاط الكفار (و يشترط لصحة الصلاة عليه تقدم غسله ونسكه قبل تكفينه فلو مات بهم ونحوه) كأن وقع في بئر (وتنصرا خراجا وغسله لم يصل) عليه لفقد الشرط وقوله ونسكه قبل تكفينه زاده وجوازها في الروضة على الرافي وقال في شرح المهذب نصح ونسكه صرح به البغوى وآخرون (و يشترط أن لا يتقدم على الجنازة الحاضرة ولا القبر) في الصلاة عليهما (على المذهب فيها)

والرافعي قال حرمت الصلاة على الصحيح وعبارة اصل الروضة في أثناء الباب ولو تقدم على الجنازة الحاضرة أو القبر لم يصح على المذهب والرافعي هنا اقتصر على التقديم على الجنازة وقال قال في النهاية أخرجه الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الامام ولو لاول الجنازة منزلة الامام قال ولا يبعد أن يقال يجوز التقديم على الجنازة أولى فانها ليست اماما متبوعا بعين تقدمه وهذا الذي ذكره اشارة الى ترتيب الخلاف والافقد اتفقوا على ان الاصح المنع انتهى فأقام النووي بحث الامام طريقة قاطعة للجواز وطرد في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تغييره بالمذهب وقال في شرح المذهب في تقدمه في المستلثين وجها مشهورا أنهما بطلان صلاته وقال المتولي وجماعة ان جوازنا تقدم المأموم على الامام جاز هذا الافلا (٣٤٨) على الصحيح واحتزوا بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فانه يصل على كذا تقدم وان

الكرهية من عدم الصحة كما صرح به بعد (قوله منزلة الامام) علم منه اعتبار الساقة وعدم الحائل وغير ذلك وانه نكره للساواة وتقدم ما يلزم منه بالمراد بالحاضرة والغائبة وكيفية الصلاة عليها سائرة (قوله وقال المتولي الخ) لو قدم الشارح هذا على ما قبله وجه جوابا عن المصنف لكان مستغنيا (قوله مستحبة) هو القمعة (قوله في المسجد) جملة حالية من ضمير صلى الله عليه وسلم والراجح له عليه السلام ومن سهيل لانهما حين (١) كما قيل من الأول فقط اوانه محتمل اوانه لعن مردود ماورد أن عائشة رضي الله عنها صلت على سعد بن أبي وقاص وهي معه في المسجد فاعترض عليها بعض الصحابة فقالت لهم ما أسرع ما نسيتم فعلي صلى الله عليه وسلم بسهيل ولعل المعتزل لم يكن بلغه ذلك وتوهم انه بلغه (قوله ثلاثة فأكره) والثلاثة في الفضيلة سواء فيتحير السبوق بينها خلافا لابن حجر وبحسب الامام صفا ان كان معه اثنان لانه يقف واحد عن يمينه والآخر خلفهما فلو خرج مع الامام ثلاثة اشخاص صفا واحد عن يمين الامام وواحد بعده خلف الامام والثالث خلف هذا (قوله فرضا كالأولى) هو القمعة (قوله لا تستحب الخ) أي فتكون خلاف الأولى نعم قد تجب كالوصلي فاقد الطهورين ثم قدر على أحدهما (قوله لا يبطوع بها) قال النووي أي لا يؤتى في صورتهما تطوعا من غير جنازة وعلى هذا فانقض الذكور غير وارد فتأمل (قوله ثانيا) أو أكثر (قوله وتوقع نفلا) هو القمعة (قوله وجها مطلقا) أي غير مقيد بالجماعة في صلاته الأولى أو الثانية وكذا الوجه بكرهتها المذكور بعده (قوله ولا تؤخر) أي لا يتدب تأخيرها وان لم تخف تغير الميت وان كان المصلي واحدا حيث يسقط به الفرض نعم تؤخر لولي قرب حضوره (قوله وقال نفسه كغيره الخ)

كلام الرافعي طريقين أحدهما على القولين في تقدم المأموم على امامه والثانية القطع بالجواز (فرع) لو تقدم الامام لكونه يرى ذلك فالوجه عدم محبة الاقتداء باعتباره بعقيدة المأموم (قول الشارح قال ولا يبعد) راجع لتوابعه قال في النهاية (قول الشارح وقال المتولي وجماعة) لعل الامام منهم فان هذا موافق لما سلف عنه (قول الشارح لحديث مسلم الخ) أي وأما حديث من صلى على الجنازة في المسجد فلا شيء له فانه ضعيف وأيضا فالرواية المشهورة فيه فلا شيء عليه قال الاسنوي عن ضعفه الامام أحمد بل قال ابن حبان انه حديث باطل (قول الشارح في شرح المذهب) قال فيه أيضا والساقط بالأولى عن الباين خرج الفرض لان نفسه ولأن بعضهم ليس أولى من بعض يسقط الفرض بفعله (قول الشارح أي لا تستحب الخ) هي عبارة الروضة وعبارة شرح المذهب يستحب أن لا يعيد (قول المتن وقال نفسه كغيره) خالف في ذلك أحمد رضي الله عنه محتجا بما في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل نفسه وأوجب ابن حبان أنه منسوخ وانا

هو صحيح على شرط مسام ولفظه ما من مسلم يموت فبصلي عليه ثلاثة صفوف الاغفر له وهذا الاستثناء معنى رواية غيره الا واجب أي أوجب الله الجنة (واذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى) لأنه عليه السلام بعد الدفن كما تقدم ومعلوم أن الدفن انما كان بعد صلاة وتوقع الصلاة الثانية فرضا كالأولى سواء كانت قبل الدفن أم بعده جزم به في الروضة كما صلبها فينبى بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب عن المتولي (ومن صلى لا يعيد) أي لا تستحب له الاعداء (على الصحيح) والثاني تستحب في جماعة لمن صلى منفردا كذا في الروضة وأصلها فيه توجيه التخي بأن العادة تكون تطوعا وهذه الصلاة لا تطوع فيها ونقصه في شرح المذهب بصلاته النساء الرجال على الجنازة فانها تقع نافذة في حقهن وهي صحيحة وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانيا صحت صلاته وان كانت غير مستحبة وتوقع نفلا وقال القاضي حسين فراضا وحكي فيه وجهان مطلقا باستحباب الاعداء ووجهها بكرهتها (ولا تؤخرز يادة مصليين) ذكره في الروضة (وقال نفسه كغيره

كل منهما (جاز) ذكره في الروضة وضم اليه في شرح الهذب لونوى الامام غائبا وللأموم غائبا آخر (والدفن في القبرة أفضل) لينال الميت دعاء المارين والزائرين قاله الرافعي (ويكره الميت بها) ذكره في الروضة ونقله في شرح الهذب عن الشافعي والأصحاب لما فيها من الوحشة (ويندب ستر القبر بثوب) عند الدفن (وان كان الميت رجلا) أى فهو في المرأة أكد والمغني عنه رتبة ما ينكشف عند الاضجاع وحل الشداد فظهر ما يستحب اخفاؤه (وان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله ﷺ) روى الترمذى وغيره عن ابن عمر أنه ﷺ كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله والله وعلى مله رسول الله وفي رواية وعلى سنة وآء ﷺ قال اذا وضعت موتاكم في القبر فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ والسئلان ذكرهما الرافعي مع السائل الثلاث بعدهما (ولا يفرش تحته شيئا) من الفراش (ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر اللام

خلاف الامام أحمد وروى عنه أنه لم يصل عليه ﷺ منسوخ أو محمول على الزجر (قوله) ولونوى الامام (الح) وكذا لونوى كل أحد حاضر بن أو جمع كل في نيته غائبا وحاضرا أو غائبين أو حاضرين سواء اتفقت نيتهما أو اختلفت (قوله) والدفن في القبرة أفضل) ويجيب طالبه على ملكه عند التنازع ويجيب الأب على الأم في دفن ولدته لم يقدم غير القبرة عليها لا مرمي مدموم فيها شرعا نحو كونها مقبوسة أو مملوكة بمال فيه شبهة أو فيها أهل بدعة أو فسقة أو أثر بها مخالفة ويقدم الأصلح للميت لو تنازع الوارثون متلافين دفنه في إحدى مقبرتين متلافان تساوى ما يقدم من له ولاية الصلاة ولو امتنع أحد الوارثين من دفنه ابتداء في ملك أحدهم أجيب لافي نبش كالإنبش لو بيع محله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة كفار ولا عكسه فيحرم الاضرة فيجوز ولو جمع مسلم وكافر في قبر وحيث حرم وجب نقله ويجوز جعل القبرة ولو للكفار بعد الانداس مسجدا كما كان مسجده ﷺ ويكره الدفن في البيت الا في بني فيجب لانه من خواصهم وفي محل موته الا لشهيد (قوله من الوحشة) فان لم تكن وحشة كأن كانوا جماعة أو كانت مسكونة فلا كراهة (قوله) وان يقول بسم الله (الح) قال ابن منبه انها رفع العذاب عن صاحب القبر أو بعين سنة (قوله) روى الترمذى (الح) كذا استدله وتبعه في المنهج وغيره واسقاط لفظ والله من كلام المصنف لا يخرج عن الرواية فقول الاسنوى اذا تأملت هذه الروايات لم تجد كلام المصنف موافقا لواحدة منها مردود الا ان أراد بانها (قوله) عند بكسر اللام أى مع فتح الحاء وسميت بذلك للافضاء بها الى الحد (قوله) لانه اضاغة اعمال أى لفرض كسكين حزن فلم تحرم وما قيل انه ﷺ وضع تحته قطعة حمراء فلا يصح انها زعت قبل اهالة التراب عليه وبغرض بقائها فافرار الصحابة لها البيان الجواز نعم تحرم من مال محجور عليه ولومن التركة حديث الصلاة واجبة على كل مسلم برا كان أو فاجرا وان عمل الكبار ر واما أبو داود والبيهقي وقال هو أصح ما في الباب الا انه مرسل والمرسل حجة اذا اعتضد بقول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا (قول المتن) (جاز) أى كما لو اتقى في الظاهر بالعصر مثلا وقول الشارح كل منهم ما دفعه لافيل افراد الضمير في عكس مشكل (قول الشارح) ولونوى الامام (الح) مثل هذا ما لونوى حاضر والاموم حاضر آخر وحكمه ما يفهم بالاولى من مسئلة الكتاب (قول الشارح) لينال الميت دعاء المارين (الح) قال أئمتنا رحمهم الله ودفن الانبياء في موضع موتهم من الخواص قال الدميرى ويستثنى أيضا الشهداء كافي قتلى أحد انتهى وهو مذهب أحمد رضى الله عنه وفي تناويف القفال الدفن بالبيت مكره انتهى ولو تنازع الوارثون في مقبرتين ولم يكن للميت أوصى بشئ فقال بعض المتأخرين ان كان الميت رجلا فينبغي أن يجاب القدم في الصلاة والغسل فان استوى أفرع وان كان امرأة أجيب القريبيدون الرجوع انتهى ولو حفر لنفسه قبر اقال الاسنوى فلا يكون أحق به مادام حيا ذكره العبادى وافقه العباد بن بوس واستثنى ما اذا مات عقبه انتهى وقضيته جواز الحفر في المسيلة لبعده لدفنه وفيه نظر من حيث انه مانع للقبر لثوبه مشغله وقد صرحوا بأن رفع التراب على القبر بعد اندراس الميت حرام فيها وقد يلوح فارق ﷺ لا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه (قول المتن) بسم الله وعلى مله رسول الله ﷺ (روى البيهقي عن العلامة الحلاج عن أبيه) انه قال اذا أدخلته في قبري فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ وسنوا على التراب سنا وارقوا عند رأسي أول البقرة وخافئها قال ابن عرفة فعل ذلك (قول الشارح) روى الترمذى (الح) اذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئا موافقا لفظ المصنف (قول المتن) مخدة بل المطلوب كشف خده والافضاء به الى التراب استحسانا وتواضعا ورجاء لرحمة الله وعطفه من الله علينا بالرحمة والعفو في هذا المنزل وقبله وبعده آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سميت المخدة مخدة لاسمها آلة لوضع الحد (قول المتن) في تابوت هولة قبر يش ولغة الانصار تابوه ولعل وجه الكراهة كونه اضاغة مال مع علمه وروى ذلك عن السلف

أى يكره ذلك لأنه اضاغة مال وقال في التهذيب لا بأس به (ويكره دفنه في تابوت

الافى أرض ندية) بتخفيف التحنانية (أورخوة) بكسر الراء وفتحها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (و يجوز) من غير كراهة (الدفن ليلا وقت كراهة الصلاة اذا لم يتحره) ذكر ذلك في الروضة وقال حديث عقبة بن عامر في صحيح مسلم ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ (٣٥٠) عن الصلاة فيهن وان تغبر فيهن موتانا وذكر وقت الاستواء والطلوع

والغروب محمول كما قال القاضي أبو الطيب والتولى على تحرى ذلك وقصده لحكاية الشيخ أبي حامد وجماعة الاجماع على عدم كراهة الدفن في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها وتغير بفتح النون وضم الموحدة وكسرهما ندفن (وغيرهما) أى غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للدفن منهما أى فاضل عليهما وبعبارة الروضة المستحب أن يدفن نهارا وسكت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذكر في المسئتين عن الفضيلة في الآخر للعلم بها من النهى وذكر فيه للمسئلة الأولى حديث جابر ابن عبد الله قال رأى ناس نارا في المقبرة فأثوها فإذا رسول الله ﷺ في القبر وإذا هو يقول ناولوني صاحبكم وإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر وأبو داود وبسناد على شرط الشيخين (و يكره) تخصيص القبر والبناء عليه (والكتابة عليه)

(قوله الا في أرض ندية الخ) وكذا لنحو منع سبع أو نهر ينحدر في غير الأرض الندية وأولى الأرض التي لا تبلى سريعا أولى كما قاله الرملي فراجع (قائدة) يقال ارم البيت كضرب اذ ابلى و ارم بتشديد الميم كذلك وأصله ارم نقلت حركة الميم الاولى الى الراء وحذفت وأوغمت (قوله ويكون من رأس المال) أى مع عدم الوصية والا فمن التثنية (قوله ليلا) نعم ضدب للامام منع الكفار من الدفن نهارا ان أظهره (قوله وقت كراهة الصلاة) قال شيخنا سوادا متعلق بالزمان أو بالفعل ولولم ينزل وسواء حرم مكة وغيره ويحرم مع التحرى في جميع ذلك والتقييد بالفعل وبغيره حرم مكة وغيره انما هو في الصلاة ذات الركوع والفساد والعبادة يتحرى من يدفنه (قوله وقصده) هو مصدر محرج و ر عطا على تحرى على وجه التفسير (قوله لحكاية الخ) أى في يوم من المتفق عليه (قوله المستحب أن يدفن نهارا) فينبغي أن يؤخر من مات ليلا لئلا لا لعنركتغير وذكر عبارة الروضة لساقها من الدليل على ناهي الله الذي ذكره (قوله للعلم) أى بنهيها بهامن النهى المذكور (قوله وألحق به الامام والغزالي التطمين) للمعتد عدم الحاق فلا يكره كما ذكره بعده عن الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله اسم صاحبه) نعم لا كراهة في اسم صالح أو من لا يعرف الا به (قوله مسيلة) وهي ما جرت عادة الناس بالدفن فيها وان لم يعلم وقتها قبل ذلك وليس منها الموات خلافا لبعضهم لأنه ملكه بالحفر (قوله هدم) أى وجوب ان علم حاله وقت وضعه والا فلا لاحتال وضعه بحق كجاني البناء للوجود في سواحل الأنهار واستثنى بعضهم من وجوب الهدم مشاهد الصالحين والعلماء (قوله بحرمة البناء) ولو نحو بيت لياوى فيه الزائر ونسوا ما بطن الأرض وظاهرها ومنه الأحجار المشهورة الآن وأضالم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين (قول المتن ليلا) قال الأسنوي لأنه ﷺ وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم دفنوا كذلك وقوله وقت كراهة الصلاة لأن له سببا مقدا (قول المتن اذا لم يتحره) الضمير فيه راجع للوقت من قوله وقت كراهة الصلاة (قول الشارح محمول الخ) قال الأسنوي الأمر يخص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل كبعد الصبح والعصر قال فاعلم ذلك فان الحديث والمعنى وكلام الأصحاب دل عليه ونه على ان عبارة المصنف تقتضي أن التحرى حرام كتحري الصلاة (قول الشارح وهو النهار) المتجه الحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم أن الأسنوي نازع في استحباب التأخير عن وقت الكراهة لفوات الاسراع المطلوب وقال ان النوى لم يذكر ذلك في الروضة وشرح المذهب (قول الشارح وسكت الخ) فيه رد على الأسنوي حيث قال لم يذكر الفضل في غير أوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالدلى اقتضاء المتن وحاوله الشارح من التأخير من الليل الى النهار ومن وقت الكراهة الى غيره وقد حاول الأسنوي بحثا خلاف الأمرين نظرا الى طلب البادرة (قول الشارح في الآخر) يرجع الى قوله وغير وقت الكراهة وقوله للعلم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة (قول الشارح وذكر فيه الخ) وأما المسئلة الثانية فقد قدم دليلها وهو الاجماع (قول المتن والبناء) قال الأسنوي سواء كان البناء بيتا أم قبة أو نحو ذلك انتهى وسيأتى في كلام الشارح (قول المتن والكتابة) قال السبكي ينبغي عدم الكراهة اذا كتب قدر الحاجة للاعلام بسبب ما أتى انه يستحب وضع شيء يعرف به الميت (قول الشارح وهو الجبر) يسمى أيضا القصة بفتح القاف قال الأئمة وحكمة النهى التريين أقول واضاعة المال غير غرض شرعى

هذه المسائل وما بعدها ذكرها الرافعي الامام بنه عليه قال جابر بن نهي رسول الله ﷺ أن يخصص القبر وأن يبنى عليه (قول

رواه مسلم زاد الترمذي وأن يكتب عليه وأن يوطأ وقال حسن صحيح والتجصيص التبييض والجص وهو الجير وألحق به الامام والغزالي التطمين ونقل الترمذي عن الشافعي انما بأس به وسواء في البناء بناء قبة أم بيت أم غيرها وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسيلة هدم) البناء بخلاف ما اذا كان في ملكه وصرح في شرح المذهب بحرمة البناء فيها

(و يندب أن يرش القبر بما) لانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد رواد بن ماجه وأمه بن قير عثمان بن مظعون رواد الجزار وسعد
للكر هو ابن معاذ كافي طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التهذيب ويكره أن يرش على القبر ماء الورد ونقل في شرح المهذب
كرهه هذا وأن يطلى القبر بالخلوق عن التلوي وآخرين لانه ضاعه مال (و يوضع عليه حصي) روى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم رش على
قبر ابنه إبراهيم ماء ووضع عليه حصاء وهي بالمد والموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجرا أو خشبة) روى أبو داود بإسناد
جيدناه **عنه** وضع حجرا أي صخرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال (٣٥١) أنعم بها قبر أخي وأدفن اليه من

مات من أهلي وتعلم بمعنى
علم من العلامة (وجمع
الأقارب في موضع) ذكره
الشيخ في المهذب واستدل
بالحديث المذكور ونقله
للصنف في شرحه كالروضة
عن الشافعي والأصحاب
وقال فيه قال البديني
ويستحب أن يقدم الأب
الى القبلة ثم الأسن
فالأسن (و) تستدب
(زيارة القبور للرجال)
روى مسلم عن بن ريدة قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كنت نهيتكم عن
زيارة القبور فزورها قال
في شرح المهذب اختلف
العلماء في دخول النساء
فيه والمختار عند أصحابنا
أنهن لا يدخلن في ضمير
الرجال (ونكره للنساء)

(قوله ويندب أن يرش القبر) أي حال الدفن بعد تمامه (قوله بما) أي طاهر على المعتد وبارد وبحرم
بالنجس ويكره بماء الورد نعم يستحب أن قصد به أكرام اللاتكة ولا يكتفى بالطر خللا فالمعتد لعدم فعلنا
(قوله وعند رأسه) قال الماوردي وكذا عند رجليه (قوله أخى) أي عثمان وهو أول مهاجر دفن في البقيع
وذكر الاخوة فيه للشفقة والخير وأخوة الاسلام وادعى بعضهم أنه أخوه من الرضاة ولم أره فراجع (قوله
وجمع الأقارب) وكذا محارم الرضاة والمصاهرة والاصدقاء والأزواج والأرقاء والعتقاء ويقدمون بما في
تقديم الدفن أن أمكن (قوله ونكره للنساء) وكذا الخنايا وتحرم على معتدة ولوعن وفاة وبغير إذن
حليل نعم يندب لمن كالرجال زيارة قبره صلى الله عليه وسلم لانه من أعظم القربات وكذا سائر الانبياء
والاولياء قاله شيخنا الزملي قال القاضي ويستحب زيارة البيت لمن كان يزوره حيا لقراءة أو صلاح أو صداقة
وكذا لقصد ترحم عليه أو اعتبار به أو نحو ذلك (فرع) روح البيت لها ارتباط بقبره لانفراقه أبدا لكنها
أشد ارتباطا به من عصر الجحش الى شمس يوم السبت ولذلك اعتاد الناس الزارة يوم الجمعة وفي عصر الجحش
وأما زيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت فليس في يوم الجمعة عما يطالب فيه من الاعمال مع
بعده عن المدينة انتهى (فرع) وضع نحو الجريد والريحان مندوب ولا يجوز لغير مالكه أخذه مادام
ربط بالتعلق حق البيت به وإذا جاز لكل أحد أخذه ولو كان من وقف عليه لجران العادة به فقد ورد أنه
يخفف عن الميت بوضعه العذاب مادام رطبا وأنه يستغفر له كذلك (قوله وليسلم) أي الزائر لقبور المسلمين
ويحرم على الكفار ويندب استقبال وجه الميت حال القراءة والدعاء وأن يكون قائما وأن يرفع يديه في
الدعاء الى السماء (قوله ولا تفتنا) وروى عن علي رضي الله عنه اللهم رب هذه الأجساد البالية والعظام النخرة
التي خرجت من الدنيا وهي مؤمنة أنزل عليها رحمة منك وسلامتي (قوله ويرى) أي شيئا من القرآن
ويهدى ثوابه للميت وحده أو مع أهل الجبابة ومما ورد عن السلف أنهم من قرأ سورة الاخلاص احدى
عشرة مرة وأهدى ثوابها الى الجبابة غفر له ذنوب بعد الموت وفيها وروى السلف عن علي رضي الله عنه
انه يعطى له من الأجر بعد الداءات (قوله من يلمونه) أي محل موته ولو بصحرا وتقييده بالبلد لأجل

(قول المتن ويندب أن يرش الخ) قال الأذرى حضرت جنازة بحلب فوقع عقب دفنها مطر غزير فقلت
لهم هذا يمكنني عن الرش انتهى قال الغزوي وفيه نظر يعرف من غسل الغريق (قول الشارح عثمان بن مظعون
رضي الله عنه) هو أول من دفن في البقيع من المهاجرين (قول الشارح وتعلم معنى علم الخ) هو ماضى أعلم
الذي في الحديث (قول المتن وليسلم الزائر) في الحديث ما من أحد يمدح بقبر أخيه المؤمن كان يعرف في الدنيا
فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه السلام رواه عبد الحفي في الأشكام وقال اسناد صحيح (قول الشارح ونصبه)
زاد الاسنوي جواز جره على البدل وقوله لا تبرك يجوز أن يكون عائدا الى الموت في تلك البقعة أو الموت

وقال حسن صحيح وضم في شرح المهذب الى شيخ صاحب البيان والدائر على الألسنة ضم زيارات جمع زوار جمع زائرة سماعا وزائر
قياسا (وقيل تباح) اذا أمنت الفتنة عملا بالأصل والحديث فيما ذكر تباع عليها بكاء ونوح وتعدد كعادتهم وفهم الصنف الاباحة من
حكاية الرافعي عدم السكر ادنو تبعه في الروضة وشرح المهذب وذكر فيه حمل الحديث على ما ذكره من الاحتياط للعجوز ترك الزيارة لظاهر
الحديث (وليسلم الزائر) فيقول كما قال **عنه** وقد خرج الى القبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن الله شاء البكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو
داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واسنادها ضعيف وقوله دار أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء وقوله إن شاء الله
لتبرك (و يقرأ بدعو) عقب قراءة الدعاء ينفع الميت وهو عطف القراء أقرب الى الاجابة (و يحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته

(إلى بلد آخر) ليدفن فيه (وقيل بكرة إلا أن يكون بقرى مكة أو المدينة أو بيت المقدس) فيختار أن ينقل إليها لفضل الدفن فيها (نص عليه) الشافعي (٣٥٢) رضي الله عنه ولفظه لأجبه إلا أن يكون إلى آخره وقال بالكراهة البغوي وغيره

وكلام الصنف (قوله أي بلد آخر) أي لم تجز العادة بدفن أهله فيه (قوله بقرى مكة) المراد بالقرب أن لا يتغير في مدة نقله والمراد بمكة جميع الحرم والمدينة حرمها أيضاً وبيت المقدس مقبره ويتجوز النقل في هذه الثلاثة لا يشرف فيها لآكله (قوله فيختار أن ينقل) ولو شهيداً والشك في غيره بعد غسله وتسكينه والصلاة عليه لتعلقها بأهل محل موته قال شيخنا المصنف ونقل أيضاً المقابر الصالحة من دار حرب وأهل بدعة وفسق وفساد أرض وعموم سبل (قوله ونبت) بعد دفنه بالنقل وغيره حرام) ولولا حرمه لم يحل الحربة قبل البلاء ولا يتصور نقل بعده فلا حربة بل تحرم عمارة القبر وتسويته كذا في النهج قال بعض مشايخنا وعطف التسوية تفسير لان البناء حرام مطلقاً وسواء فباز كالحرم وغيره (قوله فإن تغير) ولو بالرائحة الكريهة على التعمد (قوله إذا لم يرض) شامل لما إذا طلبه أو سكت نعم تكبره له طلبه وأذا رضى حرم النبت ومثل الطلب ما لو كان لم يجز عليه ولو لم يوجد كما يكفن فيلغو نبت غير التوب الذي كفن فيه لم يجز نبتة (قوله وقيد الصنف) أي قيد صاحب المذهب بالوجوب بالطلب وهو التعمد فعند عدم الطلب يجوز ولا يجب وحمل الشارح كلام النهج على الوجوب مع الإطلاق غير صحيح فأمهلوا بل علم نفسه ولو أكثر من الثلث ولو في مرض موته حرم نبتة وحرم شق جوفه لاخر أجه وأمال غيره فكذلك إن لم يطلبه صاحب ولا واجب أو أن ضمنوه لصاحبه وما في حاشية شيخنا الزبدي من عدم النبت مع الضمان لموافق هو عليه (قوله لغير القبلة) ومنه الاستلقاء كالمرو لو دفن في مسجد نبت مطلقاً وأخرجه من يحرم نبت لخدمته وأفتى فسقية لدفن ميت آخر لغير ضرورة ويحرم إزالة العظام البيت الأول عن محلها كذلك أما بعد الانداس فيجوز مطلقاً ولو ظهر عظام ميت قبل تمام حفر القبر وجب ردمه وسرتها أو بعد تمامه وضع معه (قوله لا لتكفين) أي لا يجوز نبتة له ولا الصلاة عليه خلافاً لما في شرح المذهب ولا بدفنه في الحرير وإن حرم (قوله) قد نبش البيت في صور كحامل رجي حياة جنبها فنبتش وينش جوفها من غير إخراج لها من القبر لأنه أسرو ونخرج الجنين وكذا قبل دفنها فإن لم يرج حياته ترك دفنها حتى يموت وغلط من قال بوضع على بطنها شئ ثقيل ليحوت وكتمت على طلاق أو عتق أو نذر على مولود بذكورة أو أنوثته ودفن قبل العلم به أو كدعوى زوجية من رجل وامرأة على ميت دفن قبل العلم بحاله فأقام كل بينة فإن ظهر حتى قدمت بينة الرجل كإبائي في الفرائض وكالحقوق نداء أو وسيل أو اختلاف ورثة في ذكورة أو أنوثته للارث وكدعوى جان شلل عضو كصم خلقة وكنداعى اثنين بمجهول لا حتم على قائف وكز بادة كفن في العدل في الصفة إذا طلبه الورثة أو كوضع الاموات على بعضها كالامتعة ولا نبش لشهادة على صورته على التعمد (تنبيهات) يحصل الصلاة على الميت للسبوق بالحضور معه من محل موته قيراط من الاجر وفي الحديث انه كجبل أحد أو كالجبل العظيم فإن استمر معه إلى تمام الدفن لا الموراة فقط حصله قيراط آخر مثله يحصل بالصلاة عليه مع الحضور مع إلى تمام الدفن من غير حضور قبلها قيراط فقط ولا يحصل واحد منها بالحضور بغير صلاة وفي بعض نسخ شيخنا المصنف لم يحصل

على الاسلام (قول المتن إلا أن يكون الخ) ليس من المحكي بقيل ثم يحتمل عوده إلى الكراهة فينتفي التحريم أيضاً بالأولى ويحتمل عوده اليهما وهو أولى وعلى كل حال لا ينفيد الاستعجاب لصا وفي شرح التنبيه للطبري انه لا بعد الحاق القرية التي فيها صالحون بالمساجد الثلاث (قول الشارح وللصلاة عليه) معطوف على قوله تداركاً لفسله (قول الشارح فيجب نبتة الخ) لو دفن بمسجد ونحوه قال الأذري لم أر فيه شيئاً ولا شك في نبتة ان ضيق على الصلبن ونحوهم وإن لم يضيق ففيه احتمال والاقرّب النبت (قول المتن) يس أن يقف الخ) يس أيضاً التلقين

فيعطى صاحب قيمته (أو وقع فيه) أي في القبر (مال) خاتمه وغيره فيجب نبتة لأخذه قال في شرح المذهب هكذا أطلقه أصحابنا فيقال وقيد الصنف بما إذا طلبه صاحبه ولو لم يوافقوه على التقييد (أو دفن لغير القبلة) فيجب نبتة مما لا يتغير وتوجيه القبلة كالتقديم (لا لتكفين) في الأصح لان الترض منه السترو قد ستره التراب والا كغفاه بأولى من هتك حرمة بالنبت والثاني يقبسه على الغسل (و يس أن يقف جماعة

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيك وإسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل وعبارة شرح المذهب يستحب أن يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب والرافعي اقتصر على أن يقف على القبر ويستغفر للميت وذكر الحديث (و) يسن (لجيران أهله تهينة طعام يشبعهم يومهم وليتهم) لشغلهم بالخزن عنه (و) يلبس عليهم في الأكل) ندبا للتلايعضفوا بتركه (و) يحرم تهينته للتألمح والله أعلم

لأنه أمانة على مصيبة وقوله لجيران أهله أحسن كما قال في الروضة من قول الرافعي لجيرانه ليدخل فيه ما لو كان الميت في بلد أو أهله في غيره والأبعد من قرابته كالجيران ذكره في الروضة كأصلها والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة اضنوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقال الحاكم صحيح الاستاذ ومؤنة بضم الميم

بالصلاة من غير حضور قبلها وبعدها قيراط دون قيراط من حضر ولم ير فضة شيخنا الزايدى بل نقل أن تلك النسخة مرجوع عنها وفي ابن عبد الحق موافقة شيخنا الرملي وفيه أنه لو صلى على جنازة واحدة تعدد القيراط بعدهم انتهى قال العلامة العبادي ومحلان شيع كلانهم إلى تمام دفنه وهو موافق لما تقدم من شيخنا وهذا كما في الحاضر لا القبر كما هو ظاهر كلامهم (فرع) لا يسئل غير بالغ ولا شهيد ولا نبي ولا محزون لم يسبق له تكليف وغير هؤلاء يسئل على التعمد (قوله بعد دفنه) وبداهاالة التراب عليه أولى وكذا التلقين وهو مندوب على من يسئل في قبره وإن كان بدعة واعدته ثلاثا مندوبة أو يسأونه أن يقول يا عبد الله ابن أمة الله أذكر ما خرجت عليهم من دار الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضى بالقبر باو بالاسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا بالقرآن اماما وبالكمعة قبلة وبالؤمنين اخوانا ويجلس للمقن عند رأس القبر وينبئ كونه من أهل الصلاح ومن أقارب أولى ونسبته إلى أمة بقوله ابن أمة الله دون أبيه ستر عليه كما قاله شيخنا وفي شرح شيخنا الرملي أن المشهور في يوم القيامة دعاء الناس بأبائهم كما في صحيح البخاري وقيدته بخبر ولدنا والتمني قال على أنه في المجموع خير بين أن يقول فلان ابن فلان أو فلان ابن أمة الله انتهى وفي ذلك الميل إلى ما قاله شيخنا أولا نظر الستر المذكور وفردوى الطبراني عن ابن عباس أنه عليه السلام قال إن الله يدعو الناس يوم القيامة بأسمائهم سترانه على عبادته انتهى بلفظه وهذا معارض لما عن صحيح البخاري إلا أن يؤول بشعودعاء بعض أفراد بأبائهم لتشريف أو تخصيص أو أكرام أو نحوها (قوله لجيران أهله) وكذا لما رفته ولو غير جيران (قوله يومهم وليتهم) أي يوم أولية وإن تأخرت عن فعال شيخنا الرملي ومن البدع النكرة للكره فعلها كما في الروضة ما يفعله الناس عما يسمى بالكفارة ومن صنع طعام للاجتماع عليه قبل الموت أو بعده ومن الذبح على القبر بل ذلك كله حرام إن كان من مال محجور ولو من التركة أو من مال ميت عليه دين وترتب عليه ضرر أو نحو ذلك والله أعلم

فيقال له يا عبد الله ابن أمة الله أذكر ما خرجت عليهم من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضى بالقبر باو بالاسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا بالقرآن اماما وبالكمعة قبلة وبالؤمنين اخوانا لحديث ورد فيه زاد في الروضة الحديث وإن كان ضعيفا لكنه اعتضد بشواهد وأن للمقن يجلس عند رأسه وأن الطفل ونحوه لا يلقن زاد ابن الصلاح في فوائد رحلته عن شرح الوسيط لفخر الدين بن الوجيه وجهين في أن التلقين قبل أهالة التراب أو بعدها قال واختار الأول وقال الشيخ عز الدين التلقين بدعة لم يصح فيه شيء (فرع) قال صاحب الاستقصاء يستحب إعادة التلقين ثلاثا وإعلانه لا يشكل على هذا قوله تعالى وما أنت بمجمع من في القبور ونحوهم يسعون في وقت دون وقت (قول المتن لجيران أهله تهينة الخ) عطف على أن يقف

ثم الجزء الأول من حاشية التلويح وعميرة على شرح المحلى على التلهاج

ويليه الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة

فهرس

الجزء الاول من حاشية عميرة وقلبيوني

صفحة

كتاب الطهارة	١٦
باب أسباب الحدث	٢٩
فصل في آداب الخلاوة في الاستنجاء	٣٨
باب الوضوء	٤٤
باب مسح الخف	٥٦
باب الفسل	٦١
باب التنجاسة	٦٨
باب التيمم	٧٦
فصل يتيمم بكل تراب طاهر	٨٦
باب الحيض	٩٨
فصل في بيان المستحاضة الخ	١٠٢
(كتاب الصلاة)	١١٠
فصل في ما يجب الصلاة على كل مسلم الخ	١٢٠
فصل في كيفية الاذان	١٢٤
فصل في استقبال القبلة	١٣٢
باب صفة الصلاة	١٣٩
باب شروط الصلاة	١٧٥
فصل تبطل الصلاة بالنطق	١٨٦
باب سجود السهو	١٩٥
باب سجود التلاوة والشكر	٢٠٥
باب صلاة النفل	٢٠٩
(كتاب صلاة الجماعة)	٢٢٠
فصل لا يصح اقتداؤه من يعلم بطلان صلاته	٢٢٨
فصل لا يتقدم المأموم على امامه الخ	٢٣٦
فصل شرط القدوة في الابتداء أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء	٢٤٤
فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة	٢٤٧

- ٢٥١ فصل إذا خرج الإمام من صلاته
 ٢٥٥ باب صلاة السافر
 ٢٥٩ فصل طویل السفر ثمانية وأربعون ميلا
 ٢٦٤ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديم الخ
 ٢٦٨ باب صلاة الجمعة
 ٢٨٣ فصل يسن الفسل لحاضرها
 ٢٩٠ فصل من أدرك تركوع الثانية أدرك الجمعة
 ٢٩٦ باب صلاة الخوف
 ٣٠٢ فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرض وغيره
 ٣٠٤ باب صلاة العيدين
 ٣٠٨ فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد
 ٣١٠ باب صلاة الكسوفين
 ٣١٤ باب صلاة الاستسقاء
 ٣١٩ باب إن ترك المكلف الصلاة جاهدا وجوبها كفر
 ٣٢٠ (كتاب الجنائز)
 ٣٢٧ فصل يكفن بماله لبيحا
 ٣٣٠ فصل لصلاته أركان أحدها التية
 ٣٣٩ فصل أقل القبر حفرة تمنع الرائحة

قليوبى وعميرة

حاشيتا الامامين المحققين المدققين الشيخ شهاب الدين القليوبى
والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى
على منهاج الطالبين للشيخ محيى الدين النووى
فى فقه مذهب الامام الشافعى
وبالهامش الشرح المذكور
رحم الله الجميع
ونفعنا بهم
آمين

{ تنبيه }

{ قد وضعت حاشية العلامة القليوبى بأعلى الصفحة وحاشية الشيخ
عميرة بأسفلها مفصولا بينهما بجدول والتعقيب لحاشية عميرة }

الجزء الثانى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الزكاة

تقدم حكمة ذكرها عقب الصلاة وهي شاملة لأخراجها وما يخرج وما يتعلق بذلك وهي لغة النماء أى التنمية والتطهير والإصلاح وشرعاً لخصوص يخرج من مال أو بدن مخصوص على وجه مخصوص وفرضت في شعبان السنة الثانية من الهجرة معز كاة الفطر أوز كاة الفطر بعدها في رمضان (قوله هي أنواع) أى تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات وجوهر وعدها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة والنبات والتقدم بعضهم سبعة فجعل النبات ثلاثة حيوان ونبات وتخلوا والتقدم واحداً وبعضهم عدّها ثمانية فجعل التقدم ذهاباً وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ الزكاة من ثمانية وتدفع ثمانية وكل واحد منها داخل في عموم جنس وهي حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفعه ونبات واختصت بالمقتات منه لأن به قوام البدن وجوهر واختصت بالتقدم منه لكثرة فوائده ونمرو واختصت بالنخل والغلب منه للاغتناء بهما عن القوت ويدخل في التقدم التجارة لأن الغلبة قيمتها وأما وجب فيها ما فيها من الفوائد والمدن والركاز لما فيها من النماء المحض وسياً في الصدقات ثمانية أصناف وهي للذكورة في آية أمانا الصدقات للفقراء والمساكين (قوله الحيوان) والنعم أخص منه بالماشية أخص منها لأنها كافي القاموس اسم للإبل والنعم والمعروف مساواتها للحيوان فلعل هذا المعنى قد هجر في العرف وسميت بذلك لرعيها وهي تمشي (قوله للبداءة بالإبل الخ) هو تعليل للدعوتين قبله والإبل اسم جمع لا واحد لمن لفظه ومدلوله جمع وكذا النعم والحبل وسميت بذلك لاختيارها في مشيتها قال الجوهري واسم الجمع إذا استعمل في غير الآدمي لزمه التأنيث تخورت الإبل والبقر والرقيق اسم جنس لأنه مبرزوع للماهية المطلقة وله واحد من لفظه وهو أمانا فرادى إن أطلق على القليل والكثير كاللحم والعسل أو جمعي إن اخصص بالكثير ويميز بين مفردة بياه النسب كروم ورومى أو بالباء غالباً ما في مفردة كسرة وتمررة أو في جمعه نحو كرم وكماؤ منه البقر لأن مفردة بقرة أو بأقورة وقال بعضهم أنه اسم جنس وضاعوا خصه الاستعمال بالكثير وجعل

كتاب الزكاة

هي أنواع تأتي في أبواب (باب زكاة الحيوان) بدوها بهو بالإبل منه للبداءة بالإبل في الحديث الآتي لأنه أكثر أموال العرب

كتاب الزكاة

الزكاة في اللغة النماء والتطهير واللدح وفي الشرع اسم لقدر من مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة بشرائط سمي بذلك لأن المال ينمو بركة آخر إخراجها ودعاء الأخذ قال تعالى وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله الآية ثم هي نوعان زكاة بدن وزكاة مال والثاني ضربان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة ومتعلق بالعين وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختص من الحيوان بالنعم لكثرة النفع به في المأكول وغيره مع كثرتها في نفسها من الجواهر بالتقدمين لكونهما قيم الأشياء ونفثاً عنهما الفوائد كالحيوان ومن النباتات القوت لأن به قوام البدن وسد الضروريات تختصت بالبسطة ورة الفقراء (قول الشارح لأنه) مرجع الضمير فيه وفي بدوها به

(أما يحب منه في النعم وهي الابن والبقر والنعم) فتجب في الثلاث اجماعا (لا الحيل والرفيق والتولود من غنم وطلباء) فلا تجب فيها قال
 عليه السلام ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواء الشيخان والاصل عدم الوجوب في التولود للذكور (ولا في في الابل حتى تبلغ خسا
 فيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمسة وعشرين بنت حماض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين
 حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنتا لبون واحدة وتسعين (٣) حقتان ومائة واحدة وعشرين

ثلاث بنات لبون ثم في
 الأكثر من ذلك (في كل
 أربعين بنت لبون و) في
 (كل خمسين حقة) الحديث
 أني بكر رضى الله عنه
 بذلك في كتابه بالصدقة
 التي فرضها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على المسلمين
 رواء البخاري عن أنس
 ومن لفظه فإذا زادت على
 عشرين ومائة ففي كل
 أربعين إلى آخر ما تقدم
 وهذا يصدق بما زادوا واحدة
 وهو المراد وذلك مشتمل
 على ثلاث أربعين بنتا فيه
 ثلاث بنات لبون كما صرح
 به في رواية لابي داود بلفظ
 فإذا كانت إحدى وعشرين
 ومائة ففيها ثلاث بنات
 لبون فصرح الفقهاء بذلك
 وذكره والضايط الشامل
 له بعده في مائة وثلاثين بنتا
 لبون وحقة وفي مائة
 وأربعين حقتان وبنت
 لبون وفي مائة وخمسين
 ثلاث حقات وفي مائة وستين
 أربع بنات لبون وفي مائة
 وسبعين ثلاث بنات لبون
 وحقة وفي مائة وثمانين

له مفردا كما مر (قوله والتولود من غنم وطلباء الخ) أي للتوليد بين زكوى وغيره لازم كاذبه لأن مبنى الزكاة
 على التخفيف وخروج به التوليد بين زكوى وكبير وغنم فتجب فيه الزكاة ويلحق بالاخف قال ابن حجر من
 حيث العدد لا السن فيجب في أربعين بنتا من شأنه ومع ماله سستان فرأى (قوله ثم في الأكثر الخ) أشار إلى
 أن هذا الضابط إنما يعتبر في ما زاد على النصب السابقة ووجوده قبل زيادة تسع عليها معلوم الاتفاق فما ذكره
 للنهي من الإيهام في عبارة المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله وفيه) أي للمشمول الذي أنهى أدلت شاة
 مع كل أربعين وأما انقصر في الحديث على الأربعين لانهما الكوامل وهذا الشارح إليه بقول النهج في كل
 أربعين على أن معهما ثلثا فهو بضم الثلثة وما ذكره العلامة من قاسم هنال يستقيم لفظا ولا معنى كما يعلم من
 مراجعته (قوله الشامل له) أي على ما مر فبعد متعلق بقوله ذكر وأفتأمله (قوله والواحدة الخ) هو مفاد
 الحل السابق وكلام الاصطخري مبني على عدم التأويل وورده التصريح بالواحدة في الخبر الآخر
 (قوله وما بين النصب غنفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجود ولا عدما بمعنى أنه لا يزيد الواجب بوجوده
 ولا ينقص بعدمه ولو بعد وجوده (قوله لها شاة) أي كاملة ولا يتحقق الا بالشروع في السنة الثانية لأن أسنان
 الزكاة تحديدية بمعنى أنه لا يشتر النقص فيها الا في شأن أجدع يرى مقدما أسنانه فيجزى بمثل تمام السنة

للحيوان (قول الثمن في النعم) يذكره يؤنث قال الجوهري وهو واحد الانعام ونقل النووي عن الواحدى
 اتفاق أهل اللغة على إطلاقه على الثلاث اه وكذلك الأنعام تطلق على الثلاث قال تعالى وان لكم في
 الأنعام الآية إلى أن قال والحيل والبالغ الخ (قول الثمن لا الحيل) خالف أبو حنيفة وأوجبها أنث الحيل
 وكذا في الذكر تيمنا للإناث وسميت خيلا لا اختيارا لما في مشاها وبدي بعضهم حكمه لعدم الوجوب فيها قال
 وهي كونهما تحتل في سنة وأما التوليد المذكور فعدم الوجوب فيه لأنه لا يسمى غنما ولا يجزى في الاضحية قال
 الاسنوي والطلباء معدودا جمع طي (قول الشارح وهو المراد) أي التصريح بهما في بعض الروايات كما قاله الشارح قال
 الاسنوي وحمل المطلق على التقييد كما في باقي النصب فانها لا تتغير الا بواحدة (قول الشارح وفيه) مرجع الضمير
 فيه ما مر قوله بما زاد (قول الشارح فصرح الفقهاء الخ) دفع لما يقال عبارة المؤلف أعني قوله ثم في كل أربعين الخ
 تقتضي أن هذا الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قول الشارح الشامل له) كيف
 الشمول مع أن الواحدة يقابلها قسطن الواجب (قول الشارح وللواحدة الزائدة قسطن من الواجب) قال السبكي
 فعلى هذا يكون قوله في الحديث في كل أربعين مخصوصا بماعدا صورة المائة واحدة وعشرين وعلى قول
 الاصطخري لا تخصيص لأن الزائد عفوان توقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرون وما
 بعده إلى التسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعني ليس فيه نصاب لمغير الواجب وإنما هو عدد بين النصب
 قال فان علقنا الفرض به كان المراد بقوله في الحديث في كل أربعين بنتا لبون المقود الكاملة دون الآحاد
 وان جعلنا الوقص عفوا كان المراد بماعدا صورة المائة واحدة وعشرين معنى كلام المصنف على الذهب
 ثم بعد الحادى والعشرين وعلى رأي الاصطخري بعد العشرين اه موضعا (قول الشارح ان قلنا الخ) أي أما إذا

بنتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائتين مائيتان من أربع حقات وخمس بنتا لبون وللواحدة الزائدة على
 العشرين وللمائة قسطن من الواجب وقال الاصطخري لا فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التحكمن سقط من الواجب جزء من مائة واحدة
 وعشرين جزءا وقال الاصطخري لا يسقط شيء وقال أيضا فإذا دحض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والصحيح حقتان وما بين النصب غنفو
 وفي قول يتعلق به الواجب أيضا فلو كان معه تسع من الابل تلفت منها أربع بعد الحول وقبل التحكمن وجبت شاة وعلى الثاني خمسة اشباع شاة
 لن قلنا التحكمن شرط في الضمان دون الوجوب وهو الاظهر (و بنت الحماض لها شاة)

وطعنت في الثانية (واللبون ستان) وطعنت في الثالثة (والحققة ثلاث) وطعنت في الرابعة (والجدعة أربع) وطعنت في الخامسة وجه التسمية أن الأولى آن لأنها آن تكون من الحاض أي الحوامل وأن الثانية آن لأنها آن تلد فصيروا وأن الثالثة استحققت أن يطررها الفحل وأن تركب ويحمل عليها قولان (٤) وأن الرابعة تتجعد مقدم أسنانها أي سقطة (والشاة) المذكورة (جدعة ضأن لها سنة)

ودخلت في الثانية (وقيل ستة أشهر أو ثنية معزها ستان) ودخلت في الثالثة (وقيل سنة) وما ذكر تفسير للجدعة والثنية سواء كانت من الضأن أم من المعز وقائل الأول فيهما واحد وكذا قائل الثاني وقيدت الشاة بالجدعة والثنية حملا للطلق على المقيدي الاضحية (والاصح أنه يخبر بينهما) أي بين الضأن والمعز من غنم البلد (ولا يتعين غالب غنم البلد) والثاني يتعين الغالب منها فإن استويا تخير بينهما ولا يجوز العدول عن غنم البلد إلا بغير منها قيمة أو مثلها (و) الاصح (أنه يجزى) الذكر أي جذع الضأن أو ثني المعز وإن كانت الأبل اثنا لصدق الشاة على الذكر والثاني لا يجزى مطلقا نظرا إلى أن المراد الثاني لما فيها من الهر والنسل والثالث يجزى في الأبل المذكور دون الأثاث والجامعة لها وللذكور (وكذا بعير الزكاة) الاصح أنه يجزى (عن دون خمس وعشرين) لأنه يجزى عنها فعمادونها أولى والثاني لا يجزى البعير

(قوله آن لأنها) هو بمد الحمزة من الأوان أي الزمان لأنه الاعتبار لا وجود الحمل بالفعل وفي كلامه اطلاق الحاض على الواحدة والجامعة وعلى كل ففيه تجوز باطلاقها على الماخض لأن الحاض ألم الولادة في الوالدة كقولها تعالى فأجاءها الحاض **قائدة** ولدا الثانية أن ولد في أو أن الولادة هوز من الربيع سمي الذكر ربعا والاشير بعة أو في غير أوانه وهو الصبي سمي الذكر هبعا والاشير بعة وإذا قطع عن الرضاع سمي فصيلا وفي كل ذلك يسمى حوارا إلى تمام السنة (قوله قولان) أشهرهما الأول كافي وباطرقة الفحل وكذا رواية طرقة الجبل بالجيم ودخفه قائل القول الثاني الجبل بالحامو ويقال في الذكر استحق أن يطررها الاتي أو أن تركب ويحمل عليه (قوله تجعد مقدم أسنانها) أي تلقيبه وكذا الذكر وكرو يقال لما طعن في السنة السادسة ثني وثنية وفي التاسعة بازل لأنه يزل نابه أي طلع وفي العاشرة بازل ومخلف وفي بعدها بازل عام أو عامين أو مخلف عام وعاشرين إلى خمس ثم بعده يقال للذكر عود وللأنثى عود ثم بعده إذا كبر يقال للذكر فحل وللأنثى فحلة ثم بعده يقال ناب وشارف (قوله والشاة) قال العلماء في إيجابها فرق بالمالك بعدم وجوب بيع كامل وبالفقهاء بدفع ضرر الماشركه بخمس بعير اعتبارا بوجوده في خمس وعشرين (قوله المذكورة) أي المخرجة عن الأبل وكذا المخرجة عن الغنم كما يأتي في عدمها حسا وشرعا يجزى ما يخرج قيمتها (قوله) وقيل ستة أشهر) فالاصح أنها لا تجزى إلا أن أجذعت كإمس (قوله تفسير) أي من حيث اللغة والأجذع المعز لا يجزى (قوله حملا للطلق) أي هناء الزكاة على المقيدي الاضحية بجماع ان كلا منهما عبادة تتعلق بالحياوان للمقصود (قوله من غنم البلد) أي بلد المالك (قوله على الذكر) أي فالحا في الشاة للوحدة لا للتأنيث ووجهه أنهما موصوح بالخراج من غير الجنس موصوح بالذكورة (قوله بعير الزكاة) استفيد من الإضافة أنه يجزى ابن الحاض إذا عدت الأنثى وكذا ابن اللبون ولو لمع وجودها وكذا ما فوقه أو أنه تشتت أنوته إذا كان في أبله أثني كذا في شرح الروض فتأمله (قوله الاصح أنه) أي بعير الزكاة يجزى مقدس بتقدم الخلاف أنه بدل عن الشاة ولذلك اشترط سلامته كافي الشاة وإن كانت لله مبيعة وقد صرح أيضا في شرح الروض بأنه إذا امتنع بطلب بالشاة فإن دفع البعير قبل منه كذا قاله شيخنا زيادى واعتمدوا الذي اعتمد به شيخنا الرملى وصرح به في شرحه أنه أصل (قوله أريد الاتي الخ) تقدم عن شرح الروض ما يخالف ذلك في ابن اللبون ويرافقه التعليل السابق بقوله لأنه يجزى عنها فعمادونها أولى فتأمله (قوله الاصح أن جميعه فرض) اعتمد شيخنا الرملى

فلما بأنه يشترط في الوجوب فإنه يجب شاة على القولين لتلف الأربعة قبل تعلق الوجوب بها (قول الشارح) وطعنت في الثانية أي فحى متصفة بذلك حتى طعنت في الثالث وقس الباقي (قول الشارح وما ذكر) الحاصل أن سن الجدعة من الضأن والمعز على النصف من سن الثنية منهما (قول المتن والاصح أنه يخبر) أي لا يطلق الشاة في الخبر وكافي الاضحية ومقابل الاصح يتعين الغالب إذا كان أعلى (قول المتن وأنه يجزى) الذكر لا يشك عليه لفظ الشاة في الخبر لأن الشاة للوحدة لا للتأنيث وكافي الاضحية ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الأبل مراضا لوجب في الذمة لكونها من غير الجنس (قول الشارح نظر الشيخ) أي وكافي الشاة أو في بيع النعم قال الرافعي والوجهان مبنيان على أن الشاة هنا أصل أو بدل عن الأبل اه وفيه نظر

التنافس عن قيمة شاة في الجنس وشاتين في العشر وثلاث في الخمس عشرة وأربع في العشرين والثالث لا بد في العشر (قول) من حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة في الجنس عشرة من ثلاثة حيوانات في العشرين من أربعة على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكر والأنثى وباضافته الزيادة على المحرر إلى زكاة أريد الاتي بنت الحاض لما فوقها كما قاله في شرح الهذب وهل الفرض في الجنس جميعه أو حسبه والباقى تطوع وجهان قال في الروضة الاصح ان جميعه فرض

(فان عدم بنت مخاض) بأن لم يملكها وقت الوجوب (فان لبون) وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها (والعية كمعدومة) ففي حديث البخاري السابق فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معني فان عدم ابن اللبون أيضا حصل ماشاء منها وقيل تتعين بنت المخاض وفي شرح الهذبان التصوبة والرهونة كمعدومة ذكره الدارمي وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أي اخراجها وابله مهزبل لقوله عليه السلام لماذ حين بنه عاملا اياك وكرام أموالهم رواه الشيخان (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون في الاصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب اخراجها كمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فانه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عندهما (في) (٥) (الاصح) والثاني يقيسه على

(قوله فان عدم بنت المخاض) أي في خمس وعشرين اذ لا يتوقف فيما دونها على فقدها كاتقدم والراد عدمها وقت الاخراج على الاصح سواء تلفت قبل الحول أو بعده ولو بعد التحكمن من اخراجها ولو ملكها بعد الحول تنبت وكذا لو ملكها وارثه على التعمد (قوله بأن لم يملكها) أي فلا يشترط تعذر تحصيلها كما أشار اليه (قوله كمعدومة) أي ان لم يقدر على تحصيلها من الناصب بلا مشقة شديدة ولا على وفاة الدين الرهونة وقدر أول كان مؤجلا بخلاف قدرته على الرجوع في هبة وله (قوله) لكن تمنع ابن لبون) أي وحاقوله صود وهبوط معالاشي من الجبران فهي بالنسبة لهما كمعدومة والحثي كالذكر ولا يجزي ابن المخاض مطلقا علم أن القدرة على بنت المخاض لا تسبها وارق القدرة على ثمن المافي الطهارة والرقبة في الكفارة بأن بناء الزكاة على التخفيف (قوله والقدم يتعين الحقائق) أي سواء وجدت بماله وحده أو مع بنات اللبون وان كان بنات اللبون أغبط فالطرق جارية مطلقا (قوله فان وجد بماله أحدهما) جملة ما ذكره الشارح من الصور ستة الأولى والثانية وجود أحدهما بماله مع عدم وجود شيء من الآخر أو مع وجود بعضه للشارح اليه ما يقوله سواء لم يوجد الخ الثالثة عدم وجود شيء منهما للشارح اليه بقول المصنف والى آخره الرابعة وجودهما بماله للشارح اليه بقول المصنف وان وجدتهما الخ الخامسة وجود بعض كل منهما للذكر بقوله وجد ثلاث حقائق وأربع بنات لبون الخ السادسة وجود بعض

(قول المتن فان عدم بنت مخاض الخ) صرح في الروض بأن عدمها معتبر أيضا في اجزائه عن دون خمسة وعشرين (قول الشارح بأن لم يملكها الخ) اقتضى هذا الاطلاق وجوب الاخراج اذا كان يملكها خارجة عن النصاب كمعدومة قال الاسنوي وهو متجه اه وقد يقال عدم وجوب الكرائم بان يمنع منه وبجواب بأن لما عرفت فتكون غير كريمة (قول الشارح ولا يكلف تحصيلها) أي ولا جبرانا لأن زيادة السن تقابلها الآتية واعلم أن دليل ذلك كتاب أبي بكر رضي الله عنه ففيه فان لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معني وهذا الدليل سيأتي في كلام الشارح وكتبته قبل الاطلاع عليه (قول للنع والعية كمعدومة) لوقال العيب لا فادح كما ما غير خاص بهذه السئلة (قول الشارح وقيل تتعين بنت المخاض) أي لأن الابتداء في عدمه كالابتداء في الوجود ووجه الأول انه اذا اشترى ابن اللبون صار واجدا له مع فقد بنت المخاض ثم لا يتحقق ان له أن يترك التحصيل ويصعد الى بنت اللبون و يأخذ الجبران نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت اللبون فأراد اخراجها مع أخذ الجبران امتنع (قول المتن ويؤخذ الحق) أي ولا جبران لأن الجبران انما هو بين الاناث (قول المتن في الاصح) راجع لقوله لابون (قول الشارح والتقدم الخ) هذا التقديم جار سوا وجد السنان في ماله أم لا

الخ في نظر الاعتبار زيادة السن أولا بدليل الترتيب الى الجذعة التي هي منتهى السكالم في الاسنان ثم العدول الى زيادة العدد واستدلال في للذهب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه عليه السلام بالصدقة فان كانت حاتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أختره أو أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قرأه من الكتاب ولم يذكر سماعه له عن أبيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الاصحاب بالجديد وحمل التقديم على ما إذا لم يوجد الا لحق ولم يصرح في الروضة كأصلها بتصحيح واحد من الطريقين وصحح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح الذهب فعلى التقديم ان وجد الحقائق عنده بصفة الاجزاء من غير نفاسة لم يجز غيرها والانزل منها الى بنات اللبون أو صعد الى الجنا مع الجبران قال في شرح الذهب وان شاء اشترى الحقائق (فان وجد) على الذهب الجديد (بماله أحدهما

ابن اللبون عند عدم بنت المخاض نظرا الى أن زيادة السن جارية لفصلية الأنوثة وأجاب الأول بأن زيادة السن في ابن اللبون ترجب اختصاصه بقوة ورود الماه والشجر والامتناع من صفار السباع بخلافها في الحق فلا توجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الأصح عبر بدله في أصل الروضة بالذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجوبين (ولو اتفق) فرضان في الابل (كما تتي بغير) فرضها بحسب بنات اللبون خمس وبحسب الحقائق أربع (فالذهب لا يتعين أربع حقائق بل من أو خمس بنات لبون) والتقديم يتعين

أخذ منه) كما سبق في الحديث سواء لم يوجد من الآخر شيء أم وجد بعضه إذا نقص كالصوم وكذلك اللعب ولو كان الآخر أنفع لما كان لم يكف تحصيله (والأى أن لم يوجد بماله أحدهما) (فله تحصيل ماشاء) منها بشراء وغيره (وقيل يجب الاغبط للفقراء) كما يجب إخراجها إذا وجد باقي ماله كما سأتى ولان (٦) ليحصل واحداهما بل ينزل أو يصنع الجبران فإن شاء جعل الحقائق أصلاً وصعد

أحدهما دون شيء من الآخر لئلا يشار إليه بقوله ولو وجد حقتين فقط الخ (قوله أخضعت) أى جواز أوله تحصيل الآخر ويتمتع عليه الصعود والنزول وعليه يحمل قول من قال تبين (قوله إذا نقص) أى مع وجود تمام الآخر (قوله أى وان لم يوجد أحدهما) أى لم يوجد شيء من أحدهما وكذلك كانا نقسب لانه لا يلزم إخراج النفس فهو كالعدم (قوله وصعد الخ) قال شيخنا الرمل وله النزول أيضاً كما يدل عليه كلام المصنف الآتى وشرح الرض وقال الاستوى يتمتع النزول وواقفه شيخنا الزايدى قال لأنه ان نزل الى بنات المحاض لم كثر الجبران مع الاستغناء عنه وهو ممنوع كما صرح به في شرح الرض وأولى بنات اللبون فيهم من أفراد ما من لأنه وجد بعض أحدهما بماله فتأمل (قوله ونزل الخ) وفي الصعود ما ذكر قبله (قوله تبين الاغبط) (ولو في حال محصور عليه) (قوله كالرمل يكونا عنده) وقرى بعدم الشقة (قوله وجوب قدر التفاوت) أى أن كان والا فلا شيء كما قاله الرافى (قوله وعلى هذا) وكذا على الأول إذا اختار التقص ولو أخرجها كلها وقع قدر الواجب فرضا والباقي تطوعا وفاق مأمراً لأنه هناك بدل وأصل (قوله وقيل من المخرج) أى بقدر ما يساوى الاغبط (قوله خمسة اتساع بنت لبون) لأن قيمتها تسعون كما مر (قوله نصف حقة) لأن قيمتها مائة كما تنقسم (قوله والاصح في الروضة) هو للمصنف

(قول المتن أخذ) أى وليس هنا صعود ولا هبوط (قول الشارح وله أن لا يحصل) هو مفهوم من قول النجاشى فله تحصيل ماشاء (فرع) لو كان له بنات لبون مثلاً لسكنها جازى فى ملكه وله تسليم من أليه لم يكف الوالد الرجوع فيها (قول الشارح وصعد الى أربع جذاع) له أيضاً أن يجعلها أصلاً وينزل الى أربع بنات لبون مع دفع الجبران كما أنه لهن أن يحمل بنات اللبون أصلاً يصعد الى خمس حقائق مع أخذ الجبران و يتمتع أن يرتقى من بنات اللبون الى الجذاع أو ينزل من الحقائق الى بنات المحاض لكثرة الجبرانات مع إمكان التقليل وقول له أيضاً أن يجعلها الى قولى مع أخذ الجبران لم أر مسطوراً فى سوى شرح الإرشاد للكمال المقدسى الذى ينقدح فى نفسى اشكاله ومنه الآن يساعده نقل ووجه الاشكال أن من حصل أحد الصنفين صار واجداً للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جبرانا أو يعطيه ثم رأيت فى شرح البهجة لشيخنا التصريح بما قلته فله الحمد ثم رأيت البلقين يحث الجواز فى الشق الأول دون الثانى وهو ظاهر (قول المتن للفقراء) أى سواء كانت البقطة من حيث زيادة القيمة ومن حيث مسبب الحاجة الى الارتفاق بالملح كالحقاق والحاصل انه ينظر الاغبط مراعيًا فى ذلك مصلحة الفقراء به عليه الرافى رحمه الله عند الكلام على إيجاب التفاوت ونبهه أيضاً على أن محل ذلك إذا كانت البقطة تقتضى زيادة فى القيمة والا فلا يجب تفاوت (قول الشارح والثانى تنخير) أى كفى الجبران وكفى الصعود والنزول ورد بأن الجبران فى القيمة تنخيره كالكفارة وبأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول بأن يحصل القرض لكنه خبر فقا به كى لا يكف الشراء فكل الأمر الى خبره (قول المتن والا فيجوزى) للشقة فى الرد (قول الشارح مع اجزائه) ولذا قال بعضهم للرد بالاجزاء الحسبان لالاكتفا (قول الشارح والثانى يستحب) لأن المخرج محسوب (قول المتن ويجوز إخراجهم درهم) لأن القرض منه جبر القرض فكان كالجبران ولأن القيمة قد تنجب كالو تعترف بالشاة الواجبة فى الابل وكما لو تعترف بنت المحاض مع ابن اللبون فلم يجدها فى ماله ولا فى الثمن (قول الشارح كما يجوز إخراج شقص به) يريد بهذا أن القائل بالأول يجوز الثانى بخلاف المكس كما يفهم من قوله وقيل تبين (قول الشارح وعلى هذا الخ) كذا على الأول فيما يظهر يكون من الاغبط لأنه

الاصول وقيل من المخرج الثلاثين وقيل تنخير بينهما فى الثالثل التقدم يخرج خمسة اتساع بنت لبون (قول) وقيل نصف حقة وقيل تنخير بينهما ويصرف ذلك للساعى وفى إخراج الدرهم قيل لا يجب صرفها اليه لأنها من الاموال الباطنة والاصح فى الروضة وجوب صرفها اليه لأنها جبران الظاهرة ومرادهم بالدرهم

تقد البلد كما صرح به جماعة منهم ولكثرة استعمالها تجرى على اللسان قال في شرح الهذب على استحباب التفاوت أنه يفرقه كيف شاء ولا ينبغي لاستحبابه النقص بالاتفاق (تمة) لو وجد ثلاث حقائق وأربع بنات لبون تخبر بين أن يدفع الحقائق مع بنت لبون وجبران ويعبر أن يدفع بنات لبون مع حقها يأخذ جبران وله دفع حققة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات في الأصح ومقابلته ينظر إلى بقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو وجد حقتين فقط ولأن يخرجهما مع جذعتين وبأخذ جبرائين ولأن يخرج خمس بنات مخاض بدل بنات اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط فلهما أخرجهن (٧) مع بنتي مخاض وجبرائين وله أن

يخرج أربع جذعات بدل الحقائق وبأخذ أربع جبرانات كذا ذكر البغوي الصوريين وطرد الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني منهما لبقاء بعض الفروض عنده وكثرة الجبران ولو أخرج عن الماتنين حقتين وبنتي لبون ونصف لم يجز للتشخيص ولوم ملك أربعها فله ثمان حقائق أو عشر بنات لبون ويعد فيها جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع ولو أخرج عنها أربع حقائق وخمس بنات لبون جزلان كل ماتنين أصل وقيل لا يجوز لتفريق الفرض (ومن زعمه بنت مخاض فقدمها وعنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) زعمه (بنت لبون فقدمها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو دفع حقة وأخذ شاتين

(قوله نقد البلد) أي ولو غير دراهم كمروض (قوله خمس بنات مخاض الخ) وليس له دفع أربع بنات مخاض بدل الحقائق مع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع عدم الحاجة إليه كما مر (قوله مع بنتي مخاض الخ) أو مع حقتين وبأخذ جبرائين (قوله الصوريين) وهما حقتان فقط أو ثلاث بنات لبون فقط (قوله الوجه السابق) وهو المذكور بقوله ومقابلته ينظر الخ (قوله في الشق الثاني منهما) وهو المشار إليه بقوله في الصورة الأولى وله أن يخرج خمس بنات لبون وفي الثانية وله أن يخرج أربع جذعات (قوله للتشخيص) فلو أخرج الثالثة كاملة لجاز له عدم التشخيص وفارق عدم أجزاء كسوة خمسة وأطعام خمسة في كفارة العين للنقص فيها على عدم أجزاء ذلك مع التطوع هنا بالزائد (قوله لأن كل ماتنين الخ) فلو صرحوا بأن نصف كل من الحقائق وبنات اللبون عن ماتنين فهل يطل الإخراج أو يلغى التصريح راجعه وانظره عما سياتي في الجبران (قوله والدرهم هي النقرة) أي الفضة الإسلامية والعتر فيها الوزن وقال شيخنا الراديه والضروبة وفيه نظر (قوله الخالصة) فإن غلبت العاملة بالمشوشة وجب منها ما خالصه قدر الواجب (قوله فقدمها) أي عدم ابن اللبون أيضا لأنه مقامها بالنص (قوله لأن لا يطلب جبرانا) قال شيخنا الراملي قال الزركشي ولا يقع الزائدز كالأز زيادة السن يقع الجبران في مقابلتها وهو هنا عشرة أجزاء من ستة وأربعين جزءا وكذا (قول الشارح نقد البلد) أي خصوص الدرهم وهي الفضة (قول الشارح أن يفرقه) الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قول الشارح تمة) بهذه التمة يعلم أن للثمة خمسة أحوال وجود أحد السنين فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلاث الأول سبقت في الثمن والاخير ثانيا في التمة (قول الشارح و بين أن يدفع الخ) منه تشديد أنه لو كان عنده ثلاث بنات لبون وحقتان جاز له إخراج ذلك مع أخذ جبرائين (قول الشارح وله دفع حققة الخ) سكت على دفع بنت لبون مع أربع حقائق وأخذ الجبران فإنه يمنع فيما يظهر لأن الأربع حقائق فرضه فيخرجها فقط بل جبران (قول الشارح الصوريين) الراديهما قوله وله أن يخرج خمس بنات مخاض الخ وقوله وله أن يخرج أربع جذعات الخ (قول المتن فقدمها) أي من ماله (قول المتن دفعها) قال العراقي أي أن أراد وله تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت لبون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن اللبون فليس له أن يخرج بنت اللبون ويطلب الجبران اه بمعنىه وأعلم أنهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله لا بالخمن دفع القيمة وقضية كلامهم هنا أن بشرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ثم أريت العراقي في السكت قال لم يدفع القيمة إذا فقد سائر أسنان الزكاة (قول المتن شاتين أو عشرين درهما) الحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند البلاء غالباً وليس هناك حاكم ولا مقوم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع للصراة والقطرة ونحوهما (قول الشارح تخفيفاً) أي كي لا يكلف الشراء لمشتقته (قول الشارح في الصدود) أي ليدفع معي بالقال الاستوى وقضية تعليلهم الجواز إذا دفع سليماً وإن كان المطلق للتناهج يقتضي اللغز اه

أو عشرين درهما) روى ذلك في المستلذين البخاري عن أنس في كتابه في بكر السابق ذكره وصفة الناقمة ما تقدم في شاة الخس والبراهم هي النقرة قال في شرح الهذب الخالصة والشاتان أو المشرون درهما هو مسمى الجبران الواحد وقوله فقدمها أي في ماله احترازاً عما لو وجدها فيه فليس له النزول وكذا الصدود لأن لا يطلب جبراناً لا نأخذ خيراً كذا ذكره فيما سياتي (والجبار في الشاتين والبراهم لدافهما) ساعيا كان أو مالكا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصدود والنزول للمالك في الأصح) لانهما شرعا تخفيفا عليه ومقابلته للساعي أن دفع المالك غير الأغبط فإن دفع الأغبط لزوم الساعي أخذه قطعا (الا أن تكون البهيمية) بمرض أو غيره فلا خيار له في الصدود لأن واجبه معيب والجبران للتفاوت

بين المسلمين وهو فوق التفاوت بين الميعين فان أراد النزول ودفع الجبران قبل لانه تبرع بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرانين ونزول درجتين مع) دفع (جبرانين بشرط تعذر درجة في الاصح) كان يعطى بدل بنت الخاض عند فقدها وقد بنت الليون حقة و يأخذ جبرانين أو يعطى بدل الحقة عند فقدها وقد بنت الليون بنت خاض و يدفع جبرانين وجه الاشتراط النظر الى تقليل الجبران ومقابلته يقول القزويني للموجودة ليست واجبة فوجودها كعدمها ولوصعد مع وجودها ورضى بجبران واحد جاز بلا خلاف ولوتعذرت درجة في الصعود ووجدت في النزول (٨) كان لزمه بنت ليون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت خاض في اخراج الجذعة

وجهان أصحهما في شرح الهذب الجواز له الصعود والنزول ثلاث درجات بشرط تعذر درجتين في الاصح كما صرح به في شرح الهذب بأن يعطى بدل الجذعة عند فقدها وقد الحقة و بنت الليون بنت خاض مع ثلاث جبرانات أو يعطى بدل بنت الخاض الجذعة عند فقد ما بينهما و يأخذ ثلاث جبرانات (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) بدفعها (بدل جذعة) عليها فقدها (على أسنن الوجين) لان الثنية وهى أعلى من الجذعة بسنة ليست من أسنان الزكاة (قلت الاصح عند الجمهور الجواز والله أعلم) كما في سائر الراتب ولا ينام من اتقاء أسنان الزكاة عن الثنية بطريق الاصلة اتقاء بانيتها فان دفعها ولم يطلب جبرانها جاز قطعاً لانه زاد خيراً (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم)

لو أخرج بنت ليون عن خمسة وعشرين بدلا عن بنت خاض يكون الواجب خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً والمتطوع الباقي وهو أحد عشر جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً أو قرأه عليه وقد ينافى ما مر عنه في ان بنت الخاض للأخوذة عن الشاة تقع كما هو فرض الان يفرق كما سرفراجه (قوله بين المسلمين) أى من السنين اذ السن الواحد لا جبران فيه (قوله فان أراد الخ) منه يعلم أن منع الصعود قبله فيما لودع معية ليأخذ جبراناً فلا يجوز وان رأى فيه الساعى مصلحة خلافاً للأسنوى فلودع سليمة وأخذه جاز كما قاله الأسنوى وخرج بخيرة المالك ومثله لى اليتيم المستحقون فلا يخارهم وان انحصروا كما اعتمد شيخنا الرملى وشملت خيرة المالك ما لو أخذ الساعى الجبران أودعه فقييد الرض بالاول مردود (قوله أصحهما) هو العتمد (قوله الصعود والنزول) أى أحدهما يجوز جمعهما كما لزمه بتاليون فقدمهما فله دفع بنت خاض وحقة ولا جبران قاله شيخنا (قوله ليست من أسنان الزكاة) فكان كدفع فصل عن بنت خاض مع دفع جبران وعلى مصحح المصنف يفرق بان الجذعة تجزى في الاضحية (قوله لا تخلاف ما تقدم في الحديث) وانما جاز رض المالك الاخذ لانه سامح بحقه وهذا رد قول ابن حجر ان الشارع اذا خير بين خصلتين يمتنع اختراع خصلة ثالثة كما في اطعام خمسة وكسوة خمسة في الكفارة (قوله أو رضى) أى المالك بالتفريق جاز له الاخذ وهو العتمد ولا عبرة برضا الساعى ولا المستحقين وان انحصروا (قوله نظرا الخ) أى حملا على ذلك فلو قصد التبعض لم يضر نال بعضهم ولو صرح بالتبعض بطل الاخراج وفيه نظر فراجع (قوله نبيع) سمي بذلك لانه يبيع أمضى للمضى أو لان قرنه يبيع أذنه أى يساوها ويجزى منه ببيعة بالاول (قوله) لو كان عنده بنت خاض وهى كريمة لم يمنع الصعود وان منع اخراج ابن الليون (قول المتن في الاصح) يرجع لقوله بشرط (قول الشارع في الصعود) مثله لو تعذرت في النزول ووجدت في الصعود كان جازاً واجبة الحقة فلم يجدها ولا بنت الليون لانه أنزل الى بنت الخاض مع وجود الجذعة (قول الشارع والنزول ثلاث درجات) قلت والقياس جواز النزول الى أربع بناء على ترجيح النووي الآتى كان يصعد من بنت الخاض الى الثنية عند تعذر ما بينهما (قول الشارع ليست من أسنان الزكاة) فكان ذلك كما لو أخرج عن بنت الخاض فصلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووي رحمه الله يحتاج الى الفرق ولعله اعتبر الشارع لها في الاضحية (قول المتن قلت الاصح عند الجمهور الخ) هل يجوز أن يدفع بدل الجذعة مثلاً لبنت ليون أو حقتين و يأخذ جبرانين بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثنية لانه ليس من أسنان الزكاة بخلاف ما ذكره على نظرهم ذكر لى أن المسئلة منقولة في السبعري وانه ذكر فيها اذا أخرج ذلك من غير جبران وجوباً أمهما يجزى والثانى لا لان الواجب معنى ليس في المخرج قلت والاول قياس ما قالوه من اجزاء التبعية عن السنة (قول الشارع لا تخلاف ما تقدم) أى وكلاهما يجوز في الكفارة أن يعلم خمسة وكسوة خمسة وهذا بخلاف المسئلة الآتية فانها كالاطعام عن كفارة والكسوة عن أخرى

(قول)

الجبران واحداً لانه خلاف ما تقدم في الحديث فان كان المالك أخذ

أورضى بالتفريق جاز لان الجبران حقة وله اسقاطه (وتجزى شاتان وعشرون) درهما (الجبرانين) من المالك والساعى نظرا الى ان الشاتين لو احدا والعشرين لا آخر وقال في شرح الهذب لو توجه جبرانان على المالك أو الساعى جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجزى الآخر على قوله وكذا لو توجه ثلاث جبرانات فأخرج عن أحد هاتين وعن الآخرين أر بعين درهماً وعكسه جاز بلا خلاف (و) لاى (أى) البتر حتى تملغ ثلاثين فميتها ببيع (ابن سنة) وطمن في الثانية وقبل سنة أشهر (ثم في كل ثلاثين نبيع

وكل أر بعين مسنة لهاستان) وطلعت في الثالثة وقبل سنة روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن أأخذ من كل أر بعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعاً ومحمداً الحاكم وغيره بالبقرة تقع على الذكر والاشقي في ستين تبيعاً وفي سبعين تبيعاً وستة وفي ثمانين مستاناً وفي تسعين ثلاثاً تبيعة وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وستين ثلاث مستان أو أربعة تبيعة وحكمها حكم بلوغ الأبل مائتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع (و) لاشقي (في النعم حتى تبلغ أر بعين فشاء) أي فيها شاة جذعة ضأن أو ثنية معز (وسبق بينهما وفي مائة واحدة) (٩) وعشرين شاتاً ومائتين وواحدة

ثلاث وأربعائة أر بعين ثم في كل مائة شاة) روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وفي صدقة النعم في سائمتها إذا كانت أر بعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أر بعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الآن يشار بها

(فصل) (ان) اتخذ نوع للماشية) كأن كانت أبله كلها أر حبية أو مهيرية أو بقرة كلها أو جواميس أو غراباً أو غنمها كلها ضأناً أو معزاً (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل (فلو أخذ عن ضأن معزاً أو عكس جازي) الأصح بشرط رعاية القيمة) بأن تساوى ثنية المعز في القيمة جذعة الضأن وعكسه وهذا نظر في اتفاق

قال الزكشي ولد البقرة يسمى بعد الولادة عجلاً فإذا طعن في الثانية سمي جذعاً وجذعته أي يسمى تبيعاً وتبيعة فإذا طعن في الثالثة فهو ثني وثنية فإذا دخل في الرابعة ورابع ورابعة فإذا دخل في السادسة فضلع ثم يقال ضالع عام وضالع عامين وهكذا (قوله مسنة) ولا يجوز عنهما من ويحز عنهما تبيعان وسميت بذلك لتكامل أسنانها وقال الأزهري أطوع أسنانها وجميعها مسنتان تكسيرا ولا جبران في غير الأبل لعدم وروده كما سيذكره (قوله الآن يشار بها) أي فيها صدقة مندوبة تتعلق بمشيتها (فصل في كيفية إخراج الزكاة) (قوله) (ان) اتخذ نوع للماشية) وان اختلف مكانها (قوله أر حبية) بالأر والحاد والمهملتين نسبة إلى أر حبة قبيلة من ممدان والمهرة يفتح الهم والماء نسبة إلى مهرة اسم قبيلة أيضا والمجديدة بضم الميم والجيم نسبة إلى فحل يقال له مجيد وقال الميمري منسوبة إلى المجد وهو الشرف وهي دون المهرية والغراب أبل العرب والبخاني أبل الترك ولها ستانان (قوله) (أخذ الفرض منه) ولا يجب مراعاة الأجود والأعبط وخرج بالدفع الصفة فيجب فيها مراعاة الأعبط (قوله جزما) وفارق جريان الخلاف في النعم بتأثير ذات الضأن عن المعز وكذا البقر (قوله ومعلوم الخ) جواب عن سكوت المصنف عنه بناء على معناه الرجوح (قوله فلا يجوز الخ) هو بحث للشارح والعتمد خلافه وعليه يفارق للزعزاع الضأن مع نقص القيمة للمعلوم بأن زيادة السن في المعز جارية (قوله ولم يصرحوا الخ) قال شيخنا هذا منوع فقد صرح ابن حجر بأن الخلاف في النعم جاري للبقر وأن الدعوى أن قيمة الجواميس دون قيمة الغراب إنما منوعة أيضا (قوله كذا) هو جمع مفردة ضأن للذكر وضائته للأنثى وكذا المعز (قوله يخرج الخ) يفيد

(قول المتن وكل أر بعين) منها الاربعون الأولى وقوله مسنة تسمى ثنية أيضا (قول الشارح وحكمها الخ) قال أصحابنا رحمه الله ولا جبران في البقر والنعم لعدم وروده قال في الكفاية بل عليه التحصيل أو إخراج الأعلى كما قاله الماوردي وغيره اه أقول قضيت عدم المدلول إلى القيمة ويشكل عليه المدلول الباعده فقد بنت الحناض وابن اللبون

(فصل ان) اتخذ الخ (قول الشارح أر حبية أو مهيرية) اعلم أن الأبل العرب هي أبل العرب ويقال لها البخاني وهي أبل الترك ولها ستانان ثم إن أبل العرب منها الأر حبية نسبة إلى أر حبة قبيلة من ممدان ومنها المهرية نسبة إلى مهرة بن حيدان أبو قبيلة ومنها المجديدة نسبة إلى فحل الأبل يقال له مجيد وهي دون المهرية (قول المتن أخذ الفرض منه) لو اتخذ النوع ولكن اختلفت الصفة ولا تقص أخذ الأعبط كما سلف في الحقائق وبنات اللبون (قول المتن عن ضأن معزاً) الضأن جمع مفردة ضأن للذكر وضائته للأنثى والمعز جمع مفردة معز للذكر ومعزاة للأنثى (قول المتن من الأكثر) وإن كان لاحظ خلافه اتباعاً للأول لأن النظر إلى كل نوع مما يشق (قول الشارح وقيل يتخير المالك) مقابل قول المتن فلا أعبط (قول المتن ماشاء) بحث ابن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أي مع مراعاة التقسيط كما لو انقسمت الماشية إلى محام ومراض وأجلب

(٢ - فلبون ومهيرية - ثاني)

أشرف منه بخلاف العكس وقولهم في توجيه الأول كالهمزة مع الأر حبية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الأخرى جزماً حيث تساوى في القيمة ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة الغراب فلا يجوز أخذها عن الغراب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك ولا جبران في زكاة البقر والنعم لعدم وروده فيها (وان اختلف) النوع (كضأن ومعز) من النعم وأر حبية ومهيرية من الأبل وغراب وجواميس من البقر (ففي) قول يؤخذ من الأكثر فإن استويا فلا أعبط) للفقراء وقيل يتخير المالك (والأظهر ان) يخرج ماشاء حقسطا عليها بالقيمة فإذا كان

أى يوجد (تلاون عزاء) وهى أثنى العز (وعشر فمعات) من الضأن (أخذته وأضعه بقيمة ثلاثة أبارع عز وربع نجة) وفى عكس الصورة بقيمة ثلاثة أبارع نجة وربع عز على القول الأول يؤخذ فى الصورة الأولى ثمانية عشر وفى الثانية جعنة ضأن ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أربعية وعشر ممرية أخذته على القول الأول بنت مخاض أربعية وعلى الثانى بنت مخاض أربعية أو ممرية بقيمة ثلاثة أبارع أربعية وخمس ممرية ولو كان له من البقر العراب ثلاثة وأربعين ومن الجواميس عشر أخذته على القول الأول مسنة من العراب وعلى الثانى فى بطن مسنة بقيمة ثلاثة أبارع مسنة منها وربع جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا مبيعة) بمأربه فى البيع (الامن مثلها) أى من الرضاة أو (١٠)

ان الحجره للمالك فأخذته بمعنى الاعطاء أو بمعنى أخذها السامع مادفع له المالك (قوله فيما يظهر) أى بناء على ما يحسنه أولا (قوله ولا مبيعة) هو عطف عام بمدح خاص (قوله ذكورا) خرج الحناني فتجب أثنى بقيمة خنتى ولا تجزى حتى لا يحال ذكورته وأثوته الباقى (قوله بسنها) صريح فى أنه يؤخذ بن بنت مخاض عن خمس وعشرين ذكورا وان كانت أكبر سنانه فابن المخاض من أسنان الزكاة وفيه مخالفة لقولهم فيما مر ان اضافة البقرة إلى الزكاة تفيد أنوته وقوله وعلى هذا الحد الواجب ستة وثلاثين ذكورا ابن لبون وان كانت أكبر سنانه لا نهى عن الأثى الأخوذة عن ذلك العدد لولم تكن ذكورا والنسبة الآتية المذكورة فى كلام الشيخين تقتضى أن ابن لبون فى خمس وعشرين أصل لا بدل عن بنت المخاض والأفلا فائدة لها فراجع ذلك (قوله أما الغنم فيؤخذ عنها الذكرا قطعا) قال العلامة البرلى أى بالتقسيم صرح به فى الروض والتصحيح وغيرهما انتهى وفيه نظر فأمثل (قوله كالتمحضة انانا) أى من حيث الأثوة ويتركون للأخوذة عن الأنثى أكبر قيمة من الأخوذة عن النعسة (قوله وفى الصغار) وهو فى العز واضح وفى غيره الرافى بأن انتهى ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول المتن أخذ) لو عبر بالاعطاء كان أولى ليفيدان الحيرة للمالك لكن قول النجاشي والأظهري يخرج ما شاء يفيدان الحيرة للمالك (قول المتن بقيمة الخ) ضابط ذلك فى هذا وأمثاله الآتية أن يكون نسبة قيمة الأخوذة إلى قيمة جميع نصابه كنسبة الأخوذة إلى ذلك النصاب (قول المتن ولا تؤخذ مريضة الخ) أى لقوله تعالى ولا تميموا الخ حيث منه تنفقون والمراد بالحديث الردى لا الحرام لقوله تعالى ولستم بأخذيه إلا أن تمضوا فيه ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ فى الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم والعوار الميب وفتح العين أفصح من ضمها ثم هذا الحديث محمول على الغالب من كون المال فى صحيح وميب فلا ينافى أخذ الميب من مثله (قول الشارح بمأربه فى البيع) أى فتجزى المحلل وان لم تجزى فى الإضحية (قول الشارح يؤخذ عنها الذكر) كأن ضابطه حينئذ اعتبار أقل مجزى فى خمسة وعشرين (قول الشارح بسنها) الضمير فيه راجع لقوله أثنى (قول الشارح والثانى المنع) أى لأن النص ورد بالأنثى فكيف التحصيل (قول الشارح قطعا) وجهه عدم نص الشارع فيها على الأثنى بخلاف غيرها (قول الشارح لا يؤخذ الخ) أى بالتقسيم صرح به فى الروض والتصحيح وغيرهما (قول المتن وفى الصغار الخ) دليله ودليل نحوه مما سلف قوله تعالى أخذ من أموالهم صدقة ويخص مسائلنا قول أبى بكر رضى الله عنه وأقوله ومننا منى عننا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه (قول الشارح من الثلاث) يصور أيضا بغير ذلك لكن فى العز والبقر لان واجبهما لهستان كذا ذكره الاسنوى ومراه فى البقران يبلغ قدرا يكون

ولو انقسمت للماشية الى صاحب ومراض وأولى سلمية ومبيعة أخذت صحيحة وسلمية بالتقسيم فى أربعين شاة نصفها لصاحب ونصفها مراض بقيمة كل صحيحة ديناران كل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة عما ذكر وذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سلبا ونصفها مبيعا كما ذكر (ولا) يؤخذ (ذكر الا اذا وجب) كإبن لبون فى خمس وعشرين من الأبل عند فقد بنت المخاض وكالتبيع فى البقر (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجبها فى الأصل أثنى يؤخذ عنها الذكر بسنها (فى الأصح) وعلى هذا يؤخذ فى ستة وثلاثين من الأبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ فى خمس وعشرين منها ثلاثا يسوى بين النصابين

و يعرف ذلك بالتقوم والنسبة فإذا كان قيمة الأخوذة فى خمس وعشرين خسين درهما يكون قيمة الأخوذة فى ستة وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الستة وثلاثين على الخمس والعشرين وهى خمسان وخمس خمس والثانى النع وعلى هذا تؤخذ أثنى دون قيمة الأخوذة من محض الأنثى بأن تقوم الذكور بتقديرها انانا والأثنى للأخوذة عنها ونصف نسبة قيمتها من الإجملة ثم تقوم ذكورا تؤخذ أثنى قيمتها ما تقتضيه النسبة أى فإذا كانت قيمتها انانا الفين وقيمة الأثنى للأخوذة عنها خمسين وقيمتها ذكورا ألفا أخذ عنها أثنى قيمتها خمسة وعشرون والوجهان فى الأبل والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكرا قطعا وقيل على الوجهين والتمنسة من الثلاث إلى الله كروا والأنثى لا يؤخذ عنها إلا الأنثى كالتمحضة انانا (وفى الصغار صغيرة فى الجديد) كأن ماتت الأمهات عنها من الثلاث فيبنى حولها على حولها كما سيأتى والتقديم لا يؤخذ عنها إلا كبيرة لكن دون الكبيرة للأخوذة عن الكبيرة فى القيمة وسكن الخلاف وجهين أيضا

وعلى الأول يجتهد الساعى في غير النعم ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ في ست وثلاثين فصلا فوق للآخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق للآخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس (١١١) ولوا قسمت الماشية الى صغار

وكبار فقياس ما تقدم وجوب كبيرة في الجديد وفي التقديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا) تؤخذ (ري) و (كولة) و (ها) كافي الحرر وغيره الحديثة العهد بالتج والسنة لا كل (وحمل) وخيار الا برضا المالك (بذلك) والري يطلق عليها الاسم قال الزهرى الى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الاموى الى شهرين وحكى خلافا في أنها تخص بالحرر وتطلق على الشان أيضا قال وقد تطلق على الابل قال غيره والبقر (ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب بشرأ وأورث أو غيره (زكيا كرجل) واحد (وكذا لو خلطا مجاورة) لكن (بشرط أن لا تميز) ماشية أحدها عن ماشية الآخر (في الشرع) أى موضع الشرب بأن تنقى من ماء واحد منهن أو عين أو بر أو حوض أو من مياه متعددة (وللشرع) الشامل للرعى أى للوضع الذى تسرح به التبع جمع ونطاق الى الرعى والوضع

بموت الماهل كذا ذكره ومحل اجراء الصغيران كانت من الجنس أما الشاة للآخوذة عن الابل الصغار فيعتبر كونها تجزى عن الكبار (قوله) في غير النعم) أما النعم فالعبرة فيها بالعدد من غير نظر الى تسوية بين قليل وكثير (قوله) وجوب كبيرة) أى مع رعاة القليلة كاعلم من القياس وان لم نوف تم بنافسة كذا في المنهج ولعله قالوا تسد ما يخرجها وتقت قيمة ما يخرجها من الصحاح عن الواجب فيكمل بجز من مريضة ولو غير متوسطة لأن المتوسط ما اعتبر اذا انقردت فتأمل ومعنى رعاة القليلة عن الجديد ان تعرف قيمة الكبيرة منها لو كانت كلها كبارا أو قيمة الصغيرة منها لو كانت كلها صغارا أو يؤخذ كبيرة تساوى ما يخص كلا منهما كاس في الشان والعز وعلى التقديم باعتبار نسبة قيمة للآخوذة عن جملة الكبار مع قيمة للآخوذة عن الصغار فافهم (قوله) ري) بضم الراء وتشديد اللوحدة المفتوحة سميت بذلك لأنها ري ولها وجهان بات ومصرها ربات بالكسر ولو كانت ماشيته كلها كذلك أخذتها كما علم (قوله) وخيار) هو من عطف العام (تنبيه) فلما ذكر أن عيوب الازكاة خمسة للرض والعيب والذكور والصغور ورواة النوع ولو كانت ماشيته كلها خيارا أخذتها الخيار الاحمال فلا تؤخذ خيوان كانت ماشيته كلها حوامل فان رضى بدفعها جزأ أخذها هنا وان لم تجزى في الاضحية ولو دفع المالك الخيار عن غيره فحسن (قوله) نصاب) خرج به دون النصاب فلا عبرة به الا ان كان لأحدهما نصاب آخر أو ما يتم النصاب بخلافه وحده فلو كان لكل من اثنين عشر وشاة غلطها الا شاتين فلا خلطة ولاز كذا الا ان كان لأحدهما عشر وأخرى أو أكثر فتمه الازكاة فاحده (قوله) وتساق الخ) ولا بد من اتحاد المهر بينهما أيضا وكذا المثل الذى توقف فيه عند اعادة سبقها أو تنحى اليه ليشرب غيرها وما ذكره الشارح من أن جملة الشرع عشرة هو باعتبار ما في كلام الصنف فلا ينافى ما زاده عليه وللتفق عليهم من العشرة سبعة للشرع

الواجب في أصله ستة كالأربعين والاثلاثون يجب فيها تبع وهو ما لا سنة وحيث نهدنا الذى ذكره في البقر يصور في الابل أيضا كان بملك ستا وثلاثين أو لاد محض فيجب فيها صغيرة أز بديعة من للآخوذة في خمس وعشرين وبالجملة فذلك أن تعتذر عن اقتصار الشارح تبع العبرة على التصور بالوت بأن غرضهم صغار ليست من أسنان الازكاة لا تصور ذلك الاموت الأصول فليتأمل (قول الشارح في غير النعم) أى أما النعم فلا يؤدى فيها ذلك الى التسوية بين القليل والكثير لأن العبرة فيها بالعدد ولا قال في الروضة ان الجمهور قطعوا فيها بالآخذ (قول الشارح وجوب كبيرة) أى بالقسط صرح به في التصحيح لابن قاضي عجوان وحيث فافهم ما الفرق بين الجديد والتقديم (قول المتن وخيار) من عطف العام على الخاص (فرع) لو كانت الماشية كلها خيارا أخذتها القرض الاحمال فانه لا يؤخذ منها الحامل وان كان السكل حوامل (قول المتن ولو اشترك أهل الازكاة الخ) تسمى هذه خلطة الشيوع وخلطة الاعيان والآية خلطة جوار وخلطة واصف (قول الشارح واحد) بقياس الاولى على خلطة الجوار ثم الخلطة قد نفذ تخفيفا كافي ثمانين شاة بينهما على السواء أو تخفيفا كافي تخفيفا على أحدهما وتثقيلا على الآخر كان ملكا ستين لأحدهما ثلثا والآخر ثلثا وقد نفذوا أحدهما كاتين على السواء ويجزى ذلك في كل من المخلطين (قول المتن وكذا لو خلطا مجاورة) استدل على صفا اسم الخلطة بذلك بقوله تعالى وان كثيرا من الخطايا يبنى الاية عقب قوله تعالى ان هذا أخيه تسع وتسعون نجبة ولى نجبة واحدة (قول المتن بشرط الخ) أى فى الشرط راجع للمجاورة فقط (قول الشارح أى موضع الشرب) يقال بعير شرع أى واد لئلا (قول الشارح وهو المثل)

الذى رعى فيه لأنها مسرحة اليها كما قال الراعى ولو قال الصنف وللرعى كفى أصل الروضة وغيرها لكان أوسع (والرأج) بضم اللام أى مأواه لئلا (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكنها وهو الحلب بفتح الهم (وكذا الراعى والفحل في الاصح) وبه قطع الجمهور في الفحل وكثير من الاصحاب في الراعى ولا بأس بتعمده لهما

وسواء كانت الفحول مشتركة بينهما أم لا، لكونها مستعاره وتظهر أن الاشتراك في الفحول فيما يمكن أن تكون ما شبهتها نوحا واحدا بخلاف الضأن والمزك كما قاله في شرح المذهب (لأنه الخلطة في الأصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والحلب بكسر الميم أي الأنا الذي يحلب فيه في الأصح فيها مجموع الشرط وباتفاق واختلاف عشرة يدل على أن الخلطة مؤثرة ما روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ولا يجمع بين متفرق (١٢)

والمرسح والمراح وموضع الحلب والراعي والفحل والمرعي والحلب الذي يحلب فيه ونية الخلطة واتحاد الحالب وأنا والحلب ويزاد اشتراط موضع الأنزاء اتفاقا ودوام الشرط والخلطة كذلك وأما اتحاد الجسد فلا بد منه كما سبقت عن شيخنا الرمي وغيره وهل يشترط في موضع الجزم مثلا اتحاد راجعه (قوله وسواء الخ) فالشرط أن لا يختص مال كل واحد بفحل وكذا الراعي (قوله في الحالب) ولا في جزر الصوف ولا في خلط اللبن أو الصوف (قوله ولا يجمع) أي يكره ذلك فهو نهي تنزيه للمالك والساعي (قوله خشية الصدقة) أي خشية سقوطها أو قتلها أو وجوبها أو كثرتها كما سبقت (قوله في خلطها) أي تنقل فالمالك منهي عن الجمع خشية الكثرة بالتفرق ولو كانت مخلوطة فالساعي منهي عن طلب التفرق خشية القلة بدوام الجمع (قوله في غرها) أي خشية الوجوب بدوام الخلط فالمالك منهي عن التفرق لاسقاطها والساعي منهي عن طلب الجمع فيها لكونها كاتمة مفرقة خشية سقوطها بدوام التفرق (قوله على أنه يشترط) الضمير عائدة للوجه الرجوح ويشتري مبنى للفاعل فهو علاوة في الاعتراض عليه أن كيف لا يقول اتحاد الفحل مع اعتباره موضع الأنزاء أي طرفي الفحل ويصح جعل الضمير للضأن وبناء يشترط للفعول ليفيد أنه لا خلاف في اشتراطه الذي هو العتمد ولازمه ما ذكر أيضا (قوله جميع السنة) فلو اختلفت الماه زمانا طويلا أو قصيرا بحيث يضر لو علف كما يأتي وعليه أحدهما أو هما بطلت الخلطة والأفلا قال شيخنا الرمي ولا بد من كون المالكين من جنس واحد فلا خلطة بين غنم وبقر ذكره الجليل وغيره أيضا في خلطة الشبوع والجوار وفيه في الشبوع نظر ظاهر فتأمل (قوله فلو ملك كل الخ) قال شيخنا الرمي ومثله ما لو اختلفت حولهما كان ملك أحدهما أو بين شاهة غرة غيرهم الآخر أو بين غرة صفر وخطاهما غرة أو بين فيجب على كل عند تمام حوله شاهة انتهى وفيه نظر لأنه يلزمه ما التاء أول الحول الثاني في مقدم الملك أو حسان آخر الحول الأول في الآخر وقياس ما يأتي في اختلاف الملك اعتبار كل حول لكل واحد منهما على حده فيجب على الأول شاهة في الحرم وعلى الآخر شاهة صفر ثم بعد ذلك يجب نصف شاهة على كل في غرة حوله وكذلك اختلف وقت الملك لو اختلف كان ملك أو بين غرة الحرم ثم أو بين غرة صفر ثم أو بين غرة صفر في غرة الحرم شاهة وفي غرة صفر نصف شاهة لوجود خلطة الأول قبل تمام الحول وفي غرة صفر بيع ثلث شاهة لوجود خلطة الأولين ثم بعد ذلك ثلث شاهة في غرة كل شهر من الثلاثة فتأمل (قوله وأخذ الساعي الخ) قال شيخنا فيه إشارة إلى أن نية أحد الشركين كافية عن نية الآخر وأنه لا يحتاج إلى إذهبه في الدفع يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قول الشارح على أنه يشترط الخ) هذا الحكم جملة الاسنوي مفرغ على الثاني وكذا رأيه في شرح السبكي لكنه قال عقب هكذا قاله الراعي عن للسعودي قال أعني السبكي وسكت عمدا فقلنا يشترط اتحاد الفحل ومتضى تشبيهه بموضع الحالب أن يشترط على الوجهين كما كان موضع الحلب يشترط شرطنا اتحاد الحالب أم لا اه (قول الشارح من جهة حفة المؤنة الخ) لأننا نقول هذا قد يشكل عليه اشتراط قصد السوم الآن يجب بأن السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف الخلطة ولا ينقض بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لأنه قد تدار (قول الشارح فلا تثبت الخلطة الخ)

فلو كان أحدهما ذميا أو مكاتبلا لآل لا يشترط الخلطة بل إن كان نصيب الحر المسلم نصبا ركه زكاة لا الأفراد والأفلاشي قال عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو ملك كل منهما أو بين شاهة الحرم ثم خطاه صفر فلا تثبت الخلطة في هذه السنة في الجدي فيجب على كل منهما في الحرم شاهة في القديم نصف شاهة وثبتت في السنة الثانية وما بعدهما فطاعا وإذا خطاه عشرين من الغنم بعشرين وأخذ الساعي شاهة من نصيب أحدهما يرجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاهة لأنها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة ولا آخر خمسون

سعد بن أبي وقاص والخيلتان ما اجتماعا في المحوض والفحل والراعي نيه بذلك على غيره من الشروط لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجمع بين متفرق أن يكون لكل واحد أو بعون شاهة فيخلطها ومن مقابلة أن يكون لها أو بعون فيفرهاها فخط عشر بن بمثلها يرجب الزكاة أو بعين بمثلها يخلطها ومائة واحدة بمثلها يكرها ومقابل الأصح في الراعي والفحل ينظر إلى أن الإفراف فيها لا يرجع إلى نفس المال بخلافه فيما قبله ما على أنه يشترط اتحاد موضع الأنزاء والمشتراط لنية الخلطة قال الخلطة تغير أمر الزكاة بالتكثير أو التقليل ولا ينبغي أن يكثر من غير قصد ورضاه ولا أن يقلل إلا بقصد معافاة على حق الفقراء ودفع بأن الخلطة إنما تؤثر من جهة خفة المؤنة باتحاد الرافق وذلك لا يتخلف بالقصد وعدمه وقوله أهل الزكاة احترازا عن غيره

فأخذ الساعي الثانيين من صاحب السائة رجع ثلث قيمتها أو من صاحب الخمسين رجع ثلثي قيمتها أو من كل واحد شاة رجع صاحب السائة ثلث قيمة شاته ولوتنا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غرام (والأظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والقدوع عرض التجارة) باسقاط أو مجاورة لعموم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا أذ ليس فيها ما في خلطة الشاشية من نفع الملك تارة بتقليل الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقيل لا تؤثر خلطة الجوار في التقديع عرض التجارة وعلى الأول قال (بشرط أن لا يتمين) أي في خلطة الجوار (الناطور) (١٣) بالمهمة وهو حافظ النخل والشجر

(والجرين) بفتح الجيم وهو موضع تخفيف الثمر (والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالتمهيد وصورتها أن يكون لكل واحد منها صف نخيل أو زرع في حائط واحد أو كسب دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارية في دكان واحد ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور والرافعي على تأثير الخلطة باتفاق باتحاد الناطور وما ذكره وزاد على ذلك في شرح الهذب اتحاد الساء والحراث والعامل وحذاه النخل والمقح والاقاط والحمال والكيال والوزان واليزان للتاجر في حانوت واحد والبسر اه وهو موحدة تحت ثمانية موضع دباس الخلطة ونحوها (ولو جوب زكاة الشاشية) أي الزكاة فيها كافي الحر (شرطان) أحدهما مضى الحول في ملكه (روى أبو داود وغيره حديث لا زكاة في مال

بخلاف إخراجها عنه من غير المشترك ولعن المشترك (في نبيه) لو كان زيدا زرع بعون من البقر ولعمرو فلان من منها فأخذ الساعي من زبد مسنة ومن عمر وثيبا فلان راجع على الراجح (قوله خلطة الثمر الخ) باسقاط أو مجاورة كافي الشاشية كذا قاله شيخنا في شرحه وغيره يؤخذ منه اتحاد الحنف فراجع كاسر (قوله وقيل لا تؤثر الخ) كذا بقيل إشارة إلى أنها طريقة لمقابلة للطريقة الأولى الحامية للأقوال (قوله موضع تخفيف الثمر) هو بالثلثة شامل للزبد وللثمر بالثلثة فهو مرادف للزبد بكسر الميم وسكون الراء المهمة وفتح الموحدة وآخره دال مهمة وقيل الحرين للزبد وبب والمر بدال لتمر بالثلاثة القوية (قوله ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور) قال ابن شبة لم يصرح به أحد إلا لا يوجب في التهاج (قوله والعامل) قال البزديجي والمطالب بالأموال (قوله وجنادة) بشد بدأ في الأولى لأنه الفاعل ويشترط اتحاد المقح والاقاط والمنادى (قوله موضع دباس الخلطة) وفيه جازع الآن اسم البدر في غالب الأماكن واشتهر الحرين لذلك مع اسقاط التحنية (قوله كافي الحر) فهي أولى لأنها عبارة المصنف وجوب الإخراج فقط أو يدفع إيهام أن الشرط في نفس الزكاة المخرجة وهذا أدق (قوله في ملكه) فلو ما به بشرط الحيار لها فإن فسح العقد دام الحول أو أجزأ اعتبر حول المشتري من وقت العقد أو بشرط الحيار للباقي في الفسخ يستمر الحول بالأولى بما قبله وفي الإجازة يبدأ حول المشتري منها أو بشرطه للمشتري في الإجازة يعتبر حول المشتري من العقد وفي الفسخ يبدأ حول الباقي منه لتحديد ذلك بعد ذلك (قوله من حيث العدد) أي السوم لعدم تصور فيه غيره معتبر فيه ولم يعتبر فيه الكلا المباح أيضا لذلك أول أن الابن شبة بالساء لكونه من عند الله والباء أشار التارخ بقوله من حيث العدد ويخرج به ما نقص العدد قبل عام الحول (قوله تسج) أي بان تمام انفصال النتاج قبل تمام الحول (قوله ثم مات) يقتضي اعتبار تقدم الانفصال على الموت ولعله تصور في البهجة لومات واحدة من الأربعين حال ولادة أخرى من بطنه الحول وإن شك في المية لأن الأصل بقاء الحول فراجع ولا حاجة لقوله ماتت لاسيد كره به قوله كاتني شاة تسج منها إحدى وعشر ونفتج بسانان انتهى لأن يقال إن كلامه في كون النصاب من الصغار لأن أي بعده في تمام النصاب (قوله اعتد) بفتح القوية معقلا من الأعداد أي الحسبان (قوله بشرط الحول)

قال الرافعي رحمه الله أن الأصل أن الفرد الحول عارض فبمحكم الحول المتعقد على الأفراد (قول الشارح أي الزكاة فيها) كأنه يريد بها دفع ما توهمه العبارة من وجوب الإخراج (قول المتن الحول) سمي بذلك من حال إذا ذهب ومضى ولو ضل ماله أو سرق أو غاب أو كان مودعا فحدا ثم خلس من ذلك وجبت ما مضى (قول الشارح بأن الخ) هذا تفسير مرادو لا ففضية المباردة أن الأربعين مثلا وتحت عشرة مثلا من مات الأربعون تركي المشتري بحول أصولها وليس كذلك ثم نائب الفاعل في وجد ضمير يعود على النتاج (قول الشارح فيه) الضمير يرجع لقول التي بحوله (قول الشارح كآر بعين تارة الخ) استشكله الأنسوي على

حتى يحول عليه الحول (لكن ما تسج من نصاب تركي بحوله) أي النصاب بأن وجد فيه مع مقتضى تركه من حيث العدد مكانة شاة تسج منها إحدى وعشر ونفتج بسانان وكآر بعين شاة ولدت أو بعين ثم ماتت وتم حولها على النتاج ففتج شاة وقيل بشرط بقاء شيء من الأمهات ولو واحدة والأصل في ذلك ما روى مالك في الوطاع عن عمر رضي الله عنه أنه قال الساعية اعتد عليهم بالسخلة وهو ما يقع على الذكر والأنثى ويوافقنا الذي في اشتراط الحول أن يحصل النماء والنتاج عظيم فتنبع الأصول في الحول وإن ماتت فيه وماتت من دون النصاب وبلغ به نصابا يبدأ حوله من حين بلوغه وقد ذكره في الحرر

(ولا يضمن المملوك بشراء أو غيره) كهيئة أو أراث إلى ما عنده (في الحول) لأنه ليس في معنى التناج وإن ضم إليه في التناج مثله ملك ثلاثين بقره سنة أشهر ثم اشترى عشر أفضله عند تمام كل حول لعشر ربع سنة وعند تمام الحول الأول الثلاثين يبيع ولكل حول بعده ثلاثة أربع سنة وقال ابن سريج لا يضمن في التناج كالحول فلا يتعمد الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى المالك (التناج) بعد الحول صدق) لأن الأصل عدم وجوده قبله فإن اتهم سلفه بعبارة الرضا أو سلفها فإن اتهمه الساعي حلفه ونحوها في البحر وأعادها في الرضا آخر كتابه قسم الصدقات وقال إن العين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر أو مستحبة وقيل واجبة فيها بخلاف الظاهر كقولهم كنت بعت للمال في ثناء الحول (١٤) ثم اشترى بته واتهمه الساعي في ذلك فيحلفه قال فإن قلنا العين مستحبة فامتنع منها

وكذا في اشتراط السوم (قوله ولا يضمن الخ) أي ولو في التناج كوصي بأولها (قوله اتهمه الساعي) أي مثلاً كافي ابن حجر (قوله أو مستحبة) هو التعمد (قوله لا بالتسكول) فالتسكول غير موجب بل هو غير مسقط (قوله يبيع) أي بلا خيار أو خيار للشترى كالتقدم (قوله أو غيره) ولو بهبة لغرمه ورجع فيها (قوله مكره) هو التعمد (قوله سائمة) أي راعية (قوله دل بمفهومه) وقوله واخترت السائمة) هو جواب عما يقال قيد السوم خرج مخرج الغالب لطلبته في أموال العرب والعقيد بذلك التي لا مفهوم له كافي الأصول ومحصل الجواب أن ما ذكر في قبده لم يفهم منه معنى مخصص له ولا يعتبر مفهومه كاهنا على أن السوم الذي يعتبر نهائس هو الذي في أموالهم لا اعتبار عدم التخلل هنا وكونه من المالك أو غيره فأمثل (قوله وجهان) أحدهما أنها معلوفة وأوراق الأشجار إن جمعت لها فهي من العلف وكذا كلاً الحرام أجمعها والآخر الكلاً واليه التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا أيضاً فتسقط زكاة الماشية وقارفت الزرع كما يأتي بأن احتياج الماشية إلى العلف وإلى السقي أكثر غالباً ولم يحملوا إخراج الأرض كالعلف لأنه ليس للخروج دخل في تنمية الزرع (قوله فإن علفت) أي ولو من غير المالك ولو مفرقاً في الحول أو مخصصاً ومن أرض خراجية أو من كلاً مباح لكن جزءه وقدمه لها ولو في الرعي (قوله ليلاً) أي علفاً محتاجاً إليه (قوله ولو قصد العلف) أي الذي لا يقطع السوم (قوله انقطاع) وقارفت عدم اعتبارية عدم الخلطة بوجودها ظاهراً مع عدم اعتبار قولهم يشترط السوم وهو الرعي في جميع التناج أقول يمكن تصويره بما إذا سقيت من لبن سائمة أخرى بقية الحول أو كان الاتاج قبيل الحول بزمان يسير (قول المتن فعاد) في التعبير بالفاء إشارة إلى أن العود للتأخير يكون قاطعاً بالأدوى وكذا قوله بمثله يفهم منه أن البالدلة بغير التل كالمبادلة بنوع آخر أو في ذلك ولومات استأنف الوارث (قول الشارح بأن لم تنش بدونه) أي سواء كان متوالياً أم متفرقاً وقد ضره لوزك هذا ما ظهر لي في فهم هذا المثل فقول الشارح الآتي ومن عمل الخلاف الخ أي فلتجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليلاً في المسألة للذكورة محتاجاً إليه حتى لو كانت تسكيناً بالسوم نهراً فلا تجزئ للعلف في حال كفايتها ثم رأيت في شرح السبكي ما يوافق ما ذكرته حيث قال فنبه إذا قلنا بالأصح فالقدر الذي تعيش بدونه تارة يكون لقلته كالتقدم من علف يوم أو يومين وتارة لاستغنائها عنه بالرعي وإن كثر كما إذا كان للرعي يكفيها ولكنه يطفئها أيضاً فإن الرعي وإن جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر القفال لو كان يسرحها كل يوم وإذا ردها بالليل إلى المراح ألقى شتاً من العلف لها لا ينقطع الحول قال وأراد به ما ذكرته اه (قول الشارح والماشية) أي سواء كانت معلوفة قبل ذلك أو لا معلوفة ولا سائمة كان سامت بنفسها عقب ملكها (فرع) غضب سائمة قطعها أو معلوفة

فلأني عليه والأخذت منه لا بالتسكول بل بالسبب السابق أي لها (ولو زال ملكه في الحول) يبيع أو غيره (فعاد) بشراء أو غيره (أو بادل بمثله) كابل بابل أو بنوع آخر كابل بيسر (استأنف) الحول لانقطاع الأول بمأفقه وإن قصده القرار من الزكاة والقرار منها مكروه وقيل حرام (د) الشرط الثاني (كونها سائمة) على ما يأتي بيانه والأصل في ذلك ما تقدم من حديث البخاري وفي حصة النعم في سامتها إلى آخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة النعم وقيل عليها معلوفة الأبل والبقرة وفي حديث أبي داود وغيره في كل سائمة ابل في أربعين بنت لبون قال الحاكم صحيح الاستناد واخترت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها

الرعي في كلاً مباح قال في الرضا ولو أسيمت في كلاً مملوك فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان في البيان (فإن علفت معظم الحول) ليلاً أو نهراً (فلازكاة فيها) (والا) بأن علفت حدون العظم (فالأصح أن علفت قدر امتيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها لقلته) (والا) بأن لم تنش بدونه أو عاشت بدونه مضر رين (فلا) تجب فيها زكاة الماشية نصبر عن العلف اليوم واليومين ولا نصبر الثلاثة والوجه الثاني أن علفت قدر ما يمدد يوماً لا إضافة إلى الفرق الماشية فلازكاة وإن احتقر بالإضافة اليوم وجبت وقصر الفرق بغيرها ونسها وأصوبها وأو بارها قال الرافعي ويجوز أن يقال الزاد دفن فرق أسامتها فإن في الرعي تخفيفاً عظيمًا والثالث أن كانت الاسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة فلا تجب والرابع لا تجب الزكاة مع علف ما يتمول وإن قل أو علف ما يتمول فلا تجزئ قطعاً ومن عمل الخلاف ما لو كانت نعام نهراً وتلف ليلاً في جميع السنة ولو قصد العلف قطع السوم انقطع الحول لا محالة ذكره صاحب العدة وغيره

فاسامها

قال الرافعي ولعله الأقرب ولأنه لجر دية المثلث (ولو سامت) الماشية (بنفسها أو اعتلفت السائمة أو كانت عواملا في حرث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غلاما (فلان كافى الأصح) نظرا في الأولين (١٥) إلى اعتبار القصد في السوم وعدمه

فصل المالك فيها بخلاف السوم فتأمل (قوله ولو سامت بنفسها) فلا زكاة وكذا لو أسامها غير المالك أو المالك غير المميز أو غير العالم بالسوم أو غير العالم بأنها نصاب أو لشترى شراء فاسدا أو الغاصب لها أو الوارث قبل علمه بملكها أو بعده ولم يعلم أنها نصاب ونائب المالك مثله ولو وكلا أو وليا أو حاكما كان رداه له غاصب نعم لا عبرة باسمه أو بالصلحة في تركها (قوله عواملا) أي ولو في محرم كقطع طريق لأن الأصل في الماشية الحلق وبذلك فارق وجوب الزكاة في الحلق المحرم لأن الأصل في النقد الحرمة (قوله في المثلث) متعلق بنظر أي لم ينظر في العلف للقصد وعدمه كما لم ينظر لذلك في السوم فيصرون بلا قصد (قوله إلى أن العواملا) ويكنى في عملها قدر من العلف السقط للوجوب ولا يضر مادونه وقياسه أن سومها بنفسها كملفها وكذا السامة نحو غاصب عن مر (قوله فعند بيوت أهلها) فإن لم يكن لهم بيوت بأن لازموا النجعة لم يمسح الساعي الذهب اليهم لأن الواجب عليهم التحسين بعد التسليم ولو توحشت الماشية لم يمسح المالك تسليم الواجب ولو توقفت على عقاب وجب عليه لأنهم من تمام التحسين وعلى هذا حمل قول الإمام أبي بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عقالا لقاتلتهم انتهى والأفنية كالبيوت وهي الرحاب أمام البيوت مثلا (قوله المالك) المراد به المخرج (قوله والا) بأن لم يكن ثقة وكذا لو قال لأعرف عدما (قوله فتعد) أي وجوب أن كان في العد غرض والأفلاكما يعد المدائن كور (قوله أعادا) بضمير التثنية العائد للمالك والساعي أي وجوب ما كما تقدم

باب زكاة النبات

بالمعنى الشامل لما يعم الشجر وإن لم يكن أخلافة في العرف عليه ما لو فاء والمراد منه جبوه ثم إذا زكاة في عينه وشجره (قوله أي الثابت) دفع به توهم إرادة المصدر (قوله من شجر وزرع) دفع به إرادة اسم المصدر وشمل كلامه الثابت في الأرض الخراجية وهي التي فتحت عنوة ثم تعوضها بالإمام من الغائبين ووقفها على المسلمين وضرب لها خراجا معلوما كأرض مصر أو فتحت صلحا بشرط كونها لها وأسسها الكفار بخراج وهو أجرة لا تسقط بإسلامهم وكل ما جرت العادة بأخذ خراج فهو جائز سواء علم صحة أخذه أولا إذا الظاهر أنه بحق كأن الظاهر من وضع الأيدي جواز البيع والرهن وغيرها ولو أخذ الإمام الخراج بدلا عن العشر كان كأخذ القيمة في الزكاة فلا يجزئ إلا أن كان باجتهاد منه فيسقط به الفرض حينئذ وإن نقص عن قدر الواجب نعم لازم زكاة في الموقوف على المساجد والفقراء والجهات العامة ولا في التخييل الباحة ونحو ذلك لعدم صلاحية المالك بخلاف الوقف على معين (قوله والشعير) هو بفتح الشين ويقال بكسرهما

فأسامها فلا زكاة (قول المتن ونضح ونحوه) لو استعملها في بعض الأيام ففي تعليق البند نجي عن الشيخ أبي حامد أنه لو استعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة فإنه يسقط الزكاة فيها قال والصحيح عندي أنه إنما يسقط الزكاة بالاستعمال والثنية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كإغارة لم تحب الزكاة فيها كما صرح به الماورد بخلاف نظيره من الحلق وقرق بأن الأصل فيها الحلق وفي الذهب والفضة الحرمة الأما رخص فإذا استعملت في الحرم رجعت إلى أصلها ولا نظير إلى العقل الحسيس وإذا استعمل الحلق في ذلك فقد استعمل في أصله (قول الشارح وعدمه) الطاهر أن مرجع الضمير الاعتباري ويحتمل رجوعه إلى السوم

باب زكاة النبات الخ

النبات يكون مضمرا ويكون اسما للثابت وهو الراد هنا وينقسم إلى شجر وهو له ساق وإلى نجم وهو لا ساق له كالزروع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان (قول المتن بالقوت) هو ما به يعيش البدن غالبا فيخرج ما يؤكل تنعما أو نداديا (قول المتن والشعير) يجوز فيه الكسر

والافتاء عند مضيق) تمر بمواحدة واحدة ويبدل من المالك والساعي أو نائهما قضيب يشيران به

باب زكاة النبات

أي الثابت من شجر وزرع (تخص بالقوت وهو من الخمار الرطب والغناب ومن الحنطة والشعير والأرز) بفتح المعزة

وضم الراوند شديد الزاى فى أشهر اللغات (والعندس وسائر المقتات اختيارا) كالنمرة والحصى والباقلاء والحمص والجلبان فتجب الزكاة فى ذلك لورودها فى بعضه فى الأحاديث الآتية وألحق به الباقى ولا تجب فى السمسم والتمر والجوز والوزر والمان والتفاح ونحوها قولا واحدا (وفى القديم تجب فى الزيتون والزعفران والورس) بكون الراوند وشبيهه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما (والصل) من النخل روى الأول عن عمر رضى الله عنه ومابعده خلا للزعفران عن أنى بكر رضى الله عنه وقول الصحاحى حجة فى القديم وقيل فيه الزعفران على الورس واحتزروا بقيد الاختيار عما يقتات فى حال الضرورة كحصى الحنظل والفاسول ومن الأحاديث ما روى أبو داود والترمذى وابن حبان عن عتاب بن أسيد بفتح الهمة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما

(قوله أشهر اللغات) لاتناسع لغات (قوله كالنمرة) بضم النال المعجمة وفتح الراء المهملة المحققة والدخن المذكورة نوع منها (قوله والحصى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة وآخره صادمهامة (قوله والباقلاء) وهو الفول ويرسم آخره بالآلف فتخفف اللام ويمد وقد يقصرو بالياء فتشد اللام ويغضر (قوله والجلبان) بضم الجيم ومنه الماش بالمعجمة آخره (قوله فتجب الزكاة فى ذلك) أى سواء زرع قصدا أم ثبت اتفاقا وفاق السائمة لأن لها اختيارا نعم لو حمل السبل مثلا بذرا من دار الحرب ونبت فى دارنا لم تجب زكاته (قوله والسمسم) بكسر السينين (قوله والزعفران) وهو يخرج من ثمر كالباذنجان عن أصل كالصل (قوله والورس) وهو شبيه بالزعفران من حيث اللون والصبغ بنعم فهو نجيح أسود وهو يخرج من ثمر كالسمسم عن أصل كالقطن وبذلك علم أنه ليس المراد بالورس السكر كقيل فتأمل (قوله) من النخل) بالحاء المهملة مملوكا أو مباحا وكذا من غيره بالأولى كمافى شرح الروض (قوله والفاسول) وكذا الترمس والحلبة (قوله كما يخرص النخل) جعله أصلا للعنب لأن خرصه كان عند فتح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائفة سنة ثمان بعد فتح مكة (قوله اضافى) أى بالنظر لاهل اليمن خاصة (قوله والبغل) هو البجر عطقا على مالانه مما يشرب بعروقه (قوله الرطبة) هو البزيم المعروف أو ما يشبهه (قوله أوسق) جمع وسق من وسق أى جمع لجمعه الصبيان (قوله لأن الوسق ستون صاعا) قال ابن المنذر بالاجماع لجمعها ثلثمائة صاع وأوجبها أبو حنيفة فى القليل كالسكر

(قول الشارح والدخن) قال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة (قول الشارح وهو شبيه الخ) قال الاسنوى هو ثم شجر يخرج شبيها كالزعفران يصغ به فى اليمن (قول المتن والصل) أى سواء أخذ من نخل مملوك أم من المواضع الباحة واعلم أنه نقل عن القديم أيضا الوجوب فى الترمس وحب الفجل والعصفر (قول الشارح كما يخرص النخل) قيل جعله أصلا للعنب لأن الخرض فيه كان سابقا لما افتتح خير بخلاف العنب فإنه أعاقص فى فتح الطائفة سنة ثمان (قوله الشارح اضافى) أى بالنظر لاهل اليمن خاصة واعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون مخصا بالحديث الذى بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله أن صح هذا الحديث فيحتاج فى إثبات الزكاة فى الارز وسائر المقتات الى دليل قال وقد يكتفى بكونها فى معنى الأربعة عند من يجوز القياس على العدد المحصور اه أقول كيف القياس مع كون الحديث مفيدا للهي عن الأخذ من غير الأربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول المتن ونصابه خمسة أوسق الخ) خالف أبو حنيفة فأوجبها فى القليل كالسكر (قول الشارح لأن الوسق الخ) ايضاح ذلك ان النخلة أوسق ثلثة تصاع كل صاع خمسة أرطال وثلث يضر فى ثلثة تصاع يخرج ألف وستة أرطال (قول الشارح مائة وثلاثون) قال ابن الرفعة هو الذى يقوى فى النفس محته

يخرص النخل وتؤخذ زكاته زيبا كما تؤخذ زكاة النخل تمرا وما روى الحاكم وقال اسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري أنه صلى الله عليه وسلم قال له ولعاذ حين بغهما الى اليمن لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب وهذا الحصر اضافى لما روى الحاكم وقال صحيح الاسناد عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والسيل والبلع العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وانما يكون ذلك فى التمر والحنطة والحبوب فأما القثاء والبطيخ والمان والقضب فعفو عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب بسكون المعجمة الرطبة بكون الطاء (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة فى أقل منها قال صلى

الله عليه وسلم ليس فبادون خمسة أوسق صدقة رواء الشيخان وفى رواية لمسلم ليس فى حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهى ألف وستة أرطال بغدادية) لأن الوسق ستون صاعا كراوى ابن حبان وغيره فى الحديث السابق والصاع أربعة أمداد كما هو معلوم والمد رطل وثلث بالفغدادى وقدرته لانه الرطل الشرعى قاله الحب الطبرى (و بالدمشقي ثمانية وستة وأربعون رطلا وثلثان) لأن الرطل الدمشقي ستائة درهم والرطل البغدادى مائة وثلاثون درهما فاجزم به الرافعى فضر فى ألف وستة تبلغ مائتى ألف ومائتة آلاف ويقسم ذلك على ستائة يخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الاصح ثلثمائة واثنان وأربعون وستة أسابيع رطل لأن الاصح ان الرطل بصاد مائة ومائتين وعشرون درهما وأربعة أسابيع درهم

وقيل بلاسابع وقيل وثلاثون والفاة علم) بيانه ان نضرب ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وسبعمائة تبلغ أثنى درهم ومائتي درهم وخمسة وعشرين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره للصف وعبارة المهر وهي الحصة أوسط بالمن الصغير ثمانية من و بالكبير الذي وزنه سبعمائة درهم ثلثه من وستة وأربعون مثا وثلاثين وبساوة هذا المن لرطل الدمشقي غير المصفيه وللمن الصغير قال في الدقائق رطلان كما قال الرافعي في التشرح ويؤخذ من كلامه ان الرطل مائة درهم وثلاثون درهما كما أفصح به في زكاة الفطر وهذا

(١٧)

فيحتمل نقص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار فيه بالسكيل وقيل بالوزن وقال في العدة بالتحديد في السكيل وبالتقريب في الوزن لان التقدير به للاستظهار وبعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب الا الزعفران والورس لان الغالب أن لا يحصل لواحد منهما قدر النصاب فيجب في القليل منهما على المذهب والاعتبار في العسل بالوزن كما قاله الجرجاني

(قوله وبالكبير) أي المن الكبير الذي هو قدر الرطل الدمشقي الذي وزنه سبعمائة درهم والصغير رطلان كما ذكره (قوله والاعتبار فيه بالسكيل) هو الاعتماد بالمصري ستة أرباب وربع أرباب على مقاله القموني واعتمده شيخنا الرمي وشيخنا زياي خلافا للسبكي في انه خمسة أرباب ونصف وثلث أرباب فهي سبعمائة قدس على قول القموني الاعتماد خمسمائة وستون قدس على الآخر (قوله وقيل بالوزن) وهو الرطل المصري ألف رطل وأربع مائة وعشرون رطلا ونصف وثلث أوقية وسبعماء درهم على ما صرحه التتوي في رطل بغداد (قوله والا) بأن لم يتجفف أصلاً ويتجفف فربما أو كان يطول زمن جفافه أو احتيج لقطعه لنحو عطش وجبئز كالتمر طباوعنا وبه يجب استئذان العامل في قطعه لانه يترك ويحب عليه الاذن ويعز للمنتفع منها ولا غرم عليه ولو كسني بقطع البعض لم تجزأ باقده يضم غير التجفف اليه في النصاب لاتحاد الجنس (قوله كالنمرة) ومثله فشر الباقلاء الاسفل على الاعتماد فيدخل في الحساب ويدخل فيه أيضا القشور السفلى من القمح والارز والعلس ونحوها دون العليمان ذلك كما مر (قوله كالارز والعلس) الكاف استقصائية اذ ليس ثم غيرها (قوله مفعلة أوسط) أي غالباً ولو وجد النصاب مادونها أو فوقها اعتبر (قوله ويخرج من كل بيسقطه) أي جوازاً فان أخرج من نوعه ولو من غيره أو من نوع منها على جاز كافي الباب واعتمده شيخنا (قوله أخرج الوسط) أي جوازاً ويجوز من الاعلى كما علم (قوله جاز) بل هو الافضل (قوله يضم العسل الى الخطة) وهو قوت صنعاء العجين ويكون في السكالم الواحد حبتان أو ثلاثة

بحسب التجربة (قول للمن وقيل بلاسابع) قال المذهب الطبري هو الاقيس لان الاوقية عشرة دراهم وأربع مائة واثني عشر درهم (قول الناصر يسقط ذلك من مبلغ الضرب) الباقي بعدهذا الاسقاط مائتان وخمسة آلاف وسبعمائة وأربع مائة وعشرون درهما وسبعماء درهم وقوله يسقط ذلك الخ أسهل منه وأقرب ان نقول ألف درهم ومائتا درهم ثلاثة أربطاً وثلثا رطل وخمسة وعشرون وخمسة أسباع هي سبعمائة يسقط ذلك من ثلثمائة وستة وأربعين وثلثين يصير الباقي ثلثمائة واثنين وأربعين رطلا وستة أسباع رطل والفاة علم (قول الناصر ثمانية من) أي فكل من صغير رطلان في بغداد كإسباني عن الدقائق (قول الناصر) وبعتبر قدر النصاب الخ هذا دليله حديث عتاب بن أسيد السابق رأس الصفحة وقوله والا فرطباوعنا لا يقال هذا في معنى الخضراوات لانه لا يصلح للاذخار لا نقول الغالب في جنسه الصلاحية فألحق النادر بالغالب (قول الناصر قد يخرج منه الثلث) أي فشرافني شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعي وبه البندنجي فقال لاشئ فيه حتى يكون خمسة أوسط مقشراً وسبعة أوسط ونصفاً غير مقشراً (قول الناصر فلا يضم القراي الى ريب) هو بالاجماع وقيل عليه الباقي (قول المتن ويخرج من كل بيسقطه) لاتقاء المشقة بخلاف المواشي فانه يدفع نوعها مراعاة قيمة الأنواع ولا يكف بعضاً من كل للشفقة (قول الناصر ولو تكلف الخ) هو يفهم من قول الناهج فان عسر (قول الناصر وقيل يجب الاخراج الخ) مقابله قول المتن ويخرج

(ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب (تمراوز ببيان تمر أوترب والافراطا وعنا) وتخرج الزكاة منهما كما صرح به الشيخ في التنبيه (الحب مصفى من تنه) بخلاف ما يؤكل قشره معه كالنمرة فيدخل في الحساب وان كان قد يزال تنصفاً كما نقشر الخطة (وما دخر في قشره) ولم يؤكل معه (كالارز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتي

(٣ - فليوبى وعميرة - ثاني) أنه نوع من الخطة (مفعلة أوسط) نصابه اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه أصلح له وأبني بالنصف وعن الشيخ أبي حامد الانز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصاباً ويؤخذ واجهما في قشره (ولا يكمل) في النصاب (جنس) فلا يضم القراي الى ريب ولا الخطة الى الشعر (ويضم النوع الى النوع) كأنواع التمراوز الى ريب وغيرها (ويخرج من كل بيسقطه فان عسر) لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لأغلاها ولا دأها رعاة للجانبين ولو تكلف وأخرج من كل نوع بيسقطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الاخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاً له ومنهم من قطع بالاول (ويضم العسل الى الخطة

لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء الجين (والسلت) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعر) فيضم اليه (وقيل حنطة) فيضم اليها وهو حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعر في برودة الطبع وقيل انه في صورة الشعر وطبعه حار والحنطة فالحق بها وجوبه في آخر الشبهين والاول قال كسب من تركب الشبهين طبعاً انفرده وصار أصلاً برأسه (ولا يضم ثمراً لغيره الى) ثم وزرع عام (آخر) في اكمال النصاب وان فرض الاطلاع بمره العام الثاني قبل جدد ثم الاول (ويضم ثمراً لغيره الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه أو ببلاده حرارته وبرودة كنجاسته قهامة حارة يسرع ادراك الثمر بها بخلاف نجد بلدها (وقيل ان أطلع الثاني بعد جدد الاول) (١٨) بفتح الجيم وكسر هاوا حمال الدالين في الصحاح أى قطعه (ليرضم) لانه يشبه ثمراً من

وعلى هذا لو أطلع قبل جدد الاول و بعد بدو صلاحه فوجهان امهما في التهذيب لا يضم وعليه أيضا يقام وقت الجدد مقام الجدد في أفقه الوجهن ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزاء (وزرع العام يضمان) وذلك كالزرة زرع في الحرف والربيع والصف (والانظر) في الضم (اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) وان كان الزرع الاول خارجاً عنها فان وقع حصاد الثاني بعدها فاضم لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وان كان حصاد الثاني خارجاً عنها لان الزرع هو الاصل والحصاد فرعه وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين

(قوله والسلت) وهو المعروف بشعر النبي ﷺ وهو جنس مستقل على التعمد كاذكره وان سمي بذلك وانظر الطبع الثاني ربه ما هو (قوله ولا يضم الخ) وكذا لا يضم ثمراً لغيره في العام مرتين بل كل مرة كثمرة ما وفاق ما لو حصل سنبلة الثمرة مرتين حيث يضم لان كلا من النخل والكرم يراد للوام فهو مستثنى عما يلهو على هذا فقول المصنف ويضم ثمراً لغيره الخ خالفه في الجمع (قوله وقوع حصاديهما) هو التعمد والمراد دخول وقت الحصاد لا وجوده بالفعل والتعمد في الثمار اعتبار وقت الاطلاع لا الجدد قال بعضهم والحكمة في ذلك ان كلام الحصاد والاطلاع ليس باختيار المالك ولذلك لم يعتبر كون الزرع واقعاً من المالك ولا بعده (تنبيه) اعتبار الاطلاع في العام وعدمه في النخل والكرم لاجابة اليه لانه لا يضم بعضه الى بعض مطلقاً حيث تعدد الاطلاع كما مر قال في العباب والروض وشرحه ولو توصل بذرة الزرع بأن امتد شهر أو شهرين متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وان تفصل بأن اختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في عام بعضه الى بعض انتهى

من كل بقسطه (قول الشارح قوت صنعاء الجين) قال السبكي يكون منه في الكم الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كإمائه الابارحي الخفيفة والهراس وبقاؤه فيه أصلح (قول المتن ولا يضم ثمراً لغيره الخ) هو الاجماع (قول المتن ويضم الخ) اعلم ان الرب سبحانه وتعالى من لطفه بعيد جداً جرى عادته بأن ادراك الثمار لا يكون دفعة واحدة بل النخلة الواحدة لا تدرك دفعة واحدة اطالنا من التفكك ونفع العباد فلا واعتبر التساوي في الادراك لم يتصور وجوب الزكاة قال الاسنوي رحمه الله ان العادة جارية بأن ما بين اطلاع النخلة الى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو الغالب والمراد بالعام كما نقله في الكفاية عن الاصحاب اه أقول اذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الاسنوي كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو اثمرت النخلة في الواحد مرتين فان قالوا المراد مرتين في هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضاً الوجه الآتي ظاهر أو صريح في خلاف ما قاله ابن الرفعة (قول الشارح كنجودتهامة) مثل الاول اسكندر بنه والشام ومثل الثاني معيد مصر (قول المتن وقوع حصاديهما في سنة) قال الاسنوي بأن يكون بين حصاديهما أقل من اثني عشر شهراً اه أقول وبني أن يكون وأن الحصاد كالحصاد (قول الشارح فالاصح القطع الخ) أي ولو فرض عدم الحصادين في سنة ويكون محل اعتبار الحصادين في سنة غير هذا قال في الروض وشرحه فرع وان توصل بذرة الزرع شهراً أو شهرين مثلاً متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وان تفصل واختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في سنة (قول الشارح وواجب ما سبق الخ) قال الاسنوي ان نقد الاجماع على ذلك (قول المتن بنضح) النضح هو السقي من نهراً أو بئر بمحياون

(قول

في سنة لانهما حينئذ بعدان زرع سنة واحدة بخلاف ما اذا كان

الزرع الاول أو حصاد الثاني خارجاً عنها وهي اثنا عشر شهراً رعية والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين في سنة وفي قول ان ما زرع بعد حصاد الاول في العام لا يضم اليه ومنهم من قطع بالضم في الوقوع الزرع الثاني بعد اشتداد حب الاول والاصح انه على الخلاف ولو وقع الزرعان ما أوعى التواصل للعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بقل لم يشتد حبه فالاصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف **فرع** لو اختلف المالك والساعي في لزعه عام وأعين صدق المالك في قوله عاين فان اتهمه الساعي حلقه استحباً لان ماداءه ليس مخالفاً للظاهر ذكره في شرح المنهوب (وواجب ما شرب بالمطر أو عرقه لقره من الماء) وهو البعل (من ثم وزرع العشر) وفي معنى ذلك ما شرب ماء ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب (ما سبق بنضم) بأن سقى من ماء بئر أو نهر ببيعه أو بقره ويسمى ناشعاً

(أودولاب) أودالية وهي ما تدبره البقرة أو ناعور وهي ما يدبره الماعز بنفسه (أو بما اشتراه) وفي معناه النضوب لجوب ضماته والوهوب لعظم النعفة (نصفه) أي نصف العشر والفرق نقل المنة في هذا وخفتها في الأول والاصل في ذلك حديث البخاري فياسق السماء والعيون أو كان عثر بالعشر وما سبق بالنضج نصف العشر وحديث مسلم فياسق الأنهار والنعيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وحديث أبي داود فياسق السماء والانهار والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقى بالسواني أو النضج نصف العشر والعثري بفتح الهيملة والمثناة ماسق بماء السيل قاله الأزهري وغيره والنعيم للطر والسانية والناضج اسم للبعير والبقرة الذي يسقى عليه من البئر أو التهر والانسى ناضحة (والقنوات كالطر على الصحيح) ففي السقي بما يجري فيماني التهر العشر وقيل نصفه لكثرة اللثة فيها والأول يمنع ذلك (و) واجب (ماسق بها) أي بالنوعين كالنضج والطر سواء (ثلاثة أرباعه) أي العشر عملا بواجب النوعين (فان غلب أحدهما في قول يعتبره) فان كان الغالب للطر فالواجب العشر أو النضج فنصف العشر (والاظهر يقسط) والغلبة (١٩) والتقسيط (باعتبار عيش الزرع)

أو التمر (وغناه) وقيل بعدد السقيات (والمراد النافعة بقول أهل الحجة) ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقى بماء السماء في شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضج فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالنضج أكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى

(قوله أودولاب) هو فارسي معرب يقال له النجنون والدالية قاله الجوهري فطفت الدالية بعده مرادف وقيل الدالية البكرة وقيل غير ذلك وسميت دالية لأنها تدلى إلى الماء لتخرجه من الأسفل إلى الأعلى والناعورة ما يدبره الماعز بنفسه ومن الناضج الآلة للمروقة بالشادوف (قوله نصفه) ولا يتكرر بتكرر السنين كالعشر وفارق التقود بدوامها وإعمال يقسط النصف كما في الملوقة لكثرة مؤنة الملف غالبا ولأن القوت ضروري (قوله والقنوات كالطر) ومثلها الجسور المروقة وإن احتاجت للإصلاح كثيرا (قوله عيش الزرع) أي مدة بقائه كما يأتي (قوله أخذ بالأسوا) أي للثلاث من التحكم ولأن الأصل عدم زيادة أحدهما مخرج بقوله وجهل مقدار كل منهما ما لم يعلم كثرة أحدهما وجهل عينه فالواجب دون العشر وفوق نصفه فيجب إخراج جزء متمول زاد على نصف العشر وبوقف ما زاد إلى تبيين الحال (قوله وبدو الصلاح الخ) سواء تأخر قليلا أو كثيرا حيث اتحد العالم ومحل ذلك في البستان الواحد كما يحته البرلس وفيه نظر فخره

(قول المتن أودولاب) عبارة الاستوى هو فارسي معرب يسمى أيضا النجنون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية هي البكرة وقيل جنت قصير يداس أحط طرفه في فرع الآخر الماء وسميت دالية لأنها تدلى إلى الماء لتخرجه **فائدة** السيح هو الجاري على وجه الأرض بسبب فتح مكان من التهر ونحو ذلك (قول الشارح وهو ما يدبر الخ) كأنه على هذا يرى أن الدولاب ما يدبره الشخص على فم البئر أو نحو ذلك (قول الشارح والسانية) يقال سنت الناقه وكذا السحاب يسندوا سقت (قول المتن والقنوات كالطر) علل ذلك بأنها إنما تخفر لإصلاح القرية فإذا انتهت وصل ماء التهر إليها المرة بعد الأخرى بخلاف السقي بالنضج وقال البغوي إن كانت تنهار كثيرا ويحتاج إلى استحداث حفر لليرة بعد المدة فنصف العشر وإن لم يكن سوى مؤنة الحفر الأول وكسحها في بعض الأوقات فالعشر (قول المتن في قول يعتبره والاطهر يقسط) قال في المحرر هما كالتولين في تنوع الماشية (قول الشارح ويعبر عن الأول الخ) أي لأن العيش هو مدة الإقامة **فرع** لو كان ارتفاع الزرع في الثلاث شهرين باعتبار ما حصل فيه من النمو وزيادة مساويا لما حصل في السنة فظاهر كلامهم عدم تأثير ذلك (قول الشارح يجب خمس العشر) جملة ذلك ثلاث أخماس العشر ونصف خمسة (قول الشارح كالأشترط الخ) عبارة الأذري ويشترط بدو الاشتداد (قول الشارح وبدو الصلاح

قول اعتبار الأغلب يجب العشر لأن مدة السقي بماء السماء أطول ولوسقى الزرع بماء السماء والنضج وجهل مقدار كل منهما وجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذ بالأسوا وقبل نصف العشر لأن الأصل براءة النعمة من الزيادة عليه وسوا في جميع ما ذكر في السقي به من أنشأ الزرع على قصد السقي بهما لم أنشأ فاصدا السقي بأحد هاتم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستصحب حكم ما قصد دلوله واختلف المالك والساعي في أنه بماذا سقى المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه قال في شرح المهذب فإن اتهمه الساعي حلفه وهذه الجمين مستحبة بالاتفاق لأن قوله لا يخالف الظاهر ولو كان له زرع مسقى بماء السماء وآخر مسقى بالنضج ولم يبلغ واحد منهما نصابا ضم أحدهما إلى الآخر تمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الآخر وضم في شرح المهذب إلى الزرع في ذلك التمر (وتجب) الزكاة فيها تقدم (بدو صلاح التمر) لأنه حينئذ نمره كاملا وهو قبل ذلك بلع وحصرم (واشتداد الحلب) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الاشتداد كما لا يشترط تمام الصلاح في التمر وبدو الصلاح

في بعضه كبدوه في الجميع قال في شرح الهذب واشتداد بعض الحب كاشتداد كل وسيأتي في باب الأصول والثمار قوله بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ في الحمرة أو السوداء أسقط قول الحرر هنا فخر يعا على بدو الصلاح حتى لو اشترى أو ورت نخيلا منقرو بدا الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لأعلى من اتقل الملك عنه لعل بتفريعه وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الاخراج في الحال بل المراد انعقاد سبب وجوب اخراج الثمر والزبيب والحب المصفي عند الصبورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والغلب بما يتم وتزب لم يحجزه (٢٠) ولو أخذ الساعي ليقع الموقع ومؤنة جدد الثمر وتحفيفه وحصاد الحب ونصفه من

خالص مال المالك لا يحجب شيء منها من مال الزكاة (ويسن خرص الثمر) الذي تجب الزكاة فيه (إذا بدا صلاحه على مالكه) لأمره ^{بأن} يخرج في نفسه في حديث عتاب بن أسيد للتقدم أول الباب فطوف الحارص بكل نخله وقدر ما عليها رطباً ثم تمر ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي به وإن اتحد النوع جاز أن يخرج الجميع رطباً ثمراً (والشهور ادخال جميعه في الخرص) وفي قول قديم وجديدي ترك للمالك تمر نخلة أو نخلات يأكله أهله ويختلف ذلك بقلة عياله وكثرة همهم ويقاس بالنخل في ذلك كله الكرم (وأنه يكفي خراص) واحد لأن الخرص ينشأ عن اجتهاد وفي قول لابد من اثنين لأنه تقدير لئلا يقسمه التقويم وقطع بعضهم بالأول (وترطه) واحداً كان أو اثنين

وساقي مافيه ومراد الشارح بذكر كلام المصنف في بدو الصلاح بدوهم من حيث هو إذا ليس هنا غير متلون فتأمل (قوله حتى لو اشترى) أي شراء بلا خيار أو بخيار لا يشتري بدليل ما بعده ولو لم يبق للمالك لا يشتري وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة ترجع عليه من انتقلت اليه وكذلك لو كان الخيار للبائع وحده فإن كان لها وقفت فن تم له الملك وجبت عليه وتعلق الزكاة بغير حدث يمنع الرد فإما أن أخرجهما من غير فله الرد ولو اشترها بشرط القطع قبلها صلاحها قبله حرم القطع لتعلق الزكاة بها ولو كان المشتري ممن لا تلزمه الزكاة نحو موكاتب بدا الصلاح حينئذ فلا زكاة على أحد (قوله ليقع الموقع) أي لنساقط القبض وإن تقرر أو ترب عنه فيجب عليه رده أو بدله إن تلف قال شيخنا ولأنه ليس هو الواجب ولا مستعمل عليه بهذا فارق أجزاء ترفيعه في الواجب وأجزاء زر في سنبلها أعطاه المالك بقصد الزكاة لنحو شاعر أو فقير لا يشاءه على الواجب ويكون نحو الثبن متبرعاً به خلافاً لنقله ابن حجر عن بعضهم (قوله خرص) والخرص هو القول بغير علم بل بالظن والحرز (قوله الثمر) هو المثلثة الشامل للغلب والنخل ولومن نخيل البصرة على التمسد سواء جمع أنواعه أو نوع منه على التمسد ولا يتوقف على بدو صلاح بقية الأنواع (قوله يكفي خراص واحد) ولو أحد الشريكين إن وجدت فيه الشروط الآتية (قوله في الرواية) قيده للتأنيد كمرع ما بعده يشترط أيضاً كونه ناطقاً بصيرا كما في شرح شيخنا وظاهره عدم اعتبار السماع وظاهر قوله أنه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فليراجع (قوله من الخراص) أي أن فوض إليه التضمن من الإمام أو الساعي والا فهما التبعين (قوله وقبول المالك) هو الاعتماد فوراً ولو بنائبه كولي المحجور (قوله أو ضمنه فلم يقبل) وكذا القبول وهو معسر أو نيين اعساره لفساد التضمن حينئذ والتضمن أن يقول ضمنتك إياه بكذا أو أخذته بكذا ثمراً أو أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجيئ من الثمر ولو تلف بغير اتلافه بعد التضمن فلا نفي عليه ولو تلفه قبل الخرص ضمن حصص الفقراء رطباً بقيمتها لا بمثلها وفارق الماشية كما مر لأنها أنفع بدها ونسلها ونحو ذلك في بعضه كبدوه في الجميع) قضية اتلافه كغيره إن الحكم كذلك وإن تأخر ادراك بعضها جازاً بسبب اختلاف جهات الأرض أو أنواع الثمار أي إذا كان الضم ثابتاً فيها بأن يكون أنواعاً من الثمار واحدها ظاهر لامتناع من القول به إلا أنه هل يخص ذلك بالبستان الواحد الظاهر بل المتعين نعم (قول الشارح وفي غيره بأن يأخذ النخ) لا يخفى أن الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والغلب والظاهر أنها متلون ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول المتن خرص الثمر) هو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والحرز ومنه قوله تعالى قتل الحراصون وفي الاصطلاح الشرعي حرز ما يجيئ على النخل والغلب تمر أو زبيب والمراد بالتمر في عبارة الكتاب الرطب والغلب (قول الشارح جاز أن يخرج من النخ) أي يخرج من كل نخلة رطباً بقدر الجميع ثمراً هذا مراده قطعاً كما يعلم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قول الشارح في الرواية) أعان في الرواية لقول المتن بدوكم النخ (قول المتن وقبول المالك) والظاهر اشتراط الفور

مع علمه بالخرص (الدالة) في الرواية (وكذا الحر بقرائه كورة في الأصح) هو مني على الاكتفاء بإحدى اثنان اعتبرنا اثنين جازاً أن يكون أحدهما عبداً وأما رده هذا مقابل الأصح (فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك الثمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه ويشترط في الانقطاع والصبورة المذكورين (التصریح) من الخراص (تضمنه) أي حتى الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمن (على المذهب) فإن لم يضمه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقى حتى الفقراء على ما كان (وقياً) ينقطع حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج إلى تضمينه من الخراص بل نفس الخرص تضمين وهذا أحد وجهي

(قول

الطريقة الثانية وثانيهما انه لا بد من تضمين الحرص وعلى هذا قال الامام الذي أراء أنه لا يحتاج الى قبول السالك ومقابل الأظهر أن حق الفقراء لا ينقطع عن غير التمر بخرصه وتضمين الحرص وقبول السالك له لقول بل يبق حقه على ما كان وفائدة الحرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة وسمى هذا قول العبدة والأول قول التضمن وعليه قال (فأذا ضمن) أي المالك (جاء تصرف في جميع الخرص ببيع وغيره) أمّا قبل الخرص في التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئاً ولأن تصرف (٢١) في شيء فإن لم يبيع الحاكم خالصاً أو لم

يكن حاكم تحاكم الى عدلين يحرصان عليه ولا يدخل للحرص في الحب لأنه لا يمكن الوقوف على قدره لاستارته (ولو ادعى للمالك هلاك الخرص) كله أو بعضه (بسبب خي كسرة أو ظاهراً عرف) كالبرد والنهب والمجراد وزول

المسكر واتهم في الهلاك به (صدق يمينه) وإن لم يهتم في ذلك صدق بلا يمين (فإن لم يعرف الظاهر طوبى بيئته) بوقوعه على الصحيح (لأنها ثم) يصدق يمينه في الهلاك به) والثاني يصدق يمينه بلا يمين لأنه مؤتمن شرعاً واليمين فيأذكر مستحبة وقيل واجبة ولو اقتصر على دعوى الهلاك قال الرافعي فالمنهون من كلام الأصحاب قبوله مع اليمين حملاً على وجه يثنى عن اليينة قال في شرح المذهب وهو كما قال الرافعي ولو قال هلك بغير وقع في الجرين وعلنا ثم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه ولو

(قوله) ولأن تصرف في شيء) أي معين كما يأتي ومثله الزرع بعد اشتداد هذما في شرح الروض وغيره وفي ابن شهاب جواز التصرف في قدر نصيبه ومثي عليه العلامة ابن عبد الحق ووافقه شيخنا أخذاً بما ساقى آخر الكتاب (قوله) فإن لم يبيع الحاكم خالصاً أو لم يكن حاكم تحاكم الى عدلين يحرصان عليه) وانظر ما معنى هذا التحاكم وهل يحتاج الى تضمين وغيره مما تقدم (قوله) طوبى بيئته) أي وجوده قاله شيخنا فراجع مع ابن القيم مستحبة على التعمد كما ذكره الشارح (قوله) قال الرافعي (الح) هو التعمد (قوله) غلظه) ذكر بالطاء المهملة للثالة وهو غير صحيح في اللغة لأن العرب تقول غلط في كلامه وغلط بالثناة في الحساب فما ذكره الصنف مخالف له (قوله) المحتمل) وهو الذي اقتصر عليه قبل ولو لم يدع غلطاً بل قال وجدته هكذا صدق إذا تكذيب مع احتمال التلف (قوله) أصحها ما قبل) هو التعمد (قوله) قبل في الأصح) التعمد

(قول الشارح ومقابل الأظهر (الح) أخره هنا لأن قوله ويشترط المرفوع على الأظهر خاصة وتوجيهه مقابل الأظهر أن الحرص ظن وتخمين وتوجيهه مقابل المذهب أن هذه معاوضة على خلاف الأصل لأن بيع الربط بالتمر يمتنع ولكن شرع للضرورة فلا واشترط اللفظ لتأكد شبه البيع وتوسط الامام فشرط التضمن دون القبول قال البغوي وطريقه أن يقول ضمنك تصيب الفقراء من الربط بما يجبي ممنع من التمر (قول الشارح بل يبق (الح) أي لأن الحرص ظن وتخمين فلا يكفي في نقل حقه الى ذمة السالك قال الرافعي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فإن قلنا أن حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف ينقطع حقه من العين وينتقل إليها وهو كان فيها (قول المتن فإذا ضمن) قال الأسنوي فإن لم يضمن أو جعلناه عبدة نفذ التصرف فيما عدا مقدار الزكاة وسيأتي الكلام على بيع المال الزكوي قبيل الصيام إن شاء الله تعالى ولو أنف المالك التمر قبل الحرص ضمن حصه الفقراء رطباً (قول المتن في جميع الخرص ببيعاً) ظاهره أن لو كان معسراً وفيه نظر ثم هذا ليس كغيره من الضمان إذ لو تلف لاشئ عليه (قول الشارح أمّا قبل الحرص) أي ببديده الصلاح وأما قبله فلا حق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى أن الزرع لا خرص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك الأكل والتصرف وحيث فينبغي اجتناب الفريك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قول الشارح ولأن تصرف في شيء (الح) معين كأي الهبات وأما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائفاً فإنه نافذ وكذا جاز فيما يظهر وفيه في شرح الروض خلاف هذا فراجع (قول الشارح واتهم (الح) هذا يفيد أن الذي عرف هو وعمومه لا يختلف فيه لا تنفاه التهمة وقع لبعضهم التصريح بالحلف هنا فاستشكل على نظيره من الودعة والذي سلكه رحمه الله مخلص من الاشكال وأجاب بعضهم عن الاشكال بأن المراد بالعموم الكثرة (قول المتن وأغلظه) تقول العرب غلط في منقطع وغلط في الحساب أي بالتمام (قول المتن قبل في الأصح) لأن الكيل يقين والحرص تخمين والمالك أمين فوجب الرجوع اليه ثم بالنظر في كلام الشارح (الح) تعلم أن محل الخلاف القدر الذي يقع بين الكيلين (قول الشارح هو صادق) كأنه يريد به الاعتراض على المنهاج من حيث ان عبارة تقتضي جريان خلاف في القدر الزائد

ادعى حيف الخراص) فيما خرصه (أو غلظه) فيه (بما يعلم قبل) وبعبارة الروضة كاصلها في الأولى لم يلتفت اليه كوالدعي ميل الحاكم أو كذب الشاهد لا يقبل الابينة وفي الثانية لم يقبل في حط جميعه وفي حط المحتمل منه وجهاً أصحها ما يقبل (أو محتمل) بفتح الميم (قبل في الأصح) هو صادق بما في الروضة كاصلها أن كان فوق ما يقع بين الكيلين كخمس أو سفي في مائة قبل فإن اتهم حلف أي استجاب وأقبل وجوباً كما ذكره في شرح المذهب وان كان قدر ما يقع بين الكيلين أي كسوفي في مائة أو داءه بدل الكيلين فوجهان أحدهما لا يحط لاحتمال أن النقص وقع في الكيل ولو كيل ثانياً لوفى والثاني يحط لان الكيل يقين والحرص تخمين فالاحالة عليه أولى

وزاد قلت هذا أقوى وصحح امام الحرمين الاول وكذا قال في شرح المهذب في بعض نسخ شرح الرافعي وأصح ما بدل والثاني وبوافقه
 تصحيح المحرر وفي شرح المهذب تصوير الامام المسئلة بعد فوات عين الحرص أن في أن أعيد كبله وعمل ولوادعي غلط الخارص ولم يبين
 قدر التمسع دعواه (باب زكاة النقد) (٢٢) أي الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (نصاب

الفضة ما تاتاهم والذهب
 عشر ون مثقالاً بوزن مكة
 وز كاتهما ربع عشر
 في النصاب وما زاد عليه ولا
 زكاة في ما دونه قال عليه السلام
 ليس في ما دون خمس أواق
 من الورق صدقة ر واه
 الشيخان مسلم والبخاري
 وأواق كجوار وإذا طلق
 بيانه تشدد وتخفف وروى
 البخاري في حديث أبي
 بصير في كتابه السابق
 ذكره في زكاة الحيوان
 وفي الرقبة ربع العشر والرقبة
 والورق الفضة والماء عوض
 من الواو والأوقية بضم
 الهزنة وتشديد الباء
 أربعون درهم قال في شرح
 للمهذب بالنصوص الشهورة
 واجماع المسلمين قال
 وروى أبو داود وغيره
 بإسناد صحيح أو حسن
 عن علي عن النبي عليه السلام
 أنه قال ليس في أقل من
 عشرين ديناراً شيء وفي
 عشر بن نصف دينار وقوله
 بوزن مكة استدلوا عليه
 بحديث السكيات مكيات
 أهل المدينة والوزن وزن
 مكة ورواه أبو داود والنسائي
 بإسناد صحيح والبرهم

خلافه الآتي في الشارح

باب زكاة النقد

هو مصدر معناه لغة الاعطاء حالاً ثم أطلق على النقود والراد به هنا ما قال بالعرض والدين وقد يطلق على
 المضرب وحده (قوله ربع عشر) وهو نصف مثقال في دفع الفقراء مثقالاً كاملاً يصبر بشر يكالهم فيه
 ثم يبيعونه لأجنبي ويقسمون ثمنه أو يبيعهم الزكي النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وأن كره للشخص
 شراء صدقته ولومندوبة للضرورة وحصة قبل ذلك أمانة معهم (قوله والبرهم ستدوانق) وهو نصف
 مجموع البرهم الطبري الذي هو أربعة دوانق والبغلي الذي هو ثمانية دوانق لأنهم مجموعها ثم قسموها
 نصفين ولو كانت كلها طبرية لنقص النصاب أو بغلبة لزاد قال الأذرع وغيره ويجب أن يعتد بأن البرهم
 كان كذلك أي ستة دوانق في زمنه عليه السلام وزمن خلفائه فالجمع والقسمة سابقان على ذلك لكن
 ذكر الرافعي أن الجمع والقسمة كانا في زمن عمر رضي الله عنه أو في زمن بني أمية وعليه فيجب بأن
 الاجماع انعقد على ما قاله الفقهاء فلعل النصاب كان مائة من كل من البرهمن أو أنهم علموا ذلك من
 فحوى كلامه عليه السلام فتأمل والذائق ثمان حبات وخمس حبة والبرهم ستة أمثاله وهو خسون حبة وخمس
 حبة بحسب التعبير كما يأتي قال بعضهم ودرهم الاسلام المشهور الآن ستة عشر قيراطاً واربعة أخماس من قيراط
 بقرار يط الوقت (قوله وللثقال الخ) قال السبكي وغيره ومقداره لثمنير جاهلية ولا اسلاماً وهو اثنان
 وسبعون شعيرة معتدلة قطع من طرفها مادي وطال ونصاب الذهب الاثني في الثقبابى خمسة وعشرون
 وسبعان وتسع ويقاس به غيره (قوله ولو نقص الخ) أي فالنصاب تحديد (قوله في العشوش) ويكره
 امساكه ويجرم التعامل به ان لم يكن كدراهم البلد ويكره الضرب على سكة الامام المزدغش والاحرم
 (قوله خالصاً) أي وجوبه في نحو ولى محجور وقيدة الأسنوى بما اذا كانت قيمة السبك دون قيمة الفس
 ومال اليه شيخنا ولا بد أن يكون الخالص هو الواجب بقينا أو بقول خير بن وقيل علم المالك يمينه ولا
 يكتفى اجتاده فيه ويقع الفس تطوعاً عليه أولاً ولا يجزى إردى عن الجدولا الكسر عن الصحيح
 وبفسد القبض ويجب الردان بقى والاخر ج قدر التفاوت ويعرف بنقوى المخرج الاخر محجها ومعيا
 وفارق التمر فيما راسلته هنا على عين الواجب وبكل الانواع ببعضها يخرج من كل نوع بقطعه ان
 تبسر والا فالوسط كما سرفي العشرات (قوله زكى الاكثر) فيقع الزائد على الواجب تطوعاً وهذا في غير
 ولى نحو محجور فيجب فيه التخيير على ماسر

على ما يقع بين السكيات مع أنه يقبل جزماً (قول الشارح وزاد قلت الخ) يرجع لقوله في الروضة

باب زكاة النقد الخ

النقد في اللغة الاعطاء ثم استعمل في المعطى من اطلاق الصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل
 العرض في شمل غير المضرب (قول المتن وزكاتها الخ) قال الصميرى بما أفتيت بجواز اخراج الذهب
 عن الفضة وعكسه وقال الر واني هو الاختيار عند كثير من أصحابنا للضرورة (قول الشارح والاوقية
 الخ) عبارة الاسنوى وكانت الاوقية في عصر رسول الله عليه السلام أر بعين درهم (قول الشارح بالنصوص) هذا
 يفيد أن ذكر البرهم وقع في الحديث (قول الشارح وللثقال الخ) هو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة والبرهم

خسون

سنة دوانق والمثقال درهم وثلاثة أسباع فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب

حبة أو بعضها فلا زكاة وان راجح واج التام ولو نقص في ميزان وتم في آخر فالصحيح لاز كالة وبكامل نصاب أحد النقد بن بالآخر (ولاشي
 في العشوش) منهما (حتى يبلغ خالصه نصاباً) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً أو أخر ج من العشوش ما علم اشتاله على خالص بقدر الواجب
 ولو اختلط انا منهما) بأن أذبياعاً وصيغ منهما الاماء (وبه) أكثرها زكى الاكثر ذهباً وفضة) فإذا كان وزنه ألفاً من أحد هما ستانة ومن

الآخر أرى جماعة من سنيّة ذهبوا وسنّة تفضة (أوميز) بينهم بالناظر قال في البسيط ويحصل ذلك بسبب قدر يسير اذا تساوت أجزاؤه (ويزكي الحرم من حلي) بضم الحاء وكسر اللام وتشد بالياء جمع حلي بفتح الحاء (٢٣) وسكون اللام (وغيره) بالجر (للابح

في الاظهر) الخلاف مبني على أن الزكاة في النقد لجوهره أو للاستثناء عن الانتفاع به فتجب في المباح على الأول دون الثاني (فمن الحرم الاناء) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة وهو محرم لبعنه (و السوار والخلخال) بفتح الخاء (لبس الرجل) بأن يقصده باتخاذها فهما محرمان بالقصد (فلواتخذ سوارا) مثلا (بلا قصد أو بقصد اجازة لمن لم يلح استعماله فلا زكاة) فيه (في الاصح) لاتتافا القصد المحرم والثاني ينظر في الأولى الى أنه ليس له بسبب وفي الثانية الى أنه لا يتألف من اجزاء فله زكاة

(قوله بالنار) ويجوز بلما كان يضع فيه ألفا ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم تفضة ويعلم كذلك ثم يضع المخلوط فالأقرب الى إحدى العلامتين هو الأكثر وهذا الطريق يمكن فيما اذا جهل فيه وزن كل منهما وفي المعالم طريق آخر وهو أن يضع في الماء سنّة ذهباً وأرى جماعة فضة يعلم ارتفاعه ثم يعكس ذلك ويعلم ثم يضع المخلوط فأى العلامتين وصل اليها فالأكثر منه وهذا أضبط ولتعذر التمييز وجب الاخراج مع الاحتياط ولم يؤخر لوجوب الاخراج على الفور ويتفرق التأخير لوجود آلة السبك اذا لم تستعمل ومؤنة السبك ونحوه على المالك (قوله بالحر) فمضمر راجع للحلي دفع بذلك ارادة لكسره واللازم عليها القطع بوجوب الزكاة فيه مع أن فيه وجهين الاصح منهما الوجوب كذا قالوا ويمكن دفع ذلك بأن يقرأ بالرفع ويرجع الخلاف بقوله في الاظهر اليه كالباح وكونه فيه تغليب الاظهر على الاصح أقل إيهاما من دخول المكروه في اللباس لمقابله بالحرام أو من سكوت المصنف عن ذكره فتأمل وشيخ الاسلام تبع الشارح فقال وذكر المكروه من زيادتي (قوله لالاباح) أي ان علمه فلو روث حلياً لم يعلم به حتى مضى حول وجبت زكاته على العتمة (قوله الاناء) نعم لو اشتراه ليحمله حلياً لمباحاً احتاج الى استعماله فحبسه سنة لم تجز كانه على العتمة ومن الحرم التصاوير التي تتخذها المرأة والمزركس في غير لبسها (قوله والسوار الخ) والمعتبر في زكاة كل محرم لبعنه كالاناء عينه وان زادت قيمته فيخرج ربع عشرة من غيره من نوعه أو منه بكسره أو مشاعاً والمعتبر في الحرم بالقصد كإفرازة الحلي لنحو لبس أو ككثر أكثر الأمرين من قيمته وعينه كذا في العباب واعتدله شيخنا ولا يكسر هنالان ضرر في تسليمه للساعي أو غيره من المستحقين مأمراً (قوله فلواتخذ) أي الرجل ولو حكا (قوله أو بقصد اجازته) أي ولو بعد قصد لبسه على الأرجح من وجهين وان قصد بالاجارة التجارة اذ لا حرمة حينئذ فعمل أن القصد يتغير من الحرمة للإباحة وعكسه (قوله لمن له لبس) لو قال لئلا لاز كاه عليه كان أولى (قوله وقصد كثره) أي بعد عمله بانكساره فلو مضى حول بعد كسره وقبل علمه فلا زكاة فيه وفارق هذا ما مر بهادام الإباحة هنا بخلاف ذلك لا ابتداء ملكه فتأمل (قوله أرجحهما الوجوب) هو العتمة نعم لو قصد حين علمه اصلاحه فلا زكاة فالمعتبر في غير الاتخاذ قصد للبيع وفيه عدم قصد المحرم (قوله ويحرم على الرجل) ومثله الخنثى (قوله والاعتلة)

خمسون شمعة وخمسا شمعة وهي ستة دنانير وكل دنانير ثمان حبات وخمسان والمثقال يختلف قدره بأهلية ولا اسماً بخلاف الدرهم فإنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم والصدراول بالدرهم النجدي وهو ثمان دنانير والطبري وهو نصفها جمعاً وقصد درهمين قيل فعل ذلك في زمن بني أمية وأمع أهل العصر عليه كذا في شرح البهجة نقل عن الشافعي وهو مشكل من حيث ان الدرهم ودينار في الحديث فكيف تنصرف الى غير المتعامل به في زمنه عليه السلام (قول المتن من الحرم) منه أيضا التصاوير التي تتخذها المرأة من الذهب والفضة فتجب فيها الزكاة (قول المتن فلواتخذ) ان جعل فاعل اتخذ ضمير الرجل أشعر ذلك بأن المرأة في المستثنين لاز كاه عليها قطعاً لان القرينة تصرفه الى الاستعمال الجازوا ان جعل فاعله الشخص أفاد ثبوت الخلاف فيها ككامل قال الاستوى وهو متجه اه أقول بل المتجه الأول وهو ظاهر العبارة لا جرم صرح في الحرر بالرجل (قول المتن: فلا زكاة في الاصح) علل ذلك في الأولى بأن الزكاة إنما تجب في المال الثابت والنقد غير نام بنفسه وإعمال التحقيق بالناميات لكونه مباحاً لاخراج فيما يعود نفعه بالصياغة بطل هذا التقييد (قول الشارح: وأول وقت الحول الانكسار) هو كذلك في المستثنين بعد (قول الشارح في الحديث الشريف وحرّم على ذكورها) وقيل عليه الفضة (قول الشارح: فييجوز اتخاذها) يجوز

فوجب ان وقيل قولان أرجحهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأخير (ويحرم على الرجل حلي الذهب) قال عليه السلام أحل الذهب والحرير لاناث أمّتي وحرّم على ذكورها صححه الترمذي (الا لاف والاعتلة) بتثليث الهم والمهزة (والسنن) فييجوز اتخاذها

لن قطع أنه أوأغلته أوأفلت سنة (لا الاصبع) فلا يجوز اتخاذها والاصل في ذلك أن عريضة بن أسعد قطع أنه يوم الكلاب نضم الكلاب اسم الماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فتأخذ أنفا من ورق فأتين عليه فأمره النبي ﷺ فتأخذ أنفام من ذهب رواء أبو داود والنسائي والترمذي وقيس (٢٤) على الأنف الأكلة والسنت وجوز الثلاثين الفضة أولى والفرق بين الأكلة

والاصبع أنها تعمل بخلاف الاصبع واليد فلا يجوز اتخاذهما من ذهب ولا فضة قال في الروضة وفي وجه أنه يجوز (ويحرم من الخاتم) ذهب على الرجل (على الصحيح) وقال الامام لا يبعد تشبيه القليل منه بالضمة الصغيرة في الاء وعبر بتطويق الخاتم بأسنانه وقرئ الرافعي بأن الخاتم أزم للشخص من الاء واستعماله آدم (ويحل له من الفضة الخاتم) لا نصلي الله عليه وسلم اتخذها من فضة رواء الشيخان (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والنطقة) بكسر الميم والسرع والخف وأطراف السهام لان ذلك يفيط الكفار (ملا يلبسه كالسرج واللجام) والركاب والتفروبة الناقة (في الاصح) والثاني يلحقه بالأول ولا يحل تحلية ثي* عاذر بالذهب (وليس للمرأة حلية آلة الحرب) بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس لها التشبه بهم وان جاز لها الحاربة بآلة الحرب في

لاما للجنس فيشمل ما عدا الاسافل لانها لاتعمل ولذلك يمنع الكل في الاصبع الاشلام والسن للجنس أيضا (قوله لا الاصبع) أي الرجل وكذا المرأة على ما عتقده شيخنا خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وصرح عبارة النهج (قوله الخاتم) فيجوز لبسه بل يسن وكونه في خنصر الجين أفضل وله الختم به لو نقش عليه اسمه مثلا ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعل فمه داخل الكف والعبرة في قدره وعدده ومحلّه بعادة أمثاله في الفقيه المختصر وحده وفي العامي نحو الإهام معه ومخرج به الختم فيحرم وكان نقش خاتم النبي ﷺ كما قاله بعض المحدثين محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى ومتى خالف عادة أمثاله كرهه وأحرم وتلازمه الزكاة فيها وله اتخاذ خواتم متعددة ليلبس كل بعض منها في وقت ولا زكاة فيها حينئذ فان لبس منها أكثر من عادته أو قصد ذلك وجبت الزكاة ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره (قوله وحلية آلات الحرب) محل الرجل من الفضة فقط ولو غير مقاتل ومنها كما قال الشارح السهام والدرع والخف وكذا الخوذة والبيضة والحربة قال شيخنا والتحلية قطع كالصفايح نسمر على الآلات غير مضروبة ونحل بالنقد المضروب ان جعل لها عرى والأفلا نحل وتجب زكاتها ونحل بالتمويه أيضا على الاعتماد وان حصل منها شيء من العرض على النار (قوله والنطقة) أي محل الرجل فقط وكذا تحلية التاج للمرأة لا للرجل على الاعتماد وفارق النطقة لان فيها تنشيطا وتقوية للبدن نعم رذل الخنق ومحرم على الرجل والمرأة تحلية سكين المهنة والمقلمة والمرأة بكسر الميم والدواة والقرص (قوله كالسرج واللجام والركاب) وبرة البعير واللبب والقلادة وتعبيره بالسرج يفيدان محل الخلاف فيما يتعلق بالجبل بخلاف البغال والحمير فيحرم جزما وبه صرح العلامة البرلسي (قوله ولها لبس) أي لا فتراش ولا إعطاء كمرية وخلاف كما قاله القونوي فيحرم ان على الاعتماد (قوله وكذا النعل) ومنه التاج كما مروا ان يكن من عادة أمثاله ومثل المرأة الصبي غير البالغ على الاعتماد (قوله مانسج بهما) ومنه المزركس فلها لبسه لا افتراشه ولا التدر به ويجوز لبس العصابة المصنوعة بالنقد وان كثرت ولا زكاة فيها وقيد شيخنا لها عرى ولو من غيرها كما يأتي في باب الأجرة والأفلا يجوز وتجب زكاتها كما مر في التحلية بها (قوله تحريم المبالغة) ويكره السرف بالمبالغة قاله الخطيب واستظهره ابن حجر وتبعه شيخنا الرمي بل استوجه الإباحة فيه وقال شيخنا الزايد بالحرمه كالمبالغة ولو اتخذت حليا متعددة ففيه ما مر في الخاتم ومتى حرم أو كره وجبت زكاة جميعه لا القدر الزائد فقط على الاعتماد (قوله وجواز تحلية المصحف بفضة) وكذا كتابته واعتمد شيخنا كوالد شيخنا الرمي جواز كتابته بالذهب للرجل والمرأة كما قاله الفرزاي وقياسه أن التحلية كذلك وكلام المصنف بخلافه في الرجل

أيضا شذها به اذا تحركتم كل ما جاز بالذهب فهو بالفضة أجوز كما سنبينه عليه الشارح (قول الشارح كانت الواقعة عنده) يعني بين الاوس والخزرج قال الشاعر * ان الكلاب ماؤنا فاحلوه * (قول الشارح فلا يجوز) أشار بالفاء الى ان هذا الحكم في الذهب والفضة مستفاد من التعليل قال الاسنوي ومسئلة الفضة لا تؤخذ من الكتاب (قول الشارح وقال الامام) هو مقابل الصحيح (قول المتن ويحل من الفضة الخاتم) بل هو سنة للرجل وأن يكون في اليمين وأن يجعل فمه ما يلي كفه (قول المتن في الاصح) يستثنى البغال والحمير فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها بخلاف لانها لا تصلح للقتال قاله في الذخائر ونبه الرافعي على أن الكثير من الاصحاب قطعوا بتحريم قلادة الفرس (قول المتن والاصح تحريم المبالغة) علل مغالته بالقياس على الحلبي

الجملة (ولها لبس أنواع على من الذهب والفضة) كالطوق والخاتم والسوار والخنخال وكذا النعل وقيل لا للسرف (وكذا مانسج بهما) لها لبسه (في الاصح) والثاني لا لما فيه من السرف والخيلاء (والاصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (كخنخال وزنه ما تدينار وكذا اسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) فانه يحرم في الاصح (و) الاصح (جواز تحلية المصحف بفضة)

لرجل المرأة (وكذا المرأة بذهب) لألرجل والثاني الجواز لهما والثالث اللع لها ولا يجوز (٢٥) تحلية سائر الكتب قطعا (وشرط

زكاة النقد الحول) لحديث
أبي داود وغيره لا زكاة في
مال حتى يحول عليه الحول
(ولا زكاة في سائر الجواهر
كالؤلؤل) والباقوت لعدم
ورودها في ذلك

باب زكاة المعدن والركاز
والتجارة

(من استخرج ذهباً أو
فضة من معدن) أي مكان
خلقه الله فيه مواتاً وأملك
له كما ذكره في شرح المذهب
عن الأصحاب ويسمى
للاستخراج معدناً أيضاً كما
في الترجمة (لزمه ربع
عشره) للملكة إياه كافي
غير المعدن لشمول الأدلة
(وفي قول المحس)

كالركاز بجامع الخفاء في
الأرض (وفي قول أن حصل
بتعب) بأن احتاج إلى
الطعن والمعالجة بالنار
(فربع عشره والا) أي
بأن حصل بلا تعب بأن
استغنى عنهما (نفسه) كما
اختلف الواجب في المسقى
بالمطر والمسقى بالنضح
(ويشترط النصب لالحول
على المذهب فيما) وقيل
في اشتراط كل منهما قولان
كذا في أصل الروضة
والفرق بينهما على الأول
أن مادون النصب لا يحتمل
المواساة والحول إنما اشترط
للتمكن من تنمية المال

بالذهب وأقره شيخنا مر في شرحه فراجع وحرر ورجل المعدن ولو منفصلاً وكسبه مثله وكذا اللوح
والعلاقة بخلاف الكرسي والتفسيران - حرم مسه كالصحف والإفلاجل ومنه يؤخذ أن الرادبالصحف
ما حرمه سواء لم يمسح صفحا منه تؤخذ أيضاً حرمه تحلية الخاتم وفي ابن حجر ما يقتضي الجواز فيها (قوله
وكذا المرأة) ومنها الصبي فيحل لها تحلية للصحف بالذهب والفضة (قوله والثاني الخ) صريح كلامه أن
الخلاف راجع لجميع ما قبله فهذا وجهان مطلقان في مقابلة الأصح الفصل فتأمل (قوله سائر الكتب) أي
يحرم تحليتها ولولا ذلك ولو بالفضة وسواء كتب الحديث والعلم ومنها الكعبة وقبر النبي ﷺ وكذا بقية
الأنبياء فيحرم تحليتها ولو نحو ما هو يحرم تزينتها بالتقاديل من النقود وبطل وقفها إلا أن احتيج إليها كالوقوف
على تزويق الساجد (قوله الحول) ولا ينقطع بقرضه لغيره كما قاله شيخنا الرمي وفي المجموع أن الذهب إذا
صدأ لا يحرم استعماله وحمله شيخنا الرمي على صدأ يحصل منه شيء يبرضه على النار كالحموه بنحو نحاس

باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

قدم المعدن لثبوته في محله وهو بفتح الهمزة وكسر هاء الم للحل ولما يخرج من عدن بمعنى أقال وقيل الأول
للأول والثاني للثاني وجمع معه الركاز لما شاركته في عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفي أو بمعنى غرز ومعهما
التجارة لاعتبارها بأخر الحول فقط لا بجمعيه وأخرها عن النقود لتعلقها به ولا نهارجمة إليه (قوله من
استخرج) أي من أهل الزكاة لا مكاتب وذوي وعبد لكل أخذه ندبا ومنع الذي منه بدارنا وما أخذه
المبدفلسه فله به زكاة والبعض بينهما ما أؤذى التوبة (قوله من معدن) أي من غير دار الحرب لأن
لأخذونها غنمية لأخذ (قوله للملكة) فيجب الإخراج به على ما يأتي (قوله وطريق الخ) فيه اعتراض
على كلام المصنف فتأمل (قوله أن تتابع العمل) أي واتحد المالكان والمخرج وان خرج الأول عن ملكه والا
الذي لا صرف فيه إذا تعدد (قول الشارح والثاني الجواز لها) علل بالاكرام وعلل اللع لها بأن الخبر ورد به
ذلك (قول الشارح أيضا والثاني الجواز والثالث اللع) يقابلان قول المتن وكذا المرأة بذهب (قول الشارح ولا
يجوز تحلية سائر الكتب) أي لا للمرأة ولا للرجل قال الأسنوي به نعم إن العادة في تحلية المرأة للصحف مركبة
من الأكرام والتحلل إذا كانت لاد كرام فقط لجاز للرجال وللتحلية لحاز في الكتب قال وأجاز في المصحف
جازاً أيضاً في علاقته المنفصلة عنه وقيل لا

باب زكاة المعدن

(قول الشارح أي مكان الخ) سمي بذلك لأقامه ما خلق الله فيه يقال عدن يعدن عدونا أقام ومنه جنات عدن
لطول الأقامة فيها من الله عليها بذلك برحمته آمين ومنه أيضاً عدن للبلد المعروف لأن تبعاً كان يجبس فيها
أصحاب الجرائم وقيل سمي معدناً لأقامة الناس عليه والركاز دفن الجاهلية سمي بذلك لأنه ركز في المكان أي
غرز من فولهم ركزت الرمح وقيل خفاه ومنه قوله تعالى أو نسمع لهم ركزا أي صونا خفيا والتجارة تقلب
المال والتصرف فيه رجاء الربح والأصل في زكاة المعدن قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنالك
من الأرض وفي الحديث أنه ﷺ أخذ من المعدن القليلة الصدقة وهي ثقاف وباء مفتوحين ناحية من الفرع
بضم الفاء واسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قريبة من ساحل البحردات نخل وزرع على أربع مراحل من
المدينة (قول الشارح كما اختلف الخ) بجامع أن كلاماً أخذ من الأرض (قول الشارح كذا في أصل الروضة الخ) يشير
إلى مخالفتها لما في الرافعي حيث قال أن وجبنا ربح العشر قبل بدمن النصب وفي الحول قولان وأن وجبنا المحس
فلا يعتبر الحول وفي النصب قولان انتهى (قول الشارح مفرع على وجوب المحس) أي فوجه عدم اشتراطه
القياس على الغنمية بجامع أنه مال المحس وقوله مفرع على وجوب ربع العشر أي فوجه اشتراط الحول
عموم أدلة الحول السابقة (قول المتن ويضم بعضه الخ) قال الرافعي رحمه الله لا يشترط أن ينال في الدفعة

(٤ - قليوبى وعجمية - نان)

والاستخراج من المعدن ناء في نفسه وطريق الخلاف في النصب

مفرع على وجوب المحس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر (ويضم بعضه) أي المستخرج (إلى بعض) في النصب (أن تتابع العمل

ولا يشترط في الضم (اتصال الثبل على الجديد) لان العادة تفرقه والقديم ان طال زمن الانقطاع لا يضم (واذا قطع العمل بعثر) ثم عاد اليه (ضم) قصر الزمان أم طال عرفا وقبل الطويل ثلاثة أيام وقبل يوم كامل ومن العذر اصلاح الآلات وهرب الاجراء والسفر والمرض (والا) أي وان قطع العمل بعثر (فلا يضم الاول الى الثاني) طال الزمان أم قصر لاعراضه (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى مملكته بغير المدن في اكمال النصاب) فاذا استخرج من الفضة خمسين درهما لعمل الاول ومائة وخمسين بالثاني فلاز كافى التحمين وتجب في المائة والتحمين كما تجب فيها لو كان (٢٦) مائة التحمين من غير المدن وينعقد الحول على اللاتين من حين تمامهما اذا أخرج

حق المدن من غيرهما ولو استخرج اثنان من معدن نصابا فوجب الزكاة فيه يبنى على ثبوت الخلطة في غير الواشي والظاهر كما تقدم الثبوت فيه ووقت وجوب حق المدن بناء على للذهب أن الحول لا يشترط فيه حصول الثبل في يده ووقت الاخراج التخليص والتقية من الشراب والحجر فلو أخرج منه قبلهما لم يجزه ومؤتمها على المالك ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجه شاذ يجب في كل مستخرج منه منطبا كان كالخديد والنحاس أو غيره كالسكر والياقوت (وفي الركا التحسين) رواه الشيخان من حديث أبي هريرة (بصرف مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض فأشبهه الواجب في الثمار والزرع والثاني

فلا ضم وان تقارب المكان وكذا يقال في الركا أيضا (قوله تفرقه) أي بفتح التاء والفاء وتشديد الراء الضمومة والناف (قوله لاعراضه) نعم ينسجم بما عتيد الاستراحة في مثله وان طال لابيهره وان قصر (قوله والظاهر الخ) وعليه فيشترط اتحادا يمكن اتحاده كالة ومكان حفظ وأجير (قوله لا يشترط فيه حصول الثبل في يده) ظاهره وان وجدته في ملكه فسقط ما قبله ولا وجبت زكاة الاعوام الماضية اذا وجدته في ملكه كذا في البرلسي فانظره مع ما سياتي في قول الشارح وملكه بالاحياء أي فتجبز كانه من وقته كما صرح به السباطي فالوجه ان يراد بحصوله في يده دخوله في ملكه (قوله ووقت الاخراج الخ) فلو تلف شيء قبله بلا تقصير سقط واجبه (قوله لم يجزه) أي لفساد القبض ويلزم الساعي رد فان ميزه أجزأ ولا أجره في تميزه ويجب رد ما زاد ويرجع ما نقص ولو تلف في يده قبل تميزه لم يرد فقيمتو يصدق فيها وتقدم الفرق بينه وبين الخمر والربيب (قوله لعدم الاشتراط) وقال الأئمة الثلاثة (قوله الجاهلية) ولو احدثوا للمراد بها ما قبل بعثة نبينا محمد ﷺ أو بعدها ولم تبلغه الدعوة فان علم أنه دفعه بعد بلوغه وعاد فبوفى ويستدل على كونه من دفين الجاهلية بوجوده في قبورهم أو خزانة أوقلاهم أو موت كما سياتي فان الواحدة نصابا بل ماله بدعفات يضم لانه هكذا يستخرج فاشبهه تلاحق الثمار لكن الضابط في الثمار أن تكون ثمارا وهما ينظر بدله الى العمل (قول الشارح لاعراضه) فان الاعراض يصير الثاني مالا آخر (قول المتن في اكمال النصاب) لو كان الاول نصابا ضم اليه الثاني بطريق الاولى (قول الشارح بناء على للذهب ان الحول الخ) ظاهره أن الحكم كذلك ولو وجدته في ملكه فسقط ما قبله ولا وجب زكاة الاعوام الماضية اذا وجدته في ملكه (قول الشارح لم يجزه) كأن وجهه أن مؤنة التخليص على المالك (قول المتن وفي الركا التحسين) انظر هل يأتي في ضمه ما سلف في المدن (قول المتن مصرف) هو هنا بكسر الراء اسم للحل الصرف وأما بالفتح فمصدر (قول الشارح فيصرف خمسة الخ) أي والباقي لو اجمعه والمراد أنه كافي في مصرف الخمس خاصة (قول الشارح أي الذهب والفضة) أي فليس المراد بالنقد الذهب والفضة والضروي (قول الشارح لعدم الاشتراط) أي وقال الأئمة الثلاثة ووجه الاول القياس على المدن (قول الشارح بلا خلاف) نقل لما روي الإجماع على ذلك وخالف المدن في جريان الخلاف لان المدن يتكلف لتحصيله (قول الشارح أي الذي هو من دفين الجاهلية) أي بأن يكون عليه اسم ملك منهم أو صليب واستشكل الثاني لان الصليب معهود الآن في ملة النصراني ويكفي في الاهتداء الى كونه من دفينهم وجود العلامة المذكورة وان لم يات منها كونه من دفينهم لان الاصل عدم أخذ الغيرة ثم دفعه قاله السبكي والاسنوي خلافا للشيخين حيث قالوا لا يحتمل الا يترى من كون العلامة عليه أن يكون من دفينهم (قول المتن فلقطه) زاد الاسنوي وقيل انه مال ضائع يحفظ

أبدا يصرف مصرف خمس التي لان الركا مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كافي فيصرف خمسة مصرف خمس التي (وشرطه النصاب والنقد) أي الذهب والفضة (على الذهب) وقبل في اشتراط ذلك قولنا الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة الذي في نسخ من الشرح ترجيح طريق القبول واستدل لعدم الاشتراط باللاق الحديث (الحول) فلا يشترط بلا خلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجدته وهو مالك من جنسه ما يكمل به النصاب وجب زكاة كالزكاة على الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لاقيمته (وهو) أي الركا (لوجود الجاهلي) أي الذي هو من دفين الجاهلية (فان وجد اسلامي) بأن كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (علم ماله كونه) لا الواجب فيجب برده عليه (والا) أي وان لم يعلم ملكه (فلقطه) يعرفه

الواجد سنة ثم لم يملكه ان يظهر ماله (وكذا ان لم يعلم من أى الضربين) الجاهل أو الاسلامي (هو) بأن كان يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مالا أثر عليه كالثر والحلي والاولى فهو لقطه يفعل فيه ما قسم (وانما يملكه) أى الركا (الواجد وتزعم الزكاة) فيه (اذا وجد في موات أو ملك أحياء) و يملك في الثانية بالاحياء كما سيأتى (فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة على المذهب) يفعل فيه ما تقدم وقيل ركا كالوات بجمع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فليشخص ان ادعاه) أخذه بلا يمين كالاستعق الدار (والا) أى وان لم يدعه (فلمن ملك منه وهكذا حتى يتسنى) الامر الى المحي الارض فيكون له وان لم يدعه لأنه بالاحياء ملك ما في الارض والبايع لم يزل ملكه عن غفاته مدفون منقول فان كان المحي أو من تلقى (٢٧) الملك عنه هالك كافر ورثته قاتمون مقامه

فان قال بعض ورثمن تلقى الملك عنه هو لمورثنا وأباه بعضهم سلم نصيب للدعي اليه وسلك بالباقي ما ذكر (ولو تنازع) أى الركا في الملك (بائع ومشترا ومكر ومكرا وميعر ومستعير) فقال كل منهما هو لي وأن دفتنه (صدق ذو اليد) أى المشتري والمكسري والمستعير (ييمينه) كما لو تنازعا في متاع الدار وهذا اذا احتمل صدق صاحب اليد ولو على بعد فان لم يحتمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق ولو وقع النزاع في مسألتى المكسري والميعر بعد عود الدار الى ديمها فان قال كل منهما أنا دفتنه بعد عود الدار الى قال فقول قوله بشرط الامكان وان قال دفتنه قبل خروجها من يدي فقيل القول قوله والاصح

وجد غير مدفون فان علم أنه كان ظاهر اخلقة والافر كاز كالوتر دد في آمن دفنهم أو لاقوله الضربين بمعنى التسمين (قوله) و يملك في الثانية بالاحياء) ولا يتوقف على الاخراج الذى هو الوجدان المذكور ولو حمل الوجدان على الملك لم يحتاج الى ذلك وعلى هذا اذا قلنا بوجوب الزكاة الذى هو العتد من حين ملكه لم يصح ما مر عن العلامة البرلى فتأمل (قوله) فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة) وان علم الذى سبل المسجد أو الشارع ولو الامام من بيت المال لأن الحق صار للسلمين ولو وجد في أرض الفارين فلهم أو في أرض التي فلا هله أو في دار الحرب ملك حربى أو موقوف عليه فله أو في موقوف على معين فله مستحق ولو مسجدا لا نأظره فان لم يدعه انتقل الى الواقف وهكذا (قوله) وان لم يدعه) بأن سكت أو فاته وفي السكوت خلاف ذكره العلامة البرلى وصوابه كدعواه (قوله) له وان لم يدعه) أى ما لم ينفه خلافا لابن حجر وحيد بن مزك أنه لا دعوى للملصية فان نفاء فلا ملصية هو في يد هان يصدق به عنه فان لم يعلم المحي فأمره لبيت المال كالأولت الرجوع بأو خلف الورث ودعية ولم يعلم لذلك مالك وعلى هذا فالاقسام ثلاثة وادعاه للمالك ولم يحصل اليأس منه حفظ له وان أيس منه فله من هو في يد هان يصدق به عنه أو لم يعلم فليت للمالك وعلى ذلك يحمل التناقض في كلامهم وما نقل عن شيخنا الرمل من أن اليأس من المالك كعدم العلم به فيكون أمره لبيت المال محدود

(فصل في أحكام التجارة) ولا يكتفى بجاذز كذا القول القديم بعدمها وسيأتى (قوله) تغليب المال الخ) منه صباغ الثياب ودباغ ودهن للجلود لصابون لتسل وملح لمعجن لهلاكه عنه وفارق الدباغ بأنه ينقل الجلود من طبع الى طبع فكأنه باقى (قوله) على الثياب) أى وعلى السلاح قاله الجوهري ولا زكاة فيها فذكر

أبدا (قول المتن في موات) مثله الحراب والقلاع الجاهليان وكذا قبور أهلها (قول الشارح بالاحياء) أى لا الوجدان كما في الاولى (قول المتن فلقطة) أى لأن يبدل السلمين عليه (قول المتن على المذهب) عبارة الر وضأن المذهب في الموجود في الشارع أنه لقطه وقيل ركا وقيل وجهان فلذا عذر بالمذهب (قول المتن ان ادعاه) الذى شرطه ان الرفعة أن لا ينفي وهو الصواب كما مر في يده (قول الشارح بلا يمين) ان ادعاه الواجد فلا بد من اليمين (قول الشارح عنه) الضمير ارجع لمحلي من قوله فان كان المحي الخ (فصل شرط زكاة التجارة) (قول الشارح يطلق على الثياب) و يطلق أيضا على السلاح قال الامعة ولا زكاة في عينها فعن ارادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى بأها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومن جهة القياس أعمال يتنق منها الخاء فوجبت فيه الزكاة كالواشى لكن لا يكتفى جاحدها فيها لأن لنا قولاً قديماً بعدم الوجوب فيها (قول المتن باخر الحول) الباء ظرفية (قول الشارح بالقيمة) أى بخلاف الذى

قول المستأجر والمستعير لأن المالك سلم له حصول تسخ الكثر في يده فبده اليد السابقة

(فصل في التجارة تغليب المال بالمعاوضة لنقض الرجوع وفي زكاتها ما روى الحاكم باسنادين وقالهما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي ذرانه عليه السلام قال في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي النعم صدقتها وفي البرص صدقتها وهو بفسح الموحدة و بالزرا يطلق على الثياب للعدة البيع وماروى أبوداود عن سمرة أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذى يصد ببيع (شرط زكاة التجارة الحول والصاب) كغيرها (مستبرأ) أى النصاب (باخر الحول وفي قول بطر فيه) أى أوله وآخره دون وسطه (و) (قول بجمعيه) كالنقد وفرق بينهما بأن الاعتبار هنا بالقيمة يسر مراعاتها كل وقت لاضطراب الاسعار انخفاضا وارتفاعا

واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب الثاني يضم إليه وقت الانقضاء ومنهم من عبر هنا بالأوجه لأن الأول منصوص والآخرا
مخرجان والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة (٢٨) وبالقول أخرى (فعلى الاظهر) وهو الاعتبار بأخر الحول (لورد) مال التجارة

(الى النقد) بأن بيع به
(في خلال الحول وهو دون
النصاب واشترى به سلة
فلاصح أنه ينقطع الحول
ويتبدأ حوله من)
حين (شرائها) والثاني
لا ينقطع ولو باده بسلة
فلاصح أنه لا ينقطع ولو
ترص به حتى تم الحول
فهذه الصورة الاصلية
للاظهر وغيره ولو كان
النقد غير مايقوم به آخر
الحول كان باعه بالبراهم
والحال يقتضى التقويم
بالدنانير فهو كبيعهم بالسلة
وما ذكر من التفرع يأتي
على القول الثاني أيضا (ولو)
تم الحول وقيمة العرض
دون النصاب فلاصح أنه
يتبدأ حوله ويطل الأول)
فلا تجب له زكاة والثاني
لا يلبي بلغت قيمة العرض
نصابا وجبت الزكاة ثم
يتأهل أولان ولو كان معه
من أول الحول ما يكمل به
النصاب زكاهما آخره كما
قال في شرح المذهب لو
كان معه مائة درهم فاشترى
عرضا للتجارة بخمسين
منها فبلغت قيمته في آخر
الحول مائة وخمسين لزمه
زكاة الجميع (ويصير عرض
التجارة للقنية بنيتها)

الحديث الثاني لبيان المراد من الأول وذكر الأول لدفع توههم ارادة صدقة التطوع في الثاني (قوله لورد)
أى نص جمعه لبعضه كاسيد كره (قوله ويتبدأ حوله الخ) ولا يحتاج الى نية على الراجح (قوله بسلة)
فقيه العلامة البرلسى بماقيمتها دون نصاب ولله لذكر الخلاف لأنها اذا ساءت النصاب لم ينقطع قطعا لأن
قيمتها قدر النصاب من أول الحول (قوله ولو ترص به) أى مال التجارة الذى اشتراه أولا قبل نفضه
لا بما نص ولا بما اشترا تانيا (قوله يأتي على القول الثاني) وكذا على الثالث بالأولى قاله شيخنا الرملى
وقال العلامة البرلسى ولا يأتي على الثالث نظرا لمقابل الاصح في مسأله اللبن وللأصح في مسأله الشارح فان
صورتهما أن السلعة التى تبدل به قيمتها دون نصاب وكذا النقد الذى من غير الجنس اه وهو مبنى على
ماصور به وليس في كلام الشارح ما يفيد الان يقال ان ذكر الخلاف قرينة عليه كما تقدمت الاشارة اليه
والوجه ان يقال ان الذى ينقطع الحول على الأول يقطعه على الثاني والثالث بالأولى ولا عكس لزوما فأنمله
(قوله للقنية) أى بجميعه أو بعضه ولو متهما وبعضه نقد فاله شيخنا الرملى وفيه نظر ظاهر وشمل ماله
نواها للاستعمال محرم كما رمى العوامل خلافا لابن حجر (قوله بماوضة) ومنها عرض أخذت بدل قرض

تجب في عينه فان مراعاة الحول في العين لا تعسر (قول الشارح) واكتفى باعتبارها آخر الحول) أى وكان
الزيادة على النصاب في غيرهما تعتبر آخر الحول (قول الشارح لأن الأول الخ) أى فيكون التعبير بالأوجه من
باب التغليب (قول الشارح لورد مال التجارة) المراد نص جمعه ناقصا من جنس مايقوم به ماله ونص البعض
فقط خول التجارة باق فيه وان قل العرض جدا لأن الربح كامن في نقص المال عن النصاب لم يتحقق لأن
العبرة بأخر الحول بخلاف ماله نص جمعه ناقصا وهذا مرادهم قطعا وهو المفهوم من تعليمهم وسيأتى في قول
التهاج لان نص وقول الشارح أى صار الشكل ناقضا الحو هو صريح في إقائه واقفه علومته نعمان التجار
بحوايت الديار المصرية ونحوهم اذا نص من عرضهم البعض ناقصا خول التجارة باق فيه نظرا لما عندهم من
العرض وان قلت فليست قطن لذلك لكن اذا اشترى بعد ذلك في ذمته ونقد فيه بعد زوم العقد ذلك النص
ابتدى الحول الآن فبايظهر كما يؤخذ مما ساقى في الصفحة الآتية (قول الشارح ولو ترص به) الضمير يرجع
لقوله مال التجارة (قول الشارح للاظهر وغيره) المراد بالغير مقابل الاظهر والمعنى ان الصورة الأصلية لجرى ان
الاظهر ومقابلها هى حالة التبرص المذكورة وأما صورته التى المذكورة بقوله فعلى الاظهر والصورتان اللتان
في كلام الشارح فانهما فروع عن صورة محل الاقوال ولم يحك الاصحاب الاقوال السابقة فيها وانما ضوا فيها
بوجهين متفرعين على القول الأول والثاني أمهما في مسألة اللبن الانقطاع وفي مسأله الشرع عدم الانقطاع وأما
القول الثالث فلا يصح تفرع الوجهين عليه فتأمل (قول الشارح ولو كان النقد غير مايقوم به) أى وهو دون
نصاب (قول الشارح يأتي على الثاني) أى ولا يأتي على الثالث نظرا لمقابل الاصح في مسأله اللبن وللأصح في
مسأله الشرع فان صورتهما أن السلعة التى تبدل بها قيمتها دون نصاب وكذا النقد الذى من غير الجنس
فتأمل (قول الشارح أيضا يأتي على الثاني) أى بطريق الأولى ولذا لم يذكر كرهه للصف وأورد الرافعى السؤال
على الفزائى غافلا عن هذه الدقيقة وكأنه ظهر له بعد ذلك أن السؤال غير متجه عبر في المحرر كالوجيز استوى
(قول الشارح لزمه زكاة الجميع) أى وابتداء حول الجميع من وقت شراء العرض هذا مرادهم قطعا بخلاف ماله
ملك التحسين في أثناء الحول فانه يزكى الجميع أيضا ولكن اذا تم حول التحسين كذا في الاسنوى نقلنا عن شرح
المذهب لكن انظر لماذا لا تجب زكاة المائة والتحسين الأولى عند تأمل حولها وقد قال هو مرادهم يكون الشرط
لزكاة التحسين فقط (قول اللبن اذا اقترنت نيتها) وذلك ان المالك بالمعاوضة قد قصد به التجارة وقد قصد به

لأنها الاصل (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت نيتها بكسبه بمعاوضة كسرا) سواء كان
برض أم نقد أم دين حال أم مؤجل

(وكذا اللهر وعوض الخلع) كأن زوج أمته أو خاله زوجته عرض نوى به التجارة فهما مال تجارة بنيتها (في الاصح) والثاني يقول للعاوضة بهما ليست محضة (لابلابية) المحضة (والاحتياط بالاسترداد بسبب) كأن باع عرض قنية بمواجده عيبا فرد واسترد عرضه فالمكسوب بما ذكر أو نحوه كالاختشاش والاصطبا والارث ورد العرض بسبب لاصير مال تجارة بنيتها لا تنفعا للعاوضة فيه والجهة ثواب كالشراء ولو تأخرت النية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايسي (٢٩) تؤثر فيصير العرض بها للتجارة (وإذا

ملكه) أي عرض التجارة (بنقد صاب) كأن اشتراه بعشرين ديناراً أو بماتى درهم أي بعين ذلك (فحوله من حين ملك) ذلك (التقد) بخلاف ماذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم تقدمه ينقطع حول النقد ويتبدل حول التجارة من حين الشراء وقرى بين للتأخير بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الأولى (أو دونه) أي النصاب (أو عرض قنية) كالبيد وللشاشية (فن الشراء) حوله (وقيل) أن ملكه بنصاب سائمة بنى على حوله) كما لو ملكه بنصاب نقد وقرى الأول بأن الواجب في القيس مختلف على خلافه في القيس عليه (ويضم الرجح إلى الأصل في الحول أن لم ينض) فلا يشتري عرضا بماتى درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بطلت ثلثاته زكاه (لا نض) أي

وكذا كل عرض أخذه بدل دين له أو عرض أخذه بدل أجره في اجارة ولولنفسه (قوله لابلابية) ولا بالعرض لأنه عقد ارفاق ورد بدله حكم من أحكامه (قوله والاسترداد بسبب) وكذا الإقالة لعدم المعاوضة فهما (قوله عرض قنية) خرج عرض التجارة فالرد بسبب لا يبطل حكمه لعدم احتياجه إلى نية (قوله والارث) أن نوى الوارث لا ينقطع نية للورث بموته (قوله ولو تأخرت النية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها) أي تأخرت عن العقد قال شيخنا وعن المجلس أيضا لأن الواقع فيه كالواقع في العقد وفيه نظر للفرق الآتي ولأنه يراه أنه لو عقد بفضة وتقدمها في المجلس ذهباً أنه يقوم بالذهب وليس كذلك وما في كلام السبكي لا بد له كما يعلم من راجعته (قوله أي بعين ذلك) في العقد لا في المجلس وفيه ما مر من شيخنا (قوله على خلافه في القيس عليه) أي لأن واجب السائمة في عينها وواجب ما اشتراها به في قيمته وهي من النقد وواجب القيس عليه من النقد فهما (قوله لا زكاه) أي قيمته وهي الثلاثمائة وان باعه بدونها فإن باعه بأكثر ربحاً الجميع (قوله لا نض) ولو بقيت من اتلاف أجنبي قال الأسنوي ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة إلى أجل فالقياس عدم الضم أيضاً (قوله صار الكل ناضاً) فلونض بضه

غيرها فلا بد من نية مميزة وينبغي اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد (قول المتن وكذا اللهر) مثله ما لو كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة (قول المتن والاسترداد بسبب) علل بأنه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو نقض لها (قول المتن بنقد صاب) لو كان التقدينا للثمن في ذمة البائع فالحكم كذلك قال في الكفاية (قول الشارح أي بعين ذلك) قال في شرح الارشاد وفي الذموعين في المجلس وكذا في شرح السبكي وهو ظاهر (قول المتن فحوله من حين ملك النقد) أي لا شراك النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضر وب وعلل أيضاً النجاء بأن الزكاه ما وجبت في النقد لأنه مرصود للنجاء والنجاء يحصل بالتجارة فلم يحز أن يكون السبب في الوجوب سبباً في الاستقاط (قول الشارح بخلاف ماذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم تقدمه) المراد تقدمه بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر مالمو اشتراه بمال التجارة في ذمته ثم تقدمه بعد المجلس من مال التجارة فإن الحول يتبدل من الشراء ولا ينبغي على عروض التجارة التي عنده لأنه ملكه بمافي الذمة ولا حول له وما تقدمه فيه لم يتعين صرفه ولو نواه حين الشراء وقول النجاء أو دونه لو كان هذا الدون من مال التجارة الذي لم ينقطع حوله فلا إشكال في بقاء الحول كما أشار إليه بقوله أو بعرض قنية (فائدة) قال السبكي رحمه الله الثمن الذي ملك به العرض هو العين في العقد والمجلس أمال التي تقدمه بعد ذلك فلا والذي ملكه به هو مافي الذمة ولا حول له انتهى ومنه تعلم صحة ما قلناه أولاً وقوله عين في المجلس ظاهره وإن لم يقبض وهو ظاهر (قول الشارح بأن النقد لم يتعين صرفه) المراد النقد الذي دفعه بعد المجلس (قول الشارح على خلافه) متعلق بخلاف (قول المتن ويضم الرجح الخ) أي قياساً على النتائج بالأولى لصير مراقبة القيم ارتفاعاً وانخفاضاً (قول المتن لا نض) أي نقوله 

صار الكل ناضاً دراهم أو دنانير من جنس رأس المال الذي هو نصاب وأمسكه إلى آخر الحول أو اشتري به عرضا قبل تمامه فيفرد الرجح بحوله (في الاظهر) قال في المحرر فإذا اشتري عرضا بماتى درهم وباعه بعد ستة أشهر ثلثاته وأمسكها إلى تمام الحول أو اشتري بها عرضا وهو يساوي ثلثاته في آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثاني يزكى الرجح بحول الأصل ولو كان الناض البيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الرجح إلى الأصل وقيل على الخلاف فيها هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كأن

أشترى عرضاً بمائت درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكهما إلى تمام حول الشراء واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط زكاهما
ان ضمننا الربح إلى الأصل والازكى مائة الربح بعد ستة أشهر أخرى وان اعتبرنا النصاب في جميع الحول أو في طريقه فبئنا حول الجميع
من حين باع ونض فبئنا زكى (٣٠) للثابتين (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالخيل والحواري والمعلوفة

فلعل حكمه (قوله ان ضمننا) أى على الرجوع (قوله والا) بأن لم نضم على الرجوع زكى مائة الربح
بعد ستة أشهر وزكى مائة الأصل قبلها عند تمام حول التجارة لأن النضوض لا يقطعه لكونه نصاباً
كأن شرح الرض وغيره ولو لم حول وقيمة دون نصاب ابتدئ حول من آخره نعم ان كان في ملكه من
أول الحول ما يمت به النصاب زكاهما أشتره (قوله ان ولد العرض من الحيوان مال تجارة) سواء كان من نعم
أو خيل أو أماناً أو غيرها أو يظهر أن مثله فرخ بيض للتجارة أو يلحق بولد صوفور يشوه ويره وشعره ولبسه
وسمنه ونحوها فكلها مال تجارة (قوله ونعمه) أى عرض التجارة من نخل وعنب وغيرها مال تجارة
وكذا تنه وأغصانه وأوراقه ويظهر أن مثله نبات بذرها وسنابلها  تنبيه  يظهر أنه لا ينعم المالك
من استعمال عرض التجارة كركوب حيوانها أو سكنى عقارها ولا من الأكل من حيوانها أو ثمارها وألبانها
ولامن اللبس من نحو صوفيا ولا من وطء أمانها ولا من هبة شئ من ذلك ولأن التصديق على ما يأتي ولا
من اعتره ولا لاجاره وان كل ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة أو استهلك بنحو الأكل بطلت فيه التجارة
ولا يترمه بدله لها لأن ذلك كنية التقنية أو أقوى وأنه لا يترمه أجره في الاستعمال وان أجره مأجره تكون
له لا مال تجارة وان كسب رقيق التجارة ومهر أمانها ليس مال تجارة أيضاً لذلك وأنه لو ولدت منه الأمة
خرجت كولدها عن مال التجارة بالأولى عامر لا متاع يبيعها وان ماتت من أموها ما بشئ من ذلك وأبو غيره
خرج عن مال التجارة أيضاً إلا أن أنفق أجني ضامن قبله مال تجارة كإمراهها ما ظهر فليراجع من محله
ويعمل بما وافق منه النقول والله أعلم (قوله فيغالب نقد البلد) أى ما غلب التعامل به من الذهب والفضة في
بلد حال الحول على المال وهو قاربها أو أقرب بلد إليه (قوله فيقوم به) لأنه تخمين لا يتحقق فيه النقص

لازكاً في مال حتى يحول الحول عليه والفرق بينه وبين التناج ان التناج من عين الامهات والربح انما هو
مكتسب بحسن التصرف ولهذا ربح بالغائب التناج دون الربح ولو صار نصاباً لالاف الأجنبي فكلما لوفض
بالتجارة قال الأسنوي ولو تأخر دفع القيمة أو باع به زكاة يادى إلى أجل القياس عدم الضم أيضاً ولو نض الربح
بعد الحول بأن كان ظاهره قبل الحول ضم والا فلا و قول الشارح أى صار الكل ناصلاً احتز به عما لوفض
البعض ولو كان ناقصاً من جنس ما يقوم به فالحول والضم باقى في الجميع وان قل العوض بل قضية اطلاقه
لو كان رأس المال نصاباً ثم نضض معه ربح لا يرد الربح انما نضض بحول مادام شئ من العرض لم ينض
وليس مراداً ما يظهر (قول الشارح ان ضمننا للربح) أى الناض وذلك على مقابل الأظهر وقوله بعد ستة أشهر
أى بخلاف المائة الأولى فإنه يزكىها لأن لا تمام حولها (قول الشارح وان اعتبرنا النصاب الخ) بهذا فرق هذه
المسألة ما لو كان رأس المال نصاباً وهو حكمه أفراد الشارح لما عن الأولى (قول المتن ونعمه) قال الأسنوي صوف
الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أى كل شئ وسمنه داخل هنا في النثر (قول الشارح بل يرد) أى
كأن في الربح الناض (قول الشارح وظهر النثر) انظر هل المراد التأيير ونحوه (قول الشارح أى النقد) من كلام
الشارح لا من كلام المهر (قول المتن يقوم به) لأنه لما حصل به كان أقرب اليه من غيره فصار كالمتساحضة ترد
إلى عادتها فان لم تكن عادة فالغالب (قول الشارح والثاني يقوم بغالب نقد البلد) أى بناء على تعليل المسألة الأولى
بأن الحول للبي على حول النصاب الأول يقوم به (قول الشارح ان لم يكن مالاً الخ) أى فيحل الخلاف اذا لم

(ونعمه) من الاشجار
(مال تجارة) والثاني يقول
لم يحصل بالتجارة (و)
الاصح على الاول (ان
حوله حول الأصل)
والثاني لا بل يرد بنحو
من انفصال الولد وظهر
النثر واذا قلنا الولد ليس
مال تجارة ونقصت الام
بالولادة جبر نقصها من
قيمتها فبئنا اذا كانت
قيمتها ألفاً وصارت
بالولادة تسعمائة وقيمة
الولد مائتين يزكى ألفاً
وسبعمائة الكلال في العرض
السائمة (وواجبها) أى
التجارة (ربح عشر
القيمة) وهذه العبارة
أخصر وأوضح من قول
المهر والخرج لازكاً من
مال التجارة القيمة أى
النقد الذى تقوم به وتقدم
ان واجب التقدير ربع
العشر وعبارة الوجيز وأما
المخرج فهو ربع عشر
القيمة (فان ملك) العرض
(بنقد قوم به ان ملك
نصاب) دراهم أو دنانير
وان كان غير نقد البلد
الغالب (وكذا دونه) أى
دون النصاب (في الاصح)

والثاني يقوم بغالب نقد البلد ان لم يكن مالاً كالقيمة النصاب من ذلك النقد فان كان
قوم به لبناء حول التجارة على حوله كإلى الاول كأن اشترى عرضاً بمائة درهم وهو يملك مائة أخرى (أو) ملك (عرض) التقنية (فبغالب
نقد البلد) من الدراهم أو الدنانير يقوم وكذا لو ملك بنسكاح أو خلع (فان غلب نقدان) على التساوى (و يبلغ بأحدهما) دون الآخر
(نصاباً يقوم به فان بلغ) نصاباً (بهما قوم بالا نفع)

يكن

للقراء وقيل بتخير المالك) فيقوم بما شامنه ما وجد فيه في أصل الروضة لنقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والروائي وتصحيح الأول عن مقتضى إيراد الامام والبعوى وعبر عنه في الحرر بأولي الوجهين (وان ملك بنقد وعرض قوم ما قبل النقد به والباقي بالغالب) من نقد البلد وفيها اذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق (وتجب فطرة عبد التجارة مع زكاتها) لاختلاف سببهما (ولو كان العرض سائمة فان كل) بثلاث الميم (نصاب احدى الزكاتين) العين والتجارة (فقط) أي دون نصاب الأخرى كإبراهيم من الغنم لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فما دونها قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه (أو) كمل (نصابها فزكاة العين) تجب (في الجديد) وزكاة التجارة في القديم ولا يجمع بين الزكائين ويجرى (٣١)

وعلى الجديد فهم السخال إلى الامهات وعلى القديم تقوم مع درها ونسلها وصوفها وما اتخذ من لبنها بناء على أن التناج مال تجارة ولا يضر نقص قيمتها عن النصاب في أثناء الحول بناء على أن الاعتبار بآخره (فعل هذا) أي الجديد (لو سبق حول التجارة بأن اشترى بها لها بعد ستة أشهر) من حولها (نصاب سائمة فالاصح وجوب زكاة التجارة تمام حولها ثم يفتتح) من تمامه (حولاً لزكاة العين أبداً) أي فتجب في سائر الاحوال والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين تمام حولها من الشراء ولكل حول بده وعلى القديم تجب زكاة التجارة لكل حول (واذا قلنا على القراض لا يملك الربح) الشروط له

وبذلك فارق الوزن فبما لانه اضبط فلان كاه فيه وتعتبر قيمة وقت الوجوب لا وقت الاخراج فيضن مانقص لا مازاد (قوله وقيل بتخير) وهو المتمد كما ذكره عن أصل الروضة وفارق تعين الاغبط في الحيوان لان تعلق العين أشد كذا قيل والوجه أنه لا فرق لان ما يقوم بهنا ليس في ملكه كما لو لم يكن الاغبط في ملكه فتأمل (قوله قوم ما قبل النقد به) ويعرف قدر مقابله بتقوم العرض يوم التملك به بالنقد الذي معه ومعرفة النسبة بينهما (قوله والباقي بالغالب) أي من نقد البلد ثم ان اتفق جنسهما ضايفي النصاب والافلاثم ان بلغ أحدهما نصاباً وجب زكاته والا فلا (في تنبيه) لو شك في جنس النقد الذي اشترى به أوفى جنس العرض أو قدره ففقيه تأمل يرجع والوجه فيه العمل بالاحوط (قوله لاختلاف سببهما) فهو كالقيمة مع الكفارة في قتل العبد أو مع الجزاء في قتل الحر صيداً ولو كان (قوله فزكاة العين) للنص والاجماع عليها كإسراء ويعتبر في صوفها ونحوها زكاة التجارة وان كانت كما أشار إليه الشارح فان بلغ نصاباً وجبت زكاته ولا يكمل بالعين فكذلك وان اختلف حولهما (قوله فان أخرجهما) أي المالك من عنده فذاك ظاهر وواضح وظاهره أنه لا يرجع بهما للمالك على مال القراض فراجعه (قوله حسب من الربح)

يكن مالاً كما ذكر (قول الشارح لاختلاف سببهما) نظيره العبد المقتول في وجوب القيمة والكفارة ووجوب القيمة والجزاء في قتل الحر صيداً للمالك (قول الشارح وزكاة التجارة في القديم) أي نظر الكثرة النفع فيها بسبب اعتبار الصوف واللبن وسائر الاجزاء والفوايد وعدم الوقص ووجه الجديد قوة زكاة العين بالاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة فان للشافعي رضي الله عنه قولاً في القديم بأنها لا تجب كما أسلفناه فيما مضى (قول الشارح تضم السخال) أي وأما الصوف واللبن ونحوهما فيحتمل وجوب زكاة التجارة فيها ويحتمل أن يقال لما غلبت زكاة العين فيها امتنع الزكاة في فوائدها ويرجع هذا لتعليقهم قلب التجارة بكثره الفوائد فيها من الصوف والدروغ وذلك كما سلف ثم رأيت في الفتوى ما قدر رجح الأول حيث قال اذا غلبت زكاة العين لم تسقط زكاة التجارة عن قيمة الجذع وتبين الزرع والارض انتهى فقد يقال تلك الفوائد في معنى التين والوجه خلافه حرصاً على صحة تعليق القديم والتين هو الفصل مع ورقة الحامل للسنايل والحبات فهو نظير الارض والشجر في نفع التار عنهما بخلاف الصوف واللبن ونحوهما فانه ناشئ عن العين المزرعة ومن فوائدها التابعة لها فوجب سقطت زكاة التجارة في التسوية انجبه سقوطها في التابع والظاهر (قول المتن ثم يفتتح) وذلك لان التفرع على تقديم زكاة العين وانما اعتبرنا التجارة في العام الأول لثلاثي يحيط ماضى من حولها (قول الشارح وعلى القديم الخ) قد استغنينا من هذه المسألة ان القديم والجديد جاريان سواء اتفقت

(بالظهور) بل بالقسمة وهو الاظهر كما سيأتي في بابه (فعل المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح لانه ملكه (فان أخرجهما) من عنده فذاك أو (من مال القراض حسب من الربح في الاصح) كالمن الذي تازم المال من أجرة الدلال والكيال وغيرها والثاني من رأس المال والثالث من الجميع بالتقسيم فاذا سكن رأس المال مائتين والربح مائة قلنا المخرج من رأس المال وثلثه من الربح (وان قلنا بملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحسته من الربح والمذهب انه يترجم العامل زكاة حصته والقول الثاني لاننا لم نلزمه ملكه لانتهاج المخرن وسكت في الروضة كما صلها عن ترجيح واحدة من هذه الطرق ورجع في شرح بالتالي لعدم استقرار ملكه لانتهاج المخرن وسكت في الروضة كما صلها عن ترجيح واحدة من هذه الطرق ورجع في شرح

ان لم يصرحا بالتوزيع والاعمال به (قوله وحصة نصاب) ولم تعتبر الشركة هنا لعدم تحقق ملك العامل وهذا على الطريق المرجوح كقوله وله الاستبداد أى الاستقلال باخراجها وهو بدلين مهملين **﴿فرع﴾** لو باع مال التجارة أو تصدق به أو أعتق عبداً أو جعله صداقاً ونحو ذلك بعد وجوبها وقبل اخراجها لم يصح لانه لا عوض فيه كذا قالوا والوجه صحة واعتبار قيمته عليه بخلاف قبل الوجوب كما مر فتأمل وراجع وافهم

﴿باب زكاة الفطر﴾

هي لغة اما بمعنى الفطرة أى الحلقة فهي من اضافة الشيء الى سببه وحكمته أى زكاة النفس وتنمية عملها أو بمعنى الفطر من الصوم فهي من اضافة الشيء الى جزئ سببه وحكمته اجبر خيل يقع في الصوم كسجود السهو للصلاة وظاهر ذلك أنها من خواص هذه الامة وكان مقتضى هذا عدم وجوبها كاقيل به وان قيل انه خطأ لأن يقال روى فيها النص الآتي ولذلك لا يكفر جاحداً وفرضت في رمضان السنة الثانية من الهجرة ولفظ الفطرة بكسر الفاء وضمها لحن مولد لا عرى ولا مرعب وهي شرعا اسم لما يخرج كإتاني (قوله فرض) أى أوجب (قوله على كل) أى عن كل لانه المؤدى عنه وأشار بعلى الى أن الوجوب باقياً ابتداء (قوله بأول) أى بادر العجز من أول تلك الليلة أى مع ادراك العجز من النهار قبلها لانها سبب الوجوب كإتاني (قوله) عمن مات بعد الترويب) يقينا ولو قبل التحكمن من اخراجها لتعلقها بالذمة بخلاف زكاة المال وخرج من مات مع الترويب لعدم ادراكه الجزء الثاني ومالوشك فيه لعدم تحقق الوجوب (قوله من ولد بعده) ولو احتلوا وكذا مع عدم ادراكه الجزء الأول يقينا والعبرة بتام الانفصال لا بمقابله وان سبق على الترويب **﴿فرع﴾** لو أعتق عبداً مع أول الترويب فلا زكاة عنه على واحد منهما أو قبله فعلى العتيق نعم أن أقر بعده أنه أعتقه قبله فعلى السيد لانه يدعى نقلها والاصل بقاؤها ولو وقع بيع العبد مع الترويب فلا زكاة عنه على واحد ولو وقع الجزآن في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك أو لأحدهما فعليه وان لم يتم له الملك (قوله ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى عن أول وقتها الغالب وهو بعد طلع الشمس بقدر ركعتين وخطبتين خفيفات نعم ينسب تأخيرها عنها ولو بقية اليوم لانه لا تتظار نحو قرب وشمل كلامه اخراجها حالة الصلاة وبعد الخروج اليها الزكاتان في وقت الوجوب أو سبقت احدهما الأخرى (قول الشارح وحصة نصاب) لك ان تقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه

﴿باب زكاة الفطر﴾

(قول المتن زكاة الفطر) أضيف اليه لان وجوبها يدخل به ويقال لها زكاة الفطرة بالكسر أى الحلقة من قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها ويقال بالكسر أيضاً لما يخرج قال النووي لكنها مولدة ليست عريية ولا معة بل اصطلاحية لفظها وقال ابن كعب لا يكفر جاحداً بخلاف زكاة العين فقد ذهب بعض الصحابة الى عدم وجوبها (قول الشارح من رمضان) يتعلق بقوله زكاة الفطر (قول الشارح على كل حر) أى عن كل حر للتأني من التكرار وقوله في الأول فرض معناه واجب لان التغدير ذكر بعد من يحج على معنى عن قول الشاعر * اذا مضيت على بنوقشير * (قول المتن بأول ليلة العيد) أى لانها مضافة الى الفطر في الحديث ووجه الثاني انها قرينة متعلقة بالعيد فكانت كالاصحبة واعترض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه الثالث اعتبار الشئتين لتعلقها بالأمرين ووجهه القاضى بأن حقيقة الفطر انما تحصل بطلوع الفجر اذا الليل غير قابل للصوم فاشتراط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والآخر لتحقيقه (قول المتن عمن مات بعد الترويب) أى ولو قبل التمكن من الاخراج بخلاف مالو ألف المؤدى منه قبل التمكن فانه لا شيء عليه كتشف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الترويب بعد أن زكى عنه لزم المشتري وشرط الاخراج عمن مات بعد الترويب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الترويب (قول المتن ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى عن أولها

للذهب القطع بالنزوم وابتداء الحلول عليه من حين الظهور فاذا تم وحصة نصاب لزم من كاتها ولا يزمه اخراجها قبل القسمة وله الاستبداد باخراجها من مال القراض

﴿باب زكاة الفطر﴾

روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شبر على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين (عجب بأول ليلة العيد في الاظهر) والثاني بطلوع جمره والثالث بهما فتخرج على الأول (عمن مات بعد الترويب دون من ولد) بعده ولا تخرج على الآخرين عن الميت وتخرج على الثاني عن الولود ويأثم من انتفاء اخراجها عنه على الاول انتفاء اخراجها عنه على الثالث (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العيد

بأن تخرج قبلها في يومه كذا ذكر في شرح المذهب ودليله ماروي الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أي العيد فيجوز إخراجها فيه بدمصلاه وإذا أخرت عنه نقض (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (الأي عبده) المسلم (وقريبه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الأصح) المبني على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم تحتمل عنه المؤدى (٣٣) والثاني وهو عدم الوجوب

مبنى على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه غيره والكافر ليس من أهلها وعلى الأول قال الإمام لاصراً إلى أن التحمل عنه بنوى والكافر لا تصح منه التية وظاهر أن الأمة كالعبد وغير في الروضة كأهلها بالمستولدة ولو أسلمت ذممة تحت ذى ودخل وقت وجوب الفطرة وهو متخلف في العدة في وجوب فطرتها على الوجوه بناء على وجوب نفقة مقدمة التحلف وهو الصحيح الآتي في باب وفي وجوبها على المريد الأقوال في بقاء ملكه أظهرها أنمو قوف ان عاد إلى الإسلام تبينا بقاءه فتجب والأفلاذ كره في شرح المذهب (ولا) فطرة على (رقيق) أما غير الكتاب فلا نه لا يملك شيئاً وفطرته على سيده قنا كان أومدراً أو أوملاً أو معلق المتق بصفة وأما الكتاب فلفضع ملكه ولا فطرة على سيده عنه نزلوه معه منزلة الأجنبي وقيل تجب عليه لأنه عبد

والدليل المذكور وكلام الشارح لا يفي بذلك لأن جعل اليمين بمعنى (قوله في يومه) أشار إلى أنه أفضل من إخراجها ليعلم لو شهدوا بعد الغروب برؤيته بالأمس فأخرجها ابتداءً أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسي ولو قيل بوجوب إخراجها فيه حينئذ لم يبعد إخراجها (قوله) ويحرم تأخيرها عن يومه) ولولمحو قريب (قوله) نقض) لأن منها التقدير لها قد قالوا بذلك فارق تركه كالألالم ويجب العزم في قضائهما إن لم يصرف في تأخيرها كغيبه المستحقين أو غيبه ماله في دون مسافة التصرف لأن غيبته فيها سقط لها كإثباتي (قوله) ولا فطرة على كافر) أي عن كافر من نفسه أو غيره بدليل ما بعده (قوله) أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه) ولو غير مكلف لثقل الزكاه له وتحملها غيره عنه (قوله) قال الإمام (الخ) فيمكن عنده الإخراج من غيرية كما نقله الشيخان عنه ونقل عن أبي المجموع وجوب التية كإفي الكفارة لانه لا تمييز وهو للعدم (قوله) بالمستولدة) أي وليس للتعقيد (قوله في العدة) متعلق بدخل وقت فيفيد وجوبها عليه عنها وإن أصرحتي نقضت العدة كما قاله الأسنوي واعتمده شيخنا الرمي والزيادى ولا نظر لما نزع بعضهم فيه ولو أسلم على أكثر من أربع لم يضر فطرة أو ربع فقط لأن وجوب نفقة من زاد عليها لحبس لا لزوجة كذا قالوا وفيه نظر وأما فطرة الباقيات منهن فليهن وتبين عند الاختيار (قوله وهو الصحيح) فأصح الوجهين لزوم الفطرة وفي التية ما تقدم (قوله وفي وجوبها على الرند) عن نفسه وعن عليه نفقة وفي وجوبها عنه أيضاً أقوال أصحابنا أن عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وإسلامه فتجب عليه وعن والأفلا وهو للعدم عند شيخنا وفيه بحث يعلم مما مر فيمن أسلم ولو أخرجها حال رده ثم أسلم تبين إجزاؤها والباقي عدم إجزائها (قوله) فلفضع ملكه) أي للكتاب فلا فطرة عليه عن نفسه ولا عن غيره كوله وزوجه وكذا لا فطرة على سيده عن أي في الكتابة الصحيحة والأزيج فطرة على سيده جزماً ولا تميزه نفقته (قوله) فسطه) أي أن أخرج عن نفسه ولم يضر فطرة كاملة عن في نفقته كزوجته وولده وإن تعددا (قوله من الشريكين) أو الشركاء بقدر حصته أيضاً (قوله) فإن كانت) أي مهايأة في المستثنين هما مسئله السيد وعبد ومسئلة الشركاء (قوله) اختصت) أي أخص وجوبها بمن وقع زمن وجوبها في نوته وزمن وجوبها جزم من آخر يوم من رمضان وجزء من أول ليلة من شوال فلو كانت المهايأة يوماً أو شهر أو شهر أفكدهما فتجب بالقسط (قوله) وإن أيسر بدوقت الوجوب) ولو في ليلة العيد أو يومه ثم يسر له في هذه الإخراج قال العلامة ابن قاسم ويقع واجباً كالو تكلف المصسر وأخرج وفيه بحث فتأمل

(قول الشارح) بأن تخرج قبلها في يومه) أي فهو أفضل من إخراجها ليلاً لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته في الماضي فقد سلف أن العيد يصل من العتداء فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم للمبادرة أولى الظاهر الثاني (قول الشارح) أمر بركاة الفطر (الخ) انظر ما صار في هذا الأمر من الوجوب (قول الشارح) السلم) يريد أن عبارة البين فيها حذف من الأول دلالة الثاني (قول الشارح) ولو أسلمت ذممة) هي الواردة على المحصر في المتن (قول الشارح) ولا فطرة على سيده) ولو كانت الكتابة فاسدة وجب على السيد فطرته دون نفقته (قول الشارح) وفطرته وزوجه (الخ) معطوف على قوله فطرته (قول المتن) يلزمه) الضمير فيه يرجع لمن من قوله ومن

(٥) - (قلوبى وعبرة) - (ثان) ما قيل عليه درهم (وفي الكتاب وجه) أنه يجب عليه فطرته وفطرته وزوجه وعبد

في كسبه كنفقته (ومن بعض حر يلزمه من الفطرة) (قسطه) من الحرية إذا لم يكن يئنه وبين مالك بعض مهايأة وكذا يلزم كلاً من الشريكين في عبد بقدر حصته منه إذا لم يكن بينهما مهايأة فإن كانت في المستثنين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوته وقيل توزع بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وإن أيسر بدوقت الوجوب

(فمن لم يفضل عن قوته وقوت من نفقته ليلة العيد يومئتي) يخرج في الفطرة (مفسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج فيها من أي جنس كان من المال فهو موسر (٣٤) لكن بالشرط المذكور بقوله (ويشترط كونه أي الفاضل عما ذكر

فاضل عن مسكن) يحتاج إليه (وخادم يحتاج إليه في الاصح) وهذا في الإتياء فلونبت الفطرة في ذمة انسان بنأخادمه ومسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحقت بالدين ولا يشترط كونه فاضلا عن دين الأدبي على الأنسب بالمذهب في الشرح الصغير السوافي لمقتضى كلام الكبير وسكت عليه في الروضة وقال في شرح الهنبل هو كما قال فالاول امام قال يشترط بالاتفاق ومضى عليه صاحب الحاوي الصغير والمصنف في نكت التنبيه ويؤخذ مما ذكره طريقان (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته) وذلك بملك أو قرابة أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وان لزمه نفقته لقوله في الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمية وان لزمه نفقتها في كسبه لانه ليس أهلا لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجة أبيه) وان لزمه نفقته للزوم الاعفاف الآتي في باب (وفي

(قوله فمن لم يفضل عن قوته وقوت من نفقته) وفي ذكر من تغليب العاقل على غيره لشموله للدواب والكافة دست يوب يلبق به ومن نفقته وكذا ما عتيد من نحو مسك وكلك ونقل وغيرها ولا يتقيد ذلك بيوم وليلة (قوله من المال) ومنه أجرة يوم وليلة في الأجر وخرج به الكسب فلا يعتبر ومن المال للأجر وللرهون فالوكان أحدهما عبدا وجبت فطرته ولو توقف أخراجهما معا أو عن غيرهما على بيع جزء من أحدهما فهل يباع قهرا على التساجر والرهين أو تؤخر إلى زوال الحق ويعذر المالك بتأخيرها أو يكف الاقتراض والأخراج كل يحمل ويظهر أن نيسر ذلك بلا مشقة ورضى صاحب ذلك لزمه والأفلا راجعه قال ابن حجر والمال الغائب في مسافة القصر كالمعوم لقول الشيخين بجواز أخذ صاحبه من الزكاة وترد فيه شيئا (قوله يحتاج إليه) هو قيد في السكن والحامد قال شيخنا وينبغي اعتبار الحاجة في اللبس أيضا وشملت الحاجة ما لو كانت لنفسه أو لمونه والرداد بالحاجة في الحامد أن تكون لحوزمانة أو منصب لالتحور على ماشية وفي السكن أن لا يستغنى عنه ولو بنحو رباط ولا عبرة بالافتقار وانظر مال الراد بحاجة اللبس ويظهر شمولها الحاجة التجمل وتقيد بنوع واحد فراجع قال شيخنا ولو أمكنه ابدال الحامد والسكن بدونهما وأخراج التفاوت لزمه وفيه نظر لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب فراجع (قوله ولا يشترط كونه فاضلا عن دين الأدبي) هو المتمد خلافا للامام وان وافقه شيخ الاسلام في التبع واستشكل الاول في التصحيح بأن الدين مقدم على السكن والحامد ليعيما له وقد تقدم ما هنا على الفطرة فهو أولى بالتقديم عليها اذا تقدم على مقدم مردود لان بيعهما في الدين لتفريغ ذمة مشهولة أذا الدين ثابت قبل وفي بيعهما هاشنغل ذمة فارغة فهو كالزامة بالكسب لوجوبها وهو باطل بتحصيل سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم فتأمل وافهم (قوله ومن لزمه الخ) أي من صح أن يتعلق به لزوم فطرة نفسه صح أن يتعلق به لزوم فطرة غيره اذا تلازم بين اللزومين وخرج عن منطوق ذلك ما ذكره بقوله لكن لا يلزم المسلم الخ ولا الابن الخ وعن مفهومه ما ذكره بقوله فيأمر في الكافر الذي غلبه إلى آخره وبقوله هنا ولا العبد الخ فعلم ان في عطفه على ما قبله تجوز اقول ابن حجر انه من المنطوق باعتبار أن الوجوب بلاقيه ابتداء ليس في محله كما يفيد تعليل الشارح بقوله لا ليس أهلا الخ (تنبيه) لا فطرة على أحد عن بيت المال أو فن مسجد أو موقوف ولو على معين ولا عن معسر على المسلمين ولا على مستأجر من حجج عنه بالنفقة وفطرته على نفسه ان كان موسرا ولا على مستأجر عبده بنفقته ولا على عامل قراض أو مساق شرط عليه نفقة عبد المالك بل فطرة هو لا على ساداتهم ولا على موسى له بمنفعة عبد مطلقا كذا برقبته نعم ان وجد سببا بدموت الموصى وقيل الموصى له الوصية أو وارثه فعليه ما لا يقل الموصى أو وارثه ولو مات الموصى له قبل موت الموصى وقبل

بعضه حر (قول المتن فمن لم يفضل) بالضم والفتح (قول المتن من نفقته) لوقال الذي بدل من لكان أولى ليشمل الدواب وقوله ليلة العيد أي نفر يعامله الراجح من أقوال الوجوب بخلافه على الأخيرين نعم يشبهه عليهم اعتبار الليلة التي نلتها (قول المتن عن مسكن) بفتح الكاف وكسرها (قول المتن في الاصح) أي كما في الكفار قوله الثاني لان الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزما (قول الشارح ولا يشترط الخ) استشكل على هذا عدم بيع المسكن والحامد بيعهما في الدين مع أن الزكاة في الحياة مقدمة على الدين جزما (قول الشارح ولا يشترط الخ) استشكل على هذا عدم بيع المسكن والحامد (الثانية قاطعة والاولى حاكية للخلاف) (قول الشارح وذلك بملك الخ) روى مسلم ليس على مسلم في عبده ولا قربة صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق وقيس الباقي (قول المتن ولا العبد الخ) في عطفه على ما سلف تجوز لان العبد لا تزمه فطرة نفسه وبه تعامل أن البعض يئزله من فطرة زوجته بقدر ما فيه من الحرية

الابن وجه) انه يئزله فطرتهما كنفقتها وقال الاول الاصل في النفقة والفطرة الأب وهو معسر ولا تجب الفطرة على (قول المعسر بخلاف النفقة فيتعلمها الابن) (ولو انجسر الزوج أو كان عبدا فلا ظهر أنه يئزله زوجته الحرية فطرتهما وكذا سبب الامه) والثاني لا يئزلهما

فلا تأخرهما هذا أحد الطريقين في السلتين (قلت الأصح النصوص لا يترجم الحرة) ولا يترجم سيد الأمة (والله أعلم) هذا الطريق الثاني تقرير النصين والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة لاستخدام السيد لها (ولو انقطع خبر العبد) الغائب مع توصل الرقاق (فالذهب وجوب اخراج فطرته في الحال وقيل اذا عاودى قول لاشئ) وجه وجوبها ان الأصل بقاؤه حيا ووجه مقابله ان الأصل براءة الذمة منها وعلى الأول الذى قطع به بعضهم الخلاف في وجوب اخراجها في الحال والثاني منه فاسها على زكاة المال الغائب والأول قال انهلة شرعت فيه لمضى النماء وهو غير معتبر هنا (والاصح أن من أيسر ببعض صالح) وهو فطرة الواحد (يلزمه) أى اخراجه محافظة على الواجب بقدر الامكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب (و) الاصح (أنه لو وجد بعض الصبيحان قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام

وارثه بده فطى الوارث ان قلنا ببقاء الوصية (قوله والخلاف مبنى الخ) لا يخفى ان هذا البناء وجعل الخلاف طرقا غير مستقيم فتأمل (قوله لا يترجم الحرة) أى زوجة السر أو العبد نعم ينسب لها الاخراج ولا ترجم بها عليه ولا يسر بسوكذا كل من أدى عن غيره بآذنه ولم يشترط رجوعا وأدى عن نفسه مع كونها على غيره ويعمل كل من الزوجين باعتقادهما واختلافهما والكلام في حرمة موسرة والا فلا فطرة عليها قطعا في غير الناشرة والا فلا فطرة عليها ان كانت موسرة قطعا (قوله لاستخدام السيد) أى تمكن السيد من الاستخدام اذا الخلاف في السمع والوجه والبال ونهار ان كان زوجها في هذه حراما موسرا لم فطرته كذا قاله شيخنا الزبائدي وشيخنا الرملي وهو من القاعدة لكن العلامة المذكورة تخالفهما ما غير السلة ففطرته على السيد قطعا ولو مع حرمة موسر (قوله مع توصل الرقاق) فيدخل الخلاف (والا فلا تسقط فطرته جزما وخرج العبد نحو قريب غائب فلا فطرته عنه (قوله وجوب اخراج فطرته) أى العبد الغائب ما لم تنقض مدة يحكم فيها بكونه والا يجب كذا قاله ابن حجر ونبه شيخنا في شرحه والمنقول عنه في غيره ومشى عليه شيخنا الزبائدي وهو المتعجب بقاء الوجوب حتى يقع الحكم بكونه من قاض اجتهادا أو بينة وحيث وجبت لزوم السيد قوت آخر محل علم وصوله اليه وفضله لأهلها فان لم يعلم فليس سيدا فيها بنفسه من أى قوت للضرورة قاله شيخنا وفيه نظر فان دفعنا لها كمن أعلى الأقوات برى قطعا وقيدنا حرجا لهما كمن بولاه ولاية على محل البدقاضي أو اماما (قوله والثاني منه) أى الخلاف (قوله لمضى النماء) أى ان الزكاة شرعت في المال لأجل النماء وفيه وأخرت في الغائب لاحتمال قوت النماء بتلفه وجوب كذا العبد لا يثبت فيه ذلك فلا معنى لتأخيرها فتأمل (قوله وهو فطرة الواحد) بالهاء المهمة وقدمه لصحة الحكم بده وقيل بالجيم (قوله ثم زوجته) ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم الولد الكبير نعم بقاؤه بغير شيخنا الزوجية بخادمها بالنفقة ولو حرا أو مملوكا للزوجة وفيه نظر مع ما مران السلتين بالنفقة لا يجب فطرته الآن يفرق بوجوب الاخداع هنا وفيه بحث أو هو مستثنى ثم بعد الخادم المذكور الرقيق المملوك مقدم على الولد الصغير ويقدمه أم الولد ثم الدبر ثم العلق عقته ثم غيره وأخر ابن حجر وغيره كالمتهج المملوك عن الولد الكبير وفي بعض نسخ شيخنا الرملي ما يوافقه والمنقول عنه ما مر وهو الوجه لأن نفسه الزم نعم لو كان خادم الزوجة حرمة مزوجة بزوج موسر ففطرته على زوجها (قوله ثم ولده الكبير) ظاهره ولو سفيها أو مجنونا (قوله عن نفسه) أى وجوبها وكذا ما بعده لأن

(قول الشارح والخلاف مبنى الخ) أى فان قلنا يجب على المؤدى عنه ابتداء فتأخرها قال في شرح المهذب لأن الوجوب عليهما والزوج متحمل فاذا عجز عن التحمل بقى الوجوب في محله بخلاف ما اذا قلنا يجب على المؤدى فانه لا حق عليهما (قول الشارح بخلاف الأمة) أى فلا تتحول الفطرة عن السيد وانما الزوج كالضامن فاذا يقدر بقى الوجوب على السيد (قول الشارح مع توصل الرقاق) يعنى انقطع خبره مع توصل محجى الرقاق من تلك الناحية ولم يتحدثوا بخبره بخلاف ما اذا انقطع خبره مع عدم توصل محجى الرقاق فانه ينبغي أن يجب الزكاة تقولا واحدا لأنه قد يكون سبب انقطاع الخبر عدم توصل الرقاق هذا مراده رحمه الله فتأمل (قول المتن وفي قول لاشئ) هو مخرج من نية على عدم اجرائه في الكفارة قال العراق والاحسن أن يقول وقيل قولنا نأينهما لاشئ (قول الشارح ووجه مقابله) التميز فيه يرجع لقول المتن وفي قول لاشئ (قول الشارح الخلاف في وجوب اخراجها في الحال) عبارة الروضة واذا أوجبنا الفطرة فالذهب وجوب الاخراج في الحال ونص في الاملاء على قولين وصرح في شرح المهذب بطريقين ورجع الجزم فصاحب النهاج رحمه الله أراد بالذهب هنا بالنظر لوجوب الاخراج أحد القولين من الطريق الحاكية للخلاف فيه بالنظر لوقت الاخراج طريق القطع وقوله وقيل اذا عاودها أحد القولين من الحاكية لقول الاملاء فلو قال وقيل قولنا أحدهما اذا عاد لكان أولى (قول الشارح لمضى النماء) أى الذى يفوته في الغيبة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل إنما يملك به من منع الوجوب في المال الغائب وأما تأخير الاخراج فيه فعمل بأنه غير متمكن من الاخراج منه والتكليف من غيره خرج لاحتمال تلفه (قول الشارح والثاني يقول) أى قياسا على الرقية في

(ثم ولده) (الكبير) فاذا وجد صاعا أخرجه عن نفسه وقيل عن زوجته ووجه بأن فطرته دين والدين بمنع وجوب الفطرة على طريق تقدم

وقيل يتخير بينهما أوصاعين أخرجهما عن نفسه وزوجته مقدمة على القريب لأن نفقتها أكدا لا تسقط بمضي الزمان بخلاف نفقته وقيل ورُخِّرها عن القريب لأن علقته لا تنقطع وعلقتهما بعرض لما لا انقطاع وقيل يتخير بينهما وأولاده أجمع فأكثر أخرج الثالث عن ولده الصغير والاربع عن الابن والخامس عن الام في شرح المذهب عن الامام وغيره حكاه توجه بتقديم الولد الكبير على الابن في وجه تقديم الام على الابن توجه بأنه يتخير بينهما (٣٣٦) كالحلاف في نفقتهما لكن الاصح تقديم الام قال والفرق أن النفقة تجب

للدخلة والام أحوج وأقل سيرة والنفقة تجب لتطهر المخرج عنه وتشرفه والاب أحق بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) وهو ستائة درهم وثلاثة وتسعون وثلث) لأنه أربعة أمداد والطرل وثلث بالبغدادى والطرل مائة درهم وثلثون درهما (قلت) الاصح ستائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم لا سبق في زكاة الثبات والله أعلم) من أن الاصح ان رطل بسداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم قال ابن الصاغ وغيره الاصل في ذلك الكيل والاعاقره العلماء بالوزن استظهارا قال في الرصة يختلف قدره وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحب وغيرهما والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتدال على الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي ﷺ ومن لم يجد وجب عليه اخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير مقتضى

لأن الأصل البقاء ولو أخرج الصاع المذكور عن غير نفسه لم يرجع عن المخرج عنه ولو استرداه ان شرطه وتبقى فطرة نفسه عليه وكذا يقال فيما بعده ولو قدم المؤخر في حالة التدب فلف الذي أخرجه للقدم قبل اخراجه عنه تبين عدم اجزاء الذي أخرجه قاله شيخنا نعم ان كان الاخراج قبل وقت الوجوب ففيه نظر ظاهر فراجعه (قوله) تقديم الام) أي في النفقة (قوله) والفرق الخ) أطل الاستوى الفرق بتقديم الولد الصغير على الابن وأجلب عنه شيخنا الرمي بأن الولد جزم منه فهو كنفسه بأن النظر للشرف عند اتحاد الجهة ونظر بعضهم في الجواب الأول بتأخير الولد الكبير وقد يقال شأن الولد الكبير عدم الحاجة وفيه بعد فتأمل (فرع) لو استوى جماعة في مرتبة ونقص واجبه كصاع فأقل عن زوجتين بخير في اخراجه عن أحدهما ولا يقسطنه بينهما يظهر أنه لا يعدن في القرعة بينهما ولو تعدن تلازمه كولا دين عن أبليزم كلا نصف صاع فان أخرج أحدهما جميع الصاع احتاج في صحة اخراجه الى اذن الآخر والاب كذا يحتمل العلامة ابن قاسم وارضاء شيخنا الرمي و يظهر أنه لا حاجة لاذن وانها تسقط عن الآخر كما يؤخذ مما مر عن العلامة البرلسي انه لو تكلف من زمت فطرة لغيره وأخرج عن نفسه كفي ولا يرجع عن ذلك الغير فانه يرجع في عدم الاحتياج الى اذن الأن يقال ان هذا هو الاصل في اخراج الشخص عن نفسه وحمل هذا على ما لو أعسر من زمته فيه بعد فراجعه (قوله صاع) قال الفقهاء وحكمة الصاع أن الفقير لا يجد من يستعمله في يوم العيد ولا تأملم به في الغالب وللتحصل من الصاع وما يضام اليه من المافي عجنه ثمانية أطرال وذلك كفاية أربعة أيام لكل يوم رطلان ونظر بعضهم في هذه الحكمة على مذهب الامام الشافعي رضى الله عنه للوجوب درهمان ثلاثة فأكثر من كل صنف أو نصف من الاصناف السبعة مثلا (قوله) وللد رطل وثلث) ويعلم مقداره من مقدار الرطل على الخلاف وسيأتى في النفقات التصريح بقدره كإني عليه في النهج (قوله) والصواب الخ) هو للعمدة (قوله صاع معاير الخ) وقدر بالكيل للمصري فكان مقدار قدحين تقريبا فهو للتبصر ولا نظر للوزن وان اختلف وزن الحبوب ولأنها يزيدان على أربعة أمداد التي هي الصاع بنحو سببي مدلان مقدار القمح بالبراهم للصرب ثمانية درهم واثنا وثلاثون درهما ويكنى عن الكيل بالقدر أربع حفنات بكفين منضمين معتدلين كذلك (قوله) وكذا نصفه) لا حاجة اليه مع ما قبله ولعله دفع توهم اختصاص ما سبق بغير النضح فتأمل ودخل فيه الكيل والثلث والحب (قوله) وولدين) أي الأقط أي ولومن آدمي وغيره كابل خلافا لبعضهم والمبرة فيه بالكيل ان تيسر والا فالوزن ويعتبر في اخراج الابن ان يبلغ قدر صاع أقط كافي العباب وذكره شيخنا في شرحه كابن حجر وفيه بحث ظاهر الكفاية (قول الشارح هو لبن يابس) قال ابن الاعرابي يعمل من لبن ابل خاصة وعمله في الكفاية بأنه

للدخلة والام أحوج وأقل سيرة والنفقة تجب لتطهر المخرج عنه وتشرفه والاب أحق بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) وهو ستائة درهم وثلاثة وتسعون وثلث) لأنه أربعة أمداد والطرل وثلث بالبغدادى والطرل مائة درهم وثلثون درهما (قلت) الاصح ستائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم لا سبق في زكاة الثبات والله أعلم) من أن الاصح ان رطل بسداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم قال ابن الصاغ وغيره الاصل في ذلك الكيل والاعاقره العلماء بالوزن استظهارا قال في الرصة يختلف قدره وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحب وغيرهما والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتدال على الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي ﷺ ومن لم يجد وجب عليه اخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير مقتضى

بغمة أطرال وثلث تقرب (وجنه) أي الصاع الواجب (القول للمشر) أي الذي يجب فيه العشر وكذا انصفه (وكذا الاقطي الاظهر) بفتح الهجمة وكسر القاف قال في التحرير هو لبن يابس غير منزوع الزبد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن كل صغير أو كبير حر أو مملوك صاعا من طعام من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب ومنشأ القولين التردد في صحة الحديث وقد صرح بذلك

قطع بعضهم بجوازه قال في الرضة ينبغي أن يقطع بجوازه لصحة الحديث فيه من غير معارض وفي معناه اللبن والجبن فيجزئان في الأصح وأجزاء كل من الثلاثة لمن هو قوته ولا يجزئ الخفيض واللصل والسمن والجبن للزروع الزبد لا تنفاه الاقتيات بها ولا اللحم من الاقط الذي أفسد كثرة الملح جوهه بخلاف ظاهر الملح فيجزئ لكن لا بحسب الملح فيخرج قفرا يكون محض الاقط منه صاعا (و يجب) في البلدي (من قوت بلده وقيل قوته وقيل بتخريج بين) جميع (الاقوات) لقوله في الحديث السابق (٣٧) صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو

صاعا من شعير الى آخره وأجاب الأول بأن أوفيه ليست للتخخير بل لبيان الانواع التي تخرج منها فلو كان قوت بلده الشعير وقوته البر تنعنا عين البر على الثاني وأجزأ الشعير على الاول وأجزأ غيرهما على الثالث وعبر في الحرر والروضة وأصلها بنال قوته وغالب قوت البلد (و يجزئ) على الأولين (الا على الثاني والعكس والاعتبار) في الاعلى والادنى (بالقيمة في وجه) فساقيمتا أكثر من قيمة الآخر أعلى والآخر أدنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والاقوات الا أن تعتبر زيادة القيمة في الأكثر (و يزاد) الاقتيات في الأصح فالبر خير من التمر والارز قال في شرح المذهب والزبيب والشعير (والاصح أن الشعير خير من التمر) لانه أبلغ في الاقتيات وقيل التمر خير منه (وأن التمر خير من الزبيب) لذلك أيضا وقيل الزبيب خير منه

خصوصا مع اعتبار الوزن فيه ومعيار الجبن كالأقط (قوله ولا يجزئ الخفيض الخ) وكذا اللحم وان اقتناه (قوله بلده) أي محلها وان لم يكن بلدا (قوله بنال قوته) على الوجه المرجوح وغالب قوت البلدي على الوجه الراجح والراية بلد يؤدى عنه والراة غلبته في جميع السنة بأن يكون الضموم البدهة في جميع السنة أو يكون استعماله في أكثر أيامها فلو تساوى مع غيره تغير بينهما ولو اختلف من جنسين كبر وشعير فان كان حبث الشعير أكثر أو مساوية لحبث التمر كذا قاله شيخنا هو واضح في الثانية ومخالفة لما قبله وللإقاعدة في الأولى فالوجه فيها اعتبار الشعير الا أن يقال ان اخراج الأعلى عمدا هو جائز وان كان حبث البر أكثر تعين البر ويجزئ اخراج من المختلط في الأولين دون الثالثة الا ان كان خالص البر منه قدر الواجب ويعتبر قوت أقرب البلاد الى بلد عدم فيه القوت فان استوى الى بلدان واختلف جنس قوتها تغير والأعلى أكل (قوله ويجزئ الأعلى عن الأدنى) قال شيخنا ويخرج على قوله فراجحه وقارق عدم الاجزاء في زكاة المال نظرا لقيام البدن المتبر بها (قوله و يزاد الاقتيات) أي من حيث هو من غير نظر الى بلد معين (قوله فالبر) و يليه السلت (قوله أن الشعير خير من التمر) و يليه الدخن والتمر فهما جنس واحد وعلى هذا يحمل قول ابن حجر انهما في مرتبة الشعير أي من حيث تقدمهما على ما بهما هو أزرز فالخص فالماش فالعسل فالقول بالتمر (قوله من الزبيب) و يليه الأقط فاللبن فالجمل فجملة مراتب الأقوات أربع عشرة مرتبة مرموزا إليها بحر وفاء وأائل كلمات البيت الأول من هذين البيتين في قول القائل نظا اضبطها بالله سئل شيخ ذي رمة عن قولك زكاة الفطر لوجهها حروف أولها جاءت مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر ان عقلا فالباء من بالله والسين من سل السلت والسين للشعير والذال للتمر ومنها الدخن والرام للزبيب والحاء للخصم والميم للماش والعين للعسل والغاء للقول والياء للتمر والزاي للزبيب والألف للاقط واللام للين والجيم للجبن وهذا ما اعتمدته شيخنا لكن في كلام ابن وحشية في الفلاحة مخالفة لبعض ذلك (قوله ولا يبعض الصاع) أي من جنسين عن واحد ولوم قوتين مستويين كما يشترطه كلام الشارح الا فيما مر في المختلط

مقتنا عما تجب فيه الزكاة ومكتال فيجزئ كالحبوب وقضية تعليله عدم اجزاء المتخذ من غير الزكوى كالمستخذ من لبن الظبية (قول الشارح والصل) قيل هو ما الاقط قاله في المجلد وغيره في البيان هو لبن منزوع الزبد وفي النهاية هو الخفيض (قول المتن وقيل قوته) أي لانها تابعة للزينة واجبة في الفاضل عنها فكانت منها والأول قاس على ثمن البيع (قول الشارح لبين الأنواع) أي وتعددها باعتبار تعدد النواحي المخرج منها في زمنه عليه الصلاة والسلام (قول المتن ويجزئ الأعلى الخ) خولف ذلك في الزكاة فلم يجز اخراج الذهب عن الفضة مثلا قال الرافعي لأن الزكوات السالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بمساواة الله تعالى به والفطر زكاة البدن فوق النظر فيها لمساواة الفقراء والبدن والاعلى يحصل هذا الغرض و يزاد (قول المتن والاعتبار بالقيمة الخ) لانه أنفع للفقراء (قول الشارح) لم يذكر مثل هذا في زيادة الاقتيات الا في كونه والله أعلم لان الحكم فيه باعتبار زيادة الاقتيات في الأكثر

قال في شرح المذهب والصلوات تقديم الشعير على الزبيب أي من تردده في الحديث أو محمد كتر دده في التمر والزبيب وجزم بتقديم التمر على الشعير وقدم البقوى الشعير على التمر فعبر عن قولهما وعن تردد الاول بالوجهين (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أو عبده (أعلى منه ولا يبعض الصاع) عن واحد بأن يخرج من قوتين وان كان أحدهما أعلى من الواجب كان وجب التمر فأخرج نصف صاعا منه ونصفا من البر قال الرافعي رأيت لبعض التأخرين تجوز وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب فرض صاعا من تمر أو صاعا من شعير ولو ملك نصفين من عشرين فأخرج نصف صاعا عن واحد النصفين من الواجب ونصفا من الثاني من جنس أعلى منه جازعولى

التخير بين الاقواله اخرجاهم جنسين بكل حال (ولو كان في بلد اقوال لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ماشا منها (والافضل اشرفها) أي أعلاها وهذا التعبير موافق لتعبير الحرر فيها تقدم بقول البلد (ولو كان عبده ببلد آخر فالصاحب أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم تتحمل عنه المؤدى والثاني الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره (قلت الواجب الحب السليم) فلا يجزئ السوس والعيب والادقيق والسويق كما ذكره الرافعي في الشرح (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الفتي جاز كأجنبي اذن) فيجوز زأخر اجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز زأخر اجها لان الابن لا يستقل بتملكه بخلاف الصغير فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه (ولو اشترى مومس ومعرس في عبد لزم المومس نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر السلتيني في الروضة (ولو أيسر) أي للشر كان في عبد (واختلف واجبها) (٣٨) باختلاف قوت بلدها أو قوتها (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الأصح)

ويجوز من نوعين (قوله الحب السليم) أي ولو عتقا لا قيمة له حيث لم يتغير بطم ولالون ولا ربح (قوله) فلا يجزئ السوس) وان كانوا يقتاتونه أو بلغ له صاعا خلا فلا تنوى كذا في شرح شيخنا الرمي (قوله ولده الصغير الفتي) ومثله الصغير والمجنون (قوله جاز) فان قصد الرجوع ورجع وخرج بولده الرمي والقيم فلا يؤدى ان من مالها الابن الحاكم (قوله كأجنبي اذن) ومنه ولده الكبير ولا رجوع الا بشرطه (قوله لزم المومس نصف صاع) أي ان لم يكن مهاباة فان كانت وقوع وقت الوجوب في نوبته لم يصح صاع والا فلا شيء على واحد منهما (قوله والثاني لا يجوز ذلك) وهو للتمسك وحمل شيخنا الرمي كلامه للصف على ما لو كان بلد العبد لا قوت فيه أو كان يريه وبلد السيد من أقرب بلد له غير مستقيم كما علم مما سطره

باب من تفرقه الزكاة وما تجب فيه ﴿

(قوله بفصلين) أي والانساب التعبير بالباب فيهما لعدم دخولهما في هذا وأجاب شيخنا الرمي بأنه لما كان الأداء والتعجيل مناسبتين للوجوب لثرت بهما عليه صح التعبير عنهما بالفصل وما في البرسي فيه نظر فراجعه (قوله شرط وجوب زكاة المال) أي وجوب أدائها وقيد بالمال لأن زكاة الفطر تجب على الكافر كما مر (قوله الاسلام) نعم الانبياء لازكاة عليهم وصية عيسى عليه السلام في قوله تعالى وأوصاني بالصلاة

(قول المتن تخير) أي ويشارك تعين الاغبط في اجتماع الحقائق وبنات البون لأن زكاة المال متعلقة بعين المال (قول الشارح وهذا التعبير) يؤيد قوله لا غالب فيها تخير حيث جعل التخير عند عدم الغلبة فدل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قول الشارح والعيب) منه أن يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول المتن) ولو أخرج من ماله الخ) بخلاف الوصي والقيم فلا يخرج من مالها الابن القاضي (قول المتن من واجبه) نظير ذلك ثلاثة محرمون قتلوا غلبة فأخرج أحدهم ثلث شاة والآخر طعاما بقيمة ذلك والآخر صام بصدقه

باب من تفرقه الزكاة الخ ﴿

أي باب شروط من تفرقه الزكاة وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك في سلف (قول الشارح وترجم بعده بفصلين) يريد أن الفصلين ليسا من الباب فلا يعرض بأن الذي فيها ليس بضمنا من هذا الباب (قول المتن شرط وجوب زكاة المال الاسلام) قيل ان أراد التكليف المقضي للعقاب الاخرى فمعنوه لان الكافر عندنا مكلف بالقروع وان أراد التكليف بالاخراج أشكل عطف الحرية

بعد بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد وتجارة على ماله (الاسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة بها في الدنيا لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما انقصر في الأصول و يسقط عنه الاسلام ما مضى ترغيبا فيه (والحرية) فلا تجب على الرمي اذ ملكه سيده مالا زكوا وقلنا يملكه على قول مرجوح يأتي في باب ضعف ملكه اذ السيد انزاعه متى شاء ولا زكاة فيه على السيد لان ملكه زائل وقيل نعم لان ثمره للمالك باقية اذ يتصرف فيه كيف شاء والدبر وأم الولد كالقن فيما ذكر (ونلزم للرمد ان أبقينا ملكه) مؤاخذه له بحكم الاسلام فان أزلناه فلا وقتنا موقوف وهو الاظهر الآتي في باب موقوفه ان عادالى الاسلام لزمته لتبين بقاء ملكه وان هلك مرتدا فلا خلاف كإني الرضة وأصلها فيها حال عليه الحول في الردة أما التي أزلتها قبلها فلا تسقط جزما ويجزئه الاخراج في حال الردة في هذه وفي الأولى

لأنها

على قول الزوم فيها نظرا
الى جهة المال وفيه احتمال
لصاحب التقريب نظرا الى
أن الزكاة قربة مفقودة الى
النية (دون المكاتب) فلا
تلزمه نصف ملكه اذا لا يرث

ولا يورث ولا يعتق عليه
فريهه وتعيظه نفسه يصير
ما في يده لسيده (وتجب في
مال الصبي والمجنون)
ويخرجها منه ولهما الشمول

حديث الصدقة السابق
لما لها ولا تجب في المال
للسبب الى الجنين ادلا

وثوق بوجوده وحياته
وقيل تجب في اذا انفصل
حيا (وكذا من ملك بيعه

الحرنصا) تجب زكاته عليه
(في الاصح) لحما ملكه
له والثاني لا تجب عليه

لنقصه بآرق (و) تجب في
الغصوب والضال والمجهود
كان أودع فجحد أي تجب

في كل ما ذكر (في الاظهر)
ماشية كان أو غيرها (ولا
يجب دفعها حتى يعود)

فيخرجها عن الاحوال
الماضية وتلف قبل التحك
سقطت والثاني وحكي قديما

أنها لا تجب في المذكورات
لتعطل ثمنها وقادتها على
مالكها بخروجها من يده

وامتناع تصرفه فيها
(والشترى قبل قبضه)
بأن حال عليه الحول

والزكاة اما على فرض وجوبها أو على تركية النفس وبهذا صرح شيخ الاسلام في فتح الرحمن وفي هذا
الاستثناء نظرا لان عدم الزكاة عليهم لعدم ملكهم نصابا بشرطه فتأمل (قوله على قول الزوم) وكذا
على الاظهر ويمكن شمول كلامه له واذا مات من بعد ابداء الاخراج رجع الامام على الاخذوان لم يعلم أو كان
من أهل التي على التمسك (قوله الى النية) تقدم في الفطرة أنه ينوي للتميز (قوله دون المكاتب) سواء
الكتابة الفاسدة والصحيحة (قوله لسيده) ولا زكاة على سيده فيه ولا في دين كان لسيده عليه وان مضى
أحوال (قوله وتجب في مال الصبي الخ) نظم الفخر الرازي في ذلك فقال

طلبت من المبيع زكاة حسن • على صغر من السن البهي

فقال وهل على مثلي زكاة • على رأى الرقاي الكمي

فقلت الشافعي لنا امام • وقد فرض الزكاة على الصبي

فقال اذهب اذا واقيض زكائي • بقول الشافعي من الولي

ونعمه التي السبكي فقال

فقلت له فدبتك من فقيه • أبطل بالوفاء سوى الملى

نصاب الحسن عندك ذو امتناع • تحذك والقوام السهمري

فان أعطيتنا طوعا والا • أخذناها بقول الشافعي

(قوله أيضا وتجب في مال الصبي والمجنون) ومثلها السفيه وكلامه يقتضي أنها لم تجب عليها وهو أحد
وجهين في الكفاية وعلل بأنهما غير مكلفين وقال ابن الصلاح ان من أصحابنا من قال تجب في ماله ما عليهم
وليس كما قال فان معنى وجوبها عليهم ثبوتها في ذمتهم كما يقال عليهم ضمان ما تلفوه وهذا من خطاب الاضرار
لامن خطاب المواجهة كما قاله الماوردي (قوله ويخرجها منه ولهما) أي الشافعي وان كانا حنفين
والأحوط له في هذه الرفعة الى الحاكم ليلزمه بالاخراج لثلاث روافد اولى احسن فيغيره فان كان حنفيا وهما
شافعيان أخرها وأخبرهما بعد كمالهما بهما ولا رفع الامر الى حاكم يلزمه بالاخراج أيضا (قوله ولا تجب الخ)
أي لا على الجنين ولا على ورثته وان انفصل ميتا ولو تبين أن لاهل أصلا فقتضى قولهم في الفرق بين مال
الجنين والبايع اذا فسخ القد بأن البايع كان له ملك فاستصحب عدم الوجوب هنا لعدم ذلك في الورثة
فراجعه (قوله والضال) وكذا ما وقع في بحر وأوسى محله (قوله ماشية) ويتصور فيها بأن تضر أو تنصب بعد
حولها سائمة وقبل التحك (قوله عن الاحوال الماضية) أي ان لم ينقص النصاب بالواجب والافلا تجب في
الاحوال التي بعد النقص (قوله وامتناع تصرفه فيها) فلو قدر على نزع الغصوب أو بيعة في المجهود
وجبت زكاته لا (قوله حال عليه الحول) أي من وقت انقطاع الخيار مطلقا كما هو ظاهر كلام شيخنا الرملي
وقال شيخنا الزايد من الشراء ان لم يكن الخيار للبايع وحده وهو ما تقدم وقيل الذي يشبهه انه يعتبر من

لانها شرط في أصل تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج زكاة الفطر فانها تجب على الكافر في فريهه للسلم
ونحوه (قول الشارح لنصف ملكه) أي فلا يحتمل الواساة بدليل عدم وجوب نفقة القرب عليه (قول
الشارح يصير ما في يده لسيده) أي فيبتدأ حوله من حينئذ (قول الشارح اذا انفصل حيا) ولو انفصل ميتا
قال الاسنوي فالتجبه عدم الوجوب على الورثة لنقص ملكهم (قول المتن ولا يجب دفعها حتى يعود) وذلك
لانه غير متمكن منه والتكليف من غيره لا يتجه لان المال قد يتلف تنبيه • لو كان قادرا على خلاص
للعصوب أو المجهود ببينة وجبت الزكاة والاخراج حالا قطعا وقد أشار اليه الشارح في الفرق الآتي ويأتي
في المتن ذكر في الدين (قول الشارح والثاني وحكي قديما الخ) أخر ذكره عن قول النجاشي ولا يجب الخ ليعبر
من الأول بتفريه (قول المتن والشترى قبل قبضه) أي تجب فيه قطعا وقيل فيه القولان ثم على طريق

في يد البائع تجب فيه الزكاة على المشتري (وقيل فيه القولان) في العيوب وقرق الاول بتعذر الوصول اليه
 وارتفاعه بخلاف المشتري تمكنه منه بتسلم الثمن (وتجب في الحال عن) المال (الثابت ان قدر عليه) وتجرج
 في بلده فان كان سائر افعلاجب (٤٠) الاخراج حتى يصل اليه (والا) أي وان لم يقدر عليه لاقطاع الطريق أو انقطاع

خبره (فكمقصوب) فتجب فيه في الاظهر ولا يجب اخراجه حتى يصل اليه (والدين ان كان ماشية أو غير لازم كمال كتابة فلا زكاة) فيها ما الماشية فلان شرط زكاتها السوم وما في الذمة لا يتصف بسوم وأما مال الكتابة فلان الملك غير تام فيه وللعبد اسقاطه متى شاء (أو عرضا أو نقدا فكذا) أي لاز كافيته (في القديم) لانه لا ملك في الدين حقيقة (وفي الجديد ان كان حالا وتعذر أخذه لا عار وغيره) أي كجعود ولا ينة أو سطل أو غيبة ملي (فكمقصوب) فتجب فيه في الاظهر ولا يجب اخراجه حتى يحصل (وان تيسر) أخذه بأن كان على ملي مقر حاضر باذل (وجب تركه في الحال) وان لم يقبض (أو مؤجلا فانه يجب أنه كمقصوب) فتجب فيه في الاظهر وقيل قطعوا لا يجب دفعها حتى يقبض (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبنى على طريق القطع

الشراء ان كان الخيار للمشتري وحده والا فمن انقطاع الخيار فراجع عامر (قوله في بلده) أي المال ان استقر في موهناك ساع أو حاكم يدفعها له حالا (قوله فان كان سائرا فلا يجب الاخراج حتى يصل اليه) ظاهره أنه لا يعتبر بلد حال الحول فيها المال سائرا عليها فراجع (قوله في الدين) قال التاج السبكي وحيث وجبت الزكاة في الدين وقلنا الزكاة تتعلق به تعلق الشرع كقصد ملكه الا نضائى بعضه في ذمة المدين ويرتّب عليه أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالإبراء منه والدعوى به ونحوها فينبغي في الدعوى أن يبدى أنه يستحق قبض ذلك ويحلف كذلك ولا يحلف أنه يستحقه ولا نه باق على ملكه فليتبّه لذلك (قوله ماشية) وكذا العشر لشرط الزهوه وهو بدو الصلاح في ملكه (قوله وما في الذمة لا يسوم) أي لا يتصف بالسوم فلا يرد صحة السلم في اللحم من النسيئة (قوله والعبد بائع) يؤخّره عنه أن يلوأ حال المكاتب سيده به على أجنبي وجبت زكاته على السيد وان عجز المكاتب قاله شيخنا الرمي كنجوم الكتاب ومثلهما دين السيد عليه بنحو معاملة كما مرّنا (قوله وان تيسر أخذه) أو أخذ بدله بنحو نظر كما قاله الاذرعى واعتمده شيخنا (قوله أو مؤجلا) ومثلهما نذر عدم الطالبية بأه الوصوى به قاله شيخنا الرمي (قوله في الاظهر) قال ابن الرفعة ومقابل الاظهر تقدم أنه قديم وما هنا مفرغ على الحد بدفعه القدم غير صحيح كما فعل الرافعي انتهى وقد يدفع بأن مقابل الاظهر موافق للتقدم لأنه هو آمنه فراجع (قوله قبل قبضه) المراد قبل حواله كما قال الاسوى انه الصواب لان الكلام في دين على موسر مقر ملي باذل وكلام الشارح صريح فيه أيضا ولعل هذا مبنى على طريق القطع لان الاظهر الموافق لما يقول ومقابل الاظهر مقطوع به كما سيذكره أيضا (قوله وهو النقد والعرض) اقتصر عليهما لشمول النقد للركاز والعرض زكاة الفطر القطع المتجه وجوب الاخراج من غير توقف على القبض بخلافه على طريق القولين كذا قاله الاسنوي وقد يشكل عليه ما سيأتى للشارح في قول المتن وقيل يجب دفعها قبل قبضه حيث قال انه مبنى على طريق القطع قلت لا اشكال لانه هنا متمم من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتي (قول الشارح فان كان سائرا) يرجع لقول الشارح المال (قول الشارح وما في الذمة الخ) اعترضه الرافعي بأنه يذكر في السلم في اللحم كونه لحما راعية أو معلوفة فإذا جاز أن يشت في الذمة لحما راعية جاز أن يشت الراعية نفسها وضفّه القنوي بأن المدعى انصافا بالسوم لمحقق وثبوته في الذمة أمر تقديرى (قول الشارح فلان الملك غير تام فيه) يؤخّره عن هذا التعليق أن المكاتب لوأ حال سيده بالنجوم على شخص تجب الزكاة فيه لانه لازم لا يسقط عن ذمة الحال عليه بتعجز المكاتب ولا يفسخه (قول المتن أو عرضا) أي للتجارة (قول الشارح لانه لا ملك في الدين) استشكل هذا بأنه لو حلف لا مال له ودين مؤجل أو حال حث به (قول المتن وان تيسر) لو تيسر أخذه بالظفر فالظاهر لزوم في الحال (قول الشارح في الاظهر) هي الطريقة الحاكية للخلاف وقوله وقيل قطعاهي الطريقة القاطعة (قول الشارح ولا يجب دفعها حتى يقبض) هو على الطريقين لكنه منقطع به على الاولى وقول المتن وقيل تجب مفرغ على طريق القطع كما ذكره الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حواله كما نبه عليه الاسنوي وغيره وقوله وقيل تجب الخ إذا كان المدينون مليئا ولا مانع سوى الاجل وقوله المقيس على المال الغائب رد بأن المؤجل لو كان مائتين مثلا فلا بد من اخراج الخمسة والتكليف بها احجب لانها تساوى أكثر من خمسة مؤجلة (قول الشارح بأنه لا يتوصل الخ) أي فألحق بالمقصوب

المقيس على المال الغائب الذي يسهل احضاره ووجهه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل الى التصرف فيه قبل الحول وقيل لا تجب (قول) فيه قطعا لانه لا ملك شيئا قبل الحول (ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال) لاطلاق النصوص الواردة فيها والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والركاز كذا الفطر كما سيأتى في الفصل ولا يمنع في الظاهر وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن والفرق أن الظاهر يضمن بنفسه والباطن لا يضمن بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحجج الى صرفه في قضائه

وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً من جنس المال أم لا (فعل الأول لو حصر عليه الدين فحال الحول في الحجر فكمنصوب) لان الحجر مانع من التصرف ولوعين الحاكم لكل من غرامه شثمان ماله ومكتمهم من أخذه فحال الحول قبل أخذه فلازكاة عليه قطعا الضعف ملكه وقبل فيها خلاف المنصوب (و) على الأول أيضاً (لواجمع زكاة ودين آدمي في تركه) بأن مات قبل أداء الزكاة (قدمت) تقدماً للدين الله وفي حديث الصحيحين فدين الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقسم (الدين) لافتقار الأدب واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان الزكاة تعود فالتنهاي الآدميين أيضاً (والغنية قبل القسمة ان اختار التامون تملكها ومضى بعده (٤١) حول والجمع صنف زكوى بلغ

نصب كل شخص نصاباً أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت وأغبرها (وجبت زكاتها والا) أى وان لم يختاروا تملكها (فلا زكاة عليهم فيها) لانها غير مملوكة لهم (أو لو تملكها في نهاية من الضعف يسقط بالاعراض وكذا لو اختاروا تملكها وهي أضاف فلا زكاة فيها سواء كانت مما تجب الزكاة في جميعها أم بعضها لان كل واحد لا يدري ماذا يصيبه ويصيبه وكذا لو كانت صنفًا لا يبلغ نصاباً إلا بالجنس فلا زكاة عليهم لان الخلطة لا تثبت مع أهل الجنس اذ لا زكاة فيه لانه لغير معين (ولو أصدقها نصاباً سائمة معينا زكاهما كانه اذا تم حول من الاصدق) سواء دخل بها أم لا وسواء قبضته أم لا لانها ملكه بالعقد واحترز بالمعين عما في التهمة فلا زكاة فيه كما تقدم (ولو أكرى داراً

(قوله وسواء كان الدين الخ) وسواء دين الضمان وغيره ودين الله كزكاة وكفارة وغيره وما استغرق التصاب وغيره (قوله فكمنصوب) فيجب الاخراج بصدق الحجر لا قبله وفارق وجوب زكاة الرهون حالاً بما يعجزه من ان يكن له ما يخرج منه غيره فقها على المرتين ولا خيار له في ذلك وبأن الرهن حجر على نفسه بلا حاكم (قوله شثمان ماله) أى من جنس دينهم فقط وسواء أخذه القرماء أم لا فلا زكاة عليه لو تركه ولو زكاة عليهم لو أخذوه أيضاً الضعف ملكهم (قوله قدمت) أى الزكاة ولو عن القطر على الدين وان تلقى بالعين وكازكاة كل حق لله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد والحج الاجزئية فكدين الآدمي تغليباً لجانباها أجرة وفي اجتماع حقوق الله تعالى يقدم متعلق بالعين ثم متعلق بالتهمة وخرج بالتركه المحلى بقدمه في عين الآدمي ان حصر عليه الا زكاة المتعلقة بالعين (قوله أى وان لم يختاروا الخ) خصه بالتركه لكونه مدخول الشرط وان أسكن شمول كالمصنف لما بعده فتأمل (قوله وهي أضاف) ظاهره وان علم أن الذي يخص كل واحد منهم يبلغ نصاباً (قوله لو كانت صنفًا لا يبلغ الخ) أو بلغ وهو غير زكوى أو زكوى لم يبلغ نصاباً أو بلغ المجموع نصاباً بالجنس (قوله نصاب سائمة) أى نصاباً وسامه سواء كان سائمة فيها أم لا لا يوافق ما رويتهما منه بتدليلها كالنصب فان ملكتها بلا وطء قبل الحول رجع نصفه له وعلى كل عند تمام الحول نصف شاة أو طبق بعد تمام الحول رجع له كذلك شاة ثمان أخذ الساعي الواجب من غيره أو لم يأخذ شيئاً والاربع هو عليها بنصف قيمة الخرج ولو بعد الرجوع كذا قاله شيخنا وفي بحث ظاهره فراجع ذلك وحرره (قوله كاتقدم) من أن السائمة لا تكون في التهمة فان كان غير سائمة كالنقل زكاهما زكاة لانه من الدين (قوله وقبضها) فان لم يقبضها فهي من الدين ان كانت في التهمة والافكا لبيع قبل قبضه والخلاف المذكور من (قول المتن ولو اجتمع زكاة) ولو زكاة فطر (قول المتن ودين) (قائدة) ظاهر اطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو كذلك (قول الشارح لافتقار الآدمي الخ) أى وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقه (قول المتن وقبضها) خرج ما اذا لم يقبضها فانه ان كانت في التهمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معينة فكلبيع قبل القبض (تنبية) كلام التناهي يشعر بأن الخلاف في الاخراج وان الوجوب مجزؤه وهو كذلك (قول المتن وعشرين لستين) لا يخفى ان الفقهاء بنام السنة الاولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم يكن مالا كالجمعيها في الحول الثاني بل لتسعة عشر ديناراً ونصف واذا سقط النصف فيسقط ما يقابله من الزكاة وهو ربع عشرة فمجموع ما يلزمه تمام السنة الثانية دينار ونصف الاربع عشر النصف وقس الاخراج بعد التناهي والاربع على ذلك هكذا استدركه الراجح ناقل لعن الأصحاب ولا يمنع منه اخراج الزكاة من غير الثمانين وينبغي أن يتقطن أيضاً ما رآه وهو أن الحول الثاني مثلاً في مقدار الزكاة من الاعطاء لانه حين

(٦ - قليوبى وعبرة - ثاني) أربع سنين يتأين ديناراً وقبضها فلا يطهره لان يلزمه أن يخرج الزكاة ما استقر لان مالا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فملكه ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسألة الصداق اخذوه يفرض أن يعود نصفه باطلاق قبل الدخول ان عود نصفه ملك جديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الأجرة فانه بانفساخ الاجارة (فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين) لانها التي استقر ملكه عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاهها (وعشرين لستين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهي التي زكاهها (وعشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة) وهي التي زكاهها (وعشرين لأربع سنين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (والثاني يخرج تمام الاول

زكاة الثمانين) لا تملكها ملكا تاما والكلام فيها اذا كانت أجرة السنين متساوية وأخرج الزكاة من غير القبوض وفي الروضة كاصلها ان كلام نقلة الذهب يشمل ما اذا كانت (٤٢) الاجرة في الذمة وقبضت وما اذا كانت معينة ﴿فصل تجب الزكاة﴾ أي

أداؤها (على الفور اذا تمكن وذلك بحضور المال والاصناف) أي للتحقق لان حاجتهم اليها ناجزة أما زكاة الفطر فموسمية بليلة العيد يومه كما تقسم في بابها (وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم انه النقد والعرض وزيد عليهما هنا في الروضة كاصلها الركاز وزكاة الفطر (وكذا الظاهر) وهو اللاشية والزرع والحر واللمسن (على الجديد) والقديم يجب دفعه زكاة الى الامام وان كان جاثرا لتفاد حكمه فلو فرقا المالك بنفسه لم تحجب وقيل لا يجب دفعها الى الجاثر (وله) مع الاداء بنفسه في المالكين (التوكيل) فيه (والصرف الى الامام) بنفسه أو وكيله (والاظهر ان الصرف الى الامام أفضل) من تفريقه بنفسه لانه أعرف بالمتحقق وأقدر على التفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه أفضل لانه يفعل نفسه أوثق وهذا كما في الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته

حيث الاخراج وأما الوجوب فيجزومه (قوله زكاة الثمانين) قال في المجموع عن الماوردي والاصحاب واذا أخرج الجميع ثم انهدمت الدار يرجع الستاجر بسقط الاجرة ولا يرجع المخرج بشئ انتهى فراجع (قوله وأخرج الخ) أي للناقص النصاب لو أخرج منها كذا قالوه ونكفوا في الجواب عنه قال بعضهم وعندنا تأمل فيما رفين عند ما يكمل به النصاب لا اشكال فتأمل ثم قد يقال ان التقرير بذلك لاجل كون المخرج عنه عشرين في كل سنة (تنبيه) للتمسك بالقبوض قبل قبض البيع وعكس حكم الاجرة المذكورة تعرضه للسقوط بتلف مقابله ويؤخذ من ذلك الوجوب في رأس مال السلم لانه لا يتعرض له الفسخ بانقطاع السلم فيه

﴿فصل في اداء زكاة المال﴾ (قوله بحضور المال) أي بحضور المال اليه أو بحضوره عند المال ولو تقديرا فلو مضى بعد الحول زمن يمكن فيه حضوره لمال غائب وجب الاخراج ولا بد من تنقية الحب من نحوين وجفاف ثم وخواصه لا ماله من مهم ديني أو دنيوي وله انتظار نحو حاله جارا أو زرو في استحقاق بشرط سلامة العاقبة (قوله للتحققين) أي من تصرفه الزكاة من امام أو واسع أو المستحقين أو بعضهم في حصته ثم لا يحصل التمكن بحضور المستحقين دون الامام في زكاة طلبها في مال ظاهر والتحكم شرط للضمان لا للوجوب على الاصح ولا يجوز التأخير عن نحو جاع (قوله وله التوكيل) أي لبالغ عاقل وكذا الصغير وصلى ان نوى وعن المدفوع له قاله شيخنا الرمي (قوله والاظهر أن الصرف الخ) وبعد الامام الساعي وتصرف الامام بالولاية لا بالنيابة على التعمد (قوله جاثرا) أي في الزكاة ولو عدل في غيرها وهذا في المال الباطن ان لم

تمام الحول الذي قبله لان حصة الفقراء باقية على وجه الشركة الى حين الاعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن اشكال الرافعي المذكور بتصوير المسئلة بالتعجيل عن الثمانين أولا وهو غفلة عن النقول قال السبكي في شرحه (فرع) قال الروياني عن والده اذا قلنا بالذهب فلو عجل زكاة ما زاد على قسط الاول لم يجز ولو عجل زكاة عشرين في العام الاول حيث تكون الاجرة مائة فان كان مضرا بة اخص الحول جاز والا فلا لانه لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتعجيله غير جائز كما لو كان له درهم لا يعلم بلوغه نصابا ففضل عنه ثم علم فانه لا يجزى قال السبكي وقياسه ان مسئلة النهاج لا يصح التعجيل فيها لاقى العشرين الاولى لانه متى انفسخت الاجرة في الحول الاول فلا نصاب اه اللهم الآن يقال هذه مقالة يأباه عموم قولهم يجوز التعجيل لعلمه بانفساد الحول (قول الشارح وما اذا كانت معينة) لم يقل وقبضت لانه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى أن التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الامر انه يطرقها بخلاف الدين كان العينة قبل القبض يطرقها بخلاف المشتري قبل قبضه

﴿فصل تجب الزكاة الخ﴾ أي أداؤها ير بادن التمكن شرط للاداء لا للوجوب لكن كأن تقول الوجوب اغما يتعلق بالأداء لانه فعل المكلف (قول المتن وله أن يؤدى الخ) أي كما يؤدى الكفارات بنفسه وقيل الظاهر على الباطن (قول الشارح والقديم تجب الخ) استدله بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وخالف الباطن لان الناس لهم غرض في اخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر لا يطلب اخفاؤه (قول الشارح لانه يفعل نفسه أوثق) وليناول نواب تقديم الأقارب والجيران فتفرق بين المالك بنفسه أفضل أي ولو كان المال ظاهرا كما في الروضة وأصله وخالف في شرح المذهب فرجع ان صرف الظاهر حتى الى الجاثر أفضل (قول الشارح أفضل من الصرف اليه) وفيه الخلاف أي قاله راجع القطع بكونه أفضل وحجته فلا استثناء راجع

الى الامام أفضل قطعاً وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (الأن يكون جاثراً) الى فقير بين المالك بنفسه أفضل من الصرف اليه وقيل فيه الخلاف وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بخلاف قال في الروضة والدفع الى الامام أفضل من التوكيل قطعاً وفيها تصحيف فطلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب انسابهم اليه لا صرف وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي

لبس اللواة نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فإن بذلوا طوعا قبلها الوالي (وتجيب التية فتبني هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) أي زكاة مالي المفروضة أو صدقة مالي المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح للذهب الصدقة المفروضة ولو نوى الزكاة دون الفرضية أجزأه وقيل لا كما لو نوى صلاة الظهر ورد بأن الظهر قد تنقذ فلا كالمادة والزكاة لا تتبع الأفرضا وفي شرح الذهب وقال البنيوان قال هذم زكاة مالي كفاه وإن قال زكاة في أجزائه وجهان ولم يصح شيئا (٤٣) وأصحهما الأجزاء (ولا يكتفي)

هذا (فرض مالي) لأنه يكون كفارة ونظرا (وكذا الصدقة) أي صدقة مالي (في الأصح) لأنها تكون نافذة والثاني يكتفي لظهورها في الزكاة وعبارة الروضة كأصله ولا يكتفي مطلق الصدقة على الأصح وقال في شرح الذهب على الجمهور وبه قطع الجمهور وعبره في الأولى بالأصح (ولا يجب تعيين المال) للزكاة في التية عند إخراج الزكاة (ولو عين لم يضر) أي المخرج (عن غيره) فلو ملك مائتي درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج خمسة دراهم بنيت الزكاة مطلقا بأن تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عينه عن الغائبة لم يكن له صرفه إلى الحاضرة والراد الغائبة عن مجله لاعتد بالبناء على منع نقل الزكاة وهو الظاهر الآتي في كتاب قسم الصدقات (ويلزم الولي التية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) فلو دفع بلانية

يطلبها فيه فإن طلبها أو كانت عن المال الظاهر وإن لم يطلبها فصرفها للزوجة جازا أفضل كما سيأتي في كلامه بعضه عن الروضة وأصلها (قوله ليس للواة) أي يحرم عليهم (قوله بالصدقة المفروضة) ومثله فرض الصدقة فالتمتدلا كفتاه بهما ولا يضر شمولهما زكاة الفطر لخرجها بالقرينة فتأمل (قوله ولو نوى الزكاة دون الفرضية أجزأه) هو المتمدن المذكور بعده دليل عليه (قوله وأصحهما الأجزاء) هو التعمد كما تقدم (قوله وعبارة الروضة الخ) أي فهي مسئلة غير التي في التيهاج فلذلك جرى فيها طرق ولم يكتفوا بالقرينة في هذه والتي قبلها لأنها لما يكتفي بها في تخصيص الثبات لا في صرف أصلها (قوله لم يكن له صرف الخ) نعم إن شرط أن يكون عن الحاضرة أن تلفت الغائبة أنصرف للحاضرة ولو قال عن الحاضرة أو الغائبة ولم تلف أجزأته عن أحدهما ونجس عن الأخرى فإن تلفت لم تجز عن الباقي (قوله ولو يلزم الولي الخ) تقدم ما فيه (قوله السفيه) فينوي الولي عنه وللولي تفويض التية إليه بله الاستقلال بالتية كما قاله شيخنا واعتد به (قوله وله نوى للموكل الخ) وكذا لو نوى عند عزل المال ولو قبل التفرقة لأنه أول أجزاء العبادة وللمستحق في هذه الاستقلال بالأخذ ويكتفي فيها بفرقة الصبي ونحوه على ما تقدم ولا يمتنع على المالك صرف ما أفرزه بله صرف غيره لأن شركة المستحقين لا تنقطع الإقبضا وبهذا فرق الشاة العينة في الضحية ومن التوكيل في التية كالفرقة أن يقول لغيره أخرج زكائي أو زك عنى أو أخرج فطرني أو أهد عنى في المبدى ونحو ذلك فيتمتع على الوكيل التية وله توكيل واحد في التية وواحد في الدفع للمستحقين (قوله في المسائل الثلاث) هي مسئلة نية الوكيل وحده وتفويض الوكيل التية إليه ونية الموكل وحده (قوله إلى السلطان) ومثله الساعي

إلى المال الباطن وبدل عليه تقدم الشارح لذكر مقابل الظاهر وهذا ميل من الشارح إلى ما في شرح المذهب من أن صرف الظاهر للامام أفضل وإن كان جازا خلاف ما في الروضة (قول الشارح لظهورها) أي وكثرة دورودها في القرآن يعني ذلك قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وقال تعالى ومنهم من يلزمك في الصدقات وقال تعالى إنما الصنقات للفقراء والمساكين (قول الشارح وقال في شرح المذهب الخ) حاصله أنه إذا قال هذ صدقة لا يكتفي على الأصح الذي قطع به الجمهور وأما صدقة مالي فصرفها في شرح المذهب بالأصح فقط وأما قطع بذلك لأن الصدقة إذا لم تنصف يكره مجموعها للإطاعة على غير المال كما في حديث بكن تكبير صدقة (قول للنن ولا يجب تعيين المال) قال الأسنوي حتى لو قال هذ عن هذا أو هذا كفى قال فلنصف أحدهما بد الاداء فله جملة عن الباقي (قول الشارح لم يكن له صرف الخ) أي بل تقع نافذة (قول للنن ونكتي نية الموكل الخ) أي كما نكتي عند الدفع إلى السلطان ولو وجدت التية من الخاطب باز كاتفاقا نة لقلعه ووجه الثاني القياس على الحج وفرق الأول بأن أفعال النائب في الحج كمال الموكل في الزكاة لأن البراءة حصلت بهما وقد وجدت في الموضعين ممن وجد منه الفصل المبني وأعماله عزل فمرا زكاة ولا ونوى كان كافيا على الأصح قال الأسنوي الوجهان في مسئلة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قول الشارح والثاني لا نكتي بل لا بد الخ) قضية الكلام أن الوكيل في هذه الحالة ينوي وإن لم يفوض له التية وفيه نظر (قول الشارح في المسائل الثلاث) يرجع

لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كرم وحضهم اليهم في شرح المذهب السفيه (ونكتي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح والأفضل إن ينوي الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثاني لا نكتي نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة ولو نوى الوكيل وحده لم يكتف إلا أن يكون الموكل فوض إليه التية فتكتفي ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفى قاله في شرح المذهب ونفى فيه الخلاف في المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة (إلى السلطان) كفت للتية عنده أي عند الدفع اليه ولو لم ينو السلطان عند القسم

على المستحقين لأنه نائبهم فالدفع اليه كالدفع اليهم (فان لم ينو) عند الدفع اليه (لم يجزى على الصحيح وان نوى السلطان) عند القسم عليهم كالايجزى. الدفع اليهم بلانية والثاني يجزى نوى السلطان أم لم ينو لأنه لا يدفع اليه الا الفرض ولا يقسم الا الفرض فأغنت هذه القرينة عن البنية (والاصح انه يلزم السلطان) (٤٤) البنية (اذا أخذ زكاة المتنع) من أدائها بنية عنه تجزئ في الظاهر فلا يطلب

(قوله لم يجزى) أى ان لم ينو المالك الزكاة قبل صرف الامام (قوله بلانية) أى يقينا فلو شك بعد الاخراج في البنية لم يقع زكاة فيسترده ثم ينوى ثم يعيده للمستحق أو يخرج غيره (قوله أى السلطان) فيأثم بتركها ويكفي عند الاخذ أو التفرقة وظاهر ما ذكرناه لا يكتفى الاخذ مع تركه كالفراغ زكاة ويضمنه الامام الا ان استرد ما نوى ثم أعاده للمستحق فراجعه في شرح شيخنا الى المولى رجوع الضمير للمنتع وتسميته تمتعا باعتبار ما كان وفيه نظر فراجعه وحرره (فروع) يندب لأخذ زكاة الدعاء للدافع المالك وله مع الدافع غير المالك كأن يقول أحرر كذا عبدا أعطيت وجهه لك ظهورا وبارك لك فبأى بقيت ويندب لكل دافع مال من زكاة أو كفارة أو نذر أو صدقة تطوع ولقارى مفودرس وغير ذلك أن يقول بعد فراغه بنقل منال آتو يندب للترضى والترحم على غير الانبياء من الاخيار ولومن غير الصلابة رضى الله تعالى عنهم وتركه الصلاة وكذا السلام على غير الانبياء والملائكة لا تبايعها ولا تتركهم منهم على غيرهم ولا من غيرهم على من اختلف في نبوته كقهمان ومريم

(فصل في تعجيل الزكاة) أى فى جوازها وعدمه وقدمت الامام مالك محبة التعجيل ووافق ابن المنذر وابن خزيمة من أصحابنا (قوله ويجوز) أى لغير ولوى مال الطفل ولو للفطرة ويجوز له من مال نفسه وسواه دفع المعجل للفقراء أو للامام (قوله قبل الحول) أى قبل عامه بعد انقضاؤه (قوله والاول مقيد فى الروضة وأصلها بالزكاة العينية) وهو للتعهد بسبب ما مفهومه فى التجارة ولا يخفى عليك أن مقتضى هذا القيدان التعجيل فى التجارة قبل وجود السببين معا وهو غير مستقيم فى مطلقان القاعدة والوجه فيها أن السبب الأول هو انقضاء الحول وقد وجد كما فى غيرها لأن اعتبار النصاب فيه لأجل انقضاء الحول فيه لآلئاته فزائل (قوله ففعل شاة) أى منها لا من غيرها ويحتمل الامر من معال يجزئته (قوله ففعل زكاة) أى بمائة أى من المائتين أو من غيرها على ما تقدم لم يجزئته ففعله لم يجزئته راجع للسببين وهو للتعهد ولوعجل شاة عن أر بعين فتجارت بعين ثم ماتت الأمهات لم تجزئته فان عجل بعد النتائج أجزاء على التعهد ولو عجل شاتين عن مائة وعشرين فتنتجت سخلته قبل الحول لم تجزئته على التعهد عند شيخنا وظاهر عدم أجزاء الشاتين والوجه اجزاء واحدة تمام نصابها فراجعه (قوله فى الاصح) هو للتعهد وفارقت هذه ما قبلها بالقطع فيه لبناء حول النتائج على أصله وتقييد عدم الاجزاء بالنصاب الذى كمل فبيد الاجزاء عن النصاب

لكل من قوله ولو نوى الركيل الخ وقوله الآن يكون وقوله ولو نوى المولى وقوله يجب البنية الخ أى ويجزئ فعل الامام من غير بنية هذا قضية كلامه فندبره (قول الشارح وان قلنا الخ) عبارة الرافعى وان قلنا بالبراءة فى وجوب البنية عليه وجهان وظاهر الذهب الوجوب اه ولأجل ما ذكره الشارح والرافعى اعترض الاسنوى على المنهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسئلة الثانية على الأولى وأن لا يعبر فى الأولى بالاصح لأن فيها طريقتين

(فصل لا يصح تعجيل الزكاة الخ) اعلم أن الامام مالك كارهه الله منع من التعجيل ووافق ابن المنذر وابن خزيمة من أصحابنا لأن العباس رضى الله عنه سأل النبي ﷺ فى تعجيل صدقة قبل أن تحل فرخص له لأنه حق مالى أجل رفقاً فجاز تقديمه على أجله كالدبر وأيضاً فلا حاجة مالى وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالسكافة فى العيين وقد وافق المخالف عليها (قول المتن قبل الحول) أى قبل عامه

زكاة اذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئته المعجل ولو ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين (قول من جهة أخرى ففعل زكاة) أى بعبارة فصل ما توقع لم يجزئته ما عجله عن الحادث ولو ملك خمسمائة الا بل ففعل شاتين فقلت عشر بالتوالد لم يجزئته ما عجله من النصاب نفسى فمن اتى فى الاصح أمان زكاة التجارة كأن اشترى عرضا يابى ما قدره ففعل زكاة مائتين وحال الحول

بها تانيا وقيل تجزئته من غير بنية فلا يلزم السلطان (د) الاصح (أن ينه) أى السلطان (تسكى) فى الاجزاء باطنا فاقامة لها مقام نية المالك والثانى لا تسكى لأن المالك لم ينو وهو متعبد بأن يتقرب بالزكاة ونى الامام والغزالي الخلاف الأول على الثانى فقالا ان قلنا لا تبرا ذمة المنتع باطنا لم يجب البنية على الامام وان قلنا تبرا فوجبها أحدهما لا يجب لثلاثهون للمالك فيها هو متعبد به والثانى يجب لأن الامام فيها يليه من أمر الزكاة كولى الطفل والمنتع مقهور كالطفل

(فصل لا يصح تعجيل الزكاة فى المال الحولى على ملك النصاب) لقد سب وجوبها (ويجوز) تعجيلها (قبل الحول) بعد ملكه النصاب لوجود السبب والأول مقيد فى الروضة وأصلها بالزكاة العينية فاذا ملك مائة درهم ففعل منها خمسة أو مائة تسعة وثلاثين شاة ففعل شاة ليسكون المعجل عن

وهو يساوها فانه يجوز له المعجل بناء على أن اعتبار النصاب فيها آخر الحول وهو القول الراجح كما تقدم ولو اشترى عرضاً بمائتين فعجل زكاة أو بمائة وحال الحول وهو يساوها جزءاً للمعجل بناء على ما ذكر وقيل لا يجوز في الرأيتين (ولا يعجل لما بين في الأصح) لأن زكاة العام الثاني لم ينقذ حولها والتعجيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتعجيل قبل كمال النصاب لما عجل لما بين بجزي "لا أول فقط" والثاني استند إلى أنه عليه الصلاة والسلام سلف من العباس صدقة عامين برواه البيهقي (٤٥) وأجيب بانقطاعه كما بينه وباحتمال

التسلف في عامين والجواز على الثاني مقيد بما إذا بقي بعد التعجيل نصاب كان ملكاً اثنتين وأربعين شاة فعجل منها شاتين فإن عجلهما من إحدى وأربعين لم يجزى. المعجل للعام الثاني لنقص النصاب في جميع العام فالتعجيل له تعجيل على ملك النصاب فيه وقيل يجزى. لأن المعجل كالباقي على ملكه (وله تعجيل الفطرة من أول رمضان) ليلاً وقيل نهاراً لانهما تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها (والصحيح منه قبله) أي منع التعجيل قبل رمضان لانه تقديم على السببين والثاني جواز تقديمه في السنة كما حكاه في شرح المذهب (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة التمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لانه لا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً (و يجوز بعده) أي بعد بدو الصلاح واشتداد الحب

الأول في إحدى الشاتين وهذا يؤيد ما ذكرناه أولاً فراجع (قوله يساوها) هل بالمخرج أودونه الظاهر الثاني (قوله أجزأه المعجل) هو المتمد (قوله وقيل الخ) ولم يجز هذا الخلاف فيما قبل هذه لوجود بعض المعجل عنه فيها (قوله يجزى "لا أول فقط") أي وإن لم يزرحة كل عام على المتمد لأنه ليس لها شريك بين فرض ونقل (قوله صدقة عامين) يجوز تزويج صدقة وإضافتها والأول أقرب إلى الجواب للذكر قائمها (قوله لم يجزى للمعجل للعام الثاني) ظاهره الأجزاء للعام الأول وفيه نظر إذا لم يقرب مع نصابه وكون إحدى المعجلتين باقية على ملكه فتم بها النصاب يقال عليه لم يوجد السوم فيها كذا قاله شيخنا وهو صحيح مستقيم وبه لم الرد على الوجه الثاني (قوله ليلاً) ولو في أول ليلة منه (قوله فهو) أي رمضان (قوله ويجوز بهما) أي وللخرج من غيرها كما نرى أن أخرج من غنبل لا يزر بآ ورطب لا يثمر أجزاء قطعاً لأنه ليس بتعجيل وكذا لو أخرج بعد تمام الحول وقيل التحكم لما ذكر (قوله أي وقوعه زكاة) وفي كلام العلامة البرلسي هنا ما لا يناسب ذكره فراجع (قوله أهلاً للوجوب) للرد استمراره بصفة الوجوب ولا تخرجه إزدة عنه إذا لم يمت عليها ويشترط أيضاً بقاء المال وللخرج على صفته وقت الإخراج فلما أخرج بنت مخاض عن خمسة وعشرين بفلت بالتواكف والداست وتلاين لم تجز للمعجلة وإن صارت عند القابض بنت لبون فستردها منه أو يبعدها أو يهداها لم تلفت عند القابض قبل آخر الحول أجزأت (قوله مستحقاً) أي أهلاً لاستحقاق الزكاة من حيث هي لما أخذها بالخصوص فلا يضر انتقاله عن بلد الملك أو عكسه

(قول الشارح والثاني الخ) صححه الأسنوي وقال انه نص عليه الشافعي والأكثرون قال ثم الأكثرون على منع تعجيل زكاة عامين لنصاب واحد فكان الرافعي أراد ذلك أو أراد أن يزر والجواز إلى الأكثرين فانقلب عليه (قول الشارح ليلاً وقيل نهاراً) يرجع لقول الصنف من أول رمضان وعبرة بالأسنوي وقيل لا يجوز في الليلة الأولى منه لأن الصوم لم يدخل (قول الشارح فهو سبب آخر لها) التضمين في قوله فهو راجع (رمضان) (قول الشارح والثاني جواز تقديمه الخ) علل هذا بأن وجود المخرج في نفسه سبب وردة أبو الطيب بأن ماله ثلاثة لا يجوز تقديمه على اثنين منها بدليل كفاية الظهار فإن سببها الزوجه والظهار والموءاه (قول الشارح لانه لا يعرف الخ) علل أيضاً بأن لها سبباً واحداً واعترض الرافعي الأول بأن الكلام فيما إذا عرف قدر نصاب والثاني بأن لها سببين الظهور والادراك (قول الشارح أي وقوعه زكاة) هذا مرادهم من الأجزاء فاندفع ما قيل تغيير الحرر بالوقوع وعدمه يشمل ما إذا استمر الوجوب على المالك ولكن وجهه مانع كغنى الفقراء وأول بتمسك كبيع المال بخلاف التعبير بالأجزاء فلا يصدق الاحتكان الواجب فيها قال وتعييره أيضاً بأهلية الوجوب مردود لأن الأهلية تثبت بالاسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك وصفه بوجود الزكاة عليه الذي هو المراد هنا قال ويدخل في كلامهما إذا تلف المالك النصاب لاحتاجة وهو كذلك ثم قد يراد عليه ما إذا عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتواكفت حتى بلغت ستاً وثلاثين وصارت المخرجة بنت لبون فأنها لا تجزى على الأصح (قول الشارح كما أفصح بذلك في الحرر) عبر الشارح بهذا إشارة إلى أن ذلك يشهد من التبعاج (قول المتن مستحقاً) انظر لو كان ابن سبيل مثلاً وكان في آخر الحول مقبلاً غنياً

قبل الجفاف والتصفية نرفة قدره تخميناً والثاني لا يجوز في الحاليين لعدم العلم بالقدر حينئذ والثالث يجوز زعيمها للعلم بالقدر بعد ذلك فإن نقص المعجل عن الواجب أخرج باقية أو زاد فالزيادة تطوع ولا يجوز والإخراج قبل ظهور الثمر وانقضاء الحب قطعاً والإخراج لازم بعد الجفاف والتصفية لانه وقته (وشروط أجزاء المعجل) أي وقوعه زكاة كأي الحرر (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه (أي آخر الحول) فلو مات وأتلف ماله أو باع لم يكن المعجل زكاة كالأفصح بذلك في الحرر (وكون القابض في آخر الحول مستحقاً) فلو كان ميتاً وأمرته لم يحجب المدفوع إليه عن الزكاة (وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كأن ارتد ثم عاد

(لم يجزئه) أي المالك للمعجل (ولا يضر غناه بالزكاة) أي كافي الرضا وأصلها للدفع إلى وجهها أو مع غيرها أو بضر غناه بضرها قال الفارسي كزكاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى بغير شلا (وإذا لم يقع المعجل زكاة) لعروض مانع (استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد أن عرض مانع) عملاً بشرط (والأصح) أنه إن قال ههنا كافي المعجلة فقط (أو علم القابض أنها معجلة) (استرد) لذكره التعجيل أو العلم به وقد بطل والثاني (٤٦) لا يستردو يكون تطوعاً (و) الأصح (أنه إن لم يتعرض للتعجيل) بأن اقتصر على ذكر

لم يضر رده أن يمد كاسه ويكتفي احتياله بقائه على الاستحقاق نظر الأصل فلو غاب وجهه لم يضر فلو مات في أثناء الحلول لم يملك المالك إخراج غيره لدفعه له وصدق وارثه في عدم علمه بالتعجيل يمينه فلا يسترد (قوله) واجبة أو معجلة الخ فإن أخذنا كاتين أحداً منهما معجلة ردهما لمطلقاً أو معجلتين رد الثانية إن رتبنا والتأخير كذا في شرح شيخنا فتأمل وانظر تصويره (قوله وإذا لم يقع المعجل زكاة) فله الاسترداد بدعوى عرض المانع لأقبله والمسترد للمالك أول رتبته نعم لو مات المالك مرثداً فالمرثدي في المطلب به الإمام كأمير ابن حجر ومثل الزكاة له سببان كعدم التمتع وكذا الكفار قوت نحوها (قوله) يكون تطوعاً يؤخذ منه أنه لو كان الدفع معجلاً للإمام رجع قطعاً (قوله على مقابل الأصح) فعلى الأصح بالأولى (قوله الأخيرة) وهي والأصح أنها الخ (قوله) بالقيمة قال الأسنوي فلو كان المعجل شاء من الأربعين وتلف قبل الوجوب سقط الر كذا إذا لم تكتمل الماشية بالقيمة ولو كان المعجل خمس دراهم من مائتي درهم تنقلت في يد القابض فلا زكاة تنقص النصاب وقد تقدمت الإشارة إليه (قوله ناقصاً) أي قبل عرض ما يشاء الراداً لمعجلاً بعده فمضمون (قوله) نقص أرش ولو من أجنبي وغيره للفقراء وهو ما لا يرد بعد ولو جزءاً (قوله) كالولد والابن ولو في الضرر وكذا الصوف ولو قبل جزه وقول المنهج كشمرة لا يخفك عدم تصويرها الآن يقال هو مثال لما هو زكاة منفصلة في ذاتها (قوله) كالسمن قال شيخنا وكذا الحمل (قوله) أداؤها إلى إخراجها فالغاية

(قول المتن لم يجزئه) أي كما لو كان عند الأخذ بغير صفة الأجزاء ثم أصفها وردها أن ذلك متعد في الأخذ بخلاف هذا (قول المتن وإذا لم يقع المعجل الخ) أفهمت هذه العبارة أنه ليس له الاسترداد قبل عرض المانع وهو كذلك لأنه تبرع بالتعجيل كتمجيل الدين المؤجل وأفهمت أيضاً أنه لو شرط الاسترداد بدون عرض لا يسترد لكن في صحة القبض هنا نظر (قول الشارح والثاني لا يسترد الخ) علل هذا بأن العادة جارية بأن للدفع إلى الفقير لا يسترد فكأنه قال هو زكاة ما أن وجد شرطه والأكا صدقة (قول الشارح) ويكون متطوعاً يؤخذ منه أن المعجل لو كان الإمام ذكر التعجيل رجع قطعاً (قول الشارح) بأن اقتصر على ذكر الزكاة فضيته أنه لو أعطى ساكتاً لم يذكر شيئاً لا يكون من محل الخلاف لكن صرح الأسنوي بخلافه (قول الشارح والثاني يسترد) رجعته في الكفاية فإذا كان المعطى هو الإمام واقتضى كلام الرافعي أن الأكثر بن عليه في هذه الحالة (قول الشارح والثاني يصدق الخ) أي كافي دفعه ثوباً بالاسان واختلاف في العارية والمهبة فإنه يصدق الدافع في العارية (قول الشارح والقيمة الخ) لتأويله أنه يضمن الحيوان بالمثل الصوري بناء على أن المعجل كالقرض (قول الشارح) يوم التلف لأنه وقت انتقال الحق إلى القيمة (قول المتن فلا أرش) ظاهره هو لو كان النقص بغيره أو بجناية أجنبي وغيره للفقير (قول الشارح) اعتبار به بالتلف (إيضاحاً من جملة مضمون فكذا كجزءه (قول الشارح) ولو كان المعجل الخ) محتمز قوله نقص أرش (قول الشارح والابن) أي ولو في الضرر (قول المتن وإن تلف) زعم الأسنوي أنه خطأ سواء جعلت بوجوب معنى يقتضي أو يكلف فإنه يقتضي اشتراطاً كما بعدان وما قبلها في الحكم ويكون ما بعدها أولى بصدقه وليس كذلك لأن التلف هو محل الضمان

الزكاة (ولم يعلمه القابض لم يسترد) ويكون تطوعاً والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها (و) الأصح (أنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر التعجيل أو علم القابض به على الأصح وشرط الاسترداد على مقابل الأصح (صدق) القابض بيمينه لأن الأصل عدم ذلك والثاني يصدق المالك بيمينه لأنه المزدى وهو أعرف بقصد وهذا في غير علم القابض لأنه أعلم بعلمه على الاسترداد في المسئلة الأخيرة يصدق المالك بيمينه إذا نازعه القابض في قوله قصت التعجيل فإنه أعرف بنيته ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهته (ومنى) ثبت الاسترداد (والمعجل) تالف وجب ضمانه بالمثل إن كان مثلياً وبالقيمة إن كان متقوماً (والأصح) في التقوم (اعتبار قيمة يوم القبض) والثاني قيمة يوم التلف (و) الأصح (أنه إن وجدته ناقصاً) نقص أرش (فلا أرش) لأن

النقص حدث في ملك القابض فلا يضمنه والثاني له أرشه اعتباراً به بالتلف ولو كان المعجل بغير أرش أو شاتين فتلف أحدهما وبقي الآخر رجع فيه وبقيمة التالف ذكره في شرح المذهب (و) الأصح (أنه لا يسترد بزيادة منفعة) كالولد والابن والثاني يسترد مع الأصل لأنه لتبين أن يقع الموقع كان القابض لم يملكه في الحقيقة أما الزيادة التصلة كالسمن والكبر فتنبع الأصل فيسترده معها (وتأخير الزكاة) أي أداؤها (بعد التمكن) وقد تقدم (بوجوب الضمان) لها (وإن تلف السال) لا يسكن

تقصير بحبس الحق عن مستحقه (ولتلف قبل التمكن) بعد الحول (فلا ضمان لانتفاء التقصير) (ولتلف بضه) قبل التمكن وفي بضه (فلا تظهر أنه يرفع قسط مابق) والثاني لاشئ عليه بناء على أن التمكن شرط للوجوب فإذا تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الأول ولأشئ على الثاني (وان تلفه بعد الحول وقبل التمكن (٤٧) لم تسقط الزكاة لتقصيره بالانفا (وهي)

أي الزكاة) (تعلق بالمال) التي تجب عينه (تعلق الشركة) بقصرها (وفي قول تعلق الرهن) بقصرها منه وقيل بجمعه (وفي قول) تعلق (بالذمة) كزكاة الفطرو بدل للأول انه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام من ماله فحرا كما يقسم المال للمشارك فحرا اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته ولثاني انه لو امتنع من أدائها ولم توجد السن الواجبة في ماله كان للامام أن يبيع بضه ويشتري السن الواجبة كما يبيع المرهون لقضاء الدين ولثالث انه يجوز اخراجها من غير انال واعتذر للأول عن هذا بأن أمر الزكاة مبني على السهولة والارفاق فيحتمل فيه ما لا يحتمل في سائر الأموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الابل فليلحق فيه قول الشركة والاصح جريانه وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهمل الواجب على قول الشركة

صححة (قوله بعد الحول) وكذا قبله بتقصير أخذنا من العلة (قوله شرط للوجوب) الذي هو المرجوح (قوله واحد من خمس) ومثله خمس من نفع بناء على الرجاء أن الوقص عفو بخلاف أربع منها فيجب شاقو يمكن شمول كلامه هالانها قسط الحصة (قوله وان تلفه) أي المالك وكذا لو تلفه أجنبي لا تسقط الزكاة أيضا لانه ضامن فعليه القيمة وينتقل الحق لها كالألتف العبد الجاني المرهون (قوله تعلق الشركة) هو المعتمد سواء في العين والدين (قوله فيحتمل فيه النخ) ولهذا لم يشارك المستحق المالك فيحدث بعد الوجوب (قوله والاصح جريانه) هو المعتمد (قوله بقدر) أي يجزء من الابل بقدر النخ قال الاسنوي وغيره وابتداء الحول الثاني من الاخراج اذا كان نصابا قال الزركشي ولو مكث عنده خمس من الابل علمين لزمه زكاة عام واحد وقدم ما يفيد (قوله وجهان) فهمما الثاني وقيد الحيوان لان التعلق بالجزء الشائع في غيره لا خلاف فيه (قوله بطلان في قدرها) ولومون غير الجنس فيبطل في خمس من الابل جزء بقدر قيمة الشاة لما سر وأما قبله فالواجب الاداء وثبت مع ذلك أيضا دخولها في ضمانه حتى يفرم لوتلف قال قامله فانه دقيق اه أقول لا خفاء ان ايجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الاخراج عند التلف وهي مسئلة الكتاب ومنها تكليفه اياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو يدعادية أو اتلاف أجنبي ومن البين أن حالة تلفه باقية التي هي مسئلة الكتاب أولى بعدم الضمان من كل ذلك لان المالك لم يتحصل فيها على شئ من المال الزكوي بخلافه في هذا ونحوه فانه يرجو العود والاجنب ضامن فهو مخطئ فيها خطأ التنوي وبالله اعلم (قول الشارح لنقصه) أي وان لم يكن عاصيا كما لو أخر لا تتطرق قريب أو جارا أو لاشك في حال المستحق (قول الشارح على الأول) أي بناء على أن التمكن شرط للضمان فقط وهو الرجاء قال الرافعي لا يمولونف المال بعد الحول لا تسقط عنه الزكاة ولولا الوجوب لسقط واحتج كثيرون بأنه لو تأخر الامكان مدة فابتداء الحول الثاني من وقت الوجوب لامن وقت الامكان فلو كان الامكان هو وقت الوجوب لكان بين وجوب الزكوتين دون حول اه ومن جملة شرط للوجوب فاس على الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك في تنبيهه قال الاسنوي في المهمات قياس قول الشركة أن يكون أول الحول الثاني من الدفع اذا كان نصابا فقط اه قلت كما علم يكن ذلك كالشركة الحقيقية بدليل الفوز بالخام لم ينظروا لذلك ثم رأيت في الزركشي ما يشهد بالأسوى وهو لو مكث عنده خمس من الابل سنتين لزمه زكاة عام واحد لكن مسئلة تلف البعض السابقة عما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول المتن بعد الحول) صرح به مثالان الحكم هنا عدم الاستقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فان الحكم عدم الضمان وهو جاري بعد الحول وقبله (قول المتن لم تسقط الزكاة) أي على القولين وهما قول الشارح على الأول ولأشئ على الثاني (قول المتن وهي النخ) سقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول وقبل التمكن يشعر بأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسئلة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قول الشارح بقدر هانته) يعني مقدار هامن المال كالمرهون بها (قول المتن وفي قول بالذمة) يرجع لقوله تعلق بالمال وهو أضعفها وأذكره من سراج (قول الشارح وبدل للأول النخ) وبدل له أيضا قوله تعالى وفي أموالهم حق (قول الشارح وجهان) قال الاسنوي محاسنا بالمواعظ وأما الثمار والنقود ونحوهما فهو شائع لا خلاف صرح به جماعة وجزم به في الكفاية وان كان قضية شرح الهذب الاطلاق

في أربعين شاة منه . . . مهمة أوجزه من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضا ببعض وفي الرخصة وأصلها ان الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قولوا واحدا فقالوا تعلق بالذمة وقال مرتهن بها بحكمة قول رابع أنها متعلق بتعلق الارش برقبه العبد الجاني لسقوطها بتلف المال والتعلق بقدرها منه وقبر خيمته وصلى الأول أي الوجهان في مسئلة الشاة السابقة (ولو باع) أي المال بعد وجوب الزكاة (قيل أخرجها فلا تظهر بطلانه) أي البيع (وفي قدرها وسدحت في الباقي) والثاني بطلانه في الجميع والثالث سدحت في الجميع والأولان

وشيعنا خالف في هذه وأبطلها في الجميع ولم يوافق عليه ولا ينقلب العقد فيه جميعا لو أخرج الواجب بعد ذلك من غيرها ولورد للمشتري على البائع قدر الزكاة فإن كان موزه البائع لها والمشتري باذنه امتنع تعلق الساعي بما في يد المشتري والأفلا **﴿ فرع ﴾** لو نذر التصديق بشئ من المال قبل الحلول أو عين لكفارة سقطت زكاة ذلك القدروزيكي الباقي أن بلغ نصابا أو بعد حلول يسقط من الزكاة شئ **﴿ قوله ﴾** بنية الصرف فيها الخ خرج بالنية ما لو قال باللفظ بعتك هذه الأربعين شاة الأربعة الثلاثة لا زكاة أو بعتك هذا الحب الأربعة الأرب مثل لا لزكاة أو بعتك هذا الألبان والأشرف والأشرف المثلث لا زكاة فصيح قطعا **﴿ قوله ﴾** أقيسهما البطلان أي في قدر الزكاة على التعمد **﴿ قوله ﴾** بالبيع خرج بهالبة منها وعقر رفيقها والمالبة في بيع عرضها أو جعله عوض خلع فذلك كبيع الماشية بعد الوجوب وإله أعلم

﴿ كتاب الصيام ﴾

اختاره على الصوم المبرد لأفاده الزيادة القليلة التغير للياه وهو لغة الأسماك ولوعن نحو الكلام ومنه أني نذرت للرحمن صوما أي سكوتنا وشرعنا المساك عن اللطرات جميع النهار وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو من خصوصيات هذه الأمة بخلاف مطلق الصوم وقيل أنه المفروض على سائر الأسم إلا أن غير هذه الأمة أضلته بالخصوصية في تعيينه **﴿ قوله ﴾** رمضان من المرض وهو شدة الحر لوجوده عند وضع اسمه من العرب لأنهم الذين وضعوا اللغة وقد سموا كل شهر بصفة مما في زمنه حال وضعه كما سموه الربيعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كغيره أنه لا كراهة في ذكره بدون لفظ شهر خلافا لبعضهم لما قيل أنه من أسماءه تعالى ولم يثبت كإنكاره النووي **﴿ قوله ﴾** بالكيل عبارة

﴿ قول الشارح وتعلق الرهن بالأرض النخ ﴾ اقتضى هذا أن الأرجح عليهم بالصحة فيما عاقد الرهن من أجل الاستسوى الأرجح هو الصحة في الجميع على قول تعلق الرهن بالأرض ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافعي ولعل الشارح يختار قول امام الحرمين والغزالي من البطلان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والأرض فيكون في الباقي قولا تفريق الصفة لكن الأصح عند العراقيين الصحة في قدر الزكاة على العلتين للذكرين فهي في غير قدر الزكاة أولى **﴿ قول الشارح من غير مالها ﴾** أي ثم أن خرج فذلك والا تخرج الساعي من المشتري قدرها **﴿ قول الشارح فيما سمح فيه ﴾** أي فصيح مع عدم إذن الرهن لعدم تعيينه **﴿ قول الشارح ﴾** ويكون بالبيع يرجع لقوله وعلى تعلق الأرض **﴿ قول الشارح ﴾** أقيسهما البطلان أي في قدر الزكاة من المبيع واعلم أنهما مبنيان على أن التعلق شائع أو مبهم كما أشار إليه الشارح في التعليلين **﴿ قول الشارح ﴾** بصح البيع ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف ما سلفه عند بيع الكل من الصحة في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الأرض والرهن وبعبارة السبكي فيها لو باع وترك قدر الزكاة قلنا باعته الشركة على الإهماء صح وعلى الأشاعة بطل في قدر الزكاة وصح في الباقي وأن قلنا بالرهن وقلنا الجميع مبرهون لم يصح وأن قلنا بقدر الزكاة صح فيما عداه وأن قلنا بالأرض فإن صحنا بيع الجاني صح والأفلا كالتفريع على الرهن ذكر هذا الترتيب الرافعي وغيره وقوله فيما عداه يخالف لما جرى عليه عند بيع الكل كما سلف فله عتق في الماشي أي على قوله وتعلق الرهن والذي في الرافعي والروضة في هذه صحة المبيع ولم يقلوا فيها عداه فالشارح موافق لها هنا إلا أنه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز أن يعتذر عن السبكي بأن مراده بما عداه القدر الذي أبقاؤه ويجعله داخلا في البيع فيكون البيع صحيحا فباورده عليه وفي الاعتذار نظرنم قد يعتذر عن الشارح بأن غرضه من الكلام الأول محي القولين على قول الرهن والأرض ولكن بدون ترجيح **﴿ قول الشارح ﴾** ما بيع مال التجارة النخ هو قيم قوله ولا الذي يجب في عينه

﴿ كتاب الصيام ﴾

﴿ قول المتن ﴾ بالكيل

ويأتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الأرض بقدر الزكاة ويأتي الثالث على ذلك أيضا وفي قول يصح البيع في قدر الزكاة على تعلق الشركة لأن ملك المستحقين غير مستقر فيه إذ لملكه إخراج الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لأنه ثبت من غير اختيار المالك ولغير معين فيسماح فيه بما لا يسماح به في سائر الرهن وعلى تعلق الأرض يكون بالبيع مختارا للإخراج من مال آخر وإذا صح في قدرها فما سواها أولى وعلى تعلق الذمة يصح بيع الجميع قطعا ولو باع بعض المال لم يبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع وأن أبقى قدرها بنية الصرف فيها أو بناية فقل تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ أقيسهما البطلان لأن حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحققه والاول قال ما بابه حقه وعلى تعلق الرهن أو الأرض بقدر الزكاة يصح البيع إما بيع مال التجارة قبل إخراج زكاته فصيح لأن متعلقها القيمة وهي لا تقوت بالبيع

﴿ كتاب الصيام ﴾

﴿ يجب صوم رمضان ﴾

المنهج بكمال وهي الأنسب اختصارا ومعنى الآن يفسر الالكال بالحساب (قوله شعبان) جمعه شعبانات يقال شعبت الشيء جمعته وشعبته أيضا فرقه فقه فهم الأضداد والعرب كانت تجتمع فيه للقتال بعد رجب وتفرق فيه النهب والأموال وتتفرق فيه لأخذ الثار (قوله ثلاثين) وقال الامام أحمد رضي الله عنه يجب الصوم ليلة الثلاثين عند الغيم (قوله صوموا لرؤيته) (الخ) فيه أمور يحتملها اللفظ بحسب ذاته أحدها انه ان حمل ضمير صوموا ورؤيته على الكيفية فيهما كان المعنى يصوم كل واحد اذا رأى دون غيره أو حمل عليها في الاول دون الثاني كان المعنى يصوم كل واحد لرؤية واحد أو عكسه كان المعنى يصوم واحد لرؤية كل واحد ثانيها انه ان حملت الرؤية على ماهو بالبصر كان المعنى من أبصره يصوم دون غيره كالأعمى ثالثها انه ان حملت الرؤية على العلم دخل التوارخ وخرج خبر العدل رابعها انه ان حملت على ما يشمل الظن دخل خبر النجم خامسها انه ان حملت على امكانها دخل طلب الصوم اذا غم وكان بحيث يرى سادسها انه ان حملت على وجوده لم يطلب الصوم وان لم يتمكن رؤيته بأن أخبر النجم انه لو قسارى سابعها انه ان جعل ضمير صوموا الجميع الأمة ورؤيته لبعضهم لم يصوم كلهم لرؤية بعضهم ولو ادعى نظير ما مر ثامنها ان هذه الاحتمالات تأتي في الفطر بقوله وأفطروا لرؤيته ناسها ان ضمير رؤيته عندئذ لالهلال رمضان فيهما وهو بحكم في الثاني عاشرها ان معنى غم استتر بالغماء فيخرج ما لو استتر بغيره يأتي في ضمير عليكم ما في ضمير صوموا وغير ذلك من الاحتمالات فراجع وانظر ما للاردن منها أو من غيرها والوجه الذي لا يجوز غيره ان تحمل الرؤية على امكانها في الصوم والفطر وما في شرح شيخنا وغيره ما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا ينبغي التعويل عليه تأمل (قوله فاكلاوا) (الخ) ظاهره انه لا قضاة لوتين الحال بان اليوم الذي غم فيه من رمضان وليس مراد (قوله) عند القاضي ولا بد من قوله ثبت عندى وحكمت به وقول بعضهم ليس هذا حكاية حقيقة لانه على غير معين لاحاجة اليه لان الحكم اذا وقع بوجود الهلال ولزم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضى الضرورة بعلمه بل يشدد عند غيره على التعمد (قوله وثبت رؤيته) للصوم وكذا الفطر والحج والنذر وكل عبادة ونجهاز ميت كافر شهد عدل باسلامه قبل موته وصلى عليه بدغسله وتكفينه وبدفن في مقابر الساميين ولا ثبت بذلك الارث منه لا نحو عتق وطلاق كسباي (قوله بعدل) لا فادنه الظن قال شيخنا الرملى كوالده وشيخنا الزبائدي فكل ما افاد الظن كذلك في الصوم والفطر ومنه خبر غير العدل ولو عن العدل لمن وثقه أو صدقه ولو صديقا أو فاسقا ومنه حساب النجم لنفسه ولمن صدقه بل قال العلامة العبادي انه اذا دل الحساب القطعى على عدم رؤيته لم يقبل قول العدل لرؤيته وترد شهادتهم بها انتهى وهو ظاهر جلى ولا يجوز الصوم حينئذ ومخالفة ذلك معاندة ومكابرة ومن الظن الاحتجاج في نحو أسرا ومحبوس لا في أهل بلد بقرعهم بالاسلام مثلا فلا بد فيهم من رؤية أو بينة ويجوز لكل من هؤلاء الفطر يوم الثلاثين من صومهم بل يجب عليهم وان لم ير الهلال ولو في الصوم لم يقطع بعده ومنه سماع الطبول وضرب الدفوف ونحو ذلك مما يعتاد فعله أول الشهر وآخره ومنه رؤى القناديل المعتادة فان طفت بعد الثانية ثم أعيدت كما يقع عند التردد في ثبوته تصح صوم من لم يعلم بزوالها أو علم به ونوى بعد اعادةها والافاقال الزركشى ولوعلم غير القاضي فسق الشاهد عنده أى أو كذب به في رؤيته لم يجب عليه الصوم بل يحرم عليه واعتد به شيخنا الرملى قال والمحكم كالحاكم لمن رضى به ولورجع العدل عن الشهادة بعد الشروع في الصوم أو بعد الحكم لم يؤثر في الصوم ولا الفطر آخره

شعبان (الخ) أقوم الاختصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كاخبار النجم والحاسب بل لا يجوز لغيرهما اعتداهما بجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجزئهما عن فرضهما كذا في شرح المهذب واستشكل عدم الاجزاء (قول المتن وثبت رؤيته) (الخ) بحث بعضهم عدم تأني الحكم بذلك لان الحكم يتوسط بمعين (قول الشارح) (تحصيل) أى تكفى (قول المتن بعدل) لوثد رصوم شهر معين ثبت بعدل أيضا قاله الروايات

شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤيته الهلال) ليلة الثلاثين منه قال صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلاوا عدة شعبان ثلاثين رواه البخارى ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي (وثبت) رؤيته (بعدل) قال ابن عمر أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وابن حبان (وقى قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور (وشرط لولا عدم صفة العدول في الاصح لا عبدوا مرة) فليسا من العدول في

الشهادة وإطلاق العدول بنصف البها بخلاف إطلاق العدل فيصدق بها بالرواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها والخلاف مبني على أن الثبوت بالواحد شهادة أو رواية (٥٠) فلا ثبت بواحد منهما على الأول وثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على

الأول أيضا وهي شهادة حسبة وفي اشتراط العدالة الباطنية وهي التي يرجع فيها إلى أقوال الزركين وجهان ويشترط على قول العدلين جزما وعليه لا مدخل لشهادة النساء ولا اعتبار بقول العبيد جزما ولا فرق على القولين بين أن تكون السهام مصحجة أو مغنمية وعلى الأول قال البغوي لا نوع الطلاق والتحكى الملقين بهلال رمضان ولا تحكم بحلول الدين المؤجل إليه وعلى أنه رواية قال الإمام وابن الصباغ إذا أخبره موقوف به بالرواية لزم قبوله وإن لم يذكره عند القاضي وطائفة منهم البغوي قالوا يجب الصوم بذلك إذا اعتقد صدقه ولم يفرعوه على شيء (وإذا صمنا بعدل ولم ير الهلال بعد ثلاثين أفطرنا في الأصح) لأن الشهر يتم بمضي ثلاثين والثاني لا نفطر لانه أفطار بواحد وهو لا يجوز كما لو شهد بهلال شوال واحد أو أجاب الأول بأن الشيء ثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا وقوله (وإن كانت السماء مصحجة) أشار به إلى أن الخلاف في حالي الصحو والغيم وأن بعضهم قال

وإن لم ير الهلال وكان محموا قبلهما يؤثر فلا يصح وتقبل شهادة العدل في أثناء رمضان كأوله (قوله) وإطلاق (الخ) دفع به ما قبله من الحاجة لقول المصنف وشروط الواحد لا يخفى في ذكر العدل غنية عنه (قوله) والمرأة (الخ) دفع به توهم شمول العدول لها لقبول شهادتها في الجملة (قوله) وحدها أي بخلاف الرجل وضم اليين إليه مؤكدا لاشهاد آخر (قوله) شهادة حسبة أي فلا يحتاج إلى دعوى وإن اختصت بأن تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة (قوله) وجهان أحصهما لا تشترط احتياط الصوم ولا يكتفي قول العدل إن غدا من رمضان إلا أن علم أن مستنده الرؤى وقال ابن حجر لا يكتفي مطلقا (قوله) لا مدخل لشهادة النساء (ولا اعتبار) غير بينهما لقبول شهادة المرأة في الجملة (فرع) تنكح الشهادة على شهادة الشاهد أنه رأى الهلال كما مر في الإشارة إليه (قوله) الملقين أي بغير الثبوت وتقدم عليها وكان من غير الرائي والأوقفا (قوله) صدقه أي الموقوف به وكذا غيره كما مر (قوله) أفطرنا أي وجوبه وإن كانت السماء مصحجة ولم ير الهلال أو دل الحساب على رؤيته على مامر ومثل ذلك كما مر من صام بخبر من شق به أو من صدقه ولو فاسقا أو بحسبة أو من صدقه أو رأى هلال شوال وحده لكن يندب له ولا إخفاء فطرهم وللحكم تعزير من أظهره إن اطلع عليه وإذا غلب هذا وجب الإخفاء كما قاله العبادي (فرع) تردد بعض مشايخنا في أنه هل يجب سؤال من ظن منه الرؤى أو علم بحسبه فراجع ولا يجوز الصوم بخبر العصوم في النوم لعدم ضبط التام فإله (قوله) وهو لا يجوز كالمشهد بهلال شوال واحد مقتضى هذا إن عدم القطر شهادة واحد متفق عليه في المذهب وتقدم عن شيخنا الرمي اعتياده خلافه (قوله) رؤى لو قال ثبت كان أولى (قوله) وقيل (بعد) ذكره لفظ المصدر ليناسب ما بعده (قوله) باختلاف الطالع أي بالمعنى الشامل للغارب والمعنى أن يكون طلوع الشمس أو الفجر أو الكواكب أو غروب ذلك في محل متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا عنه فتأخر رؤيته في بلد عن رؤيته في بلد آخر أو تقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أي بعدها عن خط الاستواء أو أطولها أي بعدها عن ساحل البحر المحيط للفرق في تساوي طول بلدين لزم من رؤيته في أحد هما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما وكان بينهما مسافة شهر أو كان أحدهما في أقصى الجنوب والآخر في أقصى الشمال ومضى اختلف طولهما بما يساوي امتنع تساويهما في الرؤى و لزم من رؤيته في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي دون العكس كما في مكة المشرقة ومصر المحروسة فيزمن من رؤيته في مكة رؤيته في مصر لا عكسه لأن رؤى بهلال من أفراد الغروب لأنهم من جهة الغرب وما ذكر عن شيخنا الرمي وعن السبكي وغيرهما يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتدال عليه وقول بعضهم وأقل ما يحصل باختلاف الطالع مسافة قصر ونصفها وذلك أن ربع وعشرون فرسخا غير مستقيم بل باطل وكذا (قول الشارح وإطلاق العدول (الخ) رد لما اعترض به الاسنوي من أن العدل أيضا يفتي عن العدول آخر (قول الشارح والمرأة لا تقبل (الخ) أي فلا يقبل فيها بصافة الشهود فان قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده أنه يقبل في الشهادة وحده من حيث أنه لا يحتاج إلى شاهد آخر وأما اليمين فليست بشهادة فصدق أنه قبل في الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فانها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكتفي بمعاييين (قول الشارح وجهان) رجح في شرح المهذب قبول المستور قال الاسنوي وهو مشكل لأن الصحيح هنا أنها شهادة اه قال الإمام وإذا صمنا ثلاثين ولم يره فلا بد إلا من البحث عن العدالة الباطنة قال قتامة ما رواه شدا هو (قول الشارح لا مدخل ولا اعتبار) غير بينهما فإذ ذكر لأن المرأة تقبل شهادتها في الجملة (قول الشارح لا نوع الطلاق والتحكى) لو صدر التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عولنا عليه (قول المتن مصحجة) يقال أصبحت السماء إذا تقشع الغيم عنها

بالأفطار في حالة التيم دون المحو (وإذا رؤى ببلد زمر حكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح) والثاني يفرق في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر وقيل) البعد (باختلاف الطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لأن أمر الهلال لا يتعلق بمسافة القصر

(قول)

قول شيخنا الرمي انها تحدد كما علمت (تنبيه) اعتبار المسافة واختلاف الطالع معتبر بين كل بلد وأخرى بعيدة عنها بذلك المقدار مثلاً فقول بعضهم يلزم على اختلاف الطالع دخول البلد القريب من بلد آخر وخروج البعيد عنه خطأ ظاهر والله أعلم (قوله والامام قال الخ) وأجاب عنه في شرح الروض بأنه لا يلزم من عدم اعتبار ذلك في الأصول والأمور العامة عدم اعتبارها في التوابع والأمور الخاصة انتهى وفي الجواب تسليم لما قوفيه نظر بل لا يصح اعتبار المسافة لأنه قد يكون بين البلدين أكثر من مسافة قصر ولا يمكن اختلاف رؤية عندهما كما علم عابده (قوله يوافقهم في الصوم آخر) قال شيخنا ولا يلزم كنفارة لو أفسده بالجماع لأنه غير أصلي سواء سافر قبل أن يعيد أو بعده وخالفه العلامة ابن قاسم وهو واضح ويصرح بقوله لم لأنه صار منهم ومقتضى ذلك أيضاً أنه يلزم قضاء لو أفسده أو لم يبيت النية فيه لو وصل اليهم ليلا وكذا بقية الاحكام والقطر آخره كالصوم فلو سافر صائماً فوجدهم مفطرين وجب عليه الفطر والأول كالآخر في ذلك (قوله وذلك الخ) فان عييد يوم الثلاثين من صومهم بقض شيئاً (قوله بأن يكون الخ) وذلك بأن اتفقوا في أول الصوم (قوله وأن يكون الخ) وذلك بأن اختلف الصوم في الأول اذهب قديع قبل سفره وضمير صومهم عائد لأهل البلد المنتقل اليه بدليل ما بعده فاعتراض بعضهم عليه في غير محله (فرغ) قال في التبع ولا أثر لرؤيته لالهلال نهاراً أي فلا يكون الليلة الماضية فيفطر ولا المستقبل فيثبت رمضان متلاو من اعتبر أنه للمستقبل فيصح في رؤيته يوم الثلاثين لكن لا أثر له لكامل العدد بخلاف يوم التاسع والعشرين فلا يفي عن رؤيته بعد الثروب للمستقبل كما هوهم بعضهم (فائدة) روى أبو داود أنه ^{كان} كان يقول عند رؤيته لالهلال هلال شدوخير مرتين أمئت بالذي خلقك ثلاث مرات الحمد الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا انتهى وأما علم

(قول المتن وإذا لم نوجب) احتزجما إذا وجدنا أنه يلزم أهل البلد المنتقل اليه موافقته ان ثبت عندهم رؤيته في البلد المنتقل عنها ما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الأول فان لم يثبت عندهم لزومه هو القطر كما لو رأى هلال شوال وحده قال الاسنوي والتجبة اعتبار أن يكون موجوداً في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الأول اه وقوله من بلد الرؤية مثلها فيا يظهر ماله كان في مكان له حكمها (قول المتن فالاصح أنه يوافقهم في الصوم) كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائماً في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة الى بلد بعيد فوجدهم معيدين وسيأتى عسكنا في كلامه (قول الشارح على الاصح) يرجع لقول المتن فالاصح أنه يوافقهم (قول الشارح فيما اذا عييدوا التاسع والعشرين الخ) أي بأن كان رمضان عندهم ناقصاً والفرض أنه سابق لبلد المنتقل بيوم فبحصل للنتقل سوى ثمانية وعشرين أما اذا عييدوا يوم الثلاثين من صومهم فانه يوافقهم ولا قضاء لأن الشهر يكون تسعة وعشرين وقصصاها (قول الشارح وذلك شرط القضاء) أي لا لزوم التعيين معهم (قول الشارح للعلم) ان كان غرضه وقضى وما يعلم منه ذلك فممنوع وكان المراد انه معلوم من خارج (قول المتن ومن أصبح معيذاً) قال الاسنوي هذه المسئلة أضام فرعة عن أن حكم الرؤى فلا يتدرى الى البعيد وان للنتقل حكم المنتقل اليه (قول الشارح على الاصح) يرجع أيضاً لقول المتن فالاصح أنه يوافقهم (قول الشارح والثاني لا يجب الخ) أي لأن تجزئة اليوم الواحد بيجاب امساك بعض دون بعض بعيدة كذا قالوا وهو متخلف فيما لو رأى هلال شوال ثم سافر فوصل البلد ليلا فانه يصبح صائماً معهم (تنبيه) ينبغي جريان هذا الخلاف في عكس هذه المسئلة أي فيكون الاصح أنه يفرط معهم والثاني لا (قول الشارح وتصور الخ) وافق الاسنوي على الأولى وأما الثانية فتصور بدله أن يكون الميسر رأى هلال رمضان وأكل العدة ثم قدم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لأنهم لم يروا الهلال في أول الشهر ولا في آخره فأكل العدة (قول الشارح لم يروه) أي هلال شوال (قول الشارح من صومهم) ظاهره عود الضمير على

النقص التي علق الشرع بها كثيراً من الاحكام قال في الروضة فان شك في اتفاق الطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لأن الأصل عدم الوجوب (واذا لم نوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد لكونه على مسافة القصر أو لاختلاف الطالع (سافر اليه من بلد الرؤية) فالاصح أنه يوافقهم في الصوم (آخر) لأنه صار منهم والثاني يفطر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية عييد معهم وقضى يوماً) بناء على الاصح وهي مفروضة في الروضة وأصلها والحرر فيها اذا عييدوا التاسع والعشرين من صومه وذلك شرط لقضاء كإقال في شرح المنب واذاً أفطر قضى يوماً اذا لم يصم الا ثمانية وعشرين يوماً وسكونه في النهار عن ذلك للعلم به (ومن أصبح معيذاً فاستمر سفيته الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالاصح) من وجهين مبنيين على الاصح السابق أيضاً أنه يحسك بقية اليوم والثاني لا يجب امساكها وتصور المسئلة

بأن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم أهل البلدين لكن للنتقل اليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم متأخراً ابتداءه يوم

﴿فصل في التية شرط الصوم﴾ وعبارة الحرر لابد من التية في الصوم وفي الشرح لم يوردوا الخلاف في أنهاركن في الصلاة أم شرط ههناى بل جزمو بأنهاركن كالامساك قال والايق بمن اختار كوها شرطها نك أن يقول مثله ههنا (و يشترط لفرضه التبيت) للتية أى يقاعها ليليا قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت (٥٢) الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وغيره وقالروانه تغتات (والصحيح

﴿فصل في أركان الصوم﴾ وهي ثلاثة التية والصائم والامساك عن الفطر وتعبير عنها بشرط باعتبار أوصافها كالاسلام في الصائم باعتبار أنها لا بد منها وإن كان الأولى خلافه **(قوله التية)** ومنها ما لا كل ليليا خوفا من الجوع أو شرب خوفا من العطش إن لاحظ مع ذلك الصوم **(قوله بل جزمو النخ)** وذلك لأن الصوم هو الامساك وهو لا يتميز عن غير رمضان الابالية **(قوله لفرضه)** ولو عارضا كأمرا أو ما بالندروا كان الناي صيا كالقيام في الصلاة والمراد بالفرض المفروض ولا يأتي هنا الاختلاف في نية الفرضه لاصي في الصلاة فتأمل **(قوله التبيت)** أى كل ليلة عندنا كالخنابة والحنفية وإن اكتفى الحنفية بالتية نهارا لأن كل يوم عبادة مستقلة ولذلك تعددت الكفارة بالوطء في كل يوم منه ويندب أن ينوي أول ليله صوم شهر رمضان أو صوم رمضان كله لينفعه تقليد الامام مالك في يوم نسي التية فيمثلا لأنها عنده تكتفي بجمع الشهر وعندنا لليلة الأولى فقط **(قوله ليليا)** أى فيما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر فلو قرأه الفجر لم يصح وكذا لو شك حال التية هل طلع الفجر أم لا لم يصح بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر أو لا فتصح ولو شك هل كانت قبل الفجر أو لا أو شك نهارا هل نوى ليليا أو لا فإن تذكر فيه ما ولو بعد من طو بل أنها وقعت ليليا أجزأ أو لا فلا ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر ولو لم تقع التية ليليا ونوى نهارا لم يقع عن رمضان ولا عن غيره ولا تغفل لأن رمضان لا يقبل غيره **(قوله لما تعذر اقتراها)** لعل المراد لما تعذر صحة الصوم مع اقتراها لأنه جزء من النهار ولو كان مراده مشقة الاقترا لقال لعسر مراقبة الفجر كما قاله غيره **(قوله أنه لا يضر الاكل والجماع بعدها)** مادام الليل لأنه لم يتلبس بالعبادة وكذا بقية المفطرات كالجنون والنفاس والاعمال نعم تبطلها الردة ولو نهارا وكذا الرض ليليا لنهارا ولا يحرم الرض كما قاله شيخنا ولا يضر قصد قلبه الى غيره ولا تركه منجزا أو لا لمعلقا ليليا أو نهارا كالحج **(قوله فرضت الصوم)** أى نويته لأن الفرض أنه نفل **(قوله قبل الزوال)** وأوله من الفجر **(قوله بعده)** أى الزوال وله ليليا في قبل الليل **(قوله يقبس النخ)** انظر لم يستند لاطلاق الحديث الأول الثاني فرد من أفراد

أهل البلدين جمعا وحينئذ فصورتها والله أعلم أن يصوم كل من البلدين السبت مثلا والحال أن أول الشهر لهما الجمعة ثم أن أحد البلدين يرون هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل البلد الآخر فيعيد شخص من أهل بلد الرؤيته يسافر فيجد أهل تلك صائمين فيعسك معهم وصدق أن هذا اليوم هو التاسع والعشرون من صوم البلدين وإن كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من أول الشهر لهما

﴿فصل التية شرط﴾ (قول الشارح وعبارة الحرر النخ) الجواب أن حقيقة الصوم الامساك وهو يتميز عن الامساك العادي فاعتبر التية كترجما في تميزه **(قول المتن ويشترط لفرضه)** أى المفروض منه **(قول الشارح فلا صيام)** لعل الخالف يرجعه الى نفي الكمال واعلم أن هذا الحديث الشريف يفيد عدم الصحة اذا قارنت الفجر ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت النقل كذلك **(قول المتن وأنه لا يضر الاكل والجماع النخ)** لأن العبادة النوية لم يتلبس بها **(قول الشارح وقيل يضر)** قائلة أو بأسحق الروزي وقيل إنه يرجع عنه حين اجتماع بالاصطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي **(قول المتن ثم نبيه)** أى بخلاف ما لو استمر الى الفجر فإنه لا يضر بلا خلاف **(قول الشارح في جميع ساعات النهار)** هذا بخلافه قول الاسنوي أنه في شرح المهذب قال شرط هذا القول أن يقي بالتيه جزء من النهار **(قول الشارح ودفع النخ)** عدل عن قول غيره في بيان الدفع لأن التية قبل

أنه لا يشترط في التبيت (النصف الآخر من الليل) لاطلاقه في الحديث والثاني تقرب التية من العبادة لما تعذر اقتراها بها (و) الصحيح (أنه لا يضر الاكل والجماع بعدها) وقيل يضر فيحتاج الى تجديدها تحريزا عن تخلل المناقض بينها وبين العبادة لما تعذر اقتراها بها (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد لها اذا نام) بعدها (ثم نبيه) قبل الفجر وقيل يجب تقريبا للنية من العبادة بقدر الوسع (ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول) في جميع ساعات النهار والراجح المنع دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني اذا صوم قلت وأدخل على يوما آخر فقال أعندك شيء قالت نعم قال اذا فطر وان كنت فرضت الصوم رواه الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية لا لول وقال اسناده صحيح هل عندكم

من غدا وهو بفتح العين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده والقول الرجوع يقبس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الأصل أن لا يختلف النقل الفرض في وقت التية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه على أن المزني وبأ يحيى البلخي قال لا يرجو التبيت في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط

حصول شرط الصوم في النية قبل الزوال أو بعده (من أول النهار) سواء قلنا انه صائم من أوله نوابا وهو الصحيح كأن مدرك الركوع مع الامام مدرك لجميع الركعة نوابا قلنا انه صائم من حين النية ولا يبطل مقصود الصوم وقيل على هذا أي الثاني لا يشترط ما ذكره وشرط الصوم هنا الامساك عن المفطرات من أكل وجماع وغيرها والحلو عن الكفر (٥٣) والحيض والجنون (و يجب)

في النية التعين (في

الفرض) سواء فيه

رمضان والنذر والكفارة

وغبرها أما النفل فيصح

بنية مطلق الصوم قال في

شرح المذهب هكذا أطلقه

الأصحاب وبنى أن يشترط

التعين في الصوم للرب

كصوم عرفة عاشوراء وأيام

البيض وستة من شوال

ونحوها كما يشترط ذلك في

الرواتب من نوافل الصلاة

وبجواب أن الصوم في الأيام

المدكورة منصرف إليها

بل لو نوى به غير ما حصلت

أيضا كتحية السجدة لان

المقصود وجود صوم فيها

(وكاله) أي التعين كافي

الحرر والشرح وفي أصل

الروضة وكال نية (في

رمضان أن ينوى صوم غد

عن أداء فرض رمضان

هذه السنة لله تعالى) إضافة

رمضان (وفي الأداء

والفرضية والإضافة إلى

الله تعالى الخلاف المذكور

في الصلاة) كذا في الروضة

وأصلها أيضا وتقدم في

الصلاة تصحيح وجوب

نية الفرضية دون الآخرين

وقال في شرح المذهب

الأصح عند الأكثرين

فلا يخصص تأمل (قوله حصول شرط الصوم الخ) ومنه عدم سيق ماء مضضة واستنشاق بماءة فيضرب لأنه يضرب إذا كان صائما ولا يبطله سيقه بالابلاغة وصف النوى هذه بأنها نفيسة غير قوى وقول شيخنا الرمي ويلحق بذلك كل ما يفسد الصائم غير مستقيم والوجه اسقاطه وأشار بقوله هذا إلى إخراج النية أو التثبيت (قوله التعين) أي من حيث الجنس لا من حيث النوع ولا الزمن فيمكن نية الكفارة لمن عليه كفارات ولو أخطأ في الاسم لم يضر مطلقا كأن سمي الخمس بالجمعة ولا في الاعتقاد كأن اعتقد ما ذكر ان لاحظ الزمان الحاضر أو غدا والاصح النية ولو في الاسم والاعتقاد معا للغالط دون العائد لتلاجه وبذلك علم أنه لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة معينة فنوى رمضان سنة غيرها لم يصح وان كان غائلا لعدم إمكان الملاحظة المذكورة ولو كان عليه صوم فرض لم يدر سببه كفارة نية الصوم الواجب للضرورة مع عدم إمكان ضبط أفرادها وهذا فارق من نسي إحدى الخمس ويضرب التعليق بمشقة يبدأ بمشقة الله ونحو ذلك ما لم يقصد في مشقة الله التبرك (قوله وغيرها) كالواجب بأمر الامام كإمام (قوله وبجواب الخ) هذا الجواب معتمد من حيث الصحة وان كان التعين أولى مطلقا (قوله بل لو نوى الخ) دفع به إيراد رمضان على ما قبله (قوله كتحية السجدة) مقتضاه أنه لو نفاه لم يحصل وفاق عليه بعض مشايخنا فرأى (قوله وكاله) أي لأن أفله علم وهو أن ينوى الصوم عن رمضان ولا يحتاج لذكر العدة في الأقل لأن ذكره بالنظر إلى التثبيت ولا يكفي نية الصوم التمدن غير ملاحظة رمضان وكذا نية الصوم الواجب والفروض أو فرض الوقت أو صوم الشهر قال في الأنوار ولا بد أن يخطر في ذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعلوم فلو خطر بباله الكلمات مع جهله بمعناها يصح انتهى فتأمل (قوله وفي أصل الروضة وكاله) وهي أولى (قوله بإضافة رمضان) إلى هذه فتونه مكسورة لأنه مخفوض وذلك لإخراج نوى صوم رمضان غير هذه السنة فيها أول دفع نوى هذه بنوى ولا معنى له (قوله الأصح عند الأكثرين) هو الاعتماد (قوله تعيين السنة)

الزوال تكون ومعظم النهار يأتي أنه منقوض بما لو كانت النية قبيل الزوال فان ابتداء النهار من الفجر وقد مضى معظمه وإذا قال الامام ضبط بالزوال لأنه ظاهر بين (قول الشارح وقيل على الثاني) ير بدنهذان مقابل الصحيح مفرع على مرجوح وأما إذا قلنا ان الصوم ينقطع على ماضى فإنه يشترط ذلك جزما وقيل على الخلاف ومن ثم قال الأسنوي كان الصواب التعبير بالذهب (قول الشارح هنا) كأنه قيد بهذا نظرا للتثبيت (قول المتن وبجواب التمين الخ) وذلك لأنها عبادة مضافة إلى وقت (قول الشارح وبجواب الخ) انظر هل يتشقق هذا باشتراط التمين في رمضان قلت قوله بل نوى الخ يمنع الاشكال (قول المتن وكاله) في رمضان الخ حيث عاد الضمير على التمين الواجب ثم تعرض لمافيه من الخلاف من ذلك فربما يؤخذ منه اشتراط النية لكل ليلة من قوله صوم العدة ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم ان لفظ العدة لا يدخله في التعين وانما وقع ذلك في عبارتهم بالنظر إلى أن التثبيت واجب (قول المتن ان ينوى صوم غد) أي سواء تعرض لخصوص العدة أم لا كاليوناني في أول الشهر صوم الشهر فإنه يصح باليوم الاول (قول الشارح كما لا يشترط الأداء الخ) عدل عن قول الرافعي لأن معنى الأداء يعني عنه ولان تعيين اليوم وهو العدة يعني عنه أيضا لأن الأسنوي اعترض التعليق الاول بأنه يلزم منه وجوب أحد الأمرين الأداء أو الإضافة والثاني بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه والذي يصوم عنه ترتيب في التعرض للعد تقييده للذي

عدم اشتراط الفرضية هنا والفرق أن صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا بخلاف صلته للظهر فتكون بخلافه حتى من صلاهاته انما في جماعة (والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الأداء لان المقصود منها واحد وقيل بشرط ولا يعني عنه الأداء لأنه قد يقصد به معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثاءين من شعبان صوم غد عن رمضان

ان كان منه فسكان منه) وصامه (لم يقع عنه) لشك في أنه منه حال التنية فليست جازمة (الاذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عباده
امراء أو صبيان رشداء) فانه يقع عنه لظن أنه منه حال التنية والظن في مثل هذا حكم اليقين فتصح التنية للنية عليه وذو كرفي شرح المذهب
اعتاد الصي الراهي أيضا عن الجرجاني والحاملي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدان كان من رمضان أجزاء ان كان منه) لأن
الأصل بقاء رمضان (ولو اشتبه رمضان على محبوس صام شهرا بالاجتهاد) ولا يكفي صوم شهر بالاجتهاد وان وافق رمضان (فان
وافق) صومه بالاجتهاد (مابعد (٥٤) رمضان أجزاء) قطعا (وهو قضاء على الأصح) لأنه بعد الوقت والثاني أداء للعن

فانه يجعل غير الوقت وقتا
كافي الجمع بين الصلاتين
(فلو نقص وكان رمضان
تاما لزمه يوم آخر) على
القضاء ولا ياتر منه على الأداء
كلو كان رمضان ناقصا ولو
كان الأمر بالعكس فان
قلنا قضاء فله افطار اليوم
الاخير اذا عرف الحال
وان قلنا أداء فلولا وافق
صومه شوالا حصل منه
تسعة وعشرون ان كمل
وثمانية وعشرون ان
نقص فان قلنا قضاء وكان
رمضان ناقصا فلا شيء عليه
على التقدير الأول ونقص
يوما على التقدير الثاني
وان كان رمضان كاملا
قضى يوما على التقدير
الأول ويومين على التقدير
الثاني وان قلنا أداء قضى
يوما بكل حال ولو وافق
صومه هذا الحجة حصل منه
سنة وعشرون يوما ان
كمل وخمسة وعشرون ان
نقص فان قلنا قضاء وكان
رمضان ناقصا قضى ثلاثة
أيام على التقدير الأول

فلو عين فقدم مافيه (قوله ان كان منه) ولو زادوا لا قطع أو عن شعبان لم يضر لأنه نصحهم بالواقع
ويقع تطوعا ان يكن من رمضان وجاهله صومه والا لم يقع فرضا ولا نقلا قاله شيخنا الرمي (قوله اعتاد
الصي الراهي) أي العجز ولو غير مراهق وهو العمد وان لم يكن مأموئا ومثله العبد والمرأة والفاسق والكافر
حيث اعتقد صدقه والحاسب والنجم كذلك كاهن ولا عبرة بأخبار النام ولو لم يصدق كعادهم وهذا ما قاله
شيخنا في الجميع واعتمده (قوله بالاجتهاد) بعلامة كحرا أو بردان يعلم ان رمضان تلك السنة يكون في
البرد مثلا وتدخل أيام البرد لم يعلم عين رمضان (قوله ولا يكفي) ولا يلزمه مع التحير لعدم تحقق الوجوب
وبهذا فرق الصلاة والقيلة ولواشبهه عليه الليل والنهار اجتهاد أيضا ولا يلزمه القضاء الا ان كان يصوم الليل
وحده (قوله أجزاء) أي ان لم يقصد الأداء الحقيقي والام يجزئ في كافي الصلاة (قوله التقدير الأول) هو
ان كمل والثاني هو ان نقص هنا وما بعده وكل حال أي على التقديرين المذكورين (قوله قضى يوما بكل
حال) وكذا ان كمل أو نقصا صا أو قلنا أداء أو قضاء (قوله قضى أو بقا الخ) وكذا لو كمل أو نقصا صا أو قلنا
أداء أو قضاء (قوله بأن يبين الحال الخ) ولولم يبين الحال أصلا فلا قضاء ولو صام شهرا نذر صومه بالاجتهاد
فوافق رمضان لم يقع عن واحد منهما ولو لا نقلا ولو لم يقض رمضان فوافق رمضان آخر أداء أجزاء عن الأداء
ككافي العباد ولعله مالم يقصد القضاء الحقيقي كاهن في نظيره فراجعه (قوله ثم قطع) قيد لا بد منه

بصومه والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل ان من نوى صوم العدم هذه السنة عن فرض رمضان
صبح أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول اللان ان كان منه) مثله
ما لو سكت عن التعليق فانه لا وجود للجزم من غير شيء يستدل اليه وانما هو حديث نفس (قول اللان فكان منه)
لأن ثبت كونه منه فافظا ظهر محتمة نقلا (قول اللان من عبد الخ) خرج به الاستناد الى قول النجم والحاسب
والنام اذا أخبره فيه الصادق عليه السلام (قول اللان رشداء) يجوز أن يكون راجعا لجميع (قول الشارح
فتصح التنية) اعلم ان قد سلف عن البغوي وغيره انه يجب الصوم اذا أخبره من يثق به وقفي في قلبه صدقه فان
حمل على اخبار الرجل الكامل فلا إشكال وان أبقينا على ظاهره فينبغي أن يحمل الذكر رهناء على اللزوم
ليتنق الموضوعات ثم رأيت المقدسي في شرح الارشاد صرح بالوجوب وحمل كلام البغوي على محموله (قول
للان بالاجتهاد) أي فينظر في الأمارات من الحر والبرد والبيع والخريف والقوا كه وغير ذلك (فتنبه)
لوتحير في شرح المذهب بالازمة ان يصوم وقيل يلزمه تخميننا ويقضى كالقبلة وقرق الأصحاب بأنه هنا
لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة بتحقيقه بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فأمر بالصلاة لحزمة
الوقت (قول الشارح قطعا) أي لا يأتي فيه خلاف القضاء بنية الأداء ونظير هذا ان يظن فوات رمضان
فيضيئه ثم يبين له انه هو قال ابن الرقة لأرقيها نقلا والظاهر انها كالأول وافق ما بعده قال السنوسي ما جزم به
الر ويأتي حكما وتعليلا (قول اللان فالجديد الخ) هذا الخلاف مفرع أيضا على الوجهين السابقين في القضاء

والأداء

وأربعة على التقدير الثاني وان كان كاملا قضى أربعة على التقدير الأول وخمسة على الثاني وان قلنا

أداء قضى أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بمديان الحال (لزمه صومه) بلا خلاف (والأى وان
لم يدركه بأن يبين الحال الباعده (فالجد بدوجوب القضاء) والتقديم لا يجب للعنر وقطع بضمهم بالأول وان تبين الحال بعدمضي بعض رمضان
ففي وجوب قضاء ماضيه منه الخلاف وقطع بضمهم بوجوبه وهم القاطع بالوجوب في الأولى وبعض الحاكين للخلاف فيها (ولو نوبت الحاض
صوم عند قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صام) صومها بهذه التنية (ان تم) لها (في الليل) أكثر الحاض مبتدأ كانت أم معتادة بأكثر الحاض

(وكذا) ان نهما (قدر العادة) التي هي دون أكثر الحيض فانه يصح صومها بذلك الثنية (في الاصح) لان الظاهر استمرار عاداتها والثاني يقول فتختلف فلان تكون الثنية جازمة وان لم تنم لها ما ذكر لم يصح صومها (٥٥) بذلك الثنية لعدم ناشئها على أصل وكذا لو كان لها عادات مختلفة

﴿فصل في شرط الصوم﴾

من حيث الفعل وسباني

شرطه من حيث الفاعل

(الامساك عن الجماع) فمن

جامع بطل صومه بالاجماع

(والاستفادة) فمن تقيا

عمدا أفطر قال صلى الله

عليه وسلم من ذرعه التي

وهو صائم فليس عليه قضاء

ومن استفاد فليقض رواء

أصحاب السنن الأربعة

وغيرهم وذرعه بالذال

المعجمة أي غلبه (والصحيح

أنه لو تيقن أنه لم يرجع شيء

الى جوفه) بالاستفادة

(بطل) صومه بناء على ان

الفطر عنها كالانزال

لظاهر الحديث والثاني مبني

على أن الفطر بها لتضمنها

رجوع شيء الى الجوف

وان قل (ولو غلبه التي

فلا بأس) لاحديث (وكذا

لو أقتل نخاسة) من

الباطن (ولفظها) أي

رماها فلا بأس بذلك (في

الاصح) لان الحاجة اليه

ما يتكرر فليرخص فيه

والثاني يفطر به كالاستفادة

(فلو زلت من دماغه

وحصلت في حد الظاهر

من الفم فليقطعها من

بحرها وليجها فان تركها

في غير تمام أكثر الحيض (قوله عادات مختلفة) أي ولم يتم أكثرها ليلا والله تعالى أعلم

﴿فصل في الركن الثاني﴾ من أركان الصوم وهو الامساك عما يأتي من مبطلاته والشرطية منصرفة

لوضعه (قوله فمن جامع) أي عمدا عالما ذاكر للصوم مختارا أوجاهلا غير معذور بطل صومه بخلاف المعذور

كان قرب عهده الاسلام وان كان مختالطا لولا كذا بقية القطرات نعم لو غلبت المرأة عليه ولم يحصل منه حركة لم

يفطر بالا يزال لانه غير مباشرة ولا كفارة عليه كذا قاله وفيه وقفة وتطهر في دخول الذكر لانه عين

(قوله بالاجماع) أي في المجموع لان بعض الأئمة كآبي حنيفة لا يقول بالفطر في اللواط واتبان البهيمية (قوله

ومن استفاد الخ) نعم يحتمل اعتقار الاستفاد قلن شرب الخمر ليلالوجوبها عليه وفي كلامهم خلافة في فطر بها

(قوله نخامة) بالميم ونقال العين وهي الفضلة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن فلا تزول ونحو

وخرج باقتطع ما لو حصلت بنفسها أو بنحو سعال فلفظها فلا يفطر جزما وبلفظها مالوا بتعلمها بعد وصولها

للظاهر فيفطر جزما ومثل لفظها مالوا بقيت في فقه (قوله حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء المهملة عند

النوى واعتمدوه وهو مشكل لانها من وسط الحلق أو الحاء المعجمة عند الرافي قال شيخنا الرمي وداخل

الفم والانف الى منتهى الخشوم له حكم الظاهر في الافطار بوصول التي اليه وابتلاع النخامة منه وعدم

الافطار بوصول عين اليه وان أسكها فيه وجوب غسله من نجاسة وله حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع

الريق منه وعدم وجوب غسله لنحو جنب وفرق السنابلي بأن أمر النجاسة أغلظ فضيق فيه بخلاف الجناية

اتتهى فراجعه وتأمله (قوله وليمجها) ولا تبطل صلاته ولو فرض بالطقى بحروف توقف اخراجها عليها

وان كثرت كما في تعذر القراءة الواجبة (قوله وعن وصول العين) ولو لم ينحو جافقته وقت كعبة مسم

خلافا لآبي حنيفة أو لم تؤكل كتراب ومنه اذ كان معه عين تفصل كما في شرح شيخنا الرمي وخرج بها الريح

والاداء واستشكل التخريج جوابا بن الرفة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعي وحينئذ فلا يمنع

ذلك ﴿تنبيه﴾ لو ظهر أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار فهو كأيام العيذ قاله في الكفاية فلا تعان الاصحاب

﴿فصل شرط الصوم﴾ أي شرط صحته والمراد به ما لا بد منه والافحيت كان الامساك شرطا والثنية شرطا

فأين حقيقة الصوم ثم الدليل على مسئلة الجماع قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرف والجماع كإقال الشارح

(قول الشارح بالاجماع) في اللواط واتبان البهيمية رواية عن أبي حنيفة بالمنع (قول الشارح ومن استفاد الخ) لو

شرب الخمر ليل أو أصبح صائما فيحتمل عدمه وجوب الاستفادة نظرا للصوم (قول المتن لو تيقن أنه الخ) خرج

مالو تيقن وصول شيء قال السنوي فأما ان قلنا الاستفادة مفطرة بنفسها فهنا أولى ولا فكيكسب الماء من

البالغة في الضمضة قال وخرج ما اذا لم يتيقن شيئا فإنه لا يبعد الحافه بالأول عملا لالاصل اه (قول المتن ولو

غلبه) هو في الحقيقة محترز الاستفادة (قول المتن أقتلع) خرج مالو زلت بنفسها لم يقطعها لافطر قطعا

والباطن مخرج الهاء والمهزولة للظاهر مخرج الحاء المعجمة وكذا المهملة عند النوى وهو مشكل فان الحاء

من وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي أن تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كآبي حنيفة (قول المتن

فلو زلت من دماغه) أي بأن انصبت في الثقب النافذة من الدماغ الى أقصى الفم فوق الحلقوم (قول المتن

وقيل بشرط الخ) لان غير ذلك لا تعتدى النفس بالواصل اليه ولا يتنفع به البدن فأنشبهه بالواصل الى غير جوف

وأيا فلا ن حكم الصوم لا تختل به ثم الغذاء يشمل الماء كقول والشراب (قول الشارح على الأول) له على الثاني

في السنوي والصحيح هو الوجه الأول قياسا على الوصول الى الحلق وعبارة الروضة يدل عليه يعني الأول

مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أطرف في الاصح) لنقصه والثاني لا يفطر لانه لم يفعل شيئا وانما أسك عن الفعل ولو ابتلعها أفطر ولو لم تحصل في حد الظاهر من الفم أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها وبجها لم تنصر (و الامساك) عن وصول العين الى ما يمي جوفه وقيل بشرط مع هذا ان يكون فيه قوة تحيل الغذاء) تكسر العين و بالذال المعجمة (أو الدواء) وأالحق بالجوف على الأول

رضا (والثانية) بالثالثة
وهى جمع البول (مفطر
بالاسماط أو الأكل أو الحقنة
أو الوصول من جائقفة)
بالبطن (وأمومة) الرأس
(ونحوهما) وإن لم يكن
الوصول من الجائقفة
الى باطن الاعماء وكذا
لو كان الوصول من
الأمومة الى خرطة الدماغ
السماة أم الرأس دون باطنها
السمى باطن الدماغ
(والتقطير في باطن الاذن
والاحليل) أى الذكر
(مفطر فى الاصح) من
الوجهين المذكورين كإفى
المهر لانه فى جوف غير
محب لو أوصل الدواء
لجراحة على الساق الى
داخل اللحم أو غرزفه
سكبنا وصلت مخه لمفطر
لانه ليس بجوف ولوطن
نفسه أو طئنه غيره باذنه
فوصل السكين جوفه
أفطر (وشرط الواصل
كونه فى منفذ) يفتح الفاء
(مفتوح فلا يضر وصول
الدهن) الى الجيوف
(بنشر المسام) كالمولى
رأسه أو طئنه بكما لا يضر
اغسله بالماء وإن وجدله
أثرا فى باطنه (ولا يضر
الاكتحال وإن وجد
طعمه أى السكل (مختلفه)
لانه لا منفذ من العين الى

ومنه دخان نحو بخور ليس معه عين تنفصل والطعم (قوله الحلق الخ) لان الحلق لا يسمى جوفاً وليس فيه
قوة الاحالة وكلام الامام شرط فيه وخص الحلق بالاول لانه المذهب وما فى البرلى هنا غير مناسب فراجع
(قوله بالاسماط) وهو وصول الشئ الى الدماغ من الانف وعلى هذا لم يصل الى الدماغ بضر بأن لمجاوزه
الحشوم كما مروا فى البرلى هنا غير مستقيم فراجع (قوله وإن لم يكن الوصول الخ) أفاد به ان من
فى كلام المصنف بمعنى فى فلا يشترط خرق خرطة الدماغ ولا نحوها فى الجائقفة فلا اعتراض بما قاله
الاسنوى فيضرم ما جاوز عظم الرأس أو خرق جلد البطن (قوله والا حليل) سواء جاوز الحقنة أم لا
وخصه الشارح بالذكر مع شموله للتدنى المسمى بذلك أيضا نظر الظاهر ومثله فى الفرج ما يجب
غسله فى الاستنجاء فهو مفطر أيضا (قوله باذنه) لان طئنه بغير اذنه وان تمكن من دفع من طئنه وفارق
التمكن من اخراج الحيط لان له غرضا فيه وشعر الهرم لانه أمانة فى يده (قوله وشرط الواصل الخ)
مكرر ولعله توطئة لما بعده (قوله المسام) هو بشفيد الدم الأخيرة جمع سم بثلثت أوله والفتح أفصح
وهى ثقب البدن من محال شعوره (قوله ولا يضر الاكتحال) أى ولا يكروه أيضا نهارا فهو خلاف
الأولى وعند الامام مالك يفطر (قوله وإن وجد طعمه بمخفه) وكذا لو وجد لونه فى ريقه أو نخامته
(قوله بقصد) أى مع فعل مسائى (قوله ذباب) ولعله جمع الذباب لأفاده أنه لا يتقيد بواحد أو يعلم منه
حكم البعوض بالاولى ولو عكس لم يسل ذلك لصغر البعوض وفى الجلائل أن الذباب اسم جنس واحد ذبابة
وإن البعوض صفرا البق (قوله أو غبار الطريق) ولو نجسا وكثيرا وأمكنه الاحتراز منه بنحو اطباق قم
مثلا ولو وضع فى فمه ماء مثلا بلا غرض ثم ابتلع ناسيا لم يضر أو سبقه ضرر أو وضعه لعرض كثير ودعش فتر
جوفه أو صعد الى دماغه بغير فعله أو ابتلع ناسيا لم يفطر كما قال شيخنا الرملى فى شرحه نعم لو فتح فم فى الماء
فدخل جوفه أفطر (قوله وغر بلة الدقيق الخ) ولو لغبر معتادا وكثرت والتى بلة اصابة ادارة نحو الحب
فى نحو الثربال لأخراج طئبه من خبيثه (قوله حتى دخل) هى تغليطه أى لأجل الدخول أو غائبة

اتهم جعلوا الحلق كالجوف فى البطلان بالوصول اليه وقال الامام اذا جاوز الشئ الحلقوم أفطر اه وكان الحمل
له على ذلك قول الرضا الحلق كالجوف لكنه يفهم أنه لا يكون كالجوف على الثانى وهو ممنوع (قول الشارح
قال الامام ومجاوزه الحلقوم) ظاهره أن الامام قال يلحق بالجوف الحلق ومجاوزه الحلقوم والذى فى الروضة
ما قلناه فى ذيل الصفحة والذى قاله فى ذيل الصفحة هو الذى قاله فى القولة التى عقب هذه (قول المتن بالاسماط
الخ) راجع للديماغ والأكل للبطن والحقنة للاعماء وما بعد ذلك للجمع (تنبيه) ظاهر كلامهم ان
الواصل من الانف لو جاوز الحشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو مشكل بالاحليل والحلق
(قول المتن أو الحقنة) قيل لوعبر ببلأحقان كان أولى فانه الفعل وأما الحقنة فى الاذنه بقالة الجوهرى
(قول المتن من جائقفة) هى التى تصل الى الجوف واعلم أن جلدة الرأس الشاهدة بعد الحلق يليها لحمه يليه
جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويليها عظم يسمى القحف وبعده خرطة مستشمة على دهن ذلك الدهن
يسمى الدماغ وتلك الخرطة تسمى خرطة الدماغ وأم الرأس والجناية الواصلة الى الخرطة تسمى
مأمومة فلو كان على رأسه مأمومة أو على طئنه جائقفة فوصل الدواء منها بجوفه وخرطة دماغه أفطر وإن
لم يصل باطن الاعماء وباطن الخرطة كذا قاله الاصحاب وجزم به فى الروضة فباطن الدماغ ليس بشرط ولا
الدماغ نفسه وإنما يعتبر مجاوزه القحف وكذا الاعماء لا يشترط باطنها خلاف ما جزم به المصنف أسنوى
(قول المتن والاحليل) قال الجوهرى هو مخرج البول والابن من التدنى والضرع ووزنه افضيل
(فرع) لو جاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أفطر قاله صاحب الاستقصاء (قول المتن فى منفذ)
لا يشك عليه مسئلة الطعن بالسكين لانها لم تبلغ الجوف الامن للتدنى الذى قطعته (قول المتن ذباب) لم تظهر

لم يفطر على الأصح في التهنيد (ولا يفطر بيلع ريقه من معدته) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن الفم) لاعلى اللسان (ثم رده) إليه لبسائه وغيره (وابتلعه أو بل خطاير ريقه ورد له في) كما يتبادر عند القتل (وعليه رطوبة) تنفصل وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كمن قتل خطايا مصوغا تغبيره ريقه (أو متنجسا) كمن دميت لثته أو أكل شيئا نجسا ولم يسل فم حتى أصبح (أفطر) في السائل الأربع لأنه لا حاجة إلى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع الخلوط (٥٧) والنتجس منه ولو أخرج اللسان

وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الأصح لأن اللسان كيفما قلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدته (ولو جمع ريقه فابتلع لم يفطر في الأصح) لأنهم يخرجون عن معدته والثاني يفطر لأن الاحتراز عنه حين (ولو سبق ماء الضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) من باطن أو دماغ (فالتنهد انه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لأنه منهي عن البالغة (والأى وان لم يبلغ (فلا) يفطر لأنه تولد من أمور به بغير اختياره وقيل يفطر مطلقا لأن وصول الماء إلى الجوف بفعله وقيل لا يفطر مطلقا لأن وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصاب مطلقان بالأفطار وعدمه فتنهم من حمل الأول على حال البالغة والثاني على حال عدمها والأصح حكاية قولين ففيلهما في الحاليين وقيل هما فيما إذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعا والأصح كما في المحرر

وكالفبار ما ذكر معه ونحوه (قوله وعليه رطوبة) قال بعض مشايخنا ومثله رطوبة على مقعدة مستنج استرخت ولا يضر إعادة مقعدة خرجت من ميسور ولو باصبعه وإن دخل بعض أصبعه معها وقول بعضهم ان العاطف اليابس إذا أخرجه باصبعه لا يضر قياسا عليه ونقل عن شيخنا ولم أسمع منه فراجع (قوله تغبيره ريقه) فيده لأجل ما بعده (والأفليس قيد) ومنع الريق تحت اللسان ومن منافعه تلين لسانه للنفق وبأس الكل (قوله دميت لثته) أي وليس معذور أفلول بجدها ومشق عليه الصق عني عن أثره وذكر الأذرى ما يفيد ذلك بقوله لا يبعد أن يقال فيمن عمت بلواه بذلك بحيث يجري دائما أو غالبا أن يسمح بما يشق الاحتراز منه فيمكن في بضعه الدم ويعني عن أثره انتهى (قوله وعليه الريق) ولو فوق حائل كمنصف مثلا (قوله لأنه منهي عن البالغة) ومثله ما تولد من المرة الرابعة وكذا كل منهي عنه (قوله أمور به) ومنه البالغة في غسل نجاسة بقمه وكذا ما تولد من غسل جنابة من أدناه وإن أمكنه إمالة رأسه للشفقة نعم إن علم وصوله منها وأمكنه الاحتراز منه بلا مشقة أفطر به ولا يضر ابتلاع ريقه بعد الضمضة وإن أمكنه محله لسر التحرز عنه وكذا واصل شيء في القيء جوفه بنحو عطاس (فرع) أكل ما قلعه من بين أسنانه بخلاف مكره بخلافه باصبعه ولا يفطر بهما (قوله وقيل الخ) هذا الوجه لم ينظر للاختيار وعدمه والذي بعده لم ينظر للأمر وعدمه (قوله من غير قصد) أي من غير قصد ابتلاعه (قوله فان قدر عليها) أي حال الجربان كما سر أفطر نعم بغير عاى جهل الفطر به ويندب الحلال ليلامؤ كذا ولا يجب ولو بلغ الدرهم خوفه من القطاع أفطر (قوله وفي المسئلة الخ) هو اعتراض على الصنف بعد ذكر الخلاف أصلا وفرعا (قوله مكرها) وكذا تأثم ومعنى عليه ونحوهما فلا يفطر (قوله عند الغزالي الخ) فيه

حكمة جمع الذباب وإفراد البعوضة (قول الشارح لم يفطر على الأصح في التهنيد) لو كان كثيرا ينبغي أن يضر كالعمل الكثير للفعول محمدا (قول المتن ثم رده) قال بعضهم جعلوا للفم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك في النفس من الجنابة فما للفرق (قول المتن أو بل خطاير ريقه) حكى الأذرى خلافا في مسئلة الحيط ثم قال وخس القاضي والتولى الخلاف بالجاهل بالتحريم وقال في العالم يفطر قطعا قال القاضي وكل مسئلة تنعص على العاى فانها على هذين الوجهين ثم نظر الأذرى في مسئلة الجهل لأنه ينبغي على غالب الناس (قول المتن ولو جمع ريقه) خرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلمه فانه لا يفطر بخلاف (قول المتن والأفان) قال الأذرى عقب هذا أشار إلى ما سبق في هذا كالأصوم أما الناسى والجاهل فلا يفطر كما قال النووي بلا خلاف قال الأذرى لكن سبق عن القاضي ما يقتضى أن الجاهل على وجهين أحدهما يمداسلف في المامش وهو قوله وخس القاضي (قول الشارح فان قدر عليها أفطر) أي سواء كانت القدرة قبل جربها أم في حال جربها لأنه مقصر بما سلكه هكذا يفهم من ظاهر الكتاب ومن صرح شرح الروض ومن قول الأذرى بعد التكم على المتن وقياس الحكم بالفطر إيجاب الحلال لكن في الأنوار لو وضع شيئاً في فمه محمدا ثم ابتلعه ناسيا لا يضره وفي الروضة ما يوافقه (قول الشارح وحكاية قولين) أي في الحاليين معا (قول الشارح لا تدفع به الضرر

(٨) - (قيلوني وعميرة) - (ثاني) انهما فيما إذا لم يبلغ فان بالغ أفطر قطعا ولو كان ناسيا للأصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطر ان عجز عن تمييز وجهه) فان قدر عليها أفطر وفي المسئلة نصاب مطلقان بالأفطار وعدمه حمل على هذين الحاليين وحكاية قولين (ولو أوجر) أي صب في حلقه (مكرها لم يفطر) لأنه لم يفعل ولم يقصد (فان أكره حتى أكل أفطر في الأظهر) أي عند الغزالي كما قال الرافعي في الشرح لأنه دفع به الضرر

عن نفسه وبعبارة المحرر
 فالذي رجح من القولين
 انه يفطر قال في الشرح
 الصغير ولا يبعد أن يرجح
 عدم الفطر (قلت الاظهر
 لا يفطر والله أعلم) لان
 أكله ليس منها عنه
 (وان أكل ناسيا لم يفطر)
 قال صلى الله عليه وسلم
 من نسي وهو صائم فأكل
 أو شرب فليتم صومه
 فانما أطعمه الله وسقاه
 رواه الشيخان (الا أن
 يكثر) فيفطر به (في الاصح)
 لان النسيان في الكثير
 مادر (قلت الاصح لا يفطر
 والله أعلم) لعموم الحديث
 (والجماع) ناسيا (كالاكل)
 ناسيا فلا يفطر به (على
 المذهب) وقيل فيه قول
 جماع الحرم ناسيا وفرق
 الاول بأن الحرم له هيئة
 تذكر بها الاحرام بخلاف
 الصائم (و) الامساك (عن
 الاستمنا) فيفطر به (و)
 لان الايلاج من غير ازال
 مفطر فالأزال ينوع
 شهوة أولى ان يكون
 مفطرا (وكذا خروج المني
 بلس وقبله ومضاجعة)
 يفطر به لانه ازال مباشرة
 (لا الفكر والنظر بشهوة)
 لانه ازال من غير مباشرة
 كالاتمام (وتكفره
 القبلة لمن حرك شهوته)

اعتراض على المصنف في تعبيره بالاظهر أخذنا بظاهر عبارة المحرر ولم ينتبه لما في الشرح (قوله لا يفطر) نعم
 ان تناوله للأجل الاكراه أفطر وكذا لو أكره على أحدنا بن معين فأكل من الآخر وكذا الاكل من
 واحد من اناء من أكره على الاكل من أحدهما غير معين فيفطر كما في الجنايا بترافعهم ودخل في الاكراه
 ما لو أكرهه على الزنا وما لو أخاف السكر بكسر الراء على السكر بفتحها تلف عضوا ومنفعة أو مشقة لا تتحمل
 فأكرهه على الاكل أو على الشرب فلا يفطر أيضا (قوله أن يكثر) أي المأكل والكثير ثلاث لقم فأكثر
 (فرع) ابتلع ليليا خيطا وأصبح بعضه داخل جوفه وبعضه خارجه فان أبقاه لم تصح صلاته لا تصالحا بالنجاسة
 وان زعجه بطل صومه لانه من الاستقاء فطريقه في صحته ما ينزع منه في غفلته أو بغير اختياره أو باجبار
 حاكمه على اخراجه أو باكرهه عليه فان تعذر عليه ذلك أخرجه وجوب إمرأته للصلاة لان حرمتها
 أشد وجوبها مع العنوة بلمه أولى من اخراجه لعدم التنجيس ولو لم يصل طرفه الدال الى التنجاسة
 لم يضر في الصلاة ولا في الصوم ولو أذن في اخراجه أو تمكن من دفع من أخرجه أفطر لان فيه غرضا
 وبذلك فارق الطعن كاسر ولو أمكنه قطعه من حد الظاهر واخرجه وابتلع ما في البطن لزومه ومجابه
 (قوله والجماع) ولو زنا ما طلق زمنه أو تكرر (قوله ناسيا) ومثله الاكراه كاسر ولم يذكره الشارح
 لما قيل من عدم تصوره لان الشهوة لا توجد الا عن اختيار وهو مردود والتقييد لاجل الخلاف
 (قوله وفرق الاول) أي من حيث الخلاف (قوله وعن الاستمنا) أي اخراج المني من الذكر باليد ولومع
 حائل أو بيد حليلة ولا يفطر بخروج الذي والودي خلافا للامام أحمد (قوله لان الايلاج) أي ولو في هوى
 الفرج أو بمائل ولو تخننا أو لتغير آدمي في قبل أو دير نعم لا يفطر الختنى بإيلاجه ولا بإيلاج فيه الا ان وجب
 الفصل على ما مر في بابه فرافجه (قوله وكذا خروج المني بلس) أي بحيث ينسب خروج به الىه وان تأخر عنه
 نعم لو لم يس قبل الفجر أو زل بعده لم يفطر وعمل القطر به بلس ينقض الوضوء ولو فرج جبان والا كما مر
 ومحرم وعوض ميان فلا يفطر ولو بشهوة كما اعتمدته شيخنا آخرا ولم يوافق على قول شيخنا الرمي بتقييد
 لس الحرم بكونه على وجه الكرامة وكما لو كان بمائل فلا يفطر معه ولو كان رفيقا وان كرهه أو قصده الانزال
 عن نفسه أي فكان كالواو كل دفع للرض والجوع ورد بان الاكراه قاذف في اختياره والرض والجوع
 لا يقدران فيه بل يزدهن تأثيرا (قول الشارح ليس منها عنه) أي فاشبه الناسي لكن لو قصد التلذذ بالاكل
 ينبغي الفطر كما ذكره جماعة في نظيره من الجماع (قول المتن وان أكل ناسيا الخ) مثله الاكل جاهلا بالتحريم
 اذا كان قرب عهدا بالاسلام أو نشأ في بادية بعيدة عن العلماء واستشكل الشيخ عز الدين تصوير السئلة من
 حيث انه اذا اعتقد جواز الاكل فها هو الصوم الذي نواه والجاهل بحقيقة الصوم لا يتصور منه قصد الصوم والجواب
 بأن يفرض ذلك في ما كثر نفي حكمه كالتراب فان العاقل فيظن أن الصوم هو الامساك عن المتاد وهذا
 الجواب فيه نظر لان فضيئته أنه لا يشترط قرب العهد بالاسلام وأوجب أيضا ما لو أكل ناسيا بظن أنه أفطر
 فأكل ثانيا وردها بان الحكم في الجهل عدم الصوم وفي هذا التصوير الصوم فلا يستقيم (قول المتن الا أن يكثر)
 انظر هل السكره بالنظر للمأكل أو لم بالنظر للعمل (قول المتن والجماع) لو أكره على الزنا ينبغي أن يفطر به
 تنفيرا عنه (قول المتن كالاكل) قضية التشبيه التفصيل بين أن يطول زمنه ولا على ماسلف وهو متجه بالاولى
 لان الجماع بين اثنين ان نسي أحدهما ذكره الآخر بخلاف الاكل وقول الشارح ناسيا يقتضي ان التشبيه
 لا يتوجه الى حكمه في الاكراه وهو ممنوع (قول المتن وعن الاستمنا) ولو يبد زوجته وخارج بالاستمنا
 الامناء بغير اختياره فلا يفطر به (قول المتن وكذا خروج النخ) لو خرج مذي لم يضر خلافا لأحمد ذكره
 الدمري (قول المتن لا الفكر) بالاجماع (قول المتن وتكره القبلة الخ) أي في القم وغيره من امرأة
 لرجل أو عكسه وكذا المعانقة واللس باليد ونحو ذلك في الحديث من حام حول الحى يوشك أن يقع فيه

خوف الانزال (والأولى لغيره تركها) فيكون فعلها خلاف الأولى وعدلها وفي الروضة عن قول أصليهما تحرك الى حركة لا لا يحصى (قلت هي كراهة تحريم في الأصح والله أعلم) كذا قال في أصل الروضة أيضا (٥٩) والرافى حكي عن التمسع وجوبه التحريم والتزيه وقال

والأول هو المذكور في التهذيب (ولا يفطر بالصد والحاجة) وسيأتي استصحاب

الاخترا عنهما (والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار الا يقين) كأن يشاهد غروب الشمس (و يحل) الاكل

آخره (بالاجتهاد) (يورد وغيره (في الأصح) والثاني لا قدرته على البقن بالعصر

(و يجوز) الاكل (اذا ظن بقاء الليل قلت وكذا لو شك فيه والله أعلم) لأن الأصل بقاءه

باجتهاد أولا (وآخر) من النهار (و بان الظن بطل صومه أو بلا ظن ولين

الحال صحت (وقع) الاكل (في أوله) لأن الأصل بقاء الليل (و بطل) ان وقع الاكل (في آخره) لأن

الأصل بقاء النهار ولا مبالاة بالتمسح في هذا الكلام لظهور المعنى المراد (ولو

طلع الفجر وفيه طعام فلفظه صح صومه) وان ابتلع شيئا منه أفطر وان سبق شيء منه الى جوفه

فوجهان يخرجان من سبق للماني للتمسعة قال في الروضة الصحيح لا يفطر (وكذا لو كان) طلوع

أول الفطر أو كان بفعلها وان تمكن من دفعها كما يؤخذ مامر (قوله خوف الانزال الخ) أى فلا فطر به وان كرره وعلم أنه ينزل به وهذا مامش عليه ابن حجر والمحطوب ببقاء ظاهر ماني المجموع وقال الاذرى يفطر اذا علم الانزال به وان لم يكرره واعتمده شيخنا بقاء التمسعنا الرمل قال والفكر كالظن في ذلك (قوله لا يخفى) وهو أن الماضي يفيد وجود التحرك عندما ذكر بخلاف الضارع لشموله للمستقبل وليس مرادا ولا يترتب على بعضهم هنا (فتبينه) النظر والفكر المحرك للشهوة كالقبلة فيحرم وان لم يفطر به (قوله وكذا لو شك فيه) أى في بقاء الليل قال شيخنا الرمل وغيره ولا تصح النية في هذه الحالة لعدم الجزم فيها كما مر (قوله ولو أكل اجتهد أولا وآخره) بان الظن بطل صومه) وكذا لو جامع مثلا كما يأتي (قوله و بطل) وبزومه الكفارة ان أفطر بالجماع في هذه نعم لو بان له الصواب فلا قضاء ولا كفارة (قوله بالتمسح الخ) حيث أطلق أول النهار وآخره على آخر الليل وأوله وعلى ما يعلم أنه أوله وآخره (قوله فلفظه) هو محتاج اليه في عدم الفطر بالسبق المذكور بعده لأنه وان صح صومه في أسا كه لو سبق منه شيء الى الجوف أفطر كما قاله شيخنا الرمل (قوله من مباشرة مباحة) أى من حيث الصوم وان كان زانيا وحل محبة الصوم حينئذ ان لم يقصد اللذة بالزنع والإبطل صومه وقيد الامام جواز الابلاج بما اذا بقي من الليل ما يسمع مع الزنع والامتنع و بطل صومه بالزنع وان قارن الفجر (قوله بطل صومه) أى لم ينعقد ثم ان أمكنه محبة صومه بالزنع ولم ينزع لزمته الكفارة أيضا وفي شرح شيخنا أنه لا كفارة ان استمر لظنه بطلان صومه أو طلع الفجر قبل علمه وان استمر مجامعا وعلم حال طلوعه فزنع حالا

(فصل) في الركن الثالث من أركان الصوم والذي كور فيه شرط وط المحبة وسيأتي شرط الوجوب (قوله والعقل) أى التريزى الذى لا يزيله الا الجنون أخذا بما بعده

(قول الشارح خوف الانزال) يريد بهذا ان العلة خوف الانزال لاحصول اللذة (قول الشارح لا لا يخفى) أى وهو تنزيل الشهوة التي تحصل من القبلة منزلة لما حصل لشدة زناطها بها بحيث يخشى الانزال (قول المتن ولا يفطر بالصد الخ) وأما حديث أفطر الحاجم والمحجوم فقال الشافى رضى الله عنه منسوخ وفي البخارى أنه يحتج به وهو صائم (قول المتن ويحل بالاجتهاد) كغيره ويكون يورد من القراءة والادكار والاعمال (قول الشارح بالتمسح في هذا الكلام) يعنى في رجوع ضميرى أوله وآخره للنهار وقوله بالتمسح أى في قوله أولا وآخره لأن المعنى من النهار فقط أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء من أول الليل أى باعتبار الاجتهاد وكذا التمسح في رجوع ضميرى أوله وآخره الى النهار مع ان الاكل في الحقيقة يفتقر بما وقع فيه جزء مشكوك فيه (قول الشارح وان سبق الخ) ظاهره ولو بعد التحكم من طرحة (قول المتن فزنع) أى لأن النزاع ليس مجامعا نعم لو قصد بزرعه اللذة في البحر عن الشيخ أبى محمد أنه يضر (قول الشارح وأولى من هذا الخ) عبارة الا سنوى التمسع بقاء التعقيب يؤخذ منه ان صورة المسئلة أن يترع عقب الفجر فلو أحسن بالفجر فزنع بحيث وافق طلوعه آخر زنع صم صم بخلاف وقوله وافق طلوعه يعنى ابتداء الطلوع فيوافق عبارة الشارح (قول المتن بطل) يعنى لم ينعقد (قول الشارح وان لم يعلم) اذا علم ثم مكث لزمته الكفارة وان كان صومه لم ينقذ ولا يتجاوز جماع في رمضان غنا واستشكه بنظيره من الحج ولعل الفرق سبق النية هنا (فصل شرط الصوم الخ) للذكر في هذا الفصل شرط الصحة وفي الذى بعده شرط الوجوب وأما التعبير بالشرط فيما سلف فهو يجوز والمراد ما لا بد منه (قول المتن والعقل) أى التمييز فيصح صوم المميز كذا

الفجر (مجامعا فزنع في الحال) صح صومه وان أنزل لتولده من مباشرة مباحة قاله في شرح المذهب وأولى من هذا بالصحة أن يحس وهو مجامع بنباشير الصبح فيزنع بحيث يوافق آخر الزنع ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعا (بطل) صومه وان لم يعلم بطلوعه الا بعد السكت فزنع حين علم (فصل) (شرط الصوم) من حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا (والعقل) فلا

يصح صوم المجنون (والنقاء عن الحيض والنفساء) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلا ورند أوجن أوحاضت أو نفست في أثناء النهار بطل صومه (ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضر كالانغما وقرق الأول بأن الانغما يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفائتة دون الفائتة بالانغما (والاظهّر أن الانغما لا يضر اذا أفاق لحظة من نهاره) اتباعاً بزمان الانغما زمن الافاقة (٦٠) فان لم يفق ضرر والثاني يضر مطلقاً والثالث لا يضر اذا أفاق أول النهار وفي الروضة

(قوله والنفساء) وكذا نحو الولادة من النقاء علقه أو مضغته ولو لبابل على التعمد (قوله وقرق الخ) والنظر إليه في الفرق وجوب قضاء الصلاة على النائم دون النعمي عليه فلا اعتراض عليه (قوله اذا أفاق الخ) صريح هذه الوجوه عدم صحة الصوم في الانغما المستغرق لجميع النهار بلا خلاف ومثله بالأولى شرب الدواء المذكور بعده النبي عليه وان علم أنه يزيل عقله لعدم تعدي فالحارم بزوال العقل فيه وجوده في بعض النهار ليصح البناء المذكور عقبه بقوله ان قلنا الخ اذ لا تائل بالصحة مع الاستغراق كما علم وحينئذ يصحح البطلان عليه في الطريقة الحاكمة ضعيف لما يأتي ولعل سكوت الشارح عنه لعدم الصحة فيه الأولى مما ذكره بعده من صحة صوم السكران اذا صحح الحظ من نهاره مع تعدي المنصرف اليه السكران عند الاطلاق (قوله فزال عقله) أي يبرجنون وكذا في السكر بعده فتأمل (قوله الثلاثة) وقال مالك انها ثلثان (قوله هو الراجح دليلاً) فالذهب للتعمد بخلافه وان نفر الأول وأقام بمكة وأشار بقوله نظراً إلى أن محل رجحان الدليل إذا أثر به ذلك والا فلا خلاف بضمه وفي هذا الاحتمال بطلان رجحان فتأمل (قوله في الجملة) أي عند السبب ومنه أمر الامام بصوم الاستسقاء كما مر (قوله عن القضاء) ولولنر

قال الاسنوي وفيه نظر فان النعمي عليه يصح صومه اذا أفاق لحظة كإسباني ولا شك أن التمييز يزول به بل النوم يزيل التمييز (قول المتن والنقاء) بالاجماع (قول المتن جميع النهار) يرجع لكل من الاسلام والعقل والنقاء (قول الشارح والثاني يضر الخ) وأما العلة فلا أثر لحاق الصوم بالاتفاق (قول الشارح بخلاف النوم) لا أن نقول النعمي عليه يجب عليه اضافة قضاء الصوم كإسباني ففيه أهلية الخطاب نعم التائم أكل منه وكان الشارح رحمه الله أراد بالاهلية غرزة العقل لكن في زوال المعان النعمي عليه نظر (قول المتن من نهاره) أي الانغما أو الصيام (قول الشارح والثاني يضر مطلقاً) كالمجنون (قول الشارح أول النهار) أي أنه أول جزء تقارنه البنية حكماً (قول الشارح والاصح انه لا يصح) قال الاسنوي يجب حمله على المستغرق وقال انه أولى بالصحة من السكر يعني لأن السكر حرام وهذا دواء ما ذنوب فيه هذا كلام حسن إلا أن النبي عليه آما هو الانغما غير المستغرق لأن المستغرق لم يحكم الشارح فيه وجهاً لصحة الصوم ثم رأيت الاسنوي حكى في الانغما وجهاً انه لا يضر مطلقاً كالنوم (في تنبيه) لا يصح حمل مسألة الدواء على أن الحاصل بالنهار جنون لأنه يلزم أن يكون المجنون من غير سبب من الشخص يترتب حكمه على الانغما بالأولى ولم يفعلوا ذلك (قول الشارح عن الثلاثة الواجبة في الحج) لو تعجل في يومين هل له صوم الثالث من السبعة اذا أقام بمكة (قول المتن بلا سبب) أورد الاسنوي على مفهوم هذا عدم صحة صومه احتياطاً لرمضان قال والاحتياط سبب اه وفيه نظر لأن سببية الاحتياط ههنا ممنوعة شرعاً فكيف اليراد فلذا انظر فيه بضمه وفي نظره نظر لأن منع سببية الاحتياط هو موضع النزاع (قول الشارح لأنه قابل للصوم) أي كما يأتي في قوله وله صومه عن القضاء الخ قال الاسنوي وما جزمه من تحريم الصوم فيه مخالف لنص الشافعي وجهور الاصحاب وكان اعتراضه من حيث كونه يوم شك والافتقد على عقب ذلك فرغ اذا اتصف شعبان حرم الصوم فيه سبب على الصحيح في زوائد الروضة وقال وعلى هذا فلا فرق بين أن يصله يوماً أو يومين فبإيه لا اه ثم قضية التحريم الفساد كما في يوم الشك (قول المتن عن القضاء) ولو عن مستحب

وأصلها ولشرب دواء ليل فزال عقله نهاراً ففي التهذيب ان قلنا لا يصح الصوم في الانغما فهذا أولى والا فوجهان والاصح انه لا يصح لأنه فعله ولشرب السكر ليلاً وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صحاً في بعضه فهو كالانغما في بعض النهار قاله في التمتع (ولا يصح صوم العبيد) أي عيد الفطر أو الاضحى نهى ^{عليه} عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى رواه الشيخان (وكذا التشرية) أي أيامه الثلاثة بعد يوم الاضحى لا يصح صومها (في الجديد) لأنه ^{عليه} نهى عن صيامها رواه ابوداود باسناد صحيح وفي حديث مسلم انها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل وفي القديم يجوز للمتعين العادم الهدى صومها عن الثلاثة الواجبة في الحج للروى البخاري عن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في أيام التشرية أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلاً أي نظراً إلى أن المراد لم يرخص رسول الله ^{عليه} (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبالقاسم ^{عليه} رواه أصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلوصاهه) تطوعوا بلا سبب (لم يصح في الاصح) والثاني يصح لأنه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء

ولو

يضمن الا لمن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلاً أي نظراً إلى أن المراد لم يرخص رسول الله ^{عليه} (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبالقاسم ^{عليه} رواه أصحاب السنن الاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلوصاهه) تطوعوا بلا سبب (لم يصح في الاصح) والثاني يصح لأنه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء

والنثر) والكفارة (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كأن اعتاد الصوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما فله صومه تطوعا لعادته قال عليه السلام
 لاتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجع كان يصوم صوما فليصمه رواء الشيخان وتقدموا أصله تقدموا بتأخير من حذف منه أحدهما
 تخفيفا (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) أي بأن الهلال يرى ليلة والسما مصححة وبشهاد بها
 أسد) أو شهدا بصبيان أو عبيدا أو فمقة) وظن صدقهم أو عدل ولم ينكتف به (٦١١) وعبارة الحر ركان للشرح وأقال عدد

من النسوة أو العبيد أو
 الفساق قدر أياها ولا يصح
 صومه عن رمضان لأنه لم
 يثبت كونه منه نعم من
 اعتقد صدق من قال إنه رآه
 عن ذكر يجب عليه الصوم
 كما تقدم عن البغوي في
 طائفة أول الباب وتقدم في
 اثنتا عشرة نية للعقد بذلك
 ووقوع الصوم عن رمضان
 إذا تبين كونه منه فلا تنافي
 بين ما ذكر في المواضع
 الثلاثة (وليس أطباق
 الغيم ليلة الاثنين) (شك)
 فلا يكون هو يوم شك
 بل يكون من شعبان لما
 تقدم في الحديث فإن غم
 على كفا كما لو أعدة شعبان

ثلاثين أو لأثر لظننا ر به
 لولا السحاب لبعده الهلال
 عن الشمس ولو كانت
 السماء مصحبة وتراعى
 الناس الهلال فلم يتحدث
 برؤيته فليس بيوم شك
 وقيل هو يوم شك ولو
 كان في السماء قطع سحاب
 يمكن أن يرى الهلال من
 خلاها وأن يخفى تحتها ولم
 يتحدث الناس برؤيته
 فقيل هو يوم شك وقيل

أوفل (قوله والنثر) أي اللطاف إذا أصبح نذر شيء منه بعينه لم لا يصح منه ولا كراهة في صومه لشيء من
 ذلك نعم إن تحرى صومه لتلك المصحة في وقت الصلاة في وقت الكراهة (قوله لعادته) وثبت العادة بمرة قبله
 (قوله الأرجل الخ) وقيل بما فيه غيره بجماع السبب (قوله والسما مصحبة) أي ليست مطبقة بالغيم لأنه
 مفهوم ما بعده (قوله أو شهدا بصبيان الخ) فلا بد من العدد فيهم وفيمن بعدهم وأقله اثنان ومن الفسقة
 الكفار (قوله وظن صدقهم) أي وحلم يشعر به أيضا (قوله ولم ينكتف به) أي على الرجوح (قوله لم
 يثبت) أي لا خصوصا ولا عموما (تنبيه) علم عما ذكرهنا عدم صحة ما ذكره شيخنا الرمي عن افتاء والده
 في المسئلة التي نعم بها البولي (قوله يجب عليه الصوم) أي الخبر بفتح الواو وكذا من أخبره أيضا وهكذا
 ولا يخرج ذلك اليوم عن كونه يوم الشك في ذاته (قوله إذا تبين) ولو بعد زمن طو يل والرداد قوله أنه منه
 أن لا يبين أنه من غيره (قوله الأصح ليس بشك) هو للعمد (تنبيه) مثل يوم الشك بقية النصف الثاني
 من شعبان فيحرم صوم شيء منه بلا سببان ليلته بمأقوله ولو يومه ولو وصله ثم أظفر يوما امتنع الصوم
 بعده قاله شيخنا وفيه نظر لأنه ثبت له بمصاحبه منه عدة فراجع (قائدة) يحرم الرصال بالصوم لأنه من
 خصائصه عليه السلام وكذا الأسماك كقوله الأسنوى وهو أن لا يتعاطى مفطرا بين اليومين ولو بنحو جماع
 (قوله تعجيل الفطر) بغفر الجماع ولو على الماء وإن رجي غيره بكرة تأخيره وإن اعتقد فضيلة لكافي الآم
 (قوله على تمر) والأفضل كونه وتراو كونه بثلاث فأكثر ويقدم عليه الرطب والبسر والعجوة وبعده
 ما من زمزم من غيره ثم الحلوا بالمدخل فالمراد بالتمر ويقدم اللبن على العسل لأنه أفضل منه ويكره مع الماء وإن
 يتقاه كافي شرح شيخنا (قوله وعبارة الحر الخ) هي أولى من عبارة النهاج لأنها تفيد أن تعجيل الفطر
 سنة رأسها وأنه على التمر كذلك وأنه على الماء عند فقد التمر (قوله وتأخير السحور) عطف على تعجيل

ولو كان عن قضاء رمضان تعين فعله فيه فيما يظهر (قول الشارح أي بأن الهلال) أي ما إذا قال أحدا أنه فمسي
 المسئلة الآية (قول الشارح وظن صدقهم) عبارة الأسنوى وإن ظن صدقهم (قول الشارح وأقال عدد)
 ير بهذا عدم اشتراط لفظ شهادة (قول الشارح ولا يصح صومه الخ) إن كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو
 محمول على من لم يظن صدق الخبر ولم يكن ظن الصدق من غيره وإن كان المراد في الصحة فقط فهو محمول على
 من ظن الصدق ولم يبين كونه من رمضان وهذا يحصل عدم المناقاة (قول الشارح فلا تنافي بين ما ذكر الخ)
 أي لأن ما هنا وجه عدم الثبوت والذي قاله البغوي مفيد لو جوب الصوم على من اعتقد والذي في أثناء
 الباب المراد منه أن نية المتقدم صحيحة وأنه يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقيدا
 لكلام البغوي فيجب الصوم على كلام البغوي ولكن لا يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه لأنه لا يثبت
 بمن ذكرهنا ما ظهر في معنى كلامه يجوز على بعدان يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي إنما هو
 مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قول الشارح فلم يتحدث برؤيته) فمهم أنه إذا تحدث برؤيته يكون يوم
 الشك كما لو محض المحو وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسما مصحبة فقيده لا خذ من أطباق
 الغيم الآتي في المتن بعده (قول الشارح وعبارة الحر الخ) أي فمسي أحسن لأنها تفيد أن تعجيل سنة مستقلة

لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (و يسن تعجيل الفطر) إذا تحقق غر وب الشمس (على تمر والأقسام) قال عليه السلام لا يزال الناس بخير
 ما عجلوا الفطر رواء الشيخان وقال إذا كان أحدكم صائما فليطفر على تمر فإن لم يجد التمر فعلى الماء فإنه طهور وصححه الترمذي وابن حبان
 والحاكم وقال على شرط البخاري وعبارة الحر ر يسن للصائم أن يعجل الفطر وأن يفطر على تمر فإن لم يتيسر فعلى ماء (وتأخير السحور) قال
عليه السلام لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور ر واه الامام أحمد في مسنده

(ما يقع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه قاله في شرح المذهب وعبارة الحرر وإن يسحر ويؤخره وفي الصحيحين حديث تسحر أو فإن في السحور بركة وفيه ما عن زبد بن ثابت قال تسحرتنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة وكان قد مرنا بيننا وخمسين تسحروا ولو بجرعة ماء وفي شرح المذهب وقت السحور بين نصف الليل (٦٢)

آية وفي صحيح ابن حبان

وطلوع الفجر وأنه يحصل بكثير لما كوله وقيل به وبأما (وليس لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات) قال في الدقائق اشترك النوعان في الأمر بهما لكن الأول أمر بإيجاب والثاني استحباب اهـ وقول الحرر وأن يصون اللسان يفيد أنه من السنن كما صرح به في الشرح كغيره والعنى أنه يسن لقائم من حيث الصوم صونه لسانه عن الكذب والغيبة المحرمين فلا يبطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستغفارة فلا حاجة إلى عدول النهاج عما في الحرر وغيره وظاهر أن

للمراد الكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشم الزياحين والنظر إليها وليس لما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم وبدل للأول حديث البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه (و يستحب أن يغتسل عن الجنابة ونحوها (قيل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم (وأن يحترق عن الحمامة) والفصل لهما يصفقانه (والقبلة) بناء فيمن تحرك شهوته على إطلاق الحرر ركعتها بالنصف إلى الكراهة الترتيبية وعلى تصحيح المصنف أن كراهتها تحريم بحسب الاحتراز عنها وتقدم أن الأولى لمن تحرك القبلة شهوته تركها (ودوق الطعام) خوف الوصول إلى حلقه (والملك) يفتح العين لأنه يجمع الرقي فإن ابتلعه أفطر في وجه تقدمه وإن ألقاه عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت

قوى

وان لم يندب كجماع وادخال نحو عود في أذنه كإفاله بعض مشايخنا بل نقل أنه يكتفي بدخول وقت الإفطار لكن ربما ينافيه لفظ وعلى رزقك أفطرت فتأمله وراجعه (قوله) روى أبو داود (الخ) وورد أيضاً أنه كان عليه الصلاة والسلام يقول ذهب الظمأ وانت العروق وثبت الأجران شاء الله ولكن هذا ربما يفهم منه أنه في خصوص من أفطرت على الماء فراجعه (قوله) الصدقة) ومنها التوسعة على عبائه والإحسان إلى ذوي الأرحام وأفطار الصائمين بشاء أو ما قبله عليه ونحو ذلك (قوله) وتلاوة القرآن) ولو في حمام أو طريق لا نحو حش وهي في المصنف وإلى التلبه وجهه أفضل الخوف رياء أو شوش على قاري آخر أو على ناثم أو مصل (قوله) في رمضان) صرح به هنا طلب هذه الأمور ليلا ونهارا فيه والأفهي مطلوبه مطلقا (قوله) لا سبإ) كفة نفيد أن ما بعد الأولى بالحكم بما قبلها لا إذا استثنى وهو يشدد وتخفف ومعناها اللذات وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها خبر المحذوف ونصبه بمحذوف أو جره بالاضافة وهو أراجح (قوله) وكان أجود ما يكون) رفع أجود اسم كان ولا يجوز نصبه وما مصدر بقاء أجود أو كونه أي أوقانه أو أحواله (قوله) أن جبريل) بفتح الهزرة تعليل لما قبله وفي عرضه صلى الله عليه وسلم القرآن على جبريل نظر فان حفظه عن ظهر قلب من خواص البشر الآن يقال ان الله تعالى يلقي على جبريل حفظ ما كان يقرؤه النبي ﷺ في ذلك الوقت عليه أو يكشف له عن اللوح المحفوظ فيقابل ما يقرؤه النبي ﷺ فيه أو نحو ذلك فراجع وانظر (قوله) وعن عائشة (الخ) ذكره بعد الأول لأفادته استغرق العشر والمداومة (قوله) في كل رمضان) يحتمل أن المراد في رمضان كل سنة فيفيد مداومة الاعتكاف من غير تنقييد بعشر فقد ورد أنه اعتكف العشر الأول تارة والعشر الأوسط تارة أيضا ويحتمل في جميع أيام رمضان في بعض السنن (قوله) ولا فضيلة ذلك) أي الاعتكاف والصدقة والتلاوة وغيرها والأكثر المذكور في كلام المصنف وكل صحيح والله أعلم

(فصل في شروط وجوب الصوم) (قوله) العقل والبالغ) اقتصر عليهما لأن المقصود من هو مكلف بالصوم حالا أو ما لا فائ في البرأى هنا غير مناسب فتأمل (قوله) وكذا يقال) هو مبني للجهول وناصب المصدر المؤول بقوله انه انعقد السبب الخ فالمراد كالحائض في انعقاد السبب وهو لا ينافي كونه مخاطبا به خطاب تكليف بخلافه فاقوله في المنهج ومن ألحق المرتد بها فقد ساء الإشارة إلى الشارح بناء على فهمه من شمول إلحاقه لعدم التكليف وليس كذلك مع أن في كلام المنهج ما يصرح بالتخصيص بقوله في ذلك فلا اعتراض

قوى وصلب واجتمع (قول) الشارح روى أبو داود (الخ) يؤخذ منه ان وقت الاستحباب بعد الفطر لقوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت وتقول الراوي كان إذا أفطرت (قول) المتن وان يكتر الصدقة) في الحديث من فطر صائما فمثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحجب الثواب ثم فطره ما حكمه (قول) المتن (في رمضان) صرح به هنادون ماسلف لان هذه الأمور تكون ليلا ونهارا في رمضان (قول) الشارح في كل رمضان) يحتمل أن يراد في جميعه ويحتمل أن يراد في كل شهر من أفراد هذا الشهر

(فصل شرط وجوب صوم رمضان) (قول) الشارح ووجوبه على الكافر (الخ) لم يسلك صاحب المنهاج مثل هذا في الحج بل أخرج الكافر بقيد الاسلام فواجه التفرقة فان قلت قد ذكر الاسلام شرطا للصحة وهو ينفي عن ذكره هنا قلت فعلا في الحج ذلك فانه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح ووجوبه على الحائض والنفساء (الخ) لم يسلك الاستوى هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب عليهما مفهوما بالاولى من جعل النقاء في الفصل السابق شرطا للصحة قال فيكون شرطا في الوجوب والايتم تكليف الحال وقوله على الكافر الظاهر ان مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافي ذلك قوله الاتي في المرتد وكذا يقال (الخ) لا يرقل

تكليفهما ووجوبه على الكافر مع عدم محتمه منه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرر في الأصول ووجوبه على الحائض والنفساء والمرضى والمساكين وجوب انعقاد سبب كالتقرر في الأصول أيضا لوجوب القضاء عليها كما سبأتي وكذا يقال في المرتد

والغنى عليه والسكران انه انعقد السبب في حقه لوجوب القضاء عليهم (واطافته) أى الصوم فلا يجب على من لا يطيقه لصكر أو مرض لا يرجي برؤه ويجب عليه لكل يوم مذكراً (و يؤمر به بالصبي لسهل اذا أطاع) وفي المنب ويضرب على تركه لعشر قياساً على الصلاة وفي شرحه (٦٤) يجب على الولي أن يأمره به ويضرب به على تركه ثم قال ولا يصح صومه الابنية من

ولاسهو فتأمل (قوله لا يرجي برؤه) قيد لقوله ويجب عليه لكل يوم مدلاً لأصل الحكم (قوله قياساً على الصلاة) تقدم فيها عن شيخنا الرملي أنه لا يشترط في السبع تمامها خلافاً للشيخ الاسلام وابن حجر والخطيب فيأتي مثله هنا (قوله عقوبة) مردود لاختصاص العقوبة بالبالغ وأما هو لمصلحة اعتياده (قوله وبياح تركه) قال شيخنا أى يجب أخذنا من تفسير المرض بما يبيح التيمم وما لا يبيحه يجوز فيه النظر حيث شق مشقة لا تحتتمل عادة كافي شرح البهجة وغيره وضبط الامام المرض بما يمنع من التصرف مع الصوم ونقل عن شيخنا الرملي أن ما يبيح التيمم يجوز لا موجب وما لا يبيحه لا يجوز معه النظر وأنه لا يجب الاعتد خوف الهلاك ولم يرخص شيخنا الوجه ما قاله شيخنا ومثل المرض غلبة جوع وعطش لا نحو صداد ووجع أذن وسن خفيفة (قوله لا يرض) أى وان تعدى بمأمره وشرط جواز فطره نية الترخص كما قاله شيخنا الرملي واعتمده (قوله والا فليعلم أن بنوى) قال الاذرحي ووافقه شيخنا الرملي ومثل ذلك نحو حصادو بناء وحارس ولو مترعاً فوجب عليه النية ليلالتم ان لحقته مشقة أفطر (قوله وللسافر) قال شيخنا الزايدى والرملي وان أدام السفر وغلب على ظنه الموت قبل القضاء وسواهما رمضان والكفارة والمندور ولو معينا في نذر صوم ولو للدهر أو نذر أتمامه بعد شرعه فيه أو القضاء ولو لما تعدى بفطره أو ضاق وقته وخالف السبكي في مديم السفر وفي النذر العين وفي شرح شيخنا موافقه والنقول عنه الاول وابن حجر في الضيق والتعدى بفطره والطباوى في نذر صوم الدهر والعباد فيمن غلب على ظنه الموت نعم اعتمد شيخنا الرملي أن الواجب بأمر الامام في الاستسقاء لا يجوز فطره بالسفر كإمام (قوله فان نضر) أى ضرا لا بوجوب الفطر (قوله وان سافر) أى بعد الفجر ولو احتيالا بأن شك هل فارق السور أو العمران قبل الفجر أو بعده (قوله فلا يفطر) فيحرم عليه الفطر حتى لو أفطر بالجماع لزمته الكفارة خلافاً للثلاث نعم في لزوم الكفارة نظر فراجعه (قوله جاز لهما) أى بنية الترخص كإمام وفارق امتناع القصر بعد الأعام للسافر بأن صوم المسافر مندوب (قوله ففضيا) ولا يجب عليهما القصور بل يسن وكذا في جميع الله كورات لا يجب الفور الا في أربعة وهي قضاء يوم الشك والتعدى بفطره والمراد بنية الترخص لا عمداً على العتد وبندب التنازع في قضاء رمضان وقد يجب فيه الفور والتنازع لضيق الوقت بأن يبق رمضان الذي بعده

ووجوبه على المرتد وجوب انعقاد سبب فعند التأمل لم يجعله كالخائض فأن دفع بذلك ما نسب اليه شارح النهج من السهو وفي الحافه بالخائض والله أعلم (قول الشارح والغنى عليه والسكران) صديق الشارح رحمه الله يقتضى انهما داخلان في عبارة المتن وفيه نظر (قول الشارح ويجب عليه لكل يوم) أى اشداه كما صححه في شرح المنب وصحح في الكفاية أن الصوم واجب وأولام انتقل الى الفدية ثم فضية ترجيح الاول عدم القضاء لو شق بعد ذلك وهو كذلك (قول المتن وبياح تركه لا يرض) ولو تعدى بسببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالمرضى (قول الشارح تغليباً لحكم الحضر) أى كان الصلاة اذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحضر فلا تقصر (فرع) لو أفطر بالجماع لزمه الكفارة خلافاً للثلاثة (قول المتن ولو أصبح المسافر) استشكل الغزالي مسألة السفر من شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الأعام فانه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المعتمدين قال والفرق بينهما غرض وفرق القاضي بأن المسافر يجوز له اخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قول الشارح ومنها النسيان) أى ولو عن زنا فبما يظهر (قول المتن والمفطر بلاعذر) أى لانه اذا جوب على المعذور فعلى

الليل اه ونظر بعضهم في القياس بأن ضربه عقوبة فيقتصر فيها على محل ورودها وكان الرافعي لم يذكره لذلك والمراد بالصبي الجنس الصادق بالذكور والاثني (وبياح تركه لا يرض اذا جوب به ضرراً شديداً) وهو ما تقدم بيانه في التيمم ثم المرض ان كان مطبقاً فله ترك النية وان كان محجوراً ينقطع فان كان يحج وقت الشروع فله ترك النية والا فليعلم أن بنوى فان عاد واحتاج الى الافطار أفطر (و) بياح تركه (للسافر سفراً طويلاً مباحاً) فان نضر به فالعطر أفضل والا فالصوم أفضل كما تقدم في باب صلاة المسافر (ولو أصبح) المقيم (صائماً فرض أفطر) لوجود البيح للافطار (وان سافر فلا) ينظر تغليباً لحكم الحضر وقيل يفطر تغليباً لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والمرضى صائمين ثم أراد الفطر جاز) لهما لدوام عذرهما (فصلو أقام) للمسافر (وشقني) المريض (حرم) عليهما (العطر على الصحيح)

لزال عذرهما والثاني يجوز لهما العطر اعتباراً بأول اليوم (واذا أفطر المسافر والمريض فضياً) غيره قال تعالى ومن كان منكم مريضاً أو على سفر فعند من أيام أخرى فافطر فعدة (وكذا الخائض) تقضى ما فاتها كاتقدم في باب الحيض ومنها النسيان (والفطر بلاعذر وتارك النية عمداً أو سهواً بقضيان

(ويجب قضاء ما فات بالانغماء) بخلاف ما فات من الصلاة كما تقدم في بابها الشقة فيها تكرر (والردة) أي يجب قضاء ما فات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا السكر يجب قضاء ما فات به (دون الكفر الأصلي) فلا يجب قضاء ما فات به اذا أسلم ترغيباً في الاسلام (والصبا والجون) فلا يجب قضاء ما فات بهما لعدم وجوبه ولو اتصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر (ولو بلغ الصبي) بالنهار صائماً بأن نوى ليلاً (وجب عليه) انعمه بلا قضاء (٦٥) وقيل يستحب انعمه ولا يزمه

القضاء لانه لم ينو الفرض (ولو بلغ الصبي) فيه مفطر أو أفاق الجنون فيه (أو أسلم) الكافر فيه (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لان ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه ولم يؤمروا بالقضاء والثاني يلزمهم القضاء كما تلزمهم الصلاة اذا أدركوا من آخر وقتها مالا يسعها (ولا يلزمهم امساك بقية النهار في الأصح) بناء على عدم لزوم القضاء والثاني مبني على لزومه ومنهم من عكس ذلك فبني خلاف القضاء على خلاف الامساك

الا فتر من القضاء وليس هذا بالاصالة وفيه نظر (قوله) وجب قضاء ما فات بالانغماء) علل بأنه مرض لجوزهم على الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقيد بعضهم فيه بأن لا يمضي عليهم فيه وقت صلاة وفيه بحث قتامة (قوله) وكذا السكر الخ) ذكر مع الردة يفهم أنه في التعدى به وهو كذلك بخلاف غير التعدى به الان وقع في ردة كما يأتي (قوله) فلا يجب) قال شيخنا الرمي ولا يندب فلو قضاؤه لم ينقد اليوم اسلامه وقال غيره يندب له القضاء مطلقاً يندب في الصبي قضاء ما فات في زمن التمييز دون غيره والجنون كالسكر فيأخذ كروا وجب الامام مالك القضاء على الجنون كالغصبي عليه (قوله) ولو اتصل النخ) الراد باتصال الجنون بالردة وقوعه في زمنها لا بعده او باصالة بالسكر وقوعه بعده لافيه وحيث قد اوقع في زمن كل منهما يقضيه والواقع بعده فيما لا يقضيه كاسلامه أو بدو به في الردة فلا فرق بينهما حتى لو كان له أصل مسلم قبل ردة لم يقض من زمن الجنون شيئاً (قوله) وجب عليه انعمه) قال شيخنا الرمي حتى لو جامع فيه بعد بلوغه لزمته الكفارة (قوله) فلا قضاء عليهم) أي من بلغ مفطراً أو أسلم أو أفاق بل يندب لهم (قوله) كما تلزمهم الصلاة النخ) ويفرق بأنه لو شرع أحدهم في الصلاة امكنه ان يتمها ولا كذلك الصوم (قوله) ولا يلزمهم) أي بل يندب لهم الامساك وفارق اسلام الكافر من سافر لبلد أهلها صيام حيث يلزمه الامساك بأنه من أهل العبادة وصار منهم ويندب اخفاء الفطر عندهم جعل عمر للفطر كاسيد كره (قوله) لا يلزمهم) أي قطعاً وفارق جريان الخلاف فيها بعده بأن من تعاطى الفطر ليس فيه أهلية الصوم لو كان نفلاً (قوله) من أكل) ليس قيداً لو الراد من لم يكن فيه صائماً (قوله) يوم الشك) للرادي به الثلاثين من شعبان وان لم يكن شك وقضاؤه على الفور كما مر

غيره وأولى وسبق في الصلاة وجه انه لا يصح قضاؤها تعليقاً عليه فينبغي أن يأتي هنا ﴿فرع﴾ في الخادم عن شرح المذهب ان تارك التبة ولو عمد اقضاه على التراخي بخلاف واعتراض الزركشي مسألة العمد (قول المتن بالانغماء) علل بأنه مرض بدليل جوازه على الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بخلاف الجنون قال بعضهم شرط جواز الانغماء عليهم أن لا يمضي عليه وقت صلاة اه (قول المتن والردة) لانه التزم ذلك بالاسلام (قول المتن دون الكفر الأصلي) عبارة الروض كل مفطر بعدراً وغيره يقضي لاصح ومجنون وكافر أصلي اه ولا يرد لهم ونحوه لانهم ما خوطبوا بالفدية دون الصوم (قول المتن والجون) خلافاً لما كرهه الله في مسألة الجنون فأوجب القضاء به كالانغماء (قول المتن بلا قضاء) لانه صار من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك لزمته الكفارة والقضاء (قول الشارح لا يمكنهم صومه) أي فأشبه من نذر صوم بعض يوم فانه لا ينقد (قول المتن ولا يلزمهم امساك النخ) ﴿فرع﴾ بين لهؤلاء الثلاثة الامساك والقضاء خروجا من الخلاف (قول الشارح لان نسيانه يشعر النخ) قال الرافعي ويجوز أن يوجه بأن الأكل في نهار رمضان حرام على غير العنود فان فات الصوم بشقصير أو غيره لم يرتفع التحريم (قول الشارح أي لا يلزمهم الامساك) لعدم التقصير كما لو قصر السافر ثم أقام ومثلهما الحائض والنفساء اذا زال عنهما نهاراً بالاولى (قول الشارح لكن يستحب) كذا يستحب في المسئلة الآية بطريق الأولى (قول المتن والظاهر) عبارة الروضة في احكام السنن اذا أصبح يوم الشك مفطراً ثم ثبت كونه من رمضان فيجب امساكه في الاظهر قال في التتمة القولان فيما اذا بان أنه من

(٩ - قلوبى وعبرة - ثان) عنهما بعد الفطر) بأن أكل أي لا يلزمهما الامساك لكن يستحب لحمة الوقت فان أكل فلا يخفيه كإلّا يترضا لهنه وعقوبه بالسلطان (ولو زال) عنهما قيل أن أكل أو لم ينو ليلاً (فكذا) أي لا يلزمهما الامساك (في الذهب) لان من أصبح تاركاً للتبة فقد أصبح مفطراً فكان كالأكل وقيل يلزمهم الامساك حرمة لليوم ومنهم من قطع بالأول (والاظهر انه يلزم) الامساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعنره كسافر قدم بعد الأكل

وفرق الاول بأن الاكل في السفر مباح مع العلم بأن اليوم من رمضان بخلاف الأكل في يوم النكاح ولو بان أنه من رمضان قبل الاكل فحكى التولي في لزوم الامساك القولين وجزم الماوردي وجماعة بلزومه (وامساك بقية اليوم من خواص رمضان) بخلاف التشر والقضاء فلا امساك على متعبد القطر (٦٦٦) فيهما لم يمسك لبس في صوم فلوار تكتب محظورا فلا تسي عليه سوى الام

(فصل) (من فاته شيء من رمضان فمات قبل اكله) (فصل في فدية فطر صوم رمضان) (قوله ان فاته بعنبر) قيد في عدم التدارك وعدم الاثم فمات بعنبر غير يجب تداركه مع الاثم وان لم يتمكن من القضاء يصوم عنه وليه ويجب الاخراج من تركته عنه والرد بالتمكين ان يتركه زمانا بلا صوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر وقبل رمضان الثاني خلافا لان أبي هريرة رضى الله عنه (قوله وان مات) أي من فاته شيء من رمضان بعد التحكم لا بقيد كونه معنورا فصح التعميم بعده (قوله وفي القديم يصوم عنه وليه) أي وان مات مسلما والابن الاطعم (قوله يجوز) أي يتنبأ ان لم يكن تركه والاوجب (قوله والكفارة) ولو عن بين أو متع أو قتل أو ظهار على التمسد فيجب منها ما يمكن منه فلو مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة أيام مثلا لم يتركه العشرة دون ما زاد أو يلزم الولى في الصوم اتمام كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يجب عليه التتابع في كفارة ظهار مثلا ولا في نذر شرط البيت

رمضان قبل الأكل فان بان بعده فطر يقان أحدهما لا يجب الامساك قطعاً وأصحهما وجهاً الصحيح منهما الوجوب اهـ وهاهنا عرض الاسنوي على النهج حيث فرض القولين فيمن أكل مع ان حملها قبل الأكل قال وكأنه توهم أن المراد بالمفطر رأى في عبارة المهر الرأ كل فصرح به قال نعم كلام النهج صواب من حيث ان في الكفاية ان الأكثرين على القطع بالوجوب عند عدم الأكل قال فاقاله في النهج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر اهـ (قول الشارح وفرق الاول الخ) قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك لتفليظ عقوبة ان نافذ نزل الخطي منزلة العائد لا تنسب اليه ترك التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول المتن من خواص رمضان) وذلك لان وجوبه بأصله بدليل انه لا يقبل غيره (قول الشارح لاشي عليه) بخلاف التمسك بالحج القاسد (فصل من فاته شيء الخ) (قول الشارح فمات قبل اكله) (قول الشارح ان فاته بعنبر الخ) قبل غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذا قاله الاسنوي وهو ظاهر لان فرض المسئلة انه فاته بعنبر (قول المتن فلا تداركه) كالأول تلف المال بعد الحول وقبل التحكم فانه لا ضمان ولا اثم (قول الشارح ان فاته بعنبر الخ) أمالوفات بغيره والصورة عدم التحكم بعد ذلك فانه يأثم وتجب الفدية من تركته قاله الرافعي في باب النذر وبنيني جريان القول بتقديم الآتي في هذه الصورة (قول المتن بعد التحكم) ذهب ابن أبي هريرة إلى عدم لزوم شيء إذا مات قبل رمضان الثاني قال لا نه قضاء مومع في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فانه لا اثم عليه اهـ وخالفه سائر الاصحاب (قول الشارح أي يجوز له الصوم) بنيني إذا كان وارثا له تركه أن يجب أحد الأمرين ثم القديمة من رأس المال (قول الشارح سواء فاته الخ) هو كذلك الآن المقسم أولا مفروض في الفات بعنبر لقوله ولا اثم فلا تشمل العبارة الفات بعنبر عند هذا حصل اشكال الاسنوي وأجيب بأن المقسم أعم ولكن الحكم الذي في جزاء الشرط الاول مقيد بحالة العنبر بدلالة نفي الاثم ولا يلزم من ذلك تقييد الشرط به (قول المتن والكفارة) أي كفارة القتل لانه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار وقاع رمضان فانه لما يوت بعجز عن الصيام فيقتل الى اطعام ستين مسكينا من غير صوم (قول المتن أظهر) نوزع في هذا بأن الصحيح في المذهب منع الصيام بالمعروف القطع به (قول الشارح بأن المراد الخ) كافي الحديث الصبي

رمضان فمات قبل اكله) (فصل في فدية فطر صوم رمضان) (قوله ان فاته بعنبر) قيد في عدم التدارك وعدم الاثم فمات بعنبر غير يجب تداركه مع الاثم وان لم يتمكن من القضاء يصوم عنه وليه ويجب الاخراج من تركته عنه والرد بالتمكين ان يتركه زمانا بلا صوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر وقبل رمضان الثاني خلافا لان أبي هريرة رضى الله عنه (قوله وان مات) أي من فاته شيء من رمضان بعد التحكم لا بقيد كونه معنورا فصح التعميم بعده (قوله وفي القديم يصوم عنه وليه) أي وان مات مسلما والابن الاطعم (قوله يجوز) أي يتنبأ ان لم يكن تركه والاوجب (قوله والكفارة) ولو عن بين أو متع أو قتل أو ظهار على التمسد فيجب منها ما يمكن منه فلو مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة أيام مثلا لم يتركه العشرة دون ما زاد أو يلزم الولى في الصوم اتمام كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يجب عليه التتابع في كفارة ظهار مثلا ولا في نذر شرط البيت رمضان قبل الأكل فان بان بعده فطر يقان أحدهما لا يجب الامساك قطعاً وأصحهما وجهاً الصحيح منهما الوجوب اهـ وهاهنا عرض الاسنوي على النهج حيث فرض القولين فيمن أكل مع ان حملها قبل الأكل قال وكأنه توهم أن المراد بالمفطر رأى في عبارة المهر الرأ كل فصرح به قال نعم كلام النهج صواب من حيث ان في الكفاية ان الأكثرين على القطع بالوجوب عند عدم الأكل قال فاقاله في النهج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر اهـ (قول الشارح وفرق الاول الخ) قال الامام على قاعدة ان الامر بالامساك لتفليظ عقوبة ان نافذ نزل الخطي منزلة العائد لا تنسب اليه ترك التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول المتن من خواص رمضان) وذلك لان وجوبه بأصله بدليل انه لا يقبل غيره (قول الشارح لاشي عليه) بخلاف التمسك بالحج القاسد (فصل من فاته شيء الخ) (قول الشارح فمات قبل اكله) (قول الشارح ان فاته بعنبر الخ) قبل غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذا قاله الاسنوي وهو ظاهر لان فرض المسئلة انه فاته بعنبر (قول المتن فلا تداركه) كالأول تلف المال بعد الحول وقبل التحكم فانه لا ضمان ولا اثم (قول الشارح ان فاته بعنبر الخ) أمالوفات بغيره والصورة عدم التحكم بعد ذلك فانه يأثم وتجب الفدية من تركته قاله الرافعي في باب النذر وبنيني جريان القول بتقديم الآتي في هذه الصورة (قول المتن بعد التحكم) ذهب ابن أبي هريرة إلى عدم لزوم شيء إذا مات قبل رمضان الثاني قال لا نه قضاء مومع في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فانه لا اثم عليه اهـ وخالفه سائر الاصحاب (قول الشارح أي يجوز له الصوم) بنيني إذا كان وارثا له تركه أن يجب أحد الأمرين ثم القديمة من رأس المال (قول الشارح سواء فاته الخ) هو كذلك الآن المقسم أولا مفروض في الفات بعنبر لقوله ولا اثم فلا تشمل العبارة الفات بعنبر عند هذا حصل اشكال الاسنوي وأجيب بأن المقسم أعم ولكن الحكم الذي في جزاء الشرط الاول مقيد بحالة العنبر بدلالة نفي الاثم ولا يلزم من ذلك تقييد الشرط به (قول المتن والكفارة) أي كفارة القتل لانه لا اطعام فيها بخلاف كفارة الظهار وقاع رمضان فانه لما يوت بعجز عن الصيام فيقتل الى اطعام ستين مسكينا من غير صوم (قول المتن أظهر) نوزع في هذا بأن الصحيح في المذهب منع الصيام بالمعروف القطع به (قول الشارح بأن المراد الخ) كافي الحديث الصبي

من مات وعليه صيام صام عنه وليه رواه الشيخان من حديث عائشة وأولاه ونحوه
للصحيحون الجعيد بأن المراد ان يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو اطعام لان الصوم عبادة بدنية لا يدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالمالاة (والولى) الذى يصوم على التقديم

(كل قريب) أي قريب كان (على المختار) من احتمالات الامام وهي ان العترة الولاية كافي الحديث أو مطلق القراءة أو بشرط الارث أو العصبة قال الرافعي وإذا فحصت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث اه وفي صحيح مسلم أنه **عليه السلام** قال لامرأة قالت لاهن أيمأت وعليها صوم نذر فأصوم عنها صومي عن أمك وهذا يبطل

(٦٧)

اجتهال ولاية المال والعصبة

كقوله في شرح المهذب (ولو

صام اجنبي بأذن الولي) على

القديم (صح) بأجرة أو

دونها كافي الحج (للمستقلا

في الاصح) لأنه ليس في

معنى ماورد به النص

والثاني يصح كما يروى في دينه

بغير اذنه (ولو مات وعليه

صلاة أو اعتكاف لم يفعل

ذلك) عنه عليه (ولافدية)

له (وفي الاعتكاف قول

والله أعلم) بقوله عنه عليه

وفي رواية يطعم عنه عن كل

يوم بليته مدا وهذه

المسائل ذكرها الرافعي في

الشرح وقوله وفي رواية

أي عن الشافعي (والاظهر

وجوب الله) لكل يوم

(على من أفطر) في رمضان

(السكبر) بأن لم يطعم الصوم

وكدان لا يطيقه لمرض لا

يرجى رؤوه قال تعالى وعلى

الذين يطيقونه فدية طعام

مسكين المراد لا يطيقونه

والثاني يقول لا تقدر

لتخفيفهم في صدر الاسلام

بين الصوم والفدية ثم

نسخ بتعيين الصوم بقوله

تعالى فمن شهد منكم الشهر

فليصمه وعلى الأول لو

أعسر بالفدية في

تتابعه لا تقطعه لموت (قوله كل قريب) أي بالغ عاقل ولو رقيقاً أو بعيداً ولا بد من الحج الواجب وأنما لم تصحنية الرقيق في الحج لأنه ليس من أهل حجة الاسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الارث ومن خصه شيء منها زعمه أخرجه أو الصوم بدله بقدره ولا يعرض يوم صوما ولا اطعاماً بل يجبر للتكسر ولو اختلفت الأقارب في الصوم والاطعام أوجب من طلب الطعام كما يجب من طلب الاجرة ويصوم (قوله ولو صام) أي أو اطعم اجنبي أي مكلف بأذن الولي أي وألبيت قبل موته صح وكفى عن الميت (قوله لا مستقلا) وفارق صحة الحج الواجب عنه لوجود النيابة في الحياة نعم لو لم يكن ولياً أو لم يكن أهلاً أو لم يأذن كفى اذن الحاكم الاجنبي على التعمد خلافاً للشيخ الاسلام وابن حجر (قوله وفي الاعتكاف قول) وفي الصلاة قول أيضاً وفيها وجه أنه يطعم عنه لكل صلاة مقدار بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده لأنهم من مقابل الاصح نعم يصلح أجبر الحج ركعتي الطواف وكذلك لو نذر ان يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً فلو لم يكن أن يصوم عنه معتكفاً (نبيه) علم بما ذكرناه لا يصام عن حي وان عجز لهرم أو غيره ونزله الفدية وهل يتصدق عنه أو يعتق عنه راجعه (قوله وجوب الله) أي لا على الفور كما لا يليق شيخنا قال فلو تمحل المشقة وصام أجزأه ولا فدية ولو لم يكن أن يصوم وأن يطعم ولو قدر قبل موته على الصوم قبل الاخراج فالوجه تعيين الصوم كما قاله بعضهم وقال شيخنا يتخير بين الصوم والاخراج أو بعد الاخراج وقع اللغو وبما ذكر علم أنه لا يقال ان الصوم واجب ابتداء ولا الفدية كذلك وان صح في الروضة الثاني (قوله لكل يوم) وله اخرجهم من أول البيت ولا يصح الاخراج عن المستعمل (قوله في رمضان) قال الاسنوي كالرافي ومثله النذر والقضاء (قوله بأن لم يطعم الصوم) أي في زمن أصلاً فان اطافه في زمن وجب قدر اطافته وتقييد الشارح برمضان لا يفهمه لا فغيره مثله كالم (قوله أظهرهما فيها الاستقرار) وكذا هنا وهو التعمد (قوله الحامل) ولومن زنا أو بغير اذى وكذا الرضع ولو لم يكن عتقهم وفي كلامه تغليب الولد على الحمل والكلية في كلام الشارح يراد بهما مقابلة الثاني بالثاني فتأمل (قوله لزمتهم مع القضاء الفدية) وهي مد لكل يوم ولا

الطيب وضوء المسلم وعلى هذا فاقوله في الحديث صومي عن أمك بمعنى أطعمي (قول المتن على المختار) وجه ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظهر كلامهم أنه لا يراعى هنا الاقرب فالقرب **عليه السلام** ينبغي أن يشترط البلوغ فيمن يصوم قالوا في الحج لا يجوز زانسانة صبي ولا عيلاً لأنها ليس من أهل الفرض (قول المتن بأذن الولي) التقي والقصد في حق الحي هل يجوز كالتيمم تمتنع لعدم النية (قول المتن لا مستقلا) يشكك عليه محتج في الحج الآن يفرق بأن الحج عهده في النيا في الحياة بخلاف الصوم وانظر هل اطعام الاجنبي كصومه (قول المتن وفي الاعتكاف قول) أي قياساً على الصوم بما عمن أن كلا كف (قول الشارح عن كل يوم بليته) كذا قاله الجويني واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فان قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار اه واعلم أن ما قبل في الاعتكاف قال الاسنوي جاز أن يخرج في الصلاة وقوله الضمير راجع للرافي من قوله ذكرها الرافعي (قول المتن والاظهر وجوب المداخ) ظاهره ولو فقيراً وهو كذلك لما سألني انها تستقر في ذمته (قول الشارح في رمضان) جعل الاسنوي مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعي (قول الشارح لتخفيفهم) يرجع للذين من قوله وعلى الذين يطيقونه (قول المتن فان أفطر تاخوفاً) الخوف هنا كالتيمم (قول الشارح أي ولد لكل منهما) أي وان تعدد (قول الشارح مع القضاء) الفرق بينهما وبين الرض والسافر ومن أفطر للسكبر حيث

استفراها في ذمته القولان في الكفارة أظهرهما فيها الاستقرار كما سألني قال في شرح المهذب ينبغي هنا تصحيح السقوط لأن الفدية ليست في مقابلة جنابة بخلاف الكفارة (وأما الحامل والرضع فان أفطر تاخوفاً) من الصوم (على نفسها) وحدها أو مع ولديها كما قاله في شرح المهذب (وجب) عليهما (القضاء بلا فدية) كالمريض (أو) خوفاً (على الولد) أي ولد لكل منهما (لزمتهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر)

عنه والثاني لا يلزمهما كالحوف على النفس لأن الولد جزء منهما والثالث يلزم الرضع لانفصال الولد عنها دون الحامل وسكت عن إباحة الفطر لهما وعن الضرر المحوف للعلم بهما من المرض وهل فطر للمستأجرة لأرضاع غير ولدها فالغزالي في الفتاوى لا يقول صاحب التتمعة ثم وتندى ومصحف الروضة (والاصح أنه يلحق بالرضع في لزوم الفدية في الظاهر مع القضاء (من أفسد لا نقاذ مشرف على هلاك (بفرق أو غيره لأنه فطر ارتفع به شخصان كما في الرضع والثاني لا يلحق بها فلا تلزمه الفدية جزما لأن لزومها مع القضاء جيد عن القياس فيقتصر على محل ورودها وقول الرافعي في المحتاج في اقتاذ المذكور إلى الفطر له ذلك قال في الروضة مراده أن يجب عليه ذلك وقد صرح به أصحابنا (لا للتعدي بفطر رمضان بغير جماع) فإنه لا يلحق بالرضع في لزوم الفدية مع القضاء في الاصح فلا تلزمه جزما لأن فطرها ارتفع به شخصان من غير تعد

تعدد وان تعدد الولد ولا يصح الإخراج عن المستقبل كأمه ولا فدية على متحجرة إلا لزم من تحقق فيه عدم الحيض كأن زاد فطره على ستة عشر يوما فتخرج للزائد أو كانت عاداتها فيه الطهر قبل التحجر ولا فدية على مسافرة أفسدت السفر لالولد وحده (قوله في حكمها) فتقدير لاني الآية كما سبق في حق غيرهما فلما نفاة كما ذكره بعضهم فتأمل (قوله للعلم بهما من المرض) أي فيجب عند خوف ضرر ببيع التيمم ويجوز في غير (قوله وقال صاحب التتمعة) هو للتعديل ولو كانت متبرعة ولمع وجود غيرها أو كان الولد غير آدمي ولو كلبا أو من زناجلها الفطر مع الفدية كما تقدم أتفاوهذا في الحرمة أمالأمة فتبقى الفدية في ذمتها إلا أن تمتعولا بصوم عنها قاله شيخنا عجمية وللمستأجرة للارضاع الحيار إذا امتنعت عن الفطر (قوله مشرف) أي من حيوان محترم بخلاف المال فيجوز الفطر ولا فدية وفي التحجرة والمساfer ماتقدم (قوله على هلاك (أي تلف لشيء من نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك كما في شرح شيخنا (قوله ارتفع به شخصان) مما التريق والفطر وارتفاق للفطر تابع لارتفاق التريق كما في الرضع ونستقر في ذمة الحامل أو الرضع أو لنقله لاعسار أو ورق إلى اليسار بعد العلق كأم (قوله جزما) فيمعه ما قبله تأمل فانظر (قوله لتعدي) بردها قال الأول أنه ليس اعتبار الكفارة لأجل التعدي وإنما هو لحكمة استأثر الله بها ألا ترى أن الردة فيه أفحش من الجماع ولا كفارة فيها (قوله ومن آخر) أي من الأحرار أمال الرقيق فلا فدية عليه وإن عتق إلا أن آخر بعده عقه كذا في شرح شيخنا وهو مقتضى اعتبار اليسار في جميع النسق فراجع مع ما يأتي (قوله رمضان) أي لا غيره ولو واجبا وإن أم (قوله مقبها صحيحا) أي من بابيسع قضاء ما عليه فإن وسع بعضنا منه بقدر ذلك البعض لا ما زاد (قوله لزمه الخ) نعم إن كان فطره موجبا للكفارة العظمى كالجماع لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا الرمل نعم لوالده واعتمده وخالف شيخنا الزايد نظرا إلى اختلاف

لا يجب الأمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفع به شخصان فكذا واجبه أمران (قول الشارح أخذنا الخ) لك أن تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقدير لا فداستدل بهما فمضى على وجوب الدفن في حق الكبير والريض الذي لا يرجي برؤوه وذلك فرع عن تقدير لا كاسلف ولا يجوز اعتبار النفي تارة والاثبات أخرى في الآية الواحدة (قول الشارح وهل فطر المستأجرة الخ) وكذا التبرع بالارضاع ففطره يلزمها القضاء والفدية (قول الشارح وقال صاحب التتمعة الخ) أفنى الغزالي بعدم ثبوت الحيار للمستأجرة إذا امتنعت من الفطر (قول الشارح وتندى) الأمة المرصعة إذا أفسدت تبتق الفدية في ذمتها إلى أن تمتع ولا تصوم عن الفدية (قول المتن من أفسد لا نقاذ مشرف الخ) إنذار الأعمى في بطلان الصلاة فيه خلاف والا كل للنفاذ فيفطره قطعاً فما التريق قيل منفاة الاكل للصوم اه (قول الشارح فلا تلزمه الفدية جزما) أي لأن الخلاف أعم إلى على وجه الاتفاق (قول الشارح في الاصح الخ) يريد بهذا أن تغيير الصف بيد لجران الطريقتين في التعدي كالتعدي بغيره ولكن التصحيح مما كس (قول الشارح من غير تعد) يريد أن الكفارة جارية فلا تليق بالتعدي وقرق أيضا بأن الفدية غير معتبرة بالأثم وأما هي حكمة استأثر الله سبحانه بها بدليل أن الردة في الصوم أخش من الجماع ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الأول يشكل عليه أن من تعدي بالفطر ومات قبل التحكك تجب عليه الفدية بخلاف غير التعدي (قول الشارح مقبها صحيحا) أي فالمرض والسفر لا مكان معها كما سيأتي في كلام الشارح وأعلم أن هذا المؤخر يأتي أيضا كما قاله الشارح بخلاف الصلاة الفاتية بغير لأن الصوم بلفظه وقت لا بقله وهو رمضان الآتي بخلاف الصلاة كذا قالو ولم ينظروا إلى لني العيد الكبير وأيام التشريق وذلك يرد الفرق المذكور إلا أن يعتسر بطول زمن رمضان فرجما مات أو عرض عارض (قول المتن لكل يوم مد) هذه الفدية للتأخير وفدية للرضع ونحوها ففضيلة الوقت وفدية

هريرة عن أن أدركه رمضان فأفطر لمرض ثم صح ولم يقض حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا وضعفا قالوا وروى موقوفاً على ربه أو بإسناد صحيح أمان لم يمكنه القضاء بأن استمر مسافراً أو مريضاً حتى دخل رمضان فلا شيء عليه بالتأخير لأن تأخير الأداء بهذا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز (والاصح نكرهه) أي للدين (بتكرار السين) والثاني لا يتكرر رأي يكتفي للدين كل السين (و) الاصح (أنه لو أخر القضاء مع إمكانه فوات أخر من تركته لكل يوم مدان مد لفوات) على الجديد (ومد للتأخير) والثاني يكفي مد وهو لفوات ويسقط مد التأخير وعلى القديم يصوم عنه الولى ويخرج مد التأخير (ومصرف الفدية الفقراء) والساكنين خاصة لأن الساكنين ذكر في الآية والحديث والفقير أسوأ حالاً منه (وله مصرف أمداد) منها (إلى شخص واحد) ولا يجوز صرف مدنها إلى شخصين (وجنسها) جس الفطرة فيعتبر غالب

الوجع من التأخير طارىء بعدل وم الكفارة وهو الوجه مفرره (قوله وأتم) صريح في أنه أخره عامداً على خلاف فدية على ناس أو جاهل ولو لمسا فات بغير عذر خلافاً للخطيب ولا بد من كونه موسراً أيضاً قال الخطيب وغيره بما في الفطرة وقال بعضهم يعتبر يساره بذلك زيادة على كفاية عونه العمر الغالب لأنه كفارة وهل يعتبر يساره بذلك في يوم من السنة أو في جميعها كما مر أو في قدر ما عليه وهل إذا أعسر تسقط عنه أو تستفرغ حر رد ذلك (قوله بمجرد دخول رمضان) وإن تأخر القضاء عنه لكونه لا يقبل غيره وظاهر الحديث الآتي تأخير الفدية عن القضاء وليس معتبراً وقضية ما ذكرناه لا تجب الفدية قبل دخول رمضان فإن أيس من القضاء كمن عليه عشرة أيام فأخر حتى بقي من شعبان خمسة أيام مثلاً فلا يلزمه إلا إخراج عن الحجة التي تحقق فيوائها سواء مات أو لا وفي الالة والزم وفي البيت دون الحى وهو الذى اعتمده شيخنا في شرحه فيلزم عن البيت خمسة عشر مداً بخلاف الحى لأنه نظير ما لو حلف ليا كان ذلك الطعام غداً فأنقلب قبله وقال السبكي بالزوم كالومت ويقارق مسئلة الحلف باحتال مونه قبل الفدية فراجع وخرج رمضان غيره كسبعين وإن نذر صومه وعلم من النص هنا على عدم جواز التأخير عن رمضان الفرق بينه وبين فاته صلاة بغير (قوله مسافراً) أو مريضاً أو حاملاً أو مريضاً أو مطلق الفدية لذلك وغيره وقضية ذلك عدم الزوم ولو لمسا فات بغير عذر (قوله بتكرار السين) أى التي وقع فيها الامكان بجميع الشر وط السابقة فلا يلزمه لعام عجز فيه كما مر كذا قاله شيخنا ونقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملى انه يكتفي بمكته في العام الأول وهذا علم أنه لا فدية على نحو الهرم بتأخير الفدية لعدم القضاء فيه ولا على مديم السفر لاستمرار عذره كما مر (فرع) قال شيخنا الرملى لو عزم على تأخير القضاء قبل رمضان وأخرج الفدية أجزاءً وإن حرم عليه التأخير فراجع (قوله ويخرج مد التأخير) مقتضاه أنه لا يصح صوم الولى عن مد التأخير كما لا يكتفى بصوم الذى أخر عنه ومتمثل خلافه فراجع (قوله خاصة) أى لا غيرهم من أهل الزكاة (قوله وله مصرف أمداد الخ) وذلك لأن الأمداد بدل عن أيام الصوم وهو يصح فيه أن يصوم الواحد أياماً متعددة عن الكفر بصدومه على القديم الراجح وفي حياته لو قيل به بذلك فارق الزكاة وليست الأمداد فى الحى فى الكفارة بدلا عن الأيام لها خاضعة مستقلة بغير فيها ما ذكرنا من هذا فانه ينبغي كذا مما أطالوا به هنا في الجواب مما لا يجدى نفعا (قوله ولا يجوز صرف مدنها إلى شخصين) وكذا لا يجوز صرف ثلاثة أمداد إلى شخصين لأن كل مدبدل صوم يوم وهو لا يبعض ولا يتصور هنا وجوب بعض مد وذلك فارق فدية نحو الأذى في الحج (قوله وجنسها الخ) قال ابن حجر ويعتبر فضله أيضاً على ما في الفطرة ومقتضاه سقوطها مع الاعسار وبخلافه قولهم انها تستقر في مدة العسر إلا أن يراد سقوط أخر اجها حالاً وما ذكر من اعسار الفطرة مخالف لما مر من اعسار العمر الغالب فراجع وهل مد التأخير مثلها أو أنه يسقط وإن قلنا بدم السقوط هنا كل محتمل والثاني أقرب **فصل** في صفة الكفارة العظمى وكذا الفطرة الذى تلزم فيه (قوله من رمضان) أى يقينا وظنا الهرم لأصل الصوم (تنبيه) ما فات بغير عذر يحرم تأخيرها بالسفر كذا نقله الرافعي عن البيهقي وأقره وإذا كان حراماً فوجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف في تحريمه مع السفر جماعة من الأصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر إطلاق التهاج (قول المتن والأصح نكرهه) أى لأن الحقوق المالية لا تتدخل ووجه الثاني القياس على الحدود (فرع) لو أخرج الفدية ثم أخرت نكرت بلا خلاف (قول المتن بتكرار السين) ظاهراً ولو عجز في السنة الثانية وما بعدها (قول المتن أخر من تركته لكل يوم مدان) لأن كلام السين المذكور من موجب عند الأفراد فكذا عند الاجتماع (قوله الشارح والثاني الخ) أى كما في الشيخ الهرم فانه لا تسكر في حق (قول الشارح يصوم عنه الولى ويخرج الخ) أى يجمع بينهما **فصل** في الكفارة الخ **فصل** وكذا التعزير (قول المتن بإفاد صوم الخ) يؤخذ من هذا أن كل يوم قوت البلد على الاصح ولا يجزى الدقيق والسويق كاسين **فصل** (تجب الكفارة) وستأتي (بافاد صوم يوم من رمضان

بجماع أثم به سبب الصوم) فهذه خمسة قيود تنفي الكفارة باستفاء كل واحد منها كما قال (ولا كفارة على ناس) لأن جماعه لا يفسد الصوم على للذهب كما تقدم وان قلنا (٧٠) يفسده فقبل تجب الكفارة لانتسابه الى التقصير والأصح لا تجب لأنها تتبع

الائم (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لأن النص ورد في رمضان كإسائي وهو مخصوص بفضائل لا يشاركه غيره فيها (أو) مفسد رمضان (بغير الجماع) كالأكل والشرب والاستمنا والباشرة فيما دون الفرج الفضية الى الازوال لأن النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جامع بنية الترخص) لأنه لا يأتى به (وكذا بغيرها) وان قلنا يأتى به (في الأصح) لأن الافطار مباح له فيصير شبهة في دره الكفارة وهذا دفع لقول الثاني نلزمه لائمه فان الرخصة لا تباع بدون قصدتها والمرىض كالمسافر فيأذ كر (ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فبان نهارا) لعدم ائمه قال الامام ومن أوجب الكفارة بجماع الناس يوجبها هنا للتقصير في البعث ولوطن غروب الشمس فجامع فبان خلافه ففي التهذيب وغيره أنه لا كفارة لأنها تسقط بالنسبة قال الرافعي وهذا ينبغي ان يكون مفرعا على تجوز الافطار بالظن

تجب فيه كفارة (قول المتن بجماع) قيده الغزالي بتام ليخرج المرأه ربها تافطر ببعض الحشفة ولا يسمى جماعا (قول المتن على ناس) لو نسي النية فأمره بالامساك فجامع فلا كفارة قطعا لكن قياس من قال الامساك صوم شرعى وجوبها ومثل الناسى المكروه (قول الشارح والأصح لا تجب) أى فهو خارج بهذا ان قلنا يفسد بالاول وان قلنا لا يفسد (قول الشارح وأقضاء) وقيل تجب في هذا الكفارة الضري وهو لذلك يوم (قول الشارح وهو مخصوص بفضائل) لانه أفضل الشهور وكما سلف (قول الشارح لان الافطار مباح له) أى في الجملة لا في خصوص هذه الحالة (قول الشارح فان الرخصة الخ) وذلك يجزى في تأخير الظهر الى العصر بغير نية جامع فانه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم ان اذا قلنا بالتحريم يكون ذلك واردا على الضابط لكن التنصيص عليها سهل اليراد (قول الشارح ولوطن) عبارة التهذيب ولوشك وكان الشيخين عدل عنها لقولهم فبان خلافه اذ لا ينبغي ان يعمد الشك يحرم الجماع و يفسد الصوم لكن صرح القاضى بأنه لو شك في الفرج وحرم عليه وفسد مع ذلك لا كفارة عليه للشبهة (قول الشارح على تجوز الافطار الخ) أى وهو الراجح لان المراد الظن الناشئ من الاجتهاد بدليل قوله فبان خلافه نهارا يتالحاد قال ان الرافعي عبر بالظن ومراهه البنى على أماره وليست صورة السئلة أعاصورتها الظن من غير أمارة لكن هذا يحرم من غير خلاف ثم جعلهم الخلاف شبهة يشكك عليه وجوبها على الصبي اذا جامع بعد بواغعه نهارا وعلى المسافر اذا جامع بعد عرض سفره نهارا (قول الشارح والافتجب الكفارة الخ) أى فهو بدون هذا وارده على الضابط (قول المتن بعد الاكل ناسيا) لو تكلم عامدا بعد السلام ناسيا لم تبطل الصلاة وكان الفرق ان هذا الظن لا يبيح الفطر بل يخلفه وجوب الامساك وقوله في المتن ناسيا يرجع للاكل من قوله بعد الاكل (قول الشارح فله يأتى به) هذا محله اذا لم يعلم ان الامساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه والافهوى أثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقيء لا بخير دون الرابع وما يخرج بقيء الاثم أيضا جماع الصبي (قول الشارح قبل لا يبطل صومه) هو مقابل الأصح

والافتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور أول الفصل لما يوجبها (ولا) على (من جامع) عامدا (بعدم الاكل ناسيا وظن انه فطر) وعوان كان الأصح بطلان صومه بالجماع لأنه جامع وهو يتقصد نية صومه فلم يأتى به بغير قصد فلو لم يبيط صومه

(قول)

(من جامع) عامدا

(بعدم الاكل ناسيا وظن انه فطر) وعوان كان الأصح بطلان صومه بالجماع لأنه جامع وهو يتقصد نية صومه فلم يأتى به بغير قصد فلو لم يبيط صومه

وطلانه مقيس على مالو ظن الليل وقت اجماع فبان خلافه وعن القاضي اني الطيب أنه يحتمل أن تجب الكفارة لان هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقتنا كما في الروضة وأصلها الصوم يفسد بالجماع ناسيا لان لم يأت بالجماع بسبب الصوم لانه ناس له وقيل تجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أظفر بالزنا مترخما) بالفطر لان لم يأت بالفطر بالجماع بسبب الصوم فان الفطر به جازئ له وانما أم بالفطر به من حيث انه زنا (والكفارة على الزوج عنه) (٧٨) لانه المأخوذ به في الحديث كما

سأيت (وفي قول عنه وعنها) لا اشتراكها في الجماع ويتحملها عنها وفي قول عليها كفارة (أخرى) لانهما اشتراك في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كحد الزنا والكلال كما اذا كانت صائمة وبطل صومها فان كانت مفطرة ببعض أو غيره أولم يبطل صومها لسكونها نائمة مثلا فلا كفارة عليها قطعا (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) لانه يوم من رمضان برؤية نهار ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء كفر عن الأول قبل الثاني أم لا بخلاف من جامع مرتين في يوم فليس عليه الكفارة للجماع الأول لان الثاني لم يفسد صوما (وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب) والقول الثاني في حدوث المرض أنه يسقطها لانه يبيح الفطر فيتيقن به أن الصوم لم يقع مستحقا ودفع بأنه هناك

جنس الكلام مغتفر في الصلاة بخلاف جنس الجماع والأكل في الصوم (قوله مترخما) أي ناسيا أو بالترخص وليس قيدا في عدم الكفارة وهذا محترز لقوله بسبب الصوم لان أمه بسبب الزنا فلا يفي عنه ما مر بقوله بالجماع ناسيا الخ (قوله على الزوج) لوقال على الواطئ دون الموطوء لشمول غير الزوج والزوجة كما جئنا وفي الدرر وقد يقال بخلاف ذلك لانه محل الخلاف فغيره تجب الكفارة عنه قطعا لاعلى الموطوء وسواء الكفارة بالصوم أو غيره وفيه بحث ظاهر على أن الموطوء يبطل صومه بدخول بعض الحشفة فلا يتصور فيه افساد بجماع فتأمل (قوله ويتحملها عنها) ان كان أهلا ولا كجنون فتقرر عليها على هذا دون الأول وفي معنى التحمل على ذلك خلاف لانه يحتمل أن معنى تحمله عنها اندراج كفارتها في كفارة وهو أحد وجه ثلاثة ويحتمل أن معناه سقوطها عنها باخراجه كالسبق في الصلاة وهو الوجه الثاني ويحتمل أنه وجب على كل منهما نصف كفارة وأنه يحمل نصفها عنها وهو الوجه الثالث ذكر ذلك الاسنوي وكلام الشارح ظاهر في الأولين ويحتمل الثالث (قوله وبطل صومها) ويتصور توقف بطلانه على الجماع مع أنه يبطل بمجرد دخول بعض الحشفة بمال أو دخل الحشفة وهي نائمة أو ناسية أو مكروهة ثم زال عندها واستدامت فان استدامت الجماع جماع فتأمل (قوله من انفرد برؤية الهلال) وكذا من اعتقد صدق من أخبره برؤيته من تقدم ويجب الفطر بذلك في هلال شوال ويندب اخفاؤه ولا يحرز بفطره فيالوشهد ورد وان سبق جماعة على شهادته (قوله وحدوث السفر) أي يغير بدمه مظلمه مخالف والاستسقط ولا تعود بعوده لبلده على التعمد وان كان التحليل المذكور يخالفه وكذا يسقطها الجنون والوثن نعم قال العلامة السنباطي لا يسقطها قتله نفسه أو تعاطي ما يجننه فراجع (قوله وكذا المرض) ومثله الزادة بالأولى

(قول الشارح وقتنا الخ) دفع ما أورد عليه من أن هذا ذكره الفزالي فتبعه عليه في الحرر وهو مستثنى عنه لدخوله في قوله أولا ولا كفارة على ناس الخ تنبيه **✽** أورد عليه المسافر اذا جامع غير ناس أو لترخص وجماع المرأة اذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهي نائمة مثلا ثم انتهت ولم تدفع وما لو جامعها وبه عن يبيع الفطر لدونها فلا كفارة بافساد صومها فلو قيد بصومه لخرج هذا الرابع اذ اجماع شاكافي غروب الشمس الخامس اذا طلع عليه الفجر بجماعها فاستدام ولو قلنا ان صومه لا يعقد وهي واردة على المكس فان الجماع فيها لم يفسد صوما مع ذلك تجب الكفارة (قول الشارح لانه المأخوذ به) أي ولانه صلى الله عليه وسلم لم يبين الذي عليها كما قال في الزانية واغديا ونس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجحها (قول الشارح ويتحملها) لو كان مجنوناً تعلى هذا استقرت عليها ولا يترهاتنى على الأول (قول الشارح والكلام الخ) قيد السلسلة أيضا في الكفاية بما اذا وطئت في القبل (قول المتن وتلزم من انفرد) خلافا لأبي حنيفة رحمه الله (قول الشارح بخلاف من جامع) مرين خلافا لاحمد رحمه الله (قول المتن لا يسقط الكفارة) لان السفر الحادث لا يبيح الفطر كما سلف مع ما حصل منه من هناك الحرمة (قول المتن وكذا المرض) أما حدوث الرد فلا يسقطها قطعا وحدوث الجنون والحيض على القول بأنها تجب على المرأة بسقطها على الاظهر لانها ينافيان الصوم ومثلها حدوث الموت (قول المتن ويجب معها الخ) لانه أولى بذلك من المعذور الذي يجب عليه القضاء (قول الشارح ما عتق رقبة) لما كان الملك كالنفل في الرقبة والعتق

جرمة الصوم بما فعل ومنهم من قطع بالأول وبعضه الحق السفر بالمرض في الخلاف (ويجب مهافقاه يوم الافساد على الصحيح) والثاني لا يجب لان الحلل انجبر بالكفارة والثالث ان كفر بالصوم دخل فيه القضاء والا فلا يدخل فيجب (وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطام ستين مسكينا) روى الشيخان عن أبي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله **ﷺ** فقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال وقت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين

قال لا قال فهل تجدا منقطع ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بقرق فيه تمر فقال تصدق بهذا قال على أفقرنا فوالله ما بين لابتي أهل بيت أحوج إليه منا فصحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال اذهب فأطعمهم أهلك وفي رواية للبخاري فأنتق رقبة فصم شهرين فأطعم

(٧٢)

(قوله بقرق) هو بفتح الميمتين مكتل من خوص النخل وسذكر مقداره في الحديث بقوله يسع خمسة عشر صاعا والصاع أربعة أمداد فهي ستون مدا (قوله استقرت في ذمته في الاظهر) لان حقوق الله تعالى المالية اذا وجبت بشئ كازالة شعر وقتل بغير سبب الشخص سقطت عند العجز قطعاً كزكاة الفطر أو بسببه كاتلاف صيد في محرم استقرت قطعاً وبغير اتلاف ككفارة الجماع استقرت على الاظهر واذا استقرت في ذمته دامت مرتبة على المعتمد (قوله فعلها) أي الحصة المقدور عليها فان قدر على خصلة أعلى منها وجبت ان كان قبل الشروع فيها والاذن بتركها ولو قدر على الكل تركب كاعلم وفيه نظر بالقدرة على الماء في أثناء التيمم وقديفرق بأن كل خصلة هنا أصل (قوله كفارته) أي التي من ماله أوالكفر غيره عنه فله ولعياله الاخذ منها سواء فرقا غيره أو هو على المعتمد الذي عليه الاصحاب فلو كفر أب من ماله عن ابنه الصغير فله ذمها لو ولدان كان محتاجاً فيأكل من كفارة نفسه ولو حمل حديث الاعرابي المذكور المسمى مسلة بن صخر البياضي على ما ذكره يكن بيضاء بل هو أولى من غيره من الاجوبة وله وأهله كانوا ستين آدمياً وعلم بذلك

باب صوم التطوع

(قوله تعرض الاعمال) أي أعمال الاسبوع على الله تعالى وأما العرض على اللانكبة بمعنى كتابتهم له فانه في كل يوم وليلة وأما العرض على الله في نصف شعبان كل سنة فلجملة أعمال السنة وكل ذلك لاظهار العدل واقامة الحجة اذ لا يخفى على الله من شئ في الارض ولا في السماء (قوله الاثنين) سمي بذلك لانه ثاني أيام ايجاد

يزيله عنه بهذا العضو الذي هو محل العمل (قول الشارح وان كانا منهم) يرجع لقول المتن ستين مسكينا (قول المتن استقرت) استدلل عليه بأنه عليه السلام أمر الاعرابي بالكسفر مع اخباره بعجزه ثم التمسد ان المستقر أصل الكفارة بصفة ترتيبها فان قدر على خصلة منها فعلمها أو أكثر تركب (قول المتن على خصلة) أي فليس الثابت في ذمته عند العجز المرتبة الأخيرة (فائدة) حقوق الله سبحانه وتعالى المالية اذا وجبت من غير سبب العبد سقطت كزكاة الفطر والا فان كانت بسبب الاتلاف كغدية المحرم استقرت قطعاً والا لكفارة الظهار والمعين ودم التمتع والقران استقرت على الاظهر (قول الشارح لانه لا يأمن وقوعه في الصوم) لما فيه من الحرارة مع حرارة الشهوة في الحديث أمر بالصوم قال وهل أئيب الامن الصوم كذا في الروايات وغيره وفي شرح الرضوان قائل هذا كان في حادثة ظهر اه وهو تابع في ذلك للاذعري (قول المتن الفقير) أي بخلاف غيره يجوز أن يكفر على عيال الفقير عنه بعد ان له في التكفير عنه (قول الشارح ما توسط بينهما الخ) لك أن تقول يندفع في هذا الجواب ان حاجته قد علمت من قوله انه عاجز عن اطعام ستين مسكينا وقيل بل تصدق عنه النبي عليه السلام وأمره باطعام أهله واستشكل بأمرين كون الاهل لم يكونوا ستين وما روى أبو داود كنه أنت وأهلك قال الزركشي والسبكي ولا نعلم احداً قال بجواز أكله هو اه

باب صوم التطوع الخ

هو يتكرر في الاسباع والشهور والسنين (قول المتن الاثنين) قيل سمي بذلك لانه ثاني الاسبوع والخميس خامسه كذا ذكره النووي في التحريم على التنبيه وقد نقل عن عطية ان الأكثرين على أن أول الاسبوع الاحد وسبب في باب التذلل أوله السبب (قول الشارح وقال تعرض الاعمال الخ) قال الاستوى أي على الله

عشر صاعا واقتصروا في صفة الكفارة على ما في الحديث وكما هنا مستقصى في كتاب الكفارة الآتي عقب كتاب الظهار ومنه كون الرقبة مؤمنة وأن الفقير كالسكين وأن كلاً منهم يطعم مداً ما يكون فطرة (فلا عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر على خصلة منها فعلها) والثاني لاستقرار بل نسقط كزكاة الفطر (والاصح أن له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة العامة) بضم المعجمة وسكون اللام أي الحاجة الى النكاح لانه لا يأمن وقوعه في الصوم فيبطل تنابعه ويؤدي الى حرج شديد والثاني ينظر الى قدرته على الصوم (و) الاصح (انه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى عياله) كغيره من الكفارات والثاني يجوز لقوله في الحديث فأطعمهم أهلك وجوابه لانسلم أن اطعامهم عن الكفارة وان تقدمه الاذن بالصرف فيها لما توسط بينهما من ذكر

سبحانه

احتياجه وأهله اليه والكفارة انما يجب اخراجها بعد الكفاية

باب صوم التطوع

(يسن صوم الاثنين والخميس) لانه

صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما وقال تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي وأناصام رواها الترمذي

(وماشوراء) وهو العاشر من المحرم (وتاسوعاء) وهو التاسع من قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وقال ابن بقيت إلى قابل لأصوم اليوم التاسع فمات قبله رواهما مسلم أما الحاج فيستحب له الفطر يوم عرفة للاتباع رواه الشيخان وسواء كما قال في شرح المذهب عن الجمهور أضعف الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا فصومه له خلاف الأولى وقيل مكروه لحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وضعف بأن في إسناده مجبولا (وأيام) الليالي (الببيض) وهي الثالث عشر وتاليها قال أبو ذر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه النسائي وابن حبان ووصفت الليالي بالببيض لأنها تبيض بطول القمر من أولها إلى آخرها

المخولقات غير الأرض والمحيط خمسها كما في الحديث وما قبله لأنه نافي الأسبوع مبني على مرجوح أن أوله الأحداث أو أوله السبت على المتعمد كما في باب النذر والاثنتين أفضل من الجنبس (قوله وعاشوراء الخ) وسعى بذلك لأنه عاشر أيام شهر المحرم وتاسوعاء تاسعة ويندب معهما صوم الحادي عشر والثامن احتياطا ويندب صوم بقية الشهر (قوله أحسب) هو لفظ المضارع وضميره عائشة التي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لفظ الماضي وضميره يعود إلى الصوم وفيه بعد وحكمة كون عرفة تكفرت سنتين لأنه من خصائص هذه الأمة بخلاف عاشوراء لمشاركة قوم موسى صلى الله عليه وسلم والسنة الماضية آخرها شهر الحجة والمستقبل أولها المحرم والتكفير للذنوب الصغائر التي لاتعلق بالآدمي قال النووي فإن لم تكن صغائر فيرجى أن تحت من الكبائر وعصم من النذر في الكبائر أيضا ومشى عليه صاحب النخاثر وقال التخصيص بالصغائر تحكم وعفو الله واسع ومال إليه شيخنا الرملي في شرحه فإن لم تكن له ذنوب فز يادة في الحسنات وقال الماوردي التكفير يطلق بمعنى الغفران وبمعنى العصمة فيحمل الأول على السنة الماضية والثاني على المستقبل وقيل المراد به الرادبة في المستقبل أو نادا وقع كان مغفورا وقيل المراد عدم وقوعه وهذا عائشة التي معنى العصمة (قائدة) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية أنه لا يموت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجه (قوله أما الحاج) ومثله للسافر ولوسفر فاصبرا فلا يندب له نعم يندب صومه للحاج بغير عرفة ويندب صوم الثمانية قبله للحاج وغيره ولو حصل فيه شك مع ليلة العيد بنقص الشهر وكاله كان كذلك في يوم الاثنين من رمضان فلا حرمة فيه ولا كراهة يوم عرفة أفضل أيام السنة (قوله خلاف الأولى) هو للمعمد وكذا السافر (قوله الثالث عشر) أي في غير ذي الحجة لأنه من أيام التشريق فيبدل بالسادس عشر منه (قوله لانه تبيض الخ) فحكمة صومه ما شكر الله تعالى على هذا النور العظيم ويندب صوم أيام الليالي السود وهي الثامن والعشرون وتاليها وسببت بذلك لانه تأسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل إلى آخره فحكمة صومها لمطلب كشف تلك الظلمة المستزورة وبذلك الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا ويسمى صوم السابيع والعشرين معها احتياطا لنقص الشهر فإن لم يصمه ونقص الشهر أبدله من أول الشهر بعده وعلى هذا هل يطلب لهذا الشهر ثلاثة أيام أخرى أو أنه يكفي للشهر من راجعه ويندب صوم ثلاثة أيام من كل شهر ولو غير ذلك كورثا لها كصيام الشهر الذالحنة بشر أمثالها (قوله من شوال) أي وإن أفطر رمضان ولو بغير عذر فإن صامه عنه دخلت فيه وبمحض نوايا المحصوص وكذا نوايا رمضان المحصوص خلافا للاسنوي فإن قصد تأخيرها لم يدخل ويصومها من ذي القعدة وفيه ما يأتى (قوله ثم أتبعه) أي حقيقة إن صامه وحكما إن أفطره لأن قضاءه يقع عنه فكأنه مقدم (قوله كصيام الدهر) أي فرضا لتتميز عن غيرها (قوله وتبناها أفضل) لأنه تفرق فيها في جميع الشهر وتفتت بفوائده وفي شرح شيخنا الرملي ما يقتضي أنه يندب قضاءها بعد شوال إذا لم يصمها فيه ولو بغير عذر وفيه نظر لأن جميع أنواع هذا الصوم سبحانه وتعالى وأما رفع الملائكة فإنه بالليل مرة وبالنهار أخرى (قول الشارح) وبوم عرفة) ولوحصل الشك في هلال الحجة فافتحريمه ولا كراهة في صومه كما في صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله موهوب الجعدري (قول الشارح أن يكفر) قال الامام أي الصغائر قال في النخاثر وهو مردود ويحتاج إلى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير تأويلان قيل الغفران وقيل العصمة منها (تنبيه) قال ابن الرعة هذا أصل في جواز تقديم الكفارة على الحسنات ونقل الاسنوي عن النص أنه يستحب فطر عرفة للسافر غير الحاج أيضا (قول الشارح وهي الثالث عشر الخ) يستثنى ذوا الحجة فإنه يسقط الثالث عشر وقد سكتوا عن سنن مؤبده (قول الشارح بعشرة أشهر) ظاهره أن الحال لا يختلف بنقصه وكال عشرة والعكس

مبادرة إلى العبادة (ويكره
افراد الجمعة وافراد السبت)
بالصوم قال صلى الله عليه
وسلم لا يصوم أحدكم يوم
الجمعة إلا أن يصوم قبله أو
يصوم بعده ورواه الشيخان
وقال لا تصوموا يوم السبت
إلا فيما افترض عليكم روى
أصحاب السنن الأربعة
وحسنه الترمذي وصححه
الحاكم على شرط الشيخين
(وصوم الدهر غير العيد
والتشريق مكروه لمن
خاف به ضررا أو فوات
حق ومستحب لغيره)
وعلى الحالة الأولى حمل
حديث مسلم لإصام من
صام الأبد واستحباه في
الحالة الثانية هو مراد
الروضة كأصلها بعدم
كراهته (ومن تلبس بصوم
تطوع أو صلاته فله قطعها
ولاقضاء) قال صلى الله عليه
وسلم الصائم التطوع أمير
نفسه إن شاء صام وإن شاء
أفطر ورواه الحاكم من حديث
أم هانئ وقال صحيح
الاستناد وروى أبو
داود أن أم هانئ كانت
صائمة صوم تطوع غيرها
عليه الصلاة والسلام بين
أن تقرر بلا قضاء وبين
أن تتم صومها وقبس الصلاة
على الصوم في الأمرين
(ومن تلبس بقضاء)
لصوم الغائب من رمضان

الذكر لا يقضى إذ ليس لما وقت محدود الطرفين كإتي الصلاة فتأمله (قوله أفراد الجمعة النخ) وفاقا
لاحمد وأبي يوسف وخلافه في حقيقته ومحمد (قوله أفراد السبت) وكذا أفراد الأحد قياسا على السبت
لكون النصارى تظمه كما تظم اليهود السبت وخرج بالأفراد نفس الصوم فهو مندوب وخرج به جمعا
أو بعضهم غيرهما أو الاثنين منها لأن ذلك لم يظمه أحد يؤخذ من العلة أنه يخرج عن الكراهة بصوم
الجمعة والأحد وغيره بيد وحكمة كراهة الجمعة الضعف عن أعمالها غالباً (قوله فيما افترض عليكم) من
قضاء أو نذر أو كفارة فلا يكره الأفراد فيها (قوله وصوم الدهر) فيه إطلاق الدهر على الزمان فهما
مترادفان وهو كذلك عرفاً ولقد دائماً أو غالباً وقيل الزمان مدة الأشياء المتحركة والدهر مدة الأشياء
السكنة وقيل الزمان مدة الأشياء المحسوسة والدهر مدة الأشياء العقلية فراجعه (قوله خاف به ضررا)
ظاهره ولو لم يوجب التحريم ونظر لأنه يحرم صوم رمضان مع ذلك كما مر فلعن الراد بالضرر هنا مادون
ذلك فراجعه (قوله فوات حق) قال شيخنا الرملي في شرحه كابن حجر ولومندوباً ومقتضاه الكراهة مع
فوات الحق الواجب والذي يتجه في هذه حرمة تقديم الواجب على اللغو لأن يحمل على مجرد الخوف
وأما عند العلم أو الظن فيحرم راجعه (قوله ومستحب لغيره) هو التعمد ونسب صيام داود كان يصوم يوماً
يفطر يوماً وعلى هذا لو وافق يوم فطره يوم خميس أو عرفة فطره فيه أفضل لئتم له ذلك فراجعه
(تنبيه) أفضل الصيام بصد رمضان صيام الأشهر الحرم وأولها شهر ذي القعدة على التعمد عند شيخنا
كما يأتي في باب الطلاق وأفضلها على الأصح شهر المحرم فخرج ثم القعدة والجمعة وقيل بتقديم الجمعة بعدها
شعبان وعشر رمضان الأخير أفضل من عشر ذي الحجة الأول لأن من الأفضل (فرع) قال الماوردي
لوقوع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد ندب فطرها (فرع) ورد في الحديث الشريفة القدسي أنه صلى
الله عليه وسلم قال إن الله تعالى يقول كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه وأنا أذنبه جزى به فقيل في الجواب عنه
إن الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف وكل عمل معين لصاحبه إلا الصوم فيها وقيل إن الصوم يوم
القيامه يتعلق على الأعمال فإذا بقي إلا الصوم فيشكل الله براءة الصوم فيه ويدخل الصائم الجنة
ويحتمل وهو الأقرب أن يقال إن أعمال بني آدم محسوسة يطلعون عليها ويعلمون الجزاء عليها جازعاً بالعلم
العادة بخلاف الصوم ولذلك قال ابن حجر إنه لا ريب فيه بذاته وأعماله بإخبار صاحبه بنحو أن صام مثلاً
وقيل غير ذلك (قوله فله قطعها) أي ولا كراهة مع العسر ومثلهما سائر التوافل كاستكشاف وقراءة ولو في
صلاة وطواف ووضوء وذكر ولو في صلاة أو عقبها وفرض الكفاية كالتفليح إذ كره على التعمد إلا في حج
وعمره سواء الفرض والتفليح والافى تجهيزاً لميت لم يقم غيره مقامه فيه ويأبى على ماضى فبالإتيان وقوف على
نجدون ما يتوقف عليها (قوله ولا قضاء) خلافاً للثلاثة وأنتى شيخنا الرملي بقضاء المؤلف منها بدار كما مر
(قوله وقبس الصلاة على الصوم) وقبس عليه أيضاً بقية التوافل وفرض الكفاية لعدم تعيينه (قوله بقضاء)
ليس قيداً (قوله من رمضان) ليس قيداً أيضاً بل كل فرض عني كذلك نعم لا يحرم قطع نعم العلم لأن
كل مسئلة مستقلة بآمرها ومنه يعلم حرمة قطع الصلاة الواحدة (فرع) يكره الصوم تطوعاً لمن عليه
قضاء ولو غير فوري ويحرم أن تصوم للمرأة تطوعاً ما يكرر وزوجها حاضر إلا بإذنه لانهى عنه أما

(قول المتن ويكره أفراد الجمعة) قيل لأنه يضاف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لأنه يوم عيد فنهى عنه
نحو النهي عن العيدين قاله ابن عبد البر وغيره وقيل لثلاثة وجوه وقيل لثلاثة ألبانغ في نطقه كاليهود
في السبت (قول المتن أو فوات حق) أي واجباً كان أو مستحباً لكن نفوت الواجب حرام فتكون
الكراهة عند مجرد الخوف لا العلم أو الظن (قول المتن فله قطعها) أي ولا يثبت على الماضى قاله في التهمة
(قول المتن ولا قضاء) خلافاً لما لاك وأبي حنيفة ولو كان يستحب قضاءه خرجوا من الخلاف

لا يكره كرفة وستة شوال فلهما صومها الا ان منعها وليس الصلاة كالصوم لقصر زمنها

(كتاب الاعتكاف)

يهم من الشرائع القديمة كذا قالوا ولعل ذلك باعتبار معناه القوي بدليل آية لن نبرح عليه أى على عبادة المجلع ككفين وأما كونها لمية مخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الأمة فراجعه ومعناه لغة الاقامة على الامر خير أو شر وشرعاً ذكره الشارح (قوله كل وقت) من النهار ولو بلا صوم أو الليل وحده كما سيأتى خلافاً للإمامين مالك وإبى حنيفة لما ثبت أنه عليه السلام اعتكف العشر الأول من شوال وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً (قوله كما تقدم) أى فى باب الصوم وتقدم ما فيه (قوله وقالوا) أى الأصحاب فليس مراده التبرى منه بل بيان هذه الحكمة وقيل مراده التبرى وإليه مال شيخنا لعدم تعين هذه الحكمة (قوله ليلة القدر) هي من خصائص هذه الأمة وباقيها إلى يوم القيامة وسميت بذلك لما وقدرها أو لشرها أو لفصل الاقدار فيها كما قيل به وروى حقيقة ويندبلن رآها كتمها ويندب احياؤها كما فى العيد ويتأ كدهنا قول الله انك عوفو كرم تحب العفو فاعف عنا ويحصل فضلها لمن أحياها وإن لم يشعر بها ونفيه محمول على نفي الكمال كما حذر فيها على رفع عنها ومن صلى المشاء والفجر فى جماعة فقد أخذ بحظ منها وعلانيها عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيه وعلانيها طلوع شمس يضاء منكسرة الشعاع لما قيل من كثرة تردد الملائكة فيها ويستفاد بعلامتها مرفقها بإق الاغوام بناء على أنها لا تنتقل النوى هو الاصح (قوله كل سنة إلخ) لو ترك هذا القيد لكان أولى بدخول توافق ستين أو أكثر فى ليلة من التوافق فيها يحق بكرة الاغوام امام التوافق أو التفرق (قوله الى ليلة) أى من العشر للذكر مطلقاً ومن مفرداته كاختاره الغزالي وغيره وقالوا انها تعلم فيه اليوم الأول من الشهر فان كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء ففي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين ففي ليلة احدى وعشرين

(قول المتن حرم عليه قطعه) أى لأن وجوبه بغور إينافى جواز فطره وقوله وكذا ان لم يكن إلخ أى قياساً على الصلاة اذا شرع فيها أول الوقت يحرم عليه قطعها وإن كان وجوبها موسماً (قول المتن وهو صوم من تعدى بالفطر) يرد عليه قضاء يوم الشك فانه فوري وليس هناك تعد (فرع) للتعدى بالفطر يلزمه الفوري القضاء وإن سافر ويكره أن يصوم تطوعاً قبل قضاء ما عليه سواء فاته بغير أم لا

(كتاب الاعتكاف)

هو لغة الاقامة على الشيء ولو شرافاً لله تعالى فأما على قوم يكفون على أصنامهم والاصل فيه قوله تعالى وطهر بيتي للطائفين والمالكين وهو جمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول المتن هو مستحب كل وقت) روى مسلم أنه عليه السلام اعتكف فى العشر الأول من شوال (قول المتن وهو فى العشر الاواخر إلخ) هذا قد ذكره فى الصوم ولكن أعاده هنا لبيان حكمته أى طلب ليلة القدر (قول المتن لطلب ليلة القدر) أى فيحبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فافضل ليالى السنة والعمل فيها خير من العمل فى ألف شهر ليس فيها ليلة القدر قال الانبى ولوشهد المشاء والصبح فى جماعة فقد أخذ بحظ منها كذا نقله فى الروضة عن نصيب القديم ويستحب أن يجتهد فى يومها كما يجتهد فى ليتها قاله الشافى رضى الله عنه فى القديم (قائدة) ليلة القدر من خصائص هذه الأمة (قول الشارح أى العمل فيها) ظاهره ولو قل (قول المتن وميل الشافى إلخ) يحصل ما فى الرافى انهما قولان للشافى رضى الله عنه (قول الشارح حديث الشيخين) منعه قوله عليه السلام أنى أنها ليلة أو أرى أسجد فى صبيحتها الطين والماء فأصبحوا من ليلة احدى وعشرين وقدم النبي الى الصبح فطرت السماء فوكف للسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأربعة أنف فيها أثر الملو الطين وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين

(حرم عليه قطعه ان كان) فضاءه (على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر وكذا ان لم يكن على الفور فى الاصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) والثانى يجوز الخروج منه لأنه متبرع بالشروع فيه فلا يلزمه إتمامه (كتاب الاعتكاف) يؤخذ مما سيأتى أنه الثابت فى السجدة بنى (وهو مستحب كل وقت) ويجب التندر (و) هو (فى) العشر الأواخر من رمضان أفضل منه فى غير مواظبته (قوله على الاعتكاف فيه) كما تقدم فى حديث الشيخين وقالوا فى حكمة ذلك (لطلب ليلة القدر) التى هى كما قال الله تعالى خير من ألف شهر أى العمل فيها خير من العمل فى ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال عليه السلام من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان وهى فى العشر للذكر (وميل) الشافى رحمه الله الى أنها ليلة الحادى أو الثالث والعشرين (منعد على الأول حديث الشيخين وعلى الثانى حديث مسلم قال للزنى وابن خزيمة انها تنقل كل سنة الى ليلة جمعة بين الاخبار قال فى الروضة

لثلا يحتاج الى الخروج للجمعة (والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل للبهائم الصلاة) والقديم يصح اعتكافها فيه وعلى هذا ففي صحة للرجل في مسجدتيه وجهاً أحصهما في شرح للذهب لا يصح وعلى الجديد كل امرأة يكره لها الخروج للجماعة يكره لها الخروج للاعتكاف ومن فلا (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة (و) للسجد (الاقصى) اذا عينها في نذره تعينا (في الاظهر) فلا يقوم غير الثلاثة مقامها لزيد فضلها قال عليه السلام لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصى رواه الشيخان انهما لا يتعنان بخلاف المسجد الحرام لاختصاصه بتعلق النكح به ومنهم من خرجه على القولين ولو عين في نذره غير الثلاثة لم يتعين كما نوعينه للصلاة وفي وجه وقيل قول يتعين لأن الاعتكاف مختص بالمسجد بخلاف الصلاة (ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس) لزيد فضله عليهما (و يقوم مسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس) لأن مسجد المدينة أفضل من المسجد الاقصى قال عليه السلام صلاة في مسجدى هذا

أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنذ ما بلغت سن الرجال ما فتيت ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة وقد نظمها بقولي

يا سائلي عن ليلة القدر التي * في عشر رمضان أخبر حلت
فاتها في مفردات العشر * نعرف من يوم ابتداء الشهر
في الاحد والا ربا في التاسعة * وجمعة مع الثلاثاء السابعة
وان بدا الخميس فالخامسة * وان بدا السبت فالثالثة
وان بدا الاثنين فهي الحادية * هذا عن الصوفية الزهاد

(قوله نلزم ليله بعينها) فن عرفها في سنة عرفها فيها بعد ما كسر (قوله في المسجد) ومنه روشته ورجبته القديمة ومنه ما يفسب اليه عرفان نحو سباط أحد جانبيه على غير المسجد وفي حاشية شيخنا الصحة فيه من غير تقييد وفي ابن حجر عدم الصحة كذلك الوجه الأول فراجعوه و يصح على غصن شجرة خارجة وأصلها فيه كمكسه والمراد به الكامل فلا يصح في الشاء وان طلبت له التحية ولوشك في السجدة اجتهد وليس منه ما أرضه بموكة أو متحركة نعم ان بني فهاد كذا وقف مسجد أصبح فيها وكذا ما تقول أنبؤه وقفه مسجدا ثم زعموه لا يصح فيها بنى في حريم النهر (قوله لثلا يحتاج) هذه العلة التالبا للجامع أولى مطلقا ورجا من خلاف من أوجه بل يجب على من نذر مدة متتابعة فيها يوم الجمعة وهو ممن نلزمه ولم يشترط الخروج لها لأن خروجه لما يقطع تنابعه ثم لو أقيمت في غير مسجد لم يقطع تنابعه لعنذره وكذا لو حدث الجامع بعد نذره ولو شرط الخروج لما أمر على أحد جامعي البلد الآخر فان كان الثاني يصلى قبل الأول لم يضرب والا بطل اعتكافه (فرع) قال بعضهم ليس لتأعبادة تتوقف على المسجد الا لثلاثة الطواف والاعتكاف والتحية (قوله والقديم يصح) ورد بأنها عبادة شرط فيها السجدة للرجل فشرط للمرأة والحائض كالرجل (قوله المسجد الحرام) والمراد به ما يصح فيه الطواف ومحوه وان وسع وكذا جوف الكعبة لا غيره من بقية الحرم ولو في مسجد آخر (قوله مسجد المدينة) والمراد به ما كان في زمنه عليه السلام دون ما زيد فيه أخذنا من الاشارة الآتية دون غيره ولو عاصلى فيه ولو في المدينة نحو مسجد قباء (قوله قال عليه السلام صلاة الخ) الذي دل على الاحاديث المذكورة ان الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة في مسجد المدينة ومن مائتين في الاقصى ومن مائة ألف في غيرها وأنها في مسجد المدينة أفضل من صلاتين في الاقصى ومن ألف في غيرها وأنها في الاقصى أفضل من خمسمائة في غيرها وذكر ابن حجر ما يخالف هذا أخذنا من الاحاديث غير المذكورة

(قول الشارح كما فعله عليه السلام) استدلل أيضا بآية قولنا يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأنتم عاكفون في المساجد من حيث ان ذكر المساجد لاجاز أن يكون لأجل انها شرط في منع مباشرة العتسك لأنه ممنوع منها خارج المسجد أيضا اذا خرج لنحو قضاء الحاجة ولأن غير العتسك تنوع من المباشرة في المساجد فاعتين أن يكون ذلك كرها لا لشرائط صحة الاعتكاف ولك أن تعترض باحتيال ان القيد لموافقة الغالب (قول الشارح أحصهما في شرح المذهب لا يصح) لأنه لا يطلب منه الستر بخلاف المرأة (قول المتن ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف) مثله الصلاة (قول الشارح في الحديث الشريف صلاة في مسجدى الخ) اذا تأملت فيه علمت منه ان الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى مسجد المدينة فان قلت فهل يكون أفضل من مائة ألف صلاة في المسجد الاقصى قلت الوجه ان تعدل مائتي صلاة فيقفه لأن قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدى

أفضل من ألف صلاة فيها سواه إلا السجدة الحرام وصلاة في السجدة الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء الإمام أحمد ومحمد ابن ماجه ولوعين زمن الاعتكاف في نذره تعين على الصحيح فلا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان قضاءه (والأصح انه يشترط في الاعتكاف لبث بقدر يسمى عكوفاً) أى إقامة يقال عكف واعتكف أى أقام فلا يكتفى فيه بأقل ما يكتفى (٧٧) الطمانينة في الصلاة ولا يعتبر

فيه السكون بل يكتفى بالتردد (وقيل يكتفى بالمرور بلا لبث) كأن دخل من باب وخرج من آخر (وقيل) لا يكتفى لبث القدر المذكور أى أقل ما يصدق به بل (يشترط مكث نحو يوم) أى قريب منه كفى الحرر وغيره لأن مادون ذلك معتاد للحاجات التي تعين في الساجد فلا يصح للقرية وعلى الأصح ولو نذر اعتكاف ساعة صح نذره ولو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج من عهدة النذر بأن يعتكف لحظة (ويبطل بالجماع) اذا كان ذا كراهة علماً بتحريم الجماع فيه سواء جامع في السجدة أم عند الخروج منه لقضاء الحاجة لانسحاب حكم الاعتكاف

عليه حيث نذر وأظهر الأقوال ان للبشارة بشهوة) فيما دون الفهج (كأن وقيلة تبطله ان أنزل والافسلا) كالصوم والثاني تبطله مطلقاً لحرمتها والثالث لا تبطله مطلقاً كالحج وهي حرام على كل قول قال تعالى ولا تبشروهن وأتم عاكفون في الساجد ولا بأس باللس بغير شهوة

ولا بالتقبل على سبيل الشفقة والاكرام (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (فكسجع الصائم) ناسياً فلا يصح على المذهب وكذا جماع الجاهل بتحريمه (ولا يضر التطيب والزينة) لبس الثياب وترجيل الشعر (و) لا (القطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قدمه انه لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد أحد ههنا عن الآخر

(قوله أقل ما يكتفى الخ) أى فلا بد من زيادة عليه ويندب يوم لأنه لم يرد أنه ^{يجوز} ولا أحد من الصحابة اعتكف دونه وضم اليه بعض أمحباب الشافعى ليلة أيضاً (قوله صح نذره) وخرج من عهده بلحظة واعتبر شيخنا ساعة فلكية (قوله لحظة) فإن زاد عليها وقع الجمع فرضاً على التعمد كذا قاله شيخنا وهو مبنى على بقاء الاعتكاف بعد فراغ تلك اللحظة ولا قائل به لأن اللحظة المحمول عليها النذر كالعين بالسنن والنذر المقيّد بمدة فرضاً ونفلاً لا يدوم بعد فراغها لمن دام في السجدة فافهم ولا تغفل و بهذا سقط ما ههنا من الاعتراض ولا يقال ان النية تنعم القرض والتفك كاهو في الصلاة مثلاً لا فرق الواضح والله أعلم (قوله بالجماع) أى الوجوب للفسل بخلاف الحنفى في بعض أحواله (قوله عند الخروج) أى معه (قوله لانسحاب الخ) قال الأسنوى سواء قلنا انه معتكف حالة خروجه أم لا اذ الكلام في اعتكاف لم يخرج منه بالخروج من السجدة والجماع حرام في الواجب مطلقاً وفي الندوب في السجدة من حيث السجدة (قوله كالصوم) يفيد أن ذلك فليس ينقض الوضوء بلا حائل كما مر عن شيخنا وان الاستثناء يبطله مطلقاً (قوله لحرمتها) أى في الواجب لمسار (قوله ولا يضر التطيب الخ) ولا الأكل ولا الشرب ولا الأمر بالصالح معاشه ولا كتابة العلم وان كثرت ولا الضعة ولا غير ذلك ولا تكره الضعة فيه ما لم تكثر ولا غسل يده في تحواناً ما لم يكن ازراً ولا الوضوء فيه أو على حصره والأولى للمعتكف الاشتغال بالعبادة ومجالسة أهل العلم والحديث وقراءة القرآن والمغازي غير الموضوعة والا فتحرّم كفتوح الشام وقصص الأنبياء وحكايتهم للنسوبة للواقدي (قائدة) ذكر الامام الشعراني في المتن ما منه ويحذر من مطالعة مواضع من كتاب احياء العلوم للغزالي ومن كتاب قوت القلوب لأبي طالب المكي ومن تفسير مكي ومن كلام ابن ميسرة الحبلي ومن كلام مننبر بن سعيد البالوطي ومن مطالعة كتب أبي حيان أو كتب اخوان الصفا أو كلام ابراهيم النجاشي أو كتاب خلق العليين لابن قسي أو كتب محمد بن حزم الظاهري أو كلام المقيدين برشيدى أو كتب يحيى الدين بن العربي أو تاتية محمد بن وفا أو نحو ذلك انتهى (قوله ولا الفطر) وان وجب كالعيد والنشر يقى كإمام (قوله يوم صومه) ولو نفلاً ويلزمه اعتكاف يوم كامل وهو صائم من أوله فلو اعتكف من أوله ونوى الصوم في أثناءه لم يكفه

هذا أفضل من ألف صلاة فيها سواه يجب حمل مساواه على غير الأقصى والايانم أن الواحدة في مسجد المدينة يز يدعى الألف في غير الأقصى من جهة ان الواحدة في أقصى أفضل من حسنة في غيره (قول الشارح أفضل من ألف صلاة الخ) هو يفيدك ان الصلاة الواحدة في السجدة الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في غير مسجد المدينة ثم قوله في الحديث فيها سواه لا يشمل الأقصى للايانم أن يز يدعى الألف بالنسبة لغير الأقصى (قول الشارح فلا يكتفى فيه) الضمير فيه يرجع للاعتكاف (قول المتن وقيل يكتفى الخ) أى قياساً على الوقوف بعرفة وهذا مقابل قوله لبث والوجه الذي بعده مقابل قوله يسمى عكوفاً (قول المتن ويبطل بالجماع) قال العراقي بالنسبة للمستقبل أم للماضي فكذلك ان كان مندو رامتاً بما يستأنف وان لم يكن متناً بما يبطل ماضى سواء كان مندوراً أم تفلوا بما يبطل بالجماع لأنه تعالى نهى عنه فيه بقوله تعالى ولا تبشروهن والآية انتهى في العبادة يقتضى الفساد (قول الشارح لحرمتها) استندل غيره بمعوم قوله تعالى ولا تبشروهن وأتم عاكفون الآية (قول الشارح وهي حرام الخ) حاول في المهمات منع التحريم فيها اذا كان الاعتكاف تطوعاً وقضية الشرح كالرخصة خلافه (قول المتن ولا يضر التطيب) لأنه لم ينقل تركه ولا الأمر بتركه (قول المتن لزمه)

ولا بالتقبل على سبيل الشفقة والاكرام (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (فكسجع الصائم) ناسياً فلا يصح على المذهب وكذا جماع الجاهل بتحريمه (ولا يضر التطيب والزينة) لبس الثياب وترجيل الشعر (و) لا (القطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قدمه انه لا يصح وانه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه وليس له افراد أحد ههنا عن الآخر

فلو اعتكف في رمضان أجزأه لأنه لم يلزم بالنذر صوماً (ولو نذر أن يتكف صائماً أو يصوم معتكفاً لزماه) أي الاعتكاف والصوم (والأصح وجوب جميعهما) والثاني لا يجب كالمو نذر أن يتكف مصلياً أو يصلي معتكفاً لا يجب جميعهما وقيل بطرد الو جهين و الفرق الأول بأن الصوم يناسب الاعتكاف لا شراً بينهما (٧٨) في الكف والصلاة أفعال مابشرة لا تناسب الاعتكاف والثالث يجب الجميع في المسئلة الأولى

(قوله صائماً أو يصوم معتكفاً) أو باعتكاف (قوله أي الاعتكاف والصوم) وكيفيه لحظة عن الاعتكاف ولا يجزئه صوم غير ما نذر ولو واجبا ولا أقل من صوم يوم لأنه أقله (قوله و الفرق الأول) أي القاطع المنكسر بقوله والثاني لا يجب وحيث لزماه فيكيفيه للاعتكاف لحظة ومن الصلاة ركعتان ولو قيد زمن وجب ولو كان أياماً لم يلزم لكل يوم ركعتان فيه ولا كيفيه جميعاً في يوم ولو عين زمناً لا يصح صومه معه لزمه الاعتكاف فقط ولو نذر اعتكاف أياماً ولو باليهامتنا بما جاع ليلا بطل وزمته الاستئناف (قوله والصلاة أفعال) ومنه لا إجماع فلونذر أن يتكف مصلياً أو عكسه لزماه لا جميعهما ولو نذر القرآن بين حج وحرمة جازله أفرادهما وهو أفضل (قوله الفرضية) أي والنذر ولم يخرجها الخلاف في نية الفرضية في الصلاة لأن لفظ الظهر أو العصر مثلاً يرشد إلى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولا يجب تعيين سببه لأنه لا يجب تغير النذر (قوله أطلق نية الاعتكاف) أي في النفل المطلق إن لم يقيد بمدة (قوله وإن طال مكته) ولا يضر في النية قصد طمأناً ولا قصد قطع الاعتكاف ولا قصد الخروج منه كما في الحج نعم يضر رفضها (قوله احتاج إلى الاستئناف) أي إن لم يعزم حال خروجه على العود للاعتكاف والاكتفاء ذلك العزم عن النية عند دخوله مسجداً سواء الأول أو غيره وإن لم يخطر بباله اعتكاف ولا يضر في نيته جماعه حال خروجه لأنه ليس في اعتكاف حقيقة ولا حكا (قوله لزمه الاستئناف) أي ما لم يعزم على العود كالتى قبلها بالأولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك وفي كلام العلامة ابن عبدالحق ما يوافقها إذا عاد إلى مسجد غير الأول وهو أكثر مسافة منه ومحل ذلك إذا عاد قبل فراغ الدلالة التي عنها والافتد خرج من الاعتكاف مطلقاً لا بد من تجديد نية (قوله بالتعيين) أي من حيث المقدار كما ذكره أولاً في التقدير لامن حيث الزمن كيوم كذا تأمل (قوله ولو نذر الخ) ومنه ما لو نوى مدة معينة ففلا كما يدل له التعليق المذكور فيه (قوله وعاد) أي بعد زوال علمه حالاً وجواباً

أي لأن الاعتكاف بالصوم أفضل فصح التزامه لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه (قول المتن أن يتكف صائماً) مثله ما لو نذر أن يتكف يصوم لأنه حال أيضاً قال الأسنوي ويبنى فيه ما إن يكتب باعتكاف لحظة (قول الشارح وقيل بطرد الوجهين) مقابل قوله لا يجب جميعهما (قول المتن و بنوى في النذر الفرضية) لم يحكموا هنا بخلاف الصلاة لأن تقييد البالغ الصلاة بكونها ظهر أم لا يرشد إلى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لأنه لا يكون إلا به قال في الذخائر ولو اقتصر على نية للنذر وكفته عن الفرضية (قول المتن وإن طال مكته) قد سلف في الصلاة وجه في مثل هذه النية أنه لا يز يدعى ركعة وقياسه هنا الاقتصار على ما يسمى عكفاً ووجه أنه لا يز يدعى ركعتين وقياسه هنا الاقتصار على يوم (قول المتن ولو نوى مدة) مثله لو نذر ما ولم يشترط فيها التسابع قاله السبكي وغيره (قول المتن لزمه الاستئناف) أي ليصح اعتكافه الثاني وأما أصل المود فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه قال الأذعري وهذا الخلاف الذي في التطوع جار فيها اذ انزهد لم يشترط فيها التسابع وكذا قاله السبكي (قول الشارح وسواء الخ) قال الأسنوي هو كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب اه وفيه نظر (قول المتن ولو نذر مدة متتابعة) يحتمل أن ينيتها كتنهها كما هو قضية الارشاد لكن قضية كلام الأسنوي كالشيخين في الر وضاً وأصلها في المسئلة قبلها خلافاً وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الر وضه كما قال الأسنوي (قول المتن لعذر لا يقطع التسابع) قال الأسنوي كلاماً كل وقضاً ما جاعوا لحض والمرض والخروج ناسياً وغير ذلك مما يأتي في إيضاحه (قول المتن لا يجب استئناف النية)

دون الثانية والفرق ان الاعتكاف لا يصلح وصفا له صوم بخلاف عكسه فان الصوم من مندوبات الاعتكاف (و يشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبارته الحرر لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها في الر وضه كالوجيز بالركن (و بنوى في النذر الفرضية) وجوباً (واذا أطلق) نية الاعتكاف (كفته نيته) هذه (وإن طال مكته لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) إليه (احتاج إلى الاستئناف) فلتية سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره فان ما مضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) فلتية وإن لم يطل الزمان لقطع الاعتكاف (أو لم يفلأ) يلزمه وإن طال الزمان لأنها لا بد منها فهي كالسنتى عند النية (وقيل إن طال مدة خروجه استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما إذا لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقاً) لان النية شملت جميع الدابة التعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج بعذر لا يقطع التسابع) وعاد (لم يجب استئناف النية) وقيل إن خرج لغير الحاجة

ولكن

لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل

لا يستأنف مطلقاً) لان النية شملت جميع الدابة التعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج بعذر لا يقطع التسابع) وعاد (لم يجب استئناف النية) وقيل إن خرج لغير الحاجة

وغسل الجنابة) يعني ماله منه بذلك كل حال مع امكانه في المسجد يجوز له الخروج على الصحيح لانه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب فلا يجوز الخروج له مع امكانه في الاصح فانه لا يستحي منه في المسجد (٧٩) (وجب) استئذان التبة لأنه خرج

عن العبادة بما عرض والاصح لا يجب لشمول التبة جميع المدة أماما لبلده منه كالحض فهو كالحاجة قطعاً ولو خرج لعرض المرض التتابع كعبادة المرض وجب استئذان التبة عند العود (وشرط) المتكف بالسلام والعقل والنقاء من الحيض) والنفس (ولجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر والمجنون وكذا الغمي عليه والسكران اذ لا يتيقن لهم ولا اعتكاف الحائض والنساء والجنب لحرمة الكسب في المسجد عليهم (ولو اراد المتكف أو سكر بطل) اعتكافه من الردة والسكر (والذهب بطلان ماضى من اعتكافهما للتتابع) من حيث التتابع فان ذلك أشد من الخروج من المسجد بلان عن وهو يقطع التتابع كإسباتي وقيل لا يبطل فيهما فيبينان بعد العود والصحو أماني الردة فترغيباً في الاسلام وأما في السكر فالحاقه بالنوم وقيل يبطل في الأول دون الثاني لما تقدم فيه وقيل يبطل في الثاني دون الأول لما تقدم فيه وهذا يعني

في النتر والاطل اعتكافه (قوله بد) بضم الواحدة وتشديد الملهمة أى غنى (قوله) وشرط للمتكف أى وصفة شرط وأما هو فركن وبه تم أركان الاعتكاف الأربعة وهي التبة والمسجد واللبث فيه والمتكف (قوله) وكذا الغمي عليه) الحلقه وما بعده بالمجنون لأنه لم ير بدالعقل التميز وفي بعض النسخ اسقاط لفظ كذا على ارادة ذلك وهو أولى لأن الكلام هنا في الابتداء وسياقياً في الانتهاء (قوله والجنب) ولو صلبا والعلقة للأصل والاغلب (قوله لحرمة الكسب) أى من حيث ذاته فيصح اعتكافه من به جراحة نضاعة على العتمد عند شيخنا الزايدى ونقل عن شيخنا الرملى ما يخالفه ولم ير ترضه واعتكافه زوجة وأمة وعبد وولد غير اذن مالك أمرهم لان الحرمة في ذلك لا مخرج وبإذنه لحرمة وله تحليلهم من نقل اذن فيه لا من فرض اذن فيه ولو غير متتابع ونظر العبد صحيح فان اذن له منيد فيه ثم باع لم يكن للشرى تحليله وله الخيار ان جهل والمتكف في الحرمة كالقن ان فات عليه كسب والا فلا والبعض في نوبته كالحجر (قوله أوسكر) أى متعبداً والافلاك انما اذا لم يتعبده أيضاً كإسباتي (قوله من اعتكافهما) اعترض على التثنية لان العطف قبله بأو أجاب العراقي بأن العطف للفعل ومرجع الضمير للرند والسكران انتهى وفيه نظر ولذلك لم يرضه الشارح بقوله قبله بطل اعتكافه (قوله من حيث التتابع) وكذا يبطل الثواب في الرند مطلقاً وكذا العمل ان مات مرتداً (قوله حملوا نص الرند الخ) في هذا الحل نظر مع فرض أن النصين في التتابع كما تقدم (قوله ولو طراً) أى بلبث (قوله بالبناء للمعول) لعل صبطه بذلك المالكون كل منهما

ولكن اشترط البادرة الى العود عند زوال العذر (قول المتن وغسل الجنابة) أى غير المفطر (قول الشارح) يعني ماله منه بد) حاول بهذا دفع ما قاله الاسنوى تخصيص الخلاف بهذين غلط تبع فيه المهررفان الرافعي قد ذكر المسئلة آخر الباب فقال أما الخروج لقضاء الحاجة فقد سبق انه لا يحتاج معه الى تجديد نية لم قال وفي معناه لا بد منه كالاغتسال والحلق به الاذان اذا جازنا الخروج له وأما الذى منه بد أى لا يقطع التتابع فيه وجهان أظهرهما لا يجب ذكر في الروضة مثله قال أعني الاسنوى رحمه الله فتلخص ان جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحض والنفس والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيف يتخلل اغتفار الاغتسال والاذان دون الحيض ونحوه اه ثم به أيضاً على انه لو خرج لمرض أنشأه ثم عاد في التجديد الخلاف فيما لا منه بد (قول المتن وشرط المتكف الخ) دخل في ضابطه الصبي والمرأة والمبدوان توقف على اذن السيد والزوج (قول الشارح) وكذا الغمي عليه) قال الاسنوى ولكن سياقياً ان زمنه يحسب اذا طرأ وحينئذ فلا يمكن حمل هذه الشروط على الاطلاق ولا على الابتداء فقط فتأمل اه والظاهر انه أراد الابتداء وأما البوام فذكره بقوله ولو اراد الخ (قول الشارح) زمن الردة الخ) أى دون الماضى من غير التتابع (قول المتن من اعتكافهما) اعترض التثنية بأن العطف السابق بأو أجاب العراقي بأن العطف للفعل ومرجع الضمير للرند والسكران فلا ايراد (قول الشارح من حيث التتابع) والافهو محسوب له ولا يخطبه عليه ولكن في الردة يشترط العود (قول الشارح) وقيل يبطل في الاول الخ) أى لان الردة تنافي العبادة والسكر الكانوم (قول الشارح) لما تقدم فيه) عبارة الرافعي رحمه الله لان الرند لا يمنع من المسجد ولذا يجوز استئنافه وبمكنه من الدخول لاستماع القرآن ونحوه والسكران ممنوع من المسجد فلا يقاذا شرب وسكر فقد أخرج نفسه عن أهلية اللبث (قول الشارح) وأصحاب الطريق الاول) كذا أصحاب الطريق الثاني حملوا النصين جميعاً على ما ذكر وكان الشارح رحمه الله ترك ذلك لالم به بما قاله في الاوليين (قول الشارح) لانه معنور بما عرض له) هو يفيدك ان الشخص لو تسبب في ذلك كان قاطعاً وبه

للمصوص عليه فيهما من البناء في الأول بعد الاسلام والاستئذان في الثاني بعد الصحو وقيل فيهما قولان هذه خمسة طرق وأصحاب الطريق الأول حملوا نص الرند على اعتكاف غير متتابع وأصحاب الطريق الثاني حملوا نص السكران على ما إذا خرج من المسجد (ولو طراً) اجنونا أو اغما) على المتكف (لم يبطل ماضى من اعتكافه للتتابع ان لم يخرج) بالبناء للمعول من المسجد لا ممنوع بما عرض له

فان أخرج منه وكان يمكن حفظه (٨٠) فيه بمسقة طلع تنابع اعتكافه في قول والظاهر لا يبطل كالإمام يمكن حفظه لعنره

بالإخراج من غير اختياره
(و) بحسب زمن الانغماس من
الاعتكاف (كالنوم
(دون) زمن (الجنون)
لما فاته لا اعتكاف (أو)
طرأ (الحيض) وجب
الخروج وكذا الجنابة إن
تعدر السفل في المسجد
لحرمة المكث فيه على
الحائض والجنب (فالو
أمكن) التسفل فيه (جاز
الخروج) له (ولا يلزم) بل
يجوز التسفل فيه ولا يزمه أن
يبادر به كي لا يبطل تنابع
اعتكافه (ولا يحسب زمن
الحيض ولا الجنابة) في
المسجد من الاعتكاف
لما فاته له
(فصل) (إذا نذر مدة
متتابعة) كأن قال قد على
اعتكاف عشرة أيام متتابعة
أو شهر متتابع (لزمه)
التتابع فيها وفي مدة الأيام
يلزم اعتكاف الليالي المتخللة
بينها في الأراجيح (والصحيح
أنه لا يجب التتابع بلا
شرط) والثاني أنه يجب كما
لوحلف لا يكمل فلانا شهرا
يكون متتابعاً وقرق الأول
بأن مقصودا الحين المجريان
ولا يتحقق بدون التتابع
وعلى الأول لو نوى التتابع
ولم يتلف به لا يلزمه في
الاصح كما لو نذر أصل
الاعتكاف قبله ولا يلزم

لا ينسب إليه خروج أو ليعمد خروجه بنفسه أو لادخال إخراج غيره لا لإخراج خروجه بنفسه ولذلك اعتمد
شيخنا كشيخنا الرمي أنه لا يبطل تنابع اعتكافهما سواء خرجا أو أخرجا أمكن حفظهما في المسجد بلا
مسقة أو لأحرار أو بقاؤهما في المسجد لنحو تنجس أو لأفعله لمسقة الخ قبل للخلاف للالحكم في ابن حجر
طلان التتابع فما أوجب إخراجهما كالمكره بحق وتبعه شيخنا في شرحه بسكوته عليه والشهور عنه
ما تقدم (قوله) وبحسب زمن الانغماس أي إن لم يخرج من المسجد (قوله) وكذا الجنابة أي غير المفطرة
لان المفطرة تقطع التتابع مطلقاً (قوله) فلا يمكن التسفل أي لا مكث ومثله التيمم (قوله) زمن الحيض) أما
للمسحاة فلا تخرج من المسجد أن أمث التلويث

﴿فصل في الاعتكاف﴾ التذوق وكيفية نذره (قوله) وفي مدة الأيام الخ أفادناه إذا تلفظ بالتتابع دخلت
الليالي في لفظ الشهر قطعاً سواء عينه أو لابل وإن نفاها في نيته ومثله الأسبوع والعشر الفلاني من شهر كذا
وتدخل في لفظ العشرة الأيام على الأراجيح ومثله سبعة أيام وثلاثون يوماً وإنه إذا لم يتلفظ بالتتابع دخلت
في نحو الشهر قطعاً أيضاً ولا تدخل في نحو العشرة أيام على الأراجيح نعم إن نواها دخلت كالأوندر يوماً فلا تدخل
ليته إلا إن نواها وذلك علم أن التتابع لا يلزم بنبته وفارق لزوم الليالي بها أنه موصوف غير لازم واليالي من
الجنس ولازمة للأيام فقول الشارح و يلزم من مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بعينها في الأراجيح مبنى على
الرجوع وهولزم التتابع بالنية أو محمول على ما ذنواها وفي نسخة ولا يلزم الخ وهو مبنى على الأراجيح إذا لم
ينواها خرج بقوله للتخللة الليالي السابقة ففيها ما في ليلة اليوم المذكور فلي تأمل ذلك وليحذر (قوله) ولو شرط
التفرق ولو في مدة معينة على التعمد وهذا مفهوم شرط التتابع (قوله) خرج عن المهددة بالتتابع وفارق
عدم أجزاء التتابع في الأوندر صوم عشرة أيام متفرقة فصاها متوالية حيث يحسب منها خمسة فقط لوجوب
وجود الفطر في تخللها بخلافهنا وفارق أيضاً عدم أجزاء التوالى في العشرة أيام للتمتع في الحج بالنص على
تفريقها وبأنه في أدائها تخللها فطرو وجوب باقي أيام التشريق أيضاً فتأمل (قوله) كافي في الروضة خلافاً لمقتضى
كلام المصنف من التعبير بالصحيح عطفاً على ما قبله (قوله) يوماً وهو ما بين طلوع الفجر وغروب

صرح في الكفاية نقلاً عن البندنجي (قول المتن) وبحسب زمن الانغماس نظير ما سلف في الصائم إذا زال
في بعض النهار لكن هنا يشترط ذلك كما هو قضية إطلاقهم أما الشرط جناية لا تقطع التتابع (قول المتن)
زمن الحيض ولا الجنابة أي سواء اتفق المكث معهما في المسجد لعنره أو غيره لأنه حرام وأما إباحة للضرورة
وهل يبطل بالحيض ماسبق من التتابع أم يجوز البناء فيه تفصيل يأتي في آخر الباب

﴿فصل إذا نذر الخ﴾ (قول المتن) لزمه أي كالصوم ولأن التتابع وصف مقصود لما فيه من المبادرة إلى الباقي
عقب الاتيان ببعضه وأقهم كلامه عدم لزوم نذر التفرق وهو كذلك بخلاف الصوم (قول الشارح) يلزم اعتكاف
الليالي الخ قال الروي أن الآن يستثنى الليالي قبله (قول المتن) والصحيح الخ أي قياساً على نظيره من الصوم
﴿تنبيه﴾ لو نذر يوماً ونوى ليته معه لزمه باتفاق قاله السبكي واستشكله الامام بأن النية وحدها لا تعمل
وأجاب بأن اليوم قد يطلق عليها ولو نوى أياماً ونوى لياليها فسكن ذلك وأما الشرح فإن لياليه تدخل من غير
نية لأنه اسم للأيام والليالي (قول الشارح) لو نوى التتابع ولم يتلف به لا يلزم اختار السبكي وغيره اللزوم
واستدل بأن الليالي في نذر الأيام تلزم بنبته وهي زمن فاصفة أغنى التتابع أولى بذلك وقرق بعضهم بأن
الليالي من جنس التذوق فلزم بالنية بخلاف التتابع فانه من غير جنسه (قول الشارح) ولا يلزم الخ هو
معطوف على قوله لو نوى والمراد أن من نذر الأيام إذا لم يشترط التتابع ولا نواه لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد
إن شاء الله فلا نذر بما كتبتنا في حاشية أخرى من أنه معطوف على لا يلزمه وقول الشارح مدة الأيام اخترت
عن الشهر فإن الليالي تلزم وإن لم يتعرض للتتابع (قول الشارح) كافي في الروضة) يرجع لقوله والاصح

(قول)

في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأراجيح ولو شرط التفرق خرج عن المهددة بالتتابع
في الاصح لأنه أفضل (و) الاصح كافي في الروضة (أنه لو نذر يوماً لم يجز تفرق ساعته

على الأيام لان المفهوم من
لفظ اليوم للتصل والثاني
يجوز نزول الساعات من
اليوم منزلة الأيام من الشهر
(و) الاصح كما في الروضة
(انه نوعين مدة كاسبوع)
عينه (وتعرض للتتابع
وفاته زمه التتابع في
القضاء) والثاني لا يترجمه
لان التتابع يقع ضرورة فلا
أثر لتصرحه به (وان لم
يتعرض له لم يترجمه في القضاء)
قطعا (واذا ذكر التتابع
في نذره (وشرط الخروج
لعارض صح الشرط في
الاطهر) لانه لم يلتزم
الابحسبه والثاني يلغو
لخالفته لمقتضى التتابع
وعلى الاول ان عين
العارض فقال لا أخرج
الا لعيادة المرضى أو لعيادة
زيد خرج لما عينه دون
غيره وان كان أهم منه
وان أطلق فقال لا أخرج
العارض أو شغل خرج
لكل شغل ديني كالعيادة
والجماعة أو دينوي مباح
كقاء السلطان واقتضاء
الغريم وليست الزهنة من
الشغل ويلزمه العود بعد
قضاء الشغل (والزمان
المصرف اليه) أي
العارض (لا يجب تداركه
ان عين المدة كهذا الشهر)
لان النذر في الحقيقة لما
عده (والأولى وان لم يعين
للمدة كشره (فيجب)

الشمس قاله الخليل (قوله على الأيام) ر بما رشد فيما لودخل في أثناء يوم واستمر الى مثله من اليوم الثاني
أنه يكفيه وهو المتمد فليست من أفراد كلام الصنف وخرج بقوله واستمر الى مثله ما لو خرج منه ليل فلا
يكفيه عند شيخنا خلافا للخطيب ولو نذر وقت الزوال مثلا اعتكاف يوم أو ليله هذا الوقت زمن من ذلك
الوقت الى مثله من القدود دخلت الليلة للضرورة التعيين ولو اعتكف ليلا عوضا عن النهار فان كان قضاء صح
بشرط أن لا ينقص عن قدر اليوم العين والواجب التكميل وفارق اجزاء يوم قصير عن طويل في الصوم
باعتداجنس الزمان كما في قضاء رمضان وبأن الصوم لا ينقص وقد يقال لا حاجة لهذا لانه لو اعتكف يوما كفاه
وان كان أقل من النذور وانما احتيج الى التكميل في الليل لعدم اسم اليوم فيه فاعتبر فيه مثل الزمن للنذور
فانما (قوله والثاني يجوز) قال أصحابنا وكيفية على هذا قدر ساعات أقصر الأيام لانه لو اعتكف عنه كفاه قال
الامام وهو واضح ان فرقته في سنين فان فرقته في أيام متوالية في الطول أو القصر فينبغي اعتبار الجزئية الى ذلك
اليوم فان كان ثلثا مثلا خرج عن ثلث ما عليه قال الرافعي وهو حسن وسكت عليه في الروضة ومحل الخلاف اذا
غير بين الامتثال في ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من يوم آخر وهكذا الى ان استكمل ما عليه
لم يجزها (قوله عينه) قيد لتصور القضاء ولو ترك يومه من فضي بدله فقط وفارق استئناف صوم الكفارة
بعد تعين زمنها ولو نذر العشر الاخير من شهر معين لزم ما بعد العشرين من الأيام والبالى وان نقص
أو نذر عشرة أيام من آخر شهر معين لزم قضاء يوم اذا نقص والاحوط اعتكاف يوم العشرين ويجزئه
ان نقص والآتية ولو نذر يوم قدوم زيد لزمه من وقت قدومه فقط ان قدم نهرا حيا مختارا والا فلا
ويلزمه قضاء نذره اذا فات والافضل يوم (قوله فلا تلتزم بجمعه) فهو لو تأو أو مؤكد (قوله لم يترجمه
في القضاء) لان زومه في الأداء لضرورة الوقت كرمضان (قوله لعارض) ديني أو دينوي كإذ كرهه الشارح
بشرط أربعة كونه معينا مباح مقصودا غير مناف للاعتكاف فان فقد شرط منها بطل النذر كما في شرح
شيخنا ودخل في العين ما ينصرف اليه عند الإطلاق كإذ كرهه الشارح وخرج به ما قاله الان بيدولي
عارض أو أخرج ما يخرج مثلا وستأتي البقية في كلامه (قوله كالعيادة) للنذوبه لمريض (قوله مباح)
لا تحوسرة أو زنا (قوله كقاء سلطان) لالتحوص فخرج بل لنحو سلام أو منصب لانه غير مناف للاعتكاف
وخرج به نحو جماع نعم لا يضر نحو حيف غير مبطل للتتابع (قوله وليست الزهنة الخ) وكل غير مقصود كذلك
(ننبه) يصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم والصدقة وغيره نحو شغل على صوم كذا الا ان حصل
شغل كذا أو عطش أو جوع ومنه نذر الصدق بالله الا ان احتاج اليه في عمره واذا مات لم يوارث الصدق
بجميعه على العتمد (قوله ويلزمه العود) ان لم يكن شرط في نذره قطع الاعتكاف بالعارض كقوله الله
على اعتكاف كذا الا ان حصل الى كذا كمرض أو سفر على نظير ما في تحليل الحصر الآتي كذا صوره

(قول الشارح لان المفهوم الخ) قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قول الشارح
والثاني يجوز) محل ذلك اذا غاب بين الساعات أو ما لوقى ساعة معينة من يوم ثم أتى بها نفسها من آخر الى ان
استكمل فانه لا يجزيه جزما ثم كلام الصنف يشعر بأنه لو نذر نصف يوم جاز التفريق والتوجه المنع (قول
الشارح عينه) خرج بذلك ما لو عارض بالاسبوع فقط وشرط التتابع فلا يتصور فيه القوات فانه على التراخي
أسنوي (قول الشارح لزمه التتابع الخ) لا التزام له (قول المتن) واذا ذكر التتابع أي باللفظ (قول المتن
وشرط الخروج) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض فانه يصح ولكن لا يجب العود وقوله لعارض
خرج به ما لو قال الا ان بيدولي فانه شرط باطل لمخالفته الالتزام كذا في الاسنوي وقضية تعليه بطلان
الالتزام في الاخرة (قول الشارح لا يبحسبه) الضمير فيه يرجع للشرط من قول المتن صح الشرط (قول المتن
فيجب) أي تداركه ويكون متتابعا

مداركه تتم للذة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به (وينقطع التتابع بالخروج) من المسجد (بلا عن) وسبأني بيانه (٨٢) في صور (ولا يضر اخراج بعض الاعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما

وهو قاعد مادلهما فان اعتمد عليهما فهو خارج وان كان رأسه داخل (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاء المسجد ودار صديقه المجاورة له للشقة في الاول ولثة في الثاني (ولا يضر سدا) عن المسجد (الآن) يقش فيض في الاصح) لانه قد يأتيه البول الى أن يرجع فيبقى طول يومه في القهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يجد في طريقه موضعا لقضاء الحاجة أو مكان لا يليق

بجاءه أن يدخل لقضاء غيره داره والثاني لا يضر لما سبق من الشقة أو لثة في غيرها (ولو عاد مريضا في طريقه) لقضاء الحاجة (لم) يضر ما لم يطل وقوفه أو (لم) يعدل عن طريقه) فان طال أو عدل ضر ولو كثر خروجه لقضاء الحاجة لعارض يقتضيه فقل يضر لندوره والاصح لا يضر نظرا الى جنبه ولا يكلف في الخروج لها الاصراع بل يمشى على سجيته للهودة اذا فرغ منها

واستنجى فلأن يتوضأ خارج المسجد لا يقع ثوبا لها بخلاف ما لو خرج له مع امكانه في المسجد فلا يجوز في الاصح (قول) (ولا ينقطع التتابع) بالخروج (بمرض يحوج الى الخروج) في أظهر القولين كما ذكره في الحرر كخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لان

للرض لا ينقلب عروضة بخلاف قضاء الحاجة وقوله يجوز إلى الخروج صادق بما يشئ معه المقام في المسجد للحاجة إلى الفراش والحادم وتردد الطبيب وبما يخاف منه ثلوث المسجد كالأسهال وادرار البول وفي الروضة كأمسها حكة القولين في الأول والقطع في الثاني بالنفي وقيل على القولين أمال المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كالصداع والحصى الخفيفة فينقطع التتابع بالخروج بسببه (ولا) ينقطع (بعض) ان طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عنه غالباً ككسر (فإن كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الاظهر) وقيل الاصح لأنها يسيل من ان تنزع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر والثاني (٨٣) لا ينقطع لأن جنس الحيض يتكرر

بالجيلة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة (ولا) ينقطع (بالخروج) من المسجد (ناسياً) للاعتكاف (على الذهب) وقيل فيه قولان أو وجهان أحدهما ينقطع لأن اللبس مأثور وبه والنسيان ليس بمنزلة ترك المأمورات وعبر في المهر بأظهر القولين والسكره كالنسيان فيأخذ كروعي الرجوع ولو لم يتذكر النسيان لا بد طول الزمان فوجهان) أحدهما لا يضر أخذ من التشبيه (قوله الراتب) للمرادم ألف الناس صوته ولو غير راتب أو غير مأثور وألحق بعضهم بالاذان التسبيح المهدود في آخر الليل ولم يفته شيخنا الزبدي (قوله لا مكان الاذان النجس) وبهذا قال الأذري إذا حصل به الشعار وأقره شيخنا الرملي (قوله منفصلة عنه) بحيث نسب إليه عرفاً وإن لم تكن له (قوله ولا امام احتال) هو مرجوح (قوله ولا يصح) أي على احتال الامام المذكور (قوله كلام الاصحاب) هو التمسك (قوله الاوقات قضاء الحاجة) وكذا كل مطلب الخروج له وقصر زمنه كما كل وغسل جنباً فذكر غسل الجنابة في كلام الشارح للتعميم لصحة الاستثناء وحكمه بعدم الاعتكاف أي حساً لأن

فوراً بعد زوال ذلك (قوله بالخروج) يفيد أنه لو لم يخرج في هذا وما قبله لم يطل تنافه فيه حسب زمنه وان حرم للثك كما سرف ذى جراحة نفاضة قاله شيخنا الرملي ويعبر للثك مع التلويث مطلقاً ومع عدمه الا في اخراج الدم للعفو عن جنسه (قوله لا تخلو عنه غالباً ككسر) يفيد اعتبار غالب عادة النساء وبوافقه شرح شيخنا واعتبر شيخنا الزبدي غالب عاداتها (قوله ناسياً) أي للاعتكاف أول التتابع (قوله والسكره كالنسيان) ان كان يفرح سواه الا كراه الحسى كان أخرجه محمولاً عاجزاً عن خلاص نفسه أو الشرعي كخروجه لأداء شهادة تحملها قبل الاعتكاف قال شيخنا الرملي وأوعين عليه الاداء والتحمل بما في حال الاعتكاف فراجعه وفي كون ما ذكر كراهها يغير حق نظر فأنها لم تكن بحق باطل كما كراه زوج زوجته وسيد عبده على الخروج من اعتكاف متتابع بأن فيه أو كراهها كما لم يزمه دين لو فاته وكان مقصراً فيه ولا لم يطل ولو خرجت لوفاء عدة بطل ان زمتها باختیارها كتنفويض طلاقها البهلاء والكوفة وأقره افلا (قوله لو لم يتذكر النسيان) لا بد طول الزمان فوجهان) أحدهما لا يضر أخذ من التشبيه (قوله الراتب) للمرادم ألف الناس صوته ولو غير راتب أو غير مأثور وألحق بعضهم بالاذان التسبيح المهدود في آخر الليل ولم يفته شيخنا الزبدي (قوله لا مكان الاذان النجس) وبهذا قال الأذري إذا حصل به الشعار وأقره شيخنا الرملي (قوله منفصلة عنه) بحيث نسب إليه عرفاً وإن لم تكن له (قوله ولا امام احتال) هو مرجوح (قوله ولا يصح) أي على احتال الامام المذكور (قوله كلام الاصحاب) هو التمسك (قوله الاوقات قضاء الحاجة) وكذا كل مطلب الخروج له وقصر زمنه كما كل وغسل جنباً فذكر غسل الجنابة في كلام الشارح للتعميم لصحة الاستثناء وحكمه بعدم الاعتكاف أي حساً لأن

(قول الشارح قولان أو وجهان) سبب هذا ان الخلاف يخرج فمنهم من عبر عنه بالقولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين وكل صحيح لأن المخرج يسوغ فيه ذلك (قول الشارح) ويجعل زمان الاذان النجس أي فلا يقضى أيضاً كما يأتي في كلام الشارح (قول المتن الاوقات قضاء الحاجة) قال الرافعي رحمه الله تلك مأخذان أحدهما ان الاعتكاف يستمر في أوقات الخروج لها والثاني ان زمان الخروج لها كالسنتي لفظان للدة اه وظاهر صنيع لشارح رحمه الله اعتماد الثاني والذي في شرح السبكي تصحيح الأول ونقله عن قطع جماعة وانهم استدلووا به لوجامع في خروجه من غير مكث بطل عكافه وفي الحادم انه غير معتكف زمن الخروج قطعاً في غير قضاء الحاجة قال الاسنوي رحمه الله ما ذكره من تعميم القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحداً قال بغيرها بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضاً خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض والنفس والرض ونحوهما ما يطول زمنه عادة وقال الموقع الرافعي في ذلك أن التزالي قال عليه قضاء الاوقات المصروفة الى هذه الاعذار وأشار بالاعذار الى أمور عددها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثناءه فحمل الرافعي هذا

صعوده واستثناس الناس بصوته فيعذر ويجعل زمان الاذان والخروج له مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج البهال غير الاذان وسواها في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحرم المسجد منفصلة عنه أمال إلى بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا يضر صعودها للاذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في نفس المسجد أو الرحبة ثم خارجة عن سميت البناء وتريهه والامام احتال في الخارجة عن السميت قال لأنها لاتمد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الاصحاب ينزعه فيها وجه بهوسكت عن ذلك المصنف في الروضة وقال في شرح المذهب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (و يجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المذكور للتتابع (بالاعذار) التي لا ينقطع التتابع بها كأوقات الحيض والجنب وغيرها لا غير معتكف فيها (الاوقات قضاء الحاجة)

فانه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته كالاستثناء لفظاً عن المدة المنذورة وكذا أوقات الأذان لمؤذن الراب كإتقاسم وتقدم ان الزمان المصر وف الى العارض في المدة المعنية لا يجب تداركه كذلك أيضاً (كتاب الحج) (هو فرض) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى وقل على الناس حج البيت ولا يجب (٨٤) بأصل الشرع في العمر المرأة واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالنذر والقضاء

(وكذا العمرة) فرض (في الاظهر) كالحج وقد قال تعالى وآتوا الحج والعمرة فه أي اتوا بها على وجه التمام والثاني انها سنة لحديث الترمذي عن جابر أنه عليه السلام سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وأن تستمر فهو أفضل قال في شرح الهذب اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ولا يفتى بقول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن منجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي بإسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال عن الايمان والاسلام والاحسان الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتستمر وتفتل من الجنبه وتم الوضوء وتصوم رمضان وروى البارفتي هذا اللفظ بحرفه ثم قال هذا اسناد صحيح ثابت (وشرط صحته)

حكمه منسحب عليه فلو ارتكب ما يبطئه بطل (فرع) يقطع التتابع الخروج لمباشرة وظيفة أو صلاة جمعة وان وجب الاشرطها وظاهر كلامهم عدم كراهة افراد نحو يوم جمعة أو تخصيص ليلتها (كتاب الحج)

هو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لآدم لما حج لقد طافت الملائكة هذا البيت سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر اذ الطواف ليس حجاً وبفرضه حجاج على قول ابراهيم عليه السلام فيها الناس كتب عليكم الحج الخ فمفرداته بهذه الهمة المخصوصة فالخصوص بهذه الأمة ما عدا الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك وزلت آيتي السنة الخامسة وفرض في السنة السادسة وبهذا يجمع التناقض ومعناه كالعمر لفة الزيارة أو القصد أو كثرة القصد وشرط قصد الكعبة لنفسك الآتي وأعمال مخصوصة بنية (قوله العمرة) سميت العمرة بذلك لكونها وظيفة العمر من حيث الوجوب كالحج خلافاً للإمام مالك قال الشافعي وأبو حنيفة انهما على التراخي وقال للزني من أتممتا كلاماً ماك وأحمدوا في يوسف انهما على الفور ويقعان تلوفا فيما بعد للزني الأول ولا يقعان فرض كفارة أبداً وإنما فرض الكفارة احياء الكعبة بهما (قوله وشرط صحته الخ) جملة ما ذكره أربع مراتب بنى خامسة وسطها وهي مرتبة النذر وشرطها الاسلام والتكليف وأما معرفة الاعمال فليست شرطا لصحة الاحرام لا مكان معرفتها بعده (قوله أي الحج) لم يقل كل منهما ويستغنى عن التتمة الآية لقول المصنف وانما يقع عن حجة الاسلام الخ قال العلامة البرلسي ولا يصح إقامة الحج عن العمرة بخلاف الفسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملها انتهى وفيه نظر اذ الشمول بالمعنى اللغوي هناك وهناسوا ولا يشملون فيها بالمعنى الشرعي فتأمل (قوله) فلولي الخ في المال بنفسه أو مأذونه والسيد عبيده غير البالغ كالولي وفي البعض يشترط احرام الولي والسيد عنه جميعاً أو أحدهما بآذن الآخر ولا مدخل للحياة هنا

اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلم انه تغلظ من شرح النجاء والهيات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لأن مراد الاسنوي زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنبه (قول الشارح فانه) الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قول الشارح كذلك أيضاً) اسم الاشارة راجع لقوله كالاستثناء لفظاً

(كتاب الحج)

(قول المتن فرض) أي مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعدها في الخامسة وقيل في السادسة وصحاح في باب النذر وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصححه القاضي عياض (قائده) قيل لا يتصور حج تطوع الامن العبد والصبى لأنه لا يرام بالشرع (قول الشارح كالنذر والقضاء) وكالزوم بالشرع وفيه نظر (قول الشارح لله) قيل حكمه ذكرهما بهما كان فيهما من كثرة التار يا (قول الشارح في الحديث الشريف وأن تستمر) قال النووي هو بفتح الهمة (فرع) لو فصل الحج بدل العمرة لم يجزه بخلاف الفسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما (قول الشارح ولا يفتى بقول الترمذي الخ) أجاب بعضهم عن احتال أن يكون خرج جواباً لذلك السائل (قول المتن وشرط صحته الاسلام) أورد الوقت ومعرفة الاعمال واعترض الثاني بانقضاء مطلقاً يصرفه للحج أو للعمرة أو لكليهما (قول الشارح أي الحج) قال الاسنوي الأولي أن يرجع الضمير الى المذكور من الحج أو العمرة قلت عن الشارح رحمه الله قول المتن وإنما يقع عن حجة الاسلام (قول الشارح فلا يصح حج كافر) أي

أي الحج (الاسلام) فقط فلا يصح حج كافر أصلي أو مرتد ولا يشترط فيها التكليف (فللولي)

أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز والجنون) وان لم يحج عن نفسه أو أحرع عنها والمميز يحرم بآذن الولي وقيل خبر اذنه وعلى الأول للولي أن يحرم عنق الاصع في أصل الروضة والأصل في حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبي أيضاً ما روى مسلم عن ابن عباس أن النبي عليه السلام

تقرب كماله وراحته فترت امرأة فأخلفت بسند من مبرقأخر جنته من محنتها فقلت يا رسول الله هل لهذا جبار نعم والله أجبر وقيل الجنون على الصبي والولي الأب والجد وإن علا عند عدم الأب وقيل مع وجوده أيضا وكذا الوصي وقيل الحاكم دون الأخ والعم والأبني الأصح ولو أذن الأب بعلن يحرم عن الصبي فالصحيح في الرخصة محتمة وفي شرح الهنبدن (٨٥) الأصحاب حصة إحرار الولي عن الصبي

(قوله بالرحمة) بالمدام ودهمهور بالمدينة الشريفة على نحو خمسة وثلاثين ميلانها وفترت أسرع (قوله صبي) أي ذكر لانه الواقع ولا يتقيد بالحكمه اذئله الصبية (قوله ولا أجبر) أي على الإحرام عنه أو النفقة عليه ولعله ^{عليه} علم أن لساعليه ولاية لماسر (قوله أن ينوي) أي يقول نويت الإحرام عن هذا أو عن فلان أو جعلته محرما بكذا ولا يصير الولي محرما بذلك ثم إن جعله قارنا أو متمتعا قائم على الولي وإذا ارتكب محظورا بنفسه فلا ضمان مطلقا إن لم يكن يميز والأفضى وليه ولو اتلفا أو بنيره فعل ذلك التبر ولو أجنيا ويفسد حجه بالجماع بشرط كونه عايدا على اختار أو يقضيه ولو في حالة الصبا ولا يصح إحرار الصبي بنسب اذن وليه لأن شأن النسك الاحتياج إلى المال وبذلك فارق الصلاة والصوم (قوله) يطوف الولي به أي بنسب المميز ولا يكفي فعل أحدهما حتى إذا أركبه دابة اعتبر كونه قائدا له أو سائقا به ويشترط طهارتهما من حدث ونجس وسقور وتهما نعم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لأن الاعتبار مسألة الهوى (تنبيه) لا يصح الإحرام عن ولد الكافر وإن اعتقد الإسلام ولا يصح اعتقاد ولد السلم الكفر في محبة الإحرام عنه وقال شيخنا بضريفة إذا قارن التنية عنه (قوله ويناوله) أي يناول الولي غير المميز ندبا لأحجار ليرميها إن قدر فناولته كرميه عنه فليس مستثنى كما قيل (قوله والمميز يطوف) بنفسه وجو باوكذا الصبي والرمي وتشترط شروط الطواف فيه لا في الولي (قوله الحر) ولو في الواقع (قوله) أن يكلا بعهده أي بعد حجهما أي بعد فوت الوقوف فيه والازمهما فاعله وإن تخللا أو وقع منهما جماع بلا تعبد بإحرام لبقاء أثره وزمهما إعادة الطواف والصبي إن كان فعلاه خلافا لبعضهم ^{في} تنبيه ^{في} الطواف في العمرة كالوقوف في الحج فيلزمهما فاعله وما قبله إن كمال قبل فراغه ولا يعيدان مفعلاه بعد كمالهما (تنبيه) الجنون كالصبي فيأمر بواقفته بعد الإحرام عنه كيلا يصح (قوله فعليه حجة أخرى) اعتبارا لوقوعه حالة الكمال أنه موظفة العمر ولا يشكر روي بذلك فارق أجزاء

لأنه ولا عنه وأما ولد السلم إذا اعتقد الكفر فقد حكى الر ويأتي عن والده أنه أصبح حجه لأنه محكوم بإسلامه ثم خالفه واختار أنه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضيتها عدم حجة الصلاة منه جزما (قول الشارح) تقرب كماله بالرحمة (الح) وجه الدلالة أن الصبي الذي يؤخذ بعدد لا يميز له وقوله في الحديث الشريف ولا أجبر ظاهر في أنها يجب عنه وأوجب بأن الراد أجبر النفقة والحمل وأنها كانت وصية أو ماذونة (قول الشارح) وكذا الوصي (الح) قال الأذري قضية كلام الشيخين وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وإن بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز زالف السفر لغير الأب والجد (قول الشارح) في رميها (الح) على هذا يكون مثل ذلك مستثنى من قولهم شرط مباشرته التمييز (قول المتن من السلم) دخل فيه العبد بغير إذن سيده وإن عصي والسيد تخليه إن شاق قال الإمام الفرق بين حجة حج الصبي وعدم حجة إسلامه غامض اهـ وفرق بأن الحج قد يكون نفلا وبأن الإسلام لما كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه واعلم أن الصبي شاب على الطاعات ولا تنسب عليه مصيبة بالاجماع قاله السبكي رحمه الله (قول الشارح) فلا يصح مباشرة الجنون أي ولو في الوقوف برفة قال الأذري وهو المذهب قال وقع في الرخصة وشرح المذهب نسبة تصحيح الصحة إلى الرافضي وهو غلط (قول الشارح) قال تعالى من استطاع إليه سبيلا وهو اجماع أيضا

^{عليه} أعماصي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأعماع حج ثم أعق فعلية حجة أخرى واه البيهقي بإسناد جيد كقوله في شرح المهذب (وشرط وجوبه الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال تعالى من استطاع إليه سبيلا أمالكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كاتفر في الأصول فإن أسلم وهو مفسر بد استطاعته في الكفر فلا أثر لها في الرد فإن الحج يستقر في ذمته

بإستطاعته في الردة ذكره في شرح المهذب (تم) العمرة على القول الأول أظهر بفرضيتها كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة للبارحة والجوبب والاجزاء عن عمرة الاسلام والاستطاعة الواحدة كافية لها جميعا (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أعدها وجود الزاد وأوعيته ومؤناته ذهابه (٨٦) وإياه) وعبارة الحرير وما يحتاج إليه في السفر مدة الذهاب والإياب وعبارة

الروضة أن يجد الزاد وأوعيته وما يحتاج إليه في السفر فإن كان له أهل أو عشيرة اشتد ذلك لذهابه ورجوعه وإن لم يكن فذلك على الأصح (وقيل إن لم يكن له يبلده) بهاء الضمير (أهل) أي من يترافقهم (وعشيرة) أي أقارب أي لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الإياب) للكسرة من الزاد وغيره لأن البلاد في حق مثله متقاربة والأصح اشتراطها لما في القرية من الوحشة ونزاع النفوس إلى الأوطان ويجبرى الوجهان في اشتراط الراحة للرجوع وسياق وليس العارف والأصدقاء كالعشيرة لأن الاحتياج إليهم مبني على (ولو) لم يجد ما ذكر لكن (كان يكسب) في سفره (ما يفي بزيادته) ومؤناته (وسفره طويل) أي مرحلتان فأكثر (لم يكف الحجاج) لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض وبتقدير أن لا ينقطع فالجعب بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة (وإن قصر)

صلاة صبي بلغ بعدها في الوقت (قوله) باستطاعته في الردة) فيلزم فيه إذا أسلم ويقضى من تركته أن مات بعد إسلامه والأفلاقي قضى (قوله) ولها شروط أي سبعة ذكر للصف منها أربعة وباقها يعلم من كلامه مع الشارح وهي وجود الزاد والراحلة وكون الزاد ونحوه موجودا في محله المعتادة وأمن الطريق والوثوق على الراحة بلا مشقة وإمكان السير والوقت (تنبيه) يعتبر في الاستطاعة امتدادها من وقت غروب آخر بلد للحج إلى عودهم إليه فن أعسر في جزء من ذلك لم يلزمه حج في تلك السنة ولا عبرة بيسار قبل ذلك الوقت ولا بعده (قوله) ذهابه وإياه) وكذا إقامة بمكة أو غيرها (قوله) لزمه نفقتهم) واستثنى بعضهم الرجعية وإن لزمه نفقتها (قوله) وعبارة الحرير (الخ) هي أهم من عبارة الكتاب وعبارة الروضة أولى منهما لعدم احتياجها إلى التأويل الذي ذكره الشارح (قوله) والأصح اشتراطها) هو التمسك وهذا مكر لتقدمه في عبارة الروضة وشمل الأهل أقارب الأم قال العلامة البرلسي وعدم تسريحه لمبالحجاز كالأهل (قوله) ونزاع النفوس) أي شوقها وطلبها للوطن (قوله) وهو يكسب) أي بحسب عادته وأونه (قوله) في يوم) أي في اليوم الأول من أيام سفره على التعمد ولا نظر لما بعده ولا للكسب في الحضر (قوله) كفافة أيام) هي أيام سفره وهي ما بين زوال سابع ذى الحجة إلى زوال ثالث عشره لمن لم ينفر النفر الأول فهي ستة وأربعة ويعتبر في العمرة قصر ما بين أعمالها وهو نحو ثلثي يوم (قوله) الرحلة) أي ما يليق به ولو أديما (تنبيه) من وجود الزاد والراحلة المأثر بابوظاقت الرب في بيت المال أو موقوف عليها (قوله) مكة) أي لأحررها (قوله) للقدار) ولو أتى على التعمد عند شيخنا كشيخنا الرمي (قوله) مشقة شديدة) هي ما لا تختمل

(قول الشارح) باستطاعته في الردة) فإذا أسلم كلف به حتى لو مات بعد الإسلام وقبل التمكن فعل من التركة واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها الأعلى مسلم وكذا لا أثر للجوبب أعني غير العقاب فيها لو استمر مرثدا حتى مات إذا لا سبيل إلى الحج عنه في حال رده (قول المتن) وأوعيته) حتى السفره كما نقل في الكفاية عن القاضي حسين (قول المتن ومؤنة ذهابه) هذا يعني مما قبله (قول الشارح) وعبارة الحرير (الخ) هي أحسن لإيها الأولى أجرة السفر خاصة (قول الشارح) من لزمه نفقتهم) مبني أن يستثنى منه الرجعية وإن لزمته نفقتها (قول الشارح) أي أقارب) ولو من الأم (قول الشارح) أي لم يكن له واحد منهما) دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما إذا اتفعا (فرع) ينبغي أن يكون مثل الأهل والعشيرة عدم تسريحه لمبالحجاز (قول الشارح) لما في القرية من الوحشة) بدليل تقريب الزاني (قول المتن) كان يكسب في سفره) قال الأسنوي رحمه الله لو كان يقدر الحضر أن يكسب في يوم ما يكفيه ذلك اليوم وللحج فوجب عليه لم يصرحوا به غيرنا نقول إن كان على دون مسافة القصر وجب لأهله ما يكفونه مثل ذلك في السفر في الحضر أولى فإن كان طويلا فبغيره أيضا للجوبب لا لتفاءل الحذور للذكور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول المتن) الرحلة) قال الجوهرى هي النافقة التي تصلح لأن ترحل وقال في شرح المهذب هي البعير النجيب ثم الحمار ونحوه كالراحلة (قول المتن) مشقة شديدة) قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والشي (قول الشارح) بأن وجد مؤنة الحمل بنامة) قال في الوسيط لأن بذل الزائد خسرا لا مقابل له اه قال الأسنوي وقضيت أن الذي يحتاج من

أي السفر (وهو يكسب في يوم كفافة أيام كلف) الحج بأن يخرج له لقلة المشقة فيه بخلاف ما إذا كان لا يكسب في كل يوم إلا كفافة يومه فلا يلزمه لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فينقصر (الثاني) من الشروط (وجود الرحلة) لمن بينه وبين مكة مرحلتان سواء قدر على المشي أم لا لكن يستحب للقدار عليه الحج (فإن لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود حمل) بفتح الهم الأولى وكسر الثانية ذكره الجوهرى (واشترط أن يكسب في الشق الآخر) فإن لم يجد ذلك يكف فلا يلزمه الحج وإن وجد مؤنة الحمل بنامة

قال في الشامل ولولحقة مشقة عظيمة في ركوب الحمل اعتبر في حق الكنيسته وأطلق الماحمل وغيره أن المرأة يعتبر في حقها الحمل لأنه أستر لها (ومن ينسئ بينها) أي مكة (دون مرحلتين وهو قوى على التي يلزمه الحج) ولا يعتبر في حق وجود الراحه (فان ضف) عن التي (فكالنبد) عن مكة فيعتبر في حق وجود الراحه والحمل أيضا ان لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجودهما فالراد التمكن من تحصيلهما بشراء أو استئجار بشمن للثل أو أجرة للثل (ويشترط كون الراد والراحه) بما ذكر معهما (فاضلين عن دينه ومؤثرين عليه نفقته مدة ذهابه وإياه) ولثلاثة تشمل النفقة للذكورة في الحر وغيره كالسكوة (٨٧) وسواء في الدين الحال لأنه ناجز

والحج على التراخي والمؤجل لأنه إذا صرف ماله إلى الحج فقد يحل الاجل ولا يجدا يقضى به الدين وقد تختمت المنية فتبقى ذمته مرهونة ولو كان المدين في ذمة إنسان فإن أمكن تحصيله في الحال فكالحاصل والا فكالمدوم (والاصح اشتراط كونه) أي المذكور الفاضل عما ذكر (فاضلا) أيضا (عن مسكه وعبد محتاج اليه لخدمته) لزماته أو منصبه والثاني لا يشترط بل عليه بيعهما ويكتفي بالاكتراء والخلاف في إذا كانت الدار مستقرقة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله فاما اذا أمكن بيع بعض الدار ووفى عنه بمؤنة الحج أو كافا نفيسين لا يلبقان مثله ولو أبدلها لوفى بالتفاوت بمؤنة الحج فانه يلزمه ذلك جزما ولا يلزم أن يأتي في النفيسين المألوفين الخلاف

عادة عند شيخنا كابن حجر واعتبر شيخنا الرمي بإيحاء التيمم ويصير في الشريك أن يلبق به بحالته وليس به مشوه نحو رص ولا يبدن قدرته على موته أيضا (قوله الكنيسته) وهي المروقة الآن بالهارة مأخوذة من الكنس وهو السرفان عجز فالحقة فان عجز فسرير عمله الرجال (قوله وأطلق الماحمل وغيره أن المرأة) ومثلها الحنثي المشكل يصير في حقهما الحمل وان قدر تعالى المشي بلا مشقة وهو المتمد (قوله أي مكة) فلا تعتبر عرفة ولا الحرم وفارق اعتبارها في حاضري الحرم منه نظر للتخفيف فيها (قوله فان ضف عن المشي) أي وان قدر على الزحف أو الجبو (قوله والمحمل) هو الذي عرف الآباء بالشفق ولو جرت العادة بالمعاده بالانقال لم يكف عن الشريك في الوجوب على المتمد (قوله بما ذكر معهما) كالحمل (قوله عن دينه) ولولله تعالى كنذر وكفارة (قوله من عليه نفقته) منهم زوجاته والفقرة على نفقته ذهابا وإياها بحسب نفس الامر ومنها اعفاف الأب من المؤنة أجرة طبيب أو من أدوية ونحو ذلك لن عليه نفقته وأجرة مسكنه ذهابا وإياها بالشيخنا الرمي وبحرم الحج على من لا يقدر على ما ذكره وان أوهم كلامهم جواز (قوله يحتاج إليه) أي إلى ما ذكره وأما الاستمتاع والخدمة كالعبد وخرج بالحاجة من استغنى بسكنى زوج أو بنحو رباط فيلزمه بيعه وصرفه في الحج على المتمد (قوله لزمه بيعها الخ) وسواء أحسن الكسب أولا ولو استقر بعد استطاعته يلزمه الكسب ولاسؤال الصدقة أو أزال كالة لبقاء الحج في ذمته على التراخي خلافا للزنى إلى الأحياء (قوله ولا يلزمه الفقيه بيع كتبه) ومثله كل ذي حرفة لا يلزمه بيع آلة حرفته المحتاج إليها ومثلها خيل الجندي وسلاحه وبهائم الزراع ومخراجه (قوله أدهم) هو الصحيح المتمد (قوله وصححه في الروضة) هو المتمد لان حاجة النكاح لا تمنع وجوب الحج لكن تقديم النكاح أولى

الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضي تعين الشريك قال الزركشي والأول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه اه (قول الشارح ولولحقة الخ) لو عجز عن الركوب في الكنيسته وهي المروقة الآن بالهارة ولكنه قادر على الركوب في الحقة التي تكون بين جبلين وتمكن من مؤنتها فالظاهر لزوم ونوف الاذرى في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول المتن دون مرحلتين) أي من مكة نفسها لامن الحرم بخلاف المسافة فيمن هو من حاضري المسجد الحرام فلتا معتبرة من الحرم رعية للتخفيف في الوضعين (قول المتن ومؤنة) قال الجوهري هي الكففة تقول ماتته أماته كسأته أسأله ومثت أمون كقلت أقول وبدخل فيها اعفاف والد أو أجرة الطبيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا الكن قالوا أيضا ان احتياج الشخص إلى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما إذا يبلغ به الحال إلى أن يحب اعفاف نفسه ان قلنا بوجوبه فان اعفاف نفسه مقدم على اعفاف والده (قول الشارح فقد يحل الاجل) أي يموت أو غيره كما سيأتي وسواء كان الدين لله تعالى أو لأدى (قول المتن عن مسكه) لو احتاج للسكنى بأجرة هل تعتبر أجرة التهبال والإياب

فهي في الكفارة لان لها بدلا قاله في الروضة معترضا به قول الرافعي لا يبدن من عود ههنا (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارة اليها) أي إلى الزاد والراحه بما ذكر معهما وفارق للسكن والعبد لانهما محتاج اليهما في الحال وهو أعاني بخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه لئلا يلتحق بالمساكين ولو كان له مستغلات يحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها إلى ما ذكر في الاصح أيضا ولا يلزم الفقيه بيع كتبه للحج في الاصح لحاجته إليها الآن يكون له من كل كتاب نسخان فيلزمه بيع احدهما لعدم حاجته إليها ذكره في شرح الهندبولملك ما يمكنه بالحج واحتاج إلى النكاح لحوفه الغت فصرف المال إلى النكاح أهم لان الحاجة إليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الامام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه وصححه في الروضة (الثالث) من الشروط (أمن الطريق) فلنا بحسب

ما يليق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سبعا أو عدوا أو رصديا ولا طريق) له (سواء لم يحجب الحج) عليه وان كان الرصدي يرضى بشئ يسير ويكره بذل المال له لانه يحرضهم على التعرض للناس وسواء كان الذين يخافهم مسلمين أو كفارا لكن ان كانوا كفارا وأطافوا بمقاومتهم استحب لهم ان يخرجوا للحج ويقاومهم لينالوا ثواب الحج والجهاد وان كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان لطريق آخر آمن لزومه سلوكه وان

(٨٨)

آخرا من لزومه سلوكه وان

ولطريق له سواء (ان غلبت السلامة) فركوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع فان غلب الهلاك لمخصوص ذلك البحر ولم ينجح الامواج في بعض الاحوال لم يجب ركوبه جزما وان استوى الأمران فوجهان قال في الروضة أحسهما لا يجب وإذا قلنا لا يجب استحب على الأصح ان غلبت السلامة وان غلب الهلاك حرم وان استويا في التحريم وجهان قال في الروضة أحسهما التحريم ومن حكي القولين في لزوم ركوبه مطلقا للزوم للظواهر المطلقة في الحج وعدم الزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الأحوال ولانها عورة معرضة للانكشاف وغيره لضيق المكان فان لم يوجه

فقط أم على الدوام (قول الشارح ما يليق به) الضمير فيه يرجع للطريق من قول المتن أمن الطريق (قول المتن أو رصديا) لو كان الباذل له الامام لم يمنع الوجوب وأما الاجنبي فقال في المهمات القياس عدم الوجوب للثمة والرصدى يسكون الصاد وفتحها المترقب لشيء والمراد الأمن العام فلا يلتفت الى خوفه في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكان لعدم كإيمته الاذرعى وهو ظاهر (قول المتن وجوب ركوب البحر) بحث الاسنوى تحريم السفر بالولد فيه للعذر واعتزله الزركشي بأن غاية ذلك التفرير وهو جازر محافظة على الاجر لوالده كإمائه احضاره في الغزو والرضخ له (قول الشارح في بعض الاحوال) قد يقال هذا لا يلازم غلبة الهلاك (قول الشارح ففيها خلاف مرتب) أي على الخلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فان لم توجه الخ (قول المتن وأنه يلزمه الخ) بحث الزركشي ان القدر اليسير الزائد في فعلها على أجرة المثل يتغير (قول الشارح بفتح الموحدة وسكون المعجمة) زاد الاسنوى وبالمهمة أيضا ونبه على أنها أعجمية معربة (قول الشارح والخلاف وجهان) اعتراض على المصنف على الظاهر ولانما يقدره الشارح فيما سلف (قول المتن بمن المثل) أي سواء كان غاليا أو رخيصا

(قول)

عليها لم يستحب لها وقيل بطرد الخلاف وليست الانهار العظيمة كجبيحون ونحوه في حكم البحر لان

المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (وانه لا يلزمه أجرة البئرقة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أي الخفارة لانها من أهب الحج فيستمرط في وجوبه بالقدرة عليها والثاني يقول هي خسران لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتصحيح للامام وفي شرح المذهب عن جمهور العراقيين والحرايين انهم اذا احتاج الى خفارة لم يجب الحج وحمله على ارادة ما يأخذ الرصدى في المراسد وقد تقدم (ويشترط) في وجوب الحج (وجود الماء والزاد في المواضع المتعاد حمله منها بمن المثل وهو القدر اللائق في ذلك الزمان والمكان) فان

كان لا يوجد بها خلوهامن أهلها وانقطاع المياه أو كان يوجد بها أكثر من ثلث للرجل المحج (وعلى ما في كل مرحلة) لان الزوجة تعظم بحمله لكثرة نفق في شرح المذهب يبنى اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها (أن يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمين على نفسها (والاصح انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن) لان الاطماع تنقطع بجماعتهن والثاني يشترط وجود وليكم الرجال عنهن وبينهن اذا ناهين أمر ومثله في ذلك الزوج وقد عطف عليه في شرح المذهب بأو (و) الاصح (انه ينزها أجرة المحرم اذا لم يخرج (الابها) لانهم أعيه سفرها في حديث الشيخين لانسافر امرأة الامع محرم فينشرط في وجوب الحج عليها فترتها على أجرته والثاني يقول من حقه الخروج معها فاذا لم يخرج الابأجرة لا يجب الحج عليها والسنة مبنية على أجرة البذرة وأولى بالزوم ويظهر أن أجرة الزوج كأجرة المحرم قال في شرح المذهب الحنثي الشكل يشترط في حقه (٨٩) من المحرم ما يشترط في المرأة فان

كان معه نسوة من محارم
كأخواته وعماته جاز وان
كن أجنبيات فلا لانه يحرم
عليه الخلوة بهن ذكره
صاحب البيان وغيره اه
وقال قبل هذا يسير
لشهور جواز خلوة رجل
بنسوة لا يحرم له فيهن
معتز به بقول الامام وغيره
بجرمة ذلك فاستثنى بهذا
الاعتراض عن مثله في
الحنثي للتحق بالرجل
احتياطاً (الرابع) من
الشروط (أن يثبت على
الراحة بلا مشقة شديدة)
في محل فمن ثبتت عليها
أصلاً أو ثبتت عليها في محل
بمشقة شديدة لمرض أو غيره
لا يجب عليه الحج بنفسه
بخلاف من اتفت عنه
للمشقة في الحمل فيجب
عليه الحج كما تقدم (وعلى
الأصح الحج ان وجد فإدا)
مع الشروط المذكورة

وجوده بمنه في محله ولولم ير الأدان له الرجوع فتأمل (قوله بأكثر من ثلث) نعم تنقصر هنا الزيادة البسيرة
بمختلف ما مر في التيمم لان له بدلا بخلاف ما هنا (قوله وفي شرح المذهب يبنى اعتبار العادة) وهو العتمد (قوله
ويشترط في المرأة) ومثلهما الحنثي (قوله لوجوب الحج عليها) ويكتفي في الجواز للواجب من السفر ولو تغير
الحج امرأة أو أنها على نفسها ويجوز لها التفرغ مع الزوج أو مع محرم نسوة وان كثرن كسفرها وان
فصل تغير واجب ولو مات المحرم ونحوه بعد احرامها زما الايمان أنمت على نفسها وحرم عليها التحلل
حيث لا الاجازة وقبل احرامها زما الرجوع ان أنمت (قوله أو محرم) ولو ما هنا يشترط كونه بصيرا
فالأصح كالمقدم قال شيخنا الرمل الان كان فطنا حاذقا فينبغي الاكتفاء به لكن اشتراطهم مصاحبة نحو
المحرم لها لجمع عنهما عين الناظرين البهائين ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج وكالمحرم عبدا ثقة
والمسوح الثقة والأمر كالمرة (قوله نسوة) أقلهن ثنتان ولو اما على العتمد ولو غير بالغات حيث لم
حلق (قوله ثقات) أي ان كن غير محارم والافلا (قوله وان كن أجنبيات فلا الخ) العتمد خلافه وأن الحنثي
كلما راق الخلوة وغيرها (قوله بلا مشقة شديدة) تقدم المراد بها وتقدم ضبط الحمل انه يفتح اليم الاولى وكسر
الثانية وأعكسه كإف التهج والعباب (قوله ان وجد فإدا) وان أحسن الشيء ولو غير العما (فرع) لو ظن
مسقطا من عدو أو غيره استمحب الغائب فان لم يثبت شيء وجب الخروج فان لم يخرج لظنه وجود المانع
والسقط فيبان عدمه نيين الوجوب كمنكسه (قوله انه شرط في وجوب الحج) هو العتمد خلافا لابن

(قول المتن في كل مرحلة) استشكله المتأخرون أن أراد المرعي فرما يقرب (قول الشارح لوجوب الحج
عليها) خرج الجواز فانه ثابت اذا وجدت واحدة فقط وأما سفر التفرغ فيمتنع عليها وان وجدت عددا من
النسوة هذا ولكن الذي نص عليه الشافعي ان السفر الواجب يكتفي فيه بواحدة (قول المتن أو محرم)
شرط العبادي في المحرم أن يكون بصيرا ويقاس بغيره ثم ظاهر كلامهم اعتباره حتى في حق العجز (قول
الشارح فاستثنى الخ) خالف بعضهم في هذا وقال ان معنى قوله تحرم عليه الخلوة بهن أي بكل منهن والسفر
مظنة ذلك فلا ينافي ما سلف له من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قول الشارح في محل) دفع لاعتراض
الاسنوي بأن التقديم في الشرط الثاني في عبارة القدرة على الراحة يعني الحالية عن الحمل فتكون هي
للراة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقدر على الركوب في الحمل وجبت الباشرة اه والحق ان المراد
بالراحة الشرعية فلا يراد (قول الشارح لا يجب عليه الحج بنفسه) بل يكون من النوع الثاني (قول
الشارح بخلاف الخ) دفع لاعتراضه يقال المذكور هنا هو الذي سلف له المذكور هنا يكاد أن يكون نصريحا

(١٣) - (قليوبي وعميرة) - (ثاني)

يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله (وهو) في حقه (كالمحرم في حق
الراة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استنجار وجهان أحدهما الوجوب (والمحجور عليه لفسه كغيره) في وجوب الحج عليه
(لكن لا يدفع المال اليه) لتبذيره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصاله) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر أن أجرته كأجرة المحرم
(تنبيه) بدخل في شرط أمن الطريق كإقال الرافعي ما ذكر البيهقي وغيره انه يشترط أن يجدر فقة يخرج معهم على العادة قال التولي فان
كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة الى الرفقة أما المكان السير وهو أن يبقى زمن يمكن السير فيه الى الحج السير للمهود فنقل
الرافعي عن الأئمة انه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح انما هو شرط لاستقراره في ذمته ليجب فضاؤه من تركته لموات قبل الحج وليس
شرطا لأصل الوجوب

فيجب على المستطيع في الحال كالمصلحة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن مسما ونستقر في الذمة بمضي زمن التحك من فعلها وصوب في الروضة
الاول وأجل عن الصلاة بأنهم لا تجب في أول الوقت لا مكان تسميها (النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي ذمته حج وجب
الاحجاج عنه من تركته) كما نقض (٩٠) منها ديون نفولم يكن له تركه استحب إقراره أن يحج عنه فان حج عنه بنفسه

الصلاح ويتمن تصور الرسالة بأن يقال انه استطاع عند خروج أهل بلده ثم أعسر قبل عودهم كما سأل لأنه
مات فغند ان الصلاح أنه وجب ولكن لم يستقر وعند غيره لم يجب ونصو ر كلامهم بغير هذا فاسد ولا يثبت
بقائهم قال البلقيني و يترتب على الخلاف الاستحجار عنه من تركته فان قلنا وجب صبح الاستحجار قطعا والا
ففيه قولان وأما الوفاء في أثناء وقت الاستطاعة فهو كمن مات في أثناء وقت الصلاة في زمن لا يسعها وبنيين
علم الوجوب كما سأل (قوله في مات) أي غير مرد فوافق الزكاة بأ نعبادة بدنية (قوله ولو حج عنه أجنبي)
أي فرضا وحجة الاسلام وان كانت نفلا بأن لم يستطع قبل موته جاز والهة للأصل والأغلب وأما النفل غير
هذه فلا يصح بغيره من سواه من الوارث أو غيره على العمد كما يأتي في الوصية (قوله والمضروب) من الضرب
بمعجمة وهو القطع لقطع من كمال الحركة وبمعجمة كأنه قطع عصبه (قوله وأخبره) من كل مشقة لا تختمل
ولو بمن يمكنه كان لا يقدر على الثبوت على الركوب وعلى هذا يحمل ما قاله في التهج ولا يصح استنباطه عن زمة
الحج ثم جاز لا تعدي فيقضي فلو استتاب عنه وليه فلت قبل افاقة لم يجز ثم وكذا مريض يرجى رؤوه (قوله)
لزمه) أي على الفور ان طرأ العجز والا كمن بلغ عاجزا فعلى التراخي وعلى كل ليس للحاكم اجباره على
استنباطه ان امتنع (قوله فاضلة عن الحاجات الخ) أي لوم الاستحجار فقط وتشرط معرفة العاقد من أعمال
الحج فرضا ونفلا حتى لو ترك مندو باسقط من الاجرة ما يقابلوه ولو أفسد الأجير الحج وقعه له ولأشئى على
الستاجر ووجهه بعده قضاء عن الفاسد وله من مرد ما أخذ من الستاجر له أو يبق عليه الحج ان كان في الذمة
(قوله أو أجنبي مالا) نعم يجب قبوله ان كان اماما أو حقه في بيت المال ولتوبين له مال أو مطيع تبين الوجوب
اعتبار الواقع (قوله ولو بذل الولد الطاعة) ولو غير وارث أو بعيدا ولو بذل الطاعة ولو بالدية وغيره والأب أولى
وبجب سؤال الولد ان نوسم منه لا جابة ولا نوسم له الا جابة ومثله الاجنبي ويشترط في كل منهما أن يكون
مؤوقا به حج عن نفسه أهلا للفرض وليس مضويا أيضا كذا في شرح شيخنا وغيره وشرط شيخنا كونه

بما فهم من هناك فليتأمل (قول الشارح فيجب على المستطيع في الحال) انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا
يقضى من تركته الا ان تمكن بعد ذلك (قول الشارح كما تقضى منها ديون) أشار بهذا إلى أن الحج عنه يكون
قضاء لقوات الوقت وهو العمر (قول الشارح قال نعم) وجه الدلالة انه شبه الحج بالدين وأذن له في الحج عنه
والدين يجب قضاءه وأوصى به أولا فكذا الحج ومن ثم سأل للاجنبي أن يحج عنه (قول المتن زمة) قال الرافعي
ان بلغ مضويا كان على التراخي وان غضب بعد ما يسر فيجب الاستحجار على الفور على الصحيح وأما
الاذن لباذل الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وشرح الهذب وقبول المال اذا أوجبه كالأذن على
ما يقتضيه كلامهم قال الاسنوى ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه ان وجوب الباشرة على
الشخص بدعوته ويحمله على الفعل فوكل الى داعيته وذلك منتف في حق الغير فوجب الباشرة اه و قيد
القبول بكون الباذل بخيرا بين الفور والتراخي (قول المتن لكن لا يشترط الخ) لو كان عاجزا عن كسبها ينبغي
أن يعتبر (قول الشارح في معنى التفسير للضرب) من الضرب وهو القطع لا يقطع عن الحركة ويقال
المضروب بالصاد المهمل كأنه قطع عصبه (فائدة) لا يشترط ان يعرف من استوجره عن بل يكتفي أن ينوي عمن
استوجره (قول المتن الولد) أي بعد أو قرب وارثا أو غير وارث وفي الخلاف من الناشئ انه يشترط في

في الاصح اذ لا مشقة عليه في مشى الأجير بخلاف ما اذا حج بنفسه يشق عليه المشى وقوله العاجز الخ صفة كاشفة في معنى الطاع
التفسير للضرب (ولو بذل) بالمعجمة أي أعطى (ولده أو أجنبي مالا) لا جرة لم يجب قبوله في الاصح لما فيه من التثنية والثاني يجب حصول
الاستطاعة به هو الوجوب في الولد أولى منه في الأجنبي وبذل الأب المال كبذل الابن أو كبذل الابن فيه احتمالا لا ذكرهما الامام أحصاهما الاول
(ولو بذل الولد الطاعة) في الحج

(وجوب قبوله) بالاذن فيه (وكذا الأجنبية في الاصح) والنفي ذلك ليست كاملة في المال الأثرى الإنسان يستنكف عن الاستعانة بمال الغير ولا يستنكف عن الاستعانة بيده في الاشغال ومقابل الاصح يفرق بأن الولد بضعة منه بنفسه كنفه بخلاف غيره والاخ والاب كالأجنبي لأن استخدامهما ينقل ولو بذل الولد والوالد الطاعة ليصح (٩١)

ماشيا في وجوب قبوله وجها

أصهما في الرضة لا يجب

لأنه يشق عليه منهما

بخلاف متى الأجنبي ولو

طلب الولد من الولدان

يجب عنه استنبه أجابه

كما ذكره في شرح المنه

ولو بذل الولد الطاعة ثم

أراد الرجوع فإن كان بعد

إحرامه لم يجز وأقبله جاز في

الاصح وإذا كان رجوعه

الجائز قبل أن يصح أهل

بلده تبينا أنه لا يجب على

الاب وروى الشيخان

عن ابن عباس ان امرأة

من خنم قالت يا رسول الله

ان فرضة أفق الحج

على عباده أدركت أبي

شخا كبيرا لا يستطيع أن

يشت على الراحة أفأحج

عنه قال نعم وذلك في حجة

الوداع ﴿باب المواقيت﴾

للحج والعمرة زمانا ومكانا

(وقت احرام الحج شوال

وذو القعدة وعشر ليال)

بالايام بينها (من ذي الحجة

وفي ليلة النحر) وهي

العاشرة (وجه) انها ليست

من وقته (فلو أحرم في

غير وقته انقذ عمره على

الصحيح) لأن الاحرام

شديد التعلق والزم فاذا

لم يقبل الوقت ما أحرم به

انصرف الى ما قبله وهو العمرة الثانية لا ينقذ عمره كالا ينقذ حجا ولكن تحلل بعمل عمرة كمن فات حجة فعلى الأول اذا أتى بعمل

العمرة سقطت عنه عمرة الاسلام بخلاف الثاني وسواء في الانقضاء الجاهل بالحال والمال به والأول هو الراجح من أصح الطرق الحاكية

لقولين بما تقدم والثانية فاطمة الثانية والثالثة تقول ينقذ احرامهما فان كان عمرة صحيحة والاحرام لم يعمل عمرة

ذكر أيضا وقد تقدم في الحديث ما يخالفه بقوله حجي عن أمك فراجع ومثل بذل الطاعة فهما ما لو لم يأنه أن يأذن لهما في أن يستأجرا من حج عنه لا يشترط معرفة من استأجر عنه ينوي ممن استأجر عنه (قوله بالاذن له) أي على الفور في وقت الأجنبي وكذا قبول المال وجب وأما فعل الباذل فعلى التراخي (قوله ماشيا) ومثله معولا على الكسب والسؤال (قوله لا يجب) هو للمتمدد (قوله بخلاف متى أخ) اعتمد شيخنا الرمي أن الأجنبي كالولي في عدم الوجوب في المني (قوله ولو طلب الولدان) تقدم وجوبه في حالة (قوله قبل أن يصح أخ) المراد الزمن الذي يكون فيه مستطعا كما مر فرجوع الولد كتنفد المال ويجوز النيابة حج النفل ليدوي ويجوز الحج بالنفقة أي الكفاية ولو لا أكثر من واحد كالا استتجار ويقع ما زاد عن الواحد فلا يكفي للنيابة ويجوز النيابة لجملة النعم من حج عن غيره كذا والاذن فيها واحد فقط فإن أحرم عنه اثنتان مرتبتيه ناقضت عنه الأول والأول يقع لهوا حتمهما يقع لهوا لا مئى عليه ولو نسي نواف الأمر ولو نسي المضروب تبين بقا الحج عليه وحج الأجير يقع لنفسه ويقرمه رجعا أخذ من الأجرة (قوله خنم) هو بأخاء المعجمة للفنوعة وللثلاثة أكنة والهبة للفنوعة اسم فبيلة ولفظ الحج في الحديث بذل من فريضة ﴿باب اللواقيت﴾

هي لينة الحدود والأوقات للضروب بها وفي الاصطلاح اسم للكان أو الزمان للضروب لما يأتي (قوله ذي الحجة) هي بكسر الحاء أفصح من فتحها سميت بذلك لوقوع الحج فيها والأفصح في قاف القعدة الفتح وسميت بذلك لقعود عن القتال فيها (قوله وفي ليلة النحر وجه) أي مرجوح ففي من وقت فيصح الاحرام به فيها وان لم يتمكن من الاتيان بأعماله لكن بتعديده عمره خلافا لابن عبدالحق والوجه قول ابن عبدالحق للتأمل (قوله ولكن يتحلل أخ) انظر كيف هذا التحلل مع عدم الانقضاء

الطاع عدم المال وفيه نظر (قول الن وجوبه) وبذلك القول يكون فعل الباذل على التراخي (قول النارج ماشيا الخ) بحث بعضهم وجوب القول اذا كان السفر قصيرا ﴿فرع﴾ لو بذل لوالديه معا يصره بعد ذلك لمن شاء منهما والاب أولى

﴿باب اللواقيت﴾

هو في اللغة الحد وأصله الزمان وكذا في السنوي وقال الجوهري البقاء الوقت للضروب للفعل وللوضع يقال هذا بقاء أهل الشام للوضع الذي يجرى من منه (قول المتن وذو القعدة) هو بفتح القاف ويجوز الكسر والحجة بكسر الحاء ويجوز الفتح سمي الأول بذلك لقعودهم فيه عن القتال وأما تسمية الثاني فظاهر قال ابن الرفة في قوله تعالى الحج أشهر معلومان أفهم انه لا يصح الحج الا في أشهر لأن الأشهر لا يصح حملها على الحج لكونه فعلا فلا بد من اضار ولا يجوز فعل الحج في أشهر لأن فعله في أيام لا في أشهر ولا يجوز أن يكون التقدير أشهر الحج أشهر معلومات كإفال الزجاج لحلاوه عن القائدين أن يكون التقدير وقت الاحرام بالحج أشهر معلومات لظهور القائدة حينئذ (قول المتن وفي ليلة النحر وجه) قال الرافعي يجوز أن يكون قائله هو القائل بعدم صحة الوقوف فيها (قول النارج انها ليست من وقته) بتمام اليومها (قول النارج لأن الاحرام الخ) علل أيضا انه اذا شغل قصد الحج بقى مطلق الاحرام والعمرة تنقذ بذلك كافي حالة الاطلاق ولو أحرم بالظهور قبل الوقت عمدا لا ينقذ نفلا لأن الجمع لا بد فيه من التعيين (قول النارج الحاكية لقولين) يرجع

انصرف الى ما قبله وهو العمرة الثانية لا ينقذ عمره كالا ينقذ حجا ولكن تحلل بعمل عمرة كمن فات حجة فعلى الأول اذا أتى بعمل العمرة سقطت عنه عمرة الاسلام بخلاف الثاني وسواء في الانقضاء الجاهل بالحال والمال به والأول هو الراجح من أصح الطرق الحاكية لقولين بما تقدم والثانية فاطمة الثانية والثالثة تقول ينقذ احرامهما فان كان عمرة صحيحة والاحرام لم يعمل عمرة

(قوله وجميع السنة النحر) وصرف الزمن فيها أفضل من صرف مثله في الطواف وقد اعتمر ^{عليه السلام} أر بما كلهن في ذي القعدة الاثني في عام حجته احداها في السنة السادسة وهي التي صدعنا من المدينة وثانيها عمرة القضاء في العام بعده وثالثها عمرة في السنة العاشرة مع حجته ورابعها عمرة في السنة العاشرة ايضا من الحجة اربع حين قسم غنائم الطائف بدفنت مكة (قوله لاحرام العمرة) قال البندنيجي وادوا ما فلا يجب عليه التحلل منها وتوقف فيه الاذرعى وأوجب التحلل (فرع) منع الزنى من جواز أكثر من عمرة في السنة كالحج وهو مروج (قوله كالما كف بنى) المراد به من بقى عليه بعض أعمال الحج ولو لم يكن بنى أو سقط عندئذ لم يفتقر (قوله أى جميعها) لعجزه أى شرعا ونصح بمن نذر النفر الأول ومن غير التلبس بالحج فى أشهره (قوله نفس مكة) أى جميعها نعم الافضل أن يصلى ركعتين في المسجد ثم يذهب الى بيته فيحرم منه ثم يعود للسجدة لطواف الوداع (قوله) وقيل كل الحرم (في زيد على ما قبله بمن مسكنه خارج مكة (قوله ذوالحليفة) سميت بذلك لوجود النباتات المعروفة بذلك فيها وهي العروقة الآن ببابا رعى رضى الله عنه زعم العامة انه قاتل الجن فيها وهي أبعد للواقيت عن مكة على ثلاثة أميال من المدينة الشريفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة (قوله ومن الشام) وهو طولامن العرش الى الفرات على الصحيح وقيل الى البلس وعرضامن جبل الطي الى بحر الروم ولفظه مذكر وسعى بذلك لما قيل انه كالشامة في الارض ولذلك فضله ابن حجر على مصر وعكسه الجلال السيوطى وهو المرجح وقيل لأنه منسوب الى سام بن نوح لما قيل انه الذى أنشأه وأبدلت فيه الهملة بمجمة وقيل غير ذلك وهذا كان في الزمن الأول (قوله ومصر) سميت باسم أول من سكنها وهو مصر بن بصير بن سام ابن نوح وقال ابن حجر سميت بمصر لأنها دين للشرق والغرب والصرة الحدود بها وبكة والمدينة فضل كفضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظها بذكر و يؤنثو يصرف ولا يصرف وهي طولامن ايلة الى رقة بجانب البحر الرومي من جنوبه ومسافة ذلك قريب من أر بعين بوما وعرضامن مدينة اسوان وماحاذاهامن الصعيد الاعلى الى رشيد وماحاذاهامن مسافة النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك قريب من لقوله من أصح الطرق (قول الشارح فهذه من مقابل الصحيح) دفع لاعتراض الاسنوي بأن هنا طرفة قاطمة بعدم اعتقاده عمرة فالحال في قوئى فغيره بالصحيح معترض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالذهب أيضا (قول المتن لاحرام العمرة) أى ولادائها (فرع) ذهب الزنى الى ان العمرة لا يجوز في العام الاسرة واحدة (فرع) قال البندنيجي يجوز أن يستمر على احرامه بالعمرة أبدا ويكملها متى شاء قال الاذرعى وفي النفس منه شئ (قول الشارح كالما كف بنى) أى وإن كان بعد التحللين ومن هنا أخذ انه لا يجوز حجتان في عام واحد بان يدفع بعد نصف الليل فيرى ويتحلى ويطوف ثم يحرم من مكه و يعود الى الموقف قبل الفجر وقد حكى الاجماع على ذلك لكن التعليل بالاشتغال في المسئلة الأولى ضيف لأنه قديم يحرم بالعمرة ولا يقطعها الا بعد النفر من متى أو في وقت من تلك الايام غير مستغل فيه بحيث ولا يرى مع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجوزي أن من ترك نية والرى وخرج منها يجوز له الاحرام بالعمرة ويحت الزركشى عدم الجواز بعد النفر قبل الوداع ان جعلناه من المناسك (قول المتن نفس مكة) في الصحيحين عن جابر انهم في حجة الوداع أحرموا بالابطع متوجهين الى منى وذلك يقتضى ان يراد بمكة جميع الحرم واختاره الحب الطبرى خلاف ما عليه الاصحاب (قول المتن المتوجه) عبر به لشملة أهلها وغيرهم (قول المتن ومصر) أورد البارزى أنه ينبغي أن يحرم المصرى من بدر لأنه ميقات أهله كما ان الشامى يحرم من ذى الحليفة ولا يصير الجحفة قلت فيه نظرا فان الجحفة ونحوها قال الشارع فيها انها لأهلها والمال بها ولا كذلك من دون الميقات كبرقائه نقل فيها ذلك ثم رأيت في شرح السبكي ما يدفع الاشكال من أصله حيث قال ان أهل بدر ميقاتهم الجحفة وقد نقلت كلامه على هامش شرح البهجة

فهذه من مقابل الصحيح أيضا وعبر به دون المذهب اشارة الى ضعف الخلاف (جميع السنة وقت لاحرام العمرة) وقد يمتنع الاحرام بها لعارض كالما كف بنى لليبث والرى لا ينعقد احرامها بها لعجزه عن التشاغل بعملها (والميقات المكافى للحج في حق من بكه) من أهله وغيرهم (نفس مكة) لا حديث الآتى (وقيل كل الحرم) لا شواء مكه وما وراءها من الحرم في الحرمة وقوله للحج يشمل المفرد والقارن وقيل يجب أن يخرج القارن الى أدنى الحل كما لو أفرد العمرة (وأما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر

(ذات عرق) روى الشيخان

عن ابن عباس قال وقت

رسول الله ﷺ لأهل

الدينه ذا الحليفة ولأهل

النشام الجحفة ولأهل نجد

قرنا ولأهل الجن يعلم وقال

هن لمن ولن أتى عليهن

من غير أهلهن من أراد

الحج والعمره فمن كان

دون ذلك فن حيث أنشأ

حتى أهل مكة من مكة

وروى الشافعي في الأم عن

عائشة أن رسول الله ﷺ

وقت لأهل المدينة ذا

الحليفة ولأهل النشام مصر

والقرب الجحفة وروى

أبو داود والنسائي وكذا

الدارقطني بإسناد صحيح كما

قاله في شرح المهذب عن

عائشة أن النبي ﷺ

وقت لأهل العراق ذات

عرق (والأفضل أن يحرم

من أول البيقات) وهو

الطرف الأيمن من مكة

ليقطع الباقي محرماً) ويجوز

من آخره) لو قوع الاسم

عليه (ومن سلك طريقاً

لا يتهيأ إلى ميقات) مما

ذكر (فان حاذى) بأعجام

الذال (ميقاتاً) منها أى

سامته بمنه أو يسره

(أحرم من محاذاته) سواء

كان في البرام في البحر

(أو) حاذى (ميقاتين)

منها بأن كان طريقه بينهما

(فلا يصح أنه يحرم من

ثلاثين يوماً يكتنفها الأرض جبلان المقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها (قوله والغرب) سعى بذلك لكونه عند مغرب الشمس وأعظمه إقليم الاندلس ودو رة نحو ثلاثة أشهر وأقصاه جزائر الخالدات الستة ومسبرتها نحو مائتي فرسخ (قوله الجحفة) ويقال لها ميمية بوزن ميمنة وميمية وهي العروفة الآن رابع وسيمت بذلك لأن السبل أجحفها أى ذهب بها وكانت قرية كبيرة وهي على ستة مراحل من مكة (قوله الجن) وهو من الاقليم الثاني ومسافته طولاً بين الشرق والغرب نحو عشرة آلاف ميل وعرضه فيما بين الجنوب والشمال أربع مائة ميل ومنه الصين والهند (قوله يعلم) أصله الملمو ويقال له يرمم برام من بدل الاملا من قلبت الميمز قياء وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة (قوله قرن) هو يسكون الراء وغلط من حرهما ويقال له قرن الثعالب وقرن النازل وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة أيضاً وأما قرن بفتح الراء فاسم قبيلة ينسب اليها أوس القرني رضي الله عنه (قوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء قرية مشرفة على وادي العقيق وهي على مرحلتين من مكة أيضاً (قوله وقت رسول الله ﷺ) أى في عام حجة كما قاله الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وفي الحديث الثاني زيادة على الاول بذكر مصر والغرب (قوله وقال هن) أى الواقيت لمن أى للنواحي أى لأهلها لمن أى لمن أراد الرجوع لا أهل أيضاً لأنه المقصود الحج والعمره أى معاً أو منفردين قالوا بمعنى أو مانعة خلو (قوله لاهل العراق) سعى بذلك لسهولة أرضه بسدم الجبال والاحجار وللفظه مذكر على المشهور وسبأى مقداره في الجزية ويدخل ما انضم اليهم من الحديث الاول (قائمة) أصل نجد اسم للكان المكان المرتفع وتهامة اسم للكان المنخفض ويقال له القور أيضاً والحجاز والجن مشتملان على نجد وتهامة وحيث أطلق نجد فهو نجد الحجاز وسمى بالحجاز لأنه حاجز بين الجن والنشام وفيه نظر لما يأتى أو بين تهامة ونجد ولا احتجازه للجبال والصخور وهو اسم لمكة والمدينة ومخالفتهما وهومن الجن كفاي الحديث وقيل المدينة نجد وقيل تهامة وقيل نصفها نجد ونصفها تهامة وهو يقابل أرض الحبشة من غربيه وبينهما عرض البحر فقط ومسبرته نحو شهر وأوله مدينة ابلة للعر وقبة العقبه من منازل الحج المصري ومنتهاه من شامة مدينة سدوم من قرى قوم لوط ومن غربيه جبل السراة وهو قطعة من جزيرة العرب التي هي طولاً من أقصى عدن الى ريف العراق وعرضاً من جدة على ساحل البحر الى أطراف النشام وسميت جزيرة لانها أحاطت بهاراً بة البحر دجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس (قوله من أول البيقات) نعم ان كان في البيقات مسجد فلا فضل الاحرام منه (قوله أحرم من محاذاته) ولو بالاجتهاد بقلدان تخبر (قوله من محاذاتهما) المراد من محاذاة أول من حاذاه منهما وان كان الآخر أقرب اليه سواء حاذاه أيضاً لا خلافاً في شرح التهج (قوله سواء تساوا بالخ)

(قول المتن والغرب الجحفة) قال بعض المالكية وقاله السبكي أيضاً احرام المصري الآن من رابع سابق على البيقات لأن الجحفة بعد ما على مكة (قول الشارح وهو الطرف الأيمن) قال الاسنوي مثله من أراد الاحرام من قرنته الافضل أن يحرم من طرفها الا بعد (قول الشارح بمنه أو يسره) أى لاجهة الوجه ولا بجهة الظهر وكذا قال الاسنوي رحمه الله (قول الشارح بأن كان طريقه بينهما) خرج ما لو كان في جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة الاسنوي سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معاً في جهة واحدة (قول المتن أبعدهما من مكة) قال الاسنوي وهو الذي يحاذيه قبل محاذاة الآخر قال أمالو حاذاهما معافاته يحرم من موضع المحاذاة قال الرافعي ويتصور في هذا أن يكون أحدهما أبعداً لمكة لانعرف الطريق لكن هل ينسب الاحرام حينئذ الى الأبعد أم الى الأقرب وجهان حكاهما الامام قال وظهر فاندتهما فياذاجوا والبيقات بغير احرام وأراد العود لدفع الاساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع الى الاطول أو الأقصر

محاذاة أبعدهما) من مكة والثاني يتخير بينهما فان تساوا في المسافة الى مكة أحرم من محاذاتهما سواء تساوا

في المسافة الى طريقه أم تفاوتوا ومسئلة الخلاف مفرضة في كل مرة كإصلاها فيما اذا نساوا في المسافة الى طريقه وفيها لو تفاوتوا
 للبقاتن في المسافة الى مكة والى طريقه فقبل الاعتبار بالقرب اليه أو الى مكه فيه وجهان أحدهما الاول (وان لم يحاذي ميقاتا) أحرم على
 مرحلتين من مكة) اذ ليس شيء من اللواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والليقات فيبقا تمسكنه) من قرية أو حلة
 لما في الحديث السابق يحد كروا لوقيت فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتا غير مدينه كما أراد فبقا تمسكه) لما
 ذكر في الحديث أيضا (وان بلغه (٩٤) مريدا) نسكا (في تجز مجاوزته بتبراحرام) قال في شرح الهلب بالاجماع

هو المتعمد (قوله) ومسئلة الخلاف الخ فيحمل عليها ما في كلام المصنف (قوله) أحصهما الاول هو
 للمصنف فلو كان الاقرب اليه هو الاصح من مكة أحرم من معادته بلا خلاف (قوله) وان لم يحاذ ميقاتا
 كالجاني من سواكن في البحري جده فانه لا يحاذي ميقات رايع ولا يعلم الا في دون مرحلتين (قوله)
 فيبقا تمسكنه) أي ان يكن امامه ميقات والا كاهل بدر والعفراء فيبقا تمسكه الجحفة لانها امامهم وذو
 الحليفة قبلهم (قوله) ثم اراده) وتنصرف ارادته المحج برادقز ياراهل أو تجارة (قوله) وان بلغه) أي وهو
 مكفهر ولو كافر أم لا يحرمون وعبدوصي وان كملوا قبل الوقوف (قوله) مريدا نسكا) أي في عامه في
 الحج ومطلقا في العمرة على المتعمد هو الراد بقله الآتي اذا أحرم الخ وللراد بالهاجوزة الى جهة مكة
 فلو جاوزه بمنه أو بسرة وأحرم من مثل مسافته فلاحم (تنبيه) سيأتي أنه يكره احرام الجنب ونحو
 الحائض فهل يسن في مجاوزته بلا احرام هناراجه (قوله) وان أحرم) ليس قيدان حيث الحكم بسقوط
 (قول الشارح أو الى مكة) ظاهره ان الوجه الثاني يعتبر القرب الى مكة وفيه نظر فالظاهر والله أعلم أن
 للراد القرب والبعد من مكة أي فيكون الاعتبار بالحد من مكة ليلام ما سلف نظيره (قول المتن) أحرم على
 مرحلتين) قال ابن الرفعة هذا الحكم من نخرج الامام رحمة الله (قول الشارح) لما ذكر في الحديث
 أيضا) مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك بمن اراد الحج والعمرة (قول الشارح) اليه)
 أو الى مثل مسافته من ميقات آخر (قول المتن) ليحرم) يومه انه لو أحرم قبل العمود لم يجب العمود وليس
 مرادا (قول الشارح) اذا أحرم) أي بالحج في تلك السنة أو بالعمرة مطلقا (قوله) وأداء الناسك بعده) هو
 احتراز عن المسئلة الآتية (قول الشارح) اطلاق التزالي) دفعنا اعتراضه بالاسنوي من أن مقابل الاصح
 فيما لو عاد بعد التلبس بنسك ما قبل انه لا يضر التلبس بطواف القدوم قال وهذا الوجه هو للقبال هنا خاصة
 خلافا لظاهر اطلاق المصنف اهـ وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الاصحاب بحكاية
 ما اقتضاه اطلاق التزالي (قول الشارح) عالما بالحكم) لم يقل أيضا عالما بالميقات واجاهله لان المقدم يأتي
 ذلك اذ هو قديم بل الميقات مريدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفي هذا الاعتذار نظر (قول المتن)
 من دور براهله) قال الاسنوي لك أن تقول كيف راعى الرافي طول الاحرام هنا ولم يراع فيه من اراد
 الاحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على أن الحرج والرجع الى التمتع أفضل من العديدية (قول الشارح) لانه
 أكثر عملا) وأيضا ففسر عمر وعلى رضي الله عنهما في الآية بذلك (قول المتن) قلت للميقات أظهر)
 قال ابن الرفعة قد علمت عمدا كراه ان تقديم الاحرام على الميقات للكافي سائغ ولا كذلك الزماني
 والفرق ان الكافي مبني على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني اهـ أقول ولأن تعليق العبادة
 بالزمان أشد من تعليقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات للسكر وهذا هو الاماكن للكره
 (فرع) لو نذر الاحرام من دور براهله اعتقد بفره كالمؤنر بالحج ماشيا (قول الشارح) انه (ع) بدل

(ان فصل لزمه العمود)
 اليه (ليحرم منه الا اذا)
 كان له غير مكان (شاق)
 الوقت أو كان الطريق
 غوطا) أو خلف الانقطاع
 من الرفقة قال في شرح
 الهلب أو كان به مرض
 شاق فانه لا يلزمه العمود
 (فان لم يعد) للغير أو
 غيره (لزمه عدم) اذا أحرم
 لاسانه بترك الاحرام من
 الليقات قال ابن عباس من
 نسي من نسكه شيئا أو تركه
 فليرق دما وراه مالك
 وان عاد أو أحرم من الليقات
 فلاحم عليه سواء كان
 دخل مكة أم لا وقال الامام
 والتزالي ان كان دخلها
 فليبه دم وقيل ان عاد بعد
 مسافة النقص فليبه دم
 (وان أحرم ثم عاد) الى
 الليقات (فالأصح انه ان
 عاد) اليه (قبل تلبسه
 بنسك سقط) الدم عنه
 لقطعه المسافة من الليقات
 محرما وأداء للناسك بعده

(والا) أي وان عاد بعد تلبسه بنسك (فلا) يسقط الدم لتأدي النسك باحرام
 ناقص وسواء كان النسك ركنا كالوقوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الاصح اطلاق التزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم
 السقوط تأكيد لاساءة بانشاء الاحرام من غير موضعه قال الامام وان طالت المسافة فأولى بأن لا يسقط وان دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط
 وعبر في الرخصة في التفصيل بالمذهب ولا فرق في لزوم الدم للجواز بين أن يكون عالما بالحكم ذا كراهه أو ناسيا أو جاهلا بوجوبه أو لا تم على الناسي
 والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الليقات (من دور براهله) لأنه أكثر عملا (وفي قول) الأفضل (من الليقات) قلت الليقات أظهر
 وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم) أنه أحرم بمحضته وبسرة العديدية من ذي الحليفة روى الأول الشيخان من رواية

جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب الغزالي (وميفقات العمرة لمن هو خارج الحرم ميفقات الحج) قوله في الحديث السابق ممن أراد الحج والعمرة (ومن الحرم يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي (٩٥) جهة نشأ فيحرم به لا تنص إلى أنه عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى التمتع فاعتبرت منه رواه الشيخان والتمتع أقرب أطراف الحل إلى مكة على ثلاثة أميال منها وقيل أرصفولم يكن الخروج واجبا للمأمر بها بل ينسب الوقت برجل الحاج (فإن لم يخرج وأتى بأصل العمرة أجزأته) عن عمرته (في الأظهر وعليه دم) تركه الاحرام من الميقات والثاني لا يخرج لان العمرة أحد التمكن فيشترط فيه الجمع بين الحل والحرم كالحج لا بد فيمن الوقوف بعرفة وهي من الحل (فلو خرج) على الأول (إلى الحل بعد احرامه) فقط (سقط الدم على الذهب) والثاني تخريجه على الخلاف في عود من جاوز الميقات إليه محرما ورفق الأول بأن المجاوز مسمى بخلاف الحرم من مكة فإنه يشبه بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاع الحل) للاحرام بالعمرة (الحديبية) ثم التمتع ثم الحديبية) لأنه صلى الله عليه وسلم أحرم بها من الجمرات رواه الشيخان وأمر عائشة

الدم فيجب عليه العود ولو قبل الاحرام وسقط الدم عنه (قوله ومن الحرم) أي وأراد الاحرام بالعمرة فقط فإن أراد القرآن فن مسكنه أو من مكة (قوله ولو بخطوة) ولو برجل اعتمد عليها فقط (تنبيه) علم مما ذكر ان تقديم الاحرام على ميفقاته للمكان جائز بخلافه في الزمان لان تلقى العبادة بالزمان أشد كافي بطلان الصلاة في الاوقات للكروهة دون الاماكن الكروهة وأيضا للبقات للمكان يختلف بالنواحي (قوله الجمرات) باسكان العين وتخفيف الراء على الافصح سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من الحل ونصفها من الحرم قيل اعتمر منها ثلثا ثم نبي عليهم الصلاة والسلام وذكر مسافتيها في حدود الحرم أنها تسعة أميال وفي شرح شيخنا وغيره كالشارح فيما يأتي أنها على ستة فراسخ من مكة وهو غير مستقيم فراجع (قوله ثم التمتع) سمي بذلك لأنه عن يمينه جبل يقال له نعيم وعن يساره جبل يقال له ناعم ومعه في واد يقال له نعمان وسيدكر محلها (قوله هم بالدخول إليها) لما صد الكفار في السنة السادسة من الهجرة بعد احرامهم بذي الحليفة بالعمرة فاقبل انه أحرم منها مردود وهو بذلك مع تمكنه من الدخول من غيره المساوي له من حيث انهم من بقاع الحرم دليل على أفضلته على غيره فتأمل (قوله على ستة فراسخ) ظاهر كلامه رجوعه للجمرات والحديبية وهو في الأول مخالف لما قالوه في تحديد الحرم لانها آخره وضبطوه بأنه تسعة أميال وفي الثاني مخالف للمشاهد فهو غير مستقيم فيها وفي شرح شيخنا الزم ان الحديبية على ثلاثة فراسخ من مكة وهذا هو المعروف للشاهد وبضمان الحل وبضمان الحرم كما مر (قوله بين طريق حدة) بالحاء المهملة المكسورة وقيل بالجيم فمنعطف عن الطريق (قوله وطريق المدينة) على فرسخ من مكة وهو خارج الحرم (قوله وفيه مساجد عائشة) زوجته عليها السلام نسب إليها لاحرامها بالعمرة منه بأمره عليه السلام

باب الاحرام

(قول المتن ومن بالحرم) تمييزه بمن في هذا وفي الذي قبله فيدانه لافرق في هذا بين السكى وغيره وهو كذلك (قول المتن ولو بخطوة) لو أراد أن يحرم قارنا ساغ لذلك من مكع على الأصح كما سلف صدر الباب في فرع في لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارجة وحدها جاز الاحرام بالعمرة فيما يظهر (قول المتن سقط الدم) قال الاسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث أوجبنا الدم يحز فعل ذلك بل يجب الخروج قبل الاحرام وان لم نوجبه جاز فعل ذلك بل يستحب كإراثة في المجموع للحاملي والتحرير للجرجاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستحباب اه (قول المتن الجمرات) قال يوسف بن ماهك اعتمر من الجمرات ثلثا ثم نبي عليهم الصلاة والسلام (قول المتن التمتع) سمي بذلك لان على يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوداي نعمان (قول الشارح لانه عليه السلام الخ) استشكل بأنه اذا تعارض قوله وفعله وعلم بالتأخر كان ناسخا للتقدم فكيف تقدم الجمرات على التمتع وقد يجب بأنه انما أمر بالتمتع لضيق الوقت وهو أقرب أطراف الحل لكن هذا الجواب يشكل عليه أفضلية التمتع على الحديبية (قول الشارح والحديبية على ستة فراسخ الخ) قال الرافعي وقد ظهر بهذا ان التفضيل ليس لبعدها المسافة وقصرها اه أقول من تم استشكل الاسنوي عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من ديرة أهله باب الاحرام الخ

بالاعتار من التمتع كما تقدم بعد احرامه بها بذي الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول إليها من الحديبية فصدده المشركون عنها فقدم الشافعي ما فعله ثمأ أمر به ثم ما هم به والجمرات والحديبية على ستة فراسخ من مكة والأولى بطرف الطائف والثانية بين طريق حدة وطريق

أى الدخول في النسك (بمقدم بيان بنوى حجا أو عمرة أو كليهما ومطلقاً بأن لا يز يد) في النية (على نفس الاحرام) روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحجة أو عمرة فليقبل ومن أراد أن يهل بحج فليقبل ومن أراد الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون أن يهل بعمرة فليقبل وروى (٩٦)

القضاء أى نزول الوحي فأمر من لاهدى معه أن يحج أحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (والتعين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفى قول الاطلاق) أفضل لينكس من صرفه الى مالا يخاف فواته (فان أحرم مطلقاً أشهر الحج صرفه بالنية الى ماشاء من النسكين أو البيهات اشتغل بالأعمال) ولا يجوز العمل قبل النية (وان أطلق في غير أشهره فالاصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج في أشهره) والثاني ينقد مبهما فله صرفه الى عمرة وبعد دخول الأشهر الى حج أو قران فان صرفه الى الحج قبل الأشهر كان كالاحرام بالحج قبل أشهره فينقد عمرة على الصحيح كما تقدم (وله أن يحرم كاحرام زيد) روى الشيخان عن أبي موسى أنه صلى الله عليه وسلم قال له لم أهلت فقلت بيت لاهل كاهل النبي صلى الله عليه وسلم

سمى بذلك لانه لدخول الحرم ولأنه يحرم بما كان حلالاً قبله (قوله الدخول في النسك) أى لا ينعى النية لانهما الإركان وستا ولا بد منها لهذا الدخول فلا يز يدونها (قوله بأن بنوى حجا) وكذا نصف حج أو حجتين (قوله أو عمرة) وكذا نصف عمرة أو عمرتين (قوله أو كليهما) صوره بعضهم بتقديم العمرة على الحج لانه اذا قدم نية الحج امتنع العمرة لأنها لا تدخل عليه ورده بعضهم بأن هذه صيغة واحدة متعلقة ببعضها فلا يتم المراد الا بتامها خصوصاً وهو فاصلها فيها (قوله بأن لا يز يد) أى ما ذكر فلوزاد كونه تطوعاً ولا زراً أو قيدة بزمان كيوم أو غير ذلك لتأوان صرفه لما عليه وعلم أنه لا يحتاج لنية فرض أيضاً وفارق الصلاة بانصرافه هنا فقوله وان ذكر غيره ولو أحرم مطلقاً أقيد قبل التعيين فأيهما عينه كان فاسداً (قوله وروى الشافعي الخ) هذا دليل الاطلاق فعنى مهلين محرمين وان يجعل بمعنى يصرف وهذا من حيث الأكل لما سبأى وهذا لا يعارض ما فى الحديث السابق لانه فيقد خيرهم قبل احرامهم فيما يفعلونه اذا أحرموا لكنهم عند احرامهم أطلقوا فتأمل والواقع عن أحرم كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم إيهام ويعلم منه جواز الاطلاق (قوله الى ماشاء من النسكين) أى للعمرة مطلقاً وللحج ان لم يفت والا نعين صرفه للعمرة كما قاله الرواى واعتمده شيخنا الرملى وشيخنا زى داى (قوله ولا يجوز العمل) كالطواف والوقوف فله صرفه بعده للعمرة ولا ينعى به الحج نعم تقل في المهمات عن شرح المذهب عن صاحب البيان والحضرمى انه لو صرف للحج بعد الطواف انصرف الطواف للقدم قال بعضهم وقياسه انتمو صرفه له بعد السعى أو الوقوف انصرف لهما وصريح كلامهم بخالفه والوجه الفرق بين الطواف وغيره فراجع (قوله قبل النية) أى قبل الصرف اذ النية تقدمت (قوله فالاصح انعقاده عمرة) عبرتها بالاصح لأن انعقاده لا خلاف فيه وعبر فيها مر بالصحيح لانه فى انعقاده عدمه فلا مخالفة فتأمل (قوله كاحرام زيد) فلو قال كاحرام زيد وعمره فهو مشلها مان اتفاقاً وقران ان اختلفا فاصح احرامهما وتابع للصحيح منهما ومطلقاً ان فسد احرامهما كما بأتى (قوله فلم يكن محرماً) أى ان كان زيد محرماً انعقاد احرامه ولو قال ان أحرم زيد أحرمت لم ينقد وان كان زيد محرماً كما لو قال اذ احرام رأس الشهر أحرمت وقال بعضهم بنبى انعقاده اذا علم باحرام زيد ويكون ان معنى اذا بل يجوز أن يقال بانقضاء احرامه وان لم يعلم (قوله كاحرامه) ويجب سؤاله اذ لم يعلم ولم يعمل بأخباره ولو فاسقاً وعمل بالثاني من خبره ان تعدد ما لم يظهر نعتت فلو أخبر بجميع بعد اخباره بعمرة بعد الفوات وجب القضاء وأراق دما ولا يرجع على زيد لأن حجه له ولا نظر لتغيره ولا بأتى هنا الاجتهاد لأنه متلبس بالبادة كالنكس في عدد الركات قاله ابن الرفعة وفيه نظر فراجع الامن

(قول الشارح أى الدخول في النسك) كذا نقله النووى رحمه الله عن الازهرى واقصر عليه ويطلق أيضاً على نية الدخول في ذلك ووجه التسمية ظاهر (قول الشارح وروى الشافعي الخ) هو دليل الاطلاق السابق في المتن واستدل أيضاً بحديث أبي موسى وعلى بيت لاهل النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كذا استدلالاً وخالفه العلماء لأن النية في حديثهما إيهام لا إطلاق قال السبكي اذا جاء الإيهام جاز الاطلاق (قول الشارح فأمر الخ) انظر كيف التوفيق بين هذا وبين الحديث السابق وقد يجاب بأن المراد ينتظر هل يؤمرون بالدوام على ما عينوا أو فسخه أو ضمن شئ اليه (قول المتن فلا يصرفه الى الحج في أشهره) قيل يشكل على تعليق العبد الطلقة الثالثة ثم يبتنى (فرع) اذا قلنا بالاجواز كان الاحرام حاصل وقت الصرف للحج لاقى وقته (قول الشارح طف باليت) قد

قال فقد أحسن طف باليت وبالصفاء والمروءة وأحل (فان لم يكن زيد محرماً انعقد احرامه مطلقاً)

سلف

ولت الاضافة الى زيد (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينقد) احرامه كما لو قال ان كان محرماً فقد أحرمت فلم يكن محرماً وفارق في الاصح بأن للقبس عليه تعليق أصل الاحرام بخلاف القيس (وان كان زيد محرماً انعقد احرامه كاحرامه) ان كان حجا فحج وان كان عمرة فعمرة وان كان قراناً فقران وان كان، بلذا فاداني ويخبر كما يخبر زيد

جهة التية كما يأتي **(قوله ولا يلزمه الخ)** أي وإن قصد التشبيه بالآن أو فبايأتي أوهما **(قوله مطلقا)** أي أن لم يقصد التشبيه بالآن والآن مافيه يد **(قوله فاسدا)** بأن أحرم بالعمرة وأفسدها بالجماع ثم أدخل الحج عليها فإنه يدخل فاسدا ولا يتصور فساد حال التية بغير هذه الصورة لأنه لا ينقصد إحرامه حالة الجماع كما في الروضة فلا يلزمه المضي فيه أو ينقصد إحرامه حالة النزح **(قوله جعل هذا نفسه)** قال في النهج كالوشك في إحرام نفسه أي ولا يجوز له الاجتهاد على الجد بدلا من ذلك فارق الصلاة والأواني والقبلة ولأن عدم الاجتهاد هنا لا يؤدي إلى فعل محظور بخلاف غيره لدائمه إلى الصلاة لغیر القبلة أو بنجس ولو شك في إحرام نفسه بعد فراقه من الأعمال ففيه تفصيل يعلم من مراجعة كلام الرافعي **(قوله بأن ينوي القرآن)** أي أو الحج وحده ولا يأتي الاجتهاد هنا قطعا لعدم الأمانة على نية التغير ولا يجزئه العمل قبل هذه التية فلا يرى لأمن الحج ولأمن العمرة ويحصل له التحلل بعمل العمرة ثم لو نوى القرآن أو الحج بعد ذلك وأدرك الوقوف أو أعاد العمل يرى من الحج كما يأتي ويلزمه لأنه ما امتنع أو حاق قبل وقته ولا يمتنع عن جهة بل يوقعه عن الواجب عليه ولو لم يتم أعمال العمرة ونوى القرآن أو الحج وأتى بالأعمال لم يبرأ من الحج ولأمن العمرة لأن الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف وقد يكون معتمرا كذا قيل والوجه خلافه بل يأتي فيه كالتى قبله لأن الأعمال ليست من عمل العمرة كما مر **(قوله أعمال النساكين)** وهي أعمال الحج وحده كما يأتي **(قوله ليتحقق الخ)** ولا يبرأ من العمرة لاحتمال تقدم الحج عليها أي ويرأى من الحج كما قاله في العباب ولأدوم عليه لعدم تحقق القرآن ولكنه يستحب

(فصل في كيفية الإحرام بالحج أو بالعمرة أو بهما) **(قوله المحرم)** أي من يريد الإحرام **(قوله فيقول)** أي حالة كونه مستقبل القبلة يدا بقلبه وجوبا ولسانه نداء نوى الحج مثلاً وأحرمت به تفسير لنويت أو تأكيد له ليك الخ أي عقب التية ندبا كما ينسب التلطف بما نواه في التلبية الأولى فقط بل رفع صوت بحيث

سلف أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا وخرج بتطير القضاء فيقول أنى موسى أنه أهل كاهلها **(قوله)** يقتضى الانقضاء بهما ولو صرف النبي **(قوله)** إحرامه إلى الحج بعد ذلك فلا ينافي ذلك أمره لأنى موسى بأعمال العمرة أمان فلنا أنه **(قوله)** كان محرما بحج كما هو المرجح عندنا فيكون أمره لأنى موسى من باب الفسخ إلى العمرة خصوصية له ولأنه في ذلك العام **(قول المتن)** فإن تعذر الخ قال ابن الرقعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لأنه متلبس بالعبادة كما شك في عدد الركعات ثم لو قلنا بتحرى فلم يظهر له شئ يجعل نفسه قارنا **(قول الشارح)** ليتحقق الخروج يريده أن يبرأ من الحج دون العمرة لأنه إذا كان ذلك قبل الاتيان بالأعمال مثلاً فإن كان محرما بالحج لم يضر تجديد التية وأدال العمرة عليه لا يقدح وإن كان محرما بالعمرة فادخل الحج عليها جائز بخلاف العمرة لا يخرج عنها لاحتمال أن يكون محرما بالحج وإن كان قد وقف ولم يطف فإذا نوى القرآن ثم عاد ووقف تأنيبا أجزاء الحج دون العمرة وإن طاف ثم شك فأنعم حرة ثم أحرم بالحج يرى منه فقط أيضا وإن لم يتم أعمال العمرة ولكن نوى القرآن أو الحج وأتى بالأعمال فلا يبرأ عن شئ لأن الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز أن يكون معتمرا وإن كان بعد الطواف والوقوف وأحرم بحج أو قرآن لم يبرأ من شئ فإن لم يحرم وأتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج يرى منه وعليه دهم وإن أتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة يرى منه ولأدوم

(فصل المحرم بنوى الخ) **(قول المتن)** فإن لم يلبس بالنية لم ينقصد إحرامه وقيل في قول ينقصد وعليه إذا أطلق التلبية نفعه مطلقا وخص الإمام الخلاف بما لو أطلق التلبية ولم يخطر بباله قصد الإحرام أم من ذكرها كما كيا أو معلما وقد ماسوى الإحرام لم يكن محرما **(قول الشارح والثاني الخ)** انظر هل يشترط عليه اقتران التية بلفظ

ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرف إليه زيد وإن عين زيد قبل إحرامه انقصد إحرامه مطلقا وقيل معينا وإن كان إحرام زيد فاسدا انقصد لهذا مطلقا وقيل لا ينقصد له (فإن تعذر معرفة إحرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كما في الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارنا) بأن ينوى القرآن (وعمل أعمال النساكين) ليتحقق الخروج مما شرع فيه

(فصل المحرم) أي مرید الاحرام (وينوى) أي الدخول في الحج أو العمرة أو فقيها ويستحب أن يتلفظ بما نواه (ويلى) فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ليك اللهم الخ **(فإن لم يلبس بالنية لم ينقصد إحرامه وإن نوى ولم يلبس انقصد إحرامه)** (على الصحيح) والثاني لا ينقصد لأطلاق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الإحرام ولا يجب التعرض للفرسية جزما ذكره في شرح المذهب في باب صفة

الصلاة (ويسن الغسل للأحرام) لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل لأحرامه رواه الترمذى وحسنه وسواء في ذلك الأحرام بحج أم بعمره أم بهما ذكر في شرح المذهب (فان عجز) عن الغسل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (تيمم) لان التيمم ينوب عن الغسل الواجب فمن للتدبؤ أولى (و) الغسل (لدخول مكة) لانه صلى الله عليه وسلم فعله بذى طوى رواه الشيخان وسياق بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم سواء كان محرما بحج أم عمره أم قران (ولو قوف بعرفة) عشية (و) بمزدلفة غداة النحر وفي أيام النذر ين (٩٨) الثلاثة (لرعى) لان هذه مواطن يجتمع لها الناس فسن الغسل لها قطعا

لروائح الكريمة وسواء في هذه الأغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرهما وروى مسلم أن أماء بنت حميس ولدت محمد بن أبي بكر بذى الحليفة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهل وللامام نظر في نية العائض والنفساء قال الرافعي والظاهر أنهما ينويان لانهما يقمان مسنونا ولا يسن الغسل لرعى حجرة العقبة كغناء غسل العبد ومن عجز عن الغسل لغير الأحرام تيمم أيضا ما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجهه ان من عجز عن غسلها لا يقيم يأتي هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للأحرام بحلق العانة وتف الاط وقص الشارب وتقليم الأظفار وينبغي تقديم هذه الأمور

يسمع نفسه على التعمد وينب أن يقول أيضا اللهم أحرم لك شعري ولحمي ودمي (قوله) ويسن الغسل) ويكره تركه لغبر عن أخذ بقاعدة كل مندوب صح الأمر به فمدا كره تركه كقائه الامام (قوله) فان عجز) أى عن استعمال الماء في جميع بدنه أو بضمه ويقدم الماء ويقدم أعضاء الوضوء ولا يكفيه نية الغسل عن التيمم (قوله) داخل محرم) وينب للجلال أيضا فهو ليس من الأغسال الخاصة بالحج ولو قات لم يندب بغيره كقبية الأغسال (قوله) عشية) ظرف للوقوف بعرفة اذ الغسل لما يدخل وقته بالفجر كالجمعة وتأخيرها لما بعد الزوال أفضل ويخرج بمخرج وقت الوقوف (قوله) غداة) ظرف للوقوف بمزدلفة عند الشرح الحرام ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل كالغسل ولا يندب الغسل لبيت بها لقر به من عرفة (قوله) وفي أيام النذر ين) ويدخل وقت الغسل لكل يوم بفجره كالجمعة والأفضل تأخيرها لما بعد الزوال ويخرج غسل كل يوم بفرو به أو برمي (قوله) وسواء الرجل) وكذا الصبي ولو غبر عجزه يغسله وليه وكذا في المرأة (قوله) والظاهر) هو التعمد ويكره أحرام المذهب ونحو الحائض فيندب لها تأخيرها للطهر ان يسر (قوله) ولا يسن) هو التعمد ومثله كل غسل قرب عاقبه كالقدوم مع الدخول والحلق والطواف والوداع وسياق بعض ذلك (قوله) يخلق العانة) وكذا يخلق رأس لمن يترى به والاندب أن يلبده بنحو صمغ دقنا لنحو القمل وينب السواك أيضا كقائه السبكي (قوله) ولو ينبغي تقديم الخ) أى في حق غير الجنب وينب له التأخير (قوله) تقدم في حق الليث) أى على القول الجدي بالرجوع والراجع هناك القديم وهو عدم طلبها (قوله) وهي حاصلة الخ) قال شيخنا الرملى نعم ان تغبر بجمعه بطلب فعله وكذا بقية الأغسال وتفوت بالأعراض أو بطول الفصل ولا تقضى (قوله) وأن يطيب بدنه) اجماعا لا الامام فيكرهه ولحدوده فحرم وقال الأذرى يندب النكاح أيضا لان الطيب من دواعيه ولم يخالفوه (قوله) وكذا نوبه) مرجوح بل هو مكروه عند ابن حجر ومباح عند شيخنا الرملى

التلبية الظاهر الاشتراط والحاصل ان لفظ التلبية على هذا الوجه كلفظ التكبير في الصلاة (قول المتن) ويسن الغسل الخ) ويكره تركه من غير عن ذكره الشافعي وهو يكره على قول الأصوليين الكراهة مافيه نهى مقصود فانه لم يرد نهى هنا قاله الرافعي قال الامام كل مندوب صح الأمر به فمدا كره تركه اه واغتسل الشافعي للأحرام وهو مرض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فان له تأخيرها في جلاء القلوب واذهب درن الغفلة يدرك ذلك أر باب القلوب الصافية (قول المتن) فان عجز الخ) لو أخره الى بعد كان أولى ليم هذا سائر الأغسال (قول الشارح) مستحب لكل داخل محرم) وكذا حلال (قول المتن) غداة النحر) ظاهره ان وقته يدخل بالفجر (قول الشارح) ويستحب أن يتأهب الخ) ومن السن السواك أيضا قاله السبكي (قول الشارح) وينبغي تقديم هذه الأمور) لو كان جنبا لم يطلب تأخيرها (قول الشارح) أى ازار الأحرام ورداؤه ومثله ثياب المرأة

على الغسل كما تقدم في حق الليث وفي شرح المذهب ان من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الخ واغتسل للأحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة ان كان أحرم من موضع بعيد منها كالجمرة والحديبية وان أحرم من موضع قريب منها كالتميم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لان المرامد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وان يطيب بدنه للأحرام) لاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها (وكذا نوبه) أى ازار الأحرام ورداؤه (في الاصح) قياسا على البدن والثاني لا يجوز تطييبه لانه يترع ولبس واذا زعم أنه أعاده كان كالأوستاف لبس نوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعبير

في الأول بالجواز وفي التهمة بالاستحباب قال في شرح المهذب وهو غريب ولو تقرر ثم بمن بدنه فلا بأس به قطعاً (ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا يطيب له جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كآني أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم والي ويص بالمرحمة والمهله البريق وسواء في الاستدامة للبدن والثوب (لكن لو زرع ثم بالطيب ثم لبسه زمه الفدية في الاصح) كآلو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه والثاني لا تفرقه لأن العادة في الثوب أن يزرع ويعد فجعل عفا ولو تطلبت المرأة ثم زلها عدة يلزمها إزالة الطيب في وجهه لأن في العدة حق آدمي فالمضايقه فيه (٩٩) أكثر (وان تحضبت المرأة للاحرام

يدها) أي كل يدها الى الكوع بالخفاء لأنها قد ينكشفان وان تمسح وجهها بشئ من الخفاء لأنها تضر بكشفه فليسترون البشرة بلون الخفاء ويكره لها الحضاب بعد الاحرام لما فيه من إزالة الشعث ولا تحضب الرجل والخنثى للاحرام (و يتجرد الرجل لاحرامه عن تحيط الثياب) ليتقي عنه لبسه في الاحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ويتجرد بالرفع بضبط الصنف وصرح في شرح المهذب كالرافعي بوجوب التجرد لما ذكره

(قوله في الأول) أي الاصح بالجواز أي مع الكراهة وهو للتعتمد وكأنا الاحرام وردائه وثياب المرأة وليس في شرح شيخيننا ولا غيره ذكر الكراهة فراجع (قوله وفي التهمة بالاستحباب) والتعمد خلافه كما تقدم (قوله لزمه الفدية) وان لم نوجدها في المحرم الطيب لكن بحيث لو مسرر معا ظهرت ولو مسرر ثم به عمداً يده زمه الفدية ولا يضرت طهرتو به من بدنه أو عكسه ولا مسهوا ولا انتقاله بنحو عرق (قوله في وجهه) هو للتعبد (قوله وان تحضبت المرأة) أي غير المحدة كما مر (قوله بالخفاء) خرج بها النسو يدو التطريف والنقش غرام (قوله فليست) أي تغير وهذا التغيير لا يقع من حرمة رؤية الاجنبي (قوله ولا تحضب الرجل والخنثى) فيحرم عليهما في اليدين والرجلين لما فيه من التشبيه بالنساء الحاجة ولا يحرم في غيرهما ولو في غير الاحرام ويجوز الحناء للصبي كالحرير (قوله الذي هو محرم عليه) يفيد أنه في دوام الاحرام لا حالة الاحرام ولا يلزمه الفدية اذا زرع حالاً فتأمل (قوله ويتجرد) بالرفع ليقيد أنه جملة ابتدائية تفيد الوجوب لا بالنصب عطفاً على ما قبله المقيد للندب (قوله بوجوب التجرد) هو للتعتمد كما مشى عليه في المنهج وان كان الوجه ما قاله النووي في مناسكه من أنه مسنون وبنوعه السبكي تبعاً لمحب الطبري وغيره قائلين بأن سبب الوجوب وهو الاحرام لم يحصل ولا يعصى بالزرع بعد الاحرام حالاً وجواب بعضهم كآني المنهج عن هذا بأن التجرد في الاحرام واجب ولا يتم الا بالتجرد فقبله فوجب كآلسي الى الجمعية فتعذر اذ ثبت الواجب هنا بالتجرد حال الاحرام لا قبله ولا يقاس بالسبكي المذكور المفضي عدمه الى الحرمة بالتفويت بخلافه هنا وجوابه في شرح الروض عما قاله السبكي من التأيد للقول بالنبد لا بجدي نفعاً فراجع ما تامله (قوله ولبس) أي ندياً (قوله ايضاً) أي ندياً بكرة الصبوغ وغيره البياض ولو بعضاً وان قل ولو قبل نسجه (قوله جديدين) ويندب غسلهما مع توهيم نجاسة (قوله ويصلى) أي من يريد الاحرام ولو امرأته أو محله في غير وقت الكراهة ان كان في غير الحرم ويندب كونهما في مسجد كآمره يسرهما ولو ليل (قوله وتقي عنهما الفريضة) وكذا نافلة ولو غير موقتة وبقراهم ما سورت في الاخلاص (قوله ان يحرم الخ) نعم لا تطيب يوم السابع أن تحط بمحرم ما قد تقدم احرامه على سيرة بيوم لأنه في الثامن (قوله ان كانت التلبية) ولو بالمعجمة لقادر على العربية ونكرهه في مواضع النجاسات كآثار الاذكار (قوله ورفع صوته بها) نعم يندب في التلبية الأولى أن يقتصر على اسماع نفسه ولا يندب الرفع كما مر ولو حصل نشوئش على مصل أو ذا كرا أو قاري أو نائم كره الرفع بل يحرم ان تأذي به أذى لا يحتمل (قوله بمعنى خصوصاً) فهو اسم فاعل

(قول الشارح في الأول) متعلق بقول المتن في الاصح (قول المتن لكن لو زرع ثم به الخ) كذلك لو وضع يده عليه عمداً لزمته الفدية (قول الشارح أنها الخ) عبارة الاستوى لأنها مأمورة بكشفهما اه والاول أحسن (قول الشارح ويتجرد بالرفع الخ) أي فيكون التجرد واجباً وجوز غيره أن يكون منصوباً عطفاً على ما سلف فيكون مستحباً يبادر بالزرع عقب الاحرام وفي السئلة كآلو طوبى لشرح الروض وشرح الاذرع وغيرهما (قول الشارح أي استوت قائمة) قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن

البياض وقال ابن المنذر ثبت أنه ﷺ قال ليحرم أحدكم في ازار ورداد ونعلين اه ورواه أبو عوانة في صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم اذا انبعت به راحلته) أي استوت قائمة الى طريقه (أو توجه لطريقه ماشياً) روى الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ لم يزل حتى انبعت به دابته وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله ﷺ لما هلكنا أن نحرم اذا توجهننا (وفي قول نحرم عقب الصلاة) جالساً وروى الترمذى عن ابن عباس أنه ﷺ أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حدث حسن (و يستحب كآثار التلبية ورفع صوته) أي الرجل (بها) بحيث لا يضر نفسه (في دوام احرامه) هو متعلق با كآثار ورفع أي مادام محرمًا في جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصاً

(عند تباير الاحوال كركوب ونزول وهبوط وصعود واختلاط رقة) بضم الراء وكسر ها وفراغ صلاة اقبال الليل والنهار ووقت البهر
فلا تستحب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي ﷺ أنهم لم تلبثه وروى الترمذي حديث أناني خبيل فأمرني
أن آمر أصحابي أن يرفعوا (١٠٥) أصواتهم بالاهلال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على اسباغ

نفسها فان رفته كره
والحنث كالمرأة ذكره في
شرح للهنب (ولا
تستحب) التلبية (في
طواف القدوم) والسعي
بعده لأن فيها أذكارا
خاصة (وفي القديم
تستحب فيه) وفي السعي
(بلا جهر) ولا يلي في
طواف الافاة جزأ بالأخذ
في أسباب التحلل وتستحب
التلبية في السجدة الحرام
ومسجد الحيف بنى ومسجد
ابراهيم برفة وكذا سائر
للساجد في الجديد ويرفع
الصوت فيها (ولفظها ليك
الهم ليك ليك لا شريك
لك ليك ان الحمد والنعمة
لك والملك لا شريك لك)
للتابع رواه الشيخان
ويستحب تكريرها ثلاثا
والقصد بليكن وهو منى
مضاف الاجابة لدعوة
الحج في قوله تعالى وأذن
في الناس بالحج (واذا رأى
ما يبعجبه قال ليبيك ان
العيش عيش الآخرة)
قال ﷺ حين وقف
ببركات ورأى جميع المسلمين
رواه الشافعي والبيهقي عن
مجاهد مرسل ومعناه
ان الحياة الطالوة بالهنية

مختوم بالثاء استعمل استعمال المصدر (قوله وهبوط وصعود) بضم أوله المصدر وفتحه مكانه وكل
صحيح (قوله وفراغ صلاة) ولا تقوت بها الاذكار الواردة عقب الصلاة كما في تكبير العبد ويندب للمني
وضع اصبعه في اذنه كما ورد به الحديث (قوله فان رفته كره) وفارق حرمة الرفع في الاذان منها طلب الاصغاء
اليه واذن في عافقه في النهج فراجع (قوله طواف القدوم) ومثله التذوق والتدب (قوله) ومسجد
ابراهيم) أي الحليل ﷺ خلافا لمن زعم أنه غيره (قوله وهو منى مضاف) حذف نونه للاضافة منصوب
بمحذوف والراد منه التكثير وهو من لب لبواب الباب اذا أقام بالمسكن والمعنى ان لمقيم على طاعتك
اقامة بعد اقامتك كسر همزة ان استئنافا فصيح ويجوز الفتح تعليلا لأن وضعه أبو البقاء بوجهين
ايهام تخصيص التلبية باستحقاق الحمد ايهاهم فصار الحمد على التلبية وفيه نظر فقام له ويجوز نصب النعمة
على العطف فيكون لك خبران ورفعها على الانتهاء فيكون لك خبره ويكون خبران محذوفان ويندب
وقفه لطيفة على الملك دفعا لئلا يبالغ في عدم نقص أو زيادة فلهذا زاد لم يكره نحو وسعد بك والخير كله
بيديك والارغاب والعمل اليك لوروده ويكره الكلام في أثناءها والسلام عليه ويندب له رمونا خيره الى
فراغها أحب (قوله ما يبعجبه) وكذا ما يكرهه فقد قال ﷺ في أشد أحواله يوم الحندق (قوله قال ليبيك)
أي ان كان محروما بالاقبال اللهم ان العيش الخوهل يكره التلبية راجعه وبأس بالجواب بليكن بل هو مندوب
وقد ضمن بعضهم ذلك لغير المحرم نظما بقوله

لا ترغبين الى التيباب الفاخرة * واذا كرمك حين تمسى ناخرة

واذا رأيت زخارف الدنيا فقل * لاهم ان العيش عيش الآخرة

قوله واذا فرغ) أي بعد فراغ تكريرها ثلاثة كما يأتي (قوله صلى على النبي ﷺ) أي بصوت أخفض
من صوت التلبية بحيث يسميان ويندب الصلاة والسلام على آله ومحببه وتكريرها ثلاثا ويدعو بمشاة
من ديني ودينوي ومنه اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمينوا بك ووفوا بعهدك وثقوا
بوعدك واتبعوا أمرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رزيت وارعتب اللهم يسر لي أداء ما نويت وتقبل
مني يا كريم ما أديت والمراد بالرسول المذكور ابراهيم صلى الله عليه وسلم لما ورد أن ابن عباس رضى الله
عنه قال لما فرغ ابراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء الكعبة أوحى الله اليه أن أذن في الناس بالحج قال
يا رب ما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ فقام ابراهيم على المقام ونادى يا أيها الناس كتب عليكم الحج
الى بيت الله العتيق وفي رواية عباد الله أجيئوا داعي الله فسمعهم كان بين السماء والارض حتى من في

الاصحاب عبر واعنه بالأخفى السير (قول التين رقة) هم الجماعة يرتفع بعضهم بعض (قول التين في طواف
القدوم) مثله غيره من الطواف المندوب فيا يظهر رأي فيجري فيه الخلاف (قول الشارح ويرفع) استثنى
بعضهم ما يؤدي ذلك الى تشويش على الصلبي (قول التين ولفظها ليك الخ) أصله ألي لين لك فعذفت
التون من التين للاضافة والفعل مضمر وجوبه والمعنى على كثرة الاجابة لخصوص التنية (قول الشارح
ويستحب تكريرها ثلاثا) وان يقف وقفة لطيفة على قوله والملك (قول الشارح وهو منى مضاف)
سقط التون للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبه والمعنى على التنية فقط بل المراد كثرة الاجابة
وأصل الفعل منها لب فاستقلوا ثلاثا بات فابدلوا التاليتاء كما في تطيبت فقبلوا الباء

(باب

الدائمة حياة البار الآخرة) (واذا فرغ من تلبيته صلى على النبي ﷺ)

قال تعالى ورفعناك ذكرك أي لا ذكر الا وتذكر كرمي لطفي ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به (من النار) روى الشافعي
والدارقطني والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرته سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار قال

جدر فريديه (الهم زد هذا البيت نشر يفانظر باو تكرر بما وما بقو زدمن شرفه وعظمه عن حجته وأعتمده تشريفا وتكرما وتظليما
وإبرازا لتأثير واه الشافعي والبيهقي وقال هذامنقطع ولقطعهما بدل وعظمه مكرمه (الهم أنت السلام وموتك السلام غيثار بنا السلام) قاله عمر
رعى الله عنه راعته البيهقي (١٠٢) قال في شرح المنهوب واستاده ليس بقوى ومعنى السلام الأول ذو السلامة من النقائص

والثاني والثالث السلامة
من الآفات وبناء البيت
رفيع يرى قبل دخول
السجدة داخل من أعلى
مكة (ثم يدخل السجدة من
باب بني شيبه) سواء كان في
صوب طريقه أم لا بلا
خلاف لأنه عليه السلام دخل
منه ولم يكن على طريقه
قاله الرافعي وغيره وروى
البيهقي دخوله عليه السلام منه
عن ابن عباس في عهد
قريش وذلك في عمرة
القضاة عن ابن عمرو عطاء
ولم يصرحا بالحج الذي
الكلام فيه ولا غيره وفي
شرح الهذيل اتفاق أصحابنا
على أنه يستحب للحرم
أن يدخل السجدة الحرام
من باب بني شيبه (و يبدأ
بطواف القدوم) روى
الشيخان عن عائشة أنه
عليه السلام أول شيء بدأ به حين
قدم مكة أنه توضأ ثم طاف
بالبيت وأورده الرافعي
حج فأول شيء الحج ولودخل
والناس في مكربة صلاها
معهم وأولوا أقيمت الجماعة
وهو في أثناء الطواف قدم
الصلاة وكذا لو خاف فوت
فريضة وأسنه مؤكدا

والحرم وذلك هو باب السجدة الآن وأما أول الزم الذي كان يرى منه البيت قبل وجود الأبنية الحالية
فيطلب فيه الدعاء من حيث أنه كان محل الرؤية ودعاء الأغيار فيه والتشريف المألو والتعظيم التحجيل
والتكريم التفضيل والمهابة والتوقير والبر والاحسان الواسع وقدم التعظيم على التكريم في الدعاء للبيت
وعكسه في الدعاء لزارته لأن فضل البيت معلوم فراجع ابن حجر هنا (قوله وبناء البيت الخ) تقدم
ما فيه ومن بناء (قوله يرى قبل دخول السجدة) أي فبا كان كاتقدم (قوله ثم يدخل) ولو جلا كما
(قوله من باب بني شيبه) وهو المعروف الآن بباب السلام وهو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الأسود وباب
الكعبة وهو أشرف جهات البيت كما مر وأن يخرج إلى بلد من باب بني سهم المعروف الآن بباب العمرة
وهو طواف واحدة (قوله بطواف القدوم) ويسمى طواف القادوم وطواف الصدر وطواف المآدر وطواف
الورود وطواف الوارد وطواف التحية (قوله آخر الطواف) ما لم تخف تحوطر وحيش ويقدم على
الطواف كالأول وبضالة أقيمت أو خيف فتهواو فلول فتلوا بذكره فباتت تقطعه وفعلها وإن فاتت بغير
بل بغيره إن فاتت بغيره (قوله أي السجدة الحرام) التعمد أنه تحية البيت وأن تحية السجدة ركعتان
بعده أي أنها تدرج في غيرهما من صلاة فعلها ولا تقوت إحدى التحيتين بالأخرى (قوله وجهان)
أصحهما لا تقوت إلا بالوقوف مرة فشرطه الآتي وأذا فات فلا يقضى (قوله لدخول وقت الخ) يقضى أنه لو
دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل أنه يطوف للقدوم وبقال شيخنا وقول ابن حجر أن هذا الطواف
لهذا القدوم لا لا ولرد العلامة ابن قاسم بأن الأول لم يفت فلا يصح كونه الثاني ودونه انتهى الوجه كلام

على القواعد ثم بناءه الحجاج بأمر عبد الملك والذي نأمنه حافظ الحجر وهم من بناء ابن الزبير من
ناحية الحجر ستة أذرع وشبرا وأبقاه على الارتفاع الذي صنع ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعا
وكان في بناه قريش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتا
للحرم وعرفنا وإن كانت من الحج قال بعضهم بين الركن والمقام وزعم قيو رة وتسعين نبيا
منهم هود وصالح وشعيب واسماعيل عليهم الصلاة والسلام (قول الشارح بعرف فريديه) أي وهو واقف
(قول المتن تشريفا) أي رفعة وعلاوا (قول المتن وتكرما) أي تفضيلا (قول المتن مهابة) أي أجلا
(قول المتن برا) قال الاسنوي هو الاتساع في الاحسان (قول الشارح ومعنى السلام الأول الخ) في السبكي
السلام الأول اسم الله ومعنى الثاني من أكرمه بالسلام فقد سلم فحينما بنا السلام أي سلمنا بتحياتك
إيانا من جميع الآفات (قول الشارح وبناء البيت الخ) بوطنة لقول المتن يدخل (قول الشارح قال الرافعي
وغيره) فيه أن الذي كان على طريقه عليه السلام باب إبراهيم اه قيل المتن فيه مواجهة الجهة التي فيها
باب الكعبة لقوله تعالى واتوا البيوت من أبوابها قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت
زاداه شرفا (قول المتن ويبدأ بطواف القدوم) هو تحية البيت وتحية المسجد تطلب أضافتها وتحصل
بركتي الطواف كذا قاله الاسنوي هنا نقلا عن القاضي أبي الطيب وسبأني عن شرح الهذيل ما نقله
وفي السبكي أن دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد الذي ذكره الاسنوي ذكره السبكي
أيضا (قول الشارح وهذه السئلة قد تستفاد الخ) أي بخلاف قول النهاج ثم يدخل المسجد الحرام فإنه لا يفقد
ذلك (قول الشارح فلا يطلب من الداخل الخ) لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطواف وقع

فلمقت للرة نهازا وهي جملة أو شريفة لا تبرز لزارجال آخرت

عن
الطواف إلى البيت وهو تحية الله تعالى للسجدة الحرام كما ذكر في شرح الهذيل قال في فوائد التأخير و جهان حكاهما امام الحرمين ويؤخر عنه
أكثر ما منزلة وتغيير ثيابه وهذه السئلة قد تستفاد من قول الحرر وأن قصد السجدة الحرام كافر غ من الدعاء (و تحيّن طواف القدوم) في
الحرم (بحاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من التعمد لدخول وقت طواف الفرض عليهما أما جلال فستحب

طواف القدوم له أيضا (ومن قصد مكة لالتسك) كأن دخلها لتجارة أو رسالة أو زيارة (استحب) له (أن يحرم بحج أو عمره) كتحية المسجد
لداخله (وقول يجب) لطابق الناس عليه والسند يندرج فيها الاتفاق العملي (الا أن يتكرر دخوله كخطاب وصياد) فلا يجب عليه
جزءا للشفقة بالتكرر وللوجوب في غيره شروط أن يحج من (١٠٣) خارج الحرم فأهله لأحرام عليهم قطعا

وأن لا يدخلها لقتال ولا
خائفا فإن دخلها لقتال باغ
أو قاطع طريق أو غيرها
أو خائفا من ظالم أو غير
يعبسه وهو مصر لا يمكنه
الظهور لأداء التسك لم
يكن حرا فالعبد لأحرام
عليه قطعا وقيل أن ذنله
سيده في الدخول محرما
فهو كحر وعلى الوجوب لو
دخل غير محرم فقبل يلزمه
القضاء بأن يخرج ثم يعود
محرما والاصح القطع بأنه
لا قضاء عليه لأن الأحرام
تجبة البقعة فلا يقضى
كتحية المسجد قال ابن
كعب ولا يجبر بالدم بخلاف
مالو أحرمت بعد مجاوزة
اللبقات فعليه دم والحرم

ككفة في ذكر

(فصل للطواف بأثوابه)
كطواف القدوم وطواف
القرض وطواف الوداع
(واجب) لا يصح إلا بها
(وسنن) يصح بدونها
(أما الواجب فيشرط له)
(ستر العورة وطهارة الحدث
والنجس) كما في الصلاة
قال صلى الله عليه وسلم
الطواف بمنزلة الصلاة إلا
أنه فقد أهل فيه المنطق

ابن حجر إن كان طاف للقدوم الأول بل لا يبعد كون هذا الطواف واقعا عنهما معا فرجعه وظاهر قول
الصف و يختص الخ أن طواف القدوم ليس مطلوباً في غير ذلك وفي شرح المذهب أنه مطلوب أيضاً لكنه
يدخل في طواف القرض كتحية المسجد به قال السنوي وفي عبارة الرافعي ما يوافق ذلك أيضاً وسأيت
التصريح به في كلام الشارح للجلال قريباً عند ذكر الرمل في التعمير وقد يقال أن كلام الصف في طواف
القدوم للنصرف إليه الامم عند الفقهاء وهو لا ينافي طلبه وتسميته بذلك في مطلق القدوم وعلى هذا
فالفرق بأن تحية المسجد يمكنه استقلاله (قوله استحب له) أي وأن كان عاصياً كما سبق
(قوله يحج) أي إن كان في أشهره أو بعمره مطلقاً (قوله فلا يجب) أي فالاستثناء من الوجوب والتنب
على إطلاقه لأنه لا حرج فيه لجواز تركه (قوله والحرم ككفة في ذكر) أي في أن من قصده يحرم بحج الخ
فصل فيما يطلب في الطواف وهو أفضل أركان الحج حتى من الوقوف على ما عهده شيخنا الرمي (قوله)
كطواف النحر) أشار بالكاف إلى أنه بقي من أنواعه أفراد وهي طواف التحلل وطواف النذر وطواف
النفل ولا يجوز التطوع بطوفة واحدة (قوله ما لأوجب) أي الشروط لصحته فهو ثمانية الستر والطهر
وجعل البيت عن اليسار والبدء بالبحر أو كونه سبعا أو كونه في المسجد وعدم صرفه ونيتة إن استقل وهذان
ذكرهما الشارح في التتمة آخر الفصل (قوله كافي الصلاة) راجع للستر والطهارة وعندنا في حنفية صحة طواف
المحدث ويجب مع الجنابة والحض بدنة ومع الحدث شاة (قوله عاريا) أي مع القدرة على السرة والأفلاحة
(قوله وأخذنا) أي مع القدرة على الطهارة وكذا في التنجس بغير معفونه وشملت طهارة الحدث ما لو كانت
بالتيمم حيث نسط به الصلاة وهو كذلك ويجب الصبر على من رجاء الماء حيث أمكن قبل رجائه أما العاجز عن
الطهارة ولتنجس فليس له فعل شيء من أنواع الطواف ويسقط عنه طواف الوداع بلادوم ويجب عليه فعل
طواف الركن متى أمكن ولو بعد سنين ولا يحتاج إلى نية ومثله الحائض والنفساء وقاد الطهورين ومنه فاق
الماء وعلى بدنة نجاسة لعدم صحة تيممه معها سواء تحللوا بعد مفارقة مكة أو لا وفي حاشية شيخنا أنه اعتمد
أن الحائض يجب عليها أن تتحلل بدم وحلق ونية ومع ذلك لا يحتاج إلى نية لطوافها إذا قدرت عليه
وأعادته وأما التيمم الذي تلزمه إعادة الجيرة متلا أو لتدور فقد دللنا فليس له فعل طواف النفل وله فعل
القرض ويحصل به تحله ولو لم يزمه إعادة طواف الركن متى أمكن ولا يحتاج لنية أيضاً لأن الأحرام باق في حق
الجميع بالنسبة له هذا ما قاله شيخنا الرمي واعتمده (قوله وينبغي إلى آخره) هو المعتمد بشرطه في الصلاة

عن القدوم فيما يظهر (قول الشارح) فإن دخلها لقتال الخ) استدلل الرافعي لذلك بأن النبي ﷺ دخل
مكة يوم الفتح غير محرم واعترض بأن من خصائصه ﷺ أن يدخل مكة بغير إحرام ودفع بأن أصحابه
أيضا في ذلك اليوم دخلوا بغير إحرام فإن قلت قد صنعت صلحا مع أبي سفيان فكيف يقال دخلها
لقتال قلنا كان غير واثق بصلحه

(فصل للطواف بأنواعه) (قول الشارح) كطواف القدوم الخ) بقي من الأنواع الطواف النفل وقد يقال قيد
بذلك لما قال في الحاد من نسبة لظاهر النص أن التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كما لصلاة (قول الشارح)
كافي الصلاة) في الحاد من هنا يكرهه لأنه لا يتقرب في الصلاة (فائدة) الطهارة واجبة عند الحنفية وليس
شرطا وإذا تركها مع الجنابة والحض وجبت بدنة ومع الحدث شاة (قول الشارح) إلا أن الله قد أحل فيه الخ

فن نطق فلا ينطق إلا بغير رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم فلو طاف عاريا أو أخذنا أو على نية أو بدنة نجاسة غير معفونها لم يصح
طوافه وكذا لو كان بطأ في مطافه النجاسة قال في شرح الهذيل وغلبيته ما عمت به البابى وقد اختار جماعة من أصحابنا التأخير
المحققين المعفو عنها وينبغي أن يقال يعني عما يثنى الاحتراز عنه من ذلك

(فلو أحدث فيه تَوْضاً وبني وفي قول استأنف) بكافي الصلاة وقرق الأول بأن الطواف يحتمل فيه مالا يجتمع في الصلاة كالفعل الكبير
والكلام ولسبقه الحدث فان قلنا في التعمد يبنى فبنينا أولى والافقولا أن أرجحهما البناء وسواء على البناء طلال الفصل أم لا بناء على ما سياتي
ان من سنن الطواف مولاته (١٠٤) وفي قول انها واجبة فيستأنف في الطول بلا عثر على هذا وحيث

لا نوجب الاستئناف
فنتسحب (وأن يجعل البيت
من يساره) ويرتقا وجهه
(مبتدئاً في ذلك) بالحجر
الاسود محاذياً بالمعجمة (له
في مروره) عليه ابتداء
(بجميع بدنه) بأن لا يقدم
جزءاً من بدنه على جزء من
الحجر وفي المذهب وشرحه
يستحب استقباله ويجوز
جعله عن يساره وذكر
الامام والتزالي أن المراد
بجميع البدن جميع الشئ
الايسر (فلو بدأ بغير الحجر
لمحسب فإذا انتهى إليه
ابتدأ منه) ولو لحاذاه بعض
بدنه وبعضه مجاوز إلى جانب
الباب فاجد لا يقدم
هذه الطوفة ولو حاذى
بجميع البدن بعض الحجر
دون بعض أجزاء ذكره
العراقيون كذا في الروضة
كأصلها في المستلثين وفي
شرح اللمب في الثانية
ان أمكن ذلك ثم قال
وذكر صاحب العدة وغيره
في المستلثين قولين انتهى
وظاهر أن المراد بمحاذاة
الحجر في المستلثين استقباله
وان علم الصحن في الأولى
لعدم المرور بجميع البدن
على الحجر فلا بد في استقباله

وهو أن لا يعتمد الشئ عليه وأن لا تكون رطوبتان لا يجتمعان خاليانه (قوله فلو أحدث) أي أو
انكشفت صورته أو نتجس (قوله وبني) الالقى عليه والجنون فيستأنفان مطلقاً (قوله) ويرتقا
وجهه) ولو منكسراً على ظهره أو وجهه أو محمولاً على دابة مثلاً من التعريف الصبي المحمول الولي دونه كإسر
في شرح شيخنا (قوله بالحجر الاسود) ومحل مثله في جميع ما يأتي (قوله بأن الخ) أشار بأن أن هذا هو
المراد بالمحاذاة وان كان بدنه أصغر من قدر الحجر أو أكبر (قوله يستحب استقباله) أي قبل شروعه في
الطواف (قوله ووظاهر أن المراد الخ) ليس هذا الطاهر بظاهر بل المراد أنها بالشئ الايسر كما مر عن التزالي
اذمع طلب الاستقبال لا بد من انحرافه إليه بشئ الايسر بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه كما تقدم فقوله في
التسبيح فإذا جاوزة فنقل المراد اذا قرب من مجاوزة ولا حاجة لقوله وهذا مستثنى الشئ وان كان في شرح شيخنا
كأن حجر ما يوافقه لا غير محسوب من الطواف اذا وُلِه من انقلته ولا يصح ما قاله من كون الحجر عن يمينه
لانه مستقبل لفتامه وحرره (قوله وهو الجدار البارز الخ) وارتقاه مطلقاً بع وثن ذراع وعرضه في جهة
الباب نصفه بع ذراع وفي غير هانص ذراع وكلامهم صريح في أن ليس البيت شاذ وان قد مر غير الذي
في جهة الباب فالوجود في غير هانص فلا يصح الشئ فوقه ولا من الجدار فوقه لا ليس جزءاً من الطواف

وجه الدلالة الاقتصاد على استثناء حكم واحد واستدل أيضاً بندا في بركري رحمه تعالى عنه ولا يطف بالبيت
عربان وكانوا في الجاهلية يطوفون عراة وروان ذلك أفضل ليسكنوا كما خلقوا وكانت المرأة تشد على
فرجها سيورا (قول المتن فلو أحدث الخ) تقلل في الكفاية عن النص انه لو اغشى عليه وجب الاستئناف
والوضوء وعظه بزال التكليف بخلاف الحديث بغيره (قوله) حكم الخارج لحاجة حكم الخارج للحديث قاله
الموردى (قول الشارح) ويرتقا وجهه) من جملة ما خرج بهذا من بارض وهو مستقلى على ظهره وشقه
الايسر لجهة البيت (قول المتن مبتدئاً الخ) هو حال فصر العتي يجعل البيت عن يساره في حال ابتداءه بالحجر
الاسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء بل ولا وجوب الجدل في حالة عدم الابتداء كذلك ورد الاستنوى ثم قال ومثله
يجري في محاذيا (قول الشارح) بأن لا يقدم جزءاً الخ) أي بأن يكون ذلك الجزء مجاوز الحجر إلى جهة الباب فهذا
هو للضرورة لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي في جهة الركن الجاني بذلك على ذلك مسألة البعض الآتية
عن العراقيين (قول المتن فإذا انتهى إليه ابتداء منه) فضتيه انه لا فرق في ذلك بين العمد والسهول لكن قد ذكر
في الصلاة انه لو قرأ النصف الثاني عمد ثم قرأ الأول لا يبنى عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه ان التعمد
اذا ابتدأ من الباب ودخل حتى انتهى إليه لا يحسبه لممره من الحجر إليه حتى يعود إلى الحجر ثانياً واذا لم
تحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعده وهكذا حتى ينتهي إلى طوفة قد عدا فيها من الباب إلى الحجر كذا ذكره
الاستنوى ثم قال والفرق مشكل (قول المتن ابتداء منه) أي مع التنية حيث اغتبرت (قول الشارح وظاهر الخ)
في رد على الاستنوى حيث قال في الثانية قد تكافوا صورها ولا وقع فيه وصورتها أن لا يستقبل الحجر
بوجه بل يجعله على يساره وحينئذ فيكون الحجر في سمت عرض بدنه والغالب ان النكس ونحوه مما هو في
جهة العرض دون جرم الحجر وقوله ان المراد الخ هو مستفاد من قوله بجمع بدنه وقوله ان أمكن ذلك (قول
المتن على الشاذروان الخ) فلا يصح ما بعد ذلك وبه تعلم ان الترتيب يعتبر بين الاشواط وكذا بين أجزاء
كل شوط (قول الشارح وهو الجدار الخ) كذا في الاستنوى وبه تعلم ان قول السكال المقدسي في شرح

المعتمدا بما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر المذكور في الروضة وأصلها وان عبر فيه
ببني ولو استقبل البيت أو استدبره وجهه عن يمينه ومشى نحو الركن الجاني أو نحو الباب أو عن يساره أو مشى نحو الركن الجاني
لم يصح طوافه (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الذا المعجمة وهو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب والركن الشامي

(ويخرج من الأخرى) وهو
 بين الزكنين الشاميين
 عليه جدار قصير (ينصح
 طوفه) في السائل الثلاث
 لانه فيها طائف في البيت
 لانه وقد قال تعالى وليطوفوا
 بالبيت العتيق والجحرقيل
 جميعهم البيت والصحيح
 قدرسته أذرع فقط (وفي
 مسئلة السوجه) انه نصح
 طوفه فيها لان معظم
 بدنه خارج فيصدق انه
 طائف بالبيت (وأن يطوف
 سبعا داخل السجد) ولو
 في آخر ياتيه بأش الحائل
 فيه كالساقية والسواري
 والاصل فيما ذكر الاتباع
 منه ما روى مسلم عن جابر
 انه صلى الله عليه وسلم لما
 قدم مكة أتى الحجر فاستلمه
 ثم مشى على يمينه فرمل
 ثلاثا ومشى أربعا وروى
 البخاري من حديث ابن
 عمر نحوه ما لا نشئ على يمينه
 وروى مسلم عن جابر رأيت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يومئذ على راحلته
 يوم النحر يقول لتأخذوا
 عنى مناسككم فاني لأدري
 لعل لا أحج بعد حجتي
 هذه (وأما السنن فان
 يطوف ماشيا) كما تقدم
 في الحديث ولا يركب الا
 لعذر كمرض وطيف صلى
 الله عليه وسلم راكبا
 في حجة الوداع كما رواه

في هوال البيت وما في شرح شيخنا الرملي عن النووي لا يخالف ذلك لمن تأمله (قوله أومس الجدار) أي
 بجزء من بدنه ولا يضرمه بلبوسه أو بشئ في يده كالأبصر من جدار الشاذروان من أسفل يده ولا
 من جدار البيت في غير جهة الشاذروان كما مر (قوله وهو) أي الحجر وفتحناه ملاحظتان لجدار البيت فيها
 منه وان كان لا يصح استقبال الصل للمهافلوا لعدم اليقين في كونهما منه (قوله عليه جدار قصير) وحكم هذا
 الجدار حكم جدار البيت فيضرب جزم من بدنه فوقه أو في رقبته ولو فبازاد على الستة أذرع خروجا من
 الخلاف كما يأتي (قوله والحجر) أي بكسر الحاء كما مر وبسبب الخطم لما قيل انه حطم أي مات فيه ألوف من
 الانبياء وغيرهم وفيه قبر اسماعيل صلى الله عليه وسلم وقيل وأمه هاجر وكان محل ماوى غنمه ليلا وبسبب
 ما بين الحجر الأسود والقام حطبا أيضا كما في اللسان (قوله ستة أذرع) فقط أي تقر بيلما قيل انه ستة أذرع
 ونحوه وبذلك من جملة ما بين صدره وجدار البيت وهو خمسة عشر ذراعا تقر بيا وعرض جداره ذراعان
 وثلاث ذراع وارفعاه فوق ذراعين وسعة كل فتحة منه فوق أربعة أذرع (قوله داخل السجد) أي وان
 وسع ما لم يبلغ الحل ولا يضار ارتفاع الطائف على البيت كسطح السجد وغيره وأول من حوط على السجد
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم وسعه بعده الامام الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه ثم بعده الخليفة عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه وجعل له جدارا نحو القامة ثم بعده الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه وجعل له
 الأروقة ثم الأمير عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ثم الخليفة عبد الملك بن مروان ثم ولده الوليد بن عبد الملك
 للذكور ثم الخليفة للنصور ثم الخليفة المهدي ولم يتمه فتممه بعده ولده الخليفة المهدي وزاد في بعض جهاته
 بحيث جعله مربعا بين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعا من كل جانب واستقر الأمر عليه وبناء
 السلطين بعده تجديد من غير زيادة فيه وأول من كسى الكعبة من داخلها قصي جده صلى الله عليه وسلم
 حين بناها قبل بناقر يش ثم كساه عبد الله بن الزبير بالقباقي من خارجها حين بناها ثم أبداها السلطان
 فرج بن برقوق في خلافته بالكسوة السوداء من خارجها واستمرت وحل بسط ذلك التواريخ ومنها
 مؤلفنا السابق (قوله ماشيا) ولما رآه يندب أن يقصر خطاه لكثرة الاجر وخافه أولى الامر ويكره
 الزحف وأما الركوب فخلافاً للاولى والحمل على الرجال أولى من الدواب والابل أولى من غيرها وانظر هل
 يصح الطواف في هوال السجد أو لا يصح كافي الوقوف راجعه ويتجه فيه الصحة هنا (قوله بلا كراهة) أي
 بل هو خلاف الاولى كما مر

الارشاد هو القدر الذي تركته فرش من عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار فبما عدا جهة الحجر غير
 صواب ومن ثم تعلم ان البناء الذي يشبه الشاذروان والكائن الآن من الاسود الى الجباني منه ثم الى الشامي
 محدث ولعله منشأ وهم شارح الارشاد على ان النبي قاله هو ما في نفوس الناس فليتبسله وقد يستدل به بأنه
 في نينك الجهتين أيضا ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراقي تعرض للسئلة وقال ان اختصاصه بجهة
 الباب قاله الرافعي تبعا للامام وهو خلاف الشاهد من تعميم الجدار الثلاث كما صرح به الأزرق في تاريخ مكة
 اه (قول المتن في موازاته) احتزغن من مشيه لافى موازاة الشاذروان كافي الجهة التي بين الجباني والركن الأسود
 وكذا التي بين الجباني والشامي (قول الشارح والصحيح قدر ستة أذرع) الى آخر الفتحة منها (فرع)
 لاستقبال هذا القدر في الصلاة لم يصح لانه غير قطعي وقد يشكل عليه استقبال السبعين له بعد بناء ابن
 الزبير فان قيل ذلك اجماع قيل فلا دام حكمه بعد مدهم الحاج له (قول المتن وجه) هو وجوهه ويؤيده ان
 الجنب اذا دخل يده في المسجد لا ثم عليه (قول المتن سبعا) هو في طواف النسك أو التلقل فحاول في الحاد
 جواز التطوع بطوفه واحدة وان يجوز اطلاق النية ثم يز يد السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول
 المتن ماشيا) أي وحافيا أيضا قال في الاملاء وأحبوا كان اللطاف خالياً عن بقصر في المشي ليكثر له الاجر

قال الامام وادخل البهيمه التي لا يؤمن تلو بها السجده مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (وقبله) روى الشيخان عن ابن عمر أن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله (ويضع جبهته عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر (فان عجز) (١٠٦) عن التقبيل ووضع الجبهة زحمة (استلم) أى اقتصر على الاستلام باليد ثم

(قوله مكروه) قال شيخنا الرملى هي كراهة تحريم سواء كان حاجة أو لا فان أمن التلوث فسكره تزيها سواء كان حاجة أو لا يضاهى مثل الدابة الصبي والمجنون وقال بعضهم ما منع عدم أمن التلوث يحرم ان لم تكن حاجة ولا كراهة مع أمنه ان لم تكن حاجة كراهة (قوله ويستلم الحجر) أى ثلاثا وكذا ما بعده من التقبيل وغيره سواء فعلها متواليه أو متخلطة ومعه لواز يل واليد بالله مثله كرامس وارتفاعه عن أرض السجدة في الطاف ذراعان ونصف تقرى باوهوم من الجنة وكان أشد بياضا من اللبن فسودته خطا يابى آدم كفى الحديث ويحترز عند تقبيله عن مرور قدميه ولو بأذى جزء بل يشبهه ما حتى يتبدل ثم يرفق من وهو متحن قبل أن يتبدل وجب عليه العمود الى محله عند استقباله (قوله بيده) واليمنى أولى (قوله في كل طوفة) والاولى أكد (قوله ولا يقبل الخ) أى لا يستحب بل هو مباح وكذا بقية أجزاء البيت عالم يطلب فيه ذلك وكذا لا يسن السجود على غير الحجر ولو على ما استلهم به من بدأ وغيرها (قوله لكن يقبل اليد الخ) فان عجز عن استلامه أشار اليه بيده أو بشئ فيها وقبل ما أشار به خلافا لما ذكره بعضهم من عدم طلب ذلك ويحث بعضهم تثليث الاشارة والتقبيل لما أشار به أيضا ويحث بعضهم ان هذه السنن لا تختص بمن يطوف فراجع وحكمة تفاوت الاركان ان ركن الحجر فيه فضيلتان الحجر كونه على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وفي الركن الجبانى الثانية منهما وخلو الركنين الشاميين عنهما (قوله أول طوافه) أى أول كل طوفة من طوافه والاولى آكد واستحب أبو حامد رفيع الدين عند التكبير (قوله ووقاف بهدك) أى بما أمرت به وتنهينا عنه ولما ذكره بعض العلماء ان الله تعالى لما خلق آدم استخرج ذر يمينه من صلبه ثم قال ألمت بر بكم قالوا بل فأمر أن يدرج ذلك العهد في الحجر الاسود فصرح بذلك على بن أبى طالب فليراجع من مؤلفنا للشارح فيقامر (قوله الباب) وارتفاعه فوق خمسة أذرع وعرض عتبه ثلاثة أذرع باع ذراع (قوله يشير) أى يقبله الى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم الذى هو من الجنة كالحجر الاسود وسمى مقاماً لتمامه عليه حين نادى بالحج كرامس وان كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يهبط به حتى يأخذ ما بين يديه به وهكذا وقال ابن الصلاح يشير الى مقام نفسه وضعفه (قوله مع دعاء عند الركن الشامى) وهو اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء النظر فى الازل والمآل والولد (قوله تحت للبراب) وهو اللهم أظننى فى ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقنى بكأس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم شرابها نبثا لأظمأ بعده أبدا يا ذا الجلال والاكرام (قوله ودعاء بين الركن الشامى والجبانى) وهو

(قول الشارح الامام الخ) كذا نقله عنه الشيخان وأقرأه واعترضه الاسنوى بصر يحرم ادخال الصبيان للمسجد كما نقله الراعى عن صاحب العدة واعترضه النووى فقال فى زيادة الروضة اذا لم يظن تنجيسهم كان مكروها قال الاسنوى فهذا صريح فى التحريم عند غلبة النجاسة والكره كراهة عند عدم الغلبة وأما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لغرض هو استفتاء الناس به وتعليم الناسك (قول النوى ويستلم الخ) قال الاسنوى ولا يقبل اليد فى هذه الحالة (قول النوى ولا يقبل الركنين الخ) قال الاسنوى رحمه الله الحكمة فى اختلاف أحكام هذه الأركان ان الركن الاسود فيه فضيلتان وجود الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم والجبانى فيه الفضيلة الثانية والشاميان خاليان عن هذين اه وهو صريح فى ان

أكبر اللهم يا منابك وتصديقاً بك وبفاه بهدك وانباء السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) قال الراعى يرى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله يا منابك مفعول له لا طوف مقفرا (وليقال قبالة الباب اللهم البيت بينك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام ابراهيم وهذا الدعاء وردته الشيخ أبو محمد دعاء عند الركن الشامى دعاء تحت البراب ودعاء بين الشامى والجبانى

قبلها (فان عجز) عن الاستلام (أشار بيده) ولا يشير بالقم الى التقبيل وفى الروضة يستحب الاستلام بالخشبة ونحوها اذا لم يتمكن من الاستلام باليد أى يقبل الخشبة أو نحوها وفى شرح المذهب فان لم يتمكن بعدا ونحوها أشار بيده أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به وفى الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلو للطاف فى الليل أو غيره وفى شرح المذهب يستحب أن تخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ودراعى ذلك) أى الاستلام وما بعده (فى كل طوفة) ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمها ويستلم الجبانى ولا يقبله (لكن يقبل اليد بعد استلامه) ويصل ذلك فى كل طوفة روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن الجبانى والحجر الاسود فى كل طوفة ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر (وأن يقول أول طوافه بسم الله والله

الشارحون

أكبر اللهم يا منابك وتصديقاً بك وبفاه بهدك وانباء السنة نبيك محمد صلى الله

عليه وسلم) قال الراعى يرى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهو غريب وقوله يا منابك مفعول له لا طوف مقفرا (وليقال قبالة الباب اللهم البيت بينك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام ابراهيم وهذا الدعاء وردته الشيخ أبو محمد دعاء عند الركن الشامى دعاء تحت البراب ودعاء بين الشامى والجبانى

وأسقطها جميعها من الروضة (و بين الإمامين اللهم آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) رواه أبو داود بلفظ ر بنابد
 اللهم عن عبدالله بن السائب سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركنين (١٠٧) وفي المحرر والشرح ر بنا وفي

الروضة اللهم بنا (وليدع
 بما شاء) في جميع طوافه
 (ومأثور الدعاء) فيه
 (أفضل من القراءة وهي)
 فيه (أفضل من غير
 مأثوره) وفي وجه أنها أفضل
 من مأثوره أيضا (وأن يرمل
 في الاشواط الثلاثة الأولى
 بأن يسرع مشية مقربا
 خطاه ويمشي في الباقي)
 على هيئته للانباغ كان تقدم
 ويستوعب البيت بالرمل
 روى مسلم عن ابن عمر
 قال رمل رسول الله ﷺ
 من الحجر الى الحجر
 ثلاثا ومشي أربعا بطواف
 راكبا ومحمولا حرك الدابة
 ورمل بالاحمال ولو ترك
 الرمل في الثلاثة لا يقضيه
 في الاربعه لأن هيئتها
 السكينة فلا تغير (ويختص
 الرمل بطواف يعقبه سعي
 وفي قول بطواف القدوم)
 لأن مارمل فيه النبي كان
 للقدوم وسعي عقبه فعل
 القولين لا يرمل في طواف
 الوداع يرمل من قدم مكة
 معتمرا لاجزاء طوافه عن
 القدوم وكذا من لم يدخلها
 حاجا لا بعد الوقوف فان
 دخلها قبله ولم يرد السعي
 عقب طوافه للقدوم
 رمل فيه على الثاني دون
 الأول والحاج منها يرمل
 في طوافه على الأول دون

اللهم اجعله أي ما أنافيه حجابي وراودنا أي واجعل ذنبي ذنبا مغفورا وسعيًا مشكوراً أي واجعل سعيي في طاعتك مشكوراً وتجارة لن تبور يا عز يزباغفور قال الاسنوي والعتمر يقول عمرة مبرورة وضعفه شيخنا ابتاعا للحديث وينزل الحنف في كلام العتمر على النغوى وهو القصد أو الاز يارة وان لم يقصد ذلك وفيه بعد وما قاله الاسنوي أقرب فراجع (قوله وأسقطها جميعها من الروضة) ولعل اسقاطه لقول الشافعي رضي الله عنه الآتي (قوله و بين الإمامين اللهم اتنا الخ) قال الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب الي وأحب أن يقال في جميع الطواف وفي الشرحين والمحرم ر بنابد اللهم قال الاسنوي وهو الوارد وما في النهاج كالروضة سهو ولذلك تعرض الشارح له (قوله وليدع) أي في خلال الذكر المطلوب بعد فراغ كل دعاء في محله أو بتركه تلك الادعية وهذا هو الظاهر من قول الشارح في جميع طوافه ويكره فيه ما يكره في الصلاة وغير ذلك (قوله وفيه) أي في الطواف أي في محله المخصوص فقط (قوله وهي) أي القراءة (قوله وفي وجه أنها) أي القراءة أفضل في الخبر يقول الله عز وجل من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه وانت خبير بأن الذكر لا يختص بالقرآن وان طلب غيره لمخصوصا لا يعارض أفضليته فتأمل (تنبيه) بنبد الاسرار في جميع ما ذكر (قوله وان يرمل) أي الذكر كسبائي ويكره تركه ولو قصد السعي فرمل ممنعه من تركه أو عكسه جازوه رمل من أطلق فلو قصد السعي ولا عدنه أورد في أنه يفعله الآن فراجعه وينبغي بناؤه على أنه مطلوب في أيهما أصالة أو على أفضليته وسبائي (قوله في الاشواط) قال شيخنا الرمل التعمدانه يكره تسمية الطواف شوطا ودورا والذي اختاره النووي عدم الكراهة وشدد التكبر على من قال بالكراهة (قوله بأن يسرع الخ) قال في النهج ويسمى خبيبا قال شيخنا الرمل ومن قال ان الرمل دون الحب فقد غلط بل هو مشي لا عدو فيه ولا وثب وحكمته الأصلية أنه ﷺ لما قدم بأصحابه الى مكة في عمرة القضاء قال للمشركون ان قدم عليكم قوم قدأوهنهم حمي يرب فيلغتهم أو ان الله اطلع نبيهم عليها فأمر صلى الله عليه وسلم أصحابه بالرمل ليرى للمشركون جلدهم فمارأوهم قالوا البعض هؤلاء الذين زعمتم كذا وكذا والله انهم أجلد من كذا وكذا وفي رواية كأنهم التزلان وطلب منا ذلك ليتذكر نعمة الله على اعزاز الاسلام وأهله (قوله ومشي أربعا) وهذا كان في طواف القدوم فلا ينافي ما ورد من ركو به لأنه كان في طواف الركن تأمل (قوله لأن مارمل فيه الخ) انظر مع ما مر أنه كان في عمرة القضاء وليس في العمرة قدوم وأجلب عنه بقوله ويرمل من قدم مكة معتمرا الخ (قوله يرمل في طوافه) أي الذي بعده وقوفه وهو طواف الافاضة الذي عند خروجه لأنه وداع (قوله السعي عقب طوافه للقدوم) قال ابن حجر والشمس الحطيب وهو أفضل وقال شيخنا الرمل

الشاذ وان خاص بما بين الركن الاسود والاشامي كاسلف قريباً (قول المتن و بين الإمامين اللهم) قال الاسنوي الذي في الشرحين والمحرم ر بنابد اللهم وهو الوارد قدسها في الروضة فتبني في النهاج (قول المتن وليدع بما شاء) أي في الصلاة (قول المتن وهي فيه أفضل) أي لقوله ﷺ يقول الرب سبحانه وتعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه رواه الترمذى وقال حديث حسن (قول المتن وان يرمل في الاشواط الخ) قيل ليس فيه دلالة على استيعابها (قول الشارح ويستوعب) نبيه عليه لأن عبارة الكتاب فلا تنفيده (قول الشارح ومشي أربعا) هذا كان في طواف القدوم فلا ينافي ما سلف في ركو به لأنه كان في طواف الركن (قول الشارح كان للقدوم وسعي عقبه) أي فالأول نظرا الى الثاني لانها ته الى تواصل الحركات بين الجبلين والثاني نظرا الى الأول لأنه

الثاني ومن أراد السعي عقب طوافه للقدوم رمل فيه على القولين وإذا رمل فيه وسعي عقبه لا يرمل في طواف الافاضة ان لم يرد السعي عقبه وكذا ان أراداه في الاظهر لأنه غير مطلوب منه فقول المصنف يعقبه سعي أي

مطلوب أو محسوب وإذا طاف للقدم وسعى عقبه ولم يرم فيه لا يقضيه في طواف الإفاضة في الأصح وقيل لا طواف ولو طاف ورمل ولم يسر رمل في طواف الإفاضة لبقاء السعي عليه (وليفل فيه) أي في الرمل (اللهم اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا وسبياسمك شكوراً) قال الرافعي روى ذلك عن النبي ﷺ وقوله اجعله أي ما أنافيه من العمل للمحسوب بالذنب قال في التبيين يقول في الرارعة رابعا غفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز

(١٠٨)

(وأن يضطجع في جميع كل طواف يرمي فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفه على منكبه الأيسر) كذاب أهل الشطارة مأخوذ من الضج بسكون الواو المتحدة وهو الضد روى أبو داود عن ابن عباس بإسناد صحيح كقائه في شرح للذهب أنه ﷺ وأصحابه اعتمر وأمن الجعنة فزعموا بالبيت وجعلوا أردنتهم تحت آباطهم ثم قدفوا على عواتقهم اليسرى وقبس السعي على الطواف فجمع قطع مسافة مأثور بتركها سباعا ومقابله يقف مع الوارد (ولا ترمي المرأة ولا تضطجع) أي لا يظلم منها ذلك قال في شرح للذهب والختم في ذلك كالمرة (وأن يقرب من البيت) تركاه (فلو فات الرمل بالقرب لرحمة فالرمل مع بعداً) لأنه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعه (الأن يخاف صدم النساء) بحاشية اللطاف

تأخير ما بعد الإفاضة أفضل وكلام الشارح بعده يدل ولا يبعد الرمل إذا فعله وإن أخر السعي (قوله مطلوب أو محسوب) أي سواء قلنا أنه مطلوب وأنه محسوب غير مطلوب فقوله غير مطلوب أي وغير محسوب وأشار بمطلوب إلى ما ليس بعد طواف القدوم والمحسوب اليهودي كذا يقال أنه مطلوب في نفسه فيستثنى عن محسوب (قوله وليقل الخ) أي يدل الذكر المطلوب فيه ما مر أي وقت لا ذكرك فيه مما سر (قوله ويقول في الرارعة الخ) أي على ما ذكر (قوله لا يظلم منها ذلك) فلو فعلته لم يحرم بل يكره في البرلى أنه مباح ما لم قصد التشبه بالرجال (قوله مع بعداً) سواء أول طوافه وآخره وما بينهما ويندب في القرب الاحتياط ويندب أن يكون بعده بقدر ثلاث خطوات وقيل ثلاثة أذرع نعم الطواف من وراء زمزم مكروه فقره عنهم مع تركه الرمل أولى حينئذ (تنبيه) بكره في الطواف الإكل والشرب والبصاق وتفرغ الأصابع وتنبيهها وتكفيها خلف ظهره وكونه حاقياً أو حائفاً أو غير ذلك من مكروهات الصلاة التي تأتي هنا كون الرارعة منتبهة وقطعه صلاة فرض كافية أو نافلة أو سجدة تلاوة أو شكر وكل ذلك حيث لا عنبر ولو شك في شيء من شرطه وجب تداركه إلا أن تحلل كما قاله الأذرعى وسكت عليه شيخنا وفي بحث الوجه أنه لا يؤثر الشك بعد فراغه كإني الفاتحة والصلاة فراجع ودخل في عدم الوالاتما لفرق الأشواط الأربعة على الإمام وهو ما قاله السبكي وخالفه الزركشي (فرع) التطوع بالصلاة فزمن أفضل من الطواف فيه (قوله ويصلي بعده) ويندب قبل الصلاة أن يأتي للزمزم وسعى بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم التزمه وأخبر أن هناك ملكاً يؤمن على الدعاء وهو ما بين الحجر الأسود ومحاذة الباب من أسفله وعرضه علواً بـ٢٠ ذراعاً ويصلي طهته بحمار البيت ويضع خده الأيمن عليه ويسط ذراعيه وكفيه ويعلق بأستار السكبة ويقول اللهم هذا البيت الشريف أعترقني من النار وأعذني من الشيطان الرجيم ووسواسه يدعو بمشاة ثم ينصرف للصلاة ولا بد من التيقن أنها استقلت بخلاف الطواف لأنها ليست من أفضل الحجج ويندب إذا دأب بين

أول العهد بالبيت فيلحق به النشاط والاهتزاز وقوله للقدم متعلق بقول المتن وفي قول وقوله وسعى عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قول المتن مبروراً) أي لا يتخلط بمصيبة من البر وهو الطاعة وقيل هو التقبل وقوله ذنباً مغفوراً أي أجمل ذنب مغفوراً والسعي هو العمل والشكور هو التقبل وقيل هو الذي يشكر عليه (قول المتن) في جميع كل طواف الخ أي فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعي ويحث الزركشي أن لا بأس بالخط لعذر لا يظلم منه الاضطباع وفيه نظر (قول المتن وكذا في السعي) بخلاف ركعتي الطواف لأن هيئة الاضطباع مكروهة في الصلاة (قول الشارح) أي لا يظلم منها الخ ظاهره أنه غير مكروه (قول المتن إلا أن يخاف) يعني أن يكون خوف مخالطة النساء معنى لسهن (قول المتن وأن يوالى الخ) وجه عدم الوجوب أنها عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها فيجب موالاة ما كوضوه (فرع) لوفر الأشواط على الأيام أوجز الشروط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذكر نصوصاً عن الشافعي صريحة في التبع (قول الشارح) وفي قول يجب مولاته الخ أن قلت ما وجه ذكر هذا هنا مع أنه سيأتي قلت ليعلم أن محل القولين في التفریق الكثير بلا عذر (قول المتن) ويصلي بعده ركعتين أي بنية ولم يستثن عنها

(فالقرب بالرمل أولى) تحرز عن مضادتهن المؤدية إلى انتقاض الطهارة وكذا لو كان بالقرب أيضاً كالطواف

نسائية يخاف مضادتهن في الرمل فتركه أولى ولو كان من غوته الرمل مع القرب لزمه تركه جوفرة وقيل ليجد هافيرم فيها (وأن يوالى طوافه) وفي قول يجب موالاة كسائقي فيطال بالتفریق الكثير بلا عذر قال الإمام وهو ما يظن على الظن تركه الطواف ولو أقيمت السكينة فهو فيه فتريقه فيها تفریق بعذر (و يصلي بعده ركعتين)

أكثر من طواف أن يصلي لكل طواف ركعتين والأفضل أن تكون صلاة كل طواف عقبه ولو قصد كون الركعتين عن الشكل كفي بلا ركاهة وقياس سجود التلاوة أن يكون الاطلاق كذلك فليراجع (قوله خلف المقام) فهو فيه أفضل من داخل الكعبة ثم داخل الكعبة ثم في الحجر وأولاه ما قرب من البيت ثم في الحطيم ثم وجه الكعبة ثم في بابي الجنانين ثم بقية السجدة ثم في بيت خديجة ثم في منزله عليه السلام العروف بدار الخيزران ثم في بقية مكة ثم باقي الحرم ثم حيث شاء متى شاء ولا يفوتان الألبوت والمراد بخلف المقام كون المقام بينه وبين الكعبة لأن وجهه كان من جهتها فغير ويجزى عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى كافي للنهج وغيره ونظر بعضهم في الجمع بين هذا وما قبله فقال حيث قيل بحصولهما غيرهما فكيف يأتي قولهم فحيث شاء متى شاء وكذا ما قبله لا يقال إن ذلك فيمن لم يقع منه صلاة بعد الطواف في بقية عمره اذ لا قابل به ولا نهما لا بد من مقدمهما مع غيرهما والأفضل بخلان فيه نظرا لمنافاته لمسارواته كمن قصد تأخيرهما لعدم صحته كافي التحية وفي ابن حجر بعض شيء من ذلك وانظر هل يجوز احترامه بأربع ركعات أو أكثر على اتهامه الطواف كافي التحية ظاهر كلامهم جواز ذلك فراجع (تنبيه) سمي البيت كعبته لثريع من التكعب وهو التربع وذلك على التقريب لأن عرض جهة الباب من خارج البيت ثلاثة وعشرون ذراعا وربع ذراع ومن داخله ثمانية عشر ذراعا ونحو الثلثين من ذراع وعرض ما بين الشاميين من خارجه ثمانية عشر ذراعا وثلاثة أرباع من ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعا وقبراطن وعرض جهة ما بين الشامي والجناني من خارجه ثلاثة وعشرون ذراعا ومن داخله ثمانية عشر ذراعا وثلثان ومن ذراع وعرض جهة ما بين الجنانيين من خارجه تسعة عشر ذراعا وربع ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعا وثلث ذراع وارتفاع جدرانه أربعة وعشرون ذراعا تقريبا كل ذلك بالذراع المصري ويندب دخول الكعبة من غير أبدأ أحد قال بعضهم وإذا دخلها خراجا ساجدا لا لشكر أي مع التوبة وغيرهما من شرطه (قوله ويجبر بها ليلا) ومنه ما بعد الفجر واستشكل ابن الصلاح وفاقه الباقيين التفرقة بين الليل والنهار مع أن الصحيح في التوافل ليلا ليلا وسط ولا يقاس على الخسوف لأن سببه ليلا ولا على الكسوف لأن سببه نهارى وبأن الجماعة مطلوبة في الكسوفين فطلب الجهر والأسرار وهذه صلاة سببها واحد وهو الطواف فما وجه التفرقة فيها والوجه الاسرار فيها ليلا ونهارا كصلاة الجنائز وقد يجب بأن هذه ذات سبب فلا تناس على النقل والطلاق بأن سببها مطلوب كل وقت فلا تناس بذوات الأسباب المقيدة وبأن ما هنا باب اتساع وأما القياس على الكسوف كافي النهج فهو من حيث وجود الجهر والأسرار لا من حيث الدليل عليهما مثلا تأمل (قوله وفي قول تجب الوالدة) وقياس الصلاة وجوبها على صاحب الضرورة بخلاف

كالطواف في الحج لأنها ليست من جنس أفعال الحج وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بجران النية فيها في الحج عن التعبير (قول المتن خلف المقام) أي فيها في السجدة أفضل من المنزل وإن كانت نافلة ثم قضية كلامهم أن فعل ما خلف المقام أفضل من فعله ما في الكعبة زادها الله شرفا وفيه نظر فقد أطلقوا أن النقل داخلها أفضل منه في السجدة (تنبيه) أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة إلى جهة الباب الشريف أفضل من سائر الجهات وظاهر أن مراد ماء النفس الحجر فقد صرح الأصحاب بأن ركعتي الطواف إن لم يفعله ما خلف المقام يفعله ما في الحجر وهذا ظاهر ولا يرد على الشيخ لأن الذي في الحجر في البيت ولا يقال فيه أنه أفضل إلى جهة من البيت (قول المتن وفي قول تجب الوالدة) أي لأنه عليه السلام فعلها وقال خذوا عن مناسكتكم ثم محل الوجوب الطواف المفروض ويصح السعي قبل الركعتين اتفاقا (قول الشارح وعورض بمافي الخ) انظر هل تنوقف المعارضة على تأخر تاريخ هذا الحديث وأيضا انظر هل تعارض ذين من تعارض الخاص والعام فيكون الخاص مخصوصا أم لا أقول إن كانت السورة مكة

خلف المقام يقرأ في الأولى
قل بأبها الكافرون وفي
الثانية الاخلاص) لا اتباع
رواه في غير القراءة
الشيخان وفيها مسلم
(ويجبر بها ليلا) ويسر
نهارا (وفي قول تجب
الوالدة) كاتقدم (والصلاة)
لأنه عليه السلام لما فعلها تلا
قوله تعالى واتخذوا من مقام
ابراهيم مصلى وراه مسلم
فأفهم أن الآية أمرة بها
والأمر لا وجوب وعورض
بما في حديث الصحيحين
المشهور هل على غيرها
قال لا إلا أن تطوع وعلى
الوجوب يصح الطواف
بدونها ولا يجبر ركها بدم

﴿ تنمة ﴾ لا تجب النية في الطواف في الأصح لأن نية الحج أو العمرة تشمله نعم يشترط أن لا يصرفه إلى غرض آخر كطلب غريم في الأصح ولو نام فيه على هيئة لا تنقص (١١٠) الوضوء صح طوافه في الأصح أما الطواف في غير حج وعمرة

﴿ قوله ﴾ نعم يشترط أن لا يصرفه أي إلى غير الطواف كما مثله الشارع أما لو صرفه لطواف آخر فراضاً أو نفلاً فلا يصرف بل يقع عماله على صورة المحمول الآتية ولو صرفه عن الطواف وغيره فالقياس وقوعه عماله وكذلك لو قصد به الطواف وغيره كإتيان الصلاة ولأن ذلك النية وأما الذي في كمال الطواف فيأخذ كركل لكن لا يصرف إلى المحمول ولو بالصراف إليه وتجزي في النية وأما الوقوف والسمي والحلق فلا تنصرف ولا تجزي فيهما النية وفي شرح شيخنا ما يقتضي صرف السعي كإن حجر وفيه نظر ولا يراد التائب عن المصوب لأن الحج من أصله واقع له فأنامل ومنه صغير حمله وليه وأغيره وهو غير مميز وينبغي تقييده في غير الولي أن يكون باذنه لما يأتى أنه لو ركب دابة فلا بد أن يكون الولي قائده أو سائقاً وخرج بالحمل ما لو وضعه على نحو خشبة وجذب فلا تعلق لطواف أحدها بالآخر ﴿ قوله ﴾ ولو حمل الحلال محرماً أو الحرم محرماً أو حلالاً واحداً أو أكثر في كل منهم ﴿ قوله ﴾ وطاف به خرج السعي والسمي والبيت بمزدلفة ومنى فيقع في السعي للحامل مطلقاً في الوقوف لهما معاً مطلقاً ومثله البيت ﴿ قوله ﴾ حسب الخ وشرط من يقع له الطواف وجود ستر وطه فيه من ستر وغيره ولو صرفه الحامل لغير الطواف كطلب غريم لم يقع عن واحد منهما كامر ﴿ قوله ﴾ إن قصد للمحمول فله قال شيخنا وإن صرفه المحمول للحامل لم يقع لواحد منهما فراجع ﴿ قوله ﴾ وينزل الحامل منزلة الدابة أي لا من كل وجه بدليل وقوعه بخلافها إذ لا قصد لها ولو تعدد الحامل وقصده واحد لنفسه وآخر للمحمول لم يقع للمحمول فراجع ﴿ قوله ﴾ وأهلها علم منه أنه لا عبرة بقصد المحمول مع قصد الحامل تأمله ﴿ قوله ﴾ لنفسه أي أهلها كإتيان الحرم ﴿ قوله ﴾ ونوايا الطواف فإن نواه المحمول دون الحامل وقع للمحمول وكذا يقال في الحلالين ﴿ قوله ﴾ كالدابة تقدم الفرق بينهما والله أعلم

﴿ فصل في كيفية السعي وشرطه وما يطلب فيه ﴾ ﴿ قوله ﴾ يستلم الحجر وبقيله ويسجد عليه محاً كالأبداء فيأمر ﴿ قوله ﴾ والمروءة وهي أفضل من الصفا لأنها ختام على الاعتماد وقدر المسافة بينهما بذراع اليد سبعاً وقوله لا لأعراق في سنة الوفود وهي السنة التاسعة فالحدث خاص وليس هذان تعارض الخاص والعامل بل قوله ليس عليك غيرها أخبار لا يمكن صدوره والصلوات الواجبة أكثر من خمس فليتأمل ﴿ قول ﴾ الشارع تنمة لا تجب النية في الطواف في الأصح هذا الخلاف يجري في غيره كالري والوقوف ونحوهما ﴿ قول ﴾ الشارع أما الطواف في غير حج وعمرة ظاهر هذا دخول طواف القدم في القسم الأول ثم ما قلناه من أن القدم كالركن قال الأسنوي لم يصرح به ولكنه القياس لأن الأحرام شمله ولا يحتاج إلى نية ووقوف ابن الرفعة في طواف الوداع لوقوعه بعد التحلل التام ثم قال تجب نية بلا شك ونازع الأسنوي وقال القياس تخريجه على أنه من المناسك لا ﴿ قول ﴾ الشارع فلا يصح بغير نية ﴿ فرع ﴾ لو نوى أسبوعين نية واحدة لم يصح فيما يظهر بخلاف الصلاة لأن لها تحللاً بخلاف هذا فإنه يخرج منه بتمام السبع فلا بد من نية للطواف الآخر ﴿ قول ﴾ المتن ولو حمل الحلال محرماً أي دخل وقت طوافه ﴿ قول ﴾ المتن حسب المحمول بحث ابن الرفعة وغيره تقييده بما إذا نواه للمحمول وأطلق وعليه مشي شيخنا في شرح المنهج وغيره ﴿ قول ﴾ المتن قد طاف عن نفسه أي الطواف الذي شمله الأحرام من قدوم وركن كننا في الأسنوي ثم هذه الصورة أيضاً تأتي فيها بحث ابن الرفعة المذكور

﴿ فصل في يستلم الحجر ﴾ قال الرازي رحمه الله ليكون آخر عهده الاستلام كان أول شيء ابتدأ به محرمين ونوا الطواف فأقول أمهما وقوعه عن الحامل فقط لأنه الطائف والثاني عن المحمول فقط والاستلام والحامل كالدابة والثالث عنهما لتيهما مع الدوران ويقاس بهما الحلالان التناوب فيقع للحامل منهما في الأصح ﴿ فصل ﴾ يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته استحباباً ﴿ ثم يخرج من باب الصفا السعي ﴾ بين الصفا والمروءة

(۱۱۱)

وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً فقلت وعبد الله ذكر والدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم
 كذا قال الرافعي في التلخيص أيضاً إلا الدعاء ثالثاً وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بقوله رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله
 وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده لا تجزعه وعده ونصر عبده
 وهزم الأحزاب وحده

سبعة وسبعون ذراعاً ولا نعرض السبعي خمسة وثلاثون ذراعاً فادخلوا بعضه في السجود والصفا من جبل
 أبي قبيس والمروة من جبل فينقاع وباب الصفا يقابل ما بين الركنين الجانبيين وهو خمس طاقات **(قوله)**
 لا اتباع) ومن الاتباع نفي الجناح نفي قوله تعالى فلا جناح عليهما وأمل نفيه أن الصنم المسمى
 أسافاً كان على الصفا وأن الصنم المسمى نائلة كان على المروة وكان الجاهلية إذا سعوا يسبحونها فلما جاء
 الإسلام نزع السبلون عن السعي لذلك فزلت الآية **(قوله أبداً)** هو مضارع يعود ضميره للنسب
 لأنه جواب لقولهم يا رسول الله بماذا تابدأ إذا طفت وفي رواية للنسائي فأبدأوا بلطف الأمر للجماعة
 جواباً لقولهم بماذا تبدأ إذا طفتنا ولعل السؤال تعدد ذلك **(قوله وان يسعي)** أي جميع السعي وهو محرم
 فلو أخر بعضه لما بعد الوقوف لم يحسب ما قبله قبله وأحرّم بعد طواف فرض أو نفل لم يجز له السعي كسعي
 أراد الخروج إلى مسافة القصر طواف للدعاء أو طواف نفل ثم أحرّم وأراد أن يسعي حينئذ وعلم ما ذكرناه
 لو سعى بعد طواف الدواعي وإن قصد الخروج إلى مسافة القصر أو خرج بالفعل لم يعتد به ولا يعتد بطواف
 الدواعي لانه لا يصح من الحرم كما في شرح الرض وفيه نظر يعلم مما مر في أحرام السعي وما يأتي في الخروج
 إلى منى و يشترط كونه في بطن الوادي المعروف وقدم ضبطه فلا يسقط وطواف على سقفه هل يكفيه حرره
 وفي كلام العلامة العبادي جواز دونه بل يكفي السعي طائراً **(قوله أو قدوم)** وهو أفضل عند ابن حجر والمطيب
 وقال شيخنا الرمي أنه بعد الركن أفضل كما مر **(قوله بأن يسعي قبله)** أي الوقوف وتقديم جواز طواف
 القدوم بعده قبل نصف الليل لكن لا يسعي بل بعد طواف الركن كذا قالوا وعن ابن حجر وقال شيخنا
 السعي ويكفيه عن الركن ونقله عن شيخنا الرمي نعم لو لم يطف لم يجز له السعي إلا بعد طواف الأضحية وان طاف
 قبل الوقوف فإن حل كلام ابن حجر على هذه فواضح وظاهر كلامهم أنه لا يسعي بعد غير طواف القدوم
 وقول بعضهم بجوازه بعد كل طواف ولو نفلاً أو لوداع الاطواف الدواعي بعد فراغ الحج غير معتمد كما مر
(قوله لم تستجب اعادته) بل تكرهه أو تحرم أن قصد بها العبادة لأنها فاسدة وقد تستحب في القارن
 خروجاً من خلاف من أوجبها كأي حنيفة وقد تجب كأي بلغ أو عتق بعده وأمكنه اعادته بأن أدرك
 الوقوف كما تقدم ونوزع في الوجوب **(قوله مكرهه)** هو التعمد **(قوله والمرأه لا ترق)** أي إلا أن خلاه ل
 من غير الحارم فيستحب لها الرق ومنها الحنثي **(قوله والواجب الخ)** هذا بحسب ما كان وأما الآن
 فقد استمر من الصفا نحو ثمانى درجات ومن المروة نحو ثلاث درجات والوقوف فوق ذلك يكفي عن
 الإصاقي المذكور **(قوله فإذا رقي)** ليس قيلاً بل الرقي وغيره الذكر وغيره سواء في طلب الذكر

الاستلام اه ولم يذكرناه تقبيلاً ولا سجوداً فاعلم سببه المبادرة إلى السعي (قول النارح متابداً الله به) اعلم
 ان الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله صلى الله عليه وسلم اسعوا فان الله كتب عليكم السعي
 وغير ذلك (قول المتن بعد طواف ركن أو قدوم) أفهم انه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع وقبل الوقوف كن
 أحرّم من مكّة ثم طاف نفلاً وأراد الخروج لحاجة فطاف للدواعي وفي المسئلة كلام في شرح الارشاد وغيره (قول
 الشارح في التنزيل) متعلق بقوله أي سعيه (قول النارح وقال الشيخ أبو محمد مكرهه) اعتمده السبكي

وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً قلت ويومئذ ينادي مناد كل من اتخذ آياتي استغفالاً فليست له عذرة كذا قال الراغب في التلخيص أيضاً إلا الدعاء ثالثاً وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بدفعه رأياً وكعبه وقال لإله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وهزم الأحزاب وحده

السعي (آخره يعدو) أي
يسعى سعيًا شديدًا (في
الوسط) لقول جابر بعد قوله
مرات ثم نزل إلى الروة
حتى إذا انصبت قدماني
بطن الوادي سعى حتى إذا
صعدت ما مشي إلى الروة
(وموضع النوعين) أي
المشي والعدو (مفروق)
هناك فيمشي حتى يبقى
بينه وبين الميل الأخضر
المعلق بركن المسجد على
يساره قدر ستة أذرع
فيعدو حتى يتوسط بين
الميلين الأخضرين
أحدهما في ركن المسجد
والآخر متصل بدار العباس
رضي الله عنه فيمشي
حتى ينتهي إلى الروة
وإذا عاد منها إلى الصفا
مشي في موضع مشبه وسعي
في موضع سعيه أولًا والمرأة
لا تسعي ويستحب أن
يقول في سعيه رب اغفر
وارحم وتجاوز عما تعلم أنك
أنت الاعتراف بالكرامة وإن بولي

بين مرات السعي وبينه
وبين الطواف ولا يشترط
فيه الطهارة وستر العورة
ويجوز فعادرا كباولوشك
في عدد ما في من مرات
السعي أو الطواف أخذ
بالأقل ولو كان عنده أنه
أعما فأخبره ببقائه مشي
منها يلزمه الاتيان به لكن
يستحب
(فصل) (يستحب للإمام)

الآتي (قوله ثم دعا بين ذلك) أي بمشاء كما مر ومنه قاله الأصحاب اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم
وانك لا تخلف العباد واني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزعني مني حتى تتوفاني وأنا تسلم والمراد بقوله
بين ذلك أي بعده لا متصل الله عليه وسلم لم يكرهه والمراد بين كل مرتين من الدعاء على كونه لما مر أنه يكرهه
ثلاثًا والأول ظاهر الحديث فهو أولى للإخراج الدعاء عقب المرة الثالثة وألفظ الشافعي رضي الله عنه ودعا بين
كل تكبيرتين كما ذكره في القوت (قوله وأن يمشي) أي لنفاه وجهه على الأكل (قوله يعدو) قال
شيخنا الرمي ولا يقصد سعيه لمبا ولا مسابقة لغيره واللام يحسب سعيه وفيه نظر لما تقدم عن أن السعي
لا ينصرف كالوقوف فراجعه (قوله انصبت) أي زلت (قوله حتى يبقى) بينه وبين الخ لا هذا الوضع كان محل
ذلك الليل فلما رماه السيل لصقوه بجدار المسجد فقدم عن محاذة محله بذلك القدر (قوله والمرأة
لا تسعي) أي لا تعدو ولو ليلق خاوة ومثلها الخشي (قوله ويستحب أن يقول) أي الساعي ولو أثنى وأخشي
في المشي والعدو (قوله ولا يشترط) أي لم يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرطه وأمنده به (قوله
ويجوز فعله را كبا) وتقدم في الطواف أنه خلاف الأولى (قوله أخذ بالقل) أي أن كان قبل التحلل كما مر
عن الأذري وفيه مامر (قوله يلزمه) أي لم يلغوا عدد التواتر والا لزمه سواء القول والفعل كما في
الصلاة والله أعلم

فصل في الوقوف برفة وما يطلب قبله وفيه وما يذكر معه (قوله) (ومنصوبه) قالوا ونصبه واجب على الإمام
(قوله أن يخطب) أي بعد أحرامه كما مر (قوله بمكة) وكونه عند الكعبة وعند بابها أفضل وإذا لم يدخل
الحجاج مكة بل توجهوا إلى عرفة من البقاع مثلاً من لمامهم الخطبة أيضاً (قوله سابع ذي الحجة) ويسعى
يوم الزينة لأنهم يزبون هوداجهم لأجل المسير في غدة كاسياتي (قوله بعد صلاة الظهر) أي إذا كان خرج
الوقت فأتت الخطبة قاله شيخنا الرمي كان حجر (قوله خطبة) فردوه بفتحها الحرم بالنسبة والحلال
بالتكبير ويستحب له أن كان فيها أن يقول هل من سائل ويحب أن يأتي فيها بالاركان الخمسة كما مال إليه
شيخنا وهذه أول خطب الحج الأربع والثانية يوم عرفة بمسجد ابراهيم عليه السلام والثالثة يوم العيد والرابعة
في ثاني أيام التشريق وكلها فرادي وبعد الصلاة الثانية فيهما وكلها بعد الزوال (قوله بالعدو) أي
قبل الزوال كما يؤخذ من لفظ العدو وفي اليوم الثامن المسمى يوم التروية لأنهم يتروون فيه الماء بأمر فيها
التمتعين والمكيبين بطواف الوداع قبل خروجهم بعد أحرامهم وهذا الطواف مندوب وخرج بالتمتعين
والمكيبين غيرهم من الفردين والقارنين والأقافين لعدم تحللهم وعدم إقامتهم (قوله إلى مني) بكسر الهم

(قول الشارح ثم دعا بين ذلك) انظر ما معني هذه العبارة وكان المراد أن لما بلغ من هذا يدعو ثم بعد التكبير
ثم يدعو وهكذا في لفظ الشافعي ودعا بين كل تكبيرتين بمشاء ثم وجدت نص البيهقي مصرحاً ذكره
الأذري في القوت (قول المتن وأن يمشي الخ) قال في الكفاية أنما جاز ترك العدو في محلله ابن عمر رضي الله
عنهما مشي بين الصفا والروة وقال أن مشيت فقدر أيت رسول الله يمشي وأن سعيته فقد رأيت رسول الله
يسعى وأنا شيخ كبير (قول الشارح ولا يشترط فيه الطهارة الخ) استدلت على ذلك بقوله عليه السلام أفعل
ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف بالتهي فعمل أن السعي غير داخل فيه ولو لا نسك
لا يتعلق بالبيت فلو يكن من شرطه ذلك كالوقوف قاله ابن الرفعة في الكفاية (قول الشارح أخذ بالقل) أي
ولو كان بعد فراغهم من الأتي في النسك

فصل يستحب للإمام (قول المتن بالعدو إلى مني) يؤخذ من أن الذهاب قبل الزوال لأن العرب تقول
غدا فلان لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب بعده وهذا الذي يؤخذ من هو المشهور وفيه قول بأنه بعد
(فصل) (يستحب للإمام)

إذا خرج مع الحجيج (أو منصوبه) المؤمر عليهم وقد بعث رسول الله ﷺ أبا بكر رضي الله عنه أميراً
على الحجيج في السنة التاسعة من الهجرة متفق عليه (أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة بأمر فيها بالعدو إلى مني

ويعلمهم ما أمامهم من الناسك) إلى الخطبة الثانية الآتية قال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل التروية يوم
خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم رواء البيهقي بإسناد جيد كما قاله في (١١٣) شرح المذهب ويوم التروية

اليوم الثامن ولو كان
التابع يوم جمعة خطب
بعد صلاة الجمعة (ويخرج
بهم من غد) للاتباع رواء
مسلم بعد صلاة الصبح وان
كان يوم جمعة فقبل الفجر
(إلى منى) ويبيتوا بها فإذا
طلعت الشمس قصدوا
عرفات قلت) كما قال
الرافعي في الشرح (ولا
يدخلونها بل يقيمون
بشمرة قرب عرفات حتى
تزل الشمس والله أعلم ثم
يخطب الإمام بعد الزوال
خطبتين) للاتباع في كل
ذلك رواء مسلم بين يديهم في
أولاهما ما أمامهم من
الناسك إلى خطبة يوم
النحر ويحرضهم على
أكثار الدعاء والتبليغ
بالموقف ويخففها ويجلس
بعد فراغها بقدر سورة
الاخلاص ثم يقوم إلى
الثانية ويأخذ المؤذن في
الاذان ويخففها بحيث
يفرغ منها مع فراغ المؤذن
قليل من الأقامة وقيل من
الاذان وصححه في الشرح
الصغير والروضة وفيه حديث
رواه البيهقي ثم يصلي بالناس
الظهر والعصر جمعا للاتباع
رواه مسلم والجمع للسفر
وقيل للنسك وبقصرهما
أيضا السافرون بخلاف

وفتح النون مخففة على الافصح وقال بعضهم ضم الهم خطأ لأنه جمع منية أي ما يمتنى وهي بالقصر وتذكيرها
أغلب وفيها الصرف وعلمه وسُميت بذلك لكثرة ما يمتنى أي يراق فيها من الدماء وهي ما بين وادي محسر
وأسفل جمرة العقبة لأن الجمرات ليست منها وذلك سبعة آلاف ذراع واثنا ذراع بذراع اليد وبينها وبين مكة
فرسخ وكذا مناهيها إلى مزدلفة وكذا مناهيها إلى عرفات (قوله إلى الخطبة الثانية) هذا قيد لما هو الاقل والاكمل
أن يذكر في كل خطبة ما أمامهم من الناسك إلى آخر تمام الحج كما قاله الاسنوي (قوله بعد صلاة الجمعة) فلا
يكفي خطبة الجمعة عنها وان تعرض لحافها لانهم يدخل وقتها (قوله بعد صلاة الصبح) والاولى عند الضحى
كما فعله صلى الله عليه وسلم (قوله إلى منى) فيصلون فيها الظهر وما بعدها ويندب للنسك في جميع الناسك
(قوله ويبيتوا) عطف على يخطب فهو مندوب ومن البدع للسكر ما اعتاده الناس من ايقاد الشموع في
هذه الليلة (قوله طلعت الشمس) أي أشرفت على نير بفتح اللثة جبل كبير بمزدلفة على عين الناهب إلى
عرفه ويذهبون إلى عرفة من طريق بضع وهو جبل مطل على منى ويعودون من طريق المازمين وهما
جبلان بين عرفة ومزدلفة بينهما طريق ضيق هو المازنة كما تقدم (قوله بنمرة) بفتح النون مع كسر اللام
واسكانها وبكسر النون مع اسكان اللام موضع ينسب التسل فيه للقوف كاس (قوله من الاذان) المراد به
الاقامة كما قاله ابن حجر وبزول الخلاف للذكور ويزول ما قيل ان الاذان يمنع من سماع الخطبة الثانية
فيوقت المقصود منها ولا حاجة إلى الجواب عنه بأن المقصود من الخطبة التعليم وقد حصل بالخطبة الاولى
وأما الخطبة الثانية ذكر ودعاء فآمل (قوله بمسجد ابراهيم) الخليل صلى الله عليه وسلم ومن قال انه
شخص من بني العباس سمي بذلك وهو الذي نسب اليه باب ابراهيم بالمسجد قدسها وان تبعه بعض
أهل الفضل (قوله عرنة) بضم العين وفتح الراء المهملة وتفتح النون وليست عرنة ولا عرنة من
عرفات ولا من الحرم (قوله ويقفوا) عطف على يخطب فهو مندوب وسأقي الواجب منه

صلاة الظهر بمكة يوم التروية (قول النون يعلمهم ما أمامهم الخ) وبأمرهم فيها بطواف الوداع ثم ان كان
الخطيب محرما فافتتح الخطبة بالتبليغ والافلا تكبير (قول النون منى) سُميت بذلك لكثرة ما يمتنى فيها من
الدماء البرى وبينها وبين مكة فرسخ وكذا مناهيها إلى المزدلفة ومنها إلى عرفات وقوله ويبيتون بها قال
الرافعي هو هيئة وليس بنسك يجبر بدم والغرض منه الاستراحة لسبرم الفدا إلى عرفات من غير تعب قال
في شرح المذهب ولا خلاف في انسة (قول النون ثم يخطب الإمام الخ) روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نزل
بشمرة حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقصوف فحملته فأتى بطن الوادي يخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى
الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم كسب صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس
وذهبت الصفرة قليلا (قول الشارح ثم يصلي الناس الظهر الخ) ويسر فيها خلافاً لآل حنيفة (قول الشارح
والجمع للسفر الخ) أي وأما القصر فهو للسفر بلا خلاف كما صرح به الأصحاب رضي الله عنهم والمراد بلا خلاف
عندنا فقد ذهب مالك إلى أن أهل مكة يقصرون (قول الشارح) بقصرهما أيضا للسافرون ولا يصرف في ذلك
كون الخارج من مكة إلى وطنه عازما على العود إليها للطواف وغيره وان كان مقبلا بها قبل ذلك وللسوطن بها
اذا خرج قاصدا للسفر إلى مصر مثلاً يستبر فيه عدم العود إلا بخي لاهوطه ونية العود اليه دواما فاطاعة
فكيف بها ابتداء هكذا ظهر لي ولم أراه مسطورا وقد حدث الآن أقامتهم بمكة قبل الناسك أياما وذلك مانع
من قصر غير أهل مكة أيضا فليتأمل (قول النون ويقفوا) منصوب عطفا على يخطب فاقضى انه مستحب

(١٥) - (قليوبي وعميرة) - (ثاني) المسكين وتغلان والخطبتان قبل بنمرة والجمهور بمسجد ابراهيم وصدره من عرنة
وأخره من عرفه ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك قال النبوي وصدره محل الخطبة والصلاة (ويقفوا) أي الإمام أو منصوبه والناس

الله عليه وسلم بالصحرات
نحو ميل (ويذكروا الله
تعالى ويدعوه ويكثروا
التهليل) روى الترمذي
حديث خبر الداء دعاء
يوم عرفة وخبر ما قلت أنا
والنبيون من قبل لا اله
الا الله وحده لا شريك له
الملك وله الحمد وهو على كل
شيء قدير وزاد النبي اللهم
اجعل في قلبي نورا وفي
سمعي نورا وفي بصري
نورا اللهم اشرح لي صدري
ويسر لي أمري (فاذا
غربت الشمس قصدوا
مزلفة وأخروا للرب
ليصلوا مع النساء بمزلفة
جمعا) للاتباع رواه
الشيخان والجمع للسفر
وقبل للنسك ويذهبون
بسكينة ووقار فمن وجد
فرجة أسرع (وواجب
الوقوف حضوره) أي

(قوله بركة) سميت بذلك لأن آدم وحوا تمارقا فيها بعد نزولهما من الجنة متفرقين آدم يجبل سرديب
وحوا بركة وقيل لأن جبريل عرف إبراهيم للناسك فيها وقيل غير ذلك ولها حدود أربعة أحدها ينتهي إلى
جادة طريق الشرق والثاني إلى حافات الجبل الذي وراءها والثالث إلى البساتين التي عند القرية التي ترى من
عرفات والرابع إلى وادي عرينة بالنون وجبل الرحمة في وسطها وعلامتها من جهة مكة العلمان الشهوران
ومايزعمه العوام فيهما من نزول حواء عليهما ومن فضيلة الدخول والخروج من بينهما فمن خرافاتهم
ومساقفاتهم باب السلام ثلثمائة ألف ذراع وأربعون ألف ذراع واثنان وثمانون ذراعا بذراع اليد
(قوله الى الترويب) أي عقبه بزوال الصغرة (قوله وموقف النبي صلى الله عليه وسلم) للشهور بموقف
الحاء إلى أفضل محل بها للدعاء وغيره وهو أسفل جبل الرحمة الذي بوسط عرفات وليس للوقوف على هذا الجبل
فضيلة بل قيل بركاته كبقية جبال عرفة وهذا للرجال وبعدهم الصبيان وبعدهم الحنثاء وبعدهم النساء
إلى حاشية عرفة كافي الصلاة والفضل للوقوف راكبا لا نهاعون (قوله ويدعوه) أي الله تعالى ومن تأور
الدعاء اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرا مما نقول وينبأن بركركل ذكر ودعاء ثلاثا وأن يفتتح بحمده يستجتمه
بالسبيح والتحميد والتهليل والمبالغة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكثر من التلبية وقراءة
القرآن خصوصا سورة الحشر لأثر ورد فيها وأن يرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه وأن لا يفرط في الجهر
بالدعاء وغيره وأن لا يستظل بل يبرز للشمس الألعن وأن يكون في جهة ذلك مستقبلا متطهرا مستورا
راكبا خاشعا كأي أمتيا كيا وأن يحضر الساعة الخاصة وانهيار السائل واحتقار أحد وكثرة الكلام
(فرع) قال شيخنا وغيره ولا بأس بالتعريف بغير عرفة ان خلعت نحو اختلاط رجال ونساء (قوله
قصدوا) أي من طريق المأزمين كإس (قوله بمزلفة) من الإزدلفة أي القرب القرب الحاج فيهما منى
أو قريبا من عرفة وتسمى جمعا بفتح الجيم وسكون اليم لاجتماع الحاج فيها وهي ما بين المأزمين ووادي
محسر (قوله ليصلوا) أي بعد اناخه جلهم وقبل حط رحلهم ثم ان خافوا خروج وقت اختيار النساء
صلوات الطريق ويندبهم صلاة الروائب لالتواضع للطلقة (قوله من أرض عرفات) قال شيخنا ولوعلى
قطعة نقلت منها إلى غير هاراجه وخرج بأرضها هوائها كنحو سحاب وأغصن شجرة أصلها خارج عنها
أو عكس فلا يكتفي فلو وقف على غصن في هوائها وأصلها في أرضها كفي لأن الاعتبار هنا بالأرض وبذلك
فارق ما في الاعتكاف من الاكتفاء فيه بذلك كله وتقدم الاكتفاء هنا بالركوب على دابة (قوله إمارا)
أي لا طائرا كإس وعلم بما ذكره ان الوقوف لا ينصرف لغيره ولو نفاه كإس (قوله أهلا للعبادة) وتقدم

مع انه ركن والجواب ان قوله الى الترويب سهل ذلك نعم فضيلة العطف افراد الضمير ولكن جمعه بالنظر إلى
ما قاله الشارح (تأنيبه) أهل المصنف الفصل لهذا الوقوف والشر وأيام التشريق لكونه ذكره قربا
سبق (قول المتن ويدعوه) من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الزاوي اللهم انك تسمع كلامي وترى مكاني
وتعلم سرى وعلانيتي ولا تخفى عليك شيء من أمري أسألك مسألة السكين وأنت أهدى البك ابتهاج الدليل
وأدعوك دعاء الخائف الضعيف بردها من خضعت لك رقبته وقاضت عبرته وذلك لك جسده ورغمك أنه
اللهم لا تجعلني بدعا لك شقيوا كن في رءوف رحيم يا خير السؤلين ويا خير العطين لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (قول المتن وأخروا للرب)
قال الاستوى تغلقن الاملاء ذلك في حق من قصد السير إليها حالا لا فيقدم ونوزع أي بدلالة النص كما
في النسك (قول المتن وان كان مرافق طلب أبقي) أشار بالمرور إلى عدم اشتراط المسك وطلب الآتي إلى
أن الصرف لغرض آخر لا يصرفه الإمام ولم يجزوا فيه الخلاف في صرف الطواف ولعل الفرق ان الطواف
قرية مستقلة هذه الحاشية سطر تها قبل رؤي بما في الترح (قول المتن أهلا للعبادة) قال الأصحاب يشترط
أن يكون أهلا لها بضاعتها عدم الاحرام والطواف والسعي ولم يتعرضوا للعلق وقياس كونه نسكا لاشتراطه

فلا يجزئ ولا السكران ولا المجنون وقيل يجزئهم (ولا بأس بالنوم) المستغرق وقيل يضرب ولولم يعلم أنها عرفة أجزأه وقيل لا (وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقيل بدمضى زمان إمكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح ١١٥) بقاؤه إلى الفجر يوم النحر)

والثاني لا يلقى إلى ذلك بل يخرج بغروب الشمس والثالث يلقى بشرط تقدم الاحرام على ليلة النحر وبدل للاول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الأربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب وليلة جمع هي ليلة المزدلفة (ولو وقف نهارا ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق) مع ادراكه الوقوف (دما استحبابا) خروجا من خلاف من أوجبته (وفى قول يجب) لأنه ترك نسكا هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (فان عاد) إلى عرفة (فكان بها عند الغروب فلا دم) يؤمر به (وكذا ان عاد ليلا في الاصح) ورجع القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم لأن الفسح الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوتته والخاء في الرخصة وأصلها مبنى على الوجوب في عدد العود (ولو وقفوا اليوم بالماشر غلطا) لظنهم ان التاسع بأنهم عليهم هلا

ما يعلم منه اشتراط ذلك للبشر في الطواف والسعي والحق (قوله فلا يجزئ) أي حيث لم يقم من أعماله لحقة ولا يلقى إلى ذلك بقية حج فحج فرضا ولا نفلا على التمسك وما في التمسك وغيره مرجوح (قوله ولا السكران) أي الذي لم يزل عقله وليس له نوع تمييز فهو كالنمى عليه فبإذ كان كان له نوع تمييز فحجه صحيح وأزال عقله فكأنه مجنون وحكمه أن يبنى إلى على فعله لأن له الاحرام عنه ابتداء كما مر ويقع حجه نفلا وسواء عدى السكران والنمى عليه بما فعله أولا فالخامس أن المجنون يصح وقوفه ويقع حجه نفلا وكذا السكران ان زال عقله وأن النمى عليه لا يصح وقوفه ولا يقع حجه فرضا ولا نفلا ان لم يقم لحقة وكذا السكران ان لم يزل عقله (قوله من الزوال) وجوزوه الامام أحمد وقوله (قوله وليلة جمع النحر) رده على من قال ليلة جمع ليلة التاسع فهو مستثنى من كون الليل سابق النهار (قوله خروج النحر) وهو الامام مالك رضى الله عنه وبرأفة القول المذكور (قوله ورجع القطع النحر) قاله التعبير بالمذهب أنسب (قوله غلطا) حال من الفاعل أخذنا ما بعده وقال بعضهم يصح كونه مفعولا لأجله بل هو أولى وقال شيخنا بل هو متعين كما يصرح به كلام الشارح ولا يضرب فقد بعض شروط القول كما قيل وإنما تعين ليدخل ما لو ظهر لهم الغلط في اليوم العاشر فوقفوا بعد زواله فانه يجزئهم وأشار بقوله لظنهم إلى دفع قول الاسنوي رحمه الله تعالى ان التصور للذكر جهل لا غلط (قوله هلال ذي القعدة) أي التمسك بما هو في الحقيقة هلال ذي الحجة وكان الاصول التمييز به كما عبر به غيره (قوله أجزأهم وقوفهم) أي بد زوال الماشر لاقبله وان تبين أنه العاشر وتكون ليلة العيد هي التي بعده ويجزئ الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج الا بعد نصفها ويحب مبيت مزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا تجزئ الاضحية قبل طلوع شمس يوم يحرم صومه وتكون أيام التشريق ثلاثة بعده تجزئ الاضحية فيها ويحرم صومها وهذا كله بالنسبة للحاج دون غيره فبما يظهر نعم من رأى أو

العراق (قول الشارح وقيل يضرب) أي بناء على ان كل ركن يحتاج إلى نية (قول الشارح وقيل بدمضى النحر) اعلم ان الاسنوي ساق حديثا صحيحا عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحمد قال فان تمسكنا بالحد يشترط ذلك وان تمسكنا بالفضل وجعلناه مييعة المراد من النهار المذكور في الحديث بشرطنا أن نعتبر إمكان الصلاة كملادة العيد للاضحية فالقول بالزوال خروج عن الدليلين معا انتهى ولك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشئ أن تكون في وقت ذلك الشئ (قول الشارح وبدل للاول) ودليل الثاني هو العمل (قول الشارح ورجع القطع به) ومن ثم اعترض الاسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالاصح دون الصحيح (قول المن غلطا) مفعول لأجله فتمشك البارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم فوقفوا على يقين القوات بخلاف ما لو أعرب حاله قاله الاسنوي وفيه نظر لأن المفعول لأجله يشترط اتحادهم للعلل في الوقت (قوله لظنهم) حاول به تصحيح اطلاق لفظ الغلط على التصور إلا أن يدفع قول الاسنوي رحمه الله انه يسمى جهلا لا غلطا قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير متقرر فاقضاه كلام الصنف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه (قول الشارح هلال ذي القعدة) غير غيره بذى الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ فكانه أراد نسبتها إليها باعتبار أنه تطلب رؤيته ليلة الثلاثين منها فله بها نوع ارتباط مصحح للاضافة أو مراده أن هلالا غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال فأكلوا عدة شوال وعدة القعدة وشرعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤيته ثم ثبت في التاسع من الحجته رؤيته ليله الثلاثين من شوال فيكون التاسع عاشر (قول المتن أجزأهم) أي بالاجماع (قول المتن فيقضون) أي قائمهم يقضون

ذي القعدة فأكلوا ثلاثين ثم بان ان الهلال أهل ليلة الثلاثين اما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزأهم) وقوفهم (الأن) بقاؤه إلى الفجر يوم النحر (في الحجج) فيقضون هذا الحج (في الاصح) لأنه ليس في قضائهم مشقة عامة والثاني لا يقضون لأنهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو باق الا من قبل الزوال من العاشر فوقفوا بعده

قال في التذيب للذهب أنهم لا يجزئهم لأتهم وقفا على يقين الفوات قال الرافعي وهذا غير مسلم لأن عامة الأصحاب ذكروا أنه لو قامت البينة على رؤى بالملال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكنون من حضور الوقف بالليل يقفون من القنود بحسبهم قال الوقامت البينة بعد الغروب يوم الثلاثين من رمضان رؤى بالملال ليلة الثلاثين نص على أنهم يصلون من القنود بعد قاذمًا بحكم القنود بقيام الشهادة ليلة العاشر لم يثبته في اليوم العاشر وسكت عن ذلك في الرضوة ولو وقفا اليوم الحادي عشر لم يصح حجهم بحال (وإن وقفوا في اليوم الثامن وعلموا قبل فوت الوقت وجب الوقوف في الوقت وإن علموا بعده أي بدفوت الوقوف وجب القضاء) لهذا الحج (في الأصح) والثاني لا يجب

أخبر من رأى وصديق عليه العمل به وحده كافي الصوم (قوله قال في التذيب الخ) هو غير معتمد وللمتدلل أجزاءه كقوله الرافعي عن الأصحاب قد تقدم وسكوته في الرضوة عليه يدل على أنه ارتضاه (قوله يقفون من القنود) له بدل والوال أخذ ما قبله فراجع (قوله والثاني لا يجب) وبقال الإمام مالك والإمام أحمد رضي الله عنهما (قوله لعل في الحساب) وهو لا عبرة بالطلوع بسببه وهذا خارج بقوله فيأمر بأن غم الخ (قوله ولو غلطوا في المكان الخ) هذا خارج بقوله العاشر الخ لا عزمان

فصل في البيت بزلفة ومما به ولا يتصور صرفه ولو عن حاصل لغيره (قوله والظاهر وجوب الدم) هو للمتدلل لأن البيت بها واجب (قوله ساعة) أي لحظة ولو بالمرور وإن لم يعلم بها أو كان طالبًا لا يتي مثلًا كعرفة قاله شيخنا ومقتضاه أنه لا يكتفي بالمرور بها في وقتها فراجع (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) أي نظرا إلى كونه يسمى ميتا والأول لم يوجب لكونه ميتا إذ لم ير الأمر بالبيت هنا وأنها لو لكونهم لا يصلونها لشورج الليل فخفض عليهم ما بين أيديهم من الأعمال الكثيرة كذا استدلوأ به وفيه نظر لأنه لا يفيد اعتبار الوجوب والنصف الثاني من الليل فتأمل (في تنبيهه) لو أغشى عليه أوج من جميع النصف الثاني لم يضر في حجه وليس هو كعرفة لا لا يخفى (قوله فلا شيء عليه) قال شيخنا الرمي محله أن لم يتمكن من الوقوف بزلفة وكذا التي بعدها والأفضل عدم (قوله ولو أفاض) أي قبل نصف الليل وفارق مزلفة قبله أيضا (قوله قال الفقهاء) هو للمتدلل بالشرط للتقدم ولا يجب عليه الدوالي للزلفة وإن تمكن منه كاهو ظاهر كلامهم ومثل هذا من بدرت إلى الطواف خوف طر ونحو حيض وجميع أعذار متى تأتى هنا

ولا يصح نسيه (قول الشارح قال الرافعي وهذا غير مسلم) قال الأذري ولو وقفا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً ما انكشف الحال قبل الزوال قال الأذري فالظاهر وجوب الوقوف بعد الزوال (قوله وسكت على ذلك في الرضوة) صحح في شرح المهذب الإجزاء قضية كلامها ساعة البينة وقضية رمضان عدم سماعها فما الفرق (قول الشارح والثاني الخ) قال الأسنوي عليه لا كثر من

فصل وبييتون بزلفة هي ما بين ما زمرى عرفة ووادى محسر وكها من الحرم وتسمى جمعاً والسنة الاغتسال منها بعد نصف الليل للوقوف بها وللمسك كسلف وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن البيت بهار كن والصحيح وجوبه في جزء من النصف الثاني وكفاية للوقوف فيه لمرات ودل به يستقوله عن المعنوي بن قيس وعبارة الكتاب تقتضي اشتراط أن يكون فيه قبل النصف الثاني وفي وجوبه (الخ) نظريه من وبين الأول علم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يمتدى الناظر إليهما الثاني أن قضيته استحباب الدم وهو خلاف المرجح في الرضوة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله وأعلم أن الذي ساقه الشارح عن الرضوة لا يفهم شيء منه من عبارة النهاج (قول الشارح حصل البيت) أي حصل ما يمنع من وجوب الدم وإن لم يسم ميتا (قول الشارح وفي قول يشترط معظم الليل) هذا قال الرافعي أنه لا يظهر ثم استشكله من جهة

كما في النقط بالتأخير ورفق بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه وبأن التلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فانه ما يقع لطلوع في الحساب أو لحال في الشهود الذين شهدوا بتقديم الملال والتلط بالتأخير قد يكون بالقيم المانع من رؤى بالملال ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقوا بغير عرفة لم يصح حجهم

فصل (و يبيتون) بزلفة لا الاتباع للمعوم من الأحاديث الصحيحة (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بهافي النصف الثاني) بأن كان بها في النصف الأول فقط أو ترك البيت بها أصلاً (أراق دما وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن لم يكن عرفة عند الترويب خالف في الرضوة والظاهر وجوب الدم

ترك البيت وقال لو لم يحضر مزلفة في النصف الأول وحضرها ساعة في النصف الثاني حصل البيت نص عليه أنهم الام في قول يشترط معظم الليل (ويسن تقديم النساء والضعفة بد نصف الليل المعنى) ليرموا جمره العقبيل الزحمزحمي الشيطان عن عائشة أن سودة أفاضت في النصف الأخير من مزلفة بأذن رسول الله ﷺ ولم يأمرها بالدم ولا التفرغ الذين كانوا معاهروا بإعانة ابن عباس قال ثابن بن قيس قدم النبي ﷺ لبيت المزلفة في ضعة أهلوه ولو انتهى إلى عرفة لقلية النحر واشتغل بالوقوف عن ميت للمزلفة فلا شيء عليه ولو أنقض من عرفة إلى مكة وطاف للأفاضة بد نصف الليل ففاته البيت بزلفة قال الفقهاء لا شيء عليه لاستثاله بالطواف قال

(قوله بدفعون) أي قبل طلوع الشمس ويكره التأخير اليه (قوله قال الجمهور ليل) هو الاعتماد (قوله والمأخوذ سبع حصيات) هو الاعتماد والاحسن أخذ خصوصاً زيادة خشية سقوط واحدة منه ويسن أن يغسلها ولا يكره أخذها من بقعة من البقاع الامن الرمي أو محل نجس أو من الجبل أو من السجود يحرم من وقف مسجد (قوله وظاهر الخ) هذا رواه على كلام المصنف وقد يقال أن كلامه يشمل ما يجعل يأخذون عطفاً على بيتون لا على بدفعون فتأمله ويندبهم جميعاً الاشتغال بالتلبية لا التذكير خلافاً للفقهاء (قوله المشر) ففتح الميم وفيه لغة شاذة بكسر هاء الحرام بمعنى الحرم لأنه منه ومن مزدلفة وسمى بذلك لمصافيه من شمار الدين (قوله وهو جبل الخ) أي عند الفقهاء وعند المحدثين جميع مزدلفة (قوله في آخر الزلذلة) وقال الحب الطبري بأوسطها وقد استبدل الناس عنه الآن بالوقوف على بناء محدث هناك ينظرون للشعر الحرام وليس كذلك وإن حصل به أصل السنة ونوزع في ذلك (قوله وقفوا) أي عنده فهو أفضل من الوقوف بغيره من مزدلفة ومن ترك الوقوف من أصله (قوله القصواء) اسم لنافه من ابله عليه السلام وهي ففتح القاف والدوقيل بالضم والقصر ونسب قائمها الى السهو (قوله ثم يسرون) بسكتة قبل طلوع الشمس ويكره التأخير اليه خلافاً لما كانت عليه الجاهلية ومن وجد فرجة من الطريق أسرع وأذا وصلوا الى وادي محسر وهو فاصل بين مزدلفة ومنى كما مرع وجه تسميته بذلك أسرع للامشي وحرك الركبا بتغفير رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادي (قوله فيصلون منى) ويندب لكل من دخلها أن يقول اللهم هذه منى قد أتيتها وأُعبدك وابن عبدك أسألك أن تن علي بما مننت به علي وأولائك اللهم أني أعوذ بك من الحرمان والصيبة في ديني ودنياي وأرحم الراحمين (قوله بعد طلوع الشمس) أي أروافها كمرع وهذا وقت الفضيلة الى الزوال (قوله فيرمي كل شخص) وهو مستقبل الجرة ويساره الى جهة مكة وبينه الى جهة منى لأن الجرة ليست منها كما مرو ويندب فيرمي غير هذا اليوم أن يستقبل الكعبة ثم يأخذله

انهم لا يصلون المزدلفة الا في بيامن ربع الليل والدفع بعد اتصافه بالز (قول الشارح والغسل الخ) هي عبارة قال روضة قال الرافعي والذي أفادته لا يستفاد من المنهاج (قول المتن) يأخذون ظاهره المطف على بدفعون فيكون قاصراً عن افادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضياً لأن يكون الأخذ نهاراً وهو ما عليه الغبوي وخالفه الجمهور وأما عطفه على بيتون السابق فيفيد (قول المتن ودعوا) منه اللهم كما أوقفنا فيه وأرئنا يماه وفتنا الذكر كما هدينا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله الى قوله غفور ورحيم وروى الامام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير يخبط وذكراً حديثاً طويلاً ثم قال كان الناس في الجاهلية اذا وقفوا بالمشر الحرام يبتهل أحدهم اللهم ارزقني ابلا اللهم ارزقني غنا فأقول الله تعالى فمن الناس من يقول ربنا تنافى الدنيا وماله في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول الى آخر الآية اللهم رب الشعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أني نحيه وأفضل سلام وجميع يبنناو بينه في دار السلام برحمتك اذا الجلال والاكرام اللهم احفظ علي ديني واجعل خشيتك نصب عيني وأصلح لي شأني يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير مدعو يا خير مرجو يا خير مسئول يا خير معط اللهم ذلل نفسي حتى تنقاد لماعتك ويسر علي العمل بما يقر بها الي رضاك واجعلها من أهل ولا تنكس سكان جنتك ثم يصلي على النبي عليه السلام (قول المتن ثم يسرون) أي قبل طلوع الشمس (قول المتن فيرمي) أفادت الفاء ان السنة للبادرة الى الرمي وهو كذلك بحيث ان الركبا لا ينزل حتى يرمي وهو راكب وبعبارة الحرر وكما وفوهوا رموا قال الأسنوي واستعمال الكاف بمعنى مع أو عند لغة عجيبة وليست من كلام العرب فعبارة المنهاج أصوب وسيأتي شروط الرمي ومستحباته

لا لباع رواه الشيخان والغسل هنا أشد استحباباً من باقي الأيام ليسع الوقت لباين أيديهم من الأعمال في يوم النحر (ثم بدفعون الى منى) يأخذون من مزدلفة حصي الرمي قال الجمهور ليلاً وقال الغبوي بمدلة الصبح وللاخذ سبع حصيات لرمي يوم النحر وقبل سبعون حصاة لرمي يوم النحر وأيام التشريق على ماسياتي بيانه روى البيهقي والنسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المهذب عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غداة يوم النحر التقط لي حصي قال فلفظت له حصيات مثل حصي الخنث وهو باعجام الحاء والذال الساكنة وبظاهر ان التقديم بالليل يأخذون حصي الرمي من مزدلفة أيضاً (فاذا بلغوا الشعر الحرام) وهو جبل في آخر الزلذلة يقال له قرح بضم القاف والزاى (وقفوا) فذكروا الله تعالى (ودعوا الى الاسفار) مستقبلين الكعبة روى مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم لما صلى ركب

القصواء حتى أتى على الشعر الحرام واستقبل القبلة ودعا الله تعالى وكبر وهلل وحده ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً (ثم يسرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص حينئذ سبع حصيات الى جرة العقبة

ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) لأخذها في أسباب التحلل (ويكبر مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر أنه عليه السلام أتى الجمره بمضى يوم
التحر فرماها بسبع حصيات (١١٨) يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف (ثم يذبح من معه هدى ثم يحلق) (الإنبياء)

موضعا من مئى والأولى منزله عليه السلام وهو على يسار معنى الامام وهذا الرمي تحية مني فيبادر بها أفادته
الفاء حتى أنه يندب للراكب أن لا ينزل قبله (قوله) ويقطع التلبية) لانها اجابة لطالب للناسك
وهذا قد أخذ في الانصراف عنها ولا يهودا بها بذلك وقال بعض مشايخنا يعبدونها مادام محرمًا والذي
اعتمد شيخنا أن العبرة بالتحلل لا بالزوال فمضى يحل بكبره ولو قبل الزوال والاقبلي ولو بعده فليراجع
من باب صلاة العيد (قوله ويكبر) أي ثلاثا ويذبح لاله الا الله وحده الخ ويرمي باليمين ويرفع
الرجل يده حتى يرى بياض إبطه مع كل حصاة رماها (قوله مثل حصي الخذف) وفي نسخة فتر حصي
الخذف قال النووي وهو الصواب فراجعه (قوله ثم يذبح) قال جابر رضى الله عنه نحر عليه السلام في ذلك
اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها ثلاثا وستين بدنة وعلى رضى الله عنها قباها قال بعضهم وفي ذلك إشارة الى مدة
عمر الشريف (قوله ثم يحلق) ويوئد بلكل حلق ولو حلالا استقبل القبلة والبدء بالقائش الأيمن جميعه
ثم الأيسر كذلك وان لا يشترط عليه وان يبلغه العظمين عند الأذنين وان يذبح شره كظفر موافق قول
بعضه مع التكبير ان كان محررا اللهم أعطني بكل شره حسنة وامعني بهامية وارفع لي بهار درجة
واغفر لي وجميع المسلمين ويذبحهم اللهم اغفر للمحلقين وللقصرين وينيب الزنزين فير الحلق بقص
ظفر وشارب (قوله والحلق أفضل) أي لذ كركاسيا فينقذ نذره له ويكفيه عن التذرع لثلاث
شعرات فأكثر الان صرح باستيعاب رأسه فيزعمه استيعابه ولا يكتفي عن التزمل الاسمي حلقا كقص
وتف وأحرقا فان فعل ذلك انعدم كالأونذر المسمى فركب (قوله وتقصير المرأة) أي الأثني ولو صغيرة أي
الأفضل لمذاك فينقذ نذرها له نعم ان كانت في سابع ولادتها نذبا لمحا الحلق (قوله يكره للمرأة
الحلق) فان منها حليل أو نقص باستمناعه حرم الابادة أو لغير تأن في قال شيخنا الرمي والوليع
والده كاز وج ان كان مصلحة (قوله العجلى) ضبطه الأسنوي بفتح الهمزة وفتح الجيم وكلامه بالحلق
الحقنى للمرأة معتمد (فرع) يستثنى من أفضلية الحلق ما عاظم قبل الحج وفي وقت لولح فيجاء يوم
التحر ولم يسود رأسه فأفضل له التقصير وأما يوم يحلق بعض رأسه في كل لكراهة الفزع نعم لو كان
له رأسان فحلق واحد منهما لم يكره (قوله والحلق نسك الخ) جملة الخلاف فيه خمسة أو جهر كمن سنة واجب
مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قوله وقال التزالي) أي بناء على القول الثاني (قوله أو تقصيرا)
هو امم لازالة الشعر بأي آلة والقص ازالته بالمقراض (قوله أو دفعات) والأفضل كونها متوالية (قوله)
وهو) أي الشعر لأنه اسم جمع ولو أزال شعره واحدة في ثلاث مرات كتي كما صححه النووي في المجموع
والناسك (قوله يستحب له امرار للموسى عليه) ولو كان به بعض شعر نذبه مع ازالته امرار للموسى على
بقية رأسه وأما لعجب الامرارهنا لقوامتها تلقى به الواجب وهو الشعر لا بشرة الرأس وبذلك فارق

(قول الشارح في الحديث حصي الخذف) قال في شرح مسلم هو راجع في المعنى الى حصيات (قول المتن)
والحلق نسك الخ) جملة الخلاف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قول المتن)
أو تقصيرا الخ) لكن لو نذر الحلق تعين حلق الجميع ولا يجوز التقصير وحلق البعض ولا زلاته بنذر
الحلق كذا في شرح المهذب قال الأسنوي والأوجه عمله على عدم الجواز فانه اذا نذر ذقة في واجب لم يقنع
ترك تلك الذقة في الاعتداد بذلك الواجب كالأونذر الحج ما شافرك انتهى أقول لصل مراده الواجب
أشالة للتأريدمالونذر ان يتكفى شعرا ثم نذر ان يكون متتابعا (قول المتن ومن لا شعر برأسه) لو كان
عدم الشعر ناشئا عن ازالته قبل دخول وقتها ولكنه ثبت بذلك فظاهرا انه يستحب له امرار للموسى الآن

بفتح العين أي ازالته التماس
شعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو تفتا أو أحرقا أو فعا) مما يجاذى الرأس أو ما استرسل عنه في دفعة أو دفعتا
قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين أي شعرها وهو يصدق بالثلاث (ومن لا شعر برأسه يستحب) له (امرار للموسى عليه) تنبيهها بالعالمين

ولكن

رواه مسلم (أو يقصر
والحلق أفضل) قال تعالى
محلقين رؤسكم ومقصرين
وقال عليه السلام اللهم ارحم
المحلقين فقالوا يا رسول الله
وللمقصرين فقال اللهم
ارحم المحلقين فقال في
الرابعة وللمقصرين رواه
الشيخان (وتقصير المرأة)
ولا تؤمر بالتحلق روى أبو
داود بإسناد حسن كما قاله في
شرح المهذب حديث ليس
على النساء حلق إنما على
النساء التقصير وفي شرح
المهذب عن جماعة يكره
للرأة الحلق وعن العجلى
أن التقصير للخنثى أفضل
كل مرة (والحلق) أي ازالة
الشعر في الحج أو العمرة
في وقته (نسك على
الشهور) فينبأ عليه
وهو ركن كاسياني
واستدل على أنه نسك
بالدعاء لفاعله بالرحمة في
الحديث السابق والثاني
هو استباحة محظور لأنه
كان محررا عليه كاسياني
فأصبح له فلا تواب فيه كما
قاله في شرح المهذب
كل زافي وقال التزالي انه
مستحب بلا خلاف
(وأقاله ثلاث شعرات)
بفتح العين أي ازالته التماس

(فإذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف الركن) (الانباغ رواه مسلم (وسى ان لم يكن سى) بطلوف القدوم كما تقدم ان من سى بعده لمعه وسبأى ان السى ركن (تم يعود الى منى) ليبيت بها (وهذا الرى والذبح (١٩٩) والخلق والطواف يس ترتيبها

كاذ كرنا) ولا يجب روى مسلم أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلفت قبل أن أرمى فقال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل ان أرمى فقال ارم ولا حرج وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا آخر الا قال افضل ولا حرج وأنه قيل له في الذبح والخلق والرى والتقديم والتأخير فقال لا حرج وعلى القول بأن الخلق استباحة محظورة لوفضه قبل الرى والطواف معازمة القدبة لوقوع الخلق قبل التحلل (و يدخل وقتها) يعنى غير الذبح لما سبأى فيه (نصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما عاله في شرح المهذب عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقبس الباقي منها على ذلك (وبقي وقت الرى الى آخر يوم النحر) روى البخارى أن رجلا

المسح في الوضوء ولو تمر عليه الخلق صبر الى مكانه ولا يسقط عنه الخلق ولا تكفيه القدبة ولا يجب زواله اذا نبت بعد امرار الموى عليه ويندبه أخذ شيء من نحو شار به ولحيته وشي من أغفاره ولا يندب الامرار لتير الحجر وقد أخطأ من نسب لشرح شيخنا الرى (قوله طواف الركن) ويسمى طواف الغرض وطواف الزيارة وطواف الصدر بفتح الدال ويندب أن يشرب بعده من سقاية العباس ومن زمزم (قوله ثم يعود) أى قبل صلاة الظهر ولوعبر بالغاء فى السى والعود لكان أولى وفعله ^{بالتحريك} الصلاة بمكة لبيان الجواز (قوله ولا يجب) أى الترتيب وأشار به الى أن ما ذكر من الاحداث يفيد عدم الوجوب لا التنب الذى هو المدعى فتأمل (قوله يعنى غير الذبح) وسكت عن السى للامر من جواز قبل الوقوف (قوله ليلة النحر) أى حقيقة وأحكما كما مر فى النطق (قوله لمن وقف) أى برفقة ولا عبرة بالوقوف بمزدلفة وان كان ما ذكر يتأخر عن البعثة التى لها لانه لضرورة الزمن لانه شرط (قوله قبل ذلك) أى قبل النصف فالفضل شيئا من هذه الأمور قبل الوقوف ولو بصد نصف الليل وجبت عادته بصد مولات الوقوف فانت وذلك قال الرافى ينبغى أن يعد الترتيب هنا كرنا كفى الوضوء الصلاة بأن يقدم الاحرام على غيره ثم الوقوف ثم الطواف وازالة الشعر ثم الطواف على السعى على مامر (قوله وبقي وقت الرى) أى الاختيارى وأما وقت للفضيلة فن طلوع الشمس الى الزوال كما مروا وقت الجواز لما قبل ذلك وبه الى آخر أيام التشريق فله ثلاثة أوقات (قوله الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية) فيه نظر فيمن اعتصر فى أثناء العام ومعه هدى لاقضائه وجوب تأخيره لوقت الاضحية ولم يرد أنه صلى الله عليه وسلم أخر هديه فى عمرة الحديبية ولا فى عمرة القضاء لذلك الوقت فراجع ذلك فانه مشكل على المنهج كذا فى البرلى وهو غير مستقيم لوجه له لما سبأى أن دم الهدى الذى يساق تقربا من الحلال فى غير أيام الحج وأمن المتمسك كذلك لا يختص بوقت وأن دم الجبران المذكور هنا كذلك وقد نحر ^{بالتحريك} فى الحديبية وقت حصر وأما هدى الثرب من الحاج فليس الكلام فيه فتأمل (قوله وسبأى) أى فى كلام الرافى رحمه الله تعالى (قوله وعبارته) أى الرافى (قوله والمراد بالخل) فيه نص صريح بأن دم الجبران يسمى هديا وعلى هذا فكلام الرافى

ولكن متى نبت هل يجب حلقه وهو محتمل ثم أتيت فى الروض عدم الوجوب (قول اللقن ثم يعود الى منى) أى قبل صلاة الظهر كفى رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع التووى بينهما بأن صلى بمكة وأعاد بأعجابه يعنى أقول قضية الجمع استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الاصحاب (قول المن ولا يختص الفجر بمن) أى ولكن يختص بالجهرم (قول اللقن بوقت الاضحية) أى فوقه الى آخر أيام التشريق انظر كيف هذا فيمن اعتصر أثناء العام وساق هديا كيف يجب تأخيره بمكة لوقت الاضحية والذى ساقه عليه الصلاة والسلام فى عمرة الحديبية هل كان ير بد تأخيره الى وقت الاضحية وكنا عمرة القضاء لا بد أنه ساق فيها وفى حطير (١) انه نحر بالروضة ولم يؤخره لوقت الاضحية فليتأمل ذلك فانه مشكل على الذبح (قول اللقن وسبأى الى الخ) ير بدان كلام الرافى رحمه الله اختلف والصواب الأخير قال الاسنوى الهدى يطلق على دماء الجبرانات والمخطوات وعلى ما يساق تقربا فالأول لا يختص بمن والثانى يختص بوقت الاضحية فالأول أراد المهر والثانى أراد هيا يأتى قال وقد أوضح الرافى ذلك فى آخر باب الهدى من التشرح الكبير غاية الامران لم يفصح فى المهر عن المراد فظن التووى رحمه الله ان المسئلة واحدة فاعترض فى هذا الباب هنا وفى الروضة (قول اللقن على الصواب) أى فى كلامه المختصر فى المهر

قال للنبي صلى الله عليه وسلم انى رمت بعد ما مسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال (ولا يختص الذبح) للهدى (بمن قلت الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية وسبأى فى آخر باب محرمت الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته هنا وقتها وقت الاضحية على الصحيح (١) قوله وفى حد طر هكنا بالنسخة التى بايدينا ولطهر من الى حديث الطبرانى وليعبر والمراد به

ماسبق نقر بالله تعالى وفي الروضة وشرح الهذب في باب الاضحية أنها تستحب للحاج بمنى من كان معه هدى ومن لم يكن وقال العبدري لأضحية في حقه كالأضحية صلاة العيد من أجل حجة انتهت وفي شرح التنبيه للحج الطبري عن الامام في بعض كتبه استحباب صلاة العيد للحاج بمنى (والحلق والطواف والسعي) ان لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها) وفعلها يوم النحر كاقدم أفضل (واذا قلنا الحلق نسك) وهو الشهور (ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف) للتبوع بالسعي ان لم يفعل قبل (حصول التحلل الأول) من تحللي الحج (وحل به اللبس والحلق) ان لم (١٢٠) يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة وذكر في المهر ستر الرأس دون الحلق

(وكذا الصيد وعقد النكاح) بحلان به (في الاظهر قلت) كما نقل الراهبي في الشرح عن الأكثر (الاظهر لا يجعل عقد النكاح واقه أعلم) وكذا نقل عنهم في المباشرة فيما دون الفرج كالقبلة أن الاظهر تحررهما ورجح في الشرح الصغير الحل في المستثنين قال وفي التطيب طريقتان أشهر هما انه على القولين والثاني القطع بالحل وسواء أثبتنا الخلاف أم لم تثبت فالذهب انه يعمل بل يستحب ان يتطيب لعله بين التحللين قالت عائشة رضي الله عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث متفق عليه بلفظ كنت أظبط والدهن ملحقي بالتطيب (واذا فعل الثالث) عد الاتنين (حاصل التحلل الثاني وحل به باقي الحرمات) وهو الجماع

صحیح في الموضعين واعتراض المصنف عليه بحسب ما فهمه من أن الهدى هنا مساقه الحاج نقر بالانه المراد عند الاطلاق فتأمل (قوله انما) أي الاضحية تستحب هو المتمد (قوله كالأضحية) أي ندبا صلاة العيد أي جماعة وكلام الامام محمول على طلبها فرادى فلا مخالفة (قوله لا آخر لوقتها) أي الثلاثة بمنى الطواف والسعي والحلق ولولين فاته الوقوف وجوب التحلل عليه لا الخروج وقتها بل لان في مصابرة الاحرام مشقة بلا فائدة فلا حاجة لما اعترض به الامام السبكي وجوابه (قوله ففعل اثنين الخ) ولادخل الذبح في التحلل وان كان من أعمال يوم النحر لانه سنة ولا بد من السعي لمن لم يكن سعي في حصول التحلل بالطواف (قوله دون الحلق) وعدم ذكره انساب لانه أحد أسباب حل غيره (قوله وكذا نقل عنهم الخ) هو المتمد خلافا لما في الشرح الصغير المذكور ولا يصلح الجماع بالأولى من مقدمته وسياق (قوله فاذا فعل الثالث) نعم لو كان هو الرمي وفاته بفراغ أيام التشريق توقف التحلل على الاتيان ببذله ولو صوماعلى المتمد وفارق عدم توقف تحلل المصغر على الصوم لان له تحلا واحدا فلا واستمر تحريم جميع الحرمات عليه ولو غير الجماع لشي ذلك عليه بخلاف الحج (قوله وهو الجماع الخ) لكن ينسب تأخيرها عن أيام منى لانها من بقية أيام الحج واقه أعلم (قوله ليس بنسك) وكذا لو سقط لعدم

فصل في البيت بمنى إلى أيام التشريق وما يذكر معه ولا ينصرف الى غيره ولو لم يحمل كاسر (قوله اذا عاد) وكذا لو استمر في منى وأخر الطواف (قوله بات) أي وجوب كاسيا (قوله والثالثة أيضا) أي يجب مبيتها كاسيد كره (قوله التشريق) سميت بذلك لاشراق أيامها بالنسوس ولياليها بالقمع أو لاشراق (قول الشارح ماسبق نقر بالي الله تعالى) أي لاداء الجبرانات (قول المتن لا آخر لوقتها) لان الاصل علم التاقبت قال الاسنوي ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد كراهة قاله في شرح الهذب واستشكل الاسنوي بقاءه محرما دائما كاقضاء كلام الشيخين قال لان من فاته الحج منعه من ذلك لان ذلك كابتداء الاحرام في غير أشهر ثم نقل عن ابن الرفعة انه قال من الجواز في مسئلتنا محله بعد التحلل الأول فيما يظهر لي والايصير محرما بالحج في غير أشهر واعتراض الاسنوي مقالته بأن وقت الحج يخرج بطول فجر النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقا بل الافضل تأخير أسباب التحلل عنه قال والصحيح عندنا ان الرفعة وغيره انه يجوز الاحرام بالتألف في غير وقت الكراهة ثم بعدها ذلك نظير مسئلتنا (قول الشارح وذكر في المحرم الخ) أي في النهاج ذكر ما كرهه وما كرهه (قول الشارح وكذا نقل عنهم في المباشرة) اعلم ان من قال بالتحريم في المباشرة وعقد النكاح والصيد على الأولين يتعلّق بالشاء وقد قال في الحديث اذ مرتم بالجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وعلى الصيد بعموم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأتم حرم من قال بالحل نظر الى انها من الحرمات التي لا يوجب تعاطيها افساد فكانت كالخلق (قول الشارح وهو الجماع الخ) لكن يستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الأيام كذا جزم به الشيخان قال المحب الطبري ويشكل عليه حديث أبي أيمن أيام أكل وشرب وبال

والمباشرة فها دون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم واذا قلنا الحلق ليس بنسك حصل التحلل الأول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالأخر وروي النسائي وابن ماجه حديث اذ مرتم بالجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وروي البيهقي حديث اذ مرتم وحلقتم وفي رواية وذبحتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وضمفه والحكمة في أن للحج تحللين بخلاف العمرة أنه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فابيع بعض حرماته في وقت وبعضها في آخره فصل اذا عاد بعد الطواف يوم النحر (الى منى بات بها ليلتي التشريق) الأولين والثالثة أيضا (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي الحادي عشر وثانيه (الى الجمرات الثلاث كل

جمرة سبع حصيات (فجمع رمى ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الانباع المعلوم من الاحاديث الصحيحة (فاذا رمى اليوم الثاني فأراد التفر) يسكون الغاء (قبل غروب الشمس جاز وسقط ميتة الليلة الثالثة ورمى يومها) (١٢١) قال تعالى فمن تعجل في يومين فلا أثم عليه (فان لم ينفر)

اللحم فيها أى جعله في الشمس (قوله) فاذا رمى اليوم الثاني أى بعدميته وميتة ما قبله ورميه أيضا والابان فانه الميت والرمى لهما واحد هما فان كان بلا علم لم يسقط ميتة الليلة الثالثة ولا رمى يومها أو بغير سقطا وظاهر قولهم ان الرمي تابع للميت أنه لا يتدارك رمى يوم فات ميتته ولو بلا عنصر أن الرمي يمكن تداركه كإسائتي في نحو الرعاة فراجع ذلك وحرره (قوله) فأراد التفر بأن نواه وعت أشغاله وسار بالفعل قبل الترويب وان لم يفارق محله ولا يجب عليه عبوده بدالتفر ولو بقصد الميت (قوله) ورمى يومها أى فسقط الرمي تابع لسقوط الميت أى في هذه الصورة فقط كما يعلم بما أتى في نحو الرعاة وقد مروى بكرة التفر بحصى الرمي بل يطرحه أو يدفعه لمن رمى به ودفعه لأصله (قوله) فان لم ينفر أى لم ينو التفر وألم تتم أشغاله وان شرع فيها قبل الترويب أو لم يسر بالفعل (قوله) يحصل بمعظم الليل هو العتمة وفارق مزدلفة عامر أن لم يرد فيها الميت (قوله) أو يدخل رمى التشريق النخ) وينب فضله في وقت فضيلة وهو تقدمه على صلاة الظهر ان اتسع الوقت ولم يؤخر طمع تأخير (قوله) ويخرج أى وقت الرمي الاختياري بفرو بها (قوله) بعد الزوال أى بعد الصلاة كإسار (قوله) خطبة أى فردة كإسار وكذا التي بعدها أيضا (قوله) أو يشترط أى لصحة الرمي شروط ثمانية أو تسعة أو عشرة كونه في الوقت وترتيب الرمي وترتيب الجرات وكونه نسما وكونه واحدة واحدة وكونه بحجر وكونه يسمى رميا وكونه يندوقصد الرمي ووقوعه في الرمي ولم يذكر الصنف الاخيرين لهما بما ذكره كإسائتي (قوله) واحدة واحدة أى رمية بدمية ولو بحصاة واحدة أو أكثر فلو رمى اثنين معا ولو يديه معا حسبتا واحدة وان ترتبنا في الوقوع بخلاف مالورهما مرتبا فيحسبان مرتبين وان وقعتهما أو سبقت الثانية الاولى في الوقوع (قوله) مسجد الحيف) نسبة الى محله ان الحيف اسم لسان ارتفع عن السيل وانحط عن غلط الجبل وقيل غير ذلك (قوله) جمرة العقبه) وهي الأقرب الى مكة وليست من منى كما تقدم (قوله) حجر) ولو مضى بالواحد من الجرات وحرم أو كره (قوله) كالكدان) هو بالذال المعجمة البلاء المعروف (قوله) والبرام) وهو ما يعمل منه القدور (قوله) والرمز) وهو نوع من الرخام المشهور (قوله) وكذا ما يتخذ منه القصوص) فيجزى كالعقيق والياقوت والازرنيخ ولا يحرم لانه لفرض وفي شرح شيخنا الحرمة (قوله) كالآئد) وهو الكحل الاسود فلا يجزى (قوله) والجص) وهو الكدنان بدبطيخه ومثله الحزف لانه مطبوخ كالآجر فلا يجزى وكخرز وملح ومدر وتبر لا حجر فيه (قوله) وما ينطبق أى وطبع بالفعل وصنى من حجر والاكفى لان فيه الحجر كما نوا من هنا يعلم صحة الرمي بخاتم فضة (قول الشارح وفي قول يستحب) هو الذي مال اليه الرافعي رحمه الله وأما الرمي فهو واجب اتفاقا وقول المتن وجب قال الاسنوى هومن تصرفه عبارة الحرر فله قال وهي صادقة بالاستحباب (قول المتن بزوال الشمس) قال في شرح المهذب يستحب فعله قبل الصلاة وقوله أى رمى كل يوم بمعنى ليس المراد جميع رمى أيام التشريق ثم أراد هنا بالوقت الذي يخرج هو وقت الاختيار وأما وقت الجواز فهو باقى الى آخر أيام التشريق كإسائتي ايضا (قول المتن) ويشترط رمى السبع النخ) هو يفيدك أن العبرة في العدد بالرمي بالاقوع فالورمى مرتبا ثم وقعهما أو سبقت التأخره صح بخلاف مالورهما وان وقعتهما (قول المتن) واحدة واحدة) ر بما يقتضى عدم الاجزاء فيها لورماها مصحوبة بغيرها وهكذا حتى على السبع وليس مرادا

(١٦) - (قليوبى وعميرة) - (نان) مسجد الحيف ثم الى الوسطى ثم الى الجرة الانباع ورواه البخارى (وكون للرمي حجرا) لذكر الحصى في الاحاديث السابقة وهومن الحجر فيجزى بأنواعه كالكدان والبرام والرمز وكذا ما يتخذ منه القصوص كالياقوت والعقيق في الاصح ولا يجزى التالو والماليس بحجر من طبقات الارض كالآئد والزرنيخ والجص وما ينطبق كالسبع والفضة

وفيه قص من حجر كياقوت خلافا لبعضهم (قوله وان يسمى رميا) يعلم منه انه باليد لا نه لا يسمى رميا بغيرها
وانه مقصود لانه بغيره وقوعه ولا يكتفى بالوضع في الرمي لانه لا يسمى رميا وبذلك فارق مسح الرأس موضع
نحو اليد الملتزمة عليه لان الراد وصول الماء اليه ولو تمدت اليد والوجه اعتبر ما ليس زائدا ولا يكتفى برجل
ولا مقلع قال بعض مشايخنا وظاهر كلامهم ان فاقد اليدين يستنيب ولا يرمى برجله مثلا فراجعه وفي ابن
حجر جواز له ان يرمى بالقدم لفقد اليدين وسكت عنه شيخنا في شرحه ويندب تقديم اليد اليمنى على اليسرى
ووضع الحصى على باطن الاقدام ورميها بظفر الشبابة وأن يرمى راجلا الا في يوم النحر وان يدن من الرمي
وان يرمى من علوه الا في جرة العقبة فمن بطن الوادي ويندب للرجل رفع يده الى أن يظهر بياض ابطنه وان
يستقبل القبلة في حالة الرمي الا في جرة العقبة يوم العيد كما مرو بكرة الرمي بدون قدر حصي الخنف أو بأكثر
منه (قوله قصد للرمي) أي ان لا يقصد غير الرمي فيه وهو مجتمع الحصى المقدر بثلاثة أذرع حول الشخص
الشهور من سائر جهاته الا في جرة العقبة لان لها وجه واحد فلو قصد الشخص ورمى لم يكف وان وقع في
الرمي أو قصد الرمي ورمى الى الشخص فوقع جدا صابته في الرمي كفي وهذا يجمع التناقص في كلامهم
ولو أصابت الحصى شيئا كحمل فعدت الى الرمي فان كان عودها بجرة كما صابته لم يكف والا كفي كما وردته
الريح أو تدحرج الى الرمي من الارض لامن نحو ظهره بغير لاحتمالها بحركته فان تحقق عدم الحركة
كفي ولو شك هل أصاب الرمي أو لا لم يكف ولو شك في عدم ما بقي به أو في عين التروك منه أخذ بالاحتياط فلو
شك في واحدة من السبع فعلها أو في تمام جرة كلها فعل ما بعدها فان كان الشك في واحدة من الجرة الاولى
أو في واحدة من الثلاث جعلها من الاولى وكلها وأعاد الاثنين بعدها ومن جرة العقبة يوم العيد وكلها وأعاد
الثلاثة من اولها فان كان الشك بعد رميها كملت عماره وأعاد الثلاثة لان الرمي ينوب عن بعضه
كاسيأى ويندب للموالاتين الجرات وبين رميها (فتبينه) مقتضى ما ذكر ان الشك في عدد الرميات
بصرف السبع أو بدفع ارجاء الجرات الثلاث يؤخر ويؤاخذ بالصلاة وغيرها خلافه وهو الوجه فراجعه (قوله)
ورمي الى الطرف الآخر) خرج ما لورمي تحت رجليه فلا يكتفى الا ان سمي رميا كما مرو ولا يكتفى الرمي في موضع
الشخص لو أزيل (فتبينه) تقدم حكم صرف الرمي في الطواف فراجعه (فرع) ينوب أن يقف على كل
جرة من الاولين بغير رمي يدعو بما شاء بقدر سورة البقرة (قوله ومن عجز الخ) ومن العجز الحبس ولو
بحق لما عجز عن الأداء بخلاف القادر عليه كافي لتحلل المحصر ودخل في العاجز الثاني عن معصوب (قوله قبل
خروج وقت الرمي) يفهم أنه لو طعن قدرته في اليوم الثالث لم يستنيب فيا قبله قال شيخنا وهو كذلك (قوله)
استناب) أي وجوبه ولو لولولال ولو بأجرة قاضة خماني القطرة ولا ينزل الثائب بأخماء السنين أو جنتونه

(قول المتن وأن يسمى رميا) قيل ر بما يستثنى عن هذا بقوله وألا بشرط رمي السبع واحدة (قول
الشرح وشرط قصد للرمي) قضيتها أنه لو رمي الى العلم المنصوب في الجرة فأصابه ثم وقع فيه لا يجزى قال الهب
الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل الاجزاء لانه قصد الرمي الواجب عليه قال الهذلي والثاني أقرب قال الهب
الطبري ولم يذكر الرمي ضابطا فينبغي أن يرمى في أصل العلم وقر بيانه وهو مجتمع الحصى دون ما سأل
(قول المتن والسنة ان يرمى الخ) لكن لا على هيئة الخنف قاله النووي رحمه الله ليس أن يرفع يده اليمنى حتى
يرى بياض ابطنه أن يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فإنه يستنيطن الوادي
ويجعل القبلة عن يساره وعرقات عن يمينه بشرط قصد الرمي ولا بشرط نية الشك ولو وقع في غير الرمي
ثم تدحرجت اليه بضر بخلاف ما لو وقعت على رأسه ثم تدحرجت وكان الفارق اجمال كون التدحرج
ناشئا عن حركة العبر ولو أصابت شق العبر ونحوه رجعت الى الرمي لم يضر فان استقبال القبلة في رمي جرة
العقبة أيام التشريق لأعلم مستند اولو رمي بأصغر من حصي الخنف أو بأكثر كره (قول الشرح وقت الرمي)

وغيرهما (وان يسمى رميا
فلا يكتفى بالوضع) في الرمي
لانه خلاف الوارد وقيل
يكتفى بشرط قصد الرمي
فلو رمي في الهواء فوقع في
الرمي لم يعتد به (والسنة
أن يرمى بقدر حصي
الخنف) لما تقدم في جرة
العقبة وروى مسلم حديث
عليكم بحصى الخنف وهو
دون الأكلة طولاً وعرضا
في قدر الباقلا (ولا يشترط
بقاء الحجر في الرمي) فلو
تدحرج وخرج منه لم يضر
(ولا كون الرمي خارجا
عن الجرة) فلو وقف في
طرفها ورمى الى الطرف
الآخر جاز (ومن عجز عن
الرمي) لعله لا يرجي زوالها
قبل خروج وقت الرمي
(استناب) ولا يمنع زوالها
بعده ولا يصح رمي الثائب

عن السنينب الا جدر ميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عن السنينب بدرمى النائب والوقت باق فليس عليه اعاده الرمي وظاهر ان ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة فلو كون الرمي حجرا او ما بعده الى هنا باق في رمي يوم النحر (واذا ترك رمي يوم اوبوين عمدا او سهوا تدارك في باق الايام على الاظهر) فيستدرك الاول في الثاني والثالث والثاني والاولين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول قضاء لجواز زنه لوقت الضر وبه وعلى الاداء يكون الوقت للضر وبوقت اختيار (١٢٣) كوقت الاختيار للصلاة وحل الايام في حكم

الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال على القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لأن القضاء لا يتأق ولا يتأق قيل لا يجوز لأن الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جميعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الرضه وشرح للهنب وحكي في الشرح الصغير على القضاء وجوب في التدارك قبل الزوال أحصهما للتم لأن ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا اداء قال ويجري الوجهان في التدارك ليلا وان جملناه اداء فضا قبل الزوال والليل الخلاف قال الامام والوجه القطع بالتم فان تعيين الوقت بالاداء اليق وهذا ما لو رده في الكتاب فقال اذا قلنا اداء تأق بما بعد الزوال انتهى ومقابل الاظهر في النهاج ان الرمي للترك في بعض

بخلاف عكسه (قوله الا بعد رمية عن نفسه) أي الجرات الثلاث فلو رمى الجر سبعة عن نفسه وسبعة عن مستنيبه لم يحسب هذه فبرمى الثلاثة عن نفسه ثم يودق فبرمى عن مستنيبه كما أتى به شيخنا الرمي (قوله فلو خالف) بأن رمى عن غيره لم يقع عن الغير وان نواه كما رمى وقع عن نفسه فيستنيبه كذا كرم الاستنا بة للماجز عن الرمي وسكوته عن غيره من قبلة اركان الحج وواجبته يقتضي عدم صحة الاستنا بة فيها ويصرح بما قاله في الحاشية من أن الطواف يبقى في حتمها ولم يقلوا بجواز استنابتها فيه فراجع ذلك (قوله والوقت) أي وقت الرمي (قوله فليس عليه اعاده الرمي) أي لكسنا سن (قوله والثالث) فيه نظر لأنه لا يتصور فعله (قوله ويجب الترتيب) بمعنى أنه يقع مرتبوان قصد خلافة ولا يحسب رمية عن يومه الا بعد تمام الثلاث عن أسه بين الجرات سميت بذلك لرمي الجرات أي الحصيات فيها ومسافة بعد الأولى عن مسجد الحيف ألف ذراع و ما تذا ذراع أو أربعة وخسون ذراعا عن الوسطي ما تذا ذراع وخست وسبعون ذراعا بين الوسطي وجمرة العقبة ما تذا ذراع وعمانية أذرع وبين هذه وباب السلام أحد عشر ألف ذراع وما تذا ذراع وأحد وأربعون ذراعا كل ذلك بذراع اليهودي ينقص عن النزع للصري بنحو ثمنه كاس (قوله وعلى القضاء لا يجب الترتيب) فيه نظر مع وقوع الرمي عن الفائت فحرا كاس (قوله ويجوز التدارك بالليل) هو للتمدد وكذا قبل الزوال وهذه مفهوم قول المصنف وكذا في باقي الايام ويحرم على غيره من غير تأخير رمي كل يوم عن غرو به وان قلنا ان التدارك اداء (قوله أحصهما المنع) للتمدد الحواجز كاس (قوله في الكتاب) أي الوجيز (قوله كما لو أخر الخ) ودفع بأن التدارك هنا اداء ولو في الليل على الأصح (قوله فعليه دم) أي وان تركه لغر كسهو ونسيان وغفلة وكذا في الشغل كما يأتي (قوله ثلاث حصيات) أي فأكثر

بما السبكي أن يكون المراد الوقت الى النزع على قول الاداء (قول المتن تدارك في باقي الايام على الاظهر) أي لأنه يجوز ذلك للعادة فلو كانت بقية الايام غير صالحه لم يفرق الحال بين المنذور وغيره كالوقوف برفة لكن لم يرض لهم في تأخير النحر ولا في تأخير يومين (قول الشارح وعلى الاداء الخ) قال الاسنوي اذا قلنا بالاداء جاز تأخير يومين ليعفله بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثاني والثالث ليعفله مع اليوم الأول كما نقله في الكبير عن الامام وجزم به في الصغير انتهى والذي صحه الروايات خلافه في التقديم وقال النووي انه الصواب وقطع الجمهور (قول الشارح على الزوال) أي ولو ليلا وان لم تقدمه عبارة للنهاج (قول الشارح ويجوز التدارك بالليل) سكت عن قبل الزوال وقد مر في الكبير بالتمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجوز ذلك على قول الاداء. وأيضا قلنا لم يحل الرمي في الحلة فكيف يمتنع فيه ويجوز ليلا (قول الشارح كما لا يتدارك بعدها) أي وكما لا يتدارك الوقوف (قول الشارح وفي قول جبال الخ) أي اذا جملناه قضاء (قول الشارح والثلاثة) مثلها الا ربعة (قول الشارح كما يكمل) أي بالاتفاق (قول الشارح في وظيفة جمره) أي وهي سبعة وهذا ساقه الاسنوي قولنا خلاصا وجعل الثاني ان لو وظيفة كل يوم دما كاملا والثالث ليوم النحر دم ولباق قدم والربع ان الثلاث جمرات كالشعرات الثلاث فاذا ترك جميعها من يوم واحد كل الدم وفي الجر والجرتين الأقوال في الشعرة والشعرتين انتهى وكله مأخوذ من كلام الرافعي رحمه الله

الايام لا يتدارك في باقيها كما لا يتدارك بعدها (ولادم) مع التدارك وفي قول يجب الدم معه كالأمر قضاء رمضان حتى أدر كرمضان تأخر يقضى ويفدى (والا) أي وان لم يتدارك التروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة لأن الرمي فيها كالشي الواحد وفي قول يجب لترك رمي كل يوم لأنه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لقوات رمية فزوب شمس واستقرار بدله في الذمة (وللهب تكميل الدم) في ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث شعرات وقيل لا يكمل في وظيفة جمره كما يكمل في وظيفة جمره يوم النحر وفي الحصة والحصاتين على الطريقين الأقوال في حلق الشعرة والشعرتين

أظهرها ان في الحصة الواحدة قدم طعام والثاني درهما والثالث ثلث دم على الأول وسبعة على الثاني وفي الحصة ضعف ذلك **تنبيه** يجب وفي قول يستحب في ترك البيت (١٢٤) ليالي التشريق دم وفي قول في كل ليلة دم وعلى الأول في الليلة وفي قول درهم

وفي آخر ثلث دم وفي البيتين ضعف ذلك ان لم ينفر قبل الثالثة فان نفر قبلها ففي وجه الحكم كذلك لأنه لم يترك الا ليلتين والاصح وجوب الدم بكاهل لترك جنس البيت بنى قال في شرح المهذب وترك البيت ناسيا كتركه عامدا صرح به الدارمي وغيره هذا كما في غير المذكورين أمهم كاهل سقاية العباس ورعاء الابل فلم يترك البيت ليالي من غير دم روى الشيخان عن ابن عمر انه **عليه السلام** رخص لعباس أن يبيت بمكة ليالي من أجل السقاية وروى مالك وأصحاب السنن الاربعة وغيرهم عن عاصم بن عدى انه صلى الله عليه وسلم رخص لرعاء الابل ان يتركوا البيت بنى الحديث قال الترمذي حسن صحيح واذا رمى يوم النحر في تداركه في أيام التشريق طريقان أحدهما انه على القولين في تداركه رميا والثاني لا يترك قطعا لأن له أترا في التحلل بخلاف رميها وعلى التدارك

قال في النهج ولومن الايام الاربعة قال شيخنا التاثير راجعة لقوله فأكثر في بعض أفراد كترك واحد من اليوم الثاني وما بعده أو من اليوم الأول وما بعده أو من يوم العيد وما بعده لا يتصور ترك عشرين رمية فأقل في أكثر من يوم فتأمل **قوله** أظهرها ان في الحصة الواحدة قدم طعام وفي الاثنين مدان وهو التعمد وعليه عجز عن الذم خمسة أيام يجبر للنكسر كذا قاله النشيلي ومن تبعه وفيه نظر اذ الدل مقابل لثلاث العشرة أيام وهو ثلاثة أيام وثلث يوم وذلك عشرة أثلاث منها ثلاثة أعشارها في الحج وهو يوم واحد وباقية اذ رجع الى أهله وهو ستة أثلاث فهي يومان وثلث يوم فيكمل الثلث يوما فالحلجة أربعة أيام فقط ولعل النشيلي اعتبرا ثلث العشرة وهو ثلاثة أيام وثلث تكمل أربعة وتنتهي الحج وهو يوم وثلث فيكمل الثلث يومافى يومان وثلثان فيكمل يومافى ثلاثة والى بنحو بل الصواب الأول فتأمل وعلى هذا في الدين سبعة أيام يومان في الحج وخمسة اذ رجع الى أهله **قوله** يجب) هو التعمد **قوله** في الليلة (مد) هو التعمد **قوله** والاصح وجوب الدم) وهو التعمد **قوله** فلم يترك البيت ليالي من غير دم بشرط أن يخرج الرعاء من منى قبل الفرب وخلاف أهل السقاية لأن عملهم ليلا وخرج بالبيت الرمي ولو من يوم النحر فليس لهم تركه ويتداركونه ما بقى الوقت والافقه الدم على قياس ما رمى في غيرهم **قوله** كأهل الحج) فتلهم من منى قبل الفرب وخلاف أهل السقاية لأن أوضاع مريض بلا متعمدا أو موت نحو قرب في غيته فلترك البيت بلا دم لازمي وسقاية العباس ليست قيدا بل كل سقاية كذلك وسواء رعاء ابل الحاج وغيرها **تنبيه** استنبط البلقيني من ذلك ان عمل بات من شرط ميتة في مدرسته مثلا خارجا لتخوفه على نفس أو مال أو زوجة لم يسقط من معلومه شئ **فرع** ظاهر كلامهم ان البيت لا يسقط بالسهو والتفلة والنسيان كما مر في الرمي فيه الدم فرأجه **قوله** أحدهما) هو التعمد والتعمد من القولين جواز التدارك كما تقدم في غيره **فرع** ينب لن نفر من منى في اليوم الثالث وكذا في الثاني على ما بحثه شيخ الاسلام ان ينزل بالحصب ويصلى بالعصرين والغريين ويبيت به للأنبياء وليس ذلك من الناسك وهو يضم اليه مهمم ليلتين مفتوحتين وتشد الثانية منها وآخره موحدة وادمسع بين مكة ومنى والى منى أقرب ويقال له الاطبخ والبطح وخيف بني كنانة وحده ما بين الجبلين الى المقرة واقفا علم **قوله** بدفراغ النكسك) صرح هذا أن طواف الوداع ليس من اعمال الحج فلا بدله من نية ولا يكفي عنه طواف الركن لو أخره الى خروجه ولا يلزم الاجبر عن مستأجره ولا

قوله الشارح فلم يترك البيت) لهم أيضا أن يدعوا في يوم قاي أو بانه في الثاني قبل رمية نعم لا يرضى لهم في ترك رمى يوم النحر قاله في شرح المهذب وقال الاسنوي في محل آخر سعد ذلك ان هذا لا يعقل نعم نصر بحج بجواز تأخير الرمي لغير باب الاعداد وأوجب بأن مسئلة المذكور فيها ضم ترك الرمي الى ترك البيت وقال الاذري سبب الاشكال خلط طريقة فان طريقة النوى ان التدارك قضاء والحج رداء والنوى مع أر باب العزم من زيادة على يوم فتبعضه الرافعي وغفل عن كونه مفرعا على طريقته من القضاء في الاشكال وقال السبكي الاداء والقضاء امر اصطلاحى فلا يصح ان يؤخذ منهما حكم جواز التأخير وعدمه واختاراه بحرم تأخير رمى كل يوم عن غرو به لغرض المذكور مع القول بأن التدارك يكون اداء **قوله** الشارح لرعاء الابل) حاول بعضهم أن يكون المراد ابل الحاج والوجه خلافه أخذ من مسئلة الخوف على المال **قوله** الشارح لأن له أترا في التحلل) أى فليأقاس عليها **قوله** الشارح وجوب الترتيب بعده) الضمير فيه راجع للزوال من قوله وجواز قبل الزوال **قوله** (المن طواف للوداع) لو أخر الحاج طواف الركن حتى انتهى أمره من البيت والرمي

يأتى فيه ما تقدم من كونه أداء وجوازه قبل الزوال ووجوب

الترتيب بعده كما صرح بذلك المصنف كابن الصلاح في مناسكهما (واذا أراد الخروج من مكة) بدفراغ النكسك (طواف للوداع) روى البخارى عنه أنه **عليه السلام** لما فرغ من أعمر الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس انه **عليه السلام** قال لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت

أى الطواف بالبيت كراهة وأبو داود قال في شرح المذهب ولو أراد الحاج الرجوع إلى بلد من مائة من مائة دخول مكة لطواف الوداع وإن قلنا هو واجب ولو طاف يوم التحرك للافاضة ثم للوداع ثم أتى منى ثم أراد التفرغ منها في وقتها إلى وطنه فقيل يجوز ذلك الطواف وقيل لا ذكرهما صاحب البيان وهذا الثاني هو الصحيح وهو مقتضى كلام الأصحاب اهـ ومن لم يكن في نسك وأراد الخروج من مكة كالشكرى يد سفره والأقارب يد الرجوع إلى وطنه طاف الوداع أضاف إلى الأصح نظما للحرم وتشبيها لانتقائه وجه الوداع باقتضاء دخوله للأحرام والثاني يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه بذي النسك ومن أراد الإقامة بمكة بعد فراغ النسك (١٢٥) لا يؤمر بقوله أراد الخروج أى

إلى مسافة القصر وفي شرح

المذهب ودونها على الصحيح (ولا يحسب بعده)

لحديث ابن عباس السابق

فإن مكته بعد التفرغ اشتغال

بأسباب الخروج كسرا

متاع أو قضاء دين أو زيارة

صديق أو إعادة مرض

أعاده وإن اشتغل بأسباب

الخروج كسرا الزاد

الرجل ونحوهما لم يحتج

إلى إعادته قال في الروضة

ولو أقيمت الصلاة فضلا

له بعده (وهو واجب يجزى

ركعة بدم) وجوبا (وفي

قول سنة لا يجزى أى

لا يجب جبره ولكن

يستحب (فإن أوجبه

فخرج بلا وادع فادقيل

مسافة القصر) وطاف

(سقط الدم) كالجواز

البيت غير محرم ثم عاد إليه

(أو عاد إليه بعده) وطاف

(فلا يسقط على الصحيح)

لا استقراره والثاني يسقط

كالخلة الأولى ويجب العود

فيها ولا يجب في الثانية

(والحائض التفر بلا)

يحط من الأجرة شئ بتركه ولا يلزم الولى أن يطوف عن طفله ولا يعلى للعمد في جميع ذلك ولزم الدم بتركه لتبعيته للمناسك وشبهه بما صورته ويلزم الحرم بعده وإخلال كسرا (قوله أى الطواف) هو بيان لتعلق الجار وهو اسم كان أو غيرها (قوله لزمه دخول مكة الخ) هو للعمد (قوله وهذا الثاني هو الصحيح) وهو للعمد (قوله فى الأصح) هو للعمد (قوله إلى مسافة القصر) أى سواء أراد الإقامة أولا إلى وطنه أولا (قوله ودونها على الصحيح) أى أن كان إلى وطنه أو قصد إقامة تقطع السفر والأفلا يلزمه والمسافة معتبرة من مكة لا من الحرم كإني شرح شيخنا الرمل (قوله) فإن مكته بعده (أى فى محل لا يجوز قصر الصلاة فيه (قوله لتغير اشتغال الخ) ولو أغنى عليه أوجب أو أكره على عدم الخروج من حج عاداته لأن تمكن بأن مكته بعد ذلك والأفلا نعم يتغير هناك ما يتغير في الاعتكاف كما أشار إليه بقوله أو إعادة مرض ويتغير فعل ما ندب فعله كدخول البيت والصلاة فيه والتزام اللزوم والدعاء فيه وشرب ماء زمزم منها ومن سقاية العباس ونحو ذلك وينصرف بذلك تلقاء وجهه ولا يمتنع القهرى كما يفعله العوام (قوله يجزى ركعة) ولو تركه بعضه وسواء تركه عامدا أو علما أو ناسيا أو جاهلا ففعله في النهج لتركه كسكائب على أنه من المناسك وتقديم العتمة خلافه (قوله قبل مسافة القصر) أى وقبل وطنه أو محل إقامته كسرا (قوله وطاف سقط الدم) والآن فإن لم يطف كان مات بسقط عنه (قوله وللحائض تركه) (١) نعم المتجربة فعله ولا دم لركبته لثقل طهرها أو كالحائض من خاف على نفس أو مال أو مئونة أو تحمله عن رقة (قوله خطه مكة) أى أنبثها لا بعده ولو قبل مفارقة الحرم فلا عود عليها (قوله) ويسن شرب ماء زمزم ولو لم يجزى حاج ومعتزم وإن يتضرع منه وإن يستقبل القبلة عند شربه منها وإن ينوي حال شربه ما شاء من جلب نفع أو زال مرض لما في الحديث ما زمزم لما شربه وساقى ما يتعلق بفضله في الحرمات (قوله طعام طعم) لعل المراد أنه يفتنى عن الطعومات من حيث أنه يشبع كالطعام (قوله وشفا سقم) أى شرب ما شفى من السقام بقصد (قوله بعد فراغ الحج) ليس قبدا إلا

ثم دخل مكة فطاف للركن وخرج مسافرا إلى أين ذلك عن الوداع لأنه لا يدخل تحت غيره (قول المتن وهو واجب) أى لحديث ابن عباس وقوله وفى قول سنة استدله بأنه لو كان واجبا لوجب جبره على الحائض لأن الفداء لا يفتقر إلى الحال فيه بين المنور وغيره كإني ترك الرمي قال السبكي لأظن أحدا يقول بأنه يجزى إذا لم نجعله نسكا فإن قيل به فهو في غاية الاشكال واختار أنه من المناسك لذلك وأجاب عن عدم طلبه من اللحم بمكة بأن شرطه إرادة فراقها لم توجد وحمل النسك في حديث المهاجر على غير التابع (قول الشرح ما لو عاد) (٢) ومات مثلا قبل الطواف فإن الدم لا يسقط (قول المتن ويسن) أى في سائر الأحوال لا لعب طواف الوداع خاصة ويسن دخول الكعبة من غير إيداء قال الحلي وأدخلها بغير ساجدا قال بعضهم هو سجود شكر (قول المتن وزارة قبر رسول الله ﷺ بعد فراغ الحج) عن العبدى للملكى إن زيارته ﷺ

طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض فلو طهرت

قبل مفارقة مكة لزمها العود والطواف أو بعده فلا والنساء كالحائض في ذلك ذكره في شرح المذهب (ويسن شرب ماء زمزم)

للأنبياء رواه الشيخان وروى مسلم حديث أنها مباركة أنها طعام طعم زاد أبو داود الطيالسي في مسنده وشفا سقم (وزيارة قبر رسول الله ﷺ

بعد فراغ الحج) (١) قول الحشنى للوجود في المتن وللحائض التفر (٢) قول الحشنى ما لو عاد وما الخ كذا الأصل الذى يأيدنا

وليس في الشرح كثر ولعل فيه سقطا والأصل (قوله وطاف سقط الدم) بخلاف ما لو عاد وما الخ ونحو ذلك تأمل اهـ مصححه

ففي حديث من حج ولم يزد رقى فقد جفائي رواه ابن عدي في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره من زار قبري وجبت له شفاعتي ومفهومة انها تجوز لغير زائره وفي شرح الهنيز يارة قبر رسول الله ﷺ من أهم القربات فإذا انصرف الحاج والمعتمر ون من مكة استحب لهم استحبابا

(١٢٣٧)

من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما اذا ابصر أشجارها مثلما يستحب أن يستنسل قبل دخوله ولبس أنظف ثيابا فإذا دخل المسجد فصدار وضه وهي ما بين القبر وللنبر فيصلي تحية المسجد بحسب للنبر ثم يأتي القبر فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويبعد منه نحو أربع أذرع فيقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والجلال فارغ القلب من علاق الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم وروى أبو داود باسناد صحيح ما من أحد يسلم على الارء الله على روعي حتى أرد عليه السلام ثم يتأخر الى صوب يمينه فقدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله عنه ثم يرجع الى موقفه الأول قبالة وجسر رسول الله صلى الله عليه وسلم

لكونه له أكد فستن الز يارة ولتبر حاج ومعتبر بل قال العبدري المالكي ان قصد زيارته أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس (قوله فصدار وضه) في الحديث ما بين قبري ومنبري وضه من رياض الجنة أي قطعة من أرض الجنة أو العمل فيها كالمعمل في رياض الجنة أو موصل الى رياض الجنة أو انها مستحسنة من رياض الجنة أو الجالس فيها يرى من الراحة ما يراه الجالس في رياض الجنة وعلى كل بحث من جلس فيها وحلف أنه جالس في الجنة (قوله وللنبر) فمن على رضى الله عنه أنه ﷺ قال منبري على حوضي فيحتمل انه عليه الآن ويحتمل أنه ينقل اليه في الآخرة (قوله وأقل السلام عليه الخ) ويزيد عليه من فلان ان كان قد حمله السلام عليه (قوله الارء الله على روعي) يحتمل انه على حنف قد القيدة لاستمرارها قبله وبعده وهذا أولى الأجوبة ويحتمل انها رد حقيقة لأن روحه عليه الصلاة والسلام في الملأ الأعلى ويحتمل أن المراد بها النطق كقائه للجلال السيوطي ويحتمل أنه الملك الذي يبلغه ككافر واية من على عند قبري وكل الله به ملكا يبلغني وكفى أمر دنياه وآخرته وكنت له شفيعا وشهيدا يوم القيامة (قوله يتأخر) أي يمشي الى يمينه وكذا ما بعده (قوله عند منكب رسول الله ﷺ) أي في مقابلته من وراء ظهره (قوله على عمر) ورأسه عند منكب أبي بكر على مثل ما ذكر (قوله قبالة وجه رسول الله ﷺ) وعلامته الكوكب السمي بالدرى للملوق بجدار القبر الشريف داخل الحجرة الشريفة وكان فاضى مسارا من فصة وصار الآن حجرا من اللباس الأصفر يدل به السلطان أحمد في زمن سلطنته (قوله ثم يستقبل القبلة) أي بحيث لا يستدير القبر الشريف واذا أراد السفر يودع للسجدة ركعتين وأعاد الز يارة للذكورة ثم يدعو بمشاة ثم يقول اللهم لاتعمل آخر العهدي من حرم رسولك ويسر لنا المودالي الحرمين سبيلا سهلا وارزنا العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا الى أهلتنا سالين غامين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري كما يفعله العوام (تنبيه) يكره كراهة شديدة في حال الز يارة أو غيرها أن يلمس ظهره أو يلمس بجدار القبر الشريف أو يمسحه باليد أو يقبله أو يقبله وليحذر من الطواف بالقبر والصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه أو استقباله بالصلاة (فروع) يندب الصيام بالمدينة للثورة والمجاورة بها من لم ينسقط حرمتها عنده والتصديق على أهلها خصوصا لما كثرت بالحرم النبوي والقراب ومن البدع المنكرة تقرب العوام بأكل الفرم الصبيحاني في الروضة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

(فصل في أركان النسك وما يتعلق بها) (قوله خمسة) سكت عن عدلت الترتيب كناسدا كما هو الصحيح في الروضة وغيرها لأنه لا بد منه في الحج الا في جواز تقديم السبي والحق على ما يأتي وفي العمرة مطلقا (قوله أي نية الدخول فيه) أي قصد أهالة كافي الصلاة وقصير تفسير الاحرام بالدخول أيضا ولم يجعل هناك كذلك لأنه لا يناسب الركنية للذكورة هنا (قوله كقائه في شرح الهنيز) فيه رد على السبكي بقوله ان التووى ضف أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس قال في القوت ويكره مسح الجدار باليد وتقبيله وكذا الصاق البطن أو الظاهر بالجدار قال ولا تفتخر بمن فعل ما يخالف ذلك (قول الشارح وأقل السلام عليه السلام عليك الخ) واذا حمله أحد سلا ما يقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان وتحذرك قاله السبكي (فصل أركان الحج الخ) (قول الشارح أي نية الدخول) قد فسره فيا سلف بالدخول في النسك وعدل هنا

و يتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعونه الى ومن شاء ولللمين انتهى (فصل) (أركان الحج خمسة الاحرام) به أي نية الدخول فيه (والوقوف) برفة للحديث السابق الحج عرفة (والطواف) قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسبي) روى الدارقطني والبيهقي باسناد حسن كما قاله في شرح الهنيز أنه ﷺ

استقبل الناس في السعي وقال يأبها الناس اسعوا فان السعي قد كتب عليكم (والخلق اذا جعلناه نساك) وهو للشهور كما تقدم ثم وصف التحلل عليه كالطواف (ولانحجر) هذه الحجة أي لادخل الجبران فيها بحال وقد تقدم ما يعبر بالدم ويسعى بعضا وبغيره يسمى هيئة (وما سوى الوقوف أركان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدى النكاح على أوجه) بأن يحرم بهما معا أو يبدأ بالحج أو بالعمرة قالت عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنامن أهل بعمرة ومنا من أهل بجمع ونامن أهل بجمع وعمرتوا والشيخان (أحدهما) الأفراد بأن يجمع ثم يحرم بالعمرة كإحرام السعي (بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها) (ويأتى بعملها) هذه الصورة الأصلية للأفراد ويضم إليها صور قواف الشروط الآتية في التمتع على وجه (الثاني) القرآن بأن يحرم (بهما) معا (من البيئات) ويعمل عمل الحج فيحصلان (١٢٧)

عمل الحج فيحصلان (هذه الصورة الأصلية للقرآن) (ولو أحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يجمع قبل الطواف كان قارنا) يكفيه عمل الحج روى مسلم أن عائشة أحرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتها نكبي فقال ما شأنك قالت حضت وقد حلت الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت ووقفت الموافف حتى اذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك جمعا وقوله قبل الطواف أي قبل للفروع فيفعلون فيعلم يصح الإحرام بالحج لأنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (ولا يجوز عكسه في الجديد) وهو

هذا الحديث (قوله) (ويؤدى النكاح) أما أحدهما فيؤدى على خمسة أوجه الثلاثة المذكورة والحج وحده والعمرة وحدها (قوله على أوجه) أي ثلاثة والاطلاق لا يخرج عنها عند صرفه (قوله فيحصلان) ويكفيانه عن حجة الإسلام وعمرته والاعمال التي أتى بها قبل الحج وإن العمرة تفتقر فيه كالحدث الأصغر مع الأكبر وقيل عنها مما قالوا أنه يستحب أن يأتى بطوافين وسعيين خروجا من خلاف أي حنيفة وفيه نظر فقد قالوا في الوضوء مع التسل كذلك (قوله على وجه) أي مرجوح (قوله من البيئات) بيان للواقع لا قيد (قوله في أشهر الحج) هو غير قيد في الإحرام والعمرة (قوله قبل الشروع فيه) ولا يضر تقبيل الحجر ومسه مثلا (قوله فلو شرع فيه) ولو بخطوة ولو شغل أهل الإحرام بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده صح إحرامه وكان قارنا (قوله وقيل يصح) هو التمسك (قوله من ميثاق بلده) ومن مكة ليس للتقيد كما يعلم من كلامه بعد (قوله مسافة القصر) ليس قيدا إذ لزم وفلما دونها أولى

إلى نية الدخول لأنه الملام للركنية (قول الشارح لتوقف التحلل عليه) أي مع عدم جبره بالدم فلا بد الرمي (قول الشارح لشمول الأدلة) قال الاستوى بدله قياسا على الحج (قول المتن على أوجه) هو جمع قلة لأن السكيات ثلاث (قول الشارح على وجه) متعلق بقوله يضم (قول المتن بأن يحرم بهما معا) أي فإن كان مكيا أحرم بهما من مكة تغليبا لميقات الحج (قول المتن ويعمل عمل الحج) خالف أبو حنيفة فاشتراط طوافين وسعيين (قول الشارح هذه الصورة الأصلية للقرآن) أي بخلاف الصورة في قوله ولو أحرم الحج وكذا الصوران في قول الشارح الآتي ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج الخ فإن كلامهما من القرآن ولكنه غير الصورة الأصلية فلا توجه اعتراض على تفسير المتن للقرآن بهذه الصورة فقط (قول الشارح بخلاف العكس) أي فإن أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الإحرام بالحج فلم يبدل الإحرام بها شيئا (قول الشارح مریدا للإحرام) احتراز عن غير المرید اذا بدله الإحرام بذلك فإنه من جملة صور المتن أعني قوله بأن يحرم بهما من البيئات (قول الشارح هذه الصورة الأصلية للتمتع) أي فلا بد على ذلك أن منه الصور الآتية في بيان كلام الشارح (قول الشارح) يلزم مفهيدم (حكمة التعرض لهذا هنا مع أنه سيأتي أن الفروع المذكورة عقب تكلم فيها الشارح على حكم الدم فيها (قول الشارح) وينبئ بين مكة مسافة القصر احتراز عن دونها فإنه يكون حاضر السجدة الحرام فلا يجزئ عليه التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لأم من مكته إذا شاء الله شرفا كذا ذكر الاستوى رحمه الله أقول ولينظر في هذا وفي الفرع المنقول عن الغزالي وهو اذا دخل الأفاقي مكة غير مرید للنسك فكادخل اعتمر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون متمتعاً وعليه بأنه صار من حاضري السجدة لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الأفاضل وهذه المسئلة موضع توقفه ولم أرها لتبره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة مما ينزع فيه كلام عامة الأصحاب وتقلهم عن النص فإنه ظاهر في اعتبارها بل

أن يحرم بالحج في أشهره ثم بعمرة قبل الطواف للقدم وجوزوه القديم قياسا على العكس فيكون قارنا أيضا وقرن الأول بأن ادخل الحج على العمرة فيزيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمي والبيت بخلاف العكس ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره فقبل لا يصح هذا الإدخال لأنه يؤدى إلى صحة الإحرام بالحج قبل أشهره وقيل يصح لأنه انما يصير محرما بالحج وقت ادخاله قال في الروضة الثاني أصح أي فيكون قارنا ولو أحرم بهما بعد مجاوزة الميقات مریدا للإحرام كان قارنا أيضا وإن أساء (الثالث) التمتع بأن يحرم بالعمرة من ميثاق بلده ويفرغ منها ثم ينشئ محججا من مكته هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزم مفهيدم بشرطه كما سيأتي ولو جاوز الميقات مریدا للنسك ثم أحرم بالعمرة وينبئ بين مكة مسافة القصر لمع عدم التمتع مع عدم الإساءة عند الأكثرين فيكون متمتعاً

وكذا لجاوزه غير مريد للنسك ثم بداله فأحرم بالعمرة فإنه يلزمه دم التمتع على ما سبأني فيكون متمتعاً ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من لليقات التي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سبأني وهو متمتع ووجه التسمية بالتمتع استمتاعه بمحظورات الاحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجهاه النسكين (الافراد) بعده التمتع وفي قول التمتع (أفضل) من الافراد أو المأقران أو فؤخر عنهما جازما لان أفعال النسكين فيهما أو كل منها فيه وحكى عن الزنى وابن النفر وأبي اسحق المروزي أن القرآن أفضل منهما ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في احرامه عليه السلام روى (١٢٨) الشيخان عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحجاً وروياً

(قوله اختلاف الرواة الخ) ويمكن الجمع بينها وإن كان الافراد هو الأرجح بأن يقال إنه صلى الله عليه وسلم أحرم أولاً مطلقاً ثم صرفه للعمرة ثم أدخل الحج عليها فمن قال إنه مطلق نظراً إلى أول احرامه ومن قال إنه متمتع نظراً إلى أول صرفه ومن قال إنه قارن نظراً إلى ما بعد ادخال الحج ومن قال إنه مفرد نظراً إلى أنه أتى بأعمال الحج وما ذكره في المجموع في الجمع غير متجه فراجعوه تأمل (قوله في سنه) أي قبل فراغ شهر الحجة سواء اعتمر فيه بعد فراغ الحج أو قدم العمرة على الحج كان وقفت في رمضان ولو بوقوع احرامها فيه (قوله وعلى التمتع دم) فلو قرن بعد عمرته لزمه دمان وقال الاسنوي دم فقط (قوله من مساكنهم الخ) صرح بالمساكن لانها المرادة كإيأني في الرضوة ومن مساكنهم قريب وبعيد يعتبر ما فيه أهله أي زوجته وأولاده وما له ما فيه أهله ثم ما كثر اقامته فيه ثم ما عزم على الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه ولا عبرة بقصد وطن غرب بعد أداء النسك (قوله ومن اطلاق الخ) وكذا جميع ما في القرآن من ذكر المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا قوله تعالى قول وجبك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة فقط كذا أطلقوه والوجه أن يستثنى منه آية ليلة الاسراء أيضاً لان المراد فيها حقيقة المسجد فقط (قوله يلزمه دم التمتع) لان مرجعاً بخلاف حاضري المسجد الحرام لانهم لم يرجوه (قوله على الاصح من الحرم) هو المعتدوكذا المختار وقول الشافعي كافى في التمتع ان اعتبر الحرم

في اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار انه متمتع ليس يحاضر بل يلزمه الدم واختار السبكي مقالة الغزالي (قول الشارح وكذا لجاوزه الخ) أي سواء بلغ مكة قبل الاحرام أم لا كما سبأني ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على فاعلها بأنه يسمى متمتعاً وإن كان ظاهر المتن أي في ذلك فقد اعترضه بأن الغرض منه بيان الصورة الاصلية (قول الشارح وهو متمتع) جعل المحب الطبري هذا من أفراد الفاضل قال بل هو أفضل من تأخير العمرة عن الحج وفضلها في سنه (قول المتن وفي قول التمتع أفضل) لما يأتي ولان فيه للبادة بالعمرة قال الاسنوي ولو تمتع ولكن اعتمر بعد الحج فيظهر أن يكون أفضل واعترض بأنه خروج عن محل الكلام وهو تأدية فرض السلام لا مطلق التأدية (قول الشارح فلا دم على حاضريه) قالوا المتن فيان الحاضر بمكة فيمقاته نفس مكة فلا يكون راجعاً بمقائلاً واعتراض بأن من ينوي مكة والعمر دون مسافة القصر اذ اعان له النسك يلزمه أن يحرم من موضعه ويجب البسم بتركه فإذا تمتع فقد استفاد مقائلاً ولك أن تقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا هذا باطلاً لان هذا القدر الذي يستفيدة مشقة يسيرة غالباً بالحق بمن في مكة نفسها (قول المتن وحاضروه الخ) أي بدليل منع القصر والنفط في مثل هذه المسئلة (قول المتن من مكة الخ) دليله ان المسجد في الآيات ليس المراد منه حقيقة اتفاقاً بل بمن تجوز وحمله على مكة أقل تجوزاً ودليل الثاني ان المسجد غالب الاطلاقه بمعنى الحرم فكان الاطلاق بالغالب أولى (قول الشارح وهم من مسكنه) يريدان في عبارة الرضوة قصر يحاط بالسكنى بخلاف عبارة التهاج

الاصح من الحرم والله أعلم) والرافعي في الشرح حكى الوجهين وقال الثاني هو الباقى عبارات أصحابنا العراقيين (قول وقال في الشرح الصغير انه أشبه بعبارة الرضوة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من نفس مكة والقرية من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى وإسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قرية منه ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقرىوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ومن جاوز لليقات غير مريد نسكاً ثم بداله فأحرم بالعمرة قبل دخول مكة أو عقبة خوفاً لزمه دم التمتع على الاصح في الأولى والمختار في الرضوة الثانية لانه ليس من الحاضرين والثاني بعد منهم

عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أحرم متمتعاً وروياً عن جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً ورجح هذا بكثر قروائه وبأن جابر منهم أقسم بحجة وأشد عناية بضبط للناسك وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل وشرط تفصيل الافراد أن يمتنع في سنة فلو أخرت عنها فكل من التمتع والقرآن أفضل منه لان تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه (وعلى التمتع دم) قال تعالى فمن تمتع بالعمرة أي بسببها إلى الحج فما استيسر من الهدى (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه (وحاضروه من) مساكنهم (دون مرحلتين من مكة) كمن مساكنهم بها (قلت

(وأن تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل أشهره وأقبلها والحج في سنة قباله فلا دم ولو أحرم به قبل أشهره وأقبل بجميع أفضله في أشهره ففي قول يجب الدم والظاهر لا تقدم أحد أركانها ولو قدم بعض أفضله فأولى أن لا يجب الدم أيضاً وعلى الأول فيل يجب والاصح لا (وأن لا يعود لأحرام الحج إلى الليقات) الذي أحرم بالعمرة منه فلو عاد إليه أو إلى مثل مساقته وأحرم بالحج فلا دم وكذا لو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرم منه لادم عليه في الاصح (١٢٩) لاتقاء تمتع وترفعه ولو أحرم به من مكة ثم عاد إلى الليقات سقط

عنه الدم في الاصح ثم الشرط الثاني مناط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالسنتي منه ولا تعتبر هذه الشروط في التسمية بالتمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت وجوب الدم أحرامه بالحج) لانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولاتأق أراقته بوقت وهو دم شاة بصفة الاضحية ويقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة (والأفضل ذبحه يوم النحر ويجوز قبل الاحرام) بالحج بعد التحلل من العمرة في الاظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الاصح (فان عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بأن لم يجد فيه أو لم يجد ما يشتره فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج تستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمه على الاحرام بالحج لانها عبادة بدنية

يؤدي الى ادخال البعيد عن مكة واخراج القريب عنها لاختلاف المواقيت يقال عليه واعتبار مكة يؤدي الى ادخال البعيد من الحرم واخراج القريب منه ملاذ كرفأتمل (قوله) وأن تقع عمرته (الخ) هو قيد لازوم الدم وكون الافراد افضل والا للتمتع افضل ولا دم ولا يتكرر الدم بتكرره على الأرجح ولا يشترط في وجوب الدم قصد التمتع ولا بقاءه حياً ولا وقوع النسيك عن واحد فلو استأجره واحد للحج وآخر للعمرة فتمتع عموماً أو اعتمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه فهو متمتع ثم ان تمتع بلا ذن مستأجره فعليه دمان للتمتع واحد ولو ساءته بمجاوزة الليقات واحداً أو باذنه قدم واحداً عليهما نصفان ان أيسرهما والا فالصوم على الأجير وحده (قوله) ولاظهاراً هو العتد (قوله) فأولى هو العتد (قوله) والاصح لا هو العتد (قوله) في الاصح هو العتد في الصورتين (قوله) لاتقاء تمتع يعلم منه أن الدم انما يجب عليه لسقوط مسافة الليقات من أحد النسيكين الذي هو الحج هنا أو أحدهما في القارن الآتي ولذلك سقط الدم عنه اذا عاد إلى ميقات ولو أقرب من ميقاته أو إلى مرحلتين ولو بغير ميقات ومنى سقط الدم سقط الاثم أيضاً وما ذكره هنا لاختلاف ما رمي معنى تسميته متمتعاً كما يؤخذ مما ذكره بقوله ولا تعتبر هذه الشروط في تسميته متمتعاً الذي هو الاصح (قوله) ووقت وجوب (الخ) ويجوز ذبحه عند اعادة احرامه لانه لما سببان (قوله) ولا تأق أراقته بوقت) وينبغي مكانه بالحرم (قوله) والأفضل ذبحه يوم النحر) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قوله) فان عجز) أي وقت ارادة الأداء وان كان موسراً قبله وعلم قدرته بده (قوله) أو لم يجد (الخ) أي أو وجده بأكثر من ثلثي الليل ويشترط أن يكون زائداً على العمر الغالب كما في نفقة الزوجة وغنى الزكاة ولو وجده لكن احتاج إليه فهو عاجز (قوله) تستحب قبل يوم عرفة) بل تجب ان كان احرامه قبل يوم العيد بمن يسعها فكثر وجب بقدر ما أدركه منها ان كان احرامه بقدر زمن لاسعها فان أخر ما أدركه منها عصى وكان قضاء ولا يجب عليه أن يقدم الاحرام بمن يسعها لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب (قوله) إلى أهله) أي (قول المتن) وأن تقع عمرته (الخ) أي لان العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجز الفجور فشرع التمتع رخصة لان القريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق عليه استدامة الاحرام لو أحرم من الليقات بالحج ولا سبيل الى مجاوزته بغير احرام فرخص له الشرع أن يعتصر مع الدم (قول المتن من سنته) أي لما روى سعيد بن السبب أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يصومون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من عامهم ذلك لم يهدوا ثم كلام الكتاب (الخ) فبهم أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسيك عن شخص ولا بقاءه حياً الى فراغ الحج وهو كذلك وفي الأولى وجه وفي الأخيرة قول (قول الشارح وعلى الأول) متعلق بقوله في قول يجب (قول الشارح) يكون مفرداً) ذهب إليه القاضي والامام فبالفرغ منها قبل أشهر الحج وأبقيا الخلاف فيها واختاره السبكي (قول المتن) والأفضل ذبحه (الخ) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قول المتن) ويجوز قبل الاحرام (الخ) لانه حق مالي تعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كما ذكره (قول المتن) فان عجز عنه في موضعه) أي لانه يعتذر ذبحه بأرض الحرم (قول الشارح) بأن لم يجد (الخ) ير يد أنه لا فرق بين المعجز الحسي والنسري (قول الشارح) ولا يجوز تقديمه على الاحرام) كذلك لا يجب عليه تقديم الاحرام بمن

(١٧ - فليؤتي وعمره - نان) فلا تقدم على وقتها ولا يجوز لصوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومها بالقديم كما تقدم في كتاب الصيام (وسبعة اذارجع الى أهلي في الاظهر) قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا جئتم وقال صلى الله عليه وسلم للتمتعين من كان معه هدى فليهدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا جئتم الى أهله رواه الشيخان

والثاني اذا فرغ من الحج لان قوله تعالى وسبعة اذ رجعت مسبوق بقوله ثلاثة ايام في الحج فتصرف اليه وكأنه بالفراغ رجع عما كان مقبلا عليه من الاعمال وعلى الاول لو توطن مكة بعد فراغ من الحج صام بها وان لم يتوطنها لم يجز صومها ولا يجوز صومها في الطريق اذا توجه الى وطنه لانه تقديم العبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لان ابتداء السير اول الرجوع وعلى الثاني لو اخره حتى رجع الى وطنه جاز بل هو افضل خروجا من الخلاف وفي قول التقديم افضل مبادرة الى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم نبي من السبعة في ايام التشريق لانه بعد في الحج (ويندب اتباع الثلاثة) كذا (١٣٠) (السبعة) وحكي قول مخرج من كفارة اليمين انه يجب فيها التتابع (ولو

فاته الثلاثة في الحج) ورجع الى أهله (فالظاهر انه يلزمه ان يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) كما في الاداء والثاني يقطع النظر عن الاداء وعلى الاول يكتفي بالتفريق في يوم في قول والظاهر يفرق بأربعة ايام ومدة اماكن سيره الى أهله على العادة الغالبة لتتم محاكاة القضاء للاداء وان قلنا يجوز له صوم ايام التشريق

الى وطنه الذي تنقذه الجمعة ولا يتصور فيها القضاء وسيأتي لو توطن غيره (قوله صام بها) أي مكة ويجب ان يفرق بين الثلاثة والسبعة بلزومة ايام التي هي العيد والتشريق (قوله وان لم يتوطنها الخ) فلا عبرة باقامته بغير توطن (قوله ويندب الخ) نعم تقدم انه لو أخره قبل يوم العيد من سبها أو بعضها وجب التتابع (قوله والظاهر يفرق الخ) هو للتمتع (قوله على العادة الغالبة) يفيد اعتبار اقامة مكة واثناء الطريق مما جرت به العادة (قوله والحاصل خمسة افعال) وهي عدم لزوم التفريق لزومه بيوم فقط لزومه بأربعة ايام فقط لزومه بمدة سيره لزومه بالأخيرين معا وهو للتمتع (قوله ثم عاد الى البقاع) التقدم في التمتع يفيد انه يكتفي أي بمسقات من مواقيت الحج وان كان اقرب مما أحرم منه وفارق لزوم عود المجاوز لما أحرم منه لاساذه (فرع) لو شرع للتمتع أو القارن في الصوم ثم وجد الهدى سن له العود اليه أو قبل الشرع وجب العود اليه ولو مات قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط ويجب صرفه لفقره الحرم أو صوم فكم رمضان فيسقط عنه ان لم يتمكن منه والواجب ان يطعم عنه لكل يوم مدية من صرفه لفقره الحرم ولا يجب لانه بدل الصوم وهو غير مختص بهم

كفي التفريق بمدة اماكن السير واذا قلنا الرجوع الفراغ من الحج وقلنا ليس له صوم ايام التشريق فرق بأربعة ايام وفي قول يسوم وفي آخر لا يلزم التفريق وان قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب يوم ليقوم مقام انفصال الثلاثة في الاداء عن السبعة بكونه نافي الحج والحاصل خمسة افعال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس محسرج أنها لاتنقص ويستقر الهدى في ذمته بدلها وفواتها

يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تأخر التحلل عن ايام التشريق وصام بعد ذلك قبل ان يتحلل ثم وصارت قضاء وان صدق عليه أنه في الحج لان تأخيره نادر فلا يكون مراد في الآية قال الامام وأما يلزمه صوم الثلاثة في الحج اذا لم يكن مسافرا فان كان فلا كموم رمضان وضعفه الشيخان (فائدة) قال الاسنوي رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء في السبعة قولان في تحرير الجراحاني قال الاسنوي والذي فهمته من كلام أكثرهم الحزم بأنها أداء (قول الشارح والثاني اذا فرغ من الحج) وقيل على هذا المراد الرجوع من منى بعد فراغ أعمال الحج (قول المتن ويندب اتباع الثلاثة الخ) مبادرة الى فعل الواجب (قول الشارح كافي الاداء) يشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالأحسن ما قاله غيره لانه تفريق واجب في الاداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالقوات كترتيب أفعال الصلاة والثاني ومحمه الامام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الاولى وفارق تفريق الصلوات لان ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الرجوع والحج اه (قول الشارح والحاصل خمسة افعال) وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الاداء وقوله بيوم في قول وقوله والظاهر وقوله بمدة اماكن السير وقوله بأربعة ايام (قول الشارح وما بعد الخامس) أي وهو قوله بيوم وفي الآخر لا يلزمه والخمسة قبل ذلك ومنها مقابل الظاهر (قول الشارح للمحقق به القارن) أي قدمه فرع عن دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه فالحالة التي لا يجب فيها على الاصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الاولى فهو متعلق بقوله للمحقق يعني أن القارن أخفى في وجوب الدم عليه بالتمتع بطريق الاولى لان أعمال التمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروض قال لان دم القارن فرع عن دم التمتع فاذا لم يجب في الاصل ففرعه أولى اه وفيه نظر

بفوات يوم عرفه وان جوز له صوم ايام التشريق فيفوات ايامها وان تأخر طواف الركن عنها لان تأخيره بعيد في العادة فلا يقع الصوم قبله بعدها مراد من قوله تعالى ثلاثة ايام في الجمع وقيل يقع (وعلى القارن دم كدم التمتع) في صفته وبدله عند العجز عنه (قلت) كافي الرافعي في الشرح (يشترط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كافي للتمتع للمحقق به القارن فيما ذكر بطريق الاولى فان أفعال التمتع أكثر من أفعاله وروى الشيخان عن عائشة أنه ﷺ ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ولودخل القارن مكة قبل يوم عرفه ثم عاد الى البقاع

(باب محرمات الاحرام)

أى بيان الأمور التي تحرم بسبب الاحرام وزيادة ما يحرم على الحلال غير معيب ولذا كور فيه المحرمات على المذهب الاربعى بزيادة الفائدة وعدها المصنف خمسة وبعض ثمانية وبعض عشرة وبعض عشرين وهو اختلاف لفظي من حيث علم الترجمة والانساب لمصوص الحرم الثاني وللأعلام الثالث وألاربع موافقته للنظم الآتى (قولهم رأس الرجل) أى بشره وشرافى حده بخلاف ما سترسل منه ومن الرأس البياض خلف الاذن ويجب كشف جزءهما حولى الرأس الملاصق له لا عام الواجب وخرج به الوجه خلافا للثلاثة والمراد بالرجل المذكور بقينا فدخل الصبي وخرج الحنثى لأنه كالمرأة (تنبيه) تعدد الرأس يعتبر بما فى الوضوء (قوله بما يعد سائرا) أى عرفا وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج ومهلل النسيج (قوله طين نخب) بخلاف الرقيق (قوله كوضع يده الخ) ولا فدية فى شئ من ذلك وان قصد به الستر وان حرم قاله شيخنا الرملى وعند شيخنا كابن حجر وجوب الفدية عند التقصيد للذكور وشرح شيخنا كابن حجر وفيه ان الزنيل اذا صار كالقنفسوة وجبت فيه الفدية مطلقا (قوله فى الماء) ولو كدرا ومنه لبن ومصل وبارق الصلاة بأن المقصود فيها ما يمنع ادراك لون البشرة (قوله والاستغلال بالحمل) ومنه ماله وأحمد ومثله رفع ثوب على أعودا مثلان عن حور (قوله وشده بخيط) خرج العصاة فتجب فيها الفدية ولو شد جراحة بخرقه وجبت الفدية ان كانت فى الرأس والأفلا (قوله أسفل من الكمين) وان ستر القدم ومثله الزبول والزرموزة ونحو القبقاب والقطع قبل اللبس وان خالفه ظاهر الحديث (قوله ولا فدية) أى عند عدم وجدان غيره فخرج مالو وجد غيره كالنمل أو احتاج له مع عدم قطعه لحراو بردملا فيازمه الفدية أو أجاز الحنفية نحو الزرموزة مطلقا (قوله مثلا) فبقية أعضائه كعادته لا يضر لف خرقه على يده ويحرم بر بطا عليها (قوله وألا يحته خريطة) وكذلك الوجه (قوله ووجه المرأة) أى وان تعدد كفى الوضوء

وأظن منشأ عدم فهم العبارة على الوجه الذى فهمناه ثم رأيت الاسنوى ذكر ما قاله شيخنا فهو تابع له وهو موجود فقط قال الوعد القارن القرب الى الميقات محرما فذهب لادم وقال الامام ان فئانا للتمتع اذا أحرم بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذلك اذا وان قلنا يسقط فوجها والفرق أن القرآن فى حكم نسك واحد فلا أثر لعوده اه وذلك مانع من محبة ما قاله شيخنا بما للاسنوى (قوله سقط عنه الدم) أى فكأن ينبغى للؤلف أن يقول وأن لا يعود الى الميقات قبل يومه خرقه

(باب محرمات الاحرام)

(قول اللئ ولس الخيط) أى على العادة فى لبسه كإسبأتى فى كلام الشارح وقوله أو للنسوج أو للعقود أى لأشهما فى معنى الخيط والمعقود هو الذى لرق بعضه ببعض كشوب اللب ومثله ذلك لبس ثوب زرقته من ورق (قول اللئ اذ لم يجد) أى ولو باعارة كإسبأتى فى كلام الشارح ثم قضية كلام اللئ أن لبس الخيط يتوقف جوازه على فقد العير ولا تنكفى فيه الحاجة كحرو بردودها أو ليس كذلك كإسبأتى فى قول الشارح وان احتاج الخ (قول الشارح والخفي الخ) أى بشرط عدم التعليل للحديث الآتى قال الاسنوى وحكم اللداس وهو الزرموزة حكم الخف القطوع أى أنه يشترط فيها عدم التعليل وذلك لأن فيها بعض احاطة (قول الشارح من غير عنبر) أى وهو الجمل والأنسيان مطلقا والتعديف السراويل والخف (قول الشارح ومن الحرم الخ) قال الاسنوى رحمه الله فى سائر بدنه يؤخذ منه أنه يحرم أن يتخذ لسانعده أو لعضو آخر شيئا يحيط به وهو كذلك قال وهكذا واخذنا لحيته خريطة فخاص أن صابطها يحرم أن يكون فيه الحطة البدن أو لبعض الاعضاء قال ثم خريطة الحية لا تدخل فى عبارة الكتاب لأنها ليست من مسمى البدن (قول الشارح من غير عنبر)

الفتح

(باب محرمات الاحرام)

أى ما يحرم بسبب الاحرام

(أحدها ستر رأس

الرجل) مع البعض الآخر

أولا (بما يعد سائرا) من

مخيط أو غيره كقنفسوة

وعمامة وخرقه وعصاة

وكذا طين نخب فى الأصح

(الاحاجة) كدأواة أو

حراو برد فيجوز وتجب

الفدية واحتز بالرجل عن

المرأة وبما يعد سائرا عما

لا يعد كوضع يده أو يد غيره

أو زنيل أو حمل والتوسد

بوسادة أو عمامة أو اتناس

فى الماء والاستغلال بالحمل

وان مس رأسه وشده بخيط

لمنع الشعر من الانتشار

وغيره (ولبس الخيط)

كالقميص (أو النسوج)

كالزرد (أو العقود) كجبة

اللبد (فى سائر) أى باقى

(بدنه) أى الرجل (الا

إذا لم يجد غيره) فيجوز

لبس السراويل منه

والخفين اذا قطعما أسفل من

الكمين ولا فدية وان

احتاج الى لبس الخيط

لداواة أو حراو برد جاز

ووجب الفدية كما تقدم

فى الستر وان ستر أو لبس

الخيط من غير عنبر وجبت

الفدية ومن الحرم عليه القفار وسبأتى والخلق به ما لو اتخذ لسانعده مثلا بخيط أو لحيته خريطة يغفلها بما ادخاها (ووجه المرأة كراش) أى الرجل فى حرمة الستر للذكور فيه الاحاجة فيجوز وتجب الفدية كما تقدم وان سترته من غير عنبر وجبت الفدية (ولها لبس

الخطي) في الرأس وغيره (الافقاز في الاظهر) وهو مخطئ محشو يقطن يعمل للبدن ليقبها من البرد ويزر على الساعدين روى الشيخان أنه **عليه السلام** قال في الحرم الذي خرمن بميرمه ميتا انخرموا رأسه فانه يثبت يوم القيامة مليبا وأنه صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس للحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الحف إلا أن لا يجد التعلين فلبس الحفین ولبقه مباحي يكون أسفل من الكمين ولا يلبس من الثياب مامه ورس أو زعفران زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى أنه **عليه السلام** قال السراويل لمن لم يجد الأزار وروى مسلم من لم يجد أزارا فلبس سراويل وروى الشافعي في الامع سعد بن أبي وقاص أنه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الاحرام وروى الدارقطني والبيهقي حديث لبس على المرأة احرام الا في وجهها قال والصحيح وقفه على ابن عمر رواية الأصل في وجوب الفدية قوله تعالى فمن كان منكم

(١٣٣)

(قوله يعمل للبدن) أي الكفین أماما يعمل للساعدين فيجوز للمرأة للرجل ونزعه الفدية (قوله أنه كان يأمر بناته الخ) هذا دليل مقابل الاظهر الذي سكت عنه الشارح (قوله فلا فدية) أي في الارتداء بالقميص وان أتى كتيه على عاتقه وكذا الارتداء بالقباء بحيث لا يستمسك في قيام أو قعود وكذا لو ادخل رجله في ساق الحف أو لبس السراويل في إحدى رجله وكذا لو تقلد بنحو سيف خلافاً لما لاك وأحمد يجوز لف بنحو عمامة على وسطه بلا عقود داخل يده في كم غيره والاحتواء بحموة مثلاً ولبس نحو خاتم لادرع وزردي (قوله بل يرتدي به) وله التخلية بعنق التوم (قوله ويجوز له أن يقد الأزار) خلافاً لما لاك وأحمد يخرج بالعقد الأزار فيرتفعون ان تباعدت والا فلا وأما الأزار في الرداء فتحرم وان تباعدت خلافاً للحنفية ووافقهم ابن حجر في التباعدة (قوله مثل الحزمة) بحامهلة متضمنة وجيم ساكنة وزاي معجمة وهي ما يدخل فيها التكة بكسر التاء (قوله وان يفرز الخ) أي مع الكراهة خلافاً لما لاك وأحمد وخرج بفرزه فيه جعل الأزار بينهما فتحرم خلافاً للحنفية (قوله ولا خله بخلاف أو مسلة) فيحرم خلافاً للحنفية أيضاً وكذا ربط طرف أحداهما الآخر (قوله ولا بد لثاء) أي الحرمة أن تسترخ في ولا فدية عليها فيه وان تدب كالخولة بالحرام على المتمد (قوله لم يفرقوا بين الحرمة والامة) في التحريم

للرداء بالعلمر هنا الجهل أو النسيان (قول المتن الافقاز الخ) من هنا تم أن لما شد كها على يدها وغير ذلك من أنواع السترة القفازين المذكورين (قول الشارح في الحديث لا تنخرموا رأسه الخ) وروى مسلم لا تنخرموا رأسه ولا وجهه وحدها اعتماداً على أنه ذكر الوجه احتياطاً للرأس (قول الشارح في الحديث فلبس الحفین ولبقه مباحي) هو على التقديم والتأخير وقال الجعفي يجوز لبس الحف للقطع مع وجود التعل (قول الشارح وروى الشافعي الخ) هذا توجيه مقابل الاظهر (قول الشارح وقبس على الحق الخ) نظيره الاسنوي بأن الحق اتلاف وهو أعظم من الاستمتاع (قول الشارح ولا يقدر على تحصيله الخ) لو توقف الأزار على فتح السراويل وخطاها زار منه لم يكف ذلك واستشكل وجوب قطع الحفین ولا يكف بيع السراويل وشراء الأزار إلا إذا أمن كشف عورتهم من البيع والشراء ولا يكفر بطالسراويل على حد البسة خلافاً للام (قول الشارح ويجوز له أن يعقد الأزار) لو زمره بازراً أو شاكراً أو خطاً لم يجز نص عليه في الاملا وسياً في كلام الشارح نظير ذلك في الرداء (قول الشارح وله أن يفرز طرف رداءه) كذا له أن يربطه في الأزار (قول الشارح ونحوه)

الحرمة للعلمر فليتره أولى ثم اللبس مرعى في وجوب الفدية على ما يتبادر في كل ملبوس فلوا يرتدي بقميص أو أثر يسراويل فلا فدية كالأثر بازار ملقى من رقع ولو لم يجد رداءه لم يجز له لبس القميص بل يرتدي به ولو لم يجد أزاراً ووجد سراويل يتأني الأزار به على هيئته أثر به ولم يجز له لبسه كاصرح به في شرح للهنبل والرداء بعدم وجدان الأزار أو التعلين المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يقدر على تحصيله بشراء أو استئجار عرض مثله أو استمارة بخلاف الحبة فلا يلزم قبولها لعظم النة فيها وإذا وجد الأزار أو التعلين بعد لبس السراويل أو الحفین الجائز له وجب نزع ذلك فان

آخر وجبت الفدية ويجوز له أن يعقد الأزار ويشد عليه خطا لليبث وأن يجعل له مثل الحزمة ويدخل فيها التكة أحكاماً وان يفرز طرف رداءه في طرف ازاره ولا يجوز عقد الرداء ولا خله بخلاف أو مسلة ولربط طرفه الى طرفه بخط ونحوه فان فعل ذلك لزمته الفدية لأنه في معنى الخط من حيث انه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للثاء أن تستر من الوجه القدر البسر الذي يلي الرأس اذ لا يمكن استيعاب ستر الرأس الواجب الابه ولهذا أن تسدل على وجهها ثوباً متجافياً عنه بخشبة ونحوها حاجة من حريراً أو وقتنة ونحوها فغير حاجة فان وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها فغير اختيارها ورفعه في الحال فلا فدية وان كان عمداً أو استدامه لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في احرام المرأة ولبسها يفرقوا فيه بين الحرمة والامة وشد القاضي أبو الطيب فحكي وجهاً أن الامة كالرجل في حكم الاحرام ووجوب فيمن نصفها حرو نصفها رقيق هل هي كالامة أو كالحرة وإذا ستر الحنفى للشكل رأسه فقط أو وجهه فقط

وهو للتعذر إلا في ستر الجزء المذكور من الأمة (قوله فلا فدية) لاحتمال أنوته في الأول وذكره في الثاني وذلك لسترهما معا ولم يرتب أحدهما وجبت الفدية لتعين أحد الاختالين (قوله وله كشف الوجه) أي يجب عليه لأنه جواز بعدم منع ويجب ستر رأسه لأنه كالرأس احتياطا كما مر ولأن كشف الوجه من الرجل جائز ومن المرأة واجب والوجوب لا ينافي الجواز فتأمل **تنبيه** إذا نكح الحرمة ثم باقوا آخره وعمامة فوق أخرى فإن ستر الثاني زائدا على ما ستره الأول تعدت الفدية والأفلاو أعلم أنه يجب على ولي الصبي منه من محرمات الاحرام فان وجدته منها بفعل أجنبي فعليه الفدية والأفعل الولي أن كان يميز فيهما والأفلا فدية مطلقا كما مر (قوله استعمال الطبيب) ولومن أخشع سواه الذكر والأنثى والحشيت وكذا بقية الحرمات الآتية وخص المالكية الطبيب بما قووا به كالمسك والكافور والزعفران (**تنبيه** في يعتبر في تحريم جميع الحرمات كون الفاعل مكلفا علما عاما ذا كراهة لاحرام مختارا والأفلا حرمة ولو على جاهل غير معذور لأنها ما تخفى وكذا الأداة على غير يميز كمنام ومعنى عليه مطلقا ولا على يميز إلا في الفدية لأن الفدية لا تفرج شعر وظفر ولا غيره كجناح وطيب (قوله ما مظم الغرض منه راحته) أي واستعمله على الوجه المعتاد فخرج أكل العود وحمل المسك في تحريك كباقي وأشار إلى عدم حصر أفراد بقوله كالورد والتسرين واللبان والسوسن والصبيران والنشور والتمام والكاذي بالمجمعة ومحل المنع في الربط منها والافلا فدية ولا حرمة وخرج عاذ كرام مظم الغرض منه أكله كالتفاح والفرجل والأرج والتاريخ والليمون ونحوها أو ما مظم الغرض منه التداوي كالقرنفل والقرقوف والمصطكي والسنبيل وحب الحلب ونحوها وما مظم الغرض منه لونه كالصفر والحناء وما لا يقصد لشي من ذلك من ربحان العرب وغيره كالشيع والقيصوم والتفانق وزهر شحم التفاح والكمثرى فلا حرمة ولا فدية في شيء من ذلك (قوله الفارسي) ليس قيدا كما عرفت في بلد الرسين والربحان القرقوف وغيرهما (قوله وما اشتمل الخ) قالوا وخرج بذلك ما لور في السمسم بورق نحو الورد ثم عسر دهنه فلا حرمة ولا فدية في استعماله (قوله أن يأكله) أو يشربه ثم لو أكله مع غيره ولم يظهر له ربح ولا طعم فلا حرمة ولا فدية وإن ظهر لونه وبه قال الحنابلة وأجاز الحنفية أكله مع غيره مطلقا وأجاز المالكية أكل ماسته النار (قوله وأن يحتوى) وكذا لو وصل البخور إليه بجعله أمامه مثلا وأجاز الأئمة الثلاثة شم الرابح وغيرهما مطلقا (قوله وأن يدوس الخ) أي أن علم أن طبيبا أو غيره يعلقه بعله

منه أن يجعل له أزارا أو عارمكة بها (قول الشارح) أي ولو على التعاقب (قول الشارح) قال صاحب البيان الخ) عبارة الأسنوي رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس معا لأن فيه تركا للواجب وأنه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان صحيحا لأن كان جلا فكشف وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه وأن كان امرأة فهو الواجب ثم قال يعني صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا يلبس الحيط لجواز كونه رجلا فان فصل فلا فدية لجواز كونه امرأة اه وقوله في الأول عن القاضي أنه بمنع من ستر الوجه والرأس لعله من كشف الوجه والرأس ليوافق ماسافة الشارح عن شرح الهنبد في حكاية كلام أبي الفتح (قول الشارح وقياسه) أي قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتح من أنه ليس له كشفهما الخ وقوله ويستحب أن يستتر بغيره الخ من تنمة كلام صاحب البيان (قول المتن الثاني استعمال الطبيب الخ) ولو لأخشم قال الرافعي رحمه الله المراد بالطبيب مظاهره في غرض التطيب (قول الشارح وقياس عليه البدن) أي بالاولى (قول الشارح كدهن الورد ودهن البنفسج) صورته أن يؤخذ دهن اللوز أو السمسم ونحوهما ثم يطرح فيه الورد أو البنفسج أو اللوز ثم يحرق على النار حتى يخرج الدهن ثم يصفى منه ما لم يخرج الدهن فلا فدية فيه عند الجمهور لأنه ربح مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال به لو وأشرف وألف من الأول (قول الشارح وأن يدوس الطبيب بعله) كذا أطلقه الرافعي رحمه الله قال الأسنوي وشرطه أن يعلقه بعه

وله كشف الوجه قال صاحب البيان وقياسه وليس الحيط ويستحب أن يستتر بغيره لجواز كونه رجلا فان فصل فلا فدية لجواز كونه امرأة وقال القاضي أبو الطيب لا خلاف أنما تأمره بالستر وليس المحط كما تأمره أن يستتر في صلته كالمرأة ولا تلازمه الفدية لأن الأصل براءته وقيل تلازمه احتياطا (الثاني) من محرمات الاحرام (استعمال الطبيب في ثوبه أو بدنه) كالمسك والكافور والورد وهو أشهر طبيب في بلاد اليمن والزعفران وإن كان يطلب للصبغ والتداوي أيضا وقد تقدم ذكره مع الورد في الحديث في الثوب وقيس عليه البدن وعليهما بقية أنواع الطبيب وأدرج فيه ما مظم الغرض منه لربحة الطبية كالورد والياسمين والرجس والبنفسج والريحان الفارسي وما اشتمل على الطبيب من الدهن كدهن الورد ودهن البنفسج وعدم استعمال الطبيب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعط وأن يحتوى على حمرة عود فينبخس به وأن يشد المسك أو العنبر

في طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبيها أو تلبس الحلي الماحشوبه وأن يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وأن يدوس الطبيب بعله

لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطبيب في محل الصافيه نطيبا فلا استعمال بشم ماء الورد ولا بحمل المسك ونحوه في كيس أو نحوه ولا بكل
 العود أو وشده في ثوبه لأن التطيب إنما يكون بالتبخير به ولا يحرم على الحرمان استعمال الطبيب جاهلا بكونه طبيبا أو غافا أنه يابس لا يعلق به
 منه شيء أو أناسيا لحراره (١٣٤) ولا فدية في ذلك ولا فية إذا ألقت عليه الریح الطيب لكن يلزمه المبادرة الى ازالته في هذه

وعلق به والا فلا حرمة ولا فدية الا فيما يأتي (قوله لأنها) أي التعل ملبوسة وذلك يعلم أن المراد بشيء في غير
 مطلق ملبوسة وإن لم يسم ثوبا (قوله فلا استعمال بشم ماء الورد) أو غير من الریاحین ولو بوضعه أمامه
 (قوله جاهلا بكونه طبيبا) أو بأنه يعلق به نعم أن علم الحرمة وجعل الفدية أو قلته نوعا ليس من الطبيب فبان
 منه لزمت الفدية فيما (قوله ألقت عليه الریح) وكذا لا فدية عليه فيما لو طيبه غيره بغير إذنه وعجز عن
 دفعه عنه والفدية فيه على الفاعل إلا أن استدماه عليه أيضا (قوله في هذه) وهي الفاء الریح (قوله وفيها
 قبلها) وهي صور الجهل وظن اليس وعدم كونه يعلق ونسيانه للاحرام (قوله عند ذوال غيره) بقدرته
 على ازالته وعلمه وتذكره (قوله فإن آخر) أي الإزالة بدل ذوال غيره المذكور وجبت الفدية (قوله
 ودهن شعر الرأس أو اللحية) ولو شعرة أو بعضها بقية شعور الوجه كاللحية على العموم وسواء الذكر
 والانثى والخنى (قوله ودهن الوز) والشرج وغيرهما ولومن حيوان كتحريم ذباب (قوله وذقن
 الأمرد) لا فدية في دهنه إلا من نبات شعرة كأي الرأس المالحق (قوله ويجوز أكله) أي بحيث لا يمس
 شيئا من شعر وجهه كإس و يجوز الاكتحال بالأعده لا يطيب مع الكراهة بخلاف التونباو لا كراهة
 لعدم الزينة وأجاز المالكية الدهن غير الطيب مطلقا (قوله لكن المستحب أن لا يفضل) الفسل بالخطمي
 فهو مباح (قوله إزالة الشعر) ولومن الناس والحيال لأنه اتلف بخلاف نحو الطبيب لأنه تر فولو بواسطة
 كحجم وحك بنحو ظفر كتحريك رجل راكب على رذعة أو قنب وامتشاط فيحرم ذلك أن علم ازالته
 به وتجب الفدية والافيكراهة ولا فدية ومنع الخفية والمساكية الامتناع مطلقا (قوله من الرأس)
 وغيره من سائر البدن ولو لم يطلب ازالته كسر العانة ودخل الأنف والأذن نعم لا فدية في إزالة ما غطي عنه
 من شعر رأسه أو حاجبه ولا في إزالة ما نبت في داخل العين (قوله المالحق بالشعرة الواحدة) وكذا بعض

منه كإزالة الماوردى عن النص (قول الشارح ومعنى استعمال الطبيب الخ) قال السبكي عبر في التنبيه بشم
 الریاحین وقضيته لا اكتشاف فيها الوضع بين يديه للشعر ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد فيه من لصوق
 البدن من الشم ومنه على أن شهما من الشجر لا شيء فيه (قول الشارح وتجب فيه) الضمير راجع
 للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول المتن ودهن شعر الرأس) ولو بالشع الذائب ثم إن المصنف جمع
 في هذا النوع الثاني بين الطبيب والدهن ولم يجعل الأدهان نوعا مستقلا لتقاربهما في معنى من حيث أن كلا
 منهما تر فولو ليس فيه إزالة العين (قول المتن أو اللحية) ولولا امرأة (قول الشارح لحديث الحر المالحق) نظريه
 الاسنوي بأنه أخير ولو كان للشيء لحرم إزالة الشعر والشعر والغبائر اه والجواب يؤخذ من قول الشارح أي
 شأنه للمأمور به بذلك ثم من قوله بعده وفارق دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزين والتنمية والحاصل أنه دال
 على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصه (قول الشارح وذقن الأمرد) وحرر مالك نظره لوجهي في المرأة
 بخلاف النساء (قول المتن إزالة الشعر) أي من نفسه (قول الشارح من الرأس أو غيره) يكره مشط الشعر
 وحكه بالظفر (قول الشارح فعلى غيره أولى) لا يقال هذا التوجيه لا يشمل الثلاث شعرات إذا أزيلت
 لعدم أن نقول هذا من جهة القبيس عليه المنصوص لقوله والشعر يعني المالحق بالتر صدق الثلاث ولا يعتبر

محرمات الاحرام (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقا أو غيره (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلما أو غيره
 قال تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محل وقبس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الحلق غيره وعلى إزالة الشعر الظفر بمحرم
 الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس المالحق بالشعرة الواحدة فصاعدا للماحق (وتكتمل الفدية في) إزالة (ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار)
 لأنها تنجب على المنذور بالحلق الآية كما سيأتي فعلى غيره أولى

والشعر يصدق بالثلاث وفيس بها الاظفار ولا يعتبر جميعه بالاجماع وتعتبر ازالة الثلاث أو الثلاثة ذفعة واحدة في مكان واحد ولو حلق جميع شعر رأسه ذفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه الاذنية واحدة لأنه لا يصدق بالاجماع (١٣٥) وكذا لو حلق جميع شعر رأسه

وبدنه على التواصل وبقاس بالشعر في ذلك الاظفار من اليدين والرجلين ولو حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين وجبت فديتان وقيل واحد وقيل حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحدة ما يجب فيها لو انفردت وقد ذكره في قوله (والاظهر أن في الشعر مد طعام وفي الشعرين مدين) والثاني في الشعر درهم وفي الشعرين درهما والثالث ثلث مدين وثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والأولان قال تبعيض الدم عسر فعدل الأول منهما الى الطعام لان الشرع عدل الحيوان في جزاء الصيد وغيره والشعر الواحد هي النهاية في القلة والدأقل ما وجب في الكفارات فقولت به وعدل الثاني الى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهده صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريبا فاعتبرت عند الحاجة الى التوزيع وتجرى الاقوال في الظفر والظفرين

الشعر خلافاً لثمة الثلاثة (قوله في مكان واحد) أي وزمان واحد عرفاً (قوله ثلاث شعرات) وكذا ثلاثة أباض من ثلاث شعرات فإن كانت من شعرة واحدة ففيها مدين أحد الزمان والمكان والاف في كل بعض مد كذا قاله شيخنا واعتمد فراجعه والظفر كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحاداً وانفراداً وبضاً وأكلاً ولاذنية في ازالة الظفر انكسر وتأذى به ولو ازالة قطعة منهم من رأسه مثلاً قطعها وشروا في قطع أصبع بظفره لأنه تابع ولزوال آخره شعره فإنه (١) قدرته على دفعه فالفدية عليه والاف في الزيل وله مطلقاً بالخراج ولو يصح اخراجه عنه كالكفارة وقول النهج بالحنث في السكوت مرجوح مبنى على مرجوح ولو أمر غيره ولو حلا بزالة شعر مجرم بالخلق مثلاً فالفدية على المخلوق ان قدر على الدفع والاف في الأمران غير المأمور الخالق بجعل أو اكراه أو اعتقاد وجوب طاعة والاف في المأمور الخالق (قوله ان في الشعر الواحد مد طعام وفي الشعرين مدين) وان تكررت الازالة في الشعر أو الشعرين حيث لم يتحد الزمان والمكان سواء اختار الطعام أولاً على التعمد خلافاً لما في النهج وإذا عجز عن ذلك استغرق ذمته ولا ينتقل الى الصوم (قوله الجماع) أي في فرج قبل أو بعد متصل أو بان من آدمي أو بهيمة من نفسه أو غيره من حليلة أو غيرها بإدخال حشفة من ذكر متصل أو بان من آدمي أو بهيمة فيفسد به النفس من الرجل والمرأة ويتجدي الحنث اعتبار وجوب التسل عليه بالجانبين فرع ١ يحرم على الحلال من الزوجين تمكين المحرم من الجماع ومعلوم أنه لا يفسد نسك صاحب البان لو كان محرماً وسيأتي في كلامه بعض ذلك (قوله ونفسه به العمرة) المشقة وأما في القرآن فهي تابعة للحج وعلم من فساد التسك بأنه لا ينعقد معه الا ان نوى في

جميعه بالاجماع (قول الشارح والشعر يصدق بالثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف فيعم قال المعترض فليقم الدليل بأن الاجماع صعد عن الاستنباط و يقدر الشعر منكمرا مقطوعا عن الاضافة (قول المتن والظاهر الخ) اعلم ان حلق أو قلع ثلاثة فأكثر يخير بين اراقه دم وثلاثة أصع وصيام ثلاثة أيام فلو قم ظمراً أو أنزال شعرة فقط تخير بين الثلاثة أيضاً فان اختار الصوم صام يوماً واحداً جزماً وان اختار الطعام أخرج صاعاً جزاً وان اختار الدم فهو محل الاقوال هنا أحداهن التدم عملاً بالتقسيط والثاني درهم ما يئنه الشارح بعدوا لظاهر مد لما قاله الشارح أيضاً كذلك قرره صاحب البيان وهو يؤول الى التخخير بين الصوم والصاع والمداخن قيل كيف يخير بين الشيء وبعضه فان المذهب الصاع فالجواب أن ذلك معهود كالتخخير بين القصر والأتمام وبين الجمعة والظهور ولو قص الشعر أو قلع الظفر دون القدر المتأكد كان الحكم كما تقدم ولو لم تأت على رأس الظفر كما بل أخذ من بعض جوانبه فان قلنا يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقتضيه الحساب وان قلنا مد فلا سبيل الى تبعيضه كذا في الاسنوى ملخصاً بعد أن قال قل من تقطن لسر هذه السنتين تصورهما قول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والأولان الخ كانا إشارة لذلك واقفاً على (قول الشارح عند اختياره) الضمير فيه راجع للدم من قوله وجوب الدم (قول الشارح وكانت قيمة الشاة الخ) قال النووي هو مجرد دعوى لأصل لها (قول الشارح وسواء الخ) لو تأذى بالوسخ كان الحكم كذلك ثم مثل المخلوق كل محظور أبيع للحلجة فان الفدية يجب الالابس السراويل والحقين المقطوعين لان ستر المورة ووقاية الرجل عن البجاسة مأمور به فخفف فيه ما لذلك فائدة ١ ما كان اتلافاً محضاً كالصيد فيه الفدية وان كان ناسياً أو جاهلاً وما كان ترها وتعتماً كاللبس والطيب فلا فدية في حال النسيان والجهل وما أخذ شبهتهما كالجماع والقف والحلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف والاصح في الجماع لا وفيهما من (قول الشارح أي فلا ترقوا الخ) أنا أول بهذا لانه لو كان خبراً على باب الاستحالة تخلفه (قول المتن ونفسه به العمرة) معنى

(ولاعذور) في الحلق (أن يعلق ويفدى) لا في التقدمة وسواء كان عنده بكثر القمل أم لا تأذي بجراحاً أو بالحر (الرابع) من محرمات الاحرام (الجماع) قال تعالى فلا ترف ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترفوا ولا تفسقوا والرف مفسر بالجماع (ونفسه به العمرة)

قبل الحلق ان جعلناه نسكا والاقبل السمي (وكذا الحج) يفسده (قبل التحلل الأول) بعد الوقوف قبله ولا يفسد به بين التحليل وقيل يفسد ولا يفسد به العمرة في ضمن القرآن أيضا لتبها له وقيل تفسده ان لم يأت بشئ من أعمالها والواط كالجاء وكذا اتيان البيعة على الصحيح ولا فساد بجمع الناس والجاهل بالتحريم ومن جن بعد أن أحرم عقلا في الجديد (وتجبه) أي بالجمع الفساد (بدنة) وقيل لا يجب في إفساد العمرة الإشاعة وفي الجمع بين التحليل بناء على عدم الفساد به شاة في قول بدنة ولو جامع ثانيا بعد أن فسد حجه بالجمع وجب في الجمع الثاني شاة في قول (١٣٦) بدنة ولو كانت المرأة محرمة أيضا وفسد حجه بالجمع بأن طاعته فلا بدنة عليها في

الظاهر والبدنة الواحد من الأبل أو البقر ذكرًا كان أو أنثى (والضى في فاسده) أي المذكور من حج أو عمره بأن يتم قال تعالى وأتموا الحج والعمره لله وهو يتناول الصحيح والفساد وغير النسك من العبادات لا يضي في فساد ما يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء) اتفاقا (وان كان نسكه تطوعا) فان التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضا واجب الأتمام كالفرض بخلاف غيره من التطوع (والاصح أنه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالآداء والأول نظر الى تنصيقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن الفسد ويتأدى بهما كان يتأدى بالفسد لولا الفساد من فرض الاسلام أو غيره ولا يزمه أن يحرم في القضاء عما أحرم منه في الآداء من ميقات وقيله من دور قائله أو غيرها وان

حال زعة (قوله ولا يفسد) أي الحج به أي بالجمع بين التحليل بخلاف الردة فيفسد بها في ذلك وقيله (قوله) ولا فساد بجمع الناس) للأحرام أو للحكم (قوله والجاهل بالتحريم) ولو غير ممنور كاسر (قوله ومن جن) أي والمجنون ومثله المعنى عليه والنام وكل غير عيزو يفسد بجمع المعنى المميز كغيره (قوله بناء على عدم الفساد به) الذي هو للعمد (قوله شاة) وتعدد تعدد هذا الجمع كالذي بعده (قوله فلا بدنة عليها) أي للمرأة فساد حجه بالجمع من الزوج أو غيره به على الواطى ان كان محرما بشرطه (قوله والبدنة) أي لغة ما ذكره وأوفى كلامه للتويع كإسباني (قوله والضى في فاسده) ويجب فيه اجتناب الجمع ومقدماته ونظم به الفدية وخروج بالفساد الباطل بالردة ولو بين التحليل كاسر فلا يضي فيه ولا ياتزم قضاء أو خروجه منه بها (قوله القضاء على الفور) وعلى الواطى ان كان زوجا مؤنة قضاء حج زوجته ذهابا وإيابا وغيرهما وإذا غضبت أناب عنها من ماله بخلاف غير الزوج والمراد بالقضاء العادة لانه في وقت يقع فعلا (قوله عن الفسد) بفتح السين (قوله ويتأدى به الخ) فلم أن العادة التي تقع فعلا فان بلغ وقعت عن حجة الاسلام أيضا أو بلغ قبلها وقعت عن حجة الاسلام وبقي القضاء في ذمته وانها من التطوع تقع تطوعا وتقدم على المنذور بعد الفساد (قوله أحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء) نعم يظهر أن لو كان في طرفة ميقات أبعد من تلك المسافة لزمه الاحرام منه فراجع (قوله ولا ياتزمه أن يحرم الخ) وكذا لا ياتزمه وصف ما أفسده من افراد أو تمتع أو قران ولا ياتزم القارن بالفساد بدنة فقط لا تنهار عمرته في الحج ولا ياتزمه دمان للقران الذي أفسده والذي لزمه بالفساد وان أفرد لانه متبرع به ولا ياتزمه في القضاء قران أو حجة وعمره مستقلين وتوقفت عمرته بفوات الحج لما مر ولا ياتزم ثلاثة دماء للقوات مع الدين السابقين فتأمل (قوله بأن يحرم الخ) أو بأن يتحلل بمرض بشرطه (قوله يحرم على الحرم مقدمات الجاء) حاصل ما فيها أنها اعتكف على العائد العالم بالكسف بشهوة وبلا حائل ولو بعد التحلل الأول وان لم يزل ولا ياتزم فيها الفدية حيثئنان كانت قبل التحلل الأول مطلقا وقال شيخنا الزايدى ان أنزل ومتى اتفق شرط من ذلك فلا حرج ولا فدية وان لا يفسد بها النسك

الفساد وجوب القضاء والخروج منه كسائر العبادات (قول الشارع) وكذا الحج) والردة تبطلها ومن ثم فرق فيه بين الفساد والبطلان (قول الشارع) ان لم يأت بشئ من أعمالها) كان صورة هذا ان يتحلل التحلل الأول بالرسم فقط اما بناء على ان الحلق ليس بنسك أو لانه لا شعر برأسه (قول الشارع) وقيل لا يجب) أي لان رتبته دون الحج (قول الشارع) شاة) أي كافي الاشتمتاع بدون الجمع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع بين التحليل وقضية كلام الشارع الآتي آخر الصفحة اختصاص ذلك بما قيل التحلل الأول فلا بد ان يراد أحدهما إلى الآخر (قول الشارع) ولو كانت المرأة الخ) هي واردة على الكتاب (قول المتن والضى في فاسده) فلو ارتكب محظورا بعد ذلك لزمته الفدية كالصحيح (قول المتن والقضاء) به أفنى ابن عباس وابن عمر وابن العاص ولا يعرف لهما مخالف وأيضا فقله لا يقال بالرأى (قول الشارع) ولا ياتزمه أن يحرم الخ) فرق الراعى بأن اعتناء الشارع

كان جاوز اللياتم يد بالنسك لزمه في القضاء الاحرام وكذا ان كان جاوزه غير مدي بقى الاصح

بلياتمات

هذا ان سلك في القضاء طريق الاداء قال في الرضة ولا ياتزمه سلاكه بخلاف لكن يشترط اذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء. يعني ان لم يكن جاوز اللياتم غير محرم كالتقدم ولا ياتزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي كان أحرم فيه بالاداء فيه التأخير عنه والتقديم عليه ونصوه قضاء الحج في عام الافساد بأن يحصر بعد الافساد ويعتبر عليه المنفى في الفاسد فيتحلل ثم يزول المحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولو لم يفسد قضاء واحد تمتع يحرم على الحرم مقدمات الجاء بشهوة كالنفاذة

مطلقاً وان أنزل والاستمنا كذلك ولا فدية في الفكر والنظر مطلقاً وقال المالكية والخنابلة
يفسد بالأنزال في جميع ذلك (تنبيه) كلامهم هنا في البشارة شامل لما لا ينقض الوضوء كالامر وصرح
به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان الصوم فراجع له ولو تمدت المقدمات من نوع أو أنواع فإن اتحد
الزمان والمكان ففدية واحدة والاصدق قاله شيخنا (قوله) ثم جامع الخ أي إذا فعل شيئاً من المقدمات
وجامع بعده دخلت فدية المقدمات في بدنة الجامع ظاهره سواء طال الزمن بأن ينسب الجامع إلى تلك المقدمة
أولاً وهو ظاهر شرح شيخنا أيضاً واعتمد شيخنا أن محل التداخل أن نسب إليها والأفلا ولوعكس
ما ذكر بأن جامع ثم فعل مقدمة أو وقعا معاً فقتضى كلامه أنه لا تدخل ومال بعض مشايخنا إلى التداخل
أي بشارته وظاهر تقييده بالبدنة أنه لو فعل بين التحليلين مقدمة وجامع أنه لا تدخل شاة للمقدمة في شاة
الجامع ومال بعض مشايخنا إلى التداخل وفي شرح شيخنا التداخل أيضاً فراجع ذلك وحرره
(تنبيه) يندب تغريق الجامعين في حجة القضاء من وقت الاحرام وقيل من محل الجامع إلى تمام التحلل
(قوله اصطيد) أي تعرض بقتل أو قطع أو ضرب أو تنفير أو صياح أو إغارة على ذلك أو دلالة عليه أو إشارة
الياء وإغارة آتله أو غير ذلك (قوله كل صيد) لكه أو بضه أو ريشه أو شعره أو برء أو صوفه أو فرخه
أو بيضه الألبن من غير النعام وفي شرح شيخنا خلافه (قوله ما كول) أي بقينا فلو شك فيه لم يحرم
(قوله يرى) أي بقينا أيضاً ويؤخذ منه كونه وحشياً أيضاً وهو كذلك لأنه من أوفى معناه ولذلك لم يذكره
الشارح فذكر غيره له إضاح (قوله وكذا وضع اليد عليه) أي تملكه أخذاً من تحمله بالشر أو غير الملك مثله
كضرب وإجارة وعار أو غيرها (قوله ولا فرق بين السئان وغيره) نظراً لأصله ومنه دجاج الحيش
الشهور ومنه الأوز والعرو ولكن قيده الماوردي بما يطهر منه (قوله ولو توحش أنسى لم يحرم التعرض له)
أي لا وحش منة نظراً لأصله أيضاً (قوله ولا يحرم التعرض لغيره) كقول (ولو وحشياً وحرم الخفية) التعرض
للوحش منة (قوله فإنه ما هو مؤذٍ فيستحب قتله كالنمر والنسر) وكذا الحية والعقرب والحدأة والغراب
الأبيض والذئب والأسد والعقاب والذئب والكلب العقور وكذا الكلب غير العقور الذي لا نفع به عند والده
شيخنا الرمي بعماد الامام الشافعي وقال شيخنا يحرم قتله ومنه البق والبعوض والزنبور والقراد والبرغوث
والقمل وبيضه وهو الصئبان نعم يكره التعرض له في رأس الحرم ولحيته خوف الانتفاق ويندب لمن قتله
منها أن يصدق بلقمة في القملة أو البرغوث الواحد بدون اللقمة في الواحدة من الصئبان ومنه الغل
بالمقات السكاني أكثر بدليل تعين مكان الاحرام دون زمانه ثم قال ولا يخول من زراع وتعجب منه الاستوى
فانه صحح في التذرعين الزمان كالسكان بالنذر وحاول الاستوى للفرق بأن السكان هنا ينضبط بخلاف الزمان
(قول الشارح قبل التحلل إلى قوله وتجب به الفدية) قضيتها أنها لا تجب بالاستمنا بين التحليلين (قول
الشارح ومن أحرمت عقلاً الخ) يشكل عليه أن عمده كالسكف والاشكال هنا وفي الجامع (قول الشارح
دخلت) لو قبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم التداخل ثم أصل التداخل يشكل على نظيره من الجراح
لان واجبه ما يقدر كقطع الاذن مع الاضاح (قول الشارح كل صيد) هو مستفاد من لفظ الاصطيد فكلامه
يفيد اشتراط التوحش لان الصيد هو للتوحش بطبيعته الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة (قول الشارح أي أخذته)
دفع لما قيل ان الاستدلال بما يتم اذا أريد بالصيد في الآلة الصرد والذي يقتضيه السياق أنه الصاد فيكون
الراد تحريم أكله اذ لا بد من اضرار واضرار أكله وأخذهم مما تمتنع لان مثل هذا لا عموم له فتعين اضرار
البيض وهو الاكل ولا يلزم منه تحريم الاصطيد (فرع) لو صيد للحرم حرم عليه الاكل منه فلو أكل فلا فدية
(قول الشارح ولا فرق بين السئان وغيره) قال في القوت من هذا دجاج الحيش ومنه الأوز وقال الماوردي
ان كان ينضج بجناحيه حرم والأفلا كالديج قال الروائي وهو القياس (قول الشارح كالنمر والنسر)

والقبلة والس قبل التحلل
الاول في الحج وقبل الحلق
في العمرة ولا يفسد بشيء
منها النسك وتجب به الفدية
لالبسنة وان أنزل
والاستمنا باليد يوجب
الفدية في الاصح ولا فدية
على الناسي بلا خلاف
ويطرح به الجاهل بالتحريم
ومن أحرمت عقلاً ثم جن
أخذاً مما تقدم في الجامع
ولو باشر دون الفرج ثم
جامع دخلت الشاة في
البدنة في الاصح (الحامس)
من محرمات الاحرام
(اصطيد كل) صيد
(ما كول يرى) من طير
أودابة وكذا وضع اليد
عليه بشره أو غيره قال
تعالى وحرم عليكم صيد
البرمائيات حراماً أي أخذه
ولا فرق بين السئان
وغيره ولا بين الملوكة وغيره
ولو توحش أنسى لم يحرم
التعرض له ولا يحرم
التعرض لغيره كقول
فنه ما هو مؤذٍ فيستحب قتله
كالنمر والنسر

ومنه ما فيه منفعة ومضرة
كالقهد والصقر فلا يستحب
قتله لنفعه ولا يكره لضرره
ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا
ضرر كالسرطان والرخة
فيكره قتلها محل اصطيد
البحرى وهم ما لا يبش
الافى البحر اماما يبش فيه
وفى البر فكالبرى (قلت)
كما قال الراغبى فى التشرح
(وكذا التولد منه) أى
من الماء كوالبرى (ومن
غيره) يحرم اصطيداه
(والله أعلم) احتياطا
ويصدق غيره بنزول الماء
من وحشى أو انسى
وبالماء كوالبرى أى
الانسى سالما للتولد من
الصعب والذئب والتولد من
لحمار الوحشى والحمار الاعلى
والتولد من الظئى والهاء
(و يحرم ذلك) أى اصطيد
للماء كوالبرى والتولد
منه ومن غيره (فى الحرم
على الحلال) ويحرم عليه
وضع اليد عليه بشرا أو
غيره كما يؤخذ من شرح
المهلب قال صلى الله عليه
وسلم يوم فتح مكة ان هذا
البلد حرام بحرمه الله تعالى
لا يصد شجره ولا ينفر
صيده الحديث رواه
الشيخان أى لا يجوز تشييد
صيده لحرم أولا حلال
فاصطياده وما ذكره مأمور
وقيس على مكة باقى الحرم
وقوله فى الحرم حال من ذا
للشار به الى الاصطياد وهو نسبة متعلقة بالصائد والصيد صادق بماذا كانا فى الحرم أو أحدهما وفى الآخر

الصغير ويجوز احراقه ان تعين طريقا كالقمل وأما النمل السليمان فنقل عن شيخنا الرملى حرمة قتله وقتل
النحل (قوله) ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالقهد والصقر) ومنه الشاهين واليازى والعقاب فيباح قتلها
(قوله) ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان) واليازى والرخة ومنه القرد والهدد والحطاف والصرد
والضفدع والخنفساء والجعل يضم الحميم وفتح العين وهو الزعقوف فيكره قتل ذلك كما ذكره الشارح
واعتمد شيخنا كشيخنا الرملى حرمة قتل جميع ذلك فتحصل الكراهة فى كلامه على التحريم وفى شرح
شيخنا مؤلفه الشارح (تنبيه) يكره حمل ما يصاد به من كلب وغيره الى الحرم فلو حملوا نقلت منه وأنف
شئنا من ضياد وغيره فلا ضيان فيه لان لما اختار كذا كره فى المجموع عن الماوردى وأقره (قوله) أما ما
يبش فيه وفى البر فكالبرى) أى فيحرم التعرض له ان كان مأكولا وحشيا (قوله) يحرم اصطيداه
أى التولد للذئب كور أى يحرم التعرض له وعليه كبحر (قوله) ويصدق غيره) عقلا بالتولد من صبيغ وضفدع
كما ذكره فى المنهج وفارق عدم الزكاة للتولين زكوى وغيره لبنا ان كاعلى التخفيف (قوله) ويحرم
ذلك) أى الاصطياد خض مرجع الإشارة به لانه الذى فى كلام الضفدع وأورد عليه اليد بصد (قوله) فى
الحرم على الحلال) ولو كافر (قوله) وقيس على مكة) التى فى الحديث باقى الحرم لانها منه وحدوده معروفة
وقد نظمها بعضهم بقوله

وللحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه

وسبعة أميال عراق وطاق * وحدة عشر ثم تسع جراحه

زاد بعضهم ومن يمن سبع بتقدم سبته * وقد كملت فاشكر ربك ان احسانه

ولو قال ومن يمن مثل العراق فطابق لكان أولى فتأمل وقدره بعض المؤرخين بقدر عشرة أميال فى مسير
يوم سير اعتدال وقال بعضهم هو بر يدون فى مثله تقريبا واختلف فى هذه الحدود فقيل انها قديمة لا يلم
ابتدأها وقيل ان الله خلق مكة قبل الارض بألف عام وحفظها باللائكة فكان قدر الحرم حيث وقفوا وقيل
عليها جبريل لاراهيم صلى الله عليه وسلم لما قال ربنا انما سنكتا وقيل بنو قيس من النبي صلى الله عليه وسلم
فى عام فتح مكة أو فى عام حجة وقيل لما جاء آدم الى البيت بعد هبوطه من الجنة خائف من شياطين الارض
بحسب الطبع البشرى فأرسل الله تعالى اليه اللاتكة وقفت على تلك الحدود فتخف عنه ما يخافه وقيل لمازل
الحجر الأسود من الجنة فاضا فوصل ضوؤه الى تلك الحدود وقيل فاضا له الدنيا جاء أهلها لينظر واذا لك
النور فنفعهم اللاتكة عند ذلك وقيل زلت ياقونة من الجنة حين قبول توبة آدم خلقت رأسه فتناثر شعره
الى ذلك وقيل انها أو آخر معى غم اسمعيل وكان مأواها فى الحجر كما هو قيل غير ذلك (قوله) اذا كانا أى
الصائد والصيد (قوله) فى الحرم) أى فى حالى الرمي والاصابة معا وفى احدهما وسواء كان كل منهما أو
أحدهما فى أى أرضه أو هو أنه كغصن شجرة فيه أو أصلها خارج (قوله) أو أحدهما فيه) أى كان كان
الصائد كله أو بعضه فى الحرم أو الصيد كذلك راقدًا كل منهما أو مضطجعا أو واقفا نعم ان كان الصيد واقفا
وبعضه فى الحل وهو متمدد عليه وحده أو أصابه الصائد فيه فلا حرمة ولا فدية (تنبيه) يقطع هذا المأورى
وهو محرم وحل قبل الاصابة كأن قصر شعره أو عكس فطهره الحرمة والقدية ايضا ويلحق به أيضا ما لو كان
الصائد والصيد فى الحل ولكن مرالدهم فى الحرم لوجود المنوع منه وبذلك فارق عدم حرمة البصاق
أى غير المملوكين (قول الشارح والصدر) قال فى الحسام هو شامل ليازى والشاهين
والعقاب التى يصاد بها (قول الشارح فلا يستحب ولا يكره الخ) مراده غير المملوك (قول)
الشارح ومنه ما لا يظهر فيه الخ) منه الذئب والدود ونحو ذلك (قول الشارح) ويحل اصطيد البحرى
(الخ) قال السبكي الطيور التى تنوص فى الماء وتخرج منه برة (قول الشارح) لا يصد شجره) أى لا يقطع
(قول الشارح) بماذا كانا فى الحرم) لورمى الى صيده فى الحل وبعضه فى الحرم وجب الجزاء هذا ان

الحل كان رمي من الحرم
صيدا الحل أو من الحل
صيدا في الحرم أو أرسل كلبا
في الصورتين فيحرم في
جميع ذلك (فان أنف) من
حرم عليه الاصطياد للذكور
من محرم أو حلال كما تقدم
(صيدا) بما ذكره علوكا أو
غير علوكا (ضمنه) بما ياتي
قال تعالى لا تقتلوا الصيد
وأتم حرم ومن قتله منكم
متعمد جزاء مثل ماقتل
من التعم الآفة وقبس على
الحرم الحلال المذكور
بجامع حرمة الاصطياد ولو
نسب في تلف الصيد كان
أرسل كلبا فألفه وأنصب
الحلال شبكة في الحرم أو
نصبها للحرم حيث كان
فتعلق بها صيد وهلك
ضمنه كالألفه ولو تلف
في يد الحرم صيد ضمنه
كالأنصب لحرمه أميا كما
وكذا لو تلف في يد الحلال
في الحرم صيد من الحرم
بضمنه لما ذكر خلافه ولو
أدخل معه إلى الحرم صيدا
مأكلا فلهامسا كما فيه
وذهبوا بالتصرف فيه كيف
شاء لأن الصيد حل ولو أحرمت
من في ملكه صيد بيده
زال ملكه عنه ولو أرمسه
وان تحلل ولا يملك الحرم
صيادوا يلزمه إرساله وما
أخذ من الصيد بشرائه
لا يملكه لعدم حق شرائه
ويقتضى بالحرم في السلتين

خارج السجد لعدم وجود الاستعداد للمنع فتأمل (قوله وأرسل كلبا) خرج ما واسترسل بنفسه وان
أغراه وزاد عدوه فلا ضمان كما س (قوله في الصورتين) وما كون الصائد والصيد في الحرم أو أحدهما فيه
وكذا لو كان في الحل ومن السكب في الحرم نعم إن أرسله في طريق خارج الحرم فتعلق السكب إلى الحرم أو
تحامل بالصيد فأدخله فيه أو دخل مع الصيد فيه مع وجود دمته خارجة فلا فدية قال شيخنا لكن لا يخل
أكل ذلك الصيد احتياطا (قوله فان أنف) أي يقتلها ولو جرح صيدا اقتاب ثم وجد ميتا واحتمل موته
بغير الجرح ضمن الارش فقط وخرج بالاتلاف الاعانة ولو على ذبحه والذلة عليه ونحو ذلك فلا ضمان عليه
(قوله من حرم) هو فاعل أنف سواء اقترب أو تعدد بشرائه أو جراحات ولا يتعد الجزء بل يوزع على
الرؤس فلو شارك حلال محرما في صيد الحل ضمن الحرم نصفه ولا شيء على الحلال (قوله علوكا) وعليه مع
الجزء قيمته للمالك وقد انفرد في ذلك الورد في قوله فلما

عند سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا

قائض شيء برضا المالك * ويضمن القيمة وللثالث ما

(قوله ضمنه) أي كلاً أو حصلاً ونحو تصرف شيء من جناحه فيقضي نقص ماله مثل مجزء من مثله بحسب
القيمة فان قتله قبل برئه فعليها جزاء كامل أو بعده فعليها مثل ناقص كالوقته غير مطلقا ولو لم يبق فيه نقص
بعد البرء فرض القاضي له ارضا بنجته كأي الحكمة (قوله وقبس على الحرم الحلال) أي في الضمان
بالاتلاف المذكور (قوله ولو نسب الخ) أشار إلى أن الاتلاف كأي كلامه ليس قيداً ومثل إرسال السكب
حل رباطه ولو غير مطلق على الاربع ومن السب ماله ونفقه فتعثر بنحو شجرة أو جذاراً أو كلبه نحو سبع
أومات قبل سكونه أو أملكه قبل قتله أو حبس أمهته وهو رضيع فالت ونحو ذلك كزلقه ببول مركوبه
(قوله نصب الحلال شبكة) ولو في ملكه لكن بقصد الاصطياد (قوله في الحرم) لافي الحل وان أحرمت جد
وعفر البئر تعديا كنصب الشبكة (قوله ضمنه) الناصب ولو بدمونه أو بدخل الحرم (قوله ولو تلف) أشار
إلى أن التلف كالالاتلاف الذي في كلامه (قوله بيده) ليس قيداً في زوال ملكه عنه وعن أجزائه وبيضه
وفرغته واحتجز به في الإرسال عن مشترك بينه وبين غيره (قوله ولو أرمسه) بنفسه أو وليه ولو بدخله
وما تلف منه مضمون ولو على الولي بقيته ومن أخذ ولو قبل إرسال ملكه نعم ولو رث صيدا حال أحرامه
لم يزل ملكه عنه الأبارسالة ويصح بيعه ولو لا يرأس من الجزء إذا تلف ولو عند المشتري (قوله بشرائه) أو به من
حلال أو محرم فيهما (قوله ولو يارمده إلى مالك) أي إلى من أخذه منه نعم لا يارمده لم يحرم بل يرسله
وعليه قيمته في غير الهبة ولا جزاء عليه فان رده إليه لم يجره الجزاء حتى يرسله للحرم (قوله ويقاس) أي

كان واقفاً فان كان ناعماً فالعبرة بمستقره ذكر التقييد في الاستقصاء ولو سعى الشخص من الحرم إلى الحل ومثله
أو من الحل إلى الحل وليكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعاً قاله في شرح المهذب لأن ابتداء الاصطياد
من حين الرمي لا من حين السعي ولذا اشترع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول
لن فان أنف الخ) اعلم أن جهات الضمان أحداها المباشرة الثانية التسبب ومنها أن يفر صيدا فيموت بعترة
أو يأخذ سمعاً أو ينضم بشجرة أو حبل أو يكون في عهده للنفر حتى يرجع إلى عادته في السكون الثالثة اليد
بوديعة أو محار أو غير ذلك وبعبارة المتن لا نفيد الثالثة (قول الشارح علوكا) لو أنف محرم ضمنه الجزاء لحق
الله تعالى وبالقائمة للمالك (قول الشارح بما ياتي) قال السبكي الحلال إذا أنف في الحرم صيداً لمالكه كالغيره
ضمنه بالقيمة للمالك ولا جزاء فيه (قول الشارح ويقاس الخ) قضيت أن الحلال في الحرم لا يجوز له شراء
الصيد للمالك للحلال وكذا قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشرائه أو غيره لكن في شرح
البيهقي التصريح بالجواز إذا خد من قبله يجوز للحلال أن يدخل بالصيد للمالك الحرم ويتصدق فيه كيف

الحلال في الحرم ثم لافرق في الضمان بالانلاف وغيره بين العامد والخطي والناسي للاحرام وفي المذهب وغيره والجاهل بالبحر يم كافي الضمانات الواجبة لادمين ولا مفهوم لمتعمدا في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دغفالا ضيان ولو خلص الحرم صيدا من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذ له يد أو به أو يتعمده فمات في يده لم يضمنه في الاظهر ولو أحرّم من حرم قتل صيد الجب ضاته في الاظهر ويقاس به في المستثنين الحلال (١٤٠) في الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجه

والاصح عليه الجزاء ويرجع به على الأمر. ثم الصيد ضربان أحدهما ماله مثل من التعم في الصورة والحلقة على التقرب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فينبع قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم (في النعامة) المذكور والاثني (بدنة) أي واحد من الابل (وفي بقرة الوحش) أي الواحد منه (ومار به بقرة) أي واحد من البقر (و) في الغزال (عز) وهي الاثني من العز التي تحت لها سنة والغزال وله الطليعة الى ان يطلع قرناه ثم يسمى الذكر طليعا والاثني طليعة وهما المراد بالغزال هناليناسب كبر العز ويجب فيه بمناه الاصل ما يجب في الصغار قال الامام (و) في (الارب) عناق) وهي الاثني من العز من حين تولد ما لم تستكمل سنة (و) في (الربوع) وهو معروف (جفرة) وهي الاثني من العز اذا بلغت أر بعة أشهر والمراد بالعناق مافوق الجفرة فان الارنب

في جميع ما ذكر في الحلال في صيد الحرم (تنبيه) ظاهر كلامهم لزوم الجزاء في عدم الارسال حالاً فلو أخرجه ثم أرسله فينتجه رجوعه فيه كإزالة العجلة ولا يكره شراء ما أرسله من أخذه بعد تحلله (قوله نعم الخ) هو استثناء من لزوم الضمان فيما مر (قوله فقتله دغفا) لصياله عن نفسه أو عن غيره وكالصلي أكل طعامه أو شرب مائه أو تنجس حوائجه بنحو بوله أو ضيق مكانه عليه أو فراشه كذلك وتردد العلامة السبدي فيما لو عتس في المسجد الحرام وتنادى الناس بنجاسته (قوله وأخذ له يد أو به) الأولى التعبير بأو كافي الروضة (قوله والاصح عليه الجزاء) هو التعمد أي يجب على المكره بفتح الراء جزاء ما قتله ويرجع به على من أكرهه قال شيخنا عميرة ولو كان الصيد مملوكا فله ما قيمته معافا رجمه (تنبيه) مذبح الحرم من الصيد مطلقا والحلال في صيد الحرم ميتة فلا يجوز أكله لأحد وعليه الجزاء مطلقا وقيمته لمالك لو كان مملوكا كنهم ولو ذبح أحدهما صيدا بجل له التصرف فيه في الحرم لم يعمر على غير الحرم وخرج بالتزج ماله جلب محرم صيدا أو قتل جرادا أو كسر بيضا فلا يعمر على غيره (قوله في الصورة والحلقة على التقرب) أي لافي القيمة مطلقا وافي الصورة على التحقيق قال الرافعي بديل ان الصحابة رضی الله عنهم حكموا في نوع من الصيد بنوع من غيره مع اختلاف البلاد والازمان والقيم (قوله ومنه) أي بما لمثل ما فيه نقل عن السلف فينبع لأنهم عدول والآية للذكورة دليل عليه (قوله في النعامة) قتلا أو زمانا (قوله بدنة) ولا يجزئ عنها بقرة ولا غيرها وكذا البقرة نظرا لاعتبار الصورة هنا (قوله وهما المراد الخ) ظاهره وجوب عزق الطي وليس كذلك لأن فيه تيسر كإسيان (قوله ما يجب في الصغار) وهو جدى أو جعفر في الذكر وعناق أو جعفر في الاثني ويقال للجدى خروف وللخروف حملان وحلام بضم الحاء فهما وتشديد اللام في الثاني (قوله وفي البر بوع) ومثله البر بالواحدة وهو دوية دون السور كحلاء الاون لا ذنب لها (قوله جفرة) سميت بذلك لأنها جرف جنبها أي عظما (قوله مافوق الجفرة) أي ما زاد على أول سنها وهو أر بعة أشهر فعلم من كلامهم أن مادون الار بعة أشهر عناق فقط وما زاد عليها عناق وجفرة ولم يذكر انتهاء سن الجفرة فليراجع (قوله وفي الضبع كبش) وهذا اسم للآثي ويقال للذكر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ويجزئ عنه الكبش بالأولى وفي الثعلب شاة وفي الضب وأم حنين بضم المهملة وله وفتح الواحدة جدى (قوله تنبئ أسفر) هو ما يبيض غير صاف أو يعلو حرمة (قوله عدلان) ولوطا هراذكران حران فقيهان ولو بهذا الباب فقط ففنان أي ذوا حنق ومعرفة ولو حكم عدلان بمثل وآثران بقيمة قدم الاولان أو بمثل آخر تخير (فائدة) يفسق العدل بقتل الصيد عمدا عدوانا لأنه كبيرة قاله السبلي فراجعه شاء وكذا صرح بالسبلي في شرح الميمري وبين القول فيها بأن الحلال يتصدق بالبيع وغيره اذا كان الذي يتصدق معه حلالا وهو ظاهر ان شاء الله وأما كلام الشارح آخر أو لا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قول الشارح ولا مفهوم لمتعمدا في الآية) لأنهم وافقه الغالب (قول الشارح ويرجع به على الأمر) وأما قيمته لمالك فظاهر أنها عليها نصفين (قول الشارح من التعم) أي وهو الابل والبقر والتم

(قول)

خير من الربوع وفي الضبع كبش روى البيهقي عن عمرو وعلى وابن عباس ومعاوية أنهم فضوا في النعامة

بيدة وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير أنهم فضوا في حمار الوحش وبقرة بقر وعن ابن عباس أنه قضى في الارنب بعناق وقال في الضبع كبش وعن ابن مسعود أنه قضى في الربوع بجعفر أو جعفر وعن عمرو ابن عوف أنها حكمها في الطي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد أنها حكمها في الطي تبس أعفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبع كبش وفي الغزال بمنزوى الارنب بعناق وفي البر بوع بجعفر وهذا اسناده صحيح مليح (ومالا نقل فيه) عن السلف (بحكم بمناه) من التعم (عدلان) فقيهان

فطنان ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير من مثله من الثمن والصغير بالصغير ويجزى فداء الذكر بالأثني وعكسه والريض بالريض
والعيب بالميب إذا اتحد جنس العيب كالعور وإن كان عوراً أحدهما في البين والآخر في البسار فإن اختلف كالعور والجرب فلا ولوقابل
الريض بالصحيح أو العيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المهذب يفدى (١٤١) السمين بسمين والمزبل بمنزى

(وقفاً لأمثله) كالجراد
والعصافير (القيمة) قياساً
ويستثنى منه الحمام في
الحامة شاة رواء الشافعي
والبيهقي عن عمر وعثمان
وابن عباس زادا البيهقي
وابن عمر وهو محمول على
أن مستندهم فيه توقيف
بلهم وتعتبر القيمة بمحل
الاتلاف ويقاس به محل
التلف وسبأ ما يفصل
بالقيمة والتخيير بينه
وبين الصوم والتخيير في
الثلي بين ذبح مثله وتوقعه
والصوم (ويحرم قطع
نبات الحرم الذي
لا يستنبت) بالناء للقول

أي لا يستنبته الناس وهو
ما ينبت بنفسه شجراً
كان أو غير شجر وهو
الحشيش الرطب وسبأ
أن السنبت من الشجر
كغيره ودليلهما ما في
حديث الشيخين السابق
بعد ذكر البلد أي مكة
لا يعضد شجرة ما لا يقطع
ولا تختل خلاه هو القصر
الحشيش الرطب أي
لا ينزع بقل ولا يقطع
ويقاس باقي الحرم على
مكة وقلع الشجر كقطعه
(والأظهر تلقى الضمان

(قوله) ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير والصغير بالصغير ويجزى فداء الذكر بالأثني وعكسه) أي في غير
ما فيه نقل بخصوصه كما مر (قوله) والريض بالريض ظاهره وإن لم يتحد المرض ويدل لما ذكره بعده
بقوله والميب بالميب نعم تفدى الحامل لمثلها ولو كبتها لا تذر فيخرج بقدر قيمتها في محل ذبحها ولو ذبحت
طعاماً لفقره أو يصوم عنه (قوله) فإن اختلف أي جنس العيب كالعور والجرب فلا يجزى (قوله)
ويستثنى منه) أي مما لا مثله للحمام لم يقل ومنه ما فيه نقل كالذي قبله لأن ما فيه النقل هنا فرد مخصوص
والراد به كل ما عدا أي شرب الماء بلا صم وهدر أي صوت وهو لازم للأول كالفاخت والقمري والقطا
والصكر وإن والجمام (قائدة) قال ابن قاضي عجلاً كل دماء الحج يعتبر فيها الأجزاء في الأصحية
الادماء العيدوار نضاه شيخنا (قوله) وتعتبر القيمة بمحل الاتلاف أو التلف ظاهره أنه لا يعتبر محل الجرح
مثلاً (قوله) ويحرم على الحلال والحرم قطع أو قلع نبات الحرم ولو في بعض أصله أو مملوك أو كان أغصانه في
هواء الحل بخلاف عكسه (قوله) شجراً كان وهو ما له ساق أو غير شجر وهو عكسه (قوله) وهو أي غير
الشجر الحشيش الرطب لقال العتب وأخلاقاً والكلال الرطب لكان أولى وأصواباً لأن الحشيش والحشيم
اسم لا يابس والعشب وأخلاقاً القصر اسم للرطب والكلال بالهمز جميعاً (قوله) هو بالناء بقطع هو بالياء للوحدة
عطف على الضمير فيه من عطف الخاص على تفسير الشارح النبات أولاً والمناير على تفسيره ثانياً فتأمل
(قوله) ففي الشجرة أي الحرمية وإن كانت كلها أو بعضها في الحل إبقاء لمعناها في أصلها كأن شجرة الحل
لا تنبت لها الحرم في الحرم لذلك فقارفت العيد بشبوت أصلها وعمل ضامناً أن ماتت فإن نبتت ولو في الحل
فلا ضمان ويجب عودها للحرم ولقواء حكم أصلها (قوله) بقرة تجزى أضحية كما مر وسبأ أن أجزاء البدة

(قول الشارح) ثم الكبير (الح) قال السبكي هذا جار في القسمين المذكورين يعني ما لا يقل فيه وما فيه نقل
اه وهو مسلم في غير المذكورة والأئمة وكذا فهم عند عدم النص على شيء منها بخصوصه كالنيس في
الظبي والعنز في الظبية والعناق في الأرنب والكبش في الضبع والجفرة في البير بوع والبرقال الأسنوي
رحمه الله وإذا علمت أن الغزال اسم للصغير وأنه يطلق على الذكر والأثني فإن الغزال ذكر فواجبه ذكر من
سفار الغزال كالجدي أو الجعفر على ما يقتضيه جسم الصيد وإن كان أثني فالعناق أو الجفرة اه فهذا ظاهر
في التعيين لكن صرح شيخنا في شرح البيهجة بعدمه في هذا وفي غيره وكلام السبكي يوافقوه وكذا صرح
كلام الأذري وظاهر كلام الشارح فليعتمد وكلام الأسنوي تبعاً للحديث قد لا ينافيه لا مكان حمله على أن
هذا هو الواجب ولكن غير يجزى عنه (قول الشارح وعكسه) أي في القسمين صرح به السبكي رحمه الله
(قول الشارح) قياساً أي على ضمان اتلاف مال الغير التقويم (قول الشارح) وهو محمول (الح) وقيل حكموا بذلك
لما ينبت من الشبه من حيث أن كلامهما يأنف البيوتو يأنس بالناس وقائدة الخلاف لو كان صغيراً فهل
تحبس سخلته أو شاة قاله الروي وغيره (قول الشارح) شجراً كان أو غير شجر (لوضي) الشجر الطريق
وضر المارة جاز قطعه في مسلم رأيت رجلاً في الجنة يعضد شجر شوك أو أزاله من الطريق (قول الشارح) وهو
بالقصر الحشيش الرطب قيل هذا مستفاد من التهاج لأن الياض مروز لا تابت (قائدة) الحشيش والحشيم هو
اليابس والعشب وأخلاقاً القصر هو الرطب والكلال بالهمز يعهما (قول الشارح) ويقاس باقي الحرم (الح) معطوف
على قوله ما في حديث الشيخين (قول المتن) ويقطع أشجاره (هو مستدرك لأن الضمير السابق يعود على النبات

به) أي بنبات الحرم من الحشيش الرطب إذا قطع أو قلع (و يقطع أشجاره) أو قلعها قياساً على صيده إذا أئلف بجامع النعم من الاتلاف
لحرمة الحرم والثاني لا يتعلق به الضمان لأن الأحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الأول (ففي) الشجرة الكبيرة
بقرة والصغيرة شاة رواء الشافعي عن ابن الزبير وضم إليه الرافعي ابن عباس قال ومنه لما لا يطلق إلا عن توقيف قال الإمام البدن في معنى

البرق وضبط الشجرة فلا مودة بالثأه بأن تقع فريضة من سبع الكيرة فان الشاة من البرقة سبعها فان صرقت جدا فالواجب القيمة ويجزم
بجميع هذا الذي قاله الامام في أصل الروضة وعبر فيها كاصحابها بأن مادون الكيرة ضمن ثأه فطبا الامام بالنسبة الى أقل ما ضمن
بها ويل عليه ما عقبه به اما غير (١٤٢)

عنها وكذا سبع شياء أيضا (قوله) فريضة من سبع الكيرة (أى) فأكثر الى ستة أسابيع وقيل مادون السبع
الضمان بالقيمة كالخشب كذا كرهو ينفى اعتبار زيادة الثأه في زاد السبع (قوله) فان خلف (أى)
الحشيش حتى المذهب كما في فلاضيان ان كان مثله والضمن نفسه (قوله) والسبب من الشجر (أى) لان
غيره (قوله) كيرة (أى) كيرة السبب لتقدم في الحرمة والضمان (قوله) فانه يجوز قطعه (أى)
الذکور من الزرع والبقول والحضراوات وان ثبت نفسه ويحل التصرف فيه بالبيع وغيره (قوله)
ويحل من شجر الحرم (قوله) لو قال من نبات الحرم لكان أولى أو صوابا الأذخر قطعاً وقطعا وتصرفا ببيع
وغيره (قوله) وكذا الثوك (قوله) خلافا للحنفية يجعل قطعاً وقطعا وتصرفا ببيع وغيره (قوله) ومصححه
في شرح مسلم) وهو مروح وفارق الصيد المؤذى بأنه ان اختيارا في قصد الأذى (قوله) بسكون اللام
و يجوز زحفها وفيه بعد (قوله) كالأذخر (أى) من حيث جواز الأخذ لا التصرف (قوله) ويجوز تسريح
البهايم في حشيشه (قوله) خلافا للحنابلة (قوله) ومن الممتنع أخذه لبيعه (أولمبة ولو لم يلف بما ذكره (قوله) ويجوز
أخذ ورق الشجر) بالمعنى الشامل للنبات كالسناطاهره ولو لنحو البيع وبه قال بعض مشايخنا (قوله)
ويجوز أخذ ثمره (أى) الشجر وفيه ما ذكر في الورق (قوله) وعود السواك (قال شيخنا لا يبيع أو هبة ولم
يرتضه بعض مشايخنا (قوله) ونحوه (أى) نحو عود السواك من أطراف أغصان الأشجار وفيه ما في السواك
الذکور لكن قال شيخنا انها اذا لم تخلف مثلها في عامها ضمنها بالقيمة وأما المذهب فيجوز أخذ ما خلف

فلاضيان قطعاً والمضمون
به هنا على التعديل
والتخيير كما في الصيد
(قلت) كما قال الرافعي في
الشرح (والتبنت) من
الشجر (كيرة) في
الحرمة والضمان (على
للذهب) وهو القول
الأظهر وقطع به بعضهم
لشمول الحدثنه والثاني
الفتح تنبيهه بالزرع أى
كالخطة والشعر والنرة
والقطنيسة والبقول
والحضراوات فانه يجوز
قطعه ولاضيان فيه بلا
خلاف ذكره في شرح
المذهب (ويحل) من
شجر الحرم (الأذخر)
بالذال المعجمة لما في الحديث
السابق قال العباس يارسول
الله الا الأذخر فانه لقينهم
و بيوتهم فقال صلى الله
عليه وسلم الا الأذخر ومعنى
كونه لبيوتهم أنهم يصفونها
به فوق الحطب والقيث
الحداد (وكذا الثوك)
أى شجرة (كالعوسج
وغيره) يحل (عند
الجهور) كالصيد
المؤذى فلاضيان في قطعه
وفي وجه يحرم لاطلاق
الحديث ومصححه في شرح

وهو شامل للشجر (قول الشارح) أما غير الشجر (الخ) هذا لا يفيد عبارة الكتاب (قول الشارح) فان خلف
(الخ) أو خلف غصن الشجر قبل العام فلاضيان بخلافه الحشيش فانه متى خلف فلاضيان (قول المتن) والسبب
من الشجر (أى) كان أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه مالا مأخوذاً من الحل اذا غرس في الحرم
فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه ولو غصنا ونواة ولو كان النقول من الحل الى الحرم غصناً أو نواة فالحكم عدم
ثبوت الحرمة لذلك كاصرح به في شرح البهجة (قول الشارح) فانه يجوز قطعه (الخ) سواء ثبت نفسه أو
استنته الناس (قول الشارح) الا الأذخر فانه لقينهم (الخ) انظر لقطع الأذخر لرض البيع أو الحاجة هل
يجوز أو لا (قول الشارح) ومصححه في شرح مسلم) لهذا قال في المتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه
على عادته (قول المتن) لعلف البهايم) مثله أخذ له الحاجة التي يؤخذ لأجلها الأذخر وكذا الأكل (فرع)
لو كانت الحاجة غير ناجزة فهل يجوز لأخذ له عساه بطراً الظاهر لا كافتناء الكلب لمساعدته بكون من

الزرع ونحوه (فائدة) نظم بعضهم حدود الحرم فقال
واللحرم التحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف • واحدة عشر ثم تسع جعرانه
(قول المتن) وللدوا والله أعلم) قال الأسنوى رحمه الله ولأخذ له الحاجة التي يؤخذها الأذخر كنسقيف
البيوت جاز قطعه لذلك كذا كره الغزالي في البسيط والوسط وتبعه الحاوي الصغير وصرح بجواز قطعه مطلقا
قال وقيل من تعرض لذلك اه قلت وما اقتضاه ظاهر هذا الكلام من أن الأشجار الرطبة يجوز قطعها
لنسقيف البيوت ونحو ذلك من الحاجات محل نظر وقد صرح في شرح البهجة بأنه لا يجوز قطع الشجر
لحاجة السقيف ونحوه (قول الشارح) في حشيشه) زاد في شرح الروض وشجره (قول الشارح) ومن الممتنع
أخذه لبيعه (هذا يفيد ان السواك المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا ورق السنا) (قول الشارح) ورق الشجر

مسلم وضمن (والأصح) حل أخذ نباته من حشيش ونحوه (لعلف البهايم) بسكون اللام (وللدوا والله أعلم) فالحاجة منه
الى ذلك كالأذخر والثاني يقف مع ظاهر العبد وي يجوز تسريح البهايم في حشيشه لترجى جزمها ومن الممتنع أخذه لبيعه كما أفصح به في شرح
للذهب وهو صادق ببيعته بمن يلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا يحيط قال في شرح المذهب ويجوز أخذ ثمره وعود السواك ونحوه

بأنفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقلمه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولوقلمه قال النووي رحمه الضبان لانه لو لم يقلمه لبنت ثانيا قال في شرح الهذب ولا يخالفه قول اللوردى اذا جف الحشيش ومات جاز قلمه وأخذ مقول النووي فيما لم يمت (وصيد المدينة حرام) وفي المهر صيد حرم المدينة وفي الروضة كاصلا وشجره ويؤخذ من شرح الهذب وخلاه روى الشيخان أنه **عليه السلام** قال ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لابتها لا يقطع شجرها زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديثه في داود وابساند صحيح كما قاله في شرح الهذب لا يخلى خلاها ولا يفر صيدها ولا لابتان الحمرتان تنبئانه لا يقوهى الارض المكسية بحجارة سودا وهما شرق المدينة وغريها فحرمها ما بينهما عرضا وما بين جبلها طولاً وهما في (١٤٣)

عبر الى نور واعترض بان ذكر كرون هاد هو بمكة من غلط الرواة وان الرواية الصحيحة احدث دفع بأن وراءه جبل صغير يقال له نور (ولا يضمن) الصيد والشجر والحمل (في الجديد) لانه ليس محلا فنسك بخلاف حرم مكة والقديم ضمن كحرم مكة والاصح ضمن بسلب الصائد وقاطع الشجر أو الحلال واختاره في شرح الهذب للاحاديث الصحيحة فيه بلامراض روى مسلم ان سعد بن ابي وقاص وجد عبد الله قطع شجرة أو يخطه قلبه فلما رجع سعد جاء أهل البدر فكلموه أن يرد على غلامهم وأعلمهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئاً فنقله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنى أن يرد عليهم وروى أبو داود أنه وجد رجلاً يصيد

منه ولو في غير عامه (قوله أما اليابس من الشجر فيجوز) خلافاً لما لكية قطعه مطلقاً وكذا قلناه ان مات والا فلا كما ذكره عن النووي ويجوز تقليم شجر الحرم للإصلاح وفيه يؤخذ من جريد ونحوه مما مر وظاهر كلامهم جواز التصرف فيه ولو بنحو البيع فراجع (قوله وصيد المدينة) أو اسقط لفظ الصيد لتشمل الشجر والحمل الذي أوردهما الشارح عليه لان التعمد تحريم الثلاثة (قوله وفي المهر صيد حرم المدينة) وهي أولى (قوله ان ابراهيم حرم مكة) أى أظهر تحريراً لانه تقدم (قوله وانى حرمت المدينة) أى ابتدأت تحريراً فمحدث (قوله حصصها ما بينهما) اللابتين الشرقية والغربية عرضاً (قوله وما بين جبلها) عبر بفتح العين وسكون التحتية ونور بالمثلثة طولاً وقدره بعضهم (قوله بأن وراءه) أى أحد جبل صغيرا وفي نسخة جبل فاسم ان ضبير الشان أو هو خبرها واسمها وراء بناء على تصرفه (قوله ولا يضمن الصيد والشجر والحلال في الجديد) وهو التعمد ومثل حرم المدينة في ذلك وأدى وج بفتح الواو ونسديد الجيم بالطائفة ثم تمتة ثم نقل تراب الحل إلى أحد الحرمين خلاف الأولى على التعمد ونقل أجزاء أرضهما ولو من ترابهما وأوانيهما نحو الكيزان والابريق إلى الحل حرام ويجبر رده ولا ضمان فيلوتلف ويؤخذ من تعديده حرمة النقل بكونه إلى الحل أنه يجوز نقل أجزاء كل منهما من محل إلى محل آخر منه وأنه يجوز نقل أجزاء أحدهما إلى الآخر وأنه يجوز نقل ما ليس من أجزاءهما كخشب لسقف الكعبة وجذوعها اذا انكسرت مثلاً إلى الحل ونحو ذلك ولا مانع من فله راجع وليحزروا لاس بنقل عمارها وحشيشها وورق شجرها وأغصانه لا لتفتاق وكذا لا بأس بنقل ما من زمين بل هو مندوب وما قيل بأنه يبدل فمن خرافات العلوان ويحرم أخذ طيب الكعبة ومن أراد التبرك مسحها بطيبه وأخذته وأما كسوتها فان علم وقفها عليها فليل أمرها للام من بيع وهبة وغيرهما والاصح انها اتباع ان لم يبق فيها جمال وتصرف في مصالح البيت والمسجد وان لم يعلم وقفها فهي لمالكهم ان علم والا فالأمر فيها للقيمين بينهما وصر في مصالحها وان وقف لها وقت نكس من كبرها أو أن في مصر فان شرط الواقف شيئاً تابع والا فان وقفها الناظر فتحكمها مأمروا والا فله بيعها وصرها في كسوة أخرى فان شرط تجديدها كل عام مثلاً كما هو الآن فالتجديدها لاسانها أي خادمها وان لم يعلم حالها كما هو الآن فأمرها للامام وينبغي فيها ما جرت به العادة ويجوز لبسها لمن أخذها ولو جنباً

منه السقف (قول الشارح قطعه) ان قلت لم يضمن القيمة كيبض النعام قلت اجيب بأنه مستقل فاعتبر ضانها كالصيد والبيض تبع فكان كالليف وقديمه تعرض بالورق والتمر اليابسين (قول الشارح لانه ليس محلاً للنسك) زاد الرازي رحمه الله فاشبهه بمواضع الحى وأما ثبتنا التحريم بالنصوص (قول الشارح وروى البيهقي الخ) هذه الرواية تدعى الأولى بالتعديب بالطرب وضافته إلى المدينة وقوله وانى لمن أكثر الناس مالا (قول الشارح من ثياب وفرس ونحو ذلك) اقتضى هذا كمنارى ان الثياب والفرس ونحو

في حرم المدينة فليس له ثيابها ماله فكلموه فيه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال من أخذ أحد اصديقه فليس له فلا رد عليكم طعمة أطعمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ان شتمت دفعت اليكم غنمه وروى البيهقي انه كان يخرج من المدينة فيجد الخاطب معه شجر رطب قد صده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه فيكلم فيه فيقول لا أدع غنيمته غنمته رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنى لمن أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة في الاصطيد أنه يسلب وان لم يتلف الصيد وقال الامام لا أدري أي سلب اذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه ثم يسلب الصائد والقاطع كسلب القليل جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل ثيابه فقط وهو السلب وقيل لفقره المدينة وقيل لبث المال وهل يترك للسلب ما يستر به عوره وجهان أصوبهما في الروضة

نعم (ويستخير في الصيد المتلى بين ذبح مثله والصدقة به على مسكين الحرم) بأن يفرق لحمه عليهم أو يملكهم جلته مذبحا لا حيا (وبين أن يقوم المتلى دراها ويشتري بها طعاما) بما يجزى في الفطرة قاله الإمام وأشار إلى أنه يجوز أن يخرج بقدرها من طعامه (لحم) أي لاجلهم بأن يتصدق به عليهم ولا يجوز أن يتصدق بالدرهم (أو يصوم عن كل مد) من الطعام (يوما) حيث كان قال تعالى هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياما (وغير المتلى يتصدق بقيمته طعاما) لمسكين الحرم ولا يتصدق بالدرهم (أو يصوم) عن كل مد يوما كالتلى فإن انكسر مدني القسمن صام يوما لأن الصوم لا يتبعض ويقاس بالمساكين الفقراء والعبرة في قيمة غير المتلى بمحل الاتفاق قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المتلى بمكة يوم أراد تقوعه لأنها محل ذبحه لو أراد وهل يعتبر في الدول إلى الطعام سره بمحل الاتفاق أو بمكة احتالان للإمام والظاهر منهما الثاني

وحائضا هذا حصل ما قاله شيخنا كشيخنا الرملي (قوله) يستخير في الصيد (الح) هذا شروعي في دماء الحج وجمعتها كإسائي في النظم أحد عشر ودمها هي أربعة أقسام أحدها مرتب لا ينتقل إلى خصلة إلا أن عجز عما قبلها مقدر بشئ معين لا يزبد ولا ينقص وهي تسعة دماء ثانيا مرتب كإمر معدل أي مقوم بالدول وهو دمان ثالثا مخبر يجوز الدول فيه إلى كل خصلة مع القدرة على غير ما معدل كإمر وهو دمان بأضاربعها مخبر مقدر كإمر وهو غائبة دماء وقد نظمها ابن القري بقوله

أربعة دماء حج تحصر • أولا للرب للقدس
تجمع فوت وحج قزنا • وترك رمي والبيت يني
وتركه للبقات والزدلفه • أول يوم أو كشي أخلفه
ناذره يصوم إن دما فقد • ثلاثة فيه وسبعا في البلد
والثان ترتب وتعديل ورد • في محصر ووطه حج إن فسد
إن لم يحصد قومه ثم اشترى • به طعاما طمعة للفقرا
ثم لعجز عدل ذلك صوما • أعنى به عن كل مد يوما
والثالث التخير والتعديل في • صيد وأشجار بلا تكلف
إن شئت فاذبح أو فصل مثل ما • عدلت في قيمة ما تقدم
وخبرين وقدرن في الرابع • إن شئت فاذبح أو جذبا صم
للشخص نصف أو فصم ثلاثا • تحت ما أحتجته اجتثا
في الحلق والقلم وطيب دهن • لبس وتقبيل ووطه نثي
أو بين تحليلى ذوى احرام • هذى دماء الحج بالتمام

ونظمها الدميري أيضا وغيره والصنف ذكر غالبا كاستشف عليه إن شاء الله تعالى (قوله) ذبح مثله) مالم يكن حاملا ولا فلا يجزى ذبحها والواجب قيمتها كإمر (قوله) على مسكين الحرم) وبكفي ثلاثة منهم وإن انحصر كما قاله ابن حجر ولا يكفي أقل من ثلاثة لأن دفعه لثنتين منهم ضمن الثالث أقل شمول وإضافتهم إلى الحرم من حيث وجودهم فيه ذلك الوقت ولو غير قاطنين فيه لكن القاطن أفضل كإسيد كره فلو خرج بهم عن الحرم نعين القاطنون كذا قال بعضهم وفيه نظر والوجه خلافه ولو لم يوجد واحفظ إلى وجودهم (قوله) بأن يفرق لحمه) وكذا نقيبة أجزائه كجلده وشعره وإن صار قد بدا (قوله) أو يملكهم جلته مذبحا) ولو قبل سلخه وسيأتي لو تلف قبل ذلك ولو قال وتملكه لهم مذبحا لكان أولى فتأمل (قوله) درهم) إن كانت الثالب والا فالثالب من غيره أو نصبا على نزع الحافض وهي متعلقة بيقوم (قوله) ويشتري بها) إن شاء وله أن يخرج من طعام نفسه كأي الروضة وأشار إليه الشارح (قوله) أي لاجلهم) لأن الشراء لنفسه فلم أنه لا يكفي التصدق بالدرهم كما ذكره (قوله) والعبر (الح) أي للتبخر في قيمة غير المتلى بمحل الاتفاق زمانا ومكانا وفي قيمة مثل المتلى بمكة يوم أراد تقوعه وفي سعر الطعام كذلك على الظاهر الآتي في كلامه والتعبر في قيمة بدنة الجماع سعر مكة وقت الوجوب (قوله) ذبح شاة) وبكفي عناسبع بدنة أو بقرة فإن ذبح البدنة وقع الزائد تطوعا على التعمد (قوله) لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل من وليس في الكفارات

ذلك يؤخذ في العتبة الواحدة وتقدم في حرم مكة إن مادون سبع الكيرة من الشجر وسائر الحلا يضمن بالقيمة في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وإن كان حرم مكة أعظم حرمة (قول اللحن والصدقة) أي فلا يجوز أن يتناول منه شيئا ولو جلدنا (فرع) لو قال أهدى عن ثلثه وأطعم عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجزئه ذلك (قول الشارح) أي لاجلهم) يعني ليس المراد أن الشراء يقع لهم (قول الشارح) ولا يجوز أن يتصدق (الح) خلافا لأبي حنيفة رحمه الله (قول الشارح) بصفة الاضحية) لو اجتمع عليهم سبع شياه أجزأت عنه بدنة أو بقرة ولو ذبح

وجمعه في الأصل أصرع أبذل من واوه هزرة مضمومة قدمت على الصاد وتقتضيتها اليها وقلت هي ألفا (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى فمن كان منك مريضاً أو به أذى من رأسه أفلح ففدية من صيامه أو صدقة أو نسك وروى الشيخان أن نصح الله عليه وسلم إذا نكسب من عجرة أو يؤذيك هوام أسك قال نعم قال نسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعمه فراق من الطعام عن ستة مساكين والفرق بفتح الله واو ثلاثة أصع وقبس القلم على الحلق وغير المنذور فيه ما عليه والفقراء عن نسكين وكفدية الحلق فدية الاستمتاع كالطبيب والأدهان والاباس ومقدمات الجائع لاسترا كما في الترفة هدام تغيير (والاصح أن الدم يترك للمأثور كالاحرام من الليقات) والليبت بذلقة نيلة النحر وبنى إلى التشريق والري وطواف الدواع (دم ترتب) الخاف له بدم التمتع في التمتع (١٤٥) من ترك الاحرام من الليقات وقبس يترك

باقى المأمورات (فإذا تعجز) عن الدم (اشتري بقيمة الشاة طعاماً وصدق به فان عجز) عن ذلك (صام لكل مديوماً) وهذا يسمى تعديلاً وصححه الغزالي كالاملوم والا كزمن على انه اذا عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد رجوعه وهو الاصح في الرضة كأصلها ويسمى تعديلاً والاول قال التعديل جار على القياس والتقدير لا يعرف الابتويب وروى عنه ما اذا عجز عن الدم صوم الحلق ومقابل الترتيب ان دم تغيير وتعديل كجاء الصيد (دم الفوات) أى فوات الحج بموت الوقوف وسيأتي في آخر انبأب الآتى وجوبه مع القضاء (كدم التمتع) في صفته وحكمه عند الله عز وجل وغيره لأن دم التمتع لترك

محل يزد فيه السكين على مدبر هذا كذا قالوا فافطره مع ما مر في الصوم أنه يجوز دفع امداد أيام لسكين واحد (قوله والاصح الخ) هذا ما ذكره الامام والغزالي وغيرهم من وجوبه للمعتد ما ذكره عن الأكثرين أن الدم يترك للمأمورات دم تغيير وتقدير كفى بدم الحلق قبله (قوله ودم الفوات) أى للحج والعمره معه تابعه كامر (قوله كدم التمتع في صفته وحكمه) فهو دم ترتب وتقدير (قوله يذبحه في حجة القضاء وجوبا) فلا يكتفى بذبحه في حجة الفوات ويدخل وقته بخاصه وما بالاحرام بها كاسيد كره وله الذبح أيضا عند اداء الاحرام ولو أخرج قبل احرامه كفى بالتمتع (قوله والدم الواجب) قيد به تعلقه بالذكر والا فالمراد به المطلوب ولو ندب كدم عدم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف (قوله يذبح حرام) أى أصالة وان جاز لمن وجب البادرة به اذا عصى بسببه كما قاله السبكي واعتمده شيخنا الرمي (قوله لا يختص بزمان) أى من يوم النحر وغيره لكن بعد وجود سببه (قوله فلا يؤذيه خارج الحرم يعتد به) فيلزم به ابداله

بدنه مثلاً ونوى التصديق بسببها عن الشاة وأكل الباقي أجزأه وهذا الحكم مطرد في الأجزاء الصيد بل لا تجزئ فيه البدنة عن الشاة (قول الشارح أبذل الخ) رد على ابن مكى في قوله ان أصع خطا من كلام العوام وان الصواب أصوع (قول الشارح وروى الشيخان) اشتمل هذا الحديث الشريف على تفسير أقسام الآية الشريفة (قول الشارح وغير المنذور الخ) أى لأن كل كفارة ثبت فيها التحجير اذا كان سببها ما يجب تأجيلها التحجير اذا كان سببها محرماً كفارة العجين وقتل الصيد (قول الشارح يصوم كالتمتع) أى لما غنى بالتمتع في الترتيب بجامع تركه للمأثور وألحق به في واجبه عند المعجز أيضاً (قول الشارح ومقابل الترتيب الخ) يعنى ان الاصح في الترتيب مقابلته بمقابل يتعلق بالعجز عن الدم وهو قول الأكثرين السابق والوجه المحكى عقبه ومقابل يتعلق بالترتيب ذهب الى أن الدم هدام تغيير وتعديل لكن الاستدلال نقل عن النووي أن مقابل الترتيب المذكور ضعف شاذ فاعترض الاستدلال بالتغيير بالاصح فيما يتعلق بالترتيب فقال فكأن الصواب أن يبر بالاصح بعدت الحكم بكونه مرتباً (قول الشارح كما أمر به عمر رضى الله عنه) أى بقوله الآتى فاذا كان عام قابلاً فحجوا أو أهدوا (قول الشارح وعلى الاول اذا أحرم الخ) وقيل هو كقضاء يجب في سنة الفوات وان وجب تأخيرها صرح بخلافه غذا الوجه في شرح المذهب وأشار اليه في الرضة وأصلها (في نية) لأن ان تقول حيث كان هذا الدم يجب اذا أحرم بالقضاء فهل جاز تقديمه في سنة الفوات كجاز في دم التمتع تقديمه على الاحرام بالحج قلت في مسألة التمتع اذا قدم على الاحرام بالحج كان واقعاً في سنة الحج بخلاف مسألة القضاء نعم قياس هذا أن يجوز فعله في سنة القضاء قبل الاحرام فيها بالقضاء ولا مانع من ذلك فيا يطهر (قول المتن بفعل حرام) أى ما أصله ذلك ليشمل دماء المنذورين

(١٩) - (فلينوى وعمره) - ثانى الاحرام من الليقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (ويذبحه في حجة الله) وجوبا (في الاصح) كما أمر به عمر رضى الله عنه ورواه مالك في الفرض وسيأتى بغيره في آخر الباب الآتى والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات كدم الفساد يراق في الحجة الفاسدة وفي الرضة كأصلها بخلافه في غير (شرح) بسببهم من حكاية وجهين ثم قلت الوجوب على الثاني سنة الفوات وعلى الاول اذا أحرم بالقضاء كيجب دم التمتع اذا أحرم به صرح أماداً كمر بالدم وقتل وقت الوجوب اذا أحرم به بالقضاء بدم يوم الثلاثة على القضاء ويصوم السبعة اذا رجع منه وأن قلنا يجب بالفوات في يوم يوم التذمة في حجة الفوات جهان وجه التذمة في احرام ناقص والمعهود بقاءه في نسك كامل (والدم الواجب) في الأمر به من حسن سره وترك واجب لا يختص بزمان (لا يجوز في يوم النحر وغيره) وانما يختص بيوم النحر وأيام التشريق الضحايا (ويختص بذكر) حرى في الأمر به (قال تعالى عذابنا لكعب فلا يؤذيه خارج الحرم يعتد به)

للكور في قوله (و يجب
صرف لحمه الى مساكنه)
أي الحرم جزا القاطنين
والطائرين والعرف الى
القاطنين أفضل وكذا
الحكم في دم التمسح
والقران ولو كان يكفر
بالاطعام بدلا عن الذبح
وجب تخصيصه بمساكين
الحرم وأقل ما يجزئ
الصرف الى ثلاثة وقيل
يتمين في الاطعام لكل
مسكين مد كالكفارة
وتجب النية عند التفرقة
ذكره في الروضة عن
الرواي وقيل الفقراء
على المساكين (وأفضل
بقعة) من الحرم (الذبح
للعشر المروءة والحاج
منى) لانهما محل تحللها
(وكذا حكم مساقا من
هدى) تطوع أو مندور
(مكانا) في الاختصاص
والأفضلية (ووقته وقت
الاضحية على الصحيح)
والثاني لا يختص بوقت
كدم الجبران وعلى الاول
لواخر ذبحه عن أيام
التشريق فان كان واجبا
ذبحه قضاء والا فدفقا فان
ذبحه على الشافعي رضي الله
عنه كانت شاة لحم
ومعلوم أن الواجب يجب
صرف لحمه الى مساكين
الحرم وفقراء وأنه لا بد

(قوله قبل تغير اللحم) أي على الوجه المرجوح (قوله) ويجب صرف لحمه (وكذا بقية أجزائه كما سر ولو تلف قبل
صرفه بنحو غصب أو سرق ولو من فقراء الحرم لم يجزئه لكن له شراء اللحم بدله و يفرقه (قوله) ولو كان يكفر
بالاطعام (الخ) أي يجب في تفرقة أي طعام ما يجب في صرف اللحم كما سر (قوله) وتجب النية عند التفرقة) أي
الاطعام وتسكن النية عند عزله كما في الزكاة والثنية في الذبح عنده ولو نوى عند الصرف فهو أكمل (قوله)
وأفضل بقعة) بتاتاً ثابت كذا ذكره الشارح ويجوز كونه بهاء الضمير أي الحرم وهي أولى لشمول الاول
لتغير الحرم (قوله) والحاج (قوله) نأو متنعاً (قوله) لانهما أي المروة ومنى محل تحللها وينب أن يذبح
للعتمر قبل خلقه بمسحبه (قوله) ووقته أي الهدى الذي يقع ضحية من تطوع أو مندور وقت الاضحية
وان تعين غيره لان تعيين الزمان ليس فريضة فلا يصح بذره ولا بد من صرفه فيهما للفقراء الحرم وله الاكل
من غير الواجب ويجب ذبح الواجب بعد فوات الوقت قضاء ويقتل للندوب كما ذكره (فروع) الهدى
من غير الحرم أو من العتمر في غير أيام الحج لا يختص بزمان كما سر ولو عذب الهدى للساق الى الحرم في
الطريق أي عجز عن المشي ولم يقدر على حملها فان كان واجبا معينا وجب ذبحه في محل عضيه وتفرقة جميعه على
أهله أو معينا عماني الذمة فلهأكله ويجب ابداله أو مندو بإفله كله بلا ابدال


باب الاحصاء والفوات

أي ياتيهما وحكمهما وما يرتب عليهما والاحصاء لغة للتعين من أحصره وحصره والاول في الرض أشهر
والثاني في الدوا مشهور ووقوع الاول في القرآن للدلالة على إخراجهم عن الفسحة وشرع التعين من النسك
ابتداء ودواما كلا أو بعضا والثوات لغة عدم ادراك الشيء وشرعا هنا عدم ادراك الوقوف برفة
أسباب المحصرسة العدو والمرض والسيادة والزوجية وذكرها للصف والاصلية والبيئية فينبذ للفرع
وان سفل استئذان جميع أصوله ولو كفرا أو أوقافا أو أدا الفسك ولو فرضا ولكل منهم منه مناحرا
وسفر وتحليله بعد احرامه ان كان تطوعا الان كان مسافرا معه أو كان سفره دون مرحلتين ويجب عليه
التحلل بأمره بما يأتي وينب لمن عليه الدين استئذان دائنه وان قل الدين ويحرم عليه السفر بدون علم
رضاء أو قضائه ولهمنه من الخروج ولو بعد الاحرام وامتنع من أدائه بعد طلبه ان كان الدين حالا وهو
موسر وان قاته الفسك وليس له نائب في قضائه لتعديده والافليس لهنمه كما لا ينعم من الاحرام مطلقا وإذاته

(قول المتن ويجب صرف لحمه الخ) لو ذبحه بالحرم فسرق منه سقط الذبح وبقي وجوب
التصدق ما بدع أو بلحم يشترطه و يفرقه (فروع) قوله ويجب صرف لحمه قال الأذري وكذا سائر أجزائه
لما كونه فبا يظهره (قول الشارح الصرف الى ثلاثة) استشكل ابن الرفعة عدم التعميم عند الاحتصار
كأن كاذب بجامع عدم جواز النقل فيها و فرقه السبكي بأن المقصود هنا حرمة البلد والمقصود في الزكاة سد
الحاجات ثم لا يخفى أن فدية الخلق ونحوه يجب لكل مسكين نصف صاع من السنة (قول الشارح عند
التفرقة) قال الأذري ويشبه أن يجيء في النية التقديم على التفرقة كما قيل في الزكاة (قول المتن وأفضل بقعة)
يجوز قراءه جمعا ما ضاع بالحرم (قول المتن لذبح العتمر) أي غير القارن أو التمتع أم التمتع الذي عليه
دم فالأفضل ذبحه ثم يني قوله السبكي (قول المتن ووقته وقت الاضحية) قياسا عليها (قول الشارح) وأنه لا بد
(الخ) انظر هل يجوز أن كلته من قبل أن يذبحها (قول الشارح) انظر هل يكفي فيه
التعيين كالأضحية ثم الهدى ان عضب الطريق يحرم فان كان تطوعا أو عين عماني الذمة جازا كل الجميع
وببديل عماني الذمة عند بلوغ الحرم وان كان معينا ابتداء حرم عليه وعلى أهل القافلة ولو فقراء بل يتركه
لأهل الموضع الذي عضب فيه

باب الاحصاء والفوات

(قول الشارح الاحصاء) يقال على المشهور حصره الدوا وأحصره المرض ويقال مما فيهما وفي الاصطلاح النعم

اتمام حج أو عمره أي منه
عن ذلك عدو من المسلمين
أو الكفار من جميع الطرق
(تحلل) أي جازله التحلل
وسبأني ما يصلح به قال
تعالى فإن أحصرتم أي
وأردتم التحلل فما استيسر
من الهدى وفي الصحيحين
أنه  تحلل بالحديبية
لما صده للشركون وكان
محرمًا بالعمرة وسواء أحصر
الكل أم البعض (وقيل
لأن التحلل الشرذمة بالمعجمة
من جملة الرقة لاختصاصها
بالاحصار كما لو أخطأت
الطريق أو مرضت ودفع
بأن مشقة كل واحد التي
جاز التحلل لها تختلف
بين أن يتحمل غيره مثلها
أولام أن كان الوقت
للحج واسعًا فالأفضل أن
لا يصعب التحلل فربما زال
لنعم فاتم الحج ومثله
العمرة والأفضل تعجيل
التحلل لتلافيوت الحج
ولو منعوا ولم يتمكنوا من
الحج إلا ببذل مال ففهم
أن يتحللوا ولا ينفوا المال
وأن قل لذل لا يجب احتمال
الظلم في أداء الحج ومثله
العمرة ولو منعوا من
الرجوع أيضا جاز لهم
التحلل في الأصح (ولا
تحلل بالمرض) لأنه لا يفيد
زوال المرض بخلاف

الحج لم يحزله التحلل الإتيان مكة وأعمال العمرة تعلقا بعمليه بتعديه وعليه القضاء فان لم يوجد منه تعد
كان محسبًا علمًا محتملًا كغيره ما يأتي ولا قضاء عليه (قوله للحج) متعلق بالقوات كما يأتي (قوله عن إتمام
حج أو عمره) عبر بالتمام لقول المصنف تحلل فقبو مسبق بالاحرام والافقد يكون للنعم عن ابتداءه كما
يأتي ثم إن كان للنعم من الوقوف فهو من القوات الآتي أو كان من الطواف أو السعي فلا آخر لوقتها كما مر
فيأتي فيهما شيئا فان لم يتيسر لهما تحلل ولا قضاء عليه ولا يتصور النعم من التقصير أو كان من الرمي
لزمه الفدية عنه أو من الليث بزدلفة ومعنى لم يترمم شيء إما أنه يسقط بالتميز وظاهر شرح شيخنا لزوم
الفدية فيه فراجع (قوله أي منهم عن ذلك) أي الأمام عدوا ما خص المحصر هنا بالدولان وغيره سبأني وسواء
منعهم ذلك من الرجوع أيضا ولا (قوله تحلل) وإن فات أحياء السكينة في ذلك العام (قوله أي جاز)
فلا يجب فورًا كما يأتي (قوله تحلل بالحديبية) حين هم بالدخول منها إلى مكة في سنة ست وتحلل معه أصحابه
وسبأني عديتهم (قائدة) قال السهيلي أن الصحابة لما لحقوا رموسهم بالحديبية جاء تخرج حملت شعورهم
والقهاقي الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم انتهى (قوله وكان محرمًا) هو وأصحابه بالعمرة من ذي
الحليفة ميفات المدينة الشريفة خلافا للزالي ومن تبعه (قوله من جملة الرقة) أشار إلى أن محل الخلاف إذا
كان المحصر لبعض الحجاج وليس الشرذمة فقيدا وليس حتى جميع الحجاج فأتمل (قوله ثم إن كان إلخ)
أي إذا كان وقت الوقوف مستقبلا بزمان واسع يزجون أدرا كه فالأفضل المبرأ به بل إن غلب على قلوبهم
أدرا كه بعد الحصر وجب عليهم المبر (قوله ومثله العمرة) من حيث أفضلية المبر فيها لأن وقتها واسع بل
إن غلب على قلوبهم أدرا كه في ثلاثة أيام وجب المبر (قوله لثلاث بقوت الحج) لو قال لأن في مصابة الاحرام
مع التردد في أدرا كه التمسك فيه مشقة شديدة لكان أولى (قوله فلم إلخ) يفيد أنه لا يجب عليهم بذل
المال بل يكره الكفار ما فيه من الصغار ومثل بذل المال القتل نعم إن كان فيهم قوة لقتال الكفار
تدب لهم لينالوا ثواب الجهاد والحج (قوله وإن قل) أي لا يترمم بذل المال ولو قليلا نعم لا عبرة بنحو دورهم
أودهم (قوله ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الأصح) هو للتعد (تنبيه) هذا كله
فإذا امتنعوا من جميع الطرق كما تقدم في كلامهم فلو منعوا من طريق دون غيره وجب عليهم سلوك ذلك
التيبر وإن كان أطول وأشق ولا يجوز لهم التحلل ثم إن كان مثل الأول وأدوم وطولا وسهولة وقتهم الحج
فيه زمام القضاء كما وصاروا الاحرام غير متوقفين زوال المحصر قبله ولا فإقضاء كما لو صاروا الاحرام
متوقفين زواله (قوله ولا تحلل بالمرض) أي لا يجوز في الحج قبل الفواتح ولا في العمرة مطلقا ومثل المرض
نفاد الثقة وإضلال الطريق خطأ العدد والجس لدين هو موسر بوفى للمسلمين (قوله فان شرطه)
أي ذكر بلفظه حالة احرامه ذلك بقوله أنه تحلل إذا مرض يتحلل صوره بذلك لقول المصنف تحلل فلو قال
انه يصير حلالا لم يحتج إلى تحلل ولو شرط أنه بقلب حجه عمرة فله قلبه وأنه بقلب حجه عمرة انقلب من غير
عن إتمام أركان الحج أو العمرة (قول الشارح للحج) كذلك يتصور فوات العمرة تبعًا للحج في حق القارن
(قول الشارح عن إتمام حج أو عمره) أي إتمام أركان حج أو عمره ففي كلامه مضاف مخوفون إذ لو حصر عن
الرمي والبيت جبرهما مع تمام الأركان وتم حجوه يبنى أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضا
(فرع) لو حبس ظمًا أو كان معسرا ولا ينفذ ما في التحلل كالحصر العام (قول الشارح لما صده للشركون
الخ) هذا فيه رد على ما ذكره من أنه حبس ظمًا بغيره (قول الشارح من جملة الرقة
الخ) هذا وكذا قوله الآتي ودفع به يدك إلى محل هذا الوجه إذا كان الحصر لبعض من الجماعة وفيها
(قول الشارح لأنه لا يفيد زوال المرض) منه قبل الفرق بينه وبين حصر الشرذمة البسيطة نعم قد رد على
التعليل ما لو أحصر حتى عن الرجوع ورد بأنهم استفادوا الأمن من العدو الذي بين أيديهم (قول المتن فان شرطه)
التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يبرأ فان كان محرمًا بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمل عمرة (فان شرطه) أي

التحلل بالمرض أى أنه يتحلل اذا مرض (تحلل به) أى بسبب سائر (رضي المشهور) والثاني لا يجوز لأنه بناء على جواز خروج منها غير
غير فلا يجوز بالشرط كالصلاة للفروضة واستدل الأول بما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت
الزبير فقال لها أدرت الحج قالت والله ما أجدني الاوجهة فقل حجى واشترطى وقولوا اللهم شئى حيث حبستى وما قيل من جهة القول
الآخر أنه مخصوص بضباعة (١٤٨) خلاف الأصناف ونسب العمرة بالحج ولو قال اذا مرضت فانا حلال صار حلالا بنفس

للرض وقيل لا بد من
التحلل (ومن تحلل) أى
أراد التحلل أى الخروج
من النكاح بالاحصاء (ذبح)
لزموا للآية السابقة (شاة)
حيث أحصر من حل
أو حرم وقرئ لها على
مساكين ذلك الموضع
ويقاس بهم فقراؤه ولا
يلزمه اذا أحصر في الحل
أن يبيع به إلى الحرم فانه
ﷺ ذبح بالحدبية وهى
من الحل ويقوم مقام
إنشاء بدنة أو بقرة وأوسع
أحداها ولا يسقط الدم
اذا شرط عند الاحرام أنه
يتحلل اذا أحصر وقيل
يسقط في ذلك وقوة الكلام
نعلى حصول التحلل
بالذبح (قلت) كما قال الرافعى
في الترح (أما يحصل
التحلل بالذبح ونية التحلل)
عنده لاحتماله لغير التحلل
(وكذا الحلق ان جعلناه
نسكا) وهو المشهور كما تقدم
وبنى عنده التحلل
أيضا لما تقدم وقد صرح
بفى الرخصة في تحلل العبد

قلب ونسكه عن عمره الاسلام ولو شرط مع ذلك عديلا زمه والا كفاه الخنثى والثنية كما يأتي ومثل المرض
في الشرط المذكور ما أفق به عمرو ويكنى في المرض مشقة لا تحتل عادة كما اعتمد شيخنا (قوله بضباعة)
بضم الصاد العجمة وبالموحدة بعد الالف عين مهملة ثم هاء بنت الزبير عمر رسول الله ﷺ (١) وعبد الله
ابن الزبير المشهور انتهى قتيل احتجج أخوه عاصم بن أبيها وأمه عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولها أخ
شقيق اسمه عبد الله أيضا فتن في أحد (قوله ما أجدني الاوجهة) أى متوقفة لحصول وجع مستقبل بدليل
ما بعده (قوله حجى واشترطى) أى أنوى الحج واشترطى التحلل بالمرض اذا حصل (قوله وقولوا اللهم شئى حيث حبستى)
هو تفسير للشرط وعنى بكسر الحاء بمعنى التحلل لا بمعنى أصبح حلالا وإن اعتصمته العبارات كما يأتي وضهير
حبستى بناء التائب الساكنة عائشة فعلة (قوله ولو قال اذا مرضت فانا حلال صار حلالا بنفس المرض)
وأورد ما فيه من الخلاف وفيه حديث شامل له (قوله لا يبرأ من المرض لأنه لا ذبح فيه الا بشرط
كأمر (قوله وقرئ لها) وكذا بقية أجزاءها كأمر (قوله ذلك الموضع) أى موضع الحصر ولا يجوز
لغيره من الحل ويجوز نقله إلى الحرم ولا يجب كذا كرهه يجوز لمن أحصر في الحرم نقله إلى مكان منه (قوله)
ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة) لكن تقدم عن شيخنا أن ما زاد على سبع أياقة تنوعا (قوله ولا يسقط
الخنثى) أى سكونه عن شرط الذبح حال نية الاحرام لا يسقطه بل لا يسقط بنفسه أيضا بخلاف المرض فيها كاعلم
(قوله وقوة الكلام الخ) أى كلام المخرج فحينما التحلل يحصل بمجرد الذبح وحدود وليس كذلك فلا بد من
النية معه ومن الحلق والثنية معه أيضا ولا بد من تقديم الذبح عن الحلق (قوله والأظهر الخ) أى العمد أن دم
أى فى أول احرامه (قول الشارح أى أنه يتحلل اذا مرض) لو شرط أن يقب حجه حمرة كان أولى بالصحة
اذا مرض ويجزئ عن عمره الاسلام قاله اللقبى (قول الشارح انه مخصوص بضباعة) أجاب الامام بحمل
الحبس على الموت (قول الشارح أى أراد) أوله بذلك لأن الذبح يكون قبل التحلل (قول الشارح) ويقاس
بهم الخ) انظر ما وجه جعل المساكين أصلا مع عدم ورود النص فيهم هنا وكأنه نظر إلى ذكرهم فى آية
جزاء الصيد وحديث كفارة الحلق وفيه نظر (قول الشارح أن يبيع الخ) كذا لا يلزمه الذبح بالحرم
وان أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان الإحصار من الحل ونظيره منع التلنل من التوجه في النفل
لغير مقصده قال في شرح الروض والاولى بعشه إلى الحرم (قول الشارح انه يتحلل اذا أحصر)
زاد في شرح الروض وان شرط نفيه (قول الشارح لاحتماله لغير التحلل) اعلم أن النية اعتبرت
هنا وان لم تعتبر في أفعال الحج والعمرة التي يحصل بها التحلل لأمرين أحدهما ما ذكره الشارح الثاني
شمول نية الحج أولا لأفعاله بخلاف الذبح عند المعز عنها وأما أقرب التحلل على الحلق أيضا لأنه ركن
فرض عليه فلا بد منه وأما شرائط النية عنده فلا يأتي إلا على التوجيه الأول كما يعلم من صنيع الشارح رحمه الله
نهرأيت معنى التناذر ذكره الأصحاب وغير أن الحصر يريد ما خرج من الإفضال قبل كالمحتاج إلى نية كالصائم
اذا مرض وأراد الفطر (قول المتن فان فقد الدم) أى حسا وشرعا وهو يفتح الفتحة (قول الشارح الطعام فقط)

كما سيأتي من غير نفيه على زياته وان قلنا الحلق ليس بفك وأسقطنا الدم في الصورة السابقة بحمل التحلل فيها بمجرد
النية (فان فقد الدم فلا يظهر أنه بدلا) كإتيان الدم والتعويض غيره والثاني لا بد له لعدم ورود خلافه (و) الأظهر على الأول (أنه) أى
بدله (طعام بقيمة الشاة فان عجز) عنه (صام عن كل مذبوم ماله) اذا انتقل إلى الصوم (التحلل في أحوال في الظاهر وفاقه أعلم) بالحلق والنية عنده
ومقابلته يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الطعام وقرئ الأول بأن الصوم بطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر في الاحرام إلى فراغه
راقول الثاني بدل الدم الطعام فقط (١) وقوله وعبد الله الخ يتأمل في ذلك فان عبد الله المذكور ابن أباة بنت أبي بكر فدل ذلك غيره ما صححه

الاحصار دم تركب وتعدل و شوق التحال فيه على الذبح والطعام لاعلى الصوم (قوله وجهان) أى على المرجوح أصحهم الأول (قوله باقوال) أى على المرجوح أرجحهما الثالث (قوله وجهه ترجيح الأول) وهو الظاهر الذى على الظاهر فيه (قوله وإذا أحرمت المعبود) بالضمى التام للامة خلافاً للامكان باقوى والمراد من فيرق كباقي (قوله فليسته) أى لا تأتى أولوليه في المحجور رسوا من أحرمت في ملكه أو من طراملكه كأن اشتراه علماً بالاحرام أو أجازاً وقد نهم ولو نذر نسكاً في وقت معين باذن سيده فأحرمت به ثم أعاد لم يكن لنسكه تحليله (قوله والأولى) من يأخذ في التحريم بمعنى أنه لا يحلله (قوله والرادخ) أى معنى تحليل السبله أمره به لا قطع بتولامنه عن النسك مثلاً (قوله فيجوز) أى يجب بأمره ويجوز فيه وإذا امتنع من التحلل فليسته استخدام في حرمت الاحرام ولو جماعاً والامتناع والقضاء عليه لاعلى السيد لا يلزم الاذن له في القضاء وفداؤه بالصوم وليسته منعه منه وليسته القضاء عنه بالذبح بصدقه ولا في حياته (قوله فيحلق وينوى) فلا يتوقف تحليله على الصوم كالحر (قوله وإن أحرمت باذن السيد) سواء أطلق له في الاذن أو لا وله فيه أن يحرم بمشأه فإن ادعى السيد اذنه غير أحرمت به صدق السيدان كان الذى أراد منه دون ما أراد العبد والصدق العبد وقيل به بزمان وأحرمت فيه فإن أحرمت قبله تحليله قبل دخوله لافيه وقيل به بنوعه واقفه فيه كافر أو غنم فإن اتفقوا على تحليله كان ما أذن فيه دون ما أحرمت به كان أدخله في العمة فأحرمت بالحج والا فلا كان أذن له في شيء فحين أو في تمتع فأرد أو في قران تمتع قاله شيخنا تأمله (قوله لم يكن له) أى لسيده تحليله وإن طراملكه وله الخيار (تنبيه) اذنه في الأعام كالابتداء فإن ادعى أنه أذن له فيه لظنه معتمراً فبان حاجته فيه تصديق السيد (قوله ثم رجع) أى رجع السيد عن الاذن قبل احرام العبد ولو يعلم به ولو اختلفا في أن احرامه قبل الرجوع أو بعده فكأن في الرجعة ولو أنكر السيد أصل الاذن صدق (قوله ومن بعض محر كالقرن) نعم إن كانت مهاباة ووقع جميع أعمال الحج في نوبة العبد فليس لسيده تحليله (تنبيه) سكت الشارح عن الكاتب لأنه كالقرن فمأذ كرفيه وإن كانت كنيته صحيحة نعم قال بعضهم في الصححة أنه إذا لم يحتج في حجه الى سفر ولم يحل عليه شيء من النجوم مدته فليس له تحليله ولم يرثه الشمس المحلّية ويجوز في تحليله أن يذبح باذن سيده وأن يذبح عنه سيده (فرع) لو أسلم عبد حر في وأحرمت فتمتأه لم يحرم تحليله (قوله ولا زوج) للممكن وطؤه ولو يوليه في نحو محجّون أو رفيقاً أو سفيهاً تحليل زوجه ولوامة وأذن لها سيدها فيه وعمله إن أمكن وطؤه وحاوله ولم يكن لها عذر وكان له سلطنة عليها فلا يحل صغيرة أحرمت عنها ولها مثلاً ولا عرمت حال احرامه أجزالاً ومن وقع حجهما في زمن خروجهما للنفقة في معسر ولا من أخبر طبيبان أنها إذا لم تكمل حجباً غضبت ولا مطلقة ولو رجعية وإن راجعها وكان قد أذن لها من أن أحرمت حال الطلاق بلاذن ثم راجعها فلا تحليله وله حبس معتدة ولو باتنا في العدة وإن أحرمت باذنه وأخافت الفوات يلزم مهابة القضاء والقعدة وإن تحلّت بعمل العمة

أى لأنه أقرب الى الحيوان من الصيالى لا اشتراكهما في السالية فكان الرجوع البلى وقوله وهو ما تقدم أى لأننا اعتبرنا القرب ولاشك ان الطعام بقدر قيمة الهدى أقرب اليه من اعتبار ثلاثة أصم وقوله أو ثلاثة أصم أى في فدية الحلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أى قياساً على التمتع لأن التحلل والتمتع شرعاً تخفيفاً ورفهاوا واشتركا في ترك بعض النسك وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر أن التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضاً (قول للث فليسته) أى ولو الذى اشتراه بذلك (قول الشارح فأحرمت معتقداً) لكنه يحرم عليه لكونه نبيراً لا ذن وكذا الزوجة (قائدة) نقل النووي عن الأصحاب أنها يجب أن يحلّل وزوجه لا يجوز لها أن تتحلل إلا بانه ونظر فيه السبب المصيان قالو يبعد ثبوت الحرمة أولاً وزوالها وما دام (قول الشارح فلا تحليله) قال الأذرى بنى اشتراط

وهو ما تقدم أو ثلاثة
أصع لسة مساكين
كالحلقي وجهان والثالث
بدله الصوم فقط وهو
عشرة أيام كصوم التمتع
أو ثلاثة كصوم الحلق
أو ما يؤدي إليه التعديين
بالمأددا كما تقدم أقوال
ووجه ترجيح الأول من
أقوال البذل شتمه على
الطعام والصيام (وإذا أحرم
لعبد بلاذن فاسيده تحليله)
لأن تقريره على الأحرام
يعطل منافعه عليه والأولى
أن يأذن له في أعام النسك
فأحرامه منعقد والمراد
بتحليل السيد أنه يأمره
بالتحلل فيجوز له حينئذ
فيحلق وينسوي التحلل
وإن ملكه السيد شاة وفلانا
المرجوح أنه يملك ذبح
ونسوي التحلل وحلق ونسوي
التحلل وإن أحرم باذن
السيد لم يكن له تحليله
وإن أذن له في الأحرام ثم
رجع ولم يعلم العبد فأحرم
فله تحليله في الأصح وأم
الولد والدبر والمعلق عتقه
بصفق من بعض حر كالتن
(ولازح تحليلها) أي

(قوله أي فرض الإسلام) حمل الفرض على ذلك لا قصره إليه عند الإطلاق وليس قيده بالثبوت ولومعينا والقضاء كذلك إلا فيما (قوله ولمنعهما من الابتداء بالتطوع جزئيا) ومن الفرض على الظاهر قياسا على التحليل الأولى فذكره تنبيها لا تقاسم فطمأنه يحرم عليها الإحرام بغير إذنه (قوله ولو أذن لها) أي في التطوع أو الفرض فليس له تحليلها إن لم يرجع قبل إحرامها وإن لم تعلم به فإن اختلفا فلا رجعية (قوله ويقاس بالحج العمرة) فالقول بالمنع من نسك الخ لكان عام (قوله أن يأمرها بالتحلل) ويجب عليها بأمره ويمنع عليها قبله بخلاف الرقيق كإمر كمال الحرفي بالجملة (قوله وتحللها كتحلل المحصر) فهو يذبح ثم حلق ونيفيها (قوله والائمه عليها) هو للعموم فله نسكها بالجماع وعليها القضاء فوراً قال شيخنا عميرة وعليها الكفارة أيضا وفيه نظر فراجعه (قوله وبه الأئمة) أي ذكر في شرح المذهب أن الأئمة كازوجه فإذا أمرها سيدها بالتحلل ولم تحلل فليس إيان يستمتع بها والائمه عليها وقد تقدم (قوله ولا قضاء على المحصر الخ) حمله أن المحصر خاصة وأعماله لا يوجب قضاء التطوع ولا الفرض ولا يبق ما استقر فيه من فرض أصل أو قضاء أو فطر على ما لم يردده أي لعلم الأمر به نهي أحصر لأنه قد أحرم معه من أصحابه علم الحديثية أقوالهم بجملة وأكثر من أحرم معه في عمرة القضاء في العلم بسده سيما أنه لم يرد أنه أمر أحدا غيرهم بالقضاء (قوله إذا تحلل) سواء معناه قضاء المحصر قبل الوقوف أو بعده ثم إن زال المحصر قبل الوقوف وتمكن منه وتحلل قبل فطره فهو من القوات الآتي (قوله تنبيه) لو أحصر بعد الوقوف فتحلل ثم زال المحصر لم يكن له البناء ولا الإحرام (قوله بعد زوال الأحصار) أي في الزمن الذي تعتبر الاستطاعة فيه فيأمر وهذا يفيد أن الاستطاعة في زمن الأحصار ولو خلا غير معتبرة فراجع (قوله ومن فاته الوقوف) سواء تمكن منه أو لا بحصر أو

ثبوت الرجوع بالبيئة (قول الشارح أي فرض الإسلام) خرج التفرق في المفصل للمعجمية أن يقال إن نقل زمن معين وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا منع ولا إفلال للنعاه وخرج القضاء أيضا قال الأسنوي للمعجمية عدم النكاح إذا كان سببه وطء الزوج أو اجنبي ولكن قبل النكاح فإن وطئها اجنبي بعده في نسك لم يأذن فيه فله النكاح وإن أذن في النكاح نظر (قول الشارح) لأن تقريرها عليه يطل حقه الخ فيل يؤمن هذا التحليل امتناع تحليل الصغيرة التي لا يوطئها وكذا الكبيرة إذا سافرت مع الزوج وأحرم وقت إحرامه (قول الشارح) معنى عليه الضمير فيراجع للأظهر من قوله بالفرض في الظاهر (قول الشارح) فيكون في النكاح الخ أي بالنسبة إلى الفرض توجهه أخذ المفصل من ذلك أن مقابل الظاهر القائل بعدم التحليل أن له المنع ابتداء فانه إذا كان الخلاف في التحليل مفرعا على المنع في الابتداء كان معنى الكلام إن القائل بالمنع في الابتداء اختلف قوله في المنع في الدوام (قول الشارح والائمه عليها) أي وكذا الكفارة في الوطء (قول الشارح) لعلم وروده استدلالا أيضا بأن النبي ﷺ أحصر معنى الحديثية أقوالهم بجملة ولم يمتنع معنى العلم القابل للانفراد بغير أكثرنا قيل أنهم سمعوا أنه لم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان باقي ببعض للنسك قبل المحصر وكذا هو ثابت أيضا في حق الشريعة البسيرة وقال المحصر الخاص كما في الرض والزوجه والولد واستشكك الأسنوي بوجوب القضاء عند غلط الشريعة البسيرة في يوم عرفته يؤخذ أيضا من الإطلاق أنهم لو أخروا التحلل طالعين في زوال المحصر حتى فات الحج لا قضاء وهو كذلك ومنه لو سلكوا طريقا أطول من الأول أو أومر فقامهم بل سلكوا واجبوا نعلموا القوات وما أخذ ذلك أن القوات ناشت عن البصر بخلاف ما لو صابوا على غير طبع الزوال أو سلكوا طريقا مساويا للأول وأقرب منه فقامهم الوقوف فإن القضاء واجب

(في الأظهر) لأن تقريرها عليه يطل حقه من الاستمتاع بها والثاني يقبض على الصوم والصلاة للروضين وقرى الأولى بأن مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج كغيره من ونكح الثاني في التطوع لأنه يصير فرضا بالشروع وله منها ثمن الابتداء بالتطوع جزئيا وبالفرض في الظاهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون في النكاح والتحليل أقوالنا لها للنع دين التحليل ولو أذن لها طيس له تحليلها ويقاس بالحج العمرة والرد بتحليله إياها أن يأمرها بالتحلل وتحللها كتحلل المحصر ولم تحلل فله أن يستمتع بها والائمه عليها حكاية الإمام عن الصيداني ثم توقف فيه لأن المحرمة محرمة لحق الله تعالى كالرندة فيجتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع إلى أن تحلل قال في شرح المذهب وللذهب القطع بالجواز وضم الأمة إلى الزوجة في ذلك (ولا قضاء على المحصر بالتطوع) إذا تحلل لعدم وروده (فان كان) نسك (فرضا مستقرا) عليه كحجة الإسلام بعد السنة الأولى

من سنى الإمكان وكالتقاء والنذر (نفي في ذمته) كمال شرع في صلاة فرض ولم يتمها حتى في ذمته (وأغبر مستقرا) كحجة الإسلام في السنة الأولى من سنى الإمكان (اعتبرت الاستطاعة بعد) أي بعد زوال الأحصار وإن وجدت وجب والأفلا (ومن فاته الوقوف) قول

غيره (قوله تحلل أى جازله التحلل) أى يجب فوراً لانه جواز بعد منع كحرم بقاؤه على الاحرام ولا يحزنه لو أخره الى عام قابل (قوله بطواف وسعى وحلق) وهى أعمال العمرة كغيرها غير محصل التحلل الأول بواحد من الحلق أو الطواف للتبوع بالسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ويحصل بالآخر التحلل الثانى العام لانه لا رى هنا ولا ميت لقواتهما تباعا للوقوف فلا يجوز قطعهما ولا يحتاج فى أعمال هذه العمرة الى نية اكتفاء بنية التحلل ولا نهى البست عمرة حقيقة ولهذا لا تسكنى عن عمرة الاسلام ولو لم يكن رأسه شعر حصل التحلل العام بالطواف وحده أو مع سعيه (قوله لا يحتاج فى تحله الى سعى) فكل دم المصنف ليس فيه (قوله) وعليه دم القضاء إن لم يكن فات بحصر كما موسى قضاء تضييقه بالقوات والأقليس قضاء كما أشار إليه عبارة الروضة وأصلها والمرح (قوله) تطوعا كان أو فرضا فصار للمصنف أولى من تغيير الروضة وأصلها والمرح بالفرض لايها ماعدم وجوب قضاء التطوع (قوله) ثم القضاء على الفور فى الاصح وهو التمسك وإن فات جسر لانه لا يتخلون قصير غالباً (قوله) والاصل فى ذلك كله أى التعلق بالقوات (قوله) هبار) بتشديد الوحدة وآخره مراه مهمله (قوله) أخطأنا لئلا يفتح العين للهمة وتشديد الدال الى المندى أيام الشهر وضيق التكمل اما هبار بتعظيم نفسه وأوله ولما هبار وهذا أظهر (قوله) واسموا لعل الامام عمر رضى الله عنه علم أنهم لم يكونوا سموا بعد طواف القدوم أو أنهم عن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلاً فتأمل (قوله) واخر واحدنا أى ولن يترك منكم هديه والتقييد بكونهم لم يعمهم لا يفهم له كاعلم عامر (قوله) ثم احلقوا أو قصروا أى من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقص (قوله) فاذا كان عام قابل فحجوا فيه افادة الفور فى القضاء بالفاء فى فحجوا وبتشديد العام بالتقابل فتأمل فى حاشية ١ ينسب أن يحج الرجل بأهله وأن يعمل هديه معه وإن أتى اذا عدا من سفره وقصراً بهدية لاهله وأن يرسل لهم من غيرهم بقدمه إن لم يملوا به وإن لا يطره لهم ليل أو أن يقصد أقرب مسجد فصلى فيه ركعتين سنة القدوم وأن يصنع أهله ولجعة تسمى النجعة وأن يتلقوه كغيرهم وأن يقال له إن كان حلياً أو مضراً تقبل الله حجك أو عمرتك وغفر ذنبك وأخلف عليك نفقتك وأغار بالحمد لله الذى نصرك واكرمك وأعزك وينسب للحاج الدعاء لغيره بالمغفرة وإن لم يستله ولغيره سؤال الدعاء منيها وذكر وأن ذلك يتمدأ بعين يوم من قدمه فراجعوا الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب البيع

أخر من العبادات لانها أفضل الاعمال ولان الاضرار اليها أكثر ولقلة أفراد قاعه ولفظه فى الاصل مصدر فلذا أقره وان كانت تحت أنواع ثم صار اسماً للام في مقابلة على ماسأى فى ثم إن أراد به أحد شق العقد الذى يسمى من يأتى به بالما فيعرف بأنه عليك بوض على وجه مخصوص ويقال له الشراء الذى هو الشئ الآخر الذى يسمى من يأتى بمشتريه أو يعرف بأنه عليك بوض كذلك ويجوز للحلاق اسم البائع على المشتري وعكسه اعتباراً والتعير بالتمليك والتملك بالنظر لغير الشئ كاسياق وإن أراد به المالك من الشقين معا بمعنى المعلقة الحاصلة من الشقين التى ترد عليها الاجازة والفسخ فيقال له لعمرة مقابلة شئ بشئ على وجه

(قول الشارح أى جازله التحلل الخ) قد جزم فى شرح الهيب بالوجوب لكن السبكي حمل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الاحرام من قابل لا وجوب التحلل فوراً وفى كلام الراضى ما هو ظاهر فيه فاعلم الشارح رحمه الله تابع لذلك (قول الشارح لاجازة قبل الوقوف) أى وأسباب التحلل يجب تأخرها عنه (قول المتن وعليه دم) أى على سبأى عن عمر رضى الله عنه ولان القوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالافساد من هو دم تزيب وتقدير كاسلف ووجه القضاء ماسأى ولا يتخلون قصير بخلاف الحصر فكان كالفساد

كتاب البيع

الحج وسبعة اذا رجعوا واشتروا ذلك فى الصحابة ولم ينكروا فاعلم

احتماله (طواف وسعى وحلق وفيهما) أى السعى والحلق (قول) انهما لا يجبان فى التحلل بناء على أن الحلق ليس بنفسك ونظرا الى أن السعى ليس من أسباب التحلل لاجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فيمن لم يتقدم منه سعى فمن سعى عقب طواف القدوم لا يحتاج فى تحله الى سعى (وعليه دم القضاء للحج) التى قاته بقوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا وعبر فى الروضة كاصلها والمرح بأن الفرض يبق فى ذمته ثم القضاء على الفور فى الاصح والاصل فى ذلك كله ما رواه مالك فى الموطأ باسناد صحيح كقائه فى شرح الهيب أن هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا المدوكنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسموا بين الصفا والمروة واخر واحدنا كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى

كتاب البيع

للمعاوضة فدخل فيه ما لا يصح تملكه كالاختصاص وما لو لم تكن صيغة كالمعاملة وخرج بوجه المعاوضة نحو
 السلام وشرا عقدهم أو بغيره من غير أن يبين وجه التبادل على وجه التبرع أو أركانه ثلاثة عاقد
 ومعتقد عليه وصيغة وهي في الحقيقة ستة كما سيأتي والعقد في التعريف جنس وشأنه الإدخال لكن إذا
 كان ينفرد بين نفسه وعموم من وجهين من وجهين بغير كل شرط فلهما محل في نفسه يوم الآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر
 وبالمعاوضة نحو الهدية والكتابة في البيع والشراء بغيره من غير أن يبين وجه التبادل على وجه التبرع أو أركانه ثلاثة عاقد
 بالمتعة بيع نحو حق العمر والتمتع به بالتمتع به لا يخرج الجارية أيضا وأخرج الشيء الواحد بقيد غيره مبيع
 وهذا التعريف أولى من التعريف المتقدمين على وجه مخصوص لما يقتضيه ثم البيع منحصر في
 خمسة أطراف الأول في محله وقد أدى إلى في جواز دولومه والثالث في حكمه قبل القبض وبعده والرابع
 في الألفاظ المطلقة والخامس في التحالف ومعاملة العبيد وأفضل المكاسب الزاغة ثم المتاع ثم التجارة
 على الزاجح (قوله هو) أي البيع بالمعنى الشرعي للرب كإسره وعرفه بالمال دون الخد لانه لا يبيع ولا الإشارة
 كالقول وغير لفظ البيع مثله كما سيأتي (قوله بعثك) فيه الاستناد إلى جملة الخطاب فلا يكفي الاستناد إلى
 جزء من أسوان أو ريد بالجملة ومال شيخنا الرمي إلى الصحة في النفس والعين مع أرادة الجملة وشيخنا زكي
 إلى الصحة ولو في نحو اليد مع الإرادة المذكورة فراجع ولا يكتفي قصد خطاب غير العقول لا الإشارة لغيره
 ولا قصد غيره بالاسم الظاهر ولا الاستناد إلى الخطاب كبيع موكك ولا بعاك الله لانه عقد لا يستقل به المالك
 بخلاف نحو العتق نعم هو كتابة بغيره من غير أن يبين وجه التبادل على وجه التبرع أو أركانه ثلاثة عاقد
 والعقد معه ولا يشترط الخطاب في بيع ماله لفظا وعكس ولا في البيع مع الواسطة بل لا يصح الخطاب فيها
 ويكتفي صيغة أحد العاقلين ولو قبل علم الآخر أي ولا يضر التحنن في الصيغة من التامى كفتح تاء التكميم
 وإبدال الكاف همزة (قوله اشترته به) فلا بد من ذكر العوض والعوض في كل من الجانبين واعتقر
 الخطاب عدم ذكرهما من الثاني (قوله فيتحقق) بقيد اعتماده أنها أركان كما مر (قوله ولما شروط
 الخ) أي فذكر شروطها بقتضى اعتبارها وماؤها غير شرط بل بعد اعتبار شرط في شرط شيء واحد
 أصالة فكسوته عنها ما لم يجد لها ضرورة (قوله فيتحقق) فيها أو لأنها سبب في تسميته عاقدا (قوله
 وعبر عنها بالشرط) أي وهو غير مناسب وإن قال الإمام أنه لا يحجر على الفقيه في التعبير أو قلنا أن المراد بالشرط
 ما لا بد منه ولا اعتراض بأن شرطه كونه في صفة المعطاة عند قوله مردود (قوله عن الثالثة) وهي
 ست في الحقيقة كما مر ولم يعدوا الزمان ركنا ولا المكان لعمومهما وأما على الزمن في نحو الصوم لعدم وجود
 صورته في الخارج فتأمل (قوله بأركان البيع) الإضافة بيانية كما علم عامر (قوله هو ملكك) أي ومنه في

هو قوله بملك هذا بكذا
 فيقول اشترته به فيتحقق
 بالعقد والمعتد عليه
 ولما شروط تأتي والصيغة
 التي بها يعقد وبدء بها
 كغيره لأنها أهم للاختلاف
 فيها وغير عنها بالشرط
 خلاف تعبيره في شرح
 المؤلف كالمزالي عن الثالثة
 فأركان البيع فقال (شرطه
 الاستناد إلى مالك ومالك
 وانقبول كاشف

(قول الشارح لأنها أهم) قال شيخنا العلامة تنوي والمحل لان العاقد والمعتد عليه من حيث كونهما كذلك
 لا بتحققان الإلصاق وان كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليهما (قول اللق شرطه الإيجاب) المراد به
 ما لا بد منه ليوافق ما في شرح النهج من جعلها ركنا والإيجاب من أوجب معنى وأوقع ومنه قوله تعالى
 فإذا وجبت جنوبها (قول اللق كعتك وملكك) صراحة هذا تعلم من قوله بعدو بنقد الكتابة وفارق
 ملكك وأدخلته في ملكك باحتيال الثاني الإدخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشترى كما سيأتي
 في بيلام الشارح ومنها شرطك ووليتك وأشركك وصارفتك وعوضتك قال الأسنوي والمستثقات كبايع
 ومبيع قياسا على طائفة ومطلقة ومنها نعم ولفظ المبيع مع العوض قال الأسنوي رحمه الله أشار بكاف الخطاب
 في بعتك وملكك إلى أن استناد البيع إلى الخطاب لا بد منه ولو كان تابعا عن غيره وهو كذلك حتى لو لم
 يسند إلى آخر كما يقع في كثير من الأوقات أن يقول المشتري بعت هذا بعشرة مثلا فيقول البائع بعت
 أو أسندته إلى غيره كقول البائع بعت موكك فقبل فانه لا يصح بخلاف التسليم فانه يصح بذلك بل لا يصح إلا به
 كما هو مبسوط في الوكالة ثم قال في نفسه لو قال يتوسط بعت هذا بكذا فقال نعم أو بعت ثم قال للمشتري

وتعلكت وقيل) أي فلا

يصح البيع بدونها لانه منوط بالرضا لحديث ابن ماجه وغيره انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يبيع بالمعاطاة ويرد كل ما أخذ به أو بدله ان تلف وقيل ينقدها في المحقر كطل خز وحزمة بقل وقيل في كل ما عدا فيه بما بخلاف غيره كالذواب والمقار واختاره للصنف في الرضوخ وغيرها (ويجوز تقديم لفظ المشتري) على لفظ البائع لحصول المقصود مع ذلك ومنع الامام تقدم قبل وجزم الرافعي والمنصف بجوازه في عقد النكاح والبيع مثله وهذا ناظر الى المعنى والاول الى اللفظ (ولو قال بعني فقال بتك انعقد) البيع (في الاظهر) لدلالة بعني على الرضا والثاني لا يعتمد لاحتمال بعني لاستبانة الرغبة بهذه الصيغة تقديرها البيع الضمني في أغنى عبدك عنى بكذا فافعل فانه يعنى عن الطالب ويلزمه الموضع كإسائي في كفارة الظهار فكأنه قال بعنيه وأعقته عنى وقد أجابه ولو قال اشترمني فقال اشترت فكما لو قال بعني فقال بتك قاله الغوي ثم ما ذكر صريح (وينقذ بالكتابة) وهي

الصحة والصرحة أو عطيته أو كاشترمني (قوله وقيل) ومثله رخصت وفعلت وأحببت ونعم وكذلك وهي صريحة وان وقعت جوابا للصرح والافكتناة سواء في المتوسط وغيره ولا يشترط في المتوسط أهلية البيع ولا يثبت في الكتابة ولا صحة لتلك البيع (قوله من اللفظ) أي وان اتفق هو باطنا وسائيا أن الإشارة من الآخر من اللفظ من غيره (قوله فلا يبيع بالمعاطاة) بأن لم توجد صيغة كما هو الظاهر والاولى أن يرد بها الآخر منها بأن لم يستوف القدماء بغير شرط أو يحرم تعالى ذلك انعقدان قصد للمعنى الشرعي أو طلقا ولا يثبت تصرفه الى غيره كتعطيته وملاعبة زوجته بآله بملك نفسك مثلا وحيث حرم وجبت التوبة عنه مطلقا كما في السبكي وقال غير ما لم يوجد مكفر فهو صغيرة ونقل عن شيخنا أنه كبيرة وهو بعيد جدا (قوله ويرد كل) أي ولو بلا طلب قال شيخنا وينبغي أن يكون وارثه مثله حيث علم الحال واذا لم يرد ما أخذ فلا مطالبة في الآخرة ان كان مهرضا قال الغزالي وللبائع أن يملك من الثمن قدر قيمة متاعه من باب الظرف حيث وجدت شروطه ويحتمل ان له ذلك مطلقا (قوله ويجوز تقدم الخ) أي لا ينهم ونحوها وفعلت ورضيت (قوله ومنع الامام الخ) حمله شيخنا مر على ما إذا قصد بها جواب كلام قبلها والافصح تقديمها عليه حمل كلام الرافعي (قوله الى اللفظ) أي لا أن لفظ قبلت يستدعي شيئا قبله (قوله بعني) أي في الصرح أو أوجع لي في الكتابة (قوله وهذه الصيغة) أي التي فيها تقدم لفظ المشتري والتقدير فيها الصرح ولا يختص الحكم بذلك ولفظ تقديرها حال من الصيغة والمراد بالبيع الضمني في العتق ولو لم يلق فقط لا نحو وقف ولا من يعنى على الطالب كبعضه فقول بعضهم كعتق عبدك الخ يحمل على أن الكاف استقصائية أو مثال لافراد الصيغة (قوله ففعل) أي قال اعتقته عنك ولا يكتفي بفعلت ولا نعم ونحوهما (قوله فكما لو الخ) التشبيه يشمل الحكم والخلاف (قوله صريح) قال شيخنا مر نعم ان قصد عدم جوابه أو عدم قبوله لم يصح العقد وعمل الصراحة في غير صيغة المضارع والانواع قبل أو أتباع أو اشترى فكتابة (قوله وينقذ بالكتابة) ومنها تسلمه بكذا وان لم يقل مني أو بارك الله فيك فيه أو هذا لك أو سلطتك عليه أو باعك الله وفارق صراحة نحو العتق بهذا لما مر وليس من الكتابة أن تحك لصراحتي في عدم الموضع ولا رزقتك أو أمرتك بخلاف وجهتك وان رادفهما ومن الكتابة الكتابة بالكتابة الفوقية قبل الالف قال شيخنا مر الاعلى مانع أو هو أو نصح من سكران

اشترت بكذا فقال نعم واشترت صح ونقله عن الرافعي ولك أن تقول كذا ينبغي في الصورة أن يصح اذا قيل المشتري بعد ذلك فان أجيب بأن صورة المسئلة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فإمكان ينبغي أن يصورها بقول المشتري بعني هذا بصره فان بعث هذا بكذا استفهام لا ينفي عن القبول والله أعلم ثم قضية الإطلاق المنصف اشتراط الإيجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل بكني أحد الطرفين وقيل بكني التية قال الاسنوي وهو قوي لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا ولم يتقيد به وقوله والقبول كاشترت من أنفاظه أيضا ثبت واشترت وصارت وتوليت واشتركت وكذا ثبت ونعم ولفظ الهبة ومنها فعلت في جواب اشترمني قال السبكي ولو قال بعني فقال فعلت أو نعم فقولوه بتك اه وفي الرافعي في النكاح لو قال بعنتك بألف فقال نعم صح البيع وفي شرح البهجة لشيخنا خلافة لكونه لم يطلع عليه بل تبع ما شعر به بظاهر من البهجة (قول الشارح لحديث ابن ماجه) مثله قوله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم (قول الشارح ما يدل عليه من اللفظ) يرد عليه الصحة بالكتابة (قول المتن انعقد) أي البيع روى مسلم انه عليه الصلاة والسلام قال لسماعة بن الأكوع رضي الله عنه في جارية بعها لي المرأة فقال له هي لك فقبض عليها باقى العقود ثم للذهب في نظيره من النكاح القطع بالصحة والفرق أن النكاح غالبه سبقة خطبة فيستخلف فيه توجهه مقابل الاظهر ولو أتى بمضارع مقرر بلام الأمر قال الاسنوي انجبه الحاقه بالأمر (قول المتن وينقذ بالكتابة) لحديث سلمة السابق في الحاشية التي قبل هذه وفي قصة جمل جابر رضي الله عنه بعني حملك قلت ان رجلا على أوقية

وتعلم النية ومن الاخرس بالكتابة والاشارة وغيرهما ودخل في الكتابة ما لو كانت لحاضر وقبل فورا
 أو لثابت ولا يشترط فيه ارسال الكتاب فورا ولا علم المكتوب اليه بالبيع ويشترط قبوله فورا وقت اطلاعه
 على لفظ البيع في الكتاب لقيه وان علمو بتدخياله مادام في مجلس قبوله ولا يعتبر الكتاب مجلس ولو بعد
 قبول المكتوب اليه بل بتدخياله مادام خيار المكتوب اليه (قوله ناو بالبيع) أي ولو في جزء من الصيغة
 كإني الطلاق قاله شيخنا مر وقال شيخنا زى يشترط اقترانها بجميع القطة ومنه ذكر اللوض عندهما
 وان لم يكن من الصيغة الأصلية (قوله الشروط عليه الشهاديه) أي لاصية الامر نحو بشرط أن تشهد
 أو على أن تشهد أو وكنت في البيع وتشهد امام الأكرام واشهد فلا يشترط الاشهاد عليه (قوله فالظاهر
 انعقاد) هو للتعهد والرد بالقرائن ما يدل على التقصود ولقرينة واحدة (نفيه) الصحة وانتقال
 الملك بقرائن آخر الصيغة على التعمد (قوله أن لا يطول الفصل) أي بسكوت ولو لمهوا أو جهلا كما في
 الفاتحة على التعمد ولا يضر البير الامن عامد قصد به القطع كذلك (قوله لفظيها) للرد به
 ما ينقذه البيع ولو اشارة أو كتابة منهما أو من أحدهما وذكر اللفظ الغالب (قوله كلام) وهو
 ما تبطل به الصلوات من الكثير مطلقا أو نحو حرف مفهم فأكثروا من علمهم لا يضر فدا أو انما يبرأ
 ونحو باز يدعوه قبل أن تشرع بتكثير بدوسوا كان الكلام من الوجوب والقابل ومنه التعليق الا
 ان شئت من الاول بعد تمام صيغته على التعمد وكذا ان كان ملكي فقد صحتك لمعولمك لان ان فيه
 يعني ادوني كلام العلامة ابن قاسم ان اشارة الاخرس كالكلام للذكور ونوزع فيه (نفيه) يعني
 انه لا يضر الكلام من الكتاب نحو غائب مطلقا ولا من المكتوب اليه الا بعد وجوب فورية القبول عليه
 بامر (قوله أجنبي) أي الا يسبر القسبان أو جهل عرفه كإعلم ما تقدم ولزاد بالأجنبي ما ليس من
 مقتضيات العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته ولو بحسب الأصل فلا تضر الخطيئة كالحلقه الى آخره
 وان لم تستحب بينهما كإني النكاح (نفيه) لوفاء الكلام الأجنبي صيغة للتأخر منها فالذي رجحه
 العلامة ابن قاسم أنه يضر أخذنا من التعليق بالاعراض ويؤمنه البطلان بمقارنة صيغة التقديم أيضا
 فلراجع واعتقر الكلام البير المتدفق الحلقه من قصد به القطع لأن ما هنا بهاوضة محضة (قوله عن
 القبول) أي أو عن الإيجاب (قوله على وفق الإيجاب) أي في المعنى من حيث النوع والصفة والقرن والحلول
 والتأجيل وان اختلف لفظهما من الشروط أن لا تقصر صيغة الاول قبل تمام صيغة الثاني ولو باسقاط
 أجل أو خيار وأن ينكح كل منهما بحيث يسمه من يقر به بلا مانع وان لم يسمه صاحبه كان وقع قبوله
 اتفاقا ولا لاجرة بعمل الرجوع وان تبقى أهليتهما الى تمام الصيغة فلو جن أو مات لم يصح قبول وليه أو وارثه
 وأن يشتمل الإيجاب على خطاب أو ما يقوم مقامه كإمر وأن يكون الخطاب للقابل لكه أو لجزءه على مامر
 وأن يكون الجواب من صدره للخطاب لامن وكه لا متلا على التعمد وأن لا يكون تأنيث ولو بالفعلم
 ولا تعليق الا فيأمر وأن قصد كل منهما اللفظ لمعنا أي أن يأتي باللفظ قصدا له حاله كونه عارفا بمعناه كإني

ما يحتمل البيع وغيره بأن
 ينويه (كجملته لك بكذا)
 أخذه بكذا ناو يا البيع
 (في الاصح) هو راجع الى
 الانعقاد والثاني لا ينعقد
 بها لان مخاطب لا يبرى
 أخو طب بيع أم خبره
 وأجيب بأن ذكر اللوض
 ظاهر في ارادة البيع فان
 توفرت القرائن على ارادته
 قال الامام وجب القطع
 بصحته وموجب الوكيل للشروط
 عليه الشهاديه لا ينعقد بها
 جزا لان الشهود لا يطالعون
 على النية فان توفرت
 القرائن عليه قال الغزالي
 فالظاهر انعقاده (و يشترط
 أن لا يطول الفصل بين
 لفظيها) ولا يتخللها
 كلام أجنبي عن المقدان
 طال أو تخلل لم ينعقد كذا
 في الروضة كأصلها وفي شرح
 للذهب الطويل ما أشر
 بأعراضه عن القبول ولو
 تخلل كلمة أجنبية بطل العقد
 اهـ (وأن يقبل على وفق
 الإيجاب فلو قال بتركك بألف

فهو لك بها فقال صلى الله عليه وسلم قد أخذته فخرجه الشيخان (قول الشارح بأن ينويه) تفسير لقول
 المصنفو ينعقد بالكتابة (قول المتن كجملته لك الخ) قضية كونه كناية أنه يحتمل البيع كالأجارة
 (قول الشارح وأخذه) وكذلك له وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا باعك الله وبارك الله لك فيه
 جوا بل من قال بئني أقدر ذلك الغزالي ونقله عنه النووي في زوائد الروضة وأقره (قول الشارح ناو بالبيع)
 الظاهر أنه لو نوى قبل فراغ لفظ الكتابة كإني فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله
 (قول المتن ويشترط الخ) إنافي النكاح وجه أنه يمكن القبول في مجلس الإيجاب والقياس طرده هنا بل صرح
 بعضهم بحكايته هنا (قول المتن بين لفظيها) هو جرى على الغالب والاحتياط والاشارة كذلك وكذا المعاطاة

الطلاق فلا يصح مع سبق إسهان ولا من أجمعى لقنه بخلاف المازل واللاعب **(في نفيه)** هذه الشروط معتبرة في الحاضر والمآل على ما هو الظاهر في غير ما مر فراجع **(قوله مكسرة)** قال بعضهم هي قطع تقدم ضرب قبل قطعه وهو الوجه وقول شيخنا أنه لا يتقيد بذلك فيه نظر **(قوله لم يصح)** قال شيخنا وإن تساوت قيمتهما على التمسك وكذا لو أوجب بتدقيق قبل بتدأخر وإن ساواه فلا يصح أيضا كما علمنا **(قوله ولو قال)** ونصفه بنحوهما **(ما لا يخفى)** وحمل شيخنا مر القول بالصحة على ما إذا لم يقصد تعدد الصفقة والقول بأن بطلان على ما إذا قصد وخرج بنصفه ما لو قال بتك بنحو خمسة و بنحو خمسة فلا يصح لاحتمال البعض أنه نصف قال بعضهم وظاهر هذا عدم الصحة وإن قصد البعض النصف مثلا فراجعوا ما عكس هذه بأن عددا الأول فلا يصح مطلقا وكذا لو قال بتك هنا بألف و هنا بمائة فقبل أحدهما ويصح ولو قال بتك هنا بألف على أن لنصفه لأن المعنى بتك نصفه قاله شيخنا وانظر ما إذا لم يظهر توزيع النصف عليهما لصيق **(قوله والظاهر فساد العقد)** هو التمسك **(قوله لا ياترعه عنده)** أي لا يلزم القابل عند القفال على كلامه للرجوع إلا الاصل ما زاد عليها لكونه متميزا عنها وبذلك فارق ما مر في المصالح **(قوله في الجمل أيضا)** وقد قالوا إن إشارة الآخر كانت في سائر الأحكام التي شهدوا بطلان صلاته وحشويه نظر يعلم من سبب مسائل الفقه **(قوله وشرط العاقد)** ولوق غير البائع وخرج به المال والتوسط كما مر **(قوله مصلحه حاله)** بأن لا يصلح حرما يطل العقد بوجوه يخرج الجنون كإسبغ كره **(قوله وماله)** بأن لا ينفعه في محرم فيخرج عن الرشد بدم صلاح واحد من دينه وماله وشملت إضافة المال ما كانت للابسة فيدخل

على القول بها **(قول المتن فقال قبلت)** مثل هذا ما لو أوجب بوجوب قبل بحال **(قول الشارح وكذا عكسه)** للفقهاء الأولى **(قول المتن وإشارة الآخر)** مثلها كتابه **(قول المتن بالقد)** هي من زيادته على الحر قال في الدقائق أحترزت بما عرنا إشارة في الصلوات والشهادة فليس لها حكم النطق واعتراض الاستنوى بأنها لو ان حلفت من هذا الوجه لم يكن رد دينها بأن أشارت في الدعوى والأقرار والاجازات والنسوخ وغيرها فقام مقام النطق وكان الشارح رحمه الله شالوا في بعض الاعتذار بقوله وسيأتي في كتاب الطلاق الخ **(قول المتن)** وشرط العاقد عند النسخ عند من قول الحر ويترتب في المتباين التكليف قال في الصفات لأثره عليه السكران والسيوف والسكره غير حق قال الاستنوى فيه أمران أحدهما أن التام ونحوه من زال عقله بلا تقصير لا يصح بيعهم فإن كانوا عند مملحين بنوى الرشد ودواعيه والافئذيه ما افتاء الرشد عن السكران للتمسك بكرة بطريق الأولى وحيث قد فيتره أن لا يصح بيعهم مع أنه يصح وإضاة شرطي على الرشد في المال وعلى الرشد الدين وكلاهما ليس بشرط كافى السفيه للمل الأمر الثاني السكران لا يرد على الحر لأهمكف عند الفقهاء غير مكف عند الأصوليين وللصف ينفي عنه التكليف ويترتب تصرفه فهو خطأ طريقة بطريقه قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكف قال أغنى الاستنوى رحمه الله وليت شعري ما الذي فهم من معنى التكليف حتى فناه عنهم القول بتقسيد تصرفاته وعليه قال وأما السفيه والمكره فلا يردان عليه لأن معنى كلامه أن كل بيع لا بد فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو أن كل مكف يترتب بيعه فليس هو مدلول كلامه اه أقول ما من به إيراد السفيه والمكره هلا منع بإيراد التام ونحوه ومن زال عقله لا تقصير على المؤلف وهل هذا إلا التحكم اللهم إلا أن يقال أو زد ذلك عليه على طريقة إرادته على الحر وإن كان الاستنوى لا يرى محذور **(قول الشارح مصلحه حاله)** لم يبين ضابطه والظاهر أن المرجع العرف في قضية تمير الشارح أن من بلغ سفيها ثم ردا لا يصح بيعه وليس مرادنا ثم رأيت في تفسير البغوى الصلاح في الدين أن يكون محتبا للفواحش والعماسي للسقطه للمدلة **(قول الشارح فلا يصح عقد الصبي)** ولو أذن له الولي في ذلك والدليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث **(قول الشارح وماله)** الواو بمعنى أو

مكسرة فقال قبلت بألف صحيحة لم يصح (وكذا عكسه ولو قال بتك هنا بألف فقال قبلت نصفه بنحو خمسة لم يصح ولو قال ونصفه بنحو خمسة قال للتولى يصح ونظر فيما رافى بأنه عند الصفقة قال في شرح للنه بلسكن الظاهر الصحة قال فيه والظاهر فساد العقد فيما إذا قبل بألف وخمسة خلاف قول القفال بصحته اه ونسب الأمام على أنه لا ياترعه عنده إلا ألف (وإشارة لآخرس بالقد) كالبيع والنسخ (كالتنقي) به من غيره فيصح بها وسيأتي في كتاب الطلاق الاعتدال بإشارته في الجمل أيضا كالطلاق والتناق وأمكن فهمها اللفظ وغيره فصرحة أو الفطن فقط فكناية (وشرط العاقد) البائع أو غيره (الرشد) وهو أن يبلغ مصلحه حاله وماله فلا يصح عقد الصبي والجنون ومن بلغ غير مصلح لدينه وماله

الريق (قوله نعم) هذا الاستثناء فيمن بشر في ذلك من مصلحا حال بلوغه وخرج به من فسق بعده فكالرشيد ولا يجبر عليه وفي كلامه اشارة الى أن المراد بالرشق كلام المصنف ولو فاقه وقيل انه اشارة الى أن في مفهوم كلام المصنف تفصيلا فأماله (قوله الكره) ان يظهر منه قرينة اختيار والبرهنة العقد (قوله في ماله) أي في ماله من به في ماله لا تصرف ولو كان كالمخرج الصادر فان عقده صحيح وان علم أنه لا يخلص بغير البيع ببقية عقود الكره وحده كيه بخلافه في قولنا لا يكره لاغ الا في بطلان صلاته فبطل به ووفاه أيضا لاغ التي علم الاستقبال في الصلاة والقول الكره فيها وعدم القيام في القرينة فبطل صلاته في ذلك والاف وجود الرضاع منه في ترتب عليه التحريم والاف وجود القتل فيقتل هو ومن أكرهه (قوله والحاكم) أي من لا يقولوا بالغلب (قوله أكرهه) أي الغير (فخرج) من الأكره يعني أكره الحاكم من عنده طعام على يده عند حاجة الناس اليه ان في له قوت سنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فراجه (قوله ولا يصح شراء الكافر للمصحف) أي لا يصح تملكه ولو بغير الشراء ولو كان كالمسلم عنه لأن الملك يقع به وذلك علم صحة التقدير كانه عن السلم في شرهه وفارق عدم صحة كانه عن السلم في قبول نكاح مسلمة بالاحتمال للأبضاع وقول بعضهم ولأنه لا يتصور نكاح كافر لمسلمه بخلاف ملكه لمسلم مردود باسلام زوجته والراد بالمصحف هنا ما في قرآن مقصود ولو قليلا كالحج أو نعمة أو سائر أجاز ابن عبدالحق التيممة والساقية اقتداء بفعله ^{ويخرج} وخرج بالمقصود ما على جدار أو سقف أو ثوب أو نحوها (فخرج) يمنع الكافر من تجلده مصحف وتذهيبه لامن شراء جلد هو ان لم تقطع نصته (قوله وكتب الحديث) وكتب فيها حديث ولو ضيف لا موضوعا قال شيخنا والحديث علم شرعي وآله وآثار الصالحين لا علم خلا عن جميع ذلك فيصح (قوله والسلم) ولو في ماضي كالمرد (قوله لاني ملكه الخ) خرج بك ذلك كورائن المصحف وما بعده اجازتها وأجازتها ورهنا فصحيحة له لكن مع الكراهة في العقد على العين وعلى كل لاسلم العين اليه بل يقضي عنه الحاكم ثم بما روجوا بازالة ملكه عنها في نحو اجارة العين ويتمن استخدام السلم فيها وفي غيرها (قوله تصبح طريقة القطع) فالناسب التعبير بالمذهب (قوله بالرأف) جوابا للمعاد الاستثناء ولا يصح نصب عطا على يفتق القضية لكونه من مدخول الاستثناء أو لكون الصحة مرتبة على العقد مع أنها عا ترتب على استحقيقه لاعليه ولكونه استثناء الشيء من قبضه ما يصير الشيء لا يصح الآن يصح وكل غير صحيح فتأمل ^{في تنبيه} هذه من صور دخول السلم في ملك الكافر وقضاؤها بهنهم الى عوار بين صورة وكما دأب تحت ثلاثة أمور ما هو اقله كالارث أو بفسخ أو باستحقاق عتق (قوله الحر) ولو في دارنا كالمؤمن والمعاهد (قوله اسلحا) أي آلة الحرب كسيف ورس ورمح وفرس وسفينة سواء تملك جميع ذلك أو كل واحد من ذلك أو بعضه وخرج نحو سكن صغير ومقتطوع وبطلوا كير الان علم مقتاتناب (قوله لانه يستعين) أي مع مخالفتنا في الدين بخلاف السلم وان حرم بأن علم منما ذكر (قوله بخلاف الذي) أي الذي بدارنا ولم يعلم به يدسه الى دارهم والاف لا يصح قتله شيخنا هر وخالفه شيخنا كان حج في صورة الدس (قول الترتي لا يصح شراء الكافر للمصحف الخ) ولا خلاف في التحريم والشراء بالبلد والقصر وجمعه أثرية (قول الشارح للمصحف) ولو بعضا (قول الشارح والثاني يصح) أي في ما على الارث بمجامع ان كلا سلب لللك (قول الشارح والثاني الخ) أي ولأن العبد ربح عتقه للمصحف أكثر حرمة بدليل منع الحديث من مه وحيث فلا ردمع بيع العبد الصغير (قول الشارح فيصح بالرأف) أي لانه بالنصب يصير التقدير الا أن يصح وهو كلام لا معنى له ان يصير من السكتي ولا معنى له (قول الشارح بخلاف الذي) خرج أيضا الحر في المؤمن قال الاسوي والسنة محتملة على القول بالجواز لانه في قبضتنا يحمل المنع وهو الواجب لأن الأصل اسماكه الى عودهم وان الحرابة متأصلها الأمان عارض يستعين به على قتالنا بخلاف الذي فانه في قبضتنا بخلاف غير السلاح مما ينأى منه كالخديد فانه (قول

رؤيته وفي شرح المهذب
ان بيع السلم المصحف
وشراءه مكروه وقيل بكره
البيع دون الشراء (ولبيع
شرط) خمسة أحدها
(طهارة عينه فلا يصح بيع
الكتاب والخمر) وغيرها
من نجس العين لانه
لا يمكن تطهيره
الكتاب وقال ان الله حرم
بيع الخمر واللينة والخنزير
رواهما الشيخان والمعنى
في المذكورات نجاسة
عينها فالحق بآبائنا نجس
العين (وللتنجس الذي
لا يمكن تطهيره) لانه في
معنى نجس العين (كالخل
والثمن وكذا الدهن)
كازيت والسمن لا يمكن
تطهيره (في الاصح) والثاني
يمكن بفساده بأن يصب عليه
في اناء ماء يغليه ويحرك
بخشية حتى يصل الى جميع
أجزائه كما تقدم في باب
النجاسة مع رده
بما في حديث الغارة تموت
في الدمن ان كان جامدا
فأنتنوها وما حولها وان
كان مائعا فلتفرقه وفي
رواية فأريقوه فلو لم يكن
تطهيره شرعا لم يبق فيه
ذلك وعلى ما يمكن تطهيره
قبل بيعه به قياسا على
التوبخ للنجس والأصح المنع

(فرع) لا يصح شراء الكافر دارا في الحرم نعمته كما قاله ابن حجب وخالفه شيخنا مرقان شيخنا ويثري
مثل ذلك في الاجارة ومع الصحة يؤمر بازائه لمصلحة كراهه (قوله وسينائي) هو جواب عن سكوت المصنف
عن اشتراط البصر في العاقد (قوله وأشرائه) أي لنفسه أو لمن يعتق عليه فيصح (قوله وقيل بكره
البيع) أي بيع المصحف دون شرائه وهذا هو المقتضى قال الخطيب وشرائه ما يسمى مصحفا فلا يجوز
تفسيره وقال شيخنا ان حرم منه فكالمصحف والأفلا (قوله ولبيع شرط خمسة) لوعبر بالعرض
لشمس الثمن لأنه منه وذكر النجاسة وإيضاحه بعضهم اكتفى بالملك والعلم وبعضهم بذلك مع التمتع وهذا النجاسة
عامة ويزاد عليها في نحو الرمي وفي نحو الرمي روع ما بقي فيها (قوله طهارة عينه) ومنه الماء المستعمل
ومظنون الطهارة بالاجتهاد ولا يضر اشتغال القعدة على نجس تابع كلين بناء مخلوط بسرجين ورش فصل
من نحو حذافه وشم عبدود وميت في نحو خل وناكفة فهو مبيع تباعد مشايخنا وقال العلامة العبادي
الوجه ان البيع هو الظاهر وحده ودخل غيره من باب نقل اليد كالاحتصاص وأما ما نقل عن شيخنا
الرمي من جهة بيع بناء نجس كما لو على أرض محترقة لم يصح عنه فراجع (قوله فلا يصح بيع الكتاب)
ولا يجوز اقتناؤه الحاجة بقدرها كحراسة مشاية وزرع وصيد ويحجب واليدعنه بفرغها ولا يجوز
اقتناء الخنزير مطلقا ولا يجوز اقتناء باقي الحيوانات وسواها (قوله وللتنجس) منه الآجر والخزف
العجوة بالنجس كالسرجين والرماد فلا يصح بيعه لمكان تقدم أن شيخنا أفتى بصحة بيعه وبجواز نحو
الصلاة عليه وعدم نجس ما يوضع فيه من المسامحة وغير ذلك ثم رأيت عن الامام الشافعي وخرج به ما فيه
ميتة لا يسيل دمها لأعطاه لكن لم يشتر في اختياره بوجه (قوله لا يمكن الخ) أشار إلى ان الخلاف في عدم
امكان التطهير للترتب عليه عدم صحة البيع بخلاف الذي هو مقتضى كلام المصنف ولو قال للمصنف على الأصح
لكان أقرب إلى الراد فاقبل وأرجعه (قوله لا يشرى بالتنجس) فنار ذلك كالمطر بالغسل (قوله الخمر
بالمع) نظر النجاسة الآن وهو العتمة كان دون قنين والافصح بيعه كذا قاله شيخنا وهو صريح في أن
التنجس الكبير بالغير يصح بيعه وفيه نظر (قوله لا تنفع) أي الشرعي ولو ما لا كبحش صغير فخرج به
مالا نفع فيه كحمار زمن وما فيه نفع محرم كإيوان ونحوه في أن نفع كل شيء بحسبه فنفخ العلق بامتصاص الدم
ونفع الماوس بالاستمتاع برؤيته ونفع الغندليب باستماع صوته ونفع العبد الزمن بعتقه ونفع المرأة بصد

(قول الشارح وفي شرح المهذب ان بيع السلم المصحف الخ) كأن وجه هذا صوته عن أن يكون في معنى السلم
للمبتدئ بالبيع والشراء (قول المتن طهارة عينه) هذا يعني عنه ذلك وما عدا التمتع يرجع الى العاقد فانتحصر
الشرط في الملك والتمتع نعم يحتاج ان يضم اليها مكان التطهير بالغسل (قول المتن فلا يصح بيع الكتاب)
وان كان يصد في قاعدة كالأرادة ان يقتني الكتاب ليحرسه إذا احتاج لزراع مثلا لم يجز (قول المتن
والخمر) وان كانت محترمة وقيل ان المحترمة تطهره فيجوز بيعها (قول الشارح والمعنى في المذكورات)
وجه ذلك ان هذه الأشياء لها منافع فالحرم ينفذ بها التمر ويعجن به الطين واللينة تطعم للجوارح ويطلى
بشحما السفن ويسرج به والكتاب يصيد فلهذا ان شئت التمسى نجاسة العين (قول المتن والتنجس الخ)
حكى في شرح المهذب الاجماع على ذلك ثم قضيه هذا ان الآجر ونحوه مما يعجن بالزبل يمتنع بيعه ويترجم
ذلك امتناع بيع الدار للنجاسة (قول الشارح والثاني يمكن) قال الرافعي يمكن أن يطردها الوجه في الدبس
والخل وسائر اللعائن لأن إيصال الماء اليها يزيلها عن النجاسة فلا يضر بفلاؤها وأعم
ان الشارح انما يرجع الخلاف الى إمكان التطهير به لا الى عدم إمكان التطهير بطلان الشرع فضا
(قول الشارح للحديث) أي لأن الأمر به في الشرع لا في الواقع فلو كان في الواقع ما كان مستلزما لآرائه

للحديث ويبرى الخلاف في بيع الماء النجس لأن تطهيره يمكن بالماء كما في الآجر والنجس بالزبل
يبلغه فلتين من صفة النجاسة في الطهارة كما في حديث (الثاني) من شروط المبيع (التنفع)

فلا تنفع فيه ليس بحال فلا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) بفتح الشين كالحيات والقرباب والفئران والخنافس والنمل ونحوها
اذ لا تنفع فيها يقابل بالمال (١٥٨) وان ذكر لها منافع في الخواص (وكل سبيع لا ينفع) كالاسود والضب والخر وما في

الفأر والقرد بالتعلم ونحو ذلك (فرع) لا يصح بيع دار بلا عر وان أمكن احداث عر لم يلزم نحو شارع
أو علوك المشتري لعدم النفع الشرعي بحال البيع نعم ان كانت محفوفة بملك البائع صح ولشترى للزور
من أي جهتها وأمن جهة عينها الباتم فان منعه من الزور وأذ كر له جهة وبميتها لم يصح كإس (قوله)
فلا يصح بيع الحشرات) أي غير لأ كولة ونحوها كإس وأصلها صفار دواب الأرض ولرا دهنها الخ
(قوله والنمل) بللم بخلاف التحل بالحالة المهمة فيه صح بشرطه الآتي (قوله والنمل) أي الكبير غير
العلم وأما يصح بيعه لأنه محتمل لا يقبل التعليم (قوله والسباع) هي حسن السير في الرعية (قوله والفهد)
أي يصح بيعه ولو كبيراً غير معلم لأنه يقبل التعليم بخلاف الفرس كإس (قوله وآلة الهو) أي الحرمة لا نحو
الشرطي ومثله في عدم الصحة والصور والصلبان ولومن ذهب أفضة وحصى لكن قال شيخنا مبر صحة
بيع صور الحلال لأن المقصود منها الر واج وقيل بصحة بيع المذكور ان هاتين النفقات كانا منه كما يأتي
وفرق بأن الآباء من جنس ما يجو وأستعمله وقديجو زاستعماله أيضاً عند الحاجة ولا يصح بيع كتب العلم
الحرم (قوله تحصيل مثلهما) يفيد أنه لو رددلأ أو غر بل التراب مثلاً يصح بيعه مطلقاً (قوله بأن يقدر الخ)
أشار إلى أن المراد بإمكان القدرة وجودها بالفعل حاشا لشرعاً لا حقيقته (قوله والآتي) وان عرف عمله وأراد
عنته نظر الحيلة للنفعة فيه ثم يصح بيعه لمن يقدر على رده بلا مشقة لا محتمل عادة وبلا مؤنة لما وقع ولجملها
الضال والمضروب وكذا بيع نحو سمك في بركة وطير في برج بشرطهما أن يحمل في كوارته أن رأ قبل دخولهما والا
فلا ولا يصح بيع الطير في الهواء وان اعتاد العود ولا تحمل خارج الكوارته وان كانت أم فيها واعتاد الرجوع
إليها وفي شرح شيخنا المحقق في هذه الحالة لا نه لا يقصد الجوارح بخلاف غير من الطيور و ذكر الخلب
مثله (قوله لقادر) وان جهل الغصب وله الخيار حينئذ كذا لو طرأ العجز وصدق بيمينته في عدم قدرته وفي
ونظريه السبكي و صوب القياس على منع بيع جلد البنية مع إمكان طهره بالدغ (قول الشارح) فلا تنفع فيه الخ
عليه الرافعي بأن أخذ المال في مقابلته قري بمن أكل المال بالباطل وقدر الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم
الباطل ثم قوت النفع قد يكون حاشا وقد يكون شرعاً (قول المتن) فلا يصح بيع الحشرات أي التي لا تنفع
بها (قول المتن) وكل سبيع لا ينفع السبع هو الحيوان المفترس وقوله لا ينفع أي مثل أن لا يؤكل ولا يصاد
ولا يقاقل عليه ولا يتعلم ولا يصلح للحمل (قول الشارح) وما في اقتناء المالك الخ قال السبكي بل يحرم
اقتناؤها (قول الشارح) والقهد للصيد مثله المرأة لصيد الفأر (قول الشارح) ونحوها الضمير فيه يرجع
للحطة (قول المتن وآلة الهو) قال الرافعي الوجهان فهما يجزبان في الأصنام والصور اه لم الحكم
نائب ولو كانت من جواهر نفيسة لم لا تجزى أن من الملوحة ما يجعل من الحصى بمصر على صور الحيوان وقد
عمت الباقى ببيع ذلك وهو باطل قال في شرح الهندس وكتب الكفرة والسحر والفلسفة يحرم بيعها
ويجب اتلافها (قول الشارح) والزمارة ولومن ذهب (قول الشارح) ولا يقدر في ذلك الخ بحث بعضهم
تخصيص الخلاف بما اذا تميز للبيع بوصف زائد كدرة الماء ونوعية التراب أو الفصح بخلاف قلت
و بالنظر في توجيه الثاني علم أن هذا خبر وجع من المسئلة (قول الشارح) من إمكان الخ أي فيكون بدل المال
والحال ملز كرسفها (قول المتن والآتي) لا يتشكل بصحة بيع العبد الزمن لأن هاتين المنفعتين بين المشتري
وبينها بخلاف الزمن (قاعدة) يقال أن يأتى على وزن ضرب يضرب وعلم (قول الشارح) في الحال
هذا يفيد أن الضرر العجز في الحال ولو أمكن الوصول إليه بعد ذلك وسواء عرف مكان الآتي والضال
أم لا والحاصل أن يكون عاجزاً بحيث لو شرع لم يتيسر له ذلك (قول الشارح) والثاني ينظر إلى عجز
البائع لأن التسليم واجب عليه

اقتناء المالك لها من
المية والسباع ليس من
النافع للعبدة والسبع
النافع كالصبيح للأكل
والقهط والميدون قبل القتال
(ولا) بيع (حبي الحنطة)
ونحوها لأن ذلك لا يمد
ملاوان عذبته إلى غيره
(وآلة الهو) كالطنبور
والزمار اذ لا تنفع بشارعها
(وقيل تصح الآلة) أي
بيعها (ان عد رضاشها)
بضم الراء أي مكسرها
(مالا) لأن فيها نفعاً متوقفاً
كالجش المضبور وبأنها
على هيئتها لا يقصد منها غير
للوصية (وبصح بيع الماء
على الشط) أي جانب النهر
(والتراب بالمصحاء) من
حازهما (في الأصح) لظهور
للنفعة فيها ولا يقدر في
ذلك ما قاله الثاني من إمكان
تحصيل مثلهما بلا تحب ولا
مؤنة (الثالث) من شروط
للبيع (إمكان تسليمه)
بأن يقدر عليه ليؤتي يحصل
الموض (فلا يصح بيع
الضال والآتي والمضروب)
للعجز عن تسليمه في الحال
(فان باع) أي للتصوب
(لقادر على اقتضائه) دونه
(صح على الصحيح)
نظراً إلى وصول المشتري

عن يسهل عليه رده ففيه الرجحان في المنصوب وكذا يقال في النال قال الزهري وغيره ولا يقع الاعلى الحيوان انسانا كان أو غيره (ولا يصح بيع نصف) مثلا (معين من الاناء والسيف ونحوهما) كتب نفيس بنقص بقطعه قيمته للمعجز عن تسليم ذلك شرعا لان التسليم فيه لا يمكن الا بالكرس والقطع وفيه نقص وتضييع لمال (و يضحى في التوب البتة لا ينقص بقطعه) كخليفة السكراس (في الاصح) والثاني قال قطعه لا يتخلو عن تغيير لمن المبيع وقيل يصح في النفيس (١٥٩) رضا البائع بالضرر قال الرافعي والثالث

طرده في السيف والاناء.

وعما يصدق به التصف

أو نحو من التوب ان يكون

ذراعا قال في شرح للذهب

وطريق من أراد شراء

ذراع من توب حيث قلنا

لا يصح أن يواطي صاحبه

على شرائه ثم يقطعه قبل

الشراء ثم يشتره فيصح

بلا خلاف أما بيع الجزء

الشائع من الأنا ونحوه

فيصح ويصير مشتركا وبيع

ذراع معين من الأرض

يصح أيضا لحصول التقييد

فيها بين التخصيص بالعلامة

من غير ضرر قال الرافعي

ولأنه قول قد تنطبق

مرافق البقعة بالصلاة

وتنقص القيمة فليكن

الحكم في الأرض على

التفصيل في التوب وسأني

بيع ذراع مبهم من أرض

أو توب (ولا) يصح بيع

(للهرون) بشره اذن

مرتهنه) للمعجز عن

تسليمه شرعا (ولا الجاني

المتعلق برقبته مال في

الظاهر) لتعلق حق الجني

عليه به كما في الهرون

طرو عجزه (قوله من يسهل الخ) فان كان عنده مصح قطعا ولم يجعل الشارح هذا دخلا في كلام المصنف نظرا
لنزاع والخلاف (قوله ولا يقع) أي الضال الاعلى الحيوان وكذا لا يقع الآبق الاعلى آدمي وقيل ان كان من
خوف أو تمسك قال لهارب في تنبيه على ذلك للذكور بن جميع من المالك ولوعن الكفار أو يبيع
ضمني أو بنفس المقدس من يصدق عليه اذ لا يبرئ التسليم في ذلك (قوله من الاناء) نعم ان كان من النقد صح
البيع لانه مأمور بزوال هيبته مع امكان الاتفاق به كما في (قوله كتب نفيس) وقص من خاتم وجذع في
بناء (قوله وفيه نقص) أي لا يمكن نداءه بخلاف نحو فردة خشف (قوله لمن المبيع) للاحاجة الى هذا وهو
بالعين المهمة والتون آخره أو بالعين المعجزة والراء آخره (قوله فيصح بلا خلاف) لغرض الرجوع والقطع
غير ملجئ اليه والى جاز للطلاب الاعراض عن الشراء بعد القطع قال الزركشي والأولى شراؤه شاعنا ثم قطعه
لانه يصير شريكا ويجبر على القطع عند طلبه لعدم التمسك (قوله ولك أن تقول الخ) تقدم ما علمه من جوابه
بامكان نداءه بالنقص في الأرض (قوله ولا الهرون) ولو شرعا كآجرة تحوقصار بدشروعه في صانعه ولو
قبل فراغها وماء طهارة بعد دخول الوقت (قوله بغير اذن مرتهنه) فيصح بانه وان يشتره به (قوله في
للموسر) فالمسر على خبره قطعا (قوله فيفسخ) ان لم يسقط الفسخ حقه كما قاله الماوردي كوارث البائع لانه
يعود الى ملكه فيسقط الارش والقصاص الحرام وله أن يبيع من مال الموسر بقدر الارش (قوله ولو باعه)
أي الموسر كما في العباب (قوله صح جزما) فان تعذر القداء ولو بافلاس أو صبر على حبس أو غيبة ففسخ أيضا
(قوله بذمته) أي أو كسبه (قوله بالقفو) أي مجانا عن كده أو بعضه ولا تبين بطلان البيع كما في شرح
شيخنا كالرافعي قال شيخنا والوجه الفسخ بناء على الاصح من وجوب القصاص ابتداء نعم لو أعتقه السيد

(قول المتن ونحوهما) مما أطلق بذلك بيع القص في الخاتم والجنيعة البناء نعم استشكل الرافعي على ذلك
صححة بيع بعض الجدار والاستطوانة اذا كانا من آجر أو لبن وجعل محل القطع نهاية صف لبعض
سلك اللبن أو الآجر (قول الشارح وقيل يصح) قال الاذري هذا هو المختار دليلا عليه العمل في الاعصار
والامصار والحاجة ماسة اليه وهو نوع استر باح وفيه أغراض صحيحة (قول الشارح والقياس الخ) اعترضه
الاستوى بأن التوب ينسخ ليقطع بخلاف الاناء والسيف (قول الشارح وعما يصدق الخ) يريد بهذا الاصاح قول
التنوي الآتي حيث قلنا لا يصح وانعني على الراجح (قول الشارح وطريق من أراد الخ) فيه اشعار بجواز
القطع لهذا الغرض واستشكل بأن العلة في امتناع البيع موجودة فيه والاشكال قوي جدا (قول المتن
ولا يبيع الهرون الخ) قال البعري مثله الاشجار المساق عليها قبل انقضاء المدة اه قلت والظاهر
بطلان المساقا اذا أذن العامل وبيع (قول المتن ولا الجاني المتعلق الخ) قضية الخلاف أن الحكم كذلك ولو قل
للال وزادت القيمة عليه (قول الشارح قبل والمسر) أي ويخبر الجاني عليه مختار القداء لكن لو تعذر
تحصيل القداء أو تأخر لافلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس ففسخ ويثمل ذلك يجري فيما لو اختار
القداء ثم باعه (قول الشارح لانه ترجى سلامته الخ) أي فكان كالرئيس لكن لو باعه ثم حصل الفوق على مال

والثاني يصح في الموسر قبل والمسر والفرق ان حق الجني عليه ثبت من غير اختيار المالك بخلاف حق المرتهن وعلى هذا يكون السيد الموسر
يبيعه مع علمه بالجانية مختار القداء وقيل لا بل هو على خبره ان قد أدى البيع والافسخ ولو باعه بعد اختيار القداء صح جزما والقداء
بأقل الأمرين من قيمته وأرش الجناية كسأني في باب موجبات الدية وصورتها تعلق المال برقبته ان يكون حتى خطأ أو شبه عبدا وعمدا وعني
على مال أو تلف مالا (ولا يضر تلفه بذمته) بأن اشترى شيئا فيها بغير اذن سيده أو تلفه لان البيع انما يرد على الرقبة ولا يخلق رب الدين
بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر (في الظاهر) لانه ترجى سلامته بالقفو والثاني يضر لان مستحق القصاص قد يفتوق على مال

ثم حفا عنه على مال لم يظن التثاق ولا يفسخ و ينتظر يسار السيد بالفداء (قوله ولا يضر في تعلق القصاص بعضوه) وان تحتم كقطع طريق (قوله الرابع الملك) أى ملك التصرف التام فدخل الوكيل وخرج ما قبل القبض (قوله الواقع) أى للوجود أى أن صدر العقد للوجود من له ولاية إيجاده فخرج القسوى وهذا أولى من تفسير الواقع بالناسخ بل لا يستقيم لمن تأمله (قوله بيع الفضولى) وكذا سائر تصرفاته ولو حلا كتمت كما سيشر إليه (قوله مالكه) أى الأهل عند العقد لأخصوى وان بلغ وقت الإجازة يخرج فرع محم يصح أن يبيع الحربى أخاه ومستولده وتولد غيره للملكه بالاستيلاء ولولد نفسه نفعه عليه بملكه (قوله بالمعجمة) من باب نصر و بالمهمله من باب علم ومعناه فرغ (قوله بنته) أى نغير وكذا ما جسد لقوله بغير إذنه أو بنت نفسه بأن أذنت له وهى خنية ولم يعلم وزوجة نفسه بأن زوجها له وكيله ولم يعلم (قوله مورثه) أى مثلاً فال غيره كذلك وصح عكسه قطعاً كان ظن في ماله أنه لغيره (قوله طائناً حياته) أى متردداً فيها فان ظن موته صح قطعاً ولا يضر التعليق مع العلم بالموت كما كان يقول ان كان مورث مات أو ان كان ملكى (قوله بسكون الياء) أى على الالفصح (قوله والاصح محتمه) هو التمسك عند شيخنا وغيره قالوا وفارق عدم الصحة فيها للزوج بخنى فبان أنى أو بمن شك في حلها فبان حلالاً بأن الشك فى الولاية أخف منه فى العقود عليه (تنبيه) قال شيخنا يحرم الأقدام على العقد لذكور وان كان محمياً وهو صغيرة

فهل يبين بطلان البيع أم لا حكى الرافعى فيها لورثته ثم حصل العفو وجوبه وفى كلامه اشعار برجحان الإعلان قال ابن الرفة فليرد ذلك هنا على تمة محم بندينسج فى هذا الشرط بيع الثوب المحتاج إليه فى السر وانما الذى يحتاج الى الطهارة به ولم يجد غيرها (قول المتن لمن له العقد) فمن الماعداً يدخل نحو الوكيل والنولى والقاضى فورد عليه القسوى وغرضه اخراجه بدليل ترتيب حكمه بالقاء ثم الدليل على هذا قوله ^{عنه} بترتيب إطلاق الا فبا ملكك ولاعتق الا فبا ملكك ولا بيع الا فبا ملكك ولا فناء بنذر الا فبا ملكك (قول الشارح الواقع) هذه اللفظة أنهم معناها ولو قال المتن لمن شق له العقد كان واضحاً (قول الشارح وموليه) ومثل ذلك انضافر بغير جنس حقه وللمتقطر (قول المتن بيع الفضولى الخ) كلامه بوجه ان الشراء لا يجرى فيه قول الوقف وهو مذهب أبى حنيفة فرضى الله عنه بخلاف مذهبنا كما بينه عليه الشارح وقوله موقوف يعنى الملك وأما الدحة فناجزة نقله الرافعى عن الامام (قول المتن وفى التقديم الخ) احتج لذلك بما روى شبيب بن غرقة السبعى عن عروة البارقي حديث نوكته فى شراء شاة فاشترى شاتين ثم باع احداهما بدينار وأحضر الأخرى مع الدينار فدعا له الذى ^{عنه} والحديث رواه شبيب قال حدثنى الحى عن عروة فذكره قيل لجهة الحى لم يحتج به الشافعى فى هذا ولكنه احتج به فى أن من وكل فى شراء شاة بدينار لكان يشتري به شاتين لان ^{عنه} بل يحتج به اذا وافق القياس و بيع الفضولى مخالف القياس وكان ينبغي للصف التعمير بالظاهر لان ^{عنه} فنقول الثانى منصوص عليه فى الجديد قال فى الروضة وهو قوى قال فى شرح المهذب وقد علق الشافعى فى البربطى القول به على حجة الحديث قال الرافعى والمعتبر اجازة من ملك التصرف عند العقد حتى لو بيع المالك بعد البيع ثم أجاز له ينفذ (قول الشارح وأوليه) الضمير فيه يرجع لقول المتن مالكه (قول المتن ^{عنه} من تنفيذ القاضى ومضارعه مضموم بخلاف نفاذ المهر ومضارعه مستتر ومعناه الفراغ (قول الشارح ^{عنه} من ماله وقوله وفى ذمته) الضمير فى كل منهما يرجع لقوله أو لغيره (قول الشارح وأعتق عدم) ضبط الامام ^{عنه} بان يكون العقد قبيل النية (قول المتن صح فى الاظهر) لصدره من المالك كذا عبره اترافى ثم الملك ^{عنه} بغير يبين على بغيره من حين انعقد بخلاف بيع الفضولى (قول الشارح ويجرى الخلاف) وهو جارٍ أيضاً ^{عنه} من العقد على ظن بقاء الباقي والكتابة ثم تبين الرجوع والفسخ ونظن شيخنا غيره فبين انه يصح جزماً

فيتعلق برقبته وتعلقه بها صار كما تقدم ولا يضر تعلق القصاص بعضوه جزماً كما ذكر فى باب الحجاز فثبت به الرد كما ساقى فيه (الرابع) من شروط البيع (الملك) فيه (لن له العقد) الواقع وهو العاقد أو موكله أو موليه أى أن يكون موكلاً واحداً الثلاثة (بيع الفضولى باطل) لانه ليس بملك ولا وكيل ولا ولى (وفى التقديم) هو (موقوف ان أجاز مالكه) أو وليه (نفذ) بالمعجمة (والا فلا) ينفذ ويجرى القولان فى الوشترى لغيره بلاذن معين ماله أو فى ذمته وفى الزوج أمة غيره أو بنته أو طلق منكوحته أو أعتق عبده أو أجرد ابنته بغير إذنه (ولو باع مال مورثه طائناً حياته وكان ميتاً بسكون الياء) صح فى الاظهر) لتبين انه ملكه والثانى لا يصح لظنه انه ليس ملكه ويجرى الخلاف فيمن زوج أمة مورثه على ظن انه من فبين ميتاً هل يصح النكاح قال فى شرح المهذب والاصح تحت

(الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عنوانا وقد اوصف على ماسياتي بانه حفران (١٦١) الزر الماروى مسلم عن أنى هريرة

أنعملى الله عليه وسلم نهى
عن بيع الزر (فبيع أحد
الثنين) أو العبدن مثلا
(باطل) وإن نساوت
قيمتها للجهل بين المبيع
(ويصح بيع صاع من صبرة
تعلم صيعاتها) للتعاقدين
ويزل على الاشاعة فإذا
علم أنها عشرة أصح
فالمبيع عشرة فلو تلف
بعضها تلف بقدره من
المبيع وقيل للمبيع صاع
منها أى صاع كان فيبقى
المبيع ما بقى صاع (وكذا
إن جهلت صيعاتها
للتعاقدين يصح البيع
فى الاصح) المتصوص
والمبيع صاع منها أى صاع
كان والباقي تسليمه من
أسفلها وإن لم يكن مربيا
لأن رؤية ظاهر الصبرة
كروية كلها والثانى لا يصح
كالوفرق صيعاتها وقال
بتك صاعاتها ولو باع
ذراعاً من أرض أودار أو
نوب وهما بعلان ذراعان
ذلك كشرة صح وكأنه
باعه العشر وإن جهل
أحدهما الزرعان لم يصح
البيع خلاف ما تقدم
فى الصبرة المجهولة لأن
أجزاءها لا تتفاوت بخلاف
أجزاء ما ذكر (ولو باع
بعل ما البيت حنطة أو
بزة هذه الحصة ذهباً
أو بما باع بفخلان فرسه)
أى بمثل ذلك وأحدهما

لا يفسد به خلافاً لبعضهم وفيه نظر مع ما مر عنه فى بيع العاطا أنه كبيرة وقد يفرق بصحته هنا (قوله الخامس
العلم) بالمعنى الشامل لظن (قوله عيناً) أى فى الشاهد الذى لم يختلط بغيره وقد اوصف فى غيره ثم لا يصح
بيع المختلط كالتمح بالشعير ولو بالدرهم وسياً فى قال بأن اللحم مع عظمه والطحينة والشعلة والازبد
والمجوة المعجونة بنواها والصل بشمعه كنفك (قوله باطل) أى وإن نوى واحد منهما وانفقت بينهما
لوجوب ذكر المقدور عليه هنا وبذلك تارق الاكتفاء بنية النكوة ثم قد يشتر الجهل فى صور الضرورة
أو مساحة كبير حصته من غلة الوقف أو زرع من الجيش قبل قبضه وكبيع داره فيها حصة لا يعلم قدرها فيصح
فى حصته منها ولا يصح بيع بعض الدار مطلقاً من اثنين أن ذلك البعض قدر حصتهما فى الواقع فينتج
الصحة أخذاً مما مر (قوله الزر) هو ما نطوت عنا عقبتة وأما رددين أمرين أغلبهما أخوفهما (قوله علم
صبرة) أى مشاهدة ما نساوى أجزاؤه ويدل بضعه على بعض وهذا من أفراد ماسياتي فى الاكتفاء برؤية
بعض المبيع وذكرها هنا لإفادة أن الاشاعة لا تنافى العلم أزيد من ذكرها بعده خلافاً لبعضهم وخرج بهذا ذكر
صبرة نحو اللبون والمان والطبخ كرماتة منها بكذا فلا يصح وخرج غير الصبرة كشاة بكذا من الأغنام
وذراع بكذا من الثوب مثلاً فلا يصح أيضاً (قوله ويزل على الاشاعة) فإن قصدنا معينا مبهما فسد العقد
وكذا لو قال بتك صاعاً من أسفلها أو بتكها الاصاعاً منها أو بتك نصفها الاصاعاً منها فيفسد العقد فى ذلك
بخلاف بتك نصفها صاعاً من نصفها الآخر أو بتك نصفها كل صاع بدرهم ونصفها الآخر كل صاع بدرهمين
فالعقد صحيح (قوله تلف بقدره) أى بقدر ما يخصه من التالف وهو عشر الصاع فى هذه الصورة (قوله
للتصوص) فيه اعتراض على التعبير بالأصح (قوله أى صاع كان) فالاشاعة بعد العقد لا معة كاسر (قوله
وقبائع تسليمه من أسفلها) ظاهر كلامه أن ذلك فى المجهول ومثلها العلومة ويمكن شمول كلامه لما لو أخذت
المجهول بقوله لو لم يبق منها غير صاع معين وكذا الوص عليها غير هاول لم يبق غيره قاله شيخنا ويظهر أن محله فيها
إذا لم يعلم أن الصاع من التصبوة (قوله كالأوفرق الخ) ويرد بأنه بعد التالى فى صاع من بيع المجهول (قوله بخلاف
أجزاء ما ذكر) فإن شأنها التفاوت مع عدم الاشاعة فيها أيضاً (فتنبه) علم من لفظ من أن الصبرة أكثر من
الصاع فإن لم يزد عليه لم يصح العقد قال بعض شايخنا إلا أن قصد بين الابتداء وفيه نظر فراجع (قوله حنطة)
أى غير مشار إليها والأكد هنا الحنطة فيصح لقلة الزرع مع إمكان الاستيفاء حال الوصل من ذلك الذهب (قوله بثل
ذلك) أى يزل على الثلثة وإن لم يقصد نعم إن اتفقت ذلك للشرى تعين عينه فإن صرحا بالثلية بعد علمهما أو

والفرق أن ما سلف قوى للانع بالنظر للأصل (قول الشارح أو العبدن) زاد الشارح هنا وقال بما فى المحرر
وأشار إلى أن فى مسألة العبد قد لا يقد بما موافقا لمذهب أى حنيفه من أنهلوزاد فيقال أن تختار ما شئت فى
ثلاثة أيام فادون صاحب العقد (قول الشارح وإن نساوت قيمتهما) وإن جعل الحبرة للشرى (قول الشارح
للجهل بين البائع) لا يقال أى غرر فى هذا عند استواء القيمة لا نقول لا بد للمقدم مورد بتأثر به على أنه
لا يتخلون الزر لتفاوت الأغراض فى مثل ذلك للتعاقدين فلا يكتفى علم أحدهما (قول الشارح والمبيع صاع الخ)
اذلوحل على الاشاعة فسد البيع (قول الشارح والثانى الخ) هذا اختاره القفال وكان يفتى بالاولى ويقول
أما يستغنى عن مذهب الشافعى لا عما عتدى (قول الشارح كالأوفرق الخ) اعتذر القاضي الحسين عن هذا
القياس بأن الصيعان المرفق فرقتا بما تفاوت بالكيل فيختلف الغرض واعلم أن بيع أحدائى بين ونحوهما
باطل كاسلف وعلل بأمرين وجود الزر وكون العقد لا بدله من محل يتأثر به قال الرافعى رحمه الله بخلاف
فى مسألة الصبرة المجهولة مبنى على التعليل فإن قلنا بالاولى اغتفرنا الأهم هنا التساوى الأجزاء أو بالثانى
لم يصح البيع (فرع) لو قال بتك صاعاً من باطن الصبرة فهو كبيع الغائب (قول الشارح للجهل الخ) اوضح
ذلك أن الثلاثة الاول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وإنما كان

أحدهما بنقله فسد المقد (قوله وهو صحيح) لانه مبيع وله حكم الثمن (قوله بنقد) أى بما يتعامل به في بلد المبيع ولو ممتوشاً وأعر وضامثلة لقوله أو فلولس معطوف على دراهم لانها من النقد بالمعنى المذكور فلا اعتراض بل هو متعين لانفاة ذلك قافهم (قوله نمين الطالب) وان أبطله السلطان أو كان ناقصاً أو أراد خلافه فان فقد تعين مثله ان بقي له قيمة والا فقيمته نعم في محبة المقدم ارادة خلافه نظر فراجعه (قوله أو نقدان من واحد بما ذكر) فأذا نهما من الدراهم فقط أو من الدراهم فقط وهكذا فيما مر وأشار بذلك الى دفع التكرار في كلام المصنف لان ما قبله في نقد من دراهم وفلولس معاملاً واحداً مع ما غالب فلولس المصنف لفظ غالب لسم من ذلك فتأمل وفيه نظر والحاصل أنه متى انقضى نقد الثمين ومتى تعدد من جنسين أو من جنس تعين الأغلب ان كان والا اشترط التمين (قوله اشترط التمين) أى لفظاً لثمين ذكر الموضع هنا مع كون المعاوضة محضاً وبذلك فارق الاكتفاء بالنية في التلكوة كإمام (قوله فان استوت) أى قيمتهما مع المقد بلاتمين وهو المستند بظاهر ذلك الصحة وان لم يعلم بالاستواء فراجعه ولو اختلفا في الغلبة أو غيرهما فمدى الصحة (فرع) لو باع بشرين درهماً من التين قيمة كل عشرة مثلهاد مثلاً يصح فان قال من دراهم البلد التين قيمة التين صحت ولو باع بدرهم أو بالدرهم لم يصح الا ان علم قدرهما بعد أو فرقة (قوله ويصح بيع الصبرة المجهولة) أى بيع جميعها بذكر جملتها وتفصيلها كبكتها كل صاع بدرهم والا كبكتها كل صاع منها بدرهم أو متبكتها كل صاع بدرهم لم يصح قال ابن حجر نعم ان أراد بمن البيان صح وفيه نظر فراجعه ولو قال ببتك صاعاً منها مثلاً بدرهم وما زاد بحسابه بطل في الزاد فان قال على أن ما زاد بحسابه بطل في الكل (قوله ينسب كل) أى في عبارة المصنف دفع به رفره بالابتداء لجملة مستأنفة في فهم أن العاقد لم يجمع بين الجلتين وهو

المجهول بالمقدار مضراً لان الموضع في النعمة ثم أشار في المتن بقوله حنطة وذهب الى أن كلاماً من الثمن والتمين اذا كان في النعمة لا بد من معرفة قدره يقينا أعني كيلاً وزناً وأدركا فلو كان الثمن معينا كأن قال بمل ذا الليث من هذه الحنطة صح لا مكان الأخذ قبل تلف الليث ذكره الرافعي في جانب البيع والثمن مثله بالاولى بدليل جواز الاستبدال في الثمن دون التمين ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه الليث صح ومثله الباقي (قول الشارح وفي الروضة كأصلها مل منصوب بالخ) قيل لو عبر به هنا لكان أولى لان كلامه في أحكام أقسام علم البيع لم يرغض منها وان كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام أن غرض المؤلف أن بيع أحد الثمين بابل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالقدر فإذا كلام المصنف في أقسام علم البيع (قول الشارح دراهم الخ) يريد أن تعيين الجنس لا بد منه ثم اذا اختلف النوع حمل على الغالب (قول الشارح أو فلولس) مثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلاً فانه يزل على الغالب ولذا قيل لو عبر بدل النقد بالثمن كان أشمل (قول الشارح في العقد) أى باللفظ ولا تسكني النية بخلاف نظير من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعي في باب الخلع واعتراض الأسنوي بما لو قال زوجتك بنتي ونوي واحدة من بناته فانه يصح على الأصح قال هذا شئ يحوج الى الفرق (قول الشارح فان استوت صح الخ) ولوى صحاح ومكسرة (قول المتن ويصح بيع الصبرة الخ) أى لانه لما عرفت مقدار الجملة تخميناً وقابل كل فرد منها بشئ معين اتى القدر والتين وخرج عن عبارة المصنف صورتان الاولى قال ببتك كل صاع منها بدرهم نقل الامام عن الأصحاب عدم الصحة ثم خالفهم بما لا يشيخه الثانية أن يقول ببتك كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً ولعله في المستثنين لكونه لم يجمع جميع الصبرة ولا بين البيع منها ولو قال ببتك صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسابه صح أى في صاع فقط كافي شرح الروض بخلاف على أن ما زاد بحسابه فانه شرط عقد في عقد (قول المتن ويصح بيع الصبرة الخ) اعلم أن المصنف لما ذكر البطلان في المسائل الأربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطراد أحوال الذى يحمل عليه عند العقلة وعدمها

وفي الروضة كأصلها مل منصوب وهو صحيح أيضاً (ولو باع بنقد) دراهم أو دنائير أو فلولس (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب (تمين) النصاب لظهور أن المتعاقدين أراداه (أو) نقدان من واحد مما ذكر (لم يثبت أحدهما) اشترط التمين لأحدهما في العقد ليعلم وهذا كإقال في البيان اذا تفاوتت قيمتهما فان استوت صح البيع بدون التمين وسلم المشتري ما شاء منها (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصعيان) للمتاعدين (كل صاع بدرهم) ينسب كل كأن يقول ببتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجمل بجملة الثمن لانه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال ببتك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الأغنام كل شاة بدرهم

لا يصح كاسر ونصبه ما على الحالية مع البيع أو الصبرة أو على البديلة من محلها كما أشار إليه الشارح وقسم
النصب على الجر مع محته بدلا من نطقها لأدولته ليكون البدل على نية تكرار العامل ولا يمتنع في صيغة
البائع شيء من ذلك (فرع) يصح بيع الأرض أو الثوب أو الدار المجهولة الثمن وان كان الثمن في الأغنام مثلا
المجهولة العدد كل ذراع أو شاة بدرهم والتقييد بالمجهولة لحل الخلاف فمع العلم يصح جزما كاذ كره في ذكر
هذا اعتراض على تقييد النصف الحكم بالصبرة لأن يقال لما كانت الصبرة يصح بيع بعضها وكلها تناسب
الاقتصاف عليها في ذكر الخلاف بقوله وقيل لا يصح في الجميع الشامل للصبرة اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف
فيها (قوله منه) أي من الميزوم بمسئلة الدار وغيرها ملها فهو دليل لما ذكره (قوله) يصح أن خرجت مائة ولا
عبرة بما جرت به العادة من حظ قدر من الثمن أو للبيع بل لو شرط ذلك لفسد العقد (قوله فلا يصح) وفارق
ما لو باع صبرة بر صبرة شعر مكاملة أو صبرة ذهب بفضة موازن تقييد يصح وعلى هذا لو عين كمية إحدى
الصبرتين فكما هنا فيصحب أن خرجا سواء أو الألفا وسيتفقا للحكم واحد فلا فرق بين كمية الثمن هنا فتأمل
بمختلف ما مر من أن زادت أحداهما من أن سمح صاحب الزيادة بها أو رضى صاحب الناقصة بقدر هادام العقد
والافسخ لو قال بتكها بما على أنها ما تصاع صحت العقود يتخير للشرى في النقص والباقي في الزيادة
فإن قال فإن نقصت فعلى وان زادت فلك يتخير للشرى في النقص ولا شيء له في مقابله كالأشياء فمن الزيادة
قاله شيخنا الراملي (قوله وجهان) أي على الوجه للرجوع أرجهما الثاني (قوله وكذا الكلام الخ) أي لو
جمع في الأرض أو الثوب أو الأغنام بين جملة الثمن وتقصيله كبتك هذه الأرض وهذا الثوب وهذه الأغنام
بما قدرهم كل ذراع أو كل شاة بدرهم صحت العقدان خرجت المائة أو الألف في ذلك اعتراض على النصف
كاسر (فرع) لو باع ذراعا من أرض على أن يحفره ويأخذ ترابه لم يصح لأنه لا يمكن إلا أن يكرمه
(تنبيه) لو قال بتك هذا السمن وطرفه أولئك وفارقه كل رطل أو كل قيراط بدرهم صحت أن علم وزن
كل واحد من الطرفين والطرفين فيهما وكان للطرفين قيمة والألفا ولو قال بتك كل رطل بدرهم على أن
يوزن منه الطرف ثم يسقط وزنه يصح أو على أن يسقط للطرف أرطال معلومة من غير وزنه لم يصح ولو قال
بتك بعشرة على أن يوزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نست وزن الطرف صحت أن علم مقدار وزن الطرف
والمحطوط والألفا (قوله كفت معاينته) نعم لا تسكني الرؤية من وراء زجاج ولا ما صاف إلا في رؤى يسبك
فيه أو أرض تحت (قوله عن العلم بقدره) وكذا عن العلم بجنسه أو نوعه ولا يحتاج مع المعاينة إلى تحوش أو
ذوق ولا إلى معرفة استواء محل الصبرة أو عدمه فإن ظهر ارتفاع أو انخفاض ثبت الحبار لن حقه الضرر فإن
رأيا قبل البيع صحت ولا خيار ثم إن كان الانخفاض حفره أعلاها مساو لوجه الأرض فالبيع مافوق وجهها
للساوي لوجه الأرض دون ما فيها أو خيار أو كان الارتفاع ذك فوق وجه الأرض فالوجه أنها كالارتفاع
للد كور فراسخه في كلام الخطيب مافيه مخالفة لبعض ذلك وليس على وجهه فتأمل (فرع) لو شكت في

وقيل لا يصح البيع في
الجميع ولو علم أحد الصعيان
والثمن والاعتماد صحت
البيع جزما كما هو ظاهر
وذكر منه في شرح الهنوب
مسئلة الدار (ولو باعها
بما قدرهم كل صاع بدرهم
صحت أن خرجت مائة أو الألفا)
أي وإن تخرج مائة بأن
خرجت أقل منها أو أكثر
(فلا) يصح البيع (على
الصحيح) لتعذر الجمع بين
جملة الثمن وتقصيله والثاني
يصح وللشرى الخيار في
الناقصه فإن أجاز فجميع
الثمن لمقابلة الصبرة به أو
بالقسط لمقابلة كل صاع
بدرهم وجهان والزيادة
للشرى ولا خيار للبائع
وقيل هي للبائع وللشرى
الخيار وكذا الكلام فيما لو
قال بتك هذه الأرض أو
هذا الثوب بما قدرهم كل
ذراع بدرهم وقوله على
الصحيح نفع فيه المهررق
حكاية الخلاف وجهان
وحكاية في الروضة كأصلها
قولين (ومنى كان الموضع
معينا) أي مشاهدا
(كفت معاينته) عن
العلم بقدره وكذا
الموضع فلو قال بتك

ذكر هذه السئلة لبنيها على الصحة وإن كان قدر الثمن فيها فربما من المجهول وكذا صنع نظير هذا في صدر
الشرط فتأمل (قول الشارح وقيل لا يصح البيع) أي نظر إلى أنه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قول الشارح
ولو علم الخ) هو يفيدك أن الوجه التقييد بالسلف جاز في مسألة الثمن أيضا وإن شاءنا فهم من الثمن بالأولى
(قول المتن صحت الخ) أي لحصول الترضين أي وهما بيع الجملة بالمائة ومقابله كل واحد بواحد (قول الشارح
لتعذر الجمع الخ) هي عبارة حسنة وعبارة أخرى رحمه الله لأنه باع جملة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع
بدرهم والجمع بين هذين الأمرين عند الزيادة والنقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أي تغليب الإشارة
إلى الصبرة (قول الشارح وجهان) الأصح في شرح التنزيل بالقياس (قول المتن كفت معاينته) أي اعتادا
على التخمين وفي الثمن وجه القياس جريانه في البيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو

بهذه البراهم أوعده الصبر قولاً يعلمان قدر صاحب البيع لكن يكره لأنه قد يقع في الندم وفي التهمة أن شراء مجبول الذرع لا يكره (والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب) وهو مال (١٦٤) يره المتعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتماداً على الوصف بذكر جنسه

ونوعه كأن يقول بعتك جنسه مثلاً شمر أم أرز صرح المقد ولا خيار إن لم يصرح باسمه كما يأتي في الجوهره (قوله بهذه البراهم) فإن خرجت نحاساً بطل العقدان صرح بلفظ الدراهم والأقبح صحيح ولا خيار كما لو اشترى زجاجة يظهرها جوهره فالعقد صحيح ولا خيار إن لم يصرح بلفظ الجوهره أو الأقالعقد باطل وقال شيخنا بصحة العقد وثبوت الخيار وفيه نظر عاقبه (قوله وفي التهمة أن شراء مجبول الذرع لا يكره) وهو كذلك والبيع كالشراء والعقد كالذرع (قوله لا يصح بيع الغائب) خلافاً للأئمة الثلاثة وغير البيع مثله كما سيذكره الأفي نحو الوقف (قوله ولا يفتقر الخ) بل ينعين عدم ذكر الصفات لأنه مع ذكرها فيه وجهاً كما سيأتي (قوله كما وصف) أو أكثر (قوله ضعيف) بل قال ابن حجر أنه باطل (قوله فيما لا يتغير) أي من وقت الرؤية إلى وقت العقد والمراد بالتغير ما يأتي (قوله نظراً للغالب فيها) فمالبى الأول راجع للثني وفي الثاني للتغير وظاهر الصحة في الأول وان تغير في الواقع وعدمها في الثاني وإن لم يتغير في الواقع فراجع إلى تبيين الحال (قوله كالحيوان) وفي نسخة والحيوان وهو من عطف الخاص (قوله أحصاها صحة البيع) هو المأمور وفيه مام (قوله فإن وجده متغيراً) أي بماله ولو علمها المشتري لم يشتره وإن لم يكن وصفاً بقصد وضمر وجوده راجع لما لا يتغير غالباً والمستوى وأما فرد الشارح كرمع إمكان شمول كلام المصنف للمكان الخلاف (قوله والأصح قول للمشتري يمينه) هو المأمور

السمن ونحوه في ظرف مختلف الأجزاء وقهلاً فان علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فيلتحق بغير المرئي وإن ظن الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح رغم ما للبائع ولو باع الصبرة الأصاغان كانت معلومة الصبيان صح والأقلاؤه قد تشكلت عالواً بصيرة جزافاً وجب بأن التخمين مع الاستثناء لا يؤثر به (قول الشارح وهو مال يرده الخ) ولو حاضر (قول المتن والثاني يصح) للحديث الآتي (قول الشارح ونوعه) فلا يكتفي بما في كفي مثلاً وقيل يكفي ثم هذا القول ذهب إليه الأئمة الثلاثة وتوجه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله اللوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطالان في ستة أيضاً لكن نصوص البطالان متأخرة (قول الشارح ذكر صفات آخر) كأن يذكر العظم كالدعوى أو يصفه بصفات السلم وما وجهاً محتمل (قول المتن وثبت الخيار) هذا يستفاد منه أن شراء الأعمى لا يصح وإن جوزنا بيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره مقام رؤيته (قول الشارح ولا خيار للبائع) ولو وجده زائداً ثبت له الخيار قطعاً (قول المتن وقيل له الخيار) رجحه الاستوى ونسب لموافقه عند الكلام على شراء الأعمى (قول الشارح في رهن الغائب) كذا يجزى إن أجرته وعفوه عن القصاص عليه وكذلك الخلع عليه والصالح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضاً (قول المتن وتسكني الرؤى يقبل المقد الخ) لأن العلم بالمقد وحاصل وقوله فيما لا يتغير غالباً شامل لما إذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالتلفا كه (قول الشارح وفيما يحتمل الخ) كأن الشارح رحمه الله يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قول الشارح كالحيوان) في نسخة والحيوان وعليها فالصبر منها السابق للأطعمة وعلى الكفاف يكون فيما يعني الأشياء (قول الشارح متغيراً) فله الخيار (لأن الرؤى في السابقة كالشرط في الصفات المرتبة قال الإمام رحمه الله ليس المراد أن يتغير بالعين فإن ذلك لا يختص بهذه الصورة ولكن الظاهر عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض مخالفاً في صفة مشروطة متعلقه الخيار وذلك لأن الرؤى كالشرط في الصفات الموجودة وقتها ومنه يؤخذ أن الخيار فوري قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذي يخرج به الرؤى عن كونها تقبل المعرفة والاطحة (قول الشارح والأصح قول المشتري) أي لماسياً ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤى كإصديق البائع نظراً

ونوعه كأن يقول بعتك عبدي التركي وقرسي المرئي ولا يفتقر بعد ذلك إلى ذكر صفات آخر نعم لو كان له عبدان من نوع فلا يمين زيادة يقع بها التمييز كالتعرض للسن أو غيره (و ثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية) وإن وجده كما وصف لأن الخبر ليس كالغاية وفيه حديث من اشترى مالم يره فهو بالخيار إذا رد لكن قال الدارقطني والبيهقي أنه ضعيف وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار إن لم يكن رأى البيع وحيث ثبت فقبل هو على الفور والأصح عند امتداد مجلس الرؤية ويجزى القولان في رهن الغائب وهبته وعلى جميعها لا خيار عند الرؤى إذ لا حاجة إليه (و على الأظهر في اشتراط الرؤية) تسكني الرؤى يقبل المقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد (كالأرضي والأواني والحديد والنحاس) (دون ما يتغير غالباً) كالأطعمة التي يسرع فسادها نظراً للغالب فيها وفيما يحتمل منها التغير وعدمه سواء كالحيوان وجهاً أهمها صحة البيع لأن الأصح

فما المرئي فيها بماله فإن وجده متغيراً فله الخيار فإن نازعه البائع في تغيره فقبل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والأصح إلى قول المشتري يمينه لأن البائع يدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينكره وفي شرح للمذهب عن اللوردي أن متورة المسئلة في الاكتفاء

(قوله أن يكون) أي كل من العاقلين منذ كرا حالة العقد الأوصاف التي رآها وقت الرؤية (قوله وهذا) أي اشتراط تذكر الأوصاف غريب أي من حيث النقل كما قاله شيخنا حر ويدله ما بعده وقال ابن حجر ومن حيث للشرك أيضا (قوله وغيرها) أي المذكورات في الاكتفاء برؤية بعضها مثلا كالماصات في غر وفيها كالسمن ولو جامدا والزيت والصل الأسود ومن النحل وخلاص السم ونحوه وكالقطن في عدله أو في جوزه بدقته وجعل شيخنا حر هذا من رؤية الصوان بمعنى عدم وجوب نزع منه لرؤية باقيه فتأمل والأدقة والغيب والزيت يبق سلتة والرطب أو التمر في قوصره والكيس والعجوة غير المعجوة مع نواها والسكر في قدره كذا عن شيخنا حر وخالفه شيخنا في الأدقة والغيب والسكر والمعجوة وهو الوجه (فرع) لا بد في السلك من نزع من فارغ ورؤيتهما معا قبل البيع (قوله إن دل على باقيه) خرج به بعض لين وباقي في الضرع ونسج بعض نوبدون باقيه ونحو ذلك فهو باطل (قوله ومثل) هو في موضع الكافي فأتمودج عطف على ظاهر فهو من أفراد ما دل على باقيه (قوله فلا بد من ادخاله في البيع) أي في صيغته كمتك كذا وهذا منه ولا يضر عدم خطبه ولا تلفه ولو قبل القبض (قوله بضم المزة والم) أي وضعت الم حذفت فيه رد على القاموس يجعل هذا من الحن وأن الصواب كونه يفتح المزة والنون وتشديد الم أو بلا مزة (قوله بكسر الصاد) ويجوز ضمها (قوله كقشر الرمان) وكذا كوز الطلع وقشر القصب الأعلى الذي يحس معه وجوز القطن بدقته كما لا يقبله ليريد صلاحه فلا يكتفي برؤية قشره وعلى هذا يحمل ما في التلحج (قوله وإن لم يدل الخ) صفة كاشفة نوتة لما بعدها (قوله قسم الخ) فهو بعض البيع أي خلافا للزركشي في جعله عطف على بعض البيع فليس منه (قوله والخشكان) فهو من الصواني غير الخلق قال ابن حجر كل ما توقف بقاء ما فيه عليه كالجوز والخشكان المشوأل لم يقصد ما فيه كالخشوم من الجبة والطايق والمجوزة يصح مطلقا والأفلا بد من رؤية بضعه كقطن الفرش والألفة

إلى هذا المعنى عند اختلافه مع الشترى في حدوث العيب في فرق به الأسنوي من قوله لأنها قد اتفقت على وجود العيب في الشترى والأصل عدم وجوده في بدالائيم لأن الأصل في كل حدث عدم وجوده قبل الزمان الذي عدم وجوده في لا تخلو عن نظر قائم قد يشكل على ما تقرر قولهم في الناصب إذا ادعى بعد تلف المنصوب عيبا خلقيا كأن قال خلق أي أعمى أو أعرج ونحو ذلك فإنه يصدق قال ابن الرفعة والظاهر محمى ذلك هنا ولو تجدد في البيع صفة حسن زعمها البائع وادعى للشترى عليها فالظاهر تصديق البائع (قول الشارح وغيرها مما العالب الخ) كالماصات في أو عينها وكذا القطن في عدله وكذا صبرة التمر انضرت حباتها وانصقت كقوصرة المعجوة (قول الشارح بخلاف صبرة البطيخ الخ) مثل ذلك صبرة الخوخ والغيب ونحوهما فشرأ سلة الغيب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قول الشارح فلا بد من رؤية واحد الخ) لو رأى أحد جانبي البطيخ لم يكف به لي كبيع الغائب (قول الشارح ومثل) ير بدأ معطوف على ظاهر الصبرة فيفيد اشتراط ادخاله في البيع وليس معطوف على بعض البيع (قول الشارح أي للتساوي الأجزاء) يعني ليس المراد به التلثي واعلم أنه إذا أضطرر التأمودج وقال بمتك من هذا النوع كذا فهو باطل لأنه لم يبين مالا ليكون بيعا ولم يراع شرط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم لأن الوصف باللفظ يرجع إليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصورة السلة أن يقول بمتك الحنطة التي في هذا البيت وهذا أتمودجها فإن أدخله في البيع صح والأفلا قال الأسنوي بشرط الإدخال أن يرد إلى الصبرة قبل البيع فلو أدخله في البيع من غير ذلك كان كبيع عينين رأى أحدهما ونقل ذلك عن البغوي واكتفى بالزركشي بالإدخال في البيع وحمل عليه كلام البغوي (قول للتن صوانا) هو الوعاء الذي يصان فيه الشيء ويقال

وهذا غريب لم تعرض له الجمهور (وتكفي رؤية بعض البيع أن دل على باقيه كظاهر الصبرة) من الحنطة والشعير والجوز والوز وغيرها مما التالب أن لا تختلف أجزاؤه ولا خيار له إذا رأى الباطن إلا إذا خالف الظاهر بخلاف صبرة البطيخ والرمان والسفرجل لأنها تختلف اختلافا يذنا وتباع عددا فلا بد فيها من رؤية واحد واحد (و) مثل (أتمودج التلثي) أي للتساوي الأجزاء كالجبوب فإن رؤيته تكفي عن رؤية باقي البيع فلا بد من ادخاله في البيع وهو بضم المزة والم وفتح النال للجمعة (أو كان صوانا) بكسر الصاد (بالباقى خلقه كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجوز والوز) أي تكفي رؤية القشر للذكور لأن صلاح الباطن في بقاءه فيه وإن لم يدل هو عليه فقوله أو كان إلى آخره قسم قوله إن دل إلى آخره وقوله كالحر رخلقة مزم يد على الر وضو أصلها وهو صفة لبيان الواقع في الأمثلة للذكورة ونحوها وقد يحترز به عن جدال الكتاب ونحوه واحتراز أبو وصف القشرة السفلى لما ذكر

• هي التي تكسر حالة الأكل عن العليا فلا تكفي رؤيتها فلا يصح بيعها كإسباني في باب بيع الأصول والمخار لاستتاره بماليس من مصلحته والخشكان تكفي رؤيته ظاهره كما ذكره في شرح الهذب

مع أمثلة الصوان المذكورة والقناع قال المبادئ يفتح رأس السكو زينظر منه بقدر الامكان وأطلق النزالي في الاحياء للساحة به قال في
الروضة وغيرها الأصح قول النزالي لأن بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعتبر رؤية كل شيء) غير مذكور (على ما يليق به) فيعتبر
في المارر رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والستح والبالوعة في البستان رؤية الاشجار والجدران ومسابل الماء وفي
المبصر رؤية الوجه والاطراف وكذا (١٦٦) باقي البدن غير المورة في الاصح والامة كالعبد وقيل يكفي فيها رؤية

ما يظهر عند الخدمة
وفي الدابة رؤيته مقدمها
ومؤخرها وقوائمها
وظهرها وفي الثوب
الديباج للنش رؤية
وجهه وكذا البساط وفي
السكر بس رؤية أحد
وجهه وقيل رؤيته ما وفي
الكتب والورق البياض
والصحف رؤية جميع
الأوراق (والأصح أن
وصفه) أي الشيء الذي
يراد به (بصفة السلم
لا يكفي) عن رؤيته الثاني
يكفي واخيار الشترى عند
الرؤية لأنه يفيد للرفة
كل رؤيته يدفع بأن الرؤية
تفيد ما لا يفيد العبارة
(ويصح سلم الأعمى) أي
أن يسلم أو يسلم اليه بعوض
في الذمة يعين في المجلس
ويؤكد من قبض عنه أو
يقبضه رأس مال السلم
والسلم فيه لأن السلم تمتد
الوصف لا الرؤية (وقيل
أن معنى قبل تمييزه) بين
الأشياء أو خلق أعمى
(فلا يصح سلمه لا تفتاء
معرفة بالأشياء ودفع

(فروع) لا يصح بيع لب نحو الجوز في قشره ولا بيع الروس والأكرع ونحوها قبل إبتهاها ولا مذروح أو جلده
أو لحمه قبل سلخه ولا مسوخ قبل تنقية جوفه إلا نحو سمك لقلة ما يفوقه لا يصح صوف قبل جزأه أو ذكاة حيوانه
لاختلاطه بالحادث نعم أن قبض على قدر معين وباعه صح ولا يصح بيع حصته من الماء الجاري وحده أو مع
قراره ويصح بيع حصته من القرار ويشبهها للملأ من الماء فيها (قوله أو القناع) أي يصح بيعه مع كوزه
ولا يشترط رؤية شيء منه على كلام النزالي المذكور للتعبد (قوله على ما يليق به) وهو ما يجمل عهده رؤيته
بمعظم السالبة (قوله غير المورة) ولومن أحدان وزين (قوله وفي الدابة) رؤيته مقدمها ومؤخرها
وقوائمها وظهرها) وكذلك بطنها وشعرها لالسانها وأسنانها وسواها ومشيها ومنها الرقيق ويتر في
السفينة رؤية جميعها حتى ما في الماء منها (قوله والأصح أن وصفه الخ) تقدم أن هذه ليست من بيع
الغائب (قوله يعين في المجلس) أي يسهل صير قبضه (قوله كالبيع) ومثله الاقالة (قوله وان قلنا الخ)
أي لعدم وجود رؤيتها (قوله يشترى نفسه) وكذا من يتق عليه قال المبادئ ولو بالبيع الشئ وتصح
اقلته ولو في اللين فراجه (قوله على ما لا يشتر) أي من وقتر ويتقبل المعنى إلى وقت التقدير عليه بعده
(قوله كالبيع) يفيد اعتبار ذكر الأوصاف حالة العقد (قوله ويصح نكاحه) أي عقده النكاح وفي
قبض اللهر واقباضه ما مر في عوض السلم

باب الربا

بكسر الراء مع القصر وفتحها مع اللو رسم بالفتو والواو والياء يقال فيه الرماء بكسر الراء مع اللم
والدوال الراء بضم الراء وتخفيف الراء تحبسه وهو حيث حرم من الكبار كالسرقعة وعلامة على سوء الخاتمة
كأبداه أولياء الله تعالى قالوا لأن الله لم يأذن بالمارية إلا فيها وحرمته تعبد بقوما ذكر فيهم حكم لا على ولم يعمل
في شر يعقظ وأكفى في الحديث عند الهمة زخا لنزادته موكلا دفعها قال بعضهم وللعمون بسببه عشرة كجاني
الجر وهو لة الزادته ولو في الزمن كربا اليد وشرا عما ذكره القاضي الروياني بقوله عقد على عوض مخصوص
غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد ومع تأخير في البدلين أو أحدهما والرد بالعوض المخصوص أنواع
الربواتو يقيد غير المعلوم بمحدد الجنس فلا زاد في التعريف لفظ معلوم الجنس بدلفظ التماثل لا غنى عن

الصينان أيضا بالياء كما قاله النووي في الدقائق (قول الشارح مع أمثلة الصوان الخ) جعله من مسائل الصوان
ظاهر لأن ظاهره لا يدل على باطنه (قول المتن وتعتبر الخ) يريد أنه يشترط أن يرى كل ضبة وسلسلة على باب
قاله النزالي لأن ذلك صار وصفا (قول الشارح والجدران) أي إذا خلا وخارجا (قول الشارح كالعبد) يشترط
في الأمة رؤية الشعر أيضا (قول المتن بصفة السلم) أي ولو توارى واشهر (قول الشارح عند الرء) الخ
يصح أيضا أن يكتب عبده نظر العتق قال الزركشي وقاسه محمدا ثم إنهم يتق عليه (قول الشارح بعوض
في الذمة) عبارة الرء وض ويصح أن يسلم ويسلم اليه إذا كان رأس المال في الذمة إذ للمعين لا يصح منه كالبيع به

باب الربا

(قول)
بأن يبيعها بالبيع ويشيل فرقانيتها أمّا غير السلم مما يعتمد رؤية كالبيع
والاجارة والرهن فلا يصح منه وإن قلنا يصح بيع الغائب وسبيله أن يوكل فيها وله أن يشترى نفسه ويؤجرها لأنه لا يجعها ولو كان رأياً
قبل المعنى شيئاً مما لا يتصرح به وشراؤه إياه كالبيع ويصح نكاحه (باب الربا)
بالقصر وأنه بدل من واو والتعبد بهذا
الباب يبيع الربوات وما يتبر فيه زيادة على ما تقدم

ذلك القيد وأومع تأخير الخ عطف على غير معلوم فيشمل مختلف الجنس وأقسامه هنا لأقر بالفضل وهو زيادة أحد الموضين في متحدا الجنس ور باليد هو تأخير قبض الموضين أو أحدهما مطلقا من غير ذكر أجل ور بالنساء بالفتح والذكاء كذلك وهو ذكر الاجل في العقد ولو قصرا فمضى وقع على وجه من هذه كان حراما والا فلا حرمته من حيث فساد العقد مطلقا ومع أخذ المال ان أخذت الزيادة وكلام التلخيص في الحالة الثانية بل فيه تدافع وقصور كما يعلم بالوقوف عليه (قوله اذا بيع الطعام) هذا أحد قسمي الربو ياتون نيبا التقدوسيا في فلا رباق غيرهما (قوله ان كانا) وفي نسخة ان كان ضمير أنفس أي كل منهما أي مجموعهما (قوله جنسا) بأن شملهما اسم خاص واشتركا فيه اشترا كامضو يافخرج بالاسم الخاص الاسم العام كالحب والذيقو بما جسد نحو البطيخ الاخضر والاصفر لان اشترا كما في الاسم لفظي وحقيقتها مختلفة وكذا نحو الاحمر والابيض (قوله اشترط في صحة البيع) أي ابتداء وودا لان اشتراط القبض لسوامها (قوله الحلول) بأن لا بد كرفي العقد أجل مطلقا كما سر (قوله والماله) أي في متحدا الجنس بقينا (قوله والتقابض) أي القبض الحقيقي للموضين مطلقا عن له ولاية القبض عن نفسه أو عن غيره ولومع حق الجنس فلا يكتفي الا برامولا الحلول ولا الفهم وان أقبض الضامن في المجلس كما قاله شيخنا فراسه ويكتفي قبض سيد العاقد أو موكله أو عبيده أو وكيله باذن العاقد أو بد موته أو جنونه ان بقى العاقدان في المجلس في الجميع خلافا لابن قاسم في الليتو يكتفي قبض وارث العاقد لنفسه ان كان حاضرا وبقى العاقدان في المجلس فان كان غائبا لم يعتبر بقاء الميت في المجلس بل المعتبر مجلس الوارث عند بلوغه الخبر فان تصد اعتبر مجلس الأخير قاله شيخنا وعل محلها لم يحصل قبض عن قبله والاعتبر مجلس من حصل منه القبض ان لم يتوقف القبض على من يدمو فيه نظرا فاذا حضر قبض الوارث في مجلسه تعيين التوكيل منه لمن يقبض عنه وقال الخطيب وابن عبدالحق يستقر له حضور مجلس العقد كالكمرو يعتبر بقاء العاقد الحفي في المجلس عند الجميع حتى يحصل القبض من الوارث ولو تعدد طول الزمن فان فارقوه ولو قبل بلوغ الخبر للوارث بطل العقد كذا قيل والوجه خلافه كما في الكتاب البيع للعائيب وان أمكن الفرق بأن يوجد للعائد مجلس فاعتبر دوامه فقام له **فروع** لو اشترى دينارا بمشرة دراهم من الغضة وأقبض البائع منها خمسة واستقرض منه خمسة غيرها وأعادها له في المجلس جاز بخلاف ما لو استقرض منه تلك الحصة فأعادها له فان العقد يبطل فيها على المتقدم في الروضة لان تصرف أحد العائدين مع الآخر اجازة وقد يقال انما حصلت الاجازة فيما قابل الحصة المقبوضة بوقوع التصرف فيها دون ما قابل الحصة الأخرى لبقاء المجلس فيها فاذا دفعها المشتري اليها دام العقد فيها أيضا فيتوزع العقد في الاجازة بالتصرف كما يتوزع في التفرق اذ لو تفرقا بدقبض الحصة فقط لم يبطل فيما قابلهما ويبطل في باقي المبيع فتأمل الا ان يقال ان الاجازة لا تنبض كالفسخ كما

(قول المتن اشترط) أي حرم تصالحي ما خلا عن واحد منها وان كانت العبارة قاصرة عن افادة ذلك وطريقها اذا اراد التفرق من غير قبض أن يتفاسخا ولا أعوان كان التفرق بغير قوله في شرح اللهب **تنبيه** عبارة الروض تبع الأصل الحلية في بيع ذهب بذهب متفاضلا بينهم من صاحبه بدرهم أو عرض ويشتري بها الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ويشتريا لتضمن البيع الثاني اجازة الأول بخلافه الاجنبى أي لما فيه من اسقاط خيار العقد و يقرض كل صاحبه أو يتواهب أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جاز وان كره قصده اه قال شارحه والتحقيق أن كلاما من العقد والتقص مكره اه قلت ولو حلف انسان أن لا يبيع سلعته الا بمشرة مثلا فباعها بمشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس مع العقد وكانت المهمة اجازة للعقد الأولى على قياس هذا وأما الأبرار من نصفين في المجلس قبل التخيار فحمل نظر

(اذا بيع الطعام بالعلم ان كانا) أي الطعام من الطرفين (جنسا) واحدا كحظنة وحظنة (اشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور (الحلول والماله والتقابض

قبل التفرق أوجنين كحنطة وشعر جاز التفاضل واشترط الحلول والتفاضل قبل التفرق قال صلى الله عليه وسلم ما رواه مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر واللح باللح مثلاً مثل سواء بسواء يبدأ بعد إذا اختلفت هذه الأجناس فيبعض كيف شئت إذا كان يبدأ يبدأ (١٦٨) مقابلة ويؤخذ من ذلك الحلول فإذا بيع الطعام بثمنه كقصد أو ثوب أو غير الطعام

بغير الطعام وليسا تقدين كحيوان بحيوان لم يشترط شيء من الثلاثة والتقدان بالطعامين كما سيأتي (والطعام ما قصد لاطعم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر الميم أي أكل (أقنياً أو تفكها أو نداوا) وهذه الأقسام مأخوذة من الحديث السابق فإنه نص فيه على البر والشعر والمقصود منهما التقوت فألقى بهما يشاركهما في ذلك كاللرز والزرعة وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكه فألقى بهما يشاركه في ذلك كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح فألقى بهما يشاركه في ذلك كالمسطكى وغيرها

من الأدوية وخرج بقوله قصد مالا يقصد تناوله بما يؤكل كالجلود فلا رافيه بخلاف ما يؤكل نادراً كالبلوط وقوله للطعم إلى آخره مظهر في إرادة مطعوم الآدميين وإن شاركهم فيه البهائم قليلاً أو على السواء فخرج ما يخص به الجن كالعظم أو البهائم كالخشيش والتين أو غلب تناول البهائم

يدل عليه كلامهم في باب الخيار وفيه نظر (قوله قبل التفرق) والتخاير كالتفرق على المعتمد خلافاً لما في النهج فيبطل القصد بتخايرهما أو تخاير أحدهما كما هو فاروق ويعتبر كون التفرق طوعاً ولو سهواً على المعتمد فإن فارق أحدهما مكره إلى بطل خيارهما وإن لم يتبناه الآخر مادام في مجلس العقد فإن فارق بطل خياره وحده قاله شيخنا والوجه بطلان خيارهما لأن من مفارقة أحدهما طوعاً فاعلم ومجلس الكرم محل زوال الإكراه فإن فارق ولو إلى جهة الآخر بطل خيارهما (قوله مثلاً مثل) هما بكسر الليم وسكون اللثة بمعنى سواء بسواء فهما حالان والثاني ناكيد وقيل الثاني لدفع التولية التقريرية وقيل الأول للكيل والثاني للوزن وقيل عكسه (قوله) فإذا اختلفت أي مع اتحاد الملة (قوله مقابلة) أي استحقاقاً وفضلاً كمر و قول بعضهم غالباً مضر لاحاجة إليه (قوله والتقدان الخ) غرض من هذا أعام الدليل على ماسيأتي (قوله ما قصد) أي ما جرت عادة الناس بشخصه لأكل الآدميين بشراء أو زراعة أو ادخاراً وغير ذلك (قوله بضم الطاء) لأنه بفتحها بمعنى الذوق وليس مراداً (قوله كل) هو بفتح الحمز والقاف فعل ماض بصيغة اللبني للفاعل (قوله والتفكه) من عطف العام (قوله وغيرها) أي من اللطومات الروية كحبوب التمرس والتاسول والحلبة والجرود والحلوة كالطرون والطين الأرمني واللبن والصمغ والكزبرة أو البالوط والطرون والطين الحمر ولا عبرة بمن قال بنجاسته ولا رافى بقية الأطيان كالخجازي وأطراف أعواد الكرم وسائر البقول وكدهن الخروع ودهن الورد وسائر الأدهان نعم ليس من الروي شجر الخروع وحبه والورد والسك والورد وماؤه والكتان وبزرة ودهنه ودهن القرطم وكسبه ودهن السمك (قوله كالجلود) أي الحشنة والافر روية (قوله قليلاً) أول يتناولوه أصلاً لأن الاعتبار القصد كمر و هذا في تناول (قوله ما يخص به الجن) أي من حيث القصد في تحصيله منهم أو من غيرهم ولم يتناولوه (قوله أو غلب) أي من حيث القصد مطلقاً ومن حيث تناول مع الاستواء في القصد فلا اعتراض فإن استويا فيه قصداً وتناولاً فربى على المعتمد وكلام النهج هنا متدافع لا حول عليه والحاصل أن ما قصد به الآدميون فقط أو غالباً روى مطلقاً وما قصد به غيرهم فقط أو غالباً ليس روى مطلقاً وما قصد به معاً سواء يعترف به غلبة تناول أو استويا فربى على المعتمد

(قول المتن كحنطة وشعر) مثل بهذين لأن المال كإبري أيهما جنس واحد (قول المتن والتفاضل) فلو كان ديناً وأبرأ منه لم يكف في ذلك (قول الشارح عارواهم مسلم) في بعض الروايات لا يبيعوا الذهب بالذهب وعددها ما هنا إلى أن قال الأسواء بسواء عينا جبين يبدأ يدبروها والشايعي رضي الله عنه وفي أخرى فن زاد واستأذ قد أرى وفي رواية نهى عن بيع الطعام بالمثل على التهي بالطعام وهو اسم مشتق فيفيد أن الملة مأخذ الاشتقاق وهو الطعام كتعليق القطع بالسرقة والجدد بالزنا في يتبينهما وجعل في القديم مع الطعام التقدير بالكيل أو الوزن فلا يجري فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والريمان والبيض والأرج ونحو ذلك وضابط هذه الأمور على الجديد الوزن كإسيأتي لكونها أكبر جرماً من التمر (قول الشارح ويؤخذ من ذلك الحلول) قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الآسوي لأن الأجل ينافي استحقاق القبض (قول المتن ما قصد) اعترض بأنه ينبغي تعييد ذلك بالغلبة كإفي الروضة وأصلها أي يكون القصد منه غالباً الطعام وإن كان تناوله نادراً كالبلوط وقوله الطعام قيل يفتى عنه ما بعده (قول الشارح كالجلود) وكذا أطراف قضبان العنب

له فلا رافى في شيء من ذلك وقوله تفكها يشتمل التأدم والتحل وقد ذكرهما في الأيمان فقال والطعام يتناول فوناً وفاكة وأدماً وحلوى ولم يذكر الدوا لأن الطعام لا يتناولوه عرفاً والأيمان مبنية على العرف وقوله تداءوا ياتشمل التداءوي

(قول)

بالماء العذب وهو بوى معلوم قال تعالى ومن لم يعلمه فانه منى (وأدقة الأصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهاها أجناس) كأصولها فيجوز بيع دقيق الحنطة بدقيق الشعير متفاضلا وخر الغر بخر العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحتراز بالتخلف عن التحدية كدقة أنواع الحنطة في جنس (والبحوم والألبان) أى كل منهما (كذلك) أى (١٦٩) أجناس (في الظاهر) كأصولها فيجوز

(قوله بالماء العذب) أى عرفا كإني شرح شيخنا وابن حزم وألردا غير الملح (قوله وأدقة الأصول) وكذا بيوضها وصغار البيض ويضاه جنس واحد (قوله ودهن البنفسج الخ) صريح كلامه وغيره من الصنفين كابن حجر والخليل وغيرهم أن اختلاف جنس البهر تابع لاختلاف جنس الأوراق وإن اتحاد البهر فورق البنفسج وورق الورد في الشبرج جنسان وما نقل عن شيخنا الرمي من اعتبار اختلاف البهر كالزيت والشبرج لا معنى له لأنه يلغى اعتبار الأوراق ويصرح بردهما نقل عنه من أنه إذا ربي ورق البنفسج وورق الورد بالماء المسمم جاز بيع دهنه من أحدهما بدهنه من الآخر ولو متفاضلا فتأمل وراجع حرر (قوله في جنس) ولا يصح بيع بعضها ببعض كإسباتي (قوله لحوم البقر) ومنها الجاموس والعزمن والغنم والمراد منها الأولية لأن كل أهل وحيش جنسان والتولد بين جنسين جنس ثالث وقال شيخنا الرمي انهم كل من أصله كالجنس الواحد (تنبيه) الجراد جنس قال شيخنا السموك للمروفة جنس وقال شيخنا الرمي أجناس وأما بقية حيوان البحر أجناس اتفاقا والطيور والصفائر أجناس والاراس والاكراع والكبد والطحال والقلب والكش والرتة واللخ وشحم الظهر والالية والانسام أجناس ولومن حيوان واحد (فروع) الزبيب والعنب والحمر جنس فلا يصح بيع أحدهما بالآخر ولو متاخلا وطلع الاناث من النخل والبلح والبسر والربو والتمر جنس كذلك وكل منافع خله وعصيره أجناس وطلع الاناث والذكور جنسان والسمن والتمض جنسان والسكر والقانيد أصله وهو العسل جنسان وكل حبي مع دهنه وكسبه أجناس وإن لم يصح بيع الاول بأحد الاخيرين والبطيخ الاخضر والاسفر والقاء والحيار أجناس وكذا البقول وستأني الخلول (قوله لم يعلم الخ) منه لم يعلم هل كان في زمنه عليه السلام أم لا وهل كان في الحجاز وأولا علم شيء من ذلك ثم نسي (قوله ولم يلبس أحدهما) أى لم تعلم غلبته (قوله يراعى فيه الخ) وإن خالف عادة الحجاز فإن اختلفت العادة في البلد روى الغلب فلا أكثر شياها لجواز الكيل والوزن معا (قوله والوزن فيه) أى في

(قول الشارح كأصولها) عبارة الاسنوى تبع الراعى رحمه الله لانه فروع لأصول وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قول الشارح ودهن البنفسج بدهن الورد) يشع أن يكون محل ذلك إذا لم يكن أصلها واحدا كالشبرج مثلا وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قول الشارح والثاني هي جنس) أى لا اشتراكها في الاسم الذي لا يقع التغير بعده الا لاضافة فكانت أنواع النخل ولان أصولها غير بوية وتمسك الاصحاب للاول بأن أصولها مختلفة بديلان الاول في الزكاة لا تنضم الى الغنم مثلا لثبوت لفروعهما الاختلاف كأصولها (فروع) إذا قلنا انها جنس استوى الوحش والأهلى والبرى والبحرى على الاصح في الروضة (قول المتن وزنا) لحديث مسلم لا تبعوا الذهب بالذهب الاوز نايوزن ولا الورق بالورق الاوز نايوزن وعن أنس بن مالك رضى الله عنه ربيعة ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كبل مثل ذلك رواه الدارقطني (قول الشارح فيه) أى التمييز فيرجع لقوله أصله (قول الشارح فلى هذا الخ) زاد الاسنوى رحمه الله فان لم يكن كذلك كالبصل فهو على الوجه الباقية قال وهذا كله إذا لم يكن أكبر جرم من التمر (قول الشارح أيضا فلى هذا الخ) في شرح الكمال المقدسى عند ما ثبت في زمنه صلى الله عليه وسلم قال فلا دهان والألبان مكيلة والعسل والسمن وموزنان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله كغيره كإني يخالفه في دهن السمسم والوزن وقد روى في بينهما بأنهما من المجهول حاله أولم يكونا في زمنه عليه السلام

(٢٢) - (قلوبى وعميرة) - (ثاني) رسول الله صلى الله عليه وسلم يراعى فيه عادة بدل البيع وقيل الكيل) لان أكثر الطعومات في عهد رسول الله عليه السلام الكيل (وقيل الوزن) لانه أحصر وأقل تفاوتا (وقيل شخبز) بين الكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل ان كانه أصل اعتبر) أصله في الكيل والوزن فيه فلى هذا دهن السمسم مكيل

ودهن اللوز موزون والخلاف فيما دالم يكن أكبر جرمان التمر فان كان كالبيض فالاعتبار فيه بالوزن جز ما وسواء الكيل القلبي المتاد في عصره
 صلي الله عليه وسلم والكيل (١٧٠) المدة بعده ويجوز الكيل بقصة مثلا في الأصح والوزن بالقبان

الاصل (قوله ودهن اللوز موزون) كذا قاله الشارح ونبيه شيخ الاسلام في النهج وابن حجر وشرح شيخنا وغيرهم وهو كما في بعض نسخ شرح شيخنا مبنى على مرجوح لان الصحيح أن اللوز مكيل (قوله والوزن بالقبان) أي لا بالما وفارق الزكاة والسلم بيمين عادة الرسول هنا (قوله الرابحة) قيد للخلاف فلا ياتي غيرها قطعا (قوله بكسر الجيم) أي على الأصح وفيها الفتح والغيم (قوله جزا) بفتح الملهة وسكون الزاي المعجمة هو تفسير التحمين وخرج به علم التساوي ولو باخبار أحدهما لا خرف يصح ولا حاجة في قبضهما الى كيل وكذا ما يأتي (قوله ولو باع النخ) هذا في متجدد الجنس فغيره صحيح مطلقا سواء اخرج جساؤه أولا لكن ثبت الحيار لمن لحقه الضرر فان سمح صاحب الزيادة أرضى الآخر بتركها في القدر وان تشاحا فسخ كاسر (قوله وتعتبر المائلة) أي يقصد وجودها ولا بد منها أو توجد وتتحقق أو تتوقف صحة البيع عليها (قوله في التمار) وفي النهج التمر بالثلاثة (قوله الذي يحصل به الكمال) لانه المتبر هو وصول الشيء الى حالة يطلب فيها غالبا (قوله وقد يعتبر) أي يفرض ويقدر قبل وجوده أو يوجد قبل الفعل كإتي البن وعصير نحو العنب واختار الشارح الاول لعلم غيرهم كلام الصنف الآتي (قوله فلا يباع رطب رطب) خلافا للثلاثة التلاته وضبطه بضم الراء للتلا تكرر مع ذكر العنب وغيره المذكور بعده ولذلك ضبطه في النهج بفتح الراء واستغنى عما بعده فهو أخصر وأعم ولعل الصنف هنا راعى لفظ الدليل (قوله ولا يثمر) ولا يبيع ولا يسر ولا يطلع اناء ولا يبيع بعضها ببعض لانها جنس كاسر (قوله للجعل الآن بالمائلة) لوزاد أو تحقق للفاضلة يشمل بيع تمر بقدره من الرطب لكان أولى الآن يقال انها تامل بالأولى فهو اقتصار على أقل درجات البطلان (قوله والاصل في ذلك) أي في اعتبار الكمال الذي تتحقق به المائلة أو في اعتبار المائلة وقت الجفاف ولا ترد مسئلة الراي الآتية لانها مستثناة من حيث عدم اعتبار الكمال فيها بالفعل والافال كمال معتبر فيها تقديرا (قوله أن ينقص الرطب اذا يبس) أي هل يحصل فيه نقص في ذاته بجفافه فشملة يبيع بمثله من التمر أو بدونه منه أو بمثله (قوله فيه اشارة) أي في السؤال عن هذا المعلوم وجوده اشارة الى ما ذكر

(قول الشارح ودهن اللوز) اقتضى هذا ان اللوز موزون وضفه الاسنوي رحمه الله (قول الشارح) فالاعتبار فيه بالوزن جزما) ألحق الاسنوي بذلك الرمان والبطيخ والفسرجل ونحوها قال هذه لا تقدر بكيل ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها ببعض والجديد يجوز تناشره الجفاف (قول الشارح بالقبان) أصله عجمي بالباء المشوذة فأنعرب بياء خالصة (قول الشارح وان يبيع بغير جنسه النخ) (فرع) قال بئسك هذا الدينار للشرقي فكذا فاذ هو مفر في صبح وثبت الحيار ومثله البديل الجنبى فاذ هو تركي (قول الشارح بكسر الجيم) وضفها وفتحها قاله في الدفاعتي (قول المتن تخمينا) قال ابن النقيب كانه احتزعا اذ اعلمنا تماثل الصبرتين ثم نبأ بما جاز افافانه يصح ولا يحتاج في القبض الى كيل بل لها حكم البيع جزافا (قول الشارح للجعل بالمائلة) أي والجعل بها كحقيقة الفاضلة قال الاصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم أنه ﷺ نهي عن بيع الصبر من التمر لاي تعلم ميكالها بالكيل المسمى من التمر (قول الشارح في التمار والحبوب) وكذا اللعم (قول الشارح وذلك في مسئلة الراي النخ) قيل ويجوز أن ير يد المائلة قد تنمرا ولا ويكتفي بذلك كإتي الصبر ولا تنشرط الحالة الأخيرة كالخل قاله السبكي واقتصر عليه (قول المتن فلا يباع رطب رطب) وذهب الائمة الثلاثة الى جواز بيع الرطب بالرطب (قول الشارح فيه اشارة) وجه الاشارة ان نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم أن امتناع بيع الرطب

بالجفاف (أولا) وذلك في مسئلة الراي الآتية في باب الأصول والثمار (فلا يباع رطب) بضم الراء (رطب) بالجفاف ولا يثمر ولا عنب بضم ولا يزر (يب) للجعل الآن بالمائلة وقت الجفاف والاصل في ذلك أنه ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال لا ينقص الرطب اذا يبس فقالوا نعم فهي عن ذلك ﷺ رما التمر ذى وغيره وصححه فيه اشارة الى أن المائلة تعتبر عند الجفاف

(والنفد) أي القهق
 والنفقة مضروبا كان أو
 غير مضروب (بالنفد كلاما
 بطعام) فان بيع بجنسه
 كذهب بذهب أو فضة بفضة
 اشترط للمائلة والحلول
 والتفاضل قبل التفرق وان
 بيع بغير جنسه كذهب
 بفضة جاز التفاضل واشترط
 الحلول والتفاضل قبل
 التفرق للحديث السابق
 ولا راي بالقولس الراجحة في
 الاصح فيجوز بيع بعضها
 ببعض متفاضلا الى أجل
 (ولو باع) طعاما أو قنعا
 بجنسه (جزافا) بكسر الجيم
 (تخمينا) أي جزا التساوي
 (لبيع) البيع (وان خرجا
 سواء) للجعل بالمائلة حال
 البيع ويبيع بغير جنسه
 جزافا صح وان يتساوا
 ولو باع هذه الصبرة تلك
 مكايلا أي كايلا بكيل أو هذه
 البراهم تلك موازنة فان
 كالا أو وزنا وخرجت سواء
 صح البيع والام يصح على
 الاظهر وعلى الثاني يصح
 في الكبيرة بقدر ما يقابل
 الصغيرة ولشترى الكبيرة
 الحيار (وتعتبر المائلة)
 في التمار والحبوب (وقت
 الجفاف) أي الذي يحصل به
 الكمال (وقد يعتبر الكمال)

والحق بالربط فيا ذكر

طرى اللحم فلا يباع بطريه
ولا بقده يد من جنسه
وباع قديده بقده يد بلا
عظم ولا ملح يظهر في الوزن
(وملا جفاف له كالقثاء)
بكسر القاف بالثلاثة والمده
(والعنب الذى لا يترتب
لاباع) بضم بعض (أصلا)
كالربط بالربط (وفى قول
تسكى عائلته ربطا) بفتح
الراء كالابن بالبن فباع
وزناوان أمكن كيله وقيل
ما يمكن كيله كالقثاء والتين
يباع كيلا ولا بأس على
الوجهين تفاوت المددوما
لجفاف في الزيتون وقد
نقل الامام عن صاحب
التقريب وارفء جواز
بيع بضم بعض وجزمه
في الوسيط (ولتسكى عائلة
الديق والسويق) أى
ديق التميم (والخيز)
فلا يجوز بيع بعض كل منها
ببعض للجعل بالمائة المعتبرة
بتفاوت الدقيق في النعومة
والخيز في تأثير النار (بل
تعتبر المائة في الجوز حبا)
لتحقها فيها وقت الجفاف
(و) تعتبر (في حبوب الدهن
كالسمسم) بكسر البينين
(حبا أو دهن) وفى العنب
زيبا أو خل عنب وكذا
الصبر) أى عصير العنب
(فى الاصح) لأن ما ذكر
حالات كمال فيجوز بيع
بعض السمسم أودنه ببعض وبيع بعض الزبيب أو خل العنب ببعض وبيع

(قوله) والحق بالربط فيا ذكر طرى اللحم) وكذا طرى الفخار كالعنب والحبوب كالبر والبول والفرىك وسكت
عن ذلك لظهوره وان كان الوجه ذكره لعموم القياس فى كل ربط ولو عارضنا ينقص بجفافه نعم لا يترتب تناهى
جفافها بل وصرفها إلى حد لو جفت بعده لم تنقص قدرنا يظهر فى السكبال ومنه بيع التريك وللصرح به فى
الروض أذاتم جفافه (قوله من جنسه) فيدق الطرى والقديد (قوله بلا عظم) أى لم نحر المادة ببقائه فيه
(قوله ولا ملح) أى لتبرأ الاصلاح فيه وهذا التقيد لا حاجة له مع العلم بالمائة إذ الكمال يحصل بالجفاف (قوله)
يظهر فى الوزن) راجع لعظم والملح ونفى ظهورهما قيد لوجود المائة لصحة البيع في متحد الجنس الذى فى
كلامه وكذا هو قيد لصحة البيع مع اختلافه ولو متفاضلا فان ظهر شئ من ذلك لم يصح البيع مطلقا ولو
بالدراهم كاعلم عامر الجعل بالمقصود (فرع) لا يصح بيع نحو بر مبول بمجنسه ولو بعد جفافه أو غير
مبول ومثله ما يبل كاله خبز ذلك كالقلى والشوى ومزوغ النوى من نحو التمر بخلاف مقلق البطيخ
والكمثرى والشمس ونحوها نعم يتجهه بيع المعجوة للنسولة للروقة كالحاؤها وخاوها عما يمنع المائة
فيها كما علم عامر (قوله كالقثاء) وان عرض الجفاف لبعض أنواعها خلافا للاذخرى وان واقفه ظاهر شرح
شيخنا (قوله بكسر القاف) أوضها (قوله ما يمكن كيله) فالتمتع على هذا الوجه اما كان الكيل وان لم
يكن معيارا فلا ينافى ما مر من اعتبار الوزن فيها هو أكبر جرما من التمر (قوله) وما عالج جفاف فيه الزيتون
لكن رطوبته ذهنية لاثباته فلذلك كان التمدد به بيع بضم بعض ولا حاجة لاستثناءه كإفهامه بعضهم
وقد يقال ان عدم الجفاف أهم من الربط بفتح الراء لأنه ما فيه مائة فهو مستثنى باعتبار الأول دون الثانى
وعلى ذلك يحمل كل من القولين وكلام الشارح يشترطه بل صريح فيه فتأمل (قوله صاحب التقريب)
وهو ابن الفحال (قوله ولا تسكى عائلته الدقيق) أى ما يتخذ من الحبوب وان لم يسم دقيقا كجربش القبول
والمدس والكثافة والشعر يوقف السوق عليه خاص لافادة التمتع فيها دخلته النار وتفسره بما
يسهل من الشعر نظر المنة الغوى والراد الا لم (تنبيه) لا يجوز بيع شئ مما فيه الدقيق بما فيه شئ
منه كالحلوى والنشا واللاظ (فرع) النخالة والحلب للسوس الحالى من الحب ليس روى بين كالسمسم
وفى شرح شيخنا صحة بيع النخالة والسوس المذكور بالحلب السليم وفيه نظرم القاعدة المذكورة فالوجه
خلافه (قوله فى حبوب الدهن) أى من الروى بخلاف البزروالقرطم ودهنهما وكسهما لأنهما غير روى
كامر (قوله حبا أو دهن) وكذا الكسب الحالى من دهن بقصد فصله وغير حب السمسم كالجوز مثله
وخرج بما ذكر الطحينة وهى من الدقيق كما مر فلا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بالشريح ولا بالكسب
ولا بالسمسم قال شيخنا ولا بالدراهم كامر (قوله أو دهنه) أى يجوز بيع بعض دهن السمسم ببعضه
مثلا وكذا بعض كسبه ببعض وكذا بيع دهنه بكسبه ولو متفاضلا لأنها من جنس كامن منهن قد تقدم إذا
وضعت فى دهنه أو روى بعبه أوراق كالأردق والنفسج فهو أجناس فيجوز بيع دهن واحد منها بدهن الآخر
ولو متفاضلا ويجوز بيع بعض كل منها ببعض متفاضلا للربى وفى غيرهما خلا عن ينسب ورق فيهما أوفى
بالجفاف لتحقق نقصان وامتناع بيع الربط بالربط لجعل المائة كذا قاله الاسنوى والشارح فبالسلف
اقتصرت على الكل على جعل المائة وهو صحيح أيضا (قول الشارح بكسر القاف) و بالضم أيضا (قول المتن أصلا)
يوهم عدم الصحة ولو عرض له جفاف على تدور الظاهر خلافه (قول الشارح وقيل ما يمكن كيله الخ) انظر هذا
هل يشكل بما سلف من أن الذى يكون أكبر جرما من التمر معياره الوزن قطعا (قول المتن والخيز) مثله
المجين والنشا (قول المتن بل تعتبر المائة فى الحبوب) أى التى لادهن لها (قول المتن حبا) أى متناهى الجفاف
غير مقلق ولا فريك ولا مشور ولا مبول وان جفت لتفاوت انكاشه عند الجفاف ثم كلامه يفيد أنه
لا يصح بيع الحب بشئ مما يتخذ منه كالديق والنشا والخيز ولا بما فيه شئ مما يتخذ منه كالحلوى للعمولة
بالنشا والملص فان فيه الدقيق قال الرافعى وكذا لا يجوز بيع هذه الاشياء بعضها ببعض لخروجهان حالة الكمال

ومقابل الاصح فيه يمنع كلاله ومثله عصير الرطب والرمان وقصب السكر ويجوز بيع بعض خل الرطب ببعض بخلاف خل الزبيب أو الخمر لأن فيه ماء فيمتنع العلم بالمائة والعيار في الدهن والخل والعصير الكليل (و) تعتبر المائة (في اللين لبنا) بحاله (أو سمنًا أو مخيضًا صافيا) أي خالصا من الماء فيجوز بيع بعض اللين ببعض كيلساواة فيه الحليب والحامض والرائب والخائر ما لم يكن مفقيا بالنار ولا بماء لا يكون ما يحويه المكيال من الخائر أكثر من ماء ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزن ناعلى النص وقيل كيلا وقيل وزن كان جامدا وكيلان كان مائلا ويجوز بيع بعض المخيض الصافي ببعض أما الشوب بالماء فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمائة (ولانكفي المائة في سائر أحواله) أي بأقيها كاللين والافط واللصل والزبد لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء فالجين تخالطه الانفة والافط تخالطه الملح والمصل بخالطه الدقيق والزبد لا يتخلو عن قليل مخيض فلا يتحقق فيها المائة المعتبر فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض

أحدهما (قوله ومثله) أي ومثل عصير العنب في الحكم والخلاف عصير الرطب والرمان وقصب السكر وكذا غيرها (قوله ويجوز بيع بعض خل العنب الخ) حاصل صور الخلول المذكورة هناس عشرة صورة من ضرب أربعة في مثلها لأنها من عنبوز ييب ورطب وتر وكل منها ماع نفسه أو مع واحد منها فيسقط منها ستة مكررو يبق عشرة منها خمسة صحيحة وخسة باطلة لأنها لم يكن في الخلين ماء أو كان الماء في أحدهما واختلف الجنس فهو صحيح والافط مواء كان الماء عندي أو غير عذب خلافا لابن شبة في اعتداده الصحة في غير العنب اذ عادة مدعوجة والتعليل بالجبل المقصود بردان عليه بل مقتضى هذا التعليل البطلان في مختلف الجنس فتأمل (قوله والعيار في الدهن والخل والعصير الكليل) نعم العيار في السمن الجامد الوزن على التعمد كما روى عنه يلم أنه لا يصح بيع جامده بجماعه لاختلاف معيارهما ويجرى ذلك في كل دهن جامد مع مائه (فتنبه) علمك ذلك ومن قاعدة عدم صحة بيع شيء مما اتخذ منه أو بما فيه شيء مما اتخذ منه كما مر أنه لا يصح بيع عصير العنب به ولا خله به ويصح بيع خله بعصيره ولو متفاضلا لأنهما جاسان خلافا للزبد والرائب وكذا يقال في الرطب جمع خله وعصيره لا يقال العصير أصل للخل لأننا نقول هو غير مشتمل عليه مع كثرة التفاوت بينهما في الاسم والصفة وأما بيع الزبيب بخل العنب أو عصيره فقال السبكي بطلانه وهو وجوب وقال الشيخان بصحته واليه مال شيخنا مر وفيه نظر واضح وقد نقل العلامة العبادي عن شيخنا مر في حاشية العباب البطلان و يقاس به خل الرطب وعصيره مع التمر وعكسهما وأعلم أن قول المنهيج لأحبه به أي لا يصح بيع حب ما يتخذ منه مسئلة مستقلة ليست من أفرادها قبلها لعدم صحة دخولها فيه أو فاعل به ولقد اشتمل الاستثناء بعدها لما فرجه وتأمل (قوله لبنا بحاله) أي غير مستقل إلى حالة ماعده (قوله) فانحصر قسم منه (١) لا قسم له خلافا لزمعه ولا يضر خطئه يسير ما لا صلاحه (قوله خالصا) راجع للخيض كما هو ظاهر كلام الشارح لأن خلوص غير معلوم ويجوز رجوعه لجميع ما قبله ليخرج خلط اللين بنحو ما لا يفتقر (قوله من الماء) أي أو من قنات سمن أو ملح (قوله الخائر) بالجماع العجمة والثلاثة هو ما بين الحليب والرائب وما ضيه مثلث العيين (قوله ما لم يكن) أي اللين بأنواعه مفقيا بالنار فلا يضر تسخينه أو فاق الماء الملقى لأن اللين أهمنه ما من جنسه (قوله وقيل وزن الخ) أي العيار في السمن الوزن في الجامد والكيل في المائع وهو التعمد كما تقدم ذكره والجامد يعتبر بمصر في التجاسة (قوله ما لا شوب بالماء) أي الذي لا يضر ضرورة وكذا ما فيه فتات سمن أو ملح يظهر في الوزن فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمائة وصريح هذه العلة حواز بيعه بالدرهم وبقية أنواعه الآتية وسياق ما فيه (قوله لأنها) أي الجين والافط واللصل والزبد (قوله فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه) ولا يبيع واحد منها باللين ولا بما فيه شيء منه أما بيع واحد منها بواحد من البقية فإن قلناه أي جاسا كما صرح به الخطيب فصحيح ما لم يكن المخالط يمنع العلم بالمقصود (قول المتن أو مخيضًا) اعترض الاسنوي بأنه قسم من اللين فكيف جعله قسياه (قول الشارح أي خالصا من الماء) كذا يشترط كونه خالصا من الزبد والافط منع بيعه بزبد و سمن لكونه حيثئذ من قاعدة مدعوجة لعدم كماله كما يرميه كلام التهاج قاله السبكي رحمه الله (قول الشارح ويجوز بيع بعض السمن الخ) مثله غسل التحل (قول الشارح ويجوز بيع بعض المخيض الصافي ببعض) يجوز أيضا بيعه بالسمن وبالزبد متفاضلا ويمتنع باللين مطلقا (قول الشارح أما الشوب بالماء) فيه اشعار بأن الماء اليسير لا يضر وقد صرح به السبكي قال في كلام الشافعي وطائفة أن زبده لا يخرج له الماء (قول الشارح فلا يجوز بيعه الخ) قال السبكي بل شوب اللين بالماء يمنع بيعه مطلقا للجهل باللين المقصود (قول الشارح والافط الخ) وأيضا الافط واللصل يدخلهما النار (قول الشارح فلا يجوز بيع الخ) قال السبكي لو كان الزبد ان جسين جاز لأن ما فيه من اللين غير مقصود ويجوز بيع المخيض النزوع الزبد بالسمن متفاضلا اتفاقا وبالزبد كذلك (فتنبه) ذكر السبكي الجين والافط واللصل ثم قال وكما يمتنع بيع بعض هذه الاشياء بمثلها كذلك

كازيت وان قلنا انها جنس واحد لم يصح مطلقا **(قوله ولا يجوز بيع الزبد بالسمن)** أى ولا يغيره ولو من
البراهم لا شتاله على الحمض المانع من العلم بالمقصود قال شيخنا فان خلأ عنه صح وعليه يحمل قول السبكي
بالصحة فيه **(قوله وفيما أثرت الخ)** أو رده على كلام المصنف لمكان الخلاف فيه ويرجع فيه عدم الصحة وهو
العمد ومنه الفائدة واللبا **(قوله كالسمل)** ما لم يصل إلى العقد **(قوله ولا يجوز قبله)** أى لا يجوز بيع
السمل في شحمه ببعضه قبل تمييزه عنه أى ولا يصح بيعه مع شحمه أو باسمله الحاصل ولا بشحمه الحاصل
ولا بالبراهم كما في الزبد وقال شيخنا بالصحة هنا في الثلاثة لان الشحم غير روى وفيه نظر ظاهر لأن
المانع عدم العلم بقدر المقصود كما في اللحم بقطعه لأنه آمن بقاعدة مدعجوة مع أن السمل غير مرئي داخل الشحم
ولا يكفي رؤيته ببعضه لا خلافا ولا روية شحمه لأنه ليس من الصوان فتأمل ثم رجع شيخنا إلى الأول **(قوله)**
أى عقد البيع شامل للعين ولما في الذمة وقيدته ابن حجر بالأول ليخرج منه ما لو كان عليه ألف درهم
وخمسون دينار فافصله على ألف دينار عنهما فإنه جائز سواء بلفظ الصلح أو التوعيص ووافقه شيخنا إلى
في لفظ الصلح فقط وعليه فلا حاجة لتقييد وصورة الصلح مستتناة بنظر المسامحة فيه **(قوله روى)** أى مبيعا
ر بوى لكن بقيد اتحاد العلة كما قد يكون مقصودا ليخرج ما لو باع دارا فيها ثمر ماء عنب بمثلها فإنه يصح
لأن الماء تابع بالإضافة إلى الدار وإن كان لا بد من النص عليه في العقد لدخوله في البيع وما لو باع بناء دار
مبوء بذهب لا يصح منه شيء بالعرض على النار بذهب فإنه صحيح فان حصل في باطل وما لو باع دارا بذهب
فظهر بهامد من ذهب ولم يلعبه حال البيع فإنه صحيح فان علم به في باطل واغترها للجل لأنه في تابع **(قوله)**
من الجانبين) والروى بارز في الجانبين كما مثل أو في أحدهما كسهم بشيرج أو كالبارز فيها أو في أحدهما
كشأتين واللبن فيها وكشاة فيها بلبن من جنسها فإنه غير صحيح لأن اللبن فيهما مقصود وقدها في الخرج
فخرج الضمن من الجانبين كسهم بسمم فصحيح ويصح بيع ذات لبن يمثلها من الأدميات وكذا من
غيرهن إن اختلف الجنس كشاة وبقرة وكذا غير ذات لبن بلبن من جنسها والبيض كاللبن وفي الثانية بحث
لأنهما من قاعدة مدعجوة ولأن اللبن مقصود بمجول فالوجه البطلان سواء كان اللبن فيها أو في أحدهما سواء
اتحد الجنس أو لا فتأمل **(قوله أى جنس الروى)** أو قال جنس البيع لكان أولى ليدخل درهم وثوب بدرهم
(قوله جنسين) ظاهره روى بين وترد عليه الصورة المذكورة وإن استوت قيمتهما وكذا النوعان لأنهما
مظنة الاختلاف نعم يتفرق في الجنس الحب البسرة من جنس آخر بحيث لا تظهر في السكيات وفي النوع
وان كثرت أى ما لم ينسأ مقدار النوعين والا كبيع صاعين معقلى وصيحاني مختلطين بصاعين معقلى أو
صيحاني فلا يصح خلافا لما قاله الرافعي وغيره كذا قاله شيخنا الزيدى واعتمد شيخنا إلى الرضى الصحة تبعاً لمن
ذكر وفيه نظر ظاهر **(قوله مدعجوة)** هو اسم لنوع من أنواع تمر المدينة النبوية يقال لشجرة التينة بكسر
اللام وسكون التنحية وقد أوصل بعضهم أنواع تمرها إلى مائة ونيف وثلاثين نوعاً

يتمتع بالآخر وباللبن وكذلك بالزبد والسمن والحمض قاله المحلى (قول الشارح ولا يبيع اللبن بما يتخذ منه)
أى لأنه من قاعدة مدعجوة كما في الشيرج بالسمسم (قول المتن بالطبخ الخ) خرج به تأثير التميز إلا في
وكذا تأثير الحرارة كاللبا وشمل كلامه قوى النار وضعيفها (قول الشارح جبا كان وغيره) أى لأن تأثير
النار فيه غير منضبط (قول المتن كالسمل) وكذا الذهب والفضة (قول الشارح للجل بالماتلة) فيكون من
قاعدة مدعجوة (قول المتن روى) أى جنساً واحداً كما قيده في الحرر لثلاثه مالوا باع ذهباً وقضة بمحطة
مثلاً (قول المتن واختلاف الجنس) أى جنس البيع لا الجنس المتقدم فان المراد به واحد يستحيل انقسامه
إلى شيئين لا يصدق عليه قوله الاستوى ثم لا فرق في المضموم إليه بين الروى وغيره وإن كانت عبارة الكتاب
لاتي بذلك التباين ويلو قال واختلاف الجنس لكان بيننا (قول الشارح جميعهما الخ) دفع لما يقال
عبارته لا تشمل الاموال حصل الاختلاف من أحدهما فقط مع أكثر الأمثلة الأتية

باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعها أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما من البراهم والدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كصاح ومكسرة بها) أي بصاح ومكسرة (أو بأحدهما) أي بصاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الجميع (قبالة) لأن قضية اشتغال أحد طرفي المقد على مالتين مختلفتين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثاله باع شخصان داروسيفاً ألف (١٧٤) وقيمة النقص مائة والسيف خمسون بأخذ الشيع النقص ثلثي ألف والتوزيع فيها نحن

فيه يؤدي إلى الفاضلة أو عدم تحقق المائة في بيع مد ودرهم. بعد ودرهم أن اختلفت قيمة للـد من الطرفين كدرهمين ودرهم فد درهمين ثلثا طرفه فيقاله ثلثا مد وثلثا درهم من الطرف الأخر يبقى منه ثلثمدون ثلث درهم في مقابلة درهم من ذلك الطرف بالسوية فتتحقق للفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم وان استوت قيمة للـد من الطرفين فالمائة غير محققة لانها تمتد التقوم وهو تخمين قد يخطئ وفي بيع مدودرهم بمدين أو درهمين ان كانت قيمة للمالذي مع درهم درهما فالمائة غير محققة لما ذكر وان كانت قيمته أكثر من درهم كدرهمين أو أقل منه كنصف درهم تحققت الفاضلة ففي الصورة الأولى مقابلة مد بثلثمدون ثلث مد وفي الثانية مقابلة درهم بثلثي درهم أو بدرهم وثلث درهم وفي بيع البراهم أو الدنانير الصحاح أو المكسرة بهما ان

(قول الشارح باختلاف الصفة) يريد أن مراده هنا بالنوع مالتين بجنس فشكل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالمقلى والبرنى (قول للـن ومكسرة) للراد بها القراضة التي تقرر من الدنانير لتستعمل في شراء الحاجة الطيعة مثلاً (قول الشارح وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح) الظاهر الاكتفاء بنقص قيمة مكسور واحد فليتأمل وان الصحاح والتكسير في غير البراهم كالبراهم في اعتبار الشرط للذكر (قول الشارح فتتحقق للفاضلة في مقابلة نصف درهم بنصف درهم) ظاهر قيمته ان المذكور قبله أعني مقابلة للـد بثلثي مد وثلثي درهم لا يحسن وفيه وهو ممنوع لأن فيه أيضاً للفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلثي مد بنصف مد فليتأمل (قول الشارح في الصورة الأولى) يعني بيع مدودرهم بمدين وقيمة للـد مع درهم درهما أو نصف درهم يعني بالثانية بيع مد ودرهم بدرهمين وقيمة للـد درهما أو نصف درهم (قول الشارح ان استوت الخ) هذا لا ينافي ما سلف من اشتراط أن تكون قيمتهما أنقص من الصحيحة (قول الشارح أو مكسرة فقط) مثاله باع درهما بصاح ودرهما بمكسرة بدرهمين بمكسرين ان قلت قضية عبارته ان الفاضلة ثابتة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسرة مستوية وقد سلف فيها لو باع الصحاح والمكسرة بهما واستوت قيمة المكسرة ان الثابت الجعل بالمائة قلت اذا كان الشرط في سائر الصور ان يكون قيمة المكسرة دون الصحيح لزم في مثالنا حقيقة الفاضلة قطعاً نظراً إلى الصحيح الذي فيه فانه يوجب اختلاف العوضين في القيمة ولا كذلك المثال الثاني (قول الشارح فلا بطلان) أي في سائر الصور (قول الشارح ولو فصل) هو محتر زقوله الصفة ولا أثر هنا لتمدها بتعدد البائع والمشتري فان كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قول الشارح أو مقلى جاز) (تسمية) لو باع صفقة مفشوشة بثلثها أو بخلافها ان كان النقص

استوت قيمة المكسرة من الطرفين لم تحقق المائة لما تقدم وان اختلفت تحققت الفاضلة على وزن ما تقدم فيها كما هي متحققة في البيع بصاح فقط أو مكسرة فقط لما تقدم من فرض التسوية ان قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فلا تساوت قيمتهما فلا بالان ولو فصل في المقد جعل المد في مقابلة المد والبرهم والبرهم في مقابلة البرهم أو المدصح ولو لم يشتمل أحد جانبي المقد على شيء مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاح حنطة وصاع شعير أو بصاع حنطة وأشعير أو ببيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع محر برنى وصاع مقلى أو بصاعين برنى أو مقلى جاز (و يحرم بيع اللحم بالحويوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا دنانير جنسها من مأكل

وغيره) كبيع لحم البقر بالشاتو بيه بالخمار (في الاظهر) لا تملك الله عليه وسلم نهى أن يباع الشاة بالحرم رواه الحاكم والبيهقي وقال اسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود عن سعيد بن السب (١٧٥) مرسلوا سند الترمذي عن زيد

ابن سلمة الساعدي ومقابل الاظهر الجواز أما في الماكول

وهو مبنى على أن اللحم اجناس فبالقياس على بيع اللحم بالحرم وأما في غيره فوجه بأن سبب التبع بيع مال الرابا بأصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا (باب) فبا نهى عنه من البيوع وغير ذلك (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل)

رواه البخاري من رواية ابن عمرو وعب بن فتح العين وسكون السين المهمتين (وهو ضرابه) أي طروقه لاثي (ويقال ماؤم يقال أجرة ضرابه) وعلى الأولين يقتر في الحديث مضاف ليصح التبي أي نهى عن بدل عيب الفحل من أجرة ضرابه أو ثمن مائه أي بذل ذلك وأخذه (فيحرم ثمن مائه وكذا أجرته)

للضراب (في الاصح) عملا بالافضل في النهي من التحريم والنهي فيه أماء الفحل ليس يمتنع ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضراؤه ثقله باختياره غير مقدور عليه لذلك ومقابل التصحيح جواز استئجار الفحل كاستئجار لتلقيح التخل ويجوز أن يسلي صاحب

لثولي (قوله وغيره) شمل الآدمي (باب) فبا نهى عنه من البيوع وغير ذلك

(قوله عن عيب الفحل) وفي مسلم عن بيع عيب الفحل ولعلها لم تثبت عند الفقهاء فلم يحملوا غيرها عليها والنهي يقتضي التحريم والفسادان رجع لذات الشيء بفقد ركن أو خارج لازم له بفقد شرط والافتحريم فقط كسما في كذا قالوا ويرد عليه وجود الشرط الفاسد كالجمل بالاجل إلا أن يؤول فتأمله والتمع على العائد العالم والجامل للتقصير نعم إن لم يقصد الشيء الشرعي كالأعابة أو تعليم أو اضطرار أو نحو ذلك فلا حرمة (قوله وهو ضرابه) قدمه لأنه الأشهر (قوله ويقال أجرة ضرابه) أي استئجاره للضراب بدليل ما بعده (قوله مضاف) هو الفحل من أن لم يقصد الشيء (قوله ليصح التبي) لأنه لا يتعلق إلا بفعل المكاتب (قوله ثمن مائه) أي دفعه وأخذه كاعلم (قوله لتعلقه باختياره الخ) والأجزاء كالضراب وهو عينه ومقابل من حصة استجاره للزنا محمول على ما إذا استأجره مدته فله حينئذ أن يؤم هذه الطريقة واجبة على مالكه كعيب اضطراره أهل ناحية وعليها حمل قول بعضهم أن ثمنه كبير (قوله ومقابل الاصح إلى آخره) وأوجب بأن فعل الاجبري التلقيح من المقدور عليه وليس فيه عين حتى لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز) أي يستحب (قوله محبوبة) أي مندوبة خلافا للإمام أحمد ومنعها مكره وقد تجب إذا تعينت في محل ومنعها حرام حينئذ وتقديم (قوله) بفتح الهمزة والواو (قوله) أي في الفحلين وغلط من سكنها فبها ما وفي أحدهما كلام الشارح يدل على أن الحيلة مفردة فهاؤه للبالغة أو الدلالة على التثنية وقيل جمع مفردة حابل كقوله وناقل وفيما ذكر إطلاق المصدر على اسم الفعل وإطلاق الحبل على غير الآدمي وكل منهما مجاز (قوله بأن يبيع الخ) هذا تفسير أبي عبيد وأبي عبيدة وقال الإمام أحمد رضي الله عنه (قوله أو ثمن الخ) هذا تفسير ابن عمر راوي الحديث وقال

قدرا يظهر في الوزن متنع والاجاز (قول الشارح بأن سبب التبع الخ) من هذا الشيء استنبط منع بيع السمسم بدهنه وكسبه ونحو ذلك (تمة) ببيع التمر طلع الذكور جائز دون طلع الاناث (قول الشارح أيضا بأن سبب التبع الخ) أي فيكون هذا الشيء خصوصا لعموم الحديث والأول تسلك بعموم اللفظ لكن عمومها في لفظ الراوي ومثله لا يحتج به

(باب) فبا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول المتن وهو ضرابه ويقال ماؤم) استدل لما يقوله

ولو لا عيب لرددتموه • وشر متنبعة فحل يار (قول المتن ويقال أجرة ضرابه) هذا التفسير أقصرصر عليه الجوهري (قول الشارح أو ثمن مائه) قدورد التصريح بالنهي عن ثمنه في رواية الشافعي في المختصر (قول الشارح كاستئجار لتلقيح النخل) رد بأن الأجير قادر على التلقيح ولا عيب عليه أدلوا شرطت عليه فسد العقد (قول الشارح ويجوز الخ) أي خلافا للإمام أحمد رضي الله عنه (قول المتن وعن حبل) هو مصدر بمعنى الفعول وإطلاقه مختص بالآدميين ففيه تجوز من وجهين والحيلة جمع حابل كفساق وسفلة وقيل مفردة (قول الشارح بلفظ نهى عن بيع حبل الحيلة) قال الاسنوي عبارة الكتاب توهم أنه لم يرد في النهي التصريح بالبيع في حبل الحيلة والملافيح والمضامين والملازمة والمناذرة كما لم يرد التصريح في السب قال وليس كذلك بل ورد في الكل النهي ويشير الشارح رحمه الله في الجميع اه وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفحل (قول المتن بأن يبيع نتج التناج) صورته أن يقول بعتك ولد مائتله هذه (قول المتن بثمان الخ) هذا تفسير ابن عمر وأخذ به الشافعي والأول تفسير أهل اللغة

الاثني صاحب الفحل شهادته بالإعارة للضراب محبوبة (وعن حبل الحيلة) بفتح الهمزة والواو قد رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ نهى عن بيع حبل الحيلة (وهو نتاج التناج بأن يبيع نتاج التناج أو ثمنه إلى نتاج التناج) أي إلى أن تلده هذه الباقية يلدوله فلو ولد له فلو ولد له

تاج التاج وهو بكسر التون ضبط المصنف كالجوهري من تسمية للفعول بالمصدر يقال تحت الناقة البناء للفعول تاجا بكسر التون أى ولدته بطلان البيع للسفاد (١٧٦) من التهي على التفسير الأول لانه بيع ما ليس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثانى لانه الى أجل

مالك والشافعى رضى الله عنهما (قوله تاج) هو مصدر تاج بضم التون ولا يقال الا كذلك (قوله ضبط المصنف) أى بالقلم وفيه تبرا من لان الشهور في اللغة أنه بالفتح فعمل ذلك عرف الفقهاء وأنه لغة أخرى (قوله وعن اللانج) ويقال لها بحر بفتح الهم وسكون الجيم وآخرها مهملة وهي جمع ملقوحة أى ملقوح بهامون فوههم لفتح الناقة بضم اللام أى حملت فهي لاقح أى حامل وتفسيره بأنه جنين الناقة يفيد شموله للذكر فهذه فبالمرة واحدة (قوله ماني البطون) أى بطون الابل كما قاله الجوهري وقال غيره مطلقا وهو المراد شرعا (قوله والضامين) جمع مضمان كفتح أو مضمون كجبنون قال الازهرى سميت بذلك لان الله تعالى أودعها ظهورها فكأنها مضمنتها (قوله من الماء) فاعادتها مع علمها من عب الفحل لافادة أنها تسمى بذلك أو أن التهي ورد بالفتن أو للتعاقب بينهما بين ما قبلها ذاتا وعلا اذهى للماء في ظهوره المذكور وما قبلها الماء في بطون الاناث وقال الاسنوى ان هذا المابع عاما أو عامين (قوله بأن يلمس) بضم الهم وكسرها قال شيخنا الرملى في شرحه وما اشترى على اللسان من الفتح فلا وجه له لانها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق اه ونقل الاسنوى في باب الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون الضارع بالفتح فتأمل (قوله عن رؤيته) فيبطل هنا قطعا وان قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد والمسلم لا يقوم مقام النظر شرعا ولا عادة (قوله عن الصيغة) أى عن القبول فيها أو عن الإعجاب وحدها قبل أو عنهما معا وكلام المصنف محتمل للاخيرين وأشار الشارح الى أن يجعل معنى بقولا وأن هذا القول ليس بقولا ولا إيجابا لتقدمه على وقته أو أنه فاسد لتعليقه فهو كالمعلم (قوله أو يبيعه) أى بإيجاب وقبول والقاسد في هذه للشرط الفاسد كما يأتي (قوله أو يقول) هو عطف على يجعل اذ هما صيغة (قوله فيهما) أى للامسة والناذرة (قوله لمعلم الرؤية) أى فى للامسة اذ يزيد كراهى في الناذرة وقد صورها ابن حجر فيها بقوله أن يقول بعنك بشرط قيام بذهم مقام رؤيتك (قوله للشرط الفاسد) اعترض فساد به أنه ليس فيه نفي خيار المجلس بل قطعه مطلقا على شئ وهو غير مضر الآن يقال ان خيار المجلس لا يقطع الا بالتفرق أو اللفظ بنحو اختراز زومه وهذا ليس واحدا منهما فسد لعدم افادته أو لقطعه خيار العيب المشار اليه بقوله وغيره وهو لا ينقطع لان الرد به عند الاطلاع عليه أو لقطعه خيار الشرط المشار اليه بقوله ولك الخيار الى كذا أو لقطعه مطلق الخيار الشامل لجميعا فتأمل ذلك وحرره ولعل الواو في وغيره بمعنى أولان أحدهما كاف في البطان اما لتعليق ان جعل اللس شرطا والافلاعدول عن الصيغة الشرطية (قوله فيقول النخ) هو تفسير لقوله يجعل فهو عطف على

مجهول (وعن الملاقيح) وهي ماني البطون (من الإجنة) والضامين وهي ماني اصلا للفحول (من الماء روى التهي عن بيعهما بالك في الوطأ عن سعيد بن المسيب مهرا والبراز عن سعيد عن أبي هريرة مسندا وبطلان البيع فيهما للمعامل عما ذكر (والاماسة) رواه الشيخان عن أبي هريرة وقال والناذرة وعن أبي سعيد بلفظ نهى عن بيعتين للناذرة والاماسة (بأن يلمس) بضم الهم وكسرها (أو با مطوبا) أوفى ظلمة (ثم يشتره على أن لا خيار له اذارة) اكتفاء بلمس عن رؤيته (أو يقول اذا لمسته فقد بتمك) اكتفاء بلمس عن الصيغة أو يبيعه شيئا على أنه متى لمسلم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والناذرة) بالمعجمة (بأن يجعل النبذ ييما) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك أو في عشرة فأخذه الآخر أو يقول بتمك هذا بكذا على اني اذ انبذته اليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطان فيهما لعدم

(قوله ضبط المصنف بالقلم) قال غيره بفتح التون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول المتن وهي ماني البطون الخ) هو مختص بالابل (قول المتن والضامين) فسرهم الاسنوى بما تحمله من ضرب الفحل من علم وامين مثلا ونحوه في القوت (قول المتن أو يقول النخ) عل الامام بطلانه لتعليق والدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاسنوى بأنه ان جعل اللس شرطا فبطلانه لتعليق وان جعل ذلك ييما فقد فقد الصيغة (قول الشارح اكتفاء بلمس النخ) أى فيكون ان جعل اللس ييما (قول المتن بأن يجعل النبذ) هو ال طرح والاقاء قال الرافعي اختلاف المعاطاة يجري هنا واعترضه السبكي بأن الفعل هنا خال عن قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع الامن قوله السابق أنبذ اليك أو في بخلاف الفعل في المعاطاة فانه كالوضع عرفا لذلك (قول الشارح لعدم الرؤية) قال الاسنوى ولو صححت بيع الغائب لا يقول به هنا في الاماسة لانها مشرطان يقوم اللس مقام النظر ثم قال بعد ذلك انه لا يخرج البطان على خلاف الصحة عند نفي خيار الرؤية في بيع الغائب وان كان الاصح فيه البطان لورود التهي هنا أقول والى هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكتفاء بلمس عن رؤيته (قول الشارح اذ ارى ميت الخ) يصح قرأته

الرؤية وعدم الصيغة أو للشرط الفاسد (وبيع الحصة) رواه مسلم عن أبي هريرة (بأن يقول بتمك من هذه الأنواب متاع هذه الحصة عليه أو يجعل الرى) لها (ييما) اكتفاء بعن الصيغة فيقول أحدهما اذ ارى ميت هذه الحصة

فهذا التوب جميع منك عشرة (أو) يقول (بتك ولك الحجار الى رمها) والبطلان في ذلك للجبل بالمبيع أو بزمن الحجار أولمدم الصيغة (وعن يعنين في بيعه) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة (وقال حسن صحيح (بأن يقول (١٧٧) بتك) هذا (بالتف نقدا أو ألفين الى

سنة) نقذ بأيهما شئت
أوشئت أنا (أو بتك هذا
البد بالتف على أن يبيعي
دارك بكذا) أو تشتري
منى دارى بكذا والبطلان
في ذلك للجبل بالموض في
الاول وللشرط الفاسد في
الثاني كما سيأتى في قوله
(وعن بيع وشرط) رواه
عمر بن شعيب عن أبيه
عن جده وروي أبو داود
وغیره هذا الطريق لى لاجل
سلف وبيع ولا شرط وبيع
(كبيع بشرط بيع) كما
تقدم (أو قرض) كأن
يبيعه عبده بالتف بشرط أن
يقرضه مائة والغنى في ذلك
انه جعل ألف وروى القند
الثاني ثمنًا واشترى القند
الثاني فأسد فبطل بعض
الغن وليس لقيمة معلومة
حتى يفرض التوزيع عليه
وعلى الباقي فبطل العقد
(ولو اشترى زرعًا بشرط
أن يحصده البايع) بضم
الصاد وكسرهما (أو ثوبا
ويخذه) البايع (أو بشرط
أن يحصده
بطلانه) أى السرا
لأشائه على شرط عمل
فإن ملكه بعد ذلك فاسد
والثاني يصح وبزمن الشرط
وهو في الشيء بيع واجارة
يوزع للمسى عليهما
باعتبار القيمة والثالث يبطل

بتك اذ معناه أن يقول الخ فضمير التثنية صحيح ان وقع اللفظ منهما أو من حيث اتفاقهما ان لم يقبل لفظا
ولا يعتمد هذه الصيغة للتعلق أو عدم القبول (قوله فهذا التوب الخ) استقدم من الفاء أنه جواب الشرط
فهو مرتبط عليه فلا يجعله ابتداء صيغة وقبل الآخر فلا تبع للصحة (قوله أو يقول بتك) أشار الى أن بتك
عطف على بتك الاول وجملة يجعله الخ فاصلة بينهما وهو فصل جائز قاله شيخنا الرملى وفيه نظر لما علمت قبله
فالوجه أن يكون يجعله عطفًا على يقول وأن يكون بتك عطفًا على الرى فتأمل (قوله للجبل بالمبيع) أى
في الاول أو بزمن الحجار في الثالثة وفي تقديمها على الثانية إشارة الى انه كان المناسب للصنف ذلك أو لاجل
الاختصار باسقاط لفظة الجبل (قوله وعن يعنين) أى على البدلية فلا تجوز (قوله أو ألفين) والفاء وضم
مثل أو بخلاف الواو فإنه يصح و يكون الهمز ثلاثة آلاف منها الفان مؤجلة (قوله وللشرط الفاسد الخ) فيه
إشارة الى أنه ليس من أفراد البيعتين فالآخره مما بعده لمكان أولى واذ وقع البيع الثاني ففيه ما يأتي (قوله
سلف وبيع) أى فرض وبيع كان الراد من القرض عقده فهو جمع بين عقدين جائز ولازم وهو باطل أو
الراد بشرط القرض في البيع فهو من أفراد بيع وشرط المذكور بعده (قوله قرض) ومثله الاجارة والتزويج
(قوله بشرط أن يقرضه) فالوقال في جوابه قبلت البيع وأقرضتك المائة فباطل أيضا ولو وقع عقد قرض
بعد ذلك علما بطلان الشرط صح والا فلا كذا اعتمدته شيخنا الرملى وقال بعضهم ينبغي الصحة مطلقا
نظر الواقع مع تمام الصيغة ولا يضرا اعتقاد ترتبه على الشرط السابق من غير تعلق لان اعتقاد الفساد غير
مضر كافي ببيع مال مورثه اه وهو ظاهر وعليه يحمل كلام الامام (قوله بشرط أن يحصده) أو ويحصده
أو يحصده وغيره أو أو على أن يحصده وقاله مثل ذلك في ويخبطه وخرج بذلك صيغة الامر كاحصده وخطه
فلا يضرك قال شيخنا الرملى كابن حجر الان أراد الشرطية ومثل ذلك شراء نحو حطب بشرط حمله لمنزله وان
عرف أو بطيخة كذلك (قوله البايع) ومثله الأجنبي فإن شرط الحصاد على المشتري لم يضر وإن كان الشرط
البايع خلافا لظاهره ما في باب (قوله فيما لم يملكه بعد) أى الآن لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام
الصيغة والضمير في يملكه عائدا للمشتري ويحتمل أن يقال ان المشتري شرط على البايع عملا فيما يملكه البايع
بعد تمام الصيغة وكذلك لو شرط عليه المشتري عملا فيما يملكه البايع غير البيع بطل العقد قطعا لا تبعية (قوله
بيع واجارة) ورد بأنه ليس فيه كرمه ولا عمل معلوم (قوله الطرق الثلاثة) فيه اعتراض على المصنف حيث لم
يعبر بالذهب وقول بعضهم ان المصنف أشار الى ترجيح طريق الخلاف مردود بان ذلك ليس من اصطلاحه
وبأن الرجح طريق القطع كاذ كرهه الشارح (قوله ويستثنى من التهي) لعل الراد من الاستثناء فيه تخصيصه

بضم التاء وفتحها وكذا كل صورها لافرق بين رى البايع والمشتري (قول الشارح أو يقول) قيل كان
الصواب التصريح بيقول لارشاد الى عطفه على الاول أو كأن يقدمه على الثاني (قول الشارح أولمدم الصيغة) به
تعلم ان قوله في صورتها السابقة فهذا التوب جميع منك عشرة القرض منه الاخبار لا الانشاء (قول المتن أو
بتك الخ) هذا التفسير وما قبله كرهما الامام الشافعي رضى الله عنه (قول الشارح وللشرط الفاسد الخ) أى فهو
منهى عنه بكل من الحديثين (قول المتن بشرط أن يحصده البايع) من هذا القبيل اشترى هذا الحطب
بشرط أن يحمله الى البيت سواء كان البيت معروفا أم لا وكذا لو شرط عليه حمل البطيخة للشراء وما أشبه
ذلك ومسئلة البطيخة تقع كثيرا فليحترز عنها (قول المتن أو بشرط) هو بالاولى (قول المتن فالأصح
بطلانه) قال الاسنوى لانه شرط يخالف مقتضى العقد (قول الشارح أحصها الخ) ثم اعترض
الاسنوى على تمييز الصنف بالأصح من وجهين الاول للمسئلة ذات طرق الثاني ان التعبير بالأصح
يقضى قوة الخلاف مع أنه ضعيف لان الرجح طريق القطع (قول المتن ويستثنى) هذه

(٢٣) - (قيلوبى وعميرة) - ثانى الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرق الثلاثة في المسئلة أحصها بطلان
البيع والشرط والثانية فيهما القولان في الجمع بين بيع واجارة والثالثة يبطل الشرط وفي البيع قولان في الصفة (ويستثنى) من التهي عن

بيع وشرط (صور) نصح للمساكني (كالباع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) وسياقي الكلام على ذلك في محله (والاجل والرهن والكفيل) (١٧٨) المعينات بضمن في الذمة (أما الاجل فلقوله تعالى إذا دأبتم دين إلى أجل مسمى أي معين

فاكتبوه وأما الرهن والكفيل فللحاجة إليهما في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاستتماله على شرط رهن مالم يملكه بعد والتعيين في الرهن بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكتفي الوصف كموثرقة قال الرافعي هذا هو النقل ولو قال قائل الاكتفاء بالوصف أولى من الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف. حاله لم يكن مبعدا وسكت عليه في الروضة وتقييد الثمن بكونه في الذمة لا احتراز عن الأيمن لوقال بتمك هذه البراهم على أن تسلمه إلى في وقت كذا أو ترهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فان الشرط باطل ذكره في الروضة كأصلها في الاجل لانه رفق أثبت لتحصيل الحق في الذمة والمعين حاصل ثم ذكر الرافعي في التكلم على ألفاظ الجوز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما انه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه في غير ما شرع له

(والاشهاد) لا امر به في الآية قال تعالى وأشهدوا إذا تباعتم (ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح) والثاني يشترط كالرهن (قول والكفيل) ورفق بفتاوى الاغراض فيهما بخلاف الشهود فان الحق يثبت بأي عدول كانوا أو قطع الامام بالاول ورد الخلاف إلى أنه لو عينهم

الأمور في العلامات كالرخص في العبادات فيتبع فيها أو يف الشارح ولا تتبدى لكل ما فيه مصلحة (قول الثمن والكفيل) قال الاسنوي سئل النووي رحمه الله عن موافقته على الاكتفاء بالمشاهدة وتصوره عدم الاكتفاء فيها أو صدقها تعلم مقدار من القرآن وعين مكانه من المصحف بالمشاهدة معللا بعدم معرفة السهولة والصعوبة (قول الثمن بضمن في الذمة) لو باع من رجلين سلعة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعليق القاضي والوسيط وغيرهما مدحة البيع لانه شرط على المشتري أن يكون ضامنا لغيره وهذه مسألة جليلة تقع بين الناس كثيرا فينتظن لها (قول الشارح أو الوصف الخ) قيل هذا لا يلازم قولهم ان رهن الغائب كسبي فلا يكفي وصفه قلت قد يجاب بأن صورته هنام الذمة (قول الشارح أو يضمنك بها فلان) اعترض الاسنوي بأن ضمان الاعيان المعنية الضمونة صحيح والثن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قول الشارح شرعه) نائب الفاعل ضمير يعود على كل

(قول

(قوله هل يتعينون) والاصح عدم تعيينهم خلافا لما يوهمه ظاهر كلام الروض ولا أثر لتفاوت الاغراض بنحو
وجاهة (قوله فان لم يرهن) بان امتنع منه لانه لا يعتبر عليه زال الضرر بالفسخ وكذا لو اراد ابداله بغيره
لتفاوت الاغراض في الاعيان او تغير حاله الى نقص او تلف كله او بعضه او اعتقه كذلك او دبره او غلق عتقه
او روجه او ظهر به عيب او امتنع من اقباضه بعد العقد (قوله اولم يشهد) بان امتنع منه وكذا الوات المشروط
اشهاده كما في شرح الروض (قوله اولم يتكفل المعلن) وكذا الوات او ظهر انه معسر (قوله فالبائع الحيار)
أى على الفور قاله شيخنا وهو في شرح الروض (قوله ان اشترط التعمين) أى على الوجه الرجوح (قوله ولو
باع عبدا) أى فبقاؤه ولو لم يرهن من يتفق عليه بالشراء كإصله والام يصح العقد مع ذلك الشرط ولا بد من
كون المتفق عن المشتري كما باتى ومن كون الشرط من المبتدى سواء المشتري أو البائع وموافقة الآخر عليه
ولو بالسكوت فان وقع الثاني وهو المشتري فهو وعد لا يزم وهو البائع بطل العقد ان كان قبل تمام الصيغة
والا لم يوصح العقد (قوله بشرط اعتاقه) أى العبد كله أو بعضه المعلن ولو اشترى بعضه بشرط اعتاق ما اشتراه
أو بعض ما اشتراه معيناصح وان لم يكن باقية حرا على الرجوع أو مبهما يصح أو شرط عتق كله كذلك وله
بيع مالم بشرط عتقه منه قبل عتق ما شرطه (قوله كما لو شرط بيعه أو هبته) وقرى بنشوف الشارع للعتق
ولو وهبه له بشرط عتقه فهو كالماله بعه بذلك (قوله كفى النكاح) فيقال قال تزوجت أمتك بشرط أن
تعتقها فانه يصح النكاح ويبطل الشرط وأوجب بأن النكاح لا يتأثر بالشرط الفاسدة (قوله للبائع
مطالبة المشتري) ومثله وان لم يرهن من لا غيرهم من الأحاد خلافا لما يوهمه ظاهر كلام النهج وبالبطلان من العتق فورا
وبحرم تأخيريه بعده ولو قبل الاعتاق ولو بعد الطلب باستخدامه ولو بالوطء وأعارته لأرهنه ولا يبيعه ولا يوفقه
ولا أجاره ولو يزرعه فداؤه لو جنى كأم الولد ولو قتل فقيمة ماله لا يزرعه ماله ولا يجزى عتقه عن كفارته
فيفتق لاعتها (قوله أجبر عليه) أى أجبره الحاكم عليه فان امتنع تاب الحاكم عنه فيه كالمولى ويتبعها حملها
ان عتقت حاملا لا ولد لها وان اشترى حاملا به بشرط العتق كفى الجموع لا تقطع التبعية لا يزرعه عتقه كذا
قالوا فيه نظر لأن الحمل من سيدهاذا الفرض أنها مستولدة فالولد حر مطلقا ولم يكلامهم مصور بكونه
من غير سيدها بنحو تزوج ان قلنا بصحته فليراجع (قوله واذا أعتقه المشتري فالوالاه) وكذا الوات
وأعتقه وارثه نعم ان عتقت بموته كأن استولدها أجزأ عن الاعتاق وسقطت مطالبة الوارث بفعله أنه لا يكتفى
المشتري استيلاده عن الاعتاق ولا يمنع من مطالبة به (قوله وان قلنا) قيل الأولى حذف الواو وهو خطأ
لأن مفاد التاية كون ما ورثها أولى بالحكم وهو هنا كذلك لأن ما ورثها لا خلاف فيه ولأن مطالبة
البائع من كون الحق لله بيده وتخصيص الثاني بكون الحق لله يضرب في تعميم الأول نعم فيه إيهام جريان
الخلاف اذا كان الحق لله لغيره وليس كذلك فتأمل (قوله أى للبائع) وكذا للاجنبي وكذا لو شرط عتقه

(قول المتن فان لم يرهن) مثله لو رهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قول المتن أولم يتكفل
الخ) أومات الكفيل قبل الكفالة أو أعسر على ما قاله الاسنوى انه القياس (قول المتن فالبائع الحيار) أى
ولا يجزى المشتري على القيام بذلك لأن للبائع مندوحة (قول الشارع لتشوف الشارع الخ) أيضا لفظة بريرة وهى
في الصحيحين بالفاظ مختلفة ووجه الاستدلال منها أنها اشتملت على شرط العتق والوالاه لم ولم ينكر التبي
على الشرط الوالاه أو أم الجواب عن اشتراط الوالاه المذكور في القصة قسيان هذا وقد اعترض البلقيني
بان بريرة كانت مكاتبه وظهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثها قريب من العام الوارد عن
سبب وصورة السبب لا يخرج كفى الولد للفرأش فانه كان فى أمة (قول الشارع وان قلنا الحق الخ) الاحسن
ترك الواو بدليل حكاية الخلاف الآتى (قول الشارع كالنذر) تنظير لقوله وهو الاصح (قول المتن مع العتق)

عن البائع أو أجنبي لم يصح العقد (قوله أو شرط تديره) وكذا تعليق عتقه بصفة أو وقفه لم يصح (قوله وهو في مسألة الولاء الخ) فتعتبر المصنف عن مقابله بالأصح صحيح سالم من الاعتراض (قوله ولو شرط مقتضى العقد الخ) حاصله أن الشرط في العقد خمسة أحوال لأنه إما لصحته كشرط قطع التجارة أو من مقتضياته كالقبض والرد بالعيب أو من مصالحه كالكتابة والحياطة أو مما لا غرض فيه كأكل المهرسة أو مخالاف لمقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفسد للعقد دون مقابله وهو معمول به في الأول وتأكيد في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولا غنى في الرابع قال الأسنوي وينبغي أن يصح إذا كان الشرط لعدم القبض هو المشتري كالوشرط للرفع في النكاح أنه لا يبطأ وكما لو اشترى طعاما وشرط على نفسه أن يطعمه للمشتري فإنه يصح لأن شرطه البائع فإنه يبطل كقوله للماوردي وقد يجاب بأن ذلك الشرط يؤدي إلى استمرار رضا البائع هنا وعدم وثوقه بملك الثمن وفي ذلك ضرر عليه وبأن القدرة على التسليم في البيع شرط وهي القبض فشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومثله كل البيع لحصول القبض لأنه باحة كإتيان فيه غرضه (قوله لا غرض فيه) أي عرفا ولا نظر لفرض العاقدين (قوله وأخذ من كلام الخ) فتدازع ابن عبد السلام وابن الرضعة في عدم الغرض في هذا بأن فيه تمكلا لعبد فينبغي فيه الصحة ورد بأن نص الام بخالفهما وصرح بالسداد ولفظه كما نقله الأسنوي بقوله قال محمد بن ادريس إذا باع الرجل الرجل العبد على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن ينفق عليه كذا فالبيع كافي فيه فساد اه ومن هذا يعلم أن مقاله الشارح عن النص صحيح وأن ما عتمده الشيخان من الصحة بخلاف للنص المذكور وأن ما جع به شيخنا مر بين كلام الشيخين ونص الام غير صحيح حيث قال ان ما في الا في الجمع بين شيئين كان قال تطعمه كذا وكذا وذلك ما لا يلزم السيدان كما كشرط أن يصلى الفرائض والتوافل أول وقتها فهو مفسد وما في غير الام فيما اذا لم يجمع كشرط أن يطعمه كذا كالمهرسة لأنه ما يلزم السيدان كما لا يمكن أقل من شئ واحد من المطعوم وان لم يكن عين المذكور بلر بما يتعين اذا لم يكن غيره فهو غير مفسده فتأمل (قوله بقصد) أي عرفا وان لم يقصد العاقدان أو عكسه كإتيان الثيو بقائها لا تقصدها فخرج بقصد نحو الزنا والسرقة فلا خيار بفوتها **فرع** لو شرطها ثبائيات بكرة أو شرطه مسلما فإن كافرا أو شرطه فحلا فإن عسحا فلا خيار في الجميع بخلاف عكسها الماوا البكر والمسوح ورغبة الفريقين في الكافر (قوله كتابا) ويكتفى ما يقع عليه اسم الكتابة عرفا فان شرط حسنها اعتبر ولا يحتاج إلى وصف الكتابة بكونها بالعربية أو العجمية مثلا لأن يتعلق به غرض والاوجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا بطل العقد وان تحقق منه ذلك ولو اختلفا في الكتابة فكل حل فيصدق المشتري بعدموته والبائع في حياته كذا قالوا وفيه بحث بإمكان اختياره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الحمل فتأمل (قوله حاملا) ويرجع في حملها لأهل الخبرة ولو نسوة ولو اختلفا في الحمل قبل موتها خرج ما لو قال فان اعتقه فويل لأهله فان البيع باطل جزما (قول الشارح من العتق الناجز) وأيضاً فقد البيع قد يقتضى العتق كإتيان شراء القريب بخلاف هذه الأمور (قوله الشارح وهو في مسألة الولاء قول منصوص) فيه نقد على المؤلف في تغييره بالأصح بالنسبة لهذا ثم حجة هذا ما ثبت من قوله **يعلق** واشترطى لهم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بأن لهم معنى عليهم كإتيان قوله تعالى وإن أسأتم فلها قال ويدل على إنكاره عليهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بأن ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عاداتهم كفسخ الحج إلى العمرة وأجاب الاكثر بأن الشرط كان خارج العقد وأما وجه الحق في غير الولاء فحصول المفضول ثم الوقف كالتدير (قول المتن لا يأكل الا كذا) أمافيا يقتضيه فلا تنأ كيدون تنبيه على ما أوجه الشارع عليه وأما ما لا غرض فيه فلا ذكره لا يورث نزاعا واختلفوا في الأول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكود عند بعضهم الأول بأن الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول المتن يقصد) من جملة ما خرج هذا الشرط أن يشترط الثيو بفنظير

(أو شرط تديره أو كتابته أو عتاقه بعد شهر) مثلا (لم يصح البيع) أمافي شرط الولاء فلمخالفة لما تقرر في الشرع من أن الولاء ملين أعقق وأما في الباقي فلا تمل يحصل في واحد منه ما تنسوف إليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو يخرج (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بالعيب أو مما لا غرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا صح) العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام في التتمة ونص في الام فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كتابا أو الدابة حاملا

أولياً (واضح) الشرط مع العقد (وله الخيار ان أخلف) الشرط (وفي قول يبطل العقد في الدابة) بصورتها للجعل بما شرط فيها بخلاف شرط الكتابة لا مكان العلم بها بالاختيار في الحال وأجاب الأول بأن العلم بما شرط في الدابة في ثاني الحال كاف ويجزى الخلاف في بيع الجارية بشرط انها حامل وقطع بعضهم فيها بالصحة لأن الحمل فيها عيب فاشترطه اعلام بالعيب كالمو باعها آتية أو سارقة (ولو قال بتكها) أي الدابة (وحملها بطل) البيع (في الأصح) لجعله الحمل المجهول ميباً بخلاف بيعها بشرط كونها حاملاً فيه جعل الحملية وصفا تابعا والثاني يقول لو سكت عن الحمل دخل في البيع فلا يضر التنصيص عليه (ولا يصح بيع الحمل وحده) لأنه غير معلوم ولا مقدور عليه (ولا الحامل دونه) لأنه لا يجوز اقترانه بالعقد فلا يجوز زاستناؤه كأعضاء الحيوان (ولا الحامل بحر) لأنه لا يدخل في البيع فكانت استثنى وقيل يصح البيع ويكون الحمل مستثنى شرعا (ولو باع حاملا مطلقا) عن ذكر الحمل معها فقيه (دخل الحمل في البيع)

صدق البائع أو بعده صدق المشتري ولو عين في الحمل كونه ذكر أو أنثى بطل العقد (قوله أو لبونا) أي ذات لبن كما عجز به شيخ الاسلام وتعتبر بأصلها فان شرط خلافه بطل العقد (قوله ان أخلف) أي لا الأعلى كأمير (قوله بتكها وحملها بطل) وكذا يحملها أومع حملها لأن الحمل ليس من مسمى الدابة وهذا فارق صحة بيع الجدار وأسؤه أو بأسه أومع أسؤه أو ألجبة وحشوها أو به أو مومعه (قوله وصفها بابا) أخذتمه بعضهم عدم الصحة لو قال بتكها ان كانت حاملا فراجعه (قوله ولا يصح بيع الحمل وحده) هذا تقدم في الملافح وذكره هنا لفرض التقسيم (قوله كاعضاء الحيوان) وقد يفرق بأن الحمل آيل الى الانفصال فالأولى أن يقال هو استثناء مجهول من معلوم وبهذا فارق صحة استثناء منفعة الدار المؤجرة قبل البيع اذا باعها مسلوقة المنفعة وثمره الشجرة وغير مؤجرة نعم يرد مالواستثنى المنفعة في بيعها غير مؤجرة فانه لا يصح إلا أن يقال يصح اذا قردمده فراجعه وقد يقال ان هذا مخالف لقتضى العقد في بطله مطلقا فراجعه (قوله بحر) ومثله للملك لغير البائع ولو للمشتري قال شيخنا في كإن حجر ومثله الحمل النجس نحو كلب وخالفهم ما شيخنا مر ولوتين الحمل بذلك بعد البيع تبين بطلانه ان علم وجوده حال البيع بأن ولده لسته أشهر فأقل والأفلا هو للمشتري في غير نحو الحرة (قوله مستثنى شرعا) ورد بأن الاستثناء الشرعي كالخس وقدر عدم محته لأنه مجهول (قوله ولو باع حاملا) ولو موهونة بغير اذن مالكها (قوله دخل الحمل) أي وان تعدد ولو انفصل أحد توأمين قبل البيع والثاني بعده فالثاني للمشتري والعقد صحيح على التمسك وقيل للبائع الأول والعقد باطل ونقل عن النص (في نبيه) حذف للفقد عدة الخيار لا يصح البيع الفاسد لأن ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا والحقا الفسد فيه يفسده لأن الواقع في مدة الخيار كالواقع في العقد واعلم ان للصف أسقط هنا فصلا في حكم البيع الفاسد وحاصله أنه يجبر بده ولا يجوز زجبه رد الثمن ولا رجوع له بالنفقة وان جهل الفساد ولا يجبر بوطئه ان جهل وعليه حيث نهر بفسكه وأرض بكارة والولد حرسب وعليه قيمته يوم الولادة ان انفصل حيا للبائع الجاهل بخلاف العالم لأنه يرجع عليه لأنه غره ولو خرجت مستحقة غرم قيمة الولد لكها ورجع بها على البائع واذ اتلف المبيع ضمنه ضمان المصوب بدلا و زيادة ومنفعة

(فصل في التهيأت التي لا تفسد العقود معها سواء سبقتها أو أقرتها أو في العقود التي عنها ولا تفسد بما ذكر (قوله بضم الياء) أي مع كسر الطاء بدليل ما بعده وضيمه عائدا بمعنى شيء ومفعوله مخجوف أي العقود وهو يشمل ما يقع مقارنا للبيع وما يقع البيع بعده كالسوم فهو أعظم من فتح الياء المذكور بعده لقصره

بكرا خلافا للحاوي الصغير وقوله أخلف قال الجوهري أخلفه أي وجد مواعده خلفا قال والخلف في المستقبل كالكتب في الماضي (قول الشارح صح الشرط) لأنه يتعلق بمصلحة العقود وهو العلم بصفات البيع التي تختلف بها الغرض وعلله التزاي بأنه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على انشاء شيء فلا يدخل في التهيأت عن الشرط وان سمياء شرطوا بين الأنسوى ذلك بأن الشرط لا يكون الاستقبال فلم يتناول هذا وفيه نظر (قول المتن وفي قول) قال الراعي الخلاف مبنى على أن الحمل يعلم وهو الصحيح بدليل إيجاب الحوامل في الديات ولا احتيال أن يكون نفخا (قول الشارح للجعل) أي فكان كالمو قال وحملها (قول الشارح لجعله الحمل الخ) وكما لو باعه وحده (قول الشارح والثاني يقول لو سكت الخ) أي فكان كالمو قال بتكها الجدار وأسؤه واجب بأن اسم الجدار شامل للاس بخلاف اسم الدابة لا يشمل الحمل (قول المتن ولا يصح الخ) هذه مسألة الملافح السابقة لا أن يقال الملافح تختص بالابل

(فصل ومن التهيأت عنه) قال الأنسوى في أسنائه الغرض منه بيان العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها ومع ذلك تصح (قول الشارح بضم الياء) أي وسوغ عود الضمير الى التهيأت تقدم ذكر المنهي عنه واعلم أن هذا

تبعا لها **(فصل في (ومن التهيأت عنه ما لا يبطل) بضم الياء بضبط للصف**

أى التهي فيه البيع بخلافه
فما تقدم وبقيتها أيضا
(لرجوعه) أى التهي في
ذلك (الى معنى يقرن به)
لا الى ذاته) كبيع حاضر
ليدائن يقدم غرب متاع
ثم الحاجة اليه ليعمه بسعر
يومه فيقول له (بلدي اتركه
عندى لأبيعه لك (على
التسريح) أى شيئا فشيئا
(باغى) فوافقه على ذلك
قال عليه السلام لا يبيع حاضر
لبادر واه الشيخان من
رواية أبى هريرة وغيره
زاد مسلم دعوا الناس
يرزق الله بعضهم من بعض
والعنى في التهي عن ذلك
ما يؤدى اليه من التضييق
على الناس بأن يكون
بالشرطين للشمول عليهما
التفسير أحدهما أن يكون
للتاع بما تم الحاجة اليه
كالأطعمة فلا يحتاج اليه
الانذار لا بدخل في التهي
ثانيهما قصد القادم البيع

بسر يومه فلو قصد البيع
على التسريح ففسأله البدوي
تفويض ذلك اليه فلا بأس
لأنه لم يضر الناس ولا سبيل
الى منع المال منه والتهي
للتخريم فيأثم بارتكابه
العالم ويصح البيع قال في
الروضة قال الفقهاء الام
على البدوي دون البدوي
ولا خيار للشترى اه
والبادي ساكن البادية

على الأول قاله شيخنا وفيه نظر والوجه على هذا أنه واقع على نفس العقد أى من التهي عنه عقدا لا يبطل بما
يقارنه أو يسبقه فساوى الضبط الأول وهذا صريح كلام المصنف أولا والأول ظاهره آخره الآن يؤول
أحدهما بما يرجع الى الآخر ولعل المصنف راعى الأحكام بقطع النظر عن موافق المطوقات أو عدمه وأما
فتح الطامع ضم اليه فلا يقل بموان ذكره بعض الشراح فراجعه وقول البغدادي لا يصح كسر الطاء الإيصال
من التامهي مراد به ما عاقل الشارح و يقول ابن حجر أنه يمدو هذه التمهيات صفار وقال ابن حجر ان التفرقة
من السكائر (قوله) وبقيتها أى اليامع ضم الطاء ضبط المصنف أيضا وقدم الأول للممر (قوله لا الى ذاته)
بأن لم يفكر كنا ولا الى لازمه بأن لم يفكر شرط طال الأمر خارج غير لازم كالضيق والابذاه (قوله) ثم الحاجة
اليه) أى وان لم يظهر بمسعة لنحو كبر البلد (قوله) ليعمه) ومثله ليشترى به (قوله) لا يبيع لك) قال شيخنا
الرمي ولا يحرم البيع الصادر من الصاد بعد ذلك قال بعضهم لأنه ينتهى به الحرمه وهو يشيد دوام الحرمه على
الصاد الى البيع وفيه بعد كبير فراجعه وعلى هذا ففي التمهيل بالبيع التهي عنه يجوز على كل من الضبطين
السابقين على ما مر عن شيخنا فتأمل (قوله) فوافقه) ليس قديا في الحرمه فالقول حرام وان لم يوافق عليه
بل وان خالفه بعلم أمثاله بالبيع حالا (قوله) دعوا الناس) زاد ابن شبة في رواية عن مسلم في غفلتهم قال
ابن حجر وقد سبرت أحاديث مسلم فلم أجدها (قوله) يرزق) هو بالرفع استئنافا اذ يزم على الجزم
تخصيص الرزق بالذكور الآن براد الرزق المرتب على ذلك كذا قيل وفيه بحث واضح فتأمل (قوله) من
التضييق) أى شأنه ذلك (قوله) بالشرطين) وهما عموم الحاجة والبيع حالا وسكت عن الثالث الذى هو القول
لأنه ليس منشأ للتضييق وما عدا هذه الثلاثة مما اشتمل عليه التفسير المذكور ليس قديا كالحاضر والبادي
والتسريح (قوله) فسأله الخ) ولوأراد صاحب المتاع التأخير الى شهر مثلا فقال له الآخر أخره الى شهرين لم
يجزم ولو استشاره صاحب المتاع في التأخير وجب عليه الاشارة بالصحة ولو عفا فيه التضييق تقديمها
على المتمد (قوله) منه) أى من البيع على التسريح الذى هو مراده أو من ضرر الناس دفعا لضرره اذ
لا يزال الضرر بالضرر (قوله) العالم) ومثله البجاهل القصر ولو فاجأ يخفى غالبا قال شيخنا ولما حكم أن
يعزرفا ارتكاب ما يخفى غالبا وان ادعى جهله والحاصل ان الحرمه مفيدة بالعلم أو التقدير وأن التعزير
مفيد بعدم الحفاء (قوله) دون البدوي) أى ولا نظر لموافقة فيما مراعاة لغرضه بوجود الرعي ماله قالوا
وفارق حرمه تمكين المرأة زوجها المحرم من الوطء وهي غير حرمه بأن لا غرض لها عدم تمكينه فراجع
(قوله) وهو) أى الى يارض فيها أى عادة ولا عبرة بنحو بيوت بنحو أعراب من نحو شمر

الوجه الأول الذى سلكه الشارح رحمه الله أحسن من الثاني ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث
شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطان ولا بعدمه وانما يتصف بعدم الاطال كتنقيح الركبان
وغيره مما يأتى في الفصل (قول الشارح أى التهي فيه) لم يقل أى التهي إياه لأنه يراد أن يدخل في
العبارة ما لا يتصف بالبطان ولا بعدمه كتنقيح الركبان وغيره (قول المتن بأن يقدم غرب) هو
أعم من البادي وانما عر بالبادي أو لا موافقة للحديث ثم التعبير بالغريب وبأتركه عنده لافهموم
لها فيما يظهر نظرا للعنى ثم هل يحرم الارشاد والبيع أو لا ارشاد فقط قال الأسنوي للتحج الثاني لأنه الذى
يحصل به التضييق وأما البيع ففي الحقيقة توسيع على الناس (قول الشارح أى شيئا فشيئا) أى فهو
كالصاعد في درج (قول الشارح أحدهما أن يكون الخ) قال السبكي هذا الشرط لم يشترطه الا النبوى
والشافعى والرافعى وهو يحتاج الى دليل والذى ذكره غيرهم احتياج الناس اليه (قول الشارح
ثانيهما الخ) لو استشار الحضري في ذلك فقال أبو الطيب أو اسأق بجبارشاده وقال ابن الوكيل
برشده توسيعا على الناس اه ومراده أن يسكت (قول الشارح ساكن البادية) قال تعالى يودوا لو أنهم بادون

وذلك خلاف البادية والنسبة اليها بدوى والى الحاضرة حضرى (وتلقى الركبان بأن تلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيستريحه) منهم (قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الثمن) قال صلى الله عليه وسلم لتلقوا (١٨٣) الركبان للبيع رواه الشيخان عن

أبي هريرة وفي رواية مسلم
 فإذا أتى سيده السوق فهو
 بالخيار والتمنى فى النهى
 غبنهم وهو نهى تحريم
 فيما مرتكبه العالم به
 ويصح شراؤه ولو لم يقصد
 التلقى بل خرج لاصطياد أو
 غيره فراهم فاشتري منهم
 فالاصح عصيانه لشمول
 النهى وعلى مقابله لاختيار
 لهم وان كانوا مضبوطين ولو
 كان الشراء بسعر البلد أو
 بدون سعره وهم علون به
 فلا خيار لهم ويؤخذ من
 كلام الرافى أنه لا يأتى فى
 الصورتين وحيث ثبت لهم
 الخيار فهو على الثقل وتلقى
 الركبان وباعهم ما يقصدون
 شراؤه من البلد فهل هو
 كالتمنى للشراء فيه وجهان
 كالتمنى منهما أنه كالتمنى
 والركبان جمع راكب
 (والسوم على سوم غيره)
 قال صلى الله عليه وسلم
 لا يسوم الرجل على سوم
 أخيه رواه الشيخان عن

(قوله وتلقى الركبان) عطف على بيع بناء على الضبط الأول والمراد البيع الواقع فيه على الضبط الثانى فهو عطف
 على حاضر فتأمل (قوله طائفة) تطلق على ما يشمل الواحد والجماعة وتذكر وتوث (قوله متاعا) وان لم يتم
 الحاجة اليه (قوله الى البلد) ولو غير بلد المتلقى (قوله فيستريحه) أى بغير طلبهم والا فلا حرمة ولا خيار وان
 جهلوا السعر وغشوا (قوله غبنهم) أى بالفضل فى ثبوت الخيار والحرمة على المعتد فقول المنهج احتمال
 غبنهم براديه هذا لفظ احتمال متعقبة (قوله العالم) سواء أخبرهم بالسعر كاذبا أو لا فان صدقته فى الاخبار
 به أو كان صادقا فيه واشترى منهم البين فلا حرمة ولا خيار (قوله ولو لم يقصد التلقى) بل ولو اتقى التلقى بأن
 قدموا عليه فى محله أو اشتري بعضهم من بعض (قوله فهم علون) أى ولو أخبره كاسر وعكسهم من العلم
 كالمعلم ان كان بعد خولهم البلد والا فلا على المعتد ولا يكتفى فى التمكن اجتماعهم بالتمنى أو غيره (قوله
 أنه لا يأتى فى الصورتين) هو الذى اعتمدته شيخنا الرملى وولد السمر بالرخص الى ما شترى به فلا خيار على
 المعتد خلافا لما شترى عليه فى المنهج (قوله فهو على الفور) ويصدق مدعى الجهل به أو بفوريته ان خفى
 عليه (قوله وباعهم) أى بغير طلبهم كاسر ومن هنا ما هو واقع الآن من سبق الغالة الملاقين الحاجج
 بنحو الغيبة لشراء البضائع منهم (قوله وجهان) أرجحهما التحريم (قوله جمع راكب) وأصله لغة لابل
 والمراد هنا الاغم (قوله والسوم) بالرفع عطف على كبيع الذى هو بدل من ما بدليل ما يبدىه وبالجر عطف
 على بيع ولا بد من التأويل فى أحدهما على ما مر وأما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطف على ما وجره
 عطف على حاضر ولاصح فيه عطفه على بيع ولا على كبيع فتأمل (قوله لا يسوم الرجل على سوم أخيه)
 ذكر الرجل والأخ للغالب وخصوص الأخوة للطف وهى ماقى النسب أو الاسلام أو العصمة ولو كافرا
 كالمعاد فخرج الحر فى قال بعض مشايخنا ومنه الزانى المحصن والمرد وقاطع الطريق وهو يقتضى ان أباؤه
 هؤلاء جائر والوجه خلافه الا فأن الشارع يأثمهم فى فراجه (قوله وانما يحرم الخ) وكذا جعل الحرمة
 ان كان السوم الأول جائزا والا فسوم العنب من عاصر الحجر فلا حرمة بل قال بعضهم يندب الشراء بعده
 (قوله أن يقول) ومثل القول أن يخرج له من جنس ما يرد شراؤه وهو أرخص منه أو من غير جنسه
 مما يخفى عنه وقامت قرينة على ارادة الرد والتقييد بالآقل لا مضمومه (قوله حتى أبيع الخ) فان سكت عن
 هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا الرملى فلا حرمة لانه قد يكون لقوت غرض أو عيب واعلامه بجائز
 وان لم يعلم الرد كما فى ذكر المساوى فى النكاح وقيد به بعضهم بما اذا كان من البائع تدليس والا فلا يجوز
 الاعلام اذ لا يزال الضرر بالضرر (قوله اصح) ظاهره ولا حرمة كما مر فى بيع الحاضر فراجع (قوله وغير
 الصريح) ومنه حتى أشار عليه (قوله والبيع على بيع غيره) هو بالرفع عطف على كبيع أو بالجر
 عطف على بيع وفيه التأويل السابق (قوله قبل لزومه) وكذا بعده فى زمن خيار عيب على المعتد

فى الأعراب أى نازلون (قول المتن وتلقى الركبان) قيل المعنى فى النهى غبن الركبان وهو ما صححه فى شرح
 مسلم واعتمدته الشارح رحمه الله وقيل نظر التصريح أهل البلد وهو ما حكاه الماوردى عن الجمهور والركبان قال
 النووي فى التهذيب هم راكبوا الابل خاصة قال وأما الطائفة فالشهور اطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هى
 كالمجموع يجوز تدكيرها وتنبأ (قول المتن ولهم الخيار الخ) هو باطلا فبيد أن ثبوته لا يتوقف بعد الثمن على
 دخول البلد (قول الشارح أنه لا يأتى) حصل ما فى الاسنوى محاولة الاتم فى الصورتين ووافقه فى شرح المنهج
 على الأولى فان ثبت فيها التحريم دون الخيار (قول الشارح وجهان) قال فى القوت الاصح لا يحرم (قول المتن
 والسوم على سوم غيره) ولو كافرا وغير الصريح عنه أشار عليك على ماقى الكفاية والمطلب

بهذا الثمن أو مثله بأقل أو يقول الملك استرده لأشتره منك بأكثر ولو باع أو اشتري صح واستقرار الثمن بالتراضى بصرى يحافى السكرت
 وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم وما يطاق به على من يز يدلت من طلبه الدخول عليه والزيادة فى الثمن (والبيع على بيع غيره قبل لزومه)
 بانقضاء خيار المجلس أو الشرط

(بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) أي البيع بأقل من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ بشرته) بأكثر قال **الشيخ** لا يبيع بمضخم (١٨٤) على بيع بعض رواة الشيخان عن ابن عمر زاد النسخ حتى يتباع أو يذر وفي معناه

(قوله بأن يأمر المشتري) قال شيخنا الرمي ولو مقبولا في صفقته أو لم يوافق المشتري على الفسخ ومثل الأمر في الحرمة أن يشتري السلعة من المشتري بزيادة مع حضور البائع وكذا يقال فيما بعده ومحل الحرمة إذا لم يعلم الرضا باطنا (قوله حتى يتباع أو يذر) لعل المراد حتى ينظر ما يؤول إليه الأمر بأن يتباع أي يلزم بيع فيتركه أو يذر أي يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لئلا يمنع البيع الأول وأن لفظ يتباع مقم بديل الرواية بعده ومثل البيع على البيع أن يبيع المشتري في زمن الحيار سلعة مثل الذي اشتراها خفية أن يرد الأولى كإتص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله على بيع أخيه) أي على البيع الواقع لأخيه لأنه دليل الشراء على الشراء وفي ذكر المؤمن والأخ ما تقدم (قوله ولو أذن) أي عن رضا لا نحو مضر ولا يعتبر اذن وكيل أو ولي (قوله صح) أي ولا حرمة أن كان بعد وقوع فسخ والإفحام وعليه يحمل التنافض (قوله والتجنش) هو لغة الأتارة بالثلاثة لما فيه من إثارة الرغبة يقال تجش الطائر أثاره من مكانه (قوله بأن يذر) أو يمدح السلعة كما قاله شيخنا الرمي (قوله بل ليخضع غيره) لأحاجة إليه بل هو مضر وما ذكره من الكفاية للبني على ذلك ضعيف وإن كانت السلعة لنحو ويتم ولا خيار للمشتري ولو وقع البيع وكذا لا خيار لمن اشتري اعتمادا على قول غيره أعطيت فيه كذا كاذبا أو أنه جوهري فإن زجا لتفريطه (قوله الأصح التحريم) هو للعمد (قوله) ويصح البيع الخ) وأما بقولوا هنا البطلان وعلوا بالعجز عن التسليم شرعا كبيع السلم للكافر والسلاح للحربي لأن اللع هنا ليس ناشئا عن الوصف المقصود من البيع كافتال في الحربي لأنه لا يقصد من السلاح إلا القتال ولأن بيع السلم الاتسليط للكافر عليه كذا أجابه بعضهم فراجع (قوله لأنه سب لمصيبة الخ) ومنه بيع سلاح لنحو قاطع طريق وذلك لمن بهارش به وكش لمن يناطق به وملك لمن عرف بالفجور وجارية لمن يكرهها على الزنا ودابة لمن يحملها فوق طاقتها والحق كبيع هذين على مالكهما فقرا عليه وخشب لمنخذه آلة لهو ومنه الزول عن وظيفة لغير أهل إن علم أن الحالك يقره فيها قال شيخنا ولا يصح تقريره لو وجد ومنه الزول عن نظرن يستبدل الوقف أو يأكله غيره وجاز عند من راء قال شيخنا الرمي ومنه بيع الطعوم للكافر في نهار رمضان فحرره (قوله متحققة) ولو بالظن أو تموتوه ولو بالشك كذا ذكره قبل ذلك

(قول المن بأن يأمر) قال الأسنوي لعل ذلك مجرد تمثيل فقد ذكر الماوردي أن يحرم طلب السلعة من المشتري مثلا بزيادة ترجع والبائع حاضر وفي كلام الشافعي إذا اشتري رجل من رجل سلعة ولم يتفرقا في ينهي أن يتباع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتراها لأنه بما يحمله على رد الأولى (قول المن بأن يذر) فذلك يكون الفاعل لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنبي عواطة أو غيرها (قول المن بل ليخضع غيره) برده عليه ما لو قصد بذلك ضرر المشتري (قول الشارح وهو العالم بالنهي) إشارة إلى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف البيع على البيع لأنه تخديعة وتحريم الحديث معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع إنما هو في نهى خاص أمّا العلم بالتحريم فلا بد منه في التأميم قطعا أي عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للفتاة فاشتهر تحريمه لاحتياج فيه إلى الاعتراف بالعلم بخلاف الخي (قول الشارح والثاني له الخيار) أي كافي التصريح بفرق الأول بأن التدليس فيها في نفس البيع وبأن المشتري فيها لا يقرط منه (قول الشارح) فإن توهم الخ) هذا التفصيل تبطله في بيع السلاح لقاطع الطريق (قول الشارح وحرمة) استدلل البيهقي بمحدث لمن اتقا الخ وشاربها وساقها وباتها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحملها والمحمولة إليه وآكل منها ووجه الاستدلال أنه يدل على تحريم التسبب إلى الحرام أقول وبالمجمل فليس مضافا خاصة ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل معقول لما فيه نهى خاص

الشراء على الشراء وروى مسلم من حديث عقبة بن عامر المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتباع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر والمعنى في تحريم ذلك الإيذاء وهو للعالم بالنهي عنه ولو أذن البائع في البيع على بيعه ارتفع التحريم وكذا المشتري في الشراء ولو باع أو اشتري دون إذن صح (والتجنش بأن يذر في الثمن) السلعة للروضة للبيع (للا رغبة) في شرائها (بل) ليخضع غيره) فيشتريها روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التجش والمعنى في تحريمه الإيذاء وهو العالم بالنهي عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي وإن سكت عنه في المختصر (والأصح أنه لا خيار) للمشتري لتفريطه والثاني له الخيار إن كان التجش بمواطأة من البائع لتدليس أي لا خيار له في غير المواطأة جزا ولا فيها على الأصح ويؤخذ من قوله ليخضع غيره ما ذكره في الكفاية أن يذم عاتاوه العين (و بيع الرطب والعنب لعاصر الخ) والتبذ أي ما يؤول اليهما فإن توهم

اتخاذ ما يما من المبيع فالبيع له مكرهه وتحقق فحرام أو مكرهه وهو أن قال في الروضة الأصح التحريم والمراد (قول) بالتحقق الظن القوي وبالتوهم الحصول في الوهم أي الذهن ويصح البيع على التدبيرين وحرمة أو كراهته لأنه سبب لمصيبة متحققة

(قوله الام الرقيقة) وان رضيت وانما قيد بالرق في الام والولد ليناسب كلام المصنف والافتراق بين الهيمة وولدها حرام الان استغنى عنها لا بدحجها ولا بدحجها ولا بدحجها (قوله الصغير) ومثله المجنون ولو كبر او له نوع تمييز والحر كباقي وكذا بين الحرين فلا يحرم خلافا للزالي (قوله الصغير) ومثله المجنون ولو كبر او له نوع تمييز ويمكن أن يشمله كلام المصنف ولا ينافيه ذكر التمييز وحمل الشارح له على الزمن لانه الظاهر ودخل في الام للمستولدة وغيرها والآفة والمجنونة ان كان لها نوع تمييز والاجاز فان باعها ثم أفاقت بطل البيع وكذا الولد ويجوز التفريق بين الكافر والسلم منهما ويجب ازالة الملك كافر عن أمة مثلاً أسلمت وولدها لانه يتبعها في الدوام قال بعضهم ويعين بيعهما المشترا واحداً ونظر فرأى جمعه (قوله لسبع سنين) اعتمد شيخنا الرمي في شرحه كابن حجر وشيخان في حاشيته وابن عبدالحق كذلك أن التمييز للعتق بها بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستحى وحده وان لم يبلغ سبع سنين وفارق الصلاة حيث اعتبر فيها البيع مع ذلك بأن فيها نوع تكليف واعتمد الخطيب اعتبار البيع هنا كالعلاوة واكتفى بعضهم بما يفهم الخطيب ورود الجواب ولوقبل البيع أيضا (قوله يوم القيامة) قال في الزواجر المراد به عند دخول الجنة وقيل في الحشر وقيل عند الاحتياج اليه وقيل بذلك (قوله بالبيع) نعم ان باع بعض كل منهما متساوياً بالمشترا واحداً صح قال بعض مشايخنا وعليه يجب التسوية في الهابأة اذا وقعت وكالبيع سفريه وحشة ولومع زوجها فيحرم التفريق به أيضا (قوله ونحوها) أي الهبة كالاقالة والرد بالبيع بعد الشراء وفيها مرجوع مقرض أو لقطه ونحوها كالنفس نعم يجوز الرجوع في أحد هاتين هبة الفرع لان في المنع ضياعه بلا بدل لعدم تعلق حقه بالذمة وهذا فرق للمقرض ونحوه (قوله في العتق) ولو ضمنيا والوقف كالتق على العتق ودخل في بيعه بشرط العتق فلا يصح كما علم (قوله فلعن الموت الخ) فان مات الوصي قبل زمن التمييز بطلت الوصية خلافا للخطيب (قوله ولو كانت الام رقيقة والولد حراً أو بالعكس) أو كما نحن بين فلان مع من التفريق بالبيع وغيره كما مر وكذا لا يحرم اذا كان أحدهما مملوكا للغير مالك الآخر (تنبيه) الأبوان علاء ولومع جهة الأم كالألم عند عدمها والجدة كذلك وتقدم الجدة من الأم عليها من الاباء اذا اجتمعوا فيحرم التفريق بينه وبين الأولى دون الثانية واذا اجتمع الأبوان علاء والجدة ولومع من الأم وان علت فهي مساوية فيباع مع أهما ولا يقدم أب من الأم عليه من الأب وخالف بعض مشايخنا فيه ولا يحرم التفريق في بقية المحارم (قوله موافق لما في الروضة) قال الاسنوي وهو (قول المتن ويحرم التفريق) ولورضيت الأم (فرع) لو كانت أم ولد لها ولد رقيق سابق على الابلا دوركت الديون السيد فحل بيع الولد ويقتصر التفريق أم متنع وهو محل نظر (قول الشارح الرقيق الصغير) مثله المجنون البالغ (قول المتن حتى يميز) لانه حينئذ يستغنى عن التمهيد (قول المتن وفي قول حتى يبلغ) لحديث ورد فيه وضعف وأيضاً في أدلة ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضاً عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قول الشارح ونحوها) كالقرض والاجرة (قول الشارح ولا يحرم التفريق الخ) لو كان التفريق يرجوع للمقرض أو الوهاب أو صاحب اللقطة ففيه نظر قال الاسنوي والتجبه المنع في القرض واللقطة لان الحق فيها ثابت في الذمة فاذا انقضى الرجوع في العين رجع في غيرها بخلاف الهبة (قول المتن بطلا) الاحسن بطل لان العطف بأو (قول الشارح والثاني الخ) ان قلنا بهذا فلا نقرها على دوام التفريق بل ان راضيا على ضم أحد هاتين الآخر استمر البيع والافسخ قاله الرافعي والمراد الضم ولو بغير بيع هكذا ظهر لي ثم الخلاف عليه بعد سقي الولد للأب (قول الشارح لكن بكرة) خالف أحمد رضي الله عنه فقال بالتحريم لتقصه السبي الذي كان فيه امرأة لها بنت جميلة فأصابها سلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنه ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم وبعث بها إلى مكة ففدى بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبي من حيث انها واقعة حال تطرق لها الاحتمال من جهة انها أن تكون ماتت أو غير ذلك

الصواب (قوله ويضم العين الخ) وأما الفتح مع الاسكان فلحن لم تتكلم به العرب (قوله بالنصب) خصله كونه أظهر في جمع العاقدين المجتلين الذي هو المراد فيجوز الرفع ولذلك قال الاسنوي لو خلت الصفة عن ذلك لم يضر وان انفصل عليه قبل (قوله لثة ثالثة) وتبدل العين حمزة في اللغات الثلاث (قوله على شرط الرد والهمة) قال ابن حجر وهما مفسدان ولذلك سككت في الروض عن شرط الرد ما قيل إن سكوته عنه لكونه من مقتضياتهم محدود لا نهامند كور للتشهي على أن شيخنا الرمي صرح بأن إن رضى بقاء المتكلم من الكلام الاجنبي المفسد للغة فلا حاجة لقوله لاشبه الخ خاضل (قوله فكان ينبغي تقديمه) وأجاب عنه شيخنا الرمي بأنه لما كان مختلفا في البطلان بالثفر في ولم يثبت في العربيون نهي كانوا عاقلين أو آخرها من التويع قبلهما لذلك اه أو يقال لما كان يضر بهما الصحة تارة والفساد أخرى كانوا عاقلين وهذا أظهر فراجع (تنبيه) اعلم أن البيع نعت به الأحكام الخمسة فيجب في نحو اضطرار و مال مفلس ومحجور عليه ويندب في نحو زمن التلاوة وفي الحياطة العالم بها والارث ويكره في نحو بيع مصحف ودرهمك في سوق اختلط فيه الحرام بغيره وعن أكثره الحرام حرام خلافا للزالي وفي خروج من حرام بحيلة كحضور باو يحرم في بيع نحو النصب العاصر المحتر كرمو يجوز فيها عدا ذلك لثبوتهما ببيع ما زاد على قوته مسنة إذا احتاج الناس اليه و يجبره الحاكم عليه ولا يكره ما سكه مع عدم الحاجة وما يحرم التسعير على الحاكم ولو في غير المظومات ولا يحرم البيع بخلافه لكن للحاكم أن يميز من خالف إذا بلغه لسق العصفاء من التعزير على الجائر وقيل يحرم وبما يحرم الاحتكار وهو أن يشتري قوتا لا غيره في زمن التلاوة بقصد أن يبيعه بأعلى يخرج بالشر مال أو مسك غلة ضيعته ليبينه في زمن التلاوة بالقدمالوا اشترا من نفسه أو مطلقا ثم طرأ له ما سكه كذلك ويزن التلاوة من الرخص ومكان التلاوة كأن اشترا من مصر لينقله إلى مكة ليبينه بأعلى أو من أحد طرفي البلدي إلى طرفها الآخر لذلك فلا حرة في شيء ممن ذلك على التعمد عند شيخنا الرمي خلافا لابن حجر في بعض ذلك

(فصل في تفریق الصفقة وتعددها) وتفرق بها ثلاثة أقسام لانه إما في ابتداء وضابطه أن يجمع بين عينين يصح البيع في أحدهما دون الأخرى واليه أشار بقوله خلافا لخر إلى آخره وإما في الدوام وضابطه أن يجمع بين عينين يرد كل منهما بالعقد وتلف أحدهما قبل القبض واليه الإشارة بقوله ولو باع عبد الخ وإما في اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عقدين لازمين أو جائزين واليه أشار بقوله ولو جمع في صفقة الخ وفي ادخال هذا في تفریق الصفقة يجوز لانه إما صحيح فيهما أو باطل فيهما الآن يقال نظر الجريان قولني تفریق الصفقة فيهما وتعددها ثلاثة أقسام أيضا لانه إما تفصيل الثمن أو تعدد البائع أو تعدد المشتري ويدخل فيه تعدد ما يجعل أو مائة مثلا أو يقال تعدد العاقدين أو أحدهما (قوله باع) خصه لكونه موضوع البحث والأفلا جازوا التزوج وغيرهما كذلك (قوله خلافا لخر) سواء قال في صيغته بتك الخل والحجر أو عكسه والخلين أو آخرين أو غير ذلك خلافا لبعضهم في ذلك وكذا ما بعده يؤخذ من ذكر هذه الأمثلة أنه لا بد أن يكون الحرام معلوما مقصودا أو البطل العقد في الأول فيهما معا كذا السيد وعبد آخر أو الفجل رؤوسه وورقه وصح بجميع الثمن في الثاني ولا خيار كالدم والأحشرات مع الجهل أو العمد نعم إن ذكر جملتين وقدم الحرام فلا خلاف أنه يبطل فيهما نحو هذا الحريم مع منك وهذا الخل مبيع قاله شيخنا وقال شيخنا هر كالحطيط يثبت الخيار ولا بد من دوام الولاية حالة العقد وكون أحد الشئتين أولى بالصحة من الآخر فيخرج بالاول اجارة الراهن للمرهون مدة تزيد على محل الدين والنظر الوقوف زيادة على ما شرط الواقف من مدة أو أجرة ولو جازها بالشرط لغير ضرورة أو الزيادة في الربوي وفي خيار الشرط على المدة

(قول الشارح بالنصب) أي فهو من جملة الذي شرط في البيع

فصل باع خلا الخ

و يضم العين واسكان الراء (بأن يشتري ويعطيه دراهم تكون من الثمن إن رضى السلعة والأهبة) بالنصب روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العين بأن أى يضم العين وسكون الراء لثة ثالثة وعدم صحته لاشبهه على شرط الرد والهمة أن لم يرض السلعة وقد ذكره الرافي في الشرح هنا وبه على أن من قسم للنهي الأول وقسمه في الروضة إلى محله فكان ينبغي تقديمه هنا أيضا وتقديم مسئلة الثفر في البطلان فيها (فصل) (بائع) في صفقة واحدة خلافا لخر أو عبده وحر أو عبده (وعبد غيره أو مشتركا بغير إذن الآخر)

و (لم ينفسخ في الآخر على للذهب) وان لم يقبضه والطريق الثاني ينفسخ فيه في أحد القولين المحرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبده معه (بل يتخير) المشتري ينفسخ والاجازة (فان) أجاز فبالحصة من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعا) وطرده أبو اسحق الروزي فيه القولين أحدهما بجميع الثمن ونصف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جع) في صفقه مختلئ الحكم كاجارته بيع (أو) اجارته (سلم) كقولته بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وكقولته أجزتك داري شهرا بعثك صاع قمح في ذمتي سلما بكذا (صحافي الاظهر) وبوزع المسمى على قيمتهما أي قيمة المؤجر من حيث الاجرة وقيمة المبيع أو السلم فيه والثاني بطلان لأنه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند

وأسروق وتقدر المينة مذكاة أو الحزير غزامله وان كبر (قوله لتعبه) أي ولو حكما كتفريط الجاهل ولو عبر بالفرط كما عبر غيره لشملمها (قوله فتلّف أحدهما) خرج بالتلف ما لم يتعب فله الخيار فان أجاز له جميع الثمن وبتلف أحدهما ما لم يقبض أحدهما فلا خيار على الرجوع في المجموع ويلزم حصته للقبوض من الثمن (قوله بل يتخير المشتري) أي لا البائع (قوله باعتبار قيمتهما) فيما تقدم (قوله قطعا) عبارة المحرر بخلاف وعلى طرده في اسحق فالتعبير بالذهب أولى (تنبيه) لو كان التالف أحد فرد في خف فهل تقوم الاخرى منفردة أو مجموعة مع التالفة مال شيخنا الطبرلاوي الى الأول وفيه نظر لأنه خف من غير تعدد غيره (قوله مختلئ الحكم) أي عقد ين مختلئ الحكم وما قيل انه أسقطه من المحرر ليشمل غير العقدين فيه نظر وقد صرح به في التمهيد مقيداله بكون العقدين لازمين أو أجزائين ويطول في غيرها مطلقا واعتمد شيخنا الصحة في الجمع بين الجمالة والبيع المعين وانما قيد الصحة باختلئ الحكم لأجل محل الخلاف فيصح في المتفقين جزما كالشركة والقراض كان يخلط ألفين له بألف لآخر ويقول شاركك على أحدهما وقارضك على الآخر لا تفاهما في القبض والتصرف وغيرها لأن اختلاف الاحكام ما يوجب التأنيث كالاجارة ووجوب عدمه كالبيع أو بوجوب قبض رأس المال في المجلس كالسلم وعدم وجوبه كالبيع وان أجاز أو غير ذلك (قوله بعثك عبدي الخ) أفادته لا بد أن يكونا عينين بعوض واحد فان كانا عين واحدة بطل جزما أو عوضين صح جزما كما قاله العراقي (قوله سنة) عائد الى أجزأت وانظر ما قصد رجوعه الى بعث أيضا هل يبطال حرره ويصح البطلان (قوله يعرض) أي يوجد أو يطرأ على العقد (قوله وغير ذلك) أي ما يقتضي البطلان كالتوقيت في البيع وعدمه في الاجارة (قوله فسخ أحدهما) أي أو انفساخه كما مر (قوله لا ترى الخ) أي فهذا عقد واحد فيجهل بالتوزيع حالة وجوده ولم يبطال فأولى أن لا يضر مثله في العقدين وقارص عدم الصحة في عبده وعبده كإسار لما تقدم من التنازع (قوله أو بيع وكساح) ومثله بيع وخلع فيصح الخلع وفي البيع والمسمى القولان (قوله عبدها) خرج عبدا (قول الثمن ينفسخ في الآخر على الذهب) لا تنفاه على البطلان فيسلف وهما الجمع بين الحال والحرام والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطارئ قبل القبض وبين المقتضى كاسوينا بينهما في الرد بالبيع (قول الشارع وان لم يقبضه) فان قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانفساخ وان تلف بعد قبضه ففيه خلاف للقبوض غير التالف وأولى بعدمه لكن هذه الأخيرة لا خيار فيها لتأكد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول الثمن في صفقه) عبر المحرر بعقد ين مختلئ الحكم فورد عليه ما لو باع صاع حنطة وثو باصاع شعير ونحوه فانه يتخرج على القولين وكذلك باع عبدين في صفقه وشرط الخيار أو يزاته في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن يرد عليه بيع شقص مشفوع وسيف فانه لا يتخرج على القولين كما يرد عليهما ما لو خلط ألفين بألف لغيره وقال شاركك على أحدهما وقارضك على الأخرى فانه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال الاسنوي عقب هذا ولك أن تبحث فتقول هل لذكر الاختلاف بعد ذكر العقدين معنى أم هو تكرار اه أقول وهذا الذي قاله أخيه اصدك عن الاعتراض عليه في إيراد مسئلة القراض والشركة على المحرر فتأمل وفي شرح الروض وانما قيدوا العقدين باختلاف حكمهما ببيان محل الخلاف فان المتفقين كقراض وشركة يصح فيها جزما (قول الثمن هما) كما لو باع شقصا وسيفا (قول الشارع باختلاف أسباب الفسخ الخ) كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الاجارة وغير ذلك قال الاسنوي لما كان في الحكم بالبطلان لأجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي فتريق الصفة (قول الشارع عبدها) خرج ما لو قال زول وجئت بتي وبعثك عبدي بكذا فانه يبنى على القولين

العقد بما عصى كلا منهما من العوض وذلك محذور وأجيب بأنه لا محذور في ذلك لأنني انعم ببيع نوب وشقص فيما من دار في صفقه وان اختلفت النفع واحتيج الى التوزيع لانهما ذكر (أو بيع وكساح) كقولته زولك بتي وبعثك عبدها وهي

في حجره (صح النكاح وفي البيع والصدق القولان) السابقان أظهرهما حتى يوزع المبيع على قيمة البيع ومهر المثل والثاني هلالتهما
ويجب مهر المثل وأعاد المصنف السئلة في كتاب الصادق بأبسط ما ذكره هنا (وتتعدد) (١٨٩)

ذا بكذا وبذا بكذا) فيقبل
فهيما ولو رد أحدها بالبيع
(و بتعدد البائع نحو بعتك
هذا بكذا فيقبل منهما وله
رد نصيب أحدها بالبيع
(وكذا بتعدد المشتري) نحو
بعتك هذا بكذا فيقبلان
(في الظاهر) كالبايع
والشاني لأن المشتري
بان على الإيجاب السابق
فالنظر إلى من صدر منه
الإيجاب ولو وفر أحد
المشتريين نصيبه من
الثمن فعلى الأول يجب على
البائع أن يسلمه قطعه من
المبيع كما يسلم الشاع وعلى
الثاني لا يجب حتى يوفي
الآخر نصيبه كما لو أخذ
المشتري الثوب حق الخبس
(ولو وكلاهما أو وكهما) في
المبيع والشراء (فالأصح
بشراء وكيل في أخذ
الصفقة وتعدتها تتعلق
أحكام الغدبة كروية
المبيع وثبوتها للمجلس
وغير ذلك والثاني اعتبار
الموكل لأن الملك له ومحله
في الحر في أكثر نسخه كما
قاله في الدقائق تبعا لمصحيح
الوزير ونقل الشرحين
تصحيح الأول عن
الأكثرين ولو خرج
ماشتراه من وكيل عن

غيرها ولو هو الولي فيبطل البيع والصدق وعبد هاتان فتوابعها ونحوه كذلك (قوله في حجره) أو شديدة
وأذنت في البيع (قوله ومهر المثل) وتملك ما باهه كان قدر مهر المثل فأكثر والأبطل فيه يرجع إلى مهر
المثل إلا أن كانت شديدة وأذنت فيه يوزع في هذه على ما أذنت لأعلى مهر المثل تأمل (قوله بتفصيل الثمن)
أي مع تفصيل البيع وكون ذلك من المشتري سواء فصل الثاني أيضا أولا كإبائي فان فصل الثاني فقط قدس
في الصفقة أنمان قد تعدد العقد لم يصح والاصح (قوله كبتك ذاك بكذا الخ) فلا بد من تفصيل المبيع ومن
ذكر من الأول عقبه سواء اتحد جنس المبيع والذنه أو ألافليس من التردد بعتك ذاك أو بأكثرية من الدراهم
أو الدنانير أو منهما ما لا يبتك ذابشر من الدراهم وعشرة من الدنانير (تنبيه) لو قال بعتك ذاك أو الأول
بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الأول فهل الصفقة في ذلك صحيحة وهي من التعدد ولا كما يحتمل ويتجه
فساد الصفقة فراجع (قوله فيقبل فيهما) وإن لم يفصل فإن قبل أحدها لم يصح على التعمد لعدم المطابقة
وقد يكون البائع غرض في بيعهما معادون أحدها (قوله بعتك) سواء فالأدعيا وميرتباع الفور من الثاني
كإبائي ودخل في الترتيب ما لو قال أحدها بعتك نصفه بكذا وقال الآخر كذلك خيره (قوله فيقبل منهما)
فيه مثل ما قبله (قوله فيقبلان) أي معا وميرتبا كإمير ولم يطل الفصل والأبطل فيهما معا في وقت صحة
قبول الأول على قبول الثاني فورا (قوله ولو وفر) أي وفي كافي بعض النسخ أي دفع (قوله في البيع أو
الشراء) وكذا سائر العقود الأفي الرهن والشفعة فالعبرة فيهما بالموكل نظرا لاتحاد الدين والثالث والحق فيهما
المرأيا (قوله اعتبار الوكيل) ومثله الولي والوصي والحاكم في مال محاجرهم (قوله تصحيح الأول)
هو التعمد

باب الخيار

هو اسم من الاختيار أي طاب خير الأمرين وهو عارض على العقد تمت في بعض أفرادها أعني خيار المحس
قبرا حتى لو نفي فسد العقد وكون الأصل في العقد التزوم بمعنى أن الغالب والأدق بوصفه ذلك وهو وعان
خيار ترز وله سببان المجلس والشرط وخيار تقصيص وهو المتعلق بالبيع ويلحق به الخلف والقبيل
والتحالف واختلاف التار وتأتي الركبان فقول بعضهم بتطرق الفسخ إلى البيع بعد صحته بأحدا سببا سبعة
خيار المجلس والشرط والميب والخلف والتحالف والاقناء ونلف البيع قبل قبضته غير مبرور بالمراد فإميل

فبالوكان لكل شخص عتد فباع عبيدهم رجل بشمن واحد منهم فان بطلنا البيع وهو لأصح صح
النكاح هنا بمهر المثل وان صحناه كان في مسئلتنا القولان المذكوران هما (قول المتن صح النكاح) وذلك
لانه لا يفسد بفساد الصادق فرجع القولان للصدق والبيع (قول المتن وتعدد الصفقة الخ) لما كان الخلاف
السابق في الفصل عند اتحاد الصفقة دون التعدد شرع في بيان ما به الاتحاد والتعدد لأجل ذلك ولما يترتب
عليه من الرد بالبيع وغيره (قول الشارح فيقبل فيهما) أي ولو لم يغير تفصيل لأن القبول ينحط على
الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لوقبل أحدهما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد خالف ذلك
الأذمعي وغيره ونقل عن جميع كثير من الأصحاب الصحة وإنه في شرح المذهب صححنا في غير هذا الباب
والسئلة بمسبوطة في شرح الروض والقوت وغيرهما وكذا القول في مسألة تعدد البائع إذا قبل المشتري من
أحدهما فقط بما يخص نصيبه (قول الشارح فيقبلان) لوقبل أحدهما نصف لم يصح واختار ابن الزرقعة تبعا لظاهر
الصحة إذ لو تفت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد في شرح الروض لوقيلاميرتبا ولم يطل
الفصل صح ٨٨

باب الخيار

اثنين أو من وكيلين عن واحد معيبا فعلى الأول رد نصفه في الصورة الثانية دون الأولى وعلى الثاني ينكس الحكم ولو خرج ما اشتراه وكيل
عن اثنين أو وكيلان عن واحد معيبا فعلى الأول للموكل الواحد رد نصفه وليس لأحد الوكيلين رد نصفه وعلى الثاني ينكس الحكم
باب الخيار

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار الميب وسائر الثلاثة

وفي شمول خيار التروي للمجلس وللشرط لاما قال بهما نظرا لانه ان رى بدالتروى الشامل في ثبوت الخيار وعدمه فهو خاص بخيار الشرط أو الشامل في الفسخ والاجازة فهو عام في الأقسام الثلاثة فتأمل (قوله) ثبت خيار المجلس خلافا للامام مالك رضى الله عنه ولو حكم بنفيه حاكم تقص حكمه لانه ان كان رخصه فقد نزل منزلة العرفية لذلك يبطل العقد بنفيه كاسم (قوله في أنواع البيع) أى في افراد ما يقع العقدي به يعاشرا ولو بغير لفظ البيع وفي مفهوم ذلك الشخص من نحو الاقالة ثبوت خيار فيها في منطوقه الشخص من نحو بيع العبد من نفسه أو البيع الضمني اذ لا خيار فيها كالشفعة وذلك كان الأولى في تعريفه ان يقال ثبت خيار المجلس في كل عقد معاوضة محض أو اقعة على العين لا من من الجانبين ليس فيها ملك فهرى ولا جارية بجرى الرخص فخرج نحو الهدية والنكاح والاجازة والشركة والرهن والكتابة والشفعة والحوالة نعم يقال حتى الممران وقع بلفظ البيع ثبت فيه الخيار أو بلفظ الاجازة فلا يثبت بلفظ الاقالة وان كان الأرجح انها فسخ وسيأتي ما فيه زيادة على هذا (قوله واصلح المعاوضة) أى المحضة على عين فأما الصلح على الدية في غير المد فباطل وفيه غير محضة وعلى منفعة اجازة فلا خيار فيها (قوله ولو كان معطوفاً) فيه تسليم صحة العطف وليس كذلك ولهذا عازه الشارح لقائله ليبراً منه فانه فاسد لاقتضاه خلاف الطالوب لأن المقصود في الخيار بوجود أحدهما والعطف يقتضى ثبوته معه وقول بعضهم ان العطف بأو بعد التخي يتوجه الى فيها معاها واستعمال عرفي ولا يصح هنا أيضاً أصل الفتا واستعمالها الأول فتأمل (قوله وسيأتي) أى من مثله (قوله بنى الخيار) هو هنا وفيها يأتي بمعنى الاختيار الذي هو الاجازة والتمتع والراد بنى أثره الذي هو ما ذكره والافاء خيار ثابت لها فها لا يجوز للعقد بالاختلاف (قوله في زمن الخيار) أى خيار الشرط فالخيار هنا مبني على الملك المبني على الخيار في الشرط لها (قوله) أظهرها الثاني وهو الوقف فالحكم هنا أقوال ثلاثة لأن الخيار هنا لا يتصور ثبوته لأحد الماقدن ابتداء نعم يتصور ثبوته للبائع ابتداء في بيع من أقر المشتري بحريته لانه من جهة المشتري ابتداء فيقصور هنا سنة أقوال لكن قول الشارح من أصله ووفره لا يشمله لانه لا يناسب ما مضى بقوله أظهرها الثاني فتأمل (قوله ولا يحكم بعقده) أى وان كان الثمن حالاً وتسلمه المشتري (قوله من حين الشراء) شامل لما اذا قلنا للملك للبائع وصرح الاستوى ولا منافاة فيه لان ملكه منزل لعدم انقراض الخيار فتأمل (قوله النفي) أى نفى الخيار للعبد ولسيد ومثله البيع الضمني ولا خيار فيه للبائع ولا للمشتري الذي وقع

(قول المتن في أنواع البيع) دخل فيه الاقالة وبيع الاب لطفه وعكسه وكذا اقسمة الرد نعم لا خيار في الحوالة ولا في غير قسمة الرد وان جعلناهما بيعا ولا في بيع العبد من نفسه (قول المتن كالصرف) هو النقد بالتقد (قول الشارح ما لم يتفرقا) أى من مكانهما بدليل قصبة ابن عمر راوى الخبر (قول الشارح ولو كان معطوفاً) الخ الضمي على العطف أن الخيار ثابت لها في مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما الآخر اختر فيقتضى ثبوته في الأولى وان انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما الآخر اخترت وثبوته في الثانية وان انتفت الأولى بأن تفرقا وتخلص منهما بما قال النووي روى رحمه الله هكذا ظهر لي في فهم هذا المثل فليتأمل (قول الشارح واحترز الخ) هو علم لكن عبارته شاملة فالصلح على النفعة والصلح عن الدم ولا خيار فيها وما يجب عن الأولى بأنه اجازة والمؤلف قال في أنواع البيع (قول الشارح فليس ببيع) بل هو إبراء ان كان في دين وهبة ان كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول المتن فلها الخيار) عبارة الاستوى لوجود المقتضى به لا مانع (قول المتن وان قلنا للمشتري الخ) لو كان الخيار لهما لم أزمه البائع فينبغي أن ينقطع خيار المشتري لأن الملك صار له (قول الشارح ثلاث يمكن الخ) عبارة غيره لان مقتضى ملكه أن لا يتمكن من ازالته وان ترتب عليه التقى فلما تنفذ الثاني في الأول (قول الشارح من حين الشراء) هو مشكل اذا جعلنا للملك البائع وحده (قول الشارح لانها ليست بيعا) أى ولا تسمى للخيار في الهبة والبراء لان دفع العين الذي هو حكمه ثبوت الخيار مفقود فيها وكذا النكاح لانه لا يصدر في الغالب الا بعد

(البيع كالصرف) بيع الطعام بطعام والسلم والتوليغ والتسريك واصلح (المعاوضة) قال ^{عليه السلام} البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما الآخر اختار رواه الشيخان ويقول قال في شرح المنهني منصوب بأو بتقدير الآن أولى أن ولو كان معطوفاً لكان يجوز وما يقال أو يقل وسيأتي السقم وما بعده وتقدم ما قبله واحترز بذلك للمعاوضة من صلح الحليطة فليس ببيع ولا خيار فيه غير البيع كإسائي (ولو اشترى من يثق عليه) من أموله أو فخر وعنه بنى الخيار فيه على خلاف الملك (فان قلنا) الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف فلها الخيار كما هو الأصل (وان قلنا) للمشتري تخير البائع (دونه) لثلاث يمكن من ازالة الملك وهذه أقوال سيأتي توجيهها في خيار الشرط أظهرها الثاني فيكون الاظهر في شراء من يثق عليه ثبوت الخيار لها ولا يحكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد فيبين أنه عتق من حين الشراء ولو باع العبد من نفسه ففي ثبوت الخيار وجهان رجح في الشرح الصغير وشرح المنهني (ولا خيار في الإبراء والنكاح والمهبة لاثواب) لانها ليست بيعا

والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثوب والشفعة والجاراة والمساقاة والصداق في الاصح) في المسائل الخمس لانهما دسلي بيعا والثاني ثبت فيها لان الهبة ثوب في المعنى بيع والشفيع في معنى المشتري له الرد (١٩١) بالبيع والجاراة بيع للنافع والمساقاة

العتق عنه لان مقصود العاقدين بهذا العقد المصاق وبهذا فارق شراء بعضه (قوله لا يسمى بيعا) أي عرفا (قوله في المعنى بيع) وهذا هو العتق (قوله والشفيع) أي في عقد الأخذ بالشفعة في معنى المشتري أي في عقد البيع الأول والمراد المشتري من حيث هو بدل لهذا تعليله بقوله له أي للشفيع الرد بالبيع ولا خيار للمشتري في عقد الأخذ فالأقبل الأخذ لولاه بعده وهو ظاهر ان لا يمكن في مجلس عقد مشرا أو مالا قال الوجه بقاء الخيار له حتى لو فسح بطل أخذ الشفع فراجعوه ولا خيار في قسمة غير الرد وان وقعت بالتراضي (قوله والصداق عقد عوض) فعليه ثبت الخيار لكل من الزوجين (قوله ومثله عوض الخلع) لكن عليه ثبت الخيار للزوج فقط لان المضع حقه (قوله فيثبت فيها الخيار قطعا) هو غير متمدد فتفارق السلم بأن شأن الجارة أن تنفذ الشفعة فيها من الخيار دونه مع أنها لم تقم بلطف البيع (قوله أو نحوه) منه التقابل بعد القبض فيسقط الخيار في العقد الأول (قوله أو في الحق فيه لا آخر) نعم ان كان يعتق عليه سقط خياره أيضا فقول النجاشي ولو مشرتا لا حاجة لهذه الغاية لأن يقال هي توطئة لما بعدها للايضاح (قوله وبدل عليه) أي على السقوط المفهوم من سقط (قوله قد تم الفسخ) وان تأخر أو كان في البعض فينسخ في الكل فمرا عليه وكذا في خيار الشرط والبيع وسياق في علم أنه يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته ولو قال فسخت أجزت أو عكسه عمل بأول كلامه (قوله بالتفرق) منهما ومن أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا أو هاربا وان منع الآخر من لحوقه وان لحقه بقي خيارها مالم يتبعها ومضى أحدهما لا آخر ولو تابعا من بعد كالتفرق ولو فارق مكرها بحق بطل خيارها أيضا كأن وقع التابع في ملك شخص ينسب إليه فخرج أحدهما أو أخرجهما متبا أو بغير حق لم يبطل خياره وان لم يسدقه ومجلس زوال الإكراه هو مجلس خياره وأما الآخر فان تبع المكره أو منع من لحوقه بقي خياره والباطل كذا قاله شيخنا لكن تقسم في الراء بأنه بقي خيار الآخر مادام في المجلس مطلقا للمكره فان فارق مجلسه بطل خياره وحده وهذا هو الذي يتجه هنا أيضا واليه مال شيخنا تانيا وسياق في هنا في مثله وفارق ما مر في المار بوجوه الاختيار من المار في ثم التام كالمكره فيبقى خياره قاله ابن حجر (قوله بينهما) ولو تقدر أكرلى باع ماله لطفه أو عكسه فيقطع خيارهما بمغافقه مجلسه وقياسه في المتصقين كذلك ونقل عن شيخنا الخطيب بقاء الخيار لهما دائما وخرج بذلك بناء حائل بينهما ولو باذنهما أو قضاها فلا يبطل الخيار به (قوله له) أي التفرق (قوله دار صغيرة) ومثله السفينة تأمل واحتياط وكذا لا خيار في كل عقد جائز من الطرفين أو أحدهما لان جوازه مغن عن الخيار (قول المتن وكذا ذات الثوب) قال السبكي أي مع الحكم بأنها هبة وانما يكون ذلك على القول الضعيف اه أي ويكون من القبض بخلاف ما إذا قلنا أنها بيع فانه يكون من العقد (قول الشارح لانه لا يسمى بيعا) وأيضا ثبوته في الشفعة يكون من أحد الطرفين فيبعد والجاراة عقد غرر والخيار غرر فلا يضم اليه والمساقاة كالإجارة والصداق تابع للتمكاح (قول الشارح والثاني ثبت الخ) اعلم أن الشفع لا يذ في ملكه بعد الأخذ من إعطاء الثمن أو فرضا المشتري بذمته أو حكم الحاكم قال الاستوى يجب أن يكون فرض الخلاف بعد واحد منها والا فلا رد قطعا (قول الشارح والشفيع) أي أما المشتري فلا خيار له قطعا ولذا اتجه منع الخيار فيها لانه بعد ثبوت خيار المجلس في أحد الطرفين دون الآخر (قول الشارح والصداق عقد عوض) أي فهو مستقل لاتابع (قول الشارح على الاصح) مقابله في الخلع بقول ثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسح وقع الطلاق رجعا وسقط العوض (قول الشارح كالمسلم) الفرق بينهما عسر (قول المتن بأن يتخارا لزومه) من صنع ذلك أبطنا الخيار أو أفسدناه (قول الشارح في الحق الخ) أي كما في خيار الشرط (قول المتن بينهما) خرج التفرق بالزوج وهو المولت كاسياقي (قول المتن العرف) أي لانه نص

بإزالة عليها لانها هبة الخيار المشروط شرعا (وعتبر في التفرق العرف) فباعه الناس تفرقا فقام به العقد فان كانا في دار صغيرة فالتفرق بأن يخرج أحدهما منها أو يصد سطحا أو كبيرة فبأن ينقل أحدهما من صحنها الى صحنها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق

ويعنى قليلا (ولو مات)
أحدهما (في المجلس أوجن
فلاصح انتقاله) أى
الخيار (الى الوارث والولى)

ويتولى الولي ما فيه الصلحة
من الفسخ والاجازة فان
كان في المجلس فواضح أو
غائبين عنه وبلغهما الخبر
امتد الخيار لهما امتدادا
مجلس بلوغ الخبر وقيل
لا يعتمد بل يكون على الفور
ومقابل الاصح سقوط
الخيار لان مفارقة الحياة
أولى بمن مفارقة المكان
وفى معناها مفارقة العقل
لسقوط التكليف بهما وعبر
في الروضة في مسألة الموت
بالأظهر وهو منصوص

ومقابله يخرج فيصح
التعبير بهما بالأصح تغليباً
للقابل كما يصح بالأظهر
تغليباً للنصوص ولكل
من المتباينين فسح البيع
قبل لزومه (ولو تنازع في

التفرق أو الفسخ فيه)
أى قبل التفرق بأن جاءهما
وادعى أحدهما التفرق

قبل الحجى وإنكره الآخر
ليفسخ وانفقا على التفرق
وادعى أحدهما الفسخ قبله
وأنكره الآخر (صدق
الثاني) بيمينه لموافقته للاصل

(فصل) (أى) لهما لكل
من المتباينين (ولاحدهما
شرط الخيار) على الآخر

المدة الآتية

الصغيرة بأن تنجر بحره ولومع غيره عادة في رأو بحر والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة (قوله فبان بولي
أحدهما ظهريه) ليس قيدا (قوله) وعنى قليلا (أى زيادة على ثلاثة أذرع على الراجح (قوله ولو مات) هو وما
بعده مفهوم بذهما (قوله) أوجن (وكذا لو أوجى عليه وأيس من إفاقته وأطال تمدنه والانتظر وقال شيخنا
لا ينتظر مطلقا وكذا عجز مكاتب وخرس لمن لم تفهم إشارته وليس كتابا والولى فى المعنى عليه والآخر
الذ كور هو الحاكيم في نصب من يتصرف عنهما كالطفل الذى لا ولى له نعم لو عقد لمجنون فأفاق وأوصى فبلغ
رشداه لم ينتقل له الخيار بل يربى للولى على التعمد (قوله) الى الوارث والولى) هذا اذا كان الميت أو المجنون
متصرفا عن نفسه والانتقل لمن هو نائب عنه كالموكل لا لولى المجنون ولا لوارث الميت فان لم يكن من نائب
عنه أهلا لكفل نصب الحاكم من يتصرف عنه (قوله) امتداد مجمل بلوغ الخبر (والعبرة بالأخير
منهم لو تمدوا فلا يتبر لمن قبله مجلس وينقطع خيارهم بتفارقته ولو فسح بعضهم ولو قيل علمه بالموت
انفسخ العقدى الشكل وهذا بخلاف الفسخ بالعيب لو بعدد للشترى فانه فيه ينفسخ في حصة
الفاسخ منهم فقط لوجود الجارية لاهنا ولان العقد هنا واحد تعدد مستحقه وأما الحى فالعبرة في
حقه بجلسه فتنى فارقته انقطع خياره ولا يضر نقل يلى عن المجلس لا انتقال الخيار عنه وكذا من
الحق به (تنبيه) لو كان البيع بالمكاتبه والمعتبر مجلس كل منهما: بعد قبول المكاتب اليه ففى
فارقته منهما بطل خيارهما كذا قاله شيخنا مر فراجع مع ما مر في البيع الذى اعتبر فيه مجلس المكاتب
اليه وحده بعد قبوله وهو الوجه هنا أيضا (قوله) وفى معناها مفارقة العقل) فينتقل الخيار لوليه فان
أفاق في زمن الخيار عاد له (قوله) فيهما) أى فى النص ومقابل (قوله) صدق الثاني) وليس لدى الفرقة
الفسخ ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في السابق منهما فكما في الترجمة (فرع) لو اختلفا في
الربوى فادعاء أحدهما بعد القبض وأنكر الآخر صدق الأول لبقاء الصحة والآخر لعدم لزوم قاه
شيخنا الملى وفيه نظر فراجع

(فصل في خيار الشرط) أى التروى الناشئ عن الشرط فهو مضاف الى سببه (قوله لهما) ولا أحدهما (الح)
هو بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما ولا لاحدهما ومعنى وقوعه منهما أن يتلفظا
به كأن يقول البتدى منهما بعتك ذا بكذا بشرط الخيارى ثلاثة أيام فيقول اشترىته بذلك بشرط الخيار
لك ثلاثة أيام ومعنى وقوعه من أحدهما أن يتلفظ به البتدى منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو
بالسكوت كأن يقول بعتك كذا بكذا بشرط الخيارى مثلا فيقول اشترىته على ذلك فلا اعتراض ولا إشكال
وأما للشرط له فيجوز أن يكون هما أو أحدهما معينا أو أجنبيا كذلك (قوله على الآخر) لو قال لهما أو
لاحدهما أو لأجنبيا لكان أولى كاعتل لكنه راعى تعيين الشرط له ليخرج ما لو قال بشرط الخيار لاحدهما
مثلا فلا يكتفى ويفسد العقد كما لو سكت عنه الأول ونظم الثاني ولو قال بشرط الخيار يوما ولم يقل لولا لى

لشارع ولأهل اللغة (قول المتن فلاصح انتقاله) أى قياسا على خيار الشرط والعيب (قول الشارع
فيهما) الضمير فيه يرجع للنصوص ومقابل (قول الشارع ولكل من المتباينين) توطئة لما بعده
(فرع) لو اتفقا على التفرق والفسخ واختلغا في السابق قال بعض الشارحين من سبق بدعوى
الفسخ قبل قوله وإن سبق بدعوى التفرق أو نساوياً بدعوى الفسخ والتفرق صدق الثاني للفسخ
(قول الشارع لموافقته للاصل) ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر
خلافا لبحث الرافى رحمه الله ولا نظروا في الثانية الى كون مدعى الفسخ أدرى بتصرفه خلافا لوجه
مرجوح بحجة الماوردى

(فصل في خيار الشرط) (قول الشارع على الآخر) دفع لما قبل عبارته لاتقيد بشرط الخيار له

(في أنواع البيع) لما سألني (الآن يشترط في بعضها) القبض في المجلس كروى (ومسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه واللاذئ إلى بقاء علقته فته بعد التفرق والقصد منه أن يتفرقا فلا علقته بينهما (وأما يجوز في مدة معلومة لا تدعى ثلاثة أيام) فلو كانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والاصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يتخذ في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من بايعت فقل عليه وسلم من بايعت فقل له خلافة ورواه البيهقي وابن ماجه باسناد حسن كما قاله في شرح المذهب بلفظ

مثلا فهو له ما قاله شيخ الاسلام وقيل للقاتل فقط (قوله في أنواع البيع) أي في كل فرد منها سواء في جميع البيع أو في بعضه وإن تفرقت به الصفقة (قوله في بعضها) أي الأنواع فيمتنع شرط الخيار فيه وهو خمسة أفراد أي روى وبى والسلم واقتصاره عليهما لامتناع شرط الخيار فيهما من الجانبين مطلقا ومن يعق عليهما أن شرط الخيار له وحده كما سيذكره المصراة أن شرط الخيار للبائع أولهما وما يسرع فسادا أن شرط الخيار مدة يفسد فيها كالصفي فحين عبر بها تمثيلية وأما البيع الضمني وبيع العبد من نفسه فهما عقد عتاقة فليس فيهما خيار مجلس ولا شرط (قوله فيه) أي البعض (قوله أي بقاء علقته) أي شأن الشرط ذلك (قوله مدة) خرج ما لو قال بشرط الخيار أو بشرط أن أشاركه فلا يصح العقد وهذا أحد شروط خمسة وبقيا متى تكون المدة معلومة متصلة بالشرط متوالية لا تدعى ثلاثة أيام (قوله ثلاثة أيام) فإن زاد عليها بطل العقد (قوله مجهولة) هو محتجز بمعلومة ولم تحمل المدة على الثلاثة الموهودة شرعا لأن الخيار طارئ فاحتجب به فلا يصح بطولع الشمس ويصح بوقت طولعها وقال شيخنا بصلحة الأولى أيضا حمل على وقت طولعها والاحتظة أقل زمن فيحمل عليه والساعة كذلك فإن قصدا الساعة الفلكية والزمانية وعرفا مقادير درجها حالة المقدسح والام يصح كإلواختلف قصدهما (قوله سلمة) قال ابن حجر هي بكسر السين اسم لخراج في البدن (١) ابتداءها من المحصة إلى البطيخة وفتح اسم لما يباع الذي هو المراد هنا (قوله بالمعجزة) أي مع ضم الميم وسكون النون وكسر القاف وأمله النجى من الشدة (قوله عهدة ثلاثة) بالاضافة أو بنون عهدة وثلاثة بدل منها (قوله الثنين والخديعة) أي لغة (قوله اشترى في الشرع) أي فهو معناها شرعا فإن لم يعرفه بطل العقد (قوله من المشتري) كقوله ابتعتها (قوله أو يصدق ذلك) فهو من أفرادها أيضا (قوله الواقع فيه الشرط) هو إشارة إلى أن الاعتبار الشرط ولو ذكره الصنف لكان أولى (قوله يورث جهالة الخ) فيه نظر لأن المدة معلومة وجهالة وقت التفرق لا يضري علمها فتأمل (قوله صح الشرط) وأول المدة من العقد (قوله ولو شرط الخيار بعد العقد الخ) هو مفهوم قول الشارح الواقع الخ لا فائدة من الاعتبار في المدة الشرط لا العقد كما مر (قوله حسب المدة على الأول من وقت الشرط) هو العتمد سواء مضى قبل الشرط ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر لأن خيار المجلس لا ضابط له ولو

(قول المتن كروى وبى) الأول يشترط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واعلم أنه لا يجوز شرطه في الشفعة والحوالة وعوض الخلع بالأخاف وفي الهبة شواب والاجارة وإن ثبت فيها خيار المجلس سبكي (قول المتن لا تدعى) أي لأن الأصل امتناعه لكونه مخالفا لوضع البيع فانه يمنع نقل الملك أو زوجه ومدة الثلاث قد وردت في قبى ما عداها على الأصل واعلم أن الأصل في كون الثلاث مدة قريبة معتبرة قوله تعالى ولا تمسوها بسوء فإخذكم عذاب قريب ففكر وهما قائلان تمتعوا في داركم ثلاثة أيام قال الأسنوى وأما يخرج الزيادة على تفرق الصفقة لأن الجمع هنا بين ما يجوز وما لا يجوز في الشرط والشروط الفاسدة مبطلات للعقد (قول الشارح) منقذ هو بالذال المعجمة النجى من الشيء والمخلص منه (قول المتن من العقد) أي لأن مدة الخيار ملحقة بالعقد فكانت من حينه كالاجل (تنبيه) لو انقضت الثلاث الشرطية وهما جالسان انقضى خيار الشرط وبق خيار المجلس (قول الشارح لأن الظاهر الخ) علل أيضا بأن الخيارين متباينان لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة (قول الشارح وعورض الخ) وأيضا فثبت الخيار إذا حصل بالشرط والشرط وجب في العقد (قول الشارح على الأول)

(٢٥ - قلوبى وعميرة - نان) الشارط يقصد بالشرط زيادة على ما يشيده المجلس وعورض بأن اعتبار التفرق يورث جهالة للجهل بوقته ولو شرطت المدة على الأول من وقت التفرق بطل العقد وعلى الثاني من وقت العقد صح الشرط للتصريح بالمقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق حسب المدة على الأول من وقت الشرط ومثل التفرق فيباذ كرفيه

(١) الذى فى القاموس وشرحه «والسلعة بالكسر المتاع» وكالغدة تخرج فى الجسد ويفتح وهو المشهور الآن

مضى ما شرطوا وهما المجلس وان كان المشروط ثلاثة أيام امتنع شرط مدة أخرى قليلة أو كثيرة أو كان دون الثلاث جاز شرط ما منها فقط فان شرط مدة في الأولى أو أكثر بما في في الثانية بطل العقد فيها وما بقي وورث كل منهما مقامه فيما يجوز له فعله **(تنبيه)** لو شرط ما ثم تفرق عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرط ما يوم آخر مثلاً جاز وهكذا إلى تمام الثلاث ولو أسقط أحدهما مدة من خياره سقطت وما بعدها لما قبلها **(فروع)** يجوز في زمن الخيار الحق الاجل ما في الذمة وزيادة أحد العوضين ونقصه الآخر بوي بيع بجسه فيبطل فيه ولو حده جميع الثمن بطل العقد مطلقاً وبعده بطل العقد إلى بوي المذكور لاني غيره مطلقاً **(تنبيه)** قال في العباب لومات أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لو ارش فان كان غائباً حسب له من وقت بلوغ خبره ولا يحسب منه ما قبله وان زاد على ثلاثة أيام اه وعلى هذا فيجب أنه لو كان الوارث جماعة لم يحسب ما بقي الامن بلوغ آخرهم وأنه لو فسخ من قبله نفذ سخره لان المقصود عدم حسابان ذلك الزمن من المدة لاني الخيار فيه عنهم قبل وفي هذا قد زادت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمله وراجعه **(قوله)** التحاير فتجب المدة منه على الثاني ولو شرطت منه على الاول بطل العقد لا تقدم **(قوله)** من العدا (الخ) هو محترز متصلة للشارح بقول المصنف من العقدو بقول الشارح من الشرط **(قوله)** الى جوازه بعد لزومه أي من حيث المدة والشرطة فلا ينافي دوام جوازه من حيث المجلس لو دام فيه وقول بعضهم يحمل على اذا حصل تحاير أو تفرق عقب الشرط غير مستقيم فتأملوه يؤخذ من هذا شرط تولى المدة كما مر فلا ينقد بهذا المثال فتبطل فمما لو شرط مدة متفرقة وان اتصل وألها بالشرط فتأمل **(قوله)** ولو شرط لأحد العاقدين يوم ولآخر يومان أو ثلاثة جاز لان المعنى أن اليوم الاول مشترك بينهما بنبوت الخيار فيه لهما لانه منقضى خياره ممن شرط له اليومان أو الثلاثة لان ذلك يبطل العقد كما تقدم وان اليوم الثاني مختص بمن شرط له اليومان وان اليوم الثاني والثالث مختص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة والشرطة زيادة على ثلاثة أيام خلافاً لمن زعم ذلك من ضعف الطلبة وغيرهم **(قوله)** للضرورة (هو حيث كانت اليبالي داخلة في المدة والافلا فلو شرط وقت الفجر التحاير يوماً لم تدخل اليبالي التي تليه أو يومين لم تدخل اليبالي الثانية أو ثلاثاً لم تدخل اليبالي الثالثة فان شرط دخول واحدة منها بطل العقد وفارق دخوله في مسح الحنف بالنص على اليبالي فيه **(قوله)** التصل بذلك (الليل) أو يدخل شيعة تلك الليلة وان لم ينص عليها للضرورة **(قوله)** ولو شرط الخيار لاجنبي جاز (بشرط كونه بالغاً ولو سبقها أو غيره كما يأتي ولو هو العبد للبيع الراد من شرط الخيار له ايقاع أثره من الفسخ والاجاز بدليل صحة شرطه لمحرّم في شراءه وصيدول كافر في شراءه عديم مسلم وأما نفس الخيار فهو للشارط منها أو من أحدهما ولا يضر فقد مرته المذكورة لانه منع نفسه منها يجعلها للغيره يدل لذلك صريحاً أمور منها قول الروضة شرط الخيار لاجنبي مبطل للعقد على الظاهر ومنها قول البغوي لو كان بائع الصيد محرماً أو بائع العبد المسلم كافراً لم يجز شرط الخيار لنفسه ومنها عدم ايراد التحاير عن الاجنبي لومات أو نقله لوليه لو جن مثلاً ومنها ملك البيع في زمن الخيار اذا قاتل بأنه لاجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير اليه ولا يجوز العدول عنه وقوله ليس لشارطه للاجنبي خيار أي ايقاع أثره كما علموا بهذا يعلم أنه لا حاجة لقوله انه تملك أو توكل البني عليه مسئلة الصيد والعبد المذكورين الامن حيث ايقاع الاثر المذكور لاجل ما يأتي عن الغزالي **(قوله)** لو اوجد أو أكثر عنهما أو عن أحدهما وليس للاجنبي رد ذلك ولا ينزل بزل نصه ولا يقبل الشرط له كما قاله الغزالي ولا يترجم الاجنبي مراعاة الاصلح للشارط بناء على أنه تملك وهو العتقد **(قوله)** (الآن) بموت (الاجنبي) أي في زمن الخيار

التحايرو ولو شرط في العقد التحاير من العقد بطل العقد والا أدى الى جوازه بعد لزومه ولو شرط لأحد العاقدين يوم ولآخر يومان أو ثلاثة جاز في اليوم قال في شرح المهذب ان كان العقد نصف النهار يثبت التحاير الى أن يتصف النهار من اليوم الثاني وتدخل اليبالي في حكم التحاير للضرورة وان كان العقد في الليل يثبت التحاير الى غروب الشمس من اليوم التصل بذلك الليل فانه التولي وغيره ولو شرط التحاير لاجنبي جاز في الظاهر لان الحاجة قد تدعو الى ذلك لكون الاجنبي أعرف بالبيع وسواء شرطاه لو اوجد أم شرطه أحدهما لو اوجد الآخر لا آخر وليس للشارط خيار في الظاهر الآن بموت الاجنبي في زمن الخيار فيثبت له الآن في الاصح وليس للوكيل في البيع شرط التحاير

أي أما على الثاني فلا اشكال في كونها من وقت التفرق **(قول الشارح)** وتدخل اليبالي (الخ) قيل قضية هذه العلة انه لو كان العقد وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام لا تدخل اليبالي الاخيرة **(قول الشارح)** الى غروب الشمس (الخ) قضية هذا انه لو شرط في هذا الوقت ثلاثة أيام لا تدخل اليبالي الاخيرة اذا لضرورة فها قد تعرض لذلك في المهمات وقال بخلاف نظيره في مسح الحنف **(قول الشارح)** الاجنبي يستثنى

للمشتري ولا الوكيل في الشراء شرط الخيار للبائع فإن خالف بطل العقد ولو كلف البيع أو الشراء شرط الخيار للوكيل وقيل لا وطرد في شرطه الخيار لنفسه فإن جوزناه وأذن فيه صير محابته الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم في خيار المجلس فيه جزماً وأعلى الاصح فلا يجوز شرط الخيار في غير الشفعة منه ولا يتصور فيها ولا يجوز في شراء من يعتق عليه (١٩٥) شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه

للبائع أو لوكليهما على وزان ما تقدم في خيار المجلس وعلى وزانه أيضاً في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيها ذكر أنه لو شرط بطل العقد بترتمة على وزان ما تقدم في خيار المجلس ينقطع خيار الشرط باختیار من شرطه منهما أو من أحدهما لزوم العقد بانقضاء المدة المشروطة ولو مات أحدهما أو جن قبل انقضائها انتقل الخيار إلى الوارث أو الولي ولن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازعا في انقضائها أوفى الفسخ قبله صدق الثاني يمينه (والأظهر أنه إن كان الخيار للمشتري فله) أي الملك (وإن كان الخيار له) أي الملك (فإن تم البيع بان أنه) أي الملك (للمشتري من حين العقد والا فللبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقاً تمام البيع له بالإيجاب والقول الثالث للبائع مطلقاً نفوذ تصرفاته فيه والخلاف جار

فيعد الأثر لشرطه ولو أراه ولو لم يزل الأهلية باعماً وأوسر أو جنون وإذا انتقلت لا تعود بعود الأهلية وقال بعض مشايخنا لا ينتقل إلا إذا أس من عود الأهلية مدة زمن الخيار والافلا نفل وعليه فالتصرف عنه الحام أو وليه (قوله للمشتري) ولا لأجنبي بالأولى (قوله للبائع) ولا لأجنبي كذلك (قوله للوكيل) وإن كان للوكيل وكلاً (قوله فإن جوزناه) أي على الاصح في المستثنين (قوله فيه) أي الخيار لنفسه أو لوكله (قوله ثبت له) ولا يتجاوز (قوله لا يجوز شرط الخيار فيه) أي للعبد ولا لسيده (قوله بطل العقد) وهو كذلك (قوله من شرطه) لو قال من شرط له لكان أولى (قوله وبانقضاء المدة) هذا نظير التفرق كما قيل (قوله أو جن) والأغما والخرس مثله كما مر (قوله أو الولي) فإن كان الولي هو العاقد انتقل للحاكم إن لم يكن هناك ولي آخر وفي الوارث الغائب ما مر عن العباب (قوله ولو تنازعنا) ولو فسخ أحدهما أو في البعض أو بعد إجازة الآخر انفسخ في الكل كما مر في خيار المجلس نعم قدم أنه يجوز شرط الخيار في بعض العقود عليه وحينئذ فيخص الفسخ به (قوله والأظهر) هذا بيان أحكام خيار الشرط إذا انفرد أو من حيث ذاته لأنه إذا اجتمع مع خيار المجلس اعتبر خيار المجلس لثبوته فخر المالك موقوف وإن كان خيار الشرط لأحدهما وإذا أسقط أحدهما سقط وحده فإن أطلقا سقطا معاً (قوله للبائع) أي من يقبله البيع فلا يردهما لو كان العاقد وكلاً وشرط الخيار لنفسه وكذا يقال في المشتري (قوله فملك البيع له) وإن شرط إيقاع الأثر من أجنبي كإس والنفقة على من له الخيار وعليهما في حالة الوقف ويرجع من لم يتبره العقد على الآخر أنفق بأذنه أو بأذن الحاكم عند فقده أو امتناعه أو بإشهاد عند فقده كما أو امتناعه والأفلا يرجع على العتد عند شيخنا وقال بعض مشايخنا يرجع إن نوى الرجوع عند فقد الحاكم والأشهاد وهو غير بعيد (قوله لنفوذ تصرفاته) أي في الجملة فلا يردكون الخيار للمشتري وحده ولو عجز بالاستصحاب لما كان كإعبر غيره لكان أولى (قوله وحيث حكم الخ) أي على الراجح والرجوح من الأقوال (قوله فإن تم الخ) أي إن الزوائد للبائع إن كان الخيار له وحده وإن تم البيع للمشتري وإن كان الخيار له وحده وإن فسخ البيع وعاد البيع للبائع وإنه تابعة للبيع إن كان الخيار لهما وهي أمانة يداً الآخر ويقال مثل ذلك في الخنزير وأندوسياتي حكم تلفهما (قوله الأيمن) وكذا الصوف والور والشعر والبيض وحل الطود ونفوذ العتق وسياتي ولأوجب تسليم عوض في زمن الخيار له ما وله استرداده إن تبرع به ما لم يبرم العقد وليس لأحدهما بعد الفسخ حبس ما في يده لصالحه بعد طلبه وكذا سائر الفسخ على العتد عند شيخنا واستثنى شيخنا الرملة الأقاله والردا ليعب وسياتي (قوله ويحصل الفسخ) أي بالقول وسياتي بالفعل الوكيل ليس له أن يشرط الخيار لغير نفسه وموكله (قول المتن والأظهر) وجه هذا القول أن الخيار إذا كان لأحدهما فهو التصرف في البيع ونفوذ التصرف علامة على الملك فإن كان لهما فقد استوفى التصرف فتوقفتا بالحكم بالملك (قول الشارح تمام البيع) أي وثبت الخيار فيه لا يمنع الملك كخيار العيب وعلى هذا يحصل الملك مع آخر اللفظ وأعقبه مترتباً عليه فيوقف نظاره خلاف حكاية الأفي رحمه الله في باب الظهار (قول الشارح لنفوذ تصرفاته) عليه غيره باستصحاب ما كان (قول الشارح وكونه) الضمير فيه يرجع إلى قوله خيار (قول الشارح وينبني على الخلاف) من جملة ما نبني على ذلك أيضاً النفقة لكن إن قلنا موقوف قال ابن الجوزي فعليهما ونازعه ابن الرضة وقال ينبغي الوقف كافي نفقة الوصي به بعد الموت وقيل القبول (قول المتن ويحصل الفسخ الخ)

في خيار المجلس كما تقدم وكونه لأحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك البيع لأحدهما حكم بملك الخن الآخر وحيث توقف فيه توقف في الخن وينبني على الخلاف كسب البيع العبد أو الأمانة في زمن الخيار فإن تم البيع فهو للمشتري وإن قلنا الملك له أو موقوف وإن قلنا للبائع فهو له وقيل للمشتري وإن قلنا للمشتري فهو له وقيل للبائع وفي معنى الكسب اللبن والبيض والتمر ومهر اللوطوة بشبهة (ويحصل الفسخ والإجازة) أي كل منهما في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) في الفسخ

(كفسخت البيع ورفعته واسترجعت (١٩٦) المبيع) وردت الثمن (وفي الاجازة أجزته) أي البيع (وأمضته) وألزمته ونحو

ذلك (ووطء البائع) البيع (واعتاقه) إياه في زمن الخيار الشرط له أو لمهما (فسخ) للبيع (وكذا بيعه) واجارته وتزوجه (للمبيع في زمن الخيار المذكور فسخ البيع (في الاصح) لاشعارها بعدم البقاء عليه والثاني ما يكتفي في الفسخ بذلك وفي وجهه ان الوطء ليس بفسخ ولا خلاف في الاعتاق وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك بخلاف الوطء فهو حلال للبائع ان قلنا الملك له والا غرام وعقود البيع وما عطف عليه بناء على انها فسخ صحيحة وقيل لا بعد أن يحصل بالشيء الواحد الفسخ والعقد جميعا (والاصح ان هذه التصرفات) الوطء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار الشرط له أو لمهما (اجازة) للشراء لاشعارها بالبقاء عليه والثاني ما يكتفي في الاجازة بذلك ومستلذا الاجازة والتزويج ذكرهما الوجهين وخلافتهما الروضة كأصلها وهما ومصلحة البيع غير صحيحة قطعا والاعتاق فيما اذا كان الخيار للمشتري نافذ على جميع أقوال الملك وفيها اذا كان الخيار لمهما غير نافذ ان قلنا الملك للبائع

وجميع ما ذكره من صرائح الفسخ والاجازة قال شيخنا ولعل من كنيائهما تحولا ببيع أو اشتري الا بكذا أولا أرجم في بيبي أوفى شرائي فراجعه فرع ١٠ قال ففسخت أجزت وعكسه عمل بأول كلامه (قوله) ووطء البائع) أي الذكر يقينا للمبيع الانثى يقينا قبلها مع علمه بأنها المبيعة ولو بقصد الزنا هو تحل له وان لم تحل أو حرم عليه الوطء بكون الخيار لمهما فلا فسخ في غير ذلك نعم لو اوضح البائع الخنثى بعد الوطء بالذكورة أو للبيوع الخنثى بالانوثة بعده تبين انفساخه ويجري مثل ما ذكر في ووطء للمشتري للثمن (قوله) واعتاق البائع الرقيق للبيع أو اعتاق بعضه ولو معلقا ففسخ ويسرى لباقيه وشمل ما ذكر ما لو اعتق الحامل دون حملها وهو ظاهر وكذا لو اعتق حملها دونها وهو كذلك ان علم وجود الحمل العلقه بأن ولده لهدون ستة أشهر منه والا فلا علق ولا فسخ (تنبيه) الاحبال باستدخال المني والوقف كالعتق من البائع والمشتري في الفسخ والاجازة والصحة (قوله) الخيار الشرط له أو لمهما) وكذا للمشتري وحده لكنه اذن للبائع في الاعتاق ونحوه كما هو صريح كلام التهج وصرح به ابن عبدالحق وابن قاسم وغيرهم فراجع (قوله) وبيع أي بيع البائع لمشتريه الأول والخيار له أو لمهما والمشتري واذن كما مر فسخ لا لأول ان قطع خيار المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري الثاني وحده والام بنفسخ البيع الأول وحينئذ ان فسخ أحدهما في الآخر أوزم أحدهما ولا انفسخ الآخر وان لماعا كأن كانت المدة للمشتري وطقة في الثاني بقدر ما بقي من مدة الأول فالوجه فسخهما ما ذكره مرجع فراجع ذلك وحرره (قوله) واجارته أي اجازة البائع للبيع عينا أو ذمة وان قصرت المدة والخيار كما سبق فسخ للبيع وكذا تزوجه ذكر الأواني وكذا هبته وهرنه مع قبض فيها (قوله) وفي وجهه ان الوطء أي الذي لم تحل منه كما علم (قوله) وهو أي العتق نافذ بانواعه السابقة ومثله الوقف كما مر (قوله) من أقوال الملك) هو شامل للقول بأن الملك للمشتري وحده وهو كذلك لتزاول ملكه بعدم انفراد به الخيار كما مر في الاشارة اليه (قوله) ان قلنا الملك له) شامل لما لو كان الخيار لمهما والمشتري وحده وليس كذلك كما مر (قوله) والا غرام) شامل لما لو كان الخيار له وحده وليس كذلك كما مر (قوله) وهما الخ) المتعدان جميع اللسان من المشتري اجازة وصحيحة ان كان الخيار له أو لمهما وللبائع واذن له على قياس ما تقدم وقيل علم أنه لا عبرة بالاذن في هذه التصرفات قبل وجودها خلافا لما يقتضي كلام الاسنوي وغيره (قوله) أقوال الملك) الشاملة لما لو كان الملك للبائع وحده وهو كذلك كما مر (قوله) غير نافذ) أي ان لم ياذن البائع كما مر (قوله) تم البيع نفذ) يفيد ان العتق موقوف كالملك (قوله) حرام قطعا) أي وان اذن له البائع فيه وكانت زوجة له قبل ذلك لأن الحرمة والحل هنامن حيث الخيار وعدمه وان كان حراما مطلقا قبل الاستبراء وأحلالا مطلقا

لوقال البائع لا ببيع حتى تزيد في الثمن أو تعجله فيما لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا اشتري حتى تقبض الثمن أو تعجله فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فسحا حكاها الرافعي عن الصميري وأقره (قول الثمن ووطء البائع) بخلاف الرجعة لا تحصل به لأن الملك يحصل بالفعل كالمسي والاحتطاب والهدية (قول الشارح والثاني ما يكتفي في الفسخ بذلك) ويقول لا بد من الصريح أو ما في معناه كالوطء والاعتاق (قول الشارح وهو نافذ الخ) أي والقرض ما سلف من أن الخيار لمهما أو للبائع (قول الشارح فهو حلال له ان قلنا الملك) للبائع عبارة السبكي ان كان الخيار لمهما أو للبائع حل الوطء للبائع في الاصح وقيل لا وقيل ينبغي على الملك اه والذى في الرافعي يوافق كلام الشارح وكذا الذي في الروضة (قول الشارح صحيحة) ظاهر صحتها انها صحيحة وان قلنا الملك للمشتري (قول الشارح وهما الخ) اقتضى هذا ان البيع اذا كان الخيار له لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع اذا باع باذن البائع واذا باع له والا فلا وفي شرح الارشاد وشرح المنهج خلاف هذا ثم رجعت الروضة

أو للمشتري وان تم البيع في الاصح صيانة لحق البائع عن الابطال وان قلنا الملك موقوف فان تم البيع نفذ العتق وأصلها فلا فلا الوطء فبإذا كان الخيار لمهما حراما قطعا وبإذا كان للمشتري وحده حلال ان قلنا الملك له

من حيث الزوجية (قوله والأفحرام) فيه ما تقدم (قوله العرض للمبيع على البيع) وكذا الرهن والهبة بلا قبض كما علم مامر (تنبيه) الولد الحاصل من الوطء من كل منهما حر نسب في جميع الأحوال ولا حد عليهما للزوجة وإن لم يكن كل منهما مهر وقيمة الولدان وطى في مدة خيار الآخر وحده ولم يأذن له على مامر سواء تم البيع أو لا فإن كان الخيار لهما فهم على البائع أن تم البيع أو لم يأذن له المشتري وعلى المشتري أن يفسخ البيع ولم يأذن له البائع كأمرو ويثبت الاستيلاء حديث لأمهر والأفرا جع ذلك وحرره

(فصل في خيار العيب) ويقال له خيار النقصه كأمرو وهو التعلق بفوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطي أو قضاء عرفي أو تعزير فعلى وتقدم الأول والسلام هنأ في الثاني وسيأتي الثالث وكالعيب زوال وصف كان حالة القيد وظن العيب لا يسقط الرد به إلا أن كان راجحاً (فائدة) العيوب في عرف الفقهاء ثمانية أقسام في عشرة أبواب القسم الأول عيب المبيع وهو الراد هنا وسيأتي ضابطه وبعض أفراد القسم الثاني عيب الغرة وهو كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الأضحية والمهدي والعقيقة وهو ما نقص اللحم القسم الرابع عيب الأجرة وهو ما أثر في النصفة تأثيراً يظهر به تفاوت في الأجرة القسم الخامس عيب السكاح وهو ما يحل بمقصوده الأصلي كالتمتع عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعده وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب في جسده عدمه ولا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضر بالعمل اضراً بينا القسم الثامن عيب الرهون وهو ما ينقص القيمة فقط (قوله إلى القبض) أي تمامه فيشمل القارن له نعم أن زال قبل الفسخ سقط الرد غالباً (قوله كخصام رقيق) لو أسقط لفظ الرقيق لكان أولى وأخصراً وعم كإسبشير إليه الشارح وهو حرام إلا في ما كحل صغير طليح (قوله والخصاء) بكسر الخاء المعجمة والمدان رسم بالالف وبفتح الخاء وسكون الصاد وتخفيف الباء أن رسم به أو يصح كل منهما في كلام الشارح والخصي يفتح الخاء وكسر الصاد وتشديد الباء لغة حيوان قطع خصيتاه والمراد هنا فقدما خلقاً أو بقطع أو سلب لها أو لجلدتهما أو لمهما معاً ومع ذلك المرفوع بالمسوح (قوله في البيمة عيب) وإن جاز كأمرو ما لم يغلب في جنسها وجوده والا كالثيران فلا خيار به والعلبة قال شيخنا معتبرة بالأقليم كله لا ببلد منه وقال شيخنا الرمي بجميع الأقليم وفيه نظر ظاهر والعلبة معتبرة

وأصلها فرأيت الذي فيها كالصرح فيأقوله الشارح وهو ظاهر لضعف ملكه (قول الشارح والأصالح) الخلاف جار في الهبة والرهن غير المقبوضين

(فصل في خيار العيب) (قول المتن للمشتري الخيار إلخ) (تنبيه) قال في شرح الروض يجب عليه إعلام المشتري بالعيب وإن لم يكن العيب مثبتاً للخيار قال الأذري قضية كلامهم أنه لا بد من التعيين ولا يكفي فيه جميع العيوب ثم رأيت في القوت قال الامام الضابط فيما يحرم كونه أن من علم شيئاً ثبت الخيار أخفاه أو سعى في تدليس فيه فقد فعل محرماً وإن لم يكن الشيء مثبتاً للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم اهـ ثم لو باع ولم يعلمه ثم علمه عمل يخرج بذلك من ظلامة المشتري هو محتمل (فرع) قال الشيخ عز الدين لو كان الغزل كتنا ومشافاً فإن باع من يخفى عليه ذلك وجب إعلامه والأفلاقت وبدل لماسلف عن شرح الروض قولهم يجب الإعلام بالعين في المراجعة مع أن المتن لا خيار به وأيضاً طليح ثوب العبد بالمداد والعلف وإرسال الزيتور على الضرع كلها لا خيار بها وجواز أخفاها مشكل فإن ضرر رغبرها يرتفع بالخيار بخلاف ضررها (قول الشارح كإسياني) أي فالذي يأتي فريضة على كشف مراده هنا دليل هذا في العيب القارن والاجماع وماروت عائشة رضي الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ثم وجد به عيباً فخاصم بائعه إلى رسول الله ﷺ فردده عليه رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ولأن المشتري لم يبدل المال إلا مقابل الصحيح (قول المتن كخصام رقيق) لوقال كإخصاء كان أولى

والأفحرام (و) الأصح (أن العرض) للمبيع (على البيع والتوكيل) (فيه) في زمن الخيار المشروط (ليس فسخاً من البائع ولا اجازة من المشتري) (والثاني أن ذلك فسخ) واجازة منهما لاشعاره من البائع بعدم البقاء على البيع ومن المشتري بالبقاء عليه والأول يمنع اشعاره بذلك ويقول يحتمل معه التردد في الفسخ والاجازة (فصل) (للمشتري الخيار) في رد المبيع (بظهور عيب قديم) بالنسبة إلى القبض فيصدق بالحادث قبله بعد العقد كإسياني (كخصاء رقيق) بالمدوجب ذكره لنقصه القوت للعرض من الفعل فإنه يصلح للملاصيح له الخصي والجبوب وإن زادت قيمتها باعتبار آخر والخصاء في البيمة عيب أيضاً قاله الجرجاني في شافيه

في مرارة نحو القتام والخيار وفي نحو حوضه الزمان ونحو ذلك بأول ما كورته و يعتبر الباكور في كل بطن لافي البطن الأول وحده وهكذا كل مبيع (قوله وزناه) وألحق به الواط وأتيان الهائم وتمكين من نفسه والسحاق (قوله وسرقته) وألحق بهاجنية العدته لا يضر سرقته من دار الحرب لأنه غنمية ولا سرقه مال سيده المنصوب لرد إليه (قوله وإبافه) وألحق به رده ولا يرد إلا بقى حتى يعود (قوله بكل منها) أى الثلاثة وما ألقى بها فهي تسعة عيوب له الرديكل منها وإن تاب منه أو وجد عند المشتري وماعداها لارد بمسايب عنه (قوله واستثنى الهروي الخ) مرجوح والمعتمد خلافه (قوله وبوله الخ) ان وجد عند المشتري بعد وجوده عند البائع والأفلا فقول بعضهم له الرد به وإن لم يعلم به إلا بعد كرهه غير مستقيم لأن المصغر لارده مطلقا وما في السكبر لارده به إذا لم يوجد عند المشتري قبل فلعلها عبارة من يقول بالرد في الصغر جرت على لسان غيره فراجع ما قال بعض مشايخنا واعتبار وجود العيب عند المشتري لا بد منه في جميع العيوب حتى في الزنا ونحوه وفيه نظر (قوله مع اعتياده) وهو بأكثر من مرتين عند البائع (قوله أمانى الصغير فلا) هو المعتمد (قوله سبع سنين) هو المعتمد (قوله من تغير العدة) سواء خرج من الفم أو الفرج وهو المستحك وعلم أنه منها ومثله وسنخ الأسنان المتراكم إذا تضرر زواله (قوله أما تغير الفم الخ) لم يسه بخرا في القاموس خلافاً له ولعله حاول حجة إطلاق المصنف (قوله على خلاف العادة) أى عرفاً (فتنبه) من عيوب الرقيق كونه ذاصم أو خرس أو سن زائدة أو أكلة كذلك أو قاذفاً أو غاماً أو أعور أو أعرج أو أقرع أو أخشم أو أجذم أو برص أو أبله أو أعشى لا يبصر ليلاً أو جهر لا يبصر نهارة أو أخفش لا يبصر في الضوء وأصغر العين أو أعشى يسيل دمه دائماً صمغ صنف بصره أو أعلم بشق شفته العليا أو أقمم يرو زنا تباها السفلى أو أرت لا يفهم كلامه أو مقالوع بعض الأسنان في غير أوانه أو أبيض الشعر في غير أوانه أو عمله يسارمه أكثر أو به نفخة طحال أو إذا خبلان بكسر الخاء العجمة شامات بيض في بدنه أو مقامر أو تارك كالا في جنس لا يغلب فيه تركها أو شار بالمسكر كذلك أو به مرض مما يعتبر به تارك الجمعة أو كون الأمة كبيرة الثدي أو حاملماً لا يحض في أوانه أو تطول مدة طهره فوق العادة أو معتدة أو نحو مجوسية أو محرمة بنسك أو بغير ختان وإن غلب في جنسها كما يأتي وليس من العيوب كونه غليظ الصوت أو رفيقه أو سبي الأدب أو مغنياً أو كولا أو قليل الأكل أو ولد زنا أو يعتق عليه أو كون الأمة أخته من نسب أو رضاع أو موطوءة لآبيه أو ابنه ونحو ذلك (فرع) لو ظن مرضاً عارضاً في أصلها أو بإضاها قايان برصا فله الخيار كذا قالوا فراجع مع قولهم لا خيار فيها لو ظن الزحاجة جوهره (قوله وجماع الدابة) قال بعض مشايخنا وهو عارٍ يرجع إلى الطباع فهو لا باق في الرقيق ومقتضاه نبوت الخيار به وإن برئت منه فراجع (قوله ورجمها) أى رفسها أو كونها رهب من كل شئ تراه أو قلية الأكل أو تضرر بلن نفسها أو خشنه الشئ بحيث يخاف منها السقوط لاحتلامها ولا كولا (فرع) من العيب قرب المكان من نحو قصر يزعم بالندق الحيطان أو غيرها وظهور مكتوب وقف عليه خطوط التقديمين وإن لم يكن في الحال من يشهد به وليس منه إبطال السلطان العاملة ولو قيل القبض ولا ظهور خراج معتاد الأرض ولا يضر في صحة بيعها كما قاله الرافعي (قوله بالجر) أى عطفاً على ظهور أو عطفاً على خفاء ويلزم على الأول أن ما دخل تحت هذا الضابط ثبت به الخيار وليس من العيوب على الثاني أن الخصاء وما بعده ليس مما ينقص العين الخ وكل غير صحيح ولو جعله الشارع مبتدأ الخبر محذوف معلوم بما قبله وأعكسه لكان أولى

(قول المتن وزناه الخ) أى وإن تاب من كل وأقيم عليه الحد (قول الشارح أما تغير الفم الخ) لم يقل أما الناشئ * من تغير الفم إشارة إلى ما قاله صاحب ذخائر أنه لا يسمى بخرا (قول المتن وجماع الدابة) هو مصدر جمعت الدابة بالفتح جماعاً وجموحاً فهي جموح (قول الشارح بالجر) الظاهر أنه عطف على خصاء فان قيل لم يبق شئ غير هذا

بضم القاف مع فتح الباء ضبط المصنف (أو القيمة نقضاً بقوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه) عطف هذا الضابط للعيب على ما ذكره من أمثله لاشارة إلى أنه لا مطمع في استيعابها واحتز بقوله بقوت به غرض صحيح عمالو بان قطع فلفة صغيرة من نخده أو ساقه لا يورث شيئاً ولا بقوت غرضاً عنه لا رد بذلك وقوله إذا غلب إلى آخره عن الثبوت في الأمانة (١٩٩) فانها تنقص القيمة ولا رد بها لانه ليس

العالم في الاماء عدمها (سواء) في ثبوت الخيار (قارن) العيب (العقد) بان كان موجوداً قبل ذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للبيع لان المبيع حينئذ من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أي بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (الا أن يستند إلى سبب متقدم) على القبض (كقطعه) أي المبيع العبد أو الأمانة (بجناية) أو سرقة (سابقة) على القبض جهله المشتري (فيثبت) له (الرد) بذلك (في الاصح) لانه لا تقدم سببه كالمتقدم والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الارش

إذا التقدير حينئذ وكل ما ينقص العيب أو هو أي المبيع كل ما ينقص الخ والخصاء وما بعده أمثله فيقول بعضهم وليس مبتدأ لانه لا خبر له ولا عكس غير مستقيم فقام له (قوله بضم الخ) أي على الاصح وقوله بعده نقضاً أو أسنداً لضبط المصنف أي بالقلم ليرأى أنه ويجوز ضم الباء وكسر القاف قال بعضهم وهو المناسب لكون العين والقيمة منصوبين ويجوز ضم الباء وفتح النون ونشد بدال القاف السكسرة لكنها لغة رديئة (قوله غرض صحيح) وهل المعبر في ذلك الغرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة والمشتري راجعه (قوله غلب) أي عرفاً وقد مر ما فيه (قوله عطف الخ) وقدمه بعضهم لانه قاعدة وما ذكر من جزئياته وهو الانسب (قوله لا يورث) أي القطع المذكور وكذا لا بقوت الغرض ويجوز فيها التأنيب والتأويل وهذا في نقص العين وسكت عن نقص القيمة لمقتضاه أنه بقوت الغرض بهما ملقاً والعقدانها كالعين قال شيخنا ويمكن أن يكون أشار إليه بقوله ولا بقوت غرضاً (قوله الثبوت في الأمانة) وعدم ختان العبد الصغير ليس عيباً بخلاف العبد الكبير ما عدم ختان الأمانة فعيب وان غلب وجوده فيها كإسار (قوله قبله) أي قبل عامه فيشمول المقارن لكل العقد وألبعضه (قوله قبل القبض) وكذا بعده والخيار البائع وحده لانه باق على ضمانه (قوله بجناية) ومنها زوال بكارة وزواج سابق جهله المشتري واستلحاق البائع المبيع لا يبطل البيع وان ثبت النسب الانبذيق المشتري أو بينة (قوله المتعذر) صفة للرد من استرجاع الخن بيان للارز (قوله إلى الموت) قضية العلامة امتناع الردوان لم يمت ورجع بالارز وان نحو الجرح الساري والبرص التزايد والحمل كالمرض وفي الحمل نظر يعلم مما سأتى ولذلك فرق شيخنا الرمي بين المرض والحمل بأن زيادة المرض مرض وليس زياً داخل محلا رد عليه نحو الجرح اذ لا يقال زيادة الجرح جرح الا أن يقال ان ما زاد في الجرح لو انفرد كان جرحاً جافاً راجعه (قوله ومريضاً) أي وقت القبض لان ما بعده من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع (قوله بردة) مثله كل قتل غير مضمون كصبيال وترك صلاة بعد الأمر وزنا محصن كان التحق بدار الحرب بعتزاه واسترق ثم بيع وحرابة $\frac{1}{2}$ فرع لا يضمن غاصب المرتد بخلاف فكيف يكون مدخول الكاف قلت بالنظر إلى ما في ذهن السامع من الافراد التوهم وان لم نصح في الخارج (قول المتن بقوت به) يرجع إلى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أي وان لم ينقص القيمة كالخصاء وأما عكسه فكثير كان ناوا السرق قوماً شبه ذلك (قول الشارح واحتز الخ) قضية صنيعة ان قول المتن بقوت به غرض راجع لا لاوان ما بعده راجع للقيمة فأما رجوع فوات الغرض إلى العين خاصة فواضح وأما الذي بعده فالظاهر رجوعه إلى كل منهما فاثله في القيمة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قلع الأسنان في الكبير وأما بياض شعر الرأس فيه فمفهوم القسم الأول وقد يقال مسئله الثبوت بمن زوال العين أيضاً (قول المتن فلا خيار) أي لانه من ضمانه فكذا جزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الحار البائع فالتج بنبوت الخيار به للمشتري لانه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول المتن بجناية سابقة) مثل ذلك اقتضاض البكر بالعقد السابق وجلده المؤثر فيه لصيغة سابقة (قول الشارح لكونه) أي المبيع (قول الشارح من الخن) لعله حال (قول الشارح المقطوع به) بر دأن في المسئلة طريقين حاكية لوجهي الردة الآتين وقاطعة بأنه من ضمان المشتري وهي الاشهر (قول الشارح أفضى إليه) الضمير فيه يرجع إلى الموت (قول المتن في الاصح) هو نظير الخلاف المتقدم في مسئلة القطع بالجناية الا أن الحكم لكونه من ضمان البائع بوجبهنا كارد

والثاني يقول السابق أفضى إليه فكأنه سبق فينفسخ البيع قبيل الموت وعلى الأول للمشتري أرش المرض وما بين قيمة المبيع صحاحا ومريضاً من الثمن فان كان المشتري طال بالمرض فلا شيء له جزماً (ولو قتل) المبيع (بردة سابقة) على القبض جهله المشتري (ضمنه البائع) في الاصح) بجميع الثمن لان قتله لا تقدم سببه كالمتقدم فينفسخ البيع فيه قبيل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق للقتل وغير مستحق من الثمن فان كان المشتري عالماً بالحال فلا شيء له جزماً وينبئ على الخلاف في المستثنين

مؤنة التجهيز والدفن فهي في الاصح على المشتري في الأولى وعلى البائع في الثانية ولو أخر المصنف عبارة الأولى عن الثانية لاستغنى عن التأويل السابق (ولو باع حيواناً أو غيره بشرط براءته من العيوب) في المبيع (فلا يظهر أنه يبرأ عن عيب باطن الحيوان لم يعلمه دون غيره) أي دون غير العيب المذكور من العيوب (٢٠٠)

علمه وأولاً عن عيب باطن بالحيوان علمه والثاني يبرأ عن كل عيب عملاً بالشرط والثالث لا يبرأ عن عيب ما للجبل بالبرأ منه وهو القياس وما خرج عنه على الأول صورة من الحيوان لما روي مالك في الموطأ وصححه البيهقي أن ابن عمر باع عبداً له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري به دأء لم تسمه لي فأخضه إلى عثمان ففضى على ابن عمر أن يحلف لقد باع العبد وما به دأء يعلمه فأني أن يحلف وأرتجع العبد فباعه بألف وخمسمائة وفي الحاشية والشامل أن المشتري زيد ابن ثابت كما أورده الرافعي وأن ابن عمر كان يقول تركت اليمين لله فعوضني الله عنها خبردال قضاء عثمان رضي الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهد فيها اجتهد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يفتدى في الصحة والقسم وتحول طبائمه فقلنا يفتد عن عيب خفي أو ظاهر أي فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليقضي بزيوم المبيع فما لا يعلمه من الخفي دون ما يعلمه تلبسه

غاصب من ارتد بعد غصبه (قوله مؤنة التجهيز) في الأولى والدفن في الثانية ومثل الدفن الحمل ونحوه بما يحتاج إليه فيه والأولى مسألة الموت والثانية مسألة الردة (قوله التأويل السابق) بقوله لازم الرد (قوله براءته) أي البائع على ما سلكه الشارح ويصح رجوعه للمبيع كأن يقول بشرط أن يبرأ من كل عيب فيه أرأى المبيع يرى أي سلم من كل عيب ومثله لو قال به كل عيب أو كل شجرة تنهت عيباً ولا يرد على عيباً وهو لحم في ففة أو يتسكه فزنا وحلأوا بيعتة رمية ولا تحوذلك (قوله باطن) ومنه أن نأوا السرقة والكفر والمراد به ما يسر الاطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه أن لحماً لجلالة لا يسهل فيه ذلك وهذا ما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي وقيل الباطن ما يوجد في محل لا تجبرؤ به في المبيع لأجل البيع والظاهر بخلافه وجرى عليه العلامة ابن قاسم ولا يصدق المشتري في عدم رؤيته عيب ظاهر (قوله وقد وافق الخ) هو جواب عما يقال أن الشافعي يجتهد كالصحابة والمجتهد لا يقلد مثله أي فهو من باب التوافق في الاجتهاد لا من التقليد لكنه غير مناسب لقوله دل الخ اذ مع الدليل لا يحتاج إلى الاجتهاد وقد يقال أن الدليل الربيع على الاجتهاد لا يمنع منه لعدم استقلاله ما لم يكن مجمعا عليه ولذلك قال بعضهم الأولى قول الماوردي أن القضية انتشرت بين الصحابة فصار اجماعاً سكوتياً وسيأتي في كلامه ما يصرح به (قوله يفتدى) بالبال المعجمة أي يأكل (قوله وتحول) هو بفتح التاء الشذوذة ومجرور عطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وقبح الواو مضارع مجحول وطباعه نائب فاعله أي تتغير أسواله فهو عطف عام (قوله على بطلان الشرط) أي الغائه (قوله موجودا عند العقد) يصدق البائع في وجوده بيمينته (قوله لم يصح الشرط) وأما العقد فصحيح على التعمد وكذا في التي ذكرها الشارح ولو أدخلها في كلام المصنف لجاز واستغنى عن ذكرها لإيجاد الحكم والخلاف فيها ما لعل عنده وجود التعليق في الثانية دون الأولى كما سيأتي في قول وسكت عن مقابل الاصح فيها القائل بالصحة لأنه ليس له علة في الأولى وعلته في الثانية بالتبعية للوجود مردودة بأن التبعية لا تجعل الباطل صحيحاً بخلاف عكسه ولذلك بطل الشرط في الموجود لا نضمه للحادث قال شيخنا الرمي ومن هنا يؤخذ أنه لو دفع لبائع ثمناً وقال إن فيمن يوفاه فاقده فقال رضيته بتم نقد فوجد فيه زيف يوفاه فله رد هالته لم يشاهد زيف

بالعيب وهن الفسخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري وجب الرجوع بالارشين في الموضعين (قول الشارح مطلقاً) أي ظاهراً أو باطناً علمه أو جهله (قول الشارح عملاً بالشرط) به قال أبو حنيفة رحمه الله ووجهه أصحابنا بأن خيار العيب انما تبث لاقتضاء مطلق العقد السلامة فإذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الإطلاق (قول الشارح وقال الخ) يريد أن هذا قياس معارض القياس السابق تمسك به الشافعي رضي الله عنه لأنه اعتضد بموافقة اجتهد عثمان رضي الله عنه خربه الشافعي رضي الله عنه من النهي عن بيع وشرط لما ذكره في قاعدة لو قال بشرط أن لا ترد جري فيه الخلاف المذكور ولو قال أعلمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضاً لأن لا يمكن معاينته منها لا يكتفي ذكره مجمل ولا يمكن لا تفتي تسميته (قول الشارح يفتدى في الصحة الخ) يعني أنه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا يفتدى إلى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان الحال بينا (قول الشارح باشتار القضية) أي بأنه مؤكناً يقتضيه الحال من السلامة غالباً (قول الشارح بين الصحابة) قيل إن ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الاجماع (قول المتن الرد بعيب) أي لا يمنع على القول الأول الرد بما حدث ولو باطناً ولا على القول الثاني (قول المتن لم يصح في الاصح) والثاني يصح بطريق التبعية وإن أفرد الحادث فهو

فيه وما لا يعلمه من الظاهر لنسرة خفائه عليه والبائع صحيح على الأقوال وقيل على بطلان الشرط باطل ورد باشتار القضية الأولى المذكورة بين الصحابة وعدم انكارهم (وله) أي للمشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب قبل القبض) لانصراف الشرط إلى ما كان موجوداً عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح الشرط في الاصح) وكذا لو شرط البراءة من الوجود وما يحدث لم يصح

في الاصح ولو شرط البراءة من عيب عينه فان كان مالا يمين كان نأوا والسرقة أو الأباقي يرى منه قطعا لأن ذكرها اعلام بها وإن كان مائمين كالبرص فان أراد قدره وموضعه يرى منه قطعا والافهوكشتر البراءة مطلقا فلا يبرأ منه على الاظهر لتفاوت الاغراض باختلاف قدره وموضعه (ولو هلك المبيع عند المشتري) كأن مات المبدأ وتلف الثوب أو كل الطعام (أو أعتقه) (٢٠١) أو وقفه وأستولد الجارية (ثم علم

العيب) به (رجع بالارش) لتعذر الرد بفوات المبيع حسا أو شرعا ولو اشترى بشرط الاعتاق وأعتق أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب في رجوعه بالارش وجهان (وهو) أي الارش (جزء من ثمنه) أي المبيع (نسبته اليه) أي نسبة الجزء الى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (مانقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليا) اليها وترك هذه اللفظة للعلم بها

فاذا كانت القيمة بلا عيب مائة وبالعيب تسعين فنسبة النقص اليها عشرها فالارش عشرين فان كان ماتين رجع بعشرين منه أو خمسين فيخمسها وانما كان الرجوع بحزم من الثمن لان المبيع مضمون على البائع فان كان جزءه مضمونا عليه بحزم من الثمن فان كان قبضه رد جزأه والاسقط عن المشتري بطله وقيل بلا طلب (والاصح اعتبار أقل قيمة) أي المبيع (من يوم البيع الى القبض) عبارة المحرر كالشرح وتبعه في الروضة أقل القيمتين من

كل درهم فيها (قوله ولو شرط النسخ) هذه محترز اطلاق العيب فيما قبلها (قوله أراه) أي بالمشاهدة فلا يكفي اعلامه به على المتعمد ولا يجوز لقاض الحكم بعدم الرد به كما يقع لبعض المورخين في محطرت البراءة المذكور اذا كان باخيار البائع ومثله قول البائع للمشتري في بيطيحه في قرعة مثلا ثم وجدها كذلك فإردها حيث كان في زمن لا يغلط بوجوده فيها وقال شيخنا في هذه لارده فراجعها (قوله أو أعتقه) ولو كان العتق والعتيق كافرين أو علقه بصفة ووجدت ولا نظر لقول الاسوي في الكافرا انه قد يلحق بدار الحرب ثم يرد فلم يحصل اليأس من رده (قوله أو وقفه) أو جعل الشاة أضحية (قوله أو استولد الجارية) أو زوجها الغير البائع لكن في هذه اذ ازال النكاح فله الرد الارش ان كان أخذه وفي رد صيد على محرم نظروا ن صر حوايه فتأمل (قوله رجع) أي تبته الرجوع فيشمل ما لو حدث عيب يمنع الرد القهري (قوله بالارش) قال في المنهج الا في بوي بيع مجنسه فيتمين الفسخ ثلاثين مزارا في مقابلته الجنس بأكثر منه وهذا محصل ما قاله وفيه نظر لانه ان ظهر العيب بنقص كيل في المكيل مثلا فالعقد باطل أو بنقص قيمة فان ضمت اليه وجعل كان العقد وقع عليهما فغير الجنس بل غير ال بوي كذلك لانه من قاعدة مدعوجة وهو الذي في كلامهم كما يأتي والا فلا وجه للبطلان لاستواء الكيل حالة العقد قال بعضهم ولعل المراد الثاني وانما حزم بتوزيع الثمن فراجعوه وحرره والفاسخ في ال بوي المذكور هو المشتري دون البائع والحاكم كما قاله شيخنا مـ (تنبيه) قال شيخنا مـ وغيره محل الرجوع بالارش ان نقصت قيمته والا فلا كما في الحصاص وفيه نظر فراجعوه وسعى المأخوذ أرسا لتعلقه بالحصوله للمسا به قال ابن قتيبة وغيره يقال أرشت بينهما ثارا يشا وقت الحصومة بينهما (قوله وجهان) التعمد منهما الرجوع لزوال ملكه بالعتق فيهما مع اليأس من عود ملكه ولو كان أعتقه عن كفارة أجزأه ان لم يكن العيب مانعا من الاجزاء عنها ولو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيبا قبله كان قد حدثت عند المشتري رجوع مانقص من القيمة مطلقا بالنسبة فنقص القيمة من الثمن على التعمد قاله شيخنا في شرحه خلافا لقول الذخيرة بالرجوع بالنقص من الثمن كمكس قال بعضهم وفي بقاء الفسخ ونظر الوجه بطلانه لتبين سقوط الرد القهري ورجع المشتري على البائع بارش القديم ويجرى مثل ذلك في قولهم فإيا تني ان البائع فسخ الفسخ في هذه فتأمل (قوله للعلم بها) أي في حديثاتها أو من ذكر النسب اليه في الثمن أو من ذكر النسبة لانها تقتضى منسوب اليه (قوله بطله) هو التعمد والطلب على التراخي لانه قد يرضى بالمبيع بجميع الثمن (قوله وله) أي للقاتل بأقل القيمتين سواء كان قولاً أو وجهاً أو طريقة فلا يخالفه ماساً في (قوله لاعتباره الوسط) أي فيكون الاصح اعتبار أقل قيمه معيبي الأوقات الثلاثة وأقل قيمه سليبا فيها فالعيب مستمر الى

أولى البطلان (قول الشارح أو تلف الثوب) أي بأقاة أو بالتلف البائع أو المشتري أو غيرها (قول الن أعتقه) قيل هو هلاك شرعي فلو مثل به لاستقام (فرع) لو أحرم بالصيد في الرد عليه بالعيب نظر لانه ان تلف (قول الشارح أو اشترى من يعتق عليه) عبارة المصنف لانه لم يرد هذا ثم الذي رجعه السبكي في المستلثين الرجوع (قول الن من القيمة) يرجع لقوله مانقص (قول الشارح للعلم بها) أي من ذكرها في الثمن (قول الن قيمه) يجوز أن يقرأ مفردا وجمعا وهو الذي اعتمده الشارح (قول الشارح انه أصوب) اعترضه الاسوي بأن النقصان الحاصل قبل القبض اذا زال قبل القبض أيضا لا يثبت للمشتري به

(٢٢١) - (قلوبى وعبرية) - ثاني) يوم البيع والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمة يوم البيع له مقابلته الثمن بالمبيع والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين ان القيمة ان كانت يوم البيع أقل فمأز حدث في ملكه المشتري وان كانت يوم القبض أقل فانقص من ضمان البائع وهذه أقوال محكية في طريقة والطريقة قال اجمحة القطع باعتبار أقل القيمتين وحمل قول يوم البيع على ما اذا كانت القيمة فيه أقل وكذا قول يوم القبض وقول المصنف أقل قيمة قال في الدقائق انه أصوب من قول المحرر لاعتباره الوسط

أي بين قيمتي اليومين وعبر بالأصح دون الأظهر ليوافق الطريقة الواجحة وأن لم يشعر بها ولو عبر بالذهب كافي الروضة كان أولى (ولولتاف
الغن) المقبوض أخرج عن الملك (دون ٢٠٢) المبيع (مقبوض وأر يدرده بالعيب (ردوه أو كمثل الغن) أن كان مثلياً (وأقيمت) أن كان

متقوما قال الرافعي أقل
ما كانت من يوم البيع
الى يوم القبض لانها ان
كانت يوم البيع أقل
فازيادة حدثت في ملك
البائع وان كانت يوم القبض
أقل فالتقصان من ضمان
المشتري قال ويشبه أن
يجرى فيه الخلاف
الذكور في اعتبار الارش
انتهى وأسقط هذا الأخير
من الروضة مع التعليل
وفيه إشارة الى أن أقل
القيمة هنالكان في أقل قيمة
اليومين هناك ويكون
المراد هناك ماذا لم تنقص
القيمة بين اليومين عن
قيمتها بأن ساوت قيمة
أحدها وأزادت على قيمتها
فان نقصت عن القيمتين
فالعبرة بها كما تقدم عن
المصنف (ولو علم العيب)
بالمبيع (بعد زوال ملكه)
عنه (الى غيره) بعوض أو
بلا عوض (فلا أرش) له
(في الأصح) المنصوص
لانه قد يعود اليه فبرده كما
قال (فان عاد الملك) اليه
(فهو الرد) سواء عاد اليه
بالرد بالعيب أم بغيره كالإقالة
والهبة والشرء (وقيل)
في زال ملكه بعوض (ان)
عاد اليه (غير الرد بعيب
فلرد) لانه لا باعتراض

وقت القبض لانه زال ثم عاد كما نوهم ولولم تنقص القيمة فلا رشح كما مر والكلام هنافي الرد بالعيب المعلوم منه
انه ليس بخيار مجلس ولا شرط (قوله وغير الخ) أي فالمراد بالأصح الراجح من الطرق وهو طريق القطع
وكلامة غير مشعر بها لانه لم يعبر بالذهب جري على اصطلاحه (قوله ولو تلف الغن الخ) ولولم ينف رجوع في
عنه وان كان دفعه عمافي الذمة بزيادة التصلط ورجوع بارش نقص عين وكذا صفة مضمونة كجناية أجنبي
ضامن وشمل التلف الحسي كالموث والشرعي كالعتق ومثله تعلق حق لازم به كرهن فقهه أو أخرج عن الملك
لأحاجة اليه لدخوله في كلام المصنف ولو أبدله بتعلق الحق المذكور لكان أولى وقد يقال هو من عطف الخاص
لأفادته أنه كالتلف في الرجوع بالبدل حالا ولا يكف الصبر الى عود ذلك البائع لتضرره بذلك مع تلف المبيع
وليس كالرجوع بالارش الآتي فتأمل (قوله أو خذ الخ) ولما خذ ذلك للمشتري ان كان من ماله أو من مال أبيه
أو جده وهو في حجرهما كافي الصداق فان كان من مال أجنبي رجع اليه ولو أبرأه البائع من الغن قبل الزوم
بطل العقد أو بعد مودع المبيع لرجوع بشي كافي الصداق أيضا وفيه بحث ولو كان اعتاض عنه شيئا ككتاب
رجع به لا بالتوب على العتدوسيا (قوله ويشبه الخ) أي فنعقد ذكر الخلاف في لزوم أقل القيم هنالوهم
للقطع فليس مراد أو أسقط هذان من الروضة الوهم أنه غير قائل به مع ذكره التعليل فيها بقوله لانها ان كانت
الحال الشامل لاعتبار الوسط لعمومه بلام التعريف أو بالإضافة فرفع ذلك التوهم بل فيه إشارة الى اعتبار لان
ذكر أقل قيمته هنالكان الشامل لذلك لانياف اعتبار أقل القيمتين في الارش لا يمكن حمل ما هناك على ما اذالم
تنقص بينهما المؤدى الى أنها لو نقصت عنهما اعتبرت فهو يقال باعتبار الوسط فيه أيضا فلا تخالفه بين
للموضين فتأمل ذلك وحرره مع ما ذكره أصحاب الحواشي هنا مما فيه تدافع لايلاق بعضه بعضا (قوله زوال
ملكه عنه) أي كالأو وبعضا مثل زوال ملكه تعالى حق به فالرجوع عليه بالادلى كرهنه المقبوض وكنياته
الصحيحة وعصبه وابقا وواجارته ما لم يرض به مساوب النفعه ولا جرة به بقية المدل رضامع كونه له مندوحة
عنه فلا تخالف ما في التحالف وقد براد بملكه سلطنته في جميع ما ذكرتم قال شيخنا ان كان العيب في الآتي
الذكور غير الباقي فله الارش ليعتد به فراجع فانه خلاف صريح كلامهم (تنبيه) لو علم البائع عيبا بالغن
بعد زوال ملكه عنه فحكمه كملكه (قوله فله الرد) وحينئذ يرجع ما وقع المدل عليه ولو في الذمة أو اعتاض
عنه غيره كما مر ان اعتاض عنه من جنسه كصاح عن مكسر رجع بالصحيح فقط لانه يجب قبولها
والزبادي صفة لاتميز وعلم ما ذكر أنه ليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لانه لم يملك منه ولو حدث
عند المشتري الثاني عيب يمنع الرد أو في العقد فان أخذ أرش القديم من باعه رجع به على البائع الاول والا
فلا لكان العود خلافا للاستوى (قوله بالاعتراض) أي بأخذه العوض الذي هو الغن من المشتري الثاني

خيار فكيف يكون من ضمان البائع اه وعبارة السبكي أوضح منه فانه قال عبارة المنهاج تقتضي انه
لو نقص بين العقد والقبض وكان فيه مساو اعتبر النقص فيه وفيه نظر لان النقص الحادث قبل القبض اذا
زال قبل القبض لم يضمن لانه لا خيار به اه (قول الشارح ليوافق الطريقة الواجحة) كأنه واثق أعلم من
حيث ان المقاطعة لا أقوال فيها بخلاف ما لو عبر بالأظهر فانه يكون المعنى الأظهر من الأقوال وذلك طريقة
الخلاف (قول الشارح هذا الأخير) يرجع الى قوله ويشبه (قول الشارح وفيه إشارة) أي في التعليل
وذلك لانه اقتصر في التعليل على ذكر الطريقين والمعلل شامل للوسط فدل على أن اقتصاره فيامضى على
ذكر الطريقين لانياف اعتبار الوسط (قول المتن بعد زوال ملكه) مثله لو رهنه أو أجره أو حصل غضب
أو أباق وأما تلفه حسا وشرعا فقد سلفه (قول الشارح ومقابل الأصح الخ) زاد الانسوى والثالث ان زال
بعوض لم يرجع لاستدراك الظلامة أو غبن غيره كما غبن وان زال بمجان رجع ثم تكلم على قول المنهاج فان

وهو من تخريج الخ) فمقاله نص كما أشار إليه أولافيه اعتراض على المصنف (قوله فلو أخذ) أي
له الأرض لتعذر الرد فلو
أخذ ثم رد عليه بالعيب
فهل له رده مع الأرض
واسترداد الثمن وجهان
وعلى الأصح لو تعذر العود
لنفس أو اعتاقر رجوع بالأرض
المشتري الثاني على الأول
والأول على بانه بخلاف
وله الرجوع عليه قبل
الغرم للثاني ومع إبرائه منه
وقيل لافيها بناء على
التعليل باستدراك الظلامة
(والرد) بالعيب (على
الفور) فيبطل بالتأخير من
غيره (فليدار) مرده
إليه (على العادة) فلو علمه
أو يقضى حاجته (فله
تأخيره حتى يفرغ) ولو علمه
وقد دخل وقت هذه الأمور
فاشتغل بها فلا بأس حتى
يفرغ منها (أو) علمه (ليلا
فحتى يصبح) ولا بأس
بلبس ثوبه واغلاق بابيه ولا
يكلف العدو في المشي
والركض في الركوب ليرده
(فان كان البائع بالبلد
رده عليه بنفسه أو وكيله
أو على وكيله) بالبلد كذلك
لقيام الوكيل مقام موكله
في ذلك (ولو ترك) أي
ترك البائع أو الوكيل
(ورفع الأمر)

(قوله وهو من تخريج الخ) فمقاله نص كما أشار إليه أولافيه اعتراض على المصنف (قوله فلو أخذ) أي
الارض على القول المخرج المذكور (قوله وجهان) أي وجهان له الرد بناء على القول المذكور (قوله وعلى
الأصح) الذي هو النص المتقدم لا (قوله والرد) بالعيب على الفور) أي ان كان في مبيع معين في العقد
أوفي مجلسه عماني الذمة والأفعلى التراخي لأنه لا عليك الا بالرضا بجميع عيوبه فلو علم عيبا فريضته علم عيبا
آخر فهو على التراخي لتبين انه ملكه في الظاهر والمراد انه على الفور من حيث العيب وان كان في زمن
خيار مجلس أو شرط أو قبل القبض ولا بد فيه من التلطف بالفسخ فلا يكتفى برادته وإنما كان الرد فور بأن
وضع العقود الزوم فبالتارك تيق على أصلها كما في نية الفاسر في الصلاة (قوله من غيره) فلا يضر التأخير
للعذر كجهل بالخيار ان خفي عليه بأن يكون غير مختلط لئلا يذميا أو بفور يته مطلقا يصدق بييمنه في ذلك
وكتعلق الزكاة بالمبيع حتى يخرجها من غيره وكانتظار شفيع حاضر لا غائب هل يأخذ أو لا وقد قول البائع
له أن يترك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة وكانتظار خلاص مغضوب أو رجوع آتق وان أجاز فله
الفسخ ولو قبل عوده وكأجرته ان لم يرض البائع به مسلوب للنفعة (قوله على العادة) أي عادة مرده كما يدل
له ما قبله اذا اعتبر كل شخص بماله كما قاله الفقهاء وهو العتمد (قوله فلو علمه) أو ظنه فظنا فلو يلو بأخبار
عدل أو من صدقه (قوله وهو يصلى) أي فرضا أو نفلا موقتا أو مطلقا لكن لا يزيد فيه على ركعتين وان
نوى عددا ان علم قبل فراغها أو ألم الركعة التي هو فيها فان زاد على ذلك أو زاد في الفرض أو غيره على
ما يبطل لإمام غير المحصور من نحو قصار الفصل مثلا أو شرع في النفل المطلق بعد علمه بطل رده هكذا
قال الخطيب وقال شيخنا له الزيادة والشرع والتطويل مالم يعد مقصرا عرفا وقال شيخنا الرملى انه يعذر
هنا بما يرضى في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عذر فيجب عليه الأشهاد كالاعذار الآتية وفيه نظر وعلى
ما ذكره لا يهدد سقط لأنها إلى البائع والحاكم فرجعه (قوله وقد دخل وقت هذه الأمور) خرج النفل المطلق
وليست ارادته وقتا وفيه ما تقدم ويشمل الأكل ولو تفكها لم يعد مقصرا أيضا (قوله فاشتغل) أي شرع
بالفعل ولا تكتفى الإرادة (قوله ليلا) أي مالم يجر العادة بالشيء فيه والأفلا يعذر (قوله بلبس ثوبه) ولو
للتجمل (قوله واغلاق بابيه) ولو مع الامن (قوله أو وكيله) فتوكيله عذر في عدم اشهاد الوكيل لو كان عدلا
(قوله على وكيله) أي البائع ومثل وكيله موكله ووليّه ووارثه وكذا يقال في المشتري ويتنظم من ذلك خمسة
وعشر ون صورة بقطع النظر عن الحاكم (قوله كذلك) أي بنفسه أو وكيله (قوله ولو ترك) أي لو ترك
المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداء أو بعد ملاقاته على العتمد عند شيخنا الرملى لم يضر اذا حصل
ما اعتمده أنه لا يبطل حقه بعدوله عن نحو البائع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فيهما الا ان مرجع مجلس
عادل الملك فله الرد وقيل ان عاد الخفافا أمالأول وهو القاتل بالرد مطلقا فهو الذي ذهب إلى عدم الأرض عند
زوال الملك مطلقا وعلى عدم اليأس فيقول هناك ما يمكنه مالم يلفصل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند
زواله بعوض وعلى حصول استدراك الظلامة بالبائع فيقول هناك الاستدراك فذال فياذا عاد بالرد ولم
يزل اذا عاد بغيره وقوله أيضا ومقابل الأصح آخره إلى هنا ليفيد ان قول المتن فان عاد الخ فانه يفرع على الأصح
(قول الشارح لتعذر الرد) أي فاشبه الموت (قول الشارح فلو أخذ) مفرع على قوله ومقابل الأصح (قول المتن
على الفور) أي لأن وضع العقد على الزوم فاذا ترك الرد مع امكانه لم يحكم العقد (فرع) لا بد لناط من
اللفظ كفسخت البيع ونحوه (فرع) لو اطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور أيضا (قول المتن وهو يصلى)
فرضا أو نفلا ولا يترمه التخفيف (قول الشارح وقد دخل وقت الخ) أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضر
ابتداءه بالسلام فان أخذ في محادثته بطل (قول الشارح واغلاق بابيه الخ) والظاهر العذر بالوحل والطر
ونحوهما وان لم يسهل التوجه ليلا لم يضر (قول الشارح كذلك) يرجع إلى كل من قول المتن بنفسه أو وكيله

الحكم وعُدل عنه الى غير حاكم كما في الأنوار نعم ينبغي عدم سقوط حقه في مروره به اذا لم يعل عليه رقبه لغرامة
لها وقع فتأمل ولو عدل عن وكيل البائع اليه أو عكسه قبل الملاقاة يضر والاضر و يتجه أن يلحق بذلك
عدوله عن أحد ورثته أو أحد وليه أو أحد وكيله الى الآخر فرامجه (قوله الحاكم) أي الحاضر بالبلد (قوله)
ليستحضره) ويشترط أن يبدأ بالفسخ عنده قبل طلب حضور البائع منه (قوله غائباً عن البلد) سواء
طلبت المسافة أو قصرت لكن لا يحكم عليه الحاكم الا ان كان في مسافة يقضي فيها على الغائب أو كان متعدياً
أو متوارداً على هذه يحمل كلام القاضي حسين المذكور (قوله وانه فسخ) هو انشاء للفسخ لا اخبر عنه
فتقديم الدعوى عليه هنال يضر فان كان قد وقع فسخ قبل ذلك عند شهود مثلاً وقبل طلب حضور خصمه
كما مر فهو اخبار به (قوله ينصبه) أي ندبا (قوله وبحكم بالرد) أي ان كان الغائب في مسافة يصح فيها القضاء
على الغائب كما مر (قوله فان لم يجد الخ) صريح في أنه يجب عليه أن يقدم غير البيع عليه ولو في البيع فيحافظ
على ابقائه لاحتمال أن الغائب حجة يظهرها اذا حضر (قوله ان المشتري الخ) اعتمد شيخنا نباله شيخنا الرمي
ما هنامن أن له المجلس تبعا للشيخين ومثله الاقالة فيفيد عدم المجلس في الفسخ وبذلك وفي شرحه هنا
ما يفيد عدم المجلس هنا اذا حبسه فهو مضمون عليه ضمان بدقالت شيخنا ومنه يعلم أن مؤنة الرد عليه لاعلى
البائع وان دلس وهو العتدو به صرح شيخنا في شرحه والمراد بمحل القبض في عبارة محل الردود عليه كما
هو ظاهر فتأمل (قوله والاصح انه يلزمه الاشهاد الخ) حاصل ما في كلام المصنف والشارح أنه اذا ذهب المشتري
الى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو الى الحاكم وجب عليه الاشهاد في طريقه اذا اتى من يشهده ولو عدلا
مستورا يحلف معه وليس عليه تحري طلب الشهود فان عجز بأن لم يجد في طريقه ذلك يلزمه التلفظ به
و غاية وجوب الاشهاد ووصوله الى الردود عليه أو الحاكم ومتى أشهد سقط عنه الانتهاء في ذلك الوقت فلا الرجوع
قال شيخنا ولو ظهر من أشهده غير عدل لم يطل حقه من الرد وقاس ما يأتي أنه يجب الاشهاد على الموكل الذي
بث وكيله الى الرد اذا تمكن منه بحضور الشهود عنده وأنه اذا أشهد سقط الاشهاد والانهاء عنه وعن وكيله
فلا الرجوع وأما حال عذره معجزه عن الضي الى الردود عليه أو الحاكم لم يرض أو خوف من نحو عدو أو غيبة
من يرد عليه وعدم الحاكم فذكرها في المنهج وقال هي من زياتته التي يتجه فيها أن يلزمه الاشهاد ان حضر
الشهود ولا يلزمه احضارهم وأنه يلزمه التوكيل ان قدر عليه بأن حضره الوكيل وبعد التوكيل لا يسقط عنها
طلب الاشهاد فتى حضره الشهود أو لقيهم الوكيل في طريقه وجب على القادر منهما الاشهاد ومتى أشهد
أحدهما سقط الاشهاد عن الآخر وسقط الانتهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ الاسلام وأما ما ذكره شيخنا
كغيره من تحري الاشهاد تارة وعنده أخرى فليس في محله ولا ينبغي المصير اليه ولا التعويل عليه فافهم وتأمل
والله ولي التوفيق وعليه العمول (تنبيه) قولهم يلزمه التلفظ بقيدانه لو تلفظ به صح لكن لو أنكره
البائع مثلا احتاج في إثباته الى بينة كذا قاله شيخنا وفيه نظر لأن البائع له من جملة الشهود فيما مر فهو من
الاشهاد السابق فتأمل (قوله ويشترط ترك الاستعمال) أي بعد العلم بالغيب والعيب وهو شامل لتركه للمشتري
وموكله ووكيله ووليّه وموليه ووارثه فانظر هل هو كذلك وهل يتقيد الترك بالعالم دون غيره واجبه
(قول الشارح عن البلد) طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآن هذا قضاء على غائب
يرفك تقيد النية بما يصح فيه ذلك فامعنى هذا الكلام (قول الشارح ليس كالبايع) أي لأنه يحفظ على راعي
مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه كالبايع (قول الشارح والثاني لا) لأنه اذا كان طالباً لأحدهما لا يعدم مقصرا
قول المتن فان عجز أي لفقد الشاهد أو لمرض ونحوه (قول المتن يلزمه) أي لأن الكلام الذي يقصده بعلام الغيب
يعدا بما به غير سامع ولأنه بما تعذر ثبوته فيتضرر المشتري بالسلمة (قول المتن ويشترط ترك الاستعمال)

كقوله استقنى أو ناولنى الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجها أو كافها) أى البرذعة (بطل حقه) من الرد لا لشعار ذلك بالرضا بالبيع وإضافة السرج أو الألاف إلى الدابة للاستعانة بها وعبارة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو كاف فتركه عليها بطل حقه لانه انتفاع (ويعنى فى ركوب جوح بعسر سوقها وقودها) أى يعنى فى ركوبها حين توجه ليردها ولو (٢٠٥) ركب غير الجوح ليردها بطل حقه

منه وقيل لا يبطل لانه أسرع للرد (وإذا سقط رده بتقصير)

منه (فلأرشد) له كالارد

(ولو حدث عنده عيب)

بأفة أو غيرها ثم أطلع

على عيب قد علم (سقط الرد

قهرًا) أى الرد القهرى

لا ضراره بالبائع (ثم ان

رضى به) أى بالبائع (البائع)

معيبا (رده المشتري) بلا

أرشد عن الحادث (أو وقع

به) بلا أرشد عن القديم

(والا) أى وان لم يرض

البائع به معيبا (فليضم

المشتري أرض الحادث إلى

المبيع ويرد أو يغيرم البائع

أرشد القديم ولا رد المشتري)

رعاية الجانبيين (فان اتفقا

على أحدهما فذاك) ظاهر

(والا) بأن طلب أحدهما

الرد مع أرض الحادث

والآخر الاسماك مع أرض

القديم (فلا يصح اجابة من

طلب الاسماك) مع أرض

القديم سواء كان الطالب

المشتري أم البائع لتقر به

العقد الثانى بحاجب المشتري

مطلقا لتدليس البائع عليه

والثالث بحاجب البائع مطلقا

لانه لا غامر أو أخذ ما لم يرد

العقد عليه بخلاف المشتري

(قوله كقوله) والاشارة ولومن ناطق كالقول وسواء أجاهه لخدمته أم لا ولو خدمته من غير سؤال لم يضر وان لم ينه فلو جاهد العبد بنحو كوز مثلاً للشرب فان تناوله منه بيده بطل حقه مطلقا سواء شرب منه أم لا وان وضعه العبد على الأرض أو على يده بمسبوبة فأخذه يرد له اليه فيهما لم يبطل حقه مطلقا فان رد اليه بطل حقه مطلقا (قوله أو ترك على الدابة سرجها) ولو حال الرد لا خوف عليه أو عليها أو كونه لا يليق به حمله ولا يجزى من حمله وله الركوب عليه ان لم يلق به للمشي ولم يجد ما يركبه (قوله للملا بستانه) أى فى بستانه ما ليس له وما اشتراه منها وغير ذلك وعبارة الروضة صادقة بذلك وخرج بمذاكر البجاء والغدار والقود ونحو القيد سواء ترك ذلك فيها أو ألبسه لها فلا يضر لانه لحفظها ولو حلبها أو جزصوها أو علقها أو سقاها أو رعاها فى الطريق واقفة مع امكان ذلك وهى سائرة بطل حقه لانه لغيره رذيل وفعلها كذلك بخلاف خلع نعلها ان لم يرها خلعها ويكلف خلع ثوب يليق بمثله خلعها أو عليه ما يقوم مقامه (قوله ا كافها) هو بكسر الهمزة أشهر من ضمها اسم لما تحت البرذعة وقيل لما فوقها وهو للعرف الآن وقيل هو اسم للبرذعة ولعل اختيار الشارح لهذا الانضمام الى السرج (قوله بعسر السرج) صفة كاشفة لجوح فهو لبيان الواقع (قوله فلا أرشد) نعم ان صح تغير خيار العيب فله الارش (قوله ولو حدث عنده عيب) وهو كل ما يثبت الرد ابتداء نعم الثبوتية فى أو أنها لا تثبت الرد وحدونها بمنع وكذا عدم معرفة العبد صنعت لا يثبت الرد ونسيانها بمنع (فتنبه) لو فسخ المشتري قبل علمه بالحادث ثم علمه البائع فله فسخ الفسخ فعمل ان الحادث يسقط الرد وان لم يعلم المشتري بالقديم (قوله ثم ان رضى به) أى وهو ممن يعتبر رضاه لانحو وكيل وولى (قوله أو وقع به) عطف على رده (قوله فليضم) أى فى غير الربوى كاسم (قوله أرض الحادث) وهى ما بين قيمته سلبا من العيب الحادث ومعيبا به فقط لا يتقاه به من الثمن كما مر بخلاف أرض العيب القديم ولو تلف المبيع أو باعه المشتري أو أجره كما قاله الباقين ثم تقابلا بالبائع طلب الارش وللمشتري فى الاجارة السعى وعليه للبائع أجره المثل (قوله فان اتفقا) نعم يتعين الأخط منهما فى نحو ولى محجور (قوله اجابة من طلب الاسماك) نعم لو صبغته المشتري بصبغ لا يمكن فله وطلب البائع رده وغرم قيمة الصبغ أجيب لأن ما يغيره فى مقابلة الصبغ فكانه لم يغير شيئا بخلاف غيره هذه ولو كان غزا لفسد حقه ثم علم على فان شاء البائع تركه وغرم أرض القديم أو أخذها وغرم أجره النسخ (قوله على الفور) ويعنى فى دعوى جهله مطلقا (قوله ولا أرشد) وان رضى بالرد لانه لم يثبت له حق أصلا فلا يرد ما تقدم (قوله قرب يرب الزوال) أى شأنه ذلك وقاية القرب الى ثلاثة أيام فان لم يزل فيها رده بعد فافورا والاسقط حقه ولو اختلفا بعد

أى طلب العمل فيفيد انه لو خدمه وهو ساكت لم يضر وان لم يطلب منه ضرر وان لم يفعل وفى الأخير نظر (قول المتن أو كافها) ويقال أيضا وكاف (قول المتن بطل حقه) ولو حلبها وهى سائرة لم يضر فان أوقفها لذلك ضرر وعبارة الأسنوى رحمه الله ولو سقى الدواب وعلقها وحلبها اذا لم يوقفها لذلك (قول الشارح سرج أو كاف) أى فهو شامل للملوك له ولو بالشرا معها فإظهاره وكذا يشمل ما كان فى يده بغيره يوقوحوها (قول المتن فلا أرشد) أى لأن الرد هو حقه الأصل والارش انما عدل اليه للضرورة فلا يثبت للمقصر (قول المتن ولو حدث عنده عيب) لو صبغته فزادت قيمته ثم علم عيبه فطلب الرد من غير مطالبة بعرض الزائد لم يضر البائع (قول المتن من طلب الاسماك) وهو الذى طلب بدل الارش القديم (قول الشارح لتقر به الرد القهرى) وأيضا فالجوع بأرشد القديم يستدل الى أصل العقد لأن فضيته أن لا يستقر الثمن بكماله الا فى مقابلة

(و يجب ان يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه واعطاء الارش (فان أخر اعلامه بذلك عن فور الاطلاع على القديم (بلاعذر فلارد) له (ولا أرشد) عنه لا لشعار التأخير بالرضا به ولو كان الحادث قرب الزوال غالبا كالرد والحي فيعنى

على احد القولين في انتظار زواله ليرد البيع سالما عن الحادث ولو زال الحادث بعد ان اخذ المشتري أرض القديم أو قضى بالقاضى ولم يأخذ
فليس له الفسخ ورد الارش في الأصح ولو راضيا من غير قضاء فله الفسخ في الأصح وعلو القديم بعد زوال الحادث رد على الصحيح ولو زال
القديم قبل اخذ ارش لم يأخذ أو بعد (٢٠٦) أخذ مرده وقيل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الا به ككسر بيض)

وجوز (وراجع) بكسر النون وهو الجوز الهندى ظهر عيبها (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود) بكسر الواو في بعض أطرافه (رد) ما ذكر بالقديم قهرا (ولا أرض عليه) للحادث (في الأظهر) لأنه معنوفه والثاني يرد وعليه الارش رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته صحيحا معيبا ومكسورا معيبا ولا ننظر الى الثمن والثالث لا يرد أصلا كافي سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بأرض القديم أو يغير أرض الحادث الى آخر ما تقدم أما مالا قيمة له كالبيض السفر والبطيخ للدود كذا والعفن فينبين فيه فساد البيع لو روده على غير متقوم ويترك البايع تنظيف المكان منه (فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه) المشتري كمتقوير البطيخ الحامض ان أمكن معرفة حموضته بغرض فيه وكالتقوير الكبير المستغنى عنه بالصغير وكثي الرمان الشروط حلونه لا يمكن معرفة حموضته بالغرض (فكسار العيوب الحادثة)

زواله في انه القديم أو الحادث حالف كل فان حلقا أو نكلا سقط الرد ووجب أرض القديم ولو اختلفا في قدر الارش صدق مدعى الأقل لأنه التيقن (قوله على أحد القولين) هو العتمد (قوله ورد الارش) هو مصدر عطف على الفسخ أي وليس له رد الارش أي عوده للبايع في الأولى وعدم أخذه في الثانية (قوله ولو علو القديم بعجز وال الحادث فيه الرد) وهل مثله قبل زواله وقبل التحسن من الرد راجع وشمل زوال الحادث طال وكان بمعالجة (قوله رده) هو العتمد (قوله ككسر بيض) أي ثقبه كمناسيد كره والرد يكونه يعرف في العرف لا عند المشتري (قوله بكسر النون) على الأفصح (قوله بكسر الباء) على الأفصح وفيه لغات ومثله نشر ثوب ينقص بنشره وكان رأه قبل طيه (قوله تنظيف المكان منه) قال الزركشي ان لم ينقله المشتري والا لزمه (فرع) لو اشترى نحو بطيخ كثير فوجد في واحدة ولو غير الأولى مثلا عيبا لم يتجاوزها لثبوت مقتضى الرد بها فان تجاوزها سقط الرد والارش ولو علم عيب دابة بعد تعلمها فان لم يعثره قبله زواله ردها به لكن لا يلزم البايع قبوله بخلاف الصوف لأنه يشبه السمن وان عيبها زرع عودها به ولم يلزم البايع قبولها ولا يلزمه رده للمشتري وان طلبه الا ان سقط فان زرع فلا رد ولا رش (قوله فان أمكن) أي في نفسه كما مر فلو غر زابرة في بطيخة فسادت حلوة فكسرها فوجد بها فوض في الجانب الآخر مثلا فلا رد ولا رش (قوله فرع) زاد الترجمة به لعل السكام على ما قبله وهو في تفريق الصفقة بالرد وتقدم تفريقها بالعقد وسيد كما يرتب عليه (قوله عديدن) هما من المتقوم وهو مثال فالثلث كذلك (قوله معينين) أي في الواقع كما أشار اليه الشارح بقوله ولم يعلم عيبها وأشار بقوله ويجرى الخ الى دفع ما به موهب كلام المصنف من اختصاص رد أحدهما بالسليم مع الميبع ان رد أحد المعيين كذلك (قوله دون الآخر) بأن استمر الآخر سليما فضاير أحدهما راجع الى العبدن لا بقصد كونهما معينين (قوله ردهما) ان لم يقصر في الرد والا فلا رد فلو ظهر عيب الآخر ردهما معا ولا يضر رضاه بعيب الأول كبسب ظهر بعيب ورضي به ثم ظهر بعيب آخر فله رده (قوله لا للعيب وحده) وان رضى به الآخر أو اتقل الى السليم ولا رش عليه لأنه العلة لتفريق الصفقة لا للضرر حتى لو فسخ فيه وحده لما الفسخ كذا قال شيخنا وقياس ما مر أنه يفسخ في السكك الا ان يفرق خرره (قوله ولونف) أي تغلا يصح العقد عليه كما تقدم في تفريق الصفقة (قوله أو بيع) أي كذا أو بعضه ولو من البايع (قوله فرد العيب أولى بالجواز) أي على القول الثاني أماغل الأظهر فله في التلف أخذ الارش حالا وفي

السليم وأرض الحادث ادخال شي جديد (قول المتن وراجع) يجوز فتح نونه أيضا والبطيخ يقال فيه أيضا (البطيخ) (قول الشارح بكسر الواو) مثله السوس كذا ضبطها الجوهري (قول الشارح رعاية للجانبين) وأيضا للقياس على الصراة (قول الشارح تنظيف المكان) وتكون القشور له وقيل ان المشتري يرجع فيه بالثمن على وجه استمرالك الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري (قول الشارح وقيل فيه القولان) أحدهما هذا والثاني يرد وعليه أرض الحادث رعاية للجانبين (فرع) لو اشترى عبدن الخ (قول الشارح قبل ظهور العيب الخ) ظاهر اطلاقهم ولو كان بيع أحدهما من البايع ثم أبت في القوت ولو باع بعض العين الواحدة من البايع ثم وجد العيب قال القاضي له الرد وخالفه التولي والبنوي وبعبارة البغوي الصحيح من الذهب عدم الرد اهـ وهل يرجع في مسئلة الشارح بالارش الباقي في ملكه اذ باع الآخر الذي

فيما تقدم فيها ولا رد قهرا أو قبل فيه القولان وفي الروضة كأصلها ان ترضيض بيع النعام وكسر الانجمن هذا القسم وثقه أصل من الأول (فرع) (اذا اشترى عبدن معينين صفقة) ولم يعلم عيبها (ردهما) بعد ظهوره ويجرى في رد أحدهما الخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما) دون الآخر (ردهما لا للعيب وحده في الأظهر) اذ لا ضرورة الى تفريق الصفقة والثاني له مرده وأخذ قسطه من الثمن ولونف السليم أو بيع قبل ظهور العيب فرد العيب أولى بالجواز لتعذر ردهما والقولان يجريان فيما ينصل أحدهما عن الآخر

كالتوابع بخلاف ما لا ينفصل كزوجي الخف فلا رد للعيب منهما وحده فقلما قيل فيه القولان ولورضى البائع بأحد المبيعين بالرد جاز في الأصح وسبيل التوزيع تقديرهما سليمان وتقويمهما ونقسيط الثمن المسمى على (٢٠٧) القيمتين (ولو اشترى عبد رجلين معيبا فله رد نصيب أحدهما) لتعدد

البيع عند اليأس (قوله لا ينفصل) أي وليس مثلبا والافكاله بدين في الأصح (قوله جاز في الأصح) اعتمده شيخنا الزيدى كشيخنا الرملي وإن كان مخالفا لعله السابقة وعندهما اعتاد شيخ الإسلام إبقاء البيع مع أنه يمكن حمل ما هنا كالتجسس على أنه مبني على القول الثاني المبني على التعديل بالضرر وهو واضح بل والتعيين في عبارتهما لمن تأملها فإن ذكرهما هنا إشارة إلى أن رد أحدهما على الثاني لا يتقيد بكون أحدهما سليما بل يجري في أحد العيبين أيضا وكيف يجوز اعتاد رد أحد المبيعين بالرضا دون المبيع مع السلام فتأمل وأفهم على أن هذا مخالف لما مر من أنه إذا فسخ في بعض المبيع انفسخ في كله فقرأ على الماعقل قد يتصور رد أحدهما به وإن لم يكن فسخ فيظنر مامعناه لا نيلس هناقالة ولا عقد جديد فراجع (قوله تقديرهما) أي تقدير كل منهما سليما على انفراد (قوله كما في الحر) فهو عترة في التقيد وإن كان الحكم لا يتقيد به ولعدم الخلاف في تعدد العقد بتعدد البائع وتعدد بتفصيل الثمن أيضا (قوله في قدم العيب) بكونه قبل تمام القبض وحدوثه بعده (قوله بأن ادعاه المشتري الخ) وعكس ذلك كذلك كما في شرط البراءة من العيوب واقتصار الشارح على الأول لأنه الأغلب (قوله صدق البائع) نعم لو اختلفا في قدم عيبين واعترف البائع بأحدهما صدق المشتري وكذلك لو اختلفا بعد التقابل فإنه يصدق المشتري أيضا كما يصدق في عدم رؤيته للعيب وفي عدم علمه أنه عيب وفي عدم تقصيره في الردان خفي عليه شيء من ذلك ولو اختلفا في كونه عيبا وفي وصفه لم يثبت إلا بعدلين عارفين ثم يحلف البائع على عدم قدمه وهذه المسائل الأربع المحتاج فيها إلى التبيين كما في التحرير وقد أشرنا إليه فيما كتبناه عليه فليراجع ثم تصديق البائع انما هو من حيث منع الرد للتعزيم المشتري أرسا بل للمشتري بعد دعوى المبيع للبائع أن يدعي عدمه وإن يحلف أنه قد قدم ولو نكل المشتري فيما طلب فيه منه التمين سقط رده ولو لا يحلف البائع لأن يمينه لا يفيد حقا بخلاف عكسه ولو زال العيب المتفق على قدمه صدق البائع في حدوث الآخر أو اختلف في يرجع إلى ما سبق قوله ثم إن رضى الخ (قوله وقيل يكفيه) قال شيخنا الرملي وعكس ذلك يكفيه ما ذكره بالاخلاف (قوله من غير يمين) راجع لكل من المشتري والبائع معا وهذا انحرز عنهم بقوله الممكن حدوثه وقدمه فيما مر (قوله وتعلم الصنعة) أي هو من الزيادة المتصلة ولو يعلم والقاصرة والصنع كالمتصلة من حيث لا نشئ له في نظرها على البائع في الرد كالمتصلة من حيث أنه لا يجبر معاملة الردفه إلا مساك وطالب الارش كذلك قاله شيخنا فتأمل (قوله كالولد) أي الذي حملت به بعد العقد ومثله الحمل بعده بأن لم ينفصل وإذا ردها بجيب آخر فلا تساهى تضع ومؤنتها على البائع لانها

أصل الروضة تبعها للبعوى نعم والذي صححه السبكي والأذرى وإن الملقى تبعها لظاهر النص وقول الأكثرين لا نظرا إلى إمكان العود ومنه يظهر لك أنه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة (قول الشارح تقديرهما) أي تقدير كل منهما سليما وتقويم على انفراد وضبط النسبة بين القيمتين وتوزيع الثمن عليهما (قول المتن اشترى به الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود ويكون كل واحد مشتريا للربع من هذا والربع من ذلك ولكن الشارح حمل المسئلة على ما في الحر (قول الشارح لموافقة للاصل) وعلى أيضا بأن الأصل عدم العيب في يد البائع وينبني على العتلين ما لو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حدوثه بعد العقد حتى لا يتناول الشرط وعكس البائع ففضية الأولى تصديق البائع وفضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق البائع فإن الشيخين اقتصر على العلة الأولى في مسألة الكتاب (قول الشارح صدق البائع) لو تقابلتم اختلفا في قدم العيب وحدوثه صدق المشتري (قول المتن تبع الأصل) أي لأن الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة

الحلف على البت اعتاد على ظاهر السلامة إذا لم يعلم أو يظن خلافه ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كسب الشجرة المنتمية للبيع أمس صدق المشتري ولو لم يمكن تقدمه كجرخ طرى والبيع والقبض من سنة صدق البائع من غير يمين (والزيادة المتصلة كالسمن) وتعلم الصنعة والقرآن وكبر الشجرة (تبع الأصل) في الرد لا شيء على البائع بسببه (والمنفصلة كالولد)

والثمرة (والاجرة) الحاصلة من المبيع (لا تمنع الرد) بالعيب (وهي للمشتري ان رد المبيع (بعد القبض) سواء أحدث بعد القبض أم قبله (وكذا) ان رده قبله في الاصح) بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقد من حينه ومقابله مبنى على الرفع من أصله (ولو باعها) أى الجارية والهيمة (حاملها) وهي معيبة (فانفصل) الحمل (رده معها) حيث كان له ردها بان لم تنقص بالولادة (في الاظهر) بناء على الاظهر ان الحمل يعلم ويقابل بقط من الثمن ومقابله مبنى على عدم ذلك فيفوز المشتري بالولد ولو نقص بالولادة فليس لرددها ويرجع بالارث ولو لم ينفصل الحمل ردها كذلك (ولا تمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب) الواقعان من المشتري بعد القبض أو قبله ولا مهربى الوطء (واقضاض البكر) بالثاف من الشترى أو غيره (بعد القبض نقص حدث) فيمنع الرد (وقبله جناية على المبيع قبل قبضه) فان كان من المشتري فلا رد له بالعيب أو من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ولا شيء له في اقتضاض البائع وله في اقتضاض الاجنبى بذكره مهر مثلها بكرة

ملكه واذا لم يحبها وولدت وجب على البائع ردها اليه ولو ولد الامت قبل التيميز لا يختلف المالك فان يقع الرد قبل الولادة ممنوع وله الارش حالو التيميز بالولدفه رد على الامام أى خيفة القائل بأنه يتمتع الرد وعلى الامام مالك الفئال بأنه يرد مع الأم (قوله) والتمرة) أى التى حدثت بعد العقد سواء أبرت أم لا فان كانت موجودة حال العقد وهي مؤبرة فهي للبائع والافساح لغيره أى يضافا لغيره الصوف والور والبيض والابن فما كان منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحمل وما حدث بعده فهو للمشتري سواء انفصل أو لا واذا اخطأ الحادث من نحو الصوف بما كان فهو كاختلاط الثمرة وسياق (قوله) بأن تنقص (وكذا) والنقص وكان جاهلا به واستمرجه اليه الى ما بعد الوضع لانه حينئذ مستند بسبب متقدم وزيادة الحمل لا تمنع الرد فليست كالمرض لان زيادة المرض مرض بخلاف الحمل كما قاله شيخنا الرملى وتقدم ما فيه (قوله) ولو نقصت أى الحمل عند البيع من الامه والهيمة بالولادة لان هذا النقص عيب حادث يمنع الرد القهرى (قوله) ولو لم ينقص (الحمل) أى فيما لو اشترها حاملا كما هو الفرض سواء الامه والهيمة متردها كذلك أى حاملان ذلك الحمل للبائع حيث ردت بخلاف الحمل الحادث بعد العقد فانه للمشتري مطلقا ولرددها حاملا فخر اكرام سكن في الهيمة دون الامه لان الحمل الحادث فيها عيب مطلقا فلا ترد الا بالتراضى (قوله) ووطء الثيب) ومثلها الغوراء نعم ان وقع الوطء بصورة الزنا كان غلته اجنبيا ممنوع الرد لانه عيب حادث ان كان بعد القبض وقبله لا يمنع لانه عيب قديم كما مر (قوله) ولا مهربى (الوطء) المذكور سواء وقع قبل القبض أو بعده (قوله) واقضاض) أى زال البكره من الامه البكر ولو يبرذ كرو في الصحاح اقض الجارية فاعتزها والؤلؤة نقبها هو وهو مبتدأ خبره نقص (قوله) فلا رد له بالعيب الذى اطلع عليه بعد الاقتضاض فهو غيره كما هو ظاهر كلام الشارح وبه قال ابن عبدالحق وهو واضح ولا نظير لقول شيخنا العيب المراد هنا هو نفس الاقتضاض لانه استوفى به ما يقابل البكره فيتم تفريق الصفة لورد (قوله) وأجاز هو البيع) أى قبل علمه بالعيب القديم (قوله) بالسبب) الذى هو الاقتضاض على مامر (قوله) ولا شيء في اقتضاض البائع) ومثله الآفة وفعل من لا يضمن وزواج سابق فلا رث للمشتري بشئ من ذلك لو أجاز العقد وان ثبت له بالخيار (قوله) وله أى للمشتري على الاجنبى (قوله) بذكره) أى الاجنبى لا يبر نامنها (قوله) مهر مثلها بكرة) أى بالافراد ارش بكرة تاضف

فيه تابة للعقد ثم لا فرق في الزيادة بين أن تكون في الثمن أو الممنوع ولا في الفسخ بين أن يكون من البائع أو المشتري (قول المتن لا تمنع الرد) أى خلافا لأى خيفة رحمه الله في الولد ونحوه كالثمرة لنا ما روت عائشة رضى الله عنها ان رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ماشاء الله ثم وجد به عيبا فخاصمه الى رسول الله ﷺ فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال ﷺ الخراج بالضمان رواه أبو داود ومعنى الخراج ما يخرج من المبيع من فوائده وغلته فهو للمشتري في مقابلته ان لم يولد فلف لكان من ضمانه قاله الرافى رحمه الله (قول المتن وهي للمشتري) خالف مالك رضى الله عنه فيها هو من جنس الاصل كالاصل فقال يرد مع الاصل وبذلك تعلم ان تمثيل المصنف بالولادة اشارة الى الرد عليه (قول المتن بعد القبض) ولم يكن الخيار لتبائع أو لم (قول الشارح من حينه) لانه لا يسقط الشفعة ولا يبطل العتق فيها لو اشترى جارية بشئ معين ثم اعتقها قبل رد البائع الثمن عليه والوجه الثانى رفعه من أصله وعل بأن الملك قبل القبض ضعيف قال في الطلب واذا قلنا به وكان الفسخ بسبب حدث قبل القبض فينبى أن يستند الفسخ الى وقت حدوثه لا الى العقد وقيل ان الفسخ يرفع العقد من أصله مطلقا قبل القبض وبعده ثم في التمثيل بالولد رد على مالك وأى خيفة رضى الله عنها في قول الأول بأنه يرد مع الاصل وقول الثانى انه مانع من الرد (قول المتن ولا يمنع الرد الاستخدام) أى بالاجماع (قول المتن ووطء الثيب) أى قياسا على الاستخدام (قول الشارح من المشتري) خرج به الوطء الواقع من الاجنبى بعد القبض لان الرد يرفع العقد من حينه (قول المتن واقضاض البكر) هو ازالة القضية بكسر القاف

و يغير ذرهما ناقص من قيمتها فان ردها العيب فللبائع من ذلك قدر ارض البكارة وان تلفت بعد اقباض المشتري فعليه اللبائع من الثمن ما استقر باقباضه وهو قدر ناقص من قيمتها (فصل) (التصرية حرام) وهي أن ربط اختلاف الناقصة أو غيرها ولا تحل بومين أو أكثر فيجتمع البين في ضرعها و يظن الجاهل بحالها كثرة ما تحل به كل يوم فيرغب في شرائها بزينة أو لأخلاف جمع خلفة بكسر المعجمة وسكون اللام و بالغاء حاملة الضرع والاصل في التحريم والمضى فيه التلبس حديث الشيخين (٢٠٩) لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك

فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضيا أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقوله تصروا بوزن تزكوا من صرى الماء في الحوض جمه وقوله بعد ذلك أي بعد انتهى (ثبت

الملك ومثله النكاح الفاسد على العتدوم وفي قول النجاشي ما ضعف أو مؤول وتقدم في البيع الفاسد وجوب مهر بكر وأرض بكارة أو مافى العقب والبيت قالوا يجب مهر برك وأرض بكارة اه (قوله) و يغير ذرهما (كره) ومثله بزنا منها (قوله) ناقص من قيمتها أي من غير نسبة إلى الثمن (قوله) فللبائع من ذلك أي الذي أخذه للمشتري من الاجنبي وهو مهر المثل أو ناقص من القيمة (قوله) قدر أراض البكارة أي قدر نسبتها إلى القيمة من الثمن كما أشار إليه بقوله وهو قدر ناقص أي بنسبة ناقص من القيمة من الثمن واعلم أن قدر أراض البكارة تابع للبيع فهو للبائع ان فسح العتدو للمشتري ان لم يفسح وما عاده للمشتري مطلقا

(فصل في التبرير الفعلي) (قوله التصرية) ويقال للمصرة محفلة بنشد يد الفاهم من الحفل وهو الجمع (قوله حرام) أي على العالم بها والافلا حرمه وان ثبت الحيار بها (قوله وهي) أي لعنة أو ما شرع على أعم كما سبأ (قوله التلبس) أي عند اعادة البيع والضرر مطلقا (قوله بوزن تزكوا) فهو بضم التاء وقح الصاد وقيل بالعكس (قوله ثبت الحيار) أي ان لم تدعى ما شرعت به التصرية على الوجه وسواء كان المبيع بعضا أو كلها وسواء كانت التصرية بقصد كسرها أو لنحو نسيان أو شغل أو تحفلت بنفسها (قوله) وأبتداء الثلاثة الخ) اعتبر البلقين ان الثلاثة من ظهور التصرية وهو مرجوح كالذي قبله (قوله) ولو اشترى هو مفهوم قيد الاطلاع المتقدم (قوله) فان رد المصرة أي ولو بعيب غير التصرية وغير المصرة مثلها في رد الصاع (قوله) بعد تلف البين أي حسا وسيا في مقابله ويضمنه متلفه الأهل ولو باتما (قوله) صاع تمر) وان كان اشتراها بأقل من صاع أو اشتراها بعينه بالأذر بها أو بتعدد الصاع بتعدد العاقبات أو مشريا لا بتفصيل الثمن (قوله) للحدث أي مع مافيه من ضرب من التعبد (قوله) من طعام) يمكن حمله على التمر لأنه مطلق (قوله) أحصهما الثاني) أي على الوجه الثاني (قوله) أو غيره) ولو على الردي بل على التعمد (قوله) ولو فقد التمر) أي في بلد البين لأنه المتعرو وحواليه إلى مسافة القصير أن لم يوجد بثمن مثله (قوله) قيمته) أي يوم الردي بالمدينة الشريفة كما رجحه الماوردي وهو العتدو وقول شيخ الاسلام ان الماوردي لم يرجع شيئا مردود (قوله) معه) أي مع وجوده

وهي البكارة (قول الشارح وهو قدر ناقص) أي فنظر نسبتها للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بل ريب

(فصل التصرية حرام) هي من صرى الماء في الحوض اذا جمعه ويقال لها محفلة من الحفل وهو الجمع ومنه المحفل بفتح الفاء للجماعة المجتمعين ثم اطلاق الصنف بقضى انها حرام وان لم يقصد البيع وله وجه من حيث انها تضر بالاباة (قول الشارح بوزن تزكوا) أي فنصب الأبل كنصب أنفسكم من قوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم (قول الثمن ثبت الحيار الخ) أما الحيار للحدث وأما القور فكالمبيع واعلم أن البين يقابله قسط من الثمن وأن تلف بعض للعقود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصرة قال الرافعي لكن جوزنا ما ابتاعه للأخبار ولورضى بالتصرية ولكن ردها بعيب آخر بعد الحلب رد الصاع أيضا قال الاسنوي ولو حلب غير المصرة ثم ردها بعيب فالنصوص جواز الرد دجنا وقيل مع الصاع اه (قول الشارح وعلى الأول له الحيار) يرجع إلى قوله في الثمن على الفور (قول الشارح أحصهما الثاني) لكنه نبه الامام على أن الطعام هنا لا يتعدى إلى الاقط (قول الشارح أمارد المصرة الخ) هذا الكلام اذا تأملته نجده يقتضي

(٢٧) - (قيلوبى وعميرة - ثان) العيوب (فان رد المصرة) بعد تلف البين ردها صاع تمر للحدث (وقيل يكفي صاع قوت) للمافى وذابة أي داود والترمذي للحدث الثاني صاعا من طعام وهل يتخير بين الأقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجهان أحصهما الثاني وقيل يكفي رد مثل البين أو قيمته من عوازل المثل كسائر التلغات وعلى تعين القوت لروا ضايعا على غيره من قوت أو غير مجاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر ردها قيمته بالمدينة ذكره الماوردي وأقره الشيخان أمارد المصرة قبل تلف البين فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن يراد للمشتري البين وبأخذ البائع فلا شئ له غيره فان

لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن أو حوصته من جهة البائع وجب رد الصاع ولو علم
التصريه قبل الحلب ردوا لشي عليه (٢١٠) (والاصح ان الصاع لا يتخلف بكترة اللبن) وقلته لظاهر الحديث والثاني يختلف فيتقدر

التمر أو غيره بقدر اللبن فقد
يزيد على الصاع وقد ينقص
عنه (و) الاصح (ان خيارها)
أى المصرة (لا يختص بالبتم)
وهي الابل والبقر والغنم
(يلزم كل ما كور) من
الحيو ان (والجارية والانان)
بالنشاء وهي الاتى من الحمر
الأهلية لرواية مسلم من
اشترى مصرة وللبخارى
من اشترى مخفلة وهي
بالتشديد من الخفل أى
الجمع (ولا يرد مع ما شئت)
بدل اللبن لان لبن الأدميات
لا يتناض عنه غالبا ولبن
الانان نجس لا عوض له
(وفى الجارية وجه) انه يرد
معه بدل اللبن لطهارته
ومقابل الاصح ان الخيار
يختص بالبتم فلا خيار فى
غيرهما من الحيو ان المأ كور
لعدم وزوده والمراد فى
الحديث المصرة أو المخفلة من
التم ولا فى الجارية لان لبنها
لا يقصد الا نادرا ولا فى
الانان الا ذلما بالاة لبنيها ووقع
بأنه مقصود لتربية الجحش
ولبن الجارية الزهر مطلوب
فى الحضانه مؤثر فى القيمة
وما ذكر أنه المراد فى
الحديث خلاف الظاهر منه
(وحبس ماء القناة والرحا
المرسل عند البيع وتحجير

(قوله ذلك) أى الرد والاخذ (قوله بما حدث) أى بالحادث من اللبن بعد البيع الذى هو للمشتري بما كان
قبله الذى هو للبائع وفى الصرع (قوله وبذهاب) الواو فيه يبنى أو (قوله طراوة) أى بمجرد حلبه على
العتمد (قوله وقلته) أى ولو غير متمول على العتمد عند شيخنا زى ونقل عن شيخنا مر اعتبار القول
وما يخص كل عقد عند التعدد فيه هذا الخلاف (قوله ما كور) ومنه نبات عرس وأرب (قوله لا يتناض
عنه) أى لم تجر العادة أى شأنه ذلك بخلاف غيره (قوله خلاف الظاهر منه) لان النكسة فى حيز الشرط
نعم ولم يستتب من النص معنى يخصه ما فيه من التعدد كما مر (قوله وحبس ماء القناة) ولو بنفسه وجهه
البائع ومثله تحجير الوجه ونسود الشعر وتوريم البدن لايها المسمن كفى التصرية فى جميع ذلك ومثل
ذلك تجديد الشعر عند الشيخ الحطاب وغيره وقال شيخنا لا خيار لو نعتد بنفسه فقط (قوله بجامع
التلبس) أى أو الضرر وان اتقى التلبس كفى المصرة (قوله ثبت الخيار) ان لم ينسب المشتري الى نصيب
بأن كان ظاهر الايجاب له أحد (قوله والثاني الخ) أفهم انه لو لم يكن تلبس فلا خيار قطعاهو محتمل فراجع
ومثل الكتابة كل صنعة ألبسه ثياب أهلها ليومهم انه يعرفها وكه حرام للتلبس وان لم يثبت به الخيار
(تنبيه) لا أثر لتوهم العيب كما مر (فرع) قد باقالة التادم وتصح ولو قبل القبض ومن الوارث وبعد
تلف العقود عليه ولو بعد القبض ولا بد لها من صنعة ويقع فسخا للمقدم حينه على الاصح

باب فى حكم البيع قبل قبضه

من فسخ أو خيار أو تصرف وخس البيع لمراعاة الحديث ومثله الثمن وكل ما يضمن بعقد كالصداق ولو عبر
بهذا المكان أولى (قوله بالتبنيون) دفع به توهم الاضافة للارز لماعدم أحسن كنى الاستناد بحوزع التنبين
بنية اضافة الجملة (قوله للبيع) خرج زوائده فى امانة ولا أجرة لها وان استعملها ولو بعد طلبها كالبيع
(قوله قبل قبضه) أى عن جهة البيع ولو حكما وان كان له حق الحبس فخرج قبضه عن تحويدة أو بلاذن
حيث اعتبر ودخل احوال أصل لامة اشتراها فرعه ووضع البيع بقرب المشتري بلا مانع وتعجز مكاتب بعد
أن تراض معا على الرد من غير شى ممنع ثم رأيت السبكي تعرض للسئلة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل
التبع بناء على منع تفرق الصفقة شرعا اه (قول الشارح لظاهر الحديث) المعنى فى هذا ان اللبن الموجود عند
البيع مختلط بالحادث يتغير تميزه فحينئذ الشارع له بدلا قطعاه للخصومة كالفرقة وأرض الموضحة (قول الشارح
والثاني الخ) صححه من رواية أبى داود فان ردها ردمعها مثل لبنها فقها (قول اللبن والانان) جمعا فى اللغة
آتى على وزن أفلس وفى الكثرة آتى بضم الهمزة والهاء واسكانها أيضا (قول اللبن ولا يرد معهما) اقتضى
كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كور قال السبكي وهو المشهور (قول الشارح ومقابل الاصح) جعله فى الروضة
وجهها ذات فى التعبير بالاصح نظر (قول الشارح لعدم وروده) عبارة السنوى لان لبن غير التتم لا يقصد
الاعلى تدور بخلاف التتم (قول الشارح والمراد فى الحديث) يرجع الى قوله سابقا لرواية مسلم وللبخارى (قول
الذين ثبت الخيار) لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف فى التى
تحفلت بنفسها وقد صحح فيها البغوى والقاضى الثبوت خلافا للزالى والحاوى الصغير نعم لو اشترىها من غير
رؤى بذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وان كان بفعل البائع (قول اللبن فى الاصح) هما جاربان فيقالوا
أكثر علمها حتى اتفقت بطلها فيتحيل حبلا وفيها لو أسبب الزنبور على الصرع حتى اتفقت فظها بلونا
(باب البيع الخ)

(قول) الوجه ونسود الشعر ونجس عده الدال على قوة البدن (ثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصريه بجامع
التلبس (لا تلحق به) أى العبد المادد (تخيلا لكتابته) فإن غير كاتب فانه لا يثبت الخيار بذلك (فى الاصح) لانه ليس فيه كبير غرر
والثاني ينظر الى مطلق التلبس (باب) بالتبنيون (البيع قبل قبضه)

بيعه شيئا من ماله سيده وموت مورثه بعد بيعه شيئا من وارثه قال شيخنا وفائدة في هذين انه لو كان على
المسكاتب والمورث دين تعلق بالثمن لا بالمبيع **(تنبيه)** حكما بعد القبض والخيار البائع وحده كحكمه قبل
القبض كما صرح به في الروض وغيره **(قوله من ضمان البائع)** وان أودعه له المشتري **(قوله ان تلف الخ)**
هذا وما بعده معنى الضمان هنا وشمل التلف الحسي والحكمي كوقوع درة في بحر لم يرجع اخراجها وانفلت
طير لم يرجع عوده وصيد متوحش كذلك فان زجى ذلك ثبت الخيار وانقلب عديم خرا ان لم يعد خلا والثبت
الخيار واختلاط متقوم بمثلان لم يتميز والثبت الخيار ان حصل فوات غرض والا فلا واختلاط المثل يصير
مشتراكا وثبت الخيار ظاهره ولو بأجود فراجمه وغرق الارض ووقوع صخرة عليها لا يمكن رفعها إعادة
مثبت للخيار لبقاء المعقود عليه ولذلك يصح قبضها مع ذلك وبذلك فارق مثل ذلك في الاجارة حيث تنفسخ
وأما غصب المبيع وأباقه وجدد البائع له ولو بلا ملف مثبت للخيار مادام ذلك لتجدد المثل كل وقت وان اجاز
قبله فقول بعضهم ان الخيار في هذه على التراخي مضرا ولا حاجة اليه فتأمل **(قوله باقة)** هو بيان لمعنى التلف
المساوي لقولهم بنفسه لعدم التلف والحق بذلك اتلاف من لا يضمن كصول عليه وغيره يميز وأعجمي بل أمر
من غيرهما وكذا ثبت حره العبد ولو بدقيقه على العتيد **(قوله انفسخ البيع)** فيقدر عود ملكه للبائع
قبيل التلب فعليته تحيزه ونحوه **(قوله ولم يتغير الحكم)** تفسير الشارح الحكم بالانفساخ وعدمه التعلقين
بالتلف المرتين على الاراء فيرد على من فسر بالضمان وعدمه اللازم عليه امتسك في كلام المصنف
و به يعلم ان ما ذكره شيخنا في شرحه غير مناسب فراجع **(قوله سبب الضمان)** وهو العقد **(قوله واتلاف)**
المشتري) أي من وقع له القيد ولو باذن البائع أو مكره أو أمره لم يميز وأعجمي أو كان المبيع في يده لكنه
فضه تعديلا **(قوله قبض له)** أي لا يتلفه ان كان أهلا ولم يكن اتلافه بوجه جائز ولا كان اتلافه وهو غير ميمز أو
أعجمي لا بأمر غيره فيها فمساك لا فة كما مر وان زهنا البديل وكان اتلافه القصاص أو لصل أو لترك صلاة بعد أمر
الامام أو لزنا أو لوروه بين يدي مصلى إلى ستره معتبره أو مع بقاء وان علم أنه المبيع وكذا لو قتله الامام لردة
أو جارية وكان هو المشتري فيها فالأفوق قبض **(قوله وقد أضافه)** هو قيد تمام التشبيه والا فهو قبض وان
أكله بنفسه أو بتدبير غيره له **(قوله وجهان)** ووجهه البعري **(قوله كأكل المالك الخ)** نعم كل غير ميمز
هنا لا يحصل به القبض كما مر ويراه الناصب لتتحقق الملك السابق فيه **(قوله ان اتلاف البائع)** أي من يقع له
العقد وان لم يكن ضامنا لنحو صيال عما مر أو كان غير ميمز أو بدعواه التلف أو بانه لأجنبي في اتلافه وبقى
ولو لبعضه لأنه يسرى أو كان في يد المشتري والخيار له وحده أو أخذه المشتري تعديلا **(قوله وقطع بعضهم الخ)**
(قول المتن انفسخ) أي لأنه قبض مستحق بالعقد فإذا تعذر انفسخ البيع كما لو تفرقا في عقد الصرف قبل
التقايب **(تنبيه)** لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضا **(قول المتن ولم يتغير الحكم)**
قال الاسنوي مستدرك **(قول الشارح والثاني يرا)** بحث الأذري اختصاصه بغير الروى **(قول المتن قبض)**
كان اتلاف المالك للغصب **(قول الشارح وقد أضافه)** البائع كأن الحامل له على هذا القيد فريضة التشبيه وقد
أدخل فيه الاسنوي ما لو صدر تقديمه من أجنبي غير البائع قال فيه القولان وما إذا أكله بنفسه من غير تقديم
أحبنا العبارة تشمله أيضا فيحتمل تحريمه على القولين أي فيكون قابضاً على قول وكالاته على آخر قال
الاسنوي ولكن التجهيز لم فيها بحصول القبض **(قول الشارح)** كان اتلاف البائع زاد في القوت ان قدمه البائع
فان قدمه أجنبي تغير أدته قبل بني أن يكون كان اتلاف الأجنبي قال الأذري وفيه نظر للبشارة قال وان لم
يقدمه أحد فهل هو كالاته أو يصير قابضاً الأقرب الثاني بل هو الظاهر والنقول انما هو في تقديم البائع الطعام
الى المشتري وعليه يحمل كلام الكتاب والشارح رحمه الله فرض المسئلة في تقديم البائع كما سلف **(قول المتن)**
كثله باقة وجه ذلك أنه لا يمكن الرجوع عليه بالثمن فاذا تلفه سقط الثمن ووجهه مقابله جري ان الاتلاف على

بل بخير المشتري فان فسح سقط الثمن وان أجاز غرم البائع القيمة وأدى الثمن وقد يتقاصان (والاظهر ان اتلاف الاجنبي لا يفسخ) البيع (بل بخير المشتري) به (بين أن يجيز (٢١٢) ويغرم الاجنبي) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الاجنبي) القيمة وقطع بعضهم بهذا

ومقابلة ان البيع يفسخ كالتلف باق (قبل القبض فريضه) المشتري بأن أجاز البيع (أخذه بكل الثمن) ولا أرش له لقد رعى على الفسخ (ولو عيبه المشتري فلا خيار له) بهذا العيب (أو الاجنبي) فالحيار (بتعيينه للمشتري) (فان أجاز) البيع (غرم الاجنبي الأرض) بعد قبض المبيع أم قبل قبضه فلا لجواز تلفه وانفساخ البيع قاله الماوردي وأقره في الروضة كأصلها ولو كان المبيع عبدا وعيبه الاجنبي بقطع يده فأرشه نصف قيمته وفي قول ناقص من قيمته (ولو عيبه البائع فالذهب ثبوت الحيار لا التفرم) ومقابله ثبوت التفرم مع الحيار بناء على ان فعل البائع كفعل الاجنبي والأول مبنى على أنه كالتلف الذي هو كالتلف باق فعلى الراجح المقتطوع به كما تقدم فصح التعبير بالذهب كما هناك ولو ثبت الحيار لا التفرم في المذهب كان أوضح (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقول كان أو عقارا وان أذن البائع وقبض

فيه اعتراض على الصنف في تعبيره بالظهر (قوله بل يتخير للمشتري) فورا على الاعتماد نعم ينفسخ في الروي ولو بغرضه من جنسه ولو عبر بالبدل بدل القيمة لكان أولى (قوله ان اتلاف الاجنبي) أي ان كان بخير حتى وهو اهل الضمان فالتلفه لنحو صيال كالأقاة كما مر وكذا اتلاف الحرفي وغير المميز كما مر (قوله فلا خيار له) وهو قابض لما تلفه فيستقر عليه قسط ما تلفه من الثمن باعتبار القيمة ولو فاه الأرض مقدر كالايد وفارق ثبوت الحيار لمستأجر خبر الدار ولا مرأة جبت ذكر زوجه لأنه ليس فيهما ما يميلانه على ملك التلف (قوله أو الاجنبي) ومنه ولد للمشتري فان مات أو به قبل الاختيار انتقل الحيار له على الاعتماد فان فسح فكالاجنبي وان أجاز فلا شيء له لأنه استحققه على نفسه (قوله فالحيار) أي فورا في هذا وما بعده على الاعتماد كما مر (قوله أم قبل قبضه فلا) لاحتمال تلفه فيفسخ العقد وهو الاعتمادون نظروا فيه الزكشي بأن فيه ترك حق ثابت لأمر متوهم وباقضائه عدم المطالبة لواحد منهما وباقضائه أنه لو غصب المبيع لم يكن لأحدهما المطالبة فراجعه (قوله لا التفرم) لأن فعل البائع كالأقاة ومنه ما الحق به مامر (قوله كان أوضح) لأن ثبوت الحيار لا خلاف فيه (تنبيه) من الاجنبي وكيل البائع أو للمشتري ولو في العقد ومنه عبدا وعبد الاجنبي نعم اتلاف عبد المشتري باذنه قبض كفعله ودابة كل منهم كفعله ان ضمن متلفها والا فكالأقاة وفي شرح شيخنا مخالفة في بعض ذلك فراجع (قوله ولا يصح بيع المبيع) وغير المبيع مثله كما يأتي وخرج به زوائده فيصح التصرف فيها مطلقا (قوله قبل قبضه) وكذا بعده ان كان الحيار للبائع وحده أولهما ولم يأذن له البائع فيه ولا فيصح قاله شيخنا هر فراجعه أما بعد القبض ولو حكما فيصح التصرف فيه ومنه مسألة العبد والوارث السابقين نعم يصح بيع العبد من نفسه قبل قبضه من يائه كما يحتمل الزكشي (قوله حرام) بمهمة مكسورة فزاي معجزة (قوله لا تبين شيئا) أي اشترته كإني الحديث بعده (قوله حيث تباع) أي تشتري حيث مجردة عن الزمان والمكان لأن المراد يجوز التجار وجود القبض كإني الحديث قبله فكل من الحديثين ميبين للماليس في الآخر (قوله ان يبعه للبائع)

ملك الغير (قول المتن لا يفسخ) أي لقيام القيمة مقام البيع ووجه التخيير قوا العين المقصودة (قول الشارح وقطع بعضهم بهذا) نعم ان المؤلف لو حذف الاظهر وقال به وان اتلاف الاجنبي الخ لكان موفيا بقاعدة منع الاختصار غاية الأمر ان المقطوع به هنا غير المقطوع به في مسألة البائع (قول الشارح ومقابله ان البيع ينفسخ الخ) أي لتعذر التسليم (قول المتن أخذه بكل الثمن) أي بخلاف ما لو عرض تلف شيء فغرم بالعقد كالأحد المبدن فانه يجيز بالحصة من الثمن كما سلف (قول المتن فلا خيار) أي بل يتمتع الدغير ذلك من العيوب بعد قابضات المتلف بتعيينه حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع يده فثابت بعد الاندمال فلا يضمن نصف القيمة ولا يمانع منها بل يجزم من الثمن (تنبيه) اذا عيب المستأجر العين المؤجرة ثبت له الحيار وكذا لو جبت ذكر زوجه والفرق ان تعيب المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيهما ذلك (قول الشارح قاله الماوردي) قال الزكشي يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة بأضوانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة (قول الشارح فأرشه نصف قيمته) بخلاف نظير ذلك من فعل المشتري فان مات العبد بعد الاندمال فانه يضمن يجزم من الثمن ويقوم العبد صحيحا ومقطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (قول المتن ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) ذكر الاصحاب في ذلك معنيين أحدهما ضعف الملك والثاني نوال الضمان على شيء واحد بمعنى اجتماعها عليه ويلزم ذلك انه لو تلف قبل القبض بقدر انتقاله قبيل التلف من ملك المشتري الثاني الى المشتري

الاول

الثنى قال يعلل بحكمين حرام لا تبين شيئا حتى تقبضه رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل

وروى ابو داود عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى أن تباع سلعة حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحلهم قال في شرح المذهب وفي الصحيحين أحاديث بمعنى ذلك (والاصح ان يبعه للبائع كغيره)

فلا يصح لعموم الأحاديث

والثاني يصح كبيع

المقصود من الغائب

والخلاف في بيعه بغير جنس

الغن أو بز بادئة أو نقص أو

تفاوت صفة والأفرواقالة

بلفظ البيع قاله في التثنية

وأقره في الروضة كأصلها

(و) الأصح (أن الاجارة

والرهن والهبة كالبائع)

فلا يصح لوجود المعنى الملل

به انتهى فيها وهو ضعف

الملك (وأن الاعتناق بخلافه)

فيصح لتسوف الشارع

اليه ويكون بقاها بمقابل

الأصح فيه بلحقه بالبائع

لأنه مال الملك ومقابل الأصح

فما قبله لا يلحق بالبائع

غيره (والغن العين)

دراهم كان أو دنائير أو

غيرها (كالبائع فلا يبيعه

البائع قبل قبضه) لعموم

النهي له وعبر في الروضة

كأصلها والحرر بالتصرف

وهو أعم ولوتلف انفسخ

البائع ولو أبدله المشتري

بمثله أو بغير جنسه برضا

البائع فهو كبيع المبيع

للبيع (وله بيع ماله في يد

غيره أمانة كودية

ومشتر كقرض ومروهن

بعد انفكاكهما وموروث

وباقى في بدليه بعد رشده

وكذا عارية أو مأخوذ بسوم)

لتقام الملك في المذكورات

وفصل الأخير ين بكذا

أي نصر فمعه كتنصر فمعه غيره (قوله ولا) بأن كان تعين الغن الأول أن كان باقيا أو بمثله أن تلف أو كان في الذمة فهو أقالة بلفظ البيع ويقع فسحا كما مر (قوله والأصح أن الاجارة كالبائع) فهي باطلة ولو لمع البائع وفارق صحة اجارة المورج من المورج لا من غيره قبل قبض محلها لعدم القبض الحقيقي فيها قاله ابن حج وغيره (قوله والرهن) أي كالبائع فهو باطل ولو لمع البائع وإن لم يكن له حق الحبس على التعمد وما في النهج ضعيف وليس المراد بالنصوص فيه قول الشافعي بل هو بحث للأثر في السبكي كما قاله شيخنا رحمه (قوله والهبة) أي كالبائع فهي باطلة ولو لمع البائع ومنها الصدقة والهبة ومثل ذلك عوض الخلع وصالح تخوم وقرض وقراض وشركة وغيرها (قوله وإن الاعتناق نافذ) أي صحيح وإن كان البائع حق الحبس إن كان عن نفسه ولو عن كفارته لا عن غيره ولو بلا عوض لأنه هبة أو بيع وكل منهما باطل كما مر واعتمد شيخنا كشيخنا الرمي أن الوقف صحيح كالعتق ولو على معين وكذا الاستيلاء يحصل بكل منهما القبض (تنبيه) أصح الوصية والتدبير والتر وبيع وقسمة غير الرواد باحة الطعام للفقراء ولا يحصل القبض بشيء منها في النهج حصول القبض بأخذ الفقراء وقيد بعضهم الطعام بما اشترى جزا فالأن المقدر يتوقف قبضه على التقدير وعلى كل فهو يشكك على ما مر في الصدقة فيأخذ مقدم وحديث يحصل القبض بما ذكر فيتوقف على القبض بالفعل من العاقد وأثره فلا يرجع ذلك وليحرم (قوله ولو باعه بمثله) أي وهو باق عنده أو بغير صفته أو جنسه مطلقا ولو برضا البائع (قوله فهو كبيع البائع) أي فهو باطل فإن كان بعين البيع أو بمثله بعد تلفه أو كونه في الذمة فهو أقالة كما تقدم في المبيع ولو باع الثمن بعد قبضه ثم تلف البيع قبل قبضه انفسخ العقد فيه دون الثمن وإن لم يقبضه مشترىه ويضمن البائع بدله للمشتري ويظهر من ذلك في عكسه الآن يقال القبض هنا في الإباحة ضمنى وقبضه بفتح قال شيخنا الرمي ومثل الثمن المذكور في البطان كل عين مضمونة في عقد معاوضة كأجرة وبدل خلع وصدائق وعوض صلح من مال أو دم كما مر (قوله وله بيع ماله) بالإضافة أولى من جعل مأموصلة لشموله غير الأموال ونقل عن خط المصنف ضبطها بالفتح والكسر (قوله كودية) ومثله غلة وقبضه بفتح فلاحدا للستحقين أو الغائبين يبيع حصته قبل إفرازها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل إفرازها وفيها كفتي بعض مشايخنا بالإفراز فقط ولو لمع غيره (قوله ومشارك) أي يصح تصرفه في حصته من قبل قبل قبضه من قسمه فغيره رد جاز تصرفه في حصته أيضا قبل قبضه وإن قلنا أنها بيع است على قوانين البيع لعدم اعتبار الرضا فيها بخلاف قبضة الراد لا يصح تصرفه في حصته قبل قبضها لأنها بيع (قوله وقراض) فيصح التصرف فيه لكاهل سواء بيع أو أؤل وقعت قبضة أو لأعلى التعمد (قوله ومروهن بعد انفكاك) أمأقبه فلا يصح التصرف فيه ومنه الرهن الشرعي نحو ثوب عند خياط شرع في خياطته وعند قصار شرع في قصارته أو عند صباغ كذلك وإن لم يتم عمله أمأؤل وفاه أجرته أو كان قبل شرعه فيصاح تصرفه وإن سلمه له بناء على جواز إبداله المستوفى في الآتي ومنه يعلم جواز بيع غنم أستاذ حره عياشها مثلها ومنه بعض الشهر لاذكر وإذا أسلم الأجير نفسه بقية الشهر استحق أجرته وفارق نحو القصار بعد الشرع لأنها غنم فنامله (قوله ومعار) أي يصح التصرف فيه وإن لم يكن رده على التعمد خلافا لما وردى حيث قال إن أمكن رده كدار ودابة وصح ولا كالأرض بنيت أو غرس فلا يصح لجعل المدة ولأن استرجاعها لا يمكن إلا بغير قيمة البناء أو الفراس أو أورش النقص وذلك لا يجب على واحد من العاقدين اه (قوله لأنها مضمونة) وهكذا حكمه فصل المعار والمسام بكذا وهو يفيد أن مقابلهما

الأول ومن الأول إلى البائع وبيعه من البائع فيه المعنى الأول خاصة ولذا جرى وجه فيه بالصحة مراعاة للمعنى الثاني قال في شرح المهذب لأن من يشتري ما في يده نفسه يصير قابضاً في الحال فلا يتولى ضمانان (قول الشارع فلا يصح) ولو كان البائع حق الحبس (قول الشارع فهو أقالة) أي تغليب المعنى العقد على لفظه (قول الشارع لا يلحق بالبائع) أي لعدم نوال الضمانين فمأذكر أي فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قول الشارع ويستثنى) لك أن تقول هذه تخرج بقول النهج أمانة

لأنها مضمونة ويستثنى من الموروث ما اشتراه المورث ولم يقبضه فلا يملك الوارث

بيعه كالموت (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعموم النهي لذلك (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في الذمة لخدي بن عمر كسأبيع الأبل (٢١٤) بالذنانير وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدراهم فأنت رسول الله

معتوف على ودعية فهو من الأمانة وعلى هذا فلا حاجة لاستئذان المورث الذي ذكره لأنه في البائع مضمون ولو عطف المشترك وما بعده على ماله ليشمل ما فيه ضمان بقدر غيره لكان أولى وعليه يكون الاستئذان لا بد منه كذا قاله شيخنا فافطره مع مامر (تنبيه) من هذا القسم الملوكة يفسخ بعيب وإقالة وهو كذلك إن لم يكن له جسيه على الرجوع عند شيخنا الرمي فهما كما تقدم قريباً على الرجوع في غيرها ومما فيه حق المجلس مبيع شمن في الذمة ليس فيه الثمن مثلاً فلا يصح وهذا ما اعتمد عليه شيخنا الرمي وهو ما ذكره التتوي في فاني النجف من التقييد معتمد (تنبيه آخر) المأخوذ بالسوم مضمون كله أن أخذه لشراؤه والاقتدر ما يدره فلو أخذه خرق عشرة أذرع لشراء خمسة منهم لضمن الخمسة الثانية لأنها في يده أمانة فلو كان قاطعاً ليشتري خمسة من واحدة منهم ماضن خمسة من كل منهما أو ليشترى واحدة منهم ماضن كلا منهما هذا ما اعتمد عليه شيخنا (قوله ولا يصح بيع المسلم فيه) ولو قلنا والمراد بكل مضمون في الذمة ولو غير مسلم فيه فيشمل المبيع في الذمة بغير لفظ السلم وقول النهج وتعمير بالمضمن أعم من تعمير بالسلم فيه لا يناسب طريقته من كون المبيع في الذمة من المسلم فيه وخرج بالثمن غيره من نحو أجرة وصادق وعوض خلع ودين ضمان ولو سلم فيه ومن ذلك الثمن وسيد ذكره المصنف (قوله ولا الاعتياض عنه) هو أعم مما قبله (قوله لعموم النهي) المذكور فيما قبله (قوله لا تبين شيئاً الخ) (قوله والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) أي الذي لا يشترط قبضه في المجلس والا كراس مال سلمو بوي وأجرة في اجارة ذمة فلا يصح (قوله وهذا بيع الدين عن هو عليه) هذه الجملة ساقطة من بعض النسخ (قوله وليس ينشكأ شيء) أي علقه (قوله أصحاب السنن الأربعة) هم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله والقديم المنع) وحمل على ماسأبي (قوله والجن التقديس) سواء كان هو العين أو مافي الذمة وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عنه إذا وجب قبضه في المجلس (قوله فان لم يكن نقد) أي لم يوجد في كل من العوضين (قوله فان مآخذته الباء) وفي الاعتياض عنه مامر وأما الثمن مطلقاً فلا يصح الاعتياض عنه فعلم أن السلم لا يصح الاعتياض عن أحد العوضين فيه (قوله والثاني يشترط) أي التعيين في العقد ليرجى الخ وأجيب بأنه بالقبض في المجلس خرج من ذلك مع أن هذا دين نشأ الآن والمنع ما كان بدين سابق (قوله لعموم الخ) أي لأن هذا إن كان من المسلم فيه فسأبي تعيين رأس المال في المجلس أو من المبيع المعين ولا يكون منه إلا بعد التعيين فليراجع (قوله ولو استبدل عن القرض وقيمة المثلف جاز) قال شيخنا مر عن نفس القرض

فأنته عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس ينشكأ شيء رواه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان وصححه الحاكم على شرط مسلم والقديم المنع لعموم النهي السابق لذلك والثمن التقديس الثمن مقابله فان لم يكن نقداً وكانا تقديرين فالثمن ما دخلته الباء والثمن مقابله (فان استبدل موافقاً لغيره كدراهم عن ذنانير) أو عكسه (اشترط قبض البديل في المجلس) كادل عليه الحديث المذكور وحذر من الربا (والأصح أنه لا يشترط التعيين للبديل أي تشخيصه في العقد) كما لو أضاف في الذمة والثاني يشترط ليخرج عن بيع الدين بالدين (وكذا لا يشترط في الأصح القبض للبديل في المجلس أن استبدل بالبراق في العلة) للربا (كشوب عن دراهم) كما لو باع ثوباً بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراس مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبديل في المجلس لعموم من شرط المبيع ولا يشترط

(قول الثمن ولا يصح بيع المسلم فيه) مثله المبيع الموصوف في الذمة إذا عقد عليه بظاهر البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع قصد فكان كالمسلم فيه وأما الثمن فالقرض منه مآلته (قول الثمن والجديد) الخلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض (تنبيه) المضمونات ضمان عقد كالأجرة والهداق وعوض الخلع والهم حكمها كالمين فيفصل فيها بين العين ومافي الذمة (قول الشارح وسكت المصنف الخ) عبارة الأسنوي فان قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس واشتراط التعيين في العقد في الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله لعموم بل يبين لي وجهه (قول الشارح ولا يشترط الخ) قال الأسنوي فتحصل أن هذا القسم يعني قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الأصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم مافي الذمة لا تبين إلا بالقبض محمولاً على ما بعد الزوم أما قبله فتعيين برضاها أو نزل ذلك منزلة الزيادة والحط هكذا قاله في المطلب وهو جيد يقتضي الحاق زمن خيار الشرط بخيار المجلس اه (قول الشارح لاستقرار ذلك) أي بخلاف دين السلم (قول الشارح والمحرر) عبارة تان ثبت لأثماً ولا مثماً كدين القرض

تعيينه في العقد على الأصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فرع) لا يجوز استبدال المؤجل من الحال ويجوز عكسه وكان والاتلاف صاحب المؤجل عجله (ولو استبدل عن القرض وقيمة المثلف جاز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كأصلها والمحرر بدين القرض والاتلاف

يشترط في الاصح وفي
تعيينه ماسبق (وبيع
الدين لغير من عليه باطل
في الاظهر بأن يشتري
عبد زيدا بمائة على عمرو)
لعدم قدرته على تسليمه
والثاني يصح لاستقراره
كبيعه ممن عليه وهو
الاستبدال المتقدم ويصح
في الروضة بخلافه للرافعي
ويشترط عليه قبض
العوضين في المجلس فلو
تفرق قبل قبض أحدهما
بطل البيع كذا في الروضة
وأصلها كالتهذيب وفي
الطلب ان مقتضى كلام
الأكثرين بخلافه (ولو كان
لزيد وعمرو دينان على
شخص فباع زيد عمرا
دينه بدينه بطل قطعا)
اتفق الجنس أو اختلف
لنهي صلى الله عليه وسلم
عن بيع الكالي بالكالي
رواه الحاكم وقال انه على
شرط مسلم وفسر ببيع
الدين بالدين كما ورد
التصريح في رواية للبيهقي
وقوله قطعا كقول الحرر
بلا خلاف مز يد على
الروضة كاصلها (وقبض
المقار تخلية للمشتري
وتمكنه من التصرف)
فيه (بشرط فراغه من
أمتعة البائع) نظر العرف
في ذلك لعدم ملبضه

أوديه وان أوهبت عبارة الحرر المذكورة تخصيصه بالثاني اه وفيه نظر واضح إذ الاستبدال إنما هو عمافي
الذمة وليس فيها الامتثال للثمن المقرض لاعتينه سواء كان الفأو بأقوالا ينتقل الاستبدال عن عبته سواء
مع بقائه أو عدمه ومن منع مع بقائه إنما هو لتسكنه من الرجوع فيه لالكونه عن عبته فتأمل (قوله وهو
شامل لثل التلف) فعبارة الحرر أولى لذلك بل وتشمل الحكومات والدين الموصى به والواجب التمتع أو
غيره اوز كآفة القطر عند حصر الفقهاء والدين الثابت بالحوالة وغير ذلك وبكفي هنا العلم بقدر ما يعارض عنه ولو
باخر أحدهما ولا يشترط كيل ولا وزن ومحل الجواز ما لم يكن ربا ولا فلا يصح كأن اعتراض عن دين القرض
الذهب ذهباً وفضة نعم ان كان بلفظ الصلح صح (قوله وبيع الدين لغير من عليه) أي بغير من سابق كإسار (قوله
بأن يشتري النخ) لا يخفى أن الدين في مثاله ممن لا مبيع فيخالف ما قبله الآن يقال ان الثمن يقال له مبيع أو يراد
بالباع مطلق المقابل فتأمل (قوله والثاني صح) وبموجبها في أصل الروضة وهو المعتمد (قوله قبض العوضين)
وهما العبد والمائة في المثال المذكور وعلى هذا فلا حاجة لاشتراط كون من عليه ملبساً مقرا كإفالة شيخنا هر
وعلم أنه لا فرق بين موافقا في عبارة بالوعد على المعتمد الذي اقتضاه كلام الشيخين ومافي المنهج من المحل
ضعيف (قوله شخص) إشارة إلى دفع أن يراد بالتعيين نحو الجنس أو القدر (قوله ولو كان) المناسب
التفريع بالفاء (قوله الكالي) هو بالألف قبل اللام ومحرمة مكسورة بعدها (قوله وفسر) أي عند الفقهاء
وفي اللغة أنه بيع النسبة بالنسبة (قوله وقبض المقار النخ) حاصل أطراف هذه المسئلة أن المبيع امان مقول
أو غيره وكل اما حاضر في مجلس العقد أو غائب عنه وكل اما يديد المشتري أو غيره وكل اما غير مشغول أو مشغول
والمشغول اما بأمتعة المشتري أو بالباع أو أجنبي أو مشتركة والمشتري اما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد
بأمتعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بودع وتوان كانت البائع أو أجنبي وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضه
أنه يشترط في المنقول نقله ولو حكا في الغائب مطلقا مضى زمن يمكن فيه الوصول إليه عادة ثم ان كان كل منهما
غير مشغول بأمتعة اشتراط تمكن المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلاً أو الاذن له في فعله واشترط اذن البائع له في
قبضه ان كان له حق المجلس وان كان مسغولاً لا بأمتعة المشتري وحده اشتراط مضى زمن التفريع لافعله أو بأمتعة
غيره اشتراط التفريع بفعل فعله اذ الوجه الذي لا يتجه غيره ومافي المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه
تفسير الإقباض تارة باللفظ وتارة بالتكليف وغير ذلك وتفسير التخلية كذلك يجب رجوعه الى ماوافق
ما ذكرناه والله التوفيق والهداية الى سواء الطريق (قوله تخلية للمشتري وتمكنه منه) عطف التمكين على
التخلية تفسير كافي المنهج فان أراد بالتخلية اللفظ بها بالتكليف تسليم نحو المفتاح أو عدم مانع ففانبر (قوله
أمتعة البائع) ومثلها أمتعة الاجنبي والمشتري وكل موع المشتري وتقسيم المراد بها (قوله كان أقوم) بل لكان
قوي بالان قبض غيرها وانما يحصل بها على مامر (قوله وغيرها) ومنه زرع في الارض أو عمر على الشجر
وان شرط قطعه أو بصلاحه أو بلغ أو ان جازاه على المعتمد فيصحب قبض ذلك الزرع بالقتل وقبض
والانلاف فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف اه فيؤخذ منه الجواز في البراهم للأخوة في
الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقرير الحاكم في التمتع أو بسبب الضمان وكذا زكاة القطر
إذا انحصر الفقهاء في البذل وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحوالة نظرياً يحتمل تخريبه على الخلاف
في كونها بيعاً أو إسقيفاً ويحتمل النظر الى أصله وهو الحال به هل هو ثمن أو مضمن أو غيرها
(قول المتن بأن يشتري الخ) يراد أنه ليس من صور ذلك نحو مسألة زيد وعمرو الآية (قول الشارح
وفسر الخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والذي في الصحاح وغيره أن الكالي
بالكالي هو النسبة بالنسبة أي المجلل بالمجلل (قول المتن تخلية) أي فلا يشترط دخوله المكان
ولا حقيقة التصرف وقوله وتمكنه عطف تفسير على التخلية (قول المتن بشرط فراغه النخ)

شرعا وأولها ولأني المصنف بالياء في التخلية كافي الروضة وأصلها والحرر كان أقوم لان القبض فعل المشتري والتخلية فعل البائع فلو التناوب
المذكور لم يصح المحل الآن بفسر القبض بالاقباض والمقار يشمل الارض والبناء وغيرها

الأرض المشغولة ومثلها الأرض المشغولة بالحجارة المدفونة كما سيأتي ومنه ما يروى في فلا يشترط في قبضه أو قبض محله نقله ولا يشترط في صحة البيع النص على ماء المهر يجر بخلاف ماء البئر ومنه السفينة التي لا تنجر بجره عادة وإن كانت في البحر كما في شرح شيخنا وفي حاشية شيخنا أنها في البحر كالنقل مطلقاً (قوله ولو كان الخ) ذكره طهة لقوله ولو جمعت الخ والأفوه مكررم مع كلام المصنف المذكور (قوله فإن لم يحضر الخ) بأن لم يكن في مجلس العقد (قوله اعتبر الخ) وإن كان غير مشغول ويبدل المشتري كما تقدم (قوله مضى زمن) من العقد أو من الإذن إن كان له حق الحبس (قوله وقبض النقل) أي غير التابع في صفقة البيع عند الإطلاق وإن نص عليه كما في البروتوحوال زبد لا يجمع في صفقته ما لم يدخل (قوله تحويلة) وإن اشترى محله معه أو بعده أو كان متولى الطرفين كالأب ومحل اعتبار التحويل في غير ما يبدل المشتري قبل بيعه بنحو غصب أو ودية والا فلا حاجة لتحويله باله الفعل ولا إلى إذن البائع في قبضه إلا إن كان له حق الحبس كما مر قال شيخنا الرمي ولا بدع التحويل من وضعه في مكان آخر ولا يكفي نقله من غير وضع ولا عودته في مكانه ولم ير فيه شيئاً وسيأتي ما يبدل به ووضع البائع المبيع بقرب المشتري بحيث يتمكن من أخذه بالامان قبض وإن نهاه ماله لكن لا يضمن لو خرج مستحقاً (تنبيه) قبض الجزء الشائع بقبض الكل وإن لم يأذن شريكه كما في شرح شيخنا وإنما يعتبر الإذن لعدم الضمان فقط وتقدم أن النقل شرطه تفرقه إذا كان ظرفاً كصندوق فيه أمتعة وإن اشتراها معه أو بعده على ما مر (قوله روى الشيخان) إلى آخر الحديث) في ذكر الطعام وهو منقول ويقاس عليه كل منقول وكونه جزافليس قيداً بل هو بيان للواقع وهو قيد لا كشفه بقبضه من غير تفرغ ويقاس على منع بيعهم له بقية التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك وأشار بقوله دل الخ إلى بيان ما هو المقصود من النهي وبقوله كما هو العادة فيه إلى توقيف ذلك للعقود للبهن فتأمل (قوله بموضع لا يختص بالبائع) أي ليس للبائع فيه حصه وإن قلست وليس تحت يده بأجرة أو نحو ودية لا لغصوب مع البائع فيسكن النقل إليه وادخال الباء على القصور عليه صحيح وإن كان خلاف الأكثر وقال لا يختص بغير البائع وأليس للبائع فيه حق لسان أولى لما تقدم (قوله أودار للمشتري) ومثل داره ظرفه معه وإن كان موضوعاً في ملك البائع وكذا دار أجنبي وإن لم يأذن فيه وإن حرم (قوله إلى حيز) ولو رأسه أو رأس ولده أو ظهر دابة (قوله آخر) ليس

ظاهر هذا كغيره لا يشترط في البواب تفرغها من أمتعة البائع وفيه نظر وأما السفينة فصرح في الكفاية بأنه لا بد من التفرغ وقوله وغيرها أي كالشجر (قول المتن) فإن لم يحضر العاقدان (الخ) أي ولا يفي عن ذلك كونه في يد المشتري ولا بد من مضى زمن النقل إن كان في يد المشتري والأفلا بد من النقل شرح الرضوي (قول المتن) اعتبر في حصول الخ) المعنى في هذا أنه لما سقط الحضور لمعني وهو المصلحة اعتبرنا زمنه الذي لا مشقة في اعتباره (قول الشارح حضور العاقدين) أي لأنه أقرب إلى حقيقة الأقباض (قول الشارح لا يعتبر ما ذكر) أي لأنه لا معنى لاشتراط مضى الزمن من غير حضور (قول المتن تحويلة) ولوفى في حق متولى الطرفين ولو كان تاباً المقار في صفقة واحدة (قول الشارح كما هو العادة) يريد أن الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول المتن لا يختص بالبائع) من جملة ما يصدق عليه هذا الغصوب والمشتري بين البائع وغيره وفيه نظر (قول الشارح أو دار للمشتري) قال السبكي قد جزموا هنا بذلك فيها وقالوا لو باعه شيئاً في يده ودية أو غصبا لا يشترط النقل ولا إذن البائع ولا يثبت حق الحبس لأنه رضى بدوام يده هكذا قاله التلوي فلي هذا تصور المسئلة مسألة دار للمشتري بماذا لم يفرده بالبدل كان البائع معه قال ونحوه القول في إذا باعه شيئاً في يده إن كان الثمن حالاً ولم يوفوهما احتاج إلى إذن البائع في القبض على ما جزم به الرافعي وإن خالفته ما في التهمة وإن كان مؤجلاً وفوه لم يحتج إلى إذن ثم في اشتراط مضى الزمن واشتراط السير معه ونقله الخلاف الذي في الرهن والصحيح هنا كالصحيح هناك اهـ والراجح هناك اعتبار مضى الزمن دون النقل بالفعل (قول الشارح من ذلك الموضع) يريد أنه لو نقله إلى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد

ولو كان في الدار المبيعة أو متعلقاً بالبيع أو توقف القبض على تفرغها ولو جمعت في بيت منها توقف القبض له على تفرغه (فإن لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر) في حصول قبضه (مضى زمن يمكن فيه المضى إليه في الأصح) اعتباراً لزمن إمكان الحضور عند عدمه بناء على عدم اشتراطه في القبض وهو الراجح وقيل يشترط حضور العاقدين في القبض وقيل حضور المشتري وحده لينتأى إثبات يده على المبيع ودفع الوجهان بالمصلحة في الحضور ومقابل الأصح لا يعتبر ما ذكر (قبض النقل تحويلة) روى الشيخان عن ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزافاً على السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعه حتى يحولوه دل على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتحويله كما هو العادة فيه (فإن جرى البيع) والبيع (بموضع لا يختص بالبائع) كشارع أودار للمشتري (كفي) في قبضه (نقله) من ميزه إلى حيز آخر من ذلك الموضع

(وان جرى) البيع والمبيع (في دار البائع لم يكف) في قبضته (ذلك) النقل (الاباذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معير للبيعة) التي اذن في النقل اليه القبض نعم لو نقله المشتري من غير اذن دخل في ضانته لا يستلزمه (٢١٧) عليه ومن النقل العبد في امره

بالانتقال من موضعه والباية
فيسوقها أو يقودها
والتوب فيناله باليد
(فرع) زاد الترجمة به
(المشتري قبض الشيء)
غير اذن البائع (ان كان
العين مؤجلا أو سلمه) ان
كان حالا لم يستحقه (والا)
أي وان لم يسلمه (فلا
يستقبل به) أي بالقبض
وعليه ان استقبل به الرذلان
البائع يستحق الحيس
لاستيفاء الثمن ولا ينفذ
تصرفه فيه لكن يدخل
في ضانته ولو كان الثمن
مؤجلا وحل قبل القبض
استقبل به أخذًا في الروضة
كاصلها في مسئلة الترجمة
بالفرع الآتي انه لا يحبس البائع
في هذه الحالة وسيأتي فيه
نص بخلاف ذلك (ولو بيع
الشيء تقديرا أو كسوبا
وأرض ذرعا) بأعجام النقال
(وحطلة كيلًا أو وزنا) اشتراط
في قبضته (مع النقل) في
النقل (ذره) ان بيع
ذره بان كان يدرع (أو
كيله) ان بيع كيل (أو
وزنه) ان بيع وزنا (أو وده)
ان بيع عددا والأصل في
ذلك حديث مسلم من
اتباع طعما فلا يبيع حتى
يكتادل على انه لا يحصل
القبض فيه إلا بالكيل وقبس
عليه الباقي (مثاله) في
المكيل (بشكها) أي

قيدًا في كفي أو أداؤه الى موضعه كاعلم (قوله دار البائع) أي ماله يدعيه ما أوعى جزءه ما ولو بأجرة لا تقدم
وصحت امارته لانه بعد منفعته اليه بغير وجهه من الضمان (قوله من غير اذن) أي من البائع القبض فلا يكتفي اذنه
في النقل لغير القبض أو مطلقا وان لم يكن له حق الحبس (قوله ادخل في ضانته) أي ضانته بدلو خرج مستحقا
و ينسخ العقد بنقله ومنه ما لا يخار بتبنيه نعم ان نقله هو أو غيره فقباض له كاسم (قوله في امره) بالانتقال
وان لم يقصد به القبض بل وان قصد غيره وكذا سوق الدابة وتناول الثوب بشحوا ليدوار في اعتبار القصد في
اذن البائع كما مر ان الفعل أقوى من القول ولا عبرة بالقصد مع غلبا ولهذا لو أقبضه البائع بالفعل لم يعتبر فيه
قصد (قوله والباية) ومثلها ولدها ولا يشترط نفر بينهما من حمل عليها ولا يكتفي بها بالتحويل ولا استخدام
العبد كذلك (فتبينه) يشترط في القبض الرؤية كافي البيع في كفي الرؤية قبل القبض فيما لا يتغير الى الوقت
القبض ويكتفي برؤية الوكيل في القبض وان لم يره الموكل وأولئك بعد قبضه بلا رؤية كان قبضا كابدله
عموم كلامهم وفيه محمول لا يشترط في القسمة تحويل ولا قبض وان جعلت بيعا (قوله والثوب) ومثله كل
خفيف (قوله فيناله باليد) وان لم يضع في مكان آخر كاسم (فرع) أجرة النقل للمفتقر اليه القبض
على البائع في الثمن وعلى المشتري في المبيع كاسيات في التقدير (قوله فرع) زاد الترجمة به طول الكلام
فيه (قوله أو سلمه) أي يرى منه ولو باستبدال أو بمجالة أو سلم الحال منه كذلك (قوله فلا يستقبل
به) أي القيص فيجرم عليه فعله (قوله لكنه يدخل في ضانته) أي ضانته عقد كما يصرح بقوله التهج فيستقر
عليه الثمن وبذلك قال حجة والمخطب وغيرهما واعتد شيخنا الرمي في شرحه انه ضانته يد فينسخ العقد
اذا أنقله البائع أو نقلها بقة كاسيات في بشير المشتري ان نقله اجنبي كاسم ويدله وجوب رده (قوله
استقبله) هو المتمد ولا عبرة بتسليم بعضه الا ان تعددت الصفقة وعمل الاستقلال المذكور في غير النقل
الى حيز البائع والافلا بد من الاذن للقباض كاسم (قوله من ابتاع طعاما) أي غير جزاف أخذا من العتي وقد
قام الاجماع على عدم اعتبار الكيل في بيع جزافا (قوله الا بالكيل) ثم ان اتفاقا كمال غيرهما فواضح والا
نصب لنا كمال كيلا أمينا فان تولد القبض منهم للقباض فواضح أيضا وان تولد القبض لم يصح كما يصرح
بقوله شيخنا الرمي في شرحه بأنه لا بد من قباض الاول أو ثابته اه أي لانه لا يصير قابضا مع قبض من نفسه
وهو لا يصح كما يأتي وقال بعض مشايخنا الوجه الصحة ان لم يكن له حق حبس أو كان له وأذن لا لا خيرا لكونه
نائبا عنه كما هو ظاهر كلامهم بل صريحه وقول شيخنا الرمي المذكور وأعاد ذكره لاخراج جملة نائبا عنه
لامطلاق كبر شالده لتعليق المذكور ويدله قولهم فلو قبض ما ذكر جزافا دون أن يقولوا لا بتقدير قبض
فتمثل (قوله لكن يدخل القبض في ضانته) قال شيخنا الرمي ضانته عقدوا اعتراضه بتقديم عنه فنأوا جواب
(قول المتن وان جرى في دار البائع الخ) قال الاذري هذا فاعتبه نقله وأما الفراهيم الخفيفة ونحوها اذا أخذها
بيده أو ليس الثوب فلي ماسبق من كونه قبضا وان كان بموضع يخص بالبائع اه ثم عدم الحصول ثابت
وان لم يكن البائع حق الحبس لانه في مكان البائع لم يخرج عن يده (قول الشارح في قبضه) لو نقله الى مكان
لا يخص بالبائع كفي (قول الشارح في قبضه) لو نقله الى مكان لا يخص بالبائع كفي (قول المتن لم يكف
ذلك) أي وان لم يكن له حق الحبس (قول الشارح لم يكف ذلك) أي وان لم يكن له حق الحبس (قول
الشارح للقبض) هذا يفيدك ان الاذن في النقل من غير ان يقول للقبض لا يكفي قال الاذري وهو ظاهر اذا
كان له حق الحبس (قول الشارح دخل في ضانته) أي فاذا تلف لا ينسخ البيع وفي السبكي خلاف هذا فليراجع
(قول الشارح ومن النقل الخ) ينبع على هذا السائل لانه ليس فيها تحويل بل حقيق من المشتري (فرع) المشتري
قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا أي ابتداء (قول المتن فلا يستقبل) أي ولو كان في يده خلافاً للقول (قول
الشارح لكن يدخل في ضانته) أي ضانته البذوضان العقد

(٢١٨) - (فليؤد وعبرة) - (نان)

الميرة (كل صاع يدرهم أو) يستكها بعشر مثلاً (على انها عشرة أضع) ولو قبض
ما ذكر جزافاً لم يصح القبض لكن يدخل المقبوض في ضانته (ولو كان له) أي الشخص (طعام مقدور على زيد) كثيرة أضع سلماً (ولعمرو

عليه مثله فليكتل نفسه) من زيد (٢١٨) ثم يكتل لعمرو (ليكون القبض والاقباض صحيحين) فلو قال لعمرو (اقبض من

زيد مالي عليه لنفسك) عني (فقبل فالقبض قاسد) له وهو بالنسبة الى الفاعل صحيح بربو زيدا في الاصح لاذنه في القبض منه ووجه فساد لعمرو كونه قابض لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويأثمه رده للادفع على مقابل الاصح وعلى الاصح يكيله المقبوض له للقبض وكدين السلم دين القرض والاتلاف والبراءة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة به اذا (قال البائع) بثمن في الذمة حال (لا سلم المبيع حتى اقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله) أى لا سلمه حتى اقبض المبيع وترافعا الى الحاكم (أجبر البائع) رضاه بتعلق حقه بالذمة (وفي قول المشتري) لان حقه لتعلقه بالعين لا يفتوت (وفي قول الاجبار) أولا وينتهي الحال كما من التخصص (فمن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفي قول بيجران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما باحضار ما عليه فاذا أحضره سلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري يبدأ بأيهما شاء (قلت فان كان الثمن نعيينا سقط القولان الأولان وأجبرا في الاظهر والله أعلم)

بأن النقص هنا مأذون فيه وانما الغائت وصف قائم بالمقبوض عليه كذا قاله والوجه خلافه اذ ليس هنا عقدا بلكية فلا غنى وأيضا للقبض هنا واحد هو المخلناضمان بدأ وعقد فرجع وحررو تأمل (قوله عليه) أى الشخص مثله أى الطعام فليكتل أى الشخص بأن يأمر زيدا أن يكيله بنفسه ثم يكتل أى الشخص ويكتفى بالاستدانة في السكال الى دفعه لعمرو (قوله ليكون الخ) فلو زاد أو نقص بقدر تفاوت الكيلين لم يضر والارجع الشخص بالنقص ورد الزائد بآية تبين الغلط في الكيل الاول (قوله فلو قال لعمرو) مثل عمرو قبضه ولو ماؤاؤوا وكيله بخلاف مكاتبه وأبيه وابنه ولو ليس لواحد سوى الطرفين ولو بوكالة عنهم ما لولى المجهور ذلك كافى البيع (قوله عني) بيان الواقع فلا يحتاج الى ذكره اذ لو قال أحضر معى لاقبضه لك أولى لم يصح أيضا (قوله) أى لعمرو (قوله صحيح) فلا يرد له دافعه (قوله مضمون عليه) أى على عمرو وفي ضاه ما تقدم (قوله على مقابل الاصح) لان قبضه للقاتل قاسد أيضا (قوله تشمل الثلاثة) وانما قيدها بقوله سالما لانه الذى في كلام الاصحاب (نسيه) أجرة التقدير واحضار الغائب على الوفي بأما أو مشترى أو بأجرة التحويل والتدعى الآخر المستوفى فعمل ان أجرة الدال في البيع على البائع فان شرطت على المشتري فسد العقد ومنه بعتك كذا بكذا سالما ولا يضمن التقادولو بأجرة لانه يجتهد ولا يستحق أجرة لو أخطأ خلافا لابن عبدالحق بخلاف نحو الوزان وناقش الثقبان والكتاب لقدر العوض فليعلم الضمان ولا أجرة لهم أيضا كفاى غلط الناسخ ولو قال لعمرو وكل من يقبض لى منك صح ومثله وكل من يشتري لى منك ولو قال لعمرو اشتري هذه الدراهم لى ما تستحقه على واقبض لى ثم لك صح الشراء والقبض الاول دون الثاني (قوله فرع زاد الترجمة) أى لما مر (قوله قال البائع) أى المتصرف عن نفسه محمولا وولى وناظر وقف وعامل فراض فيستعين عليهم القبض قبل التسليم فيجبر المشتري وحده ان لم يكن نائباً ايضا والواجب اجماعا (قوله بثمن في الذمة) أى وبلد زوم العقد فلا يجارى في زمن الحيار ولو خرج الثمن زوى فافك ولو لم يقبض فلو تلف المبيع انفسخ العقد فعمل عدم جريان هذا الخلاف في السلم بخلاف الاجارة (قوله معينا) أى كالبيع فلو كان الثمن معينا والمبيع في الذمة انمكس الحكم في القولين الاولين من الخلاف فيتخير المشتري على الاظهر ولا يتصور كونهما في الذمة (قوله سقط القولان الاولان) وهما اجبار البائع وحده أو المشتري وحده والثالث هو مقابل الاظهر وهو عدم اجبارهما وما فى شرح شيخنا مما يخالف ذلك غير (قول الثمن عليه) الضمير فيه يرجع الى قوله ولو كان له (قول الثمن فليكتل لنفسه الخ) أى لحديث الحسن أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية جابر مرفوعا والمرسل يقتضد بوروده مرفوعا وان كان ضعيفا ولان الاقباض هنا متعمد ومن شرط صحة السكيل ياتمه تعدد نعم لو دام في السكيل كفى (قول الثمن اقبض من زيد الخ) لو قال اقبض لى ثم اقبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال احضر معى لى كنه لك منه فكذلك أيضا (قول الشارح عني) يرجع الى قول الثمن اقبض (قول الشارح على مقابل الاصح) يرجع الى قوله ويأثمه (فرع) قال البائع (قول الشارح رضاه بتعلق حقه بالذمة) ولا ينعصر في الثمن بالحوالة والاعتياض فأجبر كى يتصرف المشتري ولان المشتري يتوقع الفسخ بتلف البيع والبائع آمن فأجبر كى يأمن المشتري ولان البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قول الشارح لان حقه الخ) عبارة غير لان حقه متعين في البيع وحق البائع غير متعين في الثمن فأمر بالتعيين (قول الثمن وفي قول الاجبار) أى لان كلامهما ثبت له الاسقياء وعليه الايفاء فلا يكلف الإيفاء قبل الاستيفاء (قول الشارح فاذا أحضره) لو تلف في مجلس الحاكم كان من ضمان دافعه (قول الثمن وأجبرا في الاظهر) أى فيكون القول الثالث جاريا وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لى وهو المراد ان شاء الله تعالى (قول الشارح في غيره) الضمير

(وإذا سلم البائع) بأجار أو دونه (أجر المشتري) ان حضر الثمن) على تسليمه (والا) أي وان لم يحضر (فان كان) المشتري (معسرا) بالثمن فهو مفلس (فالبائع الفسخ) الفليس) وأخذ المبيع بشرطه لاسيما في بابه (وأومسرا ٢١٩) وماله بالبدل أو بمسافة قريبة) أي دون مسافة القصر (حجر عليه

في أمواله) كأنه (حتى يسلم)

الثمن للتأخر في تصرف فيها بما

يطلب حق البائع (فان كان

بمسافة القصر لم يكف البائع

الضرر الى احضاره) لتضرره

بذلك (والاصح ان له

الفسخ) وأخذ المبيع لتعذر

تحصيل الثمن كالافلاس

بما الثاني لا يفسخ ولكن

يباع المبيع ويؤدي حقه

من غنه (فان صبر) البائع

الى احضار المال (فالخبر

كاذب) كأنه أي يحجر على

المشتري في أمواله كلها الى

أن يسلم الثمن لما تقدم

(وللبائع حبس مبيعه حتى

يقبض غنه) الحال بالاوصاف

(ان خاف فوته بلا خلاف)

وكذلك المشتري له حبس

الثمن المذكور ان خاف

فوت المبيع كما ذكره في

الروضة كأصلها أي بلا خلاف

(واما الاقوال) السابقة

(اذ لم يخف فوته) أي البائع

فوت الثمن وكذلك المشتري

فوت المبيع (وتنازع في مجرد

الانتهام) بالتسليم أم لا الثمن

المؤجل فليس للبائع حبس

المبيع به لرضاه بالتأخير

ولو قبل التسليم فلا

حبس له أيضا كذا في الروضة

كأصلها وفي الكفاية في

محول عليه فراجع (قولنا وإذا سلم البائع) أي عن جهة البيع لا نحو ودية أذله الاسترداد حينئذ (قولنا بأجار) أي على الاظهر أو بدونه على مقابلة فذكر التبع لعدم الاجبار ليس في محله إذ لا يصح معه الفسخ والحجر وغيره مما ساقى نعم هو صحيح بالنسبة لأجار المشتري (قولنا أجر المشتري) على التسليم وليس للبائع امتناع الفسخ كمنه وحينئذ يصير المشتري محجورا عليه في أمواله الحاضرة وان جاز له الوفاء من غيرها فيجبره الحاكم على الوفاء منها ان لم يوف غيرها (قولنا ان حضر الثمن) أي حضر نوعه لأنه في الذمة (قولنا معسرا بالثمن) بان لم يكن له مال غير المبيع وان كثرت قيمته فقله فهو مسلف انما ذكره توطئة لكلام المصنف وليس المراد به حجر الفليس (قولنا بشرطه) وهو حجر الحاكم عليه فقط من غير نظر الى زيادة دينه على ماله ولا الى طلب وغير ذلك مما في ولو كان محجورا عليه سابقا لم يحتاج الى حجر وحيث كان الحجر شرطا في الفسخ فلا يفسخ البائع قبله ولا يتوقف فسخه على اذن الحاكم بعده (قولنا وماله بالبدل) أي البلد الذي فيه البائع وان لم يكن بلدا فقد كافاه شيخنا الرمي (قولنا حجر عليه) أي حجر عليه الحاكم في أمواله كلها الحاضرة منها والغائب يسمى هذا الحجر القرب لأنه لا يتوقف على سؤال ولا ضيق مال ولا يتعدى لمال حادث بعده ولا يفسخ به بائع ولا يباع فيه مسكن ولا خادم ولا يتوقف زواله بعد الوفاء على فك حاكم ينقضي على غونه نفقة للموسرين (قولنا بمسافة القصر) أي من البلد الذي كورنا (قولنا والاصح ان له الفسخ) ولا يحتاج في الفسخ هنا الى حجر حاكم كما يأتي هنام في القرض من جواز اخذ القيمة للفيصول ان كان في غير بلد القدر وكان للمهمومة ولم تحمها ومحل الفسخ ان لم يف المبيع بالثمن والا فلا فسخ ان سلم متبرعا كما قاله القاضي أبو الطيب وكلام الامام والرافعي يخالفه فراجع (قولنا الحجر كاذب) أي يدام عليه الحجران كان وجد قبل ذلك والاضرب الآن وعلى هذا يحمل كلام الشارح والمنهج (قولنا به) الضمير عائدا الى عدم الخلاف كما فسر الشارح لا للتسليم كما توهمه بعضهم ولو خافا معا جارا بلا خلاف أيضا (قولنا أي البائع فوت الثمن) لو قدم لفظ البائع بعد يخف لأنه فاعله لكان أولى ولو قال الشارح لم يخف أحدهما فوت عوضه لياسب ما بعد ذلك ان أنسب وكان يستفي عمازاده بقوله وكذلك المشتري الخ فتأمل (قولنا فليس للبائع حبس البيع) ولا يبطال المشتري برهن ولا كفيل وان كان غريبا وخيفه ربه وله الاستقلال بقبض الثمن كما تقدم

باب التولية والاشراك والمراخطة

فيه يرجع الى قوله في بيع عرض يعرض (قول الثمن أجر المشتري) أي فلا يثبت للبائع بذلك فسخ (قول الثمن الثمن) أي نوعه لأن صورة السلتة أن الثمن في الذمة (قول الشارح بشرطه) أي وهو حجر الحاكم عليه قبل الفسخ وقيل لا فسخ بل تباع السلعة ويوفى من ثمنها هكذا حكاه الرافعي وهو يدل على ان السلعة لا تخرج عن الاعسار ولو زادت على مقدار الثمن (قول الثمن حجر عليه) أي ولو زادت على الثمن أضافا ولهذا يقال له الحجر القرب ولا يتوقف الحجر على سؤال الثمن هنا ولا ينفك الا بترك القاضي (قول الشارح ويؤدي حقه من غنه) كسائر الديون (قول الثمن فان صبرا فالحجر) في البسيط عن العراقيين انه لا يحجر حيث ثبت الفسخ وهو ظاهر اذ كيف يسوغ الحجر مع تمكنه من الفسخ ولكن المنقول لا يحبس عنه (قول الشارح كاذب) يرجع الى قوله وكذلك (قول الشارح أم الثمن المؤجل) مفهوم قوله أول الفرع بشئ في الذمة حال

باب التولية

وهي نقل جميع البيع الى المولى بمثل الثمن المثل أو عين المتقوم لفظ وليتك والاشراك نقل بعضه بنسبته من

كتاب الصداق ان القاضي أبو الطيب نقل عن نص الشافعي رحمه الله تعالى في المنور ان له الحبس وسيأتي في الصداق انه لو قبل قبل التسليم فلا

حبس للرأفة في الاصح باب التولية

وقدم هذا الباب من الالفاظ على ما به منها لأن هذا المدلول شرعى سابق ينزل عليه ومعاني هذه الالفاظ مختلفة لغة متحدة شرعا كما قاله وفيه بحث فالتولية لغة تقليد العمل للغير (قوله والاشراك) جعل الغير شريكا والمراصة الزيادة والمخالطة النقص ومعانيها شرعا تعلق كل البيع أو بعضه بالغير يمثل الثمن الأول وزيادة عليه أو نقص عنه كإسائى (قوله وفيه المحاطة) وسكوته عنها ما اكتفاء بالمراصة لأنها رابحة في المعنى للمشتري أو اختصار أو لعدم ذكر أصله لما هو الزيادة على الترجمة غير معينة فاقبل (قوله اشتري) مثلا اذمنه السلم بعد قبض السلم وفيه وعوض الخلع والصدق والشفعة وصلح دم العمد والاجارة يلزمه فيها جميع الاجرة وان ولاء قبل مضى زمن لمثلها اجرة والا فيقتط ما بقى وان قال من اولها قاله شيخنا الرملى وظاهره عدم بطلان العقد بذلك الشرط والذي يتجه فيه بطلانه به يلزمه اجرة مثل مدة اتفاعه ويلزمه في الخلع والصدق مهر المثل وفي الشفعة مائة في المشتري وفي الصلح الدية والتولية في جميع ذلك بما قام على (قوله بتلى) قيده لتول المصنف لممثل الثمن ويقابل العرض الآتى فهو المقوم (قوله بعد قبضه) أى الفيد للتصرف (قوله لعالم بالثمن) ولوقبل القبول ويدخل فيه العلم بكيفية وزنه ونحو ذلك فلا بد من العلم بهما وقال شيخنا الرملى يكنى في المرتبة ولو تخميناتى التولية وفي الاشراك لاقى الرباحة والمخالطة وفيه بحث فاقبله ومثل الثمن ما قام به فبما مروسيانى وقد يشمله الثمن يجوز اقاله شيخنا وهو يقتضى أنه يشترط العلم بهما المثل في نحو الخلع وقيمة الدية في صلح الدم فراجعه (قوله هذا العقد) هذا صريح بنفسه ونحوه بت ما اشترت صريح بغيره ولو سكت عن ذكر العقد فهو كناية على العدم ومن السكتا جعلته لك بما اشترت مثلا (قوله لزمه مثل الثمن) أى ان لم يتقبل للتولى والواقع العقد على عينه سواء علم ببقائه أولا بل لو علم ببقائه وقال بمثله أولا بعينه بطل العقد فيهما ويجرى ذلك في عوض الخلع ونحوه مما مروسيانى أنه لو اتقبل الثمن ونحوه بعد العقد للتولى تعينت عينه أيضا ولا يضر لفظ التولية في العدم ولو (قوله وصفه) ومنها الاجل فيعتبر جميعه في حق التولى وان وقت التولية في آخره ولا يلزم رهن وكفيل كانا في الأول على العدم (قوله منها بجدة الشفعة) ومنها أنما لم يطلع التولى على عيب قدم مقدم على التولية رد على المولى لاقى البائع الأول خلافا لابن ارقم ومثان المولى مطالبة التولى وان لم يطالبه البائع الأول أيضا خلافا للامام (قوله لكن الخ) هذا محل مخالفة التولية لغيرها (قوله ولو حط) أى بعض الثمن عن التولى لا بلفظ نحوه سواء كان بلفظ حط أو اسقاط أو عفواً أو بارت أو ابرأ من البائع أو وكيله أو موكله أو سيد كتاب بعد عجزه لامن موصى له بالثمن ومحتال به لأنهم اجنبيان ويوجد الحط في غير التولية مما يأتى لاقى للمراصة كان بعد لزومها وقت تغير لفظ تولية أو اشراك كإسائى (قوله بعد التولية) ذكره مراعاة لكلام المصنف وسند مكرهه وكلامه شامل لما قبل لزومها وقد بعضهم هذا الحط بغير ال بوى مجبسه لأنه يطل اذ لا يتصور بقاء العقد معه لاقبل التقاض ولا بعده فراجعه (قوله ولو حط جميعه) أى بداروم التولية والباطل (قوله انحط عن المولى) وحيث نزلوا تقايلا لم يرجع التولى على المولى بشى قاله شيخنا الرملى قال ولا يصح أخذ الشفع بعد حط الكل ولا يلحقه الحط بعد اخذ فراجعه (قوله الا الباقي) بأن يصرح به أو يطلق فان صرح بالكل بطل العقد الثمن بلفظ اشركتكم والمراصة بيع يمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على الاجزاء والمخالطة بيع كذلك مع حط موزع على الاجزاء (قول الثمن لعالم) اشتراط العلم بالثمن فيه خلاف المراجعة الآتى وان اقتضى صميمه خلافه ثم لا فرق في ذلك بين المولى والمولى بغيره ﴿فرع﴾ لو حط عنه البعض ثم ولاء بجميع الثمن هل يصح ويلحقه الحط أم يبطل ولا يصح الا بالباقي بعد أن يعلمه المولى الظاهر الثانى (قول الثمن وهو بيع الخ) وقيل ليس بما يجاددا بل يكون المولى نائبا على المولى فتنتقل الزوائد اليه ولا تتجدد الشفعة (قوله المثل لكن لا يحتاج الخ) أى لأن لفظ التولية مشعر به (قول الشارح الا الباقي) هل يشترط محل نظر

والاشراك والمراصة وفيه المحاطة اذا (اشترى) شخص (شيئا) بمثل (ثم) قال (بعد قبضه) (لعالم بالثمن) باعلام المشتري أو غيره (وليك هذا العقد فقبيل) كقوله قبلته أو توليته (لزمه مثل الثمن) جنسا وقد اوصفه (وهو) أى عقد التولية (بيع في شرطه) كالقدرة على التسليم والتقاض في الربوى (وترتب أحكامه) منها تجدد الشفعة اذا كان البيع شقفا مشفوعا وعفا الشفع في العقد الأول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (الى ذكر الثمن ولو حط عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (انحط عن المولى) بفتحها لأن خاصة التولية التزويل على الثمن الأول ولو حط جميعه انحط عن المولى أيضا ولو كان الحط قبل التولية للبعض لم يصح التولية الا بالباقي أو للكل لم يصح التولية أصلا

(قوله عرضاً) أى متقوماً كإمام (قوله لم تصح التولية) وبطل العقد الأول أن كان الخط في زمن الخيار لأنه يصير مبطلين ومن هذا علم صحة ما أتى به بعضهم في بولي بأع موليه داراً وأبرأه من ثمنيهاً بمجلس العقد من بطلان البيع وبقاء الباع على مالك البولي (قوله إذا انتقل) أى قبله سواء علم بانتقاله أو لا لكنه عالم به وبقيمته فلا ينافي ما مر قال شيخنا ويقوم مقام انتقاله ذكره جميع قيمته كافي المنهج ويصح به كلامه الآتي في القذف ولا بد من ذكر جنسه أن اختلف به غرض كقطن أو كتان قال شيخنا الرمي وذكر العوض لدفع الائتم لاصحة العقد فيكون ذكر القيمة وفيه نظر وسيأتي ما فيه قال شيخنا ولو انتقل العرض أو اللثي بعد التولية تعينت عليه لعدم تعذره كإمام (قوله أى المشتري) هو بفتح الراء أى المبيع ولم يذكره بهذا اللفظ لعدم ما يدل عليه من لفظه فباسبق (قوله أى الأحكام السابقة) منها الخط ولوللبعض وأنه لو كان خط البعض قبل الاشتراك لم يصح إلا بقدر ما غصه من الباقي وأنه لو خط الثمن كله قبل الزوم عقد الاشتراك لم يصح أو بعدهما خط عن الثاني وأنه لو كان عرضاً لم يصح الاشتراك إلا أن انتقل أو ذكر مع قيمته كإمام وأنه متى انتقل تعين عليه وأنه إذا لم يذكر لفظ العقد كان كناية على الاعتماد كإمام وعلى ذلك يحمل كلام المنهج ويصح رجوع كلامه للتولية أيضاً وبغير ذلك من الأحكام (قوله من مثل الثمن) أن لم يتقبل ومن عينه أن انتقل وكذا أنصف قيمة العرض أو نصف عينه قال شيخنا وهو يقتضي أن نصف العرض الذي انتقل يختص به المولى وليس مشتركاً بينهم فراجعهم (قوله كان له الربيع) أن لم يقبل بنصف الثمن والأفله النصف قاله النووي ولوقال بالنصف ربيع الثمن فقال شيخنا لم يصح العقد إلا أن أراد بالباء الأولى الظرفية (قوله فلو أطلق) أى لم يذكر ربيعاً من البيع ولانتمياً بأن قال أشركت في هذا العقد أو المبيع فإن قال أشركت في بعضه لم يصح لعدم تعين البعض كإمام (قوله وكان المشتري) هو بفتح الراء كإمام (قوله مناصفة) أى بين القائل والقابل وهذا شامل لما تعدد كل منهما فيبقى لكل من الأول أن تعدد نصف حصته سواء ساءت حصته غيره أو لا والنصف الآخر للثاني سواء بقا تعدد أو يلزم كلامهم لكل من الأولين بقدر ما غصه من حصته من مثل ثمن حصته لأن ما غصه من حصته كل واحد من الأولين موزع سوى على الآخرين وهذا واضح جلي وألبه ترشدها رتبهم لأن كل واحد منهم لو انفرد كان له نصف حصته فغصه غيره لا يخرجهم عن ذلك وقول شيخنا الرمي فيها إذا تعدد الأول فقط أن للثاني مثل أحدهم بعد انضمامهم وإن كانوا اثنين كان له الثلث أو ثلاثة كان له الربع وهكذا غير صواب بل يلزمه البطلان إذا اختلفت الحصص وسكت عن تعدد الثاني فقط أو تعددهما معاً فيلزم ما يقوله فيهما ويجرح (قوله للجهل بقدر البيع) وهو الجزء المأخوذ بقدر الاشتراك وقدر علمه بتزبذبه على المناصفة (قوله ويصح بيع الرابحة) قال شيخنا ويلحق فيها الخط أن وقعت بلفظ تولية وأشراك ولغيرها الزائدة على الثمن الأصلي والنقص عنه كأن يقول فيما اشتراه بخمسة عشر بعتك بعشرين وربع درهم لكل عشرة أو بعشرة وألوم لم يذكر لفظ الرابحة وما في معناه من لفظ بعتك بكذا مثلاً لم يكن العقد منها ولا خيار ولا خط وإن كان كاذباً كافي الأنوار وهو يشمل ما لو كان العقد بلفظ تولية

(قول الشارح ولو كان الثمن عرضاً الخ) لو أراد في هذا أن يولي بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالرابحة والثاني لأن العقد الثاني في الرابحة مخالف للأول في قدر الثمن فأحتمل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالسفعة يجوز فيه التولية بلفظ القيام لأن الشفيع لا يأخذ إلا بماله مثل أن كان مثلياً وإن كان متقوماً فبالنقد الغالب سبكي (قول المتن كالتولية الخ) هو يفيد أن الثمن إذا كان عرضاً يشترط الاشتراك بعينه وقيل بترجم (قول المتن مناصفة) كالأوفر بشئ مزرع وموجو (قول الشارح للجهل) أى فكان كما لو قال بعتك بألف ذهباً وقصة (قول المتن ثم يقول الخ) مثل ذلك أن يضم إلى رأس المال شيئاً آخر كأن يقول بعتك بمائتين وربع درهم لكل عشرة أى بمثل قال الرافعي ويجزى في المسئلة خلاف ما أوصى له بنصيب ابنه ورده النووي لأن المفهوم هنا معنى التولية

ولو كان الثمن عرضاً لم تصح التولية إلا إذا انتقل العرض إلى من يتولى العقد (والاشتراك في بعضه) أى للمشتري كالتولية في كله (بعض) كقول له أشركت فيه بالنصف فيلزمه النصف من مثل الثمن فإن قال أشركت في النصف كان له الربع ذكره في الروضة وهو مبني على الرجوع في قوله (فلو أطلق) الاشتراك (صح) العقد (وكان) المشتري (مناصفة وقيل لا) يصح للجهل بقدر البيع وثمانه (ويصح بيع الرابحة) بأن يشتر به ثمانية ويقول

لعالم بذلك (بعتك بما شترت) أي بمثله (و ربح درهم لكل عشرة) (أو في كل عشرة) (و ربح مائة درهم) فسر الرافعي بمقابله فكذا يقال بمائة وعشرة فيقبله المخاطب (و) يصح بيع (المحاطة بعت) لك بما شترت وسط دميأزده) فيقبل (و يحط من كل أحد عشر واحد) كإمان الربح في الرابحة واحد من أحد عشر (٢٢٢) (وقيل يحط (من كل عشرة) واحد كإمان في الربح على كل عشرة واحد فإذا كان

اشترى بمائة وعشرة فالحطوط منه على الأول عشرة وعلى الثاني أحد عشر (وإذا قال بعت بما شترت لم يدخل فيه بنسوى الثمن) وهو ما استقر عليه القدر عند لزومه وذلك صادق بما فيه حط مما عقده به القدر أو زيادة عليه في زمن خيار المجلس أو الشرط (ولو قال بمقام على دخل مع ثمنه أجرة الكيال) للثمن السكيل (والدلال) للثمن النادى عليه إلى أن اشترى به البيع كما أفصح بهما ابن الرقعة في الكفاية والمطلب (والحارث والتضار والرفاء) بالمدن رفأت، الشوب بالهمز و ر بمقابل بالواو (والصباغ) كل من الأربعة للبيع (وقيمة الصبغ) له (وسائر المؤن الزائدة لا تستر باح) أي لطلب الربح فيه كأجرة الحمال والسكان والختان وتطين الدار ولا يدخل ما يقصد به استبقاء الملك دون الاسترباح كقفقة العبد وكسوته وعلف الدابة ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من البيع ثم العلف الزائد على المعتاد

أو اشراك به قال شيخنا الرملي لكن ثبت الخيار للشرى كيقفه عنه العلامة ابن قاسم قال وقوله خاصة التولية التزير على الثمن الأول يحمل على ما إذا لم يدر كغيره فراجع ذلك وحرره (قوله له) بذلك قال شيخنا بقدر الثمن وصفته ولا يكتفي رقبته عن قدره وفيه مأمور (قوله مثله) أي أن لم يثبتل كإمان والاعتين وإن ضم إليه زيادة عليه ودرهم الربح من جنس الثمن إن صرح به أو لا فمن نقد البلد (قوله أو في كل) وكذا على كل وكذا من كل عشرة إن لم يدر بمن معناها على التعمد عند شيخنا الرملي كإمانه وتكون من بمعنى على أو في الألام سواء أراد ذلك أو أطلق فإن أراد بمن معناها بطل العقد وفي شرح الروضحة العقد واعتمده شيخنا ويكون الربح عليه واحد على كل تسعة لأنه جعله واحدا من العشرة على قياس الحط فراجع هذا والذي يتجه أنه متى قال من عشرة كان الربح هو واحدا منها كإمان الحط (قوله فسر الرافعي الخ) لأن ده اسم للعشرة و يازا اسم للواحد بشرط إضافته إليه و أماد أو زده فهو أن اشترى (قوله كيف لك) أي وهو عالم بأن نقد في الرابحة (قوله وحط ده الخ) ومثله حط درهم على كل عشرة أو في كل عشرة أو لكل عشرة وكذا من كل عشرة لكن في هذه يحط العاشر (قوله فالحطوط منه على الأول) أي من الوجهين عشرة فلو كان الثمن مائة فالحطوط عليه تسعة وجزء من أحد عشر جزءا من واحد وعلى الثاني عشرة (قوله وإذا قال بعت الخ) هذه وما بعدها من صور الرابحة كإسناد كره الشارح وذكرها لاجل معرفة ما يدخل في الصيغة في كل منهما (قوله بما شترت) ومثله برأس المال كإمان (قوله وهو ما استقر الخ) أي الرابحة لئن هنا ما لم يشرى يدفعه للبائع الأول وقت لزوم عقده كان الحط قبل عقد الرابحة تحته بلفظ الشراء دون القيام أو بعده لئلا يحط للشرى الثاني (قوله أو الشرط) أي خياره لهما (قوله بمقام) ومثله بمائة وحصل أو وزنته أو بما هو على قال شيخنا الرملي ومعنى الدخول المذكور للعقد على الثمن أنه يضمه إلى الثمن ويذكر كجملته لأنه يدخل عند الإطلاق وفائدته أنه لو ذكر شيئا وضمه وتبين أنه في مقابلة ما لا يدخل سقط هو و ربحه وفيه نظر بل الوجه أن يقال إن الامور بالذات كإمانه إذا علم ما يقابلها من أجرة وغيره ثم قال المولى للثمن وليت هذا العقد بمقام على و ربح كذا أنها يدخل مع الثمن الأول ويكون جملتها هي الثمن في عقد التولية ويكون الربح بقدر مما فهم وراجع وتأمل (قوله أجرة الخ) محل دخول تلك الأجرة إن لزمت المولى وأداها كما قاله شيخنا ثم نعم في مؤقت دخولها على أداها نظر ظاهر فراجع (قوله لا الثمن الخ) دفع به اعتراض دخول ما ذكرناه لا لزوم البائع وليس من الثمن فكيف يدخل فيه واستدل على كلامه بما ذكره ابن الرقعة (قوله وسائر المؤن) ومنها المكس المرء وفوان لم يجز خلافا للخطيب ومنها ما غرمه في خلاص مضوب أو ردا بئ أو أجرة طبيب أو ثمن دواء المريض أو فداء أجنبي وقداشراء كذا في الجميع بخلاف الحادث بعد الشراء (قوله نعم الخ) لا حاجة لاستثنائه لأنه ليس من مؤن الاستبقاء ولذلك أسقطه في النهج الآن يقال أنه لدفع توهم شمول العلف له (قوله بنفسه) ومثله عمل من يستحق منفعته بأجرة أو غيرها (قوله وليعلم) أي وجوبا وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالرابعة والمحاطة وقال شيخنا لا مانع من شموله للتولية والاشترائك ولا ينافيه مأمور وكلام الشارح الآتي يدل له نعم قدمر أن التخمين (قول الشارح فإذا كان اشترى بمائة وعشرة الخ) لو كان الشراء بمائة فقط فالحطوط على الصحيح تسعة وجزء من أحد عشر جزءا من درهم ولو قال وحط درهم من كل عشرة حط واحد من كل عشرة ولو قال وحط درهم لكل عشرة حط درهم من كل أحد عشر (قول الثمن بما شترت) أي بمثله (قول الشارح كأجرة الخ) من ذلك

للتسعين يدخل (ولو قصر بنفسه أو كمال أو حمل) أو طين (أو تطوع) به شخص لم يدخل أجرته) مع البنين في قوله المكس بمقام على لأن عمله وما تطوع به غير له يقيم عليه أو ما قام عليه ما بذله وطريقه ان يقول وعملت فيما أجرته كذا وعملته تطوع (وليعلم) أي للتبايعان (ثمنه) أي البيع في صورة بعت بما اشترى (أو ما قام به) في صورة بعت بمقام على

(فلوجهله أحدها بطل) البيع (على الصحيح) والثاني يصح لسهولة معرفته وفي (٢٢٣) اشتراطان المجلس وجهان ولو قبل

بالرؤية كاف فيهما عند شيخنا م فلا يلزم ذكرهما هنا قائل (قوله فلوجهله أحدها) قدرا أو جنسا
أوصفه ليصح (قوله وجهان) أي على الوجه الثاني منهما ما اشتراط (قوله ولو قيل الخ) ولولم يقل ذلك فحسب
من صورة التولية أصحابها غير لفظ التولية كما تقدم (قوله كاذ كره المصنف) أي فيما تقدم (تنبيه) لا يجوز
أن يقول بما اشترى ولا بما قام على ولا غيرهما ما تقدم فيها أخذه به بشرط ثواب معلوم وأراد بيعه مراعاة
لأنه كتب ولا يجوز ما اشترى ولا برأس المال في عبده وأجرة وأعوذ خلع أو فكاح أو صلح عن دم عمد
وأرادي به مراعاة لأنه كذب يضال به كقيمة العبد كانه متلا فيقول قام على بمائة أو يزبدوهي أجره مثل
كذا أو مهر مثل كذا أو صلح عن دية كذا (قوله في قدر الثمن) أي وإن لم يخالف العادة خلافا للسبكي
(قوله الذي استقر عليه العقد) فإن تعدد العقد أخبر بالأخير ولو هو الأكيثر فإن تبين أن كثره نعواماته وهي
مكروهة على المتعمد فله الخيار إن باع مراعاة الأفل كما مر ولا يلزمه بيان رخص السلفة مثلا (قوله أو قام
به) هو عطف على استقر فيكون من الثمن كما تقدمت الإشارة إليه لكن قد تقدم أن قابله به فعله يجوز فيه
(قوله أي يجب عليه الصدق) أي لدفع الأثم عنه والأقل العقد صحيح مطلقا وقائمة الوجوب سقوط الزيادة
وربما إذا كذب فيها أو نبأ بالخيار لم يغيرها ولا حظ خلافا للأمام والغزالي (قوله وبين العيب الحادث)
وكذا عيب قديم أخذ أشبهه لكن إن باع بمقام على حط الأرض بخلاف ما اشترى يتقأمله (قوله يعتمد
إماتته) أفهم أنه لو كان عالما بالتحجج إلى أخباره وهو كذلك وكذا كل ما يجب الأخبار به (قوله بعرض الخ) الراد
بالعرض المنقوض كما تقدم والمكلى يصح البيع به مراعاة وأن يذ ك قيمته خلافا للسبكي وعليه هل ينزل الرجوع على
قيمه أو على وزنه أو كليهما كراهه كدأل شيخنا وفي بحث (قوله قيمته كذا) والمعتبر قيمة يوم العقد ولا عبرة بما
بعده من رخص أو غلاو يكفي تقويمه بنفسه إن كان أهلا أو لافضل فإن تنازع عا فعدلان (قوله ولا يقتصر
الخ) تقدم أن ذكر القيمة شرط للصحة بخلاف ذكر العرض ويذكر أيضا أنه اشتراه من مولاه أو من مدينه
المعسر أو الماطل ~~تنبيه~~ يقول شيخنا الرأى أنه لا يشترط ذكر العرض يشمل ما كانت عشرة دراهم مثلا
وقال بعثك هذا بعشرة دراهم والوجه أن مثل هذا ليس من التولية ولا يلحق فيه حط ولو حط عن الأول
فتأمل وراجع (قوله أنه يحط) عبارة الروضة سقطت وهي أولى لأفاده أن العقد لم يقع عليها فتأمل قال العلامة
ابن قاسم وحيث قد نذر المجهل بقدر الثمن في الواقع وهو مبطل إلا أن يقال صح هنا نظر المسمى ويجري مثل هذا

المكس الذي يأخذه السلطان (قول المتن بطل) أي كما لو قال بعثك بما اشترى ولم يقل بمراعاة (قول الشارح
لسهولة الخ) عبارة القاضي لأنه إذا قال بمراعاة كان مبنيا على الثمن الأول بخلاف ما إذا لم يقله بدليل أنه إذا خان
فيه لأخط ولا خيار (قول الشارح وفي اشتراطها) يرجع إلى قوله والثاني يصح (قول الشارح ولو قيل في الصورة
الثانية) هي قوله في المتن ولو قال بما قام على الخ (قول الشارح أي يجب عليه) أي لأن هذا الباب مبني على
الإمانه فإن المشتري يعتمد فيه على نظر البائع وراض لنفسه بما رضى به مع زيادة أو حط (قول الشارح
وبين العيب الحادث) معناه أنه يبين حدوثه ولا يكتفى بإعلامه بالعيب كما سنبه عليه الشارح وبه
تعلم أن هذا زيادة على ما تقدم من أن كل باع يجب عليه الإعلام بالعيوب وكذا يجب إعلامه أنه اطلاع على
القديم ورضى به ولا يكتفى بإعلامه بالعيب (قول المتن به يحط الزيادة) أي ولا يتوقف ذلك على طلب
بل يتبين أن البيع انعقد بذلك كما في الشفعة وبذلك تعلم أن هذا الحط ليس كإرش العيب القديم ثم
وجه الحط التنزيل على الثمن الأول (قول الشارح لأنه قد يكون له عرض الخ) لأنه أن بان كذبه
بالأقرار لم يؤمن كذبه ثانيا وإن بان بالبيئة فقد تكون كاذبة ويكون الباطن مخالفا للظاهر (قول الشارح
للمشتري الخيار) لأن يكون طالما يكذب البائع أو يكون البيع تالفا وفي هذه الثانية يرجع بقدر التفاوت

للمتري) لأنه قد رضى بالأكثر فأولى أن يرضى بالأقل والثاني له الخيار لأنه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لا برأى راسم أو انفاذ وصية
وعلى قول عدم الحط للمشتري الخيار جزما لأن البائع غره وعلى قول الحط

لا خيار للبائع وفي وجهه قيل قول له الخيار لأنه لم يسلم له ماسماه (ولو زعم أنه) أي الثمن الذي اشتري به (مائة وعشرة) وأنه غلط في قوله أو لباينة (وصدقة المشتري) في ذلك (لم يصح) (٢٢٤) البيع) الواقع بينهما رابحة (في الأصح) لتعذر امضاءه من يدافيه العشرة المتبوعة

بربحها (قلت الأصح صحته والله أعلم) ولا تثبت العشرة المذكورة للبائع الخيار وقيل تثبت العشرة بربحها وللمشتري الخيار (وإن كذب) المشتري (ولم يبين) هو لفظه (وجها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يثبت) أن أقامها عليه لتكذيب قوله الأول لها (وله تحليف المشتري أنه لا يعرف ذلك في الأصح) لأنه قد يقر عند عرض اليمين عليه والثاني لا كما لا يسمع يثبت وعلى الأول أن حلف أمضى العقد على ما حلف

عليه وإن نكل عن اليمين ردت على البائع بناء على أن اليمين المردودة كالإقرار وهو لا يظهر وقيل لا بناء على أنها كاليمين وعلى الردي محلف أن ثمنه مائة وعشرة وللمشتري حينئذ الخيار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه قال في الروضة كإصلا كذا أطلقوه ومقتضى قولنا أن اليمين المردودة مع نكول المدعي عليه كالإقرار أن يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق (وإن يبين) لفظه وجها محتملا كأن قال كنت راجعت جريدتي

فغلطت من ثمن متاع إلى غيره (فاله التحليف) كاسبق

في التولية بعد الحلو وقيل علمه به فراجع (قوله لا خيار للبائع) كالمشتري وهو العتد (قوله ولو زعم) أي بعد عقد المراجعة اشتراه الخ وصدقة المشتري في ذلك الزعم فالأصح بقاء صحة البيع (قوله للبائع الخيار) بناء على الصحة الذي هو العتد أي لفوات العشرة التي هوز معها عليه مع تصديق المشتري له قال شيخنا وخياره على الفور كالعيب (قوله لم يقبل قوله ولا يثبت) والبيع صحيح ولا خيار له (قوله أمضى العقد على ما حلف عليه) ولا خيار للبائع (قوله بفتح الميم) أي قريبا وبكسرهما لنفس الواقعة كما يقال الأمر محتمل لكننا قال في شرح الروض اقتضوا في النقص على اللفظ وقياس مامر في الزيادة كالتعمد وكانهم تركوه لعدم جریان التفاريغ فيه اه فتأمل على تنبيه **✽** لو أقر بارق لشخص فبيع ثم ادعى الحرية لم يقبل دعواه إلا أن بين له وجهها محتملا وقال ابن حجر يقبل مطلقا لاجل حق الأول وأعدار أملائهم ادعى وقفيها قبل البيع أو أنها لم تكن ملكه فان كان صرح حال البيع بالملك لم تقبل دعواه أو لا قبلت قال شيخنا وغيره العتق والوقف لا يسمع مطلقا كما لو ادعى أنه باع عقيل هذا البيع مثلا (قوله وللمشتري حينئذ الخيار) هو مرجوح مبنى على مرجوح وسيأتي الصحيح عن الروضة بقوله إن يعود الخ (قوله ما ذكرنا في حالة التصديق) وهو سقوط الزيادة وربحها وثبوت الخيار للبائع للمشتري (قوله جريدتي) هي بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفتر المكتوب فيه ثمن أمتعة ونحوها (قوله سماع يثبت) وحينئذ يأتي ما ذكر في التصديق (قوله وهذا هو المشهور) مرجوح والعتد ما قبله **✽** فرع **✽** الخيار فيما تقدم على الفور كإم

✽ باب بيع الأصول والتار ✽

أي بيان ما يدخل في لفظ العقود عليه منها وما لا يدخل في جعل المذكورات أصولا لا تجوز أو هو حقيقة عرفية وحسته من الرعي (قول الشارح لا خيار للبائع) أي لأنه بعد أن يكون غلطه أو تلبسه سببا لثبوت الخيار له (قول الشارح لتعذر امضاءه الخ) أي لأن الزيادة لا تحتمل في العقد بخلاف النقص فإنه مهود بدليل الأرض ولا كذلك الزيادة وأيضا فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فإنه رضى به في ضمن رضاه بالأكثر (قول المتن قلت الأصح صحته) أي كما لو غلط بالزيادة (قول الشارح ولا تثبت الخ) قال السبكي هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في اللفظ بالزيادة التزويل على العقد الأول نعم يرتفع الإشكال على مقابله الآتي ثم وجه عدم الثبوت كون الزيادة مجهولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السالفة فإنه رضى بها في ضمن رضاه بالثلاثة (قول الشارح بفتح الميم) أي وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها (قول الشارح لا تعديقر الخ) للخلاف أيضا عند الأصحاب مدرك آخر وهو أن قلنا اليمين المردودة كالإقرار حلف وإن قلنا كاليمين فليس له طلب التحليف لاحتمال أن يعتمد النكول لعلمه عدم الرد (قول المتن فله التحليف) لورد اليمين أنجه تحليف البائع سواء قلنا اليمين المردودة كاليمين أو كالإقرار لأن البيئة هنا نسمع ولا يمنع فيما يأتي نعم لو كان سماعه مبنيا على جواز رد اليمين لم يصح ما قلناه ثم إذا حلف بين الرد فإن قلنا كاليمين فهو كالأصوفه وإن قلنا كالإقرار فيحتمل أن يكون كما سلف في حالة عدم ايداء العنر ويأتي فيه إشكال الشيخين (قول المتن والأصح سماعها) قال السبكي فيكون كالأصوفه فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى الصنف يصح ثم يجري الخلاف في ثبوت الزيادة

✽ باب الأصول والتار ✽

قال في التحرير عبارة السبكي رحمه الله الأصول الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى وقيل الشجر والأرض والبناء

لأن ما يثمر يحر كل ظن صدق وقيل فيه الخلاف (والأصح) على التحليف (سماع يثبت) التي يقيمها بأن الثمن مائة وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الأول لها قال في الطلب وهذا هو المشهور في المذهب والمتنوع عليه **✽** باب **✽** بيع

في الأصول والتجارة كذا ترجم الشيخ في التنبية وترجم في المحرر بفصل قال في التحريم الأصول الشجر والارض والتأرجع ثم وهو جمع ثمرة وسياق في الباب غير ذلك اذا قال بملك هذه الارض والاساحة (٢٢٥) أو البقعة أو العرصه وفيها بناء وشجر

فانما ذهب انه يدخل البناء والشجر (في البيع دون الرهن) أي اذا قال رهنك هذه الارض الى آخر ما تقدم وهذا هو المصوص عليه فيها والطريق الثاني فيها قولان بالفتح والتخريج وجه الدخول انها تثبت والعموم في الارض فتنبع ووجه المنع ان اسم الارض ونحوه لا يشاؤلها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيها وحمل نصه في البيع على ما اذا قال بحقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بحقها والفرق على الطريق الاول ان البيع قوي بنقل الملك فيستنبع بخلاف الرهن ولو قال بملكها بما فيها دخلت قطعا أو دون ما فيها لم تدخل قطعا ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بحقها وجه انها لا تدخل في البيع ويأتي مثله في الرهن ووجه ان حقوق الارض انما تقع على المرز ويجزى الماء اليها ونحو ذلك وسياق في انه يدخل في بيع الشجرة أغصانها الا لبايس لان المادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر الباييس كذلك (وأصول البقل التي تبق) في الارض (ستين) أو أكثر ويجز

فتأمل (قوله الأصول) جميع أصل والراد به ما ينتميه غيره في دخوله في العقد والتجارة ما مر في لزم يضم أوليه الذي هو ميراثا وأما جمع ثمرة فتح أوليه الذي هو جمع ثمرة واختاره المصنف لحفته ولانه وسط فتأمل (قوله وترجم في المحرر بفصل) نظرا الى ان من الالفاظ المطلقة كالذي قبله لا يهاقبان هالممدلول شرعي يحمل عليه وهو الاول وفيه أربعة ألقاظ كاسم وما يستنبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألقاظ بحسب النوع الأرض والدار والبستان والقرية والداية والشجرة والثمرة وما فعله المصنف أنسب (قوله قال) أي البائع ولو بوكالة أو ولاية (قوله وفيها) خرج ما ليس فيها كمنصبها من نهر خارج عنها وقناة ومسيل ماء فان قال بحقوقه دخل ذلك والا فلا يدخل مكتوب دار مثلا مطلقا (قوله بناء) ولو بشر أو نهر أو قناة فيدخل أرض ذلك وبناءه ولا يدخل الماء فيها الا بالنص عليه فان لم ينص عليه لم يصح عقد الباييس وان عقد عليها وحدها وكلاء المدن الظاهر كاللحس والكبريت والثور أو الماء الباطن كالذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العربة (قوله وشجر) ولو شجر موز أو نيلة أو عتاق أو خذ أو غصانه مرارا كالخمر بمهملتين على التمسك كما يأتي (قوله وحمل النخل) فحمل الخلاف عند الاطلاق في البيع والرهن فان قال بحقهما فيما دخل ماذ ذكر من أرض البئر والقناة والنهر وبناء وما فيها كاسم وقال ابن قاسم الدخول هنا استحقاق للنفقة فقط وحمله بعضهم على ما جرت العادة به وليس ملكه وان قال بدون حقوقه لم يدخل فيها ماذ ذكر وسيدكر ما لوقال بما فيها ودون ما فيها (قوله بنقل الملك) فيلحق به كما هو كذلك كالوقف والهبة والصدقة والهبة والوصية وعوض الخلع والصداق وميلع السمو والأجرة (قوله بخلاف الرهن) ومثله المار به في الاجارة والاقرار فلراد بالا بنقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الارض لان الاقرار اخبار بملك سابق وعدم دخول غير الارض فيه لاحتمال حدوثه (قوله ونحو ذلك) بما مر منه يدخل في الاجارة ما يتوقف النفع عليه (قوله فيقال الخ) أي فلا يدخل الشجر الباييس الا ان احتج اليه لجهل دعامة ونحوها بما يأتي وشارك دخول الوديان له للامام وما جرت العادة بنقله من الشجر الرب كالباييس (تنبيه) لو لم يكن البناء والشجر على كاله لم يدخل شيء منه وان كان مشتركا بينه وبين غيره دخل ما يخصه فان كان الارض وما فيها مشتركا دخل منه مساوي حصته من الارض فأقل فان زاد عليها لم يدخل الزائد اذ قال ابن حجر وقال شيخنا يدخل جميع ما يخصه وان زاد على قدر حصته من الارض وهو ظاهر فرأيه (قوله البقل) خرج الشجر فيدخل جميعه كما تقدم (قوله أو أكثر) أي أقل لان الحكم دائر مع كونه يجزى مرة بعد أخرى كما أشار اليه الشارح تسميا للضايط (قوله والقضب بالمعجمة) أي الساكة بعد الفاء وفي ابن حجر انه اسم القتب فقطعه عليه تفسيره ويراد به القربط والربة والقضب وهو علف البهائم المعروف بالبرسيم ونحوه (والهندبا بالذ والقصر) أي مع كسر الدال المهملة قبل للوحدة وهو المشهور في العرف بالبقل (قوله تؤخذ ثمرة) أو أغصانه وليس شجرا كاسم (قوله كالترجس) والقطن المجازي وهو بعيد قال وهذه الترجمة جمعت بين ترجمتي بابين متجاورين للشافعي رضي الله عنه أحد باب ثم الحائط باع بأصله والآخربالوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (قول الشارح للثبات والعموم) أي فكانا في معنى الارض كما جعلها في ثبوت النفعة فيها واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم من باع نخلا في قدر أو ثمر شمرته بالبائع الا أن يشترط للبائع مفهومة أنها اذا لم تؤرر لشرى مع ان اسم النخلة لا يشملها لكن لاتصلها بها والبناء والفراس كذلك (قول الشارح ووجه للنع) اذ قلنا بهذا بقيت دائما بلا أجر وتولت لشرى الحيار عند الجهل (قول الشارح فيقال الخ) أي بحكم الاول بدليل ان النصن الربط يدخل في اسم الشجرة بلا خلاف بخلاف الشجرة الربطية مع الارض فان فيها خلافا كما تقرر (قول للنن والهندبا) أي البقل

٢٩ - (قولي في عميرة - نان) هو مرارا (كالقت) بالثناة والقضب بالمعجمة (والهندبا) بالمد والقصر والنعان والكرفس أو تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى كالترجس والبنفسج (كالشجر) ففي دخولها في بيع الارض ورهنها الطرق السابقة هدامتقتضى التنبية

واقصر في الروضة لاصلها على ان في دخولها في البيع الخلاف السابق وعلى الدخول في البيع العرة الظاهرة وكذا الجزء الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعه لانه لا يزاد يدو يشته المبيع بغيره سواء بلغ مظهر أو ان الجزء لم يأت في التمتع الا لقلب فانه لا يكلف قطعه الا ان يكون مظهر فقراره ينتفع به وسكت (٢٣٦) عليه في الروضة كأصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كافي المحرر والروضة وأصلها

(ما يؤخذ دفعة) واحدة كالخطة والشجر وسائر الزروع كالجزر والفجل والبصل والثوم لانه ليس للدوام والثبات فهو كمنقول في الدار (ويصح بيع الارض الزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المذهب) كالمواضع دارا مشحونة بأمتعة الطريق الثاني يخبر بجميعه على القولين في بيع الدار المستأجرة تغير المكتري أحدهما البطلان وقر في الاول بان يد المستأجر حائلة (ولشترى الخيار ان جهله) أي الزرع بأن سبقت رؤيته للارض قبل البيع وحديث الزرع بينهما تأخر ارتفاعه فان كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يمتنع الرعي) المذكور (دخول الارض في بد المشتري) وضمانه اذا حصلت التخلية في الاصح) والثاني يمنع كما تمنع الامتعة المشحونة بها الدار من قبضها وقر في الاول بان ترفع الدار متأت في الحال (والبذر) بالنال المتجمعة (كالزروع) فالبذر الذي لا تثبت لبنائه يؤخذ دفعة واحدة لا يدخل في

والبادئ بجان (قوله فليشترط عليه قطعه) أي النمرة وكذا الجزء والردا الظاهرة ههنا لا يدخل في بيع الشجرة كما يأتي (قوله الا لقلب) هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم من شرطه قال بعض مشايخنا لا أجر له مدة بقائه والردا لقلب القبارسي وهو البوص المعروف فهو بالمهمة للتفوسه وقول الاستثنى هو بالمعجمة سهو مر ولعل القصب لما كثر وهو الحلو مثله والخبر به عنهم شجر الخلاف أيضا (قوله فانه لا يكلف قطعه) ثم الحادث لشترى ان يميز لا نحو غلظ قصباته واذا تنازع في فسخ العقد وعلم من كون الاستثناء من تكليف القطع انه لا بد في حصة البيع من شرط قطعه وان البيع صحيح وان لم يكن فبشرائه ينتفع به هنا (قوله في مطلق بيع الارض) وان قال بحقوقها وخرج بالمطلق يبيعها مع ما فيها وسباني في كلام الصنف (قوله وسائر الزروع) ومنها القطن الحراساني (قوله هذا الزرع النخ) قيد على الخلاف ولشترى الخيار الآتي فليدخل يصح بيعه البيع قطعا ولا خيار وان لم يكن معلوما ولا مرئيا كالحل فتقيد النهج بهذا القيد لا يحتاج اليه في الاول (قوله وفرق الاول) أي من حيث القطع (قوله ولشترى الخيار) أي فورا (قوله بان سبقت النخ) أو أهما من خلال الزرع وظنه لئلا يكفان لغيره (قوله لتأخر ارتفاعه) أي فيقتصر بذلك فلا حاجة لقول النهج وتضمر الآن يقال هو عطف تفسير فلو أمكن تفرقها في زمن لا يقابل بأجرة قال شيخنا الرمي كيدوم أو بعضه فلا خيار فراجعه (قوله دخول الارض) أماما فيهما من الزرع فلا يدخل تحت بدوله لا يضمنه وان تلف بتقصيره لأمر يبيع بدله عليه (قوله وضمانه) قال الاستثنى هذه الفطنة من زيادات المناهج ولا حاجة اليها وأجلب عنها شيخنا الرمي بأنه لا يلزم من البدل ضمان كالوديعة وفيه نظر اذا تدخل هنا هو كون المشتري قابضا للارض ويلزمه كونها في ضمانه ولعل شيخنا المذكور فهم أن الضمان هنا ضمان السيد فراجعه (قوله متأت في الحال) أي شأه ذلك فلا يرد مال وكان الزرع قليلا والامتعة كثيرة (قوله فان تركه) أي الذي كور من البذر والزرع (قوله وعليه القبول) بمعنى سقوط خياره لان تركه اعراض لتخليك الان وقع بصيغة تملك وأمكن واذا عاد فيه عاد الخيار (قوله حكم الشجر) أي فليدخل عند الاطلاق ويصح البيع مع استثنائه نعم ان كان مما جرت العادة بنقله من الارض لتحويله بموضع آخر فهو كالزرع الذي لا يدوم فله شيخنا عميرة وقد قهر (قوله) انه لا أجر له لشترى مدة بقاء الزرع) أي ولو بعد القبض وكذا مدة تفرقه وان طالت نعم ان جرت العادة

(قول الشارح واقصر النخ) أي فليترك مسئلة الزرع (قول الشارح وعلى الدخول النخ) هذا مفهوم من تعبير المناهج بالأصول (قول الشارح الجزاء) هي بكسر الجيم (قول الشارح الا لقلب) أي الفارسي (قول الشارح) فانه لا يكلف أي فيكون بيع الارض مع شرط قطعه في حالة عدم النفع باطلا (قول الشارح في مطلق النخ) الذي في الروض انه لا يدخل وان قال بحقوقها (قول الشارح كالجزر النخ) ير بدائه لا فرق في ذلك بين ما بمحمد كتال التثني أو يقلع كذا الأمثلة كما جعلها قول الصنف يؤخذ (قول الشارح بان يد المستأجر النخ) وأنه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالصاد لجهة الفلدة كدابر العتدة بالقرء أو الحلل ثم محل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ دفعة واحدة لا يفسح للاختلاف لانه ينتقل للمشتري كما أشار اليه الشارح فقبل هذا بقوله هذا الزرع الذي لا يدخل (قول الشارح ومثله) أي الحصاد (قول الشارح ولو لقال النخ) هو جازأ أيضا في نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف (قول الشارح والبذر الذي يدوم) لو كان عادتهم في هذا أن يقلع بعد بروزه ويحول لمكان آخر

بيع الارض ويبقى إلى أو ان الحصاد ومثله القلع فياقلع ولشترى الخيار ان جهله فان تركه البائع له سقط خياره وعليه القبول ولو قال آخذه وأفرغ الارض سقط خياره أيضا ان أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنبوي التخل وبذر الكراث ونحوه من البقول حكمه في الدخول في بيع الارض حكم الشجر (والاصح) أنه لا أجر له لشترى مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كما لا ريب في الاجابة في العيب والثاني وصححه في الوجه لانه لا أجر له في البطلان لان المنافع متميزة عن المعقود وعليه أي فليست كالعيب

بأن لأجرة وقيل وجان
الاصح لأجرة وظاهران
الزريع يبقى إلى أن الحصاد
أو القلع (ولو باع أرضهم
بذر أو زرع) بها (لا يفرّد
بالبيع) عنها أم لا يجوز
بيعه وحده كالخطة في سنبها
وسياقي ففي مستورة
كالبنو (بطل) البيع (في
الجميع قطعا للجهل) بأحد
المقصودين وتغتر التوزيع
(وقيل في الأرض قولان)
أحدهما الصحة فيها بجميع
التن وذكروا الحر والبذر
بعد صفة الزرع وقدمه في
النجاح قبل تعود الصفة
إليه أي يتأخر فيخرج بهما روى
قبل العقد ولم يتغير وقصر
على أخذه فإنه يفرّد بالبيع
ولم ينفه في الدقائق على ذلك
وقد أطلق البئر في الروضة
كأصلها (ويدخل في بيع
الأرض الحجارة المحلوة
فيها) والبنية (دون الدفونة)
كالكتوز (ولا خيار للثري
ان علم الحال) (ويمنع
البائع النقل) (السبوق
بالقلم ونسوة الأرض ولا
أجرة عليه لمدة ذلك وان
طلت (وكذا ان جهل)
الحال (ولم يضر قلعها)
لا خيار له ضرر تركها أولا
ويمنع البائع النقل ونسوة
الأرض ولا أجرة عليه
لمدة ذلك (وان ضرر قلعها
فله الخيار)

بقطعه قبل وان الحصاد لم يملك من دياسه في عمله إلا بالرضا وأذا وقع شرط قطع وجبت الأجرة ولو بلا طلب
وفاقى توقف وجوب الأجرة على الطلب في الثمرة لأن التأخير هنا في غير المبيع ويصح قبض الأرض مشنولة
كما يؤخّر عن التسليم المتقدم وأشار بقوله الذي جهله إلى تقييد محل الخلاف فلا أجرة للمالك قطعا (قوله وفي
أصل الروضة الخ) هو اعتراض على المصنف في تغييره بالاصح (قوله وظاهر الخ) فقدم ذكره لأنه معلوم ومشبه
ما تقدم في البئر وكان حقه ان يؤخره إلى هنا فيمنع من القلم نسوة الأرض وازال الغرور في ضررها (قوله للجهل
الخ) فان أمكن علمه بعد كان من تفرق بقية الصفقة (قوله أحدهما الخ) سكت عن مقابله لما افتتحت لطريق القطع
وعلى الصحة يبقى الزرع والبئر للبايع وهل يلزم المشتري بقاؤه إلى أن الحصاد أو القلع راجعه (قوله قبل
لتعود الصفة) حكاه بقيل للأشارة إلى عدم الاعتناء به ويدل لضعفه عدم ذكره في الروضة والشرح وسكوته
عن في الدقائق ولا نظر لصورة نادرة يستمر وجودها وخرج بالصفة التي هي لا يفرّد بالبيع ما يدخل في بيع
الأرض عند الإطلاق فالبيع صحيح قطعا وذكره تأكيد لأنه محقق الوجود وبذلك فارق بيع الباب وخمستها تأمل
(قوله ويدخل في بيع الأرض الحجارة الخ) فهي ليست سببا في الأرض تفصل الزراعة أو نحوها مما تضره
الحجارة (قوله والبنية) بموحدة فنون فحقتة أو بثلاثة فوحدة فثناة والانساب الأول تقديمها للتأسيس
(قوله ان علم الحال) نعم ان كان لقلعها زمن لثمة لأجرة ثبت الخيار وكذا ان جهل ضرر قلعها دون تركها
لا عكسه قاله شيخنا الرمي وقال شيخنا الزاوي ثبت الخيار في صورة العكس أيضا فافق المنهج عن التولي
معتد عنه ويصدق المشتري في جهله ويصدق البائع بمقتضى المشتري الحجارة في أنها مشبهة لمدفونة على
الاصح (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أي النقل والتسوية وكذا القلم اللازم للبايع أيضا كما أشار إليه الشارح
علي ما تقدم (قوله وان طالت) وان كانت بعد القبض (قوله ولم يضر قلعها) بان لم يحصل به في الأرض عيب ولا
لزمت أجرة ولا أفله الخيار وان قاله اغرم لك الأجرة نعم ان تركها ولم يضر تركها فلا خيار ويمنع القبول
كفي البئر والزرع الذي لا يدخل كأمرو ولا نظر لثمة هائلتها كجزء من المبيع وتركها اغراض لا تحل الا
الاجرى ليلظ بملك كهيئة بشر وطها واذ ارجع عاد الخيار (قوله ويمنع البائع النقل) وان لم يرض المشتري
وله ان يجبر البائع عليه تنقيرها لملكه بخلاف ما روى في الزرع لأن له أمدا ينتظر (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك)
فأظهر الحاجة بما لا بد من اعلم ان معنى دخول البئر الذي يدوم في البيع جعله تابعا للأرض كالحل فلا تشتري
رؤيه قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قول الشارح وظاهر ان الزرع يبقى الخ) عبارة الاستوى كلام
المصنف فيهم استحقاق البائع لبقاء الزرع وعمله اذا شرط الابقاء أو أطلق فان شرط القطع ففي وجوب
الوفاء به تردد للاصحاب حكاه الامام في كتاب المصالح ولم يتعرض الرافي لهذه المسئلة غير انه جزم في بيع الثمرة
للمويرة قبل بدو الصلاح بوجوب القطع اذا شرطه وهو نظير هذا (قول المتن مع بئر) لو كان البئر دأما
النبات صح وان لم يره وكان تأكيده ذكره التولي (قول المتن أو زرع) الزرع الذي لا يفرّد هو السور وما
بالأرض كالفضل ونحوه أو بالميس من صلاخه كالخطة في سنبها والبئر الذي لا يفرّد هو ما يره أو
تغرا وامتنع أخذه (قول المتن وقيل في الأرض قولان) هما بنيان على ان الأجرة في تفرق الصفقة بجميع
التن لا لا القسط (قول الشارح قبل الخ) قالته الاستوى رحمه الله قال ولم يقل لا يفرّد ان لأن المعروف في مثل
هذا التركيب وجوب افراد التضمير (قول المتن الخلوقة فيها والبنية) أي لتباتها من ان كانتا يضران بالفراس
والبناء والأرض ما تقتصد لذلك ثبت الخيار (قول المتن ان علم) كإثبات العيوب (قول المتن ويمنع البائع النقل)
بخلاف الزرع فان له أمدا ينتظر ثم انه يضره ذلك وان كان تركها لا يضر (قول المتن ولم يضر) أي بان كان
القلع لا ينقص الأرض وليس لزمت أجرة هذا محصل ما في الاستوى نقل عن الرافي وهو عند التأمل يشكل
على قول الشارح الآتي ولا أجرة عليه لمدة ذلك

ضرر كها ولا (فان اجاز له البائع النقل وتسوية الارض) بان يبعد القرب للزال بالقلع مكانه قاله الطلب (وفي وجوب اجرة المثل مدة النقل اوجه اهمها يجب ان نقل بعد القبض لاقبله) لان النقل الموقت للنفع مدته جناية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لاقبله في الرجوع والثاني يجب مطلقا بناء على (٢٢٨) انه يضمن جنايته قبل القبض والثالث لا يجب مطلقا لان اجرة المشتري رضا يتلف

المنفعة مدة النقل ويجري الخلاف في وجوب الارش فيما لو بقي في الارض بعد التسوية عيب (و يدخل في بيع البستان) بقوله بتك هذا البستان (الارض والشجر والحيطان) لانه لا يسمى بستانا بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الارض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بتك هذه القرية (الابنية وساحات يحيط بها السور) وفي الاشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (لا الزارع) أي لا تدخل (على الصحيح) كما لو حلف لا يدخل القرية فانه لا يحث بدخولها مزارعها وفي

(قول الشارح ضرر كها ولا) يستثنى من الشئ الثاني ما لو تركها البائع للمشتري فان خياره يقطع ويكون ذلك اعراضا لتعليك فله الرجوع ومتى رجع عاد الحيار فان جدا عطاها بصفة تملك فلا رجوع وكذا الحكم في الزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أي عند انتفاء ضرر الترك (قول اللئ وفي وجوب اجرة الخ) أي في حاله الجمل (قول اللئ اهمها يجب الخ) هنا بشكل بما سلف من عدم وجوب الاجرة في الزرع مطلقا قال السبكي فان فرق بأن الزرع يجب ابقاؤه بخلاف الحجارة فلنمادة تفرغ الحجارة كمدة الزرع (قول الشارح بقوله بتك الخ) بخلاف ما لو اتى في البيع لفظ البستان (قول اللئ يحيط بها) وصف للساحات بدليل تنكيرها وتعرف الابنية ويستفاد من ذلك دخول السور وما يستفاد منه ان يدخل الابنية الخارجة عنه التملك لانه لم يعرف الابنية نعمت ونكر الساحات ووصفها (قول اللئ النصوبة) أي

أشجار حتى يدخلها الخلاف السابق وحكي الامام اوجهه ان البستان كثر بحيث يجوز تسمية الدار بستانا ثم تدخل والادخلت للركبة (لا لتناول كالدور والبكرة) بسكون الكاف (والسرير) والحمام الحشوب (وتدخل الابواب النصوبة وحلقها) بفتح الحاء واغلاقها (والاجانات) الثبنة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما ينسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (السمران وكذا الاسفل من حجرى الرحا) يدخل (على الصحيح) لثباته والثاني لا يدخل لانه منقول وانما أثبت لسهولة الارتفاق به كي لا يترعرع عند الاستعمال

المنفعة مدة النقل ويجري الخلاف في وجوب الارش فيما لو بقي في الارض بعد التسوية عيب (و يدخل في بيع البستان) بقوله بتك هذا البستان (الارض والشجر والحيطان) لانه لا يسمى بستانا بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الارض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بتك هذه القرية (الابنية وساحات يحيط بها السور) وفي الاشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (لا الزارع) أي لا تدخل (على الصحيح) كما لو حلف لا يدخل القرية فانه لا يحث بدخولها مزارعها وفي

(والأعلى) من الحجرين (ومفتاح غلق) بفتح الهمزة مفتاح الباب (ثبت) بدخلان (٢٢٩) (في الأصح) لأتهما تابعا لنشئ مثبت

والتأني لا بدخلان نظر إلى
انهما منقولان والخلاف
في الأعلى مبنى على دخول
الاسفل صرح به في الشرح
والحرر وأسقطه من الروضة
كانها قيل وأسقط منه
تقييد الاجابات بالثبوت
وحكاية وجه فيها في المستلثين
بعدها لفظ الحرر وكذا
الاجابات والرفوف للثبوت
والسلام للسورة والتحتاني
من مجرى الراس على
أصح الوجهين وفهم المصنف
ان التقييد وحكاية الخلاف
لما وليه فقط (و) بدخل (ق)
بيع البابة نعلها لاصاله
بها (وكذا ثياب العبد) التي
عليه تمل (في يمينه في
الاصح) للعرف كما يحسنه
التزالي (قلت الاصح
لا بدخل ثياب العبد) في
يمينه (والله أعلم) كما قال
الرافعي ان صاحب التهذيب
وغيره وجعوه مستدركا
به تصحيح التزالي بقوله
لكن الخ وقيل بدخل سائر
المورة دون غيره والامة
كالعبد قاله في شرح مسلم
(ق) (ق) (ق) اذا (باع شجرة)
رطبة (دخل عروها وورقها
وفي ورق التوت) للبيع
شجرته في البيع وقد خرج
(وجه) انه لا بدخل لانه
كشمة سائر الاشجار اذ
يرى بهدود التزو وهو ورق
(وأغصانها الاالياس) فلا

أحدهما على المثلث بلا طعن وش وسقف ودرج مثبت ومرق كذلك وفي ما في البئر ممر وان لم يمنع منها
أحد نحو مطوى حياكة ومنارتها فلا بدخل قاله شيخنا وقياس دخول آلات السفينة أنها تدخل وهو
الوجه فراجعه وبدخل ورفوف في يمينه وما لشيخنا لعدم دخوله وأشار بعضهم إلى الجمع بأنه ان بيع وهو
مؤنور دخل ورتبه والافلا فراجعه (قوله والأعلى) ومثله كل ما وقف عليه نفع مثبت نحو غطاء بئر أو تور
أو صندوق طاحون وآلات سفينة (قوله وأسقطه من الروضة كالنواج) هو اعتراض على المصنف في مخالفته
لأصله فيها (قوله قيل) حكاية بقيل لماسد ذكره من فهم المصنف وفيه إشارة إلى محفة فهمه في ذلك وان لم يكن
وافيا بالمقصود (قوله لما وليه فقط) هما الرفوف والحجر مع أنه يصح جعل التقييد بالثبوت في الحرر راجعا
للجابات لالرفوف وان الخلاف عائد للسلام بالحجر في تنبيهه على كونه كانت الأرض قباير محتركة لم يدخل
ولا يسقط في مقابلتها من الثمن قاله شيخنا الرمي قال ولو باع على سقف فالسقف كحرس الشجرة
التي ولو كان شيء مسمار من تقدم لم يدخل كما في نمل البابة نعم ان لم يقصد كثرة ويق سقف وصفايح أبواب
دخلت ولا تصرف في حصة البيع وان كان الثمن من نوعها ومنها من الرقيق وأعلته وأصبعا وأنفه ونحو ذلك
(قوله في بيع البابة) سواء بهذا اللفظ أو بلفظ فارس وكذا يقال في العبد (قوله نعلها) الان كان من نقد
فلا بدخل ومثله برة البعير وخزام البعلة ولا بدخل للحمام ولا القود ولا السرج ولا البرذعة ولا الحزام (قوله لا
تدخل ثياب العبد) ولو سار عورته ومثلهما قرط في أذنه وخاتم في أصبعه ومداس في رجله (ق) (ق) اشتري
سمكة فوجد في جوفها جوهرة فهي للبائع ان لم يكن عليها اثر ملك والافلطة (قوله فرع) زاد الترجمة به
لطول الكلام قبله وفيه لفظان من السبعة المطلقة هما الشجر والنمر (قوله باع شجرة) أي منفردة أو مع حملها
تصرف بها أو تبعها والراد بها ما هم التجرد فشمع شجر نحو اخناه اذا بيع وحده أو مع الأرض تصرف بها لانه
لا بدخل تبعها كإمر فليس مبيعا حينئذ يقول النجاشي وتبعها وفيها يمكن فيه التبعية كما هو معلوم فلا حاجة لما
أطال به بعضهم عليه مما لا طائل تحته ولا مبرر إليه فتأمل (قوله دخل عروها) أي ان لم يشترط القطع ولم تكن
من نوع جرت العادة بترك ساقه قاله شيخنا الرمي (قوله وورقها) ولومن نيلة وأصغاه على التعمد وتقدم
ان الجزء الظاهرة لا تدخل في الإطلاق فلا تغفل (قوله التوت) آخره مثناة أو مثثلة (قوله وأغصانها) ولومن
الخلاف (قوله الاالياس) عائد للأغصان والعروق والورق على التعمد خلافا لما في شرح النجاشي من تخصيصه
بالأغصان بناء على ما فهمه من كون استثناء النواج لما وليه فقط وسيأتي دخول العروق اليابسة في
شرط القلع وسيأتي ما فيه والعرجون وأوعية الطلع وان كان الثمر مؤبرا كالعرو وق على التعمد

الركبة خرج القلوعة (قول المتن ومفتاح غلق) لو باع سفينة في دخول آلتها المنفصلة هذان الوجهان قال
الأصمعي وهل تشتتر روية المفتاح وثياب العبد على القول بدخولها محل نظر (قول الشارح والخلاف في
الأعلى مبنى) قيل أشار إلى ذلك بتعبيره هنا بالأصمعي وفيما سلف بالصحيح (قول المتن قلت الأصح لا بدخل
ثياب العبد) أي كسج البابة (ق) (ق) الحلقة في أذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والنعل في رجله والحلي
بانن الجارية لا بدخل قطعها وقيل على الخلاف (ق) (ق) باع شجرة دخل عروها وورقها أي لأتهما معدودان
من أجزائهما فبدخلان ولو يابسين الا اذا شرط القطع فلا بدخل العروق (قول المتن وفي ورق التوت الخ)
أما ورق الخناء والنيلة فالوجه فيها عدم الدخول صرح بالأول المساوردي والرو يائي والثاني
القموي (قول المتن والقطع) مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول المتن الإبقاء) لكن لو فرغت
بجانها شجرة أخرى هل يستحق الإبقاء لها الخافا لها بالفضن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين
ما جرت العادة باستخلافه وعدمه وتبقى مدة الأصل فقط احتمالات لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي
الأبيض الأشي قاله ابن الرفعة في السكفاية والطلب وفي ورق التوت وجه من طريقه انه لا بدخل لانه ينسل به الرأس
يدخل لأن العادة فيه القطع فهو كالترمة (ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع وبشرط الإبقاء) ويتبع الشرط

(والاطلاق يقتضى الإبقاء) العادة (والأصح أنه لا يدخل) في بيعها (الفرس) بكسر الراء أى موضع غرسها حيث بقيت لأن اسمها لا يتناول (لكن يستحق) المشتري (٢٣٠) (منفعة ما بقيت الشجرة) والثاني يدخل لاستحقاقه منفعة لا إلى غاية قوله على

(قوله) والاطلاق يقتضى الإبقاء للعادة) ولا أجرة لمدة الإبقاء وإن كانت الأرض غير مملوكة للبائع ولكنه يستحق منفعتها ولو بوصية أو وقف ثم تنازعه الأجرة في شرط القطع إن طلبت وإذا كانت الأرض مستأجرة مع البائع فله مطالبة المشتري بالأجرة بقية مدته قاله شيخنا الرملى خلافا للطلباوى وبصرفه اللدة يجزى هنا فى إجارة الأرض للبناء وأجرة القطع والقطع على المشتري (قوله الفرس) بفتح الميم وكسر الراء وهو ما امتد إليه غير وقها وقال الخطيب والطلباوى هو ماسمت أصلها فقط وما زاد حرم له (قوله) حيث أقيمت) فيدخل الخلاف ولقول المصنف ما بقيت (قوله) ولكن يستحق المشتري منفعة) لا بمعنى أن له إيجاراً أو وضع متاع فيه أو إعارته بل بمعنى أن له منع البائع أن يفعل فيه ما يضر بالشجرة بخلاف ما يضرها فله فصله ولو بنحو زرع (قوله) ما بقيت الشجرة) وخلفها مثلها وإن أنزلت وكذا ما نبت من محل قطعها وله عودها بعد قطعها إن كانت حية تنبت والأفلا وليس له غرس بدلها مكانها ولا إبقاؤها إن جفت وله وصل غصن بها فى حياتها ولو بالطلب المشتري يقطعه إلا أن زاد على ما تقتضيه عادة أغصانها (قوله) بطل البيع) إن لم يكن غرض والاكتفاء عام لم يطل (قوله) ودخل العروق) أى الرطبة وبالباب هنا الوجود بشرط القلق فيها قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه خلافه لأنهم لا يدخل في البيع كإمر (قوله) قال ذلك) لا إشارة لقوله فالو شرط الخ (نبيه) يبعد أن تكون الشجرة رطبة وأغصانها مثلاً رطبة فقول للشيخ مطلقاً مراده به بشرط القطع أو القلق أو الإطلاق بدليل ما بعده (فرع) لو استثنى نفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل الفرس في الاستثناء وله الاتفاضة به كإمر ومحل اللبس كغرس الشجرة (فرع) لو قطع شجرة فوقت على شيء وأتلفته ضمنه إن علم به أو لا فلا قاله شيخنا الرملى وقال ابن حجر وغيره بالضيان مطلقاً لأنه من باب الاتلاف ولا دخل لشرط العلم فيه فراجع (قوله) أى طلمه) الأولى ولو طلمها لأن غير الطلم مثله ولعله راعى قول المصنف الآتى مطلمة أو لأن التأخير وعدمه ظاهر في حالة كونه طلماً فقط (قوله) إن شرطت) كالأول وبضمعين كالنصف (قوله) أو لا) وشرطها قبل التأخير للمشتري تأكيده ولا يبطل العقد كالحل بل أولى بتحقيقها فعمل أنها موجودة خلافاً لبعضهم (قوله) يتأخر) هو من باب كمل يتكلم ويصح من كل (قوله) فللبائع) ومثلها التمايز بخلاف العرجون والكمام فالعرجون كإمر وأشار بقوله أى جميعها إلى دفع توهم أن الذى للبائع هو ما تأخر فقط (قوله) صادق الخ) أى لأنه استثنى من جعلها للبائع ما إذا شرطت للمشتري فكانه قال فى البائع سواء شرطت له أولاً وهذا واضح ثم يترجم على الصدق في الجانبين استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يستقيم فتأمل (قوله) وألحق تأخير بعضها) ولو بفعل فاعل في غير أوانه (قوله) وبشقي الكل) لو سكت عن

علم استخلافه كسجور للوز لا شك في وجوب إبقائه (قول المتن والأصح الخ) هذا الخلاف جارٍ فيما لو باع أرضاً فيها ميتة مدفون هـ رضى له مكان القبر لا كما قاله الراعى في أول الدفن وأستثنى لنفسه شجرة فيها (قول الشارح حيث أقيمت) بالشرط أو الإطلاق (قول الشارح والثاني يدخل الخ) انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قول الشارح بطل) قال الأذرى بحثاً الآن يكون له فيه غرض (قول المتن فإن لم يتأخر) بقا أنزلت النخل أبره أبراً كما كنت آكل أو لاؤى بالتشديد أى كلكم بكم تكلمتم ثم المعنى في الحكم المذكور أن عند عدم التأخير تكون مستبشرة كالحل وعند وجوده تكون كالوالد المتفضل لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالحكم بنفسه للمشتري قال في شرح الروض وكذا العرجون فيها بظهر (قول الشارح في ذلك) يرجع إلى قول المتن للبائع وما بعده من المتن (قول الشارح تشقيق) أى في وقته

المشتري صادق بمثل ذلك وألحق تأخير بعضها بتأخير كلها بتبعية غير المؤثر للمؤثر لما يتبع ذلك (قول) من السر والتأخير تشقيق طلع الأناث وذو طلع الذكر وفيه ليحجى مرطبه أوجد مما تقرر والعادة الاكتفاء بتأخير البعض والباقي يشقق بنفسه وتنبه مع المذكور إليه وقد لا يقر برضى وبشقي الكل والحكم كالو برأيهما بظهور المقصود

هذا إذا اقتلت أو قلها إن فرس بدلها وأن يبيع الفرس (ولو كانت) الشجرة البسمة (بإسقاط) المشتري القلق) للعادة فلا شرط إبقائها بطل البيع بخلاف شرط القلق أو القطع وتدخل العروق عند شرط القلق دون شرط القطع فتقطع فيه عن وجه الأرض قال ذلك جميعه التولى وسكت عليه في الروضة كأشهرها (ومرة) النخل البيع) أى طلمه (إن شرطت للبائع أو للمشتري عمله) تأخرت أولاً (والأولى) وإن لم تنشط لواحد منهما بأن سكت عنها (فإن لم يتأخر منها شيء) فهو للمشتري (والأولى) وإن تأخر منها شيء (فللبائع) أى فهو جميعها والأصل في ذلك ما روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط للبائع مفهومها إذا لم تؤثر الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها للبائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن تنشط له أو يسكت عن ذلك ويكونها في الثاني

قول الحرمر لم تكن مؤبرة
الى مقاله وشمل طلع
الذكور فانه يشقق بنفسه
ولا يشق غالباً وفالم يشقق
منه وجده ان البائع ايضاً لانه
لا ثمرة حتى يعتبر ظهورها
بخلاف طلع الاناث (وما
يخرج ثمره بلانور) بفتح
التون أى زهر (كشمن
وعنب ان بزمره) أى
ظهر (فالبائع والا
فلمشتري) اعتباراً لبروزه
بشقق الطلع وفي التهذيب
في اذا ظهر بعض الثين
والعنب دون بعض ان
ماظهر للبائع ومالم يظهر
فلمشتري قال الرافعي وهو
على التوقف وعبرة الروضة
وفيه نظر ثم ما في التهذيب
في المهذب والتممة والبحر
(وما خرج في نوره ثم سقط)
أى. نوره (كشمن)
بكسر الميم (وتفاح)
فلمشتري ان لم تنعقد
الثمرة وكذا ان انعمت
ولم يتأثر الثوري (الاصح)
الحاقها بالطلع قبل تشققه
والثاني يلحقها به بعد تشققه
لاستارها بالقشر الابيض
فتسكن للبائع (و بعد
التأثر للبائع) جز ما لظهورها
وعدل عن قول الحرمر
يخرج المناسب للتقسيم
بده كانه للتايشبه بما
قوله (ولو باع نخلات
بستان مظلة) بكسر اللام

لفظ الكل كان أولى (قوله الى مقاله) لشموله ما لو تأثر بنفسها (قوله وشمل) أى مقاله المصنف (فخرج) بفتح
اختلف في وقت البيع والتأثير كما في الرحمة (قوله وفي التهذيب الخ) اعتمده شيخنا الرمي وقال في شرحه
ان الثين والعنب والجوز والقماء والخيار والبطيخ ونحوها لا تبعية فيها بل ماظهر منها للبائع وما لا فلمشتري
وقال شيخنا الزبيدي ان كان مالم يظهر من بقية الحمل التي ظهر فهو للبائع والا فهو لمشتري (قوله وما خرج
في نوره الخ) أى ما شاء من ذلك وجواب الشارح غير مستقيم فقلناه (قوله ثم سقط) أى بلغ أو ان سقوطه وان لم
يسقط بالفعل ولا نظري في سقوطه قبل أو انه وفارق تأثير الطلع كما سبأن تشقيقه قبل أو انه لا يفسده بخلاف هذا
(قوله بكسر الميم) وحكي فتحهنا (قوله ولم يتأثر الثور) أى شئ منه (قوله الحاقها بالطلع الخ) حاصله ان
الوجه الاصح يجعل الثمرة المنقذة كالطلع ويجعل نورها ككوز وعلم تنأثر النور كتم تشقق الكوز
ومقابلها يجعل انعقاد الثمرة كشقق الكوز ويجعل استارها بالانور كاستنار الطلع في الكوز بالقشر الابيض
الذي عليه فافهم وتأمل (قوله بعد التناثر) أى نفسه في أو انه وتقدم الفرق بينه وبين الطلع فراجعه (قوله
وعدل الخ) هو جواب عن سؤال هو كيف يحكم المصنف بسقوطه ثم يقسمه لما يسقط وما لا يسقط وحصل
الجواب ان الضارح هو الراد وانما عدل عنه الى الماشي لاجل خوف الاشياء على الكاتب أو القارئ أو
نحوها وقال شيخنا الرمي ان الشارح أشار الى ان حكمه عدوله خشية اتحاد هذا مع ما قبله في أن لكل نورا
قد يوجد وقد لا يوجد وليس كذلك اذ في الثور عن ذلك نفي لمن أصله اه وفيه نظر فراجعه في تنبيه
بق ما عر من مشمومة وهو اماله كالم كالد فيعتبر فتشعها ولا كام له كالباسمين فيعتبر خروجه وبها كالتين في
أن ماظهر للبائع وما لا فلمشتري وأما القطن الذي تنبي أصوله ستن مثلاً فاشجره كالنخل وجوزه كالطلع
وتشققه كالتاير وما لاتبقي أصوله فهو كالخطة (قوله ولو باع الخ) أشار المصنف بذكر الفروع الآتية الى انه
يشترط في ككون الثمرة للبائع فيما ذكر أن تحدد الحمل والجنس والبسان والعقد و زاد بعضهم اتحاد ذلك
للكمال ليخرج ما لو باع أراضياً نخل فزرع المشتري غلاً أيضاً ثم أفلس فرجع البائع في ملكه ثم أطلعت وتأثر
بعض نخل البائع دون نخل المشتري ثم باع الكل فلا تبعية فقام له وحده فان اتحاد العقد ينفي عنه كاتقدم مع
أن في محبة البيع هنا نظراً لأنه كبيع عبيد بشئ فراجعه (قوله خرج طلها) أى كاه أو بعضه لأن مالم يخرج
تابع لما خرج وعدم التأثير لا يستلزم الوجود فافهم (قوله من حيث الطلع) أى لامن حيث ذاتها أو جربدها

(قول الشارح ولذلك عدل المصنف الخ) أى لأن مؤبرة تستدعي فعل فاعل (قول المتن ثمره) المراد بما يقصد
من تلك الأصول مطعوماً كان أو مشموماً من هذا الذي يخرج بلانور الجوز والقماء قاله الرافعي
رحمه الله (قول الشارح أى زهر) على أى لون كان (قول الشارح وفي التهذيب) أى فحينئذ لا يكون حكم
البروز فيها كالتاير في تبعية مالم يبرز مالم يزر (قول المتن وما خرج في نوره الخ) من هذا القسم الزمان والاوز
قال الاسنوي وكذا الورد لأنه يخرج في كام ينتفع عنه أقوال هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنتفع
منه بالمنتفع أم لكل حكمه الذي في التهذيب الثاني كالتين والذي في التنبيه الأول كالتاير (قول المتن
ان لم تنعقد الثمرة) لأنها كالمدومة (قول المتن ولم يتأثر) اعتبر التناثر وقع في الوجيز والروضة والذي
في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو أقبس في تنبيه في حكم التناثر كالتاير في أن غير التناثر
ينع التناثر صريح في الارشاد نعم الورد ألحق في التهذيب بالتين فكل حكمه وفي التنبيه بالتاير
فإنع غير المنتفع المنتفع (قول الشارح لاستارها بالقشر الابيض) أى فكان استارها بعد الانعقاد
بالنور شيئاً باستار ثم النخل بعد التأثير بالقشر الابيض (قوله المناسب للتقسيم) أى لأن الذي
خرج وسقط نوره لا يناسب قوله ان لم تنعقد الثمرة الخ (قول المتن ولو باع نخلات) أما النخلة
الواحدة فكذلك بالأولى (قول المتن مؤبر) الاحسن ان يقول تأبر كما سلفه التعبير بهذه الادة

أى خرج طلها (و بعضاً) من حيث الطلع (مؤبر) دون بعض

(فلبائع) أي فطلمها الذي هو الثمرة له كما تقدم أحد النوع أو اختلف وقيل في المختلف أن غير المؤثر للثمن لأن اختلاف النوع تأثير في اختلاف وقت التأثير (فان أفرد (٢٣٢) مالم يؤثر) بالبيع (فالمشتري) طلمه (في الاصح) لما تقدم والثاني هو البائع اكتفاء

أو نحو ذلك وما فعله الخطيب هنا برده كلام الشارح (قوله كما تقدم) فيه إشارة إلى أن هذه مكررة وإنما ذكرها توطئة لما بعدها (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على الصنف بعدم التعميم قبله ولو خصه بالاخلاف فيه لكان أولى كالذي بعده (قوله فان أفرد الخ) هو شامل لما ذابغ المؤثر أيضا فهو من تعدد الصفقة بالتفصيل أولا (قوله لما تقدم) أي في مفهوم الحديث (قوله وهذا الفرع) الذي هو الافراد مقروض فيها إذا أحد النوع فهو على الخلاف ومقتضاه أن إذا اختلف كان للثمن قطعا وحسب ما شأن يعمل كلام النجاشي على ما في الروضة أنه ذكره الخلاف أو يراد الاعم ولا ينظر لتخصيص الروضة بدليل الفرع قبله (قوله سواء تباعدا) ولوفي اقليمين خلافا لأن الرفعة (قوله ولو باع نخلة) أشار إلى أن الجمع في كلام الصنف ليس قيدا وأن المراد به ما فوق الواحدة وأن التأثير بالفعل المأخوذ من لفظ مؤثر كما تقدم في كلام الرافعي ليس مرادا والشجرة بين البستانين تلحق بأقرهما والافلا تلحق بواحد منهما وعلم من كلامهما أنه لا بد من اتحاد الجنس فلو باع بستانا في عقد وفيه نخل وعنب وتأثر النخل وحده فهو للبائع ولا يتبعه العنب بل هو للثمن وأنه لا بد من اتحاد الحمل فلا يتبع أحد الحملين الآخر كما في التبن وغيره نعم لو باع نخلة في ثمرها ثم تحمل آخر فهو للبائع لأنه من ثمرة العام والحاقا للثمن بالعام الأغلب قال شيخنا ومثله كل شجر جرت العادة بأنه لا يعمل في العام الامرة كما قيل في بعض أنواع العنب (قوله لزمه) أي البائع القطع علما بالشرط وإن لم يكن الثمر منتقاه لأنه ليس معي بال هو استدامة ملك فلا يخالف ما مر من أن شرط المعقود عليه الاتقاء فتأمل وفي شرح شيخنا بطلان العقيد إذا لم يكن الثمر منتقاه بل لم يرضه شيخنا وحمل كلامه على نكسيف القطع كما مر في الصب فرأجه (قوله للعادة) تعليل للزمن لا لتركه كما توهم عبارة بعضهم لأنه قد يكون بالشرط كما علم (قوله بفتح الجيم الخ) أي على الأصح (قوله وإهال الدالين) زاد الاستوى اعجابهما أيضا وهو في الصحاح وفيها أيضا جواز إهال أحدهما واعجابا لآخر خلافا لما زعم بعضهم وسيأتي في المسألة (قوله مز بدخ الخ) أي من حيث شمول اللفظ لما ذكره حكمها معلوم من الاطلاق بالأولى ولعل هذا وجه سكوت الحرور والروضة وأصلها عنها (قوله لم يمكن الخ) فان أخرزيمه الأجرة لما بعد العادة ولو بلا طلب (قوله على التبرج) ظاهر كلامه أنه لا يمكن من أن جرت العادة به لأنه لا نهاية له ولم يرضه بعض مشايخنا حيث كانت عادة وقد يجعل قول الشارح على العادة ورجاعه أيضا لأجرة لمدة بقائه بقدر العادة كما علم (قوله على العادة) فيقيد أنها من أفراد كلام الصنف ومثلها في لزوم القطع مالم تفسر السقي ونضر الشجر أو أصاب الثمرة آفة ولا تقع ببقائها (قوله ان اتفع به الشجر والتم) أو أحدهما ولم يضر الآخر ويجوز الآخر على موافقته وقول أن لم يضرهما كان أولى (قوله وان ضرهما) قد يراد بعدم نفعهما بدليل ما قبله فيشمل ما لو اتفقت النفع والضرر عن كل منهما كما قال شيخنا المولى أنه المعتمد خلافا لما في شرح الارشاد (قوله الإبرضاها) أي بالنظر لحقهما وإن حرم من حيث حق الله تعالى فمضى عدم الجواز للتمتع وهذا في الرشيد المتصرف عن نفسه (قوله وان ضر أحدهما)

بدخول وقت التأثير (فان أفرد وهذا الفرع) فما إذا أحد النوع كان في الروضة كالأصلها (ولو كانت) التخللات المذكورة (في بستانين) أي المؤثر في بستان وغير المؤثر في بستان (فالأصح) أفراد كل بستان بحكمه لأن لاختلاف البقاع تأثيرا في وقت التأثير والثاني هما كالبستان الواحد سواء تباعدا أم لا تصا ولو باع نخلة بعض طلمها مؤثر فالكل له وظاهرا تقدم أن التأثير بنفسه كالمؤثر في باع ذكر (وإذا بقيت الثمرة للبائع بالشرط أو غيره) كما ذكر (فان شرط القطع لزمه) والأبأن شرط الإبقاء وأطلق (فله تركها إلى) زمن (الجداد) للعادة وهو بفتح الجيم وكمرها وإهال الدالين في الصحاح القطع ومسئلة شرط الإبقاء الصادق بها اللفظ مزيدة على الحرور والروضة وأصلها وإذا جاز وقت الجدال لم يمكن من أخذ الثمرة على التبرج ولأن تأخيرها إلى نهاية النضج ولو كانت من نوع يتأخر قطعه قبل النضج كغصن القطع على العادة (ولكل منهما) أي التبايعين في الإبقاء (السقي) ان اتفع به الشجر والتمتع ولا منع للآخر منه وان ضرهما لم يجز الإبرضاها أي التبايعين (وان ضر أحدهما) أي ضر الشجر ونفع الثمرة والعكس (وتأخرها) فضل المتبايعين في السقي (فسخ العقد) لتغير امضائه إلا بالضرر بأحدهما (الأن بإساح المتضرر) فلا فسخ حينئذ (وقيل لطالب السقي) وهو البائع

في الصورة الأولى والشري في الثانية (أن يسق) ولا يزال بغير الآخر لا نهقرضه معين أقدم على هذا القطع فلا يسق على هذا أيضا وعلى القسم الفاسخ البائع أو المالك وجهان في المطلب (ولو كان الثمر يمتص رطوبه (٢٣٣) الشجران البائع أن يقطع) الثمر (أو يسق) الشجر فدا

لفرض الشري

فصل في بيع الثمر (بمعوز بيع

الثمر بعد بؤ صلاحه)

وسياق تفسيره (مطلقا)

أي من غير شرط (وبشرط

قطعه وبشرط ابقائه)

روى الشيخان عن ابن

عمر أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال واللفظ البخاري

لاتباعوا الثمر حتى يبدو

صلاحه وفي لفظ مسلم

يتبعوا وفي رواية له

صلاحه وفي أخرى تبعوا

وصلاحه أي فيجوز بعد

بدوه وهو صدق بكل

من الاحوال الثلاثة وفي

الاطلاق وشرط الاقباض

الى أو أن الحداد للعرف

(وقبل الصلاح ان بيع

منفردا عن الشجر لا يجوز)

البيع للحديث المذكور

(الابشرط القطع) فيجوز

اجمعا (وأن يكون

القطوع منتفعا به) كحصر

(لا ككثري) بفتح

الهم الشدة وبالثلة

الواحدة كثرة ذكره

الجوهري في باب الرافد

الصفاء كثرة وكثيرات

وكيمثريه أي بكسر الراء

فيها وذكر هذا الشرط

المعلم من شروط البيع

أي ونفع الآخر كما علم عامر (قوله وجهان) أحدهما الحاكم فله حج والذي اعتمده شيخنا الرمي والزيادة أن الفاسخ للتضرر منهما وقال بعض مشايخنا والحاكم أو للتضرر (تنبيه) يمكن البائع من دخول البستان والسقي بما اعتد السقي منه ولومن يرد دخل في البيع وليس ذلك من شرط النفع لنفسه لا يتابع فلا يبطل عقد البيع ولو لم يأمن أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا وموثته على من لم يأمن ولو لم يسق البائع وطلب أن يأخذ لنفسه الماء الذي كان يسقى به لم يمكن من أخذه

فصل في بيان كيفية بيع الثمر والزرع وهو صلاحهما (قوله يجوز بيع الثمر) أي كنه لغير شريكه وسياق بيع بعضه لشريكه (قوله وبشرط قطعه) ثم ان بيع مع أصله امتنع شرط القطع وكذا مالكت أصله عند شيخنا الخازن يادي وفي شرح شيخنا الرمي كإن حج خلافه وهو نظير ما يأتي (قوله وبشرط ابقائه) ومثله شرط عدم قطعه وقال شيخنا يتنوع في هذه مطلقا ثم ان قال فيهما إذا مال بصح اتفاقا (قوله لا يابسا) هو نهى البائع والشري والحديثان بعده مصرحان بذلك واقتصر في النهج على الرواية الثالثة لا فائدة للمقصود (قوله يبقى الخ) أي على ما مر في بيع الشجرة وعليها الثمرة وقال أبو حنيفة في الاطلاق لا يبقى أيضا ومنع من شرط ابقاء (قوله ان بيع) أي لا ان وهب أو رهن لان رهن ما يسرع فساد جاز بشرطه قيل وفي التحرير عدم بخره من الزرع يجوز قبل وقدا وضحا فافيه فيما كسناه عليه فليراجع (قوله عن الشجر) بالضم الشامل للثمر كالطيب والبادنجان ونحوهما (قوله لا يجوز) أي ولا يصح (قوله لا بشرط القطع) أي حالا ولا ينشئ عنه العادة بل يتم المشتري القطع فورًا ولا يبرأ ولو تأخر ولو بشرط البائع قال شيخنا من الان طالبه البائع بهما وقدم خلافه عنه والشجر في يد المشتري أمانة لعدم إمكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كون ظرف للبيع غريبة ولو استثنى بائع الشجر الثمرة قبل بدو الصلاح لنفسه لم يجب بشرط القطع بل يجوز بشرط ابقاء لانه استدامة ملك (قوله اجمعا) فهو مخصص لمعوم النفع في مفهوم الحديث السابق وفارق ما بعد بدو الصلاح لأن المباحة فيه غالب بخلاف ما قبله وهذا الفارق بشر الحديث بوضع الجوائح الآتي (قوله فيها) أي الثلاثة التي في كلام الصفاي (قوله وذكر هذا الشرط الخ) وقول بعضهم ان النفع فيما مر شامل للمستقبل بخلافه فلا ينشئ عنه منوع لان المستقبل هنا من شرط القطع فافهم (قوله لا بشرط) الصواب لا بشرط القطع بدليل التشبيه (قوله قلت الخ) الوجه أنه فائدة حكيم لا تدور على وجوب القطع المفهوم من شرطه (قوله وشرطنا القطع) أي شرطنا في صحة البيع ذكر شرط القطع (قوله لم يجب الوفاء) هذا موضع الزيادة والاستدراك للمفهوم لزومه من شرط القطع كما مر فائدة شرط القطع فيه الخروج من النهي وصحة

فصل يجوز بيع الثمر الخ (قول المتن وبشرط قطعه) أي بالاجماع لانه اذا جاز هذا الشرط قبل بدو الصلاح فبعد أولى (قول الشارح وفي الاطلاق) خالف أبو حنيفة في حالة الاطلاق فقال انه يقتضي القطع حالا ومنع أيضا من شرط ابقاء قال لانه لا ينافي التسليم ورد بأن التسليم بالتخية (قول المتن الا بشرط القطع) لو شرط ثمره البائع بالابقاء جاز واذا تمت مدة قبل قطعه فان طالبه فيها وأخر لزمته الأجرة والا فلا (فرع) لو حرت العادة بقطعه حصر ما مثله لافل ينشئ ذلك عن الشرط محل نظر (قول الشارح كحصر) وبلغ أخضر قال الاذرى بشكل على هذا قولهم بصحة بيع الطيب قبل بدو صلاحه بشرط القطع فان الطيب قبل بدو صلاحه لا نفع فيه (قول المتن ككثري) ويجوز (قول الشارح بعد ظهور الثمر) أي بعد تأخره في التخل مثل وقيل بدو الصلاح

(٣٠) - (قولي وعبارة - فان)

للتنبية عليه (وقيل ان كان الشجر للشري) كان اشتراؤه أولا بعد ظهور الثمر

(جاز) بيع الثمره (لا بشرط) لانها بيعت مع ثمنه ملكه فبشبهه ما لا اشتراها معا (قلت) كما قال الرازي في الشرح (فان كان الشجر للشري

وشرطنا القطع) كما هو الاصح (لم يجب الوفاء والثما علم) اذا لم تنشئ تسكيه فقطع ثمره من شجره وفي الروضة

لوقط شجرة عليها ثمرة ثم
باع الثمرة وهي عليها جاز
من غير شرط القطع لان
الثمرة لاتبقى عليها فيمير
كشروط القطع (وان بيع)
التمر (مع الشجر) بشئ
واحد (جاز بلا شرط ولا
يجوز بشرط قطعه) لما فيه
من الحرج عليه في ملكه
والفارق بين الجواز هنا
والنفع في بيع التمر من
مالك الشجر تبعية التمر
هنا للشجر ولو قال بتك
الشجر بشرة والتمر
بدينار لم يجز الا بشرط القطع
لانه فصل فاتفقت تبعية
ذكره الرافعي في باب المساقاة
استسهادا وأسقطه من
الروضة (و يحرم بيع الزرع
الأخضر في الارض الا بشرط
قطعه) كالتمر قبل بدو
صلاحه وفي المهر القطع أو
القطع (فان بيع معها أو)
وحده (بعد اشتداد الحب
جاز بلا شرط) كإثني التمر
مع الشجر أو التمر بعد
بدو صلاحه (ويسترد
لييه) الجائز بعد الاشتداد
(و بيع التمر بعد بدو
الصلاح ظهور للقصد)
ليكون مربيا (كتين
وعنب) لانهما غالا كراهه
(وشعر) لظهوره في سنبله
(وما لا يرى حبه كالخنطة
والمدس) بفتح الدال (في
السنبل لا يصح بيعه دون
سنبله) لاستناره (ولامه
في الجديد)

البيع (قوله لوقط شجرة) وكذا وجفت (قوله لأن الثمرة النخ) فقدم الشرط لفساد الثمرة لوقبت لالمادة
ولذلك يكف القطع وان أعيت الشجرة وبقيت ثمره المطالبة عليه ويؤخذ من هذا أنه لو أعيد الشجر
في السنة السابقة للبائع بنحو اقالة لم يطالب المشتري بالقطع لعدم توجه المطالبة عليه واليه مال شيخنا (قوله
وان بيع التمر مع الشجر) بالمعنى الشامل لتمر النجم كالبطيخ والقثاء كما تقدم امتنع شرط القطع (فرع)
يصح بيع بعض العين من الثمر على الشجر بشرط القطع ولو من غير مالك أصله لان قسمته لوقت افراز
مع صحتها بقائه فيها يحصر بالحرص ولو باع لشريكه حصته من الثمر بحيث من الشجر جاز بشرط القطع
كثيرا الشريك وبأنه مقطوع جميع الثمر وقام بالشرط ونفى صالحه فان باعهه بغير حصته من الشجر لم يصح
وان شرط القطع لتكليف المشتري قطع ملكه عن ملكه السابق ويصح بيع بعض التمر مع كل الشجر أو
بعضه ولو بشرط القطع اذ ليس التمر كله للمشتري فلا يخالف ما مر في بعض ذلك نوقف للامانة ابن قاسم ويمن
الجواب عنه بما رجعت (قوله جاز بلا شرط) أي على أي حال من الاطلاق وشرط الابقاء وشرط القطع لكن
لما كان شرط القطع مبطلا استدرك باخراجه بقوله ولا يجوز شرط قطعه والتعميم واجب لصحة الاستدراك
فقول بعضهم صوابه لا بشرط غير صواب لما ذكره ولما ينضم عليهم عدم الصحة مع شرط الابقاء وليس
كذلك قائل (قوله ولو قال النخ) أفاد بهذا أن الراد بالبيع فيه ابقاءه اتحاد الصفة ومثلها تعددها بغير تفصيل
الغن فقول حج ولو بتفصيل الغن غير صحيح (قوله لانه فصل فاتفقت التبعية) هذا اساقط من بعض
النسخ (قوله وأسقطه من الروضة) أي في الباب المذكور لانه في محله لاعداء اعتباره (قوله ويحرم بيع
الزرع الأخضر) ومنه البطيخ والباذنجان ونحوهما قبل انما هو منه البقول فلا يصح بيع شئ منها الا بشرط
القطع ومثل القطع القلع وللهذا كرهه الصنف لساواة في الجملة (قوله فان بيع) أي جميعه معها ولا يصح بيع
بعضه لان قسمته بيع بخلاف التمر مع الشجر كما مر (قوله جاز بلا شرط) أي جاز على أي حال من شرط
ايقاؤه وقطعه وأقله وأطلاق نعم يتنعم ببيعها بشرط القطع أو القلع كما يؤخذ من التنبيه (قوله بعد
الاشتداد) أي تأخيره لمناسبة ما بعده أو لظهور القصد بشرط مطلقا (قوله وشعر) ومثله الترة في أحد
نوعها والقطن في أحد نوعيه وسيأتي صحة بيع شعر الارز واللس لانهما ماله كالم لبقائه (قوله وما لا يرى
حبه) ليس الحب قيدا بل الراد لما لا يرى المقصود منه كله أو بعضه فيدخل البصل والجوز والقلناس والفجل
والخس والكرب نعم ان باع الظاهر منها بشرط قطعه جاز الوجه الذي ينبغي في نحو الخس والكرب
الصحة مطلقا لان السور منها غير مقصود لانه يقطع ويرى عند ارادة استعماله (قوله كالخنطة النخ) ومثلها
الكتان والبرسيم بعد انعقاد بزرها (قوله لا يصح بيعه) أي الحب بدليل ما بعده في كلامه استخدام أي
لا يصح بيع حبي سنبله وكذا لا يصح بيعه مع سنبله وأما العود من ذلك فان بيع مع السنايل أو الحب أوهما
فيطلق أيضا ولو في الاطلاق وان بيع قبل انعقاد سنبله بشرط القطع ولم يبد صلاحه أو بعد تقض سنبله
كالكتان أو بيع بدون سنبله فصحيح لان المقصود من الكتان مرئي ولا يكتفي عن شرط القطع في نحو
البرسيم بشرط أن ترعا الهام لما مر فيجب شرط قطعه ثم يسامح بانه بشرط بقائه مدة الرعي (تنبيه) ما زاد
في الشجر أو الزرع للبيع ان لم يتميز كغلت العود فالتشري مطلقا وكذا ان يتميز وكان من شجر ثم رعي
بطيخ وقثاء وان اشترى قبل ان يهرمو بشرط القطع أو كان من زرع كبرسيم وسنايل خنطة وكان الشرا بغير

لأن المقصود مستقر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما نهى عن بيع النبل حتى يبيض أي يشتد فيجوز بعد الاستعداد ويجاب بأنه في سنبل الشجر جما بين الدليلين (ولا) (٢٣٥) بأس بكلمة بكسر الكاف وعاء الطلع وغيره (لا يزال الاعتدال الاكل)

كما في الزمان فيصح بيمه في قشره لأن بقاءه من مصلحته وفي الرضة يصح بيع طلع النخل مع قشره في الاصح (وماله كما كان يجوز واللوز والباقلي) بنسب يد الام مقصورا أي القول (بياع في قشره الاسفل ولا يصح في الاعلى) لاستباره بما ليس من صلاحه بخلافه في الاسفل (وفي قول يصح ان كان رطباً) لتعلق الصلاح به من حيث أنه يصون الاسفل وتحفظ رطوبة الب في الرضة كأصلها يجوز في بيع اللوز في القشر الاعلى قبل انقضاء الاسفل لأنه ما كونه كله كالنخل ونقله في شرح الطهني عن الاصحاب ثم المنع في الصور المذكورة ونحوها قبل منى على منع بيع الغائب وقبل ليس مبنياً عليه لأن المبيع في بيع الغائب يمكن رده بعد الرؤية بصفته وهنا لا يمكن ذلك قال في الرضة هذا أصح (و بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ التضيغ والحلاوة فيما لا يتلون) منه بأن يتموه ويلين كافي المحرر وغيره وكان المصنف يرى

شرط القلع فإن كان الشراء في هذا بشرط القطع بالطاء ففي البائع وقار الثمرة بأنها المقصودة هكذا قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله الدليلين) أحدهما الحديث المذكور والثاني التعليل المذكور وأدله الآتي في الحاقه (قوله بكلمة) هو جمع وكذا أكتوا كما هو والواحد ك وكلمة بكسر الكاف فيها مقوله الآتي كما كان سواء كان أو كمان (قوله الاكل) بفتح الهزة لأنه بضمها لا أكل (قوله كافي الزمان) ومثله أرز الشير واللس وإن امتنع السلم فيما ويصح بيع القصب بالمهملة في قشره الذي لا يصح معه ولو مزجوا على التمسك ببلغ قدر لا يتفجع به ولا يكلف قطعه الاعتدال على المادة كاسر (قوله يصح بيع طلع النخل) مع قشره في الاصح فكلام المصنف لم يشمله لأجل الخلاف ومثله جوز القطن قبل تكامل قطنه وبيع بشرط القطع فإن كان بعد تكامل قطنه صح ان تشقق الجوز لظهوره ويدخل القطن في البيع على القصد لأنه المقصود كاسر في الثمرة فإن لم يتشقق بطل العقد لأنه مستور بما ليس من صلاحه (قوله وفي قول يصح) قال به الأئمة الثلاثة وما قيل ان الشافعي أمر بالبيع في بناد بشرائه قول أخضر بكسرة أي قطعة درهم فاطل لأن البيع انما يحبه بمصرع أنه ان صح كان من القديم الرجوع عنه (قوله وفي الرضة كأصلها يجوز بيع اللوز الخ) هو التمسك بمثله القول وان نقل عن شيخنا الرمي خلافه والرد بالانقضاء عدم فساده في الاسفل بعد زوال الاعلى (قوله ثم التبع في الصور المذكورة) وهي ماله كان ونحوها ماله كما لا يزال للاكل وقيل كجدل الكتاب وقيل كالزروع في سنبله (قوله هذا أصح) أي بناء على الوجه المرجوح (قوله وفي تسكلة الصحاح) دليل للاسقاط (قوله مقوله الخ) وهو جملة لا يتلون فقط كما يصح به الشارح بعد قوله بدو الصلاح في وقيل جملة لا يتلون وفي غيره وفيه نظر وفي عبارة المحرر ما يقتضي الثاني وهي بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ التضيغ والحلاوة وذلك فيما لا يتلون يتموه ويلين وفي غيره بأن يأخذ الخ (قوله وفي غيره الخ) حاصل ما ذكره المصنف والشارح أربعة أنواع من ثمانية ذكرها للمؤيد كثيره بقوله أحد ما لا يتلون كالنخل والتمنب ثانياً بالطم كحلاوة القصب وحوضه الزمان ثالثاً بالتضيغ واللين كالتين والبطيخ رابعاً بالقوة والاشتداد كالقمح والشير خاصها بالطول والامتلاء كالغلف واليقول سادساً بالكبر كالنخل سابعاً بانشقاق كمامه كالقطن والجوز ثامناً بفناحه كالورد أي يبق منها ما لا يكمله كاليسمين فيظهوره ويمكن دخوله في الآخر والضابط لذلك أنه أن يقال هو بلوغ الشيء إلى الحالة يطلب فيها غالباً (قوله كالبلح الخ) هو (قول الشارح ويجاب بأنه الخ) أقول قد يدعى بهذا ان الثالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشير (قول للثمن بكلمة) هو جمع وكذا أكتوا كما هو كاسم والواحد ك بكسر الكاف وكما هو بهذا اعترض على التناهي في قوله الآتي كما كان بان الصواب كان أو كمان (قول الشارح كافي الزمان) منه أيضاً الباذنجان هذا في الثمر ومثاله في الزرع اللس (قول الثمن ولا يصح في الاعلى) أي سواء كان على وجه الشجر أو الارض هذا ولكن قد حكى الربيع أن الشافعي مر ببغداد فاعطاه كسرة يعني قطعة من درهم فاشترى بها فولا أخضر واعترض بان هذا انصح فهو قديم وبأن البيع انما يحبه بمصر (قول الثمن و بدو صلاح الثمر الخ) التي في المحرر وغيره ان بدو الصلاح يحصل بظهور مبادئ التضيغ والحلاوة غير ان تلك المبادئ تكون فيما لا يتلون بأن يتموه ويلين وفيها يتلون بأن يأخذ في الحمرة أو السواد مثلاً وصنع التناهي مخالف لذلك فانه جعل ظهور مبادئ التضيغ والحلاوة قسماً لا يتلون (قول الثمن التضيغ) هو بالضم والفتح مصدر تضيغ بالكسر (قول الشارح انه لا حاجة اليه الخ) ما نقله عقبه عن تسكلة الصحاح كالدليل لذلك

في اسقاطه انه لا حاجة اليه مع ما قبله وفي تسكلة الصحاح للصفاي تموه ثمر النخل والعنب اذا امتلا ما هو ثمر التضيغ فقول في لا يتلون متعلق بظهور بدو (وفي غيره) وهو ما لا يتلون أي بدو الصلاح فيه (بأن يأخذ في الحمرة أو السواد) أو العفرة كالبلح والعنب والإجاص بكسر الهزة وتشديد الميم والشمش

وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والقائه بكثرة بحيث يؤكل (و يكتفى بدو صلاحه بعضه وان قل) البعض بيع كله من شجر أو شجر
متحددة الجنس فان اختلف كرتب وعنب بدو الصلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدو صلاح
بعضه) واتحد الجنس (فعلی ماسبق) (٢٣٦) في التأخير) فينتج ما لم يبدو صلاحه في البستان أو كل من البستانين فان

على الف والتمر والتر الرب فالبحر والنباح للحمرة والاجاص للسواد والشمس للصفرة وقيل البلع مثال
للجميع والمانع منه الأول أو أقصد (قوله) وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده) عدل عن أن يقول بدو
صلاحه باشتداده حبه لأن غير الثمر يعم ما لا يحله (قوله) وان قل) كثره في بستان بشرط اتحاد العقد
والجنس والبستان والحل كما تقدم وقد أشار إليه الصف والنارح هنا أيضا (قوله) بعضه) أي الثمر المبيع كله
(قوله) أو الاصلاح) هو التعمد كما تقدم (قوله) ومن باع) أي لغير مالك أصله ولا بشرط قطعه كما سيذكر النارح
بعد (قوله) ومنه الزرع) هو اعتراض على المحرر وغيره وأشار له حسن كلام المصنف بشموله (قوله) وأبقي
بأن يبيع لا بشرط قطعه والراد مدة بقائه وهذا أولى ليلام كلام المصنف بعد (قوله) لزمه سقيه) بمعنى عدم
ضمانه ان فعل المشتري من أحدهما يحل عمله (قوله) ثم البيع) أي المذكور في كلام المصنف وغيره كما مر (قوله)
يصدق) بمعنى يعم ويشمل (قوله) ولا يضمن فيه) أي البيع المذكور أو الشرط للمذكور (قوله) بعد
التخلى) أي و بعد من يمكن فيه قطعه ان احتجج اليه (قوله) من تعليل يأتي) بقوله لأنه لا علاقة بينهما
(قوله) ويتصرف مشتريه) أي ما بدو صلاحه لا بقيد الابقاء (قوله) من كل وجه) متعلق يتصرف (قوله)
لقبضه بالتخلى) وان شرط قطعه ان لم يبلغ أو ان الجناذ على التعمد كما تقدم وسيدكره (قوله) لأن
ما شرط قطعه (الخ) تعليل للرجوح (قوله) عدل اليه المصنف) أي في التهاج كما يفيد لفظ التتميم لأنه
ذكر السلتين فيه كما يأتي وقد عدل عنها في أصل الروضة أيضا لئلا يكلم يذكركم مقابلتها كما سيذكر النارح
فلا يقلل انه تم المسئلة فيها واكتفى هنا بذكره الجديد عن الذهب الفيد للفرق لجريتها على القولين كما

(قول المتن ويكتفى بالخ) وجهه ان اشتراط بدو صلاح الجميع فيه عسر على العباد وذلك لأن الباري سبحانه
وتعالى من علينا بأن الثمر تطيب شيئا فشيئا فلو اشترط ذلك أدى إلى ان لا يباع شيء منها ولو باع الحبة بعد
الحبة (قول النارح متحدة الجنس) قيل أشار إلى ذلك المؤلف بقوله بعضه ثم ظاهر كلامهم الاكتفاء
ببدوه في حبه أو سنبله فقط وفيه نظر (قول المتن لزمه سقيه ثم قوله) ويتصرف مشتريه) هذا أصل للمسئلة
الجوازم الآتية قدما عليها فالأصل الأول مؤيد للتقدم والاصل الثاني مؤيد للجديد (قول النارح لأن السقي
من تمة التسليم الخ) أيضا حان البائع كانه ألزم البقاء الذي استحقه المشتري بالنقل وهو لا يتم الا بالسقي
(قول المتن ويتصرف الخ) أي لأنه لا كان الثمر متروكا الى هذه جعلنا قبضه قبل تلك المدة بالتخلى لشبهه
فيها بالمقار وقال الاستسوى نعم لو باع الثمر بعد أو ان الجداد فقد تقسم في الكلام على القبض ان كلام
الرافعي هناك يقتضي توقف قبضه على النقل وهو متجه (قول المتن كرد) قيل يجوز أن يقرأ بفتح ك
الراء بالفتح أيضا ثم في اللال اشار إلى أن تكون تلك الحامجة ساوية فلا غصب أو سرق كان من ضمان
المشتري قطعا عدلا كترين (قول النارح لقبضه) روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال
أصبر رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فسكر دينه فقال صلى الله عليه وسلم
لنرمها خنزوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ولأن التخلى كفت في جواز التصرف فتمكن كافي في نقل
الضمان كافي المقار (قول النارح) ولا فرق على القولين (الخ) لا خفاء ان الذي بشرط قطعه لا يكون قبضه
الا بالقطع والنقل وقد علل الجديد أولان القبض يحصل بالتخلى فكيف التوفيق بين هذا وذاك (قول
النارح هذه الطرق) يريد بها أحد القولين وهي الأرجح والثانية من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع
(قول النارح في البيع قبل بدو الصلاح) أي وهو الآتي في قول المتن لو يبيع قبل صلاحه بشرط قطعه الخ

بدو صلاح بعض ثمر أحدهما
دون الآخر قليل بالتبعية
أي لا اجتماعهما في صفقة
والاصح لا فلا بد من شرط
القطع في ثمر الآخر (ومن
باع ما بدو صلاحه) من الثمر
كافي المحرر وغيره ومثله
الزرع وأبقي (لزمه سقيه
قبل التخلى و بعدها) قدر
ما ينمو به أو يسلم من التلف
والفساد لأن السقي من تمة
التسليم الواجب فلو شرط
على المشتري بطل البيع لأنه
خلاف قضيته ثم البيع
يصدق مع شرط القطع ولا
يلزم فيه السقي بعد التخلى
أخذا من تعليل يأتي
(ويصرف مشتريه بعدها)
أي التخلى من كل وجه
(ولو عرض مهلك بعدها
كبد) أو حر (فالجد بداهة)
أي البيع (من ضمان المشتري)
لقبضه بالتخلى والتقديم
من ضمان البائع لما روى
مسلم عن جابر أنه قال
أمر بوضع الجوارح وأوجب
بعمله على الاستحباب
قال في أصل الروضة ولا
فرق على القولين بين أن
يشترط القطع أم لا وقيل
ان شرطه كان من ضمان
المشتري قطعا بشرطه

بترك القطع ولأنه لا علاقة بينهما الا بعب السقي على البائع في هذه الحالة وقيل هو في شرط القطع من ضمان
البائع قطعا لأن ما شرط قطعه قبضه بالنقل فقد تلف قبل القبض انتهى والرافعي ذكر هذه الطرق في البيع قبل بدو الصلاح وجر بابها
بعد بدو مظاهر عدل اليه المصنف تيمنا للمسئلة ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر

(قول

كان من شأنه بلا خلاف لا قطع العلاتي ولو نيب بالجائحة فلا خيار له على الجديد ولو عرض المالك قبل التخليه فالتلف من ضمان البائع فان تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولنا لا يفرق بالمعق (فلا نيب بترك البائع السقي فله) أي المشتري (الحيار) وان قلنا الجائحة من ضمانه لأن الشرع ألزم البائع النسيه بالسقي فالتعب بتركه (٢٣٧) كالتعب قبل القبض ولو تلف بتركه السقي انفسخ البيع قطعا

وقبل لا ينفخ في القديم فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو بيع قبل) بدو (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك) بالجائحة (فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما بشرط قطعه بعد بدو الصلاح لتعريضه بترك القطع للشروط وهذه المسئلة مبدية على الروضة مذكورة في أصلها كما تقدم (ولو بيع عمر) أو زرع بعد بدو الصلاح (بطلب تلاحقه) واختلاط حاد بموجود (كثين وقه) أو بطيخ (لم يصح) البيع (الآن بشرط) للمشتري قطع عمره أو زورعه عند خوف الاختلاط فيصح البيع حينئذ ويصح فيما يندر تلاحقه البيع مطلقا بشرط القطع والتبعية فان لم يتفق القطع في الأول حتى اختلط فهو كالاختلاط في الثاني وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاط فيما يندر فيه) أي قبل التخليه (فأظهر أنه لا ينفخ) في البيع بل يتخير المشتري بين الفسخ والاجازة والثاني ينفخ لتعذر

ذكره لأنه ليس في كلامه هنا طرق وفي ذكر التميم مع المدول منفاة فتأمل (قوله) كان من شأنه أي ولا ينذر البائع السقي أبدا بعد التخليه (قوله) بترك البائع السقي أي القدر وله فان انقطع ماء النهر مشلا فلا خيار (فأما الحيار) أي فورا (قوله) انفسخ أي أن لم يقصر المشتري بأن علم بالبائع المؤدى إلى التلف ولم يفسخ والا فلا يبرمه البائع شيئا على الأصح العمد (قوله) حتى هلك بالجائحة أي بعد التخليه (قوله) وهذه المسئلة المشار إليها بقوله ولو بيع قبل الخ مزيدة في التنازع على الروضة مذكورة في أصلها الذي هو الشرح الكبير كما تقدم بقوله والرافعي إلى آخره وكان صواب العبارة أن يقول وهذه المسئلة مزيدة على أصل الروضة مذكورة في الشرح الآن راد بالروضة جعلتها لاما اختصره النووي من كلام الرافعي فتأمل (قوله) ولو بيع أي استقلا لامع أصلها (قوله) بعد بدو الخ هو أولى من قول المنهج ولو بدخ لأن ما قبل البدو لا يحتاج شرط القطع فيه إلى علة التلاحق (قوله) بطلب تلاحقه بقينا أو ظنا (قوله) عند خوف متعلق بقطع قلب من العينة ولو سكت عنه الشارح لكان أولى لأنه يجب فيه القطع من وقت العقد عملا بشرط (قوله) فابتنذر الأولى فبالا يطلب ليدخل المساوي والشكوك فيه والمجهول حاله أخذنا من لكنه راعى كلام المصنف بعد (قوله) بل يتخير المشتري أي فورا ابتداء على العمد فيهما ولا يتوقف على مراجعة البائع ولا على حكم لأنه خيار عيب لنقص القيمة بالاختلاط حتى لو بادر بالفسخ نفذ فان أجاز فكذا بعد التخليه لكن اليد هو البائع (قوله) فان سمح أي مبادر قبل فسخ المشتري ولو بغير لفظ بدو وهو تعليق لا اعراض لتعذر التمييز وبهذا فارق نيل الدواعي والحجارة كإسراء وغفر الجهل للضرورة ولو تفارقت الفسخ والسمح قال شيخنا يقدم السماع نظر لبقاء العقد وقال غيره يقدم الفسخ لأن السماع كالأجازة (قوله) وأصحهما ما فيه القولان وأصح القولين عدم الانفساخ (قوله) وهو المشتري هو المتمد كضمان الجوائح (قوله) وفي ثالث اليد لها وعليه قال في شرح الروض بقسم التنازع فيه بينهما وقال التزوي لكل تخليف الآخر (تنبيه) لو اشترى شجرة عليها ثمرة للبائع اشترط لصحة البيع شرط القطع ان غلب تلاحقها والا فلا وعلى كل اذا حصل اختلاط فكذا من سمح أجبر صاحبه فان تلاحقه فسخ لعقد (قول المتن) فلو نيب أي بعد التخليه لكن يجب تقييده بما إذا لم بشرط القطع والا فلا خيار ولا يفسخ بالتلف (قول الشارح) لأن الشرع الخ يؤخذ من هذه العلة أن محل ثبوت الحيار إذا لم بشرط القطع وكذا يقال في الانفساخ بترك السقي الآتي (قول المتن) فأولى أي فيكون الخلاف هنا مر تباعى ذلك الخلاف وهذه المسئلة حكى فيها الرافعي ثلاث طرق أظهرها على القولين والثانية التعلق بأنه من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نيب عليها الشارح في قوله والرافعي ذكر الخ لم يلجئ ان كلام المصنف لا يفيد الطريقة الثالثة بل تنافيها (قول المتن) يصح أي لا تتفاء القدرة على التسليم (قول المتن) ثمرة العمد يرجع للمشتري (قول المتن) بل يتخير المشتري أي لأن الاختلاط أعظم ضررا من إبقاء العمد كذا علل الرافعي وقضيته التحاقه بالموجب فتعين الفورية (قول الشارح) والثاني يفسخ الخ صححه الشيخ أبو اسحق والقاضي أبو الطيب والغزالي والشاشي وابن أبي عصرون وغيرهم وكذا المصنف في نكت الوسيط قال الأسنوي ولم ينقل الرافعي ترجيح الأول سوى عن الجوزي ثم صرح رجحانه في كتبه فتمتبه النووي رحمه الله (قول الشارح) فان توافقا الخ بردها لخيار للمشتري هنا بخلاف ما قبل التخليه كما سبق

تسلم البيع وعلى الأول وهو تخيير المشتري قال (فان سمع له البائع مما حدث سقط خياره في الأصح) والثاني لا يسقط لما في قول السموح بمن المتوكل وحصل الاختلاط بعد التخليه فأحد الطرفين القطع بعدم الانفساخ وأصحهما فيه القولان فان قلنا لا انفساخ فان توافقا على شيء فذاك والا فنقول قول صاحب اليد في قدر حق الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبنيان على أن الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفي ثالث اليدها (ولا يصح بيع المخطئة فيمنها)

بصافية) من التبن (وهو الحافاة ولا) بيع (الربط على التمثل بتمر وهو الزبانة) روى الشيخان عن جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن الحافاة والزبانة وقسرا بما ذكر والمعنى في البطان فيه ما عدم العلم بالمائة وتز بد الحافاة أن القصد من

(٢٣٨)

البيع فيها مستور بما ليس من صلاحه (ورخص في الرايا وهو بيع الربط على التمثل بتمر في الأرض أو العنب في الشجر بزيب) روى الشيخان عن سهل ابن أبي حنيفة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ورخص في الرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً وقبس العنب على الربط بجامع أن كلامها زكوى يمكن خرصه ويدخر يابسه (فيادون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف بمثلها فيباع مثلاً رطب تخلت عليها بجي منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق تمر روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أرخص في بيع الرايا بخرصها فيادون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود بن الحصين أحد رواه فأخذ الشافعي بالأقل في أظهر قوله وتقدم في زكاة التبن أن الخمسة ألف وستائة رطل بغدادية وهي ثلثان تصاع (ولو زاد) على مادونها (في صفتين) كل منهما دونها (جاز)

وكذا لو باع في صفتين جليلين بخص كل منهما دونها ولو باع رجلان رجل فهو كبس رجل رجلين وقيل كبسة رجل (ويشترط التفاض) في المجلس (بتكليم التمر كلاً ولا تخلية في التخل) وسكت عن شرط المائة للعلم به

(فرع) الاختلاط في التلث قبل القبض يقتضى الشروع فلا انقضاء ولا شترى الخيار إن لم يسمح له بالائع والاختلاط في التلثات يقتضى الانقضاء لمنعه المصلحة ابتداء والدليل بائع قبل القبض كإم (قوله) بصافية ولا يغيرها كإم لكن لا يسي محافاة هي مأخوذة من الحقل بفتح الحاء وسكون القاف جمع حقلة وهي الساحة التي تررع سميت بذلك لتعلقها بزرع حقلة (قوله) لا يبيع الربط ولو خرصاً ومثله العنب (قوله) الزبانة) بجمع منضمومة فزاي فوحدة بينهما ألف فنون من الزبن يسكون الوحدة وهو الدفع لتدافع الماقدن فيها بسبب التبن (قوله) وقسراً أي شراً وقعداً عامراً وذكرنا هنا لأجل التسمية (قوله) الرايا) جمع عرق فصيحة بمعنى فاعلة أي عارفة عن حكم بقية البستان إيعاراً ماله كما لها بإفاده الالام كل فلانها بأعلى هذا أو بمعنى مفعول من عراء إذا أناه لأن ماله كما يأتها لئلا يخذلها على هذا فلانها وأصلها عرا ورواين كساجد قلت أو لاهازمة للاجتماع والثانية بيا تطرفها ثم فتحت الهززة فقلت الباء ألفاً ثم قلت الهززة بيا لوقوعها بين ألفين فتسمية المقدها بحجاز على القولين (قوله) وهو أي اصطلاحاً والتذكير باعتبار الخبر (قوله) بيع الربط) أي الذي لم يتعلق به زكاة بأن خرص على ماله أو لم يبلغ نصابه أو البطل في الجمع لتحقق المفاضة قاله شيخنا والوجه محتمل غير قادر الزكاة بقدره من الأجزاء كما صرحوا بمثله في الزكاة فراجعه والبسر كالمربط وليس الحصر كالعنب لعدم بدو صلاحه (قوله) بتمر في الأرض) اعتمد شيخنا على أن الأرض قيد خلافاً للشيخ الإسلام في التمر وغيره وفيه نظر ظاهر لأنه إن أراد بكونه على الأرض حالة التسليم فهو لا يخالف شيخ الإسلام باعتباره كبله فلا حاجة لاعتداله ولا تضعيفاً لكونه على حاله المقتضى لا لأنه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن الربط على الأرض مالم ين على الشجر لا حقيقة الأرض فالوجه كلام شيخ الإسلام وأما كون الربط والعنب على الشجر فلا بد منه لا يسمي الرايا والأفهم من الربا الحرم فتأمل وافهم (قوله) خمسة) بمهمة مفتوحة فثلاثة كنة (قوله) التمر بالتمر) بالثلثة في الأول والقوية في الثاني كافي شرح مسلم وقيل عك وهو صحيح (قوله) بجامع الخ) أشار إلى صحة القياس في الرخصة إذا وجد فيها معنى يخصها وليس وجود الشيء فيها موجباً للقياس كما فهم بعضهم فلا يرد نحو الإبراد أظهر (قوله) فيادون خمسة أوسق) بقدر يز يدعى تفاوت الكيلين فالخمس تقرىب وقيل تعدد بقاء زلزل في السك والافتراق الصفقة (قوله) في صفتين الخ) أشار إلى أن الصفقة هنا تعدد تعدد البائع والمشتري وكذا بتفصيل الثمن فيبيع اثنين لثنتين يصح فيادون عشرين وسقاً في الروضة عشرة أوسق ونسب إلى سبق القلم (قوله) والتخلية في التخل) والعنب ولو غابا عن المجلس وقبضه بمضى الزمن

(قول المتن بصافية) أي خالصة من التبن فيكون من قاعدة مدعومة الاستقراء في الأولى أيضاً ولو باع التمر في سبيله بمحطة بصافية جاز ويقبض المثلثة بالنقل والشعر بالتخلية ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جاز لأنه حشيش غير مطوم (قوله) بالشارح وقسراً بما ذكر (قال الراي) فإن كان التفسير من النبي ﷺ فذاك وإن كان من الراوي فهو أرفع من غيره (قول الشارح عدم العلم بالمائة الخ) أماعدم العلم في الأولى فظاهر وأما في الثانية فلا أن المائة إنما تعتبر حال الحفاف (قول الشارح نهى عن بيع التمر بالتمر) الأولى بالباء للثلاثة والثانية بالشاء وقوله بخرصها يجوز فيه الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل فاللهاديه الحرص قال ذلك كله في شرح مسلم (قول الشارح في أظهر قوله) بالقول الثاني يجوز في خمسة أيضاً وأما أكثر منها فلا يجوز قطعاً بل هو زبانة (قول الشارح وقيل كبسة لم جل) ليعلم أن الذي سلف أن الصفقة تعدد بتعدد البائع وطقاً بتعدد المشتري على الأصح وهذا عكس ذلك وجهه أن الربط هنا هو القصد

وعلى

فإن أكل الرب فذلك وإن جفف وظهر تغارت بينه وبين الخرقان كان قدر ما يقع بين التكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل (والأظهر أنه لا يجوز) أي بيع مثل العرايا (في سائر التار) كالجزر واللوز والشمس (٢٣٩) ونحوها ما يدخلها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الحرص فيها والثاني يمنع ذلك ويقبضه

على الرب كما قبض عليه (و) الأظهر (أنه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقير ههنا من التقديده (قوله حكمته الشرعية) وفي نسخة حكمته للشرعية والمراد أنها لا تختص بالحكم كافي الرمي وما ورد بما يؤهم التخصيص يعمل على ما ذكرنا وهو ضعيف

باب كيفية اختلاف المتبايعين في كيفية العقد

(قوله إذا اتفقا) وكذا لو اختلفا في صحة العقد وثبتت باليمين كإثباتي ولكن فيه خلاف والبيع بقية العقود ولو جازة أي غير محضة (قوله كقدر الثمن) أو البيع بنفسه أو فبا دخل تبعاً نعم إن لم يتفرد التابع بعقد كولاية أو تارة اختلفا في زمن وجوده قبل العقد أو بعده صدق البائع (قوله أو تسعين) أو بمعنى الواو وذكرها دون الواو دفع ثروهم أن الثمن المجهوع وكذا ما بعده (قوله أو صفته) مما يصح شرطه كرهن ولو بنحو مزج وكفيل وكتابة (قوله أو مكسرة) بأن قطعت بالمقراض أجزاء معلومة لأجل شراء الحاجات والأشياء الصغيرة أما نحو أرباع التروش فهي تقود صحيحة وأما نحو القاصيص والذهب والشعور والكسرة فقد بها باطل للجهل بقيمتها (قوله أو لأجل) فهو من عطف الخاص كما علم (قوله أو فسر البيع) هي مائة جمع فيخرج مائة أو اختلفا في قدر البيع والثمن معاً لا تخالف فيه بل يحلف كل منهما على نفي دعوى الآخر ويطلب القيد قاله شيخنا (قوله ولائته) أي يعمل بها فيخرج مائة أو أرباعاً ثمانية فيعمل بهما ويسلم مدعى المشتري له بيبنته ويترك مدعى البائع في بدله لأن المشتري يسكره إن لم يكن قبضه والأفالة التصرف فيه لا يوطء للضرورة (قوله تخالفاً) أي عند الحاكم نعم إن اختلفا في شيء مذكور بعد الأفالة أو بفسخ قبل القبض كإفالة العلامة ابن عبد الحق لأبعد القبض خلافاً للمداوي وعلى الأول يعمل مافي النهج بدليل قرنه بالأفالة فلا تخالف بل يحلف كل لانه مدعى عليه في النفي والاثبات معاً فسطح مالسبكي هنا فان نكل أحدهما قضى للأخر وإن نكل تركا (قوله على نفي الخ) ولا يكفيه الحصر نحو ما ثبت الأكد أنه لا يكتفي بالواو في الإثبات (قوله يبدأ بالبائع) كاقطع به بعضهم لأن البيع معين وفي عكس يبدأ المشتري لقوة جانب كل منهما ببقاء عوضه بعد الفسخ فإن كانا معنيين أو في الزمة تساوا في اختيار الحاكم (قوله وفي قول بالمشتري) هو مخرج من النص بالبداية بالسلم إليه في السلم وبالزوج في الهرو بالسيد في السكنى (قوله وفي قول بتساويان) هو مخرج من النص بالتخير في الدعوى وما

ومحل الحرص وهو تخليق وقد دخل في ملكه (قول المتن بالفقراء) المراد بهم من لا تقدر بأيديهم وإن كانوا أغنياء بغيره

باب اختلاف المتبايعين

(قول المتن على صحة البيع) اقتصر عليه لأجل الترجمة والألا يختص ذلك بالبيع بل بشرط عقود المعارض كذلك ثم عارته بردها عليها مالو اختلفا في عين البيع والثمن معاً فانه لا تخالف والعبارة صادقة (قول المتن كقيمته) خرج مالو اختلفا في نفسه كان قال به فقال بل وهبت كإسبأ في آخر الباب (قول المتن أو صفته) أو حقه (قول المتن أو قدر البيع) أي أو حقه أو صفته (قول المتن وفي قول بالمشتري) لانه نص في الصداق على البداية بالزوج وهو كالشترى ولقوة جانبه يكون البيع في ملكه (قول المتن وفي قول بتساويان) لأن كلا منهما مدعى عليه فلا ترجيح (قول المتن فيختبر الحاكم) أي كما لو بدأ عينا في يد هاتين الحاكم يبدأ بمن شاء منهما (قول المتن وقبل يقرع) أي كالألوا أعمالاً محسلة وقوله وقبل يقرع عطف على قوله فيختبر فيحلف كل منهما (على نفي قول صاحبه وإثبات قوله يبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري وفي قول بتساويان) وعلى هذا (فيختبر الحاكم) فيمن يبدأ بهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته والخلاف جميعه في الاستعجال دون الاشتراط

فيمن يبدأ بهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته والخلاف جميعه في الاستعجال دون الاشتراط

(والصحيح انه يسمى من واحد) منها (عين) مجمع نفيوا واثباتوا يقدم النفي (يعمل) البائع في قدر الثمن مثلا واقعة (ماحت) بكذا ولقد ثبت بكذا
ويقول المشتري واقعة ما اشترت (٢٤٠) بكذا ولقد اشترت بكذا هذه عبارة التبيين وعمل الباع قول الحرر كالشرح وانما

بكذا لانه لا حاجة الى
الحصر بعد النفي ومقابل
الصحيح انه لا بد من عين
لنفي وعين للاثبات فيحلف
البائع على النفي ثم المشتري
عليه ثم البائع على الاثبات
ثم المشتري عليه كما ذكره
في الوجيز والوسيط (وإذا
تحالفا فالصحيح ان العقد
لا ينسخ بل ان راضيا)
بما قاله أحدهما فظاهر بقاء
العقد بذلك (والا فيسخنه
أو أحدهما أو الحاكم) أي
لكل منهما النسخ (وقيل
انما يفسخ الحاكم)
ومقابل الصحيح أنه يفسخ
بالتحالف (تم) بعد النسخ
أو الانقضاء (على المشتري
رد المبيع) ان كان باقي
ملكه (فان كان وقفه أو
أعتقه أو باعه أو مات لزمه
قيمه وهي قيمة يوم التلف
وما في مناه من المبيع أو
غيره) (في أظهر الأقوال)
والثاني قيمة يوم القبض
لانه يوم دخوله في ضمانه
والثالث أقل القيمتين
يوم العقد ويوم القبض
لحدوث الزيادة في ملك
المشتري على الأول ولما
تقدم في الثاني والرابع
أقصى القيم من يوم القبض
الى يوم التلف وقوله

ذكر علم انه كان الأول للمصنف التعبير بالنص أو بالذهب (قوله انه يكفي الخ) فينبذ بمجان على الكيفية
الآتية ويجوز تواليهما (قوله) يقدم عطف على يكفي فيه الوجهان (قوله) لا حاجة الخ) أي من حيث
الزوم والافهوت كما يدل على ذلك (قوله) ومقابل الصحيح (في الاكتفاء بالمبيع وسكت عن مقابلتي
التقديم كما في الروضة لعدم ذكره له هنا ولا يخفى ان الحلف هنا على البث في النفي والاثبات لا في نحو الوارث
(قوله) فيحلف البائع الخ) ظاهره انه لا يكفي بالتوالي هنا فراجع (قوله) ان راضيا) أو رضى أحدهما
بدفع ما دعه الآخر ويجوز على القول وليس لما بعد التراضي العود للنسخ (قوله) أي لكل منهما (النسخ)
وان لم يرض البقية كالكتابة على العمد ولكل قبل الفسخ لانه على التراخي ان تصرف في ما يده ولو بالوطء
والنسخ ينفذ ظاهره او بلطمان فسخ الحاكم أوهما والصادق منهما والظاهر افقظ لا آخر انشاء فسخ
بعده (قوله) ثم بعد النسخ) أو الانقضاء على القولين (قوله) على المشتري رد المبيع) ومثو عليه نعم ان قالوا قرنا
العقد فلا رد (قوله) باقيا في ملكه) أي بلا مانع والا فله العبر والوهو بعد النسخ في الآتي أخذ القيمة للحيولة
وفي المهرن والكتاب كتابا صحيحة أخذ القيمة للقيسولة وفي المؤخر أجرة المثل بعد النسخ ولا يزرع من
الستاجر ولا يطلب بالمسمى (قوله) لا يقيمه) ان تلف كله أو كان مقوما ومثله ان كان مثليا وفي تلف بعضه يرد
بدل ما تلف مع الثاني بالرضا (قوله) أوجه) هو الرابع (قوله) له رد مع أرش) ومع زيادته للتصلة لمطلقا والتفصلة ان
حدثت بعد الفسخ وعليه مؤثره كما مر قال السبكي واغتر الحكم هنا الظالم لعدم تعيينه (قوله) وهو ما نقص
من قيمته) قال شيخنا الرمي ان لم يكن له مقدر والا فيقدره كيد العبد كما في الجاني والمعتبر في النقص عن
قيمة يوم العيب بخلاف ما مر في البيع من اعتبار أقل القيم لأن اعتبار القيمة هنا لشرعة قدر النقص وللبسب
مفرومه بخلاف هنا واعتمد شيخنا الرمي ان ما هنا كالبيع وفيه نظر واضح فراجع (قوله) المشهور وجوب
المثل هو لعدم (قوله) واختلاف وارثهما كهما) وكذلك اختلاف من وكلهما واد وكلهما وليهما من أب
(قول المتن والصحيح انه يكفي الخ) أي لان منفي أحدهما في ضمن مثبتة جاز التعرض في البيع الواحدة للنفي
والاثبات ولانه أقرب الى فصل الخصومة ثم قضية العبارة جواز العود الى اليمين (قول المتن) يقدم النفي لان
الاصل عين المدعى عليه (قول الشارح) ومقابل الصحيح الخ) وجهان كلامهما مدع ومدعى عليه
(قول الشارح) ثم البائع عليه) قال الاسنوي لا حاجة اليه بعد حلفه ما على النفي بل يكفي بذلك وعبارته
يحلف أحدهما على النفي ثم تعرض اليمين على الآخر فان حلف على النفي اكتفينا بذلك وان نكل
حلف الأول يمين الاثبات وقضى له وان نكل الأول عن النفي حلف الآخر على النفي والاثبات وان
نكلا جميعا وقفنا ههنا (قول المتن فالصحيح الخ) لان غاية اليمينين أن يكونا كاليمينتين المتعارضتين
(قول المتن) وقيل انما يفسخه الحاكم) لانه فسخ مجتهد فيه كالمنة ولا لان الظالم منهما ونفويض
الفسخ الى الظالم بعيد (قول الشارح) ومقابل الصحيح الخ) أي كما ينسخ النكاح بعد اللعان (قول
المتن) ثم على المشتري رد المبيع) والمؤنة (قول المتن) فان كان وقفه الخ) في اشارة الى جواز الفسخ
بعد التلف والى انه لا فرق بين التلف الحسي ولشرعي (قول المتن) قيمة يوم التلف) قال السبكي لان
الفسخ يرفع المقدم من حينه وقبل التلف لم يتعلق بالبائع حق (قول الشارح) لحدوث الزيادة الخ) كان مراده
من هذا ما قاله غيره لانها ان كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت في ملك المشتري وان كانت يوم القبض
أقل فهو يوم دخوله في ضمانه (قول الشارح) على الأول يرجع الى قوله يوم العقد (قول الشارح) والرابع) وجه ذلك
بان يده ضامنة كالاستام والمقبوض بمقدافسد (قول المتن كهما) لانها يمين في المال فكانت كاليمين في دعوى المال

الاقوال تتبع فيه الحرر وفي الروضة كاصحاب القيمة المعتبرة وأوجه وقال الامام أقوال وان تعيب رد مع
أرش) وهو ما نقص من قيمته كما ضمن كله بقيته ولو كان مثليا فوجهان أحدهما في الحاوي وجوب القيمة أيضا وفي الطلب المشهور وجوب
المثل (واختلاف وارثهما كهما) أي باختلافهما فيما تقسم

الورث (ولو قال بتركه
بكذا فقل بل وهبته فلا
تحالف) اذ لم يشق على عقد
(بل يحلف كل على نفي
مدعى الهبة بزواده) أى
لزمه ذلك (ولو ادعى صحة
البيع والآخر فساده) كأن
ادعى اشتائه على شرط
مفسد (فلا يصح تصديق
مدعى الصحة بيمينه) لان
الاصل عدم العقد الصحيح
(ولو اشترى عبدا) وقبضه
(بجاه بعيد معيب لبرده
فقال البائع ليس هذا المبيع
صدق البائع) يمينه لان
الأصل مضى العقد على
السلامة (وفي مثله في السلم)
وهو ان يقبض السلم المؤدى

عن السلم فيه ثم بآني يحجب
فيقول السلم اليه ليس هنا
للقبوض (يصدق للسلم
في الاصح) يمينه ان هذا
هو للقبوض لان الاصل
بقاء شغل ذمة السلم اليه
والثاني يصدق السلم اليه
بيمينه كالبايع ويجرى
الوجهان في الثمن في الدفعة
اذا قبض البائع المؤدى
عنه ثم جاء بمعيب هل يصدق
هو أو المشتري باليمين
باب في معاملة العبد
ومثله الأمة (العبد ان لم

يؤذنه في التجارة

أوجد أو وصى أو قيم أو حاكم أو سيد الرقيق وكذا اختلاف واحد من المذكورين مع واحد منهم وينتظم من ذلك صور كثيرة تزيد على السائمة فتأمل (قوله على عقد) أى معين بخلاف البيع كاسم (قوله بزواده) ولو منفصلة أو ضمن غير عين البيع نحو كسب العبد فان تلفت لزمه بدلها كالبيع ولا أجر له الا استعمالها لانفاقها على عدمها وقباضه أنه لا يرجع بما اشفق عليه قالوا وانما وجب رد هاهنا اتفاقهما انها لم تدعى الهبة بدعواهما لانهما لم يقطع دعواهما مرجع إلى أصل استصحاب الملك (فرع) قال شيخنا الرمي كابن حجر لو اشترى شجرا واستغله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فأنكر الشراء حلفه عليه ثم رد البيع ولا يبرمه البائع ما استغله لا عتافه له بالملك وانما يدعى الثمن وقد تعذر بحلفه وبالبائع حينئذ ففسخ البيع الذي اعترف به وفارق ما في المتن بأنه هنا انتقل ملكه من غير أن يوجد رافع بزعمه اه فانظره وحرره (قوله فساده) كعدم الرؤية أو لصبا أو جنون أو ممكن صدق مدعى الصحة ومنه دعوى الزوج أن العقد بولي وشهود مع انكارها ذلك وكذا دعوى الرهن ثم انما غاذن بشرط رهن الثمن وانكار الراهن ذلك وكذا دعوى المالك تعدد التجويف في العقد وانكار السيد ذلك فيصدق مدعى الصحة في جميع ذلك (قوله لان الاصل عدم العقد الصحيح) ورجح الاول باعتضاده بأن الأصل عدم الفساد (تنبيه) فديصدق مدعى الفساد في مسائل كالأختلاف في وقع الصلح على انكار أو اقرار لان الانكار أقوى لموافقته لاصل عدمه وكذا الاختلاف في بيع ذراع من أرض فادعى البائع تعينه ليلطل البيع فيصدق لأنه أعلم بأرادته وكذا لو ادعى السيد صباه أو جنونه حال الكتابة وأمن أن أنكر العبد فصدق السيد (قوله عبدا) أى معين في ملكه (قوله ويجرى الوجهان في الثمن) لأنه كافي الدفعة كالثمن كل ما في الدفعة (فرع) اشترى مقدارا وادعى نقصه كيلاً وغيره فان كان بقدر التفاوت بين الكيلين مثلا صدق والا فلا فان كان بعد تلفه صدق البائع مطلقا ولو صلب البائع المبيع في ظرف المشتري فوجد فيه فارقتيه وادعى البائع أنها كانت في ظرف المشتري وخالفه المشتري فالصدق البائع ولو اختلاف في ذكر البديل فالصدق الأخذ في دفع الدين ولو فها زاد على قدر دينه على مقاله شيخنا الرمي

باب في معاملة العبد

ولو قال الرقيق لكان أولى ولما احتاج لقوله ومثله الأمة ولعلها موافقة المصنف مع أن ابن حزم ادعى شمول لفظ العبد لها وتأخير هذا الباب عما قبله لعدم تآني التحالف فيه في الوارث للعبد والولي والوكيل أنسب من تقديمه نظر الوجود التحالف في العبد وأنسب من ذكره عقب القراض نظر المخرج فيه وغير ذلك فتأمل (قوله العبد) أى الذى يصح تصريفه لو كان حرا أو تصرفات الرقيق مطلقا على ثلاثة أقسام مالا ينفذ وان أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ وان منعه السيد كالعبادات والطلاق والحلع وقبول الهبة والوصية ويدخل في ملك السيد فحرقه عليه وما يتوقف على إذنه غالبها ثلاثة أنواع من حيث التعلق فما وجب بغير رضا مستحقة يتعلق برقبته سواء أذن فيه السيد أو لا كجنابة وانلاف مال ومنه ما لو تبايع رقيقان بمال سيدهما بلا إذن ومنه معاملته كغير كامل كسبي لان رضاه هنا كعدمه وما وجب برضا مستحقة الكامل تتعلق بذمته فقط

ثم الحكم كذلك ولو لم يسبق للورثين اختلاف (قول الشارح فيحلف الوارث) في الاتبات على البتة وفي التنفي على نفي العلم (قول المتن بزواده) أى التصلية والتفصيلة (قول المتن صحة البيع) مثله غيره من عقود المعاوضات (قول المتن تصديق مدعى الصحة) من صور ذلك أن يقول بتركك بألف فيقول بل بترك بخرم ونحو ذلك قال القاضي اذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله في الثمن بل بحبس المشتري حتى يبين ما يكوون نمنا فان وافق البائع فبإيئنه والاختلاف

باب العبد ان لم يؤذن له

لا يصح شراؤه بغير اذن
سيده في الاصح) لانه محجور
عليه لمحق السيد والثاني
يصح لتعلق الثمن بالذمة
ولاحجر للسيد فيها وقطع
بعضهم بالاول (و يسترده)
أى المبيع على الاول (البائع
سواء كان في يد العبد أو
يد سيده) لانه لم يخرج
عن ملكه (فان تلف في يده)
أى في يد العبد (تعلق الضمان
بذمة) فيطالب به بعد العتق
(أو في يد السيد فلبائع
تضمنه) لوضع يده (وله
مطالبة العبد) أيضا لذلك
لكن (بعد العتق واقتراضه
كشراؤه) في جميع ما تقدم
(وان أذنه في التجارة
تصرف بحسب الاذن فان
أذن له في نوع لم يتجاوز به
فبيع فيه ويشتري
ويستفيد بالاذن فيها ما هو
من لوازمها وتوابعها كالنشر
والطي وحمل المتاع الى
الحانوت والرد بالميب
والخاصة في المدة (وليس
له) بالاذن فيها (النكاح)
لانها لا تناوله (ولا يؤجر
نفسه) وله أن يؤجر مال
التجارة كمبيدتها وثيابها
ودوابها (ولا يأذن لعبد
في التجارة) فان أذن له
السيد فيه جاز واضافة عبد
التجارة اليه لتصرفه فيه

ان لم يأذن فيه السيد او اتفق بها وبكسبه وتجارته (قوله لا يصح شراؤه) وكذا غيره من التصرفات ولو في المال كالاختصاص ومن قيده بالمالية نظر للاغلب أو مراده العقود التي توجد في المال والمراد شراء معين ولو
لتبخر التجارة فاحتاج الى تقييد بغير الاذن نعم بحث الأذرعى صحة شرائها معس حاجته اليه كنفقته عند
امتناع سيده عنها وتبخر مراجعة ما كمل أولنية سيده أو غيبته عن سيده مع تبخر ما ذكر أو أذنه في حج
أو غزو مع سكوتها عنها قال شيخنا وعلى هذا هل يصح ولو بعين مال سيده أو في ذمته فقط وهل يتعلق بكسبه
أيضا حرره (قوله بغير اذن) مستدرك أولاته لا يلزم من نفي عموم الأقل في التجارة نفي خصوصه في فرد
تأمل (قوله سيده) أى الكامل أو وليه وان تعد فلا بد في المشترك من اذن جميع الشركاء وان كان
التصرف لواحد منهم وفي الهاية يعتبر اذن صاحب الثوبة والبعض في نفيه كالحر وفي غيرها كالزريق
ان تصرف لغيره فان تصرف لنفسه بماله صح ولو في نوبه السيد بغير اذنه وزريق البعض مثله كإقالة العلامة
الطباري (قوله وقطع الخ) فكان الأولى التعبير بالمذهب جرياعا اصطلاحه (قوله ويسترده الخ)
أى يجبرده على ملكه وان لم يطلب برده فثبته الرد على العين في يده وتعلق بذمة العبد على القاعدة
(قوله بذمته) أى ان كان التصرف مع رشيد أو لا يقربته ولا يضمن السيد بأقراره العين في يد العبد لرضا
المالك وهذا فرق للقطعة (قوله بعد العتق) أى لجمعه على العتق وما في التبع مرجوح وان تبعه ابن
حجر عليه (قوله وله مطالبة العبد بعد العتق) واذا غرم لا يرجع على سيده ولو ردها العبد يرى السيد (قوله
وان أذن) بالبناء للمغال والأقرب الى كلامه السابق بناؤه للفعل والمغال معلوم (قوله بحسب) يفتح
السبب أى بقدر الاذن ولا يحتاج العبد الى قبول لانه استخدام (قوله في نوع) أو من أو محل أو قدير أو دفع
له مالا وقال الجملهر أس مالك وتصرف جاز له الشراء ولو بأكثر منه معينا وفي الذمة وان قال له انجره في لم يزد
عليه وله الشراء بعينه وفي الذمة بقدره فلو تلف قبل دفعه للبائع انفسخ العقد في العين وثبت للبائع الخيار
فيأبى الذمة ان لم يوف له السيد (قوله وتوابعها) مراد لما قبله (قوله في المدة) أى الناشئة عن العلامة
لأنه نحو غصب ومسرة (قوله وليس له النكاح) فلا يزوج عبد التجارة ولا تزوج فمى أولى من عبارة
الحر ولا يؤجر نفسه ولا يعيرها بالاولى الا باذن فيها صريح أو ضمنى كأن لزمه مؤن نكاح باذن وضمان به
فلهما يجاز نفسه لذلك ولو لم يكن مأذونا يؤجر وما بعده من الأفعال مرفوعة استثناء أو منصوبة من عطف
مصدر مؤول على صريح ولا يוכלل أجنيا الا في معين كعبد التجارة والافاع عجز عنه (قوله ولا يأذن لعبد
في التجارة) خرج بها شراؤه معين ولو للتجارة فيصح (قوله فان أذن له السيد فيه جاز) أى اذا أذن
(قول الشارح لانه محجور عليه الخ) علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت للمالك لانه ليس أهلا ولا لسيد بعض في
ذمته لعدم رضاه ولا في ذمة العبد لما في حصول أحد الموضعين لغيره من يلزمه الآخر (قول الشارح والثاني
يصح) اختاره السبكي قياسا على الفلاس قال لا ناقول ان تعلق المال بذمته عيب بخلافه في خنيفة فانه قال بذلك
والعجب انه مع ذلك صحح شراؤه قال ومن قال بصحة قبول الحبوة والصوبة بانهم أن يقول هنا بالصحة ثم هذا
الوجه نسب للجهور والظاهر على هذا الوجه ان شراؤه يقع للسيد (قول الشارح ولا حرج للسيد الخ) ولذا قال
الامام لا احتكام للسادات على ذم عبيدهم ولا يعلكون الزاد منهم ما لا حتى لو أوجره على الضمان لم يصح وان
كان محل الديون التي تانم بالاذن الكسب وهو ملك السيد لا بالاستقلال ما لم يتحقق التعلق بالذم (قول
الذين بعد العتق) لا قبله لانه معسر (قول الذين كشراؤه) أى لا مع مواضعة مالية بخلاف النكاح فانه لا يصح جزا
(قول الذين تصرف) بالاجماع (قول الذين فان أذن الخ) يستفاد من التعبير بان تعيين النوع ليس بشرط لانها
تستعمل فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف اذا (قول الذين النكاح) عبارة لحرر ان ينكح عدل عنها فيقيد عدم انكاحه
لسيد التجارة بخلاف ينكح فانه قاصر على عموم هذا سواء كانت اليه مضمومة أو مقنونة (قول الذين ولا يؤجر)

(ولا يتصدق) ولا يتفق على نفسه من مال التجارة لأنه ملك السيد (ولا يعمل سيده) يباع وشراء لأن تصرفه ليس سيده بخلاف المكاتب (ولا ينزل بأباه) فله التصرف في البلد الذي أتى إليه إلا إذا خاض السيد الاذن بهذا (٢٤٣) البلد (ولا يصير) العبد (مأذونا له

بسكوت سيده على تصرفه) وأما يصير مأذونا باللفظ الدال على ذلك) وقيل إقراره أي المأذون (يدبون المعاملة) وتؤدي مما شأني ذكره وأعاد الصنف المسئلة

في باب الأقرار في تقسيم (ومن عرف رق عبد لم يعمل) أي لم يجز له أن يعمل (حتى يعلم الاذن) له (سباع سيده أو يئنه أو شيوع بين الناس) حفظ المالم (وفي الشيوع وجه) أنه لا يكفي في جواز معاملته لأنه قد ينشأ عن غير أصل (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لأنه منهم في ذلك (فإن باع مأذون له) سلعه عما في يده (وقبض الثمن فنلف في يده فخرجت السلعة

مستحقة) للغير (رجع المشتري ببدله) أي بدل ثمنها وفي الروضة كإصلها والحرر ببدله أي الثمن (على العبد) لأنه الباشر بالعقد (وله مطالبة السيد أيضا) لأن انعقد له فكانه البائع والتفاضل للثمن (وقيل لا) يطالبه لأنه بالاذن للعبد أعطاه استقلالاً (وقيل أن كان في يد العبد وفاء فلا) يطالب السيد للحصول الغرض بما في يده (والا يطالب (ولو اشترى) المأذون (سلعة ففي مطالبة السيد

السيد لعبد التجارة أن يأذن في التجارة لعبد اشتراه العبد من مال التجارة جاز فالصير في فيه راجع للاذن خلافا لمن زعم غير ذلك فتأمل (قوله ولا يتصدق) ولو بلمعة من نفقته إلا فيما يعلم رضا السيد به (قوله ولا يتفق على نفسه من مال التجارة) ولومن كسبه أيضا بالضرورة ولا يفترض على السيد لنفقته إلا أن تعثر مال التجارة وتخرج بنفسه عبدا للتجارة فينتفق عليهم لأنهم من توابعها (قوله ولا يعمل سيده) وإن كان السيد وكلاء عن الغير بمال الغير أعذا بالمال الآتية بقوله فكانه البائع والمال الآخر للغالب ولا يعمل وكيل سيده بمال سيده ولا مأذونا آخر لسيده كذلك ولا يتجرى في كسبه بنحو احتطاب أو قبول وصية أو هبة ولا بيع نسبة بخلاف الشراء بها ولا بيع بدون ثمن التل وإن يدفع له مالا ولا البيع بالعرض كامل القراض ولا يسافر ولا يعمل ميعا قبل قبض غنمه ولا يتجرى من يعتق على سيده فإن أذن له فيه صح وعقوان لم يكن على العبد دين أو كان السيد موسرا (قوله ولا ينزل بأباه) وله التصرف في البلد الذي أتى إليه وهل يتقيد بقصد البلد المأذون فيه وضمن التل فيه راجعه ولا ينزل باستلام السيد له لو كان أمة ولا يجنون منه ومن سيده وأغنامه كذلك ولا ينزل نفسه لأنه استخدام وينزل بآجاره سيده له وبكاتبته ولو فاسدة وبزوال ملك سيده عنه (قوله ولا يصير العبد) أي غير المأذون له لو كان حق الشارح ذكر ذلك (قوله بسكوت سيده) ولا بقوله لأنتملك من التصرف وإن اشترا مع مال التجارة (قوله وأعاد الخ) جواب عن أتى يكون مكررا (قوله ومن عرف) أي ظن ولو بقول العبد والمراد دفع التحصيل الحاصل والمراد العبد في الواقع وتخرج بذلك مجهول الرق ومثله مجهول السفة لأن الأصل الكمال (قوله حتى يعلم) ولو بالظن أخذنا بما عده ومنه أن يسمع سيده يقول أذنت لك ولفلان أو لعبد في التجارة والمراد بالبيئة عدلان وكذا عدل ولورواة وواسقا اعتقد صدقه (قوله حفظ المالم) فله بعد المأذون أن لا يسله الثمن حتى يثبت الاذن له وإن صدق (قوله ولا يكفي قول العبد الخ) وإن اعتقد صدقه ويعتمد قول العبد أن يجبور على أو غير مأذون في وإن كذب سيده وليس للعبد أن يدعي على سيده أنه أذن له إلا أن اشترى شيئا وطالبه البائع بثمنه وأنكر السيد للعبد تحليفه أيضا وله بعد حلقه أن يدعي عليه مرة أخرى رجاء أن يقر فغيره مع البائع الثمن (قوله في يده) ليس قيده (قوله وفي الروضة) اعتراض على الصنف نعم أن أراد البديل المقابل لم يحجب حينئذ لاعتراضه ولا إلى تأويل بقوله فتأمل (قوله وله مطالبة السيد) ومن غرم منهما لا يرجع على الآخر كما مر بخلاف الوكيل وعامل القراض إذا غرما بعد الزل نعم لا يطالب السيد بالعقد الفاسد لأن الاذن لا يثبتنا وله في يتعلق بذهمة العبد فقط وعلم من الخلاف أنهم أخذوا السيد المالك من العبد طوبى جزما (قوله ولأذمة سيده) وإن باع العبد أو أعتقه نعم لو سام العبد سلعته بأذن سيده فتلقت بذهمتها معا على المتصدق خلافا للإمام وليس من كسب العبد مهر المأذونة بخلاف مهرام التجارة ولا يوزم العبد الكسب على ما تلقى به كاتلس (قوله من مال التجارة) فيمنعت على السيد التصرف فيه بغير إذن العبد والغرماء فإن تلفه غرم الأقل من قدره والدين ولو أذن العبد صح وتعلق

بالفتح والضم (قول الثمن وقيل إقراره) أي ولو لا بآباضه (قول الثمن ومن عرف رق عبد) خرج بمجهول الرق والحرر ففتحوز معاملته (قول الثمن حتى يعلم) أراد به ما يشمل الظن بقرينة العطف على السماع من السيد فيه جمع بين الحقيقة والمجاز (قول الشارح لأنه قد ينشأ الخ) أجيب بأن تكليف البائع من السيد أو شهادة البيئة فيه خرج (قول الثمن هذا الخلاف) أي والتعليل ماسلف ولو ذكر ذلك الشارح لعلم الأوجه كلها كما فصل الاسنوى ولعلها أفردته لكونه تعليل الاصح ولما يرته ماسلف في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الأخيرين فإنه آت هنا بلفظ ومعه (قول الثمن ولأذمة سيده) كالتفقه في النكاح (قول الثمن من مال التجارة)

بشمها هذا الخلاف) وجه مطالبة أن العقده فكانه المشتري (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أي المأذون (ولأذمة سيده بل يؤدي من مال التجارة) أصلا ورجحا

(وَكَذَا مِنْ كَيْسِهِ بِالْأَصْطِيَادِ وَنَحْوِهِ) كَالْأَحْطَابِ (فِي الْأَصْح) وَالثَّانِي لَا يُؤْدِي مِنْهُ كَسَارُ أَمْوَالِ السَّيِّدِ مَنْ بَقِيَ بَعْدَ الْإِدَاءِ شَيْءٌ مِنْ الدِّينِ يَكُونُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ إِلَى أَنْ يَسْقَى فَيْطَالَ بِهِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ بَعْدَ الْحَجَرِ فِي الْأَصْح فِي أَوَّلِ الرُّوْضَةِ وَعَزَا فِي الشَّرْحِ لِلتَّهْذِيبِ وَمُقَابِلِهِ بِنَبْنِي أَنْ يَكُونَ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمَطْلَبِ الْجَمْعُ (٢٤٤) بَيْنَ عَدَمِ التَّعَلُّقِ بِذِمَّةِ السَّيِّدِ بَيْنَ مَطَالَبَتِهِ بِمَا تَقَدَّمَ بِمَا أَذَامَ يَكُنْ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَفَاءً أَوْ

فِنْ أَنْ يُؤْدَى وَبِحَبَابَتِهِ يُؤْدَى عَمَّا يَكْسِبُهُ الْعَبْدُ بَعْدَ إِدَاءِ مَا فِي يَدِهِ كَمَا صَحَّحَهُ الْإِمَامُ وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي التَّهْذِيبِ مِنْ أَنَّ الْبَاقِيَ يَكُونُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ لِإِتِّبَانِ مَطَالَبَةِ السَّيِّدِ بِهِ (وَلَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ بِتَمْلِيكِ سَيِّدِهِ فِي الظَّاهِرِ) الْجَدِيدُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْمَلِكِ وَالْقَدِيمُ يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ لِحَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ مِنْ بَايَعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَلَهُ الْبَاقِي الْأَنْ يَشْرُطَهُ الْمَتَاعُ دَلُّهُ أَضَافَةُ الْمَالِ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ وَأَجِيبُ أَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِ لِلْإِخْتِصَاصِ لِلْمَلِكِ وَعَلَى الْقَدِيمِ هُوَ مَوْلَاكَ ضَعِيفٌ لَا يَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ وَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ مَتَى شَاءَ وَهُوَ يَقْبَلُ الْعَبْدَ أَوْ يَمْتَنِعُ إِلَى قَبُولِهِ وَجِهَانٌ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ مِنَ التَّمَتُّعِ مَبْنِيَانِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي إِبْجَارِهِ عَلَى التَّكْرَاجِ أَنَّ يَقْبَلُهُ السَّيِّدُ بغيرِ رِضَا فَعَلَى الْمَتْنِ الرَّاجِحِ يَحْتَاجُ إِلَى قَبُولِ الْعَبْدِ التَّمْلِيكِ وَلَا يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِ الْأَجْنَبِيِّ قُلِ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ الْوَقْفِ وَالظَّاهِرُ بِالْخِلَافِ وَفِي الْمَطْلَبِ أَنَّ جَمَاعَةً أَجْرُوا فِيهِ الْقَوْلَيْنِ

الَّذِينَ ذِمَّةُ الْعَبْدِ (قَوْلُهُ وَكَذَا مِنْ كَيْسِهِ) أَيْ قَبْلَ الْحَجَرِ لَا بَعْدَهُ كَمَا بَاتَى (قَوْلُهُ وَمُقَابِلِ الْخ) هُوَ صَرَحَ فِي أَنَّ فِي تَعَلُّقِ الْبَاقِي بِذِمَّةِ الْعَبْدِ خِلَافًا لِمَا فِي أَوَّلِ الرُّوْضَةِ كَالشَّرْحِ وَالتَّهْذِيبِ وَهُوَ رَدُّ مَا لَهُ الْعَلَامَةُ الْبَرُّسِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ فِي أَوَّلِ الرُّوْضَةِ لِأَنَّ نَظَرَ الشَّارِحِ الْحَقِيقِي فِي تَحْرِيرِ الْخِلَافِ لَا يَقَاطِعُهُ بِنَظَرٍ غَيْرِهِ وَبِقَرَضِ صَحْتِهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ الْمُقَابِلَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَنْبَغِي تَعَلُّقُهُ بِذِمَّةِ الْعَبْدِ وَحَدِّهَا بِهِ وَأَوْ يَكْسِبُهُ بَعْدَ الْحَجَرِ فَلَا خِلَافَ اعْتِرَاضٍ وَيَسْقُطُ مَالُ الْعَلَامَةِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا قِسْمًا لَهُ (قَوْلُهُ إِذَا ذَامَ يَكُنْ الْخ) لِاحْتِجَاجِهِ إِلَى الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِيِّ وَقَالَ أَنَّهُ لِحُلِّ التَّوْهُمِ (قَوْلُهُ عَمَّا يَكْسِبُهُ الْعَبْدُ) أَيْ لَوْ بَعْدَ الْحَجَرِ وَكَذَا مَنْ مَالُ السَّيِّدِ لِأَنَّ هَذَا مِنْ حَيْثُ الْوَفَاءُ لِأَمِنْ حَيْثُ التَّعَلُّقُ وَالْمَتَانَةُ بَيْنَ الطَّالِبَةِ وَعَدَمِ التَّعَلُّقِ كَمَا فِي نَفَقَةِ الْقَرِيبِ (قَوْلُهُ وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي التَّهْذِيبِ الْخ) كَلَامٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ وَالصَّوَابُ اسْقَاطُهُ فَتَأْمَلُ (قَوْلُهُ وَلَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ) أَيْ غَيْرُ الْمَسْكَاتِ وَالْبَعْضُ أَمَّا مَا يَحْمِلُ لَكُنْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمَا وَهُوَ أَمَةٌ يَمْلِكُهَا وَلَوْ بِإِذْنِ (قَوْلُهُ بِتَمْلِيكِ الْخ) هُوَ قَدْ غَلَّ الْخِلَافُ لِأَنَّهُ بغيرِ تَمْلِيكِ لَا يَمْلِكُ بِالْخِلَافِ وَقَدْ بَيَّنَّا السَّيِّدَ لِأَنَّ فِي الْأَجْنَبِيِّ طَرِيقَيْنِ كَمَا بَاتَى (قَوْلُهُ لَا لِمَالِكَ) أَوْ الْإِنْفَاقَ كَوْنَهُ لِقَبَايَعِ (قَوْلُهُ) لِلتَّصَرُّعِ بِالرَّاجِحِ أَيْ فَعْنِي الظَّاهِرُ الرَّاجِحُ وَمُقَابِلِ مَنْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذِكْرِ الْجَدِيدِ تَرْجِيحٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ

﴿ كِتَابُ السَّلْمِ ﴾

وَيُقَالُ فِيهِ السَّلْفُ وَسَمِيَ سَلْمًا لِتَسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ فِيهِ وَسَلْفًا لِتَقَدُّمِهِ عَلَى تَسْلِيمِ الْبَيْعِ فَهُوَ لَعَلَّةُ التَّعْجِيلِ أَوْ التَّأْخِيرِ وَشَرْعًا مَاسِيًّا وَاخْتَارَ لَفْظَ السَّلْمِ وَأَنْ كَرِهَ ابْنُ عَمْرٍو كَقَوْلِهِ تَعْلِيلُهُ لِمَالِ السَّلْفِ عَلَى الْقَرْضِ وَذَكَرَ الشَّارِحُ السَّلْفَ لِأَنَّهُ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ هُوَ بَيْعٌ) فَلَا يَصِحُّ لِكَافِرٍ وَلَا مِنْ كَافِرٍ فِي مَسْلُومٍ وَلَا مَصْحُوفٍ وَلَا مِنْ حُرٍّ فِي آلَةٍ حَرْبٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ (قَوْلُهُ بِالْجَرِّ) لِلْإِضَافَةِ لِلرَّافِعِ نَعْلَانِ الَّذِي يُوَصِّفُ الْبَيْعَ لَا الْبَيْعَ (قَوْلُهُ) هَذِهِ خَاصَّةٌ أَيْ حَقِيقَتُهُ فَلَفْظُ السَّلْمِ مِنْ حَقِيقَتِهِ عَلَى الْأَصْحِ لِأَنَّهُ جَزَمَ مِنَ الصِّغَةِ قَدْ كَرِهَ نَوْعَانِ فِيمَا بَاتَى تَوْطُنًا لِبَعْدِهِ (قَوْلُهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ) أَيْ الَّذِي فِي الذِمَّةِ بِغَيْرِ لَفْظِ السَّلْمِ فَلَا حَاجَةَ لِاسْتِنَاءِ الرُّوْثَةِ كَمَا قَدْ بَيَّنَّا التَّهْجِ الْإِنِّ أَرَادَ بِالْبَيْعِ الْعَيْنِ وَهُوَ غَيْرُ مَحْصِيحٍ (قَوْلُهُ لِلتَّوَقُّفِ مَحْتَمِلٌ عَلَيْهِ) فَلَمَّا رَدَّ بِالشَّرْطِ مَا عَيْنَ الْأَرْكَانَ

وَلَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ السَّيِّدُ بِالْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ أَوْ الْإِغْتَاكِ نَظَرًا أَنْ ذُنَّ الْعَبْدُ وَالتَّرَمُّاءُ جَازُوا الْإِفْلَاقَ (قَوْلُ الْمَتْنِ مِنْ كَيْسِهِ) كَالْمُرُوءَةِ وَالْمُؤْنِ التَّكْرَاجِ (قَوْلُهُ الشَّارِحُ فِي الْأَصْح) يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ يَكُونُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ (قَوْلُ الشَّارِحِ عَمَّا يَكْسِبُهُ الْعَبْدُ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ قَبْلَ الْحَجَرِ فَظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بَعْدَ الْحَجَرِ لَزِمَهُ أَنْ تَكُونَ الطَّالِبَةُ مَفْرَعَةً عَلَى ضَعْفٍ أَوْ تَضَعُفُ مَا فِي أَوَّلِ الرُّوْضَةِ لِمَزْوِجِ الشَّرْحِ لِلتَّهْذِيبِ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي يَرْشِدُنِي أَنْ مُرَادُهُ قَوْلُهُ وَعَلَى مَا فِي التَّهْذِيبِ الْخ (قَوْلُ الشَّارِحِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْمَلِكِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ قَاشِيَهُ الْبَهْمَةِ (قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَهُ الرَّجُوعُ) قَالَ الْأَسْنَوِيُّ حَتَّى لَوْ كَانَا عَبْدَيْنِ فَلِكُلٍّ كِلَا نَهْمَا لِأَنَّ حُرَّكَانَ التَّمْلِيكِ الثَّانِي وَيَكُونُ رَجُوعًا وَلَوْ أَتَّفَقَ الْعَيْنُ الْمَمْلُوكَةُ مُتَلَفٌ فَيَلْزَمُ تَكُونُ الْقِيَمَةُ لِلْسَّيِّدِ وَنَقَطُ حَقِّ الْعَبْدِ أَوْ تَنْتَقِلُ الْقِيَمَةُ إِلَى الْعَبْدِ أَفْقَهْمَا الْإِنْقِطَاعُ قَالَ الرَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

﴿ كِتَابُ السَّلْمِ ﴾

(قَوْلُ الشَّارِحِ هَذِهِ خَاصَّةُ الْخ) اعْتِذَارٌ عَنْ اسْقَاطِ قَوْلِ غَيْرِهِ بِلَفْظِ السَّلْمِ لِمَنْعِهِ مِنْ إِبْرَادِ بَيْعِ الْمُوصُوفِ فِي الذِمَّةِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ (قَوْلُ الْمَتْنِ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ الْخ) مَالِ السَّلْمِ قَرِيبًا فِي التَّعْرِيفِ مِنْ أَنَّ السَّلْمَ بَيْعٌ

مِنْهُمْ الْمَوْرِدُ وَالْقَاضِي الْحَسَنِيُّ وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ الظَّاهِرُ عَلَيْهِ عَنْ قَوْلِ الْمُحَرَّرِ كَالشَّرْحِ الْجَدِيدِ لِلتَّصَرُّعِ (قَوْلُ) بِالرَّاجِحِ وَفِي أَوَّلِ الرُّوْضَةِ الظَّاهِرُ الْجَدِيدُ ﴿ كِتَابُ السَّلْمِ ﴾ وَيُقَالُ فِيهِ السَّلْفُ (هُوَ بَيْعٌ مُوصُوفٍ) بِالْجَرِّ (فِي الذِمَّةِ) هَذِهِ خَاصَّةُ التَّمَقُّقِ عَلَيْهَا وَيَخْتَصُّ أَيْضًا بِلَفْظِ السَّلْمِ فِي الْأَصْحِ كَمَا سَبَقَ (يَشْرُطُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ) التَّوَقُّفُ مَحْتَمِلٌ عَلَيْهَا لِيَصِحَّ هُوَ أَيْضًا

كأبأنى (قوله أمور) أى سبعة لم يذكر الصنف وألها وهى حلول رأس المال وتسليمه في المجلس وبين محل التسليم والقدرة على تسليمه والعلم بقدرة العلم بأوصافه وذكرها في العقد زاد بعضهم العلم بقدرة رأس المال وكونه ديناً ولا حاجة اليه المأثم من شرط وط البيع في الذمة كما مر (قوله تسليم) المراد به ما يعم التسليم كما في الإيلاف مع الصبي عنه كما لا يكتفى الوضع بين يديه وقال شيخنا مر لا بد ههنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكتفى القبض هنا ولو لمع التهي عن حذر من بطلان العقد وهو ظاهر وخرج بهذا ما قاله المبدئ به لاجل ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لأنه إما قابض مقبض من نفسه أو وكيل في إزالة ملك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالباً كونه حالاً فلا يصح فيه الأجل وإن قال وحل وقبض في المجلس (قوله في المجلس) وإن قبض فيه السلم فيه (قوله ولو تفرقا) ومنها التخاير (قوله بطل العقد) أى في الجميع فإن قبض بعضهم فبإبقائه تفرقاً لا لصفقة والبائع الخيار وليس من التسليم عتق العبد المجهول رأس مال لعدم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فإن قبض قبل التفرق صح العقد ونفذ العتق على العتق (قوله وهو الخ) ساقط من بعض النسخ والحوالة بالغة هنا فبأبأنى والأذن فيها لاغ وإن وقع القبض بعده في المجلس (قوله فلا يجوز) فلو أخذ السلم بأذن السلم إليه من المحيل ورد له وأذن المسلم إليه للمحال في دفعه جاز وصح العقد (قوله السلم) أظهر الضمير يدفع نوهم عوده للتمن (قوله لا يصح) التعمد للصحة لأن تصرف العاقد في زمن الخيار إجازة كما تقدم (قوله أى العقد) أى لعلم صحة القبض عنده فتقرر فيما بعده تفرق قبل القبض وهو مبطل لعقد السلم كما سبق قوله أو دعه له أى وتفرقاً بعد الإيداع (قوله ويؤخذ الخ) التعمد بخلافه وليس بين ما هنا ما تقدم مر في ذن السلم هنا يؤدى عن دين الحوالة وهو غير جهة السلم وما ذكره بقوله بخلافه هنا غير مستقيم قائمه وقول بعضهم يحمل ما هنا على ما إذا جدد السلم إليه للمسلم إذا في القبض من المحال صحيح من حيث الحكم باطل من حيث الحل لا بطل الفرق للذكر وخرج السلسلة عن موضوعها

(قول المتن أمور) قال السبكي سبعة تسليم رأس المال وكون السلم فيه ديناً مقدوراً على تسليمه معلوم المقدار مع وف الأوصاف والعلم بقدرة رأس المال وبين موضع التسليم قال وينبغي أن يحذف كون السلم فيه ديناً لأنه كمن ذكر في الحدو كونه مقدوراً على تسليمه مع وف الأوصاف ومعلوم المقدار لأن ذلك يرجع إلى القدرة على التسليم والعلم المشترطين في أصل البيع نعم فيها تفاصيل هنا في حسن ذكرها ما الذي لا بد منه فتسليم رأس المال ومعرفة المقدار إذا كان معيناً على قول وبين موضع التسليم انتهى (قول المتن رأس المال) فلو تخاير أو تفرق قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض صح بقسطه ولو قبض السلم فيه الحال في المجلس لم ينفع عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته درهم خطنه رأس مال سلم وقبض السلم فيه الحال في المجلس لم يفسد ذلك الصحة (قول المتن جاز) أى كغيره من الصرف وبيع الطعام بالطعام فما كان الثمن في الذمة فتحكمه في اشتراط الوصف حكم الثمن (قول المتن ولو قبضه وأودع الخ) قياساً على سائر أمواله وقياساً للسلم على غيره (قول الشارح لا يصح) نازع في ذلك الأذرى وغيره وقالوا العلة متفرعة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في المبيع زمن الخيار والأصح خلافه قال الأذرى في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصرفين إذا اقترض من الآخر قبضه ورد إليه عما بقي عليه أن الأصح والمنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن فتاوى القاضى البطلان في مسألة الشارح لأن البغوى قال عقب ذلك قلت الأصح الصحة لأنه لا تصرف من المشتري بأذن البائع في زمن الخيار (قول الشارح من أن القبض الخ) بل لو قال له سلمه له عن جهة السلم لم يكف لأن ذلك يكون بطريق التوكيد عن المحيل والشخص لا يكون وكلاً في إزالة ملكه وهو المال المدفوع فإن إقباضه يزول ملك القبض عنه ثم على كل تقدير بر الحوالة التامة لكونها مائة نعم في قبض رأس المال (قول المتن يجوز الخ) أى كالموجله مما نصادقاً وأجرة وغير ذلك

(أمور أخرها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلو أطلق) في العقد كأن قال أسلمت إليك ديناً في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد لوجود الشرط ولو تفرقا قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) السلم (به وقبضه الحال) وهو السلم إليه (في المجلس فلا) يجوز ذلك لا سيما في فلا يصح العقد (ولو قبضه) السلم إليه في المجلس (وأودع السلم) في المجلس (جاز) ذلك وصح العقد ولو رد إليه عن دين قال أبو العباس الرويانى لا يصح أى العقد لأنه تصرف فيه قبل إتمام ملكه عليه وأقره الشيخان قالوا ولو أحال المسلم إليه برأس المال على المسلم عن دين فتفرقا قبل التسليم بطل العقد وإن جعلنا الحوالة قبضاً لالمعتبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويؤخذ من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في حالة السلم والله راق ما وجهها به المتقدم من أن القبض فيه قبض عن غير جهة السلم أى بخلافه هنا (ويجوز كونه)

أى رأس المال (منفعة) كأن يقول أسلمت إليك منفعة هذه الدار شرا في كذا (وتقبض بقبض العين) في المجلس لأنه الممكن في قبضها فيه فلا يعر على هذا ما تقدم أن العبر في السلم القبض الحقيقي وهذه السئلة مذكورة في الشرح ساقطة في الروضة (وإذا فسخ السلم) بسبب يقضيه كالنقص في السلم فيه عند حواله (٢٤٦). (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في العقد أم في المجلس (وقيل للسلم

اليعد ردها بن عين في المجلس دون العقد) لأنهم يتناولوه وعورض بأن العين في المجلس كالعين في العقد ولو كان فالراجع إلى بدله وهو الثلث في المثل والقيمة في التقوم (ورؤية رأس المال) المثل تنكفي عن معرفة قدره في الأظهر) كالتمن وقد تقدم في البيع والثاني لا تنكفي بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في الكيل والوزن في الوزن والتسوية في التسوية ولا يتلف وينسخ السلم فلا يدري يرجع واعترض بآتيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أما رأس المال للتقوم فتسكت في ربه عن معرفة قيمته قطعا وقيل فيه القولان ومحلها إذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الأمور المشتركة (كون السلم في ديننا) كما فهم من التعريف السابق (فأقول) أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد) فقيل (فليس يسلم) قطعا ولا يتقدم في الأظهر) لا اختلاف اللفظ فان لفظ السلم يقتضي الدنية

(قوله أى رأس المال) تفسر على الظاهر المراد بدليل ما بعده وان كان يصح كون السلم فيه منفعة أيضا (قوله هذه الدار) أو عبيد أو عبا صفتها كذا أو منفعة نفس كذا ومتى قبض نفسه امتنع عليه أخرجها (قوله ساقطة من الروضة) لعدم القبض الحقيقي العتبرها كقوله السبكي والأسنوي والولي العراقي وقد أشار الشارح إلى الجواب فتأمل (قوله باق) المراد كذلك في ملكه وان زال وعاد (قوله استرده) ولونا قصا ولا أرش له في نقص وصف كمثل بخلاف نقص جزء كيد فيرجع بارشه (قوله في المجلس) المراد قبل التفرق ولو في غير المجلس والقبض هنا معتبر بغيره في البيع قبل قبضه فلا بد في الغالب من مضى زمن الوصول ومن النقل والتفريق قبل تفرقهما (قوله ثالثا) أى حاسا وشرا وتعلق به حق على ما مر في اختلاف المتأخرين (قوله والزرع في المزرع) الصواب إسقاط هذه لأن الكلام في المثل الآن يقال إن ذلك بيان لما في البيع لا بقيد وجوده هنا (قوله فلا يدري يرجع) ورد بتسديد صاحب الدية لأنه غارم (قوله ومحلها) أى القولين في المثل والتقوم (قوله كما فهم) فقد كرهنا للتصريح أو توطئة ما بعده كما مر (قوله أسلمت إليك) ومثله بتك كذا في ذمتي سلمنا ولا بد من ذكر لفظ السلم من المبتدى قبل قبول الآخر ولا عبرة به فيما بعده قال الباقي وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه إلا السلم والنكاح والكتابة (قوله هذا الثوب) أو دينار في ذمتي لأن هذا رأس المال (قوله في هذا العبد) ومثله سكتي هذه الدار لأن منفعة العقار لا تكون إلا معينة (قوله ولا يتقدم) وإن نواه على المتعمد (قوله انعقد بهما) هو الاعتماد اعتبارا باللفظ والأحكام فيه أيضا تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس ويصح الاعتراض عنه وتكفي الحوالة به وعليه يقبض بعته لو كان رقيقا أو الوضع بين يديه وغير ذلك من الأحكام نعم لا بد من تعيينه وتعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين وتقدم أنه لا يصح الاعتراض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في النهج ههنا من الاضطراب والترجيح مما يخالف ما ذكره غير معتمد (قوله ما تضمنه) قدر ذلك ليصح الحل (قوله ولحله)

(قول الشارح فلا يعر) تفرع على قوله لأنه الممكن (قول المتن) ورأس المال (الح) لكن يكره (قول الشارح والزرع في المزرع) هذا مع قوله السابق المثل يقتضي أن المزرع ويكون متليا أى وليس كذلك كما سيأتي في العقب أن المثل ما حصره كيل أو وزن رجا في السلم (قول الشارح لا يتقدم يلفظ) فان قلت فإذا فرغنا على الأول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو المسلم إليه ثم محل القولين إذا تفرقا قبل العلم بالقدر والافصح جزما كما سيأتي في كلام الشارح (قول الشارح بالقدر) يرجع إلى قول المتن قدره في الأظهر وقوله والقيمة يرجع إلى قوله عن معرفة قيمته (قول المتن كون المسلم فيه ذمتي) أى لأن لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لأن كونه ذمتي داخل في الحقيقة فليس خارجا كما يسمى شرطا (قول المتن ولا يتقدم في الأظهر) لوقال بتك هذا بائع في انعقاده ههنا القولان (قول المتن بهذه الدار) مثله لو كانت في الذمة ثم إن جعلناه سلما اشترط التمين والتسلم وإن جعلناه بيعا يجب التسليم واشترط التمين لتلاؤدي إلى بيع الدين بالدين (قول المتن انعقد بهما) لو زاد المشتري مع هذا الذي صدر منه لفظ سلما انعقد سلما قاله الرافي رحمه الله كذا نقل عنه الأسنوي وناعا الأذري وقال ان لم يرد ذلك في الرافي (قول الشارح اعتبارا بالمعنى) أى وأما اللفظ فلا يعارضه لأن كل سلم بيع فعلى هذا لا ثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتراض عنه ويجب تسليم رأس المال في المجلس وعلى الأول يجوز

الاعتراض

والثاني يتقدم نظرا إلى المعنى (وقالوا اشتريت منك ثوبا بصفته كذا بهذه الدار) فقال بتك انعقد بهما لا سلما

اعتبارا باللفظ (وقيل سلما) اعتبارا بالمعنى (الثالث) من الأمور المشتركة ما تضمنه قوله (الذهب) أنه إذا سلم بموض لا يصلح للتسلم أو يصلح للحل (أى السلم فيه) (مؤنة) اشترط بيان معنى التسليم لتفاوت الأغراض فيما يراد من الأمانة في ذلك (والا) بأن لم يكن لحله مؤنة (فلا) يشترط ما ذكر

ويعين موضع العقد للتسليم
وان عين غيره تعين والسئلة
فيها نصان بالاشتراط وعدمه
ف قيل هما مطلقا وقيل هما في
حالين قيل في غير الصالح
ومقابلة وقيل فيها للمؤنة
ومقابلة وقيل هما في الصالح
ويشترط في غيره وقيل هما
فيها للمؤنة ولا يشترط في
مقابلة وقيل هما في ليس لمحله
مؤنة ويشترط في مقابلة والفتي
بهما تقسيم الكلام في السلم
للمؤجل أما الحال فيعين فيه
موضع العقد للتسليم ولو
عين غيره جاز وتعين والرد
بموضع العقد تلك الحجة لذلك
الموضع بعينه (ويصح السلم
حالا ومؤجلا) بأن يصح
بهما ويصدق بهما تعريفه
السابق (فان أطلق) عن
الحال والتأجيل (ان عقد
حالا) كالتن في البيع (وقيل
لا ينعقد) لان المتناقص في السلم
التأجيل فيحمل المطلق عليه
ويكون كما لو ذكر أحلا
مجهولا (ويشترط) في المؤجل
(العلم) بالاجل فان عين شعور
العرب أو الفرس أو الروم
جاز لانهما معلومة مضبوطة
(وان أطلق) الشهر (حمل
على الحلال) لانه عرف
النسب وذلك بأن يقع العقد
أوله (فان انكسر شهر) بأن
وقع العقد في أثناءه والتأجيل

أي من أجل الذي يطلب تحصيله منه إلى محل العقد (قوله) ويعين موضع العقد ان كان صالحا والا فلا بد من
البيان (قوله تعين) أي التبرؤان كان محل العقد صالحا (قوله) وقيل هما في الصالح) وسكت عن عكس هذه
الطريق لانهما المذكورة في كلام المصنف أولا فجعلنا الطريق حينئذ بهذه سبعة بقي طريقا ثمانية المذكورة
في كلام المصنف ثانيا لانهما لمفقه من طريقين من هذه الطرق المذكورة ولذلك جعلنا الزكري ثلاثة أوجه
فتأمل (قوله موضع العقد) أي حيث صلح وان كان للمؤنة فان لم يصلح تعين البيان ومضى عينوا غير صالح
بطل العقد متى خرج محل التسليم عن الصلابة تعين أقرب محل إليه ولو أبعد من الأول ولا أجرة ولا خيار بل
لو طلب السلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب اليه تعين الأقرب شرعا كالنص عليه (قوله تلك الحجة) فيكفي
أي موضع منها وان لم يرض به السلم ولا يترمه انتقاله إلى منزله ولو قال في أي مكان من الحلة أو البلد ان لم يضر ولم
يتسع البلد ولا فسد كما لو قال في أي البلاد شئت أو في بلد كذا أو بلد كذا (قوله حالا) خلافا لاثمثة الثلاثة ولا ترد
الكتابة بعجز الرقيق فيها (قوله العلم بالاجل) أي للعاقدين ويكفي عنهما أن يكون في مسافة عدوى عن معرفة
عدلان أو عدد تواتر في الخبر أو الخبر عنه ولو لم نكهار ولا يكفي عدل واحد (قوله شهر العرب) وأولها الحرم
ويحمل أوله وغرته وهلاله على أول جزء منه وآخره وسلخه وفراغه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال
فيهم بصرح العقد والاجل بالتبرؤ صحيح وهو نزول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطي
والشهور الآن أنه أوله وكذا الصليب وهو سبع عشر شهر توت والمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس
أول برج الحمل وهو نصف شهر برمهات القبطي ولا يجوز بفصح النصارى بكسر الفاء ولا بفطير اليهود وهما
عبدان لهما مكراتنص عليه الشافعي رضي الله عنه لاختلاف وقتيهما قال بعضهم ولعل ذلك كان في زمنه
والافهمه الآن في زمن معين عندهم ورد بأن وقتيهما قد تقدم قد تأخر كما يعرفه من له المام بحساب القط
فراجعه (قوله وان أطلق الشهر) فلم يقيد به بر في ولا غيره كاذكره حمل على الحلال وان خالف عرف
العاقدين (قوله لانه عرف الشرع) ولا يحمل على الفارسي ولا الرومي ولا القبطي وأول شعور الفرس

الاعتياض عن الثوب على الظاهر يجوز الأولان (قول الشارح ف قيل هما مطلقا) (الخ) يريد أن في المسئلة ست
طرق غير الطريق الذي في المتن فقد ذكر السبكي أنها طرقا بقسا بمعية حيث قال بعد حكاية الست والسابع ان لم يصلح
وجوب بانه وان صلح فتلاثة أوجه ثالثها ان كان للمؤنة وجوب والا فلا (قول الشارح وتعين) بخلاف البيع لان
السلم قبل التأجيل قبل شرطاي تضمن التأخير بخلاف البيع (قول المتن حالا ومؤجلا) أما المؤجل فبالإتفاق
ولقوله تعالى إلى أجل مسمى وأما الحال بخلاف فيه الأئمة الثلاثة لئنا انه اذا جاز مؤجلا فليالحال أجز لانه عن
القرار أبعد (قول المتن العلم بالاجل) أي فلا يصح بالمسرة خلافا لابن خزيمة ولا بالحصاد والراس وقدم
الحاج خلافا لما لك لنا الأئمة تحدث إلى أجل معلوم والقياس على محي المطر وقدم زيد (قول المتن فان عين
الحج) شعور العرب واحد ثلاثون وواحد تسع وعشرون اذا الحجة فانه تسع وعشرون وخمس وسدس
فالسنة العربية ثلثائة وأربعون وخمسون وسدس يوم وشهور الفرس كل واحد ثلاثون الا الاخير فخمسة
وثلاثون وأما شعور الروم فالثاني والسابع والتاسع والثاني عشر ثلاثون ثلاثون والخامس ثمانية وعشرون
وربع يوم والسبعة الباقية أحد وثلاثون فتكون ستم ثلثائة وخمسة وستين وربع يوم فاذا صار الربع
أكثر من نصف زيد في الخامس فتصير أيام الخامس تسعة وعشرين وأيام السنة ثلثائة وستة وستين يوما
والسريانية كالرومية الا في التسمية ويجوز التوقيت بالتبرؤ والمهرجان والأول وقت نزول الشمس برج
الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضا بفصح النصارى وفطير اليهود وهما عيداهما اذا لم يخص
بمعرفة الكفار ونص الشافعي على التبع وأخذ بالاطلاق بعضهم يحرم زمان موافقتهما

بأشهر (حب الباق) بعد الأول المنكسر (بالأهامة وتم الأول ثلاثين) ما بعدها ولا يلغى المنكسر كي لا يتأخر ابتداء الأجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الأخير من الشهر اكتفى (٢٤٨) بالشهر بعده بالأهامة ولا يتم اليوم ما بعدها (والأصح صحة تأجيله بالعيد وجمادى)

ور بيع (ويحمل على الأول) من العدين والجمادين والربيعين لتحقق الاسم به والثاني لا يصح لتردده بين الأول والثاني

(فصل) بشرط كون السلم فيه مقدور على تسليمه عند وجوب التسليم وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحال الأجل فإن أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل وذكر توطئة لقوله (فان كان يوجد ببلد آخر صح) السلم فيه (ان اعتيد نقله للبيع) للقدرة عليه (والا) أي وان لم يعتد نقله للبيع بأن نقل له على ندور أول ينقل أصلاً واعتيد نقله لغير البيع كالحمدية (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل ذكره الامام وقال لا تعتبر مسافة القصر هنا ونازع الرافعي في الاعراض عنها بما سياتي قريباً (ولو أسلم فيما يعم فاقطع في محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله (لم ينفسخ في الظاهر) والثاني ينفسخ كالوئاف البيع قبل القبض وأجاب الأول بأن السلم فيه

يشترط كون السلم فيه (الح) أي خلافاً للامام حيث قال لعقد وقد بقي من صفر لحظة وأجل ثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجمادى حسب الربيعان بالأهامة وبضم جمادى إلى اللحظة من صفر ويكمل من جمادى الآخر يوم اللحظة قال الامام عقب هذا وكنت أولو اكتفى بهذه الأشهر فإنها عربية كوامل قال الرافعي والذي مناه نقله التولي وغيره وقطعوا بالحلول بانسلاخ جمادى أي اذا كان ناقصاً كما هو صورة السئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال من ملامل اليوم الأخير من صفر حل بزوال اليوم الأخير من جمادى واعلم ان اذا اكتفينا بالثلاثة أشهر النواقص تكون تلك اللحظة التي من صفر معتبرة أيضاً في الأشهر ولا تنقصهما من الشهر الأخير

(فصل) بشرط كون السلم فيه (الح) (قول الشارح وفي المؤجل الخ) خالف في ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه فاشتراط القدرة فيه من القدر إلى المحل لنا أنه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجدهم يسلفون في الثمار الستين والثلاث ومن البين انقطاعها في هذه المدة وذهب مالك إلى الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمسقة كالقدر الكثير من الباكورة فهو معجوز عن شرا (قول الشارح بما سياتي) يرجع إلى قوله ونازع الرافعي (قول المتن في الاظهر) هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانقطاع بتقصير السلم إليه في الاعطاء وقت المحل أو موته قبل الحلول أو غيبة أحد الماعدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع في حال التيبه بعد المحل (قول الشارح يتعلق بالذمة) أي وكان كافلاً المشتري بالتمن

يشلق بالذمة (فيتخير السلم بين فسخه والمبرح حتى يوجد) فيطالب به ويخيار على الفور أو التراخي وجهان في الروضة (قول) عن التهمة وأشار إلى تصحيح الثاني من قوله فيها كصلها فان أجاز ثم بدله أن يفسخ مكن من الفسخ وفيهما وأسقط حقهم من الفسخ

لم يسقط في الأصح (ولو علم قبل الحمل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الأصح) لأنه لم يجر وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقق المعجز في الحال. وبأن يقي الخيار القول بالانقضاء للحق في التسليم في الثاني. بتلك البلدة أن نصيبه جامعة تستأمله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد بنقله وألم يوجد إلا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه بشمن غال فيجب تحصيله ويجب نقل الممكن نقله مادون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج اليها بكرة أمكنه الرجوع إلى (٢٤٩) أهله لئلا وجهان نقلهما صاحب

التهذيب في آخره من أحدهما الأول وقال الامام لا اعتبار بمسافة القصر ولا ينفسخ السلم قطعاً وقيل فيه القولان انتهى (و) يشترط (كونه) أي السلم فيه (معلوم القدر) كـ (كـ) فيما يكال (أو وزناً) فيما يوزن (أو عداً) فيما يعد (أو ذراعاً) فيما يذرع (و) يصح المكيل (أي سلمه) (وزناً وعكسه) أي للوزن الذي يتأق كـ (كـ) هذان بخلاف ما تقدم في الروايات لأن المقصود هنا معرفة القدر وهناك المماثلة بعد عده صلى الله عليه وسلم كما تقدم وحمل الامام إطلاق الأصحاب جواز كيل الموزن على ما بعد الكيل في مثله ضابطاً حتى لو أسلم في فئات المسك والعنبر ونحوهما كيلاً لم يصح لأن القدر اليسير منه مالية كثيرة والكيل لا يحد ضابطاً به وسكت الرافعي على ذلك ثم ذكر أنه يجوز السلم في الآتي الصغار إذا عم وجودها كيلاً أو وزناً قال في الروضة هذا بخلاف ما تقدم عن الامام فكأن ما اختار

بقطع النظر عن المقابل (قوله لم يسقط في الأصح) هو التعمد (قوله وبأن الخ) مراده كتابة قول ثالث بناء على القول بعبث الخيار والتي أما إذا قلنا لا خيار فلا ينفسخ قطعاً وإن قلنا بالخيار فلا ينفسخ على الأصح وقيل ينفسخ فأملاً (قوله الثاني بتلك البلدة) صفة لا انقطاع الذي لا يفتأ إلا بالبلد الواجب فيها التسليم (قوله تستأمله) أي في جميع البلاد أو غلباً عليه (قوله بشمن غال) أي وهو شمن شبهه والامام يجب تحصيله على التعمد ومثله ارتفاع الأسعار (قوله أو من مسافة لو خرج الخ) وهي مسافة العدوى وهي تنفس عماقها بما بين السافتين (قوله أحدهما الأول) وهو دون مسافة القصر أي مسافة العدوى وهو التعمد (قوله وقال الامام) مرجوح والتعمد خلافه هنا (قوله ويشترط الخ) هذا الشرط معلوم من البيع أيضاً لأن السلم من البيع في الذمة وذكره توفيقاً لما بعده ولم يسكت الشارح عن التنبه عليه باعتداله ما ذكره أولاً (قوله وعكسه) وكذا يصح في الموزن عدا إذا علم قدره بالاستفاضة كالنقد في خلافه الحرجاني لكن لا بد من الوزن عند التسليم (قوله الذي يتأق كـ) وهو ما جرمه كالوزن فأقل (قوله على ما بعد الخ) أي فهو بما يتأق كـ (كـ) فليس مفهوماً قبله (قوله لم يصح لتعذر الجمع) بين الكيل والوزن وهو التعمد (قوله الآتي الصغار) وهي ما تطلب للتداوى لا للزينة وقد رها بعضهم بمائة الواحدة سدس دينار ورده شيخنا الرمي (قوله كيلاً أو وزناً) هو التعمد فيهما (قوله بخلاف الخ) التعمد ما ذكره الرافعي وليس فيه مخالفة لأن الآتي كالجواب لا تنكس في الكيل يشغل اليد مثلاً بخلاف نحو السك (قوله صاع) هو اسم للوزن أصالة لا بأربعة أمداد والدرط وتلك البغدادى من صا رسا الكيل عرفاً وهو الراد هنا فكلام الصنف صحيح (قوله لأن ذلك) أي الجمع بين الكيل والوزن متعذر كما مر (قوله في البطيخ بكسر الباء) ويجوز فتحها وتأخيرها عن الطامع كسر الطاء كما مر (قوله والجمع فيها) أي اللذ كور سواء الواحدة والجملة بين العدوى والوزن مفقود وهو التعمد عند شيخنا الرابى واعتمد شيخ الإسلام المصححة في الجملة دون الواحدة وفي شرح شيخنا أعماد الصحة لم يفتوا ولو في الواحدة إذا أرغب بالوزن التقرب بكلام ابن حجر بواقفه عليه يحمل كلام الشارح ومثله البيض وذرع الثياب (قوله ويصح في الجوز) كيلاً ووزناً ومثله كما ذكرنا مثله أو دونه في الجرم كالبنق والقفتق والشمش

(٣٣) - (فليوبي ومحمدة) - (ثان) هـنا ما تقدم من إطلاق الأصحاب انتهى (ولو أسلم في مائة صاع حطه على إن وزنها كذا لم يصح) لأن ذلك يزوجوه (ويشترط الوزن في البطيخ) بكسر الباء (والباء نجان) بفتح المعجمة وكسرها (القضاء) بالثنية والبد (والفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يكتفى فيها الكيل لأنها لا تتجافى في المكيل والالبد لكثرة التفاوت فيها بين العدوى والوزن مفقود ما تقدم بل لا يجوز السلم في البطيخة والفرجلة لأنه يحتاج إلى ذكر حجمهما مع وزنها فيورث عزة الوجود (وصح) السلم (في الجوز والوزن في نوع) بقل اختلافه بطل قشوره ورقها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الأغراض في ذلك وهذا استمر كـ الامام على الإطلاق الاصحاب

قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في المذهب هو الذي أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي (وكذا) بصح السلم فبإذ كر (كيلا في الاصح) والثاني لا تجافيه في المكيال ولا يجوز بالعدد (ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين المد والوزن) فيقول مثلاً ألف لبنة ووزن كل واحدة كذا لا يضرب عن (٢٥٠) اختيار فلا يزول امر في وزنه على التقريب قال في الروضة أن الجمع فيه بين المد

والوزن اشتراطه
الخراسانيون ولم يعتبر
العراقيون ومعظمهم الوزن
ونص الشافعي في الأم على
أنه مستحب فيه ولو ركه
فلا بأس لكن بشرط أن
يذكر طوله وعرضه وثقله
وأنه من طين معروف (ولو
عن كيلافد) السلم (أن
لم يكن) ذلك الكيل
(معتمدا) كالكوز لانه
قد يتلف قبل الحل فيه
غرض بخلاف ما لو قال بعك
مل هذا الكوز من هذه
الصبرة فانه يصح في الاصح
لعدم الضرر ولسلم الحال
كل مؤجل أو كالباع وجهان
وقطع الشيخ أبو حامد بانه
كالمؤجل (والا) بأن كان
الكيل معتمدا (فلا) يفسد
السلم (في الاصح) ويلغو
شرط ذلك الكيل لانه
لا غرض فيه ويقوم مثله
مقامه والثاني يفسد تعرض
الكيل لتلف والوجهان
جاريان في البيع (ولو) أسلم
في عمره بصفة) أي في
قدر معلوم منه (لم) يصح
لانه قد ينقطع فلا يحصل
منه شيء (أو) عظيمة
صح في الاصح) لأن
عمرها لا ينقطع غالباً

(قوله والمشهور الخ) هو المعتمد (قوله اللبن بكسر الباء) وهو الطوب غير المحرق ومثله بعد حرقه إن لم يكن رخوا وكذا الخرف إن انضبط وميعار العدد وسياق وكذا الخشب لغيره ولو قد أخذ من العلة والا اعتبر فيه الوزن فقط (قوله على التقريب) أي عند الإطلاق فإن أراد التجديد اعتبر (قوله مستحب) هو المعتمد (قوله لكن بشرط) أي على القولين (قوله ولو عين كيلة) أو وزناً ونحوه فسد العقد (قوله إن لم يكن) ذلك الكيل معتمداً (بأن لم يعلم مقداره) فإن علم للعاقدين وعدلين صح ويجب تعيين المكيال إن تعددت المكيال ولا غالب وتعيين ذراع البدمفسدان لم يعلم قدره كما لا لحال الموت (قوله وقطع الشيخ أبو حامد الخ) هو المعتمد لعدم تعيين النوع فيه (قوله بقرينة صغيرة) أي من حيث قلعة عمرها وعكسها الكبيرة واعتبار القرينة للغالب ولأجلها ذكرت هذه المسئلة هنا مع انهان القدرة على التسليم (قوله في قدر معلوم منه) فيطلى في كماله الأولى وإن اعتيد نقل مثله أو وجوده الهامح وتعين عمرها ولا يجب قبول غيره إلا جود منه (قوله والثاني) هو مقابل الاصح في المكيال المتعاقب له وهذا معنى ما في الروضة انه أن أفادتوا يصاح قطعاً ولا في الاصح (قوله معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلين شهادة ولو رجلا وامرأتين بأن يوجد في دون مسافة القصرة فيا شيخان دون مسافة المدوى كما مر في شرح شيخنا في عمل التسليم (قوله وذكره في العقد) بلفظ يعرفه من ناسم فلا يكفي ذكره قابل المقدول بعده ولو في مجلسه ولا ينهائهما مطلقاً ومقابل عن شيخنا الرمي من الاكتفاء بشيئها في العقد فانه يصح اتفاقاً (قول المتن وكذا كيلة) أي قياساً على المحبوب (قول الشارح لكن بشرط الخ) الظاهر اننا قلنا بالاول اشتراطنا هنا أيضاً (قول المتن إن لم يكن معتمداً) زاد الاستوى ولم يعلم قدر الذي يحويه (قول الشارح ويلغو شرط ذلك الكيل) قال الاستوى المراد بالتعيين تعيين الفرد عن المكيال بالقبلة أو التخصيص فلا بد منه (قول الشارح لا يفد ينقطع) وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأغنامها أو صوفها أو وبرها أو سمناً أو جنبها نص عليه والأصل في ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضي الله عنه أن زيدا ابن سعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد لك أن تبني عمر معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بني فلان فقال لا يا يهودي لا أبيعك من حائط مسمى إلى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقاً مسمية إلى أجل مسمى وزيد بن سعة أسلم وشهد الشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شيء الا وقدره في وجه محمد صلى الله عليه وسلم (قول الشارح لحاؤه عن القائمة كتعيين المكيال) أي يفسد العقد في وجهه ويصح في آخره ويلغو الشرط وهو الاصح (قول المتن معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلين كما سيحى. ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول المتن التي تختلف بها الغرض) لأن القيمة تختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها السلم فيه هو معنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ أن شرط السلم فيه أن يكون ما ينضبط بالصفات المذكورة أنه أيضاً على أنه لا بد من أن زاد في الضابط من الأوصاف التي لا بد الأصل على عدمها يخرج نحو القوة والكتابة والصف والامية في المبدوء يخرج بالتدريج يختلف بها الغرض نحو التكمم والكحل والدمن في الرقيق (قول الشارح وينضبط) صرح به لانه مستفاد من المذكور قبله ولا يلزم قول المتن الآتي فلا يصح الخ الذي هو نتيجة الشرط للمذكور (قول المتن وذكره) الضمير في يرجع إلى قوله ومعرفة الأوصاف (قول المتن على وجه الخ) لأن السلم غرض فلا يجوز إلا بما يوثق

والثاني يقول إن لم يقدتروا فقد تنقضوا ما قد خلوه عن القائمة كتعيين المكيال بخلاف ما إذا فاده كمقفل البصرة فانه مع نقل بقداد صف واحد وكل منهما ممتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) بشرط لصحة السلم (معرفة الأوصاف التي تختلف بها الغرض اختلافا ظاهراً) وينضبط بها السلم فيه (وذكره في العقد على وجه لا يؤدي إلى عزه الوجود فلا يصح) السلم بتسليمه

(فيا لا ينضب مقصوده)
 كالخط المقصود الاركان)
 التي لا تنضب (كبرية
 ومجون وغالية) هي
 مركبة من مسك وغير
 وعود كافور كداني الروضة
 كاصلها وفي التحري رذ ذكر
 الدهن مع الأولين فقط
 (وخف) عبارة الرافعي
 وكذا الخفاف والصال
 لاشتغالها على الظلولة
 والبطانة والحشو والمبارة
 تصيق عن الوفاء بذكر
 أطرأها وانطأقتها (وترياق
 مخلوط) فان كان نباتا واحدا
 أو حجرا جاز السلم فيه
 (والاصح صحتة في المختلط
 النضب كغباري وخ) من
 الثيب الأول مركب من
 القطن والحرير والثاني
 من الأبرسم والقوبر أو
 الصوف وهما مقصود
 أركانها (وجين واط) كل
 منها في مع اللين للقصود
 للملح والاضحة من مصلحه
 (وشهد) بفتح الشين وضمها
 هو عسل النحل بسمه
 خلقه (وخل تمرأوز ييب)
 وهو يحصل من اختلاطها
 بالماء ومقابل الاصح في
 السبعة ينفي الانضباط فيها
 قائلا كل من الماء والشمع
 والملح والحرير وغيره يقل
 ويكثر (لا الحيز) أي لا يصح
 السلم فيه (في الاصح عند
 الاكثرين) لأن ملح يقل

كالمقود عليه في النكاح لم ير منه شيخنا قال ويفرق بينهما باختلاف اللغات هنا (قوله فيا لا ينضب مقصوده)
 بأن لم يعلم مقدار كل جزء منه والمنضب خلافه وهذا هو التعمد (قوله وفي التحري) للتوفيق ذكر الدهن مع
 الأولين وهما السلك والبر وسكت عن المود والكافور وهو ما في شرح شيخنا والدهن المذكور كل دهن
 وقيل دهن البان (قوله وخف) أي لا يصح السلم فيه الا مفردا جديدا من غير جلد (قوله درياق) بدل
 مهملة أوله وأوطا مهملة بدلها ومثناة كذلك ويجوز اسقاط التحنية من الأولين مع تشديد الراء وكل منهما يضم
 أوله أو كسره ففيه عشر لغات وقال الجلال لغات الطائر دية (قوله نباتا) هو بنون فموحدة فثناة فوقية
 آخره على الأولى ليناسب ما بعده بقوله واحدا وحجرا خلاقا ينضبط بموحدة تنين ثابتهما مشددة وآخره نون
 لأنه بمعنى شيء واحد ذكر واحد بعده مستترك (قوله وهما) أي الغباري والخز مقصود أي كانهما رفع
 أن كانهما على النيابة عن الفاعل ولا يصح اضافتهما لأمل (قوله وجين) بضم هين أو بضم تنين مع تخفيف
 التون وتشديد هاتهما ان تهري أو كان عتيقا لم يصح السلم فيه لعدم ضبطه السلك والملح مثله (قوله من
 مصلحه) أي مصلح كل منهما أو يزدنا لافظ يسير ديق (فرع) تقدم عن شيخنا أنه لا يصح بيع القشطة ولا
 بيع العسل بشمعه ولا بيع الزبد بالدرهم فيحقوله هنا كغيره ما يصح السلم في الزبد ان خلعا غير
 مخيض وفي القشطة ولا يضر ما فيها من بعض نظرون أو دقيق أرز وفي العسل بشمعه مخالف لذلك مع أن السلم
 أضيح من البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالنوى في التمر لأن الشمع مقصود لذاته
 وليس بشاؤه فيه من مصلحه كما هو ظاهر جلي لأنه ان عجن معه فوكا المعجوة المعجونة المختلطة بالنوى فلا يصح
 والا فالشمع مانع من معرفة قدر العسل في مفهوم الجبل بأحد المقصودين على أنهما مانع من روية العسل فيه أيضا
 لأنه طرف له والتهد في كلام الصنوبر ادبه من حيث الصحة العسل الحاصل من شمه فقط لانه كما يصرح به
 ما يساق في ذكر وصفه عند المقد وتفسير الشارح لبيان لغناه النوى في ذاته وألضرورة كونه من المختلط
 الذي في كلام الصنف على أنه غير مختلط قائل وافهم والحق أحق من الرأوي يصح السلم في الخيض ان خلعا
 للماء وكذا يصح في اللين يسائر أنواعه الا الحامض لاختلاف حوضته (قوله بفتح الشين وضمها) أي مع
 سكون الماء وبكسر هاءها (قوله ومقابل الاصح الخ) يفيد أن الخز وما بعده معطوفة على الغباري فهي من
 أمثلة المنضبوط وما في شرح شيخنا تبعه لا يبرح حجر غير مستقيم فراجع (قوله فالتالاخ) وأجابوا بأن الماء
 ضروري في الخل والشمع في العسل كالنوى في التمر والملح للاصلاح والحرير وغيره مضبوط كما مر كذا قالوا
 وقد علمت ما في الشمع والعسل فالحق فيهما مقاله الوجه الثاني (قوله لا الحيز) أي ما يجزئ فيه الكثافة والقطايف
 وكذا ما بقي ومنه الزلاية أو ما يشوي ومنه البيض (فرع) يصح السلم في السموط لعدم تأثير النار فيه قال
 شيخنا الذي يادى ويصح السلم في النيلة باللام والنيدة بالدال وخالفه شيخنا الرملي في الأولى وعدها كالخيز
 بقلبيه (قول المتن كالخطاط) لوقال من المختلط الخ كان صوابا للماسيجي من أن الغباري والخز يجوز السلم
 فيها (قول الشارح عبارة الرافعي) يردنها أولى من عطف الن الحف على الحرية فان قدر العطف على
 المختلط سهل الأمر (قول المتن وترياق) وكذا القشا والحلوى (قول الشارح والوبر) أي ذلك هو النوع
 الرفيع منه (قول الشارح وهما مقصود) بالتونين بالإضافة (قول المتن وجين الخ) هذا ليس من نوع
 الثاني لأن المقصود فيها واحد الباقى من مصلحه أو هو واحد خلقه قال الرافعي المختلطان أربع مقاصد أركانها
 ولا ينضب كالحرية الثاني هذا الا انه ينضب كالغباري الثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصلحه
 كالجين الرابع الخلق كالشهد من ثم قال الاسنوي يبنى أن تكون هذه الحجة معطوفة على المختلط دون
 الثاني وكان ينبغي أن يقدم الشهد على الاربع أو يؤخره (فرع) قال الماوردي لا يجوز السلم في السكك
 (قول الشارح كل منهما) قضية هذا ان الاظف فيه منفعة (قول الشارح بشمعه خلقه) فكان كالنوى في التمر

ويكثر وتأثير النار فيه غير منضبط والاصح عند الامام ومن تبعه الصحة لأن الملح من مصلحه ومستهلك فيه

وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كبحم الصيد بموضع العزة) أي بالموضع الذي يعز وجوده فيه لا تتفاءل الوثوق بتسليمه (ولا فلا) لو استقصى وصفه (الذي) (٢٥٢) لا بد منه في السلم (عز وجوده) لما ذكر (كالأثقال الكبار واليوافيت) لأنه لا بد فيها من

التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما يدرك فيها من هذه الاوصاف نادر واحترز بالكبار عن الصغار وقد تقدمت وهي ما تطلب للتداوي والكبار ما تطلب للتزوين (وجار يواختها) ولدها) لأن اجتماعها بالصفات الشروطة فيما نادر (فرع) (يصح) السلم (في الحيوان) لأنه ثبت في الذمة قرضاني حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم افترض بكرا فقيس عليه السلم في الابل وغيرها من الحيوان (فيشترط في الرقيق ذكر كونه كترك) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاظهر (و) ذكر (لونه كايض) وأسود (ويصف يياشه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفا أو كسرة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (و) ذكر (ذكورته أو أوتوتته وسنه) كإن ست أو سبع أو محتمل (وقده طولاً وقصراً) أو ربعة (وكله على التقريب) وفي الروضه كأصلها والمحرر والأمر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين

(قول المتن ولا فلا) الخ) مترتب على قوله في الناطق السابق على وجه لا يؤدي إلى العزة الوجود (قوله واجتماع الخ) تبع في ذلك الرافعي رحمه الله والرافعيون جعلوا ذلك لا يمكن ضبطه بالصفة لان الصفات تختلف ولا تضبط (قول المتن وجارية وأختها) وكذا الجارية وتوعمتها والنساء وسخلتها والجارية الحامل وفي النساء اللبون قولان والاظهر للنع (فرع يصح في الحيوان) (قول الشارح في حديث مسلم) وكذا يكون أجرة في الذمة ومداق وكافي ابل الدية ومنع ذلك أصحاب الرأي (قول الشارح ذكره) الضمير فيه راجع إلى قوله كون الخ (قول الشارح أو محتمل) قال الأذري في النفس من هذا شي لأن الاحتلام مظنة من العاشرة إلى الخامسة عشرة والتعرض يختلف بذلك (قول المتن وقده) لو قدره بالاشبار والأذرع فنية كلام الرافعي الصحة (قول الشارح لو شرط كونه الخ) الظاهر من ذلك ما لو شرط أن يطوله كذا بلاز يادة ولا نقص واعلم أن الأذري قال الظاهر ان الراد بالبلوغ أول وأنه والا فابن عشرين سنة يقال له محتمل أيضاً (قول الشارح و يعتمد قول العبد) ظاهر اطلاق قول العبد والسيد وان كانا كافرين

النخاسين بظنونهم (ولا يشترط ذكر السكحل) بفتح الكاف والحاء وهو أن يعلو جفون العينين سواد كالسكحل من غيرا كتحال (والسمن) في الجارية (ونحوهما) كالدهج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجه أي استدارته (في الأصح) لتسامح الناس بالهمال وان قال الثاني انها مقصودة لا يورث ذكرها العز ولا يشترط ذكر الملاح في الأصح ويجب ذكر الثبابة والبكرة في الأصح (و) يشترط (في الابل) والبقر والغنم (والخيل والبغال والحمير المذكورة والأثوة والسن واللون والنوع) أي ذكر هذه الأمور فيقول في النوع من تاج بني خيم مثلا فان اختلفت تاجهم اشترط التمييز في الأظهر وبين النوع أيضا بالإضافة الى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير النوع والصغر وكبر الجثة) أي أحدهما وفي الوسيط وغيره واللون أي ذكر هذه الأمور وان عرف السن ذكره (٢٥٣) أيضا (و) يشترط (في اللحم) أن

يقول (قوله النخاسين) ولو واحد اسمي بذلك لأنه ينحس الدواب عنديهما (قوله ونحوهما) ومنه مرة الحصر ونقل الردف ويندب فليح الأسنان جمد الشعر (قوله اللحاة) وهي تناسب أعضاء جميع البدن وأوردها على كلام الصنف لأنها في الذات وما قبلها في صفاتها (قوله وفي الابل الخ) ولا يصح في الأبل قال شيخنا الرمي الا في بلد غلب وجوده فيها وفي القاموس البلق محررة سواد وياض الى أن قال ويليقي كريمة ما وقرس سابق ومع ذلك كان يباب وهو مثل للحسن بدم هو يصح في الأغفر وهو لون بين البياض والسواد (قوله والسن) والتذكير بوع (قوله واللون) لا وصفه كاغر ومجمل (قوله والنوع) كبحاقي وعراب وصفه كأرجحية ومهرية والنوع في الخيل كالحجين والمقرف واللون كالأحمر والأسود والنوع في الطير (قوله في الطير) غير النحل لعدم صحة السمة فيه (قوله واللون) ان اختلف به غرض والا فلا وكذا المذكورة والأثوة وفي السمك والجرادحى أوميت بحري أو نهري طري أو مالح ونوع ما صيد به ومعياريته من وزن وحبه العدد قاله شيخنا (قوله أن يقول) اعلم أن الشارح بقدر يقول فيها هو من لفظ السلم بعينه بخلاف غيره فافهم هذا فان غيره سفساف (قوله وقيل عظمه) وجوبا كجلد أو كل لراش أو رجل من طير وذنب من سمك (قوله وقد ينسئ الخ) كيليقي ويجب ذكر اللون والخطوط في نحو البرد (قوله بالنسبة الى الغزل) وقد يطلقان بالنسبة للفسج وعكسه (قوله صفعة زائدة) فيجب قبوله عن الحام (قوله في المقصور) ان خلا عن دوام وار (قوله ما صبح) أي ويجب ذكر لونه (قوله المراد الخ) أشار الى أنه ليس في السلسلة طرق وأن معنى الأقبس

(قول الشارح النخاسين) هم بالوعريق والدواب والبالون على ذلك من النخس وهو الضرب باليد على الكف (قول الشارح مع سعتها) قال في الحامد شدة سواد العين مع شدة بياضها (قول المتن وفي الابل) اشترط للوردي في الابل والخيل ذكر التديق قول مربوع أو مشرف (قول الشارح من تاج بني فلان الخ) قال الأزرعي والصنف كأرجحية والمهرية والنوع كالبحاقي والعراب انتهى والمهرية نسبة الى مهرية قبيلة من العرب والأرجحية نسبة الى أرحب قبيلة من ممدان (قول المتن وفي الطير الخ) لو أسلم في السمك وصفه بالسمن والمزلا وما صيد به بالطري والمملح (قول المتن وكبر الجثة) كأن يقول كبر الجثة أو صغيرها (قول الشارح من سمين أو هزيل) ويذكر في لحم الصيد ما يذكر في غيره لا كونه خصيا أو معلوقا أو ضدها من بين أنه صيد بماء (قول الشارح والبلد) لو عين نسج رجل معين بطل الآن يكون للتعريف (قول المتن والصفقة) من الصفق وهو الضرب (قول المتن والرفة) هو بوافي ما نقل عن الشافعي لكن في المصاح الديقي والريق خلاف الغليظ (قول الشارح المراد الخ) غرضه من هذا ان طائفة قالوه لانه مجرد بحث من المؤلف وأصله (قول الشارح وفرق للسائون الخ) هذا يفيدك ان المقصور اذا كان فيه دوام مجتمع أقول

والمرض والغلظ والدفقة) هما بالنسبة الى الغزل (والصفقة والرفة) هما بالنسبة الى النسج (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحد كل متقابلين بعد الأولين معهما (ومطلقة) أي الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الحام) دون المقصور لأن القصر صفة زائدة (ويجوز) السلم (في المقصور) وما صبح غزاة قبل النسج كالبز ودوالا ليس محتفى بالصبوغ بعده قلت الأصح منعه بقطع الجمهور والله أعلم المراد بذلك في الروضة كأصلها ان طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمر وفلن قال الرافعي وجهه بشيئين أحدهما أن الصبغ عين برأسه وهو مجهول القدر والمرض يختلف باختلاف أقداره والثاني أنه يمنع معرفة النعومة والخشونة واثرت صفات الثوب وقال بعد ذكره ان الجواز القياس ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في الصبوغ قبل النسج أيضا وفي الغزل الصبوغ انتهى وفرق المانعون بأن الصبغ بعد النسج يسد الفرج فلا تظهر

أى للذكورات أى من أصلها الذئاب (فى قالب) بفتح اللام وعبارة الروضة وأصلها عقبة ذكر المتنعات من البرمة وما بعد هاو يجوز السلم فيها
يصب منها فى القالب لانه لا يختلف وفى الاسطال الرتبة (فروع) يجوز السلم فى الدرام والذناير على الاصح بشرط كون رأس المال غيرها
ولا يجوز اسلام الدرام فى الذناير ولا عكسه سماعاً وحلاً وحالاً وقيل يصح فى الحال (٢٥٥) بشرط قبضتها فى المجلس ويجوز

السلم فى الدقيق على الصحيح
(ولا بشرط ذكر الجودة
والرداءة) فى السلم فيه (فى
الاصح ومحمل مطلقه)
عنهما (على الجيد)
للعرف والثانى بشرط ذكر
احدهما لان القيمة
والاغراض تختلف بهما
فيفضى تركهما الى النزاع
وهذا متفق بالمثل الذكور
ويؤزل الجيدة أو بالشرط
على أقل درجاته وان شرط
رداءة العين لم يصح للعقد
لعدم انضباطه أو رداءة
النوع صح لانضباطه وهى
المراد بالرداءة على الوجه
الثانى كما يؤخذ من الروضة
وان شرط الاجود لم يصح
للعقد لان أقصاه غير معلوم
وان شرط الادرأصح العقد
موقوف ما بآتى به منه
(و يشترط معرفة العقدين
الصفات) السلم فيه
الذكورة فى العقد فان
جهلاها أو أحدهما لم يصح
العقد (وكذا غيرها) أى
معرفة (فى الاصح) ليرجع
اليه عند تنازعهما وهو
عدلان وقيل يعتبر عدد
الاستفاضة ومقابل الاصح
لا يشترط معرفة غيرها

وكذا المدورة غير الضيقة الرأس (قوله للذكورات) أى ما بآتى فيه الصلابة أصل البرمة حجر إلا أن
يريد بها الام (قوله وعبارة الروضة الخ) ذكرها ليستدل بها على عود الضمير للذكورات لا للاسطال كما
توهمه عبارة للصنف (قوله بفتح اللام) ويجوز كسرها هو آلة يعمل بها الاوانى يصب الماعدان المذابة فيها
من غير طرق ولادق (قوله وأحوالاً) وان نوباً فيه الصرف لان وضع السلم التأجيل قاله شيخنا مر (قوله
فى الدقيق) و يذكر فيه ما يد كرفيه ما يد كرفيه ما يأتى هنا وميلار السكيل كما مرو يصح فى النخالة كالتين وميلارها
الوزن على التعمد كما مرو لا يصح فى المدشوش والسوس (قوله لعدم انضباطه) فان انضبط صح قاله شيخنا
تبعاً لان حجر كالعمى وفيه نظراً لانه من النادر وعلى الصحة يقبل بدله البعير لانه أجود منه (قوله وان شرط
الادرأ) أى من النوع لامن العيب على التعمد خلاف بعضهم (قوله عدلان) قال شيخنا مر فى محل التسليم
وشيخنا زى فى دون مسافة القصر وقدر ذلك (قوله لان المراد بمعرفة هنا ك الخ) أى والمراد هنا معرفة
للعاقدين ليدكر اهما فى العقد كما أشار اليه بقوله الذى كورفى العقود والعديلين لدفع التخالف بهما كما أشار اليه
بقوله ليرجع الخ فاندفع التكرار باختلاف الغرض (تنبه) كل ما لا يجب ذكره فى المقدم من الاوصاف
اذا ذكر تعين وجوده لان التزامه بالشرط فتأمل

فصل فى الاستبدال عن السلم فيه وزمانه ومكانه (قوله عن السلم فيه) خرج دين ضمانه فيصح
الاستبدال عنه فلا يصح ضمن السلم اليه أو كالمسلم فيه كل مضمّن كما مر (قوله كالترا البرى عن العقلى) وكذا
وفى جاب الخ أى لانه يمكن أن يزن مقداراً و يذيه ويصب فى قالب معروف مرع وغيره وحينئذ فالضبط يمكن
(قول الشارح الدرام والذناير) لو كانت مشوشة فالظاهر الصحة لان التش غير مقصود لكن بشكل عليه
الزجاج المشوش فانه لا يصح فيه ثم بشرط وصفه أن يكنى اطلاق الدرام ويحمل على الغالب كالتن فى ذلك
خلاف راجع من الخادم (قول الشارح أو حالاً الخ) لم تعرض لتقدير ذلك من غير التقدير كما عرفت فى صاع
شعير على حكم الحاول والظاهر عدم الفرق ثم علة البطلان تضاد أحكام السلم والصرف هذا يقتضى التفاض
وهذا لا يقتضى ذلك نعم لو نوباً بذلك الصرف جاز (قول الشارح فى الدقيق) و يذكر فيه ما يد كرفيه ما يأتى به منه
المواردى والنعمو والخشونة والجديد والقديم (قول الشارح الجيد) الضمير فيه راجع الى قوله بالمثل
(قول الشارح فان جهلاها الخ) قال الاستوى امل الخفاء الصوت وألغى الالفاظ المستعملة فيها (تتمت)
ينزل الوصف فى كل شئ على أقل درجاته وقال مالك رضى الله عنه يجب الوسط (قول الشارح وهو
عدلان) حاصل ما فى شرح الروض نقلاً عن أى على السنجى ان المراد بذلك أن يوجد أبدأ فى الغالب
عن يعرف ذلك عدلان فأكثر وليس المراد عبدلين معينين لا يعرف ذلك غيرها لانهما قد
يموتان (قول الشارح ان تعرف فى نقلها الخ) يعنى أن تكون فى نفسها معرفة ليتمكن الضبط فيخرج
صفات ما لا يضبط كالماجين

فصل فى البيع أى لحديث من أسلف فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله لانه بيع للسبع قبل قبضه (قول
الشارح كالترا البرى الخ) والى باب الابيض عن الاسود والسقى ماء السماء عن السفى يفهمه العبد التركى عن
الهندي والعكس (قول الشارح ويجوز أدرأ) من رد الشئ بالضم ردوا بالضم أيضاً رداءة فهو ردى وأردأه

ولا تكرار فى الشرط هناعم ما تقدم من اشتراط معرفة الاوصاف لان المراد بمعرفة هنا كالترا البرى عن العقلى لان الأول اعراض عن السلم فيه
(لا يصح أن يستبدل عن السلم فيه غير جنسه) كالتبر عن القمح (و) غير (نوعه) كالترا البرى عن العقلى لان الأول اعراض عن السلم فيه
وقد تقدم امتناعه بدليله والثانى يشبه الاعراض عنه (وقيل يجوز فى نوعه ولا يجب) قبوله كفى اختلاف الصفة المراد فى قوله (و يجوز أدرأ من
المشروط) أى دفعه (ولا يجب) قبوله (و يجوز أوجد) من المشروط

نعم عن رطب ومسمى عاء عن مسمى بطر وعكس ذلك (قوله) ويجب قوله) أي ان لم يكن عليه ضرر في قبوله كفتح نكاح في زوجته أو عتق في أصله أو فرعه أو من أقر بحرته وكذا حواشيه كأنه أوعم على التعمد لاختلال رفعه لحفي بحكمه عليه بمقتضى قبض شيئا من ذلك جاهلا بصح القبض وإليه ما رتب عليه من فسح أو عتق قاله شيخنا الرمي وخالفه ابن حجر وخرج بالامور الأكثر كشعبة عشرة أذرع عن خشبة تسعة أذرع فيجوز ولو لا يجب (قوله) ويجب تسليم الخ) بمعنى عدم وجوب القبول (قوله الزؤان) بضم الزاي المعجمة أوله وبمدها وواو مهموزة حسب يشبه الحنطة وليس هو الدرعي كقيل وللرطين مستحجر (قوله) جاز) أي وجب ان لم يكن لاخرجه مؤثقا لافلا (قوله) لم يجز) أي لم يجب قبوله فيجوز بالتراضي (قوله) وما أسلم فيه الخ) فان خالف لم يصح القبض ودخل في ضمانه ولا ينفذ تصرفه فيه ولا يبرئه من تلف ومثل ذلك ما لو قبض عدد ما أسلم فيه زرع أو عكس أو قبض بأحد هما ما أسلم فيه بغيرهما أو قبض بمكيال أو ذراع غير ما عينه كأن قبض بقدر ما أسلم فيه برع أو عكس فراجع (قوله) جافا) أي غير مستحشف (قوله) والرطب صيحجا) أي غير مشدخ ومثله الذئب بكسر التون وهو بسر طرفه مرطب والمشدخ بضم الليم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة وآخره خاء معجمة بلح أخضر يضر في نحو خل لصبر ورطبوا يقال له بمصر المعمول فان اختلفا في أنه معمول صدق السلم كالواختلاف في لحم أنه ميتة أو مذكى نعم ان قال السلم اليه ذبته بنفسه صدق هو والتصديق فيها ذكر باليمين في تنبيه جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الرابا كالفصة ولعله للاختياط في الوضعين فراجع (قوله) ولو أضمره) سواء في محل التسليم أو غيره (قوله) الى علف) أي له وقع أو محتاج الى مكان حفظ أو كان يترقب به زيادة سعر (قوله) غارة) الأصلح اغارة وإن وقع المقد فيه وكان هو أمنا (قوله) لو كان ثمرة) أي بالثلاثة أو لحا بر يدأ كلهما طريا الأولى افرادأ كله لانه بعد العلف باو وذلك أقدر طرياو بذلك علم رد قول بعضهم لم يقل طريين لانه فيل يجبر به عن الواحد وغيره (قوله) أي وان لم يكن الخ) أشار الى أن الامتناع مقسم وان لم تقده عبارته (قوله) أجبر السلم على القبول) أي من السلم اليه أو وارنه وكذا من أجنبي ان كان عن ميت لا تركه والا فلا يجبر قال في العباب وبكفي الوضع بين يديه كالباع واعتمده شيخنا حر وحمله شيخنا على حالة عدم الامتناع والافلا كما يدل لما يأتي من أنه اذا أمر على الامتناع أخذه الحاكم فتأمل (قوله) وكذا المجرى عرض البراءة) يجبر السلم وكذا يجبر ان لم يكن له غرض أصلا قاله شيخنا حر نقلا عن الشرحين والروضة اه لكن في وجوبه نظر (قوله) ولو تقابل غرضاها) روى السلم فيجب عليه القبول بخلاف ما اذا لم يكن لها غرض أصلا أخذها مما ذكر لان عدم قبوله تعنت وليس في ذلك اسقاط للأجل لانه لا يسقط بالاستقاط (قوله) الحال) أي اصابة أو بعد حاول أجله وكان في مكان التسليم (قوله) أجبر على قبوله) أي عينا (قوله) أجبر على القبول أو الإبراء) وانما لم يجبر على أحدهما في الشق الأول لعدم تمحض غرض البراءة فيه (قوله) أخذه الحاكم) أي عينا في الصورة الأولى وفعل الأصلح في الصورة الثانية وحيث أخذه الحاكم فهو أمانة عنده كأموال الغائبين في تنبيه مثل دين السلم فيأخذ كردين غيره ويجب وفاء الدين بالطلب ويعرضها لاسقط الشفعة ومن هذا المذكور ما يقع كثيرا من أنه يعلق الزوج أنه متى تزوج على زوجته وابراثة من كذا من صدقها فهي طالق منه فاذا امتنع من أخذ صدقها بعد احضار الزوج لم يجبر على القبول لان لها غرضا في عدمه مهموز (قول المتن) ويجب قوله في الاصح) أي لان اعطاء الاجود يدل على انه لم يتيسر له غيره فيكون أمر اللثة (قول المتن) بان) الاحسن كأن وقوله غارة في الاصح اغارة (قول المتن) أجبر) لان امتناعه من قبوله تعنت ومن الاغراض خوفا لقطع الجنس عند الاحوال (قول المتن) ان كان لتفاهة ثمنه) مثله لو كانت القيمة في

ولا يطالبه بقيمته للحياولة
على الصحيح (لان
الاعتياض عنه يمنع كما
تقدم الثاني طلبة للحياولة
بينه وبين حقه وعلى الاول
للسلم الفسخ واسترداد
رأس المال كما لو انقطع المسلم
فيه وان لم يكن لنقله مؤنة
لزومه اذاؤه (واذا امتنع)
المسلم (من قبوله هناك)
أى فى غير مكان التسليم وقد
أحضر فيه (لم يجبر) على
قبوله (ان كان لنقله) الى
مكان التسليم (مؤنة أو كان
الموضع المحض فيه (مخوفاً
والإ) أى وان لم يكن لنقله
مؤنة ولو كان الموضع مخوفاً
(فالأصح إجباره) على
قبوله لتحصل براءة الذمة
والخلاف مبنى على الخلاف
السابق فى التعجيل قبل
الحلول لغرض البراءة ولو
اتفق كون رأس مال السلم
على صفة المسلم فيه فاحضره
وجب قبوله فى الأصح
فصل (الاقراض)
وهو عليك الشئ على أن
يرد به (مندوب) أى
مستحب لأن فيه إغانة على
كشف كربة ويتحقق
بإفاق ومفقود عليه وصيغة
كفيرة وترجمه كأصله
بالفصل دون الباب لشبه
المقرض بالمسلم فيه فى
الثبوت فى الذمة (وصيغته
أقرضتك أو أسلفتك)
هذا (أؤخذه مثله أو ملكك

(قوله من موضع التسليم) أى الى موضع الظفر وهذا غير مأمور أول الباب (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها
للسلم والزامه الأداء وارتفاع الاسعار فى محل الظفر كالمؤنة المذكورة قاله شيخنا الرملى (قوله السلم
الفسخ) وله الدعوى على السلم اليه والزامه بالسرغمه والتوكيل لاحبسه (قوله رأس المال) أو مثله ان تلف
ولا نظراً لمؤنة حمله (قوله لنقله) أى من محل الظفر فى لافناق مأمور أيضاً (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها السلم اليه
لأبداً فليس له تشبه الاعتياض (قوله أو كان الموضع مخوفاً) مثال والمراد وجود غرض السلم (قوله
فالأصح إجباره) أى السلم (قوله على قبوله) أى عيناوان كان غرضه البراءة لأنه كالحضر قبل الحل كما
وسواء كان المؤدى غرض أو لا ففى النهج من التقيد بالعرض ليس فى محله لان هذه من أفراد ما تقدم (قوله
ولو اتفق الخ) كأن أسلمه جارى صغيرة فى كيرة فكبرت وفيها الصفة المشروطة

فصل فى القرض (هو يفتح القاف على الالف لثة القطع و يطلق بمعنى ما يقرض وبمعنى الاقراض وهو
المراد هنا فذلك غير المنصف به ويسمى سلفاً أيضاً كالسلم ولذلك ذكره عقبه وعرفه الشارح بمناه الشرعى
بقوله هو عليك الشئ الخ لكن ذكر التملك لاننا نسب قول الإباحة (قوله بدله) شمل التقوم والتنازع (قوله
مستحب) فهو من التضمين أو الخلف والاصال فرار من أن المندوب هو نفس القفل وقد يجب كفاى المضطر
وقد يكره كمن توهه أنه يصرفه فى مصيبة وقد يحرم كمن ظن منه ذلك وكثير مضطر لم يرج وقاه اذا لم يعلم
المقرض بمحاله وكن أظهر صفة لعلوم المقرض بمحاله لمقرضه كفاى صدقة التطوع ولا تدخله الإباحة لأن أصله
التدب وقال شيخنا بهاف اذا لم يرج وقاه كأمرو علم المالك بمحاله فراجع (قوله لان فيه إغانة الخ) فهو أفضل
من درهم الصدقة الذى قد لا يكون فيه ذلك ولما ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليله المراج على باب الجنة
مكتوباً ان درهم الصدقة بعشرة قودرهم القرض ثمانية عشر وزادة الثواب دليل على الفضل ولذلك علله
جبريل لمساءلة النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادته بانه لا يقع الا فى بدعحتاج واعتمد شيخنا الرملى أن
درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه ثمانية عشران فيدرهمين بدلا ومبدلا فهما عشرون
يرجع المقرض فى الاصل وهو انان فتبقى المضاعفة وهي ثمانية عشر (قوله ويتحقق) أى تتوقف حقيقته
فى أركان كالبيع (قوله دون الباب) الاولى دون الكتاب لان الباب مندرج تحت الكتاب كالفضل (قوله
خذه مثله) أو ببده فهما صريحان خلافاً للمنهج وهو خذه هذا الدرهم بدرهم كناية لانه يشمل البيع
والقرض فان نوى البيع فبيع والاقراض وأما خذه فقط فكناية لانه يشمل القرض والصدقة وشبهه البذل
أو المثل كذكره يصدق فى ارادتهما وكذا ملى كنهه ولو مضطر دفعاً للنع من هذه المكرمة وفى ابن مجران
لفظ المارة كناية فى قرض النفعة المعينة فراجع (قوله ملكك الخ) هو صريحاً أيضاً حيث ذكر البذل والافلا

موضع الطلب أغلى وكذا يقال فى الذى لا مؤنة له الآتى فى كلام الشارح (قول الشارح والثانى الخ) أى لان
ذلك ليس نعمو ضاحقياً حتى لو اجتمع على عمل التسليم وجبره القيمة وأخذ السلم فيه (قول المتن لم يجبر
ان كان لنقله مؤنة) قال السبكي رحمه الله ولو بذل المؤنة لم يجبر أيضاً لانه كالاغتياض انتهى وفى شرح المنهج
ما قد يخالفه فليحذر

فصل فى الاقراض الخ (الاقراض مصدر أقرض فهو أولى من القرض لان المعنى على الاعطاء
والقرض مصدر القطع واسم الشئ المقرض ومنه من ذا الذى يقرض الله قرضاً والاقراض اقراضاً نعم
سمى هذا الباب اقراضاً لان المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل التدب حديث من نفس عن مؤمن كربة
الى آخره وقال ابن عمر الصدقة يكتب أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب أجره مادام عند المقرض
(قول المتن أو خذه مثله) أى اذا قلنا بضمن القرض بالمثل والافضل نظر (قول المتن على أن ترد بده) لو
لواختلاف ذكر البذل فى هذا كان القول قول المخاطب وهو الأخذ

(قوله) وكان اسقاطه) أي خذ واصرفه الخ (قوله) للاستثناء الخ) فاستغنى المصنف عنه بقوله خذ بمثله الساوي لبه لئلا يكره (قوله) بكذا للراد من كذا ما صدقه كسيرة أو خمسة لالفظه فلا حاجة لما طوله به بعضهم هنا من الاشكال والاعتراض وغرض الشارع افادة ان القرض كنايةات كالبيع وضعها هنا بأن يقول له خذ هذه العشرة بعشرة كما مر فتأمل (قوله) ويشترط قبوله أي الافتراض غير الحكمي أم الحكمي فلا يحتاج اليه ولا إلى الإيجاب فيه كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على لقيط مع إذن حاكم أو اشهاد ولا تكفي في ترجوع ومنه نقول الافتراض وان لم يقض صاحب الفرح ومنه كسوة نحو حاج عن جرت العادة بأمره ومنه أمر غيره بصرف ماله لغرض فيه كظام أو شاعر أو بناء دار أو شراء متاع ومنه قبض وديني قرض عليك بخلاف قبض ديني قرض عليك وان يرى به الدافع لأن الانسان لا يكون وكيل في ازالة ملك نفسه وقولنا اقتضى في مائة ولك عشرة أزمنة العشرة لأنها جملة كذا قالوا ولعلهم ان كان في الافتراض كلمة تقابل عال فراجعه فان كان المائة من مال المأمور لم يستحق شيئا وصور بعض مشايخ اطعام المظطر ونحوه ماذكر بما اذا كان الطعام عن لانه من ذلك كالقبر وعجز المظطر عن المعاقبة معه حتى لا ينافي ما ذكره في السرير ومنه وجوب ذلك فأنمله (فرع) الجمعة المشهورة بين النساء بأن تأخذن من كل واحد من جماعتهن قدر معين على كل جمعة أو شهر وتدفعه لواحدة بصدا واحدة إلى آخره من جائزة كما قاله الولي العراقي (قوله) كالبيع ومنه نوافي الإيجاب والقبول فلا أقرضه أنما قبل خسة ثم يصح ومنه صحة تقديم الاستيجاب وتقديم قبل (قوله) الرشد أي والاختيار أيضا فلا حاجة لذكره هنا فشرط المقرض أهلية الماملة (قوله) أهلية التبرع أي بما يقرضه بأن لا يكون محجورا عليه فيه بسائر وجوه التصرفات فلا بد من صحة تدبير السفيه وصيته (قوله) لان في الافتراض تبرعا ولذلك امتنع تأجيله ولم يجبه في التقاض في الر بوى (قوله) فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة) ثم للحاكم اقراض مال العبي كالمسلم برضا الغرماء لغير ضرورة فيهما ولا يقرض الولي مال محجوره حيث جاز الامن أمين ثم تقع أخذ وثيقة واشهاد على المتمدن لشيوخنا من الضرورة الاضطراب فيجب على الولي أن يعلم المظطر ويكسوه من مال محجوره قرضا في غير الوسور بلائيل من مال محجوره للوسر لأنه من أغنياء المسلمين (قوله) ما يسلّم فيه أي لصحة تيمونه في التمة ومن هذا يعلم أنه لا يصح قرض التمة كالتفصيل للجهل بمقدار ما نقص منها خلافا لما عليه الفتون في هذا الزمن الذين هم كقرصبي العهد للإسلام (قوله) من حيوان وغيره) مينا أو موصوفات التمة ولا يشترط في المين كذا قبضه في المجلس ولا بعده وأن طال الزمن ولا يشترط في باقي التمة قبضه في المجلس أو بعده على الفور قاله شيخنا الرمي وشمل ما ذكر الشوش وهو كذلك وان جهل قدر غرضه حيث اعتيد وبصرة البراهم ان أمكن عليها بعد ذلك وشمل التمة لمين أو ما في التمة وبما تقرر علم أنه لا حاجة لمقاله شيخنا الرمي في شرحه وتبعه شيخنا الزبدي في حاشيته على المنهج (قوله) الجارية) ولور تقاء أو قرناء أو غيرهم مشتهة لصغر أو كبر على التمدد (قوله) التي تحمل أي في نفسها فدخل في المنع من تحتها نحو أختها وخرج الموصية والثنية وكذا المطلقة ثلاثا على التمدد لأن طر والحل مستبعد مع كونه لبس اليه ولا يضر اسلام نحو الموصية لأنه دوام قاله شيخنا وظاهره بقاء العقد وقال بعضهم الوجه انفساخه باسلامها فراجعه (قوله) للمقرض

وكان اسقاطه هنا للإسقاط
عن واصرفه في حوائجك
وتقدم في البيع أن خذ
بكذا كناية في بيان مثله
هنا فيحتاج الى التنية
(ويشترط قبوله) أي
الافتراض (في الاصح)
كالبيع والثاني قال هو إباحة
اتلاف على شرط الضمان
فلا يستدعي القبول (و)
يشترط (في المقرض)
يكسر الرامز زيادة على ما تقدم
في البيع ان شرط العاقد
الرشد الشامل للمقرض
والمقرض (أهلية التبرع)
لأن في الافتراض تبرعا فلا
يصح اقراض الولي مال
المحجور عليه من غير
ضرورة (و يجوز اقراض
ما يسلّم فيه) من حيوان
وغيره (الاجارية التي تحمل
للمقرض)

(قول الشارع) وكان اسقاطه هنا الخ) لو اقتصر على قوله خذ واصرفه في حوائجك فضحة كلام الرافعي المذكور أنه لا يكتفي وحسبي في ذلك وجهين في الطلب (قول الشارع) في بيان مثله هنا أي في قول المتن السابق خذ بمثله (قول الشارع) والثاني قال الخ) أي ليس سبيله سبيل الماوضت بدليل صحة الرجوع فيه عند بقاءه وعدم اشتراط قبض الر بوى في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول المتن) الاجارية الخ) قال الاسنوي يؤخذ منه حل قرض الحنثي للرجل لان المانع لم يتحقق ثم ان أخبرنا بوثته بن ذلك أخيه بقاء الفقدان انضحت بوثته بنير اخباره انهم فسادة أقول وهو غفلة عن كون الحنثي لا يصح السلم فيه (قول المتن) للمقرض) أي ولو كان صغيرا

فلا يجوز إقراضها (في الظاهر) بناء على الظاهر الآتي أن القرض يملك بالقبض لأمر بما يطوّهام يستردها القرض فيكون في معنى إعارة الجوّاري للوط والثاني يجوز بناء على أن القرض لا يملك بالقبض فيمنع الوط (ومالا يسلّم فيه لا يجوز إقراضه في الأصح) بناء على الأصح الآتي أن الواجب في التقويم مثله صورة والثاني يجوز بناء على أن الواجب فيه رد القيمة (٢٥٩) وفي قرض الخبز وجهاً كالسلم فيه أمهمما في التهذيب

ولو عسحا صغيرا لا يمكن وطؤه لأن التمتع كالوط وكذا لو كان ملتقطا في أمة التقطها نعم لا يخفى إقراض أمة تحل له وإذا انضح بالكورة بغير اختياره تبين البطان أو باختياره لم تبطل لتعلق الغير به قاله شيخنا الرمي وفيه نظر (قوله فلا يجوز إقراضها) أي الأمانة كلها ويجوز في بعضها لا تنفاه العلة (قوله بما يطوّها) أو يستمتع بها ولو عبر به لكان أولى ليدخل المسموح كاس (قوله لم يستردها القرض) أو ردها للقرض لجواز القيد من الجانبين فلا يرد به الأصل ورد العيب (قوله وما لا يسلّم فيه لا يجوز إقراضه) ومنه الخنثى والجواهر والخطة المختطّة بشعر ونحو الجار يتوآخنها والحامل والعقار ومنقته ولو معينا نعم يصح في نصف العقار فما دونها عينا ومنفعة لتبوتها في القعة (قوله الجواز) أي جواز إقراض الخبز (قوله وهو المختار) هو التمسد ومثل الخبز المعجن ولو حامض وخيرته كذلك ولا يصح قرض الروبوه خيرة اللبن كما لا يصح سلمها خلافاً لبوهم كلام النهج وعلوها بقية الحاجة إليها وفيه نظر فإن الألف وحولن بحذف مثلها والحاجة إليه قليلة فالوجه صحة سلمها وقرضها وليس اختلاف المحضة مانعا كما عرفت فتأمل (قوله يرد مثله) أي الجوز نواصته شيخنا زى وشيخانم وراعم الطباوى في الكافي من رده مثله عددا وهو ما جرى عليه الناس في الأمصار والعصر قاله جرحه باعتباره والعمل به (قوله يرد للثل) وإن أطله السلطان إن بقى له قيمة والا رد قيمة أقرب وقت إلى البطل وميعار للثل هنا كالسلم كيلاف السكيل ووزن نافي الموزون (قوله اقترض بكر اوردر بها) والبركر ما دخل في الستة السادسة والباقي ما دخل في السابعة ويقال له الثني (قوله وفي صفة للثل) علم أن من جملة الصورة كحرفة العبد (قوله في الصفة) فيجب القول في الأجود دون الإرداء أنما النوع والجنس فليس كالسلم فيهما لجوازهما هنا لجواز الاعتراض في القرض (قوله والزمان) تبع فيه الرضة ولم يذكره في النهج وهو الصواب إذ لا يدخل القرض أجل وقال بعضهم أشار به إلى وجوب قوله إذا أحضره في زمن نهب كالسلم الحال واعتمد شيخنا عدم وجوب قوله في ذلك هنا لأنه محسن بخلاف السلم وقال الإمام مالك رحمه الله ثبت في القرض الاجل ابتداء وكذا انتهاء كإثر الدين الحالية عنده (قوله والمساكن) هو اللذ كور في قول المصنف ولو ظفر الخ وأما مكان وجوب التسليم فلم يذكره وهو كافي السلم المتقدم (قوله إلى غيره) وهو محل الظفر (قوله مؤنة) لم يمتحلمها القرض وكل مؤنة ارتفاع الأسعار كاس (قوله يوم المطالبة) أي وقت وجودها بالفعل كيوم الظفر هناك لم يكن طالبه قبله (قوله وليس له مطالبة بالثل) أن لم يتحمل القرض تلك المؤنة كاسم وكما تقدم في السلم (قوله أمهمما) أي ليس للقرض رد القيمة وطلب للثل ولا للقترض طلب القيمة ودفع للثل فالقيمة لا تؤخذ للفيصل وهو للتسديد ولو كان مائة فدون القيمة ككذب مثلاً رجع بما بقى (قوله كإرأيت الخ) أخبر الشارح عن نفسه أنه رأى على هامش نسخة الرض بخط المؤلف قلت أمهمما والله أعلم بكم بما علمت صح لاشارة إلى أن السلم (قوله ولو لم يكن لنقله مؤنة) أو تحمّلها لا يمكن وطؤه كما هو قضية إطلاقيهم (قول الشارح فيمنع الوط) وذلك لأن المراد التصرف للربل للملك كإسباقي (قول المتن وما لا يسلّم فيه الخ) قال في التنبيه من أمثلة ذلك الجواهر والخطة المختطّة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجار يتوآخنها والاشاة وولدها فيمنع وكذا العقار ويغيدانه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معينا في هذا الباب وهو كذلك (قول الشارح بكر) هو الثاني من الأبل كالغلام في الأدب والراعي ما دخل في السابعة (قول الشارح والزمان) المراد الزمان من الحال والاقراض لا تأجيل فيه فلا يتصور

ولو عسحا صغيرا لا يمكن وطؤه لأن التمتع كالوط وكذا لو كان ملتقطا في أمة التقطها نعم لا يخفى إقراض أمة تحل له وإذا انضح بالكورة بغير اختياره تبين البطان أو باختياره لم تبطل لتعلق الغير به قاله شيخنا الرمي وفيه نظر (قوله فلا يجوز إقراضها) أي الأمانة كلها ويجوز في بعضها لا تنفاه العلة (قوله بما يطوّها) أو يستمتع بها ولو عبر به لكان أولى ليدخل المسموح كاس (قوله لم يستردها القرض) أو ردها للقرض لجواز القيد من الجانبين فلا يرد به الأصل ورد العيب (قوله وما لا يسلّم فيه لا يجوز إقراضه) ومنه الخنثى والجواهر والخطة المختطّة بشعر ونحو الجار يتوآخنها والحامل والعقار ومنقته ولو معينا نعم يصح في نصف العقار فما دونها عينا ومنفعة لتبوتها في القعة (قوله الجواز) أي جواز إقراض الخبز (قوله وهو المختار) هو التمسد ومثل الخبز المعجن ولو حامض وخيرته كذلك ولا يصح قرض الروبوه خيرة اللبن كما لا يصح سلمها خلافاً لبوهم كلام النهج وعلوها بقية الحاجة إليها وفيه نظر فإن الألف وحولن بحذف مثلها والحاجة إليه قليلة فالوجه صحة سلمها وقرضها وليس اختلاف المحضة مانعا كما عرفت فتأمل (قوله يرد مثله) أي الجوز نواصته شيخنا زى وشيخانم وراعم الطباوى في الكافي من رده مثله عددا وهو ما جرى عليه الناس في الأمصار والعصر قاله جرحه باعتباره والعمل به (قوله يرد للثل) وإن أطله السلطان إن بقى له قيمة والا رد قيمة أقرب وقت إلى البطل وميعار للثل هنا كالسلم كيلاف السكيل ووزن نافي الموزون (قوله اقترض بكر اوردر بها) والبركر ما دخل في الستة السادسة والباقي ما دخل في السابعة ويقال له الثني (قوله وفي صفة للثل) علم أن من جملة الصورة كحرفة العبد (قوله في الصفة) فيجب القول في الأجود دون الإرداء أنما النوع والجنس فليس كالسلم فيهما لجوازهما هنا لجواز الاعتراض في القرض (قوله والزمان) تبع فيه الرضة ولم يذكره في النهج وهو الصواب إذ لا يدخل القرض أجل وقال بعضهم أشار به إلى وجوب قوله إذا أحضره في زمن نهب كالسلم الحال واعتمد شيخنا عدم وجوب قوله في ذلك هنا لأنه محسن بخلاف السلم وقال الإمام مالك رحمه الله ثبت في القرض الاجل ابتداء وكذا انتهاء كإثر الدين الحالية عنده (قوله والمساكن) هو اللذ كور في قول المصنف ولو ظفر الخ وأما مكان وجوب التسليم فلم يذكره وهو كافي السلم المتقدم (قوله إلى غيره) وهو محل الظفر (قوله مؤنة) لم يمتحلمها القرض وكل مؤنة ارتفاع الأسعار كاس (قوله يوم المطالبة) أي وقت وجودها بالفعل كيوم الظفر هناك لم يكن طالبه قبله (قوله وليس له مطالبة بالثل) أن لم يتحمل القرض تلك المؤنة كاسم وكما تقدم في السلم (قوله أمهمما) أي ليس للقرض رد القيمة وطلب للثل ولا للقترض طلب القيمة ودفع للثل فالقيمة لا تؤخذ للفيصل وهو للتسديد ولو كان مائة فدون القيمة ككذب مثلاً رجع بما بقى (قوله كإرأيت الخ) أخبر الشارح عن نفسه أنه رأى على هامش نسخة الرض بخط المؤلف قلت أمهمما والله أعلم بكم بما علمت صح لاشارة إلى أن السلم (قوله ولو لم يكن لنقله مؤنة) أو تحمّلها لا يمكن وطؤه كما هو قضية إطلاقيهم (قول الشارح فيمنع الوط) وذلك لأن المراد التصرف للربل للملك كإسباقي (قول المتن وما لا يسلّم فيه الخ) قال في التنبيه من أمثلة ذلك الجواهر والخطة المختطّة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجار يتوآخنها والاشاة وولدها فيمنع وكذا العقار ويغيدانه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معينا في هذا الباب وهو كذلك (قول الشارح بكر) هو الثاني من الأبل كالغلام في الأدب والراعي ما دخل في السابعة (قول الشارح والزمان) المراد الزمان من الحال والاقراض لا تأجيل فيه فلا يتصور

لا يمكن وطؤه كما هو قضية إطلاقيهم (قول الشارح فيمنع الوط) وذلك لأن المراد التصرف للربل للملك كإسباقي (قول المتن وما لا يسلّم فيه الخ) قال في التنبيه من أمثلة ذلك الجواهر والخطة المختطّة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجار يتوآخنها والاشاة وولدها فيمنع وكذا العقار ويغيدانه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معينا في هذا الباب وهو كذلك (قول الشارح بكر) هو الثاني من الأبل كالغلام في الأدب والراعي ما دخل في السابعة (قول الشارح والزمان) المراد الزمان من الحال والاقراض لا تأجيل فيه فلا يتصور

الأقراض (وللنقل) من محله إلى غيره (مؤنة طالبة بقيمة بلد الأقراض) يوم المطالبة وليس له مطالبة بالثل وإذا أخذنا القيمة وعاد إلى بلد الأقراض قبل لمردها ومطالبة بالثل وهل للقترض المطالبة برد القيمة وجهاً قال في الرضة أصحها لا كإرأيت في خطه مصححا عليه وهو الموافق لجواز الاعتراض عن القرض وقد تقدم ولو لم يكن لنقله مؤنة كالنقد فلم يطالبه به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسلم فيه

ويفسد بذلك القرض (ولو رد هكذا بلا شرط حسن) لما في حديث مسلم السابق ان خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة قال الهاملي وغيره من أصحابنا يستحب للمقرض أن يرد أجود مما أخذ للحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للقرض أخذ ذلك (ولو بشرط مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غيره) أي شيئا آخر (لما الشرط) أي لا يستبر (والأصح أنه لا يفسد القرض) وقيل يفسد لأن ما شرط فيه على خلاف قضيته (ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسرا عن صحيح) ان لم يكن للقرض غرض فلا يعتبر الأجل ويصح العقد (وان كان) للقرض غرض (كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسرا في الأصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للقرض (شرط رهن وكفيل) واشهاد لأنها توثيقات لا منافع زائدة فله إذا لم يوف المقرض بها التصح على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع من غير شرط كما سيأتي (و يملك القرض) أي الشيء المقرض

المقرض كما يروى أحضره له لم يقوله ان لم يكن له مؤنة أو تحملا له يدفع ولو يناله له لجواز الاعتياض هنا (قوله ولا يجوز بشرط الخ) أي لا يجوز التلطف بذلك وهو حرام بالاجماع ويطلبه وأما نسبة ذلك فمكرهه ولولم عرف برد الزيادة وقال كثير من العلماء بالحرمة (قوله رد صحيح الخ) ومثله كل ما جرت عليه القرض ولو لمع المقرض كاقراضه شيئا بشرط أن يستاجر ملكه بأكثر من قيمته (قوله هكذا) أي زائدا صفة أو قدرا ولو في الر بوى ولوم من غير جنه (قوله بلا شرط فحسن) نعم لا يجوز الزيادة لمن اقترض لمجوره أو لوقف من مال المحجور أو الوقف (قوله ولا يكره للقرض أخذ ذلك) و يملكه بالاخذ ولا يرجوع به لأنه تابع فلا يحتاج الى صفة نعم لو ادعى انه جاهل بدفع الزيادة أو انه ظن أن مادفه هو الذي عليه حلف ورجع بها (قوله أي لا يعتبر) اشارة الى أن هذا هو الراد بالثمن لوجود الخلاف بعده اذع القفو لا يتصور الخلاف فتأمل (قوله وقيل يفسد) أي كما في الرهن وفرق بقوة داعية القرض بكونه مندوبا (قوله يفسد العقد) أي ان كان المستقرض مليا والا فلا يفسد لأنه زيادة أرفاق (قوله فلهذا الخ) قال ابن العادو يمنع عليه التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بمشرطه كما يمنع على المشتري التصرف في البيع قبل وفاء الثمن كذا ذكره شيخنا الرملي (قوله قبله) أي من وقت القبض فعمل أنه لا يملكه بالعقد قطعا ولا يجوز التصرف فيه قبل القبض (قوله وله الرجوع) أي يباح له بل ينسب ان كان مكروها ويجب ان كان حراما كما مر (قوله مادام باقيا) أي مدة بقائه في ملك المقرض وان عاد بسد زواله لأن عينه أولى من بدله حيث لم يلف حسا وشرعا ومن التلف جذع بني عليه وخفف من اخراجه تلفه شيء قاله شيخنا الرملي ولو أسقط المصنف لفظ دام لكان أولى (قوله بحاله) بأن لم يعلق به حق ولم يتغير بنقص أو زيادة ورده زيادته المتصلة دون النصفلة ورجع بأرض نفسه وأخذ بدله سلبا فان وجدته هرونا ومكتابا ومتعلقا بأرض جانية فله الرجوع في بدله والسبيل الى زوال ما منه وان وجدته مؤجرا أو معلقا بصفة فله أخذ البدل حاله والرجوع حالا أيضا لكن لا ينزع من المستاجر ولا جرحه لما في وله العبر الى فراغ اللذة وعلم من عدم نزعها أنه لا تصح الدعوى احضاره قبل المجل (قول المتن ولا يجوز الخ) دليله ما صح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف أي بيع بشرط قرض أو قرض بشرط بيع وأما حديث كل قرض جر منفعة فهو ربا فهو موقوف على رآويه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن أو أن يقرضه غيره) فاعله ضمير المقرض (قول المتن ولو بشرط أجل الخ) خالف في ذلك الامام مالك رحمه الله فقال ثبت الأجل ٢ ابتداء وانتهاء بأن يقرضه حاله ثم يؤجله بعد ذلك وقال أيضا بتأجيل الحال في جميع الديون وعندنا لا يلزم في الحال بحال الابالاباء وألنذكر ذكره في القوت عن الأصحاب (فرع) لو أسقط الأجل لم يسط قال السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء به قال وما قاله الأصحاب من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم لو عدل لا يجب الوفاء به مشكل لحالته مظاهر الآيات والسنة ولأن خلفه كذب وهو من خصال المنافقين وكذا الخلف (قول الشارح ويلغو الشرط) كحالة عدم القرض (قول الشارح كالوهوب) زاد الأسنوي وأولى نظرا للمعوض وجه القول الآخر بأن القرض ليس ببيع محض لمكان المعوض ولا هو جار على حقيقة المعاوضات بدليل الرجوع فيه مادام باقيا وعدم اشتراط القبض في الر بوى (قول الشارح بمعنى الخ) لو تصرف تصرفا لا يزيل الملك كالاجارة لم يصح ذلك على هذا القول (قول المتن في الأصح) علل ذلك بان له الرجوع الى بدله لو تلف الرجوع الى عينه عند البقاء أولى ثم قضية كلامه انه ليس له المطالبة بالبدل الا عند القوات وهو ظاهر لأن الدعوى بالبدل غير ملازمة لتمسك للدعي عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن ملكه ثم عاهد فله الرجوع في عينه أو بدله وجهان والتمتجه الأول وبهزم العمراني (قول الشارح بناء على القول الأول) يريد ان الوجهين مفرعان على القول الأول

(بالقبض) كالوهوب (وفي قول) يملك (بالتصرف) أي المزيل للملك بمعنى أنه يثبت به الملك قبله (وله) أي القرض (قول الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الأصح) بناء على القول الأول وجزما بناء على القول الثاني

به لأنها غير ملازمة وأنه لا يلزم من الرجوع دخوله في ملك الراجح كذا قاله شيخنا الرمي (قوله بعينه) أي وإن زاد إلا أن نقص كإمر و يصدق القترض في أنه قبضه بذلك النقص إن اختلفا فيه

﴿ كتاب الرهن ﴾

هولة الثبوت والحبس ونحوهما ومنه حديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكرم وعلمه في غير الأنبياء وغيرهم ما تمعسر اعاز ما على الوفاء وخلف وفاء مع أنه لم تمت نبي وعليه دين كإسباني وشرا عا بطلي على العين الروضة ومنه آية قرهن مقبوضة قاله البيضاوي وقول القاضي أنه مصدر بمعنى أهرنوا واقبضوا بعيد يحتاج إلى تأويل و يطلق على المقدور يعرف بأنه جعل عين مالية وثيقة يدين يستوفى منها عند تمطر وفاته وعلم من ذلك أنه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين إلا في رهن ولي على مال محجور ومنه رهنه **﴿ قوله ﴾** درعه بالمال المهمة عند يهودي يقال له أبو الشعلم على ثلاثين صاعا من شير لأهله والصحيح أنه افسكه قبل موته كما رأيت مصرح به عن الماوردي وغيره من الأئمة وكون البرع لم يؤخذ من اليهودي إلا بدعوى النبي **﴿ قوله ﴾** لا يدل على بقائه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة بأخذه بعد فكه وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال إن اليهودي أبرأه من الدين لأن الأبراء من الصدقة كما ذكره في باب الأيمان وهي محرمة عليه وبذلك يعلم رد القول بأنه لو اقترض من أصحابه كانوا يبرئونه فتأمل وإنما أثر اليهودي بالرهن والقرض منه على أصحابه لبيان جواز معاملته أهل الكتاب وجواز الأكل من أسوأهم ولأن أصحابه لا يسترهنونه وغير ذلك والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالأول لحوف الجحد والأخران لحوف الافلاس **﴿ قوله ﴾** يتحقق فيه ما مر في الفصل السابق فأركان أربعة عاقدموهون ومرهون به وصيته وهي في الحقيقة ستة **﴿ قوله ﴾** بدأ بها أي لائها بها بالخلاف فيها كإمر في البيع أوله لا يسمى القادر اهنا ومرتتها لا يوجد وجودها **﴿ قوله ﴾** أي بشرطها (الخ) ومنه خطاب من وقع معه القعد على التعمد **﴿ قوله ﴾** كالشهادة أي بالعقد أو بالمرهون **﴿ قوله ﴾** (الا كذا) وقياس ما مر في البيع بطلان العقدان جمع بين شيئين قال شيخنا وهو كذلك **﴿ قوله ﴾** ولنا الشرط الأخير (قال إن حجر وهو شرط فاصد غير مقسود الشرط الأول تأكيدي والثاني غير معتبر **﴿ قوله ﴾** كان لا يباع أي أصلا ولا إلا أكثر من ثمن مثله أو ألبعدمة من الحلول **﴿ قوله ﴾** وان نفع الشرط أعاد الضمير للشرط المقضي للاضمار في بطل لعدم صحة عوده إلى المان ما يضر الرهن لا ينفعه ولأن التصف بالقفو والفساد هو الشرط **﴿ قوله ﴾** كشرط منفعته (الخ) نعم إن قدرت النفعة بمدة معلومة كسنة فهو جمع بين بيع ورهن وإجارة إن كان الرهن بمنز وجا بعدد البيع والافهو جمع بين بيع وإجارة وشرط رهن وكل صحيح وعبارة شيخنا مر في شرحه نعم لو قيد النفعة بسنة مثلاً كان الرهن مشروطاً في بيع فهو جمع بين بيع وإجارة فيصحان اه قال شيخنا وسكت عن اشتراك على عقد الرهن لأن الرهن المشروط في البيع يحتاج إلى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قوله من الشروط عليه قد لا يني الشرط وحيداً فقال إن استحق النفعة بالعقد كما هو قضيها لجمع للذكور فليس من إجارة مرهون والافلاجم لتوقف الإجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال النفعة بالمقدور في شرح الرهن أن الشرط من جملة المزوج حيث قال مانصه ولو قال بتك أو زوجتك أو أجزتك بكذا على أن رهنتي كذا فقال الآخر اشترياً وتزوجتاً واستأجرت ورهننت صح وإن لم يقل الآخر بعده قبلت أو أرتننت تضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا فليعتبر ماصورة الشرط المحتاج إلى عقد رهن بعده الشارح إليه بقوله السابق فتأمله وتسياً في هذا من ديان **﴿ قوله ﴾** (أوزائه) هو

ومقابل الأصح أن لغترض أن يرد بدله ولو رده بعينه لزم القرض بقوله قطعاً

﴿ كتاب الرهن ﴾

يتحقق بقاؤه ومعقود عليه وصيته وبدأ بها فقال (لا يصح إلا بإيجاب وقبول) أي بشرطهما للمعتبر في البيع وفي المعاوضة والاستيجاب مع الإيجاب كقبوله أرهن عندي فقال رهننت عندك الخلاف في البيع (فإن شرط فيه مقتضاه كقسط الرهن به) أي بالمرهون عند تراحم الثمن (أو مصلحة للعقد كالشهاد) (أو ما لا غرض فيه) كان لا يأكل العبد المرهون إلا كذا (صح العقد) ولنا الشرط الأخير (وان شرط ما يضر الرهن) وينفع الرهن كأن لا يباع عند المثل (بطل الرهن) لاخلال الشرط بالعرض منه (وان نفع) الشرط (الرهن) وضرا الرهن كشرط منفعته أي المرهون أو زواجه (لرهن بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهر)

﴿ كتاب الرهن ﴾

(قول الشارح ومقابل الأصح الخ) أي كإثر الديون (قول الشارح كأن لا يباع) مثله أن بشرط بيعه بأكثر من ثلث أو بعدد من الحلول

لما فيه من تغيير قضية العهد
والثاني يقول الرهن يبرع
فلا يتأثر بفساد الشرط ولو
شرط أن تحدث زوائد
كثمار الشجر وتحتاج الأشياء
(مرهونة فلا تظهر فساد
الشرط) لأنها مجعولة معلومة
والثاني يتسمح في ذلك (و)
الأظهر (أنه متى فسد الشرط
للكور (فسد العقد)
يعني أنه يفسد بفساد الشرط
لما تقدم فيه (وشرط العاقد)
من رآه أن أمرته (كونه)
مطلق التصرف فلا يبرهن
الولي مال الصبي والمجنون
ولا يبرهن له إلا الضرورة
أو غبطة ظاهرة (فيجوز له
الرهن والارتهان في هاتين
الحالتين دون غيرهما سواء
كان أباهم جدا أم وصيا أم
حاكما أم أمينة مثلهما
للضرورة أن يبرهن على
ما يقتضيه حاجة الثقة أو
الكسوة ليوفي بما ينظر
من خلل دين أو اتفاق متاع
كاسدون أن يبرهن على ما يقرضه
أو يبيعه مؤجلا للضرورة
نهب ومثلها للنية أن
يبرهن ما يساوي مائة على ثمن
ما اشتراه بمائة نسبية وهو
يساوي مائتين وأن يبرهن
على ثمن ما يبيعه نسبية بعبطة
كإسباني في باب الحجر
(وشرط الرهن) أي الرهون
(كونه عينا في الأسح) فلا يصح
رهن الدين لأنه غير مقدور

عطف على منفته (قوله لما فيه من تغيير قضية للعقد) قال شيخنا أي لما في الشرط من تغيير قضية العقد
التي هي التوثيق وفيه نظر فإن التوثيق باق يقبض الرهون وليست المنفعة والوارد ما يوثق به لا يهاجر
مرهونة والمنفعة يستوفها المالك وتوفت بقضي الزمن فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة
والزوائد لأصلها مما تأمل (قوله أن تحدث زوائد مرهونة) أي أن تكون زوائد مرهونة محل حدوثها
لأنها تحدث موصوفة بالرهن ولا يصح شرط رهن الاكساب والمنافع قطعاً عما ساق (قوله المذكور)
أي حدوث الزوائد مرهونة وذكرها مع أنها من أفراد ما ينفع للرهن للخلاف في فساد الشرط فيها ويجوز
على بعد المثل المذكور راجعاً لما يخالف قضية العقد لتكون قاعدة عامة وهو ما سلكه ابن حجر وغيره
وهو أفيد ولو أسقط لفظ المذكور لكان أولى (قوله فساد العقد) قال ابن عبدالحق أي عقد الرهن وكذا
عقد البيع والشرط فيه بخلاف عقد القرض والشرط فيه ذلك لأنه مندوب فاعتقر انتهى فراجع (قوله)
يعني (الخ) أشار إلى أن المراد أن الشرط سبب لفساد الجواب لا ما يفيد له الجمل الشرطية من ترتب الجواب على
الشرط في الزمان فتأمل (في تنبيه) بقى ما لوضرهما عما أوقعهما كذلك وكلام المصنف شامل للظان
فيهما وتقيد الشارح لاجل التمثيل المذكور في كلامه فانظر (قوله لما تقدم فيه) أي في الشرط وهو
كون الزوائد مجعولة معلومة على ما سلكه الشارح (قوله مطلق التصرف) أي غير مقيد بتصرف
دون آخر ولا مجال دون آخر فهو مساو لقولهم أهل تبرع وقولهم الولي مطلق التصرف في مال محجور عنه
جواز كل عقد فيه مصلحة فتأمل (قوله مال الصبي والمجنون) وكذا السفيه (قوله فيجوز) هو جواز بعد
منع فصدق بالواجب وهو المراد (قوله أم حاكم) كذا في شرح شيخنا الرملي واعتمد شيخنا الزاوي جواز
الرهن والارتهان له بالضرورة ولا غبطة كما مر في القرض (قوله أن يبرهن) أي من أمين آمن موصوع
اشهاد أو جليل فقير عرف أو مال يصح الرهن (قوله بما ينظر) فإن لم يوجد ما ينظره باع ما يرهنه كافي العيب (قوله)
وأن يبرهن) نعم لا يبرهن أن خيف تلف الرهون للارتفعة إلى حاكم يبري سقوا والدين بثلثه (قوله يساوي
مائتين) تشمل حالة ومؤجلة بمثل ذلك الاجل وتتم عليهم الحال له ليس قيداً (تنبيه) المكاتب والمأذون كالولي
فيما ذكر بلاذن السيد في غير ذلك يحتاج إلى اذنه وعليه يعمل ما في الكتابة نعم وقال السيلاني أنه يجوز
بجهاك لم يتوقف رهنه ولا ارتهانه على ما ذكر ولا على اذنه قاله شيخنا وكذا لو كان رهن المكاتب وارتهانه
مع سيده أو على مملوؤ به النجم الأخير لأنه يؤدي إلى العتق (قوله عينا) ولو موصوفة في الذمة أو مشنولة
بنحو زرع والقول بعلم محترهن المشغولة محمول على غير الرئية وسيأتي ما يعلم منه شرط كون العين ما يصح
بيعها (قوله فلا يصح رهن الدين) ولولم هو عليه لأنه لا يبرم بالقبض الذي ليس من مقتضيات العقد وبذلك
فارق بيعه من هو عليه وعلى منعه في الدين أن كان في الابتداء فلا يرد ما لو كان تركه أو بدل مرهون أنلف
(قول الشارح يقول الخ) أي فكان كتنظيمه من القرض والعتق (قول الشارح والثاني يتسمخ الخ)
علل بأن الرهن إنما يسرى إلى الزوائد لضعفه فجاء تقويته بالشرط ليسرى إليها وخرج بالزوائد
الاكساب فهي باطلة قطعاً (قول المذكور فلا يبرهن) وجه منعه من الرهن في غير هذه الحالة كون
الراهن بمنع من التصرف ووجه عدم ارتهانه أيضاً أنه لا يقرض ولا يبيع الاجل مقبوض قبل التسليم
فلا ارتهان أقول قد سلف أن القاضي يقرض فينبغي أن يجوز له الارتهان بل يجب من غير اشتراط
توقف على الحالة المذكورة في المنهاج فليتأمل (قول الشارح وهو يساوي مائتين) أي تقداً هكذا
ينبغي أن يفهم فليتأمل (قول الشارح) لأنه غير مقدور عليه) أيضاً هو قول غيره لأن الرهن لا يبرم إلا
بالقبض وقبض الرهن له هنا لا يصادف ما يتناوله القيد لأنه فرع عن أخذ المالك وإذا أخذه خرج عن
أن يكون ديناً وقوله ولا يصح رهن المنفعة أخرجه عن حكاية الثاني لأنه لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب

على تسليمه والثاني يصح رهنه تزلزلا منزلة العين ولا يصح رهن النقمة كان رهن سكي دار ممددة لأن النقمة تنطف فلا يحصل بها استيقاق (و يصح رهن الشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليمه كما قال في الروضة فان كان عاليا ينقل على الرهن بين المرتهن وبينه وان كان مما ينقل لم يحصل قبضه الا بالنقل ولا يجوز نقله بشران الشريك فان أخذ قبض وان امتنع فان (٣٦٣) رضى المرتهن يكونه يد بالشريك جاز

(قوله ولا يصح رهن النقمة) ولوقى الذمة ابتداء أيضا فلا رد مال وكانت تركه (قوله ولا يصح رهن المشاع) فلورهن حصته من بيت معين في دار مشتركة فقسمت افوازا فوقع اليه في نصيب الشريك لزمه قيمتها رهنًا كما كانا لا يند انلافا (قوله على الرهن الخ) ولا بد من التفرغ ويأتي هنا جميع ما مر في قبض المبيع والرهن هنا يقوم مقام المشتري هناك (قوله الا بالنقل) أي مع التفرغ ان كان كما مر (قوله ولا يجوز) أي في حرمه ويحصل القبض به يدخل في ضمانه (قوله فان رضى المرتهن) ولو أجنبيا يكونه في يد الشريك ولو ما به أجاز وناب عنه في القبض قال شيخنا وحيد لا يحتاج في المنقول الى نقل واعتمده (قوله من الاما) قيد به لاعتبارهم الخاصة في التقويم وهو لا يأتي في غير الاما وان كان الحكم لا يختلف ويؤخذ من العلة الآتية علم التشديد بالأمر أيضا بل المدار على ما عرّف التفرغ فيه (قوله بياعان) ان تعين البيع أو اراده فلا يرد جواز ذبح الولد المأكول وروا طلين من غير بيع (قوله أي في صورة رهن الأم) صريح في أنه يصح تقويم غير المهر من وحدها ابتداء ولاد واما فراجعه (قوله مع الولد) وعكس هذا التقويم صحيح فثم ليست للترتيب ولا بد من وصف الأم بكونها حاضرة والولد بكونه محصورا ولا يصح عكس هذا التصور كما مر بأن يقوم الولد وحده مع الأم لان حق الملك أقوى ولان المرتهن مراد ابرج اليه غير الرهن (قوله فيها) أي في ثلث المال والقبض وسكت عن الرهن لتمامه من التشبيه وقيل سكوته عنه لما في الروضة من بناء الخلاف في الرهن عليه في البيع أي اذا قبل بضم حة البيع لم يصح الرهن قطعا أو بصحته في الرهن قولان فراجعه (قوله وعلى الصحة في الجاني الأول) أي على مقابل الأظهر القائل بصحة رهن المتعلق برقبته مال لا يكون السيد مختارا للقاء بزمه على الأصح واذ قلنا بصحة يعم على ذلك القول يكون السيد مختارا للقاء على الأصح والفرق ما ذكره وعلى هذا التفرغ يزل ما في المنهج ومقابل بخلاف ذلك فاسد لمن تأمله فراجعه (قوله لان محل الجانية) استشكله بعضهم بضم صحة بيع الزوجة الجانية

وأما الحكم على بدل المهر من بالرهنية في حالة تبوءه ذمة الجانية فلا ينبغي أن يرد على المؤلف (قول الشارح والثاني يصح) أي بشرط أن يكون الدين على ملى (قول الشارح بتسليمه) كما في البيع (قول الشارح وناب عنه) يحتمل حينئذ عدم اشتراط تحويله ويحتمل خلافه لان الرهن لا يلزم الا بالقبض وقد قالوا فعرض الدين عن هو عليه اذا قلنا بصحة لا بد من قبض حقيق نظرا لذلك وقد يؤيد بالذال بأن العين اذا كانت في يد شخص ثم ارتهنها ففي مضي الزمن كما سيأتي (قول الشارح) ويصح البيع الخ) أي لان الملك لم يزل بالرهن (قول المتن بياعان) أي لان التفرغ منى عنه وقد ألزم بالرهن بيع الأم فجعل ملزمًا لمالهو من لوازمه وهو بيع الولد معها (قول المتن وحدها) أي بصفة كونها حاضرة أعني مصابة بالولد لو كان كبيرا فليس هناك سوى مجرد المصاحبة وانما تقوم بصفة الحضارة لانها رهن كذا فكذلك فالولد بعد الرهن قومت لا بصفة الحضارة (قول الشارح والثاني يقوم الولد وحده) اظهر هل يعتبر ان يكون بصفة كونه محصورا كما ترى بقيقته الظاهر نعم لو كان هو المهر من (قول الشارح فيتعلق الخ) أي سواء كان منها مثل للثمين أو زائها أو نقصا قاله الأسنوي ونفسه معنى كلام الشرحين والروضة (قول الشارح يقوم وحده) أي بصفة كونه محصورا (قول المتن كيهما) قضية التشبيه بمر يان الطرق الثلاث التي في بيع الجانية هنا والذي في الشرحين والروضة ترتيب الخلاف ان لم يصح البيع فالرهن أولى وان صح فقولا والفرق ان الجانية للارضة تقدم على حق المرتهن فأولى أن تمنه في الابتداء (قول الشارح بخلاف المتعلق الخ) بحث السكي أن يكون

أو تقوم الأم وحدها أيضا وتجمع القيمتان ثم تنسب قيمة الولد الى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة ففي المثال المذكور يتعلق حق المرتهن بثلث الثمن أو بدسدر (ورهن الجاني والمرتب كيهما) وتقدم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني للثمن بربقة مال بخلاف للثمن بربقة قصاص في الأظهر فيها وبيع المرتد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مفرغ عليه في الرد بالبيع وعلى الصحة في الجاني الأول لا يكون بالرهن مختارا فقدمه عند الأكثرين على خلاف الأصح في البيع للتقدم لان محل الجانية باق في الرهن بخلاف البيع (ورهن للدير) أي المطلق حرية

(قوله بموت السيد) وكذا بموت غيره وان لم يسم تديرا (قوله ومعلق التقي) لشكك أو بضه المالك له فقط
أوحث يسرى (قوله يمكن سبقها) فيدخل الخلاف أخذ ما سبها كره الشارح وشمل إمكان سبقها احتمال
وجود هامع حول الدين أو بعده أيضا حول أو معهما وكذا احتمال المية والتأخير وتأو بل شيخنا مبرك كلام
للسنف لا دخال هذه بقوله لم يعلم حول الدين قبلها صحيح من حيث الحكم لامن حيث الخلاف لشموله علم
تأخرها ولا خلاف فيه تأمل (قوله باطل على الذهب) وما في الروضة من الصحة في اللبر دون العلق هومن
حيث الدليل والذهب خلاف وما ذكره في النهج من الفرق على ما في الروضة بأن التقي في اللبر أكد
لاختلافهم في جواز بيعه يقتضي العكس بل هو خلاف الصواب بدليل الفرق الآتي فيما يسرع فساد
فتأمله (قوله الأولى) هي اللبر (قوله يتيقن حلوه) أي زمن يمكن فيه البيع (قوله قبل الحلول) وكذا مع
(قوله بطل) جزما نعم لو شرط في هذه ومامر في صور للنهج في المعلق أن يباع قبل وجود الصفة صح الرهن
ثم إذا وجدت الصفة قبل البيع نفذ العلق على العتد مخرج بما ذكره الكاتب والوقوف وأم الولد فلا يصح
رهنهم جزما (قوله ما يسرع فساد) ولومع غيره كالزراع الأخضر ومنه فبالبسكو وكثرة لا تحجب ولم
يبدل صلاحها ولومع أصلها أولم يشترط قطعها وما قيل عن التحريم ان رهن الزرع الأخضر بالمؤجل لا يصح
وان شرط قطعه مرسوم كما يشاء فيها كتنهائه عليه فيراجع منه (قوله فحل) أي إن لم يحل الدين قبل فساد
والبيع ووفى منه الدين (قوله تحجب عليه مؤتمته) كفسده على المالك ويجبره الحاكم إن امتنع أو يبيع من ماله
ما يحجب به ولا يتولاه إلا بذن الحاكم أو المرتهن (قوله يحل) أي يقيناً قبل فساد ولو احتالاً بزمن يمكن فيه
بيعه وصح الرهن مع الاحتال هنا بخلاف ما مر في المعلق لمقارعة الفساد هناك للعقد (قوله في هذه الصورة)
ولا يحتاج ما قبلها إلى شرط (قوله عند الاشراف) متعلق بالبيع فلاو شرط بيعه قبله لم يصح الرهن لأنه خلاف
قضيته من البيع وقت الحلول أصالة (قوله وجعل) فلا بد من الشرطين معاذوا سكت عن أحدهما لم يصح
الرهن ولو قال وكون بدل جعل لكان أولى وما في شرح شيخنا من الجواب غير واضح (قوله وبيع) أي
بيعه المرتهن وأخبره عن إذن له قال شيخنا ولا يحتاج إلى إذن في البيع اكتفاء بالشرط السابق حتى لو لم يبيعه
حتى فسد ضمنه (قوله وجوبا) على المرتهن والراهن ومن امتنع أجبره الحاكم (قوله ويكون) فلا يحتاج
إلى انشاء عقدهن خلافاً لبعضهم وهذا يقتضي لتقييد الشارع بهذه الصورة (قوله ويجعل) أي بإنشاء
عقد خلافاً لبعضهم ولا يصح تصرف الراهن في شيء من الثمن قبل انشاء العقد على التعمد عند شيخنا لبقاء
حكم الرهن والبيع في هذين أيضا عند خوف الفساد كالأولى ويحتاج المرتهن في البيع إلى إذن الراهن
كمعلق التقي بصفه وأوجب بأن الغالب العفو (قول الشارح صح الرهن جزما) نقل الروايات عن والده
تقييد ذلك بما إذا كان الزمن مبدلوه بيع البيع قبل وجودها والافلا يصح (قول الشارح وقاعله المالك
تجب عليه الخ) محل الوجوب إذا خيف فساد قبل الحلول والافبايع ربطا (قول المتن أو شرط الخ)
ربما يقال على هذا هو شرط مخالفه مقتضى العقد بدليل الحكم بطلان العقد عند الإطلاق كما سبق
(قول الشارح عند الاشراف) قضيته أنه لو شرط في هذه الصورة بيعه الآن فسد هو ظاهر (قول الشارح
كما شرط) أي فلا يتوقف على انشاء رهن (قول الشارح وبيع أيضا في صورتين الأولىين الخ) عبارة
الرافعي ثم إن بيع في الدين أوفضى من موضع آخر والبيع وجعل الثمن رهن انتهى والبيع الأول لوفاء
حق المرتهن والثاني لهما فالزك المرتهن حتى فسد قال في التهذيب إن كان الراهن أذن له في البيع ضمن والا
فلا قال الرافعي ويجوز أن يقال عليه رفع الأمر إلى القاضي لبيعه قال النووي هذا الاحتال قوى أو
متعين قال السبكي التي فهمته أن هذا الاحتال على قول البغوي والافلا ضمن فإن كان كذلك فيجب
فرضه عند نذر مراجعة الراهن (قول الشارح والثاني يصح) قال السبكي لم يصح القاضي أبو

لان الاصل استمرار الرق والطريق الثانية القطع بالبطان في ككل من المستثنين ولا تنقيذ الأولى يكون الدين مؤجلا كما أطلقوها فانها لاتسلم مع كونه حلالا من الزهر بموت السيد الخ فلو كان في الثانية الدين حلالا و يتيقن حلوه قبل وجود الصفة صح الرهن جزما ولو يتيقن وجود الصفة قبل الحلول بطل الرهن جزما (ولو رهن ما يسرع فساد فان أمكن تحجيفه كعربط) وعنب (فعل) وصح الرهن وقاعله المالك تحجب عليه مؤتمته قال ابن الرضة (والأى أى وان لم يمكن تحجيفه) فان رهنه بدين حال ومؤجل يحل قبل فساد أو يبدفاده لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) عند الاشراف على الفساد (وجعل الثمن رهننا صح) الرهن في الصور الثلاث (و بيع) المرهون في الصورة الأخيرة وجوبا (عند خوف فساد ويكون منه رهننا) كما شرط وبيع أيضا في صورتين الأولىين ويجعل ثمنه رهنما كما في الروضة وأصلها (وان شرط منع بيعه) قبل الحلول (لم يصح) الرهن لمنافاة الشرط لمقصود التوثيق (وان أطلق) فلم يشترط البيع ولعدمه (فسد) الرهن (في الأظهر) لأنه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند الحل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح وبيع عند تفرقه للفساد لان للظاهر

أنه لا يقصد إفساد ماله وفي الشرح الكبير إن الأول أصح عند العراقيين ومول من سواه إلى الثاني وفي الشرح الصغير أنه لا يظهر عند الأكثرين وفي الروضة أن الرافعي رجح في الحرر الأول (وإن لم يعلم هل يقصد) (٣٦٥) المرون (قبل) حاول (الأجل صح)

الرهن الطائ (في الاظهر)
لأن الأصل عدم فساد ماله
الحلول والثاني يجعل جهل
الفساد كله (وإن رهن
ملا يسرع فساداً فطراً ما
عرضه للفساد) قيل حاول
الأجل (كحفظه ابتلت)
وتعذر نجفيتها (إن ينفسخ
الرهن بحال) ولو طرأ ذلك
قبل قبض المرون ففي
انتساخ الرهن وجهان
أرجحهما في الروضة أنه
لا ينفسخ وإذا لم ينفسخ في
الصورتين يباع ويجعل
شئهما مكانه وفي الروضة
يجوز الرهن على بيعه حفاظاً
للوثيقة (وجوز أن يستعير
شئها لرهنه) بدنه (وهو)
أي عقد الاستعارة بعد الرهن
(في قول عارية) أي باق
عليها لم يخرج عنها من جهة
المعير إلى ضمان الدين في
ذلك الشيء وإن كان يباع
فيه كإسائتي (والأظهر أنه
ضمان دين في رقة ذلك
الشيء فيشترط) على هذا
(ذكر جنس الدين وفرد
وصفته) ومنها المحاول
والتأجيل (وكذلك المرون
عند في الأصح) لاختلاف
الأغراض بذلك ولا يشترط
واحد مما ذكر على قول
العارية وإذا عاين شيئاً من

أومر باعها كما كان قصر في ذلك وباعه ضمن كإسائه (قوله أنه) أي الثاني كما في الاستوى والدميري ونقل
عن نص الأم والمختصر وعلى كل فهو مبرجوح والتمسك الأول وفي كلام الشارح اعتراض على المصنف (قوله
الطائ) تنبيه لجل الخلاف فعند شرط البيع يصح قطعاً وعند منعه يبطل قطعاً نعم بحث من أن منع البيع في
المؤجل قبل حلوله لا يضر لجواز أن يوفى الرهن من غيره انتهى وفيه نظر ولو اتفق الرهن مع الرهن على
نقل الوثيقة من عين إلى عين من غير عرف لم يعد الأول لم يصح فإن أراد إفسخ الأول وإنشاء الثاني صح وكلام
المصنف شامل لجميع صور الاحتمال بأن احتمل حلول الدين قبل الفساد ومعه أو بعده وأماماً ومعه أو بعده
وفارق ما هنا عدم الصحة فيسار في نحو الدبر بنشوف الشارع إلى التقي ولأن للوثيقة بقعة بخلاف ما هنا
(قوله كحفظه ابتلت) الأولى كابتلال خطوط مثلها مرض العبد خوفاً ولو طلب الرهن بذلك قيمة ذلك رهناً
مكانه وعدم البيع أوجب (قوله أرجحها) هو التمسك (قوله يجوز الرهن) هو التمسك (قوله ويجوز أن يستعير)
أي يجوز أن يكون المرون مستعراً ولو ضماً فيجوز أن يرهن الشخص مال نفسه عن غيره ولو بلاذنه
كفساد دينه وأن يقول لغيره رهن عبدك عن فلان بدنه على وأن يقول غيره ضمنت مالك على زيد في رقة
عبدي هذا مثلاً ودخل في ذلك إقراره بالرهان وهو كذلك كما تصح إقراره بالرهان أو الضرب على صورته ولا
تصح إقراره بغير ذلك (قوله بعد الرهن) أي بدقيقه كما يأتي وقيد به لأنه لا خلاف في أنه عارية قبل الرهن
(قوله فيشترط على هذا الخ) نعم إن قال الرهن عبدي بما شئت فله رهنه بأكثر من قيمته كما قاله القمولى
واعتمد شيخنا الرمي قال بعض مشايخنا لا يشترط شيء مما ذكر (قوله وكذلك المرون عنده) من كونه زيدا
أو عمرًا أو كذا وكذا واحداً ومتعدداً (قوله في الأصح) ومقابله لا يشترط ما ذكر ولو لم يسكوت الشارح عنه
لأنه معلوم كقبول العارية (قوله لم تجز مخالفته) ولومن وكل لموكبه وعكسه ومن صفة قولها ومتى خالف
بطل الرهن في جميعه ولا تفرق الصفة (قوله فسر) أي من المال قال شيخنا ومن الأجل وعزاه لشيخنا هر
وخالفه في أقسام (قوله لارهنه بأكثر من قيمته) ينبغي أن يقل رهنه بما شئت على نظيره من عن القمولى
على الوجه الأول (قوله فلو تلف في يد الرهن) خرج بهما يد الرهن فيضمنه سواء قبل الرهن وبعدها فكأنه
الطيب شيئاً من الوجهين ولي به بأسوة لأن ما أخذ مما تمسك به (قول الشارح والثاني يجعل جهل الفساد كله)
أي لأن جهل الفساد يوجب جهل إمكان البيع عند الحل (قول المتن بحال) أي سواء شرط فعل ذلك على تقدير
عروض مثل هذا أم لا (قول الشارح للوثيقة) (تتمه) لو توافق المتراهنان فيما لا ينسارع إليه الفساد على نقل
الوثيقة من عين إلى عين من غير عرف للعقد وجهان أحدهما يلغو ولو أريد بذلك فسخ الأول وإنشاء الثاني
قال الأريغاني يصح قاله السبكي (قول المتن ويجوز أن يستعير شيئاً من الخ) قال الاستوى ولو كان ذلك دراهم
ودنانير فلتجملها لجواز أن يمنعها عن غيرها هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المديون رهن عبدك بدني
من فلان ففعل صح ويصح أيضاً أن يرهنه بدني العبد بلاذن (قول المتن وهو في قول عارية) لأنه قبض مال
الغير لينتفع به نوع انتفاع ووجه الاظهر الآن أن العارية ينتفع بهام بقاء عينها والانتفاع هنا بالبيع في الدين
ثم انقدر أينما الرهن لزماً بالقبض مع براءة ذمة المالك فلا يجعل لغير الضمان في رقة ما أعطاه كالمال أو لغيره
في ضمان دين غيره فإنه يصح وتسكون ذمة المالك فارغة فكذلك أن يترهن ديناً في ذمة ماله كوجب أن
يملك التزام ذلك في رقبته لأن كلامه تصرف فأى ويقصد في هذا كونه لا يقدر على إيجاب عبده على الضمان
في ذمته قال الإمام وليس القولان في التخصيص عارية وضماناً بل في القلب منهما (قول المتن في الأصح)

(٣٦٤) - (قبولي وعبرية) - (ثان) ذلك لم تجز مخالفته على القولين نعم لو عين قدر أفره من ماله جاز قال في الروضة
وإذا قلنا عارية فإنه أن يرهن عند الإطلاق بأى جنس شامو بالحال والمؤجل قال في التمسك لانه رهنه بأكثر من قيمته لأن فيه ضرراً
فانه لا يمكنه فكأنه لا يقبض جميع الدين (فلو تلف في يد الرهن)

فلا ضمان) على الراهن
لأنه يسلط الحق عن ذمته
وعلى قول المطر يعطيه
القاضي ولا شيء على الراهن
بحال (ولا رجوع للمالك
بمقبض للرهين) وعلى
قول المار يفة الرجوع في
وجوه الأصح لا رجوع والا
لم يكن لهذا الرهن معنى
قبل قبض الراهن الرجوع
على القولين (فأذا حل الدين
أو كان حالا رجع للمالك
فبيع ويبيع إن لم يقض
الدين) من جهة الراهن أو
للمالك أي على القولين
وان لم يأن للمالك وعلى
الوجه للرجوع بجواز
الرجوع على قول المار يفة
يتوقف البيع على الاذن
(ثم يرجع للمالك) على
الراهن (بما يبيع) على
قول الضمان سواء يبيع
بقيمة أم بأكثر أم أقل
بقدر يتخاين الناس مثله
وعلى قول المار يفة يرجع
بقيمة أم يبيع بها أو بأقل
وكذا بأكثر عندنا أكثرين
لأن المار يفة يهاضم وقال
القاضي أبو الطيب وجماعة
يرجع بما يبيع به لا بمن ملكه
قال الرافعي وهذا أحسن
زاد في الروضة هذا هو
الصواب
(فصل) (شرط الرهن به)
ليصح الرهن (كونه ديناً
ثابتاً لا زائلاً ما فلا يصح) (للمرهن
بالمعين الموصوف)

ضمان الموارى ولو ألقاه حتى قبل قبض الراهن قام به مقامه قال شيخنا وفيه بحث لأن المار يفة عقد جائز
وهو يسلط بالتفويض فراجع ولو أعتقه ما لم ينفذ قبل الرهن نطقاً ولا غرضاً بعد الرهن من اللوسرو ويرم
قيمتهم هناك إن كان الراهن ولو استأجر من يتق عليه فنه ثم ورع لم يتق عليه لتعلق حق التبر به (قوله)
فلا ضمان) قال شيخنا وإن فسد الراهن بمخالفته بما تقسم ومنها ما لو عدل عن زيد إلى عمرو ونوزع في هذه
لأنهما من القصب (قوله بحال) وإن فسد المار يفة (قوله بدقبض الراهن) أي الشرع في قبضه فيفسد
مامه (قوله لرجوع المالك) أي بدمر راجعة الراهن واستناعه ولو مات المبر والدين مؤجل لم يجز فإذ من
الدين حتى يحل الاجل (قوله من جهة الراهن) أو للمالك أو غيرها أو براءة الراهن والبالغ الحاكم أي
والراهن شراؤه ولو يبرأ من الراهن أي مع بقائه على الرهن يتقو بها بلغ فيقال مرهون يباع بغير إذن الراهن
قاله المبري ويقال أيضاً مرهون يباع مع بقائه على الرهن (قوله ثم يرجع للمالك) أي إن كان قدره من باذن
الراهن والافلا يرجع كافي الضمان وكذا لو أدى الدين من غير المرهون بلاذن الراهن وبصدق الراهن في
علم الاذن وتصح شهادة الراهن بمعية المبر (قوله بما يبيع) هو التعمد ولو على قول المار يفة كذا كره
عن القاضي وغيره وهو موصوف في الروضة (قوله بقدر يتخاين الناس مثله) فإن أذن للمالك بأكثر منه جاز قال
بعض مشايخنا وينبغي عدم الجواز إذا لم يرض ما أذن فيه بالدين مراعاة لتعلق الراهن فراجع ومن هنا يعلم أن
القدر المتخاين به يتفرق في العقود لاختلاف (قاعدة) حكم المالحف بنقض إن خرج مخرج الاختاء
والافلام إن كان الحكم بالموجب بفتح الجيم امتنع النقص فيها حكمه وفيما يترتب عليه أو الصحة نقض فيها
يترتب عليه دعوه فلو حكم شافعي بصحة الرهن ثم استأجره الراهن ثم أقرس أو مات ثم رفع لمخالفة يرى بطلان
الرهن بالاستمارة ويرى قسمة المرهون بين الترماء فتدفع المالحف لأن هذه قضية تقرر أنها اتفاقهما على
الصحة وإن كان الشافعي قد حكم بالموجب لم ينفذ حكم المالحف ببطلان الرهن بالاستمارة ولا النقص لان
الموجب يشبه الآثار للوجود والطارئة وتخرج على ذلك مسائل من الهبة والأجارة وتعلق الطلاق قبل
الصحة وغير ذلك قاله شيخنا الزملي عن والده مواعده قال بعضهم وحل التفوق الطارئة فماذا حكم
بالموجب أن يصح تروجه الحكم بالهبة فلو قلنا حكم فلو قلنا شخص طلاق أجنبية على نكاحها وحكمه مالم يكن
موجباً به بصفته عليها فرفع الأمر لشافعي ليحكم به بشروطه لان الطلاق لان السبب الذي على عليه الطلاق
لم يكن موجوداً وقت الحكم فهو كقول الحاكم حكمت على فلان بصحة رهنه أذا رهن أو يبيع عبده أذا جنى
قال وهذا واضح على اعتبار عليه وليس في كلامهم ما يخالفه لمن أنصفوا وإن كان في كلام شيخنا الزملي خلافه
وسأيت لذلك من يديان في القضاء إن شاء الله تعالى

(فصل في رتبة أركان الرهن) وهو الرهن به الذي هو الدين وما يجوز فيه للراهن والرهين وما يمنع
عليهما وما يمنع ذلك (قوله شرط الرهن به) هو مفرغ من صفات أي شروطه وهي خمسة كما سيأتي (قوله)
كونه ديناً) ولون متفهم في التمة كما يأتي ثانياً أي موجوداً لازماً أي في نفسه على ما سيأتي ويعملوا ومعينا كما

وجمعاً به ضف اختلاف الفرض في الرهن عنده (قول الشارح لانه لم يسلط الحق) أي فلا يمكن رجوع
الضامن والحق باق في ذمة الأصل (قول الشارح ولا شيء على الراهن) أي لانه أسكرهنا لا عارية (قول)
الشارح وله قبل قبض التبع) أي لان الرجوع في مثل ذلك ثابت للدين ولا لزوم في حقه فأولى أن لا يلزم
في حق غيره (قول المتن رجع للمالك) وذلك لان للمالك لو رهن على دين نفسه رجع فهذا أولى (قوله)
الشارح من جهة الراهن) أي ولو كان موسراً وامتنع من الاعطاء كما يمنع يسار الأصل مطالبة الضامن
(قول الشارح أو بأقل) لو كان النقص هذا قدر ايشامع الناس به رجع بنهم القيمة خلاف ما سلف على
قول الضمان

والمستعارة) والمأخوذة بالسهم (في الأصح) لانها لا تستوفى من عن الموهون وذلك بخلاف لقرض الرهن عند البيع والثاني لا يلزم هذا القرض وقاس الرهن به على ضمانه بالقرض بجميع التوفيق وفرق الأول بأن ضمانه لا يحل ولا يتلف الى ضرر بخلاف الرهن بما فيجوز الى ضرر دوام الحجر للموهون وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله دينا (ولا) يصح الرهن (بما سيقرر) (٣٦٧) ولا يضمن ما يشترطه لأهله بيقظة حتى

فلانهم على الحق كالشهادة وعن ذلك الماخول في البيع يجوز احتجز بقوله ثانيا (ولو قال قرضك هذه الرهائم وارتفعت بها غيبك فقال اقرضت ورهنت قال بتركه بكذا وارتفعت الثوب) (فقال اشترت ورهنت صح في الأصح) والثاني لا يصح للرهن تقسم أحد شي على ثبوت الدين والأول اغتفر ذلك لحاجة الوثيقة (ولا يصح) الرهن (بنجوم الكسابة) لأن الرهن التوفيق والمكاتب بسبيل من اسقاط التجويع حتى شاخلا معنى توثيقها (ولا يجعل الجملة قبل الفراغ) من العمل وان شرع فيه لأن لها فسحا فيسقط بالجعل وان لم الجاعل يفسخه وحده أجره مثل العمل وعن المستثنى احتجز بقوله لازما (وقيل يجوز بدل الشرع) في العمل لانتهاء الامزق

بأنى (قوله وان استعارة) ومثلها كل ما يجبرده فوراً كالامانة الشرعية لانحو الودية (قوله لانها لا تستوفى الخ) لأن المستحق العين المخصوصة وهي لا تستوفى من الثمن للموهون بها ولو قلنا بوجوبه يلم عدم صحة الرهن في الوقوف فلو شرطه الواقف لكان الشرط ان اراد الرهن الشرعي ولناظر الاخراج بالرهن فان اراد الرهن النفوي بمعنى التوفيق أو أطلق صح الشرط ولا يجوز الاخراج الا برهن واف بليكون باعنا على رد مولا يستوفى منه الوقوف ولو شرط أن لا يخرج من محلها تبع فان نكس الاقتاع فيه جاز اخراجه فغير مع أمين يرد بعد الاقتاع (قوله لو لم يتلف) قيد للفرق اذ بعد التلف يبطل الرهن كالضمان (قوله وعن ذلك الخ) حصل أن الدين بوصف في ذاته مان غير نظر لدين معين بالثبوت وال لزوم فيقال دين القرض ثابت لازم وعن البيع كذلك وهكذا توصف بالنظر لدين معين ببعض تلك الاوصاف فابر بدأ ن يقرضه زيد لعمرو لا بوصف بشئ قبل وقوع عقد القرض حقيقة بوصف بالثبوت بحسب المال مجازا و بدموقيل القبض بوصف بالثبوت أى الوجود حقيقة بالارزوم في المال مجازا و بعد القبض بوصف بالثبوت وال لزوم حقيقة وكذا نحن ما يبيعه زيد لعمرو وقيل وقوع العقد لا بوصف بشئ كما مر بوجه مع تغيير بوصف بالثبوت حقيقة باللزوم بحسب المال مجازا وبلا خيار بوصف بالثبوت وال لزوم حقيقة فاقبل ذلك وافهمه فهو ما بينهم بغيره وحفظه (قوله اقرضت ورهنت) فان لم يقل ورهنت بطل القرض والرهن وكذا في صورة البيع بدموخرج بقوله ارهنت مال قال بشرط أن ترهني به الثوب وعلى أن ترهني به الثوب فان قال القابل في جوابه اقرضت ورهنت أو اشترت يرهنت كان من لزج أيضا لقيام الشرط مقام الاعجاب كما مر وان أبطل لفظ رهنت بقوله على ذلك مثلا كان من شرط الرهن فالقرض أو البيع صحيح ويحتاج الى انشاء عقد للرهن بعد ذلك وعلى هذا ينزل ما مر عن شرح شيخنا وعن شرح الروض فراجع (قوله صح في الأصح) سواء شرط في البيع خيار للبايع أو المشتري أو لم يكن خيار على التمسك (قوله لتقدم أحد شعبه على ثبوت الدين) وثبوته تمام عقد القرض والبيع كما مرأ فنافس فقط بالمبضم هنا من الاعتراض وقول القاضي في البيع يقدر وجوب الثمن أى ثبوت وجوبه ومثله القرض فتمامه بشرط تقسم شق القرض والشراء على شق الرهن في كل من الاعجاب والقبول وأن يكون الأول من شق الرهن من التبدى والابطال العقدان كما مر (فرغ) لوجع بين بيع وكتابة صح في الكسابة و بطل في البيع لأن العبد ليس من أهل مبايعة سيده (قوله وان لم الجاعل الخ) أى حيث لم يعلم الجاعل بالفسخ قبل العمل ووقع العمل مسلما كإنياني (قوله لانتهاء الامر فيه الى اللزوم) فهو كتمن للبيع وربدان وضع الثمن اللزوم كإنياني (قوله ملك المشتري للبيع) بان كان الخيار له وحده (قوله بين المستقر) وهو ما لا ينطبق على المقطوع وغير المستقر عكس (قوله كدين القرض) أى بدقبضه ولا يصح الرهن به قبل في غير اللزج للتقدم قاله شيخنا أخذنا من التقييد للذكور في ثمن المبيع (قوله الواجبة) أى في أحارة العين لأنها في اجارة الفضة يلزم قبضها في المجلس وكل ما هو كذلك لا يصح الرهن به (فصل شرط الموهون به) (قول الشارح احتجز بقوله ثابت) كذا خرج به أيضا ماجرى سبوجو بولم يجب كنفقة الزوجة في الد (قول الشارح لانتهاء الأمرار) أى فكان كالثمن في زمن الخيار

حيث قلنا ملك المشتري للمبيع لملك البائع الثمن كما خا ر اليه الامام ولا شك انه لا يباع الموهون في الثمن ما لم يقض مدة الخيار ودخلت المسئلة في قوله لازما يجوز ولا فرق في اللازم بين المستقر كدين القرض وعن المبيع المقبوض وغير المستقر كتمن المبيع قبل قبضه والاجرة قبل استيفاء النصفه و يصح الرهن بالنفقة المستحقة باجارة التمتع ببيع الموهون عند الحاجة وتصل النصف من ثمنه

ولا يصح الرهن بالمنفعة في اجارة العين (٣٦٨) (كتيبة) سكت الشينخان وغيرهما من اشتراط كون الموهون بمعاملة مع ذكرهم

لأنه حاصل (قوله ولا يصح الرهن بالمنفعة في اجارة العين) لأنها ليست ديناً ومثلها الزكاة المتعلقة بالعين فإن تعلقت بالذمة كان تلف التصاب بعد الوجوب يصح الرهن عليها إن انحصر المستحقون والأفلو قال العلامة السباطي يصح الرهن بهما مطلقاً نظرًا لكون متعلقاً بالذمة بدليل جواز اخراجها من غير المال الذي وجبت فيه (قوله وغيرهما) أي من تبعهما فلا ينافي ما بعده (قوله أن يكون معلوماً) أي جسا وقد اوصفنا قال بعضهم وعيناً فلا حاجز بآية شرط كونه معينا ومن المعلوم ما لم يبدأ وغاية نحو من درهم إلى عشرة كافي الشبان ولو ظن ديناً فربهن به أو أذاه فبان خلافه لما كل منهما أو ظن صحة شرط فاسد فربهن صح لوجود مقتضيه (قوله) كما صرح به في الاستقصاء وهو لأن الفقال الشائى وسمى بذلك لأنه استقصى فيه نصوص الشافعي رضى الله عنه التذمة والجديدة (قوله بالدين) هو متعلق بالمصدر بعده وسوغ ذلك كونه مجزئاً على ما اختاره السيد ومنعه غيره لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه فراجعه (قوله ولا يجوز الخ) أي لا يصح أن يرهن الرهن العين الموهونة ولو قبل قبضها أو كان الرهن شرعياً كالرهناتنا عند الموهونة عنده في الجديد كالأيجوز عند غيره بخلاف ولأجل الخلاف ضبطه الشاويح وسيأتي لذلك تنقيح عند قول المصنف وله بالمرتهن ما منعه (قوله بالدين آخر) نعم إن فداء المرتهن باذن الرهن من جناية بأرض معلوم أو أنفق عليه نفقة بمعاملة باذن الرهن مطلقاً أو باذن حاكم عند غيبة الرهن أو منعه أو بأشهاد عند فقد الحاكم ليكون رهنه بالارض أو للنفقة مع الدين صح ولو أقر الرهن أنه رهنه بشرين ثم ادعى أنه رهنه أو لا بشرية ثم بشرية صدق المرتهن لأنه مدعى الصحة سواء قال فسخا الأول أو لا ولو شهدا أنان أنه رهنه بألف ثم بألفين قبلت بالثاني وحكمها سواء قال لا ذكر أو لا ماسر (قوله مفعول ثان) أي يرهن فليس فاعله بل فاعله مستتر يعود على الرهن كاعلم من التقرير السابق دفع بذلك شمول كلامه للمرتهن ولا خلاف فيه كالتقدم (قوله ولا يلزم الخ) وقد خرج عن اللزوم لمرض كفسخ بيع فيه رهن بمنزج أو مشروع (قوله كائنا) أشار إلى أن متعلق الجارحال من القبض والوصول واقع على القابض دفعه بقول الاستنوى أن الوصول واقع على القبض والمراد اذنه وأنه أقرب إلى كلام المصنف أنه لا يصح مع ما بعده فأمثل (قوله أي من يصح الخ) دفع به ما يوهى كلام المصنف من محققين نحو السفيه وإن كان لا يلزم الرهن به ومن كون كلامه في اللزوم لاني الصحة فأمثل وأفاده أنه لا بد من بقائه الإلهية إلى تمام القبض نعم يصح قبض السفيه فإمرتهن التي باذنه وحضرته قاله شيخنا ر (قوله لا يستنب رهنه) نعم إن كان وكلا في المقدف فقط حازت استنباه وخرج بالارهن المرتهن فللرهن نوكيله في الاقباض لنفسه لأنه أذن له في القبض وهو صحيح كإيائى قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا زى (قوله) لأن يده كيد) نعم يصح أن يوكل أجنبي عبداً في شراء نفسه من سيده لتسوف الشارع للعق (قوله ويستنب مكانه) أي كتابة صحيحة وفاقا لابن حجر في شرح الكتاب خلافاً في غيره والسباطي ومثله وبعض وقع القبض في نوبته وإن استنبأ في نوبته سيده ولم يشترط قبضه فيها (قوله ولورهن ودية الخ) ومثله لورهن مستأجراً (قول المتن والدين) هو متعلق بالمصدر بعده وسوغ ذلك كونه نظر فاعلي ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع من ذلك جماعة من النجاة لكون المصدر مقدراً بأن والفعل والوصول الحر في لا يتقدم معمول صلته عليه (قول المتن ولا يجوز الخ) ظاهره ولو كان ذلك قبل القبض وأنه لا فرق بين الشروط في بيع وغيره والمستعار وغيره وإن أذن المبرر بدفع المرتهن فليأمل (فرع) لورهن الوارث التركة عند صاحب الدين على دين آخر على الوارث فالظاهر المنع نظر الحق الميت في الوفاة (قول المتن ولا يلزم الاقباض) أي ولو كان مشروطاً في بيع ودليله قوله تعالى فربهن مقبوضة دل على اعتبار صفة القبض في التوقف فلا يحصل إلاها (قول الشارح كائنا الخ) قال الاستنوى إذا فسرت الاسم الوصول المجرور بمن بالقابض قدرت كائنا يتعلق به الجارح وإن فسره بالقبض كان الجارح متعلقاً بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع باذنه

ولا يصح الرهن بالمنفعة في اجارة العين
اشتراط كون المضمون
معلوماً بالجديد كإساقى
وهما متعاربان وفي الكفاية
يشترط أن يكون معلوماً
لهما فلو لم يعلمه أحدهما لم
يصح كما صرح به في الاستقصاء
قال الاستنوى وفي شرائط
الاحكام لابن عبدان وفي
المعين لاني خلف الطبري
(و) يجوز (بالدين رهن
بدرهن) وهو كالأورهنهما
بهما (ولا يجوز أن يرهنه
الموهون عنده بدين آخر في
الجديد) ويجوز في القديم
زيادة الرهن وقرق الأول
بأن الزيادة في الرهن شغل
فارغ وفي الدين شغل
مشغول وقوله الموهون
بالنصب مفعول ثان (ولا
يلزم) الرهن (الاقبضه) أي
الموهون كائنا (عن يصح
منه عنده) أي من يصح منه
عقد الرهن يصح منه القبض
(وتجوز في النيابة) كالعقد
(لكن لا يستنب رهنه)
لأن الواحد لا يتولى طرفي
القبض (ولا عبده) لأن
يده كيدته ويصدق
بالمأذون له والمبرر ومثله
أم الولد (وفي المأذون له
وجه) أنه يصح استنباته
لافراد به باليد والتصرف
ودفع بأن السيد متمكن
من الحجر عليه (ويستنب
مكاتبه) لاستقلاله باليد
والتصرف كالأجنبي وصفة القبض هتاني المقار والمنقول كما سبق في باب المبيع قبل القبض (ولو رهن ودية
عند مودع أو منصوب باعتد صاحب ليراهم) هذا الرهن

(الم بعض زمن إمكان قبضه) أي الم رهون (والأظهر اشتراط اذنه) أي الراهن (في قبضه) لأن اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للقبض عنه والثاني يقول المتقدم ذي اليد يتضمن الإذن في القبض (ولا يبرئه) ارتهاه عن الغصب) وان لم يزم (ويبرئه

الابتداع في الأصح) لأنه اتبأن ينافي الضمان والارتها نوثق لينا في الضمان فانه لو سدى في الم رهون صار ضامنا مع بقاء الرهن بحا ولو تعدى في الوديع ارتفع كونه اوديعه ومقابل الأصح فاس الابتداع على الارتها ن (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض تصرف يزيل الملك كقبضة مقبوضة) واعتاق وبيع (و برهن مقبوض وكتابة وكذا تدبيره في الاظهر) بناء على الاظهر ان التدبير تعليق عتق بصفة وعلى مقابله انه وصية لا يحصل الرجوع به (و باحبالها لا لوطه) من غير احبال (والز وبيع) اذ لا تعلق له بمو رد الرهن بل رهن للمزوجة ابتداء جائز (ولو مات العاقد) الراهن أو الم رهن (قبل القبض أو جن أو تخمر العبير أو أبق العبد) أي قبل القبض في الثلاث أيضا (لم يبطل) الرهن (في الأصح) أما بطلانه بالموت والجنون فلا لأنه عقد جائز فيرتفع بهما كالوكالة أو أجب الآخر بأن مصيره الى الزوم فلا يرتفع بهما كالبائع في زمن الخيار وعلى هذا تقوم ورثة الراهن والم رهن مقامه في الإقباض

عند مستأجره أو معار أو عند مستعبره أو مسامعا عند سامعه أو مبيعا فاسد عند مشتريه (قوله) الم بعض زمن إمكان قبضه) أي بعد الاذن فلا بد من مضي زمن الوصول في الغائب مطلقا ومن زمن التفرغ بين ان كان فيه أمانة للمرتهن عليها يد وحده والا فلا بد من التفرغ بين الفعل والنقل كالتفرغ بين كافر في البيع قبل القبض (قوله) اشتراط اذنه) أي في القبض عن الرهن فلو كان مؤجرا رهونا أو أذن في القبض عن الاجارة فقط لم يحصل القبض عن الرهن أو عن الرهن وحده أو مع الاجارة حصل القبض عنهما لأن قبض الاجارة لا يتوقف على اذن وكالاته قصد الولي كونه قابضا أو مقبضا في رهن مال موله عنده وعكس وان رشد قبل القبض ولو اختلف في الاذن أو مضى زمن القبض صدق الراهن (قوله) ولا يبرئه ارتهاه) ولا أعاره ولا ز و بجه خلافا للامة الثلاثة ولا افرأضه ولا اجارته ولا توكيله في نحو بيع أو هبة ثم يبرأ بالتصرف في القراض ونحوه وللتعبر أن يتنفع بالمعار الذي ارتهنه حتى يرجع العبر والم رهن الضامن فيأذ كرأن يجبر الراهن على قبضه ثم عوده اليه لأجل برأته فان أبي أجبره الحاكم أو تاب عنه أو قال للمرتهن أبرأئك أو استأمنتك لو أودعتك عنه وليس للراهن اجبار المرتهن على رده وعوده اليه اذا لغرض للراهن في براءة ذمة المرتهن (قوله) عن الغصب) ومثله كل عين مضمومة و يستمرضان الغصب عليه بأقصى التميم كقوله سم عن شيخنا الرمي وقال الطباوى بقيمة يوم التلف (قوله) لا تصرف الخ) اذ القاعدة هناك أن كل تصرف يمنع الرهن ابتداء اذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا ولا الرهن والمبة لا قبض (قوله) كقبضة مقبوضة) فبد القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم لها فمارجوع ولو لا قبض وتقييد الشيخين في القبض لكونهما مثالين لماز بل الملك حقيقة أو حكما كشمول للرهن ما لو كان على المرتهن وهو كذلك فيكون فسخا للرهن الأول (قوله) و برهن) هو عطف على تصرف فهو نوع آخر (قوله) وكتابه) ولو فاسدة على الاظهر (قوله) بناء الخ) أفاد أن تعليق العتق بالصفة مبطل قطعا ومحل في تعليق يمنع ابتداء كما علم من الضابط السابق (قوله) و باحبالها) من الراهن أو ابنة أو أويه (قوله) والتز وبيع) لعبداومة ليس رجوعا ومثله الاجارة وان نقصت بها القيمة خلافا للفاقر (قوله) قبل القبض) أي قبل تمامه فيدخل ما لو حصل الموت ونحوه في أثناء القبض فانه لا يبطل في الأصح ومقتضى قيام الوارث مقام الوارث جواز اقباضه للمرتهن وان كان على الميت دين و يقدم به على الغرماء وخالف البلقيني في ذلك (قوله) أما بطلانه) هو مقابل الأصح وقدمه لقصر الكلام عليه كالذي بعده ولم يذكر كونه قولاً أو غيره لما ساقى وعلى هذا لو قبض حال تخمر لم يعتد به فلا بد من قبضه بعد التخلل وفي شرح شيخنا كابن حجر ان ذلك جار على القول الصحيح أيضا وفيه نظر فراجع (قوله) برعاية المصلحة) أي من الفسخ والاجارة ان لم يكن رهن تبرع والا فلا بد من ضرورة رغبة غبطة ظاهرة كاسم (قوله) يعود الراهن

(قول المتن) الم بعض الخ) وجه ذلك انه لو كان خارجا عن يده توقف الزوم على الذهاب اليه وعلى القبض لكن سقط الذهاب والقبض نظرا الى الشقة وكونه في يده فلا أقل من اعتبار الزمن الذي كان يقع فيه ذلك (قول المتن) ولا يبرئه الخ) وذلك لأن الدوام أقوى من الابتداء ودوام الرهن لا يمنع من ابتداء الضمان كالمو تعدى المرتهن في الم رهون فانه يصير ضامنا مع بقاء الرهن فأولى أن لا يدفع ابتداء الرهن دوام الضمان (قول المتن في الأصح) يرجع الى قوله ويبرئه (قول الشارح) تعليق عتق الخ) قال السبكي وغيره هنا وتعليق العتق كالتدبير انتهى والظاهر أن التعليق لو كان منع حاول الدين أو على صفة تأخر عن حلوله لم يضر كما لا يمنع حمة الرهن في الابتداء (قول الشارح) والثاني لا بطلان الخ) استند الى أن الدوام يتفرق فيه ما لا يتفرق في الابتداء وقول الشارح يقول ارتفع الخ يريد به الثاني لا يقول بالصحة حال التخمر بل لو فرض التخمر بعد القبض

والقبض و بفعله من ينظر في مال المهنون برعاية المصلحة وأما بطلان الرهن بالتخمر فخرج الم رهون عن المالية والثاني لا بطلان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخمر وبانقلاب الحجر خلا بعد الرهن و ابقى العبد

ملحق بالتخمر لأنه انتهى
الى حالة تمتع ابتداء الرهن
ومسئلة الموت نص فيها في
المختصر على عدم البطلان
بموت المرتهن ونقل نص آخر
أنه يبطل بموت الرهن وخبر
من كل من السلتين قول
الى الأخرى وقرر بعضهم
التصين فيهما وقطع بعضهم
بعدم البطلان فيهما
والتخريج أصح فان قلنا
لا يبطل بالموت فالجنون
أولى أو يبطل ففي الجنون
وجهان والاغماء فالجنون
ولو تخمر الصبر بعد القبض
طلس الرهن بمعنى ارتفع
حكمه كان خلا عاذا الرهن
ولا بطلان قطعا في الموت أو
الجنون أو الأباقي بعد القبض
(وليس للرهن القبض
نصرف بزل الملك) كالبيع
فلا يصح (لكن في اعتاقه
أقوال أظهرها نفذ) بالمعجزة
(من الوسر ويضم قيمته
يوم عتقه) وتكون (رهن)
مكانه من غير عقد قاله الامام
ولا ينفذ من الوسر والثاني
ينفذ مطلقا ويضم الوسر
إذا أسير القيمة وتكون
رهنًا والثالث لا ينفذ مطلقا
(وان لم ينفذ فاشك) (الرهن
بإبراء أو غيره (لم ينفذ في
الأصح) والثاني ينفذ ولو
للمانع (ولو علقه) أي علق
عتق الرهنون (بصفة
فوجبت وهو رهن

أي حكمه وفارق الجلاء إذا بيع لأن ما ليه حصلت بالمعجزة فلا يعود رهنًا وعلقه كذا به ان أعرض عنه
ماله (قوله لأنه الخ) تعليل للالحاق وسكت عن تعليل الوجهين لمداه من الحاق (قوله ومسئلة الموت
الخ) وهو سر وع في الاعتراض على المصنف في تغييره بالأصح (قوله والتخريج أصح) أي طريق التخريج
أصح فصح تغيير المصنف بالأصح دون الذهب كذا قاله شيخنا وفيه نظر لأن يقال من حيث ان المخرج يصح
التغيير عنه الوجه وغلبه على النص فتأمل (قوله فان قلنا الخ) أشار الى أن الخلاف الثاني مركب على الخلاف
الأول فليس فيه تخريج فهو طريق حفصة وشله الاغماء كما يؤخذ من التشبيه (قوله والاغماء فالجنون) لكن
الأولى أن ينتظر زواله فان أيس منه فوثقه في الجنون والحرس بعد الاذن لا يبطله وقبله تعتبر اشارته
ان وجبت ولا يبطل الرهن قاله شيخنا الرمي (قوله بطل الرهن) لم يله قطعًا كالذي بعده (قوله وليس للرهن
القبض تصرف الخ) فلا يصح وقفه على التمسك منه قبله فلو ادفع أو ردة وهو امام (قوله لكن في
اعتاقه) أي الرهن للرهن عن نفسه ولو عن كفارة لا عن غيره لأنه يبيع أوجه وكل منهما باطل واعتاق
وارثه عنه كاعتاقه وملكه أو ارثه لبعضه كما به أو ابنة كاعتاقه واعتاق بعض الرهنون كاعتاق كل واحد يسرى
الى باقيه بشرطه ولو كان للرهنون بعض عبد أو عتق بعض غير الرهنون عتق ذلك البعض مطلقا وفي سرائره
لرهنون مامر واعتاق وارث مديون عنه عبد امن تركته كاعتاقه ولو رهن سديم بعض بعضه عنده على دين
له عليه ثم اعتقه فان أذن البعض أو أسير السيد نفذوا الا فلا (قوله لا ينفذ من الوسر) وهو جائز على التمسك
والرأيه من ملك قدر ما يفرم ز يادة على ما يترك للفلس (قوله ويضم قيمته) ان لم تردع الدين لأن التمسك
أقل الأمرين من القيمة والدين ولو مؤجلا فان أسير بعضها نفذ فيما أسير به (قوله وتكون رهنًا) وارث
الجنابة عليه كالقيمة وان زاد عليها كان قطع ذكره وأشياء على التمسك ومحل كونها رهنًا ان قصدتها عن
التميم عند الدفع فان قصد ابد الما صدق وبعد حلول الدين تخير بين جعلها عن الدين وإبقائها رهنًا كذا قاله
شيخنا الرمي ولا يتقدم الحكم على القيمة بكونها رهنًا على الترميم بل يحكم عليها قبله وان كان المرتهن هو
الجاني ويتعلق بتركه لومات تخصير مرهونة بها وكذا لو كان الجاني هو الرهن و يقدم المرتهن بقدر البذل
من تركته قال بعض شايخنا ويمتنع على الجاني التصرف في ماله اذ لم يزدها على ما يستقل المرتهن بتركته
كذلك فيقدم بها على الترميم فراجعه وحسره مع مامر بقوله ان يقصد الخ (قوله ولا ينفذ من الوسر)
وقت الاعتاق وان أسير بعده فبأظهره ويضم عليه اتفاقا (قوله أو غيره) كالبيع بأن عاذا له بعده ولو
سراية كذا قاله الأسنوي وحكي في مظهرين (قوله ولو علقه) أي صدقته أو قبله بصفة لا تحتمل السبق كما سر

ارفع حكم الرهن ولكنه يعود بالتخلل في السلتين (قول الشارح وقرر بعضهم الخ) والفرق أن بموت
الرهن جعل الدين فان لم يكن على الميت دين تعلق دينه بكل التركة وان كان متعلقا بعين الرهن لكونه قبل
القبض فلا يحصل بتسليم الوارث الغرض فلا حاجة الى بقاء الرهن وفي موت المرتهن الدين باق بحاله والوثيقة
حق للمرتهن وورثته محتاجون اليها فاشتقت اليهم كإثر الحقوق (قول المتن وليس للرهن) أي لتلا بطل
معنى التوثيق (قول المتن لكن في اعتاقه الخ) خرج سراية العتق اليها فثبت سواء نفذ اعتاقه أم لا على
الأصح لكن يشترط الإسار على الأصح (قول المتن أظهرها) وجه هذا أنه عتق في ملكه يبطل به حق غيره
فوجب التفصيل بين الوسر وغيره كعتق الشريك وجه الثاني القياس على عتق العبد المستأجر والأمة
للز وجه وجه الثالث كونه حجر على نفسه بالرهن (قول المتن ينفذ) أي بمجرد اللفظ من غير توقف على
دفع القيمة (قول المتن لا ينفذ في الأصح) أي كما لو أعتق المحبوس وعليه السقف ثم زال الحبس (قول الشارح
عتق للرهنون) خرج ما لو كان التعلق سابقا على الرهن فان الرهن باطل كما سبق

فكالاتفاق) فينفذ المقتن من المومر الى آخر ما تقدم (أو) وجبت (عده) أي بعد فكالك الرهن (نفاذ المقتن على الصحيح) والثاني يقول التعليق باطل كالتنجز في قول (ولا رهنه لغيره) أي غير المرهون عنده (ولا تزويج) فانه ينقص المرهون ويقلل الرغبة فيه باقي الروضة فلو خالف فروج العبد والأمانة المرهوين فالنكاح باطل صريح بالقاضي أبو الطيب (ولا الاجارة) كان الدين سلا أو يحل قبلها) أي قبل مدها فانها تقلل الرغبة فبطل بخلاف ما إذا كان الدين يحل بدميتها وأمع فراغها (٢٧١) فتجوز الاجارة وتجوز للرهن مطلقا ولا

يبطل الرهن (ولا الوطء) لحوف الخبل فيمن تحبل وحسب اللب في غيرها (فان وطئ) فأقبل (فالوطء) نسيب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه أرش البكرة ان اقتضها فان شاء جسه رهنا وان شاء قضاء من الدين (وفي نفوذ الاستيلاء أقوال الاعتاق) أظهرها نفوذه من المومر فيلزمه قيمتها وتكون رهنا مكانها فان لم ينفذ فالرهن بحاله ولا تباع حامله بحرية حملها (فان لم تنفذها فانك) الرهن من غير بيع (نفذ) الاستيلاء (في الاصح) والفرق بينه وبين الاتفاق أن الاتفاق قول يقتضي الحق في الحال فإذا رد لنا والاستيلاء فعل لا يمكن رده وأما يمنع حكمه في الحال

(قوله نفذ المقتن) كإلحاقه بفكه وانفك (قوله ولا تزويج) بخلاف الرجعة لانها دوام (قوله ولا الاجارة) وكذا الاعارة كان الدين يحل قبلها مأي قتيلا (قوله وتجوز للرهن) وكذا غيرها كما يأتي (قوله نفوذه من المومر) وقت الاحبال أو بعده أي البيع فيا يظهر ويحرم عليه هنا بخلاف الاعتاق كما مر لان الوطء ممنوع لذاته بدليل من لم تحبل ويزرع العالم والاستمتاع كالوطء ان أدى الى الحبل والاجاز وسواء فيذكر الزوج كأن استعار زوجته ورهنها وغيره وهذا يفترو وقال للزوج وتوقف حل وطئه وزوجه واستمتاع بها على اذن أجنبي نعم ان خاف الزوج ان زنا جاز له ويمنع الأزواج على دابة مرهونة الا ان ظن أنها تلد قبل حلول الدين (قوله قيمتها) أي أقل المشرين كما مر (قوله ولا تباع حاملها) وان وضعت وأرضعت اللبأ واستغنى عنها بيع منها ولو للرهن بشره الدين وان نقصت القيمة بالنقص رعاية للإيلاد فان استغرقها الدين أو لم يوجد من يشتري البيض يبيع كلها بالضرورة ولو مات الرهن قبل بيعها فان برى من الدين براء المرتهن أو يتبرع أجنبي مثلا عتقت كسبها لها ولا ميراث لها وان بيعت بثب لها الميراث وكسبها للوراث (قوله نفذ الاستيلاء) وكذا لو ملكها بعد البيع ولو ملك بعضها سري كمن ملك بعض من يمتق عليه (قوله وأما يمنع حكمه) أي في الحال لحق الغير فاذا زال حتى الغير ثبت حكمه كذا في بعض النسخ (قوله غرم قيمتها) على مام ولو نقصت بالولادة غرم الارش هنا (فرع) في حكم وطء غير المرهونة اذا وطئ مملوكا غيره بشبهة وماتت بالولادة غرم قيمتها بخلاف الزنا ولو باكر او لولادة للحره مطلقا (قوله كالركوب والسكنى) وله الاستخدام ولو لأمانة بظن أنه يطؤها نعم يمنع عليه الركوب لسفره وان قصر بالضرورة كخوف نهب وتضرر ودول على نحو حاكم (قوله لا البناء والفراس) الا ان التزم فلهما قبل حلول الأجل ولم تنقص الأرض بوله بناء وغرس وزرع لانقص بها القيمة كبناء على وجه الأرض وزرع زلالا فان اتفق أنه تأخر ادراكه لعرض ترك الى الادراك (قوله ان لم تف الخ) فان وقت فاقطع وان زادت به (قوله وزادت به) أي لحاجة الدين فان أذن الرهن في بيعها مع الأرض أو حجر عليه ببيعها معاً وحسب النقص عليها (قوله ثم ان أمكن الاتفاقة) أي الذي يرده الراهن وان أحسن غيره وله الرجوع عما أراه ولو بعد الشروع فيه لغيره ولو تلف المرهون حيثئذ لم يضمنه (قوله ويردها الخ) فلودام الاتفاقة منع منه وكذا من أمة يمكن الاستمتاع بها الا ان أمن بنحو حليلة له أو محرمة (قوله ليلا) المراد منه وقت عدم الخدمة (قوله ويشهد) أي قهرا بمعنى أن له

(قول المتن فكالاتفاق) أي ان التعلق مع وجود الصفة كالتنجز ولولعه بفكالك الرهن نفذ قطعا بخلاف العبد اذا علق الثلاث على عتقه فانه ينفذ في الأصح وقرق الامام بأن محل المقتن هنا مملوك له بخلاف الطلقة الثالثة (قول المتن وفي نفوذ الاستيلاء الخ) قال الرافعي في شرح الكبير الأكثر وعلى أن الخلاف مرتب لان الاستيلاء أقوى بدليل نفوذ الإيلاد المحجور عليهم لسفه أو جنون دون اعتاقهم (قول الشارح والاستيلاء فعل الخ) أي بدليل نفوذه من السفينة والمجنون فهو أقوى (قول المتن لم يقبل) أي لاحتال وفاء الدين من غير الأرض (قول الشارح ويسترد للخدمة) يريد أن لاثنين عليه الاستعمال في تلك الحرفة

استحقاق والثاني لإخراجه وإضافة الهلاك الى علل تقضى شدة الطلق أقرب من اضافته الى الوطء (وله كل انتفاع لانتقصه) أي المرهون (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البخاري الظاهر برك بنفقه اذا كان مرهونا (لا البناء والفراس) فانها يمتنعان قيمة الارض (فان فعل) ذلك (لم يقبل قبل) حلول (الأجل) وبعده بقلع ان لم تف الأرض أي قيمتها (بالدين وزادت به) أي بالقلع (ثم ان أمكن الاتفاقة) بالمرهون (بغير استرداد لم يسترد) كأن يكون عبد الحرفة يعملها في يد المرتهن فلا يستردها لميلها ويسترد للخدمة (والا) أي وان لم يمكن الاتفاقة به بغير استرداد (فيسترد) كأن تكون دارا ففسكن أو دابة فترك ويردها وبعيد الخدمة الى المرتهن ليلا (ويشهد) المرتهن على الراهن بالاسترداد

للاستفاعة شاهدين (إن اتهمه) فإن وثقه (٢٧٢) فلا حاجة إلى الأشهاد (وله بإذن المهرن ما منعه) من التصرف والاستفاعة فيحل

الوطء فان لم يحل فالرهن بحاله وان أجب أو أعتق أو باع فقتد وبطل الرهن (وله) أي للرهن (الرجوع) عن الاذن (قبل) تصرف الراهن فان تصرف جاهلا برجوعه فكيتصرف وكيل جهل عزله) من موكله فلا ينفذ تصرفه في الاصح (ولو أذن في يمينه ليعجل للمؤجل من غته) أي لهذا الغرض بأن شرطه كافي المحرر وغيره (لمصح البيع) لتسداد الاذن بفساد الشرط (وكذا لو شرط) في الاذن في يمينه (رهن الثمن) مكانه لم يصح البيع (في الظاهر) لما ذكره ففسد الشرط بجهالة الثمن عند الاذن والثاني يصح البيع. يلزم الراهن الوفاء بالشرط ولا تضر الجهالة في البلد فكما انتقل الرهن اليه في الاتلاف شرعا جاز أن ينتقل اليه شرطا وسواء كان الدين حالا أم مؤجلا

فصل في (إذا لزم الرهن فاليدافيه) أي المرهون (لرهن ولا تزال الاستفاعة كما سبق) ثم يرد اليه لئلا كثر وان كان العبد ممن يعمل لئلا كالحارث رد اليه نهارا وقد

الامتناع من رده حتى يشهد على الراهن ويكفي الأشهاد مرة واحدة وقيل في كل استرداد وحمل على ما إذا شهد عليه عند كل أخذ (قوله شاهدين) أو شاهدا وامرأتين ليحلفن معه أو معهما (قوله ان اتهمه) نعم ان كان مشهورا بالحيانة لم يلزمه رده له وان أشهد لانه بما تحيل في اتلافه بل يرد لصد له شيخنا (قوله فان وثق الخ) فلو كان ظاهر المدالة لم يحتج لأشهاد أصلا بل يندب كقوله الشارح (قوله وله بإذن المهرن) وان رده الراهن لانه ليس عقدا والتصرف معه كاذنه ان كان للبتي بالصيغة هو الراهن نعم ان رهنه عنه ثانيا يدين آخر فلا يدين التصريح بفسخ الرهن الأول بخلافه مع غيره لتروم بقاء الرهن الأول معه دون غيره وبخلاف نحو البيع والملك فلا يتروم بقاء الرهن الأول (قوله فيحل الوطء) أي مرة فقط فيمن تحيل ان لم تحيل والافلا التكرار ومثل الوطء كل ما يتكرر مع بقاء الملك كالاعارة (قوله أو باع) وليس للرهن الرجوع بعد البيع ولو قبل لزومه بخلاف الهبة قبل القبض ومثلها الرهن (قوله وبطل الرهن) أي بالولادة لا بالحل لا احتمال عدمه (قوله فلا ينفذ) ويصدق المهرن في عدم اذنه فيما تصرف فيه الراهن فان نكح حلف الراهن الا في العتيق والمستولدة فيحلفان لانهما يشبان الحق لانفسهما ولو اختلفا في تقديم الرجوع على التصرف أو عكسه فكلا رخصة (قوله من غته) ليس قيدا (قوله بأن شرطه) قال شيخنا الرمي باللفظ أو بالنية أو بحمل الاطلاق عليه فراجع (قوله وكذا لو شرط) أي بما قبله قاله شيخنا المذكور (قوله ولو شرطه الرهن الثمن مكانه لم يصح) أي سواء كان بانشاء عقدا أو لا خلافا لابن حجر (قوله بجهالة الثمن) أي شأنه ذلك وان علم فلا حاجة لتبري المنتهج منه وشمل ما لو كان الدين حالا أو عرض ففسد كليل البفلا يصح مطلقان أريد بالشرط انشاء عقدهن فان أريد استمرار الرهنية في الغن لم يضر قاله الاسنوي والسبكي (قوله فكما انتقل الخ) دفع بأن الجهل في الاتلاف ضروري ليس اليهما (قوله حالا) خلافا للاسنوي بقوله ان شرط ما ذكر فيه تصريح بما يقتضيه الحال في تنبيهه لأن الرهن في ضرب المرهون فضربه فمات فلا ضمان أو في تأديبه فمات ضمنه لان التأديب مشروط بسلامة العاقبة

فصل في بيان من يقبض المرهون وفيما ترتب على لزوم الرهن بدقيقه عنه (قوله اذا لزم الرهن) أي من جهة الراهن لانه من جهة المهرن جائزا أبدا (قوله الحسنة) أي الشهادة (قوله بالصفة الآتية) وهي أن لا تكون زوجته الخ (قوله ويجعل العبد في عدل) ويتولى العدل قبضه أيضا وجوباً ومثله المصحف من كافر والسلاح من حر في الصبيد من محرم على المعتد في الجميع قاله شيخنا (قوله والجارية بعند امرأة)

(قول الثن وله بإذن المهرن) منه أن يكون التصرف مع المهرن لكن لو صدر الإيجاب من الراهن أولا فحفل نظرم حيث انه صدر قبل الاذن وقد تردد في ذلك الامام وحكي النزاع فيها وجهين ونظرها بمسئلة المرجح فيها الصحة (قول الشارح قبل تصرف الراهن) بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولو رهن أو وهب ولم يقبض فله الرجوع (قول الشارح أي لهذا الغرض الخ) يريد بهذا أنه لا يكتفي في الفساد أن يقول أدنت لك في يمينه لتعجل كما نطق به المصنف لانه ليس شرطا لكن قال الاسنوي فيها ان نوى بذلك الشرط ضرر والافلا قاله بخنا (قول الشارح بفساد الشرط) ايضاً هذا انه جعل التعجيل في مقابلة الاذن وشرط التعجيل فاسد باتفاق ففسد الاذن وقال المزني يبطل الشرط ويصح البيع كما لو قال لرجل بع هذه السلعة ولك عشر فتمها وفرق الاصحاب بأن مسئلة الوكيل لم يجعل الموضع فيها مقابلا للاذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجهول ففسد ويستحق الوكيل أجرة المثل (قول الثن وكذا لو شرط الخ) بحث الادعى استثناء ماله شرط ذلك بعد عروض موجب البيع

كما يتل الحنطة ونحو ذلك (قول الشارح اليه) الضمير فيه يرجع إلى البدل

فصل اذا لزم الرهن فاليدافيه للرهن في وجه ذلك أن الثقة بالتوثق لا يتحصل الا بذلك

(قول)

لا تكون اليد للرهن كأي رهن العبد المسلم عند كافر والجارية الحسنة عند أجنبي بالصفة الآتية فيصح

الرهن في ذلك على الرجوع ويجعل العبد في يد عدل والجارية عند امرأة ثقة ان لم يكن عند المهرن

يؤمن مهن اللام
بالرهونة (ولو شرط) أي
الراهن والمرتهن (وضعه)
أي الرهون (عند عدل
جاز) وفي الروضة كأصلها
في بدلتك وهو صادق بغير
عدل وسياق بينهما بديل
على جواز الوضع عنده (أو
عند اثنين وبصا على
اجتماعهما على حفظه أو
الانفراد به) أي أن لكل
منهما الانفراد (بحفظه
فذلك) ظاهر أنه يتبع
الشرط فيه (وان أطلقا
فليس لأحدهما الانفراد
بحفظه (في الأصح)
فيجعلانه في حرز لهما كما
في النص على اجتماعهما
والثاني يجوز الانفراد
لمشقة الاجتماع وعلى هذا
ان اتفاقا على كونه عند
أحدهما فذاك وان تنازعا
وهو عما ينقسم قسم
وحفظ كل واحد منهما
نصفه وان لم ينقسم حفظه
هزامة وهذا مذهب (ولومات
العدل) الموضوع عنده
(أوفق جعلناه حيث
يتفقان) أي عند عدل
يتفقان عليه (وان تشاحا)
فيه (وضعه الحاكيم عند
عدل) يراد وفي الروضة
كأصلها لو كان الموضوع
عنده فأسقا في الابتداء
فزاد فسقه نقل الى آخر
يتفقان عليه (ويستحق

أي يعقبض المرتهن لها (قوله زوجته أو جاريته) ولو فاسقتين (قوله أو نسوة) ثقات ثنتان فأكثر وكذا
واحدة على العتد والمسوح كل مرة والخنثى كالأنثى لا يوضع عند امرأة لا حلال ذكوره وقال شيخنا
لا يوضع الخنثى الا عند محرّم أو موصوح (قوله ولو شرطوا وضه) أي دائما أو في وقت دون وقت كان يشترط
كونه عند العدل يوما وعند المرتهن يوما وعند الراهن يوما ولو شرطوا كونه عند الراهن دائما جاز أيضا على
العتد (قوله عند عدل) ولو رواية ولهما إنايته في القبض كالحفظ (قوله بغير عدل) لكن محله فيه لمن
يتصرف عن نفسه والوكيل وولي وقيم ومأذون وعامل قراض ومكاتب فلا بد من العدالة (قوله ونصا
على اجتماعهما) كأن يقول لهما احفظاه معا أو اجتمعا على حفظه أو اجعلاه تحت أيديكما أو نحو ذلك (قوله
الانفراد) وسياق معناه ومنه أن المال أو لكل منكما في حفظه أو من يشاء منكما فيلحفظ أو فليجعله تحت
يده أو نحو ذلك وكيفية الحفظ فيه ما ذكره الشارح على مقابل الأصح الآتي وأما الاجتماع فليس فيه إلا ما
ذكره الشارح بقوله فيجعلانه في حرز لهما بالعدلية ملك أو أجرة أو أمانة سواء اتفقا في ذلك أو اختلفا فيه
كذلك لأحدهما أجرة أو أمانة أو ملك ريع لأحدهما وباقي للأخر مثلا ولا بد أن يكون لكل
منهما على مفتاح وأنتمي طلبه أحدهما مكن منه وماعدا هذا انفرد ومتى انفرد أحدهما بحفظه في حاله
شرط الاجتماع سواء ساعده الآخر أو لا يوجب كل منهما بديل نصفه والقرار على من تلف تحت يده وعلى
هذا يحمل عبارة النهج بقوله ضمانا مع النصف ومثله عبارة حج نعم ان انفرد به أحدهما قهرا على الآخر
فكناسب من أمين وللأمين سواء انفرد أو تعدد رده لهما أو لوكليهما أو لأحدهما باذن الآخر والأطول
ببديل هاتيكما والقرار على من تلف عنده (قوله أوفق) أو زاد فسقه عما كان عند الوضع أو عجز عن
الحفظ أو حدث عداوة منه لأحدهما أو أراد أن يلهو بلا سبب (قوله أي عند عدل) ليس قيما كالمهر (قوله وان
تشاح فيه) أي في العدل أي في بقا الرهون عندهم اتفاقا على تغير حاله فعلم أنه لا ينزل بالفسخ كما قاله ابن
الرفعة إلا أن كان من جهة الحاكم أو بالاختلاف في تغير حاله فالصدق الثاني له بل يمين وقال الاذري باليمين على نفي
العلم والذم بتغيره أو أراد أحدهما نقله لا يجاب لكن له رفع الامر للحاكم ليفعل الاصلح وتغير حال المرتهن لو كان
عنده كالثالث (تنبيه) محمل ما ذكر إذا كان بعد القبض والخبرة قبله للراهن لجواز الآن من جهته (قوله
وضعه الحاكيم عند عدل) أي عدل شهادة كافي الباب سواء شرط الرهن في بيع أو لأعلى العتد وتقدم أنه
ينزل بنفسه (قوله وفي الروضة الخ) هو استدراك على تقييده بالعدل فيما مر وتقدم التنبيه عليه (قوله
ولم يوف) منه يعلم أن الراهن الوفاء من غير الرهون ولا يجبر عليه منه وان تأخر ولا حرمة في التأخير وليس
مطلبا قيام البديل فيه نعم ان امتنع من الوفاء من غيره أجبر عليه منه وعليه يحمل كلام الامام السبكي وتقدم
أنه يستحق بيع الرهون في نحو اشراقه على الفساد أو ضاؤا ولو دوما (قوله ويقدم المرتهن بشئ) وان مات
الراهن قبل القبض وأقبضه وارثه خلافا للبلقيني (قوله على سائر القرماء) أي باقهم لأنه منهم وان تعدد

(ويبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن فان لم يأذن قال له الحاكم تأذن أو تبرئ) هو بمعنى الأمر أي التذن في بيعه أو تبرئه كافي الروضة وأصلها (ولو طلب المرتهن بيعه فأبى الراهن (٢٧٤) ألزمه القاضي قضاء الدين أو يبيعه فان أصر باعه الحاكم) وقضى الدين من ثمنه (ولو

باع المرتهن باذن الراهن فالاصح ان باع بحضرة صبح بيعه لا يبيعه لنرض نفسه فيتهم في الاحتجاج وترك النظر في التبية دون الحضور الثاني يصح مطلقا كما لو أذنه في بيع مال آخر والثالث لا يصح مطلقا لان الاذن له فيه تركيل فيما يتعلق بحقه ولو قال به بكذا انتفت التهمة فيصح البيع على غير الثالث ولو قال به واستوف حقه من غنجهات التهمة فلا يصح البيع على غير الثاني ولو كان الدين مؤجلا وقال بصح البيع جزما (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل) صح عند المجل (جاز) هذا الشرط (ولا تشتط مراجعة الراهن) في البيع (في الاصح) لان الاصل دوام الاذن والثاني يشترط لانه قد ير بدقائه الدين من غيره أما المرتهن فقال الراعيون يشترط مراجعته قطعا فرما أمهل أو أبرأ وقال الامام لا خلاف أنه لا يرجع لان غرضه توفية الحق ولو عزل الراهن العدل قبل البيع انزل ولو عزله المرتهن لم

(قوله باذن المرتهن) ولو بنائبه (قوله قال له الحاكم) فان امتنع سأله الحاكم عن امتناعه فان ذكر عنرا سائفا فظاهر والاباع الحاكم أو أذن للراهن في بيعه من يتصرف في ثمنه يبيع المرتهن فان سأل حقه وقام له الا لأعله بأنه باذن الراهن في التصرف فيه فان استمر أذنه في التصرف ولو سأل الراهن المرتهن قبض حقه ولو دينا مؤجلا فأبى أمره الحاكم قبضه أو أبرأ الراهن فان أبى قبضه الحاكم أمانة عنده و يرى الراهن وكذا لو كان المرتهن غائبا ولو في دون سافة التصرف سأل الراهن الحاكم قبض دين المرتهن عنده ولو عجز الراهن عن مراجعة المرتهن والحاكم باعه وحفظ ثمنه (قوله فان أصر) أي الراهن أو كان غائبا (قوله باعه الحاكم) أي انرا أمصلحة والا باع غيره من مال الراهن ان لم يجد ما يوفى به من غير بيع وهذه مسألة اختلاف للفتين (قوله باذن الراهن) فان تصرف باذن الحاكم فان تصرف لغيره مالا أو لأخلاله وقع فيشاهد فان تصرف فكان الظاهر (قوله بحضرة) أي الراهن ولو بنائبه فان تصرف بحضرة الحاكم فان تصرف بحضرة شهود فان تصرف فكان الظاهر كإم (قوله فلا يصح) أي ان لم تنقص قيمة للرهن عن الدين والاصح لاتفاء التهمة أو ضعفها بحزمه على الزيادة لو فاد منه قاله شيخنا تيمنا لو الدشيخنا الرمي (قوله صح البيع جزما) أي ان لم يقل واستوف حقه منه أو ابطال قاله ابن حجر (قوله ولو شرط بضم أوله) لافاد أن الشرط في بيع العدل واقع من الراهن والمرتهن جميعا سواء حاله وضعه عنده أو بدمه سواء قبل القبض أو بعده على التمسد وسواء وقع الشرط منهما معا أو مرتبا ويجوز فتح أوله ويرجع التمسد لكل منهما (قوله ولا تشتط مراجعة الراهن في الاصح) هو للتمتد (قوله أما المرتهن فقال الراعيون يشترط مراجعته) وهو التمسد سواء وجد أذنه قبل القبض أو بعده فتقدير المنهج عا قبل القبض ليس في محل لانه العلة الامهال أو الابرأ (قوله انزل) أي عن الراهن والمرتهن معا ولو لا يعود الا باذن جديد منهما (قوله لم ينزل) لانه ليس وكلا عنهما أذنه بشرط جواز البيع ولكن يبطل بيزله أذنه (قوله وقيل ينزل) أي عنهما كافي عزل الراهن (قوله من ضمان الراهن) خلافا لما لاك أو في خيفة فانهما جعلا من ضمان المرتهن وأنه يسقط تلفه قدر من الدين عن الراهن ولو زاد فلا مطالبة بالزيادة وسأى (قوله قبل قوله يمينه) فان ذكر سببا فيه مافي الودعة (قوله فاقول قوله) أي للترتيب يمينه (قوله وان كان أذنه في التسليم) وكذا الوصدة في التسليم أي لتقصيره ترك الاشهاد فان قال وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن أن يوجه به كلام الاحصاب (قول المتن باذن المرتهن) لانه صاحب حق وذاك مالك (قول المتن ألزمه القاضي الخ) لو كان الراهن غائبا وقاضى للبساعه المرتهن نفسه كالظافر وكذا لو كان هناك حاكم ولكن عجز المرتهن عن التينة (قول المتن فالاصح انه) هذا جار في بيع المحنى عليه العبدو بيع الثرماه كتركه (قول المتن باع الخ) لو غلب الراهن فأذن الحاكم للمرتهن هل يكون كذلك أم لا الظاهر الاول (قول الشارح والثاني صح) هو مذهب الاثمة الثلاثة (قول الشارح على غير الثالث) وذلك لاتفاعهلة النع على الاول ووجوده للنع على الثالث (قول الشارح فلا يصح البيع على غير الثاني) أي لان علة النع على الاول والثالث موجودة (قول الشارح عند المجل) قال الاخرى بأن ينجز التوكيل ويجعل التصرف عند المجل والافعليق الوكالة غير صحيح (قول الشارح اسزل) لانه وكيله (قول الشارح وقيل ينزل) قال السبكي فقيته أن ترفع وكالة الراهن حتى اذا عاد المرتهن وأذن احتجيج الى توكيل من الراهن (قول المتن من ضمان الراهن) خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقال لا هو من ضمان المرتهن (قول الشارح رجوع على العدل) أي لو ضعه بدقه وان شاء على الراهن وجه ذلك انه بالتوكيل ألحا المشتري شرعا الى تسليم الثمن للعدل

ينزل وقيل ينزل لانه يتصرف له معا ولا خلاف أنه لو منعه من البيع لم يبيع (فاذا باع) العدل وقبض الثمن هذا (فان من ضمان الراهن حتى قبضه المرتهن) وهو أماني فيه فان ادعى تلفه قبل قوله يمينه أو تسليمه الى المرتهن فأنكر فالقول قوله يمينه فاذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وان كان أذنه في التسليم (ولو تاف عنه في بدل العدل ثم استحق الرهن من المبيع

فإن شاء المشتري رجع على المدل وإن شاء على الراهن والقراض عليه ف يرجع المدل (٢٧٥) العامر عليه ولومات الراهن فأمر

الحاكم المدل ببيع فباع
ونلف الثمن ثم استحق
المبيع رجع المشتري في مال
الراهن ولا يكون المدل
طريقا للضمان لأن نائب
الحاكم وهو لا يضمن وقيل
يكون طريقا كالوكيل
(ولا يبيع المدل) المهرن
(الائتمن مثله حاله من نقد
بلده) كالوكيل فإن أدخل
بشيء من هذه الشروط لم
يصح البيع والمراد بالنقص
عن ثمن المثل النقص بما
لا يتباين به الناس فالتقص
بما يتباينون به لا يضر
لتساعهم فيه (فإن زاد راغب
قبل انقضاء الخيار فلفسخ
وليجه) فإن لم يفعل انفسخ
في الأصح وعدل عن قول
المحرر كالرجع قبل التفرق
إلى ما ذكره ليم خيارى
المجلس والشرط كما ذكره في
الروضة قال فيها ولو زاد
الراغب بعد انقضاء الخيار
فلا أثر للزيادة (ومؤنة
المهرن) التي بها يثق كنفقة
المبيع وكسوة وعلف العادة
وفي معناها سقى الأشجار
وجداد الثمار وتجهيزها
ورد الأبق وأجرة مكان
الحفظ (على الراهن) وتجير
عليها لحق المرتهن على
الصحيح) والثاني لا يجبر
عند الامتناع ولكن
يباع القاضى جزاء منه فيها
بحسب الحاجة (ولا يمنع

اشهدت وماتوا أو غابوا فإن صدق الراهن لم يرجع عليه ولا يرجع فإن كان شرط عليه عدم الاشهاد لم يضمن
قطعا (قوله فإن شاء المشتري رجع الخ) نعم إن تلف بقصير من المدل في هذه والتي يهداها النسخ اخضع
الضمان والقهر به فلا رجوع على الراهن ولا يطالبه المشتري ولو خرج الرهن للتمتع مستحقا لطلب الراهن
والمدل والبر والقرار عليه لأغصاب (قوله وإن شاء على الراهن) لأنه باذنه للمدل في البيع كأنه ألجأ
المشتري بدفع الثمن له فصاحت مطالته (قوله ف يرجع المدل) والمرتهن إذا باع كالمثل فبأذنه كرهية (قوله
ولا يبيع المدل) ومثله المرتهن وكذا الراهن إن لم ينف منه بالدين والاجاز له ولها باذنه البيع بدون ثمن للمثل
(قوله من نقد بلده) وإن لم يكن من جنس الدين ويغنيه للحاكم بحسنه فإن رأى الحاكم أروى الراهن
يبيع المهرن بجنس الدين جز (قوله كالوكيل) منه يؤخذ أنه لا يشترط الخيار بشرط الإذن وأنه لا يسلم
البيع قبل قبض ثمنه والأضمن (قوله لم يصح) ويضمن البذل بالتسليم وله إذا رده ببيع باذنه السابق بقيد
الآتي أنفا وأذاعه فثمنه أمانة فإذا تلف المبيع عند المشتري فالقرار عليه والمدل طريق في الضمان (قوله
لا يضر) أى ما لم يوجد راغب بلا نقص أو زيادة كإياي (قوله الخيار) أى الذى ليس للمشتري وحده
(قوله فإن لم يفعل انفسخ) بنفسه وإن لم يزل يادة قال الأذرى وغير المدل من الوكلاء والوصايا والأولياء
مثله في أمر البيع والقفس والاحوط أن يبيعه من غير فسخ ويكون يبيع فسحا ولا يحتاج في بيعه إلى إذن
الراهن ليم خروج المبيع عن ملكه فلا ينافى على خيار العيب من أن المبيع إذا رده ببيع المبيع كوكيل الأباذن
جديداً لم يفسخ عن ملكه لو كان بآن لم يكن له خيار أو كان للمشتري وحده (قوله فلا أثر للزيادة) لكن
يندب استقالته بيمينه للراغب وارفع الاسواق في زمن الخيار كالراغب هنا بخلاف بقية الامناء كالوكيل
والوصى (فرع) قال الأذرى وغيره موز ياد قال راغب حرام عليه لأنه من الشره على الشره كما هو ولا يحرم
البيع لمن الوكيل لأنه يتصرف عن غيره بالمصلحة (قوله التي بها يثق) غفر نحو أجرة طبيب وخن دواء
ففى وابية ولو لم يهرن ونحو مؤنة تسمن فلا يجبر عليها ولو تفوت المؤنة من الراهن لثبته وأعساره
ماته الحاكم من ماله إن رأى له مالا والاقتصر عليه أو يبيع جزء منه ولوماته المرتهن رجع إن كان باذن
الحاكم أو بأشهاد عند فقد مالا (قوله سقى الأشجار) ومثله ما تمه من الدار ونحو ذلك كؤنة الحيوان
وأورد هذه على كلام المصنف نظرا إلى أن الظاهر من المؤنة ما يتعلق بالحيوان (قوله لحق المرتهن) فلأن
يطالب الراهن هو يلزمه الحاكم به لالحق الله تعالى لأنه خاص بذي الروح ولا لحق نفسه ومنه ترك سقيه ومنه
ترك حمارة دار تهمد ولو مؤجرة (قوله كقصود حجابة) وكذا ختان ولو لكبير مع غلبة السلامة وقطع
سبله كذلك (قوله لا يلزم ضمانه) وعند الامام مالك يضمنه إن تلف بسبب حتى (قوله إذا أذى تدي فيه)

هذا غاية ما قيل فيه والافاقطالبة له مشكلة لأنه لا يدو اعقد ولا يضمن بالتفرير ولو تلف بتفريط فهل يخص
الضمان بالعدل أم بالحكم على حاله قال السبكي الأقرب الأول (قول الشارح بما يتباينون به) أى يتباينون بالثمن
فيه كغير ذلك أما يكون بالشئ البسر فلا يضر لتساعهم فيه (قول المتن وليجه) هذا ما يتباين في متصو بهما
إذا صرح به بالاذن في البيع الثاني والاقتصر صرحوا بأن الوكيل إذا رده عليه المبيع بالبيع أو فسخ البيع والشروط
فيه الخيار للمشتري امتنع أن يبيع نائبا بالاذن اللهم الآن يقال فرض السئلة هنا إذا كان الخيار غير مختص
بالمشتري (قول المتن على الراهن) أى لقوله عليه السلام والسلام الظاهر مركوب بفقته إذا كان مهرونا
(قول المتن ويحجر) ترك هذه الواو الأولى (قول المتن لحق المرتهن) يفيد أن له المطالبة (قول الشارح) ولكن
يباع القاضى قال الامام فعلى هذا واستغرق المؤنة الرهن قبل الحلول بيع الجميع وجعل ثمنه رهنا (قول المتن
وهو أمانة) خالف فيه أبو حنيفة فقال يضمنه بأقل الامرين من قيمته والحق الذى به وقال مالك إن كان تلفه
الراهن من مصلحة المهرن كقصود حجابة) ومعالجة بالادوية والمرام ولا يجبر عليها (وهو أمانة في يد المرتهن) لا يلزم ضمانه إلا إذا تدي فيه

أو امتنع من رده بعد البراءة
من الدين (ولا يسقط بتلفه
شي من دينه) كوت الكفيل
بجامع التوثيق (وحكم فاسد
العقود حكم صحيحها في
الضمان) وعدمه المقبوض
بييع فاسد مضمون وبه
فاسدة غير مضمون (ولو شرط
كون الرهون مبيعاً عند
الحلول فساداً) أن الرهن
والبيع لتأقبت الرهن
وتعلق البيع (وهو) أي
الرهون في هذه المسئلة
(قبل الحل) بكسر الحاء أي
وقت الحلول (أمانة) وبعده
مضمون (و يصدق المرتهن
في دعوى التلف بيمينه)
أي من غير أن يذ كر سبب
التلف فان ذكره ففيه
التفصيل الآتي في الودية
كما أشار إليه الرافعي وأسقطه
من الروضة (ولا يصدق في)
دعوى (الرد) إلى الرهان
(عند الأكثرين) وقال
غيرهم يصدق بيمينه
(ولو وطى المرتهن المهرضة)
من غير أن الرهان (بلا شبهة
فزان) فعليه الحد ويجب
المهر أن أكرهها بخلاف
المطوعة (ولا يقبل قوله
جهلت تحريره) أي الوطء
(الا أن يقرب اسلامه أو
ينشأ ببادية بعيدة عن
العلاء) فيقبل قوله لدفع
الحدو يجب المهر وقوله بلا
شبهة احتراز به عما اذا نظها
ووجهه أو أمته فلا حد عليه
و يجب المهر

فيضمنه يبدله وكذا لو استماره أو سامه (قوله أو امتنع) أي بعد طلبه كما يفهم من الامتناع فقبل طلبه أمانة
والرادر رده تخلته (قوله) ولا يسقط بتلفه شيء من دينه) وعند أبي حنيفة يسقط أقل الأمرين من قيمته
والدين وعند مالك كذلك ان تلف بسبب خفي والأفلا كمرت الإشارة إليه (قوله وحكم فاسد الخ) هو
قاعدة أغلبية ان كانت عاملة لا يراد ماسياً في عليها أو كيلة ان كانت مفروضة في العقود الصادر من رشيد على
الاعيان بلا تنفيها فخرج بالفاسد الباطل بفقد ركن أو عدم اعتباره كالم فليس كصحيحه ولا فلا يترب
عليه حكم ويجري ذلك في سائر العقود كما تقدم في الصلاة بالمعقود العبادات فالفاسد فيها والباطل سواء الا
في نحو الحج من حيث وجوب قضاء الفاسد فيه دون الباطل وبالرشيد غيره فحكمه الضمان مطلقاً
وبالاعيان المنافع فلا يراد على طرد القاعدة القراض على أن الرجح كماله أو المساقاة على أن الثمرة كلها
له أو على غرس ودي أو تعهده مدة لا بشر فيها أو عرض العين للمستأجرة على المستأجر من غير قبضها أو
عقد النعمة من غير الإمام حيث لا ضمان من أجره ولا جزية في ذلك في الفاسد بخلاف الصحيح ولا على عكسها
الشركة حيث لزمته أجره عمل الشريك في الفاسد دون الصحيحة وخارج بالتد رهن المنصوب واجارته
فان العين مضمونة فيهما دون الصحيح منهما ولا يراد الفضولي ونسباً أن فرار الضمان على الأول ان جهل
الثاني النصب والافعليه (قوله في الضمان) وان اختلف الضامن كاستتجار الولي لطفله فلا أجره في الصحيحة
على الطفل وفي الفاسدة على الولي أو اختلف المضمون به كالبيع فانه في الفاسد مضمون بالبدل وفي الصحيح
بالحق والقرض فان التقوم فيه مضمون بالقيمة في الفاسد وبالمثل صورة في الصحيح والقراض والمساقاة
والاجارة فانها مضمونة في الفاسد باجرة المثل وفي الصحيح بالمسمى (نبييه) قد علم ما ذكر ان اراد هذه
الاحكام على القاعدة السابقة قبل تخصيصها بالاعيان صحيح و ارادها عليها بعد تنقيدها بذلك غير
مناسب فالأولى لمن يريد الابدان باؤها على عمومها وجعلها أغلبية كغالب القواعد التقفية فتأمل (قوله
لتأقبت الرهن) صريحاً كان قال رهنك كذا إلى الحلول واذم أقض فهو مبيع منك وأضمننا كان قال
رهنك هذا واذن الخ خلافاً للسبكي في هذه الأثرى انه لو قال رهنك هذا إلى أن أوفى الدين كان باطلاً
مع أنه تصريح بالمقتضى لوجود التأقبت فيه وقول بعضهم بالصحة في هذه الضيف ومع القول به يمكن
الفرق بأن هذان المقتضى كما تقدم نعم قال شيخنا مر بالصحة فقبله تقدم جانب المرتهن كان قال ارهن
منى فقال رهنك واذن الخ ولم يرتضه شيخنا (قوله قبل الحل) وكذا بعده إلى المضى زمن يمكن فيه قبضه
ابتداء (قوله أمانة) لأنه مقبوض بالرهن الفاسد (قوله وبعده مضمون) أي بأقصى القيم لأن مقبوض بالبيع
الفاسد (قوله و يصدق للمرتهن في دعوى التلف) أي من حيث انه لا يضمن والا فالتعدي يصدق في
ذلك ليخرج (قوله وأسقطه) أي العلم به (قوله ولا يصدق) أي المرتهن في دعوى الرد ومثله المستأجرهما
مستتيان من قاعدة ان كل من ادعى الرد على من اتهمه يصدق وقارفاً غيرهما بأنهما قبضا لترض
أنفسهما وبذلك يرد مقاله غير الأكثرين (قوله ولو وطى المرتهن) أي الذكر الواضح الزهونة الانثى
الواضحة من غير أن الرهان أي المالك قد دخل للمهر وخرج للسعي (قوله فعليه الحد) والمهر والولد
رفيق غير نسب (قوله أي الوطء) دفع به توههم رجوع الضمير للزنا وهو غير مقبول (قوله الا أن
يقرب الخ) أي ولو غلطنا على المعتمد ومثل ذلك وطء جارية أصله أفرعه قال بعضهم وهذا
استثناء من عدم قبوله إلى قبوله فهو مستثنى من بلا شبهة فهو منها وقال بعضهم وهو الوجه ان هذا
ظاهرالم يضمن وان كان باطناً ضمن بقيته (قول اللين ولا يسقط) الفاء هنا أحسن من الواو (قول اللين
وحكم الخ) هذا ووطئة المسئلة بعده (قول اللين ولا يصدق) أي لأنه قبضه لترض نفسه ونظر مقابله إلى
كونه أمينا (قول الشارح فعليه الحد) أي خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله لنا القياس على المستأجر بالأولى

ليس منها ولكن له حكمها وكلام الشارح يوافقه (قوله فهو زان) قدره لأن جواب الشرط بنسبة الفعل لا يكون الاجتهاد (قوله يعني ان الخ) جواب سؤال الهمان لو تدل على الزمان والامتناع ولا عجب الاجتهاد فلية ماضوية لفظا وأمعنى مجردة عن الفاء فأجاب بأن الراد منها مجرد التعلق (قوله وان وطى) باذن (الراهن) أى المالك كالمروا لعمارة باذن المستعير قاله بعض متاخرى وأمله فيما إذا علم أنه مستعير (قوله لأنه قد يخفى) فيدعيه وان لم يخف عليه وهو من كلام الشارح بذكر الاطلاق والذي اعتمد شيخنا الراملى والزبادى تقييده بمن يخفى عليه (قوله والثاني الخ) يفيدان محو قرب المهد مقبول قطعا (قوله وعلى القول فلا حذ عليه) وسكت عن مقابله لأنه معلوم عامر قبله (قوله ويجب المهران أكرهما) وكذلك كانت أعجمية تجهل الحرمة قال شيخنا والمهر الواجب هنامهر بكر وأرض بكارة في البكر ونوزع فيه بأن ما هنا من القصب والواجب مهر نيب وأرض بكارة فقط (قوله وفي قول الخ) هو اعتراض على الصنف بعدم ذكر الخلاف مع أنه مذكور في أصله ولا اعتراض على الحرر في كتابته وجهالأنه لا اصطلاح له (قوله وعليه قيمته للراهن) المالك وان كان ممن يتفق على الراهن خلافا للزركشي وان نيمه الخطيب ولو ملكهما للراهن بعد لم تصرف وأولده الا ان كان بالراهن ولو ادعى الراهن الوطى أنه تزوجها من الراهن أو اشتراها منه أو اتهمها به وقبضها فأنكر الراهن صدق بيمينه والولد رقيق فان رد عليه العيمين وملكها بعد صراحت أم ولد والولد حر (قوله وكذا حكمه في صورتى انتفاء الحد بالباقتين) وهما قبله في دعوى الجول مع عدم اذن الراهن ومع اذنه (قوله ولو أنلف المهرهون) أى كالأول بضمين أجني أو للراهن أو للراهن وفادته تلقى الراهن بتركته لومات ان لم ترد على قيمته ويقدم بها على مؤنة التجيز (قوله وقبض بدله) سواء قبضه الراهن أو نائبه أو للراهن أو العدل كذلك على التعمد لا قبضه الا من كان في يده ولو بصد الحاصلة الآتية ويحكم على جميع البدل بالرهنية وان زاد على الدين على التعمد عند شيخنا بلا إنشاء عقد وفارق قيمة الوقوف والأضحية اذا أنشأ فاحتاج مع شراء بدل الوقوف الى انشاء وقف وفي الأضحية كذلك ان لم يشتر بين البدل بالاحتياط في الوقف لا احتياجه الى بيان مصرف وغيره يتعلق بدل الأضحية بئمة الضحية قاله شيخنا تاج الدين وفيه بحث ظاهر (قوله وقبل قبضه الخ) هو مفهوم قبض في كلام الصنف الذى لا خلاف فيه والحكم عليه بالرهنية في البئمة (قوله الثاني أرجح) هو التعمد وان زاد على قدر الدين كالمهر وفي فاضه ما تقدم (قوله الراهن) أى المالك ثم للراهن أن يخاصم اذا تعدت مخاصمة الراهن وان يخاصم مطلقا بحق التوفيق وان يخاصم الراهن ان أنلفه أو باعه وللحاكم مخاصمة الناصب بنصب

(قول الشارح فهو الخ) اعتذار عن كون لولا يصح محي الفاء في جوابها وقد اعتذر أيضا بأن الجواب محذوف أى حذفه زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليل المحذوف (قول الشارح مجردة عن زمان) أى فلا تكون لو في مثل ذلك دالة على زمان ماض كإيهامها قال ابن مالك

لو حرف شرط في مضى ويقل * إلاؤها مستغلا لكن قبل

(قول الشارح لأنه قد يخفى) زاد غيره وإذا خفي على عطار رحمه الله فعلى غيره وأولى أقول قد يشك في هذا التيسر بأن الحفاء هنا استدلال مجرد والاذن وأما عطاء فانه ذهب الى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف يقال ان غيره في معناه (قول الشارح ولو طاعة علم بحجبه جزما) أى لا تضم اذنه الى مطاوعتها (قول الشارح وجعل في بد الخ) كذلك هو التولى لقبضه كقوله الهالو ردى أقول ولا ينافيه كون المحصم في البدل الراهن (قول المتن والخصم في البدل الراهن) لونسك عن العيمين ففي حلف الراهن قولان كغرماء الفليس وقولهم يخاصم للراهن أى لأنه غير مالك والثاني نظري لأن له حقا متعلقا بالبئمة فكان كالوجنى الراهن على المهرهون ثم قضية كلامه عدم مخاصمة الراهن جزما اذا خاصم الراهن ونظر فيه الأسوى ولو غصبت

خصوصته تلتحق حقه بالأمحوز (فلو وجب قصاص) في الرهون للتلغ كالعبد (اقتص الراهن) أي ذلك (وقات الرهن) لقوات محله من غير بدل (فان وجب للمال بفوه) عن القصاص على مال (أو بحاية خطأ لم يصح عفوه عنه) (لحق للرهن (ولا) يصح (إبراء) للرهن الجاني) لأنه ليس بمالك ولا يسقط بإبرائه حقه من الويقة في الأصح (ولا يسرى الرهن إلى زيادته) أي للرهنون (المتفصلة كشمز وولد) ويبض بخلاف للتصلة كسمن البديو كبر الشجرة فيسرى الرهن إليها (فلو رهن حامل ورحل الأجل وهي حامل بيعت) كذلك لانا ان قلنا ان الحمل يعلم فكأنه رهنهما والافسد رهنها والحمل محض صفة (وان ولدته بيع معها في الأظهر) بناء على ان الحمل يعلم فهو رهن والثاني لا يبيع معها بناء على ان الحمل لا يعلم فهو كالحادث بعد العقد (وان كانت حاملًا عند البيع دون الرهن) قالوا لا ليس برهن في الأظهر بناء على أن الحمل يعلم

ويتضمن بيعها لأن استثناء الحمل متعذر ولا سبيل في بيعها حاملا وتوزع الثمن على الأم والحمل لأن الحمل

منجز اذا غلب الرهن (قوله) إيجاصم الرهن هو مقابل الأصح اذ قلنا انه ليس للرهن أن يخاصم مطلقا فقله في الأصح عائد في الحقيقة لقوله والخصم الخ وهذه حكمة سكوت الشارع عنه فافهم (قوله) وفي الروة البيع هو اعتراض على الصنف في نوع الخلاف (قوله) اقتص الراهن ولا يعبى عليه ولا على المفقود على الارض (قوله) والمراد به المالك (١) فيشمل المبيع وله العفو بجائنا (قوله) وقات الرهن) أي فيا اقتص فيه من كله أو جزئه وكلام الصنف ظاهر في الكل وجرى عليه الشارع بقوله للتلغ بفتح الادم والمفوع بجائنا كالتقصص (قوله) على مال ولو من غير جنس البدية لكن باذن للرهن وشمل ذلك ماله ورثة السيد كان كاتب الجنابة على أيه أو مكاتبه ومات الخني عليه أو عجزر لكاتب فلا يسقط للال ويبيعه السيد في الجنابة (قوله) أو بحناية خطأ) أو شبه عمد أو بدم وجوب القصاص ابتداء مانع كأصلية أو سيادة (قوله) لم يصح عفوه عنه) ولا التصرف فيه بغير اذن للرهن (قوله) ولا يسقط بإبرائه حقه من الويقة) الا ان قال أسقطت حتى منها (قوله) كشمز فلا يكون مرهونا وان كان موجودا لحالة الرهن ولو لم يورث في العيان الطعام غير المورث من التصلة وفي الخطيب ان تعلم الصنعة كذلك لكن سيأتى أنها اذا كانت بمعلم فهي من التصلة (قوله) ويبض ولو موجودا لحالة الرهن وصوف وان لم يسلم أو ان الجز ولين ولو في الضرع وقت الرهن ولو رهن بصفة فخرت ولو بلا اذن أو بغير اذنه كذلك فثبت خالفه في التباشر رهن وقال الامام أبو حنيفة يسرى الرهن إلى الزيادة المتصلة كالشجرة وقال الامام مالك يسرى إليها ان كانت من جنس الأصل كولد جارية بخلاف ثمرة شجرة (قوله) وكبر الشجرة) يظهر انه ان الراد غلظها لا طوله بل دليل عقده على السمن ويصرح به تحليل المنهج بقوله لا يكتن انصافا على هذا فلو لم يمان الزيادة المتصلة فلا يسرى الرهن اليه ومثلها سنبال الزرع الحادثة بعد الرهن ولو قبل قبضه وليف وسف كذلك فراجعهم (قوله) لانا ان قلنا الخ) فيفيد ان الحمل داخل مطلقا فهو كالزيادة للتصلة حيث كان موجودا لحالة الرهن والافلا فلهما له المنهج من البناء على انه يبيع غير صحيح (قوله) بناء على أن الحمل يعلم) أي يبيع لحكم المعلوم (قوله) ويتضمن بيعها) أي من حيث الرهنية المقضى إلى التوزع مع التعذر كاد كرموا لا فيهم الراهن يبيعها حاملا أو توفية الدين وقول بعضهم يحمل كلام الشارع على ما اذا تعلق بالحمل حتى بات بوسيلة أو حرج ليس في محله فتأمل (قوله) لأن استثناء الحمل متعذر) خرج بعماله رهن نخلة فاطلعت فانه يبيع بيعها واستثناء الثمرة فتأمل (تنبيه) نص في الأم واعتدده شيخنا أنه لو سأل الراهن أن تباع الحامل ويكون منها كاهرها كان له ذلك كذا في المنهج ونظر فيه بعضهم بأنه يلزم أن يكون مازاد على قسمة الأم مرهونا بغير عقد مع انه مجهول لا يبال يسرى إليه الرهن كان زيادة للتصلة للفرق الواضح مع انه لا ضرر رهنه فاذا قد نجاب بأن القدر الرائد ليس مرهونا وأما حكم الرهن بعماله حيث ان

المين المتوجرة فالحكم كما هنا (قول للئن اقتص الراهن البيع) لو امتنع من الاقتصاص والعفو فلا يجبر خلافا لابن أبي هريرة وصححه ابن أبي عسرون والأول اختاره السبكي وبينه (قول الشارع) ولا يسقط بإبرائه حقه) أي كماله وهه لغيره خبر اذن فان حقه ما بقي نم لوقال أسقطت حتى من الويقة سقط (قول) المئن ولا يسرى) أي خلافا لأبي حنيفة مطلقا ولما لك في الولد لانا ما سلف من الحديث والقياس على الكسوة الاجارة والعبد الجاني (قول للئن دون الرهن) هو فيدك ان المبيعة بحال الرهن دون حال القبض (قول الشارع) والثاني يقول البيع) كلامه بوجه ان على هذا الثاني يكون الحمل رهننا حتى لو ان فصل بيع معها وليس كذلك بل معناه انه مادام حاملا يباع لأنه كاصفة فلو ولت فلا يباع بل يفوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في مقابل الأظهر السابق

على أجنبي بالقتل (قدم الجنى عليه) لان حقه متمين في الرقبة بخلاف حق الرهن لتعلقه بالرقبة (فان اقتض) وارث الجنى عليه (أو بيع) المهر (له) أى لحقه بأن أوجب الحائض لهما أو عني على مال (بطل الرهن) فلو عاد البيع الى ملك الرهن لم يكن رهنًا (وان باقتل) (فاقتض) بضم التاء منه (بطل) الرهن (وان عني على مال) أوكنت الحائض خطأ (لربثت على الصحيح) لان السيد أثبت له على عبده مال (فبقي رهنًا) كما كان والثاني ثبت للمال وينص به الى فك الرهن وفي الروضة كاصحها حكاية الخلاف قولين وغير في المهر بالاصح ومعلوم ان الحائض على السيد أو الاجنبي غير القتل لا بطل الرهن (وان قتل) المهر (مرهوناً) لسيد عند آخر فاختص السيد (بطل الرهنان) جميعاً (وان وجب بمال) بأن قتل خطأ أو عني على مال (علق) بحق مرتهن القيسل والمال متعلق برقة القاتل (فباع) ونمته رهن وفيل يصير (نفسه) رهنًا (ودفع) بأن حق الرهن في ماله لا في عينه وعلى الثاني ينتقل الى يده هذا ان كان الواجب أكثر من قيمة القاتل

الراهن منع نفسه من التصرف فيه وهو واضح على ما فهمه ﴿فصل﴾ الجنابة من الرهن وما يتبعه ﴿﴿قوله﴾ جنى الرهن﴾ ولو مضى أو ممرًا بغيره (قوله) على أجنبي) ومنه الرهن فيقدم حقه من حيث الجنابة على حقه من حيث الرهن (قوله) بالقتل) هو دفع لمراعاة كلام المصنف في القتل بطل بغيره ومنه وسياً في كلامه الاشارة اليه (قوله) لأن حقه (الخ) نعم لو كان الرهن يقتض وجوب الطاعة وجنى بأمر غيره تلقى الضمان بضمنه لا بغيره (قوله) بطل الرهن) رهنًا ولا يقبل قول السيد في الأمر فباع أو يقتض منه فلا يطل حق الجنى عليه منه (قوله) بطل الرهن) أى ان لم ترد قيمته على الارض ولم يكن مضى أو لا فلا اثر للرهن بل لا يباع ما زاد الا ان نضر بيع بغيره بغير الجنابة وينام المصاحب فيمنه وهما سواء اقتض منه أو بيع (قوله) لم يكن رهنًا) نعم ان عاد بفسخ خيار غير الميب بقي على الرهن (قوله) بضم التاء) له التام في كلام المصنف والا فقتضها جميع خلاف ان زعم فساد ويرجع ضمير وارث السيد كافي في قبضه ويستثنى عن لفظ منه (قوله) وان عني على مال) أو كانت مستولمة له حال اعصائه لانه يلزمه فناءها جانيها عليه كالمسلم (قوله) أو كانت الجنابة خطأ) أشار الى أن المفولس قيدا ولاق ذلك قالي المنهج وتعبيرى بذلك وهو لان وجد سبب مال أعم من نصيره بيعي على مال فقله فيه والجنابة على غير أجنبي متعين خلافا لما في بعض النسخ من اسقاط لفظ ترك نقيده وجود السبب بالمال غير مناسب اذ وجود سبب القصاص كذلك اذا بقوت الا ان اقتض بالقتل وقد يقال انما قيد بالمال لانه بالنظر لا بغيره وجوب السبب وقد يوجب القوت في القصاص دون المال فتأمل (قوله) لان السبب (الخ) عمل ذلك في الابتداء فلا رد ما روي محمد وحصل عفواً وجنى غير عمد أو على طرف مورث السيد أو مكاتبه ثم انتقل المال للسيد يموت أو عاجز لانه يستغرق في الدوام (قوله) وغير في المهر بالاصح) فالصنف مخالف لاصح ما في الروضة وأصلها (قوله) ومعلوم (الخ) ولم يدخل ذلك في كلام المصنف مع شموله له كافي المنهج لان الظاهر من بطلان الرهن أنه في جميعه وقال بسهم المهر بدخلف الجنابة على السيد لانه ليس من عمل الخلاف لم بدخلف الجنابة على الاجنبي للناسبة فتأمل (قوله) لا بطل الرهن) أى نظرا للقال والا فقد يسرى القصاص ويستغرق الارض القيمة (قوله) بطل الرهنان) فان عفا السيد عما نأو بلا مال بطل الرهن في القتل وبقي رهن القاتل (قوله) تعلق به (الخ) فليس له المفوعة بعد المفوعة (قوله) وعنه رهن) بل انشاء عقد قاله شيخنا وظاهره خروج من رهنه مرتهن القاتل وصبرونه المهر من القاتل بمجرّد الجنابة أو بمجرّد البيع وعلى ذلك لو ساع عنه مرتهن القاتل رجع الرهن الى مرتهن القاتل وفيه نظر والذي ينجم عنه خروجه عن رهنه مرتهن القاتل بذلك فيبقى عنده بعد المصلحة المذكورة لان عدم تعلقه به انما كان لأجل نطق مرتهن القاتل بتقديم حقه فحيث زال تعلقه بالمال فليس يصر على أصله فراجعه وانظره (قوله) وقيل يصير (الخ) ظاهره من غير انشاء عقد وفيه لو ساع ما علمت وقال السبكي في هذه الايام انشاء عقد (قوله) هذا) أى يبيع كلاً أو صبرونه رهنًا كلاً (قوله) بيع من القاتل جزء) أى ان وجد من يشتري ذلك الجزء ولم تنقص القيمة بالتقصيص والابيع كلاً ويكون الرهن رهنًا عند مرتهن القاتل (قوله) ومعه) أى الخلاف

﴿فصل﴾ جنى المهرين ﴿﴿قول الشارح﴾ لان حقه (الخ)﴾ فلو قدم الرهن عليه لصاع حقه وأيضاً أقدم على حق المالك فبطل حق الرهنين أولى (قول المتن وان وجب بمال) منه تعلم ان كون المال ثبت للسيد على العبد هنا مقتفراً لاجل حق الرهن ولو عفا على غير مال صح بلا اشكال (قول المتن وعنه رهن) أى من غير توقف على انشاء رهن كالمسلم (قول المتن وقيل يصير رهنًا) أى لانه لا فائدة في البيع (قول الشارح ومعه) أى الخلاف في السلتين

أو مثلهما فان كان أقل منها بيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون مثلهما أو صار الجزء رهنًا على الخلاف ومعه اذا طلب مرتهن القاتل البيع

لا فائدة له في ذلك وأشار
الرافعي الى انه قد يقال له ذلك
لتوقع رغب بالزبادة وسكت
عليه في الروضة (فان كان)
أي القاتل وللقسول
(مرهونين عند شخص
بدن واحد نقصت الوثيقة)
ولاجاب (أو بدنين) ووجب
المال متعلقا برقبه القاتل
(وفي نقل الوثيقة) به الى دين
القتيل (غرض) أي فائدة
(نقلت) بأن بيع القاتل
ويقام عنده مقام القاتل
أو يقام نفسه مقامه رهنًا
على الخلاف السابق وإن لم
يكن غرض في نقل الوثيقة
لم تنقل فإذا كان أحد
الدينين حالًا والآخر مؤجلًا
للمرتن التوثق بالقاتل
لدين القاتل فان كان هو
الحال فالفائدة استيفاءه
من ثمن القاتل في الحال أو
للمؤجل فقد توثق ويطلب
بالحال وإن اتفق الدينان في
القدر والحال أو التأجيل
وقيمة القاتل أكثر من قيمة
القاتل أو مساوية له لم تنقل
الوثيقة لعدم الفائدة وإن
كانت قيمة القاتل أكثر
نقل منه قدر قيمة القاتل
(ولو تلف المهرن ياقفة)
سبوية (طل) الرهن
(وبنك) الرهن (يفسخ)
للمرتن) وحده أو مع
الراهن (وبالبراءة من

(قوله ولو اتفقا) أي الراهن ومرتهن القاتل (قوله على عدم البيع) أي على النقل كما صرح به في المنهج وكذا
لو اتفق الراهن والمرتهن على النقل والنقل الكل أو البعض من عين القاتل لأ قيمته على ما تقدم قال السبكي
ولا يحتاج في هذا النقل الى انشاء عقد وخالفه شيخنا نعم لا يحتاج الى فسخ لانه كالبيع المرغوب في زمن الخيار
والخيار في النقل للمرتن (قوله قال الامام) هو للمتمم كما في امساك الورثة عن التركة وفناء الدين والمهم ولا نظر
لاحتمال وجود الراغب الذي أشار اليه الرافعي لان الاصل عدمه كما ذكره هنا كنهان وجد الراغب بالفعل
أجيب مرتن القاتل وشيخنا الرمي ضعف كلام الرافعي وفرق بين ماهنا والتركه وفيه نظر اذ مع الضعيف
لا فرق ومع عدمه فالفرق الذي ذكره بعكس مراده فراجع (قوله وسكت عليه) أي على كلام الرافعي وظاهر
هذا انه ارتضاء (قوله عند شخص) أو أكثر (قوله نقص الوثيقة) فان اقتصر السبديات كلها (قوله أو
بدنين) ولو عند شخص (قوله به) أي القاتل (قوله فائدة) أي للمرتن (قوله بأن بيع) أي كنهان أو بعضه على
ما تقدم ومثله يقام وليس من الغرض طلب بيعه خوف جناية أخرى (قوله لم تنقل الخ) نعم لو كان قيمة القاتل
أكثر من دينه نقل منها ما زاد على قدره لدين القاتل فانه العلامة البرلسي (قوله فإذا كان الخ) هو مثال
لوجود الفائدة ولا نظر الى يسار أو عسار في ذلك (قوله قدر قيمة القاتل) أو أكثر منها ما زاد على دين القاتل كما
تقدم ان كان دين القاتل أكثر من قيمته والا فلا (قوله بما قد سبوية) ومثله ان اتلف من لا يضمن ومنه للوث
بضرب اذن له الراهن فيه كما مر (قوله وبفك بفسخ المرتن) قال شيخنا الرمي الا في رهن التركة لانه لمصلحة
الميت وسواء انفسخ في الكل أو البعض ولا يلزم المرتن بعد الفسخ أو الفك أو الاذن رد المهرن ولا احضاره
للمرتن بل عليه التخلية كالوديع فثمة احضاره ولو لبس على الراهن (قوله وأغبرها) كارت واعتباس ولو
تلف المهرن أو تقابله أو تفرق فاقبل قصبة في الروي في الرهن كما كان لموديبه وهو الدين أما الاول ان
قلنا الفسخ يرفع المقدم أصله وإما نظيره أعطى حكمه ان قلنا برفع من حينه وبذلك فارق عدم عود
النضان على غصب باع ما غصبه بالوكالة وتلف قبل قبضه لان سبب النضان التصب وقدر ال (قوله لم ينك شي
من الرهن) أي ان أحد المقدوس المستحق ومن عليه الدين كما يعلم ما بعده فأمه (قوله أي للمهرن) ولو التركة
(قوله ولو رهن) أي المالك لان اللير كالراهن (قوله فبر من أحدها) ولو بالبيع له سواء أخذ الدين
خلافا للخطيب واختلف لان ما يأخذه يخص به وكذلك اسائر الشر كما في الديون للشركة الا في مسائل ثلاث
الارث والكتابة وبيع الوقف فما يأخذه أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم ان أحال به اختص

(قول الشارح وأبى الراهن) فلي هذا اذا قلنا بالمرحوح هل يصبر رهنًا من وقت الجناية أم من حين اياته
وامتناعه فيه نظر (قول الشارح وفي العكس بيع جزما) أي لانه لاحق للمرتن في العين (قول الشارح وان
اتفق الدين الخ) بقى ما لو اتفقا حالًا ولا حبلا واختلفا قدر افاق كان القاتل بالكبيرة قدره نقل سواء كانت
قيمتها مثل قيمة القاتل أو فوقها أو دونها كنهان فادونها لا ينقل ما زاد على قيمة القاتل وان كان مهرنًا
بالقليل وقيمتها مثل قيمة القاتل أو فوقها فلا نقل فان كانت قيمة القاتل أكثر قال في شرح الارشاد بيع
منه بقدر قيمة القاتل تصبر رهنًا مكان القاتل ويسمى الباقي بدن القاتل قال به بظنار قول الروضة
اذا كانت قيمة القاتل أقل وهو مهرن أو أقل الدينين لا ينقل اذ لا فائدة فيه منتقب اه
أقول وهذه المسائل التي قيل فيها عدم النقل لو فرض فيها ان قيمة القاتل تزيد على الدين للمهرن عليه
بأضاف قيمة اطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتبار غرض يجوز النقل الى الدين مقدار الدين فما وجه
ذلك وينبغي ان يحمل كلامهم على ما اذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قول الشارح أو
غيرها) أي كارت واعتباس لكن لو تقابل في الاعتباس عاد الراهن كما عاد الدين

الدين) بقضاء وأبراء أو حوالًا وغيرها (فان بقي شيء منه لم ينك شي من الرهن) أي
للمهرن لانه وثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدني ونصفه بأخر فبري من أحدهما انفك قسطه)

لعمدة القدر (ولورنه) بدين (فري أحدهما) ماعليه (انك نصيبه) لعدم من عليه الدين ولورنه عند اثنين فبري من دين أحدهما انك قسط لعدم مستحق الدين (فصل) اذا (اختلفا في الرهن) أى أصله كان قال (٢٨١) رهنتي كذا فأنكر (أو قدره)

أى الرهن بمنى المرهون كأن قال رهنتي الارض بأشجارها فقال بل وحدها أو تبنيه كذا العبد فقال بل هذا الثوب أو قدر المرهون به كباثنين فقال بل بألف (صدق الرهن بيمينه) والاطلاق على المنكر بالنظر للمدعى وقوله (ان كان رهن تبرع) قيد في التصديق (وان شرط) الرهن المختلف فيه بوجهما ذكر (فبيع تخالفا) كسائر صور البيع اذا اختلف فيها (ولو ادعى أنهارهنا عديهما بائة) وأقبضه (وصدقه أحدهما فصبب المسدق رهن بخمسين والقول في نصب الثاني قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه) فان شهد معه آخر أو حلف المدعى ثبت رهن الجميع (ولو اختلفا في قبضه) أى المرهون (فان كان في يد الرهن أوفى به المرتهن وقال الرهن غصبته صدق بيمينه) لان الأصل عدم لزوم الرهن وعدم ادنه في القبض (وكذا ان قال أقبضته عن جهة أخرى) كالاعارة والتجارة والإيداع يصدق بيمينه (في الأصح) لان الأصل عدم انه في القبض عن الرهن والتاني

المحال بما أخذه وهذا من حيل الاختصاص وما أخذه أحد السيدين مثلا من دين الكتابة لا يختص به وما أخذه أحد الوقف عليهم من ريع الوقف لا يختص به وان كان له النظر في حسنة وأجرها بنفسه قاله شيخنا مر واعتد به وصمم عليه وفيه نظر فأنما يخرج الموقوف عليهم أر باب الوظائف المشتركة فأيأخذ أحداهم من النظار أو غيره يختص به وان حرم على النظار تقديم طالب حقه من غير علمه براضا غير منهم قاله شيخنا الرلى والزادى (قوله لعدم القدر) فعم أن المرتهن واحد وان المراد لعدم القدر بالصيغة أخذ ما بعده وعل أيضا براءة الرهن من أحدهما ان قصده عند الدفع أو جعله عنه بعد الاطلاق يصدق في ارادته (فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به) (قوله أو قدره) أى المرهون وكذا المرهون به أو وصفته كقدر الأجل ومنه ما قال رهنتي العبد بما تفدقه لكن قال كل نصف منه بخمسين مثلا (قوله صدق الرهن) ولو كان مستعبراً فالعبر به أى من التعبير بالمالك خلافا لمن زعمه والاعتراض على التسمية به في الاولى أجب عنه الشارح بقوله والاطلاق الخ وسيأتى وسواء وقع الاختلاف بعد القبض أو قبله وقائده في المسئلة الاولى أنه لو نكل الرهن حلف المرتهن وثبت الرهن وألزم الرهن بأقبضه وفي غيرها أتمون نكل المرتهن سقط اللوم على الرهن في عدم الاقباض (قوله والاطلاق الخ) أى المطلق اسم الرهن عليه في الاولى مع انكاره أصل الرهن فهو غير رهن صحيح بالنظر إلى دعوى المرتهن بأن رهن (قوله ماذكر) منه الاختلاف في أصله بمعنى هل وقع رهن بجزء بالصيغة البيع أم لا فاستثناء بعضهم لهذه ليس في محله وفي غيرها كان اختلافاً أنه شرط أوفى قدر ما شرط أو في حصة ما شرط نعم لو انفقاعا لشرطه واختلفا في وقوعه بعد ذلك أوفى عنه كان رهن الجارية وكيفية القول أمرتني بها فقال بل أدنت في رهن العبد أو عكسه فالصدق الرهن فيما ولا يثبت رهن واحد من العبد ولا الجارية في الثانية ولشترى الجارية لم يرهن الباتية في الاولى وهذه الرادة بقول النهج في غير الاولى (قوله أنهارهنا عديهما بائة) ومثله عكسه كان ادعيا أنها عديهما الخ (قوله وأقبضه الخ) ليس قيد على للعمدة إذا الكلام في ثبوت القدر في الزامه ببقائه عند المرتهن (قوله وصدقه أحدهما) أى ونكل الآخر في حسنة ولم يتعرض لشريكه وكذا لو كذب كل منهما فقال أنالم أرهن وشريكى رهن فهى شهادة على شريكه فتقبل كإسديكره ولا يضر في قبول الشهادة اعتراف المرتهن بكذبهما لعدم قسمهما بذلك على التعمد عند شيخنا ونقله عن شيخنا مر وما في شرحه الخالف لذلك تبع فيه ابن حجر تبعه البلقيني وافهما الحطاب (قوله وعدم ادنه) فلا انفقاعا إلا إذا اختلفا في قبضه صدق من هو بيده سواء المرتهن أو غيره سواء ادعى الرهن الرجوع عن الاذن أو لا فتقيد النهج بالاولى لا مفهومه (قوله أقبضته عن جهة أخرى) وكذا لم أقبضه عن جهة الرهن على التعمد من وجوب قصد الاقباض عنه وفارق البيع بأن البيع لازم (قوله فله تخليفه) أى فلا رهن تخليف المرتهن أنه قبضه عن جهة الرهن وهو لعدم سواء وقع الاقرار في مجلس الحاكم أو لا بعد الدعوى عليه أو لا حكم الحاكم عليه أو لا وقع الحكم بالصحة أو الوجوب أو لا نعم ان أقر بعد اقامة البينة عليه أو قبلها بأقر أو رهن وأقبض سواء ذكرنا أو لا أو لا ثم حكم الحاكم عليه فان علم استناد

(فصل اختلفا في الرهن الخ) (قول المتن صدق الرهن) أى لانه مدعى عليه (قول المتن وان شرط الرهن المختلف فيه بوجهما ذكر) اعلان مدلول هذه العبارة انهما يتحالفا ان اذ انفقاعا على اشتراط ولكن اختلفا في شئ مما تقدم كإصل الرهن أو قدره أو عينه أو غير ذلك فأما اتفاقهما على الاشتراط فليس بشرط بل لو اختلفا في اشتراط الرهن تخالفا وكذا لو اختلفا في الاشتراط ولكن اختلفا في القدر مثلا وأما الاتفاق على الاشتراط واختلفا في إيجاد الرهن والوفاء به بأن ادعاه المرتهن وأنكر الرهن كى بأخذ الرهن وبحمل المرتهن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا تخالف خلافا لتقضى العبارة لانهما يختلفان في كيفية البيع فالقول

(٣٦) - (قلبو في وعميرة) - (نان) يصدق المرتهن لاتفاقهما على قبض ما ذون فيه (ولو أقر) الرهن (بقبضه) أى قبض المرتهن المرهون (ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أى المرتهن انه قبض المرهون (وقيل لا يلحقه الآن يذكر لقراره تأويله كقوله أشهدت

على رسم القبالة قبل حقيقة القبض لانه اذا لم يذكرنا ولا يكون منافعا بقوله لا قراره واجب باناعلم أن الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فإى حاجة إلى تلافئه بذلك ولو كان إقراره في مجلس القضاء بعد توجبه الدعوى فقبل لا يحلفه وإن ذكرنا ولا لانه لا يكاد يفر عند التقاضى الا عن تحقيق وقيل لا فرق (٢٨٢) لشمول الامكان (ولو قال أحدهما) أى الراهن والمرتهن (جنى الموهون وأنكر

الأخر صدق المنكر يمينه) لان الأصل عدم الجناية وبقاء الرهن. وإذا بيع في الدين فلا شئ للقر على الراهن بإقراره ولا يترتب تسليم الثمن الى المرتهن المقر لإقراره (ولو قال الراهن جنى قبل القبض) وأنكر المرتهن (فلا ظهر تصديق المرتهن يمينه في أنكاره) الجناية صيانة لحقه وبخلف على نفي العلم بها والثاني يصدق الراهن لانه مالك (والاصح أنه اذا حلف المرتهن (غرم الراهن للجنى عليه) لا تمحل يمينه وبين حقه والثاني لا يقرم لانه لم يقبل إقراره فكانه لم يقر (و) الاصح (أنه يقرم الأقل من قيمة المبدور أرض الجناية) والثاني يقرم الأرض بالقائم (و) الاصح (أنه لو نكل المرتهن ردت المبيوع على الجنى عليه) لان الحق له (لا على الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئا والوجه الثاني ترد على الراهن لانه المالك والحصومة تجرى بينه وبين المرتهن (فإذا حلف) المردود عليه منهما (بيع) المبد (في الجناية) ان استغفرت

الحكم للإقرار فكذلك والافليس له تخليفه قاله شيخنا مر واعتمده قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على أنه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاوليا. ولهذا قالوا لو تزوج وهو بمكة امرأة من مصر فولدت ولد السنة أشهر من المقدم بلحقه (قوله رسم القبالة) الرسم اسم للسكابة والقبالة بفتح أوله وانيه اسم الورقة (قوله) باناعلم (الخ) يعلم من هذا أن ما ذكر لا يختص بمجانيل بحرى في سائر العقود وغيرها كالقرض وبيع البيع (قوله) وقيل لا فرق) وهو للمقدم كما تقدم فهو من هذا الوجه الاول ومقابلها قبله نعم ان حكم الحكم بنحو قبضه أو ثبت الحق في ذمته يمكن له تخليفه بلا خلاف كما نقل عن شيخنا الرمى (قوله) ولو قال أحدهما (الخ) صريح كلام المصنف والشارح في هذه والتي بعدها ان وقت الإقرار متأخر عن القبض بذليل البيع في هذه الحيولة في تلك وان وقت الجناية مسكوت عنه في هذه ومقتضى الآية بما قبل القبض ولوقبل المقدمات لو كان الإقرار فيها قبل القبض فلا يأتى ما ذكره الإقرار الرجوع عن الرهن فلا فائدة لتصديق المرتهن في نفي الجناية فلا يباع في الدين لبطان الرهن ويتعلق حق الجنى عليه برقبته لعدم المانع وفي إقرار المرتهن يطل حقه من الرهن فليس له تعليق به والرهن يبيع ولولته والدين وان لم يلزمه للجناية شئ ولو أقره المرتهن جازم بقبضه (قوله صدق المنكر يمينه) وبخلف المرتهن على نفي العلم والراهن على البت فان نكل من طلب تخليفه ففيه ما يأتي في المسئلة بعدها (قوله) وإذا بيع من جانب المرتهن أو الراهن ولا يتوقف على إذن المرتهن لإقراره الجناية وبيع المرتهن صحيح ظاهر مطلقا وكذا بالثمن حيث الرهنية ان كان في الواقع جناية والافليس بالثمن كذا قاله شيخنا تبعا لشيخنا الرمى وفيه نظر اذ كيف يبيع المرتهن للثمن مع إقراره الجناية فلو جده أن قيد البيع بكونه من التكر فثامه ولو لم يبيع وأضرب الرهن زوال الراهن للقر ما أقرب له زوال المانع على المصدق (قوله في الدين) يبنى أن لا يتصدق ببيع الراهن للتكر بكونه للدين بله تزاع الرهن من الرهن قهر اعليه (قوله فلا شئ) لان الراهن لا يقرم جناية للرهن ولم يتفق بالرهن شيئا للقر له سبق الرهن على الجناية وقرقر زوم غرم السيد أرض جناية أم لا ولو بإقراره بجنايتها ولو قبل ايلاذه بوجودها قاله الراعى (قوله) ولا يقرم تسليم (الخ) أى من حيث كونه رهنا وان زمنه من حيث بقاء الدين (قوله) اذا حلف المرتهن (الخ) واذا نكل سقطت دعواه وانتهت المحسومة ولا يقرم له الراهن شيئا لان الحيولة حصلت بنكوله (قوله) لا تمحل (الخ) أى لا تمنع الجنى عليه من وصوله الى حقه من رغبة الموهون بإقباضه للمرتهن فهو كما لو قبله فليس المراد ان القرم للحيولة كما فهمه بعض القاصرين فراجع (قوله) ولا يكون (الخ) فيأخذ الرهن (قوله) بأنه كان جانيا (الخ) أى يزل ذلك منزله ما لو علم أنه كان جانيا في الابتداء فتأمل (قوله) وفي الروضة (الخ)

قول الراهن والمرتهن الفسخ ان لم يرض ولو ترك المصنف هذه المسئلة استثناء ما سلف في التحالف كان أولى (قول المتن على رسم القبالة) الرسم السكابة والقبالة الورقة أى شهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكي أخذ بمسلك (قول الشارح توجبه الدعوى) أى بحق من الحقوق ثم أنه أقرب به في مجلس القاضي ثم قال بمسلك لم يكن إقرارى به عن حقيقة هذا صورة المسئلة (قول الشارح والثاني الخ) كأن وجهه جريان هذا عندون ما سلف استناد الجناية الى وقت حال عن حق المرتهن ثم عمل الخلاف اذا عين الجنى عليه وصدقه ودعوى زوال المالك كدعوى الجناية لكن في الشئ لا يحتاج الى تصديق المبد وقول المتن قبل القبض أى سواء قال قبل الرهن أم لا (قول الشارح قولين) هما الاول والمروق بان يقول القرم للحيولة وفي الثانية المعروفان بما ضمنه السيد

في قيمته والابيع منه بقدره ولا يكون الباقر رهنا لان المدين المردودة كالبينة أو كالإقرار بأنه كان جانيا في الابتداء فلا يصح رهنه شئ منه وفي الروضة كاصلاحها كحكمة الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف أنه وجهان في الثالثة وترجيح القطع بالاول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع الموهون فيبيع ويرجع عن الإذن وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح

لأن الأصل علم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والأصل عدم بيع الرهن في الوقت الذي يدعيه فيتمارضان ويبقى أن الأصل استقرار الرهن والثاني يصدق الرهن لأنه أعرف بوقت بيعه وقسّم له المرتن الاذن (ومن عليه ألفان بأحدهما رهن فأدى ألفا وقال أدته عن ألف الرهن صدق) يمينه على السنتن القاتل إنما أدى عن الألف الآخر سواء اختلفا في ذلك أم في لفظه لأن المؤدى أعرف بقصده وكيفية أدائه (وان رهنوشنا جله عماشاه) منهما وأنها (ويقل يقسط) عليها (فصل) (من مات وعليه دين تعلق بركته) قطعا للثقة إلى الوارث على الصحيح الآتي (تلقه المرهون وفي قول كعتلى الارش بالجاني) لأنه ثبت من غير اختيار المالك (فعل الاظهر) الأول (يستوى الدين المستغرق وغيره) فمرهون التركة فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها (في الاصح) على قياس الديون والرهون والثاني قال أن كان الدين أقل من التركة نفذ تصرف الوارث إلى أن لا يبقى الا قدر الدين

فيه اعتراض على المصنف في التعبير بالأصح (قوله تصديق المرتن) أي أن يرتفع على وقت أحدهما والافكار جمعة فقوله في الوقت الذي يدعي أي في الواقع (قوله ويبقى النخ) قال شيخنا وهذا مخالف للرجمة من اعتبار المعنى السابق فيها وفيه نظر فراجه وحيث صدق المرتن وحلف وأخذ للبيع من المشتري فهل يلزم الرهن له بدله إذا بيع أو هل يلزم تسليمه إذا أنفق بلا بيع حرره (قوله ألفان النخ) وان اختلفا في الأجل أو قدر ما أو الصحة وغير ذلك (قوله فأدى ألفا) ولو من غير جنس الدين ووارثه مثله ولا عبرة بظن الأخذ أنه هدية مثلاً ومن ذلك ما لو تزوج امرأته على عليه أن يزوج عليها مثلاً وأبرأ من كذا من صدقاتها فهي طالق فإذا دفع إليها ما لو قصد من صدقاتها برأى منه ولا يحنث بعد ذلك بزواجه وقيد شيخنا الرمي بما إذا كان الدفع من جنس الصدق ولو برأى عليه شيخنا لا يادى (قوله صدق النخ) فإن كان من غير الجنس ولم يرض به ردوا أخذت رديته (قوله جله النخ) وإذا عين لأحدهما وكان به رهن مثلاً فنكح من وقت الدفع أو اللفظ وقيل من التعيين فلم أن الحجة للدفع لتمامها وكذا ابتداء الألفي للكتاب مع سيده بأن كان عليه دين لسيده وأحاله بمال وقال خذ من النجوم وقال السيد بل من الدين فالجلب السيد لأن دين الكتابة معرض للسقوط ويجب في الانتهاء بتقصيره (قوله وقيل يقسط) وحمل على ما إذا تضمن معرفة كونه على أحدهما وهل يقسط بالمناصفة أو بالتزويج وذكر الشيخان فيما إذا جله هبما أو أطلق أنه يقسط عليهما بالسوية قياساً هنا كذلك لكن فيه نظر إذا اختلف في قدر الدينين خصوصاً أن كان للأجل دون قدر المصنف فأمثل (ففيه) ذكر بعضهم هنا مسائل مستنبطاً من قبلها شيخنا فأعرضت عن ذكرها (فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله وعليه دين) أي غير لقطعة تملكها لأنه لا غاية لتعلقه وقصر صرح النووي بأنه لا مطالبة بها في الآخرة لأن الشارع جعلها من جملة كسبه أي بخلاف دين من انقطع خبره لا تعلق له لئلا يهدى العصر الثالب بشرطه في دفعه لأم عادل قفاض أمين ثقة ولو من الورثة يصرف كل منهم في عمارته وشمل الدين ما رهن أو كسبه وشمل دين الله تعالى ومنه الحج فليس الوارث أن يقصر في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكتفى الاستحباب ودفع الاجرة كذا قاله السنباطي ولو كان الدين لو ارث سقط منه بقصرها (قوله بتركة) أي غير الرهون لتعلق حق المرتن به قبل الموت فإن أنفق تعلق الدين به بخلاف حق المرتن فإنه يتعلق ببقية التركة أيضاً قاله شيخنا مر (قوله للثقة النخ) أعاد أن جميع ما يأتي من المال مفرغ على هذا ولذلك قال الاسنوي كان المواب تقديمه (قوله فلا ينفذ النخ) وان أذن له الدين مراعاة لحق لليت نعم ينفذ التق والابلا عن موثر ولو وفي من الدين بقصر ما يخصه نفذ تصرفه في حصة الا ان كان كائن من مرهون

في جنابة الرقيق ورجع في المرهون طريقة القطع تشبهاً بأم الولد لا منتاع البيع فيها (قول المتن عماشاه) وقيل يقسط وجه الأول أن التعيين اليوم يوجد وجه الثاني علم أولوية أحدهما على الآخر قال الاسنوي والإبراء كالإدلاء فيما تقدم اه وقصته حجة الإبراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر (فرع) إذا قلنا بالتسقيط فهل هو بالسوية أو باعتبار قدر الدينين ذهب الامام إلى الثاني وصاحب البيان إلى الأول (فرع) لو مات من غير تعيين قام وراثته مقامه فيما يظهر وان كان بأحد الدينين ضامن (فصل) من مات وعليه دين تعلق بتركة مظهر هذا كغيره أنه يتعلق بها وان كان به رهن في الحياة واللسنة في التملك (قول الشارح للثقة النخ) حكمه ذكر هذا التنبيه على أن ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الاسنوي سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وان المواب تقديم ذكر ذلك هنا لا يخبره كإفصل النهاج (قول المتن يلقه بالمرهون) قال الاسنوي لأنه مأخوذ لئلا يمتنع تصرف الورثة فيه جزماً بخلاف الحاقه بالجنانية فإنه يأتي فيه الخلاف المذكور في البيع اه أقول ومراعاة أن القدر الذي يتعلق به ضامته فلا ينفذ لأن الحجر به مال كثير بشئ محقير سيد قال في الروضة في المسئلة وسواء أعلم الوارث بالدين أم لا لأن ما تعلق بحق الأديين لا يختلف به

(وحكى في المطلب الخلاف على قول تعلق الارش وذكر امثله في تعلق الزكاة وقد تقدم مع ترجيح التعلق بقدرها فيما ترى حجة هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على (٢٨٤) الرهن فقوله فعلى الاظهر النجس صحيح (ولو تصرف الوارث والدين ظاهر فظهر دين رديبيع

بعب) أكل البائع منه (فالصاحبه أنه لا يتبين فساد تصرفه) لأنه كان جائزاً له ظاهر السكن ان لم يقض الدين فسح التصرف ليصل المستحق الى حقه وقيل لا ينسخ بل يطالب الوارث بالدين ويجعل كالضامن ومقابل الاصح بتبين فساد التصرف الحقا لما ظهر من الدين بالدين المقارن لتقدم سبه (ولا خلاف ان للوارث امساك عين التركة وقضاء الدين من ماله) نعم لو كان الدين أكثر من التركة فقال الوارث أخذها بقيمتها وأراد الغرماء بيعها لتوقع زيادة رغب أوجب الوارث في الاصح لأن الظاهر انها لا تزيد على القيمة (والصحيح أن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) لأنه ليس في الارث للفيد لللك أكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن أو ارش وذلك لا يمنع الملك في الرهون والعباد الجاني والثاني استند الى قوله تعالى من بدوصية يوصي بها أو دين فقدم الدين على البراث وأوجب بأن تقدم عليه لقسمة لا يقتضي أن يكون مانعاً وعلى الثاني هل المنع في قدر الدين أو في الجميع قال في الروضة كأصلها في أواخر الشفعة فيه خلاف

مذكور في موضعه وكأنه أشار الى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع أو في قدر الدين المبني على أن تعلق الدين لا يمنع (قول الارث ولم يذكر ذلك الخلاف هنا على الأول وهو ان تعلق الدين لا يمنع الارث قال (فلا تعلق) أي الدين (بز) والله التركة كالسكب والنساج

من اليت قبل موته لأنه لا ينفذ شيء منه الإباداء الجميع لأن الرهن الجمل أقوى من الشرع (قوله وحكى في المطلب الخ) هو اعتراض على الصنف في تخصيص الوجهين بتعلق الرهن مع انهما جاربان على قول تعلق الارش أيضاً وأشار الى الجواب بأن سكوت الصنف عنهما على قول تعلق الارش ليس لنفيهما بل لأن الترجيح يختلف فيهما وذلك أنهم ذكروا الوجهين على كل من القولين في تعلق الزكاة بالمال وقالوا فيهما ان الاصح على قول تعلق الارش ان التعلق بقدرها فيما ترى من ماله فيكون الاصح هنا على قول تعلق الارش ان التعلق بقدر الدين وهو يخالف الاصح هنا من أن التعلق بالجميع على قول تعلق الرهن الذي هو الاظهر في تخصيص الصنف القول الأول بقوله فعلى الاظهر الخ صحيح وهذا من حيث صحة الجواب عن المصنف والافلا لعدم ان التعلق هنا بالجميع مطلقاً فالمراد بقوله الخلاف الاصح ومقابلوه بقوله هنا مثله أي الترجيح على قول الارش وبقوله تقدم أي في باب الزكاة وبقوله بقدرها أي في الزكاة على قول تعلق الارش وبقوله هنا أي في تعلق الدين على قول الارش فيخالف المرجح هنا على قول الارش المرجح هنا على قول الرهن فأمثل ذلك فانه معارضة فيه الافهام وتخالفت فيه الاوهام والله ولي التوفيق والاهام (قوله ظاهر) أي موجود لا باطنا ولا ظاهراً (قوله فظهر) أي فطرأ بدليل ما بعده (قوله رديبيع) أو يتردد شيء في شرهه فاجل موته عدواً واولاؤه قاله (قوله ظاهر) وكذا باطناً أيضاً فالأولى اسقاطه (قوله لم يقض الدين) الأولى لم يسقط ليشمل الاراء وغيره (قوله فسح) أي فسخته الحاك فقط على التمسك نعم ان وقت قيمة الرود بالدين الطاري أو بقي من التركة لا تصرف ما يفي به فلا فسح لعدم الحاجة اليه (قوله ومقابل الاصح الخ) قيد شيخنا الرمي الخلاف بماذا كان البائع موسراً ولا ينفذ جزماً (قوله لما ظهر) أي لما طرأ كاسراً (قوله المقارن) أي تصرف الوارث وان لم يعلم به كما تقدم (قوله امساك عين التركة الخ) نعم ان وصي يوفاء الدين من ثمنها بعديها أو من عينها أو بدفعها بدلاً عنه أو كانت من جنسه أو تعلق بهينها يكن للوارث امساكها (قوله أوجب الوارث) نعم ان وجد الرغب بالفعل أوجب الغرماء كاسراً (قوله كالسكب والنساج) يفيدان المراد الزائد النفضة ومنها سنبال زرع وزرع يادته في الطول وطول شجرة كاسراً ما اتصله كسمن وغلظ شجرة وطلع لم يثر بر وحمل موجود وقت الموت فهي من التركة فيتعلق بها الدين ونقل عن شيخنا الرمي أنه يقوم الزرع ونحوه وقت الموت وتعرف قيمته فلزاد عليها للوارث وهو لا يناسب القواعد لم ير فضيخنا كاللعملة ابن قاسم على بهما أسوة

الوجهين الآتين على قول الرهن (قول الشارح في تعلق الزكاة) أي بالمال الزكوي وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أي على كل من تعلق الرهن والارش وقوله فيما ترى حجة هنا في النسبة لتعلق الارش لأن المرجح هنا على تعلق الرهن التعلق بالجميع كاسلف والنرض من ذلك كمدفع ما قبل الصواب أن يقول النهاج فعلى القولين ولا يقول على الاظهر أي الأولى هذا أولئك ان تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة في مسئلتها أن يقول بمثلها هنا لأن الزكاة موساة ورفق وفيها ضرب من العبادة تتوقفها على النية فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالخى لا اعتراض (قول المتن ولا خلاف الخ) أي لأن الوارث خليفة المورث فله النية (قول الشارح نعم لو كان الخ) هذا يشكل على تعلق الرهن ولذلك اختر السبكي في هذه الصورة ان التعلق بقدر التركة من الدين (قول الشارح أوجب الوارث) أي فصدق عليه أنه أمسك التركة كمدفع ما قبل الدين كله غسن الاستمراك بقوله نعم الخ (قول المتن والصحيح ان تعلق الدين الخ) وذلك لأن التركة كولو كانت باقية على ملك اليت لوجب أن يرثها من أسلم أو عتق من أقر به قبل وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة ان كان مستعرقاً منع والافلا يمنع مطلقاً (قول الشارح والثاني الخ) قضيت ان وجود الوصية

وعلى الثاني يتعلق بها تبعاً
لأصلها

(كتاب التفليس)

قال في الصحيح فله
القاضي تفليساً نادى عليه
انه أفلس وقد أفلس الرجل
صار مفلساً اهـ والفلس
في العرف من لاملاله وفي
الشرع من لا يني ماله بدنه
كما قال أكره حكمه (من
عليه ديون حاله تزائدة على
ماله يحجر عليه) في ماله
(بسؤال الغرماء) وفي
الحرر والشرح يجوز
للحاكم المحجر عليه وفي
أصل الروضة يحجر عليه
القاضي وزادانه يجب على
الحاكم المحجر صرح به
القاضي أبو الطيب وأصحاب
الحاوي والشامل والبسيط
وآخر من أصحابنا وإن
قول كثير من منهم للقاضي
المحجر ليس مرادهم انه
مخبر فيه أي بل انه جائز بعد
امتناع قبيل الافلاس وهو
صادق بالواجب والاصل
في ذلك ما روى الدارقطني
والحاكم وقال صحيح
الاسناد عن كعب بن مالك
انه عليه السلام حجر على
معاذ بن ماله وباعه في دين
كان عليه وفي النهاية انه كان
بسؤال الغرماء (ولاحجر
بالموئل) لانه لا مطالب في
الحال (واذا حجر بمحالم

(كتاب التفليس)

أي ابقاع وصف الافلاس من الحاكم على الشخص واختصار هذا التعبير على الافلاس الذي هو وصف
الشخص لأنه المقصود شرعاً كما أشار إليه الشارح بقوله يقال فله الحاكم نادى عليه بالفلس فهو لغة النداء
على الفلس وبه يشتهر بصفة الافلاس وشرعاً منع الحاكم له من التصرفات المالية لتعلق الدين بها كافي
الرهن واعلم أن هذا الحجر لأجل الغرماء ولعل أجرة النداء عليه في ماله ان قلنا انه لمصلحة لأنه لبراءة
ذمته وسبباً في شئنا خلافه وفيه نظر (قوله والفلس في العرف من لاملاله) وفي اللغة من صار ماله فلوساً
لأنها أخس الأموال (قوله وفي الشرع إلخ) سواء حصر عليه الحاكم أو لا فيها الملاقاة والحجر حكم عليه فلا
يجعل قيدا فيه (قوله من عليه) أي من يطالب ولو رقيقاً ما دوناً فالحجر عليه بالفلس للقاضي لا للسيد (قوله
ديون) الجمع ليس قيده والمراد ديون الأديمة العينية اللازمة للحالة كإياي فلا يحجر بالنافع ولا بدين الله
تعالى ولو فوراً كتنذر وإن انحصر مستحقوه ولا بنجوم كتابه ونحوها ولا بموئل كإياي (قوله على ماله)
أي عينا كان أو منفعة حيث تيسر الأداء منها كدين على موسر باذل ومنفعة نحو وقف عليه يسهل اجارته
المستغلات والوظائف والمشي أنه يجمع ماله الحاصل عنده ودينه للتيسر وبالحصل من الأجرة بحسب الرغبة
ومن ريع المستغلات وما يرغب به في الوظائف ثم يقابل ذلك بما عليه من الديون فلا يعتبر الغصب والضال
والمحجور والدين على مفسر أو غائب أو منكسر ولاينة والرهون وإن تعدى الحجر إلى الجميع ولوللرهون
على التعمد كإساق في المال الراد بقوله في ماله أعم من الأول (قوله يحجر عليه) ولورقيقاً كإسراؤ
محجور أو الحجر على وليه وأتباع الحجر من الحاكم أو المحكم لا غيرهما بقوله حجرت عليه أو منعه من
التصرف في الأموال أو نحو ذلك (قوله وزاد أنه يجب إلخ) وهو التعمد سواء كان الطلب من الفلس أو الغرماء
أو بلطاف في نحو المحجور كإياي (قوله وأصحاب الحاوي) وهو لاملأ وردي والشامل وهو لابن الصباغ
والبسيط وهو للقراني (قوله وهو صادق بالواجب) ليس في هذه العبارة إفادة ما دعاه من الوجوب لصدها
بغيره فكان صواب النتيجة أن يقول فهو واجب فتأمل (قوله في دين كان عليه) وقسمه بين غزواته
فأصابهم خمسة أسباع فقومهم فقال النبي عليه السلام ليس لكم الا ذلك يعني الآن (قوله ولا حجر بالموئل)
أي لا يجوز زاحجر به مستقلاً ولا بحسب من الدين القابل بالمال ولا يطالب صاحبه ولا يشارك عند القسمة
فإن حل قبلها شارك صاحبه الغرماء كما في شرح الروض (قوله كالنوت) ومثله الرذائي التصلة به وضرب الرق
على الأسير بخلاف الجنون على التعمد وتظهر فائدة في الردف والقسم ماله بين رده وموته ثم مات فتصين
فساد القسمة (قوله بخراب الدمة بالموت) والدمة وصف قائم بالإنسان صالح للالتزام والالتزام وهو يزول
بالموت فلا يمكن التملك بعده ولذلك ألحق به ضرب الرق كإسراؤ

وحداهما منع من الارث على هذا الوجه فإن كان كذلك وجب فرضه في الايصاء الشائع (قول الشارح
وعلى الثاني يتعلق إلخ) لأنها باقية على ملك الميت

(كتاب التفليس)

هو كما قال الماوردي والبند نبجي والهاملي في الشرع حجر الحاكم على الديون بالشروط الآتية (قول الشارح
وفي الشرع من لا يني إلخ) قال الأستوي هو في الشرع المحجور عليه وفي اللغة من صار ماله فلوساً ثم كنى به
عن قلة المال ثم شبه به المحجور عليه لأجل نقصان ماله عن ديونه وقوله من لا يني خرج من لاملاله ويجوز
أن يقال هذا أعم من الأول (قول الشارح) وإذا حجر) خرج به ماله أفلس ولم يحجر عليه فانها لا تلحق بلا
خلاف (قول المتن لم يحل الموئل) في حلول الموئل بالديون قولان قال النووي والشهور الحلول قال الأستوي

يحل الموئل في الاظهر) والثاني يحل بالحجر كالنوت بجمع تعلق الدين بالمال و فرق الاول بخراب الدمة بالموت دون الحجر (ولو كانت الديون

بقدر المال فان كان كسبا يتفق من كسب فلاحجر وان لم يكن كسبا او كانت نفقته من ماله فكذا (الحجر في الأصح) والثاني يحجر عليه كي لا يضيع ماله في النفقة ودفع (٢٨٦) بالتكهن من مطالبة في الحال (ولا يحجر بشرط) من الترمذ (فلو طلب بضمهم) الحجر

(قوله بقدر المال) أهم أنه لو لم يكن مال فلاحجر بطريق الأولى ولا نظر لمساهمة أن يوجد بنحو كسب (قوله ودفع الخ) فيلزمه الحكم بالوفاء فان امتنع أنكره وأبى من ماله ما يوفى به بما يرى فيه المصلحة وان عين غيره خلافا للسبكي ولو طلب المستحق الحجر عليه أباه الحكم سواء دين العاتلة والاتلاف للتأديع أمواليه لكنه محجور غير ميبأ بالحجر فليس فلا يزدي على المصنف (فرع) قال شيخنا مير اللحام كم تغزير المنتع من أدبه من عليه بعد طلب مستحقه بحبس أو ضرب وان زاد على التحريم بل وان أدى إلى موته لأنه بحق ولا ضمان عليه فيه (قوله ولا يحجر) أي لا يجوز (قوله لهجور عليهم) ومثلهم المسجد والجهة العامة كالتقراء (قوله وأصفه) قال بضمهم أو فليس بشرط من ولهم أو لم يكن لهم ولي أصلا (قوله لادن الثانيين) الا ان كان علي غيرهم علي أو غير متوثق فللقاضي الامين حجة في الحجر لأن له الاستيفاء كما يؤخذ من العلة (قوله بطلب للفلس) ولو بوكيله لكن جددعوى الترمذ بالدين وثبوته بينة وإقرار ولا يكفي علم القاضي (قوله قال الرافعي الخ) قال السبكي وهو أصوب ما تقدم عن النهاية (قوله وأبوه) كما في المحجور السابق وما أُلحق به (قوله يمتن الترمذ) أي لاحتق الله كتركه ونذر وكفارة وقيل تتعلق بنجوم الكتابة بمال المكاتب اذا حجر عليه بشرط حارره (قوله بماله) عينا كان أو ديناً ومنفعة حالاً أو مؤجلاً ولو مرهوا تاختلفا لأن الرفعة لا يجوز بيعة بدون من التل اذا رضى المرحن ولا بشران الترمذ مع المرحن وغير ذلك (قوله تصرف) أي الواقع بعد الحجر ولو وقع الحجر في زمن خيار بيع لم ينطبق به الترمذ بل له الفسخ والاجارة (قوله استحبنا) أي ينبغي للقاضي أن يشهد وأن ينادي عليه أخذاً من العلة والقياس أنه لا يجب أجرة المنادي على الفسح لا ينفق الترمذ بل في مال المصالح وأحوها قاله شيخنا والوجه خلافه كإسار (قوله والأظهر بطلانه) أي تصرف مطلقاً وحرم عليه وطء الأمة لمطلقاً ولو فمض لتعيل واذا حبلت لتصرأ بولد قاله شيخنا وظاهره أنه لو انفك الحجر بنزير يميأ أو لم يكها بدمه لا تعود أم ولد وهو بعيد لم يرتبه بعض مشايخنا فراجع (قوله ومن الجائر) أي مع نقص نظر الفسح عن نظر القاضي فلا يزدي ما بعده (قوله والكلام الخ) أي محل الخلاف ماذكر والافهو باطل قطعاً (قوله وبأن القاضي يصح) البيع للترماء بشرط وفيه نظر قال عليه بمتنع الشرأه المأوئل (قول المتن بشرط) أي لأنه لمصلحة الترمذ والمفسح وهم ناظر ون لا ينضم (قول الشارح والثاني يقول) أي أو يضافا لغيره والشارح نايفان الحجر وانما ارتكب عند سؤال الترمذ للضرورة (قول المتن في قول بوقف) عليه لا يجوز الاقدام ولا ينفذ نظرها حالا بخلاف المرحن (قول المتن بوقف تصرف) أي كل رضى لكن المرحض لا ينفذ حالاً ظاهراً وقوله والا لانا لو كان هنالك أنواع من التصرفات نقضنا الأضعف فلا ضعف قال في الرضة ينقض الرهن ثم المبة ثم البيع ثم الكسابة ثم النقي واستشكل بأن تبرعات المرحض ينقض الآخرة الآخر وقرق ابن الرفعة بفرق مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بان النع ايضاحه قال في الطلب ان هذا القول غير القول بوقف العقود للمسوق للقدم فان ذلك وقف صحه وهذا وقف تبين وكان مأخذه ان حجر الفسح انما يتناول القدر الزام للديون (قول المتن والأظهر بطلانه) أي كالرهن (قول المتن فلو باع ماله الخ) أو شيئانه وقوله بدنيهم خرج به البيع ببعه أو بعين فانه باطل قطعاً لعدم تضمنه ارتفاع الحجر ثم صورة مسألة الكتاب أن يكون دينهم من نوع واحد أو باعهم بلفظ واحد فان باعهم بلفظ واحد وانما باع مما ودينهم مختلف النوع كان كبيع عبيد جمع شمن واحد فيبطل وإلى ذلك كله أشار الشارح بقوله لا في والكلام حيث يصح البيع ولو لم يكن حجر (قول الشارح والثاني قال الأصل الخ) لم يردصرا لا يجابله قبل

(ودين غير محجور به) بأن زاد على ماله (حجر والا) أي وان لم يزد الدين على ماله (فلا) حجر كما تقدم ثم لا يختص أثر الحجر بالطلب بل بضمهم نعم لو كانت الديون لمحجور عليهم بصأ وجنون أو سفه حجر القاضي عليهم من غير طلب لمصلحة ولا يحجر لادن الثانيين لأنه لا يستوفى ما لم يفي الترمذ (ويحجر بطلب للفلس في الأصح) لأن فيه غرضاً ظاهراً والثاني يقول الحق لمسقى ذلك قال الرافعي ويان المحجر على معاذ كان بالتقاسم منه (فاذا حجر) عليه بطلب أو بدونه (تعلق حق الترمذ بماله) حتى لا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا تراحمهم فيه الديون الحادثة (وأشهد) الحاكم استحبنا (على حجره) أي الفسح (ليحذر) أي ليحذر الناس معاملته (ولو باع أو وهب أو أعتق في قول بوقف تصرف) المذكور (فان فضل ذلك عن الدين) لا رفاع القيمة أو إبراء (نفذ والا لانا) أي بان أنه كان نافذا أولاً (والأظهر بطلانه) تعلق

حق الترمذ بما تصرف فيه (فلو باع ماله لرماته بدنيهم) من غير اذن القاضي (بطل) البيع (في الأصح) موطنهم لأن الحجر يشب على الموموم من الجائر أن يكون غير آخر (والثاني قال الأصل علمه) وهم افرعان على بطلان البيع لأجنبي السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع ولو لم يكن حجر وبأن القاضي يصح

(فلو باع سلمًا طعامًا وغيره

(أو اشتري) شيئًا بشئ من

التمعة قال صحيح

ويثبت بالمبيع والتمن (في

ذمته) والثاني لا يصح

للمحجر عليه كالغيبه وفي

الروضة قالها بحكاية الثاني

قولا شاذًا (ويصح نكاحه

وطلاقه وظله) زوجته

(واقتصاصه واستقله) أي

القبص من إضافة للمصر

الى مفعوله (ولو أقرب بين

أودين وجب قبل المحجر)

بعماله وأتلاف (فلا ظهر

قبوله في حق الترماء)

كما يقبل في حقه جز ما والثاني

لا يقبل في حقه لا احتمال

المواطاة ودفع بأنها خلاف

الظاهر (وان أسند وجوبه

الى ما بعد المحجر بعماله أو

مطلقا) أي لم يقبده بعماله

أو غيرها (لا يقبل في حقه)

فلان أحجم المقر له (وان قال

عن جثالة قبل في الأصح)

فإن أحجم الجثي عليه والثاني

لا يقبل كما لو قال عن معاملة

وان أطلق وجوبه قال

الرافعي قياس المذهب

التميز على الأقل وجب له

كما لو أسند الى ما بعد المحجر

زاد في الروضة هذا ظاهر

ان تصرف مراجعة المقر

وان أمكنت فينبغي أن

يراجع لانه يقبل اقواره

(وله أن يرز بالمبيعا كان

اشترامان كانت النبطه في

(الرد) فان كانت النبطه في

أن يقع العقد لجميعه بلفظ واحد وأن يكون دينهم من نوع واحد كما قاله الاستوى وسيأتي أنه لو رضى الترماء بأخذ مال الفللس بدينهم من غير بيع جازو يفرق بأن العقد يحاط له (قوله فلو باع سلمًا) خرج الشئى سلمًا فلا يصح من مضابط ما لا يصح منه كل تصرف مالي بالمعين مفوت على الترماء وأنشأ في الحياة ابتداء فخرج بالمال نحو الطلاق والمعين التمة كالسلم والفتوات ملكه من يتق عليه بهبة أو وارث أو صدق لها أو وصية قال بضمهم وفي هذا نظر لانه بدخوله في ملكه تلقى بحق الترماء فكيف ينفقه مع بقوته عليهم فتأملوا بالإنشاء الاقرار وسيأتي وبالحياة التديروا وصية ونحوهما ولا ابتداء مردد بالمبيع ونحوه قال الاذرعى وله التصرف في نفقته وكسوته بأي وجه كان فراجع (قوله من أضافه الخ) دفعه بشموله لاسقاط أرض أو دية أو دين أو رجوع الضمير للفللس وشمل ذلك اسقاطه التقصاص بجناحه وهو كذلك وقد يقال ان غير التقصاص لا يسبى اسقاطا وانما يقاله ابراهم فلا يراد على رجوع الضمير للفللس للنسب للضاهر قبله فتأمل (قوله وجب الخ) أي ثبت وان لم يرد كبيع مع خيار كما مر (قوله فلا ظهر قبوله) ولا يخلف هو ولا للقره على التعمد لان رجوعه لا يقبل (قوله الى ما بعد المحجر) أي بعد ابتداءه فهو في ذمته كوقت الاقرار (قوله قبل) ولا يخلف هو ولا للقره لكان (قوله والثاني لا يقبل) ودفع بأنه ثبت بغير رضاء مستحق (قوله على الأقل) وهو دين للعامة وجلا بعد التزيل بل المذكور فهو تزليل آخر (قوله هذا أي المذكور من التزيل والجمل ومثله اطلاق الاستناد للتقدم في كلام المصنف وبضمهم جعل ما هنا شاملا وفيه بعد (قوله فينبغي) أي يجب ان يراجع وهو التعمد هنا وفيما مضى فمأني في هذه راجع مرتين وفي الأولى مرة (قوله انه أن رد الخ) فلا يجب مع التغطية لعدم وجوب رعاية السلعة عليه وليس فيه نفقته خالص وقار في لازم الرد على الولي رعاية السلعة عليه وقار في جعل اسما للرض ما اشترا في محته والتغطية في الرد فتوفي فيجب من الثلث لان حجر للرض أقوى (قوله بالمبيع) ومثله الاقالة (قوله ما كان) لفظ كان زائد فيدخل ما اشتراه حال الحجر فلو رده بالشرط المذكور على التعمد خلافا لابن شبة (قوله فان كانت الخ) وكذلك لو كسوت في الأمر ان فلا رد على التعمد وقد تنازعوا في الموقوف في كلام الشارع مع أن كلام المصنف شامل فلو قرره الشارح على مقتضاه لكان مستقيما في تنبيهه على قالي للتهيج أفتى ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بد الحجر واعتذر بغيرته على وفاته قبل طل بثوب عسار مأني لان قدرته على وفاته شرعا تستلزم قدرته على بقية الدين اه فقول قبل بفتح القاف وسكون الواويدة يراد به وقت الحجر وهو واضح وفي بعض النسخ قبل وبطل أي قبل قوله بأنه قادر على الوفاء وهي المناسبة للتحليل المذكور لان قدرته على وفاء ما أقر به

مواظهم فيه ما سلف في نظيره من الرهن (قول للثمن ويصح نكاحه) كذا يصح استحقيقه النسب (قول الشارع زوجته) خرج به ما لو كان الخالع أنجبيا أو زوجة ومما قيل ان فانه لا يصح منهما الا في التمة (قول للثمن وجب قبل المحجر) أي وان لم يكن لازما (قول المتن فلا ظهر الخ) قال للواردى هما مبنيان على ان هذا المحجر حجب مرض أو سفة وفيه قولان أي أظهرهما الأول (قول الشارح كما يقبل في حقه الخ) وكما يقبل اقرار المرض ولو طلب الترماء تخليفه لم يخلف لان رجوعه لا يقيد أقول ومن ثم تعلم انه لو كان على انسان اشهاد بدين أو مال شركة ونحوها فأقر مالك ذلك به لأخرتم ادعى من عليه الحق انه لم يتناول ذلك مثلا بل كان لشهادة على رسم القبالة لا يخلف المقران رجوعه لا يقبل (قول المتن لا يقبل) وجهه في الاطلاق التزيل على المعاملة لانها أقل المراتب (قول الشارح والثاني لا يقبل) على هذا تابع العين في الدين فلو كانت ودية فهل تضمن والحال انه لم يقصر ولم يأخذ في البيع محل نظر (قول المتن وله أن يرد بالمبيع) يؤخذ منه عدم الاجبار على الرد وقوله بالمبيع خرج به الرد بالحيار فانه جائز مطلقا عمه الجواز كون النسخ ليس ابتداء تصرف (قول المتن ما كان اشتراه) فضته عدم رد ما اشتراه في التمة حال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم النبطه في الرد والامساك معاف

ابقائه بأن كانت قيمته أكثر من الثمن

لم يكن له إلّا دفعه من نفوت مال غير عوض (والاصح تعدى الحجر الى ما حدث بعده بالاصطيدان الوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كما تقدم والثاني لا يتعدى (٢٨٨) الى ما ذكر (و) الاصح (انه ليس لباتمه) أي للفلس في الذمة (ان يفسخ ويتعلق بين

متاعه ان علم الحال وان جهل فيه ذلك) والثاني له ذلك مطلقا والثالث لا مطلقا وهو مقصر في الجهل بترك البحث (و) الاصح (انه اذا لم يمكن التعلق بها) بأن علم الحال كذا تقدم (لا يزاحم التبرء بالثمن) لانه تحدث برضاه والثاني يزاحمهم به لانني مقابلة ملك جديد زاده المال

فصل (بإدراك القاضي) استحبابا (بعد الحجر) على الفلس (بيع ماله وقسمه) أي قسم تحت (بين الترماء) فلا يطول زمن الحجر ولا يفرط في الاستعجال لثلاث طبع فيه ثمن بخس (و يقدم) في البيع (ما يخاف فساد) لثلاث ضيع (ثم الحيوان) لحاجته الى النفقة وكونه عرضة للهلاك (ثم للنقول ثم العقار) لان الأول يخشى عليه السرقة بخلاف الثاني (ولبيع بحضرة الفلس) أو كونه (وغرماته) لانه أطيب للقلوب (كل شيء في سوق) لان طالبيه فيه أكثر

ويشترى بيع العقار والامر في هذين للاستحباب (ثمن مثله حال من نقد البلد) الامر فيه للوجوب (ثم ان كان الدين غير جنس

النقد ولم يرض الترميم الا بجنس حقه اشترى) له (وان رضى جاز صرف النقد اليه الا في السلم) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاعتياض عن السلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره

نقتضي أنه لا حجر عليه في وفائه فيلزم أنه كان موسرا حال الحجر فالحجر عليه ليس في محله فهو باطل وقول شيخنا الرمي ان الراد بالقدرة ملكه ما يوفي به الدين المقر به فهو الآن موسر بذلك والحجر باق عليه وفائدة اقراره جسه وملازمته ليوفي فيه نظر لما يأتي من تعدى الحجر لما حدث وان زاد على دينه ولا يحبس ولا ملازمة فتأمل ذلك وراجع الفتاوى التي لابن الصلاح (قوله الى ما حدث) وان زاد على الديون خلافا للآسنوي وعلم بقوله بالاصطيدان ان ذلك فباي شيء على ملكه لا نحو وصية لمن يعق عليه كما مر بما فيه (قوله) بأن علم الحال) مفهومه انه يزاحم اذا جهل الحال وأجاز وهو ما ذكره في النهج والعقد خلافا كافي العباب **فصل** (فيما يفعل في مال الفلس من بيع وقسمه وابتجار ونفقة وما يتبع ذلك) (قوله بإدراك القاضي استحبابا) أي قاضي بلد الفلس وان كان ماله في غيره (قوله يبيع ماله) ويكتفي في بيعه منه أو من الحاكم بوضع اليد ولا يحتاج الى يئنة على التمسك كافي قسمة المشترك وخالف شيخنا في القسمة وبيع الحاكم ليس حكما على التمسك والأولى أن يتولى البيع المالك أو وكيله باذن الحاكم ليقيم الشهادته عليه (قوله لثلاث بطول زمن الحجر) أي عليه امان في ماله وهو على المبادرة أو في نفسه وهو على البيع والقسمة واحتمال الوفاء وقول النهج بقدر الحاجة يحتمل رجوعه لمال يقتصر على قدر ما يوفي أو لزم من فلا يخرج من زمن الحاجة ولا يقدم عليه أو لمها وهو أفيد (قوله ولا يفرط) قال شيخنا ندبا وقال غيره وجوب (ب) (قوله) ويقدم في البيع (الخ) أي وجوب ما كما يؤخذ من مفهوم كلام الشارح الآتي وقال شيخنا تبعا لشيخنا الرمي ان التقديم في هذه الذكورا مشروط برأى القاضي فيما يراه من الصلحة (قوله ما يخاف فساد) منه ما يسرع فساده فيقدمه على غيره منه (قوله ثم الحيوان) أي غير الملبس فيؤخره حتى عن المقار وجوبها والخضوضهم به للعلق بصفة لاحتمال موت السيد ووجود الصفة فراجعه و يقدم جان على مرهون وهو على غيره (قوله ثم النقول) ويقدم منه الرهون ومال القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان ويقدم غير النحاس عليه (قوله ثم العقار) ويقدم البناء على الأرض (قوله والامر في هذين) وهما حضرة الفلس والتماء وكل شيء في سوقه للاستحباب فله الاستقلال بالبيع وفي غير سوقه نعم وان وجدت مصالحة وجب (قوله الامر في) أي المذكور من اعتبار من المثل والحاول وينقد البديل وجوب فان خالف في شيء منه لم يصب البيع نعم ان رضى الفلس والتماء بشئ من ذلك ولو دون من المثل جاز (قوله غير جنس النقد) أو غير نوعه وأغير صفته (قوله) وان رضى جاز قال في العباب ولو رضى الترماء ما التصرفون لانفسهم بأخذ أعيان مال الفلس في ديونهم من غير بيع جاز واعتمد شيخنا ولم يوجد مشتر بما مر وجوب الصبر وبقيدته ابن حجر بما اذا رضى مشتر بعد (قوله الا في السلم) ومثله كل ما لا يعتاض عنه

مسئلة الكتاب فحل نظر (قول المتن والاصح انه ليس لباتمه) هذه المسئلة كان محلها عند ذكر التصرف في الذمة ولكن آخرها ليسوق تصرفات الفلس على غط واحد وقوله وان جهل تقديره وأنه ان جهل كي بدخله الخلاف (قول الشارح والثاني له ذلك) علته عدم الوصول الى الثمن (قول الشارح وهو مقصر) خصوصا والحجر يشتر (قول المتن وأنه اذا لم يمكن التعلق) حذف ما اختصار (قول الشارح) بأن علم الحال) ينبغي أن يكون مثله الوجهل وأجاز (قول الشارح والثاني يزاحمهم به) ظاهره في جميع المال

فصل بإدراك القاضي ببيع ماله لا بد من ثبوت الملك في بيع القاضي خلافا للسبكي وغيره قلت فهذه بينة واضع اليد تنصع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاء ثم انظر هل يتوقف سماعها على دعوى أو لا واعلم ان السبكي قال قد فصحت عن هذه المسئلة فتحدثت على قولين أحدهما الاكتفاء باليد قول الثن وقسمه) لو كان مكانا بقدم دين المعاملة ثم الارش ثم النجوم (قول الثن ثم الحيوان) استثنى بعضهم

التقد في كتابه (ولايسلم مبيعا قبل قبض ثمنه) احتياطاً لمن يتصرف عن غيره (وما قبض) بفتح القاف (قسمه بين الثمرات الآن بيسر) قسمه (لقلته فيؤخر ليجتمع) فان أبوا التأخير ففي النهاية اطلاق القول بأنه يجيبهم قال الرافعي والظاهر خلافه وسكت عليه المصنف (ولا يكلفون) عند القسمة (بينة بأن لا غريم غيرهم) لان الحجر يشتره ولو كان ثم غريم لظهر وطلب حقه (فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصة) لحصول المقصود (وقيل تنقض القسمة) وستأنف ففعل الاول لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لأحدهما عشرون وللآخر عشرة فأخذ الاول عشرة والآخر خمسة فظهر غريم ثلاثون استرد من كل واحد نصف ما أخذوه على الثاني يترد منهما القاضى ما أحدهما ويستأنف القسمة على الثلاثة (ولو خرج شيء باعه قبل الحجر مستحقاً والتمن) المقبوض (تألف فسدكين) أى فشل الثمن اللازم كدين (ظهر) من غير هذا الوجه وحكمه ما سبق فيشارك المشتري الثمرات من غير تنقض القسمة ومع

كنجوم الكتابة والبيع في الذمة وما في شرح شيخنا من جهة الاعتياض في هذه سبق فلم وكذا النعقة في الذمة وما اشترط قبض في المجلس (قوله) وقد تقدم دليل المصدق (قوله ولا يسلم) أى القاضى أى لا يجوز فيحرم فان خالف ضمن قال شيخنا الرمي بالقيمة للحيولة نعم ان سلم باجتهاداً وتقليد صحيح لم يضمن وغير القاضى يضمن البدل بالتسليم أيضاً فان تلف البيع والا فالقيمة مطلقاً للحيولة كالقاضى ولو وقع تنازع في التسليم أجبر المشتري بالتصرف لنفسه والأجرام ما لو كان المشتري أمد الثمرات ولم يزد النعم على دينه فالاحوط بقاؤه في ذمته (قوله قسمه) أى ندين بين الثمرات نعم يمتن على غيره لتعلقه بالعين ومستحق أجره على عمل في عين كقصاره لان له الحبس ويقدم في مكاتب حجر عليه دين معاملة ثم أراض جناية ثم نجح كتاباً وأجره القاسم في مال الصالح فان تغذر ففعل المفسد والديون غير المحجور عليه يقسم ماله الناقص بين غرامه بالنسبة لديونهم أيضاً لعدم الرجح (قوله فيؤخر) بأن يبقى في ذمة المشتري ان كان ملياً موسراً ويسلم للمبيع أو يقرضه الحاكم بحد يقضه عدلاً أميناً موسراً يرضيه الثمرات ولا يحتاج الى رهن فان لم يوجد أودعه نفسه كذلك ولا يضعه القاضى عنده للتمهة فان اختلفوا فاضد عدل إراء الحاكم وإذا تلف عند العدل كان من شأن المفسد (قوله في النهاية الخ) ويجمع بينهما بفعل مافيه الصلحة (قوله ولا يكلفون بينة بأن لا غريم غيرهم) بخلاف الورثة فيكفون بينة أن لا وارث غيرهم لان الورثة أضبط غالباً كذا قالوا وفيه نظر فراجع (قوله لان الحجر يشتر) انظر هاهنا مام من عدم صحة بيعه لثمراته (قوله وقيل تنقض الخ) قياساً على ما لو قسمت التركة ثم ظهر وارث فانها تنقض وفرق الاول بأن حق الوارث في عين التركة وحق الغريم هنا في القيمة (قوله استرد من كل واحد نصف ما أخذ) لان حدث للمفسد مال فله أن يأخذ منه قدر ما يساوى نسبة دينه ثم يقسم الباقي بين الجميع وعلم ما تقدم أن زوائد ما أخذ كل واحد له ولو أفسر بعض الآخذين جعل ما أخذ كالعالم وشارك صاحب الدين الظاهر من بقى بالنسبة فان أيسر بعد ذلك أخذ منه ما كان يؤخذ لو لم يسرو ويقسمه البقية بنسبة ديونهم فلأفسر صاحب الحصة في المثال المذكور أخذ صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس العشرة من أخذها وهو صاحب العشرين فإذا أيسر صاحب الحصة بعد ذلك أخذ منه الحاكم نصفها واقسمه الآخران أخماساً بنسبة ديونهما (فتبينه) لوفك الحجر عن المفسد وحدث له مال بعده فلا تعلق لاحد به فيصرف فيه كيف شاء فلظهر له مال كان قبل الفلك نين بقاء الحجر فيه سواء حدث له بعد الفلك مال وغرماء أو لا المال الذي ظهر أنه كان قبل فك الحجر للثمرات الاولين ويشاركون من حدث بعدهم فيها حدث بعد الفلك ولا يشارك غريم حدث من قبله في مال حدث قبله أو معه فتأمل ذلك (قوله تألف) سواء تلف قبل الحجر أو بعده وهل من التلف قسمه بين الثمرات راجعه (قوله من غير هذا الوجه) هو اصلاح كلام المصنف المقضى انه ليس من الدين مع انه منه حقيقة (قوله وان استحق) هو واضح على المتقدم من الاكتفاء باليد كإمام وأما القول بأنه لا بد من بينة بانبات ملكه ففيه نظر وقد يجاب بأن البينة تعتمد على ظاهر اليد استصحاباً فلا إشكال (قوله باعه الحاكم) أى ولو بانبائه (قوله والتمن المقبوض تألف الخ) فان كان باقياً رديعيه

الدبر (قول لمن قسمه بين الخ) أى لتبرأ منه الذمة ويصل اليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه الأولوية فلوعكس جاز قاله الرافعي (قول الشارح يشتر) أى فهو بمنزلة الشاهد لهم على عدم الغريم (قول المتن فظهر غريم) المراد به من جباب داخله في القسمة ولو بجناية حادثة أو سبب متقدم بل لو حدثت حادثة بعد القسمة يثبت أن يشارك لان الحجر لا ينفك الا بفك القاضى (قول الشارح ويسأف) لانها صدرت على غير الوجه الجائز شرعاً كذا علم وهو يفيدك أن معنى النقض تبين فساده من أصلها وانظر لو قسمت التركة وحدث بعد قسمتها واندهل سبعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال (قول المتن فسكين ظهر) قيل الكاف مستدرك وقد أشار الشارح الى الجواب

(قوله أي يثله) الأولى ببده وليس الحاكم طر قافي الضان وشمل تقديم المشتري ما قبل القسمة وما بعدها وما قبل التلف وما بعده وظاهره أنه لا تنقض القسمة فراجعه (قوله وينفق) أي وجوبا (قوله وعلى من عليه نفقته) جعل الشارح هذا عطفًا على مقدوره والفلس ولعل سره أن نفقة نفسه لا ينفك زومها ولا يحتاج إلى طلب وجعله شيخ الإسلام داخلين عليه لأن نفقته واجبة على نفسه وهو أولى لما يأتي لكن يعتبر في وجوب نفقة غيره طلبها بنفسه إن كان أهلاً والأفولية فإن لم يكن ولي فلاحاجة للطلب (قوله من الزوجات) أي غير الحاديات في زمن الحجرة لأن حدوثهن جائز باختيار من وجب القدر عليهن بمطابقهن بنحو وفاء قسم (قوله والأقارب) ولو الحاديين في زمن الحجرة ولو قبول هبة أو وصية بأصله أو فرعاً أو بشرائه في ذمته لأنه يفتى عليه في ذلك لأن شأن الأقارب عدم الاختيار في تحصيلهم وإن كانوا من الزوجات الحاديات أو من المستوليات أو باستلحاق لوجوبه عليه وفارق عدم لزوم نفقة مستلحق السفيه في ماله بل على بيت المال والأولسعين لأنه ممنوع من التصرف في الأموال لذاته وإقراره بها باطل (قوله منه) أي من ماله إلا أن تلقى بينه حتى كره من وخرج به كسبه فينفق منه ولو على الزوجات الحاديات (قوله يكسومهم) ومثل ذلك الأسكان والإخدام والتجهيز في الموت ولو بالنسب عالم يمنع الغرماء (قوله وفي معنى النكاح) أي من حيث الوجوب أو الراد غير الحاديات من الزوجات فلا ينفق ما مر والمالك كأمهات الأولاد بل أولى لأنهم لمصلحة الغرماء (قوله إلا أن يستغنى بكسب) منه يفهم أنه لا يكف الكسب قال شيخنا وهو كذلك وإن لاق به وقدر عليه وإن كان قد عصى بسببه لكن من حيث الدين كما يأتي وتُسمر النفقة ونحوها في ماله إلى قسمه وعلى هذا فضمير يستغنى عائداً إلى الفلس وصرح كلام الشارح أنه عائداً إلى من عليه نفقته لا إلى الفلس لأنه لا حاجة داخلية كما مر والحكم واحد (قوله قال الإمام نفقة العسرين) هو الاعتماد على الكسوة كالنفقة (قوله قياس الباب النكاح) هو معنى أن اتحاد يسار القريب مع يسار الزوجة وليس كذلك لأنه يكفي في يسار القريب القدرة على الكسب الواسع وبذلك علم عدم الترجيح بقول الشافعي للذكور رضي الله عنه (قوله وبيع مسكنه) وإن احتاج إليه كما في الحاد الذي كور فلو أ بدل لفظ خادم بضمير لكان أحصر وأعم ومثله للركوب نعم ينبغي أن يجب بقا مسكن لائق به عجز عن السكنى في غيره (قوله أي لو أحدمتها) لو أتى كلام المصنف على ظاهره لفهم منه هذه بالأولى الآن يقال لاجل المقابل وإنما يبيح للذكور أن يبيع مسكنها بأجرة فإن تعذر فعل أغنياء المسلمين وقيد شيخنا في الخادم ونحوه بما فيه مصلحة عامة لأنه حينئذ ملحق بالضرورة لأنه الذي يأن مهم فراجعه وفارق عدم لزوم بيع المسكن والخادم والركوب في الكفارة للربة لوجود البدل للتنقل اليه فيها وهو الصوم بخلافهنا (قوله ويرك له) أي لمن ذكر من الفلس ومن عليه نفقته على ما تقدم فلا حاجة لقوله ويرك له ماله الخ بل تركها أولى لشمولها لمن ليس عليه نفقته وليس مراداً فتأمل

(قول الشارح إلى رغبة الناس الخ) هذا التعليل يقتضي أن الفلس لو باع بأذن الحاكم كان الحكم كذلك (قول الشارح فكان التقديم من مصالح الحجرة) أي كأجرة الكيال (قول المتن وينفق) دليله إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام أبداً بنفسك ثم بمن تعول (قول الشارح على الفلس) لكأن تقول هو داخل في عبارة الكتاب لأنه يجب عليه نفقة نفسه (قول الشارح بقول الشافعي الخ) قال السبكي لا دليل فيه لما قاله فإن أهل اليسار يتفاوتون اه واعلم أن اليسار المتعبر في نفقة القريب غير اليسار المتعبر في نفقة الزوجة فالأول أن يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني من يكون دخله أكثر من خرجه فالقادر على الكسب الواسع معسر في الزوجة موسر في الأول والمسكن والخادم يباعان في نفقة القريب ولا يباعان في نفقة الزوجة إلى غير ذلك (قول المتن وبيع مسكنه الخ) قال الأسنوي لأن تحصيلهما بالكراء أسهل فإن تسروا والأفعل كافة المسلمين

كما في الروضة وأصلها (قدم المشتري بالثمن) أي بثله (وفي قول يحاصر الغرماء) به كإثر الدين ودفع بأنه يؤدي إلى رغبة الناس عن شراء مال الفلس فكان التقديم من مصالح الحجرة (وينفق) الحاكم على الفلس (وعلى من عليه نفقته) من الزوجات والأقارب (حتى قسم ماله) منه لأنه موسر مالم يزل ملكه وكذلك يكسومهم منه بالمعروف وفي معنى الزوجات أمهات الأولاد (إلا أن يستغنى بكسب) فلا ينفق عليهم ولا يكسومهم ويصرف كسبه إلى ذلك وظاهره أن لم يف به كمل والنفقة على الزوجات قال الإمام نفقة العسرين والرويات نفقة الموسرين قال الرافعي وهذا قياس الباب والأول أنفق على الأقارب خالف في الروضة يرجع قول الإمام بقول الشافعي في المختصر أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيهم من نفقة وكسوة ثم قال في باعان البيان وتسلم إليه النفقة يوماً بيوم (وبيع مسكنه وخادمه في الأصح وإن احتاج إلى خادم لزماته ومنصبه) أي لو أحدمتها والثاني ببقاين له حاجته إذا كانا لائقين بدون التفيسين والثالث ببيع المسكن فقط (ويرك له

دست ثوب يليق به وهو قميص وسراويل وعمامة ومكعب) أي مداس (وزادني) (٢٩١) الشنابه) ويترك لبيال من الثوب كما

يترك له ويسامح بالبدن
والحصير القليل القيمة ولو
كان بليس قبل الافلاس
فوق ما يليق به ردناه الى
اللائي ولو كان بليس دون
اللائي تقبيرا لم يزد عليه
وكل ما قلنا يترك له ان لم يوجد
في ماله اشترى له (و يترك
قوت يوم القسمة) ولو (لمن
عليه نفقته) لأنه موسر في
أوله قال القزالي وسكني
ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك
غيره (وليس عليه بعد
القسمة ان يكتسب أو يجر
نفسه لبقية الدين) قال تعالى
وان كان ذو عسرة فنظرة الى
ميسرة حكم بانظار مولاهم
بالكسب (والأصح وجوب
اجارة أم ولده والأرض
الوقوف عليه) لبقية الدين
لأن النفقة كالعين فيصرف
بذلها للدين والثاني يقول
النفقة لاتمد مالا حاصلا
وعلى الأول يؤجر ما ذكر
مرة بعد أخرى الى أن
يقضى الدين قال الرافعي
وقضية هذا ادامة الحجر
الى قضاء الدين وهو كالمتبذل
زادني الرافعي وذكر القزالي
في الفتاوى انه يجبر على
اجارة الوقف مالم يظهر
تفاوت بسبب تعجيل
الاجرة الى حد لا يتأخر به
الناس في غرض قضاء الدين
والتخلص من الطالبة
(واذا ادعى) الدين (انه موسر

(قوله دست الخ) هي لفظة أعجمية اشتهرت في الشرع ومعناها جملة وجماعة ثوب ومنها التنديل والتسكة
وما عت العامة والطليسان والخف وما بليس فوق الثياب كالبراعة بمهمات مع تشديد الدار وهي اللوطة
والمقنعة للرأول ولو لم يخل ترك شيء من ذلك أو عاذا كره المصنف بمر وأنه لم يترك له نحو من لا يعتاد لبس
السراويل (قوله و يزدني الشنابه) وان وقت القسمة في الصيف (قوله لبيال) أي من عليه نفقته كم
(قوله ويسامح بالبدن الخ) أي لا بالفرش والبسط ونحوها (قوله تقبيرا) قال شيخنا بخلاف من كان يفعل هذا
وتواضعا فإدى الى اللاتي به فراجه و يترك له ما لم يكتبه ان لم يستغن بموقوف ولجندی مرتزق خيله وسلاحه
الحتاج اليه ما لا يتلوع الان ثمن ولا يترك مصحبا لا يحمل لاحافظ فيه وتباع آلة محترفة ورأس مال
تجارة وان توقف الكسب عليها على التعمد (قوله وكل ما قلنا الخ) ذكر في النهج بعد كتب العالم وخيل
الجندی وغير ذلك فيقتضى انها تشتري له أيضا قال شيخنا وهو كذلك خلافا لما قال بعضهم وشمل كتب
العالم ما كانت لطبيب فراجه وشمل شراء الذكورات ما لو استقرت ماله فراجه (قوله يوم القسمة) أي
بليته نعم ان تلقى بعين ماله حتى كره لم يترك له شيء ولا ينفي عليه منه كما مر (قوله وليس عليه) أي من
حيث الدين كما مر وان زعمه من حيث الحر وج من المصيبة لو عصى به ومنه وجوب التزويج على الرأول وهذا
علم كذب ما قيل عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنه يبيع الحر في دينه (قوله الوقوف عليه)
وكذا الوصي له بمنفعته حيث جازله اجارهما لآخر الوقوف على السكنى والوصي له بأن يسكنها (قوله
فيصرف بدلها) أي ما فضل منه عن مؤنة مومنه كما مر ولا يصرف القاضي الغرماء الا جرة استقر ملكه عليها
(قوله ادامة الحجر الى قضاء الدين) هو التعمد بل ويستمر بدقته الى أن يفكه القاضي لا الترماء وقال
بعض مشايخنا لا يجوز للقاضي فك قبل وفاة الدين ولو في الوقوف عليه والوصي به وقيل يجوز له الفك فيما
(قوله يجبر على اجارة الوقف) هو معلوم من الوجوب وسكت عن أم الولد والظاهر أنها كذلك وغير الأرض
مثلها كما شمله كلامه هنا (قوله وأنكر وا) وله تحليلهم أنهم لا يملكون اعساره وان تكرر منه ذلك مالم
يظهر منه نية وكذا لم الدعوى عليه بحدوث مال مرة بعد أخرى وتحليفه مالم يظهر منهم نية وازدادت
اليمين من أحد الجانبين حلف الآخر وثبت ما حلف عليه (قوله في معاملته مال) المراد منها ان يعرف له مال ولو
بغيرها فلا يقلل المال الذي عرف بالمعاملة فقد قسم فأى حاجة الى يمينه عليه (قوله فعليه البيعة) فلا يحكم القاضي
بعلمه أي بظنه اعساره ولما الحكم بالبيعة في غيبة الغرماء حيث شاع والبيعة هنا جلال ولا يحتاج معها الى
يمين ان شهدت بتلف المال والا فلا بد من الحلف معها بطلب الحصص العين المستقل الحاضر والاخلف بلا طلب

(قول المتن وعمامة) ذكر الحرمر بدلها للتدليل فيل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد
الرافعي يطلقون التنديل على العامة فلذلك اقتصر النهاج عليها (قول المتن مكعب) سمي لأنه دون
الكعبين (قول الشارح ويترك لبيال) قضيت أن عبارات المتن لا تفيد ذلك وقد يمنع بأن ضمير له عائدا على من
في قوله السابق على من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله (قول المتن قوت يوم القسمة) انما نص عليه لأن
بعض متأخر فلم يشمله مامر (قول المتن وليس عليه الخ) وقال الفراء في عليه ان عصى بسببه وعللوا ذلك بأن
الثوب وباقية ولا تحصل الا برد الظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وان لم يسل نفسه للقصاص لأنها
معصية متجددة قاله في الحامد (قول المتن والأصح الخ) قال الأسنوي كلامهم في هذه المسئلة لا سيما نصريحهم
بالاجارة في قضاء الدين صريح في أن ملك النفقة لا يمنع الحجر وان كان ماله معها اذ ادعى ديونه (قول الشارح
ذكر القزالي) هذا انما ذكره جوابا للسؤال هل تؤجر بأجرة معجلة مع أن القدر ينقص بسبب التعجيل
(قول المتن فعليه البيعة) أي قسده في الأولى بالا عسار وفي الثانية يكفي شهادتها بتلف المال فيها اشكال

أو قسم ماله بين غرماؤه وزعم أنه لا يملك غيره وأنكر وا فان لزمه الدين في معاملة مال كشره أو قرض فعليه البيعة

ولو أراه الترميم لظن اعساره فبان موسرافان قديرا به عدم المال لميرأى والى ولو أقر للفلس بالمال الذى معه لم يجزى لم يقبل والقرماء أخذها ولمين غائب انتظر أو حاضر فكذبها أخذ القرماء أو صدقه عمل باقراره فيأخذ المقر له ولا يحلف هو ولا المقر له على عدم اللواط أو أن شهدت بينه بأن المال للفلس كما مر ولو تعارض بينتان يساره واعساره قدمت بينة اليسار حيث لم يعرف له مال ولو بينت بسبب يساره أنها نافذة والاقدمت الأخرى ويغنى عن بينة الاعسار بينة تلف المال وإن كان أقر بما نملى **(قوله)** وتقبل بينة الاعسار في الحال من غير عزم مدح بحسب فيها ليختبر حاله فيها خلافاً في حنيفة **(قوله)** وشرط شاهد **(قوله)** أى إن شهد بالاعسار فإن شهد بتلف المال لم يحتج إلى خبره باطنه كما مر **(قوله)** بطول الخ **(قوله)** أشار إلى أن وجوه الاختبار ثلاثة أما الجوارى والمعاملة المشار إليها بالخاطلة والمرافقة في السفر ونحو المشار إليها بالمجالية كما وقع ذلك لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث قال لزيدى الشاهدين ماذا ترميها قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جارهما ترمي صياحهما ومساها قال لا قال فهل عاملتهما في الصفراء والبيضاء أمى الذهب والفضة قال لا فقال هل رافقتهما في السفر الذى يسفر عن أخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لاترميها ولك رأيتهما في الجامع بصليان **(قوله)** انه بهذه الصفة أى خبره الباطن فلا يحتاج إلى أن يطلب من الشاهدين يشهد أنه يعلم بأن المعسر بهذه الصفة ولا بد من تخليف المعسر كما مر **(قوله)** ولا يحضض التني أى لا تكتب لكن غير مفسق فتقبل شهادته معه وكذا لو ادعاها **(قوله)** انه نعم للترميم تخليفه تقدم فيه **(قوله)** والغريب المراد به من لا يعرف حاله **(قوله)** يوكل القاضى قال شيخنا الزبائدى نذبا وقال شيخنا الحلبي وجوبه باوذلك بعد حسيبه كما يؤخذ من العلامة بعده **(قوله)** أى اثنين من الرجال فأكثر ولا يكفي واحد أو جرت معاملة الغريب في ذمته فإن تعذر فعلى بيت المال كذا قاله شيخنا هانوا الوجه كما تقدم عنه خلافاً في أجرة المنادى عليه فرأه **(قوله)** يبنى أى يتدبأ ويجب على ما تقدم **(تنبيه)** لا يحبس والد وإن علا ولو أثنى من جهة الأم والأب والدين ولده وإن سفل ولومن جهة النفقة وإن كان صغيراً أو زمناً ولا يحبس مريض ولا مخدر ولا ابن السبيل لكن يستوثق القاضى عليهم بما رآه أو لو علمته من السفر ولا يحبس طفل ولا مجنون ولا وصى ولا قوم ولا وكيل فيما يتعلق بمعاملتهم ولا عيبان ولا سيده ولا موصى عنفته ولا مستأجر العين على عمل يتعذر في الحبس ولو في غير وقت العمل خلافاً لآن حجر ولا يكلف حضور مجلس الحكم لو استعدى عليه وللقاضى أن يستوثق عليهم كما مر وحيث لا حبس فيأذ كر فيلزم وللقاضى منع المحبوس عما يرى المصلحة في منعه كتم الرياحين ومحادثة الأصدقاء والاستمتاع بالحليلة وله ضرب ونحوه وإن لم يزوج بالحبس ولا يقفل الحبس عليه إلا أن رآه القاضى مصلحة ولا يخرج إلا بإذن من حبس له وإن تعدد عليه أجرة السجن والسجان ثم على بيت المال تم السهلين المورسين ولو انفلت من الحبس لم يترام القاضى طلبه وعادته إلا يطلب خصمه إن قدر عليه ويسأله لم يهرب فإن علمه اعساره لم يعززه ولا اعززه إن أمه مصلحة **(فرع)** عما تمت به البلوى لو حلف أن يوفى فلا ناقة في وقت كذا ثم ادعى وهو أن المال قد وجد وقسم فينبغي أن تصور بما إذا كان حال المعاملة يزبد على ما وجد والأفلا يكلف البينة **(فرع)** البينة الشاهدة بتلف المال لا يجب معها بيمين **(قول الشارح)** لأن الظاهر **(اعتراض ابن الرفة)** هذا التعليل بأن مقتضى الظاهر قد تحقق وعمل به بعد الحجر وقسمه المال قال السبكي فيتحققه هاناً يقبل قوله بلا يمين إلا أن عرف له مال غير الذى قسم سابق عليه **(قول المتن في الحال الخ)** أى خلافاً في حنيفة حيث قال لا بد قبل ذلك من اختبار به الحبس والظاهر أنه لا يختص ذلك بمن عهد له مال **(قول الشارح)** وقيل ثلاثة أى لحديث في ذلك **(قول المتن)** وإذا ثبت اعساره **(الخ)** له أن يحلف لغيره أنه لا يعلم اعساره وإذا طلب الخروج من الحبس كل يوم لذلك أجيب إلا أن يظهر للقاضى نعتته وكذا صاحب الدين في حق من يقبل قوله في الاعسار له أن يحلفه كل يوم بشرطه المذكور أنه استفاد مالاً بعد الحلف ولا بد من تعيين سبب الذى استفاده

أى وإن زعمه الدين في غير معاملة **(فيصدق)** يمينته في الأصح لأن الأصل عدم والثاني لا يصدق إلا بالبينة لأن الظاهر من حال الحر أنه يملك شيئاً والثالث أن لزومه الدين باختباره كالأصاقي والضمان لم يصدق إلا بالبينة وإن زعمه لا باختباره كإرض الجناية وغرامة التلف صدق بيمينته والفرق أن الظاهر أنه لا يشغل ذمته باختباره عما لا يقدر عليه **(وتقبل بينة الاعسار في الحال)** بالشرط في قوله **(وشرط شاهد)** وهو اثنان وقيل ثلاثة **(خبرة باطنه)** أى المعسر بطول الجوارى وكثرة المجالسة والخاطلة فإن الأموال تخفى فإن عرف القاضى أن الشاهد بهذه الصفة فذاك والأفلا اعتماد قوله أنه بهذه الصفة قاله في النهاية **(وليقبل هو معسر ولا يحضض التني كقوله)** لا يملك شيئاً بل يقيد كقوله لا يملك الأقوت يومه وثيب بدنه **(وإذا ثبت اعساره)** عند القاضى **(م)** يجزى حسيبه ولا ملازمته بل يعمل حتى يوسر **(لأنه)** نعم للترميم تخليفه يجب بطلبه قبل ومع سكونه أيضاً فيكون من آداب القاضى **(والغريب العاجز عن بينة الاعسار)** يوكل القاضى به من يبحث عن حاله فإذا جلب على ظنه اعساره **(شهد به)** لتلايخلف في الحبس وفي الروضة كاصليها تصدير الكلام بلفظ يبنى

وهذا أبداً الامام فقها
لنفسه

(فصل من باع ولم يقبض
التمن حتى حجر على المشتري

بالفلس) أى بسبب
افلاسه والمبيع باق عنده

(فله) أى البائع (فسخ
البيع واسترداد المبيع)

قال **يؤكل** إذا فُسخ الرجل
ووجد البائع سلته بعينها

فهو أحق بها من الترماء
رواه مسلم والبخاري نحوه

ولا فسخ قبل الحجر
(والاصح ان خياره) أى

الفسخ (على الفور) كخيار
العيب بجمع دفع الضرر

والثاني على التراخي كخيار
الرجوع في الهبة للولد

وعن القاضي الحسين لا يمتنع
نأفته ثلاثة أيام (والاصح

أنه لا يحصل الفسخ بالوطء)
للأمة (والاعتاق والبيع)

كما لا يحصل بهاق الهبة
للولد والثاني يحصل بواحد

منها كما يحصل في زمن
الخيار من البائع وظاهره

يحصل بفسخ البيع أو
رفقته أو نقضه ولا يفترق

الى اذن الحاكم في الاصح
(وله) أى للشخص

(الرجوع) في عين ماله بالفسخ
(في سائر المعامضات) التي

(كالبيع) وهى الهبة منها
القرض والسلم والاجارة

فأذامه درهم قرضا أو
رأس مال سلم حال أو مؤجل

الاعسار فيه ففيه التفصيل السابق في القلب فيصدق بيمينه ان لم يعرف له مال ويثر بيمينه صاحب الدين قال
شيخنا وبنيته هو قبل الوقت ونوزع فيه قال بعض مشايخنا وليظن مال الراد بالاعسار هنال هو كالمفس فلا
يحتج بما يترك له أو المراد اعجزه عن جنس الدين وإذا ظن أن اليسار لا يكون بالعروض بل بالفضة أو بالذهب
مثلاً هل يصدق ويصرف راجع وحرر ويخضع أنه يصدق في كل ما يشرع له به يخفى عليه ولو حبست الزوجة
فلا تنفقه لها ولو من الزوج ظلماً وكذا عكسه إلا ان حبسته بحق فلها النفقة

(فصل من الرجوع على القلب في المعاملة معه وما يتبعه (قوله بسبب افلاسه) خرج به حجر السفه وغير
الحجر فلا فسخ ولا رجوع (قوله) جواز ان التصرف عن نفسه ووجوباً في التصرف عن غيره وفيه
غلبة نعم ان حكمها كم بمنه امتنع ولا يقبض وليس في ذلك معارضة للنص لاحتمال ان يراد بقوله أحق بها أى
بشئها ولا يانهم من ذلك التقديم للتمن لأن المقصود دفع الاشكال (قوله فسخ البيع) وان مات المفس
خلافاً لماك في البيت ولا في حقيقته في الحي واليت (قوله واسترداد البيع) أى كله وان كان قبض بعض
التمن وله الفسخ في بعضه وان لم يكن قبض شيئاً من التمن كما سيأتى ولو ظهر له مال بقي بدونه وكان أخفاه
لم يمنع من الرجوع الذي وقع فلا بطل فله شيخنا وفيه نظر لأنه تنبئ بذلك فساد الحجر عليه المرتب عليه
الرجوع فتأمل (قوله على الفور) هو العمد أخذاً من التشبيه بعده (قوله كخيار العيب) فيعثر
في جهله أو صالح بموض جاهلاً بشئته لم يطل على الاصح (قوله على التراخي) هو من جوح وعليه قال
في الحاوى يمتد إلى أن يزعم القاضي على بيع مال المفس فهو مقابل قول القاضي المذكور (قوله كخيار
الرجوع) وفرق بعدم الضرر هناك (قوله كما يحصل الخ) وفرق بعدم استقرار الملك في زمن الخيار (قوله
وظاهر) أى هو أمر لا يخفى فلذلك سككت عنه الصنف أو هو معلوم من كلامه حيث جعل الخلاف في

العمل خاصة (قوله ولا يفترق الخ) ظاهره رجوع الوجهين للقول وهو ما في الروضة ويحتمل رجوعه
للفعل أيضاً بصريح شيخنا الرمي بقوله ومحل الخلاف في الوطء إذا نوى به الفسخ وقتلنا الاحتياج الى اذن
حاكم اه (قوله التي كالبيع) أشار الى أن الكاف للتظليل لافادة تخصيص المعامضات بالهبة كما ذكره لا
للتشليل للبعد للمعمول الذي لا تصح ارادته فتأمل (قوله وهى الهبة) أشار بذلك الى ضابط ما فيه الرجوع
وهو ان يقال له الرجوع بالقول فوري كل في معاوضة محضة لم تقع بعد حجر علمه والموض باق لم يتعلق به حق
والتمن دين حال وتغير حصوله بالا فلاس (قوله منها القرض والسلم والاجارة) اختار ذكر هذه الثلاثة لتسكت
وهى في القرض افادة أن الرجوع قيم من حيث الافلاس فوري وفي السلم افادة أن ما في النعمة كاليمين
وفي الاجارة افادة ان النفقة كالعين كما ذكره ولو حجر على المؤجر فليس تأجر الفسخ ان لم تسلم له العين
وكانت الاجارة باقية (قوله ثم حجر عليه) أو حل بعد الحجر على الصحيح الآتى (قوله باقية) فان تلفت
فلا فسخ ويضارب في السلم بقدر قيمة السلم فيه ثم يشتري له فان رخص السعر وفضل منها عنه شئ
فلترماء (قوله بأجرة حالة) خرج المؤجلة ولو كان المؤجل بعضها فلا فسخ فيما يقابله قال ان الصلاح
ولا فسخ في أجرة محل آخر كل شهر لأنها قبل فراغ الشهر مؤجلة وبعد قد فات المعوض وهو

(فصل من باع ولم يقبض التمن حتى حجر على المشتري) يفيد أن البيع في حال الحجر ليس كذلك وهو
كذلك لكن يستثنى الجاهل وخرج بقيد الحجر مجرد الافلاس وخرج بقيد الفسح الحجر بالسفه ونحوه
كالجنون (قول التمن فله فسخ البيع) خالف ابن حرويه فقال لا يفسخ بل يقدم بثمنه كالمرهون
ومنع أبو حنيفة من الفسخ ووافقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفسلاً من غير حجر (قول
الشارح والثاني على التراخي) قال الماوردي عليه يمتد الى أن يقدم القاضي على يمينه (قول التمن والاعتاق)
ولو أنفقه البائع بالقياس كما قال الأذرى أن يزعم البطل ويضارب بالتمن (قول التمن كالبيع) بما يفيد
هذا التشبيه اشتراط أن تكون سابقة على الحجر وغير ذلك بما يأتى (قول الشارح بأجرة حالة) أما الاجرة

رأس مال سلم حال أو مؤجل فحل ثم حجر عليه والدرهم باقية فله الرجوع فيها بالفسخ وإذا أجرة داراً بأجرة حالة لم يقبضها

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للنفقة منزلة العين في البيع وفي قول لا اذلا وجود النفقة ولا رجوع في معاوضة غير محضة فاذا خالها أو صالحه من دم الممد (٢٩٤) على عوض حال لم يقبض حتى وجد الحجر فليس له الرجوع الى البضع أو المدم ودليل

الشيء الاول حديث الشيخين من أدرك ماله بينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيب (وله) أى للرجوع في البيع (شروط) منها كون الثمن حالا في الأصل أو حل قبل الحجر وكذا بعده على وجه صححه في النسخ الصغير وليس في الروضة والكبير تصحيح (وان يتنذر حصوله) أى الثمن (بالافلاس) أى بسببه (فلو) اتفق الافلاس بأن (استنع من دفع الثمن مع ياراءه وهرب) عطف على امتنع (فلافسخ في الأصح) لان مكان الاستيفاء بالسلطان فان فرض عجز فنادر لاعبر به والثاني له الفسخ كما في الفللس بجامع تنذر الوصول الى حقه حاله توفقه مالا (ولو قال الترمذ) لمن لحق الفسخ (لا تفسخ) وتقدم بالثمن

ظاهر (قوله في الدار بالفسخ) ويضارب باجرة ماضى من النفقة (قوله فاذا خالها) ومثله النكاح كان أمداً بعيناً ذمته لم تقبض حتى حجر عليه فليس له الفسخ والرجوع الى بضعها وسواء قبض المخلع قبل الدخول وبدءه والتعليل بغوات المقابل في النكاح لا لاغب في الخلع واضح بالبنوة (قوله حديث الشيخين الخ) أى مع تخصيص ما بها بالبيع حلاً لا إطلاقاً على تقييد الحديث المتقدم أول الفصل بالبيع وغير البيع مقاس عليه وسكت عنه الشارح اعتياداً على الإشارة اليه بقوله سابقاً التي كالبيع كما روي القول بأن البيع في الحديث السابق فرد من أفراد هذا العام فاسد كشموله للمواضات غير المحضة ولأنه يبطل قول الشارح ودليل الشيء الأول وغير ذلك مما لا يخفى على ذى بصيرة والمراد بقوله قد أفلس حجر عليه وعبر بالافلاس لأنه سببه فتأمل (قوله في البيع) قيده بقول المصنف الثمن لا للحكم أخذاً من القياس السابق (قوله على وجه صححه في النسخ الصغير) وهو العتمد فالمتبركون الذين حالا وقترادة الرجوع (قوله بالافلاس) نعم ان كان به ضامن ملىء أو كان به من أحدث له مال بنحو احتطاب وهو بين بالدين مع المال القديم فلا رجوع في هذه الاحوال فان نقصت قيمة الرهن عنه فله الرجوع بما زاد على قيمته (قوله فلو امتنع الخ) هو مفهوم الشرط قبله مع قطع النظر عن فرض الكلام في الفللس (قوله عطف على امتنع) فهو فعل وقيد الباربع فيه بدليل التعليل ولا يستقيم عطفه على يساره وانه اسم ولا على تنعير ما لا يخفى (قوله عجز) أى بالسلطان وغيره (قوله) وتقدمك بالثمن) وله الفسخ بل له الفسخ وان دفعوه له بالفعل بخلاف مثل ذلك في الترهين في غير الفللس لأن حقيقة ليس في عين المرهون وسواء قالوا من مالنا أو من مال الفللس والورثة كالترهات ما قالوا من مال الفللس فان قالوا من مالهم أجبوا لأن لهم امساك التركة كما روي اذا أجاب الترمذ ما سقط حقهم من الفسخ وان رجعوا بخلاف الاجنبي ولو ادعى البائع الرجوع وصدقه الفللس وأنكر الترمذ ما صدقوا (قوله في ملك المشتري) أى سلطنته بدليل ما بعده (قوله أو كاتب المبد) أى كتابة صححة ومثله الهبة المقفوع والقرض وان أمكنه الرجوع فيها وكذا البيع لا بشرط الخيار له ولها وكذا النفقة تمنع الرجوع فيها بعد الاخذ وما يؤخذ من المال أى من الشفع يكون بين الترمذ وما في النسخ ضعيف وفي شرح شحنا ما يقتضى أنه يمنع الرجوع على البائع قبل اخذ الشفع أيضاً وفيه نظر ظاهر فليراجع تنبيه علم مذكر أنه ليس للبائع نقض تصرف الفللس والرجوع في ميبه وفارق نقض الشفع ذلك لسبق استحقيقه على تلك التصرفات بخلاف البائع هنا فتأمل (قوله ولو زال الخ) هي من أفراد كلام المصنف وذكرها لأجل الخلاف (قوله قبل الحجر) وكذا بعده (قوله أصحها) وهو العتمد لأن الزائل الماند كالذي لم يصدق نظم السبكي رحمه الله تعالى ذلك وضده في جميع أبواب الفقه فليراجع (قوله فيأخذه مسلوب النفقة) ولا أجرته وان طالت اللدة لأن له بدلا

للو جهة في كل شهر فلا يتصور ذلك فيها اذ قبل مضي الشهر الاجرة مؤجله وبعده فانت النفقة (قول الشارح حتى حجر عليه) ألو حجر على المؤجر فينظر ان كانت اجارة عين فلافسخ للستأجر و ذم وسلم عينا فكذلك والافله الفسخ اذا كانت الاجرة باقية (قول الشارح وكذا بعده على وجه الخ) واختاره الحلوى الصغير وله وجه من حيث ان السبب قديم وعبارة السبكي رجع على الأصح (قول المتن وان يتنذر) لو حدث مال باسطباً أو مكن الوفاء به مع المال القديم قال الزاى لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص (قول المتن بالافلاس) خرج به ما لو تنذر بانقطاع جنس الثمن فلافسخ ان جوزنا الاستبدال عن الثمن واستشكل لما في الاعتياض من مخالفة المقصود (قول المتن وتقدمك) أى ولو لو التوا من مالنا لوجود اللدة وان تخلف التعليل الثاني (قول المتن وكون المبيع باقياً) هذا القيد لو حذف كان الكلام منتظماً فذكره لافادة ان الزائل الماند هنا كالأذى لم يصدق هو الأصح في الروضة لكن رجع الاستوى خلافه كالأذى بالسبب والصدق (قول المتن النزوح)

الاية (فلا رجوع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهاً في الروضة لا رجوع استصعاباً لحكم الزوال (ولا يمنع) الرجوع (النزوح) والتدبير وتعليل العتق والاجارة فيأخذه مسلوب النفقة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حتى

كجناية أو رهن وأن لا يحرم البائع والمبيع صيد (ولو تعيب بآفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصاً أو ضارب بالثمن أو بحماية جنبي أو البائع فله أخذه أو يضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) (الذي استحققه المشتري مثله قيمته سليماً مائة ومعيها تسعون فيرجع بغير الثمن) (وجناية المشتري كآفة في الأصح) والثاني وقطع به عنهم أنها كجناية الاجنبي (ولو تلف أحد العبدین) (٢٩٥) أو الثوبين (ثم افلس) وحجر عليه

(أخذ الباقي وضارب بحصة
التالف) بل لو بقي جميع
السبع وأراد الرجوع في
بعضه من منه (فلو كان
قبض بعض الثمن رجعي في
الجديد) على ما يأتي بيانه
وقبض نصف الثمن أخذ
الباقى بباقي الثمن) ويكون
ما قبضه في مقابلة التالف
(وفي قول يأخذ نصفه) أى
نصف الباقي (نصف باقى
الثمن وضارب بنصفه)
وهو ريع الثمن ويكون
المقبوض في مقابلة نصف
التالف ونصف الباقي والقديم
لا يرجع بل يضارب بباقي
النقن حديثاً وءامه البارفتى
وأجيب بأنه مرسل
ولولم تلف شئ من المبيع
وكان قبض بعض الثمن
رجع على المديد في المبيع
يقسط الباقي من الثمن
فان كان قبض نصفه رجعي
في النصف ويضارب على
القديم (ولو زاد المبيع
زيادة متصلة كسمن و) تعلم
(صناعة فاز البائع بها) فيرجع
فيها مع الاصل (والمنفصلة
كالثرة والولد) الحادى بن
البيع (للمشتري ويرجع

بالضاربة كافي الصداق وبذلك فارق الرجوع بها في التحالف (قوله كجناية الخ) واذا زال التعلق من الجناية
أو الرهن أو الاحرام فللبائع الرجوع وشملت الجناية ما لو أوجبته مالا أو قاصداً ولا يمنع الرجوع اسلام العبد
والبائع كافر لجواز ملك الكافر له في بعض الصور فيرجع به يودى الى ملكه وهذا فارق المحرم وهذا الشرط
ليس زائداً على كلام الصنف كما عرفت فيما تقدم وقال البائع للجناني أو للرجل أن أدفع لك دينك وارجع في
عين مالى لم ياتمه مقوله كما يؤخذ مما مر (قوله والبائع) أى بعد القبض لانها قبله لا آفة (قوله بنسبة نقص
القيمة) أى يضارب البائع من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة بالجناية وان كانت مما له أرض مقفورة يضمنه
الجناني بمقدور (قوله وجناية المشتري كآفة) وكذلك البيع على نفسه أيضاً (قوله ولو تلف الخ) وان لم يقبض شيئاً
من الثمن (قوله بل لو بقي الخ) فقول الصنف تلف لا مفهوماً له (قوله أخذ الباقي بباقي الثمن) ولا نظر لتفريق
الصنف لان مال الفليس مبيع كله والعبر في التالف أقل قيمته من يوم المقدوم التلف والمعتبر في الباقي
أكثرهما ولو كان البيع عينين مختلفتين رجعي في نصف كل منهما لا في أحدهما (قوله وفي قول الخ) أى قياساً
على الصداق وأجيب بانحصار حقه هنا لعدم تعلقه بالبدل فيزمر ضرر البائع (قوله ولو لم تلف الخ) هذه مفرقة
على ما مر بقوله بل لو بقي الخ أشار به الى تسميع التفريق في السئلة (قوله وصناعة) أى بلا ملاحظة من سيداً وغيره
والافهى منفصلة (قوله فاز البائع بها) ومنها تجر لم يؤبر ويض فرخ وزرع نبت وكل ما يدخل في البيع عند
الاطلاق (قوله والولد) ولو أحد توأمين فالثمن الثاني اذا لم ينفسل بنوع الام فلا يتبع أحدهما الآخر (قوله
صغيراً) أى غير عريق (قوله لحرمه التفريق) (١) كذا قالوا وأنت خير بأنه اذا اختلف المالك لم يحرم التفريق
وحيث صححوا الرجوع هنا في الام فقد اختلف المالك فلا حرمه وقد يقال نظر الما قبل الرجوع وهو بعيد
بل غير مستقيم فليراجع (قوله قيمته) أى التثقي عليها من الفليس وغرمائه أو بقول خير بن عدلين (قوله
أخذه) أى بعقد خلافاً لان حجر قال شيخنا ويحرم الفليس ان امتنع من البيع مع البدل وسياً في تملك
الأرض ما يخالفه فراجع (قوله في بيان) على الكيفية السابقة في الرهن (قوله الى الولد) فيه تطلب
الثانية على الأولى (قوله قال الجويني قبل الوضع) هو الصحيح على مقابل الاصح والتمتع الأول وفارق نظيره
في الرهن بضغفه بعدم نقل الملك وفي الرد بالعيب وهبة الفرع بأن سبب الفسخ هنا شأناً عن أخذه

أى لانه لا يمنع البيع ثم هذا من جملة العيوب فبغنى عنه ما يأتي (قول الشارح وأن لا يحرم الخ)
استشكل بجواز استرداد العبد السلم بالفليس اذا كان بائعه كافراً (قول المتن أخذه ناقصاً أو
ضارب) أى كما أن ذلك حكم للمشتري لو تعيب المبيع في يد البائع قبل القبض (قول المتن رجعي في الجديد)
وجبه ان الافلاس سبب يعود به الكسب فيعود به البعض كالفرقة قبل الدخول (قول الشارح لحديث)
منته فان كان قد قبض من ثمنه شيئاً فهو اسوة الغرماء (قول الشارح ولو لم تلف شئ الخ) لو كان البيع
عينين مثلاً وهما باقيا وقد قبض بعض الثمن فانه يوزع عليهما وليس له أن يجعل في مقابلة أحدهما
ويرجع في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما (قول المتن فاز البائع بها) لان الفسخ كالعدم ولو نبت الحب
أو فرخ البيض رجعي أيضاً (قول المتن أخذه مع أمه) وذلك لان مال المفلس مبيع كله (قول الشارح
في هذه الحالة) راجع لقوله وان لم يبدلها (قول الشارح بعد الوضع) وحكمة التفريق ما مر

البائع في الاصل فان كان الولد صغيراً أو بدلاً بالمعجزة (البائع قيمته أخذه مع أمه والوالد) أى وان لم يبدلها (في بيان) وتصرف اليه حصة الأم من
الثمن (وقيل لا يرجع) في هذه الحالة ويضارب (ولو كانت حاملاً عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصيب أى حاملاً عند البيع دون الرجوع
بأن انفصل الولد قبله (فلا يصح تدعى الرجوع الى الولد) وجهه في الأولى بأن الحل تابع في البيع فكان في الرجوع ومقابله قال إنما يرجع فيها
كان عند البيع فيرجع في الأم فقط قال الجويني قبل الوضع والعبد لاني وغيره بعد الوضع قال في الرضا الأول ظاهر كلام الأكثر بن الى آخره

و بنى التمدى فى الثانية على ان الحمل يمل ومقابله على مقابله ولو كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو لشترى كما تقدم (واستار الثمر بكاهه) بكسر الكاف وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) أى تشقق الطلع (قرب من استار الجنين وانفصاله) فإذا (٢٩٦) كانت الثمرة على النخيل البيع عند البيع غير مؤثرة وعند الرجوع مؤثرة

ففى كالحمل عند البيع للتفصل قبل الرجوع فيتعدى الرجوع اليها على الرابح (د) هى (أولى) يتعدى الرجوع اليها من الحمل لانها شهادة موثوق بها بخلافه ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو حدث الثمرة بعد البيع وهى غير مؤثرة عند الرجوع رجع فيها على الرابح لما تقدم فى نظير ذلك من الحمل وقيل لا يرجع فيها قطعا وهذه المسئلة لا فتاؤها عبارة للصف ولو كانت الثمرة غير مؤثرة عند البيع والرجوع رجع فيها جاز ما لو حدثت الثمرة بعد البيع وهى عند الرجوع مؤثرة ففى المشتري (ولو غرس الأرض) للشتر (أو بنى) فيها ثم حجر عليه قبل أداء الثمن وأراد البائع الرجوع فيها (فان اتفق الترماء والمفلس على تفريضا) من التراس والبناء (فعلوا) وأخذها البائع) يرجوعه وليس له أن يترجمه أخذ قيمة التراس والبناء ليشتمل كما مع الأرض

(قوله وبني) مبنى للجبهول عطف على وجه المبنى لذلك أيضا (قوله كما تقدم) فيه إشارة الى ان هذه مكررة لثانهاى كلام المصنف أولا (قوله بالتأخير) لو أسقطه كان أولى ليدخل غير النخل بمسمى بيع الاصول والثمار من تناثر نور وبروز وغير ذلك ولو فى عرصة من بستان كما تقدم (قوله ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها) فالأولى التمييز بالمذهب الآن يقال أشار بالاولى به اليه وان كان بعيدا فمأمله (قوله لا تتناولها عبارة المصنف) أى لذكره الاولى يعم ان هنا طر يقاطعا بعد الرجوع ولو سكت المصنف عن الاولى لشمس كلامه للسائل الأربع (قوله ولو كانت الثمرة الخ) ولو اختلف المفلس والبائع فى وقوع التأخير قبل الرجوع أو بعده صدق المفلس ويحلف على نفي العلم بالسبق (قوله ولو غرس الخ) اشار الى ان الزيادة ثلاثة أقسام لانها امامتيرة كالولد وكالتراس أو غير متميزة كخطاط الحطة أو السمن أو صفة كالطحين والقصارة (قوله ثم حجر) هو تصويره بعد الحجر كذلك (قوله فعلوا) أى فعلوا بعد الرجوع كما يجرى من كلام الشارع لانهم بما يوافقهم ثم لا يرجع فيتصرفون ومن ثم لو كانت لهم المصلحة بشرط تقديم رجوعه (قوله وليس الخ) هذا يشك على ما مر من شيخنا من الزام المفلس بأخذ قيمة الولد لأن الفرق بحجرة التفرقة هناك وان كان فيه نظر كما مر (قوله نقص) أى بالقلع بعد الرجوع لانه قبله كالأق (قوله يضارب البائع به) أى بالذكور من أجرة التسوية والأرض (قوله يقدم به) هو المعمد (قوله وان امتنعوا) أى كلهم أو ما اختلفوا فيه فعيل بالمصلحة للمفلس (قوله ويتملك) أى بعد الرجوع وان لم يشترطه فى الرجوع ولا بد من عقد تملك على المعمد (قوله بقيته) أى وقت التملك أى قياما مستحق القلع بالأرض لا بجنا (قوله مجموع الأمرين) أى ما عا دفع به جواز الرجوع من غير تملك البناء والتراس النافى لقول المصنف الآتى وليس له الخ (قوله بدل تملك ما ذكر) فهو بعد الرجوع أيضا قال شيخنا الرملى فيجبر على أحد الأمرين وله بعد اختيار أحدهما الرجوع الى الآخر ويتقرر ذلك فى الفورية لانه نوع زرو وقال شيخنا إذا لم يفعل واحد منهما تبين بطلان الرجوع فحروه (قوله أرض نفسه) أى

(قول الشارع وهذه المسئلة) ان أراد المطلق القاطعة فهو حسن ظاهر وان أراد قوله لو حدثت الثمرة الخ كما هو ظاهر العبارة بل صريحها فقيه غموض وكان وجه جعل التنبيه السابق فى مجموع الاستار والظهور ثم الحامل للشارح على هذا عدم صحة قوله وأولى بشدى الرجوع بالنسبة لهذه المسئلة على انه يجوز أن يكون مراد الشارع الاعتراض على المؤلف وقوله در الامام الفزائلى حيث قال وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الجنين وأولى بالاستقلال انتهى فانها تفيد طريق القطع فى الأولى وطريق القطع فى الثانية ولهذا قال الفاضل رحمه الله تعبير حسن مطرد فى المستثنين (قول الشارع وليس له الخ) لان الغرض الوصول الى البيع وقد حصل له (قول الشارع وجب أرشه) أى سواء كان القلع قبل الرجوع أو بعده (قول الشارع يضارب البائع به) الضمير فيه راجع لكل من قوله وجب تسوية الحفر وجب أرشه (قول المتن لم يجبروا) لانه وضع بحق (قول المتن بل له الخ) أى بخلاف الزرع فانه يرجع وبقية الى أوان الحصاد لان له أمدا ينتظر وليس لمع ذلك أجرة وقوله ويتملك عبارة الشرحين والروضة على أن يتملك وهى تقضى الاشتراط لكن هل معنى ذلك الاتيان به فى صيغة الرجوع أم يمكن التوافق عليه وألا وعلى كل فهل يجبر عليه بعد ذلك اذا لم يقبل أو ينقض الرجوع أو يتبين بطلانه محل نظر (قول الشارع لماسياى) أى له المجموع عدون كل على انفراد لما سياتى فى قوله والأظهر انه الخ هذا غاية ما ظهر لى فى فهمه وأما تحليل ثبوت التملك لفقد علل بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا عللوا القلع وغرامة أرض النقص (قول المتن وله أن يقبله الخ) هو قسيم يتملك كما بينه الشارع رحمه الله

وإذا قلوا وجب تسوية الحفر من مال المفلس وان حدث فى الأرض نقص بالقلع وجب أرشه من ماله قال الشيخ أبو حامد يضارب البائع به وفى المذهب والتذهب أنه يقدم به لانه لتخليص ماله (وان امتنعوا) من القلع (لم يجبروا) عليه (بل له أن يرجع) فى الأرض (ويتملك البناء والتراس بقيته) أى له مجموع الأمرين لماسياى (وله) بدل تملك ما ذكر (ان يقبله ويغرم أرض نفسه

(قول)

والاظهر انه ليس له أن يرجع فيها ويبقى الفراس والبناء للفلس) لنقص قيمتهما بالأرض فيحصل له الضرر والرجوع أعاينثب لدفع الضرر ولايزال الضرر بالضرر والثاني لذلك كالمصنع المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل أداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويكون للفلس شريكا معه بالصنع وقرق الاول بأن الصنع كالصفة التابعة للثوب وعلى الاول يضارب البائع (٢٩٧)

أو قلعهما مع غرامة أرض
النقص (ولو كان البيع) له
(حطه غلطها بمثلها أو
دونها) ثم حجر عليه (فله)
أي البائع بعد الفسخ (أخذ
قدر البيع من الخاطو)
ويكون في الدون مساحا
بنقصه كنقص العيب (أو)
خطها (بأجود فلا رجوع
في الخاطو في الاظهر) حنرا
من ضرر الفلس ويضارب
البائع بالثمن والثاني له
الرجوع وبيعان ويوزع
الثمن على نسبة القيمة (ولو
طحنها) أي الخطة الميعة
له (أو قصر الثوب) المبيع
له ثم حجر عليه (فان لزد
القيمة) بالطحن أو القصرة
(رجع) البائع في ذلك (ولا
شي للفلس) فيه وان
نقص فلاشي البائع معه
(وان زادت فلاظهر أنه
يباع والفلس من ثمنه بنسبة
ما زاد) مثاله القيمة خمسة
وبلغت بمافل ستة قلعهما
سدس الثمن والثاني لاشركة
للفلس في ذلك كافي سمن
الدابة بلفه وقرق الاول
بأن الطحن أو القصرة
منسوب اليه بخلاف السمن
فهو محض صنع الله تعالى
فان العلف يوجد كثيرا
ولا يحصل السمن (ولو

نقص قيمته مقاولا عنها فاما مستحق القلع لا الابقاء (قوله ليس له أن يرجع فيها ويبقى الفراس والبناء
للفلس) وان لم يطلب أجرة (قوله ولايزال الضرر بالضرر) أي لايزال ضرر البائع بضرر المشتري (فتنبه)
لوقوف الفراس أو البناء قبل الحجر فهو على ما يأتي في العارية وأعلم أن مثل الفراس والبناء فيما تقدم زرع تنق
أسوله أو يجزئ بعد أخرى وأما زرع ليس كذلك وثمرة على شجر فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على
ابقائها إلى وقت الحصاد بلا أجرة لانهما مديان ينظر فسهل احتياهما ولو اتفق البائع والغرام والفلس على
بيع الأرض بما فيها جاز ووزع الثمن بتمام في الرهن واغترها تعدد المالك لان ما في الأرض تابع مع
الاحتياج إلى بيع مال الفلس وبذلك فارق عدم صحة بيع نحو عبد بهما شمن واحد ولو بيع ما في الأرض وحده
من الفراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع والمشتري الحيار ان جهل (قوله
وعلى الاول) وهو الاظهر يضارب ان لم يرجع أو يعود بعد الرجوع كما مر واغتر ذلك في القورة الشروطة
للمر (قوله حطه) أي مثلا قاله اذكر مثلي وخص الخطة بالذ كر كما سيذكره (قوله غلطها) أي
المشتري ولو باذنه أو اختلطت بنفسها أو خلطها نحو بهيمة وخرج مالو غلطها أجنبي فيرجع البائع بالأرض
على الفلس ويضارب به ويرجع به الفلس على الأجنبي لئلا يزم الضرر على الفلس والغرام (قوله بمثلها
أودونها) ولو لبائع آخر أخذ لكل الرجوع في حقه فله أخذ قدر البيع من الخاطو (قوله ثم حجر) ليس
الترتيب معتبرا كما مر (قوله أي البائع) وانما لم يجعل كالتالف كافي النقص لئلا يزم ضرر البائع
لان سبيله الضاربة وأموال الفلس لا تأتي بدو نه نعم ولم يميز واختلف الجنس كزيت شيرج ضمن التالف
وعلم من جواز الاخذ ان الفلس والغرام لا يجبرون على بيع الخاطو وقسم منه لوطبه البائع (قوله مساحا)
فان لم يسمح لم يرجع ويضارب (قوله وأجود) أي بقدر يز يد على تفاوت الكيلين منه وليس الأجود
أكثر ولا يقل بالرجوع في الاول وبعدم في الثاني (قوله ولو طحنها) اشارة الى أن ضابط ما هنا ان يكون
ما فعله صفة يصح الاستتجار عليها ويظهر أثرها في شمل خبز العجين وذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن وتعلم
الريق قراءة أو حرفة أو كتابة ونحو ذلك بمعلم ولو متبرعا على الفلس وخرج نحو حفظ الدابة وسبقها (قوله
ثم حجر عليه) فيه مامر (قوله فلاشي للبائع) في نقص الثوب اذا رجع وله أن لا يرجع ويضارب (قوله من
ثمنه) أي ان بيع فان دفعه البائع أجيب ولا بد من عقد كافي الفراس قاله شيخنا وكلام حجر يدل له ولا بد من
كون البيع بضرر رجوع البائع (قوله ولو صنه) ولو تم بها قاله شيخنا (قوله ثم حجر عليه) فيه ما تقدم (قوله
فان زادت القيمة) أي بالصفة كما اشار اليه بقوله بمافل فاز يادة للفلس كالمزاد لا بسبب شيء أو بسبب
الصنع بارتفاع سعره وخرج بذلك الموزادات بسبب ارتفاع سعر الثوب فهي لصاحبه ولاشي للفلس كما
لوزادت بسبب ارتفاع الاسواق مجردة عن سعر واحد منهما كما يأتي وان زادت بسببهما أو جهل سبب
(قول الشارح) والثاني لذلك وقال الاسنوي لكن لا يجبر على البيع معهم بخلاف الصنع (قول الشارح) أو
يعود أي فالامتناع أو لا يسقط المود لو أراد (قول المتن فلا رجوع في الخاطو) أي لو كان الخليط قليلا جدا
فان كان الكثير للبائع فالوجه القلع بشمك من الرجوع وان كان للمشتري فالوجه القلع بعدمه منه عليه
الامام (قول الشارح) وان نقص فلاشي (المتن) بحث ابن الرقة تخبر بجه على أن تعيب المشتري هل يلحق
بالأقاة وبالفل المضمون (قول المتن ببيع) أي ان أراد أو افلا بالبائع أيضا أن يأخذها بغير الزائد

(٢٨) - (قلوبى وبعمرة) - (ثاني)

صنعه أي الثوب المشتري (بصنعه) ثم حجر عليه (فان زادت القيمة قدر قيمة الصنع)
كان تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصنع درهمين فصارت قيمة الثوب مضبوغة ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والفلس شريكا
بالصنع) فيباع الثوب ويكون الثمن بينهما ثلاثا وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصنع للفلس أو نقول يشتركان فيهما بالثلاث لتعذر التخيير

وجهان (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصنغ كأن صارت خمسة (فالتقص على الصنغ) لأنه هالك في التوب والتوب قائم بحاله فيباع والباع أربعة أخماس الثمن وللغلس خمسة (أو) زادت القيمة أكثر من قيمة الصنغ كأن صارت ثمانية (فالأصح أن الزيادة للغلس) فيباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني أنها للبايع كالسمن فيكون له ثلاثة أرباع الثمن وللغلس ربعه والثالث أنها تنقض عليهما فيكون البايع ثلثا الثمن وللغلس ثلثه وإن لم تزد القيمة بالصنغ شيئا رجع البايع في التوب ولا شيء للغلس فيه وإن نقض فلتأني البايع معه (ولو اشترى منه الصنغ والتوب) وصنغه ثم حجر (٢٩٨) عليه (رجع) أي البايع (فيهما) أي في التوب بصنغه (الآن لا أثر بدقيمتيها على

الزيادة فهي لهما بالنسبة كما يأتي في الاجنبى (قوله وجهان) المتعديتهما الأول فهي شركة مجاورة ويترتب عليهما أن لو زادت القيمة بأرتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو سمرهما فهي لهما بالنسبة وكذا لو جهل سبب الارتفاع فيهما أو يأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد لاسبب شيء أو بسبب الصنعة فهو للغلس كما مر فقول للتهج ويشهد للثاني صوابه للاول وفي بعض نسخوه ويشهد له أي للاول وما ذكره عن الشافعي في النصب سبق فلم وليس في محله كما صرح به غيره فتأمل (قوله فيبيع) أي بعد الرجوع والبايع أخذه كاتقدم (قوله أن الزيادة للغلس) أن كانت بسبب الصنعة أو بأرتفاع سعر الصنغ لأنه لا أول بسبب شيء كما مر وكذا ما بعده (قوله تنقض) هو بمنزلة فوقية وقاه وضاد معجمة مبنى للجهول أي تقسم (قوله ثم حجر) تقدم مافي (قوله مع الرجوع في التوب) أي إن شاء (قوله للغلس شريك) أن كانت الزيادة بسبب الصنعة كما مر (قوله وإن زادت) أي بالصنعة كما مر (قوله أمهما) هو المتعدي (قوله يؤخذ الخ) والحاصل أن صاحب التوب إذا رجع فيه لاشيء له إذا نقض قيمته وله ترك الرجوع بجميع ثمنه وأن الصنغ كذلك والمضاربة (نتيجه) يجري هنا في الصنغ الممكن فصله ما تقدم في البناء فلا توافق للغلس والتمراء على قلته فلوألا والبايع بعد الرجوع قلته وغرم أرض نفسه أو تمسكه بالقيمة وللخياط والقصار والصباغ والطحان الخببس بوضع المستأجر عليه عند عدل حتى تقبض أجرته إن تمت الأجرة وزادت القيمة بما فعل والافلاجبس وإذا تلف التوب مثل قبل قبض للمستأجر فهو كتلف البيع قبل قبضه فإن تلفه المستأجر أو أجنبى فإن زاد

(قول المتن فالأصح الخ) هو مبنى على أن عمله بمنزلة العين والوجهان بعده بناء على أنه كالأثر وأرجحهما الثاني قاله الأسنوى (فرع) لو طلب صاحب التوب قلع الصنغ فكطلب قلع الأشجار من الأرض ولو طلب التمر أو الغنم أو الغنم أو غرامة أرض النقص قال ابن كج لم ذلك (قول الشارح من جهته) الضمير فيه راجع لقوله في التوب (قول الشارح وقيل لاشيء له) انظر له يجوز على قياس الوجه الثالث السالف أن يأتي لتأويله بقسمه الزيادة بينهما ثلاثا فإذا كانت قيمة التوب أربعة والصنغ درهمين قلت لا بل قياسه فوز البايع بالزيادة لأن الفرض أن التوب والصنغ له نعم أن يرجع في التوب فقط وضارب بضمن الصنغ اتجه هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسألة السابقة (قول الشارح وإن كانت أقل لم يضارب بالباقي) لكن يؤخذ مما سبب آخر الباب أنه لو أن يرجع في التوب ويضارب بضمن الصنغ ويكون للغلس شريك بالصنغ وكذا يؤخذ أن له الرجوع في الصنغ ويضارب بالباقي على وجه (قول المتن بقدر قيمة الصنغ) ترك ما لو زادت على قيمة التوب ولكن أنقص من قيمة الصنغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا التقسيم هو الذي أشار إلى أخذه عما يأتي عن الروضة (قول الشارح والزيادة لهما الخ) قياس ما تقدم أن يقول وإن زادت لصاحب التوب كالسمن أو لهما بنسبة ما لهما (قول الشارح فيكون شريكا) أي بشرط أن لا يزيد القيمة على قيمتهما معا أو الأقل لزيادة للغلس

على قيمتهما فالأصح أن للغلس شريك لهما) أي بالاعتين (بازيادة) فإذا كانت قيمة التوب أربعة بعد درهم والصنغ درهمين وصارت قيمته مصبوغا ثمانية فاللغلس شريك بالربيع والثاني لاشيء له وإن زادت لهما بنسبة ما لهما ولو اشترى صبغا وصنغه نو باله ثم حجر عليه فللبايع الرجوع إن زادت قيمة التوب مصبوغا على ما كانت قبل الصنغ فيكون شريكه في الباقي في الروضة وإذا شارك ونقض حصته عن ثمن الصنغ فوجهان أمهما أنه إن شاء فقهه ولا شيء له غيره وإن شاء مضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضاربة بالباقي اهـ ويؤخذ منه حكم قسم في المسألة السابقة وهو أن تكون الزيادة أقل من قيمة الصنغ فيتخير باله بين أخذ الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الأصح

قيمة التوب) قبل الصنغ بأن ساوتها أو نقضت عنها (فيكون فاقدا للصنغ) فيضارب بضمنه مع الرجوع في التوب من جهته بخلاف ما إذا زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيها فإن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصنغ فاللغلس شريك بالزائد عليها وقيل لاشيء له وإن كانت أقل لم يضارب بالباقي أخذا ما تقدم في القسرة (ولو اشترى من اثنين) التوب من واحد والصنغ من آخر وصنغه ثم حجر عليه وأراد البائعان الرجوع (فإن لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة التوب) قبل الصنغ (فصاحب الصنغ فاقدا) لفيضارب بضمنه وصاحب التوب وأجده ف يرجع فيه ولا شيء له أن نقض قيمته أخذا مما تقدم في القسرة (وإن زادت بقدر قيمة الصنغ اشتركا) في الرجوع والتوب وبعبارة الحرر فلها الرجوع ويشتركان فيه (وإن زادت

باب

ما يفرمه الاجنبي على قيمته قبل القسارة مثلا وجبت الأجرة والافلا **﴿فروع﴾** حكم العين المذكورة أنها لا تسلم للبائع ولا للفلس ولا للقرماء بل توضع عند عدل حتى يتباع كما مر

﴿باب الحجر﴾

هو لغة النعم وشرا المتع من التصرفات المالية فخرج الاختصاص فالتع من نقله لغيره العبرة فيه وذلك قدر زائد على الحجر وخرج نحو الطلاق لصحته من النفيه ونحوه **(قوله منه)** أشار به إلى أن أنواع الحجر كثيرة وقد أضافها بعضهم إلى نحو سبعين نوعا وهي المصلحة الثبوتية والمصلحة الشخصية نفسها ولها على ما يأتي منها الحجر الغريب والحجر على الساق في مال حرى عليه دين وعلى المشتري في البيع قبل القبض وأعلى فيها اشتراط بشرط الاعتاق وأعلى بعد الفسخ بالعيب حتى يدفع المبيع وعكسه وعلى السيد في نفقة الامة للزوجة فلا يتصرف فيها حتى يعطيا بدلها وعلى المعتدة بالأفراء والحمل وعلى السيد في أم الولد وغير ذلك **(قوله في غير الثالث)** وأما فيه فلا حجر عليه وان كان عليه دين مستغرق **(قوله والعبد)** أى غير المكاتب وأما هو فالحجر فيه نفسه والله تعالى كذا قاله الماوردى والوجه أن يقال ان الحجر فيه لنفسه ولسيده اذ يانم على الأول اغلوأذن له سيده لم يصح وليس كذلك **(قوله في الجنون)** ومثلهما الحرس الأصلي بلاشارة مفهومة فويله إلى المجنون وأما الحرس الطارىء والنوم فكالجنون لكن لا أولى **(قوله والايباء والائتام)** هومن عطف الخاص لدفع نهم أن يزداد بالايباء الوصية أو من عطف العام ويراد بالايباء أن يوصى إلى غيره وبالايتام أن يكون وصيا عليهم من غيره وقيل عكسه أو يزداد بالايباء الوصية منه وأوله وبالايتام الولاية عليهم منه **(قوله وغيرها)** كالاسلام وتغييره بالثلاث أولى من التغيير بالامتناع اذ قد يقع الامتناع من غير ثلث كالحرم في النكاح **(قوله فيعتبر الاتلاف منها)** أى الأفعال منها الاستيلاء وثبت النسب بصورة زناه بأجنبية قاله شيخنا **(قوله دون غيره)** نعم يعتبر منه الاحتطاب والتحرير في الارضاع وتقرير المهر بوطئه وعمده عمد ان كان له نوع تميز **(قوله أى حجر المجنون)** فيه اشارة إلى ان الانسلا ب لم يرتفع لعدم عود الولاية إلى الاب والجد والحاضنة والنظر بشرط الواقف وأنظر هل اقامة نحو مسجد بأذن وخطة ونحو ذلك لا تنسلب أو تعود بعد السلب ولا تعود الا بتولية جديدة حرره ويظهر الأول فراجعه والاغما كالجنون في ذلك غالبا **(قوله بالاقتاف)** فينفك بلافك قاض بلاخلاف لأنه ثبت بغير قاض **(قوله وحجر الصبي)** يفتح الصاد وكسر اللوحدة لأنه الانسب بالسياق وهو يشمل الصبية لفة أو جماعين الحقيقة والجازو يجوز عكسه والحجر فيه يلبس عبارات والولايات ولو عجزا ولا يرد صحة اسلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه قبل بلوغه لأن الاحكام وقت اسلامه كانت منوطه بالتخييم نسخ أو هو خصوصية وسيأتى نعم يعتبر من أفعال الصبي ما مر في المجنون بما يمكن فيه والميز من كل منهما تصح منه العبادات وكذا إيصال الهدية والاذن في الدخول ان كان مأموئا بأن لم يحرب

﴿باب الحجر﴾

(قول الشارح كولاية النكاح والايباء) الأولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء **(قول الشارح وغيرها)** أى كالاسلام وسوا كانت الاقوال له أم عليه ووجه سلب الولاية احتياجه إلى من يتولى عليه ووجه سلب الاقوال عدم قصد تم تغييره بالسلب أحسن من التغيير بالامتناع اذ لا يلزم من الامتناع السلب ببديل المحرم في النكاح **(قول الشارح أى حجر المجنون)** دفع لما يورثه ظاهر التمن من ان القضاء مثلا يعود بار نفاع الجنون **(قول المتن وحجر الصبي الخ)** قال بعض الأصحاب ببلوغه ولم يتعرض للرشد قال الرافى وهو أحسن لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامها متغايرة لأن بعض أقوال السفيه معتبر وحاول السبكي اتحادهما من حيث ان الصبا مظنة التبذير قال ولا ينافيه اختصاص الصبي بالفناء أقواله اه

﴿باب الحجر﴾

(منه حجر النفس لحق القرماء) أى الحجر عليه في ماله **(والرهن للرهن)** في العين للرهن **(والرهن للرهن)** في غير الثالث **(والعبد لسيد)** والرتد للمسلمين **(أى لحقهم ولها أبواب)** تقدم بعضها ويأتى باقيها **(ومقصود الباب حجر المجنون والصبي)** وللبنر بالمعجمة وسيأتى تفسيره **(فالجنون تنسب الولايات واعتبار الاقوال)** كولاية النكاح والايباء والائتام وأقوال للماملات وغيرها أما الأفعال فيعتبر الاتلاف منها دون غيره كالهدي **(و يرتفع أى حجر المجنون بالاقتاف)** التام من المجنون **(وحجر الصبي)**

استكمال تسع سنين) للاستقرار وفي الأول حديث ابن عمر عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورأى في بستانه ابن حبان وأصله في الصحيحين وفي الثاني قوله تعالى وإذا بلغ الاطفال منك الحلم فليستأذنوا والحلم والاحتلام وهو يخرج إلى (ونبات العانة يقتضي الحكم ببوغ ولد الكافر) أي أنه أمانة عليه (لا السلم في الاصح) والثاني قاسه على الكافر وفيه حديث عطية القرظي قال كنت من سبي قريظة فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عاني فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي رواد ابن حبان وقال الحاكم انه على شرط الشيخين والترمذي حسن صحيح والعبر شرخشن يحتاج في ازالته الى خلق يدفع قياس السلم بأنه ربما استعمل نبت العانة بالمالهجة دفعاً للحجرو تشوقاً للولايات بخلاف الكافر فإنه يفسى به إلى القتل أو ضرب الجزية قال في الروضة

عليه كذب ونحو ذلك (قوله برقع) أي من غير فك قاض كاسر (قوله بيلوغه) ولو غير رشيد وخلفه في غير الرشيد حجر السفة وتستمر الولاية عليه لوليه في الشعر وإذا رشداً انفك عنه الحجر بلا قاض فقوله رشيداً معتبر لا تفكك الحجر المطلق ولا يقبل دعواه الرشيد ببوغه الابنية نعم لم يعلم بثبوت حجر عليه ببوغه فبوكا رشيداً لأن الأصل الرشيد (تنبيه) الرشيد الضلال والسفة لغة الحققة والحركة أو القولي برشد الولد انزل عن الولاية عليه ولا يعتبر الرشيد بولوا أنكر رشداً الولد صدق بلايين ولو بلغ وهو غائب لم ينزل الولي الا ان علم برشده ولو تصرف الولي فبان برشده فاقباص فساد نصرفه ولو تارضت بنتا الرشيد والسفة قدمت الثانية منهما (قوله استكمال خمس عشرة سنة) يفيد أنها تعددية وهو التعمد (قوله قرية) أي معتبرة بالاهلة (قوله وأخرج إلى) أي من طريقه المعتاد وأما مقامه والمرد تحقق نزوله إلى قصة الذكر وإن لم ير زمن الحنفية وفي الاثنى إلى مدخل المذكوران لم يخرج إلى الظاهر ويصدق مدعيه بلايين الا في مزاحمة كطلب سهم غاز وأثبت اسم في ديوان فلا بد من العين ويشترط في الخنثى خروجه من فرجه جبراً (قوله وقت إمكانه استكمال تسع سنين) فهي تعددية على التعمد كما في شرح شيخنا هنا وإن خالفه في باب الحيض كشرح المنهج هنا (قوله للاستبراء) بمحتمل رجوعه للئي فقط وهو الظاهر وبمحتمل رجوعه للسن أيضاً ذكر رد كحديث بعده تأكيده ليله كالأن ذكر الآية تأكيده الثاني (قوله يوم أحد) أي في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقاً ومعنى لم يجزني أي لم يأذن لي في الخروج للقتال وقيل لم يسهمي (قوله يوم الخندق) ومعنى في السنة الرابعة قبيل آخرها على الأرجح ومعنى فأجازني أذن لي في الخروج لما ذكر وقيل أسهمي واعترض بأنه ليس في وقفة الخندق غنمية الآن يقول بان يقال وأنى ممن يستحق السهم (قوله ونبات العانة) ظاهره أن العانة اسم للبشرة والاصح انها اسم للشعر والاضافة بيانية ولتراد بالشعر حول الفرج وفي الخنثى حيل الفرجين معاً (قوله يقتضي الحكم ببوغ ولد الكافر) شمل الذكر والانثى والعانة لا يغلب وثله من جهل اسلامه وسلم تغررت أقارب به (قوله أي امانة) أي علامة فليس شيئاً فلو قامت بئتان عمره د ن الخنثى عشرة سنة وأدعى بقوله انه لم يحتمل لم يحكم ببوغه قاله شيخنا وعنه شيخنا الرمي خلافه ولا يعتبر الذنب وهذا يوافق ما انتصاه الحديث المذكور (قوله عليه) أي على البوغ من حيث هو لا بغيره بالاحتلام أو بالنس (قوله قتل) في ترب القتل على الانبات تصريح بأن البوغ به قطعي فيخالف ما مر من كونه غلامه الآن يقال قد توجد مع العلامة قرآن تقتضي اليقين وهذا من فاسل أو يقال ان مطلق الدانة علامة وانها مع الخشوة قطعية وإن خالفه ظاهر كلام الشارح وخرج بالمانة شعر الابط والاحية وانشار بؤنقل الصوت ونهود الثدي وانفراق الارنية وتو الحلقوم ونحوها فليست علامات لأن بعضها يتأخر عن البوغ بكثير وبها يتقدم عليها كذلك بخلاف نبت العانة فان وقته وقت الاحتلام دائماً (قوله شرخشن) هو شامل للراءة على التعمد بخلاف السباطي (قوله ونشوا) بالغاء نظراً وبالقاف محبة (قوله بخلاف الكافر) فلوادعى استعجالها بالمالهجة صدق لدفع القتل لا لضرب الجزية (قوله يفسى الخ) أي غاباً كاسر (قوله وتزيد المرأة) أي الاثنى بقينا (تنبيه) يعتبر في الخنثى نبت العانة على فرجه جميعاً كما مر ولا بد في التي من خروجه منها أيضاً كاسر وكو الوأمني وحاض من فرج النساء أو أمني من فرج الرجال وحاض بالآخر فان وجد أحدهما لم يحكم ببوغه عند الجمهور وهو التعمد عند شيخنا الرمي

وبالمالهجة فعبارة المصنفان قرئت بفتح الصاد فهو أولى ليسلم من بحث الرافي (قول المتن ببوغه رشيداً) لآية وأبوا التام (قول الشارح وفي الأول حديث ابن عمر الخ) هذا الحديث فيه دلالة على ان الخندق في الراءة لأن أحداني الثالثة بلا نزاع (قول المتن في الاصح) هما فرعان على ان انبات الكافر أمانة أما اذا قلنا انه ببوغ فالامر هنا كذلك (قول الشارح) وبجوز النظر وقيل يتنص وسيله أن يحس من فوق حائل (قول المتن وتزيد المرأة) هو يفيد أن ما ملغ من الانبات وغيره عام في الذكر والاناث كما أشار

على ما ذكر من السن وخرج التي ونبات العانة الشامل لها (حيضا) بالاجماع (وحبلا) لأنه مسبق بالانزال لكن لا يتيقن الولد الا بالوضع فاذا وضعت حكمتنا بحصول البلوغ قبل الوضع ستة أشهر وشئ (والرشد صلاح (٣٠١) الدين والمال) كإفسار بذلك في قوله تعالى فان أنتم منهم رسلنا

(فلا يفعل محرما يبطل العدالة) من كبيرة أو أصرار على صغيرة (ولا يبنر بأن يضع المال باحتال غبن فاحش في للمائة) وهو مالا يتحمل غالبا كما سبأ في الوكالة واليسير كبيع ما يسوى عشرة بنسمة (أو ربيعه بجزأ وانفاقه في محرم) وظاهر ان الراد جنس المال (والأصح ان صرفه في الصدقة ووجوه الخير والطعام واللباس التي لا تليق بحاله ليس بتبذير) لأن المال يتخذ لينتفع به ويلتص الثاني في الطعام ولللباس قال انه تبذير عادة والثاني في وجوه الخير قال ان بلغ الصبي مفرط الانفاق فيها فهو مبذير وان عرض له ذلك بعد البلوغ مقتصد افلا (ويختبر رشد الصبي) في المال (ويختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع والشراء) على الخلاف الآتي فهما (والماكسة فهما) أي النقص عما طلب البائع والزيادة على ما أعطى المشتري أي طلبها (وولد الزرايع بالزراعة والتفقه على القوام بها والحرث) بالرفع (بما يتعلق بحرفته

خلافا لقول الامام الحليم ببلوغه وانه اذا ظهر خلافه كان حاض من فرج النساء بعد الامانة من فرج الرجال غير الحكم بأن يحكم ببلوغه من الآن وان ما قبله ليس ببلوغا فيبين فساد تصرفه فيه وعدم وجوب قضاء صلاة كانت كذلك فتأمل (قوله لأنه مسبق بالانزال) أشار الى أن الحكم فيه بالبلوغ انما هو بالانزال لا بالحبل (قوله ستة أشهر وشئ) أي لحظة هذا ان ولدت قبل الطلاق أو بعده وقبل مضي ستة أشهر منه والاحكم بالبلوغ قبل الطلاق بلحظة ان ولدت لأربع سنين نعم ان ازم ان أول للدة قبل تمام التسع يحكم ببلوغها منه لعدم امكانه ولا يلحقه الولد كما قالوا فبالوأتان وزجصى بولدانه ان أمكن لحوقه به ثبت النسب ولا يحكم ببلوغه احتياطا للنسب وان لم يكن لم يثبت النسب أيضا فراجع (قوله والرشد) أي ابتداء لمسبأ أي أنه في الأثناء يقتصر صلاح المال فقط (قوله صلاح الدين) أي في السلم والكافر باعتبار ما هو شرعهم واعتبر الامنة الثلاثة صلاح المال وحده (قوله محرما) أي على المكلف لأنه الآن صبي علما بتحرره (قوله يبطل العدالة) بخلاف ما يبطل الروء كالكل في سوق (قوله بأن يضع المال) بخلاف الاختصاص (قوله في المائة) ولو في الطعام والمال ليس مع جهل القيمة فالزيادة مع العلم بها حماية وصدقة خفية **تنبيه** قال الماوردي التبذير الجهل بموضع الحقوق والاسراف الجهل بمقاديرها وكلام الزنا يقتضى ترادفها والسرف مالا يكسب محمدا في العاجل ولا أجرافي الآجل (قوله وانفاقه) لو قال اشاعته لكان أولى لأن الانفاق مالى الطاعة (قوله جنس المال) أي في جميع ما تقدم ولا نحو حبة بر (قوله ليس بتبذير) فلا يحرم الا بقرض ممن لا يرجو جهة وفاء ظاهرة (قوله ويختبر) أي يختبره الولي وغير أصل (قوله الصبي) الذي ذكره فينا ويختبر الحنثي بما يختبر به الذكر والأنثى وسبأ في الآتي (قوله في المال) قيده لأجل ما بعدهم وتقدم انه يختبر في الدين أيضا ومنه معايشة أهل الخير وملازمة الطاعة (قوله ولد التاجر) ومنه السوق (قوله الزرايع) هو أولى من قول أصله الزرايع لأنه الذي يدفع أرضه لغيره ليزرعها كذا قالوه فانظر مع الآية الشريفة (قوله القوام) كالحافظ والحصاد والحرث (قوله بالرفع) فهو عطف على ولد لا فائدة ان التعبير حرفه وان لم تكن حرفه أولى لم يكن لأنه حرفه أصلا ومن لا حرفه ولا لأنه يختبر بالتفقه على العيال ويختبر ولد الفقيه بنحو الكتب ونفقة العيال ولد الأمير بالاتفاق على نفسه والجند وغيرهم (قوله بالغزل) أي الغزل ومن عمل وحفظ وبيع وشراء وتحوذك وهو أولى من بقاءه على المعنى المصدري وهذا غير بنات اللوك فهن يختبرن بما يناسبهن (قوله عن المرأة) هي الأنثى وجمعها هر كقربة وقرب والدكر هر وجمعه هررة

اليه الشارح رحمه الله (قول الشارح لكن لا يتيقن الولد الخ) هذا قد يشكل عليه قوله الخ الحل يعلم والجواب عدم الاكتفاء بنفي هذا الشأن (قول الشارح فاذا وضعت حكمتنا بحصول الخ) من فوائد هذا الأمر بقضاء العبادات من تلك للدة (قول المتن فلا يفعل محرما الخ) هذا تفسير الرشد في الدين (قول المتن ولا يبنر الخ) هذا تفسير الرشد في المال (قول المتن بأن يضع المال الخ) ومن يشع على نفسه جدا مع اليسار لاجر عليه على الأصح وعلى مقابلة عقوده نافذة والجر عليه في امر الانفاق (قول الشارح وجوه الخير) من عطف العام على بعض أفراد (قول الشارح قال ان بلغ أي آخره) أي فأي فهمه كلام الصنف من جريان الخلاف في الطاري والمقارن ليس مرادا (قول الشارح مقتصدا) يرجع للبلوغ من قوله بعد البلوغ (قول الشارح في المال) كذلك يختبر في الدين من حيث معايشة أهل الخير وملازمة الطاعات وأما تعرض للمال فقط لأنه يتوقف على اعطائه شيئا من المال الذي في يد الولي يختبر بخلاف أمر الدين (قول الشارح على الخلاف الآتي الخ) انما قال على الخلاف الآتي لأن قضية العبارة صحة بيعة وشراءه في ذلك خلاف باقي (قول الشارح بالرفع) لأجل قوله بحرفته

بما يتعلق بالغزل والقتل وصون الأطعمة عن الحرمة ونحوها) كالقارة كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط الاختبار مرتين أو أكثر)

بحيث يفيد غلبة الظن برشته (و وقته) أي وقت الاختبار (قبل البلوغ وقبل بعده) ليصح تصرفه (فعل الأول الأصح) بالرفع (أنه لا يصح عقده بل يتحقق في المأكة فإذا (٣٠٢) أراد العقد عقد الولي) والثاني يصح عقده للحاجة (فلو بلغ غير رشيد) لاختلال صلاح

الدين والمال (دام الحجر) عليه ويتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وان بلغ رشيداً انفك) الحجر عنه (بنفس البلوغ) وأعطى ماله وقبل يشترط فك القاضي لأن الرشد يحتاج إلى نظر واجتهاد ويتفك على هذا أيضاً بفك الأب والجد وفي الوصي والتميم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه) أي حجر القاضي فقط قبل والأب والجد أيضاً وفي المطلب والوصي (وقيل يعود الحجر بلاعادة من أحد أي يعود بنفس التبذير (ولو فسلم يحجر عليه في الأصح) لأن الأولين لم يحجروا وأعلى الفسقة والثاني يحجر عليه كالأول بذر وقرق الأول بأن التبذير يتحقق به تنصيص للسال بخلاف الفسق فقد يمان منه للسال ولا يجيء على الثاني الوجه الذاهب إلى عود الحجر بنفس التبذير قاله الامام (ومن حجر عليه لسفه) أي سوء تصرف طراً فويله القاضي وقيل وليه في الصغر) أي الأب والجد والخلاف والتصحيح في الروضة وأصلها على الوجه الذاهب إلى عود

حجره وقرده ويقال له السور والقط والقطعة (قوله بحث يفيد الخ) وإذا ظن بحالة استمرار حكمها حتى يعلم منه خلافها (قوله قبل البلوغ) لأنه الوقت للعتبر ولو غير وقت دون وقت لم يصح وإن كثر خلافاً لأثرعي (تنبيه) يختبر السفیه بعد بلوغه ليسلم المال إذا رشده ولو قتر على نفسه مع ساره حجر عليه بمعنى أنه ينفق عليه من ماله بالمهر وف ولا يحجر عليه في التصرف فيه إلا أن خيف اخفاؤه (قوله بالرفع) هو مبتدأ لا وصف لما قبله المقضي لعدم صحة عقده قطعاً (قوله في المأكة) أي في البيع والشراء والأجرة والنفقة وغير ذلك فهو راجع لجميع ما تقدم والمأكة نقصان يقال مكس يكس بمكس بالكسر مكاسم باب ضرب وما كس ما كس ولا يحتاج إلى تسليم المال إليه (قوله عقد الولي) ثم يدفع الولي المال إن كان معه أو يأخذه الصبي ويدفعه قال بعض مشايخنا وصح دفع الصبي بأمر من الولي لأنه لم ينعين (قوله دام الحجر) أي جنس الحجر لأن هذا حجر سفیه كإمرو ويقال له السفیه المهرل فهو محجور عليه شرعاً (قوله بنفس البلوغ) الأول بالرشيد ليشمل ما لو تأخر عن البلوغ كإمرو (قوله حجر عليه) أي حجر القاضي خلافاً لآخي حنيفة رحمه الله تعالى في أنه لا يحجر عليه وقبل الحجر يصح تصرفه كالرشيد ويقال له السفیه المهرل أيضاً (قوله طراً) بخلاف للتمتع فويله في الصغر كإمرو (قوله والخلاف الخ) فيه إشارة إلى أن ما في التنازع مبني على القول بالمرحوج ويبقى النظر على القول بحجر الأب والجد والوصي من وليه والقياس أنه الذي يقع منه الحجر نعم بنسب القاضي فيمن حجر عليه أن يراد أمره إلى أبيه أو جده ثم بقية عصته لا هم أشفق عليه كما نص عليه الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله ولا يصح من المحجور عليه لسفه) ولو حاكم كمن حجر عليه القاضي (قوله بيع ولشراء) المراد تصرف مالي بدليل ما يأتي ثم يصح أن يؤجر نفسه وإن تبرع بمنفعها إذا استغنى بماله لا يحتاج إلى غير مقصودة فقوله أن الولي أن يكفله الكسب ويحجره عليه يحمل على غير هذه (قوله ولا اعتاق) ولو بكتابة أو تعليق أو عن كفارة أو عوض من غيره أو بغير الصوم نعم لوليته أن يكفر عنه في القتل بالاعتاق (قوله وهبة) أي منه لأنه لا تقسم وتصح الهبة له وقبلها بنفسه وإن منعه الولي وبقيضاً أيضاً كوجوب الفور فيها بخلاف الوصية ويجب على الولي قبولها وسيأتي (قوله قيد في الجميع) أي للتأديم التكرار (قول المتن وقت قبل البلوغ) لقوله تعالى وإتوا النسيأ واليتم قبل البلوغ وقوله وقبل بعده الخ قضيته أن محل الخلاف إذا أدر بد الاختيار بالتجارة ثم إذا قلنا بالوجه الثاني قضيته صحة التصرف قبل ثبوت الرشد (قول المتن دام الحجر) أي لمفهوم قوله تعالى فإن أنتم منهم رشداً والراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبا الذي كان فاته انقطع بالبلوغ وخلفه حجر السفیه (قول المتن وان بلغ رشيداً) مثله لو بلغ غير رشيد ثم رشد (قول المتن وأعطى ماله) أشار إلى مذهب مالك رحمه الله حيث قال إن المرأة إذا رشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تمنع من التبرعات إلا بذنر وجهها لم تصر عجزوا (قول المتن ولو بذر بعد ذلك الخ) خلافاً لآخي حنيفة لنا أياً لا تؤتوا السفهاء أموالكم أي أموالهم بدليل باقي الآية (فرع) تقبل شهادة الحبسة في السفه (قول الشارح من أحد) قياساً على الجنون ورد بأنه قد يصدر منه تصرفات بعسر تقضها (قول الشارح والثاني يحجر عليه) أي إذا رأى الحاكم ذلك (قول المتن ولا يصح الخ) أي أن تصحح ذلك يؤدي إلى إبطال معنى الحجر (قول المتن ولا شراء) ولو ببطنة ولو في الذمة ولو لزمه كفارة يمين أوظهار صام كالعسر بخلاف كفارة القتل فإن وليه يعق من مال السفیه وإنما منعهوا صحة الشراء في الذمة ليطالب به بعد الرشد بخلاف نظيره من العبد لان الحجر هنا الحق السفیه وهنا الحق السيد (قول المتن ولا اعتاق) أي ولو بكتابة (قول المتن وهبة) أي منه (قول الشارح هو قيد في الجميع) يعني ليس راجعاً للسكاح فقط قال السبكي لا يلزم عليه أن يكون جزم

الحجر بنفس التبذير وفيه ما على أنه لا بد من حجر القاضي الجزم بأنه وليه (ولو طراً جنون فويله في الصغر

وقيل القاضي) والفرق بين التصحيحين أن السفه مجتهد فيه فاحتاج إلى نظر القاضي بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولأشراء ولا اعتاق وهبة ونكاح بنظر ادن وليه) هو قيد في الجميع وسيأتي مقابله (فلا تشرى وأقترض وقبض وتلف الأخوذ في يده وأتلفه

بعد فك الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهل) لتقصيره في البحث عن حاله (ويصح باذن الولي نكاحه) على ماسياتي بسطه في كتاب النكاح (لا التصرف للمالي في الاصح) والثاني يصح اذا قدر الولي العوض فما لا عوض فيه كالاعتاق والهبة لا يصح جزما (ولا يصح اقراره بدين) عن معاملة أسنده الى (ما قبل الحجر أو بعده وكذا باتلاف المال) أو جناية تجب المال (في الاظهر) والثاني استند الى أنه لو أنشأ الاتلاف ضمن قاذأ أثر به يقبل ثم عارذ من اقراره لا يؤاخذ به بعد فك الحجر (ويصح) اقراره (بالحد والتصاص) فيقطع في السرقة في المال قولان كالعبد اذا أقر بها مبنين على أنه لا يقبل اقراره بالاتلاف فان قبل فهذا أولى والراجح في العبدان لا يثبت المال ولو عفا مستحق القصاص على مال ثبت المال على الصحيح (و) يصح (طلاقه وخلمه) ويجب دفع العوض الى وليه (وظهاره) وإبلاؤه (ونفيه النسب) لما ولدته زوجته (بلغان) واستلحاق النسب وينفق على الولد المستلحق من بيت المال (وحكمه في العبادة

ومفهومه في تفصيل فلا اعتراض (قوله فلا ضمان) أي ظاهر اعند شيخ الاسلام وضمن باطنا ويؤدي بعد فك الحجر عنه أي لا ظاهر ولا باطنا ولو بعد فك الحجر عنه عند شيخنا لا يادى وشيخنا الرمي لان مال كة سلطه على اتلافه ومنه يعلم أن ذلك فيما يقضه من رشيد بشر أمانة والاضمنه وكذا يضمن مائل أو اتلفه بعد رشده أو قبله بعد طلبه وتمسكته من رده وأنه اذا اختلفا في كونه قبل الرشدا وقبل الطلب صدق هو لا مال كة (قوله) يصح نكاحه باذن وليه) ولا يصح اقراره به الا بالاثني لمن صدقه أو ان كذبها بالولي والشهود (قوله) لا التصرف للمالي) فلا يصح باذن وليه كعدم الاذن السابق نعم له التصرف في المطاع ونحوها عند تفسير الولي بحبسها وله التدبير والوصية وفداء نفسه من الامر بمال ورده أبقا بمجمل ونذره للمال في ذمته وعقده الجزية بدنيا لا أكثر خلافا لما في الباب وقبض دين له أذن له وفيه قبضه وصلحه عن قصاص له ولو بأقل من الدية أو جانا كإيائى أو عن قصاص لزومه ولو بأكثر من الدية وينفذ بإلادته لأتمه وسيأتي صحة طلاقه وخلمه ولعانه وظهاره ورجعه وإحرامه بالنسك وتقدم جواز تبرعه بمنفعة نفسه وإيجارها بشرطه ويصح كونه وكلا في قبول النكاح لغيره (قوله والثاني استدالح) وأجيب بأنه لا تلازم بينهما فان الصبي يضمن بالاتلاف ولا يصح اقراره (قوله لا يؤاخذ به الخ) أي لا ظاهره ولا باطنا فبالزوم بمعاملة حال الحجر والاضمنه باطنا كذا قاله شيخنا الرمي وتنبه شيخنا الى يادى فانهظر مع ما مر عنهما أنفا (قوله فيقطع في السرقة) ولا يتوقف على طلب المال لعدم لزومه وبذلك فارق توقف القطع على الطلب الآتي في بابها نعم لو أقر باتلافه بعد السرقة فالوجه لزومه (قوله والراجح في العبدان) لا يثبت المال فلا يثبت على السفية أيضا وهو المعتمد فيها (قوله) على الصحيح) قال شيخ شيخنا عميرة ومقابلها لزوم المال لزمته على الظاهر انتهى ويتجه عليه لزوم غرامته له الآن كما لو أتلف شيئا بالفعل فراجعه (قوله) يصح طلاقه) ومنه مراجعته كإمر (قوله وخلمه) أي ان كان ذكر كما يدل له كلام الشارح بخلاف الاثني (قوله زوجته) قيده لقول المصنف بلغان فنفيه ولد الامة بالخلف صحيح (قوله بنفسه) فان عين له الولي المدفوع والمدفوع اليه يدفع بحضرة الولي صح ومثل الولي نائبه فان لم يكن بحضرة لم يصح فان علم وصوله للمدفع له صح وخالف شيخنا فيه قال شيخنا الرمي والكفارة كالزكاة وفيه نظر فقد تقدم عنه وسيأتي أيضا أنه انما يكفر بالصوم فراجعه (قوله بمحج فرض)

أولا يمنع التصرف المالى ثم حكى فيه الخلاف وأن يكون ذكر التصرف المالى مرة بالمتطوق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس في ذلك ضرر وقوله انه يلزم ذكر التصرف المالى جوابه ان المرة الأولى خالية عن الاذن والثانية مع الاذن قلت اذا كان قيد عدم الاذن خاصا بالنكاح اقتضى ان مقابله لا فرق فيه بين الاذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر (قول المتن لا التصرف المالى الخ) كافي الاذن للصبي والثاني قاس على النكاح وصححه الامام والغزالي وابن الرقعة والولي اجبار الصبي والسفيه على الكسب (قول الشارح فلا اعرض فيه الخ) هو وارد على اطلاق سكاية الخلاف ويجب بأن مفهوم الاصح ليس عاما بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس فيه وجه أشار اليه الشارح وأحسن منه أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والهبة ثابت اذا كان السفية وكلاهما وهذا كاف في صحة دخولها في كلام المتن (قول المتن ولا يصح اقراره الخ) كذلك لا يصح اقراره معين في يده (قول المتن وكذا باتلاف المال الخ) أي قياسا على دين العاملة (قول الشارح على الصحيح) انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكيعة أم لزوم الذمة للظاهر الثاني (قول المتن بلغان) قيد مستدرك لان الثاني يجوز وان لم يلائحه كالتسديد بنى ولأتمته بالخلف ولالغان في حقه (قول المتن في العبادة) هو شامل للمالية ولكن لا بدنى المالية من قيد الواجبة (قول المتن واذا أحرمت) مهماز منه فيمن الكفارات ان كان مخيرا فبالصوم وان كان مرتبا جاز المال لان سببه فعل (قول الشارح قبل الحجر) أما بابه فكذلك ان سلكتنا بالنذور مملك واجب الشرع والافكا لتطوع ونبه السبكي على انه اذا صح في الذمة نذره للقررب المالية فلا يتجه اخراجه الا بعد فك الحجر وقولنا المالية تخرج المحج فتأمل

كالرشيد) في فعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لانه تصرف مالى (واذا أحرمت محج فرض) أصلى أو منذور قبل الحجر

ولو قضاء عن تطوع أو أقصد ولو بعد الحجر فقله قبل الحجر تبع فيه الرخصة ولبس قيدا بل بعده كذلك والمراد بوجود الحجر (قوله وظاهر الخ) أشار إلى أن لفظ أحرّم وبحج في كلام المصنف ليس اقيدا (قوله أو يخرج الخ) نعم إن نضر منه ورأى الولي دفعه إليه جاز (قوله وإن أحرّم تطوع) وكذا لو سافر للأحرام به فطعم صحة أحرامه به يبرئ ذنبيه وإن جاز له منه مثل سفره له ومن أنما له نعم لو حجر عليه بعد أحرامه به فهو كالواجب فيأمر (قوله وزادت الخ) فإن زلزل يمتعه وإن تطل كسب في الحصر (قوله فلولي منه) أي يجب عليه منه لأنه جواز بعدم منع (قوله ويتحل بالصوم) أي مع الحلق والنائية ومثل التحلل كل ما زعم من الكفارة في الحج أو غيره ولو مرتبة على ما اعتمد شيخنا كشينا الرملة وعلى هذا فقله هنا وفيأمر والكفارة كالزكاة في الدفع بيان حكمهما على القول به الذي اعتمد الخطيب وغيره تبعاً للسبكي وغيره فتأمل وإذا لم يصم حتى انقضى الحجر عظم له الجزاء الصوم إن كان موسراً (قوله في الذمة) أي ذمة الحصر الذي منه المذكور هنا (قوله أو يئنه) بموحدة أو له وهما آخره فهلها نون عطف على ترجيح وقال بعضهم بنون أوله ومثناة آخره فوفية قبلها موحدة منصوب عطفاً على بدلاً ومغفوض عطفاً على أني وما بعدها وفيهما نظر فراجع وحرره

فصل فيمن يلي الصبي وكيفية التصرف في ماله (قوله الصبي) هو شامل للذكور والأنثى وهو من أسرار اللغة فلا حاجة لقول بعضهم لانه للجنس لاجل ذلك بل لتصح لأن لام الجنس إنما تدخل أفراد مادخلت عليه ومثل الصبي المذكور السفيه ومجنون له نوع تميزو كذا الجنين الأنثى التصرف في ماله فلا يصح لأنه غير عتق الوجود (قوله أبوه) ولو كافر أعل كافر وقرهم لو زافوا البنات على التمسد خلافاً للمهرج (قوله ثم القاضي) أي قاضي بلد المال لنحو حفظه وقاضي بلد الصبي للتصرف في ماله ولو كان القاضي جائراً أو قد فاولاة لصلحاء المسلمين في بلده (قوله من شرط الوصي العدالة) أي الباطنة إن أراد تسجيلها عند القاضي والاكتفى بالظاهر: (قوله وينبغي أن يكون الزوج) هو التمسد عند شيخنا وهذا يقتضي الاكتفاء بالعدالة الظاهرة في الأب والجد ولو لمع التسجيل وهو يخالف الوصي المتقدم وقال بعضهم متى أراد التسجيل فلا بد من العدالة الباطنة مطلقاً والقيم كالوصي وشرط الولي مطلقاً عند أدائه الولي عليه ولو ظاهرة (قوله ولا تلي الأم) ومثلها بقية الأقارب كالأخ والعلم لكن لهم عند غيبة الولي أو أدائه الانفاق عليه من ماله في تأديبه وتعليمه للسابعة فيه ومثل الصبي المجنون الذي له نوع تمييز والسفيه كإسرا (فرع) لو رأى أمين صبياً وماله وخاف عليه من جور قاض مثلاً فله التصرف له فيه بالصلحة ويثبت على ذلك ولا ضمان عليه (قوله أو يتصرف الولي) وحوا ولو بالزراعة حشيراً أمه أو الأب عجز نصب غيره عنه ولو بأجرة مثلاً من مال المحجور أو رفع الأمر لحاكم فمفعلاً ما فيه

(قول المتن ثلثة) اللام مستدركة لأن أعطى يتعدى بنفسه (قول المتن وإن أحرّم تطوع) أي في حال الحجر بخلاف ما لو عرض وهو محرم ومن ثم تعلم أن أحرامه ابتداء لا يتوقف على الإذن بخلاف الصبي (قول المتن فلولي منه) قضيت النعم من السفر بنفسه (قول المتن ويتحل بالصوم) لو كان الاحصار في حج فرض تحلل بالمال (قول الشارح يبق في الذمة) أي في ذمة الحصر

فصل في الصبي أبوه أي بالاجماع (قول الشارح إن لم يكن جن) لو وصى الأب في حياة الجد ثم نصبه وسباً في الجد وصى الجد (تم القاضي) أو من ينصبه وسباً في كتاب الوصايا من شرط الوصي العدالة وفي الرخصة هنا هل يحتاج الحاكم إلى ثبوت عدالة الأب والجد

ثبوت ولايتهما وجهان وينبغي أن يكون الزوج الاكتفاء بالعدالة الظاهرة اهـ (ولان الأم في الأصح) الظاهرة والثاني تلي بعد الأب والجد وتقدم على وصيها (و يتصرف الولي

بالصلحة والولى غير الحاكم أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الأمرين من أجره مثله وكفايته فإن قص عن كفاية الأب أو الجد الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف في أخذ ذلك على حاكم أو يمتنع على الحاكم الأخذ مطلقاً (قوله بالصلحة) ومنها بيع ما وهبه له أصله بشئ مثله خسية رجوعه فيه وبيع ما ينفى خرابه أو هلاكه أو غيبه ولو بدون ثمن مثله ولو قبض فاضل ما رغب في نكاح موليته أو بقاءه ولو بنحو بيع حلى لصنع ثياب وشراء جهاز معتاد ولو بغير إذن حاكم وتقبل دعواه فاذلما يكذب ظاهر الحال (قوله وهو أولى) أن أمن فيه رجوعه وخراب وكفى به يعلم ولكن به ثقل خراج ولا بد من بلد المحجور بحيث يحتاج في تحصيل غلته إلى أجره من شوجه إلى بلد أجهل أو لنحو عمارة (قوله وبنى دوره الخ) قال شيخنا التعمد الرجوع إلى عادة البلد وفي شرح شيخنا ما يخالفه وإن اعتبر ما نصوا عليه وإن خالف المادة وسواء في البناء ابتداءً أو موداه فلور تركه أو تركه علفاً أو بقاءً وسقيها من وكذا تركه تحمل بلا تقييد (قوله ابن قاسم) واعتمد شيخنا خلافاً قال التتفال ويضمن ورق الفرد إذا ذكره حتى مات (فرع) لا يشترط في المقار أن يساوى بهدها ما صرف عليه على التعمد لدوره وإن وقع لبض العلماء كرامته (فتنبه) حكم ناظر الوقف في ذلك كالولى (قوله الأجر) وأول من صنعه هانم عند بناء الصرح لفرعون (قوله ولا يبيع عقاره) ومثله آلة الفئنة ومن الحاجة تعاصر في الحرف فلا بد من كون الحاجة في هذين أكيدة ويجوز بيع غيرها ولو لحاجة يسيرة وبيع مال التجارة لمصلحة (قوله وله بيع ماله) ولا يجوز إقراضه بالضرورة إلا للفاضة فيجوز للحاجة أيضاً ولا يبيع الولي إلا بثقة ملى (قوله على النقد) أى الحال (قوله الأصح الصحة) مرجوح والتمتع عدم الصحة (قوله وإذا باع) مال ولده لنفسه) ومثله عكسه وخرج الوصى والقيم فلا يصح مطلقاً (قوله لا يحتاج إلى الرهن) وهو التعمدان كان مليئاً قال شيخنا حرر ويجب الأَشهاد وخالفه الخطيب نعم لا يجب شئ من ذلك في البيع لمحض توفيق اقتاد روحه عليه وليس لولى سفر بمال محجور في البحر وإن غلبت السلامة وله السفر بالمحجور فيه عند غلبتها وله السفر به بماله في غيره مع الأمن وله أركاب المحجور الدواب التي يضبطها ولو حاملاً (فرع) لو فسق الولي في زمن الخيال لم يبطال البيع ويثبت الخيار لمن يلى مكانه (قوله في ذلك) أى الأخذ أو التترك فلا يأخذ إلا بالصلحة أو يزادها ولم يأخذ فلم يولى عليه بعد كماله أن يأخذ وللأب الشريك أن يأخذ بالشفعة لنفسه في بيع حصه المحجور لنفسه أو غيرها وأشرأه ماله ولغير الأب من الأولياء ذلك في غير الأولى وليس للولى مطلقاً أن يقصص لوليه ولا يعفوعن قصاص له الأب في حق محجور فقير ولا يكاتبه فقير ولا يملكه ولا يعلق عقده ولا يطلق زوجته ولو بموضع ولا يشترى له الأمن ثقة ولا يشترى له الجوارى ولا يصرف ماله في نحو منة و يجب عليه قبول هدية للمحجور أو هبة أو وصية أو الفياض كإمر قال بعضهم ينزل أيضاً وتوقف شيخنا وشيخنا الرملى في القول بذلك (قوله ويركى ماله) وكذا بدنه قال شيخنا الرملى وجوباً فوراً فيها وقال شيخنا جواراً إذا لم يعتقد وجوبها بأن كانا خنيين وفيه نظر إذ لا زكاة عندهما فهي عندهما حرام فيحمل كلام شيخنا الرملى المذكور على ما إذا كانا شافعيين فإن كان أحدهما شافعيًا حاز لولى الإخراج وعليه يحمل كلام شيخنا وقال بعضهم يجب عليه فيها قال شيخنا والأولى للولى مطلقاً رفع الأمر لحاكم بإمره بالإخراج أو عدمه حتى لا يطالبه الولي عليه بعد كماله أو المأذون غيرهما أخبره بها بعد كماله (قوله وينفق عليه ويكسوه)

الظاهرة كالأب (قول الشارح أى الطوب الخ) قال في البيان والمحجور أولى من أجرة (قول الشارح بدل) ينبر بهذا إلى أن التمتع من البن والجنس لا فرق فيه بين اجتماعهما وإفراقهما (قول الشارح وهو محجود) ينبغي أن يكنى بإمكان الوجود عادة ولا يشترط الوجود الحالي (قول الفتاوى إذا باع) لو أجرة بأجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن برأى ذلك من الفتنة لا لا ذرى (فرع) يجوز أن يدفعه قرضاً ولا بذن في النسبة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل (قول الشارح لأنه أمين في حق ولده) هذا مسلم ولكن ينبغي تنقيده بأن يكون مليئاً أو يشهد

شفقتما (وان ادعاه على الوصي والامين) أي منصوب القاضي (صدق هو يمينه) للتمتع في حقهما وقيل في غير المقارهما الصدقان والفرق عسر الاشهاد في كل قليل وكثير يباع ومنهم من أطلق وجهين من غير فرق بين ولي وولي ولا بين المقار وغيره ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي (باب الصلح) (هو قيمان أحدهما بغيري بين التدايين وهو نوعان أحدهما صلح على اقرار فان جرى علي عين غير المدعاة) كان ادعى عليه دارا أو حصه منها فأقره بها وصالحه منها على عبد أو ثوب معين (فهو بيع) للمدعاة (بلفظ الصلح) تبعت فيه أحكامه أي البيع (كالشفعة والرذ باليب ومنع تصرفه) في المصالح عليه (قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفاق) أي الصالح عنه والصالح عليه (في غلبه الربا) واشترط التساوي في صيغار الشرع ان كانا من جنس واحد من أموال الربا وجرى ان التحالف عند الاختلاف (أو جرى الصلح (على منفعة) في دار مثلا مدة معلومة (فأجرة) لحل المنفعة بالعين المدعاة (ثبت

وكذا على حيوانه ونحو زوجته وبجبره الولي على الكسب لذلك ان لم يكن غنيا كما مر ونخرج أرش جنابته يوفى بدونه لكن بعد طلبها ولو بلا حاكم (قوله على قريه) ومنه الأب والأجد للولي كما تقدم وله خلط ماله بالله ومواكتهم المصلحة (قوله بالطلب) ولو بولي الا في معذور كزمن عاجز عن ارسال (قوله بعد بلوغه) الاولى بعد كاله ليشمل السفية والمجنون (قوله فيما) أو أخذنا بشفعة بأن ادعى أن الولي ترك الاخذ مع المصلحة فيه صدق باليمين (قوله لو فور شفقتما) قال شيخنا الرمي ومنهله الأم وأصولها وان توقفت ولا يتعامل حاكم اخذ من العلة (قوله على الوصي والامين) أي من غير الأم وأصولها كمر والقاضي ولو قبل غزله كالوصي على المتمدوق قال الخطيب يصدق في غير المال بل يمين (قوله صدق هو) قال شيخنا الرمي في غير أموال التجارة وفي الأيسر الاشهاد عليه والافهما الصدقان (قوله وقيل النخ) هو اعتراض على الصنف في عدم ذكر الخلاف وظاهر كلامه أن الخلاف أوجه ثلاثة فأنه (قوله ودعواه على المشتري النخ) ظاهر كلامه شمول التشبيه للخلاف والحكم فراجحه (فتبينه) لا يصح للحاكم أن يحكم بصفة بيع المقار ونحوه حتى ثبت عنده ان التصرف بالمصلحة قال شيخنا الرمي هذا في الوصي والامين بخلاف الاب والجد

باب الصلح

هولة وعرفا عما قطع النزاع وشرعا عقدي يقتضي ذلك وهو رخصته من المخطور وقيل أصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره من المقودولفظه يتعدى للترك من وعن والما أخذ ذملي والباء ولو اعتبارا أو غلبا كما يأتي ودليل جواز الكتاب كقوله تعالى والصلح خير والسنة كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا رواه ابن حبان وصححه الإجماع والكفار كالمسلمين وتخصيصهم بالترك لا يقتضيهم للأحكام غالبا قال الاسنوي ومعنى أحل حراما كأن يصلح على نحو خر أو من حال على مؤجل أو من درهم على أكثر منها ومعنى حرم حلالا كأن يصلح زوجته على أن لا يطلقها انتهى وفي ذلك كله نظر كما بينته في حاشية التحرير على أم بيان فليراجع مناهو من ما يأتي في الصلح مع الانكار (قوله هو قيمان) أي اعتبار الذي ذكره هنا الذي هو في العاملة والدين فلا يراد من أقسامه الصلح بين المسلمين والكفار كما في الهدنة والامان وبين الامام والبيعة كما في بايهم وبين الزوجين كما في القسم والشور وغير ذلك (قوله على عين) أي حقيقتها كما سيذكر له اما في مقابل النفعه كما سيذكره (فرع) يصح الصلح عن منفعة نحو السكك وعن نحو السرجين لان اخذ المال في مقابل لاسقاط حقه لا في مقابل النفعه أو الاختصاص (قوله فافر) ومثل الاقرار المحبة واليمين الردودة (قوله في الصالح عليه) وكذا في الصالح عن ولو ذكره كان أولى (قوله لحل النفعه الخ)

خوف الموت (قول الشارح لأتبعها الخ) قضية هذا الفرق قبول قول الأم اذا كانت وصية

باب الصلح

هولة قطع النزاع وشرعا عقدي يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمقودله ماسبق والاموال قال السبكي المزاحمة تارة تقع في الاملاك وتارة في الشراكات وحيد فيفصل تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهما والباب المعقود لذلك (قول المتن فان جرى على عين غير المدعاة) أي غير العين المدعاة فالمصالح عنه هنا أيضا عين وسياق في قسمه في قوله ولو صالح من دين الخ قال السبكي وصواب عبارة الكتاب على غير العين المدعاة. حيث ما صالح من عين على دين أو وسيد كرهه الشارح (قول المتن فهو بيع) ذكر الصنف أو نفعه أنواع البيع والاجارة والهدنة والاربا فالاولان صلح للمعاوضة والاخيران صلح الحطية قال الاسنوي وزاد الرافعي في الشرح صلح العارية (قول الشارح وجرى ان التحالف) والتوقف على شرط القطع في الزرع والابطال بالشرط الفاسد ونحو ذلك (فرع) أنلف له أو باقية عشرة علة بجز أن يصلحها على خمسة عشر لانه ربا (قول المتن فأجرة) لصدق حدها عليه

(فول) أحكامها أي الاجارة في ذلك (أو جرى الصلح (على عين غير المدعاة) كمنعها (فهي لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (فتثبت أحكامها) أي الحب في ذلك من الإيجاب والقبول والاذن في القبض ومضى زمن إمكانه

فهي اجارة لغير العين المدعاة بها من الدعي عليه للدعي وقصره الشارح على هذه نظرا للظاهر من لفظ على ولا فمكسها كذلك كان يصلح بعد أو ثوب على سكني الدار الدعي هامة معلومة وهي اجارة العين المدعاة بغيرها من الدعي للدعي عليه (قوله) فصيح المقيد بلفظ الهبة) ونحوها كالتملك ولا بد من ذلك من لفظ الصلح كما هو المقسم كأن يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقي فلو قال وهبتك نصفها على أن تعطيني باقيها فسد الصلح قال شيخنا وكذا يسد لو سكت عن لفظ وصلحتك واقتصر على وهبتك نصفها قال ولا يشترط القبول فيه كما يأتي في الدين وفيه نظر فان كلاما من لفظ الصلح والهبة قد يحتاج الى القبول بخلاف الابراء فبأن يأتي فتأمل (قوله) ولا يصح بلفظ البيع) بأن يقول بعتك نصفها وصلحتك على الباقي (قوله) والاصح محته) أي عقد الهبة المذكور ويسمى صلح الحطيطة (قوله) بلفظ الصلح) ويشترط فيه القبول كما يأتي في الدين (قوله) وهي الخصومة) وفي نسخة وهو سبق الخصومة وان لم تكن عند قاض ونحوه (قوله) فالاصح بطلانه) أي بطلان كونه صلحا وهو كناية في البيع قاله شيخنا هر (قوله) ولا يصح المقيد) أي صلحا صريحا على الرجوع (قوله) من عين) أي غير نقد (قوله) فظاهر انه بيع) لأن العين التقدير هو هنا في الذمة وليس مسلما فيه لعدم لفظ السلم فلا ينافي صحة السلم في التقدير كما س (قوله) موصوف) نعم لعدم أو ثوب وسكت عن مثله في النقد استغنا عنه لذكر كونه من الذهب أو الفضة وكون مثل هذا من البيع وما بعده من السلم غير مستقيم اذ كل منهما جامع لفظ السلم سلم ومع عدم لفظه بيع كما هو مذكور في محله (قوله) فظاهرا نه سلم) أي ان ذكر لفظ سلم وسكت عنه الشارح لعلم به وليس لفظ الصلح نائبا عنه وقال شيخنا الرملي اذا لم يذكر لفظ السلم فهو سلم حكما وسيأتي ردنا (قوله) وسكت عنه الشيخان) أي سكتا عن التصريح بتصويره والافلاك ما شامل له اذ قد يراد بالعين في كلامهما ما قابل للنفقة وبما يدل اقتصارهم عليها في مقابلة العين وقد اشار الى ذلك الاسنوي وما قبل ان الشارح ذكر ذلك راداعلى الاسنوي غير ظاهر فتأمل (تنبيه) يقع الصلح جملة كصلحتك من كذا على رد عدي وهي في الحقيقة صلح على منفعة فهو من أقراد ما تقدم ويقع خلعا كأن نصلحه من كذا على أن يطلقها طلقا قال شيخنا ولا بد بعد عقد الصلح من انشاء عقد خلعا كأن يقول طلقتك على ذلك أو خالعتك عليه فتقبل قال بعضهم وعلى هذا فلم يقع الصلح خلعا فالوجه الاكتفاء بقوله طلقتك عليه مثلا عقب لفظها بالصلح ويقع فسخا وسيأتي قال شيخنا الرملي ويقع وقفا وفيه نظر ويقع اعارة كأن يصلح من الدار على أن يسكنها الدعي عليه سنة ولا يصح على أن يسكنها الدعي لأنه مقابلة ملكه بملكه لأن النفع من المقر به له نعمتا العين وذلك باطل كما قاله الدميري واعترض التصوير المذكور بأن من داخل على المأخوذ وعلى الداخل على الملتزم وهو عكس القاعدة السابقة وقد يجاب به من غير الغالب أو بالنظر للدعي عليه وبأن ذلك من الاقتصار على بعض الدعي به لامن الصلح عنه بغيره الذي هو المقسم في كلام المنهج وغيره وصوره بعضهم بان يصلحه من الدار على سكني حانوته مثلا شهرا واعترض بأنه وان صح من حيث التصوير فهو باطل من حيث ان المعار يتلصق لها مقابل وفي قولهم مقابلة ملكه بملكه نظر لأنه بالصلح نصير العين بمنفعة الدعي عليه وكان للدعي استئتي لنفسه منها السكني أو رجع فيها فالقياس الصحة فيه أيضا فتأمل وجواب بعضهم عن عدم الصحة في هذمع الصحة في الاقتصار على بعض العين فيما تقدم بأن النفع لا كانت جنسا آخر مع العين ظهرت

(قول الشارح بلفظ الهبة) كان صورته أن يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقي (قول المتن) فالاصح بطلانه) لو نوباه البيع صح ثم مأخذ الخلاف النظر الى المعنى أو اللفظ (قول الشارح) يمنع ذلك) أي يقول هو بيع أو اجارة مثلا فلا يتوقف على ذلك (قول الشارح فظاهرا نه سلم) أي سواء

فصيح المقيد بلفظ الهبة
لليعض التروك (ولا يصح
بلفظ البيع) له لعدم الثمن
(والاصح محته بلفظ الصلح)
كصلحتك من الدار على
نصفها والثاني قال الصلح
يضمن المعاوضة ولا عوض
هنا للتروك والأول قال
وجبت خاصية لفظ الصلح
وهي سبق الخصومة فيحمل
على الهبة للتروك (ولو قال
من غير سبق خصومة
صالحني عن دارك بكذا)
فأحاه (فالاصح بطلانه).
لأن لفظ الصلح لا يطلق
الا اذا سبق خصومة
والثاني يمنع ذلك ويصح
العقد (تمت) لو صالح
من عين على دين ذهب أو
فضة فظاهرا نه بيع أو عدي
أو ثوب مثلا موصوف
بصفة السلم فظاهرا نه سلم
وسكت الشيخان عن
ذلك لطوره (ولو صالح
من دين)

عبردين السلم (على عين صح فان توافقا في علة الزيا) كالمصلح عن ذهب بقصة (اشتراط قبض العوض في المجلس) حذر من الزيا (والا) أي وان لم يتوافق المصلح منه الدين والمصلح عليه في علة الزيا كالمصلح عن فضة بمحظة أو ثوب (فان كان العوض عيناً يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كما لو باع ثوباً بدرهم (٣٠٨) في الذمة لا يشترط قبض التوبى في المجلس والثاني يشترط لأن أحد الموضين

دين فيبشترط قبض الآخر
في المجلس كراس مال السلم
(أو) كان العوض (ديناً)
اشتراط تعيينه في المجلس
ليخرج عن بيع الدين
بالدين (وفي قبضه) في
المجلس (الوجبان) أحدهما
لا يشترط فان كانا بوبين
اشتراط ولو صالح من دين
على منفعة صح أخذها
تقدم وتقضى قبض
محلها ويشترط قبضه في
المجلس ان اشتراط القبض
فيه في العين يخرجها عليه
(وان صالح من دين على
بضه) كمنصفه (فهو
إبراء عن باقيه) يصح بلفظ
الإبراء والخط وعوهما
كالاسقاط نحو أبرأتك من
حسمائة من الألف الذي
لى عليك أو حططتها عنك
أو أوسعتك عنها وصالحك

على الباقي ولا يشترط في
ذلك القبول على الصحيح
(و) يصح (بلفظ الصلح
في الاصح) نحو صالحتك
من الألف الذي لى عليك
على حسمائة والخلاف
كخلاف في الصلح من
العين على بعضها بلفظ
الصلح فيؤخذ توجيهه
تقدم ويشترط في ذلك

القبول في الاصح ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كتبني في الصلح عن العين (ولو صالح من حال على
مؤجل عنه) كالف (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله (لما) الصلح فلا يلزم الاجل في الأول ولا اسقاطه في الثاني لأنهما وعد من الدائن
والدين (فان عجل) المدين (المؤجل

فيه للقبالة مردود بأن الكلام في الاعارة وتقدم انه ليس فيه ما يقابل فافهم (قوله غير دين السلم) لوقال
غير الثمن لكان أولى ليشمل البيع في الذمة نعم لو صالح عن السلم فيه برأس مال السلم صح وكان فسخاً
لعهده (قوله قبض العوض) أي الصالح عليه لا الصالح عنه لأنه من بيع الدين لمن هو عليه وهو لا يشترط
تعيينه ولا قبضه كما في ربه ويشترط تساوى العوضين ان انعقد المجلس (قوله والصالح عليه) ليرقده بالعين
التي هي القسم ليصح تقسيم الصنف بعده الى عين ودين فهو جواب عنه بجعل ضمير يتوافق راجعاً للصالح
عنه بقيد كونه ديناً والصالح عليه لا يقيد كونه عيناً والأولى ما أجاب به ابن حجر بأنه راد بالعين ما قبل للنفقة
فيصح التقسيم أيضاً (قوله) كما لو باع ثوباً بدرهم في الذمة هذا صريح في أن هذا ليس سلماً حقيقة ولا حكاماً
وهو ردمار عن شيخنا مر من أنه سلم حكاماً فليس لفظ الصلح نائباً عن لفظ السلم نعم موافقة للصح على ما
هنا لا يوافق ما مر عنه من أن البيع في الذمة حكم السلم فتأمل (قوله أحصهما لا يشترط) تقدم أنه التعمد
(قوله فيبشترط قبض الآخر) أي على الوجه الثاني الذي يشبهه بالسلم ورد التنبيه بأن البينة هنا انقطعت
بالمصلح ولا كذلك في السلم فتأمل (قوله فان كانا بوبين) أي متحدى علة الزيا كما مر اشتراط القبض
أي قطعاً فشمول كلام الصنف لهذه المسئلة لا يصح من حيث الحكم ولان من حيث الخلاف وقيل انها ليست
من أفراد ما مر قبلها واذا ذكرها لتتميم الاقسام لأن ما تقدم في عين ودين وهذه في دينين (قوله ويشترط
قبضه) أي محل للنفقة (قوله يخرجها عليه) أي على اشتراط القبض في العين على الوجه المرجوح فما
سبق ولا يخفى ان ذكر هذه المسئلة تتميم لاقسام الصلح عن الدين وصحبها بالقياس على ما تقدم في كلام
المنصف في الصلح عن العين على النفقة والتخرج المذكور ليس في محله اذ لم يتقدم في كلامه ولا في كلام
الصنف فتأمل وافهم (قوله كالاسقاط) ومثله الترك والاحلال والتحليل والمقو والوضع والمساحة
(قوله وصالحك الخ) راجع لجميع ألفاظ الإبراء واحتيج الى لفظ الصلح مع الإبراء ليكون من أنواع عقد
الصلح فيبشترط فيه سبق المحسومة ولم يحتج لقبول نظر لفظ الإبراء كما ذكره وفيه ما مر وقياس ما مر في
العين أنه لو قال أبرأتك من نصفه على أن تعطيني باقيه فسد العقد وأنت لو سكنت عن لفظ الصلح واقتصر على
الإبراء فقد كابر عن شيخنا فراجع (قوله على حسمائة) ولو معينة على التعمد ولا يشترط قبضها وان
كانت في الذمة ولا تعيينها في المجلس قاله شيخنا كشيخنا الرملي فراجع (قوله ولا يصح هذا الصلح بلفظ
البيع) ولا بلفظ الهبة ونقل عن شيخنا الرملي الصحة لأن هبة الدين إبراء وسيأتي ما يخالفه

صرح فيه بلفظ السلم واقتصر على لفظ الصلح (قول المتن على عين) قال الاستنوي كأنها تصحفت
عن غير فانه الصواب بدليل التقسيم الآتي الى عين ودين (قول المتن صح) أي سواء عقد بلفظ الصلح أو
بلفظ البيع (قول الشارح فان كانا بوبين) كأنه زاده تنصلاً للاقسام والأقسام عديم الرابوبية وهو لا يشمل
(قول الشارح قبضه) الضمير فيه راجع لقوله محلها (قول الشارح فيه) الضمير فيه راجع لقوله في المجلس
(قول المتن فهو إبراء الخ) نتركه الى هذا مع الذي قبله بقيد أن الصلح عن الدين ينقسم أيضاً الى صلح
معاوضة وصلح عطية (قول المتن) يصح بلفظ الإبراء قال الاستنوي كأن يقول أبرأتك من كذا
وأعط الباقي أو أبرأتك عن كذا وصالحتك على الباقي فإذا قال ذلك برى من غير قبول (قول المتن في الاصح)
مترك النظر الى اللفظ والنمى (فرع) لو عقده بلفظ الهبة فالظاهر المحذور عدم التوقف على القبول لأن
هبة الدين إبراء (قول الشارح على حسمائة) أي في الذمة أما العينة فكذلك عند الرافعي وعلمه بأنه استيفاء
وخالف الامام وعلمه بأنه معاوضة فيكون راداً (قول المتن فان عجل الخ) هي مسئلة مستقلة أعني ليس التعجيل

صادراً

(قوله صلح الأداء) ووقع عن الدين وان ظن صحة الصلح لكن في هذه الاسترداد لأنه أدى على اعتقاد أمر باطل فلو لم يسترد دفع عن الدين خلافا لما نقل عن بعضهم وعلى هذا ينزل قول التهج بعدم صحة التعجيل فتأمله ﴿ فرع ﴾ تتم به البأوى وهو لو صادف متعاملان على أنه لا يستحق أحدهما على الآخر شيئا على ظن صحة المعاملة ثم تبين فسادها بطلان التصديق فان قال ولد دعوى ولا جهل ثم ادعى الجهل أو النسيان بعد ذلك لم يقبل والأقبل (قوله لنا الصلح) نعم ان صرح مع ذلك بالبراءة صرح على التعمد (قوله الانكار) مثله السكوت وصدق مدعى الانكار ولو اختلفا فيه بعد الصلح (قوله فيبطل الخ) خلافا للأئمة الثلاثة في غير الكتابة والوصية والمخلع ولو أقر بعد الصلح لم ينقلب محبباً فان صالح حينئذ نصح ولو قاله بعد الصلح على الانكار رتب من الدين وأبرأ منك منه أو ملكك العين فله الدعوى بذلك ولا يؤخذ بهذا الاقرار لبنائه على فاسد ولو ادعى عليه عينا فقال ردتها اليك ثم صالحه فان كانت العين مضمونة تصح الصلح والا فلا ولو بذل النكر المالى ليرفأ فرفأ فصلحه فهو فاسد ولا يكون مقر بذلك (قوله لو كان نسخة الخ) هذا لا يدفع الاعتراض عن المهر ركائجه فالصواب أن يقال ونسخة المهر رغبر بالعين المعجزة والراء فاشبهت الراء بالنون فقومهم الصنف أنها عين بالعين الهمة والنون فغير عنها بالنفس فتأمل (قوله فيما) أى مسألة النفس ومسئلة الغير بالعين المعجزة والراء مستلثان حكمهما واحد وهو البطلان فادفع ما قيل ان الصواب في عبارة التهج غير ليوافى ما فى وضوء أصلها وغايتها أن البطلان في مسألة النفس لأمرين الانكار وفساد الصيغة باتحاد الصالح به وعنه وان أمكن الجواب عن هذا بما مروا بالبطلان في مسألة الغير لا نكار فقط انتهى عنه كما مر لأنه ان كان المدعى صادقا فقد أزم بتحریم مدعاهما للحلاله فمر عليه أو كان كاذبا فقد أحله أخذ مالا يستحقه يبيع مالا يستحقه أيضا كذلك والمدعى كالظفر ان كان صادقا لا يقال الصلح الجازى بالاقرار مشتمل على التحريم والتحليل لأننا نقول انه يحث بالبراءة كالبيع كمرت الاشارة اليه ونظر فتأمل (قوله وان كان المدعى ديناً الخ) هذه من أفراد قول الصنف وكذلك الخ الشامل للعين والدين كأن كان الصلح على نفس الدين داخل فيما قبلها لشموله لذلك وانما أفراد هذه بالذکر لعدم الخلاف في بعضها المحالف للذکر الخلاف في كلام الصنف فافهم (قوله لم يصح جزما) قال شيخنا مكر كغيره سبب الجزم في هذه دون ما بعدها

صادرا عن مقتضى الصلح كى يعترض محمداً يدفع على ظن التزم ومفاته لا يصح التعجيل كما قاله ابن الرفعة (قول المتن الصلح على الانكار) خالفنا فيه الأئمة الثلاثة وعسك امتنا بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع مالا يملكه ويشترى المدعى عليه ما يملكه وبالقياص على مالا صالح عن خلع أو وصية أو كتاب مع الانكار ولأنه ليس بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز لكف الأذى لأنه كل مال بالباطل ولا لا غنا من العين لما ذكر اذ الدعوى واليمين لا يقابلان بالمال ولا نه محرم للحلال ان كان الدعى صادقا لجرم المدعى به عليه بعد ذلك أو محلل للحرام ان كان كاذبا بأخذه مالا يستحقه (قول الشارح حكمهما واحد) أى وهو البطلان ويكون صور مسألة الكتاب انه انكر ثم دفع له الدار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الانكار وفساد الصيغة لكن هذا التصور ينبغى ان يجري فيه خلاف المسئلة الآتية وقوله فيما على استحقاق البعض يفيد البعض الذى أخذه هذا البعض الذى أخذه هذا فانها بمقد الصلح فدانها على أن لا يستحق ما أخذه غيره أوجه الاستحقاق مختلفة هذا يزعم أصالة الاستحقاق والآخر يزعم طريق الهبة (قول الشارح لتوافق الخ) عبارة السبكي قال الفقهاء يصح ويحمل المدعى واهب الصنف ان كان صادقا فهو ما له ان كان كاذبا ولا يبالى بالاختلاف في ذلك اهـ والجواب عن ذلك أن القول قول الدافع وهو أى الدافع يقول انما بذلت الصنف لدفع الأذى حتى لا يرفعى الى القاضى ولا يقيم على شهادته ورواها بالبطل هكذا البطل (قول الشارح لم يصح جزما) أى لأن ابراد الهبة على ما في الدعوى باطل ولأن قول المدعى مبرى لا واهب

لم يصح في الأصح (وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس اقرارا في الأصح) والثاني اقرار تضمنه الاعتراف بالملك كقول قال ملكي ودفع باحتيال أن يرده فقلع المحصورة لا غير (٣١٠) وعلى الأول يكون الصلح بهذا الانقاس صلح انكار (القسم الثاني) من الصلح

(يجري بين الدعي وأجنبي) في العين (فان قال وكنتي للدعي عليه في الصلح) عن الدعي (وهو مقرك) به (صح) الصلح عن اللوكل بما وكل به كمنف الدعي أو هذا العبد من ماله أو عشرة في ذمته وصار للدعي ملكا للدعي عليه (ولو صالح) الأجنبي (لنفسه) بعين ماله أو بدن في ذمته (والحالة هذه) أي ان الدعي عليه مقر بالدعي (صح) الصلح للأجنبي (وكانت اشتراء) بلفظ الشراء (وان كان) للدعي عليه (منكر أو قال) الأجنبي هو مبطل في انكاره (وصالح لنفسه) بعده أو عشرة في ذمته مثلا ليأخذ الدعي من للدعي عليه (فهو شراء) مضروب في فرق بين قدرته على انتزاعه) فصيح (وعندها) فلا يصح (وان) لم يقبل هو مبطل) مع قوله هو منكر وفي الرضة كاصلا وألا أعلم صدقك وصالح لنفسه أو للدعي عليه (لنا الصلح) لعدم الاعتراف للدعي بالملك ولو كان الدعي دينا وقال الأجنبي للدعي وكنتي للدعي

ان هبة الدين لمن عليه باطله فراجع مع مامر ويجه أن يقال ان في الأولى بيع الدين بالدين وهو باطل بلا خلاف وفي الثانية بيع عين بدن وكان القياس الصحة لولا الانكار فتأمل (قوله ملكي) ومثله هبني وبنني وزجني وأجرني فلو ادعى انه أوقفه قبل ذلك سمعت دعواه وبيته وولف لأعزني أو أجرني فاقرار بالنفقة (قوله في العين) قيد بها لأجل ماسياتي من ان شرأ من مضروب ونحوه وسباني محترق في الشارح (قوله) وكنتي أي وهو صادق والافه وشرأ فضولي (قوله وهو مقرك) أي وهو صادق في ذلك ومثله وهي كانت كان كاذبا فهو صلح على انكار (قوله وهو مقرك) ليس قيداني كونه شرأ من مضروب كما يعلم من الغصب فهو مجرد تصوير (قوله صح) أي ان لم يرجع الدعي عليه لانكار قبل الصلح والا فهو عزل فيبطل الصلح بعده (قوله من ماله) أي اللوكل وكذا من مال الوكيل ويكون فرضا على اللوكل ومثل ذلك يأتي فيما بعده (قوله) والحالة هذه منها لفظ وكنتي ولا حاجة اليه ولذلك سكت الشارح عنه (قوله صح الصلح للأجنبي) وملك العين للدعا فلو أنكر للدعي اقرارا للدعي عليه وأخذ العين من الأجنبي لم يكن له الرجوع على الدعي عليه بما صالح به لأنه غير ظالم له دعواه اقراره (قوله بلفظ الشراء) جواب عن التشبيه مع ان شرأ حقيقة (قوله منكر) أي حاله في ذلك في الواقع وان لم يقبله الأجنبي (قوله مع قوله هو منكر) ليس قيد كما مر (قوله وأنا أعلم الخ) ليس قيداً أيضاً فبإشارة النهاج أولى لشمولها ما لوقال وهو محتمل في انكاره أو لم يزده على صالحني (قوله) والدعي عليه) مستدرك اذ السكالك في صلح الأجنبي لنفسه بل ان ذكر ههنا بما هو مالا يصح ارادته فتأمل (قوله) وكنتي للدعي عليه الخ) أي وهو صادق كما مر ولا بد أن يقول وهو مقر لكأ أو وهي لك لتقدم في العين فان كان كاذبا في دعوى الوكالة فهو فضولي ولو لم يدع الوكالة ولا اقرار الدعي عليه وانما قال هو منكر ولكنه مبطل في انكاره فصالحني عنه لقطع المحصورة بينكما فان صالح على عين لم يصح ان كان الصالح عنه عيناً لعدم إمكان تملكه غير ماله فان كان ديناً وصالح عنه من مال نفسه صح لأنه من قضاء دين الغير بغير ادنه وهو صحيح أو كاذبا في دعوى الاقرار فهو صلح على انكار فلا يصح كما مر (قوله في هذه الحالة) أي حاله دعواه الاقرار بقوله وهو مقرك ولعل الشارح توهم انه ذكر ههنا في حال فعلها (قوله أو حالة الانكار) أي مع ذكره انه مبطل في انكاره كما مر والافنا كما مر في العين (قوله فلا يصح) تقدم في بانه ان الاعتماد الصحة كما في الرضة خلافا لما في النهاج يعلم أن الراد بالدين ما ينشئه الآن لادين ثابت قبل ولا بد من قدرته على انتزاع الدين كفاي العين

(فصل في) في التزامه على الحقوق المشتركة عمومًا وأخصوصا (قوله ويرعنه) أي عن الطريق بقيد كونه نافذاً وفي بيان أخذ من النفوذ بالشارع ونطق الطريق على غير النافذ كما يأتي وعلى مافي الصحراء (قول الشارح لم يصح في الأصح) علله اراضي بأن فيه معنى العاوضة وهي لا يصح مع الانكار واعتراض عليه بنظيره عند الاقرار فانه جعله استيفاء خلافاً للإمام (قول الشارح ملكي) مثله يعني بخلاف أجرني قال السبكي ولو زعم بعد ذلك انه أوقف عليه سمعت دعواه وبيته ان اعتبروا فقلنا بالنفي في نظيره من الرابحة والعمد في الرابحة القبول (قول المتن صح) أي لان من يدعي وكالة غيره مبطل (قول الشارح في سائر الماملات^(١)) ثم ان كان صادقا فالافهو كمنصرف فضولي (قول الشارح ولو كان الدعي ديناً) هو قسم قول الشارح في العين (قول الشارح أو حالة الانكار الخ) أي مع قوله مبطل في انكاره (قول الشارح على الأظهر) اعترض بأن شرط القول بصحته اعتراف الدين وهو هنا منكر فيبني أي يصح جزماً وقيده بماج بانه وان أنكر للدعي جاز أن لا يقبل لأجنبي وحجته تعتبر قدرته على الانتزاع

(فصل الطريق النافذ الخ) والطريق يذكر ويؤت وجهه عدم جواز التصرف عدم الاختصاص عليه بمصالحك على نصف الدعي أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للوكل ولو صالح الأجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الانكار بعين أو بدن في ذمته فهو ابتاع دين في ذمته غيره فلا يصح على الأظهر السابق في بابه (فصل في) الطريق النافذ بالمجمعة وبهرعنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للفقول (١) هذه القول غير موجودة في الشارح

وقوله

(بما يضرب المارة) في مرورهم فيه لانه حق لهم (ولا يشترع أى يخرج (فيه جناح) أى روشن (ولاسباط) أى سقيفة على حائطين هو بينهما (يضرم) أى كل من الجناح والسباط (بل يشترط ارتفاعه) أى كل منهما ليحجز فعله للسلم (بحيث يمر تحته) المار (منصبا) قال الماوردى وعلى رأسه الحولة الغالبة وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم الوضع عندا أكثر الاصحاب (وان كان يمر الفرسان والقوافل فليصره بحيث يمر تحته الحمل) ففتح لليم الأولى وكسر الثانية (على البعير مع أختاب الطلة) بكسر الهم فوق الحمل لانه قد يتفق ذلك أمالذى فيمنع من اخراج الجناح في شارع للسلمين لانه كاعلاء بنائه على بناء السلم أو أبلغ ذكره في الروضة (و يحرم الصلح على اشراع الجناح) بنى وان صالح عليه الامام ولم يضرب المارة لان الهواء لا يضر بالعقد وانما يتبع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الانسان فعله من غير عوض كالمرور (و) يحرم (أن يبنى في الطريق ذكة) بفتح الدال أى مسطبة (أو يرس شجرة وفيل

ففى أعم مطلقا وذكر ثوث فقول المنهج وبينهما اقتراق هو من الافتعال الكفا في مفارقة أحدهما لامن التفاعل المقتضى لمفارقة كل منهما قوم (قوله بما يضرب المارة) أى ضرا دائما لا يحتمل عادة فيجوز نحو عجن طين ونقل حجارة ونحوهما ذكة المارة اذا ترك من الطريق مقدار المرور ويجوز وقوف دابة بقدر الحاجة قال شيخنا ومندوب المدرسين على أبواب المدارس ونحوها مذكة التدريس ونوزع فيه وكل ذلك مشروط بسلامة العاقبة فيضمن ما لو لم يمتد وأدواب نحو الملاطين على حوائطهم أو نحوها فيمنعون منه ولو بولى الامور وجوبه عليه ما ولو لم يمتد منهم مضون قطعاً (قوله جناح) مأخوذ من جناح الطائر أو من جناح اذمال (قوله ولا سباط) جمعه سوابط وسباطات ومثله سرداب تحت الارض بين دارين وهو هواء البحر كالشارع ومنع مطلقا هو في هواء المسجد والباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك (قوله فرع) يجوز المرور في ملك الغير بما جرت به العادة ولم يضر وان منه ما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولو لبسه وأما الموقوفه من ثلاثا لم يضر رضى بأخذها وقوم من مستحقوه جاز قال شيخنا وكذا أختنا جرت العادة به منه ونوزع فيه وكل ما يفتل في حريم البحر من الاختصاص بهم وجوبه لانه ممنوع وتقدم أجرته ومثله كل مانع فعله بالقرار (قوله فرع) يظهر انه يجزى في فتح الباب هناما في الجناح ولا يصح الصلح على فتحه جال لعدم تصور مستحق معين (تنبيه) لم يعتبر أبو حنيفة فرض اقفه الضرر وعدمه بل قال ان منه شخص امتنع والأفلا وقال الامام أحمد ان ذكرا الامام جاز والأفلا (قوله الحولة) يضم الحاء والهم (قوله الثالثة) بمجموعة وموحدة بعد الام وقيل بدلها معلقة وتحتية وهو بعيد لانه يؤدى الى الجهل بقدرها (قوله ان لا يظلم الموضع) اظلاما مخالفا للعادة (قوله الحمل) أى الثالب وان ندر مروره (قوله أمالذى فى منع) وان لم يضر وأذن الامام له في اخراج الجناح ومثله السباط ونحوه ما تقسم في شارع المسلمين وأما شارعهم المخصص بهم بأن لا يساكنهم مسلم فلم يملك فيه (قوله أو أبلغ) أى لكونه على رءوس المسلمين بمرورهم تحته أولان شأنه الاشراف عليهم أو غير ذلك وخرج بذلك مروره بشارع المسلمين جاز بما أتى في السير (قوله ذكة الخ) الذكة اصابة محل الجلوس والمراد هنا الاعوم وحاصل المعتمد في الذكة والشجرة وحفر البئر عن شيخنا الرملى واليه يرمى كلام المصنف حيث أخذ ذلك عن الفصلى في الجناح ان الذكة يمنع منها ولو بفناء داره أو دعة لحداده سواء في المسجد والطريق وان اتسع واتنى الضرر وأذن الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة في الطريق كذلك وتجوز في المسجد ان لم تضرب المصلين وكانت لعموم المسلمين كأكلهم من ثمارها أو صرفها في مصلحتهم وأن حفر البئر جاز في المسجد والطريق بالشرطين المذكورين هذا ما في شرحه وما نقل عنه بخلاف ذلك لا يعول عليه قال وما ذكر من جواز اقطاع الامام للشوارع كافي الجنايات ضعيف أو محمول على قطعة زائدة على محل المرور لا يحتاج اليها فيه وشيخاننا زبادى قال بجواز الذكة والشجرة وحفر البئر في المسجد وغيره حيث اتنى الضرر وأذن الامام وكان لعموم المسلمين (تنبيه) علم من هذا منع وضع الخزانة في المسجد لا بقدر الحاجة ولعموم المسلمين ولا ضرر وتقدم الواضع الاجرة حيث امتنع عليه الوضع كما تقسم (تنبيه آخر)

وقوله ولا يشترع الخ داخل فيا قبله ذكر ليبنى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة لا عبرة بالضرر وعدمه بل ان نازعه شخص منع والأفلا وقال أحمد لا يجوز الا بادن الامام (قول المن بما يضرب) يقال ضر يضربا وأضر يضربا اضرا (قول الشارع) أما الذى فيمنع أفتى الغزالي بأنه يحرم عليه اشراعه للبحر أخذنا من التعليل هنا (قول الشارع) وانما يتبع القرار (كالخ مع الأم) (قول الشارع) ولا يضر أى من جناح أو غيره أى وأما الذى يضر فلا يجوز بعوض ولا غيره (قول الشارع كالمرور) نظير أو مثال (قول الشارع) ويحرم أن يبنى يربد أن يبنى عطف على الصلح لانه معمول لانه حينئذ لا يفيد حرمة البناء ويجوز الاتفاع بعجن الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جمع بين الطين الذى يتحصل في الشارع وضرب لبننا جاز يمه (قول الشارع أى مسطبة) قال الجوهرى الذكة والذكان ما يقعد عليه

ان لم يضر المارة (جاز) كالجناح و فرق الأول بأن شغل السكان بما ذكره مانع من الطريق وقد تردد المارة فيصطكون به

لأخرج جناحتي جناح جاره أو فوقه أو مقابله جاز بشروطه السابقة وأن لا يضر جاره أو يمنع بفعه ولو
 انهدم جناحه فأخرج جاره جناحا مقابله جاز وإن منع من عود جناح الأول وأن كان على عزم عوده نعم إن
 كان جناح الأول أخرج حال الأحياء لم يكن للآخر منه وله عود ومهد ما يمنعه **(فرع)** يحرم على
 كل أحد أن يدخل بعض الشارع في داره ولا يجوز لو كبل بيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت
 وفضلت عن الحاجات لا لأن لم هل أصلها وقف أو موات أحيى وقد عمت البلوى بذلك ومن خالفه ولو بنحو
 جناح قلعه الامام لا لأحد عند خوف الفتنة والأفهام التعلل **(قوله وغيره النافذ)** أي الحالى عن نحو مسجد
 أو قبر مسيلة للأفهام من أوله إلى محل ذلك كالشارع فيها مروفيده شيخنا حرر بما إذا كان ذلك غير حادث
 والاعتبار رضاهم استصحابا لثبوت الحق لهم أو لوفيه نظر فراجع **(قوله الا رضاهم السابق)** راحم للسلمين
 وفيه تغليب والمراد بهم من يمر تحت الجناح وهو من يابهم مقابلة أو أبعد منه عن رأس الدرب : ما في المنهج
 محمول على هذا والأفهام مرجوح والمعتبر رضاهم لكن غير المتعبر به يعتبر رضاهم ولو جروا لم يسكنوا لم
 يتضرر أو مثلهما ناظر الوقف ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو مؤقتة ويعتبر رضا غير الكامل بنحو وصا
 بعد كماله ولو رجعوا عن إذن قبل الإخراج امتنع الإخراج أو بعده لم يعتبر الرجوع في الشر كماله فلا يفلح
 ولا أجر فيه وجاز في غيرهم مع غرم أرش النقص بقلعه ولا يبقى باجرة كمر المراد بالارش ما رمى الفليس
(قوله داره) مثلا كحائوته وبئر ولغيرهم مرور وجلس فيه جرت به العادة وإن كان فيهم محجور عليه
 مثلا نعم لهم النفع من الدخول إلا لنحو ضيف لاحدهم **(قوله الدرب)** هو عري في قويل معرب ومعناه الأصل
 الطريق الضيق في الجبل **(قوله أمهمما الثاني)** وهو الاختصاص وهو المتمدد فكل واحد يختص بقدر
 ما يناسب داره ولم قسمته إن أمكن وإجارتها قاله شيخنا ولم سده لابعضهم غير إذن من له حق في محل
 السد ومن استأجر داره إلا للاتفاق بقدر ما يخصه وليس له إجارتها قال شيخنا ولو أجره أيضا علم أن من ياب
 آخر الدرب يختص بما أمامه ياب إلى باب غيره فله حوزة وجعل باب عليه **(قوله الا رضاهم)** أي أهل الدرب
 أي جميعهم فلا يكتفي رضا بعضهم سواء من ياب أقرب إلى رأس الدرب من المفتوح أو أبعد أخذنا من العلة
 والمراد بهم نهالسا كنون ولو باعارة أو نحوها **(قوله ولهم)** أي لكل منهم ولو واحد فهو كالجميع كقوله الأذرى
(قوله الرجوع متى شاءوا) وإذا رجعوا امتنع مرور الفاتح ولا غرم عليهم الرجوع وفارق ما رمى في الجناح

(قول المتن لغير أهله) علل ذلك بأنه ملكهم ولا يشكل بجواز دخول الغير بغير إذن لأنه من الإباحات
 المستفادة من قرآن الأحوال كالمرور في أرض الغير إذا لم يتخذ طريقا وتوقف فيه الاستئوى إذا كان
 هناك محجور عليه لأن الإباحة بمنعته منه ومن ياب **(فرع)** الظاهر أن لهم منع الغير من الدخول
 ولو أضاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم النفع كماله أن يؤجرها لجماعة فإن البعوى في فتواه صرح
 بجواز إجبارها لجماعة وصرحوا بجوازها مما فاقضى أن الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لمعالمه ونحوها
 ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الأملاك المشتركة ما يترتب على النفع من تعطيل ارتفاعه بخالص
 ملكه على الوجه الذي يريده يهديك إلى هذا جواز جعلها مسجدا وإيجار لجماعة فكما
 ملك نقل حق المرور بالإيجار يملكه بنقله بالعارية فليست أم **(قول الشارح يحرم الصالح)** هذا فذكره
 الصنف ولو عكس ما ذكره هنا وتركه هناك كان أولى لأن حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير
 عكس **(قول الشارح وهي تؤث)** اعتذار عن جعل الضمير هنا مؤثا وفي غيره من الضمير مذكرا **(قول)**
(المتن لملكهم) أي لكل منهم **(قول المتن الدرب)** هو عري في قويل معرب ومعناه الأصل الطريق الضيق في الجبل
(قول المتن وجها الخ) قال الأذرى يجب أن يكون محلهما في سكة بحيث كذلك وتركوا لها طريقا أما
 لو كانت ساحة كبيرة أو تقسموها أو بنى كل من سهمه دارا وتركوا لها ممر أو بنى مالك الساحة فيها دورا وترك
 لها طريقا ثم انتقلت السكة ودور هاعن ملكة فالوجه تعيين كونها للجميع قطعوا ويجب في التي جهل حالها أن

(وغير النافذ يحرم
 الانشراح للجناح) (البه لغير
 أهله) بلا خلاف (وكذا)
 يحرم الانشراح (لبعض
 أهله في الأصح الا رضاهم
 السابق) (تضرروا به أم
 لا اختصاصهم بذلك والثاني
 يجوز بغير رضاهم إن لم
 يتضرروا به لأن كلامهم
 له الاتفاق بقراره فكذا
 بهواته كالشارع وعلى
 الوجهين يحرم الصالح على
 انشراحه بمال لما تقدم
 (وأهله من نفذ بداره
 إليه لامن لاصقه جداره)
 من غير نفوذ باب إليه (وهل
 الاستحقاق في كلها) أي
 الطريق المذكورة وهي
 تؤث وتذكر (لكلهم أم
 تختص شركة كل واحد
 بما بين رأس الدرب وباب
 داره) لأنه محل تردده
 (وجها أمهمما الثاني)
 والاول قال بما احتاجوا
 إلى التردد والارتفاق في بقية
 الدرب لطرح الانتقال عند
 الدخول والإخراج (وليس
 لغيرهم فتح باب إليه
 للاستطراد) الا رضاهم
 لتضررهم بمرور الفاتح أو
 مرورهم عليه ولم بعد
 الفتح رضاهم الرجوع
 متى شاءوا (وله فتحه

إذا سمره) بالتخفيف (في الاصح) لأن له رفع جميع الجدار فبعضه أولى والثاني قال الباب بشر بنوت حق الاستطراق فيستدل به عليه قال في الروضة وهو أوفق (ومن له فيه باب ففتح) أي أراد فتح (آخر أبعد من رأس الدرب) (٣١٣) من الاول (فلشركاه منته) من

بأبه بعد الاول جزما ومن بأبه قبله على أحد الوجهين السابقين في كيفية الشراكة في الجناح وسواء سد الاول أم لا أخذاً من الاطلاق مع التفصيل في قوله (وإن كان أقرب إلى رأسه ويؤسّد الباب القديم فكذلك أي لشركاه منته كما تقدم لأن زيادة الباب تورث زيادة زحمة الناس ووقوف الدواب فيقتضرون به (وإن سده فلامنع) لانه نقص حقه (ومن له داران تفتحان) بفتح الوقفية أوله (إلى درين مسدودين أو درب) مسدود وشارع ففتح باباً أي أراد فتحه (بينهما لم يمنع في الاصح) لانه تصرف مصادف للملك والثاني يقول فتحه ثبت لمن كل درب من الثلاثة عمراً إلى الدار التي ليست به ويرد فيها استحقة من الانتفاع ومحل الخلاف إذا فتح لغرض الاستطراق قال الرافعي مع سد باب إحدى الدارين زاد في الروضة وعدم سده صرح به الأصحاب قالوا ولو أراد رفع الحائط بينهما جعلها داراً واحدة يترك بابيهما على حالهما جاز قطعاً انتهى

وأعارة الأرض للبناء بأنه هنا تصرف في ملكه وليس لأحد تنقذه (قوله إذا سمره) المراد عدم استطراقه (قوله بالتخفيف) على الاصح (قوله قال في الروضة) مرجوح (قوله من بأبه بعد الاول) دخل فيه مقابل المفتوح الجديد (قوله قبله) أي قبل الاول أي قبل آخره فيدخل مقابل (قوله الوجهين) الاصح منهما عدم المنع (قوله كما تقدم) اقتضى كلامه أن من بين البابين ليس له المنع على الاصح وليس كذلك بل الاصح هنا أنه للمنع فالمراد بالشراكة هنا من ليس أقرب إلى رأس الدرب من المفتوح (قوله لأن زيادة الباب الخ) أي مع تميزه عن شركاه بباب فلا بد جواز جعل داره نحو حمام (قوله لم يمنع) هو التعمد (قوله من الثلاثة) أخرج الشارع (قوله صرح به الأصحاب) فيه نسبة فقصور الرافعي بعدم اطلاعه عليه فمأمل (قوله قالوا) ليست صيغة تبر بل تقو به للحكم لأفادتها اتفاق الأصحاب عليه المفهوم من شرط الاستطراق السابق فمأمل (قوله أهل الدرب) أي للسودد والحال عن نحو مسجد والأفلا يجوز الصلح ولا يصح والمراد بأهله هنا من يتوقف الفتح على أذنهم من يملك الرقبة وإن لم يملك النفعة أيضاً خرج بفتح الباب الصلح على إخراج الجناح فلا يجوز ولا يصح كما مر ثم الصلح على إخراج الميزاب يصح لانه انتفاع بالقرار بشرط أن لا يزيد على نصف هواه الشارع ليسبي لشريكه النصف الآخر لشدة الاحتياج اليه وبذلك فارق جواز إخراج الجناح وإن استغرق أكثر الشارع وإن منع مقابله من الإخراج كما مر فمأمل (قوله بالاصح) ويوزع المال على الدور بقدر مساحتها وما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك داره بصرف ما يخصه على مصالح الوقوف عليه كذقالة شيخنا الرمي (قوله فهو إجارة) وتقدر بقدرها (قوله) وسكت الشيخان على ذلك أي فهو صحيح معتمد قال الأذري ينبغي تقييد الجواز بما إذا لم يكن في الدرب نحو مسجد كدار موقوفة ولو على معين والأفلا يجوز ألا يتصور البيع في الوقوف وحقوقه قال وأما الإجارة فبها تفصيل لا ينبغي على الفقيه في شرح الإرشاد وكأنه يشترط أن ما يخص الوقف من الإجارة أن كان قدر أجرة التل وفيه مصلحة صح والأفلا وشيخنا الرمي توقف في الإجارة ولو في الوقف الحادث وفي جواز الإذن في فتح الباب مجاناً أيضاً اه وفي هذه الإشارة والتوقف بحث ظاهر لأن كلام الأذري أن كان في القدر الذي من رأس الدرب إلى المسجد والدار الموقوفة فلا ينبغي أن له حكم الشارع النافذ فيما لم يولس فيه بيع ولا إجارة ولا صلح على جناح ولا فتح باب وإن كان في نفس المسجد فليس فيه ذلك أيضاً وإن كان في نفس دار موقوفة فلا

تكون كالاولى (قول الشارع ومن بأبه قبله) من جلهم من بأبه مقابل للباب القديم كما في الروضة عن الامام (فرع) لو كان له في السكة قطعة أرض جاز أن يبنها داراً ويفتح لكل دار باباً (قول الشارع كما تقدم) ينبغي أن يقال أن من بأبه بعد الحادث جزماً ومن بأبه قبله على أحد الوجهين (قول الشارع لأن زيادة الباب الخ) استشكل هذا التعليل بأن له في السكة المذكورة أن يجعل داره حماماً أو خاناً مع ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صرح بذلك الامام والغوى في الفتاوى ولو وقف داره مسجد اصرح السبكي نقلاً عن الأصحاب بأن حق المرور ثبت للمسلمين كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فانه يتوقف على الرضا وعدم الضرر ومنع عند الضرر وإن رضوا (قول الشارع بفتح الوقفية) لأن الدار مؤتنة (قول الشارع ويرد فيها استحقة الخ) مطوف على قوله ثبت له (قول الشارع) أما إذا قصد اتساع ملكه (الخ) هو محتمز قوله لغرض الاستطراق (قول الشارع وإن أطلقوا الخ) هذا بخلاف ما لو صلح على إجراء الامام من فوق سطحه مثلاً لا يكون ذلك تملكاً لأن الدرب لا يراد إلا الاستطراق فكان إثباته فيه تملكاً بخلاف

(٤٠ ع) (قيل في وصية) - (ثاني)

(وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب بالاصح) قال في التتمة إن قدر وادماً فهو إجارة وإن أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو بيع جزء شائع من الدرب ولن يترتب له منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (و يجوز) للمالك

(فتح الكوات) في جداره
 للاستئذاة بل يجوز له إزالة
 بعض الجدار و جعل شبك
 مكانه الكوة بفتح الكاف
 طاقه (والجدار بين
 للالكين) لبناء بين (قد
 يخصص) أي يفرد (به
 أحدهما) ويكون سائرا
 للآخر (وقد يشتركان
 فيه فالتخصص) بأحدهما
 (ليس إلا خروج الجذوع)
 بالمعجمة أي الخشب (عليه
 في الجديد ولا يجبر للالك)
 له أن يمنع من وضعها
 والتقديم عكس ذلك الحديث
 الشيخين لا يمنع جار جاره
 أن يضع خشبه في جداره
 أي الأول وخشبه روى
 بالافراد منونا والاكثر
 بالجمع مضافا وعورض
 بحديث خطبة حجة الوداع
 لا يحمل الامر من مال
 أخيه الاما اعطاءه عن طيب
 نفس رواه الحاكم بأسناد
 على شرط الشيخين
 في معظمه وكل منهما مفرد
 في حسنه (فلورضى) للالك
 على الجديد بالوضع (بلا
 عوض فهو اعادة الرجوع
 قبل البناء عليه) أي على
 للوضوع (وكذا بعده
 في الاصح) كسائر العوارى
 (وقائدة الرجوع تخيره بين
 أن يبقيه) أي للوضوع
 التي عليه (بأجرة أو يقلع)
 ذلك (و يرم أرضه) (نقصه)

يخفى حكمهما من باب الوقف فتأمل وراجع (قوله فتح الكوات) بفتح الكاف وضمها وتشديد الواو جمع كوة
 وهو جمع قلة غائبة الى تسعة وجمع تكبيره الكواء بكسر الكاف مع الياء عدمه ولو عبر به كان أولى كذا قيل
 ورد بأن تصرفه أخرجه الى جمع الكثرة وفتحها جاز وأن اشرفت على دار جار موحرر به نعم يمنع من جعل
 أبوابها فتفتح الى خارج ملكه الا ان جاز له الفتح للاستطراق (تنبيه) له قطعة أرض في سكة فأراد جعلها
 دورا لكل دار باليمنع ولو كان له فيها دار في وسطها ودار في آخرها فمن بينهما منعه من تقديم باب التوسطه
 الى آخر السكة لان شركته بسببها انما هو اليها (قوله لبناء بين الخ) دفع به توهم الملكية في نفس الجدار فينافي
 ما بعده وعبارة المهر بين ملكين وهو أخصر وأولى فعدل للصنف عنها لوجهه فتأمل (قوله أي يفرد
 به) فسر به الاختصاص لانه أنسب بالاشتراك فتأمل (قوله ليس إلا خروج الجذوع) تخصيصها بالذكر
 لكونها محل النص ومثلا غير هامن سائر الاتفاقات كبناء وفتح كوة وغرز وتذكير التاء أفصح من فتحها
 قال شيخنا ولما عرجت به العادة لخالفتها للشرع فراجع (قوله والتقديم عكس ذلك) لكن بشرطه وأما أكثر
 وهي أن لا يحتاج المالك لوضع جذوع نفسه وأن لا يزد الجار في ارتفاع الجدران وأن لا يبنى أزجا وأن لا يضع
 عليه ما يضره وأن تكون الأرض له وأن لا يملك شيئا من جدران البقعة التي يريد تنسيقها ولا يملك الاجدارا
 واحدا كذا ذكره وراجع (قوله أي الأول) فسر به الضمير ليصح أن يكون دليلا للتقديم لانه لو رجع
 الضمير للجدار الثاني الذي هو صاحب الجدار لسقط استدلالة به ويكون فائدة النهي جواز هوان منع الهواء عن
 جاره مثلا (قوله وعورض) اكتفى في رد التقديم بالمعارضة وان ثبت ما استدلال الجديد بأضوان وزع في المعارضة
 بأن الأول خاص وهو لا يضر العام في حكمه لانه مفرد منه بأنه يحتمل تخصيص الحديث الثاني بالأعيان
 دون المنافع فالاولى حمل الاول على التنب وصرفه عن الوجوب القياس على بقية الاملاك فتأمل (قوله من
 مال أخيه الخ) الرادى للمال ما يشمل النفعه بل والا اختصاصه بطلبها بالايعطاء ما بين السماح وعلم الرضا ذكر
 الأخ للبالغ وهذا يشمل الجار الذي الكلام فيه فراجع (قوله وكل) محذور عطف على الشيخين ومنفردا حال
 منوفى بعضه عطف على في معظمه ولا يخفى ما في ذلك فان شرط البخاري أخص فتأمل (قوله أرضه) (نقصه)
 وهو ما بين قيمته فاما مستحق القلع ومقاولا وليس له التملك بالقيمة كافي اعارة الأرض للبناء لان الأرض

سطح الدار يراد لتبعا لاجراء الماء (قول المتن الكوات) هو جمع قلة عند سبويه فلو عبر بجمع التكسير
 كان أولى كالكواء بالكسر مع اللد وعدمه كما انه لو عبر في مسئلة الجذوع الآتية بجمع القلة كان أولى
 (قول الشارح والتقديم عكس ذلك) حتى لو احتاج الى نقب الجدار ليضع رهوس الخشب كان له ذلك
 على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضا وقوله عكس ذلك يراد أن الخلاف جار في الاجبار أيضا خلاف
 ما توهمه عبارة الكتاب (فرع) وضع طرف الرف ليس كالجنوع (فرع) لو كان ذميا هل
 يجري التقديم فيه ولو كان الجدار وقفا أو مسجدا فانظر ما حكمه (قول الشارح في جداره) تمته
 ثم يقول أبوهريرم قال أراكم عن مرضين والله لأرمن بها بين أكتافكم (قول الشارح وعورض
 الخ) فيه نظر فانه خاص والخاص مقدم على العام وان تأخر عنه العام ثم رأيت العراقي نقل عن
 البيهقي نحو هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديث وإذا أتبع أحدكم
 على ملئ فليتب عن صرف الامر عن الوجوب القياس اه فان صح أن القياس يصرف الامر
 عن الوجوب جاز أن نقول به هنا صرف النهي عن التحريم القياس فليتأمل (قول الشارح الا
 ما أعطاه عن طيب نفس) أي يحمل الاول على الاستحباب لقوة الروايات المعارضة وكثرها قاله الرافعي
 وفيه نظر (قول المتن فلورضى الخ) قال الاسنوي هو ما بعده تفريع على الجديد اه ويريد بما بعده
 ما يشمل قوله الآتي وان قال بغيره الخ (قول الشارح كالأعارة أرضا) أي لكن هناك خاصة أخرى وهي التملك

لم تستمسك على الجدار الباق
ومقابل الاصح لارجوع له
أصلاً لأن مثل هذه الاعارة
يراد بها التأييد كالاعارة
لدفن ميت (ولورضى موضع
الجنود والبناء عليها
بموضع فان أجر رأس
الجدار للبناء فهو اجارة)
نصح من غير تقدير مدة
وتتأبد للحاجة (وان قال
بعنه للبناء عليه أو بت
حق البناء عليه الاصح أن
هذا العقد في شوب بيع و)
شوب (اجارة) لأنه عقد
على منفعة تتأبد في شوب
البيع من حيث التأييد
(فإذا بنى فليس للمالك الجدار
نقسه بحال) أى لا يحا ولا
مع اعطاء ارض نقسه لأنه
مستحق لدوام بعقد لازم
(ولوانهم الجدار) بعد
بناء المشتري (فأعاده مالكه
فلا يشتري إعادة البناء)
بتلك الآلات وبمثلها والوجه
الثانى ان هذا العقد بيع
بملك به مواضع رموس
الجنود والثالث انه اجارة
مؤبدة للحاجة (وسواء
كان الاذن) فى البناء
(بموضع أو بغيره يشترط
بيان قدر الموضع المبني عليه
طولا وعرضا وسمك
الجدران) بفتح السين
أى ارتفاعها (وكيفيتها)
ككونها منضدة أو خالية
الاجواف (وكيفية السقف
الحصول عليها) ككونه خشباً أو أجزأى عقداً لأن الفرض يختلف بذلك (ولو أذن فى البناء على أرضه

أصل تستمع فالتشبيه ليس على عموم (قوله أصلاً) أى سواء طلب أجرة ولا تخير بين التبعة والاجرة أولاً كما
فى الروضة (قوله يراد بها التأييد) أى مادام البنى عليه فلوانهم بطلت به العارية وليس له الاعادة بعد الاذن
جديداً اتفاقاً خدام التشبيه (قوله نصح من غير تقدير مدته) أى لا يلزمه (قوله الحاجة) فان قدرت تقدرت ومحل عدم
التقدير فى غير الوقف فلا بد من تقدير المدة فيه بخلاف وإذا انقضت جاءت الحاصل للتقدمة فى رجوع العبر
(قوله بعنه الخ) مما عاين ان الأولى منها للشافعى رضى الله عنه والثانية للإمام وعلى كل فالعقد عليه المنفعة
ولو سكت عن ذكر البناء عليه أرنى البناء صح العقد وامتنع البناء فى الثانى و يتنفع بغير البناء كجلبوس
وغيره (قوله شوب) وفى الحرر شائبة واعترض بأنه مؤنث شائب ولا يصح هنا (قوله فليس للمالك الجدار نقضه)
نعم لو اشترى حق البناء ممن اشترأ منه فله نقضه مع أرض نقسه ولما بقاؤه بأجرة كفى العارية (قوله ولو انهم
الجدار) أى بنفسه بعد بناء المشتري أى بعد وضع المستحق الشامل للبناء وغيره ولستأجر ولكن الشارح
راعى كلام المصنف وكذا قبل الوضع وأعاده للمالك أو غيره ولا يجبر المالك على اعادته على الصحيح ولا غرم على
أحد فى هذا الهدم ولو هدم المالك ولو امتدially أنه يحرم عليه هدمه لم يجبر على اعادته أيضاً لكنه يرم أرض نقض
لوضع الفيصولة وقيمة حق البناء الحيولة فإذا أعيد الجدار والوضع أعيدت ولو هدمه أجنبي لم يجبر هو
ولا المالك على اعادته لكنه يرم ما تقدم ويرم أرض نقض الجدار للمالك وإذا أعيد الجدار فعلى ما تقدم
ولو أراد المستحق إعادة الجدار من ماله لم يتمكن من الوضع لم يمنع ولا أجرة له مدته انهم الجدار مطلقاً كذا
قال بعض مشايخنا وكان الجدار أو البناء من لبنات ونقش لزمه مثلها لأنها منلية (قوله فلم يشتري) قبل فراغ
الدة وبذلك علم ان العقد لا ينسخ ولو كان اجارة مؤقتة خلافاً لاسنوى وفارق الفسخ بها هدم الدار المؤجرة
لأن العقد واقع على عينها (قوله والوجه الثانى) هو مقابل الاصح وعليه الاعادة بعد الهدم تلفت حقه وهو
الجزء الملاقى للجنود ولعل هذا حكمه تأخيره عن التفرغ على الأول وتأخير الثالث لتأخر الثاني وعليه
بأن ما تقدم فى الاجارة وانما لو قدرت المنفعة بمدة سقطت الاعادة بهدم الجدار لانفساخها (قوله بيان قدر
الوضع) الصواب اسقاط لفظ قدر لأن فى ذكره مخالفة للراد من بيان محل البناء والقدر معلوم من الطول
والعرض كما أشار الى ذلك فى شرح الروض (قوله ار تفاعها) فهو الاخذ من أسفل الى أعلى وعكسه العنق

بالقيمة قال الرافى لاتأنى هنا لأن الارض لها قوة الاستيعاب بخلاف الجدار (قول الشارح لم تستمسك)
أى فقد تعدى أثر الرجوع لغير العين العارية فيمنع (قول المتن ولو رضى بوضع الجنود الخ) هومن
تفريع الجديد وعلى القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشكل بما لو أسلمت المرأة ولم يتجدمن ببعها للفاقة
الاوحداً فأصدقها تسليمها فانه يصح لأن تقول الوجوب لاقى المرأة أولاً بخلاف هذا فان الوجوب على
الجار لصاحب الجنود (قول الشارح نصح من غير تقدير مدته الخ) أى فكان ذلك فى معنى التسخ
(قول المتن فيه شوب بيع الخ) أى جوز ذلك لتأجدة التأييد فى الحقوق المذكورة (قول المتن بحال) لو
اشترى ما يباعه من حق البناء جاز ذلك وبقى خصال العارية فى المسئلة السابقة قاله الاسنوى ومداخل فى
الحال المنفعة أن يرد البائع نقض جدار نفسه فلا يمكن (قول المتن ولو انهم الجدار الخ) منه تعلم ان العقد
لا ينسخ بالهدم المذكور لكن بحث الاسنوى اذا كان اجارة مؤقتة بل فقه نخرجه على الخلاف فى الفسخ
بانهم الدار قال السبكي فى الحالة الأولى وانما ينسخ بالهدم وان قلنا اجارة لأن المقصود هائبوت حق
البناء وهو باقى بخلاف الدار النهدمة مثلاً فان اسم العين المؤجرة قد زال (قول المتن فلم يشتري إعادة البناء)
وكذا يبنى لو فرض الانهدام قبل البناء (قول الشارح والوجه الثانى) والثالث صيغة تفرع ماسلف على
الأول خاصة وصرح السبكي بخلافه أى هذا العقد قال الرافى وهو مشكل (قول الشارح بملك بمواضع
رموس الجنود) بخلافه على الأول (قول المتن ولو أذن الخ) قال الاسنوى غير بالاذن لأن الصور السابقة

الحصول عليها) ككونه خشباً أو أجزأى عقداً لأن الفرض يختلف بذلك (ولو أذن فى البناء على أرضه

كفى بيان قدر محل البناء) ويجب (٣١٦) ذكر سمكه وكيفيته لأن الأرض تعمل كل شيء (وأما الجدار المشترك) بين اثنين مثلا

(فليس لأحدهما وضع جنوه عليه غير إذن) من الآخر (في الجديد) والقديم لذلك كالقديم في الجار لما تقدم وأولى (وليس له أن يتد فيه وتدا) بكسر التاء فيهما (لو يفتح) فيه (كوة بلا إذن) كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق (وله أن يستند اليه ويسند اليه متاعا لا يضر) وهذا القيد زاد على المحرر (وله) كغيره (ذلك في جدار الاجنبى) أيضا لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشريكين الآخر منه في امتناعه وجهان أهمهما في الروضة لا يمنع (وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد) لتضرره بتكليفها والقديم لذلك صيانة للملك عن التحطيل (فان أراد الطالب) إعادة منه من بآلة لنفسه لم يمنع ويكون للعاد ملكه يضع عليه ماشاء بنقضه اذا شاء) ولا يضر الاشتراك في الاس فان له حق في الحمل عليه قاله القاضي أبو الطيب وابن الصباع وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو قال الآخر لا تنتفعه وأغرم لك حصن) أى نصف القيمة (لم يلزمه اجابته) كابتداء العمارة وعلى القديم ثلث ما جابته (وان

والارض أقصر الاستدادين (قوله كفى) أى في الوجوب يجب أيضا ذكره على الاس ان كان بحفر (قوله) بغيران من الآخر) فان كان باذنه ففيه ما مر من كونه عارية أو غير عارية أى في هدمه ما تقدم (قوله بكسر التاء فيهما) وهو اسم عين في الثاني وسكونها فيه مصدر ماضية وتذكر ب (قوله بلا إذن) ومثله علم الرضا واذا فعل ذلك بالاذن لم تجز ازالته لقطع التمسك بالسكة الا بالذن أيضا ولا يجوز تعريب كتاب منه الاجل الرضا (قوله أهمهما في الروضة لا يمنع) أى ما يمكن غرض في التمسك كطالع على حرمة ما لا يجزى في هذا كالشريك (نبيه) السقف بين علو وسفل كالجدار المذكور في الروض يجوز لصاحب العلو وضع الانتقال المعتادة على السقف للمالك لا لأخر أو المشترك بينهما ولا آخر تطبيق للمعادية كسوق ولو بتدبيره اهـ وللمالك منها أن ينفل ما يريد في ملكه وليس للأعلى غرض وتدفيه اذا لم يكن مملوكا له وحده بخلاف الاسفل كما مر نظرا للعادة في الانتفاع (قوله وليس له اجبار شريكه على العمارة) نعم لو كانوا شركاء في وقف وطلب أحدهم أجبر الباقون وكذا يجبر ناظر الوقف وولى المحجور اذا طلب الشريك العمارة وفيها مصلحة بخلاف عكسه وخرج بالعمارة لاجرة فتأزم الشريك لمن يعمر ودخل في الشريك ما بين علو وسفل كالسقف والسترة بين سطحين والاشجار كالبناء فلا يجبر أحدهما على سقيها ولو اتهم السفل ولو بهدم ملكه تعديا لم يجبره صاحب العلو على اعادته لأجل بناءه عليه ولو أراد صاحب العلو بناء السفل بماله لم يمنع من بؤله هدمه بعد بناءه متى شاء ولصاحب السفل السكنى في العروة وليس له الانتفاع بالجدار أى ولو بنحو غرض وتدفيه اهـ هدمه ان كان قبل بناء الأعلى علوه ولو لم يكن امتنع قبل من البناء فان بنى الأعلى علوه امتنع على الاسفل الهدم وله تملكها بالقيمة فان كان امتنع فليس له الهدم ولا التحلل بالقيمة لتقصيره (قوله فان أراد اعادته منهم) أى في الجدار بخلاف الدار للهدم لأنه لا يصل فيها الى استيفاء حقه وخالف الخطيب وجعلها كالجدار (قوله لا يمنع) أى لا يمنع عليه ذلك قبل سؤال شريكه أو امتناعه فظاهر كلامهم أنه لا يلزمه أجرة حصة شريكه من الاس وبوجه بتقصيره كما سيأتى في نعم ان منعه شريكه من الاعادة امتنع عليه وقال بعض مشايخنا ظاهر كلام المصنف أو صرح بهما بأن في المسئلة بعدها انه لا يمنع أيضا وهذه ليست في شرح شيخنا ولا ابن حجر ولا غيرهما لانه ذكر وأن الذى في كلام المصنف الامتناع لا يمنع فراجع وحرر (قوله يضع عليه ماشاء) نعم لو كان لا يخرج عليه جذوع قبل الهدم لم يلزم العيد بمكينه من اعادتها أو بهدمه ليعيد مع الوضوء (قوله وينقضه اذا شاء) وليس للأخر نقضه ولا تملكه ولا أجرة له في حصته من الاس وفارق جواز نقض الاسفل لسفل بناءه صاحب العلو وجواز تملكه له بشرطه كما مر بأن السفل خاص بالاسفل بخلاف الجدار ولغير العيد الشرب من البئر والاستقاء من النهر لا بإدارة أو دولا ولا يحجوه ولو جعل للعيد جزءا من الاس في مقابلة عمله جاز وعاد مشتركا كما سيأتى (قوله) وسكت عن ذلك) أى المذكور بقوله ولا يضر الخ وأشار بقوله لظهوره الى الاعتذار عن السكوت عنه (قوله) أى نصف القيمة) هو في المشترك مناصفة وليس قيداً وانما ذكره لأنه هو الذى في الروضة (قوله بنقضه) بكسر النون وضمها (قوله فلا خرمنه) لأنه نصف في ملك الغير بغيرانه واستيف من التحليل انه ممنوع من الاعارة والاجارة والبيع والاحكام المتقدمه تجزى هنا فى عبارة تشمل ذلك (فرع) باع شخص علو داره فان شرط عدم البناء صح أو أطلق صحو بحث السبكي عدم جواز البناء هنا لأن الهواء حق لصاحب السفل والمسئلة فيها وجهان (قوله التين يتد) يقال وتبتد وتدا كوسم يسم وسما (قول المتن بلاذن) أى بخلافه بلاذن لكن لا يجوز أخذ عوض على فتح السكة لأنه يكون في نظير الضعف والهواء (قول الشارح) لا يستقل أحد الشريكين بالاتفاق) وفارق وضع الجذوع على القديم بأن وضع أطرافها في ملك صاحبها قد لا يتم الا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره (قول الشارح) أحد الشريكين) ظاهره أن في الاجنبى لا يمنع (قول الشارح والقديم) يريد القديم بلزوم العمارة (قول المتن فلا خرمنه) قوة العبارة تعطى أن له الاقدام من غير استئذان

عادمشتركا كما كان) فلو
 شرط زيادة لأحدهما
 يصح لانه شرط عوض من
 غير موص (ولو انفرد
 أحدهما) بأعاده بنقسه
 (وشرطه الآخر) الآذن
 في ذلك (زيادة جازو كانت
 في مقابلة عمله في نصب
 الآخر) فإذا شرط له
 السدس يكون له الثلثان
 قال الامام هذا مصور فيها
 اذا شرط لهدس النقص
 في الحال فان شرط السدس
 بعد البناء لم يصح فان الاعيان
 لا تؤجل (و يجوز أن
 يصلح على اجراء الماء والقاء
 الثلج في ملكه) أي ملك
 المصالح (مع على مال) كأن
 يصلحه على أن يجري ماء
 ناطر من هذا السطح على
 سطحه المجاور له لينزل
 الطريق وأن يجري ماء
 النهر في أرضه ليصل إلى
 أرض المصالح وأن يلقي الثلج
 من هذا السطح إلى أرضه
 وهذا الصلح في معنى الاجارة
 يصح بلفظها ولأبأس بالجهل
 بقدر ماء المطر لانه لا يمكن
 معرفته ولا يجوز زالصالح
 على اجراء ماء الغالة على
 السطح على مال لان الحاجة
 لا تدعوا اليه بخلاف ما تقدم
 (ولو تنازع جدارا بين
 ملكيهما فان اصل بناء
 أحدهما بحيث يعلم أنها
 بنياهما)

من الاعادة بلاذن ولو قبل منعه وشال شيئا لا يمنع قبل منعه وعلى كل اذا أعاده قبل المنع أو بعده فافظا هر أنه
 يعود مشتركا وأنه لا يطلبا بأجرة ولا آخر أن يطالب بهدومه وأنه يمنع عليه الهدم قبل الطالبة به فتأمل ذلك
 وحرره (قوله) عادمشتركا) أصل الاشتراك من حيث كونهما لنقص بحسب ما كان كما أشار اليه بقوله كما كان
 لا من حيث العاونة فتأمل (قوله) وشرط له الآخر) أي بنقد بلفظ اجارة وجعله وأشار بقوله الآذن في ذلك
 الى أنه لم يعاون العبد المار فيه أنه لا يصح جعل ز يادة معا فتأمل (قوله في الحال) أي وعلت الآتو وصف
 الجدار والاصلح (تنبيه) لسكن من التريكين قسمة الجدار طولاني عرض وعكسه بالتراضي ولا يجبر
 للمتنع ولا فرقة لأشهار بما آخر جت لأحدهما بضر الآخر (قوله في ملكه) وكذا في موقف فلتناظر
 ومستحق الوقف ما ذكر لكن مع تقدير المدق في ذلك ولم الصلح بالمال وهو عار بقوله انتقلت الأرض لآخر
 باستحقاق أو غيره ثبت للثاني ما كان لا لا ومن رجوع ومنع وغيرهما وله خرق بناء منع به الأول اجراء الماء
 مثلا ولا يجوز الصلح في الوقوف والمؤجر ونحوه على حفر بئر ونحوها (قوله على سطحه) وعلى أرضه بالأولى
 نعم أن مكن القاؤه من السطح الأول الى الطريق لم يصح الصلح لانه لا حاجة اليه (قوله في أرضه) لاعلى
 سطحه (قوله الى أرض المصالح) الى السطح (قوله الى أرضه) الى السطح خلافا للقبين وشمل الاتقاء
 الجائر ما كان من ميزاب وغيره (قوله وهذا الصلح الخ) حاصله أنه في الموقف والمؤجر لابد من لفظ
 الاجارة وتقدير المدة وأنه في غيرها يجزى فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصيح بلفظ البيع ولفظ الاجارة
 ولو بتقدير مدة ولفظ العارية ولفظ الصلح وبنقد بيعا فيملك به محله وكذلك وقع بلفظ البيع وفارق
 حق المرفه بما بأن العقد هنا متوجه الى العين ولذلك يشترط هتايان موضع الاجراء طولاً وعرضا وعمقا
 ومعرفة السطح قوة وضعفا (قوله بقدر ماء المطر) ومثله الثلج (قوله ولا يجوز الصلح على اجراء ماء الغالة)
 هو المتعمدون كانت الغالة من نحو حمام (قوله على السطح) ولا على الأرض أيضا (قوله على مال) ولا
 مطلقا يجوز الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غيره وعلى جمع القامة ولو ز بلاني ملك غيره ولو
 بمالو في عقد مامر في حق البناء (فروغ) لا يجوز الصلح على ابقاء أعصاب شجرة أو فرع وفيها ملك غيره
 لأنه هو كأمرو له ان التها لا يجوز بل ان ينسر والافلا قطع ولو بفراذن مال كهاوله الا شفاع في ملكه ولو
 باضرها وان أدى لنفها ولا ضمان نعم ان حررها بتقصير ضمنها ولو كان يجري ماء في ملك عبه فادعى
 المالك أنه كان بعار يصدق قاله الغوي وليس للمستحق دخول الأرض أو السطح الا تنقية الحجر ونحوه
 قال في المطلب وهو مفهوم كلامهم بلا شك (قول المتن وشرط له الآخر الخ) أي سواء كان ذلك بلفظ اجارة أو
 جعالة (قول الشارح الى أرضه) الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه (قول الشارح يصح بلفظها) عبارة
 السبكي ثم ان قدر المدة فاطارة الا فلي الى اوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة الاسنوي ان عقد
 بصيغة الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقد بصيغة البيع نظران وجه البيع الى الحق كاذكره
 المصنف فيأتي فيه ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي قال الاسنوي لك أن تقول اذا كان هذا النوع ملحقا
 بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة اذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وان قال بتك مسيل
 الماء ويجزى الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع
 الحريان أم لا قال الرافعي وأراد القائلين عيل الى تر جيح الملك قال الاسنوي وان عقد بلفظ الصلح فهل ينقد
 بيعا أو اجارة لم يصح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه ينقد بيعا سواء وجه العقد الى الحق أو العين اه
 أقول قد سلف في مسئلة البناء أنه لا يملك عينا ولا فرق بينهما ما يظهر وقد يفرق بأن لفظ مسئلة الماء مثلا
 ينصرف الى العين بخلاف قوله بتك رأس الجدار للبناء (فروغ) قال صاحبك عن اجراء ماء المطر على سطح

كان دخل نصف لبنات كل منهما في الآخر (فله اليد) فيحلف ويحكم له بالجدار الا أن تقوم بينة بخلافه (والا)
أي وان لم يصل بينة كاذر بأن اتصل بينهما أو انفصل عنهما (فلهما) أي اليد وبعبارة الحرر والرخصة كاصلا فهو في أيديهما
(فان أقام أحدهما بينة) أملة (قضى له) به (والاحلف) أي حلف كل منهما للآخر على النصف الذي يسلم له أو على الجميع لأنه ادعاه وجهان
أحدهما الأول (فان خلفا أو نسكلا) (٣١٨) عن العيين (جعل) الجدار (بينهما) بظاهر اليد (وان حلف أحدهما قضي له) وفي

الرخصة كاصلا والحرر
وان حلف أحدهما ونسكل
الآخر قضى للحالف بالجميع
و يتضح ذلك بماز يدعيه في
كتاب الدعوى والبنات انه
ان حلف الذي بدأ التقاضي
بتحليفه ونسكل الآخر
بعده حلف الأول العيين
للمردودة أي يقضى له بالجميع
وان نسكل الأول ورغب
الثاني في العيين فقد اجتمع
عليه بين الثاني للنصف
الذي ادعاه صاحبه وبين
الاثبات للنصف الذي ادعاه
هو فسل بكفيه الآن بين
واحدة يجمع فيها الثاني
والاثبات أم لا يد من عيين
لثني وأخرى للاثبات
وجهان أحدهما الأول فيحلف
أن الجميع له لاحق لصاحبه
فيه أو يقول لاحق له في
النصف الذي يدعيه
والنصف الآخر له
(ولو كان لأحدهما عليه
جنوع لم يرجح) بذلك لأنه
لا يدل على الملك فإذا خلفا
بقيت الجنوع بخلافها
لاحتمال انها وضعت بحق
(والسقف يبن علوه) أي
شخص (وسفل غيره
كجدار بين ملكين فينظر

وعليه اخراج ما ينقسم من أرضه أو سطحه نهر ضاللكه (قوله كان دخل الخ) أي بأن دخل جميع أوصاف
لبنات طرف جدار أحدهما في محاذة جميع أوصاف لبنات طرف جدار الآخر من كل جهة ومثله ما لو كان على
خشبة طرفها في بناء أحدهما أو كان على ترسيع بناء أحدهما ولو أعرضاً أو مسكلاً ولا يكفي بعض لبنات في
طرف أو أكثر لا مكان حدوته (قوله وان فصل عنهما) وكذا لو اتصل ببناء أحدهما لا يجب يعلم أنها بنينا
كما هو مفهوم ما قبله وكان للناسب للشارح ذكره (قوله أي اليد) دفعه به نوره انتملك لها وذكر عبارة
الحرر والرخصة دليلاً لما قاله (قوله أحدهما الأول) هو المتمد فيقول والله لا تستحق من النصف الذي في
يدي شيئا (قوله وان نسكل الأول) وله الرجوع ليحلف قبل حلف الثاني (قوله أحدهما الأول) هو المتمد
(قوله لاحتمال انها وضعت بحق) كإعارة أو إجازة أو بيع أو قضاء قاض يراه والمثلز علب منها الإعارة لأنها
أضعف الأسباب فللمالك قطع الجنوع بالارث والابقاء بالأجرة بمدا لجوع ولا أجرة لما مضى هذا وقد قالوا
لو وجدنا جذوعاً على جدار ولم نعلم كيف وضعت فالظاهر أنها وضعت بحق فلا ننقص ويقضى باستحقاقها
دائماً ولا أجرة مطلقاً وتعاد لهدم الجدار وأعيد فخر حملوها على الإعارة كما تقدم وحاول شيخنا مر الفرق
بأن الشرع كما يساهمون في العادة فيحمل حقهم على الأقل ولا كذلك الأجانب فيحمل استحقاقهم على
الأقوى كالبيع واعتمد شيخنا زى أن الشرع كما للأجانب فيحمل على الأقوى فيهما على ما تقدم وبظهور أن
يجاب بأن الحمل على الأقوى ما لم يدع المالك الأضعف لأنه يصدق في دعواه كما مر عن البغوي وغيره وبذلك
يجمع التناقض فتأمله وحيث لم يرجح بالجنوع فلا يرجح بالبواخل كالحراج ببيت الطاقات ولا بالحواجز
كالتجصيص والتزويق ولا بما قد القمط أي يكون عقدهما من داخل وأخرج وهو بكسر القاف وسكون
اليوم وبالطاء الهمزة جبال صغار يشدها نحو الجرد يشده بعض الكسائيك وتقطع (قوله فلصاحب السفل)
لوتناز عاف المرق صدق صاحب المال لأنه لا يحتاج إلى وضعه

(باب الحوالة)

بفتح الحاء أفصح من كسر هاء التحويل والاتقال وتقال ما به حول أي قوة ما بين الحركة والقوة من اللازمة
وشرعاً عقد يقضي انتقال دين من ذمة إلى أخرى وتطلق على نفس الانتقال وتعبير بعضهم بنقل دين الخ
لأنسب المعنى اللغوي لأن يقول بأن النقل سببه في بيع دين جواز للحاجة فهي رخصة وذكرت
عقب الصلح للمفاهيم قطع النزاع بين المحيل والمحال وغير ذلك وتستحب على ملء لبس في ماله شبهة ولا بد
فيها من الاستناد إلى جملة الخاطب فلا تصح مع الإضافة إلى جزئه وان لم يشك بدونه وقصد به الجملة قاله شيخنا وهو
دارك كل سنة بكذا قال التولي يصح ويغفر الثمن في الأجرة كما غفر في العقود عليه ويصير كالحراج
للضرر وب(قول الشارح كان دخل الخ) لا يكفي في هذا وجوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان
حدوث ذلك (قول الشارح على النصف الخ) أي يقول والله لا تستحق من النصف الذي في يدي شيئا
(قول المتن لم يرجح) وجهه أنها قد تكون بإعارة أو إجازة أو قضاء قاض يرى الإجازة على وضعها قال الأسنوي
ويزل ذلك على الإعارة لأنها أضعف الأسباب فلعله وقع غرامة أرض النقص ولا شيء نقول هلا حمل على
قضاء قاض أو شرأتهما من الجار فلا يقطع ولا يترام أجرة فقد صرح السبكي بأن المالى يبقى على السافل من غير
أجرة لاحتمال أنه اشترا من صاحب السفل ثم فيغيره بالجنوع أفادة أن الواحد ونحوه لا يؤثر بالأولى
وكذا قال أبو حنيفة يرجح بالجمع منها دون الواحد

(باب الحوالة)

(قول) يمكن إحداه (بعد العلو) بأن يكون السقف عالياً فيسقط وسط الجدار وتوضعه من الجنوع في السقف ويسقط
(فيكون في يدهما) لا شترأ كهماني الاتفاق به (أولاً) يمكن إحداه بعد العلو كالزج الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو
(فلصاحب السفل) يكون لاتصاله بيناته والعلو بضم العين وكسر هاء وسكون اللام ومثله السفل

(باب الحوالة)

يخالف ما قاله في البيع مع اتهامه فليراجع ولا تصح بلفظ البيع وان نواه ولا بد خلو الاقالة على المتعد فيها كما
 في شرح شيخنا الرمي ولا بد خلوها خيار (قوله هي أن تحيل الخ) عدل عن التعمير الى التصور ليلائم كلام
 الصنف بعده (قوله أحتلك) ومثله أنتبتك وملكتك أو نقلت حقتك أو جعلت حقتك الى فلان أو حتى عليه
 لك ونحو ذلك وقول بعضهم يشترط في الصراحة أن يقول يحقتك على الخ مراده صريح لا يقبل الصرف كما
 يأتي آخر الباب (قوله مطلي) هو اطالة اللدافة وأقل ذلك ثلاث مرات فهو حيثئذ كبير ممسق وهو المراد
 بالظفر الحديث ودونها حرام غير ممسق (قوله ملي) هو بالهمز كما قاله الجوهري (قوله بسكونها) وجوز ابن
 حجر تشديدها ودعى بعضهم أنه خلاف الصواب ومقتضى الحديث وجوبها وبه قال الامام أحمد بن حنبل
 رضى الله عنه وقال الشافعي بندها أو جوازها قياسا على سائر المعاضات واعترض بأن خروجها عن
 المعاضات يقتضى عدم قياسها ولذلك قال الماوردي صرفها عن الوجوب ورودها بعد التهيى عن بيع الدين
 بالدين فتأمل (قوله يشترط الخ) فالرئيس ركنا وانما الركن الصيغة الدالة عليه ولذلك قال بعضهم لاحاجة
 لذكره مع اعتبار الصيغة ورد بأن الدال غير المدلول وان تلازما (قوله لاتهما) أى المحيل والمحتال فمما ركنا
 وان اتحدا في الخارج كاحالة الولي نفسه على طفله وعكسه يجوز أن يحيل الولي على دين محجوره لمصلحة وأن
 يحتمل به على ملي بإذال تبيين خلافه بطلت علم أنه يجوز أن يحتمل على دين محجور من ولي على دين
 محجور مع الصلحة ونظر الوقف كالولي فيأذ كرو ويجوز أن يحيل الولي لأحططين على الآخرون كان أخاه
 (قوله فهي بيع) ولا تصح بلفظه كما نظر القول استيفاء ومن هذا ومنه في التصور يعلم أن أركانها ستة
 محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة للمحال أن يحيل على المحال عليه والمحال عليه أن يحيل المحتال على
 غيره وهكذا كافي شرح الروض (قوله جواز الخ) ولذلك لم يعتبر فيها قبض أحد الدينين وان اتحدا في علة
 الربا (قوله لا المحال عليه) ولذلك تصح الحوالة على ذمة الميت وتعلق بتركته ان كانت ولا تصح الحوالة على
 التركة وان كانت دون نعم تصح من الوارث على التركة ان كانت ديناً وتصح عليه ان تصرف في التركة لانها
 صارت ديناً عليه والدعوى على الميت كالحوالة عليه (قوله ويستقر الخ) ويرد بطلانها في حالة التامع مع الرد
 كإسائتي ولو كانت بقرض لم تبطل (قوله ولا تصح على من لا دين عليه) أى بأن علم ذلك والاحت فلا أنكر
 المحتال عليه الدين لم يقبل كإسائتي وللحيل أن يشهد على المحال عليه للمحتال اذا لم تعرض لنفسه بأن يشهد
 أن المحتال يستحق على المحال عليه كذا بوجه شرعى أو بحواله شرعية ولو أقام المحال عليه بینه براءته من
 الدين بطلت الحوالة ورجع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بدموت المحيل فأقام المحتال شاهدا
 (قول الشارح فتقول أحتلك) أى جعلتك محتالاً أى منتقلاً (قول الشارح جوازها للشارع) ير بدانها مستثناة
 من التهيى عن بيع الدين بالدين كالقرض لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقايب وانما استمتع الزيادة
 والنقصان لانه ليس بما كسبه ومعنى كونها بيع دين بدين أن المحيل باع ذمة المحال عليه وقيل بيع عين بعين
 فراراً من بيع الدين بالدين أى قتل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تتعلق بعين الشخص
 (قول الشارح فلصاحبان يستوفيه) كماله أن هو بكل في ذلك (قول الشارح استيفاء حق) استند من جعلها
 استيفاء الى عدم جواز الحوالة بالشيء على أكثر منه وأقل اذ لم يكن ربوا وعد وجوب التقايب
 في الربوى ولو كانت بيعاً لوجب كل ذلك وليس فيها خيار المجلس واعترض تقدير القرض بأن البائع اذا
 احتال ثم رد عليه بعيب تبطل الحوالة ولو كانت قرضاً لم تبطل كصما لو قبض الثمن وأقرضه
 ثم رد عليه بعيب واختار انها استيفاء واستدل بقول الشافعي رضى الله عنه لو كان للمكاتب على رجل
 مائة ووجب عليه لسيده مائة ووجب عليه مائة فأراد أن يبيعه المائة التى عليه بالمائة التى على الرجل لم يجز
 ولكن اذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعاً وانما هو حوالة والحوالة غير بيع اه قال فقيه رد على من يقول

هي أن تحيل من له عليك
 دين على من لك عليه مثله
 فتقول أحتلتك بشترتك
 على على فلان بشرقى
 عليه فيقول أحتلت والاصل
 فيها حديث النبيين مطل
 التني ظلم واذا أتبع أحدكم
 على ملي فليتبع وروى
 الامام أحمد والبيهقي واذا
 أحيل أحدكم على ملي
 فليحتل وأتبع بسكون
 التاء أحيل فليتبع بسكونها
 فليحتل (ويشترط لها)
 لتصح (رضالمحيل والمحتال)
 لاتهما عقابها فهي بيع
 دين بدين في الاصح
 جوازها للشارع للحاجة
 (لالمحال عليه في الاصح)
 لانه محل الحق فلصاحبه أن
 يستوفيه بغيره والثاني
 مبنى على ان الحوالة
 استيفاء حق كان المحتال
 استوفى ما كان له على
 المحيل وأقرضه المحال عليه
 ويشترط اقراضه من غير
 رضاه (ولاصح على من
 لا دين عليه وقيل تصح
 برضاه)

آخره فقبوله ضاير لا يبرأ به المحيل وقيل يبرأ (وتصح بالدين اللازم وعليه) وان اختلف الدينان في سبب الوجوب كالتمن والقرض والاجرة وبدل التلف ويستثنى دين السلم فإنه لازم ولا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح ومقابلته مبنى على أنها استيفاء ذكر هذا الاستدراك في الروضة (الثاني) من الدين كالقر والحب (وكذا التقوم) منه كالتوب والعبد (في الاصح) والثاني يشترط كونه مثليا ليتحقق مقصود الحوالة من ابدال المستحق الى الحق من غير تفاوت (و) تصح (بالتمن في مدة الخيار وعليه في الاصح) لأنه آيل الى الزوم والثاني ينظر الى انه غير لازم الآن (والاصح صحة حوالة الكتاب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه) والثاني صحتهما والثالث عدم صحتهما وفوق الأول بأن للكتاب اسقاط التجنوم متى شاف لم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد (ويشترط العلم بما يحال به وعليه فقدر اوصفة وفي قول تصح بابل الدية وعليها) والظاهر المنع للجهل بصفتها (ويشترط تساويهما) أي المحال به وعليه (جنسا وقدرًا

بأنه يستحق عليه كذا بطريق الحوالة فمن فلان وأن دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز واعتبر الحلف على ثبوت دين القبر وهو المحيل لانه وسيلة الى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق وراجع للدين فان صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه وان أنكر المحتال الحوالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للحال بالدين وهو يشكره فيأتي فيه ما في الاقرار ﴿تنبيه﴾ سكت الصنف عن عدم صحة الحوالة بمن لا دين عليه قال في النسخ وهي تعلم بما ذكره الصنف بالأولى ووجهه الأول وقاته اذا شرط ثبوت الدين على المحال عليه مع عدم صحته وقاته منه لانه ممن قضاء دين القبر فشرطه على من لا يصح منه ذلك أولى وقيل غير ذلك بما فيه نظر وقال بعضهم في كلام الصنف الاشارة الى الجواز بذكر الخلاف وقول شيخنا ولا يبعد ما ذكر في كلام الصنف وكالاته اعتبار الالفاظ فيه تأمل اذا لادين على المحال عليه ليسكون المحتال وكذا في قبضه منه ﴿تنبيه﴾ آخر علم بما ذكر أن من له معلوم في وقت لا يصح احالته به على مال الوقف لما مر في التركة ولا على الناظر لبراءة ذمته الا أن يتعدى بآلاف مال الوقف لا صار ديناً عليه وان تسويع الناظر من له معلوم في الوقف على من عليه دين للوقف ليس حوالة وله منع من قبضه متى شاء قال شيخنا مر نعم ان تعين مال الوقف في جهة شخص معين صحت الحوالة عليه بل المستحقين الحوالة عليه غير ان الناظر ويعتد بالقبض منه ويبرأ به وتوزع في ذلك فراجه (قوله بناء على أنها التملك) أي اذا قلنا مع وجود الدين ان الحوالة استيفاء الخ فمع عدم دين المحتال تكون ضايفاً فأملاً (قوله والاجرة) أي في اجارة العين لانها في الذمة كالمسلم فلا تصح بها ولا عليها وقد مر ابدن السلم كل ما يصح الاعتراض عنه كالبيع في الذمة ﴿فرع﴾ لا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولان المستحقين عليه وان انحصروا لما فيه من شائبة العبادة باحتياجها للنية والحق بها الكفارة ونحوها قاله شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المنشور فراجع وانظر (قوله في مدة الخيار) لها أو لأحد ما يحصل بها الاجارة فلو فسخ المشتري بالخيار بعد حوالة البائع عليه ولم يرض بها بطلت على المتعمد بذلك علم أن المراد بالزوم وصف الدين به في نفسه لا عدم التطرق الى ابطاله ولذلك جعلوا منه القرض كما مر فافهم (قوله والاصح صحة حوالة الكتاب سيده بالنجوم) على أجنبي وان كان لا يصح الاعتراض عنها على المتعمد خلافا لما في شرح النسخ وقارفت دين السلم بنسوف الشارع للعنف وخرج بالنجوم دين المعاملة على الكتاب للسيد فصحت الحوالة به وعليه وان سقط بالتعجز لانه تابع (قوله للجهل بصفتها) فلو علمت صحت الحوالة بها وعليها قاله شيخنا وسأيت في الديات (قوله ويشترط تساويهما) أي في الواقع وعند المعاقدين وان تعدد المحال عليه أوزاد دين أحدهما على الآخر فيصح أن يحيل من عليه خمسة على من عليه عشرة بخمسة منها وعكسه ولو كان بالدين ضامن أو أكثر صحت الحوالة على كل منهم وعلى جميعهم ولوما يطالب المحتال كلانهم بجميع الدين بأنما بيع من كل وجه (قول الشارح فقبوله الخ) قال الرافعي فتكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتتأتى تفارعه قال الاستوى فلي هذا يكون قوله أحاطك اذا مجردا في الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال معناه قبول الضمان فان يشترط رضا المضمون له وهو الاصح لم يشترط (قول الشارح لانه آيل الى الزوم) هو صادق بخيار المجلس لكن الرافعي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والجواز عارض فيه له ولا يأتي ذلك في خيار المجلس فكان الشارح رحمه الله أسقط ذلك لذلك (قول الشارح صحتهما) وجه ذلك في الحوالة على الكتاب النظر الى كونها استيفاء وقوله والثالث عدم صحتهما وجهه في الحوالة من الكتاب التفرع على أنها بيع وأن الاعتراض عن التجنوم متنع (قول المتن ويشترط العلم الخ) لان المجهول لا يصح بيعه ولا استيفاءه (قول المتن وفي قول تصح بابل الدية) هو مبنى على جواز الصلح عنها والاصح امتناعه (قول المتن ويشترط تساويهما) أي سواء جعلت بيعاً أم استيفاءً لانه لا يمكن أن تسوفي فضة وقد قرضها ذهباً أو ما على البيع فلا نهراقاً كالقرض

أو يعضه ولو بشرط ذلك وإذا أحوال على الأصل يرى الضامن بخلاف عكسه قاله شيخنا الرملى وقال غيره يرى الأصل أيضا لان الحوالة كالقبض وعلى الاول لو كان له ألف على شخص بها ضامن فأحال على الضامن بألف هل أن يحيل على الأصل بألف أخرى راجعه (فرع) يقع كثيرا انه يصير ماله على زيد لعمر ومثلا ويحكم بذلك حاكم وعكسه انه أن رد بالحالة الصحيح يحمل عند الإطلاق عليها فإن أريد خلافا أو علم خلافا لم يصح (قوله) وكذا حاولوا وأجلا) نعم لو أوصى بعمد الطالب بدنيته مدة أو نذر أن لا يطالب بمدينة بدنيته مدة وقتنا بصحة النذر بأن كان مرغوا فيه لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بالمال عليه وعكسه لان ذلك ليس أجلا وأما هو دين حال امتنع الطالب به لعرض فلوز ادق نذر موافقه لا يحيل به فنقل العلامة سم عن شيخنا الرملى انه نصح الحوالة مع التأم فراجع (قوله) وصحة وكسرا) وكذا كل صفة تختلف بها الترض وهل منها اختلاف القروش بر يال وكلاب وأرباع وانصاف وكوامل ونحو ذلك أو الفضية ذات العدد والقروش والاثلاث فراجع وتوجه الصحة في نحو الانصاف والارباع والاثلاث بعضها على بعض وعلى الكوامل وعكسه حيث اتحد النوع دون غير ذلك وليس مناهرهن وكفيل فلو كان بأحد الدينين ذلك لم يؤثر ولا ينتقل الوثيقة بل تسقط بخلاف الوارث لانه خليفة للورث ولو بطلت الحوالة كالأقالة فيها اذا قلنا بها على الرجوع لم يعد الرهن والضامن نعم لو أحوال على الضامن كالأصيل لم يسقط الضامن كاسروا مال الرهن فان كان للحال عليه عند المحيل فشرط بقائه صحيح أو للمحيل عند المحال فشرط بقائه مفسد كذا تحرر مع شيخنا ولو شرط عقدا لحواله فزها أو ضامنا من المحيل للمحال لم تصح الحوالة أو من المحال عليه للمحال صحته وبلغوا الشرط (قوله) أى يصير (الخ) اشارة الى أن المراد بالتحويل الصيرورة لان المتغير محل الدين لان نفسه فتأمل (قوله) بفلس) ومثله الرق بأن كان المحال عليه عبد الغير ويرجع عليه بعد التعلق قاله شيخنا كثيره ولعل المراد ان للمحيل ديناً ذمة العبد بنحو معاملة فأحاله صاحبه عليه به فان بان انه عبد لم تصح الحوالة وان كان له في ذمته دين بمعاملة لسقوطه عنه بملكه له (قوله) أو وجد) أى للحوالة على ما تقدم فانه المصدق في انكارها ولدين المحيل لان قبول المحال متضمن لاستيعاب شروط الصحة نعمه تخليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه فان نكسل أو قامت بينة بوفاء الدين بطلت الحوالة وتصح شهادة المحيل على المحال عليه كاسر (قوله) لم يرجع) خلافاً لا في حنيقة بل لو شرط الرجوع في شئ من ذلك بطلت الحوالة (قوله) فلا رجوع) نعم لو احتال المحجور جاهلا بالاعسار تبين فساده كاسر عن شيخنا الرملى (قوله) بعيب) أى مثلاً فالتحالف والأقالة كذلك (قوله) بطلت) أى بناء على انها استيناء والالم تبطل كإفالة الاسنوى فعمل أنهم لم يجعلوها استيناء مطلقا ولا بيعا مطلقا (قوله) في الاظهر) هو للتعتمد وصرح بهذا التعبير ان من كلام الامام الشافعي رضى الله عنه وليس كذلك لان من هنا الى آخر الباب من

(قول المتن وكسرافى الاصح) الحاقا لوصف بالقرن (فرع) لو أحوال على الضامن والاصيل معاصم وطالب كلا منهما أو على الأصل يرى الضامن ذكر ذلك مع غيره في قطعة السبكي فراجع (قول الشارح) والثاني نصح بالمؤجل (الخ) محمله ان التفرع اعد على المحال صح والافلا (قول الشارح) سواء قلنا (الخ) هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث أن ذلك يقتضى ان حقه باق بحاله وأما تحول من ذمة الى ذمة وقضية البيع خلاف ذلك (قول الشارح) كوت) أى وامتناع تركه (قول المتن) بطلت في الاظهر) أى بناء على أنها استيناء لا لها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومساغة فاذا بطل الاصل بطل هيئة الارتفاق التابعة كما لو دفع عن الثمن الكسر صحيحا ثم رد البيع بعيب فانه يسترد المحال قال السبكي ومن ثم تعلم أن تقدير القرض في الاستيناء غير صحيح والا تبطل الحوالة تفريعا عليه ومقابل الاظهر معني على انها اعتبارا كالمواستبدل عن الثمن لو بالآخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم أنهم نالوا بطلون فيها حاجتنا الاستيناء ونارة بطلون فيها جانب المعاوضة

وكذا حاولوا وأجلا وصحة وكسرافى الاصح) والثاني نصح بالمؤجل على الحال لان للمحيل أن يحيل ما عليه وبالمكسر على الصحيح ويكون المحيل متربعا بصفة الصحة بخلاف العكس فيها لان تأجيل الحال لا يصح وترك صفة الصحة ليحيل به شئ (و) يراً بالحوالة المحيل عن دين المحال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحال الى ذمة المحال عليه) أى يصير في ذمته سواء قلنا الحوالة بيم أم استيناء (فان تقرر) أخذه (فلس) أو وجد وحلف ونحوهما) كوت (لم يرجع على المحيل) كما لو أخذ عوضا عن الدين وتلف في يده (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه للحال فلا رجوع له) كمن اشترى شئها ومغبون فيه (وقيل له الرجوع ان شرطا يساره) لا خلاف الشرط والاول يقول هذا الشرط غير معتبر وهو مقصر بترك الفحص (ولو أحوال المشتري) البائع (بالتن) فرد للبيع بعيب بطلت في الاظهر)

لارتفاع الثمن بانفساخ البيع والثاني لان بطلان كما لو استبدل عن الثمن ثوبا فانه لا يبطل برده المبيع ويرجع بمثل الثمن وسواء في الخلاف كان رد المبيع بصدق قبضه أم قبله. وصدق قبض المحتال الثمن أم قبله وقيل ان كان رد قبل قبض المبيع طلعت قطعاً وقيل ان كان بصدق قبض للمحتال لم يبطل غلطاً (أو) أحال (البائع) على المشتري (بالثمن) (٣٢٢) فوجد الرد للمبيع يعيب (لم يبطل على المذهب) والطريق الثاني طرد

القولين وقرق الاول بتعلق الحق هنا بثالث وسواء عليه قبض المحتال للمال أم لا فان كان قبضه رجع المشتري على البائع والأفهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان أحدهما الثاني (ولو باع عبداً وأحال بيمينه) على المشتري (تم) اتفق المتبايعان والمحال على حرته وأثبتت بينة) تشهد بحسبه أو يقيمها العبد (بطلت الحوالة) لبطلان البيع فبرد المحتال ما أخذه على المشتري ويحق حقه كما كان (وان كذبها المحتال) في الحرية (ولابينة) بها (حلفاء على نفي العلم) بها (تم) بعد حلفه (ياخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل لانه قضى دينه باذنه أو لا يرجع لانه يقول ظلمي المحتال بما أخذه والمظالم لا يطلب غير ظالمه قال البغوي بالثاني والشيوخ أبو حامد وابن كجب وأبو علي بالاول وهو الاظهر في الشرح الصغبر وعلى هذا هل له الرجوع قبل الدفع الى المحتال فيه الوجهان

تخرج الزني فالصواب التعبير بالاصح أو المذهب الآن يقال صح نظر التخريج وفيه نظرمع أن التعبير بالمذهب متعين كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله لا ارتفاع الثمن) فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه للمشتري أو يبدله ان تلف لاذنه في قبضه فان لم يكن قبضه امتنع عليه قبضه (قوله والثاني لان بطلان) كما في الصداق لو أحالها به ثم انفسخ النكاح وأوجب بأن الصداق أثبت بدليل رجوعه في الزيادة المتصلة فيه (قوله لم يبطل) نعم ان فسخ المشتري بالحيار بطلت على الاعتماد (قوله طرد القولين) لعل راعي كلام المصنف والافصواب العبارة الوجهين كما علم عامر (قوله وقرق النخ) يفيد أن البائع في المسئلة الاولى لو أحال على من أحيل عليه لم يبطل أخذ من العلة وهو كذلك (قوله أصحها الثاني) هو الاعتماد (قوله لم اتفق النخ) أشار بتم إلى أنه لو كان اتفاهم قبل البيع لم تصح الاقامة من العبد ولا حسبه كما قاله ابن الرفعة (قوله أو يقيمها العبد) أو يقيمها أحد الثلاثة أيضاً نعم ان اعترف العبد قبلها بالارق أو صرح أحد الثلاثة قبلها بالملك لم تنعم بيمينهم ولا دعواهم كما اعتمد شيخنا كشرح شيخنا الرملي ونقل عنه ما معهما مطلقاً لان الحرية حق الله تعالى ونقل عنه أيضاً انه ان ذكر واحد منهما ثم يلائي اقراره سمعت والا فلا وهذا في بعض نسخ شيخنا المذكور ومحل قبول شهادة الحسبة وأبينة العبد اذا كذب المحتال فيها وكذب مع الحيل والافلا حجة لينة لانه محكوم بعقده بتدقيق العاقدين فتأمل (قوله حلفاء) أي لكل من المتبايعين تخليف المحتال أنه لا يعلم الحرية ولا يتوقف طلب أحدهما بالحلف على طلب الآخر وإذا حلفه أحدهما امتنع على الآخر أن يحلفه لاتحاد الخصومة (قوله بعد حلفه) فان نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت الحوالة (فتنبه) لوقال المحتال لم تكن الحوالة بالثمن صدق ولم يبطل أو قال البائع كذلك بل يدين آخر فان أنكره المشتري صدق وأصدق عليه وأنكر الحوالة لم يعتبر بقوله (قوله وهو) أي الاول القائل يرجع المشتري على البائع المحيل هو القول الاظهر أي الرجوع وهو الاعتماد (قوله فيه الوجهان) والاصح منهما الرجوع له الا بعد الدفع (قوله المستحق عليه) وهو المحيل للمستحق وهو المحتال ولم يذكرهما بهذا اللفظ لانكار الحوالة (قوله لانه أعرف بقصده) ولانه المصدق في أصل الاذن فكذلك في صفته (قوله والاصل بقاء الحقيقين) جواب عن سؤال هو كيف صح صرف الصريح المخالف لقاعدة ما كان صريحاً في بابه لا يكون كناية في غيره اذ لفظ الحوالة صريح في بابها ولفظ

(قول الشارح والثاني لان بطلان) عليه ان كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وبالبائع امساك ما أخذه ودفع غيره وان لم يكن قد قبض فلا يطالبه الا بعد قبضه وأما للمشتري فليس له أن يطالب المحال عليه بحال وهذه المسئلة وما بعدها من تخرج الزني على قواعد الشافعي رضي الله عنه (قول الشارح تشهد حسبة) استشكل منع مباعها من المتبايعين بأنه ينبغي أن يثبت الثمن حسبة وان بطلت اقامتها من جهتها كما لو شهدت حسبة فان حقهما يثبت تبعاً (قول الشارح أو يقيمها العبد) اذا كان للمشتري مقراً ولم يخرج العبد عن ملكه فلا وجه لمباعها من العبد لانه لا يلتزم بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحتال فلعل صورتها أن يكون العبد قد خرج عن ملكه لثالث أو كان المشتري غير مصدق (قول الشارح لبطلان البيع) وهكذا كل ما يمنع من صحة البيع. أقول لهذه المسئلة ربما يؤخذ منها أن الحال عليه لو ادعى الدفع قبلها وأقام عليه بينة بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين الحال عليه كان للمحتال أن يحلف المحيل انه ما يعلم ذلك ليرجع عليه أو قر بذلك ثم رأيت بعض أهل العلم

السابق (ولو قال المستحق عليه) للمستحق (وكذلك لتقبض لي وقال المستحق أحتلني أو قال الاول افعني (أردت بقولي أحتلك الواكالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه) لانه أعرف بقصده والاصل بقاء الحقيقين (وفي العمدة الثانية وجه) بتدقيق المستحق بيمينه لشهادة لفظ الحوالة ومحل الخلاف اذا قال أحتلكت بئمة مثلاً على عمرو

فان قال بلالة التي لك على عمرو فالمدق المستحق قطعا لأن هذا لا يجتمل (٣٣٣) الاحقية الحوالة واذ حلف المستحق

عليه في صورتين اندفعت الحوالة وبانكار الآخر الوكالة انزل فليس له قبض وان كان قبض المال قبل شروط التقاض أو الظفر لم يجب تسليمه ولونلف المال بغير تقريط في يده سقط حقه لأنه محتال بزعمه وليس للدين أن يطالبه لأنه وكيل بزعمه أو بتفريطه ضمن ولا يبال بسقوط حقه بزعمه الحوالة (قوله لا متقدم) أي بقوله لأنه أعرف الخ وأجيب بأنه لا نظر لذلك مع كون الأصل بقاء حقه (قوله في المستثنين) وهما الأخيرة في كلام الصنف والتي بعدها في الشرح (قوله عند افلاس الخ) وكذا عند دعوى المستحق أنه قبض ونلف عنده بلا تقصير (قوله ويرجعه) أي بدأ أخذه منه كاسم (قوله في ألدوجين) هو للتعهد

باب الضمان

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعلق الاحكام بالدين ومن تحول حق الى ذمة أخرى ومن مطالبته من لم يكن له مطالبته قبله وغير ذلك وسعى بذلك لأن من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء فقد ضمنه اباء فهو من الضمن لامن ضم ذمة الى أخرى كاتوهم لأن اصاله التوهم تمتع ذلك وهو لئلا التزام وشرا بالمعنى الشامل للكفالة يقال على التزام دين أو أحوار عين أو بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولو مع قصد الرجوع خلافا لرافعي وهو مندوب لتقادر واثق بنفسه أمن فالتعقل العلماء وأوله شهامة أي شدة حماقة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظما

ضاد الضمان بصاد الصك متصل * فان ضمن غدا الحبس في الوسط

(قوله هو) أي الضمان بالمعنى الخاص به شرعا التزام الخ وقد تقدم ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الاغلب والا كثر أوفى العين كضمنت مالك عليه في رقية عبدي هذا أوفى العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقية عبدي هذا (قوله وغيرهما) وهو للمضمون والمضمون عنه والصيغة فأر كانه خمسة (قوله شرط الضامن) ويقال له الضمين والزعيم والحميل والكفيل والصير والقيليل وقيل الأولان لئلا مطلقا والزعيم لئلا العظيم والحميل للدية والكفيل للنفس أو العين والقيليل والصير للجمع (قوله وهو كاتقدم الخ) لو فسره بعدم الحجر لكان أولى ليخرج من بلغ غير مصلح ويدخل السفه اللهم للسكران (قوله وبعبارة الحرر الخ) واكتفى الصنف بالرشد لا لزوم محبة العبارة والرد بصدقها ترتيب الاحكام عليها فيدخل السكران ويخرج نحو النائم (قوله فلا يصح ضمان الصبي الخ) ولو باذن أولياهم ولو ادعى واحد منهم ذلك بعد الضمان صدق ان أمكن الصباوع عهد نحو الجنون ومثله دعوى السكر ودعوى التعدي فيه وعدمه لأن الأصل براءة الذمة (قوله أي ضمن في الذمة) قيل لا حاجة اليه ان أر بدضانه في ذمته أو مضران أر بدضانه مطلقا لا في أو الصواب اسقاطه فتأمل وأما ضمان المر بوض فلا يصح ان كان عليه دين مستغرق وان ثبت بقراره بعد الضمان فبين بطلانه وقيد ما بن حجر بما اذا قضى دينه بماله إلا بأن حدث له مال أو برى من الدين أو بضعه

أفتى في الأولى بالرجوع (قول الشارح وحقه عليه باق) لأنه حال بينه وبين حقه بمجده الحوالة وحلفه

باب الضمان

(قول المتن شرط الضامن الرشد) يرده عليه السكره والمسكر والمسكران التعدي بسكره فان قيل هذا عارض بزلول لينا في الرشد أجيب بأنه يلزم حينئذ أن يقول برشد النائم والمقضى عليه ومن سكر بغير فيانزم صحة ضمانهم ويرد عليه أيضا من سقه بعد رشد وعبارة التزالي يشترط صحة العبارة وأهلية التبرع وهي أحسن من عبارة الحرر والكتاب جميعا كما لا يخفى وان أورد بعضهم عليها الاخرس الذي له إشارة

(وكتفى صدق الثاني بيمينه) لأن الأصل بقاء حقه وكذا يصدق بيمينه اذا قال عن الآخر انه أراد بقوله أحتلكم الوكالة وقيل المصدق الآخر لما تقدم ويظهر أثر النزاع في المستثنين عند افلاس الحال عليه واذ حلف المستحق فيها اندفعت الحوالة وبأخذ حقه من الآخر ويرجعه الآخر على الحال عليه في أحد وجهين اختاره ابن كج

باب الضمان

ويذكر معه الكفالة هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويشقق بالضامن سيأتي (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كاتقدم في باب الحجر صلاح الدين والمال ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل وعبارة الحرر أن يكون

صحيح المبرق رشدا فلا يصح ضمان الصبي والجنون والمقضى عليه والمجور عليه بالسفه اه (وضمان مجبور عليه بفلس كسراه) أي بشن في الذمة والصحيح محنة كاتقدم في باب

بغير الاداء أو بأداء غيره عنه تبرعاً فثنين محته فراجعوه ليصبح ضمان المكره ولو باكر اسيده وفارق محته
بيع مال الغير باكر ايه لأن الضمان يتعلق بذمته فيعود ضرره عليه (قوله وضمان عبد) ولو مكاتباً وموقوفاً
وموصىً بمنعته ولو مدته باطل وفارق محته خلع الامه لحاجتها اليه ان ضمن سيده لغيره لم يحتج لاذنه قاله
لخطيب وخالفه شيخنا الرمي والزيادة واعتبرا اذن السيد لأنه تصرف في ماله فلا بد من اذنه وفيه نظر ان
قلنا يتعلق بذمته فقط ولا يصح أن يضمن العبد أجنياً للسيد ولو بالاذن ويصح أن يضمن السيد عبده
لأجنبي مطلقاً ولو مكاتباً وفي دين للعامله ولا رجوع لمن أدى منها على الآخر إلا أن أدى العبد بعد عتقه
(قوله ويصح بذنه) أي السيد وان تعدد فان كانت مهابة فقياس ما في البعض اعتبار اذن صاحبها
فراجعوه ولا يجب الضمان على العبد بالاذن ولو بصيغة الأمر ويشترط أن يعرف السيد قدر الدين والضمون
لهو يعتبر في الوقوف اذن للوقوف عليه ان انحصر والانتفاء اذن فلا يصح الضمان ولا عبرة باذن ناظر
الوقفو يعتبر في الوصي بمنعته اذن الوصي له في الاكساب المعتادة واذن مالك الرقبة في النادرة واذن
صاحبها بل اذن بالنسبة لهذه على الاعتماد للبعض في بونه لا يحتاج الى اذن وفي غيرها كالقن والمكاتب
كالقن لكن يصح أن يضمن أجنبياً لسيد به اذن السيد قال شيخنا وقال بعضهم لا حاجة لاذن سيده
ان كان الضمان باذن الاجنبي قال شيخنا واذن اعجز بطل الضمان ونوزع فيه والوجه بقاؤه (قوله فان
عين) أي حال اذن لسيده (قوله أو غيره) من الغير عبد آخر لسيد له اذن له ان يعلق الضمان برقبته
(قوله قضى منه) فان اعتقه انقطع لثقله بمواتقن التحق الى ذمة العبد وكذلك لو لم يباعه بالدين
وليس له الاداء من غيره ولو من كسبه بل اذن نعم ان اذن له في الاداء من معين لم ينقطع التحق منه بعتقه
(قوله أي وان لم يعين) هو صادق بالاذن في الضمان فقط أوفيه وفي الاداء معاوقصر الشارح له على الأول
لأنه الذي الروضة وأصلها ولوأبقاه على محموله كان أولى بما ان يكون العموم عن قصد من الصف
(قوله ويرج) ولو سابقاً على وقت الاذن (قوله بعد الاذن فيه) ولو قبل الضمان لأن المأذون فيه
نائب قبل الاذن وبذلك فارق ما يأتي في مؤن التكاح حيث لاتعلق الابالكسب بعد وجوبها ولو اتفق

(قول المتن وضمان عبدالح) لأنه ثابت مال في الذمة بعقد فمكان كالنكاح (قول الشارح اذ لا ضرر) أي وكما لو أقر بالتألف مال وكذهب السيد وبحث بعضهم تخصيص هذا الوجه بنبر العبد الموقوف لأنه لا يصح تنقته ثم يقول ان خلع الامة بنيران ذن سيده صحيح ويثبت المال في ذمتها وفارق الضمان لحاجتها الى الخلع (قول المتن ويصح بانه) قال الاسنوي ينبغي أن يقال ان عقلمنا ذلك بشئ من أموال السيد اشترط معرفة السيد لمقدار الدين وان قصرناه على ذمة البدل وان نبه على أن قوله يصح فيبدان العبد لا يلامه فعل الضمان وان أمره السيد وهو كذلك لأنه لا احتكام لاسادات على ذمم العبيد وقول المتن قضى منه أي وما فضل بيني في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الاكساب لأن التعيين يقصر الطمع على ما عين وخالف للابودي وتبعه ابن الرضا قال الاسنوي والمفهوم من الملاحقه هو الأول ولم يتعرض الراجعي للسئلة وقول المتن فان عين للاداء مشعر بأن صورة المسئلة أن يقول ضمن على أن تؤدي من كذا أمال وقال ضمن كذا فلا يصح خلافاً للقاضي الحسين وفي شرح الروض عن الاسنوي ظاهر كلام الروضة ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا وقع متعللاً بالاذن (قول الشارح في بدل المأذون) أو غيره من أموال السيد (قول الشارح ويربح) أي لو كسبه قبل الاذن في الضمان ثم اقتصره عليها ما يخرج ما شمله للذن من كسب البدن الحاصل قبل الاذن وهو في يده مال الاذن وبمصرح في الطلب (قول المتن فيما يكسبه) ولو بالتجارة (قول الشارح والوجه الثاني الخ) هذا الوجه محمده الشيخ أبو اسحق الشيرازي في التبيين ووجه ما عاغل اذن في الضمان ولم يتعرض للاداء وعلى الاوجه كلها لا ينشأ ذمة السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف

(وضان عبد بفر اذن
سیده باطل فی الاصح)
وان کان مأذونا له فی
التجارة والثانی یصح
اذ لاضرر علی السید فیہ
وینبع بعد التعلیق (و یصح
بإذنه فان عین اللاداء کسبه
أو غیره) کمال الذی فی
ید المأذون (قضى منه والا)
أی وان لم یسین بأن لم یذكر
الاداء كما قال فی الروضة
کأصلها وان اقتصر علی
الاذن فی الضان (فالاصح
أنه ان کان مأذونا له فی
التجارة تعلق) أی غرم
الضان (یعنی بده) وقت
الاذن فیہ من رأس مال
ودج (وما یکسبه بعد
الاذن) فیہ کاحتطابه
(والا) أی وان لم یکن
مأذونا له فی التجارة (فبا)
أی فیتعلق غرم الضان
بما (یکسبه) بعد اذن
فقط والوجه الثانی بتعلق
بذمتہ فی القسمین یتبع
به بعد التعلیق والثالث فی
الأول بتعلق بما یکسبه بعد
الاذن فقط والرابع بتعلق
بذلك وبالرجع الحاصل فی
یده فقط والثالث فی الثانی
بتعلق برقبته (والاصح
اشتراط

معرفة الضمون له) أى أن يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس فى استيفائه تشديدا وتسيلا والثانى ينظر إلى أن الضامن يوفى فلا يبالى بذلك (و) الأصح على الأول (أنه لا يشترط قبوله ورضاه) أى واحد منهما والثانى يشترط أن الرضا شام القبول لفظا والثالث يشترط الرضا دون القبول لفظا وعلى اشتراطه يكون بينه وبين الضمان ما بين الإيجاب والقبول فى سائر العقود (ولا يشترط رضا للضمون عنه قطعا) وهو من عليه الدين (ولا معرفته فى الأصح) والثانى يشترط ليصرف حاله وأنه هل يستحق اصطناع العروف إليه (ويشترط فى الضمون) وهو الدين (كونه ثابتا) فلا يصح الضمان قبل ثبوته لأنه وثيقة له فلا يسبقه كالشهادة وهذا فى الجديد (وصحح القديم ضمان ما سيجب) كأن يضمن المائة التى ستجب ببيع أو قرض لأن الحاجة قد تدعو إليه (والذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو أن يضمن للبترى الثمن إن خرج للبيع مستحقا أو معيبا)

الكسب والتجارة تعلق بذمته فقط فإن حدث له كسب مثلافينى التعلق به ومثله التجارة ولو اتقل العبد للأذن له عن استحقاق الأذن فى الوفاء أو عن ملك سيده ببيع أو غيره بى التعلق بكسبه ولشترى الخيار إن جهل قاله شيخنا الرملى فراجع (فرع) لو كان على العبد دين بمعاملة سابقة على الضمان لم يؤد ما يديه للضمان شيئا وإن لم يحجر عليه إلا الأفضل عنها (قوله معرفة الضمون له) أى بشرط معرفة عينه لا بأسمه ونسبه وكيله ولوعا ماثله وعلوه بأن الشخص لا يוכל غالبا إلا من يشبهه وقضية ذلك الاكتفاء به ولو بعد عزله ولو فى قضية واحدة ولو واحدا من وكلاءه فافطره (قوله أى الرضا فى القبول) ولا يتصور عكسه لتضمن القبول له ولذلك سكت الشارع عن اشتراط القبول دون الرضا وعلى معاذ كراهة لا يبطل برده لكن له إرأؤه (قوله ولا يشترط رضا الخ) فعلم أنه لا يرد برده أيضا وهو ما قاله حجج وافقه شيخنا ونقل عن شيخنا مرن أنه يرد برده وسيأتى اعتاده فراجع (قوله وهو الدين) لوقال هو الحق لكان أولى ليشمل النصفة للعمل للترتم فى الذمة والعين كما قاله الأسنوى ولعل الشارع رأى الوصف بالزاد والآلى لأنه لا يوصف به ظاهرا إلا بالدين وقد يؤلف ولزاد والاعطاء المستعجم وهو هنا أولى فتأمل قال شيخنا وشمل الدين الزكاة فيصح ضمانها لمستحق المحصر لكن لا بد من الأذى فى الأداء لأجل النية وكأثر الكسافرة وفى شرح شيخنا ما يقتضى صحة ضمان الزكاة عن البت وفيه نظر فراجع ويصح ضمان عين الزكاة أيضا كإفالة ابن حجر (قوله أو قرض) نحو أقرض زيد ألفا وأناضمان له فلا يصح خلافا لابن حجر وشمل ثبوته ما لو كان باعتراف الضامن وإن لم يثبت على الضمون عنه فلم يضمن له مطالبة الضامن (فرع) لو قال ائتمان ضمنا مالك على زيد فشكل منهما ضمان لنصفه كالو رهنا عبدا على ألف لغيره ما قال ذلك شيخنا الرملى واعتمده (قوله صحة ضمان الدرك) بفتح الراء وسكونها سمى بذلك لوجود الترميم فيه عند ادراك المستحق عين ماله ويقال له ضمان العهدة والدرك لفة الطالبة والتبعة بكسر الباء الموحدة وتطلق على ما مضى ولم يحكم وعلى الرجعة والعهدة لفة اسم الوثيقة التى يكتب فيها الشيء فسميته المكتوب فيها بذلك من تسمية الحال باسم محله (قوله بعد قبض الثمن) لأقبله ولا معه ولا بد من العلم بقدره كما بأتى والمبيع كالفن فلو غير بالعرض لسلهم ما قال شيخنا الرملى والأجرة والمؤجر كالثمن والمبيع بخلاف نحو الراهن (قوله وهو أن يضمن الخ) قال العلامة البرلى لوقال ضمنت لك خلاصك منه صح أو قال ضمنت لك خلاص البيع إن خرج مستحقا لم يصح اه وهو ظاهر (قوله أن يضمن للشترى الثمن) أى جميعه إن خرج مقابله مستحقا جميعه أو معيبا ورجع به أو بضه إن لضمان ما فضل عنها ولا يزاحم سواء حجر عليه أم لا (قول الشارع والثانى ينظر الخ) وأيضاً يذكرك فى حديث الليث الذى صلى عليه النبي ﷺ بدلتوقف (قول الثمن ورضاه) لعدم التعرض لذلك فى حديث الليث الذى ضمنه أبو قتادة وحجة التى القياس على الرهن بجماع التوقف (قول الشارع والثالث يشترط الرضا) لأن ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا فى كفى رضا الوكيل ويجوز تقدم الرضا على الضمان قال المساورى ويجوز رجوع الضامن قبل رضا الضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذى فى الرافعى جواز تقدمه على القبول وإن تأخر عنه فهو أجازة إن جازت نواقض العقود على القديم (قول الشارع وعلى اشتراطه) الظاهر أن الضمير راجع إلى القبول وقد صرح به السكى (قول الشارع ليصرف حاله) أى هل هو من يبادر إلى وفاء دينه أم لا وهل هو موسر أو معسر (قول الشارع وهو الدين) خالفه الأسنوى وادعى العبارة أع من ذلك فقال قوله ثابتا أى حقا ثابتا كما صرح به الشيخان فى كتبهما وحينئذ قد دخل العيان للضمانة والديون مالا وعملا ثابتا فى الذمة بعد الاجارة بخلاف الرهن حيث كان فيه ديناً ثابتا نعم يحتاج هنا إلى قيد كونه قابلا لأن يتبرع به ليخرج القصاص وحد القذف ونحوهما (قول الثمن وهو أن يضمن الخ) لوقال ضمنت لك خلاصك منه صح ولو قال ضمنت لك خلاص البيع إن خرج مستحقا لم يصح أى فى مسئلة الكتاب

ورد (أو ناقصا لنقص الصنعة) التي (٢٢٦) وزن هاور دوهي بفتح الصاد ووجه صحته الحاجة اليه و في قول هو باطل لأنه ضمان ما لم يجب

وأجيب بأنه ان خرج البيع كاذك مرتين وجوب برد الثمن وقطع بعضهم بالأول ولا يصح قبل قبض الثمن لأنه انما ضمن ما دخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لأنه قد ندد عود الحاجة اليه بأن لا يسلم الثمن الا بعدد (وكونه) أي الضمون (لازمالا كنجوم كتابة) اذ للمكاتب اسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المسترق وغيره كضمن البيع بعد قبض البيع وقيل (ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الأصح) لأنه آيل الى الزوم والثاني ينظر الى أنه غير لازم الآن وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع أما اذامنه فهو ضمان ما لم يجب (وضمان الجمل) في الجملة (كالرهن به) وتقدم أنه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل وقيل يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعا (وكونه) أي الضمون (معلوما في الجديد) فلا يصح ضمان المجهول وصحته القديم بشرط أن تتأني الاطالة به كضمنت مالك على فلان وهو لا يعرف لأن معرفته متيسرة بخلاف

خرج بعضه مستحقا أو رده بعضه أو لم رد ولكن نقص كما يأتي وذلك بحسب صفة ضمانه فان قال ضمانته ان خرج مستحقا لم يضمنه ان خرج معيبا وعكسه أو ضمنته نقضه لصنعة لم يضمنه لعيب وهكذا فان أطلق محل على خروجه مستحقا ثم ان كان للضمون وقت ضمانه معناني المقدور كان باقيا ضمن عيبه فقط ويسمى ضمان عين فان تلف لم يطالب بشئ وان كان وقت ضمانه ناقلا لم يضمنه بدله من مثل أو قيمة وان كان معينا بعد العقد عانى الذمة لم يردده ان كان باقيا فان تعذر رد دمه قيمته ولو متليا للحيلة وان تلف لازمه بدله ويسمى في هذين ضمان ذمة والفرق بين العين في العقد والعين بعده بطلان البيع بخروج الاول مستحقا بخلاف الثاني (قوله ورد) ليس قيدا وانما ذكره لانه قد يظهر كلام المصنف من ضمان جميع الثمن (قوله) لنقص الصنعة) بالادام في نسخة بالكاف فيمنع النوع والعفة (قوله وأجيب الخ) هذا الجواب لا يأتي في غير الخرج مستحقا الاعلى القول بأن الفسخ يرفع المقدم من أصله وهو ضعيف (قوله لا كنجوم كتابة) فلا يصح ضمانها ومثلهما ديون العاملة التي للسيد على السيد تقدم صحة الحوالة بنجوم السكينة لاعليها وصحتها ديون العاملة عليه وعليها وقد يفرق بأن هنا شغل ذمة فارغة فاحتيط له (قوله آيل الى الزوم) أي بنفسه وبذلك فارق جعل الجملة (قوله وأشار الامام الخ) هو التعمد وذلك بأن يكون الخيار للشئ وحده وما في الرخصة وغيره من محته مطلقا مني على مرجوح (قوله أما اذامنه) أي الملك وهو ما اذا كان الخيار للبائع ولما على الرجاء (قوله معلوما) ولوللضامن فقط جنسا وقد رافضة ومنها الحلول والاجل وقدره وعينا فلا يصح ضمان أحد الدينين زاد الفلز الى كونه قابلا للترجع به بخلاف فصاص ودقني وشغفة ولم يذكره الشيخان لما رد على طرده كحق القسم فانه لا يصح ضمانه مع صحة التبرع به وعلى عكسه من دين الله تعالى على مريض أو ميت بمصرين فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به نعم فبندفع حق القسم بأنه لا دين فيه (قوله فيشترط علمهما) أي ان كان في ضمن معاوضة كخلع والافيكني علم البرى فقط ويصح فيه التوكيل وان لم يعلم الوكيل بالبرأ منه ويكفي العلم بعد الإبراء حيث أمكن وجوده في الواقع فلا ورأمن حصته من التركة وهو يعلم قدرها وعلم بها بد عند قسمتها أو أبرأه من قدر معين أو من قدر لا يعلم قصده عن دينه أو أبرأه طائفا حياة مورثه فبان ميتا أو من شئ يظن أنه ليس عليه فبان عليه صح الإبراء في جميع ذلك ودعوى الجهل بالبرأ منه بعد الإبراء لا تقبل الا بقرينة ظاهرة كبرز وجت بالأجبار أو نحو نسيان نعم لو أبرأ مدنيته بعد استيفاء دينه منه ثم وجد جده يوم فاشلا لم يصح

(قول الشارح نين الخ) فرع لو حصل الرد بالعيب مثلا وكان للضمون باقيا لم يطالب الضامن أولا ولو كان باقيا ولكن تضرر تخليصه هل يضر الضامن القيمة للحيلة أولا كل ذلك محل نظر والظاهر الزوم ثم رأيت ابن الرقة قال ليس للضمون هنادر العين والامام وجبت قيمته ما على الضامن عند التلف قال وأما الضمون المالية عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم رد في ذلك نقلا (قول المتن لا كنجوم) هو يرشد الى أن مراده باللازم ماوضه الزوم ولو كان السيد عليه دين بمعاملة لم يصح ضمانه كالتجوز (قول الشارح لأنه آيل الى الزوم) أي بنفسه من غير عمل بخلاف الجمل قبل تمام العمل (قول الشارح فلا يصح) أي لأنه أثبت مال في الذمة بمقدفكان كالبيع والاجارة ثم الراد العلم به جنسا وقد رافضة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الأجل (قول الشارح بناء على أنه تملك الخ) ولأن الإبراء يتوقف على الرضا والرضا بالمجهول غير معقول قلت لافرق في المجهول بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الأجل بذلك على ذلك استثناء ابل الدية ولو وكل اشترط علم الوكيل فقط على الأنشبه في الرافعي (فرع) قاله قد اغتبتك قافع عنى ففعل في الصحة وجهان واعلم ان السبكي اختار انه اسقاط ورجحه

وعدده وضمنت شيئا ممالك عليه فلا يصح قطعا (والا برأ من المجهول باطل في الجديد) بناء على أنه عليك للدين ما في ذمته فيشترط علمهما به وفي القديم يصح بناء على انه اسقاط كالاتفاق وعلى التخليك لا يحتاج الى القبول لأن المقصود منه الاسقاط وقيل يحتاج اليه

(الامن ابل الدية) فيصح الإبراء منها على القولين مع الجهل بصحتها لانه اغتفر ذلك في إثباتها في ذمة الجاني فيغتفر في الإبراء تعالى (و يصح ضمانها في الاصح) على الجديد كالقديم لانها معلومة السن والعدد ويرجع (٣٢٧) في صحتها الى غالب اهل البلد والثاني

ينظر الى جهل صحتها (ولو قال ضمانت ممالك على زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته) والثاني بطلانه لما فيه من الجهالة ودفعت بذكر الغاية (و) الاصح على الأول (انه) يكون ضمانا لعشرة قلت

الاصح تسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل الثانية اخراجا لطرفين والاول أدخلهما والثاني أدخل الأول فقط وصححه في المحرر في نظير المسئلة من الاقرار ونقل في الشرح تصحيح الأول عن البغوي في المسئتين (فرع) يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالاموال

(فصل) (الذهب صحة كفالة البدن) في الجملة للحاجة اليها وفي قولنا تصح وقطع بعضهم بالأول (فان كفل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه للكفيل (و) لكن يشترط كونه بما يصح ضمانه) فلا تصح الكفالة بين المكاتب للنجوم التي عليه لانه لا يصح ضمانها كما تقدم (والذهب صحته) يدين من عليه عقوبة لادنى كقصاص وحدقذف ومنه في حدود الله تعالى

الإبراء ف يرجع به ولو أبرأه بماله بضمونه صح مع الجهل لانه وصية ولو أبرأه من التبراهم التي عليه ولا يعلم قدر هاربي من ثلاثة لانه اقل الجمع على التعمد (فرع) يكفي في التوبة الندم والاستغفار لمن تبلغ الغناب ولو بحضرة فقيرة أو تعذر استعطائه بموت نحووه والا فلا بد من تعيينها وتعيين حاضرها ان اختلف به الغرض ولو أبرأه في الدين بدون الآخرة يرى فيها لمعاكسه (قوله الامن ابل الدية) ومثله الارش والحكومة فيصح الإبراء منهما أيضا وفي تقييده بقوله مع الجهل بصحتها نظر بما يأتي بعده فراجع (قوله و يصح ضمانها) عن الجاني مطلقا وعن العاقبة بدخولها لاقبيلها لسقوطها عنهم بنحو فقره ويرجع ضمانها بالاذن بمثلها لا قيمتها كالقرض ولا يصح ضمان الحكومة والارض لبعدها عن آكل الارزوم حرره (قوله ضمانت) أي مثلا فلا اقرار والعتق والنشر والوصية واليمين كذلك وانما وقع الثلاث في مطلقك من واحدة الى ثلاث لانه عدد محصور فاظهر استيفاءه ووقال ببتك الاشجار من هذه الى هذه دخلت الغاية أو ببتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة لم يدخل الغاية لان الأولى صيغة عموم بخلاف الثانية (قوله يجوز ضمان المنافع الخ) قد مر أن كلام للصف يشملها ويشمل العين أيضا وتأخير الشارح لمالي الكفالة للنسبة لانه شبهه بالبدن

(فصل في الكفالة) التي هي ضمان الاعيان الدينية (قوله البدن) أي بدن من يستحق حضوره مجلس الحكم وقول شيخنا الرمي وشرح الرض وغيره أنه تصح الكفالة بدين من عنده مال لغيره ولو أمانة انتهى فيه نظر في الامانة لان اللازم فيها التخلية فهو مخالف للقاعدة الآتية ومثل البدن الجزء الشائع كرهه وما لا يمشي بدونه كقلبه ومثل ذلك عينه ان لم يرد بها المجرحة بأن أراد بها النفس أو أطلق بخلاف نحو بدنه ورجله فلا يصح مطلقا وسواء الليث والحي وقال بعضهم لا يكفي في الميت الجزء بشرط التعيين فلا يكفي كفلت أحد هذين بشرط الكافل كشرط الضامن (قوله في الجملة) فلا يرد نحو المكاتب (قوله كفل) بفتح الفاء أفصح من كسرها وعدها بنفسه لانه بمعنى ضمن وعدم استعمال أئمة اللغة له غير الباء لانه لا لا فصح وأما كفل بمعنى عال كما في الآية فيعتمد بنفسه دائما (قوله ما يصح ضمانه) ومنه الزكاة والكفارة كما مر قال شيخنا وفيه نظر لخالفته للقاعدة المذكورة (قوله بالنجوم) وكذا دأب السید غير النجوم كما مر (قوله ومنه في حدود الله) وان

وعضد ما طالع في بيانه وقال لو كان تملكيا لكانت الإبراء من الاعيان (قول الشارح مع الجهل بصحتها) أي أو انها (قول المتن و يصح ضمانها) أي لما تقدم في الإبراء وكان وجه ثبوت الخلاف هنا دون الإبراء أن الضمان نقل دين وذلك اسقاط (قول المتن ممالك) مثله ممالك (قول الشارح أدخل الأول) أي لانه مبدأ الالتزام (فرع) فائدة (قوله) فالا ضمانا ما كلف على زيد بطول كل منهما بالجميع على الاصح عند صاحب التتمعة كما لو رهنها عديما بألف فان حصه كل واحد من الجميع وخالف التولي وغيره وصحح السبكي الأول (قول الشارح تصحيح الأول) وافقه السبكي قال لان التقدير على درهم من درهم الى عشرة فيدخل الثانية لانها من جنس النباوي بيان له كما في قرأت القرآن من أوله الى آخره قال ومثل ذلك ببتك الاشجار من هذه الى هذه بخلاف ببتك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة فان الغاية لم تحمّل بياننا لاقبيلها قال والفرق في مسئلة الدراهم قاض بمقتله وان لم يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسئلة الاشجار فانها صيغة عموم

(فصل في الذمة صحة كفالة البدن) بما علم ان الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضعيفة فقيل بمعناه ضعيفة في القياس ولا نهالها لوجب ضمان المالك وتصح قطعها وهي طريقة ابن سريج وقيل قولنا (قول الشارح وفي قول الخ) وجهه ان الحر لا يدخل تحت اليد (قول المتن كقصاص) لان الحضور لمجلس الحكم واجب عليه (قول المتن ومنه الخ) ووجه الصحة فيها القياس على حق الأدنى

كحد الحرق وانما بالسرقة لانها يسي في ذمها ما أسكن وفي قول في المسئلة الأولى انها لا تصح لان العقوبة مبنية على الدفع فقطع الترانع المؤدية الى توسيعها وقطع بعضهم بالأول وبعضهم الثاني نظرا الى انه لا يجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسئلة الثانية طريقة حاكية للقولين (وضح) الكفالة (بدين صبي ومجنون) باذن وليهما

لأقامة الشهادة على صورتها في الاتفاق وغيره واذن وليهما قائم مقام رضا المكفول المشروط كما سبأني ويطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه (و) بدين (محسوس وغائب) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للعسر ضمان المال (و) بيمين (ميت) قبل وفاته (ليحضره فيشهد) بفتح الهاء (على صورته) اذا حملوا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه ويظهر كما قال في المطلب اشتراط اذن الوارث اذا شرطنا اذن المكفول (ثم ان عين مكان التسليم في الكفالة (تعين والا) أي وان لم يعين (فمكانها) يتعين (و) يبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) المذكور (بلا حائل كتفيل) يمنع المكفول له عنه دفع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل (و) بأن يحضر المكفول ويقول (للمكفول له) (سأست نفسي عن جهة الكفيل ولا يكتفي بمجرد حضوره) عن القول المذكور (فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا) أي وان عرف مكانه (فيلزمه) احضاره من مسافة القصر فنادونها (و) جهل مدته ذهاب واياب فان مضى ولم يحضره حبس وقيل ان غالباً

تحتمت ومثلها عقوبة الله كالتمزيق ولو عبر بالعقوبة كالتي قبله لتسلمها مخرج بالعقوبة حقوقه المالية كاز كاذ وقد تقدم معهما وقد علمت ما فيه (قوله) لأنه قد يستحق (الخ) أشار به إلى قاعدة هي أن كل دين لو ادعى به على شخص عند حاكم لزمه الحضور له تصح الكفالة بدين من هو عليه لأن كل شخص يلزمه الحضور تصح كفالته كما توهم فتأمل (قوله) على صورتها) يفيد أنه لو عرف الشاهد اسمهما ونسبهما لم يحتج إلى احضارهما وهو كذلك ويستبر في السفية اذنه لا اذن وليه ومثله العبد قبل ان يتوقف على السيد (قوله) ويطالب الكفيل وليهما أي مالم ينزل أو يكمل (قوله) ومحسوس أي يحق لتعذر تسليم غيره (قوله) وغائب) ولو فوق مسافة القصر وان لم يلزمه الحضور حينئذ (قوله) ميت أي حال الكفالة أو بعدها (قوله) قبل وفاته أي قبل وضعه في القبر فان وضع فيه وان لم يهل عليه التراب لم تصح الكفالة به (قوله) ليحضره أي أن لم يلزم على حضوره تعبراً ونقل محرم (قوله) بفتح الهاء (ضمير) عائد للشاهد (قوله) ولم يعرفوا (الخ) فان عرفوا ذلك لم يحتج لاحضاره (قوله) اذن الوارث) وان تعدداً وكان عاملاً كالامام فان لم يكن الوارث أهلاً واعتبر اذن وليه ولو عاماً فهو لولي خاص قبل موته اعتبر اذنه فقط ولو لم يكن وارث كذي مات بلا وارث لم تصح الكفالة (قوله) اذا شرطنا اذن للمكفول) وهو للتعبد فيسكن اذن الثائب قبل غيبته واذن المحسوس ولو في الحبس ويشترط الاذن بالفظاً أو إشارة الأخرس لا إشارة ناطق ولو مقهوماً يشترط معرفة المكفول له كما في المضمون له ولا بد مع الاذن في الكفالة من الاذن في محل التسليم فان سكنت عنه فسدت ولا ينبغي عنه مطلق الاذن قاله شيخنا الرمي (قوله) ثم ان عين مكان التسليم أي عينه الكافل والمكفول له أي مع اذن المكفول فيه كما تقدم (قوله) تعين أي ان صلح والابطلت الكفالة (قوله) والا فكأنها (تعيين) أي ان صلح ولم يكن مؤنة والا فلصلح ما رمى مكان السلم فيه من التفصيل ونظر بعضهم في اعتبار المؤنة هناكان مؤنة كل منهما في مال نفسه فتأمل (قوله) ويرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم أي وزمانه وفي غيرهما ما رمى حضور السلم فيه في غيرهما فلا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع كإعانة أهله والأجبر عليه فان امتنع قبله الحاكم فان لم يجد له شهيد عليه ويرى منه (قوله) بأن يحضر المكفول أي بنفسه أو ولياً ووارثه وفي الامتناع مأمور ويكتفي في التسليم مرة واحدة وان كان قال في صيغته أحضره كالمطلب على المتعبد ويكتفي بتسليمه ولو محسوساً كان يحق والا فلا ولو سلمه لأجنبي ورضى به الدائن يرى الكفيل وكذا لو سلمه لأجنبي باذن الكفيل ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يبرأ الآخر أو عنهما وقبله الدائن أو باذن صاحبه برئاً معاً وقال سمع عن شيخنا الرمي لا يبرأ الثاني مطلقاً وفارق الاجتناب بأن التسليم هنا واجب ولو كفل واحد الاثنين فسلمه لأحدهما لم يبرأ من حق الآخر ويرأ بقول المكفول له أبرأك من حق أولاً حتى على الاصيل على الاصح كما قال لا دعوى على علي زبدتم قال أبرأت في ثوبه دون داره لم يقبل (قوله) ان جهل مكانه) ويصدق في دعواه الجهل (قوله) فيلزمه ان قدروا من الطريق ولا حائل (قوله) من مسافة القصر أي مسافة يقصر فيها الصلاة ولو فوق مرحلتين بدليل ما بعده (قوله) مدة ذهاب واياب أي واقامة وانتظار رفقة وانقطاع نحو مطرو وحويل (قوله) حبس) ويدام حبسه إلى حضور المكفول أو تعذره كما يأتي أو دفعه الدين وإذا دفعه غير متبرع به ثم حضر المكفول أو تعذره حضوره بنحو موت فله استرداد مادفعه أو بدله ان تلف لانه خلاص نفسه فان تعذر استرداده لم يرجع (قول المتن وغائب) بأن يكون اذن له فيها واختار السبكي ان شرطه أن يكون في مسافة العدوى ولا حاكم هناك والا فلا تصح لانه لا يلزمه الحضور وكذا لا يلزم في مسئلة الاحضار الآية (قول الناصر في الحال) أي لانه متوقع (قول المتن ولا يكتفي (الخ) أي لانه حينئذ لم يسلمه الكفيل ولا أحد من جهته (قول المتن ان جهل مكانه) لانه لعجزه كالعسر بالدين (قول المتن فيلزمه) أي ومهما احتاج له من الكلفة فهي في ماله لانها ناشئة عن التزامه (قول الناصر من مسافة القصر) هي شاملة لاولها وما فوق الأول وهو كذلك (قول المتن وقيل (الخ) أي كما في غيبة الولي وشاهد الاصل

مسافة القصر لم يلزمه) احضاره ولو كان غائباً حين الكفالة برضا الحاكم في احضاره كالوهاب بدل الكفالة ومسافة الاحضار تنقيد غيبته في صحة كفالاته كما قاله الامام والفرازي وقوله حبس قال في الطلب الى أن يتعذر احضار (٣٢٩) للكفول موتاً وغيره (والاصح أنه

إذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال) لانه لم يلزمه والثاني يقول الكفالة وثيقة فيستوفي الدين منها اذا تعذر تحصيله عن عليه كالمهر وقبل الدفن يطالب الكفيل باحضاره لاقامة الشهادة على صورته (و) الاصح (أنه لو شرط في الكفالة أنه يهرم المال ان فات التسليم بطلت) والثاني يصح وهو مبني على الثاني في مسألة اللوت أنه يطالب بالمال (و) الاصح (انها لا تصح بغير رضا الكفول) والافات مقصودها من

احضاره لانه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينئذ والثاني تصح ويهرم الكفيل المال عند العجز عن احضاره وهو مبني على الثاني في مسألة اللوت أيضاً (تتمه) في ضمان الاعيان اذا ضمن عيناً لمالكها أن يهرمها من هي في يده مضمونة عليه كالنصوبة والمستعارة والسائمة فيه الطرفين في كفالة البدن وعلى الصحة اذاردها برى من الضمان وان تلف فهل عليه قيمتها وجهان كالموات للكفول وعلى وجوبها هل يجب في النصوبة أكثر القيم أو قيمة يوم التلف

على المكفول منه على المتعمد عند شيخنا بمالو الدشيخا هر كان حجر ونقل عن شيخنا الرمي انه يرجع عليه وفيه نظر (قوله مسافة الخ) فعل الوجه المروج تحقيد صحة الكفالة بمدون مسافة القصر وعلى الاصح تصح في ذلك وما فوقه وان طال وهو البعير عنه بمسافة القصر فتأمل (قوله ودفن) قيد لعل الخلاف قبله لا مطالبة قطعاً كما يأتي والرد بالدفن وضعه في القبر كما تقدم (قوله باحضاره) ما لم يلزم تعذر أو تهل محرم كالمهر (قوله لو شرط الخ) بأن يقول تكفلت على أي أغرم أو بشرط الترم فان قال تكفلت به واذا مات أغرم صحت الكفالة ولما لا الالتزام فان قال أردت به الشرطية بطلت ان وافقه المكفول له والالم تبطل بتقديم المدعي الصحة وفارق بطلانها بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكسر عن صحيح لانه هناك وصف تابع فقصر الاتفا عليه بخلافه فتأمل وأيضا الكفالة كإقال الشافي ضعيفة من حيث القياس لانها التزام ابدان الاحرار فتأثر بالشرط القاسدة (قوله لا تصح الخ) أي باللفظ ونحوه منه ومن وليه كالمهر (قوله لانه لا يلزمه الحضور) وان طلبه المكفول له نعم ان طلبه باستمداً وجب حضوره مع القاضي من حيث كونه وكلا عن صاحب الحق لا من حيث الكفالة (قوله تتمه) تقدم وجهه يادتها وأخبرها (قوله ممن هي في يده) أي باذنه أو لغيره على انزعاعه (قوله كالموات المكفول) يفيد أن الاصح عدم لزوم قيمتها بل لا تصح الكفالة على أن يهرم قيمتها وتلف كالمهر في الكفيل لانه ضمان مالي يجب بذلك فارق لزوم قيمتها في ضمان الدرك كالمهر (قوله فلا يصح ضمانها قطعاً) انظر مع ما مر من صحة كفاة بدن من هي عنده على كلام شيخنا الرمي

(فصل) في بقية أركان الضمان والكفالة وهو الصيغة فالشرطية في كلامه متوجهة الى اشعار اللفظ بما ذكره لآله فتأمل (قوله لفظ) وفي معناه اشارة الى الأخرس للفهمة وهي صريحة ان فهمها كل واحد فان اخصص بهما اللفظ فكفاة والافلو والكتابة ولومن ناطق كناية وهذا الحكم يجري في سائر الأبواب كما أشار اليه شيخ الاسلام (قوله يشعر) أولى من قول غيره يدل لان الكتابة مشعرة لدلالة

(قول المتن ودفن) قال السبكي وقبل الدفن قيل تنقطع المطالبة بالاحضار وعليه قال صاحب التنبيه بطلت الكفالة به والاصح لا تنقطع المطالبة بالاحضار قال فان قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان في المطالبة بالمال وان قلنا لا تبطل لا يطالب بالمال قبل الدفن جزاء لعدم التعذر فلماذا قيد الصنف بالدفن هم رأيت في آخر كلام السبكي أنه اذا لم يخلف تركه بنى جريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضاً ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقاً فالوجه متنازع قبل الدفن (قول المتن لا يطالب الكفيل بالمال) هو يفيد أنه لا يطالب على الرجوع بأقل الأمرين من المال ودية المكفول ويفيد أن العقوبة لا يطالب بها جزماً (قول الشارح فيستوفي الدين منها) وقيل على هذا يستوفي أقل الأمرين من الدين ودية المكفول ولو خلف المكفول ديناً فالظاهر أنه لا يطالب الكفيل جزماً (قول الشارح وقيل الدفن الخ) قيل هذا القيد أعني قول المتن دفن انما يحتاج اليه لاخراج ما قاله الشارح أي لو كان الكلام في بطلان الكفالة وكلامه في المطالبة بالمال ولا فرق في اتفاقها بين قبل الدفن و بعده قاله الاسنوي

(فصل) يشترط الخ (قول المتن يشترط) لانه التزام أي فلا يصح غير اللفظ (قول المتن لفظ) يرد عليه الكتابة و اشارة الأخرس وقوله يشعر قيل أحسن من يدل لان الكتابة فيها اشعار لدلالة واعلأن الزعم وقع في القرآن والضمان والحالة في السنة والباقي في معناها ومن ألفاظه أيضاً التزم وعلى ما عدا فلان وأنفيل بخلان ونحو ذلك (قول المتن كضمنت) لوقال الذي لك عنده على فهو صريح بخلاف عندي

(٤٣ - فليوني وعمبرة - ثاني) وجهان أقواهما الثاني لان الكفيل غير معتمداً اذا لم تكن العين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في اليد بشرطه والوكيل والوصي فلا يصح ضمانها قطعاً لان الواجب فيها التخليط دون الرد (فصل) يشترط في الضمان والكفالة لفظ شرط بالاتزام كضمنت بك عليه) أي فلان (أو حمله أو تقلد أو تركت

بيدناه أو أتا بالمال) اليهود (أو باضار الشخص) اليهود (ضامن أو كفيل أو عيم أو حميل) وكما صرح (ولو قال أودى المال أحضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والاصح انه (٣٣٠) لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو إذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت أو كفلت (ولا نوقيت

الكفالة) نحو أنا كفيل بز يد الى شهر فإذا مضى برئت ولا يجوز نوقيت الضمان قطعا نحو أنا ضامن بالمال الى شهر فإذا مضى ولم أغرم فأنا بري ومقابل الاصح في التعليق نظري عدم اشتراط القبول وفي نوقيت الكفالة نظري انها تبرع بعمل وبهذا وجه الثالث يجوز تعليق الكفالة دون الضمان (ولو نجزها وشرط تأخير الاحضار شهر اجاز) للحاجة نحو أنا كفيل بز يد أحضره بشهر ولو شرط التأخير بمجهول كالحصاد لم تصح الكفالة في الاصح (و) الاصح (أنه يصح ضمان الحال مؤجلا لأجل معلوما) للحاجة وبثب الاجل في حق الضامن وقيل لا يثبت والثاني لا يصح الضمان لمخالفة وهو الاصح في بعض نسخ المحرر كقائه في الدقائق قال وفي بعضها تصحيح الاول وهو الصواب أي اللوافق لما في الشرح ولو ضمن للزوجل الى شهر مؤجلا الى شهرين فهو كفيل الحال مؤجلا (و) الاصح (أنه يصح ضمان للزوجل حالا) والثاني لا يصح للمخالفة (و) الاصح

(قوله بيده) أو بجزءه الشائع أو بما لا يبق يدونه كإمس (قوله اليهود) ليس من لفظ الضامن بل مراده الإشارة الى أن الادم عهدة لا يصح ضمانه أو كفالته لا مطلقا للمال والشخص فلا بد أن يقول للمال الذي على فلان أو للشخص الذي هو فلان وهكذا بدليل أنها كلها صرائح كإتا (قوله وكما صرايح) ومنها الذي عنده فلان على خلاف عندي فهو كناية وكذا ضمنت فلانا وضمان فلان على أودين فلان الى أوعندي فان نوى في ذلك للمال لم يؤيد البذل ولم والا لقاله شيخنا وفي الثالثة نظر (قوله فهو وعد) أي ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالترقية عند من عير به الثانية وعلم بما ذكرناه لا يشترط قبول المستحق لكن يرد على التعمد (قوله لا يجوز) أي ولا يصح تعليقهما ولا شرط الخيارات فيها الا للمستحق وهل تنقيد فيه زمن واجهه ولا يصح شرط إبراء الا في نحو جملة كذا رددت عدي فأتت بري من ديني فإذا رده بري ونحو وصية كإبرئك بمديوني أو أدامت فأتت بري من ديني واولا خلفا في وجوده فصدق مدعي الصحة وتنقيد للصنف عدم صحة التوقيت بالكفالة لأجل الخلاف لأنه لا يصح نوقيت الضمان بلا خلاف كأشاراليه الشارح (قوله نظر الخ) يفيدان الخلاف هنا مبني على عدم اشتراط القبول فلي مقابله يتمن التعليق قطعا فراجه (قوله وشرط تأخير النج) قال السبكي فهذا تأجيل لا تعليق (قوله بدشهر) فان أحضره قبله فيه ما رمي السلم والرا من الشهر كون الاجل معلوما كأشاراليه الشارح بالطلاق في المجهول (قوله) وأنه يصح ضمان الحال مؤجلا) لم يقيد بالمال فيشمك الكفالة (قوله وبثب الأجل في حق الضامن) أي اصاله بمعنى انه لا يطالبه قبل فراغه وهذا هو الاصح من وجهين أشار الى ثانيهما بقوله وقيل لا يثبت وهذا الخلاف زائد على ما في كلام الصنف مبني عليه فتأمل (قوله وهو الصواب) ضميره عادداي البعض أو الى التصحيح ولذلك جرى عليه الصنف (قوله فهو كفيل الخ) أي في الخلاف والحكم وفي الشهر الثاني مامر (قوله يجعل بموت الاصيل) أي على الضامن على قول التبعية الذي هو التعمد من الوجهين (قوله فهو كفيل الخ) وفي الشهر الثاني ثبوت الأجل تبع فيه ما تقدم (قوله أي الضمون له) وكذا وارثه والمختار (قوله لمطالبة الضامن) وان تعدد عن الأصيل أو عن ضامن آخر وهكذا (قوله بالدين) أي بجمعيه أو بضامن من قال ضمانا مالا على يد فكل ضامن للصنف فقط على التعمد كما مر والاصح ان الدين لا يتعدد بتعدد الضامن بل هو واحد تعدد محله كقرض الكفاية وقال الامام مالك لا يطالب الضامن الا ان عاجز الاصيل ولو طالب المستحق الضامن فقيل له اذهب الى الاصيل فطالبه فقال لاحق لي عنده فان جهل اسقاطه بذلك وخفي عليه ولم يرد الا فرار فحقه باق والاسقط ولا مطالبة له على أحد

فانه كناية (قول للدين بيده) مثله الجزء الذي لا يبق يدونه وكذا الجزء الشائع (قول للدين لا يجوز تعليقهما بشرط) كالبعض بجمع أنها عقود (قول الشارح نظري الى أنها الخ) على أيضا بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويشتتر في الوسائل ما لا يشتتر في المقاصد (قول للدين اجاز) أي لانه التزام لعمل في التمة جاز تأجيله كالمعمل في الاجارة وعبارة السبكي لان هذا تأجيل لا نوقيت ولا تعليق (قول الشارح ولو شرط التأخير الخ) هذا أشاراليه الصنف بقوله شهرا (قول الشارح وبثب الاجل) أي ولاخير في ثبوته في حقه وان كان حالا على الاصيل كالومات الاصيل وكان الدين المضمون مؤجلا (قول للدين وانه يصح الخ) وجه هذا انه زاد في التبرع تبرعا فليقرض كالموشرط في القرض رد المكسر عن الصحيح (قول الشارح كالموشرط الخ) ولثلا يثبت للفرع مزية على الاصل (قول الشارح ومقابل الاصح الخ) أي فصار ذلك كالموشرط عتق عبد مسلم أو مؤمن ونحو ذلك (قول للدين والمستحق) هو شامل

على الاول (أنه لا يلزمه التجبيل) كالموشرط الاصيل وعلى هذا يثبت الاجل في حقه مقصودا أو تبعا لجعل بموت الأصيل للوارث وجهان ومقابل الاصح قال الضمان تبرع لم فتأمر صفته ولو ضمن للزوجل الى شهرين مؤجلا الى شهر فهو كفيل الحال (ولا والمستحق) أي المضمون له (مطالبة الضامن والاصيل) بالدين

(والاصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الاصيل) لخالفه الشرط لغرض الضمان والثاني يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فان محتاجا لمبرر الاصيل ورجع الضامن عليه في الحال ان ضمن بانه لانه (٢٣١) حصل براءته كالموادي (ولو أبرأ)

للمستحق (الاصيل) من الدين (بري الضامن) منه (ولا عكس) أي لو أبرأ الضامن لم يبرأ الاصيل (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فان كان الميت الاصيل فللضامن أن يطلب المستحق بأخذ الدين من تركته أو أبرأه هو لأنه قد تملك التركة فلا يجدر بها اذا غرم وان كان الميت الضامن وأحد المستحقين من الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الآذن في الضمان قبل حلول الأجل (واذا طلب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء ان ضمن بآذنه والاصح انه يطالبه قبل أن يطلب) والثاني لا يطالبه بتخليصه (والضامن) الغارم (الرجوع على الاصيل

منهما (قوله لا يصح الضمان بشرط براءة الاصيل) ومثله الكفالة (قوله ولو أبرأ) أي أبرأ صاحب الدين الاصيل من الدين وكذا لو أدى الاصيل اليدين وان أحال به أو أعاض عنه أو عوذك برى الضامن وان تعدد عن الاصيل أو عن بعضهم لأهم كلهم فروع الاصيل وقد حصلت براءته (قوله أي لو أبرأ الضامن) أي لو أبرأ صاحب الدين الضامن من الدين على التعمد كما هو صريح العكس بقول الشارح من الدين فبقائه ولا يتأخيه بتخليصه بانه اسقاط للوثيقة لأن براءة الضامن بذلك اسقاط لما لحمل كلام الشارح على البراءة من الضامن غير مستقيم نعم ان قصد صاحب الدين مع ابراء الضامن اسقاط الدين عن الاصيل سقط ومتى برى ضامن ببراءته برئت فروعه فقط أو بأداء أو حوالته ونحوها برى الاصل وجميع الضامنين ولو أقال المستحق الضامن برى ولا يحتاج الى قبول ان قصد ابراءه أو الاذن قبل برى أو الاقلاو يصدق المستحق في عدم قبول الضامن (قوله فله مطالبة الاصيل) أو وليه ان كان محجورا وفائدة المطالبة إحضاره مجلس الحكم ونفسه لو امتنع وليس له حبسه ولا ملازمته (قوله لا يطالبه) أي ان الضامن لا يطالب الاصيل بتخليصه ولا يطالب المضمون له بأن يطالب الاصيل أو يبرئ من الضمان نعم له أن يقول له امانا تطالبني أو تبرئني قاله شيخنا ولو رهن الاصيل عند الضامن شيئا بمضمنه أو أقامه كفيلا لم يصح لدفعه الاصيل مالا لم يملكه ولا يفرمه ويضمنه ان تلف فان أمره بقضاء مضمنه عنه منه كان وكلاؤا للمال في يده أمانه (قوله وللضامن الرجوع) أي ان لم يقصد غير جهة الضمان ولم يؤد من سهم الغارمين ولم يكن عبدا عن سيده وان عتق عبده أو سيده أدى عن عبده ولو مكاتب قبل تعجيله ولم يكن ماداه خرا الذي عن دين ضمنه له عن دين مسلم فقلنا بالرجوع من سقوط الدين فلا رجوع في شيء من ذلك كالأرجوع له لو لم يفرم للمفهوم من تقييده بالغارم بأن أبرأه المحتال خلافا للفتن ولو نذر عدم الرجوع لم يرجع أيضا كذلك قالوا وفي صحة التفرغ نظر وكذا الأرجوع لو أنكر الضمان وقامت عليه يئنه وغرم لأنه مظلوم بزمه ولا يرجع على غير ظله (قوله يرجع) أي أو انهاء عن الاداء بعد الضمان (قوله ولم يآذن فيه) شامل لما لوهاه عنه وعن الاداء بعد الاذن فيه وقيل في النهي لا يرجع قطعاً ولا عبرة بنية الرجوع الامن ولي أدى عن محجور ولو آذنه في الاداء بعد الضمان بغير اذن بشرط الرجوع يرجع ان قصد الاداء عن الاذن كما سبأني (قوله أو صالح) بخلاف ما لو باع ف يرجع بالاصل (قوله لا يباغرم) وفي عكس هذه يرجع بالاصل ولو أدى مثل المضمون يرجع به ولو متقوماً كالفرض (قوله والمساحة جرت معه) أي عنه وعن الاصيل (تنبيه) حوالته الضامن للمستحق وحوالته للمستحق على الضامن وارث الضامن للمضمون كالاداء الاقايام (قوله فلا رجوع) وان نواه الاتي ولي عن محجور كإمر

للوارث (قول الشارح والثاني يصح الخ) لما في حديث أبي قتادة من أنه صلى الله عليه وسلم قال له قد وثق في الله حق الغريم و برى الميت ووجه الثالث أنه تبرع بشرط فيه صدور علم فيبطل الشرط فقط كالمواعتق عبدا بشرط أن يعطيه درهما (قول المتن ولا عكس) بحث الزكشي أن يكون محل ذلك إذا أبرأه عن الضمان قال فلو قال أبرأناك عن الدين برئانا لاعتاده وفيه نظر (قول الشارح فله الخ) أي قياسا على تربيته اذا غرم (قول الشارح والثاني) أي كما أن العبر للرهن يطالب بتخليصه وفرق بأن الرهن محبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف هذا (قول المتن فلا) يدل عليه صلاته ^{على} على الميت لما ضمنه أو بقاءه اذا لو كان له الرجوع فالدين باق (قول الشارح والثاني يقول الخ) وأيضا فالضامن قد يؤدي وقد لا يؤدي فلم يقع الاذن في شيء بوجوب الترم (قول المتن ولو أدى الخ) لو قال بعكك التوب بمضمنه لك ترجع بالدين لا بأقل الأمرين على المختار في الروضة (قول المتن فلا رجوع) أي كالمواعتق على دواب القبر بغير اذنه

ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان اتفق فيهما فلا رجوع (وان آذن في الضمان فقط) أي ولم يآذن في الاداء (رجع في الاصح) لأنه آذن في سب الترم والثاني يقول الترم حصل بغير اذن (ولا عكس) أي لا رجوع في العكس وهو أن يكون

آذن في الاداء فقط (في الاصح) لأن الترم بالضامن ولم يآذن فيه والثاني يقول أسقط الدين عنه بآذنه (ولو أدى مكرها عن صحاح أو صالح عن مائة شوب قيمته خمسون فالاصح أنه لا يرجع بالإعagram) والثاني يرجع بالصالح والمائة لأنه حصل البراءة منهما بما فعل والمساحة جرت معه (ومن أدى دين غيره بالضامن ولا آذن فلا رجوع) له عليه (وان آذن) له في الاداء (بشرط الرجوع)

رجع) عليه (وكذا ان اذن مطلقا) عن شرط الرجوع ورجع (في الاصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الاداء الرجوع (والاصح ان مصالحته) أي المأذون (على غير (٣٣٢) جنس الدين لا تمنع الرجوع) لأن مقصود الأذن أن يرى ذمته وقد فعل والثاني تمنع

فانه اذا اذن في الاداء دون الصالحة وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن ثم انما يرجع الضامن وللؤدئ اذا شهد بالاداء رجلين أو رجلا وأمرائين وكذا رجل) أشهد كل منهما (ليحلف معهما) فيكفي (في الاصح) لأن ذلك حجة والثاني يقول فديرا فامن الى حنفي لا يقضى بشاهد ويمين (فان لم يشهد) أي الضامن بالاداء أو أنكره رب الدين (فلارجع) له (ان أدى في غيبة الأصل) وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح لأنه لم ينتفع بإثائه والثاني ينظر الى تصديقه (فان صدقه الضمون له) مع تكذيب الأصل (أو أدى بحضرة الأصل) مع تكذيب الضمون له (رجع على للذهب) أي الراجع من الوجوه في السلتين لسقوط الطالب في الأولى وعلم الأصل بالاداء في الثانية والثاني في الأولى يقول تصديق رب الدين ليس حجة على الإصبل وفي الثانية يقول لم ينتفع بالأصل بالاداء ترك الأشهاد وأوجب بأه القصر بترك الأشهاد ويقاس بما ذكر

قوله وكذا ان اذن مطلقا) فیرجع ان لم يقع من المؤدی ضمان بعد الاذن والافلا رجوع قال شيخنا الرمي الان قصد الاداء عن الاذن السابق كما مر ومثل الاذن للطلق الرجوع موقوفا على مردد أو نفق على زوجتي أو عبيدي أو اضعف داني وكذا أد دين فلان على ان ترجع على بخلاف أطمعني رغيفا أو اغسل ثيابي لجر بان العادة بالساعة في مثل ذلك وكذا بع لهما بألف وأنا أدفع لك فلان بعه ألف (قوله يرجع بما غرم) ان كان أقل من الدين والارجع بالدين لأن الرجوع بالأقل منهما كما أشار اليه بقوله كالضامن وفي الحوالة ما مرأ فنامن أنها كالاداء نعم لو أحال المستحق على الضامن وأمره الخلف لم يرجع لأنه لم يفرم شيئا يرجع به وتقدمت الإشارة اليه وخرج بصالح ماله باعه به ف يرجع بالاصل كما مر (قوله فان لم يشهد) أو كذبه الشهود أو قالوا لا أدري وكذا لو ادعى غيبة الشهود أو فسقهم أو موتهم وكذبه الأصل وحلف فان صدقه رجع عليه ولو أدى مرة بلا شاهد ومرة بأشهاد رجع بالأقل منهما (قوله وكذا ان صدقه في الاصح) نعم ان أمره بترك الأشهاد رجع قطعاً أو بأشهاد لم يرجع قطعاً (قوله ويقاس الخ) هي من أفراد كلام الصنف وعذره في اخراجها نظره للظاهر من تغييره بالأصل فقول الشيخ انها من زيادة فيه نظر ﴿فرع﴾ باع من اثنين شيئاً على أن يضمن أحدهما أو كل منهما الآخر أو يكون ضامنه لم يصح البيع ولا يصح البيع سائلاً أو لائقاً وتنا وان كانت الدلالة معاملة قاله الأذري ونقل العلامة مم عن شيخنا الرمي انه يصح البيع في المعاملة وكانه جعل الكل ممناً فراجع ما مر في البيع

﴿كتاب الشركة﴾

هي اسم مصدر لأشرك ومصدره الاشراك ويقال لمن أشركته شركاً وشريكاً لكن العرف خص الاشراك والشرك بمن جعل قدره شركاً فتامل (قوله وكسر الراء) أي وسكونها (قوله هي) الشركة الشرعية لأن القوم يسمونها هذه الاربعة اسمائها الخلطة مطلقاً كذا قالوا والوجه ان الشرعية أعم على خلاف الأصل أو أن بينهما عمومًا من وجه فتأمل ومعناها شرعاً تبوت الحق في شيء لأثنين فأكثر فدخل نحو القصاص وحد الغنم والشفعة وقولهم عقد يقتضي تبوت ذلك فاصراً والرداء به خصوص الاموال غالباً وقولهم تبوت الحق الخ لغيرهم حالاً أو مآلاً بالفعل أو بالقول بدليل الانواع المذكورة فتأمل (قوله شركة الابدان) جوزها

(قول المتن يرجع) الحديث المؤمنون عند شروطهم (قول المتن في الاصح) بخلاف غسل ثوب إذا اقتصر عليه ونحو ذلك والفرق للساححة في النافع أكثر منها في الاعيان (قول المتن والاصح ان مصالحته) لم يجز هذا الخلاف في مصالحه الضامن لأنه صالح عن حق عليه بخلاف هذا (قول المتن في الاصح) محل هذا الخلاف اذا مات الشاهد أو غاب أو رقت الخصومة لحقني أموالو كان حاضراً وشهد وحلف مع فانه يرجع بلا خلاف به عليه ابن الرضا (قول المتن فان لم يشهد) انما جعل الشارع فاعله خاصاً بالضامن مع أن المؤدى يضره بان حكمه كذلك كما سيبيح لأجل قول المتن الآتي الضمون له (قول المتن فان صدقه) لو كان أمره بالأشهاد لم يرجع جزماً وهو ظاهر فصوره للسئلة عند السكوت

﴿كتاب الشركة﴾

هي لغة الاختلاط على الشيوع أو المجاورة وشرعاً تبوت الحق في الشيء الواحد لثخصين فأكثر على وجه الشيوع وهذا شامل للتبوت القهري وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التي تحدث بالاختيار لقصد التصرف والرجع (قول المتن هي انواع) أي مطلق الشركة لا الشركة الصحيحة

في الضامن المؤدى في الاحوال المذكورة ﴿كتاب الشركة﴾ بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح (قول الشين وكسر الراء) هي انواع شركة الابدان كشركة الخالطين وسائر الحرفة) كالدالين والتجارين والخابطين (ليكون بينهما كسهما) بحرفتهما (منساوياً ومتفاوتاً مع اتفاق الصنة) كذا ذكر (أو اختلافها) كالخياط والرفاء والتجار والحراف (وشركة

أبو حنيفة مطلقاً ومالك وأحمد مع اتحاد الحرفة قال بعضهم الوجه أنه ليس من الشركة وإن غلبه حكمها وهو ظاهر حيث انفرد كل واحد وكذا يقال فيها بعدهما ثم على البطان فما انفرد أحدها بكسبه فهو له وما شتر كافي يوزع عليهما بنسبة أجرة الثلث (قوله المفاوضة) جوزها أبو حنيفة (قوله بأموالهم) أي من غير خلطهما كما يصرح به كلام الشارح الآتي وصرح به السبكي فتخرج بالخلط عن المفاوضة فاستدرك بعضهم بقوله نعم إن نو ابتفاوضنا لشركة العنان صح فيه نظر الآن يقال إن استثناء منقطع لبيان حكم مستقل وهو ما خلطوا مالين وقالوا تفاوضنا ولو بابه شركة العنان فانه صحيح قال شيخنا الرمي ولا بد من نية الإذن في التصرف أيضاً فان فقد ذلك فهي من أفراد شركة العنان الفاسدة بفقد شرط فتأمل ذلك (قوله وأبدانها) عبارة غريبة وأبدانها وهي نفقاتها تكون بالأبدان فقط أو الأموال فقط أو بهما معاً يجعلها مائة خلو (قوله من غرم) أي ولو غير الشركة كتسب ونحوه وسيأتي أن هذا الشرط لا يضر في شركة العنان إلا ان صرح بمرامة ما لا يتعلق بالشركة (قوله وشركة الوجوه) من الوجهة أي العظمة والمدافعة من الوجه (قوله الوجهان) الخ هذا أشهر ما فسرته وفسرت بأن يشترك وجهه وخامل اما بأن الوجه يشترى والخالل يبيع أو بأن يعمل الوجه والمال للخالل في بدما أو يدفعه إلى الوجه ليمهز يادة وعلى كل يكون الربح بينهما (قوله ويكون) منصوب عطفاً على يبتاع لبيان متعلق لهما ليفيد أن كلا منهما يشترى لنفسه وانهما اتفقا على أن ذلك للمشترى وبعد الشراء يكون لهما وفي النهج أن لهما متعلق يشترى به وهو صحيح أيضاً حيث لم يأت في الآخر له فيه أنه من أقسام الفضولي فان أذن كل منهما أو أحدهما الآخر أن يشترى لكل منهما ويكون ثمن ما يحضره قرضاً عليه صححت وكانت من شركة العنان (قوله يبدنه) راجع لشركة الأبدان والمفاوضة (قوله أوماله) راجع لشركة المفاوضة (قوله أو يشترى به) راجع لشركة الوجوه (قوله صحيحة) لخبر السائب بن أبي السائب حبيس بن عبد الله بن وهب أنه كان شريكاً للنبي ﷺ قبل البعثة ثم جاء إليه يوم فتح مكة فقال له مرحباً بأخي وشريكك اه في ذكره ﷺ للشركة دليل على جوازها لأنه تقرر لما وقع قبله وفي ذكرها أيضاً تعظيم السائب للذكور خصوصاً مع قربها بالأخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه ﷺ بالشريك كما توهم وإن كان لا مانع منه وقيل إن فائز ذلك السائب افتخاراً بشركته ﷺ وفيه دليل أيضاً لاقراره ﷺ على ذكرها (قوله بكسر العين) وقيل بفتحها والأصح في فتحها أنه من عنان السماء أي سحابها لأنها عالت كالسحاب صحتها وشهرتها لا اتفاق عليها (قوله من عن الشيء) مظهر لأنها أظهر الأنواع أولاً من مال كل مظهر للآخر وقال السبكي أو من عنان الدابة لاستواء الشريكين في التصرف والفسخ والربح بقدر المالكين كما ستأمر في العنان وأولئك كل من الشريكين الآخر من التصرف كمنع العنان للدابة وأولئك الشريكين نفسهم من التصرف مع أنه لا حرج عليه كمنع أخذ عنان الدابة يده التي فيها العنان من التصرف كيف شاء دون الأخرى (قوله ويشترط فيها لفظ الخ) المراد بالشرط ما لا بد منه أو الشرطية متوجهة إلى دلالة اللفظ لا إليه لأنه صيغة المقدوم وهي ركن كالماضين والمقود عليه فأركانها أربعة وأما العمل فأمراً خارج عنها يرتب عليها بعد وجودها فجعله من الأركان كافي للنهج فيه نظر (قوله من كل منهما) أي مع عدم مرد الآخر كأن يقول كل منهما الآخر أنجز أو بيع واشترى وأنصرف بيما

(قول الشارح بأموالهم) قال السبكي من غير خلط الأموال (قول الثمن وشركة العنان صحيحة) أي بالإجماع (قول الشارح من عن الشيء) مظهر أي لأن جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض فعل الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور (قول الثمن ويشترط فيها الخ) اعلم أن الأسنوى رحمه الله نقل عن الشيخين أنها قالوا لا بد من

للمفاوضة) بفتح الواو بأن يشتركا (ليكون بينهما كسبهما) قال الشيخ في التنبيه بأموالهما وأبدانها (وعليهما ما يعرض) بكسر الراء (من غرم) وسميت مفاوضة من تفاوض في الحديث شرعاً فيه جميعاً (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان ليعتاق كل منهما بمجرول) ويكون البتاع (لها فاذاباً كان الفاضل عن العنان) للبتاع بها (بينهما وهذه الأنواع الثلاثة) بالملء ويختص كل من الشريكين بما يكسبه يبدنه وأمواله أو يشترى به (وشركة العنان صحيحة) وهي أن يشتركا في مال لهما ليتجرافيه على ماسيأتي بيانه والعنان بكسر العين من عن الشيء مظهر قاله الجوهري (و يشترط فيها لفظ يدل على الإذن في التصرف) من كل منهما الآخر

والشراء وهو معنى قول
الروضة كاصلها في
التجارة والتصرف (فلو
اقتصرا على اشتراكنا لم
يكف) في الاذن المذكور (في
الأصح) لقصور اللفظ عنه
والثاني يقول يفهم منه عرفا
(و) يشترط (فيها) أهلية
التوكيل والتوكل (فان
كل منهما وكيل في ماله عن
الآخر (وتصح) الشركة
(في كل مثلي) تقديره
كالخطة (دون التقوم)
بكسر الواو كالثياب (وقيل
تخص بالنقد المضروب)
من البراهم والدنانير وفي
جوازها في البراهم المشقوشة
وجهان أصحهما في الروضة
الجواز ان استمر في البلد
ر واجهوا ولا يجوز في التبر
وفيه وجه في التمة (ويشترط
خط السالين (بحيث
لا يتميزان) ويكون
الخط قبل العقد. فان وقع
بعده في مجلس فوجهان في
التمة أصحهما للتع أي
في باد العقد (ولا يصح
الخط مع اختلاف جنس)
كدرهم ودنانير (أو صفة
كصاح ومكسرة) وحظلة
حمراء وحظلة بيضاء فلا
تصح الشركة في ذلك
(هذا) أي اشتراط الخط
(إذا) أخرجا مابين وعقدا
فان ملكا مشتركا مما تصح
فيه الشركة (بارث وشراء

وشراء ان تصرف فقط خلافا لـ ان حمل على ما يأتي فان قال أحدهما لا لا خردك تصرف القائل في
نصيبه فقط والآخر في الجميع قاله شيخنا وفيه بحث لأن نصيبه غير عزم قال وهذه الصورة ابتاع لاشركة ولا
قراض وهو غير مستقيم نعم ان قال أحدهما اشتركتنا على أن يتصرف كل منا ببيع وشراء ورضي الآخر كفي
وعلى هذا يحمل قول النجاشي وأحدهما (قوله ومعلوم الخ) أفاد أن لفظ التصرف في كلامه غير كاف وحده
بل لا بد منه من ارادة التجارة أو البيع والشراء وأن لفظ التصرف في عبارة الروضة عطف مرادف (قوله
لم يكف) أي فلا شركة تتم ان نوبه الاذن في التصرف في فيها كما قاله السبكي (قوله ويشترط فيها) أي
الشركيين ومنهما ولي المحجور حكما يعلم منه أن شرطه في الوصي والقيم عجزهما عن التصرف بخلاف الأب
والجد ثم ان كان الولي هو المتصرف فواضح وألا فشرطه صحة الادعاء عنه وشمل الكتاب وشروطه
أن يأذنه سيده والا فلا يصح لأن عمله تبرع وشمل البعض فيما لمكة بغيره قال بعضهم وله مشاركة
سيده فراجع وعلى كل فان كان التصرف شره فقط فظاهر والا فلا بد من اذن سيده الا في نوبه نفسه ان
كان بينهما مابة قاتل (قوله فان كالأخ) فان تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية التوكل وفي الآخر
أهلية التوكيل فيجوز أن يكون أعمى كافي الطلب وطريقه أن يوكل في الخط ويأذنه قاله شيخنا فظاهر مع
ما مر عنه من أنه اذا كان التصرف أحدهما يكون ابتاعا لاشركة قاتل (قوله وتصح الشركة) وان كرهت
كشركة ذمي وأكل الربا ومن أكره ماله حرام (قوله ودون التقوم) أي لعدم وجود الخط فيه كيا يأتي عنه نعم
لواشبه تخوئوب شوب بحث الشركة فيها (قوله المضروب) المراد به الخالص من الفس والثراب ولومن
السياتك أخذنا ما بعده (قوله في البراهم المشقوشة) ولومن أحد الجانبين حيث لا تميز وجهان أصحهما
الجواز وهو المعتمد ومنه التبر الذي كور لا خطه بالتراب فعمل ان مافي التمة وهو المعتمد الا ان حمل على تراب
يجعله مقبوما مع أنه حينئذ يكون ليس من محل الخلاف (قوله خلط السالين) لوعبر بالاختلاط لكان أولى
(قوله لا يتميزان) أي عند العاقدين وان تميزا عند غيرهما على التعمد (قوله فان وقع بعده) أي العقد
أو معه فوجهان أصحهما في التمة النعم وهو المعتمد (قوله في باد العقد) أي الاذن في التصرف (قوله
كصاح ومكسرة) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يصح اختلاف القيمة (قوله أي اشتراط الخط) أفاد أن
كلامه في التلي وهو الراد بقوله مما تصح فيه الشركة وأما اقتصر عليه لأجل العلة المذكورة ولذكره التقوم بعده
للاحتراز عن التقوم من حيث صحة الشركة قاتل (قوله مشترك) أي ما حصل الاشتراك فيه حين الملك
فنصبه بملكنا يجوز ان جعل مفعولا به على طريقة صاحب التلي فهو مفعول مطلق عنده وعلى طريقة غيره

لفظ يدل على التجارة نحو اتجر فباشت وكذا اتجر على الأصح قال وأما لفظ التصرف المذكور في
النجاح كالمهر فان قال تصرف فيها في أعواضا فغير مبين أن يذكر الاعواض فهو اذن فيها فقط وليس
شركة الا أن تقوم قرينة اه فقول الشارح ومعلوم الخ رد عليه ومنع لكلامه ثم عبارة النجاح تفيد أن
الاذن يفيد فلو كان في لفظ الاشتراك فتكون الصيغة حاصلة (قول الشارح ويشترط الخ) دخل ولي الطفل
وتوقف فيه بعضهم من حيث ان الخط قبل العقد يكون مضرا منقضا للمال وفيه نظر (قول الشارح بكسر
الواو) أي أنه ليس متديلا بل مطاوعا لفعل يتعدى الى واحد فيكون لازما فلا يني منه اسم المفعول (قول
الشارح كالثياب) أي لعدم امكان الخط فيها (قول التلي وقيل تخصص الخ) أي أنه لا عقد تصرف في مال التبر
لربيع فكان كالقراض ثم عبارة الكتاب نوههم ان التقدي يطلق على غير الضرر وب (قول المتن أو صفة الخ)
من ثم علم أنه لو كان أحد القدين من ضرب والآخر من ضرب آخر لا يصح عقد الشركة عليه والظاهر ان
اختلاف القيمة في التلي لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الرافعي نقل عن العراقيين أنه يكون
الاشتراك بنسبة القيمة وقال ابن الرفعة بقصد كالمصاح والمكسرة

وأذن كل لا تخفى التجارة فيه تمت الشركة) لان المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من التقوم كالتياب (أن يبيع كل واحد) منهما (ببعض عرضه بعض عرض الآخر ويأذن له في التصرف) بعد (٣٣٥) التقاض والبعض كالنصف بالنصف والثالث بالتين ولا يشترط

صحیح وان جعل مفعولا به (قوله وأذن كل) أى بعد القبض في غير الارث (قوله في العروض) أى وكذا التقود اذا اختلفت جنسا وصفة (قوله من التقوم) بيان للراد من العروض ليخرج العروض الثلثة كاسر (قوله بعد التقاض) متعلق بالاذن فهو بعد المقود هذا الاذن كاف عن عقد الشركة فلو شرط الشركة حالة العقد لم يصح العقد (قوله بتأويل الخ) لاجابة للتأويل لانه اطلاق حقيق مع أن في التأويل لزوم الاحتياج الى لفظ كل فتأمل (قوله أى تساويهما الخ) أشار الى أن الراد من عبارة النصف ما في أصله لأنها مساوية لما كافيلا اذ لا يصح نسبة التفاعل لل فرد فتأمل (قوله أى بقدر كل) أشار الى أن ذلك هو المراد لا ما نفيد به عبارة النصف من اعتبار المجموع وأشار بقوله أهو النصف أم غيره الى أن الراد النسبة الجزئية ولو بنحو ميزان ولو خالف الوزن أو العدد القيمة اعتبر القيمة وقوله اذا أمكن الخ الى أن ذلك محل الخلاف فان لم يمكن بعد لم تصح الشركة قطعا ولو طرأ عدم العلم بعد التصرف لم يبطل العقد ورجع لما اصطلاح عليه بعد قاله شيخنا فراجع (قوله يصح الاذن) ولما التصرف قبل العلم لان الحق لا يعدم (قوله بهما كالتمن) فاذن رافعة للتمن بذلك زل التمن عليها ويقوم غير تقدير البلد به (قوله بلا ضرر) الأولى يصلحها ليشمل ما لو اذرا غيب قبل البيع بزيادة على ثمن المثل فانه يمين البيع له بل لو كان في زمن الخيار تعين الفسخ بالبيع له فلو لم يفسخه انفسخ وان لم يعلم بالأذن يدعى أن في قوت هذه الزيادة ضرر افرجعه (قوله ولا يغير نقد البلد) وان راج بخلاف عامل القراض لانه لا يضيّق عليه في حصته من الربح والمراد بتقدير البلد ما يتعامل به فيها ولو عروضا فصيح بالبيع وان لم يرج (قوله ولا يسافر به) أى لغير ضرورة كتهب (قوله متبرعا) قيد لكونه يسمى ابتعا لا لحكم (قوله يغير اذن) هو راجع لجميع مقبليه فالاذن في شيء منه يجوز ودخل في الاذن في السفر ما لو كان صنعا كان وقع العقد في مفازة فله السفر به الى العمران أوفى لجة البحر فله السفر به الى البر نعم لا يجوز السفر في البحر الملح الا بالنص عليه (قوله في نصيب شركه) أو يضمته بالتسليم وخرج ببيع ما لو اشترى بالتين فان كان بين المالين يصح أوفى ذمته صح ويقع الشراء له لا للشركة ويترمه التمن من ماله وحده (قوله ولكل الخ) هذا في المتصرف لنفسه فعلى ووارثه باقواها للصلحة (قول المتن تمت الشركة) أى فيكون هذا الاذن التابع لما ذكر معنا عن لفظ الشركة بل وكذا يقال اذا وجد الاذن بعد الخلط وان لم يذكر لفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول النهاج فيا مضى ويشترط فيها الخ (قول الشارح من التقوم) والافلا تليات من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك (قول المتن ببعض عرضه) هو أحسن من قول المحرر نصف (قول المتن ويأذن له) الاحسن ثم يأذن واعلم ان هذا الاذن قائم مقام عقد الشركة (قول الشارح ولا يشترط علمها الخ) ولا يشترط ابتضا عقد شركة في الايمان بعد نصوصها خلافا للقاضي والمتولى وقوله كل الخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج اليه (قول المتن ولا يشترط) قيل ينفي عن هذا قوله الا أن الربح والخسار ان على قدر المالين (قول المتن تساوى قدر المالين) للتساوى هو التماثل فيكون بين شئين فأكثر وقد أضافه النصف لقدر المالين وهو مفرد فلا بد أن يؤول قدر المالين بقدرهما أو يرتكب ما فله الشارح رحمه الله (قول المتن بقدر مالها الخ) أى بقدر النسبة كما صرح به الشارح رحمه الله وقوله اذا أمكن الخ أشار الى النصف بقوله عند العقد أموالا علما النسبة وجهل القدر فانه يصح بلا خلاف (قول الشارح وما أخذ الخلاف الخ) أى فالوجه الثاني يمنع لانه يؤدى الى الجهل بالقدر الذى يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التي جعلها ما أخذ الخلاف يحتمل أن تكون شركة وجنبد فينبغي اشتراط امكان العرفة بعد ذلك كالصورة النفية والوجه ان ذلك مجرد التوكيل (قول الشارح متبرعا) راجع لقوله يعمل (قول الشارح أى عقد الشركة) قال الاسنوى (اذن) هو قيدي الجميع فان أبغضه أو سافر بضمنه وان باع بغيره فاش لم يصح في نصيبه بكمه في نصيبه فلا فرق بين الصفقة فان فرقناها انفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك كذا في الروضة كأصلها ويقاس بالتين البيع نسبته و بغير نقد البلد (ولكل) من الشركيين (فسخه) أى عقد الشركة (متى شاء) كالوكالة (و ينزلان عن التصرف) جميعا

(بفسخهما) أى بفسخ كل منهما (فان قال أحدهما) لاخر (عزتك أو لا تصرف في نصيبى لم تنزل المأزل) فينصرف في نصيب العزول (وتنفسخ بموت أحدهما وبجنونه وانماته) كالوكالة (والرجع والحجران على قدر المالكين تساوى) أى الشريكان (في العمل أو تفاوتوا) فيه (فان شرطاً خلافاً) أى التساوى (٣٣٦) في الرجع مع التفاوت في المال أو التفاوت في الرجع مع التساوى في المال (فقد العقد

ف يرجع كل على الآخر بأجرة عمله في ماله وتنفذ التصرفات) منها للأذن (والرجع) بينهما (على قدر المالكين) رجوعاً الى الأصل (وبد الشريك يد أمانة فيقبل قوله في الرد الى شريكه) (والحجران والتلف) ان ادعاء بلاسب أو بسبب خفى كالسرقه (فان ادعاء بسبب ظاهر) كالخريق وجبل (طوبل بينة بالسبب ثم) بعد اقامتها (صدق في التلف به) وسياقى في نظير هذه المسائل غير الحجران في المودع واليدين وأنه ان عرف الحريق وعمومه صدق بلا يمين وان عرف دون عمومه صدق بيمينين أو مثل ذلك هنا وكذا اليمين في الحجران (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو لى) وقال الآخر (هو مشترك أو) قال (بالمكس) أى قال من في يده المال هو مشترك وقال الآخر هو لى (صدق صاحب اليد) عملاً بها (ولو قال) صاحب اليد (اقتسما وصار) مافى يدي) وانكر الآخر

(قوله أى بفسخ كل منهما) ففسخ أحدهما كاف لكن فيه وجهان فكان حق الشارح التنبيه عليه وعدم ابراده على كلام المصنف (قوله بموت أحدهما) ويخرج من التكردين أو وصية ثم لوارث الرشيد باقواها ولو بلفظ التقرير وكذا لى غير الرشيد لمصلحة (قوله وبجنونه) ويقبل وليه المصلحة من ابقائها ولو بلفظ التقرير وإذا أفاق فمل ما رآه (قوله وانماته) وان قل على المتعد ولا تصرف عنه غيره ولو شريكه لانفساخ عقد الشركة فإذا أفاق فمل نفسه ما رآه وطروا رق وحجر السفة أو الفللس عزل بالنسبة لما لا ينفذ منهم كذا في شرح الروض قال بعضهم وهذا القيد في الوكالة طرده هنا وفيه نظر لان ما هنا في انفساخ عقد الشركة ولا يمتنى لذلك القيد فيه ومن الانعفاء التقرىب للشهور سواء كان في الحمام أو لا كما سياتى قال بعضهم وكالانعفاء السكرو ومتعدى ما وفى المتعدى نظر لانه معامل بأقواله وأفعاله (قوله على قدر المالكين) بحسب القيمة بنقد البلد ولو فى المثل كاسر (قوله فيرجع) وقديق التقاض في القدر للتساوى من عملهما مثلاً فتأمله وسواء علما بالقصد أو لا نعم ان قصد أحدهما التبرع فلا شئ له (قوله وبالشريك يد أمانة) أى قبل استعماله والأمان استعماله في مقابلة علفه أو مهابية فلا ضمان لانه اجارة فاسدة والأمان أذن له في استعماله فعار بقول الانصاف (فرع) استأجر من شخص حملاً ومن آخر راو بقوا استأجر شخصاً لىسقى بهما فان استأجر كلاً في عقد صح أو الكل في عقد فسد ولكل منهما أجره للثلث والماء المستأجر وان قصدته للسقى لنفسه فان استأجر الأولين واستقى بنفسه وقصد نفسه أو أطلق فكذلك عليه لكل منهما ما ساء له وأجرة مثله والماء له فان قصد الشركة في حالة الاستقاء كان مشتركاً بينهما ان قصدهما ووزع عليهم بقدر أجرة أمثالهم وان قصد واحداً منهما كان مشتركاً بينهما بين القصد وعليه لا خر ما ساء له وأجرة مثله (قوله) فيقبل قوله في الرد) أى لحصة شريكه فلو ادعى أن حصته في المردود باقية لم يقبل سواء رد الكل أو البعض (قوله للشركة) ولو خاسراً (قوله ولنفسى) ولورابها (تنبيه) الضمان الواقع في البهايم في بلاد الرعب الآن لا تضمن فيه البداية لو تلفت واللبن مضمون على أخذه والعلف مضمون على مالكه لا أن ما يأخذه من العوض وموتها في مقابلة اللبن والاتقاع بها أى أخذه منها فى مقبوضة بالاجارة الفاسدة وكل من اللبن والمؤنة بالبيع الفاسد ويضمن اللبن بمثله والعلف ببذله

كتاب الوكالة

بفتح الواو وكسر هاءة التفويض بالربا وقا الحفظ وشرعاً تفويض شخص أمره الى آخر فما يقبل النيابة ليعمله حال حياته والرد اما يقبل النيابة شرعاً فلا رد على أن هذا قيد في الأمر المذكور ولا يقابل في مثله دور وقبولها مندوب وكذا ايجابها ان لم رد للوكيل غرض نفسه كذا قاله شيخنا الرملى وقال بعضهم ينبغي نده مطلقاً لانه اعانة على مندوب وفيه نظر بقولهم لا نواب في عبادة فيها تشريك (قوله تتحقق) أى يوجد حقيقته بذلك الضمير عادى الى الشركة باعتبار المعنى اه وهو مراد الشارح (قول للث بفسخهما) لان العقد قد زال (قول الشارح بفسخ كل الخ) قال الاسنوى ينبغي أن ينهوا على انفساخها لطريان الاسترقاق وحجر للفلس والرهن وأما حجر السفة فقد صرح بان الرضة (قول الشارح أى التساوى) راجع لقول للث خلافاً (قول للث في حاله) أى مال الآخر (قول للث بالمكس) الحاصل أن صاحب اليد ادعى جميع المال فى الأولى ونصفه في الثانية

كتاب الوكالة

فقال هو مشترك (صدق النسكر) لان الأصل عدم القسمة (ولو اشترى أحدهما شيئاً وقال اشترى به لشركة أو لنفسى وكذبه الآخر) بأن عكس مقاله (صدق المشتري) لانه أعلم بقصده وتأتى اليمين في هذه المسألة أيضاً (تتحقق بموكل ووكيل وغيرهما عما سياتى) شرط الموكل صحة مباشرته ماوكل فيه

توكيل صبي ولا جنون) في شيء (ولا) توكيل (المرأة والمحرّم) بضم الميم (في النكاح) أي لا توكيل المرأة في تزويجها ولا المحرم في تزويج أو تزويج موليته لانهما لا تصح مباشرةهما لذلك ولوقالاتها ولها ولها بتزويجها قال الرافعي فالذين لقيناهم من الأئمة لا يبعدونه إذا كانوا يجوزان يعتد به إذا ونقل في الروضة عن صاحب البيان نص الشافعي على جواز الاذن بلفظ الوكالة وصوبه ولو توكيل المحرم من عقد النكاح بعد التحلل صح كما ذكر في كتاب النكاح (و يصح توكيل الولي في حق الفصل) كالأب والجدني التزويج والمال والوصى والقريب في المال (وبسنتي) من الصابط (توكيل الاعمى في البيع والشراء فيدح) مع عدم صحتهما منه لفرضه (و شرط التوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه لاصبي وجنون) أي لا يصح توكيله في شيء غير ما يأتي (وكذا المرأة المحرم في النكاح) إيجاباً وقبولاً (لكن الصحيح إيجاباً) قول صبي في الأذن في

فهي أركان لها وهي أر بعموكل ووكل وموكل فيه وصيغة (قوله أو ولاية) خرج بهذا توكيل الوكيل وتوكيل عبد أو سفينة أذن له في نكاح وظاهر ينحس حق ومطلق في تبين أو تعين لزمه ومن لزمه اختيار أر بع ومستحق زكاة في قبضها ومسلم كافراً في نكاح مسلمة إيجاباً أو قبولاً أو استيفاء قود من مسلم فلا يصح التوكيل في شيء من ذلك لعدم الولاية وتوكيل الوكيل في بعض أحواله ليس بالولاية وتوكيل المرأة ولها في نكاحها اذن بلفظ الوكالة لا وكالة كإبائى وفارق ما هنا صحة توكيل مسلم كافراً في شراء نحو مصحف بالاحتياط في الإصباح وقول بعضهم لأن العقود واقع للسلم في البيع غير مستقيم لأن العقد هنا كذلك بل أولى لاشتراط ذكر الولي في العقد هنا فله (قوله في تزويج) أي حال الإحرام كإبائى (قوله أو تزويج موليته) أي حال الإحرام أيضاً وقياسه عدم صحة أذن السيد المحرم لعبده الحلال في أنه يتزوج وإن صرح بما يفيد الإحرام لانه قول أذارد لنا وكذا الذي بعده قاله شيخنا الرمي فيها وفي تزويج المحجور وعدم صحة اذن المرأة المحرمة لولها في تزويج أمها الحلالين (قوله ولوقالات النخ) محل إيراد ذلك أن قلنا أنه توكيل والصحيح أنه اذن فهو صحيح بلا خلاف (قوله بعد التحلل) وكذا الوأطى لانه يعمل على ما بعد التحلل كما لو صرح به فإن قيد المحرم توكيله للحلل بعقده له حالة الإحرام لم يصح التوكيل ولا العقد (قوله أو يصح توكيل الولي) أي ولو قاضياً أو منصوبه العدل عن نفسه وعن الطفل وعنه ما مطلقاً ينزل الوكيل بمنزلة الولي في الأولى فقط لانه وكيل عنه فيها لا في غيرها لا توكيل عن الولي عليه فقط (قوله الطفل) فيه إشارة إلى أنه المراد بالصبي فيها مر الشامل للأشياء ولوقالات محجور له كان أولى ليشمل نحو الجنون (قوله والوصى والقريب في المال) أي فيها عجز اعنائه لم تلق بهما مباشرة والام تصح (قوله من الصابط) أي من عكسه أخذاً بما بعده ولا أعصى صور المحرم السابق وجعل الاعمى من المستثنى أولى من جعل ابن حجر له من القاعدة والمراد منها المباشرة في الجملة (قوله لاصبي) بالعمى الشامل للأشياء كأم ومثله الغمى عليه والعتوه والتأثم (قوله وكذا المرأة) ولو احتالاً كالخنثى وكسكاح الرجعة والاختيار لمن أسلم وما غير هذه فيصح كون المرأة وكيلة فيه وإن فوت حق الزوج وإن كان له المنع منه لانه لا تعلق للوكالة بالعين وبذلك فارق عدم صحة إجارتها لنفسها (قوله لكن الخ) وهو استثناء من عكس القاعدة كما تقدم (قوله صبي) ولورقيقاً أي أخبرت بأهدها نفسها ويجوز وطؤها ومثل الصبي الفاسق والكافرو يشترط أن يكون كل منهم بمزاًم أو نافعاً بطن صدقه وحيث اعتمدا خبره صح النقل عنه وفي كلام شيخنا حرمان من عهد كذبه إذا قامت قرينة على صدقه عمل به وحيث تحت مباشرة فله توكيل غيرهم فيما عجزوا عنه (قوله أو بإصال هدية) ودعوة وليمة وذبح أضحية ونفقة زكاة وكذا في احتطاب واستقاء كما نقل عن شيخنا الرمي وسياق ما فيه ولا يصح توكيل صبي أو سفينة ليتصرف بعد الكمال وفارق

(قول المتن بملك أو ولاية) خرج الوكيل فليس له أن يوكل لانه ليس بملك ولا ولي لكن يرد عليه أنه قد يوكل عن نفسه في القدر المعجوز عنه وقوله فلا يصح النخ قال الأسنوي كل ذلك شرح ما خرج بالقيده الأول ولم يتعرض لما خرج بالقيده الثاني (قول المتن فلا يصح توكيل صبي النخ) وكذا التأثم والغمى عليه والفاسق (قول المتن ويصح توكيل الولي) أي سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر للتزويج رحمه الله ولو قال بدل الطفل المولى عليه ليشمل الجنون والسفيه ونحو ذلك لكن أولى (قول المتن في البيع والشراء) مثلها سائر العقود المتوقفة على الرؤية (قول المتن في النكاح) كذلك الرجعة واختيار الزوجات لمن أسلم على أكثر من أر بع وكذا اختيار الفراق قاله السبكي وخصه بالمرأة والظاهر أن المحرم كذلك ثم صورة المسألة أن يعين من يختاره أو لا فلا يصح من المرأة أو من الرجل تعلقه بالشهوة (فرع) لا يجوز للمرأة أن تتوكل في شيء غير اذن زوجها والظاهر أن محلها إذا أحوج إلى الخروج كما اقتضاه كلام الرواية رحمه الله (قول المتن قول صبي)

وعلى الاول هو وكيل عن الآذن والمهدى (والاصح صحة تركيل عبد في قبول نكاح ومنعني الايجاب) والثاني صته فيهما والثالث منه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في (٣٣٨) التوكيل في القبول بغير اذن السيد في الرضا حكاية وجهين في التوكيل فيه باذن السيد

الحرم بوجود الاهلية فيه (قوله وعلى الاول الخ) فيه اشارة الى تصحيح الاستثناء (تنبيه) يصح تركيل السكران المتعدي وتوكله ولا يصح من الرئد أن يوكل ولو قبل قبل الوقف ولا يصح أن يتوكل عن غيره كذلك ولو اراد الوكيل أن ينزل (قوله صحة تركيل عبد) لو حلف التحنية كما فعل النارح لكان أولى وهو كذلك في بعض النسخ لانه مصدر مضاف لمفعوله أي يصح أن يوكل شخص عبدا في قبول نكاح (قوله ومنه) أي منع أن يوكل العبد ولو مبعضا وكذا في ايجاب النكاح نعم صح ذلك من المكاتب واللبعض في أمه لصحة مباشرهما في أمتهما (قوله المطلق فيه الخلاف) أي في كلام الصنف ولكن الترجيح مختلف (تنبيه) شرط الوكيل أن يكون معينا فلا يصح وكنت كل مسلم أو أحدكم في بيع كذا الانبا كوكلك في بيع كذا أو كل مسلم على التعمد (قوله بطل في الاصح) ومنه توكيل الولي بزوج موثقه اذا طلقته وأتقت عدتها ويصح توكيلها لوليها بمثل ذلك لانه اذن وهو أوسع وقضية كلام الدمعي وغيره أن صورة كلام الصنف باطله قطعا اذ قالوا محل الخلاف في نحو العبد والزوج اذ عين ذلك بوصف أو علم نحو كل عبد فان أي بكرة محنة بطل قطعا فراسمه ومحل البطان في ذلك استقلالها ما لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا وطلاق من سبكه صح فصح ومنه توكيله في بيع هذا وان يشتري له شئ كذا ومنه توكيله في بيع شجرة وما سيحدث من ثمرتها بخلاف توكيله في بيع الثمرة وحدها قبل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل يحمل ما في النهج عن ابن الصلاح والافو بوضيف ولو قال في كل حق في دخل للوجود والحادث أو في كل حق في يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاختص بالموجود قاله شيخنا الرمي (قوله الاحالج) ويدخل فيه ركنا الطواف نهما قال شيخنا الذي يادى ومثلها غسل التذوبله وتردد في نحو صوم لزم برك واجب وفيه نظر (قوله الحاقه باليمين) ولانه معصية ولا يصح التوكيل في المعاصي (قوله لعل لفظه الخ) ومثله جعلت موكله بظاهر امرتك وقول بعضهم الاشبه أن يقول موكله يقول أنت عليه كظهر أمره مردود لان ذلك اخبار لظاهره ويجرى ذلك في الايام وغيره (قوله وصدقة التطوع) ومثلها في الصحة الوقف والعتق وكالا ضحية في الصحة أيضا العقيقة وشاة نحو الولية وكعتيق العتق في عدم صحة التذبير وكعتيق الطلاق في عدم الصحة أيضا الوصاية وكذا الاصح في عبادة كصلاة ولوعلى ميت وطهارة حدث بخلاف التجسس ولا في غسل نحو جمعة أو عيد أو حرج ولولا الاجرافه وما مر عن شيخنا فيه نظروا في غسل ميت ولا بقية تجهيزه نعم يصح الاستحجار لتجهيز الميت غير الصلاة لان فعل الأجر واقع عن السناجر وكذا يصح التوكيل في ذلك عن لم يخاطب به كما قاله الاذرعي ومحل المنع في الشهادة في غير الاستعارة الآتي في باب (قوله باليمين التذر) فلا يصح التوكيل فيه من حيث ايجابه وأما نفي قلة الذنور فيصح كالكفارة (قوله في طرف في بيع الخ) أي يصح التوكيل فيه بالمرطان فهما ما أوفى أحدهما وفيها طرف واحد في ذلك الطرف (قوله وطلاق) أي فيصح تعيينه ولا يصح في طلاق إحدى زوجتيه (قوله والحوالة والضمان) فيصح فهما وصفتها أحلتك مالك على موكله من كذا بنظره مما له على فلان وجعلت موكله ضامنا لك بكذا ومثله الوصية (قوله وإقباضا) أي الديون والاراء منها وسيأتي وأما الاعيان ولو غير مضمونه فيصح التوكيل في قبضها لاقباضها ولو لأهلها خلافا للجوري

أي بشرط أن يكون مأمونا ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعا (قول اللين والاصح صحة توكيل الخ) وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الايجاب صحة عبارته في الجملة وانما منع في ابتته لانه لا يتفرغ للنظر ووجه المنع في القبول أنه أعاجاز في حق نفسه للحاجة وفي الايجاب لانه لا يزوج بنت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفيه كالعبد (قول النارح فانه) الضمير فيه راجع لقوله التصرف

أينا ويقاس به في الاذن وعدمه الايجاب المطلق فيه الخلاف (وشرط للوكل فيه أن يملكه الوكيل) حين التوكيل (فلو وكل ببيع عبد سيملكه وطلاق من سبكه بطل في الاصح) لانه لا يتمكن من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستقبح فيه غيره والثاني يصح ويكتفى بحصول الملك عند التصرف فانه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلا للنيابة فلا يصح في عبادة الاحالج) ومثله العمرة (ونفرقة زكاة وذبح أضحية) لادلتها (ولا في شهادة وإبلاء ولعان وسائر الاعيان) أي باقيها فالإبلاء واللعان يمينان (ولا في ظهار في الاصح) الحاقه باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكله كظهر أمره ولا يلحق بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالأضحية المهدى وباليمين التذر وتعلق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل (في طرف في بيع هبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ) كالصلح والحوالة والضمان والشركة والاجارة والفسخ بخيار المجلس والشرط والافالة والرد بالعيب (وقضى الديون وإقباضا والدعوى والحواب) رضى المحرم

أمر برض في حال أو غيره وفي الاعتاق والكتابة (وكذلك في تلك البحوث كالأحياء والاصطيداء والاحتطاب في الظاهر) فيحصل الملك فيها للوكل
إذا قصده الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها للوكل. يحيز عوارا في الشرح (٣٣٩) حكم الخلاف وجهين قال في الروضة

تقليد البعض الحراسيين
وهما قولان مشهوران
وأوجب بأنهما مخرجان
(لا في إقرار) أي لا يصح
التوكيل فيه (في الاصح)
والثاني يصح وبين جنس
القر به وقدره ولا يلزمه
قبل إقرار الوكيل وقيل
يلزمه بنفس التوكيل وعلى
عدم الصحة يحصل مقرا
بنفس التوكيل على
الاصح في الروضة (و يصح)
التوكيل (في استيفاء عقوبة
آدمي كخصاص وحيد قنفذ
وقيل لا يجوز) استيفاءها
(الابحضة للوكل) لا احتمال
العفو القبيح وهذا المحكي
بقيل قول من طريقة
والثانية القطع به والثالثة
القطع بمقابلته ويجوز للإمام
التوكيل في استيفاء
حدود الله تعالى وللسيد
التوكيل في حد مملوكه
(وليسكن للوكل فيه
معلوما من بعض الوجوه
ولا يشترط علمه من كل
وجه) مساعطة فيه (أو
قال وكذلك في كل تخيل
وكثير أو في كل أموري
أو فوضت إليك كل شيء)
واللغنى في هذا الأول
لأن الإنسان ما يبروكل فيها
يتعلق به (لم يصح) التوكيل

(قوله أم لمرض) خلافاً في حنفية (قوله وفي الاعتاق والكتابة) ذكره المدفع نوه عدم الصحة فيها لما
فيهما من شائبة العبادة وأخره إلى هنا لمناستهما لما ذكره (قوله إذا قصد الوكيل) أي المعتبر بقصد
فيخرج بذلك نحو الصبي وتقدم عن ابن قاسم خلافاً عن شيخنا الرمي وفيه نظر وسيأتي وعليه فيتمتع كون
القصد مقارناً لأول الفعل فإن طرأ بعده لم يعتبر كباقي الصبد (قوله مخرجان) أي من البراءة والرواية فيصح
التعبير عنهما بالقولين وبالوجهين ولا يصح التوكيل في الالتقاط المأمور بالانقباض فيصح في هذه النقطة أو فيها وفي
كل نقطة (قوله يلزمه بنفس التوكيل) وعلى هذا يشاوي القولان بالصحة وعدمها فتأمل (قوله بجعل الخ)
محل الخلاف إن قال وكذلك لتتفرع لفلان بألف فإن زاد له في فهو إقرار قطعاً وإن قال أقر على فلان بألف
لم يكن إقرار قطعاً (قوله أو يصح في استيفاء عقوبة آدمي) وفي إثباتها بل يتعين التوكيل في استيفاء حد
القنفذ وفي فود الطرف كباقي (قوله وهذا المحكي الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله)
ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله أي لا في إثباتها فلا يصح التوكيل الاتجا كالثبت عليه القنفذ
بينه فله أن يوكل في إثباته فالقنفذ لمرء المدعنه فتسمع فيه الدعوى والبيئة تأمل ولولا عقوبات
لشمل التز برته (قوله وللسيد الخ) هو من أفراد كلام المصنف ولعل أفراد عدم الخلاف فيه فتأمل (قوله)
في كل أموري) وكذلك في بعض أموري ولا يصح فيها وهذا في الإضافة للوكل بخلاف ما قبله وما بعده وأشار
الشارح إلى اعتبار هاتين أيضاً (قوله لم يصح) ولتبعاً على التعمد وفارق ما مر في الوكيل ببقاء الترهنا
لشدة الأهم (قوله بيع أموال) خرج ما لو قال في بيع بعض أموال أو شيء منها فلا يصح نعم لو قال أبيع فلاناً
عن شيء من مالي صح وحمل على أقل شيء منه فإن أبرأ من أكثر من ذلك الأقل لم يصح قال أبرأ من
دينين تعين بقاء شيء منه أو عن دين جاز في الجميع وكذا عما شئت وفي ذلك بحث ومر أعاد لوقال أبرأ منفسك عن
دين عليك تعين القبول فور الأتمه تملك ولو قال أبرأ مغرماتي لم يدخل الوكيل إذا كان منهم ولو قال ببيع أو بعت
من أموال ما شئت أو أعتق من عبيدي أو طلق من نسائي عن شئت لم يستوف الجميع وأعتق من شاء وأطلق
من شاءت جاز في الجميع ولو قال ببيع أحد هذين أو طلق أحدي هاتين صح نقل هذين عن شيخنا وتقدم فربما
يخالفه فرأيه ولو قال وكنت أحد هذين لم يصح لا مكان التنازع هنا ولو وكله في طلاق زوجته فطلقها الوكيل
فلو قيل أن يطلقها أيضاً إذا كان رجعي (قوله شراء عبد) أي لشراء التجارة فلا يشترط فيها ذكر جنس ولا نوع
لأن الغرض فيها الربح فيكون اشتري من شئت (قوله وجب بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكفي اشتري عبداً
كأنشاءه ولا يكفي زوجي امرأة بل لا بد من التعيين بخلاف زوجي من شئت وفارق ما ذكر في العبد بأن الأموال

(قول المتن والاحتطاب الخ) كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الإغتنام ولأن سبب الملك
وهو وضع اليد وقد فلا ينصرف بالنية (قول الشارح والثاني يصح) أي لأنه يلزم ما نحن فاشبه الشراء
وسائر التصرفات ثم الصيغة على هذا جعلت موكلي مقراً بكذا أو أقررت عنه بكذا (قول الشارح وقيل يلزمه)
أورد شيخ السبكي أبو الحسن البايعي على ذلك أنه يلزم غزل الوكيل كمن وكل في بيع عين ثم باعها وفارق
السبكي بأن ذلك مسلم في الانشاء بخلاف الإقرار لأن المقر به والشهود قد لا يسمعون إلا أخبار الوكيل وكل
من إقرار الوكيل والوكيل أخباراً وورد على شيء واحد فلا يصح (قول المتن في استيفاء عقوبة الخ) كسائر
الحقوق (قول الشارح لا احتمال العفو الخ) وإذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف غير العفو ولأنه قد يرق إذا حضر
فيعفو ثم الاستيفاء يقع للوقع ولو أبطنا التوكيل (قول الشارح ويجوز للإمام التوكيل الخ) أي وإن أوهم
كلام الأصل خلافاً نعم يتعين التوكيل في إثباتها (قول الشارح كتركي)

لأن فيه غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتماله (وان قال في بيع أموال وعق أرقائي صح) وإن لم تكن أمواله معلومة لأن الغرض فيه فايل (وان وكه
في شراء عبد وجب بيان نوعه) كتركي وهندي

(أودار وجب بيان الهلة
والسكة) بكسر السين أى
الحارة والزقاق (لاقدر
النن) أى لا يجب بيان
قدر النن (فى الاصح)
فى السلتين والثانى يجب
بيان قدره كإثارة أو غايته
كان يقول من مائة الى
ألف ومئة النن فى
الدار مزيدة فى الروضة
ومسئلة العبدان اختلفت
أصناف النوع فيه اختلافا
ظاهرا قال الشيخ أبو محمد
لا بد من العرض للصف
(و يشترط من الموكل لفظ
يقضى رضاء كوكلك فى
كذا أو فوضته اليك أو أت
وكلي فيه فلو قال بع أو
أعنت حصل الاذن) والأول
يحب وهذا قائم مقامه
(ولا يشترط القبول لفظا)
الحال لا توكل بأباحة الطعام
(وقيل يشترط) فيه كغيره
(وقيل يشترط فى صيغ
المعقود كوكلك دون صيغ
الامر كبع أو أعنت) الحافا
لهذا بالإباحة أما القبول
معنى وهو الرضاء بالوكالة فلا
بد منه قطعا فلو رد فقال لا
أقبل أو لا أقبل بطلت ولا
يشترط فى هذا القبول
التعجيل قطعا ولا فى
القبول لفظا اذا شرطناه
القبول ولا المجلس وقيل
يشترط المجلس وقيل القبول
(ولا يصح تعليقها بشرط

أصيق (قوله أودار) أى لغير التجارة كما تقدم ويصح التوكيل فى بيع مذهب من الغاصب وكذا من غيره
وان لم يقدر الوكيل على أنزاعه لا مكان يبعه لمن يقدر عليه (قوله لا بد من العرض للصف) وهو كذلك
وسكت عن ذكر النن فى العبد والدار فلا يشترط ذكره أو ينزل على نمن النثل وكذا قوله لا اشتريه بماشت أو بما
شئت من نمن النثل أو أكثره فانه يتقيد بشمن النثل فيما لا يضاف لثبته لذلك فانه يقع كثيرا ولو اشترى من يمتنع
على موكله صح وعق عليه وفارق القراض لأنه لا ربح فيه (قوله ويشترط من الموكل لفظا) العتمة أنه يكتفى
اللفظ من أحدهما وعدم الرضى الآخر والشرطية فإذا كرر بمعنى مالا بد منه أو متوجهة الى إقتضائه الرضاء الى
عدم الاكتفاء بالفعل من الجانبين فتأمل (قوله كوكلك) يفيد أنه لا بد من تعيين الوكيل بخطاب أو اسم
صرح أو إشارة فلا يصح وكلمة من أراد بيع داري أو أراد تزويجي مثله أن لم يشرط تعيينه غرض نحو من
أراد عتي عدي هذا أو تزويجي أمي هذه أو تزويجي بفلانة صح وعليه يعمل عمل القضاة لكن لا بد أن يقول
الشهود ووكل وكلا المقاضى فلا يكتفى ووكل وكلا فى ثبوت الحكم به قاله شيخنا الرملى (قوله ولا يشترط
القبول) ولا أعلم بالوكالة فلا تصرف قبل علمه بأنه وكيل ثم إن هو وكيل صح بذلك يعلم أن بطلانها لا بد من
فسخها فتأمل (قوله لفظا) أى ولا معنى بمعنى الرضاء فلو أكرهه على الفعل صح نعم بشرط اللفظي مستلتن
إذا كانت الوكالة تجعل لها الجارة ولذلك اشترطوا كون الموكل في مضمبوطا وكذا إذا كانت العين للموكل فيها
تحت بدال الوكيل قبل الوكالة ولو نصب أو وديعه (قوله الحافا) نعم بشرط أن فى أن الإباحة لا ترد بالدار (قوله
وهو الرضاء) أى عدم الدوان لم يرض بطلاناً ونعم كإمر (قوله فلو رد) لعله فورا ليجمع ما مر مع التراخي
ففسخ قول الشارع بطلت دون أن يقول لم تصح فيه إشارة الى أن الرد فسخ مطلقا لأن البطلان ظاهر فى سبق
انقضاء قبله فتأمل (قوله التعجيل) لعل المراد تعجيل التصرف للموكل في فورا راجعه نعم بشرط القبول لفظا فورا
فيالو وكفى إيراد نفسه كإمر ولو من الحاكم لكن هذا من حيث أنه تملك لا توكيل فى الحقيقة لاستثناء
فتأمل (قوله ولا يصح تعليقها) لأنها ولاية قال البلقيني الذى محل الضرورة كالوصاية والإمارة ومنه يعلم
فيم بشرط النظر لشخص ثم لأولاده بطلانه فى حق الأولاد واعتمده شيخنا كشيخنا الرملى وفى شرح
الروض خلافا فراجعوا إذا بطلت الوكالة فى التعليق جاز له التصرف بموكل الاذن وقائدة بطلانها سقوط المجلس
لو كان لزوم أجره للمثل نعم لو فسد الاذن أيضا امتنع التصرف كإمر فى نحو وكلمة من أراد بيع دارى مثلا
(قوله فى الاصح) سكت عن مقابله هنا لعله لأنه لا بد كقولنا فبرقه فلو وكل فى بيع عبد سيملكه وأطلق من

نقل الامام الاتفاق على أنه لا يشترط أوصاف السلم ولا ما يرتب منها (قول الشارع أى لا يجب بيان النخ)
فخرج لورث ذكر النن نزل على نمن النثل قال السبكي وكذا لو قال بماشت أو بماشت من ثمن
النل أو أكثره تفقها وبنيى التنبيه عليه لأنه يقع كثيرا قلت وهذه سنأتى فى الفرع آخر الصفحة
(قول النن ويشترط من الموكل لفظ) أى كإثر المعقود (قول الشارع فلا بد منه) قضيه أنه لو تصرف قبل
العلم بالتوكيل لا يصح وليس كذلك وإضافته كرهه على البيع صح قال السنوسى فتلخص أن القبول لفظا
ومعنى بمعنى الرضاء ليس بشرط على الصحيح ومعنى عدم الرد بشرط لا خلاف (قول النن ولا يصح تعليقها)
فى فتاوى البلقيني فى باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية من مذهب الشافعى
الاجل الضرورة كالإمارة أو الإيلاء ومنه تستفيد أن ما يجمل فى توابع الإحسان من جعل النظر له
وأولاده بعده لا يصح فى حق الأولاد (قول النن بشرط فى الاصح) كإثارة الشركة والقراض وغيرهما ومقابل
الاصح قاس على الإمارة فى حديث غزوة مؤتة وفرق بالحاجة وباحتمال أن الإمارة كانت منجزة وإنما علق
على الموت التصرف واعلم أن واقعة مؤتة أخذ منها الحشم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التفرير فى
الوظائف وقد عرفت الجواب

نحو وكلك الآن في بيع هذا العبد ولكن لانيه حتى يحمي رأس الشرف فليس له يمه قبل بيعه ونصح الوكالة الثقة كقوله وكلك الى شهر رمضان (ولو قال وكلك في كذا) ومتى عزلت فأنت وكيل في (محت في الحال في (٣٤١) الأصح) والثاني لاصح لاشتغالها على

شرط التأيد وهو الزام العقد الجاز وأوجب بيع التأيد فما ذكر لم يأت (و) على الأول (في عوده وكلا بعد العزل الوجهان في تعليقها) أصحهما المنع وعلى الجواز تعود الوكالة مرة واحدة فان كان التعليق بكذا تكرار العود بشكر العزل (ويجربان في تعليق العزل) أصحها عدم صحته أخذ من تصحيحه في تعليقها وفي الر وضه كاصلها ان العزل أولى بصحة التعليق من الوكالة لأنه لا يشترط فيه قبول قطعا (فصل) (الوكيل بالبيع مطلقا) أي توكيلا لا يقيد (ليس له) نظرا للعرف (البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا بفن فاحش وهو مالا يحتمل غالبا) بخلاف البسيرو هو ما يحتمل غالبا فيفتقر فيه فيبيع ما يساوي عشرة بنسمة محتمل بثانية غير محتمل (فلا بيع على أحده هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن) لتعدي به بتسليمه يبيع باطل فيسترده ان بقي وله يمه بالذن السابق واذا باعه وأخذ الثمن لا يكون ضامنا له وان تلف المبيع غرم

سينكحها بطل في الأصح لأنهما من التعليق في المعين فتأمله وراجعه (قوله نحو وكلك الآن الخ) قيل ومنه لو قال قبل رمضان وكلك في أخرج فطرق في رمضان والعمد ان هذه من بطلان الوكالة وله الإخراج بعموم الاذن وكذا لو قالت وكلك في تزويجي اذا انقضت عدتي فان كان قائل ذلك الولي لوكيله بطل الاذن أيضا على التعمد كاس (قوله أصحهما المنع) وهو التعمد وعليه فله التصرف بعموم الاذن كاس (قوله مرة واحدة) فاذا عزله مرة ثانية لم يعد بعدها (قوله بكذا تكرار العود الخ) أي فطريقه ان يدير العزل بكذا أيضا (قوله أصحهما عدم صحته) هو التعمد لكن سيأتي في الشهادات ان تعليق عزل القاضي صحيح كان يقول وليتك ومتى بلغك كذا فأنت معزول وقد يقال هذان من توقيت الوكالة فتأمل

(فصل فيما يجب على الوكيل وما يتبع عليه وما يجوز له فعله من حيث الوكالة المطلقة) (قوله بالبيع) وكذا بالشراء (قوله أي توكيلا الخ) أشار إلى أن مطلقا صفة مصدر محذوف ويصح كونه حال من البيع والمراد التنبيه على أن مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولولفظ بهما للوكل فالظاهر ان للوكيل التصرف على ما يريد وان خالف غرض الوكل فراجع (قوله بغير نقد البلد) أي بغير البيع بالبلد التوكيل والرد بنقدهما يتعامل به فيها ولو عرضا نعم ان كان العرض التجارة جاز بغير نقدهما متى وقع فيه ربح ومثله شراء العيب ولو سافر به بالذن تعين أن يبيع بنقد بلد كان حق أن يبيع فيه ومع ذلك يكون ضامنا للثمن والثمن كأي شرح الروض فيما وعينه له بلبا في بيع غيره فراجع (قوله ولا بفن الخ) ولا بشمن مثله وثم رغب بأكثر بل يتعين عليه البيع له ولو في زمن الحيار فان لم يفسخه انفسخ وان لم يعلم به كاس (قوله غالبا) أي في عرف بلد البيع ولا نظر للثمن المذكور (قوله ضمن) أي صار ضامنا لماسد كره بعد (قوله قيمته الخ) أي يوم التسليم وما ذكره الشارح في المتقوم على الطائفة وأما التلي فيغرم المشتري مثله لانيته لأن ما يغرره الوكيل للحيولة فهو القيمة ولو في التلي وما يغرره المشتري للقيصولة وهو البذل الشرعي ولذلك لم ينف غرم كل منهما القيمة ولو منبذ لأنها للحيولة فيها ما إذا رد رجوع من غرم منهما القيمة بها والفرق وم في جميع ما ذكر قيمة واحدة اما من الوكيل والمشتري لانيته منهما كما توهم فافهم وعلى ما ذكر يحمل ما في التبع نعم يجوز ان يغرر كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع (قوله تخير فيها) وله البيع بهما أيضا ولو أبطل السلطان نقد البلد لم يبيع به الوكيل وان كان عينه له الموكل ولا يبيع بالحادث الا إذا بن جديد (قوله بما قال الخ) أفاد بزيادة للوحدة أن الثمن الذي باع به الى شهر هو المأذون فيه بالبيع الى شهرين ومقتضاه ان لو نقص عنه

(قول المتن محت في الحال في الأصح) قال الأستاذ بشرطه لا يخلف أمران أن يأتي بالتعليق متصلا وان يكون بصيغة الشرط نحو بشرط أني أو على أني الخ قال في الطب ويظهر أيضا ان محله اذا انقضت الصيغة التكرار أو قال بنفسى أو بغيرى (قول الشارح وعلى الجواز الخ) استشكل بأن الشرط يقارن الشرط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل وأوجب بأن التوكيل يكون وكالة أخرى غير التي وقع العزل فيها (قول الشارح عدم صحته) استشكل بأن الوكالة المعلقة اذا بطلت بقي غرض المالك في التصرف بعموم الاذن والعزل اذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن والموكل غير ارض بذلك أقول هذا الاشكال فيه اعتراف بأنه اذا بطل العزل المعلق لا أثر لعموم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه

(فصل الوكيل)

الوكيل قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من لزوم البيع بنقد البلد كان في البلد نقد ان رزقه المبيع بأغلبها فان استويا في المعاملة أع با نفهما للوكيل فان استويا بغيرهما موقوف للصنف التوكيل يطلق بقوله (فان وكاه لبيع مؤجلا وقدر الأجل فذاك) أي التوكيل صحيح جزوا ويبيع ما فخره فان نقص عنه كان باع ان شهر بما قال الموكل بع به الى شهرين

صح البيع في الأصح (وإن اختلف) الأجل (صح) التوكيل (في الأصح وحل) الأجل (على التعارف في مثله) أي البيع بين الناس فإن لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الأنفع للموكل والثاني (٢٤٣) لا يصح التوكيل لاختلاف الغرض بتفاوت الأجل طولاً وقصراً (فرع)

لوقال الموكل بعه بكم شئت فله البيع بالعين الفاض ولا يجوز بالنسيئة ولا بغير نقد البلد ولوقال بمأشئت فله البيع بغير نقد البلد ولا يجوز بالعين ولا بالنسيئة ولوقال كيف شئت فله البيع بالنسيئة ولا يجوز بالعين ولا بغير نقد البلد (والبيع) الوكيل بالبيع مطلقاً (نفسه) ولده الصغير (لأنه) منهم في ذلك (والأصح) أنه يبيع لأبيه وأبنته البالغ لاتقاء التهمة فيهما والثاني يقول هو يبيع اليها ولو أذن له الموكل في البيع لنفسه أو ابنه الصغير صح بيعه لهما في وجه (و) الأصح (إن) الوكيل بالبيع لقبض الثمن وتسليم (البيع) لأنها من مقتضيات البيع والثاني لعدم الأذن فيها (و) على الأول (لا يسلمه) أي البيع (حتى) يقبض الثمن فإن خالف بأن سلمه قبل القبض (ضمن) قيمته وإن كان الثمن أكثر منها فإذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد المردوم والكيل في الصرف له القبض والقباض بلا خلاف لأن ذلك شرط في صحة العقود والكيل بالبيع إلى أجل له تسليم البيع في الأصح وليس لقبض الثمن إذا حل الأذن جديد (وإذا كان في شراء لا يشتري معيباً) أي لا ينبغي له شراؤه لانتفاء الاطلاق عرفاً التسليم (فإن اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه بغيره) (عن الموكل إن جهل) للشترى (العيب وإن علمه

بطل فطعوا أنه لو باع بالمرأه ما أذن في بيعه بالذات لم يصح قطعاً وهو واضح فراجع (قوله صح البيع) مالم يكن نهاء عن التقصير ولم يلزم عليه ضرر بنحو مؤقظاً أو خوف نهيب ولم يسأل له المشتري لظهور قصد الحابذة فيه (قوله على التعارف) أي على الأصح كافي الرضا وقيل يؤجل بسنة فقلو قيل بما شاء وانظر لمسكت عنه الشارح (قوله راعى الوكيل الأنفع للموكل) ويشترط الشاهد حديث باع نسيئة وكون المشتري ملياً أميناً فإن خالف لم يصح البيع (قوله بكم شئت الخ) وجه ذلك أن كلاً عدداً ولا جنساً وكيف لا لا حوال وسواء كان الماقد نحو بأولاً خلافاً بين حجر ولو جمع بين الألفاظ الثلاثة جاز البيع بالأمور الثلاثة (قوله بالعين الفاض) ولومع وجود رغب (قوله ولا يجوز بالعين) ظاهره ولو بغير النقد بأن باع عرض لا يساوي قيمته بالنقد (قوله ولا يجوز بالعين ولا بغير نقد البلد) فلو قال باع عرضاً وكان بغير النسيئة (قوله لأنه منهم) أي ولتحال للموجب القابل فلا يصح وإن أذن له فبيعوا انتفت التهمة بتقدير الثمن فلا تنافي ما كان موكل الوكيل عن طفله من قبل ثم تقدير الثمن صح وقال بعضهم يصح هذا إذا قدر له الثمن ونهائه عن الزيادة لأن اتحاد الطرفين حينئذ بجهة الإبراء قال شيخنا ولا يصح أن يوكل عن نفسه وقبيل هو لنفسه لأن العقدة لأن وأن يوكل وكيلين عن نفسه وطفله وفي الثانية نظر إذا وجه للنفع فيها فراجع (قوله صح بيعه لهما في وجه) وهو مرجوح والمعتد بخلافه فلا يصح أن يبيع الوكيل لنفسه مطلقاً وفي البيع لطفه مأمور وكالبيع غيره من كل عقدي عيباً وقبول لا تخوإراء فيصح توكيله في إبراء نفسه أو طفله أو أعتاقها ونحو ذلك ولو وكله في إبراء غرماته وهو منهم لم يدخل إلا بالنص عليه كإبراء (قوله لقبض الثمن) أي ما يرضه فإن خالف ولو مكرهاً لا باجراً كما ضمن قيمته ولو مثلاً وقت التسليم للحيلة وله التصرف فيها قبل ردها ولو وكيل حبس الثمن إلى رد ما غرم من القيمة وليس له حبس مبيع غرم ثمنه من ماله (قوله وتسليم المبيع) ظاهره أن كان سلماً أو باعه بحال وصححه ما في شرح شيخنا أن ذلك محتمل نعم لو كان الماقدان وكيلين أجزأهما (قوله في شراء) أي لو وصف أو معين وإن جهل الموكل عينه على الممتد (قوله لا ينبغي له الخ) أي فلا حرمة عليه إلا أن علم العيب واشترى بالعين ففساد العقد حينئذ كإسبا في نعم أن كان المراد التجارة كقوله شراء العيب كالقراض كإمره وشراؤه من يعتق على الموكل ويعتق ولا يرد إلا أن ظهر مبيعاً فله رد ولا يفتق (قوله فإن اشتراه) أي العيب ومثله ما طرأ عيبه قبل القبض قاله شيخنا وفيه نظر فتمثل (قوله في الذمة) فائدة ذكره عدم رد الوكيل في العين كما سيذكره حيث يقع للموكل في الذمة والوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل أن الشراء يقع للموكل مع الجهل في شراء) ظاهره إطلاقه ولو في معين

(قول المتن ولده الصغير) أي ومن في معناه (قول الشارح لأنه منهم في ذلك) ولأن تولى الطرفين خاص بالأب والجد على خلاف القياس نعم لو وكله في إبراء نفسه صح لعدم الحاجة إلى القبول ولو وكله في إبراء غرماته لم يدخل هو إلا بالنص عليه (قول الشارح لاتقاء التهمة الخ) قال الرافعي ولا ينبغي زلم أن يز وجوبه لينة الأذنة له في تزويجها أدام تعين الزوج وصححه ما من ابنه البالغ فكذاها (قول الشارح هو يبيع اليها) وكذا لو فوض إليه الإمام أن يولي القضاء من شاء فإنه لا يولي أصله وفرعه ورفق بعضهم بأن هنأمراد هو ثمن المثل (فرع) لو نص له عليها جاز قطعاً وإليه أشار بقوله الوكيل بالبيع مطلقاً (قول الشارح له القبض والقباض الخ) وكذا يقال في رأس مال السلم قاله ابن الرقة وكان بعض شيوخنا يحكي عن العلامة الورع ماهر خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك إذا وكله لبيع في غير بلد الموكل للعرف (قول المتن في شراء) ظاهره إطلاقه ولو في معين

(قول) إلى أجل له تسليم البيع في الأصح وليس لقبض الثمن إذا حل الأذن جديد (وإذا كان في شراء لا يشتري معيباً) أي لا ينبغي له شراؤه لانتفاء الاطلاق عرفاً التسليم (فإن اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه بغيره) (عن الموكل إن جهل) للشترى (العيب وإن علمه

فلا يقع عن الوكيل (في الاصح) نظر العرف والثاني بنظر إلى إطلاق اللفظ (وان لم يساوه لم يقع عنه ان علمه) الشئ (وان جهله وقع) عن الوكيل (في الاصح) كالمواضع لنفسه (واذا وقع للوكيل في صورة في الجمل (فشكل من الوكيل والوكيل الرد) بالبيع وان رضى الوكيل به فليس للوكيل الرد بخلاف العكس ويقع الشراء في صورة العلم للوكيل وان اشترى (٣٤٣) بين مال الوكيل فحيث قلنا هناك لا يقع عنه لايصح هنا

وحيث قلنا هناك يقع عنه فكذلك هنا وليس للوكيل هنا الرد في الاصح (وليس لوكيل أن يوكل بلا إذن ان تأتي منه ماولك فيه وان لم تأت) من ذلك (لكونه لا يحسنه أو لا يليق به فله التوكيل) فيه وقيل لا (ولو كثر) الموكل فيه (وعجز) الوكيل (عن الاتيان بكاه فالذهب انه يوكل فبازاد على المكن) (لعدون المكن وقيل يوكل في المكن أيضا وهذه طريقة الثانية لا يوكل في المكن وفي الزاد عليه وجهان والثالثة في الكس وجهان (ولو أذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالتاني وكيل الوكيل والاصح انه ينزل بمرله) (ايام وانزله) بموته أو جنونه أو عزل موكله (والثاني لا ينزل بذلك بناء على انه وكيل عن الوكيل وهو وجه في الرضة كاصحها والتمنى عليه أقم غير مقام نفسك ولو عزل الموكل الثاني انزل كما ينزل بموته وجنونه وقيل لا لأنه ليس وكيلان من جهته

سواء كان الشراء في النعمة ولكل منهما الرد أو بالعين والرد للوكيل فقط لا يقع للوكيل مع العلم مطلقا يقع للوكيل الشراء في النعمة ولا رد له ويطلق في الشراء بالعين (قوله) فشكل الخ) لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق على أن العقد له والا فبعد على الوكيل قال شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظر وفي شرح شيخنا خلافه فراجع (قوله) ويقع للوكيل) ولا خيار له (قوله) في الاصح) لم يذكر الشارح مقابله لدخول حكمه فمقابله بالأولى وما في الحطاب وغيره على عدم وقوعه للوكيل فقط (قوله) وليس لوكيل الخ) سواء قال له ويكتفي في ان يبيع أو يبيع خلافا للبيعي في هذه (قوله) فله التوكيل) أي عن الموكل فقط بشرط علم الموكل بعجزه حال التوكيل والا فلا بد من اذنه وله البشارة بنفسه مع علمه بعجزه ولو قدر العاجز فله البشارة بالأولى زوال العجز بل ليس له التوكيل حيث لا قدرته (قوله) وعجز أي يحصل مشقة لا تحتل عادة وان كان العجز لعرض كسفر أو مرض وعلم بذلك الموكل والا فلا يصح (قوله) وهذه طريقة الخ) انما صرح الشارح بذلك لان حكاية هذه ليس على نظام الطرق في غيرها اذا مضى هذا الطريق القطع بجواز التوكيل في غير المكن وحكاية وجهين في المكن ومضاد الطريق الثاني عكسها وهو القطع بعدم جواز التوكيل في المكن وحكاية وجهين في غير المكن فتأمل (قوله) وكل غنى الخ) وكذا القول وكل غنا وعنى وغنى (قوله) فالتاني وكيل الموكل) أي ان قصده الوكيل عن الموكل أو عنهما معا وأطلق فان قصده عن نفسه فقال شيخنا لم يصح (قوله) وكذا لو أطاق) وشارك اطلاق السلطان أو القاضي خلفه حيث يجوز له أن يوكل عن نفسه لان المقصود اعادة الخليفة بخلافه في (الموكل) وبأن القاضي ناظر في حق غير المولى له والموكيل ناظر في حق المولى له (قوله) فيقصد التوكيل) ليس قيدا (قوله) أمينا) أي وان عمم للموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعده وكذا لو عين له الثمن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز التزويج بغير الكف اذا قال التزويج من

(قول الشارح فليقع عن الموكل) ظاهره ولو كان القرض للتجارة (قول الشارح كالمواضع كالمواضع) ومقابل الاصح يقول لو فرض ذلك بالتعين وهو تسليم لم يقع فالمبدا أولى وأوجب بأن الخيار يثبت في اللعب بخلاف التعين (قول الشارح في صورة في الجمل) قيد بذلك لانه على الوجه المرجح القائل بوقوعه عن الموكل حالة العلم يختص الرد بالموكل (قول الشارح وليس للوكيل الخ) قال الاستوى حكمة تقييد الصنف أولا بالذمة الاحتراز عن هذه المسئلة فقط فلو جعل القيد في المسئلة الأخيرة فقط كان أصوب لانه يفيد أن ما عداها لا يقع فيه بين الشراء في الذمة والشراء بالعين (قول المتن فالذهب الخ) هذه الطرق يرجع حاصلها إلى الجواز مطلقا للتمتع مطلقا التفصيل ثم اذا وكل يوكل عن الموكل (قول الشارح وقيل يوكل في المكن أيضا) أي تما (قول الشارح بموته أو جنونه أو عزل موكله) الضمير في هذا كله وقول المتن بمرله وانزله راجع للوكيل من قول المتن فالتاني وكيل الوكيل (قول الشارح بناء على انه الخ) منه تعلم ان ما اقتضته عبارة الكتابين كون الوجهين مقرر عين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي (قول الشارح وقيل لا) أي لا ينزل بالعرض أم بالملك والجنون فلا كلام في انزال الوكيل ووكيل الوكيل بذلك (قول الشارح فيقصد التوكيل الخ) فرع هل للوكل أن يقيم وكلا عن الوكيل كمنظيره من الامام مع القاضي محل نظر (قول الشارح وقيل وكيل الوكيل) أي نظرا الى ان المقصود تسهيل الأمر عليه

(ولين قال) وكل (عنى) ففعل (فالتاني وكيل الموكل وكذا لو أطاق) أي قال وكل ففعل فالتاني وكيل الموكل (في الاصح) فيقصد التوكيل عنه وقيل وكيل الوكيل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وفي هاتين الصورتين) مع البناء على الاصح في الثانية (لايزال أحدهما الآخر ولا ينزل بانزله) وللوكل عزل أحدهما شاء (وحيث جواز التوكيل التوكيل) فبازاد كمن المسائل (يشترط أن يوكل أمينا إلا ان عين الموكل غيره) أي من ليس بأمين في اذنه في التوكيل

هذا التصحيح زائد على
الرافعي وغير في الروضة
بالافيس ووجه في الطلب
الزحل بأنه من توابع ما وكل
فيه

(فصل) قال بع لشخص
معين أو في زمن (معين
أو مكان معين) يعنى
بتعيينه في الجميع نحو زيد
في يوم الجمعة سوق كذا
(معين) ذلك (وفي المكان
وجه إذا لم يتعلق بعرض)
انه لا تعيين والقرض كان
يكون الراغبون فيه أكثر
أو التقديف أجود فان قدر
التمن كاتبة فباع بها في غير
المكان المعين جاز ذكره في
الروضة (وان قال بع بمائة
لم يبع بأقل منها) (وله أن
يزيد) عليها (الا أن
يصرح بالنهى) عن الزيادة
فلا يزيد ولو عين المشتري
فقال بع زيد بمائة لم يجر
أن يبيعه بأكثر منها لأنه
ر بمقادير فافقه ولو لم يره
عن الزيادة وهناك راغب
بها لم يجر البيع بدونها في
الأصح في الروضة (ولو قال
اشتر بهذا الدينار شاة
ووصفها) بصفة (فاشترى
به شاة) بالصفة فان لم تساو
واحدة) شاة) ديناراً لم
يصح الشراء للموكل) وإن
زادت قيمته على الدينار
لفوات ما وصف فيه (ولو
ساووه كل واحدة) منهم. (فلا يصح
للموكل) لانه حصل غرضه وزاد خبره الثاني يقول ان اشترى في الذمة

شئت وشمل ما ذكر ما لو وكل أصله وأفرعه (قوله فينبع تعيينه) أى ان علم الموكل بفسقه والا امتنع توكيله
ولو علم بفسقه فوكله فزاد ففسقه امتنع توكيله أيضاً فال بعضه إلا ان كان لو عرض على الموكل رضيه (فرع) **﴿**

هل للموكل أن يقيم وكيله عن الوكيل كمنظيره من الامام مع القاضي فراجع
﴿ فصل في بعض ما يجب على الوكيل في الوكالة الملقبة بمكان أو زمان أو غيرهما (قوله يعنى الخ) دفع به
توهم ان لفظ معين من صفة الموكل (قوله لزيد) فلا يصح من وكيله ولا عبده وعكس نعم ان قامت قرينة
على عدم تعيينه نحو بيع السلطان لمعين ولومات معين بطلت الوكالة وأمتنع من الشراء لم يطل لانه قد
يرغب (قوله في يوم الجمعة) وتعيين ما يلى التوكيل فان كان فيه حمل على تعيينه وسع التصرف قال بعض
مشايخنا فان قال في يوم جمعة جاز في أى يوم منها (قوله سوق كذا تعين) نعم ان قامت قرينة على عدم
تعيينه كالزمان كان غرضه الرجوع لم يعين (تنبه) لم يصف الشارح المذكورات بأولئها يتوهم
أن كل واحد منها كاف في تعيين البيع والبالا والاولاها وجوب الجميع في الوكالة (قوله تعين) كافي للطلاق
والتمتع على المعتد وان لم يظهر له عرض في هذا وما بعده فلو خالف في شئ من ذلك ضمن الثمن والمثمن
(قوله جاز) أى ما لم ينه عن غيره ومثله الزمان والشخص كاتقدم (قوله بأقل منها) ولو بما يتفان به سواء
كانت المائة قسراً من الثلث أو لعل بذلك كل منهما أولاً (قوله لم يجر ان يبيعه بأكثر منها) وفارق ما لو عين
له البائع كاشتر عبد فلان بكذا حيث يجوز له النقص عنه بأن البيع يمكن من غير المعين بخلاف الشراء
(قوله ر بما قصد ارفاقه) فلو قامت قرينة على عدم ارفاق عمل بها كما نقل عن شرح شيخنا مر (قوله
لم يجر البيع بدونها) وبازمه النسخ بالبيع له في زمن خياره فان لم يفعل انفسخ وان لم يعلم بالرافع كما مر في
الرهن (قوله فاشترى) أى في صفقة واحدة والا وقت المساو فقط للموكل قال شيخنا ولو اشترى شاة
واحدة بالصفة في صفقتين لم تقع للموكل لان المأذون فيه عقد واحد وفيه وقفة فراجع (قوله شاتين
بالصفة) قال شيخناهما فبدان للخلاف فيصح في شاة بالصفة تساو ديناراً ومعهما ثوب وفي شاة بالصفة
كلك وأخرى غيرها وسواء قسم في المقدنات بالصفة أو غيرها (قوله لم يصح الشراء للموكل) وللاوكل
ان اشترى بالمعين والا وقع للوكيل (قوله فلا تظهر الصحة الخ) سواء اشترى بالمعين أو في الذمة أخذنا
بما بعده وليس له بيع أحد ما بد دينار والاثنيان مع الاخرى للموكل لعدم الاذن فيه (قوله والثاني يقول الخ)

(قول الشارح في الصورتين السابقتين) يعنى أن يزيد وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم ما قدمه
فسمّل الأمر (قول الشارح من توابع الخ) قال الاسنوى ولو قيل بانزله بلا عزل كعدل الرهن لكان
أوجه أى فان الذهاب الى أن الوكيل عزله لا وجه له كما قاله السبكي

﴿ فصل قال بع الخ (قول المتن قال الخ) قيل مدلول هذه العبارة ان معين من تسمية لفظ الأمر بان تكون
صفة الموكل بع من شخص معين لا مهم وقول الشارح يعنى تعيينه اشارة الى دفع ذلك (قول المتن تعين)
وجهه في الشخص انه قد يكون له عرض في محابته أو لكون ماله غير مشروب بالشبه أو غير ذلك بل وان لم يكن
عرض وقوفامع الذى نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه عرض كالقرار الذى تلبس في زمن الشتاء
دون زمن الصيف ولو قال بع يوم الجمعة فعل تعين على التالى الاذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون النقد
فيه أجود والطالب فيه أكثر وان لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفي (قول الشارح انه لا تعيين) أى لان
للقصد حيثما ناهى البيع والتعين انما يقع على سبيل الاتفاق ولونهاء عن غير المكان المعين لم يصح جزماً (قول المتن
وله أن يزيد) فضيته عدم لزوم ذلك مع تسره وليس مراداً (قول الشارح لم يجر ان يبيعه بأكثر الخ) بخلاف اشترى
عبد فلان بمائة فانه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ما لو وكل في الخلع بمائة فانه يجوز له الزيادة عليها
لان الخلع ما لا يكون عن شقاق فيصنف قصد الحابو بحث ان الرفعة جواز الزيادة فيها لو قال بع من زيد بمائة

فللموكل واحدة ونصف دينار والاخرى للوكيل وبرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بين الدينار فقد اشترى شاة باذن وشاة بلاذن فيبطل في شاة وصح في شاة بناء على نفي بين الصفقة قال في الرضة ولو ساوت احدا دينارا والاخرى بعض دينار فطر يقان احدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وما أحسها أنه تكا الوساوت كل واحدة دينار افيملكها الموكل (٣٤٥) في الاظهر وعلى مقابله ان قلنا لا وكيل

احدا فافله التي لتساوي دينار احصتها (ولو أمره بالشراء بعين) أي بين مال كفي المحرر (فاشترى في الذمة لم يقع الموكل) لانه أمره بعقد ينفسخ بتلف المعين فأتى بما لا ينفسخ بتلفه ويطلب بشيئه (وكذا عكس) أي لو أمره بالشراء في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الاصح) والثاني يقع له لانه زاده خيرا حيث عقد على وجه لو تلف المعين لم يلزمه غيره وعرض هذا بان قد يكون غرض الموكل تحصيل الموكل فيه وان تلف المعين ولو دفع اليدينار وقال اشترى كذا فقيل يتعين الشراء بعينه لقريته الدفع والاصح أنه يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء لهما ولو قال اشترى هذا بعين الشراء بعينه على الاول ويؤخذ ما تقدم في مسئلة الشاة في مقابل الاظهر أنه يتخير (ومتي خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه) كان أمره ببيع عديف آخر أو شراء ثوب بهذا الدينار

وعلى هذا فافهم للموكل في شراء الذمة وأهمتا بطل في شراء العين وقد يقال يرجع في الاولى الى خيرة الموكل وكذا في الثانية الى خيرة الوكيل فيهما فرجه (قوله فيبطل في شاة) وعلى هذا الرجوع فهل يلزمه دفعها للبائع أو يتقبله أو لراد بطلان كونها للموكل ويقع للوكيل كل احتمال والاقرب الاول لان الشراء بالعين فتأمل (قوله لا يصح في حق الموكل واحدة منهما) وعلى هذا الرجوع يقان للوكيل ان اشترى في الذمة والا بطل فيهما (قوله وأحسها) أي الطريقين وقوعهما للموكل وهو التعمد (قوله ان قلنا لا وكيل احداهما) بان اشترى في الذمة فان اشترى بالعين بطل في التي لتساوي الدينار بحصتها (قوله بين مال كفي المحرر) أي قاله اشترى بعين هذا الدينار وهذا هو الصواب (قوله في الذمة) قال شيخنا لم ينقد في المجلس والا فهو كالشراء بالعين فيقع للموكل وينفسخ العقد بتلفه وظواهر كلامهم بما لا توافق عليه فرجه (قوله لم يقع الشراء للموكل) وان ساء أو نواه ويقع للوكيل (قوله ودفع العين) قال شيخنا بعد المجلس وهو جري على ما مر عنه (قوله لم يقع الشراء للموكل) ولا لا وكيل (قوله لا يصح أنه يتخير) هو التعمد في هذه والتي بعدها (نبي) لو تلف مادفعه الموكل أو نصرف فيه الوكيل قبل العقد انزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فان لم يتلف أو عاد اليه المالك فاذا اشترى في الذمة وقلنا يقع للموكل فان دفع في الثمن مادفعه للموكل فذاك وان دفع غيره من مال الموكل بطل العقدان دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدفع ان كان بعده وان دفع من مال نفسه مطلقا ولا يرجع به على الموكل ان كان أمره بتقديمه له في الثمن ويلزمه رده للموكل فان لم يأمره بذلك يرجع على الموكل بما تقدمه في الثمن وردد على الموكل ما أخذه منه وقد يقع التقاص ولو لم يدفع له شيئا يرجع أيضا فامل (قوله انه يتخير) هو التعمد كما مر (قوله فاشترى به آخر) هذه نسب وأولى من قول للنج فاشترى به آخر اذا تخالف في الشراء بدليل مقابله بالخالف في البيع لافي عين الدفع وجعل في النهج من أفراد هذه مال أو أمره بالشراء في الذمة فاشترى بالعين بحمل العبارة على معنى أن الشراء بالعين وقع مخالفا فامل (قوله ولو اشترى الخ) أي في حالة المخالفة فلو فرعه بالفاء لكان أن نسب (قوله فقال البائع بتك فقال اشترى ثوب لقلان) فكذا يقع الشراء لا وكيل في الاصح لوجود المخالفة أما عكس هذه بان قال البائع بتك لموكل فقال وكان يساوي خمسين مثلا (قول الشارح فلموكل واحدة) انظر هل الخيرة له أو يقصر ومن ثم تعلم اشكال هذا القول وجري لنا قول ثالث بأنهما معا يقان للوكيل اذا كان الشراء في الذمة لان تعيين احداهما للموكل دون الاخرى ليس بأولى من العكس (قول الشارح ويرد على الموكل نصف دينار) أي والموكل أن يتزع الثانية منه ويقرر العقد فيهما لانه عقد العقول قال السبكي وكان ذلك مخرج على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه نظر (قول الشارح فيبطل في شاة الخ) من ثم قال الرافعي هذا القول الثاني مشكل لان تعيين واحدة للبطان وأخرى للموكل ليس بأولى من العكس اه (قول الشارح ان قلنا الخ) وذلك اذا كان الشراء في الذمة فان كان بالعين فينبغي أن يصح في التي تساوي دينار بثلي دينار أي اذا كانت الاخرى تساوي نصف دينار (قول الشارح أي بعين) غرض الشارح من هذا الكلام أن عبارة الثمن توهم انه لو قال اشترى بهذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة وليس كذلك لما سلف في مسئلة الشاة وسذكره الشارح قريبا ويحتمل أن يقال غرضه دفع معاصيه يتوهم من أن المعين مقابل المبهم (قول الشارح بتلف المعين) راجع لقوله أي بعين مال (قول الشارح على الاول) راجع لقوله فقيل يتعين

(٤٤) - (قلوبى وعبرة) - (ثاني)

فاشترى به آخر (فقصه باطل) لان الموكل لم يأذن فيه (ولو اشترى)

غير المأذون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل وقع) الشراء (لا وكيل) ولغت نيته للموكل (وان ساء فقال البائع بتك فقال اشترى ثوب لقلان) يعني موكله (فكذا) يقع الشراء لا وكيل (في الاصح)

اشترىته فيبطل العقد على الاقرب من احتمالين لبعض التأخيرين فرأجه (قوله) وتلفونسية الموكل (قال شيخنا) لم يصدق البائع عليها والباطل العقد أخذ من مسئلة الجارية الآية (فرع) لو اشترى بطل نفسه لغيره باذنه وقع الشراء للغيران سواء في العقد او دفع لنفسه وتلفونيته ان وجدت وكذا لو اشترى شيئا صفة ماوكل فيه على الاقرب (قوله) وان قال (الح) ليست هذه ما هو مبني على المخالفة كما أشار إليه الشارح والبطان فيها لعدم الخطأ (قوله) لا نعلم يجرأ (الح) قال شيخنا الرمي كإن حجر ووجب تسمية الموكل قال شيخنا أو ينبت في كل ما لا عوض فيه كالحية والوقف والرهن والوصية والاعارة والوديعة فإذا نوى باسم الموكل أو وصراه أو نواه أحدهما وصرح به الآخر وقع وان أطلق الواهب مثلا وصرح الوكيل بالموكل أو نواه بطل العقد بخلاف البيع في هذه المواضع لو وكيل وفي شرح الروض بعض مخالفة لذلك لم يعرض بها شيخنا الرمي لمخالفتها للفقول (تنبيه) علم عامر أن تسمية الموكل ليست شرطا في صحة العقد الا في صور منها النكاح ومنها ما لو قال اشترى عبد فلان بثلثي هذا مالي وكل عبدا ليشري لنفسه من سيده وان لم يأذن سيده وما لو وكل العبد شيئا ليشريه لنفسه فإذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء للمباشر (قوله) ولم يصرح (الح) اعتراض على المصنف فكان حقه ان يسكت عن الخلاف أو يعبر بالاصح نظرا لما في الكفاية (قوله) يؤخذ من التعليق (الح) إشارة الى ان هذه مسئلة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها التي في مخالفة (قوله) وفي المطلب (الح) هي مفهوم كلام المصنف وهي توافق الاذن أخذ من التعليق أيضا (قوله) بدو الوكيل بدامانة (قوله) فيصدق يمينه في دعواه التلف والرد على الموكل وان كان ضامنا كان وكل المضمون له الضامن في قبض ماعلى المضمون عنه فقبضه ثم ادعى تلفا أو رده على الموكل فيصدق ولا تنظر الى اتهامه براءته من الضمان (قوله) وأولس الثوب) أو وضع المال في غير حرز أو في مكانه ونسبه أو لم يعرف كيف ضاع (قوله) ولا ينزل بالتعدي) ولو وكلا على أو وصى في مال محجور ولكن يزرع المال منه لعدلو يتصرف هو فيه وهو عند العدل وفارق عدم محبة توكيلهما فاسقا ابتداء لا نه يتفرق في الروام (قوله) محض اثنان) بخلاف الوكالة فانها اذن في التصرف والامانة حكم يترتب عليها فلا يلزم من ارتفاعه ان نفعها او مثلها الرهن فانه توثق (قوله) عاد الضمان) وان قلنا الفسخ رفع العقد من حينه نظر الأصل وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مفصول ببيعة الناصب بإذن مالكه بضعف يد الناصب (قوله) الوكيل) هو نائب فاعل يعتبر (قوله) بخيار المجلس) ومثله خيار الشرط وكذا خيار العيب الا ان رضى الموكل كما تقدم (قوله) طالبه) أي طالب البائع الوكيل وكذا الموكل (قوله) ان كان دفعه اليه) أي ان كان للموكل قد دفع الثمن للوكيل وهذا قيد لمطالبة الوكيل سواء اشترى البائع من الوكيل أو في الذمة (قوله) فلا يطالبه) ولو بتخليصه (قوله) ويكون الوكيل كضامن (الح) ومثله وكيلا أرسله ليقترض له ففعل فللعقراض مطالبة (قوله) الشارح) يؤخذ (الح) قال السبكي نقل عن أبي علي السنجي ان فضيته الشراء بالبائع (قول) الشارح في موافق الاذن) أي في الشراء الذي صدر من الوكيل على وفق اذن الموكل (قول) الشارح) صح جزما (فرع) قال له ابيعك لنفسك وان كنت تشترى لغيرك فلا ابيعك فوافقه على ذلك ثم عقدا نوى الشترى بموكله صح على الاصح بخلاف ما لو ذكر في صلب العقد (قول) المذنب بدو الوكيل بدامانة) قال البغوي في الفتاوى لوضع المبلغ من بدال لال فلم يدر اسرق أم سقط أم نسبه أم سلمه لصاحب مضمون وكذا لو وضع في مكان ونسى السكان وأما لم يضمن اذا أربأ الهلاك من جهته اه (قول) للمطالب (الح) اقتضى هذا أن الوكيل بالشراء يتسلم من غير خلاف وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق أن العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كما قال الاستوى واعلم أن ليس خالبا من الخلاف بل فيه مطلقان أحدهما الوجهان في توكيل البائع وأرجحهما ما قطع بالجواز للعرف (تنبيه) كما يطالب الوكيل بطالب الموكل أيضا ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن الى الوكيل على الاصح

لا له لم يجر بين التسامين مخاطبة ولم يصرح في الروضة ولا أصليا بمقابل الذهب ويؤخذ من التعليق أن ذلك في موافق الاذن وفي الكفاية حكاية وجهين في المسئلة وفي المطلب اذا قال بترك موكلك فلان فقال قبلت لهصح جزما (ويقال الوكيل بدامانة وان كان بجمل) فلا يضمن ما تلف في يده بلامد فان تعدى) كأن ركب البائة أو لبس الثوب (ضمن ولا ينزل) بالتعدي (في الاصح) والثاني يقول ينزل كالمودع وفرق الاول بأن الأبداع محض اثنان وعليه اذا باع وسلم للبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولورد البيع بسبب عليه عاد الضمان (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرقبة ولزوم العقد بمعارفة المجلس والتفويض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل) لانه المعاد حقيقة وله الفسخ بخيار المجلس وان أراد الموكل الاجارة قاله في التمسنة (واذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا) يطالبه (ان كان الثمن معين) لانه ليس في يده (وان كان)

واللوكل كاصيل) والثاني طالب اللوكل فقط لأن العقدة وفي ثالث طالب الوكيل فقط لأن العقد معه والأول لاحظ الأمرين (وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده ومخرج البيع مستحقا رجع عليه المشتري) (٣٤٧) بيد الثمن (وان اعترف بوكالته

في الاصح) لحصول التلف

في يده (ثم يرجع الوكيل

على اللوكل) بما غرمه لأنه

غره ومقابل الاصح انه

لا يرجع الا على اللوكل

(قلت) كما قال الرافعي في

الشرح (ولشئ الرجوع

على اللوكل ابتداء) أيضا

(في الاصح والله أعلم) لأن

الذي تلف في يده الثمن

سفيره ويده يده والثاني

لا يرجع الا على الوكيل

وعلى الاصح من الرجوع

على أيهما شاقيل لا يرجع

الوكيل بما غرمه على اللوكل

وقيل يرجع الموكل بما

غرمه على الوكيل والاصح لا

(فصل) (الوكالة جائزة من

الجانبيين) أي غير لازمة

من جانب الموكل وجانب

الوكيل (فإذا عزل الموكل

في حضوره) بقوله عزلتك

(أو قال) في حضوره

(رفعت الوكالة أو بطلتها

أو أخرجتكم منها انزل)

منها (فان عزله وهو غائب

انزل في الحال وفي قول

لا ينزل (حتى يتبلغه

الخبر) فالنزل كالقاضي

وعلى الأول ينبغي للوكل أن

يشهد بالنزل لأن قوله بد

نصرف الوكيل كنت

عزله لا يقبل وعلى الثاني

ويرجع اذا غرم بخلاف ما لو أرسله الى بزاز مثلا لاني في ثوب يسوم فلتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول
لأتمليس بما قد ولا سأم (قوله في يده) ليس قيداً فيد للوكل كذلك على الاصح من وجهين أطلقهما (قوله
رجع عليه) نعم ان كان منصوباً من جهة الحاكم لم يرجع عليه فليس بل ريقاً الضمان (قوله والاصح لا)
هو التمسد فالقرار على اللوكل نعم لو تلف في يده ما اشترا مملوكه بقصد فسد وغرمه لما لم يرجع على موكله
(فصل في حكم الوكالة) من حيث الجواز والازم ورفضه وأوقافها (قوله جائزة) ولو بجعل مالم تقع
بلطف الاجلزة (قوله غير لازمة) فليس للراد بالجواز الاباحة (قوله أو قال) هو من العزل لكن بغير لفظ كما
ذكرنا شارح دفع التكرار أو توهم الفائرة (قوله انزل في الحال) ولا ينفذ تصرفه وان جهل العزل ويضمن
ماله ولا يرجع بما غرمه (قوله كالقاضي) ورفق الاول بأن شأن القاضي التولية في الامور العامة بخلاف
الوكيل والوديع والمستعير كالقاضي فلا ينزلان الا بعد بلوغ الخبر كذا قاله شيخنا وغيره وانظر ما مضى عز
الوديع (قوله لا يقبل) الا بينة وهذا اذا لم يتفق على العزل فان اتفقا عليه واختلفا في وقت فكلا وجهه وعمل
قبولهما في حق أنفسهما لا في حق ثالث كما مر في الحوالة ولا تقبل بينة العزل الا ان يثبت مغزل عنه لا احتمال
عزله عن تصرف مخصوص ولو عزل أحدوكليهما مبهما لم يتصرف واحد منهما للشك فان تصرف ثم عين
غيره للعزل فالوجه صحة تصرفه لما افقته لا الواقع (قوله انزل) لأنه لا بطلان لاذن الوكيل وبذلك علم رد ما قيل
لا يترجم من العزل عدم التصرف كما مر من ان لم يترجم من عزله ضياع المال أو نحو ذلك ينزل بعزل نفسه وقال ابن
حجر له عزل نفسه وان لم يترجم ضياع المال وله ادعاء في محل في طريق سفره وان لم يترجم على الوكيل مشتق في الوصول
اليه لأنه المورط لنفسه فرجعه (قوله يموت) قيل هذا انتهاء زمنها لا عزل وعلم بقوله عن أهلية التصرف
أنه لا عزل بدة أحدهما وان كلاهما ينزل بمحجر السفه ويطرو الرق وبمحجر الفس وهو في اللوكل ظاهر

(قول الثمن واللوكل كاصيل) وذلك لأن العقد وان وقع للوكل فالوكيل فرعه ونائبه والعقد صدر منه
فلهذا جعلناه كالضامن في أحكام المطالبة والرجوع (فرع) وفي الطفل اذا ساء في العقد لا يكون ضامناً للثمن
في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لأن شراءه لازم للطفل بترادفه (قول الشارح لأن العقد) والوكيل سفير
كوكيل النكاح (قول الشارح لأن المتقدم) أي والأحكام تتعلق به (قول الثمن واذا قبض الخ) هذا الى
آخر زيادة الصنف يفيد ثلاثة أوجه أحدها تغيير المشتري في مطالبة من شاء منهما وهذا الوجه الثلاثة هي
الوجه السالفه فقر يباقي للسنة قبلها وتعليقها ما سلف من هذه الوجه مع تفاريعها يتغير أيضاً في وكيل الشراء
اذا تلف البيع في يده ثم ظهر الثمن المعين مستحقاً (قول الشارح وعلى الاصح) أي الذي في الزيادة أماغلى
مقابلها وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر أن الوكيل لا يرجع جزماً ويحتمل جريان الخلاف وعلى الوجه
القاتل بأنه لا يطالب الا بالوكل يتجه عدم رجوع الوكيل جزماً

(فصل الوكالة جائزة) (قول الشارح بقوله الخ) أي هذا هو المراد من العزل في عبارة ليصح عطف ما بعده
عليه والالفاظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد بقوله بعد فان عزله وهو غائب (فرع) من الصيغ
نقتضيهما أنها تهاوماً شبه (قول الثمن انزل في الحال) لو تصرف ولم يعلم بالنزل وسلم الى الغير كان ضامناً
على ما نقله في البحر عن بعضهم واقصاء كلام التنزيل والشائ وغيرهما كما لو تصرف بعد التوكيل مع عدم علمه
بالعزل وبحث الروايات في الأول عدم الضمان (قول الشارح كالقاضي) أي ولأن عزله بدون ذلك يقتضي

للمتبرخ من تقبل روايته دون الصبي والفاسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسي أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها (انزل) ولا يشترط في
انزاله بذلك حصول علم اللوكل (وينزل) أيضا (بخروج أحدهما) أي الوكيل واللوكل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان زال عن قرب

وفى الوكيل فبالو كان وكيلوا والشراء بشئ من أعيان ماله كإرجاع اليه شيخنا آخر (قوله وكذا انغماء) الا في انغماء موكل في مخرج الجمار (قوله الحاقا الخ) شمل ما قصر زمنه والسكر بالتمد كالانغماء ولا ينزل به لتعدي ومن الانغماء التقرىف الواقع في نحو الحمام فليقتبسه فانه تعمه به البولي (قوله كأن باع الخ) فهو عزل وان كان بشرط خيار البائع ولها كالوصية ومن حيث كونه مثالا لخروج محل التصرف فيبدد بفعل ذلك وخروج محل التصرف عن النفع عزل أيضا كاجارة وعار فوصية وتبديل وتعليق عتق وتزويج لأمة وأبعد وهبة ولو بلا قبض وبرهن مع قبض كإقاله شيخنا وبكتبة ولو فاسدة ويطحن خنطه ولو من أجنبي ونحو ذلك لا يبرض على بيع ولا بتوكيل وكيل آخر ولا يبيع عبده وكيل ولا يطلق زوجة كذلك (قوله كالوكيل) هو للتعبد (قوله أولا) يكون الواو حرف عطف مع لا النافية تأمل (قوله في أصلها) أى وكان ذلك بدو وقوع تصرف والا فانكارها قبله عزل كما تقدم فلا حاجة للخاصة وتسميت فيها موكلا باعتبار زعم الوكيل (قوله يمينه) وإذا لم يحلف الموكل أو أقام الوكيل يمينه بما قاله ثبت الشراء للموكل ولا تقبل يمينه للموكل لو أقامها لأنها شهادة على نفي (قوله جارية) تخصيص ذكرها لما ترتب من الوطء وغيره لأن (قوله) أعلم أن هذه المسئلة مشهورة بمسئلة الجارية ويقع فيها بين الطلبة امتحان واختلاف كبير في تعداد صورها وحاصلها أن يقال ان الشراء الواقع من الوكيل اما بين مال الموكل أو في ذمة الوكيل وعلى كل اما أن يقع من الوكيل نية الموكل أو تسميته من غير ذكر ماله أو مع ذكره وكل منهما ما أن يقع في القداء بعده وعلى كل فاما أن يصدقه البائع على ما ادعاه أو يكذبه أو يسكت عن ذلك فهذه وتلاون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون والباطل منها ستة وعلى قول شيخنا الآتى من أن التسمية من غير ذكر المال مبطل مع التصديق بكون الباطل منها عشرة وعلى ما ذكرنا يضمن أن التصديق على النية مبطل بكون الباطل أربع عشرة وقيل بكون الوكيل انتزاعا وعشرون والتصدق بالحجة وبها زيد الصور على المذكور وتزويد أيضا مع عدم شئ مما ذكرنا تأمل وافهم واسمع ولا تتوهم واتفه أعلم (قوله وسماه في العقد) لقوله اشترى فلان والمال له أو بقوله اشترى فلان بماله فلان هذا وبقوله هذا المال فلان واشترى فلان بماله شيخنا أو بقوله اشترى فلان فقط لكن صدقه البائع فلا يشكل بامره من التسمية لأن عدم التسمية لأنه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الاصح الآتى بخلافه فلم أن المراد بالتسمية هنا ذكر المال لأنه الذى لا يحتاج معه الى تصديق وهو المراد أيضا في التصديق الآتى في جميع الصور الآتية وصرح كلامهم ههنا أن نيتهم في العقد لا تعتبر وان صدقه البائع عليها انه يقع المقدم ذلك للوكيل وهو مشكل اذ كيف يقع مع كونه بين مال الغير فكان ينبغي البطلان وان لم ينو به أيضا بل وان نوى نفسه وقد مر ما فيه لا يقال ان الاختلاف في الاذن اقتضى انه لا يعمل الا بالصرح لا نقول لا خلاف في ان المال للوكيل ولا في أن المقدوم عليه فالوكيل اما صادق في حق الموكل أو كاذب فهي على ملك البائع فأى صراحة في وقوعها للوكيل لا يقال انكار البائع الوكالة اقتضى وقوعها للوكيل لأننا نقول ببطل ذلك الحكم بالبطلان فيأول سواه في العقد والشراء بالعين وكذبه البائع (قوله بعد العقد) أى في زمن من توثريه التسمية وهو في زمن خيار المجلس أو الشرط لأنها بعد ذلك اخبار ولذلك جرى فيها التصديق وعدمه (قوله القول) وهو اشترى فلان وبقوله اشترى فلان قال شيخنا فلان لم يقل والمال له لم يبطل البيع ويقع للوكيل وان اتفقا على تسمية الموكل وتلقوا تسميته كما تقدم وصرح به الراعى وفيه نظر يعلم محاسن (قوله ردماء اخذه) أى لو كمل أو لو كمل وعليه رده

عدم الوثوق بتصرفه وفرق الراعى بينه وبين القاضى بأن القاضى يتعلق بمصالح عامة وهو ملحق في الحاكم في جبرية خاصة (قول الشارع لا يلحقه به) أى لأنه لا يولى عليه بسبب الانغماء واختاره السبكي (قول المتن أوصفتها) أى لأن الموكل أعرف بحال الاذن الصادر منه وهذا معنى قولهم من كان القول قوله في شئ كان

(وكذا انغماء في الاصح) الحاقه بالجنون والثانى لا يلحقه به (و يخرج محل التصرف عن ملك الموكل) كأن باع أو أعتق ما وكل في يمينه (وانكار الوكيل الوكالة لنفسه) لها (أو لفرض في الاخفاء) لها (ليس بعزل) لنفسه (فان نعمد) انكارها (ولا غرض) له فيه (العزل) بذلك للموكل في انكارها كالوكيل في عزله به أولا (واذا اختلفا في أصلها) كأن قال وكنتى في كذا فأسكر (أوصفتها بأن قال وكنتى في البيع نسيئة أو الشراء بعشرين فقال) الموكل (بل نقدا أو بشرة صدق الموكل يمينه) لأن الاصل عدم الاذن فبإذ كره الوكيل (ولو اشترى جارية بعشرين) دينارا (وزعم أن الموكل أمره) بذلك (فقال بل) أذنت (في عشرة وحلف) على ذلك (فان اشترى) الوكيل (بين مال للموكل وسماه في العقد) لم يسمه ولكن (قال بعدم) أى بعد العقد (اشترى) أى الذى كور (لفلان والمال له وصدقه البائع) في هذا القول (فالباع باطل) في صورتين وعلى البائع رد ما أخذه (وان كذبه) فيأفقال

الشراء للذكور (حلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (وقع الشراء للوكيل) وسلم الثمن المعين للبائع وغرم مثله للموكل (وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) بأن نواه يقع الشراء للوكيل (وكذا ان ساء وكذبه البائع) بأن قال أنت مبطل في تسميته يقع الشراء للوكيل (في الأصح) وتلفو تسمية الموكل والثاني يبطل الشراء (وان صدقه) البائع في التسمية (بطل الشراء) لاتفاقهما على أنه للمسمى وقد ثبت يمينه أنه لم يأذن فيه بالثمن المذكور وان سكت عن التكذيب والتعديق فيؤخذ من قول المصنف قبل وان ساء فقال بترك فقال اشترى ثلثان الخ أن الشراء يقع للوكيل في الأصح (وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله انه للوكيل (يستحب للقاضي ان يرفق بالموكل) أي يلطفاً به (ليقول للوكيل ان كنت أمرتك بشراء جارية بعشرين فقد بستها) أي بعشرين (ويقول هو اشترى ثلثان) بطلنا وبقتر هذا التعليق في البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وان لم يجب للوكيل الى ما ذكر فان كان الوكيل كاذباً لم يحل له وطؤا ولا التصرف فيها ببيع أو غيره

للموكل (قوله بأن قال) هذا ما ذكره ومما قال الوكيل فيهم من تكذبه فيه تكذبه فيما قال فتأمل (قوله حلف) أي للموكل وللوكيل تخليفه فان ادعيا معا كفته يمين واحدة والا فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل قاله في العباب وفي عدم حلف الوكيل نظر فراجمه (قوله الناشئة عن التوكيل) أشار الى أن الحلو على نفيه هو التوكيل والوكالة ناشئة عنه فصح الحلف على نفي العلم بها فاذا حلف أخذ المال وغرم الوكيل بدله للموكل وان أقر عند عرض اليمين عليه أو نكل وحلف الوكيل ردت الجارية للبائع والمال للموكل ويرى الوكيل من عهده (قوله ووقع الشراء للوكيل) قال شيخنا رحمه الله إن يستغفر البائع بأن المال للموكل والابطل البيع لأنه شراء للغير بعين ماله بغير إذنه وعلى هذا لو ادعى على البائع بأنه يعلم أن المال للموكل سمعت الدعوى فان أنكره حلف فقوله بعضهم يلزم من نفي الوكالة كون المال للموكل غير مستقيم لأنه يلزم عليه بطلان البيع فلا يصح قول المصنف ووقع الشراء للوكيل فتأمل (قوله بأن نواه) ليس قيداً في عدم النية يقع للوكيل بالأولى وله ذكر الشارح لما يأتي من الرق (قوله يقع الشراء للوكيل) قال شيخنا ما لم يصدق البائع في نيته والابطل كما مر في التسمية وهو في شرح الرضوين حجر وفيه نظر لأن تسمية الموكل مع عدم ذكر المال لا تؤثر في نيته كذلك ونية المال غير معتبرة (قوله وكذا ان ساء) أي في العقد أو بعده فها هو بأن قال اشترى ثلثان لفلان والماله (قوله في تسميته) المشتملة على كون المال له لأن تسميته مع عدم ذلك لا تؤثر وان صدقه عليها وقد علمت ما فيه وأشار بقوله مبطل الى أن التسمية وجبت فصح تعليل الأصح بقوله وتلفو تسمية الموكل ويعلم منه وقوعه للوكيل مع انكارها بالأولى (قوله وان سكت الخ) مراده أن السكوت كالتكذيب وهو في الصور المحتاج فيها اليوم يصح أن يراد الأعم (قوله قبل) أي قبل هذا الفصل ووجه الأخذ أن التسمية لا تنع من وقوعه للوكيل مع التولية أو قد مر ما فيه (قوله ان الشراء يقع للوكيل في الأصح) ظاهره أنه لا يحتاج في هذه وما قبلها الى تخليف على نفي الوكالة كما مر ولعله لا بد منه وسكونهم عنه هنا للعلم بمن ذلك فراجعه وقد رأيت العلامة سم استوجه الحلف أيضاً (قوله وحيث حكم الخ) وذلك في غير صورة الشراء بالعين مع التسمية في المقدم مطلقاً وفي غير صورة التصديق في غيرهما فهو في صورة التكذيب والسكوت والنية (قوله يستحب للقاضي) المراد بمن يقع الخصومة عنده ولو محكماً أو ذماً مرطاع (قوله أن يرفق بالموكل) أي مطلقاً وبالبايع في صور الشراء بالعين بأن يقول ان لم يكن موكلك أمرك بشراء جارية بعشرين فقد بستها بها (قوله وينتفر) أي لا يضرب في صحة البيع مع تركه صح جزاً فليس المراد بالضرورة عدم إمكان غيرها وفي حلها بل بطلانها بما ذكره نظر يعلم من الرق بالبايع كما مر (قوله ولا التصرف فيها ببيع أو غيره) قال في الروضة

القول قوله في صفة ذلك الشيء (قول الشارح بأن قال لست وكيل الخ) اعاقف الشارح هذا نوطه لكلام المتن الآتي والا فلا تنكر كون المال للغير ولم يتعرض للوكالة وأعترف بها فانه محلف على الذي أنكره فقط ويكون ذلك كافياً في وقوع الشراء للوكيل قاله الأسنوي وقال السبكي اعاقف الشارح حلف على نفي العلم بالوكالة لأنه فرض المسئلة في الشراء بعين مال الموكل أقول اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفاً بأن المال للموكل وذلك يقتضي أن يبطل البيع في هذه الصورة وان كذبه في التوكيل كافي للأسنوي (قول الشارح الناشئة عن التوكيل) يريد أن التوكيل فعل الغير فنفي الوكالة نفي له فاجبه كون الحلف على عدم العلم لأن هذا شأن الحلف على نفي فعل الغير (قول المتن ووقع الشراء للوكيل) أي ظاهراً (قول الشارح بأن قال أنت مبطل) هو معنى قول الأسنوي سميته ولم تكن وكيلاً عنه (قول المتن في الأصح) قال الأسنوي هما الوجهان السابقان في قول المتن وان ساء فقال البائع بترك فقال اشترى ثلثان فكذلك في الأصح أقول لا مخالفة لأن الوكيل هناك معترف بالخالفه وهذا يدعي الموافقة (قول المتن بطل الشراء الخ) قال الأسنوي هو مخالف ما سلف في قول المتن وان ساء فقال البائع بترك فقال اشترى ثلثان أقول فديقرق بأن الوكيل

ان كان الشراء بين مال الموكل لبطلانه (٣٥٠) وان كان في الذمة حل ما ذكره لو قيل لوقوف الشراء له وان كان صادقا فليس للموكل وعليه

لو قيل ان الحق هو لا يؤيده وقد ظفر الوكيل بنبر جنس حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها واخذ الحق في الأصح (ولو قال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره (وأفكر للموكل) ذلك (صدق الوكيل) لأن الأصل عدم التصرف (وفي قول الوكيل) لأن الموكل أتمه فليس تصديقه ولو اختلفا في ذلك بعد انزال الوكيل لم يصدق (وفي قول الوكيل) في تلف المال مقبول يمينه وكذا في الرد على الموكل لأنه أتمته (وقيل ان كان) وكلا (بجمل) فلا يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول) يمينه (ولا يلزم للموكل تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لأن يدرسه يده فكأنه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل يعد البيع (فبضت الحق وتلف وانكر للموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع والا) أي وان كان بعد تسليمه (فالوكيل) للمصدق (على النذهب) حملا على أنه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي وجه ان الصدق للوكل لأن الأصل بقاء حقه والطريق الثاني الصدق منهما

وحاكية

في الحالين القولان في دعوى الوكيل التصرف وانكار الموكل له (ولو وكله بقضاء دين) بماله دفعه اليه (فقال قبضته وانكر المستحق) قضاء

(صدق المستحق بيمينه) لان الأصل عنتم القضاء (والظاهر أنه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قاله (الابينة) والثاني يصدق بيمينه لأن الموكل اتهمته (وقيم البتيم) أو الموصى (إذا ادعى دفع المال إليه بدل البلوغ يحتاج إلى بينة) عند انكاره (على الصحيح) لان الأصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله بيمينه لأنه أمين (وليس الوكيل ولا مودع أن يقول بمدّ طلب المالك) ماله (٣٥١) (لا أراد المال إلا بشهادتي في الأصح)

لأنه يقبل قوله في الرديمينه والثاني لذلك حتى لا يحتاج إلى بينة (ولغالب ومن لا يقبل قوله في الرد كالمتبر (ذلك) أي أن يقول لأردأ لأبشهادان كان عليه بينة بالأخذ وكذا أن لم تكن في الأصح عند الغوى وقطع المرافقين بمقابله (ولو قال رجل) لمن عنده مال المستحقه (وكفى المستحق

قايض مقبض وصح أن يوكل الولي فيها في قبض عين لو دين وأن يوكله أجنبي في قبض عين لادين وفارق الولي بقوة الولاية (قوله الابينة) فإن لم تكن رجع الموكل على الوكيل وإن صدق في المدفع للمستحق نعم إن كان بحضرة الموكل صدق الوكيل ولو ادعى الوكيل أنه أشهد بينة وأنكر الموكل صدق الموكل بيمينه على التعمد كما لو ادعى التبعي وكفى في البينة واحدها وقد يأتي قاله العلامة البرلسي فراجحه (قوله والوصي) وكذا الأب والجد والحكم على التعمد وانما اقتصر الشارح على الوصي لأن البتيم لأب له (قوله ولا مودع) ومثله كل من يصدق بيمينه في الرد أخذ من العلة وإذا امتنع ليشهد صار ضامنا بقيمته يوم التلف (قوله وللغالب الخ) ولا واثم عليه في هذا التآخير لغير ضرورة (قوله ومن لا يقبل) عطف عام (قوله كالمتبر) ومثله الولي ولو ألوأ كما كرس (قوله في الأصح عند الغوى) وهو التعمد (قوله عندك) فيه تعليق العين لان الدين عليه ولا يقال عنده (قوله وصدقه) قال شيخنا بل وإن كذب في الدين لأنه تصرف في مال نفسه (قوله فله دفعه إليه) هو في الدين ولا يجوز دفع العين الابينة بروكائه على التعمد قال شيخنا ممر ويكفي غلبة الظن مع قرينة وإذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على نفيا أخذ دينه من مدينه وهو رجع على من دفعه له به إن بقي أو يبدله أن تلف بتقصير والافلا جوع وفي دفع العين رجع على من هي عنده منهما فإن تلفت طالب كلا منهما ولا يرجع العام على الآخر إلا أن فرط القايض والقرار عليه (قوله الابينة) فإن لم تكن لم يحفل لان إقراره لا يلزمه الدفع كما هو ليس له بعد إقامة البينة ما لكالة إن يقره بينة أخرى بأنه باق عليها أو أنه لم يزل (قوله لمن عليه دين) فبده لاجل الحوالة (قوله وصدقه) فإن كذب لم يجب حوله تخليفه فإن أقر أو حلف الطالب بدون كونه له زعم الدفع وإذا دفع ثم أنكر المستحق الحوالة وحلف على نفيا أخذ دينه من الدافع ولا يرجع الدافع على المدفوع له لا باعترافة بأن الملك له (قوله أنا وارثه) أو أنه وصي لم يمتح بدك وكان يخرج من الثلث أو أنا ناظر وقف أو أنا وصي عنه وفارق الوكيل فيما مر لان الوصي له التصرف قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه لو كان الوكيل له التصرف وجب الدفع له بأقراره ولو ظهر المستحق حيا رجع على الدافع وهو رجع على المدفوع له لتبين كذبه وانما قيد الوارث بالمستغرق لان غيره لا يحتج بما يأخذه ومثل الوارث أحد سيدي الكتاب وأحد مستحق ريع الوقف كما تقدم في الرهن

وحاكية لوجوبه في الثاني وهو كذلك (قول المتن صدق المستحق) أي ثم طالب بحقه الموكل لا الوكيل (قول المتن الابينة) أي ولو شاهد واحد ادعى بيمينه كالأضامن (قول المتن وقيم البتيم) كذلك الأب والجد قاله الاسنوي وقال السبكي يقبل قولهما (قول المتن ومن لا يقبل قوله) فيه إشارة إلى العلة ولو قال في الدفع كان أحسن لبشمل المدبرون (قول الشارح وقطع المرافقين) أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندي شيء وقد يوجه الأول بأنه يحتمل أن يرعه إلى من يرى الاستفصال كالساكني (قول المتن أنا وارثه) مثله أنا وصيه أنا موصى له بتلك العين تمتع ادعى على وكيل غائب وأقام البينة وحكم ثم جاء وأنكر الوكالة فلاتر لان الحكم على الغائب جائز ذكر في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير بين استظهار كيف يكون الحال

ثم الجزء الثاني من حاشية القليوبي ومعمرة على شرح المحلى على التمهات

وبليه الجزء الثالث أوله كتاب الافرار

الشرح (وقال قال) من عنده مال عين أو دين مستحقه (أنا وارثه) المستغرق لتركته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) إليه (على المذهب والله أعلم) لا اعترافة بانتقال المال إليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هو والنصوص والثاني وهو مخرج من مسئلة الوكيل السابقة لا يجب الدفع إليه الابينة على أنه لا احتمال أن لا يرثه الآن لحياهه ويكون ظن موته خطأ

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية القليوبي وعميرة ﴾

صفحة	صفحة
٢ (كتاب الزكاة) فصل ان اتحد نوع الماشية	١٨٩ باب الخيار
١٥ باب زكاة الثبات ٢٢ باب زكاة النقد	١٩٢ فصل لها أي لكل من المتبايعين ولا حدما
٢٥ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة	شرط الخيار الخ
٢٧ فصل التجارة تقلاب المال الخ	١٩٧ فصل للمشتري الخيار الخ
٣٢ باب زكاة الفطر	٢٠٩ فصل التصريفة حرام الخ
٣٨ باب من تزره الزكاة وما تجب فيه	٢١٠ باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع
٤٢ فصل تجب الزكاة على الفور	٢١٩ باب التولية والاشراك والمرايحة
٤٤ فصل لا يصح تعجيل الزكاة ٤٨ (كتاب الصيام)	٢٢٤ باب بيع الاصول والتار
٥٢ فصل النية شرط للصوم	٢٣٣ فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه
٥٥ فصل شرط الصوم الامساك الخ	٢٣٩ باب اختلاف المتبايعين
٥٩ فصل شرط الصوم الاسلام	٢٤١ باب في معاملة العبد ٢٤٤ (كتاب السلم)
٦٣ فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ	٢٤٨ فصل يشترط كون السلم في مقدور اعل تسليمه
٦٦ فصل من فاته ثمن من رمضان فاته	٢٥٥ فصل لا يصح أن يستبدل عن السلم فيه غير جنسه
٦٩ فصل تجب الكفارة بافاد صوم يوم رمضان	٢٥٧ فصل الاقراض مندوب ٢٦١ (كتاب الرهن)
٧٢ باب صوم التطوع	٢٦٦ فصل شرط المرهون به كونه ديناً الخ
٧٥ (كتاب الاعتكاف)	٢٧٢ فصل اذا لم الرهن فاليد فيه للرهن
٨٠ فصل اذا نذر مدة متتابعة الخ	٢٧٩ فصل اذا جنى المرهون قدم المحنى عليه
٨٤ (كتاب الحج) ٩١ باب الواقيت للحج	٢٨١ فصل اذا اختلفا في الرهن الخ
والعمرة ٩٥ باب الاحرام	٢٨٣ فصل من مات وعليه دين تعلق بركته
٩٧ فصل المحرم بنوى أي الدخول في الحج والعمرة	٢٨٥ (كتاب التفليس)
١٠١ باب دخول مكة زادها الله شرفا	٢٨٨ فصل يبادر القاضى استحبابا بعد الحجر ببيع ماله وقسمه الخ
١٠٢ فصل للطواف بأتواعة واجبات وسنن	٢٩٣ فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى ججر الخ
١١٠ فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته	٢٩٩ (باب الحجر)
١١٢ فصل يستحب للامام أو منصوبه أن يخطب	٣٠٤ فصل ولي الصبي أبوه ثم جده الخ ٣٠٦ باب الصلح
١١٦ فصل ويبشون بمزدلفة	٣١٠ فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر للمارة
١٢٠ فصل اذا عاهد الطواف يوم النحر الخ	٣١٨ باب الحوالة ٣٢٣ باب الضمان
١٢٦ فصل أركان الحج خمسة الاجرام الخ	٣٢٧ فصل المذهب صحة كفالة البنين
١٣١ باب محرمات الاحرام	٣٢٩ فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ الخ
١٤٦ باب الاحمار والنواات للحج	٣٣٢ (كتاب الشركة) ٣٣٦ (كتاب الوكالة)
١٥١ (كتاب البيع) ١٦٦ باب الربا	٣٣٧ فصل الوكيل بالمبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد الخ
١٧٥ باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك	٣٤٠ فصل قال بع لشخص معين أو في زمن معين الخ
١٨١ فصل ومن المنهى عنه مالا يبطل الخ	٣٤٣ فصل الوكالة جائزة من الجانبين
١٨٦ فصل باع في صفقة واحدة خلا وعمرا	



Bibliotheca Alexandrina



0580772